

شرح فتح الخليل



مكتبة جامعة القاهرة

وکیلک مشور
مستبشیرتہ، مستبشیرتہ، مستبشیرتہ

جزئیات

الجزء الثالث من شرح منج الجليل على مختصر العلامة خليل الخاتمة
المحققين وتايح المدققين وارث علوم صفوة قريش
العلامة الشيخ محمد عيسى حقه
الله ويلق من كل
خسر فوق
منه
٢

(وبها مشه حاشيته المسماة تسهيل منج الجليل)

بسم الله الرحمن الرحيم

• (باب) فی بیان احکام السلام •

ثم قال اي ابن عبد السلام (قوله جواز) اي استعمال لفظ السلم في المعنى العربي (قوله يحرف في) اضافته للبيان

(قوله همه البيع) اي بالمعنى المتخاص (قوله لقوله) عليه تسبحة مالا (قوله المركب الاضافي) اي راس المال (قوله عزيمة) اي حكما أصليا (قوله وان الاصل التججيل) تفسير لعزيمة (قوله يطلب) بضم الياء وفتح اللام (قوله عوضيه) اي السلم (قوله بشرطه) اي السلم (قوله تاخير) اي اول عوضيه (قوله على انه) اي السلم (قوله راس ماله) اي السلم (قوله وانه) اي السلم (عطف على انه) (قوله تاخير) اي راس ماله (قوله بشرطه) اي السلم (قوله ان كان) اي راس ماله (قوله مضجونا) اي موصوفا غير معين (قوله واختلاف) بضم التاء (قوله تاخير) اي راس المال (قوله يسير راس المال) اي اليسير منه (قوله هل يصح) اي السلم (قوله جميعه) اي راس المال (قوله بشرط) صله تاخير (قوله ثلاثة ايام) صله تاخير ٣ (قوله من البغداديين) بيان غيره (قوله انه) اي السلم (قوله فاسد) اي

اي السلم (قوله فاسد) اي
بشرط تاخير راس ماله ثلاثة
ايام (قوله يومين) اي
جواز تاخير يومين (قوله
فاستدركها) اي الايام
الثلاثة (قوله عليه) اي
الباجي (قوله ذكراه) اي
الغنى والمآزري (قوله
من الخلاف) بيان ما
الاتفاق (اي على الجواز
(قوله وعزا) اي نسب (قوله
كاليومين) اي في الجواز
(قوله الكتاب الخبير) اي
من المدونة (قوله وبان او
الخ) عطف على يعطيه
(قوله وبان الشرط الخ)
عطف على يعطيه (قوله
شرطه) اي السلم (قوله اما
قبضه) اي راس المال (قوله
فقندا) بضم فكسر اي
البيان (قوله بتاخير) اي
اي راس المال الخ تصوير
لقد هما (قوله منها) اي
الثلاثة (قوله فقد شرطه)
بضم فكسر جواب ان

الاسلام في هذا الباب والصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اسلم فليسلم في كبل معلوم
او وزن معلوم الى اجل معلوم وفي وثائق ابن العطار جازان يقول سلم واسلم وفي وثائق محمد
ابن احمد الباجي جازان يقول سلم وسلف ويكره ان يقول سلم فلان ورؤى ذلك عن عبد الله
ابن عمر رضي الله تعالى عنهم قال انما الاسلام لله رب العالمين والمراد بشرط صحة السلم زيادة على
شروط صحة البيع سبعة احدها (قبض راس) اي عن معنى رأسا لانه اصل موصل للمسلم فيه
(المال) اي المسلم فيه لقوله وهذا بحسب الاصل ثم صار المركب الاضافي كالعلم على العوض
المجمل (كاه) ابن عبد السلام لم اعلم خلافا في كون تججيل راس المال عزيمة وان الاصل
التججيل وانما الخلاف هل يرخص في تاخير ابن عرفة يطلب تججيل اول عوضيه بشرط عدم
طول تاخير ابن حارث اتفقوا على انه لا يجوز تاخير راس ماله المدة الطويلة وانه يجوز تاخير
اليوم واليومين الغنى من شرطه تججيل راس ماله ان كان مضجونا ولا يضرب تاخير المدين
واختلف اذا اشترط تاخير المدة البسيطة كاليومين او يسير راس المال المدة البعيدة هل يصح
او يفسد فاجاز مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهم ما تاخير جميعه بشرط ثلاثة ايام وسكنى
ابن مجنون وغيره من البغداديين انه فاسد زاد المآزري عن عبد الوهاب بن مينا لا كثر قلت ولم
يذكر الباجي الثلاثة فاستدركه عليه ابن زرقون من المدونة وما ذكره من الخلاف منافي
لنقل ابن حارث الاتفاق في اليومين وعزا الصقلي وغيره كون الثلاثة كاليومين لكتاب الخبير
(او تاخير) اي راس المال (ثلاثة ايام) استشكل بان مقتضاه ان تاخير ثلاثة شرط وليس
كذلك واجيب بعبقريه على قبض بحسب معناه اي شرط السلم كون راس ماله مقبوضا او في
حكمه وقال او تاخير ثلاثين ايام ما في حكمه وبان او يعني الواو وتاخير فاعل فعل محذوف
اي يجوز وبان الشرط مصحبه قوله ثلاثا اي ان اجر فتمطره كونه ثلاثا البناني الصواب
لا اشكال فان معنى كلام المصنف ان شرطه احد شيئين اما قبضه واما تاخير ثلاثا فان فقد
بتاخير اكثر منها فقد شرطه فاعلى بابها ومحل اعتقار تاخير ثلاثا ان كان اجل المال نصف شهر
فاكثر فان كان يومين بان شرطه في بلد آخر على مسافتهم فلا يعتق ذلك لانه كالى بكالى ابن عرفة
الصقلي بعض اصحابنا على اجازة السلم الى ثلاثة ايام ونحوها لا يجوز تاخير راس ماله اليومين لانه
يصير دينه لا بن الكتاب وهو يزيل قلت ذكره الباجي غير معزوكاته المذهب قال ويجب

قوله على بابها) اي لاحد الشيئين (قوله المال) اي المسلم فيه (قوله فان كان) اي اجل المال (قوله بان شرطه) اي قبض المسلم فيه
(قوله مسافتهم) اي اليومين (قوله فلا يعتق) بضم الباء وفتح القاء (قوله ذلك) اي تاخير راس المال ثلاثة ايام (قوله لانه
كالى بكالى) اي في غير مورد الرخصة فلا يقال كالى بكالى في تاخير ثلاثة واجل المال في شهر ايضا (قوله
نحوه) اي منع تاخير يومين مع تأجيله (قوله بين) بكسر الهمزة لا أى ظاهر (قوله كاه) بفتح الهمزة وشذ الذنون (قوله
قال) اي الباجي

(قوله يقبض) بضم الياء وفتح الواو (قوله ان كان) أي تأخير ثلاثة أيام (قوله واختاره) أي قول مصنفون (قوله بلا شرط) صلة الزيادة (قوله وعدمه) أي الفساد (قوله بان لم يؤخر) بفتح الخاء المعجمة أي رأس المال الخ تصوير لعدم كثرتها جدا (قوله عنه) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله سلها) أي المدونة (قوله وتأخير) أي رأس المال (قوله ان كان) أي رأس المال (قوله الى اجل السلم) أي المسلم فيه صلة تأخير ٤ (قوله قال ابن القاسم الخ) خبر تأخير (قوله يفسده) أي التأخير السلم (قوله ثم

رجع) أي ابن القاسم ان يقبض في الخامس او ما يقرب منه اه ويقتصر تأخير ثلاثة أيام ان كان بلا شرط بل (ولو بشرط) وأشار بولو لقول مصنفون لا يجوز تأخير ثلاثة بشرط واختاره ابن الكاتب وابن عبد البر (وفي فساد) أي السلم (السبب) (الزيادة) في تأخير رأس المال على ثلاثة أيام بلا شرط وعدمه (ان) لم (تكثر) الزيادة (جدا) بان لم يؤخر الى اجل السلم فيه (تردد) الخطاب القولان لما لا رضى الله تعالى عنه في المدونة وأشار بالتردد لرد مصنفون في النقل عنه والقول بالفساد في سلها الثاني ابن عرفة الصقلي وتأخيره بلا شرط ان كان مينا الى اجل السلم قال ابن القاسم يفسده ثم رجع فقال لا يفسده ان لم يكن بشرط وبه قال اشتهب ولا بن وهب ان تعددا أحدهما تأخير لم يفسد وان لم تعددا أحدهما ففسد يريدان فترادف أحدهما بالفسد فلا يفسد على قولنا القرار من الاداء في الصرف لا يفسده الباقي وعلى رواية ابن وهب قال ابن حبيب ان كان المسلم هو الممتنع من القضاء خير المسلم اليه في الاخذ ويدفع المسلم فيه وفي حل الصفة ورد ما قبض منه وان كان المسلم اليه هو الممتنع لزمه عند الاجل قبضه ودفع المسلم فيه وفي التهذيب ان ادعى أحدهما انهما لم يضر بالرأس المال أجلا وانه تأخر شهر بلا شرط واكذبه الآخر فالقول قول مدعي الصفة عبد الحق نقص ابو سعيد من هذه المسئلة لان نصها في الام قال الذي عليه السلم لم يقبض رأس المال الا بعد شهر او شهرين او كما شرطنا ذلك فاقصر ابو سعيد على مسئلة الشرط وترك الاخرى وهي يستفاد منها ان تأخير رأس المال بلا شرط الامد الطويل كالشهر يفسده وقال ابن القاسم في الكتاب الثالث ان أخر النقد حتى حل الاجل كرهته وادام من الدين بالدين ولا يجوز هذا وهو رأي الخطاب والقول بعدم الفساد قال في التوضيح هو قولها في السلم الثالث ان تأخر رأس المال أكثر من ثلاثة أيام بلا شرط فيجوز ما لم يحل الاجل فلا يجوز انتهى وقوله ما لم يحل الاجل هو الذي أشار اليه المصنف بقوله ما لم يكن جذا والله أعلم البنائي في كلام المصنف أربعة أمور أحدها ان ظاهره سواء كانت الزيادة بشرط أم لا مع ان محل الخلاف اذا كانت بلا شرط والافساد اتفاقا الثاني ان قوله ان لم تكثر جدا الخ الصواب اسقاطه لان ظاهره ان الزيادة اذا كثرت جدا لا يحتلف في الفساد وليس كذلك بل الخلاف في الزيادة بلا شرط ولو كثرت جدا وحل أجل السلم طاق فان ابن الحاجب وابن شاس أطلقا الخلاف فيها وكذا ابن رشد وابن عرفة وغير واحد بل صرحوا به فيها وما كان منها للاجل اه وهو كذلك فاما الفساد بالزيادة مطلقا فهو ما في سلها الثاني واما مقابله فهو ما في سلها الثالث لكن رجع ابن القاسم الى الجواز ولو حل الاجل فقد علمت ان الخلاف مطلق سواء حل الاجل ام لا خلافا لظاهر المصنف ثم قال البنائي الامر الثالث عما في كلام المصنف ان تعبيره بالتردد

رجع) أي ابن القاسم (قوله وبه) أي عدم افساده (قوله قال) (قوله ان فر) أحدهما (أي من تمام السلم) بتأخير رأس ماله (قوله القضاء) أي دفع رأس المال (قوله خير المسلم اليه) بضم فيكسر مثقلا (قوله في) (الاخذ) أي رأس المال من المسلم (قوله ويدفع) أي المسلم اليه (قوله وفي حل) بفتح الحاء وشد اللام أي فسخ (قوله الصفة) أي مقيد السلم (قوله منه) أي رأس المال (قوله لزمه) أي المسلم اليه (قوله قبضه) أي رأس المال (قوله أحدهما) أي عاقد السلم (قوله انهما) أي عاقد السلم (قوله وانه) أي رأس المال (قوله لان نصها) أي المسئلة (قوله عليه السلم) أي المسلم فيه (قوله وهي) أي الاخرى (قوله في الكتاب الثالث) أي السلم من المدونة (قوله من الدين بالدين) أي الذي لم يخصص فيه (قوله وهو) أي المنع (قوله بعدم

الفساد) أي بالتأخير زيادة عن الثلاثة (قوله قولها) أي المدونة (قوله والاولا) أي وان كانت ليس بشرط (قوله فيها) أي الزيادة (قوله به) أي الخلاف (قوله فيها) أي الزيادة الطويلة (قوله مطلقا) أي طويلة أم لا حل الاجل فيها لا (قوله مقابله) أي عدم الفساد مطلقا (قوله سلها) أي المدونة (قوله لكن رجع ابن القاسم) أي عما في سلها الثاني

(قوله يؤخر) فيه جريان الملة أو المدة على غير ما هي بدون إبراز وحذف العائد المجرى ومدة بشرطه (قوله لانه) أي تأخيره
ثلاثة (قوله رخصة) أي فيقتصر فيها على مورد واحد (قوله جواز) أي الخيار (قوله فان نقد) مفهوم أن لم ينقد (قوله ففسد)
أي السلم بشرط الخيار في السلم فيه (قوله لتردده) أي المنقود (قوله السلفية) أي أن اختيار الرد (قوله والخمسة) أي أن اختيار
الامضاء (قوله والبيع) أي للمسلم فيه (قوله والسلف) أي رأس المال (قوله وبشرطه) أي النقد (قوله للمدة الثانية)
أي البيع والسلف (قوله أسقط) بضم فسكون فكسر (قوله فساد) أي السلم (قوله إذا كان) أي رأس المال (قوله فحصل)
بفتح حاء متقلا (قوله أن شرطه) أي النقد (قوله كان) ٥ أي رأس المال (قوله حذف) بضم فسكون

(قوله وان لم يرد) بضم ففتح
مثقلا أي رأس المال (قوله
والا) أي وان رد (قوله فيها)
أي المدونة (قوله إلى أمد
قريب) صلة الخيار (قوله
أن لم يقدم) أي السلم (قوله
كرهت) بضم التاء (قوله
ذلك) أي الخيار (قوله قدم
بفتحات مثقلا) أي السلم
(قوله عقد) بضم فسكون
(قوله على ذلك) أي شهر
في غير العقار وشهرين
في العقار (قوله انقضاء
العقد) أي ولا احتمال أن تترك
الخيار اختيار لاءضاء
السلم وعمل بشرطه (قوله
رأس ماله) مفعول ثان
لجعل (قوله وشرع فيها)
أي المنفعة قبل تمام ثلاثة
أيام (قوله تمامها) أي
المنفعة (قوله ومنعت)
بضم فسكون أي منقعة
المعين (قوله لانه) أي

ليس جاريا على اصطلاحه ولذا قال الخطاب القولان لما لك رضي الله تعالى عنه في المدونة وأشار
بالتردد لتردده ممنون في النقل عنه لكن في قوله لتردد معنيون الخ نظر لانه من المتقدمين الأمر
الرابع من حق المصنف الاقتصار على القول بالفساد لتصریح ابن بشير بانه المشهور كما نقله
الخطاب عنه والله أعلم (وجاز) عقدا السلم (شرط) خيار في رأس مال أو مسلم فيه لهما
أولاحدهما أو لغيرهما (المال) أي زمن (يؤخر) رأس المال (اليه) وهو ثلاثة أيام لا أكثر ولو في
كريق ودأوعلى العقد لانه رخصة (ومحل جواز) في السلم فيه (أن لم ينقد بضم الياء وفتح القاف
رأس المال فان نقد ولو تطوعا فسد لتردده بين السلفية والخمسة والبيع والسلف بشرطه مفسد
للعلة الثانية ولو أسقط الشرط ومحل فساد بالنقد تطوعا إذا كان لا يعرف بعينه كالعين وما
المعين كتوب وحيوان معين فيجوز نقله تطوعا فتحصل أن شرطه مفسد تقدم لا كان مما
يعرف بعينه أم لا حذف الشرط أم لا وان النقد تطوعا جاز فيما يعرف بعينه وان لم يرد ومفسد
فيما لا يعرف بعينه أن لم يرد وأولاه بعد مضي أيام الخيار صرح قال فيها في كتاب الخيار ولا بأس
بالخيار في السلم إلى أمد قريب يجوز تأخير النقد اليه كيومين أو ثلاثة أن لم يقدم رأس المال
فإن قدمه كرهت ذلك لانه يدخله بيع وسلف وسلف جرم منقعة وان تأخر أجل الخيار كشهر أو
شهرين لم يميز تقدم التقدم لا ولا يجوز الخيار في شيء من البيوع إلى هذا أجل فان عقد البيع
على ذلك ثم ترك الخيار بشرطه قبل التفرق فلا يجوز فساد العقد (و) جاز السلم (و) جعل (منقعة)
شيء (معين) كعقار وحيوان رأس ماله وشرع فيها ولو تأخر تمامها عن قبض المسلم لم يفسد
بناء على أن قبض الأوائل كقبض الأواخر ومنعت عن دين لانه فسخ دين في دين وما هنا
استداء دين بدين والسلم كله من هذا والظاهر أنه لا بد من قبض ذي المنفعة قبل تمام ثلاثة أيام
الأحيوان فيجوز تأخير قبضه بلا شرط أكثر منها قياسا عليه إذا كان رأس مال واحترز به معين
عن منقعة مضعون فلا يجوز جعلها رأس مال سلم لانه كالتي بكالي وظاهره ولو شرع فيها البنائي
جرم لنسب بتقييد المنع بعدم الشرع فيها وهو الظاهر فلا مفهوم لتقييد المصنف بالمعين
لاشترط الشرع في منقعة أيضا فلا فرق بينهما (و) جاز السلم (و) جعل شيء (جواز) رأس ماله
ويشترط فيه شروط بيعه ابن الحاجب والمجازفة في غير العين جائزة كالبيع وفي الشامل وجاز

أخذها عن دين (قوله وما هنا) أي جعلها رأس مال سلم (قوله من هذا) أي استداء دين بدين (قوله منها) أي ثلاثة
الأيام (قوله عليه) أي الحيوان (قوله إذا كان) أي الحيوان (قوله لانه) أي جعل منقعة المضمون رأس مال سلم (قوله كالتي
بكالي) أي خارج عن مورد الرخصة (قوله فيها) أي المنفعة (قوله المنع) أي في منقعة المضمون (قوله وهو) أي تقييد
المنع بعدم الشرع فيها الظاهر لانه إذا كان قبض الأول قبض الآخر استوت منقعة المضمون ومنقعة المعين
إذا شرع فيهما (قوله بينهما) أي منقعة المعين ومنقعة غيره (قوله فيه) أي الجزاء (قوله والمجازفة) أي في رأس مال

السلم

(قوله بشرطه) أي الجزاف يبيع سائر بشرطه وطعنا باضا فقه لضمة (قوله على المعروف) حله جاز (قوله جعل) بضم فكسر (قوله لانه) أي الحيوان (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح أي فليس في تأخير دين بدين (قوله تأخير) أي الحيوان (قوله به) أي الشرط (قوله تأخير) أي العرض أو الطعام (قوله به) أي الشرط (قوله لا تتقال ضمانهما) أي الطعام والعرض على اشتراط كيل الطعام واحضار العرض (قوله به ذلك) ٦ أي كيل الطعام واحضار العرض (قوله نزل) بضم فكسر مثقالا الخ خبر نزل

بمنفعة معين وجزاف بشرطه على المعروف (و) جاز (تأخير حيوان) جعل رأس مال سلم أكثر من ثلاثة أيام ولو إلى سائر أجل المسلم فيه لانه يعرف بعينه (بلا شرط) ومفهومه منع تأخير به أكثر من ثلاثة أيام لانه يبيع معين بتأخير قبضه (وهل الطعام والعرض) المجهول رأس مال سلم (كذلك) أي الحيوان في جواز تأخير به بلا شرط أكثر من ثلاثة أيام ومنع تأخير به زيادة على ثلاثة أيام (ان كيل) الطعام (واحضر) بضم الهاء وكسر الضاد المجهول (العرض) مجلس العقد لا تتقال ضمانهما للمسلم اليه وتركه قبضهما بعد ذلك نزل مغفلة قبضهما ابتداء فان لم يكل الطعام ولم يحضر العرض حين العقد فلا يجوز لعدم دخوله في ضمان المسلم اليه والنقل كراهته (أو) الطعام والعرض (كالعين) في امتناع التأخير زيادة على ثلاثة أيام بلا شرط ولو كيل الطعام واحضر العرض وقت العقد هذا ظاهر كلام المصنف والنقل كراهته أيضا واجب بانه كالعين في عدم الجواز المستوي الطرفين في الجواب (تاويلان) ابن بشير اذا تأخر رأس المال فلا يتخلوا اما ان يكون بشرط أو بغير بشرط فان كان بشرط وطال الزمان بشرط التأخير عنه فلا يتخلوا اما ان يكون رأس المال يعرف بعينه كالعرض والحيوان أو لا يعرف بعينه كالتقيد وإذا كان يعرف بعينه فلا يتخلوا اما ان يكون مما يغاب عليه كالتياب أو لا يغاب عليه كالحبوان فان كان عرضا يغاب عليه كره ولا يفسخ وان كان مما لا يغاب عليه فقد جعله كالوديعة عند المسلم فلا يكره وان كان لا يعرف بعينه كالتقيد في تأخيرها أكثر منها فقولان أحدهما فسخه وهو المشهور ولانه دين بدين والثاني عدمه لعدم دخوله ما على تأخير اه الخطاب فعلم من كلامه انه اذا زاد التأخير على ثلاثة أيام كان تأخيرا طويلا لأن حد القصير ما دون الثلاثة وان المشهور فسخه وحيث كان هذا القول بهذه القوة فكان ينبغي للمصنف الاقتصاد عليه ثم قال وفي أوائل السلم الثاني من التذويب وإذا كان رأس مال السلم عرضا أو طعاما أو حيوانا بعينه فتأخر قبضه الايام الكثيرة أو الشهر أو إلى الاجل فان كان بشرط ففسد البيع وان لم يكن بشرط أو كان هر وبامن أحدهما فقد البيع مع كراهة مالك رضي الله تعالى عنه ذلك التأخير البعيد بغير بشرط لهما اه وظاهر هذا كراهة تأخير الحيوان وليس كذلك كما تقدم في كلام ابن بشير وصرح به في غير هذا الموضع منها وفي الجواهر اما تأخير بشرط زيادة على الثلاثة ففسد للعقد واما بغير شرط ففي القساذ قولان في العين خاصة ولا يقصد تأخير العرض لكن يكره اه فعلم من كلام ابن بشير والمدة والجواهر ان الزيادة على الثلاثة بشرط مفسدة في العين وغيرها والله أعلم ثم قال يحتمل على بعد ان يقال قصد المصنف بقوله كالعين انهما الشبهان كيل واحضر في كونهما يغاب عليهما فتأخيرهما مكره لقرבהما من العين الممنوع تأخيرها فان الشبه لا تلزم مساواته المشبه به من

(قوله فان لم يكل الطعام ولم يحضر العرض) مفهوم ان كيل واحضر (قوله كراهته) أي لا منعه (قوله هذا) أي امتناع تأخير الطعام والعرض أكثر من ثلاثة أيام بلا شرط ولو كيل الطعام واحضر العرض (قوله بانه) أي الطعام (قوله اما ان يكون) أي التأخير (قوله فان كان) أي التأخير (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله فان كان) أي رأس المال (قوله كره) بضم فكسر أي تأخيرها أكثر من ثلاثة أيام (قوله وان كان) أي رأس المال (قوله فعلم) بضم العين (قوله من كلامه) أي المصنف (قوله انه) أي الشأن (قوله وان المشهور فسخه) أي السلم بالتأخير الطويل عطفت على انه الخ (قوله ثم قال) أي الخطاب (قوله بعينه) راجع للعرض والطعام والحيوان (قوله

فعلم) بضم العين (قوله ثم قال) أي الخطاب (قوله بعد) بضم الموحدة (قوله انهما) أي الطعام والعرض (قوله في كونهما) أي العين (قوله ويحتمل انه) أي المصنف

(قوله شهما) أى الطعام والعرض (قوله بها) أى العين (قوله وانظروا له) أى المصنف (قوله لانه) أى الشان (قوله وان كان كلام أبي سعيد الخ) حال (قوله تاوها) أى الام (قوله على ما قال) ٧ أى المصنف فى توضيحه (قوله هذه المسئلة) أى مسئلة تأخير راس المال

(قوله وان كان) أى راس المال (قوله فصار دينا بدين) أى خارجا عن مورد الرخصة (قوله اطلع) أى المسلم اليه (قوله عليه) أى الزائف (قوله سواء كان) أى الزائف (قوله وجوبا) بيان لمسلم تجبيل بدله (قوله كاخيره) أى بديل الزائف (قوله ان طلب البديل الخ) شرط فى وجوب تجبيله (قوله عند حواله) أى الاجل (قوله او قبله) أى حاول (قوله جاز تأخيره) أى البديل (قوله وهو) أى التساوى (قوله المقابل لافى الجميع) (قوله مقيد) خبر فساد (قوله عند عقده) أى السلم (قوله ان عقد) بضم فكسرى (قوله سواء كان) أى العيب (قوله عنده) أى المسلم (قوله فله) أى المسلم (قوله فان احب) أى المسلم (قوله الامسالك) أى المسلم فيه الذى اطلع على عيبه بعد تعييبه عنده (قوله او كان) أى المسلم فيه (قوله من يده) أى المسلم (قوله حبة) أى او صدقة او عتيق (قوله يغرم) أى المسلم (قوله ويرجع) أى (قوله بمثل ربيع الصفة) أى

كل وجه ويحتمل انه شبه ما فى طلب التجبيل وان اختلف الطلب وهو بعد جدد وانظروا له مشى على قوله فى التوضيح فبغى حمل الكراهة على التحريم والله أعلم طنى مالى التوضيح فيه نظر لانه وان كان كلام ابي سعيد محتملا لما قاله فى الام ما يدفعه ونصها على نقل ابن عرفة ولو كان راس المال ثوبا بعينه ولم يقبضه الا بعد أيام كثيرة فقد كرهه مالك ولم يجبه ولم يحفظ عنه فسضه وأراه نافذا اه وحمل كلامها على جعل عدم الفسخ فى غير الطعام بعد وتكلف بلا موجب ولم أر من تأولها على ما قال اه ابن بونى بعض أصحابنا هذه المسئلة على ثلاثة أوجه ان كان رأس المال رقيقا أو حيوانا فخر قبضه الايام الكثيرة أو الى الاجل نقذ بلا كراهة وان كان عرضا يغاب عليه فقدم الكراهة وان كان عينا فتأخر كثيرا أو الى الاجل فسد البيع لانه لا يتعين فاشبه ما فى الزمة فصار دينا بدين بعض القرويين هذا اذا كان الثوب غائبا فان حضر حين العقد لا يتبغى كونه كالعبد فى عدم كراهة تأخيره والطعام أثقل منه اذ لا يعرف بعينه والعين أشد من الطعام لانه يراد بعينه وهى لا تراد لعينها (و) جاز للمسلم اليه (رد) راس مال (زائف) أى ردى اطلع عليه بقرب أو بعد سواء كان كاه أو بدعه (ويجمل) بضم فكسرى منقلا بدله وجوبا ولو حكا كاخيره ثلاثة أيام ولو بشرط على المشهور ان طلب البديل قبل حلول الاجل فان طلب عند حواله او قبله يومين أو ثلاثة جاز تأخيره ما شاء ولو بشرط (والا) أى وان لم يجعل البديل حقيقة ولا حكما بان آخر أكثر من ثلاثة أيام ولو بلا شرط (فسد) السلم فى بعض الملم فيه وهو (ما) أى الجزء الذى (يقابل) أى الزائف فقط (لا) يفسد (الجميع) أى المقابل للزائف والمقابل للبعد (على) القول (الاحسن) عند ابن محرز وهو قول ابي عمران وابن شعبان وقال ابو بكر بن عبد الرحمن يفسد الجميع وقيل بعبء الجميع وفساد المقابل فقط مقيد بمخمة قيود قيامه بالبديل وبقاء أكثر من ثلاثة أيام من الاجل والاطلاع عليه بعد تأخيره ثلاثة أيام وعدم دخولها عند عقده على تأخير ما يظهر زائفا وكون راس المال عينا فان لم يقم البديل بان رضى بالزائف أو سأل من عوضه لم يفسد ما يقابله وكذا ان قام به بعد حلول الاجل او قبله ثلاثة أيام فان دخل عند العقد على تأخير ما يظهر زائفا تأخيرا كثيرا فسد الجميع لانه كالى يكالى وكذا ان كان راس المال غير عين واطلع فيه على عيب فينقض السلم كله ان عقد على عيبه فان عقده على موصوف وجب رد مثل ما ظهر معيبا (فتبينات) الا قول اذا ظهر عيب فى السلم فيه بعد قبضه فلا ينقض السلم بحال سواء كان فى عيبه او ثوب او مكيل او موزون وللمسلم رد العيب والرجوع بمثله فى ذمة الملم اليه ولو بعد حواله السوق لانها لا تنقضى الرد بالعيب وان حدث عنه عيب فله الرد رغم ما قصه العيب ويرجع بمثل موصوف الصفة التى اسلم فيها فان احب الامسالك او كان خرج من يده بهية ثم اطلع على العيب فقبل يغرم للمسلم اليه قيمة ما قبض معيبا ويرجع بالصفة وقيل يرجع بقدر ذلك العيب فى الصفة فان كانت قيمة العيب الربع ورجع بمثل ربيع الصفة التى اسلم فيها ثم يكال للمسلم اليه وقيل يرجع بقيمة العيب من الثمن الذى كان اسلم الخمى وارى ان يكون المسلم بالخيار بين

موصوفها

(قوله ان قلت) خطاب للمسلم (قوله) أي المسلم اليه (قوله حين ردها) أي الدراهم او الذناتير التي هي رأس المال لو وجودها زائفة (قوله مادفعت اليك الاجيادا) مقبول قال (قوله قولاك) خطاب للمسلم (قوله وتحلف) خطاب للمسلم (قوله ما اعطيتك) أي المسلم اليه (قوله في علمك) خطاب للمسلم (قوله الا ان يكون) أي المسلم اليه (قوله اخذها) أي المسلم اليه الدراهم او الذناتير (قوله منك) خطاب للمسلم (قوله ليزنها) أي المسلم اليه الدراهم او الذناتير (قوله قوله) أي المسلم اليه (قوله وعليك) خطاب للمسلم (قوله بدلها) أي الدراهم او الذناتير (قوله زاد) أي في صيغة يمين المسلم على ما اعطيته الاجيادا في علمك (قوله الا ان يحقق) أي المسلم (قوله انما) أي الزائفة (قوله لانه) أي قابضها (قوله موقن) أي انما الدراهم التي دفعها له المسلم على حقه على البت (قوله الكتاب) أي المدونة (قوله انه) أي المسلم (قوله العلم) أي نفيه (قوله ولو كان) أي المسلم (قوله في النوادر) خبر مقدم (قوله من الثمن) بيان ما بعد الا (قوله يثبت) بضم قفتح مثقلا (قوله اذا شرط) بضم فكسر (قوله تعين الذناتير والدراهم) بان قال المسلم اسلمك هذه الذناتير والدراهم في كذا بصفة كذا ٨ الى اجل كذا او قال المسلم اليه اسلمني هذه الذناتير والدراهم الخ (قوله

ان يرد القيمة ويرجع بالمثل او يتقن من رأس السلم بقدر العيب) (الثاني) قال في المدونة ان قلت له حين ردها عليك مادفعت اليك الاجيادا قاله قولك وتحلف ما اعطيتك الاجيادا في علمك الا ان يكون انما اخذها منك ليزنها قاله قولك مع عيبي وعليك بدلها زاد في الوكالة ولا اعلمها من دراهمي أبو ابيحى الا ان يحقق انها ليست من دراهمه فيحلف على البت فان نكل حلف قابضها الراد على البت لانه موقن وظاهر الكتاب انه يحلف على العلم ولو كان صريفاً وقال ابن كثة يحلف الصراف على البت (الثالث) في النوادر لا يجبر البائع ان يقبض من الثمن الا ما اتفق على انه جدي فان قبضه ثم اراد رده لرداته فلا يجبر الدافع على بدله الا ان يتفق على انه ردي ١٥ ومثله في أحكام ابن سهل (الرابع) اذا شرط تعين الذناتير او الدراهم فقبل الشرط ساقط وقيل لازم ان كان من بائعها وساقط ان كان من مشتريها فعلى الاول الحكم مافي كلام المصنف وعلى لزومه يجوز ان تلف اذا رضى باجتماع ولا يندخل الكالئ بالكالئ لانه اذا صح التعيين صار بمنزلة كون رأس المال ثوبا او عبداً معيناً فاذا ردها انتقض السلم ومات راضياً عليه سلم مبتدأ وعلى الثاني ان شرطه مسكها جاز خلة ما اذا رضى والافسخ وان شرطه السلم اليه فهو كالقول الاول (الخامس) الغنى اذا انتقض السلم لرأس المال بعيب بعد قبض المسلم فيه فان كان قائماً بيد المسلم رده وان حالت سوقه أو حدث به عيب او خرج من يده فان كان عرضاً أو رقيقاً أو حيواناً رقيقته يوم قبضه ولو كان موجوداً الا ان يسهه وان كان مكبلاً أو موزوناً كقطعان وغنم فلبائعه أخذه بعينه ان وجدته بيد المسلم ومثله ان لم يجده ولا تقيته حوالة السوق ١٥ وثقله ابن عرفة وفي الشامل وزاده على المتخصص وخرج الغنى فيه قولاً بثواته بما واقفه اعلم (و) جاز له سلم (التصديق) للمسلم اليه (في) كيل او وزن او عد المسلم فيه (هـ) اذا دفعه له بعد حلول اجله لا قبله لئلا يمتنع في مجمل قبل اجله الخطاب هذه

ساقط) أي لا يعمل به سواء كان من مسلم او مسلم اليه (قوله ان كان) أي الشرط (قوله بائعها) أي الذناتير او الدراهم وهو المسلم (قوله مشترها) أي المسلم اليه (قوله الاول) أي سقوط الشرط مطلقاً (قوله لزومه) أي الشرط (قوله ان تلف) بفتح الخاء المعجمة واللام أي ابدال الزائفة (قوله رضى) أي المسلم والمسلم اليه (قوله ولا يندخل) أي ان تلف (قوله لانه) أي الشأن (قوله صحيح) أي لازم (قوله صار) أي المعين من الدراهم او الذناتير (قوله ردها) أي العين الزائفة (قوله مبتدأ) أي مستأنف (قوله

وعلى الثاني) أي لزومه ان شرطه المسلم وسقوطه ان شرطه المسلم اليه (قوله اذا رضى) أي مسلمها (قوله المستقلة) (الا) أي وان لم يرض مسلمها (قوله فسخ) بضم فكسر أي السلم (قوله وان شرطه) أي التعيين (قوله فهو) أي الشرط (قوله كالقول الاول) أي في لغو الشرط (قوله فان كان) أي المسلم فيه (قوله رده) أي المسلم اليه (قوله فان كان) أي المسلم فيه (قوله ولو كان) أي المسلم فيه (قوله يسهه) أي المسلم (قوله وان كان) أي المسلم فيه (قوله زاد) أي في الشامل عقب ولا يقيته حوالة الاسواق (قوله على المتخصص) مقبول زاد (قوله وخرج) بفتح خاء مثقلا (قوله فيه) أي المسلم فيه (قوله بثواته) أي المسلم فيه (قوله باجمله) أي المسلم (قوله اجله) أي التصديق عليه اذا دفعه له الخ

(قوله على التصديق) أي في كيله (قوله الكتاب) أي المدونة (قوله جاز) أي التصديق (قوله في كيل أو وزن) غير مثنوي
 لاضافتهما (قوله لا عليه) أي النقص صلتا تصديق (قوله به) ٩ أي النقص (قوله ينقص) تنازع فيه

كيل ووزن (قوله وان كان)
 أي الطعام (قوله بمحصة
 النقص من الثمن) أي ووزن
 الباقي بمحصة من الثمن
 (قوله اذا كان) أي النقص
 (قوله فان كان) أي النقص
 (قوله ان كان) أي المسلم
 اليه أو البائع (قوله بنفسه)
 تنازع فيه اكمال ووزن
 (قوله أو حضر) أي المسلم
 اليه أو البائع (قوله ولو قال)
 أي المصنف بدل بابه (قوله
 التي) يشهد الياء (قوله في
 الاولى) بضم الهاء زاي
 اكتبه أو وزنه بنفسه
 (قوله في الثانية) أي ما كتب
 به اليه (قوله في الاولى) بضم
 الهاء زاي اكتبه المسلم
 اليه أو البائع بنفسه (قوله
 (قوله لنكوله) أي المسلم اليه
 أو البائع (قوله عنها) أي
 اليه (قوله ولا يشهد الوأو
 (قوله ولا يمكن) بضم ففتح
 مثقلا أي من توجهت
 عليه (قوله منها) أي اليه
 (قوله ان نكل) أي عنها
 (قوله ينه) أي على النقص
 الذي ادعاه (قوله له) أي
 المشتري (قوله ان اكله)
 أي البائع (قوله هو) تو كيد
 للفاعل المستتر في اكمال
 (قوله من الكيل) بيان ما
 أي لقد أو في جميع ما سمى
 معنى التخيير) اضافته البيان

المسئلة في أوائل سلمها الثاني أبو الحسن ابن الكاتب في الذي اخذ من غيره الطعام على
 التصديق يحتمل ان لا يجوز تصديقه قبل - لول الاجل لانه اذا صدقه لاجل تجهيله قبل الاجل
 دخله لفجر منة وهو يعني وضع منه وتجهل فقوله في الكتاب جاز معناه بعد حلول الاجل
 وقبله يدخله وضع وتجهل او وسط الضمان وازيدك وشبه في جواز التصديق فقال (ك) التصديق في
 كيل او وزن (طعام من بيع) فيجوز (ثم) اذا صدقت في كيل او وزن طعام من سلم أو بيع
 ووجدت نقصا أو زيدا على ما صدقته فيه (ل) يامصدق (أو عليك الزيد) أي الزائد المعروف
 راجع لك (والنقص) أي الناقص (المعروف) أي المعتادين الناس في الكيل او الوزن
 راجع لعليك (والا) أي وان لم يكن الزيد معروفا بان كان متقاسما رددته كله الى البائع ولا
 تأخذ منه المعروف وتركه هذا لوضوحه والابن النقص معروفا (فلا رجوع لك) يامصدق
 على البائع به في كل حال (الاتصديق) من البائع لك عليه (أو ينه) تشهد لك به (لم تقار) لك من
 حين قبضك الى حين كيلك او وزنك أو ينه حضرت كيل البائع او وزنه بنقص كما قال المشتري
 فيرجع على البائع بجميع النقص ولا يترك له المتعارف كالجائحة اذا اصاب دون الثلث
 لا يوضع عن المشتري شيء وان اصاب الثلث وضع عنه قدره من الثمن وليس للبائع ان يقول
 لا يوضع الثلث كله لانه دخل على اضافتها اليسير من الثمرة قاله أبو الحسن واذا ثبت النقص
 فان كان الطعام من سلم أو بيع مضمون رجوع عنه وان كان معينا رجوع بمحصة من الثمن
 قاله في المدونة الرجاء محمل الرجوع بمحصة النقص من الثمن اذا كان قليلا فان كان كثيرا
 خير المشتري بين الرد والتسك ويجري في حد القليل الخلاف الذي جرى فيه في العيوب والله
 أعلم (و) اذا قبض المسلم أو المشتري الطعام مصدقا المسلم اليه أو البائع في كيله أو وزنه ثم وجده
 ناقصا محالفا لمدادول يصدقه المسلم اليه أو البائع ولم يثبت بينه (حلف) المسلم اليه أو
 البائع (لقد أو في) أي سلم المسلم أو المشتري (ما) أي القدر الذي (سمي) له ان كان اكله أو وزنه
 بنفسه أو حضر كيله أو وزنه (أو لقد بابه) أي المسلم اليه أو البائع أو المشتري (على ما) أي
 القدر الذي (كتب) بضم فكسر (به) أي القدر المعبر عنه بما (اليه) أي المسلم اليه أو البائع
 من وكيله ان لم يكن له ولم يزنه ولم يحضره (ان) كان المسلم اليه أو البائع (اعلم) حين البيع مسله
 أو (مشتريه) بأنه كتب به اليه أو أخبر رسول وكيله به ولو قال بعث اليك ما كتب به الى مكان
 أوضح اذ لا خلاف بينهما في بيعه وأجيب بأنه ضمن باع معنى أوصل (والا) أي وان لم يصف
 لقد أو في ما سمى في الاولى أو لم يعلم مشتريه في الثانية (حلفت) يامسلم أو يامشتري على
 النقص الذي وجدته (ورجعت) بعوضه فان تكلمت فلا شيء لك في الاولى ولا ترد اليه في
 البائع لنكوله عنها أو لا وسب أتي ولا يمكن منها ان نكل وحلف المسلم اليه أو البائع في الثانية
 وبرئ فان نكل غرم قال في المدونة فان لم تكن له أي المشتري ينه حلف البائع لقد أو في جميع
 ما سمى له ان اكله هو أو لقد بابه على ما كان فيه من الكيل الذي يذكر أبو محمد صالح امير في
 الامهات أو لقد بابه وانما هو في السلم الثالث فجمع أبو سعيد بين التقطين على معنى التخيير في

(قوله يذكر) بضم الباء وفتح الكاف (قوله اللقطين) ٢
 له أو لقد بابه على ما كان فيه من الكيل الخ (قوله

(قوله لان شرط العين الخ) (قوله لان المتاع الخ) (قوله مقدراى وليست كذلك هنا) (قوله يقول) (أى المتاع) (قوله ذلك) (أى ما يعتق) (قوله واذا حلف) (أى البائع) (قوله هذا اللفظ) (أى باع) (قوله فهو منه ان أهمل) قال أبو الحسن الرابع ان يبقى بيد المسلم مهملا بلائنة فهذا الوجه يحتمل فيه العرض على انه وديعة فيكون ضمانه من المسلم اليه انتهى وقال ابن بشير فيه قول المتأخرين انها كالحبوسة للاشهاد (قوله أو أودع) قال أبو الحسن أحدها ان يبقى بيد المسلم وديعة بعد دفعه للمسلم اليه فرده اليه وديعة فهذا الوجه لا يكون ضمان العرض فيه من المسلم اليه على قاعدة الوديعة للحمى فان ادعى بآئعه تلقسه أو غصبه واستهلا كما قال قول قوله ويحلف ان كان ممن يهتم انه كذب في قوله ذلك والمسلم على حاله وفيها وان أسلمت الى رجل عرضا يغاب عليه ١٠ في حنطة الى أجل فأحرقه رجل في يدك قبل ان يقبضه المسلم اليه

صفة العين على ان المتاع مخبر في تخليف البائع بأى اللقطين شاء هذا في الطعام العين وأما المضمون فأنما يحلف لقد أوفى الخ وانظر قوله لقد باع كيف يصح لان شرط العين كونها بحسب الدعوى لان المتاع وانق البائع على اقباعه على ما فيه ولكن يقول لم توفى ذلك واذا حلف لقد باع على ما فيه من البكيل الذى ذكر أمكن ان يكون في الطعام ذلك القدر ونقص بعد ذلك قال بائع صادق في عينه فلا بد من تبديل هذا اللفظ بدفع قاله أبو الحسن والمشد الى (وان أسلمت عرضا) يغاب عليه كنوب اى عقدت عليه سلميا في مسلم فيه وليس المراد اسلمته بالفعل لقوله (نهالك) اى تلف العرض الذى جعلته رأس مال (بيدك) يا مسلم (فهو) اى العرض اى ضمانه (منه) اى المسلم اليه (ان أهمل) اى فرط المسلم اليه في قبض العرض منك (أو أودع) المسلم اليه العرض عندك (أو) تركه عندك (على) وجه (الانتفاع) منك به اما لاستثنائك منفعته او استجاره منه او اعانه لك (و) ضمانه (منك) يا مسلم (ان لم تقم) اى تشهد (بينة) بهلاك العرض (ووضع) يضم الواو وكسر الضاد المجعلة عندك (للتوثق) به في السلم فيه او على المسلم اليه بالاشهاد على تسليمه له أو باتباعه برهن او جيل بالمسلم فيه (ونقض) يضم فكسر اى فسخ (السلم وحلف) المسلم على هلاك العرض الموضوع عنده للتوثق به ولو قال ان حلفت بان الشرطية وتاء الخطاب لكان أظهر في افادة المراد وهذا حيث لم تشهد بينة بتلقه منك أو من غيرك والا فلا ينقض وضمنه المسلم اليه ان شهدت بانه من غيرك وان شهدت بانه منك ضمانته (والا) اى وان لم تتألف بان نسكت عن العين (خير) يضم الخاء المجعلة وكسر التخمية متقلة (الاخر) يفتح الخاء المجعلة اى المسلم اليه في نقض السلم وابقائه واتباعك بقيمة العرض (وان أسلمت جيوافا أو عقابا) اى جعلت ما ذكر رأس مال سلم فتلف بتعدى المسلم أو أجنبى (قال سلم ثابت) لا ينقض (ويبيع) المسلم اليه (الحافى) على الحيوان والعقار بقيمة الخط في هذا الكلام اجمال والكلام المفصل المبين ما قاله ابن بشير واء لم قبله انه قد علم مما سبق ان ضمان العرض في الواجهة الثلاثة الاولى من المسلم اليه وكذا اذا قامت بينة في الواجهة الرابع والاثنى المسلم

بان تركه وديعة بيدك بعد دفعه اليه فهو منه ويتبع الحافى بقيمة والسلم ثابت أبو الحسن معنى قوله قبل ان يقبضه القبض الحسى ومعنى بعد دفعه اليه قوله له خذ وفي الامهات بعد ان دفعه للمسلم اليه ثم رده اليه وديعة فالضمان منه بعض شيوخ عياض قوله ثم رده اليه شديد الا أن يريد به خذ وانزل هذا منزلة الدفع (قوله أو على الانتفاع) أبو الحسن الثانى أن يبقى بيده على وجه الانتفاع به فهذا الوجه حكم العرض فيه حكم النوب المستأجر فيكون ضمانه من المسلم اليه (قوله ومنك ان لم تقم بينة ووضع للتوثق) أبو الحسن الثالث ان يبقى بيده على جهة التوثق حتى تشهد

بينة فهذا الوجه حكم العرض فيه حكم الرهن فيضمنه المسلم ضمان تامة فان قامت بينة على هلا كفضائه من المسلم اليه (قوله بالمسلم فيه) تنازع فيه رهن وجيل (قوله ولو قال) اى المصنف (قوله وهذا) اى الحلف والنقض (قوله والا) اى وان شهدت بينة بتلقه منك أو من غيرك (قوله بانه) اى التاف (قوله وابقائه) اى السلم على حاله (قوله واتباعك) خطاب للمسلم (قوله المقصود المبين) يضم ففتح فكسر متقلة فيهما (قوله قبله) اى كلام ابن بشير (قوله انه) أى الشأن (قوله لم) يضم العين (قوله الواجهة الثلاثة الاولى) يضم الهمز اى الاله مال والايداع والانتفاع (قوله وكذا) اى في كون الضمان من المسلم اليه (قوله قامت بينة) اى على هلاك العرض بلا تعد ولا تقريط (قوله في الواجهة الرابع) اى وضعه للتوثق (قوله والا) اى وان لم تقم بينة

(قوله ان هلك) اي العرض المجهول رأس مال سلم (قوله يتظر) بضم الياء وفتح الغاء (قوله له) أي المسلم اليه (قوله وان كان) اي هلاك العرض (قوله يرجع) أي المسلم اليه (قوله عليه) أي المسلم (قوله يرجع) أي المسلم اليه (قوله تلقه) أي الاجنبي رأس المال (قوله وان كان) أي رأس المال الهالك (قوله الا ان يتلقه) أي رأس المال (قوله قبضه) أي رأس المال (قوله الماله) (قوله جهل) بضم فكسر (قوله اتهم) بضم التاء وكسر الهاء أي المسلم باطلاق رأس المال (قوله لذلك) أي لانه رباناسم (قوله كذلك) أي من جنسه (قوله لذلك) أي لانه رباناسم (قوله عليه) أي الضمان ١١

يجعل ابن عبد السلام
اتفاقه هذه المسئلة على
سد الذرائع فان المتبايعين
لم يصاعلي الضمان يجعل
ثم قال على ان دفع كثير في
قليل ليس من شأن العقلاء
غالباً لذل تضعف التهمة
عليه فبالغة أحوال (قوله
فيها) أي المنفعة (قوله أكثر)
حال اطمئن البعض المجهول
راس مال وامان البعض
المسلم فيه (قوله لان اختلافها)
أي المنفعة (قوله يصير) بضم
بفتح فكسر متعلا (قوله
الجواز) أي سلم أحدهما
في الآخر (قوله واتفاقهما)
أي الجنس والمنفعة (قوله
في منته) أي سلم أحدهما
في الآخر (قوله يسلم) بضم
فكسر ففتح (قوله وهو
المراد هنا) أي بقوله الآن
تختلف المنفعة (قوله
الاعيان) أي الذوات (قوله
منع) أي سلم أحدهما في
الآخر (قوله أجاز) أي سلم
أحدهما في الآخر (قوله

بن بشر ان هلك بعد ما صار في ضمان المسلم اليه فلا شك في صحة السلم ويطرفان هلك من الله تعالى او من المسلم اليه فلا رجوع له على احد وان كان من المسلم يرجع عليه بقيته أو بمثله على حسب تضمن المتلفات وكذلك يرجع على الاجنبي ان اتلفه وان كان في ضمان المسلم انفسخ السلم الا ان يتلقه المسلم اليه فاصد الى قبضه وان تلفه فيصح السلم وان جهل من هلكه فقبضه قولان أحدهما منفسخ السلم وهو المشهور والثاني تخيير المسلم اليه اه قوله وان جهل هلكه انما يرجع الى ما في ضمان المسلم لان ما في ضمان المسلم اليه لا يتصور فيه النسخ فان جهل من هلكه فقبضه من المسلم اليه ولا غرم على أحد فتم يحلف المسلم ان اتهم به واقفه أعلم (و) الشرط الثاني من شروط صحة السلم (ان لا يكونا) أي رأس المال والمسلم فيه (طعامين) فلا يصح سلم طعام في طعام ولو اختلفا جنس لانه رباناسم (و) (ان لا يكونا) (تقديري) فلا يصح سلم نقد في نقد لذلك (و) (ان لا يكونا) (شياً) (مالياً) (في أكثر) منهم من جنسه لانه ربان فضل (أو وجود) منه كذلك لذلك وشبهه في المنع فقال (كالعكس) أي سلم شئ في أقل أو أدنى منهم من جنسه لانه ضمان بوجه وان لم يصاعلي عليه سدد الذريعة (الا ان تختلف المنفعة) باختلاف افراد الجنس الواحد فيجوز سلم بعض افراده في بعض آخر بخلافه فيها أكثر أو أقل أو وجود أو أدنى منه لان اختلافها يصير افراد الجنس الواحد بخنسين البناني أوجه المسئلة أربعة اختلاف الجنس والمنفعة معا ولا اشكال في الجواز واتفاقهما مائة ولا اشكال في منعه الا أن يسلم الشئ في مثله فهو قرض واتحاد الجنس مع اختلاف المنفعة وهو المراد هنا واتحاد المنفعة مع اختلاف الجنس وقبضه قولان فمن نظر الى ان المقصود من الاعيان منافعتها منع ومن نظر الى اختلاف الجنس أجاز وهو الراجح والله أعلم (كفاره) بالقائه وكسر الراء أي سريع السير من (الحجر) بضم الحاء المهملة والميم واسكنهم جاع حاد كذا فسر المصنف القاره واعترضه طي بأن عبارة المدونة كعبارة المصنف وقال أبو عمران وعياض مذهبان ان الحل والسير غير معتبرين لانه جعل حرم مصر كلها صنف أو بعضها أسير من بعض وأجل فهذا يدل على ان القراه غير مرفة السير ورد ابن عرفة احتجاج أبي عمران بأنه لا يلزم من القاه شدة السير مع سير دونه القاه مع عدمه لان المراد بالسير سرعته لا مطلقه وأجاب عجي بأن مراد أبي عمران ان اطلاقها يتناول الاسير والقطوف وما بينهما والقطوف كصبي وضيق السير فيصح علمه (في) الحجر (الاعرابية) أي المنسوبة للاعراب بفتح الهاء أي سكان البوادي التي

هو اعترضه) أي تفسيره فاره سريع (قوله مذهبا) أي المدونة (قوله لانه) أي صاحب المدونة (قوله وبعضها) أي حرم مصر (قوله أسير) أي أسرع سيراً والوالبحال (قوله واجل) أي أقوى جلالاً من بعض (قوله فهذا) أي قول أبي عمران وعياض مذهبا عدم اعتبار السير والجل (قوله بأنه) أي الشأن (قوله القاه) أي السير في بعض افراد الجنس (قوله هدمه) أي السير في بعض افراد ذلك الجنس (قوله لان المراد بالسير) أي في قول أبي عمران مذهبان ان الحل والسلم غير معتبرين (قوله اطلاقها) أي المدونة (قوله الاخير) أي الزائد في السير (قوله وما بينهما) أي الاسير والقطوف (قوله سلمه) أي قاره الحجر (قوله التي) نعت الاعرابية

منفعة الحمل والعمل لا سرعة السير والذي يفيد كلام النحوي انه لا يشترط اختلاف العدد
 الا مع ضعف اختلاف المنفعة ونصفه الا بل صنفان صنف يراد للحمل وصنف الركب وكل
 صنف جيد وحاشي فيجوز ان يسلم ما يراد للحمل فيما يراد للركوب جيداً أحدهما في جيد الآخر
 والجيد في الردي والردي في الردي اتفق العدد واختار وامان كانت كلها تراد للعمل
 أو الركب فلا يجوز ان يسلم الجيد في الردي ولا الردي في الجيد ويجوز ان يسلم جيد في حاشيين
 فأكثر حاشيان فأكثر في جيد ولا يجوز ان يسلم واحد في واحد سواء تقدم الجيد أو الردي
 لانه سابق جرتعاه ان تقدم الردي وضمان يجعل ان تقدم الجيد وان اختلف العدد وكانت
 الكثرة في الردي كانت مبايعة فيكون فضل العدد لمكان الجودة وكذا فعل علي وابن عمر رضي
 الله تعالى عنهم وهذا الشأن فيه قل عدد الجيد وكثرة عدد الردي فان استوى العدد كان
 الفضل من صاحب الجيد خاصة فلم تدخله مبايعة ولو أسلم نصفان من ثوب جيد في ثوب كامل ردي
 لم يزد دخله المبايعة لان كمال أحدهما في مقابلة جودة الآخر نقله في تسهيل التقييد واختصره
 ابن عرفة وقبله وتعبير المصنف بالاعرابية المقيد للتعدد تبسغ فيه لفظ المدونة وليس المراد
 اشتراط ذلك بل دليل انها عبرت بالافراد ايضا فالت كاختلاف الحمار القار والخيبي بالحمار
 الاعرابي فيجوز وفي المتوسطة ويجوز ان يسلم حمار يراد للعمل في حمار يراد للركوب والسرير
 له ويختلف منفعة الخيل بالسبق والليل بقوة الحمل والبقر بكثرة الحث والعمل والغنم بكثرة
 اللبن والرقيق بالصغر والكبر والقطن والسكان والحري والصوف بالركة والغلظ في التوضيح
 المشهور ان البغال والحمار جنس واحد وهو مذهب المدونة وقال ابن حبيب جنسان الا ان
 تقرب من فعتما حكاها غير واحد ابن عبد السلام وهل البغال مع الحمار جنس واحد فلا يسلم
 حمار في بغل ولا بغل في حمار حتى يتبين في المنفعة كتاباين الحمار أو البغال هذا مذهب المدونة
 أو هما جنسان والاصل الجواز الا ان تقرب من فعتما وهذا مذهب ابن حبيب وهو الاظهر
 (وسابق الخيل) في غير سابقها ابن عبد السلام اختلف هل تختلف الخيل بالصغر والكبر
 فحكى غير واحد اختلافها بهما وقال ابن دينار لا تختلف الصغار من البكار في جنس من
 الاجناس واعتبر النحوي الجال في الخيل (لا) يجوز تسليم فرس (هملاج) بكسر الهاء وسكون
 الميم آخره جيم اي حسن السير وسريع بلا سبق في غيره في القاموس الهملاج بالكسر
 من البراذين المهملج والمهملجة فارسي عرب وشاة هملاج لا تخ فيها الهزالها وامر ومهملج مذل
 منقاد غ في اصباح الهملاج من البراذين واحدا الهملج ومشيها الهملجة فارسي معرب
 وفي الخلاصة الهملجة والهملاج حسن سير الدابة في سرعة ودابة هملاج المذكور الاثنى
 سواء فيه اذ لا تصير سرعة سيره مع حسنة مغاير الاتحاد جنسه حتى يجوز تسليم الواحد
 منه في غيره مما ليس له تلك السرعة (الا) ان يكون الهملاج (كبردون) عريض لا جرى فيه
 ولا سبق يراد للعمل والسير فلا بأس ان يسلم الهملاج منها في اثنين فأكثر من غيره من الهملجة
 الخالية عن هاتين الصفتين من انظر مادخلته الكاف (و) جازم (جل) بفتح الجيم والميم
 اراد به ما يشمل الاثنى (كثير الحمل) في حمة عدد ليس كثير الحمل (وصحج) بضم الصاد المهملة
 وكسر الحاء مشددة اختلاف منقعة الحمل بكثرة حمله (وبسجة) اي الجبل فيصح تسليم جل

(قوله انه) اي الشأن (قوله)
 اختلاف العدد) اي لرأس
 المال والمسلم فيه (قوله)
 ونصبه) اي كلام النحوي (قوله)
 وحاشي) باهمال الحاء وكسر
 الشين المجهضة (قوله)
 واختصره) اي كلام النحوي
 (قوله وقبله) بكسر الموحدة
 (قوله ذلك) اي التعدد
 (قوله حكاهما) اي القولين
 (قوله اختلفت) بضم التاء
 (قوله اختلافها) اي الخيل
 (قوله بهما) اي الصغر
 والكبر (قوله الجال) بفتح
 الجيم اي الحسن (قوله)
 فارسي) اي وضعه واضح
 لغة الفرس (قوله عرب) بضم
 فكسر مثقلا اي استعملته
 العرب فيما وضعه هو في
 لغة الفرس (قوله اذ لا تصير
 الخ) علة لاهملاج (قوله)
 حسنة) اي سيره (قوله)
 الصفتين) اي الحمل والسير

(قوله فيها) اى الابل (قوله وفيه) اى كلام ابن عبد السلام (قوله عليها) اى الابل (قوله بعضها) اى الابل (قوله وهو) اى اتخاذ الابل للقتال والركوب (قوله والى اختياره) اى ابن عبد السلام صله (قوله ونكت) بفتح ناء مثقلا (قوله على قوله) اى ابن عبد السلام (قوله فقال) عطف على نكت (قوله فسر) بفتح فس مثقلا (قوله منها) اى الابل (قوله من الجمل) بفتح الجاء المهملة وسكون الميم (قوله وهو) اى بقرة (قوله جمعى) ١٣ نعت اسم اى وضع الجمع كثلاث (قوله

يشرق) بضم فسكون ففتح خفقا اى غير (قوله واحده) اى مفرد اسم الجمع (قوله منه) اى اسم الجمع (قوله بالتاء) اى فى واحده (قوله ولو مذكرا) اى ولو كان واحده مذكرا اى تورا (قوله فتاؤه) اى الواحد (قوله وعكسه) اى بقرة غير قوية فى بقرة قوية (قوله ثم قال) اى الخط (قوله هذا) اى التفصيل (قوله من المعز) بيان للشاة (قوله منه) اى المعز (قوله غزيرى) بفتح التاء مشق غزيرة بالون لاضافته (قوله فاكث) عطف على اثنين (قوله وأشعر) اى كلام المصنف (قوله يمنع شاة لبون بلين) اى يسع أحدهما بالابتلا بجل (قوله لايجوز) اى سلم أحدهما فى الآخر (قوله أجهما) اى الشاة اللبون واللبن (قوله بجل) بضم فكسر مثقلا (قوله وهو) اى المنع (قوله جوازه) اى سلم أحدهما فى الآخر (قوله بكثرته) اى اللبون

سابق فى متعدد غير سابق ابن عبد السلام المعبر عندهم فى الابل الجمل خاصة وليس السبق معبر فيها عندهم وفيه نظر فان العرب كانوا يقاتلون عليها ويريدون بعضها للركوب دون الجمل وهو موجود الى الآن فما كان منها يصلح للركوب فينبغى ان يسلم فيما يصلح للعمل وكذا عكسه اه والى اختياره اشار المصنف بضم نكت فى التوضيح على قوله المعبر عندهم فى الابل الجمل خاصة فقال فسر التونسي التجاية بالجرى فقال الخيب منه اصنف وهو مافاق بالجرى والجمل صنف والذى صنف وينبغى اعتبار كل من الجمل والسبق والسير وهو الذى قاله اللغوى اه وتقدم نصه د والمقصود بالتصحيح السبق اذا الجمل متفق عليه (و) تختلف المنفعة فى نوع البقر (بقوة البقرة) على العمل كالحرث والدرس والسقى والطحن وهو اسم جنس جمعى يشرق واحده منه بالتاء ولو مذكرا فتاؤه للوحدة لا للتأنيث فطلق البقرة على الذكر أيضا فلذا قال ان كانت ذكرا بل (ولو) كانت البقرة (أنثى) فى الصحاح البقرة تقع على الذكر والأنثى وانما دخلته الهاء على انه واحد من جنس والجمع البقرات وفى القاموس البقرة للمذكر والمؤنث الجمع بقر وبقرات وبقر بضمين الخط والجواز على قول ابن القاسم اذا كان على وجه المباشرة بان يسلم بقرة قوية فى بقرتين ضعيفتين أو كراما سلم بقرة قوية فى بقرة غير قوية فنص بعضهم على منعه وهو ظاهر اذ هو ضمان يجعل وعكسه سلف بزيادة ثم قال ولا ينبغى ان يكون هذا خاصا بالبقرة بل يجرى فى جميع ما تقدم وما يأتى والله أعلم (و) تختلف المنفعة (بكثرة ابن الشاة) من المعز فتسلم شاة غزيرة اللب من المعز فى اثنين منه ليسا غزيرى اللب فاكث المازى اتفاقا قت وأشعر يمنع شاة لبون بلين فى الكفاى لايجوز أنهم ما بجل واخر صاحبه وهو الاشهر فى المذهب والقياس عندى جوازه ومفهوم الشاة عدم اختلاف المنفعة بكثرته فى بقر أو جاموس أو ابل الا لعرف وقد اقتصر فى التبصرة على الاختلاف بكثرته لبون البقر وعزاه لابن القاسم فاذا اعتقاده وظاهر ابن عرفة والتوضيح والشارح خلافاه وينبغى اعتماد اللغوى فى عرف مصر ونحوها مما يراه البقر والجاموس لكثرة اللب لا للعز ولا اذا قال القرا فى وابن عبد السلام فى قولها واذا اختلفت المنافع فى الحيوان جاز ان يسلم بعضها فى بعض اتفاق سنة أو اختلف هذا هو الفقه الجلى الذى يعتمد عليه المفتى والقاضى فيستظر فى كل بلد فى عرف أهله ولا يحمل اهل بلد على ما سطر قديما بالتسوية الى عرف ترك فيما بينى على العرف (وظاهر) قولها اى المدونة لا يسلم ضمان الغنم فى معزها ولا عكسه الا شاة غزيرة اللب موضوع بالكرم فلا بأس أن تسلم فى حواشى الغنم وخبر ظاهرها (عموم) اى معمول الشاة غزيرة اللب المستتمة المحكوم بجواز اسلامها فى حواشى الغنم (الضان) ابن يونس ظاهر المدونة ان الضان والمعز

(قوله قولها) اى المدونة (قوله سنه) بكسر السين وشد التون (قوله واختلف) اى سنه عطف على اتفق (قوله هذا) اى قولها اذا اختلفت المنافع فى الحيوان جاز ان يسلم بعضها فى بعض (قوله سطر) بضم فسكون مثقلا اى كتب (قوله عرف) بضم فسكون (قوله ترك) بضم فسكون (قوله فيما بينى) بضم الياء وقع النون بدل من فى كل بلد (قوله ولا عكسه) اى لا يسلم معز فى ضان

(قوله منهما) أي الضان والمعر (قوله هي) أي الضان أبرز له وده على غير ما (قوله وقال) أي ابن عبد السلام (قوله يريد) أي ابن القاسم (قوله لمنفعة الصوف) ١٤ اضافته للبيان (قوله وعليه) أي عدم اختلاف منفعة الضان بكثرة لبنها

(قوله فلا تختلف) أي منفعة الضان (قوله وهو) أي عدم اختلافها بالذكورة والأنوثة (قوله هذا) أي جواز سلم صغيرين في كبير (قوله الاتي) أي في قوله وتوالت على خلافه (قوله الى) بشد الياء (قوله وهذا) أي التعليل (قوله معناها) أي المزاينة (قوله من الاول) أي يسع مجهول بجهول (قوله أي منع سلم صغير في كبير وعكسه) نفسير ثلاثة (قوله منفعتهما) أي صغير الآدي وكبيره وصغير الغنم وكبيره (قوله سائر) أي جميع (قوله قلنا) أي اختلاف المنفعة بالصغير والكبير في غير الآدي والغنم (قوله صغير في كبير وعكسه) أي فقط (قوله وفيه) أي جعل محمل التأويلين سلم صغير في كبير وعكسه فقط (قوله نقله) أي تأويل ابن أبي زيد (قوله لم يخص المنع بكبير في صغير وعكسه) أي بل جعله شاملا لصغير في كبير (قوله فقال) أي الشيخ (قوله قولها) أي المدونة (قوله وهو) أي خاعدا ما ذكر (قوله عكس الأخيرة) أي كبيران في صغير (قوله وعكسه) أي كبير في صغير وعكسه وصغير في كبيرين وكبيران في صغير وصغيران في كبير وعكسه قولها

كبير في صغيرين (قوله ست) أي كبير في صغير وعكسه وصغير في كبيرين وكبيران في صغير وصغيران في كبير وعكسه قولها

وہاۃ)

اس وعجب

(قوله أو راس في راس) أي واحد من رقيق أو غنم مثلاً في واحد منهن (قوله اختلافهما) أي راس المال والمسلم نفسه
(قوله اعترضه) أي كلام ابن الحاجب ١٦ (قوله اعترض) بضم التاء وكسر الراء أي سلم الغليظ في الرقاق (قوله

قسمه) أي الغليظ إلى رفاق بنشره (قوله لا يجعل) بضم الياء أي لا ينتفع به (قوله لانه) أي المتجوز (قوله وهو) أي كون الخشب اجناساً (قوله كله) أي الخشب (قوله أحدهما) أي القطع والجوهرية (قوله فان ساويه) أي السيفان المسلم فيهما راس المال (قوله فيهما) أي القطع والجوهرية (قوله منعه) أي سلم السيف الواحد (قوله فيهما) أي القطع والجوهرية (قوله عنها) أي المدونة (قوله وبه) أي نص عياض صله يرد (قوله جواره) أي سلم سيف قاطع جيد في سيف دونه فيهما (قوله فيجوز سلم المرتفع منها في غيره) ظاهره ولو واحد في واحد (قوله والاولى) بضم الهمز أي رقيق القطن والكتان بالواو (قوله بصورتين) أي سلم رقيق القطن في رقيق الكتان وعكسه (قوله أو بدخولها بالكاف) عطف على القياس عليها (قوله وهو) أي العقد (قوله حيثئذ) أي حين تعميلها (قوله واحدهما) عطف على الفاجلا مسوغ الفصل بما (قوله بزيادة المجل) إضافة للبيان (قوله والكبير) لعل المراد من المواق

يسلف جذع في نصف جذع من جنسه وكأنه أخذ جذعاً على ضمان نصف جذع وهذا في جميع الاشياء وكذا ثوب في ثوب دونه أو راس في راس دونه إلى أجل لاخيره ٥١ قول ابن الحاجب بجذع طويل أو غليظ في جذع يخالفه يقتضي ان اختلافهما في الطول كاف وليس كذلك وقد اعترضه ابن عبد السلام والمصنف وأما سلم الغليظ في الرقاق فيجوز وقد اعترض بإمكان قسمه على جذوع وأجيب بان المراد اذا كان الكبير لا يجعل فيما يجعل فيه الصغار ولا يخرج منه الصغار إلا بقسداً لا يقصده الناس وبان المراد الكبير من غير نوع الصغار وبان المراد بالجذع الصغير المخلوق لا المتجوز لانه لا ينسب جذعاً بل جاتزه وهذا عياض وهو الظاهر ويقهمن من الجواب الثاني ان الخشب اصناف وهو ظاهر كلام ابن أبي زمين فانه قال لو كان الجذع مثل الصنوبر والنصف من الخلل أو من نوع غير الصنوبر لم يكن به بأس على اصل ابن القاسم وفي الواضحة كله صنف وان اختلفت أصوله الا ان تختلف منافعه ومصارفه كاللواح والجوايز وتردد بعضهم في كونه موافقاً للاول ومخالفاً له والماصل على هذا الرابع انه اذا اختلفت أصول الخشب جاز سلم بعضه في بعض وان لم يختلف فلا يجوز الا ان تختلف المنفعة كما تقدم واقفاً على (وكسيف قاطع) أي شديد القاطع لشدة حدة وجيد الجوهرية فيجوز سلمه (في سيفين دونه) أي أدنى منه في القطع والجوهرية مع الاتباع ما بينهما حينئذ وصبر ورهما يكنس لاني أحدهما فقط كما هو سلم كلام المصنف وت فان ساويه فيهما منع اتفاقاً لانه سلف بزيادة وظاهر قوله في سيفين منعه في واحد دونه فيهما هو كذلك كما افاده في عنها ونصه عياض لا يجوز سلم كثير في صغير ولا جيد في ردي حتى يختلف الهدو وهو مذهب المدونة وبه يرد استظهاره جواره أفاده عبطي لكن في ابن عرفة المصنف على عن محمد الحديدي جوده وزدته صنف حتى يعمل سبوقاً أو سكاكين فيجوز سلم المرتفع منها في غيره وعطف على كفاره الجرايض فقال (وكالفسين) فيجوز سلم أحدهما في الآخر ان تباعدت منفعتهما اتفاقاً بل (ولو تفاوتت المنفعة) المرادة منهما (كزريق) ثياب (القطن و) رقيق ثياب (الكتان) فيجوز سلم أحدهما في الآخر لاختلاف الجنس كذا في نسخة الشارح وفي نسخة (ت) في الكتان والاولى منطوقها صادق بصورتين والثانية قاصرة على احدهما وتعلم الثانية منهما وهي عكسها بالقياس على الاستواء ثمها أو بدخولها بالكاف فان اتحد الجنس فلا بد من اختلاف المنفعة كما تقدم كغليظ القطن أو الكتان في رقيقه (لا يجوز سلم (جمل) مثلاً (في جلين مثله يعمل) بضم العين وكسر الجيم مشددة (أحدهما) أي الجلين وأجل الآخر لأجل السلم على المشهور لان المؤجل هو العوض والمجمل زائد فهو سلف بزيادة وقيل يجوز لان المجمل هو العوض والمؤجل زائد فان أجلا معاً منع بالاولى وان بجملاً معاً جاز وهو حيثئذ يسع لاسلم ومفهوم مثله انهما ان كانا معاً أجود منه بكثرة جمل أو سبق أو اردأ جاز مطلقاً أجلا معاً أو أحدهما فقط وان كان أحدهما مثله والآخر أجود أو أدنى منه فان أجل المثل منع لانه سلف بزيادة المجمل الاجود أو الأدنى وان يعمل المثل جاز قاله اصبيغ وان أجلا معاً لانه سلف بزيادة لكن قال الخط لانه مفهوم مثله وانما هو تنبيه بالانجف على الاشدا تضرع والكبير

لكن هذا خلاف نقبل ابن عرفة عن الشعبي ونصه فان اختلفا في الجودة والمنفرد مثل المجمل
 أو أدنى جازوان كان أجود من المجمل ومثل المؤجل أو أدنى لم يجز وهو سلف بزيادة هي المجمل
 مع فضل المؤجل ان كان أجود وان كان المنفرد أجود منه ما جاز وهي مباينة (تنبيهات)
 الاول البتة ان ليس في كلامه ما يعطف عليه قوله وكالجنسين الا قوله كفارة الجوار لكن بيده
 ان كفارة الجوار مثل الجنس الواحد الذي اختلفت منفعة وهذا المشاركة في ذلك فلو حذف
 الواو هنا واقتصر على الكاف كان أصوب * الثاني ابن عشرين هذه المسئلة والتي بعدها
 مقتضات بين نظائر من خط واحد * الثالث اعترض ق قوله لاجل في جليل مثله الخ بان المقعد
 فيه الجواز لانه رواية ابن القاسم عن مالك رضى الله تعالى عنه ما رواها اخذوا له أشهب
 ومقابله الكراهة قال فاقطعه مع كلام خليل ونص ابن عرفة عن المازري في جليل يميلين مثله
 أخذها نقد والاخر مؤخر روايتان بالجواز والكراهة وبالأولى أخذ ابن القاسم وبالثانية
 أخذ ابن عبد الحكم وقال محشون هذا الرابا انتهى البناء في جباب عن المصنف بما في التوضيح
 عن ابن عبد السلام من ان المنع هو المشهور لان المؤخر عرض من المدفوع فهو سلف والمجمل
 زيادة محضة والقولان لمالك رضى الله تعالى عنه ابن عبد السلام وأقرهم ما جاز على قواعد
 المذهب المشهور لان في هذه المسئلة تقدير ايجع وتقدير ايجوز والاصل في هذا انقلب المنع انتهى
 وبان قول محشون هذا الرابا يقيده المنع ولعل الكراهة المروية عن مالك رضى الله تعالى عنه
 المراد بها المنع لانه هو المشهور واقول محشون هذا الرابا بما في أبي الحسن ونصه لو أسلم
 فسطاطية في فسطاطية مجعولة فسطاطية مؤجلة فحكى عبد الحق في التهذيب عن ابن القاسم
 فيه الجواز وعن محشون الكراهة واعترض قول ابن القاسم ابو اسحق لان المجمل نصفه عن
 المجمل ونصفه عن المؤجل فصار قد دفع نصف جليل في جليل الى أجل فهذا لا يجوز انتهى فقدر نج
 عبد الحق وأبو اسحق قول محشون والله الموفق * الرابع لو كان مع أحد الجليلين دراهم حيث
 أسلم جليل في جليل أو كان مع المنفرد دراهم اذا أسلم جليل في جليل جاز ان يعمل الجليلان او الجليل ولو
 أخرت الدراهم فان أخر الجليلان أو أحدهما فلا يجوز لان الدراهم ان كانت من صاحب المؤجل
 كان سلفا بزيادة وان كانت من صاحب المجمل كان ضمما لا يجعل * الخامس الخط بين المصنف
 حكمه اسلام بعض نوع من الحيوان في بعضه فاحكمه اسلام نوع منه في نوع آخر قلت حكمه
 الجواز ولو ضوجه سكت عنه المصنف لكن يستثنى منه الضان والعز لحكمه في المدونة على
 الغنم كلها بانها جنس واحد قال فيها لا باس ان يسلف الابل في البقر والغنم ويدلم البقر في
 الابل او الغنم ويسلف الغنم في الابل او البقر ويسلم الجير في الابل او البقر او الغنم او الخيل
 وكره مالك اسلاف الجير في البغال الا ان تكون من الجرا الاعراية التي يجوز ان يسلم القارة
 النجيب فيها وكذلك اذا أسلفت الجير في البغال والبغال في الجير واختلفت كاختلاف الجار
 القارة النجيب بالجار الاعراي فاجاز ثم قال ولا يسلف صغار الغنم في كبارها ولا كبارها في
 صغارها ولا مزاها في ضانها ولا ضانها في معزها لانها كلها منفعته اللحم لا الجولة الاشاة غزيرة
 اللبن معروفة بالكرم فلا باس ان تسلم في حوائج الغنم واذا اختلفت المنافع في الحيوان جاز
 اسلام بعضه في بعض اتفقت اسنانها أو اختلفت اه (وكطير علم) يضم فكسر منقلا صفة

(قوله لكن هذا) اي ما في
 الخط (قوله وان كان) اي
 المنفرد (قوله هذه المسئلة)
 اي كالجنسين (قوله والتي
 بعدها) اي لاجل الخ (قوله
 نظائر من خط واحد) لانها
 أمثلة ما اختلفت منفعة
 من جنس واحد (قوله لانه)
 اي الجواز (قوله وبها)
 اي رواية الجواز صلة أخذ
 أي ابن القاسم (قوله وقاله)
 اي الجواز (قوله ومقابله)
 أي الجواز الكراهة (قوله
 قال) أي المواق (قوله
 وبالأولى) يضم الهمز أي
 الجواز (قوله وبالثانية) أي
 الكراهة (قوله من ان المنع
 هو المشهور) بيان ما (قوله
 المشهور) خبر اقرهم ما
 (قوله يجوز) يضم فتح فكسر
 منقلا (قوله هذا) اي
 ما فيه مانع ويجوز (قوله
 وبان قول محشون) عطف
 على بما في التوضيح (قوله
 وبما في أبي الحسن) عطف
 على بما في التوضيح (قوله
 بين) بفتحات منقلا

(قوله من الطير) بيان ما (قوله براعيها) ١٨ أي الحياة (قوله فيها) أي المدونة (قوله على اختلافه) أي الأدي (قوله بهما)

أي المذكورة والأفونة (قوله ولاختلاف اغراض الناس) أي في الأدي بالذكورة والأفونة (قوله بان تفوق) أي الأمة الخ تصوير بلوغ النهاية (قوله فيه) أي الغزل أو الطبخ (قوله هو) أي الغزل أو الطبخ (قوله سوي) بفتح السين والواو مثقلا أي المصنف (قوله بينهما) أي الطبخ والغزل (قوله لولا) بفتح اللام وشد الميم (قوله نقله) أي كلام ابن بشير (قوله قال) أي ابن عرفة (قوله من رواية محمد الخ) بيان ما (قوله قيد بلوغ النهاية) إضافة قيد البيان (قوله هذا الشرط) أي بلوغ النهاية (قوله منقعه) أي الرقيق بهما أي الكتابة والحساب (قوله فيها) أي المدونة لابن سعيد (قوله قولهما) أي ابن سعيد وابن حبيب (قوله وهو) أي قولت لوقال الخ (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط (قوله فأنها) أي منقعة الرقيق (قوله سائر) أي باقي (قوله نوبين) بضم النون (قوله كبراز) بزاين (قوله ثم قال) أي ابن الحاجب (قوله وفيها) أي المدونة (قوله عمرو) بفتح فسكون (قوله هذا) أي قولها

شرعية كالاصطيد وتوصيل الكتاب من بلد لا ترفيجوز سلم واحد معلم في واحد غير معلم أو أكثر فيعتبر اختلاف الطير بالتعلم (الأباليض) فلا يجوز سلم دجاجة يوضع في دجاجة في دونه أقبه غ لم يذكر ابن عبد السلام وابن عرفة طير التعليم (ولا) يعتبر اختلاف الطير (بالذكورة والأفونة) فلا يجوز سلم ديك في دجاجة في ولا عكسه الخط ابن عرفة ابن رشد لا خلاف في المذهب أن ما يقتنى من الطير للفراخ والبيض كاللجاج والأوز والحمام كل صنف منه جنس على حدته صغيره وكبيره ذكره وإشاده وأن تناضل بالبيض والفراخ فإن اختلف الجنس من جاز واحد باثنين لأجل وما كان منها لا يقتنى لبيض ولا فراخ وإنما يتخذ اللحم فسيده سبيل اللحم عند ابن القاسم لا يراعى حياتها إلا مع اللحم واشبه براعيها على كل حال فيجوز على مذهبه سلم بعضها في بعض إذا اختلفت أجناسها بمنزلة ما يقتنى لبيض أو فراخ ثم قال ابن عرفة المتبلى عن ابن حبيب اللجاج والأوز صنف واحد والحمام صنف وما لا يقتنى من الوحش كالخيل واليمام هو كالحجم لا يباع بعضه ببعض حيا لا تحريدا يدا بيد ابن عرفة ظاهر كلام ابن رشد أن الأوز واللجاج جنسان وظاهر نقل المتبلى أنهما جنس واحد وهما معا في قطر الأندلس اه ونقله الرجرجي زاد بعد قول ابن رشد لا تحريدا يدا بيد ولا يجوز باو زاود لجاج أو حمام لأنه من باب اللحم بالحيوان اه ولا يعتبر الاختلاف بالذكورة والأفونة أن كان الحيوان غير آدمي بل (ولو) كان (آدميا) على الصحيح والأشهر وهو ما لا ترضى الله تعالى عنه فيها أو أكثر المتأخرين على اختلافه بهما لا اختلاف خدمتهما فخدمة الذ كخارج البيت والأسفار وشبههما وخدمة الأنثى داخل البيت كخبز وخبز وشبههما ولاختلاف اغراض الناس قاله ت (و) لا تختلف منفعة الأماهير (غزل و) لا (طبخ) لسهولة ولهما (ان لم يبلغ) كل منهما (النهاية) في الاتقان بأن تفوق فيه على أمثاله أو يكون هو المقصود منها ولله ت رادفاه الشارح وق والمعتقد أن الطبخ معتبر ببلغ النهاية أم لا وهو مذهب ابن القاسم طنى سوى بينهما ما تبعه الابن الحاجب التابع لابن بشير ولما نقله ابن عرفة قال هذا يقتضى أن الطبخ كالغزل خلاف ما تقدم من رواية محمد الطبخ والخبز صنعة يريدهم غير قيد بلوغ النهاية ولذا قال في هذا الشرط الخمي في الغزل ولم يقله في الطبخ وسوى خليل بينهما كابن الحاجب وقد تعقبه ابن عرفة (و) لا تختلف منفعة الرقيق يعرفه (حساب وكتابة) ولو اجتمعا فيه عند ابن القاسم وقال يحيى بن سعيد يختلف منفعتيه بهما ابن عرفة فيها لابن سعيد لا بأس بسلم حساب كاتب في وصف سواء وقاله ابن حبيب أبو عمران قولهما خلاف المدونة تت في كبيره لو قال ككتابة ليشمل القراءة والتجربة والخطاطة وشبههما لكان أحسن وتبعه من وهو وهم فأنها تختلف بالخطاطة والتجارة وسائر الصنائع والخلاف في الحساب والكتابة هل هما صنعة أم لا ابن عرفة ويختلف أفراد النوع بالتجربة بأن يسلم عبد تاجر في نوبين أو غيرهما لا تجزئهما ثم قال اللغوي يسلم أحدهما في الآخر أن اختلف تجربتهما كبراز وعطار أو صنعتهم ما كتباز وخياط ويسلم التاجر في الصانع ثم قال والتجربة معتبرة اتفاقا وحكي ابن الحاجب الاتفاق على اعتبار الصنائع عياض تأمل قولها لا بأس بسلم عبد تاجر في نوبين مع كراهة يسبح النوب لأن لهم عهدا وفيها النبوة لا ينبغي شراؤهم عن سيابهم لأن لهم عهدا من عمرو بن العاصي أو عبد الله بن سعد وأجاب عياض بأن ذا العله فيما باعوه من عبيدهم

(قوله لفظها) أي المدونة (قوله لأنه) أي صاحب المدونة (قوله منع) يضم فكسر (قوله لأنه) أي العقد (قوله فيقيم) يضم الياء وفتح الميم الأولى (قوله يخصص) يفتح الصاد الأولى (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف إليه ونية معناه (قوله رد) أي رتب ورتب (قوله إلى القصد) أي إلى اللفظ (قوله منقعه) أي المسلم بالدفع (قوله منقعه) ١٩ أي الدافع ولفظ الخطر في المدونة

الامر فيه إلى قصد المسلم
لأنه لم يظهر له منقعة في
الخارج بخلاف لو كان
سبب المنفعة ظاهرا والله
اعلم (قوله حقيقة الخ)
راجع ليؤجل (قوله وهو)
أي كلام الخمس (قوله
واقله) أي الأجل (قوله
فيه) أي نصف الشهر (قوله
غالبا) أي فيرجى تحصيل
المسلم إليه المسلم فيه فيتحقق
الغرض ويصير كأنه باع ما هو
عنده (قوله وغير) بفتحات
منقلا أي المصنف (قوله
عن هذا) أي نصف الشهر
(قوله لأنه) أي الشان (قوله
عليه) أي نصف الشهر
والأولى لأنه لا يتحقق إلا
بزيادة عليه والضمير لنصف
الشهر كقولهم لا يتم غسل
الوجه إلا بغسل جزء من
الراس ولا يتم مسح الراس
إلا بمسح جزء من الوجه
(قوله إلا أنه) أي ابن شاس
(قوله بحساب) صله المعلوم
(قوله الجهم) احتريه عن
حساب العرب بالأهلة فإنه
لا يحصل به ضبط الأغار
وطيب الزرع (قوله عرفا)
يضم فكسر أي الشتاء

أو يكون لفظها للتفصيل لا لتحقيق لأنه لم يقصد الكلام على جوازيهم ابن عرفة وأوله للشرط
نقصوه وبواظها أنه إذا كان أحدهما يبنى باعتبار أو لا تحردونه فكيفسب وكذا يقال
في الخياطة (والشئ) طعاما مكان أو نقدا أو عرضا أو حيا وانا أو رقيقا المدفوع (في
مثله قرض) سواء وقع بلفظ قرض أو بيع أو لم يسم في الحيوان والعرض واما الطعام
والنقد فيحل جوازه إذا مسمى قرضا فان مسمى بيا أو سلما أو لم يسم شيئا منع لأنه في الطعام بيع
طعام بطعام لأجل وفي النقد بدل مؤخر فيعظم في الشئ ويخصص بعد الخطر في المدونة
الحكم فيه إلى القصد لعدم ظهوره منقعه في الخارج بخلاف ما ظهرت منقعه والله أعلم
وأشار للشرط الثالث من شروط صحة السلم فقال (وان يؤجل) يضم التحتية وفتح الهمز
والجيم مشددة السلم فيه (ب) أجل (معلوم) للعاقدين حقيقة أو حكما كالزمن المتعاقب قبض
المسلم فيه فلا يحتاج معه لضرب أجل قاله الخمس وهو ظاهر لأن العادة كالشرط وأقله نصف
شهر لاختلاف الاسواق فيه غالبا وغير عن هذا بقوله (زائدا على نصف شهر) لأنه لا يتحقق
الخمسة عشر يوما إلا بزيادة علمية ولو بسيرة غ لعله أراد نصف شهر ناقص والأقل وجه أن
يقول نصف شهر ليوافق النص ٨ البنا في خمس تبعات ما نصه ظاهره أن نصف
الشهر غير كاف مع أنه كاف بل وقوع السلم ثلاثة عشر يوما أو اثني عشر يوما أو واحد عشر
خلاف الأولى فقط عيج وفيه نظر إذ ليس في قول من الأقوال التي نقلها عن ابن عرفة
والشراح ما يوافق قوله خلاف الأولى طئي وهو ظاهر فاني لم أر من صرح بما ذكره لافي
التوضيح ولا ابن عبد السلام ولا في المدونة ولا غير ذلك وقد استوفى ابن عرفة أقوالها ولم يذكره
ولم يذكره القائل كها في ولا صاحب الجواهر إلا أنه قال خمسة عشر يوما ونحوها ولا صاحب
الشامل ولما كان التأجيل المعلوم جائزا بحساب الجهم ان علمه العاقدان قال (كالنيروز)
يفتح النون وسكون التحتية وضم الراء آخره زاي أي أول يوم من السنة القبطية وهو أول
شهر توت وفي سابعه ولا عيسى عليه الصلاة والسلام وادخلت الكاف المهرجان بكسر الميم
وسكون الهاء وفتح الراء وهو عيد القريش يضم الفاء رابع عشر شهر رونة يفتح الموحدة وضم
الهمزة تليها نون ولفيه يحي عليه الصلاة والسلام (و) يجوز التأجيل بفعله وقت معلوم
(كالخصاد للزرع) والدراس يفتح أولهما وكسره (وقدم) يضم الشاف الحاح أي
رجوع (الحاج) لبلده بعد حجه ويجوز التأجيل بالشتم والصيف سواء عرفا بالحساب
أو بشدة الحر والبرد والمعتد أنه لا بد من تأخر المذكورات عن يوم العدة خمسة عشر يوما
(واعتبر) يضم المثناة وكسر الموحدة (ميفات) أي وقت حصول (معظمه) يضم فسكون
فتفتح أي أكثر ما ذكر من الخصاد وما بعده عادة وان لم يحصل بالفعل لمائع في المدونة لأبأس
بالبيع إلى الخصاد والجداد والعصير أو إلى رفع جرون بزرزقون لأنه أجل معروف وان كان
للعطاء والنيروز والمهرجان وفضح التصاري ووصومهم والميلاد وقت معرفه جازا لبيع إليه

والصيف (قوله أنه) أي الشان (قوله في المدونة) خبر مقدم (قوله والجداد) باهمال الدالين واجهاهما (قوله لأنه) أي الخصاد
الخ (قوله جازا لبيع إليه) جواب ان

(قوله القرم) يضم القاء وسكون الراء (قوله عنده) أي وسطه (قوله بين) بكسر الميم مثقلا (قوله بهما) أي اليومين فالكاف استعصائية (قوله والثلاثة) أي لادخال ٢٠ الكاف الثالث (قوله سلها) أي المدونة (قوله وعليه) أي الاكتفاء يوم واحد

هذه درج (قوله ويحمله) أي الاكتفاء يوم واحد كلام المصنف أي يجعل كيومين تمثيلا لا تحديدا (قوله بعد) يضم الموحدة (قوله جميعها) أي اليوم واليومين والثلاثة (قوله باعتبار زمان كل) يعني ان من غير الثلاثة لم يدخلوهما وعنده اليومان كالثلاثة واليوم كالثلاثة ومن غير باليومين لم يدخلوهما فاليوم عنده كاليومين (قوله اومهوم عدد) أي او باعتبار ان مفهوم ثلاثة ومفهوم يومين مفهومان عدد (قوله اوخرج) أي التحديد بالثلاثة او باليومين (قوله على مذهبي) أي المدونة (قوله ولو نقص) أي المصنف (قوله فلا يحتاج) أي السلم المشترك فيه قبض السلم فيه يلد آخر على ثلاثة ايام (قوله لنصف شهر) أي تاجيله (قوله حينئذ) أي حين كون ما بينهما ثلاثة ايام (قوله وحينئذ) أي حين كون ما بين البلدين اقل من يومين (قوله تاجيله) أي المسلم فيه (قوله من المسلم اليه واسلم) أي عاقد السلم (قوله قبضه) أي المسلم فيه

مماض الحصاد والجداد بفتح اولهما وكسره ويجرون بضم الجيم والراجم جرين وهو الاندر كذا جاءت الرواية قيسه بزيادة واو وموابه جرن بغير واو وبثزرقون بفتح الزاي فسر هافي الكتاب بانهم ابتر عليها زرع وصاد الشيخ أبو الحسن وزرقون المضاف اليه البتر اسمع ابراهيم ابن كلى والنير واول يوم من السنة القبطية والسريانية والعجمية والقارسية ومعناه اليوم الجديد وهو عيد القرم ستة أيام اولها اليوم الاول الذي هو اول شهر رستهم ويسمون اليوم الاول تيروز الخاصة والمعتبر معظم الحصاد والجداد وكذا الوبا عه على ان يحصل عليه الثمن بالحصاد والجداد فسوا باععه على ان يؤدي في الحصاد أو الجداد او باعه الى الجداد والحصاد يحل عليه الثمن في الوجهين جميعا في معظم الحصاد والجداد اذ ليس لاول الحصاد والجداد وآخره حكم معلوم فيحصل في الوجهين على مخطئه بخلاف الشهر اذا باعه على ان يعطيه الثمن في شهر كذا جاز البيع وحل عليه الثمن في وسطه بدليل هذه الرواية ومن جهة المعنى ان الشهر لما كان اوله وآخره معلومين كان وسطه معروفا فاقضى بجمول الثمن عنده واذا باعه الى شهر كذا حل عليه الثمن باستمالة لانه الى غاية وهذا بين ان باع على ان يقضيه في الصيف فلا اشكال انه يقضيه في وسطه على هذا القول الذي رجحه ابن رشد وعلى قول ابن الباية يقصد البيع بذلك واذا باعه الى الصيف فان كان المتبايعان يعرفان الحساب ويعرفان اول الصيف وآخره فيحل باو له وان لم يعرفا ذلك وانما الصيف عندهما بشدة الحر وما شبه ذلك فهو كالبيع الى الحصاد والجداد فيحل بمخطئه ويرجع في اول الصيف الى الحساب الذي تعارفه أهل ذلك البلد واقفه أعلم افاده الخط واستثنى من قوله زائد على نصف شهر قتال (الا ان يشتري) ان يقبض) يضم فسكون ففتح المسلم فيه (يلد) غير بلد العقد فلا يشترط نصف شهر وانما يشترط كون مسافة ذلك البلد (كيومين) من بلد العقد يحتمل التحديد بما فيكون فحوماني كتاب محمد ترة الشارح ويحتمل والثلاثة وهو الذي في سلمها الثالث المازري يكفي اليوم الواحد وعليه درج ابن الحاجب ويحتمل كلام المصنف على بعد المازري التحديق عندي وجميعها للوقاف باعتبار زمان كل اومهوم عدد وهو غير معتبر عند بعض الاصوليين اوخرج على سؤال فلامفهوم له قاله فتطرق قوله يحتمل التحديد أي لا اقل من ذلك فالكاف زائدة لكن يلزمه زيادة الكاف ومخالفة مذهب المدونة قوله ويحتمل والثلاثة أي لا اقل منها وهذا امر اذ المصنف كانه يحوم على مذهبه ولو نقص على الثلاثة وحذف الكاف لجرى على مذهبه بلا كلفة عب كيومين او اكثر ذهابا فقط وان لم يانظ بمسافتهما فلا يحتاج لنصف شهر لظنة اختلاف سوق البلدين حينئذ وان لم يختلف بالفعل ولا يكفي دون اليومين ولو اختلف السوق بالفعل خلا فالجزولي وحينئذ فلا بد من تاجيله يتصف شهر ثم جواز ما اجله كيومين مقيد باربعة قيود أحدها قبض رأس المال يجعل العقد اقرب به قاله الباجي وقد سبق اول الباب ثانيا اشتراط آخر وجهها حال العقد وهذا لا يفهم من كلام المصنف ثالثها خبر وجهها بالفعل وافاده بقوله (ان خرج) عاقد السلم من المسلم اليه والمسلم اذا موضوع قبضه يلد على كيومين (حينئذ) أي حين عقده بنفسه ما اوبو كيلهما واسمها قيسه والا خبر بوكيله

(قوله فرار من جهالة زمن قبضه) عليه اشتراط خروجهما
حين عقده (قوله بان كان) اي
سير البحر (قوله وان كان) اي
الشهر الاول الذي مضى
منه قبل عقد السلم ليلة
او اكثر (قوله لانه) اي
تعيجه مما يليه (قوله
ولتأديته) اي تعيجه مما يليه
(قوله منه) اي الشهر (قوله
لا يظهرون) اي الهلال
(قوله وحده) يقتضات مثقلا
اي ابن سهل صدر الشهر
(قوله ثلثة) اي الشهر
(قوله الثلث) اي من حقه
(قوله ضبطه) اي المسلم فيه
(قوله في الاول) اي البلد
الذي تكال فيه (قوله في
الثاني) اي البلد الذي توزن
فيه (قوله فيه) اي نحو
الزمان (قوله واخره) يقتضات
مثقلا اي المصنف البيض
(قوله يتوهم) بضم الياء
(قوله عوده) اي وقيس
بخط (قوله) اي البيض
(قوله وحذنه) اي وقيس
بخط (قوله منه) اي
البيض (قوله يسلف) بضم
فكون فقطح أي لا يسلم
(قوله عددا) أي مضبوطا
بعده (قوله بصفة) أي معينة
(قوله عرف) بضم فكسر
اي اعتمد الكيل (قوله
فيه) اي الجوز (قوله
وضف) بضم الواو

أو هما وكيلا نيل قبضه فرار من جهالة زمن قبضه رابعها كون مسافة اليومين (ببر
او) بصر يسافر فيه (بغير ربح) بان كان بالحداد مع جري الماء ويجاديف او يجر بجمل من
اشخاص ماشين بمراسر او من البحر الذي يسافر فيه بالربح فلا يجوز لعدم انضباطه اذ قد يصل
في اقل من يوم فيصير سببا حلالا (والاشهر) بضم الهاء جمع شهر المؤجل بها المسلم فيه أي جنسها
المصدق بشهر فاكتر تحسب (ب) ظهور (الاهلة) جمع هلال سواء كان بعد ثلاثين يوما او بعد
تسعة وعشرين يوما من عقد السلم في أول ليلة من الشهر فان عقد في غيرها واجل ثلاثة أشهر
حسب الثاني والثالث بالهلال (وتيم) الشهر الاول (المنكسر) أي الذي مضى منه ليلة
او اكثر قبل عقد السلم ثلاثين يوما وان كان بالهلال تسعة وعشرين يوما فيتم (من) الشهر
(الرابع) لا مما يليه لانه خلاف النقل ولتأديته لانكسار جميع الاشهر (و) ان أجل المسلم فيه
(الي) شهر (ريبع) الاول أو الثاني مثلا (حل) المسلم فيه (بأوله) أي ربيع يظهر به لاله اول
ليلة منه لا بظهوره نهارا وقول الشافعي رؤية هلاله أراد به الرؤية الغالبة وهي رؤيته ليلا
(وفسد) السلم الذي شرط فيه قضاء المسلم فيه (فيه) أي الشهر (على المقول) أي مختار
المازري من الخلاف وهو قول ابن لبيبة للجهل بوقت القضاء لتردده بين أوله ووسطه وآخره
وسائر أيامه وهذه اضعف والمعهود قول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما صح ويقتضيه
وسطه وهو الذي رجحه ابن رشد وابن زروب وابن سهل وعزاه لمالك رضي الله تعالى عنه
في المبسوط والمتمية فان لا يكون محل الاجل في وسط الشهر اذا قال في شهر كذا وفي وسط السنة
اذا قال في سنة كذا وان قال اقضيتك في جل ربيع مثلا فقال ابن نافع اجل الثلثان فاكثر
(لا) يفسد السلم الذي شرط فيه قضاء المسلم فيه (في اليوم) الاول من الشهر مثلا لثلاثة غرره
ويجمل بطلوع غره وان قال لصدر شهر كذا فقال ابن القطن ثلثاه اوقفه ابن مالك اقل من
ذلك واختاره ابن سهل وحده ثلثه لزواية ابن حبيب عن مالك وابن القاسم رضي الله تعالى
عنهم من حلف له قضين غريه لاجل مائة فلما حل قضاء من حقه صدر امثل الثلث خافوقه بر
قوله تن و اشار لرابع شرط السلم بقوله (وان يضبط) بضم التحتية وفتح الموحدة المسلم فيه
(ب) ضابط (عاده) في بلد السلم أي بما اعتاد اهل بلده ضبطه به (من كيل) لتعويق (او وزن) لنحو
لحم ومن البسر والطب والتمر والزبيب والارز تكال في بعض البلاد وتوزن في بعض آخر
فتضبط بالكيل في الاول وبالوزن في الثاني (او عدد كالزمان) والسفر جل والبيض والبطيخ
(وقيس) بكسر القاف الزمان ونحوه سواء اعتدعه او وزنه أي اعتبر قياسه (ب) حل (خط)
معلوم الطول كشرا وذراع او باع لاختلاف الاغراض فيه بكمه وصغره ويجعل الخط عند
امين او بخططين مستويين ويجعل احدهما عند المسلم والاخر عند المسلم اليه (و) كذا (البيض)
يضبط بالعد و آخره من قوله وقيس بخط ثلثي توهم عوده له ايضا فلا يقاس بخط لیسادة تقاونه
ا ه وفي بعض الشرايح يقاس البيض بخط وحده المصنف منه دلالة الاول عليه في سلبها
الاول ولا يسلف في البيض الاعداد بصفة ويجوز السلم في الجوز على العد والصفة او على
الكيل اذا عرف فيه ولا باس بالسلف في الزمان عددا اذا وصف مقدار الزمان وكذا التقاح
والسفر جل اذا كان بحاط بعرقته ا ه (او) يضبط المسلم فيه (بجمل) بكسر الحاء المهملة

وسكون الميم (وجرة) بضم الجيم وسكون الراء يليها زاي أى حزمة المصنف قيل ويقاس بجعل
 بأن يقول اسلك في عشرة أجمال من البرسيم أو الحطب كل حمل يلا هذا الحمل أو في مائة جرة
 من كذا كل جرة تملؤه ويجعل عند أمين ويكون الضبط بالحمل أو الجرة (في كقصيل) من
 نحو برسيم وقصب و (لا) بضم ضبطه (بشدان) بفتح الفاء وشدة الدال المهمة آخره نون مقياس
 معلوم للزراعين لأنه لا يرفع الجهل والغر ولا اختلاف الزرع بالثقة وضدها وجوزها شهب
 (أو) بضبط المسلم فيه (بفتح) بفتح القوية والماء المهمة وشدة الراء أى اجتمعوا وتضمن أن كان
 بمبايع جرافا كخبز ولحم وحب ومن وزيت ان عذمت آلة الوزن كما أفاده ابن عرفة وأبو
 الحسن وهو نحو تقييد ابن رشد في مسألة الذراع (وهل) معنى التحرى أن يقول اسلك في
 خيرا ولحم مثلا إذا تحرى كان (بقدر كذا) أى قنطار مثلا أو اردب ابن أبي زمنين كان يقول
 اسلك في قدر عشرة ارطال من لحم ضان مثلا أو خبز ونحوه أى تحرى بالتحقيق والاككان
 مضبوطا بالوزن (أو) معناه أنه (ياق) المسلم (به) أى الشئ التحرى به من نحو لحم أو قبح
 (ويقول) المسلم اسلك في خبز أو لحم أو قمر (كقوله) أى المأثي به ويشهد عليه قاله ابن زرب
 أبو الحسن عياض ذهب ابن أبي زمنين وغير واحد إلى أن معنى التحرى هنا أن يقول اسلك
 في لحم يكون قدر عشرة ارطال وكذلك الخبز وقال ابن زرب انما معناه أن يعرض عليه قدر زائما
 ويقول آخذ منك قدر هذا كل يوم فيشهد على المثال في الجواب (تاويلان) في فهم قولها
 في السلم الا قول وان اشترط في اللحم تحريا معروفا جازا إذا كان ذلك قد عرفوه لأن اللحم يجوز
 بيع بعضه ببعض تحريا اه وقدمه ابن أبي زمنين بالقبيل ونقله عنه في التوضيح (وقد)
 السلم ان ضبط المسلم فيه (بشئ) (مجهول) من كيل أو وزن أو عدد كل هذا الوعاء محطة
 أو وزن هذا الخبز يتأ أو عدد هذا الكف من المص (وان) ضبطه بمجهول و (نسبه) أى
 المجهول معلوم كل هذا الوعاء هو اردب أو وزن هذا الخبز وهو قطار أو عدد هذا المص وهو
 الف (التي) بضم الهمزة وكسر الغين المجبة أى لم يعتبر المجهول واعتبر المعلوم المنسوب اليه
 وصح السلم (وجاز) ضبط المسلم فيه المذروع (بذراع رجل معين) أى يده من طرف مرفقه
 لطرف وسطه ابن رشد إذا لم ينصب المالك ذراعا ومفهوما من ماله ان لم يعين الرجل وهو
 كذلك ومع أصبغ ابن القاسم يجوز ويحتمل أن على ذراع وسط أصبغ هذا استحسان
 والقياس في حقه وشبهه في الجواز فقال (ك) سلم في (ويته وحسنه) من نحو قبح وان اختلفت
 الحفنة بالصغر والكبر ليسا رتا حكى المصنف عن سالم الثالث من السلم في ثياب موصوفة
 بذراع رجل بعينه إلى أجل كذا جازا إذا اراد الذراع وليأخذ اقياس الذراع عندهما كما جاز
 شراء ويته وحفنة بدرهم ان اراد الحفنة لأنها تختلف غ عياض الوية عشرة وثمانون مدا
 فهي خمسة أصع والحفنة مل ويد واحدة كذا في جميعها الثالث وقال الجوهري مل الكفين
 (وفي) جواز بيع (الويات والحفنة) أى معها وهو قول ابن عمران وظاهر الموازية ومنعه
 وهو نقل عياض عن الأكره ويحبون (قولان) محلهما إذا كانت الحفنة بعدد الويات أو
 دونها فإن زادت على الويات فيظهر المنع اتفاقا (و) الشرط الخامس (ان تبين) بضم القوية
 وفتح الواو وحده والتحية مثقلا أى تذكرة عقد السلم (صقته) أى المسلم فيه (التي) تختلف

(قوله قصب) بسكون الضاد
 المججمة أو يفتح الصاد
 المهمة (قوله وجوزة)
 يفتحان مثقلا أى ضبط
 كقصيل بقدان (قوله
 عذمت) بضم فكسر (قوله
 وهو) أى التقييد بغير
 آلة الوزن (قوله التحرى)
 يفتح الراء (قوله قولها) أى
 المدونة (قوله ذلك) أى
 التحرى (قوله من طرف)
 يفتح الراء (قوله منعه) أى
 السلم (قوله يجوز) أى السلم
 المضبوط فيه المسلم فيه
 بذراع رجل غير معين (قوله
 وان اختلفت الحفنة)
 حال (قوله سلمها) أى المدونة
 (قوله لأنها) أى الحفنة
 الخ علة لقوله ان اراد انماها
 (قوله بجها) أى المدونة
 (قوله وهو) أى الجواز
 (قوله وظاهر) عطف على
 قول (قوله ومنعه) أى السلم
 في ويات مع حفنة (قوله
 وهو) أى منعه (قوله
 محلهما) أى القولين (قوله
 فإن زادت) أى الحفنة

(اختلافها القيمة في السلم) أي المسلم فيه (عادة) كذا لا ين الحاجب فقال في التوضيح تبعاً
 لابن عبد السلام ظاهره ان الصفة اذا كانت لا تختلف القيمة بسببها فانه لا يجب بيانها في السلم
 وبعبارة غيره أقرب لانهم قالوا تبين في السلم جميع الاوصاف التي تختلف الاغراض بسببها
 واختلاف الاغراض لا يلزم منه اختلاف القيمة لطواز كون ما تعلق به الغرض صفة يسيرة
 عند التجار او كون الصفة المعينة وان وجدت لكن فقدت صفة اخرى يكون فقداهما مساوياً
 لو جود الصفة المذكورة قال وانما قال في السلم لان السلم يستثنى من بيع الغرر بل ربما
 الاوصاف ما لا يعتد بمثله في بيع النقد ولا ينعكس لان السلم مستثنى من بيع الغرر بل ربما
 كان التعرض للصفات الخاصة في السلم مبطلاً لقوة الغرر المازري الصفات التي تجب
 الاحاطة بها هي التي يختلف الثمن باختلافها فزيد عند وجود بعضها وينقص عند انقاص
 بعضها ام وباختلاف الاغراض عبر ابن عرفه وغير واحد ومثل للصفات التي تختلف بها القيمة
 فقال (كالنوع) يحتمل حقيقة كالانسان والفرس ويحتمل الصنف كالرومي والحلبسي (و) تبين
 معه صفة (الجودة والرداءة) (التوسط) (بينهما) انهما عليه المبطل وزعم بعضهم انه يشهد
 المثناة التحتية ولا بد من بيان هذه الاوصاف في كل مسلم فيه (و) يزيد بيان (اللون في الحيوان)
 ظاهره ولو غير الرقيق ومثله لابن الحاجب وعضده في التوضيح بكلام الجواهر ثم قال وقد كرسه ان
 اللون لا يعتد بمثله في غير الرقيق واعلم انه على كلام المازري فانه لم يذ كر اللون في غيره وليس
 بظاهراً فان الثمن يختلف في غيره وقد ذكره بعضهم في الخيل وغيرها من الحيوان (و) يزيد بيان
 اللون في (الثوب) في (العسل) (و) يزيد بيان (مرعاه) أي ما يرعاه من العسل لاختلاف غنمه
 باختلافه لا اذ كرم من ذ كر المرعى في العسل والصنف مطلع ولم يذ كر ما ين عرفه مع كثرة اطلاعه
 الخطاب بذكر المازري في شرح التلقين ونفسه والحواب عن السؤال الرابع ان يقال اما
 العسل فلا بد من بيان مرعاه لاختلاف طعم العسل وحلاوته وقوامه ولونه باختلاف مرعاه
 وهذه من مقصودة فيسهل يختلف بها الثمن اختلافاً كثيراً كالحل الذي مرعاه السعتر وآخر
 مرعاه الورد والازهار الطيبة وآخر مرعاه الاسفنارية وشبهها (و) يبين ما تقدم في الفر
 والحوث (و) يزيد فيها بيان (الناحية) التي يجاب منها ككون القرمذية أو ينعياً أو ميوياً
 أو ألواحياً وكون الحوت اسكندوانياً أو سويسياً أو فيومياً (و) يزيد فيها بيان (القدر) أي
 الكبير أو الصغير والتوسط بينهما المازري يحتاج في القمالي ذكر النوع والجودة والرداءة
 وزاد بعض العلماء البلد واللون وكبر القرة وصغرها وكونه جديداً أو قديماً وفي الحوت طوله
 وعرضه أو وزنه في المدونة من أسلم في قمر ولم يذ كر بيان صيغته ولا جنس القمراو ذكر
 الجنس ولم يذ كر جودة ولا رداءة قال أسلم فاسد حتى يذ كر الجنس والصفة وفيها السلم في الحوت
 الطري جائز اذا سمى جنساً منه وشرط ضرباً به الموصفة وطوله وناحيته اذا أسلم فيه عدداً
 أو وزناً (و) يبين ما تقدم في (البر) بضم الموحدة (و) يزيد (جذته) بكسر الجيم وشدة الدال أي كونه
 جديداً أو قديماً ان اختلف الثمن بهما ابن قنوح يستحب بيان كونه قديماً عام أو عامين بعض
 المؤقتين لا بد من ذكر رفع أي عام اذ منه ما يجعل في المأمراً والأهراء والغرف (و) بيان (ملته)
 وضاهره (ان اختلف الثمن بهما) اذ الضاهر يراد لارائة لاللا كل وعكسه الممتلى فان لم

(قوله قال) أي ابن
 عبد السلام (قوله ولا
 ينعكس) أي فلا يقال
 يعتد في بيع النقد ما لا
 يعتد في السلم (قوله
 الاحاطة بها) أي علمها عند
 عقد السلم (قوله وباختلاف
 صفة غير (قوله ومثل)
 بقبحات مثلاً (قوله صفة
 الجودة) اضافته للبيان
 (قوله بعضهم) أي الشارحين
 (قوله انه) أي بينهما (قوله
 وعضده) بفتح ع مثلاً أي
 قواه (قوله ثم قال) أي في
 صريح (قوله واعلم) أي سندا
 (قوله فانه) أي المازري
 (قوله في غيره) أي الرقيق
 (قوله وليس) أي عدم
 اعتبار اللون (قوله به) أي
 اللون (قوله في غيره) أي
 الرقيق (قوله وقد ذكره) أي
 اللون (قوله من الحيوان)
 بيان غيرها (قوله ثمنه) أي
 العسل (قوله باختلافه)
 أي مرعاه (قوله ذكره) أي
 المرعى (قوله قوامه) أي
 رقبته وثخنه (قوله فيه) أي
 العسل (قوله وفيها) أي
 المدونة (قوله منه) أي
 الحوت (قوله فان لم

بقل وجهه بشد القاف ثم حديث السن ثم كهل ثم أشمط ثم أشيب ثم شج ثم هرم وبعد القيعاء
 من النساء كاعب وهي التي كعب ثديها بشد العين وعدمه ثم ناهد إذا شخض ثديها ثم معصر
 عند دنو حبيضها ثم حائض ثم حديثه السن ثم كهل ثم اتهمسى (و) يسين (الذكورة والسمن
 وضديهما) أي الاوثة والهزال صاحب التسكلة انظر من ذكر السمن في الحيوان وقد شرطوه
 في اللحم بعضهم السمن نارية يكون من الجوده ونارية من الرداءة فهو داخل فيما قبله فلا يحتاج
 للتنصيص عليه بل مستغنى عنه الباقى ذكره أبو الحسن عن جامع الطرر ونقله ق عن ابن
 يونس في اللحم والحيوان مثله (و) يزيد (في اللحم) على ما تقدم كون المأخوذ منه (خصيبا)
 أو غلا (وراعيا أو معلوفا) قاله المازري (لا) يشترط بيان كونه (من كنب) وظاهره
 ولو اختلفت الأغراض به خلافا لعبد الوهاب قيل لابن القاسم أيجتاج لذكر كونه من جنب
 أو يد قال لا ناعيا بقوله أهل العراق وهو باطل قيل له فلو قضا مع ذلك بطونا فلم يقبلها قال
 أفم يكون لحمه بلا بطن قيل فما قدره قال قد جعل الله لكل شئ قدرا البطن من الشاة الخصى
 يسع البطون وحدها عاده مصر طي قد جعل الله الخ كانه قال على قدر البطن من الشاة ابن
 عبد السلام المراد بالبطن ما احتوى البطن عليه من كرش ومصارين الا القوادفانه يساع
 على حديثه كالرأس والا كارع (و) يذ كر (في الرقيق) ما تقدم (و) يزيد (القد) بفتح القاف
 وشد الدال أي طوله وعرضه في التوضيح من سند لا يشترط ذكر القد في عاده الانسان وهو
 خلاف قول ابن الحاجب ويزاد في الرقيق القد وكذا الخليل والابل وشبههما قال فانظر ذلك
 (و) يزيد في الرقيق (البكارة) أو الثبوبة عليها أو غيره (واللون) انما هو ككونه شديدا
 السواد أو ما تلا إلى حمرة أو صفرة وكون البياض ناصعا أو مشربا بجمرة أو صفرة وليس المراد
 مطلق اللون فان ذكر مصنف الرقيق يغني عنه فلو نوب السواد والحبش الصفرة والروم
 البياض وسقط اللون من بعض النسخ هنا تقدمه في الحيوان الاعم من الرقيق فيجعل اللون
 المتقدم على الخاص ولا يغني عنه ذكر المصنف وذكره هنا تكرر قطع لانه ان جعل على العلم
 أغنى عنه ذكر الجنس وان جعل على الخاص تكرر مع اللون المتقدم فان جعل هذا على الخاص
 والمتقدم على العام كان المتقدم مستغنى عنه بذكر الجنس والله أعلم (قال) أي المازري
 من نفسه (و) يزيد في الرقيق (كالعجم) بفتح الدال والعين المهملين فخيم أي شدة سواد العين
 مع سمعها وادخلت الكاف الشبهة والكلمة والزرقه ونص عليه ابن عرفة عن ابن قنوح
 وغيره والكحل بفتح التين ان يعالج بوجوه العينين سواد كالسجل بدون اكتمال والجور شدة
 بياضها مع شدة سوادها والشبهة سوادها إلى الجرة والزرقه ميله إلى الخضرة (وتكلم)
 أي كثرة لحم (الوجه) بلا جهومة ان كان وهو تكشر في عبوسة ابن قنوح ويصف الانثى
 بالقناء أي الخفياض وسطه أو الشحم أي ارتقاعه أو الفطس أي عرض أرنبيه وتطامن قصبته
 ولون شعره وسبوطه أو جعوده وسائر الصفات المذكورة في بابها قال صاحب التسكلة لم
 يذ كر المصنف البكارة والثبوبة الا عن المازري فان كان مختصا بهما فاما ما سب ذكرهما بعد
 قال (و) يذ كر (في الثوب) ما تقدم (و) يزيد (الرقعة والصفافة وضديهما) أي الثخن
 والشفافية والطول والعرض ظاهره انه لا يحتاج مع ذلك إلى ذكر وزنه ونحوه فيها (و) يزيد

(قوله شرطوه) أي ذكر
 السمن (قوله ناعيا بقوله)
 أي شرط ذكر السمن (قوله
 وهو) أي قول أهل العراق
 (قوله قيل له) أي ابن القاسم
 (قوله بطونا) أي ما فيها من
 الكبد والقلب والطحال
 والكرش (قوله قال) أي
 خليل (قوله فان كان) أي
 المازري (قوله بهما) أي
 البكارة والثبوبة (قوله فيها
 أي المدونة خبر فنحوه أي كلام
 المازري

(قوله وجه) أي استقامة (قوله خامسا) أي داحر وفخسة من الاعتماد (قوله او المعصور) عطف على المعتصر (قوله ثلاثيا)
 أي العصر (قوله بانه) أي بعصرون أي معناه (قوله يستغلون) بكسر الغين المجعولة وشدة الادم أي يستخرجون الغلات بعصر
 الزيتون ونحوه وحصد الزرع ودرسه وتذريته وقطع الثمار وتحقيقها (قوله هي) أي المعصرات (قوله أو ماء) بالمد عطف على
 معصرة (قوله عنه) أي الزيت (قوله بهما) أي عصره بالمعصرة وعصره بالماء (قوله بين) بضم فكسر مثقلا (قوله ما) أي الزيتون
 الذي (قوله يسلم) بضم فسكون ٢٦ ففتح (قوله ولا يلزمه) أي المسلم اليه (قوله لانه) أي الشان (قوله وبه) أي قول ابن فرحون

فيحصل على الغالب في الوجود
 أي الاكثر صلة تعلم (قوله
 يقضي) بضم الياء وفتح الصاد
 المجعولة (قوله أولا) بفتح الواو
 (قوله به) أي الوسط (قوله
 أولا) بفتح الواو (قوله يفرق)
 بضم فسكون ففتح (قوله
 وتجه) أي ت (قوله فظا هره)
 أي كلامهم (قوله انه) أي
 الشان (قوله عنه) صلة يقضي
 (قوله توسطه) أي الجيد (قوله
 هؤلاء) أي ت وص وج
 (قوله وما تقدم في النكاح
 الخ) جواب ما يتوهم من
 تفريق المصنف بينهما كما
 قالوا (قوله من قوله) أي
 المصنف والها الوسط بيان ما
 (قوله فهو) أي ما تقدم الخ
 خبره (قوله في عمل) بضم الياء
 (قوله به) أي ما شرط من جيد
 أوردي (قوله من معاص
 عيسى الخ) بيان ما (قوله وإذا
 عمل) بضم العين (قوله به)
 أي الجيد أو الردي (قوله
 انتظار لا غلب) أولا ان وجد
 والا فالوسط (قوله وأما قول

(في الزيت) الخ (المعصر منه) زيتنا أو سمننا وغيرهما وكونه شاميا أو مغربيا أو روميا
 مثلا غ كذا في التسخين بصيغة اسم مفعول الرباعي ووجه الكلام المختصر بزيادة تاء
 خامسيا أو المعصور ثلاثيا من قوله تعالى وفيه يعصرون على القول بأنه يستغلون وقيل يعني
 يتجون ككاهن الجوهر وأجيب بورود أعصر رباعيا في قوله تعالى وانزلنا من المعصرات
 ماء نجا جاقيل هي الرياح التي تعصر السحاب (و) يزيد (بإيه مصر) به من معصرة أو ماء لاختلاف
 عنه به ما وإذا اجتمع زبوت بلاديلدين بلد ما يسلم فيه (و) ان شرط كون المسلم فيه جيد
 أو ردي شاء تعدد الجيد أو الردي في البلد الذي يقبض فيه المسلم فيه (جمل) بضم الحاء المهملة
 وكسر الميم المسلم فيه (في) شرط كونه من (الجيد) (أ) (والردي) من غير بيان كونه من
 أعلاء أو أدنا أو وسطه فيحصل (على الغالب) طقى فقوله لا ينحسب ابن فرحون حمل على
 الغالب من الجيد ولا يلزمه غاية الجود لانه ما من جيد الا يوجد أجود منه فيحصل على الغالب
 في الوجود أي الاكثر عند أهل المعرفة انتهى وبه تعلم جواب قول من انظر هل المراد الاكثر
 في الوجود أو في الاطلاق والتسمية (والا) أي وان لم يكن غائب (فالوسط) من الجيد أو الردي
 يقضي منه المسلم فيه ت فلا يقضي بالوسط أولا وفي النكاح يقضي به أولا وقد يفرق بالمشاحة
 في البيع دون النكاح طقى وتبعه من وج واقراء فظا هره انه عند اشتراط الجيد في
 النكاح يقضي بوسطه ابتداء من غير نظر للاغلب بخلاف السلم ولم أقف على هذا التفريق غير
 هؤلاء وما تقدم في النكاح من قوله ولها الوسط فهو وعند الاطلاق اما عند اشتراط الجيد
 أو الردي فيعمل به كما تقدم في النكاح من معاص عيسى وغيره وإذا عمل به فالظاهر من كلامهم
 النظر للاغلب كما في السلم وأما قول المتطلي لها الوسط من تلك الصفة المشتركة فهو قائل بهذا
 في السلم أيضا ويدل على كون النكاح كالسلم قوله في السماع المذكور ان كانت الخمسون صفة
 للرأس بمنزلة ما يوقت بصفة معلومة مما يتوصف الناس بينهم اذا سلفوا في الرقيق وابتاعوه
 كقوله هؤلاء صبيحتا جارا فصحا فاني أرى هذه الصفة لازمة على الرقيق أو رخص اه واول
 سماع عيسى ابن القاسم من تكلمت على رأسين بمائة كل رأس بخمسين ثم غلا الرقيق وصار كل
 رأس بمائة فقال ابن القاسم ان كانت الخمسون صفة للرأس الخ (و) الشرط السادس (كونه)
 أي المسلم فيه (دينا) أي شأ وصو فامثلة بدم المسلم اليه لانه ان كان معينا عنده لم يسع
 معين بتأخر قبضه وان كان عند غيره لم يسع معين ايس عنده ونص التوضيح لانه اذا لم يكن في

المتطلي لها الوسط من تلك الصفة) أي ابتداء بدون نظر للغالب (قوله فهو) أي المتطلي الخ جواب اما (قوله ملك
 بهذا) أي القضاء بالوسط ابتداء (قوله في السلم أيضا) أي فلا شاهد فيه لمقر يقبضه بين الصداق والمسلم فيه (قوله كالسلم) أي في
 القضاء بالغالب ان كان والاقبال بالوسط (قوله قوله) أي ابن القاسم (قوله بمنزلة ما) أي المسلم فيه الذي (قوله يوقت) أي يؤجل (قوله
 اسلفوا) أي اسلفوا (قوله وابتاعوه) تفسير لاسلفوا (قوله كقوله) أي المسلم اليه (قوله هو) أي الرقيق المسلم فيه (قوله لازمة)
 أي الزوج (قوله تكلمت) أي زوجت (قوله لانه) أي المسلم فيه (قوله عنده) أي المسلم اليه (قوله يسع معين تأخر قبضه) أي

وهو ممتنع للفرق (قوله وان كان) اي المعين المسلم فيه (قوله عند غيره) اي المسلم اليه (قوله لازم بيع معين ليس عنده) اي المسلم اليه اي وهو ممتنع ايضا لانه اشد غررا مما هو عنده (قوله الثمن) اي رأس المال (قوله ليضمنه) اي المسلم فيه المعين (قوله له) اي المسلم (قوله دار) اي المنقود (قوله ان لم يهلك) اي المعين المسلم فيه (قوله ان هلك) اي المعين المسلم فيه (قوله البيعات) اي المبيعات المعينات (قوله هنا) اي في السلم (قوله كذلك) اي السلم في معين يقبض بعد شهر مثلا (قوله انعكاسا في البيع) وكلامنا في السلم لا يتم الايمان الفرق بينهما وسيأتي (قوله ان الدابة المعينة) اي المسلم فيها ٢٧ (قوله ضمانها) اي في الاصل (قوله ضمان

يجعل) اي وتر قدر رأس المال

بين الثمنية والسلفية (قوله

فان ضمانها) اي اصاله (قوله لمن

ربها) اي المكري (قوله عليه)

اي ربها اي فليس ضمانا يجعل

(قوله حاصله) اي الفرق (قوله

الصورتين) اي يبيع المعين

بشرط قبضه بعد شهر واكثر

المعين بشرط قبضه بعد شهر

(قوله لكن قول الموضع في

الجواب الاول الخ) استدلوا

على الفرق بين الصورتين

الموردتين وبين السلم بما تقدم

رفع ايها ما نه رافع للشك

بكل وجه (قوله في السلم) اي

في معين (قوله انما هو) اي

المنع (قوله لكونه) اي السلم

(قوله بينهما) اي البيع

والسلم (قوله مراده) اي

الموضع (قوله الصورتين)

اي صورة يبيع شي معين على

ان يشتريه لا يقبضه الا بعد

شهر مثلا وصورة اكثر

شي معين على ان مكثريه

لا يقبضه الا بعد شهر (قوله

ان محل المنع الخ) خبر حاصل

(قوله وينقل) بضم فسكون فقطح (قوله وهذا) اي كون الضمان من المشتري اصاله ونقله الى البائع (قوله لم ينتقل) اي من المشتري

الى البائع (قوله عليه) اي البائع تنازع فيه يشترط وجوب (قوله عن الزمة) اي حقيقة (قوله معنى) جنس (قوله شرعي) فصل

مخرج كل معنى غير شرعي (قوله مقدّر) فصل مخرج كل معنى شرعي موجود (قوله في المكلف) فصل مخرج كل معنى شرعي في غير

مكلف (قوله فابل للالتزام) فصل مخرج المعنى الشرعي المقدّر في المكلف الذي لا يقبل الالتزام والالتزام (قوله وجعله) اي

المعنى الشرعي (قوله هذه الشروط) اي البلوغ والرشد وعدم الحجر (قوله أروش) بضم الهمزة جمع ارض أي دية (قوله أبر

ملك البائع ففرده ظاهر وان كان في ملكه قبضه بصفته الى اجله غير معلوم ولا نه يلزمه الضمان يجعل لان المسلم يزيد في الثمن ليضمنه له المسلم اليه ولانه ان لم يتقد الثمن اخذ شرط السلم وان نقسده دار بين الثمن ان لم يهلك والسلف ان هلك فان قيل من البيعات ما يجوز بيعه على ان يقبضه المشتري بعد شهر فلم لا يبرهننا كذلك قيل انعكاسا في البيع وكلامنا في السلم فان قيل قد اجاز ابن القاسم كراء الدابة المعينة تقبض بعد شهر ويلزمه جواز السلم في معين الى أجل قيل الفرق ان الدابة المعينة ضمانا من المتنازع بالعقد والتكليف فاذا اشترط تأخيرها كان ضمانها من البائع فيلزم ضمان يجعل بخلاف منافع المعين فان ضمانا من ربها فلم يشترط الا ما وجب عليه صر حاصله ان المنع حيث يكون ضمان المبيع اصاله على المشتري وينقل الى البائع فيلزم الضمان يجعل كما في السلم دون الصورتين الموردتين فان الضمان فيهما في صورة البيع باق من المشتري لم ينتقل الى البائع وفي صورة الكراء الضمان من البائع اي المكري اصاله فلم يشترط الا ما وجب عليه لكن قول الموضع في الجواب الاول هذا انما هو في البيع الخ يقال عليه ان المنع في السلم انما هو لكونه يؤل الى بيع معين يتاخر قبضه ففي التقرير بينه ما ننظر ويحاج بان مراده والله أعلم ان الضمان في البيع من المشتري فليس فيه ضمان يجعل بخلاف السلم وحاصل ما يفيد كلام ضيق وصر في الفرق بين السلم وبين الصورتين ان محل المنع حيث يكون ضمان المبيع من المشتري اصاله وينقل الى البائع وهذا مقفود في الصورتين لكون الضمان في صورة البيع باقيا من المشتري لم ينتقل وفي صورة الكراء الضمان من البائع اي المكري اصاله فلم يشترط الا ما وجب عليه والله أعلم * تنبيهات الاول * القرافي العبارة الكاشفة عن الزمة أنهم معني شرعي مقدّر في المكلف فابل للالتزام والالتزام وجعله الشارع مسيبعا عن اشياء خاصة منها البلوغ والرشد فيبلغ سنه فابل للزمت له ومنها عدم الحجر فلازمة للمفلس فمن اجتمعت فيه هذه الشروط وطرب الشارع عليها تقدير معنى يقبل الزامه أروش الجنائيات واجر الاجارات وأثمان المعاملات ونحوها من التصرفات ويقبل التزامه شي اختيارا من قبل نفسه فيلزمه وهذا المعنى المقدّر هو الذي تقر فيه الاجناس المسلم فيها مستقرة حتى تصح مقابلاتها بالاعراض المقبوضة وفيه تقدير اثمان المبيعات وصدقات الانكحة وسائر الديون ومن لا يكون هذا المعنى مقدرا فيه لا يتعد في حقه سلم ولا ثمن الى أجل ولا حواله ولا شيء من ذلك وأطال في هذا ثم قال شرطها البلوغ من غير خلاف اعلمه ابن الشاط الاولي

بضم ففتح جع أجز ففتح فسكون (قوله من قبل) بكسر ففتح (قوله تقرر) بفتح التاء وضم الراء مضارع امره تنقز رحذفت منه
أحدى التامين للتخفيف (قوله وأطال) أى القرائى (قوله ثم قال) أى انقراى (قوله شرطها) أى الذمة (قوله الاولى) بفتح الهمز
أى فى شرح معنى الذمة (قوله أنما) ٢٨ أى الذمة (قوله بينه) أى مالابن الشاط (قوله واختاره) أى ابن الشاط كون الذمة

عندى أنها قبول الانسان للزوم الحقوق دون التزامها فعلى هذا الصبي ذمة لانه تلزمه اروش
الجذابات وقيم المتلفات وعلى انه لاذمة له نقول هى قبول الانسان شرعا للزوم الحقوق
والتزامها البتات والفرق بينه وبين مالالقرائى أن القبول المذكور ناشئ ومسبب عن الذمة
على مالالقرائى وعلى مالابن الشاط عينا واختاره لاسلامته مما يقتضيه تعريف القرائى من
كونها من التقادير الشرعية الشيخ السنائى اثبات الذمة للصبي للدليل المذكور صحيح فى الجلالة
نقول ابن عرفة وفيه من أودعته خطه فخطها صبي أجيب بشعبه للمودع ضمن الصبي ذلك فى ماله
فان لم يكن له مال فى ذمته ثم قال بعد ذكره حكم جنابة غير المميز من صبي ومجنون الصغرى
والصبي المميز ضمن المال فى ذمته والدماء على حكم الخطا ونحوه لابن الحاجب وضح وكاه
صرح فى اثبات ذمة للصبي وهو اتفاق فى المميز وعلى الراجح فى غيره قاله ابن عبد السلام
والمصنف فلا يشترط فيه التمييز فضلا عن البلوغ انظر صرف الهمة الى تحقيق معنى الذمة
للمسناوى * الثانى * عرفها ابن عبد السلام بانها امر تقديرى فليس ذاتا ولا صفة لها فبدر
المبيع وما فى معناه من الاثمان كانه فى وعاء عند من هو مطلوب به فهى الامر التقديرى الذى
يحوى ذلك المبيع أو عوضه ٨١ واعترضه ابن عرفة بأنه يلزم عليه ان قام زيد ونحوه ذمة
وسله الابى والرصاع والمشدالى والخط ووده السنوسى فى حاشية مسلم قائلا فيه نظران القيام
المقدر بعد ان الشرطية يصح كونه صفة للذات وليس مراد ابن عبد السلام بقوله ولا صفة لها
ما هو صفة فى الحال فقط بل المعنى لا يصح كونه صفة لها مطلقا وذكره كمال الزناسى فى شرح التصفه
السنائى قد يقال جوابا عن ابن عبد السلام آخر كلامه يخرج ذلك وهو قوله فالذمة هو الامر
التقديرى الخ لان حاصل كلامه أولا وآخر انما امر تقديرى يقرضه الذهن ليس بذات
ولا صفة لها يحوى المبيع أو عوضه وبالقيد الاخير يندفع ما أورد عليه وهو مما لا يكاد يخفى
على من دون ابن عرفة فضلا عن هو مثله ونظم الشيخ مبادرته نحو مالابن عبد السلام فقال

والشرح للذمة ظرف قدرا * عند المدين فيه ما قد انظرا

* الثالث * عرفها ابن عرفة بانها ملك مقول كلى حاصل أو مقدر قال فيخرج عنه ما أمكن
حصوله من نكاح أو ولاية أو وجوب حق فى قصاص أو غيره مما ليس بمقولا اذ لا يسمى ذلك
فى العرف ذمة واعترضه الرصاع بأنه ان اراد بالملك الشئ المملك فكيف يقال ان الذمة مملوكة
وانما المملك ما قيم او ان اراد استحقات التصرف فى المملك وهو حقيقة الملك فكذلك لانها ليست
هى الاستحقاق طوى اعتراضه صحيح وأجاب المسناوى بان الظاهر ان مراد ابن عرفة بالملك
العندية المعنوية والطرفية التقديرية التى عبر عنها ابن عبد السلام بقوله كانه فى وعاء الخ
عبر ابن عرفة عنها بالملك مجازا المشابهة بين ما اعتمادا على القرينة المعنوية وهى عدم
صلاحية المعنى الحقيقى له هنا وبجست السنوسى فى تقييده بمقوله باطلاقهم الذمة فى العبادات
فقالوا ترتبت الصلاة والصوم فى ذمته فالحق ما قاله ابن عبد السلام المسناوى قد يجاب بادعاء

قبول لزوم الحقوق (قوله
من كونها) أى الذمة الخ
بيان ما (قوله وفيها) أى
الدونة (قوله ثم قال) أى
ابن عرفة (قوله عرفها) أى
الذمة (قوله لها) أى الذات
(قوله كانه) بفتح الهمز وشد
النون (قوله واعترضه) أى
تعريف ابن عبد السلام
(قوله علمه) أى تعريف
ابن عبد السلام (قوله أن)
بفتح الهمز وشد النون
مؤول مدخولها بمصدر
فاعل يلزم (قوله ونحوه)
أى من كل شرط (قوله وسلمه)
يقعجات منقلا أى اعتراض
ابن عرفة (قوله ووده) أى
اعتراض ابن عرفة (قوله
فأثلا) حال من السنوسى (قوله
فيه) أى اعتراض ابن عرفة
(قوله بل المعنى) أى تعريف
ابن عبد السلام (قوله كونه)
أى الامر التقديرى (قوله
لها) أى الذات (قوله مطلقا)
أى لافى الحال ولا فى غيره (قوله
وذكره) أى كلام السنوسى
(قوله آخر) بهذا الهمز وكسر
المججمة (قوله كلامه) أى ابن
عبد السلام (قوله ذلك) أى ان
قام زيد ونحوه (قوله أولا) بشد
الواو (قوله وبالقيد الاخير)
أى ليس بذات ولا صفة لها
(قوله عرفها) بفتحات منقلا

أى الذمة (قوله كلى) نعمت مقول مخرج الجزئى المعين (قوله حاصل) نعمت ملك (قوله قال) أى ابن عرفة (قوله عنه) الجواز
أى التعريف (قوله من نكاح الخ) بيان لما (قوله مما ليس مقولا) بيان لغيره (قوله واعترضه) أى تعريف ابن عرفة (قوله له) أى الملك

(قوله قبل هذا الشرط) أي كونه ديناً (قوله وسيله بفتحات مثقلا) أي كلام ابن الحاجب (قوله عدمه) أي المسلم فيه (قوله إبان) يكسر الهمز وشدة الواحدة أي وقت معين (قوله ذلك) أي احتمال موت المسلم إليه أو فله (قوله وجوده) أي المسلم فيه (قوله وقف) بضم فكسر (قوله إليه) أي إبان (قوله انما يوقف) أي القسم ٢٩ (قوله يستغرقها) أي التركة (قوله ما عليه) أي

المسلم إليه (قوله فان قل) أي ما عليه (قوله وكثرت) أي التركة (قوله وقف) بضم فكسر (قوله يرى) بضم الياء (قوله قسم) بضم فكسر (قوله ان القسم الخ) بيان رواية يحدف من (قوله عليه) أي المسلم إليه (قوله ضرب) بضم فكسر (قوله إليه) أي المسلم (قوله فيشترى) بضم الياء وفتح الراء (قوله له) أي المسلم (قوله نقص) أي المشتري بالفتح (قوله عنه) أي ما أسلم فيه (قوله اتبع) أي المسلم (قوله ياقبه) أي المسلم فيه (قوله له) أي الميت (قوله وان زاد) أي المشتري بالفتح عن المسلم فيه (قوله فلا يشترى) بضم الياء وفتح الراء (قوله له) أي المسلم (قوله وترد) بضم ففتح مثقلا (قوله من وارث الخ) بيان من (قوله وقف) بضم فكسر (قوله له) أي المسلم (قوله لأنه) أي المسلم إليه (قوله نعماء) أي الموقوف (قوله فعليه) أي المسلم إليه (قوله نواه) بفتح المشاة فوق أي هلاك المسلم فيه (قوله أسلم) بضم الهمز وكسر اللام

المجاز العرفي في قواهم المذكور بتشبيه العبادة التي هي حق لله تعالى على المكلف بالمحمول الذي في الذمة بجماع مطالوبته بكل منهما أو بان المقصود بالتعرف انما هو ذمة المعاملة لا ما يطاق عليه ذمة في لسان أهل الشريعة مطلقا * الرابع * الرضا عن من لازم الذمة ان المقدور فيها كفي لأجزئي أي لان الجزئي هو المعين والذمة لا تقبله ولذا قال ابن عرفة كفي * الخامس * قيل هذا الشرط يغني عنه قوله وان تبين صفاته ولا تبين في الحاضر المعين فتعين ان التبين انما هو لما في الذمة فينبغي الاستغناء عنه بما قبله وجوابه ان التبين قد يكون في معين غائب موجود عند المسلم إليه فلذا احتج لهذا الشرط (و) الشرط السابع (وجوده) أي المسلم فيه غالبا (عند حلول اجله) المشروط حال عقده ان استمر وجوده في الاجل كله بل (وان انقطع) أي لم يوجد المسلم فيه (قبيل) حلول الاجل المضروب له (أو انقطع عند حلوله نادرا) قاله ابن الحاجب ونصه الرابع ان يكون مقدورا على تحصيله غالباً وقت حلوله لئلا يكون رأس المال تارسة أو تارة ثمنا وسيله المصنف قائلا لا لانه اعتبر عدمه نادرا لان الغالب في الشرع كالحقق الشارح ينبغي ان مراده بالوجدان كونه مقدورا على تحصيله عند حلول أجله - ابن الحاجب ولا يضره الانقطاع قبله أو بعده كالاشياء التي لها إبان هذا مذهب مالك والشافعي واحمد رضي الله تعالى عنهم وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يشترط وجوده من حين السلم فيه الى حين حلوله لاحتمال موت المسلم إليه أو فله المصنف لم يعتبر أصحاً لذلك لندوره على ان وجوده مع الموت أو الفلاس لا تنفع فيه للمسلم وان مات المسلم إليه قبل إبان وقف قسم التركة إليه ابن رشد انما يوقف ان خيف ان يستغرقها ما عليه فان قل وكثرت وقف قدر ما يرى انه يفي بالمسلم فيه وقسم ما سواه الأعلى رواية اشهب أن القسم لا يجوز وعلى الميت دين ولو يسيرا ابن عبد السلام ان كان عليه ديون ضرب للمسلم ببيعة المسلم فيه في وقته على ما يكون في الغالب من غلاء أو رخص ويوقف ما يصير إليه بالخاصة حتى ياتي إبان فيشترى له ما أسلم فيه فان نقص عنه اتبع بياقيه ذمة الميت ان طرأ له مال وان زاد فلا يشترى له الا قدر حقه وترد البقية الى من يستحقها من وارث أو غريم ولو هلك ما وقف له حال وقت فطمأنه من المسلم إليه لان له نعماء فعليه نواه فيجوز السلم في محقق وغالب الوجود عند حلوله (لا) في (نسل حيوان معين) بضم العين المهملة وكسر التحتية مشددة نعت حيوان (وقل) بفتح القاف واللام مشدداً الحيوان الذي أسلم في نسله لتردد رأس المال فيه بين السلطنة والتمنية لانه ليس محقق ولا غالب الوجود وتبع في قيد القلة ابن شاس وابن الحاجب وتعقبه ابن عرفة بان ظاهر المدونة منعه مطلقا (أو) أي ولا يجوز السلم في غير (حائط) عين ذلك ولان شرط السلم فيه كونه ديناً في الذمة ونسل الحيوان المعين القليل وغير الحائط المعين ليسا ديناً فيها فقد تقدمت

(قوله لتردد الخ) عليه لان نسل الخ (قوله لانه) أي نسل الحيوان الخ عليه تردد الخ (قوله محقق ولا غالب) غير متونين لاضافتهما (قوله وتبع) أي المصنف (قوله قيد القلة) اضافته للبيان (قوله وتعقبه) أي قيد القلة (قوله منعه) أي السلم في نسل المعين (قوله مطلقا) أي قل أو كثر (قوله لذلك) أي تردد رأس المال بين التمنية والساقية (قوله فيها) أي الذمة (قوله فقد) بضم فكسر أي عدم (قوله منهما) أي النسل والتمر

(قوله الشرطان) أى كونه دينا ووجوده عند أجله (قوله من وقتت عليه) بيان غيرهم (قوله ولذا) أى كون الحائط قليلا وان كثر في نفسه على آخره أى الحائط (قوله أنه) أى المصنف (قوله حذفه) أى قل (قوله لأنه) أى ما قبله على لا ينافي (قوله فان سمي بيا مفهوم الشرط (قوله اذ يظهر الخ) على درج الخ (قوله اعتماده) أى ما قاله بعض القرويين (قوله ان سمي به) أى العاقدان العقد على غير الحائط (قوله وليد كراجل) أى لا خذ (قوله فهو) أى المبيع (قوله وبعده البيع) صلا يجب أى ينبت (قوله له) أى المشتري (قوله جميعه) أى المبيع (قوله وهو) أى البيع (قوله لا فساد فيه) لازم بلوازه (قوله فان اشترط) أى المسلم

أى بين قدر (قوله اما) الشرطان قبلهما طعى لم يقيد في المدونة الحائط بالصغر ولا بن شاس ولا بن الحاجب ولا بن عرفة ولا غيرهم من وقتت عليه وظاهر كلامهم أو صرح به ان الحائط قليل وان كان كثيرا في نفسه وهو مراد المصنف ولذا أتوه عن قوله وقل ودعوى انه حذفه من الثاني لدلالة الاول بعده والله اعلم (وشرط) بضم فسكس في العتد على غير الحائط الصغير المعين (ان سمي) بضم فسكس مثله العقد عليه (سما) مجازا فلا ينافي ما قبله لأنه في السلم الحقيقي (لا) ان سمي (بيا) ونائب فاعل شرط (ازهاؤه) أى التمر فان سمي بيا اشترط فيه ما عدا كيفية قبضه طعى درج المصنف على ما قاله بعض القرويين اذ يظهر من توضيحه اعتماده ابن يونس بعض القرويين ان سمي بيا وليد كراجل فهو على الفور وبعده البيع يجب له قبض جميعه وهو جائز لا فساد فيه فان أخذه ثمانية عشر يوما أو خمسة عشر فقال مالك رضى الله تعالى عنه هذا قريب واما ان سمي سلم فان اشترط ما يأخذ كل يوم امان من وقت عقد البيع أو من بعد أجل ضربه فذلك جائز وان لم يضرب أجل ولا ولاذ كراجل يأخذ كل يوم فالببيع فاسد لأنه لما سمي سلم وكان لفظ السلم يقتضى التراخي علم انهما قصد التأخير ففسد ذلك اه فعلى هذا الفرق بين تسميته سلم او عدمها الا فى بيان كيفية قبضه فانه شرط على الاول دون الثاني ثم قال وما اعتمده المصنف من كلام بعض القرويين صدر في الجواهر بخلافه فقال في معرض ذكر الشروط ويضرب أجل لا يثرب فيه ويسمى ما يأخذ كل يوم ولو شرط أخذ الجميع في يوم بلأز وقال بعض المتأخرين ان سموه بيا لم يلزم ذلك فيه وان سموه سلما لم يلزم وما صدر به هو ظاهر كلامهم لأنه لما ذكر الشروط قال هذا عند مالك رضى الله تعالى عنه محمل البيع لا محمل السلف فدل على انه اعتبر هذه الشروط على ملاحظة انه بيع ولا عبرة بتسميته سلما لأنه بيع شيء معين وهذه قاعدة المذهب اذا تقابل اللفظ والفعل في العقود فالنظر الى الفعل في كتاب الغرر منها من قال أبيعك سكنى دارى سنة فذلك غلط في اللفظ كراهي وفي كتاب الصرف وان صرفت دينا رايد اراهم على ان تأخذ بها سمناء أو زيتا وتسمى صفته ومقدار مقداره أو مؤجلا وعلى أن تقبضها ثم تشتري منه هذه السلعة كاجل السلم فذلك جائز والكلام الاول لغو وكذلك لو قلت له على ان أقبضها منك ثم اشتري بها منك التمر (قوله ذلك) أى بيان ما يأخذ كل يوم (قوله لازم) أى بيان ما يأخذ منه كل يوم (قوله كلامها) أى سلعة المدونة (قوله لأنه) أى صاحب المدونة (قوله الشروط) أى في شراء التمر (قوله محمل) بفتح الميم أى حكم محل العقد على انه بيع (قوله لا محمل السلف) لا حكم جله على السلم (قوله فدل) أى قوله محمل البيع (قوله على أنه) أى صاحب المدونة (قوله أنه) أى العقد (قوله منها) أى المدونة (قوله وتسمى) أى تبين (قوله صفته) أى السمن او الزيت (قوله ومقداره) أى السمن او الزيت (قوله نقدا) أى سالا (قوله وعلى ان تقبضها) أى الدراهم صرف الدينار (قوله منه) أى الذى صرفت منه الدينار بالدراهم (قوله والكلام الاول) أى قول صاحب الدينار صرفه منك بدراهم (قوله على ان اقبضها) أى الدراهم صرف الدينار (قوله بها) أى الدراهم

التمر (قوله ذلك) أى بيان ما يأخذ كل يوم (قوله لازم) أى بيان ما يأخذ منه كل يوم (قوله كلامها) أى سلعة المدونة (قوله لأنه) أى صاحب المدونة (قوله الشروط) أى في شراء التمر (قوله محمل) بفتح الميم أى حكم محل العقد على انه بيع (قوله لا محمل السلف) لا حكم جله على السلم (قوله فدل) أى قوله محمل البيع (قوله على أنه) أى صاحب المدونة (قوله أنه) أى العقد (قوله منها) أى المدونة (قوله وتسمى) أى تبين (قوله صفته) أى السمن او الزيت (قوله ومقداره) أى السمن او الزيت (قوله نقدا) أى سالا (قوله وعلى ان تقبضها) أى الدراهم صرف الدينار (قوله منه) أى الذى صرفت منه الدينار بالدراهم (قوله والكلام الاول) أى قول صاحب الدينار صرفه منك بدراهم (قوله على ان اقبضها) أى الدراهم صرف الدينار (قوله بها) أى الدراهم

(قوله) اي الديار (قوله واللفظ الاول) اي قوله اصرف منك الديار بالدرهم (قوله نظير) يحتمل المصدرية والمضورية (قوله والاطعمة) اي المدفوعة في مثلها (قوله والنقود) اي المدفوعة في مثلها (قوله هذا) اي تأدية اللفظ الى الربا (قوله بعد) بضم الموحدة ممنونا (قوله وكلامها) اي المدونة (قوله على خلافه) اي ملاحظه بعض القرويين (قوله وكذا) اي ابن عرفة في الاقتصاد على كلامها (قوله اذ قال) اي ابن الحاجب (قوله فانه) اي العقد على غير الحائط (قوله فهي) اي قول ابن الحاجب فانه يكون بيعا لاسلاما وانما ثبتا ثبت خيره (قوله منه) اي ابن الحاجب (قوله لفظ السلم) اضافته ٣١ للبيان (قوله فالاولى) بفتح الهمز (قوله متابعته) اي ابن الحاجب

(قوله شرط) بضم فكسر
(قوله قبله) اي ازهاؤه
(قوله المشتري) بفتح الراء
(قوله من غره) اي الحائط
تنازع فيه استيفاء والمشتري
(قوله لاقتضاه البيع الخ)
اشارة الى الفرق بينهما
(قوله فيهما) اي التسمية
بيعا والتسمية سلما (قوله فيها)
اي المدونة (قوله ويضرب)
اي يذكر (قوله لأمده) اي
زمن أخذ الثمر (قوله لانه)
اي الشأن (قوله لفظه) اي
السلم (قوله علم) بضم العين
(قوله انهما) اي العاقلين
(قوله كذلك) اي بسرا
اورطبيا (قوله هذا الشرط)
أي اخذ بسرا اورطبيا
(قوله وقع) اي البيع (قوله
عليه) اي الثمر (قوله من
كيل الخ) بيان معياره (قوله
بيعه) اي الجزاف (قوله
فيه) اي الجزاف (قوله
الخاصة) أي والغالب
النسالة منها (قوله هذه
المسئلة) أي شراء ثمر الحائط

سبعة فذلك جائز فان رددت السلعة بعيب رجعت بيد تارك لان البيع انما وقع به واللفظ الاول
اغور وانما نظر مالك رضي الله تعالى عنه الى فعلهما لا الى قولهما الى غير ذلك وتأمل قوله تبعا
لها والاطعمة والنقود قرض والشئ في مثله قرض فالنظر اريد الى الفعل ولا عبرة باللفظ مالم
يؤد الى الربا ولعل هذا الذي لاحظ بعض القرويين لقوله لفظ السلم يقتضي التأخير وفيه بعد
وكلامها يدل على خلافه وقد اقتصروا ابن عرفة على كلامها وكذا ابن الحاجب اذ قال فانه يكون
بيعا لاسلاما فهي اشارة منه الى ان لفظ السلم ملغى فالاولى بالمصنف متابعته وشرط ازهاؤه للثمن
عن بيع الثمرة قبله (و) شرط أيضا (سبعة) بفتح السين وكسرها اي كبر (الحائط) بحيث يغلب
استيفاء القدر المشتري من غره لكثرة شجره (و) شرط أيضا بيان كيفية قبضه اي الثمر المشتري
أتموا اليها أم متفرقا وقد مر ما يؤخذ منه كل يوم فان سمى بيعا فلا يشترط ذلك ويحمل على الحلول
لاقتضاء البيع المناجرة ولفظ السلم التأجيل (و) شرط أيضا فيهما اسلامه (لما لكانه) اي الحائط
(و) شرط فيهما (شرعه) اي المسلم في أخذ الثمرة من يوم العقد بل (وان) تأخر الشرع فرفع فيه
(لنصف شهر) لا أكثر على المعتمد قال فيه او يضرب لأمده أجل او يذكر ما يأخذ كل يوم
ابو الحسن ابن بونس اذا شرط ما يأخذ كل يوم من وقت عقد البيع أو من بعد أجل ضرباه
فذلك جائز وان لم يضربيا أجل ولا ذكرا ما يأخذ كل يوم من وقت عقد البيع ولا ملغى يأخذه
فالبيع فاسد لانه لم يسم اسم سلما وكان لفظه يقتضي التراخي علم انهم اقصوا التأخير في قبضه (و)
يشترط فيهما أيضا (أخذه) أي الثمر أي انتما أخذهما لبيع ما اشتراه خال كون المأخوذ (بسرا
أو وطبيا) وزيد شرط سابع وهو اشتراط أخذه كذلك على المعتمد فلا يكفي الاخذ من غير شرط
ولا الشرط من غير أخذه كذلك (لا) يصح الشراء ان أخذ حال كونه (ثمرا) لبعده من الزهر
ويحل هذا الشرط اذا وقع عليه معيار من كميل أو وزن فان اشتراه جزا فاقطعه بقاؤه الى
تقره لتناول العقد الجزاف على ما هو عليه وقد استلهم المتابع بدليل جواز بيعه قبل قبضه ولم
يبق على البائع فيه الاضمان الخاصة ولا يشترط في هذه المسئلة تعجيل رأس المال وان سمى
سلما انما يجوز ان يشترط بكونه غير طعام وضبطه بعد ادائه الحط ان قيل ظاهر كلام المصنف انه اذا
سماه سلما يشترط تقديم رأس المال لوجوبه في السلم وقد صرح فيه بأنه لا يشترط ويجوز
تأخير ولو بشرط فجوابه ان هذا مفهوم من قوله وهل القرية الصغيرة كذلك والافى وجوب
تعجيل النقد فيها (فان شرط) المسلم (تبر الرطب) الموجود حال العقد شرط اصريحا أو التزاما
بان شرط في كيفية قبضه أي ما يصير فيها اقرا (مضى) العقد فلا يقسخ (بقبضه) أي الثمر

(قوله لانها) أي تسميته سلما (قوله كونه) اي رأس المال (قوله وضبطه) اي السلم فيه (قوله انه) اي الشأن (قوله لوجوبه)
اي تقديم رأس المال على تظاهر الخ (قوله فيها) أي المدونة (قوله بانها) اي تعجيل رأس المال (قوله تأخيرها) اي رأس
المال (قوله هذا) اي عدم اشتراط تعجيل رأس المال

(قوله البين) اى المجموع على تحريمه (قوله ومثله) اى قبضه في المفتي به (قوله يسه) اى القم (قوله المشترط) نعت المزمى (قوله فيه مضمي يسه بقبضه) صلة كاف التشبيه (قوله وعليه) صلة حملوها اى المدونة (قوله في نسخه) صلة كاف التشبيه (قوله بمقتوه) اى النسخ ٣٦ (قوله قولها) اى المدونة (قوله أسلم) اى في غير (قوله لم يجز) اى واذا

ولو قبل تمهده لانه ليس من الحرام البين قاله فيها ومثله يسه قبل الاطلاع عليه (وهل) المزمى (المزمى) بضم فسكون فكسر اى مال لم يربط بدليل مقابلته بالرطب فعمل البسر المشترط تمهده (كذلك) اى الرطب المشترط تمهده في مضمي يسه بقبضه (وعليه) اى كون المزمى كذلك (الاكثر) من شرائها وعليه حملوها (أو) لا يعضى بقبضه بل هو (كالباع) في نسخه بعد قبضه الا يعقونه لبعدها عدا الرطب من الثمر في الجواب (تأويلان) في فهم قولها ان أسلم بعد زهوه وشروط أخذ تمهده لم يجز لبعده وقله آمن الجوائح فيه (فان) اشترى غر حائط معين وأخذ بعضه و (انقطع) باقى غره بمجانحة أو تعيب أو أكله عيال البائع لزم المشتري ما قبضه منه بخصته من ثمنه وانفسخ العقد فيما بقي لانه يسع لأسلم ويسع المثل للمعين ينفسخ بطلانه أو عدله قبل قبضه لانه ليس في الذمة طق تغييره بالانقطاع كالمدينة تظاهر في انقطاع ابائه وكذا تلقه بمجانحة والمدار على عدم قبضه حال فيها اذا قبض بعد سلمه ثم انقطع غر ذلك الحائط لزمه ما أخذه بخصته من الثمن ويرجع بخصه ما بقي ولا يختلف في هذا كما يختلف في المضمون اذا انقطع ابائه اه ابن عبد السلام لان المبيع في هذه المسئلة معين فحكمه حكم سائر المعينات وليس من السلم في شيء (رجع) المشتري على البائع (بخصه ما بقي له) من الثمن من ثمنه اتفاقا ولا يجوز له البقاء للعام القابل لأخذ ما بقي من غره لانه فسخ دين في دين ولنفع السلم فيه قبل بدو صلاحه لانه غر فالصبر اليه أشد غرا حاله النقص وله ان يأخذ بخصه ما بقي شيئا مجزلا ولو طعما ما ابن القاسم فان تأخر منع لانه فسخ دين في دين ابن يونس ويرجع بخصه ما بقي من الثمن مجزلا بالقضاء طق والبناني ومعناه ان طلب تعجيله يقضى له به وله ان يؤخره لان ذلك من حقه ولا يحذروا في تأخيره (وهل) الرجوع بخصه ما بقي من الثمن (على القيمة) بان يقوم ما قبض من الثمن في وقته ومالم يقبض كذلك وتنسب قيمة ما لم يقبض لجموعهم ولو عملوا بنسبتهم يرجع من الثمن مثلا اشترى الثمر بستين وقبض ما قيمته ستون وقيمة ما لم يقبض عشرون فالجموع ثمانون والعشرون ربعة فيرجع ربع الستين الثمن خمسة عشر (أو) الرجوع بها منه (على) قدر (المسكيلة) بما أخذ وما لم يؤخذ فان كان الاول وسقين والثاني وسقا يرجع بثالث الثمن في الجواب (تأويلان) محلها اذا اشتراه على أخذ شيء أفسيا فان اشتراه على أخذ في يوم أو يومين فالرجوع بحسب المسكيلة اتفاقا وليس في كلامه ما يشعر به هذا وعلى الاول الاكثر كابن محرز وجماعة والثاني لابن مكنون عن أبي حنيفة عن عيسى بن دينار أفاده طق تعقبه في بانه لم يجز لمن ذكرهذين التأويلين على المدونة وهو صواب البناني لعل في ذكر ذلك في كبره اذ ليس ذلك في النسخ التي بأيدينا من مسغرة (وهل القرية الصغيرة) التي يقطع غرها في بعض ابائه من السنة (كذلك) أى الحائط المعين في اشتراط ما سبق في السلم في غيرها (أو) هي كذلك (الافى وجوب تعجيل العقد) أى رأس مال السلم حقيقة أو حكما بتأخير ثلاثة أيام ولو بشرطه

وقع فهل يعضى أولا (قوله) او تعيب (عطف على) انقطع (قوله أو أكله عيال البائع) عطف على انقطع (قوله منه) اى الثمر بيان ما (قوله بخصته) اى ما قبضه صلة لزم (قوله من ثمنه) بيان حصته (قوله لانه) اى العقد (قوله من الثمن) بيان ما (قوله من ثمنه) بيان لخصه (قوله فيه) اى الثمر (قوله لانه) اى السلم فيه قبل بدو صلاحه لانه منعه (قوله اليه) اى العام القابل (قوله أشد غرا) لانه سلم فيه قبل وجوده (قوله فان تأخر) اى المأخوذ بخصه ما بقي (قوله ومعناه) اى القضاء بالتعجيل (قوله كذلك) اى في وقته (قوله لجموعهم) اى قيمة ما قبض وقيمة ما لم يقبض (قوله نسبة) اى قيمة ما لم يقبض (قوله بها) اى حصه ما بقي من الثمن (قوله الاول) اى المأخوذ (قوله والثاني) اى ما لم يؤخذ (قوله محلها) اى التأويلين (قوله بهذا) اى التقيد بأشترائه على أخذ شيئا

فشيئا (قوله الاول) اى من التأويلين (قوله والثاني) اى من التأويلين (قوله تعقبه) اى المصنف (قوله وهو) حال اى تعقب في (قوله في اشتراط الخ) صلة كاف التشبيه (قوله في السلم) صلة اشتراط (قوله في غيرها) صلة أسلم (قوله حقيقة) راجع لتعجيل (قوله بتأخير الخ) نص ويرطحا (قوله ولو بشرطه) مبالغة في تأخير ثلاثة

(قوله لانه) اى غير القرية الصغيرة مضمون في الذمة على اشتراط تعجيل الثمن في المسلم فيه (قوله لاشتمالها) اى القرية الصغيرة الخ
على لضمان غيرها (قوله فشرائه) اى غير القرية الصغيرة (قوله فيها) اى القرية ٣٣ (قوله فتخالقه) اى القرية الحائظ

(قوله وجهين) اى وجوب
تعجيل الثمن وجواز السلم
لغير مالك في القرية وعدم
وجوب التعجيل وامتناع
السلم لغير مالك في الحائظ (قوله
قبل قبض شيء) صلة انقطع
(قوله منه) اى المسلم فيه
بيان شيء (قوله ما يأتى) اى
قوله وان قبض البعض
الخ (قوله من انقطاع)
صلة ما مأمونة (قوله في اثناء)
صلة انقطاع (قوله من
السنة بيان اياته (قوله برأس
ماله) اى ان لم يفت (قوله
عوضه) اى مثله او قيمته ان
فات (قوله على السلم اليه)
صلة الرجوع (قوله من غيره)
اى العام القابل (قوله الثاني)
اى التأخير بسبب البائع
(قوله قوله الاول) اى
التأخير بسبب المشتري
(قوله وتعين) بضم التحتية
مصدر عطف على عدم (قوله
والى هذا) اى وجوب التأخير
للعام القابل الان رضيا
بالفسخ والحاسب صلة رجوع
(قوله وضوبه) بفتححات منقلا
(قوله لتعلق المسلم فيه
بالذمة) على وجوب التأخير
(قوله فلا يبطل) اى المسلم
فيه (قوله كالدين) اى كما
لا يبطل الدين بانقضاء أجله

حال كون تعجيله (في) السلم في غير (١٥) اى القرية الصغيرة لانه مضمون في الذمة لاشتمالها
على حوائظ فشرائه سلم حقيقي بخلاف السلم في غير حائظ معين فلا يجب تعجيل النقد فيه ويجوز
تأخيرها أكثر من ثلاثة أيام لانه يبيع معين وتسميته سلماً مجازاً (او تخالفه) اى القرية الصغيرة
الحائظ المعين (فيه) اى وجوب تعجيل النقد فيها (وفي) جواز السلم (في غيرها) لان لا ملك له
فيها بخلاف الحائظ المعين فلا يجوز السلم في غيره الا لما لا يكتفئ خالفه في وجهين في الجواب
(تأويلات) ثلاثة الاول ظاهر المدونة والثاني لابي محمد والثالث لبعض القرويين (وان)
أسلم في غير سلم حقيقي في ذمة المسلم اليه و (انقطع ما) اى غير مسلم فيه (له) اى الثمر (ابان)
يكسر الهمز وشدة الموحدة آخره فون أى وقت معين لا يوجد في غيره عادة قبل قبض شيء منه
بقراءة ما يأتى (أو) أسلم في ثمر قرية معينة مأمونة من انقطاع غيرها في اثناء اياته من السنة
وانقطع ماله ابان (من قرية) معينة مأمونة قبل قبض شيء منه (خير) بضم الخاء المججمة وكسر
التحفة مشددة (المشتري) يكسر الراء (في الفسخ) للسلم والرجوع برأس ماله أو عوضه على
المسلم اليه (و) في (الابقاء) السلم للعام القابل وأخذ المسلم فيه من غيره وظاهره سواء كان التأخير
الى فوات الابان بسبب المشتري أو البائع فان كان الثاني فكذا قال وان كان الاول فقال ابن
عبد السلام ينبغي عدم تخييره وتعين الفسخ لان تأخير ظلم البائع فتخييره بعد ذلك زيادة ظلم
وشغل كلامه سكوتة الى دخول الابان في العام القابل وهو كذلك قاله (ت) وان كان أسلم
في غيره ابان و (قبض) المشتري (البعض) من الثمر وفات الابان قبل قبض باقيه (وجوب التأخير)
للسلم للعام القابل ليأخذ الباقي من غيره في كل حال (الان رضيا) أى المتبايعان (ب) الفسخ
و (الحاسبة) فلهما ذلك في السلم الحقيقي وفي السلم في قرية مأمونة والى هذا يرجع ما لث
رضى الله تعالى عنه وصوبه ابن حجر زلتعلق المسلم فيه بالذمة فلا يبطل بقوات الابان كالدين
ولهما الرضا بالفسخ والحاسبة ان كان رأس المال مثلياً بل (ولو كان رأس المال مقوماً) بفتح
الواو وكعروض وحيوان لجواز الاقالة على غير رأس المال وأشار بولو الى قول مضمون لا يجوز
الاذا كان مثلاً بالمان من خطأ التوقيم * (تنبيهات) * الاول ان تراضيا بالحاسبة فهي على
المكيله لا على القيمة اه عب * (الثاني) * يمنع أخذه بقيمة رأس ماله عرضاً أو غيره لانه يبيع للطعام
قبل قبضه قاله ابو بكر بن عبد الرحمن والنوائي ولم يعتبر واتهمه يبيع وساق اضمر رهما
بالتأخير الداخل عليهما قاله في التوضيح * (الثالث) * محل جواز رضاهما بالحاسبة حيث كان
انقطاعه يجانبه أو بهروب أحدهما حتى فات الابان لاتقاء بهمة يبيع وسلف به أيضاً فان كان
يسكوت المشتري عن طلب البائع فلا يجوز تراضيهما بها اه عب زاد الشرع لاتهمهما
على البيع والسلف * (الرابع) * طق قوله لجواز الاقالة على غير رأس المال معناه لجواز الاقالة
في هذا الصورة على غير رأس المال بفرض المردود مثل ما بقى أو أقل او أكثر عند ابن القاسم
لانه لم يتقرر لاحتمال المخالفة بالقله والكثرة فيلزم جواز الاقالة على غير رأس المال في هذه
المسئلة ابن عبد السلام اذا اتفق على رد ثوب معين عوضاً عما يقبض من السلم فيه احتل

(قوله لا يجوز) اى الفسخ والحساب (قوله فان كان) أى انقطاع الابان (قوله بها)
أى الحاسبة (قوله بفرض المردود) أى بسبب تقدير المردود من الثمن صلة جواز (قوله عند ابن القاسم) صلة جواز (قوله
لانه) أى ابن القاسم (قوله المخالفة) أى بين المردود والباقي (قوله من السلم فيه)

بيان ما (قوله منه) أي المسلم فيه (قوله منه) تنازع فيه أكثر أهل (قوله فيمنع) أي رد الثوب المعين (قوله لأنها) أي الرد وأما لتأنيث خبره (قوله إلا أن ابن القاسم الخ) استدرك على قوله احتمال كون الردود الخ لرفع إيهامه امتناع الرد (قوله هذا) أي كلام ابن عبد السلام (قوله على القرية المأمونة) أي على انقطاع غيرها المسلم فيه (قوله عن حكم القرية غير المأمونة) أي عن حكم انقطاع غيرها المسلم فيه (قوله فيها) أي المدونة أي إذا أسلم في غير قرية غير مأمونة وانقطع إبانة قبل قبضه (قوله إذا انقطع غيرها) أي القرية غير المأمونة المسلم فيه ٣٤ قبل قبضه (قوله والثاني جواز البقاء) لا يخفى أن هذا يستلزم خيار المشتري

بل هو هو فوقه لكن هذا يحتاج للتصريح بثبوت الخيار للمشتري في انقطاع الثمر وقوله فالصواب الاحتمال الأول ناشئان عن عدم التأمل (قوله وأما لو اجبعت) أي غرة القرية غير المأمونة المسلم فيها قبل قبضها (قوله البقاء) أي للعام القابل يستوفى من ثمره (قوله وعلى هذا) أي وجوب البقاء صلة اقتصر (قوله كالحائط المعين) أي الذي اجبعت غره المسلم فيه قبل قبضه (قوله فالصواب الخ) فترجع على لكن هذا الاحتمال يحتاج للتصريح الخ وقد علمت أنه مصرح به بقولها والثاني جواز البقاء وصوبه ابن محرز (قوله الاحتمال الأول) أي حمل وان انقطع ماله إبان على السلم الحقيقي وأمن قرية على السلم في غير قرية مأمونة والسكون عن السلم في غير قرية غير

كون الردود مثل ما بقي منه فيجوز أو أكثر أو أقل منه فيمنع لأنها آتية على غير رأس المال إلا أن ابن القاسم أجاز الأقالة في هذه الصورة بعد التقويم اهنا فاشارة إلى هذا (الخامس) * طئي الصواب حمل قوله وان انقطع ماله إبان على السلم الحقيقي وهو السلم في الزمة في غير غير حائط بعينه وغير قرية وقوله وأمن قرية على القرية المأمونة صغيرة أو كبيرة فيكون المصنف إذا كان حكم القرية غير المأمونة ولك جعل قوله وان انقطع ماله إبان شاملا للسلم في الزمة والسلم في غير القرية المأمونة وقوله وأمن قرية هو في السلم في غير القرية غير المأمونة لكن هذا الاحتمال يحتاج للتصريح بثبوت الخيار للمشتري في انقطاع الثمر في القرية غير المأمونة والذي فيها قولان إذا انقطع غيرها أحدهما وجوب الحاسبة والثاني جواز البقاء وصوبه ابن محرز وأما لو اجبعت قبل زمن البقاء اتفاقا فآلة عياض وغيره وعلى هذا اقتصر ابن عرفة والموضح واقتصر اللغوي على الفسخ في الحائطة كالحائط المعين فالصواب الاحتمال الأول وهو المأخوذ من توضيحه وتكون القرية المأمونة شاملة انقطاع غيرها بجائحة كما صرح به في توضيحه وتبقى غير المأمونة مسكونة منها أو داخله في التشبيه في قوله وهل القرية الصغيرة كذلك وان الفسخ فيها متعين كالحائط المعين سواء انقطع غيرها أو اجبعت على ما عند اللغوي وأما الحائط المعين فلا يدخل هنا أصلا كما تقدم التنبيه عليه خلافا لما قاله الخ ومن تبعه فتأمل هذا الحمل فانه منزلة أفكار والله الموفق البتة في قوله وأما الحائط المعين فلا يدخل هنا أصلا أي ويتعين فيه الفسخ اتفاقا حكاه ابن تومس واللغوي وغيرهما كما في التوضيح (ويجوز) السلم (فيها) أي طعام (طبخ) بضم الطاء المهملة وكسر الموحدة أن ينت صفة وفي بعض النسخ بقاء فصحة وهي الواقعة في جواب شرط مقدرا والمعلقة على مقدروها أحسن لأفادتها التفريع على الشروط السبعة السابقة لاستنادها منها فلا يشترط في المسلم فيه كونه لا يفسد بالتأخير وسواء كان المطبوخ لما وغيره في الشامل في الرأس مافي اللحم ولو مشوية أو مغسولة فإن اعتيد وزنها عمل به ويصح في الأكارع والرؤس وفي المطبوخ منها ومن اللغوي إذا عرف تأثير الناف فيها بالعادة وحصرته الصفة (و) يجوز في (اللواق) بمزتين وبواوين وبهز ثم واو وعكسه اسم جمع واحد أو أوتة وجعله لا في القدرة على حصر صفة يذكرك جنسه وعدده ووزن كل حبة وبيان صفتها (والعنبر) بعضهم الصحيح أنه غير شجر ينبت في طاع البحر فيرميه بساحله وهو أعلاه وأوسطه ما يثقله دابة بحرية فيضمرها الشدة سرأونه فتقتاياه وإن ماتت ووجدت في جوفها فهو

مأمونة (قوله وهو) أي الاحتمال الأول (قوله بجائحة) أي أو يفوات إلا أن (قوله غير المأمونة) أي السلم في غيرها يلي (قوله أو داخله) عطف على مسكونة (قوله غيرها) أي القرية غير المأمونة (قوله على ما عند اللغوي) راجع لا واجب (قوله ينت) بضم فكسر متفلا (قوله وهي) أي فضة القاسم (قوله لاستفادته) أي الجواز (قوله منها) أي الشروط (قوله مغسولة) أي مطبوخة في الماء (قوله هل) بضم العين (قوله أي الوزن) (قوله ويصح) أي السلم (قوله ومن اللغوي) أي تبصرته (قوله وحصرته) أي الطبخ (قوله للقدرة على حصر صفة الخ) على جواز السلم فيه (قوله أنه) أي العنبر (قوله فيرميه) أي البحر

(قوله فيها) أي المدونة (قوله يسلم) بضم فسكون ففتح أي يجوز السلم (قوله أنه) أي الشأن (قوله يعمل) بضم ثم فتح (قوله فيه) أي الخطب (قوله غيره) أي المدبوغ (قوله كذلك) أي جز في كسر الجيم (قوله والغزارة) بفتح الغين المججمة (قوله شراؤه) أي الصوف (قوله وصفت وضمت) بضم أولهما وكسر ثانيهما (قوله واجات) بضم ٣٥ فكسر مثقلا (قوله ويجعل) بضم فكسر

مثقلا (قوله حكما) أي بتأخير ثلاثة أيام (قوله هذا) أي شراء التور ليكمل (قوله لأنه) أي عقد التور (قوله فيه) أي صحة العقد على تور لتكميله (قوله شروعه) أي العامل في تكميله (قوله ويضمنه) أي التور (قوله عليه) أي شراء التور ليكمل (قوله هو) أي عقد التور لتكميله (قوله شرط) بضم فكسر (قوله فيه) أي شراء التور لتكميله (قوله ويدخل) أي التور (قوله عنه) أي عقد التور (قوله وهو) أي جعله من اجتماع البيع والاجارة (قوله لاسلوب) بضم الهمزة واللام وسكون السين أي سابق (قوله كونه) أي شراء التور لتكميله (قوله ويعين) بضم فكسر مثقلا (قوله وهذه) أي الصورة التي يعين فيها المصنوع والصانع (قوله أمعت) أي أحكمت ودقت (قوله النظر) أي الفحص والتأمل (قوله وأوجدتها) أي مسئلة التور

على الثاني وإن جافت وهو في جوفها فهو أدناه (و) في (الجوهر) أي كبير اللؤلؤ (والزجاج) بتثنية الزاي واحدة زجاجة (والجص) بكسر الجيم وبالصاد المهملة يسمى في عرف مصر جيسا جبر يحرق ويطن بيق به السلام وتبيض به الحيطان (والزرنج) بكسر الزاي وسكون الراء مقبولة مكسورة فحسية ساكنة نفاة معجمة معدن معروف (و) يجوز السلم في (احال) بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة جمع حل بكسر فسكون (الطبخ) ويقاس بخيط ويجعل عند أمين ويوصف الطبخ وصفافيا فيها لابن القاسم يسلم في الطبخ وزنا واحالا الباجي وعندى أنه يعمل في كل بلد يعرفهم فيه (و) يجوز السلم في (الادم) بفتح الهمزة والذال أي الجلد المدبوغ والمراد به هنا يشمل غيره (و) في (صوف) مضبوط (بالوزن) كقنطار (لا بالجزز) بكسر الجيم جمع جزة كذلك لعدم انضباطها للاختلاف بها بالكبر والصغر والغزارة والخفة ويجوز شراؤه على غير وجه السلم بالجزز تحريا وبالوزن مع رؤية الغنم كما في المدونة والشروع في الجز ولو يتأخر ثمنه لنصف شهر كما سيأتي في باب القسمة (و) يجوز السلم في (صول) وسكاكين وفي العروض كلها إذا وصفت وضمت في الذمة وأجلت بأجل معلوم ويجعل رأس مالها حقيقة أو حكما (و) يجوز شراء (تور) بفتح المثناة فوق وسكون الواو آخره راء أي أنا مفتوح يشبه الطشت من تحوشها من شرع فيه العامل (ليكمل) بضم التحتية وفتح الكاف والميم مثقلا وما ذكر البقرة في المثلثة وليس هذا أسما لأنه يسع معين في شرط فيه شروعه الآن أو أيام قليلة لئلا يلزم بيع معين يتأخر قبضه ويضمنه مشتريه بالعقد وانما يضمنه باثنيه ضمان الصانع طئي في اطلاق السلم عليه تجوز وانما هو يسع معين فلذا اشترط فيه النهر وع حين العقد أو ما قرب منه كخمسة عشر يوما يدخل في ضمان مشتريه بالعقد ويضمنه باثنيه ضمان الصانع وقد عبر عنه في الرواية بالشرا فالمناسب أن يقال وجاز شراء تور ليكمل البنا في جعله الشراحي تبعا لابن الحاجب وضحي من اجتماع البيع والاجارة وهو مغاير لاسلوب المصنف فيصح كونه من السلم لكن على مذهب أشهب الجوز تعيين المصنوع منه والصانع في السلم وعين هذا المصنوع منه لتعين الجزء المصنوع وهذه منه ابن القاسم على أنهم اختلفوا هل ما بين ابن القاسم وأشبه خلاف أو وفاق وإذا أمعت النظر وجدتهم لم تنحصر السلم ولا البيع والاجارة ولكن أقرب ما يتشبه عليه قول أشهب واقه أعلم فانه بعض شيوخنا والذي في أبي الحسن أن التور هو المسمى بالمعقم وقال عياض هو البرقال أي الابريق (و) يجوز (الشرا) بجملة مضبوطة كقنطار تؤخذ في أيام كل يوم قدرا معلوما حتى تنتهي (من) عامل (دائم العمل) حقيقة بأن لا يفر عنه غالبا أو حكما بأن كان من أهل حرفة الشيء المشتري لتيسره عنده فيشبه المعقود عليه المدين والعقد في هذه لازم لهما فليس لأحدهما فسخه وجوز العقد معه على أن يأخذ منه كل يوم قدرا معينا يضمن معين من غير بيان مقدار الجملة وعقد هذه الصورة لا يلزمهما فلا يكل منهما فسخه ومثل دائم العمل فقال (كان الجاز) والجزاز والطباخ

لتكميله (قوله المشتري) بفتح الراء (قوله المعقود عليه) فاعل يشبه (قوله المدين) مقبول يشبه (قوله هذه) أي صورة شراء جملة مضبوطة من دائم العمل (قوله لهما) أي العاقلين (قوله معه) أي دائم العمل (قوله منه) أي دائم العمل (قوله قدرا معينا) أي من لحم أو خبز (قوله يضمن معين) أي قدره كدرهم (قوله الجملة) أي المعقود عليها (قوله ومثل) بفتحات مثقلا

(قوله العطاء) أي الذي يعطيه الامام من بيت المال المستحقه (قوله ومأمونا) أي وكان العطاء محققا (قوله التام) أي الصداقة والتابعون والتابعين رضي الله تعالى عنهم ٣٦ اجعين (قوله وانا ارى ذلك حسنا) لعلة كلام ابن القاسم (قوله واجل)

(وهو) أي الشراء من دائم العمل (يسع) فلا يشترط فيه تجيل الثمن ولا تأجيل الثمن لقول سالم بن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهم كانوا يبيعون اللحم من الجزارين بالمدينة المنورة بانوار النبي صلى الله عليه وسلم بسعر معلوم كل يوم وطلين او ثلاثة بشرط دفع الثمن من العطاء مالك رضي الله تعالى عنه لا أرى به بأسا اذا كان وقت العطاء معروفا أي ومأمونا الخط هذه المسئلة تسمى ببيعة اهل المدينة لاشتهارها بينهم وهي في كتاب التجارة الى أرض الحرب من المدينة في أوائل السلم قال في كتاب التجارة وقد كان الناس يتبايعون اللحم بسعر معلوم يؤخذ كل يوم شيء معلوم ويشترع في الاخذ ويتأخر الثمن الى العطاء وكذلك كل ما يباع في الاسواق ويكون لايام معلومة يسمى ما يأخذ كل يوم وكان العطاء يومئذ مأمونا ولم يروى بتأجيل واستحقاقه وذكرنا انه يجوز تأخير الشروع في الاخذ عشرة أيام ونحوها ابن القاسم حدثنا مالك رضي الله تعالى عنه عن عبد الرحمن بن الجهم عن سالم بن عبد الله رضي الله تعالى عنهم انهما كانا يبتاعان اللحم من الجزارين بسعر معلوم نأخذ كل يوم رطلا او رطلين او ثلاثة ونشترط عليهم ان ندفع من العطاء وانا ارى ذلك حسنا مالك رضي الله تعالى عنه لا ارى به بأسا اذا كان العطاء مأمونا واجل الثمن الى اجل معلوم ابن رشد قوله كذا الخ يدل على انه معلوم عندهم مشهور ولا يشترط ذلك من فعلهم سميت ببيعة اهل المدينة واجازها مالك واصحابه رضي الله تعالى عنهم اتباعا لما جرى به العمل بها بشرطين الشروع في اخذ المسلم فيه وكون اصله عند المسلم اليه فليس سلبا محضا ولذا جاز تأخير راس المال اليه ولا شراء بشئ بعينه حقيقة ولا اجاز أن يتأخر قبض جميعه اذا اشترع في قبض اوله وقدر روى عن مالك رضي الله تعالى عنه انه منعه وراى بتأجيله وقال تأويل حديث الجهم ان يجب عليه عن ما يأخذ كل يوم الى العطاء وهو تأويل سائغ فيه لانه انما سمى فيه السوم وما يأخذ كل يوم ولم يذكر عدد الارطال التي اشترى منه فلم ينعقد بينهما بيع على عدد مسمى من الارطال فكلما اخذ شيئا وجب عليه ثمنه الى العطاء ولا يلزم واحد منهما التماضي على ذلك اذ لم ينعقد بينهما بيع على عدد معلوم مسمى من الارطال فكلما اخذ شيئا وجب عليه ثمنه الى العطاء واجازة ذلك مع تسمية الارطال التي يأخذها في كل يوم رطلين او ثلاثة بالتبرطين المذكورين هو المشهور في المذهب وهو قوله في هذه الرواية وانا اراه حسنا معناه وانا اجيز ذلك استحسانا لاتباع العمل اهل المدينة وان خالفه القياس اه (وان لم يدم) عمله حقيقة ولا حكمان كان يعمل مرة ويترك اخرى وليس حرقته واشترى منه به هذه الحالة (فهو) أي العقد (سلم) حقيقي لا يبيع فيشترط فيه شروط السلم التي منها بقاء المسلم فيه الى خمسة عشر يوما او اكثر وتجيل راس المال فان تعذر شيء من المسلم فيه تعلق ببيعة المسلم اليه وشبهه في الجواز على وجه السلم فقال (كاستصناع سيف او صرح) فيجوز بشرط السلم من وصف العمل وضرب الاجل وتجيل راس المال وكون الممول منه والعمل في النعمة (وفسد) السلم في نحو عمل السيف (بتعيين) الشيء (الممول منه) كالحديد (او) تعيين الشخص (العامل) وأولى بتعيينه ماله الشدة فمروا بها من استصنع طشتا او قورا او قلنسوة او خفها او غير ذلك مما يعمل في الاسواق بصفة معلومة

بضم فكسر مثقلا (قوله) عندهم أي الصداقة والتابعين (قوله ولا يشترط ذلك) علة سميت (قوله سميت) بضم فكسر مثقلا (قوله بها) أي المدينة على ساكنها افضل الصلاة والسلام (قوله اليه) أي العطاء (قوله روى) بضم فكسر (قوله انه) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله منعه) أي الابتاع المذكور (قوله وقال) أي مالك رضي الله تعالى عنه له حذف عقبه ايضا او مرة اخرى لمناقاة منعه (قوله الجهم) بضم فسكون فكسر محققا او ففتح فكسر مثقلا أي الذي يخر المسجد النبوي بنحو العود (قوله وهو) أي تأويل مالك حديث الجهم وهذا والله اعلم كلام ابن رشد (قوله فيه) أي حديث الجهم (قوله لانه) أي المبتاع (قوله فيه) أي الابتاع (قوله ينهما) أي العاقلين (قوله ذلك) أي التبايع (قوله بالشرطين المذكورين) أي الشروع في اخذ المسلم فيه وكون اصله عند المسلم اليه (قوله هو المشهور) خبر اجازة (قوله وهو) أي اجازته وذكره لثد كبر خيره (قوله وان خالفه القياس) حال (قوله وليس) أي العمل (قوله بقاءه) أي تأجيل (قوله من وصف العمل الخ) بيان شروط السلم (قوله فيها) أي المدونة (قوله يعمل) بضم الباء

فان

(قوله فان كان) اي المصنوع (قوله مكانه) اي حين عقده صلة قدم (قوله لا يدري) بضم اليا وفتح الراء (قوله ايسلم) اي المعين (قوله ولا يكون السلف) اي السلم الخ المناسب تقر يعه بالقاء (قوله لنصها) اي المدونة (قوله وعليه) اي نصها صلة درج (قوله منها) اي المدونة (قوله جواز) اي الاستصناع (قوله وهو) اي مقتضى جوازه (قوله والاخر) بعد الهمز وضم الجيم وشد الراء جمع آجرة كذلك (قوله وهو) اي جوازه مع تعيين العامل وحده (قوله من صانع) ٣٧ صلة اشترى (قوله من جواز الجمع بين البيع والاجارة) بيان للمشهور (قوله في عقد) صلة الجمع (قوله بتأخير) الخ (تصوير لحكا) قوله بان التي قبلها) صلة فائق (قوله اولاً) بشد الواو (قوله دخل) اي المبيع (قوله في ملكه) اي المشتري (قوله على عمله) صلة استاجر (قوله وفيها) اي مسئلة المدونة (قوله قيد) بفتح تاء مثقلاً (قوله الجواز) اي في شراء المعمول منه واستتجار بانه على عمله (قوله بكون خروجه) اي المعمول (قوله فان اختلاف) اي خروج المعمول (قوله سلم) بفتح س مثقلاً (قوله جعل) بفتح ج فسكون مفعول سلم مضاف لقاعله (قوله وهو) اي جعل ابن رشد التأخير المقتصر ثلاثة ايام (قوله في اشترائه الزرع المستخص بكيل وشراء زيت زيتون معين ونحوهما ما هو كثير في المذهب ولذا قال من ينظر قول ابن رشد ان كان على ان يؤخر الشروع يومين او ثلاثة لم يجز تعجيل النقد بشرط مع قولهم واجبة تأخير مشهراً فانما منعوا النقد بشرط اذا تأخر شهر او نحوه اما الى مثل الثلاثة والعشرة كما في دولة النساء فلا منع اه وابن رشد صرح بهذا كله في باب الاجارة فانظر (الثالث) * مسئلة تجليد الكتب لا بد فيها من ضرب اجل السلم وغيره من قبضة شهر وطله عب غير ظاهر في تمذيب البرادعي لا بأس ان تؤاخره على بناء دار له والخص والاخر من عنده الوان في قلت لابن عرفة من هذا مسئلة تجليد الكتب المتداولة بين الطلبة شهر فلو غربا وكنها بعينها فصوصه البناني ما ذكره عن أحمد هو المتعين وليس في كلام المدونة ما يرد به بل كان على ان يؤخر الخ مفعول قول المضاف لقاعله (قوله مع قولهم) صلة ينظر (قوله واجبة تأخير مشهراً) مفعول قولهم (قوله دولة النساء) اي تعاونهن على الغزل بان يغزلن كان احدهن ثم يغزلن كان الاخرى وهكذا حتى يفرغ كلهن (قوله من عنده) اي الاجير (قوله وكنها) بفتح الهمزة وشد النون اي مسئلة التجليد (قوله بعينها) اي مسئلة بناء الدار (قوله فصوصه) بفتح ف مثقلاً (قوله ان عرفة كونها عينها) (قوله يرد) بفتح ف ضم مثقلاً

كان على ان يؤخر الخ مفعول قول المضاف لقاعله (قوله مع قولهم) صلة ينظر (قوله واجبة تأخير مشهراً) مفعول قولهم (قوله دولة النساء) اي تعاونهن على الغزل بان يغزلن كان احدهن ثم يغزلن كان الاخرى وهكذا حتى يفرغ كلهن (قوله من عنده) اي الاجير (قوله وكنها) بفتح الهمزة وشد النون اي مسئلة التجليد (قوله بعينها) اي مسئلة بناء الدار (قوله فصوصه) بفتح ف ضم مثقلاً (قوله ان عرفة كونها عينها) (قوله يرد) بفتح ف ضم مثقلاً

(قوله ثم قال) أي مضمون (قوله قلت) أي لابن القاسم (قوله لا خير) بدل الهمز وضم الجيم وشد الراء (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله فكله) بفتح الهمز وشد النون (قوله وآجره) بدل الهمز (قوله انه لا يجوز الخ) مقول ذك مضافا للقاءه (قوله وان لم يضرب اجل) مبالغة في ويكنى الوصف ٢٨ التام الخ (قوله فلا يكتفى بالوصف) أي ويشترط ضرب اجل

كلامها يشهد له ونصهما من استأجر من يبنى له دارا على ان الاتجر والحصص من عند الاجير
جازم قال قلت ارأيت السلم هل يجوز فيه ان لا يضرب له أجلا وهذا لم يضرب للاتجر والحصص
اجلا قال اما قال ابن ابى عمير في هذه الدار فكانه وقت له اجلا لان وقت بنيناها عند الناس معروف
فكانه أسلم اليه في جهر وأجر معروف الى وقت معروف وأجره في محل هذه الدار فلذا جاز
على نقل ق فهذا صريح في وجوب ضرب الاجل ان لم يكن معروفا لكن في شرح القباب
ليومع ابن جماعة بعد ذكره فحين اعطى ثوبه او نعله لمن يرقعه انه لا يجوز حتى يره الرقعة والجلد
ان كانا من عنده فيكون ذلك بيعا قال مانصه فان لم يكن ذلك عنده انضاف الى ذلك بيع ماليس
عنده من غير أجل السلم الا ان يكون الخراز او الخياط لا يقدم الرقاع أو الجلود فلا يحتاج الى
طول الاجل ويكتفى بالوصف التام كما في السلم في اللحم لمن شأنه يبيعه وفي الخبز لمن شأنه يبيعه
وان لم يضرب بأجل السلم فلا يكتفى بالوصف الا اذا كان ما يريد أن يعمل منه موجودا عنده
حين العقد أولا يتعدر عليه غالبا لكونه لا يقدمه ويكثر عنده اه فيجوز هذا التفصيل
في البناء وفي مجلد الكتب والله أعلم (و) يجوز السلم (فيما) أى شئ (لا يمكن وصفه) وصفا
كاشفا لحقيقته ورافعا لجهالة (هـ كتاب المعدن) لذهب وفضة أو غيرها مما وجوه وحشاء
مخلوطين برمل وتراب حانوت صانع (و) لا يجوز السلم في العقار كالأرض والدور لان شرط
السلم بيان صفته التي تختلف الاغراض فيها وكونه دينيا في الذمة ولا يمكن اجتماعهما فيه لان
من صفاته التي تختلف فيها الاغراض محله وبذ كونه عين خارجا ولا يكون في الذمة فلا بد فيه
من فقد أحد الشرطين (و) لا يجوز السلم في (الجزاف) لان من شروط صحة بيعه رؤيته ومن
شروط صحة السلم كونه دينيا في الذمة وهذا لا يجمعان البنائي قبل هذا يضاف قوله او يتجر
لان المتجرى جزاف قطعاً واجيب بانه خاص بالعلم للضرر ودمع انه فقد منبه بعض شروط
الجزاف وهو كونه مرئيا وما هنا فمساءه التخصيص لا يسلم في الجزاف بله ما يقتضى الا في
العلم بالمتجرى ونقل ق عن المدونة في محل آخر الجواز مطلقا والظاهر في الجواب ان المراد
من الجزاف الذي لا يمكن تجريه لكثرة والسابق فيما يمكن تجريه أقاد هذا كلام المقدمات
(و) لا يجوز السلم (فيما) أى شئ (لا يوجد) أصلا او الاندرا ككبار الأوالات تقام بشرط
وجوده عند حلوله في المقدمات فساق الدنانير والدرهم جاز في كل شئ من كل العروض
الطعام والرقيق والحيوان وجميع الاشياء اشار بعبارة أحد ما لا يصح الانتقال به من
الدور والارضين والثاني ما لا يجاط بصفته مثل تراب المعدن والجزاف مما يصح بيعه جزافا
الثالث ما يتعدر وجوده من الصفة والرابع ما لا يجوز بيعه بحال كتراب الصواعين والخبز
والخزير وجلود الميتة وجميع التماسات (و) لا يجوز السلم (حليد) ان كانت السيف في خنجر
منه بل (وان لم يخرج منه السيف في سيف أو بالهكس) أى سلم سيف في حديد وان

السلم في كل حال (قوله)
 صفاته) أي السلم بمعنى
 المسلم فيه (قوله وكونه) أي
 السلم بمعنى المسلم فيه (قوله)
 اجتماعهما) أي بيان صفاته
 وكونه ديناً فيها (قوله فيه)
 أي العقار (قوله لأن من
 صفاته) أي العقار (قوله
 محله) أي العقار (قوله
 وبذلك) أي محل العقار
 صلة يتعين أي العقار
 (قوله فلا بد فيه) أي العقار
 (قوله الشرطين) أي وصفه
 وكونه في الذمة (قوله يعمه)
 أي الجواز (قوله وهذا)
 أي رؤيته وكونه في الذمة
 (قوله هذا) أي منع السلم
 في الجواز (قوله لأن
 المحصر) بفتح الراء (قوله
 يأنه) أي أو يحصر (قوله مع
 أنه) أي اللحم (قوله فيها
 عداه) أي اللحم (قوله
 لا يسلم) بضم فسكون فقطع
 أو فكسر (قوله يقتضي)
 بضم الميم وفتح الصاد المعجمة
 أو بفتح الأول وكسر الثاني
 (قوله الجواز) أي للسلم
 في الجواز (قوله مطلقاً)
 أي عن تقسيمه باللحم

(قوله هذا) أي الجواب بمفعول افتاد (قوله كلام المقدمات) فاعل افتاد أقول جواز في الجزاف مطلقا بخلاف لم
لاشراطهم الرؤية في الجزاف (قوله شرط وجوده) إضافة شرط للبيان (قوله في المقدمات) خبر مقدم (قوله فسلم) أي سلم
(قوله من كل العروض الخ) بيان كل شيء (قوله من الدورات الخ) بيان ما

(قوله المقارفة) أي التي يمكن أن التزم أو رد المصنوع إلى أصله (قوله لغو) يسكون الغين المتجئة أي لا تعتبر في نقل الشيء المصنوع عن جنسه (قوله الملازمة) أي التي لا يمكن أن التزم من المصنوع و رده لأصله (قوله في أصله) أي المسلم في أصله (قوله كأصله) أي كالم أصله في نفسه (قوله ثم ذكر) أي ابن عرفة (قوله هذه المسئلة) أي سلم حديد في سيف أو عكسه (قوله هذا) أي منع سلم حديد في سيف وعكسه مطلقا (قوله وعزاه) أي منع سلم حديد في سيف وعكسه مطلقا ٣٩ (قوله ولسكنون) خبر مقدم (قوله

وكذا) أي جواز سلم حديد لا يخرج منه سيف فيها في نسبه لسكنون (قوله وهو) أي جواز سلم حديد لا يخرج منه سيف في سيف (قوله للكتاب) أي المدونة (قوله يتوسل) بضم ففتح (قوله لا يخرج) أي السيف (قوله فيها) أي السيف (قوله جواز) أي سلم الغليظ في الرقيق (قوله نسج) بضم فسكسر (قوله شرط) بضم فسكسر (قوله أنه) أي الثوب (قوله بخلافها) أي الصفة المشروطة (قوله الغزل) أي الكثير الذي يمكن نسج ثوب آخر منه (قوله بينه) أي الثوب الذي نسج بعضه (قوله التور) أي الذي صبغ بعضه (قوله يسبك) بضم فسكون ففتح (قوله عليها) أي الصفة (قوله وان نقص) أي الثعالب يسبك عن تور (قوله يكمل) بضم ففتح مثقلا أي زيادة ثعالب (قوله جاز) أي السلم (قوله فيها) أي التور والثوب (قوله عنده) أي المسلم إليه (قوله

لم يخرج منه سيف الحط لأن الصنعة المقارفة لغو بخلاف الملازمة ابن عرفة وذو الصنعة المقارفة في أصله كأصله بخلاف الملازمة كالنسخ ثم ذكر هذه المسئلة هذا هو المذهب وعزاه أبو الحسن لابن القاسم ولسكنون لا بأس بسلم حديد لا يخرج منه سيف في سيف وكذا في تهذيب الطالب لعبد الحق وهو وفاق للكتاب ووجه المذهب أن السيف والحديد كشيء واحد والقاعدة أن لا يسلم شيء في جنسه ولا في ما يقرب منه والقياس قول الحسنون ووجه قول ابن القاسم سد الذريعة لئلا يتوسل بسلم لا يخرج منه في السلم ما يخرج منه فيها أفاده (و) يمنع سلم (كان) شعرة ير مغزول (غليظ في رقيقه) أي الكتان (ان لم يغزلا) أي الكتان الغليظ والكتان الرقيق ابن ناجي لأن غليظ الكتان قد يعالج فيجعل منه ما يجعل من رقيقه ومفهوم الشرط جوازه أن غزلا لاختلاف منتهما كغليظ ثياب كان في رقيقها وقر والشارح وتبعه صاحب التكملة أن معناه يمنع سلم غزل غليظ الكتان في غزل رقيقه إذا وقع العقد قبل غزلهما لأن كل من المتبايعين لا يدفع لصاحبه ما في ذمته إلا بعد أن يغزله وهو يؤدي إلى ابتداء دين يدين (و) لا يجوز السلم في (ثوب) نسج بعضه (ليكمل) بضم التحتية وفتح الكاف والميم مشددة للمسلم بصفة خاصة ولو شرط أنه أن خرج بخلافها يبدله بغيره حيث لم يكثر عنده الغزل والفرق بينه وبين التور أن التور أن خرج بخلاف الصفة يسبك ويعاد عليه وان نقص يكمل والثوب لا يعاد فان كثرة الغزل أو الثعالب عسده بحيث ينسج أو يصاغ منه ثوب أو ثوب آخر بالصفة أن خرج الأول بخلافها جاز فيها وان اشترى جميع الغزل على شرط نسجه أو جميع الثعالب بشرط عمله امتنع فيما للثور وان كان عنده زائد على ما اشتراه بشرط صنعه ولا يخرج منه آخر ممنوع في الثوب لأنه لا يعاد و جاز في التور لأنه يعاد ويكمل فاقسام كل منهما ثلاثة (و) لا يجوز السلم شيء (مصنوع قدم) بضم القاف وكسر الدال مشددة أي جعل رأس مال سلم لأصله المصنوع هو منه حال كونه (لا يعود) وأولى أن كان يعود المصنوع غير مصنوع حال كونه (هين) بفتح الهاء وكسر اليا مشددة أي سهل (الصنعة) ومثله بقوله (كالغزل) من كان يسلم في كان لأن صنعه لم يخرج عنه عن أصله على المشهور وعند المازري وابن الحاجب وبين مفهوم هين الصنعة بقوله (بخلاف النسج) أي المنسوج فيجوز سلمه في أصله لاخر أوجه صنعه عن أصله لمعويها فيجوز سلم ثوب من كان في غزل كان أو شعوره أو من صوف في غزل صوف أو شعوره أو من قطن في غزل قطن أو شعوره لبعده من أصله بصنعه (الاثياب الخبز) أي الحرير ولا يجوز سلمها فيه أبو محمد لأنها تنقش وتغير خرا سند هذا بعيد أذيع في المنسوج أن يقصد التعامل على نقص نسجه (وان قدم)

ولا يخرج منه) أي الزائد الخ حال (قوله منع) بضم فسكسر أي السلم (قوله منها) أي الثوب والتور (قوله ومثلا) بفتح مثقلا (قوله) أي المصنوع هين الصنعة الذي لا يعود لأصله (قوله على المشهور) راجع للمنع (قوله وبين) بفتح مثقلا (قوله صنعه) فاعل أخر أخرج مضافا لمفعوله (قوله لصعوبها) أي صنعه على أخر أجهها أيام (قوله لبعده) أي المنسوج الخ حاله بخلاف النسج (قوله فيه) أي الحرير (قوله لاتها) أي ثياب الخبز (قوله هذا) أي التعليل بإمكان نقسها (قوله يقصد) بضم فسكون ففتح

(قوله واصل مال) مفعول ثانٍ لجعل (قوله فان كان) أي الاجل (قوله منع) بضم فكسر أي السلم (قوله لامزائنة) أي المخاطرة والغرر (قوله لانه) أي السلم (قوله اجارة) أي على الصنعة (قوله من الاصل) بيان ما (قوله منه) أي الاصل (قوله والا) أي وان لم يفضل شيء من الاصل (قوله ذهب) أي ضاع عمله (قوله باطلا) أي بلا اجر (قوله وان كان) أي الاجل (قوله جاز) أي السلم (قوله مطلقا) أي عن تقييد اجل السلم بكونه يسع صنعة الاصل فيه (قوله بالاولى) بفتح الهمز (قوله مصنوعة) أي هيئ الصنعة (قوله التقدم) نعت سلم او منع أي في قوله ومنع قدم لا يعود ٤٠ هيئ الصنعة (قوله لانه) أي الشأن يبعد الخ علة الاولى (قوله في سلمها) أي

لا یسلم) بضم فسكون فتح ای لا یجوز سلمه (قوله اسلم) بضم فسكون فکسر ای جاز سلمه (قوله عن صنعته) ای الاصل (قوله فی وان عاد) ای غیر هین الصنعة (قوله عکسه) ای سلمه فی اصله (قوله لانه) ای وان عاد (قوله واما هو) ای هین الصنعة (قوله فالمنع) ای سلمه فی اصله (قوله فیه) ای هین الصنعة (قوله ان عاد) ای لاصله (قوله اولی) ای من المنع ان لم یعد (قوله فیه) ای هین الصنعة (قوله جماعه) ای هین الصنعة (قوله لهوانها) ای خفتها وانه سهل و لتاعلة لجمعها کاجدم (قوله الا ان یقال الخ) استثناء من ایس مفهوم لا یعود (قوله لا یقید) اضافته للبیان (قوله یسلم) بضم فسكون فتح (قوله احدهما) ای المصنوعین (قوله فان تحدثت) ای المنفعة

(قوله منع) بضم فكسر اى سلم احدهما فى الآخر (قوله وفيها) اى المدونة (قوله فى سيف) اى قاطع (قوله دونه) اى فى القطع (قوله بينهما) اى السيف والسيفين (قوله تسع) اى المصنف (قوله مع تعقبه) اى المصنف ابن الحاجب فى توضيحه (قوله بانه) اى يعودان (قوله انهما) اى المصنوعين (قوله بينهما) اى العائدين وغيرهما (قوله وجازله) اى المسلم اليه (قوله عدم قبوله) اى موصوف صفته قبل حلول زمانه (قوله دفعه) اى موصوف صفته (قوله قبله) اى حلول زمانه (قوله وعدمه) اى دفعه قبل زمانه (قوله انهما) اى المسلم والمسلم اليه (قوله هذا) ٤١ اى جواز قبول صفته قبل زمانه (قوله من

جنسه) اى المسلم فيه (قوله قبله) اى زمانه (قوله الشروط الثلاثة الاتية) اى فى قوله ان جازيعه قبل قبضه ويصح به المسلم نفسه مناجرة وان يسلم فيه رأس المال (قوله فى قضائه) اى المسلم فيه (قوله به) اى غير جنسه (قوله بعده) اى زمانه (قوله بدليل ما يلبه) اى كقبل محله فى العرض الخ وإضافة دليل للبيان (قوله عين المسلم فيه) اى لانه غير معين فى الزمة (قوله الذى اشترط الخ) صفة محله (قوله بقرينة المقابلة) اى بالطعام واضافته للبيان (قوله حل) اى متكاف (قوله لذلك) اى القضاء قبل الحل (قوله فان لم يحل) مفهوم ان حل (قوله منع) بضم فكسر اى قبول صفة الطعام قبله محله (قوله وهو) اى النفع (قوله ضمانه) اى الطعام (قوله عنه) اى المسلم اليه (قوله الى حلول)

فى طاسة منه منع وان تباعدت كبرى فى طست كلاهما من الخماس جاز وفيها الاخير فى سيف فى سبطين دونه اتقارب منفعتهما الا ان يعد ما بينهما فى الجوده والقطع (تسكت) تسع ابن الحاجب فى قوله يعودان مع تعقبه بانه يوهم انهما لو كانا لا يعودان كرقيق ثياب كان فى مثله لا ينظر لضعفهما وليس كذلك اذ لا فرق بينهما ما قاله تت وأشار الخ رشى لجوابه بقوله واخرى ان لم يعودا وسواء كانت صفتهم صاهية أم لا (وجاز) للمسلم (قبل) صفة قبول (حلول زمانه) أى اجل المسلم فيه وقاعل جاز (قبول) موصوف صفته (قوله) أى المسلم فيه وجازله عدم قبوله ويجوز للمسلم اليه دفعه قبله وعدمه لان الاجل حق له ما واختره بقوله (فقط) عن الاجود والادنى والاكثر والاقل فلا يجوز قبوله قبله لانه يلزم على قبول الاجود والاكثر خط الضمان وازيدك وعلى قبول الادنى والاقل ضع وتبطل البتة لوقال قبول مثله الخ امكن انصر على المراد أى مثله صفة وقد راقت لا يخفى ان القدر من الهبة الخط هذا اذا قضاه شيأ من جنسه فان قضاه قبله شيأ من جنس آخر اشترط فى جوازه الشروط الثلاثة الاتية فى قضائه به بعده فيحصل قوله الا فى وغير جنسه على اطلاقه أى سواء كان قبل الاجل او بعده الخ رشى مراده قبول صفته فى محله بدليل ما يلبه وسواء كان المسلم فيه طعاما او غيره عب ان قلت موصوف صفته هو عين المسلم فيه فلا حاجة لذكره قلت له انه اقوله فقط وشبهه فى الجواز فقال (ك) قبول موصوف صفته (قبل) وصول (محله) أى المسلم فيه الذى اشترط دفعه فيه فيجوز (فى العرض) بفتح العين المهمة وسكون الراء اذ به مقابل الطعام بقرينة المقابلة (مطابقا) عن التقييد بحلول اجله عب هذا ضعف والمذهب انه لا بد للجواز من حلول اجل العرض تت وظاهره كان للعرض حل كالثياب أم لا كالجواهر وهو كذلك على المشهور وظاهره أيضا كان الطالب لذلك المسلم والمسلم اليه (و) جاز قبول صفته قبل محله (فى الطعام) المسلم فيه (ان حل) اجله فان لم يحل منع لانه تسليف برفع المصاف وهو سقوط ضمانه عنه الى حلول اجله ويصح الطعام معاوضة قبل قبضه لان المعجل عوض عن الطعام الذى لم يجب عليه الا ان وحل جواز القضاء قبل محله فى العرض والطعام اللذين حل اجلهما (ان لم يدفع) المسلم اليه للمسلم (كراه) له من موضع قبضه لموضع الشرط فان دفعه فلا يجوز لان الحل بمنزلة الاجل فيلزم خط الضمان وازيدك قاله فى المدونة صاحب التكملة هذا المنع عام فى الطعام وغيره وتزيد على الطعام ببيعته قبل قبضه والنسبة بأخذه عن الطعام الذى يجب له ليستوفيه من نفسه فى بلد الشرط ويجزى فى الطعام وغيره سلف برفع اذا كان الكراه من جنس رأس المال

منه ث صلا ضمانه (قوله ويبيع) عطف على تسليف (قوله لان المعجل) بفتح الجيم الخ عطف على بيع الخ (قوله لمحله) اى المدفوع قبل محله (قوله فان دفعه) اى كراه له لموضع الشرط مفهوم ان لم يدفع كراه (قوله على الطعام) اى منفعته (قوله ببيعته) اى الطعام (قوله والنسبة) عطف على بيعه (قوله بأخذه) اى الطعام المدفوع الا ان (قوله له) اى المسلم (قوله ليستوفيه) اى الطعام الذى يجب له

(قوله يبيع وسلف) عطف على سلف (قوله قبل محله) صلة قبول (قوله بانه) صلة استشكل اي قبول صفته قبل محله (قوله يلزمه) اي قبول صفته قبل محله (قوله لا يتقاع الخ) علة يلزمه (قوله ونقله) اي الاشكال (قوله وظاهره) اي التوضيح (قوله انه) اي الاستشكال (قوله جريانه) اي الاستشكال اقول يجب بانه قامت قرينة على قصد تنقيح المسلم فقط بقبوله قبل محله كقرض الفدان المستخص لمن يصدده ويذره ويرتكمي لته والله أعلم (قوله في الطعام والعرض) اي قضائهم ما قبل محلهما (قوله فيهما) اي الطعام والعرض (قوله وهذا) اي قول محضون (قوله والاول) اي قول ابن القاسم (قوله فرق) بفتح فاء مخففا (قوله فيه) اي الفرق (قوله قبول صفته) اي المسلم فيه تفسير ٤٢ افاعل لزوم (قوله المسلم) تقدير لمفعول لزوم (قوله طعاما كان) اي المسلم فيه (قوله ان اتاه) اي المسلم اليه المسلم

ويبيع وسلف (تبيينان) • الاول استشكل ابن جماعة التوفيق وابن الكاتب وابن محرز جواز قبول صفته في العرض والطعام ان حل قبل محله بانه يلزمه وضع وتحويل لا يتقاع المسلم اليه بسقوط محله الى محله حل الاجل أم لا والحل بمنزلة الاجل ونقطة في التوضيح وظاهره انه فاصر على الطعام والصواب جريانه في العرض ايضا قاله المسناوي • (الثاني) في الطعام والعرض قولان احدهما لابن القاسم واصبح الجواز بشرط حلولهما والثاني لمحضون واختاره ابن زرقون الجواز قبل محله وان لم يحل فيهما ابن عرفة وهذا احسن والاول اقيس والمصنف فرق بين العرض والطعام فيمنظر مستنده فيه ولو جرى على ما لابن القاسم اقبال في العرض والطعام ان حل او على ما لمحضون اقبال في العرض والطعام مطلقا (ولزم) قبول صفته المسلم طعاما كان او غيره (بعد) بلاؤه (هما) اي الاجل والحل ان اتاه بجمعه فاد اتاه ببعضه فلا يلزمه قبوله ان ايسر المدين ابن عرفة قضاؤه بحلوله وصفته وقدره لازم لهم امع يسر المدين وشبهه في لزوم قبول صفته بعدهما فقال (ك) قبول (قاض) اي من ولاء الامام منصب القضاء اذا اتاه المسلم اليه بالمسلم فيه بقدره وصفته بعد حلول الاجل في محله فيلزمه قبوله (ان غاب) المسلم عن محل قبضه وليس له وكيل خاص فيه لانه في معنى وكيله ومثله فيها في باب المقتود المصنف وظاهر عيوبه اخلافه (و) ان رفع المسلم اليه للمسلم بعدهما شيئا ايجاد أو اردا من المسلم فيه (جاز) ثني (أجود) اي أزيد جوده وحسنه من المسلم فيه أي قبوله للمسلم بعدهما لانه حسن قضاء من المسلم اليه ولا يلزم المسلم قبوله لانها هبة وهي لا يلزم قبولها وقال ابن شاس وابن الحاجب يجب لصول الغرض وزيادة قال في التوضيح المذهب خلافه لما في صرفها من اقربته دراهم بزيادة فقط المجدية او قضاك دنائير عتقاء من هاشمية أو سحرأء من محولة او من شعير لم يجبر على أخذها حل الاجل أو لم يحل والمجدية والعتقاء والسحرأء أفضل فأخذه (و) جاز ثني (اردا) من المسلم فيه أي قبوله بعدهما لانه حسن اقتضاء غ هذا خلاف تفصيل ابن شاس اذ قال وان أتى بالجنس وهو أجود وجب قبوله وان كان اردا جاز قبوله ولم يجب وتبعه ابن الحاجب ابن عبد السلام وهو قول غير واحد من المتأخرين واستبعده هو وابن هرون اذ لا يلزم الانسان قبول المنة وتبعهما المصنف فقال والمذهب خلافه لان الجوده هبة ولا يجب قبولها واستدل بقولها في الصرف ومن اقربته دراهم بزيادة فقط المجدية أو قضاك

اي المسلم اليه المسلم (قوله بجمعه) اي المسلم فيه (قوله المدين) اي المسلم اليه (قوله قضاؤه) اي المسلم فيه (قوله بحلوله) اي زمانا ومكانا (قوله لهما) اي المسلم اليه دفعها والمسلم قبولها (قوله بعد حلول في محله) صلواتا (قوله فيلزمه) اي القاضي (قوله قبوله) اي المسلم فيه ثابته عن المسلم (قوله قبضه) اي المسلم فيه (قوله وليس له) اي المسلم الخ حال (قوله فيه) اي قبض المسلم فيه (قوله لانه) اي القاضي (قوله وكيله) اي المسلم الغائب (قوله ومثله) اي كقاض (قوله ان غاب فيها) اي المدونة (قوله عيوبها) اي المدونة (قوله خلافه) اي عدم لزوم قبوله القاضي (قوله لانه) اي دفع الاجود (قوله قبوله) اي الاجود (قوله لانها) اي قبول الاجود وانته لتأنيث خبره

(قوله وهي) اي الهبة (قوله يجب) اي قبول الاجود بعدهما (قوله الغرض) بفتح الغين المجبة والراء (قوله خلافه) اي عدم دنائير وجوب قبول الاجود (قوله صرفها) اي المدونة (قوله عتقاء) بضم ففتح عمد وجمع عتيق (قوله لانه) اي قبول الاردا (قوله هذا) اي جواز قبول الاجود والاردا (قوله اذ قال) اي ابن شاس (قوله وان أتى) اي المسلم اليه (قوله وهو) اي المأني به الخ حال (قوله وان كان) اي المأني به (قوله وتبعه) اي ابن شاس (قوله وهو) اي وجوب قبول الاجود وجواز قبول الاردا (قوله من المتأخرين) بيان غير (قوله واستبعده) اي وجوب قبول الاجود (قوله هو) اي ابن عبد السلام فصل به احسن العطف على فاعل استبعد المستتر فيه (قوله اذ لا يلزم الانسان قبول المنة) علة استبعده (قوله وتبعهما) اي ابن عبد السلام وابن هرون (قوله فقال) اي المصنف (قوله واستدل) اي المصنف (قوله بقولها) اي المدونة

(قوله وان قبالت) اي الجيدة عن غيرها (قوله جاز) اي قبولها (قوله ولا يجوز) اي قبولها (قوله كان) اي الطعام (قوله كذلك)
اي الطعام في رجاء تغير السوق (قوله باجازه) اي قبول الطعام الاجود (قوله واي) بسكون الهمز اي وعد (قوله وهو) اي
الاجازة وذ كره اتذ كير خبره (قوله واما ابن عرفة) تعديل بقدر معلوم مما تقدم تقديره اما خليل فتبعهما (قوله فيها) خبر
مقدم (قوله قوله) اي ابن القاسم (قوله فيها) اي المدونة (قوله فوجد) اي ٤٣ المشتري الجارية التي اشتراها (قوله منه)

دنا فترعتفاء عن هاشمية او قضاك سهرء عن محمولة او شعير لم يجبر على اخذها حل الاجل ام لم يحل
ابن القاسم وان قبالت اجاز في العين من بيع او قرض قبل الاجل او بعده ولا يجوز في الطعام
حق يحل الاجل كان من قرض او من بيع لان الطعام يربح تغير اسواقه وليس العين كذلك
ولابن القاسم قول باجازه من قرض قبل الاجل ان لم يكن فيه واي ولا عادة ممنون وهو
احسن ان شاء الله تعالى واما ابن عرفة فقال فيما ذكره ابن هرون وابن عبد السلام من ظاهر
المذهب نظير لظاهر قوله فيها من اشترى جارية على جنس فوجد اجود منه لزمه كنفل ابن
شاس لان هذا عام في البيع والسلم والاطهر ان دفعه المسلم اليه على وجه التفضل لم يلزمه قبوله
وان دفعه لدفعه عن نفسه مشقة تعويضة بمثل ما شرطه لزمه قبوله (لا يجوز قبول شيء) (أقل)
من المسلم فيه قدرا كعشرة عن أحد عشر وورد عن أكثر من لو كان أجود منه للاتهام
على بيع طعام بطعام من صنفه غير مماثل له (الا) ان يأخذ الاقل (عن مثله) من المسلم فيه قدرا
(ويبرئ) المسلم المسلم اليه (عما) اي القدر الذي (زاد) ما المسلم فيه على المأخوذ فيجوز سلامته
من الفضل في الناعمين المتعدى الصنف اذا لم يشترط ولم يعتد وهذا في الطعام والنفق الذين
حل أجلهما وأما غيرهما فيجوز قبول الأقل منه عن الأكثر لانه لا يدخله ربا الفضل كقنطار
نحاس عن قنطارين (ولا) يجوز (دقيق) اي اخذ قضا (عن قمح) مسلم فيه (و) لا يجوز
(عكسه) اي اخذ قمح قضا عن دقيق مسلم فيه بناء على ان الطحين يتقل فصارا جنسين فزتم فيهما
بيع طعام المعارضة قبل قبضه فيها ان أسلمت في محمولة او سهرء او شعير او سلت او أقرضت ذلك
فلا بأس ان تأخذ بعض هذه الاصناف قضا عن بعض مثل المكيلة اذا حل الاجل وهو بدل
جائز وكذلك اجناس الترو ولا يجوز ذلك كله قبل محل الاجل في بيع او قرض وان أسلمت في
حنطة فلا تأخذ منه دقيق حنطة وان حل الاجل ولا بأس به من قرض بعد محله وان أسلمت
في لحم ذوات الاربع جائز ان تأخذ لحم بعضها وشحما قضا من بعض اذا حل الاجل لانه بدل
وليس يبيع طعام قبل قبضه لانه كله نوع واحد ألا ترى ان التفاضل فيه لا يجوز فكأنه اخذ
ما سلف فيه اه من الحظ طئي وجاز اجود واردا واكل واكثر اى مع اتحاد الصفة لا اقل
مع اختلافها هذا الذي اقتصصر عليه ابن عرفة ونصه وقضاؤه لم يطلوه وبسفته وقدره لازم من
الجانين مع يسر المدين وبأقل قدرا من صنفه والقبض من المدين جائز حسن اقتضاء وعكسه
حسن قضا ثم قال ومنع القضا بأقل قدرا واجود صفة واضح وعكسه اختلاف فيه وهو الاقل
قدرا واداء صفة ثم ذكر نص المدونة على جواز الصورتين ثم قال النعمى اخذت من محمولة
عن مائة سهرء اجاز ابن القاسم مرة لانه ادنى صفة ومنعه مرة لانها رغب فيها في بعض الاوقات

اي الجنس الذي شرطه (قوله
لزمه) اي المشتري قبولها
(قوله كنفل ابن شاس) خبر
ظاهر (قوله لان هذا) اي
من اشترى الخ (قوله ان دفعه)
اي الاجود (قوله لم يلزمه)
اي المسلم (قوله وان دفعه)
اي المسلم اليه الاجود
(قوله لدفعه) اي المسلم
اليه (قوله تعويضة) اي
الاجود (قوله لزمه) اي المسلم
(قوله قبوله) اي الاجود
(قوله ولو كان) اي الاكثر
(قوله منه) اي الاقل (قوله
فيهما) اي دقيق عن قمح
وعكسه (قوله فيها) اي
المدونة خبر مقدم (قوله
ذلك) اي السهرء او الشعير
أو السلت (قوله محل) بفتح
فكسر اى حاول (قوله به)
اي أخذ دقيق الحنطة عنها
(قوله بعد محله) اي الاجل
(قوله اختلافها) اي الصفة
(قوله وقضاؤه) اي المسلم
فيه (قوله لحلوله) اي بعد
حلول اجله (قوله الجائين)
اي رب الدين والمدين (قوله
والقبض من المدين) اي
لا من غيره حال (قوله حسن
اقتضاء) اي وهو حسن اقتضاء

(قوله وعكسه) اي بأكثر قدرا من صنفه (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله ومنع) بفتح فسكون مصدر مضاف للمفعول كالقضا (قوله
واضح) خبر منع (قوله اختلاف) بضم فكسر (قوله وهو) اي عكسه (قوله ثم ذكر) اي ابن عرفة (قوله الصورتين) اي قضاؤه
بأقل قدرا واجود صفة وقضاؤه بأقل قدرا وادنى صفة (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله النعمى) اي قال (قوله محمولة) اي يضاء
(قوله لانه) اي المحمولة وذ كره اتذ كير خبره (قوله ومنعه) اي أخذت من محمولة عن مائة سهرء (قوله لانها) اي المحمولة

(قوله فقوله) أي المصنف (قوله الصورتين) أي الأقل الأجود والأقل الأدنى (قوله وان نقله) أي التعميم (قوله لأنه) أي التعميم
(قوله بان لم يكن) أي المسلم فيه طعاما فهو يبيع ما يجوز بيعه قبل قبضه (قوله بان لم يكن أحدهما) أي المأخوذ والمسلم فيه الخ
تصوير لما يجوز بيعه بالمسلم فيه مناجزة (قوله بان لم يكن أحدهما) أي المأخوذ ورأس المال دنانير ولا تخردوا هم تصوير لما يجوز
سلم رأس المال فيه (قوله الواجب) ٤٤ أي ويبيعه بالمسلم فيه (قوله الضمير) أي في بيعه (قوله من نقله الخ) بيان غير جنسه (قوله

لأنه) أي قضاء الطعام المسلم فيه بغير جنسه (قوله لأنها) أي قضاء اللحم بحيوان من جنسه واثبت ثبوت خبره (قوله ولا عكسه) أي قضاء حيوان مسلم فيه بغيره (قوله لذلك) أي كونها مرابطة (قوله بغير الجنس) أي والمنع مقيد بكون الحيوان من جنس اللحم (قوله لأن اللحم والحيوان) أي من ذوات الأربع جنسان في هذا الباب أي وان كانا جنسا واحدا في باب الرابعة لا يرد (قوله يقضى) بضم الباء وفتح الضاد المحجمة (قوله ورأس المال ورق) حال (قوله المحترز) المناسب للشرط (قوله يمنع الطعام) أي أخذه قضاء عن المسلم فيه (قوله الطعامان) أي رأس المال والمأخوذ (قوله وبعد) بضم ففتح منع مثقلا (قوله به) أي هذا القيد (قوله حذر من سلم الشيء) أي أكثر منه (قوله وأقل) لأنه ضمان يجعل (قوله ان عينه)

فقوله لا أقل يشمل الصورتين ولا يشمل اتحاد الصفة لأنه خلاف فرض المسئلة في المدونة فتعميم تب كلام المصنف فيه لطروا نقله أبو الحسن عن ابن اللباد لأنه غير معتمد (و) جاز قضاء المسلم فيه قبل حلول أجله وبعد (بغير جنسه) أي المسلم فيه (ان جاز بيعه) أي المسلم فيه (قبل قبضه) أي المسلم فيه من المسلم إليه بان لم يكن طعاما (و) ان جاز (بيعه) أي المأخوذ (بالمسلم فيه مناجزة) أي مقابضة بلا تأخير بان لم يكن أحدهما لحا والآخر حيا وانما من جنسه (و) جاز (أن يسلم) بضم التحتية وفتح اللام (فيسه) أي المأخوذ (رأس المال) بان لم يكن أحدهما دنانير ولا تخردوا هم صاحب التسمية الواجب ويبيعه بالمأخوذ ليكون الضمير عائدا على المسلم فيه كالضمان السابقة (لا) يجوز قضاء (طعام) مسلم فيه بغير جنسه من نقد او عرض او حيوان او طعام لأنه يبيع لطعام المعاوضة قبل قبضه فهذا محترز جاز بيعه قبل قبضه (و) لا يجوز قضاء (لحم) مسلم فيه (بحيوان) من جنسه لأنه امرابطة ولا عكسه لذلك وهذا محترز يبيعه بالمسلم فيه مناجزة ولا يرد أن كلام المصنف في القضاء بغير الجنس لان اللحم والحيوان جنسان في هذا الباب كالقمح والدقيق والبقرة والغنم (و) لا يجوز ان يقضى عن المسلم فيه (ذهب ورأس المال ورق) لامتناع سلم الورق في الذهب فهذا محترز وان يسلم فيه رأس المال (و) لا يجوز (عكسه) أي القضاء عن المسلم فيه بورق ورأس المال ذهب لامتناع سلم الذهب في الورق وت يخرج به المحترز أمران وهو منع الطعام اذا كان رأس المال طعاما للتفاضل والتساوي الا ان يتساوى الطعامان فيجوز ويعداالة ويخرج به ايضا امرأان وهوانه لا يؤخذ عرض عن صنقه حذرا من سلم الشيء في أكثر منه أو أقل الا ان يكون المأخوذ مثل رأس المال للامن مما سبق اه واصله للتوضيح والشرح (و) ان اسلم في ثوب موصوف الى اجل معلوم (جاز) له (بعد) حلول (اجله) أي المسلم فيه (الزيادة) للمسلم اليه على رأس المال (لزيادة) أي المسلم اليه المسلم (ظولا) او عرضا او صفاقة أي له عليه ثوبا أطول او عرضا او صفاق مما وصفه ان عينه ويجعله قبل ان يقرأ قهما فان لم يعين منع لأنه سلم في حال وكذا ان لم يجعل لأنه فسح دين في دين وظاهره كالمدة ونهت بطلت الزيادة على رأس المال ام لا وهو المعتمد وظاهر ابن الحاجب اشتراط تعجيلها في سلمها الثاني وان اسلمت الى رجل في ثوب موصوف فزده بعد الاجل دراهم على ان يعطيك ثوبا أطول منه من صنقه او من غير صنقه جاز اذا تعجلت ذلك اه ابن تونس كائنك اعطيت في الثوب المأخوذ الدراهم التي زدتها والثوب الذي اسلمت فيه وان تأخر ذلك كان بيعا وصلا تأخيرها لماعليه سلف والزيادة يبيع ولو اعطاه من غير صنقه مؤخر كان دينين وبين وشبه في الجواز فقال (ك) زيادة المسلم على رأس المال (قوله) أي

أي الثوب الأطول أو الأعرض أو الأصق (قوله ويجعله) أي المسلم اليه الثوب الأطول أو الأعرض أو الأصق اجل (قوله) أي المسلم (قوله منع) بضم فكسر (قوله في حال) بشدة اللام أي مجمل (قوله وكذا) أي غير المعين في المنع (قوله وظاهره) أي المصنف (قوله يجعل) بضم فكسر مثقلا (قوله وهو) أي التعميم (قوله تعجيلها) أي الزيادة (قوله في سلمها) أي المدونة خبر مقدم (قوله ذلك) أي الثوب الأطول

قوله للمسلم اليه (صله الزيادة) (قوله ليزيد الخ) (صله الزيادة) (قوله أولا) (بشدة الواو اي عند عقد السلم) (قوله للمسلم) (تفسيره فاعل بجعل المستتر فيه) (قوله اي المسلم) (تفسيره لضمير دراهمه) (قوله للمسلم اليه) (صله بجعل ٤٥) (قوله لانه) (اي الزيادة على رأس المال

وذكره لئلا يخرجه) (قوله

واجلت) (بضم فكسر مثقلا

(قوله وهذا ان الشرطان) (اي

تأجيل الزيادة وبقاء نصف

شهر من الاجل) (قوله والا

اي وان تأخر الاول) (قوله

يسع) (اي للزيادة) (قوله

وسلف) (اي بتأخير المسلم فيه

عن أجله) (قوله فيها) (اي

المدونة خبر مقدم) (قوله

أولا) (بشد الواو) (قوله

واستثنا) (اي العاقدان) (قوله

ثم بجعل) (بفتح مثقلا اي

الدافع) (قوله) (اي المدفوع

له) (قوله) (اي الدافع) (قوله

يزيده) (اي المدفوع له الدافع

(قوله ونحوه) (اي ما تقدم

(قوله فيها) (اي المدونة) (قوله

على جهة) (اضافه للبيان

(قوله لاجازة) (صله الاستدلال

(قوله للزيادة في الطول) (عله

الزيادة) (قوله قبل حلول

الاجل) (صله الزيادة) (قوله

وهذه) (أي مسئلة الغزل) (قوله

والا) (اي وان شرط تعجيله

كله) (قوله والا) (اي وان لم

يخالف المأخوذ الاول مخالفة

تبيع سلم أحدهما في الآخر

(قوله فيها) (اي المدونة) (قوله

أولا) (بشد الواو) (قوله

على هذا) (اي القبول) (قوله

وان كان) (اي الدين) (قوله

أجل المسلم فيه للمسلم اليه ليزيد المسلم اليه في نفس المسلم فيه طولاً على طول المشر وطاً أولاً فيجوز
(ان بجعل) يقتضيات مثقلاً للمسلم (دراهمه) اي المسلم الزيادة على رأس المال للمسلم اليه ولو حكماً
بتأخيرها ثلاثة أيام لانه سلم مؤتلف واجلت الزيادة كاجل السلم ويبقى من أجل الاصل نصف
شهر فأكثروا هذا الشرطان للجواز والثالث كون الزيادة في الطول كما هو الموضوع
والرابع ان لا يتأخر الاول عن أجله والا لزم يسع وسلف وانما من ان لا يشترط حال عقد السلم
انه يزيد به مددة دراهم ليزيده في الطول فيها وان أسلت الى رجل في ثوب موصوف فزدته قبل
الاجل دراهم نقداً على أن زادك في طولها جاز لانهم ماصفقتان لان الاذرع المشتركة أولاً بقيت
بجملتها واستأثفتا صفة أخرى ولو كانت صفة واحدة ما جاز أبو الحسن اي لو شرط عليه في أصل
العقد أن يزيدك بعد مددة دراهم على أن تعطيني ثوباً أطول لم يميز (و) جاز لن دفع غزلاً ان
ينسجه له ثوباً طوله كذا وعرضه كذا بجعل له دراهم مع (غزل ينسجه) له ويزيده في طول الشقة
او عرضها ونحوه فيها عقب ما تقدم على جهة الاستدلال لاجازة الزيادة على رأس المال للزيادة
في الطول قبل حلول الاجل وانهم ماصفقتان قال عقب ما تقدم لو دفعت اليه غزلاً ينسجه ثوباً
سعة في ثلاثة ثم زدته دراهم وغزلاً على أن يزيدك في طول أو عرض فلا بأس به وهما ماصفقتان
وهذه اجازة وهي يسع من الميوع يفسدها ما يقصد المبيع انتهى مسئلة الغزل الذي ينسج
ليست من مسائل السلم وانما هي من مسائل الاجارة ولذا جاز فيها أن يزيد غزلاً ودراهم على أن
يزيده في العرض لانها لا يدخلها فسخ الدين في الدين لانه انما يزيد من غزله ولكن الزيادة في
العرض انما يمكن اذا كان ذلك قبل نسج شيء واقفه أعلم (لا) ان زاده قبل الاجل دراهم له عليه
اذا حل الاجل (اعرض أو اصفق) من المشر وط فلا يجوز لانه صفة أخرى فهو فسخ دين في
دين ان لم يشترط نجس له كله والاجاز بشرط مخالفة المأخوذ الاول مخالفة تباع سلم أحدهما في
الآخر والا كان قضاء قبل الاجل بارداً أو أوجد فيها ولو زاده قبل الاجل على أن يعطيه ثوباً
اصفق وارق لم يميز أبو الحسن واما ان زاده قبل الاجل على أن يعطيه عرض أو اصفق فلا بد
من تبديل ذلك الثوب المسلم فيه أولاً بشرطه ثانياً لان العرض لا يزد فيه وكذا الصفاة ابن
يونس ولو زاده على أن يعطيه خلاف الصفة لم يميز لانه فسخ دين في دين لانه نقله عما أسلمه فيه الى
غيره واما ان زاده دراهم ليزيده في الطول فالثوب الاول باق بجمله والزيادة لا ذرع أخرى فهي
صفة ثانية مخالفة عن فسخ دين في دين (ولا يلزم) المسلم اليه (دفعه) اي المسلم فيه اذا طاب منه
(بغير محله) اي المسلم فيه الذي يقضى فيه ان ثقل محله بل (ولو خف محله) اي المسلم فيه بخوهر
ولا يلزم المسلم قبوله بغير محله ولو خف محله قبل والمبالغة على هذا أنسب من المبالغة على الدفع
وان كانت صحيحة أيضاً وظاهره ولو اتحد سعر المثلين أو كان غير محله أرخص وهو كذلك وحقه
استثناه العين كما في الفصل بعده وأشار بولوا الى رد قول أشهب ابن بشير اذا اتى المسلم المسلم
اليه في غير البلد الذي اشترط القضاة فيه فان كان الدين عينا وجب على كل واحد منهما الرضا
بالاخذ اذا طلبه الآخر وان كان عروضاً لاجل وموتة فلا يجبر كل واحد منهما على القضاء
الا بتراضيهما وان كان عروضاً لاجل لها كلجوا هرقل هي كالعين او كالنوع الاول فيه قولان
وهو خلاف في سالفان كان الامن في الطريق فلا شك في كونها كالعين وان كان غيره فلا شك

كالعين) (اي في الجبر على الدفع والقبول) (قوله او كالنوع الاول) (أي العروض التي لهما حل وموتة في عدم الجبر على القضاء

(قوله وان كان غيره) (اي الامن

(قوله كالعرض) أي في عدم الجبر (قوله فلا يظفر) أي المسلم (قوله به) أي المسلم إليه (قوله لو كان في الحمل مؤنة) أي وطلب أحدهما القضاة وإياه الآخر (قوله لم يلزمه) أي القضاء الآخر (قوله والآخر) أي وإن لم يكن في الحمل مؤنة (قوله فعلى الأول) أي طلب المدين الدفع وامتناع رب الدين من قبوله (قوله وإن كان) أي الدين (قوله والآخر) أي وإن كان الخوف في الطريق (قوله إذا كان) أي الدين (قوله مطلقا) أي سواء كان عينا ٤٦ أو عرضا خف جهل أم لا كان في الطريق خوف أم لا (قوله الثاني من الاحتمالين)

أي كون الطالب رب الدين (قوله مطلقا) أي سواء كان الدين عينا أو عرضا خف جهل أم لا (قوله يفهم) بضم الياء وفتح الهاء (قوله أنه) أي الشأن في الموضعين (قوله فيه) صله المسلم (قوله فيه) صله دفع (قوله) أي الدفع (قوله وقوله) بكسر الموحدة (قوله في غيرهما) أي ابن بشير وابن عرفة (قوله به) أي غير العين (قوله كآخذ) أي القرض بغير محله تشبيه في عدم الزوم (قوله ولقول الجلاب) عطف على لقوله (فصل في القرض)

(قوله وقرنه) بفتحات خففا أي القرض (قوله لتشابههما) أي السلم والقرض (قوله هذا) أي النديب (قوله فيه) أي القرض (قوله ما وجبه) أي القرض كاضطرار إليه لفظه نفس أو مال بمن زاد عن حاجته (قوله يحرمه) أي القرض كاستعانة به على معصية (قوله بكرهه) أي القرض كاستعانة به على عكروه (قوله حكمه) أي القرض (قوله أو كراهته)

في كونها كالعرض ويتبع أن تكون العين كالعرض مع الخوف ٥١ ونقله ابن عرفة ونص ابن الحاجب فلوظفر به في غيره وكان في الحمل مؤنة لم يلزمه والافتقار لابن عبد السلام يعني لوظفر المشتري بالبائع في غير البلد الذي يجب القضاء فيه على ما تقدم وطلب المشتري من البائع أن يدفع له المسلم فيه فإن كان له حمل ومؤنة فلا يلزم البائع ما طلبه منه المشتري وإن لم يكن له حمل فقولان والمشهور أنه مثل الأول وقال في التوضيح يحتمل فإن ظفر المدين برب الدين وأراد المدين التجبيل وامتنع الطالب ويحتمل عكسه فعلى الأول قال ابن بشير المسئلة على ثلاثة أقسام أن كان الدين عينا وجب قبوله لأن يتحقق أن للطالب فائدة في التأخير كحصول خوف في الزمان أو بين البلدين وإن كان عرضا لم يحصل أو طعنا فلا يجبر على قبوله وإن لم يكن لها حمل كالجواهر فقولان والمشهور بأنها كالعرض وقيل كالعين وهو خلاف في شهادة فإن كان الأمن في الطريق فسكالعين والأفلا وهذا إذا كان من بيع وأما القرض فيجبر على قبوله مطلقا وأما على الثاني من الاحتمالين في كلام ابن الحاجب فنص محمد وغيره على أنه ليس للطالب جبر المطلوب مطلقا النخعي ولا شهب عند محمد ما يفهم منه أنه إذا كان سعر البلدين سواء أو هو في البلد الذي لقيه فيه أرخص أنه يجبر المسلم إليه على القضاء في البلد الذي لقيه فيه * (تيسيرات) * الأول المراد بقوله حمل الحمل الذي اشتد دفع المسلم فيه فيه أو حمل العقدان لم يشترط حمل معين له * (الثاني) * أطلق المصنف قوله ولم يلزم دفعه الخ وكذا في التوضيح وقد تقدم في كلام ابن بشير أنه يلزمه دفع العين ونقله ابن عرفة وقوله هو كذلك في غيرهما فبقية كلام المختصر والتوضيح * (الثالث) * تقدم فيما نقله في التوضيح عن ابن بشير أن المدين إن أراد تجبيل القرض وامتنع الطالب فإنه يجبر على أخذه مطلقا وهذا كما ترى ليس بظاهر فإنه يخالف لقوله آخر القرض ولم يلزم رده الإشرط أو عادة كآخذ بغير محله إلا العين وأقول الجلاب ولو رده إليه قبل أجله لزمه قبوله عرضا أو عينا إذا رده إليه في المكان الذي اقترضه منه فيه وإن رده في غير الموضع الذي أخذه فيه لم يلزم به قبوله ويقعوه في الإرشاد والله أعلم أفادها الخط * (فصل) في بيان أحكام القرض وما يتعلق به * وقرنه بالسلم لتشابههما في دفع مال بمجمل في مال مؤخر (يجوز) أي يندب هذا هو الأصل فيه وقد يعرض له ما وجبه أو يحرمه أو يكرهه وتعمير إباحته لأنه معروف ابن عرفة وحكمه من حيث ذاته النديب وقد يعرض له ما وجبه أو كراهته أو حرمته وإباحته تعمير رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم إيماء أسرى به مكتوب بأعلى باب الجنة درهم القرض بثمانية عشر ودرهم الصدقة بعشرة فسأل جبريل ما بال القرض أفضل من الصدقة فقال لأن السائل يسأل وعنده والمقترض لا يقترض إلا من حاجة أفادته وتفاعل يجوز (قرض) بفتح القاف وقيل بكسرها وسكون الراء فنضاد مجمعة معناه لغة القاطع وشرعا دفع مقول في مثله غير مجمل لنفع أخذه فقط لا يوجب عارية بمنفعة أفاده ابن عرفة قوله مقول

عطف على ما وجبه (قوله أسرى) بضم ثم كسر (قوله وعنده) أي ما يكتفيه (قوله دفع) جنس شمل القرض أخرج وغيره واضافته لمقول فصل مخرج دفع غيره (قوله في مثله) فصل مخرج السلم (قوله غير مجمل) حال من مثله فصل مخرج المبادلة والمراطة (قوله لنفع أخذه فقط) بعد الهمز وكسر الخاء المججمة فصل مخرج دفع مقول في مثله غير مجمل لنفع دفعه أو لنفعه ما (قوله لا يوجب عارية بمنفعة) فصل مخرج دفع مقول في مثله غير مجمل لنفع أخذه فقط * وحجبا عارية بمنفعة

(قوله وفيه) أي الحد (قوله انه) أي ابن عرفة (قوله أخرج) أي من الحد (قوله شموله) أي القاسد (قوله أيضا) أي كشمول الصحيح (قوله لمن عين وعرض الخ) بيان ما (قوله اورد) بضم ثم كسر (قوله على هذا) أي فقط (قوله فانه) أي الشان الخ علة اورد (قوله في الأخير) أي وبيات وحققات (قوله في الاول) أي جلد ميتة مدبوغ (قوله ثم صار) أي لفظ جارية (قوله لتأديته) أي فرضها (قوله لان المقترض) بكسر الراء الخ علة تأديته الخ (قوله الصفة) أي فعل الخ (قوله كحرمها) بفتح الميم (قوله به) أي المحرم (قوله قولها) أي المدونة (قوله بطعامه) أي الوكيل (قوله هذا) أي الحاضر (قوله او بثوبه) أي الوكيل (قوله هذا) أي الحاضر (قوله وذلك) أي شراء الوكيل بطعامه او بثوبه عبد فلان لك (قوله قرض) أي ٤٧ تسليم من الوكيل الطعام والثوب لك

(قوله وعليك) أي باموكل
(قوله لهما) أي للطعام أو
الثوب (قوله او يجاريته)
أي لا بأس ان تأمره يتناع
لك عبد فلان بجارية الوكيل
(قوله هذه) أي الحاضرة
(قوله عليك) أي باموكل
(قوله مثلها) أي الجارية
(قوله وليس فيه) أي شراء
الوكيل يجاريته عبد فلان
لك (قوله لانها) أي الجارية
(قوله المستقرض) أي الموكل
وفيه انظار في محل الضمير
والفتات عن الخطاب إلى
الغيبة (قوله القيت) بضم
فسكون فكسر أي المسئلة
أي الغزير (قوله بان يقال
الخ) تصويرا لافقا لها (قوله
قرض الجارية) من اضافة
المصدر لمفعوله أي تسليمها
(قوله من غير محرما) أي
لغيره (قوله فيقال) أي يجاب
(قوله اقترضت) بضم ثم كسر
(قوله فسخر) بضم فكسر
(قوله من حواله) أي تغير
(قوله سوق) أي قيمة بزيادة

أخرج به دفع غيره وقوله في مثله أخرج به السلم وقوله غير مجمل أخرج به المبادلة والمراطلة وقوله
لنفع أخذه فقط أخرج به مالتنع دفعه فقط اولنفعه ما معاقترض قاسد وقوله لا يجب
عارية بمنفعة لأخراج ما واجب عارية بمنفعة البنان وفيه انه أخرج القرض القاسد وبيان
التعريف شموله أيضا وأضاف قرض لمفعوله (ما) أي المتناول الذي (يسلم) بضم التختية وسكون
السين وفتح اللام (فيه) من عين وعرض وطعام وحيوان ورفيق فقط أي لا يجوز قرض ما لا يسلم
فيه كارض ودار وبستان وتراب صائغ ومعدن وجوهر نفيس وجوزاف لا يجوز لكثرة واورد
على هذا جلد ميتة مدبوغ وجلد ضخمة وملء فكيف لا يجوز وبيات وحققات فانه لا يجوز
السلم فيها على أحد القولين السابقين في الأخير ويجوز قرضها خلافا لابن عبد السلام في الاول
وأجيب بان هذا تفصيل في مفهوم قوله فقط ولما شمل قوله ما يسلم فيه الجارية وقد نص الامام
مالك رضي الله تعالى عنه على منع قرضها استثناء فقال (الاجابة) أي أمة شبيهة بالسفينة في
سرعة الجري ثم صار حقيقة عرفية (تحل) بفتح القوية وكسر الحاء المهملة من جهة الاستمتاع
بها (للمستقرض) فلا يجوز قرضها له لتأديته لاعادة القرض لان للمقترض رد عين القرض
ومفهوم الصفة جواز قرضها لمن لا تحل له كحرمها وحرمة وصغيرة لا تشفى ويلحق به الصغير
يقترض له وليه أمة ويجوز للنساء اقراض الجواري قاله ابن الحاجب وغيره ومن هنا مسئلة
ذكرها ابن يونس ونقلها أبو الحسن في شرح قولها لا بأس ان تأمره يتناع لك عبد فلان بطعامه
هذا او بثوبه هذا وذلك قرض وعليك المثل لهما بعض شيوئنا او يجاريته هذه وعليك مثلها
وليس فيه عارية لأخرج لان الاتصال بالمسئلة قرض أبو الحسن وربما القيت بان يقال أين
يجوز قرض الجارية من غير محرما فيقال بمثل هذه الصورة اه أفاده الخط (و) ان اقترضت
الجارية بمن تحل هي له فسخر قرضها (ردت) بضم الراء وشد الدال الجارية المقرض في كل حال
(الا ان تقوت) الجارية (بمقوت) بضم الميم وفتح القاء وكسر الواو ومشددة مضاف الى مفعوله
(البيع القاسد) من حواله سوق فأعلى ابن عرفة وفي فتوها بمجرد الغيبة عليها قالها ان كانت
غيبته يشبه الوطء فيها للصقلى عن بعض الاصحاب وظاهر نقل النخعي عن المعونة والمأزرى
بزيادة وطن بالقابض فان كانت بذلك (فالقيمة) للامة تلزم المقترض على المنصوص ولا يلزمه قيمة
ولا هامة للخلاف فكانه وطنى مملوكه بخلاف ولد الغارة فقيمته تلزم المقرض لا جبالها في مالك غيره

او نقص (قوله وفي فتوها) أي الامة المقرضة لمن لا تحل هي له (قوله ثالثها الخ) أي وثانيها لا تقوت بمجرد الغيبة (قوله ان كانت
أي غيبته أي تقوت بالغيبة ان كانت الغيبة) (قوله للصقلى) راجع للاول (قوله وظاهر نقل النخعي) راجع للثاني (قوله
والمأزرى) راجع للثالث (قوله بزيادة) اضافته للبيان (قوله وطن) بضم فتح متعلاى الوطء (قوله ولا يلزمه) أي المقترض ان
أولها (قوله منه) أي المقترض (قوله للخلاف) أي في صحة اقراضه (قوله فكانه) بفتح الهمزة وشد النون أي المقترض (قوله
الغان) بالغين المعجمة أي جبريتها خاطبها اقتر وجهها وأولها ثم ظهرت رقيتها (قوله فقيته) أي ولد الغارة (قوله غيره) أي المقرور

(قوله وان علم) بضم العين الخ حال (قوله اعتبارها) انى القيمة (قوله وان القرض الخ) عطف على اعتبار (قوله وهو) اى اصله (قوله المكايسة) خبر ان اى لغة المال (قوله يهدى) بضم الياء (قوله ذلك) اى رجا التأخير (قوله ذلك) اى الاهداء والاطعام (قوله الدين) (قوله ذلك) اى التأخير (قوله ٤٨ نيت) اى المدين (قوله ذلك) اى الهدية والاطعام (قوله منه) اى المدين (قوله

فيه) اى الاهداء والاطعام (قوله اذا كان) اى رب الدين (قوله لا يكون) اى قبوله (قوله ذريعة) اى وسيلة (قوله ذلك) اى الاهداء والاطعام (قوله رب الدين) (قوله يتنما) اى رب الدين والمدين (قوله على القرض) صلة (قوله فان تقدم الخ) مفهوم الشرط (قوله انه) اى المصنف (قوله من تعود ذلك) اى الاهداء يان ما (قوله منه) اى المدين (قوله هديته) اى المدين (قوله وهو) اى التماثل فى القدر (قوله لانه) اى منع اهداء المدين (قوله الدين سواء كان الدين من قرض او غيره) (قوله دحون) بفتح الدال وضم الحاء المهملين مثقلا (قوله عن فهمه) اى ابن دحون صلة (قوله فحرم) اى الهدية (قوله منها) اى رب المال وعامله لا تحرم (قوله للمال) بمدة المزعيق الميم (قوله ومقابله) اى الاربح (قوله بعده) اى شغل المال (قوله للمال) اى شغل المال فانه موجب لبقاء القراض الى فحوض رأس المال (قوله انه) اى الشان (قوله لا يمنع) بضم الياء (قوله اذا كان) اى ذوالجاء (قوله لا يمنع) بفتح الياء (قوله بان يكون) حكم اى الدفع (قوله ومنع) بضم فكسر اى حى زيد (قوله ان كان) اى ذوالجاء (قوله لانها) اى الهدية (قوله القورى) بفتح القاف وسكون الواو وكسر الراء وشدة الياء

قوله فى الذخيرة وأنى بقوله (كفاسده) اى البيع وان علم بمقابله لم يقيد باعتباره يوم القبض وان القرض اذا فسده الى فاسد اصله وهو البيع لا الى صحيح نفسه الذى ترد فيه العين والمثل ولعل وجه كون البيع أصلا للقرض ان الأصل فى دفع المال فى عوض المكايسة (وسوم) بفتح الحاء المهملة وضم الراء (هديته) اى اهداء المقترض لقرضه تأديته بالسلف بن زيادة ابن رشد لا يحل لمن عليه دين من يسع او سلف ان يهدى لمن له عليه الدين هدية ولا ان يطعمه طعاما رجا ان يؤخره بدينه ولا يحل لمن له عليه الدين ان يقبل ذلك منه اذا علم ذلك من غرضه ويجوز ان عليه الدين فعل ذلك اذا لم يقصد ذلك وصحت نيته كما فعل ابن شهاب ويكره الذى له الدين قبول ذلك منه وان تحقق صحة نيته فيه اذا كان ممن يقتدى به لثلاث يكون ذريعة لاستبعاد ذلك حيث لا يجوز (ان لم يتقدم مثله) اى الهدية بينهما على القرض فان تقدم مثلهما من المهدي للمهدي لم يحرم ويجوز ان اراد بمثلهما فى المدونة وغيرهما من تعود ذلك منه وعلم ان هديته ليست للدين ويجوز ان اراد مثلهما فى قدر ما جرى بينهما قبل الدين وهو تقييد للتعنى (أو) لم يحدث بينهما بعد القرض (موجب) بضم الميم وكسر الجيم اى سبب للاهداء فان حدث كصارة وجوار فلا تحرم اذا علم ان اهداءه بعد الدين ليس للدين بل للموجب الذى حدثت * (تنسكت) * لو قال حرم هدية مديان ليشول المقترض وغيره لمكان حسنة لانه المعروف من المذهب وقال ابن دحون عن فهمه قول مصنفون الحرمة فاصرة على المقترض وشبهه فى الحرمة فقال (ك) هدية (رب) اى مالك (القراض) بكسر القاف اى المال المدفوع لمن يتجر فيه يجوز شائع معلوم من رجا لعامله (و) هدية (عامله) اى المتجر فى القراض لرب المال فتحرم من كل منهما لانهما على انهما اقتصد باهداءهما ادامة العمل فى المال ان اهدى أحدهما لا تحرم قبل شغل المال اتفاقا قبل (ولو بعد شغل) بفتح الشين المجبة وسكون الغين المجبة اى شراء الساع (المال على الاربح) عند ابن يونس من اختلاف نظر المال ومقابله الجواز بعده نظرا للحال ونص ابن يونس وقيل لا يجوز قبول هديته وان شغل المال لانه يتم اذا ناض ان يقيه بيده وبهذا أقول والمنع مقيد بعدم تقدم مثلهما وعدم حدوث موجب (و) كهدية الى (ذى الجاه) فحرم ان لم يتقدم مثلهما ولم يحدث موجب أبو على التحقيق انه لا يمنع الاخذ على الجاه الا اذا كان يمنع غيره بجأه من أمر يجب على ذى الجاه دفعه عنه بان يكون بلا مشى وحركة وان قوله وذى الجاه مقيد بما اى من حيث جأه فقط كاحترام زيد مثلا بذى جأه ومنع من أجل احترامه فهذا لا يحل له الاخذ من زيد وكذا قول ابن عرفة يجوز المسئلة للضرورة وان كان يحتمى بسلاحه فان كان يحتمى بجأه فلا لانهما فى الجاه اه يجب ان يقيد بمأذ كرويناه ان نمن الجاه انما حرم لانه من الاخذ على الواجب ولا يجب على الانسان الذهاب مع كل أحد اه وفى الميعار مسئلة القوزى عن نمن الجاه فأجاب بما نصه اختلاف علماء ونافى

(قوله مفصل) يضم ففتح فكسر مثقلا (قوله وانه) أي الشأن (قوله والا) أي وان لم يحج لتفقه وتعيب وسفر واحتج واخذ أكثر من أجزائه (قوله القيدوني) يفتح العين المهملة وسكون الموحدة وضم الدال المهملة وكسر الهمزة وشدة الياء (قوله يجوز) يضم الياء وفتح الجيم وكسر الواو وفتح الهمزة أي يفتدى (قوله على ذلك) أي التجوز (قوله ذلك) أي الأخذ على التجوز (قوله لا يتجاسر) يضم النون (قوله فهل يجوز) أي لا المال (قوله الراشي) ٤٩ أي دافع الرشوة (قوله والمرثى) يضم الميم أي أخذ الرشوة (قوله

البه) أي القاضي (قوله الفرق) أي بين القاضي ومن تقدم من رب الدين ورب أقرض وعامله وذو الجاه (قوله بدونها) أي الرشوة (قوله والا) أي وان لم يمكن اخذ الحق أو رد المظلة الا بدفع الرشوة (قوله من رب الدين الخ) بيان من (قوله فان وقع) أي البيع لمن ذكر بدون غن المثل (قوله رد) يضم ففتح فكسر مثقلا أي ففتح البيع (قوله يقوت) أي المبيع (قوله فقيه) أي البيع (قوله وأما مبايعته بلامساحة) مفهوم مساحته (قوله أو غيرها) أي الزيادة كأداء وإطعام (قوله من المظورات) بيان غيرها (قوله فاعسر) أي المدين (قوله بها) أي الدنانير (قوله فقال له) أي رب الدين (قوله اخبره) أي المدين (قوله يكون) أي الدين (قوله له) أي الذي يعطى (قوله فلا خير فيه) أي التسليف (قوله وان كان) أي الاعطاء (قوله سلفه) أي الذي عليه

حكم من الجاه فن قائل بالتعريض بطلاق ومن قائل بالكره بطلاق ومن مفصل فيه وانه ان كان ذوا الجاه محتاج الى ثقة وتعيب وسفر فخذ مثله أجزائه مثله فائز والاحرم ٨٠ وهذا التفصيل هو الحق وفي العبارة أيضا مثل القيدوني عن يجوز الناس من المواضع الخوفة وبأخذهم على ذلك فأجاب ذلك جاز بشرط ان يكون له جاه قوى بحيث لا يتجاسر عليه عادة وان يكون سيرة معهم بقصد تجوزهم فقط لا الحاجة وان يدخل معهم على أجرة معلومة او على المساحة بحيث يرضى بما يدفعونه وفي العبارة أيضا مثل بعضهم عن رجل حبسه السلطان أو غيره ظالما فبذل ماله لن يتكلم في خلاصه بجاهه أو غيره فهل يجوز فأجاب نعم يجوز صرح به جماعة منهم القاضي الحسين ونقله عن القفال (و) كهدية الى (القاضي) فحرم لانه رشوة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الله الراشي والمرثى وبأنى في باب القضاء ان في جواز الهدية اليه التي اعتادها قبل ولاية القضاء قولين قلت ولعل الفرق شدة حرمة الرشوة اذ لم يقل يجوز اذ اختلف ما قبلها فان الشافعي جواز اخذ على الجاه ومحمل الحرمة على الدافع للقاضي اذا امكنه خلاص حقه او دفع مظلمته بدونها والا فالحرمة على القاضي فقط (و) حرم (مبايعته) أي من يتحرم هديته من رب الدين وذو الجاه والقاضي يما (مساحة) أي بدون غن المثل فان وقع رد الا ان يقوت بقوت البيع القاسم فقيه قيمة المقوم ومثل المثل وأما مبايعته بلامساحة فقليل تجوز وقيل تكروه ويكره بيع رب الدين للمدين بمساحة خشية ان يجعله ذلك على زيادة المدين في قضاء الدين أو غيرها من المظورات (او بحرمة) أي غير المقترض الاضرب ضبطه مصدر اخر فوعامضا فالفعول معطوف بالواو على هديته كما في بعض النسخ أي وحرمة نعمة أي المقرض قاله غ مع ابن القاسم في رجل له على رجل عشرة دنانير حمل اجلها فاعسر بها فقال له رجل اخر بالعشرة وأنا سلفك عشرة دنانير قال مالك رضى الله تعالى عنه ان كان الذي يعطى يكون له على الذي له الحق فلا خير فيه وان كان قضاء عن الذي عليه الحق سلفه فلا بأس به ابن رشد هذان على ما قال ان ذلك لا يجوز اذ لم يكن قضاء عن الذي عليه الحق سلفا منه له لانه سلف الذي له الحق لغرض له في منفعة الذي عليه الحق فهو سلف جرت فعا اذا لم يحصل السلف الا ان يريد به السلف منفعة الذي أسلفه خالص الوجه الله تعالى لانه منعه ولا منفعة من سواء ومثل بل من المنفعة فقال (كشرط) قضاء شيء (عقن) بفتح العين المهملة وكسر القاء أي متعقن أو محسوس (د) شيء (سالم) من العقن والسوس ومباول يابس وقديم يجيد فيمنع على المشهور وقيد التخي المتع بما اذا لم يقم دليل على ارادة تقع المتسلف فقط

٧ منح الحق (قوله به) أي التسليف (قوله هذا) أي الجواب (قوله بين) بكسر الياء مثقلا أي ظاهرا (قوله ان) يفتح الهمزة بيان لما يهدف من وكسرها محكيما يقال (قوله ذلك) أي التسليف (قوله منه) أي المعطى (قوله له) أي المدين (قوله لانه) أي المعطى بالكسر (قوله سلف) بفتحات مثقلا (قوله لغرض) بفتح القين المهملة والراء (قوله له) أي المسلف بالكسر (قوله فعا) أي لغرض المسلف (قوله لانه) أي المسلف (قوله سواء) أي المسلف (قوله ومثل) بفتحات مثقلا (قوله فيمنع) يضم الياء

(قوله والا) أى وإن قام دليل على إرادة تنفع السلف فقط (قوله إذا كان) أى قضاء العفن بسالم (قوله ليسقط) بضم الياء وكسر القاف (قوله حله) أى الدقيق أو الكعك (قوله ويجوز) أى دفع مثل الدقيق أو الكعك يلد آخر (قوله المجديسية) بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وكسر الهمزة (قوله وسكون الميم وكسر الهمزة) أى دفع مثل الدال المهملة والسین المهملة وشدة المثناة (قوله جوازه) أى دفع مثل

والاجاز والعادة العامة والخاصة كالشرط ومفهوم الشرط جواز قضاء عفن بسالم إذا كان بلا شرط ولا عادة وهو كذلك لأنه حسن قضاء وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم خير الناس أحسنهم قضاء (و) شرط دفع مثل (دقيق أو كعك) مسلف يلد بشرط مثله (يلد) آخر غير يلد القرض ليسقط المقرض عن نفسه كلفة حله من يلد القرض إلى البلد الآخر كأن يسلفه بمصر دقيقا أو كعكا بشرط دفع قضائه بمكة فيمنع على المشهور ولو للحاج ويجوز بلا شرط وفي المجديسية جواز له للعاج مع الشرط (أو) شرط قضاء (خبر) بضم الخاء المعجمة وسكون الواو وحدة آخر زاي (قرن ب) خبر (له) بفتح الميم واللام مشددة أى وما دحاريخ بزيه أو - فريجة جعل فيها رما دحاريخ بزيه وخبر الله أحسن من خبر القرن وقيل بالعكس (أو) شرط قضاء (عين) أى ذات نقدا كانت أو غيره (عظم حلهما) يلد آخر فيمنع على المشهور ولنفع المقرض بدفع وثقة حلهما عن نفسه وشبهه في المنع فقال (كسفة) بفتح السين المهملة وسكون الفاء وفتح القوقية والجيم أعجمية أى ورقة يكتبها مقرض يلد كسر لو كيل يلد آخر كذا ليقضى عنه بها ما اقترضه بمصر فيمنع لا انتفاع المقرض بدفع كلفة ما اقترضه عن نفسه من مصر إلى مكة وغرره براو بحرا (الان بيم الخوف) البر والبحر فيجوز للقرض ورقة نقله في التوضيح عن الخمي وعبد الوهاب (وك) قرض (عين) أى ذات نقدا أو طعام أو عرض أو حيوان (كرهت) بضم فكسر (اقامتها) عند ما لكها لخوف ثلثها بعفن أو سوس مثلا فيحرم قرضها لئلا يخذلها لأنه سلف جنة ما لغير المقرض (الان يقوم) أى يوجد (دليل) أى قرينة (على أن القصد) بقرض ما كرهت إقامته (نفع المقرض فقط) فيجوز (في الجمع) أى جميع المسائل السابقة كما إذا كان المدوس والقديم ان باعه يأتى عنه يا ضافه مسغبة أو غلام وشبهه بالمستغنى في الجواز ومثله فقال (كقدان) بفتح القاف وشدة الدال المهملة آخره نون أى - قداد من الزرع (سخصد) بضم الميم وكسر الصاد المهملة أى حان حصاده (خفت) بفتح الخاء المعجمة والفاء مشددة أى سهلت (موتته) أى - صد القدان ودرسه وذرته (عليه) أى ما لكه واقترضه لمن (يخصده) بكسر الصاد وضما (ويدرسه) ويذريه ويتنقع بحبه ثم يقضيه مثله ولم يقصد المقرض نفع نفسه بفعل المقرض كما فى ق عن المدونة والتشبيه يقيد (ويرد) بفتح التخمينة وضم الراء وشدة الدال المقرض للمقرض (مكبلته) بفتح الميم أى الحب الذى خرج منه وتبينه لمقرضه وإن هلك الزرع قبل حصده فضمانه على مقرضه لأنه عم فيه حق توفية (وملك) بضم بكسر أى القرض أى ملكه المقرض بالعقد وما رما لا ليقضى على المقرض بدفعه له (ولم يلزم) المقرض (رده) أى القرض لمقرضه الأبعد انتفاعه به انتفاع أمثاله فإن رده المقرض وجب على المقرض قبوله أن لم يغير ينقص لأن الأجل حق للمقرض ولو غير عين واستثنى من عدم لزوم رده فقال (الابشرط أو عادة) برده في وقت معلوم فيلزمه رده عملا بالشرط أو العادة فإن انتفاءه وكالعارية المطلقة

الكعك والدقيق يلد آخر (قوله وخبر الله أحسن) حال (قوله بالعكس) أى خبر القرن أحسن فيعكس بأن يقال كشرط قضاء خبر مثله فيقرن (قوله فيمنع) بضم الياء (قوله أعجمية) أى وضعت في لغة العجم (قوله يلد) صلة مقترضة (قوله لو كيل) أى المقرض (قوله ليقضى) أى المقرض (قوله عنه) أى المقرض (قوله بها) أى بلد الوكيل (قوله ما اقترضه) أى المقرض (قوله فيمنع) بضم الياء أى الانتفاع (قوله وغرره) عطف على كلفة (قوله فيجوز) أى قرض السقفة (قوله مسغبة) أى جماعة وخطر قوله أو مثل) بفتحات مثقلا عطف على شبه (قوله يفيد) أى شرط عدم قصد المقرض نفع نفسه بفعل المقرض (قوله وتبينه) عطف على مكبلته أى مثلهما (قوله لمقرضه) صلة ترد (قوله حق توفية) اضافته للبيان (قوله

وصار) أى القرض (قوله) أى المقرض (قوله فيمنع) بضم الياء رفع الصاد المعجمة (قوله بدفعه) أى ونقل القرض (قوله) أى المقرض (قوله انتفاعه) أى المقرض (قوله به) أى القرض (قوله فإن رده) أى القرض (قوله قبوله) أى القرض (قوله ولو غير عين) أى ولو كان المقرض غيرهما (قوله استنبأ) أى الشرط والعادة (قوله فهو) أى القرض

(قوله فيها) أي العارية المطلقة (قوله) أي المبيع (قوله ردها) أي العارية من مستعيرها (قوله يلزمه) أي المبيع (قوله) ايأؤها) أي العارية (قوله) أي مستعيرها (قوله انه) أي المبيع (قوله اعاره) أي الشيء المعار (قوله واختاره) أي لزوم بقائها القدر الذي أعارها له (قوله وليس هذا) أي لزوم بقائها الملح (قوله اذ قد تزيد) أي العادة (قوله عليه) أي القدر الذي يعارها له (قوله بفرض) بفتح الفاء وسكون الراء أي تقدير (قوله وجودها) أي العادة ودفع بقوله وليس هذا عملاً بالعادة ما يؤولهم من منافاة الحكم يلزم بقائها القدر الذي يرى انه اعاره موضوع المسئلة من العارية المطلقة اذ القدر الذي تعاره عادة وهي كالشرط فيخرجها عن اطلاقها (قوله فلا يلزم) أي اخذه (قوله ربه) أي القرض (قوله عليه) أي القرض وقد فعل معروفًا لا يجوز أن يتكليفه جـ له لبلده (قوله لا خوف) أي بين بلد الدفع وبلد القرض (قوله ومثلها) أي العين في الحكم (قوله لخبر الصحيح) ان رجلاً كان فيمن قبلكم استلف من رجل القدينار الحديث نص صحيح البخاري ٥١ باب الشروط في القرض قال البت

حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ذكر جالساً لبعض بني امية ان يسئله القدينار قدفعها الى أجل مسي وقال ابن عمرو عطاء اذا اجله في القرض جاز ٥١ (قوله ان وعدت) بفتح تاء الخطاب وهو رب الدين (قوله غريمك) أي مدنيك (قوله لزمك) أي ناخيره (قوله لانه) أي التأخير (قوله قلت) بفتح التاء (قوله) أي غريمك (قوله) أي الرشد غير الفاس الذي استلفه شخص (قوله ان يقرضه) أي المسؤول السائل (قوله صفة) غير لتسببه مثل (قوله يقوم) أي يقوم (قوله

وتقل اللخمى فيها عن المدونة قولين فقل له ردها ولو بالقرى وقيل يلزمه ايأؤها القدر الذي يرى انه اعاره لانه واختاره ابو الحسن وليس هذا عملاً بالعادة اذ قد تزيد عليه بقرض وجودها وشبه في عدم لزوم فقال (كأخذه) أي القرض فلا يلزم ربه ان دفعه المقرض له (بغير محله) الذي يقضى فيه من زيادة الكلفة عليه (الا العين) أي الدنانير أو الدراهم المقرضة فيلزم مقرضها أخذها بغير محله لثقلها الا خوف واحتياج الى كسب رجل ومثلها الجواهر النفيسة * (خاتمة) فيها مسائل * الاولى ابن العربي انقرد ما لك رضى الله تعالى عنه باشرط الاجل في القرض لخبر الصحيح ان رجلاً كان فيمن قبلكم استلف من رجل القدينار الحديث * الثانية في المسائل الملقطة ان وعدت غريمك بتأخير الدين لزمك لانه اسقاط للعق لا يلزم سواء قلته أو ترك أو أخرتك * الثالثة ابن ناجي في شرح قول الرسالة وله ان يقرضه شيئاً في مثله صفة ومقداراً يقوم من كلام الشيخ اقتفار القرض لان يكون بلفظه وفيه قولان ويؤخذ منه جواز اشتراط ما يوجب به الحكم من قوله في مثله صفة ومقداراً لان قضاء الصفة والمقدار يوجبهما الحكم وان لم يقع نص عليهما في العقد واختلف في فساد العقد به ان شرط على ثلاثة أحوال ثالثهم ايمنع في الطعام فان وقع فسح ٥١ وفي التخييرة سخدم منع ابن القاسم ان يقول الرجل للرجل اقرضك هذه الخنطة على ان تعطيني مثله وان كان القرض يقتضي اعطاء المثل لاظهار صورة المكايسة وقال اشهب ان قصد بشرط اعطاء المثل عدم الزيادة فلا يكره وكذا ان لم يقصد شيئاً وان قصد المكايسة كره ولا يفسد العقد لعدم نفع المقرض * الرابعة ابن عرفة للمقترض رد عين المقرض ما لم يتغير وبه انضح تعليل منعه في الاماء بانه عارية لا قرض فان تفسير بنقص فواضح عدم القضاء بقبوله ولو تغير بزيادة فالظاهر وجوب القضاء بقبوله وقول ابن عبيد السلام الا قرب عدمه لانه معروف من المقرض يزده وجوب القضاء بقبوله

الشيخ اي الى محمد ابن ابي زيد (قوله القرض) أي صفة عقده (قوله لان يكون) أي عقده (قوله باقظه) أي مادة القرض كاتركت (قوله وفيه) أي افتقاره لفظه وعلمه (قوله منه) أي كلام الشيخ (قوله اشتراط) أي في عقد القرض (قوله الحكم) أي الشرعي (قوله من قوله في مثله صفة ومقداراً) بيان ما (قوله لان قضاء الصفة الخ) عليه يؤخذ الخ (قوله واختلف) بضم التاء (قوله العقد) أي عقد القرض (قوله به) أي شرط قضاء مثله صفة وقدر (قوله ان شرط) علم ما قبله (قوله على ثلاثة أحوال) صفة اختلف (قوله ينجح) بضم الباء أي شرط قضاء مثله وصفته (قوله في الطعام) مقهومه جواز في غيره (قوله فان وقع) أي قرض الطعام بشرط قضاء مثله وصفته (قوله فسح) بضم فكسر (قوله وان كان الخ) حال (قوله لاظهار الخ) علمه منع (قوله وبه) أي جواز رد عين المقرض بفتح الراء (قوله انضح) (قوله منعه) أي القرض (قوله بانه) أي قرض الإمامة تعليل (قوله فان تغير) أي المقرض بفتحها (قوله ولو تغير) أي المقرض (قوله عدمه) أي القضاء بقبوله (قوله لانه) أي رد المقرض بزيادة (قوله يرد) بضم ففتح الخ خبر قول (قوله بقبوله) أي رد القرض

ایما (ای عمارت) (قوله ولو
 كان) ای الطعم (قوله خير)
 بضم فكسر مثقلا ای المسلم
 (قوله فی الايام) ای من عماره
 المبلد (قوله القضاء) خبر
 الاظهر (قوله وهو) ای
 المدين موسم جال (قوله
 الاول) ای الجبل (قوله الثاني)
 ای عدم الجبل (قوله یحیر)
 بضم یاء وفتح الموحدة

قل أجل وهو عرض لاتقاء النسبة على المقرض فيه ما تقدم به روفه عليه بالقرض ووجوب
قضائه بعمل قبضه وهو غير عين ويجوز بغيره تراخيا الجلاب ان حل أجله والا فلا ابن عات عن
الشاو ر بن أقمرض طاهما ما يلد تغرب وانجلى أهلها واديس من عمارته ان بعد طول فله أخذ قيمته
في موضع السلف وان ربحى قرب عمارته تبره الما ولو كان من سلم خيرة في الايام بين تبره
وأخذ أس ماله قلت الاظهر ان لم ترج عمارته عن قرب القضاء بالدفق في أقرب موضع عماره
لحل القرض * الخامسة ابن ناجي اختلف اذا اراد المدين دفع بعض ما عليه وهو موسر فهل
يجبر رب المال على قبضه أم لا فروى محمد انه يجبر وقال ابن القاسم لا يجبر واما المعسر فيجبر
اتقا عاوز الجزولي الاول للمالك - وكى الثاني بقبول واقتصر ابن عمر على الثاني ابن يونس
ابن المواز مالک رضي الله تعالى عنهم من الحق على رجل جاءه يبعضه فقال لا قبل الا المال كله
فأرى ان يجبر على أخذ ما جاءه ابن القاسم ان كان القويم موسرا فلا يجبر رب الحق على أخذ
ما جاءه افادها الخط وابقه أعلم بالصواب

(قوله يمين) بفتحات منة لا
اي تركها يمين بلا كتابة
(قوله الله) بفتحات مثقلا
(قوله قال) اي الشارح (قوله
يذبلوا) اي يتبعوا (قوله
هذا الباب) اي باب القرض
(قوله والشيخ) اي خليل
(قوله لذات) اي ذكر المفاسد
(قوله شيئا) اي من احكام
المقاصة (قوله الغرض) بفتح
الفين المجبة والراء (قوله
مقابلة) اي وزنهما معا
(قوله فقيه) اي المدة تغريب
على مقتضى الخ (قوله وهو)
اي مماثل (قوله لعدوله) اي

قال واعلم ان عادة الاشياخ في الغالب ان يذيلوا هذا الباب بذكر المقاصة والشجر وجه الله تعالى لم يتعرض لذلك فاردت ان اذكر شيئا ليكون تكميلا لغيره من المناظر (تجاوز المقاصة) بعضهم الميم وبقيت وقد اشد الصاد المهمة في ابن عرفة المقاصة متاركة بمطالوب بمائل منصف ما عليه لما لا على طالبة فيما ذكر عليهم ما قوله متاركة متفاعلة مقتضية تعدد فاعلم ان فيه حذف الواو ومعطوفها على الاصل وطالب وقوله بمائل تنازع فيه بمطالوب وطالب وهو صفة له حذف أي حق وقوله منصف فاعل بمائل وقوله ما عليه اظهر في محل الضمير والاصل منصفه ولم يظهر وجهه لعدوله منه مع اختصاره وأوضعيته وقوله لما صلة بمائل وقوله على طالبة صلة متعلقة وقوله فيما كراي ما عليه والمعلقة متاركة وقوله عليهم حال عماد كراحتريه عن منار كتهما فيما ذكر هو على غيرهما لهما ابن عرفة ولا ينتقض طرده بمتاركة متقارفين حديثهما ولا بمتاركة متباينين حين متساويين لان المتماثلين عرفا ما صعب قيام أحدهما بدل الآخر وهذا لا يصدق على حدى القذف ولا على الجرحين للإجماع على ان أحدهما لا يصح بدل الآخر بحال والازيد في الرسم ماليا وقولنا ما عليه خير من لفظ الدين لتدخل المقاصة فيما حل من الكتابة وثيقة الزوجة البناني وفيه بحثان أحدهما انه غير جامع لعدم شموله المقاصة في الدينين المختلفين الا ان يقال قصد تعريف المقاصة التي يقضى بها فقط وفيه نظر الثاني ان هو اياه

ابن عرق (قوله عنه) ای صنفه (قوله متعلق) بفتح الالام (قوله طرده) ای کون الحد ملزوما للمقاصدة (قوله بمأثره) صله بما قبل
بنقض (قوله حدیج ما) مقبول متاكد المضاف لفاعله (قوله لان المتقائلین) الخ علة لا ینتقض (قوله وهذا) ای حد المتقائلین عرقا
(قوله لا لاجماع) الخ علة لا یصدق الخ (قوله والوا) ای ولوصدق علیهما (قوله من الکتابه) ای المال المسکتاب به بیان ما (قوله وثققة)
مطلق علی الکتابه (قوله ونفیہ) ای الحد (قوله انه) ای الحد (قوله وقبه) ای الجواب (قوله نظر) ای لوجوب جمع الحد ما بقضی به

وما لا يقتضي به (قوله هي) أي المقاصة (قوله يقتضي) بضم الياء مفتوح الضاد (قوله لاطالبها) أي المقاصة (قوله هو) أي القضاء
بها الطالبها (قوله بعدد ما) أي المقاصة (قوله لاطالبه) أي عدمها (قوله هي) أي القضاء بعدمها وأنه لا يثبت خبره (قوله يعمل)
بضم الياء (قوله لاطالبها) أي المقاصة (قوله لاطالبها) أي المقاصة (قوله هو) أي وجوب العمل بها (قوله واخذ) بضم فكسر (قوله
القول الثاني) نائب فاعل أخذ (قوله ويلزمها) أي اتحاد الصفة (قوله أذليست) ٥٣ أي المقاصة (قوله ولا وضعا) أي

بما نال صنعه بالضمير ويسقط لفظ ما عليه لعدم فائدته وتعبير المصنف بالجواز موافق لقول
المدونة آخر يوسع الأجل هي جائزة وهذا باعتبار حق الله تعالى واختلف هل يقتضي لاطالبها
بها وهو المشهور أو يقتضي بعدمها الطالبه وهي رواية زياد عن مالك رضي الله تعالى عنه وعبارته
الشارح والجواز هنا بمعنى الأذن في الإقدام وهذا باعتبار حق الله تعالى وهل يجب أن يعمل
بها في حق الأدي حتى يكون القول قول من دعا إليها وهو المشهور أو قول من دعا إلى
عدمها وهي رواية زياد عن مالك رضي الله تعالى عنه وفي التوضيح في شرح قول ابن الحاجب
المقاصة جائزة اتفاقا والجواز هنا بمعنى الأذن والافتقار يختلف هل يجب أن يعمل على قول من
دعا منها إليها وهو المشهور أو القول قول من دعا إلى عدمها رواه زياد عن مالك رضي الله
تعالى عنه وأخذ من المدونة في الصرف والسلم الثاني والنسكاح الثاني القول الثاني (في ديني)
بفتح الهمزة والنون مثني دين حذف تونه لاضافته إلى (العين) أي الدينارين والدرهم (مطلقا)
عن التقييد بكونه ما من يبيع أو من قرض أو أحدهما من يبيع والأخر من قرض ومحل
جوازها (ان اتحادا) أي ديننا العين (قدرا) كعشرين (وصفة) كحكمة دين ويلزمها اتحاد
النوع كذهبين سواء (حالا) بفتح الحاء المهملة وشدة اللام أي ديننا العين معا (أو حل
(أحدهما) دون الآخر (أم لا) بان كانا مؤجلين معا باجل واحد أو بأجلين عند ابن القاسم
أذليست سابقا زيادة ولا وضعا للتعجيل وانما هي محض مباراة وفي عبارة المصنف العطف على
ضهير الرفع المتصل بلا فاصل وهو ضهير وان قوله لا شامل لتأجيلها ما وتأجيل أحدهما
فالاول حذف أو أحدهما وان قوله مطلقا يقتضي عن قوله حالا (وان اختلفا) أي ديننا العين
(صفة مع اتحاد النوع) كعمدية ويزيدية كلاهما ذهب أو فضة (أو مع اختلافه) أي
النوع كدينارين عمدية ودراهم يزيدية الينافي لو قال وان اختلفا صفة أو نوعا كان أخصر
(فكذلك) أي الدينين المتفقين نوعا وصفة في جواز المقاصة فيهما ما لم يكن لا مطلقا بل (ان حالا)
أي ديننا العين وهي مع اتحاد النوع مبادلة ما في النمة ومع اختلافه صرف ما فيها وهما جائزان
بشرط الحلول (والا) أي وان لم يحصلان بأجلا معا أو أحدهما (فلا) تجوز المقاصة لأنهما مع
اتحادهما بدل مؤخر ومع اختلافه صرف مؤخر وكلاهما ممنوع في التوضيح ينبغي أن يقتيد بعدم
بعد النمة فان بعدت جاز كما تقدم في يوسع الأجل من قوله الا ان يكثر المجمل عن المتأخر جدا
وشبه في الجواز ان حلا والمتع أن لم يحصلا فقال (كان) اتفاقا نوعا (اختفا) أي ديننا العين
(زنة) حال كونهما (من يبيع) فتجوز المقاصة فيهما ان حلا والافتقار فهو تشبيه تام على المعتد
كما عند ابن بشير وارتضاء ابن عرفة وكزيادة الزنة زيادة العدد بالاولى فلا يقال الاول ابدال

(قوله مع اتصاده) أي النوع (قوله اختلافه) أي النوع (قوله يقتيد) بضم الياء الاولى وفتح الثانية أي منه ان لم يحصل (قوله بعد)
بضم الموحدة (قوله من قوله الا ان يكثر الخ) بيان ما (قوله فهو) أي التشبيه بتفريع على الشرح (قوله وارتضاء) أي ما عند
ابن بشير (قوله وكزيادة الزنة) خبر مقدم (قوله بالاولى) بفتح الهمزة أي لا تقصا زيادة العدد واطهرتها (قوله فلا يقال الخ)
تفريع على وكزيادة الزنة زيادة العدد الخ (قوله الاولى) بفتح الهمزة

(قوله ليشمل زيادة العدد) على الاولى ابدال الخ (قوله انهما) اي الدينين المختلفين قدرا (قوله ان كانا) اي الدينان المختلفان قدرا (قوله منع) بضم فسحة اي المقاصة (قوله ولو حلا) لانه ساقب زيادة (قوله ان لم يحل) اي بان اجلا معا واحدهما لانه بدل مؤخر (قوله فان كان الاكثر دين البيع منع) ٥٤ اي للساقب زيادة (قوله وان كان) اي الاكثر (قوله مطلقا) اي عن

الزينة بالقدر ليشمل زيادة العدد ومعه ومن بيع انهما ان كانا من قرض منع ولو حلا وان كان احدهما من بيع والاخر من قرض منع ان لم يحل وان حلا فان كان الاكثر دين البيع منع وان كان من قرض جازت هذه طريقة ابن بشير ابن عرفة وهي اسعد بالذهب وطريقة غيره المنع مطلقا (والطعامان) الترتيبان في الذمتين (من قرض كذلك) اي ديني العين في جواز المقاصة ان اتفقا قدرا وصفة سواء حلا ام لا او اختلفا وصفة واتحد نوعهما او اختلف وحلا ومنعهما في هذا ان لم يحل وفي اختلاف القدر حلا ام لا (ومنعهما) بضم فسحة اي الطعامان اي المقاصة فيهما حال كونهما مرتبين في الذمتين (من بيع) ان كانا مختلفين في القدر والنوع او الصفة بل (ولو) كانا (متفقين) نوعا وقدرا وصفة وسواء حلا ام لا لبيع طعام المعاوضة قبل قبضه فيهما والنسيئة في طعام بطعام والدين بالدين في غير الحالين وأشار بولواي قولنا شوب يجوزها في المتفقين (و) ان كان احدا الطعامين (من قرض) والاخر من (بيع تجوز) المقاصة فيهما (ان اتفقا) اي الطعامان نوعا وقدرا وصفة (وحلا) معا (لا) تجوز (ان لم يحل) بان كانا مؤجلين (او) لم يحل (احدهما) اي الطعامين عند ابن القاسم لا اختلاف الاغراض بالتأجيل ولولا احدهما فيلزم بيع طعام المعاوضة قبل قبضه (وتجوز) المقاصة (في) الدينين (العرضين مطلقا) عن التقييد بكونهما من بيع او قرض او مختلفين وبكونهما حالين (ان اتفقا) اي العرضان (جنسا وصفة) ابن بشير فان اتفقا في الجنس والصفة جازت المقاصة اتفقت الا مجال أو اختلفت حلا ولم يحل وشبهه في الجواز فقال (كانا مختلفا) اي العرضان (جنسا واتفقا) اي العرضان (اجلا) واولى ان حلا (وان اختلفا) اي العرضان (اجلا) بان اجلا باجلين مختلفين (منع) بضم فسحة المقاصة فيهما (ان لم يحل) اي العرضان معا والاجازت (او) ان لم يحل (احدهما) فان حل احدهما جازت هذا مذهب المدونة لا تنافي قصد المكايسة بحلول احدهما وفي الموازية منعها حينئذ ابن مخرز وهو الاصح عندى (فان اتفقا) اي العرضان (جنسا والصفة متفقة) ومختلفة جازت (المقاصة فيهما) (ان اتفقا) الاجل (الا) اي وان لم يتفق الاجل بان اختلف (فلا) تجوز (مطلقا) عن التقييد بكونهما من بيع او من قرض او مختلفين الحط وفيه نظر من وجوه الاول انه قدم حكم اتفاق العرضين في الصفة فلا حاجة الى اعادته الثاني ان قوله والا فلا يقتضى انه اذا لم يتفق الاجل فلا تجوز المقاصة فيهما وان اتفقا في الصفة والجنس وهو خلاف ما تقدم انهما اذا اتفقا في الجنس والصفة جازت المقاصة اتفقا في الاجل واختلفا ولم يحل كما تقدم في كلام ابن بشير الثالث كان ينبغي ان يقول ان اتفق الاجل او حلا لان حكم الحلول حكم اتفاق الاجل وقديقال سكت عن حكم الحلول لوضوحه وان كان ذلك كره اولى الرابع شمل قوله والا فلا مطلقا كونهما من قرض والحال منهما او الاقرب بحلولا ابعود وهو جائز اذا لم يمنع فيها لانها امتنعت

التقيد بكونهما من قرض او احدهما منه مع زيادة دين البيع (قوله في جواز المقاصة) صلة كاف التشبيه (قوله ان اتفقا) اي الطعامان (قوله واتحد نوعهما) اي الطعامين وحلا (قوله او اختلف نوعهما) (قوله ومنعهما) اي المقاصة عطف على جواز (قوله في هذا) اي اختلاف نوعهما (قوله وفي اختلاف القدر) عطف على في هذا (قوله ان كانا) اي الطعامان (قوله فيهما) اي المختلفين والمتفقين (قوله والنسيئة) اي التأخير عطف على بيع (قوله والدين) عطف على بيع (قوله ويجوزها) اي المتناص (قوله فيهما) اي الطعامين (قوله لبيع طعام المعاوضة الخ) اي والنسيئة في طعام بطعام والدين بالدين (قوله مختلفين) اي احدهما من بيع والاخر من قرض (قوله وبكونهما) اي العرضين عطف على بكونهما (قوله فان اتفقا) اي العرضان (قوله واولى) بفتح الهجر (قوله فيهما) اي العرضين (قوله والا) اي

وان حلا معا (قوله منعهما) اي المقاصة (قوله حينئذ) اي حين حل احدهما (قوله وهو) اي منعهما (قوله فيهما) اي العرضين اذا (قوله وفيه) اي المتن (قوله انه) اي الشأن (قوله لان حكم الاول الخ) على ينبغي ان يقول الخ (قوله وان كان ذلك كره اولى) حال (قوله كونهما) اي العرضين (قوله والحال) بشد اللام الخ حال (قوله وهو) اي المقاصة فيهما او ذلك كره له (قوله لانها) اي المقاصة

(قوله اذا كانا) اي العرضان (قوله فيها) اي المقاصة (قوله لئلا) اي انشاء مانعها (قوله به) اي جوازها (قوله في الاولى) بضم الهمز اي كونهم معام من قرض (قوله لم) بكسر اللام محققا (قوله كلامه) اي يهروا (قوله الاعتراضين الاولين) اي التكرار ومخالفة ما قدمه (قوله ونصه) اي كلام الشامل (قوله ووقع) اي هنا oo (قوله اذا اتحدوا) اي الطعمان (قوله فان اختلف)

اي عددهما (قوله وكانا) اي الطعمان (قوله امتنع) اي المقاصة (قوله من منع الزيادة في قضاء القرض) بيان المشهور (قوله وان كانا) اي العرضان (قوله ضابطها) اي المقاصة (قوله فان كانا) اي العرضان الخ (قوله تفصيل للاجمال السابق) (قوله لانه) اي المقاصة وذكرة لتذ كبر خبره (قوله وان كان) اي الحال والا قرب حلولا (قوله وهذا) اي التفصيل السابق (قوله اذا كانا) اي العرضان (قوله ويدخلها) اي المقاصة (قوله القسمين السابقين) اي كونهم مامن بيع وكونهم مامن قرض (قوله وذلك) اي المقاصة وذكرة بتذ كبر خبره (قوله سواء كانا من بيع) اي العرضان (قوله قوله) اي المصنف (قوله وعرض) اي في ذمة (قوله وطعام) اي في ذمة اخرى (قوله او عين) اي في ذمة (قوله وطعام) اي في اخرى (قوله والصور الثلاث) اي عرض في ذمة وعين في اخرى او عرض في ذمة وطعام في اخرى او طعام في ذمة وعين في اخرى

اذا كانا من بيع لان فيها حظ الضمان وازيدك ولا ضمان في القرض وكذا اذا كانا من قرض والاخر من بيع وكانا من بيع او اياهما حلولا هو البيع وهو الافضل جازت لئلا كرو قد صرح به ابن بشير وصرح في التوضيح بالجواز في الاولى وقد سلم كلامه في الشامل من الاعتراضين الاولين ونصه وان اتفقا جسدان صفقة جازان حلا والافلام مطلقا ووقع في بعض النسخ كعبارة الشامل واقه أعلم (تبيين الاول) اذا اتحدوا في الجنس واختلفا في الصفه وحلوا واتفقا جازت المقاصة كانا من بيع او قرض او احدهما من بيع والاخر من قرض صرح به ابن بشير (الثاني) جميع ما تقدم في العرضين المتفقين في الجنس انما هو اذا اتفق عددهما فان اختلف وكانا من قرض امتنع على المشهور ومن منع الزيادة في قضاء القرض وان كانا من بيع وقد حل الاجلان فتجوز وان كان احدهما من قرض والاخر من بيع فان كان دين البيع اكثرهما امتنع واقه أعلم (الثالث) ضابطها ان ما حل او كان اقرب حلولا فهو مقبوض عالم يحل او عما هو به محلول فان ادى اقتضاؤه عنه الى ضع وتجهل او حظ الضمان وازيدك امتنع وان لم يؤد الى واحد منهما جاز فان كانا من بيع وكان الحال او الاقرب حلولا كثيرا وجودا امتنع لانه حظ الضمان وازيدك وان كان ادنى او اقل امتنع لانه ضع وتجهل وهذا اذا كانا من بيع واذا كانا من قرض والحال او الاقرب ادنى او اقل امتنع لانه ضع وتجهل وان كان اجودا جاز اذا لضمان في القرض وان كان اكثر عددا امتنع لانه زيادة في القرض فانه في النكت افاده في صغيره وزاد في كبيره المصنف ويدخلها خلاف من رد في القرض اكثر عددا وان كان احدهما من قرض والاخر من بيع جرى على القسمين السابقين وان اتفق اجلهما فذلك جائز سواء كانا من بيع او من قرض ومن بيع وقرض قوله على القسمين السابقين اي في اعتبار حظ الضمان وازيدك اوضح وتجهل قوله وان اتفق اجلهما فذلك جائز الخ ظاهره انه من تمام الضابط وقد ادخل فيه الاختلاف في القدر فمضى الجواز عند اتفاق الاجل ولو اختلفا قدر في القرض ولم يمس كذلك اذ يمنع ذلك في الدين من قرض ولو اتفقا جلا او حلا وكذا من قرض وبيع ودين البيع اكثر ولا يذهب كراين شام ولا ابن الحاجب ولا ابن عرفة ولا غيرهم الضابط الا في اختلاف الصفه بخلاف صنيع التوضيح وت (الرابع) ابن بشير ان اختلف الدينان جنسا كعرض في ذمة وعين في ذمة اخرى او عرض وطعام او عين وطعام جازت المقاصة على الاطلاق حلا لا اتفاق اجلهما واختلفا ابتالي يشكل عليه الطعام من بيع اذ فيه بيعه قبل قبضه والصور الثلاث اما من بيع او من قرض او منهما فهذه تسع تضرب في احوال الاجل الثلاث بسبع وعشرين (الخامس) قسم المصنف الدينين الى ثلاثة اقسام عينين وطعامين وعرضين وكل منها من بيع او من قرض او احدهما من بيع والاخر من قرض فهذه تسعة وفي كل منها امان يتفق في النوع والصفه والقدر واما ان يختلفا في واحد منهما فلهذا

(قوله او منهما) اي احدهما من بيع والاخر من قرض (قوله احوال الاجل الثلاث) اي حلولهما واتفاقهما اجلا واختلافهما اجلا (قوله منها) اي الثلاثة (قوله منها) اي التسعة (قوله منها) اي النوع والصفه والقدر

(قوله منها) أي الست والثلاثين (قوله وتطهها) أي المائة والثمانية (قوله علم) بضم العين (قوله تعد) بضم ففتح فسكون (قوله صفة) عطف على جنس بواو محذوفة (قوله فلتقتنى) أي تلبس (قوله إذا) متون (قوله تضم) بضم ففتح فسكون (قوله تؤم) بضم المتناة فوق وفتح الهمز وسكون الميم أي تقصد (قوله حلا) بفتح الحاء المهملة واللام مثقلا (قوله أولا) بسكون الواو (قوله حق) أي ثمانية ومائة (قوله فليسترا) بضم الباء وسكون النون وفتح الطاء * (باب الرهن) * (قوله حقيقة واحكام) مضافان فلا يتوان (قوله الرهن) بفتح الراء وسكون الهاء ٥٦ أي - حقيقة (قوله رهن) أي مسمى بلفظ رهن (قوله يقال) أي قولاً غير مباشر
تسمية المذموم رهن (قوله أي

أربع في تسع وست وثلاثين وفي كل منها إما حالان أو موجبان أو أحدهما حال والآخر موجب فهذه مائة وعشائة وتطهها الشيخ محمد بن مائة وقال

دين المقاصة لعين يتقسم * وأطعام ولعرض قد علم
وكلها من بيع أو قرض ورد * أو من كليم ما فدى تسع تعد
في كلها يحصل الاتفاق في * جنس وقدر صفة فلتقتنى
أو كلها مختلف فهي إذا * أربع حالات في تسع فاعلم
يخرج ستمع ثلاثين تضم * تضرب في أحوال آجال تؤم
حلا مائة أو واحد أو لامعا * جعلها حق كما قيل اسمها
تمكيل تقييداً بنغازي اختصرا * أحكامها في جدول فليسترا

(باب في بيان حقيقة واحكام الرهن)

(الرهن) لغة الأزوم والحبس وكل ما لزوم فهو رهن يقال هذا رهن لك أي محبوس لك قال الله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة أي محبوسة والراهن دافع الرهن والمرتهن بكسر الهماء قابضه ويقبضها الشيء المرهون وقد يطلق على أخذه لوضوح الرهن عنه وعلى الراهن لأنه مطلوب وما خوذ منه الرهن وجع الرهن رهان ورهون ورهن بضم الراء والهاء ابن يونس الرهن والرهان عريان لكن الرهن بضم في جمع الرهن أكثر والرهان في الخيل أكثر وقيل جمع الرهن رهان وجمع رهان رهن بالضم فهو جمع الجمع يقال رهنته وارهنته وارهنته حكاية السمين وشرعا يطلق مصدره على العقد واسم الشيء المرهون وعرفه المصنف بالمعنى الأول فقال الرهن (بذل) بفتح الموحدة وسكون الذال المجبهة أي إعطاء جنس مثل الرهن وغيره وهو مضاف له (من) أي شخص إضافة مصدره لفاعله (له البيع) أي لا يخرج بذل من لا يصح بيعه لعدم تميزه ومفعول البذل (ما) أي شيئاً (ببيع) أي يخرج به بذل من له البيع ما لا يصح بيعه كخمر وشنيز وميتة وكلب ولما خرج بقوله ما يباع بذل ما فيه غرر وكان رهنه مبيعاً عطفه على ما يباع لادخله فقال (أو) بذل من له البيع (غرراً) أي شيئاً فيه غرر وغرر شديد كما بق وشارد لان للمالك دفع ماله قرضاً أو بيعاً لاجل بلا توثق فيه بشئ بخلاف توثقه فيه بما فيه غرر لانه شئ في الجاهل خير من لاثني فان اشتد كلبين فلا يجوز على المعروف وسماي للمصنف اذا لم يشترط رهنه في البيع أو القرض بل (ولو اشترط) رهن القرض (في العقد) أي البيع

محبوسة) ففعله بمعنى مفعولة (قوله وبقبضها) أي الهاء (قوله يطلق) أي المرتهن بفتح الهماء (قوله على أخذه) عند الهمز وكسر انهاء العجبة أي الرهن (قوله وعلى الراهن) عطف على أخذ (قوله لانه) أي الراهن (قوله مطلوب) أي بالرهن (قوله رهان) بكسر الراء (قوله بضم الراء والهاء) راجع لرهون ورهن (قوله الرهن) بضم الراء والهاء (قوله والرهان) بكسر الراء (قوله لكن الرهن) استدراك على قوله الرهن بضم الخ لرفع ايهاهم انهم مستويان (قوله بضم) أي للراء والهاء (قوله في جمع) صلة أكثر (قوله في الخيل) صلة أكثر (قوله بفتح فسكون) (قوله رهان) بالكسر (قوله بالضم) أي للراء والهاء (قوله فهو) أي رهن بالضم (قوله وشرعا) عطف على لغة (قوله عرفه) بفتحات مثقلا (قوله الأول) أي العقد (قوله وهو)

أي بذل (قوله أي شخص) لأن ذكره وتحتل انما اسم موصول صفة لمذموم أي الشخص الذي (قوله لتمييزه) صلة له البيع أو القرض (قوله لاخراج) علة مضاف إلى الخ فالإضافة فصل (قوله أي شيئاً) بما نكرة وتحتل الموصولة أي الشيء الذي (قوله به) أي ما يباع (قوله وكان رهنه) أي ما فيه غرر الخ حال (قوله عطفه) أي ما فيه غرر (قوله لادخله) أي بذل ما فيه غرر في الحد (قوله لان للمالك الخ) علة جواز رهن ما فيه غرر (قوله لاجل) بفتح الجيم (قوله فيه) أي المال المدفوع لاجل (قوله لانه) أي ما فيه غرر (قوله اذا لم يشترط رهنه) أي ما فيه غرر

(قوله فلا يفسده) يضم ثم كسر أي شرط رهن الغر والعقد (قوله وهو) أي جواز رهن الغر في عقد البيع (قوله في قولها) أي المدونة (قوله بان اشتراطه) أي رهن الغر (قوله فيه) أي العقد (قوله يفسده) أي العقد (قوله وهما) أي القولان جاريان (قوله وهذه) أي مسئلة جواز رهن الغر (قوله لاخراج الخ) علة ذلك (قوله الرهن) مفعول تعريف المضاف لفاعله (قوله قريب) خبر تعريف (قوله واعتضه) أي تعريف ابن الحاجب (قوله بأنه) ٥٧ أي تعريف ابن الحاجب (قوله لانه) أي

الرهن (قوله اسم) أي للمرهون (قوله وهما) أي الاسم والمصدر (قوله وان كان الخ حال (قوله فالاولي) بفتح الهمزة (قوله يقول) أي في تعريف الرهن (قوله وعرفه) بفتحات منتزعات (قوله الرهن (قوله بأنه) أي الرهن (قوله قال) أي ابن عرفة (قوله المسلم) بفتح اللام (قوله يقال) أي في جواب اعتراض ابن عرفة (قوله تعريظه) أي الرهن الخ (قوله يبيع على يطلق في عرفهم) على العقد صحيح أيضا وفي التعبير عن العقد القبض والاعطاء والبذل في التعريفات إشارة إلى أنه لا يتم الإقباض لقول الله تعالى رهن مقبوضه وفي الاعطاء والبذل إشارة إلى أنه لا يتم الإقباض والأذن فيه ولو تولى المرتهن قبضه بنفسه فلا يكون رهنًا وعرفه ابن شاس بأنه احتباس العين وثيقة بالحق ونظيره وفي تعريف ابن الحاجب والمصنف بان الرهن عند الفقهاء ليس هو نقص الاعطاء أو الاحتباس ولا يكادون يطلقونه على ذلك أصلا بل هو عندهم ما العقد أو الشيء المرهون من الأول قولهم الرهن يلزم بالقول وقولهم يصح رهن كذا ولا يصح رهن كذا واشتراطهم الصيغة فيه أو جعلها ككلام ابن الحاجب وابن شاس ما يشاق ما قاله قال ابن شاس وأما القبض فليس بشرط في انعقاد الرهن ولا في صحته ولا في لزومه فينقد ويصح ويلزم بالقول ثم يطلب المرتهن الإقباض وقال ابن الحاجب يصح الرهن قبل قبضه ولا يتم الإقباض فأن ترى القبض والإقباض متأخرين عن العقد والمتأخر عن الشيء غير ضروري ولا سيما على قول ابن القاسم لا ينعقد إلا بقلبه ومن الثاني قولهم بان يحق الرهن وعلة الرهن ولذا أحسنه الواوغي بقوله عقد لازم لا ينقل الملك قصد به التوثيق بدقوله لا خفاء في اشكال تعريف شيخنا بأنه مال قبض توثيقه في دين لانه لا يشمل من الرهن إلا ما هو مقبوض ولا خلاف في المذهب ان القبض ليس من حقيقة الرهن اه وكل هذا مدفوع بان المراد من الاعطاء والبذل والإقباض العقد

أو القرض فلا يفسده على المشهور ابن رشد المشهور وجواز رهن الغر في عقد البيع وهو ظاهر قول ابن القاسم في اطلاقه في قولها أجاز ابن القاسم رهن القرض والزرع قبل بدق صلاحهما نقله ابن عرفة وأشار بولوا إلى القول بان اشتراطه فيه يفسده المازري وهما جاريان على ان الفاسد اذا قارن الصحيح هل يصير ممنوعا عام لا لخلط ومنشأ الخلاف هل للرهن حصه من الثمن أو لا وهذه إحدى النظائر التي يجوز فيها الغر والثانية الهبة والثالثة الخلع والرابعة الصلح وقد كرهنا بذكر ما يباع بقوله (وثيقة) أي التوثيق به (بحق) لاخراج بذل من له البيع ما يباع غير التوثيق به كبذل البيع والمؤجر والمعاير والموهوب والمتصدق به وتعريف المصنف الرهن بما ذكر قريب من قول ابن الحاجب اعطاء امرئ وثيقة بحق واعتضه ابن عرفة بأنه لا يتناول الرهن بحال لانه اسم والاعطاء مصدر وهما متباينان يعني ان الرهن وان كان في الأصل مصدرا لكن غلب في عرف الفقهاء اطلاقه على الشيء المرهون فالاولي ان يقول مال معلوم مثلا وعرفه ابن عرفة بأنه مال قبض توثيقه في دين قال فخرجت الوديعة والمصنوع يد صانعه والريق الخاني المسلم المعنى عليه الخاطي يقال الرهن يطلق في عرفهم على العقد أيضا كقولهم يصح الرهن ويطل الرهن قعر يقره بالاعطاء والبذل المراد بهما العقد صحيح أيضا وفي التعبير عن العقد القبض والاعطاء والبذل في التعريفات إشارة إلى أنه لا يتم الإقباض لقول الله تعالى رهن مقبوضه وفي الاعطاء والبذل إشارة إلى أنه لا يتم الإقباض والأذن فيه ولو تولى المرتهن قبضه بنفسه فلا يكون رهنًا وعرفه ابن شاس بأنه احتباس العين وثيقة بالحق ونظيره وفي تعريف ابن الحاجب والمصنف بان الرهن عند الفقهاء ليس هو نقص الاعطاء أو الاحتباس ولا يكادون يطلقونه على ذلك أصلا بل هو عندهم ما العقد أو الشيء المرهون من الأول قولهم الرهن يلزم بالقول وقولهم يصح رهن كذا ولا يصح رهن كذا واشتراطهم الصيغة فيه أو جعلها ككلام ابن الحاجب وابن شاس ما يشاق ما قاله قال ابن شاس وأما القبض فليس بشرط في انعقاد الرهن ولا في صحته ولا في لزومه فينقد ويصح ويلزم بالقول ثم يطلب المرتهن الإقباض وقال ابن الحاجب يصح الرهن قبل قبضه ولا يتم الإقباض فأن ترى القبض والإقباض متأخرين عن العقد والمتأخر عن الشيء غير ضروري ولا سيما على قول ابن القاسم لا ينعقد إلا بقلبه ومن الثاني قولهم بان يحق الرهن وعلة الرهن ولذا أحسنه الواوغي بقوله عقد لازم لا ينقل الملك قصد به التوثيق بدقوله لا خفاء في اشكال تعريف شيخنا بأنه مال قبض توثيقه في دين لانه لا يشمل من الرهن إلا ما هو مقبوض ولا خلاف في المذهب ان القبض ليس من حقيقة الرهن اه وكل هذا مدفوع بان المراد من الاعطاء والبذل والإقباض العقد

٨ من حيث قاله) أي في تعريف الرهن (قوله ومن الثاني) أي المرهون (قوله ولذا) أي التنظير في تعريف ابن شاس وابن الحاجب علة عدمه أي الرهن (قوله عقد) جنس (قوله لازم) فصل يخرج العقد غير اللازم كالقراض والجعل (قوله لا ينقل الملك) فصل يخرج البيع والهبة ونحوهما (قوله قصد به التوثيق) فصل يخرج الإجارة والإخدام والإجارة (قوله بعد قوله) أي الواوغي صله عرفه (قوله شيخنا) أي ابن عرفة (قوله من الرهن) بيان ما (قوله العقد) خبران

(قوله ومثل بثلاث) مثقلا (قوله لمجور) صله لولي (قوله لصغر) الخ علة لمجور (قوله من اب الخ) بيان لولي (قوله له) اي الولي
(قوله يتدأينه) اي الولي (قوله للمجور) صله يتدأين (قوله لنفقته) اي المجور وعله يتدأين له (قوله يتناعه) اي الوصي (قوله له)
اي اليتيم (قوله من كسوة) الخ بيان ما (قوله اساقفه) اي الولي اليتيم (قوله ثم قال) اي في المدونة (قوله عليه) اي الاب (قوله
لم يستدنه) اي الاب الدين (قوله لاسرازه) ٥٨ اي المكاتب الخ علة لجواز رهنته بلا اذن سيده (قوله وقيدته) اي

جواز رهن المكاتب (قوله
وان لم ياذن له) اي سيدهما
في الرهن (مبالغة في جواز
رهن المكاتب والمأذون
(قوله ومنها) اي توابع
التجارة (قوله ولا يجوز
ضمائهما) اي المكاتب
والمأذون (قوله الا ياذنه)
اي السيد (قوله لانه) اي
الضمان تبرع (قوله لهما)
اي المكاتب والمأذون
(قوله قبه) اي التبرع (قوله
ومثل) بثلاث مثقلا (قوله
يادائه) صله عتق (قوله
عليه) اي السيد (قوله
واذاها) اي الكتابة عطف
على حل أجلها (قوله ان
قبض) بضم فكسر اي
الرهن (قوله نقله) اي بطلان
الرهن بموت الراهن او نكسه
قبل قبضه (قوله انه) اي
الثان (قوله ترهن) بضم
التاء وفتح الهاء (قوله على
الاول) اي عدم صحة رهن
الاجنة (قوله له) اي مالك
المدير (قوله رهنها) اي خدمة
المدير (قوله عليه) اي
المالك (قوله منها) اي خدمة

المدير (قوله الدين فاعل) استغراقه المضاف لقوله ضمير المدير (قوله للدين) علة رفق (قوله المسترق) بفتح الراء (قوله سواء على
كان) اي المسترق (قوله في حيا) صله تتابع (قوله في دين) صله تتابع اي بسببه (قوله هذا) اي رهن رقية المدير على بيعها في حيا
سبيد بدين متأخر عن تدبيره (قوله فان رهن) بضم فكسر اي المدير (قوله بعد موت سيده) اي بدين سابق تدبيره او متأخر عنه
(قوله بانه) اي السيد (قوله رهن رقبته) اي المدير

(قوله فيه) اي ما رده المرتهن (قوله بعد اخذ الخ) صلة تبقى (قوله فيما يخصه) اي المرتهن (قوله مما اخذته) اي المرتهن بيان ما
(قوله الاولى) بضم الهمز (قوله مثلاً) بفتحات منونا اي أمثل مثلاً (قوله وما لم يدينهم الخ) حال (قوله فيه) اي مال مدينهم
(قوله فيها) اي الخمين (قوله لصاحبه) صلة رد (قوله وان يبيع) اي الرهن (قوله عليها) اي الثلاثين (قوله على يقيم) صلة الوصيين
(قوله شيئاً) مفعول رهن المقدر ٦٠ (قوله من ماله) اي اليقيم (قوله عليه) اي اليقيم (قوله منهما) اي الوصيين (قوله

ولو قال) اي المصنف (قوله
بان الكاف) اي الداخلة
على أحد (قوله على المضاف
اليه) اي وصيين (قوله
وهذه) اي ادخال الكاف
على المضاف واردة
دخولها على المضاف وأنته
لنا ثبت خبره (قوله من منع
يبعه) اي الكلب بيان
المشهور (قوله في عقد بيع)
صلة رهن المقدر (قوله بعده)
أي عقد البيع (قوله كعقد
قرض) تشبيه في الجواز
(قوله أصل) اي عقد (قوله
فيه) اي عقد البيع (قوله
والا) أي وان لم يسل (قوله
فهو) اي الا أن تخلل الخ
تقرير على فلا تراق على مسلم
ولا تزلذي (قوله حكيم
مقدورين) اي تراق على مسلم
وترد لذي (قوله اي صب
المرتهن العسير الخ)
تفسير للفعل وفاعله المستر
ومفعوله البارز (قوله وجد)
بضم فكسر (قوله ليرفع) اي
حكم المالكي عليه بحكم
حاكم (قوله خلافه) اي
المالك بعدم اراقها وتخليها
(قوله ريان) اي المرتهن

(قوله حكمه) اي الخالف (قوله عليه) اي المرتهن (قوله بقيتها) اي التمر (قوله والا) اي وان لم
يوجد في البلد من يحكم بتخليها (قوله اراقها) اي المرتهن التمر (قوله لا منه) اي المرتهن (قوله وكسر) اي المرتهن (قوله
وعلم) بضم الهين (قوله منه) اي كلام المصنف (قوله بالاولى) بفتح الهمز صلة علم (قوله ويضم) اي العلم

القياس
يوجد في البلد من يحكم بتخليها (قوله اراقها) اي المرتهن التمر (قوله لا منه) اي المرتهن (قوله وكسر) اي المرتهن (قوله
وعلم) بضم الهين (قوله منه) اي كلام المصنف (قوله بالاولى) بفتح الهمز صلة علم (قوله ويضم) اي العلم

مقدم (قوله يستأذنه) ای

لَا نَذَلُّهُ إِلَّا رَحْمَةً مِنَّا: (قوله لا نذله) أي شرف من الرأفة: (قوله من سع) أي واحد من

(قوله في المدونة) خير مقدم (قوله عما يقسم) اي بعض قابل القسمة (قوله من طعام وشحوه) بيان ما (قوله فلهن) اي احد الشر يكون (قوله ذلك) اي الرهن (قوله شريكه) اي الراهن (قوله فانه) اي شريك الراهن (قوله فيه) اي ما رهن بعضه وهو يقبل القسمة (قوله والرهن كما هو بيد المرتين) حال (قوله لا يخرج) اي الراهن الرهن (قوله من يده) اي مرتبه (قوله له) اي الراهن (قوله الوجهين) اي قسمة الراهن وقسمة المقام بضم الميم (قوله يطبخ) بضم الميم (قوله من مشترك الخ) بيان جزئه (قوله بينه) اي الزاهن (قوله وهو) اي غيره ٦٢ (قوله فلا يمنع) اي الراهن (قوله منه) اي استتجار جزئ شريكه (قوله ولكن لا يتولى)

للمدونة وكلاهما صحيح قاله ت في المدونة ان كان الرهن عما يقسم من طعام وشحوه فلهن حصته منه جاز ذلك اذا حازه المرتين فان شاع شريكه البيع فاسمه فيه الراهن والرهن كما هو بيد المرتين لا يخرج حصته من يده فان غاب الراهن اقام الامام من يقسم له ثم تبقى حصته الراهن في الوجهين وهنا يطبخ على كل ما لا يعرف بعينه (وله) اي راهن جزئه المشاع من مشترك بينه وبين غيره (استتجار جزئ غيره) اي الراهن وهو شريكه الذي لم يره من حصته فلا يمنع منه رهن جزئه ولكن لا يتولى قبض ريعه (ويقبضه) اي الجزء المستأجر ويستغله (المرتين له) اي الراهن اللغوي او بقاسمه الرقبة او المنفعة لئلا يتحول يده في رهنه فيبطل حوزة وصورة قسم المنفعة ان يكون بين شخصين شركة في دارين على الشيوع ورهن احدهما حظه منهما ثم استأجر حظ شريكه منه ما واقتسم الراهن والمرتين الغلة يجعل غلة احدي الدارين للراهن وغلة الاخرى للمرتين فللراهن حينئذ ايجار الدار التي حصته بالقسمة وقبض اجرتها (ولو) رهن احد الشر يكون حصته من المشترك عند اجنبي و (أقنا) بفصح مثقلا اي جعل الراهن والمرتين (شريكاً) للراهن اميناً على الرهن وحائزاً له (فوهن) الشريك الامين (حصته للمرتين) الاول وغيره (واقنا) اي الراهن الثاني الامين على الرهن الاول ومرتبته اي جعله (الراهن الاول) اميناً على الرهن الثاني (بطل حوزهما) اي الرهين أو الزاهنين بلولان يد كل راهن على رهنه يجوز له رهن الاخر الشائع ومفهوم قوله حوزهما عدم بطلان اصل الرهن بذلك وهو كذلك فان قام كل من المرتين بطلب حوز رهنه قبل حصول مانع لراهنه قضى اهما به اعادة الموضح وغيره ومفهوم أمنا الراهن الاول انهما لو أقنا اجنبيا والمرتبين بطل حوز رهن الثاني فقط بلولان يده على رهنه يجوز له رهن الاول حكاه في التوضيح عن محمد والشارح عن أبي محمد وعطفاً على مشاع فقال (و) صح رهن الشيء او الشخص (المستأجر) بفتح الجيم على الاول وكسرها على الثاني وعلى الاول فالمراد رهنه مستأجره قبل انقضاء مدة اجارته (و) صح رهن الحائط أو الشخص (المساق) بفتح القاف فيه ما وعلى الاول فالمراد رهنه عند عمله قبل تمام مدة عمله بدليل (وحوزهما) أي المستأجر بالكسر في الصورة الاولى والعامل في الصورة الثانية بفتح الاجارة والمساقاة (الاول) اي السابق على عقد الرهن (كاف) في حوز الرهن على الاصح عند ابن الحبيب وهو مذهب ابن القاسم في المجموعة واشعر قوله الاول بانه رهنه عندهما الخط هذا اذا كان المستأجر والمساق هو المرتين فان رهنه عند غيرهما جعل معهما اميناً

أي الزاهن (قوله ريعه) أي الجزء الذي استأجره الراهن (قوله المستأجر) بفتح الجيم (قوله أو يقاسمه) أي زاهن المرتين (قوله الرقبة) أي في الذات المشتركة فنصيب الراهن يبقى رهنه محوزاً للمرتين وقبض شريكه يتولا الراهن ينتفع به أو يستغله (قوله أو المنفعة) أي في منفعة الرهن (قوله لئلا يتحول يده) أي الزاهن الخ علة يقبضه المرتين له (قوله شركة) اسم يكون (قوله ورهن أحدهما) أي الشخصين (قوله منهما) أي الدارين (قوله ثم استأجر) أي الراهن (قوله يجعل غلة) احدي الدارين الخ تصوير لقسمة المنفعة (قوله قضى) بضم فكسر (قوله لهما) أي المرتين (قوله به) أي الحوز (قوله يده) أي الثاني (قوله الاول) أي تقدير الموصوف الشيء (قوله الثاني) أي تقدير الشخص (قوله رهنه) أي الشيء المستأجر

(قوله وعلى الاول) أي وأما على الثاني فالمراد رهنه عند غيره وتركه لوضوحه (قوله فيهما) أي تقدير الموصوف أو الحائط أو تقدير الشخص (قوله وعلى الاول) أي تقدير الحائط (قوله رهنه) أي الحائط (قوله عاملة) أي الحائط (قوله بعقد) صلة حوز (قوله وهو) أي الاكتفاء بحوزهما الاول (قوله بانه) أي الشان (قوله رهنه) أي المستأجر والمساق (قوله عندهما) أي المستأجر والعامل (قوله هذا) أي الاكتفاء بالحوز الاول (قوله المستأجر) بكسر الجيم (قوله والمساق) بكسر القاف (قوله فان رهنه) أي المستأجر والمساق (قوله غيرهما) أي المستأجر والعامل (قوله جعل) أي المرتين (قوله معهما) أي المستأجر والمساق

(قوله أو يجعلانه) أي المستأجر والمساق (قوله ولا يكتفى) بضم الياء وفتح القاء (قوله يجوزهما) أي المستأجر والمساق (قوله لانه) أي حوزهما الأول (قوله لا تنقسم) أي لا للمرتين (قوله ثم رهنه) أي الحائط (قوله من غيره) أي الزجل المساق (قوله غيره) أي العامل (قوله جعله) أي الحائط المساق المرهون عند غير المساق (قوله أو أجيره) أي المساق (قوله يبطل) بضم فسكون فكسر (قوله حوز) أي المرتين (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله لم رهنه) صلة حوز (قوله يكونه) أي الرهن صلة (قوله ولغو) أي كونه يبد مستأجره (قوله هذا) أي لغو كونه يبد مستأجره (قوله معه) أي مستأجره (قوله لا خياره) أي التخيى (قوله جعل) بضم فكسر أي الرهن (قوله عرف) بضم فكسر مخففة (قوله أن الخلاف) بفتح ٦٣ الهمز خبر ظاهر (قوله فاعده) أي الإشارة بولوى الخلاف

المذهبي (قوله وليس) أي الامر (قوله كذلك) أي الظاهر من كلام المصنف (قوله انما هو) أي الخلاف (قوله في غيرها) أي العين (قوله لا يصح رهنه) أي المثل غير العين بدون طبع عليه (قوله يصح) أي رهن المثل غير العين غير مطبوع عليه (قوله باتفاقهما) أي ابن القاسم وأشهب (قوله فيه) أي جهة رهنه (قوله والعين) أي المرهونة (قوله وفي وجوبه) أي طبع العين المرهونة (قوله في مفهوم الشرط) أي وفي منطوقه (قوله لان الخلاف الخ) على صواب العبارة الخ (قوله ولا على غيرها) فيه انه تأق المبالغة على غيرها (قوله أشهب لا يقبل بالطبع عليه) لا وجوباً ولا نكاحاً (قوله بينهما) أي العين وغيرها (قوله في عدم اشتراط طبعهما) مسلم

أو يجعلانه عند أمين ولا يكتفى بجوزهما الأول لانه لا تنقسم ما ابن عرفة الجلاب من ساق حائطه من رجل ثم رهنه من غيره فلا بأس به وينبغي للمرتين ان يختلف مع العامل في الحائط غيره الصقلي عن الموازنة من ساق حائطه ثم رهنه فليجعل المرتين مع المساق رجلاً أو يجعلانه يبد عدل ما لا يرضى الله تعالى عنه جعله يبد المساق أو أجيره يبطل حوزة ٨١ ثم قال ورهن ما هو مؤاجر في تقرر حوزة مرتين بكونه يبد من استأجره ولغو ثالثها هذا ان لم يرض المستأجر بجوزة مرتين الا ان يجعل المرتين يبد معه الأول للغمي عن ابن نافع والثاني لرواية محمد والثالث لا خياره ٨٢ (و) صح رهن (المثل) بكسر فسكون أي المكيل والموزون والمعدود ان لم يكن عيناً بل (ولو) كان (عيناً) أي ذاتاً أو دراهم ان جعل يبد أمين بل ولو جعل (يبد) أي المرتين (ان طبع) بضم فكسر أي ختم (عليه) أي المثل طبعاً محكماً متى أنزل عرف الخط ظاهر قوله ولو عيناً أن الخلاف في العين كما هي قاعده وليس كذلك انما هو في غيرها اذا لم يطبع عليه فقال ابن القاسم لا يصح رهنه وأشهب يصح وأما العين فلا يصح رهنها الا مطبوعاً عليها باتفاقهما هذه طريقة المازري وابن الحاجب وأما الباجي وابن يونس وابن شاس فلم يقلوا عن أشهب الا ان الطبع في النقد مستحب والحاصل ان المثل غير العين فيه خلاف قال ابن القاسم يجب طبعه وأشهب لا والعين يجب طبعها عند ابن القاسم وفي وجوبه ونديه عند أشهب طريقان فصولاً العبارة على طريق المازري والمثل ان طبع عليه ولو غير عين والمبالغة في مفهوم الشرط لان الخلاف انما هو في غير العين اذا لم يطبع عليه وأما على طريق الباجي فلا تنافي المبالغة على العين ولا على غيرها اذا لفرق بينهما عند أشهب في عدم اشتراط طبعهما والمشهور هو مذهب المدونة ان المثليات كلها لا ترهن الا مطبوعاً عليها في رهونها ولا ترهن الدنانير والدراهم والقولس وما لا يعرف بعينه من طعام أو ادم وما يكال أو يوزن الا ان يطبع عليه ليعلم المرتين من الانتفاع به وورده وأما الحل فلا يطبع عليه حذراً من الانتفاع به كما لا يطبع على سائر العروض لانه يعرف بعينه ابن يونس أشهب لا احب ارتها الدنانير والدراهم الا مطبوعة للتمتع بسلفها فان لم يطبع عليها فلا يفسد الرهن ولا البيع ويستقبل طبعها ان عثر عليها وما يبد أمين لا يطبع عليه وما ارى ذلك عليه في الطعام والادام وما لا يعرف بعينه وان جرت مجرى العين لانه لا يخاف

ولكن بينهما فرق بئذيه الطبع في العين دون غيرها فتصح المبالغة عليه بهذا الاعتبار (قوله ان المثليات كلها) أي العين وغيرها الخ بيان المشهور ويحذف من (قوله رهونها) أي المدونة (قوله من طعام الخ) بيان ما (قوله ليعلم) بضم الياء (قوله حذراً) على طبع المتق (قوله سائر) أي باقي (قوله للتمتع) أي لتقريبها (قوله عليها) أي الدنانير والدراهم (قوله يستقبل) بضم الياء وفتح الموحدة (قوله طبعها) أي الدنانير والدراهم (قوله عشر) بضم فكسر أي اطلع (قوله عليها) أي الدنانير والدراهم أي مرهونة بلا طبع عليها (قوله ذلك) أي الطبع (قوله وما لا يعرف بعينه) اعم مما قبله (قوله وان جرت) أي المثليات غير العين الخ حال (قوله لانه) أي الشان الخ إشارة للفرق بين العين وسائر المثليات (قوله فيها) أي العين

(قوله فلا تتأني المبالغة) في هذا التفسير ان العبد يتأني باقي المثليات في تدب طبعها دون غيرها فتأني المبالغة على غيرها
كما تقدم والله اعلم (قوله اذا الموضع) أي الرهن (قوله به) أي عدم طبع ما يبدأ أمين (قوله لا يقدر) بضم فسكون وفتح (قوله المثلي)
أي المرهون (قوله مرتهنه) أي المثلي غير المطبوع (قوله اسوة) أي مساويا في حصة الرهن بحسب الدينون (قوله هذا) أي كون
مرتهن المثلي غير المطبوع مساويا للغرماء (قوله يمين) بكسر الميم تحت مثقلة (قوله به) أي الرهن (قوله هو) أي الرهن ابرز
وقص لعوده لغيره (قوله عند غير المرتهن) صلة رهن (قوله برهن فضله) تذازع فيه علم ورضى (قوله فان كان) أي الرهن (قوله
غيره) أي المرتهن الاول ٦٤ (قوله رضاء) أي الامين (قوله فهو) أي الفضل (قوله معه) أي قدر الدين

في غير العين ما يخاف فيها * (تنبيهات الاول) * لو قال والمثلي ان طبع عليه ولو غير عين لا شمار
لتلأف اشهب على طريقة المازري وأما على الطريقة الاخرى فالعين وغيرها سواء في عدم
اشتراط الطبع عند اشهب فلا تتأني المبالغة على احدهما كما تقدم * (الثاني) * محل الطبع اذا
لموضع يبدأ أمين كما تقدم وصرح به ابن الحاجب وغيره * (الثالث) * أبو الحسن المبراديا طبع
طبع لا يقدر على فكه واعادته كما كان في الغالب وأما الطبع الذي لا يقدر على فكه أصلا فليس
في قدرتهما والطبع الذي يقدر على فكه واعادته لحاله فلا يكتفى * (الرابع) * لو قام غرماء الرهن
عليه قبل طبع المثلي ففي بعض الحواشي يكون مرتهنه اسوة الغرماء أبو الحسن وليس هذا يمين
لانه رهن محجوز فالمرتهن أولى به (و) ان رهن ما قيمته مائة في خمسين مثلاً يصح رهن (فضله) أي
زيادة الرهن على الدين المرهون هو فيه عند غير المرتهن الاول (ان علم) المرتهن (الاول ورضى)
برهن فضله عند غيره ان كان الرهن يبدأ الاول فان كان يبدأ أمين غيره اشترط رضاء دون المرتهن
قوله في البيان ابن سلون اذا كان في الرهن فضل على الدين المرهون هو فيه فهو رهن معه وبما
أن يزيد ديناً آخر ويكون رهناً به الى أجل الاول ولا يجوز ان يبدأ وأقرب منه ولا يجوز رهن
فضله من غيره بغير علمه ورضاه على المشهور اه ومعنى فضله زيادة قيمة الرهن على الدين فيهما
عند آخر على ان الاول يستوفي منه دينه وفضله ثمنه يستوفي منها الثاني فيها ان ارتهن ثوباً بقيته
مائة دينار في خمسين ثم رهن رب الرهن فضله لغيره لم يجز الا بذلك وتكون حائزاً للثاني فان هلك
الثوب بيدك بعد ارتهانه الثاني فضله ضمن منه مبلغ دينك وكنت أميناً في الباقي ويرجع
المرتهن الثاني يدينه على الراهن لان فضله الرهن يبدأ عدل (و) ان تلف الرهن الذي رهن
فضله عند غير المرتهن الاول برضاء وهو يبدأ الاول فلا يضمنها أي الفضلة المرتهن (الاول) لانه
أمين عليها ويضمن قدر دينه ان كان أحضر الرهن وقت ارتهانه الثاني أو شهدت بينة بسلامته
حينئذ ولا يضمن بجمعه وان جعل الرهن يبدأ المرتهن الثاني وهلك فلا يضمن الثاني حصه الاول
منه لانه أمين عليها ويضمن الفضلة التي رهنه عنده فان رهنه الفضلة عند الاول وتلف ضمن
جميعه * (تنبيهات) * الاول في التوضيح انما يشترط رضا الاول اذا كان الرهن يبدأ في البيان
وأما ان كان يبدأ عدل فلا اعتبار انما هو يعلمه دون علم المرتهن * (الثاني) * الرجاء ان ارتهانه

من الرهن (قوله ويكون)
أي الفضل (قوله به) أي
الدين الجديد (قوله منه) أي
أجل الاول (قوله فضله)
أي الرهن (قوله من غيره) أي
مرتهنه (قوله علمه) أي
مرتهنه (قوله فيهما) أي
الراهن الفضلة (قوله منه)
أي الرهن (قوله فيها)
أي المدونة خبره قدم (قوله
في خمسين) أي ديناراً (قوله
لغيره) خطاب للمرتهن (قوله
لم يجز) أي رهن فضله لغيره
(قوله وتكون) خطاب
للمرتهن الاول (قوله يدك)
خطاب للمرتهن الاول (قوله
فضله) أي الرهن مقبول
ارتهانه المضاف لفاعله (قوله
ضمنت) بفتح التاء خطاباً
للمرتهن الاول (قوله منه)
أي الرهن (قوله مبلغ) بفتح
فسكون وفتح أي قدر (قوله
وكنت) بالفتح خطاباً للمرتهن
الاول (قوله في الباقي) أي

الفاضل عن دينك من الرهن (قوله رهنه) بضم فكسر (قوله برضاء) أي المرتهن الاول (قوله هو) فضله
أي الرهن الخ حال (قوله ان كان) أي المرتهن (قوله بسلامته) أي الرهن (قوله حينئذ) أي ارتهانه الثاني (قوله والا)
أي وان لم يضره ولم تشهد بينة بسلامته حينئذ (قوله فيضمن) أي المرتهن الاول (قوله وان جعل) بضم فكسر (قوله
وهلك) أي الرهن (قوله منه) أي الرهن (قوله لانه) أي الثاني (قوله عليها) أي حصه الاول (قوله ويضمن)
أي الثاني (قوله وتلف) أي الرهن (قوله ضمن) أي المرتهن (قوله بجمعه) أي الرهن (قوله في التوضيح) خبر مقدم
(قوله علمه) أي العدل

(قوله عين) اي ذات (قوله قيمته) اي الرهن (قوله الاول) اي كون الفضلة في العين (قوله الثاني) اي كون الفضلة في القعة (قوله وقيته) اي الثوب (قوله ويكون) اي الثاني (قوله سائر) اي باقي (قوله حوزة) اي الثاني (قوله يكون) اي الثاني (قوله عنه) اي دين الاول (قوله ناف) اي زاد (قوله من قيمة الرهن) بيان ما ٦٥ (قوله فان كانت) اي قيمة الرهن (قوله

كفاف) بفتح الكاف اي قدر (قوله منه) اي دين الاول (قوله فهو) اي الاول (قوله فيه) اي الرهن (قوله من قيمته) اي الرهن بيان ما (قوله يكون) اي تارة (قوله ولا يكون) اي تارة اخرى (قوله وان كان) اي الرهن (قوله واما اذ ارهنه) اي زائد الرهن (قوله من كونه) اي الرهن (قوله فان كان) اي الرهن (قوله فان رضى) اي العدل (قوله جواز) اي الرهن (قوله وان كان) اي الرهن (قوله فائمه) اي مفهومه (قوله جواز) اي الرهن (قوله وغيره) اي كآب الوصايا الثاني عطف عليه (قوله من كتبها) اي المدونة بيان غيره (قوله حوزة) اي الاول (قوله وان رضى) اي الاول بالخوز الثاني (قوله لان حوزة) اي الاول (قوله اولاً) اي الاول (قوله وهي) اي عدم جواز وانه لتأنيث خبره (قوله وعدمه) اي رضا الاول بالخوز الثاني (قوله وان كان) اي الثاني (قوله اقرب حلولاً) اي من الاول (قوله ودين الاول عرض من بيع

فضلة الرهن لا يتخلون ان تكون فضلة في عين الرهن أو فضلة في قيمته ومعنى الاول ان يرهنه نصف الثوب في عشرة فقبض المرتين جميع الثوب ليم حوزة لان نصف المرهون ومعنى الثاني ان يرهنه الثوب في خمسة وقيته عشرة وفائدة اختلاف الصورتين معرفة ما يصح للمرتين الثاني ويكون احق به من سائر الغرماء اذا صبح حوزة في الاول يكون احق بنصف الثوب من سائر الغرماء سواء كان النصف الآخر في يد المرتين الاول او يتقص عنه وفي الوجه الثاني يكون المرتين الثاني احق بما ناف على دين المرتين الاول من قيمة الرهن فان كانت كفاف دين الاول أو اقل منه فهو احق بجميع الرهن من الغرماء ولاحق فيه للمرتين الثاني ثم لا يتخلو رهن الفضلة من كون رهنه عند الاول أو عند غيره فان رهنه عند الاول فلا يتخلو من كون الرهن بيد الاول أو بيد عدل فان كان بيد الاول فلا خلاف في الجواز كان المرهون عند الثاني ما زاد من عين الرهن أو وصفته أي ما زاد من قيمته على الدين الاول الاعلى مذهب من يرى أن رهن الغرر لا يجوز فيمنع رهن الضقة لانه غرر يكون ولا يكون وان كان بيد عدل فيجوز فيه الخلاف الآتي في الوجه الثاني وأما اذ ارهنه من غير الاول فلا يتخلو من كونه بيد عدل أو بيد المرتين الاول فان كان بيد عدل فان رضى بالخوز الثاني فالمذهب على قولين احدهما جوازه رضى المرتين الاول أو مخط قاله اصبح وهو ظاهر المدونة والثاني لا يجوز الا برضا الاول وهو قول مالك رضى الله تعالى عنه في كتاب محمد وهو اضعف الاقوال اذ لا فائدة لرضاه وان كان سيد الاول ففي المذهب ثلاثة أقوال كلها فائمه من المدونة أحدها جوازه رضى به الاول أو كرهه وهو ظاهر قول مالك رضى الله تعالى عنه في كتاب الوصايا الثاني وغيره من كتبها والثاني عدم جوازه ولا يكون حوزة حوزة الثاني وان رضى لان حوزة اقلا انما كان لنفسه وهي رواية ابن الموازع ابن القاسم ورواها الجلاب أيضا والثالث التخصيص بين رضا المرتين الاول بالخوز الثاني فيجوز وعدمه فلا يجوز وهو قول مالك رضى الله تعالى عنه في كتاب الرهن وقبل هذا اختلاف أحوال فالجواز وان لم يررض الاول اذا استوى أجل الدينين أو كان الثاني أبعد وان كان أقرب حاولوا دين الاول عرض من بيع ودخل الثاني على قبضه حقه بمحاول أجله فلا يجوز الا برضا الاول وان كان دين الاول عيناً أو عرضاً من قرض جاز وان لم يررض الاول أفاده الخط وشبه في عدم الضمان فقال (ك) استحقاق غير الراهن بعض الرهن و(ترك الحصة المستحقة) بفتح الحاء المهملة من الرهن بيد المرتين قتل وهو يده فلا يضمنه لانه صار أميناً عليهم بالخروجها من الرهينة باستحقة اقها وفي نسخة غ (ورهن نصفه) أي الثوب مثلاً قال هو مجرور عطف على ترك وأشار به لقوله في رهون المدونة ومن ارتهن نصف ثوب وقبض جميعه فهلك عنده فلا يضمن الا نصفه (و) كشخص (معطى) بفتح الطاء (دينار يستوفى نصفه) قضاء ملحقه أو قرضاً (ويرد) بفتح فضم المعطى (نصفه) اي الدينار لعطيه فيغيب عليه ويعدو ويدعى ثلثه بلا تعد منه ولا

٩ منح ت حال (قوله قتل) اي الرهن (قوله وهو) اي الرهن (قوله يده) اي المرتين (قوله فلا يضمنها) اي المرتين الحصة المستحقة من الرهن (قوله لانه) اي الراهن (قوله قال) اي غ (قوله هو) اي لفظه (قوله وأشار) اي المصنف (قوله به) اي قوله ورهن نصفه (قوله جميعه) اي الثوب لتمام حوزة نصفه (قوله فهلك) اي الثوب (قوله عنده) اي مرتته

(قوله فلا يضمن) ای مرتبه نصفه (قوله الا نصفه) ای الثوب (قوله لمعطيه) ای الدينار صله يرد (قوله فيغيث) ای قابض الدينار (قوله عليه) ای الدينار (قوله ويديعي) ای قابض الدينار (قوله تلقه) ای الدينار (قوله منه) ای القابض (قوله قتلغ) ای الدينار (قوله لضمه) ای الدينار (قوله لانه) ای قابض الدينار (قوله ثم عاد) ای المصنف (قوله بان يدفع) بضم الباء الخ تصوير لقسمه (قوله منه) ای الرهن (قوله لمثل) ٦٦ بكسر فسكون (قوله ما قاله) ای المصنف (قوله لابن الحاجب) خبر مثل (قوله

تقرىبط فلا يضمن النصف الذي يرد له لأنه أمين عليه زاد في المدونة ولا يضمن عليه إلا أن يتم فيحلف
وظاهر مسواضع قبل صرفه أو بعده وهو كذلك وأشعر قوله ليستوفي نصفه بأنه لو قال له
أصرفه وخذ نصفه فبئله قبل صرفه لضمنه كله وعطيه وهو كذلك لأنه أمين على جميعه وإن تألف
بعد صرفه فضعافه منها قال أبو الحسن ثم عادت لتتمين مسئلة وفضلته فقال (فإن حل) بفتح الحاء
المهملة واللام مشددة أي حضر (أجل) الدين (الثاني أولاً) بفتح الواو مشددة أي قبل حلول
أجل الأول (قسم) يضم فكسر الرهن بين المرتين (إن أمكن) قسمه ابن عبد السلام بأن يدفع
لأول قدر ما يتخلص منه لا يزيد وباقية للثاني لأن يكون باقية يساوي أكثر من الدين الثاني
فلا يدفع منه للثاني إلا المقدار دينه وتكون بقية الرهن كلها للدين الأول * (تقديمات) * الأول
مثل ما قاله ابن الحاجب وابن الجلاب ابن عرفة لم أعرف قسمه في هذه المسئلة إلا في الجلاب
وابن الحاجب وما وقع عليه الحكم في العتية والموازبة إلا في استحقاق بعضه * (الثاني) * تت
ظاهرة قسمه ولو كان ينقص حظ صاحبه طق يتوخى من سماع عيسى وإبي زيد التقييم بما
لا ينقص وتلفي كبيره عن ابن عرفة وبه قيد س البناء وفيه نظر لأنه إن كان من إرادته أن
لا تنقص قيمة الرهن بعد قسمه فلا يدل عليه ما في السماعين وأن ابن عرفة وفي سماع عيسى وأبي
زيد ابن القاسم في رجلين له سمارهن بينهما ما قام أحدهما ببيععه وأخر صاحبه الغريم يحقه
يقسم أن لم ينقص القسم حظ القائم فيبيع له حظه لقضاء حقه ويوقف حظ من آخر الغريم وأن لم
يقسم كذلك بيع وعمل حق القائم وحق الآخران حلف ما أخره إلا لاعطاه رهن مثله ٨١ وإن
أراد أن لا ينقص القسم حظ القائم كافي السماع فلا بد منه ورهنا لأن القائم هنا هو الثاني الذي
حل دينه أولاً وقد علمت مما تقدم أنه ليس لمن الرهن إلا ما فضل عن الأول سواء وفي يدينه أم لا
* (الثالث) * تت مفهوم قوله أولاً أنها محالو حلالها أو الأول فقط لكان الآخر كذلك وهو
كذلك من باب أولى طق انظر هذه الأولوية إذ لا معنى للقسم عند حلولهما بل يباع ويقضى
الدينان وهكذا قال الزرقاني وهو الصواب في حلولهما معا وأما في حلول الأول فقط فقال ابن
عبد السلام يقسم إن أمكن والإنباع ويحل للأول حقه وهل يجعل للثاني أو يطبع على الباقي
ويرهن عند الثاني حتى يحل أجرة له قولان واقتصر ح على كلامه * (الرابع) * استشكل قسم
الرهن بأن قسم الأول قد يتغير مسوقه فلا يبقى يدينه وهو أنما دخل على رهن الجيعس وجواب ابن
عائش بأن الفضلة رهن برضا الأول يرد بان الرهن إذا كان بيد أمين فلا يشترط فيه رضا الأول
كما تقدم (والأ) أي وإن لم يمكن قسم الرهن (بيع) الرهن (وقضيا) يضم فكسر أي الدينان بأن
يقضى الأول ثم الثاني من الباقي لأن الثاني ليس له إلا ما فضل عن الأول وبعد حصول المال
لرهن لا معنى لتأخير دين الأول كذلك وفيه بحث وأشعر قوله وقضيا بأن فيه فضلا عن

قسمه) اى الرهن (قوله فى
هذه المسئلة) اى ومن
فضله الرهن عند غير مرتبه
(قوله الحكم) اى بالقسم
قوله بعضه) اى الرهن (قوله
ونقله) اى التقييد بعدم
نقصه (قوله فى كبره) اى
قت (قوله وبه) اى عدم
نقصه صله قيد (قوله وفيه)
اى كلام طنى (قوله لانه)
اى الشأن (قوله مراده)
اى من قيد بعدم نقصه
(قوله ابن القاسم) مفعول
سماع المضاف لفاعله (قوله
بيعه) اى الرهن (قوله
واخر) بفتحات مثقلا (قوله
بحقه) صله آخر (قوله
يقسم) بضم فسكون ففتح
اى الرهن (قوله) اى القائم
(قوله حظه) اى القائم من
الرهن (قوله كذلك) اى
بلا نقص حظ القائم (قوله
يسع) اى الرهن (قوله ويعمل)
بضم فكسر (قوله ان حلف)
اى الاخر (قوله انهما) اى
الدينين المرهون فيهما (قوله
كذلك) اى ساول الثانى
اولا فى قسم الرهن (قوله والا)
اى وان لم يكن قسمه (قوله

على كلامه) اى ابن عبد السلام (قوله قسم) يكسر فسكون (قوله الاول) اى من المرتبةين (قوله بدينه) اى الاول الاول (قوله وهو) اى الاول (قوله يرضم ففتح الخ) خير جواب (قوله بحث) اى بان الاول لا يستحق دينه الا بعد حلول اجله ولو كان الرهن ملياً فكان القيام بعمل قدر دين المرتبة الاول من ثمن الرهن رهناً في مكان الرهن حتى يصل اجله (قوله فنيه) اى عن الرهن

(قوله معناه) أي قول مالك خبره (قوله يات) أي الراهن (قوله ثم قال) أي ابن رشد (قوله انه) أي الشان (قوله يجعل) بضم الياء وفتح الجيم (قوله فيما) أي هذه المسئلة (قوله لانه) أي الراهن (قوله أولا) بفتح الواو (قوله تسعه) أي الراهن (قوله المستعار) مفعول شمل (قوله بين) بفتح الباء (قوله ثمة) جواب لما (قوله حكمه) أي المستعار (قوله عاطفا) ٦٧ حال من فاعل بين (قوله هو) أبرزه

وفصله لعوده للراهن لا للدين
المراد من ال (قوله فيه) أي
الدين (قوله للمرتين) صلة
أدى (قوله وان لم يؤده) أي
الراهن الدين (قوله ووفي)
بضم فكسر مثقالا (قوله من
ثمنه) أي الراهن (قوله
المدقنة) مفعول رويته (قوله
واختصارها) أي المدقنة
عطف على رواية (قوله أبو
محمد) فاعل اختصار (قوله
المدقنة) مفعول نقل (قوله
تهذيبه) أي أبي سعيد (قوله
وعلى انه) أي المعير (قوله
بما أدى) أي المستعير (قوله
من ثمنه) بيان ما (قوله
فباقيه) أي عن الراهن
(قوله ان كان) أي وجبا
بعد وفاء الدين (قوله للمعير)
خبر باقيه (قوله لانه) أي
المعير (قوله أسلفه) أي
المستعير (قوله لانه) أي عن
الراهن (قوله لانه) أي المعير
(قوله برهنه) أي المستعار
للراهن صلة خالف (قوله
فقيه) أي المدقنة (قوله
مسماة) أي عددا كعشرة
(قوله فأراه) أي الراهن
(قوله ضامنا) أي للسلعة
التي تعدى عليها برهنها

الاول وهو كذلك فان لم يكن فيه فضل فلا يباع حتى يحل أجل الاول قاله ابن القاسم وظاهر
قوله والايبيع انه يباع ولا يوقف ولو أتى الاول برهن كالاول قاله ت التبعاني يباع ولا يوقف أي
يبيع ويجعل الاول دينه ولا يوقف ولو أتى الاول برهن كالاول وهذا هو الذي استظهره ابن رشد
ونفسه وقول مالك رضي الله تعالى عنه انه يباع الرهن ويعطى الذي لم يحل حقه حقه كله ولا يوضع
الى أن يحل أجله معناه اذا لم يأت برهن يشبه الرهن الاول ثم قال ويشبه ان يقال في هذه المسئلة
انه يجعل للمرتين فيها حقه باتفاق ولا يكون للراهن ان يأتى برهن آخر لانه أدخل على المرتين بيع
رهنه فاشبه ذلك بيع الرهن بغير اذن المرتين وهو الاظهر فان قيل ان حل أجل الثاني اولا ولم
يمكن قسمه يبيع ويجعل الاول دينه وان حل أجل الاول اولا فني يجعل حق الثاني قولان فما
الفرق قلت الفرق ان تعلق حق الاول بالرهن أقوى من تعلق حق الثاني اذ ليس الثاني الا ما فضل
عن الاول ولما شمل قوله في التعريف ما يبيع المستعار بين حكمه عاطفا على مشاع فقال (و) صح
رهن الشيء المملوك لغير الراهن (المستعير) أي لأجل رهنه فان أدى الراهن الدين المرهون
هو فيه للمرتين رجع الرهن لمعيره وان لم يؤده وأعسر الراهن يبيع الرهن ووفي الدين المرهون فيه
من ثمنه (ورجع صاحبه) أي معير الرهن على الراهن المستعير (بقيته) أي الرهن المعاد المبيع في
وفاء الدين المرهون هو فيه كذا في رواية يحيى بن عمر المدقنة واختصارها أبو محمد (أو) رجع
صاحبه (بما أدى) بفتح الهمزة والدال مشددة الراهن في الدين (من ثمنه) أي الرهن بيان ما كما
في نقل أبي سعيد المدقنة في تهذيبه تت وهو أصوب من الاول (نقلت) بضم ن كسرا
رويت واختصرت المدقنة (عليها) أي الرجوع بقيمة الرهن والرجوع بالمؤدى بالفتح وهل
هذا اختلاف وهو رأي الاكثر وتخير وهو رأي صنفين وعلى انه يرجع بما أدى من ثمنه
فباقيه ان كان للمعير لانه أسلفه ما فيه وفاء دينه وعلى رجوعه بالقيمة فالفاضل منه للمستعير
لانه أسلفه السلعة فبعت على ملك الراهن وأدى يحل البناء للفاعل كما تقدم وللمفعول ليشمل
اداء وكيل الراهن أفاده تت (وضمن) المستعير لراهن المعاد (ان خالف) المستعير المعير برهنه
في غير ما استعاره فقيه من استعار سلعة لبرهنها في دراهم مسماة ورهنها في طعام فأراه ضامنا
الحط ليس المراد بالضمان هنا ضمان الرهان والعوارى بل المراد والله أعلم انه يصير في ضمانه
مطلقا قامت بينه بلاك أم لا كان مما يغاب عنه أم لا بدليل فرضهم ذلك في العبد وصرح به ابن
عبد السلام البناء هذا هو الضواب وهو ما يأتي في الغصب من قوله وضمن بالاستيلاء أي تعلق
به الضمان ويدل عليه كلام ابن عرفة وغيره (وهل) ضمان المستعير الخالف الرهن (مطلقا) عن
التقييد باقراره لمعيره بالخالفه ومخالفة المرتين وعدم حلف المعير وكون الرهن مما يغاب عليه
لتعديده وهو ظاهر المدقنة وعليه نجابها ابن أبي زيد (أو) محل ضمانه (اذا أقر المستعير لمعيره)
بالتعدي (وخالفه المرتين) بان قال لم يتعد (ولم يحلف المعير) على تعدى المستعير بأن نكل فان

في غير ما استعاره لبرهنها فيه (قوله انه) أي الراهن (قوله ضمانه) أي الراهن (قوله به) أي المراد ضمان التعدي (قوله الراهن)
مفعول ضمان (قوله باقراره) أي المستعير (قوله ومخالفة) عطف على اقرار (قوله وعدم) عطف على اقرار (قوله لو كون الراهن
الخ) عطف على اقرار (قوله لتعديده) أي المستعير الراهن علا ضمانه مطلقا

(قوله وهو) أى ضمانه مطلقا (قوله وعليه) أى ضمانه مطلقا صلة حمل (قوله وخالفه) أى المعبر (قوله بان قال) أى المرتب من الخ قصور
لخالفته (قوله وهو) أى الرهن (قوله فيما اقر) أى المعبر (قوله من الدراهم) بيان ما (قوله السابق) أى قولها من استعار سلعة
لرهنها فى دراهم مسجلة ورهنها فى طعام فأراه ضمانا (قوله منه) أى الزاين (قوله قبضه) أى الرهن (قوله منه) أى رايته (قوله
رهون) أى المدونة (قوله انه) أى الرهن (قوله من الزهن) أى كونه رهونا (قوله رهون) بضم الراء جمع رهن (قوله الناس)
أى الصحابة والتابعين وأتباع التابعين رضى الله تعالى عنهم أجمعين (قوله فيه) أى الرهن المشروط بوجبه من الرهنية بعد سنة
مثلا (قوله منه) أى الشرط المتأني (قوله هي) أى مسئلة غلق الرهن (قوله ومهرته) أى رهن مسئلة غلق الرهن (قوله سائر)
أى باقى القرماء (قوله صيرورته) أى الرهن ٦٨ (قوله اجله) أى الدين (قوله يوفيه) أى الدين (قوله قيمته) أى الرهن (قوله عليه)

حلف فلا ضمان على المستعير وهو رهن فيما اقر به من الدراهم وهذا تأويل ابن يونس
فى الجواب (تأويلان) فى فهم كلامها السابق (وبطل) الرهن بمعنى العقد (ب) سبب (شرط
مناف) بضم الميم يقتضى عقده (كان) يشترط رايته ان لا يقبض بضم التحيته وفتح الموحدة
الرهن منه لان مقتضى صحة العقد قبضه منه قال الله تعالى فلهن مقبوضة الخط من الشرط
المتأني حافى آخر كتاب رهونهم وانصه ومن رهن رهننا على انه ان مضت سنة تخرج من الرهن فلا
اعرف هذا من رهون الناس ولا يكون هذا رهنا ابن يونس ابن المواز فان مات الراهن او فليس
دخل فيه القرماء وليس منه مسئلة غلق الرهن انما هى من الرهن القاسد ومهرته احق به من
سائر القرماء حتى يقبض حقه وغلق بفتح الغين المجعولة واللام قفاف أى صيرورته فى الدين اذا
حل اجله ولم يوفيه الراهن ولو زادت قيمته عليه وفى الموطا عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يغلق الرهن ماله تفسيره فيما ترى والله اعلم ان يرهن الرجل
الرهن عند الرجل بالدين وفى الرهن فضل عماره فيه ويقول الراهن للمرته ان جئتك بحقك
الى اجل كذا او لا فالرهن للبعار فيه فهذا لا يصح ولا يجمل وهذا الذى نهى عنه فان جاء
صاحبه بعد الاجل بالذى رهن به فهو له ورأى هذا الشرط مقسوخا بالاجل غلق الرهن معناه
ان لا يملك يقال غلق الرهن اذا لم يملك ومعنى الترجمة انه لا يجوز ان يعقد الرهن على وجه يؤول
الى المنع من فككه (فائدة) * تت هذى احصى المسائل السبع عشرة التى لا تتم الا بالزيادة
والحبس والصدقة والهبة والعمرى والعطية والتكفلة والعريضة والمنفعة والهبة والاسكان
والعارية والارفاق والعدة والاحكام والاصلة والاحياء كذا فى التحرير لابن بكير
فى شرحه التحرير عشر مسائل القرض والاقطاع على قول والجل على قول أيضا وقيل كالماله
والشهم ورافقوا المكفالة والمال المخالغ به على قول والزيادة بعد عقد لا يصح كالصلى على دم
عمد وعن ثنى مجهول على الاشهر والزيادة فى غن السلعة على قول والمشهور واقترار المعادن للحوز
والوصية بزيادة على الثلث واختلاف فى الزيادة على الصداق ونظمها ت فأنظره طنى العطية
اعم مما قبلها وما بعد ها ولذا أسقطها بعضهم والتكفلة ما يعطيه والد الزوج لولده أو والد الزوجة

أى الدين (قوله يغلق) بفتح
السا وسكون الغين المجعولة
وفتح اللام قفاف (قوله
بالدين) أى فيه أو يسيبه
(قوله وفى الرهن) أى قيمته
(قوله فضل) أى زيادة (قوله
رهن) بضم الراء أى الرهن
(قوله نهى) أى رسول الله
صلى الله عليه وسلم (قوله
فهو) أى الرهن (قوله
مقسوخا) أى لا يعمل به
فان لم يجزى صاحبه بما رهن
به فانه يساع ويوفى الدين
المرهون هو قيمه من غنسه
وباقه لرائته ان كان
(قوله انه) أى الشان (قوله
يعقد) بضم فسكون ففتح
(قوله يؤول) أى يرجع ويصير
(قوله من فككه) أى الرهن
(قوله هذى) أى مسئلة
الرهن (قوله والحبس) أى
والثانية الحبس (قوله
والتكفلة) بكسر التون

واهمال الطاع (قوله والمنفعة) بكسر الميم (قوله والعدة) بتخفيف الدال (قوله والاحياء) بالواحدة ونظمها ت فى قوله لا يثبت
هبة وعمرى والعطية فحله * وعريضة أو منحة اسكان وهبة عارية حبس كذا * اخدام ارفاق كذا الرهان
عدة صلوات والتصدق والحبس * الحوز شرط فى الجميع تصان (قوله ونظمها ت فأنظره) أى ت قال واضعها للنظم السابق
فقلت وتضاف عشر زادها ابن بكير فى شرحه لانه هذا اليلك جان قرض واقطاع وحمل كاذل * مال خلج حفظهن امان
وفيدق من بعد صلح فاسد * أوفى صداق فانه الحسران غن يزداد السلعة منقمة لما * هو قبله قد جاءه التيمان
وعطية لمعادن ووصية * والخلف فى التسع الاخيرة دان

(قوله لاجل النكاح) راجع لاعطاء الابن واعطاء البنت (قوله فاذا كان) اى الاعطاء (قوله عقده) اى النكاح (قوله غيره) اى عقد النكاح (قوله له) اى الخويز (قوله هي) اى حقيقة العدة (قوله بها) اى العدة (قوله وان لم يدخل) اى الموعود (قوله بسببها) اى العدة (قوله فيه) اى المسبب (قوله مطلقا) اى ولو دخل بها فيه (قوله للمولى) بضم الميم وقح الواو واللام متفلا (قوله بطلانه) اى الرهن (قوله ولزمه) اى الرهن (قوله قيمته) اى المبيع (قوله علمه) اى الاشتراط ٦٩ (قوله أولى) بفتح الهمزة اى بالبطلان

(قوله عوضه) اى المبيع
 قيمة كان أو مثلا (قوله انه)
 اى الرهن (قوله عوض)
 اى قيمة أو مثل (قوله)
 وظاهره) اى المذهب (قوله)
 به) اى وباشترطه في بيع
 فاسد الخ (قوله لو شرط)
 بضم فكسر (قوله عليه)
 اى المبتاع (قوله فظن) اى
 المبتاع (قوله به) اى الشرط
 (قوله فله) اى المبتاع (قوله)
 عنه) اى الرهن (قوله)
 فاداه) اى الرهن لرب الدين
 (قوله انه) اى الزاين (قوله)
 فانه) اى الزاين (قوله)
 يسترده) اى الرهن (قوله)
 وهو) اى قول ابن شاس
 لو شرط عليه رهن في بيع الخ
 (قوله عنه) اى كلام ابن
 شاس الذي تبع فيه الغزالي
 (قوله لو فظن) اى كلام ابن
 شاس (قوله عند قوله) اى
 ابن الحاجب (قوله او يعمل
 له) نص ابن الحاجب ويجوز
 على ان يقرضه أو يبيعه أو
 يعمل له ويكون قبضه
 الاول رهنا (قوله يعرج)
 بضم ففتح فكسر متفلا

لا ينته لاجل النكاح فاذا كان في عقده فلا يحتاج للعوز وفي غيره يحتاج له على المشهور والعزبة
 بشد الباء هي التي تقدم الكلام عليها وقال المصنف فيها وبطلت ان مات قبل الخويز والتمتة
 بكسر الميم وسكون النون هبة لمن شاة او بقرة او ناقة وعبارة المتعطية النخعة هي الناقة أو الشاة
 يعبرها الرجل لرجل يتقنع بلبنهما مدة ويقال لها منعة بفتح فكسر والهدية هي العطية بسبب
 قرح أو فزع كعرس ونقاس وموت والارفاق ارفاق الجارية بعد ارأوسق او طريق أو فاع يبنى
 فيه والعدة بكسر العين وخفة الدال مصدر وعد ابن عرفة هي اخبار عن انشاء الخمر معروفة في
 المستقبل والوقايها مطلوب اتفاقا ابن رشد وان لم يدخل بسببها في المبيع أو بشرط دخولها
 فيه رابعها الا يقضى بها مطلقا والاختدام هبة خدمة العبد والصلة العطية الذي رحم والحياة
 بكسر المهملة والمد ما عطية الزوج ولي الزوجة بسبب النكاح وهو في العقد لا يحتاج لخويز
 وبعده يقتقر له والاقطاع اعطاء الامام أرضا فان مات الامام قبل حوزها انتقل النظر فيها للمولى
 بعده قوله المشهور افتقار الكفالة كذا في النسخ ولعل الصواب عدم افتقار الكفالة كافي
 ابن عرفة وابن عبد السلام والتوضيح ويدل عليه قوله أولا كالمالة اذ هي الكفالة (و) بطل
 (بأشراطه) اى الرهن (في بيع فاسد ظن) الرهن (فيه) اى المبيع الفاسد (الزوم) لثمن المبيع
 المرهون فيه وأولى ان لم يظن لزومه فالرهن باطل فلا رهنه أخذ من مرتبه كمن ظن ان عليه دين
 فدفع لصاحبه رهنا فيه ثم تبين انه لا دين عليه فله أخذ منه ومنه المبيع القرض الفاسد
 وظاهره كمن شاس بطلانه ولو فاق المبيع ولزمه قيمته أو مثله فلا يكون رهنا فيلزمه ولا منه يوم
 لأشراطه بل عدمه وأولى لتوهم العمل بالشرط ومفهوم ظن الزوم انه ان علم انه لا يلزمه وفات
 المبيع فالظاهر على هذا القول كونه رهنا في عوضه وما مشى عليه المصنف خلاف المعتمد
 والمذهب انه يكون رهنا في عوض المبيع القات وظاهره اشتراط الرهن ان لا ظن الزوم ام لا
 غ اشار به اقول ابن شاس لو شرط عليه رهن في بيع فاسد فظن لزوم الوقايه فله رهنه فله الرجوع
 عنه كما لو ظن ان عليه دين فاداه ثم تبين انه لا دين فانه يسترده اه وهنص ما وقتت عليه في وجيز
 الغزالي وقد أصاب ابن الحاجب في اضرايه عنه صفحا ونقله في التوضيح عند قوله او يعمل له ولم
 يعرج عليه ابن عرفة بقبول ولا رد خلاف عاده وما اراه الا مخالفا للمذهب ابن عرفة اللحي
 ان كان الرهن يدinarين قضى أحدهما او يمين عبدتين استحق أحدهما او رد بعيب او بمائة ثمن
 عبد بيع بها فاسد اذ كانت قيمته خمسين فالرهن رهن عباقي وقال ابن يونس ابن حبيب المبيع
 ابن القاسم لئلا يتباع بيعا فاسدا على ان يترهن بالثمن رهنا صحيحا او فاسدا رهنا باه وقبضه فانه
 احق به من الغرما لانه عليه وقع البيع وكذا ان كان المبيع صحيحا والرهن فاسدا على ان

(قوله عليه) اى كلام ابن شاس (قوله اراه) اى ما في الجواهر تبع للغزالي (قوله قضى) بضم فكسر (قوله استحق) بضم التاء
 وكسر الحاء (قوله أورد) بضم الراء وشد الدال اى أحدهما (قوله قيمته) اى العبد (قوله بما بقي) اى من ثمن العبدتين او قيمة
 المبيع بيعا فاسدا (قوله رهنه) اى الرهن المرتهن (قوله اياه) اى الرهن المشترط (قوله وقبضه) اى المرتهن الرهن (قوله فانه)
 اى المرتهن (قوله به) اى الرهن (قوله لانه) اى الرهن (قوله عليه) اى الرهن صلة وقع

(قوله ونقله) اى كلام ابن يونس (قوله ثم قال) اى الخط (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله ففضى) اى الراهن (قوله
 احدهما) اى الدينين (قوله فاستحق) بضم التاء وكسر الحاء (قوله احدهما) اى العبدين (قوله أو كان) اى الرهن (قوله
 ففضى) اى الراهن احدهما اى الحقوق الثلاثة (قوله فانه) اى الشان (قوله بقدره) اى الحق المقضى (قوله قولان) مبتدأ خبره
 فيمن المتقدم (قوله يقبض) اى المرتهن (قوله نصفه) اى الرهن (قوله جميعه) اى الرهن (قوله وعلى هذا) اى سقوط نصف الرهن
 المقابل للدين الاول (قوله يقبض) بضم الياء وفتح القاف وشدا الضاد المجبة اى يقسم الرهن على ثنى العبدين فأتاب العبد الباقي
 يبقى رهنا في ثمنه وما أتاب العبد المستحق او المردود يعيب يرجع لراهنه (قوله وهن) اى الزوج (قوله ثم طلق) اى الزوج (قوله قبل
 الدخول) اى فسقط عنه نصف الصداق ٧٠ فانه يرجع له نصف الرهن (قوله انه) اى الرهن كله (قوله بها) اى الدراهم (قوله

اللتخمى وابن يونس لم يمتازا في ظن الزوم اه ونقله الخط ثم قال ونص اللخمى اختلف اذا
 كان الرهن يدينين ففضى احدهما أو يعبدين فاستحق احدهما أو رد يعيب أو كان عبدا أو احدا
 يسع بمائة يباعا فاستحقا فكانت قيمته خسين فقيل في جميع ذلك يكون الرهن رهنا بالباقي وحكى
 ابن شعبان اذا كان الرهن في حقوق ثلاثة ففضى احدها فانه يخرج من الرهن بقدره في كتاب
 محمد بن نعيم له على رجل مائة دينار ثم اقترضه مائة على ان رهنه رهنا بالاول والثاني قولان فقيل
 يقبض الرهن ويسقط نصفه المقابل للدين الاول واختار محمد كون جميعه رهنا بالثاني مثل
 ما في المدونة وعلى هذا يقبض الرهن في الاستحقاق اذا استحق احد العبدين او رد يعيب أو في
 الطلاق اذا رهن بالصداق ثم طلق قبل الدخول والنقص أحسن الا ان تكون عادة انه يبقى رهنا
 في الباقي ومن اسلم دينارا في ثلاثين درهما وأخذ به رهنا ثم فسخ ذلك فان كان الدينار
 والدراهم سواء كان احق به حتى يعود اليه ديناره وان كانت قيمة الدينار أربعين كان احق
 بثلاثة ارباع الرهن والباقي هو اسوة الغرماء لانه انما دخل على ان يكون رهنا في ذلك القدر
 واختلف اذا كانت قيمة الدينار عشرين في كونه أحق بجميعه او بثلثيه ويسقط من الرهن
 ما ينوب العشرة الزائدة لانها كالسبعة اه ونص ابن يونس صريح في المسئلة والعجب من غ
 في عدم نقله قال فيها ومن لك عليه دين الى اجل من يسع او قرض فوهنك به رهنا على انه ان
 لم يفتهك منه الى اجل فالرهن لك بيدك لم يجز بذلك وينقض هذا الرهن ولا ينتظر به الاجل ولك
 ان تجلس الرهن حتى تأخذ حقه وانت احق به من الغرماء ابو محمد يريد ويصير السلف حالا
 ابن يونس هذا اذا كان الرهن في اصل البيع أو السلف فيفسد البيع والسلف لانه لا يدري
 ما يصح له من ثمن السلعة والرهن وكذلك في السلف لا يدري هل يرجع له ما سلف او الرهن
 فان عثر على ذلك قبل الاجل او بعده فسخ البيع ان لم تنق السلعة بمحوه السوق فاعلى ففيها
 القيمة حاله ويصير السلف حالا والمرتهن اولى بالرهن حتى يأخذ حقه ولو قوع البيع عليه ولو كان
 الرهن بعد صحة البيع والسلف فلا يفسخ الا الرهن وحده ويأخذ به ويبقى البيع والسلف
 بلا رهن الى اجله ولا يكون المرتهن احق به في فلس ولا في موت لقولهم فيمن له دين على رجل الى

للمرتهن (قوله لم يجز) اى الرهن (قوله بذلك) اى الشرط القاسم (قوله وينقض) بضم الياء وفتح القاف (قوله اجل
 ولا ينتظر) بضم الياء وفتح القاف (قوله به) اى الرهن (قوله ولك) خطاب للمرتهن (قوله وأنت) خطاب للمرتهن (قوله به) اى
 الرهن (قوله يريد) اى ابن القاسم (قوله هذا) اى نقض الرهن والمرهون فيه (قوله لانه) اى المرتهن (قوله من ثمن السلعة او الرهن)
 يسلط ما (قوله ما سلف) اى مثله (قوله عثر) بضم فكسر اى اطلع (قوله فسخ) بضم فكسر (قوله عليه) اى بشرط الرهن (قوله
 ولو كان الرهن بعد صحة البيع والسلف) مفهوم اذا كان الرهن في اصل البيع والسلف (قوله ويبقى البيع) اى ثمنه او ثمنه
 (قوله به) اى الرهن

(قوله فاحذ) اي رب الدين (قوله منه) اي المدين (قوله تؤخره) اي رب الدين المدين (قوله انه) اي اخذ الرهن والتأخير مقعول
 قول المضاف لفاعله (قوله لانه) اي تأخيره واخذ الرهن (قوله سلف) اي بتأخيه الدين (قوله ينفع) اي وهو التوثيق بالرهن في الدين
 (قوله به) اي الدين (قوله وان قبض) بضم فكسر اي الزهن مبالغة في انه لا يكون رهنا به (قوله مسئلة الكتاب) اي قول المدونة
 ومن لك عليه دين الى اجل من يسع او قرض فرهنا به رهنا على انه ان لم يفتك الى الاجل فالرهن لك بيدك (قوله على انه) اي
 الرهن (قوله نعت) اي وصف (قوله وترد) بضم ففتح مثقلا (قوله والرهن) عطف على السلة (قوله فعلم) بضم العين (قوله وكلامه)
 اي ابن شاس الخ حال (قوله علم) بضم العين (قوله تحكم البيع الفاسد) اي في وجوب فسخه ورد مال له (قوله فيفسخ) اي الرهن
 (قوله مع قيام السلة) اي لوجوب ردها لباثتها فلا يبقى في ذمة مشتريها الراهن شي للمرتين البائع وتوثيق بالرهن فيه فيجب
 رده لراهنه (قوله ينقل) بضم فسكون ففتح اي الرهن اي من الثمن (قوله فان كانت) ٧١ اي القيمة (قوله وان كانت) اي القيمة

(قوله اقل) اي من الثمن
 بان كان مائة وهي خمسون
 (قوله بها) اي القيمة (قوله
 وان كانت) اي القيمة (قوله
 اكثر) اي من الثمن بان كان
 خمسين وهي مائة (قوله
 منها) اي القيمة بان قدر
 الثمن (قوله لانه) اي الشان
 الخ لانه لا مخالفة (قوله به)
 اي الرهن (قوله يتصل) اي
 المرتين (قوله لا نقول)
 عليه لا يقال (قوله ذلك)
 اي التوثيق به الى الاتصال
 بعين الحق (قوله بعض)
 فاعل توهم المضاف لمفعوله
 (قوله لانه) اي المرتين
 (قوله يخرج) بضم فسكون
 فكسراى المرتين (قوله
 مسئلة الكتاب) اي الزهن
 في الدين على انه ان لم يوفه
 الى اجله فهو له (قوله ولم

اجل فاحذ منه رهنا على ان يؤخره الى ابعده من الاجل انه لا يجوز لانه سلف ينفع قال غير ابن
 القاسم ولا يكون الزهن رهنا به وان قبض في فلس الغريم وموته ابو الحسن حل ابو محمد وابن
 يونس مسئلة الكتاب على انه في أصل العقد ثم قال الخط وقال الرجاء وما اذا كانت المعاملة
 فاسدة والرهن صحيح مثل ان يقع البيع على نعت الفساد يثنى الى اجل فيرهنه بالثمن وهما صحيحا
 الى الاجل فيفسخ البيع وترد السلعة مع القيام والرهن الى رايه فان كانت السلعة بمقوت
 البيع الفاسد فالمرتين احق بالرهن من الغرماء حتى يقبض القيمة قول واحد انتهى فعلم من
 هذا ان المصنف انما تبع ابن شاس وكلامه مخالف للمدونة ولجميع ما تقدم نقله * (تنبيهات)
 الاول علم ان السلف الفاسد حكمه حكم البيع الفاسد * (الثاني) * اذا قلنا لا يطل الرهن في
 البيع الفاسد فتارة يفسخ وهذا مع قيام السلعة وتارة ينقل القيمة اذا فأت السلعة فان كانت
 مساوية الثمن فالامر ظاهر وان كانت أقل فهل يكون جميع الرهن رهنا به او هو مذهب المدونة
 وهو المشهور واذا قولان وان كانت أكثر كان الرهن رهنا في قدر الثمن منها فقط * (الثالث) *
 لا يقال لا مخالفة بين كلام المصنف والنقول المتقدمة لانه لا يلزم من بطلان الرهن منع التوثيق به
 حتى يتصل بعين شبه لا نقول لانه معنى لصحة الرهن الا ذلك ولا معنى لبطلانه لعدم ذلك وهذا
 ظاهر ونهنا عليه لتوهمه بعض الناس * (الرابع) * ابن حبيب ان وقع الرهن فاسدا بعد تمام
 البيع فلا يحتض به المرتين لانه لم يخرج من يده شيأ بهذا الرهن * (الخامس) * ابن يونس فان حل
 الاجل في مسئلة الكتاب ولم يدفع اليه المرهون فيه فانه يصير كأنه باعه الرهن يباعا فاسدا فيفسخ
 ما لم يفت ويكون احق به من الغرماء قال مالك رضي الله تعالى عنه فان حل الاجل والرهن
 بيدك او بيد أمين فقبضته لم يتم لك ملك الرهن بشرطك فترده الى ربه وتأخذ دينك ولك حصة
 حتى تأخذ دينك ابن يونس فان فات الرهن بيدك بجوالة سوق فأعلى في الحيوان والسلع والهدم
 والبنا والغرس والقلع في العقار فلا ترده ولزمتك قيمته يوم حل الاجل لانه بيع فاسد يومه

يدفع اي الراهن (قوله اليه) اي المرتين (قوله فانه) اي الراهن (قوله كانه) بفتح الهمزة وشدة التثنية اي الراهن (قوله يباعه)
 اي الراهن المرتين بالدين (قوله فيفسخ) بضم الياء اي يبيع الرهن بالدين (قوله ما لم يفت) اي الرهن بيد المرتين بجوالة سوق
 فاعلى أي فان فات فلا يفسخ (قوله ويكون) اي المرتين (قوله به) اي الزهن (قوله والرهن بيدك) خطاب للمرتين حال من
 الاجل (قوله نقبضته) ناه الخطاب للمرتين والها للزهن (قوله لك) خطاب للمرتين (قوله بشرطك) اي ان لم يوفك دينك فهو
 لك به (قوله فترده) اي الزهن والخطاب للمرتين (قوله به) اي الراهن (قوله ولك) خطاب للمرتين (قوله والهدم الخ) عطف على
 حوالة (قوله فلا ترده) اي الراهن لراهنه (قوله ولزمتك) اي يامرتين (قوله قيمته) اي الرهن (قوله لانه) اي شرط كون الرهن
 للمرتين بالدين ان لم يوفه عند حلول اجله (قوله يومه) اي حلول الاجل

(قوله والسلعة) أي المبيعة يباع فاسدا وهو الرهن (قوله مقبوضة) أي قبضه مشترها وهو مرتمها (قوله قصاصه وله) أي الرهن (قوله بدينك) أي المرهون فيه ويقاصصك الرهن بقيمة رهنه (قوله وتراد ان الفضل) أي بين الدين بقيمة الرهن فان فضل الدين القيمة ودالر الرهن فضله للمرتمن وان فضلت القيمة الدين رد فضلها المرتمن الرهن (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله اذا كان) أي الرهن المشروط اخذه بالدين اذا لم يوف (قوله سيد أمين) أي وتلق (قوله ربه) أي الرهن (قوله عنه) أي الرهن (قوله لانه) أي الامين (قوله وكيله) أي المرتمن (قوله لانه) أي الامين (قوله حوزة) أي الامين (قوله له) أي البائع (قوله تحمله) أي دية الخطا (قوله عاقلته) أي الجاني (قوله وطن) أي الجاني (قوله ديتة) أي الخطا (قوله لزمته) أي الجاني (قوله بها) أي الدية (قوله لزومها) أي الدية (قوله انه) أي الرهن ٧٢ (قوله ظن) أي الرهن (قوله وصار) أي الرهن رهنا (قوله ليخصه) أي الرهن

والسلعة مقبوضة تقاصصه بدينك وتراد ان الفضل * (والسادس) * ابن يونس اختلف اذا كان سيد أمين فقبيل يضمه المرتمن لان يدربه ارتفعت عنه ويد الامين كيد المرتمن لانه وكيله وقيل لا يضمه المرتمن الا بعد قبضه من الامين لانه كان حائرا للبائع فبقى على حوزة والاشبهه ان يكون الضمان من المرتمن (و) من جنى خطأ تحمله عاقلته وظن ان ديتة لزمته وحده فرهن بها شيئا ثم تبين لزومها العاقلة (حلف المخطئ) (الرهن) على (انه ظن لزوم الدية له) وحده (ورجع) المخطئ الرهن في رهنه في جميع الدية وصار فيما يخصه منها ومفهوم ظن لزوم الدية لانه ان رهن فيها عالمها لزومها العاقلة فلا يرجع وهو كذلك وكذا ان نكل وعطف على بيع فاسد فقال (او) رهن (في قرض) جديد (مع دين قديم) لربه على ان يكون رهنا فبطل الرهن في الدين القديم وصار الرهن كله (وصح) الرهن كله (في) القرض (الجديد) فان فليس الرهن أو مات اختص الرهن بالجديد على الاصح وظاهر كلامه كابن الحاجب كان الدين الاول برهن او لا وهو مذهب المدونة كان في الرهن الاول وفاء او لا وهو كذلك كان الاول سالا او لا الخط نهم او ان اسلفت سلقا بالرهن او به ثم اسلفته سلقا آخر على ان تأخذ منه رهنا بالسلف الاول والثاني وجهلتهما الثاني فاسد فقام الغرماء على الرهن بفلس او موت فالرهن الاول في السلف الاول والثاني في الثاني ولا يكون الرهن الثاني رهنا في شيء من السلف الاول ٨١ وقوله مع دين قديم أي سواء كان من قرض أو بيع * (تنبيهات) * الاول في التوضيح مقتضى كلام الجواهر انه ان اطلع على هذا الرهن قبل قيام الغرماء يرد ولا يؤخذ من كلام ابن الحاجب * (الثاني) * الخط كلام المصنف نص في صحة الرهن ولم أقف على ذلك الا غيره بل قال ابو الحسن انظر لو عثرنا على هذا قبل حلول الاجل هل يرد السلف أو يقال اذا أسقط مشروط الشرط شرطه يعفى ٨٥ طي مراده بالصحة اختصاصه به عن الغرماء وجبته في دينه ان فات سيد المقترض كما هو المذهب في الرهن في البيع القاسد وكف يقههم من كلامه الصحة مطلقا مع ان القرض فاسد وبه يندفع قول الخط كلامه نص الخ وكلام المصنف يؤيد الاعتراض عليه في قوله وباشرطه في بيع فاسد كما أشاره س ع ب وفائدة أي الحكم بالصحة في الجديد انه اذا لم يطلع

(قوله منها) أي الدية بيان ما (قوله لانه) أي المخطئ (قوله فيها) أي الدية (قوله فلا يرجع) أي الرهن في رهنه (قوله وكذا) أي رهنه فيها عالمها لزومها العاقلة في علم وجوعه فيه (قوله ان نكل) أي المخطئ عن المدين على انه ظن لزوم الدية له (قوله لربه) أي الجديد (قوله ان يكون) أي الرهن (قوله فيها) أي القديم والجديد (قوله نصها) أي المدونة (قوله او به) أي الرهن (قوله وجهلتهما) أي ياراهن وبما مرتمن (قوله والثاني) أي من الرهين (قوله في الثاني) أي من الدينين (قوله سواء كان) أي الدين القديم (قوله انه) أي الشأن (قوله هذا الرهن) أي المرهون في القديم والجديد (قوله صحة الرهن) أي في الجديد

(قوله على ذلك) أي كونه صحيحا (قوله غيره) أي المصنف (قوله عثرنا) أي اطالعنا (قوله على هذا) أي الرهن في القديم عليه والجديد (قوله السلف) أي الجديد (قوله يعفى) أي السلف الجديد (قوله مراده) أي المصنف (قوله اختصاصه) أي الرهن (قوله ربه) أي الجديد (قوله وجبته) أي الرهن (قوله في دينه) أي الجديد (قوله ان فات) أي دينه الجديد (قوله المذهب) أي المعتمد (قوله يفهم) بضم فسكون فتفتح (قوله من كلامه) أي المصنف (قوله وبه) أي كونه مراده بصحة اختصاصه به عن الغرماء في الجديد صلة يندفع (قوله وكلام المصنف) أي قوله وصح في الجديد (قوله يؤيد) بضم فتفتح فكسر منه لا أي يقوى (قوله الاعتراض) أي المتقدم للموافق (قوله عليه) أي المصنف (قوله في قوله) أي المصنف (قوله وباشرطه) أي الرهن (قوله لانه) أي الرهن

(قوله عليه) أي الرهن (قوله به) أي الرهن (قوله ويحاصص) أي المرتين في فضل الرهن عن الجسدان كان (قوله كان) أي القديم (قوله فعني قوله صح الخ) تفريع على وقائده الخ (قوله انه) أي الرهن (قوله به) أي الرهن (قوله ولذا) أي فساد صلة يجب بدم (قوله حيث كان) أي الرهن (قوله تجوز) بفخات متفلا أي المصنف تفريع على فعني قوله صح في الجديد الخ (قوله وبه) أي كون معنى صح اختص صلة يندفع (قوله جوابهم) أي عب وطي والبناني (قوله قيد) بفخات متفلا (قوله المسئلة) أي بطلان الرهن في القديم والجديد (قوله قال) أي ابن الموار (قوله املو كان) أي القديم (قوله حالا) أي اصاله (قوله ذلك) أي الرهن في القديم والجديد (قوله اخذه) أي القديم (قوله وكذا) ٧٣ أي الحال في صحة الرهن فيه وفي الجديد (قوله لو

كان) أي المدين (قوله له) أي المدين (قوله عليه) أي المدين (قوله لانه) أي المدين (قوله حينئذ) أي حين ملكه الرهن وكونه غير محبط الدين بحاله (قوله على انه) أي كلام الموار (قوله تقييد) أي للمشهور والمقابل له (قوله الثاني) أي من الدينين (قوله الاول) أي من الدينين (قوله وهو) أي قوله والظاهر الجواز (قوله عن شيء) أي على شخص (قوله ثم طلب) أي المدين (قوله منك) أي يارب الدين (قوله له) أي المدين (قوله هذا) أي اسلام المدين في شيء (قوله اراد) أي رب الدين (قوله مع ذلك) أي السلم (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله ذلك) أي السلم برهن في القديم والجديد (قوله اشترط) أي ابن القاسم (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله يقضيه)

عليه الا بعد قيام الغرماء على الراهن أو بعده منه = ان المرتين أحق به في الجديد سقط ويحاصص بالقديم كان من بيع أو قرض فعني قوله صح في الجديد انه يختص به المرتين إذا حصل للراهن مانع لا الصلة المقابلة للفساد لانه فاسد ولذا يجب رده حيث كان قائما فقد تجوز في اطلاق الصلة على الاختصاص البناني قوله فعني قوله صح في الجديد انه يختص به الخ هو الصواب وبه يندفع قول ح كلامه نص الخ قلت تأمل جوابهم هذا مع قول الخط في التنبية الثالث من التنبينات السابقة عقب شرح قوله وباشترطه في بيع فاسد لا معنى لصحة الرهن الا التوثيق به ولا يطلانه الا عدمه الثالث قد بين الموار المسئلة بكون الدين القديم مؤجلا قال املو كان حالا وحل أجله لصح ذلك إذا كان الغريم ملبا لم يرب الدين قدماء أخذه فتأخيره كابتداء سلف ابن الموار وكذا عندى لو كان عديما وكان الرهن له ولم يكن عليه دين محبط لانه حينئذ كالمالي ٨١ وأكثروا على انه تقييد فانه الخط الرابع الخط انظر لو كان الثاني غير قرض بل من ثمن بيع وشروط الاول داخل في رهن الثاني والظاهر الجواز عب مفهوم قوله من قرض انه لو كان في بيع جديد اصح في البيع القديم والجديد وهو كذلك بل يجوز ابتداء لاتساقه المنع المتقدمة فيما اذا كان الدين الطارئ قرضا البناني غيره قول الخط والظاهر الجواز وهو قصور وقد صرح ابن القاسم بالحكمة كما في قوله ونصه وانظر ان كان لك ثمن شيء ثم طلب منك دنائير تسلمها له على شيء قال في الرواية هذا جازا اذا كان الدين الاول لم يحصل قبل فان أراد ان يرتهن مع ذلك رهنا بالاول والاخر قال ذلك حرام ابن رشد اشترط كون المبيعة الثانية قبل حلول الاولى لتلايقضيه الدناير التي اسلمها في الطعام الذي له عليه فتكون قد رجعت اليه دنائيره وآل امرهما الى فسخ الثمن الذي كان له عليه في طعام الى أجل ولم يجز اذا هو أسلم اليه الدناير في طعام قبل حلول الاجل ان برهن منه رهنا بالاول والاخر لانه غرر ولا منقعة له في الرهن فان وقع فسخت معاملتهما ورد اليه دنائيره وكان جميع الرهن رهنا بالاول منها ومن الطعام الذي ارتهنه به ولم يكن شيء منه في الدين على مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك في المدونة ٨٥ وصرح أبو الحسن بان دين البيع مثل دين القرض في الفساد والله أعلم وعطف على قوله بشرط قوله (و) بطل

١٠ منح ث أي المدين رب الدين (قوله في الطعام الذي له عليه) صله يقضيه (قوله فتكون) أي القصة (قوله دنائيره) أي التي اسلمها له (قوله وآل) بعد الهمز أي صار (قوله ان يرهن) أي رب الدين فاعل تجز (قوله منه) أي المدين (قوله لانه) أي صله بشرط رهنه في القديم والجديد (قوله لا منقعة له في الرهن) أي حقيقة وقد قابله بشيء من الدناير التي اسلمها في الطعام (قوله فان وقع) أي السلم برهن فيهما (قوله ورد) أي السلم اليه (قوله اليه) أي السلم (قوله منها) أي الدناير (قوله ارتهنه) أي الرهن (قوله به) أي الطعام (قوله منه) أي الرهن (قوله في الدين) أي القديم وانظر قوله وكان جميع الرهن الخ بعد قوله فسخت معاملتهما ورد اليه دنائيره فله حذف منه ان لم تمت وان قامت والله أعلم (قوله ان تراخي) أي المرتين

(قوله في حوزة) أي الرهن (قوله فيه) أي حوز الرهن (قوله ومقابلته) أي المشهور (قوله لا يسطل) أي الرهن بعوت رهنه أو فلسه قبل حوزة إذا كان قد جلد المرتين فيه (قوله فرق) بضم فكسر مخففا (قوله ينهما) أي الرهن والهبة (قوله يدع) بفتح الدال أي يترك (قوله يقوم الغرماء) أي على الراهن (قوله يبيعه) أي الرهن (قوله ربه) أي رهنه (قوله فاطلة) أي الرهن يبيعه ربه (قوله يتقضى) بضم فسكون ففتح (قوله يبيعه) أي الرهن (قوله فيه) أي الرهن (قوله وفيها) أي المدونة (قوله ميمونا) بيان لعبد (قوله يحقك) صلة ترهنتك (قوله قبضه) أي الرهن ٧٤ (قوله ولك) بضم مرتين (قوله اخذه) أي الرهن (قوله منه) أي الراهن (قوله

الرهن) (عوت رهنه) قبل حوزة (أو فلسه) أي قيام غرماء الراهن عليه (قبل حوزة) أي الرهن للمرتين أن تراخي في حوزة ولم يجد نفسه بل (ولو جسد) المرتين (فيسه) أي حوز الرهن على المشهور وهو قول المدونة ومقابلته لا يسطل كالشهور في الهبة وقرق بينهما على المشهور بأن الرهن لم يخرج عن ملك الراهن فلم يكف الجسد في حوزة والموهوب يخرج عن ملك واهبه فكفي الجسد في حوزة وظاهر كلام المصنف ولو كان الرهن مبشر وطاف في البسغ وهو كذلك عند ابن القاسم ابن عرفة ابن حارث اختلف ابن القاسم ويختمون في المشترب بعينه في البيع يدع المرتين قبضه حتى يقوم الغرماء أو حتى يبيعه ربه فاطلة ابن القاسم وقال خصمون يتقضى بيعه ويكون المرتين أحق به من الغرماء مجدد فجعل خصمون للارتين حصته من الثمن إذا وقع البيع عليه اه وفيها وإن بعث من رجل سلعة على أن يرهنك عبده ميمونا بجملة ففارقك قبل قبضه لم يسطل الرهن ولك اخذه منه رهنه ما لم تقم الغرماء فتسكون اسوتهم فان باعه قبل أن تقبضه مضى بيعه وليس لك اخذه برهن غيره لأن ترك أياه حتى باعه كتسليمك لذلك وبيعك الأول لا يتقضى (و) بطل الرهن (بأذنه) أي المرتين للراهن (في وطاء) لامتة المرهونة ولو لم يطلها في التوضيح لو كانت مخالفة تذهب وتجي في حوائج المرتين فوطئها رهنها بغير إذنه بطل الرهن على المشهور جعلوا كونها مخالفة كالأذن في وطاء (أو) بأذنه في (اسكان) لأد امره هونة أو سائوت كذلك (أو) في (اجارة) للذات المرهونة من عقار أو حيوان أو عرض أن اسكنه أو أجرة أو تقاسم قابل (ولو لم يسكن) بضم فسكون فكسر على المشهور وهو قول ابن القاسم الخطير يندول ولم يؤبر ولم يطل قال في المدونة وللمرتين منع الراهن أن يسقي زرعه بما ارتين منه من بئر أو قنطرة وإن أذن له أن يسقي بها زرعه خرجت من الرهن وكذلك من ارتين دار فأذن له بها أن يسكن أو يكرى فقد خرجت من الرهن حين أذن له ولو لم يسكن ولم يكرى وفي كتاب الرهن منها وكذلك إذا ارتنت أرضا فزرعها الراهن بأذنه وهي بيدك خرجت من الرهن أبو الحسن يريد وكذلك إذا كانت في يد غيرك كأمين أو غيره وقوله فزرعها ليس بشرط وكذلك أن لم يزرع ولم يسكن ولم يسكن كما قال في جريم البئر ابن الحاجب لو أذن للراهن في وطاء بطل الرهن وكذلك في اسكان واجارة الموضع متضاه أن مجرد الأذن كاف في البطلان وهو نصها في جريم البئر وأشار إلى قول أشهب لا يسطل إلا بالسكنى والكراء وحكي بعضهم ثالثا بالفرق بين كونه بيد عبد في بطل بالأذن أو بيد المرتين فلا يسطل بالأذن لو وجود صورة الحوزة وجعله ابن رشد تفسيره بجمع بين قول ابن القاسم وأشهب طي أجل رحمة الله تعالى في هذه المبطلات وفيها تفصيل فيها

ما لم تقم الغرماء) أي على الراهن قبل اخذه منه (قوله تسكون) بضم مرتين (قوله اسوتهم) أي مساوينا الغرماء في تخصصهم في الرهن بنسبة ديونهم (قوله فان باعه) أي الراهن الرهن (قوله تقبضه) أي الرهن بامرتين (قوله يبيعه) أي الرهن (قوله أخذه) أي تكليف الراهن (قوله لأن تركك) بضم مرتين (قوله أياه) أي الزهن بلا قبض (قوله باعه) أي الراهن الرهن (قوله كتسليمك) بضم مرتين (قوله لذلك) أي بيعه (قوله يبيعك الأول) أي الذي اشترطت الرهن قب (قوله لا يتقضى) بضم فسكون ففتح فيمقي ديتك بالارهن (قوله لو كانت) أي الامنة المرهونة (قوله مخالفة) بضم الميم وفتح الخاء المعجمة وشد اللام فتفسيره ما يليه (قوله أذنه) أي المرتين (قوله كونها) أي الامنة (قوله كالأذن) أي من المرتين للراهن (قوله كذلك) أي

الدار في الرهنية (قوله من عقار الخ) بيان الذات (قوله زرعه) أي الراهن (قوله منه) أي الراهن (قوله من بئر الخ) ما يسطل بيان ما (قوله وإن أذن له) أي المرتين للراهن (قوله بها) أي البئر أو القنطرة المرهونة (قوله منها) أي المدونة (قوله لو أذن) أي المرتين (قوله نصها) أي المدونة (قوله وأشار) أي المصنف (قوله يكونه) أي الرهن (قوله جعله) أي الثالث (قوله قولي) بفتح اللام مثني قول بلانون لضافته (قوله وفيها) أي هذه المبطلات

(قوله فيه) أي الرهن (قوله الثاني) أي يبطل الحوز فقط (قوله الأول) أي يبطل الرهنية (قوله هذين) أي الاعارة المطلقة والاذن في البيع (قوله الثلاثة الأول) بضم الهمز أي الاذن في الوطء والاذن في الاسكان والاذن في الاجارة (قوله لتحرر كلامه) جواب لو (قوله كلا) بضم الكاف (قوله وهو) أي اتكالا على ذهن اللبيب ٧٥ (قوله الثلاثة المتقدمة) أي الاذن

في الوطء والاسكان أو الاجارة (قوله لا نقول الخ) عليه لا يقال (قوله كذلك) أي الثلاثة في الدخول (قوله نفيا) أي المدونة (قوله وطئها) أي الراهن أمته (قوله فيها) أي بدلها (قوله لفظها) أي المدونة (قوله عزوه) أي طئي (قوله قال) أي ابن رحال (قوله وله) أي المرتين (قوله اخذها) أي الإمة (قوله منه) أي الراهن (قوله مستندهم) أي ابن الحاجب ومن تبعه (قوله في ذلك) أي ابطال الرهنية بمجرد الاذن في الوطء (قوله من المدونة بيان ما) (قوله وقوله) أي ابن رحال (قوله ومثله) أي قول أبي الحسن (قوله شرحها) أي المدونة (قوله فيه) أي كآب حريم البئر (قوله ذلك) أي الاذن في الاسكان أو الاجارة (قوله ونصها) أي المدونة (قوله فيه) أي كآب حريم البئر (قوله قضى) بضم فكسر (قوله له) أي المرتين (قوله برده) أي الرهن (قوله في كلامه) أي المصنف (قوله تركهما) أي

ما يبطل الرهن من أصله ومنها ما يبطل حوزة فقط والمرتبين ودره حوزة بالقضاء ان لم يحصل فيه مفوت من الثاني الاذن في الوطء والاسكان والاجارة ومن الاول الاعارة المطلقة والاذن في البيع مع التسليم فلو قدم هذين وعطاهما على ما يبطل الرهن من قوله وبطل بشرط منافع وأخر الثلاثة الأول بعد قوله وعلى الراد الخ لينطبق على الجميع قوله فله الرد لتحرر كلامه وطابق النقل كافي المدونة وغيرها لأن يقال أجل اتكالا على ردهن الناظر اللبيب كلامه وهو بعيد يحتاج لوصح يسفر عنه ولا يقال الثلاثة المتقدمة تدخل في أو اختيارا لا نقول كذلك البيع اختيارا على ان مسئلة الاذن في الوطء تبع فيها ابن الحاجب ولم يذكرها في المدونة الامع الحمل فظاهرها الاذن في الوطء ففيها ومن رهن أمته ثم وطئها فاجب لها فان كان وطئها باذن المرتين أو كانت خسارة تذهب وتجي في حوائج المرتين فهي أم ولد للراهن ولا رهن للمرتين فيها اه واقصر ابن عرفة على انقضاءها ولم يعرج على كلام ابن الحاجب بحال وما نقل في لفظها قال انظره مذامح كلام خليل وابن الحاجب اه البناني في عزوه للمدونة نظرا ما مسئلة الوطء فقد بحث فيها ابن رحال في شرحه مثل بحث طئي قال اذا أجبلها بطل الرهن من أصله وأما اذا لم يجبلها فيبطل حوزة فقط وله أخذها منه وأما اذا لم يكن الا مجرد الاذن دون وطء فالرهن وحوزة صحيحان معا خلافا لابن الحاجب وضيع روح اذا لم يستند له في ذلك اه ومستندهم في ذلك القياس على ما في حريم البئر من المدونة في الاذن في الاسكان وقوله اذا لم يجبلها يبطل الحوزة فقط خلافا لظاهر قول أبي الحسن على قولها ثم وطئها فاجب لها يعني وكذلك اذا لم يجبلها لأن تصرف الراهن في الرهن باذن المرتين يبطل الرهن ومثله لابن ناجي في شرحها وأما الاذن في الاسكان والاجارة فعيل أول لم يفعل فلم يذكر في المدونة الا في كآب حريم البئر وليس فيه الا ان ذلك يخرج من الرهن ونصها فيه لو اذن المرتين للراهن ان يسكن أو يكرى فقد خرجت الدار من الرهن وان لم يسكن أو يكرى في عقد قوله أو اجارة مانصه من المدونة ابن القاسم من اذن رهنه فقبضه ثم واجره من الراهن فقد خرج من الرهن ابن القاسم واشبه ان قام المرتين برده قضى له اه فظاهره ان قوله ابن القاسم الخ من كلام المدونة وليس كذلك وانما نقله ابن يونس عن الموازية فقال بعد قوله فقد خرج من الرهن ابن المواز ابن القاسم الخ فاختصره ق على عادته واصل هذا هو الذي اوهم طئي حتى عز ذلك للمدونة واقعه أعلم (تنبيهات) الاول ينبغي ان في كلامه حذف من الاول دلالة الثاني ومن الثاني دلالة الاول فقوله أو اسكان يريد أو سكن وقوله ولو لم يسكن يريد أو يسكن فقوله لقب ونشر غير مرتب (الثاني) لو قال بدل ولو لم يسكن ولو لم يفعل لمكان أحسن الثالث اذا بطل الرهن في ذلك كله بقي الدين بلا رهن أفاد في ضيق ان هذا هو الرابع ولما كان الاذن في الاسكان والاجارة مبطلا وفي تركهما ضرر على الراهن ذكر ما يقتض من هذا فقال (وتولاه) أي ما ذكر من الاسكان والاجارة ونحوهما مما يمكن فيه النيابة (المرتين

الاسكان والاجارة (قوله يخلص) بضم ففتح فكسر منقلا (قوله من الاسكان الخ) بيان ما (قوله مما يمكن فيه النيابة) بيان يجوزهما

(قوله) أي المرتهن (قوله ذلك) أي الاسكان وشعوره (قوله اذنه) أي الراهن (قوله في المشتق) يعني القاف خبر مقدم (قوله ضمن) أي المرتهن (قوله وهو) أي الرهن (قوله عليه) أي الراهن (قوله وذ كرهما) أي القولين (قوله وزاد) أي في المتبعية (قوله انه) أي المرتهن (قوله بذلك) أي عدم كراه المرتهن الرهن (قوله شرحه) أي بهرام على هذا المختصر (قوله يطل) بضم فسكون أي الرهنية (قوله اذنه) أي الابطال (قوله اعتراضه) أي بهرام (قوله كذلك) أي الذي في شرح بهرام من توقف بطلان الرهنية على بيعه (قوله ولذا) أي توقف بطلانها على بيعه قال (قوله وان لم يعقد) أي الراهن (قوله فيه) أي الرهن (قوله له) أي المرتهن (قوله سلم) بفتحات مثقلا (قوله ويدخل) أي الاذن في البيع (قوله في قوله) أي المصنف (قوله المستلئين) أي اذن المرتهن للراهن في بيع الرهن ولم يعه واذنه ٧٦ فيه مع بيعه (قوله فيه نظير) خبر قول (قوله اذلم يتكلم) أي ابن عرفة (قوله لهما)

بأذنه) أي الراهن وليس له ذلك دون اذنه قاله ابن القاسم في المشتق ان ترك المرتهن اكرام الدار التي لها قدر أو العبد الكثير الخراج حتى حل الاجل ضمن أجرة المثل لتضييعها على الراهن وهو محجور وعليه اما المطقة فلا قاله عبد الملك وقال أصبح لا يضمن في الوجهين ولو شرط عليه الراهن أن يكرها كالو كليل على الكراه لا يضمن وذ كرهما في المتبعية وزاد عن فضل ان قول أصبح هو أصل ابن القاسم وعن عبد الملك انه يضمن ما لم يكن الراهن عالما بذلك غير منكراه وعطف على وط فقال (أو) أذنه للراهن (في بيع) للرهن (وسلم) بفتحات مثقلا الراهن الرهن للمرتهن لبيعته فيبطل رهنه لانه على اسقاط حقه في التوضيح هذا مذهب المدونة في الشامل وهو الاصح وفي شرحه الكبير ظاهر ان الاذن مع التسليم يبطل ولو لم يبعه الا ان لم أره الا بعد البيع طعن في اعتراضه صحيح لان المسئلة كذلك في المدونة ولذا قال بعضهم وان لم يعه نفسه البيع فينبغي ان لا الرجوع في الاذن سواء سلم ام لا ويدخل في قوله او اختيارا فله أخذ الخ وقول س وج ان ابن عرفة ذ كرهما المستلئين في نفسه نظرا اذ لم يتكلم لا على وقوع البيع ولا دليل له سما في كلام ابن عرفة الذي نقله البناء اذا تأملت كلام ابن عرفة وجدت فيه الدليل القوي لما ذكره ع ج وان كلام طعن في محمول وقصور ونص ابن عرفة ولو سلم له رهنه لبيعته في قبول قوله انما فعلته التحجيل حتى وسقوطه لان شرط التحجيله الثمن على الاذن في البيع سلف جرت نفعها نقل الصنف في قولنا اشهب اه فهو صريح في المستلئين (والا) أي وان لم يسلم المرتهن الرهن للراهن مع اذنه في بيعه بان ابقاه تحت يده وقال انما اذنت له في بيعه لاجلها وجعل غنمه رهنها في محله والايان برهن آخر نفسة (حلف) المرتهن على ذلك (وبقي الثمن) الذي يبيع الرهن به رهنها في الدين لحلول الاجل (ان لم يات) الراهن (برهن كالاول) في قيمته ولو زادت على الدين المرهون في نفسه لان المرتهن لم يرض الا به وعليه عقد البيع او القرض ولزادته فائدة اذ قد تغير القيمة بقص قبل حلول الاجل وفي ضمانه يكونه مما يغاب عليه كلي او عدمه يكونه مما لا يغاب عليه كحيوان وعقار قال في المدونة يشبه الرهن الذي يبيع وتسكون قيمته كقيمته يوم رهنه لا يوم بيعه لاحتمال حدوث غلته او رخصه

أي س وج (قوله فيه) أي كلام ابن عرفة (قوله أسلمه) أي المرتهن الرهن (قوله لبيعته) أي الراهن الرهن فهذا مادق بوقوع بيعه وعدمه فاشتمل على المستلئين كما قال س وج (قوله قوله) أي المرتهن (قوله فعلته) أي الاذن في بيعه (قوله لتجبل حتى) أي من ثمنه لا لاسقاط حتى في رهنه (قوله وسقوطه) أي قوله انما فعلته الخ عطف على قبول (قوله لان شرط الخ) على سقوطه (قوله نقل) بسكون القاف مبتدأ في قبول (قوله نولي) بفتح اللام مفتي بلا نون لضافته (قوله فهو) أي كلام ابن عرفة (قوله صريح في المستلئين) لشموله ما سلمه لاهنه لبيعته كما تقدم والله أعلم (قوله اذنه) أي المرتهن

(قوله) أي الراهن (قوله يبعه) أي الرهن (قوله ابقاه) أي المرتهن الرهن (قوله يده) أي المرتهن (قوله وقال) المصنف أي المرتهن (قوله) أي الزامن (قوله يبعه) أي الرهن (قوله لاجلها) أي الرهن (قوله محله) أي الرهن (قوله والايان) عطف على احياه (قوله ولو زادت) أي قيمة الرهن (قوله الاب) أي الرهن الذي زادت قيمته على الدين (قوله وعليه) أي الرهن الذي زادت قيمته على الدين (قوله ولزادته) أي قيمة الرهن على الدين (قوله وفي ضمانه) أي الرهن المبيع عطف على في قيمته (قوله يكونه) أي الرهن (قوله او عدمه) أي الضمان عطف عليه (قوله يكونه) أي الرهن (قوله يشبه) بضم فسكون فكسر أي الرهن الذي ياتي به بدل الرهن المبيع (قوله قيمته) أي الرهن الثاني (قوله كقيمته) أي الرهن الاول

(قوله انه) اي ابن القاسم (قوله انه) اي الرهن الثاني (قوله وان زادت) اي القيمة (قوله لانه) اي الشان (قوله لاخذ) اي عند المهمز وكسر اثناء المجعة اي المرتهن (قوله بذلك) اي الرهن الذي زادت قيمته على الدين (قوله وعليه) اي زائد القيمة (قوله عقده) اي بيعه او قرضه (قوله معناه) اي قولها يشبه الاول (قوله فيأتيه) اي الرهن المرتهن (قوله بمثله) اي الاول في انه لا يغاب عليه عما لا ضمان فيه على المرتهن (قوله وهو) اي هذا المعنى (قوله نظاهرها) اي المدونة (قوله وظاهر) خبر مقدم (قوله اعتبارهما) اي المماثلة في القيمة والضمان مبتدأ مؤخر (قوله وانه) اي الشان الخ ايضاح لما قبله (قوله لان قولها) اي المدونة الخ علة قوله وظاهر الخ (قوله وشبهه) بفتحات مثقلا اي المصنف (قوله فتكون) اي قيمة الرهن المأخوذة من الجاني عليه (قوله هو) اي الرهن ابرزه وقضاه لعوده لغير آل (قوله فيه) اي الدين (قوله انه) اي الرهن ٧٧ (قوله بها) اي الجناية عليه (قوله بان

كانت) اي الجناية على بعضه اي الرهن (قوله عيسته) اي الجناية الرهن اي احدثت به عيبا (قوله ارش العبد الرهن) اي دية الجناية عليه (قوله لانه) اي الارش (قوله عوض بعضه) اي العبد (قوله انه) اي الرهن المجنى عليه (قوله قيمته) اي الرهن من الجاني عليه لعدمه وظلمه وتغلبه على الحكم (قوله وان فان) اي الرهن (قوله تنقصه) اي الجناية الرهن (قوله برئ) اي الرهن (قوله نحو الجائفة) اي دية نحو الجائفة (قوله لغيره) اي راحته (قوله باذنه) اي راحته

المصنف قولها قيمته كقيمته يدل على انه يريد انه مثل الاول في القيمة وان زادت على الدين لانه قد رضى الاخذ بذلك وعليه عقده ولهذا الزيادة فائدة اذ قد تنقص السوق في الاجل وقيل معناه ان كان الاول لا يغاب عليه عما لا ضمان فيه على المرتهن فيأتي بمثله وهو ظاهر وظاهر من جهة المعنى اعتبارهما معا وانه لا يدين المعنيين لان قولها يشبه الرهن الذي بيع اي في انه مما لا يغاب عليه وقولها وقيمته كقيمته ظاهر في اشتراط مساواة القيمة وشبهه في بقاء عوض الرهن رهنا ان لم يات برهن كالأول فقال (كقوته) بفتح القاء وسكون الواو مصدر فان اي تلف الرهن (سبب جناية) عليه من اجنبي (و) قد (أخفت) بضم فكسر (قيمته) اي الرهن من الجاني عليه فتكون رهنا في الدين المرهون هو نفسه ان لم يات الرهن برهن كالأول ومفهوم قوله انه ان لم يفت به بان كانت على بعضه او عيسته فلا يلزم الرهن الاتيان بمثله وهو كذلك ويجعل الارش رهنا مع الرهن ابن القاسم ارش العبد الرهن رهن ابن رشد اتفاقا لانه عوض بعضه ومفهوم قوله واخذت قيمته انه ان لم تؤخذ قيمته فلا يلزم الرهن مثله ويبقى الدين بلا رهن وان كانت بجناية الرهن فاما ان يجعل الدين او ياتي برهن مثله او يجعل قيمته رهنا في عمله ونص ابن رشد على ان الجناية ان لم تنقصه بان برئ على غير شين فدية نحو الجائفة للرهن ولا شيء للمرتهن منها (و) بطل الرهن (بعارية) أي اعادة المرتهن الرهن لراهنه او غيره باذنه قاله المازري لان اذنه كجولان يده فيه لينتفع به بلا عوض (اطلقت) بضم الهمزة وكسر اللام أي لم تقيد باجل ولا عمل ينقض قبل حلول اجل الدين للاحقية ولا حكا بان يكون العرف فيها ذلك لانه لا يعلو اسقاط المرتهن حقه هذا هو المشهور ومذهب المدونة وصرح بمفهوم اطلقت لكونه مفهوما غير شرط فقال (و) ان لم تطلق واعاره الرهن (على) شرط (الرد) للمرتهن قبل حلول اجل الدين بان قيدها برهن او عمل ينقض قبله او قال له اذا فرغت حاجتك فرده الى ذله اخذه من الرهن (او) رجع الرهن لراهنه (اختيارا) من المرتهن بغير اعادة قبلاذاع او اجارة وانقضت مدتها قبل حلول اجل الدين (له) اي المرتهن (اخذه) اي الرهن من راحته وجعله

(قوله اذنه) اي الرهن في اعادة الرهن (قوله يده) اي الرهن (قوله فيه) اي الرهن (قوله لينتفع) اي الرهن او غيره (قوله به) اي الرهن (قوله للاحقية ولا حكا) راجع لعدم تقييدها (قوله ذلك) اي الاطلاق (قوله لالها) اي الاعارة المطلقة الخ علة ابطالها الرهنية (قوله هذا) اي بطلان الرهنية بالاعارة المطلقة (قوله ومذهب) عطف على المشهور (قوله وصرح) بفتحات مثقلا اي المصنف (قوله تطلق) بضم فسكون فتفتح مخففا اي الاعارة (قوله واعاره) اي المرتهن الرهن (قوله قيدها) بفتحات مثقلا اي المرتهن الاعارة (قوله قبله) اي حلول اجل الدين (قوله او قال) اي المرتهن (قوله له) اي الرهن (قوله الى) بشد الياء (قوله فله) اي المرتهن (قوله اخذه) اي الرهن (قوله بغير اعادة) فهو عطف مغاير لاعام على خاص باو المختلف فيه (قوله مدتها) اي الاجارة

(قوله حلقه) أي المرتين (قوله أنه) أي المرتين (قوله ذلك) أي إيجار الرهن للراهن (قوله لاهن) أي رهنه (قوله وشبهه) بفتح السين والموحدة أي المرتين عطف على حلقه (قوله وكونه) أي قيام المرتين بإخذ الرهن (قوله عنه) أي اللغمي (قوله يرجع) أي المرتين (قوله فإن قام) أي المرتين (قوله قبله) أي انقضاء مدة الإجارة (قوله وقال) أي المرتين (قوله جهلت) بضم ناء المتكلم (قوله ذلك) أي إيجار الرهن لراهنه (قوله وأشبهه) أي المرتين (قوله حلقه) أي المرتين على جهله ذلك (قوله ورده) أي المرتين الرهن (قوله قال) أي ابن رشد (قوله عليه) أي المرتين (قوله ولم يتطله) أي الإجارة للراهن الرهن (قوله أخذه) أي الرهن من إضافة المصدر لمفعوله مفعول ٧٨ طلب المضاف إلى فاعله (قوله قبله) أي قيام غرماء الراهن عليه (قوله وهو)

رهنًا كما كان بلايين وله أخذه قبل انقضاء مدتها أيضًا لكن بعد حلقه أنه جهل أن ذلك نقض للرهن وشبهه فيما حلق عليه وكونه قبل قيام غرماء الراهن عليه قاله اللغمي ففي التوضيح عنه وأما يرجع في الإجارة أن انقضت مدتها فإن قام قبله وقال جهلت أن ذلك نقض للرهن وأشبهه فيما قال حلق ورده ما لم يقيم الغرماء اه ونحوه لابن رشد قال لا يبين عليه إلا صورة واحدة وهي صورة الإجارة قبل انقضاء مدتها اه فان قلت تقدم أن الإجارة للراهن تبطل الرهن ولم تطله هنا قلت ما تقدم محله إذا قام الغرماء على الراهن قبل طلب المرتين أخذه من رهنه وما هنا محله إذا طلب المرتين أخذه من رهنه قبله بدل ما تقدم فان قلت كيف يتصور إجارة الرهن لراهنه وهو ملكه وعلته له قلت يتصور إذا كثر الرهن من الرهن من رهنه ثم أكره له واستثنى من قوله أخذه فقال (الا) إذا تلبس الرهن (بقوته) بفتح القاء وسكون الواو أي الرهن يتصرف الراهن فيه (بكتعق) أو كتابة أو إيلاد (أو حبس) بضم الحاء المهملة والموحدة أي تحبیس (أو تدبير) أو بيع قاله قت و ح (أو) (قيام الغرماء) أي إصحاب الديون على الراهن عطف على قوته أو الحسن وموت الراهن الزحاجي أو رهنه عند فريم آخر فليس للمرتين أخذه عند ابن القاسم وأشبه ويجعل الراهن الدين المرهون هو فيه في غير قيام الغرماء والموت وأما فيه ما قال المرتين أسوة الغرماء ابن عبد السلام في التقويت بالتدبير نظر لأنه لا يمنع ابتداء الرهن فكيف يمنع استمراره وأجيب بأن معنى منعه هنا أنه يمنع المرتين من بيعه الآن فيرد إليه ليحوز حوزة رهنه المدبر ونفيه أن المصنف جعده ما نفع من الرد فالصواب الجواب بأن التدبير منع هنا من الرهنية لأنضمامه إلى ما هو مبطل في الجله وهو رد الرهن لراهنه اختيارا (و) أن عاد الرهن لراهنه (غصبا) عن المرتين (قوله) أي المرتين (أخذه) أي الرهن من رهنه أخذًا (مطلقا) عن تقييده بعدم قوته بكتعق الخ وجعله رهنًا كما كان الخط قال الشارح سوا عفات بما ذكرنا لا قام غرماء أم لا ونحوه في التوضيح في شرح قوله فلو عاد اختيارا وانظر قوالهما ففات بما ذكرنا ولا كيف يأخذه إذا فات بعتق ونحوه وكان الراهن مليا فان غايته كونه بمنزلة عتق الراهن الرهن وهو يسد حرمته وسما في معنى عتق الموسر وكاتبته ويجعل الدين فكذلك ما هنا عب قد يفرق بأن الراهن يحتمل في أخذه من المرتين غصبا على قصده إبطال رهنه فعمل بكتعق مقصوده بخلاف عتقه العبد المرهون وهو

أي الرهن (قوله ملكه) أي الراهن (قوله وعلته) أي الرهن (قوله له) أي رهنه (قوله يتصرف الراهن) صلة قوته وبأثره سببه (قوله فيه) أي الرهن (قوله أو كتابة الخ) بيان ما دخل بالكاف (قوله والموت) عطف على قيام (قوله فيهما) أي قيام الغرماء والموت (قوله لأنه) أي التدبير (قوله لا يمنع بفتح الباء أي التدبير (قوله ابتداء الرهن) أي في دين سابق عليه مطلقا ومتأخر عنه على أن يباع بعدموت الراهن (قوله فكيف يمنع) أي التدبير (قوله استمراره) أي الرهن (قوله منعه) أي التدبير (قوله أنه) أي التدبير (قوله من بيعه) أي المدبر (قوله فيرد) بضم ففتح أي المدبر (قوله إليه) أي المرتين (قوله ليحوز) أي المرتين المدبر (قوله وفيه) أي الجواب المذكور (قوله

جعله) أي التدبير (قوله لأنضمامه) أي التدبير (قوله مبطل) أي للرهنية (قوله وجعله) أي الرهن عطف على أخذه (قوله سواء بيد فات) أي الرهن (قوله بما ذكرنا) أي من نحو العتق والتحبیس (قوله قوله) أي ابن الحاجب (قوله قولهما) أي المصنف والشارح (قوله يأخذه) أي المرتين الرهن (قوله غايته) أي الراهن الغاصب (قوله وهو) أي الرهن (قوله مضى) بضم فسكون فشد الباء (قوله وكاتبته) عطف على عتق (قوله ويجعل) أي الموسر (قوله فكذلك) أي عتق الموسر وكاتبته في مضمينها وتجميل الدين (قوله يفرق) بضم فسكون ففتح (قوله يعمل) بضم فسكون ففتح (قوله في أخذه) أي الرهن (قوله على قصده) أي الراهن صلة يعمل

(قوله فيه) أي الفرق (قوله نظر) أي لأن اعتاق الراهن الرهن وهو يد مرتبه مصرح في إبطال رهنه (قوله بما ياتي)
 أي من عسر الراهن فإن كان موثرا مضى عتقه ويجعل الدين (قوله فيها) أي العبارة (قوله فلو قال) أي المصنف (قوله
 عوده) أي الرهن (قوله لأن الغصب الخ) على بقاء عوده الخ (قوله تقيض الاختيار) أي لا اختيار وهذا شامل للغصب وغيره
 مما لا اختيار فيه (قوله فلو قال) أي المصنف (قوله ورجوعه) أي الرهن (قوله دون اختيار) صادق بغصبه وغيره (قوله لا يطل)
 بضم فسكون فكسر (قوله حوزة) أي الرهن أو المرتن ٧٩ (قوله لقولها) أي المدونة (قوله صدق) بضم

فكسر مثقلا (قوله وهو)
 أي المرتن (قوله فإن
 وجهه) أي الرهن الآتي
 (قوله وبه) أي الراهن
 (قوله به) أي العبد الرهن
 (قوله ان كان) أي المرتن
 (قوله حازه) أي المرتن
 العبد (قوله يعلم) أي المرتن
 (قوله أنه) أي العبد (قوله
 يقال) أي في جواب القصور
 (قوله مراده) أي المصنف
 (قوله وفيه) أي الجواب
 (قوله من عتق وغيره) بيان ما
 (قوله من رد الغريم) خبر
 أن (قوله وردت) أي الغريم
 (قوله بعض مفهوم) لصدق
 عدم الاذن بغصب الغصب
 (قوله لأنه) أي الولد (قوله
 أمته) أي الراهن (قوله
 للمرتن) صلة بعمل (قوله
 لأنه) أي الراهن (قوله
 يقول) أي الراهن (قوله
 علمه) أي الدين (قوله
 الآتي) بعد الهمز ظرف
 زمان صلة يلزم (قوله من
 ولادتها الخ) بيان المتأخر

يبد مرتبه فانه لم يحصل منه ماوجب الحمل على قصده إبطال رهنه حتى يعامل بتقيض
 قصده البنائي فيه نظر والصواب ما أفاده ح من تقييدها هنا بما ياتي (تنبيهات) الأول
 طفي قوله أو اختيار لا يفتي ما فيه من الركاكة لأن العارية المطلقة أو على الزمن بجهة
 الاختيار وتبع فيها ابن الحاجب فلو قال واختيارا فله أخذه ان لم يفت بعتق أو تدبير أو قيام
 الغرماء الأبعارية أطلقت كما عبر ابن شاس لأجاد الثاني طفي قوله وغصبا الخ قسم اختيارا
 الآن عبارة قاصرة ببقاء عوده بغير غصب ولا اختيار لأن الغصب أخص من تقيض الاختيار
 فلو قال والافله أخذه مطلقا لم يكن كلامه قاصر أي والا يمكن الرجوع اختيارا فله أخذه
 مطلقا وما أحسن قول ابن عرفة ورجوعه للراهن دون اختيار لا يطل حوزة لقولها في النقطة
 ان أبق العبد الرهن صدق المرتن في إبقائه ولا يخلف وهو على حقه فان وجد به وقامت
 الغرماء كان المرتن أولى به ان كان حازه قبل إبقائه الان يعلم انه يد رهنه فتركه حتى قامت
 الغرماء ٨١ الآن يقال مراد بالغصب ما يقابل الاختيار وفيه تكلف الثالث قسم
 قوله أخذه عدم أخذه ويتجمل دينه الرابع اذا خلاص الرهن من الرهنية في مسئلة
 المصنف لزم الراهن ما فعل فيه من عتق وغيره لأن رد المرتن في هذه الحالة من رد الغريم ورد
 رد ايقاف وذ كر بعض مفهوم قوله وبأذنه في وطء فقال (وان وطئ) الراهن أمته المهرهنة
 (غصبا) عن مرتبه فان لم يجعلها بقيت رهنًا وان أسلمها (قوله) أي الراهن الواطئ أمته
 (س) لأنه من أمته (وعمل) يتجمل مثقلا: الراهن (الملي) بفتح الميم وكسر اللام وشدة التحتية
 (الدين) المهرهون هو فيه (أو قيمتها) أي الأمانة للمرتن لأنه ان كان الدين اقل يقول لا يلزم من
 زائد عليه وان كانت قيمتها اقل يقول لا يلزم من الآن الأمانة ما جنب عليه (والا) أي وان
 لم يكن الراهن مليا (بني) بفتح فسكون مخففا أو بضم فكسر مثقلا الرهن الذي هو الأمانة على
 رهنه المتأخر من ولادتها وحاول أجل الدين فتباع كلها ان لم يحصل الوفاء لآله والابيع
 منها ما يوفي به وعتق باقيها قاله ابن رشد ونقله في التوضيح وذ كر أبو الحسن خلافا في عتق باقيها
 وإبقائه بعض أم ولد فان لم يولد من يتباع بعضها بيعت كلها وقضى المرتن والباقي لراهنها
 يصنع به ما يشاء قاله في التوضيح وقال ابن رشد يصدق به لأنه عن أم ولد وقيل بتباع كلها وان
 هو جد من يتباع منها بقدر الدين لضررها بتبع بعض عتقها فان لم يفت عنها بالدين اتبع المرتن
 الراهن بياقية قاله في المدونة ولم تبسح حاملا لرجاء تجد مال للراهن يفي بدينه وقيم أمومتها لولدها
 ولان جنبها هو وهو يكرهه ولا يصح استئناؤه في البيع تت وهذه إحدى المسائل التي تباع

(قوله فتباع) أي الأمانة (قوله به) أي يسع جميعها (قوله والا) أي وان حصل الوفاء يفتن بعضها (قوله منها) أي الأمانة (قوله به) أي
 الدين (قوله وإبقائه) أي باقيها (قوله بعض أم ولد) حال من هاء ياقافه (قوله بعضها) أي الأمانة (قوله والباقي) أي من عنها (قوله به)
 أي باقي عنها (قوله وجد) بضم فسكون (قوله منها) أي الأمانة (قوله لضررها) أي الأمانة (قوله بياقية) أي الدين (قوله ولم تبسح) أي
 الأمانة (قوله حاملا) حال من نائب فاعل تباع (قوله لرجاء الخ) على عدم بيعها حاملا (قوله ولان جنبها الخ) عطف لرجاء (قوله وهو)
 أي جنبها الخ حال (قوله ولا يصح استئناؤه في البيع) جواب ما يقال تباع حاملا ويستثنى جنبها (قوله وهذه) أي الأمانة المهرهنة

التي وطئها راسها بدون اذن مرتين انجملت منه (قوله يطؤها احدهما) اي الشريكين فتجعل منه (قوله معسر حال) من احد (قوله الموقوفة) تمت امة (قوله لبيعها) اي لوطاء الدين من ثمنها (قوله قوطتها) اي المقلس (قوله منه) اي وطء المقلس (قوله وهو) اي سيدها الخ حال (قوله عدينا علما) ٨٠ مالاين من بعض (قوله وهو) اي العامل (قوله بحر) صلة حامل (قوله من ضمير)

فيها ام الولد والثانية امة الشريكين يطؤها احدهما معسرا والثالثة امة المقلس الموقوفة لبيعها فوطئها انجملت منه والرابعة الامة الجانية يطؤها سيدها بعد علمه بجنائيتها فتجعل منه وهو معسر والخامسة امة مبيت مدين وطئها بض ورثته عدينا علما بالدين فتجعل منه والسادسة امة القراض يطؤها العامل فتجعل منه وهو عديم ونظمها فقرات
تباع ام الولد * في ستة فاجتهد احيلها راسها * او الشريك فاعدد
او احد الوراث او * مقارض فقيده او مقلس وان جنت * سلم له تسدد
وزيادة المكاتب فاضفتم فانقلت وامة سيدها * مكاتب فاعدد قال في التوضيح لك ان
تجعل لها فانتمن وجه آخر توجده امة حامل بحر واضفتم فانقلت

وهذه الست لها * فائدة ياسيدي قن بحر حامل فانظر به لتقتدي
غ وقد اجاد بعض الاذكياء من اقبائه اذ نظم النظم المذكور في هذا المحل من التوضيح فقال
رحمه الله تعالى تباع عند مالك ام الولد * في ستة من المسائل تعدد
وهي ان احبل حال علمه * بمانع الوطء وحال عدمه
مقلس موقوفة للغرما * او رهن مرهونة لغيرها
او ابن مديان اماء التركة * او الشريك امانة للشركة
او عامل القراض بمساركة * او سيد جانية مستسلم لسكره
في هذه الستة فتحمل الامه * سر او لا يدرا عنها ام لا
والعكس جاء في محل فرد * وهو حمل حرة بعبد
في العبد يقضى ماله من معتقه * وما درى السيد حتى اعتقه
قالام يرة وملك السيد * يشمل ما في بطنها من ولد

الخط ويضاف اليها الامة المستحقة وهي حامل والامة الفارة وامة المكاتب اذا مات عنها
وفيها وفاة بالكتابة ولها ولد من نفسه فيبيع امه ويوفى الكتابة وذ كرغ هنا المسائل التي تباع
فيها ام الولد وذ كرغها في محل واحد كما في التوضيح ونسبه وذلك في العبد اذا وطئ جاريته
وجعلت منه واعتقها ولم يعلم سيده باعتاقها حتى اعتقه فان عتق العبد اتمته ماض فتكون
سرة والذي في بطنه ارقى لانه للسيد قال في الجلاب ولو اعتقه ابعده عنه لم تعتق حتى تضع حملها
والله اعلم اه كلام التوضيح ثم قال وظاهر كلامه في التوضيح ان الجنين لا يعتق ولو اعتق
السيد العبد وامتته حامل وهو الذي يقههم من كلام المدونة ونسبه ولو اعتقها المأذون بعد ان
عتق لم يجعل لها ذلك وكانت حدودها حد ودامة حتى تضع فبرق الولد للسيد الاعلى وتعتق
هي بالعتق الاول فيها بغير احداث عتق اه واذا كان هذا الحكم فيما اذا اعتقها العبد بعد عتقه
فاخرى ان يكون ذلك ~~عقبها~~ اذا اعتقها في حال رقسه لان عتقه به بعد عتقه اقرى

بيان هذا المحل (قوله
علمه) بضم فسكون (قوله
مقلس) فاعل احبل (قوله
موقوفة) مفعول احبل
(قوله مستلم لسكره) بكسر اللام
(قوله يدرا) اي يدقع (قوله من
ولد) بيان ما (قوله المستحقة)
يقع الخاء المهملة (قوله وهي
حامل) حال (قوله الفارة)
بفتحة مبهمة اي خاطبها
يعرضها (قوله وفيها) اي
الامة الخ حال (قوله ولها)
اي امة المكاتب الخ حال
(قوله منه) اي المكاتب
(قوله فيبيع) اي ولدها
منه (قوله عكسها) اي
المحكوم فيسه بحرية الام
ورقية جنينها (قوله واعتقها)
اي العبد اتمته (قوله
اعتقه) اي السيد العبد
(قوله لانه) اي جنينها (قوله
للسيد) اي سيدها العبد
(قوله اعتقها) اي العبد
امتته (قوله عتقه) اي العبد
(قوله حملها) اي المولود
لسيدها (قوله ثم قال)
اي غ (قوله وامتته) اي
العبد (قوله حامل) اي من
العبد (قوله ونسبه) اي
كلامها (قوله اعتقها) اي
الامة (قوله المأذون) اي

له في التجارة (قوله لها) اي الامه (قوله ذلك) اي كونها حرة (قوله فيما) اي الامه حال من العتق الاول (قوله بغير الخ) صلة من
تعتق (قوله هذا الحكم) اي ايقاف سريته اعلى ولادتها (قوله اعتقها) اي العبد اتمته (قوله بعد عتقه) اي العبد (قوله ذلك) اي
ايقاف سريته اعلى وضعها (قوله اذا اعتقها) اي العبد اتمته (قوله لان عتقه) اي العبد اتمته (قوله بعد عتقه)

(قوله انه) أى المصنف (قوله المستثنى) أى فرخ النخل بالهاء المهملة وفرخ النخل بالهاء المعجمة (قوله افرخ) بضم الراء (قوله فرخ) بفتح الفاء مثقلا (قوله ابرن) بضم فكسر مثقلا (قوله فرق) بضم فكسر مثقلا (قوله الاطلاق) أى السكون عن شرط الادراج او عدمه (قوله سبق الرهن الدين) من اضافة المصدر لتفاعله ٨٣ وتكميل عمله بنصب مقعوله (قوله والا فلا) أى

وان لم يقرض فلا يلزم الرهن
فلما رهن أخذه من ماله
(قوله بمن مؤجل) صله باع
(قوله ويكون) أى الرهن
الذى عقدت رهنيته قبل
الدين (قوله من قليل أو كثير)
بيان ما (قوله ما يجاوز) أى
الدين (قوله قيمته) أى الرهن
(قوله بابه) فعل أمر (قوله
داينه) فعل أمر والمقصود
انقلبه (قوله به) أى فلان
المبايع أو المداين (قوله يلزمه)
أى من قال بايع فلانا أو داين
فلانا وأنا جيل به (قوله
مبلغه) بفتح الميم واللام
وسكون الواو أى قدر
ما يباعه أو داينه به بلا تقدير
(قوله المستلم) بفتح اللام
(قوله فيها) أى الأجرة (قوله
ان عمل) أى المرتين (قوله
ويأخذ) أى المستأجر (قوله
منه) أى العامل (قوله بها)
أى الأجرة (قوله اذ قال) أى
ابن الحاجب (قوله ويكون)
أى الرهن (قوله اذ قال) أى
ابن عرفة (قوله التزامه)
أى الرهن عطف عليه
(قوله وفيها) أى المدونة
(قوله يلزمه) أى الجاعل
قوله ويرتهن) أى الجاعل
(قوله يستحقه) أى المجهول
فى الجاهل (قوله اى المتق)
(قوله شرأه) أى المتق
(قوله واؤه) أى الشأن مختلف على ان المراد

فى الجاهل فرخ النخل والشجر رهن مع أصولها وظاهره انه تكلم على المستثنى فانه تن
الخط المعنى صحيح سواء قرئ بالمعجمة أو بالمهملة فى القاموس والفرخ ولد الطائر وكل صغير من
الحيوان والنبات والجمع أفرأخ وأفرخ وفرأخ وفروخ وأفرخة وفرخان وفرخ الزرع ثبت
أفرأخه (لا) تندرج فى الرهن (غلة) بفتح الغين المعجمة وشدة اللام للرهن كاجرة عقار وحيوان
ولبن وجبن ومن وعسل فحل الا ان يشترط المرتين دخولها (و) لا يندرج فى رهن الشجر (ثمرة)
ان لم توجد حال العقد بل (وان وجدت) بضم فكسر الثمرة حين رهن الشجر وظاهره ولو ابرت
وهو كذلك على المنه وروفرق بين الصوف والثمرة بقر وق منها ان الثمرة بعمل الراهن وتفتقه
ولا عمل له فى الصوف وبين البغين والثمرة بان السنة حكمت بان غلة الرهن لراهنه والبغين ليس
غلة بل بكره وشار بالمبالغة لقول ابن القاسم فى البسطة تندرج فانه تن (و) لا يندرج فى
الرهن (مال عبد) مرهون موجود معه حين رهنه فاسرى ما يستقيمه بفحوهبة * (تسكت)
ما تقدم كله عند الاطلاق فان شرط اندراج او عدمه عمل به اتفاقا ولا يشترط فى صحة الرهن
سبق الدين فيجوز سبق الرهن الدين والى هذا اشار بقوله (وان تهين) أى جازان يستلم
شيئا يكون رهنا عنده (ان اقرض) المرتين مستلمه رهنه او غيره ما لا بان يقول شخص لا تتخذ
هذا رهنا عنك فمما أقرضه اقامتك او فيما يقتضيه منك فلان فان اقرض لزم الرهن والا فلا
(و) ارتهن ان (باع) أى يجوز ان يستلم شيئا يكون رهنا عنده فى الثمن ان باع سلعة كذا الدافعه
او غيره بمن مؤجل فانه فى المدونة قال فى التسكت ويكون رهنا بجبايد ينه من قليل او كثير
ما لم يجاوز قيمته بخلاف ما يباعه أو داينه وأنا جيل به فى المدونة يلزمه اذا ثبت مبلغه افاده
تن (او) ارتهن ان (يعمل) المرتين علامه لمرأه باجرة معلومة يكون النسي المستلم رهنا
فيها ان عمل ذلك العمل قاله المتبسط ويحتمل ان فاعل يعمل ضمير الراهن بان يعمل
المستأجر الأجرة للعامل وياخذ منه رهنا باخواف من اكلام وترك العمل غ كذا فيما
برأيه من النسخ وفيه قلق وعبرة ابن الحاجب ايعن اذ قال ويجوز على أن يقرضه أو يبيعه
أو يعمل له ويكون بقبضه الا قول رهنا وكذا عبارة ابن عرفة اذ قال قال المازنى ويتقرر
الرهن والتزامه قبل انعقاد الحق الذى يؤخذ به الرهن خلافا للشافعى رضى الله تعالى عنه وفيها
ان دفعت لرجل رهنا بكل ما اقرض لفلان جازاه اذا كان الارتهان فى عقد اجارة بل (وان فى
جعل) بضم فسكون بان يجاعله على عمل معلوم يجعل ويرتهن العامل عن الجاعل رهنا
فى الجعل الذى يلزمه بتمام العمل او يجعل الجاعل الجعل ويرتهن من العامل رهنا فى الجعل
طوى أطيع من يعتديه من شرأه على ان المراد بقوله وان فى جعل أى فى موضع جعل
والراهن اما الجاعل للمجهول فى الجعل الذى يستحقه بتمام العمل واما المجهول فى الجعل
الذى أخذه قبل العمل وانه لا يصح كون المعنى عمل جعل لان العمل فى الجعل ليس بلازم ولا

ولذا) اى كونها ديناً لازماً
(قوله فيها) اى الكتابة (قوله
قال) اى طى (قوله لم يصح)
اى الرهن فى الكتابة (قوله
من غيره) اى المكاتب
(قوله لانه) اى الرهن فى
الكتابة من غير المكاتب (قوله
ونازعه) اى ابن عبد السلام
(قوله يرد) يضم ففتح خبر قول
ابن عبد السلام (قوله بانه)
اى قول ابن عبد السلام
(قوله عليه) اى قول ابن
عبد السلام (قوله والتزامه)
اى امتناع الرهن بكسراه
مشاهرة (قوله ود) اى ابن
عرفه (قوله وهو) اى رد شرط
الزوم (قوله ولذا) اى ود ابن
عرفه شرط الزوم عليه ناد
اى ابن عرفه (قوله فى المرهون
به) صلته قال (قوله من شرط

كونه لازما) بيان ما (قوله وقال) اى ابن عرفة (قوله فيه) اى المرهون به (قوله مال) جنس (قوله كل) بعد
فصل يخرج الجزئ المعين (قوله ليشمل) اى حد المرهون به (قوله حقيقة) اى الجزئ المعين (قوله لانه) اى الجزئ المعين (قوله
استوفى) بضم التاء وكسر الفاء (قوله يدخل) بضم الياء وكسر الخاء المججمة (قوله لانه) اى الرهن (قوله عليه) اى المكاتب (قوله
لانه) اى المكاتب (قوله واوبه) اى الرهن (قوله لايو جب) اى الرهن (قوله عليه) اى المكاتب (قوله وان يجوز) اى
المكاتب عن أداء الكتابة (قوله فكذلك) اى ادائه الكتابة فى انه لا يو جب عليه فربما يحال (قوله بجزءه) اى المكاتب
عن ادائها (قوله صار ملكه) اى المكاتب (قوله وهذا) اى صيرورته ملكا لملكه السيد (قوله بجزءه) اى المكاتب عن
ادائها

(قوله بعد أخذ الرهن) صله بمنز (قوله فيما رهن فيه) صله بأخذ (قوله أو بعضه) أي الرهن عطف على ما (قوله أنه) أي الشأن (قوله على المكاتب) أي بعوض الرهن (قوله لأنه) أي الراهن (قوله لم يعامله) أي المكاتب (قوله به) أي الزهن (قوله ولا على سيده) عطف على قوله على المكاتب (قوله لأنه) أي السيد (قوله لأخذه) أي الزهن (قوله وهو) أي الكتابة (قوله منها) أي الكتابة بيان ما (قوله لعجز المكاتب) صله يرد (قوله عبارتهم) أي ابن شماس وابن الحاجب (قوله ما قاله ابن عرفة) صله تخاد (قوله لأنه) أي كراه المشاهدة (قوله وإن لم يكن لازما) حال (قوله فهو) أي كراه المشاهدة (قوله قال) أي طي (قوله واستدل) أي طي (قوله له) أي كون المراد بالآيل إلى الزوم الرهن فيه بعد لزومه (قوله فيه) أي استدلاله (قوله لأن قوله) أي المصنف (قوله على أنه) الآيل للزوم (قوله ومعه) أي الرهن قبل الزوم (قوله للزوم) أي الرهن ٨٥ في معنى (قوله حقيقة) أي المعين (قوله

بعد أخذ الرهن فيما رهن فيه أو بعضه ضرورة أنه لا رجوع للراهن على المكاتب لأنه لم يعامله به ولا على سيده لأنه إنما أخذه في الكتابة وهي لا يرد ما أخذ منها لعجز المكاتب ٨١ والظاهر أن المصنف حاد عن عبارتهم لما قاله ابن عرفة والله أعلم الثاني اعتراض ابن عرفة بالرهن في كراه المشاهدة غير ظاهر لأنه وإن لم يكن لازما فهو آيل إلى الزوم وادعى طي أن المراد بالآيل إلى الزوم أن يرهن فيه بعد لزومه لا ابتداء قال وهذا امر ادمشروط الزوم واستدل به بكلام ابن شماس وابن فرحون وفيه نظر لأن قوله وارتهم أن اقترض الخ يدل على أنه يرهن فيه قبل الزوم أيضا ومنه كراه المشاهدة فالظاهر ما لابن عبد السلام والله أعلم (لا يصح الرهن في شيء معين) بضم الميم وفتح العين والياء مثقلا كثيرا ثوب معين ويأخذ به رهنا ابن عرفة للزوم منه انقلاب حقيقة الرهن لأنه إن استوفى من الرهن بطل تعينه وإن لم يستوف منه بطل كون الرهن متوثقا به فيه فيبطل حقيقة الرهن (أوفي منقته) أي المعين كما كثرته دابة يعينها وارتهم أنه في منقته رهنا فلا يصح لأن الزمة لا تقبل الاشتغال بمعين ولأن المقصود من الرهن التوثق للاستيفاء ومحال استيفاء المعين أو منقته منه أو من ثمنه ولا يفتقض بالمعار المعين يؤخذ به رهن لأنه إنما هو في قيمته بالتعدي عليه أو التقريط فيه لاقية عنه قال في المدونة وإن استعرت دابة من رجل على أنها مضونة عليك فلا تضمتها وإن رهنها رهنها تضمتها من رهنها والرهن في الإيجوز فان ضاع الرهن عنده ضمنه أذ لم يؤخذ على وجه الأمانة أبو الحسن قوله لا يجوز أن لا يتخذ ولا يلزم وقال أشبه مرة هو رهن ومرة أن أصيب الدابة بما تضمتها به فهو رهن وإن كان بأمر من الله تعالى بغير تعدل يمكن رهنا أذ لا يضمت ثم قال فيها ويجوز الرهن بالمعاري التي يغاب عليها لأنها مضونة أبو الحسن كان يقول لا عبرك إلا أن تعطيك رهنا على تقدير هلاكها وفيها من استأجر عبدا أو أعطى بالاجرة رهنا جاز أبو الحسن لأنه يجوز الرهن بمن المنافع كما يجوز بمن الأعيان (و) لا يصح الرهن في جنس (لجزم) أي مال مؤجل بالهلاك بسبب (كناية) أي علق على مال مؤجل (من اجنبي) أي غير المكاتب لأن التجمل ليس لازما للاجنبي حالا ولما لا وشرط المرهون فيه لزومه الرهن حالا أو ما كاد مفهوم من اجنبي صحة

على أنها) أي الدابة (قوله عليك) أي المستعير (قوله فلا تضمتها) أي الدابة لبطان انشراط (قوله وإن رهن) بفتح تاء مخاطب المستعير (قوله فخصيتما) أي الدابة أن تلتفت بلا تعدل ولا تقريط منك (قوله عنده) أي رب الدابة (قوله ضمنه) أي رب الدابة الرهن (قوله هو رهن) أي صحيح لازم (قوله بما تضمتها) أي مستعيرها به بأن تعدل عليها أو قريط فيها (قوله وإن كان) أي تلقها (قوله لم يكن) أي الرهن (قوله رهنا) أي صحيحا لازما (قوله أذ لا يضمتها) أي المستعير ما كان من الله تعالى (قوله فيها) أي المدونة (قوله كان يقول) أي المعير (قوله هلاكها) أي بتعديك عليها أو قريطك فيها (قوله وفيها) أي المدونة (قوله لزومه الرهن) من إضافة المصدر لقاعله وتكمل عمله بنصب مفعوله

(قوله فيه) أي نجم الكتابة (قوله واطلاق) أي عن تقييده بكونه من غير المكاتب (قوله عدم) مقعول اطلاق المضاف لقياسه (قوله صفته) أي الرهن (قوله فيه) أي نجم الكتابة (قوله خلاف) خبر اطلاق (قوله نصها) أي المدونة (قوله وهو) أي نصها (قوله منه) أي المكاتب (قوله بتعيين زمنها) تصوير لتعيينها (قوله للزوج الخ) على الاشتراط تعيينها (قوله في الاجارة) لأن منفعة الرهن في مقابلة بعض الثمن فاجتمع في العقد بيع واجارة (قوله غايته) أي شرط منفعة الرهن في ثمن المبيع (قوله في مقابلها) أي المنفعة (قوله بعض الثمن) أي والعقد بالنسبة لهذه اجارة وبعض الثمن الاخر في مقابلة الثمن العين والعقد بالنسبة لهذه بيع (قوله وهو) أي اجتماع البيع والاجارة (قوله جائز) أي لاستوائهما في الاحكام (قوله لانه) أي اخذ منفعة الرهن في القرض (قوله بزيادة المنفعة) اضافته للبيان (قوله بها) ٨٦ أي منفعة الرهن (قوله لانه) أي تبرع الراهن بها وانما لتأنيث خبره

الرهن فيه من المكاتب وهو كذلك وهو في المدونة واطلاق ابن شامس وابن الحاسب عدم صحته فيه خلاف نصها وهو لا يصح الرهن بالكتابة من غير المكاتب ويصح منه (وجاز) للمرتين (شرط منفعته) أي الرهن لنفسه مدة معينة بشرطين احدهما أشار به بقوله (ان عتقت) بضم فسكسر مثقلا المنفعة بتعيين زمنها للزوج من الجهة في الاجارة والاشاء كون الرهن (لثمن يبيع) ادغايته اجتماع البيع والاجارة اذ تصير المنفعة جزءا من الثمن في مقابلها بعض الثمن وهو جائز (لا يجوز) لانه مرتين شرط منفعته (في قرض) لانه سلف بزيادة المنفعة ومفهوم شرط ان تبرع الراهن به للمرتين بعد البيع او القرض لا يجوز لانها هدية مديان الحما ظاهر كلام المصنف انه لا فرق بين الحيوان وغيره وهو اختيار ابن القاسم وفي المدونة لا يباس به في الدور والارضين وكرهه مالك رضي الله عنه الى عنه في الثياب والحيوان اذ لا يدري كيف يرجع اليه وقال ابن القاسم لا يباس به في الحيوان والثياب وغيرها وبالمالك رضي الله تعالى عنه كقول ابن القاسم وبه قال ائمه واصبغ والمصنف مشى على قول ابن القاسم لا لاطلاقه ولا ذكره مسئلة الضمان عقبه اذ لا يكون الا فيما يغاب عليه (وفي ضمانه) أي الرهن كله المسترط منفعته المرتين (اذا تلف) وهو مما يغاب عليه وهو رأي بعض المتأخرين لانه رهن وصوبه ابن رشد وعدم ضمانه شيأ منه كسائر المستأجرات وهو رأي بعض آخر منهم وضمانه بعضه دون بعض وهو رأي التونسي قال ينظر للرد الذي ذهب منه بالاجارة فان كان الربع كان ربعه مستأجر الا ضمان فيه وثلاثة ارباعه مرتبة تضمن ضمان الرهان (تردد) ذكره ابن بوناس ابن رشد الصواب أن يغلب فيه حكم الرهن نقله المصنف وابن عرفة عب محله اذا اشترطت منفعة مما تاولف في مدتها والراجح حيث تضمنه كالرهن فان تلف بعد مدة المنفعة المسترطة فضمانه كالرهن بلا تردد وان اشترطت للحسب من الدين او تطوع الراهن بذلك بعد العقد فينبغي ترجيح القول بعدم الضمان ضمان الرهن لترجح جانب الاجارة بوقوع المنفعة في مقابلة عوض صراحة أو تساوى القولين (و) من اشترى سلعة بثمن معلوم الى أجل معلوم بشرط

(قوله لانه) أي الشأن (قوله لافرق) أي في جواز شرط منفعة الرهن المعينة في دين البيع (قوله بين الحيوان) أي منفعته (قوله وهو) أي عدم الفرق بينهما (قوله به) أي شرط منفعة الرهن المعينة في البيع (قوله وكرهه) أي شرط المنفعة (قوله لا يدري) أي الراهن (قوله يرجع) أي الرهن (قوله اليه) أي الراهن (قوله به) أي شرط المنفعة (قوله وبه) أي قول ابن القاسم صلا قال (قوله والمصنف) مبتدا (قوله لا لاطلاقه) أي المصنف منعه عن تقييدها بكونها لعسقاء (قوله ولذا كره) أي المصنف (قوله عقبه) أي جواز شرط المنفعة (قوله اذ لا يكون) أي الضمان (قوله وهو) أي الرهن الخ

حال (قوله وهو) أي ضمانه (قوله لانه) أي الرهن الذي اشترطت منفعته (قوله وصوبه) أي ضمانه (قوله وعدم) رهن ضمانه شيأ منه) أي الرهن عطف على ضمانه (قوله كسائر) أي باقي (قوله وهو) أي عدم ضمانه (قوله منهم) أي المتأخرين (قوله وضمانه) أي المرتين مصدر مضاف لقاعله (قوله بعضه) أي الرهن مفعول ضمان وهذا قول ثالث (قوله وهو) أي ضمان بعضه فقط (قوله قال) أي التونسي (قوله ينظر) بضم الياء وفتح الطاء (قوله منه) أي الرهن (قوله فان كان) أي اذا هب (قوله مرتبة) بفتح الهاء (قوله تضمن) بضم التاء (قوله يغلب) بضم ففتح مثقلا (قوله محله) أي التردد (قوله منه) أي الرهن (قوله وتلف) أي الرهن (قوله لمدتها) أي منفعته (قوله فان تلف) أي الرهن (قوله للحسب) بضم التاء أي المنفعة (قوله بذلك) أي جعل منفعة الرهن لمرتته (قوله أو تساوى) عطف على ترجيح

(قوله فيه) أى الثمن (قوله ثم امتنع) أى المشتري انراهن عطف على اشترى (قوله اذا المؤمنون الخ) علمه اجبر عليه (قوله كذلك) أى البائع على الجبر على دفع الرهن المعين المسترط فيه (قوله مثله) أى الرهن (قوله في مثله) أى الدين (قوله هذا) أى جبر الراهن على دفع رهن ثقة (قوله وشبهه) أى البائع كالتوكير والمعيرو المقرض (قوله علم) بضم العين (قوله عين) بضم فس كسر مثله لا (قوله المرتهن) فاعل حيازة المضاف للمفعول (قوله والامين) عطف على المرتهن (قوله من فلس الخ) بيان مانعه والالفاظ الاربعة غير منونة لاضافتها (قوله المتصلين) نعم جنون ومرضى (قوله ان حيازته) أى الرهن ٨٧ الخ مفعول دعوى المضاف للقاعلة (قوله

قبيله) أى المانع (قوله اختصاص) مفعول يفيد (قوله فيحصاه) أى المرتهن (قوله فيه) أى الرهن (قوله سائر) أى باقى (قوله مانعه) مفعول سبق المضاف لقاعله (قوله انه) أى الامين (قوله حاز) أى الامين (قوله مراده) أى المصنف بقوله والخويز بعده لا يفيد (قوله لان هذا) أى عدم افادة الخويز بعده مانعه (قوله فهم) بضم فس كسر (قوله لمن قوله) أى المصنف (قوله ان وجوده) أى الرهن (قوله بعد المانع) صلة (قوله دعواه) أى وجود المرتهن (قوله انه) أى المرتهن (قوله حازره) أى الرهن (قوله قبله) أى المانع (قوله عليه) أى كون المراد وجوده عند المرتهن الخ (قوله وهذا) أى الذى جعلناه مراد المصنف (قوله وان اتفقا) أى الراهن

رهن شئ معين فيه ثم امتنع من دفع الرهن (أجبر) بضم الهمز وكسر الموحدة الراهن (عليه) أى دفع الرهن للمرتهن أو لامين (ان شرط) بضم فس كسر الرهن (بيع وعين) بضم فس كسر مثقلا الرهن كهذا الثوب اذا المؤمنون عند شرطهم عب ولا مفهوم للبيع اذا القرض كذلك (والا) أى وان لم يعين الرهن المشترط في البيع او القرض (فوهن ثقة) بكسر المثناة أى بوفى بالدين واعتبر رهن مثله في مثله يلزم الراهن دفعه للمرتهن أو لامين ابن عبد السلام هذا هو المذهب وقال ابن الحاجب لا يجبر الراهن ويختار البائع وشبهه في فسخ البيع وبقيادينه بلارهن ابن عرفة اراد بشبهه المسلف عب علم بما ذكره المصنف ان الراهن يجبر على الرهن المشرط سواء عين أم لا الا ان المعين يجبر على عينه فلو حذف قوله وعين كان أولى (والخويز) بفتح الحاء المهملة وسكون الواو آخره زى أى حيازة الرهن المرتهن أو الامين ودعواه (بعد) حصول (مانعه) أى الخويز من فلس أو موت أو جنون أو مرض الراهن المتصلين بجوته ان حيازته قبله (لا يفيد) الخويز بعد مانعه اختصاص المرتهن بالرهن فيحصاه فيه سائر غراه الراهن ان لم يشهد الامين للمرتهن بسبق حوزة مانعه بل (ولو شهد الامين) الذى يسهله الرهن أنه حازره قبل مانعه لانها شهادة على فعل نفسه فهي في الحقيقة دعوى وإشارة بالقول تصحنون تقبل شهادته في الدين والرهن طغى ليس مراده حدوث الخويز بعد المانع لان هذا فهم من قوله وبطل بعت رهنه وفلسه قبل حوزة بل مراده ان وجوده عند المرتهن بعد المانع لا يفيد دعواه انه حازره قبله وعليه نأى المبالغة في قوله ولو شهد الامين وهذا معنى قول ابن الحاجب ويند المرتهن بعد الموت والفلس لا يثبت بها الخويز وان اتفقا الا يثبت انه حازره قبل الخويز يعنى ان المرتهن اذا ادعى فيها هو محوز بيده انه حازره قبل حصول المانع القائم الآن بالرهن فانه لا يعمل بقوله ولا يخص به عن الغرماء ولو شهد الامين الذى وضع الرهن تحت يده بذلك لانه شهد على فعل نفسه وهو الخويز ولا بد من معانية البيئة له قبله (وهل تكفى بيئة على الخويز) أى القبض (قبله) أى المانع وان لم يحضروا التحويز ولا عاينوه لان الاصل كونه بكموز الراهن ابن عات (وبه) أى القول بكفاية بيئة الخويز (عمل) بضم فس كسر أى حكم (أو) لا تكفى بيئة على الخويز لاحتمال انه بلاذن الراهن ولا بد من بيئة على (التحويز) أى تسليم الراهن الراهن للمرتهن أو لامين قولان ذكرهما ابن يونس وغيره ابن ناجي يكتفى شاهد واحد اذا كان يد المرتهن اتفقا وان كان يد غيره كنى باختلاف (وقها) أى المدونة (دليلهما) أى مفيد القولين

والمرتحن على ان حوزة قبله (قوله انه) أى المرتحن (قوله حازره) أى الرهن (قوله قبل) بالضم لحذف المضاف اليه ونية معناه (قوله القائم) نعمت المانع (قوله بذلك) أى حوزة قبل المانع (قوله وهو) أى فعل نفسه (قوله) أى الخويز (قوله قبله) أى المانع (قوله كونه) أى الخويز (قوله انه) أى الخويز (قوله شاهد واحد) أى على التحويز (قوله اذا كان) أى الرهن (قوله كنى) أى الواحد

(قوله الاول) اى كفاية بينة الحوز (قوله هبها) اى المدونة (قوله جاز) اى مضى واعتبر (قوله يقضى) بضم الياء وفتح الصاد (قوله بذلك) اى دفع الهبة للموهوب به (قوله منعه) اى الواهب الموهوب لقبضها (قوله يوجب الخ) خبر ظاهر (قوله كذلك) اى الهبة فى جواز القبض بدون اذن الراهن (قوله الثانى) اى شرطية التصوي (قوله ظاهر عموم الخ) تنازع فيه دليل وقال (قوله لا يقضى) بضم الياء وفتح الصاد (قوله لحوزه) اى الحائز امينا كان او مرتها او موهوبه او محبسا عليه (قوله ان يجزى الاشهاد) اى على الحوز الخ خبر ظاهر (قوله والاقرار) اى بالحوز (قوله لغو) خبر ان (قوله فى الحوز) صلة لغو (قوله يجزى) اى يقع ويذكر (قوله فى المذاكرات) اى بين العلماء كالدروس (قوله دونه) اى التصوي (قوله لبقا مملك الراهن) اشارة لوجه الفرق بين الرهن والهبة (قوله خلاف الهبة) ٨٨ اى فيكنى فيها الحوز دون التصوي لغير وجهها عن مالك الواهب (قوله

اشار) اى المصنف بهذا اى وفيها دليلهما (قوله كلامها) اى المدونة (قوله ونفسه) اى كلامها (قوله اقر المعطى) بكسر الطاء مثل الواهب والمتصدق والمجس والراهن (قوله ان المعطى) اى بفتح الطاء (قوله عليه) اى المعطى بالكسر (قوله ثم مات) اى المعطى بالكسر (قوله) اى الحوز (قوله ورثته) اى المعطى بالكسر (قوله كونه) اى كلامها (قوله عليهما) اى القولين (قوله وجعل المصنف) اى فى توضيحه (قوله وهى) اى عبارة ابن الحاجب (قوله انه) اى المرتين (قوله اى القلس او الموت) اى اذا وجد (قوله مائة اوقية) اى المدين (قوله وايدى) اى من يده (قوله السعة) اى السعة (قوله الرهن) اى فى الدين الذى له على صاحبه الميث او القلس (قوله فى ذلك) اى كونهما عنده (قوله يتقاردا) اى الراهن والمرتهن (قوله يعلم) بضم الياء (قوله انه) اى المرتين (قوله سازه) اى الرهن (قوله قال) اى الباسجى (قوله انه) اى الرهن (قوله وجد) بضم فكسر (قوله يده) اى المرتين (قوله اقلس او مات) اى الرهن (قوله له) اى الحوز قبل المانع (قوله وله) اى المحكم للصي (قوله بمحكم الرهن) اذا ثبت وجوده يده مرتها قبل موت وفلس وانه (قوله قول محمد) اى لا يتقعه الامعينة الحوز (قوله لفظه) اى محمد (قوله خلافه) من ان معناه معانة التصوي (قوله انه) اى الشأن (قوله وان لم يحضر وا) اى الشهود (قوله الحيازة) اى التصوي (قوله المصنف) اى ابن الحاجب (قوله انه) اى المرتين (قوله سازه) اى الرهن

اذا وجد) بضم فكسر (قوله سعة) نائب فاعل وجد (قوله مائة اوقية) اى المدين (قوله وايدى) اى من يده (قوله السعة) اى السعة (قوله الرهن) اى فى الدين الذى له على صاحبه الميث او القلس (قوله فى ذلك) اى كونهما عنده (قوله يتقاردا) اى الراهن والمرتهن (قوله يعلم) بضم الياء (قوله انه) اى المرتين (قوله سازه) اى الرهن (قوله قال) اى الباسجى (قوله انه) اى الرهن (قوله وجد) بضم فكسر (قوله يده) اى المرتين (قوله اقلس او مات) اى الرهن (قوله له) اى الحوز قبل المانع (قوله وله) اى المحكم للصي (قوله بمحكم الرهن) اذا ثبت وجوده يده مرتها قبل موت وفلس وانه (قوله قول محمد) اى لا يتقعه الامعينة الحوز (قوله لفظه) اى محمد (قوله خلافه) من ان معناه معانة التصوي (قوله انه) اى الشأن (قوله وان لم يحضر وا) اى الشهود (قوله الحيازة) اى التصوي (قوله المصنف) اى ابن الحاجب (قوله انه) اى المرتين (قوله سازه) اى الرهن

أى المتصدق (قوله) أى
 الرهن (قوله لانه) اى
 المرتهن (قوله فيكون)
 أى الرهن (قوله قيمته)
 أى الرهن (قوله ونقله) أى
 كلام المتقدمات (قوله نزل)
 بقصاص مثقال (قوله اذرد)
 أى المصنف (قوله ذلك)
 أى دليل المدونة (قوله
 فادعى) اى المرتهن (قوله
 انه) اى المرتهن (قوله
 قبضه) أى الرهن (قوله
 قبله) أى تغليس الراهن
 (قوله له) أى المرتهن (قوله
 ثم قال) أى غ (قوله يقبل)
 بضم الباء وفتح الواو
 (قوله قوله) أى المرتهن (قوله
 فى حوزة) أى الرهن (قوله
 محضته) أى الراهن (قوله
 وكذا) أى الرهن (قوله
 فيهما) أى الرهن والهبة
 (قوله المازدى) أى قال
 (قوله نقل التصرف فيه)
 اى الرهن الخ خبر صفة
 (قوله فما يتصل) بضم
 فسكون ففتح (قوله يتصل)

١٢ منغ ت ای المرتهن (قولهیده) ای المرتهن (قوله کالر ببع) یقبح الراء ای التزل (قوله یصرف) یضم فسکون ففتح (قوله وان کان) ای الرهن (قوله ولی) یفتح فکسر ای ولی وباشهر (قوله یه) ای التصرف فیه (قوله حوز) ای الرهن (قوله عنه) ای الراهن (قوله دینه) ای المرتهن (قوله جد) ای مرتهنه (قوله فی طلبه) ای الرهن (قوله بیعه) ای الرهن (قوله قولها) ای المدونة (قوله ساعه) ای یمن معلوم الی أجل معلوم (قوله معیونا) اسم عید المشتري (قوله فارقک) ای المشتري (قوله قبضه) ای میوزن المهرهون (قوله وک

أخذه) أي ميمون (قوله

منه) أي المشتري (قوله ما لم
تقيم الغرماء) أي على المشتري
لتقليبه (قوله فتسكون)
أي البائع (قوله اسوتهم)
أي الغرماء في ميمون أن
قاموا قبل أخذه من الراهن
(قوله فان باعه) أي الراهن
ميمونا (قوله وليس لك)
يا مرتين (قوله عليه) أي
الراهن (قوله لان ترك)
أي المرتين (قوله إياه) أي
ميمونا عند الراهن (قوله
ويبعك) يا مرتين (قوله
قولها) أي المدونة (قوله
على أنه) أي المرتين (قوله
فان فأت) أي الزهن (قوله
على مضيه) أي البيع (قوله
ويخبر) أي المرتين (قوله
وامضائه) أي بيع المرتين
(قوله فتحصل) بفتح
مثقلا (قوله أنه) أي المرتين
(قوله وعلى الأول) أي المضى
(قوله تأول) بفتح مثقلا
(قوله مضيه) أي المرتين
(قوله) أي المرتين (قوله
على أنه) أي المرتين (قوله
فيه) أي حوزا الزهن (قوله
أن لم يقرط) أي المرتين في
حوزا الزهن (قوله فليس له)
أي المرتين (قوله فوته)
بفتحات مثقلا (قوله كان)
أي المرتين (قوله قيد)
بفتحات مثقلا (قوله
البائت) أي المرتين (قوله
لم ينضم العين

أخذه منه وهما ما لم تقيم الغرماء فتسكون اسوتهم فان باعه قبل قبضك إياه مضى ببيعته وليس لك
عليه رهن غيره لان تركك إياه سبق باعه كنسلك إياه وبيعك الأول غير منتقض ففهم ابن أبي
زيد وابن القصار وغيرهما قولها لان تركك إياه الخ على أنه قرط في قبض الرهن لقوله لان تركك
إياه الخ ولولم يقرط ولم يتراخ لم يحض البيع ولا يبطل الرهن وللمرتين رد البيع ان اراد فان
فأت سيد مشترية كان غنمه وهما مكانه وهذا فهم ابن القصار وفهم ابن أبي زيد على مضيه وجعل
التمن رهنا وفهمه ابن رشد وغيره على ظاهره من مضى البيع مطلقا قرط أم لا ويخبر في بيعه
الأول بين فسخته وأخذ سلعته أن كانت قاطعة وقيمتها ان فأت لانه انما باعها بشرط هذا الرهن
المعين فلباقوته كان أحق بسلعته وامضائه وإبقاء دينه بالرهن قال ابن رشد هذا معنى ما في
كتاب الرهن من المدونة وقد أدخله بعضهم في كلام المصنف فقال ما نصه تحقيق ما هنا ان
للشيوخ في فهم المدونة ثلاث طرق الأولى اذا لم يقرط مضى البيع ولا مطابقة له برهن آخر
ويخبر في فسخ بيعه الأول وامضائه وهذه طريقة ابن رشد ومن معه الثانية يخبر في البيع وان
لم يفت والتمن رهن وهذه لابن أبي زيد والثالثة تخبر المرتين يتن رد بيعه وامضائه ان لم يفت
فان فأت فالتمن رهن وهذه لابن القصار فتحصل أنه ان لم يقرط في المضى والتخير قولان وعلى
الأول فهل يسقط طلب الرهن ويخبر في فسخ البيع الأول أو يكون التمن رهنا قولان فتقوله
ومضى ببيعته قبل قبضه أي وليس له طلب رهن آخر اتفاقا فان قرط وان لم يقرط فهل الحكم
كذلك أو هو اما الامضاء فقط والتمن رهن واما التخبير في الرد والامضاء والاخير ان لابن أبي
زيد وابن القصار لهما المدونة على التفسير فتقوله والاقتاويلا أن أي وان لم يقرط في الامضاء
وسقوط الرهن وعدم الامضاء على هذا الوجه الصادق بالامضاء ورهن التمن والتخير بين الرد
والامضاء فتأمل المقام فانه قد زلت فيه الافهام والاقلام ٨١ واستحسنه الشيخ المسناوي
أفاده البناءي قال في التوضيح تأول ابن القصار وغيره المدونة على ان المرتين قرط في قبض
الرهن لقوله لان تركك إياه الخ ولولم يكن منه تفریط ولا توان اسكان لمقال في رد البيع فان فأت
سيد مشترية كان التمن رهنا وتأولها ابن أبي زيد على أنه تراخي فيه وان لم يتراخ فبادر الراهن
للبيع لم يبطل الرهن ومضى البيع وكان التمن رهنا وقال ابن رشد ان لم يقرط فليس له رد البيع
وانما فسخ البيع عن نفسه لانه انما دخل على ذلك الرهن بعينه فلباقوته الراهن ببيعته كان
أحق بسلعته فعنى كلام المصنف وان لم يقرط في امضاء البيع وسقوط الرهن كما في التثريب
وهذا تأويل ابن رشد وامضائه وجعل غنمه وهما مكانه وهذا تأويل ابن أبي زيد وعدم
امضائه فالمرتين رده وجعل الرهن رهنا كما كان وهذا تأويل ابن القصار (تنبيهات) الأولى
قيد ابن المواز وغيره امضاء بيع الرهن وعدم طلب الراهن برهن آخر بما اذا سلم البائع السلعة
فلو بقيت بيده فلا يلزمه تسليمها قرط أم لا حتى ياتي به رهن الثاني علم مما تقدم ان شيوخ المدونة
لم يحتلوا في ان المرتين اذا لم يقرط لا يبطل حقه بالكلية وانما اختلفوا هل له رد البيع ان
لم يفت وأخذ الرهن وان فأت كان التمن رهنا أوليس له رد البيع فأت أولم يفت ويحكمون
التمن رهنا وعلى ما قاله ابن رشد ليس له رد البيع الصادر من الراهن في الرهن وله فسخ البيع عن
نفسه ونقل عن الموازية ليس له رد بيعه ويوضع له رهن مكانه الثالث كلام ابن رشد في المشترط

(قوله المرتين) فاعل قبض المضاف له قوله (قوله عينا كان) اي الدين (قوله كان) اي الدين (قوله لضرره) اي المرتين (قوله به) اي يسع الرهن (قوله بقدره) اي الدين (قوله لانه) اي الاجل (قوله له) اي المرتين (قوله فان باعه) اي الراهن الرهن الخ مفهوم باقل اوديته عرضا من يسع (قوله مطلقا) اي كان الدين من قرض او من يسع ٩١ (قوله والعرض) عطف على العين (قوله

رده) اي يسع الرهن (قوله باقل) صلة يسع (قوله ودينه) عرض من يسع (قوله حال) قوله فان وفي اي الثمن (قوله به) اي الدين (قوله والا) اي وان لم يوف الثمن بالدين (قوله اتبع) اي المرتين (قوله من دينه) بيان ما (قوله بعد حلقه) اي المرتين (قوله واقصر) اي المصنف (قوله لانه) اي طريقة ابن رشد ذكره لتمد كبر خبره (قوله عند ابن القاسم) صلة بفي (قوله كالعق) اي في المضى وتجعل الدين ان كان الراهن موسرا (قوله واختار) اي كون التدبير كتحيزا للعق (قوله قبضه) اي الرهن (قوله لهما) اي المدونة (قوله يوههم) بضم الياء وفتح الهاء (قوله هذا) اي بقائه مدبرا (قوله كان) اي الشأن (قوله انما يباع) اي المدبر (قوله ولا مال له) اي سيده حال (قوله يستوفي) بضم الياء وفتح القاء (قوله منه) اي مال سيده (قوله ان كان) اي رهن المدبر

في البيع أو القرض وأما المتطوع به بعد ما حكم بيعه بحكم يسع الهبة قبل قبضها وسياق في قوله وان باعها بعد علم الموهوب له فالثمن للمعطي روي بفتح الطاء وكسر هاء قبل هاهل الثمن الراهن ولا يكون رهنا أو يكون رهنا نقلة عياض وغير واحدة الرابع هذه المسئلة في يسع الرهن المعين وأما لو باعه على رهن مضمون ثم معى له رهنا ثم باعه فلا كلام أن يسعه ماض ويلزمه ألا يمان يده والله أعلم أفاده الخط (و) ان باع الراهن الرهن (بعده) أي قبضه المرتين بلاذنه (قوله) أي المرتين (رده) أي يسع الرهن (ان يسع) الرهن (ن) عن (أقل) من الدين المرهون فيه عينا كان أو عرضا من يسع كان أو قرض لضرره به (أو) يسع بقدره أو أكثر وكان (دينه) أي المرتين (عرضا) من يسع اذ لا يلزم المرتين قبوله قبل اجله لانه حق له ايضا فان باعه بقدر الدين المعين مطلقا أو العرض من قرض فليس للمرتين رده ويتجمل دينه ان شاء (وان اجاز) المرتين يسع الرهن باقل أو بالمثل ودينه عرض من يسع (تجمل) بفتحات مثقالا اي اخذ المرتين دينه المرهون فيه قبل اجله من عن الرهن فان وفي به فذلك والا تباع الراهن بما يبق له من دينه بعد حلقه انه انما اجاز ليتجمل هذه طريقة ابن رشد واقصر عليها لانه مذهب المدونة (و) ان دبر الراهن الرقيق المرهون (بقي) الرقيق الرهن رهنا (ان دبره) الراهن بعد رهنه عند ابن القاسم وقال ابن وهب التدبير كالعق فيجعل الموسر الدين واختاره مضمون عب اسير الراهن او اعسر قبضه المرتين ام لا هذا ظاهره كظاهر المدونة لكن ظاهر كلام ابي الحسن ان محل كلامها ان دبره بعد قبضه لا يقال تقدم ان رهن المدبر جازا ابتداء فلا يوههم بطلان الرهن بطر والتدبير فلا فائدة للنص على هذا الا نقول انما يجوز رهن المدبر ابتداء حيث كان انما يباع ان مات سيده ولا مال له يستوفى منه الحق واما ان كان على ان يباع اذا حل الحق وسيده حي والدين متأخر عن تدبيره فهذا ممنوع واما طر والتدبير فلا يمنع من بيعه اذا حل الحق ان لم يدفع الراهن الدين للمرتين (و) ان اعق الراهن رقيقه المرهون (مضى عق) الراهن (الموسر) رقيقه المرهون (و) ان كاتبه مضى (كاتبه) اي الموسر ويجعل الراهن الدين المرهون فيه للمرتين فيهما ولا يلزمه قبول رهن آخر وظاهره اعقته او كاتبه قبل قبضه او بعده وهو كذلك واشهر تعبيره بالمضى بعدم الجواز ابتداء وصرح به النحوي وفي المدونة جوازه افاده ان الخط افاده لمضى انه لا يجوز ابتداء وكذا تدبيره نقلة في التوضيح عن المدونة وغيرها وظاهر المصنف سواء كان ذلك قبل الجواز او بعده في التوضيح وهو ظاهر المدونة وصرح به ابن القاسم في العتبية وهو في معاص عيسى (ويجمل) بفتحات مثقالا (الراهن الدين للمرتين) ظاهره ولو زاد على قيمة الرهن ابو الحسن وهو ظاهر تاويل ابن يونس ولا يلزم المرتين قبول رهن آخر لان فعل الراهن بعد رضا بتجليله وحمل تجليله ان كان مما يجمل كالعين مطلقا والعرض من قرض

(قوله على ان يباع) اي المدبر (قوله وسيده) اي المدبر الخ حال (قوله لم يبعه) اي في حياة سيده (قوله رقيقه) اي الراهن مفقود عتق (قوله فيهما) اي العتق والكتابة (قوله ولا يلزمه) اي المرتين (قوله به) اي عدم الجواز ابتداء (قوله وكذا) اي اعتناقه في عدم جوازه ابتداء (قوله ذلك) اي الاعناق والمسكآت (قوله بعد) بضم ففتح مثقالا (قوله بتجليله) اي الدين (قوله ان كان) اي الدين (قوله مطلقا) اي من قرض او من يسع (قوله والعرض) عطف على العين

(قوله) اي التجبيل (قوله والا) اي وان كان عمالا يجبل ولم يرض المرتن بتجبيله (قوله وترهن) بضم التاء اي قيمته (قوله واتيانه) اي الراهن (قوله اخذ) بضم فكسر (قوله منه) اي الراهن (قوله والا) اي وان لم يوسر (قوله منه) اي المعق والمكاتب (قوله وجد) بضم فكسر (قوله ويعتق باقية) اي الرقيق (قوله وورق) بضم فكسر مثقلا (قوله منه) اي غنه (قوله به) اي باقى الثمن (قوله مسلم) بضم ففتح مثقلا ٩٢ (قوله يبيع بعضه) من اضافة المصدر لقوله (قوله بعد اجله) اي الدين صليح

أو لا يجبل ورضى المرتن به والا فني غرم الراهن قيمته وترهن واتيانه برهن مثله وبقائه رهنا يحل الحق المرتن تردد (و) الراهن (المعسر) اذا اعتق رقيقه المرهون او كاتبه (يبيع) رهنه بهالة الاجل فان أسير قبل الاجل أخذ منه الدين ونفذ عتقه وكاتبته والا يبيع منه ما قدر وفاء الدين ان وجد من يشتري بعضا ويعتق باقية (فاذا اعتذر يبيع بعضه) اي الرقيق الذي اعتقه المسير بان لم يوجد من يشتريه (بيع) الرقيق (كله) بعد حلول اجل الدين المرهون فيه وورق الدين من غنه (والباقي) منه بعد وفاء الدين ملك (لراهن) يفعل به ما يشاء لان الحكم لما أوجب يبيع في هذا الحال صير الباقي ملكا له على المشهور البنا في قوله يبيع من كل بقدر الدين الخ لم في العتق وغيره في الكتابة في التوضيح عند قول ابن الحاجب فان تعذر يبيع بعضه بعد اجاله يبيع جميعه الخ ماناه أشهب وانما يباع بقدر الدين في العتق واماني الولادة والتدبير والكتابة قبيل بيع الرقيق كله وفضل غنه ليد له اذ لا يكون بعض أم ولد ولا بعض مكاتب ولا بعض مدير اه وظاهره انه قيد في كلام ابن الحاجب وانه المذهب وهو كذلك لان ابن رشد عزاه للمدونة ونصه ابن الموزا اذا كاتب الراهن عبده بعد رهنه يبيع مكاتبه او قيمته نظرا لانه قد يعسر سيده يوم الاجل فلا يكون في غن الكتابة اذا بيعت وفاء الدين قبيل وفي المدونة انهم اجتزلة العتق ان كان للسيد مال اخذ منه ومضت الكتابة وان لم يكن له مال نفذت الان تكون قيمتها مثل الدين يجوز بيعها فيه وان لم يكن فيها وفاءه نفذت كله لانه لا يكون بهضه مكاتب وهذا هو الصواب المشهور ولم يختلفوا في العتق انه ان كان له مال اخذ منه الحق مجعلا ومضى عتقه وان لم يكن له مال وفي العبد فضل يبيع منه وقضى الدين واعتق الفضل وان لم يكن فيه فضل فلا يباع حتى يحل الاجل لعله ان يكون فيه حيث يفضل اه (ومنع) بضم فكسر (العبد) المرهون مع أمته (من وطء أمته) اي العبد (المرهون هو) اي العبد (معها) اي أمته بان نص عليها في الرهن او رهن بماله فذوات ولو قال المرهونة معه لشمل الصورتين أيضا وأولى اذا رهن واحداه وعلته أن رهنها يشبه انتزاعها منه لانه تعريض لها لبيعها وان وطئها فلا يحد في الصور الثلاث ويستقر الى فكسها من الرهن فيحل له وطؤها بالاعتقاد فذلك لانها لم تخرج عن ملكه على المشهور وقيل رهنها انتزاع لها فلا تحل له الا بقبيل جديد واشهر قوله أمته ان له وطء وجهه المملوك لسيده بعد رهنها كما اذا باعها لان ذلك لا يخرجهان عن عصمته واشهر قوله معها ان العبد المرهون وحده لا يمنع من وطء أمته وهو كذلك ولو غير ما ذون كما قال ابن عرفة والمرهون صفة لامة فهو بالجر وأبرز الضمير لجر يانه عن غير ما هو له (وحد) بضم الحاء المهملة وشدة الدال (مرتين) بكسر الهاء (وطئ) الامة المرهونة عنده بلا اذن من رهنها اذ

(قوله يبيع) بكسر الموحدة جواب ان (قوله وفضل) اي زيادة (قوله لا يكون) اي يوجد (قوله انه) اي ما قبله عن اشهب (قوله وانه) اي كلام اشهب (قوله عزاء) اي ما قبله الموضع عن اشهب (قوله يعسر) بضم فسكون فكسر (قوله قبيل) اي الكتابة (قوله انها) اي الكتابة (قوله اخذ) بضم فكسر اي الدين (قوله منه) اي مال السيد (قوله نفذت) بضم فكسر اي كاتبه (قوله يبعها) اي كاتبه (قوله فيه) اي الدين (قوله فيها) اي كاتبه (قوله به) اي الدين (قوله لانه) اي الرقيق (قوله انه) اي السيد (قوله اخذ) بضم فكسر (قوله منه) اي المال (قوله عتقه) اي العبد (قوله وان لم يكن له) اي السيد (قوله ففضل) اي زيادة عن الدين (قوله منه) اي العبد (قوله وقضى) بضم فكسر (قوله واعتق) بضم الهمز (قوله اي العبد) بضم فكسر (قوله يستر) اي حين حلول الاجل (قوله نص) بضم النون

(قوله عليها) اي أمة العبد (قوله أو رهن) بضم فكسر (قوله قد خلت) اي أمته (قوله وأولى) بفتح الهمزة اي في منعه لاشبهة من وطئها (قوله رهن) بضم فكسر اي أمة العبد (قوله وعلت) اي منعه من وطئها (قوله رهنها) اي أمة العبد (قوله منه) اي العبد (قوله لانه) اي رهنها (قوله وطئها) اي العبد أمته المرهونة (قوله الصورتان) اي النص على رهنها معه ويستوليها في ماله المهرن به ورهنها وحدها (قوله يستر) اي منعه من وطئها (قوله فلا تحل له) اي العبد (قوله ذلك) اي رهنها (قوله بلا اذن) صلة

وطي (قوله) اي المرتين (قوله فيها) اي الامة المرحونة (قوله ولو ادعى الجهل) مبالغته في حدم وطئها بلاذن (قوله وان انت بولد) اي من وطء مرتين (قوله رهن) يضم فكسر اي ولدها (قوله) اي ولدها (قوله وكان) اي الولد (قوله عليه) اي المرتين (قوله وكذا) اي وطء المكره في ايجاب ارش النقص (قوله وهي) اي الامة بكر حال (قوله ان عليه) اي المرتين (قوله وهو) اي طوعها (قوله ان عليه) اي المرتين (قوله مطلقا) اي بكرا كانت او ثيبا (قوله قولها) اي المدونة (قوله ولو كن) اي الولد (قوله فلا تفل) اي الجارية (قوله) اي المرتين (قوله اخذ) يضم فكسر (قوله وطئها) اي الجارية (قوله بانه) اي علم عتق الولد وحرمة أبدا ان كان اتى (قوله بينهما) اي عدم عتق الولد وحرمة (قوله مانع احتمال) اضافته لليان (قوله في حلية) صلة تاتير (قوله بالعتق) صلة رفع (قوله انظر البناء) نص - معقب بالعتق لانه في رفع حلية الوطاء ٩٣ انما يرفع بعض مقتضيات الملك وهو الوطاء وحفظ

لا مطلق الاستقاع بالملوك
من الاستخدام والاجارة
والبيع وغيرها في ايجاب
العتق يرفع مقتضيات
الملك كلها من الوطاء
ومطلق الاستقاع ولا يلزم
من ايجاب وصف ما أمرا
اختف ايجابه امر الشدة
كلام ابن عرفة والحكماء
حرمتها مع احليتها معا
والحكم بينهما حلية
احدهما فقط ووجه
سقوطه واقعا علم ان كونه
بين حكمين لا يتوقف الا
على اجتماع حلية وحرمة
وهذا اعم من كون الحلية
مضافة للملك والحرمة
مضافة للنكاح كما هو الواقع
ومن عكسه أي حرمة الملك
وحلية النكاح وهذا أيضا
حكم بين حكمين فلو صح
ذلك التعليل لصدق به

لا شبهة له فيها بالنسبة للملك ولو ادعى الجهل وان أتت بولد رهن معها ويصح لانه ابن زنا فلا نسب
له بالمرتين قال في المدونة وان وطئها اي المرتين الامة المرحونة عنده فقلت منه حدود لم يلحق به
الولد وكان مع الامة رهنا وعليه للراهن ما نقصها الوطاء بكر او ثيبا اذا كرهها وكذا اذا
طاوعته وهي بكر فان كانت ثيبا فلا تفلت عليه والمرتين وغيره في ذلك سواء ٨١ ابن يونس
والصواب ان عليه ما نقصها وان طاوعته بكر كانت او ثيبا وهو اشمن الا كراه لانها لا تعد
مع الاكراه زانية وفي الطوع هي زانية فقد ادخل على سيدها عيبا فوجب عليه غرم قيمتها ونحو
هذا في كتاب المكاتب ان على الاجنبي ما نقصها بكل حال وقال اشمن بان طاوعته فلا تفلت عليه
مما نقصها بكر كانت او ثيبا كالخبرة ٨١ أبو الحسن فهي ثلاثة أقوال في الطوع أحدها لا تفلت
عليه بكر كانت او ثيبا وهو قول ابن القاسم في سماع محنن الثاني عليه ما نقصها بكر
كانت او ثيبا وهو ظاهر ما في كتاب المكاتب من المدونة في بعض الروايات واما اذا غصبها فلا
اختلاف ان عليه ما نقصها بكر كانت او ثيبا وان كانت صغيرة يصدق عليها فهي في حكم
المغتصبة ٨١ فيتحصل ان عليه ما نقصها في الاكراه مطلقا وفي الطوع ان كانت بكر اعلى الرابع
الذي هو مذهب المدونة وان كانت ثيبا فراجع ابن يونس ان عليه ما نقصها أيضا وقوله فقلت
أبو الحسن يريد وكذا ان لم تلد منه يعنى يحسدوا سمعت أم لائم قال في المدونة وان اشترى
المرتين هذه الامة وولدها لم يعتق عليه ولدها لانه لا يثبت نسب له ابن عرفة ونقض قولها
لا يعتق بقولها لو كان جارية فلا تفلت له أبدا اذ ربما أخذ من عدم عتقه اباحة وطئها كقول
عبد الملك وجواب بعض المغاربة بانه حكم بين حكمين لا يخفى سقوطه على منصف ويفرق بينهما
بان تأثير مانع احتمال البنوة في حلية الوطاء أخف من تأثيره في رفع الملك بالعتق ٨١ وانظر
البناني ويصح المرتين بوطء المرحونة في كل حال (الا حال وطئها) (بأذن) من راءها في وطئها
فلا يحد من اعادة لقول عطاء بجواز التحليل (وتقوم) بضم القوية وفتح القاف والواو مشددة
الامة المأذون في وطئها على المرتين لرفع اعارة الفرج وحدها (بلا ولد) لتعلقه بها باذن المالك

الصورة وهي باطله ويجاب عما قاله ابن عرفة بان هذه الصورة لا يمكن ان تكون حكما بين حكمين لان حرمة الملك لا تاتي الا
بلا حلة البنوة وهذه لا تاتي معها حلية النكاح اذ يلزم من حرمة الملك حرمة غيره ولا يلزم من حرمة الوطاء تحريم كل منفعة
غيره كما يمانية هو فان المانع اذا أثر في حلية النكاح وأبطله فانها تبقى فيها منافع كثيرة واذا أثر في رفع الملك تبقى منفعة فلذا
حكم بتأثيره في الحلية دون رفع الملك وهذا معنى قول ابن عرفة يفرق بينهما الخ غ معقب كلام ابن عرفة قيل يحفل ان يكون ابن
القاسم راجي في منع الوطاء الزنا بالام لانه يحرم على أحد قول مالك رضي الله تعالى عنه افاذه البابي (قوله على المرتين) صلة
تقوم (قوله لرفع اعارة الفرج) صلة تقوم (قوله وحدها) أي منفردة حال من نائب فاعل تقوم (قوله لتعلقه) أي الولد على عدم
تقويمه (قوله بان الخ) صلة لتعلقه بها

(قوله) أي المرتهن تنازع فيه اذن واللال (قوله) أي قيمة الامنة (قوله) أي المرتهن (قوله) أي المرتهن (قوله) عليه (أي الراهن) (قوله) ولزمته (أي المرتهن) (قوله) وبقياص (أي الراهن) (قوله) جعل (بضم فسكسر) (قوله) منه (أي الراهن) (قوله) اذن (أي الراهن) (قوله) أي الامين (قوله) فيه (أي يسع الرهن) (قوله) بعده (أي العقد) (قوله) لانه (أي اذنه) (قوله) بعده (قوله) اكرام الراهن) من اضافة المصدر لقوله (قوله) عليه (أي الاذن) (قوله) اذنه (أي الراهن) (قوله) في يسع الرهن (قوله) فيقومهم (بضم الفاء) (قوله) فيه (أي اذنه) (قوله) في يسع (قوله) ذلك (أي اكرام الراهن) (قوله) عليه (قوله) لاضر ورته (أي الراهن) (قوله) يتوهم الخ (قوله) بتاعليه (أي الراهن) (قوله) بسبب ضرورته (قوله) من الحق) بيانها ٩٤ (قوله) وظاهره (أي كلام المصنف) (قوله) فيه (أي يسع الرهن) (قوله) منه (قوله)

في وطئها موصرا كان المرتهن أو معسر اسواء (جئت) الامنة من وطئ مرتهنها (أم لا) بالسلامة ومن اذنه أمة فوطئها المرتهن فهو ران وعليه الحد ولا يلحق به الولد وولدها رهن معها يباع ببيعها وان وطئها باذن الراهن واحلالها له ولم يفعل لزم المرتهن قيمتها وقاص الراهن بها من حقه الذي له عليه وان جعلت كانت أم ولده ولزمته قيمته ودون قيمة ولدها ويقاص بها من حقه الذي له عليه (و) ان جعل الرهن يسدا من وحل أجل الدين وتعدرا استبقاؤه من الراهن (ف) للامين (على الرهن) (بمعناه) أي الرهن لتوفية الدين المرهون فيه (باذن) من الراهن للامين (في) بعه حصل هذا الاذن منه حال (عقد) أي الراهن البيع أو القرض المرهون فيه واولى ان اذن له فيه بعده لانه محض توكيل سالم عن توهم اكرام الراهن عليه بخلاف اذنه في العقد فيتوهم فيه ذلك لاضر ورته بما عليه من الحق وظاهره كان الدين من يسع او قرض وهو كذلك عند ابن رشد وحكي المتطبی خلافا في دين القرض ولا يحتاج الامين لاذن من الراهن فيه غير الاذن الاول ولا من الحاكم ومفهوما باذنه منه بفسيره وهو كذلك لانه تصرف في حله الغير بغير اذنه ومفهوما في عقده جواز اذنه فيه بعده بالاولى وحل جواز يسع الامين (ان لم يقل) (الراهن) في صيغة اذنه في بعه (ان لم أت) بالدين في أجل كذا فبعه وأذن له فيه كذا مطلقا فان كان قال ذلك فليس له بعه الا بامر الحاكم لانه الذي يكشف عن مجيئه او عدمه ولا يثبت ذلك الا عنده ابن عرفة قول ابن الحاجب يستقل الامين بالبيع اذا اذن له فيه قبل الاجل أو بعده ما لم يكن في العقد بشرط صواب لانه محض توكيل سالم عن توهم كون الراهن مكرها فيه وشبهه في الجواز فقال (ك) يسع (المرتهن) الرهن فيجوز استقلاله به اذا كان الراهن اذن له فيه (بعده) أي عقد الرهن ولم يقل ان لم أت فان لم ياذن له فيه فلا يجوز له بعه ومفهوما بعده انه ان اذن للمرتهن فيه حال عقد الرهن فلا يجوز له بعه الا بامر الحاكم (والا) أي وان لم يستأذن الامين الحاكم في يسع الرهن الذي قال راهنه لبعه ان لم أت ولم يستأذنه المرتهن فيه وقد كان الاذن له فيه بعده وقال ان لم أت أو حال عقده سواء قال ان لم أت أو لا (مضى) بعه (فيهما) أي الامين والمرتهن وان لم يجز ابتداء ظاهره ولولم يفت وهو مذهب المدونة ولما لث رضي الله تعالى عنه في الموازية يرد ما لم يفت ابن رشد اختلف ان شرط المرتهن على الراهن في أصل العقد انه موكل على يسع الرهن مثل قوله أبيعك بكذا الى أجل كذا على ان ترهنني كذا وأنا موكل على بعه دون

أي يسع الامين الرهن (قوله) بغيره (أي اذن الراهن) فيه (قوله) لانه (أي بعه بغير اذنه) (قوله) قال (أي الراهن) (قوله) ذلك (أي ان لم أت) (قوله) أي الامين (قوله) بعه (أي الرهن) (قوله) لانه (أي الحاكم) (قوله) مجيئه (أي الراهن) بالدين (قوله) أو عدمه (أي مجيئه أو عدمه) (قوله) عنده (أي الحاكم) (قوله) اذن (أي الراهن) (قوله) له (أي الامين) (قوله) فيه (أي البيع) (قوله) ما لم يكن (أي الاذن) (قوله) في العقد (أي البيع أو القرض) (قوله) بشرط (أي لعدم الاتيان بالدين) (قوله) صواب (قوله) خبر قول (قوله) لانه (أي اذنه) على الوجه المذكور (قوله) استقلاله (أي المرتهن) (قوله) بعه (أي يسع الرهن) (قوله) أي المرتهن (قوله) فيه (أي)

يسع الرهن (قوله) أي المرتهن (قوله) فيه (أي يسع الرهن) (قوله) أي المرتهن (قوله) فيه (أي يسع الرهن) (قوله) بعده (أي العقد) (قوله) وقال (أي الراهن) (قوله) عقده (أي البيع أو القرض) (قوله) سواء قال (أي الراهن) (قوله) وان لم يجز (أي بعه ابتداء حال) (قوله) ولولم يفت (أي الرهن) (قوله) يشتريه (قوله) وهو (أي مضى) بعه فيما ذكر (قوله) يرد (بضم ففتح) (أي يسع الرهن) فيما ذكر (قوله) اختلف (بضم التاء) (قوله) انه (أي المرتهن) (قوله) قوله (أي المرتهن) (قوله) موكل (بفتح الكاف)

(قوله مؤامرة) أي مشاورة (قوله على قولين) صلبة اختلف (قوله ذلك) أي توكيل المرتين على بيعه (قوله لازم) أي للراهن (قوله ليس له) أي الراهن (قوله عزله) أي المرتين (قوله بجمله) بفتح اللام أي المرتين (قوله في ذلك) أي بيع الرهن (قوله من الحق) بيان ما (قوله وهو) أي الحق الذي له (قوله العناء) بفتح الميم ممدود أي التعب (قوله عنه) أي المرتين (قوله أن ألد) أي الراهن (قوله به) أي الدين (قوله واسقاط) عطف على اسقاط (قوله أن أنكر) أي الراهن الدين (قوله وأغاب) أي الراهن (قوله وهذا) أي لزوم التوكيل الراهن (قوله أن ذلك) أي شرط المرتين توكيله على بيع الرهن في البيع (قوله له) أي الراهن (قوله عزله) أي المرتين من توكيله على بيع الرهن (قوله واختلف) بضم التاء (قوله باعه) أي المرتين الرهن (قوله على ثلاثة أقوال) صلبة اختلف (قوله فذكرها) أي ابن رشد الأقوال الثلاثة (قوله ثم قال) أي ابن رشد (قوله اختلف) بضم التاء (قوله من غير مؤامرة) صلبة يبيع (قوله لأنها) أي التوكيل المرتين على بيعه ٩٥ وأنته لتأنيث خبره (قوله لمناجته) أي الراهن

المخلة اضطرار (قوله ألد) أي الراهن (قوله أو غاب) أي الراهن (قوله غاب) أي الراهن (قوله يقضي) بضم الياء وقع الضاد (قوله دينه) أي الراهن (قوله ذلك) أي المذكور من إداد الراهن أو غيبته وعدم وجود مال يقضي منه دينه (قوله وذلك) أي البحث عما ذكر (قوله فاشبهه) أي حكمه ببيع الرهن (قوله حكمه) أي القاضي (قوله يرهنه) أي الراهن المرتين (قوله يوكله) أي الراهن المرتين (قوله يبعه) أي الرهن (قوله بعد الأجل) صلبة (قوله لأنه) أي طوع

مؤامرة سلطان على قولين أحدهما أن ذلك لازم ليس له عزله عن بيعه بجمله في ذلك من الحق وهو اسقاط العناء عنه في الرفق إلى السلطان أن ألد به واسقاط الإثبات عنه أن أنكر أو غاب وهذا قول اسمعيل القاضي وابن القصار وعبد الوهاب والشافعي أن ذلك لا يجوز ما يتداهوله عزله واختلف على هذا القول أن باعه قبل عزله على ثلاثة أقوال فذكرها ثم قال وإنما اختلف في توكيل الراهن المرتين على بيع الرهن عند حلول الأجل من غير مؤامرة السلطان لأنها وكالة اضطرار لمناجته إلى ابتداء ما اشترى أو استقرض ما استقرض لأن الرهن لا يباع على الراهن إلا إذا ألد في بيعه أو غاب ولم يوجد له مال يقضي منه دينه فيحتاج إلى البحث عن ذلك وعن قرب غيبته أو بعده وهذا وذلك لا يقع إلا للقاضي فاشبه حكمه على الغائب وأما لو طاع الراهن للمرتين بعد العقد بأن يرهنه رهنا ويوكله على بيعه بعد الأجل لجاز باتفاق لأنه معروف من الراهن إلى المرتين في الرهن والتوكيل على بيعه اه نقله الخط قال وضعه فيه ما راجع لمفهوم بعده فإن كان في عقد البيع فليس له بيعه بلا إذن الحاكم فإن باعه بدونه مضى كإصرح به في رسم شك من معاص ابن القاسم ولمفهوم أن لم يقبل أن لم آت فإن قاله فليس للأمين ولا للمرتين بيعه بلا إذن الحاكم فإن باعه بدونه مضى كإصرح به في المدونة (ولا يعزل) بضم التاء وقع الزاي (الأمين) على الرهن المأذون له في بيعه وغير المأذون له فيه إلا بإذن المرتين في عزله قال في البيان هذا ظاهر المذهب فليس للراهن وحده أو المرتين وحده عزله ولو ألد في بيعه ينافي راداعا على عب فإن اتفقا على عزله فهو لهما وليس للأمين عزل نفسه في صورتيه (وليس له) أي الأمين على الرهن (أيضا) عند موته أو سفره (ب) حفظ (ه) أي الرهن لغيره إذا لم يلق فيه للمرتين وهما لم يرضيا إلا بأمره والاحسن ولا يتعدا أيضا لأنه لا يلزم من عدم الجواز ابتداء عدم النقص بعد الوقوع ومثله القاضي بخلاف الخليفة والخير والوصي وإمام الصلاة الذي ولاه السلطان

الراهن بما ذكر (قوله قال) أي الخط (قوله فإن كان) أي إذن الراهن المرتين في بيع الرهن (قوله ليس له) أي المرتين (قوله والمفهوم) عطف على المفهوم (قوله قاله) أي الراهن أن لم آت (قوله المأذون) نعت الأمين (قوله وغير) عطف على المأذون (قوله هذا) أي توقف عزل الأمين على الرهن على رضا الراهن والمرتين (قوله فإن اتفقا) أي الراهن والمرتين (قوله فهو) أي عزله (قوله صورتيه) أي الأذن له في بيع الرهن وعنده (قوله لغيره) أي الأمين (قوله فيه) أي حفظ الرهن (قوله وهما) أي المتراهنان (قوله والاحسن) أي في عبارة المتن (قوله أيضا) أي الأمين (قوله لأنه) أي الشأن (قوله ومثله) أي الأمين على الرهن في عدم نقوض أيضا فيه (قوله القاضي) فلا يتعدا أيضا بالقبض (قوله الخليفة) أي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يصح بالخلافة (قوله والخير) بفتح الخاء تحت أي الذي خيره الزوج في عصمة زوجته فلا يصح بالتظلم فيها (قوله الوصي) أي على نفقته فله الإيصاء به

(قوله شرطه) أي الايصه (قوله انه) أي الشأن (قوله والمعنى) أي الضابط (قوله ملك) أي استحق (قوله لا يملك) بفتح فسكون فكسر او بضم فسكون ففتح (قوله ويستخلف) عطف على يوصى (قوله فيها) أي المدونة (قوله وان كان) أي لو كيل (قوله المقام) بضم الميم (قوله ومن يده) أي ابن محرر صلة أخذ (قوله أخذه) أي الضابط (قوله مقيد) بضم الميم (قوله الحكم) بضم الحاء وشد الكاف (قوله من ادائه) أي الدين المرهون فيه (قوله وأل) بفتحات متقلا أي ما طل الرهن (قوله وأغاب) أي الرهن (قوله أمر) أي الحلاكم (قوله عنده) أي الرهن (قوله وأل) أي الرهن (قوله عليه) أي الرهن (قوله عنده) أي الحلاكم (قوله واختلف) بضم التاء (قوله هل عليه) أي المرتهن (قوله عنده) أي القاضي (قوله) أي الرهن (قوله على قولين) صلة اختلف (قوله وذلك) أي الاختلاف (قوله شبه) ٩٦ أي فاسب ولاق وأمكن عادة كونه أي الرهن (قوله) أي الرهن

وناظر الوقف ان شرطه الواقف في تكميل التقييد فاعده ذكرها ابن محرر في كتاب الإقضية ونصبه لم يحتفلوا انه ليس للقاضي ان يوصى بالقضا فغيره عند موته وفرقوا بين القضا وبين الوصية والامامة الكبرى والمعنى الذي تنص عليه هذه الأصول على اختلافها ان من ملك حقا على وجه لا يملك معه عزله فلا ان يوصى به ويستخلف عليه وذلك كالمصلحة والوصى والمغيرة على مذهب ابن القاسم فيها وامام الصلاة وكل من ملك حقا على وجه يملك معه عزله عنه فليس له ان يوصى به وذلك كالقاضي والوكيل وان كان مقوضا اليه وخليفة القاضي المقام للإتيام وما أشبه ذلك ومن يده أخذ ابن هشام في مفيد الحكم واقفه أعلم (وباع الحلاكم) الرهن لتوفية الدين (ان امتنع) الرهن من ادائه أو ألأدأغاب في التوضيح اذا فرغ المرتهن الامر الى الحلاكم امر الرهن بالوفاء فان لم يكن عنده شيء قال في البيان أو ألأدأغاب باع الحلاكم عليه الرهن بعد ان ثبت عنده الدين والرهن واختلف هل عليه ان يثبت عنده ملك الرهن له على قولين يخرجان على المذهب وذلك عندى ان أشبه كونه له واما ان لم يشبه كونه له كرهن الرجل حليا أو ثوبا لا يشبهه لباسه وكرهن الرأس لا يبيعه الا السلطان بعد اثبات الملك ثم قال والذي جرى به العمل ان القاضي لا يحكم المرتهن ببيع الرهن حتى يثبت عنده الدين والرهن وملك الرهن له ويعلقه مع ذلك انه ما وجه دينه ولا قبضه ولا حاله به وانه لياق عليه الى حين قيامه اه وفي شرح ابن فرحون ابن الحاجب يثبت استقرار ملك الرهن الى حين حوز المرتهن له وصحة قبض المرتهن بما ينسب اليه من قبيل المانع ثم قال الحط فحصل ان في اثبات ملك الرهن أربعة أقوال الاول انه لا بد منه والثاني لا يشترط والثالث اختيار ابن رشد والرابع فتوى ابن عتاب لا يشترط الا في العقار وهكذا صلها ابن عرفة (فروع) الاول هل يتوقف بيع الحلاكم الرهن على اثبات ان الثمن الذي سيم به ثمن مثله اختيار ابن عرفة عدم ذلك الثاني اختيار ابن عرفة انه لا يشترط كونه أولى ما يباع عليه وفيه نظر لانه ذكر نص ابن يونس بخلافه وانه اختار ما ذكر لا خذ من كلام ابن رشد وكلام ابن رشد الذي ذكره يدل على خلافه وموافقة ابن يونس فراجع الثالث انظر هل يباع الرهن جميعه أو يباع منه بقدر ما يوفى الدين فاني لم أر

(قوله فلا يبيعه) أي الرهن الذي لم يشبه كونه لراهنه (قوله ثم قال) أي ابن رشد (قوله يثبت) بضم الياء أي المرتهن (قوله عنده) أي القاضي (قوله ويعلقه) بضم القاف (قوله مع) القاضي المرتهن (قوله مع) ذلك أي اثبات الدين والرهنية وملك الرهن الرهن (قوله انه) أي المرتهن (قوله وهبه) أي المرتهن الرهن (قوله ولا قبضه) أي المرتهن الدين (قوله ولا) حاله أي الرهن المرتهن (قوله به) أي الدين (قوله وانه) أي الدين (قوله عليه) أي الرهن (قوله قيامه) أي المرتهن (قوله يثبت) بضم الياء أي المرتهن (قوله) أي الرهن (قوله حوز) أي الرهن (قوله فحصل) بفتحات متقلا (قوله ملك

الرهن) أي الرهن (قوله انه) اثبات ملك الرهن الرهن (قوله لا يشترط) بضم ثم فتح أي اثبات ملك الرهن الرهن (قوله فيه صلها) بفتحات متقلا أي الأقوال الأربعة (قوله سيم) أي الرهن (قوله مثله) أي الرهن (قوله ذلك) أي اثبات ان الثمن الذي سيم به ثمن مثله (قوله انه) أي الشأن (قوله كونه) أي الرهن (قوله عليه) أي الرهن (قوله وفيه) أي عدم اشتراط كونه أولى ما يباع عليه (قوله لانه) أي ابن عرفة (قوله وانه) أي ما اختاره ابن عرفة (قوله خلافه) أي ما اختاره ابن عرفة (قوله موافقة) عطف على خلاف (قوله منه) أي الرهن (قوله فاني لم أر

فيه نصابا) على انظر الخ (قوله فيه) أي الرهن (قوله لا يجوز) أي ينعى بعرض أو طعام (قوله ان باعه) أي الرهن (قوله ما عليه) أي الرهن (قوله فيه) أي الرهن (قوله فضل) أي زيادة على الدين المرهون فيه (قوله داه) أي الغائب (قوله فيه) أي الدين (قوله ثم قدم) أي الغائب (قوله قضاء) أي الدين (قوله يجعل) بضم الجيم أي اجرة (قوله منهما) أي المتراهنين (قوله لانه) أي طالب البيع ٩٧ (قوله لان غلته) أي الرهن (قوله له) أي راحته

(قوله في المدونة) خبر
مقدم (قوله رجع) أي
المترهن (قوله حاضر) كان
أي الرهن حين
اتفاق المترهن على الرهن
(قوله نفقته) أي المترهن
على الرهن (قوله على قيمته)
أي الرهن (قوله ولو مؤن
تجهيز) أي لربح مرهون
ما عند المترهن (قوله بان
قال) أي الرهن (قوله له)
أي المترهن (قوله فان قام
الغرماء) أي على الرهن
لاخذ ما يسه في ديونهم
(قوله اختص) أي المترهن
(قوله من الرهن) بيان
لقدرا الدين (قوله وحاصصهم)
أي المترهن الغرماء (قوله
باقية) أي الرهن (قوله
لانه) أي باقية (قوله فيها)
أي النفقة (قوله او كونه)
أي الرهن (قوله به) أي
ما نفقه المترهن (قوله ان
لم يقل) أي الرهن (قوله
قاله) أي الرهن (قوله نفقتك
في الرهن) (قوله قولها) أي
المدونة (قوله ما تقدم) أي

فيه نصابا والظاهر النظر فيه فان أمكن بيع بعضه من غير نقص في باقيه يبيع بعضه والا
يبيع جميعه الرابع في المنتقى اذا أمر الامام ببيع الرهن فيبيع بعرض أو طعام فقال ابن
القاسم في الموازية لا يجوز وقال أشهب ان باعه بمثل ما عليه ولم يكن فيه فضل فذلك جائز وان
كان فيه فضل لم يجز يبيع تلك الفضلة ويخير المشتري فيما يري ان شاء فتمسك به وان شاع رد له ضرر
المشركه وان باعه بغير ما عليه لم يجز اه الخامس البرزلي من أثبت ديناً على غائب وبعث
داره فيه ثم قدم واثبت انه قضاء فقال اللخمي البيهقي نأخذون كراين فتحون عن أبي الوليد ان
المترهن اذا باع الرهن ثم اثبت الرهن انه قضاء فان البيهقي يقتض السادس في البيان اذا لم يوجد
من يبيع الرهن الا يجعل فقال ابن القاسم ان جعل على طالب البيع منه لانه صاحب الحاجة
والرهن يبرجود دفع الحق من غير الرهن وقال عيسى على الرهن لو جوب القضاء عليه افادها
السلط (و) اذا اتفق المترهن على الرهن نفقة محتاجا اليها (رجع مرتنه) أي الرهن على راحته
(ينفقه) أي المترهن أو الرهن (في ذمته) أي الرهن لافي عين الرهن عقارا كان الرهن
أو حيوانا ان اذن له الرهن في الاتفاق بان قال له اتفق عليه بل (ولو لم يأن) الزاين (له) أي
المترهن في الاتفاق على الرهن على المشهور لان غلته له من له الغلة عليه النفقة في المدونة
لمالك رضي الله تعالى عنه وان اتفق المترهن على الرهن بامر ربه أو بغير امره رجع بما اتفق
على الرهن اه حاضر ا كان أو غائبا ملما أو معدما وظاهره ولو زادت نفقته على قيمته وهو
كذلك وظاهره ولو مؤن تجهيز ونحوه في المدونة وأشار أبو لؤلؤة قول أشهب ان اتفق عليه بلا
اذن فنفعته في عين الرهن (وليس) الرهن (رهنا به) أي ما نفقه المترهن في كل حال (الا ان
يصرح) الرهن (بانه) أي الرهن (رهنا به) أي النفقة بان قال له الرهن رهن بما نفقه عليه
فيكون رهنا به (وهل) لا يكون الرهن رهنا به اذا لم يصرح بانه يكون رهنا به ان لم يقل ونفقتك
في الرهن بل (وان قال) الرهن اتفق (ونفقتك في الرهن) فان قام الغرماء اختص بشدرا الدين
من الرهن وحاصصهم بالنفقة في باقيه لانه ليس رهنا فيها أو كونه ليس رهنا به ان لم يقل ونفقتك في
الرهن فان قاله فهو رهن به فيخص المترهن عن الغرماء بالرهن بالنسبة للنفقة ايضا في الجواب
(ثاوي لان) الاول لابن شبلون وابن رشد والثاني لابن يونس وجاعة في فهم قولها عقب ما تقدم
ابن القاسم ولا يكون ما اتفق في الرهن اذا اتفق بامر ربه الا ان يقول اتفق على ان نفقتك في
الرهن فاذا قال ذلك فلا حجة بنفقه وبما رهنه الا ان يقوم الغرماء على الرهن فلا يكون
المترهن أحق بفضله عن دينه لاجل نفقته اذن له في ذلك أم لا الا ان يقول اتفق والرهن بما

منح ١٣ قول مالك رضي الله تعالى عنه وان اتفق المترهن على الرهن بامر ربه أو بغير امره رجع بما
اتفق على الرهن (قوله في الرهن) خبر يكون (قوله اذا اتفق) أي المترهن على الرهن (قوله يقول) أي ربه (قوله فاذا قال) أي ربه
(قوله ذلك) أي اتفق على ان نفقتك في الرهن (قوله فله) أي المترهن (قوله حبه) أي الرهن (قوله بفضله عن دينه) أي بزيادة
الرهن عن دينه (قوله لاجل نفقته) أي المترهن على الرهن (قوله اذن) أي الرهن (قوله له) أي المترهن (قوله في ذلك) أي الاتفاق
على الرهن (قوله يقول) أي الرهن

(قوله فهمها) أي المدونة (قوله انه) أي الشأن (قوله وجعل) أي ابن يونس (قوله وترتيبه) أي الكلام (قوله وله) أي المرتين
(قوله حبه) أي الرهن (قوله بعثته) أي المرتين على الرهن (قوله وبما رهنه) أي الراهن الرهن (قوله فيه) أي الدين
(قوله فضله) أي الرهن (قوله لأجل نفقته) أي المرتين على الرهن (قوله لأجل حقيقة النفقة) (قوله أذن) أي الراهن (قوله في ذلك)
أي الاتفاق على الرهن (قوله الان يقول) أي الزاين (قوله فذلك) أي المذكور من أنفق على أن تنفق في الرهن وأنفق
والرهن رهن بما تنفق (قوله وفهمها) أي ٩٨ المدونة (قوله من انما) أي المسئلة (قوله هذا) أي أنفق ونفقة في الرهن

انفق رهن اه طي فهمها ابن يونس على انه لا فرق بين قوله أنفق على أن تنفق في الرهن
وقوله الرهن رهن بما تنفق وجعل في الكلام تقديم وتأخير وترتيبه ولا يكون ما تنفق في
الرهن إذا أنفق بأمر ربه لانه انما قوله حبه بما أنفق به وبما رهنه فيه الا ان يقوم الغرماء على
الراهن فلا يكون المرتين احق منهم بغضله عن دينه لأجل نفقته اذ له في ذلك ام لا الا ان
يقول أنفق على أن تنفق في الرهن أو أنفق والرهن بما أنفق رهن فذلك سواء ويكون رهننا
بالنفقة فعلى أن تنفق في الرهن أنفق لتتبع وتأخذ نفقتك من الرهن بمنزلة من
يعطى رجلا سلعة ويقول بعها واستوف دينك من ثمنها فليس الدافع قبل البيع أو بعده
وتجمل قبض الثمن فانه اسوة الغرماء الا ان يقول له وهى في يدك رهن ما بينك وبين البيع ثم قال
طي وفهمها ابن شبلون على ظاهرهما من انها ثلاثة اقسام ولا يكون رهننا الامع التصريح
لامع قوله أنفق ونفقته في الرهن اذ معنى هذا انه يأخذها من الرهن لان الرهن رهن بها قاله
عياض (تنبيهات) الاول طي كلام المصنف هنا في النفقة الواجبة على الراهن قبل الرهن
فهى مقصورة على نفقة الحيوان في ادخال نفقة العقار هنا نظرا لانها غير واجبة ولذا كانت
في الرهن لاني ذمته والواجبة في ذمته وقالوا في نفقة العقار على القول بجبره على اصلاحه
تكون في ذمته ويدل على هذا التقريب قول ابن عرفة والنفقة على الرهن الواجبة قبل رهنه
بأية بعده ثم قال مقصرا على ذلك فان أنفق المرتين بأمره أو بغير أمره رجع عليه ثم ذكر نفقة
العقار وانما في الرهن لاني ذمة الراهن على القول بعدم لزومها له وعلى اللزوم تكون في ذمته
الا انه تكلم على الثمرة المأبورة بيده فقط لا على عموم العقار والظاهر انه لا فرق وما قلناه قرر به
الشيخ ابن عاشر في حاشيته كلام المصنف فانه قال في قوله ورجع مرتته بنفقة في الذمة يعنى
التي شأنها الوجوب على المالك لولم يكن المملوك رهننا بدليل قوله لا تقي وان أنفق مرتته على
كسبر وقال في قوله وان أنفق مرتته على كسبر أى مما توقوف سلامته على النفقة ولا تلزم
ماله لولم يكن رهننا نفقته وبعدم اللزوم فارت هذه قوله ورجع مرتته بنفقة في الذمة اه
وهو صواب وله اخذه من ابن عرفة ويدل على هذا التقريب ذكر المدونة كل مسئلة على حدة
فقال وان أنفق المرتين على الرهن بأمر ربه أو بغير أمره رجع بما أنفق على الراهن ولا يكون
ما أنفق في الرهن الى ان قالت واما المنفق على الضالة فهو احق بها من الغرماء حتى يستوفى
نفقته اه ويدل تقريره بين الرهن والضالة على ان كلامه هنا في نفقة الحيوان فقط ثم بعد

(قوله انه) أي المرتين (قوله
ياخذها) أي النفقة (قوله
قبل الرهن) صلة الواجبة
(قوله فهمي) أي النفقة
تقر ريع على كلام المصنف
هنا الخ (قوله في ادخال
نفقة العقار هنا نظرا)
تقر ريع على فهم مقصورة
الخ (قوله لانها) أي نفقة
العقار (قوله ولذا) أي كونها
غير واجبة على ما يليه (قوله
كانت) أي نفقة العقار (قوله
لاني ذمته) أي الراهن (قوله
التقريب) أي بين نفقة
الحيوان ونفقة العقار
(قوله الواجبة) نعم النفقة
(قوله بأية) خبر النفقة
(قوله ثم قال) أي ابن عرفة
(قوله ورجع) أي المرتين
(قوله عليه) أي الراهن
(قوله ثم ذكر) أي ابن عرفة
(قوله وانما) أي نفقة
العقار (قوله لزومها) أي
نفقة العقار (قوله له) أي
الراهن (قوله تكون) أي
نفقة العقار (قوله في)

ذمته) أي الراهن (قوله الا انه) أي ابن عرفة (قوله يده) أي الراهن (قوله والظاهر انه) أي الشأن (قوله فهو
لا فرق) أي بين نفقة الثمرة المأبورة بيده ونفقة سائر العقارات (قوله فانه) أي ابن عاشر (قوله وقال) أي ابن عاشر (قوله نفقته)
فاعل تانم (قوله وبعدم اللزوم) صلة فارت (قوله وهو) أي ما قرره ابن عاشر (قوله وله) أي ابن عاشر (قوله اخذه) أي ما قرر
به (قوله ذكر) بكسر فسكون فاعل يدل (قوله فقات) أي المدونة (قوله فهو) أي المنفق على الضالة (قوله بها) أي الضالة (قوله
تقريره) أي ابن القاسم فاعل يدل (قوله على ان كلامه) أي ابن القاسم

(قوله وان لم يصرحوا بما) أى التأويلين حال (قوله الصيغة) أى للرهن (قوله خاصته) أى المعنى المختص بالرهن كالكفاية
للإنسان (قوله وهو) أى خاصته وذكره لتذكير خبره (قوله من حيزه) أى المرتهن (قوله به) أى الرهن (قوله عن سواء) أى
المرتهن من غير ما رآه (قوله وان رهن) بضم فكسر (قوله فأنه تارت) أى أنه دمت (قوله وزرع) بيان لما دخل بالكاف
(قوله عليه) أى الرهن صلة النفقة (قوله على الدين) صلة بدئ (قوله عنها) أى النفقة (قوله فهو) أى الباقي من ثمن الرهن
(قوله لربه) أى رآه أنه لم يكن عليه دين ١٠٠ لغير المرتهن (قوله أو غرمائه) أى الراهن ان كان عليه دين لغير المرتهن (قوله

عقد (الرهن للفظ) من مادته (مصرح) بضم الميم ونحو الصاد المهملة والراء منقلا (به) وهو
الآتى على تأويل ابن شبلون وابن رند ودعاهم إلى لفظ مصرح به وهو الآتى على تأويل
ابن بونى (تاويلان) لازمان من كلامهم فى المسئلة المتقدمة وان لم يصرحوا بما قاله طوى
البيان أى لم يصرحوا بانهم جازاؤا ويلان والا فالخلاف فى ذلك بين ابن القاسم واشهب صرح به
ابن رشد وابن عرفة وغيرهما ابن عرفة الصيغة ما دل على خاصته وهو اختصاص من حيزه
عن سواء وفى لزوم كون الدلالة مطابقة وتكفى دلالة الالتزام قول ابن القاسم واشهب (وان)
رهن شجر أو زرع يستوفى فأنه تارت (فأنفق مرتهن على كشجر) وزرع (خيف عليه) التلق
بأنهم لم يقرروا امتناع الرهن من اصلاحها (بدئ) بضم فكسر من الرهن (بالنفقة) عليه على
الدين فيستوفى من ثمن الشجر والزرع النفقة وما فضل عنها كان فى دينه فان بقى بعد وفاته شئ
فهو لربه أو غرمائه فان قصر عنها فلا يتبع الراهن بتمامها ويعبر بالشجر ليشمل النخل وادخل
الزراع بالكاف فان انفق عليه باذن الراهن أو بدون علمه فنفقة فى ذمته (ونواق) بضم
الفوقية والهمز وكسر الواو مشددة أى فهمت المدونة (على عدم جبر الراهن عليه) أى
الاتفاق على الرهن الشجر والزراع الذى انتهت به (مطلقا) عن التقيد بالتطوع فلا يجبر
عليه ولو كان مشترطا فى عقد البيع أو القرض ويجوز المرتهن فى انفاقه للاصلاح ويبدأ به
وتركه وقدم هذا التأويل لقوته عنده وان رده به ضم (و) تاووا ابن رشد أيضا (على التقيد)
لعدم جبره على الاتفاق (بالتطوع) بالرهن بعد العقد للبيع أو القرض وأما المشترط فيه فيجبر
على الاتفاق عليه لتعلق حق المرتهن به وان كان الانسان لا يجبر على اصلاح عقاره وعلى هذا ان
انفق المرتهن فنفته فى ذمة الراهن طوى التبدية مفرغة على عدم الجبر فلو قدمه لكان أولى
وما أحسن قول ابن الحاجب فى اجباره قولان واذا لم يجبر فانفق المرتهن فى الشجر يبدأ
بالنفقة ومفهوم خيف أنه لو لم يخف عليه وانفق عليه المرتهن فلا شئ له (وضمته) أى الرهن
(مرتته ان كان) الرهن (بده) أى المرتهن حال كون الرهن (مما يقاب) بضم اوله (عليه) أى
يمكن اخفاؤه مع وجوده كلى (ولم تشهد) للمرتته (ببنة بكسر قه) أى الرهن أو سرقة فيضمه
بهذه الشروط الثلاثة ان لم يشترط البراءة من ضمانه بل (ولو شرط) المرتته (البراءة) من ضمانه
لأنه لا يثمة عن سيد ابن القاسم وشرطها يقويها وأشار بلوا قول اشهب بعدم ضمانه ان شرطها بانها
على انه ضمان اضالة اللغوى والمأزى انما يحسن خلافا فى الرهن المشترط فى عقد البيع

فان قصر) أى عن الرهن
(قوله عنها) أى النفقة عليه
(قوله فلا يتبع) أى المرتهن
(قوله بمثلها) أى النفقة
(قوله فان انفق) أى المرتهن
(قوله عليه) أى الرهن
(قوله على) أى الراهن
(قوله فنفته) أى المرتهن
(قوله فى ذمته) أى الراهن
(قوله بالتطوع) أى بالرهن
(قوله فلا يجبر) أى الراهن
(قوله عليه) أى الاتفاق
على الرهن (قوله ولو كان)
أى الرهن (قوله فى انفاقه)
أى المرتهن على الرهن (قوله
به) أى ما أنفق المرتهن على
الرهن من ثمنه على الدين
المرهون فيه (قوله وتركه)
أى الاتفاق (قوله وقدم)
بفحش مثقلا أى المصنف
(قوله هذا لتأويل) أى
عدم جبر الراهن على الاتفاق
على الرهن مطلقا (قوله وان
رده) أى هذا التأويل الخ
حال (قوله به) أى عقد
البيع أو القرض (قوله فيجبر) أى الراهن (قوله وان كان الانسان الخ) حال (قوله التبدية) أى بالنفقة على أو القرض
الرهن من ثمنه (قوله فلو قدمه) أى المصنف عدم الجبر على التبدية (قوله انه) أى الرهن (قوله يخف) بضم ففتح (قوله عليه) أى
الرهن (قوله أو سرقة) أى الرهن بيان لما دخل بالكاف (قوله لانه) أى ضمان المرتهن الرهن (قوله وشرطها) أى البراءة (قوله
يقويها) أى التهمة (قوله بعدم ضمانه) أى المرتهن الرهن (قوله ان شرطها) أى الرهن البراءة (قوله انه) أى ضمان المرتهن
الرهن (قوله خلافا) أى ابن القاسم واشهب

البيع أو القرض (قوله فيجبر) أى الراهن (قوله وان كان الانسان الخ) حال (قوله التبدية) أى بالنفقة على أو القرض
الرهن من ثمنه (قوله فلو قدمه) أى المصنف عدم الجبر على التبدية (قوله انه) أى الرهن (قوله يخف) بضم ففتح (قوله عليه) أى
الرهن (قوله أو سرقة) أى الرهن بيان لما دخل بالكاف (قوله لانه) أى ضمان المرتهن الرهن (قوله وشرطها) أى البراءة (قوله
يقويها) أى التهمة (قوله بعدم ضمانه) أى المرتهن الرهن (قوله ان شرطها) أى الرهن البراءة (قوله انه) أى ضمان المرتهن
الرهن (قوله خلافا) أى ابن القاسم واشهب

(قوله و يؤيده) اى تقييد اختلافهما بالتطوع به (قوله اتفاقهما) اى ابن القاسم واشبه (قوله الشرط) اى البراءة (قوله لانها) اى العارية الخ (قوله لانها) اى (قوله الاتفاق فى العارية) اى على افعال شرط البراءة (قوله طريقة) خبر حكايه (قوله لاجلها) اى العارية (قوله وضعه) اى الرهن (قوله فيه) اى محله المعتاد (قوله له) اى المرتهن (قوله بذلك) اى وضعه فيه واسترقاقه (قوله فيضعه) اى المرتهن الرهن (قوله كذبه) اى المرتهن (قوله فلا يقال الخ) تفرج على اى به اثره (قوله يعلم) بضم الياء (قوله بسببه) اى المرتهن (قوله واختلف) بضم الناء (قوله فى كونه) اى قول محمد وان يعلم ان النار بغير سببه (قوله وهذا) اى كونه خلافا (قوله المصنف) فاعل ذ كر المضاف للمفعول (قوله ومثل) بكسر فكسر (قوله انه) ١٠١ اى المرتهن (قوله وضعه) اى الرهن

(قوله به) اى المحل المخترق
(قوله واخترق) اى الرهن
(قوله به) اى عدم ضمانه
(قوله طرطوشه) بضم
الطامين المهملتين وسكون
الراء واجحام الشين (قوله
قال) اى الباجي (قوله انه)
اى الرهن (قوله برفعه) اى
الرهن (قوله يكون) اى
المرتهن (قوله يصدق) بضم
ففتحات مثقلا (قوله فى
استرقاقه) اى الرهن (قوله
من) نائب فاعل يصدق
(قوله عرف) بضم فكسر
(قوله وبه) اى التصديق
صله اقيت (قوله وكفه)
عطف على استرقاق (قوله
اين) بفتح الهمز والياء
(قوله ذلك) اى فتواى
(قوله فتعقب) بفتحات
مثقلا (قوله الشارح) اى
بهرام (قوله بانه) اى
المصنف (قوله اخسل)
بفتحات مثقلا مجم الخلاء
(قوله ثم قال) اى الشارح

او القرض اما الرهن المتطوع به فلا يحسن خلافه مضاف لان تطوعه به معروف واسقاط
الضمان معزوف فان فهو احسان على احسان فلا وجه له للقوة و يؤيده اتفاقهما على افعال
الشرط فى العارية لانها معزوفه وحكايه الاتفاق فى العارية طريقة من طر يفتين حكاهما
المصنف فى باب ابقول له ولان شرط تقيده تردد وعطف على شرط فقال (او علم) بضم فكسر
(استرقاق محله) اى الرهن الذى اعتيد وضعه فيه وادعى المرتهن انه وضعه فيه واخترق ولائنه
له بذلك فيضعه لاحتمال كذبه وانه لم يضعه فيه (الايقاع بضمه) اى الرهن حال كونه (محرقا)
بضم فسكون ففتح اى به اثره الخ فلا يقال الصواب غير محرق مع علم استرقاق محله فلا ضمان
عليه لاستفاء التهمة حينئذ رواه ابن حبيب عن اصبغ عن ابن القاسم زاد محمد وان يعلم ان النار
بغير سببه واختلف فى كونه تفسيره اقول ابن القاسم او خلافا وهذا مقتضى عدم ذكره
المصنف ومثل بقاء بضمه محرقا بقاؤه مقطوعا او كسورا ومبالا (واقفى) بضم الهمز وكسر
القوية (بعده) اى الضمان (فى) صورة (العلم) باخترق محل الرهن مع دعوى المرتهن انه
وضعه به واخترق ائق به الباجي حين استرققت اسواق طرطوشه وادعى المرتهنون ان الرهن
اخترقت فى حوائثهم وقالهم الرهنون قال وعندي انه ان كان عمال جوت العادة برفعه فى
الحوائث التى يكون متعلبا بنقله عنهم فافترى ان يصدق فى احتراقه من عرف استرقاق حائثه
وبه اقيت فى طرطوشه عند استرقاق اسواقها وكثرة الخصومات وطلى ان بعض الطلبة اظهر
فى رواية عن ابن ابي عمير ذلك ٨١ فتعقب الشارح المصنف بانه اخل بقول الباجي ان كانت
العادة الخ ثم قال نعم كلامه هنا يوافق ما ذكره المازرى لما فتح الزوم المهدي سنة ثمانين
واربع مائة ونهيو الاموال وهـ ثبت الخصومات مع المرتهين والصناع وفى البلد مشايخ
متوافرون على ائق جميعهم بتكليف المرتهين والصناع البينة ان ما عندهم اخذته الروم
واقيت بسلم الضمان وكان القاضى يعتمد فتواى لكن توقف فى العمل به الكثرة من خالفنى
حق شهد عنده عدلان ان شيخ الجماعة السيورى ائق بما اقيت به ثم قدم كتاب المتقى فذكر فيه
فى الاحتراق مثل ما اقيت به وذكر كلام الباجي السابق والذي ذكره المازرى معه تعرض بما قاله
الشارح قاله ثم طنى جعل فى كبره محله هو المحل الذى يوضع فيه الرهن عادة ثم قال وبما قرنا
به محل الرهن يدفع قول الشارح وصاحب التكملة ان المصنف اخل الخ وسبقه بذلك غ

(قوله كلامه) اى المصنف (قوله هنا) اى فى هذا المختصر (قوله يوافق) اى فى عدم التقييد بالاعتقاد (قوله المهدي) بفتح
فسكون فكسر مثقل الياء مدينة يساحل البحر من اعمال تونس (قوله سنة الخ) صلة فتح (قوله وفى البلد) اى المهدي الخ حاله
(قوله متوافرون) اى كثيرون (قوله عندهم) اى المرتهين والصناع (قوله وكان القاضى الخ) حال (قوله توقف) بفتحات مثقلا
اى القاضى (قوله بها) اى فتواى (قوله عنده) اى القاضى (قوله قدم) بفتح فكسر (قوله كتاب المتقى) من اضافته لاسمى لاسمه
(قوله فذكر) اى الباجي (قوله فيه) اى المتقى (قوله فذكر) اى المازرى (قوله وسبقه) اى نت (قوله بذلك) اى جعل محله هو
المحل الذى يوضع الرهن فيه عادة

(قوله مستلق) بفتح التاء متقى مسئلة بلا تون لضافته (قوله وهو) أى الفرق (قوله عامة فى مسئلة المازرى) أى فلا يلزم من إطلاقها إطلاق مسئلة الباجى (قوله عند عقد الرهن) صلة اشترط (قوله الداخلة) نعت أحوال (قوله به) أى الجمع (قوله لانه) أى الرهن (قوله بسفر) صلة موت ١٠٣ (قوله تكذيبا صريحا الخ) مقول مطلق مبيّن نوع عام له يكذبه (قوله فانه) أى

ذكر الشارح فرقا بين مسئلتى الباجى والمازرى وهو ان المصيبة عامة فى مسئلة المازرى ثم صرح بمقاهيم الشر وطال الثلاثة المتقدمة فى قوله ان كان يسنده الخ للمبالغة عليها والتفصيل فى بعضها فقال (والا) أى وان لم يكن الرهن بيد المرتهن بان كان يبدأ أمين أو متر وكافى موضعه كتمان فى رؤس شجرها وزرع بارضه وسقينة بجرساها وعرض فى بيت من دار الراهن مغلق عليه ومفتاحه بيد المرتهن أو لم يكن مما يغاب عليه بان كان عقارا أو حيا أو نافعاً وشهدت ينة بكسر قافه أو وجد بعضه به أثر الحرق وعلم احتراق محله أو علم احتراق محله فقط على فتوى الباجى (فلا) يضمه المرتهن ان لم يشترط الراهن ضمانه على المرتهن بل (ولو اشترط) الراهن على المرتهن عند عقد الرهن (ثبوته) أى الضمان على المرتهن هذا مذهب المدونة والوازية واسقن من احوال عدم ضمان ما لا يغاب عليه الداخلة تحت والا فلا فقال (الان) يدعى المرتهن تلف الدابة الموهونة عنده (يكذبه) أى المرتهن (عدول) بضم العين والدال جمع عدل وأراد به ما يشمل عدلين وعدلا ومرأتين لانه مال (فى دعواه) أى المرتهن (موت دابة) مرهونة عنده بسفر او حضر تكذيبا صريحا بان قالوا باعها أو أودعها أو عنده فى محل كذا أو ضمننا بان قالوا لم نعلم موت دابة له ونحن ملازمون له بسفر او حضر فانه يضمها ومفهوم عدول انه لو كذبه غيرهم فلا يضمن لاتهمهم بكتمان الشهادة المازرى لو كذبه غير عدول لم يقبل الحكم عن تصديقه لتكذيبه بتكذيب قوم ليسوا بعدول اما لو صدق قوله كذا ظن صدقه عدولا كانوا أو غيرهم ويكتفى فى تصديقه اخبارهم انهم راوا دابة ميتة وان لم يعلموا انها الرهن كذا فى المجموعة ومثله للباجى زاد ويحلف انها هى قال وهو الصحيح اذا كانت الشهادة على صفة يغلب على الظن انها ليست غير التى بيد المرتهن أو يكون أمرها محتملا لها ولغيرها على السواء فيستصحب الحكم بعدم ضمان ما لا يغاب عليه أفاده قت عب لم يبين المصنف وقت ضمان ما يغاب عليه د فيه خلاف فقل يضمن قيمته يوم قبضه مطلقا أى وهو الراجح كافى التوضيح وقيل الان يرى عنده بعد ذلك فيضمنها يوم رؤيته عنده اذ فان تكررت رؤيته عنده ضمنها يوم آخر رؤيته البنانى ان كان مثليا ضمن مثله وان كان مقوما فقيته يوم ضياعه أو يوم ارتبائه قولان وفق بينهما بان الاول اذا ظهر عنده يوم دعوى تملكه والثانى اذا لم يعلم متى ضاع (و) اذا كان الرهن بيد المرتهن مما يغاب عليه وادعى تملكه ولم تشهد له ينة (حلف) المرتهن (فيما يغاب عليه) وأولى فى غيره لانه اذا حلف مع غرم القيمة فأولى مع عدمها كذا فى العينية وحل بعضهم المدونة عليه ووجهه يمينه مع ضمانه تهمته على الرغبة فى تغييبه والفرق بين ضمان ما يغاب عليه دون غيره العمل الذى لا اختلاف فيه نقله مالك رضى الله تعالى عنه فى موطنه ولان الرهن لم يؤخذ لخدمة ربه فقط فيكون ضمانه من ربه كالوديعة ولا لخدمة الا أخذ فقط كالقرض فيكون منه فقط بل أخذ منهم ما متوسط فى حكمه وجعل ضمان ما لا يغاب عليه من الراهن لعدم تهمة المرتهن

المرتحن (قوله يضمنها) أى الدابة (قوله صدقوه) أى غير العدول المرتحن (قوله زاد) أى الباجى (قوله ويحلف) أى المرتحن (قوله قال) أى الباجى (قوله وهو) أى الاكتفاء بخبارهم برؤيته دابة ميتة غير عالين انها الرهن (قوله انها) أى الدابة التى راوها ميتة (قوله أمرها) أى التى راوها ميتة (قوله لها) أى الموهونة (قوله فيستصحب) بضم الباء وفتح الحاء المهملة (قوله مطلقا) أى عن تقييده بعدم رؤيته عنده بعده (قوله يرى) بضم الباء أى الرهن (قوله عنده) أى المرتحن (قوله بعد ذلك) أى قبضه (قوله فيضمنها) أى قيمة الرهن (قوله رؤيته) أى الرهن (قوله عنده) أى مرتنه (قوله ان كان) أى الرهن (قوله وان كان) أى الرهن (قوله وفق) بضم فكسر مثقلا (قوله يعلم) بضم الباء (قوله لانه) أى المرتحن الخ صلة أولى (قوله عليه) أى مافى العينية (قوله تهمته)

خبر وجه أى المرتحن (قوله تغييبه) أى الرهن (قوله العمل) خبر الفرق (قوله نقله) أى العمل (قوله فيكون) بالنصب فى وما جواب التنى (قوله فيكون) أى ضمانه (قوله منه) أى أخذه (قوله بل أخذ) أى الرهن (قوله منهما) أى المأخوذ لخدمة ربه والمأخوذ لخدمة أخذه (قوله متوسط) بضمين فكسر مثقلا (قوله فى حكمه) أى الرهن (قوله ويجعل) بضم فكسر الخ تفسير لا متوسط فيه

(قوله لم يمت) أي المرتهن (قوله عينه) أي المرتهن (قوله فالو والتقسيم) تفريع على تقييده أنه تلف الخ بدعوى تلفه ولا يعلم موضعه بدعوى ضياعه (قوله فليس المراد الخ) تفريع على فالو والتقسيم (قوله أنه) أي المرتهن (قوله بينهما) أي التلف وعدم علم الموضع (قوله حلقه) أي المرتهن (قوله واستشكل) بضم التاء وكسر الكاف (قوله أنه) أي المرتهن (قوله مع أنه) أي المرتهن (قوله بها) أي الدلسة (قوله ورد) بضم الراء أي الجواب (قوله بأنه) أي المرتهن (قوله وهو) أي ضمان التعدي (قوله الأول) أي ضمان الرهن (قوله بها) أي الدلسة (قوله وما مضى عليه المصنف) أي من حلق المرتهن ولولم يمتهم (قوله وعليه) أي قول مزين صله تحل (قوله ويحلف) أي الراهن (قوله عليا) ١٠٣ أي الدلسة (قوله فان حلف) أي الراهن

عليها (قوله على مرتته) صله اسقر (قوله حتى يسلمه) أي المرتهن الرهن صله اسقر (قوله فالموضع للمبالغة) تفريع على تقدير واو قبل ان قبض أي وليس الموضع للشرط كما يقتضيه سقوطها (قوله قرنا) أي يتقدير الواو في كلام المصنف

(قوله ولو قال) أي المصنف (قوله وان برئ) أي الراهن (قوله ما زدناه) أي بقولنا واخذت المرأة (قوله وأشار) أي المصنف (قوله كالوديعة) أي في عدم الضمان (قوله بينهما) أي الرهن الذي برئ رآه من الدين المرهون فيه والوديعة (قوله قبضها) أي الوديعة الخ خبر الفرق (قوله وقبضه) أي الرهن عطف على قبضها (قوله لهما) أي الراهن والمرتهن (قوله باخذ الدين) أي من المرتهن

وما يغاب عليه من المرتهن لم يمته وصيغة عينه هنا مختلفة فيحلف (أنه) أي الرهن (تلف بلادلسة) بضم الدال وسكون اللام أي كذب في دعوى تلفه (و) أنه ضاع (و) لا يعلم موضعه في دعوى ضياعه فالو والتقسيم فليس المراد أنه يجمع بينهما وظاهره حلقه منهما كان أم لا لأنها عين استظهار واستشكل قوله بلادلسة بأن مقتضاه أنه لا يضمن إذا لم يدلس مع أنه يضمن وأجيب بأن المراد بها السبب وردبانه يحلف تلف بسببه أم لا واجب بأنه مع عدم الدلسة يضمن ضمان الرهن ومعهما ضمان التعدي وهو يخالف الأول بالنظر لوقت الضمان وبأن المراد بها الاخفاء وما مضى عليه المصنف قول ابن مزين عياض وعليه حل بعض الشيوخ المدونة وهو أحد ثلاثة أقوال تأتي بالايحلف الا ان يدعي الراهن علم دلسته ويحلف عليها فان حلف حلف له المرتهن كافي ابن عرفة ثالثا يحلف المتهم دون غيره (واستمر ضمانه) أي ما يغاب عليه على مرتته حتى يسلمه له (و) ان قبض المرتهن (الدين) من الراهن (أو وهب) المرتهن الدين للراهن أو أخذت المرأة هذا بصدقتها وتبين فسادها وفسخ قبل الدخول أو في نكاح تفويض وطلقتها قبل الدخول فالموضع للمبالغة كما قرنا ولو قال وان برئ من الدين لشغل ما زدناه وأشار لنفع توهم ان الرهن بعد قبض الدين أو هبته يصير كالوديعة والفرق بينهما قبضها المحض الامانة ونفع ربهما وقبضه وتفاوتها لهما الراهن باخذ الدين والمرتهن بالتوثيق به فيه افاده عب البناء قوله فالموضع للمبالغة الخ فيه نظر لانه لا استقرا قبله الا في نسخة ان قبض بلا واد الخط يعنى ان من له على شخص دين برهن ووهب الدين للمدين فمضاع الرهن ضمنه المرتهن قاله ابن القاسم واشبه زاد ويرجع الواهب فيما وهبه لانه لم يهبه ليتبع ذمته بقيمة الرهن فيقاصصه بقيمة فان زادت قيمة الرهن دفعه للراهن وان زاد الدين فلا شيء له عليه وانظر هل يوافق ابن القاسم اشبه على ما ذكره في النوادر اذا تلف الرهن وجبت قيمته لانه فقال اشبه الراهن اخق بالدين الذي في ذمته من غرماء المرتهن حتى يستوفي منه القيمة التي وجبت له وقال ابن القاسم ليس احق به اه واستثنى من احوال ضمان المرتهن الرهن بعد قبض الدين او هبته فقال (لان يحضره) بضم الحاء وكسر الصاد المعجمة أي المرتهن الرهن لانه (او يدعوه) أي المرتهن الراهن بعد برائه من الدين (لاخذه) أي الرهن بدون احضاره (فيقول)

ايشاء لم يمتع به (قوله به) أي الرهن (قوله فيه) أي الدين (قوله لانه) أي الشأن (قوله لا استمرار) أي للضمان (قوله قبلها) أي القبض والهبة ونحوهما وفيه ان استقرار قبلها محقق لا شك فيه وضروري لا يحتاج للنص عليه فالاولى الشرط لهذا لعدم استقراره قبلها (قوله وهب) أي المرتهن (قوله ضمنه) أي الرهن (قوله زاد) أي اشبه (قوله فيما وهبه) أي الدين (قوله لانه) أي الواهب (قوله ليتبع) أي الراهن (قوله ذمته) أي المرتهن (قوله فيقاصصه) أي المرتهن الراهن (قوله بقيمة) أي الرهن (قوله دفعه) أي الرائد من قيمة الرهن (قوله له) أي المرتهن (قوله عليه) أي الراهن (قوله يستوفي) أي الراهن (قوله لم يمته) أي الدين (قوله) أي الراهن (قوله ليس) أي الراهن (قوله به) أي الدين (قوله بعد برائه) أي الراهن تنازع فيه يحضره ويدعوه

(قوله الثانية) أي يدعو لآخذ (قوله فلا يضمه) أي المرتهن الرهن (قوله وان لم يقل) أي الرهن (قوله لانه) أي الرهن (قوله دعاه) أي المرتهن الرهن (قوله لاخذ) أي الرهن (قوله براءته) أي الرهن (قوله ضمته) أي الرهن (قوله بعدها) أي براءة الرهن من الدين (قوله لم يقل) أي الرهن (قوله بوجوده) أي الرهن (قوله لم يقل) أي الرهن (قوله ادعيت) بضم الدال وكسر العين (قوله لاعتقافه) صلة أعدم (قوله واستمر) أي اعدامه (قوله وطراً) أي الاعدام (قوله) أي الرهن (قوله لاتهامه) أي الرهن (قوله وعدم تصديقه) أي الرهن في اعترافه بجناية الرهن (قوله بالنسبة لدين المرتهن) خبر عدم (قوله فيؤاخذ) أي الرهن (قوله) أي الرهن (قوله سيده) أي الرهن (قوله لاسلامه) أي الرقيق في جنائيه (قوله وفدائه) أي الرقيق بأرض جنائيه (قوله وان يسع) ١٠٤ أي الرقيق الجاني (قوله خير) بضم فكسر مثقلا أي الرهن (قوله لاسلامه) أي

الرهن في الثانية (ترك) أي الرهن (عندك) بيا مرتهن فلا يضمه وان لم يقل ودعيه لانه صار امانة فان دعاه لاخذ قبل براءته من الدين استمر ضمانه وانما حضره بعد هافلا يضمه ولم يقل تركه عندك ومثل احضاره مثبته بوجوده عند المرتهن بعد وفاء الدين ولا مفهوم لقوله يدعو لاخذ اذ متى قال بعد وفاء الدين تركه عندك وتاق برئ منه دعاه لاخذ أم لا (وان جنى) الرقيق (الرهن) بعد حيازة للمرتهن أي ادعيت عليه بجناية على نفس أو مال (واعترف راحته) بجنايته (لم يصدق) بضم فتح مثقلا لادعائه في اعترافه بجناية الرهن (ان اعدم) الرهن ويجز عن وفاء الدين المرهون فيه ولو بعرضه حال اعترافه واستمر وطراً له قبل الاجل لاتهامه على تخليصه الرهن من يده مرتهنه ودفعه في الجناية وابقاء دين المرتهن في ذمته بلا دهن وعدم تصديقه بالنسبة لدين المرتهن واماً بالنسبة للعجني عليه فيؤاخذ باقراره فان خلص الرهن من الدين تعلق به حق المجني عليه فيخبر سيده بين اسلامه وفدائه وان يسع في الدين اتبع مستحق الجناية الرهن بالاقل من ثمنه وارث الجناية (والا) أي وان لم يكن الرهن معهما خير بين اسلامه لمستحق الجناية وفدائه مع بقائه رهناً في الحالين وقد افاد هذا بقوله (يق) الرهن على رهنيته ساقطاً حق المجني عليه منه (ان فداه) أي الرهن الرهن بأرض الجناية (والا) أي وان لم يفده الرهن الملقى مبي ايضاً متعلقاً به حق المجني عليه (اسلم) بضم الهاء وسكون السين وكسر اللام الجاني الرهن (بعد الاجل ودفع الدين) مستحق ارض الجناية فان اعدم قبل دفعه أو فليس فالمرتهن أحق به لان القرض ان الجناية لم تعرف الا باقرار الرهن وثوق المرتهن به ساذ عليه فاذا حل الاجل والرهن على سبيل دفع الدين وعلى اسلامه للمستحق طاله في المدونة ابن عرفة لو أبي من فدائه أو لا وهو على من اراده حين الاجل وفازعه مستحق الجناية فانظروا انه ليس له ذلك اذ لو مات كان من المستحق هو وسبقه اليه ابو الحسن وشغل قوله والابق الخ ان اعترف الرهن الملقى انه جنى وهو رهن كما افاده تعليق الحكم بالوصف فان اعترف بعد الرهن انه جنى قبله ثم رهنه واعترف بجنايته ثم رهنه بقرهنا ان فداه وان أبي حلف انه

الرقيق الجاني (قوله وفدائه) أي الجاني بأرض جنائيه (قوله بقاته) أي الجاني (قوله لالمالين) أي اسلامه وفدائه (قوله هذا) أي بقاته رهناً في المالين (قوله الجاني الرهن) تفسير لنايب فاعل اسلم (قوله لمستحق) صلة اسلم (قوله فان أعدم) أي الرهن الخ (قوله على بعد الاجل الخ) (قوله قبل دفعه) أي الدين (قوله أو فليس) أي الرهن قبل دفع الدين (قوله) أي الرهن (قوله لان القرض) بفتح الفاء وسكون الزا (قوله لم تعرف) بضم التاء وفتح الراء (قوله) أي الرهن (قوله عليه) أي اقرار الرهن (قوله والرهن على) جال (قوله جبر) أي الرهن (قوله وعلى اسلامه) أي الجاني

(قوله لو أبي) أي الرهن (قوله من فدائه) أي الجاني (قوله ولا) بشد الواو (قوله وهو) أي الرهن الخ حال ماضى (قوله ثم اراده) أي الرهن فداه الجاني (قوله ونازعه) أي الرهن (قوله لانه) أي الرهن (قوله ليس له) أي الرهن (قوله ذلك) أي القصد (قوله اذ لو مات) أي الجاني (قوله كان) أي الجاني أي ضمته (قوله وسبقه) أي ابن عرفة (قوله اليه) أي منع الرهن من القصد عند الاجل بعد امتناعه منه ابتداء (قوله قوله) أي المصنف (قوله لانه) أي الرقيق (قوله وهو) أي الرقيق الخ حال (قوله تعليق الحكم بالوصف) أي في قوله جنى الرهن (قوله فان اعترف) أي الرهن (قوله لانه) أي الرقيق (قوله قبله) أي الرهن (قوله ان فداه) أي السيد الجاني (قوله وان أبي) أي السيد فداه الجاني (قوله حلف) أي السيد

(قوله واجبر) بضم الهمز وكسر الواو اى السيد (قوله اسلامه) اى الجاني في جانيته (قوله يجعل) بضم قفح مثقلا اى يقضى على مستحقه بقبوله قبل اجله لكونه قرضا مطلقا او عينا من بيع (قوله وان كان) اى الحق (قوله لا يجعل) اى لا يقضى على مستحقه بقبوله قبل اجله لكونه عرضا من بيع (قوله بها) اى الجناية (قوله وان كان) اى المقتول (قوله غيره) اى عبد الرهن (قوله اولاً) بشد الواو (قوله بين فدايه الخ) صلة بخير (قوله رهن) ١٠٥ بضم فكسر (قوله يستحق) بضم

الياء وفتح الحاء المهملة

(قوله لان رضاه) اى السيد

(قوله بدفعه) اى مال العبد

(قوله اليه) اى ولى

الجناية (قوله كدفعه) اى

الارض (قوله من ماله) اى

السيد (قوله ذلك) اى اداء

ارش الجناية من مال العبد

(قوله واباه) اى دفع مال

العبد في الجناية (قوله

ادخله) اى المال (قوله

فيه) اى الرهن (قوله ذلك)

اى فداء العبد بـ (قوله

له) اى المرتهن (قوله

ومذهب المدونة) عطف

على المشهور (قوله واختيار)

عطف على المشهور (قوله

لا في ماله) اى العبد (قوله

لانه) اى المرتهن (قوله

اقتسكه) اى الجاني (قوله

ليرده) اى المرتهن الجاني

(قوله وهو) اى الرقيق (قوله

كما قال) اى المصنف (قوله

وضعه) بفتحان مثقلا

(قوله ولذا) اى تضعفه

عله لم يذ كرهنا (قوله فيهما)

اى رقبته وماله (قوله فيما

رهن) بضم فكسر (قوله

١٤ منج ث وهو) اى ماله (قوله منها) اى الخمسين التى يبيع بها بيان الخمسة والعشرين (قوله من دينه)

صلة ياخذ (قوله ويحاصص) اى المرتهن باقى غرماء الرهن (قوله منه) اى دينه (قوله ماله) اى العبد (قوله وعلى مقابله) اى

المشهور (قوله الخمسة والسبعين) اى التى هي مجموع الدين والقداء (قوله منها) اى المائة (قوله وفهم) بضم فكسر (قوله

لم يتعلق) اى زاد القداء (قوله لا احتجابه) اى الرهن (قوله حينئذ) اى حين زيادة فدايه على غنه

مارضى يجعل جانيته واجبر على اسلامه وتجعل الحق ان كان مما يجعل وان كان مما لا يجعل ولم يرض مستحقه بتججيله لفا قراره بالنسبة للمرتهن ويخير المجنى عليه بين تغريمه قيمته يوم رهنه اتعديه وبين صبره حتى يحل الاجل ويبيع بقيته بتمنه أو الارش ان كان اقل افاده عب وان ثبتت جناية الرهن (واعرفا) اى المتراهنان به فان كان المقتول عبد الرهن فلا يقتله حتى يجعل الدين فله ابن عرفه وان كان غيره فقد تعلق بالعبد ثلاثة حقوق حق لسيد وحق للمرتنه وحق لولى الجناية فيخبر سيده أولاً لانه مالك بين فدايه واسلامه فان فداه بى رهنا بجاله (و) ان لم يقده و (أسله) اى اراد السيد اسلامه لمستحق الجناية خير مرتنه بين اسلامه وفدايه (فان اسلمه مرتنه أيضاً) اى كما اسلمه الرهن (ذ) هو (للجنى عليه) أو وليه (بجمله) بكسر اللام اى معسره رهن ماله معه ام لا زاد في المدونة وينتق دين المرتنه بجمله اى بلارهن ابن يونس وليس للمرتنه ان يؤدى الجناية من مال العبد الا ان يشاء سيده زاد في التمسكت وسواء كان مال العبد مشروطا ادخله في الرهن ام لا لان المال اذا قبضه ولى الجناية قد يستحق فيغرم السيد عوضه لان رضاه بدفعه اليه كدفعه من ماله واما اذا اراد ذلك الرهن واباه المرتنه فان لم يكن ادخله مشروطا في الرهن فلا كلام للمرتنه وان كان مشروطا ادخله فيه فان طلب المرتنه فدايه كان ذلك له واراء لم العبد كان ذلك للرهن فله تمت ونحوه للشارح (وان فداه) اى المرتنه الرهن من الجناية (بغير اذنه) اى الرهن (فقد اوه) اى المال الذى فدى المرتنه الرهن به من الجناية (في رقبته) اى الرهن فقط على المشهور ومذهب المدونة واختيار ابن القاسم وابن عبد الحكم مبدأ على الدين لا في ماله ايضاً لانه انما اقتسكه ليرده الى ما كان عليه قبل جانيته وهو انما كان مرهوناً بدون ماله كما قال (ان لم يرهن) بضم الياء وفتح الهاء العبد (بجمله) بكسر اللام والمالك رضى الله تعالى عنه فداؤه في رقبته وماله ما واختره ابن المواز وأكثر الاصحاب وضعه في التوضيح بوجهين ولذا لم يذ كرهنا أو مالورهن بجمله لعدمه وكان القداء فمما اتفقا واماذمة الراهن فلا يتعلق القداء بها مطلقاً قاله دقت تظهر غرة الخلاف فيما رهن في خمسين بدون ماله وهو خمسون وفداء المرتنه بدون اذن الراهن بخمسة وعشرين ويبيع رقبته بخمسين فعلى المشهور ياخذ المرتنه الخمسة والعشرين التى فداها بها من الخمسين التى يبيع بها أو ياخذ الخمسة والعشرين الباقية منها من دينه ويحاصص بالخمسة والعشرين الباقية منه في الخمسين التى هي ماله وعلى مقابله ياخذ الخمسة والسبعين من المائة التى هي مجموع غن الرقبة والمال والخمسة والعشرون الباقية منها الباقي القرماء وفهم من قوله في رقبته انه لو زاد القداء على غنه لم يمتلئ بدمه الرهن لا احتجابه على المرتنه بان الصواب حينئذ

١٤ منج ث

(قوله منها) اى الخمسين التى يبيع بها بيان الخمسة والعشرين (قوله من دينه) صلة ياخذ (قوله ويحاصص) اى المرتنه باقى غرماء الرهن (قوله منه) اى دينه (قوله ماله) اى العبد (قوله وعلى مقابله) اى المشهور (قوله الخمسة والسبعين) اى التى هي مجموع الدين والقداء (قوله منها) اى المائة (قوله وفهم) بضم فكسر (قوله لم يتعلق) اى زاد القداء (قوله لا احتجابه) اى الرهن (قوله حينئذ) اى حين زيادة فدايه على غنه

(قوله لانه) أى العبد (قوله وهو) أى جواز بيعه قبل الاجل (قوله هذا) أى استحسان اللخمي ببيعته قبل الاجل (قوله وهو) أى ما كان عليه (قوله فهو) أى زائد الثمن (قوله حقه) أى الراهن (قوله فيه) أى العبد (قوله وهو) أى القداء (قوله ولو قال) أى المصنف (قوله عليه) أى قول مالك ١٠٦ وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما (قوله الخ) أى فى رقبته فقط (قوله مطلقا)

أى عن تقييده بنصه على كونه رهنا بالقداء (قوله يتقدم) أى المشتري (قوله عنه) أى الأمر (قوله لاتكون) أى السلعة (قوله هى) أى السلعة (قوله به) أى مادفع (قوله فيهما) أى الرهن والدين (قوله وان تعدد) أى مالك الدين (قوله فيه) أى الدين (قوله معنى التوزيع) أى قسمة الرهن على الديون بنسبة كل دين لمجموعهما فان كان لاحدهم ثلاثة ولا لآخر اثنين ولا لآخر واحد فنصف الرهن رهن فى الثلاثة وثلاثة رهن فى الاثنين وسدس رهن فى الواحد فان قضى الثلاثة او سقطت بآراء أو هبة أو فقههما راجع نصف الرهن لراهنه وان قضى الاثنين أو سقط رجع لثله وان قضى الواحد رجع له سدسه (قوله فيهما) أى تعدد الراهن أو المرتهن (قوله عنها) أى المدونة (قوله قيل) أى لابن القاسم (قوله قال) أى ابن القاسم (قوله واستشكل) أى قول ابن القاسم فكذلك مسئلتك (قوله وذلك) أى جواز يد

اسلامه فى جنائنه (وليس) بضم فتح أى الرهن الجانى الذى قداء المرتهن بدون اذن راهنه (الافى) انتهاء (الاجل) للدين المرهون فيه أى بعده قال فى المدونة لانه انما يرجع على ما كان مرهونا عليه وقال محسنون يباع قبل الاجل اللخمي وهو احسن المصنف فى التوضيح هذا مناف لتوجيه المشهور برجوعه لما كان عليه وهو ببيعته بعد الاجل فان زاد ثمنه على القداء والدين فهو للراهن اذ تسليمه لم يقطع حقه فيه (و) ان قداء المرتهن من الجناية (بأنه) أى الراهن (فليس) الرهن (رهنا به) أى القداء وهو سلف فى ذمة الراهن ولو زاد على قيمة الرهن فانه محمدين الموازى قال مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما ما يكون رهنا بالقداء وهو المذهب ولو قال كذا نكس على عليه مع افادته انه يجزى فيه قوله فقد اؤده الخ ابن عرفة ولو قداء باذن ربه فى كونه رهنا فيمادفع مع دينه مطلقا وان نص على كونه رهنا بالقداء فلا الشئ عن الموازية قول ابن القاسم مع مالك رضى الله تعالى عنهما ومحمد مع اشهب الميطلى خالف كل من ابن القاسم واشهب قوله فيمن أهر من يشتري له سلعة يتقدم ثمنه عنه قال ابن القاسم لا تسكون بيد المأمور رهنا فيمادفع وقال اشهب هى رهن به ابن عرفة ويحجب لابن القاسم بان المدافع فى الجناية مرتين فانسحب عليه حكم وصفه ولا شهب يتقدم اختصاص الراهن بمال العبد قبل جنائنه فاستحب وعدم تقدم اختصاص الامر بالسلعة قبل الشراء (و) ان (قضى) بضم فكسر (بعض الدين) المرهون فيه سواء قضاها الراهن أو نائبه وبقي على الراهن بعضه (أو سقط) بعضه عن الراهن بغير قضاء بآراء أو هبة أو صدقة أو طلاق قبل بناء (جميع الرهن) رهن (فيما بقى) من الدين بعد قضاء بعضه أو سقوطه ابن عرفة لان كل جزء من الرهن رهن بكل جزء من الدين الذى رهن فيه معنى الكمية فيسما لاجبى التوزيع ان اتحد مالك الدين وان تعدد ولا شركة بينهم فيه فعلى معنى التوزيع وظاهر كلام المصنف سواء اتحد الرهن أو تعدد كتاب وهو كذلك تكميت ظاهره أيضا سواء اتحد الراهن أو تعدد اتحد المرتهن أو تعدد وليس كذلك فيسما فى توضيحه عنها اذا أقرضاه جميعا واشترطان يرهنهما فلا بأس به قبل فان قضى أحدهما دينه فهل له أخذ حصته من الرهن قال مالك رضى الله تعالى عنه فى رجلين رهنا دارا له ما فى دين فقضى أحدهما حصته من الدين فله أخذ حصته من الدار فكذلك مسئلتك اه واستشكل بجواز يد الراهن مع المرتهن الذى لم يعط دينه وذلك مبطل لحوز الرهن واجيب بأنه انما تكلم على خروج حصة المرتهن الذى استوفى حقه من الراهن وأما كون بقائها تحت يد الراهن لا يبطل الحوز فلم يذكره والمستفاد مما تقدم انه مبطل وحيث فلا يمكن الراهن من ذلك بل تباع الحصة او تجعل تحت يد أمين أو المرتهن الآخر وتقدم وخير بجميعه ان بقى للراهن وشبه عكس الصورة المتقدمة فى حكمها فقال (كاستحقاق بعضه) أى الرهن فيما قيمه رهن بجميع الدين فان كان يتقسم قسم بين الراهن والمستحق وبقيت حصة الراهن رهنا والابيع جميعه وبقيت حصة الراهن

الراهن مع المرتهن (قوله بأنه) أى ابن القاسم (قوله انه) أى بقاء الحصة تحت يد الراهن (قوله فلا يمكن) بضم من ففتح مثقاله من ذلك (قوله من ذلك) أى بقاء الحصة تحت يده (قوله بها) أى الصورة المتقدمة (قوله حكمها) أى البقاء فى الجلة (قوله فان كان) أى الرهن (قوله قسم) بضم فكسر (قوله والا) أى وان كان الرهن لا يتقسم (قوله يبيع جميعه) أى الرهن

(قوله من ثمنه) أي الرهن بيان حصته (قوله وطبع) بضم فكسر (قوله عليا) أي حصته الزاهن من ثمنه (قوله ولو كانت) أي
حصته الزاهن (قوله ومن جنسه وصفته) أي الدين (قوله أنه) أي الشأن (قوله استحق) بضم التاء وكسر الحاء المهملة (قوله
فان كان) أي الرهن (قوله معنا) أي للرهنبة (قوله خير) بضم الخاء المججمة وكسر المثناة تحت مثقلا (قوله والا) أي وان غير
الزاهن (قوله كما هو) أي بين فسح يبعه ولو فأت وامضاته وابقاء دينه بلارهن ١٠٧ (قوله ويدير الدين الخ) حال (قوله

من ثمنه وهنا وطبع عليا وظاهره ولو كانت في الدين ومن جنسه وصفته وهو كذا عند
ابن القاسم وقال اشتهر بجعل الدين للمرتهن افاده ت ومفهوم بعضه انه ان استحق الرهن كله
زالت رهنيته فان كان معينا واستحق قبل قبضه خير مرتنه بين فسح يبعه ولو فأت وامضاته
وابقاء دينه بلارهن وان استحق المعين بعد قبضه ولم يغير الزاهن بقي الدين بلارهن والاخير
المرتهن كما هو وان استحق غير المعين بعد قبضه فعلى الرهن خلقه على الاربع ولا يتصور
استحقاق غير المعين قبل قبضه والتلف كالاستحقاق (و) ان كان لشخص دين على آخر
ويدير الدين بمقول للمدين وادعى أحدهما انه رهن في الدين والاخر انه ليس رهنافيه
فرا القول) المعتبر المعمول به (لادعى) بكسر العين (في الرهنبة) سواء كان المدين أو رب الدين
اذا اصل عدمها فعلى مدعيها اثباتها وظاهره ولو صدقته العادة وهو كذلك وقيدته النسخة بما
اذا لم تصدقه العادة واستظهره في التوضيح فان قلت أمدعوى رب الدين الرهنبة والمدين نفيها
فظاهر واما عكسه فكيف يتصور وتقع رب الدين انما هو فيها والمدين انما هو في نفيها قلت
يتصور في تلف مال المدين يدير الدين وهو ما يغيب عليه ولا بد منة بتلقه فالمدين يدعيها
ليضمنه رب الدين ورب الدين يقيمها ليستطاع الضمان عن نفسه قال في المدونة وان كان يدير
المرتهن نط وجبة وهلك النط فقال المرتهن أو دعى النط والجنبه رهن وقال الزاهن النط رهن
والجنبه هي الوديعة فكل منهما امدع على الاخر فلا يصدق الرهن في تضمين المرتهن لما هلك
ولا يصدق المرتهن ان الجنبه رهن وياخذها رهن ابن يونس يريد ويحلفان * (تنبيهات)
* الاول علم مما تقدم ان القول قول نافي الرهنبة يمينه * الثاني علم مما تقدم ايضا انه لا فرق
بين كون المختلف فيه واحدا أو متعددا وسلم الزاهن رهنبة بعضه وانكر رهنبة
الاخر قال في الشامل وصدق نافي الرهنبة كبعض متعدد * الثالث قيد النسخة المسئلة
بما اذا لم تصدق العادة المرتهن فان صدقته فالقول قوله كبيع الخبز وشبهه يدفع اليه الخاتم
ونحوه ويدعى الرهنبة فالقول قوله ولا يقبل قول صاحبه انه وديعة المصنف وهو ظاهر فاعتمده
في الشامل وظاهر كلام ابن عرفة انه خلاف ونقل عن ابن العطار قول لا ثالثا ونصه ولو ادعى
حائز ثمنه ان رهنه ورهبه ايداعه فالذهب تصديقه النسخة ان شهد عرف حائزه صدق كالقول في
الخاتم ونحوه ابن العطار لو ادعى حائز عبيدين انه ما رهن وقال بينهما بل أحدهما صدق ولو ادعى
حائز عبيد رهن جميعه وقال ربه بل نصفه صدق حائزه (وهو) أي الرهن باعتبار قيمته ولو مثله
وفات في ضمان مرتنه أو كان قائما كالشاهد) الزاهن أو المرتهن المختلفين (في قدر الدين)
المرهون فيه لان المرتهن أخذه وثيقة يدينه والشأن انه لا يتوثق الا بصدق اذ يثبت أو أكثر فان
قال الزاهن في مائة والمرتهن في مائتين صدق من شهد الرهن له وعدل كالمدونة وابن المطايع

مقول) بضم الميم الاولى وفتح
الثانية (قوله أحدهما) أي
رب الدين والمدين (قوله أنه)
أي المتقول (قوله والاخر)
عطف على أحدهما (قوله
أنه) أي المتقول (قوله فيه)
أي الدين (قوله سواء كان)
أي نافي الرهنبة (قوله
عدمها) أي الرهنبة (قوله
ولو صدقته) أي مدعيها
(قوله وقيدته) أي عدم
تصديق مدعيها (قوله
واستظهره) أي تقييده
النسخة (قوله عكسه) أي
دعوى المدين الرهنبة ورب
الدين نفيها (قوله يتصور)
بفتحات أو بضم ففتح (قوله
وتقع رب الدين الخ) حال
(قوله وهو) أي مال المدين
الخ حال (قوله يدعيها) أي
الرهنبة (قوله ليضمنه) بفتح
فسكون أو بضم ففتح فكسر
مثقلا أي المال (قوله رب)
فاعل على الاول ومفعول
على الثاني (قوله يقيمها) أي
الرهنبة (قوله نط) بفتح
النون والميم أي بساط (قوله
جنبه) بضم الجيم وشد
الموحدة (قوله علم) بضم

العين (قوله وصدق) بضم فكسر مثقلا (قوله قيد) بفتحات مثقلا (قوله تصدق) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله وهو) أي تقييد
النسخة (قوله أنه) أي تقييد النسخة (قوله ونقل) أي ابن عرفة (قوله ونصه) أي ابن عرفة (قوله تصدق به) أي المال (قوله
صدق) بضم فكسر مثقلا (قوله وفات) أي الرهن الخ حال (قوله وعدل) بفتحات مثقلا أي المصنف

(قوله لانه) أى الرهن (قوله منزلته) أى الشاهد (قوله لانه) أى الرهن (قوله فى أشهر) صله شاهد (قوله على نفسه) أى الرهن (قوله لو كان) أى الرهن (قوله عليها) أى النمة (قوله أبداً) أى مطلقاً وفى كل حال (قوله وان كانت قيمته) أى الرهن (قوله ما أقرب به الراهن) أى وليس كذلك لان القول للراهن ان كانت قيمته ما أقرب به الراهن (قوله وهو) أى النطق باللسان (قوله فلاحجة فيه) أى الرهن (قوله لانه القولين) أى قول الراهن وقول المرتهن (قوله وأجبتة) أى بعض أصحابنا (قوله بانه) أى الرهن (قوله شاهد) خبر ان (قوله يضم) يضم الياء ١٠٨ أى الشاهد (قوله منها) أى المين (قوله انه) أى الشاهد (قوله انه) أى الرهن (قوله

وانه) أى الشأن (قوله على) بشد الياء (قوله يساو) أى الرهن (قوله فجعلها) أى الخمسين (قوله لاسله) أى الرهن (قوله أنكرها) أى الراهن الخمسين (قوله لم تلزمه) أى الخمسون الراهن (قوله المختلف) بفتح اللام نعت الرهن (قوله فى ذلك) أى صفة الرهن (قوله لانه) أى المرتهن (قوله مصدق) بفتح الدال (قوله قوله) بفتح القاف (قوله قال) أى اشبه (قوله ما ذكر) أى المرتهن (قوله ابن القاسم) فاعل بنحو أى ميل (قوله وقال) أى المرتهن (قوله ارتهنت) يضم تاء المستكمل (قوله منكن) خطاب للراهن (قوله انه) أى الدين (قوله وذ كرهما) أى القولين (قوله واعتبارها) أى القيمة عطف على الحكم (قوله فى كونه) أى ما يبد أمين (قوله ولغوه) أى ما يبد أمين (قوله الاول) أى كونه شاهد (قوله لانه) أى الامين (قوله قبل) بكسر القاف

عن شاهد لانه لا يتنزل منزلته من كل وجه لانه فى أشهر القولين شاهد على نفسه لا على النمة اذ لو كان شاهد اعلمها كان القول قول المرتهن أبداً وان كانت قيمته ما أقرب به الراهن ابن ناجي بعض اصحابنا لم يقل شاهد لان الشاهد ينطق بلسانه وهو مقفود فى الرهن فلاحجة فيه لاحد القولين وأجبتة بانه كما يأتى فى المدونة شاهد على نفسه وان قام المرتهن شاهد واحد بقدر الدين فهل يضم للرهن وتسقط المين عن المرتهن أو لا بد من اجمع الشاهد نقل بعضهم عن المتبلى انه لا يضم له وأنه لا بد من المين لان الرهن ليس شاهداً حقيقة قال فى المدونة ان قال المرتهن ارتهنته فى مائة دينار وقال الراهن المائة لك على ولم ارهنتك الا بخمسين قال قول قول المرتهن الى مبلغ قيمة الرهن فان لم يساو الا خمسين فجعلها الراهن قبل الاجل لياخذ رهنه وقال المرتهن لا أسله حتى أخذ المائة فللراهن أخذها اذا جعل الخمسين قبل أجلها وتبقى الخمسون بغير رهن كالوأنكرها لم تلزمه فكذلك لا تلزمه بقا رهنه فى الخمسين (لا) يكون (العكس) أى شهادة الدين بقدر الرهن المختلف فى صفة بعده لا كما يقال مالك رضى الله تعالى عنه واكثر اصحابه القول فى ذلك قول المرتهن ولو ادعى صفة دون مقدار الدين لانه غارم والغارم مصدق ابن الموارا فى قوله شاذة لاشبه قال الا ان يتبين كذب المرتهن لقوله ما ذكره قيسير القول قول الراهن ابن يونس انما اعرف فيخو الى هذا ابن القاسم ابن عبد السلام ان فى المرتهن برهن يساوى عشر الدين مثلاً وقال هذا الذى ارتهنت منك بذلك الدين فهل يكون الدين شاهد للراهن على قولين والمشهور رهنانه لا يكون شاهداً ١١ وذ كرى نوازل اصبيغ قولين فى كون القول للراهن مع يمينه اذا أشبه قوله أو قول المرتهن يمينه وذ كرهما فى سماع عيسى وفى النوادر واقعه اعلم وانتهى شهادة الرهن فى قدر الدين (الى) غاية (قيمه) أى الرهن يوم الحكم ان بقى واعتبارها ان تلف اذا كان الرهن يبدى رهنه بل (ولو) كان الرهن (يبد أمين) عليه (على الاصح) قاله محمد وصوبه ابن أبي زيد ابن عرفة وما يبدى أمين فى كونه شاهداً ولغوه قولاً لمحمد والقاضى وصوب النعمى الاول لانه حائر للمرتهن أيضاً ووجه القول الاخر ان الشاهد يكون من قبل رب الحق وما يبدى الامين لم يتحضر كونه للمرتهن فلم يعتبر وحمل كون ما يبدى الامين من الرهن شاهداً اذا كان قائماً فان قامت فلا يكون شاهداً وقد أشار له هذا بقوله (ما) أى مدة كونه (لم يفت) أى الرهن (فى ضمان الراهن) بان كان قائماً أو قامت فى ضمان المرتهن بان كان مما يغيب عليه وهو يسد ولا بينة به لانه ومفهومة انه ان قامت فى ضمان الراهن بان قامت على هلاكه يبدى المرتهن بينة أو كان مما لا يغيب عليه أو تلف يبدى أمين فلا يكون

وفتح الموحدة (قوله يقيم) يضم الهمزة وفتح الموحدة (قوله من الرهن) بان ما (قوله شاهداً) خبر كون (قوله شاهد) اذا كان (أى الرهن) (قوله فان قامت) أى الرهن الذى يبدى أمين (قوله بان كان) أى الرهن الخ تصويره لتطوق لم يفت فى ضمان الراهن (قوله بان كان) أى الرهن الخ تصوير لقواته فى ضمان المرتهن (قوله وهو) أى الرهن الخ حال (قوله يبدى) أى المرتهن (قوله ولا بينة به لانه) أى الرهن حال (قوله ومفهومة) أى لم يفت فى ضمان الراهن (قوله انه) أى الرهن (قوله بان قامت على هلاكه الخ) تصوير لقواته فى ضمان الراهن (قوله او كان) أى الرهن (قوله فلا يكون) أى الرهن

(قوله والفرق) أي بين فواته في ضمان مرتبه ولو فاته في ضمان راهنة (قوله يغرم) أي مرتبه (قوله ورتب) بفتحات مثقلا
 أي المصنف (قوله الذي شهد الرهن له) نعت مرتبه (قوله لثبوت) أي دينه (قوله بشاهد) أي الرهن (قوله ومقابلته) أي المشهور
 (قوله إذا حلقه) بفتحات مثقلا أي الرهن (قوله ليسقط) أي الرهن على يحلف الزاهن (قوله كلفة يسح) اضافته لليمان (قوله
 وصححه) أي حلف الرهن بعد حلف المرتين (قوله وعمل) بضم العين (قوله فان نكل) أي الرهن (قوله فيعمل) بضم الياء (قوله
 بقوله) أي المرتين (قوله ان حلف) أي المرتين (قوله او نكلا) أي الرهن والمرتين ١٠٩ (قوله من قدرو الدين) بيان ما

(قوله ولو زادت قيمته) أي
 الزهن (قوله سلمه) بفتحاته
 مثقلا أي الرهن الزهن
 (قوله) أي المرتين (قوله
 ادعاء) أي المرتين (قوله
 ما ادعاء المرتين) أي من قدر
 الدين (قوله على قيمة الرهن)
 صلة زاد (قوله ووافقت)
 أي قيمة الرهن (قوله وأخذه)
 أي الرهن الزهن (قوله
 ودفع) أي الرهن (قوله
 فان نكل) أي الرهن (قوله
 فان نكل) أي المرتين (قوله
 بقوله) أي الرهن (قوله إذا
 حلف) أي الرهن (قوله
 أو نكلا) أي الرهن
 والمرتين (قوله عن قيمة
 الرهن) صلة نقص (قوله
 ونقص قيمته) أي الرهن (قوله
 وكذا) أي حلقه ما في أخذ
 المرتين الرهن ان لم يشك
 راهنه بقيته (قوله أخذه)
 أي الرهن الزهن (قوله بها)
 أي القيمة فتنازع فيه اقتسكه
 وأخذه (قوله لانه) أي
 ما حلف المرتين عليه (قوله

شاهدا بقدر الدين والفرق انه إذا فاته في ضمان مرتبه يغرم قيمته فتقوم مقامه وإذا فاته
 في ضمان الرهن فلا يضمن قيمته فلا يوجد ما يقوم مقامه فهو كدين بلا رهن فاقول قول
 المدين ورتب على كونه كالشاهد ثلاثة أحوال للرهن فقال (و- حلف مرتبه) أي الرهن الذي
 شهد الرهن له بقدر دينه (وأخذه) أي المرتين الرهن في دينه لثبوت به بشاهد معين على المشهور
 لأن المدعي بما إذا أقام عليه شاهدا وحلف معه فلا يحلف المدعي عليه معه ومقابلته يحلف
 الزاهن إذا حلقه المرتين ليسقط عن نفسه كلفة يسح الرهن ولان المرتين يخشى استحقاق
 الرهن أو ظهور رعيه وصححه عما مضى فان نكل المرتين عن الحلف مع الرهن حلف الرهن وعمل
 بقوله فان نكل أيضا عمل بقول المرتين أيضا فيعمل بقوله ان حلف أو نكلا (ان لم يشك)
 أي الرهن الرهن بما ادعاء المرتين وشهد له به الرهن من قدرو الدين وظاهر قوله أخذه
 ولو زادت قيمته على ما ادعاه وهو كذلك لان الرهن قد سلمه له بما ادعاء وأشار الى الحالة الثانية
 بقوله (فان زاد) ما ادعاء المرتين على قيمة الرهن ووافقت دعوى الزاهن (حلف الرهن)
 وأخذه ودفع ما أقر به فان نكل حلف المرتين وعمل بقوله فان نكل أيضا عمل بقول الرهن
 فيعمل بقوله إذا حلف أو نكلا وأشار الى الحالة الثالثة بقوله (وان نقص) ما ادعاء الرهن
 عن قيمة الرهن ونقصت قيمته عن دعوى المرتين بان قال المرتين رهن على عشرين والرهن على
 عشرة وقيمة الرهن بخمسة عشر (حلقا) أي المتراهنان ويسد المرتين بالحلف لان الرهن
 كالشاهد للمرتين الى قيمته يحلف كل منهما على قى دعوى الآخر ويحقق دعواه ويقدم
 النقي على الاثبات (وأخذه) أي المرتين الرهن في دينه وكذا ان نكلا (ان لم يشك) أي
 الرهن الرهن (بقيته) يوم الحكم فان اقتسكه أخذه بها لا يحلف عليه المرتين لانه زائد عليها
 واعتبرها فانك بها فقط لذلك وأخذه فيما مر بما حلف عليه ولو زادت قيمته عليه اتسليم الرهن
 الرهن له به وشهادة الرهن له تت تفكيت في قوله حلقا اجمال لاحتماله حلف كل على طبق
 دعواه وهو قول مالك رضي الله تعالى عنه في الموطأ وبه قرره الشارح وتخصيره بين حلقه
 عليها وحلقه على قيمة الرهن فقط وهو قول ابن المواز (فان اخلفا) أي المتراهنان (في قيمة)
 رهن (تالف) عند مرتبه لتشهد على الدين أو ليغرمها المرتين حيث توجه عليه غرمها
 (أو امفاه) أي ذكر المتراهنان صفات الرهن لأهل المعرفة ليقوموا بحسبها (ثم) ان اتفقوا على
 صفاته (قوم) بضم فكسر مثقلا الرهن من أهل المعرفة وقضى بقولهم واختلف هل يكتفى

عليها) أي القيمة (قوله واعتبر) بضم التاء وكسر الموحدة (قوله فكه) أي الرهن (قوله بها) أي قيمته (قوله لذلك) أي زيادة ما حلف
 عليه المرتين عليها (قوله وأخذه) أي المرتين الرهن (قوله بما حلف) أي المرتين (قوله قيمته) أي الرهن (قوله عليه) أي
 ما حلف المرتين عليه (قوله) أي المرتين (قوله به) أي ما حلف المرتين عليه (قوله وشهادة الرهن) عطف على تسليم (قوله له)
 أي المرتين (قوله أوليغرمها) أي القيمة (قوله عليه) أي المرتين (قوله غرمها) أي القيمة (قوله ليقوموه) أي أهل المعرفة الرهن
 (قوله بحسبها) أي صفاته (قوله وقضى) بضم فكسر أي حكم (قوله بقولهم) أي أهل المعرفة (قوله واختلف) بضم التاء

(قوله واحد) أي من أهل المعرفة (قوله لأنه) أي التقويم (قوله لأنه) أي التقويم واثنتان أي خبره (قوله هو) أي عدم كفاية الواحد (قوله وقوله) أي المصنف (قوله ياتي) أي في باب القسمة وكفي قاسم لا مقوم (قوله لا يدي) بضم الهمزة وسكون الدال وفتح العين (قوله باشرطها) ١١٠ (قوله اختلاف) بضم التاء (قوله على أنه) أي التقويم (قوله

واحد لأنه خبر أولاد من اثنين لأنهما شهادة قبل وهو المعتد هل وقوله فيما ياتي لا مقوم هو في مقوم المستترك بارت أو غيره لقسمته ابن ناجي لا يدي للتقويم جماعة أذلا قائل باشرطها وانما اختلاف هل يكفي واحد أو لا بناء على أنه خبر أو شهادة (فان اختلغا) أي المتراهنان (في صفته) أي الرهن التالف بان وصفه الراهن بما يقتضى كثرته قيمته في تغريمها المرتهن أو قلها في شهادتها بقدر الدين ووصفه المرتهن بما يقتضى قلتها في الأول وكثرتها في الثاني (فالقول) المعمول به (للمرتهن) يمينه ولو ادعى شيئا يسيرا لأنه غارم زاد ما شهب الا ان يظهر كذبه بقلة ما ادعا مجدا وهذا اذا كان التواصف لتغريم المرتهن القيمة فان كان لشهادتها بقدر الدين فالقول للراهن لأنه غارم والله أعلم (فان تجاهلا) أي المتراهنان صفات الرهن التالف بان قال كل لا أعلم صفاته الا أن (فالرهن بما) أي الدين الذي هو رهن (فيه) فلا يتبع أحدهما الا آخر بشئ وعلى هذا حل أصبح حديث الرهن بما فيه النجى لان كلاهما لا يدرى هل له شئ عند صاحبه أم لا ومفهوم تجاهلا أنه لو وصفه أحدهما وتجاهل الآخر لمحل بوصف الوصف يمينه فان نكل فالرهن بما فيه (واعتبرت) بضم المنة وكسر الواو (قيمة) أي الرهن الشهادة بقدر الدين المتنازع فيه (يوم الحكم) بين المتراهنين المتنازعين في قدر الدين عند ابن القاسم (ان بقى) الرهن لان الشاهد انما اعتبر حاله يوم الحكم بشهادة فكذلك الرهن (وهل) تعتبر قيمة الرهن التالف (يوم) حصول (التلف) لأنه لان عينه كانت شهادة فلما تلفت قامت قيمته اقامتها في الشهادة رواه عيسى في الموازية عن ابن القاسم (أو) تعتبر يوم (القبض) له من رهنه لأنه كشاهد وضع خطه ومات فيعتبر خطه وتعتبر بعد التمه يوم كتبه رواه عيسى عن ابن القاسم في المدونة (أو) تعتبر قيمته يوم عقد (الرهن) وهذا ابن القاسم أيضا الباجي وهو اقرب لان الناس انما يرهنون ما يساوى الدين المرهون فيه غالباً وهذا الخلاف (ان تلف) الرهن في الجواب (أقول) ثلاثة كلها لابن القاسم (وان اختلغا) أي المتراهنان (في) كيفية قبض دين (مقبوض) بيد صاحب دينين على مدين واحداً أحدهما برهن والاخر بالارهن حال القبض أو بعده (فقال) الراهن (المقبوض) عن دين الرهن) فقط فقد خلص الرهن من الرهنية فاعطيه انصرف فيه والدين غير المرهون فيه باقى ذمى سأوفيه اذا حل أجله وقال المرتهن من دين غير الرهن فقط وما زال الرهن رهناً في دينه ولا يئنة لواحد منهما فان كان تنازعهما بعد قبضه (وزع) بضم فكسر مثقلاً أي قسم المقبوض على الدينين بنسبة كل عدد منهما المجموعهما (بعد حلقة) أي المتراهنين ان كان تنازعهما بعد قبضه ونكولهما كحلقة فان حالف أحدهما ونكل الآخر قضى للقالف على الناكل وان كان حاله وزع بلايين وسواحل الدينان أو أحدهما ولا استوى أجلهما أو اختلف تقارب أو تباعده وهو كذلك في المدونة وقال اللغوي يوزع اذا حلالاً أو أجلاً باجل واحد أو عتقاً ربين والا فالقول لمدهى القضاء عن الحال أو القريب وظاهر نقل ابن عرفة

تغريمها) أي القيمة (قوله قلها) أي القيمة عطف على كثرته (قوله في شهادتها) أي القيمة (قوله الاول) أي تغريمها المرتهن (قوله الثاني) أي شهادتها بقدر الدين (قوله وهذا) أي كون القول للمرتهن (قوله فان كان) أي التواصف (قوله وعلى هذا) أي تجاهلها صلة حل (قوله حديث) اضافته للبيان (قوله لان الخ) علة الرهن بما فيه (قوله منهما) أي المتراهنين (قوله لمحل) بضم العين (قوله فان نكل) أي الواصف (قوله تعتبر) بضم التاء الاولى وفتح الواو (قوله حاله) أي عدالة أو عدمها (قوله) أي الرهن (قوله لان عينه) أي الرهن (قوله شهادة) أي بقدر الدين (قوله تلفت) أي عينه (قوله قيمتها) أي عينه (قوله لأنه) أي الرهن (قوله عدالة) أي الشاهد (قوله كيه) أي الخط (قوله وهو) أي اعتبارها يوم عقده (قوله حال القبض) صلة اختلاف (قوله أو بعده)

أي القبض (قوله فاعطيه) أي الرهن (قوله فيه) أي الرهن (قوله ولا يئنة لواحد منهما) أي المتراهنين والموضع حال (قوله منهما) أي الدينين (قوله بنسبة) (قوله كلاًهما) أي في التوزيع (قوله وان كان) أي تنازعهما (قوله حاله) أي القبض (قوله والا) أي ان حل أحدهما أو اجلا بجمعا دين

(قوله عنه) أي الخمي (قوله أنه) أي تفصيل الخمي (قوله وقيد) بفتحات مثلاً (قوله عنه) أي الحال (قوله واجلها) أي الدينين الخ حال (قوله قسم) بضم فكسر أي المقبوض (قوله بينهما) أي الدينين (قوله هي) أي المائة المقضية (قوله ادعيا) أي الترافعتان (قوله البمان) أي عند القضاء (أي ادعى المرتين أنه بينهما عن المائة التي لارهن فيها والراهن أنها المائة المرهون فيها) (قوله المقتضى) أي المرتين (قوله فلاول) أي الستين (قوله عشرون) ١١١ أي لان الستين ثلثا التسعين

مجموع الدينين (قوله وللثاني)

أي الثلاثين (قوله عشرة)

أي لان الثلاثين ثلث التسعين

(قوله أنه) أي الشأن (قوله

وقيد) بفتحات مثلاً أي

التوزيع (قوله بما تقدم

عنه) أي الخمي من

حلولهما أو تاجيلهما بأجل

واحد أو اعتبار بين (قوله

الاولى) بضم الهمز أي

كون الدينين على واحد

أحدهما أصالة والآخر

معاملة (قوله الغريم) أي

المكحول (قوله ثم ادعى)

أي القاضي (قوله قضى)

بضم فكسر (قوله غيره)

أي ابن القاسم (قوله لانه)

أي المقتضى (قوله مؤثني)

بفتح الميم الثانية (قوله مدعى)

بفتح العين (قوله أحدهما)

أي المتراهنين (قوله

وبفض) بضم الياء وفتح

الفاء أي يقسم المقبوض

(قوله قضى) بضم الفاء أي

المقبوض (قوله بالاولى)

بفتح الهمز (قوله سئل)

بضم فكسر أي ابن القاسم

(قوله له) أي رب الدين

(قوله على ابنه) أي المدين

والموضح عنه انه المذهب ونص التوضيح وقيد الخمي ما في المدونة بما اذا حل الدينان أو لم يحل
ونص ابن عرفة الخمي ان حل أحدهما فقط فالقول قول من ادعى القضاء عنه وان لم يحل
واجلها ما واحد أو متقارب قسم بينهما فإذا اظهر المذهب وفي المدونة وان كان لك على رجل
مئتان فرهنك بمائة منها رهنا ثم قضاك مائة وقال هي التي فيها الرهن وقلت له أنت هي التي
لارهن فيها وقام الغرماء أولم يقوموا فان المائة يكون نصفها بمائة الرهن ونصفها للمائة
الآخرى ابن يونس يريد بعد أن يصالا ان ادعيا البيان وقال أشهب القول قول المقتضى
ابن رشد فان حلها أو سكتا قسم المقبوض بين المالين وان حلف أحدهما ونكل الآخر فالقول
قول الخالف فان كان الاول ستين والثاني ثلاثين واقتضى ثلاثين فلاول عشرون وللثاني عشرة
ونحوه في النوادر ابن القاسم ولو اختلفا عند القضاء في أي الحقين يندبنا القضاء فيجزي الامر
عندي على هذا الاختلاف إلا أنه لا يمين في شيء من ذلك وشبهه في التوزيع اذا اختلفا في مقبوض
فقال (كالجمالة) بفتح الجاء المهملة يحتمل صورتين أحدهما مدين بمائتين أحدهما عليه
أصالة والآخرى جمالة ففضى مائة وادعى انها مائة الأصالة وادعى القابض انها مائة الجمالة
الثانية مدين بمائتين أصالة أحدهما جمالة والآخرى بدونها وقضى مائة وادعى انها مائة
الجمالة وادعى القابض انها مائة غير الجمالة فيصالحان في الصورتين ويوزع المقبوض بين المائتين
وقيد الخمي بما تقدم عنه وابن يونس الاول ببسر الغريم والكفيل ونص المدونة ومن له على
رجل ألف درهم من قرض وألف درهم من كفالة فضاء ألفا ثم ادعى انه القرض وقال
المقتضى بل هي الكفالة قضى نصفها عن القرض ونصفها عن الكفالة وقال غيره القول قول
المقتضى بينه لانه مؤثني مدعى عليه اه وقال مالك رضى الله تعالى عنه مثله في حقين أحدهما
بجمالة والآخر بالجمالة وكذا حق يمين وحق بلا يمين أبو الحسن إمعناه حلف لي قضيه ماله
(فروع الاول) اذا ادعى أحدهما أنه قضاؤه كذا والاخر أنه قضاؤه بما في نوازل سخنون
القول قول من قال انه مبيع مبيعته ويقض على المالكين أو الاموال فان اتفقا على الإجماع فض
عليه ما بالاولى (الثاني) في نوازل عيسى سئل عن له دنانير وثقوها على رجل وله على ابنه مثلها
فدفع الاب لابنه ما عليه ليدفعه له فقل هذا مالك على أبي ثم ادعى القابض انه اغتدفعه له
قضاء عن الاب وأنكر قول الاب فقال القول قول القابض يمينه الآن يأتي الاب بيمينه تشهد
له أنه قال له هذا عن أبي قلت فان أبي بيمينه على أمر أبيه انه يدفعه عنه قال لا ينفعه الابينة الدفع
عيسى الآن تشهد بيمينه ان المدفوع مال الاب ابن رشد هذا بين على ما قال لان الابن مدع وقد
حكمت السنة ان اليمينه على المدعى واليمين على المنكر (الثالث) حكى ابن رشد قولين فيمن
عليه عشرتان لرجلين فوكل من يقضي ماعنه ودفع للوكيل عشرة ثم قلن فقال الوكيل هي

(قوله مثلها) أي الدنانير (قوله ليدفعه) أي الابن (قوله فقال) أي الابن (قوله له) أي الابن (قوله وانكر)

أي القابض (قوله فقال) أي ابن القاسم (قوله له) أي الابن (قوله قال) أي الابن (قوله له) أي القابض (قوله

فان أني) أي الابن (قوله عنه) أي الاب (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله بين) بكسر الياء مثلاً أي الظاهر (قوله فوكل) بفتح

مثلاً أي المدين (قوله يقضيها) أي العشريتين (قوله ودفع) أي المدين (قوله قلن) أي المدين (قوله هي) أي العشرة

لقلان وقال المولى للآخر أحدهما قبول قول الوكيل والثاني انها بينهما ولا يعتبر قول الوكيل والله سبحانه وتعالى اعلم اه من الخط

(باب) فى بيان أحكام احاطة الدين بحال المدين والتقليس الاخص * عياض معنى القلس العدم ماخوذ من فلوس الثماس أى سار صاحب فلوس بعد ان كان ذا ذهب وقضة ثم استعمل فى عدم المال مطلقا يقال اقلس بفتح الهمزة واللام الرجل فهو مقلس وفى الذخيرة القلس من القلوس الثماس كأنه لم يترك له شئ ينصرف فيه الا تلفه من ماله وفى المقدمات القلس العدم والتقليس الاخص قيام غرما المدين عليه والتقليس الاخص حكم الحاكم بخلع المدين من ماله لغرمائه والمقلس بفتح الفاء واللام مثقلا بالمعنى الاخص من قام عليه غرماؤه وبالمعنى الاخص المحكوم عليه بخلع ماله لغرمائه والمقلس بسكون الفاء وكسر اللام من لاملاله * (قوله الاولى) * فى المقدمات قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا تدانوا بدين بينهم يدان وقال من بعد وصية يوصى بها أو دين فدلنا على جواز التدانين اذا تدانين فى غير سرف ولا فساد وهو يرى ان ذمته تبنى بما يدان به ثم قال وقد استعان رسول الله صلى الله عليه وسلم من الدين فقال اللهم انى أعوذ بك من المأثم والمغرم وقدأكثر من ذلك فقيل له تكثرت منه فقال ان الرجل اذا كثرة عليه الدين حدث فسكر وبأوعدا فآخف وقال ان الدين هم بالليل وذلل بالنهار وقال عمر ابن الخطاب رضى الله تعالى عنه اياكم والدين فان أوله هم وآخره حرب روى بفتح الراء وسكونها أى نزاع * (الثانية) * ذكر فى المقدمات آثارا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى التشديد فى الدين ثم قال يحتمل انها فى تدانين فى سرف أو فساد أو وهو يعلم ان ذمته لا تبنى بما يدان به لقصد ائلاف مال غيره وقد ورد من اخذ أموال الناس وهو يريد ائلافها أثلقه الله ويحتمل ان ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم قبل فرض الزكاة ونزول آية التى * والخمس * (الثالثة) * فى المقدمات من تدانين فى غير سرف ولا فساد عالما بان ذمته تبنى به فغلبه الدين وعجز عن أدائه حتى توفى فعلى الامام ان يوفيه من بيت المال أو من سهم الغارمين من الزكاة أو من الصدقات كلها ان رأى ذلك على مذهبهما لك رضى الله تعالى عنه الذى رأى ان جعل الزكاة كلها فى صنف واحد مجز وقد قيل لا تجوز زكاة دين ميت من الزكاة فيؤديه الامام من التى * (الرابعة) * فيه أيضا يجب على كل من عليه دين وعجز عن أدائه الوصية بأدائه عنه فان أوصى به وترك وقاؤه فلا يجبس عن الجنة وعلى الامام وقاؤه فان لم يوفه فهو المسؤول عنه وفى التمهيد فى شرح الحديث السابع عشر ليعي بن سعيد قال الدين الذى يجبس به صاحبه عن الجنة والله اعلم هو الذى ترك وقاؤه ولم يوص به أو قدر على أدائه ولم يؤده أو أدائه فى غير حق أو فى سرف ومات ولم يؤده وإمام ادان فى حق واجب لفاقته وعسره ولم يترك وقاؤه فان الله تعالى لا يجبس به عن الجنة لانه فرض على السلطان ان يؤديه عنه من الصدقات أو من سهم الغارمين أو من التى * (الرابعة) * على المسلمين والله اعلم وفى الفخيرة الاحاديث الواردة فى الحبس عن الجنة فى الدين منسوخة بما فرضه الله تعالى على السلطان من قضاة دين الميت المعسر وكان ذلك قبل فتح الفتوحات (الخامسة) فيها ايضا قد كان المحكم من النبي صلى الله عليه وسلم فى أول الاسلام يسع المدين فيما عليه من الدين على ما كان عليه من الاقتداء بشرائع من قبله فيما ينزل عليه فيه شئ وذكر قصصا فى ذلك

(باب أحكام القلس) * (قوله والتقليس) عطف على احاطة (قوله العدم) بضم فسكون (قوله) ماخوذ أى القلس (قوله) استعمل (بضم التاء) وكسر الميم أى القلس (قوله) مطلقا أى عن تقييده بكونه ذهبا أو قضة (قوله مقلس) بضم فسكون فكسر (قوله) كأنه بفتح الهمزة وشدة الثون أى المقلس بفتح الفاء واللام مثقلا (قوله يترك) بضم الراء وفتح الراء (قوله) أى المقلس (قوله فدلنا) أى الايمان (قوله هو) أى التدانين الخ حال (قوله فقال) أى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله حدث) بفتح حاء (قوله وقال) بفتح واو (قوله) أى النبي عليه الصلاة والسلام (قوله انهما) أى الامام وقوله ان ذلك أى التشديد فى الدين (قوله والخمس) بضم الخاء المعجمة (قوله توفى) بضم التاء والواو وكسر الفاء مثقلا (قوله فيها) أى المقدمات (قوله فهو) أى الامام (قوله) لانه أى الله سبحانه وتعالى فرض (قوله من قضاة دين الخ) بيان ما (قوله ذلك) أى الحبس (قوله فيها) أى المقدمات (قوله يسع) خبر كان (قوله من الدين) بيان ما (قوله كان) أى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله من الاقتداء الخ) بيان ما (قوله وذكر) أى فى المقدمات

(قوله ثم قال) أى فى المقدمات (قوله من حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم) بيان ما (قوله بقوله تعالى) صلة نسيخ (قوله منه) أى رب الدين (قوله اليه) أى رب الدين (قوله يطلق) بضم فسكون فتفتح أى الغريم (قوله فيكون) أى غريم (قوله بالعكس) أى بمعنى مقبول باعتبار الدفع اليه ابتداءً أو بمعنى فاعل باعتبار دفعه انتهاءً (قوله نسخ) بفتحات أى تبسر (قوله الحال) بشد اللام (قوله وهو) أى من أحاط الدين بماله (قوله منها) أى التبرعات (قوله له) أى ١١٣ من أحاط الدين بماله (قوله ولها) أى المدونة (قوله فلا يجوز له)

أى من أحاط الدين بماله (قوله مما لم يجز العادة بقوله) بيان ما (قوله من هبة الخ) بيان ما (قوله من نفقة ابنه الخ) بيان ما (قوله من كسرة الخ) بيان ما (قوله من ان علم) أى المدين (قوله من الدون) بيان ما (قوله من المال) بيان ما (قوله بيه) أى قول مالك رضى الله تعالى عنه صلة قال (قوله بيه) أى أى منعه من التبرع صلة قرر (قوله فقال) أى الخطاب (قوله ومراده) أى المصنف (قوله بعده) أى التقليل (قوله فانه) أى المقلل (قوله التصرف المالى) أى حتى بالمعاوضة المالية بالمحاجة (قوله من هنا) صلة ذكر (قوله من الاحكام) بيان ما (قوله لمن أحاط الدين بماله) خبر فعلها (قوله وعدمه) أى فعلها (قوله مراده) أى المصنف الخ خبر ما (قوله بيه) أى المذكوران (قوله فتكمل) بفتحات مثقلا أى تكفل وضمن (قوله وهو) أى من أحاط

ثم قال نسخ الله تعالى ما كان من حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة (الغريم) بفتح الغين المعجمة أى رب الدين واحداً أو متعدداً ففعل ما بمعنى فاعل باعتبار الدفع منه ابتداءً أو بمعنى مقبول باعتبار الدفع اليه انتهاءً ويطلق على المدين أيضاً فيكون بالعكس فى الصحاح الغريم الذى عليه الدين يقال خذ من غريم السوء ما نسخ بالنون وقد يكون الغريم أيضاً الذى له الدين قال كثير

قضى كل ذى دين فوق غريمه * وعزة مطول معنى غريمها

(منع) بسكون النون مصدر منع بفتحها مضاف لمفعوله (من) أى مدين أو المدين الذى (أحاط) أى ساوى أو زاد (الدين) بفتح الدال الحال أو الموجد ولو سعيده كفى المدونة وصلة أحاط (بماله) بكسر اللام أى المدين فارب الدين منعه (من تبرعه) أى المدين بصدقة أو هبة أو عتق أو تحميم أو نحوها وهو ممنوع منها من الشارع أيضاً قال فى المدونة ولا يجوز له عتق ولا صدقة ولا هبة إذا أحاط الدين بماله ولها فى كتاب العتق ولا يجوز لمن أحاط الدين بماله عتق ولا هبة ولا صدقة وإن كانت الديون التى عليه الى أجل بعيد وفى المقدمات فاقبل التقليل فلا يجوز له ائلاف شئ من ماله بغير عوض فيها لا يلزمه مما لم يجز العادة بنقله من هبة أو صدقة أو عتق أو ما أشبه ذلك لا ما يلزمه من نفقة ابنه وأبيه ونفسه ولا ما جرت العادة به من كسرة لسائل واضحية ونفقة عبيدين دون سرف فى الجميع وقال ابن رشد فى معارج عيسى من الرضا ان علم ان ما عليه من الديون يفتقر ما يسد من المال فلا يجوز له هبة ولا عتق ولا شئ من المعروف هذا معنى قول مالك رضى الله تعالى عنه فى المدونة وغيرها وبه قال ابن القاسم اه وبهذا قرر ح كلام المصنف فقال يعنى ان من أحاط الدين بماله ممنوع من التبرع ومراد مقبل تقليله وأما بعده فانه ممنوع من التصرف المالى وما ذكره المصنف من هنا الى قوله وفلس من الاحكام التى لمن أحاط الدين بماله فعلها وعدمه مراده بقبل تقليله اه وفى رسم البيوع من معارج أصبح ما نصه سمعت ابن القاسم يقول فى رجل عليه دين محيط بماله أو بعضه فتحمل بجماله وهو يعلم انه مستغرق انه لا يسهه ذلك فيما بينه وبين الله تعالى والجمالة أيضاً عند عبد الملك مقسوخة لا تجوز وآها من ناحية الصدقة ابن رشد قوله فى الذى أحاط الدين ببعض ماله جماله لا تجوز معناه اذا كانت جماله التى تحمل به لا يحملها أفضل من ماله على الدين الذى عليه وأما ان كان يحملها الذى يفضل من ماله بعد ما عليه من الدين فهو جائز فى الحكم سائغة فى فعلها اه البنائى لمن أحاط الدين بماله ثلاث حالات الاولى قبل التقليل فى المقدمات فاقبل التقليل فلا يجوز له ائلاف شئ الى آخر ما تقدم وفيها أيضاً ومن أحاط الدين بماله فلا يجوز له هبة ولا صدقة ولا عتق ولا اقراء بدين لمن يتهم عليه ويجوز بيعه وابتداعه

١٥ منخ ت الدين بماله الخ حال (قوله انه) أى الدين (قوله مستغرق) أى ما يئد من المال (قوله انه) أى الربى الموصوف بما تقدم بكسر الهمزة مفعول يقول (قوله لا يسهه) أى لا يجوز له (قوله ذلك) أى التحمل بجماله (قوله عند عبد الملك) صلة مقسوخة (قوله وآها) أى الجمالة (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله وفيها) أى المقدمات

(قوله قولان) نائب فاعل نسب (قوله بالقيام) أي قول بأنه يكون مقاسا بمجرد قيام الغرماء (قوله من قوله) أي اخذ هذا من قول ابن القاسم فيها (قوله ويجبسه) أي من أحاط الدين بماله عطف على بالقيام أي وقول بأنه يكون مقاسا بجبسه (قوله من قوله) أي اخذ من قول ابن القاسم فيها (قوله وأما إقراره) أي من أحاط الدين بماله (قوله إذا حبسه) أي من أحاط الدين بماله (قوله فقال) أي ابن القاسم (قوله وقال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله إذا قاموا ١١٥ ووثبوا) أي الغرماء (قوله عليه) أي من أحاط الدين بماله

ونسب للكتاب قولان بالقيام من قوله ما لم يرق عند قيام الأولين ويجبسه من قوله إذا رفعوه للسلطان حتى حبسوه فهذا وجه التناهي وقال أبو الحسن أيضا وأما إقراره بالدين لمن يتم عليه ويبيعه وإيقاعه فذلك كما جاز عند مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما ما لم يتشاوروا في تقايسه أو ما لم يقبل عند اصبح اه وفي شرح الجلاب قبل لابن القاسم إذا حبسه أهل دينه فاقرف في الحبس أي قبل إقراره فقال إذا صعدوا به هذا ورفعوه للسلطان حتى حبسه فهذا وجه التقليل ولا يجوز إقراره بالدين وقاله مالك في كتاب محمد وقال أيضا إذا قاموا ووثبوا عليه على وجه التقاييس ابن الموازي يندخلوا بينه وبين ماله وبين البيع والشراء والاختذ والعطاء طئي فهذه النصوص كلها تدل على أن التقليل واحد يترتب عليه ما ذكر وليس أعم وأخص وكلهم مطبقون على أن المسائل المنوعة بعد التقليل مستوية فيه وإن اختلفوا في تفسيره ولا تراهم يقولون هذا تقاييس يمنع من كذا وهذا تقليس يمنع من غير من كذا من كذا اه البنائي والظاهر صحة التعبير بهما لترتب أحكام الأعم عليه سواء وجد الاختص أو لا فاعية باعتبار الوجود لا باعتبار الصدق وأصل الاشكال للوأنغى إذا قال ما حاصله أن تعريف الأعم ذاته الانطباق على الأخص وليس الأمر هنا كذلك لأن جنس الأخص حكم الحاكم وحينئذ الأعم قيام الغرماء وهما متباينان الرصاع يمكن الجواب بأن الأعية والأخصية هنا باعتبار الأحكام لا باعتبار الصدق ولا شك أن الأول أخص من الثاني في كلام ابن عرفة يعني أن الأول إذا ثبت منع من كل ما منعه الثاني دون العكس اه كلام البنائي وفيه نظر فإن طئي ثنى انقسام التقليل وأدى أنه واحد يختلف في تفسيره وأنه مستوفى الأحكام وهذا ممنوع فإن الحكم تترتب عليه أحكام لا تترتب على القيام كقول المؤجل وبيع السلع والحبس وقال اصبح هبت ابن القاسم يقول عن مالك رضي الله تعالى عنهم في رجل قام عليه غرماء وفلسوه فيما بينهم وأخذوا ماله ثم دأبه آخرون أن الآخر أوى بما في يده بمنزلة تقليس السلطان ثم قال ابن القاسم هو عندى تقليس كقليس السلطان سواء اه فهذا نص صريح عن مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما في أن التقليل قسمان وإن حكم الحاكم يتخلع ماله وقسمته هو الأصل والله أعلم والوأنغى أثبت القسمين وتخالفاهما في الأحكام وانما توقف في الأعية والأخصية والله الموفق * (تبيهات الأول) مفهوم قوله أحاط الدين بماله أن من لم يحيط الدين بماله لا يمنع من تبرعه وهو كذلك * (الثاني) فهم من قوله أحاط الدين بماله أنه علم أن الدين أحاط بماله فلم يعلم بذلك فلا يمنع من تبرعه وهو كذلك المشد إلى ابن هشام لو وهب أو تصدق وعليه ديون لا يدري هل بقي ماله بها أم لا جاز حتى يعلم أن

والآخر يكسر الخاء المجهمة أي الغريم المتأخر (قوله أولى) بفتح الهمز أي الحق (قوله يده) أي القاس (قوله هو) أي تقليس الغرماء وقيامهم فيما بينهم (قوله وقسمته) عطف على خلع (قوله هذا نص صريح الخ) أي فسقط رد طئي على ابن عرفة (قوله يحيط) بضم فكسر (قوله لا يمنع) بضم الباء (قوله فهم) بضم فكسر (قوله علم) بضم العين (قوله يعلم) بضم الباء (قوله يملك) أي أحاطة الدين بماله (قوله وهب أو تصدق) أي المدين ديون الخ حال (قوله لا يدري) بضم الباء وفتح الراء (قوله جاز) أي متى تبرعه (قوله يعلم) بضم الباء

(قوله عليه) اي المدين (قوله من الدين) بيان ما (قوله واحتج) اي استدلل ابن زرب (قوله فذلك) اي دفعه (قوله جائز) اي نافذ (قوله انها) اي ديونه (قوله انه) ١١٦ اي المدين (قوله لا يخاف عليه الفلاس) تفسير اقام الوجه (قوله فان افعاله) اي المدين

ما عليه من الدين يستغرق ماله قاله ابن زرب واحتج عليه بما في سماع عيسى فيمن دفع لمطلقة نفقة سنة ثم فلس بعد ستة اشهر ان كان يوم دفع النفقة قائم الوجه لم يظهر في فعله سرف ولا محاباة فذلك جائز ابن رشد اراد بقوله قائم الوجه جائز الامر بان يكون الفلاس مأمونا عليه مع كثرة ديونه ولم يتحقق انهما مشتركة لجميع ماله فيقوم من قوله هذا ان من تصدق او وهب وعلمه ديون لقوم الا انه قائم الوجه لا يخاف عليه الفلاس فان افعاله جائزة وان لم تحص الشهود قد رما معه من المال والديون وبهذا كان يفتي ابن زرب ويحجج به الرواية ويقول لا يتخلوا احد من ان يكون عليه دين وقوله صحيح واستدلاله حسن واما ان علم ان ما عليه من الديون يغترق ما يسه من المال فلا يجوز له هبة ولا عتق ولا شيء من المعروف ويجوز له ان يتزوج وينفق على ولده الذين تلزمه نفقتهم ويؤدي منه عقل جرح خطأ او عدل قصاص فيه ولا يجوز له ان يؤدي عن جرح فيه قصاص هذا معنى قول مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة وغيرها وبه قال ابن القاسم وفي سماع اصبح اذا كان الرجل قائم الوجه يبيع ويشترى ويتصرف في ماله فماله وصدقته ماضية ولو علم ان عليه ديونا كثيرة فتهي على الجواز حتى يثبت انه لا وفاء له بما فعل من المعروف (الثالث) أفهم قوله الدين ان من احاطت التبعات بماله لا بفلس وهو كذلك قاله احمد بن نصر الداودي انظر كلامه في الكبير قاله تلميذ طي احمد بن نصر من الدين على من اغترقت التبعات ما يسه ولا يعلم منتهى ما عليه فلا يجوز لاحد ان يقتضي منه شيئا مما له عليه لوجوب الحصص في ماله ولا يجوز له اخذ شيء لا يدرى هل هو له ام لا وهذا ظاهر في عدم تقليد اذ فائدة قسم ماله على ديونه والقرض انهم لا يأخذونها فقول ح لا دليل فيه على عدم تقليد غير ظاهر البناء عج ومن تبعه انما قالوا لا دليل فيه على عدم الحجر عليه وهو كذلك اذ لا يلزم من عدم تقليد عدم الحجر عليه بمنعه من التصرف فيما يسه عب وفي ابى الحسن فيه خلاف هل حكمه حكم من حجر عليه القاضى او حكم من احاط الدين بماله فعلى الاول لا يصح منعه قضاء بعض غرماته ولو يعرض ماله ولم يقتصه الدخول مع من قضاها بالخاصة كغرماء الفلاس وعلى الثاني يصح قضاؤه لبعض غرماته ببعض ماله ويحل الخلاف حيث لم تعلم اعيان التبعات لاشخاص معينين البناء ينبغي على انه كالفلاس منعه من التصرف في ماله مطلقا وعلى انه كمن احاط الدين بماله منعه من التبرع به فقط (و) للفرع منع المدين ولو لم يحيط الدين بماله من (سفره) اي المدين (ان حل دينه) اي الغريم (بغيبته) اي المدين وابسروا بول كل على قضائه ولم يضمنه موثرا فان كان ميسرا او وكل من يقضيه في غيبته من ماله او ضمنه على اولي يحل بغيبته فلا يس لفرعه منعه من سفره الا ان يعرف بالدد وهذا اذا تحقق ارادته السفر واما ان خشى سفره وغيبته لمحاول المدين ودلت عليه قرينة وانكره فلغريمه تحليفه على عدم ارادته فان نكل أو كان لا يتوقى البين الغموس كاف جملا بالمال (تنبيهات) الاول غ الضمير في سفره يعود على المدين لا بقصد كونه احاط الدين بماله فقيها والى منع غريمك من عياد السفر الذي يحل دينك قبل قدومه منه ولا

(قوله جائزة) اي نافذة (قوله شخص) بضم فسكون (قوله من المال الخ) بيان ما (قوله بهذا) اي جواز افعاله صلا يفتي (قوله وقوله) اي ابن زرب (قوله واستدلاله) اي ابن زرب (قوله علم) بضم العين (قوله من الديون) بيان ما (قوله يغترق) بفتح الياء وسكون العين المجمة (قوله من المال) بيان ما (قوله من المعروف) بيان شيء (قوله له) اي من اغترق الدين ماله (قوله ويقتضى) بضم فسكون فكسر (قوله منه) اي ماله (قوله عقل) بفتح فسكون اي دية (قوله علم) بضم العين (قوله قهسي) اي افعاله (قوله انه) اي ماله (قوله من المعروف) بيان ما (قوله ولا يعلم) بضم الياء (قوله منه) اي ما يسه من اغترقت التبعات ما يسه (قوله تقليد) اي من اغترقت التبعات ما يسه (قوله فائدة) اي التقليد (قوله) اي التقليد (قوله والقرض) بفتح القاء وسكون الراء (قوله فيه) اي كلام احمد بن نصر (قوله غير ظاهر) خبر قول

(قوله بمنعه من التصرف الخ) تصوير الجبر عليه (قوله فيه) اي من احاطت التبعات بما يسه (قوله فعلى الاول) تمنعه اي كونه كمن حجر عليه القاضى (قوله على الثاني) اي كونه كمن احاط الدين بماله (قوله تعلم) بضم التاء (قوله قهيا) اي المدونة

(قوله يوب) أي يرجع (قوله قيد) بفتحات مثقلا (قوله ظاهرها) أي المدونة (قوله ولا يقبل) بضم الياء وفتح الموحدة (قوله وهو) أي الوكيل الخ حال (قوله ما قاله) أي ابن عبد السلام (قوله فهم) بضم الفاء (قوله أنه) أي الدين (قوله بها) أي غيبته (قوله فليس له) أي رب الدين (قوله منعه) أي الدين (قوله به) أي الاتهام (قوله وجهه) أي التقييد بالاثم (قوله المذهب) فيه نظر لأنه حكاه بقليل بعد قوله حلقه مطلقا (قوله وكذا) أي صاحب الشامل في جعله التقييد المذهب ١١٧ (قوله ومقامه) بضم الميم أي أقامته (قوله خشي) بضم الخاء المعجمة (قوله عرف) بضم العين (قوله منع) بضم الميم (قوله يرى) بضم الياء (قوله محل) بكسر

الحاء أي حاول (قوله وترك) بضم فكسر عطف على حلف (قوله سئل) بضم فكسر (قوله فقال) أي أبو إبراهيم (قوله بينه) بفتح فكسر مثقلا أي ظاهرة (قوله وان لم تكن قاطعة) مبالغة (قوله فان نكل) أي المطلوب (قوله كاذب) بضم فكسر مثقلا (قوله اعطاه غيره) من إضافة المصدر لفعله الأول (قوله من الغرماء) بيان غيره (قوله ذينه) مقعول ثان لاعطاه (قوله أنه) أي الاعطاء قبل الاجل (قوله فهو) أي اعطاه الدين قبل اجله (قوله يتفق) بضم الياء وفتح الفاء (قوله على رده) أي الدين المعطى قبل اجله للمدين (قوله لان له) أي المانع (قوله فيه) أي ما يبد المدين (قوله قصر) بفتح خفتا (قوله السيوري) بفتح السين

تمنع من قر يسه الذي يؤب منه قبل محل اجل دينك (الثاني) غ قيد بعض الشيوخ منعه من السفر البعيد بعدم توكيل من يوفيه ابن عبد السلام ظاهره انه منعه منه ولا يقبل منه توكيل لكن التقييد محقق ان ضمن الوكيل الحق وهو مليء او كان له مدين مال يمكن القضاء منه بمهولة عند حلول الاجل ح ما قاله ليس بظاهر فان أهل المذهب كلهم مصرحون بهذا التقييد (الثالث) اذا وكل المدين من يوفى دينه في غيبته فهل له عزله ابن عبد السلام فيه تردد واختار بعض المحققين ان له عزله الى بدل لامطلقا واصل المذهب انه اذا تعلق بالوكلاء حق لاحد الغريمين فليس له عزله (الرابع) فهم من كلام المصنف بالآخرى ان لصاحب الدين الحال منع مدينه من سفره حتى يقضيه مدينه وهو كذلك (الخامس) مفهوم حل غيبته انه ان كان لا يجل بها فليس له منعه من سفره ولا تحليفه وفي سماع عيسى انه يحلفه انه لم يرد القرار من الحق الذي عليه وانه نوى الرجوع عند الاجل لقضاء ما عليه ابن يونس بعض اصحابنا انما يحلف المبتهم وقيد به أبو الحسن المدونة وكذا الشيخ أبو محمد في مختصره وجعله صاحب الشامل المذهب ونصه ولنى الدين منع المدين من سفره محل فيه الا ان يوكل من يوفيه لان كان لا يجل بعده وحلف انه لم يرد به فرارا وان نيته العود لقضائه عند الاجل وقبل ان اتمهم والا فلا اه وكذا اللخمى ونصه ومن عليه دين مؤجل وأراد السفر قبل حلوله فلا يمنع اذا بقي من اجله قدر سيره ورجوعه وكان لا يخشى لده ومقامه فان خشي ذلك منه أو عرف بالعدم ان الا نافي بمجمل وان كان موسرا وله عقار فهو بالخيار بين ان يعطى حيا بالاقضاء أو وكلا بالبيع ويكون النداء به قبل الاجل بمقدار ما يرى انه يكمل الاثم ارعند محل الاجل وان أشكل أمره هل اراد بسفره تغيبا ام لا حلف انه ما يسافر فرارا وانه لا يتأخر عن العود عند محل الاجل وترك (السادس) هذا كله في المدين الموسر واما المعسر فليس لغريمه منعه مصرح به أهل المذهب في باب الحج (السابع) سئل أبو إبراهيم عن له دين مؤجل فزعم ان المدين أراد السفر وانكر المدين فقال ان قام للمطالب شبهة بينه وان لم تكن قاطعة حلف المطلوب ما اراد سفره وان نكل كلف حيا ثقة بالمال (و) له منعه من (اعطاه غيره) أي المانع من الغرماء دينه (قبل) حاول (اجله) لانه تسليف فهو تبرع بعض القرويين ويتفق على رده (او) اعطاه (كل ما) أي المال الذي (بيده) أي المدين لبعض غرمائه فلغيره من غرمائه منعه اتفاقا لان له فيه حقاغ كذا في التوضيح ونسب الاول لبعض القرويين والثاني للسيوري واصله لا ما زرى ونصه باختصار ابن عرفة قصر السيوري الخلاف في قضاء بعض غرمائه على امساك بعض ماله ليعامل به الناس قال ولو قضى ما بيده بعض غرمائه لم يحجز اتفاقا لانه معنى الذي فرق به بين اعتاقه وقضائه بعض غرمائه من ان قضاء بعض غرمائه يؤدي الى الثقة به في معاملته واذا عومل غما له بغير خلاف اعتاقه ثم قال

المهمة توضح المثنى تحت (قوله على امسالك) صلة قصر (قوله فيعامل) أي المدين (قوله به) أي بعض ماله الذي امسكه (قوله قال) أي السيوري (قوله ولو قضى) أي المدين (قوله ما بيده) أي كله (قوله فرق) بضم فكسر محققا (قوله بين اعتاقه) أي من احاط الدين بماله (قوله وقضائه) أي من احاط الدين بماله (قوله من ان قضاء بعض غرمائه الخ) بيان المعنى الذي فرق به بينهما

(قوله انه) أى من احاط الدين بماله الخ مقول رأيت (قوله يختلف) بضم الياء وفتح اللام (قوله لانه) أى المدين (قوله على ذلك) أى تعجيل الدين قبل اجله (قوله يرد) بضم ففتح (قوله وهو) أى الوجه الآخر (قوله يجاب) أى عن قول ابن عرفة لان رد ما زاد يؤدى الى ضم وتعجل الخ (قوله المدين) تنسيب لنا تب فاعل منهم (قوله بالكذب) صلة منهم (قوله فى اقراره) أى المدين (قوله لقوة الخ) على اتهمه (قوله او هيبته) ١١٨٠ عطف على قرابته (قوله حكاة) أى الخصى الخلاف (قوله ثم قال) أى الخصى

(قوله وأن لا يجوز) أى اقراره
لمتهم عليه (قوله بقصة)
يفتح القاف وسكون الفاء
(قوله فيه) أى اعطاء بعض
ما يسهل بعض غرماته بعد
حاول اجله (قوله من اتفاق
الخ) بيان ما (قوله جواز)
أى اعطائه بعض غرماته
الخ (قوله على انه) أى
التشاور فى تقليسه (قوله
عليه) أى تقليسه (قوله
على انه) أى تشاورهم فيه
ابن عرفة وفى حجة قضائه
بعض غرماته ثالثها ما لم
يتشاوروا فى تقليسه (قوله
قضيها) أى المدونة (قوله
قضاؤه) أى من احاط الدين
بماله (قوله او رهنه) أى من
احاط الدين بماله ما لا لبعض
غرماته (قوله جائز) أى
نافذ خبر قضاؤه او رهنه
(قوله ذلك) أى قضاء البعض
او رهنه (قوله الغرماء) أى
باقيم (قوله معه) أى الغريم
الذى قضاها او رهنه المدين
(قوله فيه) أى المدفوع
قضاها او رهنه (قوله وليس)
أى القول المرجوع عنه

المازى ورأيت فى تعاليق بعض القرويين انه لو عمل دية لبعض غرماته قبل حلول اجله لم
يختلف فى رده لانه لم يعمل على ذلك وحكيته فى بعض الدروس بمحضرة بعض المقتنين فقال
يرد من وجه آخر وهو ان قيمة المؤجل اقل من عدد المجمل فالرائد على قيمته هبة ترد اتفاقا وهو
صحيح وسبق النظر هل يرد كله أو ما زاد عدده على قيمته مؤجلا ابن عرفة فى جعله اياه محل نظر
نظر لان رد ما زاد يؤدى الى ضم وتعجل فيزال فاسد سلقى آدمى بارتكاب فاسد سلقى الله تعالى
والاخص يمنع ما منع الا عام اه وتامل هل يجاب بان ما تجر اليه الاحكام ليس كالدخول عليه
قصد او شبهه فى منع الغريم من احاط الدين بماله فقال (كأقراره) أى من احاط الدين بماله
(الشخص منهم) بضم الميم وفتح المثناة مشددة والهاء المدين بالكذب فى اقراره يدين له (عليه)
بقوة قرابته كائنه واية او هيبته كروجه وصديقه فلغريمه منه (على المختار) الخصى من
خلاف حكاة ثم قال وان لا يجوز أحسن (والاصح) الذى قضى به قاضى الجماعة بقصة وشهره
المتعطى ومفهوم انهم عليه انه لا يمنع من اقراره لمن لا يتهم عليه وهو كذلك اتفاقا حكاه ابن عرفة
(لا) يمنع من احاط الدين بماله من اعطاء (بعضه) أى المال الذى يده اياه بعض غرماته قضاء له
بعد حلول اجله واشار بعضهم للخلاف فيه خافى السكاكى من اتفاق مالك واصحابه رضى الله
تعالى عنهم على جواز له طريقتا وظاهر المصنف ولو تشاور الغرماء فى تقليسه وهو كذلك على
انه ليس تقليسا وسمع عيسى ابن القاسم مالم يتشاوروا عليه وهذا على انه تقليس (و) لا يمنع من
احاط الدين بماله من (رهنه) أى بعض ماله لبعض غرماته وظاهره كالدونة ولوتين فلسه وهو
كذلك فقيم اقضاؤه لبعض غرماته او رهنه جائز مالم يقلس وقد كان مالك رضى الله تعالى عنه
يقول اذا تبين فلسه فليس لذلك ويدخل الغرماء معه فيه وليس بشئ ابن القاسم وعلى اجازته
جماعة الناس الخط هذا اذا كان هيبته او امان كان مريضا فلا يجوز قضاؤه ولا رهنه فى مذهب
ابن القاسم بخلاف بيعه وابتاعه قاله فى المقدمات الرباجى اذا كان المقر مريضا فلا يخالو
من كونه مدينا أو غير مديان فان كان مدينا ناقصه بالمعاوضات جائز قول واحد مالم يجاب
وتصرفه فى المعارف ممنوع قول واحد الا باجازة الورثة وفى قضائه ورهنه ثلاثة اقوال المنع
لابن القاسم والجواز لغيره والتفصيل بين القضاة والرهن وحكاة الوليد اه ويعنى بالمعارف
المعروف كالصدقة والعق ونقل الاقوال الثلاثة ابن رشد واما اذا لم يكن عليه دين واستحدث
فى مرضه ديناً يبيع أو قرض ورهن فيه فلا كلام فى هيبته وفى الوثائق المجموعة فان كان الراهن
حين رهنه مريضا فليس يضار له لان يبيع المريض جائز مالم يجاب فيه فكذا رهنه لانه كالبيع
وبسببه كان اه عاب لم يبين حد البعض الذى لا يمنع من اعطائه وهو ان يبقى بعده ما تمكن

(قوله بشئ) أى معمول عليه (قوله وعلى اجازته) أى قضائه او رهنه بعض غرماته (قوله هذا) المعاملة
أى جوازه (قوله ان كان) أى من احاط الدين بماله (قوله فان كان) أى المريض (قوله فى المعارف) بجمع معروف
(قوله وفى قضائه) أى المريض (قوله وبسببه) أى البيع صلة كان أى حصل الرهن (قوله لم يبين) أى المصنف
(قوله لحد) أى قدر

(قوله ما يتي) أي من ديون الغرماء (قوله بربحه) أي الباقي بيد المدين (قوله وعليه) أي ابقاها تمكن المعاملة به لجو ما اعطى
بربحه (قوله فيلزم) بضم الباء أي المدين (قوله بتجريكه) أي التجزئ بما بقي بيده ١١٩ لتحصيل ربح يجبر ما أعطاه (قوله

ولا ينافي) أي الزامه بتجريكه

الباقي لذلك (قوله ولا يلزم)

بضم الباء أي المدين (قوله

لأنه) أي المدين (قوله

تصرف) بتفحات مثقلا

(قوله تقييده) أي جواز

تزوجيه (قوله في بعضه) أي

ما سيده باعطاء بعضه أو رهنه

لبعض غرمائه (قوله ولا يمنع)

بضم الباء (قوله) أي الجواز

مطلقا (قوله ان الخطاب

بعد ان ذكر الخ) فيه ان

ما ذكره فحين لا دين عليه

وليس كلام عب فيه بل

فحين احاط الدين بماله (قوله

على انها) أي الكتابة (قوله

محلها) أي القولين (قوله

لما) بفتح اللام وخفة الميم

(قوله بعد) بضم العين (قوله

من هذا) أي منعه ان كانت

باقلة من قيمته (قوله وان قيل

الخ) حال (قوله ذلك) أي

التزوج (قوله ونفس) مصنف

على ظاهر (قوله ولا ين

رشد) خبره قديم (قوله

ولو كان) أي صداقتها (قوله

به) أي زائد صداقتها على

صداق مثلها (قوله على

انه) أي الزائد على واحدة

(قوله اتفاقه) أي من احاط

الدين بماله (قوله فبما جرت

العادة) صلة اتفاق (قوله

المعاملة به قاله ذى لوفاه ما بقي أو جبر ما أعطى للبعض بربحه وعليه فيسازم بتجريكه ولا ينافي
قوله الا لا ينافي ولا يلزم بتكسب لانه هذا تصرف في بعضه ولا يمنع من احاط الدين بماله من رهنه
بعض غرمائه أو غيرهم بعض ماله في معاملة واحدة مشترط في الرهن لمن لا يتهم عليه والراهن
صحيح واصاب وجه الرهن بان لا يرهن كثيرا في قليل فلا يمنع مع وجود هذه الشروط الستة اه
البيان قوله فيسازم بتجريكه الخ غير ظاهر وقوله في معاملة واحدة مشترط فيها الرهن الخ لم أر من
ذكر هذه الشروط وظاهر المدونة وابن عرفة وضيح وغيرهم الجواز مطلقا وبذلك ان ح
بعد ان ذكر الجواز في الصحيح والخلاف في المريض قال وأما اذا لم يكن عليه دين ثم استحدث
في مرضه ذينا يبيع أو قرض ورهن فيه رهنا فلا كلام في صحته اه وأيضاً اذا ثبت ان المعاملة
سائدة وأنه اصاب فيها وجه الرهن فلا وجه لاشتراط كونه لا يتهم عليه ولو كان مريضا للجواز
معاملته من يهتم عليه اذا لم تسكن بحبابة اه اقول الشروط الخمسة غير كونه لمن لا يتهم عليه
كلها ظاهرة لا ينبغي التوقف فيها ومن حفظ حجة واقعه اعلم (وفي جواز) كتابته) أي من احاط
الدين بماله لرقيقه كتابة مثله بلا محاباة بناء على انها كالبيع ومنعها بناء على انها كالعق (قولان)
ذكرهما في توضيحه بلا عذر وعيب محلهما اذا كان به بكتابة مثله لا باقل فتخرج قطعاً ولا يكثر قبوز
قطعه انم ظاهره جرمه مساواة كانت كتابة مثله قدر قيمته أو اقل ولوقيل بجمعها ان كانت اقل لما
بعد وفي كلام الشارح عن النخعي ما هو قريب من هذا وان قيل انه ضعيف (وله) أي من احاط
الدين بماله (التزوج) والنفقة على الزوجة وليس لذلك بعد تفليسه في المدونة ليس للمفاس
ان يتزوج بالمال الذي فليس فيه وله ان يتزوج فيما بعده وفي المقدمات يجوز اتفاقه أي من
احاط الدين بماله على غير عوض فيما جرت العادة بفعاله كالتزوج والنفقة على الزوجة نت
ظاهره تزوج بمن تشبه حاله أو لا أصدقها مثل صداقها أو أكثر وهو كذلك على ظاهر المدونة
والعتبية ونفس النخعي والسكاكي وابن رشد تقييده بتزوجه بمن تشبه حاله أو أصدقها مثل
صداقها ولو كان أكثر لكان لغرمائه ان يرجعوا عليها به (وفي جواز) تزوجه) أي من احاط
الدين بماله (أو بعا) بناء على ان الزائد على واحد من الامور الحاصية وضعه مما زاد على واحدة
بناء على انه من التوسع تردد لابن رشد (وفي جواز) اتفاقه في (تطوعه) أي من احاط الدين بماله
(بالج) ومنعه (تردد) لابن رشد قال في المقدمات يجوز اتفاقه المال على غير عوض فيما جرت
العادة بفعاله كالتزوج والنفقة على الزوجة ولا يجوز فيما لم تجر العادة بفعاله كالكراف في حج
التطوع وانظر هل له ان يبيع القريضة من اموال الغرماء ام لا وان كان ياتي ذلك على
الاختلاف في الحج هل هو على الفور او على التراخي وهل له ان يتزوج أربع زوجات وتدير
ذلك اه ح وما ذكره الشارح عن المقدمات لم اقف عليه فيها غ ابن رشد لم يتردد في حج
التطوع وانما تردد في حجة القريضة ومما المصنف تطوعا باعتباره القول بالتراخي أو لان
القرض ساقط عنه لعدم استطاعته ح والعجب من تردد ابن رشد في حج القريضة وقد نص
في النوادر على انه لا يبيع القريضة قال في باب الاستطاعة قال ابن الموار قال مالك رضي الله

ولا يجوز أي اتفاقه المال على غير عوض (قوله هل له) أي من احاط الدين بماله (قوله وان كان ياتي ذلك) أي حجة القريضة

عطف على هل له ان يبيع الخ (قوله وهل له ان يتزوج الخ) مصنف على هل له ان يبيع (قوله قال) أي الشيخ

(قوله من رواية ابن نافع) أي عن مالك رضي الله تعالى عنه (قوله فلا بأس أن يحج) أي لأن الظاهر واجب (قوله وجعله) بفتح الواو وسكون الجيم أي ماله (قوله جلدا) بفتح الجيم وسكون اللام أي قويا (قوله عاتق) أي مانع واضافته للبيان (قوله المدين) تفسير لنا ثاب فاعل فليس (قوله المدين) ١٢٠ تفسير لفاعل حضر (قوله المدين) تفسير لفاعل غاب (قوله هذا) أي قولنا

على عشرة أيام (قوله مقابلة) أي غاب (قوله وعدم) عطف على مقابلة (قوله تنصلي) أي المصنف (قوله والذي يقلسه) أي من أساطير الدين بنما (قوله تغليسه) أي العبد (قوله غيره) أي السيد (قوله وانما ذلك) أي تغليش الماذون لغيرها (قوله وأنجز عليه) أي العبد الماذون لغيرها (قوله كالخر) خبر أنجز وانما المقصود لفظها فاعل يأتي (قوله وهو) أي الوجوب (قوله التمس) أي طلب تغليسه (قوله وقرره) أي التمس (قوله لا يجوز) أي تغليسه (قوله فيه) أي التمس (قوله لا ذلة) أي المدين عطف على هتك (قوله وأما وجوبه) أي تغليسه (قوله به) أي تغليسه (قوله فهو) أي الوجوب (قوله لا ذلة) أي التغليش (قوله فهو) أي التغليش (قوله ويجب) أي التغليش (قوله فان علم) بضم العين أي ملاء الغائب مفهوماً لم يعلم (قوله وهو) أي عدم تغليش معلوم الملاحة حين خروجه (قوله

تعالى عنه وذكره ابن عبيدوس من رواية ابن نافع فيمن عليه دين ليس عنده له قضاء فلا بأس أن يحج قال مصنفون وان يغزو قال ابن المراز قال مالك رضي الله تعالى عنه وان كان له وفاء وكان يرجو قضاء فلا بأس أن يحج قال محمد معناه وان يكن معه مقدار دينه فليس له أن يحج يريد محمد الابن يقضيه أو يتسح ١٥٠ وقال سند في باب الاستعانة وان كان عليه دين ويبيده مال فالدين أحق بما للمع الحج قال مالك رضي الله تعالى عنه في الموازية فان لم يكن له مال فقال عنه ابن نافع عنه ابن عبيدوس لا بأس أن يحج وان يغزو يريد لان المعسر يجب انظاره فاذا تحقق فلسه وكان جلدا في نفسه فقد سقط عنه عاتق الدين ويلزمه الحج لقوته عليه اما من له مال فلا يخرج حتى يوفى دينه فاذا كان هذا حكم الحج القرض فبالاكتفاء بالتطوع فقد سقط التردد الذي في كلام المصنف والذي في كلام ابن رشد بوجود النص من مالك رضي الله تعالى عنه والحدقه على ذلك ابن عرفة عقب ذكر تردد ابن رشد الظاهر منعه من تزوج ما زاد على واحدة لقلته عادة وكذا اطلاقه وتكررت ترجمته بغير شهوة (وفلس) بضم الفاء وكسر اللام مشددة المدين الذي اساط المدين بماله سواء (حضر) المدين ولو حكيما كن غاب على ثلاثة ايام فيكتب له ويبحث عن حاله (او غاب) المدين على كعشرة ايام فاكثر ذهابا هذا ظاهر مقابلة به حضر وعدم تغليسه في الغيبة بين متوسطه وبعبدة وهذه طريقة النخعي وهي المناسبة لاطلاق المصنف والذي يقلسه الحاكم ولو في دين اب على ابنه وليس السيد عبد ماذون له في التجارة فليسه في معاملته غيره وانما ذلك للحاكم وسيأتي للمصنف في الخبر والخبر عليه كالمرت ظاهرا كلامه وجوب تغليسه وهو واضح ان التمس الغرماء وقرره بعض مشايخي بالجواري تبع الصاحب التمس له ويب ورد بقوله وفلس الحج قول عطاء لا يجوز لان فيه هتك حرمة المدين واذلاله وأما وجوبه اذا لم يتوصل الغرماء لادبونه سم الابيه فهو لا امر عارض لالذاته فهو من اصله جائز ويجب عند تعذر الوصول للحق الابيه وقيد المصنف تغليش الغائب بقوله (ان لم يعلم) بضم التاء وسكون العين وفتح اللام (ملاؤه) بفتح الميم مدود أي غناء المدين حال خروجه فان علم فلا يقلس على المشهور وهو قول ابن القاسم استحباب الجال اذا اصل بقاما كان على ما كان وقال اشهب يقلس (تبيينات الاول) تت ظاهر كلامه به مدت غيبته او توسطت او قربت وليس كذلك بل هو في بعيد الغيبة وما غيره فيكتب اليه قاله ابن القاسم ولذا قال صاحب التمس له قول ابن الحاجب والبعيد الغيبة لا يعلم ملاؤه يقلس احسن منه وفي التوضيح عن العتبية والواضحة عند القريب الايام اليسيرة قال في البيان ولا خلاف في ذلك وخلاف ابن القاسم واشهب انما هو عندى فيما اذا كان على مسيرة عشرة ايام واماما كان على مسيرة شهر فلا خلاف في وجوب تغليسه وان علم ملاؤه ١٥١ الخط أطلق رحمه الله تعالى والغيبة ثلاثة اقسام قريبة حدها ابن القاسم بايام يسيرة فلا يقلس بل يكشف عن حاله ابن رشد ولا خلاف في هذا ومتوسطة وحدها ابن رشد بعشرة ايام ونحوها فان لم يعلم ملاؤه فاس لا خلاف وان علم فلا يقلس على المشهور خلافا لاشهب

منه) أي قول المصنف او غاب (قوله في ذلك) أي المكشف عن حاله كال حاضر (قوله والغيبة ثلاثة اقسام) وبعبدة حال (قوله حدها) بفتح حاء (قوله يكشف) بضم الكاف وفتح الشين (قوله يعلم) بضم الياء (قوله فلس) بضم فس فكسر مثقلا

(قوله قال) أي ابن رشد
 (قوله ذو غيبة بعدت) أي
 وان علم ملاؤه (قوله لان
 قرب) أي موضع الغائب
 بان كان على أيام يسره فلا
 يقلن (قوله كان علم تقدم
 يسره) أي متوسط الغيبة
 تشبيه في عدم تقليس
 (قوله وشك) بضم الشين
 (قوله في قدره) أي ماله
 (قوله او وجوده) أي ماله
 (قوله وفيه وفاء) أي دينه
 حال (قوله انه) أي الشأن
 (قوله هو) أي التقليس
 (قوله بذلك) أي انقسام
 التقليس الى عام وخاص
 (قوله فيه) أي التقليس
 (قوله بانه) أي التقليس
 (قوله وهذا) أي يكون
 التفريع على مطلق التقليس
 (قوله منوالهما) أي ابن
 شاس وابن الحاجب (قوله
 قوله) أي المصنف (قوله
 بجر عليه) خبر معنى (قوله
 وان كان في التوضيح)
 واوه الحال واسم كان ضمير
 خليل وفي التوضيح صلة
 قرر (قوله قالا) أي ابن
 عبد السلام و خليل (قوله
 يجعل) أي ابن عبد السلام
 والموضع

وبعيدة وحدها ابن رشد بشهر ونحوه قال ولا خلاف في وجوب تقليس وان علم ملاؤه وهذه
 طريقة ابن رشد واما اللحنى وابن الحاجب فاطلقا في الغيبة البعيدة وحكاياها الخلاف مطلقا
 من غير تقييد بعشرة أيام ونحوها ونقل في التوضيح كلام ابن رشد بجمعه ومضى عليه في الشامل
 ونصه وقاس ذو غيبة بعدت كسهر أو توسطت كعشرة أيام وجهل تقدم يسره لان قرب
 وكشف عنه كان علم تقدم يسره على المشهور * الثاني غيبة ماله كغيبة اللحنى من بعدت
 غيبة ماله وشك في قدره او وجوده فلس وان علم وجوده وفيه وفاء فقال ابن القاسم لا يقلن
 اه فت ح في التوضيح اما لو حضر الغريم وغاب المال فان ذلك يوجب تقليه اذا كانت
 غيبة بعيدة اه ونقل في الشامل * الثالث ح في الشامل واستثنى ببيع سلع من بعدت
 غيبته كان قربت على الاظهر كبت ونقل في التوضيح * الرابع فت في كبره و اشار للتقليس
 الخاص وهو حكم الحاكم بخلع ماله اغرماته لجزءه عن قضاء دينه فقال وفلس الخ طئي
 ومثله لس وقد علمت انه لا شيء من التقليس اخص واعم بل هو واحد ثم تقريرهم كلام المصنف
 بذلك يقتضي ان التفريع بقوله فنع من تصرف مالى الخ على حكم الحاكم بخلع المال الذي
 جعله تقليس اخص وليس كذلك بل هو مفرع على مطلق التقليس وتقدم الخلاف فيه هل
 هو تشاورهم في تقليه او رفعهم للقاضي او حبسه وليس في شيء من هذه الاقوال قول بانه
 حكم الحاكم بخلع ماله وهذا هو الذي يدل عليه قول ابن شاس وابن الحاجب واذا التقى الغرماء
 او بعضهم الجسر على من ينقص ماله عن دينه الحال جسر عليه ثم قال وللجسر احكام منها منع
 التصرف في المال الموجود والمصنف نسج على منوالهما فعنى قوله وفلس بجر عليه بسبب
 طلبه دينه اهل وتقدم من كلام ابن رشد و ابى الحسن الاختلاف في هذا التقليس أنه مجرد
 التشاور والرفع ولا يحتاج الجسر عليه لحكم الحاكم وهو الذي يدل عليه كلام هولاء وان كان
 في التوضيح قرر كلام ابن الحاجب بان الحاكم بيجر عليه ونحوه لابن عبد السلام ولا يناق
 ما قالا ما ذكرنا اذ يجعل الجسر والمنع موقفا على حكم الحاكم ويدل ما نقلناه قول ابن عرفة
 في حيد الاعم قيام ذى دين الخ فاقصر على مجرد انقسام ورتب عليه المنع وهو صواب وتقدم
 منازعته في جعله اعم وفي تفريع منع التبرعات فقط عليه والافه في نفسه صحيح موافق لما
 تقدم من كلام الاقمة ثم ان ابن عرفة لما عرف الاخص بما تقدم قال يمنع ما يمنع الاعم ومطلق
 بيعه وشرائه وقال في الاعم يمنع التبرعات وتقدم رد ناله وقوله ان البيع والشراء يمنعهما
 الاخص غير ظاهرا ذينعه الاعم أيضا على تفسيره والحاصل ان كلام ابن عرفة في هذا المحل فيه
 نظره وقد بينا لك الحق الذي لا غبار عليه فتثبت في هذا المجال فانه منزلة افكار ائمة فضلاء والكمال
 لله أقول بحول الله وقوته لا شك ان حكم الحاكم بخلع ماله من احاط الدين بماله ويجز عن قضاء
 ما عليه تقليس اخص بشرطه قيام الغرماء وهو التقليس الاعم ويشتر كان في حكم وهو المنع
 من التصرف المالى بما وضعت وينتفرد الاخص بحلول المؤجل وقسمة الماله والحس ونحوها
 ولو كانت هذه الاحكام تترتب على مجرد القيام او التشاور لم يحتاجوا لرفع الحاكم ولم يظهر
 قولهم لو كانتهم فقسما الخ اذ لا يحتاجون لتسكينه ولو كان التقليس مجرد القيام او التشاور فقه
 لم يظهر قولهم شرط التقليس طلب الغرماء ولا قولهم فلس ولو غاب مع ان امر الغائب لا يحكم

فيه الا لقضاء تقسيم ابن عرفة التقليل الى اعم واخص هو الحق الذي لا شك فيه وصرح
به مالك وابن القمام في معجم اصبح رضى الله تعالى عنهم وتقدم نصه ويأتي أيضا في شرح
ولو مكتمهم الغريم في احوال الخ ورده خطأ صريح والله سبحانه وتعالى أعلم وأشار اشروط التقليل
معلقا لها يقلس فقال (بطلبه) أي الغريم يقلس من أحاط الدين بماله ان وافق الطالب باقي
الغرماء بل (وان أبي) بفتح الهمز والموحدة أي منع تقليسه (غيره) أي الطالب وأولى ان
سكت ابن المواز ان يدفع الآبون للطالب دينه من مال مدينهم أو من أموالهم فلا يقلس قال
في المدونة واذ قام رجل واحد على المدين فله ان يقلسه كقيام الجماعة وقال ابن عبد السلام
في شروط التقليل أحدها ان يقوم عليه من الغرماء واحد فأكثروا له غيره أيضا قال في
التوضيح وأخذ من قول المصنف القس الغرماء أنه لا يكون للقاضي ذلك الا بطلبهم وأنه لو اراد
الغريم تقليس نفسه لم يكن له ذلك اهـ وكذا فهم هذان قوله هنا بطلبه ومن قوله اول
الباب والغريم منع الخ عب نعم للمدين طلب الحكم بتقسيم الدين بقدر وسعه بعد ثبوت
عسره وحلقه عليه وان لم يطلبه غريم والشرط الثاني كون دين الطالب (دينا حل) أصالة
أو بانتهاء أجله فلا يقاس بدين مؤجل بعض الشيوخ ديناهة فعول له لابه أي فلس المدين بسبب
طلب غريمه تقليسه لاجل دين حال وهو أولى من جعل ضمير طلبه راجعا للغريم على أنه فاعل
الطلب ومفعوله ديننا اذ لا يلزم من طلب الدين طلب التقليل وهم قد جعلوه شرطاً احترازاً
من طلب المدين أو الخاكم تقليسه دون الغريم فلا يقلس فيها المالك اذا اراد واحد من الغرماء
تقليل المدين وجبسه وقال بعضهم ندعه ليسعي حيس لمن اراد حبسه اهـ (زاد) الدين الحال
الذي لطالب تقليسه (على ماله) أي المدين فانه قد عب وهو ظاهر سياق المصنف وشعره
قول ابن حجر ان قام به من حصل دينه ومن لم يحصل فلا يقلس الا ان يقترب ما حل ما يديه اهـ
البيان في ضيق ذكرها هنا صوراً الاولى ان يكون له وفادينه الحال والمؤجل فلا يقلس اهـ الثانية
ان يتقص ما يسهه عن الحال فلا شك انه يقلس اهـ الثالثة ان يكون ما يسهه مقدار الحال فقط
فلا يقر بين في تقليسه قولان اهـ الرابعة ان يكون يسهه مقدار دينه الحال ويفضل عنه فضله الا
انه لا يفي بالمؤجل الذي عليه فذكر الخمي أن المعروف انه يقلس وفي الموازية انه لا يقلس
وليس يحسن وقيد الخمي ما في الموازية بان تبقى يسهه فضله يعامله الناس عليها وتجبره الناس
بسيما ويرجى من تنبته لها ما يقضى به الديون المؤجلة واذا كان المعروف في هذه المسئلة أنه
يقلس فتقليسه اذ لم يكن يسهه الامتداد الحال أولى اهـ وظاهر ابن عرفة ان تقييد الخمي هو
المذهب ولعله توفيق بين القولين وفرقه في هذه الحال بين الحال والمؤجل يدل على ان المراد
بالحال ما يشعل دين الطالب وغيره خلاف ما قيد به ز قه ما انت وبذل لذلك أيضا قول المصنف او
بقى ما لا يفي بالمؤجل ولا دليل له في كلام ابن حجر ونص ابن عرفة بتقرير التقليل الاخص بتوجه
طلب ذي دين المدين بآز يد عمالكم المدين فان كانوا جماعة متفقين فواضح فان طلبه احدهم
دونهم ودينه اقل من مال المدين فكذلك اهـ وهو صريح فيما قلناه (او بقی) من مال المدين
بعد قضاء ما حل عليه (ما) أي قدر يسير (لا يفي) بفتح التخمسة وكسر الفاء أي لا يوفى (و) المدين
(المؤجل) ولا يرجى تحريكه ربح يفي به ابن حجر ولم يفضل عن الحال الا يسير لا يرجى في تحريكه

(قوله ورده) أي طلق على
ابن عرفة (قوله الآبون)
بمد الهمز وضم الموحدة
بجمع آب بمد الهمز أي
المانعون التقليل (قوله
واخذ) بضم الهمز وكسر
الخاء الموحدة (قوله المصنف)
أي ابن الحاجب (قوله
انه) أي الشأن (قوله ذلك)
أي التقليل (قوله الغريم)
أي المدين (قوله جعلوه)
أي طلب التقليل (قوله
فيها) أي المدونة خبر مقدم
(قوله حبس) بضم فكسر
(قوله به) أي التقليل
(قوله ومن لم يحل) عطف
على من حل دينه (قوله له)
أي المدين (قوله المدين)
مفعول طلب المضاف
لقضائه (قوله ازيد) صلة
طلب (قوله فان كانوا) أي
الغرماء (قوله فان طلبه)
أي التقليل (قوله دونهم)
أي دون باقيهم (قوله ودينه)
أي طالب التقليل وأوجه
للحال (قوله فكذلك) أي
اتفاقهم على طلب تقليسه
في تقليسه (قوله يصريكه)
أي الباقي من مال المدين بعد
وفاء ما حل عليه (قوله به)
أي المؤجل

(قوله منه) أي مال الدين (قوله المذهب كله) أي أهله كلهم (قوله وقف) أي توقف مضى (قوله تصرفه) أي المقلس في المال المقلس فيه (قوله ان يجه) أي المقلس (قوله في الجلاب) خبر مقدم (قوله يجه وشراؤه) أي المقلس (قوله جائز) أي نافذ (قوله تاول) بفتح تاء مثقالا (قوله كلامه) أي ابن الجلاب (قوله ان مراده) أي ابن الجلاب (قوله وفي معاملته) أي المقلس (قوله قالها) أي الاقوال (قوله بالنقد) أي صحته بالمال أي وأولها صحته مطلقا ١٢٤ وثانيها عدم صحته مطلقا (قوله بما يبي) أي تصح بما يبي كالعقار (قوله لا بما يذهب) أي كاهين والطعام والعرض (قوله فيه) أي شرح كلام ابن الحاجب (قوله ومقابلها) أي القصد مطلقا (قوله كالربح) بفتح الراء أي العقار (قوله والمنع) أي منع المقلس من التصرف في المال الذي قلس فيه (قوله ولاجل ذلك) أي منع المقلس من التصرف في المال الذي من التصرف في المال الذي يدهه على يجر عليه (قوله حكيت) بضم فسحة (قوله بان حكمه) أي مستغرق الذمة بالحرام (قوله وهو) أي كون حكم مستغرق الذمة بالحرام حكم من احاط الدين بحاله (قوله ان يجه) أي تم كلام ابن عبد السلام (قوله وقال) أي ابن عرفة (قوله وجودها) أي الاقوال الاربعة التي حكاه ابن الحاجب في معاملة المقلس (قوله فيها) أي ذمتها (قوله كذلك) أي شيئا لاجل معلوم في ذمتها (قوله وتصرفه) أي المقلس (قوله شارطا) من هاء (قوله تصرفه) بضم فسحة (قوله عاينه) أي المقلس (قوله فيه) أي المال الذي يدهه (قوله صحيح) خبر تصرفه (قوله ذلك) أي الشراء (قوله القسم) أي قسمة ما يده المقلس على غرمائه (قوله المصنف) أي ابن الحاجب (قوله اليه) أي الشرط الذي قاله المصنف (قوله مطلقا) أي عن قصد تصرفه بكونه بعد القسمة (قوله لان الحكم) أي الشرعي (قوله يقتضيه) أي كون قضاها تصرفه من غير ما جبر عليه فيه (قوله ما بعد) بضم العين جواب لو

بضم فسحة (قوله عاينه) أي المقلس (قوله فيه) أي المال الذي يدهه (قوله صحيح) خبر تصرفه (قوله ذلك) أي الشراء (قوله القسم) أي قسمة ما يده المقلس على غرمائه (قوله المصنف) أي ابن الحاجب (قوله اليه) أي الشرط الذي قاله المصنف (قوله مطلقا) أي عن قصد تصرفه بكونه بعد القسمة (قوله لان الحكم) أي الشرعي (قوله يقتضيه) أي كون قضاها تصرفه من غير ما جبر عليه فيه (قوله ما بعد) بضم العين جواب لو

(قوله كسلم بيسلم) يضم أولهما وسكون ثانيهما وكسر ثالثهما (قوله اليه) أي المقلس (قوله منه) أي أخذ رأس مال السلم والالتزام المسلم فيه إلى أجله (قوله لانه) أي الخلع (قوله وفيه) أي الخلع (قوله لذلك) أي كونه طلاقه ليس تصرفا فيما حزر عليه فيه (قوله ومن المدونة) خبر مقدم ١٢٤ (قوله ومادام) أي المدين (قوله قائم الوجه) أي لم يقلس لأبلاخص ولا بالأعم

(قوله لهم) أي الغرماء (قوله منعه) أي المقلس (قوله منه) أي القصاص (قوله اذ ليس في جناية العمد) أي على النفس أو على ماديها ولا يخشى من قصاصها التلف (قوله مال أصالة) أي عند ابن القاسم (قوله وهذا) أي عدم منعه من قصاصه وعقوه (قوله والا) أي وإن كان عدا لا قصاص فيه تلبية تلقه ولديته مقدرتكما تقة (قوله ليس له) أي المقلس (قوله فيها) أي أم ولده (قوله فان أكثر) مفهوم الشرط (قوله ان لم يستثنه) أي مالها الخ شرط في وتبعها مالها (قوله والا) أي وإن كان استثنى المقلس مالها (قوله مالها) فاعل انباع مضافا لقوله (قوله من امضاء عمته بيان للمشهور) (قوله لا اعتباره مفهوم الشرط) (قوله على قول ابن القاسم) (قوله ولا يلزم) يضم الياء أي المقلس (قوله قول مالك رضي الله تعالى عنه) خبر المناسب واعتبار مضاف لقاعله ومفهوم مقعوله (قوله لغرمائه) صلي خلع (قوله ليجزه) خلع (قوله لا بالتقليس الاعم) عطف على به (قوله ولو مكنتهم) أي المدين الغرماء مبالغته في عدم قبوله بالأعم (قوله لشراب ذمته) أي المدين الخ علة حلول ما عليه

وشرط ان يقضيه من غير ما حزر عليه فيه مما يستجد له جاز الخمي وان اشترى على ان يقضى من غير ما حزر عليه فيه جاز المازي ان كان بيعه وشرأؤه مصر وفا ذمته كسلم بيسلم اليه في شيء موصوف لأجل بعدي يصح السلم اليه وما في معناه فليس لغرمائه منعه منه وشبهه في عدم المنع فقال (كخلعه) يضم الخاء المجهلة أي المقلس زوجته فليس لغرمائه منعه منه لانه ليس تصرفا في المال المحجور عليه فيه وفيه تجديد مال (وطلاقه) أي المقلس زوجته فليس لهم منعه منه لذلك ولا سقاطه تفتتها عنه ولم ينظر لخرم مهرها لحلوله بفلسه ومحاصتها به ولم يطلقها وليس للمراة المقلسة مخالعة زوجها من المال الذي فلتست فيه ابن يونس ومن المدونة ومادام قائم الوجه فادار به بالدين جائز له ان يتزوج فيما يسده من مال ما لم يقلس وكذلك المرأة تتخلع زوجها بمال والدين محيط بهما وليس له ان يتزوج في المال الذي فلتست فيه اه فقوله والدين محيط بهما يدل على ان المقلسة ليس لها مخالعة زوجها من المال الذي فلتست فيه (وقصاصه) أي المقلس من جان عليه او على وليه فليس لهم منعه منه اذ ليس في جناية العمد مال أصالة (وعقوه) أي المقلس مجافا عن جان عليه او على وليه او فاذ له اولوليه مجافا او على مال ودفعه لغرمائه فليس لهم منعه منه اذ ليس فيه مال بالأصالة وهذا في عدم اذ ليس فيه شيء مقدروا الا فلهم منعه من عقوه مجافا او دفعه لغيرهم (وعتق ام ولده) أي المقلس التي اولدها قبل تقليسه الاخص ولو بعد تقليسه الاعم فليس لهم رده لانه ليس له فيما الا الاستمتاع ويسير الخدمة واما التي اولدها بعد تقليسه الاخص فتباع دون ولدها في الدين فان اعتمها فلهم رد عتقه (و) ان اعنت المقلس ام ولده التي اولدها قبل تقليسه الاخص (تبعها) أي ام الولد في الخروج من ملك المقلس (مالها) التي ملكته قبل عتقها (ان قل) مالها فليس لغرمائه ان تراعه منها اتفاقا فان كثر فقال محمد يتبعها وقال ابن القاسم لا يتبعها ان لم يستثنه المقلس والا فلا يتبعها ابن الحاجب وفي اتباعها مالها اذ لم يكن يسير اقولا نخليل يعني اذا فرعنا على المشهور من امضاء عتقها فان لم يستثن السيد مالها فالملك رضى الله تعالى عنه في الموازية يتبعها لان السيد باعتبارها غير مقلس وقال ابن القاسم لا يتبعها الا اليسير اه وصدر في الشامل بقول مالك رضى الله تعالى عنه قال ويتبعها مالها ان لم يستثنه وقال ابن القاسم ان قل والمصنف مشى هنا على قول ابن القاسم لا اعتباره مفهوم الشرط والمناسب لقوله الا في ولا يلزم بانتزاع مال ام ولده قول مالك رضى الله تعالى عنه وعطف على منع فقال (وحل) بفتح الحاء المهملة واللام مثقلا أي صار حالا (به) أي بسبب التقليس الاخص وهو حكم الحاكم بخلع كل ماله لغرمائه ليجزه عن قضاء دينه لا بالتقليس الاعم وهو قيام غرمائه عليه ولو مكنتهم من البيع والقسم (و) حل ايضا (ب) سبب (الموت) للمدين غير المقلس احاط دينه بماله لا وفاعل حل (ما) أي دين او الدين الذي (اجل) يضم الهمز وكسر الجيم مثقلا على المدين لخراب ذمته بتقليسه او موه الا اذا اشترط المدين حال تدائه عدم حلول دينه بتقليسه أو موته فان فلتست او مات فلا يحل دينه عملا بشرطه

والا

وجيه) بضم فكسر فيما
 (قوله ورج) بضم فكسر
 (قوله قبوله) أى التأخير
 (قوله من ان من مات الخ)
 بيان ما (قوله ففمنه) أى
 الدين (قوله ليكن) بضم
 ففتح مثقالاً أى وارثه (قوله
 ان انقرد) أى وارثه (قوله
 أو تعدد) أى وارثه (قوله
 ان كان) أى حصل فى
 التركة (قوله ولا يخص)
 أى الضامن (قوله لان
 معنى الخ) علة لا ينافي
 الخ (قوله لم يستوف) أى
 المقلس أو البت (قوله
 فيصل) أى دين الكراء
 (قوله فلا شيء له) أى المكبرى
 (قوله وان كان) أى
 المقلس (قوله خاصص) أى
 المكبرى (قوله بما يقابلها)
 أى البعض الذى استوفاه
 المقلس من منفعتهم (قوله
 من الكراء) بيان ما (قوله
 وخير) أى المكبرى (قوله
 باقية) أى الكراء (قوله
 وتركه) أى عين شئته عطف
 على أخذ (قوله به) أى
 باقية (قوله مجبلاً) حال
 من منابه (قوله ولا يحمل)
 بضم الياء (قوله لشرطه)
 أى التحصيل (قوله أو عرفه)

والاذا قتل رب الدين مدينه عددا فلا يحل دينه واما تقليس رب الدين او موته فلا يحل به ماله
من الدين المؤجل * (تقيسات) * الاول ما ذكره المصنف هو المعروف من المذهب وقيل
لا يحل المؤجل بتقليس المدين ولا بموته وقيل يحل بهما ان لم يأت المفلس بجميعه بالمؤجل وقيل
يحل العين دون العرض ابن عرفة والمذهب حلول دين المفلس المؤجل بتقليسه كالقوت
مطلقا وميل السيوري وبعض متأخري المغاربة لعدم حلوله فيها خلاف المذهب ثم قال
الغني ان اتي المفلس بجميعه فالقياس بقاء ما عليه لاجله لان تعجيله انما هو خوف أن لا يكون
له عند الاجل شيء ولا ينرشد عن سخطون لا يحاصص ذو الدين العرض المؤجل بقيمته حالا بل
على ان يقبض لاجله وهو بعيد قلت في حلول المؤجل بتقليسه ثالثها ان لم يأت بجميعه
ورابعها ان لم يكن عرضا للمعروف والسيوري فيه وفي الميت والتمعي ومضمون * الثاني
في التوضيح لو قال بعض الغرما لا أريد حلول عروضي وقال المفلس حكم الشرع بمحلولها
فلا أثرها فالقول للمفلس ويجبر المستحق على أخذها قاله في الموازية والعتبية واعترضه
الغني بان الحلول انما هو خلق رب السلع فينبغي ان القول له في تأخيرها وفي الشامل فلأراد
بعضهم تأخير ما له منع وجبر على قبضها ورجح بقوله ٨١ * الثالث لو قال الورثة ناتي بجميعه
ونؤدى عند الاجل ونقسم التركة كلها الا ان لم يكن لهم ذلك قاله ابن نافع قلنا في التوضيح
الخطأ قوله لم يكن لهم ذلك أي سبيرا على الغرما فلا ياتي ما ذكره في باب الضمان من ان من
مات وعليه دين فضته وارثه ليتمكن من التركة جازان اتفردا وتعددوا التزم الضامن النقص
ان كان ولا يتخص بالفاضل ان كان لان معنى هذا ان رضى الغريم وبالع على حلول المؤجل
بالتقليس والموت فقال (ولو) كان الدين المؤجل على المكترى المفلس أو الميت (دين كراء)
لعقار او حيوان او عرض وجب عليه استوف منفعته فيحل بفلس المكترى وموته ولمكترى
اخذ عين شيته في الفلس ثم ان لم يستوف شيء من منفعته فلا شيء له من الكراء وان لم يأخذ
عين شيته في الفلس وابقاه حاصص بكرائه حالا وان كان استوفى بعض منفعته حاصص بما
يقا به من الكراء وخير في اخذ عين شيته فيسقط باقيه وتركة فيحاصص به حالا كما يحاصص
في الموت وياخذ منابه بالحصاص مجعلا كما هو مفاد المصنف وشخه في المدونة وهو المشهور
كافي شرحها وقال ابن رشد يحاصص به ويوقف ما نابه بالحصاص فكما استوفى شيء من
المنفعة اخذ المكترى ما يورثه من الموقوف ولا يحل كلام المصنف على استيفاء المنفعة
المقابلة للكراء ولا على ماوجب تعجيله لشرطه او عرفه لانه لا يقال فيه ما حل به وبالموت ما اجل
وقيد نالك الكراء بالوجبة ليكون لازما لا ينسخ بموت احد المتعاقدين وان حل اذ لو كان
مشاهرة لم يكن لازما فلا ياتي فيه حل به وبالموت ما اجل افاده يجب البتة ما حله عليه هو ظاهر
المصنف والمدونة وصرح به ابو الحسن ومقابله اختيار ابن رشد في المقدمات والنوازل انظر
ضيق (و) طنى وما في خسر من تقييد كلام المصنف بالاستيفاء غير ظاهر ونص على قوله ولو

أى التحجيل عطف على شرطه (قوله لانه أى الشأن الخ) علة لا يحمل الخ (قوله قيم ما) أى ما استوفيت من لقمته وما شرب طائجه
أو عرف (قوله من تقييد كلام المصنف الخ) بيان ما (قوله غير ظاهر) خبر ما

(قوله نقده) أى تعجبه (قوله به) أى نقده (قوله كسائر) أى بقى (قوله وكذا) أى المستوفى منفعته فى أنه كسائر الديون بخلاف (قوله او كان) أى نقده (قوله ذلك) أى المذكور من المستوفى منفعته والمشتراط او المعتمد نقده (قوله حاوله) أى غير ذلك (قوله اذ ظاهرها) أى المدونة (قوله منه) أى قولها اذ فلس المكترى فصاحب الدابة احق بالمنازع (قوله ثم مات) أى المكترى (قوله قبل ان ينسكن) أى وقبل ان يحمل اجل الكراء (قوله فانه) أى الكراء الخ خبر ان والجملة فاعل يقوم (قوله واقولها) أى المدونة عطف على لقوله (قوله وان مات المكترى) أى دار امثلا ليسكنها (قوله وقد سكن) أى المكترى الدار حال (قوله ورثته) أى المكترى (قوله الكراء) فاعل لازم (قوله منه) ١٢٦ أى قولها لازم ورثته الكراء (قوله بموته) سبب يحمل (قوله وقبل لا يحمل) أى الكراء

دين كره أى ولو كان المؤجل دين كره او المراد بالمؤجل ما لم تستوف منفعته ولم يشترط نقده ولم يكن عرف به سواء كان مؤجلا أم لا أما المستوفى منفعته فلا خلاف أنه كسائر الديون يحمل بالموت والقبض وكذا المشتراط نقده او كان العرف والخلاف فى غير ذلك فظاهر الكتاب حمله لقوله اذ فلس المكترى فصاحب الدابة احق بالمنازع اذ ظاهرها تعجيل الحق ولو فلس قبل الاستيقاء أبو الحسن يقوم منه ان من اكترى دارا بثمن مؤجل ثم مات قبل أن يسكن فانه يحمل بموته واقولها وان مات المكترى وقد سكن أو لم يسكن لازم ورثته الكراء أبو الحسن يؤخذ منه ان الكراء يحمل فيما ترك الميت بموته اه وقيل لا يحمل ويخاصص فى الفلس ثمانية يوقف فكل ماسكن المكترى شيئا دفع له بحسبه وسبب الخلاف كون العرض لم يقبض أبو الحسن اختلف فى الديون التى اعوانها غير مقبوضة هل تحمل بالموت أم لا وظاهر الكتاب انها تحمل اه وقال فى المقدمات واما ما لا يمكنه دفع العرض فيه ويمكنه دفع ما يستوفى منه مثل ان يكترى الرجل دارا بالنقد أو يكون العرف فيه النقد ففلس المكترى قبل قبض الدار او بعد القبض وسكن البعض من السككى فوجب ابن القاسم فى المدونة للمكترى الخاصة بكرا ما بقى من السككى اذا شاء ان يسلمه وله مثله فى العتبية وعلى قياس هذا ان فلس قبل قبض الدار ففلس المكترى ان يسلمها ويخاصص بجميع كراته وهذا قياس قول أشهب الذى رأى قبض اوائل الكراء قبضا لجميع الكراء فيجوز اخذ الدار للمكترى من الدين وأما ابن القاسم فالقياس على اصله ان يخاصص الغرماء بكرا ما مضى ويأخذ داره وليس له ان يسلمها ويخاصص الغرماء بجميع الكراء ولو لم يشترط فى الكراء النقد ولا كان العرف فيه النقد لوجب على المذهب المتقدم اذا خاصص ان يوقف ما وجب فى الخاصة فكل ما سكن شيئا اخذ بقدره اه فجزم ابن رشد بالقول المقابل الذى اشار له المصنف بالمبالغة وهكذا فعل فى نوازه ونصه ومن اكترى دارا سكين معاومة بنجوم مات او فلس فالاصح فى النظر انها لا تحمل بموته ولا بقبضه اذ لا يحمل عليه ما لم يقبض بهد عوضه وهو اصل ابن القاسم لانه لم يقبض الدار قبضا سكتاها فأتى على مذهبه ان الكراء لا يحمل بموته وينزل ورثته منزلته اه وهذا اختيار له وانه الجارى على مذهب ابن القاسم بعد اعترافه بمذهب ابن القاسم فى المدونة والعتبية زاد

موت المكترى (قوله ويخاصص) أى المكترى بكرا ما غرماء المكترى فى ماله (قوله ثمانية) أى المكترى بالخاصة (قوله دفع له) أى المكترى (قوله العرض) أى المنفعة (قوله اختلف) بضم التاء (قوله بالنقد) أى الحال (قوله فيه) أى الكراء (قوله النقد) أى التعجيل (قوله اذا شاء) أى المكترى (قوله أن يسلمه) أى المكترى الدار (قوله وله) أى ابن القاسم (قوله ان فلس) أى المكترى (قوله أن يسلمها) أى الدار للمكترى (قوله يخاصص) أى المكترى غرماء المكترى (قوله فيميز) أى اشهب (قوله يخاصص) أى المكترى (قوله أى المكترى) أى المكترى (قوله أن يسلمها) أى الدار للغرماء (قوله ولو لم يشترط)

أى المكترى (قوله ولا كان العرف فيه) أى الكراء (قوله ما وجب فى الخاصة) أى للمكترى (قوله سكن) فى أى المكترى (قوله أخذ) أى المكترى من الموقوف (قوله بقدره) أى المسكون (قوله فعل) أى ابن رشد (قوله بنجوم) أى يكرا ما مؤجل بأشهر معلومة (قوله مات او فلس) أى المكترى (قوله انها) أى النجوم (قوله ما لم يقبض) أى الفلس (قوله بعد بالضم عند حذف المضاف اليه وثمة معناه (قوله وهو) أى عدم الحلول (قوله اصل) أى قاعدة (قوله لانه) أى ابن القاسم (قوله مذهب) أى ابن القاسم (قوله بموته) أى المكترى (قوله ورثته) أى المكترى (قوله وهذا) أى الذى قاله ابن شد (قوله له) أى ابن رشد (قوله بعد اعترافه) أى ابن رشد (قوله زاد) أى ابن رشد

(قوله بذهمتهم) أي ورثة المكثري (قوله فله) أي المكثري (قوله على مذهبه) أي ابن القاسم (قوله أنه) أي المكثري (قوله قوله) أي ابن القاسم (قوله فله) أي المكثري (قوله وهذا) أي قوله أنه لا يسلمها ويحاصص الغرماء (قوله من قوله) أي ابن القاسم (قوله اصله) أي ابن القاسم (قوله صنه) أي ابن القاسم (قوله لأنه) أي اشتهب (قوله وقال) أي ابن رشد (قوله لأنه) أي الشان (قوله عليه) أي المكثري (قوله بموته) أي المكثري (قوله وذلك) أي تجعل جميع الكراء للمكثري ١٢٧ (قوله لأنه) أي المقلس (قوله من

الكراء) بيان ما (قوله لأنه) أي الباقي (قوله جعل) أي ابن رشد (قوله وذلك) أي جعله قول ابن القاسم فيه غير صحيح (قوله مرتبه) أي ابن رشد (قوله هو) أي ابن رشد (قوله على أنه) أي الشان (قوله كهو) أي ابن رشد (قوله بكلامه) أي ابن رشد (قوله من) فاعل يفتي (قوله قصرت) بفتح ضم (قوله المحطت) (قوله عن رتبته) أي ابن رشد (قوله بجعله) أي ت (قوله أنه) أي استيفاءها (قوله واعتمد) أي ت (قوله وهو) أي كلام ابن فرحون (قوله وان وافق الخ) حال (قوله ولا يعدل) بضم الياء (قوله المال) (قوله لم يذكره) أي ما اعتمدته ت (قوله دينه) أي الذي عليه بموته (قوله وتسلم) أي المائة (قوله سائر) أي باقي (قوله وهو غائب) حال (قوله من الدين) بيان ما (قوله وهو) أي الخاتم الخ حال (قوله

في نوازله الآن يقول رب الدار لا أرضى بذهمتهم فله فسخ الكراء واخذ داره وياتي على مذهبه في التقليل أنه ياخذ داره ولا يسلمها ويحاصص الغرماء بـ كراءها الا يرضاهم ومرفقه له أن يسلمها ويحاصص الغرماء وهذا اضطراب من قوله ويرى أن على غير اصله ورجوع منه إلى مذهب اشتهب لأنه رأى أن قبض الاوائل من الكراء قبض للجميع وقال في موضع آخر من نوازله وقد رأيت لبعض الشيوخ أن جميع الكراء يجعل للمكثري من تركه المكثري لأنه يحل عليه بموته الديون المؤجلة وذلك غير صحيح لأنه انما يحل عليه ما قبض عوضه وما بقي من الكراء لم يقبض عوضه لأنه منافع تقبض شيئا بعد شيء اه فانظر كيف جعل قول ابن القاسم في المدونة غير صحيح وذلك الموضع بـ رتبته وقد نص هو على أنه لا يجوز للإنسان أن يعتمد على الرواية حتى يعلم صحتها يعني إذا كان من أهل الاجتهاد في الترجيح كهو فلا يفتي بكلامه من قصرت رتبته عن رتبته إذا عده هذا علمت أن تقريره غير محذور بل على الخلاف استيفاء المنفعة وقد علمت أنه محل وفاق واعتمد فيما لم يستوف على كلام ابن فرحون وهو خلاف مذهب ابن القاسم في المدونة والعقبة وان وافق اختيار ابن رشد ولا يعدل عن الرواية لا اختياراً منه الشيوخ وابن فرحون لم يذكره على أنه المذهب بل على أنه قول قيل به على عادته في الغازي ما ياتي به اللغز من غير تقييد بالشهم وروضه فان قلت رجل مات ولا يحل دينه الا عند حلول أجل الدين قلت هذا في الرجل يكثري ذرا بمائة درهم وفيها عند انقضاء الاجل ثم مات قبل أن يستوفي السكنى فلا تحل المساقاة بموته وتلزم الورثة على حسب ما زمت المكثري بخلاف ما تال الديون ذكراً أبو ابراهيم الاعرج اه فلم يعزه الا لابن ابراهيم واذا قلنا المدين وهو غائب حل ما عليه من الدين المؤجل سواء تقدم من قيمته وهو معدوم (أو قدم) المقلس (الغائب) حال كونه (مالياً) فقد حل المؤجل عليه لأن الحاكم حكم بتقليده وهو محذور أقدمه ملياً فحضى حكمه ولا ينفع المدين دعواه تبين خطئه بل أنه هذا ظاهر كلام أميخ واختار بعض القرويين أنه لا يحل ما عليه لأن الغيب كشف خلاف ما حكم به فصار حكمك تبين خطؤه ابن عبد السلام الاول أقرب لأن الحاكم حين قضائه بالخاصة كان يجوز ما قد ظهر الآن وأيضاً فهو حكم واحد وقد وقع الاتفاق على أن من قبض شيأ من دينه المؤجل لا يرد ذلك إذا قدم ملياً فكذلك ما بقي فله في التوضيح (وان) ادعى المقلس الاخص بمال على شخص وأنكره وشهد له رجل أو امرأتان (ونكل المقلس) بضم الميم وفتح القاء واللام مثلاً عن اليمين (حلف كل) من غرماته (ك) خلقه (هو) أي المقلس في كونه على جميع المشهود به لا على منابه منه فقط لحال محل المقلس ولا يكتفي حلف بعضهم لأنه لا يحلف شخص ليستحق غيره (و) كل من حلف من

حكمه) أي الحاكم بتقليده (قوله خطئه) أي الحكم (قوله هذا) أي مضى الحكم بتقليده (قوله أنه) أي الشان (قوله عليه) أي المقلس (قوله الاول) أي مضى حكمه وحلول ما عليه به (قوله وانكره) أي المدعى عليه المال (قوله له) أي المقلس (قوله في كونه) أي الخلف صله كاف التشبيه (قوله منابه) أي الخالف (قوله منه) أي المشهود به (قوله لحال) أي الغريم الخ حلفه على جميع المشهود به (قوله بعضهم) أي الغرماء (قوله لأنه) أي الشان (قوله مقسوماً) حال من الخلف عليه

(قوله على جميعهم) أي الغرما بحسب ديونهم (قوله لا جميع دينه) مطلق على حصته (قوله من غرمائه) أي المقلس بيان غيره (قوله عنه) أي المدعي عليه (قوله غرمها) أي المدعي عليه حصته لنا كل (قوله لأن نكوله) أي المدعي عليه (قوله ونقسم) أي حصته لنا كل (قوله ياخذ) أي الخالف (قوله من الغرما) بيان من (قوله العود) مقعول طلب (قوله فني تمكينه) أي العائد للعين بعد نكوله عنها (قوله عدمه) أي تمكينه منها (قوله أنه) أي المقلس (قوله فيه) أي الدين المشهود به (قوله بدئي) بضم فكسر مثقلا (قوله جبره) ١٢٨ أي وارثه (قوله عليها) أي العين (قوله فان ابني) أي الوارث العين (قوله ان كان) أي الوارث (قوله) اعتقد أي الوارث (قوله انه) أي الشان (قوله عنهم) أي الغرما (قوله صدقه) أي الوارث (قوله لمن لايتهم عليه) صلة اقرار (قوله وعليه) أي قبول اقراره (قوله حمل (قوله وهو) أي قبوله (قوله واستظهره) أي قبوله (قوله هذا) أي قبول اقراره (قوله ثبت الدين) أي الذي فليس به (قوله فان كان) أي ثبوت الدين الذي فليس به (قوله وان كان) أي اقراره (قوله علم) بضم العين (قوله عنه) أي المقر له (قوله اليه) أي المقلس (قوله انه) أي اقراره من احاط الدين بما لم يدعي (قوله ماض) خبر ان (قوله فيه) أي اقراره لمن لايتهم عليه (قوله السلاطة الاقوال) أي المتقدمة في قول ابن

الغرما (أخذ حصته) من المخاوف عليه مقسوما على جميعهم لا جميع دينه الذي على المقلس ان حلقوا كلهم بل (ولو نكل) عن العين (غيره) أي الخالف من غرمائه (على) قول ابن القاسم (الاصح) عند ابن أبي زيد وترد بيننا كل على المدعي عليه فان حلف سقط عنه حصته لنا كل وان نكل غرمها لان نكوله كشاهد فان وتنقسم على جميع الغرما من حلف ومن نكل ولا يتحصن به لنا كل وأشار بولول قول محمد بن عبد الحكم ياخذ جميع دينه من المخاوف عليه اذ انكل غيره وان طلب من نكل من الغرما العود للعين فني تمكينه منها قولان لابن الماجشون ومطرف أظهرهما عدمه كما سيأتي آخر الشهادات واقفهم قوله نكل المقلس انه المظلوب باليمين ابتداء وهو كذلك وانه لو نكل المدين قبل تفليسه لا يتحلف غرماؤه وهو كذلك قاله مطرف وابن الماجشون وانه في الحلي وهو كذلك والميت ان شهد به يدين عدل أو امرأتان فان كان فيه فضل عن دين الغرما بدئي وارثه باليمين وليس للغرما مجبره عليها فان أبي حلف الغرما وأخذوا ديونهم والوارث العود للحلف لياخذ الفضل عن الغرما ان كان اعتقد حال نكوله انه لا يفضل شيء عنهم ودلت قرينة على صدقه ومن نكل من الورثة يسقط حقه بعد حلف المدعي عليه وقوله حلف كل يشمل العبي وهو قول وقيل يحلف عليه وقيل يؤخر لشدده ويشمل المجهور وغير الصبي وهو كذلك على المشهور وقيل يؤخر لانفسك لا تجز عنه واتفق به (و) ان اقر المقلس بدين لغيره من فليس لهم (قبل) بضم فكسر (اقراره) أي المقلس الاخص او الاعلم لايتهم عليه ان اقر (بالجلس) الذي فليس فيه (او قر به) بالعرف و (ان) كان (ثبت دينه) الذي فليس به (ياقرار) منه (لا) يقبل اقراره لغيره ان ثبت دينه الذي فليس به (بينته) عند مالك رضي الله تعالى عنه وعليه حلفت المدونة واختار بعض الشيوخ قبوله وهو ظاهر كلام ابن الحاجب واستظهره ابن عبد السلام خليل لكن الذي نص عليه محمد وجماعا عليه المدونة ان هذا خاص بما اذا ثبت الدين باقراره فان كان بينته فلا يقبل وان كان بالجلس ولما لا في الموازية قول ثالث ان من اقره المقلس ان كان علم منه اليه تمامه ومداينة وخلطة حلف المقر له ودخل في الحصاص مع من له بينته اه واقفهم قوله بالجلس او قر به ان اقراره بعده يعيد لا يقبل وهو كذلك ابن عرفة بعد نقول كثيرة وكلام طويل قلت حاصله انه قبل قيام الغرما عليه ان لايتهم عليه ماض اتفاقا ومن يتهم عليه فيه نقلا للحنى وبمسد القيام عليه وقبل الحكم بغيره لمن لايتهم عليه فيه نقل للحنى والشيخ الثلاثة الا قول وبعد الخبر عليه مقبول على من ليس دينه بينته ان قارنه او قاربه وفي قبوله على من دينه بينته كذلك ولغوه

هرقة التمسى والشيخ في لود دخول اقراره على دين القاطنين عليه بينته مجرد قيامهم عليه او يستجيبهم اياه فانها بضمهم ان حاولا بئته وبين ماله ومنعوه البيع والشراء (قوله ويهدد الخبر عليه) أي اقراره لمن لايتهم عليه بعد الخبر عليه (قوله ان قارنه) أي اقراره الخبر عليه بان كان مجلس واحد (قوله او قاربه) بضم حدة أي اقراره الخبر عليه بان كانا مجلسين متقاربين (قوله وفي قبوله) أي اقراره لمن لايتهم عليه (قوله كذلك) أي كقراره على من ليس دينه بينته في اشتراط مقارنته او مقارنته

(قوله لاحتياجه) اى فك الحجة (قوله وقرره) اى قول ابن الحاجب وفى انفسك الخ (قوله بانه) اى الشأن صله تقرر (قوله اختلاف) بضم التاء (قوله عنه) اى المقدس صله يتفق (قوله حكمكم ماكم) اى بفك (قوله مما يده) صله ممكنهم (قوله من عرض الخ) بيان ما (قوله باتباع) صله دائن (قوله الذين) نعت غير اعموم بالاضافة للضمير (قوله وارادوا) اى الذين تدانين منهم بعدها (قوله من معاملتهم) اى الاخرين ١٣٠ بيان ما (قوله فيه) اى ما يده من معاملة الاخرين (قوله فيه) اى الفاضل (قوله

لأن تقليسهم) اى الاولين الخ علة عدم دخولهم مع الاخرين (قوله فيما بينهم) اى بالارفع لماكم (قوله ان الاخر) بضم الهمزة وفتح الظاء المجعومة جمع آخر اى لغرماء المتأخرون المعاملون له بعد تقليس الخ مقول يقول (قوله ابن) اى اظهر (قوله ذلك) اى التقليس (قوله ان يجذوا) اى عسى ان يجذو الغرماء (قوله) اى المدين (قوله السقط) بفتح السين والقاف اى القليل القافه (قوله يكشف) بضم فسكون ففتح اى يمكنهم كشفه بلا حاكم (قوله فيه) اى الحانوت (قوله فهو) اى تقليسهم اياه فيما بينهم (قوله على المقلس) صله جنابة (قوله خالف) اى ماله (قوله اليه) اى وجوب كون بيع ماله بحضرة (قوله انه) اى كونه يبعه بحضرة (قوله لانه) اى يبعه بحضرة (قوله بهد) ثبوت الخ صله بيع (قوله منهم) اى الغرماء (قوله وحلف) عطف على ثبوت (قوله وانه) اى دينه (قوله عليه) اى المدين (قوله مال) مفعول يبيع (قوله لقضاء) من الخ علة يبيع (قوله ثبوت) خبر شرط (قوله وحلف) عطف على ثبوت (قوله كمين بقاء الدين الخ) تنبيهه في الشرطية (قوله وثبوت ملك المقلس) عطف على عين او على ثبوت الاول (قوله اه) اى كلام ابن عرفة (قوله مباركة) بفتح الميم وشدة المثناة تحت اى قال (قوله هذه العين) اى المطلوبة من كل غريم على بقاء دينه الى الآن (قوله وهم) اى ائمة فها (قوله اوجبوها) اى عين القضاء

حكم) به قاله الختمى وأشار بولو الى قول ابن القصار وعبد الوهاب لا يتفق حجر عن محجور عليه الاجحكم ماكم لاحتياجه للاحتداد الذى لا يضبطه الا الحاكم كذا قرر المصنف قول ابن الحاجب وفى انفسك الخ علة من غير حكم قولان وقرره ابن عبد السلام بانه اختلاف هل يتفق الخ علة بطر والمال اولاد من حكم ماكم كالحجر عليه ابتداء والمناسب تقديم وانفك ولو بلا حكم على وجب ايضا ان تجدد له مال (ولو ممكنهم) اى ارباب الدين (الغريم) اى المدين مما يده من عرض وغيره (فباعوا) اى الغرماء من ماله ما يحتاج في قسمته لبيعه بالارفع لماكم (واقسموا) اى الغرماء مال مدينتهم بحسب ديونهم ويقبض لهم بقايا من ديونهم (ثم دائن) الغريم باتباع او اقتراض (غيرهم) اى المقتسمين ثم فلسه غيرهم الذين تدانين منهم بعد القسمة وارادوا قسمة ما يده من معاملتهم (فلا دخول للاولين) فيه الا ان يفضل شي بعد وفاة الاخر فيخصص فيه الاولون كذا فى الخلاف وافهم قوله باعوا واقسموا ان قاموا ولم يجدوا معه شيأ فتركوه لم يكن تقليس فان دائن آخرين وفلسوه دخل معهم الاولون فيما يوجد بيده لان تقليسهم له بلا حاكم (كتقليس الحاكم) اصبح سمعت ابن القاسم يقول عن مالك رضى الله تعالى عنهم فى رجل قام عليه غرماءه وفلسوه فيما بينهم واخذوا ماله ثم دانيه آخرون ان الاخر اولى بما فى يده بعتلة تقليس السلطان ثم قال ابن القاسم تقليسهم اياه فيما بينهم اى اذا فعلوا ذلك ان يجذوا له الشيء اليسير والسقط فى الحانوت الذى يكشف فيه ويقالس فيما خسدون ما وجدوا ويقسمونه على تقليس والياس من ماله فهو عندى تقليس كتقليس السلطان سواء ابن رشد هذا هو التقليس الذى يمنع من دخول من فلسه على من عام له بعد تقليس واستثنى مما لا يدخل فيه الاولون مع الاخرين فقال (الا) ما لا يكره (كارت وصلة) اى عطية من صدقة او هبة او وصية (وارش جنابة) على المقلس او اياه فلا وادى الدخول فيه اذا قل من الاخرين (وبيع) بكسر الموحدة (ماله) اى المقلس ان خالف جنس دينه او صدقته وبيع (بحضرة) اى المقلس ظاهره وجوبا ومال اليه فى توضيحه وفى الذخيرة انه من باب النكال لانه ابلغ فى قطع حجة بعد ثبوت ديون القامعين والموجودين والاعذار للمقلس ولكل منهم فى دين صاحبه وحلف كل انه لم يقبض شيأ من دينه ولم يسقطه كله ولا بعضه وانه باق عليه الى الآن وتسمية شهود كل ابن عرفة المتعطى وابن قنوح شرط يبيع القاضى مال المقلس لقضاء ديونه ثبوت الديون وحلف اربابهم اعلى بقائهم كمين بقاء الدين على الميت وثبوت ملك المقلس ما يبيعه عليه اه مباركة نامل هل هذه العين عين قضاء وهم انما اوجبوها على طالب من لا يمكنه الدفع عن نفسه اما حلا فقط كالمغبر او حلا وما لا كالميت او هى عين منكروة لا توجه الابدعوى كل واحد

وحلف عطف على ثبوت (قوله وانه) اى دينه (قوله عليه) اى المدين (قوله مال) مفعول يبيع (قوله لقضاء) من الخ علة يبيع (قوله ثبوت) خبر شرط (قوله وحلف) عطف على ثبوت (قوله كمين بقاء الدين الخ) تنبيهه في الشرطية (قوله وثبوت ملك المقلس) عطف على عين او على ثبوت الاول (قوله اه) اى كلام ابن عرفة (قوله مباركة) بفتح الميم وشدة المثناة تحت اى قال (قوله هذه العين) اى المطلوبة من كل غريم على بقاء دينه الى الآن (قوله وهم) اى ائمة فها (قوله اوجبوها) اى عين القضاء

(قوله هذا) أي كونهما عين منكر (قوله حاضر) مفهومه أنه لو كان غائباً لكانت عين طالبة عين قضاء وهذا ظاهر (قوله وادعى قضاء الخ) مفهومه أنه لو لم يدع القضاء وهو حاضر انما عين قضاء وهذا يؤيد الاول ١٣١ لا الثاني (قوله للاستزادة في الثمن)

عله الخيار (قوله هذا) أي

كون البيع بخيار (قوله

فهذا) أي كونه بخيار (قوله

منه) أي القاضي (قوله له)

أي المشتري (قوله لقولي)

يفتح اللام مثني قول بلانون

لاضاقته (قوله عليه) أي

الجواز (قوله المصنف) أي

قال (قوله في بيعها) أي

المكتب (قوله هنا) أي في

دين المقلس (قوله فكرهه)

أي بيعها (قوله ومنعه)

أي بيعها مالم يرض الله

نعمالي عنه (قوله لمحمد) أي قال

(قوله ابن) يفتح الهمز وكسر

الموحدة اسم كان مضاف

للباء (قوله عليها) أي ثياب

جسده (قوله من الديون الخ)

بيان ما (قوله المقلس) نعمت

الصانع (قوله وعدمه) أي

بيع آتته (قوله إذا كان)

أي الصانع (قوله وقلت)

يفتح القاف واللام مثقلا

(قوله كبيرة) نعمت الدنانير

(قوله اميرية) أي منسوبة

لامير المؤمنين نعمت الدنانير

(قوله قبل الدين) تنازع

فيه مدبر ومعتق (قوله

بعد الدين) تنازع فيه

المدبر والمعتق (قوله قبل)

بضم فكسر (قوله أنه) أي

ولد الأمة (قوله منه) أي

المقلس (قوله لتوفية) علة تكسب (قوله لغرمائه) صلة بفي (قوله من ديونهم) أي الغرماء بيان ما (قوله عليه) أي التكبسب (قوله

من الغرماء على غيره أنه قبض أو اسقط مثلاً وبؤ يده هذا قول ابن زردا إذا كان المطلوب حاضراً
وادعى قضاء ما ثبت عليه فيعين طالبة عين منكر لا عين قضاء اهـ ويبع ماله (بالخيار) الحاكم
(ثلاثاً) من الأيام في جميع السلع التي لا يسدها التأخير للاستزادة في الثمن المصنف ولا يختص
هذا ببيع سلع المقلس فكل ما يبيعه الحاكم على غيره فهذا سبيله ابن عرفة والعادة أن يبيع
القاضي على خيار وإن لم يشترطه إلا أن يجهل المشتري منه العادة فله القيام بالتخير زردا
أو أمضاه وبيع ماله أن لم يكن كتاباً (ولو) كان ماله (كتاباً) فيجوز بيعها على المشهور عب
ظاهره ولو احتاج إليها فليست كآلة الصانع لأن شأن العلم أن يحفظ اهـ وأشار بولول لقولي ماله
رضي الله تعالى عنه بكرة يبعها وحرمة وشهره بض الأسيخ جواز فله أمشي عليه المصنف
في التوضيح الخلاف في بيعها هنا جار على الخلاف في بيعها من حيث الجملة فكرهه مالم يرض
الله تعالى عنه مرة ومنعه أخرى والمشهور الذي عليه الجمهور جواز بيع الكتب محمد بن عبد
الحكم قد بيعت كتب ابن وهب بثلاثمائة دينار وأصحابنا متوافرون حاضرون وغيرهم فلم ينكروه
وكان أبي الوصي (أو) كان ماله (توبي) يفتح الموحدة مثني ثوب حذف تونه لاضاقته إلى
(بعته) أي المقلس الذين يصلح أفيهما ويخلعهما فيبيعهما مالم يرض الله تعالى عليه المقلس (أن كثرت
قيمتهما) عب يحتمل بالنظر لهما ويحتمل بالنظر لصاحبهما يشتري لدهنهما ولا يباع من ثياب
جسده مالم يبدله منه ويخوض في المدونة لأن الغرماء عاملوه عليه وظاهره أنه لا يترك لبعته أكثر
من توبين وانظر ما المراد بهما اهـ تت عب وهو قور فقد قال ابن عبد البر المراد به ما قبض
ورداً أو جبة ورداء اهـ تت ويباع على المقلس ما كان للقيمة كداره وخادمه ودابته
وسرجه وسلاحه وخاتمه ومصحفه الخط في المقدمات يباع مالم يرض الدين الموحدة إلا أن يتفق
الغرماء على تركها حتى تقبض عند حلولها (وفي بيع آلة الصانع) بنون وعين مهملة المقلس
وعدمه (تردد) لعبداً الجبدا الصانع محله إذا كان محتاجاً لهما وقلت قيمتهما فان لم يحتج لهما أو كثرت
قيمتها يبع بلا تردد ابن ناجي يلغى أن شيخنا أباهم أدى اختار قول المازري أرى أنهما لا يباع إذا
كانت قيمتهما يسيرة ولا غنى عنها فباع من أرب الكجادين فانها تساوي بنونس الدنانير الكثيرة
كثلاثين ديناراً كبيرة الضرب أميرية فهم يعاملون عليها كالدار (وأوجر) بضم الهمز وكسر
الجيم (رققه) أي المقلس الذي لا يباع لسابقة سريته وفيه خدمة كثيرة كدبره ومعتقه لأجل
قبل الدين وولد أم ولده من غيره بعد ولادتهما منه وأما القن والمدبر والمعتق لأجل بعد الدين
فيباعون فيه ويؤاجر عليه رقيق غيره الذي أخد منه أيام حياته أو مدة لا من مرجعه له بعد
أخذه غيره قاله ابن عرفة (بخلاف مسئلته) أي المقلس فلا تؤاجر عليه إذ ليس له فيها إلا
الاستمتاع ويسير الخدمة في المقدمات إن ادعى أن أمته اسقطت منه فلا يصدق إلا بامرأتين
أو فشق قبل نفيلسه وإن كان لها ولد حتى قبل قوله أنه منه (ولا يلزم) بضم التخمينة وفتح الزاي
المقلس بعد أخذ ما يده (بتكسب) بنجر أو عمل لتوفية ما بقي عليه لغرمائه من ديونهم ولو قدر
عليه لأنها انما تعلقت بذمته لا يسدنه ولقوله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وسواه

لانما) أي ديونهم (قوله ولقوله) عطف على لانما الخ

(قوله هذا) أي عدم الزامه بالتكسب (قوله عليه) أي التكسب (قوله لانه) أي الصانع (قوله عليه) أي التكسب (قوله لا
التاجر) فيه أنهم عاملوه على التكسب أيضا (قوله وعلى التاجر) صلة تكلم (قوله والا) أي وإن كان من عامله شرط في معاملته
تكسبه (قوله لزمه) أي التكسب المثلث (قوله لانه) أي شرط التكسب (قوله لان منفعة) أي القضاء (قوله له) أي رب الدين
(قوله عنه) أي المقلس (قوله ضرره) ١٣٢ أي المقلس (قوله لانه) أي المناس (قوله ماله) أي رب الدين (قوله به) أي

السلف (قوله عنه) أي
المدين (قوله من منعه) أي
القرض الجزيان ما (قوله
لانه) أي السلف الخ علة
لا يرد (قوله له) أي المقلس
(قوله بالشفعة) صلة أخذ
(قوله لانه) أي الاستشفاع
(قوله لاديه) نعت عمدا
(قوله لان العمد الخ) علة
ولا عقول لدية (قوله الذي)
نعت رقيقه (قوله له) أي
المقلس (قوله وهو) أي
المقلس (قوله كذلك) أي
وهو صحيح (قوله يعامل)
بفتح الميم أي المقلس (قوله
وفيها) أي المدونة (قوله
فلغرمائه) أي المحبس عليه
(قوله بيعه) أي المحبس
(قوله عليه) أي المقلس
المحبس عليه (قوله ليس
لهم) أي الغرماء (قوله
بيعهم) أي المحبس (قوله
وهو) أي منهم من بيعه
(قوله قوله) أي ابن رشد
(قوله ما في السماع) أي
من بيعهم المحبس على
المقلس (قوله ويرد) بضم
فتح أي الثاني بين ما في
السماع وقوله ما في أم ولده ومدبره (قوله لانه) أي المحبس (قوله ملكه) بفتح ميم مثقلا (قوله الذي
وعدمه) أي حصول مقتضى الجبر (قوله لوقفه) أي حصول مقتضى الجبر (قوله المقلس) تفسير افعال وهب ولم يعززه مع عوده
على غير ما لمن التماسه (قوله قبل احاطة) صلة وهب (قوله بماله) أي المقلس (قوله بعد ها) أي احاطة الدين بماله
(قوله فلهم) أي غرماء المقلس (قوله رده) أي الموهوب

الذي
وعدمه) أي حصول مقتضى الجبر (قوله لوقفه) أي حصول مقتضى الجبر (قوله المقلس) تفسير افعال وهب ولم يعززه مع عوده
على غير ما لمن التماسه (قوله قبل احاطة) صلة وهب (قوله بماله) أي المقلس (قوله بعد ها) أي احاطة الدين بماله
(قوله فلهم) أي غرماء المقلس (قوله رده) أي الموهوب

(قوله وجه) أي طريق وكيفية (قوله ان كان) أي دينهم (قوله ماله) بفتح اللام أي الغريم (قوله من دين) بيان ما (قوله على
تركها) أي الديون التي للمفلس على غيره (قوله ويجعل) بضم ففتح فكسر مثقالا أي يجمع القاسم (قوله ان كانت) أي ديونهم
عطف على جميع (قوله ان اختلفت) أي ديونهم في الصفات (قوله حلت) أي ديونهم ١٣٤

يحدد سادس ساقط على صاحب عشرين من ستمائة والعشرين وتنسب المائة للثلاثمائة
فتكون ثلثا ساقط على صاحب ثلث المائة والعشرين أربعين والمائة والخمسون نصف
الثلثمائة فاصحابها ستون نصف المائة والعشرين ابن عرفة وفي المقدمات وجه التخصيص
صرف مال الغريم من جنس دين الغرماء فان كان ديناً أو دراهم ان كان دراهم أو طعاما
ان كان طعاما فان اختلفت أصناف ديونهم صرف المال عيناً دائماً أو دراهم بالاجتهاد ان كان
المصنفان جارين بالبلد ويبيع ماله من دين مؤجل الا ان يتفق الغرماء على تركها لحلولها
ويجمل جميع ديونهم ان كانت بصفة واحدة أو قيمتها ان اختلفت حلت ولم تحل لان المقفلس
اقتضى حلها كالموت هذا قول ابن القاسم وقال مصنفون العرض المؤجل يقوم يوم
المفلس بنقله على أن يقبض لاجله وهو بعيد لان المال لو كان فيه وفاء للعجل له حقه اجمع
واذا قاله في العروض فيلزم في العين المؤجل وهذا لم يقله هو ولا غيره فقد رمال المفلس من
الديون قدر ما يصير لكل ذي دين من دينه ١٥ (بلاينة) شاهدة (حضرهم) أي الغرماء
فلا يتوقف قسم مال المفلس بينهم على اختلاف قسم تركه الميت بين ورثته فيتوقف على بينة
حضرهم اتفاقا والفرق ان الورثة معاً مؤمنون للجزان والمعارف وأهل بلدتهم بخلاف أرباب
الديون فان الغالب على المدعين اخفاؤهم (واستثنى) وجوبها فيما يظهر باجتهاد الحاكم (به)
أي القسم (ان عرف) بضم فكسر من أريد قسم ماله أي اشتهر بين الناس (بالدين) بفتح الدال
أي المتدين من غيره والاستقناء (في) القسمة بسبب (الموت فقط) أي لافي القلم أيضاً الحاضر
أو قريب غيبة كبعيد ما ان لم يخش عليه دين والاستثنى قاله ابن رشد في المفهوم تفصيل
وأراد بالبعيد ما يشمل المتوسط وظاهر الاستقناء مع المشية وان لم يعرف بالدين قاله عب
نت ما في المتن رواه ابن وهب وروى غيره يسد ما في القلم كالموت النحوي وهو احسن
فان لم يكن معروفا بالدين قسم بالاستقناء أو اقرق بين الميت والمفلس ان ذمة المفلس باقية فان
ظهر غريم خفقه متعلق به والميت خربت ذمته وان المفلس حي يخبر بغريمه الغائب ان كان
(تتميم) أصبح اذا فليس المديان أو مات فودي عليه يباب المسجد في وقت اجتماع الناس
ان فلا فافلس أو مات فن له عند دين أو قراض أو ودية أو دفاعة فليرفع ذلك للقاضي (و) اذا
كان بعض الديون عرضاً وطعاماً أو كانت كلها عروضاً واختلفت صفاتها أو اطعمة كذلك
(قوم) بضم القاف وكسر الواو ومثقالا دين (مخالف النقد) أي الدنانير والدرهم وهو العرض
والطعام سواء كان العرض مقوماً ومثلاً وتعتبر قيمته (يوم الحصاص) بكسر الحاء المهملة
أي الحاصة والقسمة بين الغرماء بتقديم صنف ما اريد قسمه ويحاص لصاحب المخالف بقيمته
(واشتري) بضم المثناة وكسر الراء (له) أي صاحب مخالف النقد (منه) أي جنس وصفة
دينه المخالف للنقد (بما) أي النقد الذي (يخصه) أي يخرج وينوب صاحب المخالف بالخاصة

(قوله أو قيمتها) أي ديونهم
أولم تحل أي ديونهم (قوله
حلها) أي ديونهم (قوله
العرض) بسكون الراء
(قوله يقوم) بضم ففتح
مثقالا (قوله وهو) أي
قول مصنفون (قوله لان
المال) أي الذي بيد المفلس
(قوله وفاء) أي ديونهم
(قوله للعجل) بضم فكسر
مثقالا (قوله) أي ذي
العرض (قوله واذا قاله)
أي مصنفون أي ناخذ دفع
المؤجل لاجله (قوله فيلزم)
أي القول بالتأخير (قوله
وهذا) أي تأخير العين
المؤجل لاجله (قوله هو)
أي مصنفون (قوله بينهم)
أي غرماء المفلس (قوله
عليها) أي بينة - حضرهم
(قوله وجوباً) بيان لمحكم
الاستقناء (قوله يعرف)
بضم الياء وفتح الراء أي
للمفلس (قوله ما في المتن)
أي من الاستقناء في الموت
لا في القلم (قوله رواه ابن
وهب) أي عن مالك رضي
الله تعالى عنهم (قوله غيره)
أي ابن وهب عن مالك رضي
الله تعالى عنهم (قوله
وهو) أي الاستقناء في

المفلس والموت (قوله فان لم يكن معروفاً بالدين) مفهوم ان عرف بالدين (قوله بها) أي ذمة المفلس بقيمة
(قوله ان كان) أي وجد غريم للمفلس (قوله عرضاً) بفتح فسكون (قوله كذلك) أي العروض في اختلاف الصفات (قوله بنقد)
صلة قوم (قوله بالخاصة) صلة يخص

(قوله بقية دينه) صلة الخاصة (قوله في مال) صلة الخاصة (قوله فان كان) أي مال الميت أو المقلس (قوله وعليه) أي المقلس أو الميت (قوله كذلك) أي العرض في مساواة مائة دينار (قوله كذلك) ١٢٥ أي طعام مثل طعامه جنسا وصفة بثلاثة وثلاثين دينارا وثلاث دنانير (قوله وهذا) أي شراء مثل العرض والطعام بما خص صاحبه بالخاصة بقية دينه (قوله منه) أي أخذ النقد (قوله لم يشتر) بضم (قوله منه) أي الباء (قوله منه) أي الطعام أو العرض (قوله قالوا) أي الباجي وابن رشد (قوله له) أي ذي العرض أو الطعام (قوله في التوضيح) خبر مقدم (قوله يفقه) أي ذي الدين المخالف (قوله بينهما) أي رب الدين والمدين (قوله يحمل) بضم فسكون (قوله يفقه) أي الجيد (قوله وجد) بضم الواو (قوله اقلس) الخ) علة لم يحمل (قوله يقيد) بضم الباء الأولى وفتح الثانية مثقلا (قوله عينا) حال من ما (قوله أحدهما) أي عرض وطعام (قوله ونابه) أي المسلم (قوله بها) أي الخاصة (قوله فلا يجوز له) أي المسلم (قوله لأنه) أي أخذ ما نابه (قوله فليس له) أي المسلم (قوله أخذ) أي النقد الذي نابه بالخاصة (قوله لأنه) أي أخذ النقد عن الطعام (قوله دخوله) أي الحاكم (قوله قسم مال المقلس بين غرماته

بقية دينه في مال المقلس أو الميت فان كان مائة دينار وعليه لشخص مائة دينار ولا تعرض يساوي مائة دينار ولا آخر طعام كذلك دفع لصاحب النقد ثلاثة وثلاثون دينارا وثلاث دنانير واشترى لصاحب عرض مثل عرضه جنسا وصفة بثلاثة وثلاثين دينارا وثلاث دنانير ولصاحب الطعام كذلك وهذا مع المشاحة وأما مع التراضي فيجوز أخذ صاحب المخالف النقد الذي خصه بالخاصة اذ لم يمنع منه مانع كما يأتي (و) ان لم يشتر لصاحب العرض أو الطعام منه حتى رخص أو غلا (مضى) القسم أو التوقيف (ان رخص) بضم الخاء المججمة حتى صار اذا اشترى بما خصه يكون المشتري بالفتح أكثر مما خصه فلا تخصه الغرماء في الزائد (أو غلا) نوع الطعام أو العرض حتى اذا اشترى له بما خصه يكون المشتري بالفتح أقل مما خصه فلا يرجع على الغرماء فيما خصهم فلا تراجع بين الغرماء قاله الباجي وابن رشد قالوا الا ان يصير له أكثر من حقه فيرد الفاضل للغرماء يتخاصمون فيه يوافقونهم وما فيهم بين المدين وصاحب مخالف النقد فيكون الحساب بما اشترى لا بثمنه فان اشترى له قدر دينه فلا شيء له على المدين وان اشترى له أقل منه اتبع المدين بباقيه في التوضيح الباجي وصاحب المقدمات ان تأخر الشراء حتى غلا أو رخص فلا تراجع فيه بين الغرماء الا ان يكون فيما صار له أكثر من جميع حقه فيرد الفضل الى الغرماء وانما يكون الحساب بينه وبين الغريم وقال المازري لو تغير السعر حتى صار يشتري له أكثر مما كان يشتري له يوم قبضة المال فالزائد بين الغرماء ويدخل معهم فيه كمال طرأ للمقلس وذهب ابن الماجشون الى ان هذا الفضل الذي حدث باختلاف السعر يستبد به هذا الغريم الموقوف له المال ويشترى له به مما بقي في ذمة المقلس بناء على اصله ان مصيبة الموقوف عن له الدين اه الخط وكلام ابن الماجشون ليس قولنا لثنا كما توهمه صاحب الشامل بل هو الذي حكاه الباجي وابن رشد (و) ان كان لبعض الغرماء أو جميعهم دين عرض أو طعام وكان اشترى في عقد المعاملة كونه جديدا (هل يشتري) بضم التحتية وفتح الراء له بما خصه بالخاصة بقية دينه (في) صورة (شرط) كونه من (جيد) بفتح الجيم وكسر التحتية مثقلا ونائب فاعل يشتري (أدناه) أي الجيد رفقا بالمدين قاله ابن عبد الحكم (أو يشتري له) (وسطه) أي الجيد لانه العدل بينهما الان شراء الاعلى يضر المدين وشراء الأدنى يضر رب الدين في الجواب (قولان) عب ولم يحمل على الغالب ان وجد كما قال في السلم وجرى في الجيد والردى على الغالب والا فالوسط لمقلس المسلم اليه هنا دون ما ضره ويقيد ما هنا بما اذا لم يكن غلب او ما هنا في غير السلم ومثل شرط الجيد شرط الدين (و) ان رضى صاحب الدين غير العين بأخذ ما نابه في الحصاص عينا (جاز) ان يؤخذ (الثمن) بفتح المثناة والميم أي النقد الذي خصه بالحصاص في كل حال (الامتناع) شرعى كمالوا سلم دنانير في عرض أو طعام ونابه بالخاصة دراهم أو أسلم دراهم في أحدهما ونابه بما ادانته فلا يجوز له أخذ ما نابه في صورتين لانه صرف مؤخر أو سلم في طعام ونابه نقد فليس له أخذه لانه يبيع طعام الماوضة قبل قبضه فلا أخذه هنا (كالاقتضاء) عن المسلم فيه السابق في باب السلم في قوله وبغير جنسه ان جاز يبيعه قبل قبضه ويبيعه بالمسلم فيه من غير ان يسلم فيه رأس المال بناء على أن الحاكم نائب عن المقلس فلم يدفع دخوله

في قسم مال المقلس بين غرماته

(قوله التهمة) أي يقصد الصرف المؤخر أو يسع طعام المعاوضة قبل قبضه (قوله ابتيغ) أي اشترى (قوله صنف) نائب فاعل ابتيغ (قوله فان أراد) أي ابتيغ (قوله ان كان) أي العين (قوله واما) (قوله وجزا) دينه طعاما (قوله فيها) أي اخذه عينا (قوله فيها) أي مسئلة سمع اشهب (قوله ان في رفع الخ) بفتح الهمز خبر حاصل (قوله وله) أي ابن حبيب (قوله ابن زرقون) أي قال (قوله ولان حكم التقليل الخ) علة خير بفتح ثاء مثقلا

بثناة (قوله فقلس مشترية) أي العبد قبل دفع ثمنه (قوله وقد ابقي) أي العبد من مشترية (قوله بين حصاصه) أي بائع العبد بثمنه صلة خبر (قوله وبين طلبه) أي البائع (قوله له) أي بائع العبد (قوله ولو اراد) أي من خالف دينه مال المقلس (قوله فيها) أي المحاصة (قوله لانه) أي المقلس (قوله يترك) بضم ياء فسكون ففتح (قوله ومنها) أي النفقة الواجبة عليه (قوله لانه) أي صداقتها (قوله ترجيح الثاني) أي اعزوه لابن القاسم (قوله الابهاء) أي الخمسين (قوله عليه) أي المقلس (قوله وصاصتها) أي الزوجة الرجلين (قوله تسبته) أي مال المقلس (قوله النصف) خبر تسبته (قوله لانها) أي نفقة الولد (قوله لكن ترجع) أي الزوجة الخ رفع به فوهم عدم رجوعها اليه ان ايسر (قوله لها) أي نفقة الولد اقيامها

التهمة ابن عرفة في المقدمات ومن لم يسكن دينه من صنف مال الغريم ابتيغ له بما صار له صنف دينه فان اراد اخذ ما صار له عينا لم يجز ان كان دينه طعاما من سلم وجزا ان كان من قرض وان كان الذي له عرضا من سلم لم يجز وقيل انه جائز لان التقليل يرفع التهمة وهو على الاختلاف في مسئلة سمع اشهب من كتاب السلم والاحمال ابن عرفة حاصل ما فيها ان في رفع التقليل حكم التهمة روايات لغير ابن حبيب وله ابن زرقون ولان حكم التقليل يرفع التهمة خبر ابن القاسم في سمع عيسى من باع عبدا فقلس مشترية وقد ابقي بين حصاصه الغرماء وبين طلبه العبد وقال اصبح ليس له الا المحاصة ثم قال في المقدمات ولو اراد اخذ ما صار له في المحاصة بجميع حقه جاز ان كان ما صار له فيها مثل رأس ماله فاقل الا ان يكون الدين طعاما سلم فلا يجوز الا ان يكون حظه في المحاصة مثل رأس ماله ولو كان طعاما قرض جاز مطلقا (و) ان انفقت زوجة على نفسها من مالها او مما تسلفته حال يسر زوجها ثم قلس (حاصت الزوجة) غرماء زوجها (بما انفقت) قبل تدان به او بعده ولو بعد تقليسه لانه يترك له النفقة الواجبة عليه ومنها نفقة الزوجة (و) حاصت (بصداقتها) أي الزوجة كله ولو قلس قبل البناء لانه دين في ذمته حل بقلسه واذا حاصت بجميع صداقتها ثم طلقها قبل البناء فهل ترد ما زاد على نصف الصداق او ترد ما زاد على تقدير المحاصة بتصفه قولان فانهما لابن القاسم والاول لابن دينار قاله تن وهو بغير ترجيح الثاني أي وتحاصص فيما دونه فان كان الصداق مائة وحاصت بها فانيما وخمسون ثم طلقها قبل البناء فقلس الصداق المائة ردت للغرماء خمسة وعشرين لانه تبين ان صداقها خمسون وانما لا تستحق المحاصص الابهاء وتكون في الخمسة والعشرين التي ردت لها اسوة الغرماء ٨١ عب البناء في قوله او ترد ما زاد على المحاصة بتصفه الخ هذا هو الموافق لقوله في الرهن والا قدر محاصصا بما بقي ومثاله لو كان لرجلين عليه مائتان وحاصصتهما بمائة صداقتها ومال المقلس مائة وخمسون نسبته لمجموع الدينون النصف فآخذ كل خمسين نصف دينه وطلقها قبل البناء فاذا قدرت محاصة بخمسين نصف الصداق نأبها ثلاثون لان مجموع الدينون حينئذ مائتان وخمسون ومال المقلس ثلاثة اقسامها فقدر عشرين للغريمين الاخرين ليكمل لكل واحد ستون وهي ثلاثة اقسام دينه ولا تدخل معها فيما ترده كما هو ظاهر وبه تعلم ان قول ز تحاصص فيما ترده وقوله ترد للغرماء خمسة وعشرين غير صواب فم في ضيق عن يحيى بن عمر انه ان كان يسد كل غريم بالمحاصص الاول نصف حقه فالتحصيل هي مما يسد لها قدر نصفه وترد ما بقي وتحاصص معهم فيه فعلى هذا ترد من الخمسين خمسة وعشرين فيبقى لها من دينها خمسة وعشرون ولكل واحد منهما خمسون فمجموع الدينون مائة وخمسة وعشرون ونسبة الخمسة والعشرين المردودة اليه الخمس فآخذ كل واحد منهم خمس ما بقي من دينه فتأخذ خمسة ويأخذ كل واحد منهما عشرة ٨١ لكن لا يقال على هذا ترد ما زاد على تقدير المحاصة بتصفه وشبهه في المحاصة بنفقة الزوجة وصداقتها فقال (كالموت) للزوج فتحصص زوجته بنفقة حال يسره وبصداقتها غرماءه وان انفقت الزوجة على ولد زوجها حال يسره ثم قلس أو مات (فلا) تحاصص (بنفقة الولد) لانها محصص مواساة لكن ترجع بها على زوجها ان ايسر

(قوله لقيامها) أي الزوجة (قوله عنه) أي زوجها (قوله حكم) بضم فكسر (قوله بها) أي ثقة الولد (قوله هذا) أي عدم
محاصتها بثقة الولد (قوله ما لم تكن بقضية) أي حكمها بمن رأى عدم سقوطها ببعض زمناها (قوله وهو) أي الزوج (قوله والا)
أي وإن كانت بقضية وهو ملي (قوله أنه) أي التقيد بعدم الحكم بها (قوله مقابل) أي للمشهور (قوله بضم الياء) قوله
بها) أي ثقة والديه (قوله عليه) أي زوجها (قوله وكان) أي الزوج (قوله ١٣٧ ملبا) أي حال اتفاقها على والديه (قوله
حكايته) أي الباجي (قوله

أقيامها عنه بواجب وظاهر عدم محاصتها بها ولو حكم بها أوفى د هذا ما لم تكن بقضية
واتفقت وهو ملي والاخاصت بها اه لكن ظاهر أنه مقابل ولا تخصص بثقتها على والديه
الان يحكم بها عليه وكان مليا وتسلفت فتخصص البنائي انظر هذا في منقح الباجي حكايته
عن أصبغ بعد نقله رواية ابن القاسم أنها لا تخصص بثقة الابوين مطلقا ووجهه كلامهما
ونحوه في التوضيح (وان) قسم حال مفلس أو ميت على غرما ثم (ظهر دين) عليه غيرهم لم يعلم
بقضيتهم فانه يرجع على المقتسمين بالحصصة التي تنوبه لو قامهم وافهم قوله ظاهر أنه لو حضروا لم
يقاسمهم فلا يرجع عليهم وهو كذلك (أو) يبيع ماله وقسم ثمنه على غرما ثم (استحق) بضم
المثناة وكسر الحاء المهملة ثقاف شي (مبيع) على مفلس أو ميت ان كان مبيعا بعد تقليس بل
(وان) كان مبيعا (قبل فلسه) أو موته (رجع) الغريم الظاهر في الاولى والمستحق منه في
الثانية على المقتسمين (بالحصصة) التي تخصه لو قامهم في البيع قبل الفلوس ويجمع ثمنه في
المبيع بعده لاقتسامهم عين ماله ولان المعاملة في هذا انما هي بينه وبين الظاهر فلو كان عليه
عشرون لاثنتين لكل واحد عشرة وله سلعتان يبعث كل سلعة منهما بعشرة وأخذ كل واحد
عشرة ثم استحققت احدى السلعتين رجوع من استحققت منه السلعة على كل منهما ثلثا لانه
ان كان البيع قبل الفلوس وان كان بعد رجوع على كل منهما بخمسة ولا يأخذ مليا عن معدوم
ولا حضرا عن غائب ولا حيا عن ميت فيهما الخرشى هذا على انه يفلوس ودينه مساو لما بيده
وهو خلاف ما هو للبط أو يحمل على ما اذا كانت قيمتهما حين تقليسهما تنقص عن عشر ين ثم
زادت حين البيع واسترز بقوله ظاهر عن حضر القسم سا كتابا لا عذر مانع لمن مقامهم فلا
رجوع لهم عليهم بشي لان سكوتهم بعد رضائهم ببقاء دينه في ذمة المفلوس وبالغ على البيع قبل
الفلوس لتوهم عدم الرجوع فيه لان المقتسمين يقولون لمن استحققت السلعة منه انما اقتسمنا
مال المفلوس ولم تستحق انت شيئا منه وقت القسمة انما طرأ استحقاقك بعد ها ووجه رجوعه
عليهم ان الغيب كشف انه كان يستحق محاصتهم وقتها وأما المبيع بعد التقليس فلا يتوهم
فيه عدم رجوعه عليهم لاقتسامهم عين ماله فله الرجوع عليهم بجميعه لان المعاملة انما هي
بينه وبين الحاكم قاله الفيشي ونحوه في شرح السوداني البنائي وهو الصواب لقول ابن
عرفه معني قول ابن شاس وابن الحاجب ان ظهر غريم يرجع على كل واحد بما يخصه وكذا
لو استحق مبيع هذا ونقل الشيخ في الموازنة لا مبيع وعبد الملك ان من استحق من يده
ما اشتراه بمبيع على المفلوس رجوع بثمنه على الغرما فنقله رجوع بثمنه ظاهر في رجوعه بجميعه
والحاصل ان المبيع بعد الفلوس يرجع بجميع ثمنه والمبيع قبله يرجع بجمسته فقط فقد اختلفا
في هذا الحكم واتفقا في انه لا يأخذ مليا عن معدوم ولا حضرا عن غائب ولا حيا عن ميت والله

١٨ من ث الذي اشترى به بعد التقليس (قوله رجع) أي الغريم الذي ظهر (قوله على كل واحد)
أي من المقتسمين (قوله وكذا) أي كظهور غريم في الرجوع على كل واحد بما يخصه (قوله هذا) أي الرجوع في الاستحقاق على
كل واحد بما يخصه (قوله استحق) بضم التاء وكسر الحاء (قوله مبيع الخ) بيان ما (قوله اختلفا) أي المبيع قبله والمبيع بعده

(قوله وفيها) أي المدونة (قوله بحق الطارئ) أي من المقسوم (قوله تبسح) أي الطارئ (قوله بما فضل عن ديونهم) أي الغرماء
 إذ لاحق للورثة قيمة لتقدم قضاء الدين على الارث (قوله قسمتها) أي المدونة (قوله حضرها) أي القسمة (قوله ولا يأخذ) أي
 الطارئ (قوله أي وارث) ١٣٨ تفسير لها مثله (قوله في الاول) أي طرروارث (قوله وموصى له) تفسير لها

أعلم ابن عرفة وفيها ان طرأ غريم على غرماء بعد قسم مال المدين عليهم وعدم العلم بالطارئ
 وشهرة المدين بالدين تبسح كلامتهم بما يجب له لو حضر معهم فيما صار لهم ولو لم يجب له لو فاء
 ما فضل عن ديونهم بحق الطارئ تبسح الورثة بما فضل عن ديونهم زاد في قسمتها ولا يتبع الملى
 بما على المعدم اه وشبهه في رجوع الطارئ على المطرقة عليه فقال (كوارث) طرأ على مثله
 بعد قسمة التركة (أو موصى له) بفتح الصاد طرأ (على مثله) بكسر فسكون أي وارث في الاول
 وموصى له في الثاني بعد قسمة التركة في الاول والموصى به في الثاني فيرجع الطارئ على المطرقة
 عليه بحصته لو حضرها ولا يأخذ مليا عن معدم الخ (وان اشترى ميت بدين) عليه (او) لم يشتر
 بهو (علم وارثه) لولا الدين او وصيه بانه مدين لغير الحاضر بن (واقبض) الوارث او الوصى
 التركة للغرماء الحاضرين واقبضها الوارث لنفسه واقبضها الوصى ثم طرأ غريم (رجع)
 الغريم الطارئ (عليه) أي الوارث او الوصى المقبض لغيرها والقباض لنفسه بما يخصه لتعديبه
 بالاقباض او القبض بالشهرة او العلم (واخذ) بضم الهاء وكسر الخاء المقبضة وارث (على)
 عن وارث (معدم) وحاضر عن غائب وحى عن ميت (ما لم يجاوز) بينهم وزاى أي يتعددين
 الطارئ (ما) أي القدر الذي (قبضه) الوارث الملى المرجوع عليه لنفسه بان نقص عنه
 اوساؤه فان جازدين الطارئ ما قبضه الوارث الملى لنفسه رجع عليه الطارئ بما قبضه فقط
 وكذا ينال في الاقباض ويحتمل ان يسه احتيا كالحذف او قبض عقب قبض بدليل
 ما قبضه وحذف او قبضه عقب قبضه بدليل قبض الاول ويرجع ببقية دينه على بقية الورثة
 وتقدم في الغرماء لا يؤخذ ملى عن معدم وقرق بمساواة الغرماء الطارئ في الاستحقاق
 والوارث لا يستحق الا ما فضل عن الدين (ثم) اذا غرم الوارث المقبض مع الشهرة او العلم (رجع)
 الوارث (على الغريم) الذي قبض منه أولا قاله مالك رضي الله تعالى عنه في كتاب المديان
 من المدونة (وفيها) أي المدونة ايضا عن بن القاسم (البداء) في الرجوع (بالغريم) الذي
 قبض من الوارث او لا يري رجوع الطارئ او لا عليه بما يخصه لو حضر فان وجد عديا رجع
 على الوارث بما يخصه ثم يرجع الوارث على الغريم الاول (وهل) بينهما (خلاف أو) هما
 محمولان (على التخيير) للطارئ في الرجوع على الوارث أو الغريم في الجواب (تاويلان)
 الاول للحنفي والثاني لابن يونس (تقييات) الاول طئي قوله وان اشترى ميت بدين الخ
 المسئلة مقروضة في المدونة وغيرها في ترك ما لا يفي بديونه والتفصيل فيسه اما من ترك وفاء
 وقضى الوصى او الوارث بعض غرمائه ثم تلف ما بقي فليس للباقي رجوع على من قبض من
 الغرماء بشئ اذ فيما بقي وفاء بدين الباقي قاله في المدونة وهل للباقي رجوع على الوارث فيسه
 تفصيل ذكره أبو الحسن في شرحها ونصه للحنفي ضياع البقية على ثلاثة أقسام ان أمسكها
 الوارث لنفسه وهو عالم بدين الطارئ ضمنها مطلقا وكذا ان لم يعلم ولم تقم بينة على ضياعها

(قوله في الثاني) أي طررو
 الموصى له (قوله أو وصيه)
 عطف على وارثه (قوله بانه
 مدين) صله علم (قوله بان
 نقص) أي دين الطارئ
 (قوله عنه) أي ما قبضه
 لنفسه (قوله ساواه) أي
 دين الطارئ ما قبضه الوارث
 لنفسه (قوله عليه) أي
 الوارث (قوله بما قبضه)
 أي الوارث لنفسه (قوله
 فيه) أي الملقى (قوله بحذف
 الخ) تصوير للاحتياط
 (قوله ما قبضه) أي المذكور
 في الثاني (قوله ويرجع) أي
 الطارئ (قوله وقرق) بضم
 فسكون أي بسن الغرماء
 والورثة (قوله أولا) بشد
 الواو في المواضع الثلاثة
 (قوله عليه) أي الغريم
 (قوله بما يخصه) أي الطارئ
 (قوله لو حضر) أي الطارئ
 القسمة وحاضري باقي الغرماء
 (قوله فان وجد) أي
 الطارئ الغريم (قوله رجع)
 أي الطارئ (قوله الاول)
 أي الخلاف (قوله والثاني)
 أي الوفاق (قوله بديونه)
 أي التي عليه (قوله وفاء)
 أي بديونه (قوله من الغرماء)

بيان لمن (قوله ان أمسكها) أي البقية (قوله وهو) أي الوارث الخ حال (قوله ضمنها) أي الوارث البقية وان
 (قوله مطلقا) أي ولو قامت بينة على ضياعها لانه ممتنع عليه (قوله وكذا) أي امسكها لنفسه عالما بالطارئ في ضمانها (قوله
 ان لم يعلم) أي الوارث بالطارئ

وان قامت فلا يضمنها وقال اشهب يضمنها مطلقا على اصله في ضمان ما يغاب عليه من الرهن والعارية اللغوية والاول اصوب وان اوقهها للغير فلا يضمنها واختلف هل مصيبتهما بمن وقت له فانه اشهب او من الميت قاله مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهم اه فالراجح انهما من الميت وهذا لا يعارض قوله الا في وان تلف نصيب غائب الخ لانه فيما عرزه القاضي من مال المقتلس كافي المدونة * الثاني طئي قوله واخذملى الخ هذا خاص بالوارث القابض لنفسه لا بقيد الشهرة أو العلم بل مطلقا كما قرره س وكذا في المدونة وابن شاس وابن الحاجب وغيرهم ولا يعارضه ما يأتي في القسمة من قوله ومن أعسر فعليه ان لم يعلم الا انه معترض كجابه عليه الخط هناك فتعميم حج كلام المصنف في الوارث القابض والمقبض قائلا في قوله مالم يجاوز ما قبضه أو قبضه تكلف بلا مساعده نقل * الثالث غ اشغل كلام المصنف على ثلاثة أقسام الاول طر والغريم على الغرماء وهو المراد بقوله وان ظهر دين او استحق مبيع وان قبل فلسه رجع بالحصة الثاني طر الوارث على الوارث او الموصى له على الموصى له وهو المراد بقوله كوارث او موصى له على مثله الثالث طر والغريم على الوارث والوارث ضربان مقبض لغيره من الغرماء وقابض لنفسه وقد اشار الى الوارث المقبض بقوله وان اشترى ميت بدين او علم وادته واقبض رجع عليه والى الوارث القابض بقوله واخذملى عن معدم مالم يجاوز ما قبضه وباقى كلامه خاص بالوارث المقبض فان قلت فأي قرينة تصرفه للمقبض دون القابض قلت ذكر الرجوع على الغريم بعين ذلك فان الدافع هو المقبض دون القابض وبالله تعالى التوفيق * الرابع البنائي قول نه يمكن أن يكون في كلامه احتياك الخ هذا الوجه غير صحيح أيضا كالذي قبله لاقتضائه أيضا ان اخذ المالى عن المعدم في الوارث القابض لنفسه مشروط بالشهرة أو العلم وليس كذلك كما ذكرناه * الخامس البنائي قوله واخذملى عن معدم مالم يجاوز ما قبضه الصواب انه متعمد هنا كافي ق وغ وان قوله ويرجع على الغريم بوصوله ويرجع عليه لان قوله واخذملى الخ خاص بالوارث القابض لنفسه لا بقيد الشهرة أو العلم بل مطلقا كما تقدم في كلام طئي (فان غاب غريم وقت القسمة وعزل القاضي له نصيبه وتلف نصيب غريم غائب عزل) بضم فكسر من القاضي أو نائبه عند القسم (ق ضمائه منه) أى الغائب لان القاضي أو نائبه كوكيل عن الغائب ابن عرفة وفيها مع غيرها ينبغي للقاضي ان يقف ان غاب من غرماء المقتلس خطه ثم ان هلك كان منه وشبهه في كون الضمان من رب الدين فقال (كهين) أى دنانير أو دراهم (وقت) بضم فكسر من مال المقتلس (ا) تقسم على (غرمائه) وتلفقت فضما من الغريم لامن المقتلس أو ترك الميت لتقصير الغريم في عدم قسمتها معتميتها للقسم (لا عرض) وقت للغرماء فتلف فضما منه من المقتلس أو التركة في قول ابن القاسم وروايته عن مالك رضي الله تعالى عنهما ابن عرفة ابن رشد معني قول ابن القاسم ان العين من الغرماء ان كان دينهم عينا ومعنى قوله ان العروض من المدين ان كان دين الغرماء ليس بمأثلا لها اه وضوءه في أى الحسن (وهل) عدم ضمان الغريم العرض الموقوف مطلقا سواء كان مثل دينه أم لا وعليه فهمه اللغوية والمأزى والباي أو عدمه في كل حال (الا ان يكون) العرض (نك) ينس وصفة (دينه) أى الغريم الموقوف فيه ضمنه الغريم لان الخاصة فيه كالعين بدون

(قوله وان قامت) أى بينة
على ضياعها (قوله فلا يضمنها) أى الوارث البقية
(قوله يضمنها) أى الوارث البقية مطلقا إلى ولو لم يعلم
الطارئ وقامت بينة
بضياعها (قوله أصله) أى
قاعدة أشهب (قوله من الرهن الخ) بيان ما (قوله
وان اوقهها) أى الوارث البقية
بضم التاء (قوله مصيبتهما)
أى البقية (قوله فالراجح
الخ) تفرع على عزو الثاني
(قوله وهذا) أى كونها من الميت
(قوله لانه) أى الا في (قوله لا يقيد)
البيان (قوله لانه) أى الا في
(قوله يعين) بضم ففتح
فكسر مثقالا (قوله ذلك)
أى المقبض (قوله له) أى
الغائب (قوله عند القسم)
صله عزل (قوله وفيها) أى
المدونة (قوله من غرماء الخ)
بيان من (قوله كان) أى
ضمان الخط الموقوف (قوله
منه) أى الغائب (قوله
فضما) أى العرض الموقوف
أى الاطلاق (قوله نهمة)
أى قول ابن القاسم في غيبة
المدونة

احتجاج الى يسع وهذا فهم بعض القرويين وابن رشد في الجواب (تاو يلان) وروى اشهب
ان ضمنان التام من المفسر حتى يصل للغرماء عينا كان أو عرضا وهو قول ابن عبد الحكم
واختاره اللخمي وابن عبد السلام فأفاده تت طنى اعتبر بكلام المصنف فجعل التأويلين
في كلام المدونة فأعاد الضمير على ما ليس كذلك بل الفهمان في كلام ابن القاسم في غير المدونة
وقد اعترض المواق كلام المصنف قائلا انظر قوله تاو يلان فانها ليس على المدونة ٨١ ولم
ينسب ما في توضيحها ولا ابن عرفة ولا ابن عبد السلام ولا غيرهم والحاصل ان المسئلة غير
منصوص عليها في المدونة ولعل اصله فقهمه اللخمي بنذ كبر الضمير الذي مرجعه قول ابن
القاسم وكذا رأيت في كبره وفي بعض النسخ من صغيره (وترك) بضم القوقية وكسر الراء (له)
أى المقلد من ماله الذي أريد قسمه على غرمائه (قوته) بضم القاف وسكون الواو أى المقلد
نفسه (و) تركه أيضا (النفقة الواجبة عليه) غيره كزوجته وولده والدمه وامهات أولاده ومدرجه
(لظن يسرته) المازرى التحقيق ان يتركه الى وقت يؤدى الاجتهاد انه يحصل له في مثله ما تنافى
منه معيشته وفي التوضيح فهو الشهر هو المشهور وفي الشامل لظن يسرته هو المشهور وليس
خلافا ٨٢ تت عب والمراد الواجبة اصالة بزوجية أو قرابة أو ورق لا يباع كام وولد ومدرجه فلا تسلط
لغرمائه على قدر كفايته لانهم على ذلك عاملا ولا بالالتزام لسقوطها بالنفس أو الموت في الشامل
من له صنعة يتفق منها على نفسه وأهله لا يترك لشيء وقيل النفقة كيومين خوف عطلة اهـ (و) تركه
لهو لمن تازمه نفقته (كسوتهم) ابن عرفة فيها يباع على المقلد كل عروضة الاما لا بد له منه من
ثياب جسده وثوب واجهته ان كانت لهم اقيمة وان لم تكن لهم تلك القيمة فلا ثم قال وابن القاسم
في سماعة تركه ابسته الا ان يكون فيما افضل اللخمي يريد قتيبا ويشتري له دونها ثم قال وفي
سماع ابن القاسم يتركه كسوة ولابنه وفي كسوة الزوجة شك سجنون لا يتركه كسوة زوجته
ابن رشد شك مالك رضى الله تعالى عنه في ذلك في المختصر اللخمي لابن القاسم في سماعة مالك
وليس في الفقه لانها أحق بهما من الولد فاذا تركت كسوة فترك كسوتهم الأولى وعلى قول سجنون
لا يترك لها الا يترك للولد وهو أبين وحسبهم ما كان عليهم واختلاف ان كانت ثياب أهله وولده خلقا
هل يجدد لهم ولا أرى ان يستأنف له كسوة ويكفيه ما كان يجتزى به قبل ذلك ابن رشد شك مالك
رضى الله تعالى عنه فيها الطول بقائها فهي كالنفقة بعد المدة الموقته (كل) من المقلد ومن تازمه
نفقته (دستا) بفتح الدال المهملة وسكون السين المهملة ثمن ثياب فوقية أى ملبوسا (معتادا) لثله
في القاموس الدست الدشت ومن الثياب والورق وصدر البيت معربان ثم قال الدشت العجرا
ومراده بقوله أولا الدشت الدشت انه يطلق على العجرا كاللشت ثم أفاد انه يطلق على
الثوب الخ واما الدشت بالسين المعجمة فيطلق على العجرا لا غير وكذلك في الصحاح الخط
يعنى بالدست القميص والعمامة والسر ويل والكعب أى المداس ويزاد في الشتم ايجابية
قاله النووي في منهاجه وزاد بعض شراحه الدراعة القى تلبس فوق القسمصر ان كانت تلبس
بجاءه ونقل عن الشافعي رضى الله تعالى عنه انه لا يترك له الطيلسان ان كان تركه لا يخل
بجرواته الشارج وتزاد المرأة مقنعة وازاروا غيرهما بما يليق بها لها الخرشى واما ثياب
الزينة فلا تترك له ولان تازمه نفقته على المشهور قال في الاستغناء لا يترك عليه الاما يورى

(قوله اعتر) أى تت (قوله)
لجعل) أى تت (قوله فاعاد)
أى تت (قوله عليها) أى
في قوله فقهمها اللخمي
والمازرى (قوله قائم ما)
أى التأويلين (قوله)
ينسبهما) أى التأويلين
(قوله لها) أى المدونة (قوله)
من ماله) صله تركه وحال
من قوته (قوله انه) أى
الوقت (قوله) أى المقلد
(قوله لا بالالتزام) عطف على
اصالة (قوله فيها) أى المدونة
(قوله من ثياب جسده) بيان
ما (قوله ثوبا) بفتح الموحدة
مثنى بلاتون لا ضافته
عطف على كل (قوله ثم قال)
أى ابن عرفة (قوله في ذلك)
أى تركه كسوة زوجته (قوله)
لانها) أى الزوجة (قوله لها)
أى الكسوة (قوله لا تترك)
أى الكسوة (قوله لها) أى
الزوجة (قوله لا تترك) أى
الكسوة (قوله وحسبهم) أى
كافى الاولاد والزوجة (قوله)
فيها) أى كسوة الزوجة (قوله)
معربان) بضم فتح منقلا
أى استعملت العرب في
المدانى التي وضعت لها في
لغة غيرهم (قوله المداس)
بكسر الميم

(قوله طوله) أى الى نصف ساقه (قوله مقننه) بكسر الميم (قوله مثلاً) أى أو غيره عن يعقوب عليه (قوله فمثل) أى كلام المصنف
تقريب على مثلاً (قوله من أصوله الخ) بيان من (قوله أبوه) تفسير لنايب فاعل يبيع (قوله فى الدين) يفتح الدال صلة يبيع (قوله
فلا يعقوب) أى أبوه (قوله عليه) أى المقلس (قوله به) أى آية (قوله استغرقه) أى أباه (قوله والا) أى وإن لم يستغرق الدين الأب
(قوله منه) أى آية (قوله بقدره) أى الدين (قوله باقية) أى آية (قوله بعضه) أى آية (قوله والا) أى وإن لم يوجد من يشتري
بعضه (قوله ثمنه) أى آية (قوله أبوه) تفسير لنايب فاعل وهب (قوله الرقيق) ١٤١ نعت أب (قوله قبوله) أى المقلس (قوله

عورته بين الناس وتجوز به الصلاة إلا أن يكون فى الشئ ويخاف موته فترك له ما يقيه البرد
اه ومثل الموت الضرر كما هو ظاهر عب وهو قيص وطويلة فوقه وعمامة وضراويل ومداى
وزاد فى الشئ جبة لخوف هلاله واشديد اذى وتزاد المراتم مقننة وازاروا وغيره مما يلبس
بجائها (ولو ورث) المقلس الاخص والاعم (أباه) الرقيق مثلاً فمثل كل من يعقوب عليه من
أصوله وفروعه وحاشيته القريبة (يبيع) بكسر الموحدة أبوه فى الدين فلا يعقوب عليه بنفس
ملكه اتعلق بحق غرمائه به أن استغرقه الدين والايبيع منه بقدره وعقوب باقية أن وجد من يشتري
بعضه والايبيع جميعه ويملك المقلس ما يبيع من ثمنه (لا) يباع أبوه فى الدين (أن وهب) بضم فكسر
أبو المقلس الرقيق (له) أى المقلس فيعقوب مجرد قبوله هبته (أن علم وأهبة) أى الأب (أنه) أى
الأب (يعقوب عليه) أى المقلس لأن وأهبة قصد عتقه حيث لا يبيعه فى دينه فان لم يعلم عتقه عليه
يبيع فى الدين ولو علم أنه أبوه والصدقة كالهبة فى شئ عاى زيد فقلت لابن القاسم أرأيت لو أن
مفسلاً ورث أباه أو وهب له ماذا يكون للغرماء منه فقال أن ورثه فلا يعقوب عليه أن كان الدين يحمط
بجمله والدين أولى به كفى أفاده وأما أن وهب له فيعقوب عليه وليس لأهل الدين فيه شئ لأنه
لم يوجب له لياخذ أهل الدين اه من البيان واقتصر عليه ابن عرفة واقفه أعلم وسكت عن شرائه
من يعقوب عليه وهو ممنوع ابتداء وبعد وقوعه فاسد عند ابن عبد السلام وصحيح موقوف على
نظر الغرماء على نقل الشارح ونظر الحاكم على نقل ابن عرفة والصواب الوسط أن رده الغرماء
فظاهر وإن أجازوه يباع فى الدين كأنص عليه المصنف فى باب العتق بقوله لا يارث أو شراؤه وعليه
دين فيباع الخ والله أعلم (وحبس) بضم فكسر وثاقه ضمير المقلس طى هذا هو الصواب اذهب
الحديث عنه وهو لا ينشأ من ابن الحاجب بل علم ما حبس المقلس من أحكام الحجر عليه وقول
ابن عبد السلام فى كون الحبس من أحكام المقلس نظر لأن أحكام الماهية تابعة لها ما فى
الوجود وما فى الزمان وعلى التقديرين لا يحبس المقلس لأنه ثبت فلسه فضلاً عن أن يحكم عليه
به ووجب انتظامه فكيف يحبس وبالجملة فالأنواع المحبوسين بالدين يذكرها المصنف الآن وليس
المقلس واحداً منها اه فيه نظر لأن مراد ابن شامس وابن الحاجب يكون الحجر لزوماً للحبس
بجانب لم يثبت العسر لا مطلقاً وقد صرح ابن شامس بهذا فقال الثالث حبسه الى ثبوت اعساره
ولاشك أنه والحالة هذه لازم للبعد قال فيها ويبيع الامام ما ظهر له من مال فيترزعه غرماءه
ويحبس فيما بقى ان تبين لده اوتاهم اه وقوله لأنه ان ثبت فلسه الخ يقتضى أن التقليل

(قوله وهو) أى شراء المقلس من يعقوب عليه (قوله وقوعه) أى شراؤه من يعقوب عليه (قوله رده) أى شراؤه من يعقوب عليه (قوله
هو) أى المقلس (قوله ليعلمها) أى ابن شامس وابن الحاجب (قوله عليه) أى المقلس (قوله لأنه) أى المقلس (قوله للمصنف) أى
ابن الحاجب (قوله منها) أى أنواع المحبوسين (قوله فيه نظر) خبر قول ابن عبد السلام (قوله بهذا) أى تقيده بحبسه بهدم
ثبوت عسره (قوله أنه) أى الحبس الى ثبوت العسر (قوله فيترزعه) أى يقتضيه (قوله فيما بقى) أى من دينهم (قوله اوتاهم)
بضم فكسر أى باسقاط مال (قوله وقوله) أى ابن عبد السلام

(قوله ولم يبين) أي في التوضيح (قوله ذلك) أي الوجه الذي علمناه رد كلام ابن عبد السلام (قوله عب) أي قال (قوله وتقدمه) أي عود ضمير حبس للمدين مطلقا (قوله حملا له) أي مجهول الحال الخ علمه حبسه (قوله دينه) أي مجهول الحال (قوله فيها) أي المدونة (قوله أنه) أي المدين الخ بيان ١٤٢ لصيغة يحسنه (قوله بعد ثبوت عدمه) حال من عين (قوله يتوقف عليه الخ) خبر ان

موقوف على اثبات العدم وليس كذلك الماعنات من لفظها وقد اعترض كلام ابن عبد السلام في ضيق ولم يبين ذلك عب مقتضى نقل الشارح عن ابن رشد ان ضمير حبس للمدين مطلقا لا يحاط الدين بحاله أم لا وتقيده ايضا التبصرة فيسفة فادمنه ان التقليس لا يتوقف على ثبوت العسر وهو ظاهر قول المصنف وفلس الى قوله يطلبه الخ البنا في ضمير حبس للمدين هذا هو الظاهر لان من جملة هذا التقسيم ظاهر الملا ومعلومه وغاية حبسه (لثبوت عسره) فان ثبت وجوب انظاره وأفاد شرط حبسه بقوله (ان جهل) بضم فسكسر (حاله) أي المدين ولم يعلم هل هو مليء أو معدم حملا على الملا وسواء كان دينه عن معاوضة أو لا تقديما للغالب وهو التكسب على الاصل وهو الفقير لان الانسان لا يولد فقيرا الا مال له ثم يتكسب غالبا ومفهوم الشرط عدم حبسه ان علم عسره وهو كذلك لوجوب انظاره (و) ان (لم يسأل) المدين (العسر) أي تاخير الحبس (له) أي اثبات عسره حال كونه آتيا (بجمعيل) بفتح الحاء المهمل أي ضامن له (بوجهه) أي ذات المدين قاله أبو عمران والتونسي وعياض وغيرهم في ضيق عياض لم يبين فيم اهل الجليل بالوجه أو بالمال والصواب أن يكون بالوجه هكذا نص عليه أبو عمران وأبو اسحق وغيرهما من القرويين والاندلسيين ولا يقتضي النظر غيره ونقل بعضهم عن المتيطي انه يكف بجمعيل بالمال الى ان يثبت العدم فان يجوز عن جمعيل المال يحسن على المشهور المعمول به (فقرم) الجليل بالوجه الدين الذي على مضمونه (ان لم يأت) الجليل (به) أي المضمون ان لم يثبت عدمه بل (ولو اثبت) الجليل (عدمه) بضم فسكسر أي فقر المضمون كذا قاله المصنف هنا تبعا لابن رشد في المقدمات بناء على ان عين المدين انه لا مال له بعد ثبوت عدمه يتوقف عليه ثبوت عدمه وقد تعذر منه وقال في باب الضمان لا يغرم ان اثبت عدمه أو موته في غيبته بناء على ان العين استحسن ان وهذه طريقة اللخمي ذكرهما في توضيحه وابن عرفة وصاحب الشامل وصنيع المصنف يقتضي رجحانهم ما وشهر بعض الشارحين طريقة اللخمي بعض مشايخ البنا في بها العمل يقاس ومجاهد من لم يظن به كتب المال ولا غرم اتفاها وعطف على جهل حاله فقال (او ظهر ملاؤه) بالمد أي غنى المدين بسبب جمال ليسه وخدمه ولم تعلم حقيقة أمره فيحبس (ان تقال) أي ادعى فلس نفسه وقال لاشي لي يني يديني ولم يعد بقضائه ولم يسأل العسر لثبوت عسره بجمعيل والا فلا يحبس وهل ولو بالوجه كجهول الحال وهو لا ين القاسم أو بالمال فقط وهو لسحقون ووفق بينهما جعل الاول على غير الملل والثاني على الملل (وان وعد) من ذكر من مجهول الحال وظاهر الملا (بقضاء) للدين المطلوب منه (وسأل) أي طالب (تاخير) الحبس زمنا يسيرا (كال يوم) وادخلت الكافي يوما آخر فقط (اعطى) أي اقام المدين (جمعلا بالمال) وأخر قاله معنون وقال مالك رضي الله تعالى عنه يؤخر ثلاثا واربعاء في الميسوط وهو احسن ولم يكتب بجمعيل الوجه لظهور قدرته على الوفاء لو عده به قاله ت وهو يقيدان المذهب الاول (والا) أي وان لم يأت بجمعيل بالمال (سحقن) بضم فسكسر حتى يأتي بجمعيل بالمال او يقتضى

(قوله وقد تعذر) أي العين (قوله منه) أي المدين بغيته (قوله وقال) أي المصنف (قوله لا يغرم) أي الجليل الدين (قوله ان اثبت) أي الجليل (قوله عدمه أو موته) أي المدين (قوله في غيبته) أي المدين صله اثبت (قوله بناء على ان العين) أي على انه ليس له مال عله لا يغرم (قوله ذكرهما) أي الطريقتين (قوله وجم) أي طريقة اللخمي (قوله ومجملها) أي طريقة اللخمي (قوله والا) أي وان ظن بالمدين كتب المال (قوله غرم) أي الجليل (قوله يعد) بفتح فسكسر (قوله بجمعيل) صله العسر (قوله والا) أي وان وعد بقضائه أو سأل العسر لا يثبت عسره بجمعيل (قوله ولو بالوجه) أي كان الجليل الذي آتى به (قوله وهو) أي ترك حبسه ان آتى بجمعيل بوجهه (قوله وهو) أي شرط كون الجليل بالمال (قوله ووفق) بضم فسكسر مثقلا (قوله الاول) أي الاكتفاء بجمعيل الوجه (قوله والثاني)

أي شرط جعل المال (قوله من مجهول الخ) بيان من (قوله وأخر) بضم فسكسر مثقلا أي حبسه (قوله ماعليه في الميسوط) خبر مقدم (قوله وهو) أي قول مالك (قوله يكف) بضم الباء (قوله الاول) أي قول معنون

(قوله المقتنع) يضم فسكون فكسر (قوله والمقتنع) يضم فسكون ففتح (قوله تلتني) بقصات مثقلا (قوله ثمانية) بفتح المائنة (قوله لا يسجن) يضم الياء وفتح الجيم (قوله في الحديد الخ) بيان ما (قوله مجن) يضم فكسر (قوله يؤمن) يضم فسكون ففتح (قوله يكن) أي بوجود بيت مال (قوله ومثله) أي معلوم الملا (قوله يصدق) يضم ١٤٣ ففتح فكسر مثقلا (قوله

من احتراق الخ) بيان ما (قوله بالاجتهاد) أي من الحاكم صله اجل (قوله علم) يضم العين (قوله وظهر) أي ملاؤه (قوله واستبعد) يضم التاء وكسر العين (قوله لم يعلم) يضم فسكون (قوله في التنبيهات) خبر مقدم (قوله اختلف) يضم التاء (قوله يكن) أي المدين (قوله به) أي الناض (قوله ان كان) أي المدين (قوله والا) أي وان لم يكن تاجرا (قوله ادى) بفتح الهمز والدال المهملة مثقلا أي ضربه (قوله الى انفسه) أي بدون قصد وطن اسلامه (قوله في نفي العلم) صلة كاف التشبيه (قوله فقد اقتصر عليه) أي حلقه على البت على كونه المذهب (قوله الخلاف) أي في حلقه على البت أو نفي العلم (قوله ما للمصنف) أي من حلقه على نفي العلم (قوله ان ترك) أي الخالف (قوله فلا تعاد) أي العين (قوله لانها) أي العين (قوله امتنع) أي الخالف (قوله ولذا) أي رجاء اظهار ما اختفاه عنه قبل الخ

ما عليه الخط في المقتنع يحبس الاخرى فيما يجب عليه اذا كان يعقل ويكتب او يشير وهو كالجميع ويحبس الاعشى والمقعد ومن لا يدين له ولا رجلين وجميع من به وجع لا يمنع ذلك من الحبس والظاهر ان معنى قوله ومن به وجع الخ ان من به مرض فانه لا يمنع من حبسه والله اعلم ابن عرفة تلتني الاشياخ بالقبول ما في ثمانية ابي زيد لا يسجن في الحديد الا من مجن في دم قلت وكذا من لا يؤمن هرو به اه وانظر اجرة الحبس على من قاتل ارقيا انصا والظاهر انها كاجرة عون القاضي من بيت المال فان لم يكن فعلى الطالب ان لم يلد المظلوب ويحتجى قالة ابن فرحون في تبصرته والله اعلم وشبهه في السجين فقال (كم يوم الملا) بالمديسين حتى يوفى ما عليه مخفون ويضرب بالدره المرة بعد المرة ابن رشد ولا ينجمه من السجين والضرب الاجسيل غارم ومثله في ضيق عن عياض ونقطه في التحفة ومثله عن ياخذ الاموال بقصد التجارة ثم يدعى ذهابا ولم يظهر ما يصدق من احتراق منزله او سرقة او نحوهما (واجمل) يضم الهمز وكسر الجيم مثقلا المدين بالاجتهاد غير المائس علم ملاؤه وظهر اوجه حاله اذا طالب التاجيل (ليبع عرضه) بفتح فسكون مقابل النقد (ان اعطى) أي اقام المدين (حجلا بالمال) واستبعد كون مجهول الحال له عرض (والا) أي وان لم يأت بجمعيل بالمال (مجن) وليس للامام بيع عرضه كبيعته على المقلد (وفي حلقه) أي المدين ولو مقلد لم يعلم عنده ناض (على عدم الناض) بالنون والضاد المعجمة المثقلة أي الدنانير والدرهم وعدم حلقه عليه (تردد) في التنبيهات اختلاف هل يحلف على عدم اخفاء الناض اذا لم يكن معروفا به فقال ابن دحون يحلف وقال ابو علي الحداد لا يحلف وقال ابن زرب يحلف ان كان تاجرا او افلاو وهذا على الخلاف في بين التهمة (وان علم) يضم العين المدين الممتنع من وقام عليه (بالناض لم) الاولى لا (يؤخر) بفتح اخفاء المعجمة مثقلا عن الحبس ولا يحلف (وضرب) يضم فكسر معلوم الملا علم بالناض ام لا (مرة بعد مرة) باجتهاد الحاكم في العدد بجلس او مجالس ولو أدى الى اتلافه لطلبه باللد (وان شهد) يضم فكسر (بعسره) أي المدين مجهول الحال أو ظاهر الملا في أبي الحسن لا يثبت العسر الا بشهادة اكثر من عدلين كالترشيد والسفه وصفة الشهادة ان يقول الشاهد (انه) أي المدين (لا يعرف) الشاهد (له) أي المدين (ملا ظاهر او باطنا) وجواب ان شهد بعسره (حلف) المشهود له بالعسر حلقا (كذلك) أي ما شهد به الشاهد في نفي العلم بان يقول بالله الذي لا اله الا هو لم اعرف في ملا ظاهر او باطنا والمذهب انه يحلف على البت فقد اقتصر عليه ابن عرفة عن ابن رشد واقتصر عليه في المقيدود كفي ضيق الخلاف ورجح ابن سلون حلقه على نفي العلم واعتز به ابو علي في شرحه وعلى ماله مصنف ان ترك من العين ظاهر او باطنا فلا تعاد لانها على نية الخلق وان امتنع منه فلا يجبر عليه ما اطلب به ما ابتدأه لزيادة الارهاب التي د بها أوجبت ظهار ما اختفاه ولذا قيل بوجوده * (تنبيهات) * الاول هذه احادي المسائل التي يحلف فيها المشهود له مع بينته ومنها دعوى المرأة على زوجها الغائب بالنفقة ومنها

ما اختفاه عنه قبل الخ

(قوله وضابطها) أي البينة التي تختلف معها من شهدت هي (قوله بظاهر) أي فقط (قوله فانه) أي الشان (قوله يستظهر) بضم الياء وفتح الهاء (قوله واثبتا) أي الوالدان (قوله لا يمين) عطف أي بعدلين (قوله فهم) بضم الفاء (قوله انه) أي الشاهد (قوله قطع) أي الشاهد بان المشهود له ليس له مال ظاهر ولا باطن (قوله يعرفه) أي الشاهد المشهود له (قوله حالته) أي المشهود له (قوله الكتاب) ١٤٤ أي وثيقة الشهادة بعسره (قوله فان قال) أي الشاهد (قوله بطلانها) أي الشهادة

(قوله حالها) أي الشهادة (قوله انها) أي الشهادة بيان ظاهرها يجذف من (قوله ولونص) أي الشاهد (قوله عليها) أي الزوجة وولدها (قوله كتب) بسكون المنة مضاف ومضاف لقاعه (قوله أن المدين ملي بالحق الذي كتب عليه) مفعول كتب (قوله حسن) خبر كتب (قوله فان ادعى) أي المدين (قوله عدما) بضم فسكون أو يقتضين أي فقرا (قوله به) أي العدم (قوله لانه) أي المدين (قوله لها) أي مينة العدم (قوله تنفعه) أي المدين (قوله لانه) أي المدين (قوله لولاه) أي اشهاد بالملاء (قوله انه) أي المدين (قوله في عيونه) أي ما وجدته (قوله ان ادعى) أي رب الدين (قوله عليه) أي المدين (قوله انه) أي المدين (قوله وانكر) أي المدين (قوله ولم يأت) أي رب الدين (قوله مينة) أي على استعادة المدين مالا (قوله عليه) أي

القضاء على غائب أو ميت وضابطها كل بينة شهدت بظاهر فانه يستظهر لها بيمين المشهود له على باطن الامر الا الوالد المشهود له بالفقر لتكون ثقته على ولده فلا يخلف مع يمينه قال المصنف في النفقات واثبتا العدم لا يمين الثاني فهم من قوله انه لا يعرف الخ انه لو قطع بطلت شهادته ابن عرفة ولا يمين رشد حقة الشهادة بالعدم ان يقول الشاهد انه يعسره فقيرا عدما لا يعلم له مالا ظاهرا ولا باطنا زاد ابن عات ولا تبدلت حالته الى غيرها الى حين ايقاعهم شهادتهم في هذا الكتاب ابن رشد فان قال فقير عديم لمال له ظاهرا ولا باطنا في بطلانها قولان بناء على حملها على ظاهرها انما على البت او على ثقي العلم ولونص على البت والقطع لم يطل الثالث ابن عرفة اللغمي قد تنزل مسائل لا تقبل فيها البينة بالفقر من امن عليه دين منجم قضى بعضه وادعى عجزه عن باقيه وحالته لم تتغير ومن ادعى العجز عن نفقته ولده بعد طلاق الام وقد كان يتفق عليه ما الا ان تقوم بينة انه نزل به ما نقله الى العجز ابن فتوح محمد بن عبد الله كتب الموثقين أن المدين ملي بالحق الذي كتب عليه حسن فان ادعى عدمه ما فلا يصدق وان قامت بينة به لانه مكذب لها ويحس ويؤدب الا ان تشهد بينة يعطب حل به بعد اقراره وزاد المصنف عن بعض القرويين ان بينة العدم تنفعه لانه مضطر في اشهاد بالملاء لولاه ما دانه احد والذي عليه العمل وقاله غير واحد من الموثقين كفضل وابن ابى زمنين انه لا يقبل قوله ولا تنفعه يمينه ويسجن ابد الحق يؤدي دينه (وزاد) المشهود بيمينه في عيونه (وان وجد) مالا (ليقضي) به ما عليه (وانظر) بضم الهمز وكسر الظاء المجبة اي امهل ولا يطلب بما عليه الى يسره به لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ولا يلزمه وب الدين وفائدة هذه الزيادة عدم محليته ان ادعى عليه انه استفاد مالا وانكر ولم يأت بينة فلا عين عليه لتقدم هذه اليمين فانه في المقدمات وأيضا لولاها لاحلقه كل واحد من غرماة قاله المصنف وهذا يقيد ان الزيادة حق الخالف فله تركها الا ان يقال تجب عليه لترك الخصومة وتقليها اما مكن ومعلوم الملاء لا تنفعه الا بينة بذهاب ما بيده وكذا من اقرع لاته وقدرته على دفع الحق ولم تقم قرينة على كذبه في اقراره (و) ان طلب الغريم حبس مدتيه حتى يوفيه دينه أو يثبت عسره فادعى المدين ان الغريم علم عدمه وانكر الغريم علمه عدمه (حلف الطالب) على عدم علمه عدم مدينه (ان ادعى) المدين (عليه) أي الطالب (علم) الطالب (العدم) بضم فسكون فان نكل حلف المطلوب انه علم عدمه ولا يسجن وان صدقه الطالب فلا عين ولا حبس قاله المصنف وغيره واختصره ابن عرفة في قوله ان زعم المدين علم رب الدين عدمه لم يمتنع اليمين انه لم يعلمه فان نكل حلف المدين قاله غير واحد من الفقهاء وبه كان يفتي ابن القنطار ابن عرفة كان بعض قضاة بلدنا لا يحكم بهذه اليمين وهو حسن فيمن لا يظن علمه حاله لبعده عنه (وان

المدين (قوله لولاها) أي الزيادة (قوله لاحلقه) أي اليمين (قوله وهذا) أي كون فائده الزيادة ما ذكر (قوله) (سال) تركها) أي الزيادة (قوله تجب) أي الزيادة (قوله عليه) أي المدين (قوله فان نكل) أي الطالب (قوله انه) أي الطالب (قوله وان صدقه) أي المطلوب (قوله لم يمتنع) أي رب الدين (قوله فان نكل) أي رب الدين (قوله بهذه اليمين) أي يمين الطالب انه لم يعلم عدم مدينه (قوله وهو) أي عدم القضاء (قوله حاله) أي المدين (قوله لبعده) أي المدين (قوله عنه) أي رب الدين

(قوله لاتهمه) أي المدين (قوله فيها) أي داره (قوله بعده) أي تفتيش دار المدين (قوله بالحكاى) أي في زمن توليه القضاء (قوله يساجه) بموحدة ثم جيم قرية من أعمال تونس (قوله ورأيتها) أي المسئلة ١٤٥ (قوله اخف) أي من الدار

(قوله يجيبه) أي المدين
(قوله وسأل) أي المدعى
(قوله تفتيشه) أي جيب
المدعى عليه (قوله فقه)
أي الجيب (قوله وانكره)
أي تفتيش الدار (قوله
عنه) أي ابن القاسم
(قوله يكشفه) أي من
احاط الدين بماله (قوله التي)
بضم الهمزة وكسر القاء
أي وجد (قوله من متاع
النساء) بيان ما (قوله
كان) أي المتاع (قوله لها)
أي زوجته (قوله من
عروض تجارته) أي المدين
بيان ما (قوله ولا يصدق)
أي المدين (قوله انها)
أي العروض (قوله له) أي
المدين (قوله مارجحه ابن
سهل) أي تفتيش دار
المدين (قوله قدمت) بضم
فكسر مثقلا (قوله فان
لم تبين يئس الملامه)
مفهوم ان يئس (قوله
الاول) أي ظاهر الملامه
(قوله والثاني) أي معالوم
اللامه (قوله بها) أي يئس
علمه (قوله لا اقتضاء
العطف المقارة) على بقية
الح (قوله مع أنه) أي الشأن
(قوله وهو) أي المحذوف
(قوله ايم) بفتح الهمز
وكسر الياء مشددة أي
لازوج لها (قوله قيمتها) أي

سأل) رب المدين (تفتيش داره) أي المدين لاتهمه بأنه اخفى ماله فيها (فق) تمكينه منه
وعدمه (تردد) ابن ناجي العمل عندنا بدمه والخاصة كالدار عندى ووقعت بالحكاى مسئلة
يأجسه ورأيتها اخف وهي رجل ادعى على من عليه دين ان يجيبه ماله لارسال تفتيشه فقال
الغريم لاشئ فيه فحكمت بتفتيشه فلم يوجد فيه شئ والكيس من هذا المعنى ولا يحلف في
هذين وشبههما البناني ائفى بتفتيش الدار فقه طليطلة وانكره ابن عات وابن مالك ابن سهل
وانا أراء حسنا فحين ظاهر الاداد والمطل وقد استظهر ابن رشد تفتيش داره وعزاه لابن
شعبان ونفسه وفي قول ابن القاسم في رواية اصبح عنه وذلك ان السلطان يكشفه ويبلغ من
كشقه مالا يلفه هو لا ما يقوم منه ان للامام ان يفتش عليه داره وكذلك قال ابن شعبان انه
يفتش عليه داره واختلف المتأخرون في ذلك والظاهر ان تفتش عليه داره فما التي فيها من
متاع النساء فادعته زوجته كان لها وما التي فيها من عروض تجارته يسع لغرمائه ولا يصدق
ان ادعى انها ليست له وما التي فيها من العروض التي ليست من تجارته فادعى انه وديعة
عنده او عارية او ما اشبه ذلك جرى ذلك على ما ذكرته من اختلاف في غير موضع فالمناسب
الاقتصار على ما رجحه ابن سهل وابن رشد (و) ان شهدت يئس بماله المدين ويئس بعده
(رجحت) بضم فكسر مثقلا (يئس الملامه) بالمذلى يئس العدم (ان يئس) يئس الملامه
سببه بان قالت له مال يئس يئس اخفاه لانها ناقلة ومثبتة وشاهد قبالة ابن عرفة لوقالت يئس له
مال باطن اخفاه قدمت اتفاقا البناني هذا معنى قوله ان يئس ولم يتبسه له الموافق فان لم تبين
يئس الملامه يئس رجحت يئس العدم يئس سببه ام لا والذي جرى العمل به تقديم يئس الملامه
وان لم تبين سببه قاله عجم (واخرج) بضم الهمز وكسر الراء من السجن المدين (المجهول)
حاله الذي لم يعلم ملاؤه ولا عدمه (ان طال مجننه) بفتح السين وطوله يعتبر (يقدر الدين) قلة
وكثرة (و) حال (الشخص) المدين قوة وضعفه وخشونة ورفاهية ويحلى سبيله بعد حلقه
على نحو ما تقدم لان طول السجن بمنزلة اليئس بالعسر ومفهوم المجهول ان ظاهر الملامه
ومعلومه لا يخبر بان بطول السجن وهو كذلك لكن الاول يخرج يئس بعده والثاني
لا يخرج جهائل اما بالاداء والموت او يئس بذهاب ماله المعلوم بخوضه في ولما كان جميع
ما تقدم من احكام هذا الباب لا يختص بالرجال ويجرى في النساء كرمي مختص بهن فقال
(وحبس) بضم فكسر (النساء) المقلسات (عند) امرأة (امينة) ذات (رجل) (امين) زوج
اواب أو ابن وظاهر كلامه ان ذات امين عطف على امينة فية يدجوا از الحس عند ذات الامين
وان لم تكن هي امينة لاقتضاء العطف المغايرة مع انه لا بد من امانتها أيضا واجيب بان
المعطوف عليه محذوف وهو ايم او منفردة عن رجال فيستفاد منه كونها امينة سواء كانت
وحدها ام لا (و) حبس (السيد) في دين عليه (المكاتبه) ان لم يحل من يقوم كتابته ما يئس يئس
ولم يكن في قيمته امانتي به ولا يقاصه السيد جبر عليه بها اذا كان دينه حالا او اختلفت
قيمتها وقيمة الدين اختلفا لا يجوز المقاصة معه ويحبس السيد لبدنه اذا شهد له شاهد بعتقه
ولم يحلف السيد لدشهاده وحبس السيد لمكاتبه لحراره نفسه وماله ولان الحقوق لا يراعى

١٩ من ت كاتبه (قوله به) أي دينه (قوله ولا يقاصه) أي المكاتب (قوله بها) أي كاتبه (قوله دينه) أي المكاتب

(قوله دينه) أي المأذون (قوله) أي المأذون (قوله لا فيها) أي الكتابية (قوله بانه) أي المكاتب (قوله انه) أي السيد (قوله حبسه)
 أي المكاتب (قوله فيها) أي الكتابة (قوله ان رأى) أي السلطان (قوله انه) أي المكاتب (قوله هذا) أي حبس السيد في دين مكاتبه
 (قوله اذا كان) أي الدين (قوله من الكتابة) بيان ما (قوله حبس) أي السيد في دين مكاتبه (قوله كل حال) أي سواء كان الدين
 أكثر من الكتابة أم لا ١٤٦ (قوله يبعها) أي السيد الكتابة (قوله عليه) أي السيد (قوله لبيعها) أي السيد

فيها الحرية ولا علو الميزة بل حبس المسلم في دين الكافر وهذا يقتضي حبس السيد لغيره
 المأذون المدين إذا احتج في وفاء دينه لماله على سيده وحبس المكاتب لسيدته في دين غير
 الكتابة لا فيها الأعلى القول بأنه لا يجوز إلا السلطان فله حبسه فيها أن رأى أنه كتم ما لا رغبة
 في العجز أبو الحسن ويحبس القن المأذون في التجارة فإذا عب البناني والسيد المكاتبه
 كذا في المدونة فقال ابن عرفة ابن حجر عن مضمون هذا إذا كان أكثر مما على المكاتب من
 الكتابة وإن كان مثلهما قائل فلا يحبس لأن السيد يبيع الكتابة بتقد ابن عبد الرحمن هل
 يحبس على كل حال أن يبيعها لأن الحاكم يضيق عليه لبيعها ولا يبيعها عليه الحاكم لأنه
 لا يبيع الأعلى المقلس ابن عرفة الحق أن البيع على المقلس جبري وعلى المدين اختيارى
 (و) يحبس (الجد) لولد ولده لأن حقه دون حق الأب في الجملة (و) يحبس (الولد لآبيه) وأولى لأمه
 لأن حقه أكد (لا) يثبت ولا يجوز (العكس) أي حبس الوالد نسبا لولد ولولده يعززه
 الحاكم بغير الحبس من حيث الدلالة من حيث حق الولد ويستثنى من عدم حبسه مستثنان
 أحدهما إذا أخذ الأب مال ولده وأدعى ذهابه وعلى الولد أن يوقف وفاءه على ما أخذه الأب
 من ماله فيحبس الأب لتعلق حق الأجنبية بما أخذه فانه في المقدمات ثابتهما يحبس الأب
 لامتناعه من اتفاهه على ابنه الصغير وشحوه ابن يونس ويحبس الأب إذا امتنع من النفقة
 على ولده الصغير لأنه يضرمهم ويقتلهم ابن عبد الحكم يحبس الأب في دين على الابن أن كان
 له يده مال أه وشبهه في الثبوت والنفي فقال (كاليمن) فيحلف الولد لوالده لا العكس لأنه
 عقوق ولا يقضى به للولد أن شح ولا يمكن منه على المذهب وقوله لا أتقوله حديثه وفسق
 ضعيف (الا) اليمين (المنقلة) من الولد على أبيه بان ادعى الوالد على ولده بحق وتوجهت اليمين
 على الولد لدعواه فتشكل فردت على الوالد فيحلفها الوالد اتفاقا وكشهادة شاهد للولد بحق
 على أبيه ولم يحلف معه الولد فردت على الولد فيحلفها لرد شهادة الشاهد فانه عب البناني
 هذا غير صواب وقد صرح ابن رشد بأن مذهب المدونة أنه لا يحلف الأب في شيء مما يدعيه
 الولد عليه ونصه وقال سطراف وابن الماجشون وابن عبد الحكم وممنون لا يقضى بتخلده
 أباه ولا يمكن منه أن ادعى إليه ولا أن يحده في حديثه عليه لأنه من الحقوق وهو مذهب مالك
 رضى الله تعالى عنه في المدونة في اليمين في كتاب المديان وفي الحديث كذب القذف وهو
 أظهر الأقوال لقول الله تعالى ولا تهره ما وقل لهما الآية ولما جاء أنه ما بر والديه من شد
 النظر إليهما وإلى أحدهما وقد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمين للولد على
 والده ويشهد لعمته قوله عليه السلام أنت ومالك لآبيك وقد روى عن ابن القاسم

الكتابة (قوله ولا يبيعها)
 أي الكتابة (قوله عليه)
 أي السيد (قوله لانه) أي
 الحاكم (قوله لان حقه)
 أي الام (قوله أكد)
 من حق الاب (قوله ألد)
 بقتضات متقلا أي ما مل
 الوالد بدين ولده (قوله ويعززه)
 أي الوالد الملبدين ولده
 (قوله من عدم حبسه) أي
 الوالد بدين ولده (قوله من
 ماله) أي ولده (قوله ان كان
 له) أي الابن (قوله يسله)
 أي الاب (قوله لانه) أي
 تحليف الوالد (قوله به) أي
 تحليف الوالد (قوله ولا يمكن)
 يفتح الميم والكاف متقلا
 أي الولد (قوله منه) أي
 تحليف والده (قوله لوله)
 أي الابن (قوله فسق) بضم
 فكسر متقلا أي الابن (قوله
 ضعيف) خبر قوله (قوله
 دعواه) أي الوالد (قوله
 فتشكل) أي الولد (قوله
 فردت) أي اليمين (قوله
 معه) أي الشاهد (قوله
 هذا) أي قول زوكشهادة
 شاهد للولد بحق الخ (قوله

انه) أي الشان (قوله بتخلقه) أي الولد (قوله دعى) أي الولد (قوله اليه) أي تحليف والده (قوله بجمده) أي في
 الولد والده (قوله) أي الولد (قوله عليه) أي والده (قوله لانه) أي تحليف الوالد واحده (قوله وهو) أي منع تحليف الولد والده
 وحده (قوله ولما) بكسر الهمزة عطف على قوله (قوله انه) أي الشان (قوله ما بر) أي لم يبر (قوله شد) أي فتح (قوله
 النظر) أي العين (قوله إليهما) أي والديه (قوله روى) بضم فكسر

(قوله انه) أي الولد (قوله يقضي) يضم فسكون ففتح (قوله له) أي الولد (قوله بتخليقه) أي والده (قوله يدعيه) أي الولد (قوله عليه) أي والده (قوله ويحده) أي والده عطف على بتخليقه (قوله فذنه) أي والده (قوله ويكون) أي الولد (قوله به) أي بتخليق والده أو وحده (قوله ولا يعذر) يضم فسكون ففتح أي الولد (قوله فيه) أي بتخليق والده وحده (قوله وهو) أي ما روى عن ابن القاسم (قوله منه) أي العاقبة (قوله وهذا) أي عدم بتخليق الولد والده (قوله فنسك) أي الولد (قوله وردها) أي الولد اليمين (قوله عليه) أي والده (قوله له) أي الولد (قوله لا يقضي له) أي الولد (قوله عليه) أي والده (قوله يمينه) أي والده (قوله يمينه) أي الولد (قوله فتلزمه) أي الولد (قوله فتلزمه) ١٤٧ بكسر التاء واهل الحاء أي عطية

الولد (قوله لها) أي بنته (قوله عليه) أي اعطاء الولد (قوله او انه) أي الاب (قوله الخ عطف على تلف (قوله في السنة) بفتح السين وخفة النون صلة دعوى (قوله الاولى) يضم الهمزة تحت (قوله من الاطارب) بيان كالاخوين (قوله هذا) أي قوله لا يفرق بين الزوجين (قوله واستظهر) أي ابن رشد (قوله كلامه) أي ابن رشد (قوله وقيله) بكسر الباء (قوله اقراب) عرفة كلام ابن رشد (قوله فيهما) أي كلاهما (قوله ابن المواز ومضنون) ابن المواز ومضنون (قوله الخ عطف على جمع (قوله عنده) أي المصنف (قوله لعدم تواردهما) أي كلاهما (قوله المواز ومضنون) ابن المواز ليس بخلاف (قوله وتحموه) أي جمع المصنف (قوله ووجه) بفتحات مثقلا أي الباجي (قوله يانه) أي الشأن (قوله

في كتاب الشهادات انه يقضي له بتخليقه في حق يدعيه عليه ويحده في قذفه ويكون عاقبه ولا يعذره فيه بجعل وهو بعيد لان العقوق من البكارة فلا ينبغي ان يمكن منه احد وهذا فيما ادعاه الولد على والده واما ان ادعى الولد على ولده فنسك عن اليمين وردها عليه او كان له شاهد بحقه على ولده فلا اختلاف انه لا يقضي له عليه في الوجهين الا بعد يمينه وكذا ان تعلق بيمينه حق لغير ابنته فتلزمه اليمين باتفاق كدعوى الاب تلف صداق ابنته وطلبه الزوج بيمينها وكدعوى زوج البنت على ابنتها لتلف صداقها او تكسر الاب (و) الا ليمين (المتعلق بها حق لغيره) أي الولد كدعوى الاب تلف صداق ابنته وطلبه زوجها بيمينها او انه اعادها شيئا من الجواهر في السنة الاولى فيحلف الولد (ولم يفرق) يضم ففتح ففتح مثقلا في السجن (بين كالاخوين) من الاطارب (والزوجين) المحبوسين في حق عليهما (ان خلا) السجن فلا يجاب الطالب للتقريب فان لم يخل حبس الرجل مع الرجل والمرأة مع النساء البنات فهذا قول ابن المواز وقوله الا في خلاف زوجة قول مضنون وجهلها ابن رشد خلافا واستظهر ما لمضنون ونقل ابن عرفة كلامه وقيله وجمع المصنف بينهما لانهم ما عنده ليسا بخلاف لعدم تواردهما على محل واحد وتحموه للباجي في المتنق ووجه ما لابن المواز بانه لم يقصد بكونهما مع ادخال الراحة عليه والرفق به وانما قصده استيفاء الحق منهما والتقريب ليعيش بسرع (ولا يمنع) يضم المثناة ثابته ضمير المحبوس (مسلبا) بفتح السين وشدة اللام لا يخشى عليه حيلة يتخلص بها من حبسه والامنع (و) لا يمنع (خادما) يخدمه في مرض شديد لا تخيف ولا في صحة نقله في توضيحه عن ابن المواز وتبعه شبرا وسه وظاهره عدم مراعاة العرف وكونه اهلا لان يخدم (بخلاف زوجة) غير محبوسة فتخرج من سلامها عليه حيث دخلت لبيتها عنده وهو محبوس في حق غيرها والا فلا تمنع غ هذا قول مضنون وليس مخالفا عند المصنف لقول محمد فوفقه اذ لم يتوارد على محل واحد لكن ابن رشد جعله خلافاه وقول مضنون اظهره وقيله ابن عرفة (واخرج) يضم الهمز وكسر الراء المسجون من السجن (لا) لقامة (حد) شرعى عليه فعل موجه في السجن من قذف او قتل او سكر او زنا او سرقة (أو) (لذهاب عتله) أي المسجون لعدم شعوره بالضيق المقصود من مجبته وغاية مكنه خارجه (اعوده) أي العقل فيعاد في السجن (واستحسن) يضم المثناة ثابته

لم يقصد) يضم فسكون ففتح (قوله يكونها) أي الزوجة (قوله معه) أي الزوج في السجن (قوله ادخال) نائب فاعل يقصد (قوله عليه) أي الزوج (قوله والرفق به) أي الزوج عطف على ادخال (قوله به) أي كونها معه (قوله منهما) أي الزوجين (قوله تعليمه) أي المسلم المحبوس (قوله والا) أي وان خشى تعليم المسلم المحبوس حيلة يتخلص بها من حبسه (قوله منع) يضم فكسر (قوله عليه) أي زوجها (قوله عنده) أي زوجها (قوله وهو) أي الزوج (قوله والا) أي وان كان محبوسا في حقها (قوله فلا تمنع) أي زوجته من بيتها عنده (قوله هذا) أي بخلاف زوجة (قوله جعله) أي قول مضنون (قوله خلافاه) أي قول محمد (قوله قبله) بكسر الموحدة أي جعلها خلافا (قوله فعل) أي السجن (قوله موجه) بكسر الجيم أي سببه (قوله من قذف الخ) بيان موجه

(قوله انه) أى النان (قوله منهما) أى قرب القرابة وشدة المرض (قوله حدته) أى جدا (قوله الباجي) أى حال (قوله الاستحسان مفعول نقل (قوله لسقوطها) أى الجمعة (قوله عنه) أى المسجون (قوله ولها) أى الجمعة (قوله بالاولى) بفتح الهمزة (قوله لا يخرج) أى المسجون (قوله حج) فى دين لقرض أصلى أو بنذر (قوله فان أحرم) أى من أحاط الدين بعالمه (قوله به) أى الحج (قوله يحسن) بضم فكسر ١٤٨ (قوله وهو) أى المدين الخ حال (قوله البلد) مفعول فجع (قوله

ضحية أخرجه من السجن (بكفيل بوجهه) أى ذات المسجون (لاجل مرض) أحد (أوبه) أى المسجون (ولده وأخيه) وأخته (و) شخص (قريب) للمسجون قربا (جدا) بكسر الجيم أى قرب القرابة كما فى النقل فلا يخرج لمرض قريب بعيد القرابة ويحتمل رجوعه لمرض أى شديد أو يخاف منه الموت قاله المحققون والحق أنه لا بد منهما فقد حدته المصنف من أحدهما دلالة مع الآخر عليه فيخرج (بالم) بضم الياء وفتح السين وكسر اللام مشددة على مذ كرو يعود للسجين الباجي بعد نقله الاستحسان والقياس المنع وهو الصواب عندى فلا يخرج بحميل ولا غيره (لا) يخرج المسجون لصلاة (بجعة) لسقوطها عنه وأهلها بدل ولا للافق بجماعة بالاولى ولا لهاواة مكنة فى السجن ابن عبد الحكم لا يخرج لقرض حج فان أحرم به أو بعمره أو بنذر أو حنث ثم قام غراماؤه بالدين يخرج ويبقى على أحرامه وإن لزمه الدين وهو بحكمه أو مئى وعرفة استحسن أخذ كفيل منه ونجاسة سيئه الى فراغ نسكه ثم يسجن يوم النفر الاول قاله اللخمي والنفر الاول التجيل عن ابن عبد الحكم (و) لا يخرج لصلاة (عيد) فطرا واضحا (و) لا يخرج لفج (عدو) البلد المحبوس فيه فى كل حال (الانطوف قتله أو أسره) أى المسجون فى دين إن بقي بسجنه فيخرج ويسجن فى محل يؤمن عليه منهما (والغريم) أى رب الدين ومن تنزل منزله بآثر أوهبة أو صدقة الثمن أو حوالة (أخذ عين ماله) الذى باعه للمقاس ولم يقبض عنه منه الثابت له يمينه أو أقرار المقلس قبل فلسه أو بعده على أحد الأقوال فى المقدمات تعيين لباحد وجهين أما يمينه تقوم عليه وأما أقرار المقلس به قبل المقلس واختلاف إذا لم يقربه إلا بعده على ثلاثة أقوال أحدها قبول قوله بين صاحب السلعة وقيل بدون بين وثانيها عدم قبوله ويختلف الغرماء أنهم لا يعلمون أنها سلعته وثالثها أن كان على أصلها يمينه قبل قوله فى تعيينها والا فلا يقبل وهى رواية أبى زيد عن ابن القاسم (الحاز) بضم الميم وبالهاء المهمله والزاي أى الذى حازه المقلس عن ياتعه ولم يدفع له عنه فله أخذه (فى صورة) (المقلس) للمشتري بعد شرائه وقبل دفع عنه (لا) أى ليس للغريم أخذ عين ماله المحاز عنه فى صورة (الموت) للمدين غراب ذمته فصار له أسوة الغرماء بئنه بخلاف المقلس فان ذمته موجودة فى الجاه له ودين الغرماء متعلق بها فان لم يحز عنه فيه فهو أحق به فيه أيضا الخطم فهو المحاز عنه أنه لو لم يحز عنه فليس كذلك أما فى المقلس فهو أحق به من باب آخرى وأما فى الموت فهو أحق بها أيضا قال فى المقدمات لا خلاف فى مذهبنا أن البائع أحق بما فى يده فى الموت والمقلس ابن عرفة روى مالك عن ابن شهاب عن أبى بكر بن عبد الرحمن رضى الله تعالى عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إيا رجل يبيع متاعا فافلس الذى ابتاعه ولم يقبض الذى باعه من ثمنه شيئا فوجده بعينه فهو أحق به وإن مات المشتري

عليه) أى المسجون (قوله منهما) أى أسره وقتله (قوله بآثر أوهبة أو صدقة) لاثنتين فى الثلاثة لاضافتها (قوله به) أى الثمن (قوله الثابت) نعمت ماله (قوله له) أى الغريم (قوله أو بعده) أى فلسه (قوله فى المقدمات) خبر مقدم (قوله يتعين) أى المال (قوله له) أى الغريم (قوله تقوم) أى تشهد (قوله عليه) أى عين المال (قوله به) أى المال (قوله واختلاف بضم التاء) قوله بعده) أى التقليل (قوله على ثلاثة أقوال) مسألة اختلف (قوله أصلها) أى بيع السلعة (قوله قبل بضم فسكسر) قوله قبوله (قوله المقلس) قوله تعيينها (قوله قوله والا) أى وإن لم يكن على أصلها يمينه (قوله ولم يدفع) أى المقلس (قوله له) أى ياتعه (قوله قوله) أى ياتعه (قوله قوله) أى الميت (قوله به) أى المبيع (قوله بئنه) مسألة

أسوة (قوله بها) أى ذمته (قوله فان لم يحز عنه) مفهوم الحاز (قوله فيه) أى الموت (قوله فهو) أى ربه فصاحب (قوله به) أى المبيع (قوله فيه) أى الموت (قوله بها) أى السلعة (قوله إياها) بفتح الهمزة وضم الياء مثقالا مبتدأ ومأمور كدرة فاصلة بين المضاف والمضاف إليه (قوله ابتاعه) أى اشترى المتاع (قوله ولم يقبض الخ) حال (قوله فوجده) أى البائع المتاع (قوله فهو) أى ياتعه (قوله به) أى المتاع (قوله وإن مات المشتري) أى قبل دفعه الثمن لباتعه

(قوله هذا) أي الحديث (قوله مرسل) بضم فسكون ففتح أي محدث وفمن سنده الصحيح الذي رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله ووصله) أي الحديث (قوله عياش) بفتح العين المهملة وشدة المنة تحت وإعجام الشين (قوله فهو) أي الحديث المتقدم حال من هاموصله (قوله قال) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فان كان) أي بآتيها (قوله فابق) أي من ثمنها (قوله امرئ) أي شخص (قوله هلك) أي مات (قوله وعنده) أي الهالك الخ حال (قوله متاع امرئ بعينه) أي ابتاعه منه (قوله اقتضى) أي البائع (قوله منه) أي ثمنه (قوله فهو) أي البائع (قوله وأصحاب ابن شهاب) ١٤٩ أي الراون عنه هذا الحديث مبتدأ

مضاف إلى مضاف (قوله منهم) أي أصحاب ابن شهاب خبر مقدم (قوله من أرسله) أي أسقط الصحابي الذي رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم مبتدأ والجملة خبر أصحاب (قوله ان فلس) بضم فكسر مثقلا (قوله بها) أي السلعة (قوله وان قبضها) أي المتباع السلعة (قوله ان) خبر أخذ (قوله في قبضه) صلة وجد (قوله وطبيع) بضم فكسر الخ حال (قوله او اقرا) عطف على بيعة (قوله أي المال) (قوله أي المسكوك) (قوله ذلك) أي سلعة أو متاع (قوله وفلس الخ) حال (قوله وعلى انه) أي الأخذ (قوله لا يجوز) أي أخذ لا يبق (قوله وهو) أي عدم جواز أخذه (قوله وإلى قول) عطف على إليه الخط وفي المسئلة قول ثالث بضمير البائع بين الخاصة وطلب الباقي وان وجد أخذه وان لم يجلب باس

فصاحب المتاع أسوة الغرماء عبد الحق هذا مرسل ووصله أبو داود من طريق اسمعيل بن عياش عن الزبيدي عن الزهري عن أبي بصير عن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه قال فان كان قضاء من ثمنها شيئا فابق فهو أسوة الغرماء وما امرئ هلك وعنده متاع امرئ بعينه اقتضى منه شيئا ولم يقبض فهو أسوة الغرماء ثم قال ابن عرفة أبو عمرو حديث الموطأ مرسل ووصله عبد الرزاق عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه وأصحاب ابن شهاب منهم من أرسله ومنهم من وصله ابن رشد ان فلس مبتاع سلعة قبل قبضها فبائعها الحق ولو في موت مبتاعها وان قبضها فبائعها الحق بما في فلسه دون موته ثم قال ابن عرفة ابن حارث اتفقوا على ان لمن وجده قميس سلعة في قبضه قبل قبضها أخذها عن ثمنها وبائع على أخذ عين ماله المحاز عنه في الفلس فقال (ولو) كان ماله المحاز عنه الثابت كونه بيعة وطبيع عليه كافي الرهن او اقرار الفلس به قبل فلسه على المشهور (مسكوكا) دنانير أو دراهم عرفتها البيعة بعينها او كانت مطبوعا عليها أخذها المقلس رأس مال سلم فله أخذه عند ابن القاسم قياسا على السلعة وأشار بالمبالغة لقول اشهب ليس له أخذه لان الاحاديث انما فيها من وجده سلعة او متاعه والمسكوك لا يطلق ذلك عليه عرفا (و) للمحاز عنه مبيعته وفلس مشتريه قبل دفع ثمنه أخذه ولو رقيقة (آبقا) من المشتري بناء على ان الأخذ نقض للبيع وعلى انه ابتداء يبيع لا يجوز وهو المشار إليه بالمبالغة والى قول اصبح ليس له الا الخاصة فلا يجوز له تركها واتباع الباقي لانه دين بين ابن رشد وهو اظهر الاقوال واولاها بالانصاف واذا رضي بآتيها بأخذ حال آبقه (لزمه) أي الباقي البائع الذي رضي بأخذ في ثمنه (ان لم يجده) أي البائع الباقي قاله ابن القاسم وليس له طلبه على انه ان وجده أخذه في ثمنه وان لم يجده يرجع للمحاصة لانه ضرر الباقي الغرماء بتركهم التصرف حتى يتطرح له يبعده ولا وقال اشهب له ذلك ولا أخذ الغرماء عين ماله في الفلس ثلاثة شروط احدها قوله (ان لم يجده) بفتح اليا وسكون القاء أي الشيء المحاز (غرماءه) أي المقلس بفتح الذي على المقلس فان قدوه بمال المقلس بل (ولو) بمالههم) فليس له أخذه قاله ابن الماجشون ومثله في الموازية وزاد أو يضمنوا الثمن ويده بطو به جملة ثقة ابن كثة ليس لهم ذلك واليه اشار بالمبالغة ابن عرفة فان اراد غرماءه أخذه با دفع ثمنها فذلك لهم دون وفي كون دفعه من حيث شاءوا وتعيين كونه من اموالهم تالتهما من مال المقلس لابن حارث عن ابن القاسم فيها واشهب وابن كثة ورواه للمازري وابن رشد عن اشهب

الغرماء قاله في آخر رسم من جماع اشهب من كتاب السلم (قوله) أي رب الباقي (قوله ذلك) أي طلب الباقي على انه ان وجده أخذه في ثمنه والخاص به (قوله بئنه) صلة يقد (قوله وزاد) أي ابن المواز (قوله او يضمنوا) أي الغرماء (قوله ويده بطو به) أي الغرماء البائع (قوله به) أي الثمن صلة جملا (قوله ذلك) أي قد أو بمالههم (قوله غرماءه) أي المقلس (قوله أخذها) أي السلعة (قوله) أي البائع (قوله دفعه) أي الثمن (قوله لشاروا) أي الغرماء (قوله كونه) أي الثمن (قوله من مال المقلس) أي تعيين كونه من مال المقلس (قوله لابن حارث) راجع للاول (قوله فيما) أي المدونة (قوله واشهب) راجع للثاني (قوله وابن كثة) راجع للثالث

(قوله ذلك) أي فداؤها (قوله يحطونها) أي يستطون الزيادة (قوله دفعه) أي الزوج (قوله به) أي مهرها (قوله به) أي
العقد (قوله به) أي النصف (قوله أنه) أي الزوج (قوله عليه) أي الزوج (قوله عسره) أي الزوج (قوله يلزمه) أي الزوج (قوله
دفعه) أي المال (قوله له) أي الزوج ١٥٠ (قوله فلا يرجع) أي الزوج (قوله بها) أي العصمة (قوله وفلس) أي الجاني (قوله

ليس لهم ذلك إلا بشرط زيادة على ثمنها يحطونهم من دينهم عن المدين وثانها قوله (وأمكن) أخذ
عين الشيء فإن لم يمكن تعينت الخاصة وقد أفاد هذا بقوله (لا يضر) بضم الموحدة وسكون الضاد
المجتمعة لزوجة دخل بها زوجها وفلس قبل دفعه لها مهرها فليس لها إلا الخاصة به إذا لم يمكنها
أخذها عين شيئا آخر شي وهذا ظاهر في المدخول بها لأن الكلام في الحاز فلا يشمل كلامه
غير المدخول بها لأن لها فسخ النكاح لأن الزوج لم يحضر بضعها عيب وتخاصص بعد البناء
بجميع صداقها وقبلة على أن أم ملكت الكل بالعقد فتخاصص به وعلى أنها ملكت به النصف
تخاصص به وقد مر في الصداق أنه إذا طلق عليه اثبتت عسره يلزمه النصف (وعصمة) لزوجة
خالها زوجها على مال وفلس قبل دفعه له فلا يرجع بها ويخاصص غرماء خالها لنفسه به
(وقصاص) صالح الجاني مستحقه بمال وفلس قبل دفعه له فلا يرجع له المستحق لسقوطه بالقول
وله بحاصة غرماءه بالمال المصالح به قال في توضيحه ويتبع أن يلحق به إذا فليس
المسكر قبل دفع المال المصالح به فلا يرجع المدعي للدعوى وله الخاصة بالمال المصالح به
وثالثها بقاؤه على هيئته وأفاده بقوله (ولم ينتقل) الشيء الحاز بها كان عليه حين بيعه فإن
انتقل (كان طمخت) بضم الطاء وكسر الحاء (المنطة) فليس له أخذها هذا هو المشهور وإن كان
مبنيا على ضعيف وهو أن الطعن ناقلا وفي بعض النسخ لأن طمخت عطا على معنى لم ينتقل أي
واستمر فلا يرد أن شرط العطف بلا تغير متعاطفها الثباتا ونقيا (أو خلط) بضم الخاء المجتمعة
وكسر اللام الشيء الحاز (بغير مثل) له ولا يتيسر تمييزه منه كقبح بشعير أو مسوس أو نقي بمغلاوث
فإن خلط بمثل فلا يقيمه (أو سمن) بضم السين وكسر الميم مشددة (زبد) بضم الزاي وسكون
الموحدة (أو فصل) بضم فكسر منقلا (توبه) أي الغرم أو قطع الجالد نعالا مثلا لا يدفعه أو
صبغ الثوب أو نسج الغزل (أو ذبح) بضم ذكسر (كبشه أو تقرر طبه) فلا يرجع به عين شي
من المذكورات ويخاصص الغرماء بتمسك القوات الغرض المقصود منه وفي الجواهر
والتوضيح لا يقوت الجلب بدفعه على المشهور ولا يقطعها نعالا ١٥ وفي القطع نظرمع تفصيل
الثوب طاله نت طفي ما عزا للتوضيح ليس فيه وفيه إن اشترى جلودا فقطعها نعالا أو خفافا
فذلك قوت وكذا في الشرح وشامله وإن عرفة فتنتظره في غير محل وشبه في عدم الأخذ وتعين
الخاصة فقال (كاجير عى ونحوه) كاجير علف أو جراسة باجرة معلومة فلس مؤجره قبل دفعها
له فليس له أخذ الماشية والمحروس فيها وله بحاصة غرماءه بها وظاهره كان الراعي يردّها
لتبنت عنده صاحبها أم لا وقال لقمان بن يوسف قرأت على عبد الجبار بن خالد كلام ابن القاسم
أن الراعي أسوة الغرماء فقال معناه أن كان يردّها لبيتها وإن بقيت يسهده ومنزله فهو كالصانع
(و) كذا (أي) صاحب (حانوت) أو بيت مكترى مدة معلومة بكرة معلوم وجببة أو مشاهرة
فليس مكترى به وعليه كراؤه فلا يكون مكترى به أحق من غرماء المكترى (فيما به) من امتعته
في المدونة وأرباب الدور والحوانيت أسوة الغرماء في الفلس والموت وليدوا أحق بما

له أي المستحق (قوله له)
أي القصاص (قوله
لسقوطه) أي القصاص
(قوله وله) أي المستحق
(قوله غرماءه) أي الجاني
(قوله بهذا) أي صلح
القصاص (قوله بقاؤه) أي
الشيء الحاز (قوله وأفاده)
أي الثالث (قوله وإن كان
الح) حال (قوله فلا يرجع
تقريع على معنى لم ينتقل
الح) قوله ولا يتيسر تمييزه
منه) حال (قوله فإن خلط
بمثله) مفهوم بغير مثله
(قوة الغرض) بفتح الغين
المجتمعة والراء (قوله وفي
القطع) أي عدم القوت به
(قوله مع تفصيل) أي مع
القوات بتفصيل (قوله
فلس) بضم فكسر (قوله
له) أي الاجير (قوله فيها)
أي الاجرة (قوله له) أي
الاجير (قوله بها) أي
الاجرة (قوله إن الراعي
الح) بيان كلام ابن القاسم
بجذف من (قوله فقال)
أي عبد الجبار (قوله
معناه) أي كلام ابن
القاسم (قوله يردّها) أي
الراعي الماشية (قوله
ليتها) أي عند ربها (قوله

وإن بقيت) أي الماشية (قوله يسهده) أي الراعي (قوله ومنزله) أي الراعي (قوله كذا) أي فيها
في كونه أحق بما (قوله وعليه) أي مكترى به (قوله حال) أي الحانوت (قوله مكترى) أي بما فيه (قوله في المدونة) خبر مقدم

(قوله وليسوا) أي أرباب الحوائث والدور (قوله فيها) أي الدور والحوائث (قوله فلا يكون) أي مشتريها (قوله فهو) أي الراد (قوله به) أي العيب (قوله وأما على أنه) أي الراد بالعيب (قوله أراد) أي المشتري (قوله الرد) أي بالعيب (قوله وافر) أي المشتري (قوله به) أي قصد الرد بالعيب (قوله فقلس البائع) أي قبل الزد (قوله ففي كونه) أي المشتري (قوله بها) أي السلعة (قوله فان وفي) أي غنها بالثمن أي فقد حصل المقصود (قوله والا) أي وان لم يوف ثمنها بالثمن (قوله خاصص) أي المشتري غرماء البائع (قوله وعدمه) أي كونه أحق بها (قوله وعلى الثاني) أي عدم أحقيته بها (قوله ففي تخييره) أي المشتري (قوله في أمسا كها) أي السلعة المعيبة بجميع غنها (قوله ولا يرجع) أي مشتريها (قوله وردها) عطف على أمسا كها (قوله والمخاصمة) أي بينهما (قوله يرد) أي البائع (قوله إليه) أي المشتري (قوله فانه) أي المشتري (قوله بانه) أي الرد ١٥١ بالعيب (قوله له) أي المشتري

(قوله إليها) أي السلعة (قوله والعبد يسه) أي البائع حال (قوله لا يكون) أي الراد (قوله به) أي العبد (قوله وعلى أنه) أي الرد بالعيب (قوله يكون) أي الراد (قوله به) أي العبد (قوله في أنه) أي البائع (قوله كان) أي الراد (قوله اختلف) بضم التاء (قوله لم يرد) أي المشتري المعيب (قوله هو) أي المشتري (قوله به) أي العبد (قوله فيباع) أي العبد (قوله له) أي لاجل ترقية المشتري ثمنه من ثمنه (قوله لا يكون) أي المشتري (قوله أسوتهم) أي غرماء بآئعه (قوله واختلف) بضم التاء (قوله على أنه) أي المشتري (قوله يخير) أي المشتري (قوله في حسنه) أي أمسا كها العبد في

فيها (وكرا السلعة) على بآئعها (بعيب) ظهر به بعد شرائها وقلس بآئعها قبل رد غنها المشتري فلا يكون أحق بها اللغوي من رد عيبها بعيب ولم يأخذ ثمنه حتى قلس بآئعه فهو أسوة الغرماء علم المشتري بقلسه حين ردّها أم لا ابن رشد بناء على أن الرد به نقض للبيع وأما على أنه ابتداء بيع فهو أحق بها وأما إن أراد الرد وافر به فقلس البائع ففي كونه أحق بها وتباع في الثمن فان وفي والأجاصص بما بقي له وعدمه قولان وعلى الثاني ففي تخييره في أمسا كها ولا يرجع بارش عيبها وردّها والمخاصمة بينهما وقبل له حسبها أو الرجوع بارش العيب وله ردّها والمخاصمة غ يعني إذا رد السلعة بعيب فقلس البائع قبل أن يرد إليه الثمن فوجد المبتاع السلعة قائمة فانه يكون أحق بها من الغرماء إن شاء على القول بأن الرد بالعيب ابتداء بيع وأما على القول بانه نقض بيع فلا يكون له اليأس سيل هذا نص المقدمات وعليه ينبغي أن يجعل كلام المصنف وإن أردت الزيادة تنقف على باقي نص المقدمات وعلى ما في مباح عيسى من كتاب المديان والتقليد وعلى معارضة ابن عرفة بما للخصم ونص ابن عرفة ولا بن رشد في مباح عيسى وعلى أن الرد بالعيب نقض بيع قال ابن القاسم في الموازية من رد عيبها بعيب فقلس بآئعه والعبد يسه قبل قبض الراد ثمنه لا يكون أحق به من الغرماء وعلى أنه ابتداء بيع يكون أحق به قلت أنظر قوله والعبد يسه البائع قبل قبض الراد ثمنه نص في أنه قلس بعد الرد وقال اللغوي من رد عيبها بعيب فلم يأخذ ثمنه حتى قلس بآئعه كان أسوة الغرماء واختلف أن لم يرد حتى قلس البائع هل هو أحق به فيباع له أو يكون أسوتهم واختلف على أنه أسوتهم فقيل بخير في حسبه ولا شيء له من ارش العيب وردّه والمخاصمة وقيل له حسبه وقيمة العيب اضطرر المخاصمة أن رده وتبع المازري اللغوي في كيفية نقله ولفظ الشيخ في التوادرمثل لفظ ابن رشد فاعلمه ومن رد السلعة التي اشتراها بعيب ولم يقبض غنها حتى قلس بآئعها فلا يكون أحق بها إن كان اشتراها بنقد بل (وان) كانت (أخذت) بضم الهمز وكسر الخاء المعجمة السلعة المردودة بعيب عوضا (عن دين) كان لا تأخذها على دفعها غ تصور ظاهر ولم أقف عليه لمن قبله إلا في مسئلة

ثمنه كله (قوله ولا شيء له) أي المشتري (قوله ورد) أي العبد (قوله والمخاصمة) أي بئنه (قوله له) أي المشتري (قوله حسبه) أي العبد (قوله وقيمة العيب) أي يحاصص بها (قوله المخاصمة) أي بجميع الثمن (قوله بعيب) أصله رد (قوله السلعة) تفسير لنا نائب فاعل أخذ (قوله كان) أي الدين (قوله لا تأخذها) بعد الهمز وكسر الخاء المعجمة (قوله عليه) أي الحكم (قوله لمن قبله) أي المصنف (قوله كذا) أي المصنف (قوله هنا) أي آخر الباب (قوله ثلاثة أقوال) ونصه عز وجل بأشرجتت وفي كون المشتري سلعة شراء فاسدا بئنه نقدا وأخذها عن دين في ذمة بآئعها الحق بالسلعة القائمة في ثمنه إذا قلس البائع قبل قبض البائع في بيع يفسخ فساد البيع أي لاجل فساده وهو قول مصنفين ولا يكون أحق بها بل أسوة الغرماء لأنه أخذها عن شيء لم يتم وهو قول ابن المواز أو يكون أحق بها في القيمة لا الدين وهو قول ابن الماجشون أقوال

(قوله هذا) أي الحكم بان من أخذ سلعة يدين و ردها بعيب ولم يقبض عن حق فاسر بأنه لا يكون أحق بها (قوله في عيبها) أي
المسئلة (قوله لهذا) أي احتياجه لنقل في عيبها (قوله تعقبه) أي المصنف (قوله هذا) أي الحكم بعدم أحقية الراد بعيب (قوله
فلا معنى له) أي من حيث المبالغة المقترضة توهم خلاف الحكم فيما بعدها (قوله لانه) أي المصنف (قوله بين النقد) أي الشراعية
(قوله والدين) أي أخذ السلعة قضاء عنه (قوله في البيع القاسد) صلة يفرق (قوله إذا بيعت بالنقد) أي ثم ردها على ياتعها
لقساد بيعها (قوله يكون) أي رادها (قوله أحق) أي بها من سائر غرما ياتعها (قوله فلا يكون) أي رادها (قوله أحق) أي بها منهم
(قوله أقف) أي أطلع (قوله هذه المسئلة) ١٥٢ أي مسئلة الرد بعيب (قوله التفرقة) أي بين المشتراة قاسدا ابتعدوا المشتراة

البيع القاسد التي ذكر فيها ثلاثة أقوال تت وهذا وان كان واضحاً لكنه يحتاج لنقل في
عيناها ولذا تعقبه الشارح قائلا انما هذا في المسئلة ذات الاقوال الثلاثة الآتية آخر الباب
في السلعة تشتري فاسدا او يطلع على عيب في ردها فيجيب البائع مقلداً بقوله في الثالث بين أخذها
عن دين فلا يكون أحق بها او عن نقد فيكون أحق بها وهو كما في التوضيح وهم وانما هو في مسئلة
القساد كما قال الشارح طي انظر قوله تشتري فاسدا او يطلع على عيب لان مسئلة البيع
القاسد لا عيب فيها وانما ردت للقساد فاصواب اسقاطه ويطلع على عيب وعبارته في كبره كصغيره
الخط وأما قوله وان أخذت عن دين فلا معنى له لانه لما حكم بان الراد بعيب لا يكون أحق بالسلعة
المشتراة بالنقد في باب أولى اذا أخذت عن دين فلو قال وان أخذت بالنقد كان أين ولان الذي
يفرق بين النقد والدين في البيع القاسد قال اذا بيعت بالنقد يكون أحق واذا بيعت بالدين
فلا يكون أحق على أي لم أقف على خلاف في هذه المسئلة كما قال غ وانما ذكر التفرقة في البيع
القاسد اللهم الا ان يجعل كلامه على القول الاول في كلام ابن رشد وهو ان الراد للسلعة
بالعيب يكون أحق بها ويكون التشبيه في كلامه واجها لاصل المسئلة فتحسن المبالغة حينئذ
ويمكن المعنى ان الراد للسلعة بالعيب يكون أحق بها ولو كان أخذها عن دين ولم يشترها بالنقد
وهذا هو المتبادر من حل ابن غازي المسئلة والله أعلم عيب بالغ على الخاصة في هذه اما دفع توهم
انه أحق بها لكون الغالب فيما يؤخذ عن دين اخذها أكثر من قيمته كأخذ ما يساوي عشرة في
عشر من فاحذها ارفق بالمقاس اذ لو ردت لبيعته بعشرة مثلاً فبقى العشرة بخلافه في ذمته
وبأخذها تسقط عنها بخلاف بيع النقد فان الغالب فيه خلاف ذلك واما دفع توهم انه لا يأخذها
ولا يحاصص يدينه المأخوذة عنه توهم انه لا يدخل مع ما بعده فليست وان اشارة لتلافي
واقصر الحرشي على الجواب الاول والله اعلم (وهل القرض) أي الشيء المقرض لشخص ثم فلس
قبل وفاته ووجده مقرضه بعينه (كذلك) أي الشيء المردود بعيب في ان صاحبه ليس أحق به
ويحاصص الغرماء فيه ان كان قبضه المقرض بل (وان لم يقبضه) أي القرض (مقرضه) من
مقرضه لزوم عقده بمجرد القول هذا قول ابن المواز وشهره المازدي (او) القرض (كالببيع)
أي المبيع في الفرق بين سكون النقاس او الموت قبل قبضه فربه أحق به قيمها أو بعده

كذلك يدين في القول الثالث
فيها (قوله في البيع القاسد)
صلة ذكر (قوله اللهم)
اشارة بعد الجمل الآتي اذا
المعطوف عليه مشبه في
عدم أخذ عين الشيء ولان
قوله وهل القرض كذلك
مشبه بالردود بعيب في
عدم الأخذ (قوله يحمل)
بضم فكأنه يفتح (قوله)
كلامه) أي المصنف (قوله)
وهو) أي القول الاول
(قوله يكون أحق بها) أي
سواء اشتراها بنقد او بدين
(قوله ويكون التشبيه
في كلامه) أي في قوله وراثة
لسلعة بعيب (قوله لاصل
المسئلة) أي قوله وللغرم
أخذ عين شئته المخازنه
في القاس (قوله هذه) أي
المأخوذة عن دين (قوله)
انه) أي أخذ السلعة بدين
(قوله لكون الغالب
فيما يؤخذ عن دين) صلة

توهم أحقية بها (قوله اخذ) أي المأخوذة خبر (قوله في ذمته) أي المقاس (قوله وبأخذها) أي السلعة (قوله
تسقط) أي العشرة (قوله عنها) أي ذمته (قوله انه) أي الراد بعيب ما أخذها بدين (قوله لا يأخذها) أي السلعة التي ردها (قوله
توهم) أي الراد على توهم انه لا يأخذها ولا يحاصص يدينه (قوله فليست وان) أي هذه المبالغة لتلافي أي ردها بغيره على اما
لدفع توهم الخ (قوله ثم فلس) أي الشخص المقرض بفتح الراء (قوله وفاته) أي القرض (قوله ووجده) أي الشيء المقرض
(قوله في ان صاحبه الخ) صلة كاف التشبيه (قوله ويحاصص) أي المقرض بالكسر (قوله فيه) أي الشيء المقرض بالفتح (قوله
ان كان) أي الشيء المقرض (قوله عقده) أي القرض (قوله فيها) أي التقليل والموت (قوله وبعده) أي قبضه

بعينه (قوله لانه) أى ابن
 الموان (قوله وهو) أى
 تخصيص الحديث الاول
 بالحديث الثانى (قوله عليه)
 أى مشتركهما (قوله ثم فليس)
 أى مشتركهما (قوله واخذه)
 أى الرهن (قوله وله) أى
 البائع (قوله ترك) أى الرهن
 (قوله بمنه) أى المبيع
 المرهون (قوله حتى حتى)
 أى الرقيق على نفس او عضو
 أو مال (قوله اسلامه) أى
 الجانى (قوله او بعده) أى
 اسلامه (قوله بعد فلسه) أى
 مشتربه صله اسلامه (قوله
 قصدها) أى الجانى (قوله
 واخذه) أى البائع الجانى
 (قوله ثمنه) أى الجانى (قوله
 عنده مشتركه) صله الجانى
 (قوله فرق) بفتحات مخففا
 (قوله المستلثين) أى الرهن
 والجناية (قوله بيان الرهن)
 الله فرق (قوله بمنه) أى
 المشترى (قوله منها) أى الجناية
 بيان شئ (قوله اذ ليس) أى
 ارش الجناية (قوله رهن)
 بضم فكسر (قوله فدى)
 بضم فكسر (قوله هنا)
 أى الحفاهة (قوله ادا)

۲۰ منخ ت ای دفعه السید (قوله والجناية) ای ارشها (قوله قدّمته) ای المشتري (قوله وانما كانت) ای الجناية (قوله) ای فداء الجاني (قوله وهو) ای عدم رجوع البائع بفداء الجاني علی المشتري (قوله المصنف) ای ابن الحاجب (قوله انه) ای السید (قوله) ای فداء الجاني (قوله علی المشتري) ای مع انه لا يرجع علیه

(قوله لانها) ای ابن الحاجب والمصنف الخ علة تو هم انه يرجع به (قوله نقيا) ای ابن الحاجب والمصنف (قوله الاعم)
ای الرجوع (قوله وان اسلمه) ای المشتري الجاني (قوله قبله) ای فلسه (قوله فانت) ای الجاني (قوله فليس له) ای
باتمه (قوله فداؤه) ای الجاني (قوله حيثئذ) ای حين عدم تنقيسه (قوله لا يرد) بضم ففتح (قوله والاولى) بفتح الهمز
ای الاحسن في التعبير (قوله لان الرهر الخ) الا الاولى (قوله بانه) ای المصنف (قوله ثم فلس) ای مشتريها (قوله ثم ردّها)
ای السلعة (قوله مشتريها) ۱۵۴ أي لثاني (قوله لمشتريها) ای الثاني الذي لم ينفلس (قوله من مشتريها)
ای الاول الذي فلس

اى السلعة (قوله مشتريها)
 اى الاول الذى فلس)
 صلة مشتريها (قوله
 اوفساد) عطف على عيب
 (قوله اوفلس) عطف
 على عيب (قوله بجميع
 ثمنه) اى البائع الاول
 صلة ياخذ (قوله ولا
 ارسله) اى البائع الاول
 (قوله وله) اى البائع
 الاول (قوله وليس له)
 اى البائع الاول (قوله
 ثمنها) اى المحاصة
 (قوله والفرق) اى بين
 ردها بعيب اوفساد
 اوفلس الثانى وبين ردها
 بيهبة او صدقة ووصية
 او شراء او اقالة او ارث
 (قوله به) اى الرد بالعيب
 (قوله ووجدها) اى
 البائع سلعته (قوله
 فاحذها) اى البائع
 السلعة (قوله ثم ظهر له)
 اى البائع (قوله فيها)
 اى السلعة (قوله او تركها)
 اى السلعة (قوله له) اى
 المفلس (قوله ان اطاع)

(قوله ان شاء) أى البائع أى اخذها والمحاصة بالارش (قوله وان شاء) أى البائع (قوله ردها) أى البائع السلعة على المقلس
(قوله فسلم) بضم العين (قوله ان له) أى البائع (قوله في الصور الاربع التي قبل والا) أى ظهور وتعيها بسماوى أو من مشتريها
أو من اجنبي وعادلهيته أنه أخذ ارشه أم لا (قوله واستشكل) بضم التاء (قوله لا يملك) بضم فسكون ففتح أى لا يؤخذ الارش
(قوله في الجراحات الاربع) أى الجائفة والائمة والموضحة والمنقلة (قوله تعقل) بضم فسكون ففتح أى يؤخذ عقلها (قوله
فلو أخذها) أى البائع السلعة (قوله فوجد) أى البائع في الساعة (قوله حادثا) أى فيها عند مشتريها (قوله فله) أى البائع
(قوله ردها) أى الساعة (قوله ويحاصص) أى يثبت ما غرمه مشتريها (قوله أو حسبها) أى امسك السلعة لنفسه في مقابلة
عنها (قوله ولا تثنى له) أى البائع في مقابلة عيها الحادث عند مشتريها ١٥٥ (قوله فاخذها) أى السلعة

ان شاء وان شاء ردها وحاصص بجميع عنهما فاعلم من كلام المصنف ان له في الصور الاربع التي
قبل والاردها والمحاصة بجميع عنهما وله أخذها بجميع عنهما والارش له واستشكل قوله أو أخذها
وعادلهيته بأنه لا يعقل جرح الابعد برته على شين وأجيب بضرورة في الجراحات الاربع
التي تعقل وان عادت له يثبتها ابن الحاجب فلو أخذها فوجد عيها حادثا فله ردها ويحاصص
أو حسبها ولا تثنى له ابن عبد السلام يعنى لو وجد البائع سلعة بيد المشتري بعد التخليص
فاخذها منه ثم اطلع على عيب حدث عند المشتري فللبائع رد السلعة على المشتري والمحاصة
بثمنها ولو التمسك ولا تثنى له بالعيب الحادث عند المشتري واعلم هذا كالمحقق عليه اه ونحوه
في التوضيح (و) لمن باع ساعة وقبض بعض عنهما او فاسر مشتريها قبل قبض باقية ووجد باقية
عنده (رد بعض عن قبض) بضم فكسر (وأخذها) أى السلعة وله تركها والمحاصة يأتى
عنها وسواء كان المبيع متحدا أو متهددا (و) لمن باع سلعا ولم يقبض عنها حتى فليس مشتريها
ووجد بعضهما قائما بيد المقلس وبعضها فاق (أخذ بعضه) أى المبيع القائم عند المقلس
(وحاصص) البائع غرمه المقلس (و) مقابل البعض (القائمت) من المبيع من عنده موقوما كان
ومثليا وجه المصلحة فقه الام لا وتعتبر القيمة يوم الاختذوان كان قبض من عن المبيع المتعدد
الذي فاق بعضه بعضه واراد اخذ البعض الذي لم يفت فلا يمكن من اخذه حتى يرد ما باه ٤٠
قبضه من الثمن لانه مقبوض عنهما مثلا باع عشرين بدشرين وقبض منها عشرة وفاق
احدهما فلا يأخذ العبد القائم حتى يرد حصته من العشرة التي قبضها وله ترك القائم والمحاصة
بجميع الثمن اسلم قبض بعضه او ياقبه ان كان قبض بعضه ويحل اخذ البعض القائم ان لم
يقبه الغرماء يثبت له او ياقبه ولو من مالهم فان قدره فهل يحتصرون عنه به الى مبلغ فدائه فلا
يحاصصهم فيه بثنى القائمت او ياقبه ولا يحتصرون فيحاصصهم فيسه به لان ما قدره سلف في
ذمة المقلس قولان مرجحان وشبه في اخذ البعض والمحاصة بالقائمت فقال (كبيع ام) آدمية
او غيرها من مشتريها ووجدتها بعد ان (ولدت) عنده ثم فليس قبل دفع عنها وبقي ولدها عنده
فله اتمها الاول اخذ الولد بما يخصه من ثمن الام والمحاصة بما يقابلها منه وله ترك والمحاصة

والقائمت (قوله منها) أى العشر بن (قوله حدها) أى العبد بن (قوله فلا يأخذ) أى البائع (قوله حصته) (قوله القائم
أى القائم (قوله له) أى البائع (قوله بثنى) أى ان لم يقبض شيئا من عنهما (قوله أو ياقبه) أى عن القائم ان كان قبض بعض عنهما
(قوله عنه) أى البائع (قوله له) أى العبد القائم (قوله له الى مبلغ فدائه) بضم لا يخلصون (قوله ولا يحاصصهم) أى البائع الغرماء
(قوله فيه) أى الثمن (قوله به) أى عن القائمت او ياقبه (قوله من مشتريها) بضم يسع (قوله وحدها) جال من ام (قوله
بعد ان ولدت) بضم يسع (قوله عنده) أى مشتريها (قوله ثم فليس) أى مشتريها (قوله منه) أى ثمنها (قوله له) أى البائع
الاول (قوله تركه) أى الولد

(قوله منه) أى المقلس
(قوله ثم اطلع) أى البائع
(قوله باقية) أى الثمن (قوله
من المبيع) صلة القائمت
او ياقبه (قوله من ثمنه) أى
المبيع بيان مقابل (قوله
كان) أى المبيع (قوله
وجه) اذا كثر (قوله وان
كان) أى البائع (قوله
بعضه) أى المبيع فاعل
فات (قوله بعضه) أى الثمن
مفعول قبض (قوله واراد)
أى البائع (قوله فلا يمكن)
بضم الياء ففتح الميم والكاف
مثلا أى البائع (قوله يرد)
بفتح فضم أى البائع (قوله
ما باه) أى البعض الذى
لم يفت (قوله مما قبضه)
أى البائع بيان ما (قوله من
الثمن) بيان ما (قوله لانه)
أى المقبوض من الثمن
(قوله عنهما) أى الباقي

(قوله يقوم) بضم ففتح متغلا (قوله مقدرا) بضم الميم ففتح القاف والدال متغلا (قوله وجوده) اى الولد (قوله يومه) اى
 بيعها الاول (قوله فى الاولى) بضم الهمز اى صورة موت احدهما (قوله فى الثانية) اى صورة بيع الولد (قوله به) اى
 جميع غنما (قوله فان وجدها) اى البائع الام وولدها (قوله اخذها ان شاء) اى وان شاعتر كهما واحدا بالثمن (قوله
 ولم يقبض) اى البائع (قوله ثمنه) ١٥٦ اى الشجر (قوله وفلس) اى المشتري (قوله فان بقيت) الخ (مفهوم جذ الثمرة

بجميع غنما ويقوم الولد بهيته يوم القيام مقدرا وجوده يوم بيعها الاول والام يوم بيعها
 لاول بان يقال ما قيسة الام يوم البيع الاول فان قيل اربعون قبيل وما قيسة الولد بهيته
 الا ثلث يومه فاذا قيل عشرين نجمة وعهما ستون الاربعون ثلثاها والعشرون ثلثها فان
 اخذ الولد فهو ثلث الثمن ويحاص ثلثه (فان) كان (مات احدهما) اى الام وولدها
 عند المشتري (او) كان (باع) المشتري قبل تقليس (الولد) وبقيت الام عنده حتى فلس
 وقام بآته بتمتاز فلا حصة (من الثمن للميت فى الاولى والاولاد فى الثانية فيخبر ببيع الام بين
 اخذ الحى منهما بجميع الثمن فى الاولى والام به فى الثانية وبين ترك الحى فى الاولى والام
 فى الثانية والمخاصة به فان وجدها معا اخذها ان شاء لان الولد ليس غلة على المشهور (و) ان
 باع شجر اغبر مئرا ومئرا بغير مؤبر ولم يقبض ثمنه حتى جذ المشتري الثمر وفلس (أخذ)
 القلس (الثمره) اى فاز به انما اذا اخذ البائع شجرة فان بقيت على الشجر الى وقت قيام
 بآته بتمتاز فلا باع اخذها مع الشجر على المشهور وقبل تقوت بتمتازها (و) ان باع شيئا غلة
 ولم يقبض ثمنه حتى استغله مستر به مدة وفلس اخذ القلس (الغلة) اى فاز بها بلا عوض لانها
 من الخراج والخراج تابع للضمان (الاصوفا) على غنم مبيعة (تم) بفتح المثناة اى ككل الصوف
 واستحق الجز يوم البيع وجزه المشتري ثم فلس قبل دفع عن الغنم فلا يقوز به المشتري فالبائع
 اخذ مع الغنم فان كانت له المخاصة بما قابله من الثمن ومفهوم تم ان غير التام يقوز به المشتري
 ان كان جزء فان بقى على ظهر الغنم فهو للبائع اقتضاها طاله فى التوضيح (او) الا (ثمره مأبورة)
 وقت شرائها مع الشجر فلا يقوز به المشتري فالبائع اخذها مع شجرها ان كانت فائمة على
 اصولها والمخاصة بما قابله من الثمن ان جرت نت المازرى اما الثمرة المؤبرة فلا ياخذها
 مع لاصول اذا جذها وكانت فائمة بعين اولكن يحاصص بما ينوبه من الثمن وان لم يجزها
 فهو للبائع لا تقطاع حق مشتريه امنه بتقليسه وهى على اصولها ابن رشد ان اشترى
 الاصول وفيها ثمره قد طابت ثم فلس فالبائع احق بالفضل والثمره وان جذت ما كانت فائمة
 كشرساعتين ولا خلاف فى هذا بين ابن القاسم واشهب ابن عرفة وفيه ما جزمه المنلس من
 صوف وحلبه من لبن مما استرده بآته منه لقوله فلا شئ لبآته فيه اقول ما لا يرضى الله تعالى
 عنه فى الصوف فى الزكاة انه غلة بخلاف تام الصوف يوم البيع وما بر من غير يوم البيع ولو
 جذ وقال غيره ان جذ فهو غلة وقاله اشهب فى الصوف ونقلها أبو سعيد وقال غيره ان

(قوله بآته) اى الشجر
 (قوله اخذها) اى الثمرة
 (قوله ولم يقبض) اى البائع
 (قوله ثمنه) اى المبيع
 (قوله حتى استغله) اى
 المبيع (قوله وفلس) اى
 مشتريه (قوله لاشئ) اى
 الغلة (قوله من الثمن)
 بيان ما (قوله لمؤبرة) اى
 يوم شرائها (قوله فلا
 ياخذها) اى الثمرة (قوله اذا
 جذها) اى المشتري الثمرة
 قبل تقليس (قوله وكانت)
 اى الثمرة (قوله فائمة) اى
 بيد القلس (قوله يحاصص)
 اى البائع غرماء المنلس
 (قوله بما ينوبها) اى الثمر
 المؤبرة (قوله من الثمن)
 بيان ما (قوله وان لم يجزها)
 اى المنلس الثمرة (قوله وفيها)
 اى الاصول الخ حال (قوله
 ثم فلس) اى المشتري (قوله
 وان جذت) اى الثمرة مباغاة
 فى احقية البائع لها (قوله
 ولها) اى المدونة (قوله
 من صوف) بيان ما (قوله

وحلبه) عطف على جزء (قوله من لبن) بيان ما حلبه (قوله مما استرده) تنازع فيه جزء وحلبه (قوله منه) جذ
 اى القلس صلا استرده (قوله فلا شئ لبآته فيه) خبر ما (قوله بخلاف تام الصوف يوم البيع وما بر من غير يوم البيع)
 اى فانها للبائع لانها ماحصة من الثمن (قوله ولو جذ) اى الثمر مباغاة فى انه للبائع (قوله وقال غيره) اى ما لا يرضى الله تعالى
 عنه (قوله ان جذ) اى الثمر المؤبر يوم البيع (قوله فهو) اى الثمر (قوله وطاله) اى الكون غلة (قوله فى الصوف) اى اذا جزم
 (قوله ونقلها) اى الاقوال (قوله وقال غيره) اى اشهب

(قوله فهما) أي الثمر والصوف (قوله ان جذها) أي الثمرة (قوله استيقانه) أي المكثري (قوله وان فلس) أي المكثري (قوله من المنفعة) بيان ما استوفى (قوله من الكراء) بيان مقابل ما استوفى (قوله وفيها) أي المدونة (قوله مشتري منافع) من إضافة اسم الفاعل لمفعوله (قوله قبل قبضها) صفة فلس (قوله فباتها) أي المنافع (قوله ثم فلس) أي المكثري (قوله لانه) أي الزرع (قوله عنها) أي الارض (قوله وحازته) أي الارض (قوله وحوزها) أي الارض (قوله لانه) أي مكثري الارض (قوله لا يقدم) أي مكثري الارض (قوله فيه) أي زرعها (قوله في الموت) أي موت المكثري (قوله هو) أي المكثري (قوله اسوة الغرماء) أي في زرعها (قوله المرتين) أي في زرعها (قوله عليهم) أي غرماء المكثري ١٥٧ (قوله لانه) أي زرعها (قوله نيباع) أي زرعها (قوله من ثمنه) أي الزرع (قوله فلا يلزم) الخ) تفريع على معنى تقديم رب الارض في زرعها

الخ (قوله يليه) أي المكثري (قوله في باقيه) أي زرعها (قوله لولاه) أي الساق (قوله به) أي الزرع (قوله فلس المراد عامل المساقاة) تفريع على باجورة معلومة (قوله لانه) أي عامل المساقاة (قوله منه) أي الزرع (قوله واستاجر اجيرا) أي لخدمة الزرع ومثبه باجور معلوم (قوله وقبضه) أي حاز الزرع (قوله ثم فلس) أي المكثري (قوله في الارض) أي زرعها (قوله بتمامان) أي في زرعها (قوله جعلها) بضم فكسر (قوله كن وجعلها) أي عند مشتريها الذي فلس قبل دفعه عنها (قوله مرتتها) أي السلعة (قوله عليها) أي زرع الارض والاجير (قوله وان جعلها) أي رب

جذ الثمرة وجر الصوف فهما كالغلة الصقلی وقال يحيى ان جذها قرا ردمكيتها وان جذها رطب ارد قيمته ير يدان فأت (و) من أ كرى دابة أو أرضا ولم يقبض الكراء حتى فلس المكثري قبل استيقانه المنفعة (أخذ المكثري) ان شاء ذابته وأرضه (فيسقط الكراء عن المكثري) ان شاء تركها وحاصص الكراء ولو مؤجلا لاوله بالفلس وان فلس بعد استيفاء بعض المنفعة فلم مكثري اخذ ذابته وأرضه والمخاصة بمقابل ما استوفى من المنفعة من الكراء وله تركها والمخاصة بجميع الكراء ابن عرفة وفيها مع غيرها ان فلس مشتري منافع قبل قبضها بباتها احق بها في المقدمات ويتفسخ العقد كسلعة يذابتها (و) ان اكثري أرضا للزراعة بدين واستاجر عاملا فيها بدين ورهن الزرع النابت فيها في دين ثم فلس (قدم) بضم فكسر مثقلا مكثري الارض بكرائها (في زرعها) لانه نشأ عنها وحازته وحوزها كحوزها (في صورة طرو) (الفلس) للمكثري قبل دفع كرائها ومفهوم الفلس انه لا يقدم فيه في الموت وهو كذلك ويكون هو والساق اسوة الغرماء ويقدم المرتين عليهم ومثل الزرع الشجر والبناء كما افاده قول ابن يوسف لان الارض لما اغتريت الزرع فسكان ربه اباعه ومعنى تقديم رب الارض في زرعها انه يكون وهناني الكراء نيباع و يؤخذ الكراء من ثمنه فلا يلزم كراء الارض بما يخرج منها (ثم) بعد استيفاء المكثري كراء أرضه من ثمن زرعها يليه في باقيه (ساقبه) أي الزرع باجورة معلومة اذ لولاهما اتفق به فليس المراد عامل المساقاة لانه شرط في الزرع فأخذ نصيبه منه قبل المكثري في الفلس والموت (ثم) على الساق (مرتته) أي الزرع فيقدم على باقي الغرماء في الفلس والموت ابن عرفة الشيخ روى اشهب في الموازية ومطرف في الواضحة من اكثري ارض زرعها واستاجر اجيرا ورهن الزرع ابن حبيب وقبضه المرتين ثم فلس قرب الارض والاجير بتمامان دون المرتين وروى أصبغ عن ابن القاسم مشله في العتبية وقاله أصبغ وتلاه الاشياخ بالقبول وتعبه ابن عبد السلام بان رب الارض والاجير ان جعلها كن وجعل سلعة بعد ترك وجهها من يده لزم تقديم مرتتها عليه ما وان جعلها كن ليدفعها بطل الرهن فيها والقرض مضمته وحوزها هذا خلف ويحجب باختيار الثاني ومنع كونه ملزما لخلاف القرض وبيانه انهما فيما يسبق غرقه حقهما من الزرع كن لم يخرج سلعة منه من يده ضرورة كون الزرع في الارض وهي كيدته وبقياميد الاجير على الزرع والرهنية في هذا القدر باطلة ممنوع فرض

الارض والاجير (قوله كن ليدفعها) أي سلعة لمشتريها الذي فلس قبل دفعه عنها (قوله فيها) أي المستلثة لتفليس راعه قبل حوزة مرتته (قوله والقرض) يقع القاء وسكون الراء (قوله مضمته) أي الرهن (قوله وحوزها) أي وصحة حوزها (قوله خلف) بضم الخاء المعجمة وفتحها وسكون اللام أي باطل أو مري خالف الظاهر (قوله الثاني) أي جعلها كن ليدفعها (قوله كونه) أي الثاني (قوله انها) أي المكثري والاجير (قوله من الزرع) بيان ما (قوله وهي) أي الارض (قوله كيدته) أي المكثري (قوله ويقامد الاجير) عطف على كون (قوله والرهنية في هذا القدر) أي الذي يستغرقه حق المكثري والاجير (قوله باطلة) خبر الرهنية (قوله ممنوع خبير مقدم (قوله فرض) مبتدا

(قوله صحتها) أي الرهنية (قوله فيه) أي ما يستغرقه حقهما من الزرع (قوله ذلك) أي ما يستغرقه حقهما من الزرع (قوله وهو) أي ما زاد على ذلك (قوله المسلم) بفتح السين واللام مثقلا (قوله أنه) أي رب الأرض (قوله في فلسه) أي من استصنعه (قوله له) أي المستصنع (قوله حتى يستوفي) ١٥٨ أي الصانع (قوله أبرته) أي الصانع (قوله من ثمنه) أي المصنوع (قوله لأنه)

أي مصنوعه (قوله فيها) أي أبرته صانعه (قوله ولا يكون) أي الصانع (قوله فيه) أي مصنوعه (قوله أضاف) أي الصانع (قوله جميع) مفعول شمل (قوله وبعضه) أي مصنوعه عطف على جميع (قوله فلا) أي الصانع (قوله حسنه) أي بعض المصنوع الذي يسده (قوله الجميع) أي ما يده وما زده (قوله قدرا) أي من الأجرة (قوله كل) أي من الباقي يده والذي رده له (قوله وهذا) أي كون الصانع أحق بما يسده (قوله قبله) أي العمل (قوله وقصار) بفتح القاف والصاد مثقلا (قوله وبناء) بفتح الموحدة وشد التون (قوله في الحكم) صلة كاف التشبيه (قوله وبين) فتحان مثقلا (قوله قصص المصنوع) أي قصص قيمته مصنوعا عن قيمته غير مصنوع (قوله يكون) أي الصانع (قوله أحق) أي بما يسده (قوله ما أخرج) أي الصانع من عنده وأضافه لمصنوعه (قوله وقية عمله) أي صانع مبتدأ ومضاف إليه (قوله يكون) أي الصانع (قوله بها) أي الصانع (قوله أي) قيمة عمله (قوله يفرق) يضم فسكون ففتح مخففا (قوله فيه) أي الصانع (قوله وتقل) أي خليل (قوله ثم قال) أي في التوضيح (قوله لأنه) أي التماسيح (قوله والمصنف) أي بن الحاجب

لصنوعه (قوله وقية عمله) أي صانع مبتدأ ومضاف إليه (قوله يكون) أي الصانع (قوله بها) أي الصانع (قوله أي) قيمة عمله (قوله يفرق) يضم فسكون ففتح مخففا (قوله فيه) أي الصانع (قوله وتقل) أي خليل (قوله ثم قال) أي في التوضيح (قوله لأنه) أي التماسيح (قوله والمصنف) أي بن الحاجب

(قوله هو) أى النسيج (قوله
أحدهما) أى الموت والقلنس
(قوله يبدل) بضم فكسرى
يبدل (قوله و قول) عطف
على المشهور (قوله فأتلا)
حال من التوتى (قوله
وفلس أو مات) أى المكترى
(قوله فان قبضه) أى المحمول
(قوله كذلك) أى قبض
تسلم (قوله عليه) أى بآئها
(قوله وهى) أى السلعة
(قوله وفلس) أى البائع
(قوله يكون) أى المبتاع
(قوله الاول) أى ان المؤجل
هو الثمن (قوله الثانى)
ان المؤجل هو السلعة
(قوله قال) أى الشيخ (قوله
وهذا لا يتقرر الا والسلعة
مؤخرة فيه فطر من وجهين
الاول انه يتقرر والسلعة
مجلة فيبطل الحصر الثانى
انه يلزم على تاخر السلعة
فصح دين في دين وهو ممنوع
فالصواب انه لا يتقرر الا
والسلعة مجلة تسمى بها
يقدر يتقرر محلها على وجه
البيع ويتأجلها على وجه
السلم واقدها علم (قوله وعلى
الثانى) أى تأجيل السلعة
صلة فرضها

كرامها ثم فلس مكرها ومات أحق (ب) الدابة (المعينة) عند فقد الكرامة قبضها أم لا لقيام
تعيينها مقام قبضها حتى يستوفى من ثمنها ثم تباع للفرمان (و) المكترى دابة غير معينة وقد
كرامها ثم فلس مكرها أو مات أحق (بغيرها) أى المعينة (ان) كانت (قبضت) بضم فكسرى
من مكرها قبل تقليده أو موته واستمرت يد مكرها حتى حصل أحدهما ان لم يبدل المكترى
لدواب تحت المكترى بل (ولو أدبرت) بضم الهمز وكسر الدال أى كان المكترى يبدل الدواب
تحت المكترى بأن يركبه يوماعلى دابة والذى يليه على غيرها وهكذا هو المشهور وقول مالك
وضى الله تعالى عنه وأشار بولول قول اصبح لا يكون أحق بها ان أدبرت وعارض التوتى
المشهور بقول مالك وضى الله تعالى عنه فى الراعى انه ليس أحق بالدواب فأتلا وأراه اختلاف
قول وفرق ابن يونس بان الراعى لم يتعلق حقه بعين الدواب بل بنسبة المكترى بخلاف
مكترى الدابة فقد تعلق حقه بعينها بتعيينها أو قبضها (و) من اكترى دابة ليعمل عليها وفلس
أو مات قبل دفع كرامتها (ر) أى الدابة (ق) (بالمحمول) عليها اذا كان ربه امعها سواء كان
المكترى معها أم لا بل (وان لم يكن) ربه (معها) بان سلها المكترى على المشهور (ما) دام
المحمول عليها (لم يقبضه) أى المحمول (ر) قبض تسلم بتسلم المسافة فان قبضه ربه كذلك
فربها أسوة الغرماء لم يقم بالقرب فان قام بالقرب فهو أحق بالمحمول ابن القاسم والسقينة
كلادية بجامع الحمل (و) من اشترى سلعة شرا فاسدا ودفع ثمنها بآئها أو اخذها فى دين
عليه ثم فلس بآئها قبل فسخ بيعها وهى بدمشترىها أو بآئها (فى كون المشتري أحق بالسلعة)
فى ثمنه من الغرماء حيث (يفسخ) بضم التحتية أى يستحق بيعها الفسخ (لفساد البيع) الواقع
عليها وهذا قول مضمون (اولا) يكون أحق بها لانه اخذها عن ثمن لم يتم وهذا قول ابن المواز
(او) يكون أحق بها (فى شرائها) (النقد) لا بالدين الذى فى ذمة بآئها وهذا قول ابن
الماجشون (اقول) واقصر ابن رشد والمأزى على الاولين (تنبيهان الاول) الخطا القول
بانه أحق نقلة ابن يونس عن رواية ابن المواز عن ابن القاسم فينبغى الاقتصار عليه الثانى طى
أوفى النقد أى ابتاعها بآئها لان ابتاعها بدين هذا معنى القول الثالث الفصل لاما قاله بعض
الشراح وهو الذى يفهم من كلام تى والشارح والتوضيح من ان المراد اخذت عن دين فى
ذمة بآئها اذا المسئلة ليست مفروضة كذلك قال فى المقدمات واختلف فى اشترى سلعة بـ
فاسدا ففلس قبل ان يردعها عليه المبتاع هل يكون أحق بها حتى يستوفى ثمنها وهو قول مضمون
اولا يكون أحق بها وهو قول ابن المواز وان كان ابتاعها بتقديدها وأحق بها وان كان ابتاعها
بدين فهو أسوة الغرماء وهو قول ابن الماجشون اهـ ولذا ذكر ابن عرفة الاقوال الثلاثة
قال فان قلت هل معنى الشراء الى اجل فى القول الثالث ان المؤجل هو الثمن أو السلعة قلت
ظاهر لفظ ابن حجر الاول وظاهر نقل الشيخ فى النوادر الثانى قال عن ابن الماجشون مانعه
ان باعها بتقديدها أحق بآئها حتى يستوفى حقه وان اخذها بدين دخل مع الغرماء فى ثمنها
لانه كان له دين كدينهم فرجع اليها ما كان اهـ قلت فقوله لانه كان له دين كدينهم نص فى ان ثمنه
كان له على الفليس وهذا لا يتقرر الا والسلعة مؤخره قول محمد بن رشد غير قولى محمد
ومضمون وكذا المأزى ولم يعزها اهـ كلام ابن عرفة وعلى الثانى فرضها ابن عبد السلام

(قوله لانه) اي ابن عبد السلام (قوله في السلم) أي فيما اذا أسلم شخص في سلعة الى أجل ودفع رأس مالها للمسلم اليه وقبضها بعد حلول أجلها ثم اراد ردّها القاسد فوجد المسلم اليه مقلدا فهل يكون المسلم احمق بها رأس مالها ولا (قوله من الايهام) بمشاة تحتمية اي ايهام خلاف فرضها او بوجودة اي عدم تعيين فرضها اي ان ما (قوله قولها) اي المقدمات (قوله لا يباعها الخ) صلة احمق (قوله لا يباعها) علة بتقرر ١٦٠ (قوله وهذا) اي ابتاعها بدين بتقرر في ذمة مبتاعها بائنا عه (قوله لانه) اي المشتري

(قوله كان له) اي المشتري
(قوله دين) اي في ذمة
البائع (قوله كدينهم) اي
الغرماء (قوله نص) خبر قول
(قوله عنه) اي المشتري
(قوله فيه) اي قول ابن
المباحثون (قوله هو)
اي قول ابن المباحثون
(قوله عليه) اي طي (قوله
ما شرح به ز) اي قوله دفع
عنها واخذها في دين له
في ذمة بائعها (قوله وهو)
اي ما شرح به ز (قوله
يقهم) بضم فسكون ففتح
(قوله ولم يقهم) اي البائني
(قوله وهو) اي كلام ابن
عرفه (قوله وقرضهم) عطف
على كلام (قوله ولا اشكال
فيه) اي من حيث فرض
المسئلة وتصويرها وان كان
فيه ما تقدم وانها علم (قوله
لانه) اي الشأن (قوله اشبه)
اي الثمن (قوله فهذا) اي
وهو احمق بئنه بان (قوله محل
الخ) صلة تقييد (قوله فيها)
أي المسئلة السابقة (قوله
أولم يعرف) بضم فسكون
فتح أي الثمن (قوله انه)

اي المشتري (قوله مطلقا) أي في القلس والموت (قوله وهذا) اي كونه احمق به مطلقا (قوله اذا كان) اي الثمن ويكتب
(قوله وعرف) بضم فكسر اي الثمن (قوله وهذا) اي كونه أسوأ الغرماء (قوله وذلك) اي كونه احمق بالسلعة (قوله وهو) أي
المشتري (قوله مطلقا) أي عن التقيد بالقلس (قوله ومعه) اي رب الدين (قوله به) اي الدين (قوله من رب الدين) صلة أخذ
(قوله منزلة) اي رب الدين كوكبه (قوله وامتنع) أي رب الدين (قوله من دفعها) اي الوثيقة (قوله) اي المدين (قوله لثلا
يقوم) أي وب الدين على تضي باخذها (قوله بها) اي الوثيقة (قوله عليه) أي المدين

المدين (قوله بشم) بضم
فسكون ففتح (قوله بكتب)
بضم فسكون ففتح (قوله
بصل) بفتح الصاد المهملة
وشد الكاف (قوله على
الثاني) اى تبطيه بالكافة
عليه بقضاء ما فيه (قوله
قطع) بضم فسكون مثقلا
(قوله ان اختلف) بضم التاء
(قوله فيه) اى النسب (قوله
كتب) بضم فسكون اى
الوثيقة (قوله وان كتب)
بضم فسكون (قوله بها)
اى وثيقة الصداق (قوله
وادعى) اى المدين (قوله
وادعى) اى ربه (قوله ولا
يئنه للمدين) اى دفعه
ما فيها (قوله وعليه) اى
المدين (قوله وجد) بضم
فكسر (قوله وادعى) اى
الراهن (قوله وادعى) اى
المرتهن (قوله والا) اى
وان لم يطال الزمن (قوله
فى التبطينية) خبر مقدم (قوله
وادعى) اى المرتهن (قوله
تلقه) اى الرهن (قوله
اوسقوطه) اى الرهن
(قوله قوله) اى المرتهن
(قوله قيامه) اى المرتهن

٢١ ص ٨ (قوله عليه) أي الراهن (قوله ثم دفعه) أي المرتين الراهن (قوله إليه) أي الراهن
(قوله وادعى) أي المرتين (قوله أنه) أي المرتين (قوله اعطاه) أي المرتين الراهن (قوله ولم يوفه) أي المرتين (قوله رب
الرهن) أي المرتين (قوله وقال) أي المرتين (قوله إليه) أي الراهن (قوله فلم يفعل) أي الراهن

(قوله من أن القول قول

المرتحن (قوله قوله) أي

المرتحن (قوله من أنه لا شيء

لرب الدين) بيان ما (قوله

فقدت) بضم فسكون (قوله

ذلك) أي بقاء الدين (قوله

حلقه) أي المدعى عليه

أنه وفاء دينه (قوله يحلف) أي

المدين (قوله معه) أي فقد

الوثيقة (قوله وفوق) بفتح

مخففة (قوله بانه) أي الشأن

(قوله في الأولى) بضم الهمز

(قوله كذبه) بفتحات متعلا

أي المدين (قوله بان الدين

الخ) صلة العرف (قوله

المشهود عليه) تنزع

فيه طوبى وزعم (قوله يوقى)

بفتح التاء (قوله من عدم

دعوى الخ) بيان ما (قوله

وهو) أي شاهدها (قوله

بإضاقة الضمير) صلة يشعل

(قوله بما فيها) أي الوثيقة

صلة يشهد (قوله من الدين)

بيان ما (قوله الدال) نعت

عدم (قوله وذ كر) أي

طس (قوله ثم قال) أي

طس (قوله أنه) أي الشأن

(قوله بأقراره) أي المدين

(قوله لاستناده) أي المدين

في دعواه قضاء الدين الذي

أقر به (قوله ذكر) بضم

الذال المججمة أي وثيقة

(قوله ذكر) أي المشهد

(قوله أنه) أي المصكر

(قوله وسأل) أي التمسد

خلاف ما في نوازل محتون من أن القول قول المرتحن إذا كان قيامه عليه بالقرب ولا اختلاف بينهم إذا طال الأمر أن القول قول الراهن والقول الأول أظهر من قول محتون ولولم يقر المرتحن بدفع الرهن للراهن وادعى تلقه أو سقوطه لكان القول قوله قولاً واحداً إذا كان قيامه عليه بالقرب اهـ فجعل الخلاف بين مالك ومحتون رضي الله تعالى عنهم ما انما هو فيما إذا أقر المرتحن بدفع الرهن له وادعى أنه لم يوفه قاله الخط وشبه فيما تضمنه قوله ولراهن الخ من أنه لا شيء لرب الدين فقال (كوثيقة) فقدت فلم توجد يدرب الدين ولا المدين (زعمهم بسقوطها) وإن دينه باق على المدين وأنكر ذلك المدين فلا شيء لربها على المدعى عليه بعد حلقه البنائي الظاهر ما حل عليه صاحب التكملة وهو ما إذا زعم رب الدين سقوط الوثيقة وادعى المدين القضاء بالقول للمدين بيمينه وهذا ظاهر التشبيه في كلام المصنف فيكون فقد الوثيقة من يدرب الدين شاهد للمدين بالقضاء يحلف معه وعارضه غ ب قوله قبله ولربها رداه وفوق بعض بينهما ما في الأولى لما وجدت الوثيقة بيد المدين غير مخصوص عليها كذبه العرف بأن الدين لا يقضى إلا بكتب قضائه عليها بخلاف هذه وارتضى طس هذا الحل واجتبه بعض الكافي ونص المتبلى عن الكافي إذا كتب الشاهد الوثيقة وطول بها وزعم المشهود عليه أنه قد أدى ذلك الحق لم يشهد الشاهد حتى يوقى بالكتاب الذي فيه شهادته بخطه لأن الذي عليه أكثر الناس أخذ الوثائق إذا ادوا الدين اهـ نقله غ وغيره قلت محقق في كلام الكافي أن الشاهد في هذه المسئلة لا يشهد ويقهر منه أن القول للمدين أدل كان وما أخذ بأقراره لم يكن لمنع شهادة الشاهد فائدة لموافقها الأقرار فضع الاستدلال به خلافاً لمنع كونه حجة وإذا صح حل كلام المصنف على ظاهره لم يحتج لما عليه زعم العج من عدم دعوى المدين القضاء ونقله جدواه (ولم يشهد) أي لا يجوز أن يشهد (شاهدها) أي الشاهد الذي كتب شهادته بخطه في الوثيقة وهو يشمل الشاهدين فأكثر باختلاف الضمير عما فيهما من الدين (الاي) رتبة (ها) أي لاحتمال قضاء ما فيها كله أو بعضها وكتب ذلك عليها بخط رب الدين أو عدينت صاحب التكملة هذه مسئلة مستقلة أي من زعم سقوط وثيقته وطالب بما فيها وزعم المشهود عليه رد الدين فلا يشهد شاهد الحق إلا بعد حضور الوثيقة التي فيها خطه كذا في كافي أي عهـ اهـ وظاهر تقرير الشارح أن قوله كوثيقة الخ مسئلة واحدة القول فيها قول المدين إذا زعم ربهما أنها سقطت ولم يقبض ما فيها وقال المدين بل أقبضته وامتنع شاهدها أن يشهد إلا بعد إحضارها اهـ وعلى كل حال ففيها اشكال لأن المدين مقر بالدين مدع قضاءه فعليه البيان للقضاء والله أعلم طس لا اشكال لأن الأقرار به عارضه عدم وجود الوثيقة الدال على قضاء الدين وذكره كرفض المتبلى عن الكافي المتقدم ثم قال فقد علمت أنه لا عبرة بأقراره بالدين لاستناده لما عليه أكثر الناس فلا اشكال لمن تأمل وانصف ومعنى قول أبي عمر لم يشهد لا عبرة بشهادته لتصديق المشهود عليه فكانه قال يصدق فاطم لم يشهد على تصديقه بدليل آخر كلامه والافتقار لما هنا لإفادته في الأقرار المشهود عليه بما تضمنته الوثيقة من شهادته ويمكن حل قوله ولم يشهد شاهداً إلا بها على غير فرض أبي عمرو أن صورة المسئلة أن المشهود عليه منكر لاصل الدين ففي كتاب الاستفتاء ابن حبيب عن ابن الماجشون فحين أشهد في ذكر حق ثم ذكر أنه ضاع وسأل

(قوله لانه) اى المرتد (قوله مات) اى مرتدا (قوله ولعله) اى ابن عبد السلام (قوله فانه) اى القراني (قوله اسبابه) اى الجبر
(قوله ورد) بضم الراء وشدة الدال اى رد ابن عرفة على ابن عبد السلام (قوله بانه) اى المرتد (قوله يتفق) بضم فسكون ففتح (قوله
عليه) اى المرتد من استنابته (قوله تقضى) بضم فسكون ففتح (قوله ديونه) اى المرتد (قوله منه) اى ماله (قوله واذا تاب)
اى المرتد (قوله فيه) اى ماله (قوله وهذه) اى اللوازم (قوله فلما نزع) اضافته للبيان (قوله وتبع المصنف فى التوضيح) اى فى
زيادة الرد (قوله والمدير) عطف على أم (قوله والمعنى) بفتح التاء (قوله والخدم) بفتح الدال (قوله ان كان) اى وجد ابوه (قوله
وجن) اى المجنون (قوله والا) اى وان لم يكن له أب أو جن بعد بلوغه عاقلا وشيذا (قوله ان كان) اى وجد حاكم (قوله ثم ان
كان) اى افاف من جنونه (قوله ١٦٤ حجر) بضم فسكون (قوله لاحدهما) اى الصبا والتبذير (قوله والا) اى وان

أفاق بالغنا حسنا التصرف
فى المال (قوله اختلف)
بضم التاء (قوله لحبان)
يكسر الخاء المهملة وشد
الموحدة آخره نون (قوله
منقذ) بضم فسكون فكسر
واجماع الدال (قوله يخدع)
بضم فسكون ففتح (قوله
فيه) اى البيع (قوله خلافة)
يكسر الخاء المعجمة وخفة
اللام وتوحيد الموحدة اى
خدعة (قوله نرجه)
يفتح مثقلا (قوله عليه)
اى من يخدع (قوله ذلك)
اى الخدع (قوله بعد) بالضم
عند حذف المضاف اليه
وتثنية معناه (قوله يتبين له)
العين (اى بعد المعاملة) (قوله
بالاشتراط) اى اشتراطه
حين معاملته ان معامل
لا يغيبه وان يبيع له كما
يباع للناس وان يشتري
منه كما يشتري من الناس

وانه ان غيبه فالعقد لا يلزمه (قوله ويشهد) بضم فسكون فكسر اى على اشتراطه (قوله حين يبيعه)
وتنازع فيه اشتراط ويشهد (قوله فيستغنى) بضم الياء وفتح الهمزة (قوله به) اى اشتراطه (قوله ذلك) اى غيبه (قوله وان كان)
اى من يخدع (قوله ذلك) اى خدعه (قوله ذلك) اى الخدع (قوله أمر) بضم فسكون (قوله وهو) اى من يخدع (قوله انزع) اى
ماله (قوله قوى) بفتح القاف والواو مثقلا (قوله وهو) اى الجبر (قوله دخوله) اى من يخدع (قوله وهو) اى ضابط من يجبر
عليه (قوله فى الذخيرة) بضم مقدم (قوله عنه) اى الخدوع (قوله ويدفع) بضم الياء (قوله علم) بضم العين (قوله منه) اى من
يخدع (قوله درية) بفتح الدال المهملة وكسر الراء وشدة النحسية اى معرفة

(قوله قوة) جنس (قوله تنقله الخ) فصل مخرج سائر الروى التي ليست كذلك (قوله الاتي) اي وانتهى المشكل (قوله وظاهره) اي هي (قوله ولذا) اي اعتبار العرف صلة قال (قوله قال) اي هي (قوله لها) اي المرأة (قوله رجلة) اي بفتح الراء وسكون الجيم (قوله الرأى) بفتح الراء وسكون الهمزة الفهم والادوالاى رأيا كراى الرجال لكل عقلها رضى الله تعالى عنها (قوله انه) اي رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله المترجلات) بكسر الجيم مثقلا (قوله من النساء) ١٦٥ بيان المترجلات (قوله زمين) بكسر الزاى والمثناة مثقلا (قوله العلم) بكسر العين (قوله وهيتين) تفسير زمين (قوله يخاف) بضم الياء (قوله رده) اي عيب (قوله الابتلاء) اي الاختبار (قوله وهو) اي كون الابتلاء قبل البلوغ (قوله انه) اي الابتلاء (قوله بعده) اي البلوغ (قوله فعل) اي تصرف الصبي في ادفع اليه فاطقه (قوله لم يلحقه) فيه دين الخ (قوله أى لتسلطه عليه) (قوله وأجازته) أى دفع بعض ماله اليه لاختبار راحته (قوله غيره) أى ماله الذى الله تعالى عنه (قوله وقال) اي غير ماله (قوله يلحقه) اي الصبي (قوله ثم ذكر) اي المازرى (قوله وقال) اي المازرى (قوله لهم) اي الغرماء (قوله به) اي ما يده (قوله انه) اي المازرى (قوله من علم الخ) ملة يخرج (قوله وما زعمه) اي المازرى (قوله على ذلك) أى منع (قوله منع اختباره) اي ماله اليه من عدم تعلق الدين بما يده وما يده به من ماله (قوله غير صحيح) خبر ما (قوله وهو) اي ما زعمه

والله اعلم اه من الخط (والصبي) الذى ذكر يحجر عليه بالنسبة لنفسه وينفى عن الحجر عليه (لباوغه) المازرى البلوغ قوة تحدث للشخص تنقله من حال الطولية الى حال الرجولية عجم الا حسن الى غير ما يشمل بلوغ الاتي وظاهره ان الاتي لا تنصف بالرجولية وله له باعتبار ما اشترع عند العوام ولذا قال الاحسن والافنى الصحاح الرجل خلاف المرأة ويقال لها رجلة ويقال كانت عائشة رضى الله تعالى عنها رجلة الراى وقال ابن الاثير وفيه اي انظر انه لعن المترجلات من النساء اي اللاتي تشبهن بالرجال في زمين وهيتين فاما في العلم والراى فمعه وديقال امرأة رجلة لمن تشبهت بالرجال في الراى والمعرفة فاذا بلغ الصبي انتقل عنه بمجرد بلوغه الحجر عليه لنفسه فيذهب حيث يشاء الا ان يخاف عليه هلاك او فساد فيمنعه ابوه او وصيه او المشعلون اجمعون واما الصبية فيستمر الحجر عليها بالنسبة لنفسها الى بناء زوجها بها خلافا لقول ابن الحاجب لبووغها الالتفوف وظاهر المصنف وابن الحاجب ان الصبي يشمل الصبية وهو مخالف للفقه افاده عب البنانى قوله وظاهره ان الاتي لا تنصف بالرجولية الخ الصواب اسقامه الى آخره هذه المسودة لان كلام الصحاح وابن الاثير انما يقيد وصفها بالرجولية اذا انصفت بوصف من اوصاف الرجال لان مجرد بلوغها يسمى رجولية كما يوهى به وده على عجم قلت رده ظاهرا باعتبار كلام ابن الاثير لا باعتبار كلام الصحاح البنانى قوله خلافا لقول ابن الحاجب الخ انظر هذه الدل وعبارة ابن الحاجب وينقطع الصبي بالبلوغ وبالرشد بعد الاختبار وفي الاتي ان تزوج ويدخل بها على المشهور اه ضيق اي وينقطع حجر الصبي فهو على حذف مضاف ابن عرفة والابتلاء للرشد مطلوب النعمى في كون ابتلاء من في ولايته بعد بلوغه وقبله قولنا لمحمد والابهرى مع البغداديين وهو ابن لقول الله تعالى وابتلوا البناتى الآية المازرى والاشهر انه بعده النعمى اختلاف يختبر بفتح شئ من ماله ليختبر به فظاهر قول ماله رضى الله تعالى عنه منه لقوله ان فعل لم يلحقه فيه دين ولا فيما يده وصيه واهما غيره وقال يلحقه الدين فيما يده المازرى فيه اشارات الاشياخ اضطراب في اختباره بشئ من ماله ثم ذكر كلام النعمى وقال هذا التخرج غير لازم قد يكون الدفع مباحا ولكن الغرماء لم يعاملوه على ما يده فلذا لم يقض اليه به قلت كذا وجدته في غير نسخة ومقتضى قوله قد يكون الدفع مباحا الخ انه تعقب على تخرج منع الدفع من عدم تعلق الدين وما زعمه دليل على ذلك غير صحيح في نفسه وهو قوله الغرماء لم يعاملوه على ما يده لان الثابت نفيه لانهم عاملوه على ما يده وفي المعونة لولى السبقه او الصغير دفع ماله ليختبر به النعمى يريد بالصغير الذى قارب البلوغ ان رأى دليل وشده ومقتضى كلام التبعي وغيره من الموثقين انه المذهب قال لوصى ان يدفع لتيمة بعض ماله

دليلا (قوله قوله) اي المازرى (قوله لان الثابت الخ) ملة غير صحيح (قوله نفيه) اي قوله الغرماء لم يعاملوه على ما يده لقوله لانهم عاملوه) ملة ثابت نفيه (قوله له) اي الصغير (قوله يختبره) اي الولي الصغير (قوله به) اي المال (قوله راى) اي الولي (قوله دليل) اي امانة (قوله رده) اي الصغير (قوله من الموثقين) بيان غير (قوله انه) اي جواز اختباره بالمال (قوله قال) اي التبعي

(قوله ان رأى) اى الوصى (قوله استقامته) اى اليتيم (قوله فان تلف) اى المال من اليتيم (قوله فلا يضمنه) اى الوصى المال (قوله وان لم يصلح) اى اليتيم (قوله لا اختياره) اى بالمال (قوله ضمنه) اى الوصى المال الذى دفعه ليعلمه لا اختياره به فانلفه (قوله ويسقط ضمانه) اى الوصى المال الذى دفعه لليتيم لا اختياره له (قوله يذكره) اى كتابة الوصى (قوله عقد) اى وثيقة (قوله معرفة) معرفة من عرفه (قوله شهيد به) اى العقد (قوله انه) اى اليتيم الخ متعول معرفة (قوله لا اختياره) اى اليتيم بالمال (قوله وفيها) اى المدونة خبر مقدم (قوله ان دفع) اى ولى اليتيم (قوله) اى اليتيم (قوله من ماله) اى اليتيم بيان ما بعده (قوله فلا يلحقه) اى اليتيم (قوله ليقضه) اى المال المدفوع اليه (قوله يلحقه) اى اليتيم (قوله فيه) اى المال الذى يملكه (قوله يملكه) اى اليتيم (قوله ان كان) اى الزائد (قوله من) ١٦٦ (قوله من) معاملته اى الذى دأبه (قوله مالا) معرفة من دفع (قوله منه) اى المال

يختبر به كسبين دينار ولا يكثر جدا ان رأى استقامته فان تلف فلا يضمنه وان لم يصلح لا اختياره ضمنه ويسقط ضمانه يذكره في عقد الاشهاد معرفة شهيد به انه من يصلح اختياره وفيها ان دفع له من ماله ما يختبر به فلا يلحقه فيه دين الصقلي عن القاسبي يلحقه فيه ما عومل فيه بقدر ما عومل فيه بدين الا ان يكون بيده اكثر مما دفعه له وليه فيكون حق الذى دأبه في الزائد ان كان من معاملته اياه ثم قال ابن عرفة الشيخ الوصى ان يدفع للصبي مالا يختبر به ولا يضمن الوصى ما نقص منه ابن حبيب وصدق الوصى فيما دفعه اليه ان انكره اذا علم ان اليتيم كان يتجر قلت يلزم منه انه مصدق في انه انما دفعه له الا انه اهل لا اختياره بذلك ما لم تقم بينة بخلافه زاد ابن عات وقيل لا يقبل قوله الا يئنه كدفع المال كله اليه والنفقة اذا لم يكن في عياله المتبطل عن ابى عمران انما يجوز ذلك في الصبي ان جعل معه من يرقبه والا فحين الوصى وعزى لحقوق الدين فيما اختبر به اليتيم لا شهاب وابن الماجشون قلت في حقوق الدين فيه ماله ان عومل بقدر ما عومل مع ابن القاسم رضى الله تعالى عنهما والقاسبي المازرى صفة اختياره انه اذا استقل بنفسه في تغذيته وتربطه به دفع له من العين لشراء غذائه ونظر فان سلك فيه مسلك الرشدا دفع له من ماله ما يتطرق تصرفه فيه الشافعي رضى الله تعالى عنه ان كان من ابناء الملوك والوزراء الذين لا يلبق بهم التجرد فله من اتفاقه على اهله وولده ما يختبر به والمرأة تختبر به تصرفها في امور المنزل وما قاله الشافعي تضمنه قولنا الغرض حصول ما تدل عليه قرائن الاحوال فذوالاب ان بلغ معلوم الرشدا زال حجره ولو لم يشهد اوجه بطلانه وان بلغ معلوم السفه دام حجره وان بلغ مجهول الحال ففى صكونه كذلك او على الرشدا قولان وقد اطال ابن عرفة هنا فظهر ان شئت وذكر المصنف تحكما من علامات البلوغ منها مشترك بين الذكر والانثى ومنها يختص بالانثى عا طفا لها باولئها لا يشوهم ان العلامة مجموعها فقال (ثمان عشرة سنة) اى بتمامها وللصبي بالدخول في الثامنة عشر الخط هذا هو المشهور من اقوال خمسة البرزلى اختلف في السن اى الذى هو علامة البلوغ ففى رواية ثمان عشرة وقيل سبع عشرة وزاد بعض شراح الرسالة ست عشرة وتسع عشرة

(قوله انكره) اى اليتيم (قوله علم) بضم العين (قوله منه) اى تصديقه في دفع المال اليه (قوله انه) اى الوصى الخ فاعل يلزم (قوله في انه) اى الوصى (قوله انما دفعه) اى المال (قوله له) اى اليتيم (قوله الا انه) اى اليتيم (قوله قوله) اى الوصى انه دفع اليه المال لا اختياره (قوله اليه) اى اليتيم (قوله اذا لم يكن) اى اليتيم (قوله في عياله) اى الوصى (قوله ذلك) اى دفع المال اليه لا اختياره (قوله ان جعل) اى الوصى (قوله معه) اى اليتيم (قوله يرقبه) اى يحرسه في تصرفه في المال (قوله والا) اى وان لم يجعل له رقبيا (قوله لا شهاب) صلة عزى (قوله فيه) اى ما اختبر به (قوله لهما) اى انشبه وابن الماجشون

(قوله ومالك الخ) راجع للثاني المطوى وهو عدم لحوق الدين قيمه مطلقا (قوله والقاسبي) راجع للثالث (قوله وروى اختياره) اى اليتيم (قوله انه) اى اليتيم (قوله دفع) بضم فكسر (قوله له) اى اليتيم (قوله ونظر) بضم فكسر (قوله فيه) اى ما دفع له (قوله ينظر) بضم فسكون فتع (قوله ان كان) اى اليتيم (قوله من اتفاقه الخ) بيان ما يختبر به (قوله تختبر) بضم التاء مفعول الموحدة (قوله الغرض) بفتح الغين المعجمة والراء (قوله يشهد) بضم فسكون فكسر (قوله) اى السفه (قوله كذلك) اى معلوم السفه في دوام حجره (قوله مشترك الخ) وهى ثلاثة اثنان عشر سنة والاحتلام والانباء (قوله مختص بالانثى) اى اخيه من اجل (قوله عا طفا) حال من فاعل ذكر (قوله لهما) اى العلامات (قوله هذا) اى كون علامة ثمان عشرة (قوله اختلف) بضم التاء

(قوله حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما) من انه عرض وعسره خمس عشرة على رسول الله لخروج لبعض الغزوات فاجازهم (قوله انه) اي عمر رضي الله تعالى عنه (قوله امره) بضم ففتح عدود اجمع امير (قوله الاجناد) بفتح الهمز وسكون الجيم فنون جمع جند (قوله ولعله) اي عمر رضي الله تعالى عنه (قوله انه) اي الشخص (قوله في ذلك) اي شان نبات عاتقه اثباتا واد (قوله وهو) اي تصديقه في ذلك (قوله بين) بفتح فكسر متفلا اي ١٦٧ ظاهر (قوله وفي كلام) خبر مقدم (قوله انه) اي الشخص

(قوله انه) اي الشخص
(قوله جهل) بضم فكسر
(قوله وخروج) اي منها (قوله
اليها) اي السنة التي خرج
منها (قوله الكاملة) اي التي
خرج منها (قوله اجازني) اي
ان اخرج للجهاد (قوله ابن
عشرة او خمس عشرة) في
الاستدلال به نظرا لاحتمال
الدخول والخروج (قوله
الانزال) اي الامناء (قوله
مثله) اي التي في الدلالة على
البالوغ (قوله عليه) اي الذي
في علامة البلوغ (قوله
علامة) اي على البلوغ
(قوله به) اي الايات (قوله
هو) اي النبات (قوله
اي الشخص) (قوله عليه)
اي المعنى المصدري (قوله
هو) اي النبات (قوله ينظر)
بفتح فسكون فضم (قوله
من صلاة الخ) بيان لما
(قوله انه) اي النبات (قوله
كذلك) اي ما صرح به في
التوضيح في ان المشهور انه
علامة مطلقا (قوله به) اي
كونه علامة مطلقا (قوله
وهو) اي كونه علامة
مطلقا (قوله وغيره) اي

وروي ابن وهب خمس عشرة لحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ابن عبد البر هذا فيمن
عرف مولده وامام جهل مولده ولم يعلم سنة او جملة فالعمل فيسه على ما رواه رافع عن اسلم
عن عمر رضي الله تعالى عنه انه كتب الى امرائه الاجناد ان لا يضربوا الجزية الاعلى من جرت
عليه المومى اه وله كنى بجران المومى عن نبات العانة قطا هره انه يصدق في ذلك وهو
بين وفي كلام زروق انه يصدق في السن ان ادعى ما يشبهه اذا جهل تاريخ ولادته البرزلي
سئل اللخمي عن معنى قولهم علامة البلوغ سبع عشرة او ثمان عشرة فاجاب النسبة الى
السنة بالدخول فيم اثنى اكل سنة وخروج ولو يوم فلا ينسب اليها وقد وقع في الاحاديث
ما يقتضي النسبة الى السنة الكاملة كحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنه ما حيث قال اجازني
التي صلى الله عليه وسلم وانا ابن عشرة او خمس عشرة (او الحلم) بضم الحاء المهملة واللام اي
الاثرا في النوم من ذكر او انثى وفي البقرة والظاهر ان المسمى مثله اذ لا يحصل الامن بالغ
ونص عليه الشافعية (او الحيض او الحمل) ولا يعتبر كبر التمدد اي النسي (او الايات) على فرج
الانثى وعلى اعلى الذكر اي الخشن لا الرغب وظاهره ولو في زمن لا ينبت في مثله عادة لاعلى الابط
او اللعبة لتأخره عن البلوغ ابن العربي المشهور كون الايات علامة اه والمراد به النبات
اذ هو الظاهر لنا لا المعنى المصدري اذ لا اطلاع له عليه (وهل) هو علامة مطلقا في حق الله
تعالى وحق الاذى او هو علامة (الافى حقه) اي الله تعالى وهو لا يتطرق فيه الحكم من
صلاة وصوم وشعرهما وكذا ما ينظر فيه بالنسبة لما بينه وبين الله تعالى فليس بعلامة فيه فلا
ياثم بفعل مانه من عنده ولا يترك ما وجب في الجواب (تردد) الحظ صرح في التوضيح بان
المشهور انه علامة مطلقا وظاهر كلامه هنا كذلك لتصديره به وهو ظاهر الاحاديث ولعل التردد
في مطلق الايات واما الايات التي تقدم وصفه فلا يوجد الا في البالغ والله اعلم وزاد القرافي
في الاملاات تق الابط وغيره فرق الاربية من الاتف وبعض المغاربة ياخذون خطا ويثبتونه
ويديره برقبته ويجمع طرقيه في اسنانه فان دخل رأسه منه فقد بلغ والا فلا وهذا وان لم يكن
منصوفا فقد رأيت في كتب التشرع ما يؤيده من انه اذا بلغ الانسان تغلظ خصره
ويحصل صوته تغلظ رقبته ويحويه كثير من العوام فصدق اه البناء ما قرره ز هو
ظاهر المستف وخلاف ما في من ابن رشد والظاهر انه طريقة وان المصنف أشار بالتردد
لها وطريقة المازري وذكرهما في ضيق ونقصه والمشهور ان الايات علامة طاله المازري
وغيره ودليه حديث بنى قريظة حيث قال صلى الله عليه وسلم انظروا الى مؤثره في جرت
عليه المومى فاضربوا عنقه ولما رضي الله تعالى عنه في كتاب القذف انه ليس علامة
على البلوغ وهو لابن القاسم في كتاب القطع وجعل في المقدمات هذا الخلاف فيما بينه

الترافي عطف عليه (قوله فرق) بفتح فسكون (قوله من الاتف) بيان الاربية (قوله وبعض) عطف على القرافي (قوله خلاف)
عطف على ظاهر (قوله انه) اي كلام ابن رشد (قوله لها) اي طريقة ابن رشد (قوله لو ذكرهما) اي الطريقتين (قوله قريظة)
بضم ففتح واجام الظاهر قريظة من اليهود (قوله انه) اي النبات (قوله بينه) اي الشخص

(قوله قال) اي ابن رشد (قوله من وجوب الصلاة الخ) بيان ما (قوله انه) اي النبات (قوله علامات) اي على البلوغ (قوله يصدق) يضم فتح مثقلا (قوله عنها) اي الاحتلام والحيض والحمل (قوله ينظر) يضم فسكون ففتح (قوله المرأة) بكسر فسكون مملودا (قوله وانكره) اي النظر في المرأة (قوله قائلا) حال من ابن القطان (قوله صورتها) اي في المرأة (قوله جهل) يضم فكسر (قوله التامخ) اي الولادة (قوله فان ارتيب الخ) مفهوم الشرط (قوله ادعى) يضم فكسر (قوله ليحد) يضم فتح اي فأنكره (قوله تصديقه) اي المرتاب (قوله ما يقيد) ١٦٨ اي تصديق المرتاب المطلوب (قوله وتبعه) اي عجب (قوله قال) اي عجب (قوله)

وبين الاكتمين قالوا ما فيها بينه وبين الله تعالى من وجوب الصلاة وهوها فلا خلاف انه ليس بعلامة اه (وصدق) يضم فكسر مثقلا الصبي في اخباره بانه بلغ اول مبلغ الخط زروق فاما الاحتلام والحيض والحمل فلا خلاف في كونها علامات ويصدق في الاخبار عنها نقيا واثباتا طالبا كان او مطلوبا وكذا عن الانبياء ولا تكشف عورته وقال ابن العربي ينظر في المرأة وانكره ابن القطان القصة المحدث قائلا لا ينظر للعودة ولا الى صورتها ويصدق ان ادعى ما يشبه حيث جهل التاريخ (ان لم يرب) يضم التحيية وفتح الراء اي يشك في صدقه فان ارتيب في صدقه فلا يصدق سواء كان طالبا كدعيه ليقيم له في القصة او مطلوبا بكان ادعى عليه بلوغه ايجد قاله تن عجب المعتمد تصديقه اذا كان مطلوبا لقوله صلى الله عليه وسلم ادرؤا الحدود بالشبهات وفي كلام ق ما يقيد وتبعه الخريش وعب قال فان ارتيب فيه فلا يصدق فيما يتعلق بالمال ويصدق في الجنائية لمرء الحد بالشبهة وفي الطلاق فلا يلزمه استحباب الاصل صباه في القهوم تفصيل واستق دعوى الحمل فينظر ظهوره ان كان خفيا ويذكره قوله ولا تنقصة بدعواها الحمل بل بظهوره وحركته قاله د وفي الخط انها تصدق اه الخط ومنه اي البرزى سئل السيوري عن البكر اليتيمة تريد النكاح وتدعي البلوغ هل يقبل قولها او تكشف فاجاب يقول قولها اه (و) ان تصرف صبي بميز أو سقيه في المال بغير اذن وليه (المولى) عليه من أب او وصيه أو مقدم القاضي والقاضي (وتصرف بميز) معاوضة كببيع واجارة في عقار أو غيره وله امضاؤه ظاهر ولو كان سدادا وهو كذلك عند اصبح لوقوله على وجه الحدس والتخمين واشعر تخييره بانه رد ابطال وهو كذلك ومفهوم بميزان من لا تميزه اخرى وقيد الرديما في المتبعية من تصدق على يقيم مولى عليه واشترط عدم الحجر عليه فيه لوصي أو غيره فلا شرطه ابن فرحون وبه الفتوى وفيه خلاف أفاده تن البنائي ذكر ح هذا الفرع عنده قول المصنف الاتي ولغيره من اذن له القبول الخ وجعل العمل بالشرط هو المشهور ثم قال واعترض هذا وضعف بقوله تعالى ولا تؤنوا السفهاء اموالكم وقال في التزاماته عقب هذا الفرع قلت في هذا نظر لانه شرط لا يجوز لان اضاعة المال لا يجوز واطلاق يد الساقية على المال اضاعة فالصواب بطلان الشرط والله أعلم الخط اراد المصنف بالمميز المحجور صغيرا كان او بالغاسقيا ولو صرح بهذا فقال رد تصرف بميز محجور لكان ايبين والظاهر ان اللام لا باحة وان له الرد والامضاء وهذا انما

لاصل) اضافته للبيان (قوله واستثنى) اي من التصديق في شأن البلوغ (قوله فينظر) يضم فسكون ففتح (قوله ظهوره) اي الحمل (قوله ان كان اي الحمل) (قوله له) اي استثناء الحمل (قوله انها) اي المرأة (قوله تصدق) اي في دعواها الحمل (قوله الخط) اي قال (قوله يقبل) يضم فسكون ففتح (قوله فاجاب) اي السيوري (قوله من اب الخ) بيان الولي (قوله معاوضة) صلة تصرف (قوله في عقار) صلة تصرف (قوله له) اي ولي المميز (قوله امضاؤه) اي تصرف المميز (قوله وجه) اضافته للبيان (قوله الحدس والتخمين) اي لاعلى وجه الجزم واليقين بانه سداد (قوله تخييره) اي الولي بين الرد والامضاء (قوله بانه) اي رده (قوله اخرى) اي بان لوليه رد تصرفه (قوله وقيد) يضم فكسر مثقلا (قوله من تصدق الخ) بيان ما (قوله مولى) يضم فتح مثقلا (قوله واشترط) اي التصديق (قوله عليه) اي التقييم (قوله يكون فيه) اي مال الصدقة (قوله فله) اي التصديق (قوله وبه) اي العمل بشرطه (قوله وفيه) اي العمل بشرطه (قوله هذا) اي الصدقة على يقيم بشرط عدم الحجر فيها (قوله وجعل) اي الخط (قوله ثم قال) اي الخط (قوله اعترض) يضم فكسر (قوله هذا) اي العمل بشرط التصديق على يقيم عدم الحجر فيما تصدق به عليه (قوله وضعف) يضم فكسر مثقلا (قوله وقال) اي الخط (قوله التزاماته) اي كتابه الذي اتفه في بيان الالتزامات واحكامها (قوله في هذا) اي العمل بالشرط المذكور (قوله وان له) اي ولي المحجور

تصدق الخ) بيان ما (قوله مولى) يضم فتح مثقلا (قوله واشترط) اي التصديق (قوله عليه) اي التقييم (قوله يكون فيه) اي مال الصدقة (قوله فله) اي التصديق (قوله وبه) اي العمل بشرطه (قوله وفيه) اي العمل بشرطه (قوله هذا) اي الصدقة على يقيم بشرط عدم الحجر فيها (قوله وجعل) اي الخط (قوله ثم قال) اي الخط (قوله اعترض) يضم فكسر (قوله هذا) اي العمل بشرط التصديق على يقيم عدم الحجر فيما تصدق به عليه (قوله وضعف) يضم فكسر مثقلا (قوله وقال) اي الخط (قوله التزاماته) اي كتابه الذي اتفه في بيان الالتزامات واحكامها (قوله في هذا) اي العمل بالشرط المذكور (قوله وان له) اي ولي المحجور

(قوله هري) اي الولي (قوله شهوته) اي الولي (قوله فهو) اي الولي (قوله هما) اي الاجازة والرد (قوله عليه) اي الولي
(قوله لا يجوز) اي لا يتخذ (قوله من هبة) الخ بيان المعروف (قوله وان اذن له) اي الصغير (قوله فيه) اي المعروف بمباقة في عدم
جوازه (قوله فان باع) اي الصغير الخ (قوله مما يخرج) اي من المالك الخ بيان ما (قوله وقف) بضم فكسر اي نقوده
(قوله فان رآه) اي الولي يبيع الضيق ويخونه (قوله اجازة) اي الولي يبيع الصغير ويخونه (قوله بخلافه) اي السداد (قوله له)
اي الصغير ولي (قوله غفل) بضم فكسر (قوله عنه) اي تصرف العبي ١٦٩ (قوله ولي) بفتح فكسر اي

الصغير (قوله امره) اي
يلوغه ورشد وفك الخ رعه
ان كان محجور النوصي
(قوله فله) اي المحجور
(قوله ذلك) اي تصرفه
(قوله اوردته) اي تصرفه
(قوله خلافه) اي السداد
(قوله غام) بفتح النون محدودا
اي زيادة (قوله ولا ولي له)
حال (قوله ولم يعلم) اي وليه
(قوله واختلف) بضم التاء
(قوله فله) اي المحجور (قوله
له) اي من زال حجره (قوله
آل) بعد الهمز اي صادر (قوله
ذلك) اي السداد (قوله ان
ذلك) اي الرد (قوله المميز)
تفسير لقاعل افسد العائد
على غايما ولا يبرز مظهر
المراد (قوله من مال غيره)
بيان ما (قوله المفسد) بفتح
السين (قوله من مال كذا)
الرشد (قوله يؤمن) (قوله
انه) اي المميز (قوله امن)
بضم فكسر مثقلا (قوله
انه) اي غير المميز (قوله
كالمميز) اي في ضمان ما

يكون بحسب ما يرى فيه المصلحة لا بحسب شهوته واختياره ففي الجواهر لا يتصرف الولي
الاجماع تقتضيه المصلحة لقوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن فهو معزول بظاهر
النص عن غير الاحسن اه وظاهر كلامه ان الاجازة والرد في جميع التصرفات وليس
كذلك انما هما في التصرفات المالية بعوض واما التبرعات فيعتن عليه ردها ففي
المقدمات لا اختلاف بين مالكا واحكامه رضي الله تعالى عنهم ان الصغير الذي لم يبلغ الحلم من
الرجال والهيض من النساء لا يجوز له في ماله المعروف من هبة ولا صدقة ولا عطية ولا عتق وان
اذن له فيه الاب او الوصي فان باع او اشترى او فعل ما يشبه البيع والشراء مما يخرج على
عوض ولا يقصد فيه الى معروف وقف على نظرويه فان رآه سدا او غبطة اجازة وان رآه
بخلافه رده وان لم يكن له ولي قدم له ولي يتطره بالاجتهاد وان غفل عنه حتى ولي امره فله
اجازة ذلك اوردته على المشهور في المذهب وان كان سدا اذا آل الامر الى خلافه بجحالة
سوق او غما فيما يباعه او نقصان فيما يتباعه (و) ان تصرف المميز في ماله بجماعة ولا ولي له اولا
ولي ولم يعلم تصرفه قبل رشده (له) اي المميز رد تصرف نفسه (ان رشدا) بفتح الراء والسين
المجعة اي صار رشيدا مال السكا امر نفسه ان كان تصرفه بغير معين او بعين حنث فيها قبل بلوغه
بل ولو تصرف قبل بلوغه بعين (حنث) فيها (بعد بلوغه) رشده على المشهور واولم يقع تصرفه
الموقع (او وقع) تصرفه قبل بلوغه (الموقع) بفتح الميم وسكون الواو وكسر القاف اي وافق
الصواب والسداد فلا رده بعد رشده على المشهور ففي المقدمات واختلف ان كان فعلة سدا
وتظرا عما كان يلزم الولي ان يهله هل له ان يردوه يتقضى ان آل الامر الى خلاف ذلك بجحالة
سوق او غما فيما يباعه او نقصان فيما يتباعه او ما أشبه ذلك فالمشهور انه لو لم يرد في المذهب ان ذلك
له وقبل ان لا يمس له (وضمن) بفتح فكسر الميم (ما) اي شيا (افسد) المميز من مال غيره
(ان لم يؤمن) بضم التحتية وفتح الهمز والميم مثقلا اي لا يجعل المميز أمينا (عليه) اي المال
المفسد من مال كذا الرشيد ومفهوم الشرط انه لا يضمن ما آمن عليه وهو كذلك على المشهور
ومفهوم المميز ان غير المميز لا يضمن ما أفسده وما كان أو مالا وهو كذلك على قول ثانيا انه
كالمميز ثالثا ههنا مال ولاية الدم على عاقلته وانهم قوله ضمن ان اياه لا يتبع بذلك وهو كذلك
واته ان كان مما لا يضمن كالخمر فلا يضمنه وهو كذلك ابن رشد عقبه بتقديم ويلزمه ما أفسد
وكسر مما يؤمن عليه واختلف فيما أفسده وكسره مما اتقن عليه ولا يلزمه بعد بلوغه ورشده

٢٢ منح ت امن عليه (قوله اهدار) اي عدم ضمان (قوله ودية الدم) اي الذي
اتلفه غير المميز (قوله على عاقلته) اي غير المميز (قوله بذلك) اي ما اتلفه المميز (قوله وان) اي الشان الخ عطف على ان اياه الخ
(قوله ان كان) اي ما اتلفه المميز (قوله لا يضمن) بضم الياض (قوله فلا يضمنه) اي المميز (قوله ويلزمه) اي المميز (قوله مما لم يؤمن)
بضم نفتح مثقلا اي المميز ما (قوله واختلف) بضم التاء (قوله افسده او كسره) اي المميز (قوله مما اتقن) بضم التاء وكسر
الميم اي المميز ما (قوله ولا يلزمه) اي المميز

(قوله سال صغره) تنازع فيه حاله وحسب (قوله ولا تلزمه) أي المميز (قوله ادعي) بضم فكسر (قوله عليه) أي المميز (قوله واختلف) بضم التاء (قوله هل يحلف) أي المميز (قوله انه) أي المميز (قوله المدعي) بفتح العين (قوله فان نكل) أي المدعي عليه (قوله) أي المدعي عليه (قوله وان حلف) أي المدعي عليه (قوله فاذا بلغ حلف) أي الصبي (قوله فان نكل) أي الصبي بعد بلوغه (قوله المدعي) بفتح العين (قوله بروي) بضم فكسر (قوله انه) أي المميز (قوله عليه) أي المميز (قوله من الحقوق الخ) بيان ما (قوله رفع) بضم فكسر (قوله وذكر) أي رسول ١٧٠ الله صلى الله عليه وسلم (قوله شهرة) أي ابن (قوله كالجماء) بفتح فسكون أي

البهيم (قوله في فعله) ملا (قوله) التشبيه (قوله يصون) بضم فتح فكسر مثقالا أي المميز (قوله) أي ما لم يؤمن عليه (قوله فيضمن) أي المميز (قوله صوته) بفتح ثاء مثقالا (قوله فان تلف) أي ماصوته (قوله وان باع) أي المميز (قوله من بضم فكسر مثقالا) (قوله ماله) أي ما قدر بعده (قوله من مال غيره) بيان الذي (قوله أكثر) أي ماصوته (قوله ثم قال) أي عب (قوله انهما) أي الدية والمال (قوله قال) أي عجب (قوله هذا) أي قول عجب لا خلاف انه لا يتبع بالثمن في ذمته (قوله وهم) بفتح الهاء (قوله خرج) أي عجب (قوله) أي قوله لا يتبع بالثمن في ذمته (قوله يتبع) أي المميز (قوله) أي عن ما أقسده (قوله فهي) أي الوديعة (قوله) أي الابن (قوله في ذمته) أي الابن (قوله للمال) أي الذي أتاه (قوله على ما قال) أي عجب

عق ما حلف بحريته وحسب فيه حال صغره واختلف فيما حلف به في حال صغره وحسب به في حال رشده والمشهور انه لا يلزمه وقال ابن كثة يلزمه عين فيما ادعي عليه به واختلف هل يحلف مع شاهده المشهور انه لا يحلف ويحلف المدعي عليه فان نكل غرم ولا يعين له على الصبي اذا بلغ وان حلف برئ الى بلوغ الصبي فاذا بلغ حلف واخذ حقه فان نكل فلا شيء له ولا تلزم المدعي عليه عين ثانياة وقد روي عن مالك والليث رضي الله تعالى عنهما انه يحلف مع شاهده ولا شيء عليه فيما بينه وبين الله تعالى من الحقوق والاحكام لقول رسول الله عليه الصلاة والسلام رفع القلم عن الثلاثة وذكر منها الصبي حتى يحتمل اهـ عـ بـ وضمن الصبي ولو غير محرم خلافا لثنت ما أسد في ماله ولا يتبع بتمته في ذمته ان لم يؤمن عليها الا ابن شهر فلا ضمان عليه لانه كالجماء في فعله قاله ابن عرفة ومفهوم الشرط انه ان أمن عليه فلا يضمن الا ان يصون به ماله فيضمن في المال الذي صوته أي حقه خاصة فان تلف واذا غيره فلا يضمن فيه وان باع ما أمن عليه وصون به ماله في نفقته فلا يضمن من ماله الا قدوم ماصوته وظاهره ولو كان الذي باعه من مال غيره يساوي أكثر ثم قال والمنقول فيما ياتيه المجنون ثلاثة أقوال أحدها المال في ماله والدية على عاقلة الثاني انهما هدر الثالث المال هدر والدية على عاقلة الثاني في ماله ولا يتبع بتمته في ذمته تباع فيه عجب قائلا ذكره الرراجي قال ولا خلاف انه لا يتبع بالثمن في ذمته طئي هذا وهم فاحش خرج به عن المذهب بل يتبع به في ذمته كما في المدونة ونسبها ومن أودعته وديعة فاستهلكها ابنة الصغرى في مال الابن فان لم يكن له مال في ذمته ابن عرفة الصقلي والصبي المميز ضامن للمال في ذمته والدية على حكم الخطا والكبير المولى عليه في جنائيه كالمالك أمر نفسه وكلام الرراجي الذي استدله به عجب على ما قاله نقله ج في التنبيه التاسع ولا دليل له فيه لانه في الثمن الذي أخذه الصبي فيما باعه وانفق فيه لا بد له منه هل يؤخذ منه ام لا ولا خلاف انه لا يتبع به في ذمته كما تقدم عن ج اهـ أي في التنبيه الثامن فان سياقه فيه يفيد ما قاله طئي وذكر المسناوي مثل ما ذكره طئي ثم قال وبعد كتبني هذا وقت على كلام الرراجي في اصله فوجدته والحمد لله موافقا لما ألتناه وطابقا لما ظنناه ونسبه في المسئلة المعقودة لما يلزم السفيه من اقواله واقواله واما حقوق الاذمين على الخصوص كبيعته وشرايته وما اشبه ذلك مما يخرج عن عموم ولا يقصده المعروف فهو موقوف على نظره ولينه ان كان له ولي فان لم يكن له ولي قدم القاضي ناظرا ينظر له في ذلك ناظر الوصي فان لم ينظر ذلك

(قوله نقله الخط) خبر كلام (قوله) أي عجب (قوله فيه) أي كلام الرراجي (قوله لانه) أي كلام الرراجي (قوله باعه) أي حق الصبي (قوله وانفق) أي الصبي (قوله) أي الصبي (قوله يؤخذ) أي الثمن (قوله منه) أي الصبي (قوله انه) أي الصبي (قوله) أي الثمن (قوله فان سياقه) أي الخط (قوله فيه) أي التنبيه الثامن (قوله ثم قال) أي المسناوي (قوله ونسبه) أي الرراجي (قوله من اقواله واقواله) أي السفيه بيان ما (قوله كبيعته وشرايته) أي السفيه (قوله مما يخرج عن عموم) بيان ما (قوله ولينه) أي السفيه (قوله ينظره) أي السفيه (قوله في ذلك) أي يعمد ويحوم (قوله فان لم ينظر) أي القاضي (قوله ذلك) أي تقديم من ينظر له

(قوله ملك) أي السفيه (قوله كان هو) أي من ملك أمر نفسه (قوله فان رد) أي من ملك أمر نفسه (قوله لو كان) أي من ملك أمر نفسه (قوله تلف) أي قبل ملكه أمر نفسه (قوله والسلعة) أي التي اشتراها (قوله ١٧١ فلا يتبع) بضم اليماء وفتح التاء

منقلا (قوله به) أي الثمن (قوله وقال) أي الرجاء (قوله وعدهما) أي الصبي والجنون (قوله ديتيه) أي عدهما (قوله والا) أي وان لم تبلغ الثلث (قوله ماله او ذمته) أي الصبي او الجنون (قوله فيها) أي الذمة (قوله برحان) ملة يظهر (قوله) أي المصنف (قوله لان الجرح عليهما) أي الصبي والسفيه الخ عمله صحة وصيتهما (قوله فيها) أي الوصية (قوله لكان) أي الجرح عليهما (قوله لغيرهما) أي لانها لا تنفذ الا بعد موتها واستقال المال لورثتها أي واللازم باطل فكذلك لم يزمه (قوله وقد) بفتح تاء (قوله منقلا) أي السفيه (قوله به) أي عدم التخليط (قوله هذا) أي احتمال عود الضمير للسفيه (قوله من ارجاع الخ) بيان عاذته (قوله انه) أي القاعل (قوله منهما) أي الصبي والسفيه (قوله وأبو عمران) عطف على النعمي (قوله انه) أي الصغير والسفيه (قوله ان خلط) أي في وصيته بان أوصى باليس قربة لله تعالى ولا صله رحم على تفسير النعمي أو ذكر في كلامه

حتى ملك أمر نفسه كان هو غير في رد ذلك وإجازته فان رد بيعه أو ابتياعه وكان تلف الثمن الذي باع به أو السلعة فلا يتخلون ان ينقضي الثمن فيما لا بد له منه أو في غيره فان اتفق في غير واجبه مما هو عنه في غنى فلا يتبع به ولا يتقرر في ذمته وان اتفق فيما لا بد له منه مما يلزمه أقامته من ماله فهل يتبع به في ماله أو لا على قولين متأولين على المدونة ولا خلاف انه لا يتبع به في ذمته اهـ المراد منه وقال قبل هذا ولا خلاف عندنا في المذهب ان جنابة الصغير على المال لازمة لماله وذمته اهـ قوله وظاهره ولو كان الذي باعه من مال الصغير يساوي كثير الخ هذا صرح به النعمي وغيره في التوضيح عند قول ابن الحاجب ومن أودع صبياً أو سقى أو أقرضه أو باعه فاتفقه فلا يضمن ولو أذن له ولده أو انما لم يضمن لان صاحب السلعة ساط عليها محجوراً عليه ولو ضمن المحجور عليه لبطا فائدة الجرح النعمي وغيره الا ان يصرف ذلك فيما لا بد له من ماله ما مال لم يرجع عليهما بالقل مما اتلفا وصونان مالهما فان ذهب ذلك المال ثم أعاد غيره فلا رجوع عليهما فيه اهـ وبالرجوع بالقل صرح ابن عبد السلام أيضاً وهو ظاهر قوله والمنقول فيما يتلقه المحجور ثلاثة أقوال الخ هذه الأقوال - كماها ابن رشد في الجنون والصغير غير المميز وأبو الحسن وابن الحاجب وابن عرفة فالصغير غير المميز مثل الجنون في المال والدم وعلى القول الاول منها وهو ان جنابته على المال في مالهما وعلى الدم على عاقلة ما الا ان تكون أقل من الثلث في مالهسا فلهما كلم في هذا كما في ابن عرفة وهذا هو الرابع لقوله في التوضيح تبعاً لابن عبد السلام واتقول الاول اظهر لان الضمان من خطاب الوضع الذي لا يشترط فيه التكليف زاد ابن عبد السلام ولا التمييز اللقائي هذا مقتضى ما اقتصر عليه ابن الحاجب في القصاص من قوله ولا قصاص على صبي ولا يجنون بخلاف السكر وعدهما كخطأ فجب دية على عاقلة ما ان بلغت الثلث والاقنى ماله وذمته اهـ أي ان لم تبلغ الثلث في مال الجناني أو ذمته من صبي او مجنون كما شرح به ابن عبد السلام اللقائي فظاهر ان الحاجب انه لا فرق بين الجنون وغيره كما قاله في ضيق المساوي وعليه فالذمة ثابتة للجميع فلا يشترط فيها التمييز فضلاً عن التكليف اهـ وبرحان هذا القول يظهر ان قوله وضمن ما أفسد الخ يشمل المميز وغيره والجنون والله اعلم (وصحة وصيته) أي الصغير المميز وشبهه في الصحة فقال (كم وصية) (السفيه) أي البالغ الذي لا يحسن التصرف في المال لان الجرح عليهما لاجلهما ولو جرح عليهما ما قيم المكان لغيرهما (ان لم يخلط) بضم التهمية وفتح الخاء المعجمة وكسر اللام مشددة يحتمل ان القاعل ضمير الصغير المميز لمحدث عنه قبل وبعد ويحتمل انه ضمير السفيه لقربه وقيداه النعمي به ويؤيد هذا عادة المصنفين ارجاع الشرط لما بعد الكاف ويحتمل انه ضمير الاحدا والمذكور اصادق بكل منهما وفسر النعمي عدم التخليط بايمانه بقربة لله تعالى أو صله رحم وأبو عمران التخليط بان يذكر في كلامه ما يبين عدم معرفته ما ابتدأ به ومفهوم الشرط انه ان خاط لم تصح وعليه غير واحد واختلف في سن من تجوز وصيته فتد عشر أو اقل يسيراً وأوسع وهما لما لا يرضى الله تعالى عنه اهـ وإذا اراهق وهو لابن الماجشون أو ينظر لخال كل باقراده واليه أشار النعمي واستظهر

مادل على عدم معرفته ما ابتدأ به على تفسير أبي عمران (قوله وعليه) أي عدم صحة وصية المخطأ (قوله واختلف) بضم التاء (قوله يظهر) بضم فسكون فقطع (قوله واستظهر) بضم التاء وكسر الهاء

(قوله اذا لازم العاجر الخ) علمه انفسكا كعجزد البلوغ مع حفظ المال (قوله فماله) اي المال (قوله اولي) اي بعدم اشتراط حسن تجربه (قوله هذا) اي البلوغ مع حفظ المال (قوله ذلك) اي البلوغ مع حفظ المال (قوله فيه) اي الذي يخرج به منه (قوله الثاني) اي حسن التجربة (قوله وهو) اي عدم اشتراط الثاني (قوله مریدا) بفتح الميم (قوله وان كان) اي القيمة (قوله منها) اي الولاية (قوله يبذر) بضم ففتح فكسر ١٧٢ مثقلا (قوله سرفا) بفتحات (قوله فيه) اي الفسق (قوله بعد) بفتح فضم مثقلا

ويستقر الجبر على الصبي بالنسبة لماله (الى حفظ مال ذي الاب بعده) اي البلوغ وظاهره انفسكا كالجبر عنه عجزد البلوغ وحفظ المال وهو أحد قوانين حكامها المازري اذا لازم العاجر حفظ المال لا التجربة فماله أولى وقيل يشترط زيادة حسن التهمة اذ لو لم يحسنها لاتف ماله فانه تحت الخط هذا حد الرشدا الذي لا يجبر على صاحبه باتفاق واختلاف في الذي يخرج به من الجبر هل هو ذلك أيضا أو يزيد فيه حسن التهمة ذكر المازري فيه قولين وظاهر كلام المصنف في التوضيح ترجيح عدم اشتراط الثاني وهو ظاهر كلامه هنا وظاهر المدونة اشترط الثاني ولا يشترط في الرشيد العدة في التهمة واذ كان القيمة فاسقا مريدا وكان مع هذا اناسرا في ماله فباطله وجب اطلاقه من الولاية وان كان من أهل الدين والصلاح ولم يكن ناظرا في ماله فلا يجب اطلاقه منها وفي المدونة صفة من يجبر عليه من الاخران ان يكون يبذر ماله سرفا في لذاته من الشراب والفسق وغيره وينسقط فيه سقوط من لا يعد المال شيئا وامان امرز ماله وانما هو فاسق في ماله غير مبذر لماله فلا يجبر عليه وان كان له مال عند وصي قبضه ويجبر على البالغ السفيه في ماله وان كان شيئا ولا يتولى جبره الا القاضي قيسل وصاحب الشرطة قال القاضي أحب الى ومن أراد أن يجبر على ولده أتى به الى الامام يجبر عليه وشهره في الجامع والاسواق ويشهد عليه في باعه او ابتاع منه بعد، فهو مردود عماض قوله أحب الى للوجوب وقد قال شيبونخا الجبر يختص به القضاة دون سائر الحكام لانه أمر مختلف فيه فيجتاج الى نظر واجتهاد اه والسفه ضده فهو عدم حفظ المال فلا واسطة بينهما ما سوا صرفة في المباحات أو المحرمات فانه في التوضيح واعتراض قول ابن الحاجب صرف المال في اللذات المحرمة قال وقال ابن عبد السلام وغيره هو خلاف ظاهر المذهب ثم ذكر لفظ المدونة وقال قوله وغيره يبين ذلك والله اعلم ومعنى قوله الى حفظ مال ذي الاب بعده ان الصبي لا يخرج من الجبر يلوغه بل هو محجور عليه الى ظهور ورشده قال في التوضيح ولا خلاف انه لا يخرج من الجبر قبل بلوغه وان ظهر ورشده فاذا بلغ قايما ان يكون ابوه يجبر عليه واشهد بذلك أم لا فان كان يجبر عليه واشهد به فحكمه كن لزمته الولاية وان لم يجبر عليه فان علم رشده أو سفه، عمل عليه وان جهل حاله فالشهور وحله على السفه وروى زياد بن عاتم عن مالك بن عيسى عن الله تعالى عنهما جله على الرشداه وقال ابن رشد اختلف هل الولد محمول في حياة أبيه على الرشداه أو السفه والمشهور انه محمول على السفه حتى يلم رشده ابن عاتر يستثنى من يجبر عليه أبوه في وقت يجوز له ذلك وهو عند أول بلوغه فلا ينقل الجبر عنه وان كان حافظا للمال لا ينقل الاباه وهو الذي نقله ابن سهل عن ابن العطار ونصه وانما يكون للاب تجديد السفه على ولده قرب بلوغه واذ بعد ما يزيد

(قوله وانما) اي اكثره بالجبر ونحوه (قوله وهو فاسق الخ) حال (قوله الى) بشد الباء (قوله سائر) اي باقي (قوله مختلف) بفتح اللام (قوله ضده) اي الرشدا (قوله فهو) اي السفه (قوله بينهما) اي لرشد والسفه (قوله واعتراض) اي خليل (قوله قال) اي خليل (قوله هو) اي قول ابن الحاجب صرف المال في اللذات المحرمات (قوله ذكر) اي خليل (قوله لفظ المدونة) اي قولها مسقه من يجبر عليه من الاخران يكون يبذر ماله سرفا في لذاته من الشراب والفسق وغيره (قوله وقال) اي خليل (قوله قوله) اي فيما (قوله قوله) اي المصنف (قوله انه) اي الصبي (قوله وان ظهر رشده) اي حفظه (قوله السفه) اي تصرفه في ماله وحسن تصرفه فيه مبالغته (قوله كن لزمته الولاية) اي عليه لوصي او مقدم قاض في أنه لا يخرج الابسكه بعد بلوغه ورشده (قوله فان علم) بضم

المعين (قوله علم) بضم العين (قوله عليه) اي ما علم من رشده أو سفه (قوله وان جهل) بصم فكسر (قوله اختلف) بضم من التام (قوله انه) اي الولد (قوله يلم) بضم الميم (قوله يستثنى) بضم الياء وفتح النون اي من قوله الى حفظ مال ذي الاب بعده (قوله له) اي الاب (قوله ذلك) اي الجبر عليه (قوله وهو) اي الوقت الذي يجوز لايه الجبر عليه فيه (قوله فلا ينقل الجبر عنه) علمه يستثنى (قوله وان كان حافظا للمال) حال (قوله وهو) اي جواز جبر الاب على ابنه قرب بلوغه (قوله السفه) اي الجبر (قوله بعد) بضم العين

(قوله) أي الأب (قوله ذلك) أي مجدي الحجر على ابنه (قوله الحلم) أي البلوغ (قوله منه) أي الحلم (قوله وضرب) أي حجر الأب (قوله يديه) أي ابنه (قوله وأشهد) أي الأب (قوله ولايته) أي الأب (قوله عليه) أي ابنه البالغ (قوله بذلك) أي مجدي الأب الحجر على ابنه البالغ السفيه أو القريب من بلوغه (قوله) أي الأب (قوله حجره) أي أبيه (قوله بذلك) أي التجديد والاشهاد (قوله يرشده) بضم ففتح فكسر مثة لا أي الابن (قوله عليه) أي ابنه (قوله بعد) بضم العين (قوله) أي الأب (قوله نفسه) أي الحجر عليه (قوله من أب) صلة توصي (قوله من قاض) صلة مقدم (قوله لينظر) أي المقدم عليه ١٧٣ لتقديره (قوله) أي اليمين (قوله ينصرف) أي المقدم (قوله) أي اليمين (قوله بها) أي المصلحة (قوله الطبر) مفعول فاك المضاف للقائه (قوله بعد بلوغه) صلة فك (قوله وهو) أي عدم احتياج فك المقدم الحجر عن بلغ رشدها لاذن القاضي فيه (قوله لاذنه) أي القاضي (قوله فيه) أي فك الحجر (قوله لانه) أي المقدم (قوله فيه) أي الاحتياج لاذن القاضي فيه للمقدم (قوله انظر) أي تأمل (قوله فان حجر الأب الخ) على الأمر بالنظر (قوله لان حجر الأب هو الأصل) علة كونه أقوى من حجر الوصي والمقدم (قوله بهما) أي البلوغ والرشد (قوله الابنك) أي الوصي (قوله وجه) بضم فكسر مثقلا (قوله حجر أصالة) خبران (قوله بلا جعل الخ) تفسير حجر أصالة (قوله ولا يعترض) أي التوجيه (قوله اذ ليس فيه) أي تجديد الأب على

من العام فليس له ذلك الايسة تشهد بسفهه اه وقال المتبلى ليس للأب الحجر على ابنه الا باحد وجهين اما أن يكون سقيا حين الحلم او قريبا منه وضرب على يديه واشهد سقيا ولايته عليه فذلك جازمه ولا يزال الابن باقيا في حجر مبدل الى ان يرشده او يحكم ماكم باطلاقة وعلى هذا بنى اهل الوفاق وثانقتهم وانعقدت به احكامهم والوجه الآخر ان يكون الأب اعقل الحجر عليه حتى بعد من سن الاحتلام فليس له تسفيهه الا عند الامام (و) المحجور الوصي او مقدم يستمر حجره الى (فك وصي) من اب او وصي (او مقدم) بضم الميم وفتح القاف والهاء مشددة على يتم من قاض لينظر له بالمصلحة ويتصرف في حاله بها الحجر بعد بلوغه وظهور رشده ولا يحتاج المقدم الى اذن القاضي في فك حجره المازري وهو المشهور وقال ابن زرب يحتاج لاذنه فيه لانه نائبه الا ان يكون المحجور معروفا بالرشد ابن راشد وبه العمل اليوم أبو الحسن انظر فان حجر الأب أقوى من حجر الوصي لان حجر الأب هو الأصل وحجر الوصي مقيس عليه وجهه لوامع هذا حجر الأب ينفك بمجرد البلوغ والرشد ولا يحتاج لفك الأب وحجر الوصي لا ينفك بهما الا بشككهما وجه هذا ووجه بان حجر الأب حجر أصالة بلا جعل ولا ادخال أحد وحجر الوصي يجعل وادخال ولا يعترض بتجديد الأب الحجر على ولده اذ ليس فيه أكثر من الاخبار سقيا الحجر الأصلي عليه اه وقوله ولا يعترض الخ صريح في ان الأب اذا جحد الحجر على ولده فانه ينفك بمجرد بلوغه ورشده لكن ما نقله ابن سهل والمتبلى أقوى منه والله اعلم افاده البناء الخط اذ امات الوصي قبل الفك وتصرف السفيه بعد موته فالذي جرى به العمل ان تصرفه حينئذ كتصرفه قبل موته الا ان يعرف فيه وجه الصواب ذكره البرزلي واستثنى من قوله لولي رد تصرفه فقال (الا) تصرفه (ب) كدرهم شرعي (العيشه) أي قوت المميز وعيش ولده ورقيقه وام ولده في خبز ولحم ويقل ودهن وماء وحطب ونحوها فلا يحجر عليه ولا رد تصرفه فيه اذا احسنه واما نفقة زوجته ونحوها فتعطي لها قاله ابن ناجي لان امرئها اشبهت غير المحجور عليه فان كانت امة دفعت لسيدها واخرج من تصرف المميز الشامل للبالغ السفيه فقال (لا) أي ليس لولي السفيه رد (طلاقة) أي السفيه زوجته لانه لازم له على المذهب خلعا كان أو غيره (و) ليس له رد (استلحاق نسب) من السفيه لجهول نسبه لانه لازم له ايضا (و) ليس له رد (نفيه) أي النسب من السفيه لجهول او لدفع نفسه (و) ليس له رد (عق مستولته) أي السفيه على المشهور اذ ليس له فيها الا الاستمتاع وسير الخدمة ونفقة أكثر من ما ويتبعها مالها ولو كثر على الرأج ومنهم من مستولته ان عتق

ولده الحجر (قوله كتصرفه قبل موته) أي في عدم النفوذ (قوله يعرف) بضم الياء وفتح الراء (قوله فيه) أي تصرفه (قوله عليه) أي المميز (قوله فيه) أي نحو الدرهم تنازع فيه يحجر وتصرف (قوله احسنه) أي المميز التصرف (قوله زوجته) أي المميز (قوله لها) أي زوجه (قوله فان كانت) أي زوجة المميز (قوله دفعت) أي نفقتها (قوله لانه) أي طلاق السفيه (قوله) أي السفيه (قوله كان) أي الطلاق (قوله لانه) أي استلحاق مجهول النسب (قوله) أي السفيه (قوله فيها) أي ام ولده (قوله ويتبعها) أي ام ولده (قوله مالها) أي ام ولده في العتق

(قوله بموجب) بكسر الجيم أى ١٧٤ سبب (قوله في بدنه وماله) أى السفيه عليه تلزم (قوله من حد الخ) بيان (قوله كان)

أى الطلاق (قوله فيه) أى الظاهر (قوله بوجه النظر) أى المصلحة (قوله فان رأى) أى وليه (قوله عنه) أى ظاهره (قوله آل) أى الهمز (قوله ولا يجوز) أى السفيه (قوله كان له) أى السفيه (قوله ثم قال) أى ابن رشد (قوله فان كان) أى الأيلاء (قوله عليه) أى السفيه (قوله هو) أى السفيه (قوله فيها) أى العين (قوله لزمه) أى الأيلاء (قوله واما ان كان) أى السفيه (قوله وان كانت) أى عينه (قوله وان كانت) أى عينه (قوله ثم قال) أى ابن رشد (قوله ولا يلزمه) أى السفيه (قوله واختلاف) بطم التاء (قوله في مالها) أى أم ولده التي أعتقها (قوله على ثلاثة أقوال) صلة اختلاف (قوله لا يلزمه) أى السفيه (قوله عتقها) أى أم ولده (قوله ولا يجوز) أى لا يلزمه (قوله اقراره) أى السفيه (قوله يقصر) أى السفيه (قوله) أى الدين (قوله) أى السفيه (قوله) بفتح القاف (قوله) والا (أى وان لم يكن له ولي (قوله عنه) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله في)

غيرها الواسع وهو كذلك كافي المقدمات (و) ليس له رد (قصاص) طلبه السفيه من جان عليه أو على وليه (و) ليس له رد (تقبة) أى القصاص يعفو السفيه عن جان عليه أو على وليه (و) ليس له رد (اقرار) من السفيه (ب) موجب (عقوبة) للسفيه كسرقه وشرب مسكرو وقذف وقتل وزنا ابن رشد اعلم وفقنا الله تعالى وإياك ان السفيه البالغ تلزمه جميع حقوق الله تعالى التي أوجبها الله تعالى على عباده في بدنه وماله ويلزمه ما وجب في بدنه من حدا وقصاص ويلزمه الطلاق كان يمين حنت فيها أو بغير يمين وكذلك الظهار ونظره عليه بوجه النظر فان رأى ان يعتق عنه ويملك عليه زوجته فعل وان رأى ان لا يعتق عنه وان أكل ذلك الى اقراره بينهما كان ذلك ولا يجوز به الصيام ولا الاطعام اذا كان له مال يعمل العتق ثم قال واما الأيلاء فان كان دخل عليه بسبب يمين بالطلاق هو فيها على حنت أو بسبب امتناع وليه من تكفيره عنه عن ظهار لزمه واما ان كان حلف على ترك الوطء في نظر ليمينه فان كانت تعتق أو صدقة أو ما اشبههما لا يجوز له فعله ويجوز عليه فيه وليه فلا يلزمه به ايلاء وان كانت بالتلزمه الأيلاء ان لم يكن له مال ولا يلزمه ان كان له مال وان كانت بصيام أو جبه على نفسه أو صلاة أو ما اشبه ذلك مما يلزمه لزمه به الأيلاء ثم قال ولا يلزمه هبة ولا صدقة ولا عطية ولا عتق ولا يمين من المعروف في ماله الا ان يعتق أم ولده فيلزمه لانها كالكافة ليس له فيها الا الاستمتاع بالوطء واختلاف في مالها هل يتبعها ام لا على ثلاثة أقوال فقال مالك رضى الله تعالى عنه في رواية اشبه يتبعها وابن القاسم في رواية يعي لا يتبعها وقال اصبح يتبعها القليل وقال المغيرة وابن نافع لا يلزمه عتقها بخلاف الطلاق ولا يجوز اقراره بدين الا ان يقربه في حرضه ففى ثلثه قاله ابن كنانة واستحسنه اصبح مالم يكفر جدا ولا فلا وان حله الثلث أو ما يبعه وشراؤه ونكاحه وما اشبهها مما جرى على عوض فانه يوجب على نظروا به ان كان له ولي والا قدم القاضي له فاطرا يتظر له نظر الوصي فان لم يفعل حتى ملك امره كان مخيرا في رد ذلك وإجازته أو زكصره (أى السفيه الممهل (قبل العجز) عليه من القاضي محمول (على الإجازة) بالزاي أى المضي والزوم (عند) الامام (مالك) رضى الله تعالى عنه وكبراء أصحابه وشهره في المقدمات لان المانع من نفوذ التصرف عنده اطر ولم يوجد ويؤيده قوله ان أراد ان يجبر على ولده أى به الامام ليحجر عليه ويشهره في الجوامع والأسواق ويشهد عليه فن عام له بعد خردود (لا) عند الامام عبيد الرحمن (ابن القاسم) صاحب الامام مالك رضى الله تعالى عنه ما تجمحل على الرد عنه في المشهور عنه وشهره في البيان وصححه ابن الحاجب وغيره المازري واختاره محققو اشيائى لان المانع عندهما لسفه وهو وجود (تنبيهان) الاول اشعر كلامه بان الاول هو المعتمد عنده حيث لم يقل وهل كذا وكذا خلاف كعادته الثانى اشعر ذكره القولين في السفيه بان أفعال مجهول الحال جائزة انتفاها وهو كذلك في التوضيح عن المقدمات واما المصبي فأفعاله مبرود قد كرا كان اوتى فاه في المقدمات واما الاثنى السفيه الممهل فلم يتعرض لها في هذا المختصر وقد ذكر في المقدمات فيها اقوالها احدى ان أفعالها جائزة ورواها عن مالك رضى الله تعالى عنه ما رواه غير ابن القاسم في المدونة ومضمون في العتبية والثاني انهم امر دودة مالم تعنس او تزويج ويدخل بها زوجها وتقدم معه مدة فيجمل امرها فيها على الرشد قيل ادناها العام قاله ابن

(قوله قول): بفتح اللام مفتوح قول بلا تون لاضافته (قوله وهما) أى القولان (قوله هو) أى تخبر بهما (قوله ظاهرة) أى المصنفة (قوله المهمل) بضم الميم الاولى وفتح الثانية أى الذى لا وصى له ولا مقدم (قوله ١٧٥ افس) بضم فكسر اى عرف

(قوله والا) أى وان لم يتصل
 مفه يلوغه (قوله معلن)
 بضم فسكون فكسر (قوله
 به) أى السقه (قوله ينظر)
 بضم فسكون ففتح (قوله
 من البلوغ الخ) بيان ما
 (قوله وهما) أى البلوغ
 والرشد (قوله علم) بضم
 العين (قوله واقلاها) أى
 الكثرة (قوله فيهما) أى
 الترشيده والتسفيه (قوله
 يرى) بضم الياء (قوله قبل)
 بكسر الموحدة (قوله ولم
 يذكر) أى ابن عرفة (قوله
 انشكاك) أى الجبر عن
 الاتى بما ذكر (قوله ولو
 ضمن) بفتح ثمة مثلاً (قوله
 شهود) فاعل ضمن (قوله
 تجديد) بالجيم (قوله سقها)
 أى الاثنى من ايها (قوله
 علمهم) أى الشهود معقول
 ضمن (قوله به) اى سقها
 اى ولوشهد الشهود الذين
 ترتب على شهادتهم تجديد
 الجبر عليها من ايها بانها
 سقعة (قوله وهو) اى
 الحكم (قوله كذلك) أى
 الظاهر من كلام المصنف
 (قوله من انه) اى الشان
 الخ بيان قوى ابن القطان
 والاصيلي (قوله ليس له)
 اى ايها (قوله ذلك) أى
 تجديد جبرها (قوله الابائيات

المباحثون وقيل ثلاثة ابن ابي زمنين الذى ادركت عليه العمل انه لا يجوز فعلها حتى يربها
 في بيت زوجها مثل الستين والثلاث ونقله في التوضيح فافعالها قبل هذا هو دودة (وعليها ما)
 أى قول مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما (العكس في تصرفه) أى السقيه (اذا رشد)
 وتصرف (بعده) أى الجبر وقبل فكفه فهو مردود على قول مالك رضى الله تعالى عنه لانه محجور
 عليه وماض على قول ابن القاسم لرشده وزوال سقعه صاحب التكملة وهما منصومان
 لا يخرجان كما هو ظاهره الخط وقد حكى في المقدمات في اليتيم المهمل أربعة أقوال احدها قول
 مالك رضى الله تعالى عنه وكبراء اصحابه ان افعاله كلها بعد بلوغه جائزة نافذة ورشدا كان
 أو سقها معلن السقه أو غير معلنه اتصل سقها من حين بلوغه أو سقها بعد ان انس منه الرشد
 من غير تفصيل الثاني لمطرف وابن المباحثون ان كان متصل السقه فلا يجوز ولا جازت ولزمه
 ما لم يكن يبيع سقها وخديعة مثل يبيع ما بالقبعة لا يجوز ولا يتبع بالثمن ان افسد من
 غير تفصيل بين معلن السقه وغيره والثالث لا يصح ان كان معلنا به فلا يجوز وان لم يعلن به
 جازت اتصل سقها ام لا وذهب ابن القاسم الى انه يتطرق له يوم يبيعها فان كان رشدا جازت افعاله
 وان كان سقها لم تجز (وزيد) بكسر الزاى على ما ينقل الجبر به عن المذكور من البلوغ وظهور
 الرشد في ذى الاب وهما والفك في ذى الوصى والمقدم (في) فلك جبر (الاتى) شرطان احدهما
 (دخول زوج) بها فان لم يدخل بها فهي على الجبر ولو علم رشدها ولا يحتاج لاختبارها بسنة
 بالنون بعد الدخول على المشهور عند ابن رشد وعياض وغيرهما وشهر ابن الحاجب اختبارها
 بسنة بالنون بعد الدخول وصرح ابن فرحون بتشهير وضبط قوله بسنة بالنون أى ستة اعمام
 بعد الدخول لموافق ما به العمل قاله ابن ابي زمنين الآن يجدد الاب عليها جبر اقبل ذلك وقال
 ابن القاسم سبعة اعمام بعد البناء ابن عرفة وبه العمل عندنا (و) الثاني (شهادة العدول) أى
 اربعة فما كثر هذا الذى جرى به عمل المؤمنين قال في المسببة ولا يجوز فى ذلك عدلان كما يجوز فى
 الحقوقي وعلى هذا العمل وعليه درج صاحب التحفة ابو على في حاشية شرحها وحاصل
 ما ذكره ابن مهمل والجزي يرى في وثائقه في هذا ان تكثير الشهود في الترشيده والتسفيه شرط
 وأقلها عند ابن المباحثون اربعة ويجوز فيه ما شهادة الرجال والنساء والرجال فقط ولا بد ان
 يكون الشهود من الجيران ومن يرى انه يعمل ذلك الا ان يفقدوا فيشهد الاباء (على صلاح
 حالها) أى حسن تصرفها في المال وسداده كما في الموطأ والمرونة فينقل جبرها ولو قرب دخولها
 على المشهور ان لم يجدد الاب جبرها بل (ولو جدد ابوها جبرها) عليها (على الارجح) عند ابن
 يونس من الخلاف لم اقف على هذا الترجيح لابن يونس وذكر ابن رشد في المقدمات ان القياس
 انه ليس للاب تجديد جبرها على قول من حدث بل وازا افعاله احدى من السنين مع ان المصنف
 أنشرب هنا عن القول بالتعدي بالسنين وقد قيل ابن عرفة قياس ابن رشد ولم يذكره الابن يونس
 في هذا الترجيح نظرا من وجهين احدهما نسبة لابن يونس والثاني تقريره على غير القول بالتعدي
 واقه اعلمت * (تنبيهات) * الاول ظاهر كلام المصنف انشكاك كدولو ضمن شهود تجديد سقها
 علمهم به وهو كذلك لا فالقنوى ابن القطان والاصيلي من انه ليس له ذلك الابائيات سقها

سقها) فيه تلطس فان سلك الكلام في انشكاك الجبر عاتقه تجديد الجبر على من ايها فتصاه بيان قواهما =

بعدم انفسكا به بعده اذا شهدت شهود بعلمهم بسفها ولان سقها ثابت بشهادة البيئة به ثم رأيت طلق كتب ما نصه
 الصواب اسقاط قوله وهو كذلك لاتفاقهم على اعتبار التجديد اذ ضمن شهود التجديد بعلمهم بسفها كافي ابن رشد وغيره ونص
 ابن حرفة عن ابن رشد القول الثامن لابن القاسم وبما العمل عندنا بمرور سبعة اعوام بعد البناء وقال ابن ابي زمين الذي ادركت
 عليه الشيوخ انه مضى ستة اعوام الى سبعة مالم يجدد الاب عليها السقة قبل ذلك وهو قريب من الثامن فالحال بعده هذا
 الامد محمول على الرشد حتى يعلم خلافه وقوله مالم يجدد الاب عليها السقة به كان يقى ابن زرب وقاله ابن العطار وقال ابو عمرو
 الاشيلي لا يلزمه الا ان يضمن شهود تجديد سقها بعلمهم بسفها وبه اثنى ابن القطان وهو القياس على قول من حدد لجواز
 افعالها حد يحملها يلوغها ايام على الرشد فلا يصدق الاب في ابطال رشد هايدعوا سقها ١٥ طلق فقد ظهر لك ما نلت من
 انه اذا ضمن شهود تجديد ١٧٦
 جرحا لعلمهم بسفها فلا ينفك جرحا بما تقدم اتفاقا وان هذا

<p>الثاني حقه ان يقول على الاظهر لان المرجح هنا انما هو ابن رشد حيث قال القياس انه ليس للاب عليها تجديد جرحا على قول من حدد لجواز افعالها حدا من السنين لانه حملها يلوغها اليه على الرشد واجاز افعالها فلا يصدق الاب في ابطال هذا الحكم بما ادعاه من سقها الا ان يعلم صحة قوله الثالث شمل قوله الاتي المعنسة وابن الحاجب جعل هذا الحكم في غيرها الرابع نسب الشارح الترجيح لابن يونس ونقل عنه ما قدمناه عن ابن رشد وما قدمناه عنه هو في مقدمته فان كانا اتفاقا على تلك العبارة فالناسب على الارجح والظاهر والا فهو سبق فلم من الكتاب ١٥ كلام تمت انما من الخط الظاهر ان كلام المصنف في ذات الاب والوصى واما المهمة فقد تقدم حكمها والمشهور فيها ما يختلف على ما في البيان فذكر في كل من ذات الاب والمهمة سبعة اقوال وذكر المشهور منها في كل واحدة ونصه وقد اختلف في هاتين اختلافًا كثيرا اقبل في ذات الاب انها تخرج بالحيض من ولاية ايها وقيل لا تخرج به حتى تنزوج ويبرها عام ونحوه بعد الدخول وقيل عامان وقيل سبعة وقيل لا تخرج وان طالت اقامتها مع زوجها حتى يشهد العدول على صلاح حالها وقيل تخرج بالتعئيس وان يدخل بها زوجها واختلف في حد تعئيسها فقبل اربعون وقيل من تسنين الى تسنين وقيل افعالها جائزة بعد التعئيس اذا اجازها الولي فهذه سبعة اقوال وقيل في النتيجة المهمة ان افعالها جائزة بعد بلوغها وقيل لا تجوز حتى يبرها بعد الدخول العام ونحوه او العامان ونحوهما وقيل لثلاثة الاعوام ونحوها وقيل حتى تدخل ويشهد العدول على صلاح حالها وقيل اذا عفت وان لم تنزوج واختلف في هذه من ثلاثين سنة الى الخمس والستين وهو من انقطاع الحيض فهذه ستة اقوال ويخرج فيما سابع وهو ان تجوز افعالها بمرور سبعة اعوام من دخولها والمشهور في البكر ذات الاب انها لا تخرج من ولاية ايها ولا تجوز افعالها وان تزوجت</p>	<p>مفرع على قول من حد لجواز افعالها حدا والمصنف لم يعرج عليه (قوله سقها) أي المصنف (قوله على الاظهر) أي بل على الارجح (قوله حيث قال) أي ابن رشد (قوله القياس) انه ليس للاب الخ طلق واما ابن يونس فلم يتكلم على هذا فعلى المصنف الموازنة كما قال غ من وجهين تفسر يمه على القول بالتجديد ونسب لابن يونس (قوله هذا الحكم) أي اشتراط دخول زوج بها (قوله في غيرها) أي المعنسة طلق واما المعنسة فيقوم تعئيسها مقام دخول زوج بها ونص ابن</p>
---	--

الحاجب وفي الاتي ان تنزوج ويدخل الزوج بها على المشهور ثم ينتلي بعد سنة وقبل كاذ كروا اما المعنسة حتى
 فالرشد لا يبرها ابن عبد السلام يعني ان الذي تقدم له انما هو في البكر التي لم تعنس اما هي فلا يحتاج معها الى تزوج لانه قد حصل لها
 من علو السن ما يقوم مقام الزوج وزيادة فيكفها رشد ها وسد (قوله ونقل) أي الشارح (قوله عنه) أي ابن يونس (قوله عنه)
 أي ابن رشد (قوله فان كانا) أي ابن يونس وابن رشد (قوله على الارجح والظاهر) فيه ان احدهما مناسب أيضا لقوله حيث قلت
 ولم يقل حيث اختار احدا لاربعة اشير اليه (قوله والا) اي وان لم يتفق على تلك العبارة (قوله فهو) أي على الارجح (قوله فيهما)
 أي المحبورة للاب او وصى والمهمة (قوله مختلف) يكسرها اللام (قوله فذكر) أي في البيان (قوله فذكر) أي في البيان (قوله منها)
 اي الاقوال السبعة (قوله واحدة) أي من المحبورة والمهمة (قوله ونصه) أي البيان (قوله اختلف) بضم التام (قوله هاتين) اي
 المحبورة والمهمة (قوله من ولاية ايها) صلة تخرج (قوله به) أي الحيض (قوله بها) اي المرأة (قوله ونحوه) أي العام

(قوله بما يضح) صله تطلق (قوله منه) أي الحجر (قوله من أب) صله الوصي (قوله وبه) أي ظاهره صله قرر (قوله وبه) أي كونه
تقدم الدخول صله قرر (قوله عرف) بضم فكسر (قوله المستلتم) أي ترشيد الأب وترشيد الوصي (قوله أنه) أي
قوله ولولم يعرف (قوله بالثانية) أي ترشيد الوصي (قوله فيها) ١٧٧ أي الثانية (قوله وبه) أي
تخصصه بالثانية صله قرر

(قوله في التبعية) خبر مقدم
(قوله اختلف) بضم التاء
(قوله أنه) أي ترشيدها
بعده (قوله) أي الوصي
(قوله وعليه) أي المشهور
(قوله مصدق) بفتح الدال
(قوله في ذلك) أي ردها
(قوله وهي بكر) حال (قوله
ويعرف) بضم فسكون ففتح
(قوله بقى) بفتح الموحدة
وكسر القاف وشدة الباء
(قوله لثانية) أي ترشيد
الوصي (قوله فرجوها) أي
المبالغة (قوله الأولى) بضم
الهمز أي ترشيد الأب (قوله
أولى) بفتح الهمز (قوله أنما)
أي المبالغة (قوله في الأولى)
بضم الهمز (قوله فيها)
أي الأولى (قوله لأنه) أي
مقدم القاضي (قوله وهو)
أي جواز ترشيد مقدم
القاضي (قوله لا يعتبر)
بضم الياء وفتح الموحدة أي
ترشيد المقدم (قوله بعده) أي
ترشيد المقدم (قوله يحمل)
بضم فسكون ففتح (قوله
فيها) أي المدة (قوله آثار)
أي المصنف (قوله به) أي
قوله وفي مقدم القاضي

حتى يشهد العدول على صلاح امرها والذي جرى به العمل عندنا كون أفعالها جائزة إذا مر
بها سبعة أعوام من دخول زوجها على رواية مسوية لابن القاسم والمشهور في البكر المتيعة
المهملة أن أفعالها جائزة إذا عشت أو مضى لدخول زوجها العام وهو الذي جرى به العمل
فإن عشت في بيت زوجها جازت أفعالها باتفاق إذا علم رشدها وأوجهل حالها أوردت أن علم
سفهها هذا الذي اعتقده في المسئلة على منهاج قولهم اه ثم قال الخط وأما القيمة ذات الوصي
من أيها أو المقدم من القاضي في المقدمات لا يخرج من الولاية وإن عشت أو تزوجت ودخل
بها زوجها وطال زمانها وحسفت حالها حتى تطلق من الحجر الذي لزمها بما يصح إطلاقها به منه
وقد بينا ذلك قبل هذا وهو المشهور في المذهب المعمول به اه الخط وهذا يفهم من
كلام المصنف والله اعلم (والأب ترشيدها) أي بنته البكر البالغة (قبل دخولها) زوجها وأولى
يعدم وشبهه في جوارزه فقال (ك) ترشيد (الوصي) من أب أو وصي لمجوزته قبل دخولها وأولى بعده
هذا ظاهره وبه قررته وت قال عجب كالوصي له ترشيد ما بعد الدخول لا قبله على المعتقد خلافا
لنت ولظاهر المصنف ونحوه للفرشي طي قول ت قبل الدخول له بعد الدخول إذ
المسئلة مقروضة هكذا في كلام التبسطي وغيره وبه قرر عجب أن عرف رشدها بل (ولولم
يعرف) بضم فسكون ففتح (رشدها) في المسئلتين طي العوالم أنه خاص بالثانية أذ فيها
الاختلاف المشار إليه بل وبه قرر ج في التبعية اختلف هل الوصي ترشيدها بعد البناء
فالمشهور أنه وعليه العمل والوصي مصدق في ذلك وإن لم تعلم البينة رشدها وقبل ليس لذلك
الابعد اثبات رشدها قاله ابن القاسم في سماع أصبغ ونحوه لعبد الوهاب واختلف في ترشيد
الوصي أياها وهي بكر فقبل له ذلك كالأب وقبل ليس له ذلك حتى يدخل زوجها ويعرف من
حالتها ما يوجب إطلاقها وقال أحمد بن بقى ليس للوصي ترشيد ما قبل دخول بيتها إلا أن تعنس
فإن التعنس يأتي على ذلك كله اه وبهذا يصح قوله قبل دخولها اه قلت إذا رجعت
المبالغة لثانية فرجوها الأولى إلى بل تصرف الأب على السداد لشقته غاية الأمر أنها
في الأولى لمجرد دفع التوهم لعدم الخلاف فيها والله اعلم (وفي) ترشيد (مقدم القاضي خلاف)
فقبل مجوز ترشيد الأب والوصي لأنه ولاية وهو لم يحسن في العتية ولغير ابن القاسم
في المدونة وقبل لا يعتبر وأفعالها بعده مردودة ما لم تعنس أو تزوج وتقيم مدة بيت زوجها
مدة يحمل أمرها فيها على الرشدها شق أشار به لقول التبسطي اختلف في مقدم القاضي هل
له ترشيد ما بعد البناء فالمشهور ليس لذلك الابعد اثبات ما يوجب إطلاقها وبعد أمر القاضي
له وبما أدخلها في الولاية قاض فلا يجوز أن يطلقها منها إلا قاض وقال ابن زرب وغيره
ونحوه لعبد الوهاب وقبل لذلك من غير أن قاض وإن لم يعرف رشدها إلا بقوله ونحوه في
كتاب محمد اه وفي التوضيح وأما المقدم من القاضي فالمشهور أنه كوصي الأب لأن
القاضي جبره الخلل السكأن بترك الأب تقديم وصي لهذا الولد على ما قرره المازري وغيره

٢٣ منج ث خلاف (قوله ليس له) أي مقدم القاضي (قوله ذلك) أي ترشيدها
(قوله له) أي المقدم (قوله به) أي الترشيد (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح

(قوله وأما تقرير نت) نصه وفي مقدم القاضي هل هو كهما لأن له عليهما ولاية وهو لم يمتحن في العتمة ولا غير ابن القاسم في المدونة أو ليس كهما وأفعالها مردودة ما لم تعنس أو ما لم تزوج وتقيم مدة يصحمل أمرها فيها على الرشد خلاف اه (قوله ذكره) أي نت (قوله وهذا غير ملتئم مع كلام المصنف) فيه أنه حيث لم يعتبر ترشيده وقدر رفع ولايته عنه فإنه قد صار بغير مولى عليها فيجوز فيها الخلاف المذكور فهو ملتئم مع كلام المصنف (قوله لقوله) أي نت (قوله كهما) أي الأب والوصي (قوله) أذ لم يتعرض سمعون ولا غير لمقدم القاضي أصلاً (فيه نظر لنسبهم لابن زرب وغيره وعبد الوهاب وكتاب محمد أنه ليس كهما وقوله في ضيق المشهور أنه كوصي الأب على ما قرره المازري وغيره (قوله سمعون) أي لم يطرأ أجونه بعد بلوغه عاقل رشيداً والاقوليه الحاكم (قوله كان) أي ١٧٨ المحجور (قوله قيد) بفتحات مثقلاً (قوله فان لم يكن) أي الأب (قوله بهما) أي بلوغه ورشده

وأما تقرير نت فغير ظاهر لأن الخلاف الذي ذكره في اليتيمة غير المولى عليها هل أفعالها جائزة إذا بلغت المحيض أو مردودة ما لم تعنس كافي التوضيح وغيره وهذا غير ملتئم مع كلام المصنف ولا معنى لقوله كهما أذ لم يتعرض سمعون ولا غير لمقدم القاضي أصلاً (والولي) على المحجور محجوراً كان أو صبياً أو سفياً (الأب) الرشد كذا قيد المصنف كلام ابن الحاجب فإن لم يكن رشيداً فهل يكون ناظره ناظره على بنيه أولاً لا بتقديم مستأف قولاً فإنه نت وعسارة عب على المحجور صبياً أو سفياً لم يطرأ أسفه بعد بلوغه رشيداً أو خروج وجهه بهما من حجر أبيه الأب المسلم الرشيد لا الجدة والجدة والأم والمعم وغيرهم إلا بإصاها وقدم الحاكم على من طرأ أسفه بعد بلوغه رشيداً أو خروج وجهه من حجر أبيه مقيماً بقدرته في مالها المصلحة التي يوليها رشيداً ثم حدثت به السفه فإن الأب يثبت هذا القاضي ويقدمه للنظر إن رأى ذلك وهو أحق بالتقديم عليه إذا كان من أهل النظر وكذا يقدم الحاكم على صبي له وصي من أب كافر أو سفية مهمل أو ذى وصي على ما به العمل وفي التحفة إن الوصي على الأب السفية وصي على أولاده قال

(قوله بهما) أي بلوغه ورشده
(قوله وقدم) بفتحات مثقلاً
(قوله مقدماً) بفتح الدال
مفعول قدم (قوله لو بلغ)
أي الابن (قوله به) أي
الابن (قوله يثبت) أي
سفه ابنه (قوله ويقدمه)
أي القاضي الأب (قوله له)
أي ابنه (قوله أن رأى)
أي القاضي (قوله ذلك)
أي تقديم الأب على ابنه
سداد الابن (قوله وهو)

ونظر الوصي في المشهور * منسحب على بني المحجور

مباراة الظاهر والله أعلم أنه في حياة الأب فقط وأما بعد موته فلا يكون ناظره على نفسه لأن نظره لهم كان بحسب التبعية لنظره لا يهيم (وله) أي الأب الولي على ولده الصغير والسفية أو الجنون (البيع) لشيء من مال ولده المحجور له لينفق ثمنه على ولده أو يقضى به دينه (مطابقاً) عن تقييده بغير العقار إن بين الأب وبينه بيعه بل (وان لم يذكر) الأب (سفيه) أي البيع على ولده نت أطلق المصنف وعزاه في توضيحه لظاهر المذهب أبو عمران كل ما في الكتاب عن بيع الأب شيئاً من متاع ولده أطلق القول بجوازها إلا أن يكون على غير وجه النظر وإذا استل عن بيع الوصي شيئاً من متاع محجوره قال لا يجوز بيعه إلا أن يكون نظراً وحيث كان الأب محجولاً في بيعه على السداد فلا اعتراض لولده بعد رشده فيما باعه عليه قاله ابن القاسم

أي الأب الرشيد المسلم (قوله عليه) أي ابنه (قوله إذا كان) أي الأب (قوله له) أي الصبي خبر مقدم والجمله
نعت صبي (قوله من أب) صلبه وصي أو نعت (قوله كافر) نعت وصي (قوله أو سفية) عطف على كافر فهو نعت لوصي (قوله

مهمل) نعت سفيه (قوله أو ذى وصي) عطف على مهمل فهو سفيه (قوله قال) أي في التحفة (تبينه)

(قوله أنه) أي استحباب على محجور محجوره (قوله في حياة الأب) أي المحجور لو صفيه (قوله فلا يكون) أي الوصي على الأب (قوله بنيه) أي الأب الذي مات (قوله لأن نظره) أي وصي الأب (قوله لهم) أي أولاد محجوره (قوله كان) أي النظر (قوله) لنظره أي الوصي (قوله لا يهيم) أي البنين المحجور (قوله لينفق) أي الأب (قوله ثمنه) أي المبيع (قوله به) أي عن المبيع (قوله دينه) أي الولد (قوله بين) بفتحات مثقلاً (قوله وعزاه) أي الاملاق (قوله الكتاب) أي المدونة (قوله وإذا استل) أي الامام أو ابن القاسم (قوله قال) أي الامام أو ابن القاسم (قوله بيعه) أي الوصي متاع محجوره (قوله إلا أن يكون) أي بيعه (قوله نظراً) أي سداداً ومصلحة للمحجور (قوله به) أي الأب متاع ابنه

(قوله نفسه) اى الاب (قوله وهو) اى جواز بيع الاب متاعا انه لمنفعة الاب (قوله اسكنه) اى اصبح (قوله رجع) اى اصبح
(قوله عنه) اى جواز بيع الاب متاعا ولده لنفع الاب (قوله ان باع) اى الاب متاعا ولده (قوله نفسه) اى الاب (قوله وتحقق) اى
ثبت (قوله ذلك) اى يبعه لمنفعة نفسه (قوله فسخ) اى يبعه (قوله يريد) اى ابن القاسم (قوله له) اى الاب على ولده (قوله فان كانت)
اى المنفعة (قوله واجبة) اى للاب على ولده (قوله كسبه دارا مشتركة) ادخلت الكاف يبعه متاعا ولده انفقته الواجبة له فى
مال ولده (قوله اى لانه) اى الاب (قوله لا يبيع) اى متاعا ولده (قوله بالنظر) اى المصلحة لولده (قوله عليه) اى الاب (قوله وعليه)
اى هذا المراد صلة قزر (قوله لانه) اى الشارح (قوله قال) اى الشارح (قوله اذا كان) اى يبيع الاب متاعا ولده (قوله فلا
يحتاج) اى الاب (قوله ذلك) اى متاع الابن (قوله ان كان) اى يبيع (قوله جائز) خبر يبيع (قوله من غير قصره) اى يبيع الاب
متاعا ولده (قوله وهو) اى الاب (قوله محمول) اى فى بيع متاعا ولده (قوله فليس ١٧٩) مراد المصنف الخ (قوله يبيع على

قول ابن رشد من غير قصره
على وجود معدودة (قوله
وغیره) اى العقار عطف عليه
(قوله ولغيرها) اى الوجود
الاتية عطف على لوجه
(قوله نعم) بضم العين (قوله
انه) اى الاب (قوله لا يبيع)
اى متاعا ولده (قوله وهو)
اى يبعه للسبب (قوله لكنه)
اى الشان الخ استدراك
على لا يبيع الاب بالسبب لدفع
ايهامه لزوم ذكره (قوله
لله) اى الاب (قوله عليه)
اى النظر (قوله منتقد)
يفتح القاف (قوله ليس
كذلك) خبر قول (قوله
وكانهما) اى تت وعج (قوله
فهما) اى تت وعج
(قوله من مال ولده) بيان ما
(قوله نفسه) اى الاب اى
غير الواجبة له على مال ولده

(تنبيه) اطلاقه جواز البيع يشمل يبعه لمنفعة نفسه وهو قول اصبح لكنه رجع عنه
لقول ابن القاسم ان باع لمنفعة نفسه وتحقق ذلك فسخ ابن عرفة يري لمنفعة غير واجبة له فان
كانت واجبة فلا يفسخ كسبه دارا مشتركة بينهم لا تنقسم طق قوله وان لم يذ كر سببه
اى لانه لا يبيع الاب بالنظر وليس عليه بيان وجه النظر هذا مراد المصنف بالسبب وعليه
قرره الشارح لانه قال اذا كان على وجه النظر فلا يحتاج ان يذ كر السبب الذى يبيع ذلك لاجله
وتقوم قول ابن رشد وبيع عقار ابنه الذى فى حجره ان كان على وجه النظر جائز من غير
قصره على وجود معدودة وهو محمول على النظر حتى يثبت خلافه اه فليس مراد المصنف
بالسبب ما ياتي فى بيع عقار اليتيم وقال ابن عبد السلام وظاهر المذهب ان الاب يبيع
عقار ابنه وغيره لوجه من الوجود الاتية ولغيرها اه فعلم انه لا يبيع الاب بالسبب وهو النظر
لكنه لا يلزم ذكره لانه عليه اذا عهد هذا فنقول تت وتبعه ج قوله وان لم يذ كر سببه
منتقد اذ مقتضاه ان لا يدعى كون يبعه لسبب لكن لا يحتاج لذكره وليس كذلك ليس كذلك
وكانت هما فهما ان المراد بالسبب ما ياتي فقط وقد علمت انه ليس بمراد قول تت ان باع
لمنفعة نفسه وتحقق ذلك فسخ اطلق فى الفسخ فظاهره كان الاب موثرا ام لا وهو كذلك عند
ابن القاسم ابن رشد وحكم ما باعه الاب من مال ولده الصغير فى مصلحة نفسه او حاجته بحكم
ما وهبه او تصدق به من مال ولده فيفسخ فى القيام وحكمه فى القوات على ما ذكرته فى الهبة
والصدق فتغيراته اذا غرم يرجع على الاب بالتمن وقال قبل هذا فرق ابن القاسم بين ان يعتق
الرجل عبد ابنه الصغير او يتصدق به او يتزوج به فقال ان العتق ينقذ ان كان موثرا
ويغرم القيمة لابنه ويردان كان معدما الا ان يطول الامر فلا يرد اصبح لاحتمال ان يكون
حدث له خلال ذلك يسر لم يعلم به فان علم انه لم يزل عديما فى ذلك الطول فانه يرد وقال

(قوله او حاجي) اى الاب (قوله حكم ما وهبه) اى الاب من مال ولده خبر حكم (قوله او تصدق) اى الاب (قوله وحكمه) اى ما باعه
الاب من مال ولده (قوله غيرانه) اى الولد (قوله اذا غرم) اى الولد من مال باعه ابوه لمشتريه (قوله يرجع) اى الولد (قوله وقال) اى ابن
رشد (قوله فرق) يفتحات مخفقا (قوله الصغير) نعت ابنه (قوله او يتصدق) اى الرجل (قوله به) اى عبد ابنه (قوله او يتزوج) اى
الرجل (قوله به) اى عبد ابنه (قوله فقال) اى ابن القاسم عطف على فرق (قوله ان كان) اى الرجل (قوله ويغرم) اى الرجل (قوله
القيمة) اى لما اعتقه الرجل من رقيق ولده (قوله ويرد) بضم ففتح مثقلا اى اعتاق الرجل رقيقا ولده (قوله ان كان) اى الرجل
(قوله الامر) اى الزمن بعد اعتاقه (قوله فلا يرد) بضم ففتح اى اعتاقه (قوله ان يكون) اى الرجل (قوله له) اى الرجل (قوله
خلال) يكسر انشاء المجعمة اى اثناء (قوله ذلك) اى الزمن الطويل (قوله يسر) فاعل حدث (قوله لم يعلم) بضم الباء (قوله به)
اى يسره (قوله فان علم) بضم العين (قوله انه) اى الرجل (قوله فانه) اى اعتاقه رقيقا ولده (قوله يرد) بضم ففتح

(قوله وقال) أي ابن القاسم (قوله الصدقة) أي من الرجل مال ولده (قوله ترد) يضم فتح مثقلا (قوله كان) أي الرجل (قوله المتصدق) بفتح الدال (قوله باهر) صلة تليق (قوله فلا يلزمه) أي المتصدق عليه (قوله وان فانت) أي الصدقة (قوله يده) أي المتصدق عليه (قوله والاب عديم) حال (قوله غرم) أي المتصدق عليه (قوله قيمتها) أي الصدقة (قوله ولا يرجع) أي المتصدق عليه (قوله بها) أي القيمة التي غرمها (قوله وان كان) أي المتصدق به (قوله فاعتقه) أي المتصدق عليه العبد (قوله ان كان) أي الاب (قوله والالا) أي وان لم يكن للاب مال (قوله رد) يضم الراء (قوله اعتقه) أي المتصدق عليه (قوله يتناول) أي يطول الزمان بعد (قوله فاولدها) أي المتصدق عليه الجارية (قوله لزمته) أي المتصدق

١٨٠

اعتاقه (قوله وان كانت) أي

الصدقة ترد موسرا كان او مدمنا فان تلقت الصدقة بيد المتصدق عليه باهر من السما عفا يلزمه شيء وغرم الاب القيمة وان فانت يده باسبئ لاله او كل والاب عديم غرم قيمتها ولا يرجع بها على الاب وان كان عبدا فاعتقه مضى حقه وغرم الاب قيمته ان كان له مال والاردعته الا ان يتناول بمنزلة اعتاق الاب وان كانت جارية فاولدها المتصدق عليه لزمته قيمتها ان لم يكن للاب مال بمنزلة ما فوته باسبئ لاله او كل هذا الذي يأتي على مذهب ابن القاسم في القسمة من المدونة وقال غيره في التزويج المرأة حق به دخل او لم يدخل موسرا كان الاب او مدمنا ويتبع الابن اباه بقيمته قال في رسم الجواب يوم اخذته واصدقه امرأته يريد يوم تزوج عليه لا يوم دفعه لانه يسع من البيوع كذا قال ابن القاسم فظاهره وان لم تقبضه المرأة ويرى اصبح عن ابن القاسم الابن احق به من المرأة ما لم تقبضه ويطل في يدها بعد قبضها فان قام بعد قبضها بيوم او يومين والامر القريب فهو احق به ويكون كالا يستحقا وتتبع المرأة الاب بقيمته وسواء على مذهب ابن القاسم في هذه الرواية تدخل الاب بالمرأة ام لا وقرن طرف بين دخوله بها وعلمه ورواه عن مالك رضي الله تعالى عنهما وقال ابن القاسم الابن احق دخل بها ام لا قبضت ام لا طال الامر ام لا وهذا الاختلاف اذا كان الاب معسرا والافلا زوجة احق به قول واحد اقل ما حصل على مذهب ابن القاسم لا فرق بين يسر الاب وعسره في العتق وعلى هذا درج المصنف بقوله كايه ان يسر واسار ابن رشيد بقوله على مذهب ابن القاسم في القسمة من المدونة اقرواها واذا فاسم للصغير ابو مخاب لم يجز عباة فيها ولا هبته ولا صدقته من مال ابنة الصغير ويرد ذلك ان وجلبعته وترد الصدقة وان كان الاب موسرا اه فظهر ان قول ابن القاسم هذا هو المعتمد وللآخرين التفرق بين اليسر والعسر في البيع والرهن والهبة والصدقة والتزويج فامضيا ذلك مع اليسر ورواه مع الاعسار واطال ج يجلب كلامهما من النواذر وترك قول ابن القاسم المعتمد وهو مذهب المدونة وما ينبغي لذلك البشائي ابن ناجي قولها في القسمة ترد الصدقة وان كان الاب موسرا الخ المغربي يعني وكذلك الهبة هما سواء وما ذكره هو المشهور واحسد الاقوال الثلاثة ثم ذكر قول الآخرين بالتفريق بين اليسر والعسر مطلقا وقول اصبح بالمضى من غير تفريق مطلقا ثم قال قال في النكبت قال أبو محمد الفرق بين عتق الاب

عليه (قوله قيمتها) أي الجارية (قوله فوته) بفتح فاء مثقلا (قوله في القسمة) أي كايها (قوله من المدونة) بيان القسمة (قوله وقال غيره) أي ابن القاسم (قوله في التزويج) أي برقيق الولد (قوله به) أي الرقيق (قوله دخل) أي الرجل (قوله بقيمته) أي الرقيق (قوله اخذه) أي الاب (قوله الرقيق) قوله واصدقه (قوله جعل الاب الرقيق صدق زوجته) قوله يوم تزوج (قوله أي الرجل) قوله عليه (قوله أي الرقيق) قوله لا يوم دفعه (قوله أي الرقيق للزوجة) قوله لانه أي التزويج به (قوله وان لم تقبضه) أي الرقيق (قوله آحق به) أي الرقيق (قوله ويطل) أي الرقيق أي زمن اقامته (قوله فان قام) أي الابن (قوله فهو) أي الابن

(قوله به) أي الرقيق (قوله وفرق) بفتح فاء محققا (قوله ورواه) أي مطرف الفرق بين الدخول وعدمه (قوله والالا) عديد أي وان كان الاب موسرا (قوله مخاب) أي الاب في قسمته (قوله فيها) أي القسمة (قوله وللآخرين) أي مطرف وابن الماجشون (قوله فامضيا) أي الاخوان (قوله ذلك) أي البيع والرهن والهبة والصدقة والتزويج (قوله ورواه) أي الاخوان ذلك (قوله يجلب) أي نقل (قوله كلامهما) أي الآخرين (قوله وترك) أي الخط (قوله وهو) أي قول ابن القاسم (قوله المغربي) أي قال ابو الحسن الصغير في شرح المدونة (قوله هما) أي الهبة والصدقة (قوله وما ذكره) أي رد الهبة والصدقة (قوله ثم ذكر) أي المغربي (قوله ثم قال) أي المغربي

(قوله وثبت صدقته) أي الأب (قوله بجماله) أي ولده (قوله وأهبة) أي مال ولده (قوله لأن العتق إلخ) حمله خبر القرق (قوله
أوجب) أي أثبت (قوله الانتقاد) أي من نت وعج لكلام المصنف (قوله لنيايته) ١٨١ أي الوصي (قوله عنه) أي الأب

(قوله من الأرض إلخ) بيان
العقار (قوله من ياه إلخ)
بيان ما (قوله وإلى هذا) أي
شرط بيان السبب صلة
ذهب (قوله معين) بضم
فكسر (قوله فيما بعوه)
أي من أموال حاجيرهم
(قوله محمولة) خبر أفعال
(قوله النظر) أي المصلحة
المجبور (قوله خلافه) أي
النظر (قوله رد) بضم الراء
(قوله يعمل) بضم فسكون
ففتح (قوله خلافه) أي غير
النظر (قوله هذا) أي حل
يسع الوصي على خلاف
النظر (قوله خلافه) أي
النظر (قوله قولها) أي
المدونة (قوله شقص) بكسر
المجبة وسكون القاف
وأهمل الصاد أي نصيب
اليقيم أي للثواب (قوله
ربعة) أي عقار اليقيم (قوله
ذلك) أي يسع عقار اليقيم
من وصيه (قوله لنظر) أي
مصلحة المجبور (قوله هذا)
أي قولها وأهبة الوصي شقص
اليقيم إلخ (قوله إن هذا) أي
حل فعل الوصي على خلاف
النظر (قوله وهذا) أي
فهمهم أن مذهبها حل فعل
الوصي على خلاف النظر
(قوله لا يجوز له) أي

عبد ابنه الصغير عن نفسه وبين صدقته بجماله وأهبة للناس لأن العتق أوجب به الأب على نفسه
عتق شيء يتبعه وهو ملك الولد أو انتقاد العتق على نفسه فذلك عتقك منه لنفسه مال ولده وله أن
يتك مال ولده بالمعوضة فاجر فذلك وأزمنه وأما الهبة والصدقة فأنما يخرج ذلك من ملك
ولده إلى ملك غيره بغير عوض ولده ولا لنفسه اه وقال المناوي الانتقاد مبن على أن المراد
بالسبب هنا أحد الأسباب الآتية في قوله وإنما يباع عقاره إلخ فينتد بتوجه الاعتراض بأن
يقال لا يشترط في جواز بيع الأب وجود سبب من الأسباب الآتية فضلا عن ذكره وأما
إذا قلنا مراده مطلق السبب فلا إشكال في اشتراط وجود سبب أي سبب كان إذا لم يحل للأب
فيما يشه وبين الله تعالى أن يسع مال ولده بدون سبب أصلا وعلى هذا فلا انتقاد على المصنف
(ثم) يلي الأب في الولاية على الصبي والسفيه (وصيه) أي الأب لنيايته عنه ثم وصي وصيه أن قرب
بل (وأن بعد) بضم العين وصي الوصي (وهل) الوصي (كأب) في حل تصرفه عنه مجهل حاله
على السداد مع المقتضى لا يشترط فيه ذكر سبب تصرفه الآن ثبت خلافه وإلى هذا ذهب جماعة
من الأندلسيين وغيرهم (أو) هو مثله في تصرفه في كل شيء (إلا الربيع) بفتح الراء وسكون
الموحدة أي العقار من الأرض وما اتصل منها من بناء وشجر (ف) يتصرف فيه (ب) شرط (بيان
السبب) لبيعه وإلى هذا ذهب أبو عمران وغيره من القرويين في الجواب (خلاف) أي قولان
مشهران هذا ظاهره ظني لم أر من شهرشأ في هذه المسئلة وإنما هو اختلاف لا متأخرين
فاللحل لتردد هذا ظاهر التوضيح وغيره قال في معين الأحكام أفعال الأوصياء فيما باعوه من
غيرهم محمولة على النظر حتى يثبت خلافه فان تبين خلافه رد البيع هذا مذهب ابن لبابة
وابن العطار وغيرهما وقال أبو عمران وغيره من القرويين يجعل يسع الوصي على غير النظر
حتى يثبت خلافه أبو عمران هذا في الرباع خاصة أما غيرهما فمحمول على النظر حتى يثبت
خلافه اه لكن في وفائق أبي القاسم الجزري فحل الوصي محمول على السداد حتى يثبت
خلافه هذا هو المشهور اه ونحوه لابن فرحون فيكون المصنف أشار بالخلاف لهذا لكن
انظر من شهر المقابل البنائي قال أبو الحسن في شرح قولها وأهبة الوصي شقص اليقيم كبيع
و بعه لا يجوز ذلك الا ينظر بما نصه عياض قال بعضهم يظهر من هذا أن فعل الأب محمول
على النظر حتى يثبت خلافه وفعل الوصي محمول على غير النظر حتى يظهر النظر وهذا انما هو
في الرباع خاصة كذا قال أبو عمران وغيره قال أبو عمران وهذا معنى ما في كتاب محمد ومافي
المدونة يفسره اه فهذا يدل على أنهم فهموا أن هذا مذهب المدونة وهذا يقتضي ترجيحه
والله أعلم ابن رشد يسع الأب عقار ابنه يخالف يسع الوصي عقار يتيمة إذا لا يجوز له أن يسع
عقاره إلا لوجوه معلومة محصرها أهل العلم بعد ها واختلف المتأخرون هل يصدق الوصي
فيها أم لا فتيل يصدق فيها ولا يلزمه إقامة بينة عليها وقيل لا يصدق فيها ويلزمه إقامتها عليها
وأما الأب فيجوز له يسع عقار ابنه الذي في حجره إذا كان يسعه على وجه النظر من غير محصر
وجوهه في ذلك بعددو يسعه محمول عليه حتى يثبت خلافه مليا كان أو مقلدا على هذه

الوصي (قوله عقاره) أي المجبور (قوله بعدها) بفتح العين وشدة الدال (قوله فيها) أي الوجوه (قوله يسعه) أي الأب (قوله محمول
عليه) أي النظر (قوله مليا كان) أي الأب

(قوله علم) بضم العين (قوله ان قوله) اي المصنف (قوله في الثاني) أي من القولين (قوله لانها) أي هبة الثواب (قوله بيده) أي
الموهوب له (قوله بها) أي القيمة (قوله فان كان) أي البيع (قوله لها) أي الحاجة (قوله له) أي الوصي (قوله بها) أي القيمة
(قوله لم) بكسر ففتح (قوله لم يفتح فسكون ١٨٢) (قوله له) أي الوصي (قوله لانها) أي هبة الثواب (قوله يفتي) بضم فسكون

الرواية اه وهذا علم ان قوله في الثاني في بيان السبب المراد به اثباته بيينة لا مجرد ذكره وفي
التوضيح عن ابي عمران مثل ما لابن رشد ومثله للجزيري وهو الخلق (وليس له) أي الوصي
(هبة) لشي من مال مجبوره (لثواب) أي العوض المالي من الموهوب له لانها اذا فأت بيده
فانما يلزمه قيمتها والوصي لا يبيع بها كالحاكم بخلاف الاب البناني هذا ظاهر اذا
كان البيع لغیر حاجة فان كان لها فله البيع بها نص عليه المتبطل فيقال لم لم يكن
له في صورة الحاجة هبة لثواب فاجاب المستأوى رحمه الله تعالى بما حاصله
انها انما يفتي فيما بالقيمة بعد فواتها بيده الموهوب له وقبله بخير بين ردها وبين دفع القيمة التي
تلزمه بقواتها وهي انما تعتبر يوم فواتها ومن الجائز تنقصها يوم القوات منها يوم الهبة فلم
يجز الهبة لاحتمال تأديتها للثمن بخلاف البيع للحاجة بها فانه يدخل في ضمان المشتري بمجرد
العقد فان نقص فلا يعود تنقصه على المجبور (ثم) إلى الوصي في الولاية (الحاكم) أو مقامه
(وباع) الحاكم من عقار التيمم فادعت الحاجة الى صرف ثمنه في مصالح التيمم (ثبوت تيمم)
بضم التحتية وسكون الفوقية أي كون الصبي يتيملا لاحتمال حياة ابيه (واهماله) أي كون
التيمم لا وصي ولا مقدم له لاحتمال وجود احد هما (وملكه) أي التيمم (المبيع) أي اريد بيعه
لاحتمال كونه ملكا غيره (وأنه) أي ما اريد بيعه (الاولى) بفتح الهمزة أي الاحق بالبيع من غيره
ان كان له غيره (و) ثبوت (حيازة الشهود) أي ما شهدوا عند الحاكم انه ملك التيمم بان يطوفوا
به ويشاهدوا حدوده من جميع جهاته ويقولوا للعاكم أولن وجهه الحاكم معهم هذا
الذي حزنناه هو الذي شهدنا أو شهد غيرنا بملك التيمم وهذا اذا لم تشهد بيينة الملك بعد دونه فان
شهدت بها وجمعه اغنت عن بيينة الحيازة خشية ان يباع غيره (و) ثبوت (التسويق) بما يباع أي
اشهاره للبيع والتداع عليه من ارا (و) ثبوت (عدم الفاء) بقاء أي وجود ثمن (زائد) على ما أريد
بيعه به (و) ثبوت (الساد) أي عدم النقص (في الثمن) لذي قصد بيعه به وكونه عين لا عرضا
حالا لا موقعا لا خوف من رخص العرض وعدم المدين وزاد ابن رشد قبول من يقدمه للبيع
لما كافه من ذلك لانه ان باع قبل قبوله كان يبيعه منظورا فيه اذ لم يقبل حين الاذن ولم يؤذن
له حين البيع ولم يذكره المصنف لان تصرفه قبول أفاده تت فان باع القاضي تركه قبل
ثبوت موجبات بيعها فاقضى السيوري بفسخ بيعه وان فات لزمه مثل المثل وقيمة المقوم يوم
تعديه بسكة ذلك اليوم وكذا اذا فرط في قبض الثمن حتى غاب المشترون أو هلكوا أفاده العزلي
(وفي) وجوب (تصريحه) أي القاضي في تسجيله البيع على التيمم (باسماء الشهود) الذين
شهدوا عنده بالتيمم والاهمال والملك وانه الاولى والحيازة بان يكتب في سجله شهد عندي فلان
وفلان بكذا وفلان وفلان بكذا الخ ليتيسر للتيمم بعد رشفه القدر فحين رأى فيه فادحا في
شهادته وعدم وجوبه (قولان) في الحاكم العدل والا فلا بد من التصريح باسمائهم والافتراض

فتح (قوله فيها) أي هبة
الثواب (قوله فواتها) أي
هبة الثواب (قوله وقبله)
أي فواتها (قوله بخير) أي
الموهوب له (قوله ردها) أي
الهبة (قوله وهي) أي القيمة
(قوله تنقصها) أي القيمة
(قوله عنها) أي القيمة (قوله
لتأديتها) أي الهبة (قوله
بها) أي القيمة (قوله فانه)
أي المبيع (قوله فان نقص)
أي المبيع (قوله مقامه)
بضم الميم (قوله احدهما)
أي الوصي أو المقدم (قوله
بونه) أي ما اريد بيعه (قوله
غيره) أي التيمم (قوله ان
كان له) أي التيمم (قوله فان
شهدت) أي بيينة الملك
(قوله بها) أي حدوده (قوله
اغنت) أي بيينة الملك (قوله
غيره) أي المشهود بملكه (قوله
وعدم) بضم فسكون (قوله
يقدمه) أي القاضي (قوله
لما كافه) بضم فكسر مثقلا
صله قبول (قوله من ذلك)
بيان ما (قوله لانه) أي المقدم
لبيع الخ لانه لزيادة شرط
القبول (قوله ولم يذكره)
أي شرط القبول (قوله لان
تصرفه) أي المقدم (قوله
موجبات) بكسر الجيم

(قوله وان فات) أي المبيع (قوله لزمه) أي القاضي (قوله وكذا) أي التعدى بالبيع قبل ثبوت موجباته في غرم حكمه
المثل والقيمة (قوله فرط) بفتحات مثقلا أي القاضي (قوله تبصيره) أي كذب القاضي في سجله أي كاذب الذي اعد له كتابة
الوقائع (قوله وانه) أي المبيع (قوله القدر) فاعل يتيسر (قوله وعدم وجوبه) أي التصريح باسماء الشهود (قوله والا) أي
وان لم يكن الحاكم عدلا (قوله فلا بد من التصريح باسمائهم) أي بلا خلاف (قوله والا) أي وان لم يصرح غير العدل باسمائهم

(قوله لشرط) أي من الحاضن (قوله على آية) أي المحضون (قوله أنه) أي الحاضن (قوله جعله) أي الأب الحاضن (قوله عليه) أي المحضون (قوله أو عرف) بضم فسكون عطفاً على شرط (قوله به) أي تصرف الحاضن للمحضون (قوله فهو) أي اتكالمهم على قيام من ذكر بشأنهم (قوله من ذكر) مقبول أيضاً المضاف لفاعله (قوله وبه) أي كون الاعتماد المذكور كالأبصار صلة أفتى (قوله فقال) أي أبو الحسن (قوله تصرف الخ) خبر شأن (قوله يتركون) أي أهل البادية (قوله بأنهم) أي الأكابر (قوله يقولون) أي يتصرفون للأصغر (قوله بغير إيصاء) أي من الأب صريح ١٨٣ (قوله في البادية) صلة يتنزل (قوله ثم نقل) أي أبو الحسن (قوله وكره) أي أبو الحسن (قوله هذه

الرواية) أي رواية ابن غانم عن مالك رضي الله تعالى عنهم (قوله وبه) أي تنزل الكافل منزلة الوصي صلة أقول (قوله لأنها) أي بلدنا (قوله كالبادية) أي في إهمال الإيصاء (قوله جواز) أي يسع الحاضن السير من مال محضونه (قوله وبه) أي الجواز صلة قال (قوله ولذا) أي نص العتية على جوازه وقول أصبغ به على تعقب (قوله لفظ الأمضاء) إضافته للبيان (قوله يشمل الخ) خبر عموم (قوله ما لا يصح) خبر الذي (قوله من التفرقة الخ) بيان ما (قوله ثم قال) أي ابن هلال (قوله من معرفة الخصانة) بيان شروط (قوله مستوفى) بفتح الفاء (قوله فيما ابتاعه) صلة قيم (قوله فعليه) أي المبتاع (قوله أنه) أي الكافل (قوله عليه) أي المكفول (قوله وادخله) أي الكافل الثمن (قوله

حكمه البنائي صوابه تردد انظر ق وعطف على الأب وعلى فاعل باع فقال (لاحاضن) أي كافل ومرب لبيتم مهمل (يحد) وأم وأخ وعم فلا يبيع متاع محضونه مطلقاً ولا يقاسم عنه إلا بشرط على أبيه أنه لا يحضنه إلا إذا جعله وصياً عليه أو عرف به كعادة أهل البادية يترك أحدهم الوصية على أولاده اتكالا على قيام جدهم أو عمهم أو أخيهم الرشيد بشأنهم فهو كإيصاء الأب من ذكر نقله الطخيزي عن أبي محمد صالح وبه أفتى أبو الحسن في آخر مسئلة من نوازله فقال شأن أهل البادية تصرف الأكابر على الأصغر يتركون الإيصاء اتكالا منهم بأنهم يفعلون بغير إيصاء فالأخ الكبير مع الأصغر في البادية يتنزل منزلة الوصي بهذا العرف على هذا درجوا ثم نقل رواية ابن غانم من مالك رضي الله تعالى عنهم بأن الكافل بمنزلة الوصي بدون هذا العرف وكره أبو الحسن أن يقول في هذا الرواية جندة لأهل البوادي لأنهم يملكون الإيصاء ابن هلال وبه أقول واتخذ القضاة في بلدنا أنها كالبادية (وعمل) بضم فسكون (بامضاء) يسع (اليسير) من مال اليتيم من الحاضن تن وفي العتية جوازه وبه قال أصبغ ولذا تعقب الشارح لفظ الأمضاء لاقتضائه عدم جوازه ابتداء وعموم قوله حاضن يشمل الذكر والاثني والأقرب والأجنبي البنائي ابن هلال في يسع الحاضن على محضونه اليتيم اضطراب كثير والذي جرى العمل به ما لا يصح من التقرير في القليل والكثير فيجوز في التافه اليسير ثم قال فعلى ما جرى به العمل لا يبيع الأب بشرط من معرفة الخصانة وصغر المحضون والحاجة المرجبة للبيع وتفاهة المبيع وأنه أحق ما يباع ومعرفة السداد في الثمن وتبهم هذه الشروط بيئة معتبرة شرعاً وهذا المعنى مستوفى في كتب الموثقين وفي التوضيح إذا قيم على المبتاع فيما ابتاعه من الكافل فعليه إثبات هذه الشروط وزاد بيان أنه اتفق الثمن عليه وادخله في مصالحه فإن اختلف شرط من هذه الشروط فلا محضون به مدرشه الثمن في رد البيع وإضافته قاله أبو الحسن إلا كون الثمن اتفق عليه ونقله في المعيار أيضاً والله أعلم (وفي حله) أي قدر اليسير الذي يعطى يبعه من الحاضن (تردد) حله ابن الهندي بعشرة دنائير وابن العطار بعشرين ديناراً وابن زرب بسلامتين ديناراً أبو الحسن الصغير وعلى الثاني الأكثر فإن قيل لم كان الحاضن غير ولى في البيع وولى في النكاح مع أن البضع أقوى من المال فجوابه أن النكاح لا يستقل الكافل به ويستأذن الزوجة فيه والذي ياشره الكافل مجرد العقد بخلاف البيع فإنه لا إذن فيه بالكلية وإن أذن اليتيم فيه فلا يعتبر إذنه فلو جاز من الكافل لاستقل به (ولولى) الأب أو غيره (ترك المشفع) أي الأخذ بالشفعة الثابت لمجوره في الشخص الذي باعه

في مصالحه) أي المكفول (قوله الثاني) أي اليتيم بعشرين (قوله لم) بكسر ففتح (قوله البضع) بضم الموحدة (قوله به) أي النكاح (قوله فيه) أي النكاح (قوله فانه) أي البيع (قوله فيه) أي البيع (قوله أنه) أي اليتيم (قوله فلو جاز) أي النكاح (قوله لاستقل) أي الكافل (قوله به) أي البيع (قوله أو غيره) أي الأب وصياً كان أو مقدماً (قوله الثابت) نعت المشفع (قوله في الشخص) صلة المشفع

(قوله من عقار الخ) بيان الشفع (قوله ان كان الترك نظرا) اي مصلحة للمجور شرط في جواز ترك الولي الشفع (قوله ويسقط به) اي تركه الولي الشفع (قوله حق اليتيم) اي الشفع (قوله وان تركه) اي الولي الشفع وهو نظر لليتيم (قوله فله) اي اليتيم (قوله به) اي الشفع (قوله عليه) اي الصغير (قوله له) اي الصغير (قوله ان كان) اي الصغير (قوله لها) اي الدية لتفقه او قضاة دين (قوله والقصاص ان كان) اي الصغير (قوله وان تركه) اي القصاص (قوله فله) اي الصغير (قوله به) اي القصاص (قوله بهما) اي الشفع والقصاص (قوله او على وليه) اي مجبوره (قوله يعوض) بضم ففتح فكسر مثقلا اي الولي (قوله من ماله) اي الولي (قوله نظير) اي قدر مقبول ثان ليعوض (قوة قوته) بفتح حاء مثقلا اي الولي مجبوره (قوله يعقوبه) اي الولي (قوله وان اعتق الولي) اي غير الاب بدليل ذكر عتق الاب بعده (قوله ان كان) اي عتقه (قوله او غيره) اي الولي ولا يدخل فيه الرقيق بدليل ما يليه (قوله لامن مال الرقيق) لجواز انتزاعه منه للمجور وابقائه رقة ماله (قوله فان اعتقه) اي الولي وبقى مجبوره بلا عوض مفهوم يعوض (قوله ١٨٤ رد) بضم الراء اي اعتاقه (قوله لانه) اي اعتاقه بلا عوض (قوله فيها)

اي المدونة (قوله على النظر) اي المصلحة للمجور (قوله ولا يجوز) اي الوصي (قوله ان يعتقه) اي الوصي رقيق مجبوره (قوله ياخذ) اي الوصي المال (قوله منه) اي رقيق مجبوره (قوله اذ لو شاء) اي الوصي (قوله لا تنزعه) اي المال من الرقيق لمجوره (قوله وابقاه) اي الوصي الرقيق (قوله وبقيا) اي لمجوره (قوله ولو كان) اي اعتاق الوصي رقيق مجبوره (قوله جاز) اي اعتاقه (قوله على النظر) اي المصلحة للمجور (قوله ظاهرها) اي المدونة (قوله يجوز) اي اعتاق الوصي رقيق مجبوره على ماله من

شر يترك من عقار قابل القسمة ان كان الترك نظرا ويسقط به حق اليتيم فلا يقوم به اذ ارشد فان كان الاخذ نظرا فليس للولي تركه وان تركه فله اذ ارشد القيام به كما سيأتي في قوله واسقطه اب او وصي بلا نظر (و) له ترك (القصاص) الثابت للصغير من جان عليه او على وليه واخذ الدية ان كان محتاجا لها والقصاص ان كان غنيا وان تركه الولي فله بعد رشده القيام به وان تركه الولي الشفع والقصاص على وجه النظر (فيستطاع) فليس للمجور قيام به ما بعد رشده والسقيبه ينظر لنفسه في شأن القصاص كما تقدم (ولا يعقوبه) الولي بجازا عن جان على مجبوره او على وليه عمد أو خطأ الا ان يعوض المجور عليه من ماله نظير ما قوته به عقوبه فله في المدونة (و) ان اعتق الولي رقيق مجبوره (مضى عتقه) اي الولي غير الاب رقيق مجبوره الناجز عن نفس الولي او عن مجبوره ان كان (يعوض) من مال الولي او غيره لامن مال الرقيق فان اعتقه بلا عوض رد لانه ائتلاف لمال المجور فيها الوصي ان يكاتب عبدا من بليه على النظر ولا يجوز ان يعتقه على مال يأخذه منه اذ لو شاء لا تنزعه وابقاه رقة ولو كان على عطية من اجنبي جاز على النظر كبسعه غ الا ان ظاهرها جواز ابتداء بخلاف ما هنا وانه استروح من قوله ولو كان على عطية من اجنبي جازانه بعد الوقوع وشبه في المضي فقال (ك) عتق (ايه) اي المجور رقيقه بلا عوض من مال الاب ولا من مال غيره فيضي (ان ايسر) الاب ويغرم قيمة الذي اعتقه من ماله ولده فان كان معسر ارد عتقه في المدونة ولا يجوز ما وهب او تصدق او اعتق من مال ابنة الصغير ويرد ذلك كله الا ان يكون الاب موسرا في العتق فيجوز ذلك على الابن ويضمن قيمته في ماله ولا يجوز في الهبة وان كان موسرا وفيها ايضا وان اعتق عبدا بنيه جاز ان كان لاب مال والام يجوز الا ان يوسر قبل النظر فيسه قيمته ويقوم عليه ولا يجوز في الهبة وان كان موسرا تت

اجنبي (قوله ما هنا) اي قول المصنف ومضى الخ فانه يوهبهم عدم جوازه ابتداء (قوله وكانه) بفتح الهمز فتى وشدا التون اي المصنف (قوله استروح) اي فهم (قوله انه) اي الجواز (قوله رقيقه) اي المجور (قوله ويغرم) اي الاب (قوله من ماله) اي الاب (قوله فان كان) اي الاب معسرا مفهوم ان ايسر (قوله رد) بضم الراء وشدا الدال (قوله عتقه) اي الاب رقيق ولده (قوله في المدونة) خبر مقدم (قوله ولا يجوز) اي لا يضي ولا ينفذ (قوله ما وهب) اي الاب (قوله او تصدق) اي الاب (قوله او اعتق) اي الاب (قوله من ماله) اي الصغير بيان لما (قوله ويرد) بضم ففتح مثقلا (قوله فيجوز) اي يتصدق ويضي (قوله ذلك) اي اعتاقه رقيق ولده (قوله ويضمن) اي الاب (قوله قيمته) اي الرقيق الذي اعتقه الاب (قوله في ماله) اي الاب (قوله ولا يجوز) اي لا ينفذ تصرف الاب في مال ولده (قوله وان كان) اي الاب موسرا اميالا غنة في عدم جواز هبته (قوله وفيها) اي المدونة (قوله وان اعتق) اي الاب (قوله والا) اي وان لم يكن لاب مال (قوله الا ان يوسر) اي الاب (قوله فيه) اي اعتاقه رقيق ولده (قوله بضم) اي بضم ففتح مثقلا اي الرقيق الذي اعتقه الاب من مال ولده (قوله عليه) اي الاب (قوله ولا يجوز) اي تصرف الاب (قوله وان كان) اي الاب

(قوله في تشبيهه) أي اعتاق الأبد قيسق ولما لم يخ تفرع على تعبير المدونة بالجوار المقيد جوارها ابتداء مواصله لابن غازي كما تقدم (قوله من تقديم وصي الخ) بيان شأن الوصية (قوله ان كان) أي الموصي به (قوله المدخل) بضم فسكون يفتح (قوله بمصر) بضم الياء وفتح الصاد المهملة (قوله علم) بضم العين (قوله الغائب) ١٨٥ فاعل يشمل (قوله المفقود)

مفعول يشمل (قوله يعلم) بضم الياء (قوله زوجته) أي المفقود (قوله من كفر الخ) بيان معصية (قوله سكر) بضم فسكون (قوله لحر) صلة حد (قوله فان لم يتزوج) أي الزيق (قوله لئله) أي سبيده (قوله لخطر) يفتح انشاء المجعلة والطاء المهملة أي عظم وصعوبة عملة اختصاص الحكم فيها بالقضاء (قوله عزوها) أي نسبة العشرة لقائلها (قوله لان البيع الخ) علة تفسير ضمير عقارها باليتم ذي الوصي (قوله فيه) أي اليتيم ذي الوصي (قوله وغيرها) أي المدونة وابن رشد (قوله من الأئمة) بيان غيرهما (قوله وغيره) أي ابن عسرة عطف عليه (قوله وانه) أي الحاكم (قوله لحاجته) أي الماهل (قوله فيه نظر) خبر قول من (قوله وعج (قوله يقتضي الخ) خبر قولهم (قوله من ثقة الخ) بيان حاجة (قوله او فقامدين) أي على اليتيم (قوله) أي الدين (قوله

في تشبيهه بما عصى مسامحة وانما يحكم) أي يجوز حكمه ابتداء (في الرشد) بضم الزاء وسكون الشين المجعلة اذا تنوزع فيه (وضده) أي الرشد وهو السقه (و) شأن (الوصية) من تقديم وصي ومن الوصي اذا تعدد هل يحصل الاشتراك في التصرف او يستقل به كل منهما او منهما ومن دخول الحمل في الموصي به ان كان حيوانا وعلمه ومن معتمها وعلمها (والجبن) بضم الحاء المهملة والموحدة وسكونها أي الوقف (المعقب) بضم الميم وفتح العين والقاف أي المدخل في مستحقه المعقب أي الذرية التي تحدث في المستقبل كنجس على فلان ونسله وعقبه ومعهوم المعقب ان غيره كنجس على فلان وفلان لا يختص الحكم فيه بالقضاء وهو كذلك ومثل المعقب الجنب على من لا يحصر كالفقراء (وامر) أي شأن (الغائب) الذي علم موضعه ولا يشمل الغائب في الاصطلاح المفقود الذي لم يعلم موضعه ولا حاله وتقدم ان زوجته ترفع للقاضي والوالى والوالى الماء وجاعة المسلمين (و) شأن (النسب) بفتح النون والسين أي الانتساب لآب مدين والولاء بفتح الواو وعدود المرتب على الاعتاق الذي هو لغة كلمة النسب لا يباع ولا يوهب (وحد) بفتح الحاء المهملة وشدة الدال أي عفو بملعصية كغيره من ككفر أو سكر أو قذف أو زنا أو سرقة أو سواها ونحوها لحر أو رقمة تزوج ذلك غير سبيده فان لم يتزوج أو تزوج ماله سبيده فله حده كما يأتي (وقصاص) في نفس أو عضو (ومال يقيم) وفاعل يحكم (القضاء) بضم القاف وبالضاد المجعلة جمع قاض فطر هذه العشرة نص على الثمانية الأولى أو الأصابع بن سهل وزاد أبو محمد صالح الأخيرين قاله تت طاق فيه نظر لان الذي زاده أبو محمد صالح الحد والقصاص وما عداهما نص عليه أبو الأصابع كذا في أصل أي الأصابع بن سهل وكذا نقله أبو الحسن في شرح المدونة في قوله ولا يتولى الجور الا القاضي وزاد بعد الثمانية قال الشيخ أبو محمد صالح والنظر في الحدود والقصاص اه وقد أحسن من عزوها (وانما يباع) بضم التحتية (عقاره) بفتح العين المهملة أي اليتيم ذي الوصي لان البيع مخصوص بهذه الوجوه فيه خاصة كما هو مصرح به في المدونة وكلام ابن رشد وغيرهما من الأئمة كابن عرفة وغيره اما الماهل فتقدم ان الحاكم يتولى امره وانه يبيع لحاجته فقط فقول من أي عقار اليتيم الذي لا وصي له اوله وصي على احد المشهورين ونحوه للزرقاني وتبعهما ج فيه نظر وقولهم على احد المشهورين يقتضي ان المشهور الاخر يقول له البيع لغير هذه الوجوه وليس كذلك وتسلم ما في ذلك قاله طاق (الحاجة) تعلقت باليقيم من ثقة او فاعدين لا وفاء له الا من ثمنه (او غبطة) بكسر الغين المجعلة وسكون الموحدة أي رغبة في ثمنه بزيادة على الثمن المعتاد قدر ثلثه مع كونه حلالا وقولها ان يزيد اضعاف الثمن لعله غير مقصود ابن عرفة ابن قنوح سجنون ويكون مال المبتاع حلالا لطيبا المتعطى عنه ان كان مثل عمر بن عبد العزيز قلت الاخذ بظاهر هذا الوجوب التعذر ابو عمران ان علم الوصي ان مال المشتري كله او حله خيبت ضمن وان لم يعلم فلا يضمن وله الزام المبتاع غنا حلالا او يبيع الدار عليه وزيد في البيع للغبطة رجاءه ان يعوض عليه

٢٤ من ثمنه) أي العقار (قوله لئله) أي الثمن المعتاد (قوله كونه) أي الثمن (قوله وقولها) أي المدونة الخ دفع به ابراده على قدر ثلثه (قوله عنه) أي محدثون (قوله ان كان) أي المبتاع (قوله رجاءه) أي الوصي (قوله عليه) أي اليتيم

(قوله بئنه) أي العقار صله يعرض (قوله ما) أي عقار نائب فاعل يعرض (قوله منه) أي المبيع (قوله انه) أي الأب (قوله يبيع) أي عقار ولده المحجور له (قوله مما هو مصلحة) أي ولده يمان غيره (قوله كالنجر) أي التجارة (قوله به) أي عن العقار (قوله الربع) بفتح الراء (قوله وفعله) أي الأب (قوله من ١٨٦ سلعه) أي ولده يمان غيره (قوله محمول) خبر فعل (قوله يدفع) بضم الياء

(قوله فتبايع) أي حصة
اليتم (قوله يشتري) بضم
الياء وفتح الراء (قوله له)
أي اليتيم (قوله بئنها) أي
الحصة (قوله يباع) أي عقار
اليتم (قوله عليه) أي اليتيم
(قوله منه) أي العقار
(قوله فيبيعه) أي وصيه
(قوله ان كان) أي عقار
اليتم (قوله لسكناه) أي
اليتم (قوله فان كان) أي
عقار اليتم الذي بين ذممين
(قوله لغاؤه غالباً) أي
فالمصلحة في ابقائه (قوله
وهو) أي العقار (قوله
يشتري) بضم الياء وفتح
الراء (قوله له) أي اليتيم
(قوله به) أي المال (قوله
فان كان له مال الخ) مفهوم
ولا مال له (قوله له) أي عقار
اليتم (قوله فيصير) أي
عقار اليتم (قوله ان هذا)
أي خشية التخرب (قوله
مستقل) أي عن خشية
انتقال العمارة (قوله وعده)
أي خشية التخرب (قوله
الذي قبله) أي خشية
انتقال العمارة (قوله
واحداً) فيه انهم ما بينان
(قوله ان يتي) بضم الياء
وفتح الغين (قوله عليه) أي

بئنه ما هو اقسد منه واما الاب فقد تقدم انه يبيع لهذه الوجوه وغيرها مما هو مصلحة
كالجبرية في التوضيح عن ابن عبد السلام ظاهر المذهب ان الاب يبيع على ولده الصغير
والسقيم الذي في حجره الربع او غيره لاحد هذه الوجوه او غيرها وفعلة في ربع ولده وغيره من
سلعه محمول على الصلاح وانما يحتاج الى احده هذه الوجوه الوصي وسد اه ونقل عن ابن
رشد نحوه (اول كونه) أي عقار اليتم (موظفاً) بضم الميم وفتح الواو والطاء المجهمة فقاء اي
عليه مال يدفع كل شهر او كل عام فيباع ويشترى بئنه عقار غيره وظف (او) لكونه (حصة)
أي جزءاً من عقار يقبل القسمة ام لا اراد شريكه البيع ام لا فتبايع ويشترى له بئنه عقار كامل
لا شريك فيه (او) لكونه (قلت) بفتح القاف واللام مثقلة (غلتته) بفتح الغين المجهمة واللام
منقلباً واولى ما لا غلة له اصله لا فيباع ويشترى بئنه ما كثر غلته في توضيح يباع في حالين
الاول ان لا يعود عليه منه شيء فيبيعه ليعرض عليه ما يعود عليه منه شيء الثاني ان يبيعه
ليعرضه ما هو اعود منه ومثله لابن فرحون قاتلاً يشتري له اكثر فائده (او) لكونه (بين)
رباع (ذميين) فيباع ويشترى له ربع بين رباع مسلمين ان كان لسكناه فان كان للكفر اقل يباع
لغاؤه غالباً (او) لكونه بين (جيران سوء) بضم السين اي شروفتى كزناة وشربته خوف فيباع
ويشتري له ربع بين جيران عدول (او لارادة شريكه) أي اليتيم في العقار (يبيعاً) لتصيبه
وهو لا يتقسم (و) الحال (لا مال له) أي اليتيم يشتري له به نصيب شريكه فيباع نصيب اليتيم مع
نصيب شريكه وان لم يشتريه بئنه خلافه فان كان له مال يفي بئنه نصيب شريكه اشتري له به
ولا يباع نصيبه (او خشية انتقال العمارة) بكسر العين المهملة أي سكنى الناس عن العقارات
الجاورة فيصير منفرداً لا يتقعر به (او خشية الخراب) على عقار اليتم (و) الحال (لا مال له)
أي اليتم يعمر به (اوله) مال يعمر به (و) الحال (البيع) وشراء عقار آخر لا يحتاج لتعمير
(اولي) أي اصلح من التعمير اكثر كلفته وت ظاهر ان هذا وجه مستقل وعده الشراح
مع الذي قبله واحداً وزاد في الطرور وجهها وهو خشية ان يبني عليه من سلطان او غيره وابن ابي
رمنين وابن زياد كرون الدار والحصة مثقلة بمغرم لائق اجرتهم او قد يقال استغنى المصنف
عن هذا بالموظف وابن الطلاع خشية النزول واهل المصنف استغنى عن هذا بما يخشى انتقال
لعمارة ونظمها الدماميني مطولاً ومختصراً ولتختصر على المختصر وهو

اذا بيع ربع لليتيم فيبيعه * لاشياء يبيعها الذكي بفهمه
قضاء وانفاق ودعوى مشارك * الى البيع فيما لا سبيل لقسمه
وتعويض كل او عقار محسور * وخوف نزول فيه او خوف هدمه
وبذل الكثير الحبل في عنقه * وخفة نفع فيه او ثقل غرمه
وترك جوار الكفر او خوف عطلة * لحفاظ على فعل الصواب وحكمه
ونظمها ابن عرفة بقوله

عقار اليتيم (قوله الطلاع) بفتح الطاء المهملة مثقلاً (قوله قضاء) اي لدين على اليتيم
(قوله ودعوى) أي طالب (قوله محسور) بفتح الحاء (قوله لا سبيل) أي لا طريق (قوله نزول) أي من ظالم

(قوله لقوته) يسكون الواو (قوله وما يتي به الخ) حال (قوله به) أي العقار (قوله يرجي به) أي ثمنه (قوله ودعوى شريك) أي إلى البيع (قوله بلائغ) أي من مال اليتيم (قوله لداع) أي إلى البيع (قوله مفاصل) أي في العقار مشترك (قوله في ماله) أي الرقيق صله بجر (قوله كان) أي ماله (قوله مضيا) أي الرقيق لماله (قوله لسيد) أي الرقيق صله بجر (قوله لان) أي سيده (قوله انتزاعه) أي المال (قوله منه) أي الرقيق (قوله وحقا) عطف على انتزاع (قوله قيمته) أي الرقيق (قوله بملكه) أي الرقيق (قوله وكثوته) أي المال عطف على ملك (قوله وسواء كان) أي الرقيق ١٨٧ (قوله بجره) أي السيد (قوله عنه) أي الرقيق (قوله نصا أو

لروما) تنويح للاذن (قوله ككتاب) مثال للمأذون له (قوله فهو) أي (قوله في مضى) (قوله في مضى) صله كاف التشبيه (قوله لانه) أي السيد (قوله اقعه) أي السيد الرقيق (قوله وان لم يذره) حال (قوله نفسه) أي العبد (قوله له) أي العبد (قوله لكان) أي الربح (قوله الرابع) أي الاذن في التجرة على السيد (قوله السيد) (قوله والثاني) أي الاذن في التجرة على العبد (قوله السيد) (قوله ملك العبد المال) من اضافة المصدر لقاعده وتكميل عمله يتصب مقعوله (قوله لا يخرجه) أي المال (قوله عنه) أي ملك العبد (قوله لا العكس) أي لا يلزم من اذنه في التجرة على العبد جوازه في مال سيده (قوله فان صرح) أي السيد (قوله له) أي العبد (قوله غيره)

ويبيع عقار عن يقيم لقوته * وهدم وما يتي به غير حاصل ودين ولا مقضى منه سواء قل * وشرك به يرجي به ملك كامل ودعوى شريك لا سبيل لقسمه * وذى عن حل كثير وطائل كذا المار عن تقع وما خيف غصبه * او الدارق دور اليهود الاراذل وما ناله توظيف أو تفصل مغرم * نغذها جوابا عن سؤال لسائل ودعوى الشريك البيع قيد بعضهم * بلائغ يعطى لداع مفاصل (وجبر) بضم فكسر (على الرقيق) في ماله قليلا كان او كثيرا بما وضعه او غيرهما مضيا او مطلقا له لسيد لان انتزاعه منه وحقا في زيادة قيمته بملكه المال وكثرته وسواء كان قنا او اثنائية حرية (الا) ما ارتفع بجره عنه (بازن) من سيده له في التجارة نصا او لزوما ككتاب الخمى المدير والمعتق لاجل وام الولد كالقن ان كان الاذن في كل الانواع بل (ولو) كان (في نوع) مخصوص كالز (ة) هو (كوكيل مفوض) بضم الميم وفتح القاء والواو مثقلا في معنى تصرفه في جميع الانواع على المشهور لانه اقعه للتجارة مع الناس ولم يعلموا تخصيصها بنوع وأفهم قوله في نوع انه لو اذن في صنعة كالقصارة لا يكون اذنا في التجارة قول في المداينة المصنف لو قال له ادا الى الغلة فليس اذنا في التجارة وشبهه بالوكيل المفوض وان لم يذره فمما تقدم اتكالا على شهرة حكمه الاتي * (تسيات) الاول * المأذون له من اذن له سيده في التجرة على نفسه سواء كان رجعه له وللسيد او في مال السيد على ان الربح للرقيق فان كان للسيد فوكيل لا مأذون اقاده ابو الحسن والفرق بين الرابع والثاني ملك العبد المال في الثاني وشرط رجعه لسيد لا يخرجه عنه وان اذن له في التجرة على سيده جاز له التجرة على نفسه لا العكس * الثاني تشبيه بالوكيل المفوض انما هو في مضى تصرفه بعد وقوعه لافي جواز قدومه عليه لمنع قدومه على التجرة غير ما عينه له فان صرح له بفتح غيره وتصرف فيه رد تصرفه ان اشهره والا فلا * الثالث شبهه بالوكيل المفوض لان الو كالة لا تنعقد بجر دو كلك حتى يخصص او يعظم كما ياتي بخلاف الاذن للرقيق في التجارة فيكني فيه الاذن المطلق * الرابع في كتاب النجاشي من المدونة يصدق الرقيق في دعوى اذن سيده له في التجارة وظاهره مما عاينته في كتاب المديان انه لا يصدق * الخامس قيد بعض القرويين المشهورين انه ان خصه بنوع مضى تصرفه في جميع الانواع بان لا يشهره ولا يعلنه فان اشهره واعلنه فلا وتقله عن المقدمات

أي تصرفه في غير ما اذن له فيه (قوله وتصرف) أي العبد (قوله فيه) أي غير ما اذن له (قوله رد) أي السيد (قوله تصرفه) أي العبد (قوله ان اشهره) أي سيده المنع من غيره (قوله والا) أي وان لم يشهره منعه من التصرف في غير ما اذن له فيه (قوله شبهه بالوكيل المفوض) أي ولم يجعله وكبلا (قوله في كتاب) خير مقدم (قوله يصدق) بضم ففتح مثقلا (قوله انه) أي الرقيق (قوله قيد) بفتح مثقلا (قوله لمن) انه ان خصه (قوله السيد الاذن في التجارة بيان المشهور (قوله بان لا يشهره) أي السيد التخصيص صله قيد (قوله فان اشهره) أي السيد التخصيص (قوله وتقله) أي التقييد

(قوله ولا يجوز له) أي الرقيق (قوله وان لم يأذن له في التجارة بالدين) مبالغة في جوازها (قوله وان لم يأذن له الا في نوع واحد منها) مبالغة في لزومه ما دأب به في جميع الأنواع (قوله وهو) أي عدم اعتبار تحجيره عليه في التجارة بالدين (قوله الى انه) أي العبد (قوله ليس له) أي العبد (قوله اذا جاز) أي السيد (قوله عليه) أي العبد (قوله به) أي الدين (قوله على قوله) أي شخصون (قوله الا ان يشهر) أي السيد (قوله ذلك) أي الحجر (قوله الوجهين) أي التجارة بالدين والتجارة في نوع من الأنواع (قوله وهو) أي قوله بعض شيوخ صقلية صحيح (قوله لانه) أي الشان (قوله لا يدري الناس الخ) مفهومه انهم لو علموا انه اقعبه فلتجارة في نوع خاص باشهار السيد ذلك واعلانه ونصرف في غيره فلا يلزمه (قوله في البيان) خبر مقدم (قوله دلائل) أي مدلول ومعنى (قوله انه) أي السيد (قوله لو اعلن وانهر) أي السيد (قوله اذنه) أي السيد لعبد في التجارة (قوله ثم تجر) أي العبد (قوله في غيره) أي ما أذن له (قوله فلا يلزمه) أي العبد (قوله فيه) أي لزوم ما دأب به (قوله لانه) أي اعلانه قصر اذنه على شيء (قوله فعل في قولها) أي المدونة (قوله لا يتنعه) أي السيد ١٨٨ (قوله بقصر اذنه) أي على شيء (قوله ان الاشهار ينفعه) فاعل يأتي

(قوله برد) بضم ففتح (قوله
تخریجه) ای ابن رشد
(قوله الاول) ای عدم
نفع السيد اعلانه قصر
اذنه له على نوع من قواها
لا يجوز على العبد الا
السلطان (قوله بانه) ای
الشان الخ صلة برد تخریجه
(قوله فيه) ای التجر (قوله
به) ای الاذن (قوله لغوه)
ای الخرفا على لازم (قوله
ثم قال) ای ابن عرفة (قوله
تجر) مفعول تجبیه
المضاف لفاعله (قوله
ینوع) صلة تجبیه (قوله
ولغوه) ای التخصیه
عطف علی لزوم (قوله قیم)
ای تجبره کل نوع (قوله
اعلن) ای السيد (قوله به)

(قوله فواضح) أى منعه لانه تبرع وهو لم يؤذن له فيه (قوله والوا) أى وإن كان عن فائضة (قوله فهو) أى التأخير (قوله الثانى) أى كونه لفائدة (قوله فانه) أى منع التأخير لفائدة (قوله بالحر) أى تأخيره (قوله فانه) أى الحر (قوله لمحمد) بفتح الميم وإضافته للبيان أى وتأليف الناس لمعاملته (قوله الاول) أى فتح الضاد (قوله وسكونها) أى التحسية (قوله الثانى) أى كسر الضاد (قوله الناس) مفعول يضيف (قوله بعامهم الخ) صلة يضيف (قوله وشعوه) أى ويضيف (قوله فى المدونة) خبر شعوه (قوله فى المدونة) خبر مقدم (قوله لذلك) أى اعتناقه عن ولاءه (قوله الطعام) مفعول يطعم (قوله يعلم) أى العبد (قوله ذلك) أى اطعامه الطعام (قوله لواله) أى العبد (قوله الآن) يأذن لسيده (قوله فى منع الطعام ودعاء الناس اليه) قوله الآن يفعل ذلك (قوله فى منع الطعام ودعاء الناس اليه) قوله المأذون أى له فى التجارة فاعل يفعل (قوله لويه) ١٨٩ أى قول أبى الحسن هذا يعبرون

على غير العقيقة صلة تعلم
(قوله وانه) أى الشان (قوله
غرهما) أى تت ومن
(قوله لفظها) أى المدونة
(قوله بها) أى الوضع
والتأخير والتصنيف (قوله
فهو) أى ان استألف الح
تفريع على ومحل جواز
الوضع الخ (قوله لثلاثة)
أى الوضع والتأخير
والتصنيف (قوله منها)
أى الثلاثة (قوله بها) أى
الثلاثة (قوله لها) أى
التيارة (قوله فى المدونة) خبر
مقدم (قوله ويرثه) أى
نصيبه من ربع القراض
(قوله به) أى جزئه من ربع
القراض (قوله ولا يتبعه)
أى جزء الرب الغيب (قوله
ليمعه) أى العبد (قوله به)
أى جزء الرب الخ قوله كونه
لسنده (قوله فاشبه) أى

فواضح والافهوسلف برتقها واجيب باختيار الثاني ولا يلزم عليه المنع لانها منفعة غير محقة
 وايضا فانه مقوض بالخرفانه يجوز له تأخير الاثمان طلبا لمحمد الشاوي الله اعلم (و) له ان (يضيف)
 بضم التحتية وفتح الصاد المعجمة وكسرها وال التحتية على الاول مثله وسكونها على الثاني الناس
 بطعام يدعوه اليه ولوعقيقة ولده ونحوه في المدونة طئي في المدونة ليس للعبد الواسع المال
 ان يعق عن ولده ويطم تلك الطعام الا ان يعلم ان سيده لا يكره ذلك ولا ان يصنع طعاما ويدعو
 اليه الناس الا ان يأذن له سيده الا ان يفعل ذلك المأذون استتلا في التجارة فيجوز ابو الحسن
 قوله الا ان يفعل ذلك المأذون استتلا في التجارة فيجوز هذا يعود على غير العقيقة طئي وبه
 تعلم ما في قول ت ت و س ولوعقيقة وانه غرضها ظاهر لفظها ومحل جواز الوضع والتأخير
 والتصنيف (ان استألف) المأذون به التجارة فهو راجع للثلاثة ومنه فهم الشرط المنع منها ان لم
 يستألف بها الهاء (تنبيه) في المدونة لا يجوز للعبد ان يعير من ماله عارية مأذونا كان
 او غير مأذون وكذلك العطية ابن عرفة وفيها لا يعير شيئا من ماله بغير اذن سيده الصقلي عن
 محمد قال غيره لا باس ان يعير دابة للمكان القريب اه (و) له ان (ياخذ) الرقيق المأذون له
 في التجارة (قراضا) بكسر القاف اي مالا يتجرفه يجوز معاوم من ربحه وجزؤه كخراجه
 اسيد فلا يتضي به دية ولا يتبعه ان عتق اسيد به منافع نفسه فاشبه اجارة نفسه والمسافة
 كالقراض (و) له ان (يدفعه) اي الرقيق المأذون له في التجرة القراض لان اخذه ودفعه من
 التجارة المأذون له فيها ابن عرفة وفي استلزام الاذن في التجرة اخذ القراض واعطاه متقلا
 الصقلي عن ابن القاسم واشبه يتاعلى انه تجر او اجارة او ايداع للغير اه وله القسرى وقبول
 البديعة واخذ اللقطة وهبة الثواب لا التوكل والاتقاط للقيط الا باذن (و) له ان (يتصرف)
 اي الرقيق المأذون له في التجرة (في كهبة) وصدقة ووصية له بعمالة لاهية لغير ثواب
 وصدقة ونحوهما ولعله نص على هذا وان علم من قوله الا باذن لدفع توهم عدم دخوله فيه
 لطريانه بعده (واقيم) بضم الهمز وقع الميم اي فهم (منها) أي المدونة (عدم منعه) اي الرقيق

قراضه (قوله لان أخذه) أى القراض (قوله ودفعه) أى القراض الخ على جوازهما (قوله فى استلام الخ) أى وعده (قوله انه) أى القراض (قوله وله) أى المأذون له فى التجارة (قوله لا التوكل) أى عن غيره فى التصرف (قوله الاباذن) أى من سيده فى توكله واخذه اللقيط (قوله ووصية الخ) بيان لما دخل بالكاف (قوله بمعاوضة مالية) أصله التصرف (قوله وله) أى المصنف (قوله هذا) أى جواز تصرفه فى كهبته (قوله وان علم) يضم العين الخ حال (قوله الاباذن) أى للرفيق فى التجارة عقب وجوبه على الرفيق (قوله لدفع توهم الخ) على تصح على هذا (قوله دخوله) أى التصرف فى كهبته (قوله فيه) أى الاباذن (قوله لطريانه) أى الموهوب وضوء (قوله بعده) أى الاذن فى التجارة على توهم عدم دخوله فيه ثم مثله لابن الحاجب صاحب التكملة وهو غير محتاج لانه من جهة مال العبد فينسحب عليه جحر التصرف فيه وكأنه يشعربه الى انه مكرر مع قولهما كغيرهما السيد

على طار وقبته وفيه تقف لانهم ما انما تصاعى ذلك لانه لما كان اصل المال ليس رجايتوهم انه لا يجزى فيه فدفعا هذا التوهم
 ينصهم على ان لا يجزى فيه ولو لم يكن اصله ماله والله اعلم طقى مراد صاحب التكملة انهم من جملة ماله فيشملها الجوز والاذن
 فلا حاجة لذكرها وسبقه بذلك ابن عرفة عيب لعله نص على هذا وان دخل فيما جعل له لانه لما كان طار ثاقرا رجايتوهم انه ليس
 بداخل في الاذن (قوله من قولها) اى المدونة (قوله وهب) بضم فكسر (قوله اعترقه) اى المأذون (قوله فغرماء) (قوله جرحه)
 اى المأذون (قوله اى ما وهب له) (قوله لهم) اى غرمائه (قوله يده) اى المأذون (قوله خراجه) اى المأذون (قوله جرحه)
 اى المأذون (قوله وقبته) اى المأذون (قوله قتل) بضم فكسر اى المأذون (قوله يده) اى المأذون (قوله من خراجه)
 بيان ما (قوله ذلك) اى الاخذ في دينهم (قوله وهب) بضم فكسر (قوله تصدق) بضم التاء والصاد وكسر الدال
 منقلا (قوله عليه) اى العبد ١٩٠ (قوله اوصى) بضم ن سكون فكسر (قوله اى العبد)

(قوله) اى المال (قوله) فقبلة يكسر الموحدة
 اى العبد المال (قوله) استقلاله اى العبد
 (قوله نفسه) اى القبول
 (قوله الا باذن سيده)
 اى له في التصرف (قوله)
 معطيه اى الرقيق (قوله)
 عليه اى الرقيق (قوله)
 العطية (قوله كالسقية)
 والصغير اى شرط
 معطيه ما عدم الجوز عليهما
 في العطية (قوله القرض)
 بفتح الفاء والراء (قوله)
 قيد بضم فكسر منقلا
 (قوله لها) اى الاموال
 (قوله فيه) اى القيام
 (قوله وهذا) اى الجواب
 (قوله المسقة) اى التي
 جعل الله لكم قياما (قوله)
 المأذون له في التجارة (من) قبولها اى الهبة اقامه عياض من قولها وما وهب للمأذون
 وقد اعترقه دين فغرماء احق به من سيده ولا يكون لهم من عمل يده شيء ولا من خراجه وأرض
 جرحه وقبته ان قتل وما فضل يده من خراجه وانما لهم ذلك في مال وهب للعبد او تصدق به
 عليه او اوصى له فقبلة العبد اه والاقامة من قولها فقبلة لان ظاهره استقلاله بالقبول
 (را) رقيق (غير من) اى رقيق (اذن) بضم الهمز وكسر الذال (له) في التجرة (القبول) للهبة
 وصدقته والوصية (بلاذن) من سيده فيه وليس لغير المأذون له التصرف في كهية الا باذن
 سيده الا ان يشترط معطيه عدم الجوز عليه كالسقية والصغير قاله ابن عبد السلام ابن
 القرض العمل بشرط المعطى المذكور خلاف قول الله تعالى ولا تؤنوا السفهاء اموالكم
 واجيب بان النهي في الآية قيد بقوله تعالى التي جعل الله لكم قياما اى تحتاجون لها فيه
 فيههم منه ان ما لا تحتاجون له يجوز اعطاؤه لهم وهذا على ان الصفة مخصوصة والمتبادر انها
 كاشفة (والجوز عليه) اى الرقيق المأذون له في التجارة اذا قام غرماء عليه وطلبوا تفليس
 او اراد سيده منعه من التصرف وابطال اذنه فيه (ك) التجرة على المدين (الحرف) في كون الذي
 يتولاه القاضي لا الغرماء ولا السيد وقبول اقراره ان لا يتم عليه قبل التفليس لابعده ومنعه
 من التصرف المالى الى غير هذا مما مر وليس لسيده اسقاط الدين عنه بخلاف غير المأذون
 فاسيده اسقاط الدين الذي تدانيه ولا اذنه عنه قاله ابن رشد وقيل لسيده الجوز عليه بغير ما
 لانه ملكه وفيهم ابوالحسن المدونة عليه اللغوى هذا اذا لم يطال تجره ابن عبد السلام لا ينبغي
 العدول عنه وتردد النويرى في كونه خلافا او تقييدا او ظاهرا كلام ابن شماس الاول طاقى
 فرضت المسئلة في التجرة قيام الغرماء وذكر الخلاف فيه تبعه الشارح وتبعه جميع من
 وقف عليه من شراره وأصله قوله في التوضيح في شرح قول ابن الحاجب وهو في قيام الغرماء

انها اى الصفة (قوله وابطال) عطف على منع (قوله اذنه)
 اى السيد (قوله) اى العبد (قوله فيه) اى التصرف (قوله في كون) جملة كاف التشبيه (قوله وقبول)
 عطف على كون (قوله اقراره) اى العبد (قوله قبل التفليس) جملة اقرار (قوله ومنعه) اى العبد عطف على كون (قوله غير هذا)
 اى المذكور (قوله مما مر) بيان غير هذا (قوله اسيد) اى المأذون له في التجارة (قوله لانه) اى العبد المأذون (قوله ملكه)
 اى السيد (قوله عليه) اى استقلال سيده بالجوز عليه (قوله هذا) اى استقلال سيده المأذون بالجوز عليه (قوله تجره) اى
 المأذون (قوله عنه) اى تقييد اللغوى بعدم طول زمن تجره (قوله النويرى) بضم النون وفتح الواو وسكون المثناة وكسر الراء
 وشداياه (قوله في كونه) اى كلام اللغوى (قوله الاول) اى كونه خلافا (قوله وهو) اى الرقيق المأذون له في التجارة (قوله)
 في قيام الغرماء) اى عليه لتدانيه كالجوز

(قوله واخبر) أى عليه أى منعه من التصرف وإبطال الأذن له في التجارة عطف على قيام (قوله كالخمر) أى في أنه لا يقبله ولا يجبر عليه إلا الحاكم (قوله يجبر السيد) أى على العبد المأذون له في التجارة أى يبطل أذنه له في التجارة ويمنعه من تصرفه في ماله (قوله أنه) أى العبد المأذون له في التجارة (قوله ذلك) أى الجبر عليه (قوله ثم ذكر) أى الموضع (قوله فجعل) أى خليل (قوله وهذا) أى جعله مستثنين مصلته قرر (قوله وهو) أى تقرير ابن عبد السلام (قوله عليه) أى العبد المأذون له في التجارة (قوله لأن ابن الحاجب الخ) على تبين ذلك بنقل كلام ابن شاس (قوله اختصاره) أى كلام ابن شاس (قوله ونصه) أى كلام ابن شاس (قوله بعد أن) أى السيد (قوله أى العبد في التجارة) (قوله وان اغترق الدين ما يده) أى العبد بالغة (قوله ويعنه) أى السيد العبد (قوله ما يده) أى العبد (قوله فيكون) أى القاضل (قوله) أى سيده (قوله هو) أى سيده (قوله أحدهم) أى الغرماء لكونه دأبه (قوله فيشاركهم) أى سيده غرماء فيما يده ١٩١ (قوله ويجبروا على العبد) أى يمنعوه من معاملة الناس (قوله

وهو) أى العبد المأذون له في التجارة (قوله في هذا) أى تقليسه (قوله كالخمر) في أنه لا يتحكم به عليه إلا القاضى (قوله عليه) أى المأذون (قوله ذلك) أى الجبر عليه (قوله به) أى المأذون (قوله يعلم) بضم الياء (قوله ذلك) أى الجبر (قوله منه) أى العبد (قوله عليه) أى العبد (قوله ورده) أى العبد المأذون له في التجارة إلى جبر سيده (قوله غيره) أى ابن القاسم (قوله ورده) أى العبد المأذون له في التجارة إلى الجبر (قوله فهو) أى العبد (قوله مردود) أى إلى جبر سيده (قوله أقامته) أى العبد (قوله فيما) أى الجبر الذي

والجبر كالخمر وقيل يجبر السيد من غير ما كم وقال النخعي ما لم يبطل تجره يعنى أنه في قيام غرمائه ويجبرهم عليه كالخمر فلا يكون ذلك للسيد وإنما يكون للحاكم ثم ذكر الخلاف فجعل كلام ابن الحاجب مثله واحدة وليس كذلك وإنما هما مستثنان أحدهما أنه في قيام الغرماء عليه كالخمر والثانية أنه في الجبر عليه كالخمر ومعنى الجبر عليه إبطال أذنه له في التجارة ورده للجبر وهذا قرر ابن عبد السلام كلام ابن الحاجب وهو الصواب والجبر المذكور سواء كان عليه دين أم لا ولا يقيىن ذلك ما قلنا بنقل كلام ابن شاس لأن ابن الحاجب قصد اختصاره ونصه وللسيد الجبر على عبده بعد أن له وان اغترق الدين ما يده ويعنه من التجارة ثم يكون ما يده لغرمائه دون سيده إلا أن يفضل عنهم شيء فيكون له أو يكون هو أحدهم فيشاركهم وليس للغرماء أن يجبروا على العبد لكن لهم القيام بدونه فيقل سونه وهو في هذا كالخمر وان أراد السيد الجبر عليه فلا يفعل ذلك دون السلطان حتى يكون السلطان هو الذي يوقفه للناس فيما مر به في طاف به حتى يعلم ذلك منه فان جبر عليه السيد دون السلطان فقال ابن حوث قال ابن القاسم لا يجوز رده إلا عند السلطان وقال غيره حيث رده السيد فهو مردود وقال النخعي أن لم تطل أقامته فيما أذن له فيه ولم يشتره بجزأ جبر السيد ذكره عنده من خالطه أو عامه وان طال ذلك واشتره الأذن له كان الجبر عليه للسلطان يسمع ذلك ويظهره اه كلام ابن شاس فقد ظهر لك منه أنهم ما مستثنان هو كالخمر في كليهما أحدهما عند قيام الغرماء وتقليسهم والآخرى الجبر عليه بمعنى إبطال الأذن في التجرة ورده للجبر سواء كان عليه دين مستغرق أم لا وهذا ظاهر فجعلها المصنف في توضيحه مثله واحدة ولذا اقتصر في مختصره على الجبر ولم يذكر قيام الغرماء واصل ذلك كما قولها ومن أراد أن يجبر على وليه فلا يجبر عليه إلا عند السلطان فرفع له للسلطان ليظهر للناس ويسمع به في مجلسه ويشهد على ذلك فمن باعه أو ابتاع منه بعد ذلك فهو مردود عليه وكذلك المأذون لا ينبغي لسيد أن يجبر عليه إلا عند السلطان

(قوله أذن) أى السيد (قوله) أى العبد (قوله ولم يشتر) أى العبد بأن سيده له في التجارة قوله وذكره) أى الجبر عطف على الجبر (قوله عنده من خالطه أو عامه) أى العبد (قوله ذلك) أى تجر العبد (قوله يسمع) بضم فسكون فكسر إلى السلطان الناس (قوله ذلك) أى جبر العبد (قوله ويظهره) أى السلطان جبر العبد للناس ليحتموا بمعاملته (قوله منه) أى كلام ابن شاس (قوله هو) أى المأذون له (قوله وهذا) أى كونها مستثنين (قوله ولذا) أى جعلها مستثلة واحدة على اقتصر (قوله قولها) أى المدونة (قوله على وليه) أى مجبوره لغيره أو سقيه (قوله فترقه) أى الولي مجبوره (قوله ليشهره) أى السلطان الصبي أو السفينة (قوله ويسمع) بضم فسكون فكسر (قوله به) أى جبر الولي (قوله ويشهر) بضم فسكون فكسر (قوله على ذلك) أى الجبر على الولي (قوله فهو) أى يعنه أو ابتاعه (قوله وكذلك) أى الحر المولى عليه في أنه لا يجبر عليه

(قوله به) أي المأذون (قوله يعلم) بضم الياء (قوله ذلك) أي الجحر (قوله منه) أي العبد (قوله على يابه) أي الكراهة (قوله نقل ابن حنث عن ابن القاسم) أي أنه لا يجوز زده إلا عند السلطان (قوله فيها) أي المدونة (قوله دين) فاعل الحق (قوله ويعنه من التجارة) تفسير لجبر عليه (قوله ودينه) أي المأذون (قوله في ماله) أي المأذون (قوله دايته) أي المأذون (قوله فيكون) أي سيده (قوله هو) أي المأذون (قوله في هذا) أي التقليل (قوله وانه) أي المأذون (قوله فيها) أي المستلتم (قوله وان الجحر عليه) أي المأذون (قوله والا) ١٩٢ أي ولو كان فيها شائبة حرية (قوله وله) أي المأذون (قوله من ذكر) أي أم ولده

وأصوله وفروعه وحاشيته
القرية (قوله بانها) أي
مستولته (قوله ان عتق)
أي المأذون (قوله وان باع)
أي المأذون من ذكر (قوله
بلاذنه) أي السيد (قوله
مضى) أي يبعه (قوله ولده)
أي المأذون (قوله لانه) أي
ولده (قوله وان يبع) أي
ولده (قوله على عتقه) أي
ولده (قوله عليه)
أي المأذون (قوله ان عتق)
أي المأذون (قوله وان كان)
أي المأذون (قوله اشتراها)
أي المأذون أم ولده (قوله
وعليه دين) حال (قوله
لكن تباع فيه مع ولدها)
استدراك على ما قبله لرفع
ايها مبيعها فيه دون
ولدها ويباع ولدها لانه السيد
أمه ولا يثنى منه السيد أي
(قوله وان حدث الدين
بعد شرائها) أي من خواجه
وكسبه (قوله للسيد)
أي المأذون (قوله وتباع)
أي الامه في الدين (قوله

فبوقفه السلطان للناس ويأمر به فيطابق به حتى يعلم ذلك منه أبو الحسن لا ينبغي هنا على يابه
هـ واظهر مع نقل ابن حنث عن ابن القاسم ثم قال فيها واذا الحق المأذون دين يفتقر ماله
فلسيده أن يجبر عليه ويعنه من التجارة ودينه في ماله ولا يثنى لسيدته في ماله الا ان يفضل عن
دينه شيء أو يكون السيد دايته فيكون اسوة الغرماء وليس للغرماء أن يجبروا عليه وأعمالهم
أن يقوموا عليه فيقتلوه وهو كالخرفي هذا أبو الحسن يعني ليس للغرماء أن يجبروا عليه
الجحر الذي يجبره السيد بان يعنه من سائر التصرفات في ماله وأما الجحر الذي هو التقليل
فهو لهم طاق فقد ظهر للثمن كلام المدونة أيضا المستلتم وانه فيهما كالخرفي وان الجحر عليه
لا يقيد بقيام الغرماء فافهم فقد زلت فيه اقدام واطلنا بالنقول ايضا حاله وانه الموفق
(وأخذ) بضم الهمز وكسر النون المججمة الدين الثابت على المأذون له في الجحر سواء جبر عليه
أم لا (عما) أي المال الذي (بيده) أي المأذون من ماله الذي له سلاطة عليه سواء كان بيده أم لا
فان بقي شيء فهو لسيدته ان شاء أخذه وان شاء ابقاه بيده ان كان غير مستولته بل (وان) كان
ما بيده (مستولته) أي أم ولده المأذون سواء ولدها قبل الاذن أو بعده ان اشتراها من مال
التجارة أو ربحه لانها من ماله ولا شائبة حرية فيها والا لكانت أشرف من سيدها وكسبت ولده
أصوله وفروعه وحاشيته القرية وان كانت أم ولده حامله فلا تباع حتى تلد لان جنينها للسيد
وله يبيع من ذكر لغير الدين لكن باذن سيده لمرى القول بانها تكون أم ولده ان عتق وان باع بلا
اذنه مضى لان رعى الخلاف انما هو في الابتداء ولا يباع ولده لانه لسيدته لانه وان يبيع فسحق
بيعه لا اتفاق على عتقه عليه ان عتق وان كان اشتراها من خواجه وكسبه فلا تباع في دينه
لانها للسيد وشمل كلامه من اشترى زوجته حامله منه او مع ولدهم من اوعيه دين لكن تباع
فيه مع ولدها وان حدث الدين بعد شرائها فالولده لسيدته وتباع بعد ولادتها اذ لا يجوز استثنائها
مع ولدها بعد تقويمها اليه لم يخصصها فهو للغرماء وما يخص ولدها فهو للسيد ولو بيعت في الدين
ثم ظهرت حامله فلا للسيد فسحقه على الصحيح لحقه في حملها وقيل لا يفسخه وشمل الدين دين سيده
فيما حصص به الغرماء ولا يخصهم بما دفعه له الجحر الا ان يعامله بعده بسلف او يبيع صحيح ابن
عرفة لو باع ولده بغير اذن سيده رديعه اذ لا اختلاف في عتقه عليه اذا عتق قلت بل لانه
محض ملك سيده ومجمع اصبيح ابن القاسم لا تباع أم ولده لغرماته وهي حامل بل حق تضع
لان ما في بطنها للسيد ولا يجوز استثنائها فان لم يكن عليه دين جازي بها باذنه وان كانت حاملًا

مع ولدها) ماله تباع (قوله بعد تقويمها) أي الامه وولدها كل وحده (قوله يعلم) بضم الياء (قوله ما يخصها) وفي
أي الامه (قوله لمسته) أي السيد (قوله في خاصص) أي سيده (قوله به) أي دينه (قوله ولا يخصهم) أي سيده الغرماء (قوله
بعندفعه) أي سيده (قوله) أي العبد (قوله يعامله) أي السيد عتقه (قوله بعدة) أي الجحر (قوله لو باع) أي المأذون (قوله رد)
بضم الراء (قوله في عتقه) أي ولد المأذون (قوله عليه) أي المأذون (قوله عتق) أي المأذون (قوله لانه) أي ولده (قوله استثنائه)
أي الحمل (قوله عليه) أي المأذون (قوله ياذنه) أي السيد

(قوله كل) أي من الغرماء والسيد (قوله فانه لم يخجله) مفهوم ان مخ لا دين (قوله فهي) أي العظيمة (قوله وهما) أي التأويلان
(قوله وهب) يضم فكسر (قوله له) أي المأذون (قوله ان ثبت) أي الاعطاء له قبل قيامهم (قوله والدين) أي الذي على المأذون
(قوله قدر ماله) أي المأذون (قوله والا) أي وان لم يثبت كون الاعطاء قبل الدين (قوله فلا) أي لا يخص سيده بما وهب له
(قوله هذا القيد) أي شرط كون الهبة بعد الدين (قوله لغيره) أي تت (قوله له) أي تت (قوله فيه) أي هذا القيد (قوله له)
أي هذا القيد (قوله وغره) أي تت (قوله محرفا) بفتح الراء حال من كلام (قوله وتكلف) بفتح التاء متعلا أي ز (قوله له)
أي كلام الشامل (قوله سيده) أي المأذون (قوله بما وهبه) أي الشيء الذي رهنه المأذون عند سيده في دين تدائنه منه (قوله
وكأنها) أي نسخة رهنه (قوله وعليها) أي نسخة رهنه صالحة تشرح ١٩٣ (قوله بذلك) أي واختص

سيده بما وهبه (قوله
اذ باع) أي السيد (قوله
ثم اخذ) أي السيد (قوله
منه) أي عبده (قوله دين
فاعل لحق (قوله بقدر
مال العبد) أي بحسب
العادة في معاملته الناس
احترزه عن بيعه سلعة بثمن
كثيرا تدعى بيده
لا يشبه المعتاد كما في نص
المدونة الاتي (قوله
ومبايعته) أي السيد
العبد (قوله بمبايعته مثله)
أي بالإحابة (قوله فهو)
أي السيد (قوله عليه)
أي الرهن (قوله وان كان)
أي الرهن (قوله ذلك)
الوصف المذكور (قوله
لم يكن) أي السيد (قوله
به) أي الرهن (قوله وان
كانت له) أي السيد بيته
أي على الرهن (قوله وقيل
لا يكون) أي السيد

وفي التوضيح اذا قام الغرماء على المأذون وأتمته حامل منه فقال اللخمي يؤخر بيعه - احق
تضع ويكون له السيد وتباع بولدها بسد تقويم كل واحد بما فراده ليعلم كل ما يبيع به
ملكه وشبهه في الاخذ في الدين فقال (كعطيته) أي الرقيق المأذون له في التجارة من هبة
او صدقة عليه او وصية له فتؤخذ في دينه (وهل) اخذها فيه (ان) كان (مخ) يضم فكسر أي
اعطى المأذون الهبة أو الصدقة أو الوصية (ال) قضاء (الدين) بها فان لم يخجله فهي السيد
كخراجه (أو) يقضى دينه بها (مطلنا) عن التقيد بمخجه للدين في الجواب (تأويلان) الاول
للقاسي والثاني لابن أبي زيد تت وهما فيما وهب له بعد قيامهم قال في الشامل واختص
سيده بما وهب له قبل قيامهم على الاصح ان ثبت بيته والدين قدر ماله والا فلا طي لافرق بين
ما وهب له قبل قيامهم وبعبده كما هو ظاهر اطلاق الأئمة ولم أر هذا القيد لغيره ولا سلف له فيه
ولا معنى له وغره كلام الشامل الذي نقله محرفا كما حرفة الزرقاني وغيره وتكلف له معنى يجه
السمع وشرحه موافقه على هذا التحريف والذي رأيت في نسخة عتيقة من الشامل واختص
سيده بما رهنه بالاراء والون بعد الهاء وكأنها اصلاح وعليها شرح المدنى شارح الشامل
فقال أشار بذلك لما في النوادر قال مالك رضى الله تعالى عنه اذا باع عبده المأذون له سلعة ثم
أخذ منه رهنها فلق العبد دين فان كان دين السيد بقدر مال العبد ومبايعته بمبايعته مثله فهو
أحق بالرهن اذا كانت عليه بيته وان كان على غير ذلك لم يكن أحق به وان كانت له بيته وقيل
لا يكون أحق به وهو اسوة الغرماء اه وهذا هو المتعين في كلام الشامل ولا يصح غيره وقد
قال في المدونة ولا يخص السيد غرماء عبده بما دفع اليه من مال فتجبر به الا ان يكون عاملا
بذلك فاسلفه او باعه يعاصمها بغير إحابة وان دفع العبد الى السيد رهنها في ذلك كان السيد
أحق به وان ابتاع من سيده سلعة بثمن كثير لا يشبه المعتاد كما يعلم انه يوليح لسيده فالغرماء
أحق بما في يدهم الا ان يبيعه يعاصمها ببيع فهو يخص به الغرماء اه فقول
الشامل والدين قدر ماله هو قولها يعاصمها وقولها يشبه البيع وقوله والا فلا هو قولها بثمن
كثير لا يشبه الثمن وقد تبحر على كلام الشامل وتبع من تت (لا) يؤخذ دين المأذون

٢٥ مخرج ت (قوله به) أي الرهن (قوله وهو) أي السيد (قوله اسوة
الغرماء) أي في الرهن (قوله وهذا) أي الذي شرح به المدنى (قوله من مال) بيان ما (قوله فتجبر) أي العبد (قوله به)
أي المال (قوله الا ان يكون) أي السيد (قوله عاملا) أي السيد عبده (قوله بذلك) أي المال (قوله فاسلفه) أي السيد
عبده (قوله او باعه) أي السيد عبده (قوله في ذلك) أي بين السلف والبيع (قوله به) أي الرهن (قوله وان ابتاع)
أي العبد (قوله يعلم) يضم الياء (قوله يوليح) أي ادخال (قوله لسيده) ما لا يستحقه (قوله يبيعه) أي السيد العبد
(قوله فهو) أي السيد (قوله به) أي الثمن (قوله قولها) أي المدونة (قوله وقولها) أي المدونة تعطف على قولها

(قوله فيه) أي دين المأذون (قوله غلته) أي المأذون (قوله لدخولها) أي غلته (قوله استهلكها) أي المأذون المال (قوله كان) أي المأذون (قوله وغدا) أي قبيح الصورة (قوله فيها) أي المتعدى والوعد (قوله إذا استهلكها) أي الوديعة المأذون (قوله أنها) أي الوديعة أي عوضها (قوله في ذمة) أي المأذون أي سواء أتألفها أم لا وأخطأ وسواء كان وغدا أم لا (قوله أنه) أي المأذون (قوله أن استهلكها) أي المأذون الوديعة (قوله فهي) أي الوديعة (قوله في رقبته) أي المأذون (قوله لا يتبع) بضم الياء أي بعوض الوديعة (قوله في أن لسيده) صلة كتاب التفسير ١٩٤ (قوله كلام) مقعول تقرير (قوله بالانتزاع) صلة تقرير (قوله صواب) خبر

تقرير (قوله من نص الخ) بيان ما قوله أن الجحري عليه الخ) بيان لنص يهدف من (قوله عليه) أي المأذون (قوله وغرها) أي من وعج (قوله وخنزير الخ) بيان لما دخل بالكاف قوله مما لا يحل الخ) بيان قحوهما (قوله لأنها) أي تجارته لسيده (قوله لأنه) أي رقبته (قوله باعها) أي الجحر (قوله أريقت) أي الجحر (قوله وكسر) بضم فكسر (قوله تصدق) بضم التاء والصاد (قوله عليه) أي الذي (قوله به) أي الثمن (قوله وان قبضه) أي الذي ثمن الجحر (قوله تمكنه) أي الذي (قوله وهو) أي ما يأتي في باب الوكالة (قوله في كالجحر) تنازع فيه يجزى وتجزى (قوله جواز تمكنه) أي الذي من التجارة في كجحر لنفسه (قوله خطا بهم) أي الذميين (قوله وعليه) أي جواز تمكنه (قوله ما أتى به) أي من تجزى في كجحر (قوله أن انتزعه) أي سيده ما أتى به (قوله منه) أي الذي (قوله وعده) أي جواز تمكنه منه (قوله بها) أي فروع الشريعة (قوله وجلنا) أي كلام المصنف وجواز (قوله لقوله) أي المصنف على جلنا الخ (قوله لأن معناه الخ) على عملية قوله له على غير المأذون (قوله وهو) أي الرقيق (قوله حينئذ) أي حين تجزى به مال سيده على أن رجحه لسيده (قوله له) أي سيده (قوله وكلام) عطف على (قوله بغيره) أي جله على غير المأذون (قوله وهو) أي الغرض الخاص (قوله تجزى) أي الرقيق (قوله نفسه) أي الرقيق (قوله حينئذ) أي حين تجزى في مال نفسه والريح لسيده (قوله تجزى لسيده) المناسب أبدا له بأذن (قوله تجزى) أي كلام المصنف (قوله وقرره) أي كلام ابن الحجاب

من (غلته) أي المأذون الحاصلة بعد الأذن فلا تؤخذ في دينه وتؤخذ فيه غلته التي بيده قبل الأذن لدخولها في المال المأذون له في التجزى به ضمانا (و) لا يؤخذ من المأذون من ثمن رقبته) أي المأذون لأن ديون الغرماء إنما تعلق بذمته لا برقبته التي هي ملك سيده ومثل ثمن رقبته أرض جنابة عليه تت وظاهره سواء استهلكها في التجزى تعديا أو لا كان وغدا أو لا وفيها خلاف طئي هذا الخلاف في الوديعة إذا استهلكها فإما المشهور أنها في ذمته وحكي يحيى بن عمر عن بعضهم أنه أن استهلكها تعديا فهي في رقبته كالجنابة وقال أشهب أن كان المأذون له وغدا لا يودع مثله لا يتبع (وان لم يكن غريم) أي ذودين على المأذون (ة) المأذون (كغيره) ممن لا يؤذن له في أن لسيده انتزاع ماله وعدم قبول إقراره ولولم لا يتم عليه طئي. تقرير نت كلام المصنف بالانتزاع فقط صواب وهو قول ابن الحجاب وأما الانتزاع إذا لم يكن غرماء فكغيره فزيادة س وج والجحر عليه بغير ما كغير صواب لما سبق لك من نص المدونة وبين شمس أن الجحر عليه لا يكون إلا عند الحاكم كالمحر لا فرق بين كونه عليه دين مستغرق أم لا وهو ظاهر إطلاق المصنف وغرها تقرير قوله والجحر عليه كالمحر مع قيام الغرماء وقد علمت مانع (ولا يمكن) بضم التحتية وفتح الميم والسكاف متقاربان (ذمي) غير مأذون له في التجزى أي يحرم على السيد أن يمكن عبده الذي غير المأذون (من تجزى في كجحر) وتخزير ونحوهما مما لا يحل تملكه (أن تجزى) الذي (سيده) لأنها كججارة السيد لأنه وكيله سواء باع الذي ذلك الذي ومسلم لكن أن باعها لم أريقت وكسر أناؤها فان لم يقبض الذي عنها تصدق عليه به أذ باله وان قبضه فلا ينزع منه على المشهور ولا مفهوم لقوله كجحر فيجزم فكجحر من تجزى فيما يباح أيضا لقوله في باب الوكالة ومنع ذمي من بيع أو شراء وتقاض وهو مقدم على مفهوم ما هنا وإنما خص كالجحر هنا لقوله (والا) أي وان لم تجزى لسيده بأن التجزى لنفسه في كالجحر (فقولان) في جواز تمكنه بناء على عدم خطا بهم بفروع الشريعة وعليه فيجوز لسيده تناول ماله به أن انتزعه منه وعده بناء على خطا بهم أو جلنا على غير المأذون لقوله أن تجزى لسيده لأن معناه أن تجزى مال سيده على أن الربح لسيده وهو حينئذ ليس بمأذون بل وكيل له ونحوه في د وكلام المدونة والشارح يقيده ويمكن جله على المأذون لكن في فرض خاص وهو تجزى في مال نفسه على أن الربح للسيد لا يقال فيه حينئذ تجزى لسيده قاله عب البستاني نحوه في ابن الحجاب وقرره في التوضيح على ظاهره كما قرره ز وغيره واستدل له في التوضيح بكلام النحوي

(قوله منه) أي الذي (قوله وعده) أي جواز تمكنه منه (قوله بها) أي فروع الشريعة (قوله وجلنا) أي كلام المصنف وجواز (قوله لقوله) أي المصنف على جلنا الخ (قوله لأن معناه الخ) على عملية قوله له على غير المأذون (قوله وهو) أي الرقيق (قوله حينئذ) أي حين تجزى به مال سيده على أن رجحه لسيده (قوله له) أي سيده (قوله وكلام) عطف على (قوله بغيره) أي جله على غير المأذون (قوله وهو) أي الغرض الخاص (قوله تجزى) أي الرقيق (قوله نفسه) أي الرقيق (قوله حينئذ) أي حين تجزى في مال نفسه والريح لسيده (قوله تجزى لسيده) المناسب أبدا له بأذن (قوله تجزى) أي كلام المصنف (قوله وقرره) أي كلام ابن الحجاب

(قوله لان ذلك) اى شرب الخمر وكل الخنزير والتجريفهما (قوله له) اى السيد (قوله عليه) اى المكاتب (قوله قوته) بسكون الواو (قوله عبارته) اى المصنف (قوله ومرادهما) اى ابن الحاجب وخليل (قوله ما ألقى) اى العبد به (قوله من ذلك) اى تجره فى كخمريان ما (قوله جوازه) اى اخذ ما ألقى به من ذلك (قوله له) اى السيد (قوله تمكينه) اى الذى (قوله وبالجل) صلة يوافق (قوله اختصاره) اى كلام التعمى (قوله وتبهم) اى ابن الحاجب (قوله كلامهما) اى ابن الحاجب والمصنف (قوله عليه) اى كلام التعمى (قوله اذا كان) اى العبد (قوله لانه) اى العبد (قوله فان تجر) اى العبد (قوله بالفضل) اى الزائد على رأس المال (قوله فان جهل) ١٩٥ اى السيد (قوله ما دخل

عليه) اى العبد (قوله من الفساد) بيان ما (قوله في بيعه) اى العبد (قوله استحسن) بضم التاء وكسر السين (قوله له) اى السيد (قوله فان اذن) اى السيد (قوله له) اى عبده الذى (قوله تجر) اى العبد الذى (قوله كالعبد المسلم) اى فى جواز اخذ سيده (قوله يختلف) بضم الباء (قوله اذا تجر) وقع اللام (قوله بائع) اى الذى (قوله من ذلك) اى الربا وتجره فى كخمريان (قوله هذا) اى التفصيل المتقدم (قوله تجره) اى الذى (قوله فكأنهما) اى ابن الحاجب و خليل (قوله) كلامهما اى ابن الحاجب و خليل (قوله فيه نظر) التمكن (قوله فيه نظر) له لخالفته لقولها لا يمنع المسلم عبده النصرانى من

وجواز تمكينه ان تجره نفسه بدل عليه المدونة ونصها ولا يمنع المسلم عبده النصرانى من شرب الخمر وكل الخنزير او بيعهما او شرائهما او يأتى الكنيسة لان ذلك دينهم اه عياض قبل مراده بعبده هناك كاتبه اذ لا تجره عليه وقيل هو فى مأذونه له تجر بحال نفسه وقيل فى قوته وقيل فى مال تركه سيده توسعة له اه طى فجوعبارته لابن الحاجب ومرادهما بدم التمكين منع اخذ السيد ما ألقى به من ذلك وبالتمكن جوازه لاحقيقة التمكين اذ لا يسوغ له تمكينه من التجر مطلقا فيما ذكر وفي غيره لقوله فى الوكالة ومنع ذمى فى بيع وشراء وتقاض وبالجل على ما قلنا يوافق قولها لا يجوز للمسلم ان يستجبر الخ ووافق ما ألقى به فى الوكالة ويدل على الذى قلناه كلام التعمى واقتصر عليه فى الجواهر وقصد ابن الحاجب اختصاره وتبعه المصنف فيحمل كلامهما عليه ونص الجواهر التعمى لا يتبعى للسيد ان يأذن لعبده فى التجارة اذا كان غير مأمون فيما يؤوله امالا به يعمل بالربا او يخون فى معاملته او نحو ذلك فان تجر ويرى وعمل بالربا تصدق السيد بالفضل فان جهل ما دخل عليه من الفساد فى بيعه استحسن له التصديق بالربح بلا اجبار وقال مالك رضى الله تعالى عنه فى الكتاب لا ارى للمسلم ان يستجبر عبده النصرانى ولا يأمره ببيع شئ لقوله تعالى واكلمهم الربا وقد نهي عنه التعمى فان اذن له فتجر مع المسلمين فما ألقى به كالعبد المسلم ويختلف اذا تجر مع اهل دينه فاربى او تجر فى الخمر فعلى القول بانهم مخاطبون بفروع الشريعة يكون الجواب على ما تقدم اذا بايع مسلما وعلى القول بانهم ليسوا مخاطبين بها يسوغ للسيد ما ألقى به من ذلك وكان لابن عمر رضى الله تعالى عنهما عبد نصرانى يبيع الخمر هذا اذا كان تجره لنفسه فان تجر لسيده فلا يجوز شئ من ذلك لانه بمنزلة تولى السيد ذلك البيع لانه وكيله اه فكأنهما فهما من قوله وكان ابن عمر اخ جواز التمكين حقيقة فيقرر كلامهما به وعليه فلا مفرهم لقوله فى كخمريان اه كلام طى البنائى فيه نظر والله اعلم (و) حجر (على) شخص (مريض) أو من تنزل منزله بديل تشبه لهما (حكم الطب) اى فنه أو اهله (بكثر الموت به) أى لا يتجرب منه لاعتياده ولولم يغلب عند الاكثر خلافا لما زرى ولا يلزم من الكثرة الغلبة فيقال فى الشئ كثيرا اذا ساء وجوده عدمه والغلبة زيادة الوجود على العدم ابن الحاجب والخوف ما يحكم الطب ان

شرب الخمر وكل الخنزير وبيعهما وشرائهما او يأتى الكنيسة لان ذلك دينهم ولا يعارض هذا قول مالك رضى الله تعالى عنه لا ارى للمسلم ان يستجبر الخ لان هذا فى تجارته وبيعته نيابة عن سيده وكذا قول المصنف ومنع ذمى الخ ولقول التعمى هذا اذا كان تجره لنفسه فان تجر لسيده فلا يجوز شئ من ذلك لانه بمنزلة تولى السيد ذلك البيع لانه وكيله (قوله لهما) أى المريض بقوله كسل وقولنج وحى قوية ومن تنزل منزله بقوله وحامل ستة وعشرون للقتل أو قطع ان خيف موته وحاضر صف القتال (قوله فنه) بفتح الفاء وشيد الثوب اى علمه وقواعده (قوله منه) أى الموت به (قوله لاعتياده) أى الموت منه (قوله ولولم يغلب) أى الموت منه

(قوله كثير) نائب فاعل يقال (قوله حصوله) أى 'لموت' (قوله منه) أى المرض (قوله لا كونه) أى الموت (قوله ومثله) (ل) بفتحات مثقلا (قوله ينحل) بفتح فسكون ففتح مثقلا أى يرق ويضعف (قوله معوى) بكسر ففتح منسوب للمعاصلة حصوله فيها (قوله أخاف) أى الأسد (قوله فيها) أى السقينة (قوله فسلطت) بضم فسكون مثقلا أى الحمى (قوله عليه) أى الأسد (قوله فيه) أى دخولها فى السابع ١٩٦ (قوله وبهذا) أى دخولها فى الشهر السابع صلة قسر (قوله وهو)

الموت به كثير خليل مراده بالكثير ما يشتهر الموت عنه فلا يتعجب من حصوله منه لا حصوله من الغالب من حال المرض كما هو ظاهر كلام المازرى ومثل للمرض الذى حكم الطب بكثرة الموت به فقال (كسل) بكسر السين المهملة وشدة اللام مرض يجعل به البدن فكأن الروح تنسل معه قليلا قليلا كما تنسل العافية (وقولنج) بضم القاف وقصها وفتح اللام وكسرها مرض معوى يعسر معه خروج النفل والريح قاله فى القاموس قوله معوى بكسر الميم والواو وفتح نسبة للمعاصلة قوله فى أو يقال فيه قولون وليس يعربى وفى نزهة داود والقولنج ريح غليظة يجتسب فى المعاصى ومثلا ذات الخبز واسهال دم (وحى) بضم الحاء المهملة وشدة الميم (قوية) أى بجاوزة العادة فى الحرارة وازعاج البدن مع المداومة فأتا فى يوم ما بعد يوم لا يخاف وأول حتى نزلت بالأرض حتى الأسد بفتح السين فأنفوخ عليه الصلاة والسلام أخاف من فيها فسلطت عليه فثقلته (و) امرأة (حامل) بجنين بتمام (سنة) من الأشهر ودخلت فى السابع ولو بيوم ويكفى فيه اخبارها فلا يسأل النساء وبهذا فسر عياض المذهب ونقل المصنف بدخولها فى السادس ابن عبد السلام وهو ظاهر قول ابن الحاجب والحامل تبلغ ستة وكلام المصنف يحتملها ما أغادهت وقصره عب على الأول قائلا أى الحامل المنسوبة إلى ستة أشهر وهى لا تنسب لها إلا إذا أتت على جميعها ابن عرفة وعزا ابن الحاجب فى الخوف بلوغ حمل المرأة ستة أشهر المتبلى الحامل كالصحيفة حتى تدخل ستة أشهر وقيل تدخل فى السابع وقال ابن شهاب حتى يأخذها الطلق وبه أخذ الداودى وقال ابن المسيب هى بمنزلة المريض من أول حملها ثم قال ودخولها فى السابع هو الذى فسر به عياض المذهب ثم قال وهو الصواب لأنه نص الموطأ فانظره (و) يجبر على (محبوس لقتل) ثبت عليه وجب به بإقراره أو بيذنه عاقلة ولا يجبر على محبوس بتهمة حتى يتحقق امره (أو) محبوس (لقطاع) من خلاف الثبوت حرايته فيجبر عليه (أن خيف) عليه (الموت) بسبب القطع تمت فظاهره عطف لقطع على لقتل فيقيس الجبر على من حبس لقطع أن خيف وموته به ويحتمل لعملى لقطع بمحذوف عطف على محبوس أى أو مقرب لقطع كافى الدونة ولا يلزم من الجبر على المقرب له الجبر على من حبس له لأن الخوف على المقرب أشد منه وهو معدم الجبر على من لم يخف موته به عب أو مقرب لقطع لا محبوس له أن خيف على المقرب لقطع الموت ويحتمل للفرشى (و) يجبر على شخص (حاضر صرف القتال) وأن لم يصعبه جرح لاصف النظارة أو الرد أو التوجه للقتال والنظارة الذين ينظرون المنسوب من المسلمين المجاهدين فيصبرونه والرادون الذين يردون من فر من المسابر أو أسلحة لمسلمين والتوجه انتهى للقتال قبح ملاقات العدو الباقى لم أر فى صف الرادون وأرى أن لا يثبت له هذا الحكم إلا بكونه فى صف المقاتلة ومثل حاضر صرف القتال

أى دخولها فى السادس (قوله يحتملها) أى دخولها فى السادس ودخولها فى السابع (قوله وقصره) أى كلام المصنف (قوله على الأول) أى دخولها فى السابع (قوله فى الخوف) أى ما يخاف الموت به (قوله بلوغ) مفعول عزا (قوله ستة أشهر) مفعول بلوغ (قوله و به) أى أخذها فى الطلق صلة أخذ (قوله ثم قال) أى ابن عرفة (قوله فانظره) أى ابن عرفة نفسه قلت والصواب نقل عياض لأنه نص الموطأ واستدل عليه بقوله تعالى والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين وقوله تعالى وجهه وفصاله ثلاثون شهرا فى الحوض كملها بالمرض المخوف بدخولها فى السادس أو السابع ثلاثها بالطلاق لنقل المصنف والمأزى مع الداودى وسمع عيسى ابن القاسم بلوغها ستة أشهر بقولها ولا يسأل النساء عن ذلك اه (قوله

موجب به) بكسر الجيم أى سببه (قوله بإقراره) أى القتل صلة ثبت (قوله خلاف) أى يذم الميم ورجله الناس اليسرى (قوله به) أى القطع (قوله مقرب) بضم الميم وفتح القاف والراء مثقلا (قوله) أى القطع (قوله هذا الحكم) أى الجبر (قوله ومثل حاضر صرف القتال) أى فى الجبر عليه

(قوله انه) اي الوباء الذي اذهب الثلث (قوله قال) اي البرزلي (قوله بانهم) اي الناس زمن الوباء الذي اذهب ثلثهم (قوله كلالهم) اي في عدم الحجر عليهم (قوله به) اي انهم كلالهم (قوله كلالهم) اي القباب (قوله وكلام) عطفت على كلامه (قوله منها) اي المذكورات (قوله بها) اي المذكورات (قوله بهذ) اي الجرب وما بعده (قوله زادت) اي اشتدت (قوله واوله) اي المتطاول عطفت على آخر (قوله ان عقبه) اي اول المتطاول ١٩٧ (قوله مخوف) خبر اول (قوله يدل الخ)

خبر قول (قوله وقيد) بفتحان

منقلا (قوله بعلم) صلة

قيد (قوله وقته) اي الهول

(قوله عدمه) اي الهول

(قوله فبعها) اي مؤتته

وتداويه (قوله بها) اي

مؤتته وتداويه (قوله قوام)

بكسر القاف اي استقامة

وصلاح (قوله بغير محابة

زائدة على الثلث) بان كان

بلا محابة او كان بمحابة

الثلث (قوله ومن غير المالية)

خبر مقدم (قوله من بناء

وشجر) بيان ما (قوله فلا

يوقف) اي تبرعه (قوله

ويقتد) بضم الباء وفتح

النون والفاء مثله اي تبرعه

(قوله حاله) اي ما تبرع به

(قوله فياخذ) اي المتبرع

به بفتح الراء (قوله تقذ) اي

البعض المحمول (قوله وان

صح) اي المتبرع (قوله من

مال غير مأمون) نعت تبرعه

أوصالته (قوله لانه معزوف

الخ) علة انراجه من

الثلث اي وكل معروف

صنع في حال المرض المخوف

فانما يفتد من الثلث كالوصية

(قوله وليس له) اي المتبرع

(قوله نيه) اي المتبرع به (قوله لانه) اي المريض (قوله بته) بفتحان

منقلا اي يخرجه (قوله وليست) اي الوصية (قوله التمهيل)

اي يكون له مال مأمون اولا (قوله فيها) اي الوصية (قوله بدليل) اي على تقدير الوصية وانما نقتله للبيان (قوله نحن نخرج

بيان ما) (قوله ملقه) اي الزوج الخ ملقه عليه

الناس زمن الوباء ونحوه الذي اذهب نصفهم او ثلثهم افتى به البرزلي قائلا انه كل مرض قال وافتي صاحبنا القاضي العدل يوم هدى عيسى قاضي الجماعة بانهم كلالهم حتى يصيبهم المرض المذكور ووافتي به ابو العباس القباب ونقل كلامه ابن هلال في نوازه وكلام البرزلي قاله البناني (لا) يحجر بفتحيف من ض (يجرب) ورمد وحي يوم بعد يوم وربع بكسر الراء اي تأتي رابع يوم او ثلث تأتي ثالث يوم وبرص وجمادى وقيل الغلبة السلامة منها والموت بها فادركوا كلام النعمي والتوضيح والشارح يدل على عدم الحجر بهذ ولوا عقبها الموت وزادت عليه بعد التبرع وقول ابن عرفة آخر المتطاول اي كالفالج واوله ان عقبه الموت مخوف يدل على ان غير المخوف اذا عقبه الموت يصير مخوفا وقيد في المدونة كون الفالج والبرص والجدام والقروح من الخفيف بعدم اقعاده واضنائه فان اقعده واضناه وبلغ عليه حد الخوف عليه فله حكم المخوف (ولا) يحجر على (ملحج) بضم الميم وفتح اللام وكسر الجيم الاولى اي صانف في اللعبة اي الماء الغزير الغامر (بجحر) ملح او نيل او فوات او دجلة او بطن بصرى في سفينة او عائم يحسن العموم فان لم يحسنه فكمر بضم يحجر فيما يظهر انظر د ان كان البحر ساكنا بل (ولو حصل الهول) اي خوف الفرق بشدة الربح وكثرة الموج على المشهور وأشار بالمبالغة لقول مالك رضي الله تعالى عنه يحجر عليه اذا حصل الهول حقيقة لا مجي وقته مع عدمه والحجر على المريض (في غير مؤتته) اي المريض (و) غير (تداويه) اي المريض فلا يحجر عليه فيما اذبحها قوام يذنه (و) في غير (معاوضة مالية) فلا يحجر عليه في المعاوضة المالية كببيع وشراء وقرض ومساواة واخارة وكرام واكثر ابي بغير محابة زائدة على الثلث ومن غير المالية النكاح والطلع وصلى القصاص (و) ان تبرع المحجور عليه لمرض او نحوه ولو بشرق (وقف) بضم الواو وكسر القاف (تبرعه) ولو بشائنه في كل حال (الا) ان يكون تبرعه (مال) اي من ماله (مأمون) اي من التغير (وهو العقار) بفتح العين اي الارض وما اتصل بها من بناء وشجر فلا يوقف وينفذ الان حيث حله الثلث لياخذ المتبرع له ولا ينتظره موت المتبرع فان مل بعضه نفذ عاجلا فان مات المتبرع فلا يضي غير ما نفذ وان صح من مرضه صحة بينة نفيه باقيه (فان مات) من وقف تبرعه من مال غير مأمون فهو راجع لما قبل الاستثناء (ف) يخرج تبرعه (من الثلث) معتبرا يوم التفتيد ان وسعه او ما يسهه الثلث منه لانه معروف صناعه حال مرضه (والا) اي وان لم يمت بان صح من مرضه صحة بينة (مضى) تبرعه كله ولو زاد على الثلث وليس له رجوع فيه لانه بته ولم يجعل له وصية وليست من التبرع الذي فيه التفصيل لانهم اوقف ولو كان له مال مأمون لانه له الرجوع فيها (و) يحجر (على الزوجة) الحرة الرشيدة بدليل ما قدمه من حجر الرقيقة لسيدها والسقيمة لولها (زوجها) البالغ الرشيد لطفه في التجهل

(قوله نيه) اي المتبرع به (قوله لانه) اي المريض (قوله بته) بفتحان

منقلا اي يخرجه (قوله وليست) اي الوصية (قوله التمهيل)

اي يكون له مال مأمون اولا (قوله فيها) اي الوصية (قوله بدليل) اي على تقدير الوصية وانما نقتله للبيان (قوله نحن نخرج

بيان ما) (قوله ملقه) اي الزوج الخ ملقه عليه

(قوله فاسم المصدر) أى عتق الخ تبرع على تقدير رقيقه (قوله انه) أى عتق (قوله وأولى) بفتح الهمز (قوله ان علم) أى سيده
(قوله بها) أى تبرعات العبد (قوله وسكت) أى سيده (قوله فى كتاب) خبر مقدم (قوله العبد) أى قن بدليل ما يليه (قوله كفاية)
فاعل يجوز (قوله مما هو معروف) أى تبرع سيان غير ذلك (قوله فان فعلوا) أى العبد ومن عطف عليه أى تبرعا (قوله بغير اذنه)
أى السيد (قوله فلا يجوز) أى لا يعضى فعلهم (قوله وان عتقوا) مبالغة فى عدم لزومهم (قوله وان لم يرد) أى السيد تبرعهم
(قوله لزومهم) أى العبد ومن بعده (قوله ذلك) أى تبرعهم (قوله علم به) أى تبرعهم ١٩٩ (قوله ولا يجوز له) أى الماذون له (قوله

معروف) أى تبرع (قوله
فأما هبته) أى الماذون
(قوله فان لم يعلم) أى سيده
(قوله بذلك) أى تبرعه (قوله
ذلك) أى التبرع فاعل لزم
(قوله العبد) مفعول لزم
(قوله قبل وفاة الدين) صلة
(قوله بغير اذنه) صلة
تبرع (قوله يده) أى المتبرع
بالكسر (قوله اذا لم يعلم
السيد) أى تبرع عبده
(قوله او علم) أى السيد تبرع
عبده (قوله ولم يقض) أى
السيد فى تبرع عبده (قوله
والمال) أى المتبرع به يده
أى العبد حال (قوله فان
ذلك) أى المال المتبرع به
(قوله لازم له) أى العبد (قوله
وقال) أى فى المقدمات
(قوله ان ذلك) أى المال
المتبرع به (قوله عليه) أى
المدان (قوله سيده) أى
المدان (قوله ارتفعت) أى
زالت (قوله وامضاؤه) أى
جميع ما تبرعت به عطف
على رد الجميع (قوله ورد

عتقه فاسم المصدر مضاف لقاعله ومفعوله محذوف ويحتمل انه مضاف لقوله بعد حذف
فاعله أى السيد أى كعتق السيد عبده بعد ان تبرع العبد بتبرعات لم يعلم سيده حتى اعتقه
ولم يستثن ماله فمضى تبرعاه وأولى ان علم بها وسكت حتى اعتقه فى كتاب كفاية المدونة ولا
يجوز لعبد ولا مكاتب ولا مدبر ولا ام ولد كفاية ولا عتق ولا هبة ولا صدقة ولا غير ذلك اهو
معروف عند الناس الا باذن السيد فان فعلوا بغير اذنه فلا يجوز ان رده السيد فان رده فلا
يلزمهم وان عتقوا وان لم يرد حتى عتقوا الزمهم ذلك علم به السيد قبل عتقهم ولم يعلم اه وفى
كتاب الماذون له فى التجارة من المقدمات ولا يجوز له معروف الا ما جاز الى التجارة فأما هبته
او صدقته او عتقه فوقوف على اجازة السيد او رده فان لم يعلم بذلك حتى يعتق مضى فلزم ذلك
العبد ولو يكن لسيد ان يرد (و) كتبرع من احاط الدين بماله قبل (وفاء الدين) الذى احاط
بماله (بغير اذنه) أى رب المحيط بمال المتبرع ولم يعلم رب الدين بتبرعه او علم ونسكت حتى وفاه
دينه فمضى تبرعه ان بقى ما تبرع به يده قاله فى المقدمات ونصها اذا لم يعلم السيد او علم
ولم يقض برقولا اجازة حتى عتق العبد والمال يده فان ذلك لازم له ولا علم فى ذلك نص خلاف
وقال فى تبرع المديان بغير اذن غرمائه ان ذلك ينقد عليه ان بقى ذلك المال بسيد الى ان
ارتفعت عنه المنع بزوال الدين (وله) أى الزوج (رد الجميع) أى جميع ما تبرعت به زوجته
وامضاؤه ان تبرعت بزمانه عن ثلثها وورد الزائد فقط وامضاء الثالث الا اذا كان تبرعها به متق
رقبة واحدة زائدة على ثلثها فليس لرد الزائد فقط لتأديته له متق بعضها بلا تكميل قاله مالك
وابن القاسم رضى الله تعالى عنهم ما فى المدونة ابن نافع سواء كانت الزيادة كثيرة او يسيرة ولا ين
القاسم فى المدونة ايضا ان زاد على الثالث كالدنيا وما خف مضى وان كثرت فله رد الجميع وفوق
فى التوضيح بين تمكين الزوج من رد الجميع ان تبرعت بزمانه وعدم تمكين الوارث منه ان تبرع
المرضى بزمانه بامكان تداركه الزوجة التبرع بثلثها بخلاف الميت وبين تمكينه هنامنه وعدم
تمكينه فى دعوى الاب بعد السنة اعادتهم او صدقته فى ثلثها بقوة شبهة الاب وقد علم ان رد
السيد وولى الصغير والسفيرة رد ابطال ورد الغرام رد ايقاف ورد الزوج رد ايقاف عتق
المشهور وابطال على نقابله ورد القاضى كزمن ناب عنه ونظم هذا ابن غازى فقال
ابطل صنيع العبد والسفيرة * برد مولاه ومن يليه
واوقف فعل الغريم واختلف * فى الزوج والقاضى كبذل عرف

الزائد فقط) عطف على رد الجميع (قوله بعضها) أى الرقبة (قوله مضى) أى جميع ما تبرعت به (قوله فرق) بفتح الفرق (قوله حقيقة) قوله
منه) أى رد الجميع (قوله بامكان) صلة فرق (قوله وبين تمكينه) أى الزوج عطف على بين تمكين الزوج (قوله منه) أى رد الجميع
(قوله وعدم تمكينه) أى الزوج من رد الجميع (قوله بعد السنة) صلة دعوى (قوله اعادتها) مفعول دعوى (قوله وصدقته) أى
الزوجة اباه حال (قوله بقوة) عطف على بامكان (قوله علم) بضم العين (قوله رد ابطال) خبر ان (قوله هذا) أى الحاصل (قوله
ختلف) بضم التاء (قوله كبذل) بضم فسكون فقط (قوله عرف) بضم فكسر

(قوله وحسنه) بفتحات مثقلا (قوله حرم) بفتحات مثقلا (قوله أحل) بفتحات مثقلا (قوله وحرمته) أي الصلح عطف على وجوبه (قوله واجبة الدر) راجع لحرمته (قوله اوراجته) راجع لكرهته (قوله للخصي) صلة من (قوله بنديب) أي دعاء (قوله إليه) أي الصلح (قوله له) أي القاضي (قوله به) أي الصلح (قوله منهما) أي المتنازعين (قوله ورد) بضم الراء (قوله بأنه) أي الصلح (قوله وسقوطه) أي الحق (قوله له) أي من له الحق (قوله إن أباه) ٢٠١ أي كره الصلح (قوله أحدهما) أي المتنازعين (قوله فلا يلج) أي القاضي (قوله عليه) أي أي الصلح (قوله قسموه) أي الصلح (قوله إلى صلح على اقرار وصلح على انكار) أي وليد كروا الصلح على سكوت (قوله لتكون القسمة الخ) خبر قول (قوله حقيقته) أي مانعة جمع وخلو (قوله بدليل) اضافته بيان (قوله ذكره) أي المصنف (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف إليه وتبعية معناه (قوله وبين) بفتحات مثقلا (قوله أن كان) أي المأخوذ (قوله فيه) أي الصلح المذكور (قوله وإيهما) أي دناير ودراهم معا (قوله نقدا) أي حال راجع الثلاثة فإن كان مؤجلا منع لفسخ دين في دين (قوله أو بعرض) أي حال (قوله أو طعام) أي حال (قوله مخاف) راجع لطعام والعرض فإن وافقه فليس بيعا (قوله أو عكسه) بأن صالحه عن دينار بدراهم مؤخر (قوله فسد) أي الصلح في الصور المذكور فمن قوله فإن شرط

وحسنه أنه صلى الله عليه وسلم قال الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما الثالثة ابن عرفة هو أي الصلح من حيث ذاته مندوب إليه وقد يعرض وجوبه عند تعيين مصلحته وحرمته وكرهته لاستلزامه مفسدة واجبة الدر أو راجحة كما مر في النكاح للخصي وغيره ابن رشد لا بأس بنديب القاضي الخصمين إليه ما لم يميز له الحق لاحدهما لقول عمر لابي موسى رضي الله تعالى عنهما وأحرص على الصلح ما لم يميز لك فصل القضاء وقيل في بعض المذاكرات لا بأس به بعد التبين أن كان لرفق بالضعيف منهما كالندب لصدقة عليه وردناه يوم ثبت الحق على من له الحق أو سقوطه بخلاف الصدقة ابن رشد أن أباه أحدهما فلا يلج عليه إلحاحا يوم الإلزام الرابعة ابن عرفة قسموه إلى صلح على اقرار وصلح على انكار فقوله عياض حكم السكوت حكم الاقرار لتكون القسمة حقيقته بين الشيء ونقيضه أو المساوي لنقيضه أم طئي الشيء هو الاقرار ونقيضه لا اقرار ومساويه الانكار والسكوت وان شئت قلت الشيء هو الانكار ونقيضه لا انكار ومساويه الاقرار والسكوت والمعنى واحد فلا واسطة بين الاقرار ولا اقرار ولا بين الانكار ولا انكار فافهم (الصلح) أي على اقرار بدليل ذكره الصلح على سكوت والصلح على انكار بعد بيع واجارة وهبة وبين هذه الاقسام الثلاثة فقال (على) أخذ شئ (غير المدي) بضم الميم وفتح الدال مشددة والعين وصلته محذوفة أي به (بيع) لذات المدي به بالمأخوذ أن كان ذاتا فيشترط فيه شروط البيع وانتقام موانعه كدعواه بعرض أو حيوان أو طعام أو عقار فيقر به المدي عليه ثم يصالحه بدناير أو دراهم أو بهما نقدا أو بعرض أو طعام مخالف للمصالح عنه فقد باع المدي المدي به بنقد أو عرض مخالف له بخلاف وجود شروطه وانتقام موانعه فإن شرط عليه شرط يناقض المقصود كان لا يبيع المصالح به أولا يلبسه أولا يركبه أولا يطيأ الجارية أو صالحه بجهول أو لأجل مجهول أو عن دراهم بدناير مؤخر أو عكسه أو عن طعام معاوضة فسد لا تنقضاء الشرط أو وجود المانع وذكر القسم الثاني عا طفا له بالواقي للتقسيم فقال (أو اجارة) للمأخوذ صلحا أن كان منافع فإن كان المدي به معيننا جاز صلحه عنه بمنافع معينة أو مضمونة لعدم فسخ دين في دين وغايته اجارة المنفعة بمعين وان كان غير معين بأن كان مضمونا في ذمة المدي عليه فلا يجوز صلحه عنه بمنفعة معينة ولا مضمونة لأنه فسخ دين في دين فنصرة الاجارة الجائرة أن يدعي عليه معين كشوب معين أو حيوان معين أو طعام كذلك فيقر به ثم يصالحه بمنفعة شئ معين أو مضمون من عقار أو حيوان أو عرض وان ادعى عليه بمنفعة معين أو مضمون لم يستوفها جاز الصلح عنها بنقد مجهول أو حيوان كذلك أو طعام كذلك وهو اجارة للمصالح عنه لا يجوز لأنه فسخ دين في دين (و) الصلح (على بعضه) أي المدي به وترك باقيه (هبة) للبعض المتروك فيشترط قبوله قبل

٢٦ من ث عليه إلى ما هنا (قوله أن كان) أي المأخوذ صلحا (قوله وان كان) أي المدي به (قوله الجائرة) نعمت صورة أو الاجارة (قوله كذلك) أي الثوب أو الحيوان في التبعين (قوله فيقر) أي المدي عليه (قوله به) أي المدي به (قوله كذلك) أي النقد في التجبيل (قوله لأنه) أي الصلح بمؤخر (قوله فيشترط قبوله) أي المدين تفرع على هبة

(قوله وقبل فلسفه) عطف على قبل موته (قوله هذا الاشتراط) أي اقبول المدين قبل موت رب الدين وفلسفه (قوله مع لده) أي المدعى عليه (قوله أو انكاره) أي المدعى عليه عطف على اقرار (قوله أو سكوته) أي المدعى عليه عطف على اقرار (قوله ادفع لي خمسين الخ) مقبول قال (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاعف اليه ونية معناه (قوله واختلاف) بضم التاء (قوله قسم) أي المصنف (قوله فهو) أي الصلح (قوله وان كان) أي المصالح به (قوله فهي) أي الصلح وانه لا يثبت خبره (قوله وان كان) أي الصلح (قوله فهي) أي الصلح (قوله هذه الاقسام) أي البيع والاجارة والهبة (قوله في الصلح على اقرار الخ) أي فالاقسام تسعة من ضرب ثلاثة في ثلاثة (قوله فهو) أي السكوت (قوله لاحدهما) أي الاقرار والانكار ولو قال واما في الانكار والسكوت فما للنظر ٢٠٢ للمدعى به الكفى (قوله ذكرها المصنف) أي بقوله ان

موت واهبته وحنونه ومرضه المتصلين بموته وقبل فلسفه ابن عاشر تظهر فائدة هذا الاشتراط والله أعلم فيما اذا قال المدعى بعد اقرار المدعى عليه مع لده أو انكاره أو سكوته ادفع لي خمسين واسقط لك الباقي فلم يجبه المدعى عليه فلا ينفذ الصلح فاورضى المدعى عليه به بعد لم يلزم الصلح واختلف اذا لم يرض حتى مات المدعى الثاني قسم الصلح الثلاثة أقسام بيع واجارة وهبة لان المصالح به ان كان ذاتا فهو بيع وان كان منفعة فهي اجارة وان كان ببعض المدعى به فهي هبة وتجوز هذه الاقسام في الصلح على اقرار وعلى انكار وعلى سكوت اما في الاقرار فظاهر واما في الانكار فما للنظر الى المدعى به واما السكوت فهو راجع لاحدهما واما قول المصنف الا في السكوت والانكار فائنا خصهم بما بالذ كر لا تفرادهما عن صلح الاقرار بشرط ثلاثة ذكرها المصنف ثم المصالح به ان كان منافع اشترط كون المدعى به مميذا حاضرا ككتاب مثلا يدعيه علي زيد وهو يده فيصالحه بكفى دارا وخدمة عبدا ولو كان المدعى به مميذا في الذمة كدراهم فلا يجوز الصلح عنه اجماعا لانه حينئذ فسخ دين في دين والله أعلم (وجاز الصلح عن دين بما) أي شيء (يباع الدين به) كالصلح عن عرض او حيوان او طعام في الذمة من قرض او بيع في غير الطعام بدنانير او دراهم او بهما او بعرض او طعام بخلاف للمصالح عنه ومفهوم ما يباع به منع الصلح عن دين بما يمنع به به كصلحه عن دين بمنفعة لمضنون او مميذا لانه فسخ دين في دين او عن طعام بطعام بخلاف له موجب لانه ربا نسا او عن دنائير بدراهم موجب له أو عكسه لانه صرف مؤخر او عن طعام من بيع لانه يبيع طعام معاوضة قبل قبضه او عن عشرة دنائير أو ثواب مؤجله بستة دنائير أو ثواب حاله لانه وضع وتجهل او عن عشرة أو ثواب اشهر باثني عشر نقدا لخط الضمان وازيدك ويرد الممنوع ان لم يفت وقيمته او مثله ان فات ويرجع ان لمساكنا عليه قبل الصلح والالزم تقيم الفاسد واراد بالحوال الاذن فلا ينافي قول ابن عرفة الصلح من حيث ذاته مندوب الى آخر ما تقدم عنه وان وقع بمكروه نفسه ولو ادرك بعد ثمان قبضه فله مطرف وقال عبد الملك يفسخ بعد ثمانية وينفذ ان طال كصلح عن دين بثمرة حائط معين

جاز على دعوى كل وظاهر الحكيم (قوله اشترط) أي في جواز الصلح (قوله كون المدعى به مميذا حاضرا) أي للسلامة من فسخ دين في دين وبيع معين يتأخر قبضه (قوله وهو) أي الكتاب (قوله يده) أي زيد (قوله لانه) أي الصلح (قوله فسخ دين في دين) أي وان كان المدعى به مميذا غائبا لم يبيع معين يتأخر قبضه (قوله في الذمة) راجع للثلاثة (قوله من قرض) راجع للثلاثة (قوله في غير الطعام) أي العرض والحيوان ولا يجوز في الطعام لامتناع بيع طعام المعاوضة قبل قبضه (قوله بدنانير الخ) صلة الصلح (قوله بخلاف الخ) أي لاموافق لانه اما ضع وتجهل واما سلف بر ثمنه (قوله لمضنون) نعت ممنوعة (قوله لانه) أي الصلح

من هبة (قوله او عن طعام) عطف على دين (قوله او عكسه) أي صلحه عن دراهم بدنانير أو جل (قوله ويرد) بضم فتح (قوله ان لم يفت) أي المصالح به (قوله وقيمته او مثله) أي المصالح به (قوله ان فات) أي المصالح به (قوله ويرجع ان لمساكنا عليه قبل الصلح والالزم تقيم الفاسد واراد بالحوال الاذن فلا ينافي قول ابن عرفة الصلح من حيث ذاته مندوب الى آخر ما تقدم عنه وان وقع بمكروه نفسه ولو ادرك بعد ثمان قبضه فله مطرف وقال عبد الملك يفسخ بعد ثمانية وينفذ ان طال كصلح عن دين بثمرة حائط معين (قوله كصلح عن دين الخ) مثال للصلح بمكروه

(قوله واشترط) أي في الصلح (قوله تقرها) أي بقاؤها على أصلها حتى تصير تقر (قوله وقرر) أي فسر (قوله مطلقا) أي عن تعيينه بطول زمانه (قوله كلامه) أي المصنف (قوله يتق) بضم الياء وفتح القاف أي يجتنب (قوله من أوجه الفساد) بيان ما (قوله لجهلا) مفعول دع أي ترك الصلح بمجهول (قوله وفسخا) أي لدين في دين (قوله ونسا) أي ربا النساء (قوله وخط) أي الضمان وأزيدك (قوله ضع) أي ودع ضع وبجمل (قوله ان صالحت) أي أردت الصلح (قوله دع) أي اترك (قوله الا انه) أي المصنف (قوله هنا) أي في باب الصلح (قوله قدمه) أي المصنف الجهل أي على باب الصلح (قوله لكن ٢٠٣ هذا) أي اشتراط معرفة المصالح عنه استدراك على وكذا

تعتبر معرفة ما يصلح عنه لدفع إيهامه كنيته (قوله ذلك) أي المصالح عنه (قوله فان تعذرت) أي معرفة المصالح عنه (قوله جاز) أي الصلح (قوله على معنى التحلل) إضافة للبيان (قوله حال) بشد اللام نعت ثان للذهب (قوله فان أجلا الخ) مفهوم ان حلا (قوله لانه) أي الصلح (قوله ومثل) يقتضيات مثقلا (قوله في المدونة) خبر مقدم (قوله ودرهم) أي واحد (قوله هضمت) أي اسقطت (قوله ياقيما) أي المائة درهم (قوله لها) أي مائة دينار (قوله واحد ومائة دينار ومائة درهم (قوله نفقدا) أي حالة مجبلة فلا يجوز بأفضل (قوله وان دخلت الخ) حال (قوله التي قبلها) أي وعن ذهب بورق أو عكسه طغى دخولها فيها باعتبار تقريرهم اشتراط الحلول والتجمل وسعلم فساد (قوله

من جهة واشترط تقرها على أحد القولين السابقين في قوله في باب السلم وهل المذهب كذلك وعليه الأكثر أو ألبيع الفساد تأويلان وقرر ق المكره والمختلف فيه طارح المذهب لان المكره حقيقة لا يتصور فسخه مطلقا البناني ابن عرفة عن ابن رشد المكره ما ظاهره النفساد غير محقق كونه في جهة معينة كدعوى كل منهم على صاحبه نائير ودرهم فيصطلحان على تأخير كل منهما صاحبه لاجل الشرعي المراد بالمكره وهذا المختلف فيه وبالجملة المتفق عليه والا فالمكره - حقيقة جائز فلا يتصور فسخه قرب أو بعد وكراهة التنزيه لا تنافي هنا طغى والبناني المناسب لجاز بقائه التقرير على بدل الواو وقد اشتمل كلامه هنا على ما يتق في الصلح من أوجه الفساد المشار إليها بقول القائل

جهلا وفسخا ونسا وخط ضع * والبيع قبل القبض ان صالحت دع

الا انه لم يذكر الجهل هنا وقد قدمه قبل هذا في التوضيح وكذا انه اعتبر معرفة ما يصلح عنه فان كان مجهولا فلا يجوز ولذا اشترط في المدونة في صلح الزوجة عن ائتمارها جميع التركة اه لكن هذا ان أمكن معرفة ذلك فان تعذرت جاز على معنى التحلل اذ هو غاية المقدور نقله الخط عن أبي الحسن (و) جاز الصلح (عن ذهب) في الذمة حال (بورق) بكسر الراء أي فضة سالمة مجبلة (أو عكسه) أي الصلح عن ورق في الذمة حال بذهب حال مجمل (ان حلا) بفتح الحاء المهملة واللام مشددة أي المصالح عنه والمصالح به وهو صرف ما في الذمة وشرطه الحلول (وبجمل) بضم ف كسر مثقلا المصالح به بالفعل اذ لو أنسا كان صرفا مؤخر او هو ممنوع فان اجلا معا واحد هما منع لانه حينئذ صرف مؤخر ومثل للصلح الجائز فقال (ك) صلح (مائة دينار ودرهم) واحد حالة مجبلة بانه هل (عن مائتيهما) أي الدينار والدرهم مئتي مائة سقطت ثونه لاضافته والمائتان حالتان في المدونة فمن لك عليه مائة دينار ومائة درهم حالتان فصالحته عن ذلك على مائة دينار ودرهم جاز لانك اخذت الدينارين قضاء عن دنانيرك واخذت درهما من دراهمك وهضمت ياقيما بخلاف التبادل به نقد * (تنبيه) ذكر هذه الصورة وان دخلت في التي قبلها الخ لانهما وذكرها مع الاستغناء عنها بقوله وعلى بعضه هبة للنص على كل فرع بانقراده قاله ت * (تنبيهات الاول) * طغى ان حلا وبجمل تبع ابن الحاجب في تنبيه ضمير حلا وافراد ضمير بجمل مع ان الاعتبار الذي دعاها للتنبيه الاول يجري في الثاني قاله ابن عاشر البناني اما تجميل المصالح به فظاهر واما تجميل المصالح عنه فيظهر انه تحصيل الحاصل الا ان يصور باخذ العوض من المدعي

تبع) أي المصنف (قوله دعاهما) أي ابن الحاجب وخليل (قوله يجري) أي الاعتبار الذي ادعى لتثنية ضمير حلا وهي السلامة من الصرف المؤخر (قوله في الثاني) أي ضمير بجمل جاز يانه في الثاني مسلم ولكن الثاني مجمل بالفعل لانه في ذمة المدعي عليه فاشترط تجميلة اشتراط تحصيل الحاصل وتحصيل الحاصل محال فاشترطه عبث فوجب افراد ضمير بجمل (قوله بصور) بضم الياء وفتح الصاد والواو ومثله لا أي تجميل المصالح عنه (قوله باخذ العوض) أي لما دفعه المدعي عليه للمدعي (قوله من المدعي) صلة اخذ فباخذ المدعي عليه من المدعي في صورة الصلح عن ذهب بورق ذهب عوض الورق وفي عكسه ورعا عن الذهب الذي صالح به

(قوله لرفع نزاع المدعى عليه) على لاختذ العوض من المدعى ونزاعه المرفوع ياخذ العوض انكاره الذهب والورق الذي صالح عنه ودعواه ان مادفعه للمدعى قرض او رأس مال سلم او قراض مثلاً (قوله يشترط) أى فى الصلح بما تدينار ودرهم عن مائتيهما (قوله وهو) أى اشتراط الحلول (قوله لانه) أى الشان (قوله وان كان الاوضح) حال (قوله مجردة) أى عن شاهد (قوله نحوه) أى ٢٠٤ كلام المصنف خبر مقدم (قوله ايمان) بفتح الهمزة جمع عين (قوله جواره)

أى الصلح عن اليمين (قوله وهو) أى جواز الاقتداء من اليمين بحال مع علم البراءة (قوله وطلب) أى المدعى (قوله منه) أى المدعى عليه (قوله فليخلف) أى المدعى عليه (قوله فان صالح) أى المدعى بماله (قوله وتجربته) أى المدعى (قوله على غيره) أى المدعى عليه (قوله واطعامه) أى المدعى (قوله له) أى المدعى (قوله ورد) بضم ففتح مثلاً أى قول ابن هشام (قوله لانه) أى الصلح عليه (قوله فى هذا) أى الاقتداء من اليمين (قوله وهو) أى جعل كلام ابن هشام تقييده (قوله الاطلاق) أى لا اقتداء من اليمين عن تقييد بعدم علم براءة (قوله يقويه) أى الاطلاق (قوله وحكمه) أى الاستحقاق (قوله لأسبابه) أى الاستحقاق (قوله فى الرابع) بفتح الراء أى العقار (قوله وعلى يمينه) أى مستحقه (قوله كغير الربع) تشبيهه فى الاباحة (قوله أى الشاهد) (قوله له) أى المشهود له

لرفع نزاع المدعى عليه الحائز للمصالح عنه بخينة يظهر شرط تجديله والله اعلم (الثالث) متى قول تت يشترط الحلول والتجمل اما الحلول فتم وهو نص المدونة للابن بردى الى وضع وتجمل واما التجمل فلا يشترط كما صرح به ابو الحسن وغيره لانه ليس يبيع وانما هو قضاء وطمينة فلا تهمته فى التأخير ابو الحسن عن ابن يونس وسواء اخذ منه الدرهم نقداً او اخرجه او اخذ منه المائة دينار نقداً او اخرجه لانه لا يباعه هنا وانما هو قضاء وطمينة فلا تهمته فى ذلك ولو كانت المائة دينار او المائة درهم لم تجز فلا يجوز لانه وضع وتجمل عب قول تت فيشرط الحلول والتجمل خلاف ما لابن يونس من انه لا يشترط التجمل ان كان على اقرار فكل كلام المصنف ظاهر حيث صالح بجمل مطلقاً ويجوز للصلح على اقرار فان كان على انكار كان متنع لانه لا يجوز على ظاهر الحكم فلو صالح عن مائتيهما بمائة دينار ودينار فان كان نقداً جاز لان المائة قضاء عن المائة والدينار صرف للمائة درهم وان كان مؤجلاً متنع لانه صرف مؤخر (الثالث) متى قول تت وان دخلت فى التى قبلها الخ دخولها باعتبار تقريرهم اشتراط الحلول والتجمل وقد علت فساد (الرابع) عب قوله ودرهم عطف على مائة ولا يتوهم عطفه على دينار مع قوله عن مائتيهما اول كون التمثيل للصلح على البعض وتبرك بلقظ المدونة وان كان الاوضح كدرهم ومائة دينار عن مائتيهما (و) جاز للصلح (على الاقتداء) بحال (من) حلف (يمين) طلبت منه رد دعوى مجردة او مع شاهد نحوه قول ايمان المدونة ونذورها ومن زمته يمين وافندي منها بالمال جاز وظاهرها كما مصنف جوارزه ولو علم براءة نفسه ابن ناجى وهو المعروف وقال ابن هشام ان علم المدعى عليه براءة وطلب منه اليمين فليخلف ولا يصالح بشئ من ماله فان صالح اثم من أربعة اوجه اذلال نفسه وقد قال عليه الصلاة والسلام من اذل نفسه اذله الله واضاعة المال وتجربته على غيره واطعامه ما لا يحل له ورد بان ترك الحلف عز لا اذلال وليس الصلح عليه اضاعة مال لانه لمصلحة ولان الاضاعة المنهى عنها اتلافه بنحو حرق واغراق لا تركه لمن ينتفع به من قو قاطع طريق والاغراء واطعام ما لا يحل ليس على المصالح منها مائى انما السبيل على الذين يظنون انهم ابو الحسن لا يقال اطعامه ماله بالباطل لانه يقول دفعته عن نفسه الظلم والاصل فى هذا ان الصحابة رضى الله تعالى عنهم منهم من افندي ومنهم من حلف اه وجعل الشارح ما ذكره فى التوضيح عن ابن هشام تقييداً وجرم به فى شامله الخطوه وغير ظاهر ولم ارشياً يعارض هذا الاطلاق بل رأيت ما يقويه ابن عرفة فى كتاب الاستحقاق وحكمه الوجوب عند تيسر أسبابه فى الربع على عدم يمين مستحقة وعلى يمينه مباح كغير الربع لان الحلف مشقة وفى مسائل البرزلى من شهد شاهد بحق واحتقت به قرائن يحصل له بها العلم بقول الشاهد فله ان يحلف ويستحق وله ترك الحلف والحالة هذه وليس من اضاعة المال وذكر نصها أخرى فانظره

(قوله لهما) أى القرائن (قوله له) أى الحلو (قوله له) أى المشهود له (قوله وليس) أى ترك الحلف (قوله (او) وذكر) أى الخط (قوله فانظره) أى الخط قال عقب ما تقدم وفى مسائل البيوع منه الشعبي عن ابن الفخار لا يجوز صلح الوصى من الايمان فى عين القضاء حتى يرى العزيمة من المصالح على انه يحلف وان ظهر له العزيمة على ان الغريم لا يحلف فلا يصالح لذلك

له لا يهتلف وتعرف عزيمته وعدمها بقرائن الاحوال والاشارات والكلام ونحو ذلك وفي نوازل ابن رشد سأل عياض عن
 المصالحة عن الغائب هل اجازها احد فقد رأيت لبعض من لا يعتد به من الموثقين اجازتم اذا شهد فيه بالسداد للغائب مثلاً ان
 يثبت عليه حق فيلزم مثبتة عين الاستبراء فيدعى الى المصالحة عنها بما يشهد فيه بالسداد والفرق بينه وبين المحجور الذي يتفق
 على جواز الصلح عنه بين اذا المصالحة مباينة ومعاوضة وهي سائغة للمحجور دون الغائب الجواب تصفحت سؤالي هذا اعزله
 الله تعالى بطاعته ووقف عليه ولا يجوز لو كبل الغائب المصالحة عنه اذا لم يقوضها اليه هذا هو المنصوص عليه في الروايات
 ومن يخالف ذلك من الموثقين برأيه فقد اخطأ ومخالفة الوصي عن المحجور عليه بخلاف ذلك كما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق
 وفي المقصد المحجور في تخليص العقود في الكلام على بيع صاحب الموارث اذا كان في الورثة زوجة ولها كالأبنا تأخذ
 بعد ثبوتها وحلقها عين القضاء قلب بعد واصل بيننا في ذلك واصطلحت ٢٠٥ فلانة مع صاحب الموارث

والموصى له والوارثين
 المذكورين على اسقاط عين
 القضاء باسقاطها نصف
 كائما او ثلثه أو كذا صلحا
 صحيحاً ثبت عند القاضي
 السداد والنظر فيه جماعة
 المسلمين (قوله مقتضى)
 بفتح الضاد المجهة (قوله من
 المدعى عليه) صلة السكوت
 (قوله عن اجابة صلة السكوت)
 (قوله من حبس الخ)
 صلة مقتضى (قوله وهو)
 أي السكوت (قوله كالقرار
 والانسكار) أي معاً (قوله
 فيه) أي الصلح على السكوت
 (قوله جعله) أي صلح
 السكوت (قوله مثلها)
 أي الاقرار والانسكار (قوله
 كونه) أي السكوت (قوله
 لهما) أي الاقرار والانسكار

(او) الصلح على مقتضى (السكوت) من المدعى عليه عن اجابة دعوى المدعى عليه من
 حبس وتعزير وهو عند ابن محرز كالقرار والانسكار فيشترط فيه شروط صلح الانسكار الثلاثة
 الاكتمية على مذهب الامام مالك رضي الله تعالى عنه ووجه جعله مثلها كونه محتملاً لهما
 فان ادعى عليه بد ينار فسكت ثم صالحه بدراهم مؤخره فلا يحل بالنظر لدعوى المدعى واما بالنظر
 الى المدعى عليه فيجوز لان حكمه سكونه حكم انكاره وان ادعى عليه بعشرة اراد بقرض
 فسكت ثم صالحه بدراهم فيمنع بالنظر الى المدعى عليه لاحتمال اقراره بعد وانه من بيع
 أفاده عب البناني قوله وهو عند ابن محرز كالقرار والانسكار الخ ظاهر كلام غ ان ما قاله
 ابن محرز مقابل لراجع وان الراجع قول عياض حكم السكوت حكم الاقرار على قول مالك
 وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما معاً وكذا قال ت في كسبه ونصه وأما حكم
 السكوت فكما قدمنا عن عياض ان حكمه حكم الاقرار القاهني وهو المشهور
 واعتبر ابن محرز فيه حكم المعاوضة في الاقرار واعتبر فيه شروط صلح الانسكار ا جعل
 كلام ابن محرز مقابل للمشهور طئي وهو ظاهر اذا لمعنى لاشتراط الشروط الثلاثة
 على انه كالقرار اذا لا يمكن أن يقال فيه يمنع على دعوى المدعى دون المدعى عليه انظر طئي
 وقوله وان ادعى عليه بعشرة اراد بقرض فسكت الى قوله فيمنع بالنظر الى دعوى
 المدعى عليه الخ فيه نظر لانا اذا انزلنا السكوت منزلة الاقرار فالمدعى عليه موافق للمدعى
 وان نزلناه منزلة الانسكار على قول ابن محرز واعتبرنا فيه الشروط الثلاثة فلا دعوى للمدعى
 عليه بحال فلا يعتبر منع من جهته كما صرح به ما بعد اذ قال فان لم يجب بشئ فالشرط جواز
 على دعوى المدعى فقط ا واما مجرد الاحتمال فلا يعتبر واعتبر ح عبارة ابن محرز
 فانه اذا اعتبر فيه الوجه الثلاثة فقد اعتبر فيه حكم المعاوضة في الاقرار كما يظهر ذلك بادي

(قوله فلا يحل بالنظر لدعوى المدعى) لانه صرف مؤخر (قوله لان حكمه سكونه حكم انكاره) أي فقد افتدى من اليقين
 (قوله فيمنع) أي الصلح (قوله اقراره) أي المدعى عليه (قوله وانه) أي المصلح (قوله قول) بفتح اللام مثق قول بلا توين
 لاضافته (قوله ان حكمه) أي السكوت (قوله حكم الاقرار) أي فقط (قوله وهو) أي ان حكم السكوت حكم الاقرار فقط
 (قوله فيه) أي السكوت (قوله واعتبر) أي ابن محرز (قوله فيه) أي السكوت أيضاً (قوله فجعل) أي ت (قوله وهو) أي
 جعل كلام ابن محرز مقابل للمشهور (قوله على انه) أي السكوت (قوله فيه) أي السكوت (قوله هي دعوى المدعى دون
 المدعى عليه) أي لموافقة المدعى عليه المدعى (قوله انظر طئي) ليس فيه زائد مما ياتي (قوله وقوله) أي عيب (قوله فيه
 نظر) خبر قوله (قوله جهته) أي المدعى عليه (قوله كما صرح) أي عيب (قوله جواز) أي الصلح (قوله
 فيه) أي السكوت (قوله الوجه الثلاثة) أي الجواز على دعوى كل وعلى ظاهر الحكم (قوله فيه) أي السكوت

(قوله يريد) أي ابن عمر (قوله فيه) أي السكوت (قوله الواجهة الثلاثة) أي الجواز على دعوى كل وعلى ظاهر الحكم (قوله قول أصبح) أي يجوز إذا لم تتفق دعواهما على فساد بان اتفقت على الصحة أو اقتضت أحدهما الصحة والأخرى الفساد (قوله فيه) أي السكوت (قوله باعتبار ظاهر الحكم) تصوير لقول مالك رضي الله تعالى عنه (قوله واستشكله) أي اتیان قول مالك رضي الله تعالى عنه فيه (قوله وال) أي وإن لم يكن المنكر صادقا (قوله عليه) أي المنكر (قوله فيه) أي الصلح على الإنكار (قوله ثلاثة) نائب فاعل بشرط (قوله وهو) أي قول مالك رضي الله تعالى عنه (قوله منها) أي الثلاثة (قوله أذمه معناه) أي الإنكار أو السكوت (قوله على) أي المدعى عليه (قوله بأمر) أي المدعى عليه (قوله بغيره) أي المدعى به (قوله فان

تأمل إلا أن يريد أن حكم المعاوضة معتبر فيه على كل قول ويزيد على مذهب مالك رضي الله تعالى عنه باعتبار الواجهة الثلاثة فيقول الأمر إلى أن قول أصبح لا يأتى فيه قول مالك رضي الله تعالى عنه باعتبار ظاهر الحكم واستشكله ح قاتلا في اعتبار جوازه على ظاهر الحكم بحيث إذا البسأكت يحكم عليه بالإيمان في قوله وإن لم يجب حبس وأدب ثم يحكم بالإيمان (أو) الصلح على (الإنكار) من المدعى عليه فيجوز في الظاهر وأما في الباطن فان كان الصادق المنكر فالأخذ منه حرام والأختلال ويجب عليه أن يدفع باقي ما عليه أن لم يسأحه المدعى وظاهر كلام المصنف أن السكوت غير الإقرار والإنكار وهو كذلك باعتبار الصورة وأما باعتبار الحكم فهو كالأقرار وبشرط في جواز الصلح على السكوت أو الإنكار ويدخل فيه الاقتداء من بين ثلاثة شروط عند مالك رضي الله تعالى عنه وهو المذهب أشار لثنين منها بقوله (أن جاز) الصلح (على دعوى كل) من المدعى والمدعى عليه وإطلاق الدعوى على الإنكار أو السكوت مجاز أذمه معناه ليس عندى ما ادعى به على فهذا أن شرطان أو محمل كلامه أن أنكر المدعى عليه خصوص ما ادعى به المدعى وأجاب بغيره فان لم يجب بشئ فالشرط جوازه على دعوى المدعى فقط (و) الشرط الثالث جوازه على (ظاهر الحكم) الشرعى أي خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف أي أن لا يكون فيه تهمة فساد واعتبر ابن القاسم الشرطين الأولين فقط وأصبح أحدهما أو لا تتفق دعواهما على فساد مثال مستوفى الشروط الثلاثة أن يدعى عليه بعشرة حالة فيمنكرها أو يسكت فيصالحه عنها بمائة مائة أو بعرض حال ومثال ما يجوز على دعواهما ويتنع على ظاهر الحكم أن يدعى عليه بمائة درهم حالة فيمنكرها أو يسكت فيصالحه على تأخيرها أو بمائة مائة منها أشهر أو بآخره على دعوى كل لأن المدعى أخر المدعى عليه فقط أو أخره واسقط عنه بعض حقه والمدعى عليه افتدى من اليمين بما التزم دفعه إذا حل الأجل ويتنع على ظاهر الحكم لأنه سلف بنرا منقعة فأسلف التأخير والمنقعة سقوط اليمين المنقبة على المدعى بتقدير تكول المدعى عليه أو سقط الحق عن السقوط بحاقب المدعى عليه فهذا التمتع عند الإمام وجاز عند ابن القاسم وأصبح ومثال ما يتنع على دعواهما أن يدعى عليه بدراهم وطعام من يسع فيعترف بالطعام وينكر الدراهم فيصالحه بطعام مؤجل أكثر من طعامه أو يعترف بالدراهم ويصالحه

أي المدعى به (قوله فان لم يجب) أي المدعى عليه (قوله جوازه) أي الصلح (قوله فيه) أي الصلح (قوله الشرطين الأولين) أي جوازه على دعوى كل (قوله الشرط الثلاثة) أي الجواز على دعوى كل وعلى ظاهر الحكم (قوله أن يدعى عليه بعشرة حالة الخ) فهذا جاز على دعوى المدعى لاخذ بعض حقه واسقاطه باقية في صلحه بمائة ومشراته العرض الحال بدينه في صلحه به وعلى دعوى المدعى عليه لاقتدائه من اليمين بمائة أو عرض وعلى ظاهر الحكم إذا التهمة في أخذ البعض واسقاط الباقي أو شراء العرض الحال بجميع الدين (قوله تأخير) أي المدعى (قوله بها) أي المائة (قوله منها) أي المائة (قوله شهر) أي تأخير (قوله فهو) أي الصلح (قوله آخر)

بفتمات مثقلا (قوله فقط) أي في تأخيرها (قوله وأخره واسقط عنه بعض حقه) أي في تأخيرها بضمين بدنانير (قوله ويتنع) أي الصلح (قوله لانه) أي الصلح (قوله وحقق) عطف على سقوط (قوله يحلف المدعى عليه) صلة السقوط (قوله فهذا) أي الصلح (قوله عند الإمام) أي لاشتراطه جوازه على ظاهر الحكم (قوله وجاز) عند ابن القاسم أي لا كفتائه بجوازه على دعوى كل (قوله وأصبح) أي لادم اتفاق دعواهما على فساد (قوله يتنع على دعواهما) أي فهو متفق على منعه (قوله من يسع) أي أو من قرض (قوله بطعام مؤجل أكثر من طعامه) فيعتنع على دعواهما لأنه فسح دين في دين وتسليف برقعها

(قوله بدينار مؤجله) أى قيمته على دعواهما لانه صرف مؤخر (قوله أو بدراهم أكثر من دراهمه) أى فهو ممنوع على دعواهما لانه فسخ دين في دين وتسليف بنسخ (قوله الاتفاق) أى من مالك وابن القاسم واصبح رضى الله تعالى عنهم (قوله على فسادة وفسخه) أى الصلح (قوله لانه) أى الصلح (قوله سلف بزيادة) أى فى الصلح عن الطعام بطعام أكثر منه لاجل وعن الدراهم بدراهم أكثر منها لاجل (قوله صرف مؤخر) أى فى صلحه عن الدراهم بدينارين لاجل (قوله فهذا) أى الصلح عن الدناير بالدراهم المؤجله (قوله تمتنع عند مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما) أى لعدم جوازها على دعوى كل منهما ولا على ظاهر الحكم (قوله وجازر عند اصبح) اذ لم تتفق دعواهما على فساد عطف على تمتنع (قوله المدعى عليه) بفتح العين (قوله واراد) أى المدعى عليه بالفتح (قوله أن يصلحه) أى المدعى (قوله فهذا) أى الصلح (قوله جازر على دعوى المدعى) أى لجواز بيع طعام القرض قبل قبضه (قوله ويمتنع على دعوى المدعى عليه) أى بالفتح لا امتناع بيع طعام البيع قبل قبضه (قوله فيمتنع) أى الصلح عند مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما أى لعدم جوازها على دعوى كل منهما وامتناعه على ظاهر الحكم (قوله ويجوز عند اصبح) أى لعدم اتفاق دعواهما على منعه (قوله لا معنى له) خبر قول (قوله اذ لا اطلاع لنا عليه) ٢٥٧ أى خطاب الله تعالى عليه لا معنى له

(قوله وعلى تسليمه) أى
اطلاعا عليه (قوله فان
فرضناه) أى خطاب الله
تعالى (قوله له) أى الجواز
على الجواز (قوله فرض)
بضم فكسر (قوله غيره)
أى الجواز (قوله فلامعنى
له) أى كون المراد خطاب
الله تعالى (قوله فالظاهر
الخ) تفریع على قول ز
الخ (قوله بينهما) أى
المتداعين (قوله وقوله)
أى ز (قوله طنى) أى قال
أى على قول ز مثال الخ
خبر قوله (قوله كرههم) أى
الشارحين (قوله فى المثل)
بضم الميم والمثالثه جمع مثال

بدينارين مؤجله أو بدراهم أكثر من دراهمه فحكى ابن رشد الاتفاق على فسادة وفسخه لانه
سلف بزيادة أو صرف مؤخر ومثال ما يمتنع على دعوى المدعى وحده ان يدعى عليه بعشرة دنانير
فيتمكرها ثم يصلحها بمائة درهم مؤجله فيمتنع على دعوى المدعى لانه صرف مؤخر ويجوز على
دعوى المدعى عليه لانه انما اقتدى من المدين فهذا يمتنع عند مالك وابن القاسم ويجازر عند
اصبح اذ لم تتفق دعواهما على فساد ومثال الممتنع على دعوى المدعى عليه وحده ان يدعى
عليه بعشرة اراد بيع من قرض وقال المدعى عليه من سلم واراد ان يصلحه بدراهم
وقهوا بمجمله فهذا جازر على دعوى المدعى ويمتنع على دعوى المدعى عليه فيمتنع عند مالك
وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما ويجوز عند اصبح افاده عب البنائى قول ز أى
الشرعى وهو خطاب الله تعالى الخ لا معنى له اذ لا اطلاع لنا عليه وعلى تسليمه فان فرضناه
الجواز صار المعنى ان جازر على ظاهر الجواز ولا معنى له وان فرض غيره فلامعنى له أيضا اذ لا يكون
الجواز على ظاهر المنع مثالا فالظاهر ان المراد بالحكم ما يطرا بينهما فى الخاصه ومجلس الفصل
وقوله ومثال ما يمتنع على دعواهما الخ طنى انظر ذكرهم فى المثل الاقرار المختلط بالانكار مع
انه لا يجوز على دعوى كل منهما فاسرى على ظاهر الحكم فالصواب الاقتصار فى التمثيل على
ما يجوز على دعوى احدهما دون الآخر وهو الانكار المحض اذ هو محل الخلاف ثم استدلل
بقول عياض بعد ذكر الخلاف بين مالك وابن القاسم مانعه وحكم السكوت حكم الاقرار على
قوايم ما يجبه انما وقع من صلح سرام على الاقرار والسكوت يفسخ على كل حال كالبيع وكذا

(قوله الاقرار المختلط بالانكار) مفعول ذكر المضاف لقاعله أى كدعواه بدراهم وطعام فان كره المدعى عليه الدراهم
وصالح بطعام أكثر لاجل او الطعام وصالح بدراهم أكثر لاجل او بدينارين لاجل (قوله مع انه) أى الصلح فى الاقرار المختلط
بالانكار (قوله فاسرى) أى اسحق واولى ان لا يجوز (قوله فالصواب) الاقتصار فى التمثيل الخ) تفریع على مع أنه لا يجوز على
دعوى كل الخ (قوله احدهما) أى المتنازعين (قوله وهو) أى ما يجوز على دعوى احدهما دون الآخر (قوله الانكار
المحض) أى غير المختلط بالاقرار (قوله اذ هو) أى الانكار المحض أى الصلح عليه (قوله الخلاف) أى بين مالك وابن القاسم
واصبح (قوله ثم استدلل) أى طنى (قوله بعد ذكر الخلاف) صلة قول (قوله مانعه) مفعول قول المضاف لقاعله (قوله وحكم
السكوت) أى الصلح عليه (قوله حكم الاقرار) أى الصلح عليه (قوله قولهما) أى مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما (قوله
من صلح حرام) بيان ما (قوله على الاقرار والسكوت) صلة صلح (قوله يفسخ على كل حال) خبر ما (قوله كالبيع) أى الحرام
(قوله وكذا) أى الصلح الحرام على الاقرار والسكوت فى استحقاق الفسخ على قولهما على كل حال

(قوله من صلح حرام) بيان ما (قوله في صلح الاقرار) صله وقع (قوله في صلح) أي المدعي عليه المدعي على الاقرار المختلط بالانكار (قوله عما) أي مصالح عنه (قوله به) أي المصالح عنه (قوله الاقرار) فاعل انقرد (قوله لم يجوز) جواب لو (قوله فاعترف) أي اقر المدعي عليه (قوله وانكر) أي المدعي عليه (قوله منهم) أي المصالح بطعام أكثر لاجل أو بدنا لاجل أو بدراهم أكثر لاجل (قوله فيما) أي مصالح عنه (قوله اقرارهما) أي المتنازعين (قوله وهو) أي الصلح المذكور (قوله عما) أي الصلح الذي (قوله لم يختلف) بضم الياء وفتح اللام (قوله فيه) أي تقر به (قوله حقهما) أي المتنازعين (قوله اختلف) بضم التاء (قوله أحدهما) أي المتنازعين (قوله وذلك) أي وقوع الفساد في حق أحدهما فقط (قوله المحض) أي الذي لم يختلط باقرار (قوله اه) أي تم كلام عياض (قوله فيما ذكر) أي من مثال دعوى دراهم وطعام الخ (قوله وقع) أي الصلح الخ خبر الصلح (قوله فهو) أي الصلح في الاقرار المختلط بالانكار (قوله كالصلح في الاقرار المحض) أي في الاتفاق على منعه (قوله اه) أي تم كلام طئي (قوله فيه) أي كلام طئي (قوله اما) ٢٠٨ بفتح الهمز وشد الميم (قوله أولا) بشد الواو (قوله فان الخ)

تفصيل النظر (قوله ما يجوز) الخ) اسم ان مؤخر وجاز تقديم خبرها لكونه جارا ويجوز (قوله كالمثال الاخير عند ز) أي دعواه عشرة أرا د ب تعاض قرض واقصر المدعي عليه بها وانكاره كونها من قرض (قوله فلا وجه الخ) تفريع على فان من صور الاقرار الخ (قوله واما ثانيا) بفتح الهمز وشد الميم عطف على اما أولا (قوله زعمه) أي طئي (قوله من ان الصواب الخ) بيان ما (قوله ليس بصواب) خبر ان الأولى (قوله شروط الجواز) أي بقوله ان جاز على دعوى كل الخ (قوله مفهومها) أي الشروط (قوله لها) أي الصور (قوله منها) أي الصور (قوله ولا يقال الصلح على الاقرار الخ) دفع لتوهم قوله (قوله فلا يندرج) أي الصلح على الاقرار المختلط بالانكار (قوله هنا) أي في الصلح على الانكار تفريع على كالصلح على الاقرار المختلط بالانكار كالصلح على الاقرار المحض (قوله لانا نقول الخ) علة لا يقال (قوله المقربة) بفتح القاف (قوله في هذا) أي مثال ز الاخير (قوله غير المدعي به) بفتح العين لان المدعي به طعام من قرض والمقربة بفتحها طعام من سلم (قوله كذلك) أي صلح الانكار المحض في امكان جوازه على دعوى أحدهما دون الآخر (قوله ادرجوه) أي صلح الانكار المختلط بالاقرار (قوله فيه) أي صلح الانكار المختلط بالاقرار (قوله شروطه) أي صلح الانكار المحض (قوله فيه) أي الاقرار المحض (قوله المالم) تفسير فاعل يحل (قوله يئنه) أي الظالم (قوله فذمته) أي الظالم (قوله به) أي المال المصالح به (قوله المالم المصالح به) (قوله المالم) صله مشغولة (قوله كلامه) أي المصنف (قوله له) أي الظالم (قوله به) أي المال المصالح به (قوله يراه) أي جواز الصلح (قوله وهو) أي المنع مع الحكم (قوله فهو) أي لا يحل للظالم

موافق

موافق (قوله ولا يقال الصلح على الاقرار الخ) دفع لتوهم قوله (قوله فلا يندرج) أي الصلح على الاقرار المختلط بالانكار (قوله هنا) أي في الصلح على الانكار تفريع على كالصلح على الاقرار المختلط بالانكار كالصلح على الاقرار المحض (قوله لانا نقول الخ) علة لا يقال (قوله المقربة) بفتح القاف (قوله في هذا) أي مثال ز الاخير (قوله غير المدعي به) بفتح العين لان المدعي به طعام من قرض والمقربة بفتحها طعام من سلم (قوله كذلك) أي صلح الانكار المحض في امكان جوازه على دعوى أحدهما دون الآخر (قوله ادرجوه) أي صلح الانكار المختلط بالاقرار (قوله فيه) أي صلح الانكار المختلط بالاقرار (قوله شروطه) أي صلح الانكار المحض (قوله فيه) أي الاقرار المحض (قوله المالم) تفسير فاعل يحل (قوله يئنه) أي الظالم (قوله فذمته) أي الظالم (قوله به) أي المال المصالح به (قوله المالم المصالح به) (قوله المالم) صله مشغولة (قوله كلامه) أي المصنف (قوله له) أي الظالم (قوله به) أي المال المصالح به (قوله يراه) أي جواز الصلح (قوله وهو) أي المنع مع الحكم (قوله فهو) أي لا يحل للظالم

(قوله لم يعلمها) أى البينة
(قوله او صالح) أى المظلوم
(قوله وله) أى المظلوم
(قوله المظلوم) تفسير
لفاعل أشهد (قوله فى غيبة
الظالم) تنازع فيه اشهد
اعلن (قوله بها) أى البينة
التي اشهد بها بلا اعلان
قوله لان عليها وقت الصلح
(الخ) مفهوم لم يعلمها (قوله
انه يقوم بها) تنازع فيه
شهد واعلن (قوله او صالح)
اى المظلوم (قوله على
انتكار) اى من الظالم (قوله
لعدم وثيقته) اى المظلوم
بالمصالح عنه (قوله المصالح)
تفسير لفاعل وجد (قوله
وقد كان) أى المصالح (قوله
انه) أى المصالح (قوله بها)
اى وثيقته (قوله فى الرابع
مبطل) أى اقرار الظالم
أوشهادة نفسه للمقاوم لم

٢٧ مخ ت

١٤. ٣ منج الحليل

(قوله فالاولى) بضم الهمزة (قوله أشهد) أى قبل الصلح أنه سيصلح غيره وأنه غير متزيم لصلحه وانما يصلح له ليطمئن ويقر بحقته الذى يجده (قوله صكه) بفتح الصاد المهملة وشد الكاف أى وثيقة حقه (قوله ثم وجده) أى صكه (قوله بعده) أى الصلح (قوله القبول) أى الرجوع عن ٢١٠ الصلح ونقضه (قوله به) أى الصلح (قوله وأشهد مرا) أى على قيامه

بها اذا حضرت (قوله فلا قيام له) جواب اما (قوله شهد) بضم فكسر (قوله فلا تسبح) بضم التاء (قوله بعد اشهاد المظلوم) صلة (صلح المقدور) (قوله على ذلك) أى اقراره سر او بجمعه علانية (قوله ويرى) عطف على (قوله فبرجع) عطف على (قوله فى الثانية) أى او يقر سرا (قوله شيخه) أى المصنف (قوله بذلك) أى تمكن المظلوم من نقض الصلح فيها (قوله وهو) أى تمكنه منه (قوله لا لاولى) بضم الهمزة أى كى لم يعلن (قوله فيها) أى الاولى (قوله هو) أى اختصاصه بالثانية (قوله لانه) أى الاختصاص (قوله عليه) أى الاختصاص (قوله ان يكون) أى المصنف (قوله يشهدا) بضم الياء وكسر الهاء (قوله ايداع) بكسر الهمزة وسكون المنة بنفسه وضافته للشهادة فصل مخرج ايداع غيرها (قوله اختلاف) بضم التاء (قوله علم) بضم العين (قوله انه) أى المدعى (قوله يطلبه) أى المدعى عليه

فالاولى اذا صلح ثم اقر والثانية اذا شهد وأعلن والثالثة اذا كرضيا صكه ثم وجده بعده فهذه الثلاثة اتفق فيها على القبول والرابعة اذا ادعى ضياع الصك فقبل له حقه ثابت فأتت به فصالح ثم وجده فالرجوع له باتفاق واما الاربع المختلف فيها اذا غابت بينته وأشهد سرا أو شهدت له بينة بحقه بعد الصلح لم يعلمها والمشهور فيهما القبول والثالثة اذا صلح وهو عالم بينته والمشهور فيها عدم القبول والرابعة من يقر سرا ويجحد علانية وذكر الخلاف اه قوله ولو وقع بعد الصلح ابراء المظالم اذ وقع بعد الصلح ابراء فقط واما اذا التزم فى الصلح عدم القيام عليه ولو وجد بينة فلا قيام له ذكره ابن عاشر ونصه قوله فلا نقضه بشئى تقييده بما ذكره ابن هرون فى اختصار المتبلى فاذا شهد عليه فى وثيقة الصلح أنه متى قام عليه فعما ادعاه فقيامه باطل وبجته داحضة والبيئة التى تشهد له زور المسترعاة وغيرها وأسقط عنه فى ذلك الاسترعاء فى الاسترعاء ما تكرر فلا تسمع له مدعى بعده هذا ابراء بينة سواء كان عارفا بها حين الصلح أم لا وان سقط هذا الفصل من الوثيقة فلا القيام بينة لم يعرفها اه وشبهه فى النقض فقال (ك) صلح (من) أى مظلوم غابت بينته وبعدت جدا فاشهد سرا انه انما يصلح لغيبها وانما ان قدمت قام بها و (لم يعلن) الاشهاد عندنا كم ثم قدمت بينته فلا القيام بها ونقض الصلح على المشهور (أو) صلح مظلوم (يقر) له ظالم بحقه عنده (سرا) فيما بينهم حين لم يحضرهما من يشهد على اقراره ويجحد علانية حين حضور من يشهد عليه خوفا من طلبه عاجلا أو جريئا بعد اشهاد المظلوم بينة على ذلك وأنه انما يصلح له ليطمئن ويأمن من ذلك ويقر علانية فبرجع عليه يأتى حقه فان أقر الظالم بعد الصلح فإن صالحه اقامة البيئة التى استرعاها ونقض الصلح والرجوع عليه يأتى حقه (على الاحسن فيهما) أى المستثنين بعد الكاف وأشار بالاحسن فى الثانية لتسوى بعض أشياخ شيخه بذلك وهو قول بعضون ومقابلته لطرف واما بالنسبة للاولى فقد ذكر الخلاف فيها ابن يونس وغيره واستظهر فيها ابن عبيد السلام عدم القيام عكس قوله على الاحسن وأكثر النسخ ليس فيه فيما فان قلت لعل على الاحسن خاص بالثانية قلت هو لا يصح لانه يلزم عليه أن يكون لم يذ كر خلافا فحين لم يعلن بالاشهاد فلا يكون للتفريق بين المعلن وغيره فائدة والبيئة التى يشهدا سرا على عدم التزام الصلح فى المسائل المتقدمة تسمى بيئة الاسترعاء أى ايداع الشهادة ابن عرفة المصطفى اختلاف فيمن يقر فى السر ويجحد فى العلانية ان صالحه على تأخير سنة وأشهد انه انما يصلح له لغيبة بينته وان قدمت قام بها فقبل له القيام بها ان علم انه كان يطلبه فيجده وقيل لا قيام له بها قال مطرف الا ان يقر المطلوب بعد انكاره وقاله أصبح ولو صالحه على تأخير سنة بعد ان شهد بعد الشهادة على انكاره انه انما يصلح له ليطمئن ويأمن من ذلك ويقر بعد صلحه فى لزوم أخذه باقراره وافوض صلحه على تأخير ولغو اقراره ولزوم صلحه بتأخيره نقلا الصلح على

(قوله فيجده) أى المدعى عليه المدعى (قوله له) أى المدعى (قوله بها) أى بينته اذا قدمت (قوله انه انما يصلح له الخ) مفعول اشهد (قوله اخذه) أى المطلوب (قوله باقراره) أى المطلوب (قوله ولغو اقراره) أى المطلوب (قوله نقلا) من نقل بلائون لاضاقت

(قوله عن نحنون) راجع الاول (قوله وابن عبد الحكم) راجع الثاني (قوله فائلا) اي الصلح (قوله يحمل) بضم الياء
 وفتح الميم (قوله وعليه) اي الاول (قوله واكثرهم) اي الموثقين (قوله غيره) اي الاول (قوله له) اي الاول (قوله مزين) بضم
 فسكون (قوله لا يتفق اشهاد السراخ) بيان للثاني (قوله ينتصف) بضم فسكون ففتح (قوله ولم يذكر) اي المتبسط (قوله
 بوضيعة) اي اسقاط (قوله فهو) اي الطالب (قوله ملتزم) بكسر الزاي (قوله وانه) اي الطالب (قوله انما يفعل) اي الصلح (قوله
 ليقر) اي المطلوب (قوله له) اي الطالب (قوله وشرطه) اي الاسترعا (قوله تقدمه) اي الاسترعا (قوله وقته) اي الاسترعا
 (قوله يومه) اي الاسترعا (قوله هو) اي الاسترعا (قوله يومهما) اي الاسترعا والصلح (قوله فان اتحد) اي يومهما (قوله يوم
 اليوم) اي الذي حصل الاسترعا فيه (قوله ورجوعه) اي المطلوب (قوله عليه) اي الانكار (قوله تساقطا) اي الطالب والمطلوب
 (قوله لانه) اي الطالب الخ خبر قولهم (قوله اذا استرعى) اي الطالب (قوله وقال) اي الطالب (قوله متى شهد الخ) مفعول
 قال (قوله فاعما يفعل) اي الاتهاد بقطع استرعا الخ جواب متى ٢١١ (قوله لم يضره) اي الطالب

الخ جواب اذا (قوله
 اسقاطه) اي الطالب
 (قوله استرعا) اي الطالب
 مفعول اسقاط المضاف
 لقاعده ضمير الطالب (قوله
 ولم يذكر) اي الطالب
 (قوله) اي اسقاط الاسترعا
 (قوله كان اسقاطه) اي
 الطالب الخ جواب لو (قوله
 مسقطا) خبر كان (قوله
 واذا قلت) اي في وثيقة
 الصلح (قوله انه) اي
 الطالب (قوله ثم استرعى)
 اي الطالب (قوله وقال)
 اي الطالب في استرعا
 (قوله ليفده) اي الاسترعا
 الطالب جواب اذا قلت
 (قوله ولا ينرشد كلام

عن نحنون وابن عبد الحكم قاتلا والاول احسن والظالم احق أن يحمل عليه قلت وعليه
 عمل القضاة والموثقين وأكثرهم لم يحكم عن المذهب غيره وحكي المتبسط فائلا عن ابن مزين
 عن أصبح لا يتفق اشهاد السراخ اعلى من لا ينتصف عنه كالسلطان والرجل القاهر ولم يذكر
 الثاني فالاقوال ثلاثة وعلى الاول حاصل حقيقة الاسترعا عندهم وهو المسمى في وقت ايداع
 هو اشهاد الطالب انه طلب فلانا وانه انكره وقد تقدم ان كلام هذه البيعة او غيرها وانه
 مهما ان يهدى بخيرها يام بحقه أو بوضيعة ثمنه أو باسقاط بيعة الاسترعا فهو غير ملتزم
 لشي من ذلك وانه انما يفعل ليقره بحقه وشرطه تقدمه على الصلح فيجب تعيين وقته يومه
 وفي أي وقت هو من يومه خوف اتحاد يومهما فان اتحد دون تعيين جزء اليوم لم ينفذ استرعاؤه
 المتبسط وابن فتوح ولا ينفذ الاسترعا الامع ثبوت انكار المطلوب ورجوعه بعد الصلح الى
 الاقرار فان ثبت انكاره وتماذى عليه بعد صلحه لم ينفذ استرعاؤه شيأ وقول العوام صلح المنكر
 اثبات لحق الطالب بهل وقولهم في الصلح تساقطا الاسترعا والاسترعا في الاسترعا لانه اذا
 استرعى وقال في استرعاؤه متى شهد بقطع استرعاؤه فاعما يفعل له لتحصيل اقرار خصمه لم يضره
 اسقاطه في الصلح استرعاؤه ولم يذكر في استرعاؤه انه متى اسقط استرعاؤه فهو غير ملتزم له كان
 اسقاطه في صلحه استرعاؤه مسقطا لشيء علمه واذا قلت انه قطع الاسترعا والاسترعا في
 الاسترعا ثم استرعى وقال انه متى شهد بقطع الاسترعا فهو غير ملتزم له انما يفعل له لتحصيل
 اقرار خصمه ليفده اذا الاسترعا في الاسترعا زاد المتبسط وقال غير واحد من الموثقين فيه
 تنازع والاحسن ما قدمناه قلت ولا ينرشد كلام في هذا مذكور في كتاب الحبس اه

في هذا مذكور في كتاب الحبس) نص ابن عرفة في كتاب الحبس وسمع ابن القاسم من لحق عبده بدار الحرب فقال اخرج الى
 وانت حر فاما خرج قال انما اردت ان استخرجك قال ان كان اتهدد انه اراد ان يستنقذه فلا عتق عليه والا فهو حر ابن رشد
 هذا أصل مختلف فيه قال مالك فيمن له على رجل حق فبعده فصالحه وشهوده غيب فانه يهدى في السر انه انما يصالحه لانه
 بجمه مخاف ذهاب حقه وانه على حقه ان حضرت بيته ان الصلح يلزمه ولا ينتفع بذلك وقال اصبح ينتفع به في الغيبة البعيدة
 وللحريز بن هذا الخلاف يكتب في الاصطلاحات واسقط عنه الاسترعا والاسترعا في الاسترعا ومن الكتاب من يزيد
 ما تكررت ونهاه ولا معنى له لان الاسترعا هو ان يشهد قبل الصلح سر انه انما يصالح لوجه كذا وانه غير ملتزم للصلح والاسترعا
 في الاسترعا ان يشهد انه لا يلتزم الصلح وانه متى صالح وانه يهدى على نفسه في كتاب الصلح انه ان اسقط عنه الاسترعا في السر
 فانه غير ملتزم ذلك ولا يسقط عنه القسام به فلا يتصور في ذلك منزلة فائلا وهذا الاسترعا انما ينتفع عنه من راء نافع فاما يخرج
 على غيره من وما يخرج من عوض لا يتفق اتفاقا اه

كلام ابن عسرة وفي تبصرة ابن قرحون فرع اذا أشهد في السر انه انما يصالحه لاجل
انكاره وانه متى وجد بينه فاهم بها فالصلح غير لازم له اذا ثبت انكاره وثبت الحق ونجاة ما عليه
اليمين انه ما علم ببينته وقال مطرف لا ينفعه ما أشهد به في السر وقال ابن مزين لا ينفع اشهاد
السر الا على من لا يتصف منه كالسلطان والرجل القاهر وما سوى ذلك فاشهاد السر فيه باطل
(فرع) ان تقيده عليه انه لم يودع ثم ادعى يعني استرعاه ومتى قامت له بينة بذلك فهي كاذبة قال ابن
راشد لم ر في ذلك نصا وكثيرا ما يكتب عندنا بقصة ومقتضى الظاهر انه لا قيام له بذلك وانه ان
اشهد انه أسقط الاسترعاء سقط (فرع) لو قال في استرعائه ومتى أشهدت على نفسي اني قطعت
الاسترعاء والاسترعاء في الاسترعاء الى أقصى تنهايه فانما أقوله للضرورة اليه وانى غير قاطع لشي
منه وأوجب في حق نفسي ما يجب انظر رانه ينفعه ذلك ولا يضره ما أشهد على نفسه منه وفي
التميطه انه ان قال في استرعائه متى أشهدت يقطع الاسترعاء فانما أقول ذلك استجوابا لقرار
خبري فله القيام ولا يضره ما انعم عليه من اسقاط البيئات المسترعاة وان قال انه أسقط
الاسترعاء في الاسترعاء لم ينفع باسترعائه وقوله غير واحد من الوثقين وفيه تنازع وما ذكره في
الطراز أصح في النظر لانه الجأء الى الصلح بانكاره والمكره لا يلزمه شيء ولو قيل انه لا يسقط استرعاءه
مطلقا لكان وجهه اذا ثبت انكاره ١٠ كلام ابن قرحون (لا) ينقض الصلح (ان علم)
المطلوم المصالح على انكار حين الصلح بينته الشاهدة له (ولم يشهد) بضم التثنية وكسر الهاء
المطلوم قبل صلحه انه يقوم به ابعد الصلح فليس له القيام بها ولو كانت غائبة بعيدة جدا
وليس له نقض الصلح اقوة امر الصلح لانه يبيع أو اجارة أو هبة ولانه كالنكاح لها حسن الصلح
(اودعي) الطالب (ضياع الصك) بفتح الصاد المهملة وشدة الكاف أى الوثيقة المكتوب
حقه فيها (فقبل له) أى حال المدعى عليه الطالب (حقك ثابت) ان أثبت به (فانت) بهمزة فعول
امر من الاتيان (به) أى الصك وخذ حقتك (ف) لم يأت به (صالح) الطالب المدعى عليه (ثم
وجد) أى الطالب الصك فلا قيام له به ولا ينقض الصلح اتفاقا لانه أسقط حقه من الصك
والفرق بين هذه وقوله أو وجد وثيقة بعده ان المدعى عليه في هذه أقر اقرارا معلقا على الاتيان
بالصك فأعرض عنه الطالب وأسقط حقه وما سبق انكر المدعى عليه في الحق بالكيفية واشهد
الطالب انه يصالحه لضياع صكه بدون التزام وانه متى وجد به يقوم به البتة ان هذا ذكره ابن
يونس على غير هذا الوجه ونصه والفرق بين هذا والى قبلها ان غريمه في هذه معترف وانما
طلبه باحضار صكه ليحجج موافيه فرضي الطالب باسقاطه واستجمل حقه والاول أنكر الحق
وقد اشهد طالبه انه انما يصالحه لضياع وثيقته الخ فنقول ز مقر لا مطلقا بل بشرط الخ فيه
نظرا بل هو مقر مطلقا والله اعلم (و) ان مات زوج عن زوجة وابن او اب وتر كنه ذهب وورق
وعرض واراد ابنه او ابوه صلح زوجته جاز الصلح (عن ارث زوجة) مثلا (من عرض) بفتح
فسكون فصاد مجبة (وورق) بكسر الراء أى فضة وسواها حضر العرض والورق او غابا
(وذهب) لزوجه الميت وصله الصلح (بذهب من) ذهب (التركة قدر مودتها) بفتح فسكون

(قوله هذا) ای الفرق (قوله ونسه) ای ابن یونس (قوله فخریه) ای الطالب
وهو المطلوب (قوله معترف) ای بالحق (قوله باسقاطه) ای الصک

فصل دوم

(قوله مناصرة) أي الدنانير (قوله كذلك) أي قدر صرف دينار (قوله لأنها) أي الزوجة على جواز صلحها (قوله فإن حازوه)
 أي الورثة الموهوب (قوله هبتها) أي الزوجة (قوله تمت) أي هبتها (قوله عنه) أي صرف الدينار (قوله ما أخذته) أي من
 الدنانير (قوله من الدنانير) بيان انصبيها (قوله ويبيعها) عطف على أخذها (قوله من الدراهم الخ) بيان خطها (قوله بما
 زاد) صلح - صلحها (قوله من الدنانير) بيان ما (قوله عن صرف دينار) ٢١٣ تنازع فيه كقول (قوله فلم)

بكسر اللام وفتح الميم (قوله
 كثر) أي زادت على
 صرف دينار (قوله عنهما)
 أي الدراهم والعرض
 (قوله امتنع) أي الصلح
 (قوله فالشرط) أي أن
 قلت الدراهم الخ تفريح
 على ما تقدم من الشرح
 (قوله قل) أي المصالح به
 عن مورثها (قوله أو كثر)
 أي المصالح به (قوله لأنه)
 أي الصلح (قوله حكمه) أي
 العرض (قوله في العين)
 أي الدنانير والدراهم (قوله
 في غيرها) أي العين (قوله
 قرب غيبته) أي غير العين
 تصوير لصورته (قوله
 بحيث يجوز التقديسه)
 أي غير العين تصوير لقرب
 غيبته (قوله بشرط) سالم
 النقر أو من ابن الشرط
 هنا فكان الشارح جعل
 عقد الصلح على التخييل
 شرطاً معني (قوله سلامة
 الخ) علة وحضر عب
 وحضر جميع التركة حقيقة
 في العين وحكم في العرض
 بأن كان قريب الغيبة بحيث
 يجوز التقديسه بشرط فاه في حكم الحاضر وعلة الشرط الثاني سلامته من التقدي في الغائب بشرط اه وانظر ما الفرق بين العين
 وغيرها (قوله أدل وغاب) أي المدين (قوله إقراره) أي المدين (قوله في غيبته) أي المدين صلح ثبت (قوله أنه) أي المدين (قوله
 مدققاً) أي في البيئة الشاهدة بإقراره بالمدين (قوله يعلم) بضم الياء (قوله وهو) أي حضوره (قوله أنه) أي المدين (قوله في غيبته)
 أي الدين (قوله وللاطلاع الخ) عطف على يعلم (قوله ولكن) أي المدين

فكسر أي ميراث الزوجة (منه) أي الذهب كعشرة دنانير من ثمانين ديناراً مع فرع وارث
 أو أربعين مع عدمه حاضرة كلها فان غابت كلها أو بعضها فلا يجوز إلا إذا أخذت حظها من
 الحاضر فقط (فأقل) من مورثها كعشرة من ثمانين أو أربعين حضر العرض والدراهم أم لا
 كان حظها من الدراهم قدر صرف ديناراً لا قيمة - حظها من العرض كذلك لأننا أخذت
 - حظها أو بعضه من الدنانير وهبت - حظها من الدراهم والعرض لباقي الورثة فان حازوه قبل
 مانع هبتها تمت والأفلا (أو أكثر) من مورثها من الذهب كأحد عشر من ثمانين أو أربعين فيجوز
 الصلح (أن) حضرت التركة كلها (قلت) بفتح الذاف واللام أي نقصت (الدراهم) التي ورثتها
 عن صرف دينار أو قلت قيمة العرض عنه أو كان ما أخذته زائداً على حظها ديناراً واحداً
 بحيث يجتمع البيع والصرف في دينار لاخذها نصيبها من الدنانير ويصحبها باقي الورثة
 حظها من الدراهم والعرض بما زاد على حظها من الدنانير على وجه يجوز اجتماع البيع
 والصرف فيه فان قلت إذا كثرت الدراهم وقلت قيمة العرض عن صرف دينار فقد اجتمع
 البيع والصرف في أكثر من دينار فلم جاز قلت لأنه لما قل العرض صار غير منظور إليه فكانه
 لم يوجد إلا الصرف فان كثرت الدراهم وقيمة العرض وأخذت عنهما أكثر من دينار امتنع
 لاجتماع البيع والصرف في أكثر من دينار فالشرط راجع لقوله أو أكثر فقط (لا) يجوز
 صلحاً بشئ (من غيرها) أي التركة (مطلقاً) أي سواء كان المصالح به ذهباً أو فضة قبل أو أكثر
 حضرت التركة كلها أم لا لأنه يبيع ذهب وفضة وعرض يذهب وفضة وهذا بانفصل وفيه
 ربا النساء ان غابت التركة كلها أو بعضها ولو العرض لأن حكمه لحكم النقد إذا صاحبه
 (إلا) صلحها (بعرض) من غير التركة فيجوز (أن عرفاً) أي المصطلحان (جميعها) أي التركة
 ليكون المصالح عنه معلوماً لهما (و) أن (حضر) جميع التركة حقيقة فقط في العين أو ولو
 حكم في غيرهما بقرب غيبته بحيث يجوز التقديسه بشرط السلامة من التقدي في الغائب بشرط
 (و) أن (أقر المدين) بما عليه أن كان في التركة دين ولو عرضاً (وحضر) المدين وقت الصلح
 أدل وغاب لا حتم أنكاره إذا حضر وظاهره أنه لا بد من حضوره ولو ثبت إقراره في غيبته وهو
 كذلك لا حتم أن لا مدفعاً فيما ثبت فلا بد من حضوره ليعلم أن عليه ديناً يباع وهو يحقق
 أنه لا مدفع فيه وللاطلاع على حاله فقد لا ترضى بمعاملته وكان ممن تأخذ الأحكام
 الشرعية وكان العرض المصالح به مخالفاً للعرض الذي على المدين لأنه لو وافقه لمكان سلفها
 بمنفعة لأن الغالب أن ما يصالحها به أقل من - قها - تنبيه - قوله أن عرفاً جميعها شروط
 في قوله أو أكثر أيضاً قاله البناني وهو ظاهر (و) جاز الصلح للزوجة أو غيرها (عن) - حظها من

(قوله بذهب) صلح الصلح (قوله كونه) أي الصلح (قوله وحظها) أي الزوجة الخ حال (قوله منه) أي الدين (قوله في اشتراط الخ) صلح
 كاف التشبيه (قوله وغيرها) أي النفس مما لا دية لمقدرة (قوله لو كانت) أي الجنائية (قوله معينا) بفتح الباء (قوله قدره) أي
 المصالح به (قوله لا غرض) الخطأ لما ذكر أن دم العمد يجوز الصلح عنه بما قل أو كثر منه على أنه لا يجوز الصلح عنه بما فيه غرض هذا
 خلافا لابن نافع قال في كتاب الصلح منها ولا يجوز الصلح عن جناية عمد على عمرة ٢١٤

هذه هي القاسم في المدونة

(دراهم) أو من ذهب (وعرض) بفتح فسكون فضا دمهجة (تركا) بضم فكسراى تر كهما
 ميت لورثته (بذهب) أو فضا من مال المصالح حال كونه (ك) اجتماع (بيع وصرف) بان
 يكون الجميع دينارا بأن يصالحها بدينار واحد أو يبيعهما في دينار بان يصالحها بأكثر من
 دينار وحظها من الدراهم أقل من صرف دينار أو يكون العرض بدينار واحد لا يعتبر في
 اجتماع البيع والصرف (وان كان فيها) أي التركة المصالح عن حظ وارث منها (دين) للميت
 على غيره دنانير أو دراهم أو عروض (ق) الصلح عن حفظ بعض الورقة منه حكمه (ك) حكم
 (بيعه) أي الدين في اشتراط حضور المدين وإقراره بالدين وكونه من تأخذه الأحكام وكون
 الدين ليس طعاما من سلم عب والخمر شي ومراد المصنف استيفاء الكلام على القروع التي
 في المدونة والأقولة وعن دراهم الخ يفتى عنه ما مر من قوله أن قلت الدراهم وأيضا قوله وان
 كان فيها دين الخ يفتى عنه قوله فيما مر وأقر المريض وخضر (و) جاز الصلح (عن) جناية
 (العمد) على نفس أو غيرها (عما) أي مال (قل) بفتح القاف واللام منقلا أي نقص عن دية
 الجنائية لو كانت خطأ (و) بما (كتر) بضم المثناة أي زاد عليها غيضا قدره لأن جناية العمد لادية
 لها وإنما يغير المستحق بين القصاص والعقوبات وان لم يعين قدر المال المصالح عليه انعقد
 الصلح ولزم الجنائي دية خطأ قاله ابن رشد ومفهوم العمد أنه لا يجوز الصلح عن الخطأ بأقل
 من دية لا قرب من أجله الضع وتقبل ولا بأكثر لا بعد منه لأنه سلف عنه قتل وكذا العمد الذي
 لا قصاص فيه وله دية مقدرة بخاتمة والله أعلم (لا) يجوز الصلح عن دم العمد ولا عن غيره بذي
 (غور ك) الصلح عن دين أو غيره (رطل من) لحم (شاة) حية أو قبل سخطها الجمل صفة لها ت
 أطلق هنا وقيدها في المدونة بالحية فقيمها وإذا ادعت على رجل دينا فالحك منه بعشرة
 أرطال من لحم شاة حية لم يجز طفي أبو الحسن كذلك لا يجوز بصد الذبح وقهم من غيبه
 بالرطل منه بأكثر منه بالاولى وجواز بيع الشاة الحية أو الذبوحة قبل سخطها وهو
 كذلك كالبيع لأن المقصود حية بغيرها الحاضر المشاهدة لا بعض لحمها المغيب فان
 سخط جاز الصلح برطل من لحمها أو لا غرض به وبما فيه الغرض عمرة لم يبد صلحها فان وقع ارتفاع
 القصاص وقضى بدية عمد ابن رشد ولو صالح الجنائي على ارتحاله من بلد المستحق للقصاص
 فقال ابن القاسم ينقض الصلح وله متحقق القصاص وقال أصبغ والمغيرة يعضى ويحكم على
 القاتل بأن لا يساكنهم أبدا علما بالشروط وهذا هو المشهور والمعول به واستقصه سحنون
 رعى هذا أن لم يرتحل أو ارتحل ثم عاد وكان الدم ثابتا لهم القود في العمد والدية في الخطا وان
 كان لم يثبت فهم على حجتهم (ولذى) أي صاحب (دين) يحيط بمال الجنائي عمدا على نفس
 أو عضو إذا أراد أن يصالح المستحق بماله كله أو بعضه (منه) أي الجنائي (منه) أي الصلح عن

لم يبد صلحا فان وقع
 ارتفع القصاص وقضى بالدية
 بأكال وقع التسكين بها وفات
 بالبنا بفتح ي بصد
 المثل وقال غيره يعضى إذا
 وقع وهو أشبه بالخلع لأنه
 أرسل من يده بالقرمما كان
 له أن يرسله بغير عوض
 وليس يكن أخذ بضعا ودفع
 فيه غرضا أه أبو الحسن
 الغير هنا ابن نافع وقوله عمد
 ليس بشرط وكذلك الخطأ
 وانما ذكر العمد للاثموم
 أنه يجوز فيه الغرض بابق أو
 شارد أو جنين ومافي معناها
 لأنه ليس مالا واعترض تعليل
 ابن نافع بأنه يلزمه في سائر
 التصرفات لأنه يجوز له أن
 يهب له مناعه بالعوض
 أه وسجل كلام المصنف
 على أنه أراد أن من ادعى
 دينا لا يجوز أن يصالح عنه
 بغرض ليس فيه كبير فائدة
 لأنه معلوم من قوله أول
 الباب أنه بيع (قوله لا يجوز)
 أي الصلح برطل من شاة
 (قوله منه) أي الصلح
 (قوله منه) أي الرطل (قوله
 ويجوز له) أي الصلح (قوله

حيث أن أي حين الصلح بجميعها حية أو مذبوحة (قوله ينقض) بضم الياء وفتح القاف (قوله المغيرة) القصاص
 بضم الميم وكسر الفسين المجعلة (قوله يعضى) أي الصلح (قوله يحكم) بضم الياء وفتح الكاف (قوله يرتحل) أي الجنائي من بلد
 المستحق (قوله عا) أي الجنائي لبلد المستحق (قوله وان كان) أي الدم (قوله أراد) أي الجنائي

(قوله في نفسه أو عضوه) أي الجاني صلة القصاص (قوله أذهو) أي صلحه (قوله لاله) أي ندى الدين (قوله يعامله) أي دوا الدين
الجاني (قوله وليس) أي صلحه (قوله عليه) أي انتفاقه على من ذكر (قوله لم) بكسر فتح ٢١٥ (قوله قدم) بضم فكسر متعلا

(قوله وهم) أي الغرما الخ

حال (قوله انه) أي الجاني

(قوله وان كان) أي المدين

الخ حال (قوله مطلقا)

أي على اقرار أو انكار (قوله

فيه) أي المقوم المصالح به

(قوله أخذ) بضم فكسر

(قوله سليمان) حال من هاء

قيمته (قوله فيرجع)

بالنصب في جواب النفي

(قوله بها) أي الدية أو القيمة

(قوله مطلقا) أي سواء صالح

به عن دم عمد أو خطأ أو

غيرهما على اقرار أو انكار

(قوله به) أي المقوم المعين

(قوله فلها) أي الزوجة

(قوله عليه) أي الزوج (قوله

بقيته) أي المقوم المعين

(قوله فيه) أي المقوم المعين

(قوله واستحق) أي المقوم

المعين (قوله منه) أي الزوج

(قوله فلها) أي الزوج (قوله

شقصا) بكسر الشين المعجمة

وسكون القاف أي جزأ

من عمد أو مستترك (قوله

أخذ) بضم فكسر (قوله

منها) أي السبعة (قوله

صلمان) أي صلح دم العمد

على اقرار أو صلحه على انكار

(قوله عتقان) أي ما قوطع

به عيبد وما قوطع به مكاتب

(قوله بضعان) أي الصداق

وأنخلع (قوله به) أي المذكور

(قوله بقالى) أي توافق على قتله

(قوله كذلك) أي القتل في كونه عدا وانا الخ (قوله وتركه)

بفتحات أي المصنف القصاص (قوله وهو) أي عكس كلامه (قوله وثبت) أي القتل (قوله عليه) أي القاتل

القصاص الواجب في نفسه أو عضوه أذهو اتلاف لاله في حال يعامله عليه كهيته وعقته وليس
كانتفاقه على نفسه وعلى من تلزمه نفقتهم لأن الغرما عاملاؤه عليه فإن قيل لم قدم حق الغرما
على حفظ نفسه وأعضائه وهم مؤخرون عن القوت الذي يحفظ النفس والجسد فجوابه انه
ظلم بجنائيه فلا يلحق ظلمه غرما لانهم لم يعاملوه عليه ولم يظلم في القوت مع اضطراذه اليه
ومعاملتهم عليه قتاله في الذخيرة فان كان الدين غير محيط بحال الجاني فليس لغريمه متعة من
الصلح لقدرة على وفادته بما بقي ولو يتحركه وان كان لا يلزمه التكسب (وان) صالح
يقوم عن جنسية عمد مطلقا أو خطأ على انكار أو (رد) بضم الراء وشد الدال شئ (مقوم) بضم
الميم وفتح القاف والواو مشددة كعمد أو قرب من أو قرب معين مصالح به عن جنسية عمد مطلقا
أو خطأ على انكار أو صلة رد (بعيب) ظهور فيه بعد الصلح (أو استحق) بضم القوقية وكسر
الحاء المهملة ذلك المقوم المعين المصالح به أو أخذ بشقعة (رجع) راده بعيب أو المستحق
منه بالفتح على دافعه (بقيته) أي الردود بعيب أو المستحق معتبرة يوم عقد الصلح نقله الخط
عن أبي الحسن سليمان بن يحيى الجصاص عن عطاء بن رباح عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير
قيمة فيرجع بها وأما الصلح على اقرار ففي غير الدم يرجع في المقربة ان لم يفت وبعوضه ان
فان وفي الدم يرجع للدية فان كان المقوم المصالح به الردود بعيب أو المستحق موصوفا رجوع
بمثله طاقا وشبه في الرجوع بقيمة المقوم الردود بعيب أو المستحق فقال (كذلك) بصادق
مقوم معين ظهر به عيب فردته الزوجة على زوجها واستحق منها فلها الرجوع عليه بقيته
يوم عقد النكاح به سليمان بن يحيى (و) كز (خلع) بضم خاء المعجمة ومعين رده الزوج على الزوجة بعيب ظهر
فيه أو استحق منه فله الرجوع على زوجته بقيته يوم انخلع سليمان بن يحيى وكذا ان كان الصداق
أو الخالع به شقصا أخذ بشقعة فبأخذ الشقص بقيته وكذلك كساح وانخلع بقيمة النخل
السبعة التي استقناها المصنف في فصل الاستحقاق بقوله وفي عرض بعرض ما خرج من يده
أو قيمته الانكاح أو خلع أو صلح عمد أي عن اقرار أو انكار ومقاطعة عن عيبد أو مكاتب
أو عمري أو الطارئ على كل منها ما عيب أو استحقاق أو أخذ بشقعة فهي إحدى
وعشرون مسألة من ضرب ثلاثة في سبعة نظمها غ في بيت وهو

صلمان عتقان وبضعان معا * عمري لارش عوض به ارجعا

(وان قتل جماعة) قتيلا معصوما عمدا وعدوانا مكانا لهم بقالى أو استوت أفعالهم أو لم تميز
(أو قطةوا) عضو معصوم كذلك (جاز) للعبي على أوليه (صلح كل) من الجماعة القاتلين
أو القاطعين (و) جازله (العقود عنه) أي كل وجاهله القصاص من كل وتركه لوضوحه وجاهله
صلح بعض والعقود عن بعض والقصاص من بعض في المدونة قال ابن القاسم إذا قطع
جماعة يد رجل أو جرحوه عمدا فله صلح أحدهم والعقود عن شاة منهم والقصاص ممن شاء
وكذلك الأولياء في النفس وأما عكس كلام المصنف وهو اتحاد الجاني وتعدد الجاني عليه
فروى يحيى عن ابن القاسم من قتل رجلين عمدا وثبت عليه فصالح أولياء أحدهما على الدية

وأنخلع (قوله به) أي المذكور (قوله بقالى) أي توافق على قتله (قوله كذلك) أي القتل في كونه عدا وانا الخ (قوله وتركه)
بفتحات أي المصنف القصاص (قوله وهو) أي عكس كلامه (قوله وثبت) أي القتل (قوله عليه) أي القاتل

(قوله القود) أى القصاص (قوله ويرد) بضم فتح (قوله الى ورثته) أى القاتل (قوله لانه) أى القاتل (قوله وقتله) أى القاتل (قوله لجميعهم) أى المقتولين وبجمله قتله بعض المقتولين الخ جواب ما يقال اذا رد الاولياء المصالحون المال المصالح به لورثة القاتل لزم ضياع دم مورثهم (قوله بجمال) صلة صالح (قوله عن القطع والجرح فقط) صلة صالح (قوله كان) أى المستحق (قوله للقاطع) صلة رد (قوله لان) الصلح الخ (قوله لولى رده الخ) (قوله لولى) أى الولي (قوله وليس له) أى الولي

وهو اعن دمه وقام اولياء الاخر بالقود فلهم القود فان استقادوا بطل الصلح ويرد المال الى ورثته لانه انما صالحهم على حياته وقتله لبعض المقتولين قتل لجميعهم (وان) جنى شخص عددا عدوا انا بقطع او جرح و (صالح) شخص (مقطوع) عضوه او مجروح حمدا عدوا انا قاطعه او جرحه بجمال عن القطع او الجرح فقط (ثم نرى) بضم النون وكسر الزاى المعجمة أى سال دم المقتوع (فان) المقتوع (فلولى) أى مستحق دم المقتوع او المجروح الذى مات واحدا كان او متعدد (لاله) أى القاطع (رده) أى المال المصالح به للقاطع او الجرح (و) القصاص أى (القتل) للقاطع (بقسامة) بفتح القاف أى تحسين يميننا بحلفها لولى لمن قطعته مات لان الصلح انما كان عن القطع وقد كشف الغيب ان الجنابة على نفس كاملة واقصوه التأخر الموت عن القطع وله امضاء صلح المقتوع بما وقع به وليس له حينئذ اتباع للقاطع بشئ زائد عليه فيها من قطعت يده عمدا فصالح القاطع على مال ثم نرى فان فلاولياء ان يقسموا ويقتلوا ويردوا المال ويبطل الصلح وان ابوا أن يقسموا كان لهم المال الذى اخذوه في قطع اليد اه وشبهه في تخيير الولي فقال (ك) صلح مقطوع يده مثلا خطأ أو مجروح بموضوعة مثلا خطأ ثم نرى فان فيخير اولياءه بين القسامة على انه مات من قطعه او جرحه (اخذه) أى اولياء المقتوع او المجروح (الدية) السكاملة للنفس من عاقلة الجناني (في) جنابة (الخطا) ويرجع بمصالح به وعليه من الدية ما على واحد من عاقلته وبين امضاء الصلح بما وقع به وأعاد ضمه الجمع على الولي المفرد اشارة الى ان المراد به الجنس الصادق بمتعدد وكلام المصنف في الصلح على الجرح دون مايؤل اليه والامتنع في الخطا وكذا في عمد فيه قصاص على ما لا يتطهره الخط وهو احد قولين يأتيان في المتن واماما لا قصاص فيه فان وقع عليه وعلى مايؤل اليه حتى الموت امتنع ايضا وان وقع عليه وعلى مايؤل اليه دون الموت فان كان فيه شئ مقدر ففي جوارزه قولان وان كان لا شئ فيه مقدر لم يصالح عليه الا بعد برئه قاله عب البناني قوله والامتنع في الخطا الخ أى اتفاقا فان لم يبلغ الثلث وعلى احد القولين ان يبلغ ثلث الدية ونص ابن رشد على اختصار ابن عرفة الصلح في الجراحات على تراميه الموت في الخطا فيما دون الثلث كالموضوعة لا يجوز اتفاقا لانه لا يدرى يوم الصلح ما يجب عليه ويفسخ ان وقع فان برئ فقيه ارشه فان مات فالدية على عاقلته بقسامة وفيما بلغ الثلث في منعه وجوارزه نقلا ابن حبيب مع قول صلحها والجوارز فيه أظهر وما لا قود فيه لا يجوز على تراميه الموت قاله ابن حبيب وعلى الجرح دون تراميه الموت اجازة ابن حبيب فيما فيه عقل مسمى قال حرمة عليه وعلى ما تراعى اليه دون الموت وحرمة قال عليه فقط اه وقد نقل ح كلام ابن رشد مبسوطا فانظره

(قوله عليه) أى ما وقع الصلح به (قوله فيها) أى المدونة خبر مقدم (قوله فان) أى المقتوع (قوله اولياءه) أى المقتوع أو المجروح (قوله على انه) أى المقتوع أو المجروح (قوله ويرجع) أى الجناني (قوله وعليه) أى الجناني (قوله من الدية) بيان ما بعد (قوله من عاقلته) أى الجناني (قوله فعت واحد) (قوله وبين امضاء الصلح) عطف على بين القسامة (قوله وقع) أى الصلح (قوله واحد) أى المصنف (قوله ضمير الجمع) أى فى اخذهم (قوله به) أى الولي (قوله يؤل) أى يصير الجرح (قوله والا) أى صالح عن الجرح وما يؤل اليه (قوله وكذا) أى الصلح في الخطا في المنع (قوله فان وقع) أى الصلح (قوله عليه) أى جرح العمد الذى لا قصاص فيه (قوله فان كان) أى جرح العمد (قوله جوارزه) أى الصلح (قوله وان كان) أى جرح

العمد الذى لا قصاص فيه (قوله لانه) أى الجناني (قوله فانظره) أى الخطا نصه في كتاب الصلح من المدونة من فقول قطعت يده عمدا فصالح القاطع على مال اخذه ثم نرى فيها فانات فلاولياء ان يقسموا ويقتلوا ويردوا المال ويبطل الصلح فان ابوا أن يقسموا كان لهم المال الذى اخذوا في قطع اليد وكذلك لو كانت موضوعة خطأ فلهم ان يقسموا ويستحقوا الدية على العاقلة ويرجع الجناني فياخذ ما له ويكون في العقل كرجل من قومه ولو قال قاطع اليد فلاولياء سينكحوا عن القسامة

قد عادت الجناية نفسا فقتلوني وردوا المال فليس له ذلك ولو لم يكن ضالغ فقال ذلك لهم وشاء الاوليا قطع اليد ولا يقتصون
فذلك لهم وان شاؤا اقساموا وقتلوه ابو الحسن اي تزايد وتراى الى الهلاك واصله زيادة جريان الدم وقد اعد المصنف هذه
المسئلة في باب الجنايات فقال فان عاقب بوجهه او صالح فقات فلا وليا له القسامة والقتل ويرجع الجاني فيها خدمته
وذكرها ابن الحاجب هناك وتكلم عليها في التوضيح وهذا ان وقع الصلح على الجرح دون ماتراى اليه وفيه ثلاثة اقوال
هذا وثانيها ليس لهم التمسك بالصلح لافي الخطا ولا في العمد وثالثها الفرق بين العمد فنجرون فيه والخطا فلا ينجرون وليس لهم
الا التمسك به ذكرها ابن رشد وعز الثالث لابن القاسم فيها وتقل كلامه المصنف وابن عرفة ونصها المتقدم كالاول خلاف
عز وابن رشد قال واما اذا صالح عن الجرح وماتراى اليه فقال ابن رشد فيه تفصيل اما جرح الخطا الذي دون الثلث كوضعة
فلا خلاف ان الصلح فيه على ماتراى اليه من موت او غيره لا يجوز لانه ان مات كاتب الدية على العاقلة فهو ولا يدري يوم صالح
ما يجب عليه وان وقع الصلح على ذلك فيقضى متى عثر عايمه واتبع فيه مقتضى حكمه لو لم يكن صلح فان برئ فعليه دية الموضعة
وان مات فالدية على العاقلة بقسامة وان بلغ الجرح ثلث الدية فقيمة قولان عدم جواز في هذه الرواية وعند ابن حبيب في
الواضحة والثاني جوازها واما جرح العمد فانه المصنف فالحالمة فيه على وضع الموت جائرة على ظاهر ما في صلح المدونة
وان ابن حبيب في الواضحة خلاف طاق هذه الرواية وجوازها اظهر لانه اذا كان للمقتول العفو عن دمه قبل موته جازله ان
يصلح عنه بمشاه واما جراح العمد التي لا قصاص فيها فلا يجوز الصلح فيها على الموت حكاه ابن حبيب في واضحته ولم
اعرف انه نص خلافه واما الصلح على الجرح دون الموت فاجازه ابن حبيب ٢١٧ فيما لدية مسماة كالمأمومة والمنقلة

والجائقة قال في موضع
الصلح فيه جائرة على ماتراى
اليه بمدون النفس وقال
في موضع آخر لا يجوز الا فيه
بعينه لا فيما تراى اليه من
زيادة ولم يجز الصلح فيما لدية له
مسماة الا بعد برئه فهذا
تحصيل الخلاف في هذه
المسئلة اه وبهذا يعلم ان

فقول ز على ما استظهره الخط غير صواب لاقتضائه انه استظهر المنع وليس كذلك بل
المستظهر الجواز لا المنع والذي استظهره هو ابن رشد كما تقدم لاح فائطره وانص ح قوله
وان صالح مقطوع ثم نرى فقات للولي لانه ردده والقتل بقسامة كآخذهم الدية في الخطا قال
في كتاب الصلح من المدونة ومن قطعت يده عمد ان صالح القاطع على مال اخذه ثم نرى فقات
فلا وليا ان يقتصوا او يقتلوا ويردوا المال ويصل الصلح فان ابوا ان يقتصوا كان لهم
المال الذي اخذوا في قطع اليد وكذلك لو كانت موضوعة خطا فليهم ان يقتصوا ويستحقوا الدية
على العاقلة ويرجع الجاني فيما اخذ ماله ويكون في العقل كرجل من قومه ولو قال قاطع اليد
للاوليا حين نكلوا عن القسامة قد عادت الجناية نفسا فقتلوني وردوا المال فليس له ذلك

٢٨ مخ ت قول المصنف وان وجب لمريض جرح عمدا فصالح في مرضه بارشه او غيره ثم مات من مرضه جازلزم
وهل مطلقا وان صالح عليه لا ما يؤول اليه تاويلان ليس معارضا للمسئلة الاولى لان الاولى وقع الصلح فيها على الجرح
فقط ثم نرى فيه ومات منه وهذه المسئلة تكلم المصنف فيها على صلح مريض عن جرحه عمدا ومات من مرضه لا من جرحه
فصلحه لا من وهل مطلقا او صالح عن جرحه فقط او عنه وما يؤول اليه او انما يجوز اذا كان عنه فقط تاويلان فعلى الثاني
ان كان صالح عن الجرح فقط فان مات من مرضه لزم صلحه ورثته وان تراى الجرح فقات فالحكم ما تقدم في المسئلة الاولى
وان كان صالح عنه وما يؤول اليه فصلحه باطل ولا يعمل فيه بمقتضى الحكم لو لم يكن صلح وعلى الاول ان كان صالح عن الجرح
فقط فحكمه ما تقدم وان صالح عن الجرح وما يؤول اليه ومات من مرضه لزم صلحه وان تراى فيه فقات منه فلا كلام لاوليائه
وليس معنى هذا التأويل انه اذا صالح عن الجرح فقط ثم تراى فيه ومات فان الصلح لازم لورثته اذ لم يقل احد به فاما جملت
واقه اعلم (قوله انه) اي الخط (قوله المستظهر) بفتح الهاء (قوله قطعت) بضم فكسر (قوله فيها) اي اليد (قوله يقتصوا) اي
يقولوا في ايمانهم ان قطعته مات (قوله ويقتلوا) اي القاطع (قوله ويردوا المال) اي الذي صالح به القاطع لورثته (قوله لهم)
اي الاوليا (قوله اخذوا) اي اخذهم مورثهم المنطوع (قوله موضوعة خطا) اي صالح عنها الجاني المجنى عليه بمال ثم نرى ومات
منها (قوله فليهم) اي اوليا المجنى عليه (قوله ماله) اي الجاني الذي صالح به المجنى عليه (قوله ويكون) اي الجاني (قوله في اله قل)
لى الدية (قوله من قومه) اي الجاني (قوله عادت) اي صارت (قوله له) اي القاطع (قوله ذلك) اي قتله جبر على الاوليا

(قوله ولولم يكن) أى القاطع (قوله صالح) أى المتطوع عن قطع يده (قوله فقال) أى القاطع (قوله لهم) أى اولياء المقطوع (قوله ذلك) أى اقبلوني (قوله فذلك) أى قطع يده (قوله والى قوله) أى فيما اشارة (قوله فيها) أى المدونة (قوله تزايد) أى القاطع (قوله ثم قال) أى الخط (قوله وفيها) ٢١٨ أى المسئلة (قوله هذا) أى بخير الاولياء الذى مشى عليه المصنف احدها (قوله فيه)

ولولم يكن صالح فقال ذلك لهم - ومشا الاولياء قطع اليد ولا يسمون فذلك لهم وان شأوا أقسموا وقتلوا اه والى قوله ولوقال قاطع اليد الخ أشار المصنف بقوله لاله وقوله فيما ترى قال أبو الحسن أى تزايد وترامى الى الهلاك وأصله من زيادة جريان الدم ثم قال وهذا اذا وقع الصلح على الجرح دون ما ترى اليه وفيه ثلاثة أقوال - هذا والثاني انه ليس لهم التمسك بالصلح لافى الخطا ولا فى العمد والثالث الفرق بين العمد فيخبرون فيه والخطا فلا يخبرون وليس لهم الا التمسك به ذكرها ابن رشد وعز الثالث لابن القاسم فى المدونة ونقل كلامه المصنف وابن عرفة قلت ونص المدونة المتقدم كالقول الاول خلاف ما عزاه ابن رشد قال وأما اذا صالح على الجرح وما ترى اليه فقال ابن رشد فيه تفصيل اما جرح الخطا الذى دون الثالث كالموضحة فلا خلاف ان الصلح فيه على ما ترى اليه من موت أو غيره لا يجوز لانه ان مات كانت الدية على العاقلة فهو لا يدري يوم صالح ما يجب عليه مما لا يجب عليه وان وقع الصلح على ذلك فسخ متى عثر عليه واتبع فيه مقتضى حكمه ولولم يكن صلح فان برئ فعليه دية الموضحة وان مات فالدية على العاقلة بقتلته وان بلغ الجرح ثلث الدية فقيسه قولان أحدهما انه لا يجوز وهو قوله فى هذه الرواية وظاهر ما حكى ابن حبيب فى الواضحة والثاني أنه جائز واما جرح العمد فافيه انقصاص فالصلح فيه على وضع الموت جائز على ظاهر ما فى صلح المدونة وما نص عليه ابن حبيب فى الواضحة خلاف ما فى هذه الرواية والخطا وقيسه أظهر لانه اذا كان لامة متول العفو عن دمه قبل موته جاز صلحه عنه بما شاء واما جرح العمد الذى لا قصاص فيه فلا يجوز الصلح فيه على الموت حكاه ابن حبيب ولا اعرف فيه نص خلاف واما الصلح فيه على الجرح دون الموت فاجازه ابن حبيب في الدية مسماة كالمأومة والمنقلة والجانقة قال فى موضع الصلح فيه جائز على ما ترى اليه بما دون النفس وقال فى موضع آخر لا يجوز الا فيه بعينه لا على ما ترى اليه من زيادة ولا يجوز الصلح فيما لا دية له مسماة الا بعد البر منه هذا تفصيل الخلاف فى هذه المسئلة (وان وجب) أى ثبت (الشخص) (مريض) ظاهره بل صريحه تقدم مرضه على جرحه وبه قرره الخط وس وعج وعب طى هذا انظر المدونة فقال أبو الحسن المرض ههنا من ذلك الجرح بخلاف التى قبلها صالحه بعد البر ثم تزايد جرحه اه وما قاله أبو الحسن هو ظاهر كلام الائمة وهو المأخوذ من العتبية وغيرها (على رجل) مثلا (جرح) بشئ الجليم (عمد) عدوانا وفي بعض النسخ بالاضافة (فصالح) الرجل المريض على جرحه (فى) حال (مرضه) من الجرح (مال قدر) ارشه (أى دية الجرح) (أو غيره) أى الارش صادق باقل وأكثر منه (ثم مات) المريض (من مرضه) من ذلك الجرح (جاز) صلحه ابتداء (ولزم) صلحه بعد وقوعه فليس لو ارثه فقتله اذ لم يرض العفو عن جرحه عداءد وانا محققا وان لم يكن له مال (وهل) جواز صلحه (مطلقا) عن التقييد بـ^كونه عن

أى الصلح (قوله به) أى الصلح (قوله ذكرها) أى الاقوال الثلاثة (قوله كلامه) أى ابن رشد (قوله قلت) فائله الخط (قوله عزاه ابن رشد) أى لها (قوله قال) أى الخط (قوله من موت الخ) بيان ما (قوله فهو) أى المصالح (قوله على ذلك) أى ما ترى الجرح اليه (قوله عثر) أى اطلع (قوله واتبع) بضم المثناة وفتح الموحدة (قوله حكمه) أى الجرح (قوله فان برئ) أى الجرح (قوله فعلية) أى الجرح (قوله وان مات) أى الجرح عليه (قوله فقيسه) أى الصلح عليه وعلى ما ترى اليه (قوله انه) أى الصلح (قوله وظاهر) عطف على قول (قوله وضع) أى اسقاط (قوله وما نص عليه ابن حبيب) عطف على ظاهر (قوله فيه) أى العمد الذى فيه القصاص (قوله لانه) أى الشأن (قوله واما الصلح فيه) أى العمد الذى لا قصاص فيه (قوله قال) أى ابن حبيب (قوله من زيادة) بيان ما (قوله به) أى تقدم

مرضه صلحه قرر (قوله هذا) أى وان وجب المريض على رجل جرح الخ (قوله الرجل) تفسير لشئ صالح خصوص (قوله المريض) منه صلح (قوله على جرحه) صلح (قوله منه) أى الارش تنازع فيه اقل وأكثر (قوله وان لم يكن له) أى المريض مال مبالغة فى جواز عفو مجانعا عن جرحه عداءد وانا لانه لا مال فيه وانما فيه القصاص او العفو مجانعا

(قوله وهذا) أي جواز مطلقا (قوله ونهاها) أي المدونة (قوله عليه) أي الجواز مطلقا (قوله الجرح) فقد جرى الفعل على غير ما وترك الأبرار لعدم اللبس (قوله وعلى هذا) أي تقييد الصلح بكونه عن ٢١٩ خصوص الجرح صلة تحمل (قوله

يدع) بفتح الهمزة أي يترك
(قوله ما ل) بعد الهمزة
واضافته للبيان (قوله
ونقلهما) أي التأويلين
(قوله على أنه) أي ابن رشد
(قوله للمسئلة الأولى)
بضم الهمزة أي وان صلح
مقطوع ثم نزي الخ (قوله
لأن الأولى) بضم الهمزة الخ
عنه ليست هذه معارضة
للاولى (قوله على التأويل
لثاني) أي تقييد الصلح
بوقوعه عن خصوص
الجرح (قوله على التأويل
الأول) أي إطلاق جواز
صلح المريض (قوله ما تقدم)
أي في المسئلة الأولى (قوله
وان مات من مرضه) أي
لأن جرحه على تقرير الخط
ومن تبعه (قوله هذا) أي
قول الخطو على التأويل
الأول الخ (قوله تقرير أن
المرض من غير الجرح الخ)
من إضافة المصدر لمفعوله
أول البيان (قوله مقرر) أي
الخطو من فاعل المصدر
(قوله أنه) أي كونه المرض
قبل الجرح (قوله قال) أي
عباض (قوله على الجرح
وما ترى إليه) أي الصلح
عليهما صلة قصر (قوله
فهذا) أي كلام عباض
(قوله من ذكر أن المرض
أي غير الجرح) هنا من تبعه

خصوص الجرح فيجوز عنه وما يؤول إليه أيضا وهذا ظاهر المدونة وجعلها عليه بعض
شارحيها كابن رشد وابن العطار (أو) جوازه (ان صلح عليه) أي الجرح (نقط لا) ان صلح
عنه (و) عن (ما) أي الموت الذي (يقول) الجرح (إليه) وعلى هذا جعلها أكثر شأحيها في
الجواب (تأويلان) ونصها وإذا وجب لمريض على رجل جراحة عند صلح في مرضه على أقل
من الدنيا ومن ارش تلك الجراحة ثم مات من مرضه فذلك جائز لازم إذا لم يقتول العفو
عن دم العمد في مرضه وان لم يدع مالا اه عياض وتأويلها الآخر على ان الصلح على الجراحة
فقط لا على الموت وتأويلها ابن العطار على ما ل الموت ونقلهما ابن عرفة وكلام ابن رشد المتقدم
يدل على أنه تأويلها على ما تأويلها عليه ابن العطار * (تنبيهات) * الأولى الخطو ليست هذه
معارضة للمسئلة الأولى لأن الأولى وقع الصلح فيها على الجرح فقط ثم نزي ومات منه وهذه
المسئلة تكلم فيها على ان الصلح إذا وقع من المريض عن جرحه عدا ومات من مرضه لأن
الجرح ان الصلح جائز لازم ولا يقال هذا صلح وقع من المريض فينظر فيه هل فيه ضمان أم لا
* الثاني على التأويل الثاني ان وقع الصلح على الجرح فقط ومات من مرضه لم يلزم الصلح الورثة وان
نزي الجرح فمات فالحكم ما تقدم في المسئلة الأولى وان صلح عليه وعلى ما يؤول إليه فالصلح
باطل ويعمل فيها بمقتضى الحكم لولم يكن صلح * الثالث على التأويل الأول ان وقع الصلح على
الجرح فقط فحكمه ما تقدم وان مات من مرضه لم يلزم الصلح وان صلح عنه وما يؤول إليه لم
الصلح فلا كلام للاولياء وليس معنى هذا التأويل أنه اذا صلح على الجرح فقط ثم نزي فيه
ومات ان الصلح لازم للورثة اذ لم يقل بذلك أحد فيما علمت والله أعلم اه كلام الخطوط في هذا
على تقرير ان المرض من غير الجرح وان مات من مرضه لأن الجرح مقرر فانه بين هذه
والتي قبلها وقد علمت أنه خلاف ما قاله أبو الحسن وخلاف ظاهر كلامهم ولما ذكر عباض
التأويلين ذكر قولين في جواز الصلح قبل البر قال وعلى هذين القولين قصر أصحابنا الخلاف
في الصلح على الجرح وما ترى إليه وهي هذه المسئلة بعينها يعني مسئلة المصنف التي فيها
التأويلان فهذه أدل على ان المرض من الجرح ولم أر من ذكر ان المرض هناك من غير الجرح
* الرابع عب من في قوله من مرضه جرح في فهمي ظرفية زمانية لأنه اذا تحقق ان موته من
مرضه لم يأت قوله وعلى ما يؤول إليه وقول ق من جرحي بالسببية لا يخرج عن معناها
الأصلي فلا يكتفي في المراد بل يوجب خلافه من أنه اذا مات بسبب المرض يكون الحكم ما ذكره
المصنف والامر بخلافه وقال الخرشى قوله ثم مات من مرضه من سببية أي بسبب مرضه أي
كان سبب موته مرضه لا الجرح فليس في كلامه اجبال والاجبال مبق على جعل من ظرفية
وقال في كبره وبدعنى ما نصه من مرضه أي لا بسبب الجرح والاصل ان موته من مرضه
اذا شك فيه اه والخرشى تبع الخط كما علم مما تقدم عنه * الخامس عب وان وجب لمريض
جرح عند طرأ على مرضه كما تدل عليه عبارته واما طرأ المرض على جرح عند فسيذكر فيه
خلافه ليقصر من الجراح أي بقسامة أو عليه نصف الدنيا أي بغير قسامة قاله عجم وهو
ظاهر وقرره شيخنا ق على أنه لا فرق بين تقدم المرض عن الجرح وتأخره عنه وان ما يأتي

هنا من غير الجرح

(قوله على ما ذكره) صله بشكل (قوله من ان المرض من الجرح) بيان ما (قوله وانه) اي المريض (قوله منه) اي الجرح (قوله ويجوز الصلح) اي ايتداء (قوله ويلزم) اي الصلح الورثة (قوله ان الصلح الخ) مقعول تأويل (قوله مع انه) اي الشان (قوله يناقض) عطف على بشكل (قوله من تخيير الاولياء) بيان ما (قوله ثبات) اي الجرح (قوله منه) اي الجرح (قوله ويناقض) عطف على بشكل ايضا (قوله وان قطع) اي الجاني (قوله يده) اي المجني عليه (قوله فعنا) اي المقطوع (قوله منه) اي القطع (قوله فلا ولياته) اي المقطوع (قوله عقوه) اي المقطوع (قوله بل ظاهر المذهب) اضراب انتقالي عن لزوم الصلح اذا صلح عن الجرح فقط ثم مات منه الى ثبوت الخيار ولو صلح عنه وعما يؤول اليه (قوله وتبعه) أي ابن شاس (قوله جامعا) حال من ابن الحاجب (قوله فقال) اي (قوله ٢٢٠ المصنف (قوله ظاهره) اي كلام ابن الحاجب (قوله ان المذهب

اي المعتد (قوله يخبرون)

اي ورثة الجرح ومن بين القسامة والقصاص وامضاء

الصلح (قوله ولو قال) اي الجرح (قوله ذلك) اي

عقوت عن الجرح وعما تراى اليه (قوله ثم ذكر)

اي خليل (قوله فيه) اي الصلح عن الجرح وما يؤول

اليه (قوله وهو) اي جواز الصلح بماترات اليه

(قوله من المنع) بيان ما (قوله فتصل) بفتحات مثقلا

(قوله انه) اي ابن القاسم (قوله على ماله) اي ابن

القاسم صله موافق (قوله فظهر لك الخ) تفريع على

وان الجراحات العمد التي فيها القصاص الخ (قوله

وهو) أي تأويل ابن العطار (قوله تعمله) اي

اختاره ومشي عليه (قوله حيثئذ) أي حين فرض

لم يحصل فيه صلح اه ويحتاج لنقل يدل عليه السادس طي ثم على ما ذكره ابو الحسن وقلنا انه ظاهر كلامهم من ان المرض من الجرح وانه مات منه ويجوز الصلح ويلزم كما هو نصها ونص كلام المصنف بشكل تأويل الا كثر ان الصلح على الجرح فقط يلزم مع انه آل الامر الى خلاف ما وقع الصلح عليه ويناقض ما تقدم من تخيير الاولياء اذ انزى الجرح ثبات منه ويناقض قولها وان قطع يده عمدا فعنا فلا ولياته القصاص في النفس بقسامة ان كان عقوه على البدل على النفس اه بل ظاهر المذهب ثبوت الخيار ولو صلح على ما يؤول اليه قال في الجواهر ولو عني عن جرحه العمد ثم نرى فيه ثبات فلو ورثته ان يسموا ويقتسوا لانه لم يعف عن النفس اشبه الا ان يقول عقوت عن الجرح وعما تراى اليه فيكون عقوه عن النفس اه وتبعه ابن الحاجب جامعا بين العقو والصلح فقال في توضيحه قوله وقال اشبه الخ ظاهره ان المذهب يخبرون ولو قال ذلك وقال اشبه ليس اهم خيرة اذا قال ذلك ثم ذكر من ابن رشد الخلاف عن ابن القاسم والتفصيل فيه وان جراحات العمد التي فيها القصاص يجوز الصلح فيما عدا ماترات اليه وهو مذهب المدونة خلاف ما لابن القاسم في العتية من المنع فتحصل انه موافق لاشبه على ماله في المدونة فظهر لك ترجيح تأويل ابن العطار وهو الذي اتبعه ابن رشد ولا اشكال حينئذ وهو الذي يدل عليه تعليل المدونة المستقلة بقولها اذ للمقتول العقو عن دم العمد في مرضه والاشكال الذي ذكرنا في لزوم المذكور في كلامها ككلام المصنف وعما مضى رجع التأويلين للجواز لم يذ كرنا لزوم قال في تنبيهاته وقوله في الذي يصلح جرحه في مرضه على اقل من ارش الجراحة أو اقل من اليد ثبات ان ذلك جائز وتأولها غير واحد على الصلح من الجراحة فقط لا ما تؤول اليه من النفس وتأولها ابن العطار على انه على الجرح والنفس معا اه وهكذا نقلها ابن عسرة واقصر على كلام عباس والامر ظاهر لم يكن لفظ اللزوم مع انه مذ كور في كلامها في اختصار ابن سعيد وكل من نقلها نقلها به لا يقال لا اشكال ولا تناقض لفرق ابى الحسن بين المستثنين كما تقدم لاننا نقول فرقه صوري فقط اما الحكم فسواء اذا المدار على حصول الموت من الجرح بعد البراءة وقوله وقد قرر

المسئلة في الصلح عن الجرح وما يؤول اليه (قوله وهو) اي فرضها في الصلح عنه وعما يؤول اليه

(قوله ذكر) بضم فسكسر (قوله في كلامها) اي المفروض في الصلح عن الجرح (قوله رجع) بفتحات مثقلا (قوله قال) اي

عباس (قوله وقوله) اي ابن القاسم في المدونة (قوله ثبات) أي الجرح (قوله ان ذلك) اي الصلح خبر قوله (قوله لا ما تؤول) اي

الجراحة (قوله من النفس) بيان (قوله على أنه) أي الصلح (قوله واقصر) اي ابن عسرة (قوله لفظ اللزوم) اضافته للبيان (قوله

مع انه) اي اللزوم (قوله نقلها به) اي اللزوم خبر كل (قوله لفرق ابى الحسن بين المستثنين) اي بان الاولى صلح فيها عن الجرح

بعد برئه ثم نرى ثبات وهذه صلح فيها عن جرحه ثم مات من مرضه (قوله فرقه) أي ابى الحسن بينهما

المصنف

(قوله من البحث الخ) بيان ما (قوله بكلام) صله تبين (قوله على) ٢٢٤ الجراح والنفس) اى الضلع عنهما

(قوله وكان) بفتح الهاء
وشد النون (قوله اذا جاز)
أى الصلح (قوله عنده)
أى ابن العطار (قوله عليهما)
أى الجرح والنفس معا
(قوله فجواز) أى الصلح
(قوله عنده) أى ابن العطار
(قوله لكن يتبع) أى
المصنف (قوله وفيها) أى
المدونة (قوله جائز) خبر
صلح (قوله ما لالموت)
اضاقه للسان عدود الهمز
(قوله ان كان) أى وجد
الموت أى وان لم يكن ينقض
الصلح (قوله اما) بكسر
الهمز وشد الميم (قوله
بديته) أى الدم صله صالح
(قوله حصته) أى المصالح
(قوله المصالح به) أى بفتح
اللام (قوله وله) أى الآخر
(قوله معه) أى المصالح
(قوله معه) أى الآخر
(قوله فيه) أى نصيبه من
دية عمد (قوله قتل) بضم
فكسر (قوله بأن يأخذ)
أى الآخر الخ تصوير
للدخول معه (قوله ويضعه)
أى نصيبه (قوله وله) أى
الآخر (قوله وقال غيره)
أى ابن القاسم (قوله له)
أى المصالح (قوله غيره) أى
المصالح به (قوله لصاحبه)
أى شريكه فى ولاية الدم
(قوله ديتيه) أى بالمقتول
(قوله بحال) صله صلح (قوله كمالا) تشبيهه فى السقوط

المصنف مسئلة تزوال الجرح فى باب الديات تبعاً لابن الحاجب وابن شام هذا ما حضرنا من
البحث فى المسئلة وتحتاج لمزيد تحرير والله الموفق وبكلام عياض تبين لئلا أن فى قول المصنف
وهل مطلقاً مشاحة لان ابن العطار لم يتأوله على الاطلاق بل على الجرح والنفس معا وكان
المصنف فهم انه اذا جاز عنده عليهما فجواز عنده على الجرح فقط اولى وهو كذلك من جهة
الحكم لكن يتبع ما حمل عليه المشايخ لفظ الكتب ويقف عنده ولا يعدوه اه البناء قد
اسقط ابن عرفة فى اختصار كلام المدونة لفظ اللزوم ونصه وفيها صلح المريض على اقل من ارش
الجرح أو الدية جائز عياض تأولها الاكثر على ان الصلح على الجرح اشارة فقط لاعلى ما لالموت
وتأولها ابن العطار على ما لالموت اه السابع فى العتبية لابن القاسم لا يجوز ان يصلحه
بشيء عن الجرح والموت ان كان لكن يصلحه بشئ معلوم ولا يدفع اليه شيئاً فان عاش اخذ
ما يصلحه عليه وان مات فقبضه القسامة والدية فى الخطا والقتل فى العمد الثامن الذى
فى الخط وعج وغيرهما انه ان صالح على الجرح فقط جاز على كل من التأويلين فان مات
من مرضه لم يلزم الصلح الورثة وان نزلت فالحكم ما تقدم فى المسئلة الاولى وان صالح عليه
وعلى ما يؤول اليه فعلى التأويل الثانى الصلح باطل ويعمل بمقتضى الحكم لو لم يكن صلح وعلى
التأويل الاول يلزم الصلح وان نزلت فالحكم كلام الاولياء (وان قتل شخص عدواً وانما
وله وليان) (صالح احد) (الاوليين) للمقتول عفا فيه قصاص اماكن الدم كله بديته أو أقل أو أكثر
واما عن حصته فقط بقدر ما يتوبه من الدية أو أقل أو أكثر (فلا لولى) (الاخر) بفتح الخاء
المجتمعة اذا طلب ما وجب له (الدخول معه) أى الاولى المصالح فيما صالح به جبراً فيما اخذ منه
ما يتوبه ولو كان المصالح به قليلاً (وسقط القتل) عن الجاني بصلح الاول فليس للآخر
القصاص وله عدم الدخول معه واتباع الجاني بنصيبه من دية العمد وليس للمصالح الدخول
معه فيه وللاخر العفو ومجانا وان عفا الاول مجاناً فلا لآخر العفو واتباع الجاني بنصيبه من
دية عمد لا القتل لسقوطه بعفو الاول الخط يعنى ان من قتل عدواً وله وليان فصالح أحدهما
عن حصته بالدية كلها أو أكثر منها فاللولى الآخر ان يدخل معه فيما صالح به بان يأخذ نصيبه
من القاتل على حساب دية العمد ويضعه الى ما صالح به صاحبه ويقسمان الجميع كأنه هو
المصالح به كاذك ذلك ابن عبد السلام فى باب الديات وله ان يترك للمصالح ما صالح به ويتبع
القاتل بحصته من دية عمد هذا قول ابن القاسم وقال غيره ان من صالح على شئ اختص به
وهذا القول فى المدونة ايضا قال فيها ومن قتل رجلاً لعدوه وليان فصالح أحدهما على
عرض او غيره فلا لآخر الدخول معه فيه ولا سبيل الى القتل وقال غيره ان صالح عن حصته
على أكثر من الدية أو على عرض قل أو أكثر فليس له غيره وليس لصاحبه على القاتل الا بحساب
ديته اه قال فى ضريح ابن عبد السلام لو عفا البعض على جميع الدية فالباقين نصيبهم على
حساب دية عمد ثم يظهرون كل ما حصل لهم ويقسمونه كأنهم اجتمعوا على الصلح اه البناء
الاولى تقديم قوله سقط القتل على قوله فلا لآخر الدخول معه ليعيد سقوطه وان لم يدخل الآخر
مع الاول وشبهه فى سقوط القتل فقال (كدهواك) أى ادعائك يا ولى الدم (صلحه) أى قاتل
وليك عمد اعدوا وانما لال قدر الدية أو أقل أو أكثر (فانكر) القاتل الصلح فيسقط القتل كالمال

(قوله على انه) اى المقر (قوله يلزمه) اى الصلح المقر (قوله فمادفع) اى المقر المصالح به (قوله لانه) اى المقر (قوله التزمه) اى المقر المال المصالح به (قوله واوجبه) اى المقر المال المصالح به (قوله ذكرهما) اى التاويلين (قوله اليهما) اى التاويلين (قوله انه) اى المقر المصالح (قوله هذا) اى انه لا يلزمه شئ الخ (قوله المصالح به) بفتح اللام (قوله المصالح) بكسرها (قوله قتل) تفسير بفاعل ثبت المستتر فيه (قوله المصالح عنه) بفتحها (قوله بينة) صلة ثبت (قوله له) اى ٢٢٣ المصالح صلة لزوم (قوله لجهله) اى المصالح عليه اعتقد الخ (قوله

الدية) فاعل لزوم (قوله انه) اى المصالح (قوله ذلك) اى لزوم الدية العاقلة (قوله المال) تفسير لنا نائب فاعل رد (قوله المصالح) صلة رد (قوله يخصه) اى المصالح (قوله فيه) اى تعجبه (قوله القاتل) تفسير لنا نائب فاعل طلب (قوله عينه) اى المصالح به (قوله ان كان) اى المصالح به (قوله باقيا) اى سيد الاولياء (قوله ومثله) اى المصالح به ان كان مثليا (قوله او قيمته) ان كان مقوما (قوله فأت) اى المصالح به (قوله لهما) اى عينه (قوله لانه) اى المصالح الخ (قوله رد) كالمساوب (اى المكره (قوله القاتل الصلح) تفسير للفاعل المستتر والمفعول البارز في طلبه (قوله كله) وكيدما (قوله فبرد) بضم ففتح مثقلا (قوله ما وجدوا يدبهم) (قوله اى المصالح) (قوله ويحسب) بضم فسكون ففتح اى

اختلاف الشيوخ في تأويل المدونة فتأولها أبو عمران على انه يلزمه فمادفع وفيما لم يدفع لانه التزمه وأوجبه على نفسه وتأولها ابن حجر زعمى انه يلزمه مادفع دون ما لم يدفع ذكرهما أبو الحسن وأشار اليهما المصنف بقوله وهى مطلقا ومادفع تأويلان وذكر أبو الحسن قول الآخر انه لا يلزمه شئ ويرجع عا دافع على العاقلة والظاهر ان هذا مخالف لما تقدم عن المدونة والله أعلم (لا) يلزم المال المصالح به المصالح (ان ثبت) قد اخطأ المصالح عنه بينة (وجعل) بفتح فكسر اى اعتقد القاتل المصالح جهلا منه (لزومه) اى العقل المصالح عنه لجهله (وحلف) القاتل المصالح انه انما صالح لظنه لزومه الدية العوق لا بد من ثبوت انه يعجل ذلك (ورد) بضم الراء وشدة الدال المال المدفوع صلح للمصالح ما عدا ما يخصه مع العاقلة فلا يرده لتطوعه بتعجيله ولا يعذر فيه بجهله (ان طلب) بضم فكسر اى القاتل اى طلبه اولياء المقتول (به) اى الصلح (مطلقا) عن التقييد بوجود المصالح به يبدأ الاولياء فترد عينه ان كان باقيا ومثله او قيمته ان فات بذهاجم لانه كالمغلوب على الصلح (أو طلبه) اى القاتل الصلح (ووجد) بضم فكسر مادفعه القاتل الاولياء صلح ما يديهم كله أو بعضه فيرده وما فات بذهاجم عينه فلا شئ له فيه كتيب على صدقة ظان لزوم الاثابة قاله قت ويحسب له وللعاقلة من الدية ولا يرجع عليها بما حاسب لها قاله الهارونى وقال البزوفرى يرجع عليها بما حاسب لها ومقتضى نقل الشارح وق انه لا يحسب له ولاله اقلته شئ منه فهى ثلاث مقالات اظهرها من جهة النقل الاخيرة قاله هج عب قد يقال الاظهر من جهة العقل ما قاله البزوفرى (وان) مات من خا ط آخر في مال عن ولدين فادعى احدهما بمال على خليفه فاقربه أو انكرو (صالح احد ولدين) مثلا (وارثين) شخصا كان خليفه الا يبيها في المال فادعى عليه بمال لا يبيها فصالح احدهما عن اقرار من المدعى عليه بالمال المدعى به بل (وان) صالحه (عن انكار) من المدعى عليه للمال المدعى به (فصاحبه) اى احد الولدين المصالح وهو الولد الآخر مثلا (الدخول) مع المصالح في صالح به عن نصيبه من ذهب او فضة او عرض وله عدم الدخول معه ومطالبة المقر بحصته كلها من المقر به وله تركها وله المصالح عنها هذا في حالة الاقرار وما في حالة الانكار فان كانت له هيئة اقامها واخذ حظه أو تركه أو صالح عنه وان لم يكن له هيئة فليس له الا عين المدعى عليه فان حلف برئ وان نكل وحلف الوارث اخذ نصيبه أو تركه أو صالح عنه وان نكل فلا شئ له ويرجع المصالح على الغريم بما اخذ منه ان دخل معه اخوه تت لافرق في الوارثين بسين كونهم ما ولدن او غيرهما ولا يبين كونهم ما اثنين أو أكثر وقد تبع المصنف المدونة في فرضها في ولدين وفي بعض الفسخ ولدين ولذا قال فصاحبه وفهم منه انه يخبر وهو واضح وثبه في

ما فات (قوله له) اى المصالح (قوله ولا يرجع) اى المصالح (قوله على) اى عاقلة (قوله حسب) بضم فكسر (قوله لها) اى العاقلة (قوله انه) اى الشان (قوله منه) اى القاتل (قوله فصالح) اى الخليفه المدعى عليه (قوله احدهما) اى الولدين (قوله بالمال) تنازع فيه اقرار ومدعى (قوله للمال) صلة انكار (قوله من ذهب الخ) بيان ما (قوله وله احد الولدين) الذى لم يصالح (قوله معه) اى المصالح (قوله له) اى الذى لم يصالح (قوله بينة) اى على المال المدعى به (قوله فان حلف) اى المدعى عليه (قوله وان نكل) اى الوارث (قوله اخذ) بضم فكسر

(قوله عن نصيبه) اى الشريك صلا صالح (قوله الا انه) اى الحق غير المكتوب (قوله بجال) اى عين (قوله من غير الطعام الخ) بيان عرض (قوله او من شئ اقرضاه) عطف على من شئ الخ (قوله من عين الخ) بيان شئ (قوله عما يكال الخ) بيان غيره (قوله منه) اى الحق المستر له بيان ما (قوله فيه) اى القترض (قوله اشراكه) بفتح الهمزة جمع شرك (قوله لانه) اى الحق (قوله بينهما) اى الشريكين (قوله هذا) اى اشتراكهما فى الباقي على المدين (قوله قوله) اى المصنف (قوله ما تقدم قريبا عن ابن عبد السلام) انه لو عفا البعض على جميع الديه فللباقين نصيبهم على حساب ديته عدم يضمنون كل ما حصل لهم ويقتسمونه كأنهم اجتمعوا على الصلح (قوله ورد) بضم الراء وشد الدال اى قول بعضهم ما عفا ابن يونس خلاف الظاهر الخ (قوله ولما شاركه) اى المصالح (قوله الآخر) جملتهم وفتح الخاء ٢٢٤ المجتبه نعت رب (قوله شاركه) اى المصالح رب الدين الآخر (قوله فى حصته)

اى الآخر (قوله الوسط)
 اى قول بعضهم ما قاله
 ابن يونس خلاف الظاهر
 موافقة لزوم الصلح وانه
 على البعض هبة وقوله
 ويرجع بخمسة واربعين
 ويأخذ الآخر خمسة
 (قوله كلامه) اى المصنف
 (قوله انه) اى الشأن (قوله
 على انه) اى الشأن (قوله
 فى المدونة) مسألة استثنى
 (قوله انه) اى الطعام (قوله
 كلامها) اى المدونة (قوله
 وكلامهما) اى ابن ابي
 زعيم وعبد الله (قوله
 قبل) بكسر ففتح اى جهة
 وعند (قوله فاقتر) اى الخليلط
 (قوله له) اى الولد المدعى
 (قوله وانكر) اى الخليلط
 (قوله فصالحه) اى الخليلط
 للولد المدعى (قوله حفظه)
 لى الولد المدعى (قوله من
 ذلك) اى المال المدعى به

(قوله جاز) أي الصلح جواب إذا (قوله ولا خيه) أي الولد المصالح (قوله له) أي الولد المصالح (قوله فيما أخذ) فلا
أي الولد من الخياط (قوله ذكر) بضم فسكون (قوله بكتاب) خبر كل وإجماله حال (قوله إلا أنه) أي الحق الخ راجع لقوله أو بغير
كتاب (قوله أو ورقاً) أي الولد ليدخل فيه (قوله منه) أي الحق بيان ما (قوله يدخل فيه) أي المقبوض الخ خبران (قوله الآخر) بعد الهمز
وفتح البناء المعجمة أي الولد الذي لم يصالح (قوله وكذلك) أي المذكور من الولدين الذين صالح أحدهما في أن لا خيه له دخول
معه فيما صالح به (قوله إن كانوا) أي المشترك كون في الدين (قوله يدخل فيه) أي المصالح به (قوله يشخص) بفتح الياء والخاء المعجمة
أي يخرج بشخصه المدين (قوله فإن أشهد) أي الشاخص (قوله عليهم) أي أشركه باستماعهم

(قوله فلا يدخلون) أي الاشرار (قوله لانه) أي الشاخص (قوله لاهرهم) أي الامام الاشرار (قوله فان فعلوا) أي الاشرار
الخروج أو التوكيل حصل المقصود (قوله والا) أي وان لم يفعلوا (قوله خلى) بفتح الخاء المجهمة واللام مثقلا أي الامام (قوله
بينه) أي الشاخص (قوله عليه) أي الشاخص (قوله منهم) أي أشرارهم (قوله المقتضى) بكسر الضاد فاعل يشخص (قوله
قال) أي ابن ابي زمنين (قوله لاحدهما) أي الشريكين في طعام البيع (قوله فيه) ٢٢٥

في المدونة (قوله في صدرها)
أي المسئلة (قوله الادام
والطعام) مفعول استثناء
المضاف لقاعله (قوله هو)
أي استثناء الادام والطعام
(قوله لما) بكسر اللام وخفة
الميم (قوله من بيع احدهما)
أي الشريكين في الدين
الخ بيان ما (قوله أو صلحه)
أي احدهما عطف على بيع
(قوله منه) أي نصيبه (قوله
لانه) أي الشأن (قوله لان
ذلك) أي بيع نصيبه أو
صلحه عنه (قوله يشبه)
بضم فسكون فكسر (قوله
مقابلة) خبران (قوله فيه)
أي طعام البيع (قوله
وهو) أي قسمة طعام البيع
وذكره لتدكير خبره (قوله
متنازع) بفتح الزاي أي
مختلف (قوله وحده) أي
الاستثناء (قوله ما كل) بعد
الهمزة (قوله من بيع الخ)
بيان ما كل (قوله الكتاب)
أي كتاب الصلح (قوله من
ذلك) أي عنه (قوله فهذا)
أي المذكور بآخر الكتاب
(قوله يبين) بضم ففتح

فلا يدخلون فيما اقتضى لانه لو رفعهم الى الامام لاهرهم بالخروج أو التوكيل فان فعلوا والا
خلى بينه وبين اقتضاء حقه ثم لا يدخل احدهما منهم فيما اقتضى اه ابن ابي زمنين وغيره
انما استثنى الطعام هنا من قوله الا ان يشخص المقتضى بعد الاعذار الى اشرارهم كذا في الخروج
معه لو الو كالة فامتنعوا فان شهد عليهم فلا يدخلون فيما اقتضى قال فاذا كان الذي على
الغير طعاما من بيع فلا يجوز لاحدهما ان يأذن لصاحبه في الخروج لاقضاء حقه خاصة
لان اذنه في الخروج مقابلة له في الطعام والمقابلة فيه كبيعته قبل استيفائه فلذلك قال في
صدرها غير الطعام والادام وقال عبدالحق يحتمل عندى استثناء الادام والطعام انما هو
لما ذكر من بيع احدهما نصيبه أو صلحه منه لانه اذا كان الذي له ما طعاما او ادا ما فلا يجوز
لاحدهما بيع نصيبه أو صلحته منه لان ذلك بيع الطعام قبل قبضه هذا هو الذي يشبه انه
اراده والله أعلم طي عياض في تبيين انه انما استثنى هذا الطعام من بيع لان اذنه له في الخروج
لاقضاء نصيبه قاسمة والمقاسمة فيه كبيعته قبل قبضه قاله ابن ابي زمنين وغيره وفي قسمة
الاسدية لما لا يرضى الله تعالى عنه خلاف هذا وهو اصل متنازع فيه هل القسمة بيع أو غير
حق وقوله ابو عمران وغيره على انه راجع الى ما آل المسئلة من بيع احدهما نصيبه من غريمه
ومصلحته اياه عنه كما ذكر ذلك بآخر الكتاب وكرره بالنقطة فقال من غير الطعام والادام فصالح
من ذلك على دناير فهذا يبين انه مراده وان ذلك بيع الطعام قبل استيفائه اه ثم قال طي
فصدق قول من قال قوله الا الطعام ففي وجهه استثنائه تردد وأشار بالتردد لقول ابن ابي زمنين
وابي عمران أو عبدالحق والايق تاولان واستثنى من قوله فلصاحبه الدخول معه فقال (الا
ان يشخص) بفتح التحتية والخاء المجهمة أي يخرج بشخصه وذاته أي يسافر للمدين الفايض
منه (ويعذر) بضم التحتية وسكون العين المهملة وكسر الذال المجهمة أي يقطع العذر الشاخص
(اليه) أي صاحبه المشار له في الدين بان يرفعه للحاكم أو يشهد عابه بينة (في) طلب
(الخروج) معه الى المدين لاقضاء دينه امته (أو الو كالة) أي توكيل القاعد الخارج أو غيره
على اقتضاء نصيبه من الدين (فيمنع) القاعد من الخروج والتوكيل فلا يدخل القاعد فيما
قبضه الخارج من المدين لان امتناعه منهم دليل على رضاه بعدم دخوله معه فيه واتباعه ذمة
المدين بنصيبه من الدين ان كان عند المدين مال غير ما اقتضاه الخارج منه بل (وان لم يكن) عند
المدين مال (غير) المال (المقتضى) بفتح الضاد المجهمة أي الذي اقتضاه الخارج من المدين
تت فهم من قوله يشخص انه لو كان المدين حاضر واقتضى احدهما منه شيئا لدخل معه
الاخر ان شام من قوله يعذر اليه انه لو خرج له بدون اعداء لدخل معه وهو كذلك في المسئلتين

٢٩ منح ت فكسر مثقلا (قوله مراده) أي بما في هذه المسئلة (قوله الخارج) مفعول
توكيل (قوله أو غيره) أي الخارج (قوله لان امتناعه) أي القاعد (قوله منهما) أي الخروج والتوكيل (قوله على رضاه) أي
القاعد (قوله دخوله) أي القاعد (قوله معه) أي الخارج (قوله فيه) أي ما قبضه الخارج من المدين (قوله واتباعه) أي القاعد
عطف على عدم (قوله نصيبه) أي المدين صله اتباع (قوله من الدين) بيان نصيبه

(قوله فصل): بقعاه منقلا (قوله وهو) أي الماضر (قوله مثله) أي الغائب (قوله عليه) أي المتقضى (قوله فيه) أي المتقضى بالفتح (قوله وان كان) ٢٢٦ أي الحق الخ مباغاة في عدم الدخول (قوله لان

جميعه ما في كتاب الخ) على
الدخول (قوله وعدمه) أي
دخول أحدهما فيما اقتضاه
الآخر عطف عليه (قوله
صاحب التكملة) أي التورير
مكمل شرح البساطي
(قوله الكتاب) أي المدونة
(قوله المقترق) بضم الميم
وسكون الفاء وكسر الراء
(قوله يوجب الخ) خبران
(قوله ورده) أي عدم إيجاب
الاشتراك في الكتاب
الاشتراك في الاقتضاء (قوله
اجازه) أي جمع الرجلين
سلعتيهما في البيع (قوله
انه) أي الشأن (قوله وهي
وجه الصفة) حال (قوله
فيهما) أي السلعتين (قوله
ويجد) بضم فكسر (قوله
شرط جواز جمع الرجلين
سلعتيهما) أي في البيع
بان دخلا على قسم ماسماه
المشتري من الثمن نصفين
أو على ان ثلثيه لا يذم مثلا
وثلثه لعمره أو قوما السلعتين
ودخلا على ان الثمن يقسم
بحسب القيمتين (قوله كانت)
أي المسئلة (قوله منه) أي
دينهما بيان ما (قوله لان
اختياره) أي غير القابض
الخ حله لا يرجع ان اختار

ونحوه في المدونة وقال عجم المدار على الاعذار وان لم يكن سافر طي عبارة المدونة كعبارة
المصنف فقال أبو الحسن فصل في الغائب وسكت عن الماضر وهو مثله في الاعذار وعدمه (أو)
الان (يكون) الذين المشترك مكتوبا (بكتابين) نصيب أحدهما بكتاب ونصيب الآخر بكتاب آخر
فلا يدخل أحدهما فيما يقتضيه الآخر من مدينتهما لان تعدد الكتاب كالقصة قال في المدونة
والحق اذا كان بكتابين كان لكل واحد ما اقتضى ولا يدخل عليه فيه شريكه وان كان من شيء
أصله مشترك بينهما أو باعاه في صفقة (و) لو كان لشخصين دينان على شخص واحد وكتباهما
في كتاب واحد ولا شركة بينهما فيهما واقتضى أحدهما من مدينتهما دينه كله أو بعضه
(في) دخول أحدهما فيما اقتضاه الآخر (ماليس) مشترك (الهما) بان جمعا سلعتيهما
في البيع (وكتب) بضم فكسر عنهما (في كتاب) واخذ لان جمعهما في كتاب واحد صغيرهما
كشتر فيهما وعدمه (قولان) الاول لصحون قال صاحب التكملة تظاهر الكتاب وصريح
قول صحون ان الاشتراك بالمساكنة في المقتري يوجب الاشتراك في الاقتضاء والثاني لابن أبي
زيد لا يوجب له ولكل ما قبضه ورده ابن يونس بان السكتين يقران ما أصله الاشتراك فينبغي ان
يجمع الكتاب الواحد ما أصله الاتراق (تنكيت) لم يحفظ بعض مشايخي قول صحون فقال
كان ينبغي للمصنف أن لا يعادل كلام الشيخ أبي محمد بحث ابن يونس وان كان ظاهر المدونة
فالاول ان يقول بعد قول أبي محمد ورجح خلافه وهو ظاهرها قاله ت ح ابن يونس وهذا اذا
جمعا سلعتيهما في البيع على قول من اجاز لانهما كالتشريكين قبل البيع الاتري انه لو استعقت
سلعة أحدهما وهي وجه الصفة كان للمشتري نقض البيع كالأشترى يكون فيهما كذلك
يكون حكمهما في الاقتضاء حكم الشريكين وقال أبو محمد بن أبي زيد لا يوجب المكتب في كتاب
واحد الشركة بينهما ولكل واحد ما اقتضى اه قلت اذا كانت هذه المسئلة مفرعة على القول
بجواز جمع الرجلين سلعتيهما في البيع فلا حاجة لذلك لانها مفرعة على غير المشهور وواقعه أعلم
اه كلام ح الثاني ان يعد شرط جواز جمع الرجلين سلعتيهما كانت مفرعة على المشهور
وسقط بحث ح (و) ان كان دين مشترك واقتضى أحد الشريكين نصيبه كله أو بعضه من
مدينتهما وصله له شريكه (لارجوع) للشريك الذي لم يقبض على القابض بنصيبه مما قبضه
(ان) كان (اختار) غير القابض ان يأخذ (ما) بقى (على الغريم) أي مدينتهما منه ورضى
باختصاص القابض بما قبضه ان لم يهلك الغريم ولا ماله بل (وان هلك) الغريم نفسه أو ماله لان
اختياره اتباع الغريم كالمقاسمة ولا يرجع له بعدها (وان كان) لشريكين مائة على مدين
(و) صالح (أخذهما) على عشرة وقبضها بدلا (من خمسة) فلا شريكه (الآخر) الذي لم يصالح
(اسلامها) أي ترك العشرة للمصالح واتباع المدين بخمسة (أو أخذ خمسة من شريكه)
المصالح (ويرجع) الآخر الذي لم يصالح على المدين بخمسة وأربعين تمام الخمسين التي له (ويأخذ
الآخر) المصالح من المدين (خمس) بدلا الخمسة التي أخذها منه شريكه لانها كانت استعقت
منه وهذا في الصلح على اقرار أو بينة أو ما في الصلح على انكار ولا بينة فلا تنزع أخذ خمسة من

(قوله ويرجع) أي شريكه (قوله بمثلها) أي الخمسة (قوله القرض) بفتح الفاء وسكون الراء (قوله أنه) أي الآخر (قوله)
 فالظاهر أنه أي الآخر (قوله يطالبه) أي المدين بخمسين (قوله حتى يحلف) أي المدين (قوله كمين) أي في لزوم البياض حاله
 التساوية وأعرابه بالحركات على النون (قوله من عرض أحيوان) بيان مستلث (قوله المقسوخ فيه) أي المصالح به (قوله
 المقسوخ) أي القيمة المصالح عنها (قوله والآخر) أي وان كان المقسوخ فيه من جنس المقسوخ وكان قدراً أو أقل منه (قوله أذهو)
 أي الصلح (قوله بها) أي القيمة (قوله بعضها) أي القيمة (قوله وهو) أي الانتظار وحده أو مع إسقاط البعض (قوله مؤخر) نعمت
 ذهب (قوله فيجوز) أي الصلح (قوله لذلك) أي المعروف ٢٢٧ وحسن الاقتضاء بمجوز

الانتظار أو به مع إسقاط
 البعض (قوله منها) أي
 القيمة (قوله امتنع) أي
 الصلح (قوله لأنه) أي الصلح
 (قوله عكسه) أي يباع
 بذهب وصالحه بورق مؤخر
 فيمنع فيه حاله صرف مؤخر
 (قوله في المقوم) طئي فلا
 يصح فرضها في الطعالم لأنه
 مثلي يترتب المثل باسمه لا كـ
 فاختار العين عنه فسخ دين
 في دين ولا يصح حمله على
 الجواز لأنه يقتضي أنه
 لا يجوز إلا بدراهم ودنانير
 بشرطه مع أن فيها على
 اختصار ابن يونس ومن
 استملكت له صيرة فتح
 لا يعرفان كيلها جازان
 يأخذ بقيمتها ما شاء من طعام
 غير جنسها أو عرض نقداً
 إلى أن قال وأما على كـ
 لا يشك أنه أدنى من كيل
 الصيرة فلا بأس به وكانه

شريكه ويرجع بمثلها على الدين ولا رجوع للآخر على الغريم بشئ لأن الإنكار لم يثبت به شئ
 يرجع بتعيينه منه قاله عب والخبر في البناء وفيه نظر إذا القرض أنه لم يصالح فالظاهر أنه
 يطالبه حتى يحلف أو يودى أو يصالح وأثبت نون خمسين مع إضافته على لغة استعماله كمين
 (وان) أهلك شخص مقوماً لزمته قيمته حاله (فصلح) عنها (ب) مال (مؤخر) بفتح الخاء المعجمة
 إلى أجل معلوم (عن) قيمة مقوم (مستلث) بفتح اللام من عرض أحيوان (لم يجز) صلحه لأنه
 فسح دين في دين وهو ممنوع أن كان المقسوخ فيه من غير جنس المقسوخ أو كان المقسوخ فيه
 أكثر من المقسوخ والجاز كما أشار به بقوله (الا) أن يصالحه (بدراهم) مؤخر وهي (كقيمة)
 أي المستلث (فاقل) منها فيجوز أذهو حينئذ انتظاراً به أو مع إسقاط بعضها وهو معروف
 وحسن اقتضاء (أو) (ذهب كذلك) أي قدر قيمته فاقل مؤخر فيجوز لذلك فإن صالحه بدراهم أو
 ذهب مؤخر أكثر منها امتنع لأنه سلف جرة وأشار بشرط الجواز في المسئلةين بقوله
 (و) الحلال (هو) أي المستلث (من) جنس (ما) أي شئ أو الشئ (يباع) أي يجوز بيعه (به) أي
 المال المصالح به وهو الدراهم أو الذهب احترازاً عما لو كان المستلث يباع بالورق فاختار ذهباً
 مؤخرًا أو عكسه كما في المدونة قول قوله كقيمة على أن المستلث مقوم طئي المسئلة مقروضة في
 المدونة وغيرها في المقوم واسقط المصنف قيد كونه يباع به بالبلد وهو قيد معتبر قاله أبو الحسن
 ولذا تلوه تكون القيمة ذهباً وتارة فضة وشبه بما تقدم تشبيهاً تاماً فقال (ك) صلح غاصب (عبد)
 أوامة (آبق) من عند الغاصب مؤخر فيمنع لأنه فسح دين القيمة المترتبة على الغاصب بمجرده فغصبه
 في دين المصالح به المؤخر إلا بدراهم أو ذهب قدر قيمته فاقل وهو مما يباع به الخطليس هذا مثلاً
 لما قبله وأما مشبهه في جواز الصلح نظر إلى القيمة أي وكذلك يجوز أن تصالح من غصبك عبداً
 وأبق منه على دنانير مؤجلة أو دراهم مؤجلة إذا كانت الدنانير أو الدراهم كقيمته فاقل قال
 في كتاب الصلح وأن غصبك عبداً فابق منه فلا يجوز أن تصالحه على عرض مؤجل وأما على
 دنانير مؤجلة فإن كانت كالقيمة فاقل جاز وليس هذا من بيع الآبق أي لأن الغاصب ضمن قيمة
 العبد بمجرده استدل أنه عليه فالصالح عنه قيمته لأن نفسه حتى يمنع بيعه لأن الصلح على غير المدعى
 به بيع وبيع الآبق ممنوع والله أعلم طئي هذا هو المتعين في تقرير كلام المصنف ولو افقته نص

أخذ بعض حقه (قوله قيد) إضافته للبيان (قوله بالبلد) هذا هو القيد الذي أسقطه المصنف (قوله قاله أبو الحسن)
 نصه يظهر منه أن التقويم إنما يكون بالعين الجارية في ذلك البلد (قوله من عند الغاصب) صلح آبق (قوله بمؤخر) صلح صلح (قوله)
 دين القيمة) إضافته للبيان (قوله بمجرده) صلح المترتب (قوله في دين المصالح به) صلح فسح وإضافته للبيان (قوله قيمته) أي
 الآبق (قوله وهو) أي الآبق (قوله مما يباع به) أي المصالح به بالبلد (قوله منه) أي الغاصب (قوله فلا يجوز أن تصالحه على
 عرض مؤجل) أي لأنه فسح دين القيمة في دين المصالح به (قوله وليس هذا) أي الصلح بدنانير أو دراهم قدر قيمته أو أقل
 (قوله هذا) أي ما شرح الخط به كلام المصنف

(قوله وصالحه) أى الجاني المجنى عليه (قوله بينه) أى الجاني (قوله لانها) أى موضحة العدد (قوله فيها) أى موضحة العمل
(قوله لان قاعدته) أى ابن القاسم (قوله اخذ) بضم فكسر (قوله يوزع) بضم الياء وفتح الواو والزاي أى يقسم الشقص (قوله
عليهما) أى المعلوم والمجهول ٢٢٨ (قوله فى قسمه) أى المصالح به صلة كاف التشبيه (قوله بينهما)

أى المعلوم والمجهول (قوله
عكسه) أى قتل نفس عمدا
وقطع يدي خطأ (قوله ثلثه)
أى الشقص (قوله وثلى)
عطف على خمسة (قوله
له) أى مجموعهما (قوله
فياخذ) أى الشفيع
الشقص

• (باب الحوالة) •

(قوله بها) أى الشروط (قوله
لان الطالب) أى الحال الخ
علة ماخوذة الخ (قوله
طرح) جفس واخفاته
للدين فصل يخرج طرح
غيره (قوله بمثل الخ) فصل
يخرج طرح الدين في معين
أو جمانا (قوله ولا ترد المقاصة)
أى على طرف الحد (قوله
اذ ليست) أى المقاصة (قوله
طرحا) أى الدين (قوله ولا
يشمل) أى حدان عرفة
الحوالة (قوله واحال) أى
الواهب أو المتصدق (قوله
به) أى الموهوب والمتصدق
به (قوله له) أى الواهب أو
المتصدق (قوله مثله) أى
الموهوب أو المتصدق به
(قوله اذ لا يطلق الخ) علة
لا يشمل (قوله لفظ الدين)
اضافته للبيان (قوله

المدونة هذه المسائل كما اتبع فيها المصنف نص المدونة ولم يذكرها ابن الحاجب ولا ابن شاس
(وان) حتى شقص على آخر موضع عمدا وموضحة خطأ أملا (صالحه) (بشقص) بكسر
السين المعجمة وسكون القاف فصاحمه ملة أى جر من عتار مشترك بينه وبين آخر (عن
موضحة) بضم الميم وكسر الصاد المعجمة وفتح الحاء المهملة والقوة مشى موضحة حذف
نونة لاضافته أى جرح اظهر العظم بازلة ما عليه من جلد ولم نشأت احداهما عن فعل (عد)
والاخرى عن فعل (خطا) وأراد شريك الجاني أخذ الشقص المصالح به بالشفعة ومعلوم ان
موضحة العمل لادبية لها انما فيها القصاص او العقوب كسائر جنائيات العمل ودوية موضحة الخطا
نصف عشر دية النفس (فالشفعة) فى الشقص لشريك الجاني (نصف قيمة الشقص وبديهة
الموضحة) الخطا أى يدفع الشفيع المعنى عليه نصف قيمة الشقص فى مقابلة نصف الشقص
المصالح به عن موضحة العمل لانهم ليس فيها مال متدد ويدفع له ايضا دية موضحة الخطا وهو
نصف عشر الدية الكاملة فى مقابلة نصفه المصالح به عن موضحة الخطا عند ابن القاسم لان
قاعدته اذا اخذ الشقص فى مقابلة ماله ماله كدية الخطا ويجوز كرح العمدان يوزع
عليهما نصفين نصف للمعلوم ونصف للمجهول وتعتبر القيمة يوم الصلح وهذا اذا كان الصلح على
اقرار او بينة فان كان على انكار فالشفعة بقيمة جميع الشقص كما تقدم (وهل كذا) أى
المصالح به عن ماله ومجهول متفقين كونهم فى قسمه نصفين بينهما (ان اختلف الجرح)
كقتل نفس خطأ وقطع يد عمدا وعكسه صالح عنهم ما بشقص من مشترك واراد الشريك أخذه
بالشفعة وهذا قول ابن عبد الحكم (او) ان اختلف الجرح يقسم الشقص بينهما على قدر
ديتهم ما قياخذ الشفيع بخمسة مائة دينار ثلثه المصالح به عن دية اليد وثلى قيمة الشقص
المصالح به عن دية النفس فى صورة العكس لان دية اليد المقتطوعة خمسة مائة دينار
ودية النفس لو كانت خطأ الف دينار ومجموعهما الف وخمسة مائة نسبة لالفه ثلثان
والخمسة مائة ثلث وعلى هذا قس صورة الاصل فى اخذ بديهة النفس الف دينار وبثلث دية
الشقص وعلى هذا اكثر القرويين (تاويلان) والله سبحانه وتعالى أعلم

• (باب) فى بيان شروط الحوالة وما يتعلق بها •

(شرط) صحة (الحوالة) عياض وغيرها أخذة من التصول من شئ الى شئ لان الطالب تحول من
طالب قريمه الى طالب غريم غريمه ابن عرفة الحوالة طرح الدين عن ذمة بمثله فى أخرى ولا ترد
المقاصة اذ ليست طرحا بمثله فى أخرى لا منافع تعلق الدين بذمة من هؤلاء الخط ولا يشمل
حوالة من تصدق بشئ او وهبه واحال به على من له عليه مثله اذ لا يطلق لفظ الدين على الهبة
والصدقة عرفا وهى حوالة كانه فى التوضيح فى شرح قول ابن الحاجب فلو حال البائع على
المشتري طنى الطرح مفرع على الحوالة لانه شهاة دجعه فى الجواهر من احكامها فقال

اما

الطرح مفرع على الحوالة مبني على انه براءة ذمة المصيل وتحويل الدين

عنه ان ذمة الحال عليه وهو ممنوع وانما طرح الحال الدين عن ذمة المصيل بوجود مثله فى ذمة الحال عليه وينترب عليه براءة
ذمة المصيل كما يأتى عن البنائى (قوله وقد يسهله) أى الطرح (قوله من احكامها) أى الحوالة

(قوله حكمها) أي الحوالة (قوله أنها) أي الحوالة (قوله لأنها) أي الحوالة (قوله لأنها معروف) أنه لا ترخيصها (قوله ليست من الدين بالدين) ظاهر المنع لتحقيق انتمائه (قوله لبرامقمة المحيل الخ) لا ينتج أنه ليست من الدين بالدين (قوله فهي) أي الحوالة الخ تقر به على برامقمة المحيل بمجرد ما غير ظاهر

٢٢٩

أنما يظهر في صورة قبض
المحال من المحال عليه محال
عقد الحوالة (قوله أنها)
أي رضا المحيل والمحال (قوله
من شروطها) أي الحوالة
(قوله بعدهما) أي رضا
المحيل والمحال (قوله منها)
أي شروط الحوالة (قوله
وهو) أي عدم عدهما منها
(قوله وحدها) بضم فكسر
أي رضا المحيل ورضا المحال
(قوله وجدت) بضم فكسر
أي الحوالة (قوله لعدم
توقف) تغلها عليهما
ووجودها عليهما المناسب
لأنه لا يلزم من وجودهما
وجودها (قوله إذا فقد
شرط) المناسب إذا لم يفتقد
الحوالة (قوله قال في المدونة
الخ) في الاستدلال به فطر
(قوله حدها) أي الحوالة
(قوله على أنها) أي رضا
المحيل ورضا المحال (قوله
يذكر) بضم فسكون فتفتح
أي الرضا أن (قوله لأنها)
أي الحوالة (قوله يبيع) أي
لدين بدين (قوله وهو) أي
البيع (قوله هي) أي الحوالة
(قوله فيها) أي الحوالة
(قوله فيه) أي البيع (قوله
من العداوة) أي بين المحال

أما حكمها فبرامقمة المحيل من دين المحال ويحول إلى المحال عليه وبرامقمة المحال عليه
من دين المحيل ١٥ والى هذا أشار المصنف بقوله لا يؤول الخ ١٥ الباقى الطرح
في كلام ابن عرفة فعل القاعلى أى شرح المحال بعبارة المحيل فهو متعارف بالقوله وليس هو
البراءة في كلام الجواهر بل هي مقرعة عنه ثم قال عياض الأكثر أنها رخصة لا نهامسنة فمن
بيع الدين بالدين والعين بالعين غير نديد لانها معروف بالباجى ليست من الدين بالدين لبرامقمة
المحيل ينقسم الاحالة فهي من باب التقيد عياض في محيل الحوالة على النذب والاباحة قولاً
الأكثر وبعضهم الباجى هي على الاباحة (رضا) الشخص (المحيل) ورضا الشخص (المحال) ابن
عرفة صرح ابن الحاجب وابن شامس أنهم من شروطها ولم يعد هما اللغوى وابن شامس منها
وهو أحسن والأظهر أنها جزآن كلياً وجدت ١٥ الخط والظاهر أنها شرطان كما قال
المصنف لاجزآن كما قال ابن عرفة لعدم توقف تغلها عليهما ووجودها عليهما ولذلك اختلف
العلماء في اشتراط رضا المحال وانما الركن المحيل والمحال والمحال به وقول ابن
عرفة كلياً وجدت ممنوع فقد يوجدان ولا توجد اذا فقد شرط من شروطها قال
في المدونة اذا محال على من ليس له قبلة دين فليست حوالة وهي محالة ١٥ وقال ابن ناجي
في شرح الرسالة نص شيخنا ابو مهدى على أن حدها يدل على أنها شرطان لاجزآن اذا يذكر
في الحدد طنى ابن راشد اشتراط رضا المحيل والمحال لانها يبيع في الحقيقة وهو لا يصح
الابرض البائع والمشتري ولذا قال عياض هي عندنا أكثر شيوخنا عقد مبيعة وقد علمت
ما في حدها بن عرفة حيث كانت مبيعة فالرضا شرط فيها كما فيه وقول ابن عرفة كلياً وجدت
وجدت غير مسلم كتحالف الصيغة كالبيع قد يوجد الرضا وتختلف صيغته وانما الركن المحيل
والمحال والمحال به والمحال عليه كالبيع ركنه العاقدان والمعهود عليهما والصيغة وقد تقرر ان
الركن لا يتعلق الماهية بدونه والحوالة لا بتوقف تغلها على الرضا وامارح على ابن
عرفة بقوله قد يوجدان ولا توجد اذا فقد شرط من شروطها وغير وارد أشأت الماهية بطلانها
عند تخلف شرطها وان اجتمعت اجزأؤها وهي ادهم بوجودها عند وجود اجزأئها بوجودها
يقطع النظر عن تخلف الشرط (فقط) أي لا رضى المحال عليه فليس شرطاً على المشهور وقال في
التوضيح وعلى المشهور في شرط في ذلك السلامة من العداوة فاله مال كرضى الله تعالى عنه
المازى وانما يعرض الاشكال اذا استدان رجل من آخر ديناً ثم حدث بينهما عداوة بعد
الاستدانة هل ينسج من له الدين من اقتضائه له لا يبالغ فيه ويؤذيه فيؤمر بتوكيل غيره أو لا
ينسج لأنها ضرورة تردد ابن القصار في هذا وأشار به تفتي الميسل الى أنه لا يمكن من اقتضائه
بنفسه وقال البساطى لو كان المحال عداً للمحال عليه اشتراط رضا واختلاف على هذا اذا
حدثت العداوة بعد الحوالة هل يجب التوكيل أو لا كما قالوا فيمن له دين على شخص وتجدون
بينهما عداوة قال في التوضيح وعلى المشهور أنه لا يشترط حضور المحال عليه واقراره كما في

والمحال عليه (قوله في ذلك) أي عقد الحوالة (قوله هل ينسج) بضم الياء (قوله الى أنه) أي من له الدين (قوله لرضاء) أي المحال
عليه (قوله واختلف) بضم التاء

٢٣.

الاسفل (قوليد) ای لازم

(قوله عليه) أي الدراهم (قوله فلا تصح) أي الحوالة (قوله وهو) أي عدم عليه
 المناجزة في الصرف (قوله فمضميه) أي الصرف (قوله وما ذكره المصنف) أي ثبوت الدين (قوله في مضميتها) أي الحوالة (قوله
 وهي) أي العصة (قوله تقتضي لزوم) أي أقول المصنف لا تقى ويصالح حق الحال على الحال عليه وان افلس أو وجد (قوله
 هنا) أي في الحوالة واحترز به عن غير الحوالة فلا تقتضي مضمته لزومه (قوله ويشترط في تمامها) أي الحوالة (قوله به) أي المال

(قوله عليه) أي الخالص (قوله ثبات) أي الخالصة (قوله قبضه) أي المال (قوله منها) أي الخالصة (قوله يرجع) أي المحال (قوله الحضور) أي حضور المحال عليه (قوله والاقرار) أي من المحال عليه بالدين (قوله تنظر) أي لان الشروط انما تشتط في الصحة أو اللزوم لافي اصل العقد ولان الصحة واللازم يتنافيان في مسألة وان اعلمه بعدمه مع انتفاء الثبوت (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه موقية معناه (قوله مقتنع) بضم ٢٣١ فسكون فكسر (قوله وحاصله) أي جواب الزرقاني (قوله

تورك) بفتح ثاء مثقلا (قوله عليه) أي المصنف (قوله في اشتراطه) أي اللزوم (قوله هذا) أي اللزوم (قوله لكن في ضيق عن التونسي الخ) استدراكه على لم يذكره ابن شاس الخ لرفع ايهامه انه لانسف للمصنف فيه (قوله انه) أي الشأن (قوله هو) أي عدم جواز حواله الاجنبي على المكاتب (قوله من انه) أي المصنف الخ بيان ما (قوله به) أي لازم (قوله فلا يحال به حيث كان لهما) فيه ان ما هو لهما فهو لازم لمن هو عليه فتصح احاطته به على دينه لازم على غيره ونصح الاحالة عليه والله اعلم (قوله بغير ظاهري خبر ما (قوله لان هذا) أي دين الصبي والسفيه (قوله لانه) أي الشأن (قوله عدمه) أي الدين (قوله عليه) أي المحال (قوله ورضاه) أي المحال (قوله بها) أي الحواله (قوله مع الحواله) صلة شرط (قوله لا يرجع) أي المحال

عليه فانت قبل قبضه منها رجوع على الزوج يدنيه قاله ابن المواز وقوله دين أي ولو حكما كهيئة وصدة فتصح الحواله فمما على دين للواهب أو التصديق افاده عب البناني ابن عاشر المراد بثبوت الدين وجوده لا الثبوت العرفي بينة أو اقرار وحسنه يكتفي في ثبوته بتصديق المحال بقبوله كإياي آخر الباب ويحتمل انه اشار بالثبوت الى ما في التوضيح عن ابن القاسم من شرط الحضور والاقرار خلافا لابن الماجشون وتأمل هذا الشرط مع قوله فان اعلمه بعدمه الخ وقد اشار في التوضيح الى هذا البحث عند تعريف الحواله واجاب اللقاني بان ثبوت الدين شرط في صحة الحواله ولزومه الا في أصل كونها حرة وفيه نظر واجاب ز بعد ما هو غير مقتنع وحاصله ان الثبوت شرط ما لم يعلم المحال بعدم الدين ويرضى واقفا علم وقوله لازم لم يذكره ابن شاس ولا ابن الحاجب ولا ابن عرفة وقد تورك ق عليه في اشتراطه قائلا انما اشتراطوا هذا في الجملة لكن في ضيق عن التونسي انه لا تجوز حواله الاجنبي على المكاتب وهو يقيد شرط اللزوم وما في ز من انه احتزبه عن دين صبي أو سفيه بغير إذن وليه فلا يحال به حيث كان لهما ولا عليه حيث كان عليه ما فقه يرتظا لان هذا خارج بشرط ثبوت الدين لانه لا دين هنا وكذا من صرف دينار بدينارهم وأحال غريمه عليهم لا دين له لعدم صحة الصرف فتأمل وفيه نظر اذ لا شك في ثبوته عليهم وان المنقضي انما هو لزومه والله اعلم (فان) احاله على من ليس له عليه دين و (أعلمه) أي المحيل المحال (بعلمه) أي الدين بان قاله لا دين لي على المحال عليه أو علم المحال عدمه من غير المحيل قاله في المدونة ظاهرها وان لم يعلم المحيل علمه ورضاه بها (وشرط) المحيل على المحال (البرائة) من الدين المحال به مع الحواله على من لا دين له عليه ورضى المحال بشرطها (صحيح) عقد الحواله فلا يرجع المحال على المحيل عند ابن القاسم لان للمحال ترك حقه مجانا وروى ابن وهب في المدونة لا يرجع عليه الا في الموت والفلس فان قلت كيف تكون هذه حواله وتشرطها ثبوت دين قلت نزل علمه بعدمه ورضاه منزلة ثبوته لكن في الجملة والالم يرجع المحال على المحيل اذ مات المحال عليه او فلس اتفاقا مع ان فيه تأويلين اشار لهما بقوله (وهل) لا يرجع المحال على المحيل الذي اعلمه بعدمه وشرط عليه البرائة في كل حال (الا ان يقلس) بضم النحبة وفتح القاء واللام مشددة المحال عليه (او يموت) المحال عليه فلا يعال الرجوع على المحيل لشبه الحواله حينئذ بالجملة فتقول ابن القاسم موافق لرواية ابن وهب وهذا تأويل ابن رشد ولا يرجع عليه ولو فلس المحال عنيه أو مات فتقول ابن القاسم يخالف لرواية ابن وهب وهذا تأويل أبي محمد في الجواب (تأويلان) وجمع ابو عمر ان بينهما بان جواب ابن القاسم فيمن اشترط البرائة والرواية فيمن لم يشترطها وفهم من قوله شرط البرائة ان له الرجوع ان لم يشترطها وهو قول ابن القاسم واحرى ان اشترط المحال الرجوع فهو له عند ابن القاسم (تنبيهان) الاول تلخيص من كلامه

أي المحال (قوله عليه) أي المحيل (قوله نزل) بضم فكسر مثقلا (قوله بعدمه) أي الدين (قوله ثبوته) أي الدين (قوله فيه) أي رجوع المحال على المحيل ان قلس المحال عليه أو مات (قوله بينهما) أي قول ابن القاسم ورواية ابن وهب (قوله بان جواب صلة جمع (قوله انه) أي المحال (قوله فهو) أي الرجوع (قوله له) أي المحال

(قوله ثلاث مسائل) أي في الاحالة على من لادين عليه والمحال عالم به (قوله أعلمه) أي المحيل المحال (قوله واشترط) أي المحيل (قوله فيها) أي الحوالة (قوله حيث لم يعلمه) انضم اليها (قوله وجهه) بفتح فسكون (قوله بين) صلة تجعل (قوله تبع) أي تت الخ خبر جعل (قوله فيه) أي الجعل (قوله تولى) بفتح اللام مثق قول بلا تون لاضافته (قوله وهو) أي الوفاق (قوله لا يرجع) أي المحال على المحيل إذا علم المحال بعدم الدين على المحال عليه وقبل الحوالة عليه (قوله يرجع) أي المحال على المحيل (قوله مع العلم) من المحال ببراءة المحال عليه من ٢٣٢ الدين (قوله وشرطه) أي المحيل (قوله البراءة) أي من الدين المحال به

أو فاقومته وما ثلاث مسائل اشتراط المحيل البراءة واشترط المحال الرجوع وعدم اشتراط
 احدهما شيئا منهما الثاني بعض مشايخي كيف جعلت الحوالة حيث أعلمه بان لادين له على
 المحال واشترط البراءة مع قولهم لا بد فيهم من ثبوت دين لازم وهل هذا التناقض واجاب بعدم
 التناقض لان قولهم لا بد من ثبوت دين لازم حيث لم يعلمه بعدمه ولم يشترط البراءة وجعل الصحة
 حيث الاعلام واشترط البراءة افاده تت طفي قوله فان أعلمه بعدمه الخ لو قال فان علمه بعدمه
 كما يعرف المدونة وابن الحاجب لكان اولى اذ لا يشترط ان يعلمه المحيل والمدار على علم المحال وجعل
 تت التأويلين قول ابن القاسم ورواية ابن وهب تتبع فيه الشارح والتوضيح ونسبوا
 الوفاق لابن محمد وفي ذلك كله نظر بل الوفاق بين قول ابن القاسم واشهب وهو لمحمد ابن المواز
 كما في ابن يونس وابن الحسن وغيرهما وذلك ان ابن القاسم قال لا يرجع وقال اشهب يرجع في
 القلس والموت مع العلم وشرطه البراءة فقال ابن يونس يحتمل ان يوفى بينه وبين قول ابن القاسم
 ويكون معناه لا يرجع ما لم يقلس او نيت وعلى هذا تأوله ما شهد واحتج بانه لو دفع المحال عليه
 لكان له الرجوع به على المحيل واما رواية ابن وهب في المدونة روى ابن وهب عن مالك رضى
 الله تعالى عنهم ما فيمن قال لرجل حرق جميعتك التي لك على فلان واتبعني بمانع من غير حوالة
 يدين له عليه فاتبه حتى قلس الضامن او مات ولا وقاله ان الطالب الرجوع على الاول وانما
 يثبت من الحوالة ما احيل به على اصل دين ابن يونس وبه اخذ سحنون ابو جهمان جواب ابن
 القاسم فيمن اشتراط البراءة الى آخر ما تقدم عنه فانت ترى التوفيق الا قول بين قول ابن القاسم
 واشهب بخلاف توفيق ابي عمران فانه بين قول ابن القاسم ورواية ابن وهب ومعنى قوله سابقا
 فان أعلمه بعدمه وشرط البراءة مع أي صفة دها حوالة لازمة ولا يرجع على المحيل ولا يتقلب
 جملة فان لم يعلم لم تصح وتنقلب جملة قال فيهما وان احالك على من ليس له قبله دين فليست
 حوالة وهي جملة اه وعلى هذا ينزل كلام بعض مشايخي تت معنى قوله لا بد من ثبوت
 دين لازم حيث لم يعلمه أي لا بد من ثبوته في كونها حوالة والا تنقلب جملة ومعنى قوله وشمل
 الصحة أي صحتها حوالة ولا تنقلب جملة فليس له الرجوع على المحيل البتة الظاهر ان الحوالة
 صحيحة وان لم يرض المحال عليه لكن ان رضى زمه والا فلا والتاويلان ذكرهما ابن رشد في
 المقدمات ونصه واختلاف ان شرط التحمل له على الجعل ان حقه عليه وبراء الغريم فظاهر قول
 ابن القاسم ان الشرط لا يرجع على الغريم وروى ابن وهب عن مالك رضى الله تعالى عنهم ما

(قوله بينه) أي قول اشهب
 (قوله معناه) أي قول ابن
 القاسم (قوله ما لم يقلس)
 أي المحال عليه (قوله وعلى
 هذا) أي الوفاق صلة تأوله ما
 أي قول ابن القاسم
 واشهب (قوله محمد) أي
 ابن المواز (قوله واحتج)
 أي استدلل محمد للوفاق
 (قوله بانه) أي الشان (قوله
 لو دفع المحال عليه) أي
 الدين للمحال (قوله لكان
 له) أي المحال عليه (قوله به)
 أي الدين (قوله فيها) أي
 العصيفة (قوله له) أي فلان
 (قوله عليه) أي القاتل
 حرق الخ (قوله فاتبه) أي
 صاحب الدين القاتل (قوله
 ولا وفاء له) أي الضامن
 (قوله على الاول) أي فلان
 (قوله من الحوالة) بيان
 ما بعده (قوله اصل دين)
 اضافته للبيان (قوله وبه)
 أي الرجوع صلة اخذ
 (قوله التوفيق الاول) أي
 توفيق محمد (قوله ولا يرجع)

أي المحال (قوله فان لم يعلم) أي المحال بعدم الدين على المحال عليه (قوله لم تصح) أي الحوالة (قوله فيها) أي المدونة انه
 (قوله وان احالك) خطاب لذي الدين وفاعله ضمير المدين (قوله له) أي المدين المحيل (قوله قبله) بكسر ففتح أي جهته (قوله
 فليست) أي العقدة (قوله وعلى هذا) أي عدم علم المحال بعدم دين المحال عليه صلة ينزل (قوله من ثبوته) أي الدين (قوله والا)
 أي وان لم يثبت الدين (قوله ان الحوالة) أي على من لادين عليه (قوله والا) أي وان لم يرض (قوله ان حقه) أي التحمل له (قوله
 عليه) أي المحيل (قوله وبراء) أي التحمل له (قوله جائز) أي لازم (قوله ولا يرجع) أي المتحمل له

(قوله انه) اي المتحمل له (قوله عليه) اي الغريم (قوله ثم قال) اي ابن رشد (قوله على التقليس) اي خاصة صلة حمل (قوله لقول ابن القاسم فيها) اي المدة اي بعدم الرجوع اي في غير التقليس على حمل رواية ابن وهب على التقليس فلا خلاف بين قول ابن القاسم ورواية ابن وهب على هذا ايضا (قوله انه) اي الشان (قوله يموت او يقلس) اي المتحمل (قوله على انها) اي المتحمل (قوله وهذا) اي تأويل قول ابن القاسم يبرأهما الغريم من الدين (قوله فهي) اي التأويلات (قوله الثاني) اي تأويل قول ابن القاسم بغير الموت والقلس (قوله والثالث) اي تأويل قول ابن القاسم يبرأهما الغريم من الدين (قوله يرجع) اي المتحمل له على الغريم (قوله مع العلم) اي من المحال ببراءة المحال عليه من الدين (قوله وشرط البراءة) اي من الدين المحال به من المحال على المحال (قوله يوفى) بضم الياء وفتح القامع مثلاً (قوله بينه) اي قول اشهب (قوله بمثل التأويل الثاني) اي استثنائه الموت والقلس من عدم الرجوع عند ابن القاسم (قوله وعليه) اي التأويل ٢٣٣ الثاني صلة تأويل (قوله تأوله)

اي قول ابن القاسم (قوله فيه) اي قول ابن القاسم (قوله لانه) اي اشهب (قوله شرط البراءة) اي تكلم على شرطها وثبت الرجوع (قوله كقول ابن القاسم) اي تكلمه على شرطها ونفيه الرجوع معه (قوله بخلاف رواية ابن وهب) اي فلم يتكلم فيها على شرط البراءة فامكن التأويل الثالث في قول ابن القاسم بحمله على شرطها منهم ما مع (قوله وبما ذكرنا) صلة علم بضم الدين (قوله من كلام ابن رشد) بيان ما (قوله التوفيق الذي في كلام المصنف) اي يجعل قول ابن القاسم على غير القلس والموت (قوله وجد) بضم

انه لا يرجع عليه الا ان يموت المحيل او يقلس ثم قال في الناس من حمل رواية ابن وهب عن مالك في المدونة على التقليس لقول ابن القاسم فيها ومنهم من قال معنى ما ذهب اليه ابن القاسم انه لا يرجع المتحمل لمصلحة غيره الاول الا ان يموت او يقلس ويحتمل عندى ان يقول قول ابن القاسم على انها قد أبرأ الغريم جميعاً من الدين بجملة فان القاسم انما تكلم على غير الوجه الذي تكلم عليه مالك في رواية ابن وهب وهذا ما منع يمكن محتمل انه في ثلاث تأويلات وعزا ابن يونس الثاني لمحمد الثالث لابي عمران وقال اشهب في كتاب محمد يرجع في القلس والموت مع العلم وشرط البراءة فقال ابن يونس يحتمل ان يوفى بينه وبين قول ابن القاسم بمثل التأويل الثاني وعليه تأويل محمد ولا يمكن فيه التأويل الثالث لانه شرط البراءة كقول ابن القاسم بخلاف رواية ابن وهب وبما ذكرنا من كلام ابن رشد وابن يونس علم ان التوفيق الذي في كلام المصنف موجود بين قول ابن القاسم ورواية ابن وهب كما وجد بينه وبين قول اشهب خلافاً لطفي في انكاره وجوده في رواية ابن وهب والله اعلم (و) شرط صحة الحوالة (صيفتها) اي الحوالة ابن عرفة وهي ما دل على ترك المحال دينه في ذمة لمحميل بمثله في ذمة المحال عليه واختلاف الشارح هل لا يشترط التصريح بلفظها وهو قول ابن رشد لا تكون الا بالتصريح بلفظها أو ما ينوب منابه لخدمته فقال وأما يرى من دينك وشبهه وعلى هذا درج الشارح أو يشترط وعليه مشي البساطي فقال لا بد ان يقع عقدها بلفظها ووقع في كلام ابن القاسم ما يدل عليه حيث قال انما الحوالة ان يقول أحلتك بمقتضى علي فلان وأبرأ منه بعدما قال فيمن أمر رجلاً ان يأخذ من رجل كذا وأمر الاسترخاء فليس بجواز وقال في موضع آخر لو قال أخذ من هذا حقك وأما يرى من دينك ليس بحوالة وهذا ظاهر كلام المصنف اهـ تت طفي الشارح والبساطي قرأه على ان شرطها كونها بلفظها الكنى لأق الشارح بكلام ابن رشد

٣٠ منفتح فكسر (قوله بينه) اي قول ابن القاسم (قوله وجوده) اي توفيق المصنف (قوله وهي) اي صيغة الحوالة (قوله ما) اي شيء جنس في الحسد (قوله دل على ترك المحال دينه) فصل يخرج ما دل على غير ذلك (قوله بمثله الخ) فصل يخرج ما دل على ترك المحال دينه في ذمة المحيل بالاعراض او بعرض غير الدين (قوله الشارحان) اي بهرام والبساطي (قوله بلفظها) اي مادة الحوالة (قوله وهو) اي عدم اشتراط التصريح بلفظها (قوله وعلى هذا) اي عدم اشتراط التصريح بلفظها صلة تخرج (قوله الشارح) اي بهرام (قوله أو يشترط) اي التصريح بلفظها (قوله وعليه) اي اشتراط التصريح بلفظها صلة مشي (قوله عليه) اي اشتراط التصريح بلفظها (قوله حيث قال) اي ابن القاسم (قوله بعدما قال) اي ابن القاسم (قوله وقال) اي ابن القاسم (قوله وهذا) اي اشتراط التصريح بلفظها (قوله قرأه) اي الشارحان كلام المصنف

(قوله دل) أي إثباته بكلام ابن رشد (قوله نسبه) أي عدم شرط لفظها (قوله له) أي الشارح (قوله هل مراده) أي المصنف (قوله بصيغتها) أي الحوالة (قوله وعليه) أي كون مراده انتم الا تعتقد الا بلفظها صله محل (قوله لكنه) أي الشارح (قوله وهو) أي كلام البيان (قوله ذلك) أي توقف انعقادها على لفظها (قوله أو مراده) أي المصنف بصيغتها (قوله انه) أي الشأن (قوله فيها) أي الحوالة (قوله من لفظ يدل الخ) أي سواء كان من مادتها أم لا (قوله وهذا) أي توقفها على لفظ يدل على ذلك سواء كان من مادتها أم لا (قوله وعليه) أي ما في البيان صله اقتصر (قوله فذهب) أي المطلوب (قوله به) أي الطالب (قوله الى غريمه) أي مدين المطلوب (قوله وقال) أي المطلوب (قوله له) أي الطالب (قوله من هذا) أي الغريم (قوله وامره) أي المطلوب غريمه (قوله اليه) أي الطالب ٢٣٤ (قوله فتقاضاه) أي طلب الطالب الغريم ان يقضيه حقه (قوله فتقاضاه) أي الغريم الطالب (قوله ولم يقضه)

دل على عدم شرط لفظها فصم نسبه له وقد قال ح انظر هل مراده بصيغتها انتم الا تعتقد الا بلفظها وعليه محل الشارح في شروحه لكنه أتى بعده بكلام البيان وهو يدل على خلاف ذلك أو مراده انه لا بد منها من لفظ يدل على ترك المحال دينه من ذمة المحيل وهذا هو الذي نص عليه في البيان ولم يذ كر خلافه وعليه اقتصر ابن عرفة قال في أول سماع يعي من كتاب الحوالة والكفالة قال يعي قال ابن القاسم في رجل طلب رجلا بحق فذهب به الى غريمه وقال له خذ حقتك من هذا أو امره بالدفع اليه فتقاضاه نقضاه بعض حقه أو لم يقضه شيئا منه فإراد الرجوع على الاول بيقية حقه أو بجميعه فذلك له وليس هذا بوجه الحوالة اللازمة لان احتمال بوجهه لان له ان يقول ما مثل عليه بشئ وانما أردت ان اكفيك التقاضي وانما وجه الحوالة اللازمة ان يقول أحيلك على هذا بحقك وأبرأ بذلك عما تطلبني والارجع عليه بحقه ابن رشد هذا كما قال لان الحوالة يسع بتلهم الدين عن ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه فلا يكون ذلك الا بيقين وهو التصريح بلفظ الحوالة أو ما ينوب منابه مثل ان يقول له خذ من هذا حقتك وأنا بري من دينك وما أشبه ذلك واستظهر ما قاله ابن رشد بعد نقله عن أبي الحسن ان من شرطها كونها بلفظ الحوالة وكلام ابن عرفة يدل على ما قاله ابن رشد الا ان أبا الحسن اشترط ذلك البراءة من الدين ونصه الشيخ وللبراءة قبل الحوالة أربعة شروط رضا المحيل والمحال وان تكون بلفظ الحوالة وان تكون على أصل دين وان لا يغريها على من علم عدمه اه فان لم تكن بلفظها عنده فسكانها حالة ويرجع على المحيل وعند ابن رشد يبرأ بلفظها أو ما يقوم مقامه كمن خذ حقتك من فلان وأنا بري منه وأما قول البساطي وقال في موضع آخر لو قال خذ حقتك من هذا أو أنا بري منه فليس بهوالة اه فغير صحيح اذ لم يقل ذلك ابن القاسم انما وقع في العتبية من سماع يعي ما نقل لفظه أولا فقط فقال ابن رشد هذا كما قال لان الحوالة يسع من البيوع ينتقل بها الدين عن ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه فلا يكون ذلك الا بيقين وهو التصريح بلفظ

الحوالة (قوله ولم يقضه) أي الغريم الطالب (قوله منه) أي حقه (قوله فاراد) أي الطالب (قوله على) الاول أي المحيل (قوله فذلك) أي الرجوع على الاول (قوله له) أي الطالب (قوله وليس هذا) أي قول المطلوب للطالب خذ حقتك من هذا وتقاضى الطالب من الغريم (قوله لان له) أي الطالب (قوله أن يقول) أي الطالب للمطالب (قوله لم احتل عليه) أي الغريم (قوله وانما أردت) أي باقتضائي منه (قوله اكفيك التقاضي) أي اقوم به عنك واريحك منه (قوله ان يقول) أي المحيل (قوله بذلك) أي التصويل (قوله والا) أي وان لم يقل المحيل ذلك (قوله رجع)

الحوالة

أي المحال ان شاء (قوله عليه) أي المحيل (قوله واستظهر) أي الخط

(قوله بعد نقله) أي الخط صله استظهر (قوله اشترط ذلك) أي لفظ الحوالة (قوله الشيخ) أي أبو الحسن (قوله رضا المحيل والمحال) شرط واحد (قوله وان تكون) أي الحوالة (قوله بلفظ الحوالة) اضافته لبيان (قوله أصل دين) اضافته للبيان (قوله وان لا يغري) أي المحيل المحال (قوله بها) أي الحوالة (قوله علم) أي المحيل (قوله عدمه) بضم فسكون أي فقره (قوله فان لم تكن) أي الحوالة (قوله عنده) أي أبي الحسن والمناسب تأخير ما يقال كانت حالة عنده (قوله ويرجع) أي المحال (قوله وهذا ابن رشد) صله يبرأ (قوله ما نقل) بضم فكسر (قوله أولا) بشد الواو ونصه قال يعي قال ابن القاسم في رجل طلب رجلا بحق

(قوله سلمه) يقتضيات مثله أي ما نقله البساطي (قوله إذا قال) أي الذين (قوله) أي ذي الدين (قوله فهي) أي قوله أتبع الخ
وانته لتأنيث خبره (قوله قال) أي البعض (قوله فلما أتى) أي المدين (قوله النص) أي في الحوالة (قوله كان) أي ما أتى به (قوله
ذلك) أي الدين (قوله ذلك) أي ما قاله البعض (قوله بالبين) بفتح فكسر مثله أي الظاهر (قوله في ذلك) أي التصويل (قوله
أتبعك) بفتح الهمزة والموحدة وسكون المثناة بينهما أي أحلتك (قوله ثم قال الخط) أي بعد نقل عبارة أبي الحسن (قوله
والاول) أي قول ابن رشد (قوله ويؤيده) أي قول ابن رشد (قوله على) بشد الياء (قوله من الدين) صلة خذ (قوله ويقول) أي
المحال (قوله) أي الحميل (قوله منه) أي فلان (قوله لأنه) أي الدين المحال به (قوله أدى) أي التصويل به (قوله إلى تعمير ذمة
بذمة) كذا في عب وهو غير ظاهر إذ هو يبيع ذمة بذمة فالصواب إبدال تعمير ببيع كافي عبارة ابن رشد ونصها بـ شرط
يلجوا بها أن يكون دين المحال حالاً لأنه إذا لم يكن حالاً كان يبيع ذمة بذمة قد خله ٢٣٥ مانع من الدين بدين وما نهي

عنه من بيع الذهب بالذهب
أو الورق بالورق لا يبدان
كان الدينان ذهباً أو ورقاً
الآن يكون الدين الذي
ينتقل إليه حالاً ويقبض
ذلك مكانه قبل أن يفترقا
مثل الصرف فيجوز
وقال عياض شروط الحوالة
التي لا تصح بدونها أربعة
أولها حلول الدين المحال به
فلا تصح إذا لم يحل وصاوت
الدين بالدين حقيقة ومراد
الاتممة بهذا أنهما من أصلها
مستتناة من بيع الدين
بالدين فيمحلها إلا أنه إذا
حل المحال به كان ذلك
محل الرخصة قال النبي صلى
الله عليه وسلم وإذا أتبع
أحدكم على ملي فليتبّع
وفيه حجة على أنها لا تجوز
الحوالة إلا من دين حل لـ

الحوالة أو ما ينوب مكانه مثل أن يقول له خذ من هذا حقه واناري من دينك وما أشبه ذلك
أه فلو وقع لابن القاسم ما نقله عنه البساطي ما قال ابن رشد هذا والعجب من تت كيف سلمه وقد
قال بعض الشيوخ إذا قال له أتبع فلاناً بحقه فهي حوالة لقوله صلى الله عليه وسلم ومن أتبع
على ملي فليتبّع قال فلما أتى بلفظه يشبه النص كان حوالة إذا كان ذلك على المحال عليه ابن
رشد وليس ذلك بالبين وإنما البين في ذلك أن يقول قد أتبعك على فلان وأما إذا قال أتبع فلاناً
فيمقتض على قولين وهما هل الأمر يحتمل على الإيجاب أم لا اختلف فيه قول مالك رضي الله
تعالى عنه أه والقولان اللذان أشار إليهما هو الروايتان في قول البائع خذ هذا الثوب
بكذا هل هو إيجاب للبيع كقوله بعثك أم لا فم في عبارة أبي الحسن من شروط الحوالة كونها
بلفظ الحوالة واطلاق نفسه وللبراهة بالحوالة أربعة شروط كونها رضا الحميل والمحال وكونها
بلفظ الحوالة وكونها على أصل دين وإن لا يغير بالحالة على من علم عدمه ثم قال الخط والاول
أظهر والله أعلم ويؤيده قول ابن شماس أن أتى بلفظه يحتمل الحوالة ولو كالة كقوله خذ الذي لك
على من الدين الذي لي على فلان فقال ابن القاسم للمحال أن يرجع على الحميل ويقول له إنما
طلبت منه ثياباً بعثك لـ أي أنها حوالة أبرأتك منها والله أعلم (و شرط صحة الحوالة) (حلول)
الدين (المحال به) وهو الدين الذي للمحال على الحميل لأنه أن كان موجب لـ أدى إلى تعمير ذمة
بذمة فيلزم بيع دين بدين المنهي عنه وبيع ذهب بذهب أو ورق بورق ليس يبدان كان الدينان
ذهباً أو ورقاً الآن يكون الدين المحال عليه حالاً ويقبضه قبل افتراقهما مثل الصرف فيجوز
الخط يعنى أنه يشترط فيها كون الدين المحال به حالاً ووقع في السلم الثاني من المدونة ما يؤهم
خلافه ونفسه ولو استقرض الذي عليه السلم مثل طعامك من أجنبي وسأله أن يوفيك أو أحالك به
ولم تسأل أنت الأجنبي فذلك جائز قبل الأجل وبعده فأورد بعضهم على ابن عبد السلام حين
أقر أنه هذا المحل أنه خلاف المذهب من اشتراط حلول المحال به فلم يحضره ولا غيره جواب ثم

الطل والظلم إنما يصح فيما حل أه (قوله أنه) أي الشأن (قوله فيها) أي الحوالة (قوله من المدونة) بيان السلم الثاني (قوله
خلافه) أي شرط حلول المحال به (قوله السلم) أي المسلم فيه (قوله مثل طعامك) أي الذي أسلفت فيه فهو خطاب للمسلم (قوله من
أجنبي) صلة استقرض (قوله وسأله) أي الذي عليه السلم الأجنبي (قوله أن يوفيك) أي الأجنبي ما أقرضه للمسلم إليه بال
بالمسلم (قوله أو أحالك) أي المسلم إليه بالمسلم (قوله به) أي المسلم فيه على الأجنبي المقرض (قوله ولم تسأل أنت) أي المسلم (قوله
الأجنبي) أن يعطيك مثل المسلم فيه ويأخذ مثله من المسلم إليه ولا امتنع لبيع طعام المعاوضة قبل قبضه (قوله فذلك) أي
المذكور (قوله هذا المحل) أي من المدونة (قوله أنه) أي الجواز قبل الأجل (قوله من اشتراط حلول المحال به) بيان المذهب
(قوله فلم يحضره) أي ابن عبد السلام (قوله ولا غيره) أي ابن عبد السلام من حاضري المجلس

(قوله بان) أى ظهر (قوله سره) أى جوابه (قوله بان شرط الحلول الخ) تصوير لاسره (قوله فى الحوالة الحقيقة) خبران (قوله له) أى المكاتب (قوله هذا) أى جواز الحوالة بالكتابة الحالة (قوله فى الصفة) فلا تجوز الحوالة مجمعة على يدي ولا عكسه لانه بدل مؤخر ولا يذهب على ورق ولا عكسه لانه صرف مؤخر (قوله والمقدار) فلا تجوز الحوالة بمشترعة على تسعة ولا عكسه لانه ربا فضل (قوله طعاما من سلم) فان كانا أو أحدهما طعاما من سلم منعت لانه يسع طعام المعاوضة قبل قبضه (قوله تول) أى الحوالة (قوله اذ لم يحل) أى الحال به (قوله لم تنوع) مسألة تول (قوله والا) أى وان لم تول الحوالة بالمزجى الى ممنوع (قوله جازت) أى الحوالة بالمزجى كالا حالة به على حال يقبض حالا (قوله يشترط) بضم الميم وفتح الراء (قوله لجوازاها) أى الحوالة (قوله لانه) أى دين الحال ٢٣٦ (قوله كانت) أى الحوالة (قوله من الدين بالدين) بيان ما (قوله من بيع الذهب

بالذهب الخ) بيان ما (قوله التى تجوز) أى الحوالة (قوله بها) أى الشروط (قوله ولا تصح) أى الحوالة (قوله بدونها) أى الشروط (قوله فلا تصح) أى الحوالة (قوله اذ لم يحل) أى الدين المحال به (قوله وصارت) أى الحوالة (قوله بهذا) أى شرط حلول الدين المحال به (قوله انها) أى الحوالة (قوله فهو) أى بيع الدين بالدين (قوله لها) أى الحوالة (قوله الا انه) أى الشان (قوله ذلك) أى الحوالة وذكره لئلا يظن خبره (قوله اتبع) بضم فسكون فكسر (قوله فلا يتبع) بسكون لام الامر وفتح المثناة مشقلا أو بفتح الاولى وسكون الثانية مشقلا وكسر

قال ابن عرفة ثم بان لى سره بان شرط الحلول فى الحوالة الحقيقة التى هى على اصل دين وهذه مجاز لا تنسأ على غير اصل دين فهى جملة ويشترط حلول الدين المحال به ان كان غير دين كتابة بل (وان) كان (كتابة) أى تجوزها حال المكاتب سيدها على دين له على اجنبى فتصح الحوالة بها ان حلت حقيقة بانقضاء شهورها أو حكم بان تجوز سيدها عنه الخط هذا مذهب ابن القاسم وشافيه غيره فى ذلك ابن جرير فى قوانينه الحوالة على قسمين حالة وقطع وحالة اذن فاما الحالة القطع فلا تجوز فى المذهب الا بثلثة شروط الاول كون الدين المحال به قد حل الثانى كون الدين المحال به مساويا للحال عليه فى الصفة والمقدار الثالث كون الدينين ليسا معا ولا احدهما طعاما من سلم واما الحالة الاذن فهى كالتوكيل على القبض والاقطاع فيجوز بيعها ولم يحل ولا تبرأ به ذمة المبيع حتى يقبض الحال من الحال عليه ماله ويجوز للمبيع عزل الحال فى الاذن عن القبض ولا يعزله فى حالة القمع طفى اشتراط حلول الحال به حيث قول اذ لم يحل بالممنوع والاجازت ابن رشد بشرط لجوازاها كون دين الحال حال لانه اذ لم يكن حالا كانت يسع ذمة بذمة فدخله مانع من الدين بالدين ومانع من بيع الذهب بالذهب أو الورق بالورق لايدا يدان كان الدينان ذهبا أو ورقا لان يكون الدين الذى يتقبل اليه حالا ويقبض ذلك مكانه قبل ان يفتقر فامثل الصنف فيجوز عياس شروط الحوالة التى تجوز بها ولا تصح بدونها اربعة اولها حلول الدين المحال به فلا تصح اذ لم يحل وصارت الدين بالدين حقيقة ومصادا لثمة بهذا انهم اصلها مستثناة من بيع الدين بالدين فهو لا يزم لها الا انه اذا حل المحال به كان ذلك محل الرخصة عياس فى قوله صلى الله عليه وسلم مطل الغنى ظلم واذا أتبع أحدكم على ملى فليتبمع حجة على انه لا تجوز الحوالة الا من دين حل لان المطل والظلم انما يصح فيما حل وفى التوضيح الحوالة رخصة فيقتصر فيها على مورد هاية معنى به حلول المحال به الذى استقر اه غير واحد من قوله صلى الله عليه وسلم مطل الغنى ظلم الحديث فان خرجت عن محل الرخصة فاجرها على القواعد فان ادت الى ممنوع منعت والاجازت قاله ابن رشد وأطلق المنع من أطلقه اذ لم يحل

المورد على الاول وقصها على الثانى (قوله على انه) أى الشان (قوله لان المطل والظلم الخ) عمله فيه حجة الخ وفيه نظر لان فان عدم قبول الحوالة ليس مطلا ولا ظما وانما هو امتناع من معروف حسن الاقتضاء والله أعلم (قوله فيها) أى الحوالة (قوله موردها) بفتح فسكون فكسر أى محل ورودها (قوله به) أى موردها (قوله الذى استقر اه) أى فهمه منعت حلول (قوله غير) أى أكثر (قوله من قوله صلى الله عليه وسلم) صلة استقرا وفيه نظر ثم لو كان لفظ الحديث واذا استتبع أحدكم فليتبمع أى طلب منه أن يصح حل بماله على غيره فليحل اتم الاستقراء والله أعلم (قوله فان خرجت) أى الحوالة (قوله فاجرها) بفتح الهمز أى الحوالة (قوله فان ادت) أى الحوالة (قوله ممنوع) أى كفسخ دين فى دين أو صرف مؤخر أو يسع طعام المعاوضة قبل قبضه قوله منعت بضم فسكون أى الحوالة (قوله والا) أى وان لم تولد الى ممنوع كالا حالة تجوز على حال يقبضه مكانه (قوله جازت) أى الحوالة (قوله المنع) أى الحوالة (قوله من أطلقه) أى المنع عن تقييده بتأديتها للممنوع (قوله اذ لم يحل) أى الدين المحال به

(قوله لان حقيقةهما) أى الحوالة (قوله نمة بذمة) أى والاصل منهها الاق ورد الرخصة وهو حلول المحال به (قوله الحق) أى المحال عليه (قوله يخرجها) أى الحوالة (قوله عن أصلها) أى يبيع ذمة بذمة الى يبيع ذمة بمحاضر (قوله وعلى التججيل) صلة يحمل (قوله قولها) أى المدونة (قوله السلم) أى المسلم فيه (قوله مثل طعامك) أى الذى أسلت فيه (قوله لمن أجنبي) صلة استقرض (قوله وسأله) أى الذى عليه السلم الأجنبي (قوله أن يوفيك) أى الأجنبي مثل طعامك يا مسلم (قوله أو أحوالك) أى الذى عليه السلم يا مسلم على الأجنبي (قوله به) أى طعامك المسلم فيه (قوله ولم تسأل أنت) خطاب للمسلم (قوله ذلك) أى دفع مثل الطعام الذى على المسلم اليه لك ويرجع عليه بعوضه فان سألته ذلك فلا يجوز لانه يبيع طعام السلم قبيل قبضه (قوله قبيل الاجل) أى ان يحل الأجنبي الطعام للمسلم ودفعه له مكانه لخروجه من يبيع دين بدين الى يبيع دين بمجمل (قوله وبه) أى حله على التججيل صلة تعلم (قوله عليه) أى ابن عبد السلام (قوله حين أقراته) أى

ابن عبد السلام صلة أورد (قوله هذا المحل) أى من المدونة (قوله ان كلامها) أى المدونة بيان ما يخفف من (قوله من اشتراط الخ) بيان المذهب (قوله فلم يحضره) أى ابن عبد السلام (قوله ولا غيره) أى من الحاضرين بمجلسه (قوله جواب) أى عما أورد (قوله فيه نظار) أى قول ابن عرفة خبره (قوله لانها) أى الحوالة فى صورة المدونة المذكورة (قوله فهو) أى القرض (قوله كان) أى الدين المحال عليه (قوله بان يحيله) أى السيد (قوله مكاتبه) أى السيد (قوله عليه) أى المكاتب المحيل

لان حقيقة نامة بذمة وتجييل الحق يخرجها عن أصلها وعلى التججيل يحمل قولها فى السلم الثانى ولو استقرض الذى عليه السلم مثل طعامك من أجنبي وسأله ان يوفيك أو أحوالك به ولم تسأل أنت الأجنبي ذلك جاز قبل الاجل وبه تعلم جواب ما أورد به بعض أهل درس ابن عبد السلام عليه حين أقراته هذا المحل ان كلامها هذا خلاف المذهب من اشتراط حلول المحال به فلم يحضره ولا غيره جواب وقول ابن عرفة بان فى سره بان شرط الحلول انما هو فى الحقيقة التى هى على أصل دين وهذه مجازية لانها ليست على أصل دين فهى جملة فيه نظار لانها على أصل دين باستقراضه اذ القرض يلزم بالعقد ويحبر على دفعه فهو دين حقيقة (لا يشترط فى صحة الحوالة حلول الدين المحال عليه) كان كناية أو غير هاتم يشترط فى الحوالة على الكتابة كون المحال هو السيد بان يحيله مكاتبه بما حل عليه على كتابة مكاتب للمكاتب فلا يصح ان يحيل السيد اجنبيا عليه دين على مكاتبه نص عليه التونسي ونقله فى التوضيح وهزى ابن شامس وابن الحاجب لابن القاسم اشتراط حلول الكتابة المحال عليه السيد واعترض عليه ما احتجوا به من شرط حلها بان الكتابة المحال عليه لم يشترط ابن القاسم ولا غيره حلها ولم يعرف من قال به ونص المدونة ابن القاسم وان أحوالك مكاتبك بالكتابة على مكاتب له وله عليه مائة ارماعى الاعلى فلا يجوز الا ان يبتعق الاعلى وان لم يحل كتابة الاعلى جازت بشرط تجييل العتق حال فى المدونة فانه يجوز الاسفل رقت ولا ترجع على المكاتب الاعلى بشئ لان الحوالة كالبيع وقد تمت سرية وهذا كله بشرط كون المحال السيد لا اجنبيا التونسي والمكاتب جاز له ان يحيل سيده بما حل من كتابته على ما يحل وان كان المحال اجنبيا لم يجوز وهى لو حلت لم تجز الحوالة عليه من الأجنبي لان الحوالة انما تجزى فى الأجنبي اذ الحيل على مثل الدين وههنا قد يجزى المكاتب المحال عليه فتصير الحوالة على غير بنس الدين كالألو كان

(قوله على كتابة مكاتب للمكاتب) صلة يجييل (قوله له) أى الأجنبي (قوله عليه) أى السيد (قوله على مكاتبه) أى السيد صلة يجييل (قوله عليه) أى شرط كون المحال على الكتابة السيد (قوله السيد) نائب فاعل المحال (قوله واعترض) بضم فكسر (قوله عليه ما) أى ابن شامس وابن الحاجب (قوله من شرط حلها) أى الكتابة المحال عليها بيان ما (قوله بان الكتابة المحال عليها) صلة احترض (قوله يعرف) بضم الياء (قوله به) أى شرط حلها (قوله بالكتابة) صلة أحوال (قوله على مكاتبه) أى المكاتب صلة أحوال (قوله له) أى المكاتب المحيل (قوله عليه) أى مكاتب المكاتب المحال عليه (قوله الاعلى) أى المكاتب المحيل (قوله يبت) أى السيد (قوله لاعلى) أى من المكاتبين (قوله جازت) أى الاحالة (قوله العتق) أى للمكاتب الاعلى (قوله وفى) بضم واو (قوله لك) خطاب للسيد (قوله سرية) أى المكاتب الاعلى (قوله من كتابته) بيان ما صلة يجييل (قوله على ما لم يحل) صلة يجييل (قوله وهى) أى الكتابة

(قوله فأحاله) أى الرجل الاجنبى (قوله أى الدين) (قوله على مكاتبه) أى الرجل (قوله لانه) أى المكاتب (قوله منها) أى
الحوالة بيان ما (قوله وهو) أى ما رخص فيه منها (قوله اصل الحوالة) اضافته للبيان (قوله بتعدى) بضم الياء (قوله خفف)
بضم فكسر عنته لا (قوله منها) أى الكتابة بيان ما (قوله مطلقا) أى كتابة كان أو غيرها (قوله بما حل) صلة بتجمل (قوله من
كاتبته) بيان ما (قوله على نجوم مكاتبه) أى المكاتب صلة بتجمل (قوله قال) أى ابن القاسم (قوله والا) أى وان لم يحل الكتابة
المحال بها (قوله فهو) أى الحوالة وذكروه لئلا يظن كبر خبره (قوله غيره) أى ابن القاسم (قوله فيها) أى المدونة (قوله لا تجوز) أى
الحوالة بالكتابة (قوله يعتق) بضم الياء وفتح التاء المكاتب (قوله الحلول) أى الكتابة المحال بها (قوله ان من شرط المحال به
الخ) بيان ما يحدف من (قوله غيره) ٢٣٨ أى ابن القاسم (قوله انما) أى الكتابة (قوله واختاره) أى رأى غير ابن القاسم

على رجل دين لاجنبى فأحاله به على مكاتبه فلا تجوز لذلك لانه قد يجهز فتصير الحوالة قد خالفت
ما رخص فيه منها وهو كون المال عليه من جنس المحال به فان قيل قيل قد اجزى ثم يسع الكتابة
للمكاتب أو غيره مع امكان ان يشتري كتابته تارة ورقبته اخرى قيل اصل الحوالة رخصة لانها
دين دين فلا يثبت على ما خفف منها اهـ كلام التوضيح ونقصه في الشامل بقوله وحلول
بمحال به ثم قال لا محال عليه مطلقا والمكاتب ان يجمل سيده لا اجنبيا بما حل من كتابته على
نجوم مكاتبه وان لم يحل البناني وفي التوضيح وأما الكتابة المحال بها فاشتراط ابن القاسم في
المدونة حلولا قال والافهوض فصح دين في دين وقال غيره فيها لا تجوز لان يعتق مكانه لان ما على
المكاتب ليس ديننا ثابتا فقد اشترط ابن القاسم الحلول لما تقدم ان من شرط المحال به
الحلول ورأى غيره انه ليست ديننا ثابتا واختاره معنون وابن يونس وغيرهما وحكى عبد الحق
عن شيوخه انه انما اختلف ابن القاسم وغيره اذا سكتا عن شرط تجميل العتق وعن شرط بقائه
مكاتبه فنفى ابن القاسم تفصيحا ما لم تفت بالاداء وعند غيره يحكم بتجميل العتق وامان احاله
بشرط تجميل العتق فلم يختلفا في جوازها وبشرط عدمه فلم يختلفا في منعها ابن عرفة لا تجوز
احاله بكتابة وتجوز الحوالة انما على أصل دين وفي شرطها يحلها اقول ابن القاسم وغيره فيها
وصوبه معنون والصلة والتمنى بعض شيوخ عبد الحق ان لم يحل الكتابة واحال عليها سيده
بشرط تجميل عتقه وبشرط عدمه لم يختلفا فيها وان لم يشترط اقول ابن القاسم تفصيحا يريد
ما لم تفت بالاداء وغيره يحكم بتجميل العتق ثم بعد مدة اطلعت على تمام كلام ابن عرفة فوجدته
نص على ان ما تقدم انما هو في احالة المكاتب سيده على دين له على اجنبى وأما اذا احاله على
مكاتبه فلا بد من تجميل عتق الاعلى حلت كتابته أولا ونص به بعد ما تقدم عنه وفيه ان احالات
مكاتبك بكتابته على مكاتبه بقدرها لم تجز الا بعتق الاعلى فان عجز الاسفل رقت الصلابة
يريد وان لم يحل كتابة الاعلى لشرط تجميل عتقه المازرى قالوا الامه في لشرط تجميل عتقه لان
الحكم يوجب الصلابة عن بعض الفقهاء القياس ان لفظة الحوالة يوجب تجميل العتق وهو
قول غير ابن القاسم وأشار المازرى للاعتذار عن شرط تجميل العتق بما تقر به ان الحوالة انما

(قوله انه) أى الشان (قوله)
بقائه) أى العبد المحل
(قوله تفصيحا) أى الحوالة
(قوله بالاداء) تصوير
لقواتها (قوله احاله) أى
المكاتب سيده (قوله فلم
يختلفا) أى ابن القاسم
وغيره (قوله في جوازها)
أى الحوالة (قوله عدمه)
أى تجميل العتق (قوله وفي
شرطها) أى الحوالة بالكتابة
(قوله يحلها) أى الكتابة
(قوله فيها) أى المدونة
(قوله وصوبه) أى قول
غيره فيها (قوله وأحال) أى
المكاتب (قوله عليها) أى
الكتابة (قوله سيده)
مفسر أول أحال (قوله
عتقه) أى المكاتب
(قوله عدمه) أى تجميل
عتقه (قوله لم يختلفا) أى
ابن القاسم وغيره (قوله
فيهما) أى شرط تجميل

العتق وشرط عدمه لكن اتفاهما في الاول على جوازها وفي الثاني على منعها (قوله وان لم يشترط) اوجبت
أى المكاتب وسيده تجميل العتق ولا عدمه (قوله تفصيحا) أى الحوالة (قوله وغيره) أى ابن القاسم عطف عليه (قوله يحكم)
بضم الياء وفتح الكاف (قوله له) أى المكاتب (قوله أحاله) أى المكاتب سيده (قوله على مكاتبه) أى المكاتب (قوله كاتبته) أى
الاعلى (قوله عنه) أى ابن عرفة (قوله وفيها) أى المدونة (قوله على مكاتبه) أى المكاتب صلة أحال (قوله بقدرها) أى كاتبته
(قوله لم تجز) أى الاحالة (قوله رقت) بضم الراء أى الاسفل (قوله لك) خطاب للسيد (قوله وان لم يحل كتابة الاعلى) مبالغة في
جوازها (قوله يوجب) أى تجميل عتقه (قوله تجميل العتق) أى للاعلى (قوله وهو) أى تجميل العتق بالحكم

(قوله كذلك) أي محققا ثبوته في ذمة الحال عليه (قوله فاقتر) بضم فس كسر (قوله إلى شرطها) أي الحوالة (قوله بالعق) أي بتجليله (قوله من عشرة) نعت خمسة (قوله على المحيل) نعت عشرة (قوله على خمسة) صلة الاحالة (قوله) أي المحيل نعت خمسة (قوله على المحال عليه) نعت ثمان خمسة (قوله أو بخمسة) عطف على بخمسة (قوله على المحيل) نعت خمسة (قوله على) خمسة (عطف على على خمسة) (قوله من عشرة) نعت خمسة (قوله) أي المحيل ٢٣٩ نعت عشرة (قوله على المحال عليه) نعت عشرة أيضا (قوله توهم)

بضم براة المحيل من حيث كونها على محقق ثبوته في ذمة الحال عليه والمحال عليه هنا ليس كذلك لاحتمال هز الأسفل فلا يحصل نفس المحال عليه فضعف إيجاب هذه الحوالة البراءة الموجبة لاعتق فاقتر إلى شرطها بالعتق (و) شرط الحوالة (تساوى الدينين) المحال به والمحال عليه (قدرا) بأن يحيل بعشرة دنانير أو دراهم على مثلها الأعلى أقل منها ولأعلى أكثر منها فليس المراد تساوى ما على المحيل لما على المحال عليه حتى تتنوع الاحالة بخمسة من عشرة على المحيل على خمسة على المحال عليه أو بخمسة على المحيل على خمسة من عشرة على المحال عليه كما توهم وإنما المراد تساوى ما يؤخذ من المحال عليه للمحال به بأن لا يكون أقل منه ولأكثر (و) (تساويهما) صفة بأن يكونا مدينين أو يزيدين فلا يحال بزيادة على محمدي ولا عكسه زاد الشارح تساويهما جنسا كذهبيين أو فضتين فلا يحال بذهب على فضة ولا عكسه السامعي يستغنى عن هذا بقاويهم حاصفة ورد بانه لا يلزم من تساوي الصفة اتحاد الجنس كدنانير ودراهم محمديتين أو يزيديتين (وفي) جواز (تحولة) بالأعلى صفة (على الأدنى) صفة بالأكثر قدوا على الأقل قدرا ومنه (تردد) وعلى الجواز بانه معروف والمنع بتأديته للتنازل بين العيينين المطيعين أن الاشياخ المتأخرين ترددوا في جواز تحوله من الدين الأعلى إلى الأدنى منه يريدون أن الكثير إلى أقل منه وأكثر الشيوخ على الجواز وظاهر كلامه في التوضيح وكلام غيره أن التردد جار في التحول من الكثير إلى القليل بل صريح كلامهم ذلك فإن صاحب المقدمات القائل بالمنع شرط فيها تماثلها في الصفة والقدر لا أقل ولا أكثر ولا أدنى ولا أفضل اه قلت هذا والله أعلم إذا كانت الحوالة بجمله الكثير على القليل كاحلتك بالمائة التي لك على علي فلان بعشرة على عنده اما ان قال له اسقطت عنك تسعين من المائة واحلتك بالعشرة الباقية على عشرة على علي فلان فالظاهر انه لا يتأق في فيه التردد والله أعلم في التوضيح ما ذكره المصنف أي ابن الحاجب من جواز التحول بالأعلى على الأدنى موافق لكلام النعمي والمأزري وابن شامس ووجهه انه أقوى في المعروف اه وقال ابن رشد وعياض لا يجوز وأما التحول من الأدنى إلى الأعلى فقال في التوضيح وقع في بعض نسخ ابن الحاجب في قوله فيجوز بالأعلى على الأدنى موضع على عن فهمي على ولا يصح كونها بمعناها لان المعنى حينئذ فيجوز أخذ الأعلى عن الأدنى وهذا لا يجوز صرح به غير واحد اه ابن عرفة يشترط تماثل صنف الدين وفي شرط تساويهما في الصفة والقدر مطلقا وجواز كون المحال عليه أقل أو أدنى قول المقدمات شرطها تماثلها في الصفة والقدر لا أقل ولا أكثر ولا أدنى ولا أفضل ونص النعمي مع المأزري والمتبعي وقال شرطها ست كونها على دين واتحاد جنس الدينين واتحاد قدرهما وصفتهما أو كون

(قوله أقوى) أي أنيدوا تم من التحول على المساوي (قوله عن) فاعل وقع (قوله فهمي) أي عن (قوله ككونها) أي عن (قوله حينئذ) أي حين بقاء عن على معناها (قوله صنف الدينين) كذهبيين أو ورقين فلا يجوز بذهب على ورق ولا عكسه (قوله مطلقا) أي سواء كانا من بيع أو من قرض أو أحدهما من بيع والاخر من قرض (قوله شرطها) أي الحوالة (قوله ونص النعمي) عطف على قول أي على جواز التحول بالأعلى على الأدنى ولا أكثر على الأقل

(قوله حكم) بضم فكسر (قوله التقابض) أى للمحال عليه (قوله فان قبضه) أى المحال المحال عليه (قوله قيسه) أى المحال
 (قوله وهما) أى الدينان (قوله احدهما) أى الدينين (قوله يقبضه) أى المحال المحال عليه (قوله افتراهما) أى المحيل والمحال
 (قوله فتقبضون) أى الحوالة (قوله الثلاثة) أى المحيل والمحال والمحال عليه (قوله يدخلها) أى الحوالة (قوله وان كان خبرا عن
 مثنى) حال (قوله كونهما) أى ٢٤٠ الطعامين (قوله احدهما) أى الطعامين (قوله فلذا) أى كونه المذهب صلة

المحال عليه أقل أو أدنى ٨١ (تنبيه) في التوضيح حيث حكم بالمنع في هذا الفصل فاعا ذلك
 اذ لم يقع التقابض في المحال فان قبضه فيه جاز على المولوية اذا اختلف الدينان في المصنف
 أو الجود وهما طعام أو عين أو عرض من بيع أو قرض أو واحد منهما من بيع والاخر من قرض
 فلا تصح الحوالة وان حلا بمحمد الآن يقبضه قبل افتراقهما فتقبضون الا في العلم من بيع فلا
 يصح ان يقبضه الا صاحبه وكذلك ان كان أحدهما ذهابا والاخر وفاقلا يصح له وان حلا
 الآن يقبضه مكانه قبل افتراق الثلاثة وطول المجلس (و) شرطها (ان لا يكونا) أى الدينان
 المحال به والمحال عليه (طعاما من بيع) لئلا يدخلها بيع طعام المعاوضة قبل قبضه واقرط طعاما
 وان كان خبرا عن مثنى لكونه اسم جلس صلتا فاعلى الكثير أيضا كما وثبتا في العلم نظر التعدد
 الخبر عنه وشمل متطوقه صورتين كونهما من قرض ويكفي في هذه حلول المحال به بلا نزاع
 وكون احدهما من بيع والاخر من قرض ويكفي في هذه حلول المحال به عند مالك وأصحابه
 الا ابن القاسم رضى الله تعالى عنهم أجمعين فاشتراط حلولهما ابن عرفة الصقلي وقولهم اصوب
 فهو المذهب فلذا اقتصر عليه المصنف وتبعه في الشامل ابن عاشر علة المنع من بيع طعام
 المعاوضة قبل قبضه في كون أحدهما من بيع فإما في جوازها فيما الباقى وجهه ان قضاء
 القرض بطعام البيع جائز وقد تقدم في كلام المصنف وقضاؤه عن قرض قلت هذا ظاهر اذا
 كان المحال به من قرض والمحال عليه من بيع لاني عكسه والله أعلم (لا) يشترط في صحة الحوالة
 (كشفه) أى المحال (عن) حال (ذمة) الشخص (المحال عليه) من غنى وفقرة واشتغال بدين
 آخر غير المحال عليه وعدمه فتصح الحوالة مع عدم الكشف عنها في المتيطة عن مالك رضى الله
 تعالى عنه اجازة الحوالة مع الجهل بذمة المحال عليه وبجعله الضمى وغيره المذهب ونصه أجاز
 مالك رضى الله تعالى عنه الحوالة مع الجهل بذمة المحال عليه بحيث لا يدري اموسر هو أو
 معسر المازرى شرط بيع الدين علم حال ذمة المدين والا كان قرارا بخلاف الحوالة لانهم معروف
 فاعتقروا الغريوة لا ينونس (ويقول) بمجرد ذمة الحوالة (حق) الشخص (المحال على)
 الشخص (المحال عليه) ان لم يكن مقلبا ل (وان) كان قد (افلس) المحال عليه حين الحوالة
 بدليل الاستثناء بعده وأولى ان طرأ فلسه بعدها ان اسقر المحال عليه على امرارة بالدين بل (أو)
 أى وان (بجهد) المحال عليه الدين الذى عليه للصعب بعد الحوالة لا قبلها حيث لا ينسب له عدم
 ثبوت دين عليه والاولى لهذا والاولى يقول بقاء التقرير في كل حال (الا أن يعلم المحيل بافلاسه)
 أى المحال عليه (نقط) أى دون المحال فيرجع على المحيل لانه غره فيها واذا اسالك فريعتك

اقتصر (قوله من بيع طعام
 المعاوضة قبل قبضه) بيان
 علة المنع (قوله في كون
 احدهما من بيع) خبر
 علة (قوله جوازها) أى
 الحوالة في كون احدهما
 من بيع (قوله وجهه) أى
 الجواز (قوله من غنى
 وفقر الخ) بيان حال
 الذمة (قوله وعدمه) أى
 الاشتغال به (قوله عنها)
 أى الذمة المحال عليها (قوله
 وجعله) أى جواز الحوالة
 مع جهل حال ذمة المحال
 عليه (قوله لا يدري) أى
 المحال (قوله هو) أى المحال
 عليه (قوله والا) أى وان
 لم يعلم حال ذمة المدين (قوله
 كان) أى بيع الدين (قوله
 بخلاف الحوالة) أى فلا
 يشترط في جوازها علم حال
 ذمة المحال عليه (قوله
 لانها) أى الحوالة (قوله
 ان لم يكن) أى المحال عليه
 (قوله الاستثناء) أى الا ان
 يعلم المحيل بافلاسه فقط
 (قوله فلسه) أى المحال
 عليه (قوله بعدها) أى

الحوالة (قوله بعد الحوالة) صلة بجهد (قوله حيث لا ينسب) أى الدين قيد
 في لا قبلها (قوله لم يعلم ثبوت دين عليه) أى المحال عليه علة عدم صحة الحوالة عليه اذا جهله قبلها ولا ينسب عليه (قوله والاولى)
 بفتح الهمز (قوله فيرجع) أى المحال ان شاء (قوله لانه) أى المحيل (قوله غره) أى المحال (قوله فيها) أى المدونة خبر بمقدم
 (قوله فريعتك) أى مدينك

(قوله على من عليه دين) أي لغريمك (قوله باتباعه) أي الغريم الأسفل المحال عليه (قوله فلا ترجع) أي بالتحال (قوله عليه) أي غريمك (قوله بشئ) أي من الدين المحال به (قوله في غيبة المحال عليه) أي قبل أن يدفع لك الدين المحال به (قوله عدمه) يضم فسكون أي فقرر المحال عليه قبل ذلك (قوله أنه) أي المحال (قوله أو مات) أي قبل أن يأخذ منه المحال به (قوله أنه) أي المحال (قوله وهذا) أي العمل بشرط الرجوع أن أفلس الخ (قوله ونقله) أي قول المغيرة (قوله هذا) أي الوفاء بشرط الرجوع (قوله مسئلة الفلاس) أي عدم عود المحال على المحيل أن أفلس المحال عليه بعد الحوالة (قوله لغو) خبر حدوث (قوله لا يوجب نقضها) أي الحوالة في قوة تفسير لغو (قوله كأنه) بفتح الهمز وشدة النون (قوله فيه) ٢٤١ أي قول المغيرة (قوله لأنه) أي

شروط رجوع المحال على المحيل أن أفلس المحال عليه أو عدمه أو الحسنة أو النسيئة أو أن يشترط المحال أنه يرجع على المحيل أن أفلس المحال عليه أو يجد أو مات فله شرطه وهذا قول المغيرة ابن قاضي ونقله الباسي على أنه المذهب وقال ابن رشد هذا صحيح لم أعرف فيه خلافا وفي التوضيح مسئلة الفلاس صحيحة في المدونة وغيرها وقيدها المغيرة فقال إلا أن يشترط المحال الرجوع على المحيل إذا أفلس المحال عليه فله شرطه ابن عرفة حدوث فليس المحال عليه لغو لا يوجب نقضها أو سمع محتون المغيرة أن شرط المحال أن أفلس المحال عليه يرجع على المحيل فله شرطه ونقله الباسي كأنه المذهب ابن رشد هذا صحيح لم أعرف فيه خلافا ابن عرفة فيه نظر لأنه شرط من أقاض العقد الحوالة وأصل المذهب في الشرط المناقض للعقد أنه يقسده وفي بعضها يسهل الشرط ويصح العقد كالبيع على أن لا يفتحه ابن سلون أن أفلس المحال عليه قبل الإحالة عليه ولم يعلم بذلك المحال فله الرجوع على المحيل ولا تلزمه الحوالة فإن انعقد في الوثيقة بعد معرفة المحال بلاء المحال عليه وموضعه من المال فلا رجوع له بوجه وإن كان أقلاسه بعد الإحالة فلا كلام للمحال الخطأ إذا علم باجتماع بقائه فلا رجوع له عليه قاله مالك رضي الله تعالى عنه فاصحى إذا علم المحال وحده فإن جهل لأفلسه بجمعا فالذي يفهم من كلام المصنف أنه لا رجوع له عليه بل هو صريح فيه وهو الذي يفهم من كلام عبد الحق الذي نقله أبو الحسن والموضح وغيرهما بل هو صريح فيه ابن عبد السلام اعترض هذه المسئلة غير واحد بأن فليس المحال عليه أن كان عيبا فله الرجوع علم المحيل به أم لا وإن لم يكن عيبا فلا رجوع له مطلقا وأجيب بأنه عيب مع علم المحيل لغوره واجاب عبد الحق بأن الحوالة معروفة فسهل على المحيل الآن يعرفه فيبقى أن يقيد كلام ابن سلون السابق بهذا (و) أن ادعى المحال علم المحيل بفلس المحال عليه وانكره المحيل (حالف) المحيل (على نفيه) أي العلم (أن ظن) بضم الظاء المعجمة (به) أي المحيل (العلم) أي أن كان مثله يظن به أنه يعلم حال المحال عليه والافلا يحلف وإن اتهمه المحال به هذا هو الذي يقبده النقل والظاهر مثله في دعوى المحيل علم المحال فليس المحال عليه وفرع على قوله ويتحول الخ فقال (فلاو حال) شخص (بائع) شيئا معلوما بثمن معلوم (على مشتري) ذلك الشيء (بالثمن) الذي اشتري به قيل قبضه منه (ثم رد) بضم الراء وشدة الدال على بائعه المحيل بثمنه (د) سبب (عيب) قديم أطلع عليه المشتري بعد البيع

٢١ من ث (قوله بأن فليس المحال عليه) صلة اعترض (قوله أنه) أي المحال (قوله به) أي فليس المحال عليه (قوله لو أن لم يكن) أي فليس المحال عليه (قوله أنه) أي المحال (قوله علم المحيل) أي فقط (قوله فسهل) يضم فكسر مثقلا (قوله يغفر) أي المحيل المحال بقصوده على من علم فلسه وحده بدون بيان للعالم (قوله والا) أي وإن لم يظن به علم حاله مفهوم أن ظن (قوله وإن اتهمه المحال به) أي العلم مباينة في عدم خلفه (قوله وفرع) بفتح الحاء مثقلا (قوله على مشتري) صلة حال (قوله بالثمن) صلة أحال (قوله قبل قبضه) أي الثمن صلة أحال (قوله منه) أي المشتري (قوله ثم رد) أي المبيع

(قوله لانها معروف) مسلم وليكن من المحال لامن المحال عليه (قوله أي عدم الانتساخ) تفسير للضمير المضاف اليه (قوله وهو) أي الخلاف الذي اختاره النحوي (قوله هذا الخلاف) أي في الانتساخ وعدمه (قوله مقيد) بفتح المثناة (قوله لو علم) أي البائع (قوله ثم يعها) أي السلعة بلاذن مشتريها (قوله واحالته) أي البائع (قوله عليه) أي المشتري الثاني (قوله انها) أي الاحالة (قوله واحال) أي البائع (قوله عليه) أي المشتري (قوله انه) أي الرجل (قوله واستحق) أي الرجل (قوله فقال) أي ابن رشد (قوله) أي المحال (قوله قبل) ٢٤٢ بكسر ففتح (قوله من الاختلاف) أي بين ابن القاسم وأشهب أي من محله (قوله لم يكن)

أي لاستحقاق (قوله وان حاله في اللفظ) حال (قوله بعد موت المحال عليه) تنازع فيه الفقهاء ادعى وادعى (قوله ولم يعلم) بضم الياء حال من هاء غيبة (قوله المحال) تفسير لفاعل ادعى المستغنى عنه (قوله فان حضر) أي المحال عليه (قوله وذكر) أي المحال عليه (قوله يكون) أي المحال عليه (قوله أي من واقفه المحال عليه (قوله يجري) أي كونه شاهدا لمن واقفه (قوله المالى) أي المحال عليه المالى الخ (قوله تقتضاه) أي شرطها (قوله بأثباته) أي الدين على المحال عليه اذا اصل عدمه (قوله ابتداء) صلة وضى (قوله منه) أي المحال (قوله ببلوته) أي دين المحال عليه (قوله فصار) أي المحال (قوله فقبل) بضم فكسر (قوله قوله) أي المحيل (قوله وانكاره) أي المحيل (قوله حالته) أي

أو بسبب فساد البيع أو بسبب اقالة (أو واستحق) بضم المثناة وكسر الحاء المهملة المبيح من المشتري المحال عليه قبل دفعه الثمن للبائع (لم تنفسخ) الحوالة عند ابن القاسم لانها معروف فيلزم المشتري دفع الثمن ويرجع بعوضه على ياتعه المحيل (واختير خلافا) أي عدم الانتساخ وهو الانتساخ الخط وتنفسخ عند اشهب واختاره الاثمة ابن المواز وغيره فقوله واختير غير جار على قاعدته من وجهين لان مادة الاختيار للنحوي وصيغة الفعل لاختياره في نفسه وليس للنحوي اختياره هنا والخلاف بين ابن القاسم واشهب منصوب من المختار لقول اشهب ابن المواز وغيره * (تنبيه) هذا الخلاف مقيد بظن البائع انه ملك ما باعه وأما لو علم انه لم يملكه كبيع سلعة لرجل ثم بيعها لآخر وحالته عليه بثمن فلا خلاف انها باطلة ويرجع المحال على المحيل قاله ابن رشد في نوازله ونقوله في التوضيح والشامل وابن سلون ونصه سئل ابن رشد عن باع حصه من كرم واحال عليه بثمن فاقبضت رجل انه ابتاع الحصه من المحيل قبل بيعه للمحال عليه واستحق الحصه ونفسخ البيع فقال اذا كان الامر على ما وصفت فقتل مقتض الا حاله ويرجع المحال بدنه على الذي احاله ولا يكون له قبل المحال عليه شيء اسقوط الثمن بالاستحقاق وهذه المسئلة خارجة عندي من الاختلاف لكون الاستحقاق فيها من جهة المحيل بخلاف ما اذا لم يكن من جهته وقد كتبت سئلت عنها من مدة فاجبت فيها بما قبل هذا الجواب في المعنى وان خالفه في اللفظ (و) ان ادعى المحال على المحيل انه احاله على من ليس له عليه دين وادعى المحيل انه احاله على من له عليه دين بعد موت المحال عليه أو جنونه أو فلسه أو غيبته ولم يعلم موضعه (في القول للمحيل) يعني (ان ادعى عليه) أي المحيل المحال (في) بفتح النون وسكون القاء أي عدم (الدين للمحيل عند المحال عليه) فان حضر وذ كر ما وافق قول احدهما فهل يكون شاهدا له أم لا وهل يجري في المالى والمهر أم لا فان قيل تقدم ان شرطه اثبوت دين لازم فقتضاه تكليف المحيل بأثباته فجوابه ان رضا المحال بالحوالة ابتداء تصديق منه ببلوته نصار مدعي المحيل مدعى عليه فقبل قوله بيمينه وان قبض شخص دين شخص آخر من مدينه وادعى رب الدين انه وكل القابض على قبضه وانه أسلفه اياه وادعى القابض انه أحاله عليه بدين كان له عليه ولا يثبت لاحدهما (لا) يعمل بقول المحيل (في دعواه) أي المحيل (وكالة) أي توكيلا للمحال على قبض دينه من المحال عليه وانكاره حالته له عليه بدين عليه للمحال (أو) دعواه (سلانا) أي تسليمنا للمحال ما قبضه من المحال عليه مع صدورنا لفظ الحوالة من المحيل للمحال فالقول لا قابض بينه انه من دينه حاله ان أشبه كون مثله يدين

المحيل (قوله له) أي المحال (قوله عليه) أي مدينه (قوله بدين عليه) أي المحيل صلة اسالة (قوله للمحال) المحيل صفة دين (قوله او دعواه) أي المحيل (قوله صدور) أي قبل قبض القابض الدين من المدين (قوله لفظ الحوالة) اضافته للبيان (قوله من المحيل للمحال) صلة صدور (قوله انه) أي ما قبضه (قوله من دينه) خبر ان (قوله حاله به) خبر ثان لان (قوله ان أشبه) أي القابض (قوله مثله) أي القابض

(قوله والا) أى وان لم يشبهه كون مثل القابض يدين الجبل (قوله هذا) أى كون القول للقابض ان أشبهه بيمينه (قوله فى
الوكالة) مثله قول (قوله وتخرج) عطف على قول (قوله فى السلف) مثله تخرج (قوله عليها) أى الو كالة مثله تخرج (قوله
وتخرج) بضم فكسر مثقلا (قوله عليه) أى قول ابن القاسم فى السلف (قوله ان القول له) أى الجبل نائب فاعل تخرج (قوله
عليه) أى قول ابن القاسم (قوله تبع فيه) خبر ما (قوله وغير) أى مقابل (قوله قول) خبر غير (قوله المستثنان) أى دعوى
السلف ودعوى الوكالة (قوله وعلى هذا) أى استواء المستثنين (قوله معهما) أى المستثنين (قوله قول) أى منصوص (قوله
وتخرج) بضم فكسر (قوله فيه) أى كل منهما (قوله من الاخرى) أى قولها المنصوص فيها فى مثله السلف قول منصوص
لابن القاسم ان القول للمصيل وقول ان القول للقابض تخرج على قول ابن ٢٤٣ المجسشون فى الو كالة ان القول للقابض

وقى الوكالة قول منصوص

لعبد المالك ان القول

للقابض وقول ان القول

للمصيل تخرج على قول

ابن القاسم فى السلف القول

للمصيل (قوله وبتمهيج)

مثله يندفع

* (باب الضمان) *

(قوله بيان الضمان) أى

تعريف ماهيته (قوله

واحكامها) أى الاقسام

(قوله بها) أى الاقسام

(قوله الجملة الخ) الاتفاق

الاربعة كلها بفتح أولها

(قوله كفيل الخ) بفتح أوله

وكذا الثلاثة بعده (قوله

قبيل) بفتح فكسر (قوله

أما) بكسر الهمزة وشدة الميم

لتنويج الشغل بالحق

(قوله ابتداء) أى كافى

ضمان المال (قوله وأنتهاء)

أى كافى ضمان الوجه

المصيل والاقول للمال بيمينته انه وكاله او مثله هذا قول عبد المالك فى الوكالة وتخرج التخمى
فى السلف عليها والمنصوص لابن القاسم ان القول فى السلف للمصيل وتخرج عليه ان القول له
فى الوكالة والذى ينبغى الجرى عليه افاده عب البناء ما اقتصر عليه المصنف تبع فيه قول ابن
الحاجب انه الاصح اى فى الوكالة والسلف قال فى ضيق اراد بالاصح قول ابن المجسشون فى
المبسوط فى الوكالة وغير الاصح قول ابن القاسم فى العتبية فى السلف التخمى المستثنان
سواء وعلى هذا فى ككل منهما قول وتخرج فيه قول آخر من الاخرى ويتبع ابن
الحاجب فى السلف يندفع قول ز ينبغى له الجرى عليه أى المنصوص فيه اى السلف والله
سبحانه وتعالى اعلم

* (باب فى بيان الضمان واقسامه واحكامها وما يتعلق بها) *

(الضمان) اى حقيقته شرعا المازى الجملة والكفالة والضمان والزمانة كلها بمعنى
واحد فى اللغة تقول العرب هذا كقيل وجبل وضمين وزعيم هذه هى الاسماء المشهورة وتقول
العرب ايضا قبيل ععبقى ضمين (شغل) بفتح الشين وسكون الغين المجمين اى مصدر شغل
بفتحهم ما مضاف لمفعول به جنس شغل الضمان وغيره واضافته ل (نمرة) فمصل تخرج لشغل
غيرها ونعت ذمة (اخرى) اى مع الاولى فصل ثان تخرج الحوالة والبيع والاجارة والنكاح
والخارج ونحوها (بالحق) اما ابتداء او انتهاء فشمل ضمان المال وضمان الوجه وضمان الطلب
وال فى الحق للعهد اى الاول التى شملت به الذمة الاولى فاندفع ايرادانه غير مانع لشموله
بيع ثوبين ثم بيع سلعة اخرى بدين ايضا والتشريك فيما اشترى وأوردانه يشمل التولية
ويجانب بغير وجهها اخرى كالحوالة وان دفع بقولى أو انتهاء ايرادانه غير جامع لعدم شموله
ضمان الوجه وضمان الطلب وتبع المصنف ابن الحاجب فى تعريفه بما ذكر وعرفه ابن عرفة
بقوله الجملة التزام دين لا يسهطه أو يطلبه من هو عليه لمن هو له وقول ابن الحاجب تابع العبد
الوجه شغل ذمة اخرى بالحق لا يشمله لان شغل الذمة لازم لها لانفسها لانها مكتسبة والشغل

والطلب (قوله فشغل) اى الحد تقرير بيع على اما ابتداء الخ (قوله فاندفع ايرادانه) أى الحد الخ تشرير على وأل فى الحق للعهد
الخ (قوله لشموله) أى الحد الخ علة غير مانع (قوله والتشريك فيما اشترى) عطف على بيع (قوله وأورد) بضم الهمزة وكسر
الراء (قوله انه) أى الحد (قوله بغير وجهها) أى التولية من الحد (قوله تعريفه) أى الضمان (قوله بما ذكر) اى شغل ذمة اخرى
بالحق (قوله وعرفه) أى الضمان (قوله التزام) جنس واضافة لذين فصل مخزج التزام غيره (قوله لا يسهطه) أى الالتزام الدين
فصل تخرج الحوالة (قوله وأطلبه) عطف على دين أى الملتزم من اضافة المصدر افعاله (قوله من) أى مدينا مفعول طالب (قوله
بهو) أى الدين (قوله لمن) أى شخص مثله طالب (قوله هو) أى الدين (قوله لا يشمله) أى الجملة خبر قول (قوله لها) أى الجملة
(قوله لانفسها) أى الجملة (قوله لانها) أى الجملة

(قوله على الطلب) أي من عليه دين إن هوله (قوله هو مجاز) أي والحد انما هو للقيمة (قوله لاحقيقة) عطف على مجاز (قوله يرد) يضم ففتح خبر قول (قوله بجمعه) أي قول ابن عبد السلام (قوله لظاهر اطلاق المدونة الخ) أي الجمالة على الطلب علة منه (قوله منوع) يضم الميم وفتح النون والواو مثلاً (قوله عنده) أي ابن عرفة (قوله مكتسب) يفتح السين (قوله حاصله) أي اعتراض ابن عرفة على حدة عبد الوهاب وابن الحبيب (قوله وسيله) أي بفتح ابن عرفة (قوله ورده) أي تعقب ابن عرفة (قوله وبحت) يضم فكسر فيه أي احترازه ٢٤٤ عن الحوالة بلايسة قطه (قوله بانها) أي الحوالة (قوله فلم تدخل) أي الحوالة (قوله انه) أي لا يسيقطه (قوله مدين مدين) بإضافة الاول للثاني أي مدين مدين (قوله الدين) مفعول التزم (قوله على ذاته) أي من له عليه دين (قوله بلقط) صلة التزم (قوله فهذه) أي الصورة (قوله به) أي لايسة قطه (قوله وهو) أي اهل (قوله التبرع بالمضمون فيه) قوله فدخلت أي في اهل التبرع تفريع على لايجر عليه فيما ضمن فيه (قوله والمكاتب) عطف على الزوجة (قوله فان كان) أي غير اهل التبرع (قوله من المال) بيان ما (قوله اوسقر) عطف على عمل (قوله او ظنرا) عطف على اهل زوجة (قوله وان كان) أي غير اهل التبرع (قوله فهو) أي ضمائمهم (قوله في النوادر) خبر مقدم (قوله بوجه) أي ذات واضافته للبيان (قوله الرجل) أي المكفول (قوله فاخذ) يضم فكسر (قوله به) أي الرجل (قوله على انه) أي الاخر

حكم غير مكتسب كالمالك مع البيع وقول ابن عبد السلام اطلاق الجمالة على الطلب انما هو مجاز عرفاً لا حقيقة يرد بجمعه اظاهر اطلاق المدونة والامهات والمتقدمين والرواة غ فالضمان في تعريف ابن عرفة منوع الى التزام الدين والتزام طلب من هو عليه والضمان عنده مكتسب والشغل لازمه كما ان البيع مكتسب والمالك لازمه البناني حاصله ن قولهم شغل مبان للحدود فليس بجامع ولا مانع لان الضمان سبب في الشغل فالشغل مسبب عنه لانه وسيله غ وعج ورد ما بن عاتر بان الذي ليس فعلاً للشخص انما هو شغل الزمة وما شغلها فهو فعل الشخص لانه متعدد فقولهم شغل ذمة مصدر مضاف لفعله بعد في ان الشخص شغل ذمته بالحق أي الزمها اياه فهو فعل مكتسب مساو لقول ابن عرفة التزام دين واثله اعلم واحترز ابن عرفة بقوله لا يسيقطه عن الحوالة ويبحث فيه بانها مطرح الدين عن ذمة المحيل الى ذمة الجمال عايشه فلم تدخل في الالتزام فالمناسب أنه لتحقق الماهية كما هو الاصل في فصول الحدود لاخراج الحوالة ثم ظهر ان لاخراج بعض صور الحوالة ذلك اذا التزم مدين مدين الدين الذي على ذاته بلقط يدل على الحوالة فهذه تخرج بقوله لايسة قطه ويخرج به أيضاً التزام دين على آخر افاده عج (وصح) الضمان ولزم (من اهل التبرع) بالمضمون فيه وهو المكلف الذي لايجر عليه فيما ضمن فيه فدخلت الزوجة والمرضى بالنسبة للثالث والمكاتب والمأذون بالنسبة لما اذن له ما سدهما في ضمانه ومفهوم اهل التبرع فيه تفصيل فان كان زوجة او مريضاً بن اذن على الثالث او رقيقاً بغير اذن سيد ما ومدينين مستغرق ما يده من المال او موقراً نفسه اهل او سقراً او ظنراً فضمنهم صحيح غير لازم وان كان سقيماً او مريضاً او مجنوناً فهو فاسد وليس لوابه اجازته في النوادر قال محمد بن عبد الحكم من تكفل بوجه رجل فغاب الرجل فاخذ به الكفيل فاقام آخر البيعة على انه استأجر الكفيل قبل ذلك ان يبني لداره او يسافر معه الى مكة فالاجارة مقدمة ولايجبس في الدين لان كذالة الدين معروف متطوع به ولو كانت ظنراً استؤجرت لرضاع قبل كفالته اقلاً تجبس في السكدة ايضاً والرضاع مقدم فاذا انقضت مدة الرضاع طولبت بالجمالة ومثل لاهل التبرع فقال (ك) رقيق (مكاتب) رقيق (مأذون) له في التجارة (اذن سيدهما) اهما في الضمان فيصح منهما ويلزمهما ان وقع منهما فان لم ياذن اهما فيصح ولا يلزم بدليل قوله لا تتابع ذوا الرقبه ان عتق ودخل بالكاف قن وذو سائبة كدبر وام ولد ومعتق لاجل وخصهما بالذكر دفعتا توهم جواز ضمانهما بلا اذن لاسر از المكاتب نفسه وماله ولرفع الحجر عن المأذون بالاذن في التجارة وقال ابن الماجشون يجوز لامكاتب ولو لم ياذن له لسيده فيه وقال غيره لا يجوز له

(قوله يعني) أي الكفيل (قوله او يسافر) أي الكفيل (قوله معه) أي الاخر (قوله ولايجبس) أي الكفيل (قوله ان متطوع) يفتح الواو مثلاً (قوله ولو كانت) أي الكاذلة (قوله ومثل) يشعرات مثلاً (قوله واتبع) يضم بكسر (قوله به) أي الضمان (قوله وخصهما) أي المكاتب والمأذون (قوله ضمانهما) أي المكاتب والمأذون (قوله لاسر از الخ) علة توهم الخ (قوله ولرفع الحجر) عطف على لاسر از (قوله يجوز) أي الضمان (قوله فيه) أي الضمان (قوله غيره) أي ابن الماجشون (قوله له) أي المكاتب

(قوله يؤدى) أى ضمائه (قوله ولو ضمناه) أى المكاتب والمأذون السيد (قوله بهما) أى المكاتب والمأذون (قوله فاندفع الخ) تبرع على وهراده بهما الخ (قوله بانه) أى المصنف (قوله اطلق) أى المكاتب والمأذون أى عن التقسيم بعدم الحجر عليهما الدين (قوله المعطوف عليه) أى المكاتب والمأذون (قوله للتشبيه) أى لانهما ليسا من أهل التبرع (قوله المعطوف) أى الزوجة والمريض (قوله للتشليل) أى لانهما من أهل التبرع بالثالث (قوله فهى) أى الكاف (قوله وان ضمنت زوجها) بمالعة فى عدم اللزوم (قوله وان كان كل الخ) حال (قوله ولوله) أى ولو كانت كفالت الزوجها (قوله هو) أى الزوج (قوله ولوله) أى ولو كانت كفالة المريض لوارثه (قوله فيها) أى المدونة خبر مقدم (قوله فقها) أى المدونة خبر مقدم (قوله عطيها) أى اعطاء الزوجة (قوله جازة) أى لازمة خبر عطية (قوله وكذا) أى عطيتها زوجها جميع مالها أى اللزوم (قوله كفالتها) أى الزوجة (قوله عنه) أى زوجها (قوله يرد) أى ابن القاسم (قوله بانه) أى الزوج لزوجه فى كفالته ٢٤٥ بن تدعى ثلث مالها (قوله وفيها) أى

المدونة (قوله ان ادعت) أى الزوجة (قوله انه) أى الزوج (قوله أكرهها) أى الزوج الزوجة (قوله عنه) أى الزوج (قوله وان كانت) أى الزوجة رقيقةها (قوله أو تكفلت) أى الزوجة بمال أو وجه أو طلب (قوله أو اعتقت) أى الزوجة رقيقةها (قوله أو تصدقت) أى الزوجة (قوله من العروف) بيان شأ (قوله فان حله) أى ما تبرعت به من الكتابة وما بعدها (قوله ثلثها) أى الزوجة (قوله وهى) أى الزوجة الخ حال (قوله لا ولاية عليها) أى لرشدها وسلامتها من احاطة الدين والايضاء والتقديم (قوله جاز) أى لم تبرعها جواب

ان يضمن ولو اذله سبده فيه لا يؤدى الى عجزه وظاهر المصنف توقف ضمانه على اذن سيدهما ولو ضمناه وهو كذلك وهراده بهما غير المحجور عليهما الدين بدليل التشليل بهما لاهل التبرع فاندفع اعتراض الشارح بشمول كلامه للمحجور عليهما الدين واجاب بتبانه اطلاق اعتمادا على قوله فى الحجر والحجر عليه الحجر البنائى الكاف فى المعطوف عليه للتشبيه وفى المعطوف للتشليل فهى من المشترك المستعمل فى معنى به (و) كزوجة ومريض ضمن احدهما ديناً (ب) قدس (ثالث) من ماله أو بذا تدعيه بيسير كدينار وما خف بما يعلم ان الزوجة لم تقصده بضرر ففيض الثلث مع الزائد اليسير لا يكتفى به فلا يلزمها وان ضمنت زوجها أو ضمن مريض وارثه وان كان كل صحيحاً متوقفاً على اجازة الزوج والوارث وللزوج رده جميعه ان ضمنت بأزيد كما مر، ولوله هو للوارث رد الزائد فقط ولوله ابن عرفة فيها كفالة ذات الزوج فى ثلثها ان تكفلت بزوجها فقها عطيتها زوجها جميع مالها جازة وكذا كفالتها عنه الباجى يرد بانه وفيها ان ادعت انه اكرهها فى كفالتها عنه فعليها البينة اه فلا فرق بين كفالة زوجها وغيره وما نقله ابن عرفة من الباجى هو نص المدونة وهو وان كانت أو تكفلت أو اعتقت أو تصدقت أو وهبت أو صنعت شيئاً من المعروف فان حله ثلثها وهى لا ولاية عليها جاز وان كره زوجها وان جاوز ثلثها فافترسها جميعه او اجازته لانه ضرر عليه الا ان يزيد على الثلث كالدينار وما خف مما يعلم انها لم تدر به ضرره فيفيض الثلث مع الزيادة ثم قال فيها واذا اجاز الزوج كفالة زوجته الرشيدة فى اكثر من ثلثها اجازت تكفلت عنه او عن غيره وان تكفلت عنه بما يغتفر جميع مالها فلم يرض لم يجز الثالث ولا غيره اه ولا حاجة لتقييدها بكونها حرة رشيدة لان غيرها ليس من اهل التبرع ولا يكون ضمانها لغيره فان ضمنتها جاز ولو استغرق جميع مالها لان جواز هذا مشروط بانه كما تقدم فالزوج وغيره فى هذا سواء نعم يقيد كلام المصنف بكون الزيادة على الثلث ليست يسيرة كدينار وما خف ولا فيفيض كله والله اعلم (و) ان ضمن الرقيق مالا او زوجها

ان قوله وان كره زوجها بمالعة فى الجواز (قوله وان جاوز) أى تبرعها (قوله جميعه) أى تبرعها (قوله لانه) أى تبرعها بما وزئلتها (قوله الا ان يزيد) أى تبرعها (قوله كالدينار) كافه اسم بمعنى مثل فاعل يزيد (قوله وما خف) عطف على الدينار (قوله مما يعلم) بضم الياء الخ بيان ما (قوله انها) أى الزوجة (قوله ضرره) أى الزوج (قوله فيها) أى المدونة (قوله اجازت) أى كفالتها (قوله عنه) أى الزوج (قوله يغتفر) بفتح الياء وسكون الغين المعجمة آخره فاف أى يستغفر (قوله فلم يرض) أى زوجها (قوله لتقييدها) أى الزوجة (قوله ولا يكون ضمانها الخ) عطف على بكونها امرأة الخ (قوله لغيره) أى زوجها (قوله فان ضمنتها) أى زوجها (قوله لان جواز هذا) أى ضمانها بذا تدعى ثلثها (قوله بانه) أى زوجها لافيه (قوله فى هذا) أى ضمانها بما زاد عن ثلثها (قوله يقيد) بضم الياء الاولى وفتح القاف والياء الثانية منقلاً (قوله والا) أى وان كانت الزيادة على الثلث كالدينار وما خف

(قوله لزمه) أي كنفيل الكفيل (قوله وان كانا) أي الضامن وضامنه (قوله غرمه) أي المال (قوله فان اعدم) أي الاول (قوله)
 فالثاني) أي ضامن اضمن يغرم المال (قوله فان غاب الاول) أي الضامن (قوله أيضا) أي كما غاب الغريم (قوله فاحضر الثاني)
 أي ضامن الضامن احدهما أي الغريم والضامن (قوله موسرا) حال من احدهما (قوله برئ) أي الثاني (قوله والا) أي
 وان لم يحضر احدهما (قوله غرم) أي الثاني (قوله الكل) أي الغريم وضامنه وضامن ضامنه (قوله ان وجد) أي مال الغريم
 (قوله والا) أي وان لم يوجد مال الغريم (قوله فالاول) أي مال الضامن (قوله ثم الثاني) أي مال ضامن الضامن (قوله وان
 كانا) أي الضامن وضامنه (قوله احضره) أي الغريم (قوله الاول) أي الضامن (قوله والا) أي وان لم يحضر الاول الغريم (قوله
 غرم) أي الاول المال (قوله فان كان) أي الاول (قوله الثاني) أي ضامن الضامن (قوله من ضمنه) أي الضامن (قوله الاول)
 أي الضامن (قوله أيضا) أي كما غاب الغريم (قوله الثاني) أي ضامن الضامن (قوله احدهما) أي الغريم والضامن (قوله والا)
 أي وان لم يحضر احدهما (قوله غرم) أي الثاني (قوله الكل) أي الغريم والضامن ٢٤٧ وضامن الضامن (قوله ان كان)

أي وجه مال غريمه (قوله
 والا) أي وان لم يوجد مال
 غريمه (قوله فالاول) أي
 مال الضامن (قوله ثم
 الثاني) أي مال ضامن
 الضامن (قوله ان لم يثبت
 فقر غريمه مع الاول) فان
 ثبت فلا يغرم الثاني (قوله
 وان كان الاول)
 أي الضامن (قوله دون
 الثاني) أي ضامن الضامن
 (قوله غرم الاول) أي
 الضامن (قوله فان غاب
 الاول) أي الضامن (قوله
 أيضا) أي كما غاب غريمه
 (قوله فاحضر الثاني) أي
 الضامن (قوله مطلقا) أي
 عن تقييده بكونه موسرا
 (قوله برئ) أي الثاني
 (قوله والا) أي وان لم يحضر

الرجوع قال في المدونة ومن أخذ من الكفيل كفيلا لزمه ما لزم الكفيل اه وفي الشامل وان
 كانا مع مال غريمه الاول ان حل وغاب غريمه فان اعدم فالثاني فان غاب الاول أيضا فاحضر
 الثاني احدهما موسرا برئ والا غرم فان غاب الكل بدأ بمال غريمه ان وجد والا فالاول
 ثم الثاني وان كانا معا بوجه فغاب غريمه أحضره الاول والا غرم فان كان عديا برئ الثاني
 بحضور من ضمنه وان غاب الاول أيضا أحضر الثاني احدهما والا غرم وان غاب الكل أخذ
 من مال غريمه ان كان والا فالاول ثم الثاني ان لم يثبت فقر غريمه مع الاول وان كان الاول بمال
 دون الثاني فغاب غريمه غرم الاول دون الثاني ان كان غريمه فقيرا فان غاب الاول أيضا
 فاحضر الثاني غريمه موسرا أو الاول مطلقا برئ والا غرم وان غاب الثاني أيضا ووجد له مال
 أخذ منه الا ان يثبت فقر الاول وان كان الاول بوجه دون الثاني فغاب غريمه أحضره الاول
 والا غرم فان اعدم غرم الثاني وان غاب الاول أيضا برئ الثاني ان أحضر غريمه مطلقا أو الاول
 موسرا فان مات الغريم برئ الثاني لبراءة الاول وكذا لو مات الاول على الاصح ولو مات الثاني
 جرى على حكمه جميل المال اذا مات على الاظهر اه واصله للغمي لكن هذا أخصر والله
 اعلم (و) ان كان الدين مؤجلا واسقط المدين حقه في التأجيل ورضى بتججيله قبل حلول
 أجله صح ضمان الدين (المؤجل) بضم الميم وفتح الهمزة والجيم مشددا على ان يدفع (حالا)
 قبل حلول أجله (ان كان) الدين (مما يجمل) بضم التخمبة وفتح العين والجيم مشددا أي يجوز
 تججيله وهو العين مطلقا والعرض والطعام من قرض فان كان مما لا يجمل كعرض أو طعام من
 بيع فلا يجوز ضمانه حالا لازقيه حط الضمان وأزيدك وثقيا الضمان البنائي كضمان
 المؤجل حالا في جوارزه بقبضه ضمانه لدون أجله وضمانه لا لأجل نفسه ولا بعد تمتع بكافي المدونة
 فالصور أربع وتقييده بكونه مما يجمل ذكره ابن يونس واعترضه ابن عبد السلام بقوله

الثاني الغريم ولا الضامن (قوله غرم) أي الثاني (قوله وان غاب الثاني أيضا) أي كما غاب الغريم وضامنه (قوله ووجد له) أي
 الثاني (قوله منه) أي مال الثاني (قوله احضره) أي غريمه (قوله والا) أي وان لم يحضر الاول غريمه (قوله غرم) أي الاول (قوله
 فان اعدم) أي الاول (قوله وان غاب الاول) أي الضامن (قوله أيضا) أي كما غاب غريمه (قوله مطلقا) أي ولو موسرا (قوله
 أو الاول) أي الضامن (قوله هذا) أي كلام الشامل (قوله مطلقا) أي عن تقييدها بكونها من قرض (قوله فان كان) أي الدين
 مما لا يجمل مفهوم ان كان مما يجمل (قوله فيه) أي ضمانه حالا (قوله بقبضه) أي كونه مما يجمل (قوله ضمانه) أي المؤجل (قوله
 وضمانه) أي المؤجل لا لأجل نفسه صطف على ضمانه لدون أجله (قوله ولا بعد) أي وضمان المؤجل لا يعلم من أجله (قوله تمتع)
 أي لانه سلف بمنفعة (قوله فالصور أربع) ضمان المؤجل حالا وضمانه لدون أجله وضمانه لا لأجله وضمانه لا بعد (قوله وتقييده)
 أي المؤجل (قوله بكونه) أي المؤجل (قوله ذكره) أي التقييده (قوله واعترضه) أي التقييد بكونه مما يجمل

(قوله وليس) أي التقييد بكونه مما يجعل (قوله في التأخير) له في التججيل اذ الموضوع ضمان المُرْجَل حالا (قوله لا ستر) أي المدين (قوله في بقاء الدين في ذمته) له في عدم بقاءه في ذلك (قوله وتطهر فائده) أي الضمان (قوله وتعقب) أي اعترض ابن عبد السلام (قوله اليه) أي اجله (قوله مطلقا) أي سواء كان الدين من قرض أو من بيع (قوله والى أجل دونه) أي اجله (قوله والمدين عين الخ) حال (قوله كذلك) أي اعطاه محيل به لاجله في الجواز (قوله وان كان) أي الدين عرضا (قوله أي ضمان) الحال موجب لا تفسير لعكسه (قوله كاجل) بفتح فكسر مثقلا الخ مثال لضمان الحال موجب لا (قوله بالدين) صلة أي سر (قوله لانه) أي التأخير بالضمن (قوله لئلا يكتنه) ٢٤٨ أي رب الدين (قوله منه) أي المدين (قوله لانه) أي رب الدين (قوله وان انتفع الخ) حال (قوله بثبوته) أي

وليس بين فان رب الدين لا يأخذ زيادة في نفس الحق ولا منفصلة بذمة مع بها وانما قصد التوثيق وذلك يدل على انه لا عرض له في التأخير ولا عرض لا ستر في بقاء الدين في ذمته وتطهر فائده مع التأخير لا مع التججيل وتعقب بخالفته النقل ابن عرفة واعطاه محيل بدين قبيل اجله اليه جائز مطلقا والى أجل دونه والدين عين أو عرض من قرض كذلك وان كان عرضا من بيع والقصد انتفع الطالب بالتججيل جاز ولتنتفع المطلوب باسقاط الضمان لا يجوز (و) يجوز (عكسه) أي ضمان الحال موجب لا كاجل مدينك بالدين شهر او اناضامنه (ان أيسر غريمه) أي مدين المضمون له بالدين الحال لانه كابتداء تسليم بضامن اتمكته من أخذ حقه منه (أو) أعسر غريمه بالدين الحال (لم) أي وكان لا (يوسر) الغريم (في الاجل) بان كان يسر عسره حتى ينتفي الاجل الذي ضمنه اليه لانه وان انتفع بثبوته بالضمان لم يحصل تسليم بتأخير ولو جوب انظاره لعسره فان كان يوسر في الاجل بغيره أو مرتب من بيت المال مثلا فلا يصح ضمانه عند ابن القاسم لان تأخير عسره بتسليم جاز ثبوته بالضمان فيما قبل يسره بنا على ان اليسر المترقب كالحاصل وأجازه اشبه لان الاصل استصحاب عسره ويسره المترقب قد لا يحصل فهو معسر تبرع بضامن ابن عرفة واعطاه أي الحيل بعد حلوله التأخير والغريم موسر جاز وكذا ان كان معسر او التأخير لما يرى يسره اليه أو بعده وفي جواز ما يرى يسره قبله قولاً اشبه وابن القاسم (و) ان كان الدين حالا والمدين موسر يهضه وموسر يهضه صحيح فانه (ب) البعض (الموسر) بفتح السين فقط موجب لا (أو) ضمانه بالبعض (المعسر) بفتح السين به ان استقر عسره في جميع الاجل (لا) يصح ضمانه (بالجميع) أي الموسر به والمعسر به معا على تأخير بالموسر به لانه تسليم بتأخير بفتح التوثيق بالضمان في المعسر به ابن عرفة وان كان موسر بالبعض فالجمله به بقرينة جازة وكذا بما هو معسر به على تججيل ما هو موسر به وعلى تأخير لا يجوز قلت وهو معنى قول ابن الحاجب وان كان موسر بالبعض جاز ضمان احدهما لا بالجميع ابن عبد السلام فيه نظر اذ فرض ان عسره لا ينتقل الى اليسر في الاجل لانه لو كان موسر بالجميع لجاز ولو كان معسر به لجاز أيضا قلت لا ينتفي سقوط احتجاجه لانه اذا كان معسرا بالجميع فلا عوض عن الجملة بوجه واذا كان موسر بالبعض فالعوض عنه موجود

رب الدين (قوله بغيره) أي لعقار (قوله فلا يصح ضمانه) أي بالحال موجب لا (قوله واعطاه) أي الحيل من اضافة المصدر لتعوله (قوله بعد حلوله) أي الدين صلة اعطاه (قوله لتأخير) أي للدين علة اعطاه (قوله والغريم موسر) حال (قوله جائز) خبر اعطاه (قوله وكذا) أي اعطاه الحيل بعد حلوله لتأخير الغريم موسر في الجواز (قوله ان كان) أي الغريم (قوله او بعده) عطف على اليه (قوله وفي جوازه) أي اعطاه الحيل بعد حلوله لتأخير (قوله والمدين موسر يهضه) الخ حال (قوله بتأخير الخ) تصوير لتسليف (قوله انتفع التوثيق) اضافته اليه ان (قوله وان كان) أي المدين (قوله به) أي البعض

الموسر به (قوله ليؤخره) أي رب الدين المدين بالموسر به (قوله جائز) خبر الجملة (قوله وكذا) أي الضمان بالموسر به في الجواز (قوله به) أي ضمانه (قوله هو) أي المدين (قوله وعلى تأخير) أي ما هو موسر به (قوله احدهما) أي الموسر به والمعسر به (قوله بالجميع) أي الموسر به والمعسر به (قوله فيه) أي من ضمانه بالجميع (قوله لجاز) أي ضمانه بالجميع (قوله به) أي الجميع (قوله لجاز) أي ضمانه (قوله احتجاجه) أي ابن عبد السلام (قوله لانه) أي المدين (قوله لئلا يكتنه) أي الجملة

(قوله يجعل) هو تأخير البعض الموصى به (قوله وسلف) عطف على ضمان أي بتأخير البعض الموصى به (قوله نفعاً) هو التوثيق بالضامن في البعض المعسر به (قوله لا عين) بضم ففتح مثقلاً (قوله كوديعة الخ) أي ضمانها (قوله ان تلفت) أي الوديعة أو ما بعدها (قوله بعينها) أي الوديعة مثلاً (قوله لاستحالتها) أي الاتيان بعينها بعد تلفها (قوله فان ضمن) أي الضامن (قوله من العوض) بيان ما (قوله صح) أي الضمان (قوله يجعل) بضم فسكون (قوله ياتي) أي يحصل ويمكن (قوله نيله) أي تحصيله (قوله أو ما يستلزمه) أي ما يأتي نيله من ضمانه (قوله فيدخل الوجه) أي ضمانه فترجع على أو ما يستلزمه (قوله وكل الكلي) عطف على الوجه (قوله الجزئي الحقيقي) عطف على ما يأتي نيله من (قوله كالمعين) بضم ففتح مثقلاً (قوله الجزئي الحقيقي) (قوله من غير المعين) مفهومه صحة ضمان المعين منه القيام مثله ٢٤٩ مقامه لأنه لا يراد لعينه (قوله

ولذا) أي كون المضمون

ما يأتي نيله من ضمانه

جازت أي الجمالة (قوله

لأنه) أي عمل المسافة

(قوله عليه) أي جوازها

بعملها (قوله اجوبتها)

أي المدونة (قوله وتوقف)

بفتحات مثقلاً (قوله فيه)

أي جوازها بعملها والجملة

حال (قوله وفيها) أي

المدونة (قوله من شيء

بعينه) بيان ما (قوله

وتجوز) أي الكفالة

(قوله بما ادركه) أي

المبيع المعين أو الاشباع

لشيء معين (قوله من

درك) أي ضمان (قوله في

المبيع) أي بعيب أو

استحقاق (قوله فيغرم)

أي الضامن (قوله

وعلمه) أي فقر البائع

بضم فسكون (قوله

وهو تأخير البعض الذي هو موصى به فيدخله ضمان يجعل وسلف بر نفعاً حينما قرره غير واحد وأشار المضمون فيه بقوله معلقاً بصح (بدين) كوديعة وعارية ومال قراض وشركة على أنهم ان تلفت اتي الضامن بعينها لاستحالتها فان ضمن ما يترتب على تلفها ابتعدا وتقرىط من العوض صح ولزم (لازم) كقرض وثمن مبيع وأجرة مستأجر فلا يصح الضمان في دين غير لازم كدين على رقيق أو صبي أو سقيم ندائه بغير اذن سيده ووليه (أو أقل) بهن مرتين ولا تبدل الثانية بأكثر أي صائر (البه) أي اللزوم يجعل ابن عرفة المضمون ما يأتي نيله من الضامن أو ما يستلزمه فيدخل الوجه وكل الكلي لا الجزئي الحقيقي كالمعين من غير العين ولذا جازت بعمل المسافة لأنه كلى حسما دلت عليه اجوبتها مع غيرها وتوقف فيه بعض المفتين وفيها لا تجوز الكفالة بما ابتعته من شيء بعينه وتجوز بما ادركه من ذلك في المبيع فيغرم الثمن حين الدرك في غيبة البائع وعلمه وصرح بعمومه لازم فقال (لا) يصح الضمان بنجوم (كتابة) لعدم لزومها إلا ان يجعل سيده عتقه أو يشترط تخيير عتقه على نقد يرجعه فيصح ضمانه فيها للزومها وان أداها الضامن فله الرجوع بها على المكاتب قال في الشامل لا كتابة على المعروف الا بشرط تعجيل العتق أو كانت نجما واحداً وقال الجبل هو على ان يحجز (بل) نصح الكتابة (كجعل) أي عوض عمل معلق على التمام بقوله ان جئتني بعدد الا بقى فالت عشرة دنانير مثلاً فيصح ضمانه فيها ولو قبل الشروع في العمل كافي ابن عرفة والشامل لأنه آت للزوم فلذا مثل به غ غ فان قلت لو قال بدين لازم أو آت للزوم لا كتابة لكان أحسن قلت بل صنيعة أمس لطفه داين على يجعل اذهما مثلاً لا آت اليه واقتضى حسن اللقاء ان لا يقدمهما الطول التفرع في الثانية وفي بعض النسخ لا كتابة بل يجعل كجعل والمعنى على هذا لا يجوز الضمان بكتابة بل انما يجوز بعوض عتق مجمل كايحجز يجعل فهو كقوله في المدونة ولا يجوز الكفالة بكتابة المكاتب وامان جعل عتق عبده على مال فتجوز الكفالة به وكذا من قال بعمل عتق مكاتبك أو أباي في كتابته كفتيل وله الرجوع به على المكاتب وأما الجبل فلم يوقف في عينه على

و صرح بفتحات مثقلاً (قوله لعدم لزومها) أي الكتابة

لا يصح الضمان بها (قوله يجعل) بضم ففتح فكسر مثقلاً (قوله عتقه) أي المكاتب (قوله يشترط) أي السيد (قوله فيها) أي

الكتابة (قوله وان اداها) أي الكتابة (قوله معلق) نعت عوض (قوله فيها) أي العشرة (قوله لأنه) أي الجبل (قوله فلذا)

أي كونه آتلاً إلى الزوم عليه مثل بفتحات مثقلاً (قوله به) أي الجبل (قوله آت إلى الزوم) (قوله اذهما) أي الجبل

وداين (قوله اليه) أي الزوم (قوله ان لا يقدمهما) أي على كتابة (قوله لطفه) (قوله اقتضى حسن اللقاء) عدم

تقديمهما على الكتابة (قوله يجعل) بضم فسكون (قوله به) أي المال (قوله وكذا) أي تعجيل عتق العبد على مال في جواز

الكفالة به (قوله بما الخ) صلة كفتيل (قوله وله) أي الكفتيل (قوله به) أي ما اداها الكفتيل

(قوله فيه) أى الجعل (قوله وقد در المصنف) صيغة يعجب من نهايته (قوله يرل) بفتح فكسر مثقال من الزلل (قوله فيه) أى المصنف (قوله في ذلك) أى الضمان يجعل (قوله وكذلك) أى ابن راشد في تقرير كلام ابن الحاجب (قوله فائلا) حال من ابن عبد السلام (قوله ولم يفتح) أى يكتف ابن عبد السلام بتقرير كلام ابن الحاجب (قوله حتى زاد) أى ابن عبد السلام (قوله بها) أى الجعالة (قوله بعد العمل) أى شروعه لاتمامه (قوله في هذا) أى قول ابن شاس وابن الحاجب لا يجوز ضمان الجعل وتقريره ابن عبد السلام (قوله أولا) بشد الواو (قوله فهو) أى الجعل (قوله وان لم يكن ديننا الخ) حال (قوله فليس لم) أى الجعل (قوله فهو) أى الجعل ٢٥٠ (قوله فهو) أى قول ابن شاس لا يجوز ضمان الجعل (قوله من أنه) أى الجعل الخ بيان

مذهب ابن القاسم (قوله

مكتولة ان جثنى الخ)

مثال للجعل (قوله فهذا)

أى الجعل (قوله فيه) أى

الآبق (قوله لم) أى

الجعل (قوله وقال) أى

ابن عرفة (قوله اغريهما)

أى ابن شاس وابن الحاجب

(قوله وفيه) أى قول ابن

شاس وابن الحاجب لا يجوز

ضمان الجعل الخ (قوله

الجواز) أى ضمان الجعل

(قوله نقل) مفعول توجيه

(قوله بقوله) أى ابن عبد

السلام صله توجيه (قوله

يرد) بضم ففتح مثقال من

توجيه (قوله الى الغرم)

أى من الجعل (قوله بجانا)

أى بالارجوع من الجعل

بعض ما يؤديه جملة

(قوله لانها) أى الكتابة

(قوله لانه) أى الجعل

(قوله بعد تقرره) أى

الجعل على الجاهل بتمام

العمل (قوله دين) خبر ان

رواية في المدونة ولا في غيرها ولكن نص المازرى على جواز الضمان فيه وقته در المصنف حيث لم يرل به نقل ابن شاس واتباعه في ذلك وذلك ان ابن شاس قال لا يجوز ضمان الجعل الا بعد العمل وتبعه ابن الحاجب وقرره ابن راشد القصص وكذلك ابن عبد السلام فائلا لان الجعالة قبل العمل ليست بعقد منبرم وأشبهت الكتابة ولم يفتح حتى زاد في جواز الجعالة بعد العمل انظر لان الخيار للعامل بعد العمل فقال في التوضيح في هذا نظرا ما أولا فهو وان لم يكن ديننا لازما في الحال فليس يلزم فهو آتى الى اللزوم واما ثانيا فهو خلاف قول المازرى ومن الحق في المسألة ما ليس بعقد لازم كالجعل على مذهب ابن القاسم من انه لا يلزم بالعقد كقوله ان جثنى بعبدى الآبق فلك عشرة دنانير فهذا تعص الجعالة به أيضا قبل الجبى بالآبق فان جاء به لم ماتمحل به وان لم يأت به سقطت الحالة اه واما ابن عرفة فلم يذكر كلام المازرى وقال قول ابن شاس وابن الحاجب لا يجوز ضمان الجعل الا بعد العمل لا عرفه لغيرهما وفيه نظر ومقتضى المذهب عندى الجواز لقول المدونة مع غيرها بصحة ضمان ما هو محتمل للثبوت استقبالا وتوجيه ابن عبد السلام نقل ابن الحاجب بقوله لان الجعالة قبيل العمل ليست بعقد منبرم فاشبهت الكتابة بربان جملة الكتابة تؤدي الى الغرم بما نالنا من ديشتا فائلا والجعل مهمما غرمه الجعل رجعه لانه بعد تقرره دين ثابت وفي وجيز الغزالي في ضمان الجعل في الجعالة وجهان (و) يصح الضمان عنى قال الشخص (داين فلانا) أى عامله يدين بان تقرضه أو تسله أو تبعه بدين مؤجل وأناضامنه فيما تعمله به (و) ان دايته (لزم) الضمان الضامن (فيما) أى دين أو الدين الذى (ثبت) تدايته من المقول له ابن عرفة من تحمله فلان بماله قبل فلان في لزوم غرمه ما أقر به فلان باقراره أو وقفه على ثبوته بينة نقلا عن النعمى قول ابن القاسم في الدمياطية والمدونة قال والاول أحسن في البراز وما العادة المداينة فيه بغير بينة ومع عيسى رواية ابن القاسم من قال أنا جعل بمال يبيع به فلان فلا يلزمه شيء مما يبيع به الا بينة لا باقراره وكذلك من شكى اليه رجل فقال ما عليه على لم يلزمه ما أقر به المطلوب الا ما ثبت بينة ابن رشد مثله قولها من قال لرجل يبيع فلانا فلان يبعثه به من شيء فانا ضامن عنه لزمه اذا ثبت ما يبيع به زاد غيره على وجه التفسير انما يلزمه ما يشبهه ان يدين بمثله المحمول عنه ولا خلاف عندى فيه ولا في مسألة الشكوى انظر تمامه في الخط هذا قول ابن القاسم في المدونة

(قوله تقرضه) بضم فسكون فكسر (قوله تسله) بضم فسكون فكسر (قوله وان دايته) أى المقول له وقال فلانا (قوله قبل) بكسر ففتح (قوله غرمه) أى المصمل (قوله باقراره) أى فلان صله لزوم (قوله وقفه) أى الغرم (قوله على ثبوته) أى ما أقر به (قوله في الدمياطية) والمدونة نشر على ترتيب اللط (قوله قال) أى النعمى (قوله والاول) أى اللزوم بالاقراء (قوله فلا يلزمه) أى القائل (بضم فسكون) (قوله على) بشد الباء (قوله لم يلزمه) أى القائل (قوله قولها) أى المدونة (قوله المحمول) نائب فاعل يدين (قوله تمامه في الخط) لا يناسب نقله هنا الطول (قوله هذا) أى لزوم ما يثبت بينة ما لما

(قوله غيره) أي ابن القاسم (قوله فيها) أي المدونة (قوله انما يلزمه) أي الجميل (قوله من مداينته الخ) بيان ما (قوله هذا) أي المضمون له (قوله هذا) أي المضمون (قوله شيوخها) أي شارحو المدونة (قوله اللزوم) تفسير لنا تب فاعل يقيد المستتر فيه (قوله فيما ثبت) أي بالبيضة انه عاملة به (قوله وهذا) أي التقييد بما يعمل به مثله (قوله فتقول الغير) أي غير ابن القاسم فيها انما يلزمه المعتاد في مداينته ومعاملته (قوله وفاق) أي لقول ابن القاسم (قوله ولا يقيد) أي لزوم ما ثبت (قوله بذلك) أي كونه معتادا في معاملة مثله (قوله وهذا) أي عدم تقييده بذلك (قوله من تقدم) أي ابن يونس وابن رشد والمازري (قوله من شارحها) أي المدونة بيان غير (قوله فهو) أي قول الغير (قوله قال) أي ابن عرفة (قوله من حله) أي قول الغير (قوله على انه) أي قول الغير (قوله فانه) أي المصنف (قوله نقله) أي تأويل الخلاف (قوله عنه) أي ابن عبد السلام (قوله به) أي كلام ابن عبد السلام (قوله الشارحان) أي بهرام والبساطي (قوله فلم) بضم العين (قوله ان ٢٥١ جعله) أي قول الغير (قوله تقييدا)

أي لقول ابن القاسم (قوله منه) أي المذهب (قوله الاول) أي تأويل الوفاق (قوله لا لزامه الخ) علمه الرجوع (قوله اطلق) أي القائل (قوله عامل فلا نا وانا ضامنه عن التقييد بقدر (قوله وقوله) أي المصنف (قوله فان عاملة) أي المضمون له المضمون (قوله وهذا) أي قوله الرجوع قبل المعاملة (قوله اذا حد) أي القائل عامل فلا نا وانا ضامنه (قوله واما على القول الثاني) أي عدم التقييد بما يعمل به مثله (قوله فلا فائدة) أي رده الرجوع قبل المعاملة (قوله الثاني) أي الثاني (قوله فلا فائدة) أي رده الرجوع قبل المعاملة (قوله على ما ادعيت به) أي ما ادعيت به (قوله فلا رجوع له ولو قبل حلقه لانه أحل نفسه محل المدعي عليه وهو إذا قال للمدعي احلف وخذ فلا رجوع له قال ابن يونس قال مالك رضي الله تعالى عنه فيمن قال لرجل احلف ان الذي تدعيه قبلي أخى حق وأنا ضامن ثم رجع عنه لا ينفعه رجوعه ويلزمه ذلك ان حلف الطالب وان مات كان ذلك في ماله فان أقر المطلوب بما غرم الجبل غرم له ذلك وان أنكره فلم يعمل تحليفه فان نكل غرم وليس له تحليف الجبل اذ لا علم عنده ولانه ان يحلف الطالب لانه قد حلف أولا وأشبهت بينه وبين التهم التي بالنكول عنها يغرم اه من أبي الحسن وأشار للمضمون فيه ايضا مجمله شرطا فقال (ان أمكن استيفاءه) أي الحق المضمون

وقال غيرهم في انما يلزمه ما جرت العادة به من مداينته أو معاملة هذا المثل هذا (و) اختلف شيوخها في جواب (هل يقيد) بضم التحتية الاولى وفتح الثانية مثله اللزوم فيما ثبت وصلة يقيد (بما يعمل به) مثل المضمون وهذا تأويل ابن يونس وابن رشد والمازري وهو الاظهر فتقول الغير وفاق قاله ابن عبد السلام ولا يقيد بذلك وهذا تأويل غير من تقدم من شارحيها فهو خلاف في الجواب (تأويلان) وانكر ابن عرفة الثاني قال لا اذ كرم من حله على الخلاف بل نص ابن رشد والصفي على أنه وفاق اه فعلم المصنف في ذكر التأويلين كلام ابن عبد السلام فيها يظهر فانه نقله عنه في التوضيح وفسره الشارحان التأويلين فعلم ان جعله تقييدا هو المذهب والمعروف منه فالراجح الاول (وله) أي من قال دابن فلا نا وانا ضامنه (الرجوع) عن الضمان (قبل) حصول (المعاملة) بين المضمون له والمضمون لا لزامه الضمان فيما لا نهاية له قاله اللخمي وظاهر مساواة اطلاق أو قيد بقدر كفايته وهو كذلك على أحد قولين متساويين في التقييد بقدر والا تخر لارجوع له وقوله قبل المعاملة أي قبل عملها فان عاملة يوم امثلا ثم رجع الضامن لزمه ما عاملة به في اليوم لا ما عاملة به فيما بعد قاله الجزري وهذا ظاهر اذا حدد ما عاملة به بحد كفايته أو لم يحد له حدا وقابا يقيد بما يعمل به مثله وأما على القول الثاني فلا فائدة له قاله عيب وفي قوله وأما على القول الثاني الخ نظر اذ الفائدة ظاهرة عليه أيضا (بخلاف) من قال المدع يعمل على منكره (احلف) على ما ادعيت به (وأنا ضامن) به فلا رجوع له ولو قبل حلقه لانه أحل نفسه محل المدعي عليه وهو إذا قال للمدعي احلف وخذ فلا رجوع له قال ابن يونس قال مالك رضي الله تعالى عنه فيمن قال لرجل احلف ان الذي تدعيه قبلي أخى حق وأنا ضامن ثم رجع عنه لا ينفعه رجوعه ويلزمه ذلك ان حلف الطالب وان مات كان ذلك في ماله فان أقر المطلوب بما غرم الجبل غرم له ذلك وان أنكره فلم يعمل تحليفه فان نكل غرم وليس له تحليف الجبل اذ لا علم عنده ولانه ان يحلف الطالب لانه قد حلف أولا وأشبهت بينه وبين التهم التي بالنكول عنها يغرم اه من أبي الحسن وأشار للمضمون فيه ايضا مجمله شرطا فقال (ان أمكن استيفاءه) أي الحق المضمون

ولو قبل حلقه أي المدعي (قوله لانه) أي من قال احلف الخ (قوله المدعي عليه) بفتح العين (قوله وهو) أي المدعي عليه (قوله قبلي) بكسر ففتح (قوله ثم رجع) أي من قال احلف الخ (قوله انه) أي القائل الخ مفعول قال (قوله لا ينفعه) أي القائل (قوله ويلزمه) أي القائل (قوله ذلك) أي المدعي به (قوله وان مات) أي القائل (قوله ذلك) أي المحلوف عليه (قوله في ماله) أي القائل (قوله غرم) أي المطلوب (قوله له) أي الجبل (قوله ذلك) أي ما غرمه الجبل (قوله وان أنكره) أي المطلوب ما غرمه الجبل (قوله تحليفه) أي المطلوب (قوله فان نكل) أي المطلوب (قوله غرم) أي الجبل (قوله لو لم يحد له) أي المطلوب (قوله ولاه) أي المطلوب (قوله لانه) أي الطالب (قوله أولا) بشد الواو (قوله عينه) أي المطلوب (قوله بالنكول عنها) صلة يغرم (قوله يحد له) صلة أشار (قوله فقال) عطاف على اشار أي اراد الإشارة

(قوله وهذا) أى ان أمكن استيفاءه من ضامنه (قوله منه) أى ان أمكن استيفاءه الخ (قوله وهذه) أى الحدود والمعينات الخ (قوله بالشرط السابق) أى بدین (قوله بما احتز عنه) أى المعينات والحدود الخ (قوله بهذا القيد) أى ان أمكن استيفاءه (قوله لاجراجه) أى ما احتز عنه (قوله به) أى هذا القيد (قوله اذ هو) أى الضمان (قوله وكذا) أى المعينات فى ان لا تقبلها الذم (قوله لانها) أى الحدود ودونها (قوله الغرض) بفتح الغين المعجمة والراء (قوله من ذكره) أى بدین (قوله الدين) تفسيرا لنا بفاعل جهل المستتر فيه (قوله ما) ٢٥٢ أى الذى (قوله ذاب) أى ثبت (قوله قبل) بكسر ففتح (قوله فاستحق) أى الرجل

(من ضامنه) وهذا يغنى عنه قوله بدین اذا المقصود منه اخراج المعينات والحدود ودونها كالتمعير والقتل والجرح فلا يصح الضمان فيه الا لا يجوز استيفاءه من الضامن وهذه اخرج بالشرط السابق وأيضا قاله ان لا يتعلق بما احتز عنه بهذا القيد حتى يحتاج لاجراجه به اذ هو شغل ذمة اخرى بالحق والمعينات لا تقبلها الذم وكذا الحدود ودونها لانها تتعلق بالبدن لا بالذمة وهذا الاراد الثاني وادى ايضا على قوله بدین اذ احتزته المتقدمة لا يتعلق به الضمان ولعل الغرض من ذكره التوصل به الى حقيقته وهو الا لازم قاله (و) يصح الضمان بالدين الثابت اللازم ان كان معلوما بل (وان جهل) بضم فكسر الدين حاله ما لا الخط من صور هذه المسئلة ما فى المدونة وهو من قال لرجل ما ذاب لك قبل فلان الذى تخاصم فانا به جميل فاستحق قبله ما لا كان هذا الكفيل ضامنه عياض ذاب يذال مجعومة فاف ساكنة فوحدة أى ثبت وصرح فى التوضيح ان ثبت بينه فلا اشكال وان اقر به بعد النسيان فقولان استقرهما عياض وغيره منها ابن الموارز ما اقر به قبل الجملة يلزمه غرمه وقيد ابن مهنون القول بان لا يلزمه بعسر الغريم وأما الموصى فلا تتم حجة فى اقراره ثم قال ابن يونس تجوز الجملة بالمال الى اجل مجهول ويضرب له من الاجل بقدر ما يرى قال ابن القاسم من قال لرجل ان لم يوفك فلان حقت فهو على ولم يضرب لذلك أجل تاوول له السلطان بقدر ما يرى ثم يلزمه المال الآن يكون الغريم حاضر ام ليا وان قال ان لم يوفك حقت فلان حتى يموت فهو على فلا شئ على الكفيل حتى يموت الغريم يريد عديا ابن يونس لو مات الجميل قبل موت الغريم وجب ان يوقف من ماله قدر الدين فان مات الموصول عنه عديا اخذ الموصول له ذلك الموقوف وفى المدونة لا بأس ان يتكفل بمال الى خروج العطاء وان كان مجهولا ان كان فى قرض أو فى تأخير عن بيع ممتعة عتده وان كان فى اصل بيع لم يجز اذا كان العطاء مجهولا ويصح الضمان بالدين الثابت اللازم سواء علم المضمون له (أو) جهل (من) أى الشخص الذى الدين (له) اذ لا يحتلف الضمان بعرفته وعلمها (و) صح الضمان (بغير اذنه) أى المضمون ويستفاد منه صحة ضمانه وان جهل الضامن البتة بمرت عادة الموثقين بذكر رضا المدين بضمانه وحبيه والله أعلم ما قاله المتبلى ان بعض العلماء ذهب الى ان الجملة لا تلزم المدين الا بشرط كونها بامر من معرفة نصوصها مع غيرها بصحة الجملة دون رضا المتكفل عنه واضحة المتبلى وابن قنوح من العلماء من قال لا تلزم الجملة الذى عليه الحق الا بامره ولذا كتب كثير من الموثقين تحمل فلان عن فلان بامره وشبه فى الجواز فقال (كادانه)

(قوله قبله) بكسر ففتح أى جهة فلان (قوله له) أى المال (قوله أى ثبت) وصرح تفسير لذاب (قوله فى التوضيح) خبر مقدم (قوله وان اقر) أى المطلوب (قوله به) أى الحق للطالب (قوله فقولان) أى يلزم الضمان به الجميل وعدمه (قوله استقرهما) أى القولين (قوله منها) أى المدونة (قوله ما اقر به) أى المطلوب (قوله يلزمه) أى الجميل (قوله بانه) أى الجميل (قوله لا يلزمه) أى الجميل غرم ما اقر المطلوب به بعد الجملة (قوله بعسر الغريم) صله قيد (قوله ثم قال) أى فى ضيق (قوله ويضرب) بضم الياء وفتح الراء (قوله فهو) أى حقت (قوله على) بشد الياء (قوله لم يضرب) أى يعين الجميل (قوله تاوول له) أى الجميل (قوله ثم يلزمه) أى الجميل (قوله يموت) أى فلان (قوله فهو) أى حقت

(قوله على) بشد الياء (قوله من ماله) أى الجميل (قوله وان كان) أى خروج العطاء (قوله انه كان) أى التكفل (قوله وان كان) أى التكفل (قوله علم) بضم العين (قوله بعرفته) أى من له الدين (قوله وعلمها) أى معرفته (قوله وان جهل) أى المضمون (قوله بذكر) أى كتب فى وثيقة الضمان (قوله وسببه) أى ذكر نصوصها المضمون ضمانه (قوله كونها) أى الجملة (قوله بامره) أى المدين (قوله نصوصها) أى المدونة (قوله واضحة) خبر نصوصها (قوله من العلماء) خبر مقدم (قوله الذى) منقول تلزم (قوله ولذا) أى كونها لا تلزمه الا بامره (قوله كتب الخ) (قوله تحمل) بفتح تاء (قوله بفتح تاء منقلا

(قوله من غير المدين) صلة اداء (قوله بلا اذنه) أى المدين صلة اداء (قوله فى الارلى) بضم الهمز أى ضمانه بلا اذنه (قوله وبالمؤدى عنه) يفتح الدال (قوله فى الثانية) أى اداؤه عنه بلا اذنه (قوله طلبه) أى بالدين (قوله وحسبه) أى فى الدين (قوله لمؤديه) صلة يرد (قوله ان كان) أى المال (قوله فان فات) أى المال (قوله رده) أى المال لمؤديه (قوله والرد) عطف على المنع (قوله فيرد) أى شراؤه (قوله فان فات) أى عن الدين (قوله رد) بضم ففتح (قوله الخ) أى فان تعذر بغيره المانع اقام الحاكم من يقبض من المدين ويدفع للمشتري (قوله منها) أى المدونة (قوله لجاز) ان مضى اداؤه (قوله منع) بضم ٢٥٣ فكسر (قوله من ذلك) أى الاداء

أى الدين له من غير المدين بلا اذنه فيصح اذا ادا عنه (رفقا) بالمضمون فى الاولى وبالمؤدى عنه
 فى الثانية (لا) يصح الضمان ولا التأدينية ان ضمنه او ادى عنه (عنتا) بفتح العين المهملة والنون
 غفلة فوقية أى لاضراره بسو مطلوبه وخيبه لعداوة بينهما (فريد) بضم الفتحية وفتح الراء وشد
 الدال الحال الذى ادا لمرب الدين لمؤديه ان كان باقيا بعينه فان قات رده وعرضه وان تعذر رده
 بغيبه المدفوع له اقام الحاكم من يقبض من المدين ويدفع للمؤدى عنتا وشبهه فى المنع لعنت
 والزدة قال (كسراته) أى الدين عنتا فريد فان قات رد عوضه الخ ما تقدم ابن عرفة وفى كتاب
 المديان منها من ادى عن رجل ديناً بغير امره مجاز ان فعله رفقا بالمطلوب وان اراد الضرر بطالبه
 واعناته لعداوة بينهما من ذلك وكذلك ان اشترى ديناً عليه لم يجز البيع ورد ان علم ابو الحسن
 قصد الضرر من اعمال القلب فانما يعلم باقراره قبل ذلك او بقرائن تدل عليه (وهل) رد شراه
 الدين عنتا (ان علم بائعه) أى الدين يقصد مشترية بشراثة العنت فان لم يعلم فلا يراد بيع الدين
 على المشتري لشخص ليس بينه وبين المدين عداوة ليرفع ضرره به (وهو) أى التقييد بعلم بائعه
 (الانظر) عند ابن رشد من خلاف من تقدمه غ انما وقعت على هذا الترجيح لابن يونس وعنه
 بقوله فى التوضيح فان لم يقله ابن رشد فهو بايه وهو الارجح ابن عرفة لو ثبت قصد مشترى الدين
 ضرر المدين والبائع جاهل بذلك ففى فسخ بيعه ومضيه وبيع على مشترية بتقلا عبد الحق عن
 بعض القرويين وغيرهم مع الصقلى ولا يشترط علم بائعه قصد مشترية الضرر بشراثة فريد وان لم يعلم
 بائعه وهو ظاهر ما عند ابن يونس وغيره فى الجواب (تأويلان لا) يلزم الضامن شئ (ان ادعى)
 شخص ديناً (على) شخص (غائب فضمن) شخص آخر الغائب فيما ادعى عليه به (ثم انكر) لغائب
 الدين بعد حضوره فلا يلزم الضامن شئ الا ان يثبت الدين بينه (أو قال) شخص (الشخص
 مدعى على) شخص (منكر) يكسر الكاف لما ادعى به عليه اطلاقه اليوم وانا أتيت به عند
 (وان لم أتك به) أى المدعى عليه المنكر (نقد) أى فيه (فانما ضمن) ما ادعت به عليه (ولم يأت)
 القاتل (به) أى المدعى عليه المنكر فى النقد فلا يلزم القاتل شئ (ان لم يثبت) المدعى به على المدعى
 عليه (بينه) فان ثبت به الزم الضامن مائت (ودل) يلزم الضامن مائت (باقراره) أى المدعى
 عليه لانه كشهادة البيعة عليه قال بعضهم وهو مدلول الكتاب أو لا يلزم الضامن مائت باقرار
 المدعى عليه عياض لو اقر المتكفل عنه بعد فلا يلزم الضامن شئ وهو نص كتاب محمد وعليه حمل
 بعضهم الكتاب فى الجواب تأويلان وظاهر كلام المصنف انهما فى المسئلتين لم يذكرهما الشارحان

(قوله الثانية) أي ضمنان المنكر (قوله ولو زاد) أي المنف (قوله الشرط) أي ان ليثبت بينة (قوله وما بعده) أي وهل باقراره
 تأويلان (قوله يفهم) بضم الياء وفتح الهاء الخ خبر كلام (قوله ذلك) أي رجوع الشرط وما بعده للمثليين (قوله الاول) أي
 بضم الهمز (قوله اعلمهم) أي الشارحين ومن تبعهم (قوله وفي لزومه)

٢٥٤

من التأويلين (قوله الاول)

أي الحق (قوله بها) أي
 بينة (قوله هنا) أي في المسئلة
 المشبهة (قوله لانه) أي
 الاقرار (قوله على نفسه)
 أي المقر (قوله للمدعي)
 صله (قوله) (قوله واخلف) أي
 القائل (قوله ومن كتاب
 الجدار الخ) بيان لما قاله في
 المفيد (قوله فيخلفه) أي
 المشترط صاحبه بعدم
 موافاقته الى الاجل المسمى
 (قوله هل يلزمه) أي الخلف
 (قوله قال) أي عيسى (قوله
 وسئل) أي عيسى (قوله الى
 الموافاة) أي الموافاة (قوله
 وهو) أي السلطان (قوله
 يسميانها) أي الموافاة بتعيين
 زمن لها (قوله أحدهما) أي
 الخصمين لا لاخر (قوله
 فيقول) أي الاخر (قوله
 قال) أي عيسى (قوله ذلك)
 أي ان لم أوفك فدعوا الحق
 (قوله يلزمه) أي القائل (قوله
 ثم قال) أي المدعي عليه
 (قوله قبلي) بكسر ففتح أي
 جهتي (قوله عليه) أي القائل
 اجلتي الخ (قوله والاول)
 بضم الهمز (قوله معناه)
 أي الكلام (قوله اذهنا)
 أي وفي بعضي ادى (قوله
 افرض) بفتح الفاء وسكون

الراء (قوله ثم قال) أي المدعي عليه (قوله قبلي) بكسر ففتح أي جهتي (قوله لانه) أي المدعي عليه (قوله ذلك) بضم
 أي الاتيان به (قوله عليه) أي المدعي عليه (قوله قههم) بضم القاء

(قوله) أي كون وافي بمعنى (قوله وبه) أي نهامة تعلم (قوله غير ظاهري) خبران (قوله وان تجوز الحط) عطفت على ان تفسير الخ (قوله واستدلاله) أي الحط عطفت على تجوز (قوله فيه نظر) خبران (قوله اذ كلامها) أي المدونة (قوله لذلك) أي كون وافي بمعنى (قوله وهو) أي قول ابن القاسم (قوله لانه) أي مادفعه الضامن (قوله اشتراه) أي الضامن العرض (قوله على انه) أي الضامن الذي اشترى عرضا ودفعه للمضمون له (قوله وساقته) أي عدم شراء ٢٥٥ العرض (قوله قدرا) أي في رجوعه بمثله او قيمته (قوله في انه) أي الكفيل (قوله لانه) أي الضامن الذي اشترى عرضا ودفعه (قوله والا) أي وان كان ضمنه بلائنه (قوله او باقرار الطالب الخ) عطفت على بيئته (قوله في هذا) أي عدم رجوع الضامن على المضمون المقر بدفع الضامن للمضمون له المنكر (قوله انه) أي الضامن (قوله بتقصيره) أي الضامن (قوله الاشهاد) أي على الدفع للمضمون له (قوله وله) أي ابن القاسم (قوله يرجع) أي الضامن على المضمون بعرض مادفعه الضامن للمضمون له بمحضرة المضمون (قوله لتقصير الغريم فيه) أي بترك الاشهاد (قوله والاول) أي عدم رجوع الضامن (قوله فهو) أي الضامن (قوله هذا) أي الخلاف المتقدم في رجوع الجميل بمادفعه للمضمون له بمحضرة المضمون ثم بحمله المضمون له (قوله فان دفعه) أي الضامن المال (قوله ولا يرجع) أي الجميل (قوله له) أي الجميل (قوله لانه) أي الجميل (قوله لتلقه بترك اشهاد عيسى) (قوله لانه) أي الجميل (قوله لانه) أي الجميل (قوله لتلقه بترك اشهاد عيسى) (قوله لانه) أي الجميل (قوله لتلقه بترك اشهاد عيسى)

بمعنى اتي وعميل له ان المسئلة السابقة أي قوله ان لم آتكم به لغد فانا ضامن عيوني في المدونة بان لم اوافك كافي هذه مخالف المصنف فيهما فافتنا ونصها قال ابن القاسم ومن ادعى على رجل حقا فانكره فقال له رجل انا به كفيل الى غد فان لم اوافك في غديه فانا ضامن للمال فان لم يأت به في غد فلا يلزم الجميل شيء حتى يثبت الحق بينة فيسكون جيلابه وبه تعلم ان تفسيره وت وغير ظاهر وان تجوز الحط تشديد القامع في الوفاء واستدلاله على هذا الضبط بلفظ المدونة المذكور فيه نظر اذ كلامها يدل على خلافه كما ترى والله اعلم البنائي ويدل لذلك ان ابن يونس اختصرها بانه ظان لم آتكم غدا (و) ان دفع الضامن شيئا للمضمون له (رجع) على المضمون (و) مثل (ما) أي المال الذي (أدى) بفتح الهمزة والذال المهمة مثله أي دفعه الضامن للمضمون له ان كان مثليا كعين وطعام بل (ولو) كان ماداه (مقوما) بضم الميم وفتح القاف والواو ومثلا عند ابن القاسم وهو المشهور ولانه كالسلف وأشار بولو الى قول غير ابن القاسم يرجع بقيمة المقوم وظاهره ولو كان المقوم عرضا اشتراه على انه سخي في توضيحه عن ان رشد الاتفاق على انه يرجع بمن ما اشتراه ان لم يحجب وساقته في الشامل قيد الحط ابن رشد اذا اشترى الكفيل العرض الذي تحمل به فلا اختلاف اعرفه في انه يرجع على المطلوب بالثمن الذي اشتراه به ما لم يحجب البائع فلا يرجع بماداد على القيمة وذ كرا بن يونس عن بعض القرويين انه يرجع بالثمن الذي اشترى به ان كان ضمن المضمون باذنه والا فيرجع بالاقبل من الثمن وقيمة ما تحمل به ويرجع عما أدى (ان ثبت الدفع) من الضامن للمضمون له بيئته عاينت دفع الدين للطالب او باقرار الطالب بقبضه من الضامن وأما اقرار المطلوب فلا يثبت به الدفع فيه هم من كلام المصنف ان الجميل لا يرجع اذ لم يكن الا اقرار المضمون عنه بان الضامن دفع الدين للطالب اذا أنكر الطالب القبض وهو كذلك قال في التوضيح ولم اعلم خلافا في هذا اذا أدى الضامن الدين بغير حضرة الغريم وما بمحضرة فلا ين القاسم في سماع عيسى انه لا يرجع بتقصيره بترك الاشهاد في سماع ابن زيد يرجع لتقصير الغريم فيه ابن رشد والاول اظهر لان المال للضامن فهو أحق بالاشهاد على دفعه وذ كر الحط سماع عيسى وكلام ابن رشد عليه فأنظره والله اعلم الحط تنبيه هذا اذا دفع الجميل من مال نفسه ولو دفع الذي عليه الحق للمال للجميل ليذفعه لصاحب الدين فدفعه ثم أنكره فان دفعه بمحضرة الذي عليه الحق فلا ضمان على الجميل الدافع ويعرمة المضمون ثانية بهد عين الطالب الجاحد فان أعدم المطلوب او عاب أخذ من الجميل ثانية ولا يرجع على المطلوب لعله انه لا شيء للطالب قبله كالدفعه المطلوب بمحضرة الجميل ويجده الطالب وأخذ من الجميل ثانية لعدم المطلوب أو غيبته وان دفعه الجميل من مال المطلوب في غيبته ضمنه للمطلوب وله تضمينه وان علم دفعه للطالب لانه أتلقه بترك اشهاد عيسى (قوله لانه) أي الجميل (قوله لتلقه بترك اشهاد عيسى) (قوله لانه) أي الجميل (قوله لتلقه بترك اشهاد عيسى)

أي الجميل (قوله انه) أي الشان (قوله قبله) بكسر ففتح أي جهة المطلوب (قوله لعدم) بضم فسكون أي فقر (قوله في غيبته) أي المطلوب (قوله ضمنه) أي الجميل (قوله وله) أي المطلوب (قوله تضمنه) أي الجميل (قوله وان علم) أي المطلوب (قوله لدفعه) أي الجميل (قوله لانه) أي الجميل (قوله لتلقه بترك اشهاد عيسى) (قوله لانه) أي الجميل (قوله لتلقه بترك اشهاد عيسى)

(قوله ترب) مفعول صلح المضاف لقاعله (قوله عند) صلة الاصح (قوله فينزل) بضم فتح مثقلا (قوله عن دنانير جيدة بدنانير
ودينة) لانه حسن اقتضاء (قوله وعكسه) اي صلحه عن دنانير دينة بدنانير جيدة لانه حسن قضاء (قوله فيهما) اي الصورتين
(قوله طعام السلم) اي المسلم فيه (قوله ولا يجوز) اي الصلح بادنى واجود (قوله بشرطه) عم باضافته للضمير جواز بيعه قبل
قبضه وبيعه بالمسلم فيه متاجزة وسلم رأس المال فيه (قوله وكذا) اي المذكور في جواز الصلح عنه من المدين وامتناعه من ضمانه
(قوله الاولى) بضم الهمزاي ٢٥٦ الصلح عن طعام السلم بادنى او اجود عنه بعد حلول الاجل (قوله عقب) صلة

اي الضامن رب الدين (عنه) اي المدين او المدين (بما) اي المال الذي (جاز للغيرم) اي المدين صلح
رب الدين به (على) القول (الاصح) من الخلاف عند بعض المتأخرين غير الاربعة الذين قدمهم
المصنف فينزل الضامن منزلة المضمون فيجوز صلح الضامن بعد الاجل من دنانير جيدة بدنانير
ردية وعكسه لجوازه للمضمون (تسكت) تعقب البساطي كلام المصنف بصورتين يجوز
الصلح فيهما للغيرم ولا يجوز للضامن احدهما طعام السلم الذي حل اجماعا له يجوز للغيرم الصلح
عنه بادنى واجود كما في المدونة ولا يجوز للضامن الثانية يجوز صلح الغيرم بغير الجنس بشرطه
ولا يجوز للضامن وكذا الصلح عن دنانير بدراهم وعكسه ويحجب عن المصنف بأنه لم يستثن هاتين
الامثليتين لانه لما ذكر الاولى في توضيحه عقب قوله ما جاز للغيرم ان يدفعه جاز للضامن قال لكن
قال المازري لم يطردها الى الجواز في المدونة في الطعام من السلم فانه منع الكفيل ان يصالح
من له الدين اذا حل الاجل بطعام اجود مما تحمل به او ادنى منه وان فعل ذلك قضاء عن الغيرم
لا يشترطه لنفسه لانه يبيع الطعام قبل قبضه اه فلم يعتمد ما ذكره المازري عنها واما الثانية ففي
التوضيح قبل هذا بنحو وصيغة مختلفة قول المدونة اذا صالح بعثلى مخالفت جنس الدين فغضه
في السلم الثاني واجازه في الكفالة ابن عبيد السبيلام وهو اقرب لان الباب باب معروف ومالا
يجوز للغيرم دفعه عوضا عما عليه لا يجوز للضامن فلو ضمنه في عروض من سلم فلا يجوز للضامن
الصلح عنها قبل الاجل بادنى صفة او قدر الدخول ضع وتجل ولا باكثر قبل الاجل لدخول حط
الضمان وازيدك قاله تمت طفي لانه يبيع الطعام قبل قبضه زاد في المدونة لان المطلوب
مخير ان شاء اعطى الجبل مثل ما أدى او ما كان عليه وقوله لم يعتمد ما ذكره المازري عنها فغضه
نظر اذ بقي المصنف لاستدله في مخالفة المدونة وقوله اختلف قول المدونة اذا صالح بعثلى
الخ اي والدين هين ابن عرفة وفي منعه عن عين بعثلى وجوازه قول سلها وكذا التها ونص سلها
وان كان دينك مائة دينار من قرض فصالحك الكفيل عنها قبل الاجل اوبعد بشئ يرجع
الى القيمة جاز ذلك ويرجع الكفيل على الغيرم بالاقل من الدين او القيمة لما صالح به وان
صالحك الكفيل بطعام اوبع ياقضي بتمه لم يجوز لان الغيرم بالخيار ان شاء اعطاك مثله او الدين
اه ونص كذا التها ومن تكفل بمائة دينارها شمية فادها دمشقية وهي دون ابرضا الطالب
رجع بعثلى ما أدى ولو دفع فيها عرضا او طعاما فالغيرم بخير في دفع مثل الطعام او قبة العرض
او ما لزمه من أصل الدين اه فسكلاهما في المصالحة عن العين بعثلى كما قال ابن عرفة خلافا
لتميم ابن عبد السلام اما المصالحة عن العين يقوم بخاتمة كما تقدم في نص سلها وسكى المازري

ذكر (قوله قوله) اي ابن
الحاجب (قوله قال) جواب
لما (قوله هذا) اي الجواز
اي ما جاز للغيرم الصلح به
جاز للضامن الصلح به (قوله
في الطعام) صلة يطرده (قوله
فانه) اي ابن القاسم (قوله
وان فعل ذلك الخ) مبالغة في
المنع (قوله لانه يبيع الطعام
الخ) علة منع (قوله هنا) اي
في هذا المختصر (قوله عنها)
اي المدونة (قوله واما
الثانية) اي الصلح بغير
الجنس بشرطه (قوله قبل
هذا) اي قول ابن الحاجب
ما جاز للغيرم ان يدفعه الخ
(قوله اذا صالح) اي الجبل
(قوله وهو) اي الاجازة
وذكره التذكير خبره (قوله
ان شاء) اي المطلوب (قوله
اعطى) اي المطلوب (قوله
مثل) مفعول ثان لا عطى
(قوله ادنى) اي الجبل (قوله
او ما كان عليه) اي المدين
عطف على ما أدى (قوله وفي
منعه) اي الصلح (قوله
وجوازه) اي الصلح حسن

عين بعثلى (قوله عنها) اي المائة دينار (قوله يرجع) اي الشئ المصالح به (قوله جاز ذلك) عليه
اي الصلح (قوله وان صالحك الكفيل) اي عن مائة دينار (قوله اعطاك) خطاب للكفيل (قوله مثله) اي الطعام (قوله
دمشقية) بكسر فتح فسكون (قوله وهي) اي التمشقية (قوله دونها) اي الهاشمية (قوله برضا الطالب) صلة أدى (قوله يرجع)
اي الكفيل على المبكول (قوله فيها) اي الهاشمية (قوله من أصل الدين) بيان ما (قوله فسكلاهما) اي ما في الكتابين

(قوله عليه) أي جواز الصلح عن العين بمقوم (قوله وقبله) بفتح فكسر (قوله وفي منه) أي الصلح (قوله للكفيل) صلة المصالحة (قوله وقبله) بفتح فكسر (قوله وثبت) أي ذكر الطعام (قوله إن الصلح بمقوم) مفعول أخذ (قوله فلا يرده شيء الخ) تفرع على إراد المسئلة المتفق عليها (قوله عليه) أي جوازها (قوله وقبله) بفتح فكسر (قوله وإن ٢٥٧) كان الخلاف الخ (قوله فيها) أي المصالحة عن عين بمقوم

(قوله عند غيره) أي المازري
(قوله ثم قال) أي البناني
(قوله وإلى منع الخ) صلة
رجع (قوله وكذا) أي صلح
الكفيل عن عين بمقوم
رجوعه بالأقل (قوله وسوخ)
أي الكفيل (قوله بقط) أي
اسقاط (قوله أو صفة) عطف
على قدر (قوله فلا يرجع)
أي الكفيل (قوله بذل)
أي دفع (قوله بدفع الدين)
صلة برئ (قوله أو هيته)
أي الدين عطف على دفع
(قوله) أي المضمون (قوله
أو إبراهيم) أي المضمون (قوله
منه) أي الدين (قوله أو
موت) أي المضمون (قوله
منه) أي الدين (قوله لأن
طلبه) أي الضامن (قوله
وهبه) أي رب الدين الضامن
(قوله أخذه) أي رب الدين
الدين (قوله منه) أي
الضامن (قوله لعدم) يضم
فيسكون أي فقير (قوله
وتمت) أي المدة (قوله برئ)
الضامن الخ) جواب أن
(قوله من تركه الضامن)
صلة بجعل (قوله مستحقه)
أي الدين (قوله به) أي الدين
(قوله في ماله) أي الضامن
صلة خاص (قوله إن فلس)

عليه الاتفاق وقبله ابن عرفة وأما المصالحة عن العرض بعرض أو عين فقال ابن عرفة وفي منعه
عن عرض بعين أو عرض مخالف له مباح عيسى بن القاسم ونقل ابن رشد وأما المصالحة عن
المثل بمثل من غير جنسه كتمر عن تمخ ابن رشد فيه قولان بالجواز والنهي وبهذا قدم ابن البساطي
أطلق في منع المصالحة بغير الجنس لا الكفيل وفيه تفصيل وقول تت فدرج هنا على
ما استقر به ابن عبيد السلام يلزم عليه مخالفة المشهور ولان ما في سلمها هو المشهور كما صرح به ابن
زرقون وقبله ابن عرفة وما في كفالته اضطرب عباس سقط عند ابن عتاب ذكر الطعام هنا
وثبت في كثير من النسخ وفي رواية يبيح قوله أو إعام لا يجبيها والظاهر أن المصنف أراد
المسئلة المتفق عليها وهي المصالحة بالمقوم عن العين ولم يرد المصالحة بالمثل لقوله ورجع بالأقل
منه أو قيمته وقد أخذوا من عبار ابن الحاجب التي كهذه أن الصلح بمقوم فلا يرده شيء ثم ذكر
وأما الصلح عن الذهب بالورق وعكسه فقبه قولان بالجواز والنهي ذكره ما في المدونة وجرم
البساطي يقتضي أنه متفق عليه وليس كذلك اه كلام طي البناني المصالحة بالمقوم عن
العين نص على جوازها في المدونة وحكي المازري الاتفاق عليه وقبله ابن عرفة وإن كان الخلاف
موجود فيها عند غيره كما في التوضيح إذا قلنا أن الجواز فيها هو الأرجح ثم قال قال في التوضيح
الراجح وإلى منع المصالحة بالدرهم عن الدين وبالعكس رجح ابن القاسم وأثبت وأما ما
اه وأما صلحه عن طعام يبيع باجود منه أو أدنى فإن منه للضامن دون الغريم ذكره في
المدونة ونقل في ضيق بعد ذكره أن الكفيل كالغريم فيما يجوز من الصلح ويمنع عن المازري
ما نصه لكن لم يطرده في المدونة في الطعام من السلم فانه منع الكفيل أن يصلح إذا سلم
الأجل بطعام أجود أو أدنى منه وعلمه بأنه يبيع الطعام قبل قبضه لمصلحة الخيارات للمدين الخ
(ورجع) الضامن إذا صلح عن العين بمقوم (بالأقل منه) أي دين العين (أو) من (قيمه) أي
المقوم المصالح به فإيهما كان أقل يرجع به في الجواهر إذا صلح الكفيل بارجح بالأقل من الدين
أو قيمة ما صلح به وكذا لو سوخ بقط قدر من الدين أو صفة فلا يرجع إلا بما بذل اه (وان برئ)
من الدين (لاصل) أي المضمون بدفع الدين الذي عليه المستحق أو هبته له أو إبراهيم منه أو موته
ملا أو الطالب وارثه أو أخذه على دين ثابت لازم (برئ) منه الضامن لأن طلبه فرع ثبوت الدين
على المضمون (لا) يثبت (عكسه) أي لا يلزم من برائة الضامن برائة المضمون فإن اسقط رب الدين
الضامن عن الضامن أو وهبه الدين أو أخذه منه لم يدم المضمون أو غيبته أو كان الضامن مقيدا
بمدة وقت والمضمون حاضر ملي برئ الضامن دون المضمون (ويجمل) يضم العين وكسر الجيم مثقلة
الدين المؤجل المضمون (عوت الضامن) له أو فلسه قبل حلول أجله من تركه الضامن وحاص
مستحققه به غرما الضامن في ماله أن فلس تلرب ذمته وحلول ما عليه بموته أو فلسه ولو حضر
المضمون مليا (ورجع وارثه) أي الضامن على المضمون (بعد) تمام (أجله) أي الدين فلو مات
الضامن عند حلول أجله أو بعده والمضمون حاضر ملي فلا يؤخذ من تركه الضامن شيء من الدين

٢٢ مخ ت أي الضامن (قوله تلرب ذمته) أي الضامن الخ علة بجعل الخ (قوله ما عليه) أي الضامن (قوله على
المضمون) صلة بجمع (قوله أجله) أي الدين (قوله أو بعده) أي الملول (قوله والمضمون الخ) حال (قوله من الدين) بيان شيء

(قوله من ماله) أي المضمون (قوله لا لك) أي - لاول ما عليه بجنونه (قوله فان لم يترك الغريم الخ) مفهوم ان تركه (قوله ذمته) أي الكفيل (قوله على احد) صلة لا يطالب (قوله قولي) يفتح ادم مثني قول بلا تون لاضافته (قوله وهو) أي عدم طلب الضامن اذا حضر المضمون ملئاً (قوله وبه) أي المرجوع اليه صلة اخذ (قوله وعليه) أي المرجوع اليه (قوله وله) أي مالك رضى الله تعالى عنه (قوله فيما) أي المدونة (قوله له) أي المضمون له (قوله منهما) أي الضامن والمضمون (قوله وبه) أي مطالبة من شاء منهما صلة صدر (قوله ولا يطالب) أي الضامن (قوله وله) أي الغريم الخ حال (قوله يعدى) بضم فسكون ففتح (قوله لانه) أي الغريم الغائب (قوله حينئذ) أي حين كونه ذاملاً حاضر يعدى فيه (قوله فيؤدى) أي الدين (قوله من ماله) أي الغريم (قوله ونصها) أي المدونة (قوله للغائب) أي ٢٥٨ المضمون (قوله يعدى) بضم الياء وسكون العين المهملة وفتح الدال

المهملة أي يسلط الحاكم رب الدين على اخذ ماله (قوله فلا يتبع) أي رب الدين (قوله وقال غيره) أي ابن القاسم (قوله في تثنيته) أي مال الغريم الغائب (قوله والنظر فيه) أي مال الغائب مطف على تثنيته (قوله بعد) بضم فسكون أي عسر وصعوبة (قوله فيؤخذ) أي الدين (قوله الغير) أي غير ابن القاسم (قوله تفسير) أي لقول ابن القاسم (قوله وكذا) أي حملنا قول الغير على التفسير (قوله ماله) أي قول الغير (قوله ادركنا) بسكون الكاف (قوله من الشيوخ) بيان من قوله وبه أي قول الغير (قوله وفي بعض النسخ) أول يبعد اثباته وهو الذي اصلت

كله (او) موت (الغريم) أي الدين المضمون فيعجل الدين الذي عليه من ماله لذلك ويهمل (ان ترك) الكفيل او الغريم وقاه (و) أي الدين فان لم يترك الغريم وقاه فلا يطالب الكفيل بالدين حتى يتم اجله اذ لا يلزم من - لاول الدين على المدين بجنونه او فلسه حمله على الكفيل لبقاء ذمته (و) ان حل اجل الدين ولم يدفعه المدين (لا يطالب) الضامن بالدين المضمون فيه (ان حضر الغريم) أي الدين المضمون حال كونه (مومرا) بالدين على - اذ قولي الامام مالك رضى الله تعالى عنه في المدونة وهو المرجوع اليه المشهور وبه اخذ ابن القاسم وعليه العمل وبه انضماؤه فيها ايضاً لطلبه مطالبة من شاء منهما وبه صدر ابن الحاجب ولا يطالب ايضاً اذا غاب الغريم وله مال حاضر يعدى فيه أي يسلط الحاكم رب الدين على اخذ ماله منه لانه حينئذ بمنزلة الحاضر المالى فيؤدى من ماله تكافى المدونة واليه اشار بقوله (او) غاب الغريم (و) (لم يبعد) أي يشق ويصعب (اثباته) أي مال الغريم الغائب (عليه) أي الطالب ولا النظر فيه ونصها واذا كان الغائب مال حاضر يعدى فيه فلا يتبع الكفيل وقال غيره الا ان يكون في تثنيته والنظر فيه بعد فيؤخذ من الجميل ابن رشد قول الغير تفسير لا خلاف وكذا حمله من ادركنا من الشيوخ وبه العمل وفي بعض النسخ اول يبعد اثباته أي او غاب الغريم وبضم ماله ولم يبعد اثباته عليه أي الطالب الخط وهو الصواب لان المراد ان في مطالبة الضامن مشروطاً باحد شيئين اما حضور الغريم مومراً او حضور ماله ذالم يبعد على الطالب اثباته لانه مطلوب والنظر فيه ابن عرفة وفيه يرجع مالك رضى الله تعالى عنه عن تغيير الطالب في طلب الجميل دون الغريم لوقفه على العجز عن طلب الغريم واخذه ابن القاسم ورواه ابن رهب ابن رشد قول مالك الذي اختاره ابن القاسم رضى الله تعالى عنه ما اظهر في ان الكفالة لا تلزم الكفيل مع ملاء المكفول عنه وحضوره واستوائهما في الدلالة ان قضى للمكفول له على الكفيل قضى في الحين للكفيل على المكفول عنه فاقضاء المكفول له على المكفول عنه أولى واقل عناء طق قول عبيد ظاهره ولو كان كثير المطل والدود وليس كذلك ليس كذلك لان التقييد بما اذا لم يكن ملداً ذكره ابن

النسخ عليه بعد ان كنت شرحته على نسخة تبعا لتف (قوله وهو) أي مافى بعض النسخ: أول يبعد الطابع اثباته عليه (قوله اثباته) أي المال (قوله وفيها) أي المدونة (قوله في طلب الجميل) أي او طالب الغريم (قوله لوقفه) أي طلب الجميل صلة تراجع (قوله به) أي الوقف على العجز عن طلب الغريم (قوله ورواه) أي الوقف على العجز عن طلب الغريم (قوله ابن رهب) أي عن مالك رضى الله تعالى عنه ما (قوله في ان الكفالة الخ) بيان لقول مالك الذي اختاره ابن القاسم رضى الله تعالى عنه (قوله واستوائهما) أي الكفيل والمكفول (قوله لانه) أي الشأن (قوله قضى) بضم فكسر (قوله عناء) يفتح العين المهملة ومدودا أي تعباً (قوله ظاهره) أي المصنف لا يطالب الضامن ان حضر المضمون ملئاً (قوله ولو كان) أي المضمون (قوله وليس كذلك) أي بل الحكم طلب الضامن اذا حضر المضمون ملئاً ما اظلا كثير الدود (قوله ليس كذلك) خبر قول (قوله لم يكن) أي المضمون

النسخ عليه بعد ان كنت شرحته على نسخة تبعا لتف (قوله وهو) أي مافى بعض النسخ: أول يبعد الطابع اثباته عليه (قوله اثباته) أي المال (قوله وفيها) أي المدونة (قوله في طلب الجميل) أي او طالب الغريم (قوله لوقفه) أي طلب الجميل صلة تراجع (قوله به) أي الوقف على العجز عن طلب الغريم (قوله ورواه) أي الوقف على العجز عن طلب الغريم (قوله ابن رهب) أي عن مالك رضى الله تعالى عنه ما (قوله في ان الكفالة الخ) بيان لقول مالك الذي اختاره ابن القاسم رضى الله تعالى عنه (قوله واستوائهما) أي الكفيل والمكفول (قوله لانه) أي الشأن (قوله قضى) بضم فكسر (قوله عناء) يفتح العين المهملة ومدودا أي تعباً (قوله ظاهره) أي المصنف لا يطالب الضامن ان حضر المضمون ملئاً (قوله ولو كان) أي المضمون (قوله وليس كذلك) أي بل الحكم طلب الضامن اذا حضر المضمون ملئاً ما اظلا كثير الدود (قوله ليس كذلك) خبر قول (قوله لم يكن) أي المضمون

(قوله ونسبه) أى التقييد بغير الملة (قوله لو كان) أى المضمون (قوله فله) أى الطالب (قوله وهو) أى كلام الغير (قوله وان قال ابن عبد السلام الخ) حال أو مبالغة (قوله فى عدمه) أى كلام الغير (قوله وجهه) أى كلام الغير (قوله تقييداً) أى لكلام ابن القاسم (قوله به) أى كلام الغير (قوله اذ قال) أى ابن رشد (قوله وهو) أى كونه تقييداً (قوله بالتخير) صلة جري (قوله عندنا) أى بقاسم (قوله بتصديقه) أى الضامن (قوله لا قراره) أى الطالب (قوله بعدمه) بضم فسكون أى فقر المضمون (قوله فله) أى الطالب (قوله طلبه) أى المضمون (قوله هذا) أى قول المصنف والقول ٢٥٩ له فى ملائته (قوله فانه) أى ابن رشد

(قوله عنه) أى مضمون (قوله ان القول للطالب) أى فى عدم المضمون (قوله وهو) أى قول مضمون (قوله اظهر) أى من قول ابن القاسم ان القول للضامن فى ملائته (قوله غرمه) أى الزعيم (قوله يثبت) أى الزعيم (قوله ما يسقطه) أى غرمه (قوله ولكن المصنف الخ) هذا كلام الخط (قوله هنا) أى فى المختصر (قوله ومن كان القول قوله) أى سواء كان طالباً أو ضامناً (قوله ويقيمهم) بضم فسكون ففتح (قوله هذا) أى ان لا يمين على من القول قوله (قوله المتحمل له) بفتح الميم الثانية (قوله عنها) أى اليمين بجملة (قوله الغريم) (قوله عليه) أى الكفيل الغريم (قوله لانه) أى مضمون (قوله ونصه) أى المتبطل (قوله والغريم حاضر) حال (قوله له) أى صاحب الدين (قوله فانه) مضمون (قوله عطف على عليه

المحاجب بقيل التقييد ونسبه ابن شماس لغير ابن القاسم ونصه قال غير ابن القاسم لو كان ملداً لكان له اتباع الجليل وهو القيد هو فى المدونة وهو عند ابن شماس وابن المحاجب والمصنف خلاف كلام ابن القاسم وان قال ابن عبد السلام فى عدمه خلافاً لظاهر وجهه فى المشاغل تقييد البنائى ظاهر كلام ابن رشد المتقدم ان التقييد به هو المعتمد اذ قال واستواءهم فى اللدد وهو ظاهر كلام المتبطل ايضا فمقتضى ترك طنى على عجم (تنبيه) بالتخير الذى يرجع عنه الامام جري العمل عندنا كما ذكره فى شرح العمليات عن سيدى العربى القاسم والله أعلم (و) ان تنازع الضامن والمضمون له فى ملاء المضمون (قوله) أى الضامن (فى) ثبوت (ملائته) أى المضمون عند ابن القاسم فليس للطالب طلب الضامن تصديقه فى ملاء المضمون ولا طلب المضمون لاقتراره بعدمه الا ان تشهد بینه بعدمه فله طلب الضامن او تجدد مال للمضمون فله طلبه حيث قد هذا خلاف ما استظهره ابن رشد فى نوازله مضمون فانه ذكر عنه ان القول للطالب الا ان يقيم الجليل بينة بجملة الغريم ابن رشد وهو اظهر لقوله صلى الله عليه وسلم الزعيم غارم فوجب غرمه حتى يثبت ما يسقطه ولكن المصنف استظهر فى توضيحه القول بان القول للمعمل فى ملائته ومشى عليه هنا ومن كان القول قوله فهل يمين ام لا لم ارجع صريحاً فى ذلك والظاهر انه لا يمين فيه الا ان يدعى عليه خصمه العلم ويقوم هذا من قول المقدمات مضمون القول قول المتحمل له وعلى الكفيل اقامة بينة ان الغريم ملى فان عجز عنها وجب عليه الغرم لانه قال اذ لم يعرف للغريم مال ظاهر فالجليل غارم البنائى ما استظهره ابن رشد فان المتبطل هو الذى عليه العمل ونصه واذا طالب صاحب الدين الجليل بدينه والغريم حاضر فقال له الجليل شألك بغيرك فهو على يديك وقال صاحب الدين الغريم معدم وما اجد له مالا فالذى عليه العمل وقاله مضمون فى العتبية ان الجليل يغرم الا ان يثبت بيسر الغريم وملاءه فغيره فان عجز حلف له صاحب الحق ان ادعى عليه مع رفته بيسره على انكار معرفته بذلك وغرم الجليل وله رد اليمين فان ردها حلف الجليل وبرئ وقال ابن القاسم فى الواضحة ليس على الجليل سبيل حتى يبدأ بالغريم اه فبان بهذا ان الراجح خلاف ما عليه المصنف وقد علم من عادته انه لا يعتمد استظهار نفسه وما استظهره ح من عدم اليمين الا بدعى العلم صرح به المتبطل كما تقدم والله اعلم (واقاد) رب الدين (شرط) أى اشتراط (اخذ) أى تغريم (ايهما) أى الضامن ومضمونه (شاء) الاخذ منه مبدأ على الاخر ولو ضرر ملياً على المشهور وفاقاً لذهذا الاشتراط بالنسبة

العمل (قوله ان الجليل يغرم) خبر الذى (قوله يثبت) أى الجليل (قوله فيمراً) أى الجليل (قوله فان عجز) أى الجليل عن اثبات بيسر الغريم (قوله له) أى الجليل (قوله ان ادعى) أى الجليل (قوله عليه) أى صاحب الحق (قوله بيسره) أى الغريم (قوله على انكار معرفته) أى صاحب الحق صلة حلف (قوله وله) أى صاحب الحق (قوله رد اليمين) أى على الجليل (قوله فان ردها) أى صاحب الحق اليمين على الجليل (قوله فبان) أى ظهر (قوله علم) بضم الهمزة (قوله من عادته) أى المصنف (قوله انه) أى المصنف (قوله لا يعتمد) أى فى هذا المختصر (قوله استظهار نفسه) أى فى توضيحه (قوله من عدم اليمين الخ) بيان ما (قوله صرح به المتبطل) خبر (قوله مبدأ) بضم ففتح مفتلاً مفعلاً وزاد من أيهما (قوله ولو ضرر) أى الاخر (قوله على المشهور) صلة واقاد

(قوله لانه) اى الجميل (قوله فان اختار) اى رب الدين (قوله هذا) اى افادة شرط اخذ ايهما شاء (قوله وبه) اى العمل بشرط اخذ
 ايهما شاء صلة قال (قوله لا يجوز الشرط المذكور) اى لا يعمل به (قوله لكونه) اى الجميل (قوله أولا) اى اولم يكن للشرط فائدة
 (قوله لانه) اى الجميل (قوله وان قال) اى الجميل (قوله فهو) اى الحق (قوله على) اى بشد الياء (قوله عليه) اى الجميل (قوله فلو فليس)
 اى الغريم (قوله المدين) تنازع ٢٦٠ فيه فليس واقتصر ووجد (قوله لا يطالب) اى الجميل (قوله بان يقول) اى

الضامن (قوله) اى
 المستحق الخ تصويرا لطلبه
 المستحق بتخليصه (قوله
 وسكوته) اى المستحق (قوله
 او تأخير) اى المستحق
 المضمون عطف على سكوته
 (قوله اما ان تأخذ دينك
 الخ) مفعول يقول (قوله
 وظاهره) اى المصنف (قوله
 انه) اى الضامن (قوله
 ذلك) اى طلب المستحق
 بتخليصه (قوله رب الدين)
 مفعول طلب المضاف لفاعله
 اى لافى طلبه الغريم
 بتخليصه فقد سكبت عنه
 (قوله فيه) اى كلام المصنف
 (قوله طاب) اى رب الدين
 (قوله لان الكفيل الخ)
 علة لا حاجة الخ (قوله غير
 ان قوله بعده لا يتسلم المال
 اليه لا يلاقيه) اى طلب
 الضامن رب الدين كل
 الملازمة اذ لا يتوهم من كون
 الضامن له طلب رب الدين
 بتخليصه كونه له طلب
 المضمون بتسليم المال لى
 يحتاج لنفيه لدفع التوهم
 والاستدراك على كلامه
 صريح في طلب الضامن
 رب الدين الخ لرفع ايهامه لا يفته ما بعده كل الملازمة (قوله لكن يتفرع عليه) اى وله طلب المستحق على
 استدراكه على الاستدراك قبل لرفع ايهامه عدم تفرع ما بعده عليه (قوله له) اى كلام المصنف (قوله وقول ابن عبد السلام)
 مطلق على كلام الخ (قوله فسكبت) اى رب الدين (قوله عنه) اى الغريم (قوله او نص) اى رب الدين

على
 استدراكه على الاستدراك قبل لرفع ايهامه عدم تفرع ما بعده عليه (قوله له) اى كلام المصنف (قوله وقول ابن عبد السلام)
 مطلق على كلام الخ (قوله فسكبت) اى رب الدين (قوله عنه) اى الغريم (قوله او نص) اى رب الدين

(قوله على تأخير) أي الغريم (قوله وجوبه) أي ثبوت الطلب (قوله المدين) مقول طلب المضاف لقاعله (قوله الاصل)
 أي المضمون (قوله اذا طوب) أي الضامن (قوله وليس له) أي الضامن طلب الاصل بخلافه (قوله يطلب) بضم فسكون ففتح
 أي الضامن (قوله وهو) أي كلام الجواهر (قوله لقوله) أي المدونة (قوله الطعام) أي المسلم فيه (قوله من الغريم) أي المسلم
 اليه المضمون (قوله ليوصله) أي الكفيل الطعام (قوله الى ربه) أي المسلم المضمون له (قوله وله) أي الكفيل (قوله طلبه) أي
 المكفول يدفع الطعام له (قوله يوصله) أي المكفول الطعام (قوله ويرى) أي ٢٦١ الكفيل (قوله ليؤديه) أي الضامن
 المال على تسليمه اليه (قوله
 وان سلمه) أي المضمون
 المال (قوله له) أي الضامن
 (قوله فضاغ) أي المال
 من الضامن (قوله لتتخرجه)
 أي الضامن الخ له ضمائه
 (قوله فهو) أي الضامن
 (قوله عنه) أي رب المال
 (قوله بغير اذنه) أي رب
 المال (قوله لانه) أي
 الضامن (قوله حينئذ)
 أي حين ارساله بالمال
 لربه (قوله السلم) أي
 الطعام المسلم فيه (قوله
 يده) أي الضامن (قوله
 فان كان) أي الطعام (قوله
 قائما) أي بيد الضامن
 (قوله الاصل) أي المكفول
 (قوله من كونه) أي
 القوات (قوله بتلف)
 كحرق ومروق وغصب وغرق
 (قوله أو تلف) كما كل
 الضامن وبيعه واعطائه
 (قوله فان كان) أي القوات
 (قوله فهو) أي الضامن
 (قوله مصدق) بفتح الدال
 (قوله عليه) أي الضامن
 (قوله في الحالة) صله المعهود (قوله في التبدية) صله الخلاف (قوله وان كان) أي القوات (قوله فهو) أي الكفيل (قوله
 للاصيل) أي المكفول (قوله بينه) أي الكفيل (قوله فان غرمه) أي الكفيل الطعام (قوله فانه) أي الطالب (قوله باع) أي
 الكفيل (قوله له) أي الكفيل (قوله من الطعام) بيان ما (قوله وياخذ) أي الاصيل (قوله منه) أي الكفيل (قوله فليس له)
 أي الاصيل (قوله ذلك) أي دفع مثل الطعام وأخذ الثمن (قوله ان يقبضه) أي الكفيل الطعام من الاصيل (قوله الوكالة) أي
 للطالب (قوله يقبضه) أي الكفيل الطعام على معنى الوكالة

على تأخير فالحميل أن لا يرضى بذلك ويقول رب الدين امان تطلب حقا من الغريم مجبلا
 والافاسطة على الحالة لان في ترك المطالبة بالدين عند وجوبه ضررا بالحمل لاحتمال ان يكون
 الغريم موسرا الا ان يدهس فيما يستقبل وانما تصح المطالبة اذا كان الغريم موسرا واما ان
 كان معسرا فلا مصل الحميل لان الطالب لا يطلب له على الغريم في هذا الحال اه واماطاب
 الضامن المدين ان يخلص الدين الذي عليه فلم يتعرض له المصنف وفي الجواهر للكفيل اجبار
 الاصل على تسليمه اذا طوب وليس له قبل ان يطلب اه ونقله القر في ذخيرته والمصنف
 في توضيحه قلت وهو مخالف لقوله في السلم الثاني ليس للكفيل اخذ الطعام من الغريم بعد
 الاجل ليوصله الى ربه وله طلبه حتى يوصله الى ربه ويبرأ من جالته اه وهذا هو الملام
 لقول المصنف لا تسليم المال اليه فلو قال المصنف وله طلب المدين بتخليصه عند أجله لا تسليم
 المال اليه لكان حسنا اه (لا) أي ليس للضامن طلب المضمون (بتسليم المال) المضمون فيه
 (اليه) أي الضامن عند حلول الاجل ليؤديه للمضمون له (و) ان سلمه فضاغ (ضمنه) أي
 الكفيل المال (ان اقتضاه) أي اخذ الكفيل المال من المضمون على وجه الاقتضاء
 واتخاذ لتزله منزلة صاحب المال فهو وصيل عنه بغير اذنه تعديا (لا) يضمن الكفيل
 المال الذي استلمه من المضمون ان (أرسل) بضم الهمزة وكسر السين أي الضامن أي أرسله
 المضمون (به) أي المال لربه لانه سينتد أمين للمضمون فضمن المال على المضمون حتى يصل
 لربه الخط هذه المسئلة في السلم الثاني من المدونة وقد اشبع الكلام عليها لركاكي في شرح
 مشكلات المدونة ونصه لا يتخلو قبض الكفيل الطعام من الذي عليه السلم من خمسة أوجه
 الاول ان يقبضه على معنى الرسالة فلا يتخلو الطعام من كونه قائما يده أو فائتا فان كان
 قائما فالطالب مخير ان شاء اتبع الكفيل وان شاء اتسع الاصل ولا خلاف في هذا وان فات
 الطعام فلا يتخلو من كونه بتلف أو تلف فان كان بتلف فهو مصدق ولا ضمان عليه ويبقى
 عليه الطلب بالكسالة خاصة ثم يجري على الخلاف المذهب في الحالة في التبدية بالمطالبة وان كان
 بالتلف من اكفيل فهو ضامن للاصيل مثل ذلك الطعام فان غرم الكفيل الطعام للطالب
 فلا تراجع به وبين الاصيل فان غرمه للاصيل فانه يرجع على الكفيل بمثل طعامه أو أخذته
 ان باعه ولا خلاف في هذا الوجه وان غرم الكفيل الطعام للطالب بعد ان باع ما أخذ من
 الاصيل فإراد الاصيل ان يدفع له مثل ما غرم من الطعام وياخذ منه الثمن فليس له ذلك
 الثاني ان يقبضه على معنى الوكالة فاذا قبضه برئت ذمة الاصيل قولا واحدا فان الطالب

(قوله يبعه) أي الطعام المسلم فيه (قوله عليه) أي الطعام (قوله على الطالب) صلة وقع (قوله وبهذا) أي وقوع الحكم بالقضاء على وجه صحيح صلة يؤول ٢٦٢ (قوله من قوله قبضه بحكم الخ) بيان ما (قوله به أو بمثله) أي الطعام (قوله وله) أي

طالبه (قوله منهما) أي الكفيل والاصل (قوله يبعه) أي الطعام (قوله ان كان) أي الطعام (قوله ثمنه) أي الطعام (قوله باعه) أي الكفيل الطعام (قوله لانه) أي اخذ ثمنه (قوله منه) أي الكفيل (قوله يبعه) أي الكفيل (قوله له) أي الطالب (قوله اختلافهما) أي الاصيل والكفيل (قوله انه) أي القبض (قوله احدهما) أي القوانين (قوله اصلين) أي قاعدتين (قوله احدهما) أي الاصيل (قوله اتفاقهما) أي المتنازعين (قوله فيه) أي المال (قوله أقر) أي القابض (قوله ادعى) أي القابض (قوله عنه) أي القابض (قوله منه) أي القابض (قوله والاصول) أي القواعد (قوله وبهذا) أي الاصل صلة قيل (قوله المظنر) أي المنع (قوله عليه) أي الكفيل (قوله ان لا يصدق) أي الاصيل (قوله وقد مات الاصيل والكفيل) حال (قوله يحمل) بضم فسكون ففتح أي القبض (قوله ولم يذكر) أي الركاكى

يجوز له يبعه بقبض الكفيل فان تعدى عليه الكفيل بعد صفة قبضه فالله على الطالب وقع بلا اشكال الثالث ان يقبضه على معنى الاقتضاء اما بحكم حكم على وجه يصح القضاء به كما اذا غاب الطالب وحل الاجل وخاف الكفيل اعدام الاصيل واحداث الفلاس وبهذا يؤول ما وقع في المدونة من قوله قبضه بحكم قاض أو قبضه برضا الذي عليه الطعام بلا حكم فالكفيل في هذا الوجه ضامن بوضع يده على الطعام وذمته عامرة به أو بعثله حتى يوصله الى طالبه وله مطالبة من شأمنهما اتفاقا مع قيام الطعام بالكفيل أو فواته فان غرم الاصيل فله الرجوع على الكفيل بطعامه أو مثله ان تلفه أو يثمنه ان باعه ان شاء أخذ الثمن ولا يجوز لطالبه يبعه بهذا القبض ان كان قائما ولا اخذ ثمنه ان باعه لانه يبيع الطعام قبل قبضه فان أخذ منه الطالب مثل طعامه بعد يبعه فما اقتضاء ساغ الثمن له فان أراد الاصيل ان يدفع له مثل الطعام الذي غرمه ويأخذ منه الثمن فليس ذلك له الرابع اختلافهما في صفة القبض فادعى الكفيل انه على معنى الارسال والاصل انه على معنى الاقتضاء فقيمة قولان قائمان من المدونة احدهما ان القول قول الاصيل وهو قول مالك بن نسيان قوله في الترض اذا قال قاضيه قبضته على معنى الوديعة وقال رب المال بل قرض ان القول قول رب المال والثاني ان القول قول القابض وهو قول اشهب وغيره وهو ظاهر المدونة في غير ما موضع وسبب الخلاف تعارض اصلين احدهما اتفاقهما على ان المال المقبوض للدافع ولا شيء فيه للقابض وقد أقر يقبضه ثم ادعى ما يسهط الضمان عنه فالاصل ان لا يقبل منه الا بدليل والاصول موضوعة على ان وضع اليد في مال الغير بغير شبهة يوجب الضمان وبهذا قيل القول قول الاصيل والاصل الثاني ان الاصل في الخطر والاباحة اذا اجتمعا ان يغلب حكم الخطر والكفيل ههنا قد ادعى قبضا صحبها والاصل قد ادعى قبضا فاسد فوجب كون القول قول القابض الذي هو الكفيل لان قوله قد اشبهه وقد ادعى امر امسأحا والاصل قد ادعى الفساد لان الكفيل لا يجوز له قبض الطعام من المكفول وانما له مطالبة بالدفع الى الطالب اليه برأى الكفالة فاذا ادعى الاصيل عليه انه قبضه على الاقتضاء فقد ادعى امر المحذور فوجب ان لا يصدق الخامس ايهام الامر وخلو القبض عن الثرائن وقدمات الاصيل والكفيل فهل يعمل على الارسال حتى يثبت القبض على الاقتضاء او يعمل على الاقتضاء حتى يثبت الارسال فهذا مما يتخرج فيه قولان ١٥ ولم يذكر في الوجه الاول اذا قبضه على معنى الرسالة وادعى التلف انه يخالف وقال ابن رشد وان قبض على معنى الرسالة فالضمان من الدافع بعد عين القابض على التلف ويبقى الحق عليهم ما على ما كان قبل ١٥ ونقل أبو الحسن عن ابن بونس عن ابن المواران القول قول الجميل في دعواه بغير عين لانه موثق وان اتهم احداهما وقال ابن رشد في الوجه الثاني اذا قبضه على وجه الوكالة فهو مصدق في دعوى تلفه بيمينه ان اتهم واذا صدق فيه كانت المصيبة من الطالب وبرئ المطلوب وسقطت الكفالة اذا كانت له يمينه على الدفع ولا يمكن تصديق القابض اذا ادعى التلف ولا اختلاف في هذا ثم قال الخطوط وقوله في الوجه الثالث اذا قبضه على معنى الاقتضاء

(قوله انه) أي الكفيل (قوله عليه ما) أي الاصيل والكفيل (قوله اتهم) بضم المثناة (قوله احلف) بضم الهمز ان (قوله فهو) أي الكفيل (قوله بيمينه) أي الكفيل (قوله فيه) أي تلفه (قوله له) أي المطلوب (قوله على الدفع) أي للكفيل

(قوله في كلام أبي الحسن خلافه) خير قوله (قوله قال) أي أبو الحسن (قوله قوله) أي ابن القاسم (قوله قال) أي ابن وضاح (قوله معناه) أي قوله بقضاء سلطان (قوله مليا) أي وغير ملد بدل ما يليه (قوله ان كان) أي الكفيل (قوله في هذا) أي التأويل (قوله بغية الطالب الخ) (قوله القرض) بفتح القاء وسكون الراء (قوله محله) بفتح فكسر أي حاله (قوله والطالب غائب) حال (قوله وقال) أي الجليل (قوله ان يفسل) أي المضمون (قوله وهو) أي المضمون الخ حال ٢٦٣ (قوله علمه) بضم فسكون أي فقرة (قوله قبل قدومه) أي

ان الكفيل ضامن سواء قبضه يحكم حاكم أو برضامن عليه الحق في كلام أبي الحسن خلافه قال قوله بقضاء سلطان قال عبد الحق قال ابن وضاح انكسر مضمون هذا اللفظ وقال ليس للسلطان هنا حكم قال ورايت فيما املاه بعض مشايخنا ان معناه ان يغيب الذي له الحق غيبة بعسدة ويحل الاجل ويقوم الكفيل على المكفول ويقول اخشى ان يعدم قبل قدومه فاعزم فينظر الحاكم فان كان المكفول مليا فلا شيء عليه للكفيل وان كان يخاف عليه العدم أو كان ملدا قضى عليه بدفع الدين وبراءته وجهه عند عدل أو عند الكفيل ان كان ثقة ونقله ابن عمر عن ابن مسلة أبو الحسن الان في هذه الحالة للمسئلة عن وجهها اذ لضمان في هذا القرض ومسئلة الكتاب فيها الضمان اه وفي الذخيرة اذا اراد الجليل أخذ الحق بعد محله والطالب غائب وقال أخاف ان يفسل وهو من يخاف عدمه قبل قدومه ولا يخاف الا انه كثير اللد والمطل مكن منه فان كان أمينا اقر عندده والا اودع ويبرأ الجليل والغريم وضمن المال من الغائب لانه قبض له بالحاكم وان كان المطلوب مليا وفيما فلا يؤخذ منه شيء لعدم الضرورة (ولزمه) أي الضامن (تأخير ربه) أي الدين من إضافة المصدر لفاعله ومفعوله المضمون (المعسر) ابن رشد ولا كلام للضامن في هذا اتفاقا لوجوب اقرار المعسر ونبيه المصنف على هذا لتلايحه الضامن بان تأخير اسقاط للضمان عنه فافاد ان التأخير يلزمه ولا تسقط عنه الكفالة (او) تأخير ربه المضمون (المعسر) بالدين فيلزم الضامن (ان سكت) الضامن عما ساء ما تأخير زمان يرى عرفا ان سكونه فيه يدل على رضاه ببقاء ضمانه الى الاجل الذي أخر اليه (أو لم يعلم) الضامن بالتأخير حتى حل الاجل الذي أخر به الدين المضمون اليه فالضامن مستقر على الضامن (ان حلف) رب الدين (انه) أي رب الدين (لم يؤخره) أي المضمون حال كونه (مسقطا) للضمان عن الضامن التخي وان لم يعلم الجليل بالتأخير حتى حل الاجل حلف الطالب انه لم يؤخره ليدقق الكفالة ويكون على حقه هذا قول ابن القاسم ومحله اذا كانت ذمة الغريم يوم حلول الاجل الاول والثاني سواء ولو كان موسرا يوم حل الاجل الاول ثم اعسر الآن فلا شيء له على الجليل لتفريطه حتى تلف مال غريمه ولم يعلم الكفيل فيعذر اضيا اه فان نكل سقطت الجمالة قاله ابن يونس وابن رشد وغيرهما ولو أشهد رب الدين حين التأخير انه لم يسقط الجمالة فالظاهر انه لا يحلف قاله المصنف (وان أنكر) الضامن التأخير حين علمه به (حلف) الطالب (انه) أي الطالب (لم يسقط) الطالب الجمالة بتأخير المضمون (ولزمه) أي الضمان الضامن وسقط التأخير وبني الدين حالا فان نكل لزمه التأخير وسقطت الكفالة هذا مذهب ابن القاسم في المدونة وقال غيره فيها الكفالة ساقطة بكل حال سواء حلف أو نكل وقبل لازمة بكل حال نقله ابن رشد وابن عرفة ونسبه وان أخره مليا فانه ككريمه في سقوط جماله وبقائها ثابته ان اسقط الجمالة صح تأخيرها والاحلف ما أخر الا على بقائها وسقط تأخيرها وان نكل

(قوله هذا) أي المذكور (قوله غيره) أي ابن القاسم (قوله فيها) أي المدونة (قوله وان أخره) أي الطالب غريمه (قوله مليا) حال من المفعول (قوله فانكر) أي التأخير (قوله جملة) أي الغريم (قوله حالته) أي الجليل (قوله وبقائها) أي حالته (قوله ان اسقط) أي الطالب (قوله والا) أي وان لم يسقطها (قوله حلف) أي الطالب (قوله ما أخر) أي الطالب غريمه (قوله وان نكل) أي الطالب

(قوله لزمه) أي التأخير الطالب (قوله غير أنه) أي الشان (قوله وكذا) أي الذي في أيدينا من البيان (قوله بلفظ والكفالة) إضافته للبيان (قوله ثابتة) أي ٢٦٤ بدل ساقطة (قوله وكذا) أي الذي في ضيق (قوله لم قال) أي الخط (قوله قال) أي

البساطي (قوله وهذا) أي استشكل البساطي (قوله غيره) أي ابن القاسم (قوله سقوطها) أي الكفالة (قوله في الوجهين) أي حلقه ونكوله (قوله ثبوتها) أي الكفالة (قوله فيهما) أي الوجهين (قوله نقل إلى الحسن) أي والكفالة ساقطة بكل حال (قوله فيه) أي نقل إلى الحسن (قوله فيه نظر) أي قول الخط والجملة خبر (قوله بسقوطها) أي الكفالة بكل حال (قوله قوله) أي ابن رشد (قوله فان علم) أي الجميل تأخير الغريم (قوله فأنكر) أي الجميل تأخير الغريم (قوله لم تلزمه) أي الجميل (قوله والا) أي وان لم يجب التأخير مع سقوط الكفالة (قوله ولان حلقه) أي الطالب الخ عطف على لان ابن رشد الخ (قوله هو) أي الخلف (قوله لا يبطل) أي الطالب (قوله اختصره) أي كلام البيان (قوله أي كلام البيان) (قوله وأخل) بفتحات مثلاً معجم الخاء أي الخط (قوله لزمه) أي كلام البيان (قوله وقوله) أي ابن رشد (قوله ابن رشد) فاعل فهم المضاف لمفعوله (قوله الغير) أي

لزمه وسقطت الكفالة الخط غير أنه في النسخة التي رأيت من البيان أثر قوله فان نكل لزمه التأخير والكفالة ساقطة بكل حال وكذا نقله عنه أبو الحسن وصاحب الذخيرة وقوله بكل حال مشكل لاقتضائه سقوط الكفالة مع حاقه وحيث لا فرق بينه وبين القول الثاني ونقل في التوضيح كلام ابن رشد بلفظ والكفالة ثابتة بكل حال واستشكله بأنه مثل القول الثالث وكذا نقله السارح في غالب نسخه وهو مشكل فإنه يقتضي ان مذهب ابن القاسم لزوم الكفالة اذا نكل وليس كذلك ثم قال واستشكله البساطي بوجه آخر قال بعد قوله انها ثابتة بكل حال فيه شيء لان يجنبه على انه لم يرد بالتأخير سقوط الكفالة فان نكل فالقياس سقوطها وهو مذهب ابن القاسم في المدونة اهـ وهذا يرتفع بان الذي في البيان ساقطة بكل حال لا ثابتة ويبقى الاشكال من الوجه الذي ذكره في التوضيح لكن على ما في البيان يبقى القول الثاني كانه الاول لا كما قال في التوضيح من كون الثالث كالأول ويزول الاشكال مرة واحدة بزوال قوله بكل حال من القول الاول على ما في البيان والظاهر انه كذلك في النسخ الصحيحة لان ابن عرفة نقله كذلك وكان القول الاول الذي لابن القاسم يفرق بين حلقه فلا يسقط الكفالة ويسقط التأخير وبين نكوله فقط الكفالة ولا يسقط التأخير وقول غيره سقوطها في الوجهين بمجرد التأخير والنبال ثبوتها فيه ما والله أعلم طي والذي عليه المناقلون لكلام البيان هو نقل إلى الحسن وصاحب الذخيرة ولا اشكال فيه وقول ح لاقتضائه سقوط الكفالة مع حلقه فيه نظر لان ابن رشد معروف بسقوطها لقوله اول كلامه فان علم فأنكر لم تلزمه الكفالة وبقي اللطاب ان احببت ان تضي التأخير على ان لا كفالة لك على الكفيل والا فاحلف انك انما أخرته على ان يبقى الكفيل على كفالتك فان حلف لم يلزمه التأخير وان نكل عن الامين لزمه التأخير والكفالة ساقطة بكل حال الخ ولان حلقه انما هو ليبطل التأخير حيث بطلت الكفالة كما في نقل ق وهكذا في نقل أبي الحسن وح اختصره وأخل بما يبدل على المطلوب منه وقوله وقد قيل ان ككفالة ساقطة بكل حال ليس هو الاول لان المراد بسقوطها في كل حال في الاول أي بقيد الانكار حلف أم لا وهو قول ابن القاسم في المدونة على فهمها ابن رشد والقول الثاني سقوطها بكل حال لا بقيد الانكار فعنده ان نفس التأخير يسقط لها وهو قول الغير فاقتصر القولان ونص المدونة فان لم يرض الكفيل بالتأخير شرب الطالب فاما ابرا الحيسل من حالته ويصح التأخير والام يكن له ذلك الا برضا الجميل فان سكبت الجميل وقد علم بذلك لزمته الجملة وان لم يعلم حتى حل اجل التأخير حلف الطالب ما أخره ما يرى الجميل وثبتت الجملة وقال غيره ان كان الغريم ملياً واخره تأخيراً يما سقطت الجملة اهـ فانت ترى قول الغير بسقوط الجملة غير مقيد بالانكار بل مطلق ولو علم وسكت أو لم يعلم حتى حل التأخير بخلاف قول ابن القاسم فقد انضح لك الحق وبيان لك ان بين القولين بونا وان كان ابن رشد فيهما في قسم الانكار ولا يضرنا ذلك لانه اشار الى ما في المدونة واما نقل المصنف في توضيحه عن ابن رشد ان الجملة ثابتة بكل حال فتع فيه ابن عبيد السلام وهو سبق قلم من ابن

(قوله وأخر) بفتح الحاء مئة لا (قوله ربه) أي الدين (قوله فليس له) أي رب الدين (قوله تأخير الغريم) مفعول بقصد (قوله له) أي رب الدين (قوله وان نكل) أي رب الدين (قوله لزومه) أي رب الدين (قوله من أنه لا يطالب الجبل الخ) بيان المشهور (قوله كقوله) أي الضامن (قوله له) أي المضمون (قوله دينارين) أي إلى شهر ٢٦٥ (قوله أو عشرين درهما) أي أو دفع له ديناراً في عشرين درهما إلى شهر (قوله في الثاني) أي ما بعده (قوله في الأول) أي ما في العقد (قوله في الموازية) خبر مقدم (قوله في أول) صلة وقعت (قوله وظاهره) أي المصنف (قوله أنه يلزم الجبل الخ) مفعول صرح بأسقاط الباء (قوله لم يبق الغبن المجعنة) (قوله أي الضمان صلة يلزم (قوله فلم يتعد المعلق أي الجواب (قوله والمعلق عليه) أي الشرط تقريره على تفسير الجزاء بالانقضاء وعدم لزوم شيء بها والشرط بمخالفة الشرع باتتقاء ركن أو شرط أو وجود مانع (قوله فلا اعتراض الخ) تقريره على فلم يتعد الخ (قوله ومثل) بفتحات مثقلاً (قوله بيان كان) أي الجعل الخ تصور المنطوق (قوله إذا غرم) أي الدين مستحقه (قوله ولأن الضمان الخ) عطف على لان الضامن الخ (قوله فخطوته) أي المصنفة تقريره على تصويره (قوله

عبد السلام لأنه لم ينقل كلام ابن رشد على وجهه بل اختصره فطعن القلم وكيف يصح أن يعزى لابن رشد ثبوت الجملة بكل حال وهو قد قال إن علم فأنكر فلا تلزمه الجملة فتأمل منصفاً والحق أحق أن يقبل والله الموفق وتبعه البنا في تثقيبها سكنت المصنف هنا عن قول ابن رشد هذا كما في التأخير الكثير وأما اليسير فلا حاجة فيه للضامن مع ذكره في توضيحه (و) أن حل أجل الدين وأخر ربه الضامن (تأخر) بفتحات مثقلاً (غريمه) أي مدين رب الدين (د) سبب (تأخير) أي الجبل فليس له طالب الغريم إلا بعد حلول أجل التأخير في كل حال (الأن يحلف) رب الدين أنه لم يقصد بتأخير الجبل تأخير الغريم فله طلب الغريم وإن نكل لزومه تأخير الغريم أيضاً واستشكل قوله تأخر الخ بأنه لا يأتي على المشهور من أنه لا يطالب الجبل مع حضور الغريم ويسره وأجيب بأنه آخره والمدين معسر أو غائب فأيسر الغريم أو حضر في إنشاء الأجل لم يلبأ فلا يطالب حتى يحل أجل تأخير الضامن (وبطل) الضمان (أن فسد) العقد الذي ترتب عليه مال (مضمحل) بضم الميم الأولى وفتح القوية والحاء المهملة والميم الثانية أي فمحل (به) الضامن عن المدين الذي ترتب الدين عليه كقوله دفع له ديناراً في دينارين أو عشرين درهما إلى شهر وأما الضامن له فله جملة فاسدة عند ابن القاسم في المدونة والعقنية وفي روايته عن مالك رضي الله تعالى عنهم أو سواء كان الضمان في العقد أو بعده امتنعاً في الثاني وعلى المشهور في الأول فلا يلزم الضامن شيء في الموازية كل جملة وقعت على حرام بين المتبايعين في أول أمرهما أو بعده فهي ساقطة لا يلزم الجبل به شيء علم المتبايعان بحرام ذلك وأوجه لاه علم الجبل بذلك أو جهله وظاهره سواء لم يمتنع به في نفسه لقوانه أم لا وصرح ابن سألون والجزيري حيث لم يعلم المحتمل بقساد الجملة أنه يلزم الجبل الجملة بالقيمة لأن علم (أو) أي وبطل الضمان أي لم يبق يلزم الجبل به شيء (أن فسد) الجملة نفسها باتتقار كتم الوشرط أو وجود مانعها فلم يتعد المعلق والمعلق عليه فلا اعتراض بتعليق انشئ على نفسه ومثل للجملة القاسدة فقال (ك) جملة (بجعل) بضم الجيم وسكون العين أي عوض (من غير ربه) أي الدين (المدينه) بأن كان من ربه ومن المدين أو من أجنبي للضامن لأن الضامن إذا غرم رجوع بمثل ما غرمه وازداد الجبل وهذا سلف بزيادة ولأن الضمان أحد الثلاثة التي لا تكون إلا لله تعالى والثاني القرض والثالث الجامعة طوقه صادق بثلاث صور ومفهومة أنه إن كان الجعل من ربه أو من أجنبي لمدينه فإنه جائز بشرط حلول الأجل في الأول فهذه النسخة صحيحة إقاده عب البشاني في التوضيح لا يجوز للضامن أن يأخذ جعلاً سواء كان من رب الدين أو من المدين أو من غيرهما المازري للمنع علمان أولاً أن ذلك من بيعات القرض لأن من أخذ عشرة على أن يتحمل بمائة لم يدر هل يقلص من يتحمل عنه أو يغيب فيخسر مائة ولم يأخذ إلا العشرة أو يسلم من القرامة ويفوز بالعشرة ثانياً أنهما دائرتين أحدهما ممنوعين لأنه إن أدى الغريم الدين كان له الجعل

٢٤ منج ث انه أي الشأن (قوله من ربه) أي الدين (قوله فانه) أي الضمان (قوله في الأول) أي كون الجعل من ربه (قوله في ضيق) خبر مقدم (قوله كان) أي الجعل (قوله إن ذلك) أي أخذ الضامن الجعل (قوله ثانياً أي العلتين) (قوله انه) أي أخذ الضامن الجعل (قوله لانه) أي الشأن (قوله له) أي الضامن

(قوله وان ادى الضامن) اى الدين (قوله ورجع) اى الضامن (قوله به) اى ما اداه الضامن (قوله كانه) بفتح الهمزة وشدة النون اى الضامن (قوله اسلف) اى الضامن ٢٦٦ المدين (قوله فسكران) اى اداؤه ورجوعه واخذه الجعل (قوله والبطلان)

باطلا وان ادى الضامن ورجع به على المضمون صار كانه اسلف ما ادى ورجع الجعل فسكران سلفا بزيادة اه والبطلان مقيد بكون الجعل من رب الدين او من غيره وعلم رب الدين والازمت الجمالة ورد الجعل قال في شرح التحفة اعلم ان الجعل ان كان للجعل رد الجعل قول واحد او يقتري الجواب في ثبوت الجمالة وسقوطها وفي صحة البيع وفساده على ثلاثة أوجه فتارة تسقط الجمالة وينتد البيع وتارة تثبت الجمالة والبيع والثالث يختلف فيه في الجمالة والبيع جميعا فان كان الجعل من البائع كانت الجمالة ساقطة لانها بيع عوض والبيع صحيح لان المشتري لا مدخل له فيما فعل البائع مع الجعل وان كان الجعل من المشتري اى او من اجنبي ولم يعلم البائع به فالجمالة لازمة كالبيع لان الجعل غير البائع حتى يخرج سلعة واختلف اذا علم البائع فقال ابن القاسم في كتاب محمد تسقط الجمالة يريد بخير البائع في ساعته وقال محمد الكفالة لازمة وان علم البائع اذ لم يكن له في ذلك سبب واصله للتمنى انظر وقول ز ومفهومه صور فان الخ العورة الثانية منه ما دخل في منطوق المصنف وليست من مفهومه وقد علم جوازها فتد على المنطوق وتفسد به اهذه النسخة اعني من غير مدينه غ في كثير من النسخ اوفسدت كبعض وان من غير مدينه كدنيه بالغين المجهمة والياء والراء وزيادة وان وكدنيه بكاف التشبيه فهو كقوله في توضيحه لا يجوز للضامن ان يأخذ جعلا من رب الدين او المدين او غيرهما وفي بعض النسخ وان من عند رب مدينه بالعين المهملة والنون والذال ولمدينه باللام وصوابه على هذا لان من عند رب مدينه بلا الناقصة حتى يطابق قوله في توضيحه اختلف اذا كان رب الدين اعطى المديان شيئا على ان اعطاه جمالا فاجاز ما لا ابن القاسم واشهب وغيرهم رضى الله تعالى عنهم وفي الغيبة عن أشهب لا يصح وعنه أيضا انه كرهه وقال اللغوي وغيره الجواز بين الخطهاتان النسختان اللتان ذكرهما غير مشهرتين والنسخة المشهورة من غير مدينه كاذ كونه أولا باسقاط وان وغير بالغين المجهمة والراء والياء ولمدينه بلام الجر وهذه معناه فاسد لانها تدل على ان الضمان يفسد اذا دفع غير رب الدين للمديان جعلا على ان يعطى رب الدين جعلا وهذا لا يصح لانه تقدم في كلام ابن عازي ان الجعل لو كان من رب الدين للمديان يصح فاحرى ان كان من غيره ولو كان بدل اللام كاف صحت لانها ترجع الى الاولى غير انه يدعى فيم الله اذا كان الجعل من عند ربه أحرويا فالولى النسخ واحسنها النسخة الاولى التي ذكرها ابن عازي ويدخل في قوله بكجعه ل جميع العور التي لا تجوز فيها الجمالة لدخول الفساد بين الكفيل والطالب والمطلوب ويبطل الضمان بجعل للضامن ان كان الجعل مالا بل (وان) كان الجعل (ضمان مضمونه) اى الضامن من اضافة المصدر لقائه ومفعوله محذوف اى الضامن بأن ضمن أحدهما الآخر ليضمنه الآخر بان تدان رجلان ديانا من رجلين ويضمن كل منهما صاحبه فيما علمه لرب الدين فيمنع اذا شرط ذلك لان اتفاق يدون شرط ويجعل تقديرا مفعول المصدر مدين الضامن بان يقول له اخذنى وانا اضمن لك مدينك واستثنى من المبالغ عليه فقال (الا) تضامنهما (في) عن ترتب عليه ما بسبب (اشترائى) معين مشترك (بينهما) اى المتضامين بان يشتريا شيئا معا مشتركا

اى للضمان (قوله وعلم رب الدين) اى باخذ الضامن جعلا من غيره (قوله والا) اى وان لم يعلم رب الدين أخذ الضامن جعلا من غيره (قوله ورد) اى الجعل (قوله رد) اى الجعل (قوله على ثلاثة أوجه) صلة يقتري (قوله يختلف) بضم الياء وفتح اللام (قوله به) اى الجعل (قوله اخرج) اى البائع (قوله واختلف) بضم التاء (قوله اذا علم البائع) اى باخذ الضامن جعلا من المشتري أو من اجنبي (قوله في سلعة) اى امضاء بيعها بلا جمالة ورده (قوله واصله) اى كلام شارح التحفة (قوله انظر الخط) فيه كلام طويل لا يناسب نقله هنا (قوله الصورة الثانية منها) اى من اجنبي لمدينه (قوله داخله في منطوق المصنف) لصدقه بنى ربه ومدينه بان يكون الجعل من اجنبي او المدين الجعل وينتفى ربه وثبوت مدينه بان يكون الجعل من اجنبي لمدينه وهذه هي الصورة الثانية من صورتي المفهوم عند

عيب وثبوت ربه ونفى المدين بان يكون الجعل من ربه الجعل (قوله وقد علم) بضم العين (قوله جوازها) اى بينهما الصورة الثانية (قوله فتد) اى الصورة الثانية (قوله بعها) اى الصورة الثانية (قوله وعنه) اى أشهب (قوله انه) اى أشهب (قوله أولا) بشد الواو (قوله من المبالغ عليه) اى ضمان مضمونه

كانه) بفتح الهمزة وشدة النون أى المذنب (قوله عدم) بضم فسكون أى فقر (قوله فيما داه) صلاته أو اه (قوله إذا كانوا) أى الجماعة.

(قوله في هذا) أي الجلاء فقط (قوله أفردت) بضم فسكون فكسر (قوله مفرعا) بضم ففتح فكسر مفعلا لاجل من المصنف (قوله لها) أي مسئلة المدونة (قوله على ما تقدم) أي إلا أن يشترط جملة بعضهم عن بعض ورجع المؤدى بغير المؤدى عن نفسه بكل ما على الملقى ثم ساواه (قوله بستمائة) صلة اشترى وبأوله لا عوض (قوله بالجالة) صلة اشترى أيضا وبأوله المصاحبة (قوله الدافع) تفسير لقاعل أي المستتر فيه (قوله ٢٦٨ احدهم) مفعول لتي (قوله أي الدافع) تفسير لقاعل اخذ المستتر فيه (قوله الملقى)

تفسير لمفعول اخذ البارز واشترط جملة بعضهم عن بعض على احد القولين الاتيين في هذا كثلثة اشترى واسلمة بثلاثمائة على كل مائة وقضاة منو افلتي البائع احدهم فآخذ منه الجميع مائة عن نفسه ومائتين عن صاحبه فان وجد الغارم احدهم ما آخذ منه المائة التي دفعها عنه وخمسين نصف المائة التي دفعها عن صاحبه ما ثم كل من وجد منهما الثالث آخذ منه خمسين ثم ذكر المصنف مسئلة المدونة في الجلاء الستة التي افردت بالتصانيف مفرعا لها على مائة قدم فقال (فان اشترى ستة) سلمة مشتركة بينهم سوية (بستمائة) على كل منهم مائة (ب) شرط (الجالة) من كل واحد منهم لباقيهم (فلتي) البائع (احدهم فآخذ منه الجميع) أي الستة مائة عن نفسه اصاله لا يرجع بها وخمسمائة جملة عن الخمسة الباقيين يرجع به عليهم (ثم ان اتي) الدافع (احدهم) أي الخمسة (آخذ) أي الدافع الملقى (بمائة) عن نفس الملقى بقي اربعة مائة للدافع فيساوي الملقى فيها فآخذ (بمائتين) فيه كل منهما غرم مائتين عن الاربعة الباقيين (فان اتي احدهما) أي الدافع والملقى الاول (ثالثا) من الستة المتضمنين (آخذ) أي احدهما الملقى الثالث (بخمسين) عن نفس الملقى الثالث ربع المائتين المدفوعتين عن الاربعة يتبقى من المائتين مائة وخمسون فيساوي احدهما في الملقى الثالث (و) يأخذ (بخمسة وسبعين) عن الثلاثة الباقيين (فان اتي الثالث) الذي دفع خمسة وسبعين جملة عن الثلاثة الباقيين (رابعا) من الستة (آخذ) أي الثالث الرابع (بخمسة وعشرين) عن نفس الرابع يتبقى من الخمسة والسبعين التي دفعها الثالث جملة خمسون فيساوي الثالث الربع فيساوي (بثمانين) أي بخمسة وعشرين جملة عن الباقيين (ثم) ان اتي هذا الرابع خامسا من الستة (بأثنى عشر ونصف) عن نفس الخامس يتبقى للاربع من الخمسة والعشرين اثناعشر ونصف فيساوي الخامس فيها (و) يأخذ (بستة وربع) جملة عن السادس فان اتي الخامس السادس (آخذ بستة وربع) ولم يذكر المصنف لوضوحه ولم يذكر هنا ايضا كيفية استبقاء العمل حتى يصير كل واحد من الستة دافعا للمائة التي عليه وقد ذكرها في توضيحه عن المازري بعض مشايخي فيسه تطويل فنشر منه النقص وذكر طريقا قال وان كان لا يناسب كلام المصنف كل المناسبة فقال اذا اتي البائع احده المشتريين وآخذ منه الستة ثم اتي هذا الدافع واحدا من شركائه في الشراء طالبه بثلاثمائة مائة تخصه ومائتين بطريق الجالة لانه يقول له قد دفعت ستمائة مائة بتخصي لا رجوع لي بها وخمسمائة عندك وعن اصحابك يخصك منها مائة تبقى اربعة مائة عن اصحاب الاربعة انت جميل معي بالذلك يطالبه بثلاثمائة فاذا آخذها منه استقر ان كل واحد منهما دفع ثلاثمائة وقد عانت تفصيها فاذا القيا بالناط الباء بمائة تخصه وتبقى ثلاثمائة هو ههما جميل به ان يطالبه بمائة منها بالجالة في اخذ ان المائتين فيقتسمانها فيبقى لكل منهما مائة

تفسير لمفعول اخذ البارز (قوله فيساوي) أي الدافع (قوله فيها) أي الاربعة مائة (قوله فيآخذ) أي الدافع الملقى (قوله منهما) أي الدافع والملقى (قوله اي احدهما) تفسير لقاعل اخذ (قوله الملقى) تفسير لمفعول اخذ (قوله اي الثالث) تفسير لقاعل (قوله الرابع) تفسير للمفعول (قوله ذكرها) أي كيفية استبقاء العمل الخ (قوله بعض مشايخي الخ) كلام تت (قوله فيه) أي ما في التوضيح عن المازري (قوله وذكر) أي بعض مشايخ تت (قوله طريقا) أي مختصرا (قوله قال) أي بعض مشايخ تت (قوله وان كان) أي الطريق المختصر الخ (قوله فقال) أي بعض مشايخ تت (قوله المشتريين) بكسر الراء جمع مشترك (قوله واخذ) أي البائع (قوله منه) أي احدهم (قوله طالبه) أي الدافع (قوله لانه) أي الدافع

(قوله اي الملقى) (قوله بها) أي لاربعة مائة (قوله فلذلك) أي المذكور من كونه تخصه مائة اصاله ولثلاث ومائتان جملة على يطالبه الخ (قوله يطالبه) أي الدافع الملقى (قوله فاذا أخرها) أي الدافع الثلاثمائة (قوله منه) أي الملقى (قوله منهما) أي الدافع والملقى (قوله فاذا القيا) أي الدافع والملقى (قوله طالبه) أي الدافع والملقى (قوله منها) أي الثلاثمائة (قوله بالجالة) صلة يطالبه وبأوله سببية (قوله فيآخذ ان) أي الدافع وملقى (قوله اي الدافع وملقى)

قوله طالبوه) أى الثلاثة الرابع (قوله لهم) أى الثلاثة (قوله هو) أى الرابع (قوله بهما) أى المائتين (قوله معهم) أى
لثلاثة (قوله فيطالبونه) أى الثلاثة الرابع (قوله بصحته) أى الرابع (قوله منهما) أى المائتين (قوله وهى) أى حصته من
مائتين (قوله كذلك) أى خسون (قوله طالبوه) أى الأربعة الخامس (قوله المجموع) أى مائة وعشرون (قوله انتهى)
أى كلام بعض مشايخ ت (قوله جعله) أى ت (قوله ونحوها) عطف ٢٦٩ على طريقة آخر (قوله وهم)

وللثالث أيضا مائة فإذا التى هؤلاء الثلاثة رابعا طالبوه بمائة عن نفسه ويبقى لهم مائتان هو
جعل بهما معهم فيطالبونه بحصته منهم ما بطريق الجمالة وهى خسون ويتقاسم الثلاثة هذه
المائة والخمسين اثلاثا فيبقى لكل خسون وللرابع أيضا كذلك وهى التى دعهما بطريق الجمالة
قال باقى مائتان فإذا التى هؤلاء الأربعة خامسا طالبوه بمائة عن نفسه وبعشرين من المائة
السادسة لأن الخمسة جملة ما تنضم هذه العشرون إلى المائة ويوزع المجموع على الأربعة
فينوبى كل ثلاثون ويبقى لكل عشرون والخامس أيضا عشرون ومجموعها مائة فيأخذها
الخمس من السادس إذا نظروا به ويتقاسمون بها الخماسا فينظر كل مجموع حقه اه
(تفسيه) * هذا العمل نحوه عمل الطنيزى وقد تعقبه ابن عرفة انظره فى الكبير قاله ت
فى الصغير طنى جعله ما ذكره بعض مشايخه طريقا آخر لا يناسب كلام المصنف ونحوها
له عمل الطنيزى وهم بل هو ضرورة من صور التراجع تناسب كلام المصنف وتؤخذ منه وليست
طريقا أخرى لأن صور التراجع غير منحصرة فيما ذكر قال أبو الحسن فى شرح المدونة
اعلم أن وجوه التراجع لا تنحصر بينهم فى عدد إذ قد يلتقون على رتب مختلفة وصور شتى
لأن صاحب الحق إما أن يلتقى جميعهم أو يلتقى خمسة منهم أو أربعة أو ثلاثة أو اثنين أو واحدا
وإذا التى أربعة منهم أو أقل فأخذ ما له من لى فان ذلك الغريم إما أن يلتقى سائرهم مجتمعين
أو متفرقين فى كل واحد من جانبي الملتقين أو مجتمعين فى جانب ومفترقين فى آخر والافتراق على
اقسام كثيرة ثم ذكر كيفية التراجع فى هذه الصور إلى أن قال وان لى اثنين منهم واحد رجعا
عليه بما ادّعى من أصل الحق ويثبت ما ادّعى عن أصحابه بالجمالة وان كانوا ثلاثة فله واحد
رجعوا عليه بما ادّعى عنه ويرجع ما ادّعى عن أصحابه بالجمالة اه باختصار واطال فى ذلك
فقد ظهر لك أن هذه وجوه مفرقة على طريق الفقهاء وغيرهم لا اختلاف فيها وليس نقي منها
طريقا مخالفا للغير والاختلاف بين الفقهاء والطنيزى حيث لى أحد الاثنين الثالث على
الانفراد وكذا من بعده حسب ما هو مفروض فى كلام عياض وابن عرفة وغير واحد أما ان
لقيامه بما يفرض بعض مشايخ ت فلا خلاف فيها ولا تنحول ما قال الطنيزى ونص ابن
عروة وضابط تراجعهم فى ثمن ما ابتاعوه متعاملين رجوع كل غارم على من لقيه بما غرم عنه
من ثمن ما ابتاعه وبما يوجب مساواته إياه فيما غرمه بالجمالة عن غيره ثم فى رجوعه عليه
بذلك على مقتضى حال لقاء الغارم من لقيه فقط أو على مقتضى ما يجب على كل واحد منهما
مع كل من غرم لولقيهم رب الحق مجتهدين قولنا لا كقولنا نقل عياض حيث قال لولقى ثلثي النسبة
ثلاثهم فيها يأخذ بخمسين قضاها عنه فى خاصته وخمسة وسبعين نصف مائة وخمسين إذاها
بالجمالة فذلك مائة وخمسة وعشرون وعلى هذا حسب كل الفقهاء المسئلة فى التراجع بينهم

على مقتضى حال الخ (قوله قال) أى عياض (قوله فقهاء) أى المدونة (قوله يأخذ) أى الثانى الثالث (قوله قضاها) أى
الثانى الخمسين (قوله عنه) أى الثالث (قوله فى خاصته) أى الثالث (قوله إذاها) أى الثانى الخمسة والسبعين (قوله
وعلى هذا) أى الوجه صله حسب (قوله بينهم) أى الجملاء

(قوله الفاضل) صيغة نسب أي النسب القرض لاشتغاله بعلم القرائن (قوله هذا) أي الوجه الذي حسب الفقهاء المسئلة عليه في التراجع بينهم (قوله له) أي أحد الأولين (قوله كأننا) بفتح الهمز وشدة النون (قوله باجتماع بعضنا ببعض) بأو مسبية (قوله على) بشدة الياء (قوله منه) أي المال (قوله غرمتما) أي المائتين بفتح تاء خطاب الأحاد (قوله عنى) صلة غرم (قوله وأدفع) مضارع (قوله لقيته) بضم ناء المتكلم (قوله قبله) بكسر الموحدة أي كلام الطنيزي (قوله وهو) أي كلام الطنيزي الخ (قوله) لأن ما له بعد الهمز أي كلام الطنيزي (قوله غرمة) أي الثالث (قوله على قوله) أي الطنيزي

٢٧٠

وقال ابو القاسم الطنيزي الفارسي هذا غلط في الحساب والواجب اذا التقي الثالث مع احد الاولين ان يقول له الثالث نحن كانا اجتماعنا معا اجتماع بعضنا بعض ولو اجتمعنا معا كان المال علينا اثلاثا على منتهى ما تمان غريمتهما انت وصاحبك عنى خذ ما تملك وأدفع لصاحبك مائة اذا قبلته وكذا في بقية المسئلة قلت قبله عياض وغيره وهو غلط في الفقه لان ماله عدم غرم الثالث شيئا بالجملة لان جملة ما غرمه على قولة في لقائه الثاني مائة وهي واجبة عليه بالشرع واستواؤهما في التزام الجملة يوجب استواءهما في الغرم به واستواؤهما فيه يوجب رجوع الثاني على الثالث بما قال الفقهاء (و) اذا كانوا جملة غير غرماء بان ضمنوا شخصيا في مال عليه بشرط جملة بعضهم بعضا وادى بعضهم الحق لربه لعدم الغرم او غيبته ولحق المؤدى احد اصحابه (فهو لا يرجع) المؤدى على الملقى (بما) أى القدر الذى (يخصه) أى المؤدى (ايضا) أى كالا يرجع عليه به اذا كانوا جملة غرماء (اذا كان الحق) المضمون (على غيرهم) أى الجملة المشترط جملة بعضهم عن بعض (اولا) بشد الواو ومنواى ابتداء مواعيلهم ثانيا بالجملة (وعليه) أى عدم رجوع المؤدى بما يخصه على الملقى (الاكثر) وهو العتق وكيفية التراجع على هذا التأويل اذا تحصيل ثلاثة عن واحد بثلاثمائة وغرمه احداهم ثم لقي آخر فباخذ منه مائة عن نفسه وخمسين بجملة الثالث ومن اى منهما الثالث اخذ منه خمسين والتأويل الثاني طوا المصنف تقديره ارجع بما يخصه وكيفية الرجوع عليه أن الغرام الاول ياخذ من الملقى الاول مائة وخمسين بالجملة واذا لقي احدهما الثالث فباخذ منه خمسة وسبعين واذا قبله لاخر طال به خمسة وسبعين فيقول له الثالث دفعت لصاحبنا الذى اقبني قبلك خمسة وسبعين ساوتك فيما يبين لك زائد امثلها فخذ نصفه سبعة وثلاثين ونصفا ثم كل من لقي منهما لى ليدفع الا خمسة وسبعين اخذ منه اثني عشر ونصفا فيستوى الجميع في ان كل واحد منهم دفع مائة بالجملة فظهر الفرق بين التأويلين في كيفية تراجعهم في المثال المذكور وكلام من وقت عليه من الشراح في هذا المحل غير ظاهر ولا واف بالمقصود فلو قال المصنف وهل كذا ان كان الحق على غيرهم لكان اولى باختصاره وافادته بغير ان هذه المسئلة على الاولى بجميع ما ذكر فيها من قوله ورجع المؤدى الى قوله ثم ساواه قاله المستأوى رحمه الله تعالى بقى قوله وهل لا يرجع بما يخصه الخ أى اذا اخذ من احدهم ما يخصه فقط فهل لا يرجع به كما اذا كان الحق عليهم او يرجع به هذا هو الصواب في تقرير كلام المصنف وبه تظهر عمرة خلافا والمسئلة هكذا مقرر ووضعت في كلام ابن رشد ونصه فان تحمل بالمال جملة في صفقة

(قوله مائة) خزان (قوله
وهي) أى المائة (قوله
عليه) أى الثالث (قوله
واستواؤهما) أى الثانى
والثالث (قوله استواءهما)
أى الثانى والثالث (قوله
بها) أى الجملة (قوله
واستواؤهما) أى الثانى
والثالث (قوله فيه) أى
الغرم بها (قوله بالاجرم)
أى المودى (قوله عليه) أى
الملق (قوله به) أى ما يخصه
(قوله أولابشدواواومنونا)
مسلة كان (قوله وعليهم)
أى الجملة (قوله ثلاثمائة)
مسلة تحمل أى بشرط تحاملهم
(قوله وغرمها) أى الثلاثمائة
(قوله احدهم) أى الجملة
لعدم الغريم أو غيبته (قوله
ثلاثى) أى الغارم (قوله آخر)
أى من الجملة (قوله فإخذ)
أى الغارم (قوله منه) أى
الملق (قوله عن نفسه) أى
الملق (قوله منهما) أى
الغارم وملكه بيان من
(قوله اخذ) أى اللاق

(قوله منه) أى الثالث (قوله اودرجع) أى الغارم (قوله بما يخصه) أى الغارم (قوله عليه) أى التاويل واحدة
الثالث (قوله احدهما) أى الغارم ومثله (قوله فيأخذ) أى احدهما (قوله منه) أى الثالث (قوله واذا القيه) أى الثالث (قوله
مثلها) أى خمسة وسبعون (قوله نصفه) أى الباقي (قوله سبعة وثلاثين ونصفا) بيان نصفه (قوله اولى) بفتح الهمز (قوله الاولى)
بضم الهمز (قوله فيها) أى الاولى (قوله من قوله ورجع الخ) بيان

(قوله منه) أي المال (قوله بشرط) أي المحمول له (قوله قال) أي المضعون له (قوله قولي) بفتح اللام مثني قول بلا تون لاضافته
(قوله كليهما) أي قولي مالك (قوله من المال) بيان ما (قوله فاختلف) بضم التاء (قوله ذلك) أي ما ينويه منه نائب فاعل
الماخوذ (قوله من اصحابه) بيان من (قوله له) أي المأخوذ منه ما ينويه (قوله ذلك) أي الرجوع على من يجده من اصحابه (قوله والى
هذا) أي رجوع المأخوذ منه ما ينوب على من وجد من اصحابه صله ذهب (قوله ذلك) أي الرجوع (قوله له) أي المأخوذ منه
(قوله وهو) أي عدم الرجوع (قوله منه) أي المال - ان ما (قوله ومثله) أي عدم الرجوع (قوله كفلاء) حال من الستة (قوله واما
فرضها) أي المسئلة (قوله احدهم) أي السكة لا غير الغرام (قوله فيه) ٢٧١ أي اخذ جميع الحق من احدهم

(قوله وان كان جمع الخ)
حال (قوله من المحققين)
بيان جمع (قوله فرضه)
أي الفرع (قوله فيه) أي
اخذ جميع الحق من احدهم
(قوله كعباض الخ) تمثيل
لجمع المحققين (قوله انهم)
أي عياض ومن بعده (قوله
كلامه) أي ابن رشد (قوله
وله لهم) أي عياض ومن
تبعه (قوله حرفوه) أي كلام
ابن رشد (قوله وان بعد)
بضم العين الخ حال (قوله
توافق) أي توافق (قوله
على التصريف) صله توافق
(قوله فانه) أي الشأن الخ
صله تعلمهم حرفوه (قوله
وانصبا) أي المدونة (قوله
فقط) أي غير الغرام (قوله
انها) أي المدونة (قوله ان
ينسب) أي ابن رشد (قوله
ويترك) أي ابن رشد (قوله
نصها) أي المدونة (قوله
وبه) أي نصها صله يظهر

واحدة فيلزم كل واحد منهم ما ينويه منه موزعا على عددهم الا ان يشترط ان كل واحد منهم
يجعل عن صاحبه او عن اصحابه قال بجميع المال اول يقل فيؤخذ عليهم يعلمهم كاحدهم
بعد الغريم وياخذهم شاء على احد قولي مالك رضي الله تعالى عنه وعلى كليهما ان اشترط
اخذهم شاء فان اخذ احدهم بما ينويه من المال فاختلف هل للمأخوذ منه ذلك ان يرجع
على من وجد من اصحابه حق ينسأويه فيه فقبل له ذلك والى هذا ذهب ابو اسحق وقيل ليس
ذلك له وهو الصواب لان ما ينويه منه انما اداء عن نفسه ومثله في كتاب ابن المراز وهو الاقي
على ما في المدونة لتفسير ابن القاسم في الستة كفلاء اه نقله ابو الحسن وق وأما فرضها
في اخذ جميع الحق من احدهم فلا يظهر للخلاف فيه معي ان تأمل وأنصف وان كان جمع من
المحققين فرضوه فيه كعباض وابن عبد السلام وابن عرفة بل وجميع من وقت عليهم الابن
رشد مع انهم لم يقولوا الا كلامه ولعلمهم حرفوه وان بعد توافق هؤلاء الاثمة الاجلاء على
التحريف فانه لا يصح فرضهم والحق احق ان يتبع وكلام المدونة صريح فيما فرضوه
لا تأويل فيه ولا خلاف ونصها في الثلاثة الجلاء فقط ان اخذ من احدهم جميع المال رجع
الغرام على صاحبه اذ القيم بالثلثين وان لقي احدهما رجع عليه بالنصف اه فانت ترى
انها صرحت بما يرجع به وهو كلام ظاهر لا تأويل فيه ولا خلاف فلو كان الخلاف فيما
فرضوه لنهوا على نصها اذ يبعد ان ينسب الى التونسي وابن المراز وشماع ابي زيد ويترك
نصها وهذا ظاهر وبه يظهر لك ما في تقرير تت وبعض ما ينسب من انطب لکن العذر
لهما انهما سبوا فان بذلك عن له قدم راسخ في التحقيق والكمال لله تعالى والمحل ليس محلا
للتأويلين اذ لم يؤول عليها وجعلت في كعبيره تبعاً للبساطي نصها المتقدم محل التأويلين
غير ظاهر اه البناني واندفع بما تقدم عن المسناوي ما هول به طئي ثم قال نسألنا وجود
الخلاف في فرض ابن رشد كما يشهد لكن لا يلزم منه عدم التأويلين في الفرض المتقدم وقد
علمت غرضه ما فيه ثم قال قلت العجب كيف حله عدم فهمه غيرة الخلاف في فرض الجماعة على
التجاسر عليهم بالخطمة والتحريف وكلام المدونة السابق وان كان صريحاً في رجوع الاول
على الثاني بالنصف فانه قابل للتأويل لسكوته عن رجوع احدهم على الثالث فلا دليل فيه

(قوله لهما) أي تت وشيخه (قوله انهما) أي تت وشيخه (قوله بذلك) أي التقرير (قوله عن له قدم راسخ في التحقيق) أي
كعباض ومن تبعه (قوله والمحل) أي نصها في الثلاثة الجلاء فقط (قوله وجعل) يسكون العين مصدر مضاف لفاعله (قوله غير
ظاهر) خبر جعل (قوله بما تقدم عن المسناوي) أي من غيرة الخلاف في دفع احدهم الحق كله (قوله ما هول به طئي) يقتضات مثقلا فاعل
اندفع (قوله ثم قال) أي البناني (قوله سألنا) يقتضات مثقلا (قوله الفرض المتقدم) أي دفع احد الجلاء
جميع الحق (قوله ثم رتبنا) أي التأويلين (قوله فيه) أي الفرض المتقدم (قوله ثم قال) أي البناني (قوله حله) أي طئي (قوله فهمه)
أي طئي (قوله وان كان صريحاً الخ) حال (قوله فانه) أي كلامها خبره (قوله لسكوته) أي صاحب المدونة (قوله فيه) أي كلامها

(قوله اولاً) أى هذا اللفظ (قوله مثنون) خبراً ولا (قوله الشارحين) أى بهرام والبساطى (قوله هو التأويل الثانى) أى الرجوع
بما يخصه (قوله الضمان) تفسير لفاعل ضم المستتر فيه (قوله صحته) أى ضمان الوجه (قوله لانه) أى الزوج (قوله تخرج)
أى الزوجة (قوله على) بشد ليداء (قوله ومثله) أى ضمان الوجه فى ان للزوج رده (قوله قبلوه) بفتح فكسر (قوله وزاد) أى الخط
(قوله ولو شرطت) أى الزوجة فى ضمان الوجه (قوله فى التوضيح) خبر مقدم (قوله على ان لا مال عليها) أى ان عجزت عن
احضار المضمون (قوله رده) أى ٢٧٢ تكفلها (قوله لانه) أى زوجها (قوله تحبس) بضم التاء وفتح الموحدة

لطفى والله الموفق فى الجواب (تأويلان) ت * (تنبيه) * أولاً فى كلام المصنف مثنون كذا
رأيت بخط الاقحصى مضبوطاً بالقلم وهو الموافق لكلام المصنف على ما قرناه وأما بغير
تأويل ففى القول لا يرجع بما يخصه كما هو ظاهر كلام الشارحين فينعكس النقل اذ يصير ما عليه
الاكثر هو التأويل الثانى وليس كذلك (وصح) الضمان (بالوجه) أى الذات أى الاتيان
بالمدين وقت الحاجة اليه ولا اختلاف فى صحته عندنا وتبع ابن الحاجب فى تعبيره بصح وعبر
ابن عرفة بجواز كالارشاد وفى السامى وجاز بوجه والعضو المعين كالجسم اذ لا فرق بين الوجه
وغيره (و) ان ضمنت زوجة بالوجه (قوله للزوج رده) أى ضمان الوجه ولو بغير مال لانه يقول قد
تخرج للتفتيش على المضمون واحضاره وذلك عارعى ومثله ضمان الطلب وأما ضمان المال
فقد تقدم صحته فى قدر ثلث ماله الخط ظاهره ولو كان المال المضمون فيه دون ثلثها وهو
ظاهر ما فى التوضيح وابن عرفة والشامل عن ابن عبد الحكم وقبله وزاد ولو شرطت عدم
الغرم فى التوضيح ولو تكفلت ذات زوج بوجه رجل على أن لا مال عليها فلزوجها رده لانه
يقول قد تحبس وامنع منها وتخرج للخصومة وذلك شين على فله منع تحملها بالطلب أيضاً والله
أعلم (وبرئ) ضامن الوجه (بسلامة) أى المضمون للمضمون له زار فى المدونة بمكان فيه ما كـ
وأما مكان لاسلطان فيه أو فى حال قننة أو منازعة أو بمكان يقدر الغريم على الامتناع لم يبرأ أفاده
ت ويرأى بسلامة فى مكان يقدر على تخليص حقه منه فيه ان كان بغير سجن بل (وان) سلمه
(بسجن) بكسر السين أى محل مسجون فيه قال فى المدونة لانه يسجن له بعد غنام ما حبس
فيه الباجى سواء كان سجنه فى دم أو غيره ويكفى قوله برئت منه اليك وهو فى السجن فثانك به
كان سجنه فى حق أو تعدى الخفى ولو تعدى ابن عرفة فى التعدى نظر لانه مظنة لاجراجه
برفع التعدى عنه فلا يمكن منه وفيه نظر لا يمكن محامته فى الحين فان منع منه جرى مجرى
موته فى التوضيح الخفى والمأزى سواء سجن بحق أو باطل لا مكان محامته عند القاضي
الذى حبسه فارمغ هذا الطالب منه ومن الوصول اليه فيجرى ذلك مجرى موته وموته يسقط
الكفالة * (فرع) * ان احضره بزاوية لا يمكن اخراجه منها فالذى وقع به الحكم والعمل أنه
كاحضاره يبرأ به قال فى نظم العمليات

وضامن مضمونه قد احضره * بموضع اخراجه تعذرا
يكفيه ما لم يضمن الاحضاره * بمجلس الشرع بذلك المنزلة

(قوله وامنع) بضم الهمز
(قوله منها) أى الزوجة
(قوله شين) بفتح فسكون
أى عار (قوله على) بشد الباء
(قوله له) أى الزوج (قوله
تحملها) أى الزوجة (قوله
ضامن الوجه) تفسير لفاعل
برى المستتر فيه (قوله ما كـ)
أى يصف (قوله مقارئة)
بقامه زى أى صحراء لاماء
بها (قوله الامتناع) أى من
دفع ما عليه (قوله لم يبرأ) أى
ضامن الوجه بتسلم المضمون
فيه (قوله يقدر) أى المضمون
له (قوله منه) أى المضمون
(قوله فيه) أى المكان (قوله
لانه) أى الغريم المسجون
(قوله يسجن) بضم السين
وفتح الجيم (قوله له) أى
المضمون له (قوله سجنه)
أى المضمون (قوله قوله)
أى ضامن الوجه (قوله
منه) أى المضمون (قوله وهو)
أى المضمون (قوله به) أى
الغريم (قوله فلا يمكن) أى
المستحق (قوله منه) أى

المضمون (قوله وفيه) أى تنظير ابن عرفة (قوله منع) بضم فكسر أى المضمون له (قوله منه) أى
المضمون المسجون (قوله جرى) أى منه منه (قوله مجرى موته) أى المضمون فى سقوط ضمانه عن ضمان وجهه (قوله فان منع)
بضم فكسر (قوله منه) أى المضمون (قوله اليه) أى المضمون (قوله ذلك) أى منه منه (قوله موته) أى المضمون (قوله موته)
أى المضمون (قوله يسقط) بضم فسكون فكسر (قوله احضره) أى ضامن الوجه مضمونه (قوله اخراجه) أى المضمون (قوله
منها) أى الزاوية (قوله لانه) أى احضاره بزاوية (قوله يبرأ) أى ضامن الوجه

(قوله لانه) أى المضمون (قوله كوكيله) أى الضامن (قوله فان سلم نفسه بدون امره) مفهوم ان امره به (قوله به) أى تسليم نفسه
 (قوله ولو قال) أى المضمون (قوله فيهما) أى تسليم نفسه وتسليم اجنبى بدون امر الضامن (قوله يرد) بضم فكسر (قوله قبوله)
 أى المضمون (قوله حتى يسلمه) أى المضمون (قوله له) أى الطالب (قوله ولو قبله) بفتح فكسر أى الطالب المضمون (قوله للطالب)
 خبره مقدم (قوله له) أى الطالب (قوله فيهما) أى الغريم (قوله امره) ٢٧٣ أى المضمون (قوله به) أى الامر
 بالتسليم (قوله امره) أى

الضامن (قوله له) أى
 المضمون (قوله برئ) أى
 الضامن (قوله له) أى
 الضامن (قوله به) أى الامر
 بتسليم نفسه (قوله احضاره)
 أى المضمون (قوله على
 الغريم) صلة محل (قوله
 ولو كان) أى الحق (قوله
 بان اخره) أى الطالب
 لضامن (قوله وحلف) أى
 الطالب (قوله أنه) أى
 الطالب (قوله به) أى تأخير
 الضامن (قوله وكأنه)
 بفتح الهمز وشد التون
 أى بعض الشيوخ (قوله
 فان اشترطه) أى الاحضار
 بمجلس الحكم مفهوم
 ان لم يشترط (قوله لكنه)
 أى الضامن (قوله يشهد)
 بضم الياء أى الضامن (قوله
 وعدمها) أى البراءة باحضاره
 في الخرب (قوله فان لم يكن
 به حاكم) مفهوم ان كان به
 حاكم (قوله به) أى تسليمه
 بغير بلده (قوله في الشرط
 الذى لا يفيد) أى مشروطه
 فائدة أى اعتباره والعمل

أه بنائى (أو بتسليمه) أى المضمون من 'ضافة المصدر لفاعل ومفعوله (نفسه) أى المضمون
 للمضمون له فيبرأ الجليل به كفى المدونة وزاد في الموازية (ان امره) أى الضامن المضمون (به)
 أى تسليمه نفسه المضمون له لانه كوكيله فان سلم نفسه بدون امره فلا يبرأ الضامن به ولو قال
 سات نفسي نيا به عن تحمل كماله لوسله اجنبى بدون امر الضامن على المشهود فيهما ابن عرفة
 في الموازية اذ الميرد الطالب قبوله حتى يسلمه له الجليل ولو قبله برئ كمن دفع ديناً عن اجنبى
 للطالب أن لا يقبله الا بتوكيل الغريم وله قبوله فيبرأ زاد الصقلي عن محمد ان انكر الطالب
 كون الجليل امره بتسليمه نفسه فان شهد به احد برئ الجليل وفي الشامل لو انكر الطالب
 امره له برئ ان شهد له به احد وشرط برأه الجليل بتسليم المضمون (ان حل الحق) المضمون به
 اذ لا فائدة في احضاره قبل حمله قاله المازرى وغيره عجب أى على الغريم كفى الشرح
 ولو كان موجباً على الضامن بان اخره وحلف انه لم يقصده تأخير الغريم قاله بعض شيوخنا
 وكأنه رأى ان ضامن الوجه كضامن المال في هذا (و) برئ بتسليمه (بغير مجلس الحكم ان لم
 يشترط) المضمون له على الضامن تسليمه بمجلس الحكم فان اشترطه فلا يبرأ الا بتسليمه به قاله في
 الكافي ولو احضره بمجلس الحكم فوجد المضمون له غائباً فلا يبرأ لعدم التسليم الا ان يشترط
 الضامن سقوط الضمان عنه باحضاره ولو لم يجده ولا وكيله لكنه يشهد على احضاره ويبرأ
 على أحد القولين ونظاهه سواه ببقى مجلس الحكم بحاله او خرب ولم تجز فيه الاحكام وهو كذلك
 على المشهور قاله تتبعب فان خرب وانتقل العمران لغيره ففي براءته باحضاره فيما
 خرب وعدمها قولان مبناه ما امر اعادة اللفظ أو المعنى ذكره في التوضيح (و) برئ بتسليمه له
 (بغير بلده) أى الاشتراط القهوم من يشترط (ان كان به) أى بلد التسليم (حاكم) شرعى يتخلص
 الحق فان لم يكن به حاكم فلا يبرأ به وقيل لا يبرأ به حاكمهما ابن عبد الحكم المازرى وهذا
 الخلاف يجزى عندي على الخلاف في الشرط الذى لا يفيد ابن عبد السلام قديكون هذا
 الشرط مفيد بان كان البلد المشترط احضاره فيه موضع سكنى البيعة او كان الحق غير معين
 والطالب غرض في اخذه في محل الاشتراط ابن عرفة ولو شرط احضاره يلا فاحضره بنفسه
 حيث تناله الاحكام ففي براءته باحضاره فيه قولان حكاهما ابن عبد الحكم ويقضهم عما ذكر
 براءته بالامر اذ لم يشترط احضاره يلا معين وأحضره في غير بلد الضمان مما يأخذه الحكم
 فيه وهذه مسئلة المدونة والله أعلم واذا حضره برئ ان كان ملياً بل (ولو) كان (عديماً)
 هذا هو المشهور وأشار بولو الى قول ابن الجهم وابن الباء لا يبرأ باحضاره عديماً (والا) أى
 وان لم يبرأ الجليل بوجه مما تقدم (أعزم) بضم الهمزة وكسر الراء الضامن الحق المضمون فيه

٢٥ منح ت وعدمه (قوله يلا) أى معين (قوله تناله) أى المضمون (قوله ففي براءته)
 أى الضامن (قوله باحضاره) أى المضمون (قوله فيه) أى غير بلد الشرط (قوله ياخذنه) أى المضمون (قوله وهذه) أى براءته
 باحضاره بغير بلد الضمان الذى يأخذه فيه الحكم ولم يشترط احضاره يلا معين (قوله ولو كان) أى المضمون (قوله الضامن)
 تفسير لتائب فاعل أعزم المستتر به (قوله الحق) مفعول ثان لا عزم

(قوله فان بدت الخ) مفهون ان تربت (قوله في حضوره) أي الغريم (قوله لو في) بقضات مشددا (قوله فيها) أي المدونة (قوله ولو آداة) أي لاجتهاد الحاكم (قوله لانه) أي الحكم بغرم الضامن علة لا يسقط (قوله فان كان) أي ضامن الوجه (قوله ثم أحضره) أي الضامن المضمون (قوله مضى) أي الحكم بغرمه (قوله الشرط) أي ان حكم (قوله لانه) أي الشان (قوله أحضره) أي الضامن المضمون (قوله فانه) ٢٧٤ أي أحضره (قوله يسقط) بضم الياء (قوله عنه) أي الضامن (قوله واختلاف)

بضم التاء (قوله لعبد الملك) راجع للقول الاول (قوله وغيره) راجع للقول الثاني (قوله وهذا) أي عدم سقوط الغرم من الضامن بأحضاره المضمون بعد الحكم به على المشهور وبعد دفعه اتفاقا (قوله فان كان) أي المضمون (قوله رد) بضم الراء (قوله عند) صلة عنه (قوله وهذه) أي سقوط غرم الضامن بثبوت عدم المضمون الغائب وانته لتأنيث خبره (قوله استظهار) خبران (قوله بغرمه) أي الضامن (قوله ولو أثبت) أي الضامن (قوله عدمه) أي المضمون (قوله غيبته) أي المضمون (قوله على أنها) أي عين المدين مع نيته عدمه (قوله يلزمه) أي الضامن (قوله فان سبق الحكم الموت الخ) تحصيل لما قبله (قوله فقط) أي وليس قيد في ثبوت موته (قوله أي في غيبته) قوله لذهاب الذات المكفولة صلة سقوط الغرم بموت المضمون (قوله ابالي) بضم

(بعد خفيف) أي يسير (تألوم) بفتح القوية واللام وضم الواو مشددة أي تأخير (ان تربت غيبة غريمه) أي مضمون الضامن (كاليوم) وإذا دخلت الكاف يوما آخر فان بدت اغرم بلا تألوم ومقتضى كلامه عدم التألوم إذا حضر الغريم والذي في المدونة التألوم في حضوره أيضا قال ان حضره أو تربت غيبته لو في غائبا والتألوم موكل الى اجتهاد الحاكم ولو آداة الى امد أكثر من مدة الخيار على الظاهر (و) ان حل اجل الدين ولم يحضر ضامن الوجه المضمون وحكم الحاكم على ضامن بغرم ما على المضمون فاحضر الضامن المضمون (قوله لا يسقط) الغرم عن ضامن الوجه (أحضاره) أي المضمون (ان) كان (حكم) بضم فكسر على الضامن (ب) أي الغرم قبل أحضاره على المشهور لانه حكم مضى فان كان دفع المال ثم أحضره مضى اتفاقا قاله في التوضيح والشامل وعلى المشهور بخير الطالب في اتباع الغريم أو الجبل قاله ابن يونس ونقله في التوضيح ومفهوم الشرط انه ان أحضره بعد حلول الاجل والدعوى وقيل الحكم فانه يسقط الغرم عنه وهو كذلك واختلاف في المراد بالحكم فقيل هو اشهد الحاكم على حكمه بالغرم وقيل القضاء بالمال ودفعه له لعبد الملك وغيره وهذا قيد يسر المضمون عند حلول الاجل فان كان معسر اردا الحكم بالغرم ورجع الضامن بما دفعه لقوله (لا) يغرم الضامن (ان ثبت عدمه) بضم فسكون أي فقر المضمون وبخبره عن وفاة الدين المضمون فيه عند حلول الاجل ولو بعد الحكم على الضامن بالغرم وهذه طرقة لا يخفى بناء على ان عين المدين مع البيئة الشاهدة بعدمه استظهار واقتصر المصنف في باب القلس على قول ابن رشد بغرمه ولو أثبت عدمه في غيبته بناء على انها تهم للنصاب ورجح قت وغيره ما هنا (أو) أي ولا يغرم ضامن الوجه ان ثبت (موته) أي المضمون قبل الحكم عليه بالغرم فان أثبت موته بعد الحكم عليه به فهو حكم مضى ويلزمه الغرم فان سبق الحكم الموت لزم الغرم وان سبق الموت الحكم لم يلزم لتبين خطأ الحكم (قوله في غيبته) قيد في ثبوت عدمه فقط واح- تراز به عن ثبات عدمه في حال حضوره مع عدم أحضاره للطالب فلا يسقط به الغرم عن الجبل لانه لا بد في اثبات العدم من حلف من شهدت البيئة بعدمه اذا- حضر بخلاف الغائب فيثبت عدمه بمجرد البيئة ويسقط غرم ضامن الوجه بثبوت موت المضمون يالدا الضمان بل (ولو) مات (بغير بلده) أي الضمان لذهاب ذات المكفولة اشبه لا ابالي مات غائبا أو ببلده فيرا الجبل هذا مذهب المدونة ان الجملة تسقط بموت المدين مطلقا سواء مات ببلده أو بغيره من غير تفصيل وأشار بولوا الى قول ابن القاسم ان مات بغير بلده بعد الاجل أو قبله بمن لا يمكن أحضاره فيه عند الاجل من البلد الذي مات به ان لو كان حيا فلا يسقط الضمان ابن عابد السلام لان تقر يطة في الغريم حتى يخرج عن البلد كخبره عن أحضاره - يالانه لو منع من

الهمز (قوله ان الجملة الخ) بيان مذهبها بخلاف من (قوله ان مات) أي المضمون (قوله بغير بلده) أي الخروج الضمان (قوله أو قبله) أي الاجل (قوله أحضاره) أي المضمون (قوله فيه) أي الزمن (قوله لان تقر يطة) أي الضامن (قوله حتى خرج) أي الغريم (قوله كخبره) أي الضامن (قوله عن أحضاره) أي المضمون (قوله لو منع من) أي المضمون

(قوله وهو) أى المضمون (قوله تمكن) يقتضات مثله لا (قوله عنه) أى المضمون (قوله والا) أى وان مات قبل الاجل من يمكن
احضاره فيه عند الاجل من البلد الذى مات به أن لو كان حيا (قوله لاسقط) أى الضمان (قوله هذا) أى قول ابن القاسم (قوله فهو)
أى ورجع به (قوله وأما إذا غرم) أى الضامن (قوله فى المدونة) خبره عدم (قوله لو غرم الجبل) أى الدين (قوله ثم أثبت) أى الجبل
(قوله قبل القضاء) صله أثبت (قوله لانه) أى الشان (قوله لو علم) بضم العين (قوله أنه) أى الغريم (قوله عليه) أى الجبل (قوله ما
كان) أى الغريم (قوله رجوعه) أى الجبل (قوله أنه) أى الغريم (قوله كان) ٢٧٥ أى الغريم (قوله بجعله) أى المضمون
(قوله ان كان) أى ضمان

الخروج لحل الاجل وهو بالبلد وتمكن الطالب منه والاسقط وصرح ابن رشد بان هذا خلاف
ما فى المدونة (و) ان حل الاجل ولم يحضر ضامن الوجه المضمون وحكم عليه بالغرم وغرم
ثم أثبت الضامن موت المضمون أو عدمه عند حلول الاجل (رجع) الضامن للمضى حكم عليه
بالغرم وغرم فيرجع (به) أى ما غرمه اذا أثبت ان الغريم مات قبل الحكم أو أعدم حين حل
الحق فهو راجع لاثبات العدم والموت كفى طخ واما اذا غرم لب الدين فى غيبة الغريم
بالقضاء ثم أثبت موته او علمه الا يرجع لتبرعه كفى طخ فى المدونة لو غرم الجبل ثم أثبت
ببينه ان الغريم قد مات فى غيبته قبل القضاء رجح الجبل على رب الدين بما دى لانه لو علم انه
مات حين طلب الجبل لم يكن عليه شئ وانما تقع الحالة بالنفس ما كان حيا الخط وانظر اذا
غرم ثم أثبت انه كان عديما قبل القضاء هل يرجع عليه ام لا والله اعلم البناى لم اجد فى طخ
رجوعه فى اثبات انه كان عديما قبل القضاء (و) صح الضمان (بالطلب) لى التفتيش على
المضمون واعلام المضمون له بجعله عند حلول الاجل ان كان فى مال بل (وان) كان (فى) شان
(أخصاص) من نفس اودونها اذا لا يلزم ضامن الطلب الا طلب المضمون بما يقوى عليه ابن
عرفه حالة الطلب لا توجب غرمه مال و اشار لصيغته بقوله (ك) قول الضامن (انا جيل بطلبه)
أى المضمون او على طلبه او لا ضمن الا طلبه او على احضاره او التزم باحضاره أو تأمط طالب
بطلبه (أو اشترط) الضامن (فى) أى عدم ضمان (المال) بالتسريح بان قال ضمن وجهه
لا المال الذى عليه (أو قال) الضامن (لا ضمن الا وجهه) أى المضمون قاله ابن المواز ابن
عرفه وصيغتها جيل بطلبه وممراده ومثله قولها أنا جيل الوجه أطلبه فان لم أجده برئت من
المال وفى المقدمات عن ابن المواز قائل لا ضمن الا وجهه لا يلزمه ابن رشد فيه نظرا اذا لفرق
بين أن ضمن لوجهه ولا ضمن الا وجهه فى ضمان الوجه عليه ومن ضمن الوجه ضمن المال
كما لفرق بين اسلفنى فلان القدرهم وما اسلفنى الألف درهم وانما يصح قوله اذا كان
لكلامه بساط يدل على اسقاط المال مشل أن يقال تحمل لنا بوجه فلان فان جئت به برئت
من المال فيقول لا ضمن لكم الا وجهه وشديه ذلك اه (وطلبه) أى ضامن الطلب المضمون
وجوبا (بما) أى شئ أو الشئ الذى (يقوى) بفتح التحتية والواو وسكون القاف أى يقدر
ضامن الطلب (عليه) عند ابن القاسم سواء علم موضعه أو جهه فى البلد وقربه وقيل على
مسافة يومين وقيل وان بعد ما لم يتقاسح وقيل على مسافة نحو شهر هذا على نقل النسخ

عند حلول الاجل (قوله برئت) بفتح التاء (قوله أى ضامن الطلب) نفسى لفاعل طلب (قوله المضمون) نفسى لفعوله (قوله
وجوبا) بيان حكم طلبه (قوله أى شئ) فانه كره (قوله أو الشئ الذى) فهو موصول صفة لمحذوف (قوله أى يقدر ضامن
الطلب) نفسى ليقوى وقاعله المستتر فيه (قوله علم) أى الضامن (قوله موضعه) أى المضمون (قوله وجهه) أى الضامن
موضع المضمون (قوله فى البلد) صله طلب (قوله بعد) بضم العين أى موضع المضمون (قوله ما يتقاسح) أى بعد موضعه
(قوله هذا) أى ما تقدم من سواء علم موضعه أو جهه الى هنا

(قوله انه ليس عليه) أي الضامن (قوله طلبه) أي المضمون (قوله جيل الطلب) تفسير لقاعل حلفت المستتر فيه (قوله ادعى) أي ضامن الطلب (قوله وكذبه) أي ضامن الطلب (قوله) أي المضمون (قوله جيل الطلب) تفسير لقاعل فرط (قوله في مضمونه) صلة فرط (قوله بعد حلول الاجل) صلة فرط (قوله هرب) أي المضمون (قوله ولم يعلم) بضم الياء (قوله لم يعلم) بضم الياء (قوله مضمونه) أي المضمون (قوله من الطالب) صلة هرب (قوله هرب) أي المضمون (قوله ولم يعلم) بضم الياء (قوله لم يعلم) بضم الياء (قوله من حبس أو ضرب) بيان ما (قوله انه) أي ضامن الطلب (قوله يجتهد) أي الضامن (قوله فيه) أي الطالب (قوله لقيه) أي الضامن المضمون (قوله وتركه) أي الضامن المضمون (قوله فانه) أي الضامن (قوله في هذا) أي المضمون (قوله انه) أي الضامن (قوله عليه) أي الضامن (قوله مقاد) بضم الميم (قوله

٢٧٦

هذا) أي المضمون (قوله انه)

وعزا ابن رشد المذكورة وغيرها انه ليس عليه طلبه ان بعد اوجبه لموضع (وحلف) جيل الطلب اذا ادعى انه لم يجد مضمونه وكذبه الطالب وصيغة يمينه انه (ما قصر) بفتحات منقلا في الطلب ولا داني وانه لم يعلم له (وغيره) بفتح فكسر جيل الطلب المال الذي على مضمونه (ان فرط) بفتحات منقلا جيل الطلب في مضمونه بعد حلول الاجل حتى هرب ولم يعلم موضعه (او هرب) بفتحات منقلا اي احراز الجيل المضمون بهروبه من الطالب فهرب ولم يعلم محله (وعوقب) بضم العين وكسر القاف اي يؤدب جيل الطلب الذي فرط او هرب بما يرى السلطان باجتهاده من حبس او ضرب الحظ ظاهر كلام المصنف جمع التعزيم والعقوبة والذي في الرواية انه يحبس اذا فرط في الطلب حتى يجتهد فيه واما اذا ثبت تقصيره فانه يتركه وتركه او غيبه وهربه فانه يغرم المال فقط وليد كفي هذا العقوبة عجب اذا كان المضمون فيه قصاصا فالتظاهر انه اذا اوجب عليه الغرم بتقصيره يضمن ذمته تعدد ولكن مقاد ابن عرفة انه لا غرم عليه ويقتضي أن يعاقب اه الثاني هذا قصور فان ابن رشد انما قال في ضمان الطلب في القصاص ان الضامن يلزمه طلب المكفول قال وقال عثمان البني اذا تكفل بنفس في قصاص او جراح فانه ان لم يجبي عليه لزمته الدية وارش الجراحه وكانت له في مال الخاني اذا لا قصاص على التكفل اه فانت تراه انما عز الزوم الدية لعثمان البني وهو خارج عن المذهب وفي التنبيه ان لاشي عليه ان لم يأت به الاعثمان البني فالزمه دية النفس في القتل وارش الجراحات ولا يصح في القاص المتعسف على الناس بالقتل واخذ المال فيؤخذ ويعطى جعلا بما عليه من قتل واخذ مال فانه يؤخذ الجليل بما يؤخذ به القاص الا انه لا يقتل فضل بن مسلمة هل اراد يؤخذ بالمال خاصة او به وبالدية في القتل عياض وهو على التأويل الثاني موافق لعثمان البني اه تت تكفل بتي نوع من الضمان لم يذكره المصنف هنا وذكروا في المدونة ومما ضمان الدرك فقال ومن تكفل لرجل بما أدركه من درك في جارية ابتاعها من رجل أو دار أو غيره ما جاز ذلك ولزمه الثمن حين الدرك في غيبة البائع وعلمه وأطال في ذلك فانظره (وجل) بضم الحاء المهملة وكسر الميم الضمان (في مطلق) بضم فسكون ففتح قول

انه) أي الضامن (قوله هذا) أي قول عجب الظاهر الخ (قوله قال) أي ابن رشد (قوله فانه) أي الضامن (قوله) أي المضمون (قوله لزمته) أي الضامن (قوله وكانت) أي الدية (قوله) أي الضامن (قوله تراه) أي ابن رشد (قوله هو) أي عثمان البني (قوله عليه) أي ضامن الطلب في قصاص من نفس أو جرح (قوله به) أي المضمون (قوله فالزمه) أي عثمان الضامن (قوله ولا يصح) خبر مقدم (قوله فيؤخذ) بضم الياء (قوله ويعطى) بكسر الطاء (قوله من قتل الخ) بيان ما (قوله فانه) أي الثمن (قوله الا انه) أي الجيل (قوله لا يقتل) بضم الياء وفتح التاء (قوله فضل) أي قال

(قوله اراد) أي اصبح (قوله وهو) أي اصبح (قوله على التأويل الثاني) أخذ الجيل بالدية في القتل الضامن

صلة موافق (قوله هنا) أي في المختصر ومفهومه انه ذكره في غيره (قوله الدرك) بفتح الدال وسكون الراء أي ضمان المبيع من عيب أو استحقاق (قوله تكفل) بفتحات منقلا (قوله من درك) بيان ما (قوله أودار) عطف على جارية (قوله جاز) أي مضى (قوله ذلك) أي الضمان (قوله لزمه) أي الضامن (قوله حين الدرك) أي الاستحقاق أو الرديع (قوله في غيبة البائع) فجاز فيه لزم ودرك (قوله وتعلمه) بضم فسكون أي فقير البائع (قوله الضمان) تفسير لتامم فاعل جيل (قوله مطلق) ضاقته من اضافته ما كان صفة

قوله أي عن التقييد بالخ) تقدير يتعلق مطلق لبيان المطلق عنه (قوله اولها) أي حيل وزعيم وأدين (قوله كذلك) أي المذ كورة
 قبله في فتح اوله وكسر ثانيه (قوله والحياطة) بإهمال الحاء والطاء رديف الحفظ (قوله لقوله) أي ابن يونس (قوله هو) أي الحمل
 على المال (قوله لقوله) أي ابن رشد ٢٧٧ (قوله هو) أي حمل المطلق على ضمان المال (قوله الصيغة)

أي السعالة (قوله فيها) أي
 المدونة خسر مقدم (قوله
 على أولى) بشد الياء فيها
 (قوله قبلي) بكسر ففتح
 أي جهتي (قوله هي)
 أي قوله وانته لتأنيث
 خبره (قوله ومثلها) أي
 الصيغ المذ كورة (قوله
 لفظها) أي الجملة (قوله
 المهم) أي المطلق (قوله
 العري) بفتح فس كسرى
 الخلى تفسير للمهم (قوله
 عن بيان لفظ) أي به (قوله
 على المال) صلة حمل (قوله
 أو النفس) أي الذات (قوله
 نقلا) مبتدأ في حمل
 (قوله الاول) أي الحمل على
 المال (قوله في التوضيح)
 خبر مقدم (قوله يعقد)
 بضم الياء وفتح الميم (قوله
 هنا) أي في الضمان (قوله
 انما ضمنت) بضم التاء
 (قوله بل ضمنت) بفتح
 التاء (قوله بحث) أي
 استظهار لا نقس (قوله
 لقوله) أي ابن يونس
 (قوله بىرى) أي بفاس
 (قوله وطلب) أي المدعى
 قوله لا حضاره) أي الشاهد
 الاستخ (قوله وقال) أي
 المدعى (قوله بوكيل)

الضمان أي عن التقييد بالمال والوجه والطلب (أنا حيل أو) أنا (زعيم أو) أنا (أدين) بفتح
 أولها وكسر ثانيها وانجم الذا (و) أنا (قبيل) كذلك (وعندى والى) بشد الياء (وشبهه) أي
 ما ذكر من الصيغ كعلي بشد الياء وصبر وكوين بالنون من كنت له بكذا وكفيل وضامن وغير
 بمجوعة فرائين مهملين بينهما فتحة عياض وكلاهما من ا - فقط والحياطة وصلة حمل (على)
 ضمان (المال على الأرجح) عند ابن يونس لقوله هو الصواب (و) على (الظاهر) عند ابن
 رشد لقوله هو الأصح ابن عرفة الصيغة ما دل على الحقيقة عرفا فيها من قال أنا حيل بشلان
 أو زعيم أو كفيل أو وضامن أو قبيل أو هو لك عندى أو على أو والى أو قبلي فهي جملة لازمة ان
 أواد الوجه وان أراد المال لزمه عياض ومثلها قبيل وأدين وعوين وصبر وكوين وفي حمل
 لفظها المهم العري عن بيان لفظ أو قرينة على المال أو النفس نقلا عياض عن شبه وخنا
 ابن رشد الأصح الا قول لقوله صلى الله عليه وسلم الحيل غارم واحترز بقوله مطلق عما لو قيد بالمال أو
 الوجه أو الطلب فيلزمه ما قيد به بلفظ أو قرينة في التوضيح ينبغي ان يعتمد هنا على الالفاظ التي
 يستعملها أهل العرف في الضمان اهو تلخص من منطوق كلامه ومفهومة ثلاثة أحوال الاول
 عرو الصيغة عن التقييد بالمال والوجه لفظا ونية وهذا يحمل الخلاف والترجيح والثاني تقييدها
 بأحد هما القضا ولا خلاف في اعتبار ما قيد به والثالث تقييدها نية ولا خلاف في اعتباره أيضا
 كما في نص السابق وان أوهم كلام المصنف انه من محل اختلاف وقد تعقب البساطي المصنف
 بهذا واقفه أعلم (لا) تحمل صيغة الضمان على ضمان المال (ان اختلاف) أي الضامن والمضمون
 له بان قال الضامن انما ضمنت الوجه وقال المضمون له بل ضمنت المال فالقول قول الضامن
 لان الاصل براءة ذمته قاله في التوضيح والشارح وقال البساطي ظاهر كلام ابن يونس انه بحث
 اقوله ينبغي ان يكون القول قول المجمل (و) ان ادعى شخص على آخر بحق وأنكره المدعى
 عليه وطلب المدعى من المدعى عليه توكيل ثقة حتى يأتي بينته الغائبة فأنقام هروبه (لم)
 الاولى لا (يجب) بفتح الياء وكسر الميم على المدعى عليه المنكر وادعى المدعى غيبة بينته وطلب
 من المدعى عليه توكيل ثقة مأمون خوفا من هروبه اذا حضرت بينته فلا يجب على المدعى
 عليه (وكيل) أي توكيله (للعصومة) عنه اذا حضرت بينة المدعى وغاب المدعى عليه وسيدرك
 المصنف في آخر الشهادات اختلاف الشيوخ في فهم نص المدونة في هذه المسئلة (ولا) يجب
 على المدعى عليه المنكر (كفيل بالوجه) للمدعى عليه (ب) سبب مجرد (الدعوى) صلة يجب
 المتنى وذكر أبو علي ان العمل بىرى بالزام المطلوب بجميع وجه بالدعوى سواء ادعى الطالب
 قرب بينته أو بعدها بناتى (الاب) شهادة (شاهد) واحد وزعم المدعى انه له شاهد آخر وطلب
 الامهال لاحضاره وقال أخاف هروب المطلوب فليأت بوكيل أو كفيل بوجهه فيسألزمه لتقوى
 دعواه بالشاهد وسيأتى آخر الشهادات انه يجب كفيل بالمال مع الشاهد قاله تحت الخط
 الاستقفا راجع للكفيل كما يفهم من كفاية المدونة وفي كتاب الشهادات منها خلاف

أي على الخصام (قوله لتقوى) بفتح التاء والقاف وكسر الواو متعلا (قوله دعواه) أي المدعى (قوله أنه) أي الشان (قوله يجب)
 أي على المدعى عليه (قوله يفهم) بضم الياء وفتح الهاء (قوله منها) أي المدونة

(قوله هذا) أي الذي مشى عليه المصنف من عدم وجوب كفايل وجهه مجرد الدعوى (قوله وآته) أي الشأن الخ بيان خلاف هذا
(قوله ولولم يأت) أي المدعى (قوله كلامها) أي المدونة (قوله وكلام) عطف على كلامها (قوله عليه) أي كلامها (قوله في كونه)
أي كلامها في السكان صلة كلام (قوله أنه) أي الشأن (قوله يجب حيل بالمال) أي مع الشاهد (قوله وقال) أي ابن هشام (قوله
منه) أي كلام المصنف * (باب الشركة) * (قوله والاولى) بضم الهمزة (قوله وهي) أي الشركة (قوله والامتزاج)
وديف الاختلاط (قوله وشرعا) عطف على لغة (قوله من اثنين فأكثر) والمراد ان يأذن كل منهما او منهم لآخر بدليل في
التصرف لهما (قوله الاذنين) بعد الهمزة وفتح الذون الاولى وكسر الثانية مفتي آذن بعد الهمزة (قوله في مالهما) صلة التصرف
(قوله أو يبدنهما) عطف على في مالهما وهذا في شركة العمل (قوله أو على ذمتيهما) عطف على في مالهما وهذه شركة الذم
القاسدة لان الحد يشمله أيضا ٢٧٨ (قوله أنفسهما) أي لا ذنين (قوله لهما) أي لا ذنين (قوله فيهما)
أي المالين (قوله من مالهما)

هذا وآته يجب الكفايل بالوجه ولولم يأت بشاهد وقد ذكر المصنف كلامها في باب الشهادات
وكلام الشيخ عليه في كونه وفاقا وخلافا البناني مذهب سحنون أنه لا يجب مع الشاهد
الا حيل بالوجه وقال ابن القاسم يجب حيل بالمال ذكر الخلاف ابن هشام في المقيسد وقال
مذهب سحنون هو الذي به العمل فينبغي حمل كلام المصنف عليه هذا وفيما يأتي وهو
التبادر منه في الموضوعين خلاف ما في التوضيح والله أعلم (وان ادعى) شخص على آخر بحق
فانكره وطلب القاضي من المدعي البينة فاجابه الطالب بانه (بينة) على المدعي عليه المنكر
(بكالسوق) وجانب البلد الاخر والمكان الاخر وبعض القبائل كما في المدونة (وقفه)
أي المدعي عليه (القاضي عنده) مقدرا ما يأتي بها فان لم يأت بها خلى سيده والله سبحانه
وتعالى أعلم

• (باب) في بيان حقيقة الشركة واقسامها واحكامها وما يناسبها •

(الشركة) بفتح الشين مع سكون الراء وكسر هاو بكسر الشين وسكون الراء والاولى أفصحها
وهي لغة الاختلاط والامتزاج وشرعا (اذن) من اثنين فأكثر (في التصرف لهما) أي الاذنين
في مالهما أو يبدنهما أو على ذمتيهما (مع) بقاء تصرف (أنفسهما) لهما ففهموا أي ان يأذن كل
منهما أو منهم للاخر في ان يتصرف في مجموع من مالهما أو يبدنهما أو على ذمتيهما وما يشأ عن
تصرفهما من الربح لهما والخسر عليهما فاقوله اذن جفست شمل الشركة وغيرهما وقوله في
التصرف فصل مخرج الاذن في غيره وقوله لهما صلة التصرف فصل ثلث مخرج توكيل كل من
شخصين الاخر على التصرف له في ماله وقوله مع أنفسهما فصل ثالث مخرج دفع كل من شخصين
ماله للاخر ليتصرف فيه بجزء من ربحه ابن عرفة الشركة الاعمية بقررمقول بين مالسين فأكثر
ما يكافئ والاعمية بيع مال كل بعضه ببعض كل الاخر يوجب صحة تصرفه في الجميع

أي المالين (قوله من مالهما)
صلة مجموع (قوله أو يبدنهما)
عطف على في مجموع (قوله
أو على ذمتيهما) عطف على
في مجموع أيضا (قوله من
الربح) بيان ما (قوله لهما)
خبر ما (قوله الاخر) مفعول
توكيل المضاف لقاعلة
(قوله على التصرف له)
أي المالك كل خاصة صلة
توكيل (قوله في ماله) أي
الموكل صلة التصرف
(قوله مالا) مفعول دفع
المضاف لقاعلة (قوله
لاخر) صلة دفع (قوله
ليتصرف) أي الاخر (قوله
فيه) أي المال (قوله
الاعمية) أي المتشوية
لا اعمية نسبة جزئي لكلية
وسباني ما في اعمية (قوله
تقرر) جنس واضافته

فيدخل

لتمول فصل مخرج تقرر غيره كنسب وولاية (قوله بين مالسين) فصل مخرج تقرر

مقول بين غير مالسين كوصيين ووكلاء (قوله ملكا) تمييزا لنسبة تقرر مقول (قوله فقط) أي لا تصرفا فصل مخرج تقرر مقول
بين مالسين ملكا وتصرفا وهي شركة التجارة فاشتقت الاعمية فالناسب اسقاط فقط لتثبت الاعمية (قوله والاعمية) أي
المتشوية لاخص نسبة جزئي لكلية (قوله بيع مال كل) جنس (قوله بعضه) أي الكل مفعول بيع المضاف لناعله فصل مخرج
بيع مال كل كله (قوله بعض ككل الاخر) صلة بيع فصل مخرج بيع مال كل بعضه بكل آخر (قوله يوجب) أي البيع
(قوله تصرفه) أي البائع (قوله في الجميع) أي جميع المالين فصل مخرج بيع مال كل بعضه ببعض كل آخر غير موجب صحة
تصرفه في جميعهما

(قوله في الاولى) بضم الهمزة اي الاعمية (قوله شركة الارث) اي شركة الورثة فيه (قوله والغنية) اي وشركة الجيش في الغنية (قوله لا شركة التجار) اي لا يدخل في الاولى الشركة في المال للتجارة (قوله وهما) اي شركة الارث والغنية وشركة التجار (قوله في الثانية) اي الاخضية (قوله على العكس) اي لا دخول والخروج لسابقين في دخل في الثانية شركة التجار لا شركة الارث والغنية (قوله وشركة الابدان) اي الشركة في العمل بها (قوله والحرف) اي الشركة في الزرع باعتبار العمل (قوله في الثانية) اي يدخلان في الاخضية (قوله وعوضه) اي وباعتبار عوض العمل اي فائده وما يترتب عليه (قوله في الاولى) بضم الهمزة اي يدخلان في الاعمية (قوله وقد يتباينان) اي الاعمية والاخضية (قوله بالاولى) بضم الهمزة اي الاعمية (قوله وبالثانية) اي الاخضية (قوله فيها) اي المدونة خبر مقدم (قوله ليس لاحدهما) اي الشريكين (قوله يفاوض شريكاً) اي يشترك شركة مفاوضة في مال الشركة (قوله وله) اي أحد الشريكين (قوله ان يشاركه) اي الاجنبي (قوله دون اذنه) اي شريكه (قوله وقول ابن الحاجب) اي في تعريف الشركة (قوله قبلوه) بكسر

٢٧٩

(قوله طرده) اي استلزامه
معرفه (قوله وليس شركة)
فهو غير مانع (قوله وهو)
اي ضم من كل من الشريكين
مال الاثر اذ هلك (قوله
يتي المازوم) اي يستلزمه
ويدل عليه (قوله وعكسه)
اي استلزام نفيه في معرفه
عطف على طرده (قوله
الجبر) بفتح الجيم وسكون
الموحدة (قوله كالورثة)
اي شركة كهم فيما ورثوه
(قوله وشركة المبتاعين شيئاً
بينهما) عطف على شركة
(قوله وفد كرها) اي
ابن الحاجب شركة الجبر
وشركة المبتاعين شيئاً بينهما
في الباب (قوله اذ لا اذن

فمدخل في الاولى شركة الارث والغنية لا شركة التجار وهما في الثانية على العكس وشركة
الابدان والحرف باعتبار العمل في الثانية وتبعية عوضه في الاولى وقد يتباينان في الحكم
فشركة الشريك بالاولى جائرة وبالثانية ممنوعة فيما ليس لاحدهما ان يفاوض شريكاً دون
اذن شريكه وله ان يشاركه في سلة بعينه اذن اذنه وقول ابن الحاجب اذن في التصرف لهما
مع أنفسهما قبلوه ويطلب طرده بقول مالك شي لا تترأذت لك في التصرف فيسهل معي وقول
الاثر له مثل ذلك وليس شركة اذله هلك ملك احدهما لم يضمنه الاثر وهو لازم الشركة وتفي
اللازم يتي المازوم وعكسه بخروج شركة الجبر كالورثة وشركة المبتاعين شيئاً بينهما وقد ذكرهما
اذلا اذن في التصرف لهما ولذا اختلف في كون تصرف احدهما كفاصاً أم لا مع ابن
القاسم ليس لاحد مالكي عبء ضربه بغير اذن شريكه وان فعل ضمنه الا في ضرب لا يتلف في
مثله أو ضرب ادب وقال معنون يضمنه مطلقاً ولو بضربة واحدة كاجنبي ابن رشد راي مالك
رضي الله تعالى عنه شركته شبهة تسقط الضمان في ضرب الادب وهو اظهر من قول معنون
لان تركه ضربه ادياً بسدده وعليه زرع أحد الشريكين وينالوه في أرض بينهما بغير اذن شريكه
في كونه كفاصاً يذرع زرعاً ويأوه ولا شبهة الشركة فله الزرع وان لم يفت الابان وعليه
الكره لنصف شريكه وله قيمة بئانه قائماً وعليه قول ابن القاسم في ايلاد العبد أمة بينه وبين
سرافه قيمتها جناية في وقتبه وقول معنون هودين في ذمته يتبع بما نقص نصف عثمان
نصف قيمتها اه وأجيب عن ابطال الطرد بتعلقهما بالتصرف كما تقدم وعن ابطال العكس
بان سياق ابن الحاجب دل على ان القصد حد شركة التجار وانما المعقود لها الباب وذ كرها

في التصرف لهما) على نحو وجههما من التعريف (قوله ولذا) اي علم الاذن في التصرف لهما على اخذ ان بضم التاء (قوله
احدهما) اي الشريكين بالوجهين المذكورين في المشترك بينهما (قوله كفاص) اي تصرفه (قوله مالكي) بفتح الكاف معني
مالك بلا نون لضافته (قوله وان فعل) اي ضرب أحد الشريكين العبد فهل (قوله ضمنه) اي الضارب العبد (قوله يضمنه) اي
الضارب العبد (قوله شركته) اي الضارب (قوله وهو) اي قول مالك رضي الله تعالى عنه (قوله وعليه) اي الخلاف بين مالك
ومعنون رضي الله تعالى عنهما (قوله في أرض بينهما) تنازع فيه زرع وبناء (قوله بغير اذن شريكه) تنازع فيه زرع وبناء (قوله في
كونه) اي الزارع أو الباني (قوله أولاً) اي أو ليس كفاصاً (قوله له) اي الزارع (قوله الابان) بكسر الهمزة وشدة الموحدة اي
الوقت المعتاد للزرع (قوله وعليه) اي الزارع (قوله وله) اي الباني (قوله وعليه) اي قول مالك رضي الله تعالى عنه (قوله في ايلاد)
خبر مقدم (قوله أمة) مقعول ايلاد المشافى لفاعله (قوله نصف قيمتها) اي الامة مستنداً في ايلاد (قوله جناية في وقتبه) حال من
نصف او من ضميره في الخبر (قوله هو) اي نصف قيمتها (قوله يتبع) بضم الياء وفتح الموحدة اي العبد (قوله وانما) اي شركة التجار

(قوله فيه) أي الباب (قوله بما ذكر) أي فتنط (قوله في استثنائه) أي ابن عرفة من إضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب
مفعوله خبر مقدم (قوله شركة التجار) أي آخر اجها من الاعية فقط (قوله لان فائدة الاعم الخ) علة نظير (قوله صدقه) أي الاعم
(قوله على الاخص) أي وأخر اجبه منه فقط صريح في تباينهما (قوله في) أي شركة التجار (قوله فيه) أي الاعم (قوله والا)
أي وان لم تدخل فيه (قوله ملكا فقط) الأولى الاقتصار على فقط (قوله وحكمها) أي الشركة (قوله تجزأها) أي الشركة (قوله
البيع والوكالة) بيان لجزأها ٢٨٠ (قوله وجوبها) أي الشركة (قوله بعبد) خبر عروض (قوله ودليلها)

فيه استطراد والله أعلم الخط انظر ما معنى تسمية الأولى أعمية مع خروج بعض أنواع الشركة
عنها بما ذكر والله أعلم قلت اذا حذف قوله فقط ظهرت الاعية والله أعلم الرصاع في استثنائه
شركة التجار نظر لان فائدة الاعم صدقه على الاخص فهي داخله فيه والاتقي عمومها فالأولى
حذف ملكا فقط والله أعلم ابن عرفة وحكمها الجواز تجزأها البيع والوكالة وعروض
وجوبها بعبد بخلاف عروض موجب حرمتها وكرهها ودليلها الاجماع في بعض صورها
وحديث أبي داود بسنده إلى أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال ان الله يقول انما نالت الشر يمين ما لم يكن أحدهما صاحبه فاذا خانته خرجت من يمينه ذكره
عبد الحق وضمه بكونه عنه والخاتم في مستدركه وفيه خرجت من يمينها ابن شاس واركانها
ثلاثة الأول العاقدان ولا يشترط فيهما الأهلية التوكيل والتوكل فان كل واحد منهما
منصرف لصاحبه باذنه وتبعه ابن الحاجب وقوله ابن عبد السلام وغيره والمصنف فقال (وانما)
تصح الشركة (من أهل التوكيل) لغيره عن نفسه على التصرف في ماله (و) أهل (التوكل) عن
غيره في التصرف في مال الماركل وأهلها البالغ العاقل الحر الرشيد المسلم غير العدو ابن عرفة
وتبعوا كلهم وجيز الغزالي ويرد بوجوب زيادة وأهل البيع لان كلامهم باع لصاحبه بعض
ماله ولا يستلزمها أهلية الوكالة لجواز توكيل الاعمي اتفاقا وتوكله وتقدم الخلاف في جواز
بيعه اه وذكره غ كالمسكت به على المصنف الخط لا يحتاج الى زيادة أهلية البيع لان بيع
الاعمي جائز على المشهور والمصنف انما عارض عليه نعم لواقصروا على أخذ اللفظين فقالوا من
أهل التوكيل أو أهل التوكل كل سكتي اذن جاز تصرفه لنفسه جاز توكيله وجاهز كونه وكبلا
الامانع ومساائل المذهب واضحه فان قلت قد يجوز للشخص التوكيل ولا يجوز توكله
كالذي فانه يجوز توكله ولا يجوز توكله عن مسلم وكالمدوق انه لا يصح توكله على عدوه كما اشار
الى هذا ابن شاس وابن الحاجب اقولهما الامانع على ما قال ابن عبد السلام فعمل المصنف أراد
اخراج ذلك من الشركة أيضا قلت أما أولا فعلى تسليمه فكان يمكنهم ان يقتصروا على قولهم
من أهل التوكل لانه يستلزم أهلية التوكيل وأما ثانيا فلانسلم ان الذي والعدو ليسا من أهل
التوكل لان توكلهما انما يمنع بالنسبة الى بعض الأشخاص فقط وأيضا لا يحتاج الى ذلك في
هذا الباب لان الظاهر جواز مشاركة العدو والظاهر من كلام المدونة صحة مشاركة الذي وان لم
يصلح ابتداء قال في كتاب الشركة ولا يصلح لمسلم ان يشارك ذميا الا ان لا يغيب الذي على بيع
ولا شراء ولا قضاء ولا اقتضاء لا يحضرة المسلم ابن عرفة النعمي فان وقع استحب صدقه بر بجه

أي الشركة (قوله خرجت)
بضم التاء أي نزعته بركتي
(قوله وفيه) أي المستدرك
(قوله من يمينها) أي بالتسمية
(قوله واركانها) أي الشركة
(قوله قبله) بكسر الموحدة
(قوله على التصرف) صلة
التوكيل (قوله في التصرف)
صلة التوكل (قوله وأهلها)
أي التوكيل والتوكل
(قوله وتبعوا) أي ابن
شاس وابن الحاجب وثار حوه
في قولهم انما يشترط في
عاقبتها أهليتهما (قوله
برد) بضم الباء وفتح الراء
(قوله عنهما) أي الشر يمين
(قوله ولا يستلزمها) أي
أهلية البيع (قوله عليه)
أي المشهور (قوله اراد)
أي يجمعه بين التوكيل
والتوكل (قوله ذلك) أي
المدكور من الذي والعدو
(قوله أيضا) أي كغروجهما
من التوكيل (قوله اما) بفتح
الهمزة وشد الميم (قوله ولا)
يشد الواو (قوله تسليمه)
أي آخر اجها (قوله لانه)

أي أهل التوكل (قوله وأما ثانيا) عطف على أما أولا (قوله فلا نسلم) بضم ففتح فكسر منقلبا (قوله لان توكلهما) ان
أي الذي والعدو الخ علة لانسلم الخ (قوله بعض الأشخاص) أي المسلم والعدو (قوله الى ذلك) أي اخرج الذي والعدو (قوله
لان الظاهر جواز مشاركة العدو الخ) علة لا يحتاج الخ (قوله تصلح) أي تجز (قوله فيها) أي المدونة (قوله في كتاب الشركة) بدل
من فيها (قوله فان وقع) أي شارك المسلم ذميا (قوله استحب) بضم التاء وكسر الحاء (قوله صدقته) أي المسلم (قوله بر بجه) أي الذي

(قوله ان شك) أى المسلم (قوله فى علمه) أى الذى (قوله به) أى ماله (قوله ثم قال) أى الخطر (قوله به) أى جواز تشاركه الذى اذا لم يغيب على بيع الخ (قوله والا) أى وان لم يتول ذلك (قوله تجوز) أى الشراكة (قوله والا) أى وان لم يكونا صالحين مشهورين بالخير والدين والفضل (قوله وفيها) أى المدونة (قوله ان لم يؤذن له) أى العبد ٢٨١ فى الشراكة (قوله فلا يضمن) أى العبد

(قوله وضعية) أى خسر
(قوله وليا) أى الحر
والعبد المشترك (قوله
بهما) أى البيع والشراء
(قوله وان انفرد) أى الحر
(قوله ذلك) أى البيع
والشراء (قوله فان كانا)
أى الشريكين (قوله منهما)
أى العبدين (قوله الشراكة)
تفسير لقاعل لزوم المستتر فيه
(قوله من قول) بيان ما
(قوله أو فعل) عطف على
قول (قوله شهر) بفتح
منقلا (قوله هذا) أى لزومها
بالقول (قوله المعين) بضم
فكسر اسم كآب (قوله
جائز) أى الشراكة بالقول
غير لازمة (قوله لزومها)
أى الشراكة (قوله كسائر)
أى باقى (قوله وهى) أى
الشراكة (قوله هذا) أى
لزومها بالقول (قوله فى
الكتاب) أى المدونة
(قوله غيره) أى ابن القاسم
(قوله أنها) أى الشراكة
(قوله خليل) أى قال فى
ضيقه (قوله انه) أى
الشان (قوله ومراد ابن
يونس الخ) أى ومراد ابن
رشد انها لا تلزم باعتبار
الاستمرار عليها (قوله

ان شك فى علمه بالربا بجميع ماله ان شك فى علمه فى خبر والا فلا شئ عليه اه وتقبله القرافي
والظاهر ان حكم مشاركة المسلم الذى لا يحافظ على دينه فى التصديق بالبيع كذلك ثم قال فقتضى
هذا ان شركة الذى اذا لم يغيب صحته بل وجائزة وصرح به فى الشامل فقال وكرهت مشاركة
ذمى ومتمهم فى دينه ان تولى البيع والشراء والاجازت والله أعلم واقضى كلام المصنف صحة
مشاركة النساء قال فى المدونة وتجوز الشركة بين النساء وبينهن وبين الرجال اللخمى يريد ان
كانت متجالة أو شابة ولا تباعدها فى التجارة لان كثرة محادثة الشابة الرجل يخشى منها الفتنة فان
كان بينهما واسطة فلا بأس ابن عرفة يريد واسطة مأثورة ابن الهندي انما تجوز بين الرجل
والمرأة اذا كانا صالحين مشهورين بالخير والدين والفضل والا فلا أبو الحسن أو مع ذى محرم
وفيها تجوز شركة العبد المأذون لهم فى التجارة اللخمى ان لم يؤذن له وتولى البيع والشراء
فلا يضمن وضعية المال ولا تلفه وكذا ان وليا معا البيع والشراء ووزن كل واحد منهما واغلقا
عليهما ولم يقردا لحرهما وان انفرد بتولى ذلك ضمن رأس المال ان هلك أو خسر اه فان كانا
عبدين فلا ضمان على من تولى ذلك منهما ولا يضمن العبد مال الحر ان ضاع وأشار للركن الثانى
وهى العبيقة بقوله (ولزمت) الشركة (بما يدل) عليها (عرفا) من قول (كاشتركا) وتعام لنا فى
هذا المال على كذا ونحوه أو فعل كغلط المالكين والعمل فيهما ومثل ما يدل عرفا لاشارة المفهمة
شهر هذا فى المعين وقيل جائز لا تلزم الا بالخلط البناء لزومها بالقول هو الذى لا ينفك
وعباض ونصفه فى التفتيات الشركة عقد يلزم بالقول كسائر العقود والمعاوضات وهى رخصة
في بابها الذى يختص بها هذا مذهب ابن القاسم فى الكتاب ومذهب غيره انها لا تلزم الا بالخلط
اه وقال صاحب المعين أبو اسحق ابن عبد الرزيع فى لزومها بالقول انه المشهور عن مالك
واصحابه رضى الله تعالى عنهم وقال ابن عبد السلام المذهب لزوم شركة الاموال بالعقد دون
الشروع اه وهذا خلاف قول ابن رشد هى من العقود الجائزة فكل منهما أن ينقصل
عنهما متى شاء ونحوه اللخمى خليل واظهاره لاختلافه بينهما ومراد ابن يونس ومن وافقه انها
تلزم بالقد باعتبار الضمان أى اذا هلك شئ بعد العقد فضماته من مسخا خلا فالن قال لا تنعقد
الا بالخلط اه الخط الظاهر ان كلام ابن يونس ومن وافقه على ظاهره مخالف لكلام اللخمى
وابن رشد اه ووفق العوفى توفيقا آخر وهو ان المازوم بالعقد باعتبار بيع كل واحد منهما
بعض ماله لبعض مال الآخر وعدم اللزوم باعتبار ان لكل واحد منهما ان ينقصل متى شاء كما هو
صرح ابن رشد واذا انفصلا اقتسما ما صار بينهما الا ان كل واحد يرجع فى عين شئته فاذا
انرجح أحدهما عيننا والآخر عرضا فالشركة تلزمهما بالقد فان انفصلا فلكل واحد منهما
نصف العين ونصف العرض وأشار للركن الثالث وهو المال الذى يشترط به وعبر عنه ابن
الحاجب بالمحل فقال ومحلها المال والعمل بقوله تصح (بذهبين) من الشريكين (أو) (بورقين)
منهما بكسر الراء ان (اتفق صرفهما) أى الذهبين أو الورقين ووزنهما ويعتقر الفضل اليسير فى

٢٦ مخ ث وفق بتقديم النامث مقحلا بفتحات (قوله يشترط) بضم الباء وفتح لاء (قوله
عنه) أى المال (قوله بقوله) صلة أشبار (قوله ومحلها) أى الشركة

(قوله أحدهما) أي الشر يكتن (قوله وصرفهما مختلف) حال ومفهوما أنه ان اتفق صرفهما يجوز (قوله وهما) أي الهاشمي والدمشقي والحمدي واليزيدي (قوله فيما كثر) أي اختلاف صرفهما الكثير (قوله كتفاضل المالكين) أي عدد أو وزن أو عدم المواز (قوله ولو جعل) أي الشر يكتن (قوله بينهما) أي الشر يكتن (قوله لم يجز) أي تشاركهما (قوله أذ صرفا) أي الشر يكتن (قوله هما) أي الذهبين أو الورقين في بيع بعض أحدهما ببعض الآخر (قوله وحكمهما) أي الذهبين أو الورقين في بيع بعض أحدهما ببعض الآخر (قوله الوزن) أي شرط التساوي فيه والجملة حال (قوله في البيع والشركة) صلة حكم (قوله فان نزل) أي حصل الاشتراك بالذهبين ٢٨٢ أو ورقين مختلفين في الصرف اختلافا كثيرا وفات بالعمل (قوله بقدر وزن رأس

الوزن سواء اتفقت سكتهم أو اختلفت في المدونة ان اخرج أحدهما دفاتر هاشمية وأخرج الآخر مثل وزنه دفاتر دمشقية وأخرج أحدهما دراهم يزيدية والآخر وزن الحمدي وصرفهما مختلف لم يجز إلا في الاختلاف اليسير الذي لا يبال له فيوزنهما فيما كثر كتفاضل المالكين ولو جعل الربح والعمل بينهما بقدر فضل ما بين السكتين لم يجز أذ صرفاهما إلى القيم وحكمهما الوزن في البيع والشركة أبو الحسن صورة القيمة ان يقال ما قيمة الحمدي فيقال عشرة ومائة الزيدية فيقال خمسة فيشتر كان على الثالث والثلاثين فيلزم التفاضل ابن الموار فان نزل أخذ كل مثل رأس ماله من سكتهم ومن الربح بقدر وزن رأس ماله لا على فضل ما بين السكتين وقاله مالك رضي الله تعالى عنه بعض القرويين لعل محمد أراد ان لم يختلف سوق السكتين من الشركة إلى القسمة فان اختلفت قيطم الذي زاد سوق سكتها صاحبها اذا أخذ مثل رأس ماله وقيمتها أكثر مما دفع وفي المدونة ان اتفقت السكتان في الصرف يوم الشركة جازت فان اختلفا ودخل الصرف فلا ينظر اليه ويقسمان ما يبايدهما عرضا كان أو طعاما أو عينا أفاده الخط (و) تصح الشركة (بهما) أي ذهب وورق معا (منهما) أي الشر يكتن بان يخرج أحدهما ذهبا وورقا والا خر مثلهما اتفاقا بشرط استواء الذهبين والورقين في الوزن والصرف (و) تصح (بعين) أي ذهب أو ورق أو بهما من أحدهما (و) بعرض (من الآخر) أراد به ما يشمل الطعام (و) تصح (بعرضين) غير طعامين من كل شريك عرض بدليل ما يأتي (مطلقا) عن التقييد باتحاد جنسهما فتجوز بعرضين مختلفين كصوف وحرير وشمل عرضا من أحدهما وطعاما من الآخر في المدونة تجوز الشركة بطعام ودراهم وبعين وعرض على ما ذكرنا من القيم وبقدرها يكون الربح والعمل (وكل) من العرض المتشارك به من الجانبين أو أحدهما يعتبر رأس مال (بالقيمة) له (يوم أحضر) يضم الهمز وكسر الضاد المعجمة العرض للشركة فان استوت قيمة العرضين أو قيمة العرض والعين المقابلة له فالشركة بالنصف والافق قدر الاختلاف (لا) تعتبر القبة يوم القوات ان (قوات) العرض (ان هجت) الشركة فان فسدت فلا يقوم ورأس مال يخرج العرض ما يباع به عرضه لانه على ملكه وضمائه إلى يبعه كالمبيع يباعا فاسدا غ عبارة المصنف توهم ان الاعتبار في قيمة العرض في الفاسدة يوم القوات وليس كذلك وعبارة ابن

ماله) أي نسبة من مجموع وزن رأس ماله ووزن رأس مال شريكه (قوله لا على فضل ما بين السكتين) أي في الصرف (قوله من الشركة) أي وقت عقدها (قوله إلى القسمة) أي وقتها (قوله فان اختلفت) أي قيمة السكتين (قوله وقيمتها) أي وقت القسمة (قوله أكثر مما دفع) أي من قيمته يوم دفعه والجملة حال (قوله يوم الشركة) صلة اتفق (قوله جازت) أي الشركة بهما (قوله فان اختلفا) أي الشر يكتن (قوله وقد حال) أي تغير (قوله فلا ينظر) يضم فسكون فتقع (قوله إليه) أي تغير الصرف (قوله ويقسمان) أي بحسب ما كان وقت العقد (قوله كان) أي ما يبايدهما (قوله اتفاقا) أي على صفتها بهما منهما (قوله به) أي العرض

(قوله بدليل) أي على نعت العرضين بغير طعامين وإضافته لليمان (قوله ما يأتي) أي ولا بطعامين الحاجب (قوله وشمل) أي وبعرضين مطلقا (قوله من القيم) بيان ما (قوله ويقدرها) أي القيم صلة يكون (قوله العرض) (قوله والا) أي وان لم تستوا القيمتان أو القيمة والعين (قوله فلا يقوم) يضم فتقع مثة لا أي العرض (قوله يخرج) يضم فسكون فكسر (قوله ما يباع به عرضه) خبر رأس (قوله لانه) أي العرض (قوله على ملكه وضمائه) أي يخرج به (قوله إلى يبعه) أي العرض (قوله توهم) أي به توهم ان هجت (قوله وليس كذلك) اذ لا تعتبر قيمته في الفاسدة بل غنه الذي يباع به

(قوله ستم) أى عبارة المصنف (قوله اذ قال) أى ابن الحاجب (قوله فراس ماله) أى مخرج العرض (قوله عبد الحق وابن بونس) بيان العقليين (قوله فان لم يعرفا) أى المتبايعان (قوله وحده) أى كلام المصنف (قوله على هذا) أى عدم معرفة ما يبيع به العرض (قوله فاسدة) حال من الشركة (قوله اذهو) أى طعامه (قوله ولو خلط) أى الطعام (قوله فراس مال كل واحد قيمة طعامه يوم خلطه) اقول بحول الله تعالى وقوته بنسبها هذا اتضح كلام المصنف وظهر انه لا اشكال فيه وان قيمة العرض تعتبر في الفاسدة يوم فواته ان فات قبل بيعه وتكون هي رأس مال مخرجه وان لم يفت فراس ماله ما يباع به عرضه لبقائه على ضمانه الى بيعه (قوله انظر فائدة قوله لافات) اقول فائدة النص على مخالفة الصحيحة الفاسدة ان فات قبل بيعه (قوله استقرى) بضم التاء وكسر الراء أى تنبج (قوله وليس كذلك) بل هو كذلك بنسبها ولو خلط قبل ٢٨٣ بيبه فراس مال كل واحد قيمة طعامه يوم خلطه (قوله) أى

الشريكان (قوله لاتف خلطا) (قوله ما اخرجاه) تقدير بقول خلطا (قوله بعضه ببعض) بدل عما اخرجاه (قوله حقيقة) راجع لخلطا (قوله يجعلهما) أى المالكين المخرجين للشركة بهما (قوله فهو) أى ان خلطا الخ فربيع على الدخول (قوله عليه) أى المقدور (قوله التواء) بمثناة فوقية مدودا (قوله التواء) بنون مدودا أى الزيادة (قوله لانه) أى ابن القاسم (قوله احدهما) أى الشريكين (قوله فهو) أى المشتري بفتح الراء (قوله بينهما) أى الشريكين (قوله وماضاع) أى من مال احدهما (قوله فهو) أى الضائع (قوله لزمها) أى الشركة (قوله وهو) أى لازمها (قوله

الحاجب أبين منها اذ قال فلور وقت فاسدة فراس ماله ما يبيع به عرضه وقال العقليان عبد الحق وابن بونس فان لم يعرفا ما يبيع سلعتاهما به فلكل واحد قيمة عرضه يوم بيعه وحده على هذا بعيد اه وفي المدونة اذا وقعت الشركة في طعام فاسدة فراس مال كل واحد ما يبيع به طعامه اذهو في ضمانه حتى يباع ولو خلط قبل بيعه فراس مال كل واحد قيمة طعامه يوم خلطه طنى انظر فائدة قوله لافات لان عادة المصنف على ما استقرى من كلامه اذ ان في شيئا فانما ينكت به على من قال به ولم أر من ذكر ان القيمة تعسر في الصحيحة يوم القوات مع ما توهمه عبارة ان القيمة في الفاسدة تعتبر يوم القوات وليس كذلك كما اشار اليه غ وان اشترك شخصان أو أكثر شركة بمحبة ثم تلف مال أحدهما أو بعضه ضمنه شريكه معه (ان خلطا) أى الشريكان ما اخرجاه للشركة به بعضه ببعض حقيقة بل (ولو حكا) يجعلهما في بيت واحد بالخلط فهو شرطا في مقدار دل عليه قوله عقبه والافاتا ان من ربه وقال الخلط ظاهره انه شرط في حصول الشركة بينهما بالنسبة الى الربح والخسارة وليس كذلك وانما هو شرط في الضمان قال الرباجي ذهب ابن القاسم الى ان الخلط شرط لانه قاد في التواء أى الهلاك لافي التواء لانه قال ما اشتراه أحدهما بجماله قبل الخلط فهو بينهما وما مضاع فهو من صاحبه اه وقال ابن عرفة وفي شرط ثبوت لازمها وهو ضمان المشترك منهما بالخلط الحكيم فضلا عن الحسي أو بالحسي قول ابن القاسم وغيره فيها والحكم كون المالكين في حوز واحد ولو عند احدهما والله أعلم البنانى ظاهر المصنف ان الخلط شرط في اللزوم وهو قول معنون ودرج عليه صاحب المقصد المحمود وصاحب المعونة لكنه خلاف المشهور ومذهب المدونة كما تقدم في كلام عياض فلا يحمل عليه كلام المصنف فلذا تأوله ح ثم قال وحاصله انه بعد لزومها بالعقد يكون ضمان كل مال من صاحبه قبل الخلط فان وقع الخلط ولو حكا في الضمان منهما (والا) أى وان لم يحصل خلط للمالكين لاحقيقة ولا حكا وتلف المالكين أو أحدهما (ف) المال (التالف) ضمانه (من ربه) خاصة (وما) أى العرض الذى (ايتبع) أى اشترى للتجارة (بغيره) أى التالف (ف) هو مشترك بينهما (أى صاحب السالم وصاحب التالف كما في المدونة فان ربح فلهما وان خسر فعليهما) وعلى المتالف بفتح اللام وكسرها أى الذى تلف ماله (نصف الثمن) الذى اشترى به العرض ان كانت شركتهما

المشتركة (بفتح الراء (قوله منهما) أى الشريكين (قوله بالخلط) صلة شرط (قوله فضلا) أى زائدا (قوله أو بالحسي) أى فقط (قوله فيها) أى المدونة حال من قولنا (قوله للمالكين) أى المشترك بينهما (قوله حوز) بفتح الحاء المهملة وسكون الواو واجتماع الزاى (قوله أحدهما) أى الشريكين (قوله لكنه الخ) استدرأ على ودرج عليه الخ لرفع اجماعه انه المشهور (قوله ومذهب المدونة) عطف على المشهور (قوله فلا يحمل عليه) أى قول معنون فربيع على لكنه الخ (قوله فلذا) أى كونه قول معنون خلاف المشهور الخ غله تأول (قوله تأوله) أى كلام المصنف أى صرفه عن ظاهره من كونه شرطاً في اللزوم (قوله ثم قال) أى البنانى (قوله لانه) أى البنانى (قوله لزمها) أى الشركة (قوله فالتواء ان) أى للمالكين (قوله منهما) أى الشريكين (قوله والا) أى وان لم تكن بالشريكين

(قوله) أي ذي التالف (قوله فلو قال) أي المصنف (قوله لشمهما) أي النصف وما سواه (قوله وهذا) أي التفصيل (قوله وهذا) أي الاطلاق (قوله ذلك) أي الاخذ لنفسه (قوله الاول) أي التفصيل (قوله الثاني) أي الاطلاق (قوله فالحجاري الخ) تفريع على في فهم قوله الخ (قوله من الخط) صلة مستند بفتح القاف (قوله من اهل المذهب) بيان من (قوله ان الخلاف الخ) خبر حاصل (قوله هو بين ابن رشد الخ) خبر ان (قوله عنده) خبر الجملة بعده والجملة خبر ابن رشد (قوله ان اشترى) أي ذوالسالم به (قوله وهو) أي ذوالسالم وواو الحال (قوله لا يعلم) أي ذوالسالم تلف ما أخرجه صاحبه (قوله فهو) أي ذوالسالم (قوله يلزمه) بضم الياء وكسر الزاي أي ذوالسالم ذا التالف (قوله حصته) أي ذي التالف (قوله بما اشتراه) أي ذوالسالم به بيان حصته (قوله او ينفرد) ٢٨٤ أي ذوالسالم (قوله به) أي المشتري بالسالم بفتح الراء (قوله

بالنصف والا فبحسب ماله فلو قال عن حصته لشمهما (وهل) يكون العرض المشتري بالسالم شركة بينهم في كل حال (الا ان يعلم) صاحب السالم (بالتلف) لمال شريكه حين شرائه فان علمه حينه فلا يكون العرض مشتركاً بينهم ما يختص به ذوالسالم (فله) أي رب السالم يرجع ما اشتراه ان يرجع فيه (وعليه) أي رب السالم انقصه ان خسر فيه وهذا قول ابن رشد (أو) هو مشترك بينهما (ما) مطلقاً (أي عن التقييد بعدم علم رب السالم تلف مال شريكه حين شرائه وهذا قول ابن يونس والخلاف المتقدم في كل حال (الا ان يدعى) رب السالم انه قصد (الاخذ) أي الشراء لنفسه (خاصة فان ادعى ذلك فيختص بما ابتاعه اتفاقاً في الجواب (تردد) في فهم قول المدونة وان بقيت صرة كل يسد بها حتى ابتاع أحدهما بصرتهامة على الشركة وتلفت الصرة الاخرى فالصرة الثالثة من ديهما الامة بينهم ما فقههما ابن رشد وغيره على الاول وابن يونس على الثاني فالحجاري على اصطلاح المصنف تأويلان قاله قتطى قرر ت كلام المصنف على ظاهره مع انه منتقد من ح ومن تبعه وهو انتقاد صحيح وحاصل النقل عن جميع من تكلم على المسئلة من اهل المذهب ان الخلاف الذي اشار له المصنف هو بين ابن رشد وابن يونس مع عبد الحق فابن رشد عنده ان اشترى بعد تلف ما أخرجه صاحبه وهو لا يعلم فهو مخير بين ان يلزمه حصته بما اشتراه أو ينفرد به عنه وان اشترى بعد علمه بالتلف فهو خاصة هكذا في مقدمته وهكذا قال ابو الحسن وغيره وعند ابن يونس وعبد الحق ان اشترى بعد علمه بالتلف فمخير بين ان يشركه فيها أو يدعيها الا ان يقول اشترى بنفسه فهي له وان لم يعلم بالتلف حين اشترى فهي بينهما كما لو اشترى فلفت الصرة الاخرى هكذا في نقل ابى الحسن وابن عرفة وغير واحد فان رشد عكس ما قاله اذ التخيير عنده مع عدم العلم للمشتري بخلافهما وقد احسن صاحب السالم في عزوهما ونصه وهل الا ان يشتري قبل علمه بالتلف فيخير وان علم يختص به أو يخير الا تخرج العلم الا ان يدعى انه ابتاع لنفسه تردد اه وقال قت في كبره ظاهر كلام المصنف ان السالم صرته تلزمه الشركة فيما اتيقن بما بشرطه عند ابن رشد

عنه) أي ذي التالف (قوله وان اشترى) أي ذوالسالم به (قوله بعده) أي ذي السالم (قوله فهو) أي المشتري بالسالم بفتح الراء (قوله له) أي ذي السالم (قوله مقدمته) أي ابن رشد (قوله وعند ابن يونس الخ) خبر الجملة بعده (قوله ان اشترى) أي ذوالسالم (قوله فشرى به) أي رب التالف (قوله يشرك) أي صاحب التالف صاحب السالم (قوله فيها) أي السلة (قوله بالعلم ويدفع له ثمن حصته منها) (قوله أو يدعيها) أي ينفرد (قوله التالف السلة لذى السالم (قوله الا ان يقول) أي ذوالسالم (قوله اشترى بها) أي السلة (قوله فهي)

أي السلة (قوله له) أي ذي السالم (قوله وان لم يعلم) أي ذوالسالم (قوله فهي) أي السلة (قوله بينهما) وابن أي الشريكين (قوله كما لو اشترى) أي أحدهما بصرته سلة (قوله فلفت الصرة الاخرى) أي بعد شرائه تشبيه في انها بينهما (قوله قاله) أي ابن يونس وعبد الحق (قوله عنده) أي ابن رشد (قوله للمشتري) خبر التخيير (قوله بخلافهما) أي ابن يونس وعبد الحق اذ التخيير مع العلم عندهما لصاحب التالف (قوله في عزوهما) أي القولين (قوله فيضري) أي المشتري (قوله وان علم) أي المشتري بالتلف قبل شرائه (قوله يختص) أي المشتري (قوله به) أي مشتراه (قوله الا تخرج) أي صاحب التالف (قوله مع العلم) أي من المشتري بالتلف حال شرائه (قوله يدعى) أي المشتري (قوله انه) أن المشتري (قوله لنفسه) أي خاصة (قوله ابتاع) أي اشترى (قوله بها) أي صرته (قوله بشرطه) أي عدم علمه تلف صرة شريكه حين شرائه (قوله عند ابن رشد) صلة تلزم

(قوله انه) اى من سلت صرته (قوله بالخيار) اى فى الزام شريكه بحصته (قوله وبه) اى تخيير من سلت صرته فى الزام شريكه بحصته صلة قرر (قوله كلامه) اى المصنف (قوله وعليه) اى تخيير ذى السالم (قوله ثم ساق) اى تت (قوله وقد نقل) اى الشارح (قوله لفظه) اى ابن رشد (قوله باصطلاحه) اى المصنف (قوله عليهما) اى التأويلين (قوله فانه) اى الشان (قوله أحدهما) اى الشرىكين (قوله على الشركة) صلة ابتاع (قوله وتلفت الصرة الاخرى) اى قبل الشراء (قوله والمالان متفقان) اى وزناو صر فاحال (قوله بينهما) اى الشرىكين (قوله لانه) اى المشتري (قوله به) اى التلف (قوله فشرىكه) اى المشتري (قوله يشركه) اى الشرىك المشتري (قوله فيها) اى الامة (قوله أو يدعها) بفتح الحاء ٢٨٥ مخففاً اى شريك مشتري الامة الامة

(قوله) اى مشترىها

(قوله الا ان يقول) اى

المشتري (قوله فهمي) اى

الامة (قوله) اى المشتري

(قوله وان لم يعلم) اى

المشتري (قوله فهمي) اى

الامة بينهما اى الشرىكين

(قوله وهذا) اى التفصيل

المتقدم (قوله أصل) اى

قاعدة (قوله هذا) اى

الذى قاله ابن يونس وعبد

الحق (قوله قال) اى ابن

رشد (قوله وهو) اى

المشتري (قوله لم يعلم) اى

تلف مال شريكه (قوله

فهو) اى المشتري (قوله

يلزمه) بضم فسكون

فكسر اى المشتري

شريكه بحصته منها (قوله

ما اشتراه) اى حصته (قوله

منه) اى المشتري بفتح

الراء (قوله أو ينفرد) اى

المشتري (قوله به) اى

ما اشتراه (قوله لانه) اى

وابن يونس والذى فى المقدمات انه بالخيار وبه قرر الشارح كلامه هنا ودرج عليه فى شامله ثم ساق كلام الشامل المتقدم وهو ظاهر لان التخيير عند ابن رشد فى مقدماته للمشتري وهو السالم صرته كما علت وكما فى الشامل وقد نقل لفظه على وجهه ولم ينسب عليه فى صغيره وبالله تعالى التوفيق الخط الالىق باصطلاحه تأويلان ولم أقف عليهما على ما ذكره المصنف فانه قال فى المدونة وان بقيت كل صرة يسد بها حتى ابتاع احدهما بصرة امة على الشركة وتلفت الصرة الاخرى والمالان متفقان فالامة بينهما ما والصرة من ربهما ابن يونس قوله فالامة بينهما ير يد بعد أن يدفع لشريكه نصف ثم لانه انما اشتراه على الشركة بعض اصحابنا ان اشتراه بعد التلف عالمابه فشرىكه تخيير بين ان يشركه فيها او يدعها لانه يقول انما اشترىته بالنفسى فهمي له وان لم يعلم بالتلف حتى اشترى الامة فهمي بينهما كما لو اشترى ثم تلفت صرة الاخر وهذا على اصل ابن القاسم ابو الحسن ولا ينشده عكس هذا قال ان اشترى بعد التلف وهو لم يعلم فهو بالخيار بين ان يلزمه ما اشتراه او ينفرد به لانه يقول لو علت تلفه لم اشترى بالنفسى وما اشترى بعد علمه تلف ما خرجه صاحبه فهو له خاصة اهـ فالتأويل الاول فى كلام المصنف الذى اشار اليه بقوله وهل الا ان يعلم بالتلف فله وعليه هو الذى يناسب ما ذكره ابو الحسن عن ابن رشد والمعنى أن ما ذكره من ان ما اشترى بالسالم يكون بينهما محله اذ لم يعلم التلف فان علمه فهمي له خاصة الا ان كلام المصنف يفيد انه اذ لم يعلمه فالامة بينهما بالاختيار لاحدهما وكلام ابن رشد يفيد ان المشتري مخير فان قبل قول المصنف بعد الا ان يدعى يفهم منه انه بالخيار قلت ليس كذلك لانه اذا اقرانه اشترى للشركة ولم يدع الاخذ لنفسه فكلام ابن رشد يفيد انه يخير وكلام المصنف يفيد انه لا يخير وانه بينهما لزوما والتأويل الثانى فى كلام المصنف الذى اشار اليه بقوله أو مطلقا هو الذى يناسب ما ذكره ابن يونس الا ان كلام المصنف يفيد انه بينهما ولا خيار لاحدهما سواء اشترى بعد العلم بالتلف او قبله وما ذكره ابن يونس يفيد انه ان اشترى بعد علمه التالف يخير شريكه الذى تلفت صرته فى شركته وتركها والله أعلم ونصح الشركة ان حضر ما خرجه كل منهما بل (ولو غاب فقد احدهما) اى الشرىكين الذى شارك به عند مالكا وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما فى المدونة وهو المشهور واستحسنه اللغوى وقيد بعض شيوخ

المشتري (قوله لو علت تلفه) اى مال شريكه (قوله وما اشترى) اى ذوا السالم (قوله بعد علمه) اى ذى السالم (قوله فهو) اى المشتري بالقبح (قوله) اى المشتري (قوله من ان ما اشترى بينهما) بيان ما (قوله محله الخ) خبر ان (قوله الا ان كلام المصنف الخ) استدراك على فالتأويل الاول هو الذى يناسب لرفع ايهامه استواءهما (قوله الا ان كلام المصنف الخ) استدراك على والتأويل الثانى يناسب ما ذكره ابن يونس رفع به ايهامه استواءهما (قوله ونصح الشركة) افاد أن المبالغة فى العصة المتقدمة فى قوله انما تصح من اهل التوكيل الخ وهو المعنى عدمها فى المفهوم (قوله وهو) اى قول مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما (قوله المشهور) ومقابلته فسادها السجونيون (قوله واستحسنه) اى قول مالك وابن القاسم

(قوله فان بعد الخ) مفهوم ان لم يعد (قوله هو) اي قبضه (قوله عكسه) اي حضوره لا يستلزم قبضه (قوله فان اتجر بال حاضر الخ) مفهوم ولم يتجر لحضوره (قوله جعله) اي ولو غاب فقد أحدهما (قوله في لزومها) اي الشركة (قوله واعترضهما) اي تت وس (قوله باقتضائه) اي جعلها مبالغة في لزومها (قوله عدم لزومها مع البعد او التجزؤ قبل) اي وهذا يصدق بصحتها (قوله معهما) اي فقط (قوله وجعله اي عجز ولو غاب الخ) (قوله مبالغة في جوازها) اي ليقيد بمنعها في المفهوم (قوله الاولى) بفتح الهمز (قوله كونه) اي ولو غاب الخ (قوله المتقدمة) أي في انما تصح الخ ليقيد عدم صحتها في المفهوم (قوله في الشركة) خبر مقدم (قوله نقل) بسكون القاف مصدر مضاف لقاعله مبتدأ مؤخر (قوله صحتها) مقول نقل (قوله ومنعها) عطف على صحتها (قوله عنه) أي محنون (قوله والصقلى) عطف على التونسى (قوله الفساد) عطف على الكراهة فقيهه عطف مع مولين على معمولين لعامل واحد ولا خلاف في جواز ٢٨٦ (قوله في كون) خبر مقدم (قوله انما تجوز الى الغائب) مقول قول المضاف لقاعله (قوله ووقف)

عبد الحق يقيد ان اشار المصنف لما بقوله (ان لم يعد) النقد الغائب زاد في توضيحه جدا فان بعد النقد الغائب جدا فلا تصح الشركة به (ولم يتجر) بضم التسيه وفتح القوقية مشددة والجيم نقدا أحدهما الحاضر (لحضوره) اي النقد الغائب والذي في توضيحه لقبضه وهو مستلزم حضوره بخلاف عكسه قاله تت فان اتجر بالحاضر قبل حضور الغائب فلا تصح طق جعله تت مبالغة في لزومها وتبعه من واعترضهما عجز باقتضائه عدم لزومها مع البعد او التجزؤ قبل حضوره والمراد منه ما وجعله مبالغة في جوازها قلت الاولى كونه مبالغة في صحتها المتقدمة قوله وقيد الخ ظاهره ان الضمير المستتر للجمعي وليس كذلك بل القيد لبعض شيوخ عبد الحق كما في ابن عرفة وغيره واعتمد المصنف القيد المذكور وقال ابن عرفة في كونه تقييدا انظر والاظهر انه خلاف ١١ ونصه وفي الشركة بمال حاضر وغائب نقل اللغوي صحتها عن مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهم ما ومنعها عن محنون ونقل التونسى عنه الكراهة والصقلى الفساد وفي كون قول بعض شيوخ عبد الحق انما تجوز عند ابن القاسم بشرط قرب الغيبة ووقف التجزؤ بالحاضر على حضور الغائب تقييدا انظر والاظهر انه خلاف لاحتجاج ابن القاسم على الجواز بقول مالك فيها انظر تمامه (لا تصح الشركة بذهب) من أحدهما (وورق) من الآخر لاجتماع الشركة والصرف ابن عبد السلام احتجاجة في المدونة بأنه صرف وشركة غير بين لان العقود المنضمة الى الشركة انما تمنع صحتها ان كانت خارجة عنها نص على معنى هذا في المدونة ابن عرفة قوله ان كانت خارجة عنها ظاهره ان غير الخارجة غير مانعة صرفا فان كانت أو غيره وليس كذلك انما قاله فيما ليس صرفا لاجل ضيق الصرف وشدة وانما التي مانعة الصرف في الشركة محنون حسيما ذكره ابن يونس ١١ وقبله المنع ان يد كل جائله في نفسه فهو باق تحت يده فهو صرف بتأخير وقد يقال ان

والصقلى قول محنون بشرطه الخلط وهو في الغائب متعذر وفيما احتجاج ابن القاسم على جوازها فيما بمال غائب ان شارك ذو خمس مائة درهم له ألف غائبة ذأ ألف وخمس مائة حاضرة فخرج بذلك للحل الالف الغائبة ليسترى بالجميع تجزؤ فلم يجد ألفه فاشترى بما خرج به فقط فلكل منهما من الربح بقدر ماله فيما خرج به قلت في عكسه هذا انظر لان ذلك حكم كونها فاسدة بعد وقوعها (قوله من أحدهما) اي الشر يكتفي (قوله لاجتماع الشركة والصرف) علة لاتصح (قوله ضمير) خبر احتجاج (قوله بين) بكسر اليا مشددا (قوله انما تمنع صحتها) اي الشركة (قوله ان كانت) أي العقود (قوله عنها) أي الشركة أي والصرف لم يخرج عنها فلا يمنع صحتها (قوله هذا) اي شرط الخروج عنها (قوله قوله) اي ابن عبد السلام (قوله قوله) اي كون غير الخارج غير مانع (قوله لاجل ضيق الصرف وشدة) علة مقدرا أي وأما الصرف فيمنعها غير خارج عنها (قوله التي) بغير معية أي لم يعتبر (قوله محنون) فاعل التي وهو المحصور فيه بانما

(قوله فيما أجازوه) خبر مقدم (قوله من الشركة بذهين أو ورقين) بيان ما (قوله بدلا) اسم ان مؤخر (قوله بتأخير) نعت بدلا (قوله بلولان يد كل الخ) علة بدلا بتأخير (قوله وفيه) اي ما أجازوه (قوله وهو) اي اجتماعهما (قوله لبقا ميد كل واحد الخ) علة عدم المناجزة (قوله وهو) اي اجماهم المذكور (قوله ولكنهم) بفتح الهمز وشد التون اي أهل العلم (قوله المعين) بضم فكسر فحصل من كلام المقدمات الجواب عن الاشكال بانها رخصة للضرورة (قوله لانه يلزمه) اي الاشتراك بطعامين (قوله وبحث) بضم فكسر (قوله فيه) اي التعديل للزوم بيع طعام المعاوضة قبل قبضه (قوله هذا) اي التعديل ببيع طعام المعاوضة قبل قبضه (قوله فيه) اي الشركة بطعام وعن أعرس (قوله باعتقاره) اي بيع طعام المعاوضة قبل قبضه (قوله وهي) اي الشركة (قوله والاولا) اي وان لم يختلفا في القيمة اختلافا كثيرا (قوله تمنع) ٢٨٧ بضم التاء اي الشركة بهما (قوله

قائلان) اي ابن القاسم (قوله لم يجز) بضم فكسر اي مالك رضي الله تعالى عنه الاشتراك بطعامين من صنف واحد غير مختل في القيمة اختلافا كثيرا (قوله منذ لقيناه) اي ما لك صله لم يجز (قوله فيها) اي المدونة (قوله فيها) اي الشركة بطعامين من صنف واحد غير مختل في القيمة اختلافا كثيرا (قوله وعلاه) اي منع مالك رضي الله تعالى عنه (قوله وعبد الحق) عطف على ابن المواز (قوله يبيع طعام الخ) عطف على بخلط الخ (قوله واسمعي) عطف على ابن المواز (قوله بخلط الخ) عطف على بخلط الخ (قوله وزاد في المقدمات) اي على العال السابقة (قوله على جوازها) اي

فيما أجازوه من الشركة بذهين أو ورقين بدلا لتأخير بلولان يد كل منهما على نقده وفيه اجتماع الشركة والبدل وهو يؤدي الى البدل بتأخير وفي المقدمات اجمع أهل العلم على اجازة الشركة بانها تير من كلا الشرير يكن او الدرهم من كل ما جعلا ولم يعتبروا عدم المناجزة بينهما في ذلك لبقا ميد كل واحد منهما على ما باع بسبب الشركة وهو اجماع على غير قياس وكأنهم رخصوا في النقود لانها أصول الأمان والناس محتاجون الى المعين في اموالهم وأما الطعام فليس كذلك فليس للشركة فيه ضرورة اه (ولا تصح) بطعامين من الشرير يكن ان اختلفا جنسا اوصفة أو قدرا بل (ولو اتفقا) اي الطعامان نوعا وصفة على المشهور الذي رجح اليه الامام مالك رضي الله تعالى عنه لانه يلزمه بيع طعام المعاوضة قبل قبضه اذ كل واحد منهما باع للآخر بعض طعامه ببعض طعام الآخر وبقي البعض الذي باعه كل منهما تحت يده فاذا بيع لاجنبي فقد بيع قبل قبضه ويبحث فيه بان هذا في الشركة بطعام وعن أعرس وقد اجازها في المدونة واجيب باعتقاره في هذه لتبعية الطعام النقود والعرض ابن عرفة وهي بطعامين من صنف واحد مختل في القيمة كثيرا منوعة الصقلي اتساقا والافروي ابن القاسم في المدونة تمنع قائلان لم يجز منذ لقيناه وقال ابن القاسم فيها ما علت لكرامة فيها وجها وعلاه ابن المواز بخلط الطعام الجيد بالردى وعبد الحق يبيع طعام المعاوضة قبل قبضه واسمعي باقتدار الشركة الى استواء القيمة والبيع الى استواء الكيل ولا يكاد ان يوجدان وزاد في المقدمات ان الاجماع على جوازها بعينين على غير قياس فلم يقس عليه مالك رضي الله تعالى عنه في هذا القول جوازها بطعامين وأبو الحسن اختلاف الاغراض في الطعام مطلقا لفسخ بيعه باستحقاقه وعدم اختلافها في العين لعدم فسخه فيه فصار مقابلي الطعام كمتعلقيه بخلاف مقابلي العين ونظم غ المسئلة وعلاه فقال

شارك يجنس العين والطعام * والثاني للعنق لا الامام
لنقل والخلط والارض والغرض * وعلى وان كلاما قبض

الشركة (قوله على غير قياس) خبر ان (قوله عليه) اي جوازها بعينين لانها رخصة لا يقاس عليها (قوله وأبو الحسن) عطف على فاعل زاد المسترفيه (قوله اختلاف) عطف على ان الاجماع الخ (قوله يبعه) اي الطعام (قوله باستحقاقه) اي الطعام (قوله اختلافها) اي الاغراض (قوله فسخه) اي يبيع العين (قوله فيه) اي الاستحقاق (قوله مماثلي) بفتح اللام منق مماثل بلانون لاضافته (قوله وعلاه) جمع علة عطف على المسئلة (قوله شارك) اي اجر الشركة (قوله يجنس العين) اي كذهين وورقين (قوله والطعام) اي واجر الشركة يجنس الطعام (قوله والثاني) اي جوازها يجنس الطعام (قوله للمتنق) اي ابن القاسم (قوله لا الامام) اي مالك رضي الله تعالى عنهما (قوله للنقل) اي الاجماع على جوازها يجنس العين على غير قياس (قوله والخلط) اي للجيد بالردى (قوله والارض) اي القيمة (قوله والغرض) بفتح الغين المجعلة والراء اي اختلافه في الأطعمة (قوله بان كلاما) اي الشرير يكن (قوله ما قبض) اي الطعام الذي اشتراه من شرير يكل بلولان يلباته عليه فان يبيع لاجنبي فقد بيع قبل قبضه

(قوله في جوارها) أي الشركة (قوله بدنانير) أي من أحد الشريكين (قوله ودراهم) أي من الآخر (قوله وطعامين مختلفين) أي منهما (قوله وعرضين كذلك) أي مختلفين (قوله ومنهما) أي الشركة عطف على جوارها (قوله قولي) بفتح اللام مثني بلا نون لاضافته (قوله في الأولين) أي بدنانير ودراهم وطعامين مختلفين (قوله وهما) أي العلتان (قوله وأصله) أي كلام ابن عرفة (قوله قال) أي ابن رشد (قوله ذلك) أي القصار لبدنانير ودراهم وطعامين مختلفين وبعرضين كذلك (قوله لانه) أي سحنون (قوله دخلا) أي الصرف والبيع (قوله فيها) أي الشركة (قوله وهو) أي المضاربة وذ كره لئلا يفسد (قوله الأخير) أي القراض (قوله وان كان) أي ٢٨٨ اطلاق التصرف (قوله يقبر) بضم قفتح مثقلا (قوله اذا دخلا) أي الشرير كان (قوله

على عمله) أي المنفرد بشئ (قوله) أي المنفرد بشئ (قوله فيه) أي مال الشركة (قوله فيها) أي المدونة خبر مقدم (قوله يكونان) أي الشرير كان (قوله) ولا أحدهما أي الشرير يكن الخ حال (قوله ولا يفسد) بضم الياء (قوله ذلك) أي انفراد أحدهما بعين أو عرض (قوله ولا يفسد عندنا) أي المفاوضة (قوله لأحدهما) أي المتفاوضين (قوله المتبرع) تفسير لتفاعل استأنف المستتر فيه (قوله فان لم يستأنف به) مفهوم أن استأنف به (قوله منع) بضم فكسر أي تبرعه (قوله ويحسب) أي المتبرع به (قوله عليه) أي المتبرع (قوله يخصه) أي المتبرع (قوله فيها) أي المدونة خبر مقدم (قوله

والمراد بالنقل نقل الإجماع في العين وبالأرض القبة التي تفترق الشركة إلى الاستموا فيها وبالعرض اختلاف الأغراض في الطعام وتمكيد على التكثير ابن عرفة في جوارها بدنانير ودراهم وطعامين مختلفين وبعرضين كذلك ومنهما في الجميع ثالثها تجوز في العرضين فقط الأول مال سحنون والثاني لابن زيد عن ابن القاسم في الموازية والثالث لاحد قولي مالك وابن القاسم لاجتماع علتين في الأولين وهما عدم المناجزة والبيع والشركة وانفراد علة في العرضين هي البيع والشركة اه وأصله لابن رشد في رسم نقدها من سماع عيسى قال أجاز ذلك سحنون لأنه لم يراع في الشركة عدم التجاوز والصرف والشركة ولا البيع اذا دخلا فيها ولما كانت الشركة ستة أقسام مفاوضة وعنان وجبر وعمل وذم ومضاربة وهو القراض ذكرها مرتبة كهذا أو أفرد الأخير باب فقال (ثم) بعد لزومه هابدا لها عرفا (ان اطلقا) أي الشرير كان (التصرف) لكل منهما في جميع ما يتجران فيه بان جعله كل منهما صاحبه في حضوره وغيبته وبلاذنه وعمله وفي الشراء والبيع والاكثر أو الاكراه ونحوها ان كان الاطلاق في جميع أنواع ما يتجر فيه بل (وان) كان (نوع) واحد عما يتجر فيه كالزبالة أو العطرفة هي (مفاوضة) بفتح الواو لا غير أي تسمى بهذا (ولا يفسدها) أي المفاوضة بضم أوله (انفراد أحدهما) أي الشرير يكن (بشي) من المال يتجر فيه مفاوضة نفسه اذا دخلا على عمله في مال الشركة بقدر ما له فيه فيها (بكونان متفاوضين ولا أحدهما عين أو عرض دون صاحبه ولا يفسد ذلك المفاوضة بينهما وفي التوضيح ولا يفسد عندنا وجود مال لأحدهما على حدة خلافا لابي حنيفة رضي الله تعالى عنه (وله) أي أحد شريكي المفاوضة (ان يتبرع) بشئ من مال الشركة بغير إذن شريكه (ان استأنف) المتبرع (به) أي التبرع للتجارة في مال الشركة ونحوه في المدونة فان لم يستأنف به منع ويحسب عليه مما يخصه (أو) لم يستأنف به لهاو (خف) أي قل المتبرع به (كأمانة آله) جرت العادة بأمانتها كدلو وفاس ورحى (ودفع كسرة) من رغب لفقير وشربة ماء أو عارة غلام للصوسق دابة ومفهوم خف منع الكثير فيه أو آخر أحدهما غريبا بدين أو وضع له منه نظرا واستئلا في التجارة ليشتري منه في المستقبل جاز وكذلك وكيل البيع اذا فوض إليه وما صنع غير مقوض اليه من شريك أو وكيل فلا يلزم ولكن يلزم الشريك

آخر) بقصات مثقلا (قوله أحدهما) أي المتفاوضين (قوله يدين) صلة آخر (قوله أو وضع) أي اسقط أحدهما عطف على آخر (قوله) الخ غريم (قوله منه) أي الدين (قوله نظرا) تنازع فيه آخر ووضع (قوله واستئلا الخ) تفسير نظرا (قوله جاز) أي مضى ونقد جواب (ان) (قوله وكذلك) أي شريك المفاوضة في جوارها تأخير ووضع نظرا واستئلا (قوله اذا فوض) أي موكله (قوله من شريك الخ) بيان غير مقوض اليه (قوله فلا يلزم) أي شريكه أو موكله (قوله ولكن يلزم الشريك) أي المؤخر أو الواضع استدراك على فلا يلزم لدفع توهم أنه لا يلزم الشريك المؤخر أو الواضع أيضا

(قوله ويرد) بضم اليا معثقا (قوله منيع) اى تأخير او وضع (قوله وفيها) اى المدونة مخبر مقدم (قوله فيها) اى المدونة مخبر مقدم (قوله اذا كان المال) اى المشترك (قوله يحتاج) بضم الياء (قوله فيه) اى المال (قوله ذلك) اى الابضاع أو القراض (قوله فيه) اى المال (قوله عنهما) اى الشريكين (قوله فلا يخرج به) اى المفاوض المال (قوله تنافقه) بفتح النون اى رواجه (قوله ولا يجزى) اى المفاوض (قوله به) اى البائر (قوله اليه) اى بلاد الرواج (قوله أو يبلغه) اى المفاوض (قوله يعرف) بضم فسكون (قوله نقلة) اى كلام النعمى (قوله انه) اى كلام النعمى (قوله لها) ٢٨٩ اى المدونة (قوله عما أودعه) بيان

نصيب (قوله فان مات المدوع) بفتح الدال (قوله ولم توجد الوديعة) اى فى تركته (قوله كانت) اى الوديعة (قوله فى ذمته) اى المدوع (قوله كان) اى المدوع (قوله وأما ايداعه) اى المفاوض (قوله فان كان) اى ايداعه (قوله يودع) اى مال الشركة (قوله القندق) اى الخان المعد للسكنى الاغراب والعزاب (قوله ولا يؤمن) اى القندق (قوله ذلك) اى الايداع (قوله) اى المفاوض (قوله لانه) اى المصنف (قوله قدم) بفتحات مثقلا (قوله انها) اى المفاوضة (قوله وغره) بفتحات مثقلا اى خدع البساطى (قوله قولها) اى المدونة (قوله لانها) اى الشركة (قوله غير شركة) بضم الميم (قوله تلك السلعة) بضم الميم (قوله ثالثة) اى ما يقبض منها (قوله ثالثة) اى فى جميع سال الشركة (قوله نقي

فى حصته ويرد منيع الوكيل الآن يملك ما صنع الوكيل فيضمنه اه وفيما ابض ليس لاحد المتناوضين ان يعبر من مال الشركة الا ان يوسع له فيه شريكه أو يكون شيا خفيفا كعارية غلام ليسقى دابة ونحوه فارجو انه لا يأس به والعارية من المعروف الذى لا يجوز لاحدهما فعله فى مال الشركة الا باذن الآخر الا ان يريد به استئلا للتجارة وان وهب أحدهما أو اعاره على المعروف ضمن حصته شريكه الا ان يقر له استئلا فلا يضمن (و) له أن يبيع بضم فسكون فكسر اى يدفع ما لا من مال الشركة لمن يشتري به بضاعة معلومة من بلد كذا ويرسلها أو يقدم بها للشريكين (و) له ان يفاوض اى يدفع ما لا من مال الشركة لمن يعبر فيه بجزء معلوم من ربحه فيها لاحد المتناوضين ان يضع ويقارض دون اذن الآخر النعمى اذا كان المال واسعا يحتاج فيه الى مثل ذلك فان لم يكن فيه فضل عنهما فلا يخرج به عن نظره الا باذن شريكه أو فى شئ بار عليه ما يبلغه تنافقه فى بلد آخر ولا يجزى للسفر به اليه سيلا أو يبلغه عن صلح يبلد فيبعث ما يشبهه أن يبعث به من مثل ما يبيعهما ومثل هذا يعرف عند نزوله نقلة ابو الحسن وظاهره انه وفاق لها (و) له ان يودع بضم التحتية وكسر الدال مال المفاوضة عند أمين (العذر) كهدم جدار أو حدوث جوار أو حدوث فتنة وسفر ودخول جام (والا) اى وان لم يكن الايداع لعذر وضاع المال (ضمن) المدوع بالكسر نصيب شريكه مما أودعه النعمى لا يجوز لاحد الشريكين ان يودع شيئا من مال الشركة الا لعذر وكذلك احده المتناوضين وله قبول الوديعة اختيارا بلا عذر فان مات المدوع ولم توجد الوديعة كانت فى ذمته كان مفاوضا أم لا وفيما وأما ايداعه فان كان له مذكر كنزوله بالدار اى ان يودع اذ منزله الفسوق ولا يؤمن من السرقة فذلك له وان اودع لغبر عذر ضمنه أبو الحسن فذلك له أى عليه وانما قال ذلك ليدفع توهم انه لا يجوز والله أعلم (وله) أن (بشارك فى) مال من مال الشركة (معين) بضم الميم وفتح العين والتعنية مشددة شركة غير مفاوضة كذا فى المدونة وإذا قال البساطى لا بد من التقيد بغير المفاوضة لانه قدم انها تكون فى المعين طنى بل ولو مفاوضة فى المعين وعزوه قولها ولا يجوز لانهما ان يقاوص شريكا الا باذن شريكه وأما ان شاركه فى سلعة بعينها غير شركة مفاوضة فخاثر لانها تجارة من التجارات اه وليس معناه ما يتبادر منها غير شركة مفاوضة فى تلك السلعة بعينها بل مرادها من غير ان يشاركه شركة مفاوضة حتى يكون ثالثهما افى شرحها النعمى مشاركتها ثالثا ان شاركه فى شئ معين سلعة أو عبدا أو بدنانير يخرجها من مال الشركة فيشاركها الآخر ليخرج فى ذلك جاز فان جعله ثالثا لهما لم يجز فتدفعه فيها غير مفاوضة أى يجعله ثالثا لهما أبو الحسن

٣٧ منح شرحها) اى المدونة (قوله النعمى) اى قال (قوله مشاركتها) اى المفاوض (قوله ثالثا) بفعول مشاركة المضاف لفاعلها (قوله ان شاركه) اى المفاوض الثالث (قوله سلعة أو عبدا) بيان شئ معين (قوله أو بدنانير) عطف على شئ معين (قوله يخرجها) اى المفاوض الدنانير (قوله ليتخير) اى الثالث (قوله فى ذلك) اى الشئ المعين أو الدنانير الخرجه من مال الشركة (قوله جاز) جواب ان (قوله فان جعله) اى المفاوض الثالث (قوله ثالثا لهما) اى المتناوضين فى جميع مال الشركة (قوله فتدفعه فيها) اى المدونة (قوله أى يجعله) اى الثالث (قوله ثالثا لهما) اى فى جميع مال الشركة تفريق على ما نقله شارحها عن النعمى

(قوله في قولها) أي المدونة (قوله لان دفعه) أي المفاوض (قوله موسع) بفتح السين مثقلا خبران (قوله له) أي المفاوض (قوله فيه) أي لذكور (قوله ملك) بفتح الميم مثقلا أي المفاوض (قوله هذا الشريك) أي الثالث (قوله ذلك) أي غلبك الثالث التصرف في مال الاول (قوله عليه) أي الاول (قوله فجعل) أي ابو الحسن (قوله جعله) أي الثالث (قوله ثالثا) أي في جميع مال الشركة (قوله فصاعدا المصنف) أي جواز شركة المفاوض في معين عن تقييدها بغير مقاضاة تفريع على كلام الغني وأبي الحسن (قوله وتبعه) أي المصنف على الاطلاق (قوله وفقد التقييد) أي بغير المقاضاة (قوله وقول البساطي) عطف على التقييد (قوله وفيه) أي ردظني على ٢٩٠ البساطي (قوله هو) فصل به ليصح عطف أو شريكه على فاعل باعها المستتر فيه ولو اقتصصر على به لكان

في قولها ولا أحد المتفاوضين ان يبضع ويقارض دون اذن الآخر ابن يونس لان دفعه البضاعة ومقارضة غيره وشركته في سلعة معينة أو في سلعة من التجارة موسع له فيه وأما شركة شركة مقاضاة فقد ملك هذا الشريك التصرف في مال الشريك الاول ولم يجوز ذلك عليه اه فجعل محل المنع حيث جعله ثالثا فصاعدا اطلاق المصنف كما أطلق غيره وتبعه في الشامل وفقد التقييد وقول البساطي لا بد من التقييد اه البناني وفيه نظر لاحتمال الكلام ابن يونس والغني ما قاله البساطي أيضا والله اعلم (و) له ان (يقبل) بضم التحتية الاولى وكسر القاف وسكون الثانية أي يرد سلعة للشركة بضم التي باعها به أو شريكه (و) له ان (يولي) بضم التحتية وفتح الواو وكسر اللام مشددة أي يبيع سلعة مشتركة بمثل ثمنها اذا خاف كسادها وخسرها وافعل هذا معنى قول المدونة ما يحب (و) له ان (يقبل المعيب) أي المردود بعد بيعه بمعيب قديم ظهر للمشتري بعد شرائه من أحد الشريكين أو من ماله ما عان رضي شريكه بل (وان أبي) شريكه (الآخر) قبوله ويحتمل ان المعنى ان المفاوض اذا ظهر له عيب قديم فيما اشتراه أو شريكه فلا يقبله وعدم رده على بآئعه وان أبي الآخر قبوله ورده عليه في المدونة وان اشترى أحدهما عبدا فوجده عيبا فرضيه هو أو شريكه لم يرد ذلك الآخر فان رده بمباعه ورضيه شريكه لم يرد رضاه لانه لو اشتراه علم بان به لم يرد الشريك (و) له ان (يقربدين) في مال المفاوضة ويلزم ما قرره الآخر ان كان اقراره (لمن) أي شخص (لا يتهم) بضم التحتية وفتح القوية مشددة المقر (عليه) بالكذب في اقراره بان كان اجنبيا غير ملاطف للمقر أو بعيد القرابة كذلك فان أقران يتهم عليه كابويه واولاده وصديقه فلا يقبل اقراره (و) له ان (يبيع) سلعة من مال المفاوضة (بالدين) لاجل معلوم على المشهور (لا يجوز له) (الشراء) سلعة للمفاوضة (به) أي الدين طي سوي ابن الحاجب تبعه الابن شامس الشراء بالبيع في الجواز فتعقبه ابن عبد السلام بقوله ما قاله في البيع فسيئة هو المشهور ومذهب المدونة وأما الشراء بالدين فقال مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة اكره أن يخرج ما لا على أن يغيره وبالدين مقاضاة فان فعلا اشترا به كل واحد منهما فبينهما وان جاوز رؤس أموالهما فأين هذا من كلام المصنف غير ان بعض الشيوخ قال اذا كان الشراء على النقد بعد اليومين والثلاثة جاز وهذا لا بد للناس منه اه

قوله كسادها) أي تأخر بيعها (قوله فلا يقبله) أي المعيب (قوله وعدم رده) أي العيب (قوله أحدهما) أي المتفاوضين (قوله فرضيه) أي العبد (قوله هو) أي المشتري (قوله ذلك) أي العبد (قوله الآخر) أي من الشريكين (قوله فان رده) أي العبد (قوله بانه) أي العيب (قوله له) أي العبد (قوله المقر) تفسير لنا تب فاعل يتهم المستتر فيه (قوله بان كان) أي من اقر المفاوض (قوله اجنبيا) أي من المقر (قوله كذلك) أي غير ملاطف للمقر (قوله فان أقران يتهم عليه) مفهوم لمن لا يتهم عليه (قوله سوي) بفتح السين والواو مثقلا (قوله في الجواز) صلة سوي (قوله فتعقبه) أي ابن الحاجب

(قوله ما قاله) أي ابن الحاجب (قوله ومذهب) عطف على المشهور (قوله يخرجا) بضم فسكون فكسر أي الشريك كان (قوله يتجرأ) أي لشريك كان (قوله به) أي المال المخرج (قوله فعلا) أي التجار الشريك كان بالخروج وبالدين (قوله به) أي الدين (قوله بينهما) أي الشريكين (قوله وان جاوز) أي المشتري بالدين (قوله هذا) أي كلام المدونة (قوله المصنف) أي ابن الحاجب (قوله الشراء) أي بالدين (قوله النقد) أي الدفع (قوله وهذا) أي الشراء على النقد بعد ثلاثة أيام

(قوله تبعه) أي ابن عبد السلام (قوله خليل) أي في توضيحه (قوله استدلاله) أي ابن عبد السلام (قوله بكلامهما) أي المدونة (قوله ولذا) أي تبعية ابن عبد السلام في تعقبه واستدلاله بكلامهما لفرق (قوله وفي استدلالهما) أي ابن عبد السلام وخليل (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط (قوله لانه) أي كلامهما (قوله تعاقدهما) أي تشاركهما (قوله في ذلك) أي التعاقد على الشراء بين (قوله فينهما) أي كلامهما وكلام ابن الحاجب (قوله والنون) ٢٩١ أي الحوت (قوله كلامهما) أي المدونة

تبعه خليل في تعقبه واستدلاله بكلامهما ولذا افرق في مختصره بين البيع والشراء وفي استدلالهما على التعقب بكلامهما وهم ظاهرا لانه في تعاقدهما على الشراء بالدين وكلام ابن الحاجب ليس في ذلك فيبينهما ما بين الضب والنون وانما كلامهما في شركة الذم وقد قال أبو الحسن في قولها المذ كوروهذه تفسر ما تقدم في أول الكتاب وكذلك ان اشترى كعالم قليل على أن يتسدينا وأشار بذلك لقولها اما بالذم بغير مال على ان يضننا ما ابتاع كل واحد منهما فلا يجوز وكذلك ان اشترى كعالم قليل على أن يتسدينا واراد ان عبد السلام يعض الشيوخ اللخمى قال ولا يشتري بثمن مؤجل فان فعل وكان بغير اذن شركة فالشريك بالخيار بين القبول والرد فيكون الثمن على المشتري خاصة ثم قال يجوز لاحد الشريكين ان يشتري ما لا يكون ثمنه معه على النقد اليوم واليومين والثلاثة وهذا ما لا بد للناس منه فلا استدلال على تعقبهما بكلام اللخمى كما فعل ابن فرحون لا جادا والظاهر ان كلام اللخمى ليس هو المذهب ولذا لم يدرج عليه ابن الحاجب وابن شاس وقد اقر كلامهما ابن عرفة ولم يخرج على تعقب ابن عبد السلام بحال وقد نازع البساطي المصنف في استدلاله بكلام المدونة بما قلناه قال والحق ان الكراهة في المدونة على بائعها وكلام ابن الحاجب لا ينافيها اه فانظر كيف يلتزم هذا الكلام مع التعقب المذ كورلان فرض ابن الحاجب خلاف فرضها فكيف لا ينافيها واما الكراهة فقد حملها أبو الحسن على المنع فالتل لانه اذا وقع فسخ فكل ما يفسخ اذا وقع تكون الكراهة فيه على المنع اه كلام طي البناني ما ذكره من ان الجواز هو المذهب كما عند ابن شاس وابن الحاجب صواب اذ هو ظاهر المدونة في قولها وما ابتاع احد المتفاوضين من بيع صحيح او فاسد لزم الا شرو يتبع البائع الثمن او القيمة في قوت الفاسد ايهما شاء اه وهو يشمل الشراء بالنقد والدين وقد صرح ابن رشد بالجواز ونص السماع اصبح ابن القاسم سئل عن رجلين اشترى كل واحد منهما عديدين يكون لهما وعلمهما مال اولهما مال ان كانا اشترى كان في ساعة بعينها يشتريان بدين فلا بأس بذلك كان لهما ما راس مال ولم يكن وان كانا انما يشتريان على ما يشتري كل واحد منهما يقولان ما يشتري كل واحد منهما بدين ولا مال لهما فمن فيه شركة فلا يعجبني ذلك اصبح فان وقع نقد على سنة الشركة وضمناهما جميعا ففصمت الشركة بينهما ابن رشد هذا كما قال ومثله في المدونة وهو مما لا اختلاف فيه انهما ان اشترى كافي لاعة بعينهما بدين فذلك جائز وهما شريكان فيها كان لهما مال أولي كان لهما مال فان اشترى البائع عليهما ان كل واحد منهما ما ضامن عن صاحبه بجميع الثمن جاز وان لم يشترط ذلك لم يلزم كل واحد منهما

لهما) أي ربحه (قوله وعليهما) أي خسره (قوله ولهما مال) أي مشترك بينهما (قوله فان) أي ابن القاسم (قوله ان كانا) أي الشخصان (قوله بذلك) أي اشترى كهما (قوله ذلك) أي اشترى كهما على الوجه المذكور (قوله فان وقع) أي اشترى كهما على الوجه المذكور (قوله نقد) أي مضي (قوله سنة) أي طريقة (قوله وضمناهما) أي المال المشترك (قوله انهما ان اشترى كافي) بيان ما يحذف من (قوله بدين) صلة اشترى كافي (قوله فذلك) أي اشترى كهما (قوله فيها) أي السلعة التي اشترىها بدين (قوله بمال) أي مشترك (قوله جاز) أي لزم الشرط (قوله ذلك) أي ضمان كل واحد صاحبه

(قوله قد اشترى كاشركه صحبة على مال لهما) نفسه لم يكونا شرا كاشركه (قوله يدين) صلة اشترى (قوله ولا مال لهما) حال (قوله فلا يجوز ذلك) أى اشترى كاشركه أى القيدوم عليه وان وقع مضى كما قال اصبح جواب اما (قوله فقوله) أى ابن رشد (قوله فيما قاله ابن شاس وابن الحاجب) أى جواز الشرايين (قوله وذ كره) أى جواز الشرايين (قوله وعليه) أى جواز الشرايين (قوله صلة درج) (قوله ورد) عطف على ضعف (قوله وان الجواز) عطف على ضعف (قوله من مال المفاوضة) نعت رقيق (قوله فلا يجوز) أى كاشركه (قوله لاحدهما) أى المتفاوضين (قوله على انها) أى الكتابة (قوله عتق) أى وتجاوز على انها يسع (قوله منه) أى مال المفاوضة (قوله فلا يجوز) ٢٩٢ أى العتق (قوله ولو) أى كان المال المعتق عليه (قوله لانه) أى المتفاوض

الاحصاء حقه من الثمن النصف ان كانت شركتهما على النصف أو الثلث أو الثلثان ان كانت شركتهما على ان لاحدهما الثلث ولا تشر الثلثان أو اقل من ذلك أو أكثر الا ان يكونا شركاء عقد قد اشترى كاشركه صحبة على مال لهما فيكون كل واحد منهما صاحبا للثمن ما اشترى صاحبه يدين احدهما في اخذ المتاع بالدين أو افتقر أو امانا ان اشترى كاشركه ولا مال لهما على ان يشترى بالدين ويكونا شريكين في ذلك يضمن كل واحد منهما ثمن ما اشترى صاحبه فلا يجوز ذلك كما قال لانها شركة بالذم ولا تجوز عندهما الثلث وجميع أعضائهما رضى الله تعالى عنهم الشركة بالذم لانها غرر اه فقوله الا ان يكونا شرا كاشركه نص فيما قاله ابن الحاجب وابن شاس وذ كره أيضا ابن رشد في موضع آخر من البيان وعليه درج المتيقن وابن هرون وابن سلون وذلك كله يدل على ضعف ما للحنى ورد ما لابن عبد السلام والمصنف وان الجواز هو المذهب والله أعلم وشبه في عدم الجواز الا باذن الشريك فقال (ككتابة) لرقيق من مال المفاوضة فلا يجوز لاحدهما الا باذن الآخر بناء على انها عتق (وعتق) لرقيق منه (على مال) مجمل من الرقيق فلا يجوز لاحدهما الا باذن الآخر ولو أكثر من قيمته لانه اتزاعه بلا عتق وامان اجنبي مثل قيمته فيجوز كبسعه (و) كراذن لعبد من مال المفاوضة (في تجارة) فلا يجوز لاحدهما الا باذن الآخر (أو) شركة (مفاوضة) في مال المفاوضة لثالث فقول يده فيه متهما فلا يجوز من احدهما الا باذن الآخر (واسقيد) بفتح القوية والموحدة وشهد الدال اى استقل واختص شركته مفاوضة (أخذ) بعد الهمز وكسر الخاء: للمجعة (قراض) بكسر القاف وبالفاد المعجمة اى مال من غير شريك يتجر فيه يجزءه مالم من ربحه بالربح ولو اذن لشريكه في أخذه لانه في تطير عليه فيه الخارج عن المفاوضة فلا شئ لشريكه فيه فانه في المدونة (و) استبد شريك مفاوض (مستعير دابة) لجل امتعة المفاوضة (ولا اذن) من شريكه (وان) استعارها (ل) حمل سلع (لشركة) واوه الحال وان حله فيختص بالربح اى اجرة لجل والخبر اى ضمان ما يغاب عليه معها كالجام وكاف الحط اشار الى قولها وان استعار احدهما ما حله عليه لنفسه أو لمال الشركة فتلف فضمنا له عليه ولا شئ على شريكه لانه يقول كنت استأجرت فلا تضمن وقال غيره لا يضمن الدابة المستعارة الا بالتعدي عليها ابو الحسن ظاهرا ان كلام ابن القاسم في الدابة وهذا بخلاف اصله فيما لا يغاب عليه انه لا يضمن في الاعارة الا بالتعدي فذهب حمديس الى ان قول ابن القاسم فيما يغاب عليه

(قوله اتزاعه) أى المال من الرقيق (قوله قيمته) أى الرقيق (قوله فيجوز) أى عتقه (قوله من مال المفاوضة) نعت عبد (قوله لثالث) صلة مفاوضة (قوله ليه) أى الثالث (قوله فيه) أى مال المفاوضة (قوله معهما) أى المتفاوضين (قوله فلا يجوز) أى المفاوضة (قوله بالربح) أى جزئه الذى خصه من ربح القراض صلة استبد (قوله لانه) أى الربح (قوله عله) أى أخذ القراض (قوله فيه) أى القراض (قوله انذار) نعت عمل (قوله لشريكه) أى أخذ القراض (قوله فيه) أى القراض (قوله فيختص) أى الربح (قوله فيختص) أى مستعير الدابة (قوله قولها) أى المدونة (قوله احدهما) أى المتفاوضين (قوله فتلف) أى المستعار

(قوله فضمنا) أى المستعار (قوله عليه) أى المستعير (قوله لشريكه) أى المستعير (قوله لانه) كالا كاف (قوله شريكه) (قوله كنت استأجرت) بفتح تاءهما (قوله غيره) أى ابن القاسم (قوله لا يضمن) أى مستعير الدابة (قوله ظاهره) أى كلام المدونة (قوله في الدابة) أى المستعارة (قوله وهذا) أى ضمان الدابة المستعارة (قوله اصله) أى قاعدة ابن القاسم (قوله انه) اى ما لا يغاب عليه الخ بيان اصله بمحذوف من (قوله لا يضمن) بضم الياء اى ما لا يغاب عليه (قوله حمديس) بفتح الحاء المهملة وسكون الميم واهمال السين عقب مئة

(قوله يزيد) أي ابن القاسم (قوله كذبه) أي مستعير الدابة في أخباره بتلفها بلا تعد ولا تقييد (قوله أنه) أي المستعير (قوله به) أي الضمان (قوله ذلك) أي ضمان الحيوان (قوله وهو) أي ضمان الحيوان (قوله يومئذ) أي يوم قنوى ابن القاسم بال ضمان (قوله ذلك) أي ضمان الحيوان (قوله فخالصه) أي تأويل كلام ابن القاسم (قوله استبداده) أي المستعير (قوله به) أي المستعير (قوله بتعديه) أي المستعير على الدابة التي استعارها لجل سلع المقايضة (قوله كذبه) أي في أخباره بتلفها (قوله رآه) أي ضمان الحيوان المستعار (قوله وأما استبداده) أي مستعير الدابة لجل سلع المقايضة (قوله فرض) بفحاش (قوله في دابة) صلة فرض (قوله إنما الخ) أنه فرض الخ (قوله ولفظ الامهات الخ) حال (قوله وان استعار ما حل عليه الخ) خبر لفظ (قوله ثم ذكر) أي في الامهات (قوله لا يضمن الدابة الخ) مقعول قول المضاف ٢٩٣ لقاعله (قوله ثم قال) أي طي (قوله

القابل) بوحدة نعت لفظ (قوله عنده) أي المتجر صلة ودبعة (قوله فيها) أي الودبعة تنازع فيه ربح وخسر (قوله في رد) صلة التكال (قوله ولذا) أي عدم تصور الاستبداد بالربح والخسر في العارية صلة الثاني عقبه (قوله لم يذكرهما) أي الربح والخسر (قوله فيها) أي العارية (قوله واقتصر) أي فيها (قوله وذكراهما) أي الربح والخسر (قوله تصوير ع) أي الاستبداد بالربح في العارية (قوله بعضه) بضم ففتح فكسر منقلا أي يقويه (قوله ويرضى) أي شريك (قوله بتجره) أي المودع بالفتح (قوله فيها) أي الودبعة (قوله لاحدهما) أي

كالا كاف وقال أبو محمد يريد بعد تبين كذبه في الحيوان نقول غيره تفسير وقال القاسم بن أنه يضمن الحيوان إذا قضى به قاض يرى ذلك وهو رأى أهل الكوفة وكان قاضى مصر يومئذ رأى ذلك فخالصه أن معنى استبداده بالخسر هنا تعلق الضمان به بتعديه أو ظهور كذبه أو بحكم من رآه وأما استبداده بالربح فلم أر من صرح به وانتظر هل معناه طلب شريكه بما ينوبه من كرائمه أو لم أقف على نص فيه اه طي فرض المصنف الاستعارة في دابة تبع للفظ التهذيب ولفظ الامهات وان استعار ما حل عليه بغير إذن شريكه فهلك خصمائه من المستعير ثم ذكر قول غير ابن القاسم لا يضمن الدابة إلا بالتعدى ثم قال فكان على المصنف الايمان بالظ الامهات القابل للتأويلات (و) استبد شريكه بمقايض (متجر) بضم ففتح فكسر منقلا (ودبعة) عنده وصلة استبد (بالربح والخسر) فيها طي القاهران المصنف اجل في قوله بالربح والخسر اتكالا على ذهن السميع اللبيب في رد كل لما يليق به اذا العارية لا يتصور استبداده بالربح فيها ولذا لم يذكرهما فيها في المدونة واقتصر على الضمان وذكراهما معاني الودبعة والقراض وأما تصوير ع فتح كونه لا نقل به عنده فهو بعيد لا يكاد ان يقال به ويختص المتجر بودبعة بالربح والخسر في كل حال (الا ان يعلم شريكه بتعديه) بالتجر في الودبعة ويرضى بتجره فيها فالربح بينهما والخسر عليهما ونص المدونة وان اودع رجل لاحدهما ودبعة فعلم فيها تعديا فربح فان علم شريكه بالعدا ورضى بالتجار قهبا بينهما فالربح لهما والضمنان عليهما وان لم يعلم فالربح للمتعدي وعليه الضمان خاصة اه (وكل) من المتقاضين (وكيل) أي كوكيل عن الاسترخى البيع والشراء والاكثره والاكثره والاقتضاء والقضاء والقيام بالاستحقاق وضمن العيب ولذا فرع عليه قوله (غيره) بضم التحتية وفتح الراء وشذذ الدال ما بعه احدهما ثم غاب بعيب قديم ظهر لشتره بعد شراؤه فله رده به (على شريكه) لباثعه (لم يتول) أي الشريك يبعه لانه وكيل عن تولا فان حضر المتولى فليس للمشتري رده على غيره محال كون الرد على الشريك غير المتولى (ك) الرد على البايع (الغائب) الذي ظهر

المتقاضين (قوله فعمل) أي المودع عنده بالفتح (قوله فيها) أي الودبعة (قوله فربح) أي العامل فيها (قوله بينهما) صلة التجارة (قوله وان لم يعلم) أي شريكه بعد ثبته أي أو علم ولم يرض بتجربه بينهما (قوله والاكثره) أي من غيرهما (قوله والاكثره) أي غيرهما (قوله والاقتضاء) أي من غيرهما (قوله والقضاء) أي لغيرهما (قوله بالاستحقاق) أي لما عرف من مال المقايضة (قوله العيب) أي الذي ظهر في مبيع من مال المقايضة (قوله ولذا) أي كون كل منهما وكيل عن الآخر فماد كره له فزع (قوله فرع) بفحاش منقلا (قوله عليه) أي وكل وكيل (قوله ما بعه احدهما) أي المتقاضين تفسير لما ثبت فاعل برد المستتر فيه (قوله ثم غاب) أي باثعه (قوله بعيب) صلة يرد (قوله فله) أي مشتريه (قوله رده) أي المبيع (قوله به) أي عيبه القديم (قوله لباثعه) أي المبيع صلة شريك (قوله لانه) أي شريك باثعه (قوله عن تولا) أي البيع

(قوله لم يشتره) صلة تظهر (قوله بعشراته) صلة تظهر (قوله في توقعه) أي الرد صلة كاف التشبيه (قوله وتاريخ) عطفت على شراء (قوله السابق) نعت اثبات (قوله فليس ضمير غيبته الخ) تفرع على تفسير ضمير غيبته بالشريك الغائب الخ (قوله فهو) أي كلام المصنف (قوله على حد قول الله تعالى) أي في عود الضمير على تطير المدة لهم عليه لا على غيبته نحو عندى درهم ونصفه (قوله أي آخر) بضم فكسر ٢٩٤ مثلاً (قوله قدومه) أي الغائب (قوله لانه) أي الغائب (قوله له) أي الغائب

في مبيعته عيب قدیم لشتریه بعد شرائه في توقعه على اثبات شرائه بعد مدة وتاريخ الشراء السابق في قوله في مبحث الرد بالعيب ثم قضى ان اثبت عهدة مؤرخة وصحة الشراء الخ وافاد شرط الرد على الشريك غير المتولى بقوله (ان بعدت غيبته) أي الشريك الغائب الذي تولى بيعه مع المعيب كعشرة الايام بين البلدين مع أمن الطريق واليومين مع خوفه وان لم تطل غيبته فليس ضمير غيبته للغائب المشبه به فهو على حد قول الله تعالى وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره أي مضمراً آخر (والا) أي وان لم تبعد غيبة الشريك الذي تولى البيع (انقظر) بضم القوقية وكسر الظاء المججمة أي آخر الرد الى قدومه لانه ادري بامر المبيع ولانه لا تكون له حجة طئي قوله ان بعدت غيبته راجع لقوله فيرد على حاضر لم يتول والضمير للغائب لا بقيدانه المتقدم فهو من باب عندى درهم ونصفه ولا يرجع لقوله كالغائب لان التفصيل بين قرب الغيبة وبعدها انما ذكره في المدونة في غيبة الشريك المفاوض وافاد بقوله كالغائب ما قدمه في العيوب من قوله ثم قضى ان اثبت عهدة مؤرخة وصحة الشراء الخ وهذا حاصل تقرير غ ونصفه أصل ما اشار اليه قوله في آخر كتاب الشراكة من المدونة ومن ابتاع عبداً من احدهما فظهر على عيبه فله رده بالعيب على بائعه ان كان حاضراً وان كان غائباً بغيبة قريبة كالיום ونحوه فليتنظر لعل له حجة وان كانت غيبته بعيدة فاقام المشتري بينة انه ابتاع على بيع الاسلام وعهدة نظرت في العيب فان كان قديماً لا يحدث مثله بعد شرائه رد العبد على الشريك الآخر وان كان يحدث مثله فعلى المبتاع ان العيب كان عند البائع والاحلف الشريك بالحق ما علم هذا العيب كان عندنا وبرئ فان نكل حلف المبتاع على البت انه ما حدث عنده ثم رد عليه اه فيسبب ان كل واحد وكيل للآخر يرد واجد العيب على حاضر لم يتول البيع له عذر وجود الغائب الذي تولاه حال كون هذا الرد كالدعوى على كل غائب في اقامة المشتري الراد الى اثبات انه ابتاع بيع الاسلام وعهدة ثم تبعه على ان الرد على الحاضر الذي لم يتول انما هو ان بعدت غيبة شريكه الغائب والا انتظر فالشرط راجع للمشبه لا للمشبه به وبهذه التسمية يكون كلامه مطابقاً لما في المدونة متضمناً الفصوص نصها والله درهم ما لطف اشارته فان قلت وأين تقدم له الغائب الذي احال عليه قلت قوله في خيار النقص ثم قضى ان اثبت عهدة مؤرخة وصحة الشراء فان قلت عود الضمير في غيبته على الغائب المشبه به يعبر في وجه هذه التسمية قلت سلنا عوده عليه ولم يرد له الغائب من الشريكين المفهوم من السياق فتصراه انه من باب عندى درهم ونصفه وقد قبل بنحو هذا في قوله تعالى الله ييسر الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر له وفي قوله سبحانه وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره والله سبحانه وتعالى أعلم (والربيع) في مال الشراكة (والخمس) فيه يتقسم بين الشريكين (يقدر) أصل (المالين) المشترك بينهما وجوباً تساوياً ولا (وتفسد)

(قوله بجهة) أي تسقط الرد عليه بالعيب كغيبته حين بيعه وتبره من عيب رفيق طالما اقامته عنده ولم يعلم عيبه (قوله ما قدمه) مفعول افاد (قوله من قوله ثم قضى الخ) بيان ما (قوله قوله) أي صاحب المدونة خبر اصل (قوله من المدونة) بيان كتاب الشراكة (قوله ومن ابتاع عبداً من احدهما) أي المتفاوضين الخ مقول قول المضاف لفاعله (قوله فظهر) أي اطلع المبتاع (قوله عيه) أي العبد (قوله وان كان) أي بائعه (قوله فليتنظر) بضم الياء وفتح الظاء أو بفتح الياء وكسر الظاء (قوله أي الغائب) (قوله فان كان) أي العيب (قوله رد) بضم الراء (قوله وان كان) أي العيب (قوله والا) أي وان لم يقم المبتاع بينة على انه كان عند البائع (قوله وبرئ) أي الشريك (قوله فان نكل) أي الشريك (قوله عليه) أي

نصها) من اضافة المشبه به للمشبه (قوله يغبر) بضم ففتح فكسر مثلاً أي يعكر (قوله الشراكة عوده) أي ضمير غيبته (قوله عليه) أي المشبه به (قوله نقصاره) بضم القاف أي غاية (قوله وجوباً) أي شرطاً بيان حكمه قسمه بقدرهما (قوله تساوياً) أي المالان

(قوله في عقدها) أي الشراكة صله شرط (قوله ويفسخ) أي عقد الشراكة المشرط فيه التفاوت (قوله كأنه) يفتح الهمز وشذ النون أي المصنف (قوله وسهل) بفتح مثله (قوله هذا) أي إطلاق أجز العمل على حقيقة ومجاز (قوله قرينة) اضافته للبيان (قوله دلالاته) أي ولكل الخ لانه كونه قرينة على جمع الحقيقة والمجاز بأجز العمل (قوله وزيادة العمل الخ) خال (قوله الثالث) أي من المال المشترك فيه (قوله فهو) أي المذكور من التبرع والسلف والهبة بعد العقد (قوله ولا يجوز) أي التبرع والسلف والهبة (قوله قبله) أي العقد (قوله لتوافقهما) أي الشريكين ٢٩٥ (قوله انما) أي التبرع الخ (قوله يجوزها) أي التبرع الخ (قوله بعده) أي العقد

(قوله قال) أي صاحب المدونة (قوله انهما) أي الشخصين (قوله عقدها) أي الشراكة (قوله لانه) أي مدعى التملك أو الخسر الخ علة تصديقه (قوله عليه) أي مال الشراكة (قوله تصديقه) أي تصديق مدعى التلف أو الخسر (قوله فان اتهمه) أي مدعى التلف أو الخسر (قوله حلفه) بفتح مثله (قوله وان ظهر كذبه) أي مدعى التلف أو الخسر (قوله والاخر) عطف على احدهما (قوله بالثلاثين) عطف على بالنصف فقيه عطف مع موافق على معمولين له مالين مختلفين وفيه خلاف بالجواز مطلقا والمنع كذلك والجواز ان كان أحد العاملين جارا وتقدم كفي الدار زيدوا الحجرة عمرو (قوله له) أي القائل بالثلاثين حال

الشركة (بشرط) أي اشتراط (التفاوت) أي قسمة الربح والخسر بغير قدر المالين في عقدها ككون مائة لاحدهما وخسين للآخر وشروطا قسم الربح بالنصف وكون المالين مستويين وشروطا لاحدهما ثلث الربح والآخر الثلث ويفسخ قبل العمل وان علا قسم الربح بقدر المالين (ولكل) من الشريكين (أجز عمله لا آخر) غ كأنه أطلق أجز العمل على حقيقة ومجازة لتحقيقه الاجرة التابعة للعمل ومجازة الربح التابع للمال وسهل له هذا قرينة قوله ولكل لدلالاته على الجانبين وزيادة العمل لا تصور منهما وكذا زيادة الربح فاذا كان لاحدهما الثلث والآخر الثلثان وشروطا المناصفة في العمل والربح فيرجع صاحب الثلثين على صاحب الثلث بسدس الربح وصاحب الثلث على صاحب الثلثين بأجز سدس العمل (وله) أي أحد الشريكين (التبرع) لشريكه بشئ من الربح أو العمل وهذا مفهوم قوله شرط (وله) (السلف) لشريكه (وله) الهبة) لشريكه وتنازع التبرع والسلف والهبة (بعد العقد) للشركة يتأعلى ان الاصل للعقد ليس كالواقع فيه فهو معروف ولا يجوز قبله لتوافقهما على الفساد الخط ظاهر كلام ابن عرفة وابن غازي انهما لا يجوز بعد العقد وقد صرح بجوازها بعده في كتاب شركة المدونة قال بعد ان ذكر انهما اذا عقدا على شرط التفاوت نفست مائنه ولو صح عقد المتفاوتين في المال ثم قطوع الذي له الاقل فعمل في الجميع جاز ولا أجزله (وان) ادعى أحد الشريكين تلف بعض مال الشركة الذي يسده أو خسره وكذبه شريكه (فالتقول لمدعى التلف) بلا تجريل بخومرقة (والخسر) بالتجرا لانه أمين عليه وفي التوضيح عن الجواهر تقييده بعدم ظهور كذبه فان اتهمه شريكه - حلفه وان ظهر كذبه ضمن (و) ان ادعى أحدهما شرا مشي لنفسه خاصة والآخر أنه اشتراه للشركة فالتقول (لاخذ) بعد الهمز وكسر اللام المعجمة شئ (لا تقي) أي مشبه ومناسب (له) من طعام ولباس لا عروض وعقار وسوان غير عاقل أو عاقل ولو لا تقياته لاستغنائه عنه بأجز فلا يصدق انه اشتراه لنفسه فلشريكه الدخول معه في غير الطعام واللباس الا تقي (و) ان قال أحدهما المال مشترك بينهما بالنصف والآخر بالثلثين له والثلث للآخر فالتقول (لمدعى النصف) يمين (وجل) يضم فكسر أي الاشتراك (عليه) أي النصف (في) حال (تنازعهما) أي الشريكين في كون شركتهما بالنصف أو غيره غ لعله أشار بقوله ولمدعى النصف لقول ابن يونس واذا أشرك من سألته من يلزمه ان يشركه ثم اختلفا فقال اشركتكم بالربح والآخر بالنصف وقال لا نطقنا به أو أضمرناه بغير نطق فالتقول قول من ادعى منهما النصف وان لم يدعه أحدهما رد اليه أصل شركتهما في القضاء

من الثلاثين (قوله لا آخر) أي مدعى النصف (قوله أي الاشتراك) تفسير لما تب فاعل محل المستفاد (قوله لعله) أي المصنف (قوله من سألته) أي شريكه معه (قوله بمن يلزمه) أي المسؤول الخ بيان من بأن كان الشراء في سوق السلعة للتجارة بالبلد السائل من تجارها (قوله اختلفا) أي المسؤول والسائل (قوله فقال) أي المسؤول (قوله والاخر) أي السائل (قوله وقال) أي السائل والمسؤول (قوله له) أي دال انشتر بك (قوله وان لم يدعه) أي النصف (قوله رد) يضم الزم (قوله اليه) أي النصف

(قوله وان كانوا) أي المتنازعون (قوله فعلى عددهم) أي بقسم المتنازع فيه (قوله ثم قال) أي ابن يونس (قوله عن يلزمه ان بشره) بيان رجلا (قوله ذلك) أي الاختلاف (قوله كانت) أي الشركة (قوله وقال) أي ابن يونس (قوله اقر) أي الرشيد (قوله ثم زعم) أي المقر (قوله انه) أي الغائب (قوله هو) أي الغائب (قوله فانه) أي الغائب (قوله قول) خبر ما (قوله فيها) أي الموازية (قوله سلم) بضم فكسر مثقلا (قوله ويقسم) بضم الياء وفتح السين (قوله بينهما) أي ذهبن (قوله عليه) أي قول ابن القاسم (قوله وجهلت) بضم فكسر أي المطابقة (قوله ودخل باحداهما) أي وعلت (قوله ولم تنقض العدة) أي المطلقة (قوله فلم يدخل بها الصداق) ٢٩٦ وثلاثة أرباع الميراث لانهم اتدعيه كما وان المطلقة غير ها وتسلم لها غير المدخول

وان كانوا ثلاثة فعلى عددهم وهكذا ما كانوا ثم قال وأما ان أشرك رجلا في ساعة اشتراها من يلزمه ان يشركه ثم اختلفا هكذا فان كان ذلك فيما لو يار لم ينطبقا كانت بينهما مائة مائة أيضا وان كانوا أكثر فعلى عددهم وقال قبل هذا ولواقرأ أن فلانا الغائب شريكه ثم زعم انه شريكه بالربع أو انما هو شريكه في مائة دينار فانه شريكه بالنصف اه ما قصدت قلنا من كلام ابن يونس مما يمكن ان المصنف قصد الاشارة اليه فان قلت يصير على هذا تكرار ارفع قوله آخر فصل الخيارات وان أشركه حل ان أطلق على النصف قلت تكراره مع ما طال وتوسى أهون من تكراره مع ما يلزمه وجهه على تنازعهما عب وما مشى عليه المصنف قول أشبه في الموازية وقال ابن القاسم فيهما من سلم له شيء اخذته ويقسم المتنازع فيه بينهما ومشى عليه المصنف في الصداق حيث قال لان طلق احدي زوجتيه وجهلت ودخل باحداهما ولم تنقض العدة فلم يدخل بها الصداق وثلاثة أرباع الميراث وغيره اربعة وثلاثة أرباع الصداق وقال غيرهما يقسم المتنازع فيه بينهما على الدعوى ان لم يكن لأحدهما كالقول ومشى عليه في الشهادات اه البناءي قول ز بين الخ هذان غلام قول أشبه وقد تركها ابن الحاجب كالمصنف فاعترض عليه ابن عرفة بانه خلاف قول أشبه الذي مشى عليه وعبرة الشامل اولى ونصها ولو ادعى الثلثين والاخر النصف دفع لكل ما سلم له وقسم السدس بينهما وقيل يحلفان وينصف اه وكان المصنف اسقط اليمين لاستشكل ابن عبد السلام لها بان حلف من ادعى الثلثين لم يتم ياخذ النصف لاحتماله الاصول وتبعه في التوضيح واتصل عنه ابن عرفة بما حصله ان أشبه لم يبين على رعي دعواهما والزم ان يقول كما قال ابن عبد السلام وانما يني على رعي تساويهما في الحوز والقضاء بالحوز لا يستقل الحكم به دون عين الحائز اه وفيه نظر اذا النصف يسلمه الخصم (و) ان حاز أحد المتنازعين شيئا وادعى اختصاصه به وقال شريكه هو من مال المتنازعة قال قول (ا) مدعي (الاشترائك فيما) أي الشيء الذي (يد) أي حوز (أحدهما) أي الشريكين دون قول مدعيه لنفسه في كل حال (الا) ثمادة (ينسبة على كثرته) أي مدعي الاختصاص الشيء الذي ادعاه لنفسه فيختص به ان قالت الينة تعلم تأخر ارثه عن اشترائكهم ابل (وان قالت) الينة الشاهدة بآثره (لا تعلم تقدمه) أي الارث ولا تأخره (لها) أي عن الشركة وأما ان قالت

بها انصفه وتنازعهما في النصف الاخر فيقسم النصف المتنازع فيه بينهما (قوله ولغير) أي المدخول بها (قوله ربعه) أي الميراث (قوله وثلاثة أرباع الصداق) لان الوارث يسلم لها انصفه وينازعهما في نصفه الاخر بدعواه انهما المطلقة فيقسم النصف بينهما (قوله غيرهما) أي ابن القاسم وأشبه (قوله بينهما) أي المتنازعين (قوله كالقول) بان يجعل المتنازع فيه لمدعي الثلثين ويزاد عليه نصفه لمدعي النصف ونسبة الواحد لجموعهما ثلثان والنصف له ثلث فلمدعي الثلثين ثلثا السدس ولمدعي النصف ثلثه ونصف من ثمانية عشر لمدعي الثلثين أحد عشر ولمدعي النصف سبعة (قوله وقد تركها) أي اليمين (قوله

عليه) أي ابن الحاجب (قوله بانه) أي ما اقتصر عليه ابن الحاجب (قوله وكان) بفتح الهمزة وتشديد الباء (قوله فلم لها) أي اليمين (قوله) أي مدعيها حال من الثلثين (قوله ثم ياخذ) أي الخالف على الثلثين (قوله النصف) أي الذي سلمه له خصمه (قوله وتبعه) أي ابن عبد السلام (قوله عنه) أي الاشكال (قوله وانما يني) أي أشبه (قوله الخصم) أي مدعي النصف لمدعي الثلثين فلا وجه لايقاف الحكم به على يمينه (قوله الشيء الذي ادعاه لنفسه) مفعول ارث (قوله فيختص) أي الحائز (قوله به) أي المتنازع فيه

(قوله ادخله) أى المتنازع فيه (قوله فيها) أى الشريعة (قوله فالأقسام ثلاثة) موروثة قبلها القول فيه لادعى اشتراكه الا لينة على عدم ادخاله فيها وموروث بعدها وموروث لم يعلم تقدمه عليه ولا تأخره عنها والقول فيها لادعى الاختصاص (قوله دحون) بفتح الدال وضم الحاء المهملين منة لا وآخرة نون (قوله الشقاق) بفتح الشين المعجمة وشد التناف الاول (قوله بذلك) أى الشهادة على تصرف المفارضة (قوله أقرأ) أى الشريكات (قوله لهما) أى المفارضة (قوله الى آخر العقد) أى نهاية ما يكتب فى الوثيقة (قوله انما شهادة ناقصة) فمقول افتى بحدف الباء (قوله لا يجب) ٢٩٧ أى ثبت (قوله معرفتهم) أى الشهود

(قوله لهما) أى المناوضة
(قوله ان كانت) أى
معرفتهم بها (قوله بانها) أى
على عقد المفارضة
(قوله او باقرار) أى من
المفاوضين (قوله عندهم)
أى الشهود (قوله بذلك)
أى المناوضة (قوله أن
يعرفوا) أى الشهود
(قوله ذلك) أى التفاوض
(قوله يذكر) بضم فسكون
تفتح أى يحكى ويتكلم به
(قوله وهذا) أى السماع
بها (قوله عامل) أى مثبت
(قوله شهدت) بضم التاء
أى حضرت (قوله الشورى)
أى التشاور من العلماء
(قوله بهذا) أى المتكلم
(قوله ننشد) بضم فسكون
منقلا (قوله بانه) أى الشان
(قوله يحسن) بفتح فسكون
فضم (قوله يستل) بضم
الياء (قوله عن وجهه
معرفتها) أى العدول صلة
يستل (قوله لهما) أى
المفاوضة (قوله اعلمت)

نسلم تقدمه عليها لقولنا على الاشتراك الا ان تشبه بينه بعدم ادخاله فيها فالأقسام ثلاثة وذ كشرط كون القول لادعى الاشتراك فيما قبل الا فقال (ان شهد) بضم فسكون (بالمفاوضة) بين الشريكين المتنازعين أى بتصرفه ما تصرف المفارضة والاقرار منها ما بها واول ان شهد بعقد المفارضة بينهما بل (ولو لم يشهد) بضم التحتية وفتح الهاء (بالاقرار) منهما (بها) أى المناوضة (على الاصح) عند المصنف من الخلاف وهو قول ابن سهل فاشار بالاصح لقوله فى توضيحه وهو الظاهر وأشار بولولتلاف ابن القطان وابن دحون وابن الشقاق بقواهم لا يكتفى بذلك ولا بد ان يقول الشهود أقرأ عندنا بالمفاوضة واشهد انهم وافض ابن سهل فى احكامه أفنى ابن القطان بان الشهود اذا قالوا نعرف انهم ما شريكان متفاوضان فى جميع أموالهما الى آخر العقد انما شهادة ناقصة لا يجب بها قضاء بشر كذا ينم ما اذ لم يشهدوا معرفتهم بها ان كانت بائنا من المتفاوضين أو باقرار عندهم بذلك اذ يجوز ان يعرفوا ذلك بجماع يذكر وهذا غير عامل ولا سيما ان كان الشهود من غير أهل العلم بهذا وهذه الملة شهدت الشورى فيها وقد نزلت وقال ابن الشقاق وابن دحون بهذا وقد احكم به وأفتى ابن مالك بانه يحسن ان يدل ثلثان من عدول الينة التى قيدت بها الشهادة عن وجه معرفتها بالمفاوضة المذكورة فان فسروا انهم اعلموا بالاعلام المتفاوضين باهم بذلك أعلمت الشهادة وان بالخاص منهم عن الغائب وذلك لان هذا أمر قريب فهو اتم وأطيب للنفس واولى ابو الاصمغ قوله أتم هو نص ابن القطان فى رثاقه قال فى بعض عقودها لا اوصى بها سم يعرف الا بصاء المذكور ثم قال ان قلت ممن يعرفه باشهادها انا عليه فهو أتم وهذا يدل على ان الشهادة تامة عنده وان لم يبين الشاهد الوجه الذى علم به ذلك وذ كرهوا ابن أبى زينين وابن الهندي فى مواضع من كتبهم عن يعرف الا بصاء ومن يعرف التوكيل من غير تبين وأخبرنى ابن عتاب عن ابى عمر الاشيلي انه أفتى فى مثل هذا ان الشهادة تامة معمول بها ونحوه فى أحكام ابن زيادوفى المدونة اذا ثبت انه مفارضة ولم تشترط تعيينا فالتعويل على هذا أولى من التعويل على قول ابن الشقاق وابن دحون الذى سلكه ابن القطان فى جوابه عنهما اه كلام ابن سهل (و) ان أخذ أحد المتفاوضين مائة مثلاً من مال المفارضة وادعى ردها له وكذبه شريكه فى ردها له وادعى انها باقية عنده اخذها بالقول (ل) شريكه (بقيم) بضم الميم وكسرا قاف أى شهد رينة على شريكه (باخذ مائة) من مال الشريعة ادعى الاخذ انه ردها له وكذبه شريكه فالقول له

٣٨ منج ث بضم فسكون فكسر (قوله قال) أى ابن القطان (قوله عقودها) أى وثائقه (قوله للاوصياء) صلة عقود (قوله ثم قال) أى ابن القطان (قوله ان قلت) أى كتبت فى الوثيقة (قوله وهذا) أى قوله أتم (قوله عنده) أى ابن القطان (قوله هو) أى ابن القطان (قوله انه) أى انشأه (قوله وادعى) أى الاخذ (قوله ردها) أى المائة (قوله) أى مال المفارضة (قوله وكذبه) أى الاخذ فى دعواه ردها له (قوله وادعى) أى شريكه (قوله اخذ) أى المائة (قوله عنده اخذها) بعد الاخذ وكسرا لهاء

(قوله فلا يبرأ) أي لا أخذ (قوله نعم) أي المائة (قوله عنده) أي لا أخذ (قوله المصنف) أي قال في ضيق (قوله قصده) أي لا شهد
 (قوله للتوثيق) أي خلوف دعوى الرد فان ادعاء فلا تقبل دعواه الا بيينة (قوله معه) أي لا شهد (قوله عليه) أي الرد
 (قوله فلا يبرأ) بفتح الهمز (قوله شهد) أي شريك لا أخذ (قوله بها) أي المائة (قوله عنده) أي لا أخذ المائة (قوله ربا عيا)
 حل من أشهد بيئته للتوثيق تقر بيع على ان مراد محمد بالاشهاد (قوله فيها) أي المدونة خير مقدم (قوله صاحبه) أي شريكه
 (قوله يعلم) بضم الياء (قوله مسقطها) بضم الميم أي عن الميت (قوله انه) أي لا المائة (قوله لم يشغلها) أي يدخلها (قوله فهي)
 أي المائة (قوله في حصته) أي ٢٩٨ لا أخذ (قوله لا يلزمه) أي لا أخذ لجله على رد مال المفاوضة (قوله أرايت)

في (النها) أي المائة (باقية) عند أخذها (ان شهد) بضم فكسر (جها) أي المائة (عند لا أخذ)
 لها من مال الشركة سواء طالت المدة بين أخذها وتنازعهما ام لا فلا يبرأ منها الا بشهادة على
 ردها قاله ابن الموار (او) لم يشهد بها عند أخذها (وقصرت المدة) بين أخذها وتنازعهما في
 ردها فان لم يشهد بها عنده وطالت المدة فالقول لا أخذها ردها المصنف الظاهر ان مراد محمد
 بالاشهاد عند الأخذ قصده للتوثيق كالاشهاد على المودع بالفتح عند الايداع فلا تقبل دعوى
 الرد معه الا بالاشهاد عليه فلا يبرأ ان أشهد بها عنده ربا عيا فيها وان مات أحد الشريكين واقام
 صاحبه بيئة أن مائة دينار من الشركة عند الميت فلم توجد ولم يعلم مسقطها فان قُرب موته من
 أخذها فبما يظن انه لم يشغلها في تجارة فهي في حصته وما نطاول وقته لا يلزمه أرايت لو قالت
 البيئة انه قبضها منذ سنة وهما يتجران أي يلزمه اه وفي النوادر عن محمد مثل هذا وان محمد
 قبضه بقوله ان أشهد على نفسه بأخذها شاهدين فلا يبرأ الا بيينة انه ردها وان طال ذلك واما
 اقراره بلا تعدد اشهاد ولا كتاب فكما قال في صدر المسئلة اه ابن عرفة انظر قوله ولا كتاب
 فظاهره انه ان كان بكتاب فلا يبرأ الا بيينة ووجهه انه اذا أخذها بكتاب فقد وثق بأخذها فلا
 يبرأ الا بدليل على البراءة اه في التوضيح وحاصله ان كلام المدونة مقيد اذا لم يشهد واما
 اذا أشهد على نفسه بأخذها فلا يبرأ الا بان شهد ردها طال ذلك او قصر والظاهر ان مراد محمد
 بقوله أشهد كون البيئة قصده للتوثيق كالبينة التي لا تقبل معهاد دعوى رد الوديعة قالوا هي
 التي تشهد على دفعها للمودع واما الودع بحضرة قوم ولم يقصد التوثيق بثبوتهم فلا وهذا
 الذي يقسمهم من قول محمد واما ان كان اقراره من غير قصد اشهاد فكذلك كراين القاسم فيتمين
 ان قوله أشهد بهمزة في أوله على انه ربا عي أي أشهد بها قاصدا للتوثيق كسئلة المودع وقد نبه
 على هذا غ والله أعلم أفاده الخط (فتبينات الاول) علم مما تقدم ان الموجب للضمان هو
 الاشهاد بأخذها القصد للتوثيق ولا يسقط بطول لزمان ولو زاد على عشرين سنين كما في الوديعة فبما في
 في باب في قوله الا كعشر انه اذا كانت بغير اشهاد مقصوده التوثيق وامامه فلا يبرأ الا بدفعها
 بأشهاد فان مات الشريك ولم يوص بما أشهد انه عنده من مال الشركة ولم يوجد فيحمل على انه
 عنده واما اذا كانت بغير اشهاد أو بأشهاد لم يقصد به التوثيق فيمكن في سقوط الضمان بهامضي
 ستة ونحوها بخلاف الوديعة كما سيأتي وفرق ابن رشد بان الشريك ما ذون له في التصرف فيحمل

أي اخبرني (قوله انه) أي
 لا أخذ (قوله قبضها) أي
 أخذ المائة من مال المفاوضة
 (قوله وهما) أي المتفاوضان
 (قوله يتجران) أي يعمل
 المفاوضة (قوله لا يلزمه)
 أي لا أخذ المال الذي
 شهدت عليه بأخذه (قوله
 هذا) أي الذي في المدونة
 (قوله قبله) أي عدم اللزوم
 مع طول المدة (قوله بقوله)
 أي محمد (قوله ان شهد) أي
 أخذها (قوله واما اقراره)
 أي لا أخذ (قوله فكما قال)
 أي من عدم اللزوم مع الطول
 (قوله انه) أي لا أخذ (قوله
 وثق) بفتح ثاء متعقلا (قوله
 في ضيق) خبر مقدم (قوله
 لم يشهد) بضم الياء (قوله
 تشهد) بضم التاء (قوله
 فلا) أي لا تمنع شهادتهم
 من قبول دعوى الرد (قوله
 علم) بضم العين (قوله ولا
 يسقط) أي الضمان (قوله
 انه) أي السقوط بطول

الزمان الخ فاعل يأتي (قوله اذا كانت) أي الوديعة الخ خبر ان (قوله معه) أي الاشهاد للتوثيق (قوله فلا
 يبرأ) أي المودع (قوله لا يدفعها) أي الوديعة لمودعها بالكسر (قوله فان مات الشريك) أي لا أخذ به من مال الشركة (قوله
 من مال الشركة) بيان ما (قوله ولم يوجد) أي ما أخذ في تركه (قوله على انه) أي المأخوذ (قوله عنده) أي في ذمة أخذه
 (قوله واما اذا كانت) أي الوديعة (قوله بها) أي المائة المأخوذة من مال المفاوضة (قوله مضى) فاعل يكنى (قوله فرق)
 بفتح فاء مخففا

المدفوع عنه (قوله ويبرأ)
 أى المدفوع عنه (قوله منه)
 أى المدفوع (قوله في
 النوادر) خبر مقدم (قوله
 وهو) أى أخوه الخ حال
 (قوله صادق) مفعول دفع
 (قوله امرأته) أى الاخ
 المدفوع عنه (قوله
 ولم يذ كر) أى الدافع (قوله
 انه) أى المدفوع (قوله من
 ماله) أى الدافع (قوله او
 مال اخيه) أى المدفوع
 عنه (قوله حتى مات الدافع)
 غاية ليدكر (قوله ورثته)
 أى الدافع (قوله ولينا) أى
 الدافع (قوله فاجاب) أى
 معنويون (قوله وهما) أى
 الاخوان الخ حال (قوله
 اقاما) أى المتفاوضان (قوله
 لا يطلب) أى الدافع (قوله
 اخاه) أى المدفوع (قوله
 من ذلك) أى المدفوع (قوله
 وان كال) أى قيام ورثة
 الدافع (قوله بحضرة ذلك)
 أى الدفع (قوله فذلك) أى

المدفع (قوله يتنهما) أى الأخوين (قوله شطرين) أى نصفين نصف من مال الدافع ونصف من مال المدفع عنه (قوله
ويحاسب به) أى الشطر الذى من مال الدافع (قوله الباقي) أى من الأخوين (قوله له) أى الباقي (قوله حجة) أى بينة تشهد له بأن
المدفع ملكه بغير اوهبة او صدقة او نحوها متأخر عن المعاوضة ولا تدري تقدمه ولا تأخره (قوله لمن ادعى ان الصداق
من مال المعاوضة) أى سواء كان الدافع او المدفع (قوله وراى) أى المصنف (قوله من قوله) أى
مصحون بيان ما (قوله فى مقابله) أى وان كان بالحضرة (قوله سنين كثيرة) مفعول قول

(قوله غير مقصود) خبران (قوله وثانيهما) أي الوجهين (قوله في تشقيق) أي شرح (قوله كلامه) أي خليل (قوله من الشريكين) نعت واحد (قوله بدين) صلة أقر (قوله تدايناه) أي الشريكان الذين (قوله وانه) أي الدين (قوله ذمتها) أي الشريكين (قوله من الشركة) صلة تفرق (قوله وانكره) أي الدين (قوله شريكه) أي المقر (قوله او وادته) أي الشريك (قوله فان كان) أي المقر (قوله فله مقرله) بفتح القاف (قوله معه) أي المقر (قوله والحلف) عطف على اقامة (قوله يستحق) أي المقرله (قوله غيره) أي المقر (قوله من مال المفاوضة) ٣٠٠ تنازع فيه اتفاق واكتسب (قوله ان كانا) أي الشريكان (قوله

غير مقصود) وثانيهما اشار اليه بقوله والابدية بكارثته وان قالت لانعلم وهكذا هو في عدة نسخ بالواو والعاطف قبل الواو كالتفسير لقول مصنفون الآن يكون للباقي حجة فان الباقي من الاخوين ان قامت لهينة ان الصدق المدفوع كان من اذن مثلاً كان ذلك حجة وان قالت البينة لانعلم تأخر هذا الارث عن المفاوضة فهذا أمثل ما انتدج لنا في تشقيق كلامه والله سبحانه وتعالى أعلم (وان أقر واحد) من الشريكين بدين مثلاً تدايناه مال شركتهما وان باقى ذمتها واصله أقر (بعد تفرق) بينهما من الشركة (أو) أقر به (بعد موت) لشريكه وانكره شريكه أو وادته (فالمقر) شاهد في غير نصيبه (أي المقر فان كان عدلاً فله مقرله اقامة آخر معه أو الحلف ويستحق نصيب غيره ولزم المقر نصيبه بمجرد اقراره (و) ان اتفق كل من المتفاوضين على نفسه واكتسب من مال المفاوضة (الغيب) بضم الهمزة وكسر الغين المججمة أي تركت ولم تحسب (فقتهما) أي الشريكين على انفسهما (و) الغيب (كسوتهما) أي الشريكين لانفسهما ان كانا يداينوا واحداً ويدين مثنى السعر لما كولا والملبوس بل (وان) كانا (يلدين مختلفي السعر) لذل الجريان العادة بذلك ودخولهما عليه مع قلة مؤنة كل منهما فاستعمل اختلاف السعرين مع ان كل واحد منهما انما أقام للتجربة قاله ابن يونس وشبهه في الاغناء فقال (ك) نفقة وكسوة (عالمهما) أي الشريكين تغلبي أيضاً (ان تقاربا) أي انه الان عدد اوسنا بالعرف ولو يلدن مختلفي السعر ابن عرفة وفيها المال لغو نفقة فتهما ان كانا ذوى عيال ولو كانا يدين مختلفي السعر المسئلة في رواية سليمان لابن القاسم هذا اذا تشاربا في العيال ثم قال التونسي ينبغي لو كان لكل منهما عيال واختلف سعر بلديهما اختلافاً يذنان تحسب النفقة اذ نفقة العيال ليست من التجار اللغمي القياس ان كان أحدهما في قراره وسعره أغلى يحاسب عيالين السعرين مطلقاً لانه لم يخرج لتجروان كان الآخر أعلاهما فلا يحاسب بالفضل لانه خرج لتجربة المال فان كان واحد في قراره وكان أعلاهما سعر من هو في قراره دون من خرج لتجربة المال كان لاقلهما سعراً أن يحاسب الآخر لان الاصل ان نفقة كل واحد عليه وماسوى ذلك فهو للعادة فان كانت الاتفاق من الوسط جاز على ما تجوز الشركة عليه وهي المساواة في الاتفاق وفيها المال تغلبي النفقة عليهما انما اتفقا من مال التجارة والكسوة لهما ولعلها ما تغلبي لان مال الكارضي الله تعالى عنه قال تغلبي النفقة والكسوة فمن النفقة قلت وهذا نص في لزوم كسوة من التزمت نفقته وتقدم القول فيها في النفقة وفيها الا ان تكون كسوة ليست مما يشذله العيال مثل القسي والشوكي والوشى

متفق) بفتح القاف مثنى متفق الاون لضافته (قوله اذالك) أي المأ كولا والملبوس (قوله الجريان العادة بذلك) أي الغاء النفقة والكسوة عنه (قوله ودخولهما) أي الشريكين (قوله عليه) أي الالغاء (قوله فاستسهل) بضم التاء وكسر الهاء أي استخف (قوله منهما) أي الشريكين (قوله بالعرف) صلة تقاربا (قوله وفيها) أي المدونة (قوله نفقة فتهما) أي الشريكين (قوله ان كانا) أي الشريكان (قوله ذوى) بفتح الواو مثنى ذاً أي صاحب (قوله ولو كانا) أي الشريكان (قوله هذا) أي الغاء نفقةهما (قوله منهما) أي الشريكين (قوله ان تحسب) فاعل ينبغي (قوله احدهما) أي الشريكين (قوله في قراره) أي وطنه (قوله وسعره أغلى) حال (قوله لانه) أي الذي في قراره (قوله وان كان الآخر)

أي الذي خرج لتجرباً أي بلده أغلى سعراً (قوله وفيها) أي المدونة (قوله وهذا) أي والكسوة من النفقة فهذه (قوله التزمت) بضم التاء وكسر الراء (قوله فيها) أي المسئلة (قوله في النفقة) أي مجتها (قوله وفيها) أي المدونة (قوله القسي) بفتح القاف وكسر السين المهملة مثلاً لاوشد البانوع من الحرير (قوله والشوكي) بفتح الشين المججمة وسكون الواو وكسر الكاف وشيد البانوع آخر منه مقصوب (قوله والوشى) بفتح الواو وسكون الشين المججمة نوع مطرز بصير

(قوله وأسقط) أى المصنف (قوله شرطا) أى فى الغاء نفقتهما (قوله وهو) أى الشرط الذى أسقطه (قوله بينهما) أى الشريكين
(قوله ذكر) بضم فكسر قوله من الغاء النفقة) بيان ما (قوله فان كانت) أى الشركة (قوله على الثلث) أى لاحدهما والاخر
الثلثان فان كانت الثلث لكل واحد من ثلاثة أو الربيع لكل واحد من أربعة الغيب (قوله على ذلك) أى اتفاه بقدر
عياه ليجاس بها فى المستقبل (قوله ولو كان) أى اتفاه بقدر عياه الخ ٣٠١ (قوله كالسلف) أى تسليف أى

الشريكين الآخر فى الجواز
(قوله تستويا) أى النفقتان
(قوله وفيها) أى المدونة
(قوله لاحدهما) أى
الشريكين (قوله وفيها)
أى المدونة (قوله وما اشترى)
أى احدهما الشريكين (قوله
من طعام او كسوة) بيان ما
(قوله منهما) أى الشريكين
بيان من (قوله انه) أى
ما اشترى به طعام او كسوة
(قوله بلى) بضم الباء
وفتح الغير المعجمة (قوله
وان كانت) أى الكسوة
(قوله لا يتبدل) بضم الباء
وفتح الذال المعجمة أى
كالتسوية والشوكى (قوله
واشترى) بضم التاء وكسر
الراء أى الكسوة التى
لا تبدل (قوله علم) بضم
العين (قوله وزن) أى
دفع (قوله فلاخر) أى
الذى لم يشتر (قوله منعه)
أى المشتري من شرائها
من مال الشركة (قوله فيه)
أى مال الشركة (قوله
ولم يطاها) أى المشتري
الامة (قوله ودفع) أى

فهذه لا تلغى واسقط شرطا وهو كون المال بينهما مضافة فقط ابن عبد السلام كل
ما ذكر فى هذا الفصل من الغاء النفقة انما هو اذا كانت الشركة مكية على النصف فان
كانت على الثلث فحسب نفقة كل واحد منهما النصف وان اشترى كل على الثلث والثلثين
وتساوى فى العيال فلا يتفق صاحب الثلث الا بقرعة ولا يجوز ان يتفق بقدر عياه ليجاس
بذلك فى المستقبل ابن عرفة هذا ان عقد الشركة على ذلك ولو كان تطوعا بعد عقد الشركة
كان كالسلف (والا) أى وان لم يتقارب العيال ان كان اختلافه بعدد او سائلا فغير متقارب
(حسبا) أى الشريكان ما اتفقا على عياهما لم تستويا ابن عبد السلام اذا اكتفى
احدهما بجريش الطعام وغليظ اللباس والاخر بضدهما حسب كل ما اتفقا وشبهه فى
الحسب فقال (كانفرا أحدهما) أى الشريكين (به) أى العيال أو الاتفاقي فيحسب على
لنفرد ما اتفقا على عياه أو نفقه ابن عرفة وفيها ان كان لاحدهما عيال وولد وليس للآخر
عيال ولا ولد حسب كل ما اتفق اه ومثله فى الشارح وق وغيرهما ابن عرفة وفيها ما
اشترى من طعام او كسوة لنفسه ولعياله فليأته أخذته من قدر عليه منهما لان مال كارضى
الله تعالى عنه قال انه يلغى للغمي ان تساوى العيالان فى العدد وتباين فى السن بحسب ما بالنفصل
كتابين العود وان كانت عمالا يتبدل واشترى من مال الشركة فربحها للشركة وخسارتها
على مشترىها وان علم بذلك قبل وزن الثمن فلاخر منعه الاعلى المفاضلة فيه (وان اشترى)
احد الشريكين (بجارية لنفسه) لاستخدامها او وطئها ولم يطاها او دفع عنها من مال الشركة
(فلاخر ردها) أى الجارية للشركة وله تركها المشتري بها الثمن الذى اشتراها به فى كل حال
(الا) اذا كان اشتراها (للوط باذنه) أى الاخر فليس له ردها للشركة فيختص المشتري بها فله
ربحها وعليه خسرانها ان شريكه اسلمه نصف ثمنها وكذا اذا اشتراها باذنه للخدمة فله ابن
يونس وأبو الحسن ونصه الوجه الثانى ان يشتريه لنفسه باذن شريكه على ان يضمنه ان
هلكت فله ربحها وعليه خسارتها فله اذا اسلمه شريكه نصف ثمنها فله الثمن وعليه نقصان
واما ان اشتراها باذن شريكه ليطأها على ان يبيعها للشركة بعهن ان الربح لهما والخسارة عليهما
فنص اللخمي على انها كالحللة فان لم يطاها ردت للشركة وان وطئها لم يضمن قيمتها جبراً عليهما
فاشترى هذا الذى قبله فى أنه اشتراها لنفسه واقتراهما ان الاول اشتراها بدون اذن شريكه
ولهذا قال غ مافى بعض النسخ من قوله الابالوط او باذنه يجر الانطين بالباء وعطف
احدهما على الآخر باو بدل قوله الابالوط اتم فائدة حسيما يظهر بالتأمل وذلك ان هذه
النسخة تفيد أنها اشتراها لنفسه فى كلا الوجهين لكن فى الاول بدون اذن شريكه وفى الثانى
باذنه وفيه اذن التخير فى الوجه الاول محله ما لم يطا (وان وطئ) احدهما الشريكين (جارية)

المشتري (قوله ثمنها) أى لامة (قوله فلاخر) أى الذى لم يشتر (قوله بها) أى الامة (قوله له) أى المشتري (قوله ربحها) أى
الامة (قوله وعليه) أى مشترىها (قوله وكذا) أى شرائها للوط باذن شريكه (قوله باذنه) أى شريكه (قوله كالحللة) بضم
فقتحات منقلا (قوله فان لم يطاها) أى المشتري الامة (قوله ردت) بضم الراء أى الامة (قوله لزمته) أى الواطئ (قوله قيمتها)
أى الامة (قوله عليهما) أى الشريكين (قوله هذا) أى القرع (قوله من قوله الخ) بيان ما (قوله اتم) خبرها

(قوله قومت) بضم فكسر مثلاً (قوله ائمة) أى الشريكين (قوله رد الخ) ائمة قومت (قوله وجوباً) بيان لحكم تقويتها (قوله ان كان) أى واطوها (قوله لانه) أى واطئها (قوله فى الوجه الاول) أى واطئها باذن شريكه (قوله منه) أى واطئها (قوله ويتبع) بضم الياء وفتح الموحدة أى ٣٠٢ واطوها (قوله عليه) أى واطئها (قوله منها) أى المدونة (قوله فى الوجه

الثانى) أى حملها من وطئها (قوله ان كان) بلام اذن (قوله ان شريكه) أى واطئها (قوله بنصيبه) أى من الامة (قوله واتباعه) أى واطئها (قوله واتباعه) أى الواطئ (قوله فباخذنه) أى شريك واطئها ثمن نصفها (قوله ان كان) أى ثمن نصفها (قوله كفاها) بفتح الكاف أى مستويا (قوله ويتبعه) أى غير الواطئ الواطئ (قوله من وطئها) أى احد الشريكين (قوله من المدونة) بيان مهات الاولاد (قوله هذا) أى تخيير الاخوان فى ابقائها وتقويتها (قوله قوله) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله بضم العين) قوله انه أى الشأن (قوله على ان الرج الخ) صلة شراء (قوله ومثلها) أى شرائها لوطئها على أن الرج لهما وشراؤها للشركة بلا قصد وطئها ثم وطئها (قوله ويعاقب) أى واطوها (قوله عليه) أى واطئها (قوله وان كان) أى واطوها (قوله عقوبته) أى الجاهل (قوله وفيها) أى المدونة (قوله ان جعلت) أى الامة المشتركة من وطئ احد الشريكين (قوله قومت) بضم فكسر مثلاً (قوله يوم وطئها) (عنان) صلة قومت (قوله ان كان) أى واطوها (قوله به) أى واطئها (قوله فهمى) أى الامة (قوله له) أى واطئها (قوله منها) أى الامة (قوله ثم قال) أى ابن عرفة (قوله ثم رجع) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله شريكه) أى واطئها

اشتراها (للاشركة) وصلة وطئها (بإذنه) أى الشريك الآخر فى وطئها قومت على واطئها جبراً عليهم ما وسواهم جعلت من وطئها أم لارد الاغارة الفرج (او) وطئها (بغير إذنه) أى الشريك الآخر (وجعلت قومت) بضم القاف وكسر الواو مشددة على واطئها وجوباً ان كان ملياً الخط تنبيه هذان الوجهان وان اشتراكهما فى وجوب القيمة فهما مختلفان لانه ان اعدم فى الوجه الاول وجبت الامة منه فلا يتبع ويتبع بقيمة فى ذمته وان لم تحمل فتباع عليه للقيمة قاله فى كتاب القذف منها فى الحلة وأما فى الوجه الثانى فالذى رجع اليه الامام مالك رضى الله تعالى عنه ان شريكه يخير بين التمسك بنصيبه واتباعه بنصف قيمة الولد واتباعه بنصف قيمتها يوم حملها فيباع ذمها عدولاً ذمها فى نصف قيمتها فيما أخذته ان كان كافاً بنصف قيمتها ويتبعه بنصف قيمة الولد بناوان نقص ثمن نصفها عن نصف قيمتها اتبعه بياقيته بنصف قيمة الولد ولو مات قبل الحكم كان عاياه نصف قيمته مع نصف قيمة الولد قاله فى كتاب القذف وسيد كرم المصنف فى كتاب امهات الاولاد (والا) أى وان لم تحمل من وطئها بغير اذن شريكه (خير) بضم الخاء المعجمة الشريك (الاخر) بفتح الخاء المعجمة (فى ابقائها) أى الامة للشركة (وتقويتها) أى الامة على واطئها هذا هو المشهور المذكور فى كتاب امهات الاولاد من المدونة وفى كتاب القذف ابن رشد هذا قوله فى المدونة وهو المشهور فى المذهب وفى بعض النسخ ومقاومتها بصيغة المفعلة ويرجع للاول بتمكك وفى بعضها ومقاوماتها أى المزايدة فيها حتى توقف على احدهما وهذاوافق ما فى كتاب الشركة للامام مالك رضى الله تعالى عنه ولكنه خلاف مشهور المذهب والله اعلم * (فتبينات) * الاول علم بما تقدم انه لا فرق بين شرائها للشركة من غير قصد وطئها ثم وطئها وشراؤها لوطئها على ان الرج لهما والخسارة عليهما ومثلها ما شراؤها لنفسه بغير اذن شريكه ووطئها * الثانى اذا تمسك الشريك بنصيبه ولم يتوهمها منع واطوها من الخلوة الثلاث لا يعود لوطئها ويعاقب عليه وان كان جاهلاً فلا بد من مجهلته ولكن عقوبته اخف من عقوبة العالم قاله ابن حبيب الخط هذا خلاف قوله فى كتاب القذف ان وطئ احد الشريكين امة بينهما وهو عالم بتحريره فلا يحسد لشبهة الملك ويؤدب ان لم يعذر بجهل * الثالث ابن عرفة وفتح ان جعلت قومت على واطئها يوم وطئها ان كان ملياً ولحق الولد به فهمى له ام ولد ولا يتماثل شريكه بنصيبه منها اللعمى وقال مالك رضى الله تعالى عنه ايضا تقوم يوم جعلت وقيل يوم الحكم وعن مالك رضى الله تعالى عنه ان شاء يوم الوطء وان شاء يوم الحكم وبه اخذ محمد بن قيس قال وان كان الواطئ معسراً فقال مالك رضى الله تعالى عنه مرة هى ام ولد لواطئها ويتبع بقيمة دينان رجع الى تخيير شريكه فى تماسكه بنصيبه منها مع اتباعه بنصف قيمة ولداها وفى تقويته نصفها ونصف قيمة ولداها ويبيع له نصفها فقط فيما لم له (وان شرطاً) أى الشريكاً (نفي) أى عدم (الاستيراد) بالتصرف على كل منهما (ف) الشركة

جعلت) أى الامة المشتركة من وطئ احد الشريكين (قوله قومت) بضم فكسر مثلاً (قوله يوم وطئها) (عنان) صلة قومت (قوله ان كان) أى واطوها (قوله به) أى واطئها (قوله فهمى) أى الامة (قوله له) أى واطئها (قوله منها) أى الامة (قوله ثم قال) أى ابن عرفة (قوله ثم رجع) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله شريكه) أى واطئها

(قوله وهي) أي شركة العنان (قوله جائزة) أي ابتداء (قوله لازمة) أي بعد وقوعها (قوله وهي) أي شرط أن لا يتصرف واحد
منهما إلا بحضور صاحبه وموافقة عليه (قوله لزمت الشرط) جواب لو ٢٠٢ (قوله كلامه) أي ابن الحاجب

(عنان) أي تسمى بهذا ابن عرفة عياض ضبطناه بكسر العين المهملة وهو المعروف وفي بعض
كتب اللغة فتحها ولم يره ابن عبد السلام منهم من ضبطه بفتحها ومنهم من ضبطه بكسرها
وهي جائزة ولازمة ابن الحاجب وإن شرطنا في الاستبعاد لزمت وتسمى شركة العنان ابن عبد
السلام يعني أن كلام من الشر يمكن يجوز تصرفه في مال شركته في حضرته ومع غيبته ولو شرط
أنه لا يتصرف واحد منهما إلا بحضور صاحبه وموافقة عليه وهو معنى في الاستبعاد لزمت
الشرط وتسمى شركة عنان وظاهر كلامه أنه يكسفي في تسميتها بهذا الاسم حصول الشرط
المذكور سواء كان في نوع من المتجرأ ولا ومنهم من قال هي الشركة في نوع مخصوص سواء
شرط ذلك الشرط أم لا ومنهم من قال هي الشركة في شيء معين كثوب أو دابة واختلف في
اشتقاقه من ماذا هو اختلاف كثير ابن القاسم وأما شركة العنان فلا تعرفها من قول مالك
رضي الله تعالى عنه ولا رأيت أحدا من أهل الحجاز يعرفها قيل لم يعرف استعمال هذا اللفظ
يلدhem قلت وقد علق ابن القاسم الحكم على شركة العنان في غير موضع من المدونة لكنه
لم يفسرها (وجاز الذي طير) ذكر (وذي طيرة) أي (أن يتنقا) أي ذو الطير وذو الطيرة على جمع
الطير والطيرة (على الشركة في القراخ) الحاصلة منها رواه ابن القاسم في الحمام لتعاونهما
في الحضان ابن سلون سئل بعض فقهاء السورى عن الرجل يجعل ديكاً ويجعل الآخر دجاجة
ويشتر كان في القلايس فقال لا يجوز لأن الديك لا يجتمع بالآخر فجعل أحدهما حمامة والآخر
والآخر ذكر قال جازت الشركة لأن الذكر يحضن كالأثني في شركة العنينة محضون أخيراً ابن
القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنهم في الرجل ياتي بحمامة أخرى ويأتي الآخر بحمامة ذكر
على أن تكون القراخ بينهما أن القراخ بينهما لتعاونهما على الحضانة غ ظاهر
كلام ابن رشد أن هذا بعد الوقوع والقوات لانه قال هذا قياس قوله في أن الزرع في المزارعة
القاسمة لصاحب العمل والأرض يريد ويرجع صاحب الأرض على صاحب الذكر بمثل نصف
بيض حمامته ويأتي على قياس القول بأن الزرع في المزارعة القاسمة لصاحب البرز أن القراخ
لصاحب الأرض لأن البيض له ولصاحب الذكر قيمة حضنته اه الثاني قوله وجاز الذي طير الخ
ظاهرة الجواز ابتداء وهو صريح ابن يونس وظاهر النواذر عن العنينة والموازية عن ابن
القاسم ونقل غ أن ظاهر كلام ابن رشد أنه بعد الوقوع والقوات فانظره تت تنبيهه اشعر
كلامه بأنه لا يجوز لذوي رقيقين أن يزوجاهما على الشركة في الأولاد وهو كذلك وبأن جاء
لشخص بيض وقال له اجعله تحت دجاجةك والقراخ بينهما أنه لا يجوز وهو كما اشعر لكنه لم يقد
الحكم بعد الوقوع وهو أن القراخ لصاحب الدجاجة ولصاحب البيض مثل بيضه زاد غ
وهو مثل من جاء بقمح لرجل وقال أزرعه بأرضك وما يخرج بينهما فأنه مثله والزرع لرب الأرض
(و) أن قال شخص لا آخر (اشتر) سلعة كذا بكذا (لذو) (لذو) (و) كالة على الشراة خاصة
فلا تنهدها إلى البيع لأن الوكالة الخاصة لا يتعدى الوكيل في الغير ما اذن له فيه وبما قرناه
يندفع قول البساطي فيه مناقشة لفظية وهي القاء في غير محلها قاله تت (و) أن قال اشترى

(ونقل) بفضات (قوله كلامه) أي المصنف (قوله بأنه) أي الشأن (قوله رقيقين) أي ذكر وأثني (قوله فأنه) أي صاحب القمح
(قوله وبما قرناه) أي من تقدير أن قال صلة يندفع

(قوله مما تشترى) بيان نصيبى (قوله لانه) أى دفع المأمور عن نصيب الآخر عما اشتراه الدافع (قوله بتسليمه) أى المأمور الآخر
 الخ تصوير معروف (قوله ونيابته) أى المأمور (قوله عنه) أى الآخر (قوله الآخر) بعد الهمز وكسر الهمزة تفسير لفاعل يقل المستتر
 فيه (قوله وهى) أى المنفعة (قوله بينهما) أى الآخر والمأمور (قوله ويلزمه) أى الآخر (قوله مادفعه المأمور عنه) أى عوضه
 (قوله نقدا) أى حالا (قوله فان كان) أى الآخر (قوله باع) أى الآخر نصيب المأمور (قوله فله) أى الآخر (قوله فى قوله) أى
 الآخر (قوله ولو ظهر) بضم فكسراى اطلع (قوله عليه) أى الآخر (قوله قبل النقد) أى من المأمور عن الآخر (قوله وهما)
 أى الآخر والمأمور (قوله من نصيبه) ٣٠٤ أى الآخر بيان ما (قوله حبسها) أى السلعة المبعة (قوله حتى يقبض)

أى البائع عنها (قوله عوضه) أى الثمن وانما هو ما يستقر في ذمة الآخر (قوله اشتريتها) بفتح تاء مخطاب المأمور (قوله صيرتها) بفتح تاء أى السلعة (قوله فهو) أى احبسها (قوله لاحتياجه) أى الرهن (قوله من أحد التأويلين) بيان ما قوله أى الآخر (قوله بعد الهمز وكسر الميم) (قوله المشتري) مفعول أول لاسلف (قوله ثمن) مفعول ثان لاسلف (قوله مما يشترى بهما) أى الآخر والمأمور بيان نصيبه (قوله بان قال) أى الآخر (قوله أى المأمور) (قوله تبسرت) بفتح تاء (قوله لانه) أى اسلاف الآخر المأمور (قوله حظه) أى سده وركنه (قوله يجوز) أى اسلاف الآخر المأمور (قوله ومنه) أى تسليم الآخر المأمور (قوله اذا قصد) أى الآخر بتسليم

ولان (جاز) ان يقول (وانقد) بضم القاف وسكون الدال أى ادفع عن نصيبى مما تشترى نيابة (عنى) لانه معروف يصنع المأمور مع آخره بتسليمه ونيابته عنه في الشراء (ان لم يقل) الآخر (و) انا (ايهما) أى السلعة التى تشتريها الى ذلك أى اتولى بيعها (لك) أى نيابة عنك في نصيبك فان قال امتنع للسلف بمنفعة وهى تولى الآخر بيع نصيب المأمور الباجى فان وقع فالسلعة بينهما ولا يلزم الآخر بيع نصيب المأمور الا تطوعا وباجارة محببة ويلزمه مادفعه المأمور عنه نقد فان كان باع فله جعل مثله في قوله بيع نصيب المأمور ولو ظهر عليه قبل النقد لاسك المأمور ولا يتقدو هما شريكا في الساعة فيبيع كل منهما نصيبه منها أو يستاجر عليه من ثاء (وليس له) أى المأمور (حبسها) أى منع الآخر من التصرف في نصيبه من السلعة للتوثق فيما دفعه عنه من ثمن نصيبه البساطى ان قلت للبائع حبسها حتى يقبض فما الفرق قلت الفرق ان الخارج من يد البائع عوض الثمن والخارج من يد المسلف ليس عوضه فليس له حبسها في كل حال (الا ان يقول) الآخر اشترى ذلك وانقد عنى (واحبسها) حتى ادفع لانه نصيبى من ثمنها (فيصير نصيب الآخر من السلعة) كالرهن عند المأمور فيمادفعه عنه أى اذا اشترى بها وصارت فى يدي صيرتها رهنا عندك فيما دفعه عنى فهو عقد رهن معلق على المثلث ويحتمل انها كالرهن في الفرق بين ما يغاب عليه وما لا يغاب عليه وبين قيام البيعة على تلقه وعدمه ولعله قال كالرهن لاحتياجه للفظ صريح من مادته ككتابة من أحد التأويلين (وان اسلف غير المشتري) أى الآخر المشتري عن نصيبه مما يشترى بهما بان قال له خذ هذين الدينارين اشتريهما سلعة كذا الى ذلك وانقد هما عنى وعنك وتردلى عوض ما دفعه عنك اذا تبسرت (جاز) اسلاف الآخر المأمور عند ابن القاسم لانه معروف في كل حال (الا) اذا كان دفع الآخر عن المأمور (لكيصيرة) أى خبره ومعرفة (المشتري) بالشراء أو بجاهه أو حظه فلا يجوز لانه سلف جزئيا وفى البيان لا خلاف في جوازه اذا صححت النية ومنعه اذا قصد دفع نفسه وانما الخلاف حيث لا نية في العتية يحضون خبر بنى ابن القاسم من مالك رضى الله تعالى عنهما أنه قال فى رجل عا اخاه الى أن اسلفه ذهبا ويخرج منه ويشرك به ويتجران جميعا بهما فى موضعهما أو يسافران فى ذلك قال اذا كان على وجه الصلة والمعروف منه لاختيه ولا حاجة اليه فى شيء الا الرقبة فلا بأس بذلك ما ان كان يحتاج اليه فى بصيرة فى البيع والشراء وانقد التجارة

المأمور (قوله حيث لا نية) أى لا أمر فى تسليمه المأمور (قوله فى العتية) خبر مقدم (قوله انه) وتعليقه أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله دنا) أى طلب (قوله اسلفه) أى الرجل اخاه (قوله ويخرج) بضم الياء وكسر الراء أى الرجل من مثله (قوله مثله) أى الذهب الذى اسلفه اخاه (قوله ويشركه) أى الرجل اخاه (قوله به) أى ما أخرجه (قوله ويتجران) أى الاخوان المشتركان (قوله بهما) أى الذهبين (قوله قال) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله اذا كان) أى تسليم الرجل اخاه (قوله على وجه الصلة) اضافته للبيان (قوله منه) أى الرجل (قوله) أى الرجل (قوله اليه) أى اخيه (قوله به) أى اخيه (قوله بذلبي) أى التسليف والمشاركة (قوله ان كان) أى الرجل (قوله اليه) أى اخيه

ای احاطہ (قرۃ کان) ای

تلفظه (قولہ فیانہ) ای

الشان (قوله) (ع. ١٠٠)

۱-۲-۳-۴-۵-۶-۷-۸-۹-۱۰-۱۱-۱۲-۱۳-۱۴-۱۵-۱۶-۱۷-۱۸-۱۹-۲۰-۲۱-۲۲-۲۳-۲۴-۲۵-۲۶-۲۷-۲۸-۲۹-۳۰-۳۱-۳۲-۳۳-۳۴-۳۵-۳۶-۳۷-۳۸-۳۹-۴۰-۴۱-۴۲-۴۳-۴۴-۴۵-۴۶-۴۷-۴۸-۴۹-۵۰-۵۱-۵۲-۵۳-۵۴-۵۵-۵۶-۵۷-۵۸-۵۹-۶۰-۶۱-۶۲-۶۳-۶۴-۶۵-۶۶-۶۷-۶۸-۶۹-۷۰-۷۱-۷۲-۷۳-۷۴-۷۵-۷۶-۷۷-۷۸-۷۹-۸۰-۸۱-۸۲-۸۳-۸۴-۸۵-۸۶-۸۷-۸۸-۸۹-۹۰-۹۱-۹۲-۹۳-۹۴-۹۵-۹۶-۹۷-۹۸-۹۹-۱۰۰

المستيفاء له أي المستيف

(قولہ ان کان) ای المسلف

(قوله احوله) بقصات متعقلا

العلماء السلف السلف (قوله

1. مجلس

و حرمه) ای ایچ بی علی

التشر يك (قوله واذا

نوزع) أى المشتري(قوله

مادة (١) من الفصل (١) من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٠

أما الآن في الموضع

پیرہ) ای المستری الخ مہموم

حاضر (قولہ و زاد) مفہوم

لم يتكلم بقوله أولم يكن من

تجاره) مفهوم من تجاره

جاء (سهراسي جوت)

(قوله بلاوي) بيع المهر

(قوله وله) ای مشتری

(قولہ جبرہم) ای النہار

الذين حضروا شراهم

مجلس الشورى

وَأَمَّا أَبُو الْحَسَنِ فَسَمِعَ بِهِمْ

فاجابہ - مہینہ (فول ماہ)

ای مشارکتہ (قوله ولو)

قال أى المشتري جواباً

لَقَوْلِهِمْ أَشْكَا (قوله لا)

أوصى في النظر في هذا

ای عدا اللہ مقبول
علا علیہ السلام

قال (قوله ولو اراده) ای

تشریکہم (قوله هو) ای

المشتري (قوله لهم) اي

تاریخ و تفسیر

مسار لیس (قوله فی عدم)

الجبر) ص ١٢٠ كاف التسمية

(قوله والشارح) عطف

عَلَّامٌ فَاعِلٌ حَكَمَ الْمُسْتَرْفِي

(قوله في الشاكر عطف)

(نور و نوازش)

تفسير فاعل جار المستتر فيه

وتعليمه ونحوه فلا خيفه وقال في المالك رضي الله تعالى عنه بعد هذا الخبر فيه على كل حال
وتفصيله الاول احب الى ابن رشد قوله اذا كان على وجه الصلة والمعروف ولا حاجة اليه
في شيء الا الرافق صحيح لانه اذا فصل ذلك لا رتفاعه بمسار كسبه اياه في وجهه من الوجوه كان سلفا
جر منفعه وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن سلف جر نفعه ولا اختلاف في أنه لا بأس بذلك
اذا صحت نيته في ذلك ولا في أنه لا يجوز اذا قصد به نفع نفسه وانما الخلاف اذا لم يقصد شيئا منها
فراى الامام مرة النية فيه محتملة فساله عنها وصدقه فيها ومرة رأها بغير صدق الاظهر منه انه
قصد نفع نفسه بمبدل سؤاله اياه الشركة فنهاه عن ذلك وقال لا خيفه ولو كان الشر بذلك هو
الذى سأله ان يسلفه ويشاركه لوجب ان يسأل في ذلك عن نيته قولوا واحدا وهذا كله فيما يؤمر
به ابتداء وينهى عنه وأمان وقع وادعى أنه قصد نفع نفسه لا أخذ سلفه منه لان كان أجله
أو قيمته ان كان عرضا وفات في القول بأنه يسأل عن نيته ابتداء لا يصدق وعلى القول بأنه
لا يصدق وينهى عنه يصدق في ذلك يمينه ويأخذ سلفه محجلا اه افاده الخط وانظر الحكم
اذا اطلع عليه بعد العمل (واجب) بضم الجيم وكسر الموحدة أى المشتري (عليها) أى شركة
غيره معه فيما اشتراه (ان اشترى) المشتري الذى نفعه اشترى (شيأ) طعما ما كان او غيره عند ابن
القاسم ومن واقفه وخضه اشهب بالطعام بشرط كون الشراء (بسوقه) أى الشيء المشتري
بالفتح وكون شرائه للتجارة به في بلد الشراء (لا) ان اشتراه (للكسفر) به للتجارة ببلد آخر (و) لا
ان اشتراه (القنية) أو عاقبة أو مهر او فداء اسير واذ نوزع في نيته صدق يمينه الا أن يظهر كذبه
بقريته ككثرة ما اشتراه جدا ومن الشروط شراءه (وغيره) أى المشتري واو للعمال حاضر
الشراء (لم يتكلم) حال كونه (من تجاره) بضم القوقبة وشد الجيم جمع تاجر أى الشيء المشتري
فلو غاب غيره من شرائه أو حضر وزاد في السوم أو لم يكن من تجاره فلا يجبر الخطيئ من
الشروط أن لا يمين المشتري انه انما يشتري لنفسه فان بين ذلك فلا يجبر على نشر يك غيره فاه
ابن الحاجب وغيره والمراد تبينه للتجار السلعة الذين أرادوا مشاركته ابن عبيد السلام ما لم يبين
متولى الشراء انه لا يشارك احدا منهم ومن شامتهم ان يزيد عليه زاد فاذا بين هكذا لم يكن
لاحد من حضر دخول معه وفهم من قوله لم يتكلم انهم لو تكلموا اذ بين الشراء وقالوا اشترى
فقال نعم أو سكنت لجبر بالاولى وله جبرهم على مشاركته ان اشترى واسم الظهور حسارة ولو قال
لا لا يجبرهم ولا يجبرون له وفهم من قوله اشترى أنهم لو حضر والسوم فقط واشترى بعد ذلك
فلا يجبر ولو قالوا اشترى كالأول لكنه يختلف ما اشترى له ولهم ولو اراد هو لهم لسؤالهم كذا
في التوضيح وصرح بجهوم بسوقه فقال (لا) يجبر عليها ان اشتراها (مينه) أى المشتري أو
البائع او مجلسه او سائوته بغير سوقهما اتفاقا فاه في البيان (وهل) يجبر ان اشترى بسوقه (وفي
الزفاق) برأى وقافين أى طريق غير معد للشراء وهذا قول ابن حبيب (أو) الشراء في الزفاق
(ك) الشراء فى (مينه) فى عدم الجبر وهذا قول أصبغ وغيره في الجواب (قولان) مستويان عند
المصنف حكاهما في توضيحه والشارح وفى الشامل كذا فى النسخة التى شرح عليها تمت وفى
نسخة وهل وفى الزفاق لا كمينته وعليها شرح النثرى وعيب (وجازت) الشركة بالعمل اتفاقا

على في توضيحه (قوله الشركة)

١٠

2

59

(قوله أحدهما) أى العاملين (قوله بان يأخذ كل واحد من الغلة بقدر عمله) تصوير للمعنى المراد من تساويهما فيه (قوله فليس المراد الخ) تفريع على التصوير (قوله بان يقال ان لم يستويا في العمل الخ) تصوير للتفصيل في المفهوم (قوله فان لم يحصل) أى تعاون (قوله صيادين) بكسر الدال (قوله فقال) أى المسئول (قوله ذلك) أى منع الآخرين من مساوكتهم في مصيده (قوله) أى ناصب الشبكة (قوله لانها) أى الشركة في الاصطيد (قوله لانهم متى اشتركوا الخ) علة لشرط التقاوت (قوله الفرر البين) أى لاحتمال ٣٠٦ رواج عمل أحدهما دون عمل الآخر (قوله وعليه) أى شرط اتحاد المكان صلة درج (قوله وهو) أى اشتراط اتحاد المكان (قوله واختلف) بضم التاء (قوله السكاكين) أى المدونة والعتيبة (قوله وهو) أى كونهما مختلفين (قوله يجعل الخ) صلة وفاق (قوله نقاقهما) بفتح النون (قوله أحدهما) (قوله يعملهما) أى الشريكين (قوله فيهما) أى المصنوعين (قوله أويجتمعا) أى شريكي العمل (قوله لرفقه) أى حالوته (قوله به) أى العامل (قوله لسعته) أى الخانوت (قوله او قر به) أى الخانوت (قوله باقية) نعت آلة (قوله هذا) أى هدم شرط الاشتراك في الآلة (قوله عليه) أى قول مخنون (قوله فيهما) أى الآلة (قوله وهذا) أى شرط الاشتراك في الآلة (قوله وتأولها) بفتحات مثقلا أى المدونة (قوله عليه) أى قول ابن القاسم (قوله قدر نصيبه) مفعول استبحار (قوله منها) أى

(ان اتحد) العمل كغياطين (أو) اختلف (وتلازم) بان يلزم من رواج أحدهما رواج الآخر كنسج واصلاح غزل بتهيئته للنسج لان اختلف ولم يتلازم اذ قد تروج صنعة أحدهما دون صنعة الآخر فمأخذ أحدهما غلة الآخر باطلا (وتساويا) أى العام لان (فيه) أى العمل بان يأخذ كل واحد من الغلة بقدر عمله في المتحد وقد رقيمت في المتلازم فان عمل أحدهما الثلث والآخر الثلثين فلاول ثلث الغلة والثاني ثلثاها فليس المراد خصوص استواء العاملين أو هذا هو المراد في مفهومه تفصيل بان يقال ان لم يستويا في العمل فان أخذ كل من الغلة بقدر عمله جازت والا فلا (أو) لم يتساويا في العمل (وتقاربا) فيه عرفا كعمل أحدهما زيادة عن النصف او الثلث يسيرا والآخر النصف أو الثلثين فان احتاجا مع الصنعة لمال أخرج كل بقدر عمله (و) ار (حصل التعاون) منهم في العمل فان لم يحصل فلا تجوز في العتيبة سئل عن صيادين معهم شباك فقال بعضهم تعاون وما اصبنائنا فنصب أحدهم شبكته فأخذ صيدا وأنى أن يعطى الآخر فقال ذلك له وليس لهم شئ مما اصاب لانها شركة لا تحتل ابن رشد لان شركة الابدان لا تجوز الا فيما يحتاج الاشتراك فيه الى التعاون لانهم متى اشتركوا على ان يعمل كل على حده كان من الفرر البين وتصح باستيفاء الشروط السابقة ان كانا بمكان بل (وان) كانا بمكانين (ان اتحدت الصنعة) كفى العتيبة وشرط في المدونة اتحاد صنعتهم ومكانهم وعليه دبح ابن الحاجب ابن ناجي وهو المشهور واختلف هل ما بين السكاكين خلاف وهو رأى اللحنى أو وفاق بحمل ما في المدونة على ما بسوق واحد أو سوقين نفاقهما واحد وتقول أيدهما يعملهما فيهما أو يجتمعا بمكان لاخذ المصنوعات ثم يأخذ كل واحد بعضا يذهب بها لحالوته بعمله فيه لرفقه به لسعته أو قر به من منزله أو نحو ذلك (وفي جواز اخراج كل) من شريكي العمل (آلة) اه اقدر كآلة التجارة والصياغة باقية على ملك مخزجهما اذا تار منفعة هذا قول مخنون وتأول بعضهم المدونة عليه أو لا بد من اشتراكهما فيها بل أو كرا من غيرهما وهذا قول ابن القاسم وغيره وتأولها بعض آخر عليه تأويلان وقولان (و) في جواز (استبحار) للآلة المملوكة لأحد الشريكين أى استبحار غير المالك (من) الشريك (الآخر) المالك الآلة قدر نصيبه منها عياض وغيره هذا ظاهر المدونة ابن عبد السلام وهو المشهور (اولا بق) في صحة الشركة في العمل المحتاج لآلة لها بال (من) اشتراك الشريكين في الآلة (ب) ملك (أما) (أو) (بكره) لهما من غيرهما وهذا لابن القاسم وغيره وتوالت المدونة عليه أيضا (تأويلان) وقولان فقد حذف المصنف أو لا بد من ملك أو كرا وتأويلان من الاول لآلة المذكور في هذا

الآلة بيان قدر نصيبه (قوله هذا) أى جواز استبحار أحدهما من الآخر قدر نصيبه (قوله وهو) أى جواز عليه استبحار أحدهما من الآخر (قوله لهما) أى الشريكين (قوله لها) أى الآلة (قوله من غيرهما) أى الشريكين (قوله أو لا بد من ملك تأويلان) أى هذا اللفظ مفعول حذف (قوله من الاول) أى في جواز اخراج كل آلة صلة حذف والمقرع عليه الحل السابق (قوله المذكور) أى أو لا بد من ملك أو كرا وتأويلان (قوله في هذا) أى واستبحار من الآخر

(قوله عليه) أي المحذوف من الأول (قوله أولاهما) بضم الهمز (قوله وهو) أي الاكتفاء باخراج كل المتساوية آلة الآخر (قوله وقولت) بضم التاء والهمز وكسر الواو مثقلا (قوله عليه) أي قول سحنون (قوله وهو ظاهر المدونة) أي اشتراط اشتراكهما فيها بملك أو كراه (قوله لكنه) أي الشأن الخ استدراك على وهو ظاهر أو صريح برفع ايهما منه ان اقتصر على اخراج كل آلة كآلة الآخر تفصيخ الشركة (قوله فيها) أي المدونة (قوله ان وقع) أي اخراج كل آلة كآلة الآخر (قوله هو) أي الاكتفاء باخراج أحدهما آلة أو كراه الآخر منه (قوله وهو) أي الاكتفاء بذلك (قوله عليه) أي الاكتفاء بذلك صلافة اقتصر (قوله من غيرهما) صلافة الكراه (قوله وروى) بضم فكسر أي اشتراط التساوي في تلك الآلة أو منقعتها (قوله في المدونة) حال من كلامه (قوله في تطوع أحدهما) أي الشريكين للآخر ٣٠٧ خبر كلام (قوله بكثير الآلة) من إضافة

ما كان صفة (قوله صريح) خبر مسئلة (قوله في الأول) أي الاكتفاء باخراج كل آلة (قوله في تسوية الخ) تفريع على عياض الخ (قوله هذه) أي اخراج أحدهما آلة واكراه الآخر منه نصفها (قوله وتناول) أي سحنون (قوله عليه) أي الجواز (قوله فائلا) أي سحنون (قوله انما يمنع) أي الاشتراك في بيت ذي البيت وذى الدابة (قوله هذه) الاشياء أي البيت والدابة والرخي (قوله المنع) أي للاشتراك في البيت (قوله الرخي وذى الدابة مع استواء كرتها) (قوله وقال) أي عياض (قوله الثلاثة) أي الذين لأحدهم البيت والآلة الآخر الدابة

عليه الخط ذكر وجه الله تعالى مستلذين أولاهما هل يكن في الشركة ان يخرج كل منهما آلة متساوية لآلة الآخر وهو قول سحنون وذوات المدونة عليه أو لابد أن يشتر كافي الآلة بملك أو كراه ولو بان يكثر من شريكه وهو ظاهر المدونة بل صريحها كما يأتي في مسئلة الرخي والبيت والدابة لكنه قال فيها ان وقع مضي وصحت الشركة الثانية هل يكن في الاشتراك في الآلة كونها لأحدهما واستتجار الآخر نصفها منه عياض وغيره هو ظاهر الكتاب ابن عجل السلام وهو المشهور وعليه اقتصر ابن الحاجب وألابن من التساوي في الملك أو الكراه من غيرهم وروى عن ابن القاسم قلت كلامه في المدونة في تطوع أحدهما بكثير الآلة ومسئلة البيت والرخي صريح في الأول في تسوية المصنف بين التأويلين في هذه نظروا الله أعلم طفي قوله وفي جواز اخراج كل آلة تساوي آلة صاحبه وسكاعن الكراه هذه ذات التأويلين مذهب سحنون الجواز وتناول عليه المدونة في مسئلة الثلاثة لأحدهم البيت والآلة الآخر الدابة والآلة الرخي قائلا انما يمنع اذا كان كراه هذه الاشياء يختلف وقال عياض ظاهر المدونة المنع وقال في مسئلة الثلاثة ظاهر هذا ان مذهب الكتاب انه لا يجوز حتى يكرى كل واحد منهما نصيبه بنصيب صاحبه اذا كانا متساويين وصرح عياض بأنه اذا وقع مضي هذا تحصيل ما في مسئلة المصنف فقول تمت تأويلان وقولان غير ظاهر اذ لم يرض قال بالمنع الا ما فهمه عياض من ظاهر المدونة وعلى ذلك ابن عرفة وأبو الحسن واما قوله واستتجاره من الآخر فقرره الشارح بان الآلة لأحدهما وأجر نصفها لصاحبه وتمعه تمت وغير واحد وأصل ذلك كله للمصنف في توضيحه فائلا قال عياض وغيره الجواز ظاهر الكتاب وهذا وجه من وجهه الله تعالى لان عياض لم يقل هذا في تصويره وانما قاله فيما اذا أخرج كل آلة وأجر نصف آلة صاحبه بنصف آله ولم يذكر فيها تأويلين وانما ذكرهما في المقدمة ونصه وهل يجوز أن يؤجر أحدهما نصف آلة صاحبه بنصف آله هو وهما متساويان ظاهر الكتاب الجواز ولابن القاسم وغيره المنع الا بالتساوي في الملك أو الكراه من غيرهما فان لم يذكر كراه أو استوى في ظاهر المدونة

وللاخر الرخي (قوله الكتاب) أي المدونة (قوله انه) أي اشتراكهم (قوله نصيبه) أي نصفه (قوله نصيب) أي نصفه (قوله بانه) أي الاشتراك باخراج كل آلة بدون أكثر نصف نصيبه بنصف نصيب الآخر (قوله فائلا) أي المصنف (قوله وهذا) أي قوله في التوضيح قال عياض الخ (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط (قوله منه) أي خليل (قوله في تصويره) أي خليل باخراج أحدهما آلة أو كراهية لآلة الآخر (قوله وانما قاله) أي عياض ما نقله عنه خليل (قوله فيها) أي صورة اخراج كل آلة أو كراه كل نصف آله بنصف آلة الآخر (قوله وانما ذكرهما) أي عياض التأويلين (قوله في المقدمة) أي اخراج كل آلة بدون كراه كل نصف آلة الآخر (قوله ونصه) أي عياض (قوله وهما) أي الاثنان متساويان حال (قوله ظاهر الكتاب) أي المدونة (قوله من غيرهما) صلافة الكراه (قوله فان لم يذكر كراه) أي الشريكين (قوله واستوى) أي الاثنان

(قوله وأجازة) أي التشارك بأخراج كل آلة متساوية الآخر بدون إكراه (قوله وعليه) أي كلام عياض صلة اقتصر (قوله كلامه) أي عياض (قوله الأولى) بضم الهمزة (قوله ولم يذكر) أي عياض (قوله وإنما ذكر) أي عياض (قوله في تصويره) أي عياض صلة الجواز (قوله فيه) أي تصويره أي عياض (قوله وتبعوه) أي الشارحون المصنف (قوله كلامه) أي المصنف في ضيق (قوله وقوله) يكسر الواحدة ٣٠٨ (قوله ويرى) أي خليل (قوله على ذلك) أي الذي قاله في توضيحه (قوله وذكر) أي

المصنف (قوله في هذه) أي
 أخرج كل آلة إكراه كل
 نصف آله نصف آلة
 الآخر (قوله فيها) أي هذه
 (قوله وعلى فرض) أي
 تصوير (قوله فيما يفرضه)
 أي أخرج أحدهما آلة
 وإكراه نصفها للآخر
 (قوله ففهما) أي المدونة
 (قوله أحدهما) أي
 الشئ يمكن (قوله لا يلغى)
 بضم الباء وفتح الغين
 المعجمة (قوله وأبكرى)
 أي من لم يخرج آلة (قوله
 من الآخر) أي يخرج
 الآلة (قوله نصفها) أي
 الآلة (قوله نصفها) أي
 الصورة التي يفرضها (قوله
 لا بد من اجتماعهما في الملك
 أو الكراه) مقول قول
 المضاف إلى فاعله (قوله
 فيها) أي صورته فرضهم
 (قوله وإن جوازها الخ)
 عطف على الخلاف (قوله
 وهو) أي جوازها (قوله
 وعليه) أي جوازها صلة
 اقتصر (قوله نهى) أي

المنع فان وقع معنى وأجازة محضون واختلف في تأويل قوله في ذلك ١١ وعليه اقتصر ابن
 عرفة وأبو الحسن فظهرا أن كلامه اشتمل على مستلذين الأولى أن يخرج كل آلة متساوية لآلة
 صاحبه ويستأجر كل نصف آلة صاحبه بنصف آله ولم يذكر فيها تأويلين وإنما ذكر فيها الجواز
 لظاهر الكتاب والمنع لابن القاسم وغيره الثانية أن يخرج كل آلة متساوية لآلة صاحبه ويستأجر
 عن الكراه وهي ذات التأويلين فإين هذا من نسبة المصنف لعياض ظاهر الكتاب الجواز في
 تصويره وجعل فيه تأويلين وتبعوه على ذلك وقد نقل الخطاب كلامه وقوله تقليد ويرى على
 ذلك في مختصره وذكر التأويلين في المستلذين وقال تت تأويلان وقولان في هذه أيضا ولم يكن
 فيها ذلك كله وعلى فرض عياض لم يكن فيها القول ابن القاسم وغيره بالمنع وظاهر الكتاب
 بالجواز فان قلت ما الحكم فيما يفرضه قلت صرح في المدونة بجوازها ففهما وأما ان تطاول
 أحدهما باداة لا يلغى مثلها الكثير لم يجوز حتى يشتر كافي ملكها أو يكثر من الآخر نصفها
 ١١ ولا شك في منعها على قول ابن القاسم لا بد من اجتماعهما في الملك أو الكراه وقد صرح ابن
 عبد السلام بالخلاف فيها وإن جوازها مذهب المدونة وهو المشهور وعليه اقتصر ابن الحاجب
 والقول بعينه لها المعنية فهي ذات خلاف أيضا وإنما تقدمنا على المصنف نسبتها لعياض وذكر
 التأويلين فيها وليس الأمر كذلك وإنما المشهور فيها جوازها وقد اعترض الخط على المصنف
 بعد أن قررها كما يفرضها فأنلا كلام المدونة في مسئلة تطوع أحدهما بكثير الآلة وفي مسئلة
 صاحب البيت والرحى صريح في جوازها في تسوية المصنف بين القولين في هذه نظر ١١ لأنه
 سلم التأويلين تقليد للمصنف وقد علمت أنهما غير مسلمين فيها فنأمل ذلك حق التأمل وشديد
 عليه فلهذا لا يجد تحقيقه في غيره هذا والله الموفق البنائي قول عياض واختلف في تأويل قوله
 في الكتاب الخ يحتمل رجوعه للمستلذين معا فيكون في كل واحدة منهما تأويلان ويحتمل قول
 المصنف واستجاره من الآخر على الأولى منهما أي واستجار كل منهما من الآخر الخ فيسقط
 عنه الاعتراض في المتن والله أعلم (قوله) هذا فيما يحتاج لآلة لها قيمة وأما ما لا يحتاج إلى آلة
 أو يحتاج إلى آلة لا قدر لها كالحياطة فلا كلام فيه انظر التوضيح قاله الخط ومثل لشريكي
 العمل فقال (كطبيبين) اتحد طبعهما ككعالبين أو تلازم (اشتركا) أي الطبيبان (في الدواء)
 بشراء أو فعل أو أحدهما يعمل ويشترى الآخر فان اختلف طبعهما ولم يتلازم فلا تصح شركتهما
 قاله اللخمي وغيره (و) كصائدين اشتركا (في) ملك أو كراه (البازين) أو المكلين أو أخرج كل
 منهما جارا واستأجر كل منهما نصف جاره صاحبه بنصف جاره أو سكا أو أخرج أحدهما
 جارا أو كرى نصفه للآخر على مقتضى ما وافا خلافا إذا كان طلبهما وأخذهما واحدا

صورته (قوله نعمنا) أي عينا (قوله قررها) أي المسئلة (قوله فأنلا) أي الخط (قوله لأنه) أي الخط (قوله لا
 انهما) أي التأويلين (قوله فيها) أي المسئلة التي يفرضها استدلالا على وقد اعترض الخط لرفع إيهامه أنه لم يسلم التأويلين
 فيها (قوله شد) بضم الشين المعجمة وشد الدال المهملة (قوله عليه) أي تحقيقنا (قوله للمستلذين) أي اللذين ذكرهما عياض
 أخرج كل آلة متساوية لآلة الآخر أو كراه كل منهما نصف آلة الآخر بنصف آله وإكراههما آلتين متساويتين بدون إكراه
 (قوله ومثل) بفتح الكاف مشق من يركب بلا فون لضافته

لا يفتقران كافي بعض روايات المدونة (وهل) يجوز اشتراكهما ان اشتركا في الخارجين ملك
أو كرا من غيرهما (ان افترقا) أي الصائدين في المكان أو الاصطياد أو لا يجوز (رويت)
بضم فكسر المدونة (عليهما) أي الجواز وعدمه ان افترقا البناء افظه ولا يجوز ان يشتركا
على ان يصيدا يمازهما أو كليهما الا ان يملكا قايما أو يكون الكلبان أو البازان طلبهما
واحد لا يفتقران في تزويج عياض رويت بالواو باو وعزا الرواية باو ولا كثر النسخ ولروايته عن
شيوخه في على معني او حملها ابن يونس وابن عتاب والنعني وابن رشد فظاهر وهل ان اتفقا
في الملك والطلب أو أحدهما كاف انظر الحط ونصه مقتضى كلامه انه لا بد في شركة الصائدين
من اشتراكهما في البازين ثم هل يجوز ان افترقا أو لا بد مع ذلك من اجتماعهما في ذلك
قولان رويت المدونة عليهما وقد يثبت هذا الفهم من كلام التسييات لكن اذا تأملته وجدته
يدل على انها رويت على قولين أحدهما انه لا بد ان يشتركا في البازين وأن لا يفتقران ان يكون
طلبهما واحدا والثاني ان الشرط أحد شيئين اما ان يشتركا في البازين فتجوز الشركة وان افترقا
أو يجتمعان في الطلب فتجوزان لم يشتركا في رقاب البازين ولفظ المدونة ولا يجوز ان يشتركا
على ان يصيدا يمازهما أو كليهما الا ان يملكا قايما أو يكون البازان أو الكلبان طلبهما
وأخذهما واحدا لا يفتقران عياض كذا في روايتي عن شيوخني يعني باو وفي بعض الرويات
ويكون البازان فعلى هذا لا يفتقر الصائدان وان اشتركا فيهما كالصانعين ونحوه في
كتاب محمد واما على رواية أو فاستدل منه الاشياخ على ان الاشتراك اذا حصل بينهما فلا يلزم
اجتماعهما ويجوز الافتراق ويستدل منه أيضا على ان التساوي في الاشتراك
وان لم يشتركا فيهما ٨١ فاستدلوا منه على ان أحد الأمرين كاف ونص النعني على ان
أحدهما كاف فقال وان كانت البراة أو الكلاب مشتركة جازوا ان افترقا في الاصطياد وان
لم يشتركا في البراة أو الكلاب جازت الشركة ان كان الصيدين معا يتعاونان ولا يفتقران
فيكون مضمون الشركة لا يعمل ولا يجوز ان افترقا ٨٢ فلو قال المصنف وصائدين وهل
ان اشتركا في البازين ولم يفترقا أو أحدهما كاف رويت عليهما كان موقفا بالروايتين
وعلى رواية أو اختصرها ابن يونس وابو سعيد وغيرهما ثم ذكر ابن يونس عن ابن القاسم من
رواية محمد بن المواز قولاً كالرواية الأخرى التونسي وكذلك ان كان لأحدهما باز ولا آخر كلب
وكايتعاونان في الصيد فيجوز (و) (كر حاقرين) اشتركا (عقرو على) (كر كاز) أي مدفون
جاهلي (ومعدن) ذهب أو فضة أو غيرهما ويتروعين وقبران اتحد الموضع المتطابق لا يجوز ان
يعمل هذا في غار من معدن وهذا في غار سواه (و) ان اذن الامام لشخص في العمل في معدن
وأخذ خاخرجه لنفسه ومات المأذون له قبل تمامه (لم يستحق وارثه) أي المأذون له (بقية)
أي المعدن (و) رجع حكمه للامام (واقطعه) أي اعطى المعدن (الامام) لمن شاء من وارث
الاول أو غيره (وقيد) بضم فكسر مثقلا أي عدم استحقاق وارثه بقية المعدن (بما) اذا
(لم يبد) أي يظهر النيل بعمل مورث أو يقارب البدوقان بدا أو قارب بدوه بعمله ولم يخرج شيئا
أو اخرج بعضه وان زاد العرف على مقابل عمله فيظهر استحقاق وارثه بقية الى ان يخرج
النيل الذي بدا أو قارب وان مات مورثه بعد ان اخرج ما فلا يستحق وارثه بقية العمل الحط

(قوله لفظها) أي المدونة
(قوله رويت) بضم فكسر
أي المدونة في قولها أو
يكون الكلبان الخ (قوله
وعزا) أي نسب عياض
(قوله ولروايته) أي عياض
(قوله على معني أو) صلة
حملها (قوله فظاهر) أي
في عبارة المصنف (قوله
تأملته) أي كلام التسييات
(قوله وجدته) أي كلام
التسييات (قوله على انها)
أي المدونة (قوله فعلى
هذا) أي رواية ويكونا بالواو
(قوله على ان الاشتراك)
أي في البازين أو الكلبين
(قوله فقال) أي النعني
(قوله جاز) أي الاشتراك
في الاصطياد (قوله وهل
رواية أو) صلة اختصر
(قوله وأخذ) بفتح فسكون
عطف على العمل (قوله
تمامه) أي العمل (قوله
حكمه) أي المعدن (قوله
من وارث الاول أو غيره)
بيان من (قوله البدق)
بضم الموحدة والبدق والبدق
الواو

(قوله والمقيد) بضم قفتح فكسر مثقلا (قوله منهما) أي الشريكين في حقر معدن بيان من (قوله بعد ادرا) كه النيل (من إضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله) (قوله من المعدن) بيان حظه (قوله أن يقطعه) أي المعدن (قوله يرى) أي يشاء الامام اقطاعه (قوله ويظهر) أي ٣١٠ الامام (قوله فيه) أي المعدن (قوله للمسلمين) أي مصالحهم (قوله قلت) بضم التاء

والمقيد بذلك القاسي ولفظ المدونة على اختصار ابن يونس ومن مات منهما بعد ادرا كه النيل فلا يورث حظه من المعدن واللسان ان يقطعه لمن يرى ويظهره للمسلمين اه في النكت بعض القرويين عن القاسي أنه قال معنى قول ابن القاسم أدركا لانهما أخرجهما واقتسماه فليس لورثة الميت التماضي على العمل في المعدن الا باقطاع من الامام لهم أو غيرهم ولم يتكلم ابن القاسم على انهما لم يخرجاشيا اه فعنى كلام المصنف ان قوله في المدونة لا يستحق وارثه بقيته يريد به في الانيال التي لم تبد واما النيل الذي بدأ عمله فيه أو قارب ان يبدأ فلو ورثته والله اعلم البناني لفظ التهذيب قلت من مات منهما بعد ادرا كه النيل قال مالك رضي الله تعالى عنه في المعدن لا يجوز بيعها لانها اذا مات صاحبها الذي علمها اقطاعها الامام غيره فأرى المعدن لا يورث اعيانها لانه لم يدركه اذ لم يجب عن مسئلته وانما اجاب عن حكم المعدن في الجلالة فان أدرك النيل كان لورثته اه طي ولما كان قوله من مات منهما بعد ادرا كه النيل ينافي القيد المذكور حله القاسي على ان المدرك أخرجهما واقتسماه فلو بقيت منه بقية ما صح القيد المذكور (و) ان استؤجر احد شريكي العمل عليه في شيء غيبة شريكه (لزمه) أي الشريك الذي كان غائبا حين عقد الاجارة العمل في (ما يقبله) اي يستاجر على عمله صاحبه أي شريكه في العمل اذ لا يشترط فيهما عقد معا (لزمه أيضا) (ضمائه) اي ما يقبله (صاحبه) ان استمر على الشراكة بل ولو (تفاضلا) من الشراكة قال في المدونة وما يقبله احد الشريكين للصناعة لزم الاخر عمله وضمائه فيؤخذ به وان افترقا لضمي ان عقدا الشريكان الاجارة على عمل بشي ثم مرض أحدهما أو مات فعلى الآخر ان يوفي بجميع ذلك العمل سواء كانت الاجارة على ان العمل مضمون في الذمة أو على أعيانها لانهم معا على ذلك اشتركا اجدا بايان كان المراد أنه تلف قبل المفاصلة فالمبالغة ضائعة وان كان المراد أنه تلف بعدها فهو ومشكل لان ضمائه عن هلك يده ويوجب بان المراد تلفه بعدها وضمناه كضمان الوصيين اذا اقتسموا المال وضاع ما عند أحدهما فضمناه عليهم لتعدى واضع اليد بالمتقللة بالتصرف فيه والآخر يرفع يده عنه اه وقرره الخط بلفظه قبلها وتأخر الطلب به بعدها ونصه يعني ان أحد شريكي العمل اذا قبل شيئا ليعمل فيه لزم شريكه الآخر ان يعمل معه ولا يشترط ان يعقدا معا يلزم أحدهما الضمان فيما أخذه صاحبه وان افترقا كما اذا أخذ أحدهما شيئا ليعمل فيه فلفظ ثم تفارقا فناء صاحبه يطلب به الذي دفعه له فان ضمائه عليهم معا قال في المدونة وما يقبل احد الشريكين الى آخر ما تقدم البناني فالمصنف تبع المدونة في المبالغة والله اعلم (والقي) بضم الهمز وكسر الغين المجمة اي لا يعتبر (مرض) احد شريكي العمل (كيومين و) الغيب (غيبتهما) اي اليومين من أحدهما ومنهما ما عمل أحدهما في مدة مرض الآخر أو غيبته فأجرتة تقسم بينهما (لا) يلقي مرض أحدهما وغيبته (ان كثر) اي طال زمن المرض

ضمير التكلم مضمون اي لابن القاسم (قوله منهما) أي الشريكين (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله له) أي ابن القاسم (قوله انه) أي من مات (قوله يدرك) أي النيل (قوله اذ لم يجب) أي ابن القاسم مضمون (قوله عن مسئلته) أي مضمون (قوله فان أدرك) أي الميت النيل (قوله القيد المذكور) أي لم يدرك (قوله حله) أي قوله من مات بعد ادرا كه النيل (قوله منته) أي النيل (قوله شريكي) بفتح الكاف مثنى (قوله بلانون لضافته) (قوله عليه) أي العمل صلة (قوله استؤجر) (قوله في شيء) صلة ضمير العمل (قوله في غيبة شريكه) صلة استؤجر (قوله العمل) (قوله للمستتر فيه) (قوله فيهما) أي شريكي العمل (قوله به) أي الضمان (قوله أحدهما) أي الشريكين (قوله لانهما) أي الشريكين (قوله على ذلك) أي توفية صلة (قوله فالمبالغة ضائعة) أي اذا لتيوهم

عدم ضمائهما ما تلف قبل المفاصلة حتى يبالغ عليه (قوله فهو) أي الضمان (قوله وقرره) أي المتن او القرع (قوله قبلها) اي المفاصلة (قوله به) اي الضمان (قوله بعدها) اي المفاصلة (قوله ونصه) اي الخط (قوله قبل) بفتح فكسر (قوله ليعملا) اي الشريكان (قوله من أحدهما) بيان أو صلة غيبة (قوله او منهما) أي على التعاقب

(قوله ان لم يعقد في اصل

الشركة الخ) فان عقداه على

ذلك فلا يجوز لدخولهما على

التفاوت (قوله ما قاربهما)

أي اليومين (قوله حكمهما)

أي اليومين (قوله قولها)

أي المدونة (قوله ولم يبينه)

أي التقاض (قوله

وكأنته) بفتح الهمزة وشدة

التون (قوله في غيبة البائع)

صلة الرد (قوله ان القريب

الخ) فاعل تقدم (قوله

بينهما) أي الثلاثة

والعشرة (قوله من الابواب)

بيان ما (قوله منها) أي

السكنية (قوله وما مشرك

المال) أي اذا مرض

أوغاب فيها أحدهما (قوله

والفضل) أي الزائد أي

على اجرة العامل (قوله

بينهما) أي الشريكين

(قوله لان المال) أي المشترك

(قوله جره) أي الفضل

(قوله فان كانت) أي

الشركة (قوله للمعاني)

بضم الميم وفتح الفاء أي

الصحيح (قوله المؤف) بفتح

الميم وضم الهمزة أي المريض

(قوله وان كان) أي المريض

(قوله أحدهما) أي شريكي

العمل (قوله فذلك) أي

رجحه (قوله لم يفهم) بضم

فكون ففتح (قوله يعمل)

بضم الباء (قوله ولولاها)

أي العادة

او الغيبة قال في المدونة اذا مرض أحد شريكي الصنعة ارغاب يوما او يومين فعمل صاحبه
فالعمل بينهما لان هذا امر جائز بين الشركاء الاما نقاض من ذلك وطال فان العامل ان احب
ان يعطى لصاحبه نصف ما عمل جاز ذلك ان لم يعقد في اهل الشركة ان من مرض منهم
او غاب غيبة بعدة فاعمل الآخر بينهما (تنبيهات) الاول قوله كيومين يقيدان ما قاربهما
له حكمهما وقد اقتصر في المدونة على اليومين فعمل المصنف اعتمد على مفهوم قولها في
الشيء الثاني الاما نقاض من ذلك وطال ولم يبينه وكأنه أحاله على العرف وقد تقدم عن أبي
الحسن في الرد على أحد الشريكين ما بابه الا نحو في غيبة البائع ان القريب الثلاثة
والبعيد العشرة وان ما بينهما يلحق بما قاربه اه ويقع مثل قيمته من الابواب الثاني
ضمير غيبتهما ارجع الى اليومين سواء كانت من أحدهما أو منهما على التماثل الثالث هل
يلغى من السكنية يومان البساطي ظاهر كلامهم انه لا يلغى منها شيء الخط يأتي فيه الخلاف الآتي
في القولة التي بعده الرابع علم من قول النخعي مرض أحدهما او مات ان الموت كالغيبة
والمرض وعليه فينبغي ان يقال ان عمل بعد موته يومين النخعي وان كثرة لا يلغى الخامس علم من
قول النخعي ثم مرض أحدهما الخ انه لا فرق بين أخذ الشيء الذي يعمل فيه في صحتهما
أو مرض أحدهما والله اعلم السادس ابن حبيب هذا في شركة العمل واما في شركة المال
فلان عمل نصف اجرة عمله على شريكه والنصف بينهما لان المال جره وقال الرجاء ان مرض
أحد الشريكين فان كانت مال بينهما فالرجح وللعامل اجر عمله لان سبب الرجح المال وأما
البدنية فان كان المريض مما الغالب التسامح فيه فالرجح بينهما ولا شيء للمعاني على المؤف وان
كان كثير افعه ل يكون المعاني متطوعا للمؤف قولان اشبه متطوع له وابن القاسم ليس
متطوعا له فالرجح بينهما ما يختص باجرة عمله اه والمؤف هو المريض السابع النخعي ان
عقد أحدهما اجارة بعد طول المرض او الغيبة فذلك له وحده لا تقطاع الشركة وضمن ما هلك
ان لم تنقطع الشركة عليهما وان انقطعت عليه وحده وثقله ابن يونس عن بعض واقره الثامن
لم يفهم من قوله لان كثرة كيف يعمل وكلام الشارح يوهم اختصاص العامل باجرة ما عمله وليس
كذلك وليس في المدونة ما يدل عليه وقد صرح النخعي وغيره بأن معناه ان الاجرة بينهما
وللعامل اجر عمله النخعي ان عقد الشريكان الاجارة على عمل ثم مرض أحدهما أو مات
أوغاب فعلى الآخر ان يوفي بجميع ذلك العمل سواء كانت الاجارة على ان العمل في الذمة أو في
أعيانهم الا اشتراكهما على ذلك ولدخول مستأجرهما عليه ولا نعم متضامنان فيما زعم أحدهما
ما يلزم الاخر وان كانت الاجارة في العينة ثم مرض أحدهما مرضا خفيفا أو طويلا أو غاب
أحدهما الى موضع قريب أو بعيد فعلى الصحيح والحاضر التقييم بجميع العمل وكذا اذا عقد
الاجارة على شيء في أول المرض ثم برأ عن قريب أو بعد أو في سفر أحدهما الى مكان قريب ثم رجع
عن قريب أو بعد فكل ذلك سواء في أن على الصحيح والحاضر التقييم بجميع العمل هذا في حق
الذي له العمل وكذلك في المسمى الذي عقد عليه فهو بينهما نصفان في الوجهين جميعا ويقترق
الجواب في رجوع الذي عمل على صاحبه فان كان المريض خفيفا أو السفر قريبا فلا يرجع
بشيء على صاحبه لان العادة العتوق على مثل ذلك ولولاها لرجع عليه باجرة عمله وان طال المرض

(قوله وقيله) بكسر الموحدة (قوله رده) أي الخط من إضافة المصدر لقاعدة خبر الأول (قوله وكلامه) أي الشارح الخ حال (قوله ان أحب ان يعطى صاحبه الخ) ٣١٢ مفهومه انه ان أحب ان لا يعطيه شيئاً من اجر ما عمله في غيبته الطويلة

أو السفر رجع عليه بآخرة مثله اه والاجرة التي اجرها بينهما وتقبله في الذخيرة وقيله وابو الحسن والرجاء وتقدم في السادس منه افاده الخط طئي فيه نظر من وجوه الاول رده على الشارح وكلامه موافق لقول المدونة واذ امرض أحد شريكي الصنعة أو غاب يوماً ويومين فعمل صاحبه فاعمل بينهما لان هذا امر جائز بين الشركاء الاما تفاخس من ذلك وطال فان العامل ان أحب ان يعطى لصاحبه نصف ما عمل جاز ذلك أبو الحسن وان لم يحب فلا يعطيه ابن يونس بعض القرويين اذا تقبل أحدهما شيئاً بعد طول غيبة صاحبه أو مرضه فهو له وأذا تقبلا جميعاً ثم غاب أحدهما غيبة طويلة كانت الاجرة بينهما ويرجع العامل على شريكه بآخرة مثله لانه كان جديلاً لصاحبه بالعمل اه ونحوه للنحوي الثاني قوله وكلامه في المدونة الخ مع انها مصححة بالمراد الثالث جزمه بان الاجرة بينهما واطلاقه في ذلك واستدلاله بكلام النحوي مع تفصيله كبعض القرويين وقد نقل هو كلامه وفيه التفصيل المذكور واما نقله عن الرجاء ان الربيع بينهما وما وبطالبه بآخرة عمله من غير تفصيل فلا يعول عليه لانه خلاف كلام المدونة وخلاف تفصيل بعض القرويين والنحوي والظاهر انه تقرير من عند نفسه على قول ابن القاسم وقد تبعه عجم ومن بعده الا ان يقال محل كلامه فيما قبل كلاماً واحداً فعمل الغيبة الطويلة والمرض الطويل وبذلك على ذلك انه لما فرغ من تقرير كلام المصنف وذكر التقييدات قال التبيين الثامن قال النحوي ولو عقد أحدهما اجارة بعد طول المرض أو السفر كان ذلك له وحده لان الشراكة حينئذ قد انقطعت اه فهذا يقيد اطلاقه ولا يمكنه بعد لان النحوي فرض الكلام اولا فيما عقده أو أحدهما قبل الغيبة الطويلة أو المرض الطويل وذكر انه يكون بينهما ويرجع بآخرة نصف العمل ثم ذكر حكم ما قبله أحدهما بعد السفر أو المرض الطويل وتكون ما حملتا عليه كلامه بعيداً جزم عجم ومن تبعه بأن الاجرة بينهما ويرجع عليه بنصف اجرة العمل ولم يفصل (وفسدت) شركة العمل (ب) سبب (اشتراطه) أي لغو كثير المرض أو الغيبة ومعه يوم اشتراطه انهما ان لم يشترطاه وأراد صاحبه ان يعطيه نصيبه عما عمله جاز هو كذلك فقيمها اذا مرض أحد شريكي الصنعة أو غاب يوماً ويومين فعمل صاحبه فاعمل بينهما لانه امر جائز بين الشركاء الاما تفاخس من ذلك وطال فان العامل ان أحب ان يعطى لصاحبه نصف ما عمل جاز ان لم يعقد أصل الشركة على ان من مرض منهما أو غاب غيبة بعد فاعمل الاخر بينهما وان عقد على هذا لم تجز الشركة فان نزل ذلك كان ما اجتمعا فيه من العمل بينهما على قدر عملهما وما انفرد به أحدهما فهو خاصة اه زاد اقراني عقب قوله لم تجز للفرق بين يونس ان كلامها المذكور يريد قل أو كثر ثم قال قال بعض فقهاءنا القرويين ان لم يعقد على هذا لا ينبغي أن يكون القدر الذي لوصح هذا كان بينهما ان يكون بينهما ويكون الزائد على ذلك للعامل وحده ويتسامح في الشركة العجبة عن التفاضل اليسير وأما اذا فسدت الشركة فلا يسمح في ذلك اه وقال النحوي لا يكون ذلك القدر وهذا الخلاف مبنى على ان جزم الجلة هل يستقل بنفسه ام لا لكن يسجد على انفه وهو يوتئ وهذا هو الخلاف الذي اشرت اليه في التبيين الثالث من

أومرضه الطويل فله ذلك وهذا شرهما أبو الحسن (قوله فهو) أي اجر الشيء المتقبل (قوله له) أي العامل (قوله واذا تقبلا) أي الشريك كان شأ العمل فيه (قوله ثم غاب أحدهما غيبة طويلة) أي أو مرض مرضاً طويلاً (قوله بينهما) أي الشريكين (قوله شركة العمل) تفسير لقاعدة فسد المستقر فيه (قوله فقيمها) أي المدونة (قوله لانه) أي لغو مرض أو غيبة اليومين (قوله جائز) أي معتاد (قوله بينهما) خبر ما (قوله على هذا) أي ان من مرض وغاب منهما ما طويلاً فاعمله الاخر بينهما (قوله من العمل) بيان ما (قوله بينهما) خبر كان (قوله كلامها) أي المدونة المذكورة (قوله ثم قال) أي ابن يونس (قوله ان لم يعقد على هذا) أي شرط لغو طويل المرض والغيبة (قوله لا ينبغي الخ) جواب ان (قوله هذا) أي لغو طويل المرض والغيبة (قوله كان) أي ذلك بينهما جواب لو (قوله ان يكون) فوكيد ان يكون الاول

القول

(قوله من التفاضل اليسير) صلة يتسامح (قوله في ذلك) أي الفضل اليسير (قوله ذلك القدر) أي اليسير (قوله له) أي من مرض وغاب طويلاً

(قوله فيفسد) بضم الياء وكسر السين اى انفراد احدهما بكثير الالة (قوله به) اى يسير الالة (قوله وبه) اى ان تطوع
 أحدهما يسيرها لا يفسدها على قريب كثيرها يفسدها (قوله وقيدته) اى الانسداد بكثيرها (قوله وهو) اى تقييده بالاشتراط
 (قوله لها) اى المدونة (قوله فيها) اى المدونة (قوله تطاول) اى فضل (قوله القصارين) اى المشتركين في تبييض الثياب
 (قوله على صاحبه) صلة تطاول (قوله بشئ تافه) صلة تطاول (قوله من الماعون) بيان تافه (قوله والمدقة) بكسر الميم (قوله جاز
 ذلك) جواب ان (قوله لا يلغى) بضم الياء وفتح الغين المججمة (قوله في ملكها) اى الالة (قوله بها) اى الالة التى لا يلغى مثلها
 (قوله ثم قال) اى ابو الحسن (قوله فحملها) اى المدونة (قوله وبه) اى كون ٣١٢ التطوع حال العقد صلة قرراى
 الخط (قوله وفيه) اى

تقرير الخط (قوله وكأنه)
 اى الخط (قوله وتبعه)
 اى الخط (قوله ونقل) اى
 عجم (قوله عنه) اى ابن
 رشد (قوله انها) اى شركة
 المال (قوله به) اى العقد
 (قوله عليه) اى لزومها
 بالعقد (قوله فيشتركان
 الخ) تفسير على الغاء
 اليومين وايضاح له (قوله
 وهذا) اى الغاء اليومين
 فى الفاسدة (قوله اولا
 يلغيان) اى اليومان فى
 الفاسدة مقابل يلغى اليومان
 (قوله فيختص العامل الخ)
 تفريع على اولا يلغيان
 وايضاح (قوله فيها) اى
 اليومين (قوله ايضا) اى
 كما يختص باجرة عمله فيما زاد
 عليهما (قوله وهذا) اى
 عدم الغاء اليومين (قوله
 فى الجواب) اى عن
 الاستفهام هل يلغى اليومان

القول السابقة وشبه في الفساد فقال (ك) انفراد احدهما بـ (كثير الالة) لعملهما فيفسد
 الشركة الخط ولو بغير شرط واحترز بكثيرها من يسيرها فتطوع احدهما لا يفسدها هذا
 هو الموافق لما فى المدونة وبه قرر الشارح وقيد الباطى بالاشتراط وهو مخالف لها فنفى وان
 تطاول احد القصارين على صاحبه بشئ تافه من الماعون لا قدره فى الكراء كالفصرية
 والمدقة جاز ذلك واما ان تطاول احدهما على صاحبه باداة لا يلغى مثلها الكثير فلا يجوز حتى
 يشتركا فى ملكها او يكثرى من الاخر نصفه اه الخط والظاهر الجواز اذا تطوع احدهما بها
 بعد العقد والله اعلم طنى ابو الحسن معنى تطاول تفضل ثم قال قوله لا يجوز هذا على القول
 بان شركة الابدان لا تلزم بالصدق وانما تلزم بالسروع فى العمل واما على انها تلزم بالصدق فيجوز
 اه فحملها ابن رشد على التطوع بعد العقد وقرره ابو الحسن مقتصر عليه وفيهما الخط على
 ان المراد تطول فى العقد ولو بلا شرط وبه قرر كلام المصنف متوركا على الباطى وفيه نظر
 وكأنه لم يقف على كلام ابن رشد وبنى الحسن وتبعه عجم ونقل كلام بنى الحسن قبل هذا ولم
 يقبضه البناء ما لا ينزى عن معنى على ما تقدم عنه فى شركة المال انما لا تلزم بالصدق ويرى المصنف
 على لزومها به وكلام الخط جار عليه والله اعلم (وهل يلغى) بضم التحتية وفتح الغين المججمة
 (اليومان) اى مريضهما وغيبتهما فى الشركة الفاسدة بسبب اشتراط الغاء الكثير فيشتركان
 فى اجرة عمل اليومين ويختص العامل باجرة العمل فيما زاد عليهما (ك) الغائهما فى الشركة
 (الصحة) وهذا بعض القرويين اولا يلغيان فيختص العامل باجرة عمله فيهما ايضا وهذا لابن
 يونس فى الجواب (تردد) للمتأخرين فى الحكم لعدم نص المتقدمين قاله ت الخط وجعل
 الشارحان الخلاف المتقدم عن بعض القرويين والتمحيص معنى قوله وهل يلغى اليومان
 كالصحة تردد قال الشارح فى الصحة كغيره عن بعض القرويين يلغى ذلك ويختص بما زاد وقال
 التميمي لا يلغى والى هذا اشار بالتردد وشكوه فى الصغير وفى الشامل فان شرط عدمه فى العقد
 او كثرة الالة فسدت ولا يلغى اليومان فيها على الاظهر اه الخط وهذا الذى ذكره لم أقف عليه
 وقد تقدم فى كلام بعض القرويين ولا يساغ باليسير فى الفاسدة وانما يساغ فيه فى الصحة
 فكلام بعض القرويين موافق لكلام التميمي فانه قال بعد كلامه على المدة الطويلة ولو اشتركا

منح ت (قوله الشارحان) اى بهرام واليساطى (قوله معنى) مفعول ثان
 لجعل (قوله ذلك) اى اليومان (قوله ويختص) اى العامل (قوله بما زاد) اى على اليومين (قوله لا يلغى) اى على اليومين (قوله
 والى هذا) اى قول بعض القرويين بالغاء اليومين والتمحيص بعد مصله اشار (قوة وشكوه) اى مافى الكبير (قوله وفى الشامل)
 خبر مقدم (قوله فيها) اى الشركة الفاسدة بسبب اشتراط كثير الالة (قوله ذكره) اى بهرام (قوله لم أقف عليه) خبر هذا الخ (قوله
 فيه) اى اليسير (قوله فكلام بعض القرويين الخ) تفريع على تقدم فى كلام بعض القرويين لا يساغ الخ (قوله موافق لكلام
 التميمي) اى على عدم الغاء اليومين فى الفاسدة (قوله فانه) اى التميمي (قوله قال) اى التميمي (قوله كلامه) اى التميمي

على العفو عن مثل ذلك كانت شركة فاسدة ولو فسدت الشركة بينهما من غير هذا الوجه لكان
 التراجع بينهما في قريب ذلك وبعبارة ٨١ ولم اقف على القول بلفظ اليومين في الفاسدة بعد
 مراجعة النسخي وابن يونس وابن الحسن والرجحاني والخيرية وابن عرفة ولينكر هذه المسئلة
 في التوضيح فلعل المصنف اراد ان يقول وهل يلغى اليومان كالقصيرة تردد ويكون مراده
 وهل يلغى اليومان من المدة الطويلة كما يلغيان في القصيرة وهو الذي قاله بعض القرويين
 او لا يلغيان وهو الذي نسبته ابو الحسن للنسخي والله اعلم وذكر شركة الذم وتسمى شركة الوجوه
 ايضا فقال (و) فسدت الشركة (ياشترى كهما) اي الشخصين (بالذم) بكسر الهمزة
 المعجمة جمع ذمة كسر هاء وشدة الميم وهي ان يثق قاعلي (ان يشتريا) ما يتسرا لهما أو
 أحدهما (بلا مال) مشترك بينهما فدان منه عن ما يشتريانه أو أحدهما ويكون غنمه ديناً
 بذمتهم ما بين الحكم بعد الوقوع فقال (وهو) اي ما اشتريا أو أحدهما مشترك (بينهما)
 عند ابن القاسم وقال يضمنون ما يشتريه أحدهما ما يختص به في المدونة لا تجوز الشركة الا
 بالاموال أو بعمل الابدان ان كان صنعة واحدة فاما بالذم بغير مال على ان يضمن كل واحد
 منهما ما ابتاع الاخر فلا تجوز كائناً يلد واحد أو يولد لغيره كل منهما صاحبه في الرقيق
 او في جميع التجارات او بعضها وكذا اشترا كهما بمال قليل على ان يتدانا لان أحدهما
 قال صاحبه فحمل عني نصف ما اشتري وأحمل عنك نصف ما تشتري الا ان يشتري كل واحد
 سلعاً معينة حاضرة او غائبة فيبتاعانها بدين فيجوز ذلك اذا كانا حاضرين لان العقدة وقعت
 عليهما وان ضمن أحدهما عن صاحبه فذلك جائز اه ابو الحسن قوله وكذلك ان اشترى كمال
 قليل ليس بشرط قال فيما يأتي وأكره ان يخرجا مالا على ان يتجربا به وبالدين مقاضاة فان فعلاً
 خاسراً تشتري كل واحد منهما فيضمن ما وان جاوز رأس مالهما ٨١ والمراد بالكراهة المنع قال فيها
 فاذا وقعت بالذم خاسراً فيضمنهما على ما عدا وتفسخ الشركة من الاثن ابو الحسن التفسير
 دليل على ان المراد بالكراهة المنع وفي سماع عيسى في الرجل قال صاحبه اقعدي هذا الخانوت
 تبسح فيه وانا آخذ المتاع بوجهي والضمان على وعليك قال الربيع بينهما على ما تعامل عليه
 وباخذ أحدهما من صاحبه اجرة ما يقضيه في العمل ابن رشد هذا كما قال لان الربيع تابع
 للضمان اذا عمل بما تدينه كما يتبع المال اذا عمل بما أنجزه كل واحد منهما من المال ٨١
 وفي المدونة وان اقعدي صانعة في خانوت على ان تنقل اليه المتاع ويعمل هو فخرزق الله تعالى
 فهو بينكما نصفين فلا يجوز اه وفي سماع عيسى في رجل قال اقعدي في خانوت وانا آخذ ذلك
 متاعاً تبعه ولت نصف ربحه او ثلثه فلا يصلح فان عمل عليه فلذلك في الخانوت اجرة متاعه والربيع
 كاه الذي اجلسه في الخانوت ابن رشد هذا كما قال لان الجارة فاسدة من اجل ان الربيع تابع
 للضمان فان كان ضمان السلع من الذي اجلسه وجب كون جميع الربيع له وللعامل اجرة متاعه
 افاده الخط وذكر المصنف تفسيراً ثانياً لشركة الوجوه فقال (وكيسع) شخص تاجر (وجبه) أي
 مرغوب في الشراء منه مشهور بين الناس (مال) أي عرض تاجر (خامل) بخامسجة أي خفي
 بين الناس لا يرغبون في شرائه وعرضه وصلة يسع (يجز من ربحه) أي مال الخامل كثلثه لانها
 جارة باجرة تجهه وله وان نزل فللوجبه جعل مثله بالغام بالغ ولا يشتري رد السلعة ان كانت

(قوله او احدهما) عطف
 على الف يشترى به لم يدرغ
 الفصل بالهاء (قوله وبين)
 به تحات منقلا (قوله في
 المدونة) خبره دم (قوله
 ان كان) أي عملها (قوله
 تحمل) بفتح الحاء منقلا (قوله
 وأكره) أي تجزى بالانزيم
 (قوله ان يخرجا) بضم
 فسكون فكسر (قوله
 تجاوز) بالزاي أي تدي
 وزاد (قوله فيما) أي المدونة
 (قوله بوجهي) أي بدين
 في ذمقي (قوله من المال)
 بيان ما (قوله تنقل) أي
 تنقل وتجب اليه المتاع
 (قوله ويعمل هو) أي
 الصانع (قوله وانا آخذ ذلك
 متاعاً) أي اشتريه بدين أو نقد
 (قوله أي عرض) بفتح العين
 وسكون الراء (قوله لانها)
 أي يسع الخامل يجوز ربحه
 وأنه لتأنيث خبره على فساد

(قوله وفسرت) بضم فكسر مثقلا (قوله ونسب) أي ابن شام (قوله الاول) أي تفسير بركة الوجوه ببيع وجبه مال خامل
(قوله والثاني) أي تفسيرها بشركة الذم (قوله المشبه) بضم ففتح مثقلا قع ما ٢١٥ (قوله فيه) أي الفساد (قوله بابر)

بضم ففتح جمع اجرة (قوله
وبين) بضمين مثقلا (قوله
فيها) أي الاكبرية (قوله بان
يدفع من نقص الخ) تصوير
لتساويهم فيها (قوله وجهلوا
انه) أي الاشتراك بينهم
بها (قوله فيقسم) بضم
فكون ففتح (قوله متاعه)
أي بعضه (قوله بمتاع
صاحبه) أي بعضه (قوله
ثلاثي) بفتح التاء المثناة منى
ثلاث بلاون لاضافته (قوله
ذلك) أي المذكور من
الرجي والبيت والداية
(قوله ماخرجه) أي
الرجي والبيت والداية (قوله
مختلفا) أي كراهه (قوله
قسم) بضم فكسر (قوله
المال) أي الناقص من
علمهم (قوله فيها) أي اعمال
الايدى (قوله فضل) أي
زائد (قوله ذلك) أي الكراء
(قوله وظاهرها) أي المدونة
(قوله انها) أي الشركة بها
(قوله نصيبه) أي بعضه
(قوله بنصيب صاحبه) أي
بعضه (قوله وعليه) أي
ظاهرها صلة حملها (قوله
حملها) أي المدونة (قوله
وتأولها) أي المدونة (قوله
على انها) أي الشركة (قوله
واحتج) أي معنون (قوله

فاعتوان فانت لزمه الاقل من ثمنها او قيمتها لان الوجبه غنسه ابن الحاجب ولا تصح شركة الوجوه
وفسرت بان يبيع الوجبه مال الخامل به بعض ربحه وقيل هي شركة الذم يشتركان ويبيعان
والربح بينهما من غير مال وكلتاها فاسدة وتفسخ وما اشترياه فيمنع ماعلى الاشهر اه وضوء
لابن شام ونسب الاول لبعض اهل العلم والثاني لعبد الوهاب وعطف على المشبه في الفساد
مشبه آخر فيه فقال (وكشركة ذي) أي صاحب (رجي) أي آلة طحن الحب (وذى بيت)
تنصب الرجي قيمه (وذى دابة) أي بعيرا وقرص او بغل او حمار او بقرة تدور بالرجي (ليعملوا)
أي الثلاثة في طحن الحب التي تأتيم باجر يقسمونها بينهم بالسوية لكل واحد ثلث اقمى
شركة فاسدة (ان لم يتساوا الكراء) للرجي والبيت والداية بان كان كراء الرجى اثنين والبيت
واحدا والداية ثلاثة وبين حكمها بعد وقوعها فقال (وتساوا في الغلة) الناشئة من عملهم
لان رأس مالهم على ايدىهم وقد تكافؤا فيه (وترادوا) بفتح الفوقية وضم الدال مشددة
(الأكريه) للرجي والبيت والداية أي يتساوون فيها بان يدفع من نقص كراشيته عن شئ صاحبه
نصف الفضل بينهم ما دفع ذو البيت واحد الذي الداية في المثال ونص المدونة وان اشترك
ثلاثة أحدهم برجي والاخر دابة والاخر بيت على العمل بايدهم والغلة بينهم فعملوا على ذلك
وجهلوا انه لا يجوز فيقسم ما اصابه بينهم اثلاثان كان كراء البيت والرجي والداية معتدلا
وتصح الشركة لان كل واحد كرى متاعه بمتاع صاحبه الا ترى ان الرجى والبيت والداية
لو كانت لاحدهم فاكرى ثلثي ذلك من صاحبه وعملوا اجازت الشركة وان كان ماخرجه
مختلفا قسم المال بينهم اثلاثا لان رؤس أموالهم اعمال ايدىهم وقد تكافؤا فيه او يرجع من له
فضل كراء على صاحبه فيترادون ذلك بينهم وان لم يصيبوا شيئا لان ماخرجه مما يكرى
قد اكرى كراء فاسدا ولا يراجعون في اعمال ايدىهم لتساويهم فيها اه وظاهرها انها لا تجوز
ابتداء حتى يكرى احدهم نصيبه بنصيب صاحبه لكن ما ان وقعت همت ان تساوت الاكريه
وعليه حملها ابو محمد وغيره وتأولها معصون على انها انما تمتنع اذا كان كراء هذه الاشياء مختلفا
واحتج بقوله وتصح الشركة لان كل واحد كرى متاعه بمتاع صاحبه وقال ابو محمد معنى تصح
انها تقول الى الصحة لانهم التجوز ابتداء وعلى تأويل معصون معنى المصنف لان مفهوم الشرط
اعنى قوله ان لم يتساوا الكراء انه اذا تساوى الكراء بآزت وقوله وتساوا في الغلة قابل لان
يكون بيان القرض المستلزم ولا ينبغي ان يكون تقرير الحكمه بعد وقوعها كما قال ابن عاثرى وصفه
التراد ذكرها ابن يونس عن ابي زيد ونقلها ابو الحسن والشارح في الكبير قاله الخطبت
وكيفية الرجوع ان تجتمع الاكريه وتفض على جميع الشرك كما ويسقط ماعلى كل واحد ويرد
من عليه شئ المستحقه فان كان كراء الرجى ثلاثة والبيت اثنين والداية واحدا مثلا فالجمع ستة
تفض على الثلاثة بالسوية فيكون على كل اثنان فلصاحب البيت مثل ماعليه فلا يدفع شيئا ولا
ياخذ شيئا وصاحب الرجى عليه اثنان وله ثلاثة فيرجع على صاحب الداية الواحد (وان اشترط)
بضم المشاق وكسر الراء في عقد شركة ذى الرجى وذى البيت وذى الداية ونائب فاعل اشترط

وعلى تأويل معصون صله مشى (قوله انه) أي الشأن (قوله تجتمع) بضم التاء وفتح الميم (قوله وتقص) بضم التاء أي تقسم (قوله
ويسقط) بضم الياء وفتح القاف (قوله ماعلى كل واحد) أي من كراءه

(قوله عمل) بفتح فكسر أى ذوالدابة وحده (قوله صاحب الرحى) أى أوصاحب البيت (قوله اصاب) أى العامل من الاجر سواء كان رب الدابة أو رب الرحى أو رب البيت (قوله) أى العامل (قوله وعليه) أى العامل (قوله لا تخرين) بفتح الخاء المجهمة (قوله وليس هذا) أى قول ابن القاسم (قوله بالين) بشد المثناة أى الظاهر (قوله ما اصاب) أى العامل من الاجر (قوله مقضوضا) أى مقسوما (قوله على قدر اجرة الرحى والدابة) فان كانت اجرة الدابة ثلاثة واجرة الرحى واحدا فلهى الدابة ثلاثة ارباع الغلة وللهى الرحى ربعها (قوله فانا رب الرحى) أى صاحبها (قوله من العمل) أى ان ما (قوله رجع عليه) أى ذى الرحى (قوله العامل) أى ذوالدابة (قوله فيه) أى مقابله (قوله باجرة مثله) والذى ينوب ذالرحى فى المثال يبيع العمل فيرجع عليه ذوالدابة العامل برىع اجرة مثله وان كان العامل ذالرحى رجع على ذى الدابة بثلاثة ارباع اجرة مثله (قوله لان صاحب الرحى لم يبيع منافعهما) أى (قوله من العامل) أى ذى الدابة (قوله وانما قال

صاحب الرحى (قوله) (عمل رب الدابة) وحده وعمل وحده (قوله الناشئة من عمله) (له) أى رب الدابة وحده (وعليه) أى رب الدابة (كراؤهما) أى الرحى والبيت الخطه ذاقول ابن القاسم فى المدونة والخصوصية رب الدابة وانما ذكره المصنف لذكره فى المدونة وقد قال اللغوى وكذلك اذا كان العامل صاحب الرحى فعلى قول ابن القاسم يكون ما اصاب له وعليه اجرة المثل لا تخرين وليس هذا بالين وأرى ان يكون ما اصاب مقضوضا على قدر اجرة الرحى والدابة فانا رب الرحى من العمل رجع عليه العامل فيه باجرة مثله لان صاحب الرحى لم يبيع منافعهما من العامل وانما قال له وأجرها ولك بعض ما نواجرها به فاتما نواجرها على ملك صاحبها ثم يفرمان جميعا اجرة البيت اه وكذلك ان كان العامل رب البيت وهو ظاهر لان الغلة تابعة للعمل فى هذا الباب والله اعلم (وقضى) بضم فكسر أى حكم (على) شخص (شريك) امتنع من العماره (فما) أى عقار (لا ينقسم) حكمهم وبيع احتاج للعماره وصلة قضى (أن يعمر) بضم ففتح فكسر متغلا مع شريكه الداعى للعماره (او) بان (بيع) نصيبه منه لمن يعمر عب والمعنى يأمره القاضى بالتعمير بلا حكم عليه بها فان ابنى حكم عليه بالبيع فالقضاء انما هو بشئ معين وهو البيع فاستعمله المصنف بمعنى الامر بالنسبة للتعمير ويعنى الحكم بالنسبة للبيع فالوللتوزيع ولا يتولى القاضى البيع طوى ظاهر المصنف انه يقضى عليه باحدهما وليس كذلك الا ان يقال المراد بالقضاء الامر اى يؤمر باحدهما فيكون كقول ابن الحاجب والمشتك عما لا ينقسم يلزم ان يعمر او يبيع والاباع الحاكم عليه بقدر ما يعمر اه ابن عرفة وان دعى احد شريكى مالا ينقسم لاصلاحه امر الا بى به فان ابنى ففى جبره على بيعه من يصلحه او يبيع القاضى عليه من حظه بقدر ما يلزمه من العمل فيما يبقى من حقه بعد ما يباع عليه منه ثلثها ان كان مليا جبر على الاصلاح والا فالاول لابن رشد عن ابن القاسم ومالك ومعهون ثم ذكر ما تقدم عن

استقرأيا (قوله حكم) أى القاضى (قوله عليه) أى الابى (قوله فاستعمله) أى القضاء الخ تفريع ابن على يأمره القاضى بالتعمير الخ (قوله فاو) أى فى أو يبيع (قوله انه) أى القاضى (قوله عليه) أى الابى (قوله باحدهما) أى التعمير والبيع مبهما (قوله يلزم) أى الشريك فيه (قوله والا) أى وان لم يعمر ولم يبيع (قوله شريكى) بفتح الشكا فى متقى شريك بلا نون لاضافته (قوله امر) بضم فكسر (قوله الا بى) بعد الهمز أى الممتنع من اصلاحه (قوله به) أى اصلاحه مع الداعى له (قوله فان ابى) أى استقرأ آيا (قوله ففى جبره) أى الابى (قوله على بيعه) أى نصيبه منه (قوله عليه) أى الابى (قوله من حظه) أى الابى يان قدر (قوله من العمل) يان ما (قوله فيما يبقى) صلة العمل (قوله من حقه) أى الابى يان ما (قوله بعد ما يباع عليه) أى الابى صلة يبق (قوله منه) اى حظه يان ما (قوله ان كان) أى الابى (قوله والا) أى وان لم يكن مليا (قوله فالاول) أى جبره على بيعه من يصلحه (قوله ثم ذكر) أى ابن عرفة

(قوله واعترضه) أي ابن عرفة ما تقدم عن ابن الحاجب (قوله يبيع بعض خطه) أي الآتي (قوله مرتبا) بفتح المنة حال من
المفعول وكسر هـ حال من الفاعل (قوله وهو) أي يبيع بعض خطه (قوله عليهما) أي آياته الإصلاح وآياته البيع (قوله فهو)
أي يبيع بعض خطه المرتب عليهما (قوله ان صح) يشير لصحة منعه لعدم وجوده (قوله لان المطلوب) أي بالإصلاح (قوله منه) أي
البيع وحينئذ فلا يبيع القاضي من خطه بقدر ما يعمر به إلا بعد آياته البيع أيضا (قوله لكن مقتضى) بفتح الضاد المعجمة
(قوله استثنى) بضم التاء وكسر النون (قوله من ذلك) أي أمر آبي الإصلاح به ثم ٣١٧ جبره على البيع (قوله المشتركان)
بفتح التاء (قوله وقد

قسمت) بضم فسح
الخ (قوله ولم يكن عليهما)
أي العين والبئر الخ
(قوله فانه) أي أثنان الخ
عنه استثنى (قوله لا يلزم
به) أي العمل بضم الباء
(قوله مما انفقته) بيان ما
(قوله انه) أي آبي الإصلاح
العين أو البئر (قوله يبيع
بضم الباء وفتح الواو
(قوله وان كان) أي ما
يسقى بالعين أو البئر (قوله
عليها) أي العين أو البئر
(قوله ذلك) أي الحكم
(قوله فيهم) أي السفلى
(قوله وهو) أي نظير العين
أو البئر عليهما زرع أو شجر
بأنه دام السفلى (قوله من
السنى) بيان ما (قوله أي
القائب) قوله من ماله أي
القائب بيان ما (قوله منها)
أي السفينة بيان نصيبه
(قوله وليس لصاحبه) أي
شريكة الخ حال (قوله فيها)
أي السفينة (قوله قال) أي
مجنون (قوله فله) أي مرید
الجد (قوله فاما ان يحمل

ابن الحاجب واعترضه بأنه خلاف الاقوال الثلاثة لان القول ببيع بعض خطه اعتمد كره
ابن رشد مرتبا على آياته من الإصلاح فقط لاعليهما مع آياته عن بيعه عن يصلح وهو في نقل ابن
الحاجب مرتب عليهما معا فهو ان صح قول رابع اه الثاني والظاهر ان تأمله ان ما قاله
ابن الحاجب هو القول الثاني في كلام ابن رشد لان المطلوب اذا لم يصلح واراد البيع لا يمنع منه
لكن مقتضى كلام ابن عرفة في بحثه مع ابن رشد ترجيح القول الاول الذي مشى عليه المصنف
والله اعلم الخ واستثنى من ذلك العين والبئر المشتركان وقد قسمت أرضهما ولم يكن عليهما زرع
ولا شجر ثم يخاف عليه فانه لا خلاف ان الآتي من العمل لا يلزم به ويقال لصاحبه اصلم ولك
الماء كله او ما زاد به ملك الى ان ياتي بك صاحبك بعالمية مما انفقته قاله ابن رشد وقال ابن
يونس ظاهر كلام مجنون انه يجبر على ان يعمل او يبيع عن يعمل وان كان مقسوما ثم قال ابن
رشد واما ان كان عليهما زرع أو شجر فقال ابن القاسم ذلك كما اذا لم يكن عليهما شئ وقال ابن
نافع والخزومي ان الشريك في العين والبئر يجبر على ان يعمر معه او يبيع نصيبه من يعمر
كالعالم لرجل والسفل لا تحرف فيهم وهو تنظير غير صحيح اذ لا يقدر صاحب العاوان يبنى
علوه حتى يبنى صاحب السفلى سقاه ويقدر الذي يريد السقي من البئر المشتركة بينهما اذا
انهدمت ان يصل الى ما يريد من السقي بان يصلح البئر ويكونا حتى يبيع ما ثم الى ان ياتي به
صاحبه بما ينوبه من النفقة فقول ابن القاسم اصح من قول ابن نافع والخزومي والله اعلم
(فروع الاول) اذا كان احد الشريكين غائبا فان القاضي يحكم على الغائب بالبيع ان لم يجد
له من ماله ما يعمربه نصيبه نقلة البرزلى الثاني اذا كان المشترك لا يقبل القسمة كفر ثم خرب
وصاروا تقبل القسمة فانه يقسم نقلة البرزلى عن بعض فقهاء مسكنة رية الثالث في السفينة
سئل مجنون في رجلين لهما سفينة فاراد احدهما ان يحمل في نصيبه منها متاعا وليس لصاحبه
شئ يحمل في نصيبه فقال الثاني للاول لا ادعك تحمل فيها شيئا الا بكرا وقال الاول انما حمل
في نصيبى قال فله ان يحمل في نصيبه ولا يقضى عليه لشريكه بكرا فاما ان يحمل في نصيبه
مثل ما يحمل صاحبه من الشحن والمتاع والايح المركب عليهما اه ونقطة الخمي وزاد
ولو اوسق احدهما ولم يجد الاخر ما يوسق لكان لهذا ان يسافر المركب ولا مقال لشريكه
في كرا ولا يبيع لانه وسقة بحضرة صاحبه وذلك اذن بقسمة تلك الطريق ولو كان غائبا حين
اوسق ولما حضر انكر ولم يجد كرا لكان له ان يدعو الى بيعه فان صار لمن اوسقه اوسقه
وان صار للقائب ولا جني امر ان يحط وسقه لان يتراضوا على كرا فيترك وهذا اذا كان

أي شريكه (قوله من الشحن الخ) بيان ما (قوله والا) أي وان لم يحمل في نصيبه مثل ما حمله صاحبه (قوله وزاد) أي اللخمى (قوله
ولو كان) أي شريكه (قوله ولما حضر) أي شريكه (قوله انكر) أي وسقه (قوله ولم يجد) أي شريكه (قوله في كرا) أي شريكه (قوله
ان يدعو) أي الموسق (قوله الى بيعه) أي المركب (قوله فان صار) أي المركب (قوله بضم فكسر) أي الموسق (قوله ان
يحط) أي يخرج (قوله فيترك) بضم الباء وفتح الراء أي وسقه بالمركب (قوله وهذا) أي جوازيح المركب

(قوله تحت الماء) أي الغائص فيه (قوله ونقله) أي كلام النحوي (قوله واجاب ابن رشد) أي عن اصل المسئلة الذي سئل عنه
بعضون (قوله نصف ما اتفق) أو نصف ما زاد في المركب أي بسبب اصله من لا قيمة مائة وأصله بمائة فان صارت قيمته ثلاثمائة
فانه يعطيه نصف المائة التي اصلحه بها وان صارت قيمته مائة وخمسين فانه يعطيه نصف الخمسين الزائدة في قيمته (قوله لان له) أي
شريك المصلح (قوله له) أي المصلح ٣١٨ (قوله به) أي المركب (قوله وخذ) أي من ثمنه (قوله ما زاد) أي باصلاحك

الباقى بيننا (قوله اذا
اختلف) أي صاحب الاسفل
(قوله فيه) أي السقف
(قوله فادعاه) أي السقف
(قوله منهما) أي صاحب
الاسفل وصاحب الاعلى
(قوله لنفسه) لياخذ انقاضه
اذا ائتم لم (قوله وان يحكم
عليه) أي صاحب الاسفل
(قوله انه) أي السقف (قوله
له) أي صاحب الاسفل
(قوله فيلزمه) أي صاحب
الاسفل (قوله بناؤه) أي
السقف (قوله ان نقاه) أي
السقف (قوله منهما) أي
ذي العلو وذي السفلى (قوله
وادي) أي كل واحد منهما
(قوله انه) أي السقف (قوله
ليوجب) أي المادى (قوله
عليه) أي صاحبه (قوله
بنيانه) أي السقف (قوله
وهاء) أي ضعف وخلل
(قوله واختلف) بضم التاء
(قوله اذا كان) أي صاحب
السفل (قوله فهل يضمن)
أي صاحب العلو (قوله
لانه) أي الشان (قوله
لم يتقدم) بضم الباء أي
لم يرفع الى حاله ليصلح علوه
(قوله اليه) أي صاحب العلو (قوله وان تقدم) بضم التاء والقاف وكسر الال متفلا مع
أي رفع لما حكم واهم بالاصلاح (قوله ولم يصلح) أي صاحب العلو بعد مضى زمن يسع الاصلاح (قوله يضمن) أي صاحب العلو
(قوله وكذلك) أي كون سبب انهدام السفل وهاء العلو في التفصيل المتقدم (قوله به) أي السقف

(قوله تحت الماء) أي الغائص فيه (قوله ونقله) أي كلام النحوي (قوله واجاب ابن رشد) أي عن اصل المسئلة الذي سئل عنه
بعضون (قوله نصف ما اتفق) أو نصف ما زاد في المركب أي بسبب اصله من لا قيمة مائة وأصله بمائة فان صارت قيمته ثلاثمائة
فانه يعطيه نصف المائة التي اصلحه بها وان صارت قيمته مائة وخمسين فانه يعطيه نصف الخمسين الزائدة في قيمته (قوله لان له) أي
شريك المصلح (قوله له) أي المصلح ٣١٨ (قوله به) أي المركب (قوله وخذ) أي من ثمنه (قوله ما زاد) أي باصلاحك

(قوله لانه) أى المرحاض (قوله عليهما) أى ذى العلو وذى السفلى (قوله وهو) أى كونه عليهما (قوله له) أى المرحاض (قوله متولى) بكسر الهمزة (قوله بالانون لاضافته) (قوله الحكم) أى القضاء (قوله بالاول) أى انه على ذى السفلى (قوله رقية) أى المرحاض (قوله يلقى منها ذو الاعلى) (قوله والثانى) أى انه عليهما (قوله ان كان) أى المرحاض (قوله فى القضاء) أى لارقية له (قوله بالسفل) نعمت مرحاض (قوله يلقى فيه) أى المرحاض الخ نعمت ثانياً له (قوله على رب السفلى) خبر كون المضاف لاسمه (قوله الجاهل) أى الاشخاص (قوله عن سماع أصيبغ لاشبه) صلة تعلق (قوله وقول أصيبغ) عطف ٣١٩ على سماع (قوله وعليهما) أى القولين (قوله ربهما) أى

الدار (قوله ورواه) أى كونه على ربهما (قوله وفيها) أى المدونة (قوله عليه) أى ذى الاسفل (قوله عليهما) أى ذى العلو وذى السفلى (قوله خرج) بضم فسكسرة مثلاً أى التفصيل فى الرقية (قوله على قولى) بفتح اللام مثبتي بالانون لاضافته (قوله ولى) بضم فسكسرة مثلاً (قوله الحكم) أى القضاء (قوله ان كانت) أى المرحاض (قوله فهو) أى السلم (قوله لانه) أى ذى الاعلى (قوله) أى السلم (قوله وكذا) أى السلم فى كونه على ذى الاعلى (قوله منه) أى السلم بيان شئ (قوله منه) أى الوسط صلة الاعلى (قوله عليه) أى ذى الوسط (قوله انتفاعه) أى ذى الوسط (قوله عليه) أى السلم من الارض للوسط (قوله وان انتفع به الاعلى الخ) حال (قوله لانه) أى زيادة

سمع أشبه باب الدار على رب السفلى (و) عليه (كنس) فضلات (مرحاض) سقطت فيه من ذى الاعلى وذى الاسفل عند ابن القاسم وأشبه لانه لصاحب الاسفل كالسقف وقيل عليه ماعا فى التوضيح وهو الاظهر وظاهر كلام المصنف سواء كان لرقية للاعلى ام لا ابن الجوزي اخذ بعض متولى الحكم من متأخري اهلنا بالاول ان كان فى الدار رقية وبالقائ ان كان فى القضاء ابن عرفة وفى كون كنس مرحاض بالسفل يلقى فيه رب العلو فضلته على رب السفلى وعليهما بقدر الجاهل نقل ابن رشد فى رسم ياع شاذ من سماع أصيبغ من جامع البيوع عن سماع أصيبغ لاشبه وقول أصيبغ مع ابن وهب وعليهما الخ لافى فى كنس كنيف الدار اذا كثرة اشبه على ربهما ورواه ابن ابى جعفر عن ابن القاسم وسمع ابو زيد ابن القاسم على المكترى على قياس قول أصيبغ وابن وهب وفيها دليل القولين قلت وزاد الشيخ وقال لنا ابو بكر بن محمد ان كانت رقية البئر لرب السفلى فالكنس عليه وان كان لرب العلو رقية فرقية البئر ملك فالكنس عليهما على قدر الجاهل الشيخ خرج على قولى ابن القاسم وابن وهب اما على قول ابن القاسم فان كان لرب العلو ملك فى البئر فعليه بقدر ملكه وابن وهب لا يسأل عن الرقية لكنس على كل من انتفع واخذ بعض متأخري اهلنا من ولى الحكم بقول ابن وهب ان كانت محفورة فى القضاء وان كانت محفورة فى الدار فالكنس على من لارقية البئر ثم قال ابن عرفة الشيخ والقول فى مرحاض بين دارين كالقول فى العلو والسفل فيمن لرقية البئر أو ابست له (لا) يكون على صاحب الاسفل (سلم) بضم السين وفتح اللام مشدداً يرقى عليه رب الاعلى فهو على رب الاعلى لانه المنتفع به وكذا البلاط على السقف وشمل كلامه علوان على سفل فليس على ذى السفلى شئ منه وليس على الوسط سلم للاعلى منه وانما عليه سلم من الاسفل الى محله الوسط كما يفيد التوضيح اتوقت انتفاعه بالوسط عليه وان انتفع به الاعلى ايضا وعلى ذى الاعلى سلم من الوسط الى اعلاه (و) قضى على ذى علوه (بعد زيادة) بناء (العلو) المدخول عليه لانها تضر السفلى (الا) الشئ (الحقيق) الذى لا يضر السفلى حالاً وما لا (و) قضى (بالسقف) الحامل للاعلى المتنازع فى أخذه ففضله بعد هدمه (ا) رب (الاسفل) لما تقدم ان الاسفل لا يمتنع بيتا الا به ولل قضاء على ذى الاسفل بوضعه عند التنازع فيه (و) قضى (بالدابة) المتنازع فى ملكها رآكها والقائد لها بزمها أو السائق لها (لراكب) عليها الا لعرف أو قرينة أو لى بينة فان تنازع فيها رآكها على ظهرها قضى بها الله قدام رآكها بجنبها قضى بها الله ما كان ساقها تابعين لها أو ساقها أحدهما وقادها الآخر فهى بينهما وان رآكها واحداً على ظهرها واثنان

البناء (قوله المتنازع) بفتح الزاى نعمت السقف (قوله بعد هدمه) تنازع فيه متنازع واخذ (قوله ان الاسفل) بيان ما يجذف من (قوله به) أى السقف (قوله ولل قضاء) عطف على لما تقدم (قوله بوضعه) أى السقف صلة القضاء (قوله فيه) أى وضع السقف (قوله المتنازع) بكسر الزاى (قوله رآكها) فاعل المتنازع (قوله بزمها) صلة القائد (قوله والسائق لها) أى الدابة عطف على القائد (قوله فان ساقها) أى المتنازعان الدابة

(قوله المتنازع) يفتح الزاي (قوله اولاً) يشد الواو صلة يستوفى (قوله هذا) أى كون الغلة لهم بعد استيفاء النفقة (قوله قدمه) أى على غيره من اقوال المسئلة (قوله ورجحه) عطف على قدمه (قوله فاقامها) أى اصلطها (قوله اذ أبى الباقي) أى من الشركاء اقامتها (قوله وعليه) أى مقيموها (قوله نصيبهم) يعى الاكثر باضافته للضمير (قوله خراباً) حال من نصيبهم (قوله وعنه) أى ابن القاسم (قوله يكون) أى مقيموها (قوله بما زاد) أى فى قيمتها (قوله فله) أى مقيموها (قوله وباقيها) أى غلتها (قوله يدخل) أى فى ثلثها (قوله معه) أى مقيموها (قوله يدفع) أى ٣٢٠ مريد الدخول (قوله فله) أى مقيموها (قوله من قيمتها) أى الرضى (قوله ذلك اليوم) أى الذى اراد فيه الدخول معه فيه

على جنبها قضى بها المولى على ظهرها الا يعرف أو قرينة وأولى بينة (لا) يقضى بالدابة لشخص (متعلق) بكسر اللام (بالحاجم) للدابة المتنازع فى ملكها الا يعرف أو قرينة وأولى بينة (وان) اشتد جماعة فى رضى وخربت (قوله اقام) أى أصلح (أحدهم) أى الشركاء (رضى) مشترك بينهم (اذ) بسكون الال أى حين (أيا) أى امتنع شريكاهما من اصلاحهما معه (فالغلة) للرعى بعد اصلاحها (لهم) أى الشركاء بحسب انصبايهم فيها (ويستوفى) مقيموها (منها) أى الغلة (ما) أى المسال الذى (أنفق) به مقيموها فى اقامتها أو لا تم تقسم غلتها بينهم الحط هذا خلاف ما قدمه ابن الحاجب ورجحه ابن رشد ونص ابن الحاجب واذا انتهت الرضى المشتركة فاقامها احدهم اذ أبى الباقي فعن ابن القاسم الغلة كلها لمقيموها وعليه اجرة نصيبهم خراباً وعنه ايضاً يكون شريكاً فى الغلة بما زاد بعمارته فان كان قيمتها عشرة قوبعد عمارتها خمسة عشر فله ثلث غلتها بعمارته وباقيها بينهم ومن اراد ان يدخل معه يدفع لما يتوبه من قيمتها ذلك اليوم وقيل الغلة بينهم ويستوفى منها ما اتفق اه ونص ابن رشد به ذكره المسئلة وما فيها من الخلاف فتحصل فيها ثلاثة اقوال احدها انه يحاصص بالنفقة فى الغلة انتهت الرضى أو انخرق سدها والثانى انه لا يحاصص بها فيها فى الوجهين والثالث الغلة بينهما وكلاهما مروية عن ابن القاسم وعلى انه لا يحاصص بها فيها فى الغلة ثلاثة اقوال احدها كلها للعامل الآن يريد شريكه الدخول معه ويأتيه بما يجب عليه ولا كراه عليه فى حظ شريكه من الرضى فهى بمنزلة بئر عام مأواه وانتهت ناحية منها فاد احد الشريكين العمل وابى صاحبه فقبل لمن ابى اعمل معه أو بيع من يعمل فأبى وخلى بينه وبين العمل وحسده فالما كله للعامل حتى يدفع له نصيبه من النفقة فكذلك الرضى وهو قول ابن القاسم ووجه قوله لا كراه عليه لحظ شريكه من الرضى انها لا كراهها مادامت مهسومة وانما صار لها الكراه باصلاحها والثانى ان الغلة للعامل وعليه كراهية شريكه من الرضى وهو قول عيسى ووجهه انها تكرى لمن يعمرها وقد عمرها العامل واستق بها فوجب عليه حصة شريكه من كراتها وهو اظهر والله اعلم فلا خلاف بين قول عيسى وقول ابن القاسم الا فيما ذكر من كراهية نصيب الا بى والثالث ان الغلة بينهما ولغير العامل بقدر حظه من الرضى خربة وللعامل بقدر حظه منها ايضاً بقدر عمله الى ان يريد شريكه الدخول معه ويأتيه بما يجب عليه فيما عمل اه ونقله ابن عرفة وقال بعده لا يخفى على من فهم هذا التحصيل اجمال كلام ابن الحاجب الحط

قوله ويستوفى) أى مقيموها
قوله منها) أى غلتها (قوله من
الخلاف) بيان ما (قوله
تخصصل) بتفصيص مثقلا
قوله فيها) أى المسئلة (قوله
انه) أى مصلحتها (قوله
يحاصص بالنفقة فى الغلة)
فاذا كانت قيمتها ثلاثة
والنفقة واحد فله ربع
غلتها (قوله بها) أى النفقة
(قوله فيها) أى غلتها فى
الوجهين) أى ان سدها
وانخرق سدها (قوله بينهما)
أى الشريكين (قوله وكلاهما)
أى الاتوال الثلاثة (قوله
فى الغلة) خبر مقدم (قوله
كلاهما) أى الغلة (قوله ولا
كراه عليه) أى العامل (قوله
من الرضى) بيان حظ
شريكه (قوله فهى) أى
الرضى (قوله وخلى) يفتح
اللام مثقلا (قوله بينه) أى
مريد العمل (قوله حتى يدفع)
أى الا بى (قوله له) أى
العامل (قوله نصيبه) أى
الا بى (قوله من النفقة) بيان

نصيبه (قوله قوله) أى ابن القاسم (قوله انها) أى الرضى الخ خبر وجه (قوله من الرضى) بيان حصة (قوله وهو) واعتمد
أى كون الغلة للعامل وعليه كراهية شريكه (قوله انها) أى الرضى (قوله عليه) أى العامل (قوله من كراتها) بيان حصة (قوله
وهو) أى قول عيسى (قوله ولغير العامل) أى منها (قوله للعامل) أى منها (قوله منها) أى الرضى خربة (قوله الى ان يريد شريكه)
أى العامل (قوله معه) أى العامل فى الغلة الناشئة بعمله (قوله ويأتيه) أى مريد الدخول للعامل (قوله عليه) أى مريد الدخول
(قوله ونقله) أى نص ابن رشد (قوله وقال) أى ابن عرفة (قوله بعده) أى نص ابن رشد (قوله اجمال) فاعل يخفى

(قوله هنا) أى فى المختصر (قوله والثالث) أى ان الغلة بينهم بعد استيفاء النفقة منها (قوله الزامهم) أى شركة المصلح (قوله منه) أى المصلح (قوله او انقراده) أى المصلح (قوله وهو) أى الثاني (قوله لاستزاعه) أى الاول (قوله داره) مفعول دخول (قوله يخرجها) أى صاحب الدار نحو الثوب (قوله هذا) أى القضاء بدخول الدار لخراج ما فيها الغير مال كها ان لم يخرجها مال كها (قوله فليس له) أى رب الدار (قوله منعه) أى رب الشيء (قوله من دخولها) أى الدار (قوله مثله) أى الاصلاح فى القضاء على ذى الدار بدخولها له (قوله اخرجها) أى الدابة (قوله منها) أى الدار ٣٢١ (قوله لموله) أى الكلام يعود

الضمير للإصلاح (قوله

ما ذكر) أى القضاء

يدخل الدار لخراج

دأبقتها لا يخرجها منها

الاربعها (قوله وتنفق

عطف على ما ذكر (قوله

المشاورة) بفتح الواو

(قوله لمن) خبر مقدم (قوله

له) خبر مقدم (قوله اليه)

أى الحائط (قوله لا تقتاده)

أى نظر حال الحائط (قوله

طر) بفتح الطاء المهدلة

وشد الراى أى تطيبين

(قوله فتمعه) أى الجار

مريد الطر (قوله منه) أى

الطر (قوله نظر) بضم

فكسر (قوله فله) أى

رب الحائط (قوله ذلك)

أى الطر (قوله والا) أى

وان لم يخرج الحائط له (قوله

انه) أى كلام ابن قنوح

(قوله لانه) أى كلام

المشاورة (قوله فى الجدار

المجاور) فيه نظرو الظاهر

انه فى جداره الحائل بينه

واعتمد المصنف هنا على قوله فى التوضيح ناقل عن ابن عبد السلام ان كلام ابن الحبيب والقول الثالث مروى عن ابن القاسم ايضا وهو قول ابن الماجشون وبالثانى قال ابن دينار ابن عبد السلام والثالث اقواها عندى وفى الثانى الزامهم الشراعية بغير اختيارهم وانقراده بأكثر الغلة عنهم وهو اقوى من الاول لاستزاعه جرم ملكهم عنهم ولم يجعل لهم الاجرة انظر اب فان قيل الثالث ضعيف أيضا لان متولى النفقة اخرج من يده ما اتفق دفعة واحدة وياخذ من الغلة مقطعا قيل هو الذى ادخل نفسه فى ذلك اختيارا ولو شبهه لرفعهم الى القاضى فحكم عليهم بما قاله عيسى عن مالك اما ان يسلموا او يدفعوا من يصلح والله اعلم (و) قضى على جار (بالاذن فى دخول جاره) داره (لاصلاح جداره ونحوه) أى الجدار كحشب ونحوه او الاصلاح كخراج ثوبه الواقع فى الدار ان لم يخرجها له لكن هذا ليس خاصا بالجدار بل كل من وقع له شيء فى دار غيره ككسبه كذلك ابن عرفة عن النوادر ولو قلع الرمح ثوب رجل فالقته فى دار آخر فليس له منعه من دخولها الاخذ ان لم يخرجها له اه البساطى مثله دخول دابة فى دار ولا يستطيع اخراجها منها الا مالها ككسبها الحط وهو واضح فعود الضمير على الاصلاح احسن لشبهه ما ذكر ايضا وتنفق الجدار من بيت الجار ابن عرفة فى طر ابن عات عن المشاور لمن له حائط بدار رجل الدخول اليه لا تقتاده كمن له شجرة فى دار رجل ابن قنوح من ذهب الى طر حائطه من ناحية دار جار فتمعه منه نظر فان كان الحائط يحتاج الى الطر فله ذلك والا فليجازه منعه ابن عرفة هذا كالتخالف لقول المشاوره الدخول لا تقتاده الحط كلام المصنف قريب من كلام ابن قنوح والظاهر انه لا يخالف كلام المشاور لانه فى الجدار الذى فى دار الرجل ولا يمكنه النظر اليه الا من دار جاره ويؤيده تشبيهه بالشجرة وكلام ابن قنوح فى الجدار المجاور وهذا يمكنه نظره من دار نفسه والله اعلم ابن عرفة فى النوادر لابن محنون عنه فى جوابه حبيبا من اراد ان يطر حائطه من دار جاره فليس له منعه من دخولها لطره ابن حارث ليس له الطر لانه يقع فى هوا جاره الا ان يفتح من حائطه ما يقع عليه الطر اه ومن اراد ان يطر داخل داره وجاره حائط فيما بينهما فليس له منعه منه لان قيمته تفعاله ولا يضرجاره ابن حبيب عن محنون ليس له ان يمنع جاره الدخول لطر جداره وله منعه من ادخال الحص والطين ويفتح فى حائطه كوة لاخذ ذلك ابن فرحون فى تبصرته فان اراد طر

٤١ منج ث وبين جاره ككلام المشاور (قوله عنه) أى محنون (قوله فى جوابه) أى محنون (قوله حبيبا) مفعول جواب (قوله له) أى جاره (قوله منعه) أى مريد الطر (قوله من دخولها) أى الدار (قوله لطره) أى الحائط (قوله له) أى رب الحائط (قوله لانه) أى الطر (قوله يفتح) أى رب الحائط (قوله يطر) أى يطين (قوله ويجازه الخ) حال (قوله فيها) أى داره فأراد طره لانه من داخل داره (قوله فيمنعه) أى الجار مريد الطر (قوله منه) أى الطر على حائطه (قوله فليس له) أى الجار (قوله منعه) أى مريد الطر (قوله منه) أى الطر (قوله لان فيه) أى الطر (قوله تفعاله) أى مريد الطر (قوله ولا يضرجاره) أى الطر (قوله ويفتح) أى رب الجدار

حائطه فذهب جاره الى أن يمنع من الدخول فله ذلك وليس له منع البناء والاجراء الذين
 يتولون ذلك بانفسهم ويقال لصاحب الحائط صف لهم ما تريد وما أنت فلا تدخل داره
 لكراهة جارك دخولك فيها فان منع ادخال الطين ونحوه من الباب امر صاحب الحائط بفتح
 موضع في حائطه ليدخل منه الطين والطوب والمضرب وما لم يحتاج الحائط اليه ويهجن
 الطين في داره ويدخله الى دار جاره من الموضع الذي فتحه فاذا اتم العمل بنى ذلك الموضع
 وحصنه (و) اذا كان حائط مشتركا وطلب احد الثمر كاقسمة قضى (بقسمته) اي الحائط (ان
 طلبت) بضم فكسر قسمته هذا مذهب ابن القاسم بشرط عدم الضرر فيسئل ان كان لكل
 جذوع عليه قال ان كان جذوع هذامن هنا وهذامن هنا فلا تستطاع قسمته ويتقايانه
 كما لا ينقسم من العرض والحيطان والعقار وصفة قسمه عند ابن القاسم ان يقسم (طولا) اي
 باعتبار امتداد من جهة المشرق لجهة المغرب أو من جهة الجنوب الى جهة الشمال لا باعتبار
 ارتفاعه من الارض الى جهة السماء فاذا كان طوله عشرين ذوا وعرضه ذوا ع اخذ كل
 واحد عشرة بعرضها بالقرعة (ولا) يصح قسمه (بطوله) اي امتداد الحائط من جهة المشرق الى
 جهة المغرب ومن جهة الشمال الى جهة الجنوب (عرضا) اي باعتبار عرضه بأن يصير نصف
 عرضه من أوله لا آخره لاحدهما ونصف الآخر بالقرعة لاحتمال ان اوجها قسم كل
 منهما في جهة الاخر فيتعذر الاتفاق بما تخرج منه القرعة غ اي ولا بقسمة طوله عرضا
 فاذا كان الجدار جارا من المشرق الى المغرب مثلا على صورة سور له شرافات ومشي فلا يقضى
 عليهم ما يقسمه على ان يأخذ أحدهما جهة الشرافات والاخر جهة المشي ولكن يقسم
 على اخذ أحدهما الجهة الشرقية بشرافاتها ومشاهاها والاخر الجهة الغربية كذلك فلفظ
 عرضا على هذا متعلق بالاضاف المقدر اي قسمة ويجوز تعلقه بلفظ قسمة الظاهر وفي نسخة
 بقسمته ان طلبت عرضا لا بطوله ويرجع في المعنى للاول وهو يحوم على اثبات الصفة التي قالها
 القسسي وابن الهندي وحكاها ابن العطار عن ابن القاسم وفي الصفة التي تأولها أبو ابراهيم
 القاسمي على المدونة وحكاها ابن العطار عن عيسى بن دينار ويتم هذا بالوقوف على نصوصهم
 وذلك انه قال في المدونة ويقسم الجدار ان لم يكن فيه ضرر أبو الحسن يعني بالقرعة وأما
 بالتراضي فيجوز وان كان فيه ضرر يأتى الاعتراض الذي في قسم الساحة بعد قسم البيوت
 لانه قد يقع لكل منهما الجهة التي تلي الآخر الا أن يقسم على ان من صار له جهة الآخر
 يكون للآخر عليه الحمل وقال القسسي صفة القسم فيه اذا كان جارا من المشرق الى المغرب ان
 يأخذ أحدهما طائفة مما يلي المشرق والاخر طائفة مما يلي المغرب وليست القسمة ان يأخذ
 أحدهما مما يلي القبلة والاخر مما يلي الجوف لان هذا ليس بقسمة لان كل ما يضعه عليه
 أحدهما من خشب وبناء فقله ومضربه على جميع الحائط ولا يختص النول والضرر بما يليه
 الا ان يريد ان يقسم الا على مثل كون عرضه شبرين فيبني كل واحد على اعلاه سيرا مما يليه
 لنفسه ويكون هذا انضماما للاعلى ووجه الحائط على الشركة الاولى فاذا انقسم ارضه
 واخذ كل واحد نصفه مما يليه ابن عرفة وصفه قسمه عند القسسي ان يقسم طول العرضا وقال
 أبو ابراهيم ظاهر المدونة قسمه عرضا قوله وكان ينقسم قال واما طول لا ينقسم وان قل وقال

(قوله قوله) اي الجار (قوله
 ذلك) اي دخول جاره داره
 (قوله وليس) اي الجار
 (قوله فيها) اي داره (قوله
 فان منع) اي الجار (قوله
 امر) بضم فكسر (قوله
 هذا) اي القضاء بقسم
 الجدار (قوله) اي ابن
 القاسم (قوله قال) اي ابن
 القاسم (قوله من العرض
 والحيطان الخ) بيان ما
 (قوله وصفه قسمه) اي
 الجدار (قوله طوله) اي
 امتداد الجدار من المشرق
 الى المغرب أو الجنوب الى
 الشمال (قوله اخر اجها)
 اي القرعة (قوله فيه) اي
 قسمه (قوله يأتى) اي
 على قسمه بالقرعة (قوله
 في قسم الساحة) اي فقسمة
 الدار التي بين بيوتها اي
 بالقرعة (قوله لانه) اي
 الشان (قوله الجوف) اي
 وراء القبلة (قوله الاولى)
 بضم الهمز

(قوله سنة) بضم السين وشدة النون أى ظر يقتر قوله على قسمة عرضه على طوله (أى بان يراضيا على ان كل واحد منهما يأخذ الجهة التى تليه من أولها من جهة اليمين الى آخرها من جهة الشمال مثلا) قوله يقسم بينهما عرضا (أى بالمرضاة) قوله ولا تصلح القرعة فى مثل هذه القسمة) لانها قد تخرج لكل منهما ما تلى جهة الآخر فيستعذر الانتفاع بالخارجين لهما (قوله يجد) بضم الياء (قوله بينهما) أى الشر يكتن (قوله فيه) أى الحائط (قوله طولاً) أى ٣٢٣ من المشرق الى المغرب أو اليمين الى الشمال

(قوله لا ارتفاعاً) أى من الارض الى السماء (قوله من اوله) أى الحائط (قوله ويرسم) بضم الياء وفتح السين أى يعلم (قوله الجانب) أى النصف طولا وعرضا (قوله ولا تصح قسمة القرعة فيه) أى الحائط (قوله طوى) أى ثنى (قوله يعلقان) بضم الياء وفتح القاف أى يفهمان (قوله واضافة) رديف نسبة (قوله فى المدونة) خبر مقدم (قوله عليه) أى الحائط (قوله من عرض وحيوان) بيان ما (قوله انه) أى القسم من الحائط الخ خبر ظاهر (قوله بانكشافه) أى الجار صلة ضرر وصورته (قوله سقوطه) أى الجدار (قوله انه) أى الشأن (قوله انه) أى الآتى (قوله ويجبر) بضم الياء وفتح الواو (قوله عليها) أى الاعادة (قوله فى عمدة) خبر مقدم (قوله ولا ينال) أى لا حلها (قوله الحائط) أى الحائط (قوله حكم) بضم فكشتر (قوله به) أى

ابن الهندي سنة قسم الحائط ان يقسم بحيث من اعلاه الى اسفله فيقع جميع الشطر لو اُخذ وجميع الشطر الاخر لو اُخذ آخر الا ان يتفق على قسمة عرضه على طوله وقال ابن العطار وعيسى بن دينار يقسم بينهما عرضا بان يأخذ كل واحد منهما نصفه مما يليه فان كان عرضه شبرين اخذ هذا شبرا مما يلي داره وهذا شبرا مما يلي داره ولا تصلح القرعة فى مثل هذه القسمة ابن العطار وابن قنوح والتميطى عن ابن القاسم يد الحبل بينهما طولا لا ارتفاعا من اوله الى آخره ويرسم موقف نصف الحبل ويقرع بينهما ويكون لكل واحد منهما الجانب الذى تقع عليه قرعته زاد ابن قنوح الى ناحية بينهما ولا تصح قسمة القرعة فيه الا هكذا ٨١ واذا طوى الحبل المذكور وحقق نصفه واذا عرفت ان الطول والعرض به قلان نسبة واضافة امكنك الجمع بين عبارة المصنف وابن عرفة وغيرهما وظاهر ذلك أن قول النخعي وابن الهندي راجع لما حكاه ابن العطار عن ابن القاسم وهو الذى اثبت به المصنف وان تأويل ابن ابراهيم على المدونة راجع لما حكاه ابن العطار عن عيسى وهو الذى نقاه المصنف (تكميل) • فى المدونة ان كان لكل واحد عليه جذوع فلا يقسم ويتقارباه الخمى ليس هذا بلين لان الحبل الذى عليه لا يمنع التقسيم كالا يمنع قسم العلو والسفل وحل العلو على السفلى وأرى ان يقسم ما تشين على ان من صارت له طائفة كانت له ولا يخرج الحبل عليها فاذا اجازت المقاولات على هذه الصفة اجازت القسمة بالاولى ابن عرفة ظاهراً قول ابن القاسم يتقارباه كالا ينقسم من عرض وحيوان انه لا حل فيه على من صار له ٨١ كلام غلط ما ذكره غ فى شرح هذه المسئلة كافى بيان (و) ان هدم شخص حائطه السائر بخاره قضى عليه (بإعادة) جداره (السائر لغيره) على ما كان عليه (ان هدمه) أى المالك الجدار السائر بخاره (ضرراً) أى لقصد ضرر جاره بانكشافه (لا) يقضى عليه بإعادة ان هدمه (لاصلاح) أى لمصلحة كخوف سقوطه أو ليعيد ما وثق ولاخراج ما تحته (أو) أى ولا يقضى عليه بإعادة (الهدم) بفتح فسكون أى ان هدم الجدار بلا فعل مخلوق الحط فروع الاول فى المسائل الملقطة اذا كان حائط بين رجلين وان هدم واراد احدهما اعادته مع صاحبه واستنع الا تجرفن مالك رضى الله عنه وايتان فيه احداهما انه لا يجبر الا بى منه سماع على الاعادة ويقال لطالبها استرعى نقبله وابن ان شئت وله ان يقسم معه عرض الجدار ويبنى لنفسه والرواية الاخرى انه يؤمر بالاعادة مع شريكه ويجبر عليهما ابن عبد الحكم وهذا احب اليانا ٨١ الثانى فى عمدة ابن عسكرو تشافع اشان حائطاً بين دارين ولا ينال حكمه لمن اليه وجوه الاجر والبن والطافات ونعاقد القسط فان لم تدل اماره على الاختصاص فهو مشترك وليس لاحد الشر يكتن

الحائط (قوله اليه) أى جهته (قوله وجوه) بضم الواو وفتح وجه (قوله الاجر) بضم الجيم وشدة الراء ودمد الهمز جمع آجرة كذلك (قوله واللبن) بكسر الواو وفتح الهمزة (قوله رديف الاجر) بضم السين (قوله والطافات) جمع طافة عطف على الاجر (قوله ومعاهد) جمع معاهد أى مداخل رؤس (قوله القمط) بضم القاف والميم جمع قاط أى الخشب التى تجعل فى اثناء الحائط تقوية له لان هذه كلها من جهة الصانع الذى بن الحائط فتدل على ان الحائط للدار التى كان بها الصانع (قوله فهو) أى الحائط (قوله وليس لاحد الشر يكتن) أى فى الحائط

(قوله ان يتصرف) أى فى الحائط المشترك (قوله تنهار) أى يقطع جانبها (قوله فيها) أى المدونة خبر مقدم (قوله منفع) بفتح فسكون أو بضم فكسر (قوله بمجرد الملك) صلة منع (قوله من قصره) أى أحد الشرى يكن صلة منع (قوله فيه) أى المشترك (قوله للمزومته) أى التصرف ٣٢٤ فيه بدون اذن شريكه (قوله الاخوان) أى قال مطرف وابن الماجشون (قوله

مالكى) بفتح الكاف منق مالاك بلا نون لاضافته (قوله عليه) أى الجدار (قوله وان كان) أى الجمل على الجدار المشترك (قوله فلا يجوز) أى البناء الذى لا يضرب طريق المسلمين (قوله فى العتية) خبر مقدم (قوله زوان) بفتح الزاى وسكون الواو ونونين بينهما ألف (قوله سألت) أى مالكا رضى الله تعالى عنه (قوله وزعم) أى جاره (قوله أى الجدار القائم) قوله لذللك القائم (قوله خبر سبيل مقدم (قوله الى هدم) صلة سبيل (قوله فقال) أى مالك (قوله وذكر) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله أمر) أى عمر رضى الله تعالى عنه (قوله أى الكبير) قوله بهدمه (قوله فابنى بطريق المسلمين) (قوله اليه) أى السلطان (قوله من يسلكه) أى الطريق المبنى به (قوله ولم يكن) أى البناء (قوله أولم يكن) أى فى الطريق سعة (قوله فيما طلت) بجر بالصدق (قوله انه) أى الشأن (قوله من الطريق) بيان ما (قوله وتعاد) أى الطريق (قوله وقول المسلمين مطرف) عطف على قول مالك رضى الله تعالى عنه (قوله الابرجية) جمع برج بيت الحمام والصل (قوله فأمروا) أى عمر رضى الله تعالى عنه (قوله به) أى الكبير (قوله فهدم) بضم فكسر أى الكبير

ان يتصرف بهم أو يناء أو فتح باب أو كوة ونحوها إلا باذن شريكه فلو كان المشترك سترة بينهم فأنهم لم يواردا أحدهما إصلاحه وإياه لا يجوز أن يجرى إلا بغيره روايتان وعلى عدم جبره تقسم العرصه لىبنى من شاء منهم ما فلو هدمه أحدهما لغير ضرورة لزمه إعادته كما كان وكذلك حكم البئر المشتركة بتمار ٨١ الثالث ابن عرفة فيها مع غيرها منع أحد الشرى يكن فى شئ بمجرد الملائم من تصرفه فبفسه دون اذن شريكه للمزومته التصرف فى ملك غيره بغير اذنه الاخوان ليس لأحد مالكي جدار ان يحمل عليه ما يمنع صاحبه من حمل مثله عليه ان احتاج الاإاذنه وان كان لا يمنع صاحبه ان يحمل عليه مثله كحمل سقف بيت أو غرض خشبة فذلك له وان لم يأذن (و) قضى (بهم) بدم بطريق عام للمسلمين ان أضر المارين اتفاقا قبل (ولو لم يضرب) البناء المارين لاتساع الطريق جدا على المشهور وأشار بولوا الى القول بعدم هدمه ان لم يضرب والخلاف انما هو بعد الوقوع واما ابتداء فلا يجوز بلا خلاف فى العتية من معاصى زوان سألته عن الرجل يتزيد فى داره من طريق المسلمين ذراعا أو ذراعين فببنى به جدارا وينفق عليه ويحيط به حينا يقوم عليه جاره الذى هو مقابله من جانب الطريق إلا أنكر عليه ما تزيد ورفع به الى السلطان وأراد ان يهدم ما تزيد من الطريق وزعم ان سعة الطريق كان رفعا به لانه كان فناء له وهو بطلان ابته وفى بقية الطريق عمر للناس وكان فيما بقى من سعة الطريق ثمانية أذرع أو تسعة فهل لذللك القائم الى هدمه ببناء جاره سبيل أو رفع ذللك بعض من كان به لذللك ثلاث الطريق وفى بقية سعة ما قد اعلمت فقال يهدم ما بنى كان فى سعة الطريق ثمانية أذرع أو تسعة اذ لا ينبغى التزيد من طريق المسلمين وينبغى للقاضى ان يتقدم فى ذلك الى الناس ويستقضى اليهم ان لا يحلث أحد ببناء فى طريق المسلمين وذكر ان عثمان بن الحكم الحذاق حدثه عن عبيد الله بن عمر عن أبى حازم ان حمدا ابنتى كبر فى سوق المسلمين فمر عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فراه فقال لقد استنقصتم السوق ثم أمر به فهدمه اشهب بأمر السلطان بهدمه ورفع اليه ذللك من يسلكه أو غيره من جيرانه اذ لا ينبغى لأحد التزيد من طريق المسلمين سواء كان فى الطريق سعة ولم يكن مضرا له ما تزيد ولم يكن وينبغى للسلطان ان يتقدم الى الناس فى ذللك ان لا يتزيد أحد من طريق المسلمين ابن رشد اتفق مالك واصحابه فيما علمت انه لا يجوز ان يقطع أحد من طريق المسلمين شيئا فزيد فى داره ويدخله فى بنيانه وان كان الطريق واسعاً جادا لا يضرب ما اقتطع منه واختلفوا ان تزيد فى داره من الطريق أو واسعة ما لا يضرب بها ولا يضيقها على المارة فيها فقال ابن وهب واشهب يهدم عليه ما تزيد من الطريق وتعاد الى حالها وهو قول مالك رضى الله تعالى عنه فى رواية ابن وهب عنه وقول مطرف وابن الماجشون فى الابرجية بينها الرجل فى الطريق ملصقة بجداره اختيارا ابن حبيب على ظاهر ما جاء عن عمر رضى الله تعالى عنه فى الكبير الذى ابنتى بالسوق فأمر به فهدم ووجه هذا القول ان الطريق حق لجميع

(قوله فيهم) بضم الياء وفتح الدال (قوله وتعاد) اي الطريق (قوله وان كان) اي البناء (قوله لانه) اي ابن رشد الخ قوله لا ينافي (قوله ما) اي فضاء جنس (قوله بين يدي بنائها) اي خار جاعتم الفصل مخرج ما بين يدي بنائها خلافها (قوله فاضلا عن عمر الطريق المعدل للمرور) فصل مخرج الفضاء الخارج منها بين يدي بنائها الذي لا فضل فيه عن عمر الطريق (قوله كان) اي الفضاء (قوله الى انه) اي القضاء ٣٢٦ (قوله ما بين يدي بالها) اي فقط (قوله اقولها) اي المدونة (قوله وان

قسما) اي الشريكان (قوله فهي) اي الاجنحة (قوله ولا تعد) اي الاجنحة (قوله وان كانت) اي الاجنحة (قوله كانت) اي بفتح الهاء وشد النون (قوله به) اي ابن عرفة (قوله به) اي تفسير القضاء (قوله مقنعه) بضم فسكون فكسر (قوله مقبلها ومدبرها) بضم فسكون فكسر فيهما (قوله من سمع ابن القاسم) خبر مقدم (قوله سئل) بضم فكسر (قوله يكرها) بضم الياء (قوله أدلك) اي أكرأوها (قوله وهي) اي الافنية الخ حال (قوله فقال) اي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله ما) بفتح الهمز وشد الميم (قوله وضع) بضم فكسر (قوله يمكن) بضم ففتح مثقلا (قوله وان يمنعوا) بضم الياء (قوله من وضع شيء) به (قوله ان لا يباب الافنية الخ) بيان ما يهدف من (قوله يكرها) بضم الياء (قوله لانه) اي الشأن (قوله لهم) اي ارباب الافنية

(قوله هذه الصفة) اي عدم تضيق الطريق على المارة (قوله به) اي القضاء (قوله لم أعلم) تحري به الصدق (قوله ولا هذه الكلية) اي ما كان للرجل الانتفاع به كان له كراؤه (قوله به) اي القضاء (قوله فاراد) اي رب الدارين (قوله نجافا) بكسر النون فخم ثم فاء اي ساطعا (قوله فقال) اي مالك (قوله انه) اي رب الدارين الخ بيان ما يهدف من (قوله من الناس) بيان المارة

ولا غيرهم التوضيح احتراز عما خفف مما يستدام خليل وعلى هذا فلا ينبغي ان يشتري من هؤلاء
الذين يفرزون الخشب في الشوارع عند نالهم فصاب الطريق وقالة سيدي ابو عبد الله بن
الحاج رحمه الله تعالى انما من روى ابن وهب انه صلى الله عليه وسلم قال من اقتطع من
طريق المسلمين أو أفنتهم شبرا من الارض طوقه الله من سبع ارضين وقضى عمر بالافنية لارباب
الدور ابن حبيب أي بالاتقاع بالمجالس والمرايط والمساطب وجلوس الباعة للبيع الخفيف
ومر عمر رضي الله تعالى عنه بكبر حداد في السوق فاحربه فهدم وقال يضيئون على الناس
السوق اه ولعل المراد بالمساطب الدكك التي تبقى الى جانب الابواب وامام الخوانيت السادس
ابن رشد أفنية الدور المتصلة بالطريق يستعك لارباب الدور كالأملالك المحوزة فاذا كان
لقوم فناء وغابوا فالتخذ مقبرة فن حقه ان يعودوا الى الاتقاع بهم للرعى فيها اذا قدموا الا ان
مالكا كره لهم درسها اذا كانت جديدة مسغة لم تدرس ولم تعرف لقوله صلى الله عليه وسلم لان
يشي احدكم على الرضف خيره من ان يشي على قبر اخيه وقوله الميت يؤذيه في قبره ما يؤذيه
في قبته فلو كانت من الاملاك المحوزة ودفن فيم انغير اذهم كان من حقهم نبشها وتحويلهم
الى مقبرة المسلمين (وقضى بفناء الدور للسابق) اليه من الباعة للبيع الخفيف ان نازعه لاحق
له واختلاف اذا قام منه ناويا للعود اليه فبقعه غيره اليه فقبل الاول احق به حتى يقضى غرضه
وقيل هو وغيره سواء فن سبق اليه فهو أولى به وفي الشامل وللبيعة وغيرهم الجلوس فيما خفف
والسابق احق من غيره كسجده ويسقط حقه ان قام لابنية عوده والافقولان ونحوه في
التوضيح وذكر غ قولين فمن قام من الباعة من المجلس ناويا للرجوع اليه في غدة فكي
الماوردي عن مالك رضي الله تعالى عنه انه احق به حتى يتم غرضه وقيل هو وغيره سواء فن سبق
فهو أولى به وهذا الذي اختصر المصنف عليه حيث قال وقضى للسابق وشبهه في القضاء للسابق
فقال (كسجد) فيه قضى به لمن سبق بالجلوس به (فروع الاول) العوفي من وضع مسجد شيئا
لجربه كقرونة حتى ياتي اليه للصلاة به يتخرج على ان التججير بعد احياء الخط سياقي في الاحياء
انه ليس بالاحياء ونص في المدخل على انه لا يستحق السابق الى المسجد بارسال مجادته اليه
وانه غاصب لذلك المحل قال في فصل اللباس في ذم الطول والتوسيع فيه ان احدثهم اذا كان
في الصلاة فان ضم ثوبه وقع في النهي الوارد عنه وان لم يضعه أقرش على الارض وامسك
به مكانا ليس له ان يمسه لانه ليس له في المسجد الاموضع قيامه وسجوده وجلوسه وما زاد على
ذلك فلسا للمسلمين فاذا بسط شيئا يصلي عليه احتاج ان يبسط شيئا كبيرا السعة ثوبه فيمسك به
موضع رجلين أو أكثر فان هابه الناس لكبركه وثوبه وتباعدا منه ولم يأمرهم بالقرب منه
فمسك ما هو أكثر من ذلك فان بعث مجادته الى المسجد في أول الوقت أو قبيله ففرشت فيه
وتأخر الى ان يملى المسجد بالناس ثم يأتي بخطى رقابهم فيقع في محذورات جملة منها غصبه
ذلك الموضع الذي فرشت به المجادة لانه ليس له حجره وامن لاحد فيه الاموضع صلاته ومن
سبق فهو أولى ولم أعلم احدا قال ان السبق للمجدات وانما هو لبني آدم فوقع في الغصب لئله
السابق الى ذلك المكان ومنها خطى رقاب المسلمين وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من خطى
رقاب الناس يوم الجمعة اتخذ جبر الى جهنم رواء الامام احمد وقال عليه الصلاة والسلام

(قوله فالتخذ) بضم التاء
وكسر الخاء المجهمة (قوله
الرضف) بفتح الراء وسكون
الضاد المجهمة اي الخجارة
المصماة (قوله وقوله) أي
النبي صلى الله عليه وسلم
(قوله فلو كانت) أي
المقبرة (قوله وتحويلهم)
أي الاموات (قوله من
الباعة) بيان السابق
(قوله واختلاف) بضم التاء
(قوله قام) أي السابق
(قوله أي القضاء) قوله
السه (أي القضاء) قوله
فسبقه (أي السابق) قوله
به (أي القضاء) (قوله هو)
أي الاول (قوله حقه) أي
السابق (قوله ان قام) أي
السابق (قوله عوده) أي
السابق (قوله والا) أي وان
قام بنية عوده اليه فسبقه
غيره اليه (قوله به) أي
المسجد (قوله التججير)
أي تحويلهم الموات باحجاز
بلا بئنا (قوله بعد) بضم
المشاققة وفتح العين
وشد الدال (قوله أنه) أي
التججير (قوله أنه) اي
الضم

(قوله انه) أى من وضع تحفورة في موضع من المسجد (قوله بذلك) أى الوضع (قوله فانه) أى القرطبي (قوله بذكر) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله الامر) بعد الهمز وكسر الميم (قوله بروى) بضم فكسر (قوله فيجلس) أى الغلام (قوله فيه) أى المجلس (قوله فاذا جاءه) أى ابن سيرين (قوله قام) أى الغلام (قوله منه) أى المجلس (قوله ثم قال) أى القرطبي (قوله من ارسل بساطا او سجادة تبسطه في موضع من المسجد) ٣٢٨ أى فهو أحق به (قوله ونقله) أى كلام القرطبي (قوله لمحتجابه) أى على جواز

من تخلف رقبته أخيه جعله الله جسرا رواه الامام احمد وظاهر كلام القرطبي في تفسيره في سورة المجادلة انه يستحق المسبق بذلك فانه قال اذا امر انسان انسانا أن يكر الى الجامع فمأخذة مكانا يقعد فيه فاذا جاء الامر يقوم له منه المأمور ويعقد الامر فيه فلا يكره لما روى ان ابن سيرين كان يرسل غلامه الى مجلس له يوم الجمعة فيجلس فيه فاذا جاء قام له منه ثم قال وعلى هذا من ارسل بساطا أو سجادة لتبسط له في موضع من المسجد ٨ ونقله ابن فرحون في تاريخ المدينة محتجابه الخط وتخريجه ارسال سجادة على ارسال الغلام غير ظاهر فالصواب ما تقدم عن صاحب المدخل من ان السبق بالقرش لا يعتبر الثاني القرطبي اذا قعد انسان في المسجد فلا يجوز لغيره ان يقعه ويجلس في مكانه الثالث القرطبي اذا قام القاعد في مكان من المسجد ليجلس غيره فيه فان كان الموضوع الذي قام اليه مثل الاول في القضية لم يكره قيامه والاكره لا يثارده غيره في عمل الآخرة الرابع ابن فرحون يذنب للقاضي والعالم والمفتي اتخاذ موضع من المسجد للجلوس فيه حتى ينتهي اليهم من ارادهم وفي المدارك ان الامام مالكا رضى الله تعالى عنه كان له موضع يجلس فيه من مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وهو مكان الامام عمر ابن الخطاب رضى الله تعالى عنه وهو المكان الذي كان يوضع فيه قرآن النبي صلى الله عليه وسلم اذا اذاع فكف الغلام في اقليد التقليد لابن أبي جرة رضى الله تعالى عنه ان اتخاذ العلماء المساطب والمنابر في المسجد للتعليم والتبليغ كبر جائز وهم أحق به واقرار العلماء ما في جوامع مصر من ذلك دليل على جوازه وأما الموضوع لطلب الاجرة كعلى القرآن فلا حق فيمنعني ازالته والله اعلم السادس اذا جلس انسان في موضع من المسجد ثم قام لقضاء حاجته أو تجديد وضوء ثم رجع اليه فهو أحق به لقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع اليه فهو أحق به السابع اذا عرف موضع من المسجد يجلس انسان فيه لتعليم علم أو فتيا وسبقه غيره اليه في يوم فقال الامام مالك رضى الله تعالى عنه من عرف بالموضع أحق به وقال الجمهور هو أحق به استحسانا لا وجوباً ولعله مراد مالك رضى الله تعالى عنه (و) قضى على جار (بسد كوة) بفتح الكاف في الاشهر وضوها وشدا الواو أى طائفة (فتحت) بضم فكسر أى أحدث قصها ويشرف منها على جارة (و) (أريد) بضم فكسر (سد) بفتح السين المهملة وشدا الدال كذلك ممنونا (خلفها) أى داخلها من ناحية من قصها وابقاؤها مقنوعة من ناحية جارة ولم يرضه اذ لا يكتفى ذلك عند الامام مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهم اذ لا زريعة الى ادعاء فتحها في المستقبل قدمها واستدل عليه بقصها من جهة جارة ومفهوم فتحت ان القديمة لا يقضى بسدها وهو كذلك على المشهور في المدونة ومن فتح في بداره كوة أو بابا يضر بجاره في الاشراف

الارسال والاحقية (قوله غير ظاهر) خبر يخبر بوجه (قوله من ان السبق الخ) بيان ما (قوله اقليد) بكسر الهمز وسكون القاف اصله برة بضم الموحدة وخفة الراء أى حلقة تجعل في انتف الناقة الخزومة ويربط بها حبل فتساق به فهي قرية تشبه التقليد بناقة في الارتكاب على سبيل المكنية وهذا قبيل العلية (قوله وهم) أى العلماء (قوله واقرار العلماء الخ) لاحاجة اليه بعد ثبوت اتخاذ النبي صلى الله عليه وسلم وانطلاق الراشدين المنبر لتلبية الجمعة في المسجد النبوي والمكي واستقراره الى الآن (قوله من ذلك) أى المتابر والمساطب بيان ما (قوله فلا حق) أى محدث وبدعة (قوله ولعله) أى الاستحسان (قوله ويشرف) بضم فسكون ففتح أى يطلع (قوله منها) أى الكوة والجله حال (قوله

كذلك) أى السين في الاهمال (قوله اذا لا يكتفى ذلك) أى سد خلفها على القضاء بسدها كلها (قوله اذا ذلك) أى سد خلفها وابقاؤها مقنوعة من ناحية الجار الخ علة عدم كفايته (قوله ذريعة) أى وسيلة (قوله في المدونة) خبر مقدم (قوله يضر) أى المفتوح كوة كان أو بابا (قوله الاشراف) أى الاطلاع

(قوله عليه) أي الجار (قوله منه) أي المفتوح (قوله منع) بضم فكسر (قوله فلا يمنع) بضم الياء (قوله يفتي) بضم الياء (قوله) وان رضى) أي الجاران (قوله بذلك) أي التوكيد (قوله وهو) أي ما أفتى به بعض الفقهاء (قوله جبر المحدث) أي بفتح الدال من الحذف والايصال والاصل عليه أي ان رضى بالاحداث عليه ما يشرف به عليه (قوله أي محدث البنيان) فيه ان المتكسف المحدث عليه لا المحدث (قوله طول المدة) أي بعد الاحداث والمحدث عليه ما كت بالاعدد كعشرين سنين (قوله لانه) أي المشرف أقدم (قوله الثاني) أي المحدث عليه (قوله مدة حياة) ٣٢٩ (الضرر) أي عشرين سنين عند

ابن القاسم بالامتناع من التكلم وبه القضاء (قوله وقوى) بفتح القاف والواو مثقلا (قوله التطوع) فاعل يجب (قوله من جهة الاطلاع على العورات) حمله يجب واضافه اليان (قوله أوكد) أي أقوى خبر التحفظ (قوله بسدها) أي الكوة (قوله وهو) أي القضاء بسدها الخ حال (قوله بقرها) أي الكوة من رؤس الناس (قوله في المدونة الخ) حمله مقيد الخ (قوله ومن رفع بنيانه) أي على بناءه جاره (قوله كوي) بضم الكاف وفتح الواو جمع كوة (قوله يشرف) بضم فسكون فكسر (قوله منها) أي الكوي (قوله منع) بضم فكسر (قوله فان نظر) أي الواقف على السرير (قوله والا) أي وان لم ينظر الواقف

عليه منه منع فاما كوة قديمة أو باب قديم لا منقعة له فيه وفيه مضرة على جاره فلا يمنع منه أبو الحسن الكوة بفتح الكاف وضمها والفتح أشهر وهي عبارة عن الطاق ابن يونس رأيت بعض فقهاء ثانياً يفتي ويستحسن ان لا يمنع من التوكيد وان كانت قديمة وان رضى بذلك فلا يتر كالر ضاهما بالايصال لهما وهو خلاف المنصوص والصواب جبر المحدث على السر على نفسه أي محدث البنيان أبو الحسن القدم طول المدة لانه أقدم من جاره وفي تضمين الصنيع القديم اما سكوت الثاني مدة حياة الضرر أو التقسيم على بنائه وافتى ابن عرفة بسده الكوة القديمة وقوى ابن عبد التورق ماويه بسدها ولكن مذهب المدونة عدم القضاء بسدها وان كان فيها ضرر على الجار ابن يونس وهو المنصوص ابن فرحون وهو المشهور ابن الهندي اذا كان للرجل كوة قديمة يشرف منها على جاره فلا قيام للجار فيها ويجب في التحفظ بالدين التطوع بقلعها من جهة الاطلاع على العورات والتحفظ بالدين أو كد من حكم السلطان (تنبيهات) الاول أطلق المصنف القضاء بسدها وهو مقيد بقرها بحيث يمكن التطلع منها بالا تكلف في المدونة ومن رفع بناءه وفتح كوي يشرف منها على جاره منع وكتب عمر رضى الله تعالى عنه في هذا ان يوقف على سرير فان نظر الى ما في دار جاره منع والا فلا يمنع وقال مالك رضى الله تعالى عنه يمنع من ذلك ما فيه ضرر وأما ما لا ينال النظر منه لا يتكاف فلا يمنع عياض المراد بالسرير السرير المعروف ومثله الكرسي وشبهه لا السلام لان في وضعه اذى والصعود عليه تكلف لا يفعل الا لهم ولا يسهل صعوده لكل أحد ومعنى قوله ان نظر الخ أي اطلع من الكوة واستبان منها من دار الاخر الوجود فان لم يستبين الوجود فليس ذلك ضرراً أبو الحسن قول مالك يمنع من ذلك ما فيه ضرر أي سواء كان سريراً أو غيره الثاني ابن ناجي ظاهر قول الرسالة فلا يفعل ما يضر بجاره ومن فتح كوة قريبة يكسب جاره منها وان كان يشرف منها على بستان جاره فانه يمنع وهو أحد نقلي ابن الحاج في نوازل قال ولا خلاف ان له ان يطلع على المزارع الثالث المستند الى ما يسد بالحكم تزال شواهد قطع عتبة الباب لان ان تركت وطال الزمان ونسي الامر كانت حجة للمحدث على انه انما غلقه ليعيده متى شاء وحكى ابن رشد في كنية قطع ضرر الاطلاع قولين أحدهما وجوب الحكم بسده وازالة أثره خوف دعوى قدمه لسمع اشهب الثاني عدم وجوب بسده والاكتفاء بجعل ما يستتره امامه قاله ابن الماجشون المتبني اذا حكم بسده الباب ازيلت اعنابه وعضائده حتى لا يبقى له أثر فانه معنون

٤٢ منج ت على السرير الى ما في دار جاره (قوله يمنع) بضم الياء (قوله ينال) بضم الياء أي يدرك (قوله لان في وضعه) أي السلم (قوله عليه) أي السلم (قوله لا يفعل) بضم الياء (قوله أو غيره) أي السرير شمل السلم وليس بمراد لما تقدم (قوله من فتح كوة الخ) بيان ما (قوله وهو) أي منع ما يشرف على بستان الجار (قوله نقلي) بفتح اللام مثني نقل بالنون لاضافته (قوله قال) أي ابن الحاج (قوله لانها) أي العتبة (قوله ان تركت) أي لم تقطع (قوله ونسي) بضم فكسر (قوله كانت) أي العتبة (قوله امامه) بفتح الهمز (قوله عضائده) بفتح عضة أي جوانبه

(قوله من اطلاع الخ) بيان ضررا (قوله جدارة) أي غيره (قوله من الاحداث) بفتح الهمز بجمع حدث (قوله وعلم) أي جاره
(قوله عشرة أعوام) تنازع فيه ينكر ويعارض (قوله بلا عذر الخ) تنازع فيه يعارض وينكر (قوله بعدها) أي عشرة
الاعوام (قوله هذا) أي سقوط ٣٣٠ القيام بسكوت عشرة الأعوام بلا مانع منه (قوله سكوت عشرين سنة) أي

الرابع ابن فرحون من أحدث ضررا على غيره من اطلاع أو خروج له من حاضن قرب
جداره أو غيرها من الاحداث المضرة وعلم بذلك ولم ينكره ولم يعارض فيه عشرة أعوام ونحوها
بلا عذر مانع من القيام فلا قيام له بعدها وهو كالاستحقاق هذا مذهب ابن القاسم وقال أصبغ
لا ينقطع القيام في احداث الضرر الا بعد سكوت عشرين سنة ونحوها وبالاول القضاء ابن
رشد اختلاف في حيازة الضرر المحدث فقبل لا يحاز اصله واليه ذهب ابن حبيب وقيل يحاز
بما تحاز به الاملاك عشرة أعوام ونحوها قاله أصبغ وقال أيضا لا يحاز الا بعشرين سنة ونحوها
وكان ابن زرب يستحسن فيه خمسة عشر عاما وروى عن ابن المباحثون وقال سحنون
يحاز بربع سنين لان الجار قديمتا قل عن جاره في نحو السنتين وقيل ان كان ضرره بعد
واحد فهو الذي يحاز بالسكوت وان كان يتزايد كالطموح الى جانب الحائط فلا يحاز وبالله
التوفيق الخامس من أحدث عليه ضرر في ملكه فباعه بعد علمه فهل يقتل للمشتري ما كان
للبيع ام لا قولان وقيل يفرق بين كون يبيعه بعد خصامه والمشتري القيام وكونه قبله
فلا قيام له وعلى هذا اقتصر في الشامل فقتل وحل مباح محل بائع خاصم وباع قبل الحكم
لا قبل قيامه (و) قضى يمنع احداث ذي (دخان حكما) بشد الميم وفرن ومطبخ ومجبرة
ومجبرة (و) قضى يمنع احداث ذي (رائحة) كدباغ (ومذبح ومسحط ومراصض
البساطي ان قلت ما الفرق بين الرائحة والدخان والكل دخان ومشعوم قلت الفرق انه
عنى بالدخان المحسوس بالبصر وبالرائحة المحسوس بالشم وان كان الكل دخانا والدخان ينضر
غير الشم كنسويد الثياب والخيطن وشبهها (و) قضى يمنع احداث (أند) بفتح الهمز
والدال المهملة وسكون النون أي موضع لدرس الزرع وتذيته (قبيل) بكسر القاف وفتح
الموحدة أي مقابل باب (بيت) الحط لامة فهو لقبيل وكذا احداثه جنب بيت من أي جهة
والجنان كالبيت نقله ابن فرحون وغيره * (تنبيه) ابن الهندي ان قام رجل على جاره في شئ
اراد احداثا وادعى انه يضربه وشهدت بيته بأنه يضربه باطلاع أو غيره فلا يمنع جاره من عمل
ما اراده واذا تم عمله وثبت الضرر قضى عليه بهدمه اذا طلبه جاره ولم يكن له مدفع (و) قضى
بمنع احداث كل شئ (مضر بجدار) بخاره خوف سقوطه او هدمه أو تخشيمه كطاحون
ومراصض ومدق (و) يمنع احداث (اصطبل) بكسر الهمز وسكون الصاد المهملة وفتح الطاء
كذلك وسكون الموحدة أي محمي معرب معناه بيت الخيل ونحوها صاحب المقيد تابعه لابن
قتوح يمنع من احداث اصطبل عنديت جاره اضربه يول الدواب وزيلها وحركتها بالليل
والنهار المانعة من النوم واعترض بأنه مستغنى عنه لانه ان كان منه للرائحة فقد دخل في قوله
ورائحة كدباغ وان كان لا ضراره بالخيطن فقد دخل في قوله ومضر بجدار وان كان للتضرر
بالصوت فسيأتي ما يفي عنه من قوله وصوت ككمدوا يجب عليه ان كان النص على مانع عليه
المتقدمون (أو) احداث (حانوت) بجماع مهملة وضم النون آخره مثناة فوق أي محل معد

بلا مانع (قوله وبالاول)
أي قول ابن القاسم (قوله
اختلاف) بضم التاء (قوله
المحدث) بفتح الدال (قوله
عشرة أعوام) بيان ما تحاز به
الاملاك (قوله وقال) أي
أصبغ (قوله فيه) أي
حوز الضرر (قوله روى)
بضم فكسر أي حوز
بضمه عشرة عاما (قوله
أحدث) بضم فسكون
فكسر (قوله علمه) أي
بالضرب (قوله يفرق) بضم
فسكون ففتح (قوله وفرن
الخ) بيان ما يدخل بالكاف
(قوله كريمة) حذف لعله
(قوله ومذبح الخ) بيان
ما يدخل بالكاف (قوله
وان كان الكل دخانا) جال
(قوله والجنان) أي
البساتين (قوله اراد) أي
جاره (قوله وادعى) أي
الرجل القائم (قوله انه)
أي الشئ الذي اراد جاره
احداثه (قوله فلا يمنع)
بضم الباء (قوله قضى)
بضم فكسر (قوله طلبه)
أي الهدم (قوله) أي
المحدث (قوله وهنه) بفتح
الواو والهاء أي ضعفه
(قوله كذلك) أي الصاد

في الابهال (قوله عرب) بضم ففتح مثقلا أي استعملته العرب فيما وضع هو له في العجمة (قوله يمنع) لادامة
بضم الباء (قوله واعترض) بضم التاء أي ذكر الاصطبل (قوله بانه) أي الاصطبل (قوله بانه) أي المنصف (قوله محل) جنس

(قوله لادامة الجالوس به) فصل مخرج المحل المعد الجالوس في بعض الاوقات (قوله شهادة) أي من عدلين بين المتعاملين كما في بلاد المغرب (قوله لقوله في مقابله وباب بسكة نفذت) على محمول على السكة النافذة (قوله الاباياتكيب) مفهومه انه ان لم يسكب يمنع في السكة غير النافذة (قوله لانه) أي الاباياتكيب (قوله في غير النافذة) أي والمنع هنا غير المنكيب في غير النافذة فهو عين مفهوم الاباياتكيب والتعليل لان ما هنا مستغنى عنه بمفهوم الخ (قوله في آخر كتاب القسم) خبر التفصيل (قوله من المدونة) بيان كتاب القسم (قوله ذلك) أي فتح باب أو حانوت مقابل باب جاره ٣٣١ (قوله تفصيل) أي بين تنكيبه وعدمه وكون السكة

واسعة وعدمه (قوله بين) بكسر الميم مثقلة (قوله وكشفة) عطف على ضرب (قوله فاجاب) أي ابن رشد (قوله وصفت) بفتح التاء (قوله فيؤمر) أي ذوالباب والحانوتين (قوله ذلك) أي التنكيب (قوله اليه) أي التنكيب (قوله ترك) بضم فس كسر (قوله ولا يحكم) بضم الياء وفتح الكاف (قوله عليه) أي ذى الباب والحانوتين (قوله بغلقها) أي الباب والحانوتين (قوله جواب ابن رشد) بفتح فس كسر أي (قوله المصنف ونحوه) جواب ابن رشد (قوله وهو) أي التسوية بينهما وذكره لئلا يخلو خبره (قوله في الرواية) خبر مقدم (قوله فيها) أي الباب والحانوت (قوله واحد) خبر ان (قوله أي الخلاف فيها) (قوله على المدونة) مسألة

لادامة الجالوس به ليسع أو صنعة أو شهادة (قبالة) بكسر القاف فوحدة أي مقابل (باب) لدار غ كذا هو في كثير من النسخ معطوفاً وباء ولم أقف على نص في احد ان اصطلح في قبالة الباب وفي بعض النسخ وحانوت بالواو معطوفاً على دخان وعلى كل حال فكلما هنا محمول على السكة غير النافذة لقوله في مقابله وباب بسكة نفذت على ان ما هنا مستغنى عنه بمفهوم قوله آخر الاباياتكيب لانه في غير النافذة والتفصيل الذي ذكره في آخر كتاب القسم من المدونة ابن رشد يتحصل في فتح الرجل باباً وحانوتاً في مقابلة باب جار في السكة النافذة ثلاثة أقوال أحدها انه ذلك جملة من غير تفصيل قاله ابن القاسم في المدونة واشتهر في العتبية ثانياً ليس لذلك جملة الا ان تنكيبه قاله محضون ثالثها انه ذلك ان كانت السكة واسعة قاله ابن وهب في العتبية والواسعة سبعة أذرع وستل ابن رشد عن رجلين متجاورين بينهما رواق نافذ فحدث أحدهما في داره باباً وحانوتين يقابل باب دار جاره ولا يخرج أحدهما من داره ولا يدخل الأعلى نظراً من الذين يجلسون في الحانوتين المذكورين لعمل صناعتهم وذلك ضرب بين يثبته صاحب الدار وكشفة لعباله فاجاب اذا كان الامر على ما وصفت فيؤمر ان يسكب باباً وحانوته عن مقابله باب جاره فان لم يقدر على ذلك ولا وجد اليه سبيلاً ترك ولا يحكم عليه بغلقها اهـ وقوله ابن عرفة الخط هذا اقتضى التسوية بين الحانوت والباب وهو الذي حكاه ابن رشد في كتاب السلطان وأفتى به ابن عرفة البرزلي في الرواية التسوية بين الحانوت والباب وان اختلفا فيهما واحد حكاه ابن رشد في كتاب السلطان ورأيت في التعليقة المنسوبة للمازدي على المدونة عن السيوري وغيره من القرويين ان الحانوت أشد ضرراً من الباب ملازمة الجالوس فيه وأنه يمنع بكل حال ووقعت بتونس وأفتى ابن عرفة بالتسوية والصواب ما قاله بعض القرويين (و) قضى (يقطع ما أضر من) أغصان (شجرة بجدار) الجار (ان تجددت) أي حدثت الشجرة بعد الجدار انقفاً (والا) أي وان لم تجددت ان تقدمت على بناء الجدار (ففي) القضاء بقطع اغصانها التي أضرت بالجدار الحادث عليها وعدمه (قولان) مطرف يقضى به وبه قال بجاعة واستظهره في البيان وقال ابن الماجشون لا يقضى به لان باقي الجدار دخل على ذلك وتعدي على حريمها وأما أصلها فقال مطرف ان كان على حال ما عليه اليوم من انبساطه فلا يقطع قاله ت ابن عرفة ابن رشد ان كانت الشجرة قديمة قبل الجدار فليس الجدار قلعها ولو أضرت بجداره وفي قطعه ما أضر به

التعليقة (قوله ان الحانوت الخ) سدت مسامعهم رأيت (قوله وانه) أي الحانوت (قوله يمنع) بضم الياء (قوله وقعت) أي المسئلة (قوله بالتسوية) أي بين الباب والحانوت (قوله يقضى) بضم الياء وفتح الضاد المججمة (قوله به) أي قطع الاغصان المضرة بالجدار الحادث عليها (قوله وبه) أي القضاء بقطعها أصلاً قال (قوله واستظهره) أي القضاء به (قوله ذلك) أي طول الاغصان واضرارها بالجدار (قوله وتعدي) أي الباني (قوله على حريمها) أي الشجرة (قوله وأما أصلها) أي الشجرة المضرة بجدار الجار (قوله من انبساطه) بيان ما (قوله وفي قطعه) أي الجار (قوله به) أي الجدار

(قوله من أغصانها) بيان ما (قوله لانه) أي الباني الخ علة عدم قطع أغصانها (قوله هذا) أي طول أغصانها (قوله حاز) أي الباني (قوله ذلك) أي محل بناءه (قوله والاول) أي القطع (قوله ولومنع) أي ما أحدثه الجار (قوله الثلاثة) أي الشمس والضوء والريح معاً عن جاره (قوله فسدت) بفتحات منقل الدال (قوله عليه) أي جاره (قوله وكواها) أي غرفه (قوله ومنع) أي البناء المرتفع (قوله في حجرته) أي جاره ٣٣٢ (قوله له) أي بيت جاره (قوله فلا يمنع) بضم الياء جواب من رفع (قوله يمنع) بضم الياء (قوله يحتمل الخلاف) أي

من أغصانها قولاً أصبح مع مطرف وابن الماجشون لانه علم ان هذا يكون من حال الشجرة فقد جاز ذلك من حرهما والاول اظهر واختاره ابن حبيب وان أحدث الجار مانع الضوء والشمس أو الريح عن جاره (لا) يقضي بالالتصيق (مانع ضوء) عن جاره (و) لا بإزالة مانع شعاع (شمس) عنه (و) لا مانع (رياح) عنه وظاهره ولومنع الثلاثة وهو نحو قول المدونة ومن رفع بنيانه فسدت على دار جاره كواها وأطلب عليه أبواب غرفه وكواها ومنع الشمس ان تقع في حجرته ومنع الهواء ان يدخله فلا يمنع وظاهرها كالصنف وان قصد ضرر جاره وقول ابن نافع يمنع من رفعه المضردون منقعة يحتمل الخلاف والتقييد قاله تنطقي قوله ابن نافع لعله ابن كنانة اذ هو المفصل واما ابن نافع فالتنع عنه مطلقاً كذا في التوضيح وابن عرفة وغير واحد الخط هذا هو المشهور واما احداث ما ينقص الغلة فلا يمنع اتفاقاً كاحداث قرن قرب قرن وسام قرب ساجم قاله في معين الحكام والتبصرة (الا) مانع شمس ورياح (لاندر) بفتح الهمزة والدال أي عنه فيبقى بمنعه عند ابن القاسم ومن وافقه الباجي من كانت له أرض ملاصقة اندر غيره واداد ان يبنى فيها ما يمنع الريح عن الاندرو يقطع منفعته فقال مطرف وابن الماجشون لا يمنع وروى عن ابن القاسم انه يمنع مما يضرب بجاره في قطع مرافق الاندرو الذي تقادم زاد ابن يونس والاندرو كالآنية فلا يجوز لاحد التصيق فيها ولا قطع منافعها وقاله ابن نافع العتيبي وهو الصواب انتهى موافق وعطف بالجر على مانع فقال (و) لا يقضي بمنع زيادة (علو) بضم الهمزة المهملة واللام وشد الواو أي رفع واطالة (بناء) على بناء جاره وان أشرف عليه فم يمنع من التطلع عليه والاضرابه وظاهره ولو كان ذوالعلو ذمياً ابن عرفة قول الطرطوشي يمنع من أعلا بنائهم أي الذميين على بناء المسلمين وفي المساواة قولان ولو اشتروها عالية أقرروا وانما نقله عن الشافعية كالمصوب له (و) لا يمنع من (صوت ككمد) بفتح الكاف وسكون الميم أي دف القماش ليحسن وادخلت الكاف القصير والندف وصنع الحديد وشجر الخشب وتجربة الآلات البابحة وتعليم الانعام والصبيان واتخاذ السمان والعصافير والجام الهذاري وظاهره ولو اشتد ودام وفي خلافه قاله عيب ونصه ابن عرفة في خبر صوت الحركات طرق في الجموعة وروى ابن القاسم من أحدث ربحي تضر بجاره منع الباجي أما الرحي فان ثبت انها تضر بجدران الجار منع منها واما صوتها فقال مطرف وابن الماجشون في الغسال والضراب يؤدي جاره وقع صوته انه لا يمنع ويحتمل رواية ابن القاسم الخلاف لانه لم يميز وجه الضرب الذي يمنع منه وجه الاول انما ذلك في الصوت الضعيف الذي ليس له كبير مضرة او ما لا يستدام وأما ما كان صوتاً شديداً مستداماً كالكمادين والقصارين والرحي ذات الصوت الشديد فانه ضروري يمنع منه كالراثة

(قوله يحتمل الخلاف) أي للمدونة الخ خبر قول ابن نافع (قوله والتقييد) أي للمدونة بعدم قصده ضرر جاره (قوله هذا) أي عدم القضاء بمانع الضوء أو الشمس أو الريح (قوله وأراد) أي ذوالارض (قوله فيها) أي أرضه (قوله لا يمنع) بضم الياء أي من احداث ما يمنع منقعة الاندرو (قوله وروى) بضم فكسر (قوله لانه) أي ذوالارض (قوله يمنع) بضم الياء (قوله فيها) أي الانادر (قوله منافعها) أي الانادر (قوله وهو) أي منع قطع منافعها (قوله يمنعون) بضم الياء أي الذميين (قوله وفي المساواة) أي لبنائهم بيناه المسلمين (قوله ولو اشتروها) أي الذميين الابنية (قوله عالية) أي على بناء المسلمين (قوله أقرروا) بضم فكسر فضم مثقلاً (قوله انما نقله) أي الطرطوشي القول المذكور الخ خبر قول المضاف لفاعله وجهه يمنعون الى أقرروا

منعوله (قوله كالمصوب) بكسر الواو ومنقلاً (قوله له) أي ما نقله عن الشافعية (قوله ولو اشتد ودام) ولم أي صوت ككمد (قوله في ضرر الخ) خبر مقدم (قوله منع) بضم فكسر أي من احداث الرحي جواب من (قوله واما صوتها) أي الرحي (قوله وقع) فاعل يؤتى (قوله لانه) أي الغسال والضراب الخ منقول قال (قوله الخلاف) أي لقول مطرف وابن الماجشون (قوله لانه) أي ابن القاسم (قوله ووجه الاول) أي عدم المنع (قوله انما ذاك) أي عدم المنع

(قوله لبرد) بضم الموحدة وسكون الراء علم شخص (قوله هذا القارئ) أي الذي رفع صوته بقراءته في تجمعه ليلا بالمسجد وهو عمر بن عبد العزيز فخلط على سعيد قراءته في تجمعه سرا به (قوله عني فقد أداني) أي برفع صوته بقراءته (قوله فقرا) أي عمر (قوله فسكت برد) أي عن طرده عمر لما به لانه أمير المؤمنين (قوله ويحك) كلمة رضا (قوله فقال) أي برد (قوله) أي سعيد أي لما كرر سعيد امره بطرد القارئ (قوله ذلك) أي التراجع بين سعيد وبرد في شأنه ٣٣٣ (قوله فآخذ) أي عمر (قوله ولم ينته)

أي سعيد أي لم يكف عن
الامر بالطرد (قوله لمكانه)
أي علوشان عمر (قوله من
الخلافه) أي بسببها جعله
الانتباه (قوله لجزائه) أي
عظم سعيد علة عدم انتباهه
عن الامر بالطرد (قوله قوته)
بفتح الواو منفلا (قوله وقلة)
أي عدم (قوله مبالاة) أي
سعيد (قوله من قوله) أي
سعيد اطرد هذا القارئ
عني فقد أداني (قوله لفضله)
أي عمر (قوله وانقياده) أي
عمر (قوله في الزمن الاول)
أي زمن التابعين الذين
ادركهم الامام مالك رضي
الله تعالى عنهم (قوله بقيام)
مسلة يتواعدون (قوله
تسمع) بضم التاء (قوله به)
أي قول مالك كان الناس
(قوله به الحكاية) أي
المروية عن سعيد (قوله
بين) بكسر المثناة مشغلة
(قوله من رفع صوته) بيان
ما (قوله لتساوي الناس في)
المسجد علة بخلاف (قوله
وجب) أي ثبت (قوله في)
انه أي الشأن (قوله

ولم يحك الصقلي غير نقل ابن حبيب عن الاخوين ولم يقيد بشئ ابن رشد ضير الاصوات
كالحدا والكد والنداف حكى ابن حبيب أنه لا يمنع ورواه مطرف وذهب بعض الفقهاء
المتأخرين الى منع ضرر الصوت واحتج بقول سعيد بن المسيب لبرد اطرد هذا القارئ عني فقد
آذاني ابن عرفة سمع انهب كان عمر بن عبد العزيز حسن الصوت ويخرج في آخر الليل يصلي في
المسجد فقرا جهر ا فقال سعيد بن المسيب لبرد اطرد هذا القارئ عني فقد آذاني فسكت برد
فقال سعيد ويحك يا برد اطرد هذا القارئ عني فقد آذاني فقال له ان المسجد ليس لنا خاصة
انما هو للناس فسمع ذلك عمر فآخذ عليه وتخي ابن رشد امر سعيد بطرد القارئ عنه يريد به من
جواره الامن المسجد بجملة ولم ينته لمكانه من الخلافه لجزائه وقوته في الحق وقلة مبالاة بالاعة
ولم يأت عمر رضي الله تعالى عنه من قوله لفضله وانقياده للحق ابن عرفة انظر هذا مراع قول
مالك كان الناس في الزمن الاول يتواعدون لقيامهم لاسفارهم بقيام القراء بالمسجد بالاسفار
تسمع أصواتهم من كل منزل واستدل به ابن عات على جواز رفع الصوت بالذكرك في المساجد
وقال ابن رشد استدل بعض الشيوخ بهذه الحكاية على ان الاصوات من الضرر الذي يجب
الحكم بازائه على الجار يقطعه عن جاره كالحدا دين والكد دين والنداف دين وشبيه ذلك وليس
بدليل بين لان ما يقع على الرجل في داره مما ينادى به جاره بخلاف ما يقع في المسجد من رفع صوته
لتساوي الناس في المسجد ولورفع رجل في داره صوته بالقراءة فليأوجبه بلامه منه وهو الرواية
منصوصة في انه ليس للرجل منع جارا لحداد من ضرب الحد يد في داره وان أضرب به قلت وقال
في رسم المكاتب من سماع عيسى رأيت لابن دحون لم يختلف في الكداد والطمح انهما لا يعتجان
وان كان محدثا يضر باسماع الجيران فان اضرب بالبناء منع التبعلي في ثمانية ابي زيد عن مطرف
سألت مالك كارضى الله تعالى عنه الحداد جارا الرجل يعمل في بيته وليس بينهما الا حائط يضرب
الحد يد الليل والنهار فيؤذي جاره فيقول لا أقدر ان انام فهل يمنع من ذلك قال لا هيذا رجل
يعمل لمعاشه لا يريد بذلك الضرر ابن عتاب تنازع شيوخنا قديما وحديثا فيمن يعمل في داره دوى
وشبهها بماله دوى أو صوت يضرب به جاره كالحدا وشبهه فقال بعضهم يمنع اذا عمل في الليل
والنهار وقال طائفة لا يمنع وقال أصبغ اتفق شيوخنا على منعه بالليل لمن أضرب بخاره ولا يمنع
بالنهار وقاله ابن عبيد ربه وقال أبو بكر بن عبد الرحمن ان اجتمع ضرران اسقط الاكثر ومنع
الرجل من الاتساع بماله ومنعته أشد ضررا من التأذي يدوى ما يصنع ابن عتاب الذي أقوله
واتقلده من مذهب مالك رضي الله تعالى عنه ان جميع ما يضرب الجار بحجب قطعه الارتفاع البناء
الماتع من الریح وضوء الشمس وما في معناه من افلا يقطع على مذهب ابن القاسم الا ان ثبت

يختلف (بضم البناء وفتح اللام (قوله وان كان) أي صوتهم ما (قوله فخذنا) بفتح الدال (قوله بالتساع) بفتح الهمز (قوله فان اضرب)
أي الكمد والطمح (قوله منع) بضم فكسر (قوله في ثمانية) خبر مقدم (قوله فيقول) أي جارا الحداد (قوله يمنع) بضم الياء
أي الحداد (قوله من ذلك) أي ضرب الحد يد (قوله قال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله لا) أي لا يمنع من ذلك (قوله عماله
دوى الخ) بيان لشبهها (قوله اسقط) بضم الهمز (قوله ومنع) بفتح فسكون (قوله وصنعتة) أي تركها (قوله اشد) خبر منع

قصده محدثه ضرر جاره وكذا كل ضرر يؤل للفساد كالسكاد والنداف ثم قال وفي المجالس قضى
 شيوخ القضا بطليلة يمنع السكادين اذا استضر بهم الجيران والاول اولى ثم قال ابن عرفة قلت
 في اقوال احداث صوت الحركة ومنعه مطلقا فالثاني ان عمل نهار الابلار وابعها ان خف ولم يكن
 فيه كبير مضرة (و) لا يمنع الجار من احداث (باب) لداره (بسكة) بكسر السين وشدا الكاف أى
 طريق (نافذة) أى يخرج منها الى جهة أخرى ظاهره واسعة كانت أو ضيقة وهو كذلك خلافا
 لابن وهب وسواء كان الباب المحدث مقابل باب جاره أو ما تلا عنه وهو كذلك خلافا لسمعون
 ومفهوم نافذة ان احداث باب بسكة غير نافذة بل اراد منه منعه ان قابل بابه لان لم يقابل به
 رسم يصرح المصنف بهذا قيا واما في السكة النافذة فلان تفتح ما شئت أو تحول بابك حيث
 شئت منها هـ وكذا في العتبة (و) لا يمنع من له جانب واحد على سكة نافذة من احداث
 (روشن) بفتح الراء والسين المجمة وسكون الواو آخره نون أى جناح فى أعلى الخائط لتوسعة
 الدار والتطلع على السكة بشرط رفعه عن رؤس المارين رفعا ينال الجوهرى الروشن الكوة
 المحكم الروشن الرف الباسى ما خرج من العسا كرو الاجنحة على المحيطان الى طرق المشايين
 روى ابن القاسم عن مالك رضى الله تعالى عنهم لا بأس به الا أن يكون الخناج باسفل الجدار
 حيث يضر باهل الطريق فيمنع (ولا) يمنع (من ساباط) بفتح السين المهملة والموحدة والطاء
 المهملة أى سقف على حائطين متقابلين بينهما سكة بالنسبة (لمن له الجانبان) للسكة المتقابلان
 الايمن واليسر من دارين مثلا ومن المجموعة قال ابن القاسم قال مالك لا بأس بانتراج
 العسا كرو الاجنحة على المحيطان الى طرق المشايين قال ابن القاسم وهي بالدينه فلا يشكرونها
 واشترى مالك دار الها عسكر هـ نقله النوادر والجواهر وسمع اصبح ابن القاسم ان له
 داران بينهما طريقان ينفى على جداريهما غرفة فوق الطريق وانما يمنع من الاضرار بتضييق
 الطريق ابن رشد هذا ان رفع بناصر فعايجا وزرأس الماررا كباوقوه فى الزاهى وكذا الاجنحة
 هـ موافق كان الروشن والساباط محدثين (بسكة نفذت) الى جهة أخرى (والا) أى وان لم
 تكن السكة التى أحدث فيها الباب أو الروشن أو الساباط نافذة بان سدا آخرها (ف) السكة
 (كالمالك لجمعهم) أى الجيران فلا يجوز لاحد منهم احداث روشن أو ساباط بها الا باذن باقيهم
 وقال كالمالك لانهم ليست ملكا لهم والالكان لهم بحجبهما يعلق ونحوه (فائدة) فى الزخيرة
 هو الموقوف وقف وهو الموات موات وهو المملوك (الابا) أحدث بسكة غير نافذة
 فليس الجار منعه ان (تكب) بضم النون وكسر الكاف مشددة أى أميل عن مقابلة باب الجار
 عينا أو شيئا لا فان فتح مقابله فلا منعه ابن عات حصل ابن رشد فى فتح الرجل بابا أو تحويله عن
 موضعه فى زقاق غير نافذة ثلاثة أقوال أحدها انه لا يجوز بحال الا باذن باقيهم ذهب اليه ابن زرب
 وأقامه من المدونة ويجرى العمل بقرطبة فانها ان له ذلك الا ما يقابل باب جاره أو يقرب منه
 بحيث يقطع مر فعا عنه وهو قول ابن القاسم فى المدونة وابن وهب ثالثها انه تحويل بابه على هذه
 الصفة اذا سدا الباب الاول وليس له أن يفتح فيه ابابا لم يكن قبل بحال وهذا دليل قول أشهب فى
 سماع زونان ويحصل فى فتح الرجل بابا أو تحويله فى مقابلة باب جاره فى زقاق نافذة ثلاثة أقوال
 أحدها ان ذلك لاجل من غير تفصيل وهو قول ابن القاسم فى المدونة وأشهب ههنا والثاني ليس

(قوله بطيلة) بضم الطاء
 الاولى المهمة وفتح اللام
 وسكون المثناة وكسر
 الطاء الثانية (قوله يمنع)
 صلة قضى (قوله الاول)
 أى عدم منعهم (قوله اولي)
 بفتح الهمز (قوله مطلقا)
 أى عن تقييد عمله بالتمار
 وعدم كبير مضرة بالنسبة
 الاول ومن تقييد بالليل
 وكبير مضرة بالنسبة للثاني
 (قوله ان عمل نارا) بشرط
 فى لغوه (قوله ان خف)
 بشرط فى لغوه (قوله كانت)
 أى السكة (قوله المحدث)
 بفتح الال (قوله فيما) أى
 المدونة خبر مقتدم (قوله
 لا بأس به) أى الزوشن
 (قوله فيمنع) بضم الباء (قوله
 احداث) بضم فسكون
 فكسر (قوله حصل)
 بفتحات مثقلا (قوله ثلاثة)
 مفعل حصل (قوله ثلاثة)
 قابل يحصل (قوله ان ذلك)
 أى فتح الباب والمخاتوت

لهذا جله من غير تفصيل الا ان يشكبه وهو قول سحنون والثالث ان ذلك لانه كانت السكة
واسعة وهو قول ابن وهب ههنا والسكة الواسعة ما فيها سبعة اذرع لقول رسول الله صلى الله
عليه وسلم الطريق الميتا سبعة اذرع رواه ابن ابي شيبة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فيها
ايضاً ان تفتح في سكة غير نافذة بابا يقابل باب جارك أو يساويه ولا تحول بابا هناك اذا منعك لانه
يقول الموضع الذي تريد ان تفتح فيه بابك الى فيه مرفق افتح فيه بابي في سكة ولا ادعك ان تفتح
قبالة بابي أو قربه فتخذ على فيه المجالس وشبهه هذا من الضرر فلا يجوز ان يحدث على جاره
ما يضره وأما في السكة النافذة فلا ان تفتح ما شئت أو تحول بابك حيثما شئت وفي الجملة
لابن القاسم وأشهب انه يمنع في غير النافذة من ان يضر بجاره في ان يفتح قبالة أو يقرب من بابه
ولا يمنع ما يضر به من ذلك وأما النافذة فلا ان يفتح فيها ما شاء من الابواب أو يقدمها ابن
عروة لما ذكر المتبسط الحديث السابق في تحديد الطريق قال الميتا الواسعة ٨١ الخ طام اقف
على ما ذكره عن المتبسط بل رأيت في هامش نسخة منها تأمل الميتا ما هي وتفسير الميتا الواسعة
ذكره في فتح الباري ولكنه خلاف المشهور وعند أهل اللغة وغير الحديث قال في الصحاح في
فصل الهمز من باب المعتل والميتا الطريق العاصرة ومجتمع الطريق أيضا ميتا ومبدأ انتهى
وقال المطرزي في المغرب وطريق ميتا تأنيبه الناس كثيرا وهو مفعال من الاتيان وتطيره دار
بالحلال التي تحل كثيرا وفي النهاية في باب الميم مع الياء وفي حديث اللقطة ما وجدت في طريق
ميتا فعره سنة أي طريق مسلول وهو مفعال من الاتيان والميم زائدة وبابه الهمزة انتهى
يعني ان ما ذكره في باب الميم تفسيره لا على الطالب على عادته وقال النووي في تهذيب الاسماء
واللغات في باب الميم وفي الحديث طريق ميتا بكسر الميم وبغدها همزة والمد وتسهيل فيقال ميتا
بما ساكنة كما في نظائره قال صاحب المطالع معناه كثير السلوك عليه مفعال من الاتيان ٨١
وفي فتح الباري الميتا بكسر الميم وسكون التمانية والمد بوزن مفعال من الاتيان والميم زائدة
أبو عمرو والشيبياني الميتا أعظم الطرق وهي التي يكثر مرور الناس بها وقال غيره هي الطريق
الواسعة وقيل العاصرة ٨١ ورأيت في البيان والمتبسط ومختصر ابن عرفة بالناء المثناة وليس
بظاهر في الصحاح الميتا الارض السهلة والجمع حيث مثل هيفاء وهيف ونحوه في القاموس
وليس هذا بمراد هنا (و) الا (صعود) بضم الصاد والعين المهملين أي رقي (تخله) أو شجرة غيرها
في داره يشرف الصاعد عليها على دور الجيران فلا يمنع منه اذا كان لاصلاحها أو حتى غيرها
ويحتل بحر عطف على مانع (وانذر) أي اعلم الصاعد على التخله المشرفة الجيران (بطلوعه) عليها
ويجوز باليسر واما بكونه اطلاق صاعدها عليه ابن يونس مطرف وابن الماجشون ومن
صعد الى شجرة ليحبها فبى منها ما في دار جاره فلا يمنع منه ولكن يؤذن جاره ونحوه لابن وهب
نقله المواق الخ في المسائل المقنونة عن مطرف أحب أن يعلمهم لوضع حق الجوار وان لم
يفعل فلا شيء عليه من فتاوى ابن زرب غ في أجوبة ابن رشد ان عياضا سأل عن صومعة
أحدثت في مسجد فشكلها بعض الجيران الكشكف عليه فهل له فيها مقال وقد أباح أئمتنا
في داره شجرة صعودها لجمع غرتها مع الانذار بطلوعه وأوقات الطلوع لا اذ ان معسولة وفي مدة
قصيرة وانما يتولاها غايبا أهل الصلاح ومن لا يقصد مضرة فاجاب ليست الصومعة في المسجد

(قوله الميتا) بكسر
الميم وسكون المثناة التحتية
ممدود أي التي يأتيها الناس
بكثرة ويكثر مرورهم فيها
(قوله فيها) أي المدونة خبر
مقدم (قوله منعك) أي
جارك (قوله لانه) أي جارك
(قوله على) بشد الياء (قوله
انه) أي الجار (قوله يمنع)
بضم الياء (قوله منه) أي
الصعود (قوله جره) أي
صعود (قوله وجوبا)
تصريح بفتحكم انذار الظاهر
من صيغة الفعل (قوله
صعد) بكسر العين (قوله
يؤذن) أي يعلم (قوله أحب)
بضم فكسر (قوله لوضع
حق) اضافته للبيان (قوله
سأله) أي ابن رشد (قوله
أحدثت) بضم فسكون
فكسر (قوله وقد أباح الخ)
حال (قوله صعودها) مفعول
أباح (قوله فاجاب) أي ابن
رشد

(قوله فيها) أي الصومعة (قوله عليها) أي الصومعة (قوله منصوبة) خبر الراوية (قوله فيها) أي الراوية (قوله وان كان) أي الشان (قوله يطلع) بضم الياء وفتح اللام (قوله منها) أي الصومعة (قوله من بعض نواحيها) أي الصومعة (قوله يمنع) بضم الميم (قوله فيها) أي الصومعة (قوله هذا) أي المنع من صعودها (قوله في ان الاطلاع) أي على عورات الجار وما لا يجب الاطلاع عليه الخ بيان لاصل ما لترضى الله ٣٣٦ تعالى عنه (قوله وكذلك يجب) أي ان يمنع من صعودها (قوله من اصحابه) أي

كالشجرة في دار الرجل لان الطلوع على الثمرة نادر والصعود في الصومعة للاذان يتكرر مرارا في كل يوم والراوية عن مالك في سماع أشهب رضي الله تعالى عنهم ما يمنع من الصعود فيها والرق عليها منصوبة على علك والمغنى فيها صحيح فيما أقول وان كان يطلع منها على الدور من بعض نواحيها دون بعض فيمنع من الوصول منها الى الجهة التي يطلع منها الا بخاصة بين تلك الجهة وغيرها من الجهات اه والرواية عن سختون في سماع أشهب من كتاب الصلاة يمنع الصعود فيها ابن رشد هذا صحيح على اصل ما لترضى الله تعالى عنه في ان الاطلاع من الضرر البين الذي يجب القضاء بقطعه وكذلك يجب عند من رأى من اصحابه ان من أحدث في ملكه اطلاعا على جاره لا يقضى عليه بسده ويقال بخاره استر على نفسك في ملكك والفرق بين الموضعين ان المنار ليس ملكا للمؤمن وانما يضعه فيه ابتغاء الظهور والثواب واطلاعه على حرم الناس محظور ولا يحل الدخول في نافذة من الخيرة بحسبة وسواء كانت الدور على القرب أو البعد الا بعد كثير لا تبين معه الاشخاص ولا الهياكل ولا الذكور من الاناث فلا يعتبر الاطلاع معه وقد كان بعض الشيخ يستدل على هذا بقول عائشة رضي الله تعالى عنها ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي الصبح بغلس فينصرف انما من تلقاء جبروطهن لا يعرفن من الغلس والله سبحانه وتعالى أعلم (وبدب) بضم فتنكسر للجار على المشهور وهو قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه ونائب قاعل ندب (اعارة جداره) أي الجار بخاره (الاجل غرز) أي ادخال (خشبة) بفتح الخاء والشين المجمين وباتام مفرد أو بضمهما والاضافة لله اسم جاع في الجدار المعاد لاستئذائه أو جعل سقف عليه خبز الموطأ والصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم لا يمنع أحدكم جداره ان يغرز خشبة في جداره نوى بالافراء والجبع أبو هريرة ما نكسوا رؤسهم عند روايته ما لي أراكم عنها معرضين والله لا مدين بيني أن كفاكم روى بالمشاة فوق جمع كتف بكسرها وبالنون جمع كتف بفتحها حمله الامام مالك رضي الله تعالى عنه على التدب لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا عن طيب نفس منه وقال الشافعي وأحمد ودأود وأبو ثور رضي الله تعالى عنهم معنى الحديث الوجوب اذا لم يكن فيه ضرر لصاحب الجدار محققين بقول أبي هريرة رضي الله تعالى عنه والله لا مدين بيني أن كفاكم وهو أعلم به في ما روى وما كان يوجب عليهم غير واجب وبأنه قضاء من رسول الله صلى الله عليه وسلم بالارفاق وقوله لا يحل مال الخ في التملك والاسم لا في الارفاق ويقضاء عمر رضي الله تعالى عنه به وقوله لا ين مسئلة والله ليرمن به ولو على بطنك ولم تمنع أهلك ما ينفعه ولا يضرك ويقضاء عمر به لابن عوف على ابن زيد أيضا وقال

مالك رضي الله تعالى عنه (قوله ان من أحدث في ملكه الخ) معقول رأى (قوله لا يقضى عليه بسده) خبر ان (قوله الموضعين) أي المنار والمحدث في الملك (قوله فيه) أي المنار (قوله هذا) أي جواز الاطلاع مع البعد الكثير الذي لا تبين معه الاشخاص ولا الهياكل (قوله ان) محقة من الثقيلة واصحابها خبر الشان محذوف بدليل لام ليصل (قوله بخاره) صلة اعارة (قوله بضمهما) أي الخاء والشين (قوله في الجدار المعاد) صلة غرز (قوله اليه) أي الجدار المعاد (قوله من قوله صلى الله عليه وسلم الخ) بيان خبرهما (قوله روى) بضم فكسر أي خشبة (قوله بالافراء) بفتح الخاء والشين والتاء (قوله والجبع) بضمهما والاضافة لله (قوله رويته) أي الخبر (قوله عنها) أي الخصلة صلة

معرضين (قوله بها) أي الخصلة (قوله بفتحها) أي النون (قوله حله) أي الخبر (قوله منه) أي المسلم ابن (قوله وهو) أي أبو هريرة رضي الله تعالى عنه (قوله يعني ما) أي الحديث (قوله روى) أي أبو هريرة (قوله وما كان) أي أبو هريرة (قوله وبأنه) أي عدم منع الجار من الغرز في الجدار عطف على بقول أبي هريرة (قوله وقوله) أي الرسول صلى الله عليه وسلم (قوله في التملك) خبر قوله (قوله ويقضاء عمر رضي الله تعالى عنه) عطف على بقول أبي هريرة (قوله به) أي الغرز (قوله وقوله) أي عمر رضي الله تعالى عنه (قوله ليرمن به) أي الجذع (قوله ولم) بكسر اللام وفتح الميم

(قوله لا ينبغي له) أي الجار (قوله منعه) أي جاره من غرز خشبة في جداره (قوله وان منعه) أي الجار جاره من غرز خشبة في جداره (قوله فلا يقضى عليه) أي المانع (قوله به) أي الغرز (قوله في ضيق) خبر مقدم (قوله ولم يضرها) أي التعليق المساجد حال (قوله وجواز غرز جاراها) أي المساجد عطف على جواز التعليق (قوله ونقله) أي ابن عتاب الجواز (قوله قال) أي ابن عتاب (قوله ذلك) أي المذكور من التعليق وقرز الخشبة بجائعه (قوله وهو) أي المنع (قوله حمله) أي الحديث (قوله فهو) أي ما يطلبه الجار (قوله عليه) أي مانع ما يطلبه جاره من فتح باب أو رفاق بجم أو طريق ٢٣٧ (قوله به) أي ما يطلبه جاره (قوله فبقى أو غرس) أي المستعير

ابن القاسم لا ينبغي له منعه وان منعه فلا يقضى عليه به افاده المواق الخط في التوضيح هل الجار المسجد أن يغرز خشبة في جدار المسجد للشيوخ قولان ابن عرفة ابن مهمل افتى ابن عتاب بجواز التعليق من المساجد المتصلة بالدور ولم يضرها وجواز غرز جاراها خشبة بجائعها ونقله عن الشيوخ قال ولم يتكلموا في المسجد الجامع ولا يجوز ذلك فيه لعدم اتصال الدور به ولو اتصل به جاز عندى وافتى ابن القطان يمنع الغرز ابن مالك بمنعه ومنع التعليق ابن عرفة وهو الأصواب الجاري على حمله على الندي وفي أحكام ابن مهمل يمنع فتح باب في المسجد لا لتفادع به والله أعلم (و) نيب الجار (أرفاق) أي اعانة ومساعدته (و) (ب) دفع (ماء) بالمحل أو ملح (و) (ب) فتح باب (باب) للمروءة في ذات البابين الباجي مطرف وابن للجاشون كل ما يطلبه جاره من فتح باب أو أرفاق بجم أو طريق وشبهه فهو مثله أي غرز الخشب في الجدار لا ينبغي أن يمنعه مما لا يضره ولا ينفعه منعه ولا يحكم عليه به (و) أن أعار جارا أو ضا لجاره فبقى أو غرس فيها (له) أي المعير (ان يرجع) فيها أعاره (ان دفع) المعير للمستعير (ما) أي مثل المال الذي (انفق) المستعير في البناء أو الغرس وفيها في محل آخر (أو قيته) أي البناء أو الغرس قائما (وفي موافقته) أي الموضع الثاني للاول يحمل ما اتفق على شراعهما عمره وقيته على انراجه من عنده وأجل الاول على رجوعه بالقرب والثاني على رجوعه بعد مآول أو الاول اذا لم يكن غيب في شراعهما عمره والثاني على ما فيه غيب (ومخالفة) أي الثاني الاول (تردد) حكما صاحب التبكت والمناسب لاصطلاح المصنف تأويلات في هذا المال رحمه الله تعالى من أذنت له أن يبنى في أرضك أو يغرس فلما فعل أردت انراجه فاما يقرب اذنت له مما لا يشبه ان تعيره الى مثل تلك المدة القليلة فليس لك انراجه الا ان تعطيه ما اتفق وقال في باب بعد هذا قيمة ما اتفقوا والتركه الى مثل ما يرى الناس انك أعمرت الى مثله من الامد أبو عمر ابن عبد الحكم عن مالك رضى الله تعالى عنهما من أعار جارا خشبة يغرزها في جداره ثم أغضبها فإراد أن ينزعها فليس ذلك له وان احتاج الى ذلك لا امر نزل به فذلك له وان أراد بيع داره فقال انزع خشبك فليس له ذلك الباجي روى مروان وابن الماجشون عن مالك رضى الله تعالى عنه اذا أباح له أن يغرز خشبة فليس له أن ينزعها وان طال الزمان واحتاج الى جداره مات أو عاش أو باع وقال أصبح ربحه الله تعالى اذا أتى عليه من الزمان ما يعارضه الى مثل ذلك الزمان فله منعه ابن يونس عن بعضهم معنى قوله فيها يعطيه قيمته اذا أخرج من عنده أجرة أو خشا ونحوها وقوله ما اتفق اذا أخرج غنما فاشترى به هذه الاشياء

٢٣ من م ت وان احتاج أي المعير (قوله الى ذلك) أي نزع الخشبة (قوله به) أي المعير (قوله فذلك) أي نزعها (قوله له) أي المعير (قوله وان أراد) أي المعير (قوله فقال) أي المعير للمستعير (قوله فليس له) أي المعير (قوله فذلك) أي نزع الخشبة (قوله فليس له) أي المعير (قوله ان ينزعها) أي الخشبة (قوله واحتاج) أي المعير (قوله مات أو عاش أو باع) أي المعير (قوله من الزمان) بيان ما بعده (قوله فله) أي المعير (قوله منعه) أي المباح له من غرز خشبة في جداره (قوله اخرج) أي المستعير (قوله أجرة) بدل المزمع الجيم (قوله اخرج) أي المستعير (قوله فاشترى) أي المستعير (قوله هذه الاشياء) أي الأجرة والجيرة والخشب

(قوله لا يكون) أي ما في البابين (قوله من قوله) أي ما لا يرضى الله تعالى عنه (قوله رأي) أي ما لا يرضى الله تعالى عنه (قوله) (يكن تغابن) أي في شراء الأجر ٣٣٨ والجبر والابز والخشب ونحوها (قوله أوفيه) أي اشتراهما (قوله والتأويلان) أي

بالخلاف والوفاق (قوله الثاني) أي تأويل الخلاف (قوله اذ لا رجوع له) أي المعبر (قوله الآن) أي في الغرض (قوله الجدار) أي المأذون في غرض الخشب فيه (قوله والعرضة) أي الأرض المأذون في البناء فيها والفرس (قوله وحكا) أي ابن رشد وابن زرقون (قوله فيهما) أي المستثنين (قوله وتبعهما) أي ابن رشد وابن زرقون (قوله مستثنى) بفتح التامثني (قوله مسألة بلائون لاضافته (قوله لانه) أي الشأن (قوله ذلك) أي دفع النفقة والقيمة (قوله الا فيها) أي مسألة العرضة

(فصل في المزارعة)

(قوله شركة) جنس (قوله في الحرث) فصل يخرج الشركة في غيره (قوله وبالثاني) أي الشركة في الحرث صلة عبر (قوله بالاول) أي الشركة في الزرع (قوله وقد سئل) أي ابن القاسم الخ حال (قوله دليل) خبر قول (قوله قال) أي القرطبي (قوله المحل) بفتح الميم والحاء المهملة أي الجسد واختصاص المطر

فعلى هذا التأويل لا يكون اختلافا من قوله وقيل رأي مرة أن يعطيه ما أتفق إذا لم يكن تغابن أوفيه تغابن يسير ومرة رأي أن القيمة اعدل اذ قد يسامح مرة فيما يشتره ومرة يبين فيه فاذا أعطى قيمة ذلك يوم بناءه لم ينظم ابن يونس فلا يكون على هذا الاختلاف من قوله ونحوه لعبد الحق وابن عبد السلام والموضع وابن عرفة وغير واحد وجعله ابن عرفة في غير هذا الموضع وتأويل وفاق ونصه ابن رشد وقيل ليس اختلافا فله النفقة اذا كان لم يبين فيها وقيمتها اذا كان غيب فيرجع الى ان له الاقل من النفقة أوقيمتها اه وهذا هو الظاهر والله أعلم ابن يونس والتأويلان محتملان وقيل الثاني خطأ عب قوله وله الرجوع الخ انما هو فيمن أعاد أرضا لبناء أو غرس لافين أعاد جدارا لغرض خشبة فيه كما يوهمه كلام المصنف والسراح وتنت اذ لا رجوع له بعد الاذن كما تبين مما تقدم الخط قوله وله أن يرجع ظاهره مطلقا طال الزمان أم لا وهذا مذهب المدونة في العرضة المعارة لبناء لكن جمع ابن رشد وابن زرقون مسألة الجدار ومسألة العرضة وحكا الخلاف فيهما وتبعهما المصنف قوله وفيه ان دفع ما أتفق أوقيمتها انما ذكره هذا أيضا في المدونة في مسألة العرضة المعارة لبنائهم ولكن جمع ابن رشد وابن زرقون مسئلتى الجدار والعرضة وحكا الخلاف فيهما جميعا وتبعهما المصنف انظر التوضيح هنا وفي العارية البنائي لكن قوله وفيه ان دفع ما أتفق الخ يدل على ان المصنف ما قصد الامسألة العرضة لانه في المدونة لم يذكر ذلك الا في ابن رشد وابن زرقون لم ينسب الخلاف في الجدار للمدونة فاعتذار الخط ليس بظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل في بيان أحكام الشركة في الزرع) (لكل) من الشريكين في الزرع (فصح) عقد (المزارعة) بضم الميم وفتح الزاء ابن عرفة المزارعة شركة في الحرث وبالثاني عبر التعمي وغيره وعبر بالاول كثير ميم عيسى ابن القاسم وقيل سئل عن رجلين اشترى كاعلى مزارعة وروى البرار عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقولن أحدكم زرعتم ولبقل حرثت وروى مسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه ما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يغرس مسلم غرسا ولا يزرع مسلم زرعافيا كل منه انسان ولاداية ولا شيء الا كانت له صدقة البرزلى في حديث آخر لا يقولن أحدكم زرعتم ولبقل حرثت فان الزارع هو الله تعالى أو هريرة لقوله أقرأيتهم ما تعثرون أنتم تزرعون أم نحن الزارعون القرطبي في تفسيره قوله تعالى كتل حبة الآية دليل على ان اتخاذ الحرث من أعلى الحرف المتخذة للمكاسب ويستعمل بها العمال ولهذا ضرب الله تعالى المثل بها قال وفي الترمذي عن عائشة رضي الله تعالى عنها عنه صلى الله عليه وسلم قال القسوا الرزق في خيايا الارض يعني الزرع وفي حديث مدح النخل هن الر مبخات في الوحل والمطعمات في المحل قال والمزارعة من فروض الكفاية فيجب على الامام أن يجبر الناس عليها وما في معناها من غرس الشجر وعن عبد الله بن عبد الملك انه لقي ابن شهاب فقال دأى على مال أعالج به فأنشأ يقول

أقول لعبد الله يوم لقيته * وقد شد أحلاس المطى مشرقا

(قوله قال) أي القرطبي (قوله أحلاس) بفتح الهمز وسكون الحاء بكسر فسكون ما يجعل تتبع على ظهر الدابة للركوب أو الحمل عليه (قوله مشرقا) بضم ففتح فكسر متفلا أي ذاهبا الى جهة الشرق حال من فاعل شد

(قوله ملكها) أي مالها وهو الله سبحانه وتعالى (قوله المنتب) بضم فسكون ٢٣٩ فكسر (قوله المبلغ) بضم ففتح فكسر

منقلا (قوله لانعمك)

بضم العين جمع نعمة

(قوله قال) أي القرطبي

(قوله جرب) بضم فكسر

منقلا (قوله فان بذرا الخ)

مفهوم ان لم يندر (قوله

هذا) أي توقفت لزومها

على البذر (قوله ونص)

عطف على قول (قوله عنه)

أي ابن القاسم (قوله تلزم)

أي الشركة في الزرع (قوله

وبه) أي قول ابن كثة

صلة جرت (قوله يتناول)

أي يتفضل (قوله أحدهما)

أي الشريكين (قوله قال)

أي ابن حبيب (قوله وفي

لزمها) أي الشركة في

الزرع (قوله لابن رشد)

إلى ابن معنون راجع للأول

(قوله وابن كثة) راجع

لثاني (قوله وهو) أي

قول ابن كثة (قوله لزوم)

مفعول رواية المضاف

لصاعله (قوله وقول ابن

القاسم الخ) راجع لثالث

(قوله سماعة) أي ابن

القاسم من إضافة المصدر

لمفعوله وفاعله أصبح

(قوله وقال) أي ابن حن

(قوله المزارعة) تفسير

لصاعل صغ المستتر فيه

(قوله ولا تطول الخ) حال

(قوله من عمل يد أو يقر)

بيان مساو (قوله وهو) أي قول مالك وأصحابه رضي الله تعالى عنهم (قوله فسدت) أي الشركة (قوله والارض مشتركة بينهما)

حال (قوله تلقي) بضم التاء وفتح الغين المجهمة (قوله فيها) أي المدونة خبر مقدم

تتبع خبايا الارض وادع ملكها * لعلك يوما ان تجاب قترزقا

القرطبي يستحب ان يرى البذر ان يقول عقب الاستعانة قرأيت ما تحرفون انتم تزرعون أم
شحن الزارعون بل الله تعالى هو الزارع المنتب المبلغ اللهم صل على سيدنا محمد وارضنا خيره
وجنبنا ضرره واجعلنا لانعمك من التاكرين اه قال وهذا القول أمان للزرع من جميع
الآفات الدود والجراد وغيره مائة من ثقة وجرب فوجد كذلك واختلف هل الأفضل
الزراعة لكثرة التناول منها أو القراصة واما البرزلي ويستحب ان ينوي عند زروعه
أو غرسه ان يتفقد به جميع المسابن ليحصل له ثوابه مادام قائما على أصوله وان خرج عن ملكه ولا
تلتزم المزارعة بمجرد ذلك فسخها (ان لم يندر) بضم التحتية وسكون الموحدة وفتح الذال
المججمة أي لم يجعل البذر بالارض فان يندر لزم ابن رشد هذا معني قول ابن القاسم في المدونة
ونص رواية أصبح عنه في العتية وقال ابن الماجشون وابن كثة وابن القاسم في كتاب ابن
معنون تلزم بمجرد العقد وقال ابن كثة في المبسوط لا تلزم الا بالعمل بذرا كان أو غيره وبه جرت
الفتوى بقرطبة وانما وقع هذا الاختلاف في المزارعة لانها شركة واجارة كل واحدة منهما
مقتضية للآخرى بملكها الأفضل فيها عنها فاختلف أيهما تغلب فن غلب الشركة لم يرها لازمة
بالعقد ولم يجزها الا على التكافؤ والاعتدال الا أن يتناول أحدهما على صاحبه بما الأفضل
تكراره ومن غلب الاجارة الزمها بالعقد وأجاز التقاضل بينهما ولم يراع التكافؤ غير ابن حبيب
قال ما لم يتقاسم الامر بما لا يتغابن بشئ في البيوع وقال معنون ذلك جائز وان تقاسم
الفضل في قيمة السكراء ما لم ينفرد أحدهما بشئ له بال لم يخرج صاحبه عوضا عنه فلا يجوز
والقياس على القول بتغليب الاجارة والزام العقد يجوز التقاضل بكل حال قاله ابن رشد
خليل ومنشأ الخلاف دورانها بين الشركة والاجارة ابن عبد السلام الا قرب عندي انهما شركة
حقيقة الا انهما مركبة من شركة الاموال والاعمال ابن عرفة وفي لزومها بالعقد والشروع
ثالثها بالابدان لابن رشد عن معنون مع ابن الماجشون وابن القاسم في كتاب ابن معنون وابن
كثة في المبسوط وبه جرت القنبا بقرطبة وهو على قياس رواية علي لزوم العمل بالشروع وقول
ابن القاسم مع سماعة أصبح ولم يملك ابن حن عن ابن القاسم غير الاول وقال اتفقوا على
ان عقادها بالعمل فأقاده الخط (وهي) المزارعة (ان سلم) بكسر اللام أي المتزارعان أي
عقد هما الشركة في الزرع (من كراء الارض) شئ (ممنوع) كراؤه وهو الطعام ولولم
تنبت الارض كالسمن وعسل النحل وما تنبته ولا تطول أقامته به ولو غير طعام كقطن وكان
(و) ان (قابلهما) أي الارض شئ (مساو) لسكراتها من عمل يد أو يقر عند الامام مالك رضي الله
تعالى عنه وأصحابه معنون وهو صواب فالمساو شرط وعدمها مانع وكثيرا ما يطلق الفقهاء
الشرط على عدم المانع ومفهوم مساو فيه تفصيل فان قابلهما أكثر من كراتها بكثير فسدت
ويسر اعتقاده (و) ان (تساويا) أي اشريكان فيما يجزأه والارض مشتركة بينهما
أو مباحة لعموم الناس ولا أحدهما وكراؤه ليسر لا خطبه وقال معنون لا يجزئ أن تلقي
الارض وان لم يكن لها كراء في فيها مالك رضي الله تعالى عنه لا تصح الشركة في الزرع

(قوله يخرج) بضم فسكون
فكسر اى الشريكان
(قوله ويتساويا) اى
الشريكان (قوله سواء) اى
متساويان (قوله ولوا كثيرا)
اى التبريكان (قوله أو
كانت) اى الارض (قوله
لهما) اى الشريكين ملكا
(قوله وكره ذلك) اى
الذكور من بقروعل الخ
حال (قوله كتب الاحكام)
اى المؤلف في خصوص
احكام المعاملات (قوله
وفيهما) اى المدونة (قوله
فيلقيها) بضم الياء وكسر
الفين المعجمة (قوله من
العمل والبذر) بيان ما
(قوله وقيمتها) اى العمل
(قوله لا) اى لا يجوز (قوله
بين) بكسر اليا مشقلا (قوله
فهر) اى وتساويا (قوله
عنه) اى وقابلها مساو
(قوله شرطهما) اى اشتراط
المتزاعين خبر المراد وهو
من اضافة المصدر لفاعله
ومفعوله قسم (قوله
ما ذكر) اى الارض والبقر
والعمل (قوله يعكس ما من)
اى بان كانت اجرة الارض
خمس والبقر والعمل مائة
(قوله به) اى التساوى
(قوله وهذا) اى وقابلها
مساو (قوله به) اى تساويا
(قوله ذلك) اى كون البيع
مطابقا للخبر

الا أن يخرج البذر بينهما نصفين ويتساويا في قيمة اكرية ما يخرجانه بعد ذلك مثل أن يكون
لأحدهما الارض والاخر البقر والعمل على أحدهما أو عليهما اذا تساويا والبذر بينهما
نصفين وان أخرج أحدهما الارض والاخر البقر والعمل بينهما وقيمة البذر وكرا الارض
سواء لم يجز لانه اكرى نصف أرضه بطعام ولوا كثيرا الارض من أجنبي أو كانت لهما جازان
يخرج أحدهما البذر كله والاخر البقر والعمل وكرا ذلك وقيمة البذر سواء واذا سلم
المتزاعان في قول مالك رضى الله تعالى عنه من ان الارض لواحد والبذر من عند الآخر جازت
الشركة ان تساويا ولم يفضل أحدهما الا خبر يشي في عل ولا تنفعة ولا منفعة يحضون ان
تفاضلا في العمل تفاضلا كثيرا الهال فالشركة تفسد والزرع بينهما وان كان للتفاضل
يسير لم تفسد الشركة كما جاز مالك رضى الله تعالى عنه أن تلقى الارض التي لا كرا لها ابن
يونس بعض فقهاء القرويين اذا أخرج أحدهما الارض والاخر العمل فله هذه اجارة تلزم
بالعقد وأجازهمون أن يكون كرا الارض أكثر من قيمة العمل لان ذلك اجارة لا يحتاج فيها
الى التساوى ويلزم كل واحد ان يذرع صاحبه للزوم الشركة ونقل أهل كتب الاحكام ان
الذي جرى به العمل ان المتزاعين اذا سأل من كرا الارض بما يخرج منها فلا بأس بالتفاضل
وهو قول عيسى بن دينار وفيها ما لا رضى الله تعالى عنه في رجلين اشتركا في الزرع فيخرج
أحدهما أرضا لها قدر من الكرا فيأخذها صاحبه ويعتدلان فيما بعد ذلك من العمل والبذر
فلا يجوز الا أن يخرج صاحبه نصف كرا الارض ويكون جميع العمل والبذر بينهما بالسوية
أو تكون أرضا لا يخطب لها في الكرا فيجوز أن يلقي كراها لصاحبه ويخرجان ما عداها
بالسوية بينهما فمنهم من أن يخرج أحدهما الارض والبذر والاخر العمل وقيمتها مساوية قيمة
كرا الارض والبذر جاز وقال ابن حبيب لا بعض القرويين قول يحضون هو الاشبه وليس
قول ابن حبيب بين واذا أخرج أحدهما الارض والاخر العمل فهذه اجارة تلزم بعقدها غ
قوله وتساويا أعم من قوله قبل وقابلها مساو فهو مغن عنه ح قوله وتساويا لا شك في اغناؤه
عن قوله وقابلها مساو فشرطها شيان كما قال أبو الحسن الصغير ولا تصح المزارعة الا بشرطين
ان يسلم من كرا الارض بما يخرج منها وان يعتدلا فيما بعد ذلك عب المراد بقوله وقابلها
مساو شرطهما قسم الربح على قدر ما أخرجهما كان تكون اجرة الارض مائة والبقر والعمل
خمس ودخلا على أن لرب الارض الثلث ولرب البقر والعمل الثلث فتجوز وان دخلا على
النصف لم تجز وان كانت قيمة ما ذكر يعكس ما من جازان دخلا على أن لرب البقر والعمل الثلثين
ولرب الارض الثلث وان دخلا على النصف فسدت لدخوله ما على التقاوت وان كانت اجرة
الارض خمسين والبقر والعمل كذلك جازان دخلا على النصف فان دخلا على الثلث والثلثين
فسدت فالمراد بالتساوى ان يكون الربح مطابقا للمخرج فلا بد ان يتساويا في الخارج
والمخرج جميعا وليس المراد به أن يكون لكل منهما النصف وهذا يغني عنه قوله وتساويا لان
المراد بذلك طي ليس المسترط في همة المزارعة الا بشرطين وأما قوله وقابلها مساو فهو
مندرج في قوله وتساويا يغني عنه كما قال غ وغيره وأما قوله وخطا بذر فليس من شرطها لان
شرطها ما كان عاما في جميع صورها وهذا خاص ببعض الصور ولذا قال المصنف ان كان ولذا

(قوله الاشراك) بفتح الهمزة جمع شريك (قوله فانه) اي ابن الحاجب (قوله الا انه) اي ابن الحاجب الخ استدراك على وتبع المصنف ابن الحاجب لرفع اجماعه ذكر ابن الحاجب وتساويا ايضا (قوله عنه) اي وقابلها مساو (قوله وهو) اي ما يفتي عنه (قوله فجاء كلامه) اي ابن الحاجب تقرير على لم يذكر ما يفتي عنه (قوله انه) اي الشأن (قوله لا يعترض) بضم الياء وفتح الراء (قوله لو وقع الاول في مركزه) علمه لا يعترض باغتناء الخ (قوله ولا يفتي عن المتأخر) حال (قوله لا خلاه) اي ابن الحاجب (قوله بشرط التساوي) اضافته للبيان (قوله مفهوم وتساويا) اي فان لم يتساويا ٢٤١ فسد (قوله لاخر) صلة تبرع (قوله

وان كانت عنده) اي ابن

القاسم الخ حال (قوله مراعاة

الخ) علمه لا تفسد (قوله

تفاضلا) اي فضل أحدهما

الاخر فقط فالقاعدة على

غيرها (قوله فان كانا) اي

المتزايان (قوله عقدا) اي

الشركة (قوله الاعتدال)

اي مساواة التجار الخ المخرج

(قوله ولم يشرق) اي يصنون

(قوله وای) بفتح فسكون

اي وعد (قوله في قول ابن

القاسم) خبر مقدم (قوله

في جماع) صلة قول (قوله

ان كانت الشركة الخ)

مفعول قول المضاف لقاعله

(قوله نظير) مبتدأ في قول

(قوله على أصله) اي ابن

القاسم (قوله ان المزارعة

الخ) بيان أصله بمذهب من

(قوله هذا) أي قول ابن

القاسم ان كانت على غير

شرط سلف الخ (قوله على

انها) اي المزارعة (قوله

تلتزم بالعقد) أي عند ابن

القاسم (قوله ولا دليل له)

قال في الجواهر ولها شرطان الاول السلامة من مقابلة متعة الارض أو به ضمها لا يجوز كراؤها به الثاني التعادل بين الاشراك في قسمة المخرج أو قيمته بحسب حصص الاشراك فلا يجوز أن يكون لأحدهما الثلث أو الربع أو غيرهما من الاجزاء على أن لا يخرج ما لا يكون قدر ذلك الجزء الآن يكون التفاوت يسير الا يتوبه له فلا تفسد المزارعة وتبيع المصنف ابن الحاجب في قوله وقابلها مساو فانه قال يشترط أن يكون ما يقابلها معادلا لكرائها الا ان لم يذكر ما يفتي عنه وهو التداوي في المخرج فجاء كلامه حسنا اه قلت شاع أنه لا يعترض باغتناء المتأخر عن المتقدم لوقوع الاول في مركزه ولا يفتي عن المتأخر فاحتج للثاني فصنع المصنف أحسن من صنيع ابن الحاجب لا خلاه بشرط التساوي والله أعلم واستثنى من مفهوم وتساويا فقال (الا) أن يكون عدم التساوي (لتبرع) من أحد شريكي المزارعة بزيادة على أو قدرها يخرج للآخر (بعد العقد) فلا تفسد عند ابن القاسم وان كانت عنده لا تلزم الا بالبدن مراعاة للقول بلزومها بالعقد قاله ابن رشد ق ابن حبيب ان تفاضلا فيما أخرجه المتزايان فان كانا عقدا على الاعتدال جاز ما فضل به أحدهما الآخر طوعا قلا وكرها اعتدلا في الزريعة يصنون ان صنع العقد جاز ان يتفاضلا ولم يفرق بين زريعة وغيرها وكذا لو أسلف أحدهما الآخر بعد صحة العقد من غير وأى ولاعادة الشئ يريد يصنون لانها تلزم به عقدها كالبيع ابن رشد في قول ابن القاسم في جماع عيسى ان كانت الشركة على غير شرط سلف ثم سأل ان يسلفه الزريعة ففعل فلا بأس به تطر على أصله ان المزارعة لا تلزم بالعقد وقال بعضهم هذا يدل على أنها تلزم بالعقد ولا دليل له من هذه الرواية وانما لم تفسد المزارعة اذا كان السلف بعد العقد وان كانت عنده غير لازمة به مراعاة لقول من رآها لازمة به والعللها فظن الزومها به فيه بدت التهمة عنهما فلا حاجة لقول غ قوله الا تبرع بعد العقد اي بعد العقد اللازم بالبدن قال عهدية البناء فيه نظير فان المصنف انما قصد بهذا ما ذكره ابن القاسم في العتبية وبحث فيه ابن رشد وأجاب عنه وهو لا شك مراد المصنف ونص العتبية من جماع عيسى ابن القاسم وقد سئل عن رجلين اشتركا في حث فقال أحدهما للآخر أسلفني بعد عقد الشركة ابن القاسم الشركة فاسدة للسلف الذي أسلفه من الزريعة ان كانا اشتركا على ذلك فان كانت الشركة على غير سلف ثم سأل ذلك ففعل فليس به بأس والشركة حلال جائزة اذا كانت قيمة العمل مكافئة لقيمة الارض ابن رشد في قوله فليس به بأس تطر على أصله من أنها لا تلزم بالعقد لان القياس عليه أن لا يجوز

أي لزومها بعقدها عند حال (قوله وان كانت عنده) أي ابن القاسم الخ حال (قوله به) أي عقدها (قوله مراعاة الخ) علمه لا تفسد (قوله ولعلهما) اي المتزايين (قوله لزومها) اي المزارعة (قوله به) اي عقدها (قوله عنهما) اي المتزايين (قوله فلا حاجة لقول غ الخ) تقرير على وانما لم تفسد مراعاة (قوله بهذا) اي الا تبرع بعد العقد (قوله وهو) اي ما ذكره ابن القاسم في العتبية (قوله وقد سئل) اي ابن القاسم (قوله بعد عقد الشركة) صلة قال (قوله ابن القاسم) اي قال (قوله على ذلك) اي شرط الاسلاف (قوله ذلك) اي نسلفه (قوله ففعل) اي سلفه (قوله من أنها لا تلزم بالعقد) بيان أصله (قوله عليه) اي أصله

(قوله اذ قد ذكر فيها) اي هذه الرواية الخ علة ولا دليل من قوله الخ (قوله وهو) اي عادل على أنها لا تلزم بالعقد (قوله لان من يراها لازمة) علة ذكر فيها على أنها لا تلزم بالعقد (قوله فعلم) بضم العين (قوله منه) اي كلام ابن رشد (قوله عليه) اي مذهب ابن القاسم (قوله وبه) اي جواب ابن رشد وتحقيقه مذهب ابن القاسم علة يسقط (قوله بحث اللقائي) أي الاصر قال العجب من المصنف كيف شهر لزوم البذر وجوز ٣٤٢ التطوع بعد العقد (قوله بحث طي) نصه قوله لا تبرع بعد العقد الا لزوم

السلف بعد العقد وقد قال بعض أهل النظر هذا من قوله يدل على أنها لا تلزم بالعقد عنده ولا دليل من قوله في هذه الرواية على ذلك اذ قد ذكر فيها ما يدل على أنها لا تلزم بالعقد وهو قوله والشركة حلال جائزة اذا كانت قيمة العمل مكافئة لقيمة الارض لان من يراها لازمة بالعقد يحيز التفاصل فيها ولا يشترط في جوازها التكافؤ فيما يخرج جان وانما لم تفسد اذا كان السلف بعد العقد وان كانت عنده غير لازمة به مرعاة لقول من يراها لازمة به اه فعلم منه ان ابن القاسم قال بعدم لزومها بالعقد ويجوز التبرع بعده مرعاة لقول المخالف وكلام المصنف جار عليه فلا وجه لتأويله وانما راجع عنه والله أعلم وبه يسقط بحث اللقائي وأما بحث طي مع غ بأن حل العقد على اللازم بالبذر اي تمامه تنقل معه فائدة التبرع بعد تمام العمل فقيمة نظر لا مكان التبرع بعد تمام البذر بالسقي أو التنقية أو بالحصاد والدراس أو بالزيادة في حصته أو بنحوها (وخلط) بفتح الخاء المعجمة وسكون اللام مصدر خلط بفتحها فاعل فعل محذوف معطوف على سلم شرط ان اي وحصل خلط (بذر) بفتح الموحدة وسكون الذا الموحدة اي زريعة تشمل الزريعة والخضر التي تنقل كالصلب والقصب هذا هو الشائع في قراءته ويحتمل أنه فعل ماض بضم الخاء وكسر اللام عطف على سلم (ان كان) البذر منهما ما يكفي الخلط (ولو) كان (باخرجهما) اي شريكي المزاوعة بذريهما وزرعهما في ناحيتين متميز كل بذر منهما عن الآخر هذا قول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما وعليه يتفرع قوله الآخر فان لم يثبت بذرا أحدهما الخ وأشار بولو الى قول محنون لا يكفي هذا ولا بد من خلطهما في الزراعة بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر ابن الحاجب والبذر المشترك شرطه الخلط كالمال الموضعي لما كان الخلط ظاهرا في عدم تميز أحدهما عن الآخر بين أنه ليس المراد ذلك بقوله كالمال مشير الى ما قدمه من كفاية كونه تحت أيديهما وأحدهما هكذا قال مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما انتهى واختلف النقل عن محنون فقال مرة بقول مالك رضي الله تعالى عنه وقال مرة انما تصح الشركة اذا خلط الزريعة أو جمعها في بيت أو جعلها الى فدان ونص هذا الثاني عند ابن يونس ومن كتاب ابن محنون واذا حصت الشركة في المزاوعة وأخرج البذر جميعا الا أنهما لم يخلطوا فزرع هذا في فدان أو في بعضه وزرع الآخر في الناحية الاخرى ولم يعمل على ذلك فان الشركة لم تنعقد ولكل واحد ما أنبت حبه ويتراجعا في فضل الكرية ويتقاصان وانما تبين الشركة اذا خلط ما أخرجاه من الزريعة أو جمعها في بيت واحد أو جعلها جميعا الى الفدان وبذر كل واحد في طرفه فزرعا واحدة ثم زرعا الاخرى فهو جائز كالوجه في بيت بعض القرويين

بالبذر نحوه لابن غازي وقوله علمت ان المراد بالبذر علمه وحيث تنقل فائدة التبرع بعد تمام العمل وانما كلام الأئمة في التبرع في العمل بعد المساواة فيه ولذا رتبوا ما ذكره المصنف على قول محنون بلزومها بالعقد وعلى القول بلزومها بالعمل كافي صريح ولم أر من فرعها على القول بلزومها بالبذر وما ذاك الا لما قلناه ان التبرع بعد فراغ العمل بخلاف فرض المسئلة (قوله فقيه نظر) جواب أما (قوله بالسقي) صله التبرع (قوله معطوف) نعت ثان لفعل (قوله شرط ان) نعت سلم (قوله أي وحصل) تفسير للفعل المحذوف المعطوف (قوله قراءته) أي خلط (قوله انه) أي خلط (قوله منهما) أي الشريكين (قوله وزرعهما) أي البذرين (قوله وعليه) أي قولهما (قوله لا يكفي) (قوله لا يكفي) أي طرح البذرين في

وعند

جهتين متميزتين (قوله خلطهما) أي البذرين (قوله بين) بفتحها منقلا

(قوله انه) أي الشأن (قوله ذلك) أي عدم تميز أحدهما عن الآخر (قوله مشيرا) حال من فاعل بين (قوله من كفاية الخ) بيان ما (قوله كونه) أي المال المشترك (قوله فقال) أي محنون (قوله وقال) أي محنون (قوله وجعلها الى فدان) اي وبذرها باللاتميز (قوله ومن كتاب) خبر مقدم (قوله واحدة) اي من الزريعتين (قوله الاخرى) اي من الزريعتين (قوله فهو) اي الشركة وذكره لتذكير خبره

(قوله المصنف) ای ابن الحاجب (قوله الشركة تجارة مخطا والمخطا) مفعول قول المضاف لقاعله (قوله لاحتیاله) ای قول ابن القاسم عنه سکت الخ (قوله أولا) بشد الواو (قوله وهو) ای مضیه بعد ۳۴۳ وقوعه مع استناعه ابتداء (قوله وهو)

ای الجواز (قوله أصلهما)

ای مالک و ابن القاسم رضی

الله تعالى عنهما (قوله

واختلف) بضم التاء (قوله

فذكر ای النعمی (قوله

قولی) بفتح الادم منی بلا

يُونُ لَا ضَافِقَهُ (قوله على قول
يُونُ لَا ضَافِقَهُ)

الحكمون) ای التالی باسقاط

اعظم (توبه و توبه) ای جمله
عالمی و اسلامی است که این

(قوله عليه) اي قول يصحون

الثاني (قوله يعرف) بضم

فسكون ففتح (قوله واليه)

ای سمنون صله عزا (قوله)

(علیہ) ای قول معنون

(قوله عدم اشتراطه) ای

انخلط (قوله فيها) ای شرکت

المال (قوله طرد) ای بیع

(فولسترطها) ای المزارعه

(قوله: فما) اي السريدي

الشركة (قوله بمخالطه) أي

المذرة (قوله كنظامها)

ای المذنبین مخرجہ، (قولہ

عند سمعون (خيران

(قوله بل ليس) ای الخلط

الحكمي (قواسمدهما)

أى مالك وابن القاسم (قوله

فيمس) أى شركة المال

وغيره من مكنة الرزق (قوله

احملهما) ای المالبی
کونتا لنتی کاوراً لهما

بسم الله الرحمن الرحيم

بنی

•

وعند ابن القاسم الشركة جائزة خلطاً وأولم يخلط ابن عبد السلام لعل المصنف انما سكت عن قول ابن القاسم في هذه المسئلة لشركة جائزة خلطاً وأولم يخلط لاجتماع الجواز الاقدام على ذلك ابتداءً وأنه ممنوع أو لا لكنه ان وقع مضى وهو الظاهر من تقريره ٥١ وقال الخمي فصل اختلاف اذا كان البذر من عند هما هل من شرط الصحة أن يخلطاه قبل الحزن فأجاز مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما الشركة اذا اخرجاهما أو شيعا وان لم يخلطاه وهو أيضاً أصلهما في الشركة في الدراهم والدنانير واختلف عن مضمون قد كرم مثل ما تقدم ٥٢ فأشار المصنف الى أن الخلط يكفي فيه اخرجهما البذر ولو لم يخلطاه كما عند مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما وأحد قولي مضمون وأشار الى قول مضمون الثاني ولو وجعل السارح كلام المصنف على أنه مشي على قول مضمون وهو غير ظاهر ولا يتأتى عليه ما قرعه المصنف بقوله فان لم يثبت الخ والله أعلم طي قوله وخلط بذران كان الخ هذا الشرط انما يعرف لمضمون واليه عزاء في الجواهر واقتصر عليه قسبه ابن الحاجب والمصنف ومذهب مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما عدم اشتراطه لاحسا ولا حكاما على أصلهما في شركة المال ومضمون على أصله في اشتراط الخلط فيها فكل طرد أصله ولذا قال ابن عبد السلام في قول ابن الحاجب والبذر المشترك شرطه الخلط وسكت المصنف عن قول ابن القاسم في هذه المسئلة الشركة جائزة خلطاً وأولم يخلط على ما حكاه بعض القرويين ٥١ وما عزا له ابن القاسم عن بعض القرويين هو كذلك في ابن يونس بعد ان نقل عن مضمون شرطها خلط البذر أو جمعه في بيت أو حمله جميعا الى القدان فعلم منه ان ابن القاسم لم يشترط الخلط لاحسا ولا حكاما وقال الخمي الخ ما تقدم عنه وقال ابن عرفة واذا كان البذر منهما في شرطها يخلطه قولاً لمضمون وعيسى عن ابن القاسم مضمون جمعه في بيت أو حمله جميعا القدان زريعة كل واحد في ظرفه زرعاً واحداً ثم الأجر كخلطهما ٥٢ فظهر لك من هذه النقول ان شرط الخلط الحكمي عند مضمون فقط ووقع للمصنف في توضيحه ما يخالف هذا فانه قال في قول ابن الحاجب والبذر المشترك شرطه الخلط كالمال مانعه ولما كان الخلط ظاهراً في عدم تميز أحدهما عن الآخرين انه ليس المراد ذلك بقوله كالمال فأشار الى ما قدمه وهو أن يكون تحت أيديهما أو أحدهما وهكذا قال مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما للخمي واختلاف عن مضمون فقال مرة الخ ما تقدم فظاهراً ان مالكاً وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما قال بشرط الخلط الحكمي هنا وفي شركة المال وليس كذلك بل ليس بشرط في الصحة عندهما فليس كما علمت ولذا قال ابن عرفة في شركة المال في شرطها بالخلط الحسن المقيسد عدم تميز أحدهما عن الآخر أو مجرد اجتماعهما في جوز واحد ثالثها هذا أو شراء كل عماله على الشركة أو أحدهما فقط في ثبوتها في الخمي عن الغيرة عن مضمون وقول ابن القاسم فيها ٥٢ فأقاد ان اشتراط الخلط لمضمون فقط وقول ابن القاسم فيها عدمه وكل على أصله في شركة المال وفي شركة الزرع فانه في التوضيح لابن القاسم ليس كذلك ولا

(قوله اجتماعهما) أي المالين (قوله هذا) أي اجتماعهما في حوز (قوله في شوقها) أي الش

(قوله الغير) اي غير ان القامه فيها راجع للاول (قوله وعن مضمون) راجع للثاني (قوله وقول

راجع للثالث (قوله فافاد) ای ابن عرفة (قوله وکل) ای من ابن القاسم ومضنون (قوله ليس كذلك

1. *Journal of the American Medical Association*, 1997; 277: 1001-1005.

(قوله) اي خليل (قوله فيه) اي مانسبه لابن القاسم (قوله ذلك) اي المنسوب لابن القاسم (قوله وعلى ما قال) اي خطيل صلة
لا يصح (قوله كلامه) اي المصنف (قوله حينئذ) اي حين شرط الخلط الحكمي عند ابن القاسم (قوله فيهما) اي القولين (قوله
فقال) اي الخط (قوله الى قوله) اي محضون (قوله على قول محضون) اي الذي خالف فيه مالكا وابن القاسم رضي الله تعالى
عنهم (قوله وهو) اي محل الشارح ٣٤٤ (قوله فظاهره) اي كلام الخط (قوله الدال) نعمت صدر (قوله ولم يقتضه) اي الخط

سلفه فيه ولم يكن ذلك في ابن عبد السلام الذي يتبعه المصنف غالباً وعلى ما قال لا يصح كلامه
اذ لا فرق حينئذ بين قول محضون الذي وافق فيه مالكا وابن القاسم رضي الله تعالى عنهم وقوله
الاخر لشرط الخلط الحكمي فيهما وقد اغترح بكلام التوضيح المذكور فقال بعده وبعد
شيء من كلام النعمي فأشار المصنف الى أن الخلط يكفي فيه إخراجهما البذر ولو لم يخلطاه كما هو
عند مالك وابن القاسم وأحد قولي محضون رضي الله تعالى عنهم وأشار الى قوله الاخر بلو
وحمل الشارح كلام المصنف على قول محضون وهو غير ظاهر اهـ فظاهره ان مالكا وابن القاسم
رضي الله تعالى عنهم ما شرطوا الخلط الحكمي وليس كذلك كما عرفت وظهوره ان الصواب حمل
الشارح وقد نقل الخط صدر كلام النعمي الدال على المراد ولم يتنبه له ولا في كلام التوضيح
من اتحاد القولين والله الموفق الباني قوله ولو بإخراجهما المراد بإخراجهما كما في ح ان يخرج
معاً بالبذر ولو زرع هذا بذرة في ناحية وهذا في ناحية وزرع أحدهما مستخرجاً الآخر وهذا أحد
قولي محضون وظهوره بلو قوله الاخر انه لا يكفي إخراجهما على الوجه المذكور بل لا بد أن
يصير البذران بعد زرعهما بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر هكذا ذكر القولين ابن يونس عن
محضون وابن شاس لحمل ز الإخراج في كلام المصنف على القول الثاني غير صواب وقوله ورد
المصنف بلو القول باشتراط الخلط الحكمي غير صحيح اذ لم ينقل عن أحد اشتراط الخلط الحكمي ثم
قال الباني بعد نقل كلام طي المتقدم الظاهر ان المصنف أراد في التوضيح حمل كلام ابن
الحاجب على الرابع من القولين وهو عدم اشتراط الخلط وان تعبيره بالخلط في كلامه ذامح
بقريته التشبيه في قوله كمالا لتبعه ح على ذلك في حمل كلام المصنف هنا فراراً من جملة على
ضعيف وهو ظاهر ولا يلزم منه ان مالكا وابن القاسم رضي الله تعالى عنهم ما قالوا بشرط الخلط
الحكمي كما لا يلزم منه اتحاد قولي محضون لوضوح الفرق بينهما مما تقدمناه لان مراده بالقول
بالخلط أنه لا بد من خلطهما بعد الزراعة بحيث لا يتميز أحدهما من الآخر والقول الآخر
بمخلافه كما نقله ابن يونس عن كتاب ابن محضون اذ قال لو بذر كل بذرة في ناحية على الشركة فلا
شركة بينهما ولكل ما أثبتته بذره ويتراجعا في فضل الأكرية ابن يونس وقال بعض القرويين
هي عند ابن القاسم صحيحة نقله ابن عرفة ومثله في ح وأراد طي حمل كلام المصنف على
الاول من هذين القولين كما فعل الشارح وليس بصواب ويدل على بطلانه قول المصنف فان لم
ينبذ بذراً أحدهما الخ فإنه لا يتفرع الاعلى قول ابن القاسم ولا يصح تقريره على شرط الخلط
وهو القول الاول لمحضون لان التميز عنده يوجب بطلان الشركة مطلقاً أثبت بذر كل منهما
أم لا وبقي شرط وهو غائل البسندين جنساً فان أخرج أحدهما قحاً والآخر شعيراً أو سلتاً

(قوله) اي كلام النعمي
(قوله من اتحاد القولين)
بيان ما (قوله قولي) بفتح
اللام (قوله انه) اي الشأن
الخ مفعول قول المضاف
لفاعله (قوله وابن شاس)
عطف على ابن يونس (قوله
غير صواب) خبر حمل (قوله
وقوله) اي ز (قوله غير
صحيح) خبر قول (قوله
الظاهر ان المصنف أراد
في ضيق حمل كلام ابن
الحاجب على الرابع) هذا
لا يمكن في كلام ابن الحاجب
لتصريحه بأن الخلط شرط
بقوله والبذر المشترك شرطه
الخلط ولا يمكن في كلام
المصنف لعطفه الخلط على
الشرط المتفق عليه وهي
السلامة من كراء الارض
بممنوع ومبالغة على
شرطية الخلط بقوله ولو
بإخراجهما (قوله وهو)
اي الرابع (قوله تعبيره)
اي ابن الحاجب (قوله في
كلامه) اي ابن الحاجب
(قوله فراراً من جملة على
ضعيف) علة تبعه (قوله

منه) اي الحمل المذكور (قوله قولي) بفتح اللام (قوله بينهما) اي قولي محضون (قوله لان مراده) اي محضون او
(قوله بعد) المناسب حين (قوله بخلافه) اي عدم اشتراط الخلط لاقبل الزراعة ولا حينئذ (قوله اذ قال) اي محضون في قوله الاول
باشتراط الخلط (قوله هي عند ابن القاسم صحيحة) اي ووافقه محضون أيضاً (قوله على الاول) اي شرط الخلط (قوله وليس
بصواب) فيه ان كلام المصنف نص فيه وان كان التقرير بعده على مقابله

(قوله ثم قال) اي صحنون (قوله تجوز) اي الشركة بطعامين مختلفتين (قوله وثقله بن عرفة) نصه الصقلي عن ابن صحنون لا يجوز أن يخرج أحدهما قحوا ولا آخر شعيرا أو سلتا ولو اعتدلا فيما بعد ٣٤٥ ذلك فان نزل فلكل واحد ما أنبت بذره

ويتراجمان في الأكرية ثم قال بعد ذلك انه جائز قال بعض القرويين من لم يميز الشركة بالذنانير والدرهم لم يميز المزارعة بالطعامين المختلفين ولو اعتدلت قيمتهما لعدم حصول المناجزة لبقاه يد كل واحد على طعامه ولكل واحد على طعامه ولا يكون التمكين قبضا كالشركة القاسدة بالعروض لا يضمن كل واحد سلعة صاحبه وانما يشتركان باثمان السلع التي وقعت الشركة فافسدة (قوله شريك) يفتح الكاف مفتي شريك بلا نون لضافته (قوله أخرج) بضم الهمز وكسر الراء (قوله الدخان) فاعل اصابة المضاف لمفعوله (قوله وعند ابن القاسم) صلة جائزة (قوله ولو علم) بضم الهمز ذلك اي عدم نبات أحد البذرين (قوله ولم يرب) بضم الياء اي رب البذر الذي لم ينبت (قوله وقبلة) بكسر الموحدة (قوله وزاد) اي خليل (قوله زارع) اي شارك في الزرع (قوله فان دلس) اي المزارع بما لا ينبت (قوله عليه) اي المدلس (قوله بنصف) اي

أوصنفين من القطنية فقال صحنون لكل واحد ما أنبت بذره ويتراجمان في الأكرية ثم قال تجوز اذا اعتدلت القيمة للعمى يريدوا المكيلة ذكره ح عجم والخلاف جاريا اذا كان بدل الشعير فولا خلافا لمن قال تمتع الشركة بالقمح والقول اتفاقا فافاده عب وتمام عبارة ح ونقله ابن عرفة عن ابن يونس عن صحنون وزاد بعده قال بعض القرويين من لم يميز الشركة بالذنانير والدرهم لم يميز المزارعة بطعامين مختلفين ولو اعتدلت قيمتهما لعدم حصول المناجزة لبقاه يد كل واحد على طعامه ولكل واحد ما أنبت طعامه ولا يكون التمكين قبضا كالشركة القاسدة بالعروض لا يضمن كل واحد سلعة صاحبه وانما يشتركان باثمان السلع التي وقعت الشركة فافسدة اه والله الموفق (فان لم ينبت بذرا أحدهما) اي شريك المزارعة (وعلم) بضم فكسره احب البذر الذي لم ينبت بأن بذره في ناحية مقبرة عن الناحية التي بذرا الآخر فيها وعلت الناحيتان (لم يمتع) بضم التحتية وفتح السين (به) اي البذر الذي لم ينبت فيها أخرج للشركة ويضيق على صاحبه (ان غر) صاحب البذر الذي لم ينبت شريكه بأن كان علم أنه لا ينبت لاصابته الدخان مثلا كيزر السكان (وعليه) اي الغار لشريكه (مثل نصف) البذر (النابت) والزرع بينهما ابن عبد السلام وينبغي الرجوع على الغار بنصف قيمة العمل المصنف ويرجع بنصف كراء الارض التي غرقها (والا) اي وان لم يغرم صاحب البذر الذي لم ينبت شريكه بأن يعلم علته (فعلى كل منهما) اي الشريكين لا آخر مثل (نصف بذرا الآخر) فعلى صاحب البذر الذي نبت مثل نصف البذر الذي لم ينبت وعلى صاحب البذر الذي لم ينبت مثل نصف البذر الذي نبت (والزرع) مشترك (لهما) في الصورتين غ أصل هذا ما نقله ابن يونس عن ابن اسحق ونصه بعض القرويين وعند ابن القاسم خلطا ولم يخطأ الشركة بجائزة واذا هفت الشركة في هذا فثبت زرع أحدهما ولم ينبت زرع الآخر فان غر منه صاحبه وقد علم أنه لا ينبت فعليه نصف بذره صاحبه والزرع بينهما ولا عوض له في بذره وان لم يعلم أنه لا ينبت ولم يغرمه فعلى الذي نبت بذره ان يغرم لصاحبه مثل نصف بذره على أنه لا ينبت ويأخذ منه مثل نصف بذره الذي نبت والزرع بينهما على الشركة غره أو يغرمه ولو علم ذلك في ابان الزراعة وقد غر صاحبه فأخرج زرع ية يعلم أنه لا ينبت فلم تنبت فضعافا منه وعليه أن يخرج مثل مكيلهما من زرع ية تنبت فيزرعها في ذلك القليب وهما على شركتهما ولا غرم على الآخر للغار وان لم يغرم ولم يعلم فليخر جابجعا فقيرا آخر فيزرعاه في القليب ان أحبا وهما على شركتهما ابن عبيد السلام سكت في الرواية عن رجوع المغرور على الغار بنصف قيمة العمل فيما لم ينبت ان كان العمل على المغرور وينبغي أن يكون له الرجوع عليه بذلك لانه غرور بالعمل وقبلة في التوضيح وزاد وينبغي أن يرجع عليه بنصف قيمة كراء الارض التي غره فيها ابن عرفة ذكر ابن يونس ما يدل على الخلاف ونفسه ابن حبيب لو زرع بما لا ينبت فنبت شعير صاحبه دون شعيره فان دلس يرجع عليه صاحبه بنصف مكيلته من شعير صحيح ونصف كراء الارض الذي أبطله عليه وقاله أصبح وقال ابن صحنون مثله الا الكراء فلم يذكروا فظاهر قول ابن صحنون سقوط الكراء وهو ظاهر قول

٤٤ من ث اي بطله (قوله من شعير) اي مثليان مكيلته (قوله ونصف كراء الارض) عطف على نصف (قوله وقاله) اي المذكور (قوله مثله) اي قول أصبح (قوله فلم يذكروا) اي ابن صحنون الكراء (قوله وهو) اي سقوط

(قوله انه) اي النار الخ مفعول قول المضاف لقاعله (قوله دلس) اي البائع (قوله فيه) اي يبيع العبد بكتان منرقته (قوله فسرق) اي العبد (قوله ففرد) اي المبتاع العبد (قوله فذلك) اي السرقة (قوله في ذمته) اي العبد (قوله بعيب السوس) اي بكتته وضايفته للبيان (قوله فلا رجوع له) اي المبتاع (قوله قال) اي الشعبي (قوله ولولا اكرها) اي المظمورة مدلسا بسوسها ووضع المكثري طعاما فاستاس فيها (قوله لرجع) اي المكثري (قوله عليه) اي المكثري يعوض المستاس (قوله سنة) بضم السين وشد النون اي طريقة (قوله وهذه) ٣٤٦ اي الكيفية (قوله فيها) اي المزارعة (قوله البرقي) بفتح الموحدة وسكون الراء وكسر القاف وشد

ابن القاسم في المدونة فين غرق في انكاح غيره أمة انه يغرم له الصداق ولا يغرم له ما يغرمه الزوج من قيمة الولد ونحوه قوله في كتاب الجنائيات من باع عبدا سارقا دلس فيه فسرق من المبتاع ففرد على ياتعه بعبية فذلك في ذمته ان عتق يوما وأطلق في قوازل الشعبي من باع مظمورة دلس فيها بعيب السوس فخرن المبتاع فيها طعاما فاستاس فيها فلا رجوع له على ياتعه بما استاس فيها قال ولولا اكرها لرجع عليه ونحوه في المواقيط والخط وشبه في الصحة مسا تل فقال (كان) بفتح المهملة وسكون النون حرف مصدري مقرون بكاف التشبيه صلته (تساويا) اي المتزارعان (في الجميع) اي الارض والعمل والبقرو والبذور والشارح كون التشبيه في كون الزرع بينهما قاله تت غ تمثيل لما تصح فيه الشركة في التبعية سنة المزارعة الاعتدال والتساوي في الارض والبذور والبقرو والاداة والعمل كله حتى يصير ما هلك من ذل في ضمانهما معا وهذه غاية الكمال في البرقي ظاهر المدونة انهما ان اشتركا في زرع في بلدين كل واحد يحترق في بلده ويشاركة صاحب في حرته وتساو في كل شيء ان المزارعة جائزة كما فيها في مساواة ساطعين في بلدين على جزء واحد وهذا ائقي ابن حيدر خلافا لابن عرفة (أو) لم يتساويا في الجميع و (قابل بذرا أحدهما) اي المتزارعين (عمل) من الاثر والارض مشتركة بينهما ملك أو أكثر ففيها ان أكثر ارض أو كانت لهما جاز أن يخرج أحدهما البذر كله والاخر العمل (أو) قابل عمل أحدهما من عند شريكه (أرضه وبذره) اي شريك العامل سخون ان أخرج أحدهما الارض والبذور وأخرج الآخر العمل جاز (أو) قابل الارض من أحدهما وبعض البذر عمل من الآخر (بعضه) اي البذر فالعني أخرج أحدهما الارض وبعض البذر والاخر العمل وبعض البذر فنقص شركتهما (ان لم ينقص ما للعامل) اي ما يأخذه من الزرع (عن نسبة) قدر بذره) لجموع بذره ما بأن زاد ما يأخذه منه عن نسبة بذره أو ساواها فالثاني كالأول أخرج أحدهما العمل وثالث البذر والاخر الارض وثالث البذر على أن يأخذ العامل ثلث الزرع والأول كذلك على أن يأخذ العامل ثلثي الزرع ومفهوم ان لم ينقص الخ أنه ان نقص ما يأخذه العامل عن نسبة بذره كآخر اجه ثلثي البذر على أن يأخذ ثلثه فلا يجوز اقبالة الارض ببعض البذر سخون وابن حبيب اذا اشترك رجلان فأخرج أحدهما الارض وثالثي الزريعة والاخر ثلثي الزريعة والعمل على أن يكون الزرع بينهما نصفين ابن حبيب أو على الثلث والثلثين فذلك كله جائز اذا ساوى العمل وما نضله من الزريعة كراء الارض

الباء (قوله ان المزارعة الخ) خبر ظاهر (قوله كافيا) اي المدونة (قوله وبهذا) اي جوازها صلة أئقي (قوله حيدرة) بفتح الحاء والدال المهملتين وسكون التثنية (قوله فيها) اي المدونة خبر مقدم (قوله ان أكثرها) اي المتزارعان (قوله او كانت) اي الارض (قوله يخرج) بضم فسكون فكسر (قوله جاز) اي الاشتراك (قوله من الزرع) بيان ما (قوله بأن زاد الخ) تصوير لمنطوق الشرط بصورتين (قوله ما يأخذه) اي العامل (قوله منه) اي الزرع (قوله أو ساواها) اي ما يأخذه منه نسبة بذره (قوله فالثاني) اي المساوي (قوله وثلثي) بفتح المثناة مثني ثلث بلا نون لاضافته (قوله والأول) اي الزائد (قوله كذلك) اي مثال الثاني في اخراج

أحدهما العمل وثلث البذر والاخر الارض وثالثي البذر (قوله أنه) اي الثمان (قوله كآخر اجه) اي العامل لان (قوله ثلثه) اي الزرع (قوله لمقابلة الارض) اي بعضها لوقوعها في مقابلة العمل وبعض البذر (قوله على أن يكون الزرع بينهما نصفين) فيكون ما للعامل من الزرع زائد على بذره (قوله على الثلث والثلثين) أي في الزرع يحتمل الثلث لصاحب الارض فيكون ما للعامل منه زائد على بذره ويحتمل الثلث للعامل فيكون ما له منه مساويا لبذره (قوله وما فضل) أي والبذر الذي مع العمل الذي فضله وزاد عليه شريك العامل (قوله به) أي فضلا متلبسا به (قوله من الزريعة) بيان ما (قوله كراء الارض) مفعول ساوى أي مع ما معها من البذر الزائد على بذره العامل

(قوله لان زيادة الزريعة) أى التى مع الارض (قوله بازاء) أى مقابلة (قوله عمل العامل) أى بعضه فلم تقابل زيادة البذر الارض (قوله بينهما نصفين) خبر العمل والزرع (قوله وكأنه) بفتح الهمزة وشدة النون أى مخرج ثلثي الارض (قوله سدس) الاول ريع (قوله بسدس) الاول ريع (قوله فان نزل) أى الاشتراك بثلثي ٣٤٧ الارض وثلث البذر من أحدهما وثلث

الارض وثلثي البذر من

الآخر (قوله) أى

العامل (قوله جعل) أى

أخرج (قوله الربع) أى

من الزرع (قوله فاجاب)

أى ابن رشد (قوله ان

عقداها) أى الشريكان

الشركة بكسر الهمزة

وسكون النون (قوله بلفظ

الشركة) اضافته للبيان

(قوله من اللفظين) أى

الشركة والاجارة (قوله

أجازها) أى الشركة (قوله

أجازها) أى الاشتراك (قوله

ومنه) أى الاشتراك (قوله

والأكله) دخل فيها البذر

(قوله فيها) أى الشركة

(قوله وانما للعامل) أى

عمل يده ولغيره أى من

الزرع (قوله يساوى قيمة

عمله) أى أو يزيلها

أو ينقص عنها (قوله

بالجواب) صلة يتفضل

(قوله عن رجلين) أى حكم

شركتهما (قوله فاجاب) أى

ابن رشد (قوله وإليه) أى

المتع صلة ذهب (قوله من

شيوخنا) بيان من (قوله

وتبعه) أى ابن عرفة (قوله

خالقه) أى ابن عرفة (قوله

على ان ثلث ما يحصل لرب البذر الخ)

والارض من جانب البقر والأكله والعمل من آخر في الاختلاف (قوله من أحدهما العمل فقط) أى ومن الآخر الارض

والبذر والبقر والأكله (قوله وهذا) أى قول محمد بن القاسم (قوله أصله) أى قاعدة محمد (قوله من أنه) أى الشأن الخ بيان أصله

لان زيادة الزريعة بازاء عمل العامل مضمون وابن حبيب ان أخرج أحدهما ثلثي الارض وثلث البذر وأخرج الآخر ثلث الارض وثلثي البذر والعمل والزرع بينهما نصفين لم تجزوا كأنه أكرى سدس أرضه بسدس بذر صاحبه فان نزل فلكل واحد بقدر ماله من البذر ويتراجمان في فضل الأكرية ابن يونس بعض فقهاءنا ينبغي على مذهب ابن القاسم أن يكون الزرع بينهما نصفين (أولاً أحدهما) أى المتراجمين (الجميع) أى الارض والبقر والبذر والأداة (الأعمال) باليد فانه على الآخر الربع مثلاً فتصير شركتهما (ان عقدا) ها (بلفظ الشركة لا) بلفظ (الاجارة أو) ان (أطلقا) أى العاقدان الشركة عن تسميتها شركة أو اجارة فلا تصح فيهما ق سئل ابن رشد ما تقول في رجلين اشتركا في الزراعة على أن جعل أحدهما الارض والبذر والبقر وجعل الثاني العمل ويكون الربع للعامل فأجاب ان عقداها بلفظ الشركة جازت اتفاقاً وان عقداها بلفظ الاجارة لم تجز اتفاقاً وان تجرد عقداها من اللفظين أجازها ابن القاسم ومنعها مضمون تحت هذه المسئلة على هذا التقدير هي على ما في توضيحه حيث تعقب قول ابن عبد السلام اذا كان البذر من عند صاحب الارض والعمل والبقر من عند الآخر أجازها مضمون ومنعه محمد وابن حبيب ان هذه مسئلة انما هي البقر والأكله فيهما من عند رب الارض وانما للعامل جزء معلوم يساوى قيمة عمله ويتبين ذلك بالوقوف على ما في أجوبة ابن رشد ونصه يتفضل الفقيه الاجل قاضي الجماعة أبو الوليد بن رشد ونفعه الله تعالى ورضى عنه بالجواب عن رجلين اشتركا في الزرع على أن جعل أحدهما الارض والبذر والبقر والثاني العمل ويكون الربع للعامل والثلاثة الارباع اصحاب الارض هل يجوز ذلك أم لا فاجاب تصفحت سؤالك فاما مسئلة الاشتراك في الزرع على الوجه الذي ذكرت فلا يخلو الامر فيهما من ثلاثة أوجه أحدها أن يعقد أحدهما بلفظ الشركة والثاني أن يعقدا بلفظ الاجارة والثالث ان لا يسميا اجارة ولا شركة وانما قال ادفع اليك الارضى وبقرى ويذرى وتولى انت العمل ويكون للرب ربع الزرع أو خمسة أوجز من أجزائه تسمية له فعمله ابن القاسم على الاجارة فلم يجزه وإليه ذهب ابن حبيب وجهه مضمون على الشركة فأجازها هذا التحصيل القول عندى في هذه المسئلة وكان من ادركنا من شيوخنا لا يحصلونها هذا التحصيل ويذهبون الى انها مسئلة اخلاف جله من غير تفصيل وليس هذا عندى بصحيح اه البناء في هذا النقل هو الصواب كما في ابن عرفة وتبعه غ فانظره والعجب من ق كيف خالفه ابن عرفة اللغوى ان كان البذر من عند ذى الارض والبقر والعمل للآخر فأجاز مضمون ومنعه محمد وابن حبيب مضمون ان اشتركا على ذلك على ان ثلث ما يحصل لرب البذر ولذى العمل ثلث والبقر ثلث والقيم كذا جاز ومثله ان كان من عند أحدهما العمل فقط وقال محمد في مثل هذا هو فاسد وهذا خلاف أصله من انه ان سلم المتراجمان من مقابلة

على ان ثلث ما يحصل لرب البذر الخ) أى والارض مشتركة بينهما بالسوية تلك أو أكثر (قوله ومثله) أى الاشتراك بالبذر والارض من جانب البقر والأكله والعمل من آخر في الاختلاف (قوله من أحدهما العمل فقط) أى ومن الآخر الارض والبذر والبقر والأكله (قوله وهذا) أى قول محمد بن القاسم (قوله أصله) أى قاعدة محمد (قوله من أنه) أى الشأن الخ بيان أصله

(قوله ترد) بضم فتح مثقلا (قوله مناقضه) أى اللغوى (قوله بانه) أى محمداً صله ترد (قوله انما قاله) أى محمداً لاصل المذكور
(قوله هذا اللفظ) أى المتزارعين (قوله ان نزل) أى التشارك بالارض والبذر والبقر والا لانه من أحدهما والعمل من
الآخر (قوله كأنه) بفتح الهمز ٣٤٨ وشد النون (قوله قبضه) بفتح مثقلا (قوله نصف البذر) أى ونصف منفعة

البقر والآلة (قوله فى أجرته) أى نصف عمله (قوله وضعه) أى شاركة بالنصف (قوله وان كان) أى الاشتراك (قوله وللاخر) أى العامل (قوله لانه) أى العامل (قوله انما هى) أى الاجارة (قوله اذا كان) أى الاشتراك (قوله عرى) أى خلا (قوله القطين) أى الشركة والاجارة (قوله فاجاب) أى ابن رشد (قوله عنه) أى ابن رشد (قوله أجازها) أى الشركة (قوله ومنعها) أى الشركة (قوله وهم) بفتح الهاء أى غلط (قوله له) أى العقد (قوله وزعمه) أى ابن عبد السلام (قوله فيه نظره) خبر زعمه (قوله مستلثهما) أى محنون ومحمد (قوله فى زمنه) أى ابن عبد السلام (قوله وقبله) (قوله وكونه) أى العامل (قوله كذلك) أى ليس له الاعمل يده (قوله يصيغه) أى العامل (قوله كونه) أى العامل (قوله عن المسئلة) صلة جواب (قوله على خلاف) صلة دلالة (قوله ونحوه) أى جواب ابن رشد (قوله ترد الخ) خبر دلالة (قوله تعذر) فاعل ينتهض (قوله نأجب) أى المسكورى (قوله الارباح) بفتح الهمز الحق جمع ومع (قوله من ذلك) بيان ما (قوله لا ينتهض عذرا) خبر عدم

ترد الخ خبر دلالة (قوله تعذر) فاعل ينتهض (قوله نأجب) أى المسكورى (قوله الارباح) بفتح الهمز الحق جمع ومع (قوله من ذلك) بيان ما (قوله لا ينتهض عذرا) خبر عدم

(قوله عكس ذلك) اى

حقيقتها انفراد أحدهما
بإخراج المال والاخر

بالعمل (قوله بعكس

ذلك) اى كون فائدتها

معلومة القدر وزنا

او عددا كعشرة ذنانير

(قوله هى شركة واجارة)

أى اجتمع فيها الشركة

والاجارة (قوله غلب)

بفتحات مثقلا (قوله به)

أى عقدها (قوله كان) أى

عقدهما (قوله وهو أى

لازمها (قوله اياها) أى

الاجارة (قوله مجهول)

لاختلافه باختلاف كثرة

الزرع وقلته وملاية

الزرع ورخاوته (قوله

المصنف) أى ابن الحاجب

(قوله منسه) اى علمها

(قوله وصوبه) اى الصلة

قول مصنون (قوله له) أى

كراء الارض (قوله من بذر

وبقروعل) بيان غيرها

(قوله فيها) أى المدونة

خبر مقدم (قوله فلا يجوز)

أى اشتراكهما (قوله

وهذا) أى القصاد (قوله

فالمناسب) تفريع على

ورجحه (قوله شبه) بفتح

الشين والموحدة مثقلا

أى فى عدم الصحة (قوله

وعن هذا) صلة عبر (قوله

خطب) أى أجرة كثيرة

(قوله لم يجز) اى

اشتراكهما (قوله فى العقد) صلة التطوع (قوله آخر) نصت باب

الحق ثم قال ابن عرفة بعد نصوص طويلة قلت تقرير كون ما قالوه هو الصواب ان حقيقة
الشركة مبيانية لحقيقة الاجارة لان حقيقة الشركة عدم انفراد أحدهما بإخراج المال والاخر
بإخراج العمل والاجارة على عكس ذلك وحكم الشركة ان فائدتها يجب ان تكون معلومة
لشخصها بطريق نسبة بعض الشيء اليه كالفصل ليعرفه القدر وزناً وعددا كعشرة ذنانير
وحكم الاجارة ان فائدتها يجب ان تكون معلومة لشخصها بعكس ذلك والمزارة قال ابن رشد
هى شركة واجارة فمن غلب الشركة لم يجعلها لازمة بعقدها ومن غلب الاجارة جعلها لازمة به اذا
تقرر هذا فكلامه ينقد أحدهما فى المزارة بإخراج مال كان شيئاً بالشركة بائناً ضرورة
اشتغالها على خاصية الشركة وكذا انفراد أحدهما بإخراج المال والاخر بالعمل بطل كونها
من اربعة لا تنفك لازمة حينئذ وهو اشتغالها على خاصية الشركة وصارت محض اجارة فلما انزلها
حينئذ اياها فيجب كونها فاسدة لان حكم الاجارة وجوب كون فائدتها معلومة القدر وزناً
أو عدداً (تنبيه) ابن الحاجب والعمل المشترط هو الحارث لا الحصاد والدراس على الاصح
لانه مجهول وعن ابن القاسم والحصاد والدراس التوضيح ما صححه المصنف هو قول مجنون
وكذلك قال التونسي وابن يونس انه الصواب لان الحصاد والدراس مجهولان وقال المصطفى ان
كان العرف بالبذل الحصاد والدراس والتقصية على العامل وكان ذلك كله مع جميع العمل
مساوياً للكراء الارض جاز على قول ابن القاسم ولم يجزه مجنون لانه لا يدري كيف يكون ابن
عرفة وعملهامؤونة الزرع قبل تمامه يبيسه وفي كون الحصاد والدراس منه وعدمه فلا يجوز
شرطه ثقلاً الصقلى عن ابن القاسم ومجنون فائلاً لا يدري هل يتم ولا كيف يكون وصوبه
لانه يقل ويكثر وكذا شرط النقاء اه وشبهه فى عدم الصحة المدلول عليه بقوله لا الاجارة الخ
فقال (كالغناء) بغين مجمعة أى عدم سب كراء (أرض) له قدر من أحدهما (وتساليا) أى
الشريكان فى (غيرها) أى الارض من بذرو بقروعل يد فلا تصح شركتهما الدخول بهما على
التفاوت فيما ان اخرج أحدهما ارضها قدر من الكراء والغناها لصاحبه واعتدلا فيما بهد
ذلك من العمل والبذر فلا يجوز حتى يعطى شريكه نصف كراء ارضه (اولا احدهما) أى
الشريكين (ارض رخيصة) أى قليلة الكراء (وله) أى يخرج الارض الرخيصة (عمل) بيده
وبقروعل والاخر البذر ففاسدة لمقابلته الارض بعض البذر وهذا قول ابن عبدوس ورجحه ابن
يونس وأشار الى ترجيحه بقوله (على الاصح) فالمناسب ابدال الاصح بالارجح ومفهوم قوله
أرض وعمل انه لو كان له أرض وبذر ولا آخر العمل جاز وهو كذلك اذ لم تقابل الارض البذر
بمختلف مسئلة المنطوق ولذا خص المصنف العمل بكونه من صاحب الارض كما هو فى الرواية
قاله طق غ اولاً أحدهما أرض رخيصة وعمل على الاصح الظاهر انه معطوف على قوله كالغناء
أرض فهو أيضاً مشبه بقوله لا الاجارة وعن هذا عبر فى توضيحه بقوله اذا اخرج أحدهما البذر
والاخر العمل والارض فان كانت الارض لها خطب لم يجز وان لم يكن لها خطب فقولان
الجواز لمجنون وهو مبني على جواز التطوع بالساقه فى العقد والمنع لابن عبدوس ورأى انه
يدخله كراء الارض بما يخرج منها ابن يونس وهو الصواب اه فلهذا الاصح تصحيف الارجح
ق ابن يونس فى باب آخر من المدونة اذا اخرج أحدهما الارض والاخر البذر فلا يجوز الا ان

اشتراكهما (قوله فى العقد) صلة التطوع (قوله آخر) نصت باب

تكون أرضا لا كراهها وقد تساوى بقياسها فافأخرج هذا البذر وهذا العمل وقيمتها سواء فهو جائز لان الأرض لا كراهها وانكر ابن عبدوس هذا وقال انما اجاز المالك رضي الله تعالى عنه ان تلغى الأرض اذا تساوى في اخراج البذر والعمل فاما ان كان مخرج البذر غير مخرج الأرض لم يجز وان كانت لا كراهها اذ يدخله كراهها فيخرج منها الا ترى أن لو اكرهت هذه بعض ما يخرج منها لم يجز وهذا هو الصواب اه البنانى أبو على كلام ابن يونس يدل على ان المصحح هو ابن عبدوس لا ابن يونس فلفظ الاصح في محله ونقل كلام ابن يونس فأنظره فيه (وان فسدت) المزارعة لعدم شرط من شرطى صحتها وعثر عليها قبل العمل فسيخت وان عملا (وتسكافا) أى الشرى كان (عملا) أى تساوى عملهما في القيمة وكانت الأرض من أحدهما والبذر من الآخر على ان الزرع بينهما نصفين (ف) الزرع (بينهما) أى الشرى يكتفى لكل نصفه (وتزادا) أى الشرى كان (غيره) أى العمل وهو الأرض والبذر فعلى صاحب الأرض مثل نصف مكيه البذر لصاحبه وعلى صاحب البذر نصف كراه الأرض وفسدت لمقابله الأرض البذر هب وان عملا معا وتفاوتا فيه فالحكم كذلك على المعقد فالأولى وعدم لا بدل وتسكافا (والا) أى وان لم يعمل معا بأن انفرد أحدهما بالعمل ولا يدخل فيه عملهما بل تسكافا وان أوهمه كلامه لانه خلاف المعقد (ف) الزرع كله (للعامل) وحده اذا انضم لعمله شئ مما سبقت به بقوله كان له بذراخ فهو كالنقيض لا إطلاقه هنا (وعليه) أى المتفرد بالعمل المختص بالزرع (الاجرة) للأرض التى انفرد الآخر بها فان كانت كلها للعامل فأنما عليه مثل البذر سواء (كان له) أى المتفرد بالعمل (يندمع عمل) أى عمله الذى انفرد به والأرض للآخر وفسدت لمقابله البذر بعض الأرض غ فرض الكلام فى العامل وحده اغنى عن قوله مع عمل (أو) كان له (أرض) والبذر للآخر وفسادها لمقابله الأرض بعض البذر (أو) كان (كل) من البذر والأرض (لكل) من الشرى يكتفى والموضوع عمل أحدهما فقط وفسادها له خوله اعلى التفاوت فالزرع للعامل وحده وعليه شرى يكتفى مكيه بذره وكراه أرضه فى المقدمات اختلاف فى المزارعة الفاسدة اذا قامت بالعمل على ستة اقوال أحدها ان الزرع لصاحب البذر ويؤدى لأصاحبه كراهها اخرجوه والثانى انه لصاحب العمل وهو تأويل ابن أبى زيد قول ابن القاسم فيما حكاه عنه ابن المواز والثالث انه لمن اجتمع شيان من ثلاثة اصول وهى البذر والأرض والعمل فان كانوا ثلاثة واجتمع لكل واحد منهم شيان منها وانفرد كل واحد منهم بشئ منها كان الزرع بينهم اثلاثا وان اجتمع لأحد منهم شيان منها دون صاحبه كان الزرع له دونهما وهو مذهب ابن القاسم واختار ابن المواز على ما تأوله أبو إسحق والرابع انه يكون ان اجتمع له شيان من ثلاثة اشياء على هذا الترتيب وهى الأرض والبذر والعمل والخامس انه يكون لمن اجتمع له شيان من أربعة اشياء على هذا الترتيب أيضا وهى الأرض والبذر والعمل والبقر والسادس قول ابن حبيب ان الفسادان سلم من كراه الأرض بما يخرج منها كان الزرع لصاحب البذر اه بلفظه ابن عرفة ونسب ابن المحاسب الستة للباحى وهو وهم نسا عن تقايله ابن شاس وظنه بقوله الشيخ أبو الوليد انه للباحى غ فى التكميل ويقرب الاقوال الستة للحفظ أن نقول

(قوله لم يجز) أى اشتراكهما
(قوله وان كانت) أى
الأرض (قوله المصحح)
بكسر الهاء (قوله ونقل)
أى أبو على (قوله فيه)
أى البنانى (قوله من)
شرطى) بفتح الطاء مفتى
شرط بلانون لاضاقته أى
سلامتها من كراه الأرض
بممنوع وتساوى المخرج
والخارج (قوله عثر) بضم
فكسر أى اطلع (قوله أى
العمل) تفسير الضمير
(قوله وهو) أى النقيض
(قوله لصاحبه) أى البذر
(قوله وان أوهمه كلامه)
حال أو مبالغة (قوله فهو)
أى كان له بذراخ تفريع
على اذا انضم الخ (قوله
لا إطلاقه هنا) أى قوله
والا فللعامل (قوله فرض)
بسكون الراء (قوله اغنى
عن قوله مع عمل) خبر
فرض (قوله فى المقدمات)
خبر مقدم (قوله اختلف)
بضم التاء (قوله على ستة)
صلة اختلف (قوله عنه)
أى ابن القاسم (قوله انه)
أى الزرع (قوله فان كانوا)
أى الشرى فى الزرع
(قوله منها) أى البذر
والأرض والعمل (قوله
واختيار) عطف على
مذهب (قوله انه) أى

الزرع (قوله وهم) بفتح الهاء أى غلط (قوله يقرب) بضم ففتح قد كسر مفتلا

(قوله لشملها) أى وكالة الامام في حق له قبل شخص (قوله وحكمها) أى الوكالة (قوله ابتنى) أى طلب منك (قوله آية) أى علامة على صدقك (قوله بسكوته) صله صحبه (قوله وتعقبه) أى الحديث (قوله فيه) أى ابن امحق (قوله رماه) أى وصف ابن اسحق (قوله وقال) أى مالك (قوله تقيناه) أى ابن اسحق (قوله لها) أى الوكالة (قوله سائر) أى باقى (قوله متعلقها) بفتح اللام (قوله بها) أى الوكالة فتجب لتوقف الواجب عليها (قوله والصدقة) فتندب الوكالة عليها (قوله والبيع المكروه) فتسكروه الوكالة عليه (قوله والحرام) قصرم الوكالة ٢٥٢ عليه (قوله فيه) أى الشئ الموكل فيه صله النيابة (قوله القرب) بضم ففتح

جمع قرية كداء الزكاة والتضحية والاهدية والرمي بمنى (قوله وتبعه) أى اللحنى (قوله الا انه) أى المازرى (قوله اضاف) أى لسب (قوله ذلك) أى الحكم (قوله قال) أى المازرى (قوله الا انه) أى الحج (قوله به) أى الحج للخلاف فيه (قوله وينقض) بضم فسكون ففتح (قوله قوله) أى المازرى (قوله بقوله) أى المدونة صله ينقض (قوله والايمان) بفتح الهمزة جمع عين (قوله منها) أى الايمان خبر اللعان والايلاء (قوله فيه) أى المثال (قوله انه) أى الموكل (قوله به) أى الدين (قوله عنه) أى فلان (قوله وخرج) بفتحات مثقلا (قوله على الظهار) أى فى عدم صحة التوكيل عليه (قوله الاطلاق الثلاث) أى للهنى عنه تحريما أو كراهة (قوله كالأطلاق) أى فى صحة التوكيل عليه (قوله

لشملها ابن عرفة وحكمها اذا تم الجواز زوى أبو داود عن جابر بن عبد الله رضى الله تعالى عنهم قال اردت الخروج الى خيبر فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألت عليه وقت اردت الخروج الى خيبر فقال صلى الله عليه وسلم اذا أتيت وكيلي فخذ منه خمسة عشر وسقا فان أتيت آية فضع يدك على رقوته وصحبه عبد الحق بسكوته عليه وتعقبه ابن القطان بأنه من رواية ابن اسحق قال عبد الحق فيه رماه: لك رضى الله تعالى عنه بالكذب وقال نحن تقيناه من المدينة ويعرض لها سائر الاحكام بحسب متعلقها كقضاء دين تعين لا يوصل اليه الا بها والصدقة والبيع المكروه والحرام ونحو ذلك وحكى المازرى الاجماع على جوازها وتنازع صحة والوكالة (ق) نبي (قابل) بموحدة أى صالح (النيابة) فيه ابن عرفة اللحنى تجوز الووكالة فيما تصح فيه النيابة كالبيع والشراء والجعل والاجارة واقتضاء الدين وقضائه وعقد النكاح والطلاق واقامة الحد وبعض القرب وتبعه المازرى الا انه اضاف ذلك للنيابة لالاو وكالة قال ولا تجوز النيابة فى اعمال البدن المحضة كالصلاة والطهارة والحج الا انه تنفذ الوصية وينقض قوله فى اعمال الابدان المحضة بقواها مع غيرها فى العاير عن الرضى لرضه فى الحج يرمى عنه نائبه ابن شماس لا تجوز الووكالة فى العبادات الا فى المالية كاداء الزكاة وفى الحج خلاف ولا تجوز فى المعاصى كالسرقة ويطلق بالعبادة الشهادة والايمان واللعان والايلاء منها وتجوز فى الكفالة كطولة والبيع ولا تصح بالظهار لانه منكرو زور ابن عبد السلام أى يجوز ان يوكل من يتكفل عنه فى حق وجب ابن عرفة فيه نظرا لان الوكالة انما تطلق حقيقة عرفية فيما يصح للموكل مباشرة وكفالة الانسان نفسه ممنوعة ابن هرون هو ان يوكله على ان يتكفل عنه لفلان بما على فلان ابن عرفة هذا اقرب من الاول لان الموكل فى هذا المثال يصح منه الفعل ويقتضى ان يزاد فيه انه كان التزم لرب الدين الذى على فلان ان يأنه بكفيل به عنه بحيث صار الايمان بالكفيل حقا على الموكل المذكور وخرج ابن هرون على الظهار والطلاق الثلاث ابن عبد السلام الاقرب فى الظهار انه كالطلاق لان قول الوكيل زوجة موكل على كظهر أمه كقولها امرأة موكل طالق عليه وذلك ان الظهار والطلاق انشاء بمجرد كالبيع والنكاح وأما اليمين فتضمنه التعبير عن فعل الموكل ولا يدرى الوكيل حقيقة ما يحلف عليه ابن عرفة يرد بعله ذلك باخبار موكله بذلك ويرد قياسه الظهار على الطلاق وجمعه فيه بمجرد الانشاء بالنظر بان الطلاق يتضمن اسقاط حق الموكل بخلاف الظهار والاستقرار يدل على ان كل ما فيه حق للموكل أو عليه غير خاص به جاز فيه التوكيل وما ليس كذلك لا يصح وقولنا غير خاص به

يرد بضم ففتح مثقلا أى قول ابن عبد السلام لا يدرى الوكيل حقيقة ما يحلف عليه (قوله بعله) أى احتراز الوكيل (قوله ذلك) أى حقيقة ما يحلف عليه (قوله قياسه) أى ابن عبد السلام (قوله وجمعه) أى ابن عبد السلام (قوله فيه) أى قياس الظهار على الطلاق (قوله بالفرق) صله يرد أى بين الظهار والطلاق (قوله غير خاص به) أى الموكل نعت الحق الذى عليه (قوله وما ليس كذلك) أى عملا حق له فيه أو حق عليه خاص به (قوله لا يصح) أى التوكيل فيه

(قوله تصح) أي الوكالة (قوله فيه) أي التوكيل في الأقرار (قوله لزومه) أي الموكل ٣٥٣ (قوله ما قرأ) أي وكيله (قوله أنه)

أي الموكل (قوله لا يلزمه)

أي الموكل (قوله أقراره)

أي الوكيل (قوله وهذا)

أي الخلاف (قوله وبين)

بفتحات مثقلا (قوله نيابة)

جنس (قوله فيما لا يتعين

فيه المباشرة) فصل مخرج

ماتعين المباشرة فيه فلا

تصح الوكالة فيه (قوله

تجوز) أي الوكالة (قوله

والطلاق) ظاهره ولو

الثلاث وبؤيد الخبير

والقليك (قوله إلا أنه)

أي الإبراء (قوله به) أي

الحج (قوله وأما) عطفا

على ما به (قوله وتذكية)

أي الضحية أو هدى (قوله

ادعوا) أي الشركاء (قوله

يقيمون) أي الشركاء

(قوله أحدهما) أي

الشريكين (قوله في

الجواهر) خبر مقدم (قوله

اثباتها) أي الوكالة على

الخصومة (قوله إلى

حضوره) أي الخصم (قوله

يعذر) بضم فسكون

فكسر أي القاضي (قوله

السيرة) أي الطريقة

(قوله عندهم) أي القضاة

(قوله كان الأعذار) أي

إلى الموكل عليه (قوله ثم

ترك) بضم فكسر أي

الأعذار للموكل عليه

(قوله لأنه) أي الشأن

(قوله ولا) يشد الإبراء

احترام وجبت عليه بين لغيره فوكل غيره على أداها فأنها حق عليه ولا يجوز فيه التوكيل
لأن حلفه غير مطلق فهو غير الحق الواجب عليه وفي نوازل أصنع تصح في الأقرار ولم يحك
ابن رشد فيه خلافاً بين عات في المسكا في لابي عمر جرى العمل عندنا أنه إذا جعل الموكل لو كيله
الأقرار لزومه ما قرره عليه عند القاضي وزعم ابن خويزننداد أن تحصيل المذهب مالا أنه
لا يلزمه أقراره وهذا في غير المقروض إليه وبين قاييل النيابة فقال (من عقد) بفتح العين وسكون
القاف كسكاح وبيع وشراء وأجارة وجعالة وقرض ومساواة وشركة وصدقة وهبة ونحوها
(وفسخ) لعقد يجوز فسخه أو ينضم (وقبض حق) للموكل وقضاء حق عليه (وعقوبة) بضم
العين لحدوة خاص وتأديب (رحالة) لغريم الموكل على مدينه (وأبراء) لأن عليه حق للموكل
أن كان معلوماً (وان جهله) أي الحق المبرأ منه (الثلاثة) أي الموكل ووكيله ومن عليه الحق
في ابن الحاجب الوكالتيه فيما لا يتعين فيه المباشرة فتجوز في الكفالة والحوالة والجعالة
والسكاح والطلاق والخلع والصلح ابن شاس ونواع البيع والشركة والمساواة وسائر العقود
والفسوخ ويجوز أيضاً التوكيل بقبض الحقوق واستيفاء الحدود والعقوبات والتوكيل بالإبراء
لا يستدعي علم الموكل ببلوغ الدين المبرأ منه ولا علم الوكيل به ولا علم من عليه الحق به ابن عرفة هذا
كضروري من المذهب لأنه محض ترك والتوكيل لا مانعة للغير فيه (وج) عن الموكل الغنى
لا تجوز الوكالة في الأعمال المحضة كالصلاة والعاجز عن الحج لمرضه إلا أنه نفذ الوصية به وأدا
زكاة وتذكية (و) صح توكيل شخص (واحد) فقط (في خصومة) بين الموكل وغيره لا أكثر من
واحد سمع ابن القاسم مالك القاضي الله تعالى عنهما أن ادعى شريكاً معاً على رجل حقاً قال
لل القاضي من حضر منا يخاصمه فليس له ما ذلك لقول مالك رضي الله تعالى عنه من قاعد خصمه
عند القاضي ثلاثاً فليس له أن يوكل إلا من علة وفي رواية ادعوا متزلاً يسد رجل فلا يخاصمه
كل واحد لنفسه بل يقيمون رجلاً يخاصمه ابن رشد كما لا يجوز للرجل أن يوكل وكيلاً يخاصمه
عنه لا يجوز أن غاب عنه أحدهما خالص له الآخر وفهم من قوله في خصومة جواز توكيل أكثر
من واحد في غيرها وهو كذلك التيطلي لا يجوز للرجل ولا امرأته أن يوكل في الخصام أكثر من
وكيل واحد اهـ ولا شخص أن يوكل في الخصومة قبل الشروع فيها أن رضى خصمه بل (وان
كره) بفتح فكسر (خصمه) توكيله التيطلي أن أراد شخص التوكيل على الخصام جاز له ذلك
طالما كان أو مطلقاً بهذا هو المشهور الذي جرى به العمل في الجواهر يجوز التوكيل بالخصومة
في الأقرار والانسكار برضا خصمه وبغير رضاه في حضور المستحق وغيبته ولا يقتضيان إثباته عند
الحاكم إلى حضوره أيضاً وفي أحكام ابن زياد فحين أراد أن يعذرا له في توكيل خصمه قال لم نر
أحداً من القضاة ولا غيرهم من السلاطين ضرب لاجلاً في توكيل وانما السيرة عند القضاة
أن يشب التوكيل عندهم ثم يسمع من الطالب ويتقرر فيما جابه ابن الهندي الأعذار إلى الموكل
عليه من تمام الوكالة فإن لم يعذرا إليه جاز ابن عتاب كان الأعذار من الشأن القديم ثم ترك ابن
بشير ترك لأنه لا بد أن يعذرا له عند إرادة الحكم له وعليه في آخر الأمر فاستغنى عنه ولا ابن
سهل هذه نكتة حسنة (لا) يجوز التوكيل في الخصومة (أن قاعد) الموكل (خصمه) بين يدي
القاضي (كثلاث) من الجالس لأنه قاعد المقالات بينهما وقرب اتصال خصومتهما والتوكيل

٤٥ م م (قوله فاستغنى) بضم التاء وكسر التون (قوله عنه) أي الأعذار (قوله ولا) يشد الإبراء

(قوله في) أي طول الخصومة (قوله لاحدهما) أي الخصمين (قوله منه) أي التوكيل (قوله واعتكاف الخ) بيان لما دخل بالكاف (قوله لذلك) أي أداته ٣٥٤ لطلول الخصام (قوله قال) أي ابن رشد (قوله إذا كان) أي الشان (قوله فان فوض له

يؤدي إلى طولها ولا خير فيه فليس لاحدهما التوكيل بعد المقاعدة ثلاثا (الا) طريان (عذر) كرض أو سقر المتبطل أن خاصم الرجل عن نفسه وقاعد خصمه ثلاث مجالس واقعدت المقالات بينهما فلين له بعد ذلك أن يوكل من يتكلم له إذا منعه صاحبه منه إلا أن يعرض أو يريد السقر ابن العطار وتلزمه العين في السفر أنه لا يسافر للتوكيل فان بكل عنها لم يتجه توكيله إلا برضا خصمه (و) أن قاعد خصمه ثلاثا وأراد السقروا التوكيل (حلف في كسفر) واعتكاف ومرض خفيف أنه ما قصد للتوكيل (وليس له) أي الموكل (حينئذ) أي حين قاعد وكيله خصمه ثلاثا (عزله) أي الوكيل عن وكالته في الخصومة لذلك (ولا) أي وليس (له) أي الوكيل (عزل نفسه) على الأصح عند ابن رشد قال للموكل أن يعزل وكيله عنها متى شاء إلا أن تكون الوكالة في الخصام فليس له عزله عنها وتوكيل غيره أو خصامه بغيره إذا كان قاعد الوكيل خصمه المراتين والثلاث الأمن عنده هذا هو المشهور وفي المكان الذي لا يكون للموكل أن يعزل وكيله عن الخصام لا يكون للوكيل أن يحل عن نفسه إذا قبل الوكالة (ولا) أي وليس (لوكيل) في الخصومة (الأقرار) على موكله نصحه (أن لم يفرض) موكله (له) أي الوكيل في الوكالة (أو) أن لم (يجعل) أو كل (له) أي الوكيل الأقرار فان فوض له في التوكيل أو جعل له الأقرار له الأقرار عليه ويلزم موكله ما أقر به عليه على المعروف ابن عبد البر وبه جرى العمل في التوضيح المعروف من المذهب أن الوكالة على الخصام لا تستلزم الوكالة على الأقرار إذا لم يجعله إليه فلا يلزمه وهذا في غير المقوض إليه قاله في السكاكي ابن عرفة في نوازل أصبغ الوكالة على الخصام لا تشمل صلحا ولا اقرارا فلا يضيغ أحدهما من الوكيل إلا بنص عليه من موكله ولابد كراين رشد خلافا فيه اه في الشامل يلزمه ما أقر به على الأصح أن كان من معنى الخصومة التي وكل عليها أو الأقرار قبل على الأصح ابن عتاب وغيره أنما يلزمه أقراره فيما كان من معنى الخاصة التي وكل عليها ابن سهل هذا هو الصحيح الخط لا شك أن ما قاله ابن عتاب هو الظاهر لأن الوكالة تخصص وتقيد بالعرف ولا شك أنه فاضل بان من وكل على الخاصة وجعل وكيله الأقرار أنما يريد فيما هو من معنى الخصومة التي وكل فيها (تقييدات) الأول منع عزل الوكيل بعدم مقاعدته الخصم ثلاثا فبعد غشه موكله وميله مع خصمه والأفله عزله ابن فرحون للموكل عزل وكيله ما لم يناسب الخصومة فان كان الوكيل قد ناسب خصمه وجالس عند الحاكم ثلاث مرات فأكثر فليس له عزله إلا أن يظهر منه غش أو تدخل في خصومته وميل مع الخصم له فله عزله وكذلك لو وكله بأجر فظهر غشه كان محبولا إن يفسخ وكالته اه ونقله ابن عرفة عن المتبطل الثاني فهم من كلام المصنف أن الوكيل في غير الخصام لموكله عزله ولم يعزل نفسه متى شاء وهو كذلك ابن عرفة ابن رشد للموكل عزل وكيله ولو كسبل أن يحل عن الوكالة متى شاء أحدهما اتفاقا إلا في وكالة الخصام فليس لاحدهما بعد أن انتشب الخصم أو الفوض والخصوص إليه سواء اه ابن فرحون وإن كانت الوكالة بغير عوض فهو معروف من الوكيل تلزمه إذا قبلها والموكل عزله إلا أن تكون في الخصام وسيأتي للمصنف وهل لا تلزم أو ان وقعت بآجرة أو جعل فكهما والام تلزم تردد

في التوكيل الخ) مفهوم الشرط (قوله وبه) أي لزوم الموكل ما أقر به عليه وكيله صله جرى (قوله في التوضيح) خبر مقدم (قوله لاحدهما) أي الصلح والاقرار (قوله عليه) أي أحدهما (قوله في الشامل) خبر مقدم (قوله يلزمه) أي الموكل (قوله ما أقر به) أي وكيله (قوله ان كان) أي ما أقر به (قوله وكل) بضم فكسر متقلا (قوله والام) أي وان لم يكن اقرار الوكيل من معنى الخصومة التي وكل عليها (قوله فلا يقبل) بضم الباء وفتح الموحدة أي لا يلزم ما أقر الموكل به (قوله ففتح) بضم ففتح متقلا وكذا تقييد (قوله انه) أي العرف (قوله وكل) بفتحات متقلا (قوله مقيد) بفتح الباء متقلا لا خبر منع (قوله غشه) أي الوكيل (قوله وميله) أي الوكيل عطف على غش (قوله مع خصمه) أي الموكل (قوله والام) أي وان غش الوكيل موكله ومال مع خصمه (قوله فله) أي موكله (قوله عزله) أي الوكيل بغير مقاعدة

(قوله) به أي التوكيل (قوله لاحد) أي غير موكله (قوله ذلك) أي عزل نفسه (قوله وان كانت) أي الوكالة (قوله تازيهما)
 أي الموكل ووكله (قوله التخلي) أي عن الوكالة (قوله وتكون) أي الوكالة ٢٥٥ (قوله من منع عزل الخ) بيان ما
 (قوله أحد) خبر ما (قوله) حصلها) بفتحات مثقلا
 (قوله انشاب) بكسر الهمز
 (قوله يشرف) بضم فسكون
 (قوله له) أي
 (قوله قول) بفتح
 (قوله قول) بفتح
 (قوله جازة)
 (قوله وكذا) أي
 (قوله الجواز لما سبق
 (قوله خطة) بضم الخاء
 (قوله حرفة) بضم الحاء
 (قوله على
 (قوله لغير ذلك) أي
 (قوله ثالثا
 (قوله اي واولها
 (قوله ثانيا
 (قوله ثم قال) أي ابن
 (قوله لانه) أي التوكيل
 (قوله فيجاب) أي الوكيل
 (قوله علم)
 (قوله العين)
 (قوله او) بضم الواو
 (قوله لا ينبغي له)
 (قوله القاضي) بضم القاف
 (قوله المديشة
 (قوله رضي الله تعالى
 (قوله ابن محمد) أي
 (قوله الصديق رضي
 (قوله من)
 (قوله الحسنات)
 (قوله صلوة)
 (قوله رجل سوء) خبر من

الثالث في التوازي بين الموكل والوكيل في غير الخصام عزل نفسه متى شاء من غير اعتبار
 رضا موكله الا ان يتعلق به حق لاحد ويكون في عزل نفسه ابطال لذلك الحق فلا يكون له ذلك
 لانه قد تبرع بمنافعه وان كانت بموضع فهي اجارة تازيهما بغيره ولا يكون لواحد التخلي
 وتكون بموضع مسمى والى اجل مضروب وفي عمل معروف الرابع ما ذكره المصنف من منع
 عزل وكيل الخصام بهد المقاعدة ثلاثا احاد احوال خمسة حصلها ابن عرفة بقوله بعد كلام
 شيخ المذهب في منع العزل بمجرد انشاب الخصام او بمقاعده ثلاثا ثالثا انها بمقاعده بمقاعدة
 تثبت فيها الحجج ورايها ما لم يشرف على غنام الحكم وخامسها على الحكم لابن رشد مع التعميم
 والمتبسط عن المذهب وله عن أحد قول أصبغ وثانيها ومحمد الخامس ابن عرفة الوكالة
 على الخصام لمرض الموكل وسفره او كونه امرأه لا يخرج مثلها جازة اتفاقا المتبسط وكذا
 الوكالة اعذر بشغل الامير او خطة لا يستطيع مقارعتها كالطباة وغيرها وفي جوازها لغير ذلك
 ثالثا للطالب لا للمطالب المعروف مع قول المتبسط هو الذي عليه العمل ثم قال وعلى المعروف
 في جوازها مطلقا او بعد ان يتعقد بينهما ما يكون من دعوى واقرا وتقالا ابن سهل فاقلا ذكر
 ابن العطار ان له ان يوكل قبل الجوابه ان كان الموكل حاضر او الصحيح عندي ان لا يمكن منه
 لان الله قد ظاهره فيه ومراده ان يتحدث عنه ما فيه تشييب ونص ابن سهل ان اراد الخصمان
 أو احدهما في اول مجلس جلسا فيه التوكيل فقبضه اختلاف من رأى ذلك لهما
 او لاحدهما ومنهم من رأى لغير لهما ذلك الابدان يعتقد بينهما اقرا وانكار منهما ومن
 احدهما وهو الصحيح ابن الهندي قول من قال له ان يوكل قبل ان يجيب اصح لانه قد اجيز
 للحاضر ابن العطار التوكيل قبل الجوابه اذا كان الوكيل بالخطرة فيجاب عنه فان لم يوكل
 فيقال بعد الادب قل الآن ما تأمر به وكيك ان يقوله منك فان ابي علم انه ملد المتبسط والظاهر
 ان مرادهم بهذا الموكلا في اول الامر حتى حضر عند القاضي اما لو وكلا ولا فلا كلام فيه
 والظاهر ايضا ان مرادهم ما لم يجلسا ثلاثا عند الحاكم السادس ابن فرحون من وكل ابتداء
 ضرر الخصم فلا يمكن منه السابع ابن فرحون ومحمد وابن بابة كل من ظهر منه عند القاضي ادد
 ونشيب في خصومة فلا ينبغي له أن يقبله في وكالة ولا يحمل ادخال الادد على المسلمين ابن سهل
 الذي ذهب اليه الناس في القديم والحديث قبول الوكلاء الامن ظهر منه تشييب ولد فيجب
 على القاضي ابعاده وان لا تقبله وكالة على أحد الثامن في المتبسط كره مالك رضي الله تعالى
 عنه لدوى الهيئات الخصومات قال مالك كان القامم بن محمد يكره لنفسه الخصومة ويتزعمها
 وكان اذا نازعه أحد في شيء قال له ان كان هذا الشيء في فهو لك وان كان لك فلا تجدني عليه
 وكان ابن المسيب اذا كان بينه وبين رجل شيء لا يخاصه ويقول الموعد يوم القيامة مالك رضي
 الله تعالى عنه من علم ان يوم القيامة يحاسب فيه على الصغير والكبير ويعلم ان الناس يوفون
 حقوقهم من الحسنات وان الله عز وجل لا يفتي عليه شيء فليطرب بذلك نفسا فان الامر اسرع
 من ذلك وما ينك وبين الآخرة وما فيها الا خروج روحك حتى تنسى ذلك كله حتى كالمات كنت
 فيه ولا عرفت ابن شعبان مالك رضي الله تعالى عنه من خاصه رجل سوء ابن مسعود رضي

(قوله لانها) أى التوكيل واثنتان خيرة (قوله لاعلم لهما) أى حقيقتان علم علمها اول يعلم شيئا (قوله ينزع) بفتح فسكون فكسر أى يتوب (قوله عليها) أى الخصومة (قوله فى النص) أى للوثيقة (قوله عليه) أى موكله (قوله عنه) أى موكله (قوله فان لم يذكر) أى الموكل فى التوكيل ٢٥٦ (قوله لخصمه) أى الموكل (قوله ان يضطره) أى الموكل (قوله هذين الفصلين) أى

الاقراء والانكار (قوله ونصه) أى المازرى (قوله لوقال) أى الموكل (قوله يكونه) أى قوله أقر عني لفلان بالف (قوله من الامر) بعد الهمز وكسر الميم أى الموكل (قوله لوقوله) أى الموكل (قوله فاضاف) أى الموكل (قوله وجعله) أى الموكل الوكيل (قوله عنه) أى الموكل (قوله كنفسه) أى الموكل (قوله وظاهره) أى المازرى (قوله انه) أى اصبح (قوله كذلك) أى ما يقرب به الوكيل يلزم موكله (قوله فيما ذكره) أى المازرى (قوله من قول اصبح) بيان ما (قوله كبير شاهد) اسم ليس من اضافة ما كان صفة (قوله يرد) بضم قفتح مثله لا خبر قول (قوله بانه) أى قول ابن عبد السلام (قوله محض دعوى) من غير دليل (قوله نفسه) بضم ن (قوله مستدل) بفتح الميم (قوله واستشهد المازرى) أى على ان مناطق به الوكيل كمنطق موكله فى أقر عني بالف فلان يقول

الله تعالى عنه كنى بل ظلم ان لا تزال مختصا وقاله أبو الدرداء أيضا عن عائشة رضى الله تعالى عنها قال النبي صلى الله عليه وسلم ابغض الرجال الى الله تعالى الا الذي ظلم الناس العطار لا يصلح للرجل أن يوكل أباه ليطلب له حقا لانها استماتة للاب العاشر من عزل وكيه فاراد خصمه فوكيله فابى الاول لاطلاع على عوراته ووجوه خصوصاته فلا يقبل قوله ولخصمه فوكيله فاه فى الاستغناء ابن فرحون ينبغي أن لا يمكن من فوكيله لانه صار كعده ولا يوكل عدو على عدوه الحادى عشر ابن فرحون لا يجوز الوكالة للمتهم بدعوى الباطل ولا المجادلة عنه ابن العربى فى احكام القرآن فى قوله تعالى ولا تمكن للجائنين حصينا ان النيابة عن المتهم المبطل فى الخصومة لا يجوز لقول الله تعالى لرسوله واستغفر الله ان الله كان غفورا رحيما وفى المتبعية ينفى للوكيل على الخصومة أن يحتفظ بدينه ولا يتوكل الا فى مطلب يقبل فيه يقينه أن موكله فمضى على حق فقلبه فى جامع السنن عن عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنه ما أنه قال من حلت شفاعته دون حده من حدود الله تعالى ضاد الله تعالى فى أمره ومن تكلم فى خصومة لا علم به لم يزل فى معصية الله تعالى حتى ينزع (ولخصمه) أى الموكل بالكسر على خصومة (اضطراره) أى الموكل (اليه) أى جعل الاقرار لو كيله عليها ان يقول له لا تقبل فوكيله ولا أخاصمه حتى تجعل له الاقرار المتبعية قولنا فى النص وكله على كذا وكذا وعلى الاقرار عليه والانسكار عنه هو ما لا يتم التوكيل فى الخصام الا به فان لم يذكر الاقرار والانسكار كان لخصمه أن يضطره الى التوكيل على هذين الفصلين هذا هو القول المشهور المعسول به عند القضاة والحكام ابن العطار وجماعته من الاندلسيين من حق الخصم أن لا يختصم الوكيل حتى يجعل موكله الاقرار (قال) المازرى من نفسه (وان قال) الموكل لو كيله على الخصومة (أقر) بفتح الهمز وكسر القاف وفتح الراء متقلا فعل أمر نيابة (عني بالف) مثالا (قوله لو كيله أقر عني بالف) اقرار من نفس الموكل بالالف سواء أقر وكيله عنه به أولا الخط هكذا نقل ابن شاس عن المازرى وكلام المازرى ليس صريحا فى ذلك ونصه على ما نقله ابن عرفة المازرى لو قال لو كيل أقر عني لفلان بالف درهم فى كونه اقرارا من الامر وجهان للشافعية والظاهر ان مناطق به الوكيل كمنطق من الموكل وقوله أقر عني فاضاف قول الوكيل لنفسه وقد قال أصبغ من وكل وكيله لا يجعله فى الاقرار عنه كنفسه فمما قر به الوكيل يلزم موكله وظاهره انه يقول كذلك فى أقر عني وقول ابن عبد السلام ليس فيما ذكره من قول اصبح كبير شاهد يرد بانه محض دعوى من غير دليل فى مقابلة مستدل عليه واستشهد المازرى واضح لانه لا فرق بين أمر الموكل وكيله بفعل شئ وبين جعله ذلك الامر بيده كقوله بع هذا الثوب أو جعلت يده يملك هذا ان حملنا قول المازرى على أن قول الوكيل ذلك كقول موكله فيكون حاصله لزوم اقرار الوكيل لموكله ما ذكره على الاقرار به عنه وهذا ظاهر قوله والظاهر أن مناطق به الوكيل كمنطق من الموكل لقوله أقر عني وان حملناه على ما فهمه ابن

اصبح من وكل وكيله لا يجعله فى الاقرار عنه كنفسه فمما قر به الوكيل يلزمه (قوله لانه) أى الشان (قوله شاس ذلك) أى لفلان عند موكل الف (قوله كقول موكله) أى لفلان عند الف (قوله حاصله) أى كلام المازرى (قوله لموكله) صله لزوم (قوله وهذا) أى كون اقرار الوكيل كاتقار موكله (قوله قوله) أى المازرى (قوله وان حملناه) أى كلام المازرى

(قوله من ان قوله اقرعني اقرار منه بذلك) بيان ما (قوله فاه المازري) اي عن الشافعية (قوله واستقره) اي المازري (قوله بعض الاصحاب) اي اصبح (قوله والايمان) بفتح الهمز (قوله اوعليه) اي الموكل (قوله فانه حق عليه) اي خاص به (قوله وخرج) بفتح الخاء (قوله مثله لا) اي الظهار في عدم صحة ٣٥٧ التوكيل عليه (قوله الطلاق الثلاث)

اي بجامع المعصية في كل
(قوله انه) اي الظهار (قوله
كالطلاق) اي في صحة
التوكيل عليه (قوله منهما)
اي الطلاق والظهار (قوله
يرد) بضم ففتح مثقلا (قوله
قياسه) اي ابن عبد السلام
(قوله ووجهه) اي ابن عبد
السلام بين الظهار والطلاق
عطف على قياسه (قوله
بمجرد الانشاء) صلة بوجهه
(قوله بالفرق) صلة بيرد (قوله
وما تحصل) اي مصلحته
(قوله بدونها) اي المباشرة
(قوله لاشتماله) اي الفعل
(قوله عليها) اي المصلحة
(قوله بينهما) اي ما لا تحصل
مصلحته الا بمباشرة وما
تحصل مصلحته بدونها
(قوله فاختلف) بضم التاء
(قوله الاول) اي ما توقف
مصلحته على مباشرته (قوله
من الاول) خبر النكاح (قوله
وهو) اي سبب اباحة الوطء
(قوله الثاني) اي ما تحصل
منه بدونه مباشرة (قوله
الثالث) اي المتردد بينهما
(قوله وظهار) عطف على
ناديب (قوله فيه) اي الحج
(قوله يمكن) اي الحج (قوله
بدونه) اي اتفاق المال (قوله لان هذه المصالح) اي الحج (قوله الحق) اي
الحج (قوله بوظيفة الامامة) اضافة للبيان (قوله فان استتاب) اي المولى في الوظيفة (قوله في هذه الحالة) اي وقف الواقف على
من يقوم بالوظيفة (قوله عنه) اي المولى فيها (قوله في غير اوقات الاعذار) صلة استتاب (قوله فانه) اي الشان

شاس من ان قوله اقرعني بكذا اقرار منه بذلك قال ابن شاس مانصه لو قال لو كره اقرعني اعلان
بالفدورهم فهو بهذا القول كالمقر بالالف فاه المازري واستقره من نص بعض الاصحاب
قلت فان جلتنا على هذا صح قول ابن عبد السلام ليس فيما ذكره كبير شاهد وذكركم مهور فابل
النيابة فقال (لا) تصح الوكالة فيما لا يقبل النيابة (كيمين) وطهارة وصلاة وشهادة ومن يمين
الايمان واللعان ابن شاس لا يجوز الوكالة في الشهادة والايمان والايمان ابن عرفة لا يفتقر اريد
على ان كل ما فيه حق للموكل اوعليه غير خاص به جاز فيه التوكيل وقولنا غير خاص به احتراز
عن وجوبه عليه عين لغيره فكل غيره على حلقها فانها حق عليه ولا يجوز فيه التوكيل لان
حلق غيره غير حلقه فهو غير الحق الواجب عليه (و) كالمعصية كقتل عدو وعدوان وسرقة
وغصب ابن شاس لا يجوز الوكالة في المعاصي كالسرقة وقتل العدو العدوان (و) كالظهار ابن
شاس لا تصح الوكالة بالظهار لانه منكر من القول وزور وخرج ابن هرون عليه الطلاق الثلاث
وقال ابن عبد السلام الاقرب في الظهار انه كالطلاق لان كلاهما انشاء مجرد ابن عرفة يرد
قياسه الظهار على الطلاق ووجهه مجرد الانشاء بالفرق بان الطلاق يتضمن اسقاط حق للموكل
بخلافه الظهار (تبيينان) الاول المسناوي الافعال ثلاثة اقسام ما لا تحصل مصلحته الا
بمباشرة قطعا كونه لا يستعمل على مصلحة بالنظر لانه بل بالنظر لفاعله وما تحصل بدونها فاعطى
لاشتماله عليها باعتباره اذا اتسع قطع النظر عن فاعله وما هو متردد بينهما فاختلف في الحاقه بهما
مثال الاول الايمان والصلاة والصوم واليمين اذ مصلحته الايمان والصلاة والصوم اجلال الله
تعالى وظهار عبوديته وانما تحصل من جهة فاعله ومصلحة اليمين لا انتهاء على صدق حلقها ولا
تحصل بخلف غيره ولذا لا يخلف احد لا يستحق غيره والنكاح يعني الوطء من الاول اذ مصلحته
الحقة وانساب الولد ولا يحصل هذا بفعل الغير ومعنى العقدم الثاني اذ مصلحته تحقق سبب
اباحة الوطء وهو يتحقق بعقد الوكيل كتحقيقه بعقد الاصل ومثال الثاني رد العارية والوديعة
والمفصوب وقضاء الدين واداء الزكاة فان مصلحتها ابطال الحق لاهله وهذا يحصل بفعل الوكيل
وان لم يشعر الاصيل ومثال الثالث الحج فمن رأى ان مصلحته ناديب النفس وتهذيبها وتعليم
شعائره تعالى في تلك البقاع وظهار الانقياد لامر تعالى وان اتفاق المال فيه عارض يمكن
بدونه كحج مستطيع المشي من أهل مكة وفي وعرفة ونحوهم الحق بالقسم الاول لان هذه
المصالح لا تحصل بفعل النائب ومن رأى اشتماله على اتفاق غالباً الحق بالنائب الثاني القراني
في الفرق الخامس ومائة ان وقف الواقف على من يقوم بوظيفة الامامة أو الاذان أو الخطبة
أو التدريس فلا يجوز لاحد ان يتناول من ريع ذلك شيئا الا اذا قام بذلك الشرط على مقتضى
ما شرطه الواقف فان استتاب غيره في هذه الحالة عنه في غير اوقات الاعذار فانه لا يستحق واحد

(قوله لهما) أي المستتيب وثانيه (قوله استحقاقه) أي النائب (قوله صحة) اسم ان (قوله لهما) أي صحة ولايته (قوله بكونه) أي الولاية (قوله يطلق) بضم فسكون فكسر أي يعطى (قوله من الاجرة) بيان ما (قوله لهما) أي الاجرة (قوله ذلك) أي قضاء دينه بالاجرة وسؤال الناس ٣٥٨ (قوله الموصى) بكسر الصاد (قوله مائنه) مقول قال (قوله شيخنا) أي المتوفى (قوله

منهما شيئاً من ريع ذلك الوقف أما النائب فلان من شرط استحقاقه صحة ولايته وهي مشروطة بكونه من ناظر وهذا المستتيب ليس ناظراً إنما هو امام مؤذن أو خطيب أو مدرّس فلا تصح الولاية الصادقة منه وأما المستتيب فلا يستحق شيئاً أيضاً لعدم قيامه بشرط الواقف فان استتاب في أيام الأعداء جازله تناول ريع الوقف وان يطلق لناثبه ما أحب من ذلك الربيع اه وسيله ابن الشاط واليغوري وقال في التوضيح لما ذكر ان اجير الحج لا يجوز له صرف ما اخذ من الاجرة الا في الحج ولا يقضى بهادينه ويسأل الناس وان ذلك جناية منه لانه خلاف غرض الموصى وأشار الى هذا في مختصره يقول وجب ان وفي دينه ومشي مائنه وكان شيخنا رحمه الله تعالى يقول ومثل هذا المساجد ونحوها ياخذها الوجهية بوجاهته ثم يدفع من مرتباتها شيئاً قليلاً ان ينوب عنه قارى أن الذي ابقاه لنفسه حرام لانه اتخذ عبادة الله تعالى مخبراً ولم يوف بقصد صاحبها اذ مر اده التوسعة ليا في الاجير بذلك مشروح الصدر قال رحمه الله تعالى واما ان اضطر الى شيء من الاجارة على ذلك فاني أعذره لضرورته اه ونقله في المعيار عن ابن الحاج في منخله وهو شيخ المصنف وشيخ المتوفى المناوي مقتضى قول المتوفى الذي ابقاه لنفسه حرام استحقاق النائب جميع المعلوم لانه انما حكم بالحرمة على ما ابقاه المستتيب لنفسه لا على ما اخذه النائب خلاف قول القرافي لا يستحق واحد من ما شيئاً ولعل منشأ الخلاف كون التولية شرطاً في الاستحقاق أو غير شرط فيه كما في كلام السبكي في شرح المنهاج وكونها شرطاً فيه هو الذي وقفت عليه في اجوبة العبد ومضى في المعيار وقوله وأما ان اضطر الى الظاهر ان مراده أنه معذور فيما حرم على الاول ابقاؤه لنفسه فهو موافق للقرافي في هذا القسم واختار عجب جواز ما يبقيه المستتيب لنفسه وان استتاب اختيار الغير عذراً وأخذ من جواب القاضى منصور في نوازل الاحكام من المعيار ونحو ما للعج للناسر اللقاني واختاره المناوي في تأليفه في المسئلة حيث تكون الاستتابة على مجرى العادة وموافقة العرف من غير خروج فيها الى حد الافراط والزيادة على المعتاد في البلدين الناس من كونها ائماً او غالباً وكثيراً بغير سبب يعذبه عادة وافقه أعلم وتنعتد الوكالة (بما) أي كل شيء (يدل) عليها (عرفاً) ولا يشترط لانعتادها لفظ مخصوص قاله الخط في الباب من أركان الوكالة الصيغة وهي لفظ أو ما يقوم مقامه يدل على التوكيل ابن الحاجب المعتبر الصيغة أو ما يقوم مقامها في التوضيح أي المعتبر في صحة الوكالة الصيغة كوكلتك وأنت وكيل أو ما يقوم مقامها من قول أو فعل كقوله تصرف عني في هذا أو كاشارة الآخر ونحوه اه (تنبيهات) الاول الخط هذا من جانب الموكل ولا بد ان يقترب به من جانب الوكيل ما يدل على قبولها فوراً في الباب اترما تقدم عنه ولا يضمن قبول التوكيل فان تراخى قبوله بزمان طويل فيخرج فيه قولان من الروايتين في الخيرية والملكية فان أجاب في المجلس قبل اختيارها اه وأصله للخيرية وزاد فيه عن الجواهر عن المبارك قال والتصديق في هذا ان يرجع الى العادة هل المقصود من هذا اللفظ جوابه على الفور ام لا ابن عرفة ابن شاس لا بد

هذا) أي اجير الحج الذي وقدينه بالاجرة ومضى في الجناية (قوله مراده) أي صاحبها (قوله بذلك) أي العمل (قوله استحقاق) خبر مقتضى (قوله لانه) أي المتوفى (قوله اخذه) أي الجواز (قوله في الباب) بضم اللام اسم كتاب خبر مقدم (قوله من أركان الوكالة) خبر مقدم (قوله لفظاً) جنس (قوله يدل على التوكيل) فصل مخرج خبرها (قوله من قول او فعل) بيان ما (قوله تصرف) بفتحات مثلاً لا مبنياً على السكون (قوله هذا) أي المذكور ومن بيان الصيغة (قوله به) أي ما دل عليها من الموكل (قوله من جانب الوكيل) بيان ما بعده (قوله قبولها) أي الوكالة (قوله فوراً) صلة يقترب (قوله عنه) أي اللباب (قوله قبوله) أي التوكيل (قوله فيه) أي القبول المتراخي بزمان طويل (قوله الخيرية) بفتح الخاء المعجمة والمتنة مثلاً أي التي خيرها زوجها في بقائها في عصمة وقطليتها (قوله والملكية)

يفتح الميم الثاني واللام مثلاً أي التي ملكها زوجها عصمت (قوله فان اجابت في المجلس قبل) بضم فسكون أي وان انقضى المجلس ولم تجب في قبول اجابتها بعد روايتان (قوله فيه) أي اللباب (قوله من هذا اللفظ) أي الدال على التوكيل

(قوله ما فسرنا به كلام المصنف) أى قوله بتبادل من أنه بيان لصيغة الوكالة التى تدعى قبلا (قوله هو الظاهر) خبرنا (قوله) وعليه (أى ما فسرنا به صلة جل) (قوله ووجه) أى كلام المصنف (قوله وهذا) أى جله على كون الموكل فيه معلوما بالعرف (قوله قوله أى المصنف) (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه (قوله الى ذلك) أى جله على كون الموكل فيه معلوما بالعرف (قوله فانه) أى لا بمجرد ذلك (قوله فيما قال) أى الشارح (قوله هذا) ٣٥٩ أى لا بمجرد ذلك (قوله على

معناه) أى كون الموكل فيه معلوما (قوله الاول) أى بما يدل (قوله بان يقال صحة الوكالة بل فقط يدل عليها عرفا) (الخ) تصوير للعلمين (قوله يعنى) أى المصنف بما يدل عرفا (قوله هو) أى كلام البساطى (قوله من ان الاعتبار) (الخ) بيان ما (قوله وبع) بفتح الراء وسكون الموحدة أى مسكن (قوله والاخ) (الخ) حال (قوله لانه) أى الاخ (قوله وكيل) أى عن أخيه (قوله محمول) خبر تصرف (قوله وعدها) أى أركان الوكالة (قوله فيصح) أى التوكيل (قوله مطلقا) أى فى كل قابل للنيابة (قوله وكالات العبد المأذون له) أى توكلاهما عن غير سيده (قوله وفى توكيل الاجنبى) (من اضافة المصدن لقاعله واحترابه عن توكيل السيد عدهما المذكور بعدم (قوله غير المأذون له) مقبول توكيل (قوله وفى النوادر) خبر مقدم (قوله لزمته) أى العبد (قوله

فى الصيغة من القول فان وقع بالقول قواضح وان تفرقت لقوة قولان على الرويتين فى لقو التغيير بقضاء المجلس المازرى التحقيق الرجوع لاعتبار المقصود والعادة هل المراد من اللفظ استدعاء الجواب عاجلا أو لو كان مؤثرا اه وتجوهر فى التوضيح الثانى الخط ما فسرنا به كلام المصنف هو الظاهر وعليه جله البساطى ووجه الشارح على كون الموكل فيه معلوما بالعرف وهذا اغنى عنه قوله بعد بل حتى يقوض أو يعين بخص أو قرينة وتخصص وتقييد بالعرف والجارح الى ذلك قوله لا بمجرد ذلك فانه ظاهر فيما قال ويمكن جعل هذا على معناه مع جعل الاول على ما قلناه بان يقال صحة الوكالة بل فقط يدل عليها عرفا وليس مطلقا بما يدل عليها كافيها الذى يصدق المطلق مع التقويض والتعيين والاعم لا يدل على الاخص اه ويحتمل أن المصنف أراد بما يدل عرفا ما يدل على الوكالة وعلى الموكل فيه لانه يصح أن يتعلق بالركن الثالث اعنى الموكل فيه كفى الجواهر والخيرة ويصح تعلقه بالركن الرابع الذى هو الصيغة والمعنى تصح الوكالة بما يدل عرفا على الوكالة وعلى الشيء الموكل فيه ولهذا عقبه بقوله لا بمجرد ذلك فانه يدل على ما قلناه والله أعلم الثالث البساطى يعنى ليس للوكالة صيغة خاصة بل كل ما يدل لغة أو عرفا فانه اتبعه به فان خالف العرف اللغة فالمعتبر العرف اه وهو راجع لما قلناه من أن الاعتبار العرف الرابع مما يدل على الوكالة عرفا بالعادة كما اذا كان ربع بين أخ وأخت والاخ يتولى كراه وقبضه سنين متطاولة ثم تنازعا فالقول قوله انه دفع لاخته حظها ابن ناجى عن شيخه لانه وكيل بالعادة ابن رشد وتصرف الزوج فى مال زوجته محمول على الوكالة حتى ثبت التعدى الخامس أركان الوكالة أربعة الموكل والوكيل وتقدم شرطهما عند قوله فى باب الشركة انما تصح من أهل التوكيل والتوكل والثالث الموكل فيه وأشار اليه بقوله فى قابل النيابة والرابع الصيغة وأشار اليها بقوله بما يدل عرفا وعدها جاعة ثلاثة المشدات أركان الوكالة العاقدان والمعقود عليه والصيغة والعاقدان الموكل والوكيل وشرط الموكل جواز تصرفه فيما وكل عليه فيصح من الرشد مطلقا ومن المجبور فى الخصومة السادس تقدم فى باب الشركة ان وكالة العبد المأذون له جائزة وفى توكيل الاجنبى غير المأذون له طريقتان وفى النوادر اذا وكل السيد عبده لزمته الوكالة وان لم يقبلها (لا) تصح الوكالة بمجرد ذلك (الخ) عن التقويض والتعيين (بل حتى يقوض) بضم ففتح فكسر مثقلا أى الموكل للوكيل فى التوكل عنه فى جميع حقوقه القابلة للنيابة أو يعين ابن شاس لو قال وكنتك أو أنت وكيلى لم يميز حتى يقيس بالتقويض أو بالتصرف فى بعض الاشياء وهذا قول ابن يونس وابن رشدى المقدمات قال وهو قولهم فى الوكالة ان قصرت طالت وان طالت قصرت أبو الحسن

وان لم يقبلها) أى العبد الوكالة (قوله لو قال) أى الموكل (قوله لم يميز) أى التوكيل (قوله يقيد) أى الموكل (قوله وهذا) أى كون الوكالة لا تتعقد بوكنتك أو أنت وكيلى حتى يقوض ويخصص (قوله قال) أى ابن رشد (قوله قولهم) أى أهل المذهب (قوله قصرت) أى صيغتها كوكنتك تقويضا (قوله طالت) أى عمت كل حق للموكل أو عليه قابل للنيابة (قوله طالت) أى صيغتها كوكنتك على يسع دارى التى يمكن كذا (قوله قصرت) أى اختصت ببيع الدار المذكورة

(قوله فرق) بفتح مفتحا (قوله فيها) أي الوكالة (قوله قال) أي ابن رشد (قوله لأنها) أي الوصية قال في المقدمات إذا وكل الرجل الرجل وكالة مطلقة ولم يخصه بشئ دون شئ فهو وكيله في جميع الأشياء وإن سمي بيا أو ابنياعا أو خصاما أو شاسأ من الأشياء فلا يكون وكيله إلا فيما سمي وإن قال في آخر كلامه وكالة مقوضة لأنه أنما يرجع لما سمي خاصة وهذا قولهم في الوكالة إذا طالت قصرت وإذا قصرت طالت ٣٦٠ (قوله ويرد) بضم ففتح مثقلا (قوله غيره) أي السداد (قوله إلى) بشد الياء

فرق ابن رشد بينهما وبين الوصية بوجهين أحدهما العادة قال لأنها تقتضي عند إطلاق لفظ الوصية التصرف في كل الأشياء ولا تقتضي عند إطلاق لفظ الوكالة ويرجع إلى اللفظ وهو محتمل الثاني أن الموكل متى التصرف فلا بد أن يبقى لنفسه شيئا فيقتصر إلى تقرير ما بقي والمرضى لا تصرف له إلا بعد الموت فلا يقتصر إلى تقريره وإذا فوض الموكل لوكيله وقصر الوكيل (فيضي النظر) أي السداد والمصلحة من تصرف الوكيل لموكله ويجوز أن يسد ويرد غيره في كل حال (الآن يقول) الموكل فوضت لك النظر (وغير النظر) فيضي غير النظر أيضا ق ابن بشير وابن شاس إن قال وكذلك بما إلى من قليل وكثير شملت يد الوكيل جميع الأشياء ومضى فعله فيها إذا كان نظرا أو مالا ليس ينظر فهو معزول عنه عادة إلا أن يقول أفعول ما شئت ولو كان غير نظر ابن عرفة تبعه ما ابن الحاجب وقيل ابن عبد السلام وابن هرون ومقتضى أصل المذهب منع التوكيل على غير وجه النظر لأنه فساد وقيد وإيصال الثمر قبل بدو صلاحه بخلافه عن الفساد ونقل النعمي عن المذهب منع توكيل السفه ٨١ خليل فيه نظر إذا باذن الشرع في السفه فينبغي أن يضمن الوكيل إذا لم يحل لهما ذلك ٨٥ وفهم ابن فرحون كلام ابن الحاجب ومن تبعه بخلاف ما فهمه ابن عرفة والمصنف فقال أثره هذا أمثال لو وكالة التفويض ولفظ ما يقتضي العموم ومعناه فلو قال له وكذلك بما إلى تعاطيه من بيع وشراء وطلاق وعق وقليل الأشياء وكثيرها جاز فعل الوكيل في ذلك كله بشرط كونه على وجه النظر وعكسه هو معزول عنه بالعادة إلا أن يقول له أفعول ما رأيت كان نظرا عند أهل البصر والمعرفة أو غير نظر وليس مراده أفعول ما شئت وإن كان سفها كما فهمه صاحب التوضيح ٨١ الخط هذا أنما يتم على منع توكيل السفه وهو أحد طريقين وأما على جواز توكيله فيرجع فيه إلى كلام التوضيح والحق أن النظر هنا في مقامين أحدهما جواز التوكيل على هذا الوجه والثاني مضي أفعال الوكيل وعدم تضمينه فأمّا جواز التوكيل على هذا الوجه فإن أريد به الأذن فيما هو سفيه عند الوكيل فالظاهر أنه لا يجوز ولا يفتي التوقف فيه وإن أريد به الأذن فيما يراه الوكيل صوابا وإن كان سفيها عند الناس فإن كان الوكيل معلوم السفه فلا يجوز أيضا وإن كان على خلاف ذلك جاز وأما مضي أفعال الوكيل وعدم تضمينه فالظاهر أن أفعاله ماضية ولا ضمان عليه في شئ لاذن موكله له فيه وقد قال في كتاب الجراح فيمن أذن لانس أن يقطع يده فقطعها لا قود عليه لاذنه له فيه فالسأل أخرى وهذا والله أعلم هو الذي أورده ابن بشير وابن شاس وابن الحاجب بل هو المتبادر من قولهم مضي أي وإن كان لا يجوز ابتدأ نعم بقي وجهه محل

(قوله من قليل وكثير) بيان (قوله جميع الأشياء) أي التي إلى موكله (قوله فعله) أي الوكيل (قوله فيها) أي أشياء موكله (قوله إذا كان) أي فعله (قوله فهو) أي الوكيل (قوله الآن يقول) أي الموكل (قوله ولو كان) أي ما تفعله (قوله تبعهما) أي ابن شاس وابن بشير (قوله وقيل) بكسر الموحدة (قوله ومقتضى) بفتح الضاد (قوله أصل) أي قاعدة (قوله بيع الثمر الخ) أي جوازه (قوله فيه) أي جواز غير النظر (قوله لهما) أي الموكل ووكيله (قوله ذلك) أي غير النظر (قوله فقال) أي ابن فرحون (قوله أثره) أي كلام ابن الحاجب (قوله ولفظ) عطف على وكالة (قوله ومعناه) أي كلام ابن الحاجب (قوله فلو قال) أي الموكل (قوله له) أي وكيله (قوله إلى) بشد الياء (قوله من يبيع

الخ) بيان ما (قوله وعكسه) أي ما على غير وجه النظر (قوله هو) أي الوكيل (قوله مراده) أي الموكل كلامهم (قوله وإن كان) أي ما تفعله (قوله فيرجع) بضم الياء وفتح الجيم (قوله على هذا الوجه) أي فعل النظر وغيره (قوله وعدم تضمينه) أي الوكيل عطف على مضي (قوله فيه) أي عدم جوازه (قوله وإن كان) أي الوكيل (قوله على خلاف ذلك) أي غير معلوم السفه (قوله لا قود) أي قصاص (قوله عليه) أي القاطع (قوله لاذنه) أي المقطوع (قوله له) أي القاطع (قوله فيه) أي القاطع (قوله وهذا) أي مضي فعل الوكيل وعدم تضمينه (قوله هو) أي المضي وعدم تضمين

(قوله كلامهم) أي ابن بشير وابن شاس وابن الحاجب (قوله من المدونة) بيان كذب الشركة (قوله من بشر يك أو وكيل) بيان مقوض اليه (قوله على وجه المعروف) صفة صنعه وإضافته للبيان (قوله فلا يلزم) أي المعروف المقوض خبرها (قوله ولكن يلزم) أي المعروف (قوله الشريك) أي الذي صنع المعروف (قوله في حصته) أي الشريك صفة يلزم (قوله ويرد) بضم الياء وفتح الراء (قوله قولهم) أي ابن بشير وابن شاس وابن الحاجب (قوله وإن كان فيه) ٣٦١ مصلحة في نفس الأمر (قوله) فيها أي التبرعات (قوله) منها أي التبرعات بيان ما (قوله ولم يكن فاعله من أهل

اليقين والتوكل) حال (قوله) علم (بضم العين) قوله يقبل (بضم فكسر) قوله يهضم (بفتح فسكون فكسر) أي يحط (قوله الشيء) أي الدين (قوله وال) أي وإن لم نقل مراده كونه عائداً بثبوت المال (قوله فهو) أي كلام الكافي (قوله ابتداء) أي الموكل والوكيل (قوله ثم قال) أي الموكل (قوله) بمقام (بضم الميم) قوله وإن قال (أي الموكل) قوله ومعانيه) أي التوكيل عطف على وجوه (قوله) كان (أي قوله) قوله وفعله (أي كلام ابن رشد) قوله زاد (أي ابن رشد) قوله لا يشذ (بفتح فكسر) مثلاً أي يخرج (قوله وأذن) أي الموكل (قوله) أي الوكيل (قوله أن يوكل) أي الوكيل (قوله عنه) أي الموكل (قوله) فلم يذكر (أي الموكل) قوله في دخوله) أي توكل

كلامهم على الجواز ابتداءً وذلك أنه قال في كتاب الشركة من المدونة وما صنعه مقوض اليه من شريك أو وكيل على وجه المعروف فلا يلزم ولكن يلزم الشريك في حصته ويرد صنيع الوكيل الآن يهلك ما صنعه الوكيل فيضمنه الوكيل فإذا كان الوكيل ممنوعاً من التبرعات فيمكن أن يقال معنى قولهم بعض النظر أي ما فيه مصلحة تعود بتمتة المال للتبرعات كالعتق والهبة والصدقة الآن يقول وكذلك وكالة مقوضة وأذن لك أن تفعل جميع ما تراهم وإن كان غير نظير أي ليس فيه مصلحة تعود بتمتة المال وإن كان فيه مصلحة في نفس الأمر فتضي التبرعات ولا يقال فيها أنها سببه وفساد الأمانات فاحش منها وخروج عن الحد ولم يكن فاعله من أهل اليقين والتوكل وأما علمه (تنبيهات) * الأول علم من كلام المدونة المتقدم أن الوكيل المقوض ممنوع من التبرع فأمرى غيره وفي الكافي ما نصه وأما الوكيل المقوض اليه فله أن يقبل ويؤخر وإن يهضم الشيء على وجه النظر وينتفع به في المعروف والصدقة إذا كان له وجه ولعله كله محمول على النظر حتى يتبين خلافه فإذا بان تعديده أو فساده ضمن وما خالف فيه الوكيل المقوض اليه أو غيره ما أمر به فهو متعهد ولو كله تضمنه إن شاء ٨١ الخط ينبغي أن يجعل قوله وينتفع به في المعروف والصدقة إذا كان له وجه على أن المراد إذا كان له وجه يعود بتمتة المال كما قالوا في الشريك أنه متى إذا قصد به الاستئلاف للتجارة والافهوا مخالفاً للمدونة وأما علمه الثاني إذا ابتداءً وكالة بشئ معين ثم قال أنه وكله وكالة مقوضة وأما به مقام نفسه وأثره منزله وجعل له النظر بمأمره فاعلم أن جميع التقويض إلى ما سمع ولا يتعداه لأن ذلك كله محمول على ما سمع وعاد إليه وإن لم يسم شيئاً بالكلمة وانما قال وكالة مقوضة فهذا التوكيل تام في جميع أمور الوكالة فيجوز فعله في كل شئ من بيع وشراء وصلى وغيرها قاله ابن رشد قال وإن قال وكالة مقوضة جامعة لجميع وجوه التوكيل ومعانيه كان ابن في التقويض ونقله ابن عرفة زائد في المقدمات وهذا قولهم في الوكالة إذا طالت قصرت وإذا قصرت طالت ونقله في التوضيح والبرزلي عن ابن الحاجب عن ابن عاتق الثالث المتبني اختصار لفظ التوكيل الشامل للعام أن يقول وكل فلان فلان أو كلاً مقوضاً جامعاً لمعاني التوكيل كله لا يشذ عنه فصل من فصوله ولا فرع من فروع أصوله دائماً مستقراً وأذن له أن يوكل عنه من شاء بما شاء من فصوله فلا يذكر وكيل غيره عنه ففي دخوله فيه اختلاف للمتقدمين بعضهم لم يحفظ فيه قولاً واحداً منهم والظاهر أن التوكيل لأن الموكل أنزله منزله وجعله بمنزلة الرابع ابن تاجي في شرح المدونة حيث كان الوكيل التوكيل فاعلم أن كل أمنا وظاهر ما في التوكيل أنه لا يشترط مساواته في الأمانة وظاهر اجازته اشتراط مساواته فيها ولو كان المقوض التصرف في كل شئ لموكله (الاطلاق) لزوجه موكله (وانكاح) أي تزويج (بكره) أي موكله بكسر فسكون

٤٦ منح غير عنه (قوله فيه) أي تقويض التوكيل (قوله فيه) أي توكل الوكيل المقوض (قوله إن له) أي الوكيل المقوض (قوله أنزله) أي الوكيل المقوض اليه (قوله منزله) أي موكله (قوله ما في التوكيل) أي بابه من المدونة (قوله أنه) أي وكيل الوكيل (قوله مساواته) أي وكيل الوكيل (قوله) أي الوكيل (قوله اجازتها) أي المدونة (قوله مساواته) أي وكيل الوكيل (قوله) أي الوكيل (قوله فيها) أي الأمانة (قوله ولو كان) خبر مقدم

(قوله بأنها) أي الأربعة (قوله ان ذلك) أي طلاق زوجته موكله (قوله له) أي وكيله (قوله أنه) أي الوكيل (قوله الموكل) تفسير لقاعل يعين (قوله لو وكيله) صلة يعين (قوله ما و كاه) بفتحات مثقلة لمفعول يعين (قوله لفظ) تفسير لقاعل تخصص المستتر فيه (قوله العام) أي الشامل لما يصلح له بلا حصر نعت لفظ (قوله ولها) أي السلعة (قوله به) أي سوقها الخاص بها (قوله لفظ الموكل) تفسير لقاعل قيد المستتر فيه (قوله المطلق) بفتح اللام أي الموضوع للماهية بلا قيد نعت لفظ (قوله في قبضه) أي المطلق (قوله بلائق الثياب) من إضافة ما كان صفة (قوله ومعتاد الأسواق) من إضافة ما كان صفة (قوله لبيعها) أي السلعة صلة معتاد (قوله لفظ) جنس ٣٦٢ (قوله يستغرق الصالح له) فصل مخرج لما لا يستغرق الصالح له كالمعلم واسم الجنس والنسبة في الأثبات

(ويبيع دار سكناه) أي موكله (و) يع (عبد) خدمته (ه) أي موكله فلا يدخل واحد من هذه الأربعة في وكالة التفويض العامة الجامعة ابن فرحون بعضهم يستثنى من الوكالة المقوضة بيع دار السكنى وطلاق الزوجة وبيع العبد القائم بأمور الموكل وزواج البكر لان العرف قاض بأنها لا تندرج تحت عموم الوكالة وإنما يفعلها الوكيل بإذن خاص وفي الباب ان فوض إليه جميع أموره ولم يسم له طلاق زوجته فظاهر ما في الجواهر ان ذلك له والذي حكاه ابن أبي زيد أنه معزول عرفاً عن طلاق الزوجة وبيع دار السكنى وتزويج البنت وعتق العبد وعطف على يروض (أو يعين) بضم التحتية الأولى وكسر الثانية مشددة الموكل لو وكيله ما و كاه عليه (بضم) كوكلك على كذا (أو) ب (قرينة) دالة على توكيله على شيء معين ابن الحاجب شرط الموكل نفسه أن يكون معلوماً بالنص أو القرينة أو العادة فلو قال وكلك فلا يحد حتى يقيد بالتفويض أو بامر (وتخصص) بفتحات مثقلة لفظ الوكيل العام كاشترى أي الأتواب فيخصصه العرف بما يليق بحال موكله وكعب هذه السلعة في أي سوق ولها سوق خاص فيخصصه العرف به (وتقيد) بفتحات مثقلة لفظ الموكل المطلق وتنازع تخصص وتقيد في قوله (بالعرف) كاشترى ثوباً ويبيع هذه السلعة في سوق فيقيد العرف بالائق الثياب ومعتاد الأسواق لبيعها والعام لفظ يستغرق الصالح له بلا حصر وتخصصه قصره على بعض أفرادها والمطلق اللفظ الدال على الماهية بلا قيد وتقييده تعيين بعض أفرادها وإذا خصص لفظ الموكل أو قيد بشيء معين (فلا يعمده) بفتح فسكون فضم أي لا يجاوز الوكيل ذلك الشيء المعين بالتصرف إلى غيره (الا) إذا و كاه (على بيع) الشيء معين (قوله) أي الوكيل (طلب الثمن) من اشترى منه الشيء الذي وكل على بيعه (و) له (قبضه) أي الثمن منه ويبرأ المشتري بدفعه له وإذا قلغ من الوكيل بالاعتد ولا يقر بطلان قبضه ابن الحاجب ويملك الوكيل المطالبة بالثمن وقبضه خليل يعني ان التوكيل على البيع يستلزم كون الوكيل له المطالبة بالثمن وقبضه فلو سلم المبيع ولم يقبض منه وتعذر قبضه من المشتري ضمنه (تعيينان) الأول قوله له طلب الثمن يقتضي ان له عدله وليس كذلك كمال عليه قوله في التوضيح لو سلم المبيع ولم يقبض الثمن ضمنه الثاني قيد في التوضيح لزومه قبض الثمن ما إذا لم تجر العادة بعدم قبضه أبو عمران لو كانت العادة في الرباع ان وكيل البيع لا يقبض ثمنها فلا يبرأ المشتري بدفعه إليه وفي الشامل وله قبض عن ما وكل في بيعه الالعادة ابن فرحون

والنسبة في الأثبات (قوله بلا حصر) فصل مخرج أسماء العدد (قوله ويخصصه) أي العام (قوله اللفظ) جنس (قوله الدال على الماهية) فصل مخرج اللفظ الدال على غيرها كالعام والنسبة وعلم الشخص (قوله بلا قيد) فصل مخرج علم الجنس (قوله وتقيد) تعيين بعض أفرادها أي المطلق (قوله تخصص) بضم فكسر مثلاً (قوله قيد) بضم فكسر مثلاً (قوله بئس معين) تنازع فيه خصص وقد (قوله أي لا يجاوز الوكيل ذلك الشيء المعين) تفسير للفعل وقاعله المستتر فيه ومفعوله البارز (قوله بالتصرف) صلة يعد (قوله إلى غيره) أي المعين صلة يعد (قوله منه) أي الوكيل (قوله منه) أي المشتري (قوله بدفعه) أي الثمن (قوله أي الوكيل) (قوله و إذا قلغ أي الثمن

(قوله فلا يضمنه) أي الوكيل الثمن (قوله يملك) بفتح فسكون فكسر (قوله وقبضه) أي الثمن عطف على المطالبة الوكيل (قوله فلو سلم) بفتحات مثقلة أي الوكيل المبيع للمشتري (قوله ولم يقبض) أي الوكيل (قوله ضمنه) أي المبيع (قوله وتعذر) بفتحات مثقلة (قوله قبضه) أي الثمن (قوله ضمنه) أي الوكيل الثمن (قوله وليس كذلك) قد يقال بل هو كذلك ويحيل الوكيل البائع على المشتري قبض منه عنه والذي في التوضيح إذا لم يقبضه ولم يحل البائع عليه حتى تعذر قبضه والله أعلم (قوله ثمنها) أي الرباع (قوله بدفعه) أي ثمنها (قوله إليه) أي وكيل بيعها (قوله وله) أي الوكيل (قوله وكل) بضم فكسر مثلاً

(قوله ثمنه) اى العقار (قوله من مشريه) اى العقار (قوله منه) اى الوكيل (قوله واقام) اى الوكيل (قوله على يده) اى العقار (قوله فلا يمكن) بضم ففتح مثقلا اى الوكيل (قوله منه) اى قبض ثمنه (قوله فليس له) اى وكيل بيع الدار والعقار (قوله ذلك) اى قبض ثمنها (قوله فيجزيه) اى وكيل بيعها (قوله وهذا) اى وكيل بيع الدار والعقار (قوله فله) اى وكيل بيع السلع (قوله ثمنها) اى السلع (قوله ولو اقتصر) اى المصنف (قوله بالشراء) اى عليه (قوله وتبعه) اى ابن شاس (قوله وقبله) بكسر الموحدة (قوله وفى قبوله) اى قول ابن شاس الوكيل بالشراء ثمن قبض المبيع (قوله مطلقا) حال من هاء قبوله (قوله عليه) اى الوكيل (قوله لا يجب) اى دفع الثمن على الوكيل (قوله لا يجب) اى قبض المبيع على الوكيل (قوله فرقوا) بفتح الفاء والراء مخفقا (قوله قبض الوكيل ثمن) من اضافة المصدر فاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله وعدم صحة) عطف على ٣٦٣ وجوب (قوله نقد) اى مجهل مهر

(قوله عليه) اى قبض
نقد ها (قوله بانه) اى
الوكيل الخ صله فرقوا (قوله
لم يطلع) اى الوكيل (قوله
عليه) اى العيب (قوله
على بائعه) صله زد (قوله
بدون الخ) صله زد (قوله فان
عينه له) اى حين توكيله على
شراؤه فهو من لم يعينه
(قوله واغتنقاره) اى العيب
(قوله لغرضه) بفتح الغين
المجته والراء اى الموكل (قوله
واختلف) بضم التاء (قوله
له) اى الوكيل (قوله رد
اى المبيع) (قوله لانه) اى
الوكيل (قوله واذا الرمه)
اى الوكيل (قوله وبه) اى
الرد (قوله فالحلص) بضم
فتح فكسر مثقلا او بفتح
الاول والثالث وسكون
الثاني (قوله منه) اى
الضمان (قوله رفعه) اى
الوكيل (قوله فيحكم) اى
الحاكم (قوله له) اى الوكيل

الوكيل على بيع الدار والعقار ان اراد قبض ثمنه من مشريه منه واقام يثبته انة وكيل على
بيعه فلا يمكن منه لان العرف والعادة ان وكيل بيع الدار والعقار لا يقبض ثمنها فليس له ذلك
الا بتوكيل خاص على قبضه الا ان يكون اهل بالدبرت عادتهم بان يتولى بيعها يتولى قبض
ثمنها فيجزيه اقامة يثبته على الوكالة على البيع وهذا بخلاف وكيل بيع السلع فله قبض ثمنها ولو
اقتصر على قوله فله قبض الثمن لا يفتى عن قوله فله طلب الثمن (أو) الا اذا وكل على (اشترائه)
اى الوكيل (قبض المبيع) من بائعه ابن عرفة ابن شاس والوكيل بالشراء ثمن قبض المبيع
وتبعه ابن الحاجب وقبله ابن عبد السلام وابن هرون وفى قبوله مطلقا نظروا مقتضى المذهب
التفصيل فثبت يجب عليه دفع الثمن يجب عليه قبض المبيع وحيث لا يجب لا يجب للثبته التى
فرقوا بين وجوب قبض الوكيل ثمن ما باعه وعدم صحة قبض ولى الثيب نقد وليته دون
توكيل عليه بانه فى البيع هو مسلم المبيع لمبائعه وايس الى كذلك فى الشكاح اه الخط ما فله
ظاهروا سيد كرم المصنف الموضع الذى يجب على الوكيل فيه دفع الثمن (و) للوكيل على الشراء
(رد المبيع) بعيب قديم لم يطلع عليه حال شراؤه على بائعه بدون اذن موكله (ان لم يعينه) اى
المعيب (موكله) حين توكيله على شراؤه فان عينه له فليس له رد الا باذن موكله اتفاقا لاحتمال
علم الموكل بالعيب واغتنقاره لغرضه فى المبيع واختلف اذا لم يعينه فقال ابن القاسم له رده لانه
ضامن لخالفه الصفة وقال أشهب ليس له رده وان رده فله موكل قبوله ونقص الوكيل قيمته ان
فات أبو عمران واذا الرمه الضمان بعدم الرد عند ابن القاسم وبه عند أشهب فالحلص منه
رفعه للعالم فيحكم له باحد المذهبين فيسقط الضمان بالمذهب الآخر (وطوب) ووكيل
الشراء أو البيع (بثمن ومثن) ولو صرح بانه وكيل (مالم يصرح) الوكيل حين الشراء او
البيع (بالبراءة) من دفعه الثمن أو المثن فان صرح بموافقة المالك حينئذ وانما المطالب به
موكله ابن الحاجب ويطالب بالثمن والمثمن مالم يصرح بالبراءة والعهد مالم يصرح بالوكالة
فى الذم اى التذليل بالعيوب منها قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه من ابتاع سلعة لرجل
واعلم بائعها انه انما يشترىها القلان فالثمن على الوكيل نقدا كان أو مؤجلا حتى يقول له

(قوله باحد المذهبين) اى مذهب ابن القاسم ومذهب أشهب (قوله فيسقط الضمان) اى عن الوكيل (قوله بالمذهب الآخر)
اى الذى لم يحكم الحاكم به لرفع حكمه الخلاف (قوله وكيل الخ) تفسير لنا تاقب فاعل طوب المستوفيه (قوله الوكيل) تفسير
لفاعل يصرح المستوفيه (قوله من دفعه) اى الوكيل (قوله فان صرح) اى الوكيل (قوله بها) اى البراءة (قوله فلا يطالب) اى
الوكيل بثن ولا مثن (قوله به) اى الثمن او المثن (قوله والعهد) اى ضمان العيب والاستحقاق عطف على الثمن (قوله لم يصرح)
اى الوكيل (قوله فى الذم) صله يصرح (قوله فى التدليس) اى كناية خبر مقدم (قوله ثمنها) اى المدونة بيان التدليس (قوله
ابتاع) اى اشترى (قوله وأعلم) اى المبتاع (قوله انه) اى المبتاع (قوله كان) اى الثمن (قوله يقول) اى المبتاع (قوله له) اى بائعها

(قوله يتقدم أي الثمن (قوله فلان) أي الموكل (قوله على الآخر) بعد الهمز وكسر الميم (قوله من كتاب محمد) خبر مقدم (قوله ان قال) أي الوكيل (قوله فهذا) أي قوله لتبعه (قوله كالشرط) أي من الرسول بأنه لا يدفع الثمن ولا يطالب به (قوله المؤكد) بكسر الكاف (قوله فلا يتبع) أي البائع بالثمن (قوله فان انكره) أي فلان البعث (قوله ان قال) أي الرسول (قوله ابتاعه) أي اشترى الشيء الموكل على شراؤه لفلان (قوله ولم يقل) أي الرسول (قوله وهو) أي فلان (قوله فليتبع) أي البائع بالثمن (قوله الآخر) بعد الهمز وكسر الميم أي بارسال الرسول (قوله فليتبع) أي البائع بثمنه (قوله ايها) أي الآخر ومأموره (قوله شاء) أي البائع ابتاعه بالثمن (قوله المشتري) تفسير لقائل يعلم المستتر فيه (قوله منه) أي الوكيل (قوله فان علم) أي المشتري منه (قوله فان كان) أي الوكيل (قوله ٣٦٤ طواب) أي الوكيل (قوله ايها) أي العهدة (قوله سوا علم) أي المشتري (قوله

في العقد انما يشترط فلان دوني فالثمن على الآخر حينئذ وشبهه في مطالبة الموكل بالثمن فقال (ك) قول الوكيل للبائع (يعني فلان) اليك لتتبعه اي فلان اسلمة كذا بثن كذا فان باعه فالثمن يطلب من فلان لان الرسول ان اقر فلان بارساله فان انكره فطلب من الرسول ق ابن تونس من كتاب محمد ان قال فلان بعثني اليك لتتبعه فهذا كالشرط المؤكد فلا يتبع الا فلان فان انكره فلان غرم الرسول رأس المال (لا) يطالب بالثمن فلان ان قال الرسول بعثني اليك (لاشترى منك) سلعة كذا ابن المواز ان قال اني ابتاعه لفلان ولم يقل وهو يتقدم دوني فليتبع المأمور الا ان يفكر الآخر فليتبع ايها ماشاء ابن عرفة الا ان يدعي الآخر أنه دفع الثمن للمأمور فيحلف ويرأى يتبع المأمور (و) طواب الوكيل على البيع (بالمهدة) اي ضمان المبيع من غيب واستحقاق (ما لم يعلم) المشتري منه بانه وكيل فان علم أنه وكيل فالمطالب بالعهد الموكل لا الوكيل ان لم يكن وكما لمقوضا فان كان مقوضا طواب به وان علم المشتري منه بانه وكيل سوا علم أنه مقوضا لا ق فيما من باع سلعة لرجل بامر فان علم المشتري في العقد انهم فلان فله هدة على ربه ان ردت بعيب فعلى ربه اترد وعليه الثمن لا على الوكيل وان لم يعلم انهم فلان حلف الوكيل والاردت السلعة عليه ومبايع الطوافون والخماسون ومن يعلم انه يبيع للناس فلا عهدة عليهم ولا استحقاق والتباعدة على ربه ان وجد والا تباع ابن تونس انما فرق بين شراء الوكيل وبينه ان قال المبيع اقلان فله هدة على فلان وان قال اشترى لفلان فالثمن على الوكيل الا ان يقول فلان يتقدم دوني لان العهدة امرها خفيف وقد لا يحتاج اليها ايدا والثمن في شراؤه لا بد منه والوكيل قد ولو معاملته وقبض سلعة فعلية ادا منها الا ان يشترط أنه على فلان (وتعسين) بقصحات متعلا (في) التوكيل على البيع (المطلق) بضم الميم وسكون الطاء وفتح اللام عن التقييد بتقد شخص وفاعل تعين (تقد البلد) الذي يبيع الوكيل فيه ق في الكافي من وكل يبيع سلعة فباعها بغير الدراهم والدينار فلا يلزم الاخر واستحب مالك رضي الله تعالى عنه أن يساع العرض فان كان في ثمنه فضل عن قيمة المبيع فهو لا امر وان كان فيه نقصان ضمنه الوكيل قت حكيم مخالفة الوكيل ويبيعه

فيها) اي المدونة خبر مقدم (قوله لرجل) لغت سلعة (قوله بامر) اي الرجل (قوله سلعة) قوله في العقد (قوله علم) قوله فله هدة (اي ضمان عنها) قوله ردت بضم الراء وشدة الدال اي الساعة (قوله فعلى ربه) صلة ترد (قوله وعليه) اي ربه الثمن (قوى وان لم يعلم) اي المشتري (قوله حلف الوكيل) اي انها لفلان (قوله والا) اي وان لم يحلف الوكيل انها لفلان (قوله ردت السلعة عليه) أي الوكيل (قوله يعلم) بضم الهمزة (قوله وجد) بضم الواو وكسر الجيم أي ربه (قوله والا) أي وان لم يوجد ربه (قوله اتبع) بضم فكسر أي الطواف أو الخامس أو من يعلم أنه يبيع للناس (قوله فرق)

بفتحات مخفقا أو بضم فكسر مخفقا (قوله ويبيعه) أي الوكيل (قوله ان قال) أي الوكيل (قوله وان بعض قال) أي الوكيل (قوله الا ان يقول) أي الوكيل (قوله لان العهدة الخ) صلة فرق (قوله ولي) بفتح فكسر اي ولي وباشتر (قوله معاملته) أي البائع (قوله وقبض) أي الوكيل (قوله سلعة) أي البائع (قوله الا ان يشترط) أي الوكيل (قوله انه) أي عنها (قوله عن التقييد الخ) صلة المطلق (قوله وكل) بضم فكسر متعلا (قوله فلا يلزم) أي البيع (قوله الآخر) بعد الهمز وكسر الميم (قوله العرض) أي الذي باع الوكيل السلعة الموكل على بيعها به (قوله في ثمنه) أي العرض (قوله فهو) أي الفضل (قوله لا امر) بعد الهمز وكسر الميم (قوله فيه) أي ثمنه (قوله نقصان) أي عن قيمة المبيع (قوله ضمنه) أي النقص (قوله ويبيعه

اشترى) أى الوكيل (قوله
(أى الموكل (قوله وخدمه)
أى الآخر (قوله جاز) أى
مضى الشراء (قوله ولزم)
أى الشراء (قوله الآخر)
بعد الهمز وكسر الميم (قوله
وان ابتاع) أى المأمور
(قوله) أى الآخر (قوله
فذلك) أى المشتري بفتح
الراء (قوله إلا أن يشاء) أى
الآخر أخذنا ابتاعه
مأموره (قوله ان معنى) أى
الموكل (قوله ولم يصف) أى
الموكل ما وكل على شرائه
(قوله فلا يلى) أى الوكيل
(قوله لا يلزمه) أى الموكل
(قوله وان معنى الثمن خاصة)
مباغة (قوله لم يسم) أى
الموكل الثمن (قوله
ولم يصف) أى الموكل
ما يشترى له (قوله فيلزمه)

أى الموكل (قوله ما يشتره) أى وكيله (قوله مما يشتره) أى الموكل بيان ما (قوله يسمى) أى الموكل الثمن (قوله ويصف) أى الموكل السلعة التى وكل على شرائها (قوله فيلزمه) أى الموكل (قوله ما يشتره) أى وكيله (قوله يصف) أى الموكل السلعة (قوله ولا يسمى) أى الموكل الثمن (قوله من الثمن) بيان ما (قوله فيها) أى المدونة خبر مقدم (قوله بما لا يتغيب الناس بمثله) أى باع ينقص أو اشترى بزيادة (قوله فلا يلزمك) خطاب للموكل أى يبيع الوكيل ولا شراؤه (قوله ويرد) بضم ففتح متفلا (قوله ان لم يفت) أى المبيع أو المشتري (قوله فان فات) أى المبيع (قوله النقية) أى وان فات المشتري لزم الوكيل غنسه (قوله ولو باع) أى الوكيل (قوله التسمية للثمن) أى فى التوكيل على البيع (قوله النداء) أى على المبيع (قوله والاشهاد) أى المبيع (قوله ام لا) أى لا تسقط تسمية الثمن النداء على المبيع واشهاد بالمباغة فى الاجهاد فى بيعه

(قوله مخصصات) يضم الميم ونفتح الحاء المعجمة والصادين المهملين (قوله كالمشتري) بفتح الراء (قوله فان خالف) اى الوكيل ما خصه موكله (قوله يبيعه او شرائه) اى الوكيل (قوله فيخير) اى موكله (قوله لو قال) اى الموكل (قوله فيها) اى السوق (قوله وفي الموازية) خبر مقدم (قوله الا حر) بعد الهمز وكسر الميم (قوله وضمانها) اى الجارية مبتدأ (قوله كانت) اى الجارية (قوله الموضوعين) اى المسمى والمشتري فيه (قوله فليس) اى الوكيل (قوله من ٣٦٧ الا حر) بعد الهمز وكسر الميم (قوله وان امره) اى الموكل وكيهله

(قوله عليه) اى الوكيل
(قوله باقل) اى من المسمى
او القيمة (قوله فهو) اى
الوكيل (قوله الغرض)
بفتح الغين المعجمة والراء
(قوله والى هذا) اى
التفصيل بين البيع والشراء
(قوله تساويهما) اى البيع
والشراء (قوله وذكره) اى
تساويهما (قوله يحمله) اى
التساوى (قوله يحذف
كثيرا الخ) تصوير لاحكامه
كلام المصنف (قوله فيخير)
اى الموكل (قوله وعدم
الخ) عطف على بان لا يؤدى
(قوله فيها) اى المدونة خبر
مقدم (قوله ووصفها) اى
المبضع الجارية (قوله اى
الرجل المبضع معه) قوله
فاشترها) اى المبضع معه
الجارية (قوله اى المبضع
قوله لزم) اى الجارية
(قوله الا حر) بعد الهمز
وكسر الميم (قوله ان كانت)
اى الجارية (قوله منه) اى
الا حر (قوله وان زاد)
المأمور فى ثمن الجارية على

بضم فكسر مثقلا اى عينه الموكل كاشترى القرض القلافى فاشترى له غيره فلو كله الخبار فى رده والرضاه ويصح كسر الراء كعب اقلان فباع افسره قى ابن الحاجب مخصصات الموكل متعينة كالمشتري والزمان والسوق فان خالف فالخيار للموكل (أو) مخالفة يبيعه او شرائه (فى سوق) غير السوق الذى عينه موكله للبيع أو الشراء فيخير (أو) مخالفة فى (زمان) عينه موكله للبيع أو الشراء فيه فباع أو اشترى فى غيره فيخير موكله قى ابن شامس مخصصات الموكل معتبرة لو قال بع من زيد فلا يبيع من غيره ولو خصص بالزمان تعين ولو خصص سوقا تفاوت فيها الاغراض تخصص وفى الموازية من امر بشراء جارية موصوفة يملكها فاشترىها يملكه وانه خير الا حر فى أخذها وضمانها من المأمور زاد ابن حبيب كانت بالموضع المسمى أرخص أو أغلى وقال ابن الماجشون ان تساوى سعر الموضوعين فليس يعتد وضمانها من الا حر (أو) خاف (بيعه) اى الوكيل (ثمن) اقل (عما سعى له) موكله ولو يسير افيخير موكله لان الشان فى البيع طلب الزيادة قى جمع عيسى ابن القاسم وان امره ان يبيعهها بعشرة نقدا فباعها بخمسة فان عليه تمام العشرة لا القيمة ابن بشير اذا وكل على بيع فباع باقل فهو موصوفه ولو نقص البشير (أو) خالف فى (اشترائه باكثر) عما سعى له (كثيرا) فيخير وأما يسير اقل لان الزيادة البسيرة تستخفى فى الشراء لتحصيل الغرض والى هذا ذهب صاحب تهذيب الطالب وجماعه وظاهر كلام ابن الحاجب تساويهما وذكره أبو الحسن عن النظائر والتساوى عن بعضهم ويحمله كلام المصنف يحذف كثيرا من الاول دلالة الثانى الخط ويخير معقيد بان لا يؤدى الى فسح دين فى دين ولا بيع طعام المعاوضة قبل قبضه وعدم التزام الوكيل الزيادة كما سياتى قى فيها الملك رضى الله تعالى عنه ومن أبضع مع رجل أربعين ديناراً فى ثمن الجارية موصوفة فاشترىها له بأقل من الثمن أو بنصفه أو بزيادة دينار أو دينارين أو ما يشبهه أن يزاد على الثمن لزم الا حر ان كانت على الصفة وكانت عيباتها منه ان ماتت وان زاد زيادة كثيرة لا يزداد مثلها على الثمن خير الا حر فى دفع الزيادة وأخذ الجارية فان أبى لزم المأمور وغرم للا حر ما أبضع معه وان هلك قبل أن يختار الا حر فميت بها من المأمور ويغرم للا حر ماله واستثنى من قوله يا كثر فقال (الا كدينارين) يزيد هما الوكيل (فى) شراء ما وكل على شرائه (أربعين) ديناراً فلا يخير موكله لان زيادة يسيرة تغتفر لتحصيل الغرض وفى بعض النسخ لا دينارين بل النافيه بدل الاستثنائية الخط وهو أحسن فهو مخرج من قوله باقل قاله قى طنى كذا فى النسخ وكذا فى كبيره واهله من قوله بأكثر كثيراً كافى الاستثناء اذا لفرقت بينهما (وصدق) يضم فكسر مثقلا الوكيل (فى) دعوى (دفعهما) أى الدينارين اللذين زادهما على الأربعين

الثنى (قوله فان ابى) اى الا حر دفع الزيادة (قوله لزم) اى الجارية (قوله وغرم) اى المأمور (قوله للا حر) بعد الهمز وكسر الميم (قوله وان هلك) اى الجارية (قوله الا حر) بعد الهمز وكسر الميم (ويغرم) اى المأمور (قوله الغرض) بفتح الغين المعجمة والراء (قوله الوكيل) تفسير لثائب فاعل صدق المستتر فيه

(قوله من ماله) أي الوكيل صله دفع (قوله للبائع) صله دفع (قوله أن لم يسلم) أي الوكيل (قوله وهو) أي الوكيل ما كت (قوله فيها) أي الزيادة (قوله فلذا) أي استلزام تصديقه في دفعها تصديقه فيها علم لم يصرح (قوله به) أي قبول قوله فيها (قوله فان) كال أي الوكيل (قوله زدت) بضم التاء أي من مالى (قوله في السلعة) أي عنها (قوله ولم يعلم) بضم الياء (قوله حلف) أي الوكيل (قوله على الآخر) بعد الهمز وكسر الميم (قوله بذلك) أي الذي زاده (قوله لانه) أي المأمور (قوله نفسه) أي ما زاده (قوله في هذا الحساب) أي نصف العشر (قوله ٣٦٨ يزيد) أي البسر المعتاد (قوله يقبل) بضم فكون فقطح (قوله ان ذكر)

التي امره موكلة بالشرا من ماله للبائع ان لم يسلم المبيع لموكلة وكذا (ان سلم) ماله (مالم يطل) الزمن بعد تسليمه وهو ساقط فان طال فلا يصدق في التوضيح هل يصدق الوكيل في دفعه الزيادة اليسيرة ترد فيه التونسى ويلزم من تصديقه في دفعها قبول قوله فيها فلذا لم يصرح به المصنف ق ابن يونس فان قال زدت ديناراً ودينارين على الجار يمين في السلعة التي اشترى ولم يعلم الامن قوله حلف وله الرجوع على الآخر يمين في السلعة وليست الزيادة اليسيرة محصورة في هذا الحساب انما ينظر الى ما زاد في مثله عادة ولا يجب على الوكيل أن يزیده انما هذا اذا زاده لزم موكلة ابن شماس يقبل قول الوكيل ان ذكر ذلك قبل تسليم السلعة أو قرب التسليم ولا يصدق في ذكره بعد الطول (تنبيه) الخط هذا كله مستفاد من قوله ويخصص وتقييد بالعرف وانما ذكره لبيان الحكم بعد الوقوع بقوله والاخير الخ نت ذكر مسئلة الاثني مع فهمها من قوله ويخصص بالعرف للنص على عین اولي ترتب عليها قوله الا أن يسمى فتردد ابن عاشر هذا لا يندرج فيما قبله فاذا جرى العرف بقصر الداية على الجار وقال له اشتري داية فلا يشتري له الا جارا فان كان افراد الجيرة متقاربة فلا يشتري الا جارا لا تقا به فاللأثني أحسن مما قبله اذ هو معتبر في كل فرد بخصوصه البناني لعل رأي العرف الخاص بالنسبة للموكل وابن عاشر رأي عرف البلد وما ذكره ح ظاهر (وسيت خالف) الوكيل (في اشتراء) بان اشترى غير لائق أو غير ما عينه موكلة (لزمه) أي الاشتراء الوكيل ويدفع عنه من ماله (ان لم يرعه) أي المشتري بفتح الراء (موكلة) وشبه في لزوم الوكيل فقال (ك) المشتري بالفتح (ذی) أي صاحب (عيب) أي معيب بعيب قديم علمه الوكيل حين شرائه أو رضى به ولم يرعه موكلة فيلزم الوكيل في كل حال (الا أن يقبل) بفتح فكسر وشدة اللام العيب (و) الحال (هو) أي الشراء (فرصة) بضم الفاء وسكون الراء واهمال الصاد أي نادى الوقوع لكثرة الرخص فيلزم الموكل (او) خالف الوكيل (في بيع) بأن يباع باقل مما سمي له (فيخير موكله) في رده وامضائه ان لم يفت المبيع فان فات فلو كرهه تغريمه نقض ما باعه به عن المسمى ان كان المبيع غير ربوي بل (ولو) كان (ربوياً) أي يحرم فيه ربواً الفضل بان كان طعاماً مقتاناً مدخراً أو ذهباً أو ورقاً باعه (بمثله) أي الربوي ق ابن بشير ان خالف الوكيل في البيع فباع ربوياً ربوياً كعين بعين أو طعاماً بطعام فهل لا أمر ان يرضى بفعله قولان وهما على الخلاف في انحصار الحكمى هل هو كالشرطى اللغوى ان يباع طعاماً بطعام فاجاز ابن القاسم لا أمر ان يأخذ الطعام الثاني ومنعه اشبه وقال ليس للأمر الا مثل طعامه وقد

أي الوكيل (قوله ذلك) أي المزيد (قوله تسليم السلعة) أي موكلة (قوله قرب) بضم فسكون (قوله ولا يصدق) بضم فقطح مشقلاى الوكيل (قوله ذكره) أي المزيد (قوله الطول) أي من التسليم (قوله هذا) أي وتعين في المطلق نقد البلد الى ما هنا (قوله الوكيل) تفسير لفاء ح خالف المستتر فيه (قوله الاشتراء) تفسير لتفاعل لزم المستتر فيه (قوله الوكيل) تفسير لفعوله البارز (قوله ويدفع) أي الوكيل (قوله عنه) أي المشتري بالفتح (قوله من ماله) أي الوكيل (قوله او رضى به) أي لم يعلم حين شرائه بل بعد رضى به (قوله فيلزم) أي عنه (قوله فيلزم) أي المشتري بفتح الراء (قوله لسمى) أي الموكل (قوله قوله) أي الوكيل (قوله في رده) أي البيع (قوله

تقريره) أي الوكيل (قوله بان كان) أي المبيع (قوله لا أمر) بعد الهمز وكسر الميم (قوله بفعله) أي اختلف وكيله (قوله وهما) أي القولان (قوله الحكمى) بضم فسكون أي المنسوب للعم لاقتضائه اياه (قوله كالشرطى) أي المنسوب للشرط لثبوته (قوله ان يباع) أي الوكيل (قوله لا أمر) بعد الهمز وكسر الميم (قوله ومنعه) أي اخذ الا أمر الطعام الثاني (قوله وقال) أي اشبه

(قوله قوله) اي اشهب (قوله قال) اي اشهب (قوله نزع) اي بكر (قوله ودخل) اي العبد (قوله بها) اي الحرية (قوله ثم زنت)
 أي الحرية (قوله العبد) اي اشهب (قوله قبل أن يجيز السيد) اي تكاح عبده الحرية (قوله فقال) اي اشهب (قوله ان اجاز السيد) اي تزوج
 عبده الحرية (قوله رجعت) بضم فكسر أي الحرية (قوله وان رد) أي السيد تكاح عبده الحرية (قوله فجعله) أي اشهب العقد
 (قوله اذا اجاز) أي السيد العقد (قوله كآبه) بفتح الهمزة وشدة النون أي العقد (قوله فعلى هذا) أي جعله منعقد من الاول
 صله يجوز (قوله فيها) اي المدونة خبر مقدم (قوله بما لا يشبه) تنازع فيه باع وابتاع (قوله من الثمن) يان ما (قوله فلا يلزم)
 أي بيع الوكيل او ابتاعه (قوله الا تمر) عدا الهمزة وكسر الميم (قوله وله) ٣٦٩ أي الا تمر (قوله رده) اي بيع الوكيل
 او ابتاعه (قوله السلعة)
 أي التي باعها الوكيل (قوله
 ان قال) اي الوكيل (قوله
 آثم) بضم فسكون مشقلا
 (قوله ما نقصت) أي السلعة
 أي عنها عن قيمتها (قوله
 يترك) بضم فسكون
 قطع أي الوكيل (قوله
 لا يلتفت) بضم الباء وفتح
 الفاء (قوله لقوله) أي
 الوكيل (قوله انه) أي
 الوكيل (قوله ذلك) اي
 دفع النقص (قوله الا تمر)
 بالمد والكسر (قوله
 بالمشتري) بفتح الراء (قوله
 ويحيط) اي يسقط المأمور
 (قوله عنه) اي الا تمر
 (قوله لانها) اي الزيادة
 (قوله منه) اي المأمور
 (قوله له) اي الا تمر (قوله
 لا يلزمه) اي الا تمر (قوله
 فيايرجع الخ) صله كاف
 التشبيه (قوله انهما) اي
 مسئلة البيع ومسئلة
 لزواج (قوله انعام المأمور)

٤٧ مخ ب اى الثمن (قوله اتممه) اى المأمور الصداق (قوله فى قبوله) اى اتمام المأمور الصداق (قوله غضاضة) باهم الغين والضادين مفتوح الاول اى نقصا وجطة وعارا (قوله ان حدث) اى من ذلك النكاح (قوله وهذا المعنى) اى المناضة (قوله جرى المقول الآخر) اى عدم قبول الاتمام فى الصداق (قوله أحروبا) اى من جريته فى البيع حال من القول الآخر (قوله لان هذه) اى الزيادة على المسمى فى البيع والحطية عنه فى الشراء الخ لانه لا يجزئ ان زاد الخ (قوله نقول ان) اى يلزم الموكل فعل وكيله وعلمه (قوله كما قال) اى ابن بشير (قوله بان دفع الموكل لو وكيله عشرة الخ) تصوير لبعسه (قوله اذا سلم) اى الموكل (قوله) اى وكيله (قوله وقال) اى الموكل (قوله فاشترى) اى الوكيل الشئ الموكل على شراؤه

(قوله وسلم) بفتح فكسر مثقلا عطف على اشتر (قوله فاشترى) أى الوكيل (قوله صح) أى لزمت شراء الموكل (قوله فيها) أى
 الضررين (قوله فائدة) فاعل ظهر (قوله فانه) أى الشأن (قوله يعمل) بضم الياء وفتح الميم (قوله على قوله) أى الموكل (قوله فيها)
 أى المسئلة (قوله ثم قال) أى المازرى (قوله رسمه) أى شرطه (قوله غرض) فاعل ظهر (قوله لودفع) أى الموكل لو كيله (قوله
 فدفعها) أى الدنانير (قوله أن يكون) أى الوكيل (قوله كسبها) أى من حلال (قوله أراد) أى ابن عبد السلام (قوله فانه)
 الوكيل (قوله بقيد كون الخ) اضافته للبيان (قوله مطلقا) أى عن التقييد بقيام الدنانير والدراهم (قوله وهو) أى اوادته
 الحكم عليه بحكم التعدى مطلقا (قوله ظاهر كلامه) أى ابن عبد السلام (قوله لودفع) بضم الراء أى كلام ابن عبد السلام (قوله
 بانه) أى الشأن (قوله عليه) أى الوكيل ٣٧٠ (قوله حيثئذ) أى حين قوات الدنانير والدراهم (قوله عليه) أى الوكيل

في النعمة وقد اختلف أو اشترى النعمة وسلم الالف فاشترى بعينه صح فيها اه وتبعه
 ابن الحاجب قال في التوضيح يـ بـ على القول بوجوب الوفاء بشرط ما لا يقيد ان يكون
 للموكل الخيار اما ان ظهر لاشترط الموكل فائدة فانه يعمل على قوله بلا اشكال وقد نص عليه
 المازرى ابن عرفة ذكر المازرى للشافعية كلاما فيها ثم قال ان ظهر فيها رسمه الموكل غرض
 فمخالفة عدا وان لم يكن غرضه الاتصّل السلعة فليس بعداء ابن عبد السلام لودفع الدنانير
 ودفعه فدفعةها الوكيل في الثمن لم يعد ان يكون متعديا اذا قيل بعينه الدنانير والدراهم اذ
 قد يتعلق للا مـ بعينه اغرض صحيح اما الشبهة فيها فلا يجب تقويتها بالشرايينها حتى يتطرق
 اصلاح شيتها أو يتحقق كسبها فيجب الشرايينها القوة لا للتجارة ولا لغير ذلك مما يقصده العقلاء
 ابن عرفة ان أراد أنه يحكم عليه على هذا القول بحكم التعدى بقيد كون الدنانير والدراهم
 فائدة بعينها فسلم وان اراد أنه يحكم عليه بحكم التعدى مطلقا وهو ظاهر كلامه وداناه فائدة
 في الحكم عليه حيثئذ بالتعدي لان الواجب عليه بتعديهم مثل دنانير الا مـ ويجب
 على الا مـ غرضه مثله وهذا لفائدة فيه اه (أو) أى ولا خيار للموكل ان قال لو كيله (اشترى) (اشترى)
 مثلا (بدينار) مثلا لدفعه (فاشترى) الوكيل (به) أى الدينار شاتين (اثنان) لم يمكن
 افراد (احدا) (هما) عن الاخرى بالشرايين لا امتناع البائع منه (والا) أى وان كان يمكن
 افراد احدهما بالشرايين واشترى احدهما واحدا بعدوا احدهما وفي عقد واحد لزم الاول
 ان اشترى احدهما واحدا بعدوا احدهما وان اشترى احدهما معا الموكل و (خير) بضم الخاء
 المجهلة وكسر المثناة مشددة الموكل (في) أخذ الشاة (الثانية) وتر كها الوكيل بحسبها من الثمن
 عند ابن القاسم وقال اصبح تزامن الموكل ابن عرفة من وكل على شراء موصوفة بثمن
 فاشترى به جارين بصفتهما فقال النعمى ان اشترى احدهما في عقدتين أو ككافت احدهما
 على غير الصفة لزم الاول أو التي على الصفة والا مـ صرف في الاخرى بالخيار والاقبال محمدان
 لم يقدر على غيرهما لزمنا الا مـ ابن القاسم هو بالخيار في أخذهما أو احدهما بمنايهما من
 الثمن اصبح يلزمه مطابقا عبد الحق هو بالخيار في أخذهما أو تر كهما وقول محمدان لم
 يقدر على شراء واحدة لزمناه احسن ولا يختلف فيه انما الخلاف ان قدر المازرى بفتح لاصبح

(قوله بتعدي) أى الوكيل
 (قوله الا مـ) بالمد والکسر
 (قوله دفعه) أى الموكل
 الدينار (قوله) أى وكيه
 (قوله بالشرايين) صلة افراد
 (قوله لا امتناع البائع منه)
 أى الافراد عليه لم يمكن الخ
 (قوله الموكل) تفسيرا لنايب
 خير المستتر فيه (قوله من
 الثمن) بيان حصتها (قوله
 عند ابن القاسم) صلة خير
 (قوله تزامن) أى الشاتان
 (قوله من وكل) بضم فكسر
 مثقلا (قوله بصفتهما) أى
 الجارية (قوله لزم الاول)
 بضم الهمز أى الموكل (قوله
 والا مـ) بفتح فكسر (قوله
 في الاخرى) صلة الخيار
 (قوله بالخيار) خير الا مـ
 (قوله والا) أى وان
 اشترى احدهما بعقد واحد
 بالصفة (قوله غيرهما) أى
 شرايه (قوله لزمنا) أى
 الشاتان (قوله الا مـ) بفتح

فكسر (قوله هو) أى الموكل (قوله في اخذهما) أى الشاتين (قوله من الثمن) بيان مناهيها (قوله تزمانه) بحدوث
 أى الجارين ان الا مـ (قوله مطلقا) أى عن التقييد بعدم قدرة المأمور على شراء واحدة بالصفة (قوله هو) أى الا مـ (قوله
 فأخذهما) أى الجارين معا أو تر كهما أى الجارين معا (قوله ان لم يقدر) أى المأمور (قوله لزمناه) أى الجارين ان الا مـ
 (قوله احسن) خبر قول (قوله ولا يختلف) بضم الياء وفتح اللام (قوله نفسه) أى لزومهما الا مـ ان لم يقدر المأمور على شراء
 واحدة وحدها (قوله ان قدر) أى المأمور على شراء واحدة (قوله بفتح) بضم الياء

ملکہ) ای حکیم (قولہ

قلت) بعض القاء الخ فآله

فتح فکسر (قوله قال)

ای النبی صلی اللہ علیہ

وسلم (قوله) ای حکیم

(قوله شبيب) بفتح الشين

المادة 4 (قوله عروبة) بضم

فستون (قوله قال) ای

شعیب (قوله اعطاه) ای

عروة (قوله قال) اعلم

(قوله له) اعلم اني قد علمت

اَللّٰهُ عَلِيْمٌ وَبِشَيْءٍ (قوله)

الاسم (سان ما (قولہ

فقال ای التوصل اقل

عليه وسلم (قوله صفة)

يفتح الصاد الموهلة وسكون

القائه اي بيعة (قوله فكان

ای غزوہ (قولہ قلات) بضم

التاء وخاتمة ابن عرفة (قوله)

من المسلم اليه) صلاة اخيه

(قوله لانه) ای اخذ الجمله

الخ - علة لاختيار (قوا

(قولہ ان ضماہ) ای الزہر

ابقاء الرهن تحت يده متوثقا

کل (قوله لانه) ای اخذ الزهر

(قوله بان قال له بعد براهـ)

بجديد حكيم بن حزام انه صلى الله عليه وسلم امره ان يشتري له شاة يذبحها ويبيعهها بدينار وباع واحدة منهم ما يدينار وانه بشاة ودينار فدعي له بالبركة فكان لو اشترى له ثيابا لربح فيه قالوا ان الشاة المبيعة لازمة له صلى الله عليه وسلم وصارت على ملكه لم يخذلتهن والا اقره على ذلك وقيل ان الشاة المبيعة لو لم تكن على ملك حكيم لم يباعها ولا اقتره النبي صلى الله عليه وسلم على بيعها وانما يباعها على ملكه وكان للنبي صلى الله عليه وسلم الخيار في قبولها لان الشراء كان له صلى الله عليه وسلم قلت حديث حكيم لم أعلمه الا من طريق الترمذي عن أبي حصين عن حبيب ابن ثابت بن حكيم بن أبي حازم ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث حكيم بن حزام يشتري له اضحية بدينار فاشترى الاضحية فربح قيمه ادينارا فاشترى آخرى مكانها فباعها بالاضحية والدينار الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له ضع بالشاة وتصدق بالدينار قال الترمذي حديث حكيم لا اعره الا من هذا الوجه وروى البخاري عن شبيب بن عروة قال سمعت ابا بكر من واحد يحدون عن عروة ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاه دينارا يشتري شاة قال فاشترى شاة ثنتين فبعث احداهما بدينار وجئت بالشاة والدينار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له ما كان من الامر فقال بارك الله لك في صفقة عييتك فكان يخرج الى سوق الكوفة فيبيع الربيع العظيم قلت فالاستدلال بحديث عروة وهو الصواب لا بحديث حكيم وقول ابن القاسم هو في سماعة عيسى ابن رشد قول محمد بن خلف قول ابن القاسم هذا (أو) أي ولا تخاراك يا موكل ان دفعت لو كيك ما لا رقت له أسلم في كذا فاسلمه فيه و (أخذ) الوكيل بغير أمره (في سلمك) يا موكل الذي وكلته عليه (جلا) بالمسلم فبمن المسلم اليه لانه وثق ومصلحة لك (أو) أخذك في سلمك (رهنا) بالمسلم فبمن المسلم اليه لذلك (وضمنه) أي الوكيل الرهن الذي يغاب عليه الذي أخذ من المسلم اليه في سلمك ان تلف (قبل ملكك) يا موكل (به) أي الرهن (ورضاك) يا موكل (به) ومفهوم قبيل ملكك به الخ ان ضمانه بعد همامتك وهو كذلك زاد في الدونة وان رددته لم يكن للوكيل حبه في فم الابن القاسم من أمرته ان يسلم لك في طعام فقل وأخذ رهنا أو جلا بغير أمره لانه زاد في ثوق وهو قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه ابن القاسم فان ملكك الرهن قبل ملكك به فهو من الوكيل وان ملكك بعد ملكك به ورضاك فهو منك وان رددته لم يكن للوكيل حبه (وفي) تخيير الموكل وعدمه عند قوله لو كيله بيع هذا الشيء (ذهب) نخالقه وباعه بدرهم (في) يبعه (بدرهم وفي عكسه) أي المذكور بان قال له بعه بدرهم فباعه

لذلك اى التوثق والمصلحة (قوله اى الوكيل الرهن) تفسير افاعل ضمن المستر ومفعوله البار
(قوله بعدهما) اى علم ورضا الموكل به (قوله رددته) اى الرهن (قوله لم) الاولى لا (قوله حجبته) اى
فحجب عليه رده لرائسته (قوله فيها) اى المدونة خبر مقدم (قوله جاز) اى لزم المسلم فيه الم
او الجليل (قوله وهو) اى الزوم السلم الموكل (قوله وعدمه) اى التخيير (قوله قوله) اى الموكل
الخ/ تصوير لوكيسه

(قوله على انهما) الذهب والورق (قوله تساويهما) اي تساويهما (قوله علىهما) اي القائلين
(قوله انهما) اي الذهب والفضة (قوله اختلف) بضم الخاء (قوله امره) اي الموكل وكيله (قوله ما يباع به الخ) حال (قوله في
القيمة) صلة متصلة (قوله انه) اي تصرف الوكيل (قوله انهما) اي الذهب والفضة (قوله يعلم) بضم الهمزة (قوله انه) اي تعيين
الذهب والفضة للبيع أو الشراء (قوله لغرض) بفتح الغين الموحدة والراء (قوله الا تمنع) بفتح التاء (قوله كسر) بضم الكاف (قوله فريد) بضم الفاء (قوله
فيه) اي الخلف (قوله فاته) اي ٣٧٢ المبيع (قوله فالامر) بفتح الفاء (قوله كسر) بضم الكاف (قوله يحجز) اي شره او كيله (قوله

يذهب (قولان) المازري على انهما جفسان أو جنس والمعتد اعتبار عادة المتعاملين في
تساويهما وعدمه اللغوي عليهما عند اتحاد قيمة الدنانير والدرهم ابن عرفة الاظهر انهما
جنسان قاله قت في اللغوي اختلف ان امره ان يبيع بذاتيه فباع بدهاهم أو بدهاهم فباع
بذاتيه وما يباع به مثل ما سمي له في القيمة وأرى أنه ماض اسد كل منهما ماض الا انرا أن يعلم
انه كان لغرض الامر فريد المبيع فانه كان ذات وغاب المشتري قاله امر
بالخيار بين ان يحجز أو يبيع الثمن ويشتري به مثل ما أمر المازري في هذا الاصل قولان بناء على
انهم اجنس أو جنسان ابن عرفة الاظهر انهما جنسان لانه لو اودعه بذاتيه فباعتها وردها
دراهم لم يبرأ اتفاقا ولو كان رأس مال القراض دنانير فرده العامل دراهم فلا يلزم ربح
المال قبولها (وحيث) بفتح الحاء المهملة وكسر التاء أي خاف الموكل عينه ووجيب عليه
ما يقتضيه حشمتهم من كفارة أو غيرها (د) سبب (فعله) أي وكيله (في) حلف الموكل باسم الله
تعالى مثلا (لا أفعله) أي المحلوف عليه ثم فعله وكيله فيحلف في كل حال (الا حال تلبسه) بنية
من الموكل حال حلقه انه لا يفعل بنفسه فلا يصح بفعله وكيله ق ابن رشد يد الوكيل كيد
موكله فيما وكله عليه من حلف ان لا يفعل فعلا وكل على فعله فهو حائث الآن يكون نوى ان
لا يفعل هو بنفسه وكذلك من حلف ان يفعل فعلا فوكل غيره على فعله فقد بدري الآن يكون
نوى ان يلى ذلك بنفسه الخط ونقله السبطي (ومنع) بضم فس كسر (د) أي وكيله (في) يبيع
أو شراء أو تقاض (لدين من مسلم أو ذمي لعدم معرفته شروطها وموانعها وتعمد مخالفتها ان
عليها لا اعتقاد به عدم صحتها أو ولي حربي في المالك لا يجوز لمسلم ان يستأجر نصرانيا الا
للخدمة فاما المبيع أو شراء أو تقاض أو ليبيح معه فلا يجوز للعالم بالربا واستحلالهم له وكذلك
عبد النصراني لا يجوز له ان يبيع شي ولا شرائه ولا يبيع شي ولا شرائه ولا يبيع المسلم عبده
النصراني ان ياتي الكنيسة ولا من شرب الخمر أو كل الخنزير ابن القاسم لا يشارك المسلم نعيما
الا ان لا يبيع على بيع أو شراء الا بضرورة المسلم ولا بأس ان يساقبه اذا كان الذي لا يضر
حسته خيرا ولا أحب لمسلم ان يدفع لذي قراض العمل بالربا ولا يأخذ منه قراضا لا يذل نفسه
ابن يونس يريد ان وقع فلا يفسخ الخط ابن عرفة المازري لو اطلع المسلم في تعاوض الذي

ويشتري) بضم الباء (قوله
على انهما) اي الذهب
والفضة (قوله لانه) اي
الشان (قوله فسلطها) اي
المودع بالفتح الدنانير (قوله
وردها دراهم) اي فتلقت
(قوله لم يبر) اي المودع
بالفتح من ضمان الدنانير
بردها دراهم (قوله فريده)
اي راس المال دراهم (قوله
قبولها) اي الدراهم (قوله
عليه) أي الموكل (قوله لمن
كفارة وغيرها) بيان ما قوله
انه) اي الموكل الخ مفعول
نية (قوله لا يفعل) اي المحلوف
على عدم فعله (قوله يتقسه)
اي الموكل (قوله وكيله)
فاعل فعل المضاف لفعله
(قوله يد) اي فصل (قوله
كيد) اي فعل (قوله ووكيل
على فعله) اي وفعله وكيله
(قوله تنهوا) اي الخائف
الموكل (قوله الا ان يكون)

اي الخائف (فوكيل غيره على فعله) اي وفعله وكيله (قوله يلى) بفتح فس كسر (قوله الدين) صلة
تقاض (قوله من مسلم) صلة تقاض (قوله معرفته) اي الذي (قوله شروطها) اي البيع والشراء والتقاضى (قوله وتعمد)
اي الذي (قوله مخالفتها) اي الشروط والموانع (قوله نعيما) اي المدونة خبير مقدم (قوله نصرانيا) اي مثلا (قوله
اعلمهم) اي الكفار (قوله له) اي الربا (قوله النصراني) اي مثلا (قوله اي سيده) (قوله يضره) اي السيد عبده
الكافر (قوله يبيع) اي الذي (قوله يساقبه) اي يعاقد المسلم الذي على خدمة الشجرة بثلاث عشرة مثلا (قوله ولا يأخذ) أي
المسلم (قوله نفسه) اي الذي (قوله قراضها) اي ما لا يتغير فيه بنصف ربحه مثلا (قوله يذل) اي المسلم (قوله تعاوض) اي
تعامل وتجبر

(قوله لو كاله) أي المسلم صلة تعاوض (قوله في خمر) صلة تعاوض (قوله تصدق) بفتحات متقلا أي وجوبا (قوله فيهما) أي الخمر (قوله في الربا) عطف على في خمر (قوله بالزيادة) أي على رأس المال (قوله ولو فعل) أي التجبر الذي لو كيل المسلم بمال المسلم في خمر أو ربا (قوله هو) أي الذي (قوله حرمته) أي ما تجزئ فيه (قوله) أي ما تجزئ فيه (قوله حرم) أي التجبر (قوله عليه) أي المسلم الحظ فيؤخذ منه أنه إذا عمل في التجبر يجب التصديق بالجميع وإذا عمل الربا يجب التصديق بالزائد ولا يلزم منه في الشركة إذا شاركه مسلم نصيبا وتحقق المسلم على الذي بالربا وفي الخمر وأما أن شك في ذلك فقال الغني يستحب التصديق ويأتي مثله في الوكيلة وقال في الشركة وأما لو تحقق أنه لم يعمل في ربا ولا في خمر فهو حرام فلا ينهي عليه ويأتي منه هنا (قوله يوكل) بفتح الكاف متقلا (قوله عزله) أي العدو من توكله على عدوه (قوله هو) أي منع توكل العدو على عدوه ٣٧٣ (قوله مني) بضم فسكسر (قوله من الضرر

الخ) بيان ما (قوله على الخصام) صلة توكل (قوله بين) بكسر الميم متقلا (قوله عليه) أي الخصام (قوله فقال) أي ابن رشد (قوله عنه) أي خصمه (قوله يسرع) أي الرجل (قوله لاذاه) أي خصمه (قوله فيمنع) بضم الفاء (قوله من ذلك) أي مخالفة عدوه (قوله بدليل أنه) أي الشأن صلة للرجل أن يخاصم عدوه (قوله في حقه) أي اليهودي (قوله لمقه) أي العدو (قوله فاذأوضي) أي العدو (قوله به) أي توكل خصمه على مخالفة (قوله جاز) أي توكل العدو على مخالفة عدوه (قوله هو) أي جواز توكل العدو على مخالفة عدوه برضاء صلة صرح (قوله منعه) أي توكل العدو على مخالفة

لو كاله في خمر تصدق الموكل بجميع نعم أو في الربا بالزيادة فقط ولو فعل وهو يعلم حرمته وعدم إرادة المسلم له فحرم ما اتلف عليه به ١٥ ونقله القرافي في الذخيرة (و) منع أن يوكل (عدو) مسلم (على عدوه) مسلم أو كافرا للمنع من الضرر والضرر ابن فرحون وللعلامة عزله في ابن شام من الموانع من التوكيل العداوة فلا يوكل العدو على عدوه ابن عرفة هو قول ابن شعبان لما نهي عنه من الضرر والضرر الحظ ابن رشد لا يباح لأحد توكل عدو خصمه على الخصام ولا عدو الخصام عن خصمه لأن الضرر في الوجهين بين ابن سلون سئل ابن رشد عن وكل وكلاء على الخصام فوكل خصمه وكلاء آخر عليه وبين الوكيلين عداوة فقال الذي أراه في هذا أنه لا يباح لأحد توكل عدو خصمه على الخصام ولا عدو الخصام عنه لأن الضرر في الوجهين بين زاد البرزلي ولأنه لا يسلم من دعواه الباطل لعداوة لخصمه ابن الحاج للرجل أن يخاصم من نفسه عدو ومخالف توكل العدو على عدوه الآن يسرع لاذاه فيمنع من ذلك ويقال له وكل غيرك بدليل أنه يجوز لليهودي مخالفة المسلم في حقه وهو أشد عداوة ١٥ وهل المنع من توكل العدو على مخالفة عدوه لمقه فإذا رضى به جاز به صرح مصنف الارشاد في شرح العمدة ونقله البصري في شرحه ونسبه إذا أراد الرجل أن يوكل وكلاء في مخالفة جاز كان خصمه ملصقا أو غائبا رضى أو لم يرض إذا لم يكن بين الخصم والوكيل عداوة فإن كان بينهما عداوة فلا يجوز توكله عليه الأبرياء ١٥ الحظ ويحتمل أن منعه لحق الله تعالى فلا يجوز ولو رضى به العدو ولأن من أذن لشخص في إذا به لا يجوز له ولم أقف على نص فيه غير ما صاحب الارشاد والله أعلم (و) أن دفع شخص مالا لآخر وقال له أسلمه في شيء موصوف فخالقه وأسلمه في غيره منع (الرضا) من الموكل (بمخالفته) أي الوكيل (في) عقد (سلم) أن كان (دفع) الموكل (له) أي الوكيل (التمن) وقال له أسلمه في كذا فأسلمه في غيره لأنه فسخ ذين في دين فأن لم يدفعه له جاز للسلامة من ذلك في فيها لابن القاسم أن دفعته إليه دراهم ليساها في ثوب هروي فأسلمها في بساط شعر أو يشتري للثبها أو يافا أسلمها في طعام أو في غير ما أمرته به أو زاد في الثمن مالا يرام منه فليس لك أن تغير فعله وتطلب ما أسلم فيه من عرض أو طعام أو تدفع إليه ما زاد

عدوه (قوله) لأنه أي الرضا بما أسلم فيه الوكيل الخ علة منعه (قوله فسخ دين) أي المال الذي دفعته الموكل لو كيله لصيرته دينيا في ذمته وكيله بتعديبه عليه وإسلامه في غير ما وكل على إسلامه فيه (قوله في دين) أي المسلم فيه لانه لو كيله لإسلامه فيه بلا إذن رب المال (قوله فأن لم يدفعه) أي الموكل الثمن لو كيله الخ مفهوم أن دفع له الثمن (قوله جاز) أي الرضا بالمسلم فيه (قوله من ذلك) أي فسخ الذين في الدين إذا لادين للموكل على وكيله (قوله فيما) أي المدونة خبر مقدم (قوله) أي الوكيل (قوله فليس لك) أي ياموكل (قوله فعله) أي الوكيل (قوله وتطلب) أي من المسلم إليه (قوله ما أسلم) أي الوكيل (قوله من عرض الخ) بيان ما (قوله إليه) أي الوكيل (قوله ما زاد) أي الوكيل مقول تدفع

(قوله لان الدرهم) اي التي دفعها للوكيل (قوله لمتعدى) اي الوكيل عليه اي باسلامها في غير ما امرته باسلامها فيه (قوله عليه) اي الوكيل (قوله فيما لا تتجمل) اي المسلم فيه (قوله اسلم) اي الوكيل (قوله ما ذكرنا) اي فسخ دين في دين (قوله يبعه) اي الطعام فاعل يدخل (قوله وسلم المأمور) اي اي ما اسلم فيه المال الذي دفعته (قوله له) اي المأمور (قوله ليس لك) اي يا امر (قوله ولاله) اي المأمور (قوله ولا شيء لك انت) اي يا امر (قوله على البائع) اي المسلم اليه (قوله ما دفعت اليه) اي عوضه (قوله من الثمن) بيان ما (قوله امر) بضم فكسر (قوله يسلم) بضم فسكون فكسر (قوله قال امر) بضم فكسر (قوله

لان الدرهم لمتعدى عليه اصاوت دينا عليه فقصصته فيها لا تتجمل وذلك دين بدين ويدخل في اخذك الطعام الذي اسلم فيه مع ما ذكرنا يبعه قبل قبضه لاشك فيه وسلم المأمور لازم له ليس لك ولا له فسخه ولا شيء لك انت على البائع وانما على مأموره ما دفعت اليه من الثمن ابن بشير من امر أن يسلم في شيء فاسلم في خلافه فان لم يفت راس المال وكان مما يعرف بعينه فلا حمله الرضا اورده السلعة وكذا ان لم يدفع له الثمن فان كان دفع له الثمن وفات او كان مما لا يعرف بعينه فهل له الرضا فيه قولان (و) منع (يبعه) اي الوكيل (لنفسه) ما وكل في يبعه (او) يبعه (لمحجوره) اي الوكيل على المشهور المعروف من المذهب فان فعل خير موكله في الرد والامضاء الا ان بقوت بتغير دين او سوق فيلزمه الا كقول من القيمة والثمن في التمسح ابن القاسم عين وكل رجلا ليسلم في طعام فاسلم ذلك لنفسه او ابنه الصغير او من يلبه من يتيم او سقيه لم يحجز (بخلاف) يبعه (زوجته) اي الوكيل (ورقيقه) اي الوكيل المأذون له في التجارة فيجوز (ان لم يحجب) اي يبع الوكيل لهما بانقص عما يبيع به لغيرهما التمسح ابن القاسم وان اسلمه الى زوجته او ابنه الرشيد او عبده المأذون له في التجارة او مكاتبه او شريكه غير المقاض جاز ما لم يكن فيه محاباة وقال محققون ان اسلمه الى ابنه الذي في حجره او الى يتيمه جاز لان العهد في اموالهم وفي كون منع يبعه لنفسه لعدم دخول الخطاطب تحت الخطاطب اولانه مظنة محاباة نفسه قولان ويمنع ولو سمي له الثمن على المعتمد كما افاده ابن عرفة لاحتمال الرغبة فيه باكثر منه فان تحقق عدمها فيه واشتراه بحضرة به او اذنه له في شراؤه لنفسه جاز وفي سماع ابن القاسم من بعث معه مال من الجحاح او الفزاذلية طيه لمن انقطع واحتجاج المبعوث معه وانقطع فله اتفاقه على نفسه (و) منع (اشتراؤه) اي الوكيل بماله موكله (من) اي رقيقا (يعتق عليه) اي موكله من اصوله وفروعه وحواشييه القرينة (ان علم) الوكيل عتقه عليه (و) اسلم الى (لم يعينه) اي الرقيق (موكله) للشراء وان اشتراه على الوجه المنوع (عتق) الرقيق (عليه) اي الوكيل على الاصح (والا) أي وان يعلم الوكيل عتقه على موكله سواء علم قرابته له أم لا كما قال عياض او علم عتقه عليه وعينه موكله للشراء (و) يعتق (على امره) بضم الهاء وكسر الميم أي الموكل في قيمها لك رضي الله تعالى عنه وان امرته بشراء عبدا فابتاع من يعتق عليك فان كان عالما بلزمت يحيى بن عمر يعني ويلزم المأمور ويستترقه ويبيع عليه في الثمن ابن يونس بعض القرويين هذا هو الجاري على أصل ابن القاسم البرقي ان علم المأمور

الرضا) اي بما اسلم فيه وكيه (قوله السلعة) اي راس المال (قوله وكذا) اي دفع الثمن القائم المعروف بعينه في تخسير الامر في الرضا بالمسلم فيه ورد السلم واخذ عين ماله (قوله ان لم يدفع) اي الا امر اليه اي المأمور (قوله وفات) اي راس المال (قوله او كان) اي المال (قوله له) اي الامر (قوله الرضا) اي بسلم المأمور (قوله وكل) بضم فكسر متفلا (قوله فان فعل) اي باع الوكيل ما وكل على يبعه لنفسه او محجوره (قوله فيلزمه) اي الوكيل (قوله من يقيم الخ) بيان من (قوله وان اسلمه) اي الوكيل المال الموكل على اسلامه في شيء موصوف (قوله الى زوجته) اي الوكيل (قوله تجاز) اي سلمه ولزم موكله (قوله فيه) اي اسلامه لمن ذكر (قوله يبعه) اي الوكيل (قوله ولاله) اي

اي يبعه لنفسه (قوله ولو سمي) اي الموكل (قوله له) اي وكيله (قوله الثمن) اي الذي وكاه على البيع به (قوله فيه) اي يعتق المبيع (قوله لعنه) اي المسعى (قوله عدمها) اي الرغبة (قوله فيه) اي المبيع باكثر من المسعى (قوله بعث) بضم فكسر (قوله من الجحاح الخ) بيان من (قوله فله) اي المبعوث معه (قوله اتفاقه) اي المال (قوله على نفسه) اي المبعوث بعه (قوله من اصوله الخ) بيان من (قوله وان اشتراه) اي الوكيل من يعتق على موكله (قوله فيها) اي المدونة (قوله فان كان) اي المأمور (قوله عالما) اي عتقه عليك (قوله ويستترقه) اي المأمور الرقيق الذي يعتق على موكله (قوله ويبيع) اي الرقيق (قوله عليه) اي المأمور

(قوله ضمن) أي المأمور (قوله لا أمر) بالمرد والكسر (قوله ان هذا) أي قول البرقي ان علم المأمور عتق العبد ويقتضئ المأمور
ثمة لا أمر (قوله ابن محرز هذا) أي قول يحيى بن عمر يلزم المأمور ويستترقه ويبيع عليه في الثمن (قوله ما كلف) أي من مال الموكل
والموصى (قوله من ربه) أي الموكل أو الموصى ضمانه (قوله يتجهم) أي يغرم ٣٧٥ القاضي قيمته لان الخطأ في المال

كالعبد (قوله أولا) أي لعذره
ينذل اجتماعه (قوله وفيها)
أي المدونة (قوله وان
ابتاع) أي وكيل (قوله
غير عالم) أي يعتقد عليه
(قوله لمك) أي ابتاعه
(قوله فيما وكل) صلة تو كيلة
(قوله انه) أي الفعل (قوله
به) أي الوكيل مباشرة
(قوله استقالة) أي الوكيل
فيه أي الفعل (قوله وفيها)
أي المدونة (قوله لا أمر)
بالمرد والكسر (قوله بفعله)
أي الوكيل (قوله اذ يتعبد به)
أي الوكيل (قوله في ذمته)
أي الوكيل (قوله فسخه)
أي الموكل (قوله فيما
لا يتجهم) أي المسلم فيه (قوله
وقبض) أي الوكيل (قوله
له) أي الموكل (قوله أن
ياخذ) أي الموكل المسلم فيه
(قوله منه) أي الوكيل
(قوله لا أمر) أي في كسر
(قوله مثله) أي المأمور
(قوله لانه) أي المأمور (قوله
فعل) أي المأمور (قوله له)
أي المأمور (قوله يجوز الوكيل)
مفعول علم المضاف لفاعله
(قوله أو عدم مباشرة)

عتق العبد ضمن لا أمر عنه ابن يونس ظهر لي ان هذا هو الجاري على قول ابن القاسم
ابن محرز هذا يدل على عدم لزوم شراء المرء من يعتق عليه وعلى ان ما تلف على يد وكيل او وصي
دون عدم من ربه لامن المأمور وفي هذا خلاف كخطا القاضي في مال عن اجتهاد هل يقيم
ام لا وفيما وان ابتاع من يعتق عليك غير عالم لمك وعتق عليك (و) منع (توكيله) أي
الوكيل غير المأمور فيما وكل هو فيه في كل حال (الا) حال (ان لا يبيع) الفعل الموكل عليه
(به) أي الوكيل فيجوز توكيله فيه ظاهره سواء علم موكله انه لا يبيع به ام لا وهو كذلك
(أو) أي والابن (يكتر) الفعل الموكل فيه بحيث يتعذر على الوكيل استقالة فيه فله تو كيل
من يعينه عليه لامن يستقل به بخلاف من لا يبيع به فيوكل من يستقل به ق ابن رشد
الوكيل المفوض اليه لم يحفظ في جواز توكيله غيره نصا واختلاف فيه المتأخرون والظاهر
ان له ان يوكل ابن محرز لم يحفظ خلافا في الوكيل على شيء مخصوص انه لا يجوز له تو كيل
غيره الا ان يكون لا يبيع مثل ذلك بنفسه وفيها ما لا يرضى الله تعالى عنه من وكل رجلا يبيع
له في طعام فوكل الوكيل غيره لم يجوز اذ لا يجوز لا أمر ان يرضى بفعله اذ يتعبد به صار الثمن
في ذمته ففسخه فيما لا يتجهم فذلك فسخ الدين في الدين الا ان يكون اجل السلم قد حبل وقبض
له ما سلم فيه فلا بأس ان يأخذه منه لسلامته من الدين في الدين ومن يبيع الطعام قبل قبضه
سجنون لا يجوز لا أمر ان يرضى بفعله المأمور الا ان يكون مثله لا يتولى السلم بنفسه فيجوز
لا أمر ان يرضى بفعله المأمور ابن يونس اراد لانه فعل ما جاز له فلم يخل في ذمته دين ابن
شاس علم الموكل يجوز الوكيل بانقراده عما وكله عليه او عدم مباشرة بذلك عادة فيجوز له تو كيل
غيره ولا يوكل الا آمينا ابن عبد السلام هذه القرينة تسوغ له الاستعانة بوكيل ولا تنوع
له ان يجعل وكلا او كلاه يتظرون فيما كان يتظر هو فيه والقرينة الاولى تسوغ له ذلك
ثم قال ويكون للوكيل الاعلى النظر على من تحته ابن الحاجب والوكيل بالتعيين لا يوكل
الا فيما لا يبيع به ولا يستقل به لكثرة خليل اختر بالتعيين من المفوض فله التوكيل على
المعروف وفي البیان قول بانه لا يوكل قال والظاهر ان له ذلك لان الموكل احله محل نفسه
فكان كالوصي اه ثم قال الخط فحصل من هذا ان الوكيل المفوض يجوز له التوكيل
على ما روي ابن رشد وغيره واما الوكيل غير المفوض فان كان ممن يبيع ما وكل فيه بنفسه
فليس له ان يوكل فيه وان كان ممن لا يبيع به ان يبيع بنفسه فان علم موكله بذلك فله ذلك ويجعل
لموكل على عمله بذلك ان اشترطه ولا يصدق في انه لم يعلم به وان لم يشترط بذلك فمضاه بالوكالة
دل على انه يتولى حتى يعلم موكله انه لا يتولى وهو متعبد بالتوكيل وضامن للمال ور به محمول
على عدم غلبه (و) اذا وكل الوكيل لعدم الباقية والكثرة فوكيله وكيلا عن الموكل الاول
(فلا ينزل) الوكيل (الثاني ينزل) الموكل لو كيلة (الاول) و كانه وكل وكيلا بعد وكيلا

عطف على يجوز (قوله يجوز له) أي الوكيل تو كيل غيره خبر علم (قوله هذه القرينة) أي العجز عن الاستقلال (قوله والقرينة
الاولى) بضم الهمزة عدم مباشرة عادة (قوله ذلك) أي تو كيل من يتظر فيما كان يتظر هو فيه (قوله ثم قال) أي ابن عبد
السلام (قوله و كانه) بفتح الهمزة وشدة النون أي الموكل الاول

(قوله وهو) أي ما يشبه إلى هذا (قوله به مفاصلهما) صلة تصرفه (قوله لكنهم) أي أهل المذهب (قوله أنه) أي الشأن (قوله
أورد) أي عدم انعزال الثاني بعزل الأول (قوله ولا يشبههم) بضم الياء (قوله ثم قال) أي الخط (قوله ولم يأذن له) أي الرجل غير
الحاكم الخ حال (قوله وجعل) أي الموكل ٣٧٦ (قوله له) أي وكيله (قوله وينعزلان) أي الوكيل ووكيله (قوله من مال موكل

موكله) بيان ما (قوله يلزمه)
أي وكيل الوكيل (قوله
دفعه) أي المال الذي قبضه
(قوله قبضه) أي المال
(قوله منه) أي وكيل
الوكيل (قوله سواء كان)
أي مريد قبض المال من
وكيل الوكيل (قوله له) أي
موكل موكله (قوله يمينه)
صلة ثبت (قوله وليس له)
أي وكيل الوكيل (قوله
منه) أي دفع المال لمن أراد
قبضه منهما (قوله بان وكل
في لائق الخ) تصوير تعديه
به (قوله وجوازه) أي رضاه
(قوله في قولها) أي المدونة
(قوله جعلها) أي المدونة
(قوله وبعد) بالضم عند
حذف المضاف إليه يمينه
معناه (قوله عليه) أي وكيله
(قوله بان زاد) أي الوكيل
(قوله عليه) أي المسمى
(قوله كدفعه) أي الموكل
(قوله له) أي وكيله (قوله
فاسلم) أي الوكيل (قوله
فيه) أي الطعام أو غيره
(قوله أذبتعديه) أي الوكيل
(قوله عليه) أي الوكيل
(قوله به) أي تصرف الوكيل
(قوله فليست هذه مكررة
الخ) تفریع علی ای فی
الثمن الخ (قوله بهما) أي الخالفة في الثمن والخالفة في المسلم فيه (قوله وفيها) أي المدونة (قوله عقبيه)
أي نصها السابق وهو وان دفعت إليه دراهم ليسلمها في ثوب هروى فاسلمها في بساط شعر أو يشتري لثبها أو با فاسلمها

ولم
أي نصها السابق وهو وان دفعت إليه دراهم ليسلمها في ثوب هروى فاسلمها في بساط شعر أو يشتري لثبها أو با فاسلمها

في طعام او غير ما امرته به او زاد في الثمن ما لا يرد منه فليس لك ان تجبره وتطالب بما اسلم فيه من عرض او طعام وتدفع اليه ما زاد من الدراهم الخ (قوله ولم تصفها) اي الجارية مثلا (قوله) اي الوكيل (قوله من طعام) بيان ما (قوله لا يشتري) بضم الياء وفتح الراء (قوله من جارية او ثوب) بيان ما (قوله لانه) اي الشان الخ علة ذلك ان ترك الخ (قوله فتقصضه) بالنصب في جواب التي (قوله وكأنه) بفتح الهمزة وشدة النون اي الوكيل (قوله ولاك) بشد ٣٧٧ اللام اي ترك لك ما اشتراه بتمنه

(قوله به) اي التأخير (قوله لانه) اي الشان (قوله فتكافه) بفتح الفهمز وشدة النون اي جعله ما اسلم فيه لك برضاك (قوله لدين) صلة يسع ولا مهم مقوية (قوله) صفة دين اي الوكيل وهو المسلم فيه (قوله وتولية) عطف على يسع (قوله لهما) أي الخالفة في المسلم فيه والخالفة في الثمن (قوله لهما) اي المستثنين (قوله ولاك) بشد الواو (قوله ما امره) مفعول باع (قوله لانه) اي الرضا بالدين الذي باع به وكيله (قوله عليه) اي الوكيل (قوله فثان لدين) (قوله لانه) اي الرضا بالدين (قوله حينئذ) اي حين عدم فوات المبيع (قوله به) أي الدين (قوله فيخير) اي الموكل (قوله وامضاه) أي أي يسع سلطته (قوله لدين) تفسير لنايب فاعل يسع المستتر فيه (قوله حينئذ) اي التوكيل (قوله المستتر) تفسير لنايب فاعل غرم المستتر فيه (قوله غمناك) اي الثمن (قوله من ماله) (قوله من ماله) اي الوكيل (قوله لانه) اي الشان (قوله فياخذ الموكل من وكيله

ولم تصفها فان اسلم في غير ما امرته به من طعام او فيما لا يشتري لثمنك من جارية او ثوب فلك ان تتركه ولا يلزمك الثمن او ترضى به وتدفع اليه الثمن لانه لم يجب لك عليه دين فتقصضه وكأنه ولاك ولا يجوز هنا ان يؤخر بالثمن وان تراضيته لانه لم يلزمك ما اسلم فيه الا برضاك فتكافه يسع موثف لدين له وتولية فتأخير الثمن فيه دين بدين اه وتفریق المصنف لهما مشوش فلو جمعهما كما في المدونة واستغنى بقوله اولا والرضا بمخالفته في سلم الخ لكان احسن لان الخالفة تشل جميع ذلك والله اعلم وعطف على مخالفته وعلى بيعه فقال (او) اي ومنع رضا الموكل (بدين) باع به وكيله ما امره ببيعه بقدا واطلق ولم يسم نقدا ولا مؤجلا (ان) كان قد (فات) المبيع يدمشتر به لانه فسخ دين في دين وان كانت القيمة اقل كما هو الغالب لزم ايضا بالفضل اذ يتعدي به صار المسمى ديناً عليه حالاً فليس لموكله الرضا بالدين الى اجله على المشهور وقيل يجوز للموكل الرضا بالدين وقيل للوكيل ان يلتزم المسمى او القيمة ان لم يستمر ويبقى الثمن المؤجل لاجله ومفهوم قوله ان فات انه ان لم يفت فلا يمنع رضاه بالدين وهو كذلك لانه حينئذ كأنشاء يسع من الموكل به فيخير بين رد البيع واخذ سلطته وامضاه بالدين الى اجله نص عليه في توضيحه (و) حيث منع الرضا بالدين (يسع) الدين المؤجل بعرض حال ثم يسع العرض بقدا حال (فان وفي) بفتح الواو والقام مشدداً عن الدين (بالقيمة) سلطه الموكل التي لم يستمرها غناحين التوكيل على بيعها (أو) وفي (التسمية) اي الثمن المسمى لها حينئذ فلا كلام للموكل (والا) اي وان لم يوف عن الدين بالقيمة والتسمية بان كان باقل (غرم) بفتح الغين المعجمة وكسر الراء الوكيل غلم القيمة او التسمية وان يسع الدين بما كثر من القيمة او التسمية بجمعه للموكل اذ لا ربح للمعتدي على مال غيره (وان سأل) اي طلب الوكيل (غرم) بضم فسكون اي دفع (التسمية) اي القدر الذي ساءه الموكل حين التوكيل لسأته من ماله حالاً (او) غرم (القيمة) سلطه الموكل التي لم يستمرها غناحين التوكيل من ماله حاله وان لا يباع الدين (ويصبر) الوكيل حتى يحل اجل الدين (ليقبضها) اي الوكيل التسمية او القيمة التي غرمها الموكله عن اشترى بالدين الزائد عليها (ويُدفع) الوكيل اوكله (الباقى) من الدين بعد اخذ القيمة او التسمية (جاز) للموكل الرضا بماله الوكيل (ان كانت قيمته) اي الدين لو يسع وقت السؤال (مثلها) أي التسمية او القيمة (فأقل) اذ ليس فيه ترك قليل حال لاخذ كثير مؤجل ومفهوم الشرط انه لو كانت قيمة الدين أكثر من التسمية او القيمة فلا يجوز الرضا بماله الوكيل اذ يلزمه فسخ ما زادته قيمة الدين على التسمية او القيمة في أكثر منه مؤجل الا وهو باقى الدين وهذا بافضل كالموكل كانت التسمية او قيمة السلعة عشرة والدين خمسة عشر وقيمتها الاثنى عشر فاذا اخذ الموكل من وكيله

٤٨ منغ ت التسمية مفعول غرم (قوله بجمعه) اي الثمن (قوله من ماله) اي الوكيل (قوله غرم) (قوله من اشتري بالدين) صلة يقبض (قوله فيه) اي الرضا بماله الوكيل (قوله الشرط) اي ان كانت قيمته مثلها فأقل (قوله لانه) اي الشان (قوله في أكثر منه) صلة فسخ (قوله وهو) اي الأكثر

(قوله مثلها) أي التسمية (قوله أو أقل) أي من التسمية (قوله أي الوكيل) (قوله وإذا لم يسم) أي الموكل (قوله لها) أي السلعة (قوله قباعها) أي الوكيل السلعة (قوله به) أي المؤجل (قوله الأمر) بالمند والكسر (قوله فراضه) أي الأمر (قوله لم يجر) أي رضاه (قوله فيها) أي المدونة (قوله أن أمرته) أي الوكيل (قوله فأسلمها) أي الوكيل السلعة (قوله أو باعها) أي الوكيل السلعة (قوله فان أدرك) أي الموكل (قوله البيع) أي السلعة التي باعها وكيده بعرض أو عين لأجل قبل قواتها (قوله فسيخ) أي الموكل البيع واخذ سلعة أن شاء وإن شاء أمضى بيها بالعرض أو العين المؤجل وصبر إلى حلول أجله وقبضه عن هو عليه (قوله وان لم يدرك) أي الموكل سلعة لقواتها يندمشت بها (قوله يبيع العرض) أي المؤجل الذي باع الوكيل السلعة به (قوله أو بقيت الدنانير) أي المؤجل التي باع الوكيل ٣٧٨ السلعة بها (قوله فان كان ذلك) أي عن العرض في الصورتين (قوله مثل القيمة) أي السلعة لموكله

عشرة وصبر حتى تقبض الخمسة عشر ويأخذ منها خمسة فقد ترك اثنين استحقهما حالا لياخذ منهما عند الأجل خمسة وما شئ عليه المستف قول ابن القاسم ومنع اشهب الرضا بقول الوكيل مطلقا ولو كانت قيمة الدين مثلها أو أقل فأدما لحظ في ثبوتها لابن القاسم من ذلك أنه على بيع سلعة لم يجز له أن يبيعها بدين ابن الموارز وإذا لم يسم لها غنا فباعها بدين مؤجل فرضى به الأمر فان كانت السلعة فاقعة بيد المشتري لم تقف فراضه بآنزوان فانت لم يجز وفيها الملك رضى الله تعالى عنه أن أمرته يبيع سلعة فأسلمها في عرض مؤجل أو باعها بدين مؤجل لم يجز يبعه فان أدرك البيع فسيخ وان لم يدرك يبيع العرض بعين نقدا أو يبيع الدنانير بعرض نقدا ثم يبيع العرض بعين نقدا فان كان ذلك تمثيل القيمة أو التسمية فأكفر أن سميت كان ذلك وما نقص من ذلك ضمنه المأمور وروى عيسى لو أمره أن يبيعها بعشرة نقدا فباعها بخمسة عشر لأجل بيع الدين بعرض ثم يبيع العرض بعين فان نقص عن عشرة غرم تمامها وان كان أكثر منها فهو للأمر ولو قال المأمور للأمر أنا أعطيك عشرة نقدا وانتظر بالخمس عشرة عشر حلولا فأقبض منها عشرة وادفع لك الخمسة الباقية فرضى الأمر فان كانت الخمسة عشر لو يبيع بعين بعشرة فأقل جاز إذا جهل العشرة وان كانت قباع بائني عشر لم يجز لانه فسخ دينارين في خمسة إلى أجل (وان أمر) بضم فكسر الوكيل (ببيع سلعة) سمي لها غنا لا (فأسلمها) أي المأمور السلعة (في طعام) منع الرضا به لفسخ دين في دين وبيع طعام المداوضة قبل قبضه (أغرم) بضم الهمز وسكون الغين المججمة وكسر الراء المأمور (التسمية) أي الثمن الذي سميها الأمر للسلعة حاله ان كان سمي له (أو) أغرم (القيمة) ان لم يسم (واستوفى) بضم الفوقية وكسر التون أي استعمل (ببيع) (الطعام) المسلم فيه (لأجله) لعدم جواز بيعه قبل قبضه (فإذا حل أجله) (بيع) الطعام المسلم فيه بعد قبضه من المسلم اليه فان ساوى غنمه التسمية أو القيمة أخذته المأمور عوضا عما غرمه للأمر وان نقص عنها (غرم) المأمور (النقص) أي استغرعه عليه لانه قد غرم التسمية أو القيمة أولا (و) ان زاد عليها (الزيادة) (لأن) يا أمر فيها المالك رضى الله تعالى عنه وان أمرته أن يبيع سلعة فأسلمها في طعام أغرمته

الآن
 جاز) أي الرضا (قوله إذا جهل) أي المأمور (قوله وان كانت) أي الخمسة عشر (قوله لانه) أي الأمر (قوله الوكيل) تفسير لنا تب فاعل أمر المستقر فيه (قوله سمي) أي الأمر (قوله منع) بضم فكسر (قوله به) أي أسلمها في الطعام (قوله وبيع طعام الخ) عطف على فسخ (قوله المأمور) تفسير لنا تب فاعل أغرم المستقر فيه (قوله حاله) حاله من التسمية (قوله أخذته) أي عن الطعام (قوله وان نقص) أي غنمه (قوله عنها) أي التسمية أو القيمة (قوله لانه) أي المأمور الخ (قوله أي استقر الخ) (قوله أولا) بشد الواو (قوله وان زاد) أي عن الطعام (قوله عليها) أي التسمية أو القيمة (قوله فيها) أي المدونة (قوله وان أمرته) أي الوكيل (قوله فأسلمها) أي الوكيل السلعة (قوله أغرمته) أي الوكيل

(قوله الآن) صلة اخرته اى وقت اطلاعك على اسلامها فيه (قوله ثم استوفى) بضم التاء (قوله بالطعام) اى الى اجله (قوله استوفى) بضم التاء اى قبض الطعام من المسلم اليه (قوله ثم يبيع) أى الطعام (قوله الزيادة) أى فى ثمن الطعام على التسمية أو القيمة (قوله لك) اى ياموكل (قوله والنقص) أى من التسمية أو القيمة (قوله عليه) أى الوكيل (قوله لان هذا) أى طعام السلم الخ (قوله استوفى الخ) (قوله اقباضه) أى الدين (قوله له) أى مستحقه (قوله لتفريط الوكيل) على لضمائه (قوله بتركه) الاشهاد (صلة تفريط (قوله عليه) أى الاقباض (قوله عدمه).

٣٧٩

الآن التسمية أو القيمة ان لم تنسم ثم استوفى بالطعام فاذا حل اجله استوفى ثم يبيع فكانت الزيادة لك والنقص عليه أبو الحسن لان هذا لا يجوز يبعه قبل قبضه بخلاف ما تقدم ابن يونس بعض اصحابنا انما يكون على المأمور أن يبيع من الطعام مقدارا القيمة أو التسمية التي لزمته والزائد ليس عليه بيعه الآن يشاء لان بقية الطعام للأحرار وان وكله على اقباض دين فأنقبضه لمستحقه ولم يشهد عليه وأنكر مستحقه قبضه منه وحلف على عدمه (ضمن) الوكيل الدين (ان اقبض) الوكيل (الدين) لمستحقه (ولم يشهد) الوكيل بضم التسمية وكسر الهاء شاهد دين على اقباضه له وانكر المستحق قبضه لتفريط الوكيل بترك الاشهاد عليه وظاهره ولو كانت العادة ترك الاشهاد عليه وهو كذلك على المشهور وقيل لا يضمن ان كانت العادة عدمه وحكم اقباضه المبيع بلا اشهاد وجمده وألثن كذلك وجمده البائع حكم اقباض الدين بلا اشهاد وفي بعض النسخ حذف مقول اقبض قيم الدين وغيره وهذه إحدى طريقتين في المذهب وهى طريقة الزهرابى رحمه فان جمده ألثن جملة فهل يصدق فالمذهب على قولين أحدهما أنه لا يصدق ويضمن لتفريطه بترك الاشهاد قاله ابن القاسم في الكتاب وهو مشهور المذهب والثاني أنه يصدق ولا يضمن قاله عبد الملك في الوكيل والمبعوث معه مال ليدفعه لرجل فزعم دفعه له وأنكر المبعوث اليه دفعه له لان العادة اليوم ترك الاشهاد على مثل هذا وابن القاسم ضمنه فى الجميع ابن الحاجب لو سلم ولم يشهد لجحد المشتري السلعة أو البائع الثمن ضمن ولو اقبض الدين فكذلك وقيل الآن تكون العادة الترك والطريقة الأخرى انه لم يختلف في سقوط الضمان ان جرت العادة بترك الاشهاد وانما الخلاف اذا جرت بالامر من أولئك عادة وهذه تشبه ان تكون للمضى وأبى الحسن (تنبيهان) الاول فيها ضمان الوكيل ولو صدقة الموكل في الدفع لتفريطه الثانى محل ضمانه اذ لم يدفع بمحضرة موكله والا فلا يضمن فى كتاب القراض واذا دفع العامل ثمن سلعة بلاينة فجحد البائع وجبى السلعة فالعامل ضامن وكذلك الوكيل على شراء سلعة يدفع الثمن بلاينة فيجحد البائع فهو ضامن ولرب المال أن يغرمهما وان علم رب المال يقبض الثمن باقراره عنده ثم جمده أو يغير ذلك ويطلب له ما يقضى له به الآن يدفع الوكيل بمحضرة رب المال فلا يضمن وقاله ابن الحاجب في الوديعة وتقدم في الجملة عن البيان نحوه وعطف على اقبض فقال (أو) أى ضمن الوكيل ان (باع) الوكيل (بكطعام) وعرض (تقدا) أى حالا ومقوول باع (ما) أى عرضا (لا يباع) عادة (به) أى كالطعام (وادمى) الوكيل (الاذن) دفع بمحضرة موكله ولم يشهد (قوله فلا يضمن) أى الوكيل اى لان التفريط حينئذ من الموكل (قوله العالم) أى فى القراض (قوله وجبى السلعة) اى حق يقبض ثمنها (قوله يغرمهما) أى العامل والوكيل (قوله باقراره) اى البائع يقبضه (قوله عنده) أى رب المال (قوله ثم جمده) أى يبيع (قوله ويطلب) أى يبيع (قوله ما يقضى له) اى رب المال (قوله اى على العامل أو الوكيل) (قوله وعرض) اى ان لم يدخل بالكاف

(قوله ولا يئنه) أي الوكيل (قوله عليه) أي اذن موكله في بيعه بكمطعام (قوله وهل ذلك) أي ضمانه (قوله في ذلك) أي يبيع الوكيل بكمطعام مدعي اذن الموكل فيه وانكره موكله (قوله انه) أي الشان (قوله ما يبيع به) أي من طعام او عرض (قوله او تقصه) أي يبعه (قوله قيمته) أي المبيع ٢٨٠ (قوله وقال) أي المأمور (قوله الاخر) بدفكسر (قوله فان كانت) أي السلعة

(قوله بذلك) أي الطعام او العرض (قوله ضمن) أي المأمور قيمة السلعة ان كانت فانت (قوله من طعام او عرض) بيان ما (قوله قيمتها) أي السلعة (قوله ذلك) أي الطعام او العرض (قوله اليه) أي المأمور (قوله وفاق) خبر قول (قوله ورد) أي يبعها (قوله واخذها) أي السلعة (قوله بعد يئنه) أي الاخر (قوله) أي المأمور (قوله في ذلك) أي يبعها بعرض او طعام (قوله لم يعلم) بضم الباء (قوله انها) أي السلعة (قوله واحتاج) أي المأمور (قوله الى اثباته) أي انها لغيره (قوله فيه) أي انها لغيره (قوله لو ثبت) أي انها لغيره (قوله ولزمته) أي الاخر (قوله اليين) على انه لم يأن له في ذلك (قوله عليه) أي الموكل (قوله وتضمنين) عطف على رد (قوله لعله) أي الوكيل (قوله فاحش ذلك) أي البيع بغبن فاحش (قوله يصح) لعل مراده يلزم موكله والا فحش جمع عليها والله اعلم (قوله) الوكيل (قوله لعله) أي المستقر فيه (قوله وكل) بضم فكسر متغلا (قوله من ثمن الخ) بيان ما (قوله عليه) أي الاقباض الوكيل (قوله بقبضه) أي الوكيل ما انكر قبضه (قوله فادعي) أي الوكيل (قوله تلقه) أي ما قبضه (قوله او دفعه) أي ما قبضه عطف على تلقه (قوله لتكذيبها) أي بينة التلف (قوله بانكاره) أي الوكيل (قوله به) أي التداين (قوله فادعي) أي للمدين

لمن موكله في بيعه بكمطعام (فتوزع) بضم النون وكسر الزاي أي انكره موكله اذنه في بيعه بذلك ولا يئنه عليه الخط ولم يبين المصنف رحمه الله تعالى ما الذي يضمنه وهل ذلك مع قيام المبيع أو قوته والحكم في ذلك ان كان المبيع قائما فخير الموكل في اجازة البيع واخذ ما يبيع به او تقصه واخذ ما يبعه وان كان فاق خيرا في اخذ ما يبيع به او تضمن الوكيل قيمته قال فيها ان باع المأمور سلعة بطعام أو عرض نقدا وقال بذلك أمرتني وانكرت الاخر فان كانت مما لا تباع بذلك ضمن وقال غيره ان كانت السلعة قائمة فلا يضمن المأمور ويخير الاخر في اجازة البيع واخذ ما يبيع به أو تقص المبيع واخذ سلعته وان كانت فانت في بيعه في اخذ ما يبيع به من طعام أو عرض أو تضمن الوكيل قيمته وتسليم ذلك اليه أو ائنه من قوله ضمن ظاهره فانت السلعة ام لا وليس كذلك وانما معنى قوله ضمن اذا فانت السلعة فتقو بها الغير وفاق قال في التنبهات فتقوله ضمن أي قيمة السلعة يريد مع قوتها واما اذا كانت قائمة فيخرج في اجازة بيعها واخذ ما يبيع به ورد واخذها بعد يئنه انه لم يأن له في ذلك كما سبق ويؤخذ من كلام عياض الآتي وقوله فقد ائنه عزبه مما اذا باع بذلك الى اجل فلا يجوز له الرضا به ولا اخذ التهمة كما تقدم ثم قال في التنبهات انظر اذا كان المأمور لم يعلم المشتري انها لغيره واحتاج الى اثباته وانحصار فيه هل هو قوت وهو الاشبه وكذا لو ثبت ولزمته اليين وانما الذي لا اشكال فيه اذا علم المأمور المشتري بتعديده اه وهذا والله اعلم هو الذي أشار اليه بقوله وادعي الاذن فتوزع فأراد ان يفهم على ان منازعته في الاذن وبخاصته فيه وتوجيه اليين عليه بسبب ذلك قوت يوجب الضمان ولذا لم يذكر هل السلعة قائمة أو فاق ولولم يرد التنبه على هذا لما كان لا كره هذه المسئلة فائدة لاستفادتها بما تقدم (نوع) في المسائل المقبوضة للموكل رد يبيع وكيه بغبن فاحش وتضمن الوكيل التهمة ان تلف المبيع اه من الجزري وفي الذخيرة فرع قال على البصري في تعليقه اذا باع الوكيل بما لا يتعاب به الناس رد وقاله الشافعي رضي الله تعالى عنه لعله من ذلك عادة وقال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه يصح لان اسم البيع يتناول لانه اعم وجوابه عمومه مقيد بالعادة وكذلك منع مالك والشافعي رضي الله تعالى عنهما يبيع بالدين وجوز ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه من الاطلاق وجوابه ما تقدم قلت وهذا علم ما تقدم والله اعلم (او) أي وضمن ان (انكر) الوكيل (القبض) لما وكل على قبضه من ثمن او ثمن او دين (فقامت) أي شهدت (البينة) عليه بقبضه فادعي تلقه بلا تعد ولا تقريط او دفعه لموكله (فشهدت) له بينة اخرى (بالتلف) او الدفع الذي ادعاه فيضمن ولا تنفعه بينة التلف لتكذيبها بانكاره القبض هذا هو الصحيح المشهور وشبه في الضمان بانكار القبض وشهادة بينة مع شهادة بينة أخرى بالبرائة بعد ذلك فقال (كلاديان) أي المدعي عليه يدين فينه ~~والتداين~~ فلهذا البينة فيدعي

(قوله) اي الاقباض (قوله فلا تنفعه) اي بينة الاقباض المنيان (قوله بانكاره) اي المديان (قوله عليه) اي المديان (قوله) بدفعه (اي الدين (قوله ادعي) بضم الهمزة وكسر الهمزة) اي الحق (قوله قضاءه) اي الحق (قوله في هذا الاصل) اي من انكر حقا فقامت عليه بهينة فادعي قضاءه واقام بينة اخرى به (قوله بانها) اي البينة الثانية (قوله انما) اي البينة الثانية (قوله لم ينفذ) اي خليل (قوله تشهيره) اي ابن زرقون (قوله يتعلق بالذمة) اي كالدين (قوله الربح) بفتح الراء اي العقار (قوله يفضي) بضم الياء وسكون القاف وكسر الصاد المججمة اي يودي ٣٨١ (قوله عليه) اي الامر الذي ادعاه (قوله

قضيها) اي المسئلة (قوله تقبل) اي البينة التي اقامها على ما دعاه (قوله من المدونة) بيان كتاب اللعان (قوله تقبل) اي البينة التي اقامها على دعواه (قوله والاصول) اي العقار (قوله من الديون) بيان المحقوق (قوله من المنقولات) بيان شبهها (قوله ان قال) اي المدعي عليه بوديعة (قوله ما ودعني شيئا) اي ثم اقر به او ادعي ضاعها بلا تعد ولا تقريط واقام عليه بينة او ردّها للمودعها واقام عليه بينة (قوله فلا نسج بينته) اي بضاعتها او ردّها (قوله وان قال) اي المدعي عليه بوديعة (قوله فتسج بينته) اي بضاعتها او ردّها (قوله وهو) اي فرق ابن عرفة بين ما ودعني شيئا وبين مالك عندي من هذه الوديعة شيئا ونص الخط (تبيينه) ما ذكره ابن عرفة عن الشيخ ابن ابي زيد من

الاقباض وتشهده بهينة اخرى فلا تنفعه لتكذيبها بانكاره التدين ويحكم عليه بدفعه لمن شهدته البينة الاولى البرزلي مثل ذلك من ادعي عليه بحق فأنكره ثم اقر به وادعي قضاءه هو بمثابة من انكر حقا فقامت عليه بهينة فادعي قضاءه بخلاف في المسائلين سواء ذكره المصنف هو المشهور وقيل في هذا الاصل تقبل البينة الثانية وذكر في التوضيح في باب الو كالة مسائل جزم فيها بانها لا تسج ثم ذكر في كتاب الوديعة هذا الاصل وذكر فيه خلافا وذكر عن ابن زرقون انه قال ان المشهور وانها تنفعه ولكن ايعتد تشهيره وفي التوضيح في باب الوديعة اما من انكر شيئا يتعلق بالذمة وانكر الدعوى في الربح او فيما يفضي الى الحد ثم رجع عن انكاره لامر ادعاه واقام عليه بينة فقيم اربعة اقوال الاول لابن بائع تقبل منه في جميع الاشياء الثاني لغير ابن القاسم في كتاب اللعان من المدونة لا يقبل منه ما أتى به في جميع الاشياء الثالث لابن المواز تقبل منه في الحدود وغيره الرابع تقبل منه في الحد والاصول ولا تقبل منه في المحقوق من الديون وشبهها من المنقولات وهذا قول ابن القاسم في المدونة (تبيينه) الاول ابن عرفة الشيخ ان قال ما ودعني شيئا فلا تسج بينته وان قال مالك عندي من هذه الوديعة شيئا فتسج بينته الخط وهو ظاهر جازي جميع مسائل هذا الباب ففي تبصرة ابن فرحون من ادعي على رجل دينان سلف او قراض او وديعة او بضاعة او رسالة او رهن او عارية او هبة او صدقة او حق من المحقوق فجد أن يكون عليه شيء من ذلك فلما خاف ان تقوم عليه البينة اقر وادعي فيه وجها من الوجوه يريد اسقاط ذلك من نفسه لم يتفعه ذلك وان قامت له بينة على ما زعم اخبر الان بجهوده ولا كذب بينته فلا تسج وان كانت عدولا الثاني وكذا الحكم ان لم يقر وقامت بذلك بينة فاقام هو بينته على رد السلف او الوديعة او القراض او البضاعة او الرسالة او على هلاك ذلك فلا تنفعه لانه بانكاره مكذب لذلك كله هذا قول الرواة اجمعين ابن القاسم واشهب وابن وهب ومطرف وابن المباحثون الثالث ان قال لاسلفك على ولائني سلعة ولا لك عندي وديعة ولا قراض ولا بضاعة فلما ثبت ذلك عليه بالبينة اقر به وزعم انه رد الوديعة والسلف وغيرهما مما يدعي به عليه او ادعي هلاكه واقام بينة على ذلك فهنا تنفعه البينة لان قوله مالك شيئا اراد به في وقتي هذا واما الصورة الاولى فقد قال فيها ما ودعني او ما سلقتني فليس مثل قوله في هذه مالك على سلف ابن حبيب وهذا مما لم اعلم فيه خلافا عند الرواة الا في رأيت في كتاب

التفرقة بين قوله ما ودعني شيئا ولا تسج بينته وبين قوله مالك عندي من هذه الوديعة شيئا فتسج بينته ظاهر وهو جازي جميع مسائل هذا الباب فقد قال ابن فرحون من ادعي على رجل دينان في آخر ما في الشارح عنه (قوله أولا) بشد الواء (قوله وان قال) اي المدعي عليه بسلف او عن سلعة او وديعة او قراض او بضاعة (قوله على) بشد الياء (قوله ذلك) اي المدعي به (قوله وزعم) اي المدعي عليه (قوله او ادعي) اي المدعي عليه (قوله هلاكه) اي المدعي به بلا تعد ولا تقريط ان كان وديعة او بضاعة او قراضا (قوله على ذلك) اي الذي ادعاه من رد او هلاك

(قوله من السماع) بيان كآب الاقضية (قوله موضع) اي اسم بلد (قوله وكتب) اي الباعث (قوله معه) اي المبعوث. (قوله واشهد) اي الباعث (قوله عليه) اي المبعوث (قوله فعمل) اي المبعوث (قوله فلما قرأه) اي المبعوث اليه (قوله سأله) اي المبعوث اليه المبعوث (قوله عن الذهب) اي ٣٨٢ العشرين ديناراً (قوله فجعله) اي المبعوث معه المبعوث اليه (قوله اياه) اي

الذهب (قوله ثم انه) اي المبعوث (قوله فسأله) اي المبعوث (قوله وقال) اي الذي ارسل (قوله) اي الرسول (قوله ان كنت دفعت) بفتح التاء (قوله الى) يشد الياء (قوله وارى هذا) اي الحكم بانه ليس على الرسول الا الذين بعده (الارسال) (قوله الرعي) بضم الراء وفتح العين المهملة وسكون المثناة وكسر النون وشديا النسب (قوله بعده) اي ما تقدم عنه (قوله مزين) بضم الميم وفتح الزاي وسكون المثناة فنون (قوله انه) اي ابن مزين (قوله قبل) بفتح فسكسر (قوله ينته) اي المدعى عليه (قوله وان جده) حال (قوله وقال) اي المدعى عليه (قوله بهذا) اي التقرين بين جده (قوله المعاملة) بفتح المع والحق (قوله الانكار) اي للتعامل (قوله لان هذا) اي التقييد بغير الحدود والاصول (قوله لموكله) صلة التصرف (قوله بان وكاه الخ) تصوير غير المفوض اليه (قوله وكنت) بضم الواو وكسر

الاقضية من السماع شيئاً يخالف هذا واظن له وجهاً يصح معناه ان شاء الله تعالى وذلك انه سئل مالك رضي الله تعالى عنه عن رجل بعث معه رجلاً بعث من ديناراً يلغها الى الجمار والجار موضع وكتب معه كتاباً واشهد عليه عند دفعه اليه فعمل الكتاب وبلغه الى من اوسل اليه فلما قرأه سأله عن الذهب فجعله اياه ثم انه قدم المدينة فسأله الذي ارسل معه الذهب وقال له اني اشهدت عليك فقال له ان كنت دفعت الى شيئاً فقد ضاع فقال مالك رضي الله تعالى عنه ما ارى عليه الا يميناً وارى هذا من مالك رضي الله تعالى عنه انما هو في الجاهل الذي لا يعرف أن الانكار يضرمه واما العالم الذي يعلم انه يضرمه ثم يندم عليه بعد ذلك فلا يعذر من كتاب الرعي اه كلام التبصرة وزاد الرعي بعده ورأيت لابن مزين انه قبض بينته على القضاء وان جده وقال ما اسلفني قط شيئاً والاول اصوب ان شاء الله تعالى ثم قال الخط فيحصل مما تقدم جميعه انه اذا انكر اصل المعاملة ثم اقر او قامت البينة وادعى ما يسقط ذات فلا تسبغ دعواه ولا ينته ولو كانت بينته عادية بخلاف ما اذا قال مالك عندى سلف ولا ودعة ولا قراض او مالك عندى حق ثم اقر بعد ذلك او قامت عليه البينة فادعى ما يسقط ذلك فانه تسبغ دعواه وينته وقد صرح بهذا في رسمه اسلم من سماع عيسى وبه صرح المصنف في باب الاقضية فقال وان انكر مطلوب المعاملة فالبينة ثم لا تقبل بينته بالقضاء بخلاف لاحق لك على الرابع ينبغي ان يقيده ذلك بما قال الرعي وهو كون المدعى عليه يعرف ان الانكار يضرمه واما ان كان ممن يجمل ذلك ولا يفرق بين قوله ما اسلفني وما اودعني وقوله مالك عندى سلف ولا ودعة فيه ذكر يجمله الا اذا حقق عليه وقرره عليه وقبل له انت تفسر هذا أصلاً فاذا قامت عليك البينة فلا تسبغ بينتك فاذا استمر على ذلك فلا تسبغ بينته الخامس ينبغي ان يقيده ذلك بغير الحدود والاصول لان هذا قول ابن القاسم وابن كاتبة كما تقدم واما ذكره الرعي عن ابن مزين فهو قول ابن نافع والله أعلم (ولو قال) الوكيل (غير المفوض) اليه في التصرف لموكله بان وكاه على شيء خاص كقبض دين أو غن أو مئتين ومفعول قال (قبضت) ما وكات على قبضه (وتلف) ما قبضته بلا تعد ولا تفريط (برئ) الوكيل فلا يغرم عوضه لموكله لانه أمينه (ولم يبر) الشخص (الغريم) الذي اقبض الوكيل ما كان عنده للموكل من دين أو غن أو مئتين أو ودعة أو رهن لاحتمال كذب الوكيل ونواظمه مع الغريم في كل حال (الا بينة) تشهد للغريم بما يثبت قبض الوكيل منه ما كان عنده للموكل واذا غرم الغريم للموكل فهل يرجوع على الوكيل أو لا قولنا لطرف وابن الماجشون ومفهوم غير المفوض براءة الغريم للموكل باقرار المفوض بالقبض منه ودعوى التلف وهو كذلك كالوصي ونمها قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه من وكل رجلاً يقبض له ديناً على رجل فقال قبضته وضاع مني أو قال برئ الى من المال وقال الرجل دفعته اليه لم يبر اذا دفع الا أن يقيم بينة أنه

الكاف مثقلاً (قوله ما قبضته) تفسير لقاع تلف المسترفه (قوله من دين أو غن الخ) بان ما (قوله لاحق كذب دفعه الوكيل الخ) انه لم يبر الغريم (قوله فعمل له) اي الغريم (قوله ونصم) اي المدونة (قوله وقال) اي الوكيل (قوله برئ) اي الدين (قوله الى) يشد الياء (قوله من المال) صلة برئ (قوله وقال الرجل) اي الدين (قوله دفعته) اي المال (قوله اليه) اي الوكيل

(قوله فاشتره) اى الوكيل الشئ الموكل كل على شرائه (قوله له) اى الموكل (قوله ثم دفع) اى الموكل (قوله اى الوكيل) قوله
 ليدفعه) اى الوكيل الثمن (قوله فغاب) اى الوكيل (قوله عليه) اى الثمن (قوله ثم زعم) اى الوكيل (قوله تلقاه) اى الثمن
 (قوله لانه) اى الوكيل (قوله فلا يبرأ) اى موكله (قوله فان كان) اى الموكل الخ مفهوم الشرط (قوله دفعه) اى الموكل الثمن
 (قوله له) اى الوكيل (قوله اوضاع) اى الثمن قبل وصوله للبائع (قوله فلا يلزمه) اى الموكل (قوله غرمه) اى الثمن (قوله فذهب)
 اوضاع المعين (قوله وذمته) اى الموكل (قوله فيها) اى المدونة (قوله فيها) ٣٨٣ اى السلعة (قوله فضاع) اى الثمن (قوله

منه) اى الوكيل (قوله وان
 ضاع) اى الثمن من الوكيل
 (قوله لو كنت دفعت) بفتح
 التاء فيهما (قوله اليه) اى
 الوكيل (قوله فذهب) اى
 ضاع الثمن (قوله منه) اى
 الوكيل (قوله بعده) اى
 الشراء (قوله فلا يلزمك) اى
 ياموكل (قوله غرمه) اى
 الثمن (قوله منه) اى الغرم
 (قوله لانه) اى المدفوع قبل
 الشراء (قوله ذمتك) ياموكل
 (قوله يلزم) اى غرم الثمن
 (قوله والسلعة) اى الماء و
 (قوله الان تشاء) اى يا امر
 (قوله اليه) اى المأمور (قوله
 وتأخذها) اى السلعة (قوله
 الوكيل) تفسير لنائب
 فاعل صدق المستتر فيه
 (قوله يمينه) صلة صدق
 (قوله فكل) بضم فكسر
 مثقلا (قوله او مضمون) عطف
 على ثمن (قوله او ماوكل على
 قبضه) عطف على ثمن (قوله
 لموكله) صلة دفع (قوله قصر)
 بفتح ضم (قوله مقوضا)
 بفتح واو (قوله كان) اى

دفعه اليه أو يأتى الوكيل بالمال الآن يكون الوكيل مقوضا اليه أو وصيا فهو مصدق بخلاف
 وكيل مخصوص (و) من وكل شخص على شرائه ثمن فاشتره ثم دفع له ثمنه ليدفعه للبائع فغاب
 عليه ثم زعم تلقاه قبل دفعه للبائع (لزم الموكل غرم الثمن) ولو ضاع من وكيله مرارا (الى أن
 يصل) الثمن (لربه) اى البائع ويحمل لزوم الموكل غرم الثمن الذى ضاع من وكيله (ان لم يدفعه)
 اى الموكل الثمن (له) اى الوكيل قبل الشراء لانه انما اشترى على ثمنه وكله فلا يبرأ من الثمن
 الا بوصوله للبائع فان كان دفعه له قبل شرائه وضاع فلا يلزمه غرمه لانه وكله على الشراء بحال
 معين فذهب وذمته لم تستغل بشئ فيها المالك رضى الله تعالى عنه ان وكله رجلا بشراسة
 ولم تدفع له ثمن فاشترى بها امر تبه ثم أخذ منك الثمن ليدفعه فيما افضاع منه فعليك غرمه ثانية
 ابن القاسم وان ضاع من اراخى يصل الى البائع ابن يونس فى المدونة والموازية لو كنت دفعت
 اليه الثمن قبل الشراء فذهب منه بعده فلا يلزمك غرمه ان أيت منه لانه مال بعينه ذهب
 بخلاف الاول لان الاول انما اشترى على ذمتك فالثمن فى ذمتك حتى يصل الى البائع وهذا
 الثانى انما اشترى على مال بعينه فاذهب فلا يلزمك غرمه ويلزم للمأمور والسلعة الا ان تشاء
 ان تدفع اليه الثمن ثانية وتأخذها (وصدق) بضم فكسر مثقلا الوكيل يمينه (فى) دعوى
 (الرد) اى دفع ثمن ماوكل على بيعه او مضمون ماوكل على الشراء به او ماوكل على قبضه من مدين
 او مودع بالفتح امر تهن أو واهب أو متصدق وكله قصر الزمان او طال مقوضا كان أولا ابن
 عرفة وفيه اى الوكيل على بيع مصدق فى دفع ثمنه للامر ابن الموز قال مالك رضى الله تعالى عنه
 المبيع معه فى شرائه سلعة فلما قدم طوّل بها فقال قد رددت اليك بضاعتك قبل ان يخرج فهو
 مصدق الا ان يكون قبضها يمينه فلا يبرأ الا يمينه ولا يصدق احد بدعواه الدفع الى المرسل اليه
 الا يمينه ويصدق فى الرد الى البائع بلا يمينه لان الله تعالى امر الاوصياء بالاشهاد بالدفع الى
 غير البالد التى اعطتهم وهم الايتام ولم يأمر بالاشهاد على الرد الى اليد التى اعطتك لقوله تعالى
 فليؤدوا الذى اتقن امانته ابن يونس ابن القاسم فى العتبية وغيرها فى الوكيل المقوض اليه
 او المخصوص أو الزوج يوكون على قبض حتى يبدعون انهم قبضوه ودفعوه الى من وكلهم انهم
 مصدقون فى ذلك كلهم مع ايمانهم كالودع يقول رددت الوديعه ويشكره ربه وقاله ابن
 الماجشون وابن عبد الحكم خلافا للطرف وابن حبيب وشبهه فى التصديق فقال (كالودع)
 بفتح الدال يدعى رد الوديعه لمودعها ويشكره المودع فيصدق المودع بالفتح بين الاآن
 يقبض الوديعه يمينه للتوفيق فلا يصدق فى الرد الا يمينه الخطا قوله وصدق فى الردى مع يمينه

الوكيل (قوله وفيها) اى المدونة (قوله مصدق) بفتح الدال خبر الوكيل (قوله لا امر) بمد فكسر صلة دفع (قوله المبيع) بفتح
 الضاد المجهة اى المرسل معه مال يشتري بضاعة من بلد آخر اراد السقر اليه ويقدم بها للمبيع بكسر هاء (قوله بها) اى السلعة
 (قوله فقال) اى المبيع معه (قوله فهو) اى المبيع مصدق (قوله الا ان يكون) اى المبيع معه (قوله قبضها) اى البضاعة (قوله
 يوكون) بفتح الكاف (قوله ايمانهم) بفتح الهمزة جمع يمين (قوله كالودع) بالفتح (قوله ويشكره) اى الرد (قوله الا ان يقبض)

اي المودع بالفتح (قوله وسواء كل) اي ادعاء الرد (قوله ذلك) اي القبيض (قوله وسواء كان) اي الوكيل (قوله ومذهب) عطف على قول (قوله اختلف) بضم التاء (قوله متاعه) اي موكله (قوله على أربعة أقوال) صلة اختلف (قوله قوله) اي الوكيل (قوله أنه) اي التنازع في الرد ٣٨٤ (قوله صدق) اي الوكيل (قوله بدونها) اي الميمن (قوله لان انقض صدق) ضاقته للبيان

وسواء كان بقرب ذلك بالايام البسيرة او طال وسواء كان مقوضا اليه ام لا هذا قول مالك رضي الله تعالى عنه ومذهب المدونة وفي المسئلة اربعة اقوال ابن رشد اختلف في الوكيل يدعي أنه دفع الي موكله ما قبضه له من غراماته او ما باع به متاعه على اربعة اقوال احدها القول قوله يمينه جله بلا تفصيل والثاني أنه ان كان بقرب ذلك بالايام البسيرة فالقول قول الموكل أنه ما قبض شيئا وعلى الوكيل اليمين وان تباعد الامر كالشهر فالقول قول الوكيل يمينه وان طال الامر جدا فلا يمينه على الوكيل وهو قول مطرف والثالث ان كان بجملة ذلك بالايام البسيرة صدق الوكيل يمينه وان طال الامر جدا صدق دون يمين وهو قول ابن المباحثون وابن عبد الحكم والرابع تفرقة اصبح بين الوكيل على شيء يمينه فعليه اليمين وان طال الامر والمقوض يصدق في القرب يمينه وفي البعد ونحوه على هذا فلو قال المصنف والقول قوله لكان احسن لان لفظ صدق انما يستعمل فيما يصدق فيه باليمين (تقييدات) الاول عبد الوهاب صدق الوكيل والمودع والمرسل بالفتح في حال ان ارباب الاموال قد اتفقوا هم فكان قولهم مقبولا فيما بينهم وبينهم وكذا عامل القراض موثق بالفتح في رد القراض ما بينه وبين المالك الان يكون الواحد منهم اخذ المال بينة للتوق في لا يبرئ دعوى رده الا ان تكون له بينة لان رب المال لم يأمنه حين استوثق عليه باليمين الثاني قوله كالمودع اشار به والله أعلم الى أن الوكيل انما يصدق في رد ما وكل عليه لربه اذا قبضه بغير اهاد او ما ما قبضه باسهاد فلا يصدق في رده الثالث ظهر من كلام ابن رشد المتقدم أنه لا يمين اليمين طال الزمان أم لا والظاهر من كلام ابن عرفة سقوطها بطلوله الرابع يصدق الوكيل في الرد الى موكله ولو ادعاه بعد موت موكله كما يفهم من كلام ابن رشد وصرح به البرزلي وهذا ظاهر ونهت عليه لتوقف بعض أهل العصر فيه حتى أطلعت على النص انما من ابن ناجي يقوم من قول المدونة ومن ذبح أضغيتك بغير امرك من ذلك أو بعض عمالك ما قبضك مؤنتها فذلك مجزأ أنه اذا كان ربع بين اخ واخته وتولى الاخ عقد كرائته وقبضه سنين متطاولة ثم طالبته اخته بمنابها من الكرامة في جميع المدة المذكورة وزعمت أنهم لم يقبض شيئا منه وادعى دفعه لها فانه يقبل قوله بيمينه اذ هو وكيلها بالعادة ووقعت بمدينة المهدي واتفق فيها ابن عرفة بما ذكرناه بلا دليل وتأخر الحكم بينهما حتى مات ابن عرفة فاتفق فيها ابو مهدي بيمينه على القاضي بالقنوين فتوقف حتى وصل تونس فتأول ابو مهدي ما اتفق به ابن عرفة فكتب بيمينه رأى رحمه الله تعالى انه وكيل بالعادة فقبل قوله وبه أقول وقطع ما اتفق به واهمه ان يحكم بما اتفق به ابن عرفة وقال ما خالفته في حياته فلا أخافه بعد موته والله أعلم وحيث كان الوكيل والمودع بالفتح مصدقين في دعوى الرد وطلب أحدهما بر ما يده له وكل او المودع بالفتح (فلا يؤخر) اي الوكيل والمودع بالفتح رده اليه (للاشهاد) عليه اي ليس له ان يقول لا ارد حتى

(قوله يستعمل) بضم الياء (قوله منهم) اي الوكيل والمودع والمرسل والعامل (قوله أنه) اي الشان (قوله سقوطها) اي الميمن (قوله بطله) اي الزمن (قوله يفهم) بضم الياء وفتح الهاء (قوله من ولدك) بيان من (قوله فذلك) اي ذبحه (قوله أنه) اي الشان الخ فاعل يقوم (قوله ربح) بفتح الراء اي عقار (قوله من الكرام) بيان منابها (قوله منه) اي منابها (قوله وادعى) اي الاخ (قوله دفعه) اي مناب اخته (قوله لها) اي اخته (قوله فانه) اي الاخ (قوله قوله) اي اخوها (قوله ووقفت) اي المسئلة (قوله بلا دليل) اي نص (قوله وتأخر) بفتح التاء مثقلا (قوله فيها) اي المسئلة (قوله بعكسها) اي فتوى ابن عرفة اي عدم قبول قول الاخ (قوله فتوقف) بفتح التاء يقصبت مثقلا اي القاضي عن الحكم فيها (قوله فتأول) بفتح التاء مثقلا (قوله فقبل) بفتح فكسر (قوله وبه) اي قبول قوله اقول (قوله وقطع) بفتح فكسر (قوله ما اتفق به) اي ابو مهدي (قوله) أشهد وأمره اي ابو مهدي القاضي (قوله وقال) اي ابو مهدي (قوله ما خالفته) اي ابن عرفة (قوله وطلب) بضم فكسر (قوله أحدهما) اي الوكيل والمودع بالفتح (قوله عليه) اي الرد

أشهد وأمره اي ابو مهدي القاضي (قوله وقال) اي ابو مهدي (قوله ما خالفته) اي ابن عرفة (قوله وطلب) بضم فكسر (قوله أحدهما) اي الوكيل والمودع بالفتح (قوله عليه) اي الرد

بضم فكسر محققا ای بین
الوکیلین والوصیین (قوله
ان ظهرو) ای اطلع الموکل
(قوله منه) ای وکیل (قوله
علی امر) ای لا یصلح له (قوله
عزله) ای الموکل وکیل (قوله
أحدهما) ای الوکیلین
(قوله قاتلا) ای المصنف
(قوله ومثله) ای تعقیبه
المصنف (قوله قال) ای
الشارح (قوله) ای أحد
الوکیلین (قوله ذلک) ای
الاستبداد (قوله فانه) ای
الشان (قوله لا یجوز لهما)
ای لاحد الوصیین (قوله لم
أعرفه) ای جواز استبداد
أحد الوکیلین (قوله
لغيرهم) ای ابن شاس وابن
الحاجب وابن هرون وابن
عبد السلام (قوله خلافه)
ای جواز الاستبداد (قوله
مقبها) ای المدونة (قوله فان
ذلک) ای یسح أو شراء
أحدهما (قوله علی تقاضی)
له وکیلین (قوله اعترض)
ای فی توضیحه (قوله وتبعه)
ای المصنف ابن الحاجب

البثاني أحسن ما يحتمل عليه الوكيلان المرتبان وأما الوكيلان في آن واحد فليس لاحدهما الاستبعاد الا بالشرط ويمكن جعله على هذا بطلان الاستبعاد على نائب فاعل منع أو بتقدير لا قبل لاحد وكلاهما بعيد والله أعلم (وان) وكلت شخصاً على بيع سلعة ثم (بعته) والشخص (وباع) ها الوكيل الآخر. (فالاول) من البيعين هو اللازم والثاني بيع فضولي لا نقال السلعة للمشتري الاول بالبيع الاول في كل حال (الا) حال تبليس المشتري الثاني (بقهض) للسلعة من البائع الثاني فيعضي البيع الثاني ويرد البيع الاول اذ لم يعلم البائع الثاني والمشتري

٢٥ • ٣ منح الجليل

(قوله والا) اي وان علم البائع أو المشتري البيع الاول (قوله فيها) اي المدونة خبر مقدم (قوله فباعها) اي السلعة (قوله الا امر) بعد فكسر (قوله احق) اي بالاضافة (قوله فهو) اي الثاني (قوله هو) اي الثاني (قوله والا) اي وان علم الثاني أو الذي يباع له
بيع الاول (قوله فباع) اي البائع ٢٨٦ (قوله فهي) اي السلعة (قوله لانك لم تسلمه رأس المال) علة الامتناع (قوله لان

منه البيع الاول والا فهي الاول كذا في الولين فيما ومن امر رجلا يبيع لسلعة فباعها الا امر
وباعها المأمور فاول البيعين احق الا ان يقبض الثاني السلعة فهو احق كأنكاح الولين
الاول احق في النكاح الا ان يخل بيم الثاني (تنبيهان) الاول انما يكون الثاني احق اذا
قبض السلعة ولم يعلم بيع الاول هو ولا الذي يباع له والا فالاول احق قاله في رسم نذر سنة من
سماع ابن القاسم الثاني اذا باع الوكيل أو الموكل لشخص ثم باع لاخر فهي الاول على كل
حال قاله ابن رشد في الرسم المذكور ونقله أبو الحسن والله اعلم (و) ان دفعت لرجل مالا
وكلته على اسلامه في سلعة موصوفة واسلمه فيها وحل اجل السلم وغاب وكيلك ف(لث) ياموكل
(قبض سلمه) اي الشيء الذي اسلم فيه وكيلك (لث) في غيبة وكيلك ويبرأ المسلم اليه بدفعه لك
(ان ثبت بينة) ان وكيلك اسلم فيه لك وليس المسلم اليه الامتناع من دفعه لك لانك لم تسلمه
رأس المال لان اسلام وكيلك كاسلامك ومفهوم الشرط انه ان لم يثبت بينة فليس لك قبضه
جبراً عن المسلم اليه وهو كذلك فان اقر المسلم اليه بان الوكيل بين له ان السلم لك فهل يكون
شاهداً بحالف الموكل معه ويقبض المسلم فيه منه أو لا لان اقراره جبراً لنفع تغريغ ذمته من
المسلم فيه قولان في فيما المالک رضي الله تعالى عنه ولك قبض ما اسلم فيه وكيلك لا يغير
حضرته ويبرأ المسلم اليه اذا دفعه لك ان كانت لك بينة انه اسلم فيه لك والا فالأمر اولى بقبضه
منك أبو الحسن ابن يونس القاسبي لو اقر الذي عليه الطعام بان المأمور اقر عنه سد مائة لك فلا
يجبر على دفعه لك ولا يصح كون شاهداً لان في شهادته منفعة له نفسه لانه يجب ان يقرغ ذمته
ورأى بعض اصحابنا أنه يؤمر بالدفع لك فان جاء المأمور فصدقه برئ والا غرم له ثانية بعض
القرويين ما قاله القاسبي نحوه ليجنون وقال بعض القرويين شهادته جائزة اذا كان عدلاً
فيخلف معه المقر له ويقبض منه ولا تتم حقه في ذلك اذا حل الاجل لتسكنه من تغريغ ذمته
بدفعه للقاضي في غيبة المسلم خاصة انه اختاف هل يقضى عليه باقراره اولا وعلى الثاني فهل
يكون شاهداً اولا قولان وجزم في المدونة بعدم القضاء عليه باقراره (و) ان تصرف شخص في
ملك غيره ببيع او شراء او كراء او امانة او ادعى ان المالك أذن له في ذلك وانكر المالك الاذن
فيه (فالقول لك) يامالك الماتصرف فيه غيرك في عدم الاذن لمبا تصرف فيه (ان ادعى)
المتصرف (الاذن) منك له في التصرف الذي حصل فيه وانكرت الاذن تسكبا لاصل (و) ان
وكلته في التصرف في مالك فتصرف فيه وادعى (صفة له) اي التصرف وخالفته فيما بان بآءه
وقلت لم امرك ببيعه بل رهنه مثلاً او بآءه بعرض او طعام وقت بل ينقد او بوجبل وقت بل
بجبل أو بقدر وقت بل باكثر فالقول لك في ابن شام اذا تنازعا في اصل الاذن أو صفته
أو قدره فالقول فيه قول الموكل فلو قال وكتني وقال الاخر ما وكلتك فالقول قوله وفيما ان
باع المأمور سلعة بطعام او عرض نقداً وقال به أمرتني وانكر الاخر فان كانت عملاً يباع بذلك

اسلام وكيلك الخ) علة نفي
الامتناع (قوله فهل يكون)
اي المسلم اليه (قوله منه)
اي المسلم اليه (قوله لان)
اقرنه) اي المسلم اليه (قوله
له) اي المسلم اليه (قوله نفع
تقريب) اضافته للبيان
(قوله ذمته) اي المسلم اليه
(قوله بغير حضرته) اي
الوكيل صله قبض (قوله
دفعه) اي المسلم فيه (قوله
أنه) اي الوكيل (قوله فيه)
اي المسلم فيه (قوله لك) اي
ياموكل (قوله والا) اي وان
لم تكن لك بينة انه اسلم فيه
لك (قوله بقبضه) اي المسلم
فيه (قوله بان المأمور) صله
أقر (قوله عنده) اي الذي
عليه الطعام (قوله بانه) اي
الطعام (قوله فلا يجبر) يضم
اليه او فتح الموحدة اي الذي
عليه الطعام (قوله على
دفعه) اي الطعام (قوله ولا
يكون) اي الذي عليه
الطعام (قوله أنه) اي من
عليه الطعام (قوله والا) اي
وان لم يصدقه (قوله غرم) اي
من عليه الطعام (قوله له)
اي المأمور (قوله شهادته)
اي من عليه الطعام (قوله
اذا كان) اي من عليه

الطعام (قوله المقر له) يفتح التناق (قوله لم تكنه) اي من عليه الطعام (قوله بدفعه) اي الطعام (قوله تسكبا لاصل) علة ضمن
القول لك (قوله فيها) اي الصفة (قوله اذا تنازعا) اي الموكل والوكيل (قوله قوله) اي الاخر (قوله فيها) اي المدونة (قوله
وقال) اي المأمور (قوله) اي الطعام أو العرض صله أمر (قوله الأمر) بعد فكسر (قوله فان كانت) اي السلعة (قوله بملك)

اي العرض أو الطعام (قوله ضمن) اي المأمور قيمته ان فاتت والاخير الامر ٣٨٧ في امضاء البيع واخذنا بيعته بأورقه

ضمن وقال غيره ان كانت فائمة فلا يضمن ويخير الامر في الرد والامضاء فان فاتت خير في اخذ
ما بيعت به ويضمن الوكيل قيمته اعياض قول الغير وفاق ربيع المالك رضي الله تعالى عنه اذا
باع الوكيل السلعة وقال بذلك امر في ربهما وقال ربهما بل امرتك برهنا صدق ربهما يمينه
فاتت ولم تقف واستثنى من قوله والقول لا فقال (الا ان) تدفع ثمن الشخص وتوكله على شراء
سلعة به فيقبضه و (يشترى) الوكيل (بالتن) الذي دفعته له عبدا مثلا (فزعت) باموكل (انك
امرته) اي الوكيل (د) شراء (غيره) اي ما اشتراه الوكيل كدوب (وحلف) الوكيل على أنك
امرته بشرا مما اشتراه لا بشرا غيره فالقول قول الوكيل ابن القاسم لان الثمن مستهلك كقوت
السلعة فان نكل المأمور عن اليمين فالقول قول الامر والظاهر انه بعد يمينه وهذا اذا فات
الثن فان بقي بيد البائع وقد أعلمه الوكيل انه افلان فالقول للموكل اتفاقا قاله النخعي
والربراجي افاده الحط وشبهه في كون القول للوكيل فقال (كقوله) اي الوكيل (امرته) اي
(بيعه) اي الموكل على بيعه (بعشرة) من الدراهم مثلا (د) (قد) اشبهت (العشرة) ان تكون
ثمنه (وقات) باموكل امرتك ببيعته (باكثر) من العشرة كاثني عشر (و) (قد) فات المبيع (فوانا
مصورا) بزوال عينه) فالقول للوكيل يمينه فان حلف برئ لانه مدعي عليه الضمان وان نكل
حلف الامر وغرم الوكيل اثني وان نكل ايضا فلا شيء له ومفهوم اشبهت أنه لو ادعى الوكيل
ما لم يشبهه فلا يصدق ويحلف الموكل فان نكل فالقول قول الوكيل وهل يمين أو لا قولان لابن
المواز ابن ميسر ومفهوم بزوال عينه عدم نوانه بخوبة وهو كذلك وصرح بمفهوم فات
فقال (اولم يفت) ما باعه الوكيل (ولم يحلف) موكله على ما ادعاه فالقول قول الوكيل وهل
يمين أو لا قولان ق فيها لابن القاسم ان دفعت اليه الف درهم فاشترى بها ثوبا وقال
بذلك امرتي فقلت انت ما امرتك الا بخرقة فاما موصدق يمينه اذا لئن مستهلك كنوت
السلعة ابن حبيب وقاله مطرف وابن الماجشون وبه اقول وفيها المالك رضي الله تعالى عنه
اذا باع الوكيل السلعة بعشرة وقال بذلك امر في ربهما وقال ربهما ما امرتك الا بثنى عشر فان
فاتت حلف المأمور برئ ابن القاسم ما لم يبيع بما يستحقه وفوتها هان زوال عينها وكذلك
روى الا تديسبون عن ابن القاسم قال مالك رضي الله تعالى عنه فان لم تقف حلف الامر
واخذها ابن المواز فان نكل فله عشرة (وان وكلته) اي امر يد السقر الى جهة تجلب
الجواري منها (على شراعية) لك من تلك الجهة التي اراد السقر اليها (فبعت) المأمور (بها)
اي الجارية اليك (فوطئت) بضم الواو وفتح الهمزة وسكون التاء منك او بمن زوجهها (ثم
قدم المأمور) من سفره متلبسا (بجارية) اخرى وقال المأمور (هذه) الجارية الاخرى
التي قدمت بها هي التي اشتريتها (لك) يا امر (و) الجارية (الاولى) بضم الهمزة التي بعثت بها
(ودبعة) عندك (فان لم يبين) المأمور حين بعث الجارية الاولى انها ودبعة (وحلف) المأمور
على انه او دبعة (اخذها) اي الوكيل الجارية الاولى وتركت الجارية الثانية التي قدم بها
في كل حال (الا ان تقوت) الجارية الاولى (بكوكلة) منك (او تدبير) او عتق ناجر او كابة فلا
ياخذها في كل حال (الا لينة) تشبه ذلك الوكيل على ان الاولى ودبعة فياخذها مع قيمة ولها هان
كان (ولزمك) باموكل الامة (الاخرى) التي قدم المأمور بها ق فيها لابن القاسم ومن وكل

(الخ) بيان ما أدخلته الكاف (قوله فيها) اي المدونة

(قوله فبعث) أي الوكيل (قوله بها) أي الجارية (قوله إليه) أي موكله (قوله فوطئها) أي الموكل الجارية (قوله فقال) أي الوكيل (قوله هذه) أي التي قدمت بها (قوله بين) بفصحان مثقلا (قوله ذلك) أي كون الأولى وديعة (قوله بها) أي الأولى (قوله فان لم تقب) أي الأولى بكونه مفقوت بكونه (قوله حلف) أي المأمور (قوله وأخذها) أي الأولى (قوله ودفع) أي المأمور (قوله إليه) أي الأمر (قوله منه) ٣٨٨ أي الأمر (قوله وياخذ) أي المأمور (قوله ان لم تكن له) أي المأمور (قوله بها

تقدم) أي الأيلا دون تجيز عتقها وكتابتها (قوله ولو أقام) أي الوكيل الخ مبالغة (قوله لتقربطه) أي المأمور (قوله فكانه) بفتح الهمزة وشد النون أي المأمور (قوله فيها) أي المدونة (قوله فبعث) أي المأمور (قوله بها) أي الجارية (قوله إليه) أي الأمر (قوله ولم أقدم) أي للمأمور (قوله قال) أي المأمور (قوله التي أرسلتها لك) (قوله فان لم تقب) أي الجارية التي بعث بها (قوله لم تكن له) أي المأمور (قوله فيها) أي المدونة (قوله تأويل) المضاف لقاعة (قوله تأولها) بفصحان أي المدونة (قوله فيها) أي المدونة (قوله دفعها) أي الدراهم نعمتها (قوله إليه) أي الرجل (قوله في طعام) صلي لم (قوله ففعل) أي اسلم المأمور الدراهم في طعام (قوله البايع) أي المسلم إليه (قوله لانه) أي المأمور (قوله أمينة) أي الأمر (قوله لم يقبض) أي الأمر (قوله السلم) أي المسلم (قوله عليه) أي الموكل (قوله وذلك) أي قبول قول وكيله عليه (قوله سواء بين) بفصحان مثقلا (قوله ذلك) أي كونه وكيلاً (قوله له) أي المسلم إليه (قوله فلا يقبل قوله) أي المأمور (قوله يتهم) أي المسلم إليه (قوله أبداها) أي الدراهم (قوله لانه معزول) أي عن الوكالة

بقرائه فيه (قوله قبضه) أي الأمر السلم (قوله فلا يقبل) بضم المثناة وفتح الموحدة (قوله عليه) أي الموكل (قوله وذلك) أي قبول قول وكيله عليه (قوله سواء بين) بفصحان مثقلا (قوله ذلك) أي كونه وكيلاً (قوله له) أي المسلم إليه (قوله فلا يقبل قوله) أي المأمور (قوله يتهم) أي المسلم إليه (قوله أبداها) أي الدراهم (قوله لانه معزول) أي عن الوكالة

(أنها) أي الدراهم التي
 ردها البائع (قوله هي) أي
 الدراهم التي دفعها الوكيل
 له (قوله لأنها) أي الدراهم
 الخسلة حلف البائع أنها
 هي (قوله أمينة) أي
 الموكلة (قوله عنه) أي
 الأمين (قوله قول أذهب)
 أي جحلت البائع أنها هي
 (قوله وهل ذلك) أي ابدال
 الأمر الدراهم (قوله وهو)
 أي حلف البائع (قوله لأنه)
 أي البائع (قوله عليها) أي
 الدراهم (قوله أنه) أي
 البائع (قوله أي مأمورك
 الدراهم) تفسير لفاعل
 المستر والمفعول البارز
 (قوله من المسلم إليه) صلة
 قسـل (قوله بعدم) بضم
 فسكون (قوله وهو) أي
 الإطلاق (قوله نجا) أي
 مال (قوله الأمر) بفتح فسكون
 (قوله ولو كان) أي الأمر
 (قوله أي الدراهم المأمور)
 به لفاعل المستر والمفعول
 البارز (قوله وقبلها) بكسرة
 الموحدة (قوله ويرى) أي
 الأمر (قوله حلف) بكسر
 اللام مضد مضاف لفاعله
 (قوله على أحد القولين)
 خبر حلف (قوله وجد) أي
 البائع (قوله لذلك) أي

وجود الأمور صلة حلف (قوله حلقه) بقطعات متقلا ای البائع الآخر (قوله ان يبدأ) ای البائع (قوله وله) ای البائع (قوله
منهما) ای الآخر والأمر (قوله فله) ای البائع (قوله قال) ای الرجوع (قوله منها) ای الأقوال الثلاثة

(قوله وغرم) بفتحات متقلا (قوله ولا رجوع له) اي الا حرم (قوله بينهم) اي الا حرم المأمور (قوله فيصالحه) اي الا حرم المأمور (قوله ثم هل له) اي المأمور (قوله اذ هو) اي الوكيل (قوله نائبه) اي موكله (قوله وقد خرج) اي ماله (قوله فلا يتصرف) اي الوكيل (قوله فيه) اي المال (قوله الا ٣٩٠ باذنه) اي الوارث (قوله ولو أشرف) اي الوكيل (قوله كان) اي الوكيل

ان بدأ بالاحرم فكل حلف البائع وغرم الاحرم ولا رجوع له على المأور الا ان يتممه بقيد يلها فيصالحه وان نكل البائع لم يكن له ان يصالح المأمور لان نكوله عن بين الاحرم كقول عن عيين المأمور وان بدأ بالمأمور ونكل حلف البائع وابدلها المأمور ثم هل له تحليف الاحرم أم لا قولان قاله الرجاءى وابو الحسن (وانعزل) الوكيل (بعوت موكله ان علم) الوكيل موته اذ هو نائبه على التصرف في ماله وقد خرج عن ملكه وصار ملكا لوارثه فلا يتصرف فيه الا باذنه ظاهره ولو أشرف على فصل الخصومة وظاهره أيضا ولو قبل قبض عن ماباعه وظاهره كان مخصوصا ومفوضا وهو كذلك على المشهور ق ابن عرفة المعروف انعزال الوكيل بعلمه بعوت موكله فيها لابن القاسم من أحرم رجلا يشتري له سلعة لم يدفع له عنها اودفعه له فاشترها الوكيل بعلمه بعوت الاحرم فذلك لازم لو رثته الا ان يشترها وهو عالم بعوت الاحرم فلا تلزم الورثة وعليه غرم الثمن لان وكالته قد انقضت قبل شرائه وقاله الامام مالك رضى الله تعالى عنه فعين له وكيل يبيد بجهز اليه المتاع ان ماباع او اشترى بعد موت الاحرم ولم يعلم بعوته فهو لازم لو رثته وماباع او اشترى بعد علمه بعوته لا يلزمهم لان وكالته قد انقضت (والا) اي وان لم يعلم الوكيل موت موكله ونصرف في المال بعده (ف) في مضي تصرفه للخصم وهو ظاهر المدونة وعليه جهلها عامة الاشياخ وعندهم وهو قول ابن القاسم وجهله اعليه بعضهم (تأويلان) ق ابن رشد اذ لم يعلم الوكيل بعوت موكله أو عزله ولم يعلم بعزله فقبيل انه معزول بنفس العزل او الموت وهو قول ابن القاسم في كتاب الشركة من المدونة في الذي جرح على وكيله فقبض من غرماته بعد عزله وهم لا يعلمون بذلك انهم لا يبرون بالدفع اليه وان لم يعلم هو بعزله هذا هو ظاهر قوله وعلى ذلك كان الشيوخ يعملون به وعليه جهل المتون فاذ لم يبرأ الغرماء بالدفع اليه فكذلك لا يبرأ هو وللغرماء الرجوع عليه وان تلف المال بيده لانه اخطأ على مال غيره فهذا بين ان الوكيل لا تنفسخ في حقه وحق من عامه اودفع اليه بنفس العزل او الموت وقيل لا ينعزل في حق احد الا بوصول العلم اليه فيمنعزل في حقه بوصول العلم اليه وفي حق من يابعه اودفع اليه بوصول العلم اليه وهذا قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه في الوكالات من المدونة في مسئلة الورثة المتقدمة وكذلك يبرأ من دفع اليه اذ لم يعلم موت موكله على قياس قوله وعلى قول الامام مالك هذا العلم الوكيل موت موكله فباع ولم يعلم المشتري بذلك فتلقت السلعة المسعنة عندها الوكيل لا تنفسخ الوكيل في حقه لعلمه بموته وتعديه فيما لا تصرف له فيه ولم يكن على المشتري رد الغلة اذا اخذت السلعة منه ولو لم يعلم الوكيل بعوته وعلم المشتري لكان عليه ان يرد الغلة اذا اخذت السلعة منه لتغديه باتباع ما قد انقضت الوكيل فيه في حقه (وفي عزله) اي انعزال الوكيل (بعزله) اي الموكل وكيله (ولم يعلم) الوكيل بعزله فلا يتخذ تصرفه له بعده كما في شركة المدونة وعندهم حتى يعلم فينقذ تصرفه له بعده وقبل علمه به وهو لابن القاسم واشهب قال صاحب المعين وهو المشهور (خلاف) في التشهير اذ ما في شركتها مشهور أيضا ق ابن القاسم في كتاب الشركة ينعزل بنفس عزله وموت موكله ابن رشد

(قوله فيها) اي المدونة (قوله لم يدفع) اي الاحرم (قوله له) اي المأمور (قوله فذلك) اي شراء الوكيل (قوله لو رثته) اي الاحرم (قوله وهو) اي الوكيل (قوله وعليه) اي المأمور (قوله ان ماباع او اشترى) اي المأمور (قوله ولم يعلم) اي المأمور (قوله بعوته) اي المأمور (قوله بعد علمه) اي المأمور (قوله بعوته) اي المأمور (قوله هو) اي مضي (قوله وعليه) اي مضي تصرفه (قوله وعندهم) اي مضي تصرفه (قوله وهو) اي عدم مضي تصرفه (قوله أو عزله) اي الموكل وكيله (قوله لم يعلم) اي الوكيل (قوله أنه) اي الوكيل (قوله وهو) اي انعزال بنفس عزله (قوله من المدونة) بيان كتاب الشركة (قوله وان لم يعلم هو) اي الوكيل (قوله لا يبرأ هو) اي الوكيل (قوله عليه) اي الوكيل (قوله يسه) اي الوكيل (قوله لأنه) اي الوكيل (قوله بين) بفتحات متقلا (قوله في حقه) اي الوكيل (قوله تنفسخ) صلة تنفسخ (قوله اليه) اي الوكيل

من المدونة بيان للوكالات (قوله فلا يتخذ تصرفه) اي الوكيل (قوله له) اي موكله (قوله بعده) اي عزله هذا (قوله وعندهم) اي انعزاله (قوله حتى يعلم) اي الوكيل ان موكله عزله

(قوله ظاهر قوله) أي ابن القاسم (قوله وعليه) أي انعزاله بنفس عزله أو موت موكله صله حمل (قوله وهو) أي انعزاله بنفس عزله وموت موكله (قوله عليه) أي انعزاله بنفس عزله أو موت موكله (قوله هذا) أي انعزاله بنفس عزله أو موت موكله (قوله مع علمه) أي الوكيل (قوله بذلك) أي عزله أو موت موكله (قوله في حقه) أي الوكيل (قوله بعلمه) أي مدين موكله (قوله وان لم يعلم) أي الوكيل موت موكله (قوله ان علم) أي الوكيل عزل موكله أباه (قوله لا ينزل به) أي موت موكله (قوله كونه) أي الوكيل (قوله ونفله) أي عدم انعزاله بموت موكله (قوله عنه) أي مطرف (قوله وعزاه) أي ٣٩١ عدم انعزاله بموت موكله (قوله

لا يشيد تفويض) تفسير
للاطلاق وإضافته للبيان
(قوله فيها) أي المقدمات
(قوله ينزل) أي الوكيل
(قوله بموته) أي موكله
(قوله هو) أي الموكل
(قوله ولي البيع) أي تولى
البيع وباشره (قوله انعزاله)
أي الوكيل (قوله بنفس
عزله أو موت موكله) هذا
هو القول الأول المعروف
(قوله ومع علمه) أي الوكيل
(قوله بذلك) أي عزل موكله
أباه أو موته في حق الوكيل
بل ولو في حق مدين موكله
هذا هو القول الثاني (قوله
نأله بعلمه) أي الوكيل بعزله
أو موت موكله (قوله فقط)
أي لا في حق مدين موكله
والأوضح تأخير عن في
حقه أي الوكيل (قوله وفي
حق المدين بعلمه) أي المدين
بعزل الوكيل أو موت
موكله (قوله فيه) أي الموت
(قوله وبعلمه) أي الوكيل
بعزله (قوله لابن رشد عن ابن
القاسم) راجع للأول (قوله

هذا ظاهر قوله وعليه حله التونسي النحوي وهو ظاهر المذهب وتفضل ابن المنذر الإجماع
عليه هذا قول أول القول الثاني لأشبه بعزل بنفس عزله أو موت موكله مع علمه بذلك ولو في حق
مدين موكله القول الثالث بعزل بنفس عزله أو موت موكله مع علمه ذلك في حقه فقط وفي
حق المدين بعلمه وهو قول الإمام مالك رضي الله تعالى عنه أول وكالهما مع ابن القاسم في
الشريكين القول الرابع بعزل بنفس الموت وان لم يعلم وفي اعزل ان علم رواء النحوي
٥٠ ومقتضى كلام ابن رشد ان الثاني والرابع لم يشهرا بخلاف الأول والثالث فانظر هذا مع
لفظ المصنف ابن عرفة والمعروف انعزال الوكيل بعلمه بموت موكله ونقل النحوي والمأزى
وابن رشد وغيرهم عن مطرف لا يعزل به لا بقيد كونه مقوضا اليه ونقله ابن شاس وابن حوث
عنه بقيد كونه مقوضا اليه وعزاه ابن رشد في سماع محضون لابن المباحثون ومطرف مطلقا
لا بقيد تفويض وكذا في المقدمات قال فيها ولا يصح بعزل بعونه ان كان هو البائع فلا
يشبه الثمن لا يتوكل الوارث وان كان الوكيل ولي البيع فهو على وكالته حتى يعزله الوارث
قلت فالأقول أربعة المعروف وثلاثة عن مطرف وقول أصبح ثم قال ابن عرفة في تقرير
انعزاله بنفس عزله أو موت موكله أو مع علمه بذلك ولو في حق مدين موكله ثالثها بعلمه فقط في حقه
وفي حق المدين بعلمه ورابعها بنفس الموت فيه وبعلمه في العزل لابن رشد عن ابن القاسم في كتاب
الشركة ثالثا عليه حمل الشيوخ والتونسي مع النحوي عن ظاهر المذهب ناقلا عن ابن المنذر
الإجماع عليه وابن رشد مع سماع محضون عن أشهب وللمقدمات عن قول مالك رضي الله تعالى
عنه أول وكالهما مع ابن القاسم في الشريكين يقتصران في قضى الغريم - سدهما ان علم
اقتراحهما ضمن حظ من لم يدفع له ورجع على من دفع له بما غرم للغائب وان لم يعلم فلا يضمنه
ورواية النحوي (وهل لا تلزم) الوكالة الموكل ولا الوكيل فكل منهما محلها والرجوع عنها سواء
وقعت باجرة أو جعل أو بلاجرة ولا جعل (أو ان وقعت) الوكالة (باجرة) معلومة على عمل
معين كتوليته على تقاضى دين قدره كذا من فلان باجرة معلومة (أو جعل) معلوم على تقاضى
دينه من غير بيان قدره أو تعيينه دون من هو عليه (ف) الوكالة باجرة أو الوكالة بجعل (كهما)
أي الاجارة في لزوم مجرد العقد والجملة في عدمه به وال لزوم بالشروع للجاعل لا للمجول له
(والا) أي وان لم تقع باجرة ولا جعل بان وقعت بغير عوض (لم تلزم) الموكل ولا الوكيل وهذا
تمام القول الثاني فليس مكررا مع قوله لا تلزم في الجواب (تردد) لاه تأخرين في التذلل عن
المتقدمين ق ابن بشير ان كانت الوكالة جبرا كالوصية وولاية اليتيم لم يكن للوكيل

قائلا حال من ابن رشد (قوله عليه) أي انعزاله بنفس عزله أو موت موكله صله حمل (قوله حمل الشيوخ) أي قول ابن القاسم
(قوله والتونسي) عطف على الشيوخ (قوله ناقلا) حال من النحوي (قوله وابن رشد مع سماع محضون عن أشهب) راجع للثاني
(قوله وللمقدمات عن قول مالك رضي الله تعالى عنه) راجع للثالث (قوله ورواية النحوي) راجع للرابع (قوله الوكالة) تفسير
للفاعل المستتر في تلزم (قوله في لزوم مجرد العقد) صله كاف التشبيه (قوله في عدمه) أي اللزوم (قوله به) أي العقد (قوله لجبرا)

أي اضطرار من الموكل (قوله الانصراف) أي قن التوكيل وعزل نفسه (قوله بعد موت الموصي) أي وقبول التوكيل (قوله وان كانت) أي الوكالة (قوله انه) أي الشبان (قوله ولا تجوز) أي الوكالة بعوض (قوله فهو) أي الوكالة وكذا تذكير
 بغيره (قوله ما التزمه) فاعل يلزم (قوله مطلقا) أي عن تقييده بقيد (قوله في قبولها) أي الوكالة (قوله لهما) أي الوكالة (قوله قبل)
 بفتح فكسر (قوله لا امر) بد ثكسر ٣٩٤ (قوله انها) أي السلعة (قوله اشتراها) أي السلعة (قوله هذا) أي الخلاف

في كونها لا امر وألما مور
 (قوله يعزل نفسه) أي أولا
 (قوله ذلك) أي عزل نفسه
 (قوله موكل) بفتح الكاف
 (قوله فان كان) أي الوكيل
 (قوله مقوضا) بفتح الواو
 (قوله والا) أي وان صرح
 فيها بالموام (قوله قسقر)
 أي إلى عزله وموت موكله
 (قوله فان طال) أي جنون
 الموكل (قوله يعلم) بضم
 الياء (قوله انه) أي الزوج
 (قوله انزاله) أي الزوج
 (قوله قال) أي ابن عرفة
 (قوله والردة) أي من الوكيل
 (قوله يعلم) بضم الياء (قوله
 انه) أي الموكل (قوله
 فعله) أي الوكيل (قوله في
 الانعزال) أي عن الوكالة
 (قوله وبقيته) أي التوكيل
 (قوله لفظ) اضافته للبيان
 (قوله مسقرة) خبر الوكالة
 (قوله يستل) بضم الياء
 (قوله فان كان) أي موكله
 (قوله فهو) أي الوكيل
 (قوله انه) أي المأذون له في
 التجارة (قوله يودع) بفتح
 الدال (قوله عمله) أي غير
 المأذون له في التجارة (قوله

الانصراف بعد موت الموصي وان كانت اختيارا فان كانت بمن فان كانت على سبيل الاجارة
 فالشهور انه ليس لاحد من المتعاقدين عليها الرجوع عنها وان كانت على سبيل الجعالة فقبل
 انما الازمة من الطرفين وقيل منخله من الطرفين وقيل لازمة للجاعل دون المجهول له ابن رشد ان
 كانت الوكالة بعوض فهي اجارة تلزمها جميعا ولا تجوز الاجارة مسماة وأجل مضروب وعمل
 معروف وان كانت بغير عوض فهو معروف من الوكيل يلزمه اذا قبل الوكالة ما التزمه
 ولو كلفه عزله متى شاء الا ان تكون الوكالة في الخصام اه ابن عرفة عقد الوكالة غير لازم للموكل
 مطلقا في غير الخصام والوكيل مخير في قبولها فان تأخر قبوله عن علمها فيخرج على قولين
 لما لك رضي الله تعالى عنه فان قبل الوكيل بغير عوض فقال ابن زرقون في الوكيل على شراء
 سلعة بعينها يشترها الوكيل لنفسه فروى اصبيح عن ابن القاسم ان السلعة لا امر ويرى ابن
 نافع عن مالك رضي الله تعالى عنه انه لو وكيل وقاله ابن الماجشون قال الامام مالك رضي الله
 تعالى عنه ويصدق الوكيل انه اشتراها لنفسه ابن زرقون هذا مبني على اصل هل للوكيل ان
 يعزل نفسه فالشهور ان ذلك له اذا لم يوكل باجر * (تنبيهات الاول) * يعزل الوكيل بتمام الموكل
 عليه اذا كان موكلا على شيء مخصوص فان كان مقوضا فلا يعزل الوكيل موكله أو مؤنه
 أو بعض سنة أشهر هذا اذا لم يصرح في الوكالة بالادام والاستمرار والاقتسرقالة في القوانين
 * (الثاني) * ابن عرفة المازرء جنون الوكيل لا يوجب عزله ان برأ فكذلك جنون الموكل وان لم
 يبرأ فان طال نظر السلطان في كل أمره وطلاق الزوجة لا يوجب عزلها عن وكالة مطلقا الا ان
 يعلم انه لا يرضى فعلها بعد طلاقها والاظهر ان عزلها عن وكالة بطلاقها قال والردة لغو الا
 ان يعلم انه لا يرضى فعله بعد رده * (الثالث) * ابن عرفة في الانعزال يطول مدة التوكيل كسنة
 أشهر وبقيته قول ابن نهيل رأيت بعض شيوخنا يستكثر امساك الوكيل على الخصومة ستة
 أشهر أو نحوها ويرى تجديد التوكيل على قول المتسطين الوكالة على الخصام اذا سقط من
 رسمها لفظ دأمة مسقرة وان طال امدها كسنة أشهر سقطت الا بتوكيل ثان ونقل ابن سهل
 عن مضمون من اقام بتوكيل على خصومة سنتين وقد انشبت الخصومة قبل ذلك اولى ينشئها
 الا بعد مضي سنتين يستل موكله عن بقاء وكيله او عزله فان كان غائبا فهو على وكالته ابن
 فتوح ان خصم واستقر خصامه سنتين فلا يحتاج لتجديد توكيل * (الرابع) * اذا وكل عبد على
 عمل وطلب سيده أجرته ابن محرز ان كان مأذونا له في التجارة فلا جرة له على من وكله لانه
 مأذون له في هذا المقدار ألا ترى أنه قد يودع في حفظ الوديعة بغير إذن سيده ولا يكون له في ذلك
 اجر وما غير المأذون له فينبغي أن يدفع من وكله أجرته لسيده الشيخ الا أن يكون عمله لا خطبه له
 ككون المسلم اليه أي إلى منزل هذا العبد فلا يكون له أجره كما قال في كتاب الاجارة كتناوله

ككون المسلم اليه أي الذي وكل العبد على الاسلام اليه (قوله ولا يكون له) أي سيد العبد المسلم القدر
 (قوله أجره) أي على اسلام العبد من أي منزله في كتاب السلم الثاني من المدونة ومن وكل عبد أمأذونا له في التجارة أو محجورا
 عليه بسلام في طعام تفعل فذلك الجائر أبو الحسن ابن محرز اما المأذون له فلا أجر له على من وكله في ذلك لانه كانه مأذون له في هذا

المقدار الا ترى انه قد بدوع فيمضى الوديعة بغير اذن سيده ولا يكون له في ذلك اجر واما غير المأذون له فينبغي ان تكون له الاجرة في دفعهما من وكاه الى سيده الشيخ الا ان يكون له ذلك لا يخلط له ككون المسلم اليه الى منزل هذا العبد فلا يكون له اجرة كما قال في كتاب الاجارة كمن اقر القدر والتعل (قوله والمأذرى) قال وقد اجاز في الكتاب وكالة العبد لكن لو وكل عبدا أجنبي والعبد الوكيل محجور عليه لكان لسيده طلب اجارته فيما تولى من سعيه في العقد لكون سعيه ومنافعه على كاهها عليه فليس لغيره ان يملكها ولا ان يفتقعه بها دون سيده واما ان كان العبد مأذونا له في التجارة والسعي في مثل هذا والنبابة من مصالح تجارته ومن جملة ما تضمنه اذن السيد له فيه فانه لا اجرة على من وكله وانه سبحانه وتعالى أعلم (باب الاقرار) (قوله بان كان) أى المقر الخ قصور لكونه مكلفا غير محجور عليه في المعاوضة المالية (قوله وهم) بكسر الهاء أى غلط (قوله وتبعه) أى الشارح (قوله اذلاجر عليهما) أى الزوجة والمريض الخ (قوله هو) أى الاقرار (قوله) (قوله) أى معناها الاصل الخ خبر هذه المادة (قوله لان الاقرار) أى الشرعى الخ ٣٩٣ علة لتسميته وبيان ثنائيته

للقوى (قوله ثبت) بضم الباء (قوله يئكن) بضم ففتح فكسر متغلا (قوله) بمرقوه (بضم ففتح فكسر متغلا أى الققه الاقرار الشرعى (قوله هو) كأنه) بفتح الهاء وشدة النون (قوله عندهم) أى الققه (قوله نصف) بضم فسكون فكسر (قوله بداهته) أى الاقرار (قوله لان مقتضى) بفتح الصاد المججمة الخ علة من نصف لا يدعيها (قوله مدعيها) أى بداهته (قوله انه) أى الاقرار (قوله قول) بفتح حاء على قائله اى وهذا لا يصلح تعريفا له لعدم اطراد لصدقه بغير الاقرار

القدح والتعل ١١ ونحوه للنفى والمأذرى والله أعلم

(باب) في بيان أحكام الاقرار

(بواخذ) بضم التعمية ومدهم من ففتح انشاء المججمة أى يلزم بضم القصة وفتح الزاى الضمير (الكاف) بضم الميم وفتح الكاف واللام مشددا أى البالغ العاقل حال كونه (بلاجر) عليه في المعاوضة بان كان حرا شديدا غير مفلس ولو زوجه أو حر يضافي زائد الثلث طلق وهم الشارح في اخراج الزوجة والمريض بقوله بلاجر وتبعه تن وغيره اذلاجر عليهما في الاقرار ولو في زائد الثلث اذ ليس هو من التبرع ١١ وتبعه البنائي فائلا فقوله بلاجر أى في المعاوضات فتدخل الزوجة والمريض والله أعلم وصلة بواخذ (باقراره) أى المكلف بلاجر في الخبرية هذه المادة وهى الاقرار والقروا القروا القروا ضرورة أصلها السكون والنبوت لان الاقرار يثبت الحق والمقرا ثبت الحق على نفسه والقرا يحمل السكون والقرا البرد وهو يسكن الدعاء والأعضاء والقارورة يستقر فيها المائع ابن عرفة لم يعرفه بمرقوه وكأنه يدعى عندهم ومن نصف لا يدعى بداهته لان مقتضى حال مدعيها انه قول بوجوب حقا على قائله والاظهار ان نظري فيعرف بانه خبر بوجوب حكم صدقه على قائله فقط بلفظه أو لفظ نائبه فيدخل اقرار الوكيل ويخرج الانشاآت كبيت وطلقت ونطق الكافر بالشهادتين ولازمها الاخبار عنها بلفظ بيت وطلقت وأسلمت ونحو ذلك والرواية والشهادة والتأديف كقوله زيد ان فانه وان أو جب حكما على قائله فقط فليس هو حكم مقتضى صدقه ١١ البنائي قوله ونطق الكافر بالشهادتين فيه الجزم بانه منه انشأه وجوز الرضاع فيه الخبرية ورد بهض المحققين على ابن عرفة

٥٠ مفع ت (قوله انه) أى الاقرار (قوله فيعرف) بضم ففتح متغلا (قوله خبر جنس) شامل غير الاقرار أيضا (قوله بوجوب حكم صدقه) فصل يخرج القذف فانه خبر بوجوب حكم كذب (قوله على قائله) فصل يخرج الشهادة لانه خبر بوجوب حكم صدقه على غير قائله (قوله فقط) فصل يخرج الرواية فانه خبر بوجوب حكم صدقه على قائله وغيره (قوله بلفظه) أى قائله (قوله أو لفظ نائبه) أى المقر المعلوم من السياق لادخال اقرار الوكيل (قوله فيدخل اقرار الوكيل) تقرير على أو بلفظ نائبه (قوله ويخرج الانشاآت) تقرير على خبر (قوله ونطق) عطف على بيت (قوله ولازمها) أى الانشاآت الخ حال (قوله بلفظه) اضافته للبيان (قوله والرواية) عطف على الانشاآت ونحو وجوبها فقط (قوله والشهادة) عطف على الانشاآت ونحو وجوبها على قائله (قوله والتأديف) عطف على الانشاآت ونحو وجوبها بصدقه (قوله هو) أى الحكم الواجب (قوله بانه) أى التعلق بالشهادتين (قوله منه) أى الكافر (قوله ويوزن) بفتحات متغلا (قوله) فيه) أى نطق الكافر بهما

(قوله انه) أى التعلق بها (قوله منه) أى الكافر (قوله لانه) أى الايمان القلبي (قوله المعرفة) أى على أنه من قبيل العلوم (قوله أو حديث النفس الخ) أى على أنه من توابعها (قوله لها) أى المعرفة (قوله لما عرفه) تنازع فيه القبول والاذعان (قوله وإذا كان) أى الايمان القلبي (قوله كذلك) أى المعرفة أو حديث النفس التابع لها (قوله عنه) أى الايمان القلبي (قوله فهو) أى الكافر الناطق بالشهادتين (قوله مضمونها) أى الشهادة (قوله به) أى مضمونها (قوله فهي) أى شهادة الكافر (قوله الاخبار) بفتح الهمز (قوله فتدخل) أى شهادة الكافر (قوله في تعريفة) أى الاقرار (قوله وأما كونها) أى شهادة الكافر (قوله لان المنشأ) بضم الميم (قوله ما في الاعتقاد) أى المعرفة أو حديث النفس التابع لها (قوله فلا يصح) أى كونه منشأها (قوله لانه) أى ٣٩٤ ما في الاعتقاد (قوله بها) أى الشهادة (قوله وان كان) أى المنشأ (قوله فهو)

بأن الظاهر أنه منه اخبار لا انشاء لان الايمان القلبي من قبيل العلوم أو من توابعها لانه المعرفة أو حديث النفس التابع لها والمراد بحديث النفس القبول والاذعان لما عرفه وإذا كان كذلك فكلمة الشهادة عبارة عنه فهو يخبرانه باعتقاده مضمونها وأقربيه فهي خبر من الاخبار فتدخل في تعريفة وأما كونها انشاء فشكل لان المنشأ ان كان ما في الاعتقاد فلا يصح لانه سابق على التلقظ بها والانشاء يلزم تأخره عن مسبقته وان كان الدخول في الاسلام فهو حاصل بنفس النطق من غير اعتبار أمر زائد على معناها الخبري وأيضا فيلزمه ان كل اقرار انشاء لدخول كل مقرر في التزام ما أقربه وهذا باطل لان الاقرار اخبارا فالصواب ان نطق الكافر بها اخبار عن اعتقاده وكذا اذا كرر بالآخرى نعم اذا قصد الذاكر انشاء انشاءها ناقلا لها عن معناها صح ذلك فيه ولا يصح في الكافر لان هذه الحالة انما تحصل بعد الايمان الخطو وخروج بالمكلف اقرارا المنكروه فانه غير مكلف على الصحيح القرطبي في شرح مسلم بشرط صحة الاقرار ان لا يكون باكره واختلف في أخذ المحبوس والمهدد باقراره واضطرب المذهب فيه هل يقبل بجله أولا يقبل بجملة أو يفرق فيقبل اذا عين ما اعترف به من قتل أو سرقة ولا يقبل اذا لم يعين ثلاثة أقوال الدماميني في حاشية البخاري وعن الامام مالك رضي الله تعالى عنه ان المذخور لا يلزمه ما صدر منه في حال دعو من يسع واقرار وغيرهما ق ابن شامس المقر ينقسم الى مطلق ومجبور فالملوك يتخذ اقراره في كل ما يقربه على نفسه في ماله وبدنه والمجبور ستة أشخاص المهي واقرارهم مسلوب قطعاً مطلقاً لم لأقرباته بل بلغ بالاحتمال في وقت امكانه لصدق اذا تمكن معرفته الامن جهته والجنون وهو مسلوب القول مطلقاً والمبذر والمفلس والعبد والمريض وهو مجبور عليه في الاقرار لمن يتم عليه اه * (فائدة) الاقرار والشهادة والدعوى اخبار والفرق بينها ان الخبران فكأن حكمه قاصر على قائله فهو اقرار والافان كان فيه نفع له فدعوى والاقضية (لاهل) أى صالح الملك المقرب ولو حكم بحكمه ومصدوقه ونظرة فلا يؤخذ المكلف بلا جرم بما أقربه لغير أهل الجبل ويحرم يسع ابن شامس من شرط المقر ان يكون أهلاً للاستحقاق فلو قال لهذا الجرم أو الجار على ألف بطل (ليكذبه) أى الادل المقر المقر في اقراره

أى الدخول فيه (قوله معناه) أى الشهادة (قوله فيلزمه) أى كون المنشأها الدخول في الاسلام (قوله لدخول كل مقرر الخ) علة الزوم (قوله وهذا) أى كون كل اقرار انشاء (قوله بها) أى الشهادة (قوله وكذا) أى الكافر في ان نطقه بم الاخبار عن اعتقاده (قوله بها) أى الشهادة (قوله لذلك) أى كونها انشاء (قوله فيه) أى اذا كرر (قوله لان هذه الحالة) أى انشاءها (قوله المنكروه) بفتح الراء (قوله فانه) أى المنكروه (قوله ان لا يكون) أى الاقرار (قوله المهدد) بضم ففتح ففتح آخر منفلا أى المخوف بفتح الواو منفلا (قوله باقراره) صله أخذ (قوله فيه) أى أخذ المنكروه باقراره (قوله يقبل) أى

اقرار المنكروه (قوله يفرق) بضم فسكون ففتح (قوله عين) بفتحات منفلا أى المنكروه (قوله من قتل الخ) بيان ما (قوله مطلق) بفتح اللام أى عن الجرم (قوله امكانه) أى الاحتمال (قوله لصدق) بضم فسكون منفلا (قوله معرفته) أى الاحتمال (قوله جهته) أى الصبي (قوله والمبذر) بضم فسكون منفلا أى الذى يضع المال فيما لا يقبى (قوله والمنفلس) بضم فسكون منفلا (قوله وهو) أى المريض (قوله الاخبار) بفتح الهمز (قوله فيها) أى الاقرار والشهادة والدعوى (قوله والا) أى وان لم يكن حكمه قاصر على قائله (قوله فيه) أى الخبر (قوله له) أى قائله (قوله والا) أى وان لم يكن فيه نفع لقائله (قوله المقرب) بفتح القاف (قوله المقر) بفتح القاف (قوله المقر) بكسر القاف

(قوله فلا يسل) بضم فتح مثقلا (قوله هذا) أى شرط أن لا يكذب المقر (قوله اذ لا يصح الخ) أنه شرط عدم تكذيب المقر المقر (قوله يكذب) صلة يتم (قوله لا كيد قرابة) أنه يتم من إضافة ما كان صفة (قوله أو صدقة) عطف على كيد (قوله هذا الشرط) أى لم يتم (قوله يامر) صلة اقرار (قوله لا يلحقه) أى المقر (قوله فيه) أى الاقرار والامر (قوله فليج) أى تليس (قوله يلزمه) أى غير المجبور اقراره خبر اقرار (قوله يعرف) بضم الياء وفتح الراء اقول عبارة الكافي ~~كعبارة~~ المصنف فلا وجه لتعقيبها (قوله لا يقبل اقرار المريض الخ) مفهومه ان ٢٩٥ اقرار الصحيح غير القبل لمن يتم عليه مقبول (قوله اذ هو) أى بلا جرح (قوله يخرج للمريض) أى وعدم الاتهام انما شرط في اقراره (قوله فالمطلق نفذ اقراره) ظاهر ولولم يتم عليه

وقرئته ارادته قوله والمريض وهو مجبور عليه في الاقرار لمن يتم عليه (قوله ان هذا القيد) أى ولم يتم (قوله لا يثبت) ظاهره في اقرار الصحيح وسيصرح به (قوله والصحيح المجبور عليه) أى تليسه (قوله فالصواب ان عدم الاتهام انما يعتبر في اقرار المريض) فيه انه مخالف ~~للكلام~~ للكافي والمصنف والله أعلم (قوله ومثل) يقتضيان مثقلا (قوله بمن) صلة مثل (قوله يتم) بضم الياء (قوله به) أى اقراره (قوله بما يجب فيه قصاص الخ) بيان لكبح (قوله واحد) عطف على قصاص (قوله شرعية) خبر ان (قوله نصرته) أى العبد (قوله

له ابن شاس من شرط المقر له أيضا ان لا يكذب المقر فان كذبه فلا يسل له المقر به ويترك سيد المقر ابن عرفه هذا قبل الشيخ عن معن بن اذ لا يصح دخول ملك الغريق ملكا لأحد جبر الا في المرات (ولم يتم) بضم التعمية وشدة الفوقية مفتوحة هي والياء أى المقر في اقراره يكذب لا كيد قرابة أو صدقة أو زوجية في هذا الشرط لا يحتاج له في اقرار صحيح غير مجبور انظر أول الاقرار من الكافي فانه قال اقرار غير المجبور يامر لا يلحقه فيه تهمة ولا يظن به فليج يلزمه ولا يحتاج الى معاينة قبض المال الآن يكون المقر له من يعرف بالقهر والتعدي ابن الحاجب لا يقبل اقرار المريض لمن يتم عليه وتقدم في الغريم منع اقراره لثبته عليه طوى قوله ولم يتم مستغنى عنه بقوله بلا جرح اذ هو يخرج للمريض كما قال في الجواهر المقر ينقسم الى مطلق ومجور فاما مطلق ينفذ اقراره والمجور عليه ستة المبي والمجنون والمبذور والمفلس والعبد والمريض وهو مجبور عليه في الاقرار لمن يتم عليه اه اى وعدم الاتهام انما يعتبر في اقرار المريض البناني وفيه نظر بل الظاهر ان هذا القيد لا يثبت لبل الجبر المنفى فيما تقدم على الجبر في المعاوضات كما تقدم وافق أعلم ع انما يعتبر عدم الاتهام في اقرار المريض والصحيح المجبور عليه البناني يعنى بالمجور عليه المفلس وفيه نظر لان اقراره لمن يتم عليه لازم لكن لا يخصص المقر له ويتبع به في ذمته كما تقدم في القلص خلاف ما يوهمه كلامه هنامن بطلانه فالصواب ان عدم الاتهام انما يعتبر في اقرار المريض والله أعلم ومثل ان يؤخذ باقراره عن توهم فيه عدم مؤاخذه به فقال (كالعبد) غير المأذون يؤخذ باقراره في (غير المال) كجرح أو قتل عدا ما يجب فيه قصاص أو حد كضيق وسرقه بالنسبة لا قطع لا لغرم المديون ونبه بقوله في غير المال على ان التفرقة بين المال وغيره شرعية يعنى ان الشارع جرح على العبد بالنسبة للمال فلا يثبت فيه ذمته فيه ولم يجبر عليه بالنسبة الى نفسه في قتل أو جرح أو ما أشبهها فمافى واخذا باقراره وقد يجتمع الامر ان في شئ واحد فمافى واخذا ببعض دون بعض كالسرقه فية قطع ولا يغرم ولم يقيد العبد بغير المأذون لان قوله بلا جرح أغنى عنه وبهذا يدفع قول الشارح ينبغي أن يقيد العبد بغير المأذون قاله نت وتبعه الخرشى وعب وفيه ان قوله بلا جرح يفيد تقييده بالمأذون لا بغيره ولذا قال العدوى الاولى أن يقول ان تقييده بغير المال يقيد تقييده بغير المأذون لان المأذون يصح اقراره بالمال وغيره ويكون فيما يثبت من مال التجارة لا في غلته ورقبته لان مال السبيده وما زاد على مال التجارة فهو في ذمته وليس لسبيده اسقاطه عنه قاله في كتاب المأذون منها واما غير المأذون فلا يصح اقراره بالمال ولا يلزم في ماله ويكون في ذمته ان عتق الا أن يسقطه سيده أو السلطان قاله في

فيه أى المال (قوله عليه) أى العبد (قوله فمافى واخذ) أى العبد (قوله به) أى ما يتعلق بالنفس (قوله الا من اى ما يتعلق بالنفس وما يتعلق بالمال (قوله عنه) اى قيد غير المأذون (قوله لو يكون) أى ما أثره به (قوله من مال التجارة) بيان ما (قوله لانها) أى غلته ورقبته لسبيده (قوله في ذمته) أى المأذون (قوله لسبيده) أى المأذون (قوله اسقاطه) أى ما أثر المأذون به (قوله عنه) أى المأذون (قوله منها) أى المدونة بيان كتاب

(قوله جرح الرق) من إضافة السبب (قوله يلقي) بضم الياء وكسر الغين المجهمة (قوله فني جناياتها) أي المدونة (قوله من قطع الخ) بيان ما (قوله صدق) بضم فاء كسر مثقلا (قوله آل) بعد الهمز (قوله من عبد الخ) بيان المأذون (قوله بد ين أو ودبعة الخ) صلة اقرار (قوله لازم) خبر اقرار (قوله جائز) خبر اقرار (قوله في المدونة) خبر مقدم (قوله صدق) بفتح الدال (قوله ويحلف) أي السيد ٣٩٦ (قوله فليحلف) أي السيد (قوله لك) خطاب لمن اقرار العبد (قوله يفهم) بضم

كتاب المأذون قد ابن عرفة جرح الرق يلقي الاقرار في المال لا البدن فني جناياتها ان اقر عبدا يلزمه في جسده من قطع أو قتل أو غيره صدق فيه وما آل الى غرم سيده فلا يقبل اقراره ابن محنون وقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه وأصحابه اقرار المأذون له من عبدا أو مدبرا أوام ولعبد أو ودبعة أو عارية أو نصب لازم وفي الموازية واقرار المكاتب يبيع أو دين أو ودبعة جائز في المدونة مالك في ثوب يده عبد قال فلان أو وعنه وسيده يدعيه ان السيد صدق الا ان يقيم فلان البينة اه عبد الحق ويحلف ان قال هو لي على البت أو قال هو لعبدى اعلم شراء أو ملكه وأما ان قال هو يدعي أو حوزة فليحلف ما علمت لك فيه حقا (و) كشخص (آخر من) فيؤاخذنا بقراره بما يفهم عنه من اشارة أو كتابة ودفع ما يتوهم من عدم لزوم اقراره ق لم أجد ذكر هذا في الباب (و) كشخص (مريض) فيؤاخذنا بقراره بما يعمل ولو زاد على ثلث ماله (ان ورثه) أي المريض (ولد) ذكر أو أنثى أو ولد ابن إذا أقر (ا) قريب (أبعد) من الولد سواء استحق الولد جميع ماله كان أو بعضه كنف ابن رشد اقرار المريض لو ارث أبعد من لم يقربه غير وارث أو لم يدق ملاطف قيل جائز مطلقا وقيل لا يجوز الا ان ورثه ولذو حماة فثمان منها عب لكن الذي في الشارح عن ابن رشد يفتيد ان ما اقتصر المصنف عليه هو المشهور وان كان الآخر قائما منها أيضا اذا يلزم من قيامه منها كونه مشهورا البنائي مثله لابن سلون ونسبه وأما اذا أقر قريب غير وارث أو صديق ملاطف فالمشهور من المذهب ان اقراره جائز ان كان يورث بولد لا كلاله وقيل ان اقراره جائز ان كان يورث بكلاله أو بولد والقولان في المدونة وقد قيل ان كان يورث بولد جائز اقراره من رأس المال وان كان بكلاله جائز ان الثالث وظاهر سياقه انه عن ابن رشد (أو) أقر المريض (ا) صديق (ملاطف) بضم الميم وكسر الطاء المهملة أي معاملة معاملة جميلة أجنبي من نسب فيؤاخذنا بقراره ان ورثه ولذو حمة فهم أبعد وملاطف أنه ان أقر لأجنبي غير ملاطف فيؤاخذنا بقراره وان لم يرثه ولذو حمة اتهمه فيه غ الشرط راجع لمن بعد الأبعد واحتز بالبعد من الاقرب والمساوي والمتوسط بينهما وقد مرح باحكامهم فيما بعد وقصد اختصار تحصيل ابن رشد في ثانی مسئله من رسم ليهعلن (أو) أقر مريض (لمن) أي شخص قريب (لم يرثه) أي الشخص الموصى له المريض أصلا لكونه من ذوى الارحام كخاله وأبي أمه فيؤاخذنا بقراره ان ورثه ولذو حمة يعنى لقرب غير وارث ولا يرثه الأجنبي لا يهامة انه يشترط في صحة اقراره ان يرثه ولا ولس كذلك فان اقراره له جائز سواء كان له ولنام لا طفي قوله أولن لم يرثه أي مع كونه قرنا اذا الكلام فيه فزيادة تت أو أجنبيا غير ظاهرة تت تنكبت تميل البساطي بقوله أو جبال كنهه قريب غير ظاهر مع قول المصنف قبله لا بعد طفي فهمت ان المحبوب دخل في قوله لا بعد فعنده الأبعد الذي من شأنه الارث سواء ورث بالفعل أو يجب ولذا

الباء وفتح الهاء (قوله من اشارة) بيان ما (قوله ودفع) أي المصنف أو آخر (قوله من عدم لزوم اقراره) أي الآخر (قوله هذا) أي لزوم اقرار الآخر (قوله لوارث) أي قريب شأنه انه يرث ولو لم يمكن له حاجب (قوله غير وارث) أي بالفعل حال من وارث (قوله مطلقا) أي عن قسيده بان يرثه ولد (قوله وهما) أي القولان (قوله منها) أي المدونة (قوله سياقه) أي ابن سلون (قوله انه) أي الثالث (قوله لمن بعد الأبعد) أي أيضا (قوله باحكامهم) أي الأقرب والمساوي والمتوسط (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه وفيه معناه (قوله وقد) أي المصنف (قوله يعني) أي بولن لم يرثه (قوله لا يهامة) أي بسلام المصنف ان اراد به الأجنبي (قوله انه) أي الثاني (قوله اقراره) أي المريض (قوله له) أي الأجنبي (قوله أرجبا)

بفتح فسكون حلف على اصلاى كاخ لاب مع شقيق (قوله غير ظاهر) خبر تمثيل (قوله فعنده) أي تت قال (قوله الأبعد) مبتدا (قوله الذي) من شأنه الارث خبر الأبعد (قوله ولذا) أي كون الأبعد معناه من شأنه الارث ورث بالفعل أو يجب عليه قالى تت

واعقاده) اى المصنف
(قوله فى هذا) اى اشتراط
وجود الولد فى الاقرار
للابعد (قوله وهو) اى
ابن رشد (قوله ذلك)
اى وجود الولد فى الاقرار
للابعد (قوله فانه) اى ابن
رشد (قوله ولا قريب غير
الوارث) اى كالحال (قوله
المقر) بكسر القاف (قوله
له) اى مجهول الحال (قوله
أولا) بشد الواو (قوله
قيد) خبر الشرط (قوله
فان ورن) بضم فكس
اى المريض (قوله جاز)
اى اقرار المريض (قوله
فى كونه) اى الاقرار
(قوله مطلقا) اى عن تقييد
بقلته (قوله فيها) اى
المسئلة (قوله يعرف)
بضم الياء (قوله لا يعرفون)
بضم الياء (قوله نيه) اى
الايمان لمن لم يعرف (قوله
فان كان) اى المريض
المقر (قوله ورن) بضم
فكسكون ففتح (قوله
يتصدق) بضم الياء (قوله
به) اى المال (قوله عنه)
اى المجهول (قوله يوقف)
بضم فكسكون ففتح
(قوله وهو) اى اطلاق

صحة إقرار الصبي (قوله من أن قوله إنيهم الخ) بيان ما (قوله وقول ابن عبد البر) عطف على الأمر (قوله في صفة) أي المقصود
صحة إقرار (قوله الدين) بفتح الدال

(قوله فإقراره الخ) خبر كل من (قوله لا تلحقه) أي المقر (قوله فيه) أي الإقرار (قوله والاجنبي والوارث) أي المقر له (قوله فيه) أي الإقرار الصحيح (قوله إلى معيانة) صلة يحتاج (قوله اشهاد في محته) أي يبيع شيء وقبض عنه (قوله مطلقا) أي عن التقيد باتهام أي به بطله (قوله مطلقا) أي عن التقيد بعدم اتهام أي به بطله (قوله علم) بضم العين (قوله وورث) بضم الواو (قوله وروايته) أي ابن القاسم عطف على قول (قوله المشهور) خبر ناشئ عن اسم الإشارة ونعت المعلوم (قوله أنه) أي الشأن (قوله لا شيء له) أي المقر له بفتح القاف ٣٩٨ (قوله عليه) أي المقر (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله وإن يكون) أي المقر

المبيعات فأقراره عليه جائز لا تلحقه فيه تهمة ولا يظن فيه تولي ولا اجنبي والوارث فيه سواء وكذا القريب والبعيد والعدو والصديق في الإقرار في الصحة سواء ولا يحتاج من أقروا على نفسه في الصحة ببيع شيء وقبض عنه إلى معيانة قبض الثمن إذا قام بقية أولاد من مرض بعد اشهاد في محته لبعض ولده فلا كلام لهم إن كان كتب الموثق أن الصحيح قبض من ولده عن ما باعه له فإن لم يكتب فقبل بحلف مطلقا وقيل لا مطلقا وقيل إن اتهم الأب بالميل له حلف والأفلا البناني إقرار الصحيح جائز بلا شرط هو كذلك سواء أقروا علم ميله إليه أم لا ورث بولده أم لا وسواء قام المقر له في الصحة أو المرض أو بعد الموت ابن رشد هذا هو المعلوم من قول ابن القاسم وروايته عن مالك بن نضرة عن عطاء الله تعالى عنهم المشهور في المذهب وفي المبسوط لابن كثة والخزومي وابن أبي حازم ومحمد بن مسلمة أنه لا شيء له وإن أقر له في محته إذا لم تعلم عليه مئة حتى هلك الآن يعرف ذلك وأن يكون باع لشيء أو أخذ من موروثه شيئا فإن عرف ذلك والأفلا شيء له وهو قول له وجه من النظر لأن الرجل يهتم أن يقر بدين في محته إن يثق به من ورثته أنه لا يقوم به حتى يموت فيكون وصية لوارثه ونحوه لابن سلون وحاصله أن الإقرار في الصحة للوارث إذا لم يقيم به إلا بعد موت المقر عرف وجهه فهو جائز اتفاقا والأفلا للمشهور وهو رواية المصريين الصحة ومقابله وهو قول المدنيين واختيار ابن رشد عدمها وعلى القول الأول إذا طلب من المقر له الإمين أنه لم يكن يؤيد اتفاقا لابن رشد لا يظهر لموق الإمين مراعاة أقول من لم يعمل الإقرار بعد الموت وصرح ابن سلون بلزومها إن ثبت ميل الميت للمقر له ومثل الإقرار بدين نصير الأب لابنه دورا أو عروضا في دين أقر له به فإن كان يعرف سبب الدين جاز التصيير سواء كان في الصحة أو في المرض وإن لم يعرف أصله فكلا الإقرار بالدين فإن كان في الصحة ففيه القولان أحدهما نفوذه ويحاصص به الغرماء وهو قول ابن القاسم في المدونة والعناية المبسوط وعليه العمل والثاني أنه غير نافذ وهو قول المدنيين وشبهه في الموازنة بالإقرار فقال (ك) إقرار (زوج) لزوجه فيمواخذبه إن (علم) بضم فكسر أي ثبت (بفضه) أي الزوج (لها) أي الزوجة وإن لم يرثه ابن أو اتفردت بصغير على المعتمد كما لابن رشد والناسر وغيرهما خلافا لابن الحاجب وظاهر المصنف (أو جهل) بضم فكسر حاله معها (و) الحال أنه (ورثه) أي الزوج في هذا الحال فقط (ابن) صغيرا وكبير منها أو من غيرها (أو) ورثه (بنون) ذكور وبناتهم أو معهم أنات وأما إن ورثه أنات فقط فهو قوله الآتي ومع الأنات والصبيبة قولان فيمواخذ باقراره لهما مع البنين في كل حال (الآن تنفرد) الزوجة بالجهول حاله معها (ب) بالولد (الصغير)

بالفتح (قوله باع له) أي المقر (قوله وأخذ) أي المقر (قوله من موروثه) أي المقر له بالفتح (قوله فإن عرف) بضم فكسر (قوله ذلك) أي البيع أو الأخذ (قوله لا شيء له) أي المقر له (قوله يعرف ذلك) أي المقر له (قوله لا شيء له) أي المقر له بالفتح (قوله وهو) أي قول ابن كثة ومن وافقه (قوله يهتم) بضم الياء (قوله يقر بدين في محته) أي وهو يرى منه (قوله لمن) صلة يقر (قوله من ورثته) بيان من (قوله أنه) أي الوارث المقر له (قوله أي الدين) (قوله يموت) أي المقر (قوله يعرف) بضم فكسر (قوله فهو) أي الإقرار (قوله وال) أي وإن لم يعرف وجهه (قوله نقولان) أي في جوازه وعدمه (قوله الصحة) خبر المشهور (قوله واختيار) عطف على قول (قوله عدمها) أي الصحة خبر مقابلة (قوله بضم فكسر) (قوله أنه) أي الإقرار (قوله يعمل) بضم فسكون فكسر (قوله بلزومها) أي الإمين (قوله أقر) أي الأب (قوله ورثه) أي ابنه (قوله له) أي الدين (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله أصله) أي الدين (قوله وإن لم يرثه) أي الزوج الخ مبالغة (قوله واتفردت) أي الزوجة (قوله وظاهر) عطف على ابن (قوله في هذا الحال) أي جهل حاله معها (قوله فقط) أي دون حال علم بفضه لهما فلا يشترط في اعتبار إقراره لهما إن يرثه ابن وعدم إقراره لهما بالصغير

لو (قوله له) أي ابنه (قوله له) أي الدين (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله أصله) أي الدين (قوله وإن لم يرثه) أي الزوج الخ مبالغة (قوله واتفردت) أي الزوجة (قوله وظاهر) عطف على ابن (قوله في هذا الحال) أي جهل حاله معها (قوله فقط) أي دون حال علم بفضه لهما فلا يشترط في اعتبار إقراره لهما إن يرثه ابن وعدم إقراره لهما بالصغير

(قوله بان لم يكن لغيرها الخ) تصوير لا تفرادها بالصغير (قوله مطلقا) اي منها او من غيرها (قوله من رجوع القيد الخ) بيان قاعدته (قوله منها) اي المقر لها حال من الاناث (قوله لنظر البعدها) اي المقر لها الخ علة مؤاخذته (قوله وعدمها) اي المؤاخذة (قوله منها) اي طريق (قوله انه) اي البنان (قوله ان علم) بضم العين (قوله ميله) اي الزوج (قوله لها) اي المقر لها (قوله وصبا بانه) بفتح الصاد المهملة وموحدين اي شبهة حيل (قوله وشنا نه) ٣٩٩ بفتح الشين المعجمة ومد الهمزة بين توين اي مخاصته (قوله

ورث) بضم فكسر (قوله بكلاية) بفتح الكاف مخففا (قوله كن) اي (قوله من غيرها) البنان (قوله منها) اي المقر لها (قوله ذلك) اي اقراره (قوله من اختلافهم) صلة يخرج (قوله وان كان الولد) اي جنسه (الصادق بالعدد وهو المراد بقرينة جمع خبره (قوله لها) اي زوجته المجهول حاله معها (قوله عا قاه) اي ابيه خبر كان (قوله لم يرفع) اي الولد الكبير العاق (قوله تهمة) اي ابيه المقر في اقراره لزوجته المجهول حاله معها (قوله وبطل اقراره) اي الزوج لزوجته (قوله على احدى الروايتين) والرواية الاخرى صحة اقراره لها نظر الولاية العاق (قوله وصحة) اي البطلان (قوله في صحة) اي الاقرار للعاق (قوله يخرج) بفتح الحاء مثقلا (قوله منه) اي الاقرار لام (قوله وجواز) اي

ولو اتى قاه احد فانه ان قدرت بصغير بان لم يكن لغيرها من زوجها ولا صغيرا لثي اقراره لها سواء كان الكبير منها او من غيرها او منهما معا والتاخر من كلامهم ان المراد بالصغير من لم يبلغ ولو قال المصنف كان جهل ان ورثة ابن كبير مطلقا او صغير من غيرهما مع كبير مطلقا لجرى على قاعدته الا غلبت من رجوع القيد لبعده الكاف ومفهومه انه ان لم يرثه ابن او ان قدرت بالصغير فلا يؤاخذ باقراره لها اذا جهل حاله معها (و) في مؤاخذته باقراره لزوجته التي جهل حاله معها (مع) وجود (الاناث) من اولاد الزوج منها او من غيرها او منهما (والعصبة) له كاخيه او عمه نظر البعدها عن الاناث وعدمها نظر القربا عن العصبة (قولان) ق ابن رشد تفصيل اقرار الزوج لزوجته يدين في مرضه على منهاج قول مالك واصحابه رضي الله تعالى عنهم انه ان علم ميله لها وصبا بانه باسقط اقراره لها وان علم بفضه لها وشنا نه اياها صحت اقراره لها وان جهل حاله معها باسقط اقراره لها ان ورث بكلاية وان ورث بولد غير ذ كرمع عصبة واه كن واحدة او عددا صغارا او كبارا من غيرها او كبارا منها فيخرج ذلك عندي على قولين أحدهما ان اقراره لها جائز والثاني انه لا يجوز من اختلافهم في اقراره لبعض العصبة اذا ترك ابنه وعصبة وان كان الولد ذ كرا واحد اجاز اقراره صغيرا ان او كبير منها ومن غيرها وان كان الولد ذ كورا عددا اجاز اقراره الا ان يكون بعضهم صغيرا منهم وبعضهم كبيرا منها او من غيرهما فلا يجوز فان كان الولد الكبير في الموضع الذي يرفع التهمة عن الاب في اقراره لها عا قاه لم يرفع تهمة وبطل اقراره على احدى الروايتين فيها وصحة أصبح وشبهه في القولين فقال (كأقراره) اي الاب (للولد العاق) لثبت القاف اي الخارج عن طاعته مع وجود ولد آخر باره في صحة نظرا لكون عقوقه صيرة كالبيد وبطلانه نظرا لمساواته للبار في وليته قولان ابن رشد ان كان أحدهم عا قاه والآخر بارا واقر للعاق فيخرج على الخلاف (أو أقر لاه) اي العاق التي جهل حاله معها في منعه نظر الكون عقوقه نه منزلة العدم وجوازه نظر الولدية قولان ابن رشد وان كان الولد الكبير في الموضع الذي يرفع التهمة عن الاب في اقراره لها عا قاه لم يرفع التهمة وبطل اقراره على احدى الروايتين فيها وظاهره سواء كان لولده منها او من غيرها (أولان من لم يقر) المقر (ه) بعضه (أبعد) من المقر (وبعضه) الآخر اقرب منه كأقراره لاخته مع وجود أمه وعمه فقبل جميع نظر البعدها عن الام وقبل باطل نظر القربا عن الم ابن رشد ان كل من لم يقر له من ورثته بعضهم اقرب اليه من المقر له وبعضهم ابعد منه كأقراره لأمه واه في جوازه قولان وكذا الخلاف اذا كان بعضهم مساويا للمقر له وبعضهم اقرب منه كأقراره لاخته مع بقاء بعضه (لا) يصح اقراره الى قريبه (المساوي) لغيره من آقاربه الذين لم يقر لهم كأجدائين أو أخوين

الاقرار لام العاق (قوله عن الاب) صلة يرفع (قوله في اقراره) صلة التهمة (قوله عا قاه) خبر كان (قوله لم يرفع التهمة) جواب ان (قوله فيها) اي المجهولة (قوله المقر) تفسير لفاعل يقر المستتر فيه وهو جاعل على غير الموصول ولم يبرز لظهور المعنى (قوله من المقر) بفتح القاف (قوله منه) اي المقر له (قوله من ورثته) اي المقر يان من (قوله اليه) اي المقر (قوله له) اي المقر له (قوله له) اي المقر (قوله جواز) اي اقراره لاه (قوله من آقاربه) اي المقر يان خبر

(قوله قربة) أي الوارث (قوله منه) أي المقر (قوله كسائر) أي باقي (قوله سقط) أي بطل إقراره (قوله من إقرار الزوج) أي لزوجته الخ بيان ما (قوله أو الزوجة) أي لزوجها (قوله من التفصيل الخ) بيان ما أيضا (قوله انما هو في إقرار المريض) خبر ما (قوله علم) بضم العين (قوله قام المقر) بفتح القاف (قوله وسألته) أي ابن القاسم (قوله يقر) صلة بقر (قوله في صحته) صلة بقر (قوله الرجل) أي المقر (قوله الذي أقر) أي الرجل (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله ذلك) أي طلب الدين الذي أقر الرجل له به (قوله له) أي المقر بالفتح (قوله إذا أقر) أي الرجل (قوله في صحته) أي الرجل المقر (قوله وروايته) أي ابن القاسم عطف على قول (قوله المشهور) خبر ثان عن ذا (قوله أنه) أي الشأن (قوله لا شيء له) أي المقر له (قوله وان أقر) أي الرجل له في صحته مباينة (قوله عليه) أي المقر (قوله هلك) أي المقر (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله أنه) أي المقر (قوله باع) أي المقر (قوله له) أي المقر له (قوله من رأسا ٤٠٠

أوعى (و) لا يصح إقراره لقربه (الأقرب) للمقر عن لم يقره كإقراره لأمه مع وجود اخته ابن رشدان إقراره لوارث قربة منه كسائر الورثة وأقرب من سائرهم سقط (تبيين الأول) حكم إقرار الزوجة لزوجها تحكم إقرار الزوج لها (الثاني) طلق ما تقدم كله من إقرار الزوج أو الزوجة أو بعض الورثة لبعض وما فيه من التفصيل والخلاف انما هو في إقرار المريض أما إقرار الصالح فصح ولا تم حقه ولا تفصيل سواء أقر لمن علم عليه أم لا ورثه كلاله أم لا وسواء قام المقر له في صحته أو مرضه أو بعد موته هذا هو المشهور من المذهب وهو رواية المصريين ففي رسم البراءة من معاص عيسى من كتاب الدعوى والصلح وسألته عن الرجل يقر لولده أو امرأته أو لبعض من يرثه يدين في صحته ثم يموت الرجل بعد سنين فيطلب الوارث الدين الذي أقر له به قال ذلك إذا أقر له في صحته ابن رشد هذا هو المعلوم من قول ابن القاسم وروايته عن مالك رضي الله تعالى عنهما المشهور في المذهب وفي المبسوط لا ين كانه والخزوي وابن أبي حازم ومحمد بن مسلمة انه لا شيء له وان أقر له في صحته إذا لم تقسم عليه ينسحق حتى هلك إلا أن يعرف انه قد باع له رأسا واخذ من مورثه شيئا فان عرف ذلك والأقلاء في له وهو قول له وبسنة من النظر لأن الرجل يتهم ان يقر يدين في صحته لمن يتق به من ورثته على ان لا يقوم به حتى يموت فيكون وصية لوارثه وقال في معاص أصبح وسئل عن الرجل يموت ويترك معه وامه وتقوم الأم يدين لها كان أقر لها به في صحته قال لا كلام لعمة قلت أرايت ان طلب منها العين ان ذلك ما كان توليها قال ما في الحكم فلا تلزمها ابن رشد هذا هو المشهور في المذهب ان إقرار الرجل لوارثه بالدين في الصحة جائز وان لم يقم به إلا بعد موته ثم ذكر قول ابن كانه والخزوي وابن أبي حازم ومحمد بن مسلمة وقال ابن سلون في باب الإقرار بكل من أقر لوارث أو غيره في صحته بشئ من المال والدين وقبض الثمن المبيعات فأقراره جائز عليه لا تلحقه فيه تهمة ولا يظن به تواجب والاجنب والوارث في ذلك سواء وكذا الأقرب والعهد والصدق في الإقرار في الصحة سواء

(قوله من مورثه) أي المقر بالفتح حال من شأ (قوله شيئا) مفعول أخذ (قوله فان صرف) بضم فكسر (قوله ذلك) أي باع رأس من مال المقر له واخذ منها أو أخذ شيئا من مورث المقر له بالفتح وجواب ان يحذف أي له طلب المقر به (قوله والا) أي وان لم يعرف ذلك له (قوله فلا شيء له) أي المقر له (قوله وهو) أي قول ابن كانه ومن وافقه (قوله يتهم) بضم الياء وفتح الهاء (قوله يدين) أي وهو يرى منه وانما يتحمل به على صحة الوصية لوارثه (قوله في صحته) صلة بقر (قوله لمن يشق) أي المقر (قوله من ورثته) بيان من (قوله على أن لا يقوم) أي المقر

ولا

(قوله به) أي الدين (قوله يموت) أي المقر (قوله فيكون) أي إقراره (قوله وصية

لوارث) أي تحيلا على صحته (قوله وقال في معاص أصبح) أي ابن القاسم (قوله وسئل) أي ابن القاسم (قوله يدين لها) أي على ابنها (قوله كان) أي ابنها (قوله أقر) أي ابنها (قوله به) أي الدين (قوله في صحته) أي الابن (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله قلت) أي قال أصبح لابن القاسم (قوله أرايت) أي أخبرني (قوله ان طلب) أي عمة (قوله منها) أي الأم (قوله ان ذلك) أي أقر ابنها يدين عليها في صحته (قوله ما كان توليها) أي تحيلا على الوصية لها (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله فلا تلزمها) أي العين الأم (قوله جائز) أي ماض نافذ لازم (قوله وان لم يقم) أي المقر له (قوله به) أي الدين (قوله موته) أي المقر (قوله ثم ذكر) أي ابن رشد (قوله في صحته) أي المقر له (قوله فإقراره جائز عليه) خبر كل (قوله يظن) بضم ففتح

(قوله الى معاينة) صله يحتاج (قوله وقال) اي ابن سلون (قوله التصيير) بياض من مشتاتين (قوله للوارث) صله الاقرار (قوله اذا لم يقم) اي المقر (قوله به) اي الدين (قوله موته) اي المقر (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله فهو) اي الاقرار (قوله والام) اي وان لم يعرف وجهه وسببه (قوله وتول) عطف على المشهور (قوله وعدم العصة) عطف عليها (قوله ومختار) عطف على قول (قوله لا يعلم) بضم الياء (قوله هو) اي اشتهاده بما ذكر (قوله تولي) اي ٤٠١ تزوير وتحويل على ايصانه لانيه (قوله فهو) اي ما اشتهده (قوله بين الورثة) يقسم على حسب انصباهم فلا يختص الابن المشهود له به (قوله من قوله سئل الخ) بيان ما (قوله توفي) بضم التاء والواو وكسر القاف مثقلا (قوله وبعد اذ اخذ له) عطف على ان اخذ الخ (قوله وانه) اي المتوفى (قوله سكه) اي المتوفى (قوله لها) اي الدار الى موته (قوله فذلك) اي دوام سكه الى موته (قوله يبطل) بضم فسكون فكسر (قوله لها) اي ام ولد او زوجته (قوله في الثمن) بفتح المثناة والميم (قوله وانما قصد) اي السيد والزوج (قوله بهذا) اي بطلان العقد وانما لاحق لها في الثمن صله قال (قوله من شيوخنا) بيان من (قوله وبه) اي ما تقدم صله قال (قوله من السكني) بيان ما (قوله يبطل) خبر ما (قوله اي العقد) بضم التاء (قوله بضم الياء) بضم الياء (قوله ويظن) بضم الياء (قوله وبذلك) اي بطلان العقد صله جاء (قوله ولم يزل) اي المبيع (قوله فقال) اي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله لا يجوز) اي لا يتقد (قوله هذا) اي الاشهاد بالمبيع لانيه او وراثته او زوجته بجمال عظيم (قوله كل ذلك) اي المتقدم عن احكام ابن منهل وابن سلون (قوله والمشهور) مبتدأ (قوله ان اقرار الصبي الخ) خبر المشهور (قوله ولا يظن) بضم الياء (قوله يحلف المقر له) بفتح القاف (قوله ذلك) اي الاقرار (قوله وانه) اي المقر له (قوله ونصه) اي اصبح (قوله ربعا) بفتح الزا (قوله سقارا

(قوله وجها) أي د الأعلى صدقه في أن المال لابنه (قوله يعرف) بضم الياء وفتح الراء (قوله له) أي الابن (قوله والا) أي وان لم يعرف
 للابن مال (قوله لورثته) أي المشتري (قوله ان مات) أي المشتري (قوله فيه) أي الغلام (قوله من قول ابن القاسم) بيان للمشهور
 (قوله من الاختصار) بيان ما (قوله وتتبع) عطف على الاختصار (قوله من الفتاوى) بيان ما (قوله فانه) أي المصنف (قوله
 واجاب) أي حج (قوله بانها) ٤٠٢ أي الفتاوى (قوله يخصص) بضم الياء وفتح الخاء المجهمة والصاد المهملة (قوله

معنى ذلك لابن فان لم يذكر الاب وجها فهل يصح ذلك لابن في ذلك قولان احدهما انه يصح
 للابن قاله ابن القاسم وبه القضاء وعليه العمل والاخر لا يصح الا ان يعرف له مال والا كان
 توليها من الاب قاله مطرف واصبح اه وفي النوادر في اشترى لابنه الصغير غلاما واشهدانه
 انما اشتراه فليس لورثته ان مات دخول فيه مع الصغير اه واطلاقه جار على المشهور ومن
 قول ابن القاسم وانما اطلت في هذه المسئلة ونسجت عما قصدته من الاختصار وتتبع
 الفاظت لاني لم أر من حققها مع مسيس الحاجة اليها وقد اغتر عجم بعض ما تقدم
 من الفتاوى نظائره انها جارية على المشهور فتورك بها على المصنف بانه يقتضي ان الصحيح
 يجوز اقراره مطلقا وأجاب بانها تعود بالتخصيص في مفهوم قوله مريض وهو جواب غير صحيح
 فاشق عن عدم التحقيق بل لا يخصص المفهوم بشئ من تلك الفتاوى الثالث قت لا فرق
 بين ان يقر احدهما صاحبه بدين او بانه قبض ماله عليه من دين طئي هذا نص ابن رشد
 الذي جرى المصنف على تقسيمه واطلاقه يشعل الاصدقة وغيره الكن في المدونة ويجوز اقرار
 المريض بقبض الدين الامن وارثه أو من يتهم فيه بتوليح وكذا لا يجوز اقرار الزوجة بقبض
 المهر المؤجل من زوجها في مرضه او باقائها أو بالحسن على ظاهرها وادابو عمران وكذا غير
 المؤجل لانه معلوم انه في ذمته الشيخ وقول ابى عمران وهذا ان اقرت انما قبضته بعد الدخول
 وان اقرت انما قبضته قبل الدخول صدقت اه وفي المقرب قلت فان قات في مرضه اقبضت
 من زوجي مؤخر صدق لم يقبل قوله اقال لا وهو قول مالك اه وفي سماع ابن القاسم سئل مالك
 عن قات عند موتهم اقبضت صدق من زوجي فقال اما المرأة التي لا ولدها ومثلها يتهم
 فلا يجوز قولها واما التي لها أولاد كبار ولها ان يكون بينها وبين زوجها غير الحسنى فله
 لاتهم اه وعلى هذا السماع اعتمد عبد الحق فقال اقرار الزوجة في مرضها بقبض مهرها
 من زوجها وقرار الزوج في مرضه بدين او مهر لا فرق بينهما وقال مالك في غير المدونة اذا
 اقرت في مرضها انما اخذت مهرها من زوجها وهو حى فلا يجوز الا ان يكون لها وليس غيره
 وكان بينها وبينه امرئ اه فاشترط عبد الحق البغض بينهما كما يقفهم من السماع والظاهر
 من كلامه موافقته للمدونة ومخالفته لتقسيم ابن رشد الذي سلكه المصنف الخالف لاطلاقها
 ويدل على هذا قولها عقب ما تقدم ولا يجوز اقرار المريض ليعض الورثة واما ان اقر لزوجه
 في مرضه بدين او مهر فان لم يعرف منه اليها انقطاع وناحية وله ولد من غير هذا فذلك جائز وان
 عرف بانقطاع اليها ومودع قد كان بينه وبين ولده تقاوم ولها منه ولد صغير فلا يجوز اقراره
 قبل اقرارها من الورثة بهذه الميزة في انقطاع او بدد قال لا وانما رأى مالك للزوجة لانه

احدهما) أي الزوجين (قوله
 من دين) بيان ما (قوله
 الاصدقة) جمع صدق (قوله
 لكن في المدونة الخ)
 استدراك على واطلاقه
 يشعل الاصدقة لرفع ايهامه
 انه لا معارض له (قوله
 وابقاها) أي المدونة (قوله
 لانه) أي غير المؤجل (قوله
 انه) أي غير المؤجل (قوله
 في ذمته) أي الزوج (قوله
 الشيخ) أي ابو الحسن (قوله
 وفي المقرب) بفتح القاف
 والرا مشقلا (قوله فان قات)
 أي الزوجة (قوله لا) أي
 لا يقبل (قوله وهو) أي
 عدم قبول قولها (قوله
 فقال) أي مالك رضي الله
 تعالى عنه (قوله غير الحسنى)
 أي سوء العشرة (قوله بدين)
 أي لزوجه (قوله او مهر)
 أي لزوجه (قوله اذا اقرت)
 أي الزوجة (قوله وهو)
 أي الزوج (قوله لها) أي
 الزوجة (قوله من غيره) أي
 الزوج (قوله وبينه) أي
 الزوج (قوله بينهما) أي
 الزوجين (قوله كلامه) أي

عبد الحق (قوله لا لاطلاقها) أي المدونة (قوله قولها) أي المدونة (قوله يعرف) بضم الياء وفتح الراء لا يتم
 (قوله منه) أي الزوج (قوله اليها) أي الزوجة (قوله انقطاع) أي ميل (قوله فذلك) أي اقرارها لها (قوله جائز) أي نافذ (قوله
 وان عرف) بضم فكسر (قوله اليها) أي الزوجة (قوله ولها) أي الزوجة (قوله فلا يجوز اقراره) أي الزوج (قوله لزوجه) (قوله
 من الورثة) بيان غيرها (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله لانه) أي الزوج

(قوله لا يتهم) بضم الهمزة والواو (قوله ولم يعرف) بضم فسكون ففتح عطف على لم يكن له ولد منها (قوله ان يقر) اي الزوج صلة يتهم بحذف الباء (قوله اليها) اي الزوجة (قوله بجاله) اي الزوج (قوله ثم قالت) اي المدونة (قوله وصل هذا) اي -كم لا اقرار (قوله قيام) اي وجود (قوله فهذا) اي الاتهام (قوله ذلك) ٤٠٣ اي بطلان الاقرار (قوله من علم) بضم

العين (قوله يكون الزوج) بينه الخ (صلة تقييد) قوله (وقولها) اي المدونة (قوله) وفي رواية ينجي (عطف على) في رواية ابراهيم (قوله) وعليها اي رواية ابراهيم ويحيى صلة اختصرها (قوله في الظنة) بكسر الظاء المعجمة وشدة النون اي التهمة صلة أقوى (قوله غيرها) اي الزوجة (قوله من) الورثة بيان غيرها (قوله) بمنزلتها اي الزوجة (قوله) واجراء اي تخريج (قوله) قوله اي المدعى عليه المنكر (قوله هذا) اي أخرى لسنة وانما أثر له (قوله ان قال) اي الطالب (قوله قبلك) بكسر ففتح (قوله فقال) اي المطالب (قوله) اي المائة (قوله) وعلى نفق الزوم) صلة يتفرغ (قوله) اي الماضي (قوله انهم) بضم فكسر (قوله الاقرار) بنفسه لفاعل (قوله المستتر فيه) قوله انه اي الجمل (قوله) اي أقله (قوله) اي وان لم يوطأ بان لم يكن لها زوج

لا يتهم اذ لم يكن له ولد منها ولم يعرف بانقطاع مودة اليها ان يقر اليها به عن ولده ثم قالت واصل هذا قيام التهمة فاذا لم يتهم لمن يقر اليه دون من يرث معه جاز اقراره فهذا اصل ذلك اه فان تاملت اوجدها مخالفة لتقسيم ابن رشد لاطلاقها في اقرار الميراث لبعض ورثته وتقييدها في مجهول الحال مع زوجته يكون الولد من غيرها وتقييدها من علم بالانقطاع اليها يكون الزوج بينهما وبين ولده تفاقم وقولها في غيرها من الورثة فقال لا عيبا في رواية ابراهيم بن محمد عن منصور وفي رواية يحيى بن عمر وعليها اختصرها ابو سعيد ابن يونس بعض اصحابنا الفرق بين الزوجة وغيرها من الورثة ان الورثة في الظنة اقوى لبقاء نسبهم والزوجة تنقطع بالموت والطلاق عيبا وعند ابن وضاح وآخرين ارى انه يجوز باسقاط لافعل هذا غيرها من الورثة بمنزلتها ويدل على هذا قوله بعد واصل هذا قيام التهمة فالاولى الجري على مذهبها وترك تقسيم ابن رشد الذي بعضه اختياره واجراءه كلام طيني وشبه في عدم اللزم الذي أفاده بقوله لا المساوي والاقر فبال (ك) قول المدعى عليه المنكر المدعى (أخرى) بما تدعيه على (لسنة) مثلا (وانا اقر) لأنه فلا يعد قوله هذا اقرارا (ورجع) المدعى (لخصومته) في الاستغناء ان قال اقضى المائة التي قبلك فقال ان آخرتني بها سنة أقرت لك بها وان صا لخصني عنها صا لخصك لم يلزمه ويختلف في التشبيه وراجع للمنفى في قوله لا المساوي والاقر وعلى نفق الزوم يتفرغ قوله ورجع لخصومته والذي في الاستغناء فيقال لرجل اقضى المائة الى آخر ما تقدم طيني فقرض في الاستغناء المستله في التعبير بالماضي فلو عبر المصنف به لانه عدم اللزم في المضارع بالاولى واشار ابن غازي والمواق للتورك على المصنف بنقل كلام الاستغناء (ولزم) الاقرار (الجمل) في بطن امرأة (ان وطئت) بضم الواو ومن زوج أوسيد مرسى عليها (ووضع) بضم فكسر اي ولد الجمل (أقله) اي الجمل وهو ستة أشهر الا خمسة أيام ومثله لابن الحاجب تبع لابن شاس ومفهوم أقله انه لو وضع لا كثر منه والحال انه لو طأ أقله لا يلزم الاقراره وهو كذلك وتعقب ابن عبد السلام وابن هرون قولهم لاقله بان حكم أقله حكم ما زاد عليه من غير خلاف وصوبه ابن عرفة والعجب من الشارحين حيث ابقوا المنع على ظاهره فانه تنغ في بعض النسخ ووضع لاقل من أقله وهو الصواب (والا) اي وان لم يوطأ بان لم يكن لها زوج ولا سيما مرسى عليها (ف) يلزم الاقراره ان وضعته (لا كثره) اي الجمل وهي أربع سنين أو خمس على الخلاف وان وضعته لا كثره فلا يلزم الاقراره ولاقل منه يلزم بالاولى فحصل ان وضعه لاقل من ستة أشهر الا خمسة أيام يدل على وجوده يوم الاقرار قطعا ووضع لا كثر من الخمس أو الاربع يدل على عدمه يوم الاقرار ووضع فيما بينهما محقق لهما ولكن يحمل على الوجود اذ لا تحمل اضافته لزمانه المازي قال الاقرار للعمل ان قيده بما يصح كقوله لهذا الجمل عندى مائة دينار من وصية اوصى بها اوميرا صرح وان قيده بما يجتمع بطل كقوله لهذا الجمل مائة

عليه اي أقله (قوله وصوبه) اي التعقب (قوله الشارحين) اي بهرام والبساطي (قوله) اي الجمل (قوله وهي) اي أكثره وانته ثابته خيرة (قوله لا كثر) اي من أكثره (قوله منته) اي أكثره (قوله يلزم) اي الاقرار (قوله بالاولى) بفتح الهمزة (قوله) فحصل بقتضات متعقلا (قوله قال) اي المازي (قوله اوصى) بضم الهمزة وكسر الصاد (قوله صح) اي الاقرار جوابا بان

(قوله لزمه) ای المقر ما اقربه (قوله له) ای الحمل (قوله به) تنازع فيه تصدق وأوصى (قوله اخذ) بضم فكسر (قوله منه) ای المقر والجمله جواب ان (قوله ما قال) ای المقر به نائب فاعل اخذ (قوله وزوجه الخ) حال (قوله ما ذكر) ای ما اقربه (قوله وان كان) ای زوجها (قوله احدهما) ای التوامين (قوله ان وضع) بضم فكسر ای الحمل (قوله بينهما) ای التوامين (قوله به) ای المقر به (قوله له) ای الحمل (قوله لو قال) ای المكلف غير المحجور عليه (قوله وترك) ای ابوه الموصى (قوله عليه) ای المقر (قوله تقسم) ای المائة التي اقر الوصى بها (قوله فيقسم النصف) ای نصف الجزء الثالث (قوله فيقسم المال على اثني عشر) ای لان الذكر يدعي الثلثين ٤٠٤ ومقامهما ثلاثة والاثنى تدعي النصف ومقامه اثنان والحاصل من ضرب

اثنتين في ثلاثة ستة اثنان
لذكر واثنان للانثى والاثنان
الثالثة يدعيها الذكر
وتسلمه الانثى واحدا منها
وتنازعه في الثاني فيقسم
بينهما نصفين ولا نصف
لواحد فتضرب اثنتين مقام
النصف في ستة ثاثنى عشر
لذكر اربعة والانثى اربعة
والاربعة يدعيها الذكر
وتنازعه في اثنتين منها
فيقسمان بينهما لكل
واحد فيجتمع لاربعة ولها
خمس (قوله وبالاول) صلة
اقول (قوله زوجة) اي لابي
حملها المقر له بجمال ابيه (قوله
فلها) اي الزوجة (قوله
وان ولد) بضم فكسمر اي
الجل (قوله الميت) اي ابي
الحمل (قوله بين) بتجوات
منقلا (قوله اوله عندي)
اي كذا ان شاء الله (قوله
أومى) اي لقلان كذا ان
شاء الله (قوله لزمه) اي
المقرم ما أقربه أى لقلان

جواب اذا (قوله فلا يلزمه) أى المقرر (قوله وكأنه) بفصاحت منقلا أى المقرر (قوله ادخل) أى فى صيغة اقراره وفى (قوله الشك) أى فى اقراره (قوله المصنف) أى قال فى ضيق (قوله قل ان يوجد) أى لم يوجد (قوله للامام) أى ما لثرى الله تعالى عنه (قوله فلذا) أى عدم وجود نص للامام فيه اعله تجدا الخ (قوله كسلفت وغصبت) بضم التاء فى ما (قوله ونصه) أى ابن عرقه (قوله المقره) بفتح القاف (قوله من لفظ المدعى عليه الخ) بيان ما (قوله واكتبه) بفتح فسكون (قوله بدين الخ) صلة دعوى (قوله كسلفت وغصبت) بضم تاء ما

(أو) قال له (ليست لي ميسرة) فأقر ابن شاس إذا قال له اقضني العشرة التي لي عليك فقال
ليست لي ميسرة أو أرسل رسولا يقبضها أو أنظر فيهما فكلها أقر اذ كان كذا قال نعم وسأله
المساهلة أو الصبر أو امره بما تراه أو ادعى العسر ابن محنون وابن عبد الحكم من قال لرجل
اعطني كذا فقال نعم أو سأعطيك أو أبعث لك به وليس عندى اليوم أو أبعث من يأخذ منى
فهو أقر اذ كان كذا أو جعلني فيه شهرا أو تقضى به ولقظ ابن شاس ساهلني فمأذون تقضى لم أجده قاله
ابن عرفة وفي الاستغناء عن ابن محنون وابن عبد الحكم ان قال اقضني العشرة التي لي عليك
فقال لم يحل أجلها أو حتى يحل فانها تلزمه الى الاجل ابن عبد الحكم ولو قال اتزن أو اجلس
فأتقده أو زن لنفسك أو يأتي وكيلي بزن لك فليس بأقرار ان حلف لانه لم ينسب ذلك الى انه الذي
يدفع اليه ولو قال اتزمتني أو ساهلني فمأذون تقضى لانه لم ينسب ذلك الى نفسه وعن ابن محنون
وابن عبد الحكم من قال لرجل اعطني الالف درهم التي لي عليك فقال انما أبعث بها اليك أو
اعطيكها غدا فانها تلزمه (لا) يلزم الاقرار بقول الشخص (أقر) بضم الهمزة وشدة الراء بكذا
لقلان ابتداء أو جوابا لمن قال لي عليك كذا لانه وعد غ لا النافية من كلام المصنف ومراحه ان
من قال أقر بصيغة المضارع المبتدأ لم يلزمه اقرار ولم أجده هذا الفرع هكذا اهل المذهب وانما
رأيت في وجيز الفزالي لو قال انا اقربه فقبل انه اقرار وقيل انه وعد بالاقرار والذي في مفيد
الحكام لابن هشام ان من قال انا اقربك بكذا على اني بالخيار ثلاثا في التمسدي والرجوع
عن هذا الاقرار لزمه الاقرار ما لا كان الذي اقربه أو طلاقا أو اقصر في على محاذاة المتن
بكلام المقيد (أو) اي ولا يلزم الاقرار بقوله (على) بفتح اللام وشدة الياء (أو على فلان) جوابا
لمن قال لي عليك كذا الشيخ عن محمد وابن عبد الحكم من قال لرجل لي عليك عشرة دراهم فقال
على أو على فلان حلف ولا شيء عليه وعلى اصل محنون ان قال لك على كذا أو على فلان لزمه
دوين فلان نفسه في انخرشي وكذا لا يلزمه شيء اذا قال على أو على فلان لمن قال لي عليك مائة
للتريدي في الكلام رسوا كان فلان مورا وعبيدا كبيرا وصغيرا ابن المواز الان يكون صغيرا
جدا كابن شهرقانه يلزمه الاقرار كقوله على المائة أو على هذا الخبر فانه يلزمه الاقرار وسواء قدم
على أو اخره والتفصيل ضعيف ونحوه اعيب (أو) اي ولا يلزمه الاقرار ان قال لمن قال لي عليك
مائة (من اي ضرب) اي نوع (تأخذها) اي المائة التي ادعت على بها (ما بعدك) مانعجية
وابعد بفتح الهمزة والعين فعل تعجب اي شيء عظيم صبرك بعبد (منها) اي المائة ق ابن محنون
اتزن أو اتزمتها ما أبعدك منها فليس بأقرار ابن عبد الحكم قوله اتزمتها كقوله اتزن واتقده لانه لم
ينسب ذلك الى نفسه وت هو محتمل أنه اجاب بهما معا ويكل واحدة فان كان بهما فواضح
وكذا بالثاني واما بالاول فقال ابن عبد السلام الاقرب انه اقرار الا انه يحلف انه لم يرد الا الاكثار
أو التهمك أو شبهه (وفي) كون قوله (حتى يأتي وكيلي وشبهه) اي أو كيل كغلامي (أو) قوله
(اتزن اوخذ) جوابا لمن قال له اقضني المائة التي لي عليك اقرار او هو قول محنون او ليس بأقرار
لانه لم ينسب ذلك لنفسه وهو قول ابن عبد الحكم (قولان) فان زاد معنى عقب اتزن اوخذ
فقال ابن عبد الحكم لزمه الاقرار لنفسه لنفسه ق ابن شاس لو قال المدعي لي عليك
الف فقال المدعي عليه زن اوخذ او حتى يأتي وكيلي بزن لك لم يكن اقرارا ويحلف قاله ابن

(قوله كانه) بقضات متقلا
(قوله قاله ابن عرفة) نفسه
ولقظ ابن شاس عنه ساهلني
فمأذون تقضى لم أجده في
النوادر ولا في نقل المازري
اه (قوله لانه) اي اقر (قوله
وعد) اي بالاقرار لا اقرار
(قوله وهو) اي كلام المصنف
(قوله أنه) اي المدعي عليه
(قوله بهما) اي من اي
ضرب تأخذها ما أبعدك
منها (قوله فان كان) اي
الجواب (قوله فواضح) اي
كونه ليس اقرارا (قوله
وكذا) اي جواب بهما في
كونه ليس اقرارا (قوله
بالثاني) اي ما أبعدك منها
(قوله واما بالاول) أي من
اي ضرب تأخذها (قوله
من دواوين المالكية)
بيان ما (قوله غير صواب)
خبر قول (قوله لم يرد كروا)
اي حج وتابعوه (قوله
وقال) اي المقرر

عبد الحكم ابن عرفة لو قال حتى يأتي وكلي فقي كونه اقرارا قولاً محضون وابن عبد الحكم
ولو قاله اجلس فزن فقي كونه اقرارا نقلاً لما زرى عنهما وشبهه في القولين فقال (ك) قوله
(الث على التث) مثلاً (فيما اعلم) او اعتقد (أو أظن) او فيما ظنفت او حسبت او رأيت او رأي
(او على) او اعمته ادى فقال محضون اقرار وقال ابن المواز وابن عبد الحكم هوشك وليس
باقرار قياساً على الشهادة وتورده محضون بان الشك لا أثر له في الاقرار طئي نسوية المستنف
بين العلم والظن نحوها لابن الحاجب تبعاً لابن شاس وأقره شراحه وابن عرفة وكذا النقل
في جميع ما وقفت عليه من دواوين المالكية فقول عجم ومن تبعه ومن بعده يستفاد من النقل
ان الخلاف اذا حال فيما ظن او في ظني فان قال فيما اعلم ادى على فانه يلزمه قطعاً غير صواب
ولم يذكر وانقلاداً متفاد منه ما قالوا اسوى تمسكهم بقول ابن المواز وابن عبد الحكم لانه شك
قالوا لانه شك لا يأتي في قوله فيما اعلم ادى على وهو تمسك غير صحيح اذ لا شك ان قوله في على أو
فيما اعلم فيه ضرب من الشك ولذا لا يكتفى به في اليمين التي يطلب فيها القطع (و) ان قال لقلان
على التث من ثمن خمر او خنزير او ميتة او حر فذكره المقر له بانه من قرض أو من بيع صحيح
(لزم) الاقرار (ان نوكر) بضم النون وكسر الكاف المقر (في) سبب ترتب (الت) في
ذمته اقرار بها وقال عقبه (من ثمن خمر) او خنزير او ميتة او نحوها مما لا يصح بيعه وناكره
المقر له وقال من قرض او من ثمن عبد او نحو مما يصح بيعه فيلزمه الاقرار ويعد نادماً بعد
اعترافه بتمتع ذمته ومعقباً له بما يرفعه وهذا هو الصحيح عند من يبيع كلام المقر وما عند
من لا يبيعه فقال ابن عبد السلام الاقرب عدم لزومه لارتباط آخر الكلام باوله ومنه فهم ان
نوكران المدعى ان سلم ذلك فلا يلزم عليه شيء وهو كذلك في ابن شاس الباب الثالث في تعقيب
الاقرار بما يرفعه وله صور الاول اذا قال على التث من ثمن خمر او خنزير او ميتة او حر لم يلزمه
شيء الا ان يقول الطالب بل هي من ثمن برأ وشبهه فيلزمه مع عين الطالب فان قال اشتريت خمر
بالق فانه لا يلزمه ونحوه في النواذر عن ابن محزون وابن عبد الحكم (او) اي ولزم الاقرار ان
قال على التث من ثمن (عبد) ونحوه مما يصح بيعه ابتعته منك (ولم اقبضه) أي العبد منك
ويعد قوله لم اقبضه ندماً وتعقباً للاقرار بما يرفعه في ابن شاس ولو قال على التث من ثمن
عبد ثم قال لم اقبض العبد فقال ابن القاسم ومحمزون وغيرهما يلزمه الثمن ولا يصدق في عدم
القبض وقيل القول قوله وعلى البائع البيعة انه سلمه العبد وشبهه في اللزوم فقال (ك) اقراره
بالقو (دعواه) اي المقر عقبه (الزبا) بينه وبين المقر له فيما (واقام) المقر (بينه انه) اي المقر له
(رأيه) اي المقر (في التث) تملزمه الالف التي اقرار بها على الاصح لعدم التعيين (لا) تملزمه الالف
(ان اقامها) اي اشهد المقر البيعة (على اقرار المدعى) برأيه (اي الشان) لم يقع بينهما) اي
المدعى والمدعى عليه (الا ربا) ويلزم الامسلاً قولاً واحداً في ابن شاس لو أقر على نفسه
بمال من ثمن حر مثلاً ثم اقام بينة أنه ربا وانما اقرانه من ثمن حر يستلزمه المال باقراره انه
من ثمن حر الا ان يقيم بينة على اقرار الطالب انه ربا وقال ابن محزون تقبل منه البيعة ان
ذلك ربا ويرد اليه واس ماله بالاول قال محزون ابن عرفة لم أقف على هذه المسئلة في النواذر
ولا في كتاب الدعوى والصلح من العتبية (او) أي ولا يلزمه الاقرار ان قال (اشتريت) خمر بالقبض

(قوله عقبه) أي على التث
مثلاً (قوله مما لا يصح بيعه)
بيان ما (قوله وناكر) أي
المقر (قوله المقر له) بفتح
القاف (قوله وقال) أي المقر
له (قوله مما يصح بيعه) بيان
نحوه (قوله فيلزمه) أي المقر
(قوله بقبض) بضم ففتح
فكسر مثلاً (قوله لزومه)
أي الاقرار المقر (قوله
ذلك) أي كون الاتفاقات
يصح بيعه كالخمر (قوله عليه)
أي الاقرار (قوله له) أي
تتبع الاقرار بما يرفعه
(قوله الاولى) بضم الهمزة
(قوله بفتح الموحدة)
واجام الزاى اي حليوس
(قوله قوله) اي المقر (قوله
فيها) اي الالف (قوله
وبالاولى) اي لزوم الاقرار
مسئلة قال

(قوله تنقل) خبر قول (قوله لو اقرانه اشترى الخ) مفعول تنقل المضاعف لقاعله (قوله قبل) بضم فكسر (قوله وعلى) بضم فكسر منقلا (قوله وفيه) اي التعليل ٤٠٨ (قوله ولا يشد الواد) (قوله انه) أي الشأن (قوله منهما) أي الشاهد بن (قوله

ق ابن عبد الحكم لو قال اشترت خيرا بالف درهم لم يلزمه شيء لانه لم يقران له عليه شيئا (او) قال (اشترت عبد بالف ولم اقبضه) ابن عرفة قول ابن الحارث بخلاف قوله اشترت عبد بالف ولم اقبضه هو نقل الشيخ عن ابن القاسم لو اقرانه اشترى سلعة وانه لم يقبضها نسقا متتابعيا قبل قوله وعلى بان الشراء المجرد عن القبض لا يوجب عبارة النعمة بالثمن المصنف وفيه بحث لا يخفى الخط كانه يشيروا لانه اعلم الى ما تقرران ضمان المبيع الصحيح الحاضر الذي لاحق توفيقه ولا عهدة ثلاث ولا شرط خيار يقتل للمشتري بمجرد العدة لكن تقدم انه اذا تنازع المتبايعان فيمن يسد بالتسليم لما في يده أن يجبر المشتري على تسليم الثمن اولا فهذا يقتضي قبول قوله في عدم القبض لاحتجاجة بان من حق البائع ان يمنع من تسليم المبيع حتى يقبض ثمنه وذكر ابن فرحون انه لو قال الشاهدان شهدان له عنده مائة دينار من ثمن سلعة اشتراها منه فقال ابن عبد الحكم لا يقبل ذلك منهما ولا يلزمه اليقين حتى يقولوا قبض السلعة (أو) أي ولا يلزمه الاقراران قال (اقررت لك بكذا) أي ألف مثلا (واناصي) اذا قاله نسقا متتابعيا ابن رشد وهو الاصح ولو قال اقررت لك في نومي او قبل ان اخلق صدق بيمينه وقال محنون لا يصدق في نوازل محنون من قال لرجل كنت غصبتك ألف دينار واناصي لزمه ذلك وكذا لو قال كنت اقررت لك بالف دينار واناصي ابن رشد قوله غصبتك ألف دينار واناصي لا خلاف في لزومه لان الصبي يلزمه ما افسد وكسر وقوله كنت اقررت لك بالف واناصي يخرج على قولين أحدهما انه لا يلزمه اذا كان كلامه نسقا وهو الاصح وعليه قوله فيها طاعتك واناصي انه لا يلزمه واذا اقر بالخاتم لرجل وقال الفص لي او بالبقعة وقال البناني لي والكل كلام نسق والثاني انه يلزمه وان كان كلامه نسقا لانه يتم ان يكون استردك ذلك ووصله بكلامه ليخرج عما قرره وعلى ذلك قول ابن القاسم في سماع اصغ في تفرقة بين قوله لفلان على ألف دينار او على فلان وفلان وبين قوله لفلان على وعلى فلان أو على فلان الف دينار قال لان الاول اقر على نفسه بالف دينار فلا يقبل قوله بعد ذلك او على فلان وفلان وان كان نسقا وعلى قول ابن القاسم في هذه المسئلة يأتي قول محنون في هذه الرواية وهو قول ضعيف وما في المدونة أصح وأولى بالصواب فالمسئلتان مفترقتان وانما قوله كنت اقررت لك بالف دينار واناصي مثل قوله كنت استأقمت منك واناصي لان الوجهين جميعا يستويان في انهما لا يلزمه في حال الصبا ١٥ فاعتمد المصنف تصحيح ابن رشد وان كان خلاف الرواية فلذا عطفه على ما ينتق في الزم وشبه في عدم الزم فقال (ك) قوله اقررت لك بالف (أو) أنا بمرسم بضم الميم وفتح الموحدة والسين المهملة وسكون الراء لا يلزمه (ان علم) بضم فكسر (تقلعه) أي البرسام وهو نوع من الجنون (له) أي المقران لم يعلم تقدمه لزمه اقراره في المقيد اذا قال اقررت لك بالف دينار واناصي العقل من برسام نظرقان كان علم أن ذلك أصابه صدق والا فلا (أو) أي ولا يلزمه الاقراران (اقر) بشئ لفلان طلب منه اعارته او بيعه او هبته (اعتذرا) للطالب حتى لا يكتم منه الخرشى وعيب بشرط كون السائل بمن يعتذر اليه والالزمه ظني لم يذكر في السماع هذا الشرط ولا ابن رشد وأقره البناني في معاشه من

وهو) أي ان لا يلزمه الاقرار (قوله اخلق) بضم الهمز وفتح اللام (قوله صدق) بضم فكسر مثقلا (قوله كسر) بفتحات محتقنا (قوله فيها) أي المدونة (قوله لانه) أي المقر (قوله يتم) بضم الياء وفتح الهاء (قوله ليخرج) بفتح اليا موضع الراء (قوله في تفرقة) أي ابن القاسم (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله قال) أي ابن رشد معلا التفرقة (قوله لان الاول) أي القائل على الف دينار وعلى فلان وفلان (قوله وان كان) أي قوله او على فلان وفلان الخ مباغاة أي وأما الثاني فاقرا واولا على نفسه وعلى غيره ثم على غيره فقط واقرارا على غيره غير معتبر فالتي اقراره على نفسه ايضا (قوله وعلى قول ابن القاسم) صلة يأتي (قوله وان كان خلاف الرواية) حال (قوله فان لم يعلم) بضم الباء الخ مفهوم الشرط (قوله نظر) بضم فكسر (قوله علم) بضم العين (قوله ذلك) أي ذهاب عقله بالبرسام (قوله صدق) بضم فكسر مثقلا (قوله يمكنه) بضم ففتح فكسر مثقلا أي المطلوب منه الطالب (قوله منه) أي المطلوب (قوله مع أشبه) أي مال كل رضى الله تعالى عنه ما اشترى

فكسر مثقلا أي المطلوب منه الطالب (قوله منه) أي المطلوب (قوله مع أشبه) أي مال كل رضى الله تعالى عنه ما اشترى

(قوله فقال) أي المشتري (قوله به) أي المال (قوله بهذا) أي قول الله تصدقت به على ابني (قوله لها) أي بنته (قوله بهذا) أي هو لا بنتي (قوله لو كانت) أي بنته (قوله لانه) أي الاب (قوله بهذا) أي هو لا بنتي (قوله وسمع اشهب وابن نافع) أي مالكا رضي الله تعالى عنه (قوله ثم قاله) أي هو لزوجتي (قوله امرأته) أي القتائل هو ٤٠٩ لزوجتي (قوله بذلك) أي اقراره لها بهو

لزوجتي (قوله فقال) أي الزوج (قوله انما قلته) أي هو لزوجتي (قوله عليه) أي الزوج (قوله بهذا) أي هو لزوجتي (قوله ولا شهادة فيه) أي قوله ولدت مني او مدبرأى من سمعه يقوله للسلطان لا يشهد عليه بامومة الولد ولا تدبر العبد لانه لم يلزمه بما كراهه (قوله وسع) بفتح ثاء مثقلا (قوله على) بشد الباء (قوله ضيق) بفتح ثاء مثقلا (قوله على) بشد الباء (قوله انهما) أي الشكر والذم (قوله المذموم) أي شكرا (قوله من اللزوم في الذم الخ) بيان تفرقة (قوله بان قال كان لقلان الخ) تصوير لاقرار لا بقرض (قوله على) بشد الباء (قوله فانه) أي الاقرار الخ جواب لو (قوله يلزمه) أي الاقرار المقر (قوله في شهادتها) أي المدونة خبير مقدم (قوله غرم) أي المقر المال الذي اقربه لورثة الميت (قوله بمعنى الشكر) اضافته للبيان (قوله فلا معنى للاصح ههنا) أي اقراره شكر الله نص

اشترى مالا فقل الا قاله فقال تصدقت به على ابني ثم مات الاب فلا شيء للابن بهذا ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنه ما وان سئل كراهة منزهة فقال هو لا بنتي ثم مات فلا شيء لها بهذا ولو كانت صغيرة في حجره لانه قد يغتد بعنل هذا من يريد منه وسمع اشهب وابن نافع لوسأله ابن عمه ان يسكنه منزلا فقال هو لزوجتي ثم قاله لئان وثالث ثم قامت امرأته بذلك فقال انما قلته اعتذارا لا صنعته فلا شيء عليه بهذا وقد يقول الرجل للسلطان في الامنة ولدت مني وفي العبد هو مدبر لئلا يأخذ به افلا يلزمه ولا شهادة فيه (أو) أي ولا يلزمه الاقراران (أقر بقرض) من زيد مثلا (شكرا) لبيان قال اقرضني زيدا القاء وسع على حتى وفيتته جزاء الله تعالى خيرا افلا يلزمه (على الاصح) وقال بعض القرويين يلزمه وعليه اثبات التوفية ابن يونس وكذا على وجه الذم كافر ضئي فلان واسما معاملة وضيق على حتى وفيتته وقال بعض القرويين يلزمه في الذم ولا وجه للفرق بينهما والصواب انهما سواء (تنبيه) * يحتمل ان المصنف ترجع عنده تفرقة بعض القرويين من اللزوم في الذم وعلمه في المدح ويحتمل انه لم يعتبر المذموم وانهما عنده سواء وهو بعين الجدا وقال بعض من تكلم على هذا المحل مستشكلا قوله على الاصح بان قصوب ابن يونس انما هو في الذم وفي بعض النسخ أو بقرض شكرا أو ذم على الارجح وفيه اجمال فالاولى كذم على الارجح وأشعر قوله بقرض انه لو اقر لا بقرض بان قال كان لقلان على كذا وقضيته مع التوسعة على أو الاساءة في فانه يلزمه ولو نسق وهو كذلك حكاه ابن عرفة عن كتاب ابن مخنون قال الا ان يقيم بينة باجماعنا في شهادتها من اقراره كان تسلف من فلان الميت مالا وقضاء اياه فان كان عن زمن لم يطل غرم وان طال زمن ذلك حلف وبرئ الا ان يذكر ذلك بمعنى الشكر فيقول جزى الله فلا ناعني خيرا أسلفني وقضيته فلا يلزمه قرب الزمان أو بعد اه فلا معنى للاصح ههنا ويبقى النظر اذا قال كان لقلان على دينار فتقاضاه مني أسوأ التقاضي فلا جرى خيرا فقال ابن القاسم الدين باق على المقر وليس كن يقر على وجهه الشكر هذا نص سماع مخنون ولم يفرق ابن يونس بين ان يقع على وجه الذم أو على وجه الشكر فلو قال خليل أو بقرض شكرا أو ذم على الاصح لكان لقوله على الاصح معنى وفي الغالب انه كان كذلك وما كان لترك الاقرار على وجه الذم وهو مذموم من حيث نقل الخط ومفهوم كلام المصنف انه لو اقر بغير انقرض على وجه الشكر يلزمه وهو كذلك ابن عرفة ابن رشد والشكر انما هو معتبر في قضاء السلف لانه معروف بوجوب شكرا ولو اقر بدين من غير قرض وادعى قضاءه لم يصدق رواه ابن أبي أويس وسواء كان على وجه الشكر أو لا ٥١ وأشار بذلك الى قول ابن القاسم فيمن أشهدانه تقاضى من فلان مائة دينار كانت له عليه جزاء الله خيرا فانه أحسن قضائي فليس لي عليه شيء فقال المشهود له قد كذب انما أسلفته المائة سلفا ان القول قول المشهود له ابن رشد هذا مثل ما في آخر الملبان منها وما في رسم المكاتب

٥٢ منح ث المدونة (قوله جرى) بضم فكسر (قوله وما كان) أي خليل (قوله وهو) أي الاقرار على وجه الذم (قوله من حيث نقل) أي في الكتاب الذي نقل منه الاقرار على وجه الشكر (قوله أو يس) بضم ففتح فسكون (قوله كذب) أي في قوله كانت له عليه (قوله ان القبول قول المشهود له) مفعول قول المضاف لقاعله

(قوله من الشكر) بيان ما (قوله واجب) خير حسن (قوله ان يشعله) أى حسن القضاء فاعل واجب (قوله ذلك) أى الشكر (قوله عليه) أى المقتضى (قوله) أى (قوله فى انه) أى المكلف الخ بيان اصل اشبه (قوله المقتضى) بكسر

من مباح عيسى من هذا الكتاب بان من أقر بالاقتضاء لا يصدق في أنه اقتضاء من قوله وان كان أقراره على وجه الشكر وفي كتاب الشهادات من المدونة وفي مباح خصون من هذا الكتاب ان من أقر بسلف ادعى قضاءه على وجه الشكر انه لا يلزمه والفرق بين القضاء والاقتضاء ان السلف معروف يلزمه شكره لقوله تعالى ان اشكرن ولو اليك وقوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم وقوله عليه الصلاة والسلام من أركب اليه بدفلي شكره فاحمل المقر بالسلف على انه انما قصد الى أدعاء تعين عليه من الشكر لقاعله لا الى الاقرار على نفسه بما يوجب للسلف عليه وأنه قضاء اياه وحسن القضاء واجب على من عليه حتى أن يفعله فلم يجب على المقر أن يشكره فلما لم يجب ذلك عليه وجب ان لا يكون له تأثير في الدعوى وهذا على أصل ابن القاسم وعلى أصل أشهب في انه لا يؤخذ بما أقر به يكون القول قول المقرض وقاله ابن الماجشون نصا في هذه المسئلة (و) ان أقر بدين من بيع او قرض وقال انه مؤجل لم يحل أجله (قبل) بضم القاف وكسر الموحدة (أجل مثله) أي الدين الذي أقر به اذا كان (في بيع) وانكر البائع التأجيل فلا يلزمه دفعه حتى يحل أجله ابن الحاجب على الاصح ومفهوم أجل مثله انه ان ادعى اجلا زائدا على أجل مثله فلا يقبل وهو كذلك ويحلف المقر له و يأخذ محالا (لا) يقبل أجل مثله اذا ادعاه (في قرض) ويحلف المقر له و يأخذ محالا لان الأصل فيه الحلول ونحوه لابن الحاجب وابن عبد السلام وانكره ابن عرفة فأتالا اعرفه لغير ابن الحاجب ولا فرق بين القرض وغيره بل قبوله في القرض أولى لان الغالب في البيع النقص والغالب القرض التأجيل الخط ما ذكره ابن عرفة صحيح لاشك فيه وما ذكره ابن الحاجب والمصنف انما يأتي على أصل الشافعية من ان الأصل في القرض الحلول طي فيه فطر بل سبقه ابن شاس وابن الحاجب اختصر كلامه في ان حكم القرض الحلول دون ذلك خلاف فيه واصل التفرقة بين القرض وغيره في المدونة ففيها ومن ابتاع سلعة يمين وادعى انه مؤجل وقال البائع بل حل فان ادعى المبتاع أجل اقريبا لا يثبت فيه صدق بينه والصدق البائع الا ان يكون للسلعة أمر معروف تباع عليه فالقول قول مدعيه منها ومن ادعى عليه قرض حل فادعى الاجل فالقول قول المقرض ولا يشبه هذا البيع اه وحل قولها في البيع اذا كانت السلعة والافسخ كما تقدم في اختلاف التبايعين وبكلامها رد عجم على ابن عرفة وقد نقل غوتن وغيرهما كلام ابن عرفة وأقره حتى قال الخط ما ذكره ابن عرفة صحيح الى آخر ما تقدم عنه ولم يستحضروا كلامهم ان الغالب عليهم الحفظ اساتلها والكمال لله تعالى زاد البنيان وما في المدونة نقله ابن يونس وابن سهل في احكامه الكبرى وابن الحاجب في نوازلهم كتاب ابن شعبان وابن شاس وبه علم ما في كلام ابن عرفة (و) قبل من المقر بالبيع عا طقا عليها شيئا معينا بان قال لقان على ألف ودرهم (تفسير ألف في ك) قوله لقان على (الف ودرهم) او وبيضة أو رغيث أو شاة أو عبد ويلزمه ما يفسر به لا غيره ولا يكون المعطوف المعين مفسر للمعطوف عليه المهم سواء فسر بما اعتداه بغيره هذا قول ابن القصار ق ابن شاس لو قال له على ألف ودرهم ولم يسم الألف من أي جنس هي فقال ابن القصار لا يكون الدرهم الزائد تفسيراً

للإلقاء

نحوه و بکلامها) صله نزد (قوله علم) بضم العين (قوله يلزمه) أى المقر

(قوله نفسه) أي المقر (قوله) أي المقر (قوله فان قال) أي المقر (قوله قبل) بضم فكسر (قوله وأحلف) بضم فسكون فكسر (قوله ذلك) أي الذي فسره به (قوله ان خالفه) أي المقر (قوله وقال) أي المدعي (قوله مخرجا) بضم فسكون فكسر حال من فاعل أقر (قوله بعضه) أي الشيء (قوله قبل) بضم فكسر (قوله غلظه) ٤١١ بكسر الغين المجهدة (قوله ولم يستحقه)

أي الباقي الاسم عطف على استحق الباقي الاسم (قوله وجاء) أي المقر (قوله به) أي الخاتم (قوله وفيه) أي الخاتم (قوله فقال) أي المقر (قوله فلا يقبل) بضم فسكون ففتح أي ما اردت الفص (قوله كلامه) أي ما اردت القص (قوله وهو) أي قبول (قوله وجاءه) أي عدم قبول (قوله وجاءه) أي وكأنه (يقضات مثله) أي المصنف (قوله ثم قال) أي المقر بالغصب (قوله أو اقربدار) أي غصبها (قوله أو اقربدار) أي غصبها (قوله كلامه) أي وفصه وبطانتها أو بناؤها (قوله نسقا) أي متصلا باقراره (قوله الله) لا يصدق بيان لمخويف من (قوله وتقل) أي أبو الحسن (قوله لمعه) أي قول ابن عبد الحكم (قوله) أي ابن القاسم (قوله فيها) أي المدونة (قوله وكان) يقضات مثله (قوله والا) أي ولو وقف ذلك (قوله الى هذا) أي عدم قبول نفسه بجذع

للالف بل يكون الالف موكولا الى تفسيره فيقال له سم أي جنس شئت فان قال أردت ألف جوزه أو ألف بيضة قبل منه واحلف على ذلك ان خالفه المدعي وقال الالف دراهم وكذلك لو قال له على ألف وعبد أو ألف وثوب لم يكن المعطوف تفسير للمعطوف عليه وفي كتاب ابن محنون اذا قال فلان على عشرة ونصف درهم ولم يبين العشرة فله عشرة دراهم ونصف درهم انظر الجواهر (و) ان أقر بشئ مخرجا بعضه نسقا بلا فصل قبل اخراجه سواء استحق الباقي الاسم كقوله فلان عندي (خاتم فصح) بكسر الفاء وفتحها (لي) أو جبة بطانتها أو سيف غلظه أو لم يستحقه كقوله فلان عندي باب مسامير على اذا قاله (نسقا) أي متصلا بالتراخ فان لم يقله نسقا فلا يقبل قوله فصح لي ق ابن شاس لو قال له عندي خاتم وجاءه وفيه فص فقال ما أردت الفص فلا يقبل الآن يكون كلامه نسقا ونص التمثيل ومن أقر أنه غصبك هذا الخاتم ثم قال وفصح لي أو أقر لك ججبة ثم قال وبطانتها أو أقر لك بدار ثم قال وبناؤها فلا يصدق الآن يكون كلامه نسقا (الا) اخراج بعض ما أقر به (في غصب) كقوله غصبك هذا الخاتم من فلان وفصح لي (في) قبول اخراجه وهو قول أنسب ومن وافقه وعدمه وهو قول ابن عبد الحكم (قولان) الخط كذا ذكرهما في توضيحه وكأنه لم يقف على المسئلة في المدونة ونصها من أقر أنه غصب هذا الخاتم ثم قال وفصح لي أو أقر بججبة ثم قال وبطانتها أو أقر بدار وقال بناؤها فلا يصدق الآن يكون كلامه نسقا اه ونقل أبو الحسن عن أنسب نحو قول ابن عبد الحكم انه لا يصدق ونقل عن ابن القاسم في سماع اصبح فهو خلاف قوله فيها وقوله فيها اصبح واولى والله أعلم البناي أرجهما قبوله لانه الذي في المدونة واقتصر عليه ابن يونس ومقابله لابن عبد الحكم وسماع اصبح وذكر ابن رشد ان السماع ضعيف وان ما فيها اصبح واولى وكان المصنف لم يقف على كلام المدونة وابن يونس وابن رشد والافال ولو غصبا (لا) يقبل نفسه ما بهمه في صيغة اقراره (يجذع وباب في) قوله لفلان (من هذه الدار أو الارض) الى هذا رجع محنون عن قوله ولا يقبل وشبه في عدم القبول فقال (ك) تفسيره الميم بجذع أو باب مع تفسيره بلانظ (في) بدل من بأن قال لفلان في هذه الدار أو الارض ثم فسره بجذع أو باب فلا يقبل (على الاحسن) عند المصنف وهو قول محنون وقال ابن عبد الحكم يقبل لان في الظرفية بخلاف من فاته التبعض ق ابن شاس لو قال له في هذه الدار حق أو في هذه الحائط أو في هذه الارض ثم فسره ذلك بجز من ذلك قبل تفسيره قليلا كان أو كثيرا شائعا كان أو معينا ولو فسره بغير ذلك كتفسيره بهذ الجذع أو هذا الباب المركب أو هذا الثوب الذي في الدار أو هذا الطعام أو سكني هذا البيت فقال محنون مرة يقبل تفسيره في جميع ذلك ثم رجع فقال لا يقبل منه وقد أثبت له حق في الأصل ابن الحليج وله في هذه الارض والدار والحائط حق وفسره بجذع أو باب مركب وشبهه فتألفها الفرق بين من وفي الخط كلامه يقتضي ان الخلاف

أوابب صلة رجع (قوله عن قوله) أي محنون صلة رجع (قوله ولا) بشد الوصلة قول (قوله يقبل) أي تفسيره بجذع أو باب (قوله قبل) بضم فكسر (قوله ثم رجع) أي محنون (قوله وقد أثبت) أي المقر (قوله) أي المقر (قوله في الأصل) أي الدار أو الحائط أو الارض (قوله فتألفها) أي الأقوال أي واولها القبول سواء عبر بني أو من وثانيها عليه كذلك (قوله بين من) أي فلا يقبل (قوله وفي) أي فيقبل (قوله كلامه) أي خليل

(قوله في قوله) أي المقر (قوله لكن لما كان القول بقبول تفسيره الخ) إشارة للجواب عن المصنف (قوله فيها) أي الأرض والدار
والخائط (قوله قول) بفتح اللام مثني بلا نون لاضافته (قوله هذا) أي لزوم نصاب الزكاة (قوله وعلى هذا) أي الخلاف (قوله اجمال)
لاحتماله نصاب الزكاة ونصاب السرقة ٤١٢ (قوله الثاني) أي نصاب السرقة (قوله من الاستغناء) خبر مقدم (قوله مات)

في قوله له في هذه الدار وأما قوله لمن هذه الدار حق فلا خلاف فيه وليس كذلك فان سحنون
اختلف قوله اذا قال له من هذه الدار حق او في هذه الدار فقال مرة يقبل تفسيره بما ذكر
ثم رجع فقال لا يقبل ذلك منه وقال ابن عبد الحكم ان قال من لم يقبل وان قال في قبل فالخلاف
في قوله في وفي قوله من لكن لما كان القول بقبول تفسيره في من انما هو القول المرجوع عنه
لم يلتفت اليه والله اعلم فصار كالعدم فلذلك لم يذكر الخلاف الا في قوله في هذه الدار ابن عرفة في
تقرر القول الثالث فيها انظر لان الساب المركب فيها كالجزء منها ولم يحكم المازري في مسئلة
الدار غير قولي سحنون (و) لو قال لفلان علي (مال) لزمه (نصاب) للزكاة من مال اهل المقر من
ذهب أو ورق ابن عبد السلام هذا هو الاظهر في المذهب وقيل نصاب السرقة اذ فيه القطع وبه
يحل البضع وعلى هذا ففي قوله نصاب اجمال وقال ابن القصار لانص عن مالك رضي الله تعالى
عنه والذي يوجب النظر الثاني (والاحسن) عند الابهرى وغيره (تفسيره) أي المال المقر به
وقبول ما فسر به ولو بقيراط اوجبة ويختلف على ما فسر به ان خالفه المقر في من الاستغناء
ابن الموازين أوصى ان عليه لفلان مالا ولم يبين كم هو حتى مات فان كان بالشام او بصصر قضى
عليه بعشرين دينارا أو في العراق بمائتي درهم بعدد المدعى وعن ابن وهب ان أقران لفلان
في هذا الكيس مالا أعطى عشرين دينارا منه وان كان فيه دراهم مائتا درهم أخذها وحلف
وعن ابن سحنون ان قال له مال فهو مصدق فيما يقول مع يمينه عندنا وعند أهل العراق
واختاره الابهرى وعزاه في المعونة لبعض اصحابنا بن زيادة ولو فسر به بقيراط اوجبة ابن عرفة
وفي كون الواجب في الاقرار بمال نصاب زكاة مال اهل المقر من العين ذهباً او فضة أو ما فسر به
المقر ماله نصاب السرقة ربع دينار او ثلاثة دراهم للمازري عن الاظهر مع قول محمد بن
الوصيبة به مع اصبيغ عن ابن وهب في الاقرار به وابن سحنون مع اختياره الابهرى وابن
القصار فاذ لا لانص فيها مالك رضي الله تعالى عنه في المعونة والثاني لبعض اصحابنا بن زيادة
ولو فسر به بقيراط اوجبة قبل المازري ومقتضى النظر رد الحكم مقتضى اللغة أو الشرع
أو عرف الاستعمال قلت تقدم منها في الايمان ما في المعونة قال بعض اصحابنا وعلى قول محمد
ان كان المقر من اهل الابل أو البقر أو الغنم لزمه اقل نصاب منها وشبهه في التفسير فقال
(كم) اقراره (بشيء) لفلان فيقبل تفسيره ولو باقل الاشياء (و) كآثاره (كذا) لفلان ابن
عبد السلام فيقبل تفسيره بواحد كامل لا يجزء وتبعه المصنف والشارح ابن عرفة في منع تفسير
كذا يجزء ونظر وانما يمنع ذلك اذا ذكر مضافاً والقرض كونه مفرداً في المازري شيء أو حق في
قوله له عندى شيء أو حق في غاية الاجمال لان لفظ شيء يصدر على ما لا يحصى من الاجناس
والمقادير فيجب على المقر تفسيره بما يصلح له ابن شاس يقبل تفسيره باقل ما يتول لانه محتمل لكل
ما ينطلق عليه شيء مما يقول المازري قوله عندى كذا كقوله عندى شيء أو له عندى واحد

أي الموصى (قوله فان كان)
أي الموصى (قوله قضى)
بضم فكسر (قوله عليه)
أي المقر (قوله بما تقي) بكسر
الميم وفتح التاء مثني بلا نون
لاضافته (قوله اعطى)
بضم الهمزة وكسر الطاء
أي المقر له (قوله منه) أي
الكيس (قوله فيه) أي
الكيس (قوله أخذها) أي
المقره مائتي درهم (قوله
فهو) أي المقر (قوله مصدق)
بفتح الدال (قوله من العين)
بيان نصاب (قوله أو ما فسر
به المقر) عطف على نصاب
(قوله ربع دينار) بيان
لنصاب السرقة (قوله به)
أي المال (قوله الابهرى)
فاعل اختيار المضاف
للمفعول (قوله وابن القصار)
عطف على الابهرى (قوله
فأذا لاحت) من ابن القصار
(قوله فيها) أي المسئلة (قوله
في المعونة) خبر مقدم (قوله
الحكم) أي في المال (قوله
في الايمان) بفتح الهمزة
أي بابها (قوله قول محمد) أي
ان المال نصاب زكاة (قوله
ذلك) أي تفسير كذا يجزء
(قوله والقرض) بفتح القاء

وسكون الراء (قوله من الاجناس) بيان ما (قوله يقبل تفسيره) أي شيء (قوله لانه) أي شيئاً (قوله فيقبل
بما يتول) بيان ما

(قوله المأقر تفسير) لثائب فاعل متعين المستتر فيه (قوله فيه) أي التفسير ٤١٣ (قوله قبل) بضم فكسر (قوله كانه)

فيقبل منه ما يصدق عليه أحد اللفاظ الثلاثة وفي الصحاح كذا كتابة عن الشيء وتكون كتابة
عن العدد (و) ان امتنع المقر من تفسير ما لزمه تفسيره (معجن) بضم فكسر المقر (له) أي
التفسير واللام للتعليل والغاية المازري فان امتنع من التفسير معجن حتى يفسر وعطف على
المشبه في التفسير مشبها آخر فيه وقال (و) كذا اقراره (عشرة وثيف) بفتح النون وكسر المشنة
مشددة وسكونها ما بين العقدين فيفسره بما شاء ويقبل ولو بدرهم اودائق ابن عرفة ابن
مجنون من اقراره عشرة دراهم وثيف قبل قوله في تفسير الثيف ولو قل فسر بدرهم اودائق ونقله
المازري كانه المذهب ق وانظر لم يذكر خليل تفسير العشرة فتحكمها تحكم الالف في قوله
وقبل تفسير الق (وسقط) ما يحتاج الى التفسير من لفظ شيء او كذا او وثيف (في) قوله لقلان
عندي (مائة وثي) أو كذا او وثيف ق ابن الماجشون من اقراره عشرة دراهم وثي او بمائة
ديار وثي ثم مات ولم يسئل فالشيء ساقط ويلزمه ما سمي ويحلف الطالب ابن عرفة والفرق
بين شيء مفرد او معطوفان لغوه مفردا يؤدى الى اجمال اللفظ المقربة واذا كان معطوفا سلم
من الاهمال لامعاله في المعطوف عليه ابن عبيد السلام وجه سقوطه العرف اذ المقصود
بعندي مائة وثي مثلاً تحقيق ان عنده مائة كاملة كما يقال فلان رجل وربيع أو رجل ونصف
اي كامل في الرجولية فاذا لم يكن عرف بذلك فلا يستط وتبعه المصنف ابن عرفة هذا
التوجيه خلاف تعليل ابن الماجشون بانه مجهول وقال ابن راشد قوله ثم مات ولم يسئل يتتضي
انه لو عاش يسئل ومقتضى نقل ابن شاس انه لا يسئل وقبله في التوضيح غ فكله اعتمدنا
في اطلاقه نقل ابن شاس وابن الحاجب (و) لو قال لقلان عندي (كذا درهم) لزمه (عشرون
درهما) لان المفرد المنصوب انما يميز العشرين والتسعين وما بينهما من العقود والاصل براءة
الذمة فلا تشغل الا بمحقق وهو العشرون هنا (و) لو قال لقلان عندي (كذا وكذا) لزمه
أحد وعشرون لان العدد المعطوف من أحد وعشرين الى تسعة وتسعين والمحقق هنا أحد
وعشرون (و) لو قال لقلان عندي (كذا كذا) لزمه (أحد عشر) لانه أول العدد المركب فهو
المحقق وهذا ظاهر فبين يعرف العربية ويقصدها بكلامه معنون لا عرف هذا التفصيل
ويرجع فيه الى العرف (ولو) قال له على (بضع) بكسر الواو وسكون الصاد المججمة من
الدراهم لزمه ثلاثة لانها اقل البضع اذ هو منها الى تسعة (او) قال له عندي (دراهم) لزمه (ثلاثة)
لانها اقل الجمع ابن عرفة المازري ظاهر قول ابن عبد الحكم وغيره من البغداديين المالكيين
تفسير المراد بهذه الكتابة اي كذا بحسب اعراب ما وقع بعدها من التفسير ففي كذا درهم اقل
الجمع ثلاثة وكذا درهم عشرون درهما وفي قوله كذا درهم بالخفض ابن القصار لان في
ويحتمل ان يراد به درهم وقال الى بعض يلزمه فيه مائة درهم قلت في عيون المسائل لابن القصار
من قال على كذا كذا درهم ما قال ابن عبد الحكم يلزمه أحد عشر درهما وفي كذا وكذا أحد
وعشرون درهما وفي كذا درهم عشرون درهما الشيخ عن كتاب ابن معنون من قال على كذا
وكذا درهم اصدق فيما يسمى مع عينه وقد قال يلزمه اقل ما يكون في اللغة قال وفي قوله
على كذا وكذا درهم اوديساراً ينظر اقل ما يقول كذا وكذا من العدد فيكون عليه نصفه
من الدنانير ونصفه من الدراهم وفي قوله الاخر القول قول المقر معينه المازري هذا حكم
(قوله من العدد) بيان ما (قوله من الدنانير) بيان نصفه (قوله من الدراهم) بيان نصفه

(قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله أقله) أي البضع أي الخلاف فيه (قوله أن فسر) أي البضع (قوله معنه) أي أقله أي فلا يقبل تفسيره (قوله أكثره) أي البضع أي الخلاف فيه (قوله أن قال) أي المقر (قوله له) أي المقر (قوله ففسره) أي المقر أكثر البضع (قوله معنه) أي أكثره أي فلا يقبل (قوله وحدها) بفتح هاء مثقلا (قوله فكم لولم يصنفها بذلك) أي كثيرة في لزوم ثلاثة (قوله في المعونة) خبر مقدم ٤١٤ (قوله قولين) أي في دراهم وأدنانير كثيرة (قوله درسنا) أي حضر نادره (قوله يلزمه)

ذكر الدرهم بالنصب والحقض ولو قال بالرفع فلانص ويمكن حمله على أنه درهم واحد على أنه خبر مبتدأ أي هو درهم الشيخ عن كتاب ابن مخنون من أقرب عشرة دراهم ونيف قبل قوله في النصف ولو قل فسر بدرهم وأدنانق ثم قال ابن عرفة والبضع في كونه من واحد حتى أربع أو تسع أو ثلاثة حتى سبع أو تسع خامسها حتى عشر ثم قال ففائدة أقله أن فسر المقر بأقل منه وفائدة أكثره أن قال له أكثر البضع فقصره بأقل منه (و) لو قال له على دراهم (كثيرة) لزومه أربعة لأنها أول مراتب الكثرة فهي المحققة والزائد عليها مشكوك فيه والاصل برائة الذمة فلا تشغل يشكوك فيه (و) لو قال له عندى دراهم (لا كثيرة ولا قليلة) لزومه (أربعة) حلالا لكثرة المنقبة على ما زاد على أول مراتبها فذهبت التناقض قال ابن عبد الحكم لو قال دراهم كثيرة أدنانير كثيرة فلا بد من زيادة على الثلاثة ويقبل قوله في قدر الزيادة وحدها ابن الموارز بواحد صحيح فأكثر ابن عبد الحكم لو قال دراهم لا قليلة ولا كثيرة فهي أربعة ابن عرفة المازري لو أقرب دراهم أدنانير أدنانير ثلثا ثمن المسمى فلو قال دراهم كثيرة أدنانير كثيرة فقال الأبهري فكم لولم يصنفها بذلك وقال ابن عبد الحكم لا بد من زيادة على الثلاثة ويقبل قوله في قدر الزيادة وحدها ابن الموارز بواحد صحيح فأكثر قلت في المعونة ذكر ابن عبد الحكم لأصحابنا قولين أحدهما ما زاد على الثلاثة والآخر لزومه تسع وقال بعض شيوخنا الذي درسنا عليه يلزمه ما تبادرهم لأن أصله في مال عظيم أنه نصاب قلت هو قتل الشيخ في النوادر عن ابن مخنون في دراهم كثيرة ما تبادرهم وفي أدنانير كثيرة عشرة ودينار ابن عبد الحكم لا معنى لقول أي يوسف أنها ما تبادرهم ولا لقول النعمان عشرة دراهم قلت لا تظهر لأنه أقل مسمى جمع الكثرة قال ولو قال دراهم لا قليلة ولا كثيرة فهي أربعة وليس أمر لا يقصر عنه ويحتمل في ذلك عند نزوله وكذلك لايل كثيرة وأقرب كثيرة ونقله عنه في الموازية قال ويحتمل أنه يلزمه زيادة على الثلاثة فراجع فيه التفسير على القول بذلك في دراهم كثيرة قلت ويتخرج فيها ثلاثة فقط من قول ذلك في دراهم كثيرة يتخرجها أرويا (و) لو قال له على (درهم) لزومه الدرهم (المتعارف) بفتح الراء عند الناس باطلاق الدرهم عليه (والا) أي وإن لم يوجد درهم متعارف (في) يلزمه الدرهم (الشري) المصنف فإن كان في البلد دراهم مختلفة الوزن والجودة فيحمل كلام المقر على أقلها وزنا وصفة فإن خالفه المقر له خلاف ابن عرفة الإقرار بطلاق من صنف أو نوع بتقيد بالعرف أو السياق فإن عدم ما قل مناه في المعونة أن قال له على دينار ولم يقل جيدا ولا رديئا ولا ناقصا ومات حكم بجيد وازن بقدر بلده وإن اختلف نقد البلد فقال ابن عبد الحكم يلزمه دينار من أي الأصناف شاء ويحلف أن استحلفه المقر له ابن عرفة هذا إذا لم يكن بعض الأصناف أغلب والاتعين الأغلب ولم أعرف قول ابن شماس وابن

أي من أقرب دراهم كثيرة (قوله لأن أصله) أي قاعدته (قوله في مال عظيم) أي الإقرار به (قوله هو) أي قول بعض شيوخه في دراهم كثيرة ما تبادرهم (قوله أنها) أي دراهم كثيرة (قوله لأنه) أي لزوم العشرة (قوله قال) أي ابن عبد الحكم (قوله ولو قال) أي المحكم (قوله لا يقصر) بضم فسكون ففتح أي ينقص (قوله ويحتمل) بضم فسكون ففتح (قوله ونقله) أي ما تقدم (قوله معنه) أي ابن عبد الحكم (قوله قال) أي ابن الموارز (قوله فراجع) أي ابن عبد الحكم (قوله فيها) أي المسئلة (قوله لتفسيره) أي المقر (قوله بذلك) أي تفسيره (قوله قلت) الخ هذا كلام ابن عرفة (قوله فيها) أي المسئلة (قوله ثلاثة) أي لزوم ثلاثة (قوله فقط) أي دون زيادة عليها (قوله من قول ذلك) أي لزوم ثلاثة فقط صلة يتخرج (قوله أرويا) أي لأن دراهم جمع كثرة ونعت بكثرة وأما بل وبقر فاسما جمع (قوله باطلاق) صلة المتعارف (قوله حلف) أي المقر (قوله عدما) بضم الحاء فسكنس أي العرف والسياق (قوله في المعونة) خبر مقدم (قوله أن قال) أي المقر (قوله ومات) أي المقر (قوله حكم) بضم فسكنس (قوله والاه) أي وإن كان بعض الأصناف أغلب

الحاجب
فكسر أي العرف والسياق (قوله في المعونة) خبر مقدم (قوله أن قال) أي المقر (قوله ومات) أي المقر (قوله حكم) بضم فسكنس (قوله والاه) أي وإن كان بعض الأصناف أغلب

الحاجب ان لم يكن متعارف فالشرعي ومقتضى ما تقدم ان الواجب ما قدر به المقر بمينه
 (و) لو قال له على درهم مغشوش أو ناقص (قبل) بضم فكسر منه (غشه ونقصه لن وصل) المقر
 قوله مغشوش أو ناقص بصيغة اقراره فلا يلزم درهم خالص من الغش ولا كامل الوزن وان لم
 يصله فلا يقبل ويؤاخذ بما اقرب خالصا كامل الوزن قاله ابن الموارنة في التوضيح ويجعل
 ان المعنى انه يجمع بين مغشوش وناقص في صيغة اقراره بان قال له على درهم مغشوش ناقص
 فيقبل ان وصلهما ابن عرفة لو اقربه مقيدا لزمه بقيد ما صدق عليه الشيخ عن ابن عبد الحكم
 لو اقرب درهم وزنه نصف درهم صدق مع عينه ان وصل كلامه المازري ان قيد اقراره بدنانير
 او دراهم بصيغة فلا يؤخذ بغيرها الا ان يقربها غنا ليسع ويخالفه المقر له فيرجع لاختلاف
 المتبايعين في الثمن وان اقربه في ذمته من قرض قبل ان يقيد به بما يقرضه الناس بينهم وان
 قيده بما الغالب ان لا يقرضه يخرج على نقل ابن مخنون فيمن اقرب قرض فلوس قيدها بانها
 الفلوس الكاسدة في قبول قوله قولان لا صحاحا ولو وصل اقراره بكونها وديعة ثم ذكر بعد ذلك
 انها زيوف او بهارج قبل قوله بخلاف تقييده بكونها غصبا ثم ذكر انها زيوف او بهارج فلا
 يقبل ابن مخنون لان المقر بالغصب ذكر ما يوجب تعلقها بذمته بخلاف الوديعة وان فسرهما
 بانها رصاص او نحوه فلا يقبل منه وحكي عن ابيه انه لا فرق بين وصفها بكونها زيوف او رصاصا
 الا ان يصفها بما لا يطلق عليها اسم دراهم كقوله هي رصاص محض لا فضة فيها فلا يقبل منه
 وتقييده بانها ناقصة عن وزن البلد او بهارج غير متصل باقراره لا يقبل الا ان يكون اقراره بها
 وديعة حسية ذكره ابن مخنون عن ابيه ولا بن عبد الحكم ان اقرب درهم وديعة ثم قال هي
 مغشوشة في قبول قوله قولان لابن القاسم (و) لو قال له على (درهم مع درهم أو) درهم
 (تحت) درهم (أو) درهم (فوقه) درهم (أو) درهم (عليه) درهم (أو) درهم (قبله) درهم (أو)
 درهم (بعده) درهم (أو) درهم (ودرههم أو) درهم (ثم درهم) لزمه (درهمان) في كل صورة في
 من الاستغناء لو قال له على مائة درهم مع درهم قضى له بما ولو قال له على درهم مع قفيز حنطة
 قضى له بالجميع ولو قال درهم على درهم أو تحت درهم أو فوق درهم قضى له بدرهمين ابن شاس
 لو قال درهم قبل درهم أو بعد درهم لزمه درهمان ولو قال درهم ودرهم أو درهم ثم درهم لزمه
 درهمان (وسقط) الدرهم أي لا يلزم المقر (في) قوله له على درهم (لا) أي ليس على درهم
 (بل) على له (ديناران) او بل دينار ووزنه الديناران أو الدينار فصل على سقط المقر به الاول
 ويجعل انه الاقرار الاول والمعنى ان من اقرب شي ثم قناه بلا واضربيل الى اعظم منه سقط
 الاقرار الاول وثبت الثاني من الاستغناء مخنون من قال لقائل على ألف لابل القان
 لزمه القان وان قال لابل خمسمائة قبل قوله ان كان نسقا واحدا وان كان بعد سكوت أو كلام
 فلا يصدق وكذا على درهم لابل نصفه وقال غيرنا ان قال له على مائة لابل مائتان لزمه
 ثلثمائة في القياس لكأنه عد ونستحسن ان عليه مائتين ابن عبد الحكم ان قال له على درهم
 بل درهمان لزمه درهمان ابن مخنون ان قال له على درهم لابل دينار فهي زيادة فوقه عليه دينار
 ويسقط الدرهم (و) لو قال له على (درهم درهم) ذكر الدرهم من تين باضافة الاول للثاني
 أو تو كيد به (أو) قال له على درهم (بدرهم) لزمه (درهم) واحد في كل من الصورتين لاحتمال

(قوله ان الواجب) الخ
 خبر مقتضى (قوله وان لم
 يصله) مفهوم ان وصل
 (قوله لو اقرب) أي الدينار
 او الدرهم (قوله لزمه)
 أي المقر (قوله ما صدق)
 أي المقر به عليه فاعل لزم
 (قوله صدق) بضم فكسر
 متصلا (قوله فيرجع)
 بضم فتخ (قوله وان اقرب
 به) أي الدينار او الدرهم
 (قوله قبل) بضم فكسر
 (قوله ان قيد) أي المقر به
 (قوله يخرج) بفتح
 (قوله بهارج) جمع بهارج في
 القاموس البهارج الباطل
 والردى (قوله قبل) بضم
 فكسر (قوله تعلقها) أي
 القاموس (قوله وان فسرهما)
 أي القاموس (قوله وحكي)
 أي ابن مخنون (قوله أليه)
 أي مخنون (قوله انه) أي
 الشان (قوله اسم دراهم)
 اضافته للبيان (قوله من
 الاستغناء) خبر مقسم (قوله
 قبل) بضم فكسر

(قوله الاولى) يضم الهمز الى درهم درهم (قوله والثانية) اي درهم بدرهم (قوله صنتها) كذهب (قوله وصفة) كعملى (قوله وسببا) كقرض (قوله فتلزمه) اي المقر (قوله ويحلف) اي المقر (قوله فان اختلفنا) اي الماتان (قوله نوعا) بان كانت احدهما ذمبا والاخرى فضة (قوله اوصفة) كمائة صحفية ومائة يندية (قوله وسببا) كمائة من بيع ومائة من قرض (قوله قوايه) اي ابن القاسم (قوله مائة) اي اللازم للمكتوب مائة (قوله فقبله) بكسر الموحدة (قوله وصوره) بفتحات مثقلا اي بين ابن عبد السلام كلام ابن ٤١٦ الحاجب (قوله بانه) اي المقر (قوله ولم يذكر) اي المقر (قوله سببا) اي المائة (قوله

ثم اشهد) اي المشهد الاول (قوله) اي المقر الاول (قوله وكذا) اي ابن عبد السلام في قبول كلام ابن الحاجب وتصويره (قوله وتبعوا) اي ابن الحاجب وابن عبد السلام وابن هرون (قوله ذلك) اي لزوم مائة فقط فيما ذكر (قوله وهو) اي لفظ ابن شاس (قوله وهم) بفتح الهاء اي غلط (قوله خلافا) خبر ان قوله ذلك اي لزوم مائة وهو لازم مائتين (قوله لا تلزمه) اي المقر (قوله اذكار) بفتح الهمز جمع ذكر (قوله لو اشهد) اي المقر (قوله له) اي المقر له (قوله صك) بفتح الصاد المهملة وشذ الكاف اي كتاب (قوله لزمه) اي المقر (قوله وهو) اي مافي النوادر (قوله محمد) اي ابن محنون (قوله قال) اي محمد (قوله ومثله) اي مافي النوادر (قوله قوله لو ادعى) اي المشهد

الاولى اضافة البيان أو التوكيد والثانية بآء العوض أو السببية (وحلف) المقر (ما أرادهما) أي الدرهمين معا باقراره لاحتمال الاول حذف العاطف والثانية بآء المصاحبة والمعية ق ابن شاس اذا قال على درهم درهم أو درهم بدرهم فلا يلزمه الادرهم واحد ولطالب ان يحلفه ما اراد درهمين وشبه في لزوم واحد والحلف فقال (كاشهاد) على نفسه (في ذكر) ضم فسكون أي وثيقة يتذكر منها ما فيها (بمائة) لزيد (و) اشهاد على نفسه في ذكر آخر (بمائة) لزيد أيضا والماتان مستويتان صنفان وصفة وسببا تلزمه مائة واحدة ويحلف على الاخرى ان ادعاها المقر له فان اختلفا نوعا أو صفة أو سببا تلزمه مائة معا ابن عرفة ابن الحاجب لو أشهد في ذكر بمائة وفي آخر بمائة فآخر قوله مائة فقبله ابن عبد السلام وصوره بانه أشهد في وثيقة بمائة لرجل ولم يذكر سببا ثم اشهد له في وثيقة أخرى بمائة من غير ذكر سبب وكذا ابن هرون وتبعوا في ذلك لفظ ابن شاس وهو وهم وغفلة لان المنصوص في عين المسئلة خلاف ذلك في النوادر عن كتاب ابن محنون من أشهد لرجل في موطن بمائة ثم اشهد له في موطن آخر بمائة فقال الطالب هـ ما ماتان وقال المقر هي مائة واحدة فقال أحبا بيا جعلا لا تلزمه الامانة بخلاف اذكارا الحقوق لو أشهد له في صك بمائة وفي صك آخر بمائة لزمه ماتان وهو لفظ محمد قال اذكار الحقوق أموال ومثله لابن رشد ابن القاسم في مسمع عيسى من كتاب الشهادات ان في رسم جل صبا لو اشهد لرجل على نفسه قوما ان عليه لفلان مائة دينار ثم اشهد المقر آخر ان له عليه مائة دينار ثم اشهد آخر ان له عليه مائة دينار لزمه ثلثمائة ان طلبها ولي الحق قال اصبيغ يعني اذا أشهدهم مقتربين وادعى انها مائة واحدة وارى ان كان له كتب في كل شهادة فهي أموال مختلفة وان كان كتابا واحدا فهو حق واحد وان كان بغير كتب فهي مائة واحدة ويحلف وكذا ان تقارب ما بين ذلك مثل ان يشهدنا قوما ويقوم الى موضع آخر فيشهد آخر ان ابن رشد قول ابن القاسم يلزمه ثلثمائة ان طلبها ولي الحق ياتي على القول بان الشهادة لا تلقى وانه ان شهد شاهد لرجل ان فلانا أقر له بمائة في يوم كذا وآخر انه أقر له في الغد بمائة وثالث انه أقر له بمائة فيحلف مع كل شاهد ويستحق الثلثائة واما على أنها تلقى فيأخذ في هذه المسئلة مائة واحدة لاجتماع الشهود عليها بتلقي الشهادة ويحلف الطالب ماله على شيء او ماله على الامانة واحدة أشهد له بها شاهد بعد شاهد بعد شاهد ولا يلزمه غيرها يأخذ في مسئلة الكتاب مائة واحدة ويحلف الطالب ماله عليه الامانة واحدة وأشهد بها شهودا بعد شهود فان نكل حلف الطالب انها ثلاثة حقوق وأخذ الثلثائة قوله لزمه ثلثمائة ان طلبها ولي

(قوله له) أي المشهد (قوله كتب) بفتح فسكون (قوله فهي) أي الاذكار (قوله وان كان) أي المكتوب (قوله فهو) الحق (قوله المكتوب) قوله وان كان (قوله الاشهاد) قوله فهي (قوله المكتوب) وانه لتأنيث خبره (قوله ويحلف) أي المقر (قوله وكذا) اي تعدد الاشهاد بلا كتب في ان اللازم مائة واحدة وحلف المقر (قوله لذلك) اي الاشهاد المتعدد (قوله اقر له) أي الرجل (قوله فيحلف) اي المقر له (قوله على انها) اي الشهادة (قوله ماله) اي الطالب

(قوله تفرقة صحيحة) خبر تفرقة (قوله انه) اي الاشهاد المتعدد (قوله فانه) اي الشان (قوله عليه) اي المطلوب (قوله وبينهما) اي الاشهادين (قوله وان كتب) بكسر الهمزة وسكون النون (قوله بما شهد) اي المقر على نفسه (قوله كل جماعة) مفعول
اشهد (قوله كتابا) مفعول كتب (قوله قلت) اي قال ابن عرفة (قوله ان يأمرهما) ٤١٧ اي الجماعةين (قوله هذه) اي امر

المشهد له الجماعةين يكتب
كل جماعة ما شهد له به
(قوله من ان الامر) بعد
فكسر الخ بيان ظاهر
(قوله تقدم أو تأخر) اي
الاكثر (قوله ثالثا) ان
كان الاكثرا ولا يشد الواو
أي وأولها لزمته الثلثا
مطلقا وثانيها لزمه الاكثر
مطلقا (قوله ولم يحكم) اي
الثاني (قوله مطلقا) اي
عن تقيد ما تقدمها (قوله
عزوه) اي الشيخ (قوله ولا
يؤخذ) اي الثاني (قوله
في غير كتاب الاقرار) صلة
تقبل (قوله اضطرب الخ)
مفعول قول المضاف لافعله
(قوله في هذا) اي تعدد
الاشهاد بجماعة لقلان (قوله
وآخر) بعد الهمز وكسر
الخاء المججمة (قوله قوله) اي
ما لا يرضى الله تعالى عنه
(قوله لان ذلك) اي قول
محمد اضطرب الخ عمله لا
يؤخذ (قوله وقد يؤخذ)
أي الثاني (قوله من قولها)
أي المدونة (قوله والا) اي
وان لم يحكم (قوله بغيرين)
أي لاجتماع الشاهدين
عليها (قوله فلم يجعل له قضا

الحق يريد بعديينه انها الائمة حقوق وأخذ الثلثا فان نكل حاف المطلوب انها حق واحد
وادی مائة وتفرقة اصبح في الحقين كونه في كتاب واحد في جميع الشهادات أو كتب في كل
شهادة كتاب تفرقة صحيحة اذلا اختلاف انه ان كان في كتاب واحد فانه حق واحد وكذا
لا اختلاف في انه ان اشهد قوما في كتاب ان عليه لقلان مائة ثم اشهد في كتاب آخر بجماعة ثانية
ثم اشهد في كتاب آخر بجماعة ثالثة فقام الطالب بالكتب الثلاثة فانه يقضى عليه بالثلثاثة
وان مسئلة الخلاف اذا اشهد شهودا بعد شهود بغير كتب وبينهم ما مد من الزمان وان كتب
صاحب الحق بما اشهد عليه كل جماعة كتابا على حدة لم يخرج بذلك عن اختلاف قلت وهذا
نص بخلاف نقل ابن شاس المتقدم عن المذهب فتحققه الثاني حاصل المسئلة ان صورها
ثلاث احدها ان يشهد المقر بجماعة بان لقلان على مائة ثم يشهد أخرى بمثل ذلك فلا تليزمه
الامائة ان حلف ولم يكتب الثانية ان يأمرهما المقر بكتابة ما اشهدهما به فيكتباه في
ذكرين والمذهب في هذا الزوم الماتين خلاف ظاهر المصنف الثالثة ان يأمرهما المقر
بالكتابة بان قال لكل جماعة اكتبوا لي ما سمعتم من فلان فلا تليزم المقر الامائة واحدة فان
أريد تصحيح كلام المصنف حصل على هذه لك في التوضيح قرر المسئلة على ظاهرها من ان
الامر بالكتابة المقر والله أعلم (و) لو اشهد على نفسه لقلان (جماعة) في زمن (و) اشهد له في
زمن آخر (بماتين) لزمه (الاكثر) فقط سواء تقدم أم أو تأخر وقال اصبح ان تقدم الاكثر
لزمه الجميع وان تقدم الاقل لزمه الاكثر فقط ابن الحاجب وجماعة قوماتين في وطنين ثالثا
ان كان الاكثر أولا لزمه ثلثاثة ابن عرفة قول محمد تليزمه الثلثاثة مطلقا والثالث لا يصح
ولم أعرف الثاني الا لابن الحاجب ولم يحكم ابن شاس في فائظ اختصاص المصنف على قول
لم يحكم ابن شاس فضلا عن غيره ونص ابن عرفة عقب نص ابن الحاجب قلت تقدم عزو الشيخ
لزوم الثلثاثة مطلقا لمحمد وعزوه الثالث لا يصح ولا أعرف ثبوت الثاني وهو لزوم أكثر
الاقرارين فقط في المذهب نصا الا لابن الحاجب ولم يحكم ابن شاس ولا يؤخذ من تقبل الشيخ
قول ابن محنون في غير كتاب الاقرار اضطرب قول مالك رضي الله تعالى عنه في هذا وآخر قوله
انه لا يلزمه الامائة لان ذلك انما هو راجع لاقراره بجماعة مرتين وقد يؤخذ من قولها من أقام
شاهدا بجماعة وشاهدا بجماعتين فان شامحلف مع شاهد المائة وقضى له بها ولا أخذ بخسين
بغيرين فلم يجعل له قضا الا في أكثر الاقرارين أو في أقلهما لا في مجموعهما هذا ظاهر
المدونة وقال الصقلي بعض شيوخنا هذا اذا كان في مجلس واحد ولو كان في مجلسين ولدى
الطالب المالين حلف مع كل شاهد واخذ مائة وخمسين (و) لو قال له على (جمل) بضم الجيم
وشد اللام أي أكثر (المائة أو قريبا) بضم القاف وسكون الراء (أو نحوها) لزمه (الثلاثين)
منها (أنا أكثر) منها (بالاجتهاد) من الجماعة ممنون وعيا لا أكثر لكن انما ذكره في الوصية

٥٣ من ث الا في أكثر الاقرارين الخ عمله يؤخذ من قولها الخ (قوله هذا) اي انه لاحق له في
مجموعهما (قوله اذا كان) اي الاقرار المتعدد (قوله حلف) اي الطالب (قوله وأخذ) اي الطالب (قوله لزمه) اي المقر (قوله
منها) اي المائة (قوله منهما) اي الثلاثين (قوله وعليه) اي لزوم أكثر من الثلاثين (قوله لزمه) اي لزوم أكثر من الثلاثين

(قوله وهو) أى الوصية وذكره لئلا يظن خبره (قوله يقتصر) بضم الياء وفتح الصاد المهملة (قوله يعطى) بضم الياء وفتح الطاء
أى المقر (قوله يصدق) بضم 418 الياء وفتح الدال (قوله فيه) أى ما أراد (قوله يفسر) أى المقر (قوله وحقق) أى المدعى

وهو موافق للأقرار هنا وفيه يقتصر على الثلثين في مضمون من أقر في مرضه ان لقان
عليه جل المائة أو قرب المائة أو نحو المائة أو مائة الاقليلا والاشياء فقال أكثر
أصحابنا يعطى من ثلث المائة الى أكثر بقدر ما يرى الحاكم ابن رشد بعد ذكر الخلاف هذا كله
فمن مات وتعدسوا له عن مراده واما الحاضر فيستل عن مراده ويصدق فيه بهينه ان
نازع فيه المقر به بأن ادعى أكثر مما فسره وحقق دعوا والافعل أحد قولين في إيجاب اليمين
عليه ٥١ (وهل يلزمه) أى المقر (في) قوله له على (عشرة في عشرة عشرون) وهذا أقرب
لعرف العامة الذين يريدون في معنى مع (أو يلزمه مائة) هذا قول مضمون في الجواب (قولان)
ابن عرفة المازري من قال له عندي دينار في دينار أو درهم في درهم فلا يلزمه عند مضمون سوى
واحد ولو قال عشرة دراهم في عشرة دراهم لزمه مائة درهم وقال ابن عبد الحكم يلزمه العدد
الاول ويستقط ما بعده ان حلف انه لم يرد به التضييع وضرب الحساب بناء على حمل اللفظ على
المعنى اللغوي أو والعرفي ابن عرفة قول غير واحد من شيوخنا ان عرف المقر الحساب لزمه
قول مضمون انشا صواب ان كان المقر له كذلك والا فلا وأول نقلي ابن الحاجب وعشرة في
عشرة قبل عشرون وقيل مائة وقوله ابن عبد السلام وابن هرون لم أعرفه ولا ابن شاس
الأن يؤخذ من نقل الشيخ في ترجمة من قال غصبتك ثوبا في ثوب مائة عن ابن عبد الحكم في
قوله ثوب في عشرة ثواب قبل لا يلزمه الا ثوب واحد وقيل أحد عشر ثوبا قلت في تحريف
العطف الشيخ عن مضمون لو قال له عشرة دراهم في عشرة دراهم فلا يلزمه الا عشرة دراهم لان
لقوله يخرج بقوله اعطانيها فيها والجنس مختلف وعبارة ابن شاس ولو قال عشرة في عشرة
سئل المقر فان قال اقرضني عشرة في عشرة أو في عشرين أو باعني عشرة بعشرة أو بعشرين
لزمه عشرة بهينه على ما زعم وفي قول مضمون يؤخذ بمائة درهم من قبل الحساب ابن
عبد السلام ان كان المقر من أهل العلم بتصرف العدد فينبغي ان يلزمه ما يخرج به الضرب
ولا يقبل منه غيره اذا كان كلامه مع مثله وفي الزامه ذلك اذا تكلم مع عامي نظروا (و) لو قال
عندي لقان (ثوب في صندوق أو زيت في جرة) لزمه الثوب والزيت (في لزوم ظرفه) وهو
الصندوق والجرة هذا قول مضمون وابنه وجاءه فعين قال غصبت من فلان ثوبا في منديل
وعلم لزومه قاله ابن عبد الحكم (قولان) في كل من القرعين في ابن شاس ان قال له عندي
زيت في جرة كان مقررا بالزيت والظرف ولو قال ثوب في صندوق أو في منديل فقال ابن
عبد الحكم يكون مقررا بالثوب بدون الوعاء وقال مضمون يلزمه الوعاء أيضا ولو قال له عندي
عسل في زق كان مقررا بالعسل والزق اذا لا يستغني عنه ابن عرفة المازري ان أقر بذى وعلم
يستغني عنه وينتقل بانتقاله كقوله غصبت ثوبا في عية أو ثوبا في منديل أو قمحا في شكارفة في
تقرر الاقرار بالوعاء قول مضمون وغيره قلت لم يحك في المعونة عن المذهب غيره وفي النوادر
عز والثاني لابن عبد الحكم قال في كتاب ابن مضمون لو قال غصبتك ثوبا في ثوب فذكر
الجنس صدق الغاصب فيه ولو قال ثوبا في عشرة ثواب أو في مائة ثوب فبخل ذلك لانه معروف

(قوله بمعنى مع) أو السببية
(قوله سوى واحد) أى
يجعل في سببية (قوله
وضرب الحساب) تضييع
للتضييع (قوله قول
مضمون) أى مائة (قوله
صواب) خبر قول (قوله
كذلك) أى المقر في معرفة
الحساب (قوله والا) أى
وان لم يعرف المقر والمقر
الحساب (قوله نقلي) بفتح
اللام معنى نقل بلان
لاضافته (قوله وقوله)
عطف على أول (قوله لم
أعرفه) خبر أول نقلي
(قوله يؤخذ) أى أول نقلي
ابن الحاجب لزوم عشرين
في عشرة في عشرة (قوله في
قوله) أى المقر (قوله
شخصا) أى تأويلا (قوله
اعطانيها) أى الدراهم
العشرة (قوله فيها) أى
الدنانير العشرة (قوله والجنس
للدراهم والدنانير الخ) حال
(قوله قبل) بكسر ففتح
(قوله هذا) أى لزوم الظرف
(قوله وعدم لزومه) أى
الظرف (قوله القرعين)
أى فرع الثوب وفرع
الزيت (قوله عية) بفتح
العين المهملة أى عيرة
(قوله شكارفة) بكسر الشين

المهمة أى غرامة (قوله غيره) أى قول مضمون (قوله الثاني) أى عدم تقرر الاقرار بالظرف
(قوله فيه) أى الجنس (قوله لانه) أى الشأن

(قوله ان الشياخ الخ) نائب فاعل معروف (قوله وهو) أي نفي الخلاف في الجرة ٤١٩ (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط (قوله

لذكر الشيخ فيه)
أي الاقرار بالجرة (قوله
قولي) بفتح اللام منسني
قول بلانون لاضافته مفعول
ذكر مضافا لفاعل له وهم
(قوله على انه) أي المقر
(قوله من أرض) بيان ما
(قوله من الأرض) بيان
أصوله (قوله قولي) بفتح
اللام (قوله وقوله) أي
مضمون (قوله فهو) أي
الحكم (قوله ثم ذكر) أي
ابن مضمون (قوله عنه) أي
مضمون (قوله قضى) بضم
فكسر (قوله انه) أي له على
كذا ان حلف (قوله فيها)
أي الدعوى (قوله لزمه)
أي المقر به المقر (قوله ذلك)
أي اللزوم (قوله فلا شيء له)
أي الخالف (قوله ولو قال له
الطالب لا يحلف) أي بعد
قوله له احلف وأنت بريء
مثلا (قوله لم يكن له) أي
الطالب (قوله ذلك) أي
منع المطالب من اليمين
قوله وقيدته (بفتح ثاء مثقلا
أي قول مالك رضي الله تعالى
عنه لا يلزمه (قوله قال) أي
ابن القاسم (قوله على) بفتح
اللام (قوله حسنة) بفتح
مثقلا (قوله انه) أي
المطالب (قوله اذا قاله)
أي ان شهد به على فلان
(قوله كان) أي القائل ان
شهد فلان على به (قوله يحكم) بضم
الياء وفتح الكاف

من كلام الناس ان الشياخ تكون في نوب وعاملها ولاية لنوب في ثياب وعامله وفي قوله نوب
في عشرة آثواب قولان أحدهما لا يلزمه الاتوب وقيل يلزمه أحدهما عشر وقول ابن الحاجب
ونوب في صندوق أو في مسند بل في لزوم طرفه قولان بخلاف زيت في جرة ظاهرة نفي الخلاف في
الجرة وهو وهم تباع فيه ظاهر لفظ ابن شامس لذكر الشيخ فيه قولي مضمون وابن عبد الحكم
نصا (لا) يلزمه الاصطبل في قوله لفلان عندي (دابة في اصطبل) غ اشار به لقول القراني
واقفونا على انه اذا قال له عندي دابة في اصطبل أو فخله في بستان فان الظرف لا يلزمه ابن
عرفة الشيخ عن ابن عبد الحكم لفظ الكرم يشمل أرضه والبستان يشمل شجره وأرضه ولفظ
الخلل يشمل موضع أصلها وطريقها وما بين الخلل من أرض الا ان تغل الخلل وتكثر الأرض
فيشمل أصلها دون الأرض بينهما ولو أقر عشرة أصول من هذا الكرم كانت بأصولها ابن
مضمون لو قال شجر هذا البستان لفلان فله بأصوله من الأرض في أحد قولي مضمون وقوله
الآخر له الشجر دون الأرض ولابن مضمون من قال هذه الامة لفلان وولدها لي كلاما نسقا
فهو كما قال ثم ذكر عنه لو قال هذه الامة لفلان ولم يذكر الولد فله ما له من هو في يده ولو شهدت
اليمنه ان هذه الامة لفلان ولم يذكر الولد قضى به ما يولد لفلان لليمنه بخلاف الاقرار
(و) لو علق اقراره على شرط كقوله على (ألف ان استحل) ما فقال استحلها (أو) قاله على
ألف (ان أعاري) نوبه مثلا فاعاره (لم يلزم) ألف المقر لانه يقول ظننت انه لا يستحلها أو لا يبرئ
وشبهه في عدم اللزوم فقال (ك) قوله له على ألف (ان حلف) خالف فلا يلزمه اذا كان ذلك في
غير الدعوى (عليه بذلك بان كان ابتداء لانه يقول ظننت انه لا يحلف باطلا ومفهوم في غير
الدعوى ان كان فيها وحلف لزمه وانظر هل ذلك بمجرد الدعوى عليه عند الحكم وان لم
وجه الحكم الميمين عليه أو بعد توجيهها عليه لا قبله ابن عرفة الشيخ عن كتاب ابن مضمون من
قال لفلان على ما تدرهم ان حلف أو اذا حلف أو متى حلف أو حين أو مع يمينه أو في يمينه أو
بعد يمينه خالف فلان على ذلك ونكل المقر فلا شيء له في اجاعنا ومن أنكروا ما ادعى عليه به فقال
له الم ادعى اخلف وأنت بريء أو متى حلفت أو أنت بريء مع يمينك أو في يمينك خلف بريء ولو قال
له الطالب لا تحلف لم يكن له ذلك وكذا ان قال للمطالب للمدعي احلف وأنا أعزم لك الحلف لزمه
ولارجوع له عن قوله وقاله ابن عبد الحكم قائلا ان حلف مطلقا أو بطلاق أو عتق أو صدقة
أو ان استحل ذلك أو ان كان يعلم ذلك أو ان أعاري داره أو دأبته فاعاره ذلك (أو) قاله على ألف
ان (شهد) له (فلان) فشهد له فلا يلزمه قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه وقيدته ابن
القاسم رحمه الله تعالى بما اذا شهد (غير العدل) قال وأما العدل فمقبول شهادته عليه ابن عرفة
الشيخ ابن عبد الحكم أو ان شهد به على فلان فشهد به عليه فلا يلزمه ولو قال ان يسكنكم به على
فلان فقبحا كاليه في حكم به عليه لزمه الخط مفهوما غير العدل انه اذا كان عدلا لزمه ما شهد به
عليه بغير دشمن بانه والذي حصله ابن رشد انه اذا قاله على وجه التبيكيت لصاحبه وتزبه
الشاهد من الكذب فلا اختلاف انه يلزمه ما شهد به عليه معاذ لم يقله على وجه التبيكيت نفى
ثلاثة احوال احدها انه لا يلزمه ما شهد به عليه كان يهتق ما نازعه فيه خصمه ولا يهتق الا ان
يحكم عليه بشهادته مع شاهد آخر أو يمين المدعي وهو قول ابن القاسم وابن الحاجب وشون
شهد فلان على به (قوله يحكم) بضم

(قوله فهو) أى القائل

(قوله من قول) بالتنوين

بيان ما (قوله وأفضل)

بالتنوين (قوله محمول)

تخبر هو (قوله وفيما نازعه)

عطف على فيما نازعه

(قوله من حدود أرض)

الخ) بيان ما (قوله فى أن)

أى القائل أن شهد فلان

الخ (قوله ألا يختلف)

بضم الياء وفتح اللام والاولى

أبدال لأبم (قوله منه ما)

أى المتحكما من (قوله

واختلف) بضم التاء (قوله

فعل) بضم العين (قوله منه

أى تحصيل ابن رشد (قوله

أنه) أى الشأن (قوله تقبل

شهادته عليه) أى ولا بد

للحكم عليه من شهادة

عبد آخر أو يمين (قوله

أولا) بشد الواو (قوله المقر

تفسيره على حلف المستر

فيه (قوله أرفعهما) أى

أغلاهما (قوله وحلقه)

أى المقر (قوله عليه) أى

شكه (قوله فكيف) أى فلا

(قوله يقال له) أى المقر

(قوله أعطيه) أى المقر

(قوله ولا) بشد الواو

(قوله وقال) أى أشهب

(قوله لا بعينه) عطف على

بغية (قوله ك) بضم الكاف

وشد الراء فى القاموس

والكر بالضم مكال للعراق

وسنة أو قارحاً وأرو

ستون قعيراً أو أربعون إردما

واصبغ وعيسى بن دينار والثاني أنه يلزم ما شهد به عليه كأن يحقق ما نازعه فيه خصمه
أولاً ويؤخذ منه دون بين المدعى وهو قول مطرف والثالث أنه يلزمه إذا كان يحقق معرفة ذلك
وهو قول ابن دينار وابن كثة واختياره محزون وسواء كان الشاهد فى هذا كالمعد لا
أو صجوطاً أو نصرانياً وقد قيل لا يلزم القضاء بشهادة النصراني بخلاف المسخوط وإذا لم
يتبين من صورة تراجعهما التبيكيت من غيره فهو فيما نازعه فيمن قول طاه أو فعل فعله محمول
على التبيكيت حتى يتبين منه الرضا والالتزام المحكم به على نفسه على كل حال وفيما نازعه من
حدود أرض أو دين على آية وما أشبه ذلك محمول على غير التبيكيت حتى يتبين منه التبيكيت
ولا اختلاف فى أن له أن يرجع عن الرضا بقوله في جميع ذلك قبل شهادته وذلك بخلاف الرضا
بالتحكيم إذ لا يختلف فى أنه ليس لواحد منهما أن يتزع بعد الحكم واختلاف هل له الرجوع قبل
الحكم اه فعلم منه أن الشاهد إذا كان عدلاً فلا يلزم ما يشهد به بمجرد شهادته على الراجح
الذى هو قول ابن القاسم وإنما اقتصر المصنف على غير العدل لأن شهادته لا تؤثر أصلاً ولا وحدها
ولامع آخر أربعين وأول كلام التوضيح بوجه أنه يلزم ما يشهد به العدل بمجرد شهادته حيث قاله
وأما العدل فيقبل عليه اه ويمكن أن مراده تقبل شهادته عليه وقريب من هذا قول
النوادر ابن القاسم أن كان الشاهد عدلاً قبل عليه البناء أشار الحط المعناقشة فى اشتراط
أنى العدالة بان شهادة العدل من باب الثبوت بالينة لا من باب الثبوت بالاقرار على مذهب ابن
القاسم (و) لو قال فلان عندى (هذه الناقة أو هذه الناقة لزمته) أى المقر (الناقة) التى أقر
بها أولاً (وحلف) المقر (عليها) أى الناقة انما ليست المقر له وظاهره سواء ادعى المقر له أرفعهما
أو كلاهما بقرى المقر على اقرار أو يرجع عنه وحلقه واضح إذا زال شكهما وما على بقائه عليه
فكذلك يحلف أن الناقة ليست للمقر له ولذا قال فى توضيحه فيما قاله ونظر لا يخفى ولو قدم الناقة
بان قال له هذه الناقة أو هذه الناقة لزمته الناقة بلا يمين ابن عرفى فى الاقرار بأحد أمرين
اضطراب الشيخ عن محزون من قال لرجل هذه الناقة أو هذه الناقة لزمته الناقة وحلف
ما الناقة له محمد يقال له أعطه أيهما شئت بلا يمين الآن يدعى الطالب أرفعهما أو كليهما
فيحلف المقر ولا يلزمه إلا ما أقر به أولاً وقاله أشهب وقال أيضاً أن أقام المقر على شكه أخذ
المقر له ما شاء منهما دون يمين فإن رجع المقر فقال ما له شئ منهن ما وادعاهما الطالب قضى له بقيمة
أدناهما وقال أشهب بأدناهما ابن عبد الحكم القول قول المقر مع عينه فإن قال ما له شئ منهن ما
وادعاهما الطالب قضى له بقيمة أدناهما لا بعينه. ولمحزون من قال له على ألف درهم بيض
أو سود لزمته البيض وحلف فى السود ابن عبد الحكم وقيل يلزمه الأقل ويحلف على الأكثر
وكذا له على ألف درهم أو خمسمائة فإن نكل حلف الطالب وأخذ الألف فإن نكل فليس له
الا الخمسمائة وكذا ألف درهم أو نصفها محزون أن قال له على كرحطة أو شعير لزمته الحنطة
وحلف فى الشعير وأن قال له على ألف درهم ودينار أو كرحطة لزمه الألف فى إجماعهم محزون
ويلزمه الدينار ويحلف فى السكر فإن نكل حلف الآخر وأخذ الكرم مع الألف والدينار
وإن نكل الطالب سقط السكر وأخذ الألف والدينار (و) لو قال هذا الثوب أو العبد مثلاً
(غصبته من فلان) كزيد ثم قال (لا) أى لم أغصبه من زيد (بل) غصبته (من) شخص (آخر)

(قوله أولا) بشد الواو (قوله ويقيم) يضم الياء وفتح الياء أي المقر (قوله في أخراجه) أي المقر به (قوله عنه) أي المقر له الاول (قوله من مذهب ابن القاسم) بيان المعروف (قوله عليهما) أي المقر له أولا والمقر له ثانيا (قوله ان أعاده) أي المقر به (قوله فكما تقدم) أي المقر به للاول والثاني قيمته (قوله وأخذه) أي المقر به (قوله ثم قال) أي المقر (قوله انه) أي الشأن (قوله بعد قيمته) أي الاول (قوله بقيته) أي العبد (قوله فهو) أي العبد (قوله وغرم) أي المقر ٤٢١ (قوله وبالاجماع) صلة رد (قوله

العبد لزيد الخ) مقول
اشبه (قوله ويحلف) أي
زيد (قوله لمن) أي المقر
الذي (قوله شك) أي المقر
(قوله فيه) أي عمرو وخالد
(قوله ويحجب) أي عن
اشبه (قوله الاولين) أي
زيد وعمرو (قوله لكونه)
أي الشك (قوله الاول)
أي زيد (قوله والاخير) أي
خالد (قوله فله) أي المقر به
(قوله للاخير اتفاقا) أي
إذا ضرب عن الشك الجزم
(قوله واتفاقا في قوله) أي
المقر (قوله على انه) أي المقر
به صلة اتفاقا (قوله بينهما)
أي زيد وعمرو (قوله أولا)
بشد الواو (قوله قيمته) أي
المقر به (قوله اجمع) فوكيد
لها قيمته (قوله ونصف)
أي المقر به (قوله نصف
قيمتها) أي المقر به (قوله منها)
أي زيد وعمرو (قوله اختص)
أي الآخر (قوله به) أي المقر
به (قوله وغرم) أي المقر
(قوله لانه) أي المقر
(قوله عليه) أي النا كل
(قوله) أي النا كل (قوله

معين كعمرو (فهو) أي المقر به (الاول) لشخص (الاول) منهما لا قرار له به أولا ويقيم في أخراجه
عنه ثانيا (وقضى) بضم فكسر (الشخص) المقر له (الثاني بقيته) أي المقر به ان كان مقوما
وبغله ان كان مثليا على المعروف من مذهب ابن القاسم ولا عين عليهما وقال عيسى ان ادعاه
المقر له الثاني فله تحليف الاول فان حلف فكما تقدم وان نكل حلف الثاني وأخذه ولا شيء على
المقر ابن رشد هذا تفسير لقول ابن القاسم ابن شاس ان أقرانه غصب هذا العبد من فلان ثم
قال لا بل من فلان ففي كتاب ابن سحنون انه يقضى بالعبد الاول بعد قيمته ويقضى للاخر بقيته
يوم غصبه في اجماعهم ابن عرفة لو قال غصبت العبد من زيد بل من عمرو فهو الاول وغرم للثاني
قيمتها وبالاجماع رد سحنون قول أشهب من قال غصبته من زيد وعمرو بل من خالد العبد زيد
ويحلفان شك فيه ويحجب بجواز كون العطف للاضراب عن كون الشك بين الاولين لكونه
بين الاول والاخير لا للاضراب عن الشك الى الجزم فانه للاخير واتفاقا في قوله غصبته من زيد
وعمر وبل من زيد على انه بينهما نصفيين باقراره أولا والاضراب أوجب لزيد قيمته اجمع لضرر
الشركة أو نصفه ونصف قيمته بعد حلف كل منهما لصاحبه ان لاحق له فيه ونكولهما
كحلفهما فان نكل مستحق النصف وحلف الآخر اختص به وغرم لنا كل نصف قيمته لانه
عليه النصف الذي أقر به أولا بالاضراب عنه لكونه لغيره ولو نكل مستحق جميعه كان له
نصفه ونصف قيمته على المقر (ولو قال (ك) هندی (أحمد ثوبين) معينين أو إحدى هاتين
الامتين أو الساتين (عين) بفتحات مثقلا المقر أحدهما للمقر له لاحتمال لفظه الابهام والشك
وله دعوى زوال الشك فان عين احسنهما أخذه المقر به بلا عين وكذا ان عين ادناهما وصدقه
المقر له وان خالفه حلف المقر وصدقه وان نكل حلف المقر وأخذ الاعلى (والا) أي وان لم
يعين المقر وبقى على شك (فان عين المقر له أجودهما حلف) عند ابن القاسم وان عين الادنى
أخذ دون عين (وان قال) المقر له (لا أدري) عين ثوبين منهما (حلفا) أي المقر والمقر له (على
نفي العلم) منهما بعين المقر به (واشتركا) أي المقر والمقر له في الثوبين بالنصف ونكولهما
أو نكول أحدهما كحلفهما ابن عرفة ومن قال في ثوبين يسده أحدهما لفلان فان عين له
أجودهما أخذ وان عين أدناهما فصدقه فكذلك دون عين وان كذبه أحلفه وان شك
وادعى المقر له أدناهما أخذ دون عين وان ادعى أجودهما نفي أخذ بهمين أو دونهما نفي لا ابن
رشد عن ابن القاسم ومحمد وان شكاني فباعه عيسى يحلفان فان حلفا أو نكلا أو حلف
أحدهما كانا شر يكتن والاستثناء هنا أي في صيغ الاقرار (ك) الاستثناء في صيغ (غيره)
أي الاقرار كالطلاق والعق في كونه بأحدى أدوات مخصوصة وشرط اتصاله والتطوق به

اولا) بشد الواو (قوله بالاضراب عنه) صلة اتلف (قوله لكونه) أي النصف صلة الاضراب (قوله لغيره) أي النا كل (قوله
نصفه) أي المقر به (قوله وله) أي المقر (قوله بين المقر به) صلة العلم (قوله معاه) أي ابن القاسم من اضافة المصدر لقوله (قوله
كالطلاق والعق) تمثيل لغيره (قوله في كونه) أي الاستثناء صلة كاف التشبيه (قوله وشرط اتصاله) أي الاستثناء المستثنى
منه عطف على كون (قوله به) أي الاستثناء

خلاف أحد) أى الامام
ابن حنبل رضى الله تعالى
عنه (قوله وفى المستغرق)
يكسر الراء أى المستغرق
منه (قوله منه) أى استثناء
المستغرق (قوله قوانين)
مفعول بكى (قوله انه) أى
الاستثناء (قوله يتبعه) أى
فلا يلزمه شئ (قوله منه)
أى الاستثناء (قوله عطفاً)
أى طوقاً (قوله وجوز)
يقصص مثلاً (قوله واحدة
وواحدة الا واحدة) أى
قيلزمه واحدة (قوله فيه)
أى جوازاً واحدة وواحدة
الواحدة (قوله منه) أى
واحدة وواحدة الا واحدة
(قوله السؤال) أى الاشكال
والبحث (قوله يجوز
البعض) من اضافة المصدر
لفعله وتكمل عمله برفع

وأن سر او قصده وعدم استغراقه ابن شاس اذا استثنى من الاقرازا لا يستغرق صح كقوله
له على عشرة الاتسعة فيلزمه واحد خلافا للعبد الملك وعلى المشهور لو قال على عشرة الاتسعة
الاتمانية لزمه تسعة لان الاستثناء من النفي اثبات كما انه من الاثبات نفي وكذلك لو قال على
عشرة الاتسعة الاتمانية الاسبعة الالسة الالخمسة الاربعة الالثلاثة الالثنين الالواحدة
لزمه خمسة ابن عرفة الاستثناء في الاقرازا على قواعدهم وتقدم منه في الطلاق ولا يجوز تخصيصه
جوازا استثناء الاقل في غير العدد اتفاقا وفي كونه فيه كغيره وقصر جوازه على استثناء
الكسر أو شبهه ككون المستثنى قبل المستثنى منه بمرتين قولوا الاكثر والاقول مع أحد قول
ابن الطيب وفي جواز استثناء الاكثر قولوا الاكثر والاقول مع ابن الماجشون واحد المازري
اعتذر بعض الاشياخ عن ابن الماجشون بأنه لم يخالف في حكمه وانما خالف في استعمال
العرف اياه وأنه قال في قوله على مائة درهم الاتسعين انما يلزمه عشرة قلت وحكي في
المحصول والمنصني الاجماع على لزوم واحد فقط في على عشرة الاتسعة ورد ابن التلمساني
بان خلاف أحمد يمنع تقرر الاجماع ثم قال ابن عرفة وفي المستغرق طريقان الاكثر على
نقل الاتفاق على منعه القرافي حكى ابن ملطحة في مختصره المعروف بالمدخل فيمن قال لاهرأته
أنت طالق ثلاثا الاثلاثا قولين احدهما انه يتبعه والآخر لا يتبعه وتلزمه الثلاث القرافي
ونص العلماء على منعه في المذكور بعينه عطفاً كقوله قام زيد وهر وولد الامراء وجر
اصحاباً أنت طالق واحدة واحدة واحدة وما علمت فيه خلافا قلت منعه ابن الماجشون
ولكن يتقرر السؤال بجوازه البعض فضلا عن الاكثر لاتفاقهم على منعه في المعطوف
قالوا عللوا جوازه في الطلاق بان الثلاث عبارتين الثلاث وواحدة واحدة وواحدة فكل
صح في الثلاث صح في المعطوفات وبأن خصوص الواحدة ليست مقصودا عند العقلاء
بخلاف زيد وعمرو ويلزم على هذا انه ان قال له على درهم ودرهم ودرهم الادريهما انه لا يلزمه

فاعله أى بسبب تجويز إليه ض استثناء المعطوف (قوله فضلا) أى وفضل تجويزه من البعض فى الاشكال الا
فضلا (قوله عن الاكثر) أى عن تجويزه من الاكثر (قوله لاتفاقهم على منعه) أى الاستثناء الخ علة يتقرر السؤال
بجوازه (قوله جوازه) أى الاستثناء فى المعطوف (قوله بان الثلاث الخ) صلة علوا (قوله الثلاث) بيان لاحدى العبارتين
(قوله وواحدة وواحدة) بيان للعبارة الثانية (قوله صح) أى الاستثناء (قوله فى الثلاث) أى منها (قوله صح) أى
الاستثناء (قوله فى المعطوفات) أى منها (قوله وبان خصوص الخ) عطف على بان الثلاث الخ (قوله على هذا) أى التعليل بان
خصوص الواحدة ليس مقصودا عند العقلاء (قوله انه) أى المقر (قوله ان قال) أى المقر (قوله انه) أى المقر (قوله لا يلزمه)
أى المقر

(قوله لان الدنانير والدراهم الخ) علامه لازمه الشرطية (قوله فيه) اى درهم ودرهم ودرهم الادرهما (قوله فصور) خبر قوله (قوله فى قول الرجل الخ) خبر مسلكان (قوله قال بعض العلماء الخ) بيان المسالك الاول (قوله لا يلزمه) اى المقر (قوله لانه) اى درهم ودرهم ودرهم الادرهما (قوله ولان التحويلين الخ) عطف على لانه فى قوله الخ (قوله وقال بعضهم الخ) بيان المسلك الثانى (قوله هو) اى درهم ودرهم ودرهم الادرهما (قوله كاستثناء كل) اى كل درهم (قوله من كل) اى كل درهم (قوله فيبطل) اى الاستثناء (قوله وفى النواذر) خبر مقدم (قوله ابن مفضلون) اى قال (قوله على صحته) ٤٢٣ اى الاستثناء (قوله وكونه) اى الاستثناء (قوله لو قال)

الادريهم لان الدنانير والدرهم لاتعين ولم ارأهم فيه نقلا قلت قوله لم ارأهم فيه نقلا
قصودنا نقل المازري في كتاب الاقرا ما نصه في قول الرجل له عندى درهم ودرهم ودرهم
الادريهما مسلكان قال بعض العلماء لا يلزمه سوى درهمين لانه في قوة له عندى ثلاثة
درهم الادريهما ولا فرق عند العرب بين قوله ثلاثة درهم وعبارة الثلاث ولان التحويز
جعلوا جاني الزيدون بدلان جاني زيد وزيدون وقال بعضهم هو كاستثناء كل من كل فيبطل
وفي النوادر ابن مضمون من أقر بالف درهم الاماتى درهم وعشرة دنانير الاقرا طاقان
الماتى درهم والعشرة دنانير الاقرا طاقا كلاهما استثناء من الالف درهم في قول مضمون وأهل
العراق ثم قال ابن عرفة قالوا على محتمه من العدد وصحة استثناء الاكثر وكونه من النفي اثباتا
لو قال له على عشرة الانسعة الانمانية ثم كذا الى واحد لزمه خمسة قلت ضابطه ان تطرح
مجموع كل استثناء هو وتروى في مسئلتنا خمسة وعشرون مجموع تسعة وسبعة وخمسة
وثلاثة واحد فذلك خمسة وعشرون من مجموع كل استثناء هو شفع وهو في مسئلتنا عمانية
وسنة وأربعة واثنان فذلك عشرون الى المستثنى منه أولا وهو عشرة جميع ذلك ثلاثون اطرح
منها المجموع الاول خمسة وعشرين فالباقي خمسة وهو الجواب المقرب فلو قال له عندى
عشرة الاسبعة الان خمسة الواحدة فالاستثناءات الاربعة سبعة وواحد فذلك عمانية تطرحها
من الاستثناء الشفع وذلك خمسة فقط مع المستثنى منه أولا وذلك خمسة عشر فالباقي سبعة وهو
الجواب تت فقط الآخر مما يليه ثم باقيه مما يليه وكذلك حتى الاول فما حصل فهو
الباقي فقط الواحد من الاثنين يبقى واحد فقط من الثلاثة يبقى اثنان فقط من اربعة يبقى
اثنان ايضا فقط من خمسة تبقى ثلاثة فقط من ستة تبقى ثلاثة ايضا فقط من سبعة
تبقى اربعة فقط من ثمانية تبقى اربعة ايضا فقط من تسعة تبقى خمسة فقط من عشرة تبقى
خمس ايضا وهو المقرب (وصح) الامتناء مما يدل عليه عرفا ولو خالف اللغة بعدم ادائه
لغة كقوله (ه) أى زيد مثله هذه (الدار) التي في حوزى (والبيت) القلاني منها (الى) ابن
عرفة الشيخ عن كتاب ابن مضمون من أقر بذار في يده انهم القلان الا يتامعوا ما فانه في قبل
استثناءه وكذا الانسعة اعشارها ومن قال هذه الدار القلان ونصفها الى صدق قاله ان شئ
ومضمون وابن المواز ابن عبد الحكم لو قال غصبت جميع هذه الدار وبيتها الى فلا يقبل وقد اقر
بغصبه جميعها كانه قال غصبت بيتها هو ولو قال هذه الدار القلان وبيت منها صدق مع

منها) أى الثلاثين (قوله وهو) أى الخمسة وذ كرهلند كيرخبره (قوله فلو قال) أى المقر (قوله) أى فلان المقر له (قوله فيها) أى
المسئلة (قوله فذلك) أى مجموع السبعة والواحد (قوله تطرحها) أى الثمانية (قوله أولا) بشد الواو (قوله وذلك) أى مجموع
الخمس والمستثنى منه أولا (قوله فالباقى) أى من الخمسة عشر (قوله وهو) أى السبعة وذ كرهلند كيرخبره (قوله بعدم ادائه)
صلة خالف (قوله فيده) أى حوزة نعمت دار (قوله انما) أى الدار صلة أقرب مجذف الباء (قوله قبل) بضم فكسر (قوله صدق)
بضم فكسر مثقلا

(قوله قيمته) أي المستثنى
(قوله وفهم) بضم فكسر
(قوله منه) أي سقطت قيمته
(قوله والأي) أي وإن كانت
قيمه قدر الألف أو أكثر منه
(قوله الثاني) أي الثوب
(قوله الأول) أي العبد
(قوله وعلى صيته) أي
الاستثناء (قوله قيمته) أي
القمح (قوله منها) أي الثوب
(قوله يصقهما) أي العبد
والثوب (قوله قيمته) أي
الموصوف من المائة دينار
(قوله لغو) مقعول اختار
(قوله وعده) أي المقر عطف
على لغو ويجعل أنه ماض
عطف على اختار (قوله
الرشد) تفسيره أن عمل أبرأ
المسترفيه (قوله طرف)
يفتح الراء (قوله وهذا) أي
المدعي به بعد الإبراء (قوله
يأتي) أي المدعي (قوله في
النوادر) خبر مقدم (قوله
قبل) بكسر ففتح (قوله
فهو) أي أقراره (قوله
جائز) أي نافذ (قوله عليه)
أي المقرر (قوله في إجماعنا)
تنازع فيه بيننا وبينه (قوله
قبله) بكسر ففتح (قوله
يستأنف) بضم الياء وفتح
النون (قوله وهو) أي فلان
(قوله في قوله) أي المقرر
(قوله هو) أي فلان (قوله
قبله) بكسر ففتح (قوله ثم
قال) أي المقر

عنه ابن عبد الحكم عن أشهب قوله غصبت هذه الدار لقلان وبنائها لي أو بيت منها لي أو قال
في الجنية بطائنتي إذا نسق الكلام مثل قوله هذا الخاتم لقلان وقوله (و) صح الاستثناء
(بغير الجنس) المستثنى منه (كقوله لقلان على) (الف الاعبيدا) على الأصح وعبر عنه
ابن راشد بالمشهور فيوصف ويقوم وتطرح قيمته من الألف ولذا قال (وسقطت قيمته) أي
العبد من الألف وفهم منه أن قيمته أقل من الألف والآن كان استثناء مستغفرا لا يتأتى
اسقاطه وكذا له عندي عبد الأتوب باق طرح قيمة الثاني من قيمة الأول ابن عرفة
والاستثناء من غير الجنس المازري مذهبا صحت ابن مضمون لو قال له على مائة دينار الاعمرة
بناير متفق على جواز فبسط المستثنى من المستثنى منه بصرفهما وعلى صيته في القمح من
الثوب تسقط قيمته منها وكذا في مائة دينار الاعمدة أو ثوبا يصقهما المقر وتطرح قيمته وكذا
في له عندي عبد الأتوب باق طرح قيمة الثاني من الأول واختار بعض حذاق الأشياخ لغو
استثناءه من غير الجنس وعده نادما (وان أبرأ) الرشيد غير المحجور (فلانا) بضم الفاء كتابة
عن علم شخص كريد (عما) أي كل حق ثبت له (أي الرشيد المبرئ بكسر الراء) (قبله) بكسر القاف
وفتح الموحدة أي جهة المبرئ يفتح الراء مطلقا (أو) أبرأه (من كل حق) له قبله برئ مطلقا
(أو أبرأه) أي الرشيد فلانا ولم يذكر المبرأ منه بيان اقتصر على قوله أبرأه (برئ) المبرئ يفتح الراء
أبرأه (مطلقا) عن التقييد بنوع من الحقوق المالية (و) برئ (من) الحقوق البدنية أيضا
مثل حد (القذف) والقصاص في نفس أو طرف إذا لم يبلغ الإمام أو بلغه واراذا المقذوف
سرق نفسه لا الشقة على قاذفه (و) برئ (من) الحقوق المالية التي يفوتها الأتلاف كغرم مال
(السرقه) لا قطعها إلا به حق الله تعالى لا المسروق ماله وان أبرأه بصيغة محاسن ثم ادعى المبرئ
بالكسر على المبرأ بالفتح بحق نسيه ولم يعلم حين الإبراء أو ادعى أن أبرأه إنما كان بمخافه
الخصومة وهذا غير (فلا تقبل دعواه) أن لم يأت بمك بل (وان) أتى (بمك) بفتح الصاد
المهملة وشد الكاف أي وثيقة مكتوبة على المبرأ بالفتح بما ادعى به عليه في كل حال (الا) أن
يأتي (بينه) تشهد (أنه) أي الحق المدعى به بتجدي على المبرأ بالفتح (بعده) أي الإبراء بتقبل دعواه
الحق في النوادر من كتاب ابن مضمون ومن أقر أنه لاحق له قبل فلان فهو جائز عليه وفلان برئ
في إجماعنا من كل قليل وكثير دين أو ودعة أو عارية أو كفالة أو غصب أو نرض أو إجارة أو غير
ذلك ثم قال وان أقر أنه لاحق له قبل فلان ثم ادعى قبله قذفا أو سرقة فيها قطع وأقام بينة فلا يقبل
ذلك إلا أن تقوم البينة أنه فعله بعد الإبراء وان أقر أنه لاحق له قبله فلا يس له طلبه بقصاص
ولا حسد ولا أرض ولا كفالة يتقسط ولا بجمال ولا دين ولا مضاربة ولا شركة ولا ميراث ولا دار
ولا أرض ولا رقيق ولا شيء من الأشياء من عروض أو غيرها إلا ما يستأنف بعد البراءة في
إجماعنا مضمون إذا قال فلان برئ من كل حق لي عليه أو قال عمالي عليه أو عمالي عنده أو لاحق
لي قبله فذلك كله سواء وهو برئ من كل شيء من أمانة أو ضمان أو عهد أو استعانة في قوله هو
برئ من حقه قبله ولم يقل من جميع حقه ثم قال إنما أبرأه من بعض حق ويبقى البعض أنه
لا يصدق والبراءة تجزئ في إجماعنا في جميع حقه هو وهو معنى ما أشار إليه المصنف ومثل
ذلك إذا قال وهذا آخر حق لي عليه في النوادر ومحمد بن عبد الحكم إذا شهد بينة لرجل أن

(قوله وطلب) غطت على حق (قوله ثم اراد) أي المبرئ بالكسر (قوله يحلفه) أي المبرأ بالفتح (قوله وادعى) أي المبرئ بالكسر (قوله فليس له) أي المبرئ بالكسر (قوله ذلك) أي تحليفه (قوله عليه) أي الأبرأ ٤٢٥ (قوله انه) أي الطالب (قوله عليه) (قوله فليس له) أي المبرئ بالكسر (قوله ذلك) أي تحليفه (قوله عليه) أي الأبرأ (قوله انه) أي الطالب (قوله عليه)

فلانا أبرأ من جميع الدعاوى وانما اخر كل - قوله وطلب من جميع المعاملات ثم اراد ان يحلفه بعد ذلك وادعى انه قد غلط أو نسي فليس له ذلك وكذلك ان اشهد عليه بد كحق مسي وفي الكتاب انه لم يبق له عليه ولا قبله حق ولا عنده او شهدوا انه لم يبق ينسبه وبينه معاملة غير مافي هذا الكتاب فليس له بعد ذلك ان يحلفه على غير ذلك مما يريد مما قبل تاريخ الكتاب وكذلك لو قال الذي أقرب الحق ليس هذا الذي ادبت على وغلطت في الحساب فليس له ان يحلف رب الحق على ذلك ولو كان لذلك ما تنفعت البراءة ولا انقطعت المعاملة (وان ابرأه مما معه برئ من الامانة) ودبعة كانت او قراضا او بضاعة او نحوها (لا) ببرأ (من الدين) غ سكت عن لفظ عنده وعلى وقال المازري اذا قال مالي قبله حق حل على انه ابرأ من سائر الحقوق كانت ديونا في ذمته او امانة عنده واذا قال مالي عنده حق فالامر عندنا كذلك خلافا لابي حنيفة رضي الله تعالى عنه الذي خصه بالامانات وان قال مالي عليه حق فقال معنوني يعم الدين والامانة وقال ابنه يخص المضمون كالدين والعارية المضمونة وعندى ان لفظه على لما كانت تقتضى الوجوب ادخل معنوني فيها المضمون والوديعة والقراض اذ يجب ردهما كالدين وصرف ائتمه على النفس المائل لارده فتمسك الوديعة ليست على المودع وان كان عليه ردها والحق في هذه الالتفات الى المراد بهذه الالفاظ في اللغة والاستعمال او عرف الخطاب ١٥ فتأمل مع مافي سمع ابي زيد لو ان رجلا شهد له شاهدان لم عندز بد عشرة وشهد له آخران له عليه عشرين حلف مع كل شاهد عينا واخذ الثلاثين ابي ورشد هذا بين لان قول احد الشاهدين له عنده خلاف قول الآخر له عليه لان لفظه عند تقتضى الامانة وعلى تقتضى الذمة فكل واحد منهما شهد له على زيد بغير ما شهد له به عليه الاخر فله ان يحلف مع كل واحد منهما ويستحق الثلاثين وان شاء رد اليمين على المطلوب في الجميع وليس له اخذ العشرة دون عين اذ لم يجتمع له عليها الشاهدان بخلاف شهادة احدهما ان له عليه عشرة والاخر ان له عليه عشرين فله اخذ العشرة دون عين لاجتماع الشاهدين عليها وان شاء ان يحلف مع الشاهد الذي شهد له بالعشرين ويأخذها وهذا اذا كانت الشهادة ان يجلس واحد واقف واحد اختلافه فقال احدهما اقر له بعشرة وقال الآخر بعشرين وان كان الاشهاد يجلسين فهما حقان فله الحلف مع كل واحد منهما ويستحق ما شهد له به ولو قال الشاهدان انه حق واحد ابطلت شهادتهما ولو زعم الطالب انهما حقان وان زعم ان احدهما باطل حلف معه واخذ ما حلف عليه (تقديمات الاول) الخطاب ماذا كبر ما ين رشد والمصنف من انه لا تقبل دعواه بعد الابراء هو المعروف من المذهب وما ذكره ابن عات ونقله صاحب الطراز في مبارات الوصي عن يمينه من انه لو انعقد بين شخصين انه لم يبق بينهما دعوى ولا حجة ولا عيب ولا علة توجب من الوصوه ثم ادعى احدهما على الآخر بحق قبل تاريخ الاشهاد المذكور وثبت بينه فانه يأخذ صاحبه به ولا يضره الاشهاد على الابراء لانهم لم يسقطا فيه اليقينة البرزخية فلي هذا يقتصر الى ذكر اسقاط اليقينة الحاضرة والقائمة في السر والاعلان ومن اقام منهما يمينه فهو زور افك

انه اي الثاني الخ) فاعل انعه (قوله فعلى هذا) اي الذي ذكره ابن عات ونقله صاحب الطراز صلا يقتصر (قوله يقتصر) بضم الياء وفتح القاف (قوله آفك) بعد الهمز وكسر القاف اي كاذبة

اي الطالب (قوله ولا قبله) بكسر ففتح (قوله ادبت) بضم التاء (قوله على) بشد الياء خبر ليس (قوله وغلطت) بضم التاء (قوله فليس له) أي المقر بالحق (قوله المعاملة) أي الخاصة (قوله قبله) بكسر ففتح (قوله حل) بضم فكسر (قوله سائر) أي جميع (قوله فالامر) أي الحكم (قوله كذلك) أي مالي قبله حق في الحال على الابراء من سائر الحقوق كانت ديونا في ذمته او امانة عنده (قوله لفظه على) اضافته للبيان (قوله على المودع) أي بالفتح (قوله وان كان عليه) أي المودع (قوله ردها) أي الوديعة الجلية حال (قوله في هذه) أي عند وعلى وقبل ومع (قوله هذا) اي حلقه مع كل واحد الثلاثين (قوله بين) بكسر الشا من متصلا منونا (قوله وليس له) أي الطالب (قوله عليها) اي العشرة (قوله ولو زعم الطالب انهما حقان) مباغلة (قوله من انه لا تقبل دعواه بعد الابراء) بيان ما (قوله هو المعروف) خبر ما (قوله من انه لو انعقد بين شخصين الخ) بيان ما (قوله

(قوله وهي معينات) حال (قوله ان الاسقاط الخ) بيان ما يحذف من (قوله منه) اي الاسقاط (قوله اذا عمت) بضم فكسر مثقلا
(قوله بانه) اي التعميم (قوله انه) اي الشأن (قوله يقوم به المبري) بالكسر (قوله انه دخل في البراءة) مفعول قول المضاف
لفاعل (قوله انه) اي المطلوب ٤٢٦ (قوله لا يلزمه) اي المطلوب (قوله من ادعى عليه) بضم الدال وكسر

العين (قوله سئل) اي ابن
القاسم (قوله أشهد كم)
بضم فسكون (قوله وفلان
معهم) حال (قوله ثم جاء) اي
المشهد (قوله ذلك) اي
المشهد به (قوله منه) اي
فلان المشهد عليه في حضرته
وسكونه (قوله فقال) اي
المطلوب (قوله فقال) اي ابن
القاسم (قوله ذلك) اي
المشهد به (قوله) اي المشهد
عليه (قوله اختلف) بضم
التاء (قوله على قولين) صلة
اختلف (قوله دليلا) اسم
ان مؤخر (قوله على هذا)
اي ان سمعت غير البكر ليس
اذنا (قوله عدم) اي النكاح
(قوله عليه) اي النكاح
قوله بمنسقر بكسر القاف
اي مستمر وادام كان صفة
للعادة فقدم عليها واضيف
اليها (قوله يختلف) بضم
الياء وفتح اللام (قوله ثم
قال) اي الخط (قوله مذهب)
بضم فسكون فقطع (قوله ثم
قال) اي ابن راشد (قوله ثم
ادعى) اي الساكن (قوله
فقال) اي ابن القاسم (قوله
سكونه) اي الساكن (قوله
دعواه) اي الساكن ان
مسكنه (قوله أقام)

لا عمل عليها البرزلى وما قال ابن عات خلاف المشهور (الثاني) ظاهر كلام المصنف بل صرح به
وظاهر كلام المازرى الذى نقله غ ان الابراهم يشمل الامانات وهي معينات وفي الذخيرة
ما يخالفه ونصه الابراهم من المعين لا يصح فلا يصح ابرأئك من دارى التى تحت يدك لان الابراهم
الاسقاط والمعين لا يسقط نعم تصح فيها الهبة ونحوها اه وهو ظاهر في نفسه الا ان المراد
بقول القائل ابرأئك من دارى التى تحت يدك اسقطت مطالبتي به ولا شك انهم اتقبل الاسقاط
فالكلام على حذف مضاف مع ان ما ذكره القرافى خلاف ما صرح به ابن عبد السلام في أول
كتاب الصلح ان الاسقاط في المعين والابراهم منه لانه يكون في المعين وغيره والله أعلم
(الثالث) اذا عمت المبادر بعد عقد الخلع فأتى ابن رشد بانه راجع لجميع الدعاوى كلها
المتعلقة بالخلع او بغيره واتفق غير بانه يرجع الى احكام الخلع خاصة ذكره البرزلى في مسائل
الخلع (الرابع) المطلق من هذه النصوص انه ان كان الحق الذى يقوم به المبري قيل
تاريخ البراءة فلا اختلاف ان القول قول المطلوب انه دخل في البراءة وظاهر كلام ابن رشد
انه لا يلزمه عين ولو ادعى عليه الطالب انه نسيه او غلط كما تقدم عن النوادر وقوله ابن بطال
برمته ورأيت مكتوب على هامش النسخة في حقوق المعين خلاف ويلحقها العمل انظر نوازل
ابن الحاج والمفيد والله سبحانه وتعالى أعلم (الخامس) الخط من ادعى عليه بشئ فلم يقربه ولم
ينكره وقال عقب دعوى المسمى وانالى عليك ايضا حق او بشئ سميء فلا يكون ذلك اقرارا نقله
ابن فرحون عن المازرى (السادس) الخط اختلف في السكوت هل هو كالاقرار ام لا فنفى
العينية سئل عن رجل جاء فوافقا لشهد كم انى على فلان كذا ذى اذ وفلان معهم ساكت لم
يقبل نعم ولا لا ولم يسأله الشهود ثم جاء يطلب ذلك منه فقال لا شئ لك على فقال ذلك لازم له لسكونه
حين الاشهاد عليه ابن رشد اختلف في السكوت هل بعد اذنا في الشئ واقرا راعى قوانين
مشهورين منصوصين لابن القاسم في غير ما موضع من كتبه أحدهما انه اذن وثانيهما
ليس باذن وأظهرهما انه ليس باذن لان في قول النبي صلى الله عليه وسلم والبكر تسنان
في نفسها واذنهما صحتها دليل على ان غيرها بخلافه في الصمت وقد اجعوا على هذا في النكاح
فوجب ان يقاس ما عدا عليه الا ما يعلم بغير العادة ان احدا لا يسكت عليه الا برضا منه
فلا يختلف في ان السكوت عليه اقرار به كمن يرى حل امرأته ويسكت ولا ينكره ثم ينكره بعد
ذلك وما أشبه ذلك اهتم قال وفي مذهب ابن راشد ابن القاسم فيمن سئل عنده من هل لاحد عنده
شئ فقال لا قبل ولا امرأتك وهي سامعة ما كتبه فانها تخلف ان حقه عليه الى الان وتأخذ
ان قامت لها بهينة ولا يضرها سكوتها ثم قال وقال ابن القاسم فيمن قال لرجل فلان الساكن في
منزلك هم اسكنته فقال اسكنته بلا كراهي الساكن سامع لم ينكر ولم يغير ثم ادعى ان المنزل له فقال
لا يقطع سكوت دعواه ان أقام اليقنة ان المنزل له ولا يختلف لانه يقول ظننت انه يلاعبه زادا بن
سلون كتب شجرة الى صنفون فيمن أوصى بعقائه وهي سامعة ساكتة فلما ماتت فأتها فاحرقه

فقال

الساكن (قوله ولا يختلف) اي الساكن (قوله لانه) اي الساكن (قوله شجرة) فاعل
كتب (قوله قالت) اي المرأة الموصى بعقائه

(قوله فقال) أي صنعون (قوله قسم) بضم فكسر (قوله لم يقسم) بضم الياء وفتح السين (قوله به) أي دفعها للرسول (قوله فسكت) أي ربهما (قوله ثم طالبه) أي رب الوديعة المودع بالفتح (قوله بها) أي الوديعة (قوله فأنه) أي ربهما (قوله بقبضه) أي الرسول (قوله يغرمه) أي المودع بالكسر المودع بالفتح مثل الوديعة أو قيمته (قوله ولو علم) أي ربهما (قوله به) أي قبض الرسول (قوله وقال) أي ربهما (قوله فيطلبه) أي ربهما المتقاض به أي المال * (فصل الاستحقاق) * (قوله الاقرار) جنس (قوله بالنسب) فصل مخرج الاقرار بغيره (قوله وأقرده) أي الاستحقاق (قوله ادعاء المدعي) جنس ٤٢٧ (قوله أنه أب لغيره) فصل مخرج ادعاء غيره ذلك (قوله بقبضه) أي الاستحقاق (قوله به) أي الادعاء (قوله لانه) أي الشأن الخ هله لا يقال (قوله هذا) أي طلب المحرق (قوله أصله) أي معناه (قوله وغلب) أي الاستحقاق (قوله العلم) أي الفقه (قوله عليه) أي الاستحسان (قوله طرد) أي اتباع (قوله غلو) بضم الغين المعجمة واللام أي زيادة (قوله فيه) أي الحكم (قوله فيعدل) بضم (قوله الياء وفتح الدال) (قوله عنه) أي القياس (قوله يؤثر في الحكم) أي عند الاختصاص (قوله وهو) أي مراعاة (قوله لذكره لتذكير خبره أو الاستحسان (قوله مقتضى) بفتح الصاد (قوله فهو) أي العدول عن مقتضى القياس لذلك المعنى الذي لا يؤثر في الحكم (قوله بابت) أي أوبت (قوله جاز) أي تفيد ولزم (قوله صغيرا) (كان) أي الابن (قوله وفيها)

فقال لا يضرها سكوتهم واذكر البرزلي عن التونسي ان من له دين على ميت قسم بعض عقاره وهو حاضر حين قسمته لم يتكلم ثم تكلم بعد ذلك واعتذر بأنه ترك الكلام فان باقى العقار لم يقسم فأنه يقبل منه ذلك ابن مهمل اذا دفع وديعة لرسول بغير بينة ثم جاء ربهما فاعلم به فسكت ثم طالبه بها فأنه يحلف ما أمر الرسول بقبضها وما كان سكوته رضا بقبضه ثم يغرمه ولو علم به وقال للدافع كلم فلانا القابض يحتال لي في المال الذي قبضه منك كان رضا بقبضه فيطلبه به وبرئ الدافع ومثله في النوادر والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل) في بيان أحكام الاستحقاق وهو الاقرار بالنسب وافرده بترجمة لاختصاصه بأحكام ابن عرفة الاستحقاق ادعاء المدعي أنه أب لغيره فيخرج هذا أبي أو بوقلان الرصاع لا يقال الاستحقاق طلب الحقوق والادعاء اخبار فكيف يقسم به لانه يقال هذا أصله في اللغة وغلب في عرف الفقهاء على ما ذكره ابن عرفة ق روى ابن القاسم عن الامام مالك رضى الله تعالى عنهم الاستحسان تسعة أعشار العلم وهذا الباب أكثره محمول عليه البناني ابن رشد الاستحسان الذي يكثر استعماله حتى يكون أغلب من القياس هو ان يكون طرد القياس يؤدي الى غلو في الحكم ومبالغة فيه فيعدل عنه في بعض المواضع لمعنى يؤثر في الحكم فيخص به ذلك الموضع والحكم بغلبة الظن أصل في الاحكام ومن الاستحسان مراعاة الخلاف وهو أصل في المذهب منه قولهم في النكاح المختلف فيه فسخه طلاق وفيه الارث وهذا المعنى أكثر من ان ينحصر واما العدول عن مقتضى القياس في موضع من المواضع استحسانا للمعنى لا تأثيره في الحكم فهو مما لا يجوز بالاجماع لانه من الحكم بالهوى المحرم بنص التنزيل قال الله عز وجل ياد اوداد اتاحلناك خليفته في الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ان الذين يضالون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب (انما يستلحق الاب) ابن القاسم وغيره اذا أقر رجل بابن جاز اقراره ولحق به صغيرا كان أو كبيرا انكر الابن أو أقر وفيها من ولد عنده صبي فاعاقه ثم استطقه بعد طول الزمان لحق به وان كذبه الولد لا الام اتفقا ولا الجدل على المشهور وروى الباجي وغيره عن أشهب ان الجد يستلحق وتأوله ابن رشد رحمه الله على قول الجد أي هذا الجاني في نوازل أصبح قلت فان استلحق ولد ولد فقال هذا ابن ابني وابنه ميت هل يلحق به اذا كان له وارث معروف كما يلحق به ابنته لصلبه قال لان ولد الولد في هذا بمنزلة الاخ والعصبة والمولى لا يجوز استحقاقه اذا كان له وارث معروف وذلك ان ابنه لو كان حيا فأنكر ان يكون ابنه لم يكن للجد استحقاقه ابن رشد هذا كما قال انه لا يجوز للرحل ان

أي المدونة (قوله ولد) بضم فكسر (قوله وتأوله) أي قول اشهب يستلحق الجد (قوله فان استلحق) أي الجد (قوله فقال) أي الجد (قوله وابنه) أي الجد ميت حال (قوله يلحق) أي ولد الولد (قوله به) أي الجد (قوله له) أي الجد (قوله معروف) أي ثابت (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله اذا كان له) أي الجد (قوله ابنته) أي الجد (قوله فانكر) أي الابن (قوله يكون) أي المستلحق بفتح الحاء (قوله ابنته) أي الابن (قوله انه) أي الشأن بيان ما يهدف من

(قوله يلحق) بضم الياء وكسر الحاء (قوله هو) أي ولده (قوله له) أي الولد صلة منكر (قوله به) أي الجلد (قوله فان قال) أي الجلد (قوله فلا يصدق) بضم ففتح منه أي الجلد (قوله وان قال) أي الجلد (قوله صدق) بضم فكسر أي الجلد (قوله انما يصدق) بضم ففتح منه لا (قوله يختلف) بضم الياء وفتح اللام (قوله ولا يصح) أي الاستلحاق (قوله ما علمت) بضم تا الميم مالم يرضى الله تعالى عنه (قوله ونقل) أي ابن عرفة (قوله انه) أي ولد (قوله انما) أي الام (قوله لها) أي الام (قوله حكم) بضم فكسر (قوله نسبته) أي الولد (قوله به) أي الولد (قوله لانهما) ٤٢٨ أي الوالدين (قوله واختصت) أي الام (قوله منها) أي المدونة (قوله

يلحق ولده مولدا هو لم ينكر وقبل اذا استلحق الجلد ولده لم يلحق به كذا التوضيح وليس يصحح الاعلى مانذ كره فان قال ابن ولدي او ولدا بني فلا يصدق وان قال أبو هذا ولدي او والده هذا بني صدق والاصل في هذا ان الرجل انما يصدق في الحاق ولده برأيه لا في الحاقه بغيره وهذا مما لا ينبغي ان يختلف فيه اه زاد ابن عرفة البابي مالك رضي الله تعالى عنه في كتاب ابن مهنون لا يصدق استلحاق الجلد ولا يصح الامن الاب ما علمت فيه خلافا وقال اشهب يستلحق الاب والجدة اه ونقل كلام البابي كل منسكت به على كلام ابن رشد ابن عرفة استلحاق الام لغو وفي نوازل مهنون في رجل له امرأة وله ولد فزعمت المرأة انه ولدها من زوج غيره وزعم الزوج انه ولده من امرأة غيرها انه يلحق بالزوج ولا يقبل قول المرأة ابن رشد لا اختلاف اعلم انها لا يجوزها استلحاق ولد بخلاف الاب لان الولد يثبت اليه لا الى أمه ولولا ما حكم به لكان نسبته الى أمه اولى لانها اخص به من أبيه لانها ما اشتركت في المصاهرة واختصت بالجل والوضع ابن عرفة في القذف منها ان تطرقت امرأة الى رجل فقالت ابني ومثله يولدها وصدقها فلا يثبت نسبته منها اذ ليس هناك يلحق به وفي الوالدة منها ان جاءت امرأة بغير مفسول فادعت انه ولدها فلا يلحق بها في ميراث ولا يحد من اقترى عليها به ابن يونس مهنون ما علمت بين الناس اختلافا ان اقرار الرجل بولد ولد او بسد او أخ وغيرهم من سائر القربان لا يجوز ولا يثبت مع وارث معروف او مع غير وارث قال هو واصبح وان لم يكن له وارث معروف ولا مال غير هذا المقر به فانه يجوز اقراره ويستوجب ميراثه ولا يثبت به نسب وان أتى بعد ذلك آخر وأقام البينة انه وارثه كان أحق بالميراث من المقر له وقال مهنون أيضا لا يجوز اقراره ولا يرثه وان لم يكن له وارث معروف لان المسلمين يرونه بذلك كالوارث المعروف اصبح ان اقربان هذا الرجل وارثه وله ورثة معروفون ولم يأت المقر حتى مات ورثته المعروفون فان ميراثه لهذا الذي اقره انه وارثه وكأنه اقرب به ولا وارث له وانما يستلحق الاب (مجهول النسب) فبما مالك من ادعى ولدا لا يعرف كذبه فيه لم يق به ابن القاسم الذي يتبين به كذبه مثل ان يكون له أب معروف أو هو من الحمولين من بلدة علم انه لم يدخلها كالزنج والصقالبة أو تقوم بيعة ان أمه لم تزله لغيره حتى ماتت واما ان استلحق مجهولا من بلدة دخلها لم يق به في تهذيب الطالب بعض أشياخنا اذا قامت بيعة ان أم الصبي لم تزله لغيره لقلان وجب الحد على هذا المدعي وكذا قضى بعض شيوخنا انه اذا عرف للولد نسب وادعاه رجل فانه يحد المدعي وكأنه تقادم من نسبه وفي هذا عند نظر اه أبو الحسن ان قامت البيعة ان لم تزله لغيره يحد المدعي لانه تقادم من نسبه (ان لم يكن له)

وصدقها) أي الرجل المرأة (قوله نسبه) أي الرجل م. أي المرأة (قوله منها) أي المدونة (قوله فلا يلحق) أي الولد (قوله بها) أي المرأة (قوله ولا يصح) بضم ففتح منه لا (قوله اقترى عليها به) أي نقاه عنها (قوله سائر) أي باقي (قوله هو) أي مهنون فصل به ليصح العطف على المستتر في قال (قوله له) أي المقر (قوله فانه) أي الشأن (قوله يستوجب) أي يستحق (قوله به) أي اقراره (قوله آخر) فاعل أتى (قوله وأقام) أي الآخر (قوله وارثه) أي المقر (قوله بذلك) أي الاسلام (قوله وكأنه) بفتحات منقلا أي المقر (قوله ولا وارث له) أي المقر حال (قوله فيها) أي المدونة خبر مقدم (قوله لا يعرف) بضم فكسر (قوله ففتح) (قوله كذبه) أي المدعي (قوله فيه) أي ادعائه (قوله لم يق) أي الولد (قوله به) أي المدعي (قوله لانه) بضم الياء (قوله تقادم) بضم الياء (قوله له) أي الولد (قوله او

هو) أي الولد (قوله الحمولين) أي الجمل بين (قوله علم) بضم العين (قوله انه) أي المدعي (قوله امه) أي الولد أي (قوله لغيره) أي المدعي (قوله دخلها) أي المستلحق يكسر الحاء (قوله لم يق) أي اختار (قوله عرف) بضم فكسر (قوله وادعاه) أي الولد (قوله وكأنه) بفتحات منقلا أي المدعي (قوله نقاه) أي الولد (قوله انما) أي المرأة التي ادعى رجل ان ولدها (قوله لغيره) أي المدعي (قوله يصح) بضم الياء أي المدعي (قوله لانه) أي المدعي (قوله نقاه) أي الولد (قوله من نسبه) أي الولد

زوجها لاحقاً باسمه (قوله لاحقاً باسمه) ومولده
سيداها (قوله لاحقاً باسمه) ومولده
الولاء عنه) فيه انه لا يلزم
من صحة استحقاقه رفع ولاد
مولاه عند ادوله الامة من
زوجها الذي اعقته مالهكة
مولاه ولا حق باسمه (قوله
في المصوتين) أى كونه رفقه
لمكذبه وكونه مولاه
(قوله فى الباطن) صله بطرف
(قوله كونه) اى المستحق
بالفتح (قوله فان حكمه) اى
المستحق بالفتح الخ تقريره
على لى لكنه يلحق به (قوله
وان أعقته) اى المستحق
بالفتح (قوله انهما) اى المدون
خير مقدم (قوله غيره) اى
المستحق بالكسر (قوله
قلا يصدق) اى المستحق
فى استحقاقه (قوله كذبه
اى المستحق بالكسر) (قوله
لرقه او لوائه) اى الصبي
(قوله ان ادعاه) اى البات
الصبي (قوله عتق المبته

اى الاب فى استحقاقه (العقل لصغره) اى الاب عن استحقاقه الاب عليه لتكذيبه وعبر ابن شاس
 بالحس بدل العقل (أو) لم تكذبه (العادة) لكون المستحق بكسر الحاء لم يدخل البلد الذى
 ولديه المستحق يقتضها (أو) لم يكذبه (الشرع) كاستحقاق معروف النسب ابن عرفه ويطلبه
 مانع العقل ككونه ليس باسن عن ادعى انه ابنه والعادة ككونه لم يدخل حيث ولعن ادعى
 انه ابنه او الشرع كشبهة نسبته لغيره فيها من باع صغيرا ثم اقرأه ابنته صدق فى قول مالك رضى
 الله تعالى عنه ولو لم يولد عنده الا ان يتبين كذبه بمن ولد بارض شرك وأقربه فادعاء من لم يدخل
 تلك البلدة قطأ وتقوم بينه ان امه لم تزل زوجة لقلان حتى ماتت وان شهدت انه لم تزل ملكا
 لقلان فلا ادرى ولعله تزوجها وفيها مما يتبين كذبه به ان يكون للولد أب معروف (و) ان (لم
 يكن) المستحق بالفتح (رفا لكذبه) اى المستحق بالكسر فى استحقاقه فان كان رفا لكذبه فلا
 يصدق فى الظاهر فى استحقاقه لانهم به برقع ملك ما لكذبه عنه (أو) اى لم يكن (مولى) بفتح الميم
 اى عليه ولا بالعتق لكذبه فان كان مولى ملكه فلا يصدق فى الظاهر لانهم به برقع الولاء عنه
 (لكنه) أى المستحق بالفتح (يلحق) اى المستحق بالفتح (به) اى المستحق بالكسر فى العورتين
 فى الباطن اذ لا يمنع كونه ابنا لمن استحقه ومولى لعنته او رفا لملكه فان ملكه المستحق
 بالكسر عتق عليه وان اعته مال له ورث المستحق بالكسر فيها لابن القاسم ان استحق صبيبا
 ملك غيره او بعد ان اعتق غيره فلا يصدق ان كذبه الحائر تركه او ولاته ولا يرثه الا مينة تثبت
 وفيها لابن القاسم ان ادعاء بعد عتق المبتاع الام والولد مضى ذلك والحقت به نسب الولد ولم ازل
 عن المبتاع ما ثبت له من ولائهم ما يريد البائع الثمن لانه ثمن أم ولد وكذلك ان استحقه بعد موتها
 فانه يراد الثمن لانه ثمن أم ولد وقيل لابن القاسم ارايت من باع صبيبا ولد عنده فاعتقه المبتاع
 ثم استطقه البائع ان تقبل دعواه ويقض البيع فيه ولا يعتق قال ادرى ان لم يتبين كذب البائع
 فالقول قوله محضون هذه المسئلة اعدل قوله فى هذا الاصل وفيه المالك رضى الله تعالى عنه من
 باع صبيبا ولد عنده ثم اقر به بذلك انه ابنه لم يرد الثمن الا ان يتبين كذبه ابن عبد الرحمن
 ويرجع المشتري على البائع بثقة الولد الى يوم استحقاقه ثمن نعم مطرح ولده وقيل بل هو كمن
 اشترى عبدا فاستحق بحرية لا يغرم أجر خدمته فكذلك هذا لا يرجع بثقته صغيرا كان

الام والولد) من اضافة اسم المصدر لاعلامه وتكميل عمله بنسب معقوله (قوله ذلك) اي عتق الام والولد (قوله والحقت) بضم تاء المتكلم ابن القاسم (قوله) اي البائع (قوله ولم ازل) بضم فكسر (قوله من ولائمهما) بيان ما (قوله موتها) اي الام (قوله ارايت) اي خبرني (قوله ولد) بضم فكسر (قوله فاعتقه) اي الصبي (قوله استطقه) اي الصبي (قوله بنقض) بضم فسكون ففتح (قوله فيه) اي الصبي (قوله ولا يعتق) بضم الاء وفتح التاء اي الصبي (قوله قال) اي ابن القاسم (قوله اعمل) اي احكم (قوله قوله اي ابن القاسم (قوله ولد) بضم فكسر (قوله ثم اقر) اي البائع (قوله انه) اي الصبي (قوله ابنه) اي البائع (قوله) اي البائع (قوله ورد) اي البائع (قوله كذبه) اي البائع (قوله كان) اي الولد

يضم فكسر (قوله من ولائهما) أي لامة وولدها بيان ما (قوله موتهما) أي الامة وولدها (قوله ولو اعنتق) أي المتباع (قوله قوله)
 أي البائع (قوله فيها) أي الام (قوله وقبلته) بفتح فكسر أي قوله (قوله ولحق) أي الولد (قوله به) أي البائع (قوله ورد) أي
 البائع (قوله لا قراره) أي البائع (قوله المعنى) بفتح التاء (قوله والحقت) بضم التاء (قوله واخذ) أي البائع (قوله وان لم يهتم)
 أي البائع (قوله فيها) أي الام (قوله لانها) أي الام - لم يهتم فيها (قوله ورد) أي البائع (قوله وان اهتم) أي البائع (قوله
 فيها) أي الام (قوله فلا ترد) أي الام (قوله اليه) أي البائع (قوله او لاته) أي غيره عطف على ملك (قوله فان كان المستلق) أي
 بالفتح (قوله ملكه) أي مستلقه بالكسر (قوله فانه) أي المستلق بالفتح (قوله وان كان) أي المستلق بالكسر (قوله فانه)
 أي المستلق بالفتح (قوله به) ٤٣٢ أي المستلق بالكسر (قوله يبعه) أي المستلق بالفتح (قوله وان اعنتقه)

ثبت له من ولائهما ويرد البائع الثمن وكذلك ان استلقه بعد موتهما ولو اعنتق الام خاصه لم
 أقبل قوله فيها وقبلته في الولد ولحق به ورد الثمن لا قراره انه ثمن أم ولد ولو كان الولد خاصة
 هو المعنى لثبت ولاؤه لمعقته والحقت الولد لمستلقه واخذ الام ان لم يهتم فيها فامتهم ورد الثمن
 وان اهتم فيها فلا ترد اليه وكذلك الجواب باذاباع الامه وهي حامل فولدت عند المتباع فيما ذكرنا
 اه وهذه المسئلة اشار اليه المصنف بقوله وان باعها فولدت فاستلقه الخ وقوله ولحق به مطلقا
 أي سواء اعنتق الام ولم يعقها او اعنتق احدهما دون الآخر الا ان قوله فيها الحقت به نسب
 الولد ولم أزل عن المتباع ما ثبت له من ولائه - ما يخالف قوله في المسئلة الاولى ينقض البيع
 والعنق فتحصل من هذا انه اذا استلق من هو في ملك غيره أو ولائه فهل يصدق ويلحق به أولا
 قولان وعلى القول بتصديقه وهو الظاهر فان كان المستلق لم يدخل في ملكه فانه يبقى في ملك
 مالكه وان كان هو البائع فانه يلحق به وينقض بيعه ان لم يعقته مشتر به وان اعنتقه مشتر به
 فهل ينقض البيع والعنق أولا قولان ويظهر من كلام ابن رشد ترجيح القول بنقض البيع
 والعنق فانه قال في آخر نوازل مصنفون اذا استلق الولد الذي باع أمه وكان ولد عنده
 ولم يكن له نسب وهو حي فلا اختلاف في انه يلحق به وينقض البيع فيه ويرد اليه ولدا
 وأمه أم ولد وان كان الولد قد اعنتق وينقض العنق وقبل لا ينقض ويلحق بمجهول النسب
 مستلقه ان صغر بل (وان كبر) يكسر الموحدة المستلق بالفتح أي كان بالغاً بين استلقاه
 ابن عرفة ابن شاس وابن الحاجب لا كلام للمستلق ولو كان كبيراً قبله ابن عبد السلام
 وابن هرون دون ذلك خلاف فيه وذكر في اختصار الحوقية ان في شرط الاستلحاق بتصديق
 المستلق اذا كان ممن يعقل طرفاً الاولى لابن خروف والحوقية اشتراطه الثانية للبيان
 والجواهر عدمه الثالثة للصقل يشترط في مجهول حوز الام لافي غيره وفي أمهات الاولاد منها
 من ولد عنده صبي فاعنتقه ثم استلقه بعد طول الزمان لحق به وان كذبه الولد وفي الشهادات
 منها من ادعى على رجل انه ولده أو والد لم يحلف له فظاهره شرط التصديق وكذا قولها في الولا
 والموارث من ادعى انه ابن فلان أو أبوه أو انه مولاه من فوق أو من أسفل وفلان يبعد فله

أي المستلق بالفتح (قوله
 فانه) أي ابن رشد (قوله
 وكان) أي الولد (قوله ولد)
 بضم فكسر (قوله) أي
 الولد (قوله وهو) أي الولد
 (قوله في انه) أي الولد (قوله
 به) أي مستلقه بالكسر
 (قوله فيه) أي الولد (قوله
 ويرد) بضم فتح مثقلا
 (قوله اليه) أي بائعه (قوله
 ولدا) أي محكوما بولديه
 مستلقه حال من نائب فاعل
 يرد (قوله وأمه) أي الولد
 (قوله أم ولد) أي مستلقه
 (قوله وان كان الولد قد
 اعنتق) بضم الهمز مبالغة
 (قوله المستلق) بالفتح
 (قوله ولو كان) أي المستلق
 (قوله قبله) بكسر الموحدة
 (قوله فيه) أي كونه لا كلام
 له (قوله وذكر) بضم
 التاء (قوله المستلق)
 بالفتح (قوله اذا كان) أي

المستلق (قوله طرفاً) بضم الطاء والراء جمع طريق (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله والحوقية) بفتح
 الحاء المهملة وسكون الواو وكسر الفاعوشه والياء (قوله اشتراطه) أي تصديق المستلق (قوله عدمه) أي اشتراط تصديقه (قوله
 يشترط) بضم الياء والراء أي تصديقه (قوله منها) أي المدونة بيان أمهات الاولاد (قوله ولد) بضم فكسر (قوله لحق) أي الحي
 (قوله به) أي مستلقه (قوله وان كذبه) أي المستلق (قوله منها) أي المدونة بيان الشهادات (قوله ليحلف) أي المدعى عليه
 (قوله) أي الجاني (قوله مولاه من فوق) أي معتقه بالكسر (قوله أو من أسفل) أي معتقه بالفتح (قوله يبعد) أي أبوه
 أو بنوه أو كونه مولاه (قوله فله) أي المدعى

إيقاع

(قوله ايقاع) اى اطاعة (قوله عليه) اى المدعى عليه (قوله ويقضى) بضم الياء وفتح الضاد (قوله له) اى المدعى على شهادته به
 الينة من يثوته أو ابوته أو كونه مولاه (قوله من النوادر) بيان كتاب الاقرار (قوله فان لم يحزه) اى الولد (قوله نسب) اى لغير
 مستطقة (قوله كذبه) اى مستطقة (قوله وان تمت) اى المرأة (قوله غيره) اى مستطقة (قوله وحضر) اى من معته المرأة
 (قوله قاعداء) اى المدعى الولد (قوله كان) اى المدعى (قوله به) اى الولد (قوله ان كانا) اى المرأة والمدعى (قوله والا) اى وان لم
 يكونا طارتين (قوله نظير) بضم ن كسر (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله يجوزها) اى المرأة (قوله فان لم تكن) اى المرأة
 (قوله كان) اى الولد (قوله منهما) اى مستطقة ومساها (قوله هذا) اى قوله فان لم تكن فى - يازة أحد كان ولداً بالخ (قوله
 بشرط) صلة القول (قوله بقبولت) صلة شرط (قوله أم) مفعول نكاح المضاف لقاعله (قوله أو ملكه) عطف على نكاح اى
 المستطق (قوله اياها) اى أم الولد (قوله وهو) اى قوله فان لم تكن فى حيازة أحد الخ (قوله ولا) بشد الواو (قوله فيها) اى
 المدونة خبر مقدم (قوله ثم ادعاء) اى الملاءن الولد (قوله مونه) اى الولد ٤٣٣ (قوله عن مال) صلة موت (قوله فان كان له)

اى الولد (قوله ضرب) بضم
 فكسر اى المدعى (قوله
 الحد) اى لقتل زوجته
 (قوله ولحق) اى الولد
 (قوله به) اى المدعى (قوله
 وان لم يترك) اى الولد (قوله
 قوله) اى المدعى (قوله
 لانه) اى المدعى (قوله
 يتم) بضم الياء وفتح الهاء
 اى المدعى (قوله فى ميراثه)
 اى الولد (قوله ويهدى) اى
 المدعى حد قتل زوجته
 (قوله ولا يرثه) اى المدعى
 الولد (قوله ومن الاستغناء)
 خبر مقدم (قوله عن مال
 وموال) اى عتق ماله
 مات (قوله به) اى ولد
 الملاءنة (قوله ولم يترك)

ايقاع الينة عليه ويقضى له وفى باب الاقرار بالولد من كتاب الاقرار من النوادر محمد بن ادعى
 فى ولد من امرأة انه ولده منها فقالت بل هو ولدى من غيرك ولم تسم أحداً فان لم يحزه نسب لحق
 بمستطقة ان لم يتبين كذبه وان تمت غيره وحضر قاعداء كان أحق به ان كانا طارتين والا نظر
 من كان يعرف يجوزها فان لم تكن فى حيازة أحد كان ولداً بالخ ولا يلحق باحد من مآقت هذا
 يأتي على القول بشرط الاستحقاق بثبوت تقدم نكاح المستطق أم الولد أو ملكه اياها وهو
 مناف لقوله أولاً وان لم تسم أحد الحق الولد بمستطقة فتأمله ويلحق بمجهول النسب مستطقة
 ان كان حيا بل (أو) اى وان (مات) المستطق بالفتح فى غير من نفي ولد ابلعان ثم ادعاء بعد موته
 عن مال فان كان له ولد ضرب الحد ويلحق به وان لم يترك ولداً فلا يقبل قوله لانه يتم فى ميراثه
 ويحد ولا يرثه ومن الاستغناء أشهب اذا مات ولد الملاءنة عن مال وموال ثم أقربه الملاءن ولم
 يترك ولداً ولا ولداً فلا يصدق لهما ماله بغير الولاء والمال لنفسه وقد وجب لاه ومواله
 أو المسلمين ان لم يكن له وارث وان كان ترك ولداً أو ولداً ذكر أو أنثى صدق ويلحق به وورث
 نصيبه مع نفيه أو بناته وضرب الحد فى المستثنين بحال حتى به الولد أو لم يلحق وكذا من باع أمة
 حاملاً ثم أقر بعد موت ولدها بانه ابنه فلا يصدق ان لم يترك ولداً ولا ولداً (و) اذا استطلق ميتاً
 (ورثه) اى المستطلق بالكسر المستطلق بالفتح (ان ورثه) اى المستطلق بالفتح (ابن) الخط
 ظاهره ان هذا الشرط انما هو فى ارثه منه وأما نسبه فلا حق به وان لم يرثه ابن وهو كذلك كما
 صرح به أبو الحسن فى كتاب اللعان وفيه خلاف وظاهر كلام المصنف انه انما يرثه اذا ورثه ابن
 ذكر وان له ولورثه بنت أو غيرها لا يرثه وهو خلاف ما تقدم له فى اللعان فانه قال فيه وورث

٥٥ من اى ولد الملاءنة (قوله فلا يصدق) اى الملاءن فى اقراره به (قوله لاهما) اى الملاءن (قوله وقد وجب)
 اى ثبت الميراث (قوله لاهما) اى ولد الملاءنة (قوله ومواله) اى معتقبه بالكسر (قوله أو المسلمين) اى بيت المال (قوله ان لم
 يكن له) اى ولد المعتقة (قوله وان كان) اى ولد الملاءنة (قوله صدق) بضم فسكون مثقلا اى الملاءن فى اقراره بولد ملاءنته
 (قوله ولحق) اى الولد (قوله به) اى الملاءن (قوله وورث) اى الملاءن (قوله نصيبه) اى الملاءن من ترك ولده الذى أقر به بعد
 لعانه فيه (قوله مع نفيه أو بناته) اى الولد (قوله وضرب) بضم فسكون اى الملاءن (قوله الحد) اى لقتل زوجته (قوله فى
 المستثنين) اى مستطقة ترك الولد ونسبته عدمه (قوله ان لم يترك) اى الولد (قوله هذا الشرط) اى ان ورثه ابن (قوله فى ارثه) اى
 الملاءن (قوله منه) اى الولد (قوله وأما نسبه) اى الولد (قوله به) اى الملاءن (قوله وان لم يرثه) اى الولد (قوله وفيه) اى لحق
 التسب اذا لم يرثه ابن (قوله انه انما يرثه) اى المستطلق المستطلق (قوله اذا ورثه) اى المستطلق (قوله وان له ولورثه) اى المستطلق
 (قوله لا يرثه) اى المستطلق المستطلق (قوله له) اى المصنف (قوله فانه) اى المصنف (قوله قال فيه) اى اللعان

(قوله المستطيق) بكسر الحاء (قوله ان كان له) اي الميت (قوله اولم يكن) اي الاميت ولد (قوله ثم ادعاه) اي الملاعن (قوله ان الولد المتني (قوله بعد موته) اي الولد (قوله عن مال) صلة موت (قوله فان كان له) اي الولد (قوله ضرب) بضم فس كسر اي الملاعن (قوله الحد) اي لقد فزوجته (قوله وطلق) اي الولد (قوله به) اي الملاعن (قوله وان لم يترك) اي الولد (قوله قوله) اي الملاعن (قوله لاتهمه) اي الملاعن (قوله في ميراثه) اي الولد (قوله ويحد ولا يرثه) اي الملاعن (قوله الولد (قوله فضل) باعجام الضاد اي قال (قوله غيره) اي قال غير فضل (قوله وله) اي المستطيق (قوله وهذا) اي التفصيل (قوله واما النسب فلا حق) اي مطلقا (قوله الشيخ) اي قال ابو الحسن (قوله على هذا) اي في الحاق النسب كل تهمة (قوله ان يرث) اي المستطيق (قوله وان لم يكن له ولد وكثر ماله) (قوله نقله) اي ابن عرفة (قوله كلامها) اي المدونة (قوله انه) اي الشأن (قوله فلا يرث) اي الملاعن (قوله معها) اي بنت الملاعن فيه (قوله فانه) اي المريض (قوله اقراره) اي المريض (قوله لانه) اي الاقرار (قوله ارثها) اي البنت فتنفي تهمة ٤٣٤ في اقراره لصديقه الملاطف بشدة شفقتة على بنته (قوله به) اي الولد الميت الملاعن فيه (قوله انه) اي

المستطيق الميت ان كان له ولد اولم يكن وقل المال وما في اللعان هو الموافق لما في المدونة واي الحسن في كتاب اللعان ونفسها ومن نقي ولدا بلعان ثم ادعاه بعد موته عن مال فان كان له ولد ضرب الحد وطلق به وان لم يترك ولدا فلا يقبل قوله لاتهمه في ميراثه ويحد ولا يرثه أبو الحسن فضل بن مسلمة الا ان يكون المال يسيرا غيره أو يكون ولده عبدا وهذا انما هو في الميراث واما النسب فلا حق لان الحاق النسب ينفي كل تهمة الشيخ كان ينبغي على هذا أن يرث وليكن سبق النقي الى هذا الولد ابن عرفة في باب اللعان عقب نقله كلامها ظاهر كلامها ولو كان الولد بنتا وذكر بعض المغاربة عن أحمد بن خالد أنه ان كان الولد بنتا فلا يرث معها بخلاف اقرار المريض لصديق ملاطف فانه ان ترك بنتا صح اقراره لانه يتقص قدر ارثها ابن حارث اتفقوا فيمن نقي الولد ولاعن فيه ثم مات الولد عن مال وولدوا قرا الملاعن به انه يلحق به ويحد وان لم يترك ولدا فلا يلحقه واختلف في الميراث فنقول ابن القاسم فيها يدل على وجوبه وهو قوله ان لم يترك ولدا فلا يقبل قوله لاتهمه في ارثه وان ترك ولدا يقبل قوله لانه نسب يلحق به وروى البرقي عن أشهب ان الميراث قدر ترك لمن ترك ولا يحسب له ميراث وان ترك ولدا أبو ابراهيم فضل ان كان المال يسيرا قبل قوله ثم قال وما ذكره ابن حارث من الاتفاق على عدم استحقاقه ان كان الولد قد مات مثله لابن القاسم وابن المواز وأصبح أبو ابراهيم وغيره من القاسيين انما يهتم ان لم يكن له ولد في ارثه فقط وأما نسبة فثبت باعترافه وقد صرح بهذا في نوازل محنن من كتاب الاستطاق ونصه محنن في ابن الملاعنة يهلك عن بنت وعصبة ثم يستطقه الملاعن طلق ابنة الميت يجدها ويرجع الحد على العصبة بالنصف الذي أخذوا من ميراث ولده ابن رشد هذا كما قال لان استحقاقه الميت الذي لاعن به استحقاق لابنته فتلحق بجدها وهذا مثل ما في المدونة ان الملاعن له

الولد (قوله به) اي الملاعن (قوله ويحد) اي الملاعن (قوله وان لم يترك) اي الملاعن فيه (قوله فلا يلحقه) اي الملاعن فيه (قوله واختلف) اي بضم التاء (قوله فيها) اي المدونة (قوله وجوبه) اي ثبوت الميراث (قوله وهو) اي كلامه فيها الدال على وجوبه (قوله قوله) اي ابن القاسم (قوله ان لم يترك) اي الملاعن فيه (قوله فلا يقبل قوله) اي الملاعن (قوله لاتهمه) اي الملاعن (قوله في ارثه) اي الملاعن فيه تنازع فيه قول وتهمة ومفهومة قبوله في ملوقه به

(قوله وان ترك) اي الملاعن فيه (قوله قبل) بضم فس كسر (قوله قوله) اي الملاعن (قوله الميراث) اي من استطاق مال الملاعن فيه (قوله ترك) بضم فس كسر اي تركه الملاعن (قوله ان ترك) اي الولد الملاعن فيه من الورثة (قوله ولا يحسب له) اي الملاعن (قوله ميراث) اي من الملاعن فيه (قوله وان ترك) اي الملاعن فيه (قوله قبل) بضم فس كسر (قوله قوله) اي الملاعن (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله من الاتفاق الخ) بيان ما (قوله مثله الخ) خبر ما (قوله من القاسيين) بيان غيره (قوله انما يهتم) اي الملاعن (قوله ان لم يكن له) اي الملاعن (قوله في ارثه) اي الملاعن فيه صلة يهتم وهو المحصور فيه (قوله فقط) نو كيد المحصر (قوله واما نسبة) اي الملاعن فيه (قوله باعترافه) اي الملاعن (قوله بهذا) اي اتهامه انما هو في ارثه دون نسبه لثبوته باقراره (قوله محنن) اي قال (قوله ثم يستطقه) اي ابن الملاعنة (قوله بجدها) اي الملاعن (قوله وله) اي الملاعن فيه (قوله لان استحقاقه) اي الملاعن (قوله استحقاق) خبر ان (قوله لابقته) اي الملاعن به (قوله وهذا) اي قول محنن في ابن الملاعنة (قوله مثل) بكسر فسكون (قوله ان الملاعن الخ) بيان ما يحذف من

(قوله بعد موته) أي الولد صلة استلحاق (قوله ولايتهم) أي الملاءن (قوله له) أي الولد (قوله ولد) أي ابن (قوله فكل لايتهم) أي الملاءن (قوله مع الولد) أي الابن (قوله وان كان له) أي الملاءن (قوله مع) أي الابن (قوله وان ورث) أي الملاءن (قوله معها) أي البنت (قوله لكانه) أي ابن رشد (قوله بينه) أي الذكر (قوله غير) فاعل ورث (قوله لحوق) خبران (قوله وهذا) أي ملحق (قوله نسب الولد) أي العبد (قوله مات) أي العبد (قوله ثم استلحقه) أي العبد (قوله فانه يلحق) أي العبد (قوله به) أي بآتعه (قوله ورث) أي بآتعه (قوله منه) أي العبد (قوله ان كان له) أي العبد ٤٣٥ (قوله فان كان) أي ولد العبد

(قوله مع) أي ولد العبد
(قوله حظه) أي نصيب
الاب (قوله من الديه) بيان
حظه (قوله وان كان)
أي ولد العبد (قوله ورث)
أي الاب (قوله جميعها) أي
الديه (قوله لان استلحاقه)
أي العبد (قوله بعد موته)
أي العبد (قوله لولده) أي
العبد (قوله أنه) أي
الشأن (قوله ان وجد)
بضم فكسر (قوله
للمستلحق) بفتح الحاء
(قوله ورثه) أي المستلحق
(قوله المستلحق) بكسر
(قوله وان يجب) بضم
فكسر الخ حال (قوله
اعترضه) أي في العان
(قوله منه) أي كلامها
(قوله له) أي كلام المصنف
(قوله فبد) بفتح فضم
(قوله أنه) أي المشتري
(قوله بها) أي نفقته
(قوله ان كان) أي العبد
(قوله وعلمهما) أي

استلحاق الولد الذي لا عن به بعد موته ولايتهم على أنه انما استلحقه ليرثه ان كان له ولد فكل لايتهم مع الولد وان كان له معه السدس فكذا لايتهم مع البنت وان ورث معها النصف اذ قد يكون مال الذي تركه الابن كثيرا فيكون سدسه أكثر من نصف مال من ترك بنتا ١٥ فحمل ابن رشد لفظ الولد في المدونة على الذي ذكره ساوي بينه وبين البنت في الحكم * (فرع) * لو ورث المستلحق غير ولد فلا يصدق مستلحقه لان الله في تصديقه مع الولد ملحق بنسب الولد وهذا يرفع التهمة في نوازل مهنون فيمن باع عبدا وجنى عليه المشتري جناية مات منها ثم استلحقه بآتعه فانه يلحق به ويرث منه ان كان له ولد فان كان الولد من الاب معه حظه من الديه وان كان عبدا ورث جميعها لان استلحاقه بعد موته استلحاق لولده واستلحاق النسب يرفع التهمة في الميراث واستفاد من هذه المسئلة فاندنان احدهما انه ان وجد للمستلحق ولد كافر ورثه المستلحق وان حجب الكافر من الميراث وهذا خلاف ما قاله المصنف في باب اللعان وقد اعترضه غ والثانية ان كلام المدونة المتقدم انما هو في ابن الملاءنة وكلام المصنف أعم منه وما في كلام مهنون موافق له والله أعلم (أو باعه) أي المستلحق بالكسر المستلحق بالفتح على أنه عبده ثم استلحقه لحقه به (ونقض) بضم فكسر أي فسخ بيعه فبدل المستلحق منه (ورجع) مشتريه على بآتعه (بنفقته) أي المستلحق بالفتح (ان لم تكن له) أي المستلحق بالفتح (خدمة على الاربع) عند ابن يونس من الخلاف تقدم عن ابن عبد الرحمن انه يرجع بنفقته الى يوم استلحاقه كن تمهيد طرح ولده وقيل لا يرجع بها كمن اشترى عبدا فاستحق بجزية وقيل ان كان صغيرا لخدمة له رجوع بنفقته وان كانت له خدمة اقربها المبتاع أو ثبتت فلا يرجع بنفقته ابن يونس وهذا اعلاها (وان) باع أمة بلا ولد ثم (ادعى) بآتعه (استلادها) أي الامه التي باعها (ب) ولد (سابق) منه على بيعها (في) قبول قوله ونقض بيعها وعدلها (قولان) منصوحان (فيها) أي المدونة غ في كتاب أمهات الاولاد من المدونة ومن باع أمة فاعتقت فلا تقبل دعواه أنه كان أولادها الا بينة عياض في كتاب الا ب قال مرة لا ترد مطلقا ومثل في كتاب المكاتب وقال مرة ترد اليه ان لم يتهم فيها وحكي بعضهم ان في كتاب الا ب لرددها مطلقا أيضا وليس كذلك في روايتنا له وأراد بعضهم التعمي فعني قوله بسابق بولد سابق احتراز من التي بعدها والضمير في فعل المدونة (وان باعها) أي الامه (قولت) عند مشتريها لاقل من أقصى مدة الحمل أربع سنين أو خمس (فاستلحقه) أي البائع ولدها بان قال هو ابنه (لحق) ولدها به (ولم) الاولى لا (يصدق) بضم

القبول والنقض (قوله من المدونة) بيان كتاب أمهات الاولاد (قوله فاعتقت) بضم الهمز وكسر التاء (قوله دعواه) أي البائع (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله مطلقا) أي عن تقييدها بآتعه فيها (قوله له) أي البائع (قوله مطلقا) أي عن التقييد بعدم تهمته فيها (قوله التي بعدها) أي وان باعها قولت الخ (قوله أربع سنين الخ) بيان أقصى أمد الحمل (قوله أي البائع ولدها) تفسير للقاعل المستر والمفعول البارز (قوله بان قال هو ابنه) تصوير لاستلحاقه (قوله ولدها) تفسير للقاعل يلحق المستتر فيه

(قوله بآئنها) تفسير لنا تب فاعل يصدق المستتر فيه (قوله بآئنها) تفسير لنا تب فاعل اتهم المستتر فيه (قوله فيها) أى الامة صلة
 اتهم (قوله فيها) أى المدونة خبر مقدم (قوله لما تطلق فيه الانساب) أى لاقل من أقصى أمد الجمل (قوله ولم يدعه) أى المبتاع الولد
 (قوله فانه) أى الولد (قوله به) أى البائع (قوله ويرد) بضم ففتح (قوله ان لم يتهم) أى البائع (قوله فيها) أى الامة (قوله ان اتهم)
 أى البائع (قوله ويرد) بضم ففتح (قوله اليه) أى البائع (قوله بجمسته) أى الولد من عنده وأمه (قوله ولا تردهى) أى الامة للبائع
 (قوله حتى يسلم) بفتح فسكون أى البائع (قوله العدم) بضم فسكون أى الفقر (قوله الصباية) باهمال الصاد وموحدين أى
 شدة المحبة (قوله فيها) أى الامة (قوله ولو كان المستطلق) بكسر الميم (قوله لحق) أى المستطلق بفتحها (قوله به) أى المستطلق
 (قوله واتبع) بضم فكسراى المستطلق (قوله بقيقته) أى المستطلق (قوله وان لم يتهم) أى المستطلق (قوله فيها) أى الامة (قوله
 صلت) بفتح اللام وضمها (قوله فرغت) ٤٣٦ بفتح فضم أى خفت فى عملها ونشطت فيه (قوله وهو) أى المستطلق الخ حال

ففتح مثقلا بآئنها (فيها) أى الامة التى باعها واستطلق ولها انصارت أم ولده (ان اتهم) بضم
 القوية مشددة وكسر الهاء بآئنها (أ) بسبب (محبة) منه لها (أو) بسبب (عدم) بفتح العين
 والذال أى فقد (عن) لها من يديها اتفاقه مثلاً بعد قبضه من مشتريها (أو) بسبب (وجاهة) أى
 نباهة أو جمال وحسن (ورد) بآئها انتمها المشتريها ابن يونس لاعترافة بانها أم ولدها لا تباع
 (ولحق به) أى البائع (الولد) الذى استطلقه لوقا (مطلقاً) عن التقيد بعدم اتهامه فيها بشئ
 مما تقدم أو بعدم عتقها أو بجمية الولد فى فيها ومن ابتاع أمة وولدها أو ابتاعها بلا ولدها ولدت
 عنده لما تطلق فيه الانساب ولم يدعه وادعاه البائع فانه يلحق به ويرد اليه وتعود هى أم ولد
 ان لم يتهم فيها قال ابن القاسم ان اتهم فع وهو على علم يرد اليه الا الولد بجمسته ولا تردهى حتى يسلم
 من خصلتين العدم والصباية فيها ولو كان المستطلق عدماً يلحق به واتبع بقيقته وان لم يتهم فيها
 بصباية ولا بما صلت فى يديها وفرغت وهو على علم يرد اليه ولا تردهى ولا قيمة عليه فى الولد وان
 كان غير متهم وهو عدوم لحق به واتبع بقيقته يوم أقر به يريد على الحصة ولا ترد الامة اليه اه من
 ابن يونس (وان) استطلق رجل رقيقاً غيره وكذبه مالكه فالتى استلحقه ثم (اشترى) المستطلق
 بالكسر (مستلحقه) بالفتح (و) الحال (الملك) جاز على المستطلق بالفتح (لغيره) أى المستطلق
 بالكسر وكتبه المالك حين استلحقه فالتى ثم اشتراه (عتق) بفتحات المستطلق بالفتح على
 مستلحقه بالكسر لاعترافة بأنه ابنه والاب لا يستقر ملكه على ابنه وقوى الحكم بعبقه
 بالتشبيه فقال (ك) عتق الرقيق على (شاهد) له بالعتق على مالكه فلم تقبل شهادته (وردت)
 بضم ففتح مثقلا (شهادته) أى الشاهد بالعتق لما منع قام به ثم اشترى الشاهد الرقيق المشهود له
 فيعتق عليه لاعترافة بجمسته ق فيها ان استطلق ابن أمة لرجل وادعى فكاحها وكذبه
 السيد فلا يلحق به ولا يثبت نسبته منه الا ان يشتره فيلحق به ويكون حراً كمن ردت شهادته
 بعتق عبد ثم اشتراه ولانه أقر بأنه ولا يشكاح لا يجرام وان ابتاع الام فلا تكون أم ولده ابن

اشترى أى المستطلق المستطلق (قوله لاعترافة) أى المشتري (قوله أنه) أى الرقيق (قوله ابنه) أى المشتري يونس
 (قوله وقوى) بفتحين مثقلا أى المصنف (قوله بالتشبيه) صلة قوى (قوله له) أى الرقيق (قوله على مالكه) أى الرقيق (قوله به)
 أى الشاهد (قوله فيعتق) أى الرقيق (قوله عليه) أى الشاهد (قوله فيها) أى المدونة خبر مقدم (قوله ان استطلق) أى المكلف
 الحر الرشيد (قوله ابن أمة) مفعول استطلق (قوله لرجل) نعت أمة (قوله وادعى) أى المستطلق (قوله فكاحها) أى الامة (قوله
 وكذبه) أى المستطلق (قوله فلا يلحق) أى ابن الامة (قوله به) أى المدعى (قوله نسبه) أى ابن الامة (قوله منه) أى المدعى (قوله
 الا ان يشتره) أى المدعى ابن الامة (قوله فيلحق) أى الولد (قوله به) أى المشتري (قوله ويكون) أى الولد (قوله ردت) بضم
 ففتح (قوله ثم اشتراه) أى الشاهد العبد (قوله ولانه) أى المدعى (قوله بأنه) أى ابن الامة (قوله ولد) بضم فكسراى (قوله وان
 ابتاع) أى مستطلق ابن الامة (قوله الام) أى الامة (قوله فلا تكون) أى الامة (قوله ام ولد) أى المبتاع (قوله به) أى المستطلق

(قوله لانه) اى المدعى (قوله فى ملك غيره) حال من المفعول (قوله منه) اى مشتريها (قوله به) اى مشتريها (قوله به) اى ولدها (قوله من المدونة) بيان كتاب الولاء (قوله ابتاعه) اى الشاهد العبد (قوله منه) اى المشهود عليه (قوله على آية) اى الشاهد (قوله بعدموته) اى آية (قوله أنه) اى أباه (قوله اعتق) اى أبوه (قوله عبده) اى آية (قوله فردت) بضم ففتح (قوله شهادته) اى الابن (قوله فى وصيته) اى آية (قوله قسمه) اى الشاهد (قوله أو أقر) اى المكلف الحر الرشيد (قوله أنه) اى العبد مفعول أقر بحذف الباء (قوله أو شهد) اى المشتري (قوله أو قال) اى المشتري ٤٣٧ (قوله نسبه) اى المستلق بالفتح (قوله

له) اى مستلقه بالكسر (قوله هذا) اى كون الميت المستلق بالكسر وطالب ارثه مستلق بالفتح (قوله وان كان ظاهر كلام ابن الحاجب الخ) حال (قوله عكس هذا) اى ان الميت المستلق بالفتح والقائم بآرثه مستلقه بالكسر ونص ابن الحاجب ولو استلق ذا مال وله وارث لم يرثه وكذلك ان لم يكن له وارث على الاصح بناء على ان المسلمين كالوارث أولا ٨١ (قوله هذا) اى الخلاف (قوله فى العكس) اى اذا كان المقر به ذامال (قوله انه) اى الشأن (قوله بينهما) اى فرض اهل المذهب وظاهر كلام ابن الحاجب (قوله لانه) اى المقر (قوله وصدقه) اى المقر (قوله الآخر) اى المقر به (قوله منها) اى المقر والمقر به (قوله ولذا) اى عدم الفرق بينهما (قوله

يونس لانه أولدها فى ملك غيره ولو اشتراها احاد لا وادعى ان جهلها منه بشكاح فان الولد يلحق به وتكون هى أم ولديه الخط فى كتاب الولاء من المدونة من شهد على رجل أنه اعتق عبده فردت شهادته ثم ابتاعه منه أو شهد على آية بعدموته أنه اعتق عبده فى وصيته فصار العبد فى قسمه أو أقر بعد ان اشترى عبداً أنه حر أو شهد ان البائع اعتقه والبائع منكرا أو قال كنت بعت عبدي هذا من فلان فأعتقه وفلان يجعل ذلك فالعبد فى ذلك كاهم بالانضمام ولا يملن زعم هذا أنه اعتقه (وان استلق) شخص شخصاً (وارثاً غير ولد) مستلقه بالكسر كاخ وعم وأب وأم فلا يثبت نسبه له و (لم) الاولى ولا (يرثه) اى المستلق بالفتح المستلق بالكسر (ان كان) اى وجد (وارث) للمستلق بالكسر كذا فى النسخ الصحيحة بالشروط الميث ولا يصح غيره الخط اختلقت النسخ فى بعض النسخ الصحيحة ان يكن يلقظ المضارع واسقاط لم وكتب عليها صاحبها انه كذلك فى نسخة مائة على نسخة بخط المصنف وفى بعضها ان كان وارث وهى صحيحة أيضاً موافقة لما قبلها وهذا هو المراتى للثقل ولما تقدمه المصنف فى فصل اختلاف الزوجين وفى بعضها ان لم يكن بنين لم وهى غير صحيحة لانها تؤدى عكس المراد والمعنى على النسخة الصحيحة ان من استلق غير ولد فلا يرث المستلق الذى هو غير ولد الذى استلقه ان كان هناك وارث (والا) اى وان لم يكن هناك وارث (فى) ارثه (خلاف) هذا الذى فرضه اهل المذهب فى صورة هذه المسئلة وان كان ظاهر كلام ابن الحاجب عكس هذا فقد قال ابن عبد السلام انما هذا اذا كان المقر ذامال ومسئلة المصنف يعنى ابن الحاجب فى العكس فتأمل ٨١ ولكن الذى يظهر أنه لا فرق بينهما لانه اذا قال هذا أخى وصدقه الآخر فكل منهما قد استلق غير ولد ولذا ترك المصنف الكلام عليها وشرح فى نسخة ان لم يكن وارث على ظاهرها فقال ولم يرثه ان لم يكن وارث غيره والابان كان هناك وارث غيره بخلاف هل يرث معه أولا هذا ظاهر كلامه وعليه قرره الشارحان ثم تعقبه الشارح بأنه عكس ما عليه أصحابنا وهو ان الخلاف انما هو مع عدم الوارث وأما مع وجوده فلا ٨١ وما تعقبه الشارح مشبهة للمصنف فى اثنا فصل التنازع فى الزوجية حيث قال وفى الاقرار بوارث وليس ثم وارث ثابت النسب خلافه والجهب من الشارحين كونهم لم ينبها على ذلك ق لاشك ان العبارة خاتمة هي هنا وقد طاله بهرام ابن عرفة اقرار من يعرف له وارث يصح بآرثه ولو بولاء لغوا اتفاقاً ومن ترجحة الاقرار بالولد من فرائض ابن يونس ان أقرت المرأة بزواج أو بالرجل بزوجة وصدق الآخر صاحبها فقال اهل المدينة

عليها) اى مسئلة ابن الحاجب (قوله وعليه) اى ظاهره لا قرر (قوله الشارحان) اى بهرام والبساطى (قوله تعقبه) اى كلام المصنف (قوله الشارح) اى بهرام (قوله بأنه) اى كلام المصنف (قوله وهو) اى ما عليه أصحابنا (قوله على ذلك) اى موافقة ما تعقبه لما تقدم فى التنازع (قوله خاتمة) اى المصنف (قوله قاله) اى كونه خاتمة (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله لغو) خبر اقرار (قوله ومن ترجحة) خبر مقدم (قوله فرائض ابن يونس) بيان ترجحة الخ (قوله الآخر) اى الزوج فى الاولى والزوجة فى الثانية

(قوله ان كانا) اي الزوجان (قوله قبل) بضم فكسر (قوله مطلقا) اي عن تقييدهما بالطائفتين (قوله وهو) اي المقر به (قوله وارثه) اي المقر (قوله كذبه) اي المقر (قوله الاربعة) اي الزوجة والزوج والرجل والمرأة المقران بمقتضى بكسر التاء (قوله فانه) اي ذا القرض (قوله وهو) اي القولة وذكره لثد كبر خبره (قوله قولي) بفتح اللام (قوله فانه) اي ابن القاسم (قوله ما بيني) اي بعد فرض الوارث المعروف ٤٣٨ (قوله للمقر له) بفتح القاف (قوله اذا كان) اي المقر له (قوله كان) اي مال الميت

(قوله وهذا) اي جعل المال
 لبيت المال (قوله قولي)
 بفتح اللام (قوله ان المال
 لبيت المال دون المقر به)
 بيان أحد قوليه بجعل
 من (قوله استحب) بضم التاء
 وكسر الحاء (قوله ثم) بفتح
 المثلثة نظرف مكان (قوله
 يصرف) بضم فسكون
 ففتح (قوله عتاب) بفتح العين
 المهملة وشدة المثناة فوق
 آخره موحدة (قوله عقد)
 اي وثيقة (قوله فقال) اي
 ابن عتاب (قوله فيه) اي
 العقد (قوله لهما) اي
 المقر والمقر به (قوله له) اي
 المقر به (قوله والاول) اي وان لم
 يصلح صاحب الموارث
 (قوله فعلبه) اي المقر به
 (قوله غيره) اي ابن عتاب
 (قوله وارثه) اي المقر به (قوله
 وعزاه) اي الارث بالاقرار
 (قوله فهو) اي لفظ مختار
 (قوله تفريع) اي على تفسيره
 بالضمي (قوله اسم فاعل)
 اي وان صلح لكونه اسم
 مفعول في غير هذا الصل
 لروال الحركة الفارقة بينهما
 بالاعلال (قوله عنده) اي
 الضمي (قوله به) اي الاقرار (قوله لئلا تله) اي الطول (قوله صدقه) اي المقر (قوله فاذا لم يكن له) اي المقر
 (قوله المقر له) بفتح القاف (قوله اولي) اي من بيت المال (قوله هذا) اي تقديم المقر له على بيت المال (قوله لان له) اي المقر له
 (قوله لهما) اي الشخصان (قوله على ذلك) اي الاقرار (قوله لكان) اي طول اقرارهما (قوله مولاه) اي معتقه بكسر التاء
 (قوله فلما مضى) اي المقر (قوله قال) اي المقر (قوله فلان) اي غير مولاه (قوله ولا وارث له) اي المقر (قوله غيره) اي المقر به

ثم
 (قوله المقر له) بفتح القاف (قوله اولي) اي من بيت المال (قوله هذا) اي تقديم المقر له على بيت المال (قوله لان له) اي المقر له
 (قوله لهما) اي الشخصان (قوله على ذلك) اي الاقرار (قوله لكان) اي طول اقرارهما (قوله مولاه) اي معتقه بكسر التاء
 (قوله فلما مضى) اي المقر (قوله قال) اي المقر (قوله فلان) اي غير مولاه (قوله ولا وارث له) اي المقر (قوله غيره) اي المقر به

(قوله ثم مات) أي المقر (قوله فقال) أي مضمون (قوله لا يكون له) أي المقر له بنو القلم (قوله ولا يرث) أي ابن القلم (قوله بالشك) أي في كونه شقيقاً وأولاد أولاد (قوله لانه) أي المولى (قوله قيل له) أي مضمون (قوله في مرض) صلة قال (قوله ثم قال) أي المقر المريض (قوله فلان) أي غير مولا (قوله فقال) أي مضمون (قوله أنه) أي الشان ٣٩ (قوله إذا كان له) أي المقر (قوله بارثه) أي المقر (قوله لغو) خبر

أي المقر (قوله لو ان لم يكن له) إقرار (قوله لو ان لم يكن له) أي المقر (قوله ولم يحط) أي بارثه (قوله كذا بنت فقط) أي أقر بنحو أخ (قوله عن قوله) أي ابن القاسم (قوله فيها) أي المدونة (قوله وغيرها) أي المدونة (قوله قول) بفتح اللام (قوله وثانيهما) أي قول مضمون (قوله بعلم العين) قوله من هذا (قوله عزوا بن عرفة) قوله وان جعله (قوله بالارث الخ حال) قوله لان ابن عرفة من مقابلة (قوله عدم الارث الخ له علم من هذا الخ) قوله وقال (قوله ابن عرفة) قوله وبه (قوله الارث صلة أفتى) قوله وقال (قوله ابن عتاب) قوله هو (قوله اي القول بالارث) قوله بفتح المثناة (قوله به) أي الارث (قوله له) أي المقر به (قوله يمينه) أي المقر له (قوله المتوفى) بفتح القمه (قوله ذلك) أي القاسم (قوله ذلك) أي انه لا يرث الا بعد يمينه (قوله أي شرط يمينه في ارثه) قوله وحصل (بفتحات

ثم مات فقال لا يكون له شيء ولا يرث بالشك والميراث للمولى لانه قد اتفقوا على القول لا قبل له فان قال فلان مولاى في مرض ثم قال بعد ذلك فلان ابن عبي لا وارث لي غيره ثم مات فقال يؤخذ بإقراره للمولى ولا يكون الذي أقر بأنه ابن عبي شيء (تنبيهات) * الاول الخط ظاهر قوله وارث انه اذا كان له وارث معروف لا يرثه المقر به اتفاقاً وان كان الوارث المعروف غير محيط بارثه وليس كذلك ابن عرفة إقراره من له وارث محيط بارثه ولو بولا لغوا اتفاقاً وان لم يكن له وارث أو كان ولم يحط كذا بنت فقط ففي أعمال إقراره قولان لابن القاسم في سماعه من الاستحقاق مع ابن رشد عن قوله فيها مع غيرها ومضمون في نوازه والباقي عن مالك وجهه ورأى محابه رضى الله تعالى عنهم وأصبح وأول قول مضمون وثانيهما مع أشهب وعلم من هذا قوة القول بالارث وان جعله المتبطل شاذ لان ابن عرفة عزما مقابله لمضمون في قوله الثاني مع أشهب وعزما القول بالارث للجماعة المذكورين قبله وقال في مختصر الحوفي وبه أفتى ابن عتاب وقال به العمل وقال المتبطل هو شاذ واستحسنه بعض القرويين في زمانه فآذ لا ليس ثم ثبت مال * الثاني ابن عرفة المتعترف بثبوت الوارث وعدمه انما هو يوم موت المقر لا يوم الإقرار فانه أصبح في نوازه ولم يحك ابن رشد غيره * الثالث ظاهر كلام المصنف ان الميراث للمقر له على القول به بلايين وهو كذلك على قول فان ابن رشد قال قد قيل ان الميراث لا يكون له الا بعد يمينه ان ما أقربه المتوفى حق ويقوم ذلك من كتاب الولاء وذكر ابن سهل ان ابن مالك كان يفتي به وحصل ابن عرفة آخر كلامه في ذلك ثلاثة أقوال فصل في نالها بين بيان المقر وجه نسبة المقر به اليه كقوله هذا أخي معين فلا يمين وعدمه فوجب اليمين * الرابع ان بين المقر وجه نسبة المقر به اليه كقوله هذا أخي شقيق أولادي أو لا ي فواضح وان أجل كقوله هذا أخي أو ابن عبي فقال ابن عرفة في ذلك اضطراب ابن رشد الذي أقول به على مذهب ابن القاسم اذا قال فلان وارثي ولم يفسر حتى مات ان له جميع الميراث ان كان المقر بمن ينظن به انه لا يفتي عليه من يرثه عن لا يرثه والا فلا يرثه بقوله فلان وارثي حتى يقول عبي أو ابن عبي الشقيق واللاب أو مولاى اعترفتى أو اعترفتى أو اعترفتى من اعترفتى أو ما أشبه وكذا ان قال فلان أخي قاصد الشهادة بالميراث كقوله أشهدكم ان هذا أخي يرثي أو يقال له هل لك وارث فيقول نعم هذا أخي وشبه ذلك وأما ان قال على غير سبب هذا أخي أو فلان أخي فلا يرث الا السدس لاحتمال كونه أخاه لأمه ولو لم يقل فلان أخي أو هذا أخي وانما سمعوه يقول يا أخي فلا يجب له بذلك ميراث لان الرجل قد يقول أخي حتى لمن لا قرابة بينهما الا ان تطول المدّة والسنون وكل واحد يدعو صاحبه باسم الأخ أو الم فتيوارثان * الخامس ان مات المقر به في حياة المقر ثم مات المقر وقام أولاد المقر لم يهد الاقرار فلا يجب لهم به ميراث المقر اذ لم يقر الا للميت الا أن يشهد أنه ان لم يكن باقيا حين موته فوله

مثقلا (قوله آخر) صلة حصل (قوله ذلك) أي يمينه (قوله فصل) بفتحات مثقلا (قوله وجه) مقبول بيان مضافا للقاعدة (قوله بالمقر له) صلة اتصال (قوله في رجل معين) صلة اتصال (قوله وعدمه) أي بيان وجه اتصال نسبهما الى رجل معين (قوله اليه) أي المقر صلة نسبة (قوله وان أجل) أي المقر (قوله اذا قال) أي المقر (قوله المقر به) بفتح القاف (قوله فلا يجب) أي يثبت (قوله به) أي الإقرار (قوله يشهد) بضم فسكون فكسر أي المقر (قوله أنه) أي المقر به (قوله موته) أي المقر (قوله فوله) أي المقر به

(قوله وورثته) عطف على بنو (قوله الولد) أي المقربة (قوله بأنه) أي ولد المقربة (قوله لا يرث) أي المقر (قوله به) أي ولد الولد (قوله الولد) فاعل يقر (قوله هو) أي الولد ٤٤٠ (قوله مستطقة) أي ولد الولد (قوله ويكون) أي الولد (قوله قد عرفه)

بفتحات منقلا أي الولد والد المقرب ولد الولد (قوله أنه) أي ولد الولد ولد أي الولد (قوله أبوه) أي المقر (قوله به) أي المقر (قوله أقر) أي المقر (قوله به) أي الولد والجملة نعت ولد (قوله فإقراره) أي المقر (قوله بها) أي الزوجة (قوله عرفت) بضم فكسر (قوله لا آخر) صلة أقر (قوله لا وارث له) أي المقر (قوله غيره) أي الآخر (قوله ودفع) بضم فكسر (قوله للمستطق) بالفتح (قوله هو) أي الأصغر (قوله أو كان) أي الأصغر (قوله غيره) أي المقربة (قوله لأنه) أي الأصغر (قوله وحكمه) أي ولد أم (قوله كونه) أي الوسط (قوله كونه) أي المقربة (قوله كونه) أي الأكبر (قوله كونه) أي المقربة (قوله من أولاد أمته) يان ثلاثة (قوله لأنه) أي المستطق (قوله وان كان) أي المستطق (قوله فقيهما) أي الكبير والوسط (قوله لأنه) أي المقر (قوله فهو) أي الوسط (قوله وحصل) بفتحات منقلا (قوله شرحها) أي التوازل (قوله أنهما) أي الأكبر والوسط (قوله واحد) (قوله ونحوه) بفتحات منقلا أي ابن رشد الثاني (قوله واستظهره) أي ابن رشد الثاني (قوله كلامه) أي ابن رشد (قوله أنه) أي الثاني (قوله ذكره) أي الثاني (قوله أنه) أي الثاني (قوله منها) أي الأكبر والوسط

الذكور بنو ابن عمه وورثته المحيطون بجرائه قاله في المتبعية ابن سهل أفتى أكثر أهل بطليموس أن الولد يرث المقر وان غير واحد من أهل بطليموس وابن مالك وابن عتاب أفتوا بأنه لا يرث وافته أعلم ٥ السادس ابن رشد لا يجوز الاقرار بوارث إذا كان وارث معروف النسب أو الولد إلا في خمسة مواضع الاقرار بولد أو ولد وأب أو جد أو زوجة معها ولد فان أقر بولد لحق به نسبه وان أقر بولد الولد فلا يلحق به إلا أن يقربه الولد فيكون هو مستطقة أو يكون قد عرفه أنه ولد فيكون استطق هو الولد وإذا أقر بأب فلا يلحق ويرثه إلا إذا أقر به الأب فيكون الأب هو الذي استطقه وان أقر بجد فلا يلحق به إلا أن يقرب الجد بأنه ويقرب أبوه فيكون كل واحد منهما قد استطق ابنه وان أقر بزوج لها ولد أقر به فإقراره بالولد يرفع تهمة إقراره بها فقرته وان لم تثبت الزوجية ولا عرفت وبالله تعالى التوفيق ٥ السابع ان أقر هذا المشهد لا تخوانه وارثه لا وارث له غيره فكذا إقراره الأول وبطل الاقرار الثاني قاله في المتبعية ٥ الثامن إذا لم يكن هناك وارث ودفع الميراث للمستطق على أحد المشهورين ثم جاء شخص واثبت أنه وارث معروف فانه يأخذ المال من المستطق قاله في الجوهر وافته أعلم (وان قال) المكلف (لاولاد أمته) الثلاثة أي في شأنهم (أحدهم) أي أولاد الأمه (ولدى) ومات القاتل ولم يعين الولد الذي أقر به (عق) بفتحات (قوله الأصغر) كله لأنه حر بكل تقدير سواء كان هو المقربة وعقته ظاهر أو كان غيره وعقته لأنه ولد أم ولد وحكمه حكم أمه في العتق بموت السيد (و) عتق (ثلثا) بضم المثانة واللام أو سكونها مشي ثلث كذلك حذف فونه لاضافته إلى الولد (الوسط) لأنه حر بتقديرين كونه المقربة وكون المقربة الأكبر ورق بتقديرين كونه الأصغر (و) عتق (ثلث) الولد (الأكبر) لأنه حر بتقدير واحد وهو كونه المقربة ورق بتقديرين كونه الأوسط والأصغر محضون من قال في ثلاثة من أولاد أمته أحدهم ولدى فالصغير منهم حر على كل حال لأنه ان كان استطق الكبير فالأوسط والصغير حران بحرية الأم وان كان المستطق الأوسط فالصغير حر وان كان الصغير فالأكبر والأوسط عبدان فقيهما الشك وقال المغيرة في موضع آخر يعتق الأصغر وثلثا الأوسط وثلث الأكبر لأنه ان كان أراد الأكبر فكلهم أحرار وان أراد الأوسط فهو والصغير حران وان أراد الأصغر فهو حر وحده فالأصغر لا يجده الأحرار في هذه الأحوال والأوسط ثابت العتق في حالين ويرق في حال فيعتق ثلثاه والأكبر ثابت العتق في حال ويرق في حالين فيعتق ثلثه وقال ابن عبد الحكم يعتقون كلهم بالعتق ابن يونس الخط هكذا قال محضون في نوازل وحصل ابن رشد في شرحها ان الأصغر حر بلا خلاف وفي الأوسط والأكبر أربعة أقوال أحدها ما في نوازل محضون وهو ما ذكره المصنف وهو أضعفها قال لا نأخذ بها علم بأن الميت لم ير ذلك ولم يحمله لفظه والثاني القرعة والثالث أنهم يعتقون أيضا للشك ونحوه من المسئلة الآتية أعني قوله وان أقر ميت الخ واستظهره ونظائر كلامه أنه غير منصوص وقد ذكره في النوازل عن ابن عبد الحكم والرابع أنه لا يعتق واحد منهما ٥ (فرع) في نوازل محضون لا يثبت النسب

أي الأصغر (قوله وحصل) بفتحات منقلا (قوله شرحها) أي التوازل (قوله أنهما) أي الأكبر والوسط (قوله واحد) (قوله ونحوه) بفتحات منقلا أي ابن رشد الثاني (قوله واستظهره) أي ابن رشد الثاني (قوله كلامه) أي ابن رشد (قوله أنه) أي الثاني (قوله ذكره) أي الثاني (قوله أنه) أي الثاني (قوله منها) أي الأكبر والوسط

اختلاف) حله يحلف (قوله
 في عين التهمة) اى توجيهها
 وعدمه (قوله) اى عتق
 بعضهم (قوله) كانه اى
 من اعتق (قوله) مات اى
 المقر (قوله السعى) بفتح
 فكسر وشد الباء اى الموافق
 لعدد دم فى الاسم فان كانوا
 ثلاثة اعتق ثلثهم واربعة
 ربعم وخمسة خمسهم وعلى
 هذا القياس (قوله لغيرهما)
 اى مالك وابن القاسم رضى
 الله تعالى عنهما (قوله) فى
 عتق احدهم بالقرعة) حله
 كاف التشيين (قوله) فالثالث
 اى من كل واحد (قوله
 قال ربع) اى من كل واحد
 (قوله) فالثالث اى تعيين
 الورثة احدهم (قوله) فالاول
 اى عتق واحدا بالقرعة (قوله
 وسادسها) والافالثاني اى
 ان اتفق الورثة فالثالث
 والافالثاني (قوله) الثلاثة
 الاول) بضم الهمز (قوله
 وجوب) اى ثبوت (قوله
 منهم) اى الاولاد (قوله
 عليهم) اى الورثة (قوله) به
 اى العتق (قوله) عليه اى
 العتق (قوله) نزل اى الا نزل

ت (قولا منها) أي الرجلين
نسيبه في الخلقة (صلة معرفة
أمة) (قوله وأمه)

(قوله والواجب ان يلحق بكل واحد منهما ما ادعاه) اي بلا قافة (قوله ايها) اي الولدين (قوله على هذا) اي واذا اولدت زوجة
 ورجل وامة آخر (قوله في ذلك) اي عدم الحكم بها في اولاد الحرائر (قوله فيلحق الولد بصاحب القرائش الصحيح دون القاسد)
 كمتروجة في عدمهم من طلاق قبل حيضة وولدت لستة أشهر من وطئ الثاني فانه يلحق بالاول بلا قافة لان القرائش له ولا قرائش
 لثانيها كافي المدونة وغيرها (قوله وذلك) ٤٤٢ اي قوة القرائش وذكره لتدكير خبره (قوله هنا) اي في اختلاط ولد زوجة حرة

ابن رشد فان ادعى كل واحد منهما واحداً بعبينه وثني كل منهما عن نفسه ما سواه فالواجب
 على اصولهم ان تدعى له القافة كامة الشريكين يطأنها في طهر واحد قتل ولد ايدعياته معا
 الخط هذه المسئلة في اول نوازل مصنون من كتاب الاستطاق وفرضها كافتراضها المستنف
 في زوجة رجل وامة آخر ولا خصوصية لذلك وقال ابن رشد المسئلة على ثلاثة اوجه احدها
 ان يدعى كل واحد منهما صبياً بعبينه غير الذي ادعاه صاحبه وبلحقه بنفسه وينقي الآخر عن
 نفسه والواجب ان يلحق بكل واحد منهما ما ادعاه والثاني ان يقول كل واحد منهما لا ادري
 أيهما وادى والحكم فيه ان تدعى له القافة ولو اراد في هذا الوجه ان يصطحا على ان ياخذ كل
 واحد منهما وادى يكون ابنه مع كونه لا يدعى علم ذلك لم يكن لهما ذلك وتدعى القافة والوجه
 الثالث ان يدعى جميعاً صبياً بعبينه يقول كل واحد هذا ولدي وينقيان الآخر عنهما والواجب
 في هذا على اصولهم ان تدعى له القافة اذ ليس لهما ان ينقيا الآخر عن أنفسهما وقد علم انه
 ابن احدهما والذي ادعاه جميعاً ليس أحدهما وولي به من الآخر اه ولا يمتنع على هذا
 بان القافة لا يحكم بها في اولاد الحرائر على المشهور وكذا ذكره ابن رشد وغيره لان العلاقة في ذلك
 هي قوة القرائش في النكاح فيلحق الولد بصاحب القرائش الصحيح دون القاسد وذلك معدوم
 هنا اذ لا منية للاحد القرائش على الآخر لصحة جميعاً والله اعلم (تنبيهات) الاول البرزلي
 اذا علمت القافة فاذا كبر الولد والى ايها شاء كما اذا اشكل الامر على القافة او الحقة بهما
 فان مات قبل ذلك ورثاه واذ امانا ورثهما معا الثاني القرائش لا يشترط في القافة كونه من
 بني مدليخ فاذا كان في اي عصر من اودعه الله تعالى تلك الخاصة فانه يقبل قوله ولو لم يكن من
 بني مدليخ الا بي في شرح مسلم في الذين اختلف السلف في اختصاص القافة ببني مدليخ وعلمه
 لان المراعي فيها انما هو ادرالك الشبه وهو غير خاص بهم او يقال ان اهم في ذلك قوة ليست
 اغيرهم وكان يقال في علوم العرب ثلاثة السبابة والعيافة والقيافة فالسبابة شتم تراب الارض
 والعيافة زجر الطيور والطيرة والتقاؤل ونحوهما والقيافة اعتبار الشبه في الحاق النسب اه
 الثالث طي قول قت الثانية اذ اولدت امرت بجارية وامتة جارية اي امة ورجل آخر غيره
 كما يؤخذ من ابن شاس والافلا قافة ونصر ابن شاس ولو ولدت زوجة رجل غلاما وامتة غلاما
 وما نأفقال الرجل احدهما اي ولم اعرفه دعى لهما القافة فن الحق به لحق به ويلحق الآخر
 بالآخر اه فمذا يدل على ان مراده بقوله وامتة اي الرجل لا بعبينه المتقدم ويدل ايضا
 على هذا قول ابن عرفة في القرض المذكور الشيخ عن كتاب ابن مخنون لو ولدت زوجة رجل
 غلاما وامة آخر غلاما وامتة فقال احدهما ولدي ولا اعرفه الخ ولا يصح على غير هذا القرض
 اذ لو كانت امة الرجل نفسه ولدت منه فلا قافة لاتحاد الاب ولو كانت متروجة فلا يشملها

لرجل وولد امة آخر (قوله
 اذ لا منية للاحد القرائش
 على الآخر) فاحتج الى
 القافة (قوله لهما) اي
 القرائش (قوله علمت)
 بضم فكسر (قوله كبر الولد
 اي المتنازع فيه) قوله والى
 من الموالاة اي انتسب
 (قوله بذلك) اي بلوغه (قوله
 مدليخ) بضم فسكون تكسر
 آخره جيم (قوله لان المراعي
 بفتح العين) (قوله فيها) اي
 القافة (قوله وهو) اي
 ادرالك الشبه (قوله بهم)
 اي بني مدليخ (قوله لهم) اي
 بني مدليخ (قوله في ذلك) اي
 علم الشبه (قوله السبابة)
 بكسر السين المهملة ثقتنا
 شخصية شتم فاه (قوله العيافة)
 بكسر العين المهملة ثقتنا
 شخصية شتم فاه (قوله زجر) اي
 اطالة (قوله جارية) اي بنتا
 (قوله والالا) اي وان ولدت
 زوجة الرجل وولدت امة
 (قوله وامتة) اي الزوجة
 والامة (قوله أحدهما) اي
 الولدين (قوله فن الحقوه)
 اي من الولدين (قوله به)
 اي الرجل (قوله الآخر)

اي من الولدين (قوله بالآخر) اي من الرجلين (قوله اي الرجل لا بعبينه المتقدم) اي كونه
 ذا الزوجة بل رجل آخر على حد عيني درهم ونهقه (قوله فقال) اي الرجل ذو الزوجة (قوله ولا اعرفه) اي بعبينه (قوله الخ)
 اي دعى لهما القافة فن الحقوه لحق به ويلحق الآخر بالآخر

(قوله الاولاد أم الولد) ظاهره ولول للرجل الاول (قوله ما هو أعم) أي شامل الحرمة والامة (قوله فيه) أي كلام طلق (قوله وجهات) بضم فكسر (قوله وكلتا هما) أي الزوجة وأم الولد (قوله تدعيه) أي الابن وتنسب البنت للآخرى (قوله تنسبهما) أي الابن والبنت معا أي للرجل (قوله يرثانه) أي الرجل ان مات وهما حيان (قوله ويرثهما) أي الرجل الابن والبنت ان ماتا وهو حي (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله انهم) أي القافة (قوله وتحصل) بفصحات مثقلا (قوله يفرق) بضم فسكون ففتح (قوله في واحدة) أي من المسائل الاربع (قوله يسوى) بضم فسكون ففتح مثقلا (قوله اذا حل) أي فرض الجواهر وابن عرفة (قوله كان) أي فرضهما (قوله عين فرع المصنف) أي والظاهر أنه غيره (قوله الزوجة الرقيقة) أي ان فرض ان له زوجة رقيقة وأم ولد وولد ناغلان واختلطا ومات وقال الرجل هما ولد أي ولم أعرف ابن ٤٤٣ الزوجة من ابن أم الولد (قوله ولاته) أي

الشان عطف على اذول الخ
(قوله أي امرأة الخ) إشارة
الى ان من يحتمل كونها
نكرة وكونها موصولا (قوله
وخشيت) أي خافت المرأة
(قوله لكرامته) أي زوجها
(قوله فطرحها) أي وضعت
المرأة بنتها (قوله لها) أي
بنتها (قوله ولم أعرف) أي
المرأة (قوله منهما) أي
البنتين (قوله لتلق) بضم
اللام وكسر الخاء أي القافة
(قوله أي الزوج) قوله
احداهما أي البنتين
(قوله لجارية) أي بنتا (قوله
في سفره) أي زوجها (قوله
فبعثت) أي المرأة (قوله
بها) أي الجارية (قوله
خادمها) أي أمها (قوله
لتطرحها) أي الخادم
الجارية (قوله ففعلت) أي
طرحت الخادم الجارية على
باب القوم (قوله فوافي)

قوله وامة آخر تعين محل كلامه على ما قلناه خلاف ما ينظر من قول البساطي لم يرد به الاولاد
ام الولد لا الرقيق وقوله كما أنه لم يرد بزوجة رجل ما هو أعم الخ فيه نظر اذا لامة المتزوجة كالحرمة
البناني فيه نظر ابن عرفة ابن ميسر من وضعت زوجته وأم ولده في ليله اينا وبنا وجهات
من ولدت الابن وكلتا هما تدعيه فتنسبهما معا ثابت يرثانه ويرثهما ثم قال واعلم ان القافة تلحق
الابناء بالامهات فقد قال مصنفون انهم يلحقون كل واحدة بولدها ١٥ وتحصل من كلام ز
ان المسائل اربع يفرق بين الاما والحرث في واحدة وهي ان اتحد الولد وتعدد الاب وثلاث
يسوى فيهن الاما والحرث وهو تعدد الولد مع تعدد الاب والام ومع تعدد الاب فقط او مع
تعدد الام فقط والله اعلم اقول مستعينا بالله تعالى اذا حل على زوجة رجل وامة آخر كان عين
فرع المصنف وقوله اذ لو كانت امة الرجل نفسه ولدت منه فلا قافة للاتحاد الاب بمخوع اذ ولد
الزوجة الرقيقة رق لسيدها وولد الامة المملوكة حر قدسدى القافة لتمييز الحر من الرقيق وان
اتحد ابوهما ولانه لا يلزم من لحوق نسبهما بابيهما واتحاده عدم الاحتياج للقافة اذ يحتاج لها
لتعنين لكل ام ولدها كما قاله مصنفون والله اعلم (وعن ابن القاسم) رحمه الله تعالى (فمن) أي
امرأة او المرأة التي ولدت بنتا وخشيت من زوجها فراقتا لكرامته البنت فطرحتها على باب
المسجد مثالا عسى ان يلتقطها من يربها فلما حضر زوجها الزمها بالاتيان بها فذهبت لهما
فوجدت مع ابنتها التي طرحتها بنتا (أخرى) ولم تعرف بنتها من هي منهما (اللائق به) أي
الزوج (واحدة) منهما قاله ابن القاسم ومحمد وقال مصنفون تدعى القافة لتلحق به احداهما
ق الشيخ عن كتاب ابن ميسر من حلق بزوجه الحامل ان ولدت المرأة جارية لا عين عنك
غيبه طويلا ولدت جارية في سفره فبعثت بها خادما في جوف الليل لتطرحها على باب قوم
فشعلت فقدم زوجها فوافي الخادم راجعة فانكر خروجها اليه لا وحقق علم اقا خبره فردا
لتأق بالصية فوجدت صبيتين فانت بهما فاشكل على الام أيهما هي منهما فقال ابن القاسم
لا تلحق واحدة منهما وقاله محمد وقال مصنفون تدعى القافة لهما وبه اقول الخط كذا فعل ابن
الحاجب يذكرها عقب التي قبلها ونسبها لابن القاسم لكن زاد وقال مصنفون القافة فقال في

أي صادف ولا في (قوله لثلا) تنازع فيه راجعة وخروج (قوله وحقق) أي شدد الزوج (قوله عليها) أي الخادم (قوله
كا خبرته) أي الخادم الزوج بطرحها الجارية (قوله فوجدت) أي الخادم (قوله أيهما) أي الصبيتين (قوله هي) أي بنتا (قوله
خما) أي الصبيتين (قوله تدعى) بضم فسكون ففتح (قوله لهما) أي الصبيتين (قوله وبه) أي دعا القافة صلة اقول (قوله
ذكرها) أي مسئلة من وجدت مع بنتا أخرى الخ (قوله التي قبلها) أي اذا ولدت زوجة رجل وامة آخر الخ (قوله ونسبها) أي
من وجدت الخ (قوله لكن زاد) أي ابن الحاجب استدل بالعل كذا فعل ابن الحاجب لرفع ايمامه الاقتصار على ذلك (قوله
وقال مصنفون القافة) مقبول زاد

(قوله كأنه) يقتضات منقلاى ابن الحاجب (قوله هذا القرع) أى من وجدت الخ (قوله الاول) أى ان ولدت زوجة رجل الخ (قوله تعارضهما) أى القرع (قوله فكأنه) يقتضات منقلاى ابن الحاجب (قوله من الثانية) أى من وجدت الخ (قوله فى الاول) بضم الهمزة أى من ولدت هى وأمة آخر صلة تخرج (قوله وهو) أى يخرج الخلاف من الثانية فى الاول (قوله أنه) أى الشان (قوله بينهما) أى المستثنين (قوله فى الاول) بضم الهمزة (قوله غير ظاهر) خبر قول (قوله أعمالها) أى القافة (قوله فى هذه) أى من وجدت مع بنتا الخ (قوله ظاهره) أى والقافة لا تكون بين الحرائر (قوله الكلام) أى القافة لا تكون بين الحرائر (قوله فى متزوجة فى عدتها) أى ظهر بها حمل يمكن كونه من ذى العدة فإنه يلحق به بلا قافة لصحة فراشه ولا يلحق بالثانى لعدم صحة فراشه (قوله فى ذلك الطهر) أى الذى وطئها فيه بانعها (قوله فادعيها) أى البائع والمشتري (قوله دعيت) بضم فكسر (قوله) أى ولدها ٤٤٤ (قوله قبل حيضة) أى من عدتها (قوله لخلق بالاول) أى بلا قافة (قوله

و مرادهم) أى بالحرائر (قوله القافة لا تكون بين الحرائر) (قوله لانهن) أى الاماء (قوله فراش) أى صحيح (قوله حينئذ) أى حين كن متزوجات (قوله ومنه) أى غير هذا القرع (قوله فرض المصنف) أى وان ولدت زوجة رجل وأمة آخر الخ (قوله فيه) أى فرض المصنف (قوله لا يقيم) بضم الباء أى يؤخذ (قوله منه) أى فرض اختلاط ولد زوجة وولد أمة آخر (قوله فى نفسه) أى فرض المصنف (قوله لا يقيم) بضم الباء أى يؤخذ (قوله منه) أى فرض اختلاط ولد زوجة وولد أمة آخر ودعاء القافة لهما (قوله القافة) أى دعاؤها (قوله لان ما اعتل) أى عل (قوله فى التفرة) أى بين الامه التى وطئها بانعها ومشتري فى طهر واحد وولدت وتداعيها

التوضيح كأنه أتى بهذا القرع اثر الاول اشارة الى تعارضهما فكأنه اشار الى تخرج الخلاف من الثانية فى الاول قاله ابن عبد السلام وهو تخرج ظاهر اذا الظاهر أنه لا فرق بينهما وما قاله ظاهر لاشك فيه ثم قول الشارح انما أتى بهذه عقب التى قبلها لان ظاهرهما التعارض أى لانهم اعلموا القافة فى الاول دون الثانية ولا فرق بينهما غير ظاهر لان عدم أعمالها فى هذه لاحتمال كون البنت الاخرى بنت حرة والقافة لا تكون بين الحرائر ١١ طنى ظاهره ان القائل بنى القافة بين الحرائر قاله مطلقا وليس كذلك وانما يحمل الكلام فى متزوجة فى عدتها وذلك ان الامه اذا بيعت بعد وطئها بالاستبراء وطئها المبتاع فى ذلك الطهر فانت بولد فادعيها دعيت به القافة وان تزوجت المطلقة قبل حيضة فانت بولد لخلق بالاول لان الولد للفراش والثانى لا فراش له هكذا المسئلة مقروضة فى المدونة وغيرها فقد ظهر الفرق بين الحررة والامه فى هذا القرع فقط و مرادهم المتزوجات ولو كن امه لانهن من لهن فراش حينئذ اما فى غيرها القرع فلا فرق بين الامه والحرائر ومنه فرض المصنف وقد قال فيه ابن رشد لا يقيم منه القافة فى الحرائر لان ما اعتل به فى التفرة وهو قوة فراش احد الزوجين معدوم فى هذه المسئلة اذ لا منية فى هذه لاحد القراشين على الآخر ١٢ ثم قال فظهر لك أن اعتراضه على الشارح غير ظاهر وان المعارضة ظاهرة كما قال ح وغيره وانهم ارادوا بقولهم لا تكون القافة بين الحرائر ما تقدم ولا يقههم أن المراد أن القافة تكون بين الحرائر والاماء فقط كما سبق الى ذهن كل قاصر أخذ من قوله كغيره وان ولدت زوجة رجل الخ ان موضوعها فى الامه يطوؤها الشرى كان كما ذكرنا عن ابن رشد ولا تدخل فى الحررة يطوؤها الزوجان فمرادهم لا تدخل فى الحرائر أى الحررة الواحدة والجمع باعتبار الجنس والمراد كما سبق المتزوجة ولو أمة ما عدا هذا فلا فرق بين الحرائر والاماء فتدخل فى المرأتين اذا كان

قد دعى القافة والمعدة المتزوجة الموطوءة قبل حيضة وولديها لخلق به ذى العدة فإنه يلحقه بلا قافة لصحة فراشه لكل دون الثاني (قوله وهو) أى ما اعتل به (قوله معدوم) خبر ان (قوله فى هذه المسئلة) أى اختلاط ولد زوجة وولد أمة آخر (قوله ثم قال) أى طنى (قوله اعتراضه) أى تم (قوله وان المعارضة) أى بين اختلاط ولد زوجة وولد أمة آخر الذى دعيت القافة وبين من وجدت مع بنتا بنتا فتقتان الزوج بلا قافة (قوله ما تقدم) مقبول ارادوا أى المتزوجة فى عدتها قبل حيضة الثانية بولد يلحق الاول (قوله ولا يقههم) بضم الياء وفتح الهاء (قوله أن المراد) أى بقولهم لا تكون القافة بين الحرائر (قوله من قوله) أى المصنف (قوله ان موضوعها) أى القافة على لا يقههم الخ (قوله يطوؤها الشرى كان) أى فى طهر واحد وتلد ولدا يتدعيها (قوله أى الحررة الواحدة) أى المتزوجة فى عدم اقبل حيضة التى ولدت ولد الاحق بالاول (قوله والجمع) أى فى قولهم الحرائر (قوله والمراد) أى بالحررة (قوله ما عدا هذا) أى القرع

(قوله وأخذ) اى المقوله
(قوله منهما) اى الولدين
(قوله نسبته) اى المقريه
للاميت (قوله واتبعه) اى
الباجى (قوله على هذا) اى
حلق المقريه مع شهاده
المقر العدل وأرثه مع ثابت
النسب (قوله وعضله)
بفتحات مثقلا اى قواه
(قوله ولوأقرت البنتان الخ)
مفعول قول المضاف لقاعله
(قوله مولى) اى معتق بكسر
التاء (قوله حلق) اى فلان
المقرله (قوله من ولاد) اى
ذى ولاد يان أحد (قوله ولا
يستحق) اى المقرله (قوله
بذلك) اى اقرار البتسين
(قوله ويمافى النواذر)
عطف على يمافى كتاب الولاد
(قوله باخ) اى لها فيكون
لايها (قوله نكبونا) اى

أن العدل كغيره في أنه ليس للمقر به الامتناع من حصة المقر بأقراره ولعله اعتمد هنا ما في
ولاء المدونة أن أقرت البنتان لرجل بأنه أعتق أبيهما وهما عدلتان حلف وورث الباقي عنهما
فإنه تغ قول هو عدل يحلف ويرث ولا نسب قد سلم في التوضيح أن هذا خلاف المعروف
من المذهب وهو كذلك والمعرف قوله آخر كتاب الولاء من المدونة ومن مات وترك ابنتين
فاقرأ أحدهما باخته فليعطها خمس ما يسده ولا تحلف الاخت مع الاخ المقر بها لأنه شاهد
واحد إلا أن الباقي وافق على هذا في باب ميراث الولد المستحق وحالقه في باب القضاء بما لحق
الولد فقال من ترك ولدين أقرأ أحدهما بإثالث فإن كان المقر عدلا حلف المقر له مع شهادته
وأخذ من كل منهما حصته ولا تثبت نسبته واتبعه على هذا الطرطوشي وابن شاس وابن
الحاجب والقراي وابن عبد السلام وعضده ابن عرفة بقوله في كتاب الولاء من المدونة ولو
أقرت البنتان أن فلانا مولى أبيهما وهما عدلتان حلف معهما وورث الثلث الباقي إن لم يات
أحد باحق منه من ولاء ولا عصبة ولا ولعروف ولا يستحق بذلك الولاء بما في النوادر عن
الموازية من ترك ابنتين وعصبة فاقرت البنتان باخ فان لم تسكونا عدلتين أعطته كل واحدة
ربيع ما يسدها وان كانتا عدلتين حلف عند ابن القاسم وأخذت من النصف من العصبة اه
فإن ترى هذا القول قد اتسعش (والا) أي وان لم يكن المقر عدلا (فحصة) الشخص (المقر)
بوارث (كإل) المتروك أي كأنهم أجمع التركة في القسمة على المقر والمقر به فان كانا ولدين
أقرأ أحدهما بإثالث وكذب أخوه فحصة المقر النصف فيقتدر أنه جميع التركة ويقسم على الثلاثة
فينوب المقر به ثلثه فيأخذوه وثلثاه للمقر (و) ان قال أحدنا صبي ميت (هذا) الشخص
الثالث (أخي) وأذكر أخوه ثم أضرِب المقر عن إقراره لهذا الثالث وقال (بل هذا) لشخص
آخر رابع أخي (فلا) مقر به (ال) أول لصف ارث أبيه (أي المقر لا يعتبر أقرقه له وأضرابه عنه

البتان (قوله ربيع ما يدها) وذلك لان اتكارهما من ثلاثة واقرارهما من أربعة ومسطحهما اتعاشرهما في الانكار لا
ثمانية وفي الاقرار ستة (قوله وان كاتا) اي البتان (قوله حلق) اي الابن المنقر به (قوله هذا القول) اي الذي مشى عليه هنا
(قوله اتعش) اي تقوى بما في كتاب الوالامن المدونة وبما في النوادر عن الموازية (قوله كاتا) بفتحات مثقلا (قوله فيقدر)
بضم ففتح مثقلا (قوله انه) اي النصف (قوله ويقسم) بضم فسكون ففتح (قوله ثلثه) اي النصف (قوله فباخذ) اي المقربة
ثلث النصف (قوله وثلثاه) اي النصف وذلك ان اتكارهما من اثنين واقرار احدىهما من ثلاثة ومسطحهما ستة للمقر سهمان
وبتقدير منكر الة ثلاثة فقد نفعه اقراره سهما يدهه للمقر به (قوله عاصي) بفتح الواحدة مثني بلا نون لاضافته (قوله
وانكره) اي المقربة (قوله أخوه) اي المقر (قوله ثم اضرب) بفتح الهمز والراء (قوله أجي) خبر هذا (قوله والمقر به) بفتح القاف
(قوله لاعترافه) اي المقر (قوله ل) اي الاول (قوله به) اي نصف ابنا أبيه (قوله واضربه) اي المقر (قوله عته) اي الاول

(قوله لا يسقطه) أي الأول (قوله لانه) أي اضربه عنه (قوله لا اعترافه) أي المقر (قوله له) أي الثاني (قوله به) أي نصف ما بقي (قوله فان اضرب) أي المقر (قوله فله) أي الثاني (قوله ما ورثه) أي المقر (قوله في يده) أي المقر (قوله وقيل) أي الثاني (قوله جميعه) أي ما بقي في يد المقر (قوله لان كلامهم) أي الأول والثاني (قوله يقول له) أي المقر (قوله على) أي بشد الياء (قوله مودني) يفتح فسكون فكسر (قوله وعليه) أي أن الثاني جميع ما بقي بيد المقر صلة يأتي (قوله بما يديه) أي بنصفه (قوله حين شركة غيره) أي المقر له الأول متعلق بما يتعلق به يديه (قوله فكان) أي اقراره الثاني (قوله معه وارث) أي ثابت نعمت وارث (قوله بوارث) صلة اقرار (قوله وأنكره) أي ادخ الذي أقرت الأم به (قوله من تركه ابنتها) بيان حصتها (قوله لا اعترافها) أي الأم (قوله له) أي الاخ الذي أقرت به (قوله به) أي السدس (قوله منه) أي السدس ٤٤٧ (قوله لا اعترافه) أي المنكر (قوله في الموازية) خبرية قدم (قوله

فاقرت الأم باخ آخر للميت) أي وأنكره الاخ الثابت (قوله أخرجت الأم) أي أعطت للاخ الذي أقرت به (قوله المستلحق) يفتح الحاء (قوله هو) أي السدس (قوله يئمه) أي الاخ الذي أقرت الأم به (قوله ورواه) أي اشترأ كهما في السدس عن مالك رضي الله تعالى عنه (قوله الأول) أي اختصاص المقر به بالسدس (قوله قال) أي محنون (قوله المقر به) يفتح القاف (قوله ونصفه) أي السدس (قوله قلت تقدم لنا الخ) هذا كلام ابن عرفة (قوله عمل) بضم العين (قوله وقف) أي الاخ الثابت (قوله على اقرارها) أي الأم (قوله فان صدقها) أي الاخ الثابت الأم في اقرارها بالاخ

لا يسقطه لانه بعدد ما ولا مقر به (الثاني نصف ما بقي) بيد المقر لا اعترافه لانه فان اضرب عن الثاني أيضا لانه نصف ما بقي وهكذا ق محنون لو ترك ولدا واحدا فقال لاحد شخصين هذا أخى بل هذا أخى فللأول نصف ما ورثه عن أبيه وللثاني نصف ما بقي في يده وقيل له جميعه ابن رشد هذا أصح في النظر لان كلامهما يقول له أنت أتلقت على مورثي وعليه باقي قول ابن القاسم في سماع عيسى ووجه قول محنون أن المقر بالاخ ثانيا إنما أقر بما يئمه حين شركة غيره في الارث فكان كاترار وارث معه وارث بوارث (وان ترك) ميت (أما وأخا) ثابتين (فاقرت) الأم (باخ) آخر للميت وأنكره الاخ الثابت (فله) أي المقر به (من) حصتها (بها) أي الأم من تركه ابنتها (السدس) لا اعترافها له ولا شيء منه للمنكر لا اعترافه أن الثلث كله للأم هذا مذهب الموطأ وعليه العمل ابن عرفة الشيخ في الموازية من ترك أخاه وأمّه فاقرت الأم باخ آخر للميت أخرجت الأم نصف ما يئدها وهو السدس قاله مالك رضي الله تعالى عنه في الموطأ وعليه الجماعة من أصحابه يأخذ المستلحق وقال ابن القاسم وأصبح هو بينه وبين الاخ الا شتر ورواه ابن القاسم وابن وهب محمد الأول قولنا وهو قول مالك وكل أصحابه رضي الله تعالى عنهم وذ كرمحون في العتبة القول الذي أنكره محمد قال يأخذ المقر به نصف السدس ونصفه للمنكر قلت تقدم لنا في اختصاص الحوذية أن في كون نصف ما يئد الأم للمقر به أو بينه وبين الاخ الثابت نصفين ثالثا يوقف نصف الثابت فان صدق الأم عمل على تصديقه ورابعها يوقف على اقرارها فان صدقها عمل عليه وان كذبها كان السدس للمقر به وان شك كان بين الاخوين هذا نقل الحوفي وعزا ابن رشد الأول للقراض ومالك وجماعة من أصحابه رضي الله تعالى عنهم قال وهو أظهر الأقوال واختيار محمد والثاني لا يصح والثالث لم يحفظ الرابع قال وقول محنون أصح الأقوال لانه ان كان لا يأخذ نصف السدس الآن يعطى أكثر منه فلامعنى لتوقيفه ثم قال ابن عرفة ظاهر نقل الشيخ قول محمد انه مسئلة من ترك أخاه وأمّه وأقرت الأم باخ منصوصة في الموطأ وتبعه ابن شاس وابن الحاجب وابن هرون وابن عبد السلام وليست بموجودة في الموطأ بحال وانما في الموطأ كون الواجب على المقر اعطاه

الثاني (قوله عمل) بضم العين (قوله عليه) أي تصديقه بان يعطى للأم السدس ويقسم الباقي بين الاخوين ونصح من اتى عن غير (قوله وان أ كذبها) أي الثابت الأم (قوله وان شك) أي الاخ الثابت في صدق اقرار الأم (قوله كان) أي السدس (قوله للقراض) بضم القاف وشد الراء جمع قارض (قوله قال) أي ابن رشد (قوله وهو) أي الأول (قوله واختيار) عطف على أظهر (قوله ولم يحفظ) أي ابن رشد (قوله قال) أي ابن رشد (قوله لانه) أي الاخ الثابت (قوله ان كان) أي الاخ الثابت (قوله لا يأخذ) أي الاخ (قوله يعطى) أي الاخ الثابت (قوله منه) أي نصف السدس (قوله مسئلة من ترك أخاه الخ) اضافته لبيان (قوله وتبعه) أي الشيخ (قوله وليست) أي مسئلة من ترك أخاه الخ

(قوله هو لام) اي الشيخ واتباعه (قوله انها) اي مسئلة من ترك اخاء الخ (قوله سائر) اي باقى (قوله المذكور) نعمت مسائل (قوله فنقلوا) اي الشيخ واتباعه (قوله فيها) اي مسئلة من ترك امه وأخاه الخ (قوله عزوها) اي مسئلة الام (قوله وهو) اي عدم مماثلة مسئلة الام مطلق مسائل الاقرار بوارث (قوله مقتضى) بفتح الصاد (قوله ذكرها الحوفي) من اضافة المصدر الى مفعوله وتسجيل عمل برفع فاعله (قوله وهو) اي عدم مماثلتها (قوله مماثلتها) اي مسئلة الام (قوله أن مسئلة اقرار الام الخ) خبر بيان (قوله مشقة) خبران (قوله مناسب) ٤٤٨ نعمت ثمان لعنى (قوله فى فضل) صلة منازعة (قوله بانها) اي الام صلة منازعة

(قوله فان أقرت) اي الام (قوله لك) خطاب للاخ (قوله الذى أقرت به الام) (قوله مع ذلك) اي كونها دونى (قوله لم يكن فى اقرارها) اي الام (قوله بك) خطاب للاخ المقربة (قوله فضل عن انكارها) اي لانها تارث معك الثلث (قوله تستحقه أنت) اي الفضل الجمله نعمت (قوله لم تنفرد) اي الام (قوله الفضل) اي لانكارها على اقرارها (قوله فيجب) اي يثبت (قوله فيه) اي الفضل (قوله بتبتمها) اي الام (قوله منه) اي الفضل صلة يجب (قوله المقر) بفتح القاف (قوله فى الفضل المذكور) صلة مقاسمة (قوله ولا تقر) اصله تنقرر مخذفت منه احدى التامين للتخفيف (قوله وقت) اي اطلع بضم تاء المتكلم ابن عرفة (قوله المازرى) حال من مابعد (قوله من الحجّة) بيان ما (قوله وهو) اي

على اقراره فقط من غير تعرض لعين مسئلة الام المقر بها خ ففهم هو لام أنها مماثلة لمطلق سائر مسائل الاقرار بوارث المذكور حكمه فى الموطا فقلوا فى اقراره فى الموطا وصرح بذلك محمد ثم قال ابن عرفة والصواب عندي عدم مماثلة مسئلة الام لمطلق مسائل الاقرار بوارث فلا يصح عزوها للموطا ولا يثبت اقوالها الثلاثة فى مطلق مسائل الاقرار بوارث وهو مقتضى ذكرها الحوفي بعد ذكر مطلق مسائل الاقرار وهو ظاهر سياق كلام ابن رشد وبيان عدم مماثلتها مطلق مسائل الاقرار أن مسئلة اقرار الام باخ ثمان مشقة على معنى خاص بهما مناسب لتوجه منازعة المنكر فى فضل اقرار الام بانها لو كانت دونى أخذت الثلث وبت المال الثلثين فان أقرت لك مع ذلك لم يكن فى اقرارها بك فضل على انكارها تستحقه أنت ولما لم تنفرد دونى كان وجودى سببا فى تقرير الفضل فيجب فيه حق تبتمها عنه وهذه الحجّة مناسبة لمقابلة الاخ الثابت الاخ المقر له فى الفضل المذكور ولا تقرره هذه الحجّة المنكر فى مطلق مسائل الاقرار بوارث ثم وقت للمازرى على ما يشير لما ابدى بناء من الحجّة للاخ المنكر وهو أنه ذكر مسئلة الام ووجه القول بان ما فضل باقرار الام بين المنكر والمقربة بان المنكر يحتاج بان له مشاركة فى خروج هذا السهم من يد الام لانها لا تجب عن الثلث الى السدس الا باخوين هو أحدهما غ نازع اليستانى فى شرح التلسانية ابن عرفة فى هذا البحث فقف عليه فى محله وبالله تعالى التوفيق (وان أقرمت) بعد اقراره فى حياته (بان فلانة) كناية عن علم أى كسبه مبددة (جاريته) اي أمة المقر (ولدت منه) اي المقر (فلانة) كناية عن اسم ائى كسعوده وذكروا هذا الاسم حين اقراره (و) الحال (لها) اي الجارية التى اقربانها ولدت منه فلانة (ابنتان ايضا) من غير المقر (ونسبتا) اي البنت المعينة المقر بها (الورثة واليثة) الشاهد بقاقراره (فان أقر بذلك) اي اقرار الميت بولادة الامعة منه احدى بناتها (الورثة) وادعوا أنهم نسوا اسمها ووجهلوا عينها (فهن) اي البنات الثلاث (أحرار ولهن) اي البنات الثلاث (ميراثات) واحدة وهو النصف لتعقوبت واحدة منهن ويقسم بينهما بالنسبة لجهل عين من تستحقه منهن واستوائهن فى دعوى استحقاقه كله (والا) اي وان لم يقر الورثة باقراره المذكور وانكروه جملته مع نسبان اليثة اسمها (لم) الاولى فلا (يعتق شئ) من البنات الثلاث اللاتي اقربان احدهن بقتة ونسبت ومفهوم ونسبتا انها ان لم تنسها يحكم بمقتضى الشهادة سواء اعترف الورثة او أنكروا ق من نوازل فنعنون من أقر عند موته ان فلانة جاريته ولدت منه

ما يشير الى ما ابدى تمام (قوله انه) أى المازرى (قوله وجه) بفتحات متفلاى المازرى (قوله المقربة) بفتح ايها القاف (قوله بان المنكر) صلة وجه (قوله يحتاج بان له) اي المنكر (قوله لانها) اي الام (قوله هو) اي المنكر (قوله اليستانى) بضم المثناة تحت (قوله عليه) اي اليستانى (قوله بعد اقراره) صلة ميت فلا يقال كيف اقرار الميت وهذا على ما شاع عرفا من اطلاق الميت بالتشديد على من مات وان كان اصل اللغة انه من سيموت وعليه فلا اشكال (قوله وذكروا) اي المقر (قوله ويقسم) بضم الياء فتح السين اي النصف (قوله يثنون) اي البنات الثلاث (قوله ونسبت) بضم النون

(قوله وللازمة ابنتان أخريان) أي من غير المقر (قوله ثلث) أي المقر (قوله وأنسيت) يضم الهمز وكسر السين (قوله بذلك) أي اقراره بأحدى بناتهما اسمها ثم نسي (قوله منهن) أي البنات (قوله به) أي المقر (قوله وإن قال) أي المقر (قوله ولم يسمها) أي المقر البنت التي أقر بها (قوله جائرة) أي نافذة صحيحة اتفاقا ٤٤٩ أي لعدم صحة ميراثه ببناته اسمها بعد ذكرهم (قوله فيهن قال) صلة قوله (قوله بخدوا) أي

ابنته فإلانة وللازمة ابنتان أخريان سوى المقر به أخوات وأنسيت البينة والورثة اسمها فان أقر الورثة بذلك فهن كاهن أحرار ولهن ميراث واحدة يقسم بينهن ولا نسب لواحدة منهن به فان لم يقر الورثة بذلك وأنسيت البينة اسمها فلا يعتق شيء منهن وإن قال أحدى هذه الثلاث ابنتى ولم يسمها فالشهادة جائزة اتفاقا وقوله يعتقن كاهن خلاف قوله فيهن قال في مرضه في عبده ثلاثة أحدهم ابنتى وقوله إن بخدوا لا يعتق لواحدة منهن إن لم تعلم البينة أيتهن هي هو مشهور المذهب (تنبيهان) الأول تت بظهر الفرق بين هذه وبين السابقة في قوله وإن قال لاولاد أمته أحدهم ولدى بان تلك ليس فيه أو ارت يكذبه وهذه فيها ورثة تكذبه والله تعالى أعلم طمى فيه نظرا لعارضة ابن رشد يتم ما بقوله اقرار الورثة بذلك كقيام البينة على أن أحدى هذه الثلاث ابنتى ولم يسمها فالشهادة جائزة اتفاقا وقوله يعتقن كاهن خلاف قوله في السابقة اه وقال ابن عبد السلام يعتقن كاهن جار على قول ابن عبد الحكم في السابقة يعتق الجميع اه فأنتم تراهم أجروا هذه على خلاف ما أجروا عليه المتقدمة ولو كان الفرق ما ذكره تت لم يجهلوا المخالفة بينهما الثالث الخط يتنزل منزلة اقرار الورثة إن قدم البينة أنه قال أحدى هؤلاء الثلاث ابنتى ولم يسمها فالشهادة جائزة اتفاقا قاله ابن رشد في نوازل سمعون والله أعلم (وان استطلق) المكلف (ولدا) في صورة يلحق به فيها (ثم أذكره) أي المستطلق بالكسر المستطلق بالفتح أي نقاه عن نفسه بعد استلحاقه وقال ليس بولدى (ثم مات الولد) عن مال ومستلحقه حتى (فلا يرثه) أي المستطلق بالكسر المستطلق بالفتح لنقصه عن نفسه واعتباره أنه لاحق له في ارثه (ووقف) يضم فكسر (ماله) أي المال الذي تركه المستطلق بالفتح (فان مات الأب) الذي استلحق ويرجع عن استلحاقه (والمال الموقوف) (لورثته) أي الأب لأن رجوعه عن استلحاقه غير معتبر بالنسبة لهم (وقضى) يضم فكسر (به) أي المال الموقوف (دينه) أي الأب إن كان عليه دين (وان قام غرماءه) أي الأب الذين ليسهم دين عليه (وهو) أي الأب (حتى أخذوه) أي المال الموقوف إن كان قدر دينهم أو أقل منه والأخذ وامنه قدر دينهم وتر كواياقيه موقوفا حتى يموت الأب ق ابن شاس إذا استلحق ولدا ثم انكروه ثم مات الولد عن مال فلا يأخذه المستطلق ابن القاسم ويوقف ذلك المال فان مات المستطلق صار هذا المال لورثته وقضى به دينه وان قام غرماءه عليه وهو حتى أخذوا ذلك المال في دينهم (تنبيهان) الأول الخط هكذا قال في رسم يودنى من مسمع عيسى من كتاب الاستحقاق ابن رشد في قوله يوقف نظروا الواجب كون ميراثه لجماعة المسلمين لأنه مقران هذا المال لهم لاحق له معهم فيه وهم لا يكذبونه فلا معنى لتوقيفه إذ لا يصح أن يقبل رجوعه فيه بعد موته بعد رجوعه عن استلحاق ابنه لأنه قد ثبت لجماعة المسلمين رجوعه عن استلحاقه الثاني ان مات المستطلق بالكسر بعد رجوعه عن الاستلحاق ورثته المستطلق بالفتح باقراره الاول واستلحاقه ولا يسقط نسب به رجوعه عن

٥٧ منح ت (قوله فيه) أي الاستلحاق (قوله بعد موته) أي المستطلق بالفتح (قوله بعد رجوعه عن استلحاقه) (قوله لا نه) أي المال (قوله باقراره) أي المستطلق (قوله واستلحاقه) (عطف على اقراره قوله نسبه) أي المستطلق بالفتح عن المستطلق بالكسر

(قوله مقنعه) بضم فسكون فكبير (قوله به) أي المستطوق بالكسر (قوله نسب) فاعل الحق (قوله والحد) عطف على حقوق (قوله بالرجوع) أي عن الاقرار ٤٥٠ (قوله معه) أي الحد (قوله لا يسقط بالرجوع) تفسير لازم (قوله معه) أي الحد

استلحاقه ثم ان مات الابن ورثه عصبية أي المستطوق بالكسر قاله ابن رشد وابن بطال في مقنعه الثالث في المقنع اذا استلحق رجل رجلا لحق به نسب أولاد المستلحق بالفتح ومن نفي ولده ثم استلحقه ثبت نسبته منه الرابع يجتمع حقوق الولد والحد في مسائل ضابطها كل حد يثبت بالأقرار أو يسقط بالرجوع فالنسب ثابت معه وكل حد لازم لا يسقط بالرجوع فالنسب لا يثبت معه منها من أولد أمة ثم أقر بغصبها فيلحق به الولد لاتباعه بالتبديل على إسقاط نسبته ويحد ومنها من اشترى أمة وأولدها ثم استلحقته بغير يثم أقر أنه وطئها عالما بغير يثم فيجسد ويلحق به الولد ومنها من اشترى إحدى جارتين على أنه بالخيار في أحدهما وأقر أنه اختار واحدة ثم وطئ الأخرى وحملت منه فيجسد ويلحق الولد به ومنها من اشترى جارية ووطئها فخاصمه بها بطلب غنمها فقال انما أودعني أياها وأمتني عليها فيجسد ويلحق ولدها ومنها من تزوج أم امرأته وأولدها عالما فيجسد ويلحق ولدها ذكرها في معين الحكام والتوضيح ابن عبد السلام هذا انما يصح اذا لم يعلم بغير يثم قبل نكاحه أياها فان علم به قبله فهو زنا محض لا يلحق معه الولد ومنها من اشترى جارية وأولدها ثم أقر بأنه وطئها عالما بعصبها عليه ومنها من تزوج امرأة وأولدها ثم أقر بأنه كان طلقها اثلا ثم تزوجها قبل محال عالما ومنها من تزوج امرأة وأولدها ثم أقر بأنها خامسة وأنه علم حرمته قبل تزوجها فأفادها لخط ينصونها * انطاس السهيلي في شرح السيرة اذا بلغ العبي والصبي واخبرته أمه بعد تزوجها بأنه لغير رشدة ليتعفف عن الميراث وعن نظره عوارتهم أو علم ذلك بغيره وجب عليه ذلك والا كان شر الثلاثة كما جاز في الحديث في ابن الزنا شر الثلاثة وقد أول بوجوده هذا أقربها اهـ وقيل في تأويله اذا عمل بعمل والديه وقد جاء التصريح بهم في بعض رواياته وفي كتاب ابن حبيب الشعبي ولد الزنا خير الثلاثة اذا اتى الله تعالى فقبل له فقد قبل انه شر الثلاثة قال هذا قاله كعب لو كان شر الثلاثة لم تنتظر امه بولادته وكذلك قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وقال ابن مسعود رضي الله تعالى عنه انما قبل شرهم في الدنيا ولو كان شرهم عند الله تعالى ما انتظر امه ان تضعه وقال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه اكرموا ولد الزنا واحسنوا اليه وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنه ما هو عبد من عبيد الله تعالى ان أحسن أحسن الله تعالى اليه وان أساء عوقب وقال اعتقوا أولاد الزنا وأحسنوا اليهم واستوصوا بهم أفاده الخط والله أعلم

• (باب في بيان أحكام الودعة وما يتعلق بها)

وعرف المصنف مصدرها الاستلزام معرفته معرفتها فقال (الإيداع) أي حقيقته شرعا (توكيل) جنس شمل سائر أنواعه (بمقنعة) فصل مخرج التوكيل بغيره وإضافته إلى (مال) فصل مخرج التوكيل بمقنعة غير المال كالنكاح فيلحق الولد والزوجة ابن عرفة الودعة بمعنى الإيداع نقل

(قوله منها) أي مسائل
اجتماع حقوق النسب والحد
(قوله ثم استلحقته) بضم
التاء وكسر الحاء (قوله
وأقر) أي المشتري (قوله
بطلب غنمها) صلة خاصة
(قوله فقال) أي المشتري
(قوله نوبتها) أي من زناها
(قوله بأنه) أي ابنها (قوله
لغير رشدة) بكسر الراء
وسكون الشين أي ليس
من ما زوجه الذي ولدته
على فراشه (قوله عن
الميراث) أي من زوجها
الذي هو أبه في الظاهر (قوله
هو راتبهم) أي ثبات زوجها
وامهاته وأخواته (قوله
ذلك) أي كونه ليس مأم
(قوله ذلك) أي التعفف
عن ارثه ونظر عوراته
محارمه (قوله والا) أي وان
لم يتعفف عن ذلك (قوله
الثلاثة) أي نفسه والزانية
والزاني (قوله أول) بضم
فتكسر مثقلا أي الحديث
(قوله بهذا) أي العامل
بعمل والديه (قوله تنتظر
أمه) أي في زوجها

• (باب الإيداع)

(قوله عرف) بفتح عين مثقلا

(قوله مصدرها) أي الإيداع (قوله أنواعه) أي التوكيل (قوله بمعنى الإيداع) احتراز به عن ما يعني مجرد
النق المودع بفتح الدال (قوله نقل) بفتح النون وسكون القاف جنس وإضافته فصل مخرج نقل الملك بيدع أو هبة أو صدقة
ونقل الدين من ذمة لأخرى بجمالة ونحوها

(قوله مجرد) بضم ففتح مثقلا كان صفة فقدم واضيف لما كان موصوفا به واخرج به التوكيد والايصاء والرهن والاجارة والاعمار والاعارة وقصوها (قوله ملك) أى مملوك فصل مخرج نقل مجرد حفظ ما لا يملك كولد وزوجة (قوله ينقل) بضم فـ كون ففتح أى يمكن نقله حسا فصل مخرج نقل مجرد حفظ العقار (قوله يدخل) أى فى المدة (قوله ايداع الوثائق) أى لانها مملوكة (قوله يذكر) بكسر الهمزة والميم على بيان (قوله ويخرج) أى من المدة (قوله حفظ الايصاء) أى نقله و اضافته للبيان (قوله لانهما) أى الايصاء والو كالة الخ عليه يخرج حفظ الخ (قوله منه) أى مجرد الحفظ (قوله وحفظ الربيع) بفتح الراء عطف على حفظ الايصاء (قوله تابعين) بفتح العين حال من ابن شماس وابن الماجيب أى فى تعريف الايداع (قوله يطل) بضم فسكون فكسر خبر قول (قوله عكسه) أى كون عدمه ملزوما لعدم محدوده مقول مقدم (قوله ما دخل) أى ايداع الوثائق يذكر الحقة وقى فاعل يطل أى لانها ليست مالا قد اتقى عنها الحدود هى من المحدود فلم يلزم من عدم الجلاء عدم المحدود فليس جامعا (قوله وطرده) أى كون وجود الحد ملزوما لوجود محدوده عطف على عكسه (قوله ما يخرج) أى حفظ الايصاء والو كالة عطف على ما دخل من باب عطف معمولين على معمولين لعماد واحد فقد وجد حدهما فى الايصاء والتوكيد على مال ولم يوجد فيه ما الايداع فليس مانعا (قوله ومعنى لفظها) أى الوديعه أى الشيء المودع بالفتح عطف على معنى الايداع (قوله مملوك) بضم ففتحات مثقلا جسر (قوله نقل مجرد حفظه) ٤٥١ فصل مخرج المبيع والمتصدق به

والموهوب والموصى عليه والموكل عليه (قوله ينقل) فصل مخرج العقار (قوله وهو) أى معنى لفظها (قوله المستعمل) أى فيه لفظ الوديعه (قوله ولا يتناول) أى معنى لفظها المتعارف للفقهاء (قوله ويدخل فى حده استخبار حارس المتاع ونحوه) أى فبطل طرده فليس مانعا (قوله واخرجه) أى ابن

مجرد حفظ ملك ينقل فيدخل ايداع الوثائق يذكر الحقوق ويخرج حفظ الايصاء والو كالة لانها مالا يزيد عنه وحفظ الربيع وقول ابن الماجيب كابن شماس تابعين للفرز الى استنباطه فى حفظ المال يطل عكسه ما دخل وطرده ما خرج ومعنى لفظها مملوك نقل مجرد حفظه ينقل وهو المستعمل فى عرف الفقهاء ولا يتناوله لفظ ابن شماس اه الحظ قوله ينقل صفة مملوك فلو قدمه اليه لكان ابن ويدخل فى حده استخبار حارس المتاع ونحوه واخرجه حفظ الربيع من الوديعه فظهر فى كتاب الهبة من المدونة اذا قلت قبلت وقبضت فى الارض الغائبة لم يكن حوزا وذلك كالاشهاد على الاقرار بالحوز الا ان يكون له فى ذلك أرض أو دار أو رقيق بكر أو عارية أو وديعه وذلك يلد آخر فوهبك ذلك فان قولك قبلت حوز اه وبهذا رد الوانوى على ابن عرفة فقال ينقض قول ابن عرفة فى محتصره راد على ابن الماجيب ان حفظ الربيع ونحوه مما لا يتل يطل طرد حذا بن الماجيب قال ودعوى الف والنشر فى هذا المقام بعيد اه المشد الى وجه النقض على ابن عرفة بمسئله المدونة أن ظاهر قوله أو وديعه رجوعه للأرض

عرفة حفظ الربيع من اضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله من الوديعه) صله اخرج (قوله غير ظاهر) خبر اخرج (قوله فى كتاب الهبة الخ) علة غير ظاهر (قوله من المدونة) بيان كتاب الهبة (قوله اذا قلت) بفتح تا خطاب الموهوب له (قوله قبلت) بضم تاء المتكلم الموهوب له (قوله وقبضت) بضمها (قوله فى الارض الغائبة) أى عن المجلس الموهوبه (قوله لم يكن) أى قول الموهوب قبلت وقبضت (قوله حوزا) أى للأرض الموهوبه متممة للهبة ملغيا للمانع الطارئ بعده لواهيا كونه وتقليبه وجنونه ومرضه الى موته (قوله وذلك) أى قولك قبلت وقبضت (قوله كالاشهاد على الاقرار بالحوز) أى بدون معايقته فى كونه لا بعد حوزا (قوله الا ان يكون له) أى الواهب (قوله فى يدك) خطاب للموهوب له (قوله أرض) اسم يكون مؤنرا وخبرها فى يدك (قوله بكره) متعلق بما يتعلق به فى يدك (قوله أوعارية) أى اعاره (قوله أو وديعه) أى ايداع (قوله وذلك) أى المذكور من الأرض أو الدار أو الرقيق (قوله فوهبك) أى مالك ما ذكر (قوله ذلك) أى المذكور فقلت قبلت (قوله وبهذا) أى قولها لا يكون له يدك أرض أو دار أو رقيق بكر أو عارية أو وديعه صله رد (قوله فقال) أى الوانوى (قوله ينقض) أى بيان نحوه (قوله يطل الخ) خبر ان (قوله قال) أى الوانوى (قوله الف والنشر) أى المرتب بارجاع بكره لأرض وعارية لدار ووديعه لرقيق فلا يدل على ان الربيع يودع (قوله فى هذا المقام) صله دعوى (قوله بعيد) خبر دعوى

(قوله عنده) أي صاحب المدونة (قوله فهو) أي التوكيل على حفظ الربع (قوله الدخول) أي في حد الإيداع (قوله ادفع) أي للنقض على ابن عرفة بقولها (قوله النقض) أي لكلام ابن عرفة بقولها المذكور (قوله الجميع) أي الأرض والدار والرقيق (قوله ممنوع) خبر قول (قوله الكلام) أي كلام المدونة (قوله لقب ونشر) أي مرتب (قوله هذا) أي القبط والنشر (قوله وان كان ممكناً) حال (قوله كما قال) أي الواوغي (قوله عنه) أي الظاهر (قوله عنده) أي الظاهر (قوله اخراج العقار) أي التوكيل على حفظه (قوله قوله) أي المصنف (قوله شرطه) أي الإيداع (قوله فعله وقبوله) أي الإيداع (قوله حاجته) خبر ان (قوله وطن) عطف على حاجته (قوله صونها) أي الوديعة (قوله من القابل) صلة صونها (قوله فيجوز) أي الإيداع تقريره على شرط الحاجة وطن ٤٥٢ صونها (قوله كالعبد الخ) تشبيه في جواز (قوله ويجوز أن يودع) يفتح

المدال (قوله ما خيف تلقه) وما معها فصيح كون الربع عنده مما يضح ايده فبطل اشتراط كون المودع مما ينقل فهو مراد الدخول لا مراد الخروج وأما قوله ودعوى الألف الخ فهو استبعاد دفعه مدة تقديره أن يقال لانتم صحة النقض وقولكم ان رديعة راجع للجميع ممنوع بل الكلام فيه ان وتشر فقوله عاريف راجع للأرض والدار وقوله أو رديعة راجع للرقيق المشد إلى هذا وان كان ممكناً إلا أنه بعيد كما قال لكونه خلاف الظاهر ولا دليل يصرف عنه فوجب الوقوف عنده اه ولم يذكر أحد اخراج العقار من حكم الوديعة والله أعلم * (تنبيهات) * الأول ابن عاشر قوله توكيل يقتضي أن الإيداع شرطه صحة التوكيل والتوكيل وليس كذلك ابن عرفة لا يظهر ان شرطه باعتبار جواز فعله وقبوله حاجته القابل وطن صونها من القابل فيجوز من صبي خائف عليها ان بقيت يده كالعبد المحجور عليه ويجوز ان يودع ما خيف تلقه يدمودعه ان ظن صونه يده أحدهما لاحترامهما وثقتما كالأول المحترمين وعبيدهم عند نزول بعض الظلمة ببعض البلاد أو إقامه الأعراب القوافل والأصل في هذا النصوص الدالة على حفظ المال وانتهى عن إضاعته وشرطه باعتبار ضمان القابل عند موجب الضمان ونفيه عند نفيه عدم جبره وجر القابل * الثاني الخط في الكتاب أركانها ثلاثة الصيغة والمودع والمودع أما الصيغة فهي لفظ أو ما يقوم مقامه دال على الاستئابة في حفظ المال وفي الأخيرة السانعي رضئ الله تعالى عنه الوديعة تقتضي الإيجاب والقبول كالو كالة وأصلنا يقتضي عدم الاشتراط فيها كما تقر في البيع اه وانفق ان رجلاً جالساً فوضع آخرامه مقاماً وذهب فتركه الجالس فضاغ فلما ظهرا أنه يضمنه لئلا يسكوته حين وضعه على قبول ايده عنده * الثالث بن عرفة حكم الإيداع وقبوله الإباحة وقد يعرض وجوبه كخائف فقد مال موجب هلاكه أو فقر ان لم يودع مع وجود قابل له فادع على حفظه وحرمته كإيداع مقصوب منسحب من لا يقدر على جرده ليرده به أو للقراء ان كان المودع مستغرق الذمة فلهذا كره عياض ان من

أي سبب (قوله ونفيه) أي الضمان عطف عليه (قوله تنبيه) أي موجب الضمان (قوله عدم) خبر شرط قبل (قوله جبره) أي القابل (قوله وجبر) عطف على جبر (قوله القابل) أي المودع بالكسر (قوله في الكتاب) أي المدونة خبر مقدم (قوله اركانها) أي الوديعة بمعنى الإيداع (قوله والمودع) بالكسر (قوله والمودع) بالفتح (قوله لفظ) جنس (قوله دال على الاستئابة في حفظ المال) فقط فصل مخرج كل لفظ دل على غير ذلك (قوله فيها) أي الإيجاب والقبول (قوله أمامه) بفتح الهمز (قوله انه) أي الجالس (قوله يضمنه) أي المتاع (قوله يسكوته) أي الجالس (قوله إيداعه) أي المتاع (قوله عنده) أي الجالس (قوله وجوبه) أي الإيداع (قوله موجب) نعت فقد (قوله له) أي المال (قوله حفظه) أي المال (قوله وحرمته) أي الإيداع عطف على وجوبه (قوله جرده) أي المقصوب من مودعه (قوله ليرده) أي المقصوب عليه يحمله (قوله له) أي المقصوب ان عليه (قوله والقراء) أي ان لم يملأ ربه (قوله ان كان المودع) بالكسر

(قوله قبل) بكسر الموحدة (قوله ردها) أي الوديعة (قوله له) أي مستغرق الذمة (قوله يضمنها) أي المودع بالفتح الوديعة لا تقراء (قوله سئل) بضم فكسر (قوله عليه) أي المسؤول (قوله بخوف هلاكها) صلة يتعين (قوله فيها) أي الرفقة (قوله تعرض) بقضات متفلا (قوله ونذبه) أي الإيداع عطف على وجوبه (قوله وجبه) أي الإيداع (قوله وكراهته) أي الإيداع عطف على وجوبه (قوله يجرمه) أي الإيداع (قوله يخشى) أن المستخير (قوله ضرره) أي القاصب (قوله أن لم يقبلها) أي الوديعة (قوله منه) أي القاصب (قوله سرق) بضم فكسر متاعه (قوله ثم رأى) أي المسروق ٤٥٣ منه (قوله فاشتره) أي الرجل الثوب (قوله منسه) أي الجندي

(قوله ولما فارقه) أي الجندي الرجل (قوله تأمله) أي الرجل الثوب (قوله فرجع) أي الرجل (قوله وقال) أي الرجل (قوله وحل) أي الجندي (قوله له) أي الرجل (قوله وأخذ) أي الجندي (قوله على أنه) أي الرجل (قوله يجب عليه) أي الرجل (قوله لأنه) أي الرجل (قوله رده) أي الثوب (قوله وفي المدونة) خبر مقدم (قوله فهلك) أي الشيء (قوله عند المودع) بالفتح (قوله لربه) أي المصوب (قوله تضمن) المودع (قوله بالفتح) (قوله إلا أن يتعدى) أي المودع بالفتح (قوله على الوديعة) (قوله فلا يضمنها المودع) بالفتح (قوله لأنه) أي الخطأ (قوله كالأعمى) أي في الضمان (قوله أودع) بضم فكسر (قوله جرار) بكسر الجيم جمع جرة (قوله فيها) أي الجرار (قوله أو قوارير) جمع قارور عطف

قبل وديعة من مستغرق ذمته ثم ردها له يضمنها للفقراء ابن شعبان من سئل يقول وديعة فليس عليه قبولها وإن لم يرجده غيره قلته ما لم يتعين عليه قبولها بخوف هلاكها لم يقبلها مع قدرته على حفظها كرقعة قيم من يحترمه من أعار عليها وأذى حرمه حاضرة تعرض ظالم لبعض أهلها ونذبه حيث يخشى ما يرجبه دون تحقيقه وكراهته حيث يخشى ما يجرمه دون تحقيقه اه بتصرف ابن المسمى استشار مجاري قبول وديعة دينار من غاصب يخشى ضرره أن لم يقبلها منه فقال له ابن المسمى يا أخي ان كنت تقدر على غرمها فخذها منه وتصدق بها على المساكين وإذا طلبها المودع فأغرم له عوضا من ماله وقد سئل أصحاب مصنفون عن رجل سرق متاعه ومنه ثوب دبياح ثم رأى الثوب في يد جندي فخرم بانه ثوبه فاشتراه منه بسبعة دنانير ولما فارقه تأمله فوجده غير ثوبه فرجع إلى الجندي وقال أنا ظننته ثوب فاشتريته ثم تبين لي أنه غيره فقال له الجندي لا بأس عليك وحل منطقه وصيب منها دنانير وعد سبعة منها فأعطاه إياها وأخذ الثوب فاتفق أصحابه على أنه يجب عليه أن يصدق بالدينارين بقيمة الثوب لأنه رده إلى غير ماله وفي المدونة من غصب شيئا وأودعه فهلك عند المودع وليس لربه تضمين المودع إلا أن يتعدى والوديعة أمانة فلا يضمنها المودع إلا إذا تعدى عليها وأشار المصنف إلى جملة من أسباب التعدى عليها فقال (تضمن) بضم القوية ويكون الضاد المجعومة وفتح الميم الوديعة أي يضمنها المودع بالفتح (د) سبب (سقوط شيء) منه (عليها) فأناله ولو خطأ لأنه كالمعد في أموال الناس (لا) تضمن (ان كسرت في) حال (تقلا) ما تقل (مثلا) بغير توريط فان تقلها تقلها إنما النقل مثلها فقلقت فيضمنها التعدية عليها في اشبه وعبد الملك من أودع جرار فيها ادم أو قوارير فسقط من يده عليها شيء فان كسرت أو روي شيئا في يده يغيرها فاصابها فان كسرت ضمنها ابن الحاجب لو استودع جرارا وشبهها فقلها تقل مثلها ان كسرت فلا يضمنها ولو سقط من يده شيء فكسرها فيضمنه إلا أن اجناية خطأ (و) تضمن (د) سبب (خطاها) أي الوديعة بغير هاله أو لغيره خطأ يعسر معه تمييزها من غيرها (الخطا) كقبح مثله جنس وصفة فلا يضمنها الخطا قوله كقبح مثله شامل لخطا كل جنس يجرس المماثل له حتى الدراهم عملها ثوبه فأناب بمثلها (و) الخطا بغير جنسها مع تيسر تمييزها عنه بغير كلمة كخطا (دراهم يدنانير) وقطن بكتان فلا تضمن إذا كان الخطا (للأحرار) أي الخطا فيهما ههنا ظاهره هنا وفي التوضيح أنه قيد في الأولى فقط وكأنه رأى هنا أنه لا فرق بينهما (ثم ان تلف بعضه) أي الخطا بطله أو بغير جنسه

على جرار (قوله من يده) أي المودع بالفتح (قوله عليها) أي الجرار أو القوارير (قوله يضمنها) أي المودع بالفتح الجرار أو القوارير (قوله استودع) بضم التاء وكسر الدال (قوله له) أي المودع بالفتح حال من غيرها (قوله مع) أي الخطا (قوله فيها) أي خطاها بمثلها وخطا دراهم يدنانير (قوله هذا) أي رجوع الأحرار لخطاها بمثلها وخطا دراهم يدنانير (قوله هنا) أي في هذا المختصر (قوله وفي التوضيح) خبر مقدم (قوله أنه) أي للأحرار (قوله الأولى) بضم الهمزة أي خطاها بمثلها (قوله وكأنه) أي المصنف بقضات متفلا (قوله هنا) أي في هذا المختصر (قوله أنه) أي الإنسان (قوله بينهما) أي خطاها بمثلها وخطا دراهم

بنائير (قوله ينسك) خطاب لله ودع بالكسر والمودع بالفتح (قوله كذلك) أي ينسك (قوله بما هو غير مماثل لها) أي الوديعة بيان ما (قوله بعضه) أي المخلوط من مقالين (قوله ولوعرفت) أي دراهمك (قوله والرفع) أي الوضع في محل واحد بغلقه عليها (قوله لأن المودع) بالكسر (قوله على مثل ذلك) أي الخلط صلبه دخل (قوله اودعه) بضم الهمز (قوله ولأنه) أي المودع بالفتح (قوله عليها) أي الوديعة (قوله ثم رد) أي المودع بالفتح (قوله مثلها) أي الوديعة إلى محل ايداعها (قوله ثم ضاع) أي مثلها (قوله فلا يارمه) أي المودع بالفتح ٤٥٤ (قوله وان كانت) أي الخلطة التي خلطت (قوله مختلفة) أي في الصفة (قوله فقيد

المتخير عنه (ف) المؤلف (ينسك) بالخاصة بقدر المالكين والمالك كذلك لعدم تميز مال أحد كما من مال الآخر (الآن تميز) مال أحد كما من مال الآخر كالدرهم والدنانير فصفة كل مال من ربه في الخواهر الثالث من أسباب التقصير في حفظ الوديعة خلطها بما لا يتميز عنه مما هو غير مماثل لها كخلط قمح بشعير وشبهه وأما خلطها بجنسها المماثل لها بجودة ورداة كخطة بمثلها أو ذهب بمثل أو بما يتميز عنه ولا يخلط به كذهب بورق فلا يضمن وفي المدونة ومن اودعه دنائير أو دراهم فخلطها بمثلها ثم ضاع المال فلا يضمنه وان ضاع بعضه كان ماضع وما بقي ينسك لان دراهمك لا تعرف من دراهمه ولوعرفت بعينها كانت مصيبة دراهم كل واحد منه ولا يغيرها الخلط وان اودعه خنطة فخلطها بجنسة فان كانت مثلها وخلطها بالاسرار والرفع فهلك الجميع فلا يضمن لان المودع على مثل ذلك دخل وقد يشق على المودع أن يجعل ما اودعه على حدة ولأنه لو تعدى عليها فافا كلها ثم رد مثلها ثم ضاع بعد رده فلا يارمه شيء فخلطها بمثلها كرد مثلها فلا يضمنها اذا ضاعت وان كانت مختلفة فيضمن وبذلك ان خلط خنطتك بشعير ثم ضاع الجميع فهو ضامن لانه قد افانم بالخلط قبل هلاكها لانها لا تتميز وليس كخلط صنف واحد من عين أو طعام غ فقيده الاسرار اعناذ كرم في الصورة الاولى وأما الثانية فلم يذكره فيها أصلا اه وقيل انه خاص ببعض افراد الصورة الاولى كالخطة وما شابهها وأما الدنانير والدراهم فلا يشترط كون خلطها بالاسرار الخلط وليس هذا بصحيح فقد قال أبو الحسن في شرح قولها المتقدم ومن اودعه دنائير أو دراهم فخلطها الشيخ يعني على وجه الاسرار والرفع لا على وجه القهق فانه أبو عمران في الطعام بعده اه وأرادوا قل أعلم بقوله فانه أبو عمران في الطعام بعده ان أبا عمران لما تكلم على قولها في الطعام وفعل ذلك بهما على الاسرار وقال وكذلك الدنانير والدراهم وفي التيسيرات قوله في الخلطة اذا خلطها على وجه الرفع والاسرار فلا ضمان عليه اذا كان هذا وشبهه من النظر لان جمعها احرازها ما من تقر يقهما وارفق لهما من شغل مخزئين بذلك وكراهم ما وحر استهما وهو المراد بالرفع وان الخلط اذا كان لغير هذا من تعدا واخذها لنفسه فانه فيه ضامن ولا فرق في هذا بين الطعام والدراهم وقوله لان دراهم هذا لا تعرف من دراهم الاخر يدل على انها غير مختلفة وان خلط الدراهم المختلفة لا يضمن به لانها تتميز وكذا يجب لو خلط دنائير عنده وديعة بدراهم له في كيس فلا يضمن اه فتأمل تجد مبدل على ان الاسرار قد في صورتين معا والله اعلم اللغوي اذا خلط الدراهم مثلها والطعام بمثلها ثم ضاع كانا شريكين في الباقي بقدر مال كل واحد منهما واختلف في هذا مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما

الاجراز) اضافته البيان (قوله في الصورة الاولى) أي خلطها بمثلها (قوله وأما الثانية) أي خلط دراهم بدنانير (قوله فلم يذكره) أي قيد الاسرار (قوله وقيل انه) أي قيد الاسرار (قوله وليس هذا) أي تخصيص الاسرار ببعض صور الاولى كخلط خنطة بمثلها (قوله الشيخ) أي أبو الحسن قال (قوله قال) أي أبو عمران (قوله وكذلك) أي الطعام في شرط الاسرار (قوله اذا كان هذا) أي الخلط الخ خبر قوله (قوله من النظر) أي المصلحة والسداد خبر كان (قوله لان جمعهما) أي الطعامين مثلا الخ علة كونه من النظر (قوله وهو) أي كون جمعهما احرازهما وارفق الخ (قوله من تعدا) أو أخذها لنفسه (بيان لغير هذا) (قوله فانه) أي المودع ضامن جواب اذا (قوله ولا فرق في هذا) أي التفصيل

بين الخلط من النظر وكونه من غير (قوله على انها) أي الدراهم (قوله غير مختلفة) أي في الصفة (قوله لانها لا يضمن) أي المودع بالفتح (قوله به) أي الخلط (قوله لانها) أي الدراهم المختلفة في الصفة (قوله تميز) أي يتميز بعضها عن بعض (قوله في صورتين) أي خلطها بمثلها واخلط الدراهم بالدنانير (قوله ثم ضاع) أي بعض المخلوط (قوله كانا) أي المودع والمودع (قوله بالكل واحد منهما) أي نسبتهم لجمعهما

(قوله لانها) أى المودع بالكسر والمودع بالفتح **ع**له كائن شرى يمين (قوله وأشار) أى بقوله اختلف في هذا مال وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما (قوله قولها) أى المودعة (قوله له) حال من دينار (قوله منها) أى الدينار المائة والواحد (قوله فهما) أى ذو المائة وذو الواحد (قوله فيه) أى الدينار الضائع صله شرى يمين (قوله اراد) أى ابن القاسم وابن مسلمة (قوله يدعيه) أى الدينار (قوله وتلقها) أى قبل ردها لحل ايداعها (قوله فماتعطب بمثله) صله استقاع (قوله بقل) بقاف واحد البقول (قوله واختلف) بضم التاء (قوله في استعماله) أى فيما يعطب فيه غالباً ٤٥٥ (قوله بامر من الله تعالى) صله هلك (قوله بناء على انه) أى المودع (قوله بالعداء

لانها كائن شرى يمين قبل الفساح بوجه جائز وأشار الى قولها في تضمين الصانع قال مالك رضى الله تعالى عنه من اختلف لدينار بما قد ينار لغيره ثم ضاع منه دينار فهو ما فيه شرى يمين صاحب الواحد يجزئه من مائة وواحد وصاحب المائة بمائة يبر من مائة وواحد وقال ابن القاسم وابن مسلمة لصاحب المائة تسعة وتسعون ديناراً ويقتسمان ديناراً ابن يونس أراد اولو لم يبق الا دينار لقسم بينهم نصفين لان كل واحد يدعيه لنفسه * (تفسيره) اذا اختلفت الوديعه بما لا يجوز خلطها به وقتنا بضمها فليس معناها انه لا يضمنها الا اذا تلقت بل يضمنها بمجرد خلطها قال النخعي اذا كان عند رجل وديعتان فتح وشعر خلطهما ضمن لكل واحد مثل ماله ا حط (و) تضمن (د) سبب (اتقاعه) أى المودع بالفتح (بها) أى الوديعه وتلقها امثلية ككأت كطعام أكله أو مقومة كدابة ركبها ونوب لبسه فيما تعطب بمثله فان استقع بها فبما لا تعطب بمثله قتلت فلا يضمنها في المودعة من أو دعتك عبيد اقيعته في سفر أو أمر يعطب في مثله ضمنه وامان بعثته لشراء بقل أو غيره من حاجة تقرب من منزلك فلا تضمن لان الغلام لو أراد الخروج لمثل هذا فلا يمنع منه ابن ناجي أراد بقوله يعطب بمثله غالباً والمراد هلك بسبب ما بعثته فيه وهذا الاختلاف في ضمانه وأما الوبعثه فيما يعطب فيه نادر فالصحيح انه لا يضمنه واختلف اذا هلك في استعماله بأمر من الله تعالى فقال سحنون يضمنه وقال ابن القاسم لا يضمنه بناء على انه بالعبداء كغاصب واعتبار غالب السلامة اه البناء والظاهر ان هذا التفصيل خاص بالرفيق وهو الذي يقيد به تعليلها والله أعلم (أو سفره) أى المودع (بها) أى الوديعه قتلت منه فيضمنها (ان قدر) المودع بالفتح (على) ردها لربها وأيداعها عند شخص (امين) فان لم يقدر على ذلك وخشى تلفها بتركها فلا يضمنها قاله النخعي ويضمنها بالاستقاع والسفر في كل حال (الا ان ترد) بضم القوية وفتح الراء وشدة الهمزة الوديعه التي استقاع أو سافر المودع بالفتح بها لحل ايداعها حال كونها (سالمه) من التلف والتعيب ثم تناف بعد ردها فلا يضمنها المودع بالفتح لان موجب ضمانه هلاكها لا مجرد استقاعه أو سفره بها وظاهره تصديقه في دعوى ردها سالمه بلا شبهة عليه وهو كذلك وسواء كان سفره لنقله أو تجارة أو زيارة فانه في الكافي في فيها ومن أو دعتهم دراهم أو حنطة أو ما يكال أو يوزن فاستهلك بعضها ثم هلك باقيا فلا يضمن الاما استهلك اولوا ولو كان قدر ما استهلك فلا يضمن شيئاً ان ضاعت وهو مصدق انه رد فيها ما اخذ منها كصديقه في ردها ذلك وفي تلفها وكذلك لو تسلف جميعها ثم ردمتها مكان البرئ **ك**كان اخذها على السلف أو على غيره ولا شيء عليه ان هلك بعد أن ردها ولو كانت ثياباً بقلبها حتى بليت أو استهلكها ثم رد

(قوله مصدق) بفتح الدال (قوله انه) أى المودع (قوله فيها) أى الوديعه (قوله ما اخذته) أى مثله (قوله كصديقه) أى المودع (قوله في ردها) أى الوديعه (قوله اليك) خطاب للمودع بالكسر (قوله وفي تلفها) أى الوديعه عطف على في ردها (قوله تسلف) أى المودع (قوله اخذها) أى الوديعه من اضافة المصدر لتعويله (قوله ولا شيء عليه) أى المودع (قوله ان هلك) أى الوديعه أى في محمل ايداعها (قوله بعد ان ردها) أى المودع الوديعه لحل ايداعها (قوله ولو كانت) أى الوديعه

(قوله لانه) اى المودع (قوله وقال) اى المودع بالفتح (قوله هلك) اى الشئ المودع (قوله صدق) بضم فس كسر اى المودع (قوله يضمن) اى المودع بالفتح (قوله بركوبها) اى الوديعه صله التعدى (قوله اقام) اى المودع بالفتح (قوله لانه) اى المودع (قوله عنها) اى الوديعه (قوله يضمنها) اى المودع الوديعه (قوله يردّها) اى الى ربها (قوله وفيها) اى المدونه خبر مقدم (قوله ان اراد) اى المودع بالفتح (قوله واخاف) اى المودع بالفتح (قوله ان سافر) اى المودع بالفتح (قوله بها) اى الوديعه (قوله يضمنها) اى المودع بالفتح الوديعه جواب ان سافرها ٤٥٦ (قوله عن ذلك) اى ايداعها (قوله وان اودعها) اى المودع الوديعه (قوله بعده) اى ردها (قوله على مودع) صله حرم (قوله اتفاقا) راجع لحرم (قوله لاختلاف الاغراض فى عينه) اى المقوم على حرم (قوله ولانه) اى تسلف المقوم الخ عطف على لاختلاف الاغراض الخ (قوله تلك) بفتح الميم وضم اللام مثقلا (قوله من مثلى) بيان ما (قوله قدرها) اى الوديعه (قوله كالمعدم) اى فى صفة تسلفه خبر من (قوله يتسلف) بضم الباء (قوله للمودع) صله كره (قوله كذا) اى الكره (قوله فى وديعتها) اى المدونه (قوله وفى لقطتها) اى المدونه (قوله المتع) اى تسلف المثلى (قوله الى) بشد الباء (قوله اجازة) اى تسلف الوديعه بغير اذن ربها (قوله بهض الناس) اى التابعين (قوله فروجع) اى ما لله رضى الله تعالى عنه (قوله فى ذلك)

مثلها لم تبرأ ذمته من قيمته لانه انما لم يمتد قيمتها وفى الموازية من استودع دابة أو ثوبا فافقر المستودع بالفتح بركوب الدابة وليس الثوب وقال هلك بعد أن رددته صدق وفى كتاب ابن محنون يضمن بالتعدي بركوبها أو لبسها الا ان اقام بينه انه نزل عنها سالمة ثم تلفت وقال بعض أئمتنا يضمن حتى يردّها بحالها ابن يونس هذه الأقوال فى الدابة والثوب على اختلاف فى قول مالك رضى الله تعالى عنه فى ردّها تلف من الوديعه وفيها ان أراد سقرا أو خاف عورة منزله فليودعها ثقة ابن عرفة ظاهرها ولودونه فى ثقتة ابن شامس ان سافرها مع القدرة على ايداعها عند امير يضمن فان سافرها بعنده العجز عن ذلك كما لو كان فى قرية مشلا فلا يضمنها وان اودعها عند غيره بلا عذر ثم ردها فلا يضمنها بعده كردها تسلف منها الخطا انظر اذا انتفع بها وردها سالمة فهل يلزمه كراهتها أم لا وسأبقى فى اول باب الغصب عن التيسيرات ما يدل على ان عليه الكراه (وحرر) بفتح فضم على مودع بالفتح على ما ودم (سلف) اى تسلف شئ (مقوم) بضم ففتحين مثقلا كعرض وحيوان مودع عنده اتفاقا لاختلاف الاغراض فى عينه فلا يقوم مثله مقامه ولانه من تلك الشئ من غير طيب ماله (و) حرم سلف شخص مودع بالفتح (معدم) بضم فسكون فكسر اى فقير لا يقدر على وفاء ما يتسلفه من مثلى مودع عنده ابن عبد السلام ومن يده قدرها أو زاد عليها يسير كالمعدم وأقره المصنف واستظهره فى الشامل (وكره) اضم فكسر ان يتسلف (الثقة والثلث) اى ما يكال أو يوزن أو يعدل المودع بالفتح الملى تت كذا فى وديعتها وفى لقطتها المنع فى النسخ ليس للمودع ان يتسلف الوديعه اذا كان فقيرا فان كان موسرا فان كانت الوديعه عروضا أو مما يقضى فيه بالقيمة أو ما يكال أو يوزن وكان يكثر اختلافه ولا يحصل امثاله كالسكران فليس للموسر ايضا ان يتسلفها البابى اختلف قول مالك رضى الله تعالى عنه فى جواز التسلف من الوديعه بغير اذن ربها فى المعونة انه مكروه وفى العتبية من سماع اشهب تركه احب الى وقد اجاز بعض الناس فروجع فى ذلك فقال ان كان له مال فيه وفاء واشهد فارحوا ولا بأس به البابى وهذا فى الدنانير والدرهم ووجه الجواز اذا قلنا ان الدنانير والدرهم لا تعين فانه لا مضرة على المودع فى انتفاع المودع بها اذا رد مثلها وقد كان له ان يرد مثلها او يتسلفها مع بقا عينها وان المودع قد ترك الانتفاع بها مع القدرة عليه فجاز للمودع الانتفاع بها او يجزى ذلك مجزى الانتفاع بطل حائطه وضومر راحه وهذا بخلاف

اى تسلف الوديعه بلا اذن ربها (قوله فقال) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله لانه) اى المودع تسلف بالفتح (قوله غيبه) اى المال (قوله وفاء) اى بما يتسلفه من الوديعه (قوله واشهد) اى المودع على تسلفه الوديعه (قوله وهذا) اى جواز بشرطه (قوله على المودع) بالكسر (قوله فى انتفاع المودع) بالفتح (قوله بها) اى الدراهم والدنانير (قوله اذارد) اى المودع (قوله مثلها) اى الدراهم والدنانير (قوله قد كان له) اى المودع (قوله مثلها) اى الدنانير والدرهم المودعة عنده (قوله بها) اى الدنانير والدرهم (قوله عتبية) اى الدراهم والدنانير المودعة (قوله بها) اى الدنانير والدرهم (قوله عليه) اى الانتفاع بها (قوله ذلك) اى الانتفاع بالوديعه

اى تسلف الوديعه بلا اذن ربها (قوله فقال) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله لانه) اى المودع تسلف بالفتح (قوله غيبه) اى المال (قوله وفاء) اى بما يتسلفه من الوديعه (قوله واشهد) اى المودع على تسلفه الوديعه (قوله وهذا) اى جواز بشرطه (قوله على المودع) بالكسر (قوله فى انتفاع المودع) بالفتح (قوله بها) اى الدراهم والدنانير (قوله اذارد) اى المودع (قوله مثلها) اى الدراهم والدنانير (قوله قد كان له) اى المودع (قوله مثلها) اى الدنانير والدرهم المودعة عنده (قوله بها) اى الدنانير والدرهم (قوله عتبية) اى الدراهم والدنانير المودعة (قوله بها) اى الدنانير والدرهم (قوله عليه) اى الانتفاع بها (قوله ذلك) اى الانتفاع بالوديعه

(قوله اختلاف) بضم التاء (قوله في القمح والشعير) أي المودع (قوله وما أشبهه) أي من المكيلات (قوله في الجواز) أي جواز تسلفه المودع (قوله أنه) أي المودع (قوله لأنه) أي ابن القاسم (قوله إذا تسلف) أي المودع (قوله ذلك) أي نحو القمح (قوله أن يخرج المثل من ذمته) أي برده لحل ايداعه (قوله ذلك) أي تسلف نحو القمح (قوله عنده) أي ابن القاسم (قوله كالعروض) أي تسلفها في الامتناع (قوله المنع) أي لتسلف نحو القمح (قوله أنه) أي المودع بالفتح المتسلف نحو القمح الخ بمفعول قول المضاف ائقاعه (قوله بيرا) أي المودع المتسلف نحو القمح من ضمان الوديعة (قوله برده لمثل) أي ما تسلفه لحل ايداعه (قوله اباحة) فاعل يحجي (قوله ذلك) أي تسلف نحو القمح (قوله ينظر) بضم الياء وفتح الظاء (قوله إلى المودع) بالكسر (قوله علم) بضم العين (قوله عنه) أي المودع (قوله ذلك) أي تسلف نحو القمح ٤٥٧ (قوله فيما بينه) أي المودع (قوله وبين) المودع (بضم الفتح) (قوله أنه) معه) أي المودع بالكسر (قوله جاز) أي تسلف وديعته

(قوله علم) بضم العين (قوله عنه) أي المودع (قوله ذلك) أي تسلف نحو القمح ٤٥٧ (قوله فيما بينه) أي المودع (قوله وبين) المودع (بضم الفتح) (قوله أنه) معه) أي المودع بالكسر (قوله جاز) أي تسلف وديعته (قوله علمت) بضم العين (قوله منه) أي المودع (بضم الكسرة) (قوله الكراهية) لتسلف وديعته (قوله فلا يجوز) أي تسلف وديعته (قوله لأنه) أي المودع (بضم الكسرة) (قوله عليه) أي المودع بالفتح (قوله ذلك) أي تسلف وديعته (قوله الدفع) أي الوديعة للمودع بالفتح (قوله أو قال) أي المودع (قوله أحذر أن) تسلفها (أي الوديعة) (قوله لا تسلفها) أي الوديعة (قوله لم يتحلف) بضم الياء وفتح اللام (قوله عنه) أي المودع بالفتح (قوله منه) أي التسلف (قوله أمره) أي المودع بالكسر (قوله

تسلف الوصي مال اليتيم فانه اثم اه الخمي اختلاف في القمح والشعير وما أشبهه هل يلحق بالذات في الجواز وظاهر قول ابن القاسم في المدونة انه ان تسلف القمح والشعير والزيت وأشياء ذلك مضى على وجه السلف لانه أجاز إذا تسلف ذلك ان يخرج المثل من ذمته كالإبراهيم فلو كان ذلك عنده كالعروض لم يصح اخراج المثل من الذمة ولم يجوز السلف الباجي الاظهر عندي المنع ويحجي على قول القاضي أي بكرانه يبرأ برده لمثل اباحة ذلك الخمي وأرى أن ينظر إلى المودع فان كان علم منه انه لا يكره ذلك فيما بينه وبين المودع او معه كرم طبع جاز ان كان علم منه الكراهية فلا يجوز لانه لو جرح عليه ذلك حين الدفع أو قال أحذر ان تسلفها لم يتحلف في ذمته ومنه وان أشكل أمره كره وشبهه بالسلف في تفصيله المتقدم بقامه فقال (كالتجارة) في الوديعة من المودع بالفتح فحرم في المقوم مطلقا ومن المصادم في النقود والمثل وتكره فيها من المولى قاله الصر البناني وهو الصواب ونحوه لابن عاشر وامام في المدونة من الكراهية ونقصها ومن اودعته ما لا تقبض به فالرجح له وليس عليه ان يصدق به وتكره التجارة بالوديعة اه فانما هي في وديعة المال أي النقود لانه موضوعها لا مطلقا (و) ان تجر المودع بالفتح بالوديعة ويرجح فيه (الرجح له) أي المودع بالفتح اذ لو تلقت لضمها واخراج بالضمان في لفظها لا يتجر بالقطعة في السنة ولا بعدها كالوديعة وفي الموطأ قال مالك رضي الله تعالى عنه اذا استودع الرجل مالا فابتاع به لنفسه ويرجح فيه فان ذلك الرجح له لانه ضامن للمال حتى يؤديه إلى صاحبه في الاستدراك اقول مالك وربيعة والليث وأبي يوسف رضي الله تعالى عنهم انه اذا رد المال طالب له الرجح غاصبا كان للمال او مستودعا عنده وتعدى فيه الباجي قوله فان ذلك الرجح له اراد به اذا كان ذلك المال عينا وهذا عندى مبني على ان الذاتين والدرهم لا تعين بغصمها ولذلك قال انه لو كانت الوديعة ماعا ما فباعه بثمن فان صاحبه يتخير بين امضاء البيع واخذ الثمن أو يضمنه مثل طعنه ووجه ذلك ان هذا مما يتعين بالصفة ويتعلق

٥٨ من ت كره بضم فكسر أي التسلف (قوله من المودع) صلة التجارة (قوله فحرم) أي تجارة المودع (قوله مطلقا) أي عن تقييده بكونه معدا (قوله وتكره) أي التجارة (قوله فيها) أي النقود والمثل (قوله من الكراهية) بيان ما (قوله فحرم) أي المودع (قوله به) أي المال بلا اذن ربه (قوله له) أي المودع بالفتح لان الخراج بالضمان (قوله عليه) أي الموصى بالفتح (قوله به) أي الرجح (قوله هو) أي نصها (قوله لأنه) أي المال (قوله موضوعها) أي المدونة (قوله في لفظها) أي المدونة خبر مقدم (قوله لا يتجر) أي الملتقط (قوله استودع) بكسر الدال (قوله فابتاع) أي الرجل (قوله به) أي المال (قوله فيه) أي المال (قوله له) أي المودع بالفتح (قوله لأنه) أي المودع بالفتح (قوله في الاستدراك) خبر مقدم (قوله أنه) أي المودع بالفتح (قوله طالب) أي حل (قوله له) أي المودع (قوله كان) أي التجير (قوله فيه) أي المال (قوله هذا) أي الطعاع

(قوله وهو) أى المعنى الآخر (قوله ان المودع) بالفتح (قوله لم يسطل) أى بغيره فى الدراهم (قوله على المودع) بالكسر (قوله لانه) أى المودع بالكسر (قوله امره) أى المودع بالكسر المودع بالفتح (قوله ولو كانت) أى الوديعة (قوله امره) أى المودع المودع (قوله فاشترى) أى المودع بالفتح (قوله بها) أى البضاعة (قوله يضمنه) أى المودع بالفتح (قوله او يأخذ) أى المودع بالكسر (قوله انه) أى المودع (قوله امره) أى المودع المودع (قوله فاراد) أى المودع (قوله عليه) أى المودع بالكسر (قوله غرضه) أى المودع (قوله من بضاعته) ٤٥٨ صلة غرضه (قوله ويستأثر) أى المودع بالفتح (قوله برمجها) أى البضاعة

به معنى آخر وهو ان المودع لم يسطل على المودع غرضه من الدراهم لانه انما امره بحفظها ولو كانت بضاعة امره ان يشتري بها سلعة معينة أو غير معينة فاشترى بها سلعة لنفسه فان صاحب البضاعة يجبر بين ان يضمنه مثل بضاعته أو يأخذ ما اشترى بها ووجه ذلك انه قد امره ان يشتري له فاراد ان يسطل عليه غرضه من بضاعته ويستأثر برمجها فلم يكن له ذلك وفى المعونة ومن أبيع معه بضاعة يشتري بها شيئا فتجربتها فان تلقت ضمنها وان ربح فالربح للمالك بخلاف الوديعة لان المبيع طلب الربح فليس للمبيع معه قطعه فلا يكون له من الربح شيء وفى المتن ولم يختلف أصحابنا ان المبيع معه المال يتناع به لنفسه أن صاحبه غير بين أن يأخذ ما يتناع به لنفسه أو يضمنه رأس المال لانه انما دفعه اليه على النيابة عنه فى غرضه وابتاع ما امره به فكان أحق بما ابتاعه وهذا اذا ظفر بالامر قبل بيع ما ابتاعه فان فات ما ابتاعه به فان ربحه لرب المال وخسارته على المبيع معه (وبرئ) بفتح فكسر المودع بالفتح الذى تسلف الوديعة تسلفا مكروها بان كانت مثليا وهو على (ان رد) المودع بالفتح المال (غير الحرم) بضم ففتح منقلا تسلفه وهو النقد والمثل مع كونه مليا لم يلحق ايداعه ثم ضاع بعد رده سواء أنه هل على رده أم لا وسواء كانت مربوططة أو محتومة ولا يصدق فى دعواه ردها الا بين على المشهور ابن الحاجب اذا تسلف ما لا يحرم تسلفه ثم ردهم لمكانه فلف المثل برئ على المشهور ابن عبد السلام قيد بما لا يحرم تسلفه ليدخل فيه المكروه ويخرج منه العرض وتسلف المعدم العين وفى خروج تسلف المقيم العين منه نظر لان ربحها انما يكره تسلفها المعدم خشية ان لا يردّها أو يردّها بعسر فاذا ردها فقد اتيت العلة التى لاجلها منع تسلفها وتبعه فى التوضيح وفيها لو كانت ثيابا فليس بها حتى يلبس أو استعمل لكانت ردها مثليا ثم اذمت منه قيمتها لانه انما رزقه قيمتها او الحسن مفهومه لورد القيمة لبرئ وليس كذلك فان ذمتها لا تبرا أسواء أوقف القيمة أو المثل اه والمشهور انه يبرأ وقيل لا يبرأ فاللهما يبرأ أن ردها باشهاد وابعها يبرأ أن كانت منشورة وان كانت مصرورة ضمنها ولو ردها فى التوضيح وعلى المشهور فلا يصدق الا بين قاله أشهب وابن المواز ابن عرفة وعلى برأته فى تصديق نفسه فى ردها دون يمينه أو بها ثالثا ان تسلفها بغير يمينه صدق دون يمينه والام يصدق الا يمينه لقول الشيخ لم يذكر فى المدونة يمينامع قول البايع ظاهرها نفيها والشيخ عن محمد عن ابن الماجشون فى المنثورة وذكر النعمى

(قوله فلم يكن له) أى المودع بالفتح (قوله ذلك) أى الاستئثار برمجها (قوله فيها) أى البضاعة (قوله فان تلقت) أى البضاعة (قوله ضمنها) أى المبيع معه البضاعة (قوله وان ربح) أى المبيع معه (قوله لان المبيع) بكسر الضاد (قوله طلب) أى اراد بايضا معه (قوله قطعه) أى ربح المبيع (قوله أى المبيع معه) (قوله وفى المتن) بفتح القاف (قوله المال) نائب فاعل المبيع (قوله أى المال) (قوله صاحبه) أى المال (قوله ظفر) بضم فكسر (قوله المودع بالفتح) تفسير لفاعل برئ المستقر فيه (قوله تسلفه) تفسير لنائب فاعل الحرم (قوله لم يلحق ايداعه) صلة رد (قوله وهو) أى غير الحرم (قوله ولا يصدق) أى المودع بالفتح (قوله ردها) أى الوديعة لم يلحق ايداعها (قوله قيد) بضم فكسر مثقلا (قوله ليدخل فيه المكروه الخ) علة قيد (قوله ويخرج) عطاف على يدخل (قوله الثالث وتسلف المعدم العين) من اضافة المصدر لفاعله وتكميل علة نصب مفعوله عطاف على يدخل (قوله المعدم) فاعل تسلف المضاف لقوله (قوله وتبعه) أى ابن عبد السلام (قوله وفيها) أى المدونة (قوله لو كانت) أى الوديعة (قوله انه) أى المودع (قوله يبرأ) أى بغير الحرم (قوله وقيل لا يبرأ) أى بغير الحرم (قوله ان كانت) أى الوديعة (قوله فى التوضيح) خبر مقدم (قوله فلا يصدق) أى فى دعواه ردها (قوله وعلى برأته) أى المودع برد الوديعة غير الحرم (قوله او بها) أى يمينه (قوله لقول الشيخ الى قوله نفيها) راجع لا قول (قوله ظاهرها) أى المدونة (قوله نفيها) أى العين (قوله والشيخ عن محمد عن ابن الماجشون فى المنثورة) راجع للثالث

قيد (بضم فكسر مثقلا) (قوله ليدخل فيه المكروه الخ) علة قيد (قوله ويخرج) عطاف على يدخل (قوله الثالث وتسلف المعدم العين) من اضافة المصدر لفاعله وتكميل علة نصب مفعوله عطاف على يدخل (قوله المعدم) فاعل تسلف المضاف لقوله (قوله وتبعه) أى ابن عبد السلام (قوله وفيها) أى المدونة (قوله لو كانت) أى الوديعة (قوله انه) أى المودع (قوله يبرأ) أى بغير الحرم (قوله وقيل لا يبرأ) أى بغير الحرم (قوله ان كانت) أى الوديعة (قوله فى التوضيح) خبر مقدم (قوله فلا يصدق) أى فى دعواه ردها (قوله وعلى برأته) أى المودع برد الوديعة غير الحرم (قوله او بها) أى يمينه (قوله لقول الشيخ الى قوله نفيها) راجع لا قول (قوله ظاهرها) أى المدونة (قوله نفيها) أى العين (قوله والشيخ عن محمد عن ابن الماجشون فى المنثورة) راجع للثالث

(قوله وقال) أي اللحنى (قوله اشهاد) أي المودع يتسلف الوديعة (قوله موته) أي المودع بالفتح (قوله فيبراً) أي المودع بردها
لحل ايداعها (قوله يفهم) بضم الياء وفتح الهاء (قوله مطلق) بفتح اللام فعت اذن (قوله به) أي الاحتياج (قوله اليه) أي مالكة
(قوله كسائر) أي باقي (قوله عنه) أي الباقي (قوله أودع) بضم الهمزة (قوله ذلك) أي أنه لا يبرئه الاردها لربها (قوله انه) أي
الشان (قوله ذلك) أي تسلف منها ان شئت (قوله هو) أي رب المال (قوله ٤٥٩) فلا يبرأ المسلف (بفتح اللام) (قوله الابرده) أي
المسلف بفتح اللام (قوله اليه) أي رب المال (قوله
وعندي) التكلم بالباي (قوله أنه) أي المودع بالفتح
(قوله برده) أي المال (قوله
المسلف (قوله لانها كانت)
أي الوديعة (قوله ذلك) أي
بقاها في محل ايداعها
(قوله ورده) أي البعض
المأخوذ (قوله وضاع) أي
المردود (قوله فيها) أي
المدينة خبر مقدم (قوله
أولاً) بشد الواو (قوله ولو
كان) أي المودع (قوله
ما استهلك) أي مثله (قوله
وهو) أي المودع (قوله
مصدق) بفتح الدال (قوله
فيها) أي الوديعة (قوله
للموضع) صلة نهي (قوله
عن وضعه) صلة نهي (قوله
هي) أي الوديعة (قوله
لاغرائه) أي المودع من
اضافة المصدر لقاعله وتكميل
عمله بنصب مفعوله (قوله
بوضعه) أي القفل على
ماهي فيه لقهم به ان فيه
ماله بال (قوله أنه) أي
المودع (قوله ان لم ينه)
أي المودع المودع (قوله
عنه) أي وضعه (قوله ولم يقل) أي المودع (قوله فلا يضمن) أي المودع بالفتح (قوله يضمنها) أي المودع
بالفتح الوديعة (قوله أطعم) أي ازيد طمعا في المال (قوله وفي العكس) أي امره بوضعه في شخص فوضعه في شخص ففسدت
(قوله العكس) أي عدم ضمانها (قوله فقل اثنين) أي فسدت (قوله قولان) أي بالضمان وعدمه (قوله وعليه) أي تنه

الثالث اختيار الاول يعزه وقال الا أن يكون اشهاد لحرف موته حفظا لخلق المودع فيبراً وان لم
يشهد على ردها اه الحط ولم اقف على من اخرج المعدم من البراءة اذا تسلف النقد والمثل
ورده الاما يفهم من كلام ابن الحاجب واستثنى من البراءة بردها غير المحرم فقال (الا) ما استلقه
المودع من الوديعة (بأذن) من المودع في تسلفه مطلق عن التقييد بالاحتياج (او) مقيد به
كان (يقول) المودع بالكسر (ان احتجبت) بالمودع بالفتح تسلف شيء من الوديعة (تخذ) منها
ما تحتاجه سلفاً فتسلفها كلها أو بعضها وردها تسلفه لكانه فضاع فلا يبرأ برده لانه
استلقه من مالكة فلا يبرئه الارده اليه كسائر الديون الباقي بعدما تقدم عنه وهذا
اذا تسلف من الوديعة بغير اذن صاحبها وأما من اودع وديعة وقيل له تسلف منها ان شئت
فتسلف منها وقال رددتها ففسدت قال ابن شعبان لا يبرئه ردها اياها الا الى ربه او وجه ذلك انه اذا
قال ذلك ربه المال صار هو المسلف فلا يبرأ المسلف الابرده اليه وعندى انه يبرأ برده الى
الوديعة لانها كانت على حسب ذلك عنده قبل ان يتسلفها فاذا ردها الى ما كانت عليه برئ
من ضمانها (و) ان اخذ المودع بعض الوديعة بأذن مطلق او مقيد ورده وضاع مع الباقي
(ضمن) المودع بالفتح البعض (المأخوذ فقط) أي دون البعض غير المأخوذ فلا يضمنه فيها
ومن اودعته دراهم او حنطة او ما يكال او يوزن فاستهلك بعضها ثم هلك باقيها فلا يضمن الا
ما استهلك الاول ولو كان قد ردها ما استهلك فلا يضمن شيئاً ضاعت وهو مصدق انه ردها ما أخذ
منها (أو) أي ويضمنها ان ضاعت (ب) سبب وضع (قول) بضم فسكون آله من حديد تجعل
على الباب لمنع قصده متلبس (ب) نهي من المودع بالكسر للمودع بالفتح عن وضعه على ما هي
فيه فوضعه عليه فسدت فيضمنها لا غرائه السارق بوضعه ومفهوم نهي أنه ان لم ينه عنه
فلا يضمنها ابن عبد الحكم من قال ان اودعه وديعة اجعلها في تابوتك ولم يقل غير هذا فلا
يضمن ان قفل عليها ولو قال لا تقفل عليها يضمنها لان السارق برؤية القفل أطعم (أو) أي
وتضمن (ب) سبب (وضع) للوديعة (ب) وعاء (شخص) فسدت منه (في) صورة (امر) أي
المودع بالكسر بوضعه (ب) وعاء (نخار) لان وضعها في النحاس يغري السارق ابن عبد الحكم
لو قال اجعلها في سطل فخار فجعلها في سطل من نحاس ضمن وفي العكس العكس (لا) تضمن
الوديعة (ان زاد) المودع بالفتح (قفل) على ما فيه الوديعة فسدت ابن عبد الحكم ان قال
اقفل عليها اقفل واحداً فقل عليها اقفلين فلا يضمنها ابن يونس السارق أطعم اذا كانت
بقفلين لانه على كثرة المقفول عليه وشدة الخوف عليه فيجب الضمان ابن الحاجب واقفل
واحداً فقل اثنين قولان خليل القول يني الضمان لابن عبد الحكم وعليه اقتصر في
الجواهر وزاد الا أن يكون فيه اغراء الاصل فيضمن والقول بالضمان مال اليه ابن يونس ولم

الضمان صلة اقمبر (قوله لوسلم) بفتح مثقلا اى المودع بالكسر (قوله اليه) اى المودع بالفتح (قوله وقال) اى المودع (قوله) اى المودع بالفتح (قوله يريد) اى المودع بالكسر (قوله يجعلها فى الكم) اى امر به (قوله تورك) بفتح التاء والواو وضم الراء مثقلا اى تعقب مصدر مضاف لفاعله (قوله بقوله) اى البساطى صلة تورك (قوله غير ظاهر) خبر تورك (قوله كان) اى كنه (قوله وسطه) اى المودع (قوله كان) اى وسطه (قوله عنه) اى ابن شعبان (قوله والاول) اى ضمانا (قوله قال) اى ابن رشد (قوله وجعلها) اى الوديعة ٤٦٠ (قوله فيه) اى الجيب (قوله لقيه) اى المودع بالكسر المودع بالفتح (قوله

فيه) اى المودع بالفتح (قوله اجعلها) اى الوديعة (قوله فجعلها) اى المودع بالفتح الوديعة (قوله فى) اى المودع بالفتح (قوله كنه) اى المودع بالفتح (قوله ضمها) اى المودع الوديعة (قوله وان لم يشترط) اى المودع بالكسر (قوله حيث يجعلها) اى المودع الوديعة (قوله فجعلها) اى المودع الوديعة (قوله لا يختلف) بضم الياء وفتح اللام (قوله لانه) اى جعلها فى جيبه (قوله فانه) اى الجيب (قوله قبله) بكسر الموحدة (قوله من الاختيار) بيان ما (قوله فقد اشار الى) خبر ما (قوله بقوله) اى ق (قوله افيته) بفتح الفاء اى وجدته (قوله من استودع) بضم التاء وكسر الهمزة (قوله فجعلها) اى المودع بالفتح الوديعة (قوله قلت) بضم تاء اصبح المتكلم (قوله قال) اى ابن وهب (قوله يقول) اى المودع (قوله قلت) بضم تاء المتكلم وهو اصبح (قوله قال) اى ابن وهب (قوله يقول) اى المودع بالفتح (قوله على) بفتح اللام (قوله قلت فان كان عليه) اى المودع (قوله قال) اى ابن وهب (قوله ان نسبها) اى الوديعة (قوله دعت) بضم فكسر اى الوديعة (قوله اليه) اى المودع بالفتح (قوله فوضع) اى الموضع (قوله وقام) اى المودع وتركها فضاغت (قوله يضمنها) اى المودع الوديعة جواب ان نسبها (قوله لانها) اى نسبها وانته لنا نيت خبره (قوله وليس) اى نسبها فى موضع ايداعها

قال اى ابن وهب (قوله يقول) اى المودع بالفتح (قوله على) بفتح اللام (قوله قلت فان كان عليه) اى المودع (قوله قال) اى ابن وهب (قوله ان نسبها) اى الوديعة (قوله دعت) بضم فكسر اى الوديعة (قوله اليه) اى المودع بالفتح (قوله فوضع) اى الموضع (قوله وقام) اى المودع وتركها فضاغت (قوله يضمنها) اى المودع الوديعة جواب ان نسبها (قوله لانها) اى نسبها وانته لنا نيت خبره (قوله وليس) اى نسبها فى موضع ايداعها

(قوله هذا) أي من نسبها في كنه أو يده وسقطت منه (قوله إن لا يضمن) أي في الصورتين (قوله من أودع) بضم الهمز وكسر الدال (قوله فصرها) أي المودع الوديعة (قوله ضمنه) بفتح ضمه بفتح مثقل (قوله لانه) أي خروجه بها (قوله وهي) أي جنباية الخطأ (قوله أودعها) بضم الهمز وكسر الدال أي المودع بالفتح الوديعة (قوله وكان) أي المودع بالفتح (قوله فاحذها) أي المودع بالفتح الوديعة (قوله فادخلها) أي المودع الوديعة (قوله وخرج) أي المودع من يده (قوله بها) أي الوديعة (قوله يظنها) أي الوديعة (قوله دراهمه) أي المودع بالفتح (قوله لانه) أي المودع بالفتح ٤٦١ (قوله في موضعه) أي ايداعه (قوله أمره) خير نسبانه (قوله ولم أره) أي نقي الضمان (قوله في الأولى) بضم الهمز أي نسبانه بموضع ايداعها (قوله خرجها) بفتح خجها (قوله مثقلا) أي نقي الضمان في الأولى (قوله من المودع) بفتح (قوله فبديعها) أي الدال (قوله ونسبها) أي المائة (قوله ونسبها) أي المودع بالفتح (قوله وعن اشترى الخ) عطف على من المودع (قوله فاختلطها) أي الثوبان (قوله فاختلط) أي الرجلين (قوله فاختلط) بضم التاء وكسر اللام (قوله هل يضمن) أي مودع المائة أو مشترى الثوبين (قوله لهما) أي المودعين بكسر الدال (قوله وألا شيء عليه) أي المودع بالفتح (قوله لانه) أي المودع (قوله به) أي التسيان (قوله انه أراد) أي ابن الحاجب (قوله في الثانية) أي نسبانه في كنه (قوله ونقل) أي ابن عرفة (قوله وأودعه) أي المودع (قوله غنى) المودع (قوله غنى)

لاخذها هذا الا ضمان عليه ابن يونس نسبانه حتى سقطت من كنه أو يده كنسبانه لاخذها ويجب أن لا يضمن (و) تضمن (ب) سبب (دخوله) أي المودع بالفتح متلبسا بها (أ) أي الوديعة (الحام) بفتح الحاء المهملة وشد الميم فصرقت منه مضمون من أودع وديعة فصرها في كنه مع ثقته ودخل الحام فضاغت ثيابه بما فيها فاته ضامن ابن يونس له انما ضمنه لاخولها بها (و) تضمن (ب) سبب (خروجه) أي المودع بالفتح (بها) أي الوديعة من يده حال كونه (يظنها) أي الوديعة ملكا (له) أي المودع بالفتح (فضاغت) الوديعة منه لانه جنباية خطأ وهي كالعمد في أموال الناس مطرف وابن الماجشون لو أودعها وكن كان في يده فاحذها يوما فادخلها في كنه وخرج بها يظنها فادراهمه فسقطت منه فانه يضمنها ابن يونس أما هذه فصول لا تقع غير ما ذون له في التصرف فنسبانه في هذا كنهه لان الخطأ والعمد في أموال الناس سواء وأما في وضعها على فعله أو حملها من موضع ايداعها إلى داره في يده أو كنهه وغيره فانه فيه نسبانه أياها في موضعه أو في كنهه حتى سقطت امره بغيره كالأكره على اخذها منه (لا) تضمن (أن نسبها) أي المودع بالفتح الوديعة حال كونها (في كنه) أي المودع بالفتح فسقطت منه حيث امر بجمعها فيه على الأصح تقدم شاهد في كلام مطرف وابن الماجشون وابن يونس ابن الحاجب لو نسبها في موضع ايداعها ضمن بخلاف نسبانه في كنه فتقع وقيل سواء خليل إذا نسبها في موضع ايداعها فقل مطرف وابن الماجشون وابن حبيب عليه الضمان بخلاف نسبانه في كنه فلا ضمان عليه وقيل سواء يحتمل في نقي الضمان ولم أره في الأولى منصوبا فمخرج جماعته من الثانية وخروجه اللحن وابن رشد من المودع مائة دينار فبديعها رجلان ونسبها أيها أودعه وعن اشترى ثوبين بالخيار من رجلين فاختلطوا ولم يدركا الجسد منهما فاختلط هل يضمن إيهما ولا شيء عليه اللحن والعذر بالتسيان أي لانه لا يده - ديه مقرطا ويحتمل انه أراد بقوله سواء أي في الضمان لكن لم أر من قال في الثانية بالضمان والله أعلم ونقل ابن عرفة كلام مطرف وابن الماجشون وابن حبيب المتقدم ونقل عن ابن شعبان ما نصه لو أودعه بالطريق فغضى لحاجة قبل اسرازا فضاغت ضمن ولو جعلها في كنهه ملقاة لم يكن حرا ثم قال ابن عرفة قول مطرف وابن الماجشون وابن حبيب في سقوطها من كنه لا يضمنها خلاف ما قاله في الزاهي وبه يفسر كلام ابن الحاجب اه وفي الشامل ولو نسبها في محل ايداعها ضمنها على المتصوص ثم قال لان نسبها في كنهه فسقطت على الأصح ابن القاكهاني هذا أصل مختلف فيه بين أصحابنا فمن جعل نسبانه جنباية منه ومنهم من عذره به

أي المودع (قوله اسرازاها) أي جعل الوديعة في سرها (قوله ضمن) أي المودع الوديعة (قوله ولو جعلها) أي المودع الوديعة (قوله ملقاة) أي بلا ربط ولا صر (قوله لم يكن) أي كنه (قوله لا يضمنها) مفعول قول مضافا لقاعله (قوله خلاف) خبر قول (قوله وبه) أي ماني الزاهي صلة يفسر (قوله ثم قال) أي في الشامل (قوله هذا) أي نسبانه في محل ايداعها أو في كنه (قوله مختلف) بفتح اللام (قوله منه) أي المودع (قوله به) أي التسيان

(قوله أسبابه) أي الضمان (قوله وان كان الثاني أمينا) مبالغة في الضمان (قوله ان أودعت) بضم الهمز وكسر الدال (قوله عنده) أي المودع (قوله وحفظهما) أي زوجته وأمته عطف على الإيداع (قوله) أي المودع (قوله وحفظه) أي قول ابن القاسم ان اعتيد. (قوله على خلافه) أي قول الامام (قوله وجعلهما) أي أجبر الخدمة والعبد (قوله كالزوجة والامة) أي في عدم الضمان (قوله وعليه) أي جعلهما كالزوجة والامة صلة درج (قوله وأسقطت) بضم الهمزة وكسر القاف (قوله كونهما) أي الزوجة والامة (قوله والا) أي وان لم يعتبر كونهما شخصين (قوله فهي) أي التام (قوله لازمة) أي واجبة (قوله موجب) بكسر الجيم أي سبب (قوله ضمانه) أي المودع (قوله اياها) أي الوديعة (قوله تصرفه) أي المودع (قوله فيها) أي الوديعة (قوله بقية اذن) أي من المودع ٤٦٢ (قوله أو بجدها) أي الوديعة عطف على تصرفه (قوله فافوقهما) أي

والله أعلم (ولا تضمن) ان شرط المودع بالكسر (عليه) أي المودع بالفتح (الضمان) بلا سبب من أسبابه لانه شرط مخالف لحكمها (و) تضمن (ب) سبب (ايداعها) أي الوديعة من المودع بالفتح عند غيره وتلفت وان كان الثاني أمينا اذ لم يرض المودع بالكسر الا بامانة الاول ان أودعت عنده بحضور بل (وان) أودعت عنده وهو متلبس (بسر) فليس ايداعها عنده وهو مسافر عذر امينها لا ايداعها عند غيره وعمل ضمانه ان أودعها (لغير زوجة وأمة) فان أودعها الزوجته وأمته فضاقت فلا يضمنها عند الامام مالك زاد ابن القاسم رضى الله تعالى عنهما (ان اعتيدا) أي الزوجة والامة بالإيداع عندهما من الزوج والسيد وحفظهما له ما أودعهما اياه وحله كثر الشيوخ على التفسير والتقييد بقول الامام وأقلهم على خلافه ومفهوم الشرط الضمان ان أودع زوجة أو أمة لم يعتد ايداعه عندها فضاقت بان أودعها عقب تزويجها أو تملكها أو لم يأتمن على ماله وشمل غير الزوجة والامة أجبر الخدمة والعبد الذين في عياله وجعلها في المدونة كالزوجة والامة وعليه درج صاحب الشامل وهل حكم ايداع الزوجة عند تزويجها بحكم ايداعه عندها أولا قولان وأسقطت ناه التائت من اعتيد باعتبار كونهما شخصين والافهى لازمة افاده تت ق ابن عمر فموجب ضمانه الوديعة تصرفه فيها بغير اذن عاوى أو بجدها فافوقهما فيها مع غيرها ايداعه اياها لا العذر في غيبته ربهما يوجب ضمانه اياها وفيها ان أودعت لسا فرما لا فافوقه في سفره فضاقت ضمن ومن أودعته ما لا يدفعه الى زوجته او خادمه لترفعه له في بيته ومن شأنه ان يدفع اليها فلا يضمن ما هلك منه وهذا مما لا بد منه وكذلك ان دفعه الى عبيده أو أجنبي الذي في عياله أو رفعه في صندوقه أو بيته ونحوه فلا يضمنه ويصدق في انه دفعه الى أهله وانه أودعه على هذه الوجوه التي ذكرنا انه لا يضمن فيها وان لم تقم له يمينه ابن يونس وكان المودع أودعه على ذلك فصار كالاذن له في ذلك ولم يكن من شأنه ان ترفع له زوجته وأمته وانه كان لا يشق عياله اليهم ودفع الوديعة اليهم فانه يضمنها وظاهر الكتاب يؤيد هذا محمدان لم يكن شيء من هذا ورفعها عند غير من يكون

التصرف والتجديد (قوله فيها) أي المدونة غير مقدم (قوله ايداعه) أي المودع بالفتح (قوله اياها) أي الوديعة لا العذر في غيبته ربهما منطوقه صورتان ايداعها الغير عذر و ايداعها لعذر في حضره ربهما ومفهومه ايداعها العذر في غيبته ربهما لا ضمان عليه فيه (قوله يوجب ضمانه) أي المودع (قوله اياها) أي الوديعة (قوله وفيها) أي المدونة (قوله تضمن) أي المودع بالفتح المسافر المال (قوله ومن شأنه) أي المودع بالفتح (قوله ان يدفع اليها) أي زوجته وأمته ما هو الوديعة عنده (قوله منه) أي المدفوع اليها (قوله وهذا) أي دفع الزوج لزوجته والسيد لامته (قوله

وكذلك) أي الدفع للزوجة والامة في عدم ضمان ما هلك (قوله ان دفعه) أي المال المودع عنده (قوله عنده

و يصدق) أي المودع (قوله في أنه) أي المودع (قوله دفعه) أي المال المودع عنده (قوله وانه أودعه) أي المودع بالفتح المال المودع عنده عطف على انه دفعه الى أهله (قوله وان لم تقم) أي تشهد (قوله) أي المودع (قوله يمينه) أي يدفعه الى أهله (قوله لو كان) بقضات متعلا (قوله المودع) بالكسر (قوله على ذلك) أي دفع الوديعة الى أهله (قوله فصار) أي علم المودع بذلك (قوله كالاذن) أي من المودع (قوله) أي المودع (قوله في ذلك) أي دفعه لاهله (قوله من شأنه) أي المودع (قوله وانه) أي المودع (قوله اليهم) أي زوجته وأمته وعبيده وأجبر خدمته (قوله الكتاب) أي المدونة (قوله من هذا) أي المذكور وادى الزوجة والامة والعبد وأجبر الخدمة الذين شأنهم رفع ماله وودائعهم وحفظها (قوله ورفعها) أي الوديعة (قوله عند غير من يكون

عنده ماله) أي المودع (قوله والقيام) أي التصرف له أي المودع (قوله يضمنها) أي المودع الوديعة (قوله به) أي الإيداع (قوله بسببها) أي العورة (قوله إن بقيت) أي الوديعة (قوله أو زيادته) أي الانضمام (قوله فلا يوجب) أي إيداعها (قوله) فان تقدمت) أي العورة الخ مفهوم حدثت (قوله وعلمها) أي العورة (قوله خاف المودع) بالفتح (قوله أو جاز) عطف على عورة (قوله ذلك) أي الخوف (قوله والمودع) بالكسر (قوله به) أي ما يخاف منه (قوله) أي المودع بالفتح (قوله لغيبته) أي مودعها (قوله) أي مودعها (قوله فيها) أي المدونة (قوله وأخاف) أي المودع ٤٦٣ (قوله منزله) أي المودع (قوله وربما) أي الوديعة الخ حال (قوله

عنده ماله والقيام لا يضمنها واستثنى من إيداعها الغير زوجية وإامة معتادين به فقال (الا) إيداعها (لعورة) بفتح العين المهملة وسكون الواو أي صفة وحالة يتخشى ضياع الوديعة بسببها أن بقيت في محلها كأنه دام الدار أو زيادته ويجاروه من يخشى شره (حدثت) أي تجددت العورة بعد الإيداع فلا يوجب ضمانها فان تقدمت على الإيداع وعلمها المودع بالكسر فليس للمودع بالفتح إيداعها فان أودعها فيضمنها في اللغوي إذا خاف المودع عورة منزله أو جازوه وكان ذلك أمرا حدث بعد الإيداع جازله أن يودعها ولا يضمنها وان كان ذلك متقدما قبل الإيداع والمودع عالم به لم يكن له إيداعها فان أودعها فيضمنها (أو) أي والأيديعها (ل) لإرادة (سفر) من المودع بالفتح (عند) مجزؤه عن (الرد) أي رد الوديعة لمودعها لغيبته ولا وكيل له فلا يوجب ضمانها في فيما أن أراد المودع بالفتح سفرا أو خاف عورة منزله وربما غائب فليودعها ثقة ابن عرفة ظاهره ولو كان دونه في ثقته فسفره وخوف عورة منزله عذر أو محمد ولا يضمنها ولو دفعها بغير بينة ابن يونس كدفعه لزوجه وخادمه وينبغي على أصولهم ضمانه أن لم تقم له بينة لدفعه لغير من دفع إليه لكنهم لم يضمنوا لعذره ومفهوم الظرف داخل فيما قبل الاستثناء وظاهره كالمدة لا فرق بين العين وغيرها وتردد البساطي في جعل المجزؤه الرقيب في هذه فقط أرفق التي قبلها أيضا البناء كلام المدونة ضريح في رجوعه لهما كما في وطني قال هذا التردد وما ذكره البساطي من أن ظاهرا روايات أنه في السفر فقط وقبول ذلك قصور مع قولها وان أراد سفر أو خاف عورة منزله ولم يكن صاحبها حاضر أن يردّها إليه فليودعها ثقة ولا يعرضها للتلف ثم لا يضمن ٥١ وبالغ على عدم الضمان بالإيداع لعذر حدث فقال هذا أن أودعها بغير بل (وان أودع) المودع بالفتح الوديعة لغيره (بسفر) ابن عاشر الظاهر أن أودع بالبناء للقاعل راجع لقوله الالعورة حدثت وأشار به لقول المدونة وإذا أودعت مسافرا في سفره مالا فادع فضاع ضمن ابن القاسم واشتبك إلا أن يضطره الاصول فيسلمه لمن يخويه ٥١ وللعني أن من أودع وديعة تحت يده لعذره فلا يضمنها ولو أودعها لغيره في السفر ٥١ البناء وفيه يتقضى التكرار مع ما تقدم على ما هو الصواب (ووجب) على المودع بالفتح إذا خاف على الوديعة من عورة منزله التي حدثت أو أراد السفر وإيداع الوديعة عنده غيره فيجب عليه (الشهاد) لعديلين (ب) معاينة (العذر) الذي حدث ولا يكفي قوله أشهدوا أني

إن ظاهرا روايات) بيان ما (قوله انه) أي مجزؤه عن ردها (قوله وقبول) عطف على ذا (قوله ذلك) أي ما ذكره البساطي (قوله قصور) خبر ذوا عطف عليه (قوله لمع قولها) أي المدونة (قوله وإن أراد) أي المودع (قوله وأخاف) أي المودع (قوله ولم يكن صاحبها) أي الوديعة بالنسب في جواب التي (قوله إليه) أي صاحبها (قوله فادع) أي المسافر المال ثمة (قوله فضاع) أي المال (قوله ضمن) أي المودع المال الذي أودعها ثقة (قوله يضطره) أي المودع (قوله يسلمه) أي يودع المال

(قوله فيها) أي المدونة (قوله لا يصدق) أي المودع بالفتح (قوله لا يدايع) أي من المودع عند ثقة (قوله والوجه) عطف على اليدايع (قوله أوجب) أي اليدايع (قوله وهو) أي الوجه الذي أوجب (قوله برئ المودع) جواب إن ثبت (قوله فيها) أي المدونة (قوله من أودع وديعة) ٤٦٤ أي عنده (قوله غيره) أي المودع صله أودع شامل أدايعها العذر وغيره (قوله ثم استردها)

أودعها العذر في فيها لا يصدق في إرادة السفر وخوف عورة المنزل لا يئنه للغمي أن ثبت اليدايع والوجه الذي أوجب وهو خوف موضعه أو السفر برئ المودع (و) أن أودع المودع بالفتح الوديعة لعذر ثم زال لعذر الموجب أدايعها بان رجوع من سفره أو بغيته أو اتقل عنه جار السوء ورد الوديعة لمحل أدايعها ثم تلفت منه أو أودعها عند غيره لغير عذر ثم ردها من أودعها عنده لمحل أدايعها الأول ثم تلفت منه (برئ) المودع بالفتح من ضمانها (إن رجعت) الوديعة من المودع الثاني للمودع الأول بالفتح في محال كونها (سائلة) من التلف والعيوب ثم تلفت بعد رجوعها في فيها من أودع وديعة عند غيره ثم استردها منه فضاغت فلا يضمنها كقول الإمام مالك رضي الله تعالى عنه إن اتفق منها ثم ردها ما اتفق فلا يضمنه (و) أن أودع المودع بالفتح الوديعة عند غيره لإرادته السفر وسافر ثم رجوع من سفره (عليه) أي المودع بالفتح (استرجاعها) أي أخذ الوديعة عن أودعها عنده وردها إلى محل أدايعها الذي كانت به (إن) مكان (نوى) المودع بالفتح (الأياب) بكسر الهمزة زاي الرجوع من السفر الذي أودعها حين إرادته عند غيره لأجله لا التزامه حفظها لربها فلا يسقط عنه الإذن من عذره بالسفر ومفهوم الشرط أنه لم ينو الأياب عند سفره بل كان ينو صدمه أو لانيته ثم عاد فلا يجب عليه استرجاعها البساطي والمنصوص في الغمي أن أودعها عند حدوث مشر ثم عاد منه فإن كان سافرا لم يعد كان عليه أن يأخذها ويحفظها لأنه التزم حفظها حتى يأتي صاحبها فلا يسقط عنه إلا القدر الذي سافر به وإن كان سفره على وجه الانتقال ثم عاد كان له أن يأخذها وليس ذلك بواجب عليه (تنبيهات الأول) * أن أودعها العورة حدثت ثم زات فعليه استرجاعها ولو قال بعد قوله إن نوى الأياب أو زالت العورة لشمل هذا (الثاني) * أن أودعها لغير عذر فعليه استرجاعها (الثالث) * أن ترك استرجاعها الواجب فلتقت فانه يضمنها بمنزلة أدايعها بلا عذر (الرابع) * إذا طلبها من أودعها عنده فنعته منها فانه يقضى عليه بردها له لأنه الذي أودعها عنده في النوادر ومن كآب ابن المأزوي ابن عبد الحكم قالوا من أودعته وديعة ثم أقررت أنها الرزق الغائب ثم طلبت قبضها فذلك ذلك بالحكم وليس إقرارك أنه الزيد يمنعك من قبضها في غيبة زيد لأنك الذي أودعته (و) تضمن بسبب (بعث) أي إرسال من المودع بالفتح (بها) أي الوديعة لربها بغير إذن فتتلف ولو ادعى أذنه وأنكره ولا يئنه عليه في لو قال في الوديعة والقراض قدر دنت ذلك مع رسولي إلى ربه ضمن الآن يكون ربه أمره بذلك أشبه سواء أودعته بيئته أولا ابن القاسم في المودع يأنيه رجل زعم أن ربه أمره بأخذها فصدقه المودع بالفتح ودفعها له فضاغت منه وأنكر ربه أمره قبضها الدافع وله الرجوع على قابضها (تنبيهات الأول) * إذا سافر المودع بالفتح بالوديعة إلى ربه فالتفت منه قبل ردها له فيضمنه أفي المدونة للإمام مالك رضي الله تعالى عنه في أمر أقات بالاسكندرية فكتب

أي المودع الأول الوديعة (قوله منه) أي المودع الثاني (قوله ما اتفق) أي مثله ثم ضاع (قوله لا التزامه) أي المودع الأول (قوله فلا يسقط) أي حفظها (قوله عنه) أي المودع الأول (قوله منه) أي السفر (قوله إن يأخذها) أي الوديعة (قوله ولو ادعى) أي المودع بالفتح (قوله أذنه) أي المودع بالكسر في بعثها (قوله وأنكره) أي المودع بالكسر (قوله علمه) أي الأذن (قوله فيها) أي المدونة (قوله لو قال) أي سائر المال عن ربه بوديعة أو قراض (قوله ذلك) أي المال المودع أو المقارض (قوله إلى ربه) أي المال صله رددت (قوله ضمن) أي المودع بالفتح أو العامل الذي رده إن ضاع من رسوله قبل وصوله لربه (قوله ربه) أي المال (قوله أمره) أي المودع أو العامل (قوله بذلك) أي إرساله (قوله في المودع) بالفتح (قوله ياتيه) أي المودع (قوله زعم) أي

الرجل (قوله إن ربه) أي الوديعة (قوله أمره) أي ربه الرجل (قوله يأخذها) أي الوديعة من المودع (قوله وصيها فصدقه) أي الرجل (قوله ودفعها) أي المودع الوديعة (قوله إلى الرجل) (قوله فضاغت) أي الوديعة (قوله منه) أي الرجل (قوله أمره) أي الرجل بأخذها (قوله فيضمنها) أي الوديعة (قوله أفي المدونة) أي المودع (قوله له) أي ربه

(قوله فلم يردوا) اي الورثة (قوله له) اي وصيها (قوله فسافر) اي الوصي (قوله بتركها) اي المرأة (قوله اليهم) اي ورثتها (قوله فهلكت) اي التركة (قوله فهو) اي الوصي (قوله لها) اي التركة (قوله بها) اي التركة (قوله اغر) بفتح الغاء (قوله فبقت منقلا) اي خاطر الوصي (قوله بها) اي الامانة (قوله بسفره) اي الوصي (قوله بها) اي التركة (قوله والا) اي وان لم يغربها بان سافر بها في وقت غير مخوف مع رفقة مأمونة (قوله مطلقا) اي عن التقيد بتغير رايها (قوله اودعت) بضم الهمزة وكسر الدال (قوله ارسل) بضم الهمزة وكسر الـين (قوله فلم يجده) اي الرسول الشخص المرسل اليه ٤٦٥ (قوله فرجع) اي الرسول (قوله به) اي المال (قوله فضاخ) اي

وصيها الى ورثتها بالمدينة المنورة قبائل النبي صلى الله عليه وسلم فلم يردوا له جوابا فسافر بتركها اليهم فهلك في الطريق فهو ضامن لها لسفره بغير امر اربابها اه وأقره أبو الحسن على ظاهره والذي في الخبرين انه لا يضمنها والتظن من أين أتى به ونقل عن المسنن ان الحق التفصيل وهو ان اغربها بسفره بها في وقت مخوف فيضمنها والا فلا اه البناء ما في المدونة والتوضيح هو الضمان مطلقا وهو الظاهر * (الثاني) * ابن رشد من أودعت معه وديعة لبلد فعرضت له اقامة في الطريق قصيرة كالايام او طويلة ككالسنة او متوسطة كالشهرين فان بعثها في القصيرة فضاخت فيضمنها وان حبسها في الطويلة فضاخت فيضمنها وهو مخير في المتوسطة اه الخط هذا هو الذي ارتضاه ابن رشد وجمع به بين أقوال مالك وأصحابه رضي الله تعالى عنهم أجمعين * (الثالث) * من أرسل بمال الى شخص فلم يجده فرجع به فضاخ منه حال رجوعه فلا يضمنه ان كان في البلد وان كان بغيره فهو متعدي رجوعه به لان الواجب عليه حيث لم يجده ايداعه عند ثقة * (الرابع) * في النوادر من كتاب ابن الموارث من أضع معه مضاغة فليس له ايداعها غيره ولا بعثها مع غيره الا ان تحدث له اقامة في بلدة ولم يجد صاحبها ووجد من يخرج الى حيث امره صاحبها فلا يضمنها ثم قال قال مطرف لو قال الامر بك ان لا تخرجها من بلدك ولا تدفعها الى غيرك وأنت كذا في الأمور فالمأمور مصدق وان لم تقم له بينة وقاله ابن المباحسون وأصمغ وقال مطرف فيه لو اجتمع في انه امين فاذا هو غير امين فلا ضمان عليه اه (تضمن) (د) سبب (انزاه) بكسر الهمزة وسكون النون وبالزاي آخره همزاي ارسال المودع بالفتح الفعل عليها التعليل بغير اذن ربها (فتن) اي الاناث المودعات من الانزاهل (وان) متن (من الولادة) قاله ابن القاسم وقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه لا يضمن ان ماتت من الولادة وقال أشهب لا يضمنها ولو ماتت من الانزاهل قاله قت وشبه في الضمان فقال (كأمة) مودعة بالفتح (زوجها) اي المودع بالفتح الامة بغير اذن ربها (فتات) الامة (من الولادة) تت وكذا موتها من وطئها ابن ناجي على المشهور فلا اقتصر على قولها فتات لكان احسن لشهولة المستلين ومفهوم امة ان تزويج العبد لا يوجب الضمان وهو كذلك ويخير سيده في فسخ نكاحه في النوادر ولو كانوا كورافلا يضمن شيئا لان السيد ان يجيزه فلا يضمن وقد أجاز فعليه وان فسخر رجوع العبد له لا يقتصر اه ونقطة في التوضيح ق فيها ومن اودعته بقرا او نوقا أو اتفاقرى عليهن فحملن فتن من الولادة او هي كانت امة فزوجها فحملت فتات من

٥٩ من مع (قوله اجهد) اي المضيع معه (قوله في انه) اي من اراد الخروج (قوله فاذا هو) اي من دفعته البضاغة (قوله عليه) اي المضيع معه (قوله بغير اذن ربها) صله انزاهه (قوله المودعات) بفتح الدال (قوله المستلين) اي يموتها من الوطء وموتها من الولادة (قوله لو كانوا) اي المزوجون بفتح الواو (قوله فلا يضمن) اي من وجههم (قوله يجيزه) اي تزويج الذكور (قوله فلا يضمن) اي من وجهه (قوله وقبلها اجاز) اي السيد (قوله فعليه) اي تزويجه (قوله وان فسخره) اي السيد نكاح الذكر (قوله فيها) اي المدونة (قوله أتنا) بضم الهمزة والفتحة فوق جمع اتنا اي الجير

(قوله فهو) أي المودع (قوله وكذلك) أي موته من الولادة في الضمان (قوله أقر) أي المودع (قوله به) أي أيداعها (قوله عليه) أي المودع (قوله به) أي أيداعها (قوله وادعي) أي المودع بالفتح (قوله ردها) أي الوديعة لربها (قوله لم يجحد) أي المودع (قوله وانما قال) أي المودع (قوله قبل) بضم فسكسر (قوله به) أي الأيداع (قوله وكان) أي المودع (قوله جحد) أي الأيداع (قوله أولا) بشد الواو (قوله لانه) أي المودع بالفتح (قوله لا ينظر) بضم الياء وفتح الظاء (قوله تكذيبها) أي الينة مقعول تضمن المضاف لقاعله (قوله واستحسنه) ٤٦٦ أي قبول ينة الرد (قوله وعدمه) أي قول ينة الرد (قوله لتكذيبها) أي ينة الرد (قوله وهو) أي عدم

الولادة فهو ضامن وكذلك لو عبط تحت الفعل (و) تضمن (ب) سبب (جحد) أيداع (ها) ثم أقره أو قامت عليه ينة به وادعي ردها أو تلقاها فان استمر على جحد ولم تقم عليه ينة فلا يضمنها ولو لم يجحد الأيداع وانما قال لا يلزم تسليم شيء اليك ثم قامت الينة عليه بالأيداع فادعي الرد أو الضياع لقبيل قوله قاله في النواردين ابن حبيب (ثم) ان أقام المودع بالفتح ينة برد الوديعة لربها بعد إقراره به أو قيام الينة عليه به وكان جحد ولا (في قبول ينة) المودع الشاهدة به (الرد) أي رد الوديعة لمودعها لانه أمين ولا ينظر لتضمن جحد تكذيبها واستحسنه النعمي وعدمه لتكذيبها بجحد ابتداء وهو المشهور (خلاف) أي قولان مشهران في النعمي اختلف اذا أكر الأيداع فلما شهدت عليه الينة به أقام الينة بالرد فقبل لا تقبل ينة لانه كذبها بقوله ما أودعني وكذا اذا قال ما اشتريت منك فلما أقام عليه الينة بالشراء أقام هو عليه الينة بالرفع وقبل يقبل قوله في الموضوعين جميعا وهو أحسن لانه يقول أردت ان لا تكلف ينة ابن حبيب ابن القاسم وأشهب ومطرف وابن الماجشون وأصبغ من استودع وديعة بينة فجحد هاتين أقرانه ردها وأقام الينة بردها فانه ضامن لانه أكرها ان قال لم أجدها يريد أقال ما أودعني شيئا أو مالو قال مالك عندي شيء فالينة بالبراءة تنفعه وكذلك في القراض والبضاعة ٨١ ابن زرقون فحصل فين أنكر أمانة ثم ادعى ضياعها أو ردها ثلاثة أقوال الاول لما لك من سماع ابن القاسم يقبل قوله فيهما الثاني لما لك أيضا لا يقبل قوله فيهما الثالث لابن القاسم يقبل قوله في الضياع دون الرد المشهور انه ان قامت ينة على ضياعه أو ردها فانه تنفعه بعد انكاره ابن شماس لا يقبل قوله لتناقض كلامه (و) تضمن (يعونه) أي المودع بالفتح (و) الحال انه لم يوص) أي المودع بالفتح بها (و) الحال انها (لم توجد) الوديعة بعينها في تركته فيؤخذ عوضها منها ويحمل على انه تسلفها أو اتلفها قاله مالك رضي الله تعالى عنه في كل حال (الا أن) يطول الزمان (أ) مرور (كعشرين سنة) من يوم أيداعها فيعمل على ردها لربها ومفهوم لم يوص انه لو أوصى بها ولم توجد فلا يضمنها ومنه قوله هي موضع كذا ولم توجد فيه فتعمل على انها سرقت بعد موته أو حال مرضه وظاهر اطلاق المصنف كابن الحاجب سواء ثبت الأيداع ينة أو اعتراف المودع وقيل ابن هرون وابن عبد السلام والمصنف وتبعهم صاحب الشامل وتعقبهم ابن عرفة ونصه ابن الحاجب ومقومات ولم يوصى بها ولم توجد ضمن قال مالك رضي الله تعالى عنه ما لم تتقدم كعشرين سنة فقبله ابن هرون باطلاقه وكذا ابن عبد السلام وأقرب ما يدل على

الرد (قوله وهو) أي عدم قبول ينة الرد (قوله عليه) أي المودع (قوله به) أي الأيداع (قوله أقام) أي المودع (قوله استودع) بضم التاء وكسر الدال (قوله فجحد) أي المودع الوديعة (قوله فانه) أي المستودع (قوله كذبها) أي ينة الرد (قوله ان قال) أي المودع (قوله فصل) بفتح مثقلا (قوله ثلاثة) فاعل فحصل (قوله فيهما) أي الضياع والرد (قوله بها) أي الوديعة صلة يوص (قوله عوضها) أي مثل أو قيمة الوديعة (قوله منها) أي تركته (قوله ويجعل) بضم الياء وفتح الميم أي المودع (قوله على انه) أي المودع (قوله فيجعل) بضم فسكون ففتح أي المودع (قوله على ردها) أي الوديعة أي المودع (قوله بها) أي الوديعة (قوله فلا يضمنها) أي المودع الوديعة لان إيصاءه به دليل عدم

تسلفها وان خين فيها بعد موته (قوله ومنه) أي إيصاءه بها (قوله هي) أي الوديعة (قوله في) أي الموضع العمل الذي سماه (قوله وقبله) بكسر الواو (قوله وتعقبهم) أي ابن الحاجب وابن عبد السلام وابن هرون (قوله مات) أي المودع (قوله لها) أي الوديعة (قوله لم توجد) أي الوديعة في تركته (قوله ضمن) أي المودع الوديعة (قوله ما لم تتقدم) أي الوديعة المودع (قوله كعشرين سنة) مثال لتقدمها (قوله فقبله) بكسر الواو (قوله أي كلام ابن الحاجب) (قوله باطلاقه) أي عن التقيد بكونها بلا ينة (قوله لفظا) تنازع فيه فهم وجل (قوله وكذا) أي ابن هرون في قبول كلام ابن الحاجب باطلاقه (قوله وان) أي

ابن عبد السلام (قوله لفظه) اي ابن الحاجب (قوله فقال) اي ابن عبد السلام (قوله ذلك) اي ضمان المودع بموته بلا ايصامها وعدم وجودها في تركته (قوله لان الاصل الخ) على استشكل ذلك (قوله على ذلك) اي المذكور وهي الامانة (قوله قصارى) بضم القاف اي غاية (قوله هذه القرينة) اي عدم ايصامها وعدم وجودها بتركته (قوله شكاً) اي في كون المودع نسلها (قوله ولاجل هذا) اي ان اصل المقبوض على الامانة بقاؤه عليها وطرح الشك في تعمير الذمة (قوله موجب الضمان) بكسر الجيم اي سببه (قوله ولو وجب) اي الضمان (قوله ورأى) اي مالك رضى الله تعالى عنه (قوله من الاحتمالات) بيان ما (قوله وهذا) اي كلام ابن عبد السلام (قوله على فهمه وجهه) اي ابن عبد السلام (قوله سواء كانت هذه الوديعة الخ) بيان الاطلاق (قوله بل ظاهر المدونة الخ) الاوضح وان كان ظاهر المدونة (قوله وهو) اي ذلك الظاهر منها ٤٦٧ (قوله كونها) اي الوديعة التي لم

يوص بها ولم توجد (قوله في ذمته) اي المودع (قوله سمع ابن القاسم) اي مالك رضى الله تعالى عنه ما (قوله سئل) اي مالك رضى الله تعالى عنه (قوله رأيت) اي اخبرني (قوله عليها) اي الوديعة (قوله ثم مات المودع) اي ولم يوص بها ولم توجد (قوله ما رأيت له) اي ربه شيئاً (قوله وكان) بفتح الهمز وشدة النون هذا كلام ابن القاسم (قوله رأيت) اي مالك رضى الله تعالى عنه (قوله ما لكارضى الله تعالى عنه (قوله يرى) اي رأى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله ان كان) اي الزمن (قوله ان ذلك) اي طلبها (قوله) اي ربه اذ هو مفهوم لومر عليها عشرون سنة (قوله

العمل باطلاق لفظه فقال استشكل ذلك بعضهم لان الاصل فيما قبض على الامانة انه يبق على ذلك وقصارى هذه القرينة ان توجب شكاً والزم لا تعمير بالشك ولاجل هذا استثنى مالكاً رضى الله تعالى عنه بقوله ما لم تتقدم لضعف موجب الضمان في الاصل ولو وجب حجة ما سقط بهذا الطول ورأى ان هذا الطول يدل على ان ربه اخذها وما يشبه هذا من الاحتمالات المتقدمة الى الاصل في سقوط الضمان ثم قال ابن عرفة وهذا يدل من تأمله على فهمه وجهه انظ ابن الحاجب على الاطلاق سواء كانت هذه الوديعة ثابتة بينة او باعتراف المودع وليس الامر كذلك بل ظاهر المدونة في كتاب الوديعة والقراض ذلك وهو ثبت كونها في ذمته مطلقاً كانت بينة او اعتراف لكن هذا الاطلاق يقيده سمع ابن القاسم سئل عن الوديعة يقر بها الذي هي عنده دون بينة عليه قال مالك رضى الله تعالى عنه لهذه الامور وجوباً رأيت لومر عليها عشرون سنة ثم مات فقام ربه يطلبها ما رأيت له شيئاً وكافي رأيت يرى ان كان قريناً ان ذلك له وهو رأي لو كان انما لذلك السنة وشبهها ثم مات ثم طلب الذي أقره رأيت في ماله اه ابن رشد وهذا كما قال ان من أقر بوديعة دون ان ينهسها عليه ثم مات ولم توجد ان لشيء عليه ان طالت المدة لانه لو كان سبياً وادعى رد هالكان القول قوله يمينه ثم قال ابن عرفة فنقل ابن الحاجب قول مالك رضى الله تعالى عنه ما لم تتقدم دون تقييد ثبوت الوديعة باقرار المودع غفلة أو غلطة والتعقب على شارحيه أشد (و) ان ادعى شخص ان له وديعة عنده ميت ووجدت في تركته مكتوباً عليها انها لله دعى (أخذها) أي استحق المودع بالكسر ان يأخذ رديعة من تركه المودع بالفتح (ان ثبت بكتابة عليها) أي الوديعة (انما) أي الوديعة (له) أي المودع بالكسر وقد تنازع في انما له ثبت بكتابة (ان ثبت ان ذلك) أي المذكور من الكتابة (خطه) أي المودع بالكسر (أو) ثبت انه (خط) المودع بالفتح (الميت) قاله اصبيغ وقال ابن القاسم يأخذها ان وجد عليها خط الميت لا خط المودع ابن دحون خشية ان يكون بعض الورثة

وهو) اي غيبته من طلبها ان كان قريناً (قوله رأيي) اي مذهب ابن القاسم (قوله لو كان) أي الشان (قوله انما لذلك) أي الاقرار بالايدياع (قوله ثم مات) اي المودع ولم يوص بها ولم توجد بتركته (قوله ثم طلب) اي الوديعة (قوله الذي اقر) أي المودع (قوله رأيت) أي المال المقرب (قوله في ماله) أي الميت (قوله يشهد) بضم الياء وفتح الهاء (قوله بها) اي بجماعة ايدياعها (قوله عليه) اي المودع (قوله لانه) اي المودع (قوله وادعى) اي المودع ردها اي بعد طول الزمن (قوله لكان القول قوله يمينه) اي المودع ابن رشد فان مات لزم الكبير من ورثته ان يحلف ما علم لها سبياً ولم يعمل مع الطول انه تصرف فيها بما يعلقها فمته لان الاصل برأيتها فلا تعمير الا يبين وكان القياس هذا ولم تطل المدقة فترقبه بين القرب والبعد استحسن ووجهه قوة الظن بالرد مع الطول وقال الطول عشرون سنة وقال في وضع آخر عشر سنين وقال في السنة وشبهها انما يسير (قوله غفلة) خبر نقل (قوله شارحيه) اي ابن هرون وابن عبد السلام (قوله أشد) خبر التعقب لان وظيفة الشارح تجميع الكلام والقيود وتحقيق

المسائل (قوله آخر جهها) أي الوديعة (قوله) أي مدعيها (قوله فكتب) أي مدعيها (قوله بقوله) أي المدعي (قوله ووجدوها)
 أي الورثة الوديعة (قوله كما دعي) أي المدعي (قوله لاثني له) أي المدعي (قوله منها) أي الوديعة التي وجدت في تركه الميت
 (قوله لا يقضي) بضم الياء وفتح الصاد (قوله وجد) بضم فكسر (قوله ان لم تكن) أي الكتابة (قوله بخطه) أي المدعي (قوله
 المتوفى) بفتح الفاء (قوله وجدت) بضم فكسر أي الوديعة (قوله فهو) أي الوديعة (قوله وجد) بضم فكسر (قوله وان كان)
 أي الكتاب (قوله انه) أي الشان (قوله يقضي له) أي مدعيها (قوله كونها) أي الوديعة (قوله المستودع اسمه) أي المتوفى (قوله
 واخذ) أي الميت (قوله منه) أي المدعي (قوله ودفعها) أي الوديعة (قوله) أي مدعيها بالكسر (قوله بخصرته) أي الظالم
 المصدر (قوله لوسى) أي المودع بالفتح ٤٦٨ (قوله بها) أي الوديعة (قوله دفعها) أي المودع الوديعة (قوله واضح) خبر قول

آخر جهها فكتب عليها اسمه وظاهره ولو انفردت هذه الوديعة بالكتابة عليها دون غيرها في
 مع أبو زيد ابن القاسم من ذلك وترك ودائع ولم يوص فتوجه من دفعها وديعة فلان وفيها كذا
 وكذا دينار ولا يمتنع ان استودعها آياه الا بقوله ووجدوها عند الهلاك كما دعي لاثني له منها
 ابن رشد لا يقضي لمن وجد عليها اسمه ان لم تكن بخطه ولا بقط المودع فان كانت بخط المتوفى
 الذي وجدت عنده فهي لمن وجد اسمه عليها اتفاقا لا على رأي من لا يرى الشهادة على الخط
 وان كان بخط مدعي الوديعة فقال أصبح انه يقضي له بها مع كونها في حوز المستودع اسمه
 واخذ منه على ذلك جملة (و) تضمن (بسمه) أي عسى المودع بالفتح (بها) أي الوديعة
 المصدر بضم الميم وكسر الهمزة أي ظالم أي المودع الذي صادفه ظالم ليأخذ
 ماله ظالم ودفعها له بخصرته ابن عرفة قول ابن شامس لوسى بها إلى مصادر دفعها واضح لتعيينه في
 تلفها ولم أعلم نص المسئلة الا للزالي ونص الوجيز السادس من موجبات الضمان التصحيح
 وذلك ان يلقيه في مضربة او يدل عليه سارقا او يسمى به الى من يضاد المال فيضمن (و) ان
 أرسل شخص بمال الى بلد فمات قبل وصوله ولم يوصله المالك في تركته فانه يضمن (بموت)
 الشخص (المرسى) بضم الميم وفتح السين المال معه (بلد) بضم الباء (بغضبه) بضم الباء (بموت)
 فقرانه (ان لم يصل) المرسل معه (اليه) أي البلد فان مات قبل وصوله ولم يوصله المالك في تركته
 فيؤخذ عرضه من اجله على انه استلقه وانفقته ومفهوم الشرط انه ان وصله ومات بعد
 وصوله ببلد يمكنه فيه ادفع المال للمرسل اليه ولم يوصله في تركته فلا يضمنه ويحمل على انه دفعه
 للمرسل اليه ففيها المالك رضي الله تعالى عنه وان بعثت بمال الى رجل يملك فقدّمها الرسول
 ثم مات بها وزعم الرجل ان الرسول لم يدفع اليه شيئا فلا شيء للفق تركه الرسول وذلك اليقين على من
 يجوز أمره من ورثته انه ما يعلم لا شيئا ولو مات الرسول قبل ان يبلغ البلد ولم يوصله المالك اثر
 فانه يضمنه ويؤخذ من تركته اللغوي وجه هذا انه في الطريق مودع وبوصله لم يعمل على انه
 امتثل ما وكل عليه بدفعه والاشهاد عليه وقد يفتي على ورثته من كان اسمه على دفعه

(قوله لتسببه) أي المودع
 بالفتح (قوله في تلفها) أي
 الوديعة (قوله من موجبات)
 بكسر الجيم أي اسباب
 ثبوت (قوله يلقيه) بضم
 فسكون فكسر أي المودع
 المال (قوله عليه) أي المال
 (قوله به) أي المال (قوله
 يعطيه) أي الرسول المال
 (قوله أو يفرقه) أي الرسول
 المال (قوله على فقرانه)
 أي البلد (قوله عوضه) أي
 المال (قوله منها) أي تركته
 (قوله على أنه) أي الرسول
 (قوله استلقه وانفقته) أي
 الرسول المال (قوله انه) أي
 الرسول (قوله ان وصله) أي
 الرسول البلد (قوله ومات)
 أي الرسول (قوله يمكنه) أي
 الرسول (قوله فيها) أي المادة
 (قوله دفعه) أي الرسول
 المال (قوله فيها) أي المدة

(قوله يملك) أي آخر نعت رجل (قوله فقدّمها) أي وصل البلد (قوله ثم مات) أي الرسول (قوله بها) أي
 البلد (قوله وزعم الرجل) أي المرسل اليه المال (قوله لاثني له) خطاب للمرسل بكسر السين (قوله من يجوز أمره) أي
 الرشيد (قوله من ورثته) أي الرسول بيان من (قوله انه ما يعلم لا شيئا) بيان لصيغة معين من يجوز أمره (قوله فانه يضمنه) أي
 الرسول المال (قوله ويؤخذ) أي عوض المال (قوله من تركه) أي الرسول (قوله هذا) أي التفصيل بين موت الرسول بعد
 وصول البلد وموته قبله (قوله انه) أي الرسول (قوله مودع) بفتح الهمزة (قوله بوصوله) أي الرسول البلد المرسل اليه صلة
 يحمل (قوله على أنه) أي الرسول (قوله وكل) بضم فكسر منقلا (قوله بدفعه) أي المال للمرسل اليه (قوله عليه) أي الدفع
 (قوله على ورثته) أي المودع (قوله من كان اسمه) أي الرسول فاعل يفتي

(قوله فلا يضمن) أي الرسول (قوله بهت) يضم فكسر (قوله مات) أي المبعوث معه (قوله ولم يوجد) أي المال (قوله المبعوث معه) فاعل ضمان المضاف للمفعول (قوله مطلقا) أي عن تقييده بموته قبل وصوله (قوله عكسه) أي الثاني يضمن أن مات بعد وصوله (قوله لصقلى عن محمد مع أشهب) راجع للأول (قوله ويضمنون) قائل الثاني (قوله في روايتها) أي المدونة (قوله ولها) راجع للثالث (قوله وفيها) أي المدونة (قوله مات) أي الرسول (قوله من ورثته) أي الرسول بيان من بعده (قوله ما يعلم لأشياء) مقبول حلف (قوله لضمينه) أي الرسول (قوله أن أقام) أي الرسول بالبلد الذي قبض الوديعة فيه (قوله بهت قبضها) أي الوديعة (قوله وهي) أي الوديعة (قوله ومثله) أي الرسول (قوله تول أشهب) أي بالضمن مطلقا (قوله على الخلاف) أي لما في المدونة من ضمانه أن مات قبل وصوله (قوله وتآول) بفتح تاء مثقلا ٤٦٩ (قوله قولها) أي المدونة أن مات بعده وصوله لا يضمنها

(قوله على أنه) أي عدم الضمان أن مات بعده وصوله (قوله تطاول) أي الزمان بهد وصوله وهو حي (قوله على أصله) أي ابن القاسم (قوله في القرب) أي لموته من وصوله (قوله أن يضمن) أي الرسول (قوله وكذا) ضمنه (في المواز) ينع القرب (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله وهو) أي عدم التأويل قولاً (قوله الثلاثة) أي ضمانه مطلقاً وأن مات بعده وصوله البلد ثالثها عكسه (قوله الشارحان) أي جبرام والباسامى (قوله هذا) أي ويكلس الثوب وركوب الدابة (قوله فان أنكره) مفهوم الشرط أي المودع الفعل (قوله عليه) أي المودع (قوله به) أي

فلا يضمن بالشك ابن عرفة ومن يعتد به بحال لرخص يلذخات ولم يوجد في تركته وأتمكر المبعوث له قبضه في ضمانه المبعوث معه مطلقاً وإن مات قبل وصوله البلد ثالثها عكسه لصقلى عن محمد مع أشهب ويضمنون قائل في روايتها هي رواية سوء ولها الموازنة وفيها أن مات بعده وصوله حلف من ورثته من كان فيهم كبيراً ما يعلم لأشياء التعمير يحسن تضمينه بموته بالطريق أن أقام بهت قبضها وهي عين ومثله يتصرف في الوديعة عياض حمل الأكثر قول أشهب على الخلاف وتآول حديث قولها على أنه فيما تطاول وإن الذي على أصله في القرب أن يضمن وكذا ضمن في الموازية قلت فعلى عدالتا ويل قولاً وهو فعل ابن رشد الأقوال خمسة الثلاثة واختيار التعمير وتآول بل حديث (و) تضمن (و) سبب اتفاد المودع بالفتح بها (كليس الثوب وركوب الدابة) إذا تلت الشارحان هذا مستغنى عنه بقوله فيما سبق وباتفاعه بها تمت قد يقال أعاده ليرتب عليه قوله (والقول) أي المودع بالفتح يمينه (أنه) أي المودع بالفتح (ردها) أي الوديعة لعلها بعد اتفادها حال كونها (سائلة) من التلف والعيب ثم تلت بعد ردّها فلا يضمنها (أن) فكان (أقر) المودع بالفتح (بالفعل) أي ليس الثوب وركوب الدابة مثلاً فان أنكره وشهدت عليه يمينه فادعى أنه ردّها سائلة فلا يقبل قوله محمدان أقر المودع بالفتح بركوب الدابة وليس الثوب وقال هلك بعد لدن رددته فهو مصدق وهو قول أصحابنا ابن عرفة لو هلك ما لبسه المودع من ثوب أو ركبه من دابة ففي تصديقه مع يمينه أنه هلك بعد ردّها أن ثبت باقراره وإن أنكره وقامت عليه يمينه ضمن تضمينه معاً لا لا يمينه أنه نزل عنها وهي سليمة ثالثها يضمن حتى يردّها لمحمد قائل هو قول أصحابنا وكاتب ابن مضمون وبعض أصحاب ابن يونس (وان كرها) أي المودع بالفتح الوديعة بلا إذن مودعها بالكسر لشخص يركبها أو يحمل علم امتاعاً (لمكة) المشرفة مثلاً فانتفع بها المكثري (ورجعت) الوديعة (بها لها) التي كانت عليه سائلة (الا أنه) أي أكرها (حسبها) أي آخر الوديعة (عن) يبعها لو كانت حاضرة في (اسواقها) التي ارتفعت قيمتها فيها

الفعل (قوله فادعى) أي المودع (قوله أنه) أي المودع (قوله ردّها) أي الوديعة (قوله فلا يقبل) يضم فسكون وفتح (قوله قوله) أي المودع (قوله وقال) أي المستودع بالفتح (قوله هلك) أي الشيء المودع فهو أي المستودع بالفتح (قوله مصدق) بفتح الدال (قوله من ثوب) بيان ما لبسه (قوله من دابة) بيان ما ركبه (قوله في تصديقه) أي المودع (قوله مع يمينه) أي المودع (قوله أن ثبت) أي لبسه أو ركبه (قوله باقراره) أي المودع (قوله وان أنكر) أي المودع لبسه أو ركبه (قوله وقامت) أي شهدت (قوله عليه) أي المودع لبسه أو ركبه (قوله وتضمنه) أي المودع (قوله مطلقاً) أي عن تقييده بانكاره وقيام يمينه عليه (قوله أنه) أي المودع (قوله عنها) أي الدابة (قوله لمحمد) راجع للأول (قوله وكاتب ابن مضمون) راجع للثاني (قوله وبعض أصحاب ابن يونس) راجع للثالث (قوله لشخص) مثلاً أكرها (قوله فيها) أي اسواقها

(قوله الوديعه) مفعول كراه المضاف لقاعله (قوله فهو) اي الكراه (قوله لانه) اي الشان (قوله ملكه) اي المودع (قوله الوديعه) مفعول ملك المضاف لقاعله (قوله فيها) اي المدونه (قوله فانت) خطاب للمودع بالكسر (قوله من مودعها) صلة دفع (قوله لشخص) صلة دفع (قوله ذلك) اي الامر (قوله ففعل) اي دفعها للفلان (قوله به) اي دفعها للفلان (قوله فهو) اي المودع (قوله ويحلف رجا) اي ما امر به (قوله حلف المودع) اي انك امرته به (قوله وان غرمها) اي الوديعه (قوله فله) اي المدفع (قوله فيأخذها) اي الوديعه ٤٧٠ (قوله انه) اي المودع بالكسر (قوله امره) اي المودع بالكسر المودع بالفتح (قوله يدفعها) اي الوديعه

(قوله يدفعها) اي الوديعه (قوله ودفعها) اي المودع الوديعه فلان (قوله فيضمنها) اي المودع الوديعه (قوله بامر) اي المودع (قوله به) اي دفعها للفلان (قوله صدقاتها) اي المدونه (قوله فان كنت اشهدت) يفتح لتأنيدها (قوله فانه) اي الشان (قوله يتخذ) يضم ففتحين متغلا (قوله من رأس) اي بوجهه صلة يتخذ (قوله المال) اي التركة (قوله وان لم تشهد) يضم فسكون فكسر اي على ذلك (قوله ولو فسرق) يفتحان متغلا اي المأمور (قوله باقيه) اي المال (قوله بعه موتك) صلة فرق (قوله ضمنه) اي المأمور الباقي الذي فرقه بعه موتك (قوله بذلك) اي امر المدفع بالتفريق (قوله ولو نازعوه) اي وريثة الامر بالمودع والكسر المأمور في امره بقرينه (قوله لضمن) اي المأمور (قوله ما فسرق) اي وما بقي (قوله ان لم يشهد) اي وريثة الامر (قوله من يدي) اي المودع (قوله لا) اي الامر (قوله من يظن) يضم ففتح بيان من (قوله به) اي المدفع (قوله وان اعترف) المودع بالفتح (قوله انه) اي الكتاب (قوله خطه) اي المودع بالكسر (قوله يثبت) يضم اليه كسر الموحدة (قوله لم يأخذها) اي الوديعه (قوله يشهد) يضم اليه كسر الهاء اي المودع بالكسر (قوله له) اي المودع بالفتح (قوله يبرأ) اي المودع بالفتح (قوله حقه) اي المودع بالفتح (قوله واشهاده) اي المودع بالفتح (قوله لانه) اي المودع

(قوله ان لم يشهد) اي وريثة الامر (قوله من يظن) يضم ففتح بيان من (قوله به) اي المدفع (قوله وان اعترف) المودع بالفتح (قوله انه) اي الكتاب (قوله خطه) اي المودع بالكسر (قوله يثبت) يضم اليه كسر الموحدة (قوله لم يأخذها) اي الوديعه (قوله يشهد) يضم اليه كسر الهاء اي المودع بالكسر (قوله له) اي المودع بالفتح (قوله يبرأ) اي المودع بالفتح (قوله حقه) اي المودع بالفتح (قوله واشهاده) اي المودع بالفتح (قوله لانه) اي المودع

(قوله جحد) أي المودع بالكسر الامارة والكتاب (قوله إلا أن يعترف المودع) بالفتح (قوله أنه) أي المودع بالفتح (قوله لصاحبها) أي المودع بالكسر (قوله بتسليمها) أي الوديعة (قوله بذلك) أي الامارة والكتاب (قوله وارضى) أي المودع بالفتح (قوله فيلزمه) أي المودع (قوله وان رضى) أي المودع بالفتح (قوله والمودع) بالفتح (قوله فان لم تكن) أي الوديعة (قوله لم يجز) أي رضاه يدفعه الرسول بلا امارة ولا كتاب (قوله ورد) بضم الراء وشدة الدال (قوله الآخر) أي المودع بالفتح (قوله بلا ثبوت) أي عند الحاكم (قوله قوله) أي المودع بالكسر (قوله ثم يكون) أي المودع بالكسر (قوله اذ صدق) أي المودع بالفتح (قوله كان له) أي المودع بالفتح (قوله وان قال المودع) بالفتح (قوله بينه) أي المودع ٤٧١ بالكسر (قوله ايها) أي المودع بالفتح والمصدق عليه (قوله فان

رجع) أي المودع بالكسر (قوله يعترف فيه) المودع (قوله او بقوله) أي المودع بالكسر (قوله) أي المودع بالفتح (قوله فيرجع) أي المودع (قوله عليه) أي الرسول (قوله لانه) أي المودع (قوله جلت) بضم التاء (قوله قوله) أي الرسول ارسلني المودع اليك (قوله على ان المودع) بالكسر (قوله مصدق) بكسر الدال (قوله) أي الرسول (قوله ولوعلى) بضم التاء (قوله انه) أي المودع (قوله دفعها) أي الوديعة (قوله لا يجوز للمودع) بالفتح (قوله فان فعل) أي دفع المودع الوديعة بكتاب او امارة (قوله وجاء المودع) بالكسر (قوله وانكر) أي المودع بالكسر ارسل الرسول (قوله حلق) أي المودع

لا يبرأ اذا جحد المودع الا ان يعترف المودع انه رضى لصاحبها بتسليمها بذلك وارضى الا ان بتسليمها بذلك فيلزمه ما رضى به وان رضى ان يدفعها الرسول بغير امارة ولا كتاب والوديعة عين والمودع موسر جاز رضاه ولزمه ما لزم نفسه من ذلك فان انكر المودع ان يكون ارسله قام المودع بالمثل فان لم تكن عيناً والمودع معسر لم يجوز رضاه لان في ذلك ضرر على صاحبها ان قال لم يبعث الا ان يكون الرسول ثقة مأثراً وناعماً يغلب على الظن صدقه فيمكن من قبضها ويلزم الآخر ما رضى به الرابع اذا دفع المودع الوديعة لغير المودع بامارة او كتاب بلا ثبوت او بمجرد قول الرسول ثم قدم المودع وانكر بعينه قال قول قوله بينه انه لم يبعثه ولم يكتبه ثم يكون بالتأخير بين أن يغرم الرسول او المودع فان اغرم الرسول فلا يرجع بها على المودع واختلف اذا اغرمها المودع هل يرجع بها على الرسول فقال ابن القاسم في المدونة اذا صدق الرسول ودفع اليه ثم قدم المودع وانكر وأغرم المودع كان له ان يرجع بها على الرسول وقال أشهب في مدونته لا يرجع بها وقال ابن المواز اذا دفع بالكتاب او بامارة ثم انكر المودع وحلف ثم اغرم المودع كان له ان يرجع على القابض وعلى قول أشهب لا يرجع عليه وان قال المودع امرتني ان ادفعها الى فلان فصدق عليه وانكر صاحبها اذ كان وأن يكون اذنه في اخر اجها من يده قال قول قوله بينه ثم يغرمها أيها شاء فان رجع على متلفها فلا يرجع بها على الرسول واختلف اذا رجع بها صاحبها على الرسول هل يرجع الرسول على من قبضها منه فعلى قول أشهب لا يرجع عليه وقال عبد الملك يرجع وأرى الرجوع في هذه الاسئلة الاربعة مقرر فاقبضت رجوعه في كل موضع يعترف فيه المودع بان القابض قبض قبضاً صحيحاً بان دفع له بخط المودع او امارة او بقوله اذ دفعها له صدقة عليه وان كان دفعها له بمجرد قوله ارسلني اليك فيرجع عليه لانه يقول جلت قوله على ان المودع مصدق له ولو علم انه يخالفك مادفعها اليك الخامس في المسائل الملقطة لا يجوز للمودع دفع الوديعة بامارة او بكتاب فان فعل وجاء المودع وانكر حلف ما أمره ولا كتب اليه بذلك وانه لاحق له عليه وغرمه مثلها أو قيمتها ثم يرجع المودع على القابض منه ولا يضمنه منه تصديقه فيما تقي به ولا معرفته بعينه ما جاء به وشهادته بذلك قاله ابن سهل اه وذكرها في موضع آخر ثم قال وكذا

بالكسر (قوله بذلك) أي دفعها للرسول (قوله وغرمه) بقضات متعقبات أي المودع بالكسر المودع (قوله مثلها) أي الوديعة ان كانت مثلية (قوله او قيمتها) أي الوديعة ان كانت مقومة (قوله ثم يرجع المودع) بالفتح (قوله على القابض) أي بمن لم يغرمه للمودع بالكسر (قوله ولا يضمنه) أي المودع بالفتح (قوله منه) أي الرجوع (قوله تصديقه) أي المودع الرسول (قوله فيما أتى) أي الرسول (قوله به) أي الامارة أو الكتاب (قوله ولا معرفته) أي المودع بالفتح (قوله ما جاء به) أي الرسول (قوله وشهادته) أي المودع بالفتح (قوله بذلك) أي صحة ما جاء به (قوله وذكرها) أي ابن سهل المسئلة (قوله ثم قال) أي ابن سهل (قوله وكذا) أي المودع بالفتح فيما تقدم

(قوله على الدفع) أي بامارة أو كتاب (قوله على المودع) بالفتح (قوله) أي المودع بالفتح (قوله ربهما) أي الوديعة (قوله فقيه) أي (قوله على المودع) أي المودع (قوله ويضمنها) أي المودع الوديعة (قوله ربهما) أي الوديعة (قوله القها) أي لوديعة (قوله ففعل) أي التي المودع الوديعة في البحر أو النار (قوله فهو) أي المودع بالفتح (قوله ضامن) أي لعوض الوديعة (قوله في الحرمة) أي لالقائها في بحر أو نار (قوله فقيه) أي الضمان (قوله لاذن المالك في ذلك) أي الاتفاق على دخول الخلاف (قوله وقيضه) أي المبعوث إليه المال (قوله هي) أي المال وانه لتأنيث خبره (قوله ٤٧٢ شئت) بضم التاء (قوله ما) بكسر الهمزة وشدة الميم (قوله فان شهد) أي الرسول

المحال عليه والوكيل ولا يجبرون على الدفع الا بينة على المرسله السادس يجب على المودع حفظ الوديعة من التلف ولو اذن له ربهما فقيه ويضمن ان اتلفها ابن سلون في كتاب الاستغناء ان قال ربهما للمودع القها في البحر أو في النار ففعل فهو ضامن للشيء عن اضافة المال كن قال رجل اقلني او ودي ولا شك في الحرمة. وأما الضمان فقيه نظر واطاهر دخول الخلاف فيه لاذن المالك في ذلك كن اذن لرجل في قطع يده (وان بعثت اليه) أي المبعوث اليه المقهور من بعثت (بمال) وقبضه من الرسول ثم اختلفتم (فقال) المبعوث اليه المال (تصدقت) يا باعث (به) أي المال (علي) بشد الباء (وانكرت) يا باعث (التصدق به عليه) وقالت بل هي وديعة تحفظها لي وأخذها منك متى شئت (فأرسل) المبعوث معه المال (شاهد) بينكما اما بالصدقة أو الوديعة فان شهد بالصدقة حلف عليها المبعوث اليه وقتله فان نكل فالقول للبائع بلايين تمسكه بالاصل ونكول المبعوث اليه وان شهد بانه وديعة أخذه البائع بلايين لشهادة الرسول له وتمسكه بالاصل وهو قول المالك في اخراج ما له على وجه خاص وعدم الصدقة وان قال الرسول لا أدري فالقول لرب المال أيضا لكن يمينه لان الاصل كشاهد واحد (و) ان شهد الرسول بانها صدقة (فهل) تقبل شهادته قبولاً (مطلقاً) عن التقييد ببقاء المال بيد المبعوث اليه لعدم تعديده بقرار رب المال بامره بدفعه للمبعوث اليه وهو ظاهر المدونة (او) انما تقبل شهادته بالصدقة (ان كان المال) باقياً (بيده) أي المرسل اليه واولى بيد الرسول لعدم اتمامه حيث يخوف الغرم فان لم يبق المال يدا أحدهما فلا تقبل شهادته بالصدقة لانهما يخوف غرمه وهذا قول ابن ابي زيد في الجواب (تأويلان) فكلهما اذا لم يكن المال بيده ولم تقم على دفعه بينة والمبعوث اليه معدم فان كان بيده او بيد المبعوث اليه او قامت بينة على الدفع قبلت شهادته بها اتفاقاً لانتهاء اتهامه في فيما المالك رضى الله تعالى عنه وان بعثت الى رجل بمال فقال تصدقت به على وصدقة الرسول وانت منكر للصدقة وتقول بل هو ايداع فالرسول شاهده يحلف معه المبعوث اليه ويكون المال صدقة عليه قبل المالك رضى الله تعالى عنه كيف يحلف ولم يحضر قال كما يحلف الصبي مع شاهده في دين ابيه ابن يونس وقال أشهب لا تجوز شهادته لانه يرفع عن نفسه الضمان أو يحد اذا كان المتصدق عليه عديماً قد اتلف المال ولاينة للرسول على الدفع اليه فأما وهو على حاضر فشهادته جائز مع عين المشهود له وكذلك ان قامت

(قوله عليها) أي الصدقة (قوله وتمت) أي الصدقة (قوله) أي المبعوث اليه (قوله فان نكل) أي المبعوث اليه (قوله لتمسكه) أي البائع (قوله ونكول) عطف على تمسك (قوله وان شهد) أي الرسول (قوله بانه) أي المال (قوله) أي البائع (قوله وتمسكه) أي البائع (قوله وهو) أي الاصل (قوله وعدم) عطف على قبول (قوله تعديه) أي الرسول (قوله وهو) أي قبول شهادته مطلقاً (قوله اتهامه) أي الرسول (قوله حيثئذ) أي حين بقاء المال (قوله فان لم يبق المال الخ) مفهوم الشرط (قوله شهادته) أي الرسول (قوله لانهما) أي الرسول (قوله فكلهما) أي التأويلين (قوله بها) أي الصدقة (قوله وان بعثت) بفتح التاء (قوله فقال) أي المبعوث اليه (قوله تصدقت) بفتح التاء

(قوله به) أي المال (قوله على) بشد الباء (قوله وصدقة) بفتح التاء (قوله ففعل) أي المبعوث اليه (قوله هو) أي البعث للرسول (قوله) أي المبعوث اليه (قوله معه) أي الرسول (قوله عليه) أي المبعوث اليه (قوله كيف يحلف) أي المبعوث اليه على انه صدقة عليه (قوله ولم يحضر) أي المبعوث اليه يدفع المال للرسول (قوله قال) أي ما للرسول رضى الله تعالى عنه (قوله شهادته) أي الرسول (قوله لانه) أي الرسول (قوله اراد) أي أشهب (قوله فاما) بفتح الهمزة وشدة الميم (قوله هو) أي المتصدق عليه (قوله فشهادته) أي الرسول (قوله بالتصدق) (قوله وكذا) أي املاء المبعوث اليه في جواز شهادة الرسول بالتصدق

(قوله عدم) يضم فسكون (قوله لانه) اى الرسول (قوله وذلك) ان الامر بعد الهمز وكسر الميم (قوله هو) اى الرسول (قوله ولا يؤخذ) الامر بالمند والكسر (قوله من الدفع على وجه الابداع) بيان ما (قوله قال) اى المعلن (قوله لانه) اى الامر (قوله له) اى الرسول (قوله لم يستك) يضم الياء وفتح اللام (قوله لانه) اى الرسول (قوله ربهما) اى الوديعه (قوله انه) اى ربهما (قوله امره) اى ربهما الرسول (قوله ذلك) اى عدم ضمان الرسول (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه (قوله لم يدفعه) اى الرسول المال (قوله او انهما) اى الرسول والمدفوع اليه (قوله لانه) اى الرسول ٤٧٣ (قوله يسقط) يضم فسكون فكسر

اى يتم الرسول باسقاط (قوله وتاول) بفتحات مثقلا (قوله بان المتصدق عليه عدم الخ) يدل من يقرب الخ (قوله وقد اتلف) اى المتصدق عليه (قوله واما) بفتح الهمز وشدا الميم (قوله وهو) اى المتصدق عليه (قوله وتاوله) الخ اعطاف على ذهب اليه الخ (قوله وهو) اى الوفاق (قوله جعله) اى المبعوث اليه (قوله يحلف هنا) اى وهو لم يحضر دفع المال للرسول (قوله ذلك) اى ان رب المال امر رسوله بدفع المال اليه صدقة (قوله واختلف) يضم التاء وكسر اللام (قوله وقال) تصدق به على فلان الخ اى ثم انكر هذا وقال انما امرتك بدفعه وديعه (قوله واستحقه) اى فلان المال (قوله ان كان) اى فلان (قوله له) اى فلان (قوله وان كان) اى فلان (قوله له) اى فلان (قوله غيبته) اى فلان (قوله ايت) بفتح التاء

لرسول بينة بالدفع في عدم المشهود له ابن يونس وعلى هذا التأويل فقول أشهب موافق لقول ابن القاسم وكذلك عمل أبو محمد يقول ابن القاسم وعلى غيره قول أشهب بانه انما لم تجز شهادته لانه دفع دفعه لم يدفعه وذلك ان الامر انما امره ان يدفع على جهة ايداعه فدفعه هو على جهة التملك فلا تجوز شهادته ولا يؤخذ الامر بغير ما اقربه من الدفع على وجه الابداع قال وابن القاسم انما اجاز شهادته لانه اذن له في الدفع فدفع والمال حاضر لم يستك يدفعه على جهة لتكليف (تنبيهات الاول) * تت هذان التأويلان ايضا كعادته بل عادته في مثل هذا ان يقول وهل خلاف او وفاق تأويلان * الثاني عياض ظاهر المدونة جواز شهادته بكل حال وعلى هذا تأويلها القاضي اممبيل وهو قول عبد الله بن عبد الحكم لانه لم يستك لادراجه بانه امره بالدفع الى من ذكر وذهب معنونه الى ان معنى ذلك ان المال في يد الرسول به سلم يدفعه او انهما حاضرا والمال حاضر ولو اتفق المبعوث اليه لم تجز شهادته الرسول لانه يسقط الضمان عن نفسه وقال أشهب لا تجوز شهادته الرسول لانه يدفع عن نفسه الضمان وتاول ابو محمد قول أشهب بقرينة من قول معنونه بان المتصدق عليه عدم وقد اتلف المال ولا يئنة للرسول على الدفع واما هو فمضى أو قامت للرسول بينة على الدفع فشهادته جائزة وجعل به ضمهم قول ابن القاسم وأشهب وفاقا على نحو ما ذهب اليه معنونه وتأويله ابن أبي زيد وهو مضمون كتاب محمد * الثالث ابو الحسن انظر به يحلف هنا وهل هي عين غموس وانما يحلف اذا تحققت ذلك عنده أو غلب على ظنه واختلف في الخلاف على غلبة الظن على قولين ذكرهما اللخمي في كتاب الشهادات * الرابع فيمن اودعك مالا وقال تصدق به على فلان أو اقر له به حلف فلان مع شهادتك واستحقه ان كان حاضر او ان كان غائبا فلا تجوز شهادته ان كانت غيبته تنتفع أنت في مثلها أو ابو الحسن فان كانت غيبته لا تنتفع في مثلها فتجوز الشهادة لارتفاع التهمة عنه * الخامس سألت بعض شيوخنا نقلت رأيت ان قال المودع بالقض لا لمطان خذها من يدي لا أريد ما كما قال ان كان قال ذلك حين اتي يشهد بان قال لها كم اودعني فلان كذا وكذا وقال تصدق به على فلان الغائب فشهادته جائزة وان شهد ولم يذ كر ذلك ثم اتي بقوله هذا فيتهم ان يكون قال لينفي الظنة عنه التي قد ابطلت شهادته ابو الحسن فلو قدم الغائب واراد ان يقوم بشهادته قال ابن شعبان لا تقبل لانها قدرت (و) تضمن (بدعوى الرد) من المودع بالقض للوديعه (عليه وارثك) يا مودع اى اليه تنازع فيه دعوى والرد لان الوارث لم يدفعها للمودع ولم ياتمه عليها ابن شاس اما دعواه الرد على غير من اتقنه كدعوى الرد على وارث

٦٠ ص ٦٠ اخبرني (قوله خذها) اى الوديعه (قوله فقال) اى بعض الشيوخ (قوله ان كان) اى المودع (قوله ذلك) اى خذها من يدي الخ (قوله هذا) اى خذها الخ (قوله قاله) اى خذها الخ (قوله الظنة) يكسر الظاء وشدا النون اى التهمة (قوله واراد) اى الغائب (قوله يقوم) اى الغائب (قوله بشهادته) اى المودع (قوله لانهما) اى شهادته (قوله ردت) يضم الراء (قوله اما دعواه) اى المودع بالقض

(قوله او وكيله) اي المالك عطف على وارث (قوله فلا تقبل) بضم فسكون فتفتح جواب اما (قوله وكذلك) اي دعوى المودع ردها على وارث المودع في عدم قبولها الا بينة (قوله او العامل) اي في القراض (قوله المال) اي المودع او المأرض به (قوله لموت به) اي المالك على رد موصيه (قوله فلا يصدق ان) اي المودع والعامل (قوله ولو كان قبضه اغير بينة) مبالغة في عدم تصديقه (قوله لانه) اي المودع (قوله دفعها) اي الوديعة (قوله ولو ادعى) اي المودع (قوله وارث المودع) بالفتح (قوله لرد) اي من وارث المودع بالفتح (قوله على المودع) بالكسر ٤٧٤ (قوله او على وارثه) اي المودع بالكسر (قوله لانهما) اي المودع ووارثه

(قوله لم يأتمناه) اي وارث المودع (قوله ذلك) اي الدفع مقعول مقدم (قوله عليه) اي الدفع (قوله ضمن) اي الدافع (قوله ذلك) اي المال (قوله قبض) اي الدافع (قوله ذلك) اي المال (قوله منه) اي الاصر بعد وكسر (قوله بلا بينة) اي ودفعه بلا بينة وجعله المدفوع له (قوله فلا يضمن) اي الرسول (قوله هذا الشرط) اي شرط الرسول الدفع بلا بينة (قوله من بعث) بضم فكسر (قوله جميع الصور) اي الصدقة والسلف والصلة وثن المبيع والمبضع (قوله فيها) اي الصور (قوله وفيه) اي السلف (قوله فان كان) اي المدفوع اليه (قوله انه) اي الرسول (قوله يبرأ) اي بتصديق المدفوع اليه (قوله وان كان) اي المدفوع اليه (قوله انه) اي الرسول (قوله بتصديقه) اي المرسل

المالك او وكيله فلا تقبل الا بينة وكذلك دعوى وارث المودع ردها على المالك فتفتقر الى البينة ايضا وسواء كان القبض في جميع هذه الصور بينة او بغير بينة وفي الموازية ان قال المودع او العامل رددت المال لوصي الوارث لموت به فلا يصدق ان الا بينة او اقرار الوصي ولو كان قبضها بغير بينة لانه دفعها الى غير من قبضها منه ابن الحاجب ولو ادعى الرد على الوارث فلا يقبل وكذلك دعوى وارث المودع الرد على المودع او على وارثه لانهم لم يأتمناه كاليتيم ابن عبد السلام فاسرى اذا مات المودع والمودع وادعى وارث المودع ردها الى وارث المودع (او) اي وتضمن يدعوى الدفع الى (المرسل اليه المنكر) بضم الميم فبما وكسر سين الاول وكاف الثاني فتح ان دفعت اليه مالا بدفعه الى رجل فقال دفعته اليه وانكر ذلك الرجل فان لم يأت الدافع بينة تشهد عليه ضمن ذلك سوا قبض ذلك منه بينة او بغير بينة ولو شرط الرسول ان يدفع المال الى من امرته بذقه له بلا بينة فلا يضمن وان لم تقم له بينة بالدفع اذا ثبت هذا الشرط ابو الحسن مفهوم المنكر لو اقر المرسل اليه بربى الدافع وفيها ايضا من بعث معه بمال ليدفعه الى فلان صدقة او صلة او سلفا او ثمن مبيع او لبيتاع لثبه سلمة فقال دفعته له وكذبه الرجل فلا يبرأ الرسول الا بينة ابو الحسن مفهوم قوله كذبه انه لو صدقه لبرئ وظاهره بيم جميع الصور ذكر فيها السلف وفيه انتقال من امانة الى نعمة فان كان قائم الذمة فلا اشكال انه يبرأ واذا كان خرب الذمة فعلى ما تقدم واما الصلة او ثمن السلعة فلا اشكال انه يبرأ بتصديقه وفي المقدمات من دفع الامانة الى غير اليد التي دفعها اليه فعليه الاشهاد الذي على ولي اليتيم فان لم يشهد فلا يصدق في الدفع اذا انكره القابض ولم احتفظ في هذا الوجه من خلاف الاول ابن المباحسون فيمن بعث ببضاعة مع رجل الى رجل انه لا يلزمه الاشهاد في دفعها اليه ويصدق وان انكره القابض كان ديننا او صلة ويمكن ان يقول ابن القاسم مثله بالمعنى من مسئلة الاول في كتاب الوكالات فان اقر بالقبض وادعى التلف فلا يخلو اما ان يكون قبض الذمة او الى امانة فان كان قبض الى امانة فاختلف فيه قول ابن القاسم فله مرة يبرأ الدافع بتصديق القابض والمصدية من الاصر وقال مرة لا يبرأ الدافع الا باقامة بينة على الدفع وايمان القابض بالمال وقالة مالك رضي الله تعالى عنه في الموازية واما ان كان قبض الذمة مثل قوله ادفع الوديعة التي عندك الى فلان سلفا او تسليفا في سلعة او الى صانع يعمل فيها عملا فان كانت الذمة خربة فاختلف فيه فقيل يبرأ الدافع بتصديق القابض وهي رواية عيسى عن ابن القاسم وقيل لا يبرأ بتصديقه اياه

اليه (قوله فعليه) اي الدافع (قوله الاشهاد) اي على الدافع (قوله يشهد) بضم فسكون فكسرى نظراب الدافع على دفعه اغير اليد التي دفعها اليه (قوله الى رجل) صالحة تبعت (قوله انه) اي المبعوث معه الخ مقعول قول المضاف لقاعله (قوله كان) اي المدفوع له (قوله فان اقر) اي المبعوث اليه (قوله قبض) الى ذمة كالسلف (قوله او الى امانة) كالوديعة (قوله من الاصر) بمجد وكسر (قوله وقال) اي ابن القاسم (قوله قوله) اي الاصر (قوله) اي المأمور (قوله فان كانت الذمة) اي المدفوع اليها (قوله خربة) اي بتفليس (قوله فاختلف) بضم التاء

(قوله فانه) اى الدافع (قوله اذا ادعى) اى القابض (قوله ولا يبرأ) اى الدافع (قوله فان كانت) اى الذمة المدفوع اليها (قوله فانه) اى الدافع (قوله وان كانت) اى الذمة المدفوع اليها (قوله فانه) اى الدافع (قوله اذا ادعى) اى القابض (قوله يقيم) اى الدافع (قوله من ذمة الى ذمة) كادفع السلف الذى في ذمتك الى فلان سلفاً أو غنا السلعة كذا أو رأس مال السلعة كذا لاجل كذا (قوله ومن امانة الى امانة) كادفع الوديعة التى عندك الى فلان وديعة (قوله ومن امانة الى ذمة) كادفع الوديعة التى عندك الى فلان سلفاً أو رأس مال سلفاً (قوله والذى عندك ٤٧٥) الى فلان وديعة (قوله المالم لم يمت) اى المبعوث معه مال الى رجل في بلد آخر وادى الرسول دفعه الى المرسل اليه (قوله واصكذبه) اى الرسول الامر عدوكهم (قوله فلا يصدق) اى الرسول (قوله اراد) اى ابن الحاجب (قوله وكاه) بفتح الحاء مثقلاً اى المصنف (قوله وما نسب) ابن رشد عطف على ما تقدم (قوله وترك) اى المصنف (قوله يتقعه) اى شرطه جواب اذا (قوله لا يتقعه) اى شرطه (قوله لا اله الا) اى المين (قوله ينظر) بضم فسكون ففتح (قوله فيها) اى المين (قوله توجهها) اى المين (قوله فكأنه) بفتح الحاء مثقلاً (قوله بعد) بالضم (قوله وذكره) اى الفرق المذكور (قوله صدق لودع) بالفتح (قوله تصديق رب المال) اى الرسول فى دفعه لا رسل اليه (قوله لا يسقط الضمان) اى عن الرسول (قوله فصدقه) اى الأمور (قوله وكذبه) اى الأمور (قوله ضمن) اى الأمور (قوله صدق) بضم فكسر اى الأمور (قوله اذا كان) اى الأمور (قوله ونقله) اى التيسير (قوله فادعته) اى المودع بالكسر المودع بالفتح (قوله فيه) اى ردها (قوله فان ادعى) اى المودع بالفتح المتوثق عليه بيينة (قوله ضياعها) اى الوديعة (قوله صدق) بضم فكسر مثقلاً اى المودع بالفتح (قوله لا تقبله) اى المودع بالفتح (قوله على حفظها) اى الوديعة (قوله فيه) اى ردها

لخراب ذمته وأما ان دفع مائت في الذمة فان دفعه الى امانة فانه لا يبرأ بتصدق القابض اذا ادعى التلف ولا يبرأ الا باقامة البيينة على معاينة الدفع أو اتيان قابض المال به هذا نص ما في المدونة ولم اعرف فيه خلافاً الا ان يدخله الخلاف بالقياس على الامانة وان دفع الى ذمة فان كانت فانه يبرأ بتصدق القابض بالاتفاق وان كانت خربة فانه لا يبرأ بتصدق القابض اذا ادعى التلف الا ان يقيم بيينة على الدفع هذا الذى يصح عندى على مذاهبهم ولم اعرف فيها نص خلاف الا ان يدخله الخلاف بالقياس على الامانة ففى اربعة وجوه دفع من ذمة الى ذمة ومن امانة الى امانة ومن امانة الى ذمة ومن ذمة الى امانة اه وقوله اذا دفع من ذمة الى امانة لا يبرأ بتصدق القابض ان ادعى التلف اراد واقه اعلم في غير الوكيل المفوض ابن الحاجب المالم لم يمت واكذبه فلا يصدق الا بيينة ولو صدقه المرسل اليه ابن عبد السلام اراد لو لم يمت الرسول ودفع الوديعة الى من امره ربه ابقها اليه وضاعت وانكر ربه ادفعها فلا يصدق في دفعه اليه الا بيينة على معاينة الدفع فان لم يقمها ضمن ولو صدقه المرسل اليه في قبضها منه اه فقول المصنف المنكر مفهومه انه ان لم ينكر لا يضمن وكاه اعتمد ما تقدم عن المدونة وما نسب ابن رشد في الابن القاسم وترك ما مشى عليه ابن الحاجب لقوة الاول (تنبيهات الاول) في اطلاق المصنف الردى هذه المسئلة على الايصال مساهمة وانما فيها دعوى الايصال الثاني عبد الحق اذا شرط الرسول ان لا يشهد على الدفع يتقعه وان شرط أن لا يمين عليه فلا يتقعه لانها انما ينظر فيها حين وجوب توجهها فكاه شرط سقوط أمر لم يجب بعد بخلاف شرط ترك الشهاد وذكروا ابن حبيب فيما اراد الثالث اطلاق المصنف هنا الضمان بترك الشهاد هو المشهور ومقابلته ان كان العرف علمه صدق المودع الرابع تصديق رب المال لا يسقط الضمان بترك الشهاد الخامس فيها ان أمره بتصدقته على قوم معينين فصدقه بعضهم وكذبه بعضهم ضمن حصته من كذبه ولو أمره بتصدقته على غير معينين صدق بيمينه وان لم يأت بيينة ابن يونس اراد اذا كان متهماً ونقله أبو الحسن وشبه في الضمن فقال (ك) دعوى المودع بالفتح رد الوديعة (عليك) يا مودع فلا تقبل ويضعها (ان كانت له) اى المودع بالكسر (بينة) شاهدة على الدفع للمودع بالفتح (مقصودة) للتوثق على المودع خوفاً من دعواه ردها فلم يأتمنه فيه فان ادعى ضياعها صدق قالة الامام مالم ترضى الله تعالى عنه وجميع أصحابه لا اقامته على حفظها ومفهوم الشرط انه ان قبضها بلا يينة او بيينة غير مقصودة او مقصودة لغير التوثق وادعى ردها فيصدق فيه ق فيها ومن يده وديعة او اقراض لرجل

(قوله فهو) أى المودع بالفتح أو العامل (قوله مصدق) بفتح الدال (قوله ولو قبضه) أى المال المودع أو القراض (قوله فقال) أى المودع أو العامل (قوله ضاع) أى المال (قوله سرق) بضم فسكس (قوله صدق) بضم فسكس (قوله فيها) أى الامانات صلة التقوى (قوله والاداء) عطف على التقوى (قوله بالشهادة عليه) أى الاداء (قوله من الحيضة الخ) بيان ما (قوله انه) أى الدافع (قوله قصد) بضم فسكس ٤٧٦ (قوله بها) أى البيعة (قوله لم يقصد) بضم الياء وفتح الصاد (قوله اشهادهم)

أى القوم (قوله عليه) أى اخذ الوديعة (قوله فهو) أى أخذها (قوله مصدق) بفتح (قوله وكذا) أى من اخذها بمحضرة لم يقصد اشهادهم عليه فى تصديقه فى ردها (قوله والا) أى وان لم تكن له بيعة (قوله ضمن المودع) (قوله المستودع) بفتح الدال (قوله انه ردها) مقعول زعم (قوله فعله) أى المودع بالفتح (قوله قوله) أى المودع بالفتح انه ردها (قوله وله) أى المودع (قوله فان حلف) أى ربه (قوله ردت) بضم الراء (قوله ولم يقصد) أى المودع بالفتح (قوله عليه) أى اخذ الوديعة (قوله يقصد) أى المودع بالفتح (قوله قوله) أى المودع بالفتح (قوله ردت) أى المودع بالفتح (قوله لياخذها) أى أى المودع بالكسر الوديعة (قوله من تركه) أى المودع بالفتح (قوله او قال المودع) بالفتح (قوله مما يعلم) بضم الياء (قوله قوله) أى المودع بالفتح (قوله ولو) تبرع المودع (قوله)

فقال له وددته اليك فهو مصدق الا ان يكون قبض ذلك بيعة فلا يبرأ الا بيعة ولو قبضه بيعة فقال ضاع منى أو سرق صدق ابن ردد الامانات التى بين المخلوقين امر الله تعالى بالتقوى فيها والاداء ولم يامرهم بالشهادة عليه كما امر الوصى فى مال اليتيم فدل ذلك على انهم متوكلون فى الرد الى من اتقنهم دون اشهاد فوجب ان يصدق المستودع بالفتح فى دعواه رد الوديعة بيمينه ان ا كذب المودع كما تصدق المرأة فيما اتقنتها الله تعالى عليه مما خلق فى رحمها من الحيضة والحمل الا ان يكون دفعها اليه باشهاد فيمين انه اتقنته على حفظها ولم ياتمه على ردها فيصدق فى الضياع الذى اتقنته عليه ولا يصدق فى الرد الذى استوثق منه ولم ياتمه عليه هذا قول مالك وجميع اصحابه رضى الله تعالى عنهم ابن عرفة قيسد الخصى وعبد الحق والصطفى البيعة بانهم اقصد بها التوثق عبد الحق من اخذ وديعة بمحضرة قرم لم يقصد اشهادهم عليه فهو مصدق فى الرد وليس كن اخذها بيعة قصد اشهادها عليه وكذا ان اقر المودع عند بيعة انه قبض ودية من فلان وفى معنى الحكم اذا كانت الوديعة بيعة فادعى المودع ردها فعليه البيعة والاضمن بعد عيّن ربه او لم يرها رد اليه على المودع وفى الوثائق المجموعة ان زعم المستودع عند المشهود عليه بالوديعة انه ردها لربه فاعليه البيعة ولا يبرئه قوله له اليمين على ربه فان حلف انه لم يقبضها غرمها المودع عنده وان نكل ربه عن اليمين ردت اليمين على المودع فان حلف برئ وان نكل غرم (تنبيه) يشترط علم المودع بالفتح بقصد المودع بالكسر بالبيعة التوثق ابو الحسن قوله الا ان يكون قبضه بيعة ظاهرة وان كانت بيعة الاستعارة وليس كذلك وابو محمد هو الذى سر هذا اللفظ فى رسالته بقوله الا ان يكون قبضها باشهاد ابن بونس من اخذ الوديعة بمحضرة قرم ولم يقصد اشهادهم عليه فهو كذبها بالبيعة حتى يقصد الاشهاد على نفسه الخصى ان كان القبض بيعة ليكون الرد بيعة فلا يقبل قوله الا بيعة وان كان الاشهاد خوف الموت لياخذها من تركته او قال المودع اخاف ان تقول هي سلف فاشهدلى انها وديعة وما اشبه ذلك مما يعلم انه لم يقصد التوثق من القابض قال قول قوله فى ردها بالبيعة ولو تبرع المودع بالاشهاد على نفسه فقال ابن زرب لا يبرأ الا باشهاد لانه الزم نفسه حكم الاشهاد وقال عبد الملك هو مصدق (لا تضمن) بدعوى المودع بالفتح (التلف) للوديعة ولو قبضها بيعة مقصودة للتوثق (او دعوى) (عدم العلم) من المودع بالفتح (ب) ما حصل للوديعة من (التلف والضياع) أى لا يضمن اذا ادعى انه لا يعلم هل تلفت او ضاعت لكفاية دعوى كل من من عدم الضمان وحله المثارح على معنى انه قال لا أدري ا تلفت ام رددتها او لا ادري ا ضاعت ام رددتها واحتاج لتقييده عدم ضمانه بما اذا لم يقبضها بيعة مقصودة للتوثق وقرره البساطى بالوجهين السابقين وقيد عدم الضمان فى الثانى بعدم بيعة التوثق

ا فاده

إلا بالشهاد) أى على ردها لربه (قوله هو) أى المودع بالفتح (قوله مصدق) بفتح الدال

أى فى دعوى ردها لربه بالبيعة (قوله منها) أى التلف والضياع (قوله وجهه) أى كلام المصنف (قوله انه) أى المودع (قوله واحتاج) أى الشارح (قوله وقرره) أى كلام المصنف

(قوله لو قال) أي المودع (قوله إذا ادعى) أي المتهم (قوله تقبل) بضم فسكون ففتح أي دعوا وردها (قوله منه) أي المودع (قوله أو ادعى) أي المودع (قوله أنه) أي غير المتهم (قوله لانه) أي مدعى الرد (قوله الدعوى) أي بعدم الرد (قوله وفي دعوى التلغ أو الضياع) أي في حلف في دعوى أحدهما أقوال (قوله هذا) أي حلفه في دعوى التلغ والضياع (قوله لتعقيبه) أي المذكور من دعوى التلغ أو عدم العلم بالتلغ والضياع (قوله به) أي الحلف (قوله لكنه) أي المصنف (قوله على هذا) أي الاحتمال الثاني (قوله يقوته) أي المصنف (قوله فيه) أي كلام البساطي (قوله نظربل حلف المتهم متفق عليه) أي وأما غير المتهم فلا يحلف في دعوى الرد ولا في دعوى التلغ والضياع كما هو ظاهر المصنف (قوله موضع الخلاف) أي في حلف المتهم وعدمه (قوله الاتفاق) أي على حلف المتهم (قوله ولذا) أي كونه سبق قلم ٤٧٧ علة أصلي بضم الهمزة وكسر اللام (قوله به) أي المتهم (قوله ما قاله

البساطي) أي من حلف غير المتهم في دعوى الرد (قوله هو الصواب) خبر ما (قوله الحكاية صاحب البيان الخ) علة ما قاله البساطي هو الصواب أقول هذا ظاهر على تفسير البساطي المتهم بالتساهل في حفظ الودعة أما على تفسيره طئي عن لم تحقق عليه الدعوى وليس الأمر بالجمرد التي لا يظهر دلالة حلف من صدقه ربه في دعواه الرد وأما سبحانه وتعالى أعلم (قوله واعتزنت بضم التاء) بضم ثنيه بفتحات مثقلا أي الاعتراض (قوله بينة) أي مقصودة للتوثيق (قوله فقال) أي قابض الودعة أو القراض (قوله ضاع) أي المقبوض من ودعة أو قراض (قوله صدق) بضم

أفاده تنق في نوازل أصبح لو قال المودعها ما ادعى اردتها البساطي أم تلفت فلا يضمن إلا أن يكون انما اودعه أياها بينة فلا يبرأ إلا من رثدو يحلف ما هي عنده ولقد دفعها إليه أو تلفت طئي ما حله الشارح عليه هو الموافق للنقل إذا المسئلة مفروضة كذلك ولذا قال ح. الصواب وعدم العلم بالرد وهو الموافق لكلام ابن الحاجب (وحلف) المودع بالفتح (المتهم) بفتح الهاء أي بالتساهل في حفظ الودعة إذا ادعى ردها حيث تقبل منه أو ادعى عدم العلم بالرد أو الضياع وظاهر كلام المصنف أن غير المتهم لا يحلف والمنقول أنه يحلف في دعوى الرد بل نزاع لأنه تحقق عليه الدعوى وفي دعوى التلغ أو الضياع مشهوره لا يحلف المتهم دون غيره ويحتمل أن هذا أمر إذا المصنف لتعقيبه به لكنه على هذا يقوته حكم اليمين في دعوى الرد قاله البساطي تن فيه نظربل حلف المتهم سم متفق عليه في دعوى الرد وفي دعوى التلغ على المشهور وقول الشارح في الوسط دعوى الرد موضع الخلاف والتلف موضع الاتفاق سبق قلم ولذا أصلي في بعض نسخه طئي ليس المراد به من شأنه التساهل في حفظ الودعة بل الذي لم تحقق عليه الدعوى وليس الأمر بالجمرد التي مع كونه غير معروف بالخبر والملاح وقوته وقبسه نظربل حلف المتهم متفق عليه إلى آخر ما قاله البساطي هو الصواب الحكاية صاحب البيان وابن عرفة وغيرهما الاتفاق على الحلف في دعوى الرد وأطلقوا سواء كان متهما أم لا واعتزنت عبارة ابن الحاجب وبينه في التوضيح ق فيها ما لا يرضى الله تعالى عنه لو قبضه أي الودعة أو القراض بينة فقال ضاع معنى صدق أراد ولا يمين عليه إلا أن يثم فيحلف أبو محمد وقاله أصحاب مالك رضي الله تعالى عنهم ابن عبد الحكم وأن نكل المتهم عن اليمين ضمن ولا ترد اليمين ههنا ابن يونس القرق بين دعوى الرد ودعواه الضياع على أحد القولين أن رب الودعة في دعوى الرد يدين بقيته أنه كاذب فيحلف متهما كان أو غير متهما وفي دعوى الضياع لا علم له بحقيقة دعواه وانما هو معلوم من جهة المودع فلا يحلف إلا إذا كان متهما وهذا هو الصواب ح هذا إذا ادعى التلغ ولم يحقق ربه عليه الدعوى أنها باقية ثم قال فإن نكل غرم ولا ترد اليمين وأما في دعوى الرد فيحلف باتفاق ابن عرفة وحيث قبل قوله في الرد فلا خلاف أنه يمين واعتز على ابن الحاجب

فكسر مثقلا (قوله أراد) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله عليه) أي قابض الودعة أو القراض (قوله يثم) بضم الياء وفتح الهاء أي يكذبه في دعوى الضياع (قوله أبو محمد) أي قال (قوله ابن عبد الحكم) أي قال (قوله ضمن) أي المتهم عوض الودعة أو القراض (قوله ولا ترد) بضم ففتح (قوله على أحد القولين) أي بعدم حلف مدعى الضياع إذا لم يثم وحلف مدعى الرد إذا لم يثم (قوله أنه) أي مدعى الرد (قوله فيحلف) أي مدعى الرد (قوله لا علم له) أي رب الودعة (قوله هو) أي شأن الودعة (قوله فلا يحلف) أي المودع (قوله ثم قال) أي الخط (قوله فان نكل) أي المودع عن اليمين (قوله غرم) أي المودع عوض الودعة (قوله فيحلف) أي المودع (قوله قبل) بضم فكسر (قوله قوله) أي المودع (قوله أنه) أي قبول قوله

(قوله في ذلك) أي حلف المودع في دعواه الراد إذا كذبه ربه أقيم (قوله واشتال كذبه) أي ابن الحاجب حلفه يشكرون (قوله الفقهي) أي المؤلف في الفقه احتريزه عن مختصر الأصولي وغيره من مختصراته ونص ابن عرفة قال ابن الحاجب وفي يمينه ثالثها المشهور بحلف المودع قلت قرره ابن عبد السلام وغيره بأن الأول أنه يحلف ولا يقرم والثاني أنه يقرم بشكوكه دون حلف رب الوديعة والثالث أنه لا يقرم حتى يحلف رب الوديعة قلت وجود الأقوال الثلاثة في دعوى التلف واضح الأول بناء على عدم توجه يمين التهمة والثاني على توجيهها وعدم انقلابها والثالث على انقلابها أو ما دعوى الردة تقدم تحقيق المذهب في ذلك وحيث يقبل قوله فلا خلاف أنه يمين ولا في انقلابها إن نكل وظاهر كلام ابن الحاجب أن في حلفه في دعوى الردة قولين أشهرهما حلفه وأنه إن نكل ففي غرمه دون حلف رب الوديعة قولان وقول ابن هريرة في نقل ابن الحاجب هذا الخلاف في دعوى الردعما انفرجه أصوب واشتال كذبه على مثل هذا كما حققه شيوخنا يشكرون كتاب ابن الحاجب الفقهي وواقه اعلم (قوله لم يبرأ) أي المأمور من ٤٧٨ المال (قوله لا يبينه) تشهد له بالدفع للرجل (قوله ولو شرط) أي المأمور (قوله

في كايته الخلاف في ذلك واشتال كذبه على مثل هذا كان محققو شيوخنا يشكرون كتاب ابن الحاجب الفقهي والله أعلم (و) أن شرط المودع بالفتح حين الإيداع أنه يصدق في دعوى الردا والتلف بلا يمين (لم يفته) أي المودع بالفتح (شرط نفيها) أي اليمين في قيامه من دفعته له ما لا يدينه لرجل لم يبرأ لا يبينه عبد الحق ولو شرط أن لا يمين عليه لم ينفعه شرطه لأن اليمين إنما ينظر فيما حين توجيهها فكانت شرط إسقاط أمر لم يكن بعد بخلاف شرطه دفعه بلا يمين فلا يضمن إذا لم يقيم له يمين ابن عرفة انظره ذامع القول بالوقاف بشرط التصديق في دعوى عدم القضاء في وعلى هذا قرب الوديعة يدعي يقينا كما تقدم لابن يونس فقد تبين بهذا أن قوله ولم يفته شرط نفيها ليس راجعا لقوله وحلف المتهم وقد تقدمت الإشارة لهذا عند قوله أو المرسل إليه المنكر وتلزمه فإن حلف صدق (فإن نكل) المتهم عن اليمين (حلفت) يا مودع بالكسر أنها باقية عند المودع ويقرمها لك المتهم على المشهور فانه ثبت في هذا الحلف لنقل ابن يونس عن ابن عبد الحكم أن نكل المتهم فلا ترد اليمين وما نقل غيره وقال ابن رشد الاظهر أن لنقل اليمين إذا قويت التهمة وتسقط إذا ضعفت وإن لا ترجع إذا حلفت انظر ابن عرفة ونصه وفيها مع غير ما دعوى قابضها بغير يمينه رده مقبولة مع يمينه اللغمي يحلف ولو مأمورا لدعوى ربه عليه التحقيق أنه لم يردّها إلا أن تطول المدّة بما يعلم أن المودع لا يدعي عنها فيه لما علم من قلة ذات يده أو قرع عليه عشرة فتضعف اليمين أن كان المودع عدلا ونقل ابن الحاجب عدم حلفه مطلقا لا أعرفه ولو صح كانت الأقوال ثلاثة هو واختيار اللغمي ومنصوص المذهب ودعواه ضيا عا فقام غير ما مقبولة ولو قبضها يمينه وفي لزوم حلفه ثالثها أن كان منهم أم قال

ينظر) بضم فسكون فقطح (قوله لم يكن) أي يوجد (قوله بعد) بالضم (قوله شرطه) أي المأمور (قوله هذا) أي قوله ولو شرط أن لا يمين عليه لم ينفعه شرطه (قوله القضاء) أي القرض أو عن مبيع لا جعل (قوله وتلزمه) أي اليمين المودع على ردها لربها (قوله فأن حلف) أي المودع على ردها لربها (قوله صدق) بضم فكسر مثقلا أي المودع (قوله على المشهور) صلة حلفت (قوله هذا) أي فإن نكل حلفت (قوله أن نكل المتهم فلا ترد اليمين) أي ويقرم المتهم بمجرد نكوله

عوض الوديعة مفعول نقل المضاف لقاعله (قوله وما نقل غيره) أي ابن يونس عطف على نقل (قوله وقول وتسقط) أي اليمين (قوله وإن لا ترجع) أي ترد يمين التهمة (قوله قابضها) أي الوديعة (قوله بغير يمينه) أي متوثق بها صلة قابض (قوله ردها) أي الوديعة لربها مفعول دعوى المضاف لقاعله (قوله مقبولة) خبر دعوى (قوله مع يمينه) أي قابضها (قوله يحلف) أي المودع على ردها (قوله يعلم) بضم الياء (قوله أن المودع) بالكسر (قوله عنها) أي الوديعة (قوله فيه) أي ما بين أيداعها وطلبها من المودع (قوله علم) بضم العين (قوله من قلة ذات يده) بيان ما (قوله عليه) أي المودع (قوله عشرة) أي من الأعيان بين أيداعها وطلبها (قوله عدم حلفه) مفعول نقل المضاف لقاعله (قوله مطلقا) أي عن تقييده بطول مدتها وأمنه (قوله أن كان المودع) بالفتح (قوله لا أعرفه) خبر نقل (قوله ولو صح) أي نقل ابن الحاجب (قوله ثلاثة) نصها بيمينه مطاقا وتقصيل اللغمي ونقل ابن الحاجب عدم حلفه مطلقا (قوله هو) أي نقل ابن الحاجب الخ بيان الثلاثة (قوله ودعواه) أي المودع (قوله ضيا عا) أي الوديعة (قوله فيها) أي المدونة (قوله مقبولة) خبر دعوى (قوله يمينه) أي مقصودة للتوثق (قوله حلفه) أي المودع (قوله أن كان) أي المودع (قوله ثم قال) أي ابن عرفة

(قوله خلاف) خبر قول (قوله عدم) مفعول نقل المضاف لقاعله (قوله مطلقا) أي ولو لم يتم ما (قوله قال) أي التعمي (قوله لانه) أي المودع (قوله ولما حكى) أي التعمي (قوله الاول) أي حلقه (قوله يبين) بفتح الياء أي يظهر (قوله وعبر) أي التعمي (قوله من الثالث) أي حلقه ان كان منهما (قوله ان نكل) أي المودع (قوله ضمن) أي المودع عوض الوديعة (قوله ولا ترد) بضم ففتح (قوله اختلف) بضم التاء (قوله تعلقها) أي اليقين بمجرد التهمة (قوله رهو) أي تعلقها بمجرد التهمة (قوله في غيرها) أي المدونة (قوله اشهب) أي قال (قوله ان تلقى) أي اليقين (قوله وتسقط) أي ٤٧٩ اليقين (قوله اذا ضغفت) أي التهمة

(قوله وان لا ترجع) أي

لا ترد اليقين على المادعي

(قوله ترد) بضم ففتح

(قوله في ردّها) أي بين

التهمة (قوله مشهور)

خبر الخلاف (قوله وفي

يمينه) أي المودع (قوله

انه يحلف ولا يغرم) أي

ان نكل (قوله ولا في

انقلابها) أي ولا خلاف

في انقلابها (قوله قبولها)

أي عبارة ابن الحاجب

(قوله أصوب) أي من

ظاهر كلام ابن عبد السلام

خبر قول (قوله وسلمه) أي

الرسول المال (قوله

أي المرسل اليه) (قوله

وأنتكر) أي المرسل اليه

(قوله استلامه) أي المال

(قوله منه) أي الرسول

(قوله على من ارسل) صلة

شرط (قوله حين ارسله)

صلة شرط (قوله المرسل)

بكسر السين (قوله أو يئنه)

عطف على اقرار (قوله

الوديعة) تفسير لافعال

تلف المستتر فيه (قوله

لعذره) (قوله ابداه) أي اظهره المودع (قوله فطلبه) أي المودع المال (قوله منه) أي المودع (قوله فاعتذر

أي المودع (قوله وانه) أي المودع (قوله فلم يقبل) أي المودع (قوله عذره) أي المودع (قوله فتصايحا) أي المودع والمودع

(قوله فحلف) أي المودع (قوله ان لا يعطيه) أي المودع المودع (قوله ذلك) أي المال (قوله الليلة) صلة يعطيه (قوله قال)

أي المودع

وقول ابن الحاجب المتهم يحلف باتفاق خلاف نقل التعمي عدم حلقه مطلقا قال لانه
أمنه ولما حكى الاول قال الان يبين رجل بالصلاح والخير وعبر عن الثالث بقوله وقبل يحلف
الا ان يكون عدلا الشيخ عن ابن عبد الحكم ان نكل ضمن ولا ترد اليقين اعلى ربه والابن
زرقون اختلف في تعلق اليقين بمجرد التهمة ففي تضمن الصناع والشركة تعلقها وهو قول ابن
القاسم في غيرها اشهب لا تتعاق قلت في آخر كلام ابن رشد في اجوبته الاظهر ان تلقى اذا قويت
التهمة وتقطعت اذا ضغفت وان لا ترجع اذا حلفت وفي سماع عيسى ان اليقين ترد في التهمة
والخلاف في ردّها وفي لحوقها البتة مشهور ابن الحاجب وفي يمينه ثالثها المشهور يحلف
المودع وقرره ابن عبد السلام وغيره بان الاول انه يحلف ولا يغرم والثاني انه يغرم يتكوله دون
حلف رب الوديعة والثالث انه لا يغرم حتى رب الوديعة قلت وجود الاقوال الثلاثة في دعوى
التلف واضح الاول بناء على عدم توجه يمين التهمة والثاني على توجهها وعدم انقلابها
والثالث على انقلابها وأما في دعوى الرد فقد تقدم تحقيق المذهب في ذلك وحيث يقبل قوله لا
خلاف انه يمين ولا في انقلابها ان نكل وظاهر كلام ابن الحاجب ان في حلقه في دعوى الرد
قوانين اشهر مما حلقه وانه ان نكل في غرمه دون حلف رب الوديعة قولان وقول ابن عبد
السلام في شرح العبارة التي ذكرها ابن الحاجب وهذا الخلاف موجود في يمين التهمة ظاهرة
قبولها وقول ابن هرون في نقل ابن الحاجب هذا الخلاف في دعوى الرد بما انفرد به اصوب
وباشتمال كتابه على مثل هذا كان محققا وشبوحا يشكرون كتاب ابن الحاجب الفقهى
واقفه أعلم (و) ان ارسل رجل بمال الى آخره ساء له بلائنه وانكر استلاما منه فلا ضمان
على الرسول (ان) كان (شرط) الرسول على من ارسله بالمال حين ارسله (الدفع) للشخص
(المرسل) بفتح السين (اليه بلا) اشهاد (مينه) عليه اذا ثبت الشرط باقرار المرسل او يئنه قال
الامام مالك رضي الله تعالى عنه لو شرط الرسول ان يدفع المال بعير يئنه فلا يضمن لقول رسول
الله تعالى صلى الله عليه وسلم المؤمنون عند شروطهم (و) تضمن (بقوله) أي المودع بالفتح
للمودع بالكسر (تلقف) بكسر اللام الوديعة قبل ان تلقاني بفتح فسكون أي قبل اتيك
أي بالامس مثلا وصلة قوله (بعده منه) أي المودع بالفتح (دفعها) أي الوديعة للمودع
بالكسر لعذر ابداه لربها وأولى بلا عذر روى اصبح عن ابن القاسم فيمن له عذر رجل مال
وديعة فطلبه منه فاعتذر يشغل وانه يركب الى موضع كذا فلم يقبل عذره فتصايحا لخلاف ان
لا يعطيه تلك الليلة فلما كان في غد قال ذهبت قبل ان تلقاني ضمن لانه اقربها وان قال لا ادري

لعذره) (قوله ابداه) أي اظهره المودع (قوله فطلبه) أي المودع المال (قوله منه) أي المودع (قوله فاعتذر
أي المودع (قوله وانه) أي المودع (قوله فلم يقبل) أي المودع (قوله عذره) أي المودع (قوله فتصايحا) أي المودع والمودع
(قوله فحلف) أي المودع (قوله ان لا يعطيه) أي المودع المودع (قوله ذلك) أي المال (قوله الليلة) صلة يعطيه (قوله قال)
أي المودع

(قوله ذهب) أي ضاعت الوديعة (قوله ضمن) أي المودع المودعة (قوله لانه) أي المودع (قوله بها) أي الوديعة (قوله وان
 قل) أي المودع (قوله حلف) أي المودع (قوله عليه) أي المودع (قوله ويحلف) أي المودع (قوله بها) أي الوديعة (قوله
 حين منعه) أي المودع أو المودع (قوله ان قال) أي المودع (قوله حلفت) بضم التاء (قوله ضمنها) أي المودع الوديعة (قوله
 لانه) أي المودع (قوله منعه) أي الوديعة (قوله اياه) أي مودعها (قوله يكون) أي الشأن (قوله كان) أي المودع (قوله
 لا يستطيع) أي المودع (قوله فيه) أي الامر (قوله الرجوع) أي محل الوديعة ليس لها المودع (قوله وفيه) أي الرجوع (قوله
 عليه) أي المودع (قوله اذا قال) أي المودع (قوله فرجع) أي المودع (قوله اليه) أي المودع (قوله فقال) أي المودع (قوله
 تلت) أي الوديعة (قوله عليه) أي المودع (قوله وكذلك) أي المذكور في عدم ضمانه (قوله لو قال) أي قول المودع (قوله
 لا أدفعها) أي الوديعة (قوله ٤٨٠) الا بالسلطان أي حكمه (قوله عليه) أي المودع (قوله لانه) أي المودع (قوله في

مضى ذهب حلف ولا ضمان عليه اصبح ويحلف ما عجز بها حين منعه وشبهه في الضمان فقال
 (قوله) أي المودع بالفتح تلت (بعده) أي لقيك اياي فيضمنها ان كان منعهما (بلا عذر)
 فان كان منعهما العذر فقلت فلا يضمنها ابن بونس ابن القاسم ان قال ذهب بعد ما حلفت
 وفارقته ضمنها لانه منعهما اياه الا ان يكون كان على امر لا يستطيع فيه الرجوع وفيه عليه
 ضرورة فلا يضمنها ابن عبد الحكم اذا قال انا مشغول الى عذر فرجع اليه فقال تلت قبل مجيئك
 الاول أو بعده فلا ضمان عليه وكذلك لو قال لا أدفعها الا بالسلطان فلا ضمان عليه لانه
 في ذلك عذرا يقول حفت شغبه واذا (لا) يضمن (ان قال) المودع بالفتح بعده منعهما (لا ادري)
 جواب (مضى تلت) الوديعة قبل لقيك أو بعده وحلف على عدم علمه جلا على انها تلت قبله
 ولم يعلم أو حاله اذا لاصل عدم ضمانها (و) تضمن (ب) سبب (منع) المودع بالفتح دفعها (بها) لمودعها
 عند طلبها (حتى يأتي) المودع بالفتح (الحاكم) أو هو فاعل يأتي اذا كان عند طلبها غائبا عن البلد
 وتلت قبل اتيانه فيضمنها (ان لم تكن) الوديعة مقبوضة (بيينة) شهادة بقبضها للتوثق لان
 القول قوله في ردّها حينئذ فليس له منعهما حتى يأتي الحاكم ومعه يوم الشرط انه ان قبضها بيينة
 مقصودة للتوثق ومنعهما بعد طلبها حتى يأتي الحاكم فقلت قبل اتيانه فلا يضمنها العذر بعد
 تصديقه في ردّها بلا بيينة السامع هل للحاكم خصوصية حتى لو وجد بيينة يشهد بها بالرد وامتنع
 منه حتى يأتي الحاكم فمذراً والمقصود ما يبريه ولا خصوصية للحاكم فان منعهما مع وجود
 البيينة فتلت قبل اتيان الحاكم فيضمنها ت في تلميل بعض الاقوال ما يدل على خصوصية
 الحاكم لانه يقول اخاف ان يطرأ عليه منعه او يقوه ق ابن رشد لو ابي من دفعها الا بالسلطان
 فهلكت في زمن ترافعهما في ضمانه فيها وفي الرهن وان كان قبضها بيينة وتقي وان كان بغيرها
 ثالثها ان كان بغير بيينة لابن دحون وابن عبد الحكم وسامع اي زيد ونصه سمع أبو زيد ابن
 القاسم في رب الوديعة يطلبها والرهن يطلب فكاكه فيأبى الذي ذلك في يده ان يدفعه حتى يأتي

ذلك أي توقيف دفعها على
 السلطان (قوله يقول) أي
 المودع (قوله حفت) بضم
 التاء (قوله شغبه واذا)
 أي المودع (قوله وحلف)
 أي المودع (قوله له) أي
 المودع وقت تلفها (قوله
 على انها) أي الوديعة
 (قوله قبله) أي لقيه (قوله
 ولم يعلم) أي المودع تلفها
 حين لقيه (قوله او سلمه)
 أي لقيه عطف على قبله
 (قوله هو) أي الحاكم
 (قوله اذا كان) أي الحاكم
 (قوله عند طلبها) أي
 الوديعة (قوله وتلت)
 أي الوديعة (قوله اتيانه)
 أي الحاكم (قوله ان
 تكن) أي الوديعة بيينة
 بأن كانت بلا بيينة او بيينة

غير مقصودة بالشهاد او بيينة مقصودة لغير التوثق (قوله لان القول قوله) أي المودع في ردّها علة السلطان
 ضمانها بجمعها حتى يأتي الحاكم (قوله حينئذ) أي حين كونها بلا بيينة توثق (قوله فليس له) أي المودع (قوله الشرط) أي ان لم
 تكن بيينة (قوله لانه) أي المودع (قوله له ذره) أي المودع (قوله يشهدا) بضم الياء وكسر الهاء أي المودع البيينة (قوله
 وامتنع) أي المودع (قوله منعه) أي الرد (قوله لانه) أي المودع (قوله عليه) أي المودع (قوله لو أتي) أي المودع (قوله من
 دفعها) أي الوديعة لمودعها (قوله هلكت) أي الوديعة (قوله فيها) أي الوديعة (قوله وان كان قبضها بيينة) أي مقصودة
 للتوثق مبالغة في ضمانها (قوله وفيه) أي الضمان (قوله وان كان) أي قبضها (قوله بغيرها) مبالغة في قبضه (قوله ان كان) أي
 قبضها (قوله بغير بيينة) أي مقصودة للتوثق (قوله يطلبها) أي الوديعة من المودع (قوله والرهن) عطف على رب (قوله
 يطلب) أي الرهن (قوله فكاكه) أي الرهن (قوله ذلك) أي المذكور من الوديعة أو الرهن

(قوله فيقضى) أى يحكم السلطان (قوله عليه) أى الذى ذلك بيده (قوله فلهذا ذلك) أى المذكور (قوله قال) أى ابن القاسم (قوله ان كان) أى رب المال (قوله اليه) أى من يده المال (قوله فهو) أى من يده (قوله اذا طلبه) أى المودع المودع (قوله له) أى الطالب (قوله عنده) أى المطلوب (قوله وهى) أى الوديعة (قوله يبد) أى المطلوب (قوله فامتنع) أى المطلوب (قوله فانه) أى المطلوب (قوله يضمنها) أى الوديعة (قوله واختلف) بضم التاء (قوله ان كان له) أى المطلوب (قوله وعليه) أى المطلوب (قوله في رجوعه) أى المطلوب (قوله معه) أى الطالب (قوله قد يعوق الرجل) أى المطلوب (قوله عليه) أى المطلوب (قوله ويختلف) أى المطلوب (قوله من طلب) بضم فسكسر (قوله فقال) أى المطلوب (قوله ولم يسمع) بضم فسكون ففتح (قوله ذلك) أى ضياعها (قوله منه) أى المطلوب (قوله وردها حاضر) حال (قوله ٤٨١ لم يذكر) أى المطلوب (قوله ذلك) أى ضياعها (قوله له) أى ردها

ضياعها (قوله له) أى ردها (قوله مثلها) أى الوديعة (قوله في التصوير والحكم) قوله ان لم يعرف بضم فسكون ففتح (قوله منه) أى المودع او العامل (قوله طلب) أى الوديعة والقراض (قوله ولا ذكر) أى المودع (قوله لربها ولا غيره) أى ضياعها (قوله فهو) أى المودع (قوله اذا طال) أى الزمن (قوله واودعنى) أى المودع (قوله اظهر) أى من قول اصبح (قوله وهو) أى عدم الضمان (قوله وقال) أى محمد (قوله ان سمع) بضم فسكسر (قوله ذلك) أى ضياعها (قوله منه) أى المودع (قوله قبل) بضم فسكسر (قوله قبل) بضم فسكسر (قوله فامتنع) أى المودع (قوله القراض) أى العامل (قوله القراض) أى القراض

السلطان فيقضى عليه بدفعه فلهذا ذلك قبل القضية وبعد طلب أوبابه قال ان كان دفع البسه بلائنة فهو ضمان ان حارث اتفقوا اذا طلبه وديعة له عنده وهى بحيث يعيده اليها بلائنة فامتنع من دفعها انه يضمنها ان هلكت واختلف اذا كان الامر فوق ذلك فقال ابن القاسم في العتية ان كان له عذرو عليه ضرر في رجوعه معه فلا ضمان وان لم يكن له عذر ضمنها وقال اصبح قد يعوق الرجل العاتق الذى لا يظهر وللناس اعذار باطنه فلا ضمان عليه ويختلف ويبرأ (لا تضمن) ان قال المودع بالفتح عند طلبها منه (ضاعت من) مدة (مستين) مضت (وكنتم ارجو) عودها فلا يضمنها ان لم يحضر صاحبها (ولو حضر صاحبها) ولم يتخير به بضياعها ابن عرفة وسمع اصبح ابن القاسم من طلب بر دوديعة فقال ضاعت منذ سنين وكنتم ارجوها واطلبها وشبهه ولم يسمع ذلك منه وردها حاضر لم يذكر ذلك فلا يضمنها الا ان يكون الملبس منه فاقربها ثم قال ضاعت منذ سنين فيضمنها والقراض مثلها اصبح ان لم يعرف منه طلب ولا ذكر لربها ولا لغيره ولا مصرية تطرق فهو ضمان اذا طال جسد او ادعى امر اقربا لذكره ابن رشد قول ابن القاسم اظهر لان الاصل برامة الذمة وهو قول محمد بن عبد الحكم وقال اصحابنا قالوا ان سمع ذلك منه قبل الوقت الذى طلبت فيه قبل منه وان لم يسمع ذلك منه الا في ذلك الوقت فلا يقبل منه وشبهه في عدم الضمان فقال (ك) دعوى عامل (القراض) ضياعه منذ سنين فلا يضمنه عند ابن القاسم ولو حضر صاحبه ولم يسمع ذلك منه قبل طلبه منه (و) من ظلمه انسان في مال ثم اودع الظالم عنده مالا قدر ماله او اكثر (كثير) (ليس له) أى المودع بالفتح (الاخذ منها) أى الوديعة حال كونها مملوكة (لمن ظلمه) أى المودع بالفتح في بيع او ايداع او غصب (بعثها) أى الوديعة عند الاحكام مالم يرضى الله تعالى عنه في المدونة لخديت اذا الامانة لمن اتقنك ولا تخن من خانتك ابن عرفة من ظفر بمال لمن يحمده مثله فقيه اضطراب وقال في فصل الدعوى فيه اربعة اقوال المنع والكراهة والاباحة والاستحباب المازرى من غصب منه شيء وقدر على استرداده مع الامن من تحريك قنينة وسوء عاقبة بان يعد سارقا ونحوه جازله اخذه ولا يلزمه الرفع الى الحاكم واما العقوبة فلا بد من الحاكم ابن عرفة من قدر على اخذه

٦١ منق ث (قوله ذلك) أى ضياع القراض (قوله منه) أى العامل (قوله طلبه) أى القراض (قوله منه) أى العامل (قوله عنده) أى المظالم (قوله في بيع) صلة ظلمه (قوله ظفر) بكسر الفاء (قوله لمن يحمده الخ) نعت مال (قوله مثله) أى المال مفعول ثان للظفر (قوله فقيه) أى أخذه منه مثل ما يحمده ظالمه (قوله وقال) أى ابن عرفة (قوله فيه) أى اخذه مثل ما ظلم فيه (قوله من غصب) بضم فسكسر (قوله استرداده) أى المذهب (قوله بان يعد سارقا ونحوه) تصوير لسوء عاقبته (قوله جازله اخذه) جواب من (قوله ولا يلزمه) أى المذهب منه (قوله وأما العقوبة) أى كالقتل والقطع والضرب والقذف والشم (قوله فلا بد) أى في استيفاء (قوله من الحاكم) أى سد الابواب للقتل

(قوله ثم استودعه) أي الجاحد المجعود (قوله أو اتقنه) أي الجاحد المجعود (قوله لا يجعده) أي المجعود الجاحد (قوله وروى ابن وهب) أي عن مالك رضي الله تعالى عنه ما (قوله) أي المجعود (قوله أخذه) أي حقه من ودیعة أو أمانة الجاحد (قوله إن لم يكن عليه) أي الجاحد (قوله دين) أي لغير المجعود (قوله فان كان) أي الدين على الجاحد لغير المجعود (قوله فيقدر) أي يأخذ المجعود من ودیعة أو أمانة الجاحد بقدر حصاصه أي محاصة المجعود مع باقي غرماء الجاحد (قوله منه) أي مال الجاحد الذي أودعه عند المجعود (قوله هذا) أي ما رواه ابن وهب (قوله) أي المظالم (قوله إن يأخذ) أي من ودیعة أو أمانة الجاحد وقام حقه (قوله وإن كان عليه) أي الجاحد (قوله دين) أي لغير المجعود (قوله لغرماء) بضم الغين المجمة ممدود جمع غريم أي صاحب دين (قوله جازله) أي المجعود (قوله حبس جميعها) أي الودیعة في حقه المجعود (قوله وإن كان) أي الجاحد (قوله عندهم) أي غرمائه (قوله ولو علموا) أي غرماء (قوله حاله) أي فلسه (قوله على يديه) أي الجاحد (قوله جازله) أي المجعود (قوله أخذ ما لا يشك الخ) أي من ودیعة الجاحد (قوله في المحاصة) أي في ودیعة الجاحد (قوله) أي المجعود (قوله ويجبس) أي المجعود (قوله من غنما) ٤٨٢ بيان ما بعده (قوله) أي المجعود (قوله عليه) أي الجاحد (قوله لا يأخذ) أي المجعود حقه (قوله لانه)

حقه المالى عن هولة عليه فقيه طرق ابن رشد من أودع رجلا ودیعة فنجدها ياها ثم استودعه ودیعة أو اتقنه على شيء في المدونة لا يجعده وروى ابن وهب له أخذه إن لم يكن عليه دين فان كان فيقدر حصاصه منه المازرى هذا هو المشهور وقال ابن عبد الحكم له إن يأخذ وإن كان غناه دين وقال اللخمي إن كان عليه دين لغرماء عالين بفلسه أو شاكين وتر كوه يبيع ويشترى جازله حبس جميعها وإن كان ظاهره عندهم اليسر ولو علموا حاله ضربوا على يديه جازله أخذ ما لا يشك أنه يصير في المحاصة وإن كانت الودیعة عرض ضافه ليهها ويجبس من غنما له عليه المازرى لا يأخذ العرض بقله عوض حقه لانه الزام للبايع المستحق عليه إن يعرض عنه بغير اختياره وسأخ بعضهم في هذا الضرورة قال وإذا قلنا بالمشهور أنه لا يملكه فهل له بيعه بنفسه لانه أن رفعه للقاضي كافة اثبات دينه اختار بعض أشياخي هذا ويبيع بنفسه الضرورة التي نهى عليها ابن يونس يجوز له أخذ قديم ما ينوبه وإن كان لغرماء الدخول معه فيه للضرورة التي تلحقه لو أظهر ذلك فحق لضرب الغرماء وأخذ ما ينوبه جازله ذلك وقال بعض فقهاءنا فان حلقه فحلف ما ضره ذلك المكروه على العي في أخذ ما له فيحلف ولا يضره ذلك اللخمي مالك رضي الله تعالى عنه انما يجوز له أن يجعده إذا أمن أن يحلفه كذا يابريد أن المودع يقول له احلف لي أني ما أودعك وقيل يحلف ما أودعني شيأ يلزمي رده وقيل ينوي مثله أو يصير له أسانه وكل ذلك واسع والصواب أن له أن يجعده ما أودعه مكان حقه عليه لقوله تعالى وإن

أي أخذ العرض عوض حقه (قوله المستحق) بفتح الحاء المهملة (قوله في هذا) أي أخذ العرض عوض حقه (قوله قال) أي المازرى (قوله لانه) أي المجعود الخ بيان المشهور بمحذف من (قوله لا يملكه) أي المجعود العرض (قوله فهل له) أي المجعود (قوله يبعه) أي العرض (قوله بنفسه) أي المجعود (قوله لانه) أي المجعود (قوله رفعه) أي العرض (قوله كلفه) بفتحات مثله أي

القاضي المجعود (قوله دينه) أي المجعود على الجاحد (قوله هذا) أي ليه يبعه بنفسه (قوله يجوز له) أي المجعود (قوله ما ينوبه) أي المجعود من ودیعة الجاحد (قوله معه) أي المجعود (قوله فيه) أي ما يأخذ من مال الجاحد (قوله نطقه) أي المجعود (قوله لو أظهر) أي المجعود (قوله ذلك) أي أخذه مال الجاحد في حقه (قوله فحق لم يضر) أي المجعود (قوله وأخذ) أي المجعود (قوله ما ينوبه) أي المجعود من ودیعة جاحده (قوله جازله) أي المجعود (قوله ذلك) أي الأخذ (قوله فان حلقه) بفتحات مثله أي الجاحد المجعود على عدم الأخذ من ودیعة (قوله فحلف) أي المجعود على عدم أخذه منها والجلال أنه أخذ منها حقه المجعود (قوله ما ضره) أي المجعود (قوله ذلك) أي حلقه (قوله في أخذه) بضم الهمزة المكروه (قوله فيحلف) أي المكروه (قوله ذلك) أي الحلف (قوله انما يجوز له) أي المجعود (قوله أن يجعده) أي المجعود الجاحد (قوله إذا أمن) أي المجعود (قوله أن يحلفه) أي الجاحد المجعود (قوله كذا يابريد) أي المجعود (قوله أن المودع) أي الجاحد (قوله يقول له) أي المودع المجعود (قوله وقيل) أي المودع المجعود (قوله مثله) أي شيأ يلزم في رده (قوله به) أي شيأ يلزم في رده (قوله لانه) أي المجعود (قوله ما أودعه) أي الجاحد (قوله مكان) أي عوض (قوله حقه) أي المجعود (قوله عليه) أي الجاحد

(قوله هـ) أي التي قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم إن زوجي شحيح ولي صبية منه أفأخذ من ماله ما يكفي صبيتي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذي من ماله ما يكفيك وصبيتك بالمعروف (قوله ولم يشهد) بضم فسكون فكسر أي الموصي (قوله عليها) أي الوصية (قوله فان خفي له) أي الوصي (قوله دفع) فاعل خفي (قوله ذلك) أي الموصي به (قوله حتى لا يتبع) بضم الياء وفتح الموحدة أي الوصي (قوله به) أي الموصي به (قوله دفعه) أي الموصي به (قوله للصغير) أي الموصي له (قوله فهو) أي دفعه (قوله له) أي الوصي (قوله لأنه) أي أخذ أجره حفظها (قوله سنما) أي طريقتهما (قوله ونظرونها) أي الوديعة (قوله عليه) أي حفظها (قوله عن اسمها) أي وديعة (قوله اطردت) أي استمرت (قوله باطراحها) أي اسقاطها

(قوله اجرة) أي حفظ الوديعة (قوله وبهذا) أي اطرد العادة بحفظها علة سقطت (قوله سقطت) أي اجرة حفظها (قوله والا) أي وان لم تطرد العادة باطراحها (قوله له) أي المودع بالفخ (قوله اذا كانت) أي الوديعة (قوله يشغل) بفتح الياء والغين المجهدة (قوله فطلب) أي المودع (قوله موضعها) أي الوديعة (قوله فذلك) أي اخذ الاجرة (قوله له) أي المودع (قوله المصنف) أي ابن الحجاب (قوله هذا) أي استحقاق اخذ اجرة محلها (قوله انه) أي بها (قوله يكرى) بضم الياء (قوله المصنف) أي خليل (قوله له) أي ابن عبد السلام (قوله هنا) أي في هذا المختصر (قوله

عاقبتهم فعاقبوا بئلا ما عوقبتهم به ولحديث هند وقيل معنى لا تخن من خالك لا تأخذ فوق حقتك اه واصل كلام ابن يونس وكلام المازري ترشيح جواز الاخذ وفي المقدمات اظهر الاقوال اباحة الاخذ ابن يونس مالم يرض الله تعالى عنه في ميت أو وصي لصغير بدناير ولم يشهد عليها الا الوصي فان خفي له دفع ذلك حتى لا يتبع به فله دفعه دون السلطان وكذلك لو دفعه فلم يقبل شهادة السلطان ثم خفي له دفع ذلك فهو له (ولا) أي وليس للمودع بالفخ (اجرة حفظها) أي الوديعة لانه ليس من سنما ونظرونها بأخذ الاجرة عليه عن اسمها ابن عبد السلام اما اجرة الحفظ فقد اطردت العادة باطراحها وان المودع لا يطالب اجرة وبهذا سقطت والا فالحفظ يجوز الاجرة عليه لان المذهب جواز الاجرة على الحراسة (بخلاف) اجرة (محلها) أي الوديعة فالمودع بالفخ أخذها ابن الحجاب له اجرة موضعها دون حفظها أي اذا كانت مما يشغل منزلا فطلب اجرة موضعها فذلك له ابن عبد السلام اطلق المصنف وغيره هذا وعندى انه يقيد بمن يقتضى حاله طلب الاجرة كما هو مذهب المدونة في رب الدابة يأذن لرجل في ركوبها فيقول راكبها انما ركبتك اعارية فيقول ربه انما هو باجارة قال قول ربه ان كان مثله يكرى الدواب ولم يعتد المصنف به هنا مع انه ذكره في توضيحه وأقره قاله قت (ولكل) من المودع بالكسر والمودع بالفخ (ترك) ايذاء (ها) أي الوديعة بعد وقوعه فله بها أخذها ولا يمن ردها ابن شاس الايداع من حيث انه مباح للفاعل والقابل وقد يعرض وجوبه الى آخر ما تقدم (وان أودع) ذو مال ماله (صبياً أو سفيهاً أو أقرضه) أي الصبي أو السفيه (أو باعه) أي الصبي أو السفيه بمن مؤجل أو أسلمه في مؤجل (فتلف) المال المودع أو المقرض أو المبيع من الصبي أو السفيه (لم يرضن) الصبي أو السفيه شيئاً منه ان قبل ذلك بغير اذنه اهله بل (وان قبله) باذن اهله وهذا بعد الوقوع ويكره لهم انهم له فيه لانه تقرير باتلاف المال في قبلاين القاسم ومن أودع صبياً وديعة باذن اهله او بدونه فضاقت فلا يضمنها اراد وكذلك السفيه لان اصحاب ذلك سلطوا يده على اتلافه مالم يرض الله تعالى عنه ومن باع منه سلامة فأتلفها فليس له اقباعه بئنها وكذلك الوبايع الصبي سلعة وقبض ثمنها وأتلفه فالمبتاع ضامن للسلعة وليس له قبل الصبي شيئاً من ثمنها الصبي لا تباعه على صبي ولا على سفيه الا أن يثبت انهما

مع انه أي المصنف (قوله ذكره) أي كلام ابن عبد السلام (قوله للفاعل) أي المودع بالكسر (قوله والقابل) أي المودع بالفخ (قوله وجوبه) أي الابداع (قوله قبيل) بكسر الموحدة (قوله لهم) أي اهل الصبي (قوله له) أي الصبي (قوله فيه) أي قبول الوديعة (قوله لانه) أي انهم له فيه (قوله او بدونه) أي اذن اهله (قوله ذلك) أي المال المودع (قوله يده) أي الصبي (قوله لانه) أي الصبي (قوله فأتلفها) أي الصبي السلعة (قوله فليس له) أي البائع (قوله اتباعه) أي الصبي (قوله بئنها) أي السلعة (قوله وأتلفه) أي الصبي عن السلعة (قوله وليس له) أي المبتاع (قوله قبل) بكسر ففتح أي جهة (قوله من ثمنها) أي السلعة ياتى شيء (قوله على صبي ولا على سفيه) أي استلما مالا أو قبلا به أو سلم او وديعة أو امترياه لاجل (قوله انهما) أي الصبي والسفيه

(قوله انفق) أى الصبي والسفيه (قوله ذلك) أى المال (قوله لهما) أى الصبي والسفيه (قوله فيتبعان) بضم الياء وفتح
الموحدة (قوله فان ذهب) أى المال الذى صونه (قوله واذا) أى الصبي والسفيه (قوله فلا يتبعان) أى الصبي والسفيه (قوله
فسيه) أى المال المقاد (قوله فلا يضمن) أى الصبي ما تلقه أو ضيعه (قوله لانه) أى الصبي (قوله مسلط) بفتح اللام (قوله عليه)
أى المال (قوله وكذلك) أى الصبي فى عدم الضمان (قوله الوديعة) تفسير افعال تتعلق المسترفيه (قوله ولا يستأنى) بضم الياء
وفتح النون (قوله به) أى تغريعه عوض الوديعة (قوله ولا تتعلق) أى الوديعة (قوله برقبته) أى المأذون له (قوله اسقاطها)
أى عوضها (قوله عنه) أى ٤٨٤ المأذون (قوله من وديعة) بيان ما (قوله يده) أى المأذون له (قوله فهمي) أى غرامة

أنفق ذلك فيما لا غنى لهما عنه فيتبعان فى المال الذى صونه فان ذهب واذا غيره فلا يتبعان
فيه ابن شماس من اودع عند صبي شيئا باذن اهله او بغير اذنه ثم أن تلقه الصبي أو ضيعه فلا يضمن
لانه مسلط عليه كالو أقرضه أو باعته وكذلك السفيه (و) ان أودع مالا عند رقيق مأذون له فى
التجارة فالتلفه (تعلق) الوديعة أى قيمته أو مثلها (بذمة) الرقيق المودع بالفتح (المأذون) له
من مال كذا الرشيد فى التجارة تعلقا (عاجلا) أى حالا فتؤخذ من ماله الآن كالحرق ولا يستأنى به
عنه ولا تتعلق برقبته ولا يعمل سيده الذى بيده وليس لسيده اسقاطها عنه ق قيم المالك
رضى الله تعالى عنه ما اتف المأذون له فى التجارة من وديعة بيده فهمي فى ذمته لانه رقيقته لان
الذى أودعه تطوع بالايديع وليس لسيده ان يفسخ ذلك عنه (و) ان اودع رقيقا غير مأذون له
فيها والتلفه تعلق (بذمة غيره) أى المأذون له لا عاجلا بل (اذا عتق ان لم يسقطه) أى
ما تعلق بذمة غير المأذون (السيد) عنه فان أسقطه عنه قبل عتقه سقط لانه يعيبه فلا يتبع به
ق فيها المالك رضى الله تعالى عنه وان أودع عبد المحجور عليه وديعة فالتلفه فهمي فى ذمته
ان عتق يوم ما الا ان يفسخه عنه السيد والعبد فى الرق فذلك لانه ذلك يعيبه فيسقطه عن
العبد فى رقه ولا يتبع به بعد عتقه (وان) كانت وديعة بيد شخص وادعاها اثنان مثلا (و) قال
المودع بالفتح (هى) أى الوديعة (لا حدا) خاصة (ونسيت) فلا علمه الا ان (تحالفا) أى يحلف
المتنازعان فيما كل على فى دعوى الآخر وتحقيق دعواه (وقسمت) بضم فكسر الوديعة
(بينهما) أى المتنازعين فى نصفين ونكولهما ككاهما وأخذها الحالف وحده ق
ابن يونس سمع عيسى ابن القاسم فبين سيده وديعة مائة دينار فأتاه رجلان كل واحد منهما
يدعيها لنفسه خاصة ولم يدران هى منهم ما قال تكون بينهما بعد ايمانهم حالف نكل منها فلا شئ
له وهى كاهما الحالف محمد لو قال دفعتهما لاحد كما ونسيته وانكر اقبضها حلفا وغرم اكل مائة
ومن نكل فلا شئ له فان نكلا عا فاديس على المقر الامانة يقتسمانها دون عين عليه لانه هو اى
اليمين ووردها بعد ان وجبت عليه فان رجع المودع وقال احلف انما لهذا فذلك فان قال
احلف انما ليست لواحد منهما فلا بد من غرمه مائة يقتسمانها وكذا لو كانت المائة عليه دينا
فيما ذكرنا أفاده ابن عرفة ولو قال فى مائة دينار دين عليه لأدري أفلان هى ام لفلان

عوض الوديعة (قوله فى
ذمته) أى المأذون (قوله
اودعه) أى المأذون (قوله
تطوع) أى طاع (قوله
ذلك) أى عوض الوديعة
(قوله عنه) أى المأذون
(قوله فيها) أى الوديعة
(قوله وأتلفها) أى الرقيق
غير المأذون له الوديعة
(قوله فان اسقطه عنه)
مفهوم الشرط (قوله فلا
يتبع) بضم الياء وفتح
الموحدة أى غير المأذون اذا
اعتق (قوله به) أى عوض
الوديعة (قوله فهمي) أى
غرامة عوض الوديعة
(قوله يفسخه) أى يسقط
عوضها (قوله عنه) أى
العبد المحجور (قوله والعبد
فى الرق) حال من هاء يفسخه
(قوله فذلك) أى فسخ عوض
الوديعة (قوله له) أى سيده
(قوله ذلك) أى تعلق عوض
الوديعة بذمة (قوله يعيبه)

أى العبد ينقص قيمته أى وازالة عيبه حق لسيده (قوله مائة دينار) بيان وديعة (قوله ولم يدر) أى الاتمر
المودع (قوله لمن هى) أى الوديعة (قوله منهما) أى الرجلين (قوله قال) أى ابن القاسم (قوله تكون) أى الوديعة (قوله بينهما)
أى المتدعين (قوله وهى) أى الوديعة (قوله لو قال) أى المودع (قوله دفعتهما) أى الوديعة (قوله وانكرا) أى المتنازعان فى الوديعة
(قوله حلفا) أى المتنازعان على عدم قبضها (قوله وغرم) أى المودع (قوله عليه) أى المودع (قوله لانه) أى المقر (قوله هو)
وكذلك لهما (قوله وردها) أى المقر اليمين على المتنازعين (قوله عليه) أى المقر (قوله ذلك) أى الحلف على انهما لا أحدهما (قوله فان
قال) أى المودع (قوله نكلا) صلة كافي التسمية (قوله أفلان) بفتح همزة الاستفهام وكسب لام الجر (قوله هى) أى المائة

(قوله فادعاهما) أى المائة (قوله غرم) أى المدين (قوله كالوديعة) أى فى لزوم المقرماتى واحدة تقسم بينهما ان حلفا أو نكلا ويختص بها الحالف وحده (قوله عكسه) أى الوديعة كالدين فى غرم المقرماتين لكل واحد مائة بعد حلقهما (قوله التفرقة المذكورة) أى يلزم مائة فى الوديعة ومائتين فى الدين (قوله وغاب) أى المودع (قوله الوديعة) تفسير لثاب فاعل جعل المستر فيه (قوله قلت) أى قال صحنون لابن القاسم (قوله عند) خبر ذلك مقدم (قوله ذلك) أى المال المودع (قوله منهما) أى الرجلين بيان من (قوله فقال) أى ابن القاسم (قوله فى الوصيين) أى على مال (قوله فان لم يكونا) أى الوصيان (قوله وضعه) أى المال (قوله واره) أى المال المودع او المبيع (قوله مثله) أى المال الموصى عليه فى جعله بيد العدل (قوله المودعان) بفتح الدال (قوله والماملان) بفتح الميم أى عاملا القراض (قوله المال) أى المودع عندهما (قوله والقراض) أى المال الذى يتجران فيه ببعض وجهه (قوله الوصيان) أى على مال (قوله اذا اقتسمناه) أى ٤٨٥ المال الموصى عليه (قوله سلم) بفتحات

مثلا (قوله بالاستقلال) عطف على تسليم (قوله فى التنبهات الخلع) بفتح فسكون أى خلع السلطان المال من غير العدلين ووضعه بيد عدلين (قوله عند عدم العدالة) للعائزين لمال غيرهما (قوله مختص) خبر الخلع (قوله البر) بفتح الموحدة أى العدل (قوله والقابر) أى القاسق (قوله ولا يوصى) بفتح الصاد (قوله هما) أى المودعان (قوله الوصيين) أى على مال (قوله لا يكون) أى المال المودع (قوله ولا يترع) بضم الهمزة (قوله الرأى) أى المال المودع عندهما (قوله منهما) أى المودعين (قوله فيه) أى

الاستحقاق فادعاهما كلاهما وحلقا غرم مائتين لكل واحد مائة لان الوديعة فى امانته والدين فى ذمته ابن عرفة ابن رشد فى كون الدين كالوديعة أو عكسه فانهما التفرقة المذكورة (وان اودع ذو مال عند اثنين) وديعة وتنازعا فى حيازتهما لحفظها له وغاب (جعلت) بضم فكسر الوديعة (بيد) أى فى حيازة الشخص (العدل) منهم فان استويا فى العدالة جعلت بيدهما معا يجعلها فى محل بقتلين واخذ كل واحد مقتنا فى فيما قلت قال رجل يستودع الرجلين بيضهما عند من يكون ذلك منهم ما فقال قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه فى الوصيين يجعل المال عند عدل لهما ما لك رضى الله تعالى عنه فان لم يكونا عدلين وضعه السلطان عند غيرهما وبطل وصيتهما اذا لم يكونا عدلين ابن القاسم لم أجمع من مال ك رضى الله تعالى عنه فى الوديعة والبضاعة شيئا واره مثله سمعون ان اقتسم المودعان والماملان المال والقراض فلا يضمنان يحجب ولا يضمن الوصيان اذا اقتسمناه وقاله انهم وقال ابن حبيب يضمن كل واحد ما سلم وما صار بيده لانه تعدى بتسليم ما سلم بالاستقلال بالتصرف فيما بقى بيده فى التنبهات الخلع عند عدم العدالة مختص بالوصيين لان الابداع مشرور عند البر والقابر ولا يوصى القابر وقاله القاضي اسمعيل هما بخلاف الوصيين لا يكون عند أحدهما ولا يترع منهما ولا يقتسمانه ويجعلانه حيث يشقان به وأيديهما فيه واحدة اه

• (باب فى بيان أحكام العارية) •

ابن عرفة الجوهري العارية بالتشديد كأنها منسوبة الى العار لان طلبها عار والعار ومثل العارية يقال هم يتعارون العوارى بينهم وقيل مستعار بمعنى متعاروا رأى متداول وفى بعض حواشى الصحاح مذكروه من ائمة من العاروان كان قبيل فليس هو الوجه والصحيح انها من التعاور الذى هو التداول وزعم افعلية ويحتمل انها من عراء يعرفه اذا قصد فوزها فاعولة او فاعلية على القلب ولما ذكر ابن عبد السلام كلام الجوهري انكر عليه كونها منسوبة الى

المال • (باب العارية) • (قوله كأنها) بفتحات مهموزة مثقل (قوله متداول) بفتح الواو (قوله من ائمة من العار) بيان ما (قوله وان كان قبيل) حال (قوله فليس هو الوجه) خبر ما (قوله وزعم افعلية) أى قاله اصلية عين بدل من واو فاصلها عور به فابلت الواو والقار كما عقب فتح (قوله فوزها فاعولة) فافقها زائدة واسلمها عاروية فابلت الواو والاجتماع مع اليا م سبق احدهما بالسكون وأدغمت الياء فى الياء وابلت الضمة كسرة لتناسب الياء (قوله او فاعلية على القلب) أى بتقديم اللام على العين فافقها اصلية بدل من اللام المقدمة على العين فاصلها عروية فقدمت اللام على العين فصارت عور به فقلت الواو والقار كما عقب فتح فصار عارية وهذا ظاهر على تحنيف الياء (قوله انكر) أى ابن عبيد السلام (قوله عليه) أى الجوهري (قوله كونها) أى العارية

(قوله لانه) أى الشان (قوله المخصص) بضم الميم وفتح الخاء المججمة والصاد المهملة (قوله سيده) بكسر السين (قوله قد اولناه) تحسيرة تورنا (قوله المحكم) بضم فسكون ففتح (قوله وهو) أى كونها من العار (قوله وليس) أى قولهم يتعرون (قوله وضعه) أى أصله (قوله يرد) بضم ففتح (قوله والعار) عطف على العارية (قوله ما تداولوه) تفسير لكل من العارية والعار (قوله وهى) أى العارية اصطلاحاً (قوله مصدراً) حال من المتداعى مذهب سيبويه (قوله تملك) جنس وإضافته لمنفعة فصل مخرج تملك ذات (قوله مؤقتة) أى موجهة بأجل معلوم كشهرا ولا حياة المعطى فصل مخرج تملك منفعة غير مؤقتة (قوله لا يعرض) فصل مخرج للإجارة والكراء (قوله قد دخل) أى فى العارية (قوله العمرى) بضم فسكون مقصوراً أى تملك المنفعة حياة المعطى بالفتح بلا عوض (قوله والخدمة) أى تملك خدمة رقيق حياة المعطى بالفتح بلا عوض تقرع على مؤقتة (قوله لا الجنس) أى لانه لا يكون مؤقتاً وساقى للمصنف انه يكون مؤقتاً وعليه قيد دخل أيضاً (قوله واسما) عطف على مصدراً (قوله مال) جنس (قوله ذو منفعة) ٤٨٦ فصل مخرج مالاً لمنفعة له (قوله مؤقتة) فصل مخرج مالاً لمنفعة غير مؤقتة (قوله

العار لانه لو كان كذلك لقالوا يتعرون لان العار عينه ياء قلت فى المخصص لابن سيده ما نصه وتعورنا العوارى وتعورنا الشئ قد اولناه وقيل العارية من ذوات اليا لانها عار على صاحبها وقد تعبر وهما يتنعم قلت وهذا نص بانها من ذوات اليا ولكن قال ابن سيده فى المحكم والعارية المنفعة قال بعضهم انها من العار وهو ضعيف غيره قولهم يتعرون العوارى وليس على وضعه انها معاقبة من الوار الى اليا قلت وقد يرد بان الاصل عدم المعاقبة اه وفيه رد على ابن سيده بمثل هذا انظر فى القاموس والعارية مشددة وقد تحققت والعار ما تداولوه بينهم والجمع عوارى مشددة وحققت ابن عرفة وهى مصدر تملك منفعة مؤقتة لا يعرض قد دخل العمرى والادخام لا الجنس واسما مال ذو منفعة مؤقتة ملكك بلا عوض وتنفذ طردهما يارث منفعة ممن حصلها بعوض لحصولها للوارث بلا عوض منه ويجب ان عموم نفي العوض لانه منكرة فى سياق النفي يخرجها لانها بعوض لملك العين من الميت وقول ابن شاس وابن الحاجب تملك منافع العين بغير عوض يبطل طردهما بالجنس وعكسه بانه لا يتناولها الا مصدراً والعرف انها هو استعمالها اسمها للشئ المعار البناءى قوله وأورد على التعريف انه صادق الخ لا يحتاج اليه لان لفظ التملك لا يشعها اذا لارث ملك لا تملك وانظر من اين أخرج ابن عرفة الجنس فان أخرجه من لفظ منفعة كانه الرصاع قائلاً لان فيه ملك الانتفاع بالمنفعة فقيهه نظر من وجهين أحدهما ما فى التوضيح ان الجنس عليه تلك المنفعة بدليل انه يوارى غيره ثانيهما ان حل المنفعة على ما فهمه من المعنى الاخص يخرج العارية التى اشترط فيها على مستعملها انتفاعه بها بنفسه فقط فيصير التعريف غير جامع وأن أخرجه بقوله مؤقتة

مال ذو منفعة مؤقتة ملكك بلا عوض (قوله لحصولها) أى المنفعة الخ علة تنقض طردهما يارثها (قوله منه) وهو أى الوارث نعت عوض (قوله نفي العوض) من إضافة ما كان صفة أى العوض المنفى (قوله لانه) أى العوض الخ علة عموم العوض (قوله يخرجها) أى المنفعة أى ارثها من حد العارية خبر ان الاولى (قوله لانها) أى المنفعة (قوله لملك العين) أى الذات المستأجرة او المكتراة نعت عوض (قوله من الميت) نعت ثان عوض (قوله تملك منافع العين بغير عوض) مقول قول المصنف لنتاعله (قوله يبطل طرده) أى استلزامه محدود خبر قول (قوله بالجنس) لحدفهما مؤقتة الخ مخرج له صلة يبطل (قوله وعكسه) أى استلزام عدمه عدم محدود عطف على طرده (قوله بانه) أى قوله ما تملك منفعة بلا عوض صلة يبطل (قوله لا يتناولها) أى العارية (قوله والعرف الخ) حال (قوله استعمالها) أى العارية (قوله لا يشعها) أى الصورة الواردة (قوله قائلاً) حال من الرصاع (قوله فيه) أى الجنس (قوله فقيهه نظر) جواب ان أخرجه بمنفعة (قوله ان الجنس عليه الخ) بيان ما يهدف من (قوله لملك المنفعة) أى فى الجنس لغته ولا يملكها فى الجنس لسكانه (قوله على ما فهمه) أى الرصاع (قوله من المعنى الاخص) أى الانتفاع بالنفس فقط بيان ما (قوله يخرج العارية) الخ خبر ان

(قوله لا يشترط فيه التأيد) فيه ان ابن عرفة يشترط فيه فلذا أخرجه من حشد العارية بمؤقتة (قوله فيها) أى الاعارة
تفريع على اوباجارة أو عارية (قوله أوصى) بضم الهمزة وكسر الصاد (قوله من سكنى الخ) بيان ما (قوله فلا تصح) أى الاعارة
تفريع على بلا حجر (قوله كفى) أى اعارته (قوله بعلمها) أى الاعارة (قوله وحرمتها) أى الاعارة عطف على وجوبها (قوله
لكونها) أى الاعارة (قوله وكرهتها) أى الاعارة عطف على وجوبها (قوله ونباح) ٤٨٧ أى الاعارة (قوله منع الكتب)
أى اعارتها (قوله وكذلك)

أى المذكور وهو الكتب
في كراهة منعها عن أهلها
(قوله غيرها) أى الكتب
(قوله مراده) أى المصنف
(قوله من الاعارة) صلة
بحر (قوله فلا تصح اعارته)
أى المستعير الذى حجر
عليه المعتبر من الاعارة
(قوله ما لا يحجر عليه) أى
المستعير (قوله في ذلك)
أى الاعارة لغيره (قوله
يشترط) أى المعتبر والمكترى
(قوله عليه) أى المكترى
او المستعير (قوله ذلك)
أى الاعارة (قوله لا يملكه)
أى تعلقه بنسب (قوله
تصح) أى الاعارة (قوله
والا) أى وان يحجر عليه
(قوله اخوتك) بضم
الهمزة والخاء المجهمة وفتح
الواو ومثقال (قوله كجس)
بفتح الموحدة مثقال (قوله
اجارته) أى مالك الانتفاع
(قوله يأخذه) أى النازل
عن الوظيفة (قوله فلا
يصح) أى النزول (قوله

وهو الظاهر ورد عليه ان الحبس لا يشترط فيه التأيد الا ان يقال ان الوقت من افراد
العارية والله اعلم (صح وثب اعارة) شخص رشيد (مالك المنفعة) تبع الملك الذات اوباجارة
او عارية فلا يشترط فيها ملك الذات فى وصايا المدونة الشافى للرحل ان يؤاجر ما وصى له به
من مكنت دار او خدمة عبيد حال كون مالك المنفعة (بلا حجر عليه) ان كان مالك الذات
والمنفعة او بالمنفعة فقط باجارة بل (وان) كان (مستعيرا) فلا تصح من محجور عليه اصغر
اوسفه او ورق او دين أو زوجية أو مرض او من مستعير حجر عليه المعتبر ابن يونس العارية
بأثره مندوب اليها لقوله تعالى واقفوا الخسير واقول رسول الله صلى الله عليه وسلم كل معروف
صدقة ابن عرفة وهى من حيث ذاتها مندوب اليها لانها احسان والله يحب المحسنين ويعرض
وجوبها كفى عنها لمن يخشى هلا كة بعلمها وحرمتها لكونها معينة على معصية وكرهتها
لكونها معينة على مكر وموت باح لغنى عنها وفيه نظر لاحتمال كراهتها فى حقها (تنبيهات
الاول) القرطبي من الغلو منع الكتب عن أهلها وكذلك غيرها (الثاني) الخط مراده هنا
بالجرح ما هو اعلم من الجرح المتقدم في باب ليشعل حجر العير على المستعير من الاعارة فلا تصح اعارته
ابن سلون العارية مندوب اليها وتصح من كل مالك المنفعة وان ملكها باجارة أو اعارة
ما لم يحجر عليه فى ذلك ومن استعار شيئا للمدة أو كراهة فله ان يعيره لمنه فى تلك المدة أو يكرهه الآن
يشترط عليه ان لا يفعل ذلك (الثالث) عب قوله بلا حجر متعلق بصح لا يندب لاجل اتمامه ان
الحجور عليه تصح منه وليس كذلك (الرابع) عب قوله وان مستعير ابا للغة فى العدة لافى
الندب اذا اعارة المستعير مكرهه ان لم يحجر عليه والا فلا تصح (الخامس) مثل الحجر الصريح
الحجر الضمى فحولوا اخوتك أو لولا صداقتك ما عرتك افاده عب (لا) تصح اعارة شخص (مالك
انتفاع) بنفسه فقط كحبس عليه لسكناه ومستعير شرط عليه معبر ان لا يعير لغيره ولا تصح
اجارته أيضا ومن هذا النزول عن الوظيفة بشئ يأخذه فلا يصح لان من له الوظيفة مالك انتفاع
واما ما أخذ من قسم الزوجات من الجواز فقد ضعه ابن فرحون افاده عب البناء قوله فلا
يصح الخ هذا هو مقتضى الفقه لكن ذكر البرزلى بعد قوله عن ابن رشد جواز الأخذ على رفع
الأيدي فى المعادن مانسه هذا ونحوه يدل على جواز ما يفعل اليوم فى البلاد الشرقية من بيع
وظيفة فى حبس ونحوه من مرتبات الاجناد فانه يرفع يده خاصة وقد مضى لنا عن أشياء خائفنا
لا يجوز لوجهين احدهما ان المسقط لايك الا الانتفاع فلا يجوز له فيه بيع ولا هبة ولا اعارة
الثاني على تسليم جواز بيعها فهى مجهولة لا يدري ما فيها ولا قدر ما يستحقه منها وتقدم فى

اخذ بضم فكسر (قوله من قسم) بفتح فسكون أى قسم الزوج المبيت بين الزوجات (قوله من الجواز) بيان ما (قوله فقد
ضعفه) بفتحات مثقال جواب (قوله فى المعادن) أى عنها يعنى ان أقطعه الامام معد لا يجوز له ان يرفع يده عنه لمن يدفع له مالا
(قوله هذا) أى جواز الأخذ على رفع اليد عن المعدن (قوله يفعل) بضم الباء وفتح العين (قوله من يبيع وظيفة فى حبس)
بيان ما (قوله ونحوه) أى الحبس (قوله من مرتبات) بفتح التاء الاولى بيان نحوه (قوله انه) أى يبيع وظائف الاجناس
ونحوها (قوله المسقط) بضم فسكون فكسر (قوله) أى المسقط (قوله فيه) أى ما أسقطه

(قوله ومن شرطه) أى الإسقاط (قوله ان يكون) أى المسقط له (قوله جيشه) أى المسقط (قوله المقرئ) بفتح الميم والقاف
منقلا وكسر الراء وشد السين (قوله قبالة) بكسر القاف والموحدة أى اجارتها (قوله لانها) أى المدارس (قوله يستثنى) بضم الياء
وفتح النون (قوله من ذلك) أى المنع من قبالة للدارس (قوله من انزال الضيف الخ) بيان ما (قوله ان عدم) بضم فكسر
(قوله فيه) أى بيت المدرسة (قوله واذا اراد) أى الساكن فى بيت المدرسة (قوله يتقع غيره) أى بسكاه (قوله فانه) أى الساكن
(قوله منه) أى بيت المدرسة (قوله وبأخذه) ٤٨٨ أى بيت المدرسة (قوله على انه) أى الغير (قوله من أهله) أى مستحق

الجماع في كتاب الجهاد انه ليس بمعاوضة حقيقة ومن شرطه ان يكون من أهل جيشه ووديانه
ثم ذكر ما وقع له في الديار المصرية غ أصل هذا التحريز في الفرق الثلاثين من قواعد
القرافي وقد صححه ابن الشاط في الاجارات من قواعد المقرئ من ملك منفعة فله المعاوضة
عليها وأخذ عوضها ومن ملك ان يتقع فليس المعاوضة كسكنى المدرسة والرباط والجلوس
في المسجد والطريق القرافي ومن ثم تجوز قبالة المدارس اذا عدم الساكن لانها انما جعلت
للسكنى لا للغة يجعل المسجد للصلاة وتت ويستثنى من ذلك ما جرت به العادة من انزل
الضيف المدارس المدة البسيطة فلا يجوز ان يسكن بيت المدرسة دائما ولا يجارها ان عدم
السكن ولا الخزن فيه ولا بيع ماء الصهاريج ولا استعماله فيمالم تجز به العادة ولا يباع زيت
الاستصباح ولا يتغلى بسط الوقف وليس للضيف بيع الطعام ولا اطعامه ولا اطعام الهر
والسائل عب واذا اراد ان يتقع غيره فانه يسقط حقه منه وبأخذه الغير على انه من أهله حيث
كان من أهله كما وقع للبرلى في سكنى خلاء الناصرية من ملك الانتفاع بها والخلو من ملك
المنفعة لان ملك الانتفاع وهو اسم للمنفعة التي يملكها دافع الدراهم لناظر الوقف وصورته
ان يحتاج المسجد لاصلاح وله عقار محبس عليه يكري بثلاثين فيأخذ الناظر مالا معلوما من
يسكنه لاصلاح المسجد ويجعل عليه في كل شهر خمسة عشر وتصير منفعة الوقف مشتركة بين
المسجد ودافع الدراهم ويسمى نصيبه خلوا فيقال اجرة الوقف خمسة عشر مثلا واجر الخلو
كذلك مثلا وما يقع بمصر من خلوات الخوانيت عن هو مستأجرها كل شهر بكذا فقد قال بعض
شيوخنا انه من ملك المنفعة نظر الصحة العقد للمستأجر أخذ الخلو ويورث عنه وأما اجارته
لغيره اجارة لازمة فلا نزاع فيها وقد اتفق شمس الدين اللقاني وأخوه ناصر الدين بان الخلو المذكور
معتبه لكون العرف جرى به قاله د عجم المستأجر مالك المنفعة فاعتق الخلو وما فائدته
يقال فائدته انه ليس لمن له التصرف في المنفعة التي استأجرها سواء كان مالكا أو ناظرا ان
يجز جهاء عنه وان كانت الاجارة مشاهرة ونص ما رايت مثل ناصر الدين اللقاني ما تقول في خلوات
الخوانيت الذي صار عرفا بين الناس في مصر وغيرها وتغالت الناس فيه حتى وصل الخوانوت في
بعض الاسواق اربعمائة دينار ذهباً جديدا فهل اذا مات شخص وله وارث يستحق خلواته
مورثه وهل اذا مات وعليه دين يوفى من خلواته قاجاب بقوله نعم اذا مات وله وارث فانه
يستحق خلواته مورثه عم لا يعرف الناس واذا مات من لا وارث له فانه يستحقه بيت المال
واذا مات وعليه دين فانه يوفى منه اه وسئل من السهوري عن خلواته على آخره على

السكنى فيه (قوله حيث
كان) أى اخذه (قوله
والخلو) بضم الخاء المعجمة
واللام شدد الواو (قوله
من ملك المنفعة) خبر الخلو
(قوله وهو) أى الخلو
(قوله وصورته) أى الخلو
(قوله وله) أى المسجد
(قوله عليه) أى المسجد
(قوله يكري) بضم الياء
وفتح الراء (قوله بثلاثين)
أى كل شهر (قوله يسكنه)
أى العقار (قوله لاصلاح
المسجد) صلة بأخذ (قوله
ويجعل) أى الناظر
(قوله عليه) أى العقار
أو دافع المال لاصلاح
المسجد (قوله نصيبه) أى
دافع الدراهم (قوله من
خلوات الخوانيت) بيان ما
(قوله فقد قال بعض
شيوخنا) أى ما يقع
بمصر الخ خبر (قوله وما
اجارته) أى المستأجر
لخانات ووقوف (قوله
فيها) أى جوازها (قوله
المستأجر) بكسر الجيم

(قوله فائدته) أى الخلو (قوله انه) أى الشان (قوله سواء كان) أى من له التصرف (قوله يخرجها) أى المحل
الذات المؤجرة (قوله عنه) أى من له الخلو (قوله وان كانت الاجارة مشاهرة) بالغة (قوله سئل) بضم فكسر (قوله
الخلوات) أى خلوه (قوله فانه) أى الوارث (قوله يستحق) أى الوارث (قوله فانه) أى الخلو (قوله يستحقه) أى الخلو (قوله
واذا مات) أى من له الخلو (قوله فانه) أى الدين (قوله منه) أى الخلو

(قوله وسكنه) أى المستاجر المحل (قوله فهل تلوذمه) أى الساكن (قوله وتنفض) أى تقسم أجرة المثل (قوله فاجاب) أى س
(قوله بمثل) صلة وقع (قوله بالجلسة) بفتح الجيم وسكون اللام (قوله فيها) أى الجلسة (قوله فهمي) أى
الجلسة (قوله قابل) أى صالح ومتني (قوله بان مراده) أى ابن الحاجب ٤٨٩ (قوله يرد) بضم ففتح الخ خبر جواب (قوله
لا يصح) نعت كلام (قوله
كذلك) أى كلام ابن
الحاجب في حصة الجواب
عنه بمثل جواب ابن عبد
السلام خبران (قوله هذا)
أى اعتراض ابن عرفة
على جواب ابن عبد السلام
(قوله هو) أى القرينة
(قوله وهو) أى القرينة
وذ كرتلذ كبره
(قوله فلا تعار المكيلات
الخ) بفتح الخ على تعريف
اللعنemy الاعارة (قوله
كالميرفي) ادخلت
الكاف الجباب والقطان
والدهان (قوله يجمها)
أى المكيلات والموزونات
والمعدودات (قوله ليري)
بضم الياء وكسر الراء
وقتها (قوله فهذه) أى
المكيلات والموزونات
والمعدودات (قوله تضمن)
بضم التاء (قوله عليه) أى
تلقها أى لانها عوازي
لامقرضات ابن عرفة
اللعنemy تجوز عارية العين
على بقاء عينها الصبر في
ليظهرها لان يقصد بالشراء
أو من قل ماله ليظهر ملاؤه
قلت هذا ان كان له عامل

المحل واستاجر من ناظر الوقف وسكنه مدة فهل تلوذمه أجرة المثل وتنفض على الخلو والوقف
فاجاب بقوله يلزم المستاجر الذى سكن أجرة المثل وتقسم بين الوقف والخلو بحسب مالهما
اه وكذا أفق معظم شيوخنا ان منفعة ما فيه الخلو مشتركة بين صاحب الخلو والوقف بحسب
ما يتفق صاحب الخلو والناظر على وجه المصلحة كما يؤخذ من فتوى الناصر اه البنائى
بمثل القتاوى المذكورة وقعت الفتوى من شيوخ فاضل المتأخرين ككاشغري القصار
وابن عاشور وأبي زيد القاسمي وعبد القادر القاسمي واضرأهم ويعبرون عن الخلو المذكور
بالجلسة وجرى العرف بينهم المارأ ومن المصلحة فتح افهم عندهم كراهة على التبقية وقد اشار
لهافى التوضيح في باب الشفعة واصله اعارة (من) أى (لاهل) أى مسحق (التبرع عليه) بالنشئ
المعار وهذا هو الركن الثاني ابن عرفة المستعير قابل ملك المنفعة فلا يعار كافر عبد مسلما
ولا ولد والده وقول ابن الحاجب اهل للتبرع عليه فامر لان الكافر والولد اهل للتبرع عليه
وجواب ابن عبد السلام بان مراده بالاستعار بخصوصية يرد بان كل كلام لا يصح كذلك اعارة
تغيره بما به يصح اه البنائى انما يقال هذا حيث لا قرينة على القيد وهي موجوده هنا في
كلام ابن الحاجب والمصنف وهو تعقبه بقوله لا كذى مسلما ومفعول اعارة المضاف لقاعلة قوله
(عينا) أى ذاتا (لا يستيقا) (منفعة) منها مع بقاء الذات وهذا هو الركن الثالث ونعت منفعة
(بمباحة) اللعنemy الاعارة هبة المنافع دون الرقاب ابن شاس فلا تعار المكيلات ولا الموزونات
وانما يكون قرضها لانها لا تراد الاستهلاك اعياها الا أن يستعيرها كالصبر في يجمعها بين يديه
ليري انه ذو مال فيقصده البائع والمشتري فهذه تضمن اذا لم تقم البينة على تلقها ولا تضمن
مع الشهادة عليه ومن شروط المستعار كون الاتقاع به مباحا فلا تعار الجوارى للفتح بين
ويكره اخذ دام الامه المحرم أو مرأة أو صبي وذ كره بعض مفهوم أهل التبرع عليه فقال
(لا) نصح اعارة (كذى) بكسر الذا والمجتمعة واليم مشدد مقربا (مسلم) لا ذلال المسلم للكافر
وهو ممنوع قال الله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وقال عز وجل ولله
العز قول رسول الله وللمؤمنين واولى الحربى ودخل بالكاف المصنف والسلاح لقتل مسلم والا
لشرب مخوخر (و) لا تصح اعارة (جارية لوط) (لا) لاجماع على انه لا يحمل الاجل تام أو نكاح
والاحسن ابدال لوط بفتح وهذا وما بعده مفهوم مباحه (أو) أى ولا تصح اعارة جارية
لخدمة (الرجل غير محرم) لهاتان يتباختلا تمها وظاهره ولو ما مونا أو له اهل ولو كانت
الامة متباعدة أو كان الرجل شيخا فانيا واللعنemy جوازها للمأ وذي الاهل ومفهوم غير محرم
جواز اعارتها المحرمها وهو كذلك لاتقاء المنافع اللعنemy شرط عارية خدمة الامه كونها من
لا تخشى منه من كراهة أو صبي وذى محرم ككاتب واب وأخ وابن أخ وجد وعم ثم هؤلاء في
الاتقاع بالخدمة على ضربين فمن كان منهم يصح منه ملك رقبه الخدم جاز له استئذامه ومن

٦٢ منج ث بالنقد وأما الى أجل فغير لا تجوز الاعارة عليه (قوله مباح) أى مستعير (قوله هو)
أى اذلال المسلم للكافر (قوله على انه) أى لوط (قوله لتأدينها) أى اعارتها لخدمته (قوله لا خلاثة) أى غير المحرم (قوله بها)
أى الجارية (قوله جوارها) أى اعارتها (قوله كونها) أى العارية (قوله بين) أى الامه (قوله الخدم) بضم فسكون ففتح

(قوله وهبت) بضم فكسر (قوله واجارة الرجل المرأة) من اضافة المصدر لفاعل وتسجيل له بضم مفعوله (قوله عزبا) يفتح فكسر (قوله وان كانت) أي المرأة (قوله لأرب الرجال فيها) نعت متجالة أي المتجالة التي لأرب فيها أي الجواز (قوله وهو) أي الرجل (قوله الأولى) بضم الهمزة الإعراد للوط (قوله والثانية) أي خدمة غير محرم (قوله ظاهر) خبر تخصيص (قوله الثالثة) الإعراد للخدمة من يعتق ٤٩٠ الرقيق عليه (قوله بينهما) أي الأمة والعبد (قوله قرض) أي في ضمنه المقترض

لا يصح منه ملك رقبته فلا يجوز له استغناؤه تلك المدة وتكون منافعة ذلك العبد والأمة له مادون من وهبت له واجارة الرجل المرأة على خمسة أوجه فان كان عزبا فلا تجوز ماؤنا كان أو غير ماؤن وان كان له أهل وهو ماؤن جازت وان كان غير ماؤن وله أهل فلا تجوز وإذا كانت متجالة لأرب فيها جازت وكذلك ان كانت شابة وهو شيخ فان (أو) أي ولا تصح اعارتها (ل) خدمة (من) أي شخص (تعتق) الجارية عليه كاصلا وقرعها وحاشيتها القريبة (و) ان اعبرت للخدمة من تعتق عليه (هي) أي الخدمة (لها) أي الجارية زمن اعارتها لا للمعبر ولا للمعارة (تنبيه) تخصيص الأمة بالمسئلة الأولى والثانية ظاهر اذا ليعار العبد للاستمتاع وللخدمة غير محرم وأما الثالثة فلا فرق بينهما فالتة (والاطعمة) جمع طعام ربوا كان أو غيره (والنقود) أي الدنانير والدرهم الأرقاق (قرض) أي تسليف لا عارية لانه لا ينتفع بها إلا باهلا لعينها وأشار للركن الرابع للإعارة فقال (بإعادل) على عليك المتغصنة بلا عوض قولا كان كاعترك ونم جوابا لا عرني أو فعلا كمنولة مع تقديم طلبها وإيما برأسه (وجاز) قوله (اعني) بفتح الهمزة وكسر العين المهمل والنون مشددة (بفلا محك) مثلا يوما أو يومين مثلا (لا عينك) بضم الهمزة بفتح كذا حكاه ابن أبي زيد حال كون ذلك (اجارة) أو ويكون اجار وظاهر المصنف انه لا يشترط اتحاد العمل المتعاون فيه لان أحدهما عوض عن الآخر ان رشده انما يجوز فيما قريب لئلا يلزم النقد في منافعة معين يتأخر قبضها في اشبه لا بأس ان يأخذ الرجل عبد الآخر النصار يعمل له اليوم على ان يعطيه عبده انما يطا يخط له غدا وان قال احث لي في الصنف واحث لاني الشتاء فلا خيرة فيه وتقول المرأة لا امرأة انصبي لي اليوم وانسج لك غدا لا بأس به وكذلك اغز لي اليوم واغزل لك غدا اذا وصفت الغزل ابن عرفة وعلى هذا الاصل تجري مسئلة دولة النساء الواقعة في عصرنا في اجتماعهن في الغزل لبعضهن حتى يستوفين فان قربت مدة استبقاها من الغزل لجميعهن كعشرة الايام ونحوها وعينت المبدأ لها من دليها الى آخرهن وصفة الغزل جاز والافدت ٥١ ابن سراج قوله كعشرة الايام تصديق فقد يفسح كون المدة اكثر منها القول ابن رشده انه جائز للضرورة ولما قضى نص اشبه ان الذي لا خيرة فيه قوله احث لي في الصنف احث لاني الشتاء (و) ان ادعى المستعير تلف الشيء المعارة (ضمن) المستعير الشيء المعارة (المغيب) بفتح الميم وكسر الغين المعجمة أي الذي يغاب (عليه) أي يمكن اخفاؤه مع وجوده كالثياب والحلي والعروض في كل حال (الا) شهادة (بينسة) بتلفه بغير سببه فلا يضمنه اذا لم يقرط ولم يضيع في فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى العارية مضمونة فيما يغاب عليه من ثوب او غير من العروض فان

ولو شهدت بتلفه بينة بلا تعد ولا تقرب منه (قوله لانه) أي الشأن (قوله لا ينتفع بها إلا باهلا لا مياها) أي الا ان يستعيرها صيرفي جعلها قدما له يرى الناس انه ذو مال فيرغبون في الصنف منه فلا يضمنها اذا شهدت بينة بتلفها بلا تعد منه ولا تقرب (قوله او ايما) أي اشارة عطف على مناوله (قوله كذلك) أي يوما أو يومين (قوله او ويكون اجارة) اشارة لاحتمال آخر كونه شبر يكون محذوفا (قوله انه) أي الشأن (قوله لان احدهما عوض الخ) علة اجارة (قوله انما) أي العقد على عمل نحو غلام يعمل آخر (قوله فيما قريب) أي من الزمن (قوله عبد الاثر) بالاضافة (قوله النجار) نعت عبد (قوله يعمل) أي العبد (قوله أي الرجل) (قوله اليوم) صلة يعمل (قوله على ان يعطيه) أي الاخذ الا آخر المأخوذ منه (قوله عبده)

أي الاخذ (قوله انما) نعت عبد (قوله يخط) أي العبد (قوله له) أي الاثر (قوله لك) بكسر الكاف ادعى (قوله وعلى هذا الاصل صلة) تجري بفتح التاء وضعا (قوله وعينت) بضم فكسر مثقلا (قوله وصفة) عطف على المبتدأ (قوله والا) أي وان اتت الشروط أو بعضها (قوله يفسح) بضم فسكون فقطع (قوله منها) أي عشرة الايام (قوله انه) أي التعاون على العمل (قوله واقتضى) بفتح الصاد عطف على القول (قوله من ثوب الخ) بيان ما (قوله من العروض) بيان غيره

(قوله ان ذلك) اي ما يغاب عليه (قوله فهو) اي المستعير (قوله وعليه) اي المستعير خبر ما نقصه (قوله وان كان) اي
 الفساد (قوله ضمن) اي المستعير (قوله قيمته) اي المعار (قوله الآن يقيم) اي المستعير (قوله ان ذلك) اي المعار (قوله
 سببه) اي المستعير (قوله فلا يضمن) اي المستعير (قوله منه) اي المستعير (قوله فيضمن) اي المستعير (قوله وعزاء) اي
 لغو شرط نفيه (قوله وله) اي ابن القاسم (قوله وهو) اي لغو شرط نفيه (قوله لانه) اي شرط نفي ضمانه (قوله معروف الاعارة)
 اضاقة لليمان (قوله انه) اي المستعير (قوله فله) اي المستعير (قوله ولو شرط) اي المستعير (قوله نفي ضمانه) اي المستعير
 ما يغاب عليه مدعي اقله بلاينة (قوله لغوه) اي شرط نفي ضمانه ٤٩١ (قوله واعماله) اي شرط ضمانه (قوله

سماعه) اي اعماله من
 اضافة المصدر لقوله
 وتكميل له برفع فاعله
 (قوله وتخريج) عطف على
 نقل (قوله من نقل) صلة
 تخريج (قوله عدم اعماله)
 اي شرط نفي ضمانه مفعول
 نقل المضاعف لفاعله (قوله
 شرط الصانع) اي عدم
 ضمان مصنوعه (قوله بانه)
 اي الشأن (قوله اعل) بضم
 الهمز اي شرط نفي ضمان
 الصانع مصنوعه (قوله
 الا بشرطه) اي عدم ضمانه
 (قوله ان شرط) اي المستعير
 (قوله فله) اي المستعير
 (قوله والاول) اي لغو شرطه
 (قوله وقت ضمانه) اي
 المستعير (قوله الرقبة) اي
 الذات (قوله يمينه) اي
 المستعير (قوله لانه) اي
 المستعير (قوله يقيم) بضم
 الياء وفتح الهاء (قوله على
 اخذها) اي العارية (قوله
 والا) اي وان لم ير عند

ادعي المستعير ان ذلك هلك او سرق او تحرق او انكسر فهو ضامن وعليه فيما افسد فسادا
 يسيرا ما نقصه وان كان كثيرا ضمن قيمته كله الا ان يقيم بينة ان ذلك هلك بغير سببه فلا يضمن الا
 ان يكون منه تضيق او تقرط فيضمن (وهل) يضمن المستعير الغيب عليه اذا لم تكن له بينة
 بتلقه ان لم يشرط نفيه بل (وان شرط) المستعير (نفيه) اي الضمان فشرطه لغو وعزاء في
 المقدمات لابن القاسم في بعض روايات المدونة وله ولا شبه في العتبية يوسف بن عمرو وهو
 المشهور وان شرط نفي ضمانه فلا يضمنه لانه معروف بمصروف الاعارة تحكاه للغمي
 والمأزى وغيرهما عن ابن القاسم واشبه في الجواب (تردد) للمتأخرين في النقل عن
 المتقدمين في ابن رشد ان اشترط المستعير ان لا ضمان عليه فيما يغاب عليه فشرطه باطل
 وعليه الضمان قاله ابن القاسم واشبه في العتبية وابن القاسم في بعض روايات المدونة ابن
 عرفة ونقله الجلاب عن المذهب وفي غير نسخة من الغمي ابن القاسم واشبه ان شرطه انه
 مصدق في تلف الثياب وشبهها فله شرطه ولا شيء عليه (تنبيهان الاول) ابن عرفة ولو شرط
 نفي ضمانه في لغوه واعماله نقل الجلاب عن المذهب مع سماعه اصبح من ابن القاسم واشبه
 وتخريج ابن رشد من نقل الشيخ عن أشبه عدم اعماله في شرط الصانع بانه لو اعمل للماعل عامل
 الا بشرطه فيسدخل على الناس الضرر قلت وفي غير نسخة من الغمي ابن القاسم واشبه ان
 شرطه مصدق في تلف الثياب وشبهها فله شرطه والاول احسن قلت ما نقله عن ابن القاسم
 واشبه خلاف نقل غير واحد عنهم والجواب من ابن رشد وشارحي ابن الحاجب في عدم التنبية
 عليه الثاني لا يذكر المصنف وقت ضمانه ولا من يضمنه وفي المقدمات اذا وجب على المستعير
 ضمان العارية فانه يضمن قيمة الرقبة يوم انقضاء اجل العارية على ما يقصدها الاستعمال المأذون
 فيه بعد عينه لقد ضاعت ضياعا لا يقدر على ردها لانه يتم على اخذها بقيمتها بغير رضا صاحبها
 وفي الشامل وحيث ضمن المستعير المعار فان رآه القيمة عنده فلا خروية ولا افرية الا كثر من
 قيمته يوم قبضه او تلفه ولو تلف قبل الاستعمال غرم قدر ما بقي منه ويسقط عنه قدر استعماله
 في مدة الاعارة اي ان لو استعماله ولو باعده فشرطك بقدره ولو اتلفه المير بعد قبض المستعير
 وقبل استعماله فهل يغرم قيمته ويستأجر للمستعير من امثله او يشتري له مثله او يغرم قيمة تلك
 المنافع وهو الاحسن وقال اذا اتلفه قبل قبضه فلا شيء عليه كالواهب يبيع الثوب قبل قبضه

(قوله منه) اي المعار (قوله عنه) اي المستعير (قوله ولو باعه) اي المستعير المعار (قوله فشرطك) اي فالمستعير بشرطك للمعير
 في عن المعار (قوله بقدره) اي بقيمة استعماله (قوله ولو اتلفه) اي المعار (قوله فهل يغرم) اي المعير (قوله قيمته) اي المعار
 (قوله منها) اي قيمته (قوله مثله) اي المعار (قوله اي المستعير) (قوله او يغرم) اي المعير (قوله اذا اتلفه) اي المعير
 المعار (قوله قبل قبضه) اي المعار (قوله مستعيره) فاعل قبض (قوله عليه) اي المعير (قوله يبيع الثوب قبل قبضه) اي
 الموهوب له

(قوله منها) أي العارية بيان ما (قوله يوم العارية) صلة فتحان (قوله قياسها) أي العارية (قوله للضمي) فاعل قياس المضاف
 لمفعوله (قوله عنده) أي المستعير (قوله يومئذ) أي يوم رؤيتها (قوله قلت) أي قيمتها (قوله فان لم تر) أي العارية عند المستعير
 (قوله وقيمتها) أي العارية الخ حال (قوله غرم) أي المستعير (قوله يكنيه) أي المستعير (قوله وان كانت) أي قيمتها (قوله في
 اليومين) أي يوم اعارتها ويوم ضياعها (قوله على العكس) أي الغرض السابق بأن كانت ثمانية يوم اعارتها وعشرة يوم
 ضياعها (قوله اخذه) أي المعير المستعير (قوله لانه يصدق) أي المعير المستعير (قوله منها) أي العارية (قوله جميعها) أي قيمة
 جميعها (قوله ان لم ينقصها) أي العارية (قوله باقيها) أي قيمته (قوله ذلك) أي استعمالها فاعل نقص مضافا لمفعوله (قوله
 ولو ثبت استهلاكه) أي المستعير ٤٩٢ (قوله اياها) أي العارية مبالغة في ضمان قيمة باقيها (قوله لانه) أي المستعير (قوله به

ابن عرفة في كون ضمان ما يضمن منها يوم العارية او يوم ضاعت قياسها للضمي على الخلاف
 في الرهن فان رأت البيئة العارية عنده بالامس كانت قيمتها يومئذ قلت أو كثر فان لم تر من يوم
 أعيرت وقيمتها يوم اعارتها عشرة ويوم ضاعت ثمانية غرم عشرة لان المعير يكذب في بقائها اليوم
 ضياعها وان كانت في اليومين على العكس أخذ بعشرة لانه يصدق في دعوى بقائها
 واقدار المضمون منها جميعها ان لم ينقصها استعمالها بحسب ذاتها وأقصر مدتها وما يتقصها
 استعمالها يضمن باقية بعد نقصها ذلك ولو ثبت استهلاكها اياها قبل استعمالها لانه عارية
 فيها كشرية قلت الاظهر انه يغرم قيمتها كاملة ان كانت لا ينقصها الاستعمال كالعبد على
 مذهبه ابن القاسم في استهلاكها اجنبي قال وان اهلكها المعير بعد قبضها المستعير في غرمه
 قيمتها يستأجر عنها للمستعير مثل الاولى او يشتري له منها مثلهما ثالثا يغرم قيمة المنفعة قياما
 على هذه الاقوال فمن اولاد امة بعد ان اخذها رجل ولوا اهلكها قبل قبضها المستعير هان في
 كونه كاهلا كما بعد قبضها أولا يغرم له شيئا قولان على قول ابن القاسم وأشهد بقيمته باع
 ما وهبه قبل قبضه الموهوب له (لا) يضمن المستعير المعار (غيره) أي المغيب عليه أي الذي
 لا يمكن اخفاؤه مع وجوده كالعقار والحيوان ولو صغيرا كطير عند الامام مالك رضي الله تعالى
 عنه وأصحابه ان لم يظهر كذبه ان لم يشترط عليه المعير ضمانه بل (ولو) كانت اعارته متلبسة
 (بشرط) من المعير على المستعير ضمان ما لا يغيب عليه فشرطه لغو وظاهره ولو شرطه لاص
 خافه كطاع طريق وتعدية نهر وهو كذلك خلافا لمطرق قيمه ابن القاسم لا يضمن
 ما لا يغيب عليه من حيوان او غيره وهو مصدق في تلقه ولا يضمن شيئا عما أصابه عنده الا أن
 يكون بتعديه ابن رشد ان شرط على المستعير الضمان فيما لا يغيب عليه أو مع قيام البيئة فيها
 يغيب عليه فقول مالك وجوب اصابه رضي الله تعالى عنهم ان الشرط باطل بطله من غير
 تفصيل حاشي مطرقا واذ لم يضمن الحيوان فقال للضمي يضمن ممرجه وبلعامه ونحوهما عما
 يغيب عليه ولا يضمن العبد ولا كسوته لانه حائز لها (والمقت) المستعير (فيما) أي التلف الذي

أي استعمالها (قوله فيها)
 أي العارية ص - له شريك
 (قوله انه) أي المستعير
 (قوله يغرم قيمتها) أي
 العارية (قوله ان كانت)
 أي العارية (قوله اجنبي)
 فاعل استهلاك المضاف
 لمفعول (قوله وان اهلكها)
 أي العارية (قوله المستعير)
 فاعل قبض المضاف
 لمفعوله (قوله في غرمه)
 أي المعير (قوله قيمتها) أي
 العارية (قوله منها) أي
 قيمتها (قوله مثل) نائب
 فاعل يستأجر (قوله الاولى)
 بضم الهمزة (قوله) أي
 المستعير (قوله منها) أي
 قيمتها (قوله مثلها) نائب
 فاعل يشتري (قوله يغرم)
 أي المعير المستعير (قوله
 امة) أي له (قوله اخذها)
 أي الامة (قوله ولوا اهلكها)

أي المعير العارية (قوله مستعيرها) فاعل قبض المضاف لمفعوله (قوله في كونه) أي اهلكها
 المعير قبل قبضها (قوله كاهلا كما بعد قبضها) أي في الاقوال الثلاثة (قوله ولا يغرم) أي المعير (قوله) أي المستعير (قوله
 قول) بفتح اللام مثني بلا فون لضافته (قوله الموهوب له) فاعل قبض (قوله أي المغيب عليه) تفسير للضمي (قوله أي الذي
 لا يمكن اخفاؤه) تفسير ما لا يغيب عليه (قوله ان لم يظهر كذبه) شرط لا غيره (قوله ان لم يشترط المعير عليه) أي المستعير ضمانه
 تقدير لما قبل المبالغة (قوله ولو شرطه) أي المعير ضمان ما لا يغيب عليه (قوله خافه) أي المعير الاخير (قوله لا يضمن) أي المستعير
 (قوله من حيوان الخ) بيان ما (قوله وهو) أي المستعير (قوله في تلقه) أي ما لا يغيب عليه (قوله اصابه) أي ما لا يغيب عليه
 (قوله عنده) أي المستعير (قوله الا أن يكون) أي التلف (قوله بتعديه) أي المستعير (قوله ان شرط) أي المعير (قوله يضمن)
 أي المستعير (قوله مما يغيب عليه) بيان نحوهما (قوله ولا يضمن) أي المستعير (قوله لانه) أي العبد (قوله لها) أي كسوته

(قوله ويرى) اى المستعير عطف على حلف (قوله من ضمانه) اى ما لا يغاب عليه (قوله وان نكل) اى المستعير (قوله ضمنه)
 اى ما لا يغاب عليه (قوله ما علم) بضم العين (قوله سببه) اى المستعير (قوله يحلف) اى المستعير (قوله ويضمن) اى المستعير
 (قوله ما به) اى المعار (قوله من حرق) بيان ما (قوله انه) اى الحرق (قوله من غيره) اى المستعير (قوله ويضمن) اى
 المستعير (قوله لانهما) اى السوس والنار (قوله يد صانع) نعت ثوب (قوله انه قرض فار) فاعل ثبت (قوله دون تضييع)
 اى من الصانع (قوله فهو) اى ما ثبت الخ خبر ما (قوله من ربه) اى الثوب (قوله وان جهل) بضم فكسر (قوله تضييعه) اى
 الصانع (قوله وانكره) اى الصانع التضييع (قوله فنى ضمانه) اى الصانع (قوله فيه) اى قرض النار (قوله ما ضيعت
 ولا اردت) بضم التام فيهما (قوله فائلين بفتح اللام) اى التونسي والصقلي (قوله هو) ٩٣ اى المستعير (قوله ضمانه) اى

المستعير (قوله انما) اى
 النار (قوله سببه) اى
 المستعير (قوله انما) اى
 قرض النار والنار (قوله
 هذا) اى استواؤهما
 (قوله بسببه) اى المستعير
 صلة تالف (قوله لانه) اى
 المستعير (قوله لا يضمن)
 بضم الياء وفتح الهاء (قوله
 فيه) اى السيف (قوله
 عليه) اى السيف (قوله
 حياته) اى المستعير (قوله
 فضرب) اى المستعير
 (قوله به) اى السيف عدوا
 (قوله فانكسر) اى السيف
 (قوله فلا يضمنه) اى
 المستعير (قوله لانه)
 اى المستعير (قوله به) اى
 السيف (قوله او عرف)
 بضم فكسر اى بقرينة
 (قوله انه) اى السيف
 تنازع فيه بينه وعرف

عرض للمعار (علم) بضم فكسر (انه) اى التالف حصل للمعار (بلا سببه) اى المعار
 (كسوس) فى ثوب أو حب وقرض فار وحق نار وضيعة يمينه (انه) اى المستعير (ما فرط)
 بقصبات متقلبات فى حفظ المعار ويرى من ضمانه وان نكل ضمانه ابن الحاجب ما علم انه بغير
 سببه كالسوس فى الثوب يحلف انه ما اراد فساد او يبرأ من عرقه ويضمن ما به من حرق الا ان
 يثبت انه من غيره ويضمن السوس والنار لانهما لا يتحدان الا عن غفلة لباسه او عمل طعام
 فيه وفى المواز يقول الله تعالى عنه ما ثبت فى ثوب يد صانع انه قرض فار دون تضييع
 فهو من ربه وان جهل تضييعه وانكره فنى ضمانه حتى يثبت عدم تضييعه قولان للصقل عن
 ظاهرهما وقول ابن حبيب فيه مع لمس السوس مع التونسي والصقلي عن قولها ان انسند
 السوس الرهن حلف المرتبه ما ضيعت ولا اردت فسادا فائلين وكذا ينسب فى قرض النار
 التونسي وقد يقال مثله فى النار او يقال النار هو قادر على عملها فيجب ضمانه حتى يثبت
 انها من غير سببه زاد ابن رشد والاشبهه انما ما سوا قلت وتقدم هذا فى الرهن وشعره
 تضمن الصانع ويجرى كله فى العارية المضعونة (ويرى) المستعير من الضمان (فى) تلف
 المعار بسببه مثل (كسر) آلة حرب كسيف ورجع (ان شهد) بضم فكسر (له) اى المستعير
 (انه) اى السيف مثلا كان (معه) اى المستعير (فى) حال (اللقاء) لا اعداء لانه لا يتم بالترتيب
 فيه او التعدى عليه حينئذ لتوقف حياته وصيانة نفسه عليه (أو) شهد انه (ضرب به) اى
 السيف مثلا (ضرب مثله) فانكسر بان ضرب به العدو وضرب باقوا ومفهوما انه ان ضرب به
 ضرب غير مثله بان ضرب به حجرا أو شجرة فانكسر فانه يضمنه ونفسها وان استعار سيفا
 ليقا تل به فضرب به فانكسر فلا يضمنه لانه فعل به ما آذن له فيه وهذا اذا كانت بينة أو عرف
 انه كان معه فى اللقاء والا فبضمه زاد محضون او شهد انه ضرب به ضرب مثله ولا يباه ما فيها
 اذ لو شهدت البينة انه ضرب به خشبة أو حجرا فانكسر فانه يضمنه وقوله او عرف أعم
 من البينة فهما مسئلتان فيصطلح ان المصنف أراد بالمسئلة الاولى كلام المدونة وانه ليس فيها

(قوله معه) اى المستعير (قوله والا) اى وان لم تكن بينة ولا قرينة انه كان معه فيه (قوله فيضمنه) اى المستعير السيف (قوله
 او شهد) بضم فكسر (قوله انه) اى المستعير (قوله ولا يباه) اى قول محضون او شهد انه ضرب به ضرب مثله (قوله ما فيها) اى
 المدونة اذ لو شهدت انه ضرب به اى السيف الخ على لا يباه ما فيها (قوله اعم من البينة) اى ان قدر متعلقه بقرينة او بينة
 لكن يلزم عليه عطف عام على خاص باوقيه خلاف فالاولى تخصيصه بغير البينة ليكون عطف مغاير (قوله فهما) اى اللقاء
 والضرب (قوله من ثلثان) اى شهادة البينة انه كان معه فى اللقاء مسئلة وقيام بينة بالضرب مسئلة (قوله بالمسئلة الاولى) بضم
 الهمز اى شهد انه معه فى اللقاء (قوله كلام) مفعول اراد (قوله وانه) اى الشان (قوله ليس فيها) اى المدونة (قوله بالثانية)
 اى او ضرب به ضرب مثله عطف بالاولى (قوله قول محضون) عطف على كلام (قوله وانه) اى الشان (قوله ليس فيها) اى المدونة

(قوله الامسئلة واحدة) اى ثبوت انه كان معه في اللقاء بيته او قرينه (قوله وبالثانية قول مصنون لابد من شهادة البيته انه ضربه ضربه مثله) طق جعلت او بمعنى الواو وان المصنف جاز على قول مصنون فيه نظر لزوم جريانه على خلاف العمدة ومذهب المدونة ولا سيما ان ابن رشد جعل قول مصنون ابعاد الاقوال وقد ذكر في ضجه كلام البيان على الصواب كما قاله ابن عرفة وغيره والاحسن في تقرير كلام المصنف قول الشارح كلام المصنف يشمل مستثنين احدهما بطريق التنصيص وهو السيف والثانية بطريق التضمن كالفاس ونحوها وهو الذي اقتضاه التشبيه عليه فقوله ان شهدانه معه في اللقاء عائد على السيف وقوله او ضرب به ضربه مثله عائد على الفاس ونحوه ويصير المصنف موافقا لمذهب المدونة اه يعنى في السيف وما في الفاس فهو موافق قول ابن القاسم في العتية والظاهر من اد المدونة بقوله او عرف انه كان معه في اللقاء ثبوت البيته ولا عبرة ابن رشد بذلك وعزاه لها ونصه على نقل ابن عرفة ابن رشد ثالثها قولها في السيف لا يصدق الا بيته انه كان معه في اللقاء فقوله ٤٩٤ تت قولها عرف اعم من البيته فيه نظر وكذا قول بعضهم ومثل البيته قيام

القرينة بان يتفصل القتال ويرى على السيف اثر الدم وقول تت كلام مصنون لا ياباه ما فيها اذلو شهدت البيته انه ضربه ضربة او حجر فأنكسر ضمنه غير ظاهر لما علمت ان بينهما بونا لانها وان وافقت على الضمان في هذه الصورة بخالف اذا لم تشهد بيته انه ضربه ضربه مثله ولا ضده (قوله من يده) اى المستعير (قوله فأنكسر) اى المستعار (قوله او هلك) اى المستعار (قوله عليه) اى المستعير (قوله له) اى المستعير (قوله عليها) اى العارية

الامسئلة واحدة وبالثانية قول مصنون ومعنى او عرف اى اشتهر انه كان معه في اللقاء ولولم تشهد البيته وبالثانية قول مصنون لابد من شهادة البيته انه ضربه ضربه مثله افاده تت القرائن اذا استعار شيئا سقط من يده فأنكسر او هلك في العمل المستعار لمن غير عدوان ولا مجاوزة لما جرت به العادة في الانتفاع بتلك العارية فلا ضمان عليه لان الذي اعاره اذن له فيما حصل به الهلاك ولو سقط من يده شئ عليها ضمن لعدم اذن صاحب العارية في هذا التصرف الخاص وانما وجد الاذن العام ابن عرفة وما اتى به مستعيره من فاس ونحوه مكسور اى ضمانه اياه حتى يقيم بيته انه انكسر فيما استعاره له وتصديقه فيما يشبه في ذلك قول ابن القاسم مع ابن رهب وعيسى بن دينار مع مغلف واميسغ وابن حبيب فائلا من محاسن الاختلاف اصلاحه ابن رشد ثالثها قولها في السيف لا يصدق الا بيته انه كان معه في اللقاء ورأى قول مصنون لا يصدق الا بيته انه ضربه ضربه في اللقاء ضربه يمجوز له وهذا ابعدها واصوبها قول عيسى مع عيينه النخعي وكذا الرخ او القوس واما الرخي يستعيرها للطن فيأتى بها وقد حقيقت فلا شئ عليه اتفاقا (وفعل) المستعير الشئ (المأذون) له في فعله من المعير كاستعاره دابة لجل ارب بر عليها من مصر لمكة المشرفة (و) فعل (مثله) اى المأذون كعمل ارب بر عدس بدل ارب بر قم (و) فعل (دونه) اى اخف من المأذون فيه كعمل ارب بر شعير بدل ارب بر قم (لا) يفعل (اضر) منه كارب بر قول بدل ارب بر قم في فيما من استعار دابة ليحمل عليه احنطة فحمل عليها حجارة فكل ما حمل مما هو اضر بها مما استعاره له فعملت به فهو ضمان وان كان مثله في الضرر فلا يضمن كحمله عدسا في مكان حنطة او كانا او قطننا في مكان بر وكذلك

(قوله من فاس ونحوه) بيان ما (قوله في ضمانه) اى مستعيره (قوله يقيم) اى مستعيره (قوله انه) اى المستعار (قوله من قوله وتصديقه) اى مستعيره عطف على ضمانه (قوله قولاً) مبتدأ في ضمانه وتصديقه (قوله فائلا) اى ابن حبيب (قوله اصلاحه) اى المأذون مستعيره (قوله قولها) اى المدونة (قوله لا يصدق) اى المستعير (قوله انه) اى السيف (قوله معه) اى المستعير (قوله انه) اى المستعير (قوله له) اى السيف (قوله وهاذا) اى قول مصنون (قوله ابعدها) اى الاقوال الاربعة (قوله واصوبها) اى الاقوال الاربعة (قوله مع عينه) اى المستعير (قوله وكذا) اى السيف في الاقوال الاربعة (قوله المستعير) تفسير لقاعل فعل المستعير (قوله له في فعله من المعير) صلات المأذون (قوله مما هو اضر بها) اى الدابة (قوله من المستعاره) بيان ما (قوله فعملت) اى الدابة (قوله به) اى حمله (قوله فهو) اى المستعير (قوله وان كان) اى ما حمل عليها (قوله مثله) اى ما استعاره له (قوله فلا يضمن) اى المستعير الدابة اذا عطلت بحمله (قوله بر) يفتح للموحدة وانجام الراى اى منسوخ من نحو قطن (قوله وكذلك) اى من استعار دابة في التهصيل السابق

من استكراها لجل اوركوب فاكرها من غيره في مثل ما اكترها الله فخطبت فلا يضمن وان
 اكترها لجل حنطة فركبها فخطبت فان كان ذلك آخر وأثقل ضمن والا فلا ابن عرفة فيها ان
 استأجرت ثوبا تبسه الى الليل فلا تعطيه غيرك ليلسه لا اختلاف الناس في اللبس والامانة
 وكره مالك رضي الله تعالى عنه لمكثري دابة لركوبه كراهها للغير ولو كان أخف منه وما منع
 في الاجارة فاحرى في العارية ابن شعبان من استعار دابة فلا يركبها غيره وان كان مثله في
 الخلفة والحال طئي قوله ومثله هذا في الجمل كما هو فرض المسئلة فمأوغيرها فلا يشمل
 المثل في المسافة كما يدل عليه قوله في كراه الدابة او يتنقل لبلد وان ساوت الابانة ليجري
 كلامه على ستن واحد لانه اذا منع في الاجارة فاحرى هنا في سماع محضون روى على من استعار
 دابة الى بلد فركبها الى غيره فخطبت فان كان ما ركبها اليه مثل الاول في السهولة فلا يضمن ابن
 رشد هذا يدل على انه غير متعد بذلك وان له ان يفعله ولا ابن القاسم في المبسوط انه يضمن
 بركوبها للغير ما استعارها له وهو الاقوى على قولها في الرواحل من أكرى دابة الى بلد ليس له
 ان يركبها الى غيره وله في آخر سماع ابن القاسم من الجمل والاجارة اختلف فيمن استعار دابة
 لموضع فركبها الى مثله في الحزونة والسهولة والبعده فملكته فروى على لاضمان عليه وقالة
 عيسى بن دينار في المبسوط وقال ابن القاسم فيها يضمن ٥١ فانت ترى الضمان هو قول ابن
 القاسم وهو الجاري على مذهب المدونة فجعل عجم ومن تبعه كلام المصنف شاملا للمسافة وانه
 الراجح غير ظاهر ٥٢ وتبعه البناني (وان زاد) المستعير على ما استعارها له (ما) أي شيئا
 (تعطى) العارية (ب) سببه (ه) فعطيت (فه) أي المعير على المستعير (قيمتها) أي العارية فقط
 يوم اعادتها (أو كراهه) أي الزائد المتعدى به فقط لا تتقاه الضرر بالتخيير في ابن يونس وإذا
 استعارها لجل ثشي فجعل غيره أضر فان كان الذي زاده عما تعطى عنه فعطيت خبر بهياني
 تضمنه قيمتها يوم تعدي به ولا ثشي لغيرها وأخذ كراه الزائد ولا ثشي لغيره ومعرفة أن يقال كم
 كراهها فيما استعارها له فان قيل عشرة قيل وكم كراهها فيما جمل عليها فان قيل خمسة عشر
 دفع له الخمسة الزائدة على كراهها استعارها له وشبه في التخيير بين أخذ القيمة وأخذ كراه الزائد
 فقال (ك) من استعار دابة ليركبها مسافة معلومة وتعدى بأرداف (رديف) خلقه عليها
 تعطى به وعطيت فيخير بها بين أخذ قيمتها يوم اردافه وأخذ كراه الرديف في قيامان
 استعارها ليركبها الى موضع معين فركبها وأردف رديفا خلقه تعطى به وعطيت فربما يخير في
 أخذ كراه الرديف فقط وأخذ قيمتها يوم اردافه (واقبح) بضم القوية مشددة وكسر الموحدة
 الرديف وصلة اتبع (ه) أي كراه الرديف (ان أعدم) أي اقتقر المستعير المردف والرديف
 ملي (و) الحال ان المردف (لم يعلم) الرديف (بالاعارة) بان علم ان مردفه مال كرها لان الخطأ
 كالعمد في الاموال ومفهوم الشرط انه ان كان المستعير مليا والرديف غير عالم بها فلا يتبع
 الرديف وهو كذلك وان كان الرديف عالما بالاعارة اتبع المعبير من شام منها وكذا ان أعدم
 المستعير وعلم الرديف الاعارة في أشهب ولا يلزم الرديف بشئ وان كان المستعير عديما ابن
 يونس بعض شيوخنا هذا خلافاً لقول ابن القاسم من انه عليه الكراه في عدم المستعير كن
 غصب شيئا ووجهه ذلك بيد الموهوبه فيضمن في عدم القاصب وهذا اذا لم يعلم الرديف انها
 قول ابن القاسم (قوله فيضمن) أي الموهوب له (قوله وهذا) أي التفصيل بين عدم المستعير وملائه

(قوله منع) بضم فكسرا
 (قوله فيها) أي المدونة
 (قوله فلا يشمل الخ)
 (قوله) بفتح علي في الجمل (قوله
 ستن) بفتح السين والذون
 أي طريق (قوله لانه) أي
 الانتقال الى بلدا آخر (قوله
 هنا) أي في الاجارة (قوله
 الحزونة) بضم الحاء المهملة
 أي الصعوبة (قوله وقال)
 ابن القاسم فيها أي
 المدونة (قوله المستعير)
 تفسير لفاعل زاد المستر
 فيه (قوله يوم اعادتها)
 أي اذا كانت الزيادة يومها
 والاف يوم الزيادة (قوله
 لا تتقاه الضرر) أي عن
 المعير (قوله أضر) حال
 من غيره (قوله ولا ثشي له)
 أي ركبها (قوله غيرها) أي
 قيمتها (قوله غيره) أي كراه
 الزائد (قوله ومعرفة) أي
 كراه الزائد (قوله
 الرديف) تفسير لنائب
 فاعل اتبع المستعير
 (قوله والرديف ملي) حال
 (قوله الشرط) أي ان
 أعدم (قوله انه) أي
 الشان (قوله بها) أي
 الاعارة (قوله منها) أي
 المردف والرديف (قوله
 هذا) أي قول أشهب
 (قوله من ان عليه) أي
 الرديف الكراه الخ يسان

(قوله فهو) اى الرذيف

(قوله كالستعير) اى فى

الضممان (قوله الاعارة)

تفسير لقائل لزم (قوله

كذا) اى سنة مثلاً (قوله

المعير) تقدير بفعل لزم

(قوله ويدخلها) اى

الاعارة (قوله فى عدم لزوم

الهبة بالقول) بيان للشاذ

(قوله اجلت) بضم الهمز

وكسر الجيم مثلاً (قوله

لزمها) اى الاعارة (قوله

ليبنى او يسكن) اى

الستعير (قوله ولم يضرب)

اى يسم المعير (قوله فليس

له) اى المعير (قوله اخرج

اى المستعير (قوله لمن

الاجل) بيان ما (قوله

وان لم تؤجل) اى الاعارة

(قوله فالثانى) اى يلزم

قدر ما تعارله (قوله والا)

اى وان اعاره لغير البناء

والسكنى (قوله فالاول)

اى جواز ردها بقرب

قبضها (قوله وغرس)

بيان لمداخل بالكاف

(قوله لانه) اى المعير التزم

(قوله له) اى المستعير

(قوله وان كان العرف

يقبله) مبالغة (قوله فليس

هو) اى تقيد العرف (قوله

فيها) اى المدونة (قوله

والا) اى وان لم يعطه قيمة

ما اتفق (قوله تركه) اى

المعير المستعير (قوله لمن

الامد) بيان ما

مستعارة فان علم فهو كالستعير فليهما اضعف من شامتهما (والا) اى وان لم يكن الزائد عما
 تعطيه سواء عطيت أو سلت أو كان مما تعطيه به وسلت (قوله للمعير) كراهه اى الزائد فقط ابن
 يونس وان كان ما جعلها به لا تعطيه فى نفسه فليس له الاكراه الزيادة لان عطيهما من امر الله تعالى
 لامن الزيادة (ولزمت) الاعارة (المقيدة بعمل) كحرث فدان أو زرع كذا أو خياطة ثوب
 أو ركوب من مصر لكثرة (أو) المقيدة (بأجل) معلوم كسكنى دار شهر المعير (لانقضائه) اى
 العمل أو الاجل قى ابن عرفة الوفا بالاعارة لازم فقيها من ألزم نفسه معروفا لزمه ويدخلها
 الشاذ فى عدم لزوم الهبة بالقول انتهى ان اجلت الاعارة بمن أو انقضائه عمل لزممت اليه
 (والا) اى وان لم تقيد الاعارة بعمل ولا بمن كاعرة هذه الارض أو الدار أو الثوب أو الدابة
 (قوله العمل أو الزمان) (العماد) فى مثالها لازم لمعيرها لان المادة كالشرط وظاهره لزومه باجبر
 القول وهو أحد القولين وهو المشهور وهذه عبارة ابن الحاجب وروى الدماطى عن ابن
 القاسم ان كانت العارية لبني أو يسكن ولم يضرب اجلا فليس له اخرج حق يبلغ ما يعار
 مثله من الاجل ابن يونس صواب لان العرف كالشرط ابن عرفة وان لم تؤجل كاعرة هذه
 الارض أو الدابة أو الدار أو العبد أو الثوب فى صحة ردها ولو بقرب قبضها ولزوم قدر ما تعارله
 ثالثها ان اعاره ليسكن او يبنى فالثانى والا فالاول لابن القاسم فمع اشبه والاشياء لغيرهما
 والثالث لابن القاسم فى الدماطية (و) ان اعار شخص شخصاً أرضاً برأى حال البناء وغرس فيها بلا
 ذكر اجل ويبنى أو غرس المستعير فيها (له) اى المعير الذى لم يقيد بعمل ولا اجل (الخراج) اى
 اخرج المستعير مما اعاره (فى) اعارته (سكنياً) وغرس (ان دفع) المعير للمستعير مثل
 (ما اتفق) المستعير فى البناء أو الغرس لانه التزم له ما لا غاية له وان كان العرف يقيد فليس هو
 كتنقيده الشرط فيها من أدت له ان يبنى فى أرضك أو يغرس فلما فعل اردت اخرج به بقرب
 ذلك مما لا يشبه ان يعيره الى مثل تلك المدة القريبية فليس لك اخرج الا أن تعطيه ما اتفق
 كذا فى كتاب العارية (وفيها) اى المدونة ايضا فى كتاب آخر بعد (قيمة ما اتفق) والترك الى مثل
 ما يرى الناس انك اعارته الى مثله من الامد (اختلف الشارحون) (هل) ماقى الموضوعين
 (خلاف) وهو تأويل غير واحد (أو وفاق) باحد ثلاثة أو سبعة الاول (قيمه) اى ما اتفق (ان لم
 يشتره) بان كان ما بنى به أو غرسه من عنده وما اتفق ان اشتراه بمنى والثانى قوله (أو) قيمته
 (ان طال) الزمان على البناء أو الغرس قبل اخرج به لتغيره وما اتفق اذا كان بالقرب جدا
 والثالث قوله (أو) قيمته (ان اشتراه) اى ما بنى به أو غرس (بغير كثير) فيه عطى قيمته بالعدل
 وما اتفق ان اشتراه بلا عين أو بغير يسير البناء ظاهر المصنف ان هذا التأويل الثالث تأويل
 بالوافق كالذين قبله وكذا ذكره ابن رشد والنزاع ليعبد الحق انه تأويل خلاف وشعوه لابن يونس
 ونصه بعض أصحابنا فى هذين القولين ثلاث تأويلات وذكر التأويلين الاولين وقال فعلى هذين
 التأويلين لا يكون اختلاف من قوله الثالث ما اتفق اذا لم يكن فيه تغايب أو كان فيه تغايب
 يسير مرة رأى ان القيمة اعدل اذ قد يساعده فيها بشتره ومرة يغيب فيه فاذا اعطى قيمة ذلك
 يوم شأنه لم يظلم فيكون على هذا خلاف من قوله اه نقله ابو الحسن طنى وقد تقدم لنا كلام
 على ذلك آخر الشركة فراجع فى الجواب (تأويلات) (تبيينات) الاول ظاهر قوله ما اتفق

(قوله بخلاف الاستحقاق) صورته ابتاع ارضاً واكرها البناء او غرس مدة معلومة ثم استحققت بعد بنائها او غرسها فلم يستحق اخذ البناء او الغرس بقيته قائماً الى تمام مدة الكراء (قوله فانه) أى المستحق (قوله اذا اعطاه) أى المستحق المكترى (قوله قيمته) أى البناء او الغرس (قوله هي) أى قيمته (قوله المدة) أى لكرائه (قوله اذا اعطى) أى المعبر المستعير (قوله قيمته) أى البناء او الغرس (قوله قولها) أى المدونة (قوله من مبتاعها) حصله اكترى (قوله بعد ههما) أى البناء والغرس (قوله فلهما) أى مستحقها (قوله ارضاً كراءه) أى بقية المدة (قوله اكرها المكترى من المبتاع) (قوله فان امضاء) أى مستحقها كراءها (قوله كان له) أى ربها (قوله وأمره) أى ربها المكترى بعد تمام مدة كراءه (قوله أو أخذهما) أى البناء والغرس (قوله وله فسخ كراءه بقية) مقابل فلهما امضاء كراءه بقية المدة (قوله وأمره) أى المكترى (قوله بقلعهما) أى البناء والغرس (قوله أو أخذهما) أى البناء والغرس (قوله بقيتهما) أى البناء والغرس (قوله فان ابى) أى ربها ٤٩٧ (قوله أخذهما) أى بقيتهما قائمين (قوله اعطاه) أى المستحق (قوله فان ابى) أى المكترى اعطاه قيمة أرضه (قوله فسر يكافى) أى المستحق بقيمة الأرض والمكترى بقيمة بنائه او غرسه قائماً الى تمام مدة كراءه (قوله وكذا) أى القيمة عند ارادة أخذهما فى انهم الى نهاية مدة الكراء (قوله اذا وجبت الشركة بينهما) أى المستحق والمكترى فى الأرض والبناء أو الغرس (قوله بقيتهما) أى البناء والغرس (قوله بقيته) أى بقيمة الأرض (قوله وقاله) أى التقييد يكون قيمتهما قائمين الى غاية وقت الكراء (قوله فيه) أى تقييد عبد الحق (قوله فقال) أى الصقل

انه لا يعطيه اجره قيامه على البناء أو الغرس وفى توضيحه عن حديث اذا اعطاهما اتفق بقطعه أجره مثله فى قيامه لأن رب الأرض قد يبعد ما يتفق ويحجز عن القيام ولو لذلك لشا من يحجز عن القيام ان يعير أرضه فاذا استوى البناء أو الغرس أخرجه وقال هذه تفتك (الثانى) أبو الحسن اذا اعطاه قيمته قائماً فغناه على التأيد بخلاف الاستحقاق فانه اذا اعطاه قيمته قائماً فغناه على تمام المدة طنى عبارة التوضيح وقالوا اذا اعطى قيمته قائماً فغناه على التأيد بخلاف أول مسئلة كتاب الاستحقاق فانه اذا اعطاه قيمته قائماً فغناه التمام المدة قالوا والفرق ان ما فى الاستحقاق المستحق لم يأذن له وانما أذن له غيره وهنا الاذن من رب الأرض ٥١ ومسئلة الاستحقاق هي قولها أول كتاب الاستحقاق من اكترى أرضاً البناء أو الغرس من مبتاعها واستحققت بعد ههما فلهما امضاء كراءه بقية المدة فان امضاء كان له مناب كراءه بقية المدة وأمره بقلع البناء أو الغرس أو أخذهما بقيتهما مائة وعين وله فسخ كراءه بقية المدة وأمره بقلعهما أو أخذهما بقيتهما قائمين فان أبى أخذهما قبيل للمكترى اعطاه قيمة أرضه فان ابى فسر يكافى ٥١ فقال عبد الحق قيمتهما قائمين انما هي على ان يقلعها الى غاية وقت الكراء وكذا اذا وجبت الشركة بينهما بقيتهما وقاله غير واحد من شيوخنا ٥١ ويبحث نفسه الى عقل فقال انظر كيف تقويم البناء على قلعه الى عشر سنين فان قلت بكم بيني مثله على أن يقلع الى عشر سنين فالقيمة لا تختلف سواء قال الى سنة او الى عشر سنين سنة ولذا قال ابن القاسم يدفع اليه قيمة البناء قائماً ولم يحده وقت وانما يصح ذلك على تأويل ابن حبيب القائل معنى ذلك قائماً هو ما زاد البناء فى قيمة الأرض يقال عليه كم قيمة الأرض براحا فان كانت مائة قبيل كم قيمته هذا البناء على ان يقلع لعشر سنين فيقال مائة وخمسون فيعلم ان قيمة البناء خمسون وعلى تأويل ابن القاسم بكم بيني مثل هذا البناء فيقال خمسون او مائة فهذه قيمة البناء

٦٣ منح ت (قوله بيني مثله الخ) فيه ان هذا ليس تقويم البناء قائماً وانما هو تقويم لما يبنى به والذي فى نصها أخذهما بقيتهما قائمين (قوله فالقيمة لا تختلف) هذا ظاهر اذا كان التقويم لما يبنى به وهذا خلاف نصها بقيمة البناء والغرس وهذه تختلف باختلاف طول مدتها وقصرها لاختلف الاتقاع ههما واعتلالهما بذلك (قوله ولذا) أى استواء القيمة سواء كان القلع بعد سنة أو بعد عشر سنين سنة على ابن القاسم (قوله قيمة البناء قائماً) هذا صريح فى رد بحث ابن يونس وتصحيح تقييد عبد الحق وشيوخه والله أعلم (قوله وانما يصح ذلك) أى تقييد عبد الحق وبعض شيوخه (قوله على تأويل ابن حبيب الخ) هذا المختصر باطل فانه صحيح على نصها بأخذهما بقيتهما وقول ابن القاسم يدفع اليه قيمة البناء قائماً (قوله وعلى تأويل ابن القاسم بكم بيني مثل هذا البناء) فيه ان هذا خلاف نصها بأخذهما بقيتهما قائمين وخلاف قول ابن القاسم يدفع اليه قيمة البناء قائماً

(قوله هذا) أي بحث الصقلي (قوله صواب جار على أصل المذهب الخ) أقول هذا خلافا للصواب والصواب تقييد عبد الحق لأن القيمة انما هي للبناء وقيمتها تختلف باختلاف تأييده وتأجيله مدة طويلة أو قصيرة فان الانتفاع به واغتتاله يختلف باختلافها واقفه أعلم (قوله جار على أصل المذهب في تفسير قيمة البناء قائما) فيه انه تفسير لقيمة ما بني به لا قيمة البناء قائما وهذا واضح لا خفاء فيه والله أعلم (قوله حسبما تقدم في كتاب العارية) فنذكره ونص ما في كتاب العارية وفيه ما من اذنت له ان يبني في ارضك أو يغرس فلما فعل اردت اخراجه بقرب اذنتك مما لا يشبه ان يعار الى مثله فليس لك اخراجه الا ان تعطيه ما اتفق وقال في باب بعده هذا قيمة ما اتفق والاتركته الى مثل ما يرى الناس انك اعترته الى مثله من الآمد عداض قوله قيمة ما اتفق كذا في كتب شيوخنا وفي رواية اصبح وسقط اقطا قيمة في رواية وزاد في بعض النسخ حدا قائما وكذا في كتاب ابن المربوط وفي موضع آخر من الكتب يعطيه ما اتفق وهي رواية الامام علي وتكلم الناس في اختلاف اللفظين بما لا يحتاج الى تقريره وفي مختصر حديث ان اعطاهما اتفق يعطيه أجر مثله في قيامه عليه لأن رب الارض قد يجحد ما اتفق وعجز عن القيام ولو لذلك لم يشأ من عجز عن القيام ان يعير ارضه فاذا استوى البناء والغرس اخراجه وقال هذه تفقك ثم قال ابن عرفة عبد الحق قوله يعطيه ما اتفق وفي باب آخر قيمة ما اتفق بحمل ثلاثة اوجه القيمة فيما اخرج من عنده من آجر وجبار وهوها وما اتفق اذا اخرج منها اشترى به هذه الاشياء الثاني القيمة فيما طال امد له لانه تغير بانتفاعه وما اتفق فيما قرب جدا فلا يكون اختلاف في قول والثالث ان ما اتفق يعطيه فيه عدد الدنانير التي اتفق ان كان لم يغبن او غبن يسيرا قيمة ما اتفق يعطيه القيمة بالعدل لا يحسب فيها ما يتغبن الناس مثله وعلى هذا يكون اختلاف قول وبكل من هذه الوجوه يؤول ذلك الصقلي هذا التأويل والاول محتملان واما الثاني فخطا لانه انما يعطيه قيمة ما اتفق يوم البناء ولا يراعى فيه تغير الام ولو عكس هذا كان أولى لان ما تقدم وتغير معرفة قيمته متعذرا لتغيره ولا يتحقق كيف كان حاله يوم البناء فيجب ٤٩٨ ان يعطيه ما اتفق تقدما وما كان بالقرب لم يتغير فالقيمة فيه مخصصة فاذا اعطيه لم يظلم لانها متوسط بين ما غبن او غبن وكيف وهو اذا طال الآمد ينقص فيه فهذا يخرج به ويعطيه قيمته مقابلا ما كلام ابن عرفة الذي ذكره في كتاب العارية وقال في كتاب الاستحقاق عقب ما تقدم ولما ذكر التونسي لفظ المدونة الى قوله فان ابى فهم اشركا كان زاد ثم رجع المكثري بما بقي لمن الكرا على المشتري وهذه الزيادة لم اجد لها في الام ولكن الاصول تقتضي معهما ثم قال التونسي فاقطع للمكثري منفعة بتقويم غرسه وبنائه على بقائه لعشر سنين فيصير قد انتفع بعض انتفاع بارض الذي اكرها في فكيف يرجع على المشتري بجميع كرام ما بقي مع انتماعه بالكراء الذي اكثري منه فان قيل اذا قومت له البناء على انه باق في الارض الى الآمد الذي اكثري اليه كنت اخذت من رب الارض جرأ من ارضه قيل انما قومت له قائما لدخوله بوجه شبهة فاذا امتنع رب الارض من ذلك اعطى قيمة ارضه كاملة لانها لم يظلم فلذا ان امتنع اشركت بينهما على ان ارضه كلها تقومت له وقيمة بناء الباقي على انه ثابت في الارض الى غاية الآمد الذي اكثري اليه فصار ذلك الجزء مقوما مرتين فلا يتضرر واحد منهما قلت حاصله انه فسر قيمة البناء قائما بانها على بقائه بالارض الى الآمد المذكور لا بما يبني به خلاف ما تقدم للصقلي وقول الصقلي هو الصواب حسبما تقدم المازري أكثر ما نرى الاشياخ على القدر في قولها اعطى قيمة الغرس والبناء قائما بما تقدم للتونسي من لزوم اخذه عن ما اكراه مرتين ولم يذكر جواب التونسي وبأنه يصير قد قوم له ما لا يملكه وهو جر من الارض الذي بطل عقد كرائته فيها ثم قال اذا قلنا ان مستحق الارض من المتاع يعطيه قيمة البناء والغرس قائما للمكثري فحصل قوله فيها قائما الى غاية مدة الكراء لا الى الابد لانه لم يدخل على تأييد البناء قلت وهذا التزام للسؤال وان المستحق من يده ان كان مشتريا يكون له قيمة بنائه قائما محله من الارض لانه وضع عليه بناء وهذا شيء لا أعرفه لاحد من اهل المذهب غير هذا الذي ذكره المازري ثم قال وقد يقال عندى في دفع الاعتراض ان مستحق الارض لما كان قادرا على الزام الباقي والغرس قيمة ارضه برأه ولم يلزمها اياها الزم قيمة البناء والغرس في المشتري على التأيد وفي المكثري على تمام المدة قلت قوله انه كان قادرا على الزامها قيمة الارض برأه هم لا يلبق بطبقته في فقه المذهب وكل هذا تخليط والصواب ما تقدم للصقلي حسبما قرناه والمعروف في بناء المشتري وغرسه قيمته قائما على ما تقدم تفسيره في العارية (قوله واطال) أي ابن عرفة

ابن عرفة قلت هذا صواب جار على أصل المذهب في تفسير قيمة البناء قائما حسبما تقدم في كتاب العارية واطال

(قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله أنه) أي التونسي (قوله بانها) أي قيمته (قوله على بقائه) أي البناء والغرس (قوله إلى الامد المذكور) أي كما قال عبد الحق وشيوخه (قوله وقال) أي ابن عرفة (قوله والمعروف في بناء المشتري وغرسه قيمته قائما) أي إذا استحققت منه الأرض التي اشتراها ابن عرفة عقب هذا المازري ذكر شيخنا عبد الحميد أنه قيل فيمن بني بوجه شبهة أن قيمة بنائه منقوضا وأظنه أنه عن شيخه أبي القاسم السيوري (قوله أن معنى قيمة البناء قائما قيمة ما يبني به) فيه أن مذهب ابن القاسم ونص المدونة قيمة البناء قائما والمبادر منه قيمة نفس البناء المختلفة بتأيسله وتأجيله برمن طويل أو برمن قصير وفهمه على هذا عبد الحق وشيوخه والتونسي والمازري وغيرهم وقصروا بان المراد قيامه إلى غاية أمد الكرا أو بحث الصقلي بصرفه عن ظاهر موجهه على قيمة ملحق به وهي لا تختلف بتأيسد البناء ولا بتأجيله ٤٩٩ بطويل ولا قصير وتبعه ابن عرفة

وصوبه صرا وابطل فهم
ابن يونس وابن عرفة قول
ابن القاسم والمدونة قائما
واقه اعلم (قوله واطلت
الح) هذا كلام طفي
(قوله بخالف للمدونة)
أي لم يكمها بان له اخرج
بالقرب بشرط ان يدفع له
ما اتفق وقيمه (قوله
الا ان ابن يونس صوبه)
أي لزوم المعتاد اشارة
للجواب عن المصنف (قوله
فكلامه) أي المصنف
(قوله فلو قال) أي المصنف
(قوله تقريره) أي كلام
المصنف (قوله بما ذكره
ز) نصه (والا) تكن
مقدمة بأحدهما كاعتك
هذه الأرض (فالمعتاد)
في مثلها لازم بالقول لان
العرف كالشرط وهذا
فيما عير لبناء او غرس

في ذلك ثم قال بعد كلام نقله عن التونسي حاصلا انه فسر قيمة قائما بانها على بقائه في الأرض إلى الامد المذكور لا بما يبني به خلاف ما تقدم للصقلي وقول الصواب حسبا تقدم وقال بعد كلام نقله عن المازري وكل هذا لتحليظ والصواب ما تقدم للصقلي حسبا قررناه والمعروف في بناء المشتري وغرسه قيمته قائما على ما تقدم تفسيره في العارية والذي في العارية هو قيمة ما يبني به وهو قول المصنف ان دفع ما اتفق أو قيمته وحينئذ لا ياتي بقييد عبد الحق المذكور اذا لا تختلف القيمة حسبا اشارة للصقلي والحاصل ان مذهب ابن القاسم هو المعروف في المذهب ان معنى قيمة البناء قائما قيمة ما يبني به لا فرق بين العارية والاستحقاق من مشترا ومكتر وحينئذ لا ياتي بقييد المذكور عن عبد الحق ولا الفرق بين العارية ومبستلة الاستحقاق اذا الكلام سواء ولا تختلف القيمة بذلك كما علمت واطلت لاني لم أر من تكلم على المسئلة من الشراح واقه الموفق (الثالث) البناء قوله والافالمعتاد يخالف بظاهره للمدونة الا أن ابن يونس صوبه وقوله وله الانخراج موافق للمدونة فكلامه منقاض فلو قال والافالمعتاد على الاربع وفيه اشارة الانخراج في كنهه لا جاد قاله غ ح وكلام غ صحيح لا غير عليه وتأول عجب قيمة البساطي تقريره بما ذكره ز ليوافق المدونة ولم يرتضه ح لاحتياجه إلى تقدير كثير (وان) اعاد أرضا لبناء أو غرس مدة معلومة ففعل (و) انقضت مدة البناء والغرس) يفتح الغين المججمة وسكون الراء المشترطة في عقد الاعارة أو المعاداة ان اطلقت (ف) حكم بناء المستعير وغرسه (ك) حكم بناء وغرس ذي (الغصب) للأرض في تخيير مالكها في تكليف الباني والغارس بقلع بنائه وغرسه ونقل نقضه وتسوية الأرض ودفع قيمته مقلوعا بالباية وغارسه مطروحا منها اجرة القلع والتسوية ان كان الباني والغارس لا يتولاهما بنفسه ولا يخلعه ق فيم الابن القاسم ان أردت اخرج به دأمد يشبه انك أعرته إلى مثله فلك ان تعطيه قيمة البناء والغرس مقلوعا محمدا بعد طرح اجر القلع والأمر به بقلعه الا أن يكون مما لا قيمة له ولا نفع فيه اذا قلع مثل الجص فلا شيء الباني فيه وكذلك لو ضربت

وحصل لان لم يحصل ولا من معار لغرسه ما على المذهب كدابة لكر كوب وعبد تلمذة ثم ذكر ما هو كالاستئذان من قوله والافالمعتاد فقال (وله الانخراج في كنهه) وغرس ولو قرب الاعارة لتضريطه حيث لم يقصد ان دفع ما اتفق فكانه قال والافالمعتاد في معار لبناء وغرس وحصل الا ان يدفع له ما اتفق فلا يلزم المعتاد له اخراج المستعير وعقل بنائه او غرسه مع دفع جميع ما انفق على البناء والغرس (قوله ففعل) أي بني أو غرس المستعير (قوله المشترطة) نعت مدة (قوله في تخيير مالكها) صلة كاف التشبيه (قوله في تكليف) صلة تخيير (قوله بقلع) صلة تكليف (قوله نقضه) بكسر النون أي منقوضه (قوله ودفع) عطفت على تكليف (قوله لباية) صلة دفع (قوله مطروحا) حال من قيمة (قوله منها) أي قيمته (قوله لا يتولاهما) أي القلع والتسوية (قوله اخرج به) أي يستعير الأرض بعد بنائها وغرسها

(قوله قبله) أي المستعير تمام الاجل (قوله ههنا) أي عند ضرب الاجل (قوله لارض غيره) صلة (قوله الباني) نعت
 الاخذ (قوله فيها) أي الارض تنازع ٥٠٠ فيه الباني وما عطف عليه (قوله او غيرها) أي الارض عطف عليها (قوله انه لم

يعره وآجره) بيان لصيغة
 عيتمه الناقصة لدعوى
 خصمه المثبتة دعواه (قوله
 لدفع دعوى الاخذ) علة
 بين (قوله فان نكل) أي
 الاخذ (قوله فان نكل)
 أي المالك (قوله فله) أي
 المالك (قوله مثله) أي
 المأخوذ (قوله وادعى)
 أي الراكب (قوله انه)
 أي الرجل صاحب الدابة
 (قوله منه) أي للراكب
 (قوله لانه) أي للراكب
 (قوله عليه) أي ربه (قوله
 مثله) أي ربه (قوله
 يكذبه) أي ربه (قوله
 شرفه) أي ربه (قوله
 الا زلم) بفتح الهمز واللام
 وسكون الزاء بلب ساخل
 بجر القانم (قوله فبه) أي
 السماع (قوله وذلك) أي
 تصديق المستعير (قوله اذا
 ركب) أي المستعير
 المسافة التي ادعاها (قوله
 وان لم يركب) أي المستعير
 المسافة التي ادعاها (قوله
 بعد) بالضم عند حذف
 المضاف السهوية معناه
 (قوله قال) أي الساكن
 او الخدم بفتح الدال (قوله
 فهو) أي الساكن او الخدم
 (قوله يدعى) أي الساكن

لعارية. هـ أجل قبله فليس لك ههنا اخر اجه قبل الاجل وان اعطيته قيمة ذلك قاعاً (وان
 ادعاها) أي الاعارة (الاخذ) بعد الهمز وكسر الميم المجمة لارض غيره الباني أو الغارس أو
 الزارع أو الساكن فيها أو غيرها كالأرض والدابة والثوب (وادعى المالك) للأرض أو غيرها
 (الكرام) ولا يفتنه لاحد ههنا على دعواه (قال قول) المعتبر المحكوم به (له) أي المالك لان الأصل
 المعاوضة (يعين) من المالك أنه لم يعره وآجره لدفع دعوى الاخذ في كل حال (الا أن يأنف) أي
 يتحاشى ويتعالى (مثله) أي المالك في المنزلة والعظمة (عنه) أي الكرام فالقول للاخذ بينه
 انه ما كراه ولقد اعاره فان نكل حلف المالك وأخذ الكراه الذي ادعاه فان نكل فله كرام مثله
 افاده تمت فيهما الابن القاسم ومن ركب دابة رجل الى بلد وادعى انه اعاره اياها وقال ربه
 بل أكرى يتهامنه فالقول قول ربه ابن يونس لانه ادعى عليه معروفاً ابن القاسم الآن يكون مثله
 لا يكرى الدواب لشرفه وقدره اه ابن الحجاب الآن يكذبه العرف ابن عبد السلام ليس
 مرادهم أن لا تكون عادة المالك أن يكرى ما تنازع فيه بل مرادهم مع ذلك أن يكون شرفه
 يائي الكرام لغيره ويأتى من مثله وتبعه في التوضيح والتخصيص وهو نص ابن القاسم طي
 قول تمت فان نكل أخذ كرام مثله تبع في نفسه الشارح وعزاه لاشبه وهو كذلك في النواذر
 ونصها وان كانت الدابة للشريف العظيم الذي يأنف مثله من كرام مثله صدق الراكب مع
 يمينه فان نكل حلف ربه وأخذ الكراه الذي زعم فان نكل أخذ كرام مثله قاله أشبه اه
 وانظر هل هو وفاق أو خلاف اه وقوله الباني وشبهه في ان القول للمالك فقال (ك) تنازع
 المالك والمستعير في (زائد المسافة) بان قال المالك أعرتك الدابة لتركبها من مصر الى العقبة
 وقال المستعير بل الى الازلم مثلاً فالقول للمالك (ن لم يركب) أي لم يركب المستعير القدر الزائد
 على المسافة التي وافقه عليها المالك بان تنازعا عند العقبة أو قبلها (والا) أي وان زاد المستعير
 أي ركب المسافة الزائدة على ما قال المالك بان تنازعا بعد بلوغ الازلم والمستعير ركب
 عليها (فما قول) للمستعير في نفي الضمان اذا تميمت الدابة في المسافة الزائدة على ما قال المالك
 (و) في نفي (الكرام) للمسافة الزائدة على ما قال المالك ان بلغت الازلم سالمة عند ابن القاسم ق
 ابن القاسم وجدت في مسائل عبد الرحيم ان مالكا رضى الله تعالى عنه قال فحين استعار دابة
 فركبها الى موضع فلما بلغه زعم ربه انه اعاره اياها الى دونه أو الى بلد آخر فالقول قول المستعير
 ان ادعى ما يشبه مع يمينه وكذلك في سماع ابن القاسم نصا سواء قال ابن القاسم فيه وذلك اذا
 ركب ورجع وان لم يركب بعد فالمراد صدق مع يمينه ولكن أسكتته دأراً وأخذه عبد الله
 سنة قال هي المدة سنة وقلت أنت شهر فهو مصدق مع يمينه الآن يدعى عليك ما لا يشبهه ولو لم
 يقبض المسكن ولا المدة فانت مصدق مع يمينك ابن يونس وهذا من قوله يؤيد ان القول قوله
 في رفع الضمان والكرام لان مستعير الدار لو ثبت عداؤه لمجاوزة المدة التي استعار اليها فان مدت
 الدار باهر من الله تعالى في تلك المدة فلا يضمنه لانه انما تعدى على السكنى فلا يضمنه لانه لا يكون
 حالاً من غاصب السكنى فكيف بمن لم يثبت عداؤه فاذا ثبت انه لا يضمنه فلا يبقى الا أن يكون

او الخدم (قوله ولو لم يقبض) أي المستعير (قوله من قوله) أي ابن القاسم رضى الله تعالى عنه حال من
 فاعلى يؤيد الرجوع للمبدء (قوله قوله) أي المستعير

(قوله قوله) اي المستعير (قوله وان ركب) اي المستعير (قوله بل قال) اي ونة (قوله انه) اي في المدائن القاسم (قوله تفتني) بضم التاء وفتح الغين المحجمة (قوله فلسطين) بفتح الفاء واللام وسكون السين واحمال الطاء آخره نون (قوله من تساوى الحكم) اي في موافقة الرسول ومخالفته بيان ما (قوله هو بالنسبة الخ) خبر ما (قوله صحيح) خبر هو (قوله فطبت) اي الدابة (قوله ضمنها) اي الرسول الدابة (قوله وان قال) اي الرسول (قوله بذلك) اي ركوب ٥٠١ المستعير الدابة الى فلسطين صله امر

(قوله امرني) اي المعير
(قوله واكذبه) اي الرسول
(قوله فلا يكون الرسول شاهدا) اي على المعير
(قوله لانه) اي الرسول
(قوله خصم) اي المعير
(قوله وعليه) اي تمامها
الى هنا صلة اقتصر (قوله ضامن) اي للدابة (قوله لان تكون) اي المستعير (قوله على ما زعم) اي المستعير (قوله فليس الحكم) اي في موافقة الرسول المستعير ومخالفته
(قوله مستعير) اي المصنف
(قوله متساويا) اذ الحكم في الموافقة ضمان المستعير وفي المخالفة ضمان الرسول
(قوله يكون) اي المصنف
(قوله عليها) اي عدم الزيادة وانه لا كسابه التائت من المضاف اليه (قوله قال) اي ابن عبد السلام
(قوله منه) اي قول اشهب
(قوله ثم ذكر) اي ابن عبد السلام
(قوله على رواية الاكثر) اي المدونة بعدم الزيادة (قوله وذكر) اي ابن عبد السلام (قوله فقال) اي ابن عبد السلام (قوله) اي ابن عبد السلام

القول قوله في السكنى ورنع الكراء طق في نفي الضمان والكراء مخرج به لرد قول اشهب القول قوله في نفي الضمان فقط لاني في نفي الكراء البتاني في ضيق أي وان ركب الى الغاية فقال ابن القاسم في المدونة القول قول المستعير ان ادعى ما يشبه مع عينه وهذا الحكم لم يذكر في المدونة ان ابن القاسم قال به بل قال وحدث في مسائل عبد الرحيم ذلك نعم ظاهر الحال انه قائل بذلك وذكر ابن يونس ان مقتضى قول ابن القاسم ان القول قول المستعير في سقوط الضمان والكراء وان محضون واشهب قال لا القول قول المستعير في سقوط الضمان فقط والقول للمعير في الكراء يحلف المستعير لاسقاط الضمان والمعير لاخذ الكراء وبالغ على كون القول قول المالك اذ تنازع في زائد المسافة قبل ركوبها وكون القول قول المستعير بعده ان كان قبضها المستعير بنفسه من مالها المعير بل (وان كان قبضها برَسُول) من المستعير للمعير (مخالف) للمعير اذ تنازع قبل الزيادة ولله مستعير ان تنازع بعده فالتفتي شهادته لانها شهادة على فعل نفسه ق اشهب من بعض رسولا الى رجل يعير دابة الى برقة فاعاره فركبها المستعير الى برقة فطبت فقال المعير انما اعترته الى فلسطين وقال الرسول الى برقة فشهادة الرسول هنا لا تجوز للمستعير ولا عليه لانه انما شهد على فعل نفسه ويحلف المستعير انه ما استعارها الا لبرقة ويسقط عنه الضمان في التوضيح في شرح قول ابن الحاجب برَسُول موافق أو مخالف ما ذكره من تساوى الحكم هو بالنسبة الى اشهب صحيح وأما عند ابن القاسم في المدونة فيمن بعث رسولا الى رجل ليعير دابته الى برقة فقال الرسول الى فلسطين فطبت عند المستعير واعترف الرسول بالكذب ضمنها وان قال بذلك أمرتني وأكذبه المعير فلا يكون الرسول شاهدا لانه خصم وقت المسئلة هنا في أكثر الروايات وعليه اقتصر البرادعي وزاد ابن أبي زيد في مختصره والمستعير ضامن الآن تكون له يمينه على ما زعم وصحت هذه الزيادة في رواية يحيى بن عمرو على هذه الزيادة فليس الحكم متساويا اه كلام ضيق وأصله لابن عبد الحكم لكن لا يتأتى جرى كلام المصنف على مذهب ابن القاسم في المدونة ويكون درج على رواية الاكثر في عدم زيادة الضمان اذ المخالفة لاشهب انما تأتي على ما ذكر ابن عبد السلام قول اشهب قال ولا بن القاسم في المدونة ما يقرب عنه ثم ذكر لفظ أشهر ونظ المدونة على رواية الاكثر وذكر الزيادة المذكورة فقال فاورثت هذه الزيادة اشكالا على ابن القاسم لانه وافق اشهب على سقوط الضمان في المسئلة السابقة وخالفه في هذه اه فظهر لك ان لا حاجة لبري كلام المصنف على قول اشهب وان قول تت وعليه درج المصنف لعل قول ابن القاسم فيها غير ظاهر وغيره فيه ثمة للمدونة على ثبوت الزيادة المذكورة مقتصر اعليه وما ذكرنا من ان رواية الاكثر

لانه اي ابن القاسم (قوله على سقوط الضمان) اي من المستعير (قوله في المسئلة السابقة) اي قبض المستعير الدابة بنفسه وركوبه المسافة التي ادعاها (قوله وخالفه) اي ابن القاسم اشهب (قوله في هذه) اي موافقة الرسول للمستعير (قوله وعليه) اي قول اشهب صله درج (قوله فيها) اي المدونة (قوله غير ظاهر) خبر ان (قوله وغيره) اي تت (قوله فيه) اه قوله وعليه درج المصنف الخ (قوله نقله) اي تت (قوله عليه) اي ثبوت الزيادة المذكورة (قوله من ان رواية الاكثر على سقوطها) بيان ما

(قوله هو كذلك) خبريا (قوله هذه الزيادة) أي المستعير ضامن الخ (قوله في كثير الخ) يدل من في كتبنا الخ (قوله وليست) أي هذه الزيادة (قوله وصحت) أي هذه الزيادة (قوله وهي) أي هذه الزيادة (قوله وأدخلها) أي الزيادة المذكورة (قوله واسقطها) أي الزيادة المذكورة (قوله ويحلف) أي المستعير (قوله أنه) أي المستعير (قوله ما أمره) أي المعير الرسول (قوله الرسول) فاعل رد المضاف لمفعوله (قوله وهو) أي ٥٠٢ مالا يضمنه (قوله لمعيره) صلة رد (قوله وانكره) أي الرد (قوله فيصدق) أي

على سقوطها هو كذلك في ابن عبد السلام وضح وبعبارة عياض المستعير ضامن الآن تكون له ينية على ما زعم ثبتت هذه الزيادة في كتبنا وأصول شيوخنا في كثير من رواية الاندلسيين والقرويين وليست في رواية سليمان بن سالم ولا يزيد بن أيوب وصحت في رواية يحيى بن عمر قال أبو القاسم الليدي وهي مطروحة من رواية جباله بن جود وأدخلها أبو محمد وغيره من المختصين وأسقطها البرادعي وقد قال أشهب لا يضمن المستعير ويحلف أنه ما أمره إلا إلى برقة قال بعضهم وكذلك يجب أن يقول ابن القاسم وشبهه في عدم الضمان فقال (كعبه) أي المستعير (ردما) أي المعار الذي (لم يضمنه) به الرسول وهو ما لا يغيب عليه كالحيوان لمعيره وانكره معيره فيصدق المستعير بيمينه ابن المواز كل من يقبل قوله في التلف فهو مقبول في الرد ولوردها مع عبده أو أجيره فطبت أو ضلت فلا يضمن لأنه شأن الناس وإن لم يعلم ضياعها إلا بقول الرسول وهو ما مأمون أو غير ما مأمون ذلك سواء وفهم من قوله رد ما لم يضمن أنه لو ادعى رد ما يضمن وهو ما يغيب عليه فلا يقبل قوله وهو كذلك قاله ت ق مطرف يصدق المستعير مع يمينه إذا ادعى رد ما لا يغيب عليه إلا أن كان قبضه يمينه فلا يصدق ابن رشد من حق المستعير أن يشهد على المعير في رد العارية وإن كان دفعها إليه بلائها بدخول الوديعه لأن العارية تضمن والوديعه لا تضمن الخمس إن اختلفا في الرد فالقول قول المعير بيمينه عند ابن القاسم في كل ما لا يصدق في ضياعه محمد سوا أخذه يمينه أو بغير يمينه (وإن) أي شخص شخصا (زعم) أي قال الشخص الحر والعبد إلا في (أنه مرسل) بضم الميم وسكون الراء ففتح السين من فلان إلى فلان (لاستعارة حلى) بفتح فسكون أو بضم فسكون فدفعه المرسل إليه للرسول (وتلف) الحلى من الرسول (ضمنه) أي الحلى (مرسله) أي الرسول بكسر السين (أن صدقه) بفتح حاء مثقلا أي المرسل الرسول في أنه أرسله ولا يضمنه الرسول لا ثمنه عليه (والا) أي وإن لم يصدق في أخباره بأرساله (حلف) المدعى عليه الأرسال أنه ما أرسله (وبرئ) من الضمان (ثم حلف الرسول) أنه أرسله وبرئ أيضا ق سمع عيسى ابن القاسم في الإمة والحرة تأ في قومات استعير منهم حليا لاهلها وتقول هم يبعثوني فيتلف فإن صدقها أهلها فهم ضامنون وبرئت وإن بخدوا وحلقوا وبرئوا وحلفت لصدقهم وبراءتهم لأن هؤلاء قد صدقوها أنهم أرسلت إليهم (وإن اعترف) أي أقر الرسول (بالعداء) بفتح العين المهمله ممدودا أي التعدي والكنب في الأخبار بالارسال (ضمن الحر) الآن المستعار في ذمته (وضمن) العبد في ذمته (لا في رقبته ويتبع) (أن عتق) سمع عيسى ابن القاسم وإن أقر الرسول أنه تعدى وهو حر ضمن وإن كان عبدا كان في ذمته أن عتق يوما ما ولا يلزم رقبته بأقراره ولو قال الرسول أو صلت ذلك إلى من يعتق لم يكن عليه

المستعير أي في دعواه رد رسوله ما لم يضمن لمعيره (قوله فهو) أي قوله (قوله) ولو ردها أي المستعير العارية لمعيرها (قوله لمع عبده أو أجيره) أي المستعير (قوله فلا يضمنها) أي المستعير العارية (قوله لأنه) أي رد العارية مع عبده أو أجيره (قوله) وإن لم يعلم أي المستعير (قوله ضياعها) أي العارية (قوله وهو) أي رسوله (قوله وفهم) بضم فسكون (قوله أنه) أي المستعير (قوله يصدق) أي بضم ففتح مثقلا (قوله إذا ادعى) أي المستعير (قوله قبضه) أي المستعير المعار (قوله يشهد) بضم فسكون فكسر أي المستعير (قوله وإن كان دفعها) أي المعير العارية (قوله إليه) أي المستعير (قوله اختلفا) أي المعير والمستعير (قوله في الرد) أي للعارية لمعيرها (قوله المدعى) بفتح العين (قوله لاهلها) صلة تستعير

(قوله فيتلف) بفتح الياء واللام أي الحلى من يد الإمة والحرة لا تعد ولا تقرب منها (قوله فإن صدقها أهلها) ولا أي على إرسالها (قوله وبرئت) أي المرسل من الضمان (قوله الآن) أي بلا تأخير (قوله وهو) أي الرسول الخ حال (قوله ضمن) أي الرسول الحلى (قوله وإن كان) أي الرسول (قوله كان) أي الحلى (قوله في ذمته) أي العبد (قوله ولا يلزم) أي الضمان (قوله رقبته) أي العبد (قوله بأقراره) أي العبد بالتعدي (قوله ذات) أي الحلى مثلا (قوله عليه) أي الرسول

(قوله كله) (قوله وسند) بفتح مثقلا (قوله ثم قال) (قوله وسيد معسكر) حال أي إرساله (قوله رقبته) أي العبد (قوله كجانيته) أي العبد (قوله ولو كان) أي زمن الأرسال (قوله ذلك) أي عوض ما أخذه (قوله وسألت) بضم ناء المتكلم محضون (قوله عنها) أي المسئلة (قوله فقال) أي ابن القاسم (قوله غرم) ٥٠٣ (قوله وان أنكره) أي

سببه إرساله (قوله لانه) أي العبد (قوله اراد) أي ابن القاسم (قوله أخذه) أي العبد (قوله عنها) أي المدونة (قوله لها) أي المدونة (قوله ومذهب المدونة) هو المذهب وقد صرح ابن رشد بان سماع عيسى هذا مخالف للمدونة ونصه باختصار ابن عرفة في الوكالة في مسئلة تشبه هذه في كون القول قول الموكّل فيختلف ما وكله ويضم الوكيل أو قوله لتسديق الدافع له قولان للثاني على مافي الوديفة منها مع قول اشبه وسماع محضون ابن القاسم في كتاب البارية وسماع عيسى فيه اه فعلى المصنف الجري على مذهب المدونة اه طي (قوله الاول) أي انكارهم إرساله (قوله فكأنهم) أي من مخالفته مذهب المدونة (قوله اما الثاني) أي نهليه وعليهم العيين

(قوله بصرف) بضم فسكون ففتح (قوله اختلف) بضم

ولا عليهم الا العيين (وان قال) أي الرسول (اوصلته) أي المستعار (لهم) أي الباعثين وانكروا ايضا (فعليه) أي الرسول العيين انه أوصلهم (وعليه م) أي الباعثين (العيين) انه لم يوصلهم وبرئوا البتاني ما ذكره المصنف في هذه المسئلة كله نص سماع عيسى ابن القاسم وصدر به ابن يونس ثم قال وقال محضون عن اشبه اذا قال العبد سيدي أرسلني واوصلت العارية اليه او تلفت وسببه منكروا ذلك في رقبته كجانيته ولو كان حرا كان ذلك في ذمته وسألت عنها ابن القاسم فقال ان أقر السيد بإرساله غرم وان أنكره فذلك في رقبته العبد لانه خدع القوم أبو عمران اراد ان ثبت اخذ المعاريينة وقال ابن رشد مافي سماع محضون هو الذي يأتي على مافي كتاب الوديفة منها اه فتبين ان مامشي عليه المصنف مخالف لها ولما قدمه في الوديفة في قوله ولو دفعها لمعيارها امرته بها الى قوله ورجع على القابض طي ومذهب المدونة هو المعتمد وقول المصنف فعليه وعليهم العيين الخ طي لا يأتي على المشهور سواء أنكر الأرسال أم لا أما الاول فكما تقدم وأما الثاني فلان الرسول دفع لغير السيد التي دفعت اليه بغير اشهاد فيغرم على المشهور صرح به في معين الحكم وقول الحط والزرقاني ان أقر أو بالارسال ضمنوا غير ظاهر (ومؤنة) بفتح الميم وضم الهمزة أي ما يصرف في (أخذها) أي العارية أي جعلها المكان مستعيرها (على المستعير) قاله في المقدمات ق ابن رشد اجرة حمل العارية على المستعير وشبه في كونها على المستعير فقال (كمؤنة ردها) أي العارية لمكان معيرها فانها على مستعيرها أيضا (على الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف ق ابن رشد اختلف في اجرة رده العارية فقبل على المستعير وهو الاظهر لان المعير فعسل معروفا فلا يغرم اجرة معروف صنعه (وفي) كون (علف الدابة) المستعارة وهي عنده مستعيرها عليه أو على معيرها اذ لو كان على المستعير لمكان كراهه وربما يكون علفها أكثر من كرائها في زمن الغلاء فتبقى المعروف وتضيق كراه (قولان) لم يطاع المصنف على ارجحية أحدهما على الآخر حكاهما أبو الحسن الصغير وظاهر كلامه طالت مدة العارية أم لا وهو كذلك وقال بعض المقيّن هو على المعير ثبوت الدابة والبلتين وعلى المستعير فيما زاد عليه ما قاله تنق في الاستغناء بعض اصحابنا من استعارة دابة أو شيئا لنفقة فذلك على صاحبها وليس على المستعير منه شيء لانه لو كان على المستعير لمكان كراه ويكون العلف في الغلاء أكثر من السكراء ويخرج من عارية الى كراهه لبعض المقيّن الا في الدابة والبلتين فذلك على المستعير وقيل أيضا في الدابة والبلتين على ربه او مافي المدة الطويلة والسفر البعيد فعلى المستعير كنفقة العبد الخدم وكأنته أقنيس والله اعلم البتاني اللائق باصطلاحه التعبير بالتعدد وتقدم جوابه من ارباب من ادع ان وجد في كلامي فهو إشارة الى كذا والله سبحانه وتعالى اعلم

• (باب) في بيان حقيقة الغصب واحكامه • (الغصب) أي حقيقته شرعا وما لفته فهو اخذ

التاء (قوله عليه) أي مستعيرها (قوله اذلو كان) أي العلف (قوله وتسير) أي ان عارية (قوله كراه) أي مكثرة (قوله هو) أي العلف (قوله صاحبها) أي معيرها (قوله منه) أي العلف (قوله لانه) أي العلف (قوله ربه) أي معيرها (قوله لو كانه) بفتحات مثقلا • (باب) الغصب •

(قوله غير متعينة) فصل مخرج اخذ متعينة ظاهرا فانه تعد لا غضب (قوله فيخرج اخذه) اي المال تفرج على قهرا (قوله غيلة) بكسر الفتن المججمة (قوله فيه) اي اخذ الغيلة (قوله لانه) اي اخذ الغيلة (قوله وسراية) عطاف على غيلة تفرج على لا يخوف قتال (قوله مختصرا) بكسر الصاد حال من ابن الحاجب (قوله اخذ المال الخ) مقعول قول المضاف لقاعله (قوله يبطل الخ) خبر قول (قوله طرده) اي كونه يلزم وجوده وجود معرفته (قوله باخذ المنافع كذلك) اي عدوانا قهرا اصله يبطل (قوله كسكني ربيع) بفتح الراء اي عقار عدوانا قهرا (قوله وليس) اي المذكور من مكنتي ربيع او خربة الخ حال فقد وجد فيه الحد واتق عنه الحدود (قوله وتعتب) بضم التاء وكسر العين اي قول ابن الحاجب اخذ المال عدوانا قهرا من غير حراية (قوله بتركيبه) اي حد ابن الحاجب (قوله وهو) اي التركيب (قوله وقف) اي توقف (قوله معرفته) اي الحدود (قوله منه) اي الحدود (قوله اعمه) اي الحدود ومفهومه ان وقف معرفته على معرفة حقيقة أخرى اعم منه ولا خص من اعم ليس تركيبا بل هو لازم في كل حد فان معرفة الحدود تتوقف على معرفة ٥٠٤ جنسه الاعم منه وقصده الاخص من جنسه الاعم منه (قوله ذكر القيود)

الى الاقلته مقعول قول المضاف لقاعله (قوله يعرف السلب) اي كقول ابن الحاجب من غير حراية (قوله لا يحصل به) اي ذكر القيد يعرف السلب خبره (قوله ابعالا) اي خفاء (قوله يرد بضم ففتح مثقلا خبر قول (قوله الاضافي) اي المضاف لشيء خاص (قوله الثبوت) مقعول محتملا (قوله ولذا) اي افادته ما ذكره صح (قوله وروده) اي العدم الاضافي (قوله في كلام العرب) صلة صح (قوله والقرآن) عطاف على كلام (قوله والخاصية) اي الخاصة (قوله من الماهيات الجعلية)

شي ظاهرا الجوهرى غيب الشيء اخذه ظاهرا او الاختصاص مثله (اخذ) بفتح فسكون مصدر مضاف لمفعوله جنس شمل المعرفة وغيره واصله (مال) فصل مخرج اخذ غير اخذ (قهرا) فصل ثان مخرج اخذ مال بلا قهرا باشتراء او قبول هبة وصدقة وعارية ووديعة ورهن او بسرقة او اختلاس (تعديا) اي ظاهرا فصل ثالث مخرج اخذ مال قهرا بفتح كذا خذ بن ووديعة ودية وارش خباية وعوض متلف ومسروق ومغصوب ممن هو عليه قهرا (بالحراية) اي مقابلة فصل رابع مخرج اخذ الحراية ابن عرفة الغضب اخذ مال غير متعينة ظاهرا قهرا لا يخوف قتال فيخرج اخذ غيلة الا قهرا فانه لا يثبت مال كذا وسراية وقول ابن الحاجب مختصرا كلام ابن شاس اخذ المال عدوانا قهرا من غير حراية يبطل طرده باخذ المنافع كذلك كسكني ربيع وخربة وليس غصبا بل تعديا وتعتب بتركيبه وهو وقف معرفته على معرفة حقيقة أخرى ليست اعم منه ولا اخص من اعمه وقول ابن عبد السلام ذكر القيود في الرسم يعرف السلب لا يحصل به تمييز بل يوجب ابعالا فانك لا تشاء تقول مثل ذلك في حد او رسم الاقلته يرد بان العدم الاضافي يقيد في ما كان محتملا الثبوت افادة ظاهرة ولذا صح وروده في النعوت في كلام العرب والقرآن كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين والخاصية من الماهيات الجعلية الاصطلاحية يضح كونها عدمية ولذا لم يثبتها الاشياخ حد القاضي القياس بقوله حمل معلوم على معلوم في اثبات حكم لهما او نفيه عنهما باجر جامع بينهما من اثبات حكم او صفة او نفيه باشتماله على قسدين علميين مع كثرة ايراد الاسئلة عليه وفي الذخيرة عرف بعضهم الغضب بانه رفع اليد المستحقة ووضع اليد المعادية قهرا او قيل وضع اليد المعادية قهرا او ينبغي

اي المجموعه خبر الخاصية (قوله الاصطلاحية) صفة كاشفة للجعلية (قوله يصح كونها عدمية) خبر ثان الخاصية على (قوله ولذا) اي صحة كون الخاصية عدمية على النقيض عقبه (قوله القياس) مقعول حد المضاف لقاعله (قوله بقوله) صلة حد (قوله حمل معلوم على معلوم) اي من حيث تصورهما كحمل النيز على الحجر والارز على البر (قوله في اثبات) صلة حمل (قوله لهما) اي المعلومين (قوله او نفيه) اي الحكم (قوله عنهما) اي المعلومين (قوله باجر جامع) صلة حمل (قوله بينهما) اي المعلومين (قوله من اثبات حكم الخ) بيان لاجر جامع (قوله او نفيها) اي الصفة (قوله باشتماله) اي الحد الذي كور صفة يتعقب (قوله على قسدين علميين) اي او نفيه عنهما او نفيها (قوله عليه) اي الحد الذي كور صفة ايراد قول بحول الله وقوته قول ابن عبد السلام ذكر القيود في الرسم يعرف السلب معناه والله اعلم دخلا على ما ليس اعم من المعرفة ولا اخص من اعمه وهو التركيب الذي اورده وافادة العدم الاضافي نفي محتمل الثبوت لا يكتفي في التعريف المقصود منه شرح الماهية وان كفي في النعت المقصود منه مجرد التمييز والله اعلم (قوله رفع اليد المستحقة) بكسر الحاء المهملة الخ وورد عليه انه يشمل التعدي

(قوله رقاب الاموال) اضافته للبيان (قوله والادلال) بكسر الهمزة وهما مال الدال أى لها ثمانية تحتية (قوله لسان) أى كلام (قوله من ذوات الخ) بيان ملك (قوله وكذلك) أى الغصب فى إطلاقه فى كلام العرب على اخذ كل مملوك بغير رضا مالكه ذاتا كان او منفعة (قوله غيراته) أى الغصب (قوله استعمل) بضم التاء وكسر الميم (قوله اعيان) أى ذوات (قوله الممتلكات) بفتح اللام والاضافة اليه للبيان (قوله وغير ما يجب) عطف على غير اخرج به اخذ ما يجب من دين ووديعة ودية وارث جناية وعوض متلف ومسرورق ومغصوب ممن هو عليه (قوله من غير ذى سلطان) احتراز به عن الحرابة (قوله وقوة) تفسير سلطان (قوله واستعمل) بضم التاء وكسر الميم (قوله على عيها او منافعها) أى الممتلكات ٥٠٥ أى بغير رضا اربابها على وجه القهر من غير ذى قوة (قوله كالقراض الخ) أى اذا تعدى عليها من اذن له فى وضع يده عليها مثله للمتعدي الذى لم يدع على ما تعدى عليه (قوله وفرق) بفتحات مخففة (قوله غصبه) أى استلاته على المغصوب (قوله يوم التعدي) أى سواء كان هو يوم الاتيلاء او من آخر اعنه (قوله وان المتعدى يضمن كرامات تعدي عليه) أى ولو لم يستعمله (قوله واجرته) عطف على كرامات تعدي له (قوله بكل حال) أى سواء استعمل الشيء أم لا (قوله وقال) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله لا كرامة عليه) أى ان لم يستعمل المغصوب (قوله حرمة) أى الغصب (قوله فى الدين) صلة ضرورية (قوله لان حفظ الاموال الخ) فيه ان حرمة الغصب متعلقة بالغاصب وحفظ

على التعدي يضمن ان الغاصب من الغاصب غاصب على الثاني لاعلى الاول لكونه لم يرفع اليد المستحقة (تنبيهات الاول) المراد بالاخذ الاستيلاء على المال وان لم يحجزه الغاصب لنفسه بالفعل فاذا استولى الظالم على مال شخص قهر اعدا فاستيلاء ومغصب ولو ابقاء بموضعه الذى وضعه به فيه (الثاني) فى المقدمات التعدي على رقاب الاموال سبعة أقسام لكل قسم منها احكم يخصه وهى كلها يجمع على تحريمها وهى الحرابة والغصب والاختلاس والسرقة والخيانة والادلال والحد (الثالث) فى التنبيهات الغصب يطلق فى لسان العرب على اخذ كل ملك بغير رضا صاحبه من ذوات او منافع وكذلك التعدي سر او جهر أو اختلاسا او سرقة او خيانة أو قهر اغيره استعمل فى عرف الفقهاء فى اخذ اعيان الممتلكات بغير رضا اربابها وغير ما يجب على وجه القهر والغلب من غير ذى سلطان وقوة واستعمل التعدي عرفا فى التعدي على عيها او منافعها سواء كان للمتعدي فى ذلك يد باذن اربابها او لم يكن كالقراض والودائع والاجارة والصناع والبضائع والحوارى وفرق الفقهاء بين الغصب والتعدي بوجوه منها ان الغاصب يضمن المغصوب يوم غصبه لانه يوم وضع يده عليه والتعدي يوم التعدي وان الغاصب يضمن الفساد اليسير والتعدي لا يضمن الا الكثير وان المتعدى يضمن كرامات تعدي عليه وأجرته بكل حال عند الامام مالك رضى الله تعالى عنه وقال فى الغاصب لا كرامة عليه وفى هذه الاصول اختلاف بين أصحابنا معلوم (الرابع) ابن عرفة معرفة حرمة فى الدين ضرورية لان حفظ الاموال احدى الكلمات التى اجتمعت للمال عليها (وأدب) بضم الهمز وكسر الدال مشددة (غاصب بمنز) بضم ففتح فكسر مثقلا ولو صديا بضرب او حبس باجتماع الحائز لدفع الفسادين العباد كناديبه على الزنا والسرقة وغيرهما تحقيقا للاصلاح وتهذيبا للاخلاق وتضرب اليها تم للاصصلاح والتهذيب ومعهوم بمنز عدم تأديب غيره فى ابن رشد يجب على الغاصب لحق الله تعالى الادب والسجن على قدر اجتماع الامام ليتناهى الناس عن حرمة الله تعالى الا ان كان صغيرا لم يبلغ الحلم فان الادب ينقطع عنه الحديث دفع القلم الحديث وقيل ان الامام يؤدبه كما يؤدب الصغير فى المكتب ويؤخذ بحق المغصوب منه وان كان صبيلا لا يعقل وقيل ان ما اصابه هدر كالهيئة الجعاء ابن عرفة ويؤدب فاعله لانه ظلم ابن رشد والخصم وابن شيمان وغيرهم فى حق الله تعالى الادب والسجن بقدر

٦٤ من حيث المال واجب على صاحبه وان لم يحفظ الواجب صيانة المال عن تلفه بغير حق أو غرق بحيث لا يتحقق به احد لامنه من غاصب أو مخارِب أو محوهم (قوله بضرب) صلة أدب (قوله باجتهاد) تنازع فيه ضرب وبس (قوله لدفع الفساد) علة أدب (قوله كناديبه) أى المميز (قوله لسلط) الله تعالى عليه يجب (قوله الادب) فاعل يجب (قوله على قدر اجتماع الامام) تنازع فيه الادب والسجن (قوله ليتناهى الناس الخ) علة يجب الادب والسجن (قوله يؤدبه) أى الصغير (قوله اصابه) أى الصغير (قوله فاعله) أى الغصب (قوله لانه) أى الغصب (قوله فى حق الله تعالى) خبر مقدم (قوله والسجن) بفتح السين

(قوله ادبه) أى الصغير (قوله عنه) أى الصغير (قوله وثبوت) أى ادب الصغير (قوله كما يؤدب) أى الصغير (قوله فى حالها)
 أى المدونة (قوله ما كسره) أى الصبي فاعل يلزم (قوله من متاع) بيان ما (قوله وافسده) عطف على كسره (قوله ضمنه) أى
 الصبي (قوله وفيها) أى المدونة (قوله للمودع) بالفتح (قوله وفى دياتها) أى المدونة (قوله ان بلغ) أى ارش جنايته (قوله الثلث)
 أى ثلث الدية (قوله فى ماله) أى الصبي (قوله بها) أى الدية (قوله عدمه) بضم فسكون (قوله ان كان) أى الصبي (قوله لمن مال)
 بيان ما (قوله من الدم) بيان ما (قوله فيؤدب) أى المدعى (قوله له) أى الصالح (قوله لجنايته) أى المدعى (قوله على عرضه)
 بكسر العين المهملة أى موضع المدح ٥٠٦ والقدم من الصالح (قوله منها) أى المدونة بيان كآب الغصب (قوله وهو) أى

اجتمعا دلحاكم فان كان الغاصب صغيرا لم يبلغ فى سقوط ادبه لرفع الاتم عنه وثبوت كما يؤدب
 فى المكتب قولان والغصب بين الكافرين كالغصب بين المسلمين ابن شعبان وكذا بين الزوجين
 وبين الواو وله وفى اغتصاب الواو من ولده خلاف وبهذا قول ويتعلق حق الغصوب منه
 بمال الصبي المعز فى حالها ويلزم الصبي المميز ما كسره من متاع وافسده واختلسه وما فعله
 من ذلك ضمنه وفيها من اودعته حنطة منقطه اصبي اجني بشعره للمودع ضمن الصبي ذلك فى
 ماله فان لم يكن له مال فى ذمته وفى دياتها واذ اجنى الصبي او الجمنون همدا او خطا بسيف
 او غيره فهو كله خطأ تحمله العاقلة ان بلغ الثلث وان لم يبلغه فى ماله يتبع بهاديات فى عدمه
 ابن رشد ان كان لا يعقل فى اهدار جنايته فى الدم والمال كالجما او كالمميز ثاها اهدار
 ما اصاب من مال واعتبار ما اصاب من الدم وشبهه فى التأديب فقال (كم شخص مدعيه) أى
 الغصب (على) شخص (صالح) أى عدل لا يهتم بالغصب فيؤدب له لجنايته على عرضه فى كتاب
 الغصب منها ومن ادعى على رجل غصبا وهو عن لا يهتم به عوقب المدعى ابن عرفة عن آخر
 سرقته فان كان من اهل الفضل وعن لا يشار اليه بهذا ادب الذى ادعى ذلك فأت ظاهره انه
 يؤدب مطلقا وان لم يكن على وجه المشاعة وفى النوادر انما يؤدب المدعى على غيرتهم بالسرقة
 اذا كان على وجه المشاعة اما على وجه الشكوى فلا افاده البتة (وفى حلف) الشخص
 (المجهول) حاله المدعى عليه بالغصب فان حلف برئ وان نكل حلف المدعى وغرمه فان نكل
 فلا شئ له وعدم حلقه فانه أشبه واستظهر (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما فيها
 عقب ما تقدم عنها وان كان متمايزا بذلك نظريه الامام واحلقه فان نكل فلا يقضى عليه حتى
 يراد اليه على المدعى كسائر الحقوق اه أبو الحسن ابن يونس الناس فى هذا على ثلاثة أوجه
 فان كان المدعى عليه الغصب عن بليق به ذلك هدد وجب فان لم يخرج شيئا حلف وفادته ثم يده
 له لم يخرج عين المصوب اذا كان تعرف عينه وأما ما لا تعرف فلا فائدة لتعديده اذ لو أخرجه
 ما لا يعرف بعينه فلا يؤخذ حتى يقر أمنا وان كان من وسط الناس لا يلقى به غصب فلا تلزمه
 عين ولا يلزم رابعه به شئ وان كان من أهل التبر والدين لزم القاتل بذلك الادب اه وفى آخر
 كتاب الاسرقة من النكت بعض شيوخنا من اتهم بالسرقة على ثلاثة اوجه مبرز بالعدالة
 واتصل لاشئ عليه ويؤدب له المدعى عليه ومتم معروف بمثل هذا فيصاف ويهدد ويسجن على

الرجل المدعى عليه (قوله
 يهتم) بضم الهمزة وفتح الهاء
 (قوله به) أى الغصب (قوله
 عوقب) أى المدعى (قوله
 سرقته) أى المدونة (قوله
 فان كان) أى المدعى عليه
 الغصب (قوله بهذا) أى
 الغصب (قوله ادب) بضم
 فكسر مثقلا (قوله ذلك)
 أى الغصب عليه (قوله انه)
 أى المدعى (قوله وان لم يكن)
 أى ادعائه (قوله اذا كان)
 أى ادعائه (قوله المدعى)
 بفتح العين (قوله وغرمه)
 بفتح ثمة مثقلا (قوله وعدم
 حلقه) أى المجهول (قوله
 واستظهر) بضم التاء
 وكسر الهاء (قوله فيها) أى
 المدونة (قوله عنها) أى
 المدونة (قوله وان كان) أى
 المدعى عليه الغصب (قوله
 بذلك) أى الغصب (قوله
 فيه) أى المتهم به (قوله
 فلا يقضى) أى الامام بالغرم
 (قوله عليه) أى المتهم (قوله
 حتى يرد) أى الامام (قوله

كسائر) أى باقى الحقوق (قوله فى هذا) أى ادعاء الغصب (قوله هدد) بضم فسكون مثقلا (قوله وسجن) بضم فسكون قدر
 تخففا (قوله يخرج) بضم فسكون فكسر (قوله اذا كان) أى المصوب (قوله تعرف) بضم فسكون ففتح (قوله به) أى التمديد
 (قوله وان كان) أى المدعى عليه الغصب (قوله به) أى الغصب (قوله وان كان) أى المتهم بالغصب (قوله الادب) فاعل لزم
 (قوله من النكت) بيان كآب السرقة (قوله مبرز) بضم فسكون مثقلا أى فائق اقرانه (قوله المدعى عليه) بكسر العين
 (قوله واهم) بفتح الهاء (قوله فيصاف) بضم فسكون مثقلا (قوله ويهدد) بضم فسكون مثقلا (قوله ويسجن) بضم فسكون ففتح

(قوله من ادعى عليه) بضم الدال وكسر العين (قوله يرجع) أى الحكم خبره (قوله إلى حاله) أى المدعى عليه (قوله فان كان) أى المدعى عليه (قوله وان لم يعرف) بضم فسكون ففتح أى المدعى عليه (قوله بذلك) أى الغصب (قوله حاله) أى المدعى عليه (قوله وان كان) أى المدعى عليه (قوله لذلك) أى الغصب (قوله يحلف) بضم ففتح متعلا (قوله ترك) بضم فكسر (قوله واختلف) بضم التاء (قوله على ثلاثة افعال) صلة (قوله عین) بفتح عين (قوله متعلا) (قوله مكره) بفتح الراء (قوله أخذ) بضم فكسر (قوله عرف) بضم فكسر أى الغصب (قوله من حاله) ٥٠٧ أى المدعى عليه (قوله ان من اسلم) صلة

قد مر اى الحاشية من الاجتهاد فيه ورجل متوسط الحال بين هذين عليه السلامين اه النعمى
من ادعى عليه الغصب فالجسم في تعليق الميعين به وعقوبته يرجع الى حاله فان كان معروفا بالخبر
والصلاح عوقب المدعى وان لم يعرف بذلك واشكل حاله فلا يعاقب المدعى ولا يختلف المدعى
عليه وان كان ممن يشبهه ذلك ويساء به الظن يحاق ولا يعاقب المدعى فان نكل حلف المدعى
واستحق وان كان معروفا بالتعدى والغصب يحلف ويضرب ويسجن فان عادى على الحدود
ترك واختلف اذا اعترف بعد التمديد على ثلاثة اقل او قليل لا يؤخذ باقراره عين المدعى فيه
اول بعينه لانه مكروه وقيل ان عين المدعى فيه اخذ به والا فلا وقال مضمون يؤخذ باقراره عين
المدعى فيه ا لم بعينه قال ولا يعرف هذا الا من ابتلى به اى القضاء وما شابهه لان ذلك الاكراه
كان بوجه جائز واذا كان من الحق عقوبته ونجته اذا عرف من حاله اخذ باقراره وانما الاكراه
الذى لا يؤخذ به ما كان ظاهرا ان يضرب ويهدم الا يجوز فعل ذلك به وقد اجمع الناس ان من
اسلم بعد القتال والسيوف انه مسلم كالطابع بغير اكرامه لانه اكرام بحق ولو اكرم دعى على الاسلام
فلا يكون اسلامه اسلاما ان رجع عنه وادعى انه كان للاكراه لان الذمة اتى عقدهم لهم فخرج
اكرامهم فاكرامهم ظلم ابن فرحون اذا كان المدعى عليه بذلك ليس من اهل التهمة فلا يجوز
عقوبته اتفاقا واختلف في عقوبة متهمه على قولين والصحيح انه يعاقب ثم قال قال البابى
اذا كان المدعى عليه مجهول الحال فظاهر المذهب ان لا ادب على المدعى وعليه الميعن وفى
الواضحة انه يخلى سبيله دون عين افاده الخط (وضمن) الغاصب الشئ المغموص (ب) مجرد
(الاستيلاء) عليه وحوزة ولتلف بسمواى او جناية غيره لقوله صلى الله عليه وسلم على اليد
ما اخذت حتى ترده لان على اللوحوب وقد رتبته صلى الله عليه وسلم على وصف الاختلاف اذ انه
سبب للضمان قى ابن عرفة بمجرد حصول المغموص فى حوزة الغاصب يوجب ضمانه ولتلف
بسمواى او جناية غيره عليه ابن يونس يضمنه يوم غضبه وان هلك من ساعته باهر من الله
تبارك وتعالى او جناية غيره او كان دارا فانكملت ابن عرفة بمجرد الاستيلاء هو حقيقة
الغصب فيوجب الضمان وروى ابن وهب من غضب عبدا فقتل من وقته ضمنه وقاله ابن
القاسم فيمن غضب دارا فلم يسكنها حتى اتمت غرم قيمتها وقاله اشهب وذلك كله فى
العروض وغيرها ونص ابن عرفة وبمجرد حصول المغموص فى حوزة الغاصب يوجب ضمانه
ولتلف بسمواى او جناية غيره عليه ففيها مامات من الحيوان او انهدم من ربيع يد غاصبه

(قوله بغير شبهه) اي الغاصب (قوله يضمن) ٥٠٨ اي الغاصب (قوله قيمته) اي المصنوب (قوله وان تعيب) اي المصنوب (قوله

بقرب غصبه أو بغير قرينة بغير شبهه يضمن قيمته يوم غصبه وان تعيب بضمن تمام قيمته ابن
الحاجب ويكون بالتقويت بالمباشرة وبأثبات اليد العادية فالمباشرة كالقتل والا كل
والا حراق وأثبات اليد العادية في المنقول بالنقل وفي العقار بالاستيلاء وان لم يسكن قلت
قالوا ضمير يكون عائدا على الضمان ابن عبد السلام قوله أثبات اليد العادية في المنقول
بالنقل هذا الوجه من وجهي أثبات اليد العادية سبب اتفاقا وهو نقل ما يمكن نقله كالحيوان
والثياب ينقلها الغاصب فتحك تحت يده باهر من الله تعالى وقوله في العقار بالاستيلاء
وان لم يسكن هذا مذهب مالك والشافعي رضي الله تعالى عنهما خلافا لمذهب أبي حنيفة
رضي الله تعالى عنه قلت فاصل كلام ابن الحاجب وشارحيه ان غير العقار لا يتقرر فيه
الضمان بمجرد الاستيلاء وليس المذهب كذلك بل مجردة وهو حقيقة الغصب بوجبه نلو
غصبته أمة أو غيرها من التملكات فاستولى عليها بالتمكن من التصرف فيها دون وجهها
روايات المذهب وأضحه بما ذكرنا من تأملها من قول الباجي روى ابن وهب في المجموعة من
غصب عبد اخات من وقته بغير شبهه ضمنه وقاله ابن القاسم فغن غصب دارا فلم يسكنها حتى
انهممت ضمن قيمتها قلت كذا في التوارد قال ومثله في الموازية ابن عبدوس وقاله
اشهب وذلك كله في العروض وغيرها اه غ تباع ابن الحاجب ابن شاس وعبارتهما
منسوخة على منوال وجيز الغزالي في هذا المحل وكلام المصنف هنا سالم من ذلك وان كان قوله
بعد هذا أو ركب يحتمل الإشارة اليه (والا) اي وان لم يكن من الغاصب استيلاء على المصنوب
(فتردد) في الضمان وعدمه وقد يمثل لهذا ابن فتح باب دار فيها دواب وأهلها فيها فذهب فلا
ضمان عليه عند ابن القاسم في المدونة لوجود الحافظ ويضمن عند أشهب ان كانت مسرحة
لتيسر نزعها قبل علم أهل الدار واختاره جماعة قاله الشارح وتبعه ثت وهو ظاهر
سياق المصنف وان كان لا يناسب تعبيره بتردد وقال غ اي وان لم يكن الغاصب مميذا بل
كان غير مميذ فقد تردد المتأخرون هل الخلاف في تضمينه كما في نقل ابن الحاجب أو في الخرج له
الى التميز كما ذكر ابن عبد السلام وذلك ان ابن الحاجب قال واما غير المميذ فيقتل المالك
في ماله والدم على عاقلته وقيل المالك مدرج في الجنون وقيل كلاهما مدرج فقال ابن عبد
السلام جعل مورد الخلاف في هذه المسئلة عدم التميز وهو حسن في الفقه غير ان الروايات
لا تساعده وانما تعرضوا للتصديق فيها بالسنين فقيل ابن سبتين وقيل ابن سبته ونصف وقيل
غير ذلك وقبله الموضع وأشار اليه هنا وأما ابن عرفة فقال قوله والروايات لا تساعده برينقل
ابن رشد اذ قال لا اختلاف في ان حكم العبي الذي لا يعقل ابن سبته ونصف ونحوه في جنائته
على المال والدم حكم الجنون الذي لا يعقل سواء وقد اختلف في ذلك على ثلاثة اقوال
احدها ان جنائتهم على المال في اموالهم وعلى الدم على عولقلمهم الا ان يكون اقل من الثلث
ففي اموالهم والثاني انه اهدر في المال والدم والثالث تفرقه في هذه الرواية بين المال
والدم واما ان كان العبي يعقل فلا اختلاف في ضمانه ما جنى عليه من المال في العمد
والخطا وان عمده في جنائته على الدم خطا عليه من دية ذلك في ماله ما ناقص عن ثلث الدية
وعلى عاقلته الثلث فاكثر واما الكبير المولى عليه فحكمه في جنائته في الاموال والدماء

يضمن) اي غاصبه (قوله
ويكون) اي الضمان (قوله
وان لم يسكن) اي المتعدي
العقار (قوله بل مجردة)
اي الاستيلاء (قوله بوجبه)
اي الضمان خبر مجردة (قوله
منها) اي الروايات (قوله
يمثل) بضم ففتح مثقلا اي
ضمان الغاصب بدون
استيلائه على المصنوب
(قوله فيها) اي الدار (قوله
واهلها فيها) حال (قوله
فذهب) اي الدواب من
الدار (قوله عليه) اي
القائض (قوله ان كانت) اي
الدواب (قوله وهو) اي تقرير
الشارح (قوله وان كان الخ)
حال (قوله لا يناسب تعبيره
بتردد) لان هذا ليس اختلافا
في نقل ولا في حكم (قوله
في تضمينه) اي غير المميز
(قوله الخرج) بضم فسكون
فكسر (قوله المال) اي
الذي اتلفه غير المميذ (قوله
المال هدر) أي والدية
على عاقلته (قوله كلاهما)
أي المال والدية (قوله
مورد) بفتح فسكون فكسر
أي محل الخلاف (قوله
عدم) مقول ثان لجعل
(قوله وهو) أي جعله محل
الخلاف عدم التميز (قوله
فيها) أي المسئلة (قوله
وقبله) يكسر الموحدة (قوله يرد) بضم ففتح خبر قول (قوله اختلاف) بضم الناه

(قوله ما قبله) بكسر الموحدة (قوله من قول ابن الحاجب) بيان ما (قوله ونصه) أى كلام المقدمات (قوله اختلاف) بضم التاء (قوله ان كان) أى الغاصب (قوله من الاموال الخ) بيان ما (قوله جرحها) ٥٠٩ بضم الجيم (قوله جبارا) بضم الجيم أى

حكم المالك امر نفسه فيضمن ما استملكه من الاموال ويقتص منه فيما جناه عمدا من الدماء (تنبيه) قد علمت من كلام ابن رشد هذا ان الاقوال الثلاثة في الصبي الذي لا يعقل وفي المجنون على حد سواء وكذلك صرح بها في المجنون في اول رسم من معاج اشهب وفي رسم مرض من معاج ابن القاسم وذلك خلاف ما قبله ابن عبد السلام وغيره من قول ابن الحاجب وقيل المالك هدر كالمجنون المقتضى انهم لا يجزى في المجنون ولم يتنازل ابن عرفة لهذا البحث والله لمن وظيفة ولا مزية ان ابن الحاجب اختصر هنا كلام ابن شاس المختصر لكلام المقدمات ونصه اختلاف ان كان صغيرا لا يعقل فقبل ما اصاب من الاموال والدماء هدر كالهيبة الجماء التي جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم جرحها جبارا وقيل ما اصاب من الاموال في ماله وما اصاب من الدماء تحمله العاقلة ان بلغ الثلث وحكم هذا حكم المجنون الغلوب على عقله اه وهو راجع لما في البيان لان المعنى وحكم الصبي الذي لا يعقل حكم المجنون في جريان الاقوال الثلاثة واختصار ابن شاس لا بأى هذا التأويل لانه نقل ما في المقدمات على ترتيبه وختمه بقوله كالمجنون فلا يمتنع انطباق هذا التشبيه على المسئلة كلها حتى يرجع لما في البيان ولما فهم ابن الحاجب ان التشبيه قاصر على القول الذي يليه وقدم واخر قول المعنى فليست امله من فتح الله تعالى له في الانصاف والتحقيق وبالله تعالى التوفيق طى الا انه يعكس على غ ان التردد في اختلاف الطرق يكون موضوعه واحدا ويختلف الطرق فيه والموضوع هنا متعدد اذ منهم من حكم في الخلاف في السن ومنهم من حكم في الضمان وعدمه ومن حكم في محل لم يتعرض للمحل الا نزع على ان ما قبله ابن عبد السلام لا يعد طريقة لرد ابن عرفة فظاهر ان الخلاف في الموضوعين وشبه في الضمان فقال (كان) بفتح الهمز وسكون التون حرف مصدرى مقرون بكاف التشبيه مسلته (مات) عبده موصوب يده غاصبه ساعة غصبه فيضمنه غاصبه (او قتل) بضم فكسر (عبد) تنازع فيه مان وقيل قصاصا في قتله عمدا بعد غصبه فيضمنه غاصبه طى كذا قرز ابن فرحون كلام ابن الحاجب وهو ظاهر اذ لو جنى قبل غصبه وقتل قصاصا بعده فلا وجه لضمائه الغاصب في النوادر عن محمد لو جنى العبد قبل غصبه جناية وبعد غصبه اخرى على رجلين فقال اشهب بغيره فان اسلم له ما تباع الغاصب بنصف قيمته يوم غصبه الا ان تكون اكثر من ارض جنايته على الثاني وان شاء فداءه بالارشرين وتبيع غاصبه بالاكل من ارض الثانية ونصف قيمته يوم غصبه اه ونقل ابن عرفة فهذا يدل على ان الجناية السابقة على غصبه لا يضمنها الغاصب في فيها ابن القاسم ما مات من الحيوان او انهم من الربيع يد غاصبه يقرب غصبه او بغير قر به بغير سبب الغاصب فانه يضمن قيمته يوم غصبه ابن عرفة موت الموصوب بحق قصاص او حراية كونه (او ركب) الغاصب الدابة المقصوبة فهلك فيضمن قيمتها يوم غصبها وهذا علم من سابقه بالاولى ابن شاس من موجب الضمان اثبات السيد في الماتول بالنقل الا في الدابة فيكنى فيها الركوب ويثبت الغصب في العقار بالدخول وازواج المالك والاستيلاء عليه وان لم يسكنه (أو ذبح) الغاصب الحيوان المقصوب فيضمن

أى في الموصوب (قوله وازواج) أى اخراج (قوله عليه) أى العقار (قوله وان لم يسكنه) أى الغاصب العقار

(قوله وان شاء) أى المفعول منه (قوله اخذ) الحيوان (قوله) أى المفعول منه (قوله غيره) أى المذبح (قوله لانه) أى الغاصب (قوله يضمن) أى المفعول (قوله وكان له) أى الغاصب (قوله من ان ذبحها) أى الشاة المفعولة فوث بيان ما (قوله يوجب) أى على الغاصب (قوله وقبله) يكسر الموحدة (قوله عند) أى الغاصب تنازع فيه مات والمقوت (قوله ولا يحصل) أى الضمان بالفعل (قوله عن) أى اراد المصنف (قوله) أى ركب (قوله انه) أى الركوب (قوله ويكفى فى الدابة الركوب) مفعول قول المضاف لفاعل (قوله فقد اوقعه) أى المصنف اوركب (قوله مناقضه) أى

قيمه يوم غصبه ان شاء المفعول منه وان شاء اخذ مذبحا ولا شئ له غيره ثم فى قوله اوركب اوضح اشكال لانه يضمن بمجرد الاستيلاء ابن عرفة الجلاب من غصب شاة وذبحها ضمن قيمتها وكان له أكلها وقال محمد بن مسلمة لم يأخذها وما بين قيمتها مذبوحه وجبة ثم قال ابن عرفة ما ذكره ابن الحاجب وابن عبد السلام من ان ذبحها فوث يوجب قيمتها لم أعرفه فى الصحيح نصا بل فخر رجيا مما حكاه المازرى فى طعن القمع ثم قال قوله وقال بعضهم عن ابن القاسم ان ربهما بخير هذا ابن القاسم فى رسم الصيرة وقوله ابن زيد لم يرد عليه شيئا ولا ذكر فى ان ربهما أخذها مذبوحه خلافا طوى لاشكال ان قوله كان مات الخ مثال للمقوت الذى يوجب الضمان عنه لان الاستيلاء بموجب للضمان ولا يحصل الا بفوت فقوله اوركب دابة ان معنى به ان مجرد الركوب مقوت فليس كذلك وان عني به انه بموجب للضمان ويكون كقول ابن الحاجب ويكفى فى الدابة الركوب فقد اوقعه فى غير محله مع مناقضه لقوله وضمن بالاستيلاء وعلى هذا يأتى اشكال ثم واصله لابن عبد السلام والتوضيح وتعبه ابن عرفة قائلا ما حكاه من ان ذبحها فوث يوجب قيمتها لم أعرفه نصا فقول ثم فيها اشكال الخ فيه نظر لانه لا اشكال فى هذه من الوجه الذى ذكره وانما هو فى الاولى على وجه كما سبق وانما الاشكال فى الثانية من انكار ابن عرفة لاعماله فقوله ولذا قال ابن عرفة الخ فيه نظر ثم انجعا من شارحه فقرر على انه فى الصحيح بالخيار فى اخذها مذبوحه وما نقصها الذى اوازاه قيمتها وليس كذلك بل المعقد انه ان اختار اخذها فليس له ان يأخذ ما نقصها وانما القائل بذلك محمد بن مسلمة فقط التسمي ليس له ان يأخذها مذبوحه ولا شئ له أو يضعه قيمتها قاله مالك وأصحابه وأخذه مضمون فى المجموعة وقال ابن القاسم قال محمد بن مسلمة لم يأخذها وما بين قيمته مذبحا وخيا ٥١ وخوفى النوادر ولم يعز ابن شاس ولا ابن الحاجب أخذها وما نقصها الا لابن مسلمة ولا فرق فيما ذكر بين الغصب والتعدى (أو جحد) المودع بالفتح (ودبحة) ثم تلقت اوضاعا فيضمن لانه صار غاصبا لها بمجرد ما بين شاس جدها من مالها بعد طلبها والتمكن من ردها وجب للضمان بها بخلاف جدها من غيره (أو كل) من شخص الطعام المفعول حال كونه متلبسا (بالعلم) بانه مفعول فانه يضمنه ان كان الغاصب عديما ولم يقدر على تعريضه ثم لا يرجع الا كل على الغاصب لمباشرة تلافيه فان كان ملبا ضمه غاصبه لتسبيه فى اتلافه فى فيها مالك رضى الله تعالى عنه من غصب طعاما أو دابة أو ثيابا ثم وهب

اوركب (قوله نوعى هذا) أى ان اوركب موجب الضمان صلة يأتى (قوله وأصله) أى الاشكال (قوله وتعبه) أى ما ذكره ابن الحاجب وابن عبد السلام (قوله من ان ذبحها الخ) بيان ما (قوله فيهما) أى اوركب أو ذبح (قوله لانه) أى الشان (قوله هذه) أى مسئلة الذبح (قوله هو) أى الاشكال من الوجه الذى ذكره (قوله فى الاولى) بضم الهمز أى اوركب (قوله فى الثانية) أى أو ذبح (قوله نقوله) أى تم (قوله من شأ وجهه) بيان جعاً (قوله على انه) أى المفعول منه (قوله الذى) فاعل نقص (قوله الزامه) أى الغاصب (قوله انه) أى المفعول منه (قوله بذلك) أى اخذها وما نقصها الذى (قوله محمد بن مسلمة) أى التابعى شيخ مالك رضى الله تعالى

هنهما (قوله) أى المفعول منه (قوله اخذ) أى المذبح (قوله لانه) أى المودع (قوله لها) أى الوديعه ذلك (قوله جدها) أى الوديعه (قوله بموجب) خير جدها (قوله من غيره) أى مالها (قوله كونه) أى الاكل (قوله بانه) أى الطعام (قوله فانه) أى الاكل (قوله يضمنه) أى الطعام المفعول (قوله ولم يقدر) أى المفعول منه (قوله على تعريضه) أى الغاصب (قوله لمباشرة) أى الاكل (قوله اتلافه) أى الطعام (قوله فان كان) أى الغاصب (قوله ملبا) أى وقد ر المفعول منه على تعريضه (قوله ضمه) أى الغاصب المأكول (قوله لتسبيه) أى الغاصب

(قوله ذلك) اى المصوب (قوله فاك) اى الموهوب له (قوله ولم يعلم) اى الموهوب له (قوله ذلك) اى الموهوب (قوله فليرجع)
 اى المستحق (قوله بذلك) اى مثل الموهوب (قوله ان كان) اى الواهب (قوله مليا) اى وقدر المستحق على تغريم الواهب
 (قوله وان كان) اى الواهب (قوله ولم يقدر) اى المستحق (قوله عليه) اى الواهب (قوله يرجع) اى المستحق (قوله بذلك) اى
 مثل الموهوب (قوله يتبع) اى المستحق (قوله ايها) اى الواهب والموهوب له (قوله شاء) اى المستحق (قوله ان للمستحق الخ)
 مفعول قال (قوله ايها) اى البائع والمشتري (قوله ويتدى) اى المستحق في الرجوع (قوله فلا يتبع) اى المستحق (قوله له)
 اى المكري (قوله بشره) اى الاخ المكري في الارض التي اكرها معاينة (قوله وقدم له) اى المكري (قوله به) اى اخيه
 الطارئ (قوله فانه يرجع) اى الطارئ بالحاجة (قوله على اخيه) ٥١١ اى المكري (قوله ان كان) اى الاخ

المكري (قوله فان لم يكن له)
 اى المكري (قوله يرجع)
 اى الاخ الطارئ (قوله
 ساوى) اى ما لرضى الله
 تعالى عنه (قوله في هذا)
 اى فرع الكراهة (قوله انه)
 اى المستحق (قوله اولاً)
 بشد الواو (قوله فهو اى
 الموهوب له) (قوله به) اى
 قول اشهب مسلة أقول
 (قوله ولم يقدر) اى المستحق
 (قوله على تغريمه) اى
 المكروه بالفتح (قوله والا)
 اى وان كان المكروه بالفتح
 ملياً مقدوراً على تغريمه
 (قوله فيضنه) اى المكروه
 بالفتح المتأخر بالفتح (قوله
 العمال) بضم العين وشد
 الميم (قوله ليخرج) بضم
 فسكون فكسر (قوله منه)
 اى الميت (قوله يدفعه)
 اى المخرج المتأخر (قوله اليه)

ذلك لرجل فاك كل الطعام والادام وليس الشياخ حتى ابلاها ولم يعلم بالغصب ثم استحق ذلك
 رجل فليرجع بذلك على الواهب ان كان ملياً وان كان عديماً ولم يقدر عليه يرجع بذلك على
 الموهوب له ثم لا يرجع الموهوب له على الواهب بشئ ابن المواز وقال اشهب يتبع ايها
 شاء كما قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه في المشتري باكمل الطعام او بليس الشياخ ان
 للمستحق ان يتبع ايها ويتدى بايها شاء ابن القاسم وان كان الواهب غير غاصب فلا
 يتبع الا الموهوب المنتفع ابن يونس هذا خلاف في مكري الارض يحاكي في كراهتها ثم يطرأ له
 اخ يشركه وقد علم به ولم يعلم فانه يرجع بالحاجة على اخيه ان كان ملياً فان لم يكن له مال يرجع
 على المكري فقد ساوى في هذا بين المتعدي وغيره وهذا أصح في المدونة انه يرجع اولاً على
 الواهب الا ان يعلم فيرجع على الموهوب الا ان يكون الموهوب عالماً بالغصب فهو كالغاصب
 في جميع اموره ويرجع على ايها شاء ابن يونس وقول اشهب ائیس ولا يكون الموهوب
 أحسن حالاً من المشتري وبه أقول (أو اكره) شخص شخصاً (غيره على التلف) اى ائلاف
 شئ الغير المكروه فيضنه المكروه بالنكسر ان كان المكروه بالفتح عديماً ولم يقدر على تغريمه
 والا فيضنه تقليداً للمباشر على التسبب في مثل مخنوع عن رجل من العمال اكره رجلاً
 ان يدخل بيت رجل ليخرج منه متاعاً يدفعه اليه فاخرجه ودفعه اليه ثم عزل ذلك العامل
 الغاصب فلم يغصب منه طلب ماله من شامئها فان أخذته من المباشر فله الرجوع به على
 من اكرهه والمباشر طلب العامل اذا كان الموصوب منه غائباً لانه يقول انا لما أخذته اذا جاء
 صاحبه ابن رشد في هذا نظر ومقتضى النظر انه يوقف لصاحبه عند امين ولا يمكن منه
 المباشر ابن عرفة الاظهر تحكيمة منه ولحسنه أيضاً من اكرهه على ربح مال غيره في مهلكة
 ففعل ذلك باذن ربه بلا اكرام فلا شيء عليه ولا على من اكرهه وان اكرهه به على الاذن فافعل
 ضامن فان كان عديماً فالضمان على الذي اكرهه ولا رجوع له على الفاعل اذا ايسر ابن
 عرفة مفهوم قوله ان كان عديماً انه لا عزم على الاصره المكروه وهو خلاف قوله في نوازلهم ويفرق

اى العامل (قوله فاخرجه) اى الرجل المتاع (قوله يدفعه) اى الرجل المتاع (قوله اليه) اى العامل (قوله عزل) بضم
 فكسر (قوله منهما) اى العامل والمخرج (قوله فله) اى المباشر (قوله به) اى المتاع (قوله لانه) اى المباشر (قوله في هذا)
 اى اخذ المباشر من العامل عوض الموصوب (قوله انه) اى عوض الموصوب (قوله يمكن) بضم فتفتح مثقلاً (قوله تحكيمة)
 اى المباشر (قوله منه) اى عوض الموصوب (قوله اكرهه) بضم ثم كسر (قوله مهلكة) بفتح فسكون فتفتح (قوله ففعل)
 اى المكروه بالفتح (قوله ذلك) اى ربح المال في مهلكة (قوله باذن ربه) اى المال (قوله بلا اكرام) اى ربه (قوله عليه)
 اى الرأى (قوله اكرهه) بضم ثم كسر (قوله فان كان) اى الفاعل (قوله على الاصره) بفتح فكسر (قوله المكروه) بالنكسر
 (قوله قوله) اى ابن رشد

(قوله بينهما) أي الأكرام على الدفع والأكرام على الرمي فيهما كذا (قوله الأمر المكروه) بالكسر فيهما (قوله كونه) أي الأمر المكروه (قوله ليس ما كره) بدل الهمز (قوله الأمر) بدفع كسر (قوله به) أي المال (قوله غرمه) أي الأمر (قوله استباحه) أي الفاعل (قوله المكروه) بالفتح (قوله عن أكرام الأمر) بالمد (قوله لهما) أي المالك والفاعل (قوله فعل المكروه) بالفتح (قوله وان كان) أي فعل المكروه بالفتح (قوله ومتى كان) أي أذن المالك (قوله لهما) بالفتح (قوله ان كان) أي المكروه عليه (قوله والمكروه) بالفتح (قوله يلتفت) بضم الياء وفتح القاء (قوله من أنواع التهديد) بيان غير ذلك (قوله على أنه) أي الشأن (قوله فاعل واجب) (قوله أفسدوه) أي تقضوه (قوله بتهديد) صله أكره

٥١٢

بينهما بيان المال المكروه على أخذه قبضة الأمر المكروه في مسألة فوازه تناسب كونه أحد الغريمين على السوية انظر ابن عرفة ونصه عقب ما تقدم والمال المكروه على أخذه في مسألة ابن مفضل ليس ما كره لا تتقاع الأمر به فتناسب كونه غرمه مشروطا بقوله الفاعل فان قلت في ضمان الفاعل مع استناده لأذن المالك المكروه على أخذه نظر لان كلاً من فعل الفاعل وأذن المالك مسبب عن أكرام الأمر لهما فان كان فعل المكروه لغوا فلا ضمان على الفاعل وان كان معتبرا كان أذن المالك معتبرا ومتى كان معتبرا لم يكن الفاعل متعسدا فلا يضمن قلت يجب بيان المكروه عليه ان كان قولا كان لغوا وان كان فعلا كان معتبرا حسب ما تقدم في طلاق المكروه يأتي أن شاء الله تعالى في الزنا والمكروه عليه في حق الفاعل فعل بوجوب اعتباره وفي حق المالك قول بوجوب لغوه فكأنه لم يأذن له الخط في المسائل الملقطة العمدة والخطأ والأكرام في أموال الناس سواء بوجوب ضمانها وهو من خطاب الوضع فلا يشترط التكليف والعلم فلا فرق في الائلاف بين الصغير والكبير والجاهل والعالم والمكروه والطائع ولا يلتفت للضرب والحبس وغير ذلك من أنواع التهديد والأكرام في مال نفسه يتقعه الزجوع فيه اه وفي النوادر اتفق العلماء على أنه لو جازم المظالم بطلب انسا ناخبة قبالة يقتله أو يطلب ودية انسان ليأخذها غصبا فأسأل عن ذلك وجوب على من علم ذلك أخفاؤه وانكارا له عليه اه ابن ناصي يجب الكذب لا تقاض مسلم وأما ابن عرفة الشيخ محمد بن مفضل قولهم الكفر والقذف لا يباح في الضرورة كما يبحث المنة أفسدوه بأجمعهم معنا على أن من أكره بتهديد يقتل أو قطع عضو أو ضرب يخاف منه تلقه على أخذ مال فلان يدفعه لمن أمره وأكرهه أنه في سعة من أخذ مال الرجل ودفعه إليه ويضمن الأمر ولا يضمن المأمور قال من خلفنا وانما يسعه هذا مادام حاضر عند الأمر فلا ورسله لم يفعل ذلك تخاف ان ظفريه ان يفعل به ما هدده به فلا يسعه فعل ذلك الا ان يكون معه رسول الأمر تخاف أن يرد ما ليسه ان لم يفعل فيكون كالخائن محمدان رجا المكروه الخلاص ان لم يفعل فلا يسعه الفعل كان معه رسول أم لا وان لم يأمن نزول الفعل به وسعه كان معه رسول أم لا وان هدده على ان يأخذ مال مسلم يدفعه فاني يقتله كان عندنا في سعة وان أخذه كان في سعة (أو حفر بئر تهدينا) بيان حقها

(قوله يقتل) صله تهديد (قوله يخاف منه) أي الضرب نعت ضرب (قوله تلقه) أي المكروه (قوله على أخذ) صله أكره (قوله يدفعه) أي المكروه بالفتح (قوله أنه) المكروه (قوله ان شاء الله تعالى) المكروه (قوله البه) أي الأمر (قوله بالكسر) فيهما (قوله ويضمن الأمر) بالمد (قوله وانما يسعه) أي المكروه بالفتح (قوله هذا) أي أخذ مال الرجل (قوله ودفعه للمكروه بالكسر) (قوله مادام) أي المكروه (قوله عند الأمر) بالمد (قوله فلا ورسله) أي الأمر المأمور (قوله ذلك) (قوله أخذ مال الغير) ودفعه إليه (قوله تخاف) أي المأمور (قوله ان ظفريه) أي الأمر (قوله به) أي المأمور (قوله ان يفعل) (قوله فلا يسعه) أي المأمور (قوله ذلك) (قوله أخذ مال) (قوله دفعه) (قوله كان عندنا في سعة) (قوله وان أخذه كان في سعة) (قوله أو حفر بئر تهدينا) (قوله بيان حقها)

أي الأمر (قوله فلا يسعه) أي المأمور (قوله ذلك) أي الأخذ والدفع (قوله يسعه) أي المأمور (قوله في رسول الأمر) بالمد (قوله تخاف) أي المأمور (قوله يرد) أي الرسول المأمور (قوله إليه) أي الأمر (قوله ان لم يفعل) أي المأمور ذلك (قوله فيكون) أي المأمور (قوله كالحاضر) أي مع الأمر في سعة ذلك (قوله ان رجا المكروه) بالفتح (قوله الخلاص) أي من ضرر الأمر (قوله فلا يسعه) أي المكروه (قوله يسعه) المكروه (قوله وان هدده) أي الأمر المأمور (قوله على ان يأخذ) أي المأمور (قوله) أي الأمر (قوله فاني) أي المأمور الأخذ والدفع (قوله يقتله) أي الأمر المأمور (قوله كان) أي المأمور (قوله وان أخذ) أي المأمور المال يدفعه لا أمر (قوله كان) أي المأمور

في طريق المسلمين أو في ملك غيره بغير اذنه فثأف فيها آدمى أو غيره فيضونه حافرها التسببه في ثأفه ومفهوم قعدا انه لو حفرها في ملكه أو ملك غيره بأذنه فلا يضمن ما به لك فيها وهو كذلك (و) ان حفر بئر تعديا وأردى غيره فيها آدميا أو حيوانا (قدم) بضم فس كسر متصلا في الضمان الشخص (المردى) بضم الميم وسكون الراء وكسر الدال أي المسقط على الحافر لان المردى مباشر والحافر متسبب والاول مقدم على الثاني فيه في كل حال (الا) الحافر تعديا (لا) قصد اتلاف شخص (معين) بضم ففتح مثقلا وأراد غيره فيها إغاثات (ق) الحافر والمردى (سيان) بكسر السين وشد التحتية في القصاص منهم ان كان المعين آدميا وضمان القيمة ان كان غيره ابن عرفة فيها مع غيره هان حفر بئر أو غيرها حيث لا يجوز له أو حيث يجوز له لما لا يجوز له ضمن ما هلك بذلك ق ونصها ما لك رضي الله تعالى عنه من حفر حفيرا في دار رجل بغير اذنه فعمط فيه انسان ضمنه الحافر وإذا حفر حفيرا في داره أو جعل حباله لمعطب بها سارقا فعمط به السارق أو غيره فهو ضامن لذلك اشبه لانه احتقر لما لا يصلح ملكا لك رضي الله تعالى عنه وان جعل في سائطه حفيرا للسباع أو حباله فلا يضمن ما يعط به من سارق أو غيره وان جعل بياب جناحه نصبا تدخل في رجل من يدخله أو اتخذ تحت عينه مسامير لم يدخل أو رشح ما يريده رزاق من يسلمه من دابة أو انسان أو اتخذ فيه كلبا عقورا فهو ضامن لما لما أصيب من ذلك ولورشه غير ذلك فلا يضمن ما يعط به كحافر بئر في داره لحاجته لا لأرصاده سارق فهو مقترق ابن شاس يجب الضمان على من حفر بئر في محل عدوا فاقترعت فيه بهيمة أو انسان فان ردها غيره فعلى المردى تقديما للمباشر على المتسبب ابن عرفة وكذا انقله الطرطوشي في مسألة حل القفص الآتية وعارضها ابن عبد السلام بتسوية مخنون بين المكره غيره على ان يخرج له مال رجل من يته ويدفعه له مع ان المكره متسبب والمأثور مباشر وأجاب بأن التسبب بالا كراهة أشد من التسبب بالحفر قلت الحق انهم ساءوا في مسألة مخنون مباشران معاضرة مباشرة الاتجر المكره أخذ المال من مخربه واستقراره بيده والاخذ من الغاصب العالم بالغصب غاصب في قوله الالعين فسيان هذا قول القاضي أبي الحسن ابن شاس وقال ابن هرون يقتل المردى دون الحافر تغليبا للمباشرة ابن عرفة الاظهر على رواية ابن القاسم يقتل المردى الا ان علم بتقديم فعل الحافر وقصده فيقتلان معا كهيئة الزور مع القاضي العالم برورها (أو فتح قيد عبد) قيد (للا يابن) فابق فيضمنه الفاتح سواء أبقى عقب قتله أو بعده ومفهوم لثلا يابن انه لو قيد نكالا فلا يضمنه من فتح قيده في قتلته من حل عبدا من قيد قيده لحرف اباقه فذهب العبد ضمن (أو) فتح بابا (على) حيوان (غير عاقل)

٣٣٣ . ٣ منج الجليل

(قوله من بهيمة أو طير) بيان غير غافل (قوله فذهب) أي الحيوان (قوله أبقاه) أي جال الرباط الرق (قوله فأسقطه) أي الرق رجل أي فسأل زيتته على الأرض (قوله اشتراكهما) أي المال والمسقط (قوله إذا علم) بضم العين (قوله أنه) أي الرق (قوله ولو بقي) أي الرق (قوله لم يحصل) ٥١٤ (قوله الأخوين) أي مطرف وابن الماحشون (قوله ربه)

أي الثوب (قوله وهو) أي الثوب (قوله فقطع) أي الثوب (قوله كونه) أي ضمان الثوب (قوله) منهما) أي ربه والجلالس عليه (قوله على التفصيل) أي بين حضوره وبين كونه وعدم حضوره وبين كون الحيوان طيرا أو غيره (قوله بين) بفتحين مثقلا (قوله وحكمكم) بضم فكسر (قوله عليه) أي الغاصب (قوله به) أي غرم مثله (قوله وكذا) أي تغريمه في وقت الرخاء ما غصبه في وقت الغلاء في اعتبار وقت غصبه (قوله عكسه) أي تضمينه وقت غلاء ما غصبه وقت رخاء (قوله فاستهلكه) أي الغاصب الطعام أو الأدام (قوله فعلية) أي الغاصب (قوله مثله) أي الطعام أو الأدام (قوله هناك) أي موضع غصبه (قوله لزمه) أي الغاصب (قوله بمثله) أي المغصوب (قوله يصطلحها) أي الغاصب والمغصوب منه (قوله اختلف) بضم التاء (قوله هل يضمن) أي الغاصب (قوله مثله) أي الطعام (قوله وعلى أنه) أي الغاصب (قوله بذلك) أي طريان الرخاء أو الغلاء (قوله ويقضي) بضم الياء وفتح الضاد أي على الغاصب (قوله بمثله) أي سواء رخص أو غلا (قوله أما إذا كان) أي المغصوب (قوله عند أخذه) بضم الهاء وكسر الراء

أن (قوله اختلف) بضم التاء (قوله هل يضمن) أي الغاصب (قوله مثله) أي الطعام (قوله وعلى أنه) أي الغاصب (قوله بذلك) أي طريان الرخاء أو الغلاء (قوله ويقضي) بضم الياء وفتح الضاد أي على الغاصب (قوله بمثله) أي سواء رخص أو غلا (قوله أما إذا كان) أي المغصوب (قوله عند أخذه) بضم الهاء وكسر الراء

(قوله ان يشتره) اى المصوب (قوله منه) اى الغاصب (قوله ان كان) اى المصوب (قوله ولا يباعه) اى الغاصب
 (قوله فيه) اى المصوب (قوله ان كان) اى المصوب (قوله ولا ياكاه) اى المصوب (قوله ان كان) اى المصوب
 (قوله منه) اى المصوب (قوله ولا يأخذه) اى المصوب (قوله منه) اى الغاصب (قوله له) اى الاخذ (قوله
 عليه) اى الغاصب (قوله وهو عالم) اى بأنه مغمصوب (قوله سيلة) اى حكمه (قوله لان ذلك) اى أخذ المصوب
 بوجه مما تقدم انتهى عنه (قوله صاحبه) اى المصوب (قوله في أخذه) اى المصوب (قوله كذلك) اى المذكور
 في منع التبائع والاخذ (قوله لو أفاته) اى الغاصب المغمصوب (قوله مثل أن يكون) ٥١٥ اى المغمصوب (قوله لو أفاته)

اى الغاصب المغمصوب
 (قوله يلزمه) اى الغاصب
 (قوله بها) اى الافاته (قوله
 ربه) اى المغمصوب (قوله
 في أخذه) اى المغمصوب
 (قوله صفر) بكسر الصاد
 المهمله وسكون الفاء اى
 نحاس أصفر (قوله لما)
 بنحفة الميم وفتح اللام الخ
 جواب لو أفاته الخ (قوله
 من العلماء) بيان من (قوله
 عليه) اى ربه (قوله
 وبعدمه) اى التنوين
 (قوله لاضافته) اى عرق
 (قوله له) اى ظالم (قوله
 الابار) بفتح الهمزة معدودا
 جمع بئر (قوله والعينون)
 بضم العين والياء ثم فون
 جمع عين (قوله ممكن) بضم
 فكسر مثقلا (قوله من
 ذلك) اى أخذ عين
 دراهمه أو ذنابيره (قوله
 وأراد) اى ربه (قوله
 أخذها) اى بعينها (قوله

أن يشتره منه ان كان عرضا ولا يباعه فيه ان كان عينا ولا يأكله ان كان طعاما ولا يقبل
 منه شيئا به ولا يأخذه منه في حق كان له عليه ومن فعل شيئا من ذلك وهو عالم كان سيلة سليل
 الغاصب لان ذلك لا يقطع تخيير صاحبه في أخذه وكذلك أيضا لو أفاته الغاصب أفاته لا تقطع
 تخيير صاحبه في أخذه مشمل أن تكون شاة فيذبجها أو بقعة فيبينها دارا أو ثوبا فيخيطة
 أو يصبغه أو ما أشبه ذلك ولو أفاته أفاته يلزمه بها القيمة أو المثل فيما لمثل وسقط خيار ربه في
 أخذه عند بعض العلماء كقصة صاغها حلييا وصنعه قدحًا وخشب صنعه نوايت أو ابوابا
 وصوف وحرير وكان عليه ثيابا وما أشبه ذلك لما جاز لا حدان يشتره بخلاف من قال من العلماء
 لرب هذه الاشياء اخذ فضته مصوغة وصفره مصنوعا وخشبهم مولا وصوفه وحريره وكانه
 منسوجا دون شيء يكون عليه للغاصب اقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لعرق ظالم حق
 روى بتنوين عرق على ان ظالم انعمه وبعدمه لاضافته وفي النكت عرق الظالم ما يحدث في
 المغمصوب ابن شعبان العروق أربعة ظاهران البناء والغرس وباطنان الآبار والعيون
 ابن بشير اتفقوا على ان الذنابير والدرهم تتعين بالنسبة الى من كان ماله حراما وفيه شبهة فاذا
 اراد من هو من اهل الخير اخذ عين ذنابيره ودراهمه من الغاصب الذي ماله حرام اوفيه شبهة
 ممكن من ذلك باتفاق وفي الجلاب ومن غصب دراهم فوجد هاربها بعينها واراها أخذها واني
 الغاصب ان يرد هاربها واراها فذلك للغاصب دون ربه اقاله ابن القاسم وقال لا يبرى ذلك
 لربه ادون غاصبها وقال غيره لم يقل هذا ابن القاسم فيه وانما تقول عليه هذا في البيع ولا شبهة
 وهو ما في كتاب السلم فمن اسلمته في طعام ثم اقاله قيل ان فرق ودراهمك في يده فاراد ان يعطين
 غيرها فذلك له وان كنت شرطت عليه استرجاعها بعينها سليمان البحري ما في الجلاب عن ابن
 القاسم خلاف المشهور التمساني في شرح الجلاب والقرافي عنهما في كتاب الشفعة ما يدل على
 ان لربه اخذها فعلم مما تقدم انه ليس للغاصب ان يجبس المثل ويدفع مثله حيث لم يحصل فيه
 مفوت والله أعلم (و) اذا غصب مثليا في ابانه وفاته وانعدم المثل بقوات ابانه (صبر)
 المغمصوب منه (لوجوده) اى المثل في ابانه في العام القابل عند ابن القاسم فيها فليس له طلب
 الغاصب بمثله قبل ابانه وقال اشبه له ذلك ابن عرفة لو فقد المثل حين طلبه فمات ابن القاسم

وأراد اى الغاصب (قوله فذلك) اى رد مثلها (قوله هذا) اى ان الغاصب منع رد نفس العين المغمصوبة وردد مثلها مع
 وجودها بيده (قوله تؤول) بضم التاء واله زوكسر الواو مثقلا (قوله ولا شبهة) اى في مال المستع من رد العين حال (قوله وان
 كنت شرطت عليه استرجاعها) بمبالغة (قوله عنهما) اى المدونة (قوله فعلم) بضم العين (قوله فيه) اى المثل (قوله ابانه) بكسر
 الهمزة وشدة الواو اى وقته المعتاد له (قوله وفاته) اى ابانه (قوله عند ابن القاسم) صله صبر (قوله فيها) اى المدونة حال
 من قول ابن القاسم (قوله فليس له) اى المغمصوب منه (قوله بمثله) اى المغمصوب (قوله له) اى المغمصوب منه (قوله ذلك) اى
 طلب مثله قبل ابانه (قوله فقد) بضم فكسر (قوله حين طلبه) صله فقد

(قوله ليس عليه) أي الغاصب (قوله أراد) أي ابن القاسم (قوله أنه) أي المغموب منه (قوله حتى يوجد) أي مثل المغموب (قوله ولقيه) أي الغاصب (قوله فيه) أي البلد الذي انتقل الغاصب إليه (قوله صبر) أي المغموب منه (قوله فلا يلزمه) أي الغاصب (قوله دفعه) أي المغموب (قوله فيه) أي البلد الذي انتقل الغاصب إليه (قوله لقوله) أي ابن القاسم (قوله لا يلزمه) أي الغاصب (قوله الأمثلة) أي المغموب (قوله أخذه) أي المغموب (قوله فيه) أي البلد الذي انتقل إليه (قوله هو) أي المغموب (قوله وانقيه) أي الغاصب (قوله ربه) أي المغموب (قوله فلا يقضي) بضم ثم فتح (قوله عليه) أي الغاصب (قوله هناك) أي في البلد ٥١٦ المنتقل إليه (قوله وانما له) أي المغموب منه (قوله عليه) أي الغاصب

ليس عليه الأمثلة الخمي أراد أنه يصبر حتى يوجد أثيب بخير الطالب في الصبر والقيمة (و) إذا غصب مثلياً في بلد وانتقل الغاصب لبلد آخر ولقيه المغموب منه فيه صبر وجوباً حتى يرجع الغاصب (بلده) أي الغصب إن لم يكن المغموب مع الغاصب في البلد الذي انتقل اليه بل (ولو صاحبه) أي المغموب الغاصب في البلد الذي انتقل إليه فلا يلزمه دفعه فيه عند ابن القاسم لقوله لا يلزمه الأمثلة في بلد الغصب وأشار بولواي قول أثيب بخير المغموب منه بين أخذه فيه أو في مكان الغصب ورواه كان البلد الذي هو فيه قريباً من بلد الغصب أو بعيداً منه وهو كذلك عند ابن القاسم ومن واقفه في فيها مالاً رضي الله تعالى عنه وإن لقيه ربه بغير البلد الذي غصبه فيه فلا يقضي عليه هناك بمثله ولا قيمته وانما له عليه مثله بموضع غصبه فيه في الذخيرة نقل المغموب تشعبت فيه المذاهب واضطربت فيه الآراء وتباينت بناء على ملاحظة أصول وقواعد منها أن الغاصب لا ينبغي أن يغرم كلفة النقل لأن ماله معصوم كمال المغموب منه وفي المجموعة روى ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنه ما في الطعام يسرق فيجده ربه بغير بلده فليس له أخذه وانما له أن يأخذ الغاصب أو السارق بمثله في موضع سرقة أو غصبه ابن القاسم لو أنه قاعلي أخذه بعينه أو مثله بموضع نقله أو يأخذ فيه ثمنًا جاز بمثله يبيع طعام القرض قبل قبضه ولو لم يكن الطعام معه فقال ابن القاسم يصبر لقدومه بلد الغصب ليغرمه مثله ابن عرفة وفي غير الطعام طريقان ابن رشد سمع ابن القاسم نقله من بلد لا تعرفون في الرقيق والعرض والحيوان (و) إذا نقل المغموب منه الغاصب بغير بلد الغصب ومعه المغموب (منع) بضم فكسر الغاصب (من) أن يتصرف بخيبر (هـ) أي المغموب المثل (التوثيق) على الغاصب للمغموب منه برهن أو ضامن اتفاقاً أو أصبح أن كان البلد بعيداً فالقول ما قاله ابن القاسم وتوثق لرب الطعام بحقه ابن عرفة من لقي من غصبه بغير بلد غصبه والطعام معه فقال ابن الحاجب لا خلاف أن الغاصب يمنع منه حتى توثق منه (و) أن طلب المغموب منه من الغاصب رد المثل لبلد غصبه ليأخذه بعينه (الرد له) ابن عرفة معروف المذهب أنه ليس لربه جبر الغاصب على رد بلده وأجاب ابن رشد عن أكرى ملاحاً على حل بين

(قوله مثله) أي المغموب (قوله نقل) بفتح فسكون مصدر مضاف لمفعوله (قوله تشعبت) بفتحات مثقلاً أي تفرقت واختلقت خبر (قوله لأن ماله) أي الغاصب (قوله فليس له) أي المسروق منه (قوله أخذه) أي الطعام المسروق في غير بلده (قوله معه) أي السارق أو الغاصب في البلد الذي انتقل إلى السارق أو الغاصب إليه (قوله يصبر) أي المسروق أو المغموب منه (قوله ليغرمه) أي المسروق منه (قوله السارق) أي المسروق (قوله نقله) أي المسروق (قوله فوت) خبر نقل (قوله ومعه) أي الغاصب الخ حال (قوله الغاصب) تفسيراً نائب فاعل منع (قوله أن كان

البلد) أي الذي انتقل الغاصب إليه (قوله بعيداً) أي من بلد الغصب (قوله والطعام) من أي المغموب (قوله معه) أي غاصبه (قوله يمنع) بضم الياء (قوله منه) أي المتصرف في الطعام (قوله حتى توثق) أي المغموب منه (قوله منه) أي غاصبه برهن أو ضامن (قوله ليأخذه) أي المغموب منه المغموب (قوله أنه) أي الشأن (قوله ليس لربه) أي المغموب (قوله على رده) أي الغاصب (قوله بلده) أي الغصب (قوله ملاحاً) بفتح الميم وشدة اللام وإهمال الحاء أي سقانا (قوله أشييلة) بكسر الهمزة وسكون الشين المعجمة وكسر الواو (قوله سبتة) بفتح السين المهملة وسكون الواو (قوله فثمتانين فوقتين) (قوله فغمله) أي الملاح التين (قوله سلا) بفتح السين المهملة مقصوراً (قوله يغرم الملاح الخ) صلة أجاب

(قوله بأشيلية) صلة غرم (قوله وحمله) أي التبن عطفت على غرم (قوله فليله) أي ابن رشد (قوله رده) أي التبن من إضافة المصدر إلى مفعوله وتكميل عمله برفع فاعله (قوله وهو) أي التبن (قوله في ضمانه) ٥١٧ أي الملاح (قوله إليها) أي سبته

(قوله فقال) أي ابن رشد

(قوله هذا) أي الذي أفتى

به غيري (قوله وما قلته)

بضم التاء (قوله فلا يرد)

بضم الهمزة وفتح الراء أي

مثل المصوب (قوله له)

أي المصوب منه (قوله

لأنه) أي الحكم له بيمينه

(قوله قال) أي الشارح

(قوله تكليفه) أي الغاصب

(قوله ردها) أي الخشبة

من جده إلى عدن (قوله

أوأخذها) أي الخشبة

بجدة (قوله فيه) أي تقرير

الشارح (قوله صدر)

بفتحات متقلا (قوله إذا

حكم) بضم فكسر (قوله

ثم وجد) بضم فكسر

(قوله ثم ذكر) أي الشارح

(قوله ثم قال) أي الشارح

(قوله وأخذها) عطف

على أن يكلفه (قوله

وتظيره) أي أنت (قوله

لأنه) أي الشارح (قوله

ونصه) أي الشارح (قوله

أنه) أي الشارح (قوله ليس

له) أي المصوب منه

(قوله ثم ذكر) أي الشارح

(قوله وإن كان كلامه)

أي المغيرة الخ حال (قوله

وفي المقوم) صلة ذكر

من أشيلية إلى سبته فحمله إلى سلا يغرم الملاح مثل التبن بأشيلية وحمله إلى سبته فليله أفتى غيرك بوجوب رده الملاح إلى سبته وهو في ضمانه حتى يصل إليها فقال ذكر هذا ابن حبيب وما قلته هو قول ابن القاسم (تبيين الأول) * أنت قوله ولا رده مستغنى عنه بقوله وصبر لبلده (الثاني) * الشارح يحتمل أن المصنف أراد بقوله ولا رده أن المصوب منه مثلي ولم يوجد منه له وحكم له بيمينه ثم وجد المثل فلا يرد له لأنه حكم مضى قال وإنما يأتي هذا على قول أشهب وهو خلاف قول المغيرة من غصب خشبة من عدن وأوصلها بالجدة بجماعة في سائر فروعها تكليفه ردها أو أخذها بيمينها اه أنت فيه نظران كلام المصنف في المثلي والخشبة من المقوم طق الشارح صدر بقوله يحتمل أن يريد أن الغاصب إذا حكم عليه بالقيمة لعدم المثل على القول بذلك ثم وجد المثل فإنه لا يرد له لأنه حكم مضى ثم ذكر الاحتمال الذي قرره أنت ثم قال وهو خلاف قول المغيرة من غصب خشبة من عدن وأوصلها بالجدة بجماعة في سائر فروعها يكلفه ردها أو أخذها بيمينها فقال أنت وفيه نظران كلام المصنف من المثلي والخشبة من المقوم اه وتظيره في كلام الشارح فيه نظر لأنه قرر كلام المصنف بالمثلي كما قرره أنت ونصه ويحتمل أن يريد أنه ليس له أن يلزم الغاصب أن يرد المثل إلى بلد الغصب اه ثم ذكر بعد ذلك خلاف المغيرة وإن كان كلامه في المقوم وبهذا تعلم ما في قول أنت ومثلي بجمالة لأنه لم يمتثل للاحتقال الذي ذكره ولما ذكر الشارح الاحتمالين قال ويحتمل غير ذلك وأنت إذا تأملت كلام الأئمة تأمل تحقيق ظهرك لأن قول المصنف ولا يرد له العمل له هنا وإنما عمله عند ذكر المقوم إذا لمعنى له هذا لأنه إذا كان ليس له أخذ فكيف يتوهم أن له أن يلزمه رده حتى يحتاج إلى نفيه وكيف يخالف المغيرة فيه ولا تصرح أنت بأن مستغنى عنه بقوله وصبر لبلده وفي المقوم ذكر ابن عرفة فقال ومعلوم المذهب أنه ليس له به جبر الغاصب على رده لبلد الغصب والمغيرة نزل نقل خشبة من عدن إلى آخر ما تقدم وهكذا فرض المسئلة ابن التماسي في شرح الجلاب وكذا غيره من أئمة المذهب وذكرها المصنف في معرض المثلي في توضيحه ومختصره تبع فيه ابن عبد السلام لأنهم لم يصرحوا بقرضها في المثلي فلعن ابن عبد السلام ذكرها في معرض الكلام على المثلي على سبيل الاستطراد بخلاف المصنف في توضيحه فإنه لما تكلم على المثلي قال فرع فلو أراد المصوب منه تكليف الغاصب برده شبه إلى مكان الغصين فليس ذلك على المشهور خلافا للمغيرة اه فلفظ فرع يدل على أن كلامه في المثلي وجري على ذلك في مختصره مع أنه نقل خلاف المغيرة في الخشبة كما تقدم وبهذا يظهر لك أن تقرير الشارح بالمثلي لاسلف لهم فيه بل بمجرد إعتار بظاهر كلامه والله الموفق وسلمه البنائي وشبه في عدم الرد فقال (كأجازه) بالزاي أي امضاء المصوب منه من إضافة المصدر لفاعله ومفعوله قوله (ببعه) أي الغاصب من إضافة المصدر لفاعله أيضا ومفعوله قوله مغصوبا (معيبا) بعيب قديم سابق على غصبه (زال) عيبه عند المشتري من الغاصب ولم يعلم المصوب منه بزواله حين إجازته ببعه ثم علم به

(قوله ذكر) أي لا يرد له (قوله أنه) أي الشارح (قوله ليس له) أي المصوب (قوله على رده) أي المصوب (قوله وذكرها) من

إضافة المصدر لمفعوله وتكميل عمله برفع فاعله (قوله تبع) أي المصنف فيه خبر ذكر (قوله لأنهما) أي المصنف وابن

عبد السلام (قوله ثم علم) أي المصوب منه (قوله به) أي زوال العيب

(قوله وأراد) أي المغصوب منه (قوله فلا رد له) أي الماغصوب منه (قوله عنه) أي العيب (قوله بعينها بياض) نعت أمة (قوله فباعها) أي الغاصب الأمة (قوله ثم علم) ٥١٨ أي ربحها (قوله فقال) أي ربحها (قوله فلا يجيزه) أي يبيعها (قوله فلا يلتفت) (قوله وأراد) أي الماغصوب منه (قوله فلا رد له) أي الماغصوب منه (قوله عنه) أي العيب (قوله بعينها بياض) نعت أمة (قوله فباعها) أي الغاصب الأمة (قوله ثم علم) ٥١٨ أي ربحها (قوله فقال) أي ربحها (قوله فلا يجيزه) أي يبيعها (قوله فلا يلتفت)

وأراد ربيع الغاصب (وقال) الماغصوب منه انما (أجرت) يبعه (الظن) أي (بقائه) أي العيب فلا رد له لتفريطه في عدم البحث عنه قبل إجازة يبعه في فيها من غصب أمة بعينها بياض فباعها ثم ذهب البياض عند المبتاع وأجاز ربحها يبعها ثم علم بذهاب البياض فقال انما أجرت البيع ولم أعلم بذهابه وأما لأن فلا أجيزه فلا يلتفت إلى قوله ولزمه البيع وقد قال مالك رضي الله تعالى عنه في المكثري بتعدى المسافة فتضل الدابة فيغرم قيمتها ثم توجد فهي للمكثري ولا شيء لربها فيما أئو الحسن انظر قوله لذهب البياض عند المبتاع فذهب هو لذهب عند الغاصب لكان الحكم خلاف هذا ابن يونس بعض الفقهاء لذهب عند الغاصب وأجاز البيع لا ينبغي ان له التكلم لوقوع البيع على غير الصفة التي يعرفها فيقول انما أجرت البيع على ما كنت أعرف ابن يونس يقول انما أجرت بيع جارية عوراء بهذا الثمن ولو علمت ان بينا ضاها قد زال قبل بيعها ما بيعت بهذا الثمن وأما التي بيعت عوراء فقد بيعت على ما كان يعرف فقد رضي بتسليمها على ذلك الحال فلا يجزه ابن يونس يحتمل أن يقال لا يجزه في الوجهين لأنه لو شاء استثبت ولم يعمل وهو حجة مالك رضي الله تعالى عنه في الأولى عبد الحق لا يجزه في الوجهين وقول مالك رضي الله تعالى عنه لو شاء لم يعمل يعم الوجهين وشبهه في عدم تساط الماغصوب منه على أخذ عين الماغصوب المعلوم من قوله وليلده فقال (كثرة) بضم النون وسكون القاف أي قطعة مسبوكة من ذهب وفضة وقبل سبكها تسمى تبرا (صغت) حليها بعد غصبها فليس لربها أخذها موصوغة عند ابن القاسم لقواتها بالصياغة وانما له مثلها وزنا وصفة في ابن يونس لو غصبه سويقا فله فأنما عليه مثله ولا يجوز ان يتراضيا ان يأخذه ويعطيه مثل ماله به من سمن وعسل لأنه تفاضل بين الطعامين وكذلك لو ضرب النضرة راءهم أو صاغها فلا يجوز له أخذها ويعطيه أجره للتفاضل بينهما (و) (كرطين لبن) بضم اللام وكسر الموحدة مشددة أي ضرب لبنا بعد غصبه فليس لربه أخذها لقروانه وانما له مثل طينه ان علم قدره والافقيته (و) (كر قمح) غصب و (طحن) بضم فليس لربه أخذها لقروانه بطينه انما له مثله عند ابن القاسم في المدقونة وغيرها (و) (كر بند) بفتح فسكون ممنونا (زرع) بضم فكسر أي طرح على الارض للنبات بعد غصبه فليس لربه الا مثله فيما مالك رضي الله تعالى عنه ان عمل الغاصب من الخشب بابا أو غصب ترابا فعمل منه بلا طأ أو غصب حنطة فزرعها وحصل منها حب كثير أو غصب سويقا فله سمن أو غصب فضة فصاغها حليا أو ضربها دراهم فعليه في هذا كله مثل ما غصب في صفة وزنه وكيلاه والقيمة فيما لا يكال ولا وزن وكذلك في السرقة ابن القاسم من غصب قحفا فطعنه ضمن مثله ولا يمكن لرب القمح من أخذ الدقيق وقال أشهب له أخذها وانفق على انه ان طحن القمح سويقا ولته فليس له أخذها (و) (كر بيض) لدايج أو حمام أو وزغصب وحضن حتى (أفرخ) أي صار فراخا فليس لربه الا مثله والفراخ للغاصب (الا) فراخ (ما) أي الطير الذي (باض) يهي لربه (ان حضن) الطير بيضه كدجاج وحمام واوز وظاهره ولو كان الذكرا للغاصب وهو كذلك ومفهوم الشرط انه لو حضنه تحت غيره أو غصب

بضم الياء وفتح الفاء (قوله المسافة) أي التي اكثري اليها (قوله فهي) أي الدابة (قوله وأجاز) أي ربحها (قوله ان له) أي ربحها (قوله فيقول) أي ربحها (قوله في الأولى) بضم الهمز أي التي ذهب بياض عينها عند المبتاع (قوله لا يجزه) أي ربحها (قوله في الوجهين) أي ذهابه عند الغاصب وذهابه عند المبتاع (قوله المعلوم) نعت عدم (قوله وقيل) صلة تسمى (قوله بعد غصبها) صلة صيغت (قوله وانما له) أي ربحها (قوله فله) بفتحات مثقلا أي يجزه بخوزيت (قوله فأنما عليه) أي الغاصب (قوله مثله) أي السويق غير ملتوت (قوله يتراضيا) أي ربه وغاصبه (قوله ان يأخذه) أي رب السويق السويق الملتوت بضم سمن (قوله ويعطيه) أي رب السويق الغاصب اللات (قوله من سمن وعسل) بيان ما (قوله لانه) أي أخذها ملتوتا ودفع مثل ماله به (قوله الطعامين) أي الربويين (قوله لو ضرب) أي الغاصب (قوله فلا يجوز له) أي الماغصوب منه (قوله لا تفاضل بينهما) أي التقدير المتخذي الجنس (قوله ان علم)

الطير

(قوله لا تفاضل بينهما) أي التقدير المتخذي الجنس (قوله ان علم)

بضم العين

(قوله والزرع له) اي الغاصب (قوله دجاجة) اي الغاصب (قوله ولا شيء له) اي ربه (قوله من حضائه) اي الذكر (قوله ما) قوله عليه (اي ربه) (قوله لانه) اي الغاصب (قوله من اراقها) بيان الواجب (قوله خرج) بفتح الخاء مثقلا (قوله في هذا) اي ردها بعد تحليلها وعدمه (قوله لانه) اي الغاصب (قوله لا يجوز له أحد) اي لم يحزه أحد قبله في صيرورته ملكا فهذا تعليل لعدم ردها للمغصوب منه ابن عرفة المازري خرج بعض متأخري هذا في الاشياخ وهو الشيخ أبو الطيب عبد المتيم في مسلم غصب مسلما خيرا فخلت خلافا فقال من أوجب من أصحابنا اراقها ومنع ٥١٩ حازها من تحليلها فقد ألغى حوزة لها

فاذا غصبها مسلم فخلت عنده بقيت ملكا لانه ما ردت بتحليلها كطائر حصل في حوزة ولم يتقدم عليه ملك ولا حوزة من لم يوجب اراقها على من حبسها للتخليل فقد اعتبر من هي يسهه فان تخلت يده الغاصب ردت لحازها الاول وما قاله الشيخ أبو الطيب ينظر الى ما اعتل به ابن القاسم لما قال ان ملكا قال ان أجزأ تحليلها فانه يتملكها وقال ابن أبي زيد انما وجبت لمن غصبته منه لان الغاصب لم يكن له فيها صنعة توجب ملكها له قلت لو تسبب في تحليلها كانت له وتسير بتخمينها ثم تحليلها ايها كصيده فتوحش فتسبب في صيده اجنبي فني كونها بتحليلها عند الغاصب له اول ربه مالها ان تسبب في تحليلها لتخرج عبد المتيم والمعرف ومفهوم تعليل أبي محمد

الطير وحضنه بيض غيره وكانت القراخ للغاصب وعليه أجرة الحضن وهو المذكور قبل الاستثناء في أشهب من غصب بيضة فحضرها تحت دجاجة فخرج منها دجاجة فعليه بيضة مثلها كغاصب القمح يزعه فعليه مثل القمح والزرع له ولو غصب دجاجة فباضت عنده فحضت بيضا ففراخها ربه كالأولادة ولو حضن بيض المغصوبة فتحت دجاجة للغاصب وبيض دجاجة تحت المغصوبة فخرج من القراخ للغاصب والدجاجة لربه وله مثل بيضا وفيما حضنت كراه مثلها ابن الموازع ما نقصها إلا أن يكون نقصا ناشئا فله قيمتها يوم غصبها ولا شيء له من بيضا ولا من فراخ ربه ولو غصب حمامة فزوجه أذكر فباضت وأفرخت فالحمامة وفراخها ربه ولا شيء لغاصبها فيما اعانها ذكره من حضائه ولربه فيما حضنت من بيض غير حمامة حضانتها ولا شيء له فيما حضنته غيرها من بيضا وانما له بيض مثل بيض حمامته إلا أن يكون عليه في أخذ مثل بيضا ضرر في تكلف حمامة تحضنه فله ان يغرم الغاصب قيمة البيض (و) (كره) (عصير) (غصب) و (تخمر) بفتح الخاء مثقلا اي صار خرا بعد غصبه فله عصبه عصبه عصبه لقواته بانقلابه لما لا يجوز ملكه المازري ان غصب مسلم من مسلم خرا فاراقها فلا يضمن لانه فعل الواجب من اراقها التي وجبت على من هي في يده ولو أمسكها حتى فخلت لوجب عليه ردها لمن غصبها منه وقد خرج هذا في شيوخنا في هذا خلافا لانه كن وضع يده على طائر لا يجوز له أحد الثعني من غصب خيرا فخلت فله ربه وان غصب عصير ففخم اهر يثبت عليه وغرم مثله (وان تخل) بفتح الخاء مثقلا اي صار العصير المغصوب سالا (خير) بضم فاء كسر مثقلا مالكة بين أخذ عصير مثله وأخذ خلا الثعني من غصب عصير ففخل خير ربه في أخذه وأخذ مثله وشبه في التخير فقال (كحلها) اي صيرورة الخمر خلا بعد غصبها حال كونها (الذي) (فخير) بين أخذ الخمر وتركه وأخذ قيمة الخمر على الاشهر لاني أخذه مثل الخمر وقال عبد الملك يتعين أخذ الخمر (وتعين) بفتح الخاء مثقلا أخذ الخمر الذي تحولت الخمر المغصوبة اليه حال كونها (الغيره) اي الذي وهو المسلم فقط هذا امر اده وان تعقبه الشارح بأن غير الذي يشعل الخمر في والمعاهد وشيوخهم مع انهم كالذي في التخير فلو قال كحلها الكافر لكان أحسن أشهب ان غصب مسلم خرا الذي فخلها خيرا الذي في أخذها خلا وقيمته يوم غصبها وفيها المالك رضي الله تعالى عنه لو استهلك مسلم خرا الذي أغرم قيمتها المازري ان غصب مسلم من مسلم خرا وأمسكها حتى فخلت لوجب عليه ردها لمن غصبها منه ابن عرفة من غصب خرا فني كونها

(قوله فاربها) اي الخمر (قوله أخذه) اي الخمر (قوله اهر يثبت) اي الخمر (قوله عليه) اي الغاصب (قوله مثله) اي العصير (قوله مالكة) تفسير لثابت فاعل خبر المستتر فيه (قوله فخير) اي الذي (قوله لاني أخذه) اي الذي من اضافة المصنف لقاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله أخذ الخمر) تفسير لفاعل تعين المستتر فيه (قوله هذا) اي المسلم (قوله امر اده) اي المصنف بغير الذي (قوله وان تعقبه الشارح) حال (قوله مع انهم) اي الخمر في الخ (قوله خير) بضم فاء كسر مثقلا (قوله اغرم) بضم فسكون فكسر اي المسلم (قوله انه) اي كلام المصنف

(قوله مبنيا للفاعل) أي وهو ضمير الغاصب (قوله بالرفع) المناسب بالنصب معطوفا على كاف كغزل فأنها اسم بمعنى مثل مفعول ضيع (قوله للناصب) أي وهو كاف كغزل فأنها اسم بمعنى مثل وغير بالرفع عطف عليه (قوله وأشار) أي المصنف (قوله به) أي وإن ضيع كغزل الخ (قوله ثم ضاع) ٥٢٠ أي الغزل (قوله فأنه) أي الغاصب (قوله يلزمه) أي الغاصب (قوله غرمه) أي

الغاصب من إضافة المصدر لقاعله (قوله قيمته) أي الغزل مفعول (قوله وكذا) أي الغزل (قوله وتلف) أي الحلي (قوله ونبه) أي المصنف (قوله مبنيا للفاعل) أي ضمير الغاصب (قوله أو للناصب) أي كاف كغزل (قوله الأول) أي البناء للفاعل (قوله ورفع) أي غير (قوله على الثاني) أي البناء للناصب (قوله محل الكاف) أي فأنه نصب على الأول ورفع على الثاني (قوله وكأنه) بفخات متعلا أي كلام المصنف (قوله من باب غلظت الخ) أي في تقدير عامل يصح انصبابه على المعطوف (قوله أي أو قوت) بفخات متعلا تفسير العامل المقدر (قوله أول) بشد الواو (قوله فر) بفتح الفاء والواو متعلا (قوله أي ابن عرفة) (قوله فني كونها) أي النجر (قوله) أي الغاصب (قوله عليه) أي كونه أغيا (قوله وغير مثلي) أي لأفادة العطف المغايرة (قوله على أصل) أي بناء عليه

بفعله أعند غاصبها أولرهم أالثهما أن تسبب تخريج عبد المنعم والمعروف ومفهوم تعليل أبي محمد وشرع في بيان ضمان المقوم الغصوب فقال (وإن ضيع) بفتح الضاد المجهمة والضميمة مثقلة فعين مهملة أي ألتف الغاصب مغصوبا مقوما (كغزل وحلي وغير مثلي) عطف عام على خاص كعرض وحيوان (قوله) أي الغصوب تلزم الغاصب معتبرة (يوم غصبه) على المشهور وقال أشهب تلزمه على قيمة مضت عليه من يوم غصبه إلى يوم تلفه ونقله ابن شعبان عن ابن وهب وعبد الملك ثم ذكر بعض من وقف على خطأ المصنف رحمه الله تعالى أنه بضاد مضممة فمناة تخشية مشددة مبنيا للفاعل وغير بالرفع وغصبه فعل ماض طغى قوله وغير بالرفع هكذا في النسخ التي وقفنا عليها من صغيرة وكبيرة وأصله تصحيف إذا رفع لا يلائم بناء ضيع للفاعل الخط بعضهم أنه رأى خط المصنف بضاد مضممة وباء تخشية مبنيا للناصب وهو ظاهر وأشار به إلى أن الغاصب إذا غصب غزلا ثم ضاع بسبب الغاصب أو بغير سببه فأنه يلزمه غرمه قيمته وهذا هو الذي صدر به ابن الحاجب وكذا الحلي إذا غصبه وتلف فأنه يلزمه غرم قيمته ونبه بالغزل والحلي على مذهب ابن القاسم في المثلي إذا ضاع فأنه يصير مقوما كذا في النسخ التي وقفنا عليها من ضيع بالضاد المهملة والنون مبنيا للفاعل أو للناصب فينبغي نصب لفظ غير على الأول ورفع على الثاني على حسب محل الكاف وكأنه من باب علقته أتيناه ماء باردا أي أوفوت غير مثلي وإنما خص الصنعة أو لا تنظر إلى الغالب وفي بعضهم من هذا التخصيص فضبط ضيع بضاد مضممة ومناة تخشية مشددة مبنيا للفاعل أو للناصب أيضا وزعم بعضهم أن قوله وإن صنع أغيا لمثلة تخليل النجر أي وإن خلل وهذا معروف الأقوال عند ابن عرفة إذا قال فني كونها بتخليها عند الغاصب له أولرهم أالثهما أن تسبب في تخليلها تخريج عبد المنعم والمعروف ومفهوم تعليل أبي محمد وعليه صنعة بضاد مهملة ونون مبنيا للناصب ليس إلا وغير مجرور عطفا على ما بعد الكاف وبقية بياجر مكان فاء الجواب والمشببه به هو قوله المثلي ولو بغلا بمثله وكأنه قال وضمن المثلي بمثله كضمان الغزل وحلي وغير مثلي بقيته اه في الشامل لو استلكت غزلا وألتف حليا فقيمة تت ظاهر كلام المصنف أن الغزل والحلي مثل أقوله وغير مثلي على أصل غير ابن القاسم أن الصنعة لا تنقل المثلي وأصل ابن القاسم أن المثلي إذا دخلته صنعة يصير مقوما فلهما مقومان عليه ويلزم الغاصب قيمة المقصوب المقوم الذي تلف يده إذا كان يجوز بيعه بل (وإن) كأن (جلد ميتة لم يدبغ) قاله ابن القاسم في المدونة ونصهم من غصب جلد ميتة غير مدبوغ فعليه أن أتلفه قيمته ما بلغت كالأبياع كلب ماشية أو زرع أو ضرع وعلى قاتله قيمته ما بلغت البتاني لو عبر بلو بدل أن كان أولى رد الخلاف المذهبي ابن رشد عقب نصها وقال في المبسوط لا شيء عليه فيه وإن دبغ لأنه لا يجوز بيعه وقيل لا شيء فيه لأن يدبغ فيه قيمته وقيل

(قوله إن الصنعة الخ) بيان أصل غير الخ يحدف من (قوله وأصل) مبتدأ (قوله إن المثلي الخ) خبر أصل أن (قوله فهما) أي الغزل والحلي (قوله عليه) أي أصل ابن القاسم تت فائدة في الذخيرة يقضى بالمثلي في غير المثليات في أربع مسائل هذه وإذا هدم بناء وجب عليه إعادته وإن دفن في قبر غيره وجب عليه حفر مثله ومن قطع ثوبا رقاؤه وزيد خامسة وهو الجواز إذا ألتف تلزمه قيمته (قوله لا شيء عليه) أي الغاصب (قوله فيه) أي جلد الميتة (قوله لأنه) أي جلد الميتة

(قوله فان كان) اي المصوب (قوله والظلم) مطبوع على تجاوز (قوله) ٥٢١ اي المصوب منه (قوله أخذه) اي تكليف

الغاصب (قوله ورده) مصدر
مضاف لقوله اي ارجاع
ولو قتله تعديا (قوله ليس
بشيء) خبر رد (قوله ان أراد)
اي غ أنه لا خصوصية
(قوله بذلك) اي اتباعه
بالقيمة ان قتله تعديا (قوله
وان أراد) اي غ (قوله)
اي الكلب (قوله بذلك) اي
اعتبار قيمته يوم غصبه (قوله
فهو) اي رده للكلب
(قوله ما قاله) اي غ (قوله
تبع فيه الشارح) خبر
جعل (قوله هذا) اي كونها
مبالغة في وغير مثلي بغيره
يوم غصبه (قوله وبه) اي
كونه مبالغة في وغير مثلي
بغيره يوم غصبه صلة قرر
(قوله وعليه) اي كونه
مبالغة في وغير مثلي الخ
(قوله فانه) اي وخبر في
الاجنبى (قوله وذكروا) اي
طوى (قوله نصه) اي تت
(قوله ثم قال) اي طوى (قوله)
وقوله اي تت (قوله غير
صواب) خبر قول (قوله بها)
اي المبالغة (قوله الكلام)
فاعل يقوت (قوله اذا
كانت) اي الاسباب
(قوله لم يوقت) بضم ففتح
فكسر مثقلا اي يحدد
(قوله بان في كلب الماشية)
صلة يوقت (قوله فيها) اي

ان دبح فليس فيه الاقيمة دبحه والصواب ان يلزمه قيمة ذلك كله لجواز الاستفاد به والله اعلم
(او) ان كان (كلبا) ما ذوقا فيه لصيد أو حراسة ماشية أو زرع الخمي فان كان كلب: ارفلا
يغرم قيمته وعلى الغاصب القاتل الكلب المأذون فيه قيمته يوم غصبه ان قتله بعد غصبه خطأ بل
(ولو قتله) اي الكلب المأذون فيه قذلا (تعديا) من قاتله عليه بعد غصبه له قبل قتله هذا قول
ابن القاسم وأشهب وهو المذهب وقال ابن القاسم أيضا ومضنون له به أخذ قيمته يوم قتله
ومفهوم تعديا انه لو قتله لدفعه عن نفسه حين عذاه الكلب عليه ولم يمكنه التخاص منه الا بقتله
فلا شيء عليه وهو كذلك افاده الخط ونصه في بعض النسخ بعد ما يجر دخلة على عذاه بفتح
العين المهملة والمد هو تجاوز الحد والظلم قاله في الصحاح وفي بعض النسخ ولو تعديا بالمتناهي من
فوق أوله والخصية آخره والمعنى انه يضمن المقوم بغيره يوم غصبه ولو قتل الغاصب المصوب
تعديا منه وهذا قول ابن القاسم وأشهب وقال مضنون وابن القاسم أيضا في أحد قوليه له
أخذه بالقيمة يوم القتل كالاجنبي غ قوله ولو قتله تعديا راجع لقوله بغيره يوم غصبه ورده
للكلب كافي الشامل ليس بشيء تت ان أراد انه لا خصوصية للكلب بذلك وان اقتتل
كالغصب في ايجاب القيمة على القاتل فقد تقدم ان اتلاف المقوم يوجب قيمته فلم يقدش بغيره
ما تقدم وان أراد ان المتعدي في تقويمه يوم غصبه فلا خصوصية له بذلك أيضا لان المصنف اعطى
حكما كليايه وغيره ونحوه ما في الشامل واذا كان كذلك فهو شيء حسن وايضا الكلام انما
هو في مجرد قتل بغير غصب فلا يتأتى ما قاله واقبله علم وانما ذكر المصنف هذا في الكلب لئلا يتوهم
عدم قيمته طوى يجعله المبالغة في الكلب تبع فيه الشارح والصواب ان المبالغة في قوله وغير
مثلي بغيره يوم غصبه ولو كان الغاصب قتل المصوب تعديا منه وهذا قول ابن القاسم وأشهب
وقال مضنون وابن القاسم في أحد قوليه له أخذه بغيره يوم قتله كالاجنبي هذا هو الموافق
لكلام ابن الحاجب وابن شاس والمدونة وبه قرر الخط وغيره وعليه يتفرع قوله وخبر في الاجنبى
فانه اشارة للفرق بين قتل الغاصب والاجنبى ولا خصوصية للقتل فلو عبر بالاتلاف كان
الحاجب لكان أعم وأصل هذا التقرير لابن غازي وتعالى عليه تت في كبره وذكروا كونه
المتقدم ثم قال وقوله انما هو في مجرد قتله بلا غصب غير صواب اذ هو خروج عما الكلام فيه ولا
تحسن المبالغة حيث تقدم اذ خلاف بشير اليه بها ويقوت المصنف الكلام على الغاصب اذا قتل
المصوب وهي مسئلة مشهورة معلومة في كلام الاثمة ابن الحاجب وغيره والخلاف فيها مبني
على عدم اعتبار تعدد الاسباب في الضمان اذا كانت من فاعل واحد والله الموفق (تنبيهات
الاول) لم يوقت الامام ما للرضي الله تعالى عنه في المدونة في ائمان الكلاب بان في كلب
الماشية شاة وفي كلب الصيد أربعين درهما وفي كلب الزرع فراق من طعام يفتح القاه والراصة
عشرين درهما وانما قال فيها على قاتله قيمته (الثاني) أطلق الكلب اعتمادا على قوله تعديا أو
بعد لان غير المأذون فيه قتله مباح (الثالث) لهاتين المسئلتين نظائر في لزوم القيمة مع
امتناع البيع وهي بئر الماشية ولحم الاضحية وخمر الذمى والخمر التي لم يبدص لاحها وام الولد
والزرع قبل بدو صلاحه والمدبر (و) ان جنى على المصوب غير غاصبه فأتلقه (خير) بضم الخاء

المدونة (قواطع الكلب) اي عن نقيصه بكونه ما ذوقا في اتخاذه (قوله لهاتين
المسئلتين) اي جلد المستغنى المدبر والكلب

(قوله الجاني) نعت غير (قوله بقيته) ملة اتباع (قوله لمصوب سبب الضمان) علة خير في الاجنبي (قوله منها) أي الغاصب والجاني (قوله الغصب الخ) بيان سبب الضمان (قوله انه) أي الشان (قوله لا خيار له) أي المصوب منه (قوله وانما له) أي المصوب منه (قوله قولي) بفتح اللام مثني بلا نون لاضافته (قوله على انه) أي الشان (قوله وهو) أي عدم اعتبار تعدد أسباب الضمان من واحد (قوله بالعكس) ٥٢٢ أي قيمته يوم الغصب عشرة ويوم الجناية خمسة عشر (قوله أي أخذه) أي الزائد

(قوله حال كونه) أي الزائد (قوله فيرجع) أي المصوب منه (قوله انه) أي الشان (قوله ليس له) أي المصوب منه (قوله فليس له) أي ربه (قوله عنده) أي غاصبها (قوله أو نقصت) أي قيمتها عنده (قوله ثم قتلها) أي الغاصب الامة (قوله عليه) أي غاصبها (قوله ولو قتلها) أي الامة (قوله وقيمتها) أي الامة الخ حال (قوله يومئذ) أي يوم قتلها (قوله قتلها) أي الامة (قوله اخذ) أي الزام (قوله بقيمتها) أي الامة (قوله بخلاف الغاصب) أي القاتل فليس لها بها اخذ بقيمتها يوم قتلها وانما يأخذ بقيمتها يوم غصبها (قوله يومئذ) أي يوم قتلها (قوله مكان له) أي ربه (قوله يوم غصبها) حال من قيمتها (قوله على الغاصب) ملة الرجوع (قوله ولو كان) أي ربه (قوله وكانت) أي قيمتها يوم غصبها (قوله فلا رجوع له) أي ربه (قوله هدم بناء) أي الزام الغاصب به دمه ودفع العمود او الخشب او الحجر للمصوب منه (قوله بنى) بضم فس كسر (قوله وأخذه) أي المصوب من عمود أو حجر أو خشب عطف على هدم (قوله وله) أي المصوب منه (قوله تركه) أي المصوب (قوله وأخذ قيمته) أي المصوب (قوله منه) أي غاصبه (قوله من دفعها) أي القيمة (قوله به) أي أخذ القيمة (قوله لا يلزمه) أي الغاصب (قوله دفعها) أي القيمة (قوله وله) أي الغاصب (قوله بنائه) أي الغاصب (قوله يلزمه) أي الغاصب (قوله دفعها) أي قيمة المصوب

البناء
قيمته يوم غصبها (قوله فلا رجوع له) أي ربه (قوله هدم بناء) أي الزام الغاصب به دمه ودفع العمود او الخشب او الحجر للمصوب منه (قوله بنى) بضم فس كسر (قوله وأخذه) أي المصوب من عمود أو حجر أو خشب عطف على هدم (قوله وله) أي المصوب منه (قوله تركه) أي المصوب (قوله وأخذ قيمته) أي المصوب (قوله منه) أي غاصبه (قوله من دفعها) أي القيمة (قوله به) أي أخذ القيمة (قوله لا يلزمه) أي الغاصب (قوله دفعها) أي القيمة (قوله وله) أي الغاصب (قوله بنائه) أي الغاصب (قوله يلزمه) أي الغاصب (قوله دفعها) أي قيمة المصوب

(قوله فله أخذه) أى الثوب (قوله أو تضمينه) أى الغاصب (قوله قيمته) أى الثوب (قوله) أى المغموب منه (قوله عين شبه) أى أخذه (قوله يقتق) بضم الياء وفتح التاء (قوله يهدم) بضم الياء وفتح الدال (قوله والهدم والقتق) أى أجرته (قوله ان له) أى المغموب منه (قوله ان يضمه) أى المغموب منه الغاصب (قوله وكان) بفتحات منقلبا (قوله لو أنشأ) أى الغاصب (قوله جرحا) بضم الجيم (قوله تمون) بفتح التاء والها وضم الواو منقلبا (قوله أو تكاب وتقدم) (قوله قدر) بكسر فسكون أى ويتعذر آخره منه (قوله انه الغير) أى الضيق القم (قوله واستحقت) ٥٢٣ أى ثبت ان الخشبة ملك لغير

البناء وكذلك ان غصب ثوبا وجعله ظهارة لجهة فله أخذه أو تضمينه قيمته أبو محمد بن
شبهه ويقتق له الجبة ويهدم له البناء والهدم والقتق على الغاصب وظاهر هذا ان له أيضا ان
يضمه قيمة الخشبة وكان الغاصب أقاتها بالتزام قيمتها وانظر لو أنشأ سقيفة على لوح مغموب
أو غصب خيطا خاط به جرحا هل يخرج على تهمون اخف الضررين المأزرى ومن هذا الكباش
يدخل رأسه في قدر غير ربه والدينار يقع في اناء الغير ولا يقدر على اخراجه الا بكسر الاناء ومن
الحاوى ما للرضى الله تعالى عنه من اتباع خشبة وبنى عليها واستحقت فليس له بها قلعها
للضرر ولو ان الباني ليس بغاصب ابن عرفة ادخل الغاصب لوحا في سقيفة أنشأها كالجرح المبني
عليه بنا معتبر ان كان نزعه لا يستلزم موت آدمى ولا اتلاف مال لغير الغاصب ويجب الخلاف
في هذا اعتبار أشد الضررين باعتبار ذات الضرر ومن يلحقه من حيث كونه غاصبا وغير غاصب
وكذا غصب خيط خاط به جرح ان لم يستلزم نزعه اتلاف عضو آدمى محترم أو حدوث مرض به
مخوف فان لم يستلزم ذلك واستلزم تأخير بره فختلف فيه بين الشافعية ومن هذا ادخال كبش
رأسه في قدر لغير ربه لا يتسبب من أحد مال الكيما فلا يضمن أحدهما صاحبه شيئا وهو من
جرح الجماء وكذا ادخول دينار في دواة غير ربه لا يمكن اخراجه منها الا بكسرها وكان شيخنا
اذ ذكر هذه المسائل يحكى ان جلين اجتمع في مضيق لا يمكن فجأة أحدهما الا بخر الآخر
فحكهم بعض القضاة بضر أحدهما ويشتر كان في الباقي كلام وروح من السقيفة لتجارتها ومنها
ان عمل الغاصب الخشبة باق عليه قيمتها وان غصب أرضا فغرسها أو بنى بها شيا ثم استحقها
فيل للغاصب اقلع الاصول والبناء ان كان لك فيه منفعة الا ان يشاء رب الارض ان يعطيه
قيمة البناء والاصل مقلوبا وكل ما لا منفعة فيه للغاصب بعد قلعها كالجرح والنقش فلا شيء فيه
وكذا من حفر بئر أو مطعرا فلا شيء له في ذلك اه (و) له غلة (مغموب) مستعمل (بضم الميم
الاولى وفتح النائية من رقيق ودابة ودار وغيرهما) استعماله الغاصب أو كراه على المشهور
عند المأزرى وصاحب المعين وهو الصحيح اذ لاحق للغاصب وروى المأزرى لاضمان على
الغاصب مطلقا ويرجع تلخيص الخراج بالضممان ومفهوم مستعمل ان ماله غلة ولم يستعمل كالرقيق
لا يستعمله والدار يغلقها والارض ييورها والدابة يحبسها لانها ماله غلة ولم يستعمل كالرقيق
تأزمه وصوبه الاشياخ وختلف فيمن غصبت دنانيره او دراهمه وانفقها الغاصب او انفقها
فقبل لا شيء له الا رأس ماله وشهر وقال ابن حارث اتفقوا ان الربح للغاصب فيما غصبه من
(قوله مطلقا) أى عن التقييد بعدم استعماله (قوله ويرجع) بضم فكسر منقلبا أى عدم ضمان الغاصب غلة المغموب
مطلقا (قوله تلخيص الخراج بالضممان) أى من عليه الضمان قلة الغلة واضافته للبيان (قوله لا تأزمه) أى الغاصب (قوله وهو)
أى عدم لزوم غلة ماله يستعمل (قوله تأزمه) أى الغاصب غلة ماله يستعمل (قوله وصوبه) بفتحات منقلبا (قوله وختلف)
بضم التاء (قوله غصبت) بضم فكسر (قوله لا شيء له) أى المغموب منه (قوله وشهر) بضم فكسر منقلبا (قوله ان الربح)
أى على ان الربح

لا ضمان (قوله) أى غلة المغموب
لا ضمان (قوله) أى غلة المغموب
لا ضمان (قوله) أى غلة المغموب
لا ضمان (قوله) أى غلة المغموب

(قوله وقيل له) اي المغصوب منه (قوله ربحه) اي المال المغصوب (قوله لو كان) اي المال (قوله بيده) اي المغصوب منه (قوله له) اي انت (قوله هذا) اي اخذ قيمة المغصوب وغلته (قوله وان عزاه الخ) حال أو مبالغة (قوله لانه) اي اخذ القيمة والغلة (قوله من فخل الخ) بيان ما (قوله من الحيوان) بيان ما (قوله من الصوف) بيان ما (قوله من اللبن) بيان ما (قوله فانه) اي الغاصب (قوله يرد) يفتح فضم (قوله ما اعتصب) اي المغصوب (قوله المستحقه) صلة يرد (قوله وما كل) اي الغاصب (قوله يرد) اي الغاصب للمستحق (قوله المثل) اي لما كله (قوله والقيمة) عطف على المثل (قوله وان ماتت الامهات) اي المغصوبة (قوله ولا شيء له) اي ربحها (قوله من ولد الخ) ٥٢٤ بيان ما (قوله وان شاء) اي ربحها (قوله او عن) عطف على الولد (قوله من صوف

مال او سرقة والخسار عليه وقيل له ربحه ان كان الغاصب معسرا وقيل له مقدرا ما كان يربح فيه لو كان بيده وظاهر كلام المصنف ان الغلة للمغصوب منه ولو هلك المغصوب وهو كذلك فأتخذ غلة المغصوب وقيمته ونحوه في الكافي اقاده تت طق لا ينبغي له ان يعتمد هذا وان عزاه في الكافي لاصحاب مالك رضي الله تعالى عنهم لانه خلاف مذهب ابن القاسم في المدونة ففيها وما اخرج عند الغاصب من فخل او شجر او تناسل من الحيوان او جز من الصوف او حلب من اللبن فانه يرد ذلك كله مع ما اعتصب المستحقه وما كل يرد المثل فيما له مثل والقيمة فيما لا يقضي فيه بمثله وان ماتت الامهات وبقي الولد او ما جز منها وحلب يجرى بها ما امان بأخذ قيمة الامهات ولا شيء له فيما بقي من ولد او صوف او لبن ولا في غنمه ان بيع وان شاء أخذ الولد ان كان ولدا او عن ما يبيع من صوف او لبن ونحوه وما كل الغاصب من ذلك فعليه مثله فيما له مثل والقيمة فيما يقوم ولا شيء عليه من قبيل الامهات الا ترى ان من غصب امة ثم باعها فولدت عند المبتاع ثم ماتت فليس لربها ان يأخذها ولا ذوا قيمة الامة من الغاصب وانما له أخذتها من الغاصب او قيمتها يوم غصبها او يأخذ الولد من المبتاع ولا شيء عليه ولا على الغاصب من قيمة الام ثم يرجع المبتاع على الغاصب بالثمن اه واقتصر ابن رشد في بيانه ومقدمته على هذا وكذا ابن مرفة ولم يعرف ابن رشد على مافي الكافي على أن صاحب الكافي معترف بان ما نقله تت خلاف مذهب ابن القاسم فانه حكى قولين أحدهما ان اخذ القيمة فلا غلة له قال وهو قول ابن القاسم والثاني ان له اخذ القيمة مع الغلة قال وهو الصحيح وعليه به جمهور أهل المدينة من اصحاب مالك وغيرهم في ابن عرفة في غرم الغاصب غلة المغصوب بخسنة اقول فيها لابن القاسم وكل ربيع اغتصبه غاصب نفسه أو غنمه أو أرض فزرعها فعليه كراه ما سكن او زرع لنفسه وغرم ما كراهه من غيره ما لم يصب وان لم يسكنها ولا اتفع بها ولا اغتلبها فلا شيء عليه ابن القاسم وما اعتصب من دواب او رقيق او سرقة فاستعملها شهر او طال مكثها بيده او كراهه اقبض كراهه فلا شيء عليه في ذلك وله ما قبض من كرائمها وانما الرباعين شبهه وليس له ان يلزمه قيمتها اذا كانت على حاله لم تتغير في بدنها ولا ينظر الى تغير سوقها واما المكثري والمستعير يتعلو المسافة تعديا بعيدا أو يجلسها اياها كثيرا ثم يردّها ايجالها فربها

الخ) بيان ما (قوله من قبل) بكسر ففتح (قوله الامهات) اي التي ماتت من ولدا أو لبن او صوف وأخذ ربحها (قوله وانما له) اي ربحها (قوله فانه) اي صاحب الكافي (قوله ان اخذ) اي المالك (قوله قال) اي الحافظ ابو عمر بن عبد البر في الكافي (قوله وهو) اي انه ان اخذ القيمة فلا غلة له (قوله قال) اي ابن عبد البر (قوله في غرم) بضم فسكون مصدر مضاف لفاعله وناصب مفعوله خبر خمسة (قوله فيها) اي المدونة خبر مقدم (قوله ربيع) بفتح فسكون اي منزل (قوله او ارض) عطف على ربيع (قوله فعليه) اي الغاصب (قوله وغرم) بضم فسكون عطف على كراه (قوله من غيره) صلة اكره (قوله وان لم يسكنها) اي الغاصب اي

الدار والارض المغصوبة (قوله فلا شيء عليه) اي الغاصب (قوله من دواب او رقيق) بيان ما (قوله بخير او سرقة) عطف اغتصب (قوله فلا شيء عليه) اي الغاصب (قوله في ذلك) اي استعملها وطول مكثها (قوله له) اي المغصوب منه (قوله من كرائمها) بيان ما (قوله وليس له) اي ربحها (قوله ان يلزمه) اي الغاصب (قوله اذا كانت) اي الدواب والرتيق (قوله لم تتغير في بدنها) تفسير لكونه اعلى حالها (قوله ولا ينظر) بضم فسكون ففتح (قوله سوقها) اي قيمتها (قوله واما المكثري والمستعير) اي دابة (قوله تعدي) اي بالدابة المكثرة أو المستعارة (قوله أو يجلسها) اي الدابة (قوله ثم يردّها) اي المستعير أو المكثري الدابة (قوله بها لها) اي غير متغيرة

(قوله حبسه) اى المكترى والمستعير (قوله اياها) اى الدابة (قوله بعد المسافة) صلة حبس (قوله له) اى د بها (قوله فى الوجهين) اى اخذ قيمتها واخذها مع كرا حبسها (قوله فى مثل هذا) اى حبسها اياها كثيرة (قوله اذاردها بجهاها) اى الدابة (قوله لجعلت) بضم تاء المتكلم ابن القاسم (قوله واضعنه) اى السارق او الغاصب (قوله قيمتها) اى الدابة (قوله فيها) اى السارق والغاصب (قوله الفرق) اى بين الغاصب والسارق والمكترى والمستعير (قوله ان الغاصب) اى والسارق (قوله انه) اى الغاصب الخ بيان المشهور ومجذوف من (قوله من رباع وحيوان) بيان ما (قوله وهو) اى المشهور (قوله فانه) اى ابن القاسم (قوله لا يرد) اى الغاصب (قوله بتشهيره) اى ضمان الغاصب غلة ٥٢٥ ما استعمله واغتله (قوله من المتأخرين)

بيان غير (قوله له) اى
المغصوب منه (قوله وامره)
اى العبد المغصوب (قوله
صيده) اى مصيد العبد
(قوله وان كان) اى
المغصوب (قوله وعليه) اى
الغاصب (قوله استقامه)
اى الغاصب (قوله به) اى
المغصوب (قوله وان كان)
اى المغصوب (قوله
بالالات) اى فى ان مصيده
للاصطيد وعليه اجر استقامه
به (قوله وان كان) اى
المغصوب (قوله بالعبد) اى
فى ان مصيده له به (قوله او
بالالات) اى فى ان مصيده
للاصطيد وعليه اجر استقامه
به (قوله لم يختلف) بضم
الياء وفتح اللام (قوله ان
الذى الخ) صلة يختلف
بتقديرى (قوله فان الصيد
للمتعدي) خبر ان (قوله
وعليه) اى المتعدي (قوله
فبعثه) اى المتعدي العبد
(قوله ان الصيد لصاحب

يخبر فى اخذ قيمتها يوم التعدي او ياخذها مع كرا حبسها اياها بعد المسافة وله فى الوجهين على
المكترى الكرا الاول والسارق والغاصب ليس عليه فى مثل هذا قيمة ولا كرا اذاردها
بجهاها ولولا ما قاله مالك لمعت على السارق والغاصب كرا كونه اياها واضعنه قيمتها اذا حبسها
عن اسواقها كالمكترى ولكنى اخذ فيها بما يقول مالك رضى الله تعالى عنه ٥١ الباجى
الفرق ان الغاصب غصب الرقبة فيضمتها دون منافعها بخلاف المكترى والمستعير فتعدي
على المنافع فضمتها الحظ قوله وغلة مستعمل هذا هو المشهور انه يضع غلة ما استعمله من
رباع وحيوان وهو خلاف مذهب المدونة فانه قال فى كتاب الغصب لا يرد غلة العبيد والدواب
وقال فى كتاب الاستحقاق لا يرد غلة الحيوان مطلقا وما شئى عليه المصنف قال فى التوضيح
صرح المازرى وصاحب المعين وغيرهما بتشهيره وشهره ابن الحاجب وقال ابن عبد السلام
هو الصحيح عند ابن العربى وغيره من المتأخرين (و) له (صيد) اى مصيد (عبد) مغصوب
اتفاقا (و) صيد (جرح) كازوكل على المشهور ابن بشر ان كان المغصوب عبدا وامره
الغاصب بالصيد فلا خلاف ان صيده له به وان كان آلة كسيف ورمح فلا خلاف ان صيده
للاصطيد وعليه اجر استقامه به وان كان فرسا فقد اُلحقه وبالات وان كان جارحا كالبارى
والكلب فهل يلحق بالعبد او بالات قولان ابن رشد لم يختلف ان الذى يتعدي على فرس او
قوس او قمل فيصيده فان الصيد للمتعدي وعليه اجر مثل القوس والقوس والنبل ولم يختلف
ايضا فى ان تعدي على عبيد فبعثه يضطاد ان الصيد لصاحب العبد واختلف فى ان تعدي على
كلب او بازا فاصطاد به والاظهر قول ابن القاسم انه كمن تعدي على عبد فارسله يضطاده لان
العمل انما هو للكلب والبارى لانهما هما التابعان الصيد الاخذان له وانما للمتعدي فى ذلك
الارسال والاشلا خاصة فوجب كون صاحب الكلب والبارى احق بالصيد لان له فى صيده
شئين الاتباع والاخذ وليس للمتعدي فيه الا التعريض على ذلك على ما تقول من مذهب
ابن القاسم فى المزارعة الفاسدة ان الزرع يكون فيها من شئين ابن عرفة وفى غرم
الغاصب غلة المغصوب مطلقا ونسبه نالها غلة الرباع والغنم والابل لا العبيد والدواب
ورباعها ما استقل لاما استغل وخامسها غلة الرباع والنخل لا غلة العبد والحيوان ثم قال
وفى المقدمات اختلف فى غلة المغصوب فقال اشهب حكمها حكم المغصوب تنازعه قيمتها يوم

العبد) بدل من حين يتعدي (قوله واختلف) بضم التاء (قوله نه) اى المتعدي على الجراح (قوله كمن تعدي على عبد) اى فى
ان مصيده له (قوله لان العمل) اى الاصطاد (قوله لانها) اى الكلب والبارى (قوله تقول) بضم التاء (قوله او مشقلا
(قوله ان الزرع الخ) بيان ما يتقدير من (قوله فيها) اى المزارعة الفاسدة (قوله مطلقا) اى سواء كان ربعا او بجها او قبقا او
شجرا (قوله ونسبه) اى غرم غلة المغصوب مطلقا (قوله استقل) اى استعمل بنفسه (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله اختلف)
بضم التاء (قوله تنازعه) اى الغاصب (قوله قيمتها) اى الغلة

(قوله قبضها) اي الغلة (قوله واكثر) عطفت على قيمتها (قوله ما انتهت) اي القيمة (قوله وان تلف) اي المصوب (قوله حكمها) (قوله غلة المصوب) (قوله على أنها) اي غلة المصوب (قوله لا يضمنها) اي الغاصب الغلة (قوله وان ادعى) اي الغاصب (قوله تلفها) اي الغلة (قوله وان كان) اي المصوب الخ مباغاة (قوله على هيئته وخلقه) اي المصوب (قوله وهو) اي المتولد على الهيئته (قوله يرد) اي الغاصب ٥٢٦ المتولد على هيئة المصوب (قوله منه) اي المصوب (قوله وشبهه) اي المذكور (قوله رده) اي المتولد للمصوب

قبضها او أكثر ما انتهت اليه وان تلفت بامرهما و الذي قالوا حكمها خلاف حكم المصوب اختلقوا بعد اجاعهم على انها ان تلفت بيسنة لا يضمنها وان ادعى تلفها فلا يصدق وان كان مما لا يفتاب عليه وتحصيل اختلافهم ان ما تولد عن المصوب على هيئته وخلقه وهو الولد فان الغاصب يرد ما تولد منه على غير هيئته وهو السمن واللبن والصوف وشبهه في كونه للغاصب ووجوب رده قولان وان تلف المصوب بخير ربه في اخذ قيمته ولا شيء له في الغلة واخذ الغلة دون قيمته وما كان غير متولد كالأكريه والخرابات في وجوب ردها وتقيمه ثلثها يرد ان اكري او اتفع لان عطل واربعا ان اكري لان اتفع او عطل وخامسها الفرق بين الحيوان والاصول اه (و) له (كره ارض بنيت) دارا او نحوها وسكنها الغاصب او استقلها اللغمي لم اعلمهم اختلافوا فيمن غصب ارضا وبنى بها ثم سكن او استقل انه لا يفرم سوى غلة القاعة وهذا اذا كانت الارض له خاصة فان كانت مشتركة وبقي فيها أحد الشرى يكن او غرس فليقسمه فان وقع بناؤه او غرسه في حصته دفع لشرى بكة اجرة الارض فيما مضى وان وقع في حصته شرى بكة فخير من وقعت في حصته بين دفع قيمته مقبولا او امره بقاهاه قاله ابن القاسم وحكى اللغمي الخلاف فيمن غصب بناء خربا واصلحه واغتمله فقال اشبه ما زاد في غلته قلنا غاصب كساحة يعمرها وقال محمد الجيسع له المالك ووافق اصبح اشهب اللغمي وهو ابن فيقوم الاصل قبل اصلاحه فينظر ما كان يؤجر به من يصلحه فيغرمه وما زاد على ذلك قلنا غاصب ورأى محمد ان جميع الغلة للمصوب منه وله اخذ الدار مصلحة ولا شيء عليه الا قيمة ما لو نزعته كانت له قيمة ورأى المالك يستحق البناء بقيمته منقوضا فتسكون غلته له وشبهه في ان كراه الاصل الخرب لمن يصلحه للمالك والزائد بالاصلاح للغاصب فقال (كركب) بفتح الميم والكاف وسكون الراء اي سفينة (شخر) بفتح النون وكسر اللام المهجمة اي بال متخرب غصبه واصلحه واستغله فغله الاصل للمالك والزائد للغاصب بان يقال كم تساوى اجرة تخرا لمن يعمره ويستغله فاقبل لزم الغاصب له قاله اشهب وقال محمد الجيسع للمالك اللغمي الاول ابن ابن راشد اقيس ابن عبد السلام الثباني أظهر (و) اذا اخذ المالك المركب (اخذ) معه بلا عوض (ما) اي المصلح به الذي (لا عين) اي ذات (له) بعد قلعه (قائمة) اي لها قيمة كالزنت والقلقة وأما ماله عين قائمة كالخيل والمجازيف والسوارى والقلاع والهلب الذي يرمى في البحر لجس المركب عن السير قلنا غاصب اخذ ان كان المركب في حرمي بلد المصوب منه وان كان في غيره وتوقف سيره الى بلد المصوب منه عليه ولم يجد بدله يسير به اليه في ذلك الموضع فيخير رب المركب بين دفع قيمته في ذلك الموضع كيف كانت وتسليمه للغاصب ابن عرفة

منه (قوله خير) بضم فكسر مثقلا (قوله قيمته) اي المصوب (قوله وتقيمه) اي الرد (قوله يرد) بضم ففتح (قوله أكرى) اي الغاصب (قوله لم اعلمهم) شعري به الصدق لاحتمال خلاف لم يعلمه (قوله أنه) اي الغاصب صلة اختلقوا بتقدير في (قوله القاعة) اي الارض الخسالية (قوله وهذا) اي غرم غلة القاعة (قوله له) اي المصوب منه (قوله فان كانت) اي الارض (قوله فليقسمها) اي الشرى بكان الارض (قوله دفع) اي الباني أو القارس (قوله وان وقع) اي بناؤه او غرسه (قوله خير) بضم فكسر مثقلا (قوله وقعت) اي الابنة والمغروسات (قوله فيقوم) بضم ففتح مثقلا (قوله فينظر) بضم فسكون ففتح (قوله يصلحه) بضم فسكون فكسر (قوله فيغرمه) اي الغاصب (قوله وله) اي المصوب منه (قوله ورأى) اي محمد

(قوله لمن يصلحه) صلة كراه (قوله للمالك) خبر ان (قوله له) المالك (قوله واما ماله عين قائمة) مفهوم ما لا عين له قائمة (قوله الهلب) بكسر فسكون اي الخطاف (قوله وان كان) اي المركب (قوله سيره) اي المركب (قوله عليه) اي ماله عين قائمة (قوله لم يجد) اي المصوب منه (قوله يسيرها) بضم ففتح فكسر اي المركب (قوله به) اي ماله عين قائمة (قوله اليه) اي بلد المصوب منه (قوله في ذلك الموضع) صلة يجيد (قوله قيمته) اي ماله عين قائمة (قوله كانت) اي قيمته (قوله وتسليمه) اي

اي ماله حين فاعته عطف على دفع (قوله وانفق) اي الغاصب (قوله ثم اغتيل) اي الغاصب (قوله فيه) اي المركب (قوله ثلثه) اي المركب (قوله اخذته) اي المركب (قوله غلته) اي المركب (قوله عليه) اي ربه (قوله والارجل) اي المجاذيف (قوله اخذ) يضم فكسر (قوله وان كان) اي المركب (قوله يرد) يضم ففتح (قوله فيه) اي المركب (قوله فصيد مجرور بالخ) تفرع على تقدير كرا حيل صيد (قوله به) اي صيد (قوله بها) اي الشبكة ونحوها (قوله والضمير) اي المجرور وباللام (قوله عليها) اي الغلة (قوله ثم رجع) اي ابن القاسم (قوله الى انه) اي الشأن (قوله لا يظلم) يضم فسكون ففتح (قوله في رجوعه) اي الغاصب (قوله فيها) اي الغلة (قوله يرجع) اي الغاصب (قوله به) اي ما انفق عليه ٥٢٧ المصوب (قوله لم يجاوز) اي ما انفق (قوله ثم قال) اي ابن القاسم

(قوله لا يرجع) اي الغاصب (قوله به) اي ما انفق عليه (قوله المصوب) (قوله الحائط) اي البستان الذي غصبه غاصب وانفق عليه (قوله ان كان) اي الحائط (قوله لو كان) اي الحائط (قوله يرد به) اي الحائط (قوله استاجر) اي ربه (قوله) اي الحائط من يعمل فيه (قوله فهو) اي ما انفق (قوله الغاصب على الحائط) (قوله كطعام العبد) اي في رجوع الغاصب به في غلته (قوله وان كان) اي رب الحائط (قوله) اي الحائط (قوله لان) اي رب الحائط (قوله عبيد اودواب) اي معدن لخدمة الحائط (قوله ولم يستعملهم) اي رب الحائط في غيره (قوله عليه) اي رب الحائط (قوله شيء) اي ما انفق الغاصب على الحائط (قوله عنده) اي الحائط

لو غصب من كرا خربا وانفق في قلفطته ورقبته والتسه ثم اعتل فيه غلة كثيرة فله ربه اخذته مصلوحا بجميع غلته ولا غرم عليه فيها انفق الغاصب الا في الصاري والارجل والحبال وماله عن ان اخذته للغاصب اخذته وان كان بموضع لا توجد فيه آله التي لا بد منها في جريه حتى يرد الى موضعه وما لا يوجد بالموضع الذي حمله اليه الا بشقة فربه مخير في اخذ ذلك بقيمته (وله كراه) صيد شبكة وشرك ورجل وقوس وحبل وسيف فغصوبة فصيد مجرور وعطف على ارض والمراد به هنا الاصطياد واما المصيد فمافهو للغاصب انما طاف في بعض النسخ وله صيد شبكة والضمير للغاصب والصيد بمعنى المصيد ويلزم عليه اشتيت مرجع ضمير لانه فيها تقدم راجع للمغصوب منه وهنا راجع للغاصب ولا يستفاد من هذه النسخة ان على الغاصب كراه الشبكة وفي بعض النسخ لا صيد شبكة اي ليس للمغصوب منه ما صيد بشبكة فهو للغاصب وعليه اجرهما ابن بشير ان كان المغصوب آلة كسيف فلا خلاف ان الصيد للغاصب ومثل السيف الشباك والحبال (وما) اي المال الذي (انفق) الغاصب على المغصوب كعلف الدابة المغصوبة وموتة الرقيق المغصوب وكسوته وسقي الارض المغصوبة وعلاجها وحصد الزرع المغصوب ودرسه وتلذذته وسقى الشجر المغصوب وعلاجه كائن (في الغلة) للمغصوب لا يتعداها الى ذمة المغصوب منه فان لم يكن للمغصوب غلة او زادت النفقة عليها فلا يرجع للغاصب على المغصوب منه هذا مذهب ابن القاسم في المدونة والموازية ثم رجع في الموازية الى انه لا شيء للغاصب من الغلة في النفقة واختاره ابن الموار المصنف الاول اظهر لان الغاصب وان ظلم لا يظلم ابن عرفة وعلى غرم الغاصب الغلة في رجوعه بالنفقة فيها طريقان التخي في رجوعه بنفقة العبد والدابة والسقي والعلاج ثلاثة ابن القاسم في الموازية يرجع به مالم يجاوز الغلة ثم قال لا يرجع به الحائط ان كان بحيث لو كان يدر به استاجر له فهو كطعام العبد وان كان لا يستاجر له لان له عبيدا وودواب ولم يستعملهم بعد غصب الحائط لم يكن عليه شيء وان كان عنده بعض ذلك رجع باجر ما يجز رب الحائط عنه من ذلك وان استعملهم رجعهم بعد غصب الحائط كان عليه اجر ما عمله الغاصب مالم يجاوز الاجر الذي اخذته فيهم ولا يصح في الواضحة من تعدى على رجل ففقد له شجرة او حوت أرضه او حصده زرعته ثم سأل اجر ذلك ان كان رب هذه الاشياء من لا بد ان يستاجر عليها فعليه اجرها وان كان يلى ذلك

اي رب الحائط (قوله ذلك) اي المحتاج اليه عمل الحائط (قوله رجع) اي الغاصب على رب الحائط (قوله من ذلك) اي المحتاج اليه بيان ما (قوله وان استعملهم) اي عبيد الحائط ودوابه في غيره (قوله عليه) اي رب الحائط (قوله اجر ما عمله الغاصب) اي في الحائط (قوله لم يجاوز) اي اجر ما عمله الغاصب (قوله اخذته) اي رب الحائط (قوله فيهم) اي استعمل عبيد وودواب الحائط (قوله ثم سأل) اي المتعدي رب هذه الاشياء (قوله ذلك) اي العمل الذي تدر به (قوله فعليه) اي رب الاشياء (قوله وان كان) اي رب الاشياء

(قوله ذلك) أي العمل (قوله الأقل) اسم ان (قوله هو) أي المصوب منه (قوله قلت) بضم تاء المتكلم ابن عرفة (قوله ثالث الاقوال) أي في مسألة الحائط (قوله اختياره) أي الغنى (قوله اختباره) أي ابن رشد (قوله لانه) أي قول أصبح (قوله قولها) أي المدونة (قوله رجوع) صلة قول (قوله بما اتفق) صلة رجوع (قوله في الغلة) صلة رجوع (قوله قال) أي الصقلي (قوله وقاله) أي رجوع الغاصب بما اتفق وسيق وعالج ورعى في الغلة (قوله لانه) أي الغاصب (قوله من ذلك) أي الذي اتفق عليه (قوله وان كان) أي اتفاقه الخ مباغاة في أنه لا شيء (قوله قال) أي محمد (قوله اذ ليس) أي ما اتفق عليه الخ (قوله ولا يقتدر) أي الغاصب (قوله على أخذه) ٥٢٨ أي ما ترتب على اتفاقه (قوله ولا هو) أي ما ترتب على اتفاقه (قوله قلت) بضم

نفسه أو له من يلي ذلك فلا شيء عليه وأرى ان على المصوب منه الأقل من اجابة المثل فيما عمله الغاصب أو ما اجره به عبيده والغلة قلت الاظهر ان ثالث الاقوال هو اختياره كعد ابن رشد في كثير من المسائل اختياره قولاً ولا يصح جعل قول أصبح ثالثاً لانه في غير مسألة غاصب النص قوله تعدى مفسراً له بقوله فسقى الخ الصقلي لما ذكر قولها رجوع الغاصب بما اتفق وسيق وعالج ورعى في الغلة قال وقاله أشهب وقال ابن القاسم أيضاً لا شيء لهن ذلك وان كان سبباً للغلة وأخذه محمد قال اذ ليس بعين فائمة ولا يفسد على أخذه ولا هو مما له قيمة بعد قلعه قلت وعزاء ابن رشد أيضاً لصنعون وابن المباحثون (و) اذا كان لا انسان شيء مقوم سامه اشخاص يقتدر واحد من الدنانير أو الدراهم ونحوه غاصب وأتلفه (هل) يلزم الغاصب الثمن الذي سامه الاشخاص (ان) كان (اعطاء) أي سام المصوب منه (فيه) أي المصوب المقوم (متعدد) بضم الميم وكسر الهمزة الأولى (عطاء) أي ثمن واحد كعشرة (ة) بضمين الغاصب المصوب (به) أي العطاء الواحد لا بقيمته وهو قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه وقال يصنعون بضمه بضمه (او) بضمه (بالا) كثر منه (أي العطاء الواحد من المتعدد) (ومن القيمة) وهو قول عيسى (تردد) من المتأخرين في قول عيسى هل هو خلاف اقول مالك وصنعون رضي الله تعالى عنهم فالاقوال ثلاثة أو هو تفسير لهما فقول مالك رضي الله تعالى عنه بالعطاء أي ان كان أكثر من القيمة فان كانت أكثر فيها كما قال صنعون وقول صنعون بالقيمة أي ان كانت أكثر فان كان الثمن أكثر فيه كما قال الامام فلا خلاف بينهما في المعنى واصل المسئلة سمع ابن القاسم مالاً كرضي الله تعالى عنه ما في العتبية من تسوق بسلمة فاعطاء غير واحد بها ثمناً ثم استهلكها رجل فليضمن ما أعطى فيها ولا ينظر الى قيمتها اذا كان عطاء مقدوياً عليه الناس ولو أراد البيع به باع لان هذا يعين القيمة وقال صنعون لا يلزمه الا القيمة وقال عيسى عليه السلام لا كثر من الثمن او القيمة افاده تت ونحوه للعطاء زاد فظاهر كلام العتيبي وابن يونس أيضاً ان المستهلك لا يضمن الا ما أعطى فيها سواء زاد على القيمة او نقص وكلام ابن رشد خلافه قال قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه لا ينظر اقيمتهامعناه ان كانت اقل فان كانت أكثر فيها فقول عيسى يضمن الا كثر مفسر لقول الامام مالك رضي الله تعالى عنه فاشار بالتردد لترددهم في فهم كلام مالك رضي الله تعالى عنه فلو قال وعن مالك

تاء المتكلم ابن عرفة (قوله وعزاه) أي عدم رجوع الغاصب بما اتفق في الغلة (قوله من الدنانير) بيان قدر (قوله ونحوه) أي المقوم (قوله وأتلفه) أي الغاصب المقوم (قوله لقول) بفتح اللام مشق بلائون لاضافته (قوله لهما) أي تولى مالك وصنعون رضي الله تعالى عنهما (قوله ان كان) أي العطاء (قوله فان كانت) أي القيمة (قوله فيها) أي القيمة (قوله فيه) أي الثمن (قوله بينهما) أي مالك وصنعون رضي الله تعالى عنهما (قوله سمع ابن القاسم مالاً كرضي الله تعالى عنه) من إضافة المصدر لفعله وتكمل عمله بنصب مفعوليه (قوله من تسوق الخ) مفعول ثان لسمع (قوله فليضمن) أي المستهلك (قوله أعطى)

بضم فسكون فكسر (قوله فيها) أي السبعة (قوله ولا ينظر) بضم فسكون ففتح (قوله اذا كان) رضي أي ما أعطى فيها (قوله ولو أراد) أي توافق (قوله ولو أراد) أي المال (قوله) أي ما أعطى فيها (قوله لان هذا) أي التواطىء على عطاء وعبيد (قوله يعين) بضم فسكون مثقلاً (قوله لا يلزمه) أي المستهلك (قوله عليه) أي المستهلك (قوله زاد) أي المعطى بفتح الطاء (قوله أو نقص) أي المعطى (قوله قال) أي ابن رشد (قوله ان كانت) أي قيمتها (قوله اقل) أي مما أعطى فيها (قوله فان كانت) أي قيمتها (قوله أكثر) أي مما أعطى فيها (قوله فيها) أي القيمة (قوله فاشار) أي المصنف (قوله فلو قال) أي المصنف

(قوله فيه) اى المصوب (قوله فيه) اى العطاء (قوله منه) اى العطاء (قوله له عليه) اى المصوب منه (قوله الى رجوعه) اى
 الفاص (قوله الى محله) اى العصب (قوله من الضرر) بيان ما (قوله وله) اى المصوب منه (قوله ذلك) اى المصوب (قوله
 فان احتاج) اى المصوب (قوله فيخبر) اى المصوب منه (قوله اخذه) اى المصوب (قوله ان كان) اى المصوب (قوله ليس
 له) اى المصوب منه (قوله الا اخذه) اى الحيوان (قوله وفي غيره) اى الحيوان (قوله فيخبر) اى المصوب (قوله في
 موضعه) اى المصوب حال من قيمته (قوله الاول) اى من الاقوال الثلاثة التى أشار اليها ابن الحاجب (قوله ليس له) اى
 المصوب (قوله اخذه) اى المصوب مطلقا (قوله والثاني) اى من ٥٢٩ الاقوال (قوله فيخبر به) اى المصوب (قوله في
 أخذه) اى المصوب مطلقا

(قوله وأخذ قيمته) اى
 المصوب مطلقا (قوله
 وظاهر) عطف على قول
 (قوله روايته) اى اصبح
 (قوله والثالث) اى من
 الاقوال الثلاثة (قوله بين
 الحيوان) اى فليس له
 (قوله والعرض)
 اى فيخبر به بين أخذه
 وأخذ قيمته يوم غصبه
 بموضعه (قوله ونسبه) اى
 الثالث (قوله بلذ كره)
 اى الثالث (قوله وهذا)
 اى تعين الاخذ (قوله وبها)
 اى طريقة ابن رشد صلة
 صدر بفحصان مثلا (قوله
 في كون نقلة) اى المصوب
 (قوله فوتا) خبر كون مضافا
 لاسمه (قوله فيخبر به) اى
 المصوب (قوله يوم غصبه)
 حال من قيمته (قوله وأغير
 فون) عطف على فوتا
 (قوله وغيره) اى الرقيق
 (قوله ليس له) اى

رضى الله تعالى عنه ان اعطى فيه متعدد عطاء فيه وهل على ظاهره او بالاكثر منه ومن القيمة
 ترد لكان واضحا والله أعلم (وان) غصب شخص مقوما واتقل لبلد آخر وقبعه المصوب منه
 (وجد) المصوب منه (غاصبه) مصطحا (بغيره) اى المصوب المقوم (و) فى (غير محله) اى
 الغصب (قوله) اى المصوب منه (تضمينه) اى الغاصب قيمة المصوب ابن رشد اتقاها لما عليه
 فى الصبر الى رجوعه الى محله من الضرر وله ان يصبر حتى يرجع الى محله ويلزم الغاصب او كيله
 الرجوع معه لا قباض ذلك (و) ان وجد المصوب منه الغاصب بغير محله والمصوب المقوم
 (معه) اى الغاصب (أخذه) اى المصوب المقوم من الغاصب عند ابن القاسم ظاهره حيوانا
 كان او عرضا لان نقلة له ليس فوتا وهذا (ان لم يحتج) المصوب (لكبير حمل) كالدواب ووخن
 الرقيق فان احتاج لكبير حمل فيخبر بين اخذه وأخذ قيمته يوم غصبه ابن الحاجب فان وجده
 فى غير مكانه فنالها لابن القاسم ان كان حيوانا فليس له الأخذ وفي غيره فيخبر بينه وبين قيمته
 فى موضعه الموضع الاول ليس له الا اخذه وهو قول محنون والثاني فيخبر به فى اخذه
 وأخذ قيمته وهو قول اصبح وظاهر روايته عن اشهب والثالث الفرق بين الحيوان والعرض
 ونسبه المصنف لابن القاسم تبع لابن شماس قال فى المقدمات بعد ذكره هذا فى الحيوان الذى
 لا يحتاج الى السكر اعليه كالدواب ووخن الرقيق وأما الرقيق الذى يحتاج الى السكر
 عليه فحكمه كالعرض اه ونحوه لابن عبد السلام فاصنفه من على قول ابن القاسم وهذه
 طريقة ابن رشد وبها صدر ابن عرفة فقال فى كون نقلة من بلد لاخر فوتا فيخبر به فى اخذه
 وأخذ قيمته يوم غصبه أو غير فون فليس له الا اخذه نالها فون فى العرض والرقيق لافى
 الحيوان غيره لا صبح مع ظاهر سماع اشهب ومحنون وسماع ابن القاسم افاده طق ابن
 عرفة معروف المذهب ليس له جبره على رده لبلد الغصب والمغيرة من نقل خشية من عدن
 بسطة بما تدينه ارجعنا نقلها على عودها لمحلها قال ولا بن القاسم ان اخطأ مستأجر على حمل
 شئ لبلد فحمله الى غيره فيخبر به فى اخذ قيمته فى البلد الذى نقل منه وأخذه بغير كراهته وقال
 اشهب وأخذه بدون غرم اصبح له جبره على رده لما منه نقلة وأخذه مجانا الا أن يعلم ان ربه
 كان راغبيا فى وصوله فلزمه كراهته افاده نتق ابن حارث اتفقوا اذا غصبه عبدا أو
 جارية ثم اقبه بها بموضع آخر انه ليس له الا أخذ ذلك بعينه ولا تجب له قيمته ولا أن يأخذ برده

٦٧ منقث المصوب (قوله جبره) اى الغاصب (قوله على رده) اى المصوب (قوله جبر) يضم
 فكسر (قوله مستأجر) بفتح الجيم (قوله فحمله) اى المستأجر الشئ (قوله الى غيره) اى البلد الذى استؤجر على حمله اليه
 (قوله قيمته) اى المصوب (قوله نقل) يضم فكسر (قوله وأخذه) اى المصوب (قوله بغير كراهته) اى البلد الذى استؤجر على
 حمله اليه من الحامل (قوله جبره) اى الحامل (قوله منه) صله نقلة (قوله يعلم) يضم الياء (قوله ثم لقيه) اى المصوب منه
 الغاصب (قوله بها) اى الذات المصوبة (قوله بموضع آخر) صله لقيه وبأوه ظرفية (قوله أنه) اى الشأن (قوله ليس له) اى
 المصوب منه (قوله ذلك) اى المصوب (قوله ولا أن يأخذ) اى يلزم المصوب منه الغاصب (قوله برده) اى المصوب

(قوله فلو وجد) أي المصوب منه (قوله الغاصب خاصة) أي ليس معه المصوب (قوله فله) أي المصوب منه (قوله تضمينه) أي الغاصب قيمة المصوب (قوله قبله) بكسر الموحدة (قوله فاراد) أي المصوب منه (قوله أن يغرمه) أي الغاصب (قوله لم يكن له) أي المصوب منه (قوله ذلك) أي تغريم الغاصب المنزل أو القيمة (قوله المثل فون) مبتدأ وخبره (قوله ليس له) أي المصوب منه (قوله يسرق) بضم فسكون ففتح (قوله فيعده) أي المسروق مع السارق (قوله قال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله فليس له) أي المصوب ٥٣٠ أو المسروق منه (قوله بمثله) أي الطعام (قوله أراد) أي مالك رضي الله تعالى

إلى موضعه ابن الحاجب فلو وجد الغاصب خاصة فله تضمينه ابن عرفة قبله ابن عبد السلام وابن هرون وقال النسي أن لقي المصوب منه الغاصب بغير البلد الذي غصبه فيه يعني وليس معه المصوب فاراد أن يغرمه المثل والقيمة لم يكن له ذلك عند ابن القاسم ٥١ وتقدم قول ابن رشد المثل فون في الرقيق والعروض دون الحيوان وقال الباجي روى ابن القاسم ليس له إلا أخذ العبد والذواب ويخبر في البر والعروض في أخذ قيمتها أو قيمتها ابن يونس روى ابن القاسم عن الإمام مالك رضي الله تعالى عنه سمع في العروض والطعام والرقيق يسرق فيعده ربه بغير بلده قال أما الطعام فليس له أخذه وأما له أن يأخذ الغاصب والسارق بمثله في موضع سرقته وأما العبد والذواب فليس له أخذهم إلا حديث وجدهم لا غير ذلك أراد أن لم يتغيروا وأما البر والعروض فربما يخبر بين أخذه وأخذ قيمته بوضع سرقته وأشبه يخبر في الحيوان والطعام أيضا (لا) خيار للمصوب منه (ان هزات) بفتح الهاء وضمة واو وكسر الزاي أي رقت (جارية) عند غاصبها ثم عادت لسمها فليس للمصوب منه إلا أخذها (أونسى عبد) مصبوب (منعة) عند الغاصب (ثم عاد) العبد لمعه فله فليس له إلا أخذه وتبع المصنف في هذا ابن الحاجب وابن شام وأنكر ابن عرفة معرفة ذلك في كتب المذهب فاقول لم أقف عليه أخبرهما ق ابن شام لو هزلت الجارية ثم سمعت أنسى العبد الصفة ثم ذكرها حصل الجبر ابن عرفة لا أعرف في المذهب نصافي هذا إلا لابن شام وابن الحاجب بل للفرزالي قال في وجيزه ولو هزلت الجارية ثم سمعت أنسى العبد الصفة ثم ذكرها وأبطل منعة الاناء ثم أعاد منعه في حصول الجبر وجهان ابن عرفة لا يظهر أن الاناء لا يخبر بذلك ومثله الغصب عندى تجرى على ما تقدم من الخلاف في المودع يتعدى على الوديعة ثم يعمدها لحاله إلى المثل منها ومقتضى قوله ما ان الهزل في الجارية فيوجب على الغاصب ضمانها ولم أقف عليه أخبرهما ومفهوم قولها ومن غصب شاة فهرمت فهو وفون مع قولها في سلمها الثاني أن هزال الجارية لغو بخلاف هزال الدابة بخلاف ذلك (أو خصاه) أي الغاصب المصوب (فلم يتقص) عنه فليس له إلا أخذه وعدم تقصص صادق ببقائه بجماله وزيادته ومفهومه أنه ان تقصص تضمن تقصص نص على المسائل الثلاث في الجواهر ورواد يعاقب غ هذا جزم ابن شام وابن الحاجب والذي في رسم العربية من سماع عيسى من كتاب العموب قال ابن القاسم من عدا على غلام خصاه فزاد في عنه فانه يقوم على قدر ما تقصص منه الخصاء ابن رشد أراد أن الميرد تضمينه واختار حسبه ومعنى قوله يقوم على قدر ما تقصص منه الخصاء أي ما تقصص منه عند غير أهل الطول

عنه (قوله البز) بفتح الباء وإجماع الزاي (قوله أخذه) أي المصوب أو المسروق (قوله يخبره) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله قال) أي الفرزالي (قوله ولو هزلت الجارية) أي المصوبة (قوله وأنسى العبد) أي المصوب (قوله أو أبطل) أي الغاصب (قوله منعة) الاناء أي النحاس مثلاً (قوله أعاد مثله) أي بصنابعه (قوله عندى) صلة تجرى (قوله من الخلاف في المودع) بفتح الدال الخ بيان ما (قوله ثم يعيدها) أي مثلاً لمحل حفظها (قوله منها) أي الوديعة (قوله قولهما) أي ابن شام وابن الحاجب (قوله ان الهزل) أي المستمر (قوله عليه) أي إيجاب هزال ضمانها على غاصبها (قوله أخبرهما) أي ابن شام وابن الحاجب (قوله قولها) أي المدونة (قوله فهو) أي هزمها (قوله في

سلمها) أي المدونة (قوله لغو) أي غير مثبت (قوله خلاف) خبره مفعول (قوله ذلك) أي قولها ما ان هزال الجارية فيوجب ضمانها على غاصبها (قوله ويعاقب) أي الغاصب يخصى العبد (قوله فانه) أي الغلام (قوله يقوم) بضم ففتح مثقلا (قوله أراد) أي ابن القاسم (قوله الميرد) بضم فكسر أي ربه (قوله تضمينه) أي المتعدي (قوله واختار) أي ربه (قوله حسبه) أي أخذ عبده (قوله الطول) بفتح الطاء أي الرفاهية

(قوله من الاعراب الخ) بيان غير أهل الطول (قوله ينظر) يضم فسكون فقطع (قوله من الزيادة) بيان ما (قوله فيجعل) يضم فسكون فقطع (قوله ذلك) أي الزائد في القيمة (قوله منها) أي القيمة مثلاً قيمته غير مخصى عشرة وخصيصاً عشرة ونفراداً الخصاء عشرة فقطع بـ للعشر ين تكون نصفاً فيغرم المتصدق نصف قيمته غير مخصى ٥٢١ حجة (قوله عليه) أي المتعدي (قوله

جميع قيمته) اسم يكون
(قوله عليه) أي المتعدي
على عبد (قوله في ذلك) أي
الذكور من آمة وفاقية
ومنقلة وموضحة (قوله
من قيمته) أي العبد (قوله
بحساب) أي نسبة الجزء
(قوله من دينه) أي الحر
(قوله فلاغرم عليه) أي
المتعدي (قوله ذلك) أي
ثقي الغرم عن المتعدي
بالخصاء إذا زاد قيمته (قوله
أنه) أي المتعدي (قوله
اقتصر) أي خليل (قوله
هنا) أي في هذا المختصر
(قوله ابن عرفة) أي قال
(قوله قيمته) أي قيمته غير
مخصى وقيمه مخصى (قوله
وان زاد) أي الخصاء (قوله
فيه) أي قيمة العبد (قوله
نظر) يضم فكسر (قوله فان
كان) أي التقص (قوله
عشر) يضم العين أي جراً
من عشرة (قوله كان له) أي
رب العبد (قوله أوله)
بقصصات مثلاً (قوله على
أنه) أي الشأن (قوله ان
زاد) أي الخصاء (قوله فيه)
أي قيمة العبد (قوله الخصاء)
فاعل يتقص (قوله نفسه)

من الاعراب وشبههم الذين لا رغبة لهم في الخصيان وقال مصنفون معناه ان ينظر الى عبد دني
يتقص من مثله الخصاء فيانقص منه كان على الجاني على هذا الجني عليه ذلك الجز من قيمته وقد
تقول بعض الناس ان المعنى في ذلك ان ينظر الى ما يقع من الزيادة في قيمته فيجعل ذلك نقصاً ما
منها يكون عليه غرمه وذلك بعينه لا وجه له في النظر والذي يوجب النظر ان يكون عليه ان
خصاء فقطع انفسه او ذكره جميع قيمته وان قطعها ما جيعا فقيته من تين كما يكون عليه في الحر
اذا قطع ذكره او انقيبه ديناً قياساً على قول مالك رضي الله تعالى عنه في المأمومة والخالقة
والمنقلة والموضحة انه يكون عليه في ذلك كما من قيمته بحساب الجزء من دينه وقال ابن
عبدوس اذا زاده الخصاء فلاغرم عليه ولا يصح ذلك على المذهب وانما ياتي على قياس قول من
قال انه لا شيء عليه في المأمومة والخالقة وشبههما عملاً بالنقصان فيه بعد برئه ابن عبد السلام
كلام ابن رشد في هذا الفصل حسن وقول ابن عبدوس هذا هو الذي حكاه ابن الحاجب زاد
في التوضيح تعالى بن شام ومع هذا اقتصر عليه هنا ابن عرفة ومع ابن القاسم في كتاب
الجنابات من خصى عبد افنقصه ذلك فعليه ما بين قيمته بجزءه وان زاد فيه نظر الى ما ينقص
من أو سطر منقته فيعمل عليه فان كان عشرًا كان له عشر غنمه ابن رشد أوله بعضهم على أنه ان
زاد الخصاء في غنمه الثلث فلي الجاني ثلث قيمته وان زاد فيه مثل غنمه أو أكثر غرم جميع قيمته
وهو بعينه في المعنى وان ساعده اللفظ وانما معناه ان ينظر الى ما ينقص منه الخصاء الذي زاد
في قيمته كم كان يتقص منسه لو لم يرغب فيه من أجل خصائه اذ لا شك في نقص الخصاء بعض
منافعه فاراد في الرواية أن ينظر الى ما نقص منه الخصاء لو لم يرغب فيه لاجل خصائه وقال
مصنفون ان زاد فيه نظر الى عبد دني يتقص مثله الخصاء فيقال ما ينقصه ان لو اخصى فيقال
خمسه فيغرم الجاني خمس قيمة العبد الجني عليه وفيه نظر لانه يتقص من قيمة العبد النبل
الرائع أكثر مما يتقص من قيمة الوحش قماً ولنا من قول مالك رضي الله تعالى عنه أصح
ولا ينقص من دوس ان لم ينقصه فلاغرم على الجاني والذي اقول ان لم ينقصه فعلى الجاني جميع
قيمه لان الخصاء يقطع التسلي وفيه في الحر كمال الدية فيكون فيه في العبد كمال قيمته قياساً على
موضحة ومنقلته ومأمومه اه الحطايروخذ مما هذا ان الخصاء ليس مثله ولو كان مثله
لعتق على الغاصب وغرم له قيمته كما قال في كتاب الفصب من المدونة ومن تعدى على عبد
يرجل ففقا عينه أو قطع له بآخرة أو جرحتين فما كان من ذلك فسادا فاحشاً حتى لم يبق فيه
كبير منقعة فانه يضم قيمته ويعتق عليه وكذلك الامة اه (او جلس) شخص (على قوب
غيره في صلاة) وقام صاحب الثوب فانه قطع فلا شيء على الجالس لانه مما تيم به البلوى ولا يجحد
الناس من هذا في الصلوات والجالس قاله عبد الملك ومطرف وعليه فلا خصوصية لقوله
في صلاة غ كذا ابن يونس عن ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون زاد ابن عرفة وأخذ

يضم فسكون أي جز من خمسة (قوله لانه) أي الخصاء (قوله ان لم ينقصه) أي الخصاء (قوله وفيه) أي قطع التسلي (قوله
فيكون فيه) أي قطع التسلي (قوله فيه) أي العبد (قوله فانه) أي المتعدي (قوله عليه) أي المتعدي (قوله وعليه) أي التعديل
بعموم البلوى في الجالس وعدم الخلوص منه فيها (قوله وأخذ) يضم فكسر

(قوله من قوالها) أي المدونة (قوله المصطلمين) أي على ترسين (قوله في مال الآخر) خبر ضمان (قوله ضمان الجالس على الثوب وحده) نائب فاعل أخذ (قوله وقاله) أي ضمان الجالس وحده الثوب (قوله منها) أي المدونة (قوله كونه) أي ضمان الثوب (قوله منها) أي الجالس عليه ولا يمس ولا يقطع بقلعهما (قوله وعمل المصنف) أي في توضيحه (قوله بان صاحب الخ) صله عمل (قوله المباشر لقطعه) أي بقيامه والآخر جالس (قوله ثم قال) أي عب (قوله والفرق) أي بين الثوب والعمل (قوله ولو أنذر) أي الجامل ٥٣٢ الناس (قوله عدمه) أي الضمان (قوله معه) أي الانذار (قوله استندت) بضم

من قوالها ضمان موت فرس أحد المصطلمين في مال الآخر وحده ضمان الجالس على الثوب وحده وقاله بعض الموتين من عند نفسه لا يأخذ منها ولا يظهر كونه منها كحرم حبس صيدا لحرم فقتله عب وعمل المصنف عدم ضمان الجالس أيضا بان صاحب الثوب هو المباشر لقطعه والجالس تسبب سببا ضيقا والمباشر يقدم على ذي السبب الضعيف بخلاف السبب القوي فيضمنان معا كما سيقول والمتسبب مع المباشر ككركه ومكره ثم قال وهذا بخلاف من وطئ على نعل غيره تخشى صاحب النعل فأنقطع فيضمن الواطئ قيمة المقطوعة وارش نقص الأخرى فيما يظهر والفسرق ان الله لا يهدي القوم الظالمين فلو لم يقطع فيضمنان معا ولا حق له في من أجمعه غيره ومثل وطء النعل قطع حامل حطب ثياب مار بطريق كما في المدونة وشرحها وظاهره ولو أنذر وينبغي عدمه مع كذب الشافعي رضي الله تعالى عنه ومثل مسئلة المصنف في عدم الضمان فتح باب أسندت له جرة زيت مثلا فانكسرت فقد نفى الضمان عنه ابن رشد فقال لم أذكر فيه نص الاحد ويجري فيه على أصولهم قولان تضمنين الفاتح وعدمه وبه كنت اقضي ابن عرفة ونقل ابن سهل عن ابن أبي زعبل مائة روى عن مالك عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في رجل وضع جرة هذا باب رجل ففتح الرجل بابه ولا علم له بالجرة وقد كان مباحا له وغير ممنوع ان يفتح بابه ويتصرف فيه فانكسرت الجرة فضمنه مالك رضي الله تعالى عنه ليس هو في نفس مسئلة ابن رشد لان قوله هذا باب رجل مع قوله أخيرا ان يفتح بابه ويتصرف فيه ظاهر في أن الجرة لم توضع على خشب الباب بل بقربه ولذا قال ابن رشد لم أعرف فيها أصا و فرق بعض الشيوخ بين فتح الباب المعهود ففتح فلا يضمن وبين فتح المعهود عدم فتحه فيضمن قلت ولا يخرج على موت الصيد من رؤية الحرم لانه حق لله تعالى الشعبي من أفتى بغرم مالا يجب فقضى به غرمه قاله اصبح بن خليل اه عب اختار ابن أبي زيد الضمان في مسئلة ابن رشد وهو ظاهر لان الخطا والعمد سواء في أموال الناس البيهقي ذكر أبو الحسن مسئلة ابن رشد وحكي فيها قولين منصوبين ونسب ما لابن سهل ثم قال وظاهر كلام ابن رشد انه لم يقف على ما حكاه ابن سهل ويحتمل انه وقف عليه ثم لم يذكره الآن اه والظاهر ما لا يابى الحسن وانهم ما سواه والله أعلم ويدل له ما ذكره عن ابن أبي زيد وثقه الواوغي ونسبه سهل أبو محمد بن أبي زيد عن الفرق بين الذي جعل جرة على باب رجل ففتح الباب فانكسرت الجرة فيضمنها الفاتح وبين من بقى تنورا في داره فاحترق منه الدار ويوت الجيران فلا يضمن حسبا في كتاب الدور وكل منهما فاعل ما يجوز له فعله من فتح الباب وايقاد التنور فقال الفرق ان فاتح

فيسكون فكسر (قوله فيه) أي الضمان (قوله قولان) فاعل يجري (قوله وعدمه) أي تضمنه عطف عليه (قوله وبه) أي عدم ضمانه صله أفتى (قوله روى) بضم فكسر (قوله هذا) بكسر الحاء المهملة أي قبالة (قوله لبارجل) أي مغلقي (قوله ولا علم له بالجرة) حال (قوله وقد كان) أي فتح بابه (قوله فضمنه) بفتحات متغلا أي فاتح الباب (قوله ليس هو) أي نقل ابن سهل خبره (قوله في نفس مسئلة ابن رشد) أي فلا معارضته بينهما (قوله ظاهر) خبر ان (قوله لم توضع على خشب الباب) أي في نقل ابن سهل (قوله ولذا) أي كونه ظاهرة في ان الجرة لم توضع على خشب الباب صله قال (قوله ونسرق) بفتحات مخففة (قوله قلت) بضم تاء المتكلم ابن عرفة (قوله من رؤية الحرم) من إضافة المصدر لقوله

بعد حذف فاعله أي الصيد يعني ان الصيد اذا رأى محرما فنزع من رؤيته فحرق أو هلك على الحرم (قوله لانه) أي جزمه الله لا يخرج (قوله فقضى به) بضم فكسر (قوله غرمه) جواب من وأخبره (قوله ونسبها) أي أبو الحسن القولين (قوله ثم قال) أي أبو الحسن (قوله منه) أي التنور (قوله منها) أي فاتح الباب وبأى التنور (قوله من قوالها) أي التنور (قوله منه) أي أبو محمد عطف على سهل أبو محمد

(قوله فهو) أي ففتح الباب (قوله فيه) أي أول فعله (قوله منها) أي المدونة (قوله إذا علم) أي ناصب الشبكة (قوله أنه) أي الشان (قوله ما عرفاه) أي اللص والسارق المال (قوله وضمنه) بفتحات مثقلا أي الدال (قوله وقد بحث) أي الغاصب (قوله وضمنه) بفتحات مثقلا أي الدال (قوله ولم يضمنه) بضم قفتح فكسر مثقلا أي الدال ٥٣٣ (قوله وهو) أي لا في باسماتهم

ومواضعهم (قوله قاراه)

بضم الهمز لا في باسماتهم

ومواضعهم (قوله لما)

بكسر اللام (قوله

غرمهم) بفتحات مثقلا

أي السلطان (قوله مع

العقوبة الموجهة) أي

لا في باسماتهم ومواضعهم

صلة ضامنا (قوله فقتله)

أي الصيد (قوله فعلمها)

أي الدال والقائل (قوله

الخلاص) تابع ذاع على صلة

تجري (قوله بقول) صلة

متسبب (قوله طبيا) أي

هذا اللفظ معقول قال

(قوله وكثير) أي اخبار

مصدر مضاف لمفعوله (قوله

من علمه) أي الانامكسور

فاعل خبر (قوله بأنه) أي

الاناصلة خبر (قوله عنه)

أي الظالم (قوله قولان)

متبدا خبره في ضمان

التسبب (قوله كقول) بفتح

اللام متنى بلا تون لاضافته

(قوله من دل محرما على

صدا) مفعول لزوم المضاف

لنأعله (قوله فقتله) أي

الحرم الصيد (قوله على

أنه) أي دال اللص (قوله

أنه) أي الدال (قوله ولو

الباب كان فتحه له وجنابته على الجرة في قور واحد فهو مباشر لكسر هاو الباني أول فعله جائز ولا جنابة فيه وانما نشأت بعد ذلك فليس بمباشر فافترا الوانوعى لم ينف ابن رشد على كلام ابن أي زيد وقد ذكره ابن سهل رواية عن مالك رضي الله تعالى عنه ابن عرفة في حريم البئر ممن أمن أرسل في أرضه ماء وأنا فوصل لأرض جاره فاقصد ورعه فان كانت أرض جاره بعيدة يؤمن ان يصل اليها ذلك فتحاملت النار برحم أو غيره فاحرق فلا شئ عليه وان لم يؤمن ذلك لقربها فهو وضامن وكذا الماء وما قنات النار من نفس فعلى عاقلة من سلبها ومثله الشيخ عن ابن القاسم في المجموعة المازري من نصب شبكة لحرق غنمه من الذب فقات فيها انسان ضمنه معناه اذا علم انه لا يكاد يسلم من المرور عليها أدى اه (أودل اصلا) بكسر اللام وشدة الصاد المهملة أي سارقا على مال فسرقة أو دل غاصبه على مال فغصبه ولولا دلالة ما عرفاه فلا يضمنه الدال أبو محمد وضمنه بعض أصحابنا ق أبو محمد من أخبر بمطمر رجل سارقا وأخبر به غاصبا وقد بحث عن مطمره أو ماله فدل عليه رجل ولولا دلالة ما عرفوه فضمنه بعض متأخري أصحابنا ولم يضمنه بعضهم أبو محمد أو مال الرجل يأتي السلطان باسمه قوم ومواضعهم وهو يعلم ان الذي يظلمهم به السلطان ظلم فينا لهم بسبب تعريضه بهم غرم أو عقوبة قاراه ضامنا لما غرمهم مع العقوبة الموجهة ابن يونس أشبه اذا دل محرما على صيد فقتله المدلول عليه فعلم ما الجزا جميعا وابن القاسم قال لاجزاع على الدال فعلى هذا الخلاف تجري مسائل الدال فيماد كونا المازري في ضمان المتسبب بقول كصير في قال فيعلمه زانقا طبيا وكثير عن أراد صب زيت في اناس من علمه مكسورا بانه صحيح وكذا الدال ظالم على مال اخفاه ربه عنه قولان كقول ابن القاسم وأشبه في لزوم الجزا من دل محرما على صيد فقتله بدلالته الخطا انظر كيف مشى هنا على انه لا يضمن مع ان الذي جرم به ابن رشد انه يضمن ولو أكرمه على ذلك وهو الذي اختاره أبو محمد كما سيأتي واعل المصنف مشى على هذا القول هنا لانه يفهم من كلام ابن يونس انه الجارى على مذهب ابن القاسم في دلالة المحرم على الصيد وأصل المسئلة في النوادر ونقل فيها القولين بالتضمن وعدمه ثم قال بعدهما قال أبو محمد وأنا أقول بتضمنه لان ذلك من وجه التغيرير وكذا نقل البرزلي عن ابن أبي زيد انه أفق بالضمان (أو) غضب مصوغا وكسره (وأعاد) الغاصب شيا (مصوغا) بعد كسره (على حاله) الذي كان عليه فلا شئ عليه عند ابن القاسم واشبه وقال محمد يضمن قيمته بمجرد كسره واستظهر ق ابن يونس الصواب فيمن كسر حليا اعتصبه ثم رد على هيئته ان عليه قيمته لان هذه الصياغة غير تلك فكأنه أقات الحلي فعليه قيمته يوم أقاته قاله ابن الموارز وقال أشبه لا تلزمه قيمته وياخذ ربه (و) ان أعاده (على غيرها) أي حاله الاول (فقيته) أي المصوغ يضمن غاصبه ق ابن الموارز ان صاغه على غير هيئته فلا ياخذ ربه وليمس له الاخذ بقيته يوم غصبه وشبه في لزوم القيمة فقال (ككسره) أي المصوغ

ا كره بضم الهمز (قوله على ذلك) أي المذكور وهو الدلالة (قوله وهو) أي ضمان الدال (قوله هذا القول) أي عدم ضمان الدال (قوله لانه) أي الشان (قوله أنه) أي عدم ضمان الدال (قوله بعدهما) أي القولين (قوله بتضمنه) أي الدال (قوله بالضمان) أي على الدال (قوله واستظهر) بضم التاء وكسر الهاء أي قول محمد (قوله فكأنه) بفتحات مثقلا

(قوله غاصبه) فاعل كسر المضاف لفعوله (قوله فتأزمه) أي الغاصب (قوله إلى هذا) أي لزوم قيمته الغاصب بكسره بلا إعادة
 صله ترجع (قوله وقال) أي ابن القاسم (قوله المستوفى) بفتح الفاء (قوله منفعتهما) نائب فاعل مستوفى (قوله فأنه دمت)
 أي الدار (قوله من غير فعله) أي المتعدى (قوله فلا يضمن) أي المتعدى (قوله ومالكه باشر) أي والمباشر يقدم على المتسبب
 (قوله عنه) أي غاصبه (قوله وأكله) أي المفعول به (قوله في غيبته) أي غاصبه تنازع فيه دخل وأكل (قوله بحاله) أي
 الطعام (قوله أكرهه) أي الغاصب المالك (قوله على أكله) أي الطعام المفعول به (قوله لبرئ) أي الغاصب من ضمانه
 (قوله ما أكله) أي المفعول به منه ٥٣٤ (قوله لغيره) أي ابن شاس (قوله من ذلك) أي المأكل صله يحاسب بيان ما بعده

غاصبه ولم يصغه على هيئته ولا على غيرها فتأزمه قيمته يوم غصبه إلى هذا يرجع ابن القاسم
 وقال قبله بغير قيمة صياغته وقال أشهب يلزمه صوغه على حاله فان لم يكن فعله قيمته
 (أو غصب) أي قصد الغاصب باستيلائه على الشيء قهرًا تعدياً (منفعة) أي استيفاءها لا التملك
 الذات (فتلفت الذات) المستوفى منها منفعتهما فلا يضمن المتعدى ق ابن الموارز بن القاسم
 من سكن داراً غاصباً للسكنى مثل ما سكن السود حين دخلوا قائم دمت من غير فعله فلا
 يضمن الا قيمة السكنى الا ان تهدم من فعله وأما لو غصب رقبة الدار قائم دمت ضمن ما تهدم
 وكراء ما سكن وقاله اصبح (أو أكله) أي الطعام المفعول به (مالكه) أي المفعول به
 منه بان قدمه له غاصبه (ضيانته) فأكله غير عالم بأنه طعامه المفعول به منه فلا شيء على غاصبه
 لانه تسبب ومالكه باشر وأخرى ان علم المالك حين أكله انه طعامه المفعول به منه ولو اسقط
 قوله ضيانته لشمّل أكله مكراً من غاصبه وأكله خفية عنه بان دخل المالك دار الغاصب
 وأكله في غيبته فلا يضمنه غاصبه قاله في الذخيرة ق ابن شاس لو قدم الغاصب الطعام
 لمالكه فأكله مع الجهل بحاله فان الغاصب يبرأ من ضمانه بل لو أكرهه على أكله لبرئ ابن
 عرفة ما أكله طائفاً لم اعرفه لغيره والجاري على المذهب ان لا يحاسب المفعول به منه من ذلك
 الا بما يقضى عليه لو اطعمه من ماله ما ليس بسرف في حق الآكل وأما أكله مكراً فهو كمن
 اكراهه بجلالة على ائلاف مال وقد تقدم وما أدري من اين نقل ابن شاس هذين الفرعين
 (او نقصت) قيمة المفعول (بالتغير السوق) أي القيمة والمفعول باق بحاله فلا شيء على
 غاصبه ق فيها ما اعتصبه غاصب فادركه ربه بعينه لم يتغير في يده فليس له غيره ولا ينظر إلى
 نقص قيمته باختلاف سوقه طال زمان ذلك سنين او كان ساعة واحدة وانما ينظر إلى تغير يده
 قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه وهو بخلاف المتعدى في حبس المداينة من مكتر
 ويستعير يأتي بها احسن حالاً قريباً لا يغير في اخذ الكراء أو تضمينه القيمة يوم التعدى لانه
 حبس عن أسواقها الا في الحبس اليسير الذي لا يتغير في مثله سوق او يدن ابن القاسم ما أصله
 الامانة فتعدى فيه باكره أو ركب من وداعة أو عارية أو كراء فهذا سيده وهو بخلاف

(قوله عليه) أي المفعول به
 منه (قوله لو اطعمه) أي
 الغاصب المفعول به منه
 (قوله من ماله) أي المفعول به
 منه بيان ما بعده (قوله
 بما ليس بسرف) مفعول
 ثان لا طعم (قوله الآكل)
 بعد السرف وكسر الكاف
 (قوله ما أكله) أي
 المفعول به منه طعامه
 المفعول به (قوله فهو) أي
 اكراهه على أكله (قوله
 وقد تقدم) أي ان الغرم
 على المكروه بالفتح فان اعدم
 فعل المكروه بالكسر
 (قوله أي القيمة) أي لئلا
 المفعول به فلا مصدر (قوله
 باق بحاله) أي بحسب ذاته
 فلا تنافي (قوله فيها) أي
 المداينة (قوله فادركه) أي
 المفعول به (قوله بعينه) أي
 المفعول به (قوله لم يتغير)
 أي المفعول به (قوله فليس

له) أي ربه (قوله لغيره) أي المفعول به (قوله ولا ينظر) بضم فسكون ففتح (قوله ذلك) أي المفعول به
 عند الغاصب (قوله يده) أي المفعول به (قوله وهو) أي الغاصب (قوله حبس) أي تأخير (قوله من مكتر أو مستعير) بيان
 المتعدى (قوله يأتي) أي المستعير أو المكترى (قوله بها) أي الداية بعد حبسها (قوله أحسن حالاً) أي من حالها قبل اكترائها
 أو استعارتها (قوله الكراء) أي المدة حبسها (قوله أو تضمينه) أي مكترها أو مستعيرها (قوله لانه) أي مكترها أو مستعيرها
 (قوله ما) اسم موصول مبتدأ (قوله أصله الامانة) صله ما (قوله فتعدى) أي حائزه (قوله فيه) أي ما أصله الامانة (قوله
 باكره) أي لغيره صله تعدى (قوله من وداعة الخ) بيان ما (قوله فهذا) أي تخيير ربه بين اخذ قيمته أو كراءه بحسبه عن سوقه
 (قوله سيده) أي حكمه خبر ذوا والجملة خبر ما (قوله وهو) أي المتعدى بالحبس عن السوق

(قوله بينهما) أى المتعدى والغاصب (قوله فى هذا الوجه) أى الضمان بالحبس عن السوق (قوله وكما كان) أى الغاصب (قوله فى النقص اليسير) أى فى بدن المصوب (قوله يجب أن يضمن) أى الغاصب (قوله نجا) أى مال (قوله بينهما) أى الغاصب والمتعدى (قوله خوفه) أى ابن القاسم (قوله من دواب الخ) بيان ما (قوله وأسرق) عطف على اغتصب (قوله وطال الخ) عطف على اغتصب أو سال من مفعوله (قوله يده) أى غاصبه أو سارقه (قوله فليس لربه) أى المصوب الخ خبر ما (قوله ان يلزمه) بضم فسكون فكسر أى الغاصب أو السارق (قوله قيمته) أى المصوب أو المسروق (قوله اذا كان) أى المصوب أو المسروق (قوله ولا ينظر) بضم فسكون ففتح (قوله فيخبر بها) أى الدابة بين كرائها وقيمتها (قوله ثم قال) أى ابن رشد (قوله خبر بها) أى بين كرائها وقيمتها (قوله وليبين) عطف على لبيان (قوله انه) أى هذا الفعل ٥٢٥ (قوله ذلك) أى التخيير بين ما بين قيمتها (قوله كالمستأجر) مثال للمتعدى

(قوله ونحوه) أى المستأجر
كالمستعير والمودع بالفتح
(قوله وليس مقصوده) أى
المصنف (قوله فليس) أى
قوله أو رجح بهما من سفر
ولو بعد (قوله لما تقدم)
أى قوله وغلة مستعمل
(قوله ومن حله) أى أو رجح
بهما من سفر ولو بعد (قوله
يحتاج أن يقدم ما تقدم)
أى وغلة مستعمل (قوله
بذلك) أى بغير الزيق
والدواب (قوله ابن الحاجب)
أى قال (قوله فلا يلزم)
بضم فسكون ففتح (قوله
سواها) أى الدابة (قوله
وفى الجميع) أى الغاصب
والمكترى والمستعير
(قوله قولان) أى قول
بتخييرها بين أخذها

الغاصب ابن يونس القياس أن لا فرق بينهما فى هذا الوجه ولا يكون الغاصب أحسن حالاً من المتعدى وكما كان يضمن فى النقص اليسير فكذلك يجب أن يضمن فى نقص السوق وقد نجا ابن القاسم الى المساواة بينهما ما لو لا خوفه مخالفة الامام مالك رضى الله تعالى عنه (أو) غصب دابة وسافر بها (رجح) الغاصب (بها) أى الدابة (من سفر) ولم تتغير عن حالها الذى غصبها وهى به فلا تولى لربها من قيمتها ولا كرائها ان قصر السقربل (ولو بعد) بضم العين أى طال افاده تب ق ابن القاسم ما اغتصب من دواب أو رقيق أو سرق وطال مكثه يده فليس لربه ان يلزمه قيمته اذا كان على حاله ولا ينظر الى تغير سوقه بخلاف المكترى والمستعير تعدى المسافة تعدياً بعيداً فيخبر بها ونقله ابن رشد ثم قال وحكى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون واصبغ ان سافر غاصب الدابة سفر بعيداً ثم ردها بمجالها خير بها ابن الماجشون أمر المكترى والغاصب واحد الحاق قوله أو رجح بهما من سفر ولو بعد هذا داخل تحت قوله وغلة مستعمل وانما ذكره هنا لبيان ان هذا الفعل من الغاصب ليس بقوت يوجب تخيير ربها فيها وفى قيمتها وليبين انه يوجب ذلك من المتعدى كالمستأجر ونحوه وليس مقصوده انه لا كراه على الغاصب فليس ما رضاء لما تقدم ومن حله على نقي الكراه عن الغاصب كما هو مذهب المدونة يحتاج ان يقدم ما تقدم بذلك ابن الحاجب لما عده بعض ما يكون فوتاً يوجب تخيير رب السلعة فيها وفى قيمتها ما نصه ولورجح بالدابة من سفر بعيد جداً فلا يلزم سواها عند ابن القاسم بخلاف تعدى المكترى والمستعير وفى الجميع قولان ابن عبد السلام ستأق مسئلة المدونة التى ذكرها المصنف بعد هذا وأشار الى قوله فان استغل أو استعمل الخ ابن عبد السلام هذا الحصر الذى أعطاه كلام المصنف حيث قال لم يلزم سواها يحتمل ان يبقى على ظاهره فلا يكون على الغاصب كراه فى سفره على الدابة ويحتمل انه اراد نقي قيمة الدابة التى يخبر فيها رب الدابة فى التعدى لا كرائها اه ولما ذكر ابن الحاجب الاقوال فى الغلة قال فى كلامه

وكراه استعمالها تعدياً وبين تركها واخذ قيمتها يوم التعدى عليها (قوله مسئلة المدونة) أى قولها وما اغتصب أو سرق من دواب أو رقيق فاستعملها شهر أو طال مكثها يده أو كراها وقبض كراهها فلا تولى عليه فى ذلك من كرائها وأعمالها عين شبه وليس له ان يلزمه قيمتها اذا كانت على حاله لم تتغير فى بدن ولا ينظر الى تغير سوق (قوله وأشار) أى ابن عبد السلام بقوله وستأق مسئلة المدونة الخ (قوله الى قوله) أى ابن الحاجب (قوله فان استغل أو استعمل الخ) أى ضمن على المشهور وروى الاقوال العبيد والدواب وروى لا يضمن مطلقاً ان ابن الحاجب (قوله المصنف) أى ابن الحاجب (قوله حيث قال) أى ابن الحاجب (قوله يحتمل ان يبقى) أى الحصر الخ خبر هذا (قوله ويحتمل) أى الحصر (قوله انه) أى ابن الحاجب (قوله اراد) أى ابن الحاجب أى بالحصر (قوله لا كرائها) عطف على قيمة (قوله اه) أى كلام ابن عبد السلام (قوله قال) أى ابن عبد السلام (قوله فى كلامه) أى ابن الحاجب

(قوله هنا) حال من كلامه أى قوله ولورجع بالداية من سفر بعيد بها فلا يلزم سواها (قوله وأما المصنف) أى خليل (قوله
اولا) بشد الواو (قوله وهو) أى المشهور (قوله فيحمل كلامه) أى خليل (قوله هنا) أى ارجع بها من سفر ولو بعد (قوله
على نقي الضمان) أى لذات الداية بغرم قيمتها على نقي غرم كرائمها الوافق كلامه اولا (قوله الا ان يحمل كلامه الاول) أى وله
غلة مستعمل (قوله على مذهب المدونة) أى عدم ضمان الغاصب غلة الرقيق والدواب (قوله ويقتد) أى كلامه الاول بغير
الرقيق والدواب (قوله فيصح) أى حل ارجع بها من سفر على نقي كرائمها أيضا (قوله تقريرت) أى ارجع بها من سفر
بنقي الضمان والكرام (قوله تعميمه) ٥٣٦ أى تت (قوله في قوله) أى خليل (قوله وله غلة مستعمل) بجعله شاملا

هنا يحتمل وأما المصنف فلم يذ كر اولا الا المشهور وهو ضمان غلة المغصوب المستعمل مطابقا
فيحمل كلامه هنا على نقي الضمان الا ان يحمل كلامه الاول على مذهب المدونة ويقتد فيصح
والله أعلم طي تقريرت يتناقض تعميمه في قوله وله غلة مستعمل والجواب ان ما ذكره
هنا هو مذهب المدونة ففيها وما اعتصب أو سرق من دواب أو رقيق فاستعملها شهر أو طال
مكثها بيده أو أكرها وقبض كرائمها فلا شيء عليه في ذلك من كرائمها وانما لم يهاتر به عاين شيه وليس
له ان يلزمه قيمتها اذا كانت على حالها لم تتغير في بدن ولا تنظر الى تغير سوق وما قدمه من التعميم
هو ما شهروه ابن الحاجب والمازرى وصاحب المعين وقال ابن عبد السلام هو الصحيح وان كان
خلاف مذهب المدونة لان مذهبها انه لا يرده غلة الرقيق والدواب بخلاف الدور والارضين
والابل والغنم ولك ان يخص قوله وله غلة مستعمل بغير الدواب والرقيق فيصح كون جاريا على
مذهبها في الموضوعين وتقريرت في الموضوعين تبين فيه الشارح وأصله للتوضيح في قول ابن
الحاجب ولورجع بالداية من سفر بعيد بها فلا يلزم سواها عند ابن القاسم وأما تقرير الخطأ
لقوله ارجع بها من سفرانه بين به ان هذا الفعل ليس بقوت بوجوب خيار ردها وفي قيمتها
وليس مقصوده انه لا كراهة على الغاصب فيعيد عن سياق المصنف لانه قصد محاذاة المدونة
بدليل تشبيهه بالسارق بدليل ذكر الكراهة في المستأجر ونحوه فاذا ان مراده نقي الكراهة في
الغاصب فهو كقولها عقب ما قدمناه عنها ولم يكن على الغاصب والسارق كراهة ما ركب من
الدواب بخلاف ما سكن من الريع أو زرع وأما المكترى أو المستعير يتعدى المسافة تعدد ما بعد
أو يحبسها اياها كثيرة ولم يركبها ثم يرد بها بها فخرهم بالخير في أخذ قيمتها يوم التعدي أو أخذها
مع كراهية اياها بعد المسافة وله في الوجهين على المكترى الكراهة الاول والسارق أو
الغاصب ليس عليه في مثل هذا قيمة ولا كراهة اذا ردها بها فلا يلزم الا القاسم لولا ما قاله مالك لم يعلت
على السارق كراهية اياها او اضعف قيمتها اذا حبسها عن أسواقها كالمكترى ولكن أخذ
فيها بقول مالك رضي الله تعالى عنه وبمنها تعلم ما في قوله وله في تعدي المستأجر الخ من الاجمال
وقد تولى تفصيله الخطاب ووج وشبهه في نقي الضمان فقال (كسارق) داية سافر بها ورجعت
بهاها فليس لربها الا أخذها ولو تغير سوقها أو طال حبسها على مذهب المدونة (وله) أى
المالك (في تعدي المستأجر) بكسر الجيم داية المسافة التي استأجرها لها والجل كذلك

لرقيق والدواب وغيرهما
(قوله والجواب) أى عن
التناقض (قوله ما ذكره)
أى خليل (قوله هنا) أى
ارجع بها الخ (قوله مذهب
المدونة) أى وما ذكره اولا
بقوله وله غلة مستعمل
هو المشهور (قوله من
دواب أو رقيق) بيان ما
(قوله وليس له) أى ردها
(قوله أن يلزمه) أى
(قوله الغاصب أو السارق
من التعميم) أى بقوله
وله غلة مستعمل بيان ما
(قوله وان كان خلاف
مذهب المدونة) حال (قوله
انه) أى الغاصب (قوله
فيكون) أى المصنف
(قوله انه) أى المصنف
(قوله بين) بفتح ثا مثقلا
(قوله وليس مقصوده) أى
المصنف (قوله انه) أى
ردها (قوله فيعيد الخ)
جواب أما (قوله لانه)
أى المصنف (قوله بدليل

تشبيهه) أى الغاصب صله قصد الخ وإضافة دليل البيان أى في غرم الغلة (قوله بدليل ذكر الكراهة) هذا وادخلت
دليل التشبيه بالسارق في نقي غرم الغلة (قوله فاذا ان مراده) أى المصنف بأرجع بها من سفر ولو بعد (قوله فهو) أى ارجع
بها من سفر (قوله ولم يكن) الاول ولا يكون (قوله من الدواب) بيان ما (قوله أو زرع) أى من الارض (قوله ولم يركبها) حال (قوله
وله) أى ردها (قوله في الوجهين) أى أخذ قيمتها يوم التعدي وأخذها مع كراهية (قوله وبمنها) صله تعلم (قوله من الاجمال)
بيان ما (قوله المسافة) مفعول تعدي المضاف لثقله (قوله أو الخ) عطف على المسافة (قوله كذلك) أى الذي استأجره

(قوله لها) تنازع فيه مستاجر ومستعار (قوله او الحمل) عطف على المسافة (قوله كذلك) أى المستعار له او المستاجر له (قوله الدابة) تفسير لفاعل سالت المستقر فيه (قوله ربه) تفسير لنائب فاعل خير المستقر فيه (قوله فى كراهه) أى اخذها (قوله معها) أى الدابة (قوله وفى قيمتها) أى اخذها (قوله ثم يردّها) أى الدابة (قوله ان شاء) أى ربه (قوله بعد المسافة) أى المكترة والمعاراة لهاصلة تحبس (قوله وان شاء) أى ربه (قوله بخلاف السارق والغاصب) أى الدابة او رقيق سافر بها ورجع بها بحالها فليس ربه الا اخذها بعينها بلا كراه (قوله فاما) بكسر الهمزة وشدة الميم (قوله ضمنه) بفتح تاء مثقلا أى ربه امكترها او مستعيرها (قوله عليه) أى المكى أو المستعير (قوله وله) أى ربه (قوله مثل البريد واليوم) ٥٢٧ تأمله مع قوله ولا مبالا فله اراد ميلا فى مسافة قصيرة جدا والبريد واليوم وشبهه فى مسافة طويلة جدا والله أعلم (قوله فوله) أى خليل (قوله عنى) أى اراد خليل (قوله أى المصوب المقوم) تفسير لفاعل تعيب المستقر فيه (قوله بسماوى) أى بأمر من الله تعالى الذى رفع السماء بلا عمد له تعيب (قوله وهو) أى المصوب (قوله من مذهب المدونة) بيان المشهور (قوله مثل) بفتح تاء مثقلا (قوله كذلك) أى المثنى فى ضبطه (قوله هو) فصل ليصح عطف أجنبى على فاعل جنى المستقر فيه (قوله أى الغاصب) تفسير لفاعل جنى المستقر فيه (قوله المالك) تفسير لنائب فاعل خير المستقر فيه (قوله فى الصورة) الأولى بضم الهمزة

وادخلت الكاف المستعير (كراه الزائد) على المسافة المستاجر أو المستعار لها او الحمل كذلك (ان سالت) الدابة على المشهور (والا) أى وان لم تسلم (خير) بضم الخاء المعجمة وكسر القمية مشددة ربه (فى) كراهه (قوله أى الزائد معها) وفى قيمتها (قوله أى الدابة معتبرة وقته) أى التعدى فى ابن القاسم فى المكترى والمستعير تهذى ثم يردّها بحالها ان ربه لا يخير ان شاء اخذها مع كراه حسبه اياها بعد المسافة وان شاء اخذ قيمتها يوم التعدى بخلاف السارق والغاصب وفيها لا ابن القاسم وان زاد مكترى الدابة او مستعيرها فى المسافة ميلا أو أكثر فغطت ضمن وخير بها فاما ضمنه قيمتها يوم التعدى ولا كراهه فى الزيادة أو اخذ منه كراه الزيادة ولا قيمة عليه وله على المكترى الكراه الاول بكل حال ولوردها بحالها والزيادة يسير تمثل البريد واليوم وشبهه فلا يلزمه قيمتها وانما له كراه الزيادة اه فقوله وفى تعدى كاستأجر كراه الزائد ان سالت عنى به الزائد اليسير (وان تعيب) بفتح تاء مثقلا أى المصوب المقوم بسماوى وهو فى حوزة غاصبه ان كثر عيبه بل (وان قل) عيبه على المشهور من مذهب المدونة ومثل للعيب القليل بقوله (ككسر) أى انكسار وارثا (نهدى) بفتح النون وسكون الهاء مثنى نهد كذلك حذف نونه لاضافته أى لثدي الجارية وهكذا كانت حين غصبها فاقتمما (أو جنى هو) أى الغاصب (أو جنى) (أجنبى) على المصوب وجواب ان تعيب قوله (خير) بضم الخاء المعجمة وكسر القمية مثقلا المالك (فيه) أى المعيب وفيه اجمال وتفصيل انه فى الصورة الاولى وهو تعيبه بسماوى يخير بين اخذ المصوب بلا ارش لعيبه وتركه وأخذ قيمته يوم غصبه قال فيها وما اصاب السلعة يد غاصبها من عيب قل أو كثر بأمر من الله عز وجل فربم اخير فى اخذها معيبة أو اخذ قيمتها يوم غصبها وليس للغاصب ان يلزم ربه اخذها ويعطيه ما نقصها اذا اختار ربه اخذ قيمتها اه وذكر هذه الصورة ابن الحاجب ولم يحك فيها خلافا وفى الصورة الثانية وهو تعيبه بجناية الغاصب فيخيره بين اخذها واخذ ارش الجناية من الغاصب وتركه واخذ قيمته منه يوم غصبه هذا مذهب المدونة قال فى اولو كان الغاصب هو الذى قطع يد الجارية فلزمها ان يأخذها وما نقصها او يدها ويأخذ قيمتها يوم غصبها ابن يونس قوله وما نقصها أراد يوم الجناية وذكر ابن الحاجب فى قولين هذا وعزاه لابن القاسم ومثاله لا شهب وهو انه ليس له الا

٦٨ منح ث يخير (قوله وهو) ذكره لذكره لذكره (قوله من عيب الخ) بيان ما (قوله بأمر من الله تعالى) صلة اصاب (قوله فى اخذها معيبة) أى بلا ارش لعيبها (قوله وفى الصورة الثانية) صلة يخير والجلة عطف على جلة يخير فى الصورة الاولى (قوله تعيبه) أى المصوب (قوله اخذها) أى المصوب (قوله وتركه) أى المصوب (قوله واخذ قيمته) أى المصوب (قوله منه) أى غاصبه (قوله يدها) بفتح تاء مثقلا أى يترك الجارية لغاصبها (قوله واخذ) أى ربه (قوله غاصبها) (قوله قيمتها) أى الامة (قوله فيها) أى الصورة الثانية (قوله هذا) أى تخيير ربه بين اخذها وارش نقصها واخذ قيمتها يوم غصبها (قوله وهو) أى قول اشهب (قوله انه) أى ربه

(قوله للغاصب) صله دفع

(قوله خیر) بضم فکسر

مَثَلًا (قوله القيمة) ای

أخذها للشوب بلا صينغ

يوم غصبه (قوله والثوب)

ای احدہ (قولہ و دفع قیمہ)

الصبيغ) ای الغاصب (قوله

وَأَدَا صَبْعٌ إِلَى الْعَاصِبِ
أَقْدَامُهُ الْقَصَّةَ أَعْلَى أَعْلَى

وذلك النوع لغاصبه (قوله)

والثوب) ای اخذہ (قبولہ

ودفع قيمة المبيع) ای

انغاصبه (قوله لا تشي عليه)

ای رب الثوب (قولہ فلا

شی علیہ) ای رب الثوب

وَصَبَّحَهُ (قوله وه) اى رب
التوبه (قوله ان) اى

الشیوخ (عقودہ امہ) ای
الشان (قہ لہ فہاز ک)

أى اخذ قمة الثوب وتركه

لغاصبه واخذ الثوب

ودفع قيمة صبيته الغاصب به

(قوله ما قید نایه) ای من

علم تقصير قيمة الثوب

یضیعه (قوله المصنف) ای

أَيُّ أَنْزِلَ الْجَاهِ بِفَاعِلٍ بَدَلٍ

(قوله لانه) ای نقص قیمتہ

بصيفه (قوله لحدوته) أى

النقص (قوله منه) ای

الغاصب (نوله تفریعه) ای ای

للمغصوب منه توب (قوله)

ای الصبیغ والخیاطة (قوله)

(توبه علیہ) ای القاصیب (توبہ)

الغاصب (قوله تفرغه) اى الغاصب (قوله منها) أى المدونة بيان تضييع الصناع (قوله ولك) خطاب وانما
للمغصوب منه ثوب (قوله لتهديه) اى الغاصب بخياطته له بالاعرم اجر (قوله قلت) بضم تاء المتكلم ابن عرفة (قوله بينهما)
اى الصبيغ والخياطة (قوله فاشبه) اى الصبيغ (قوله فيها) أى الارض تنازع فيه بنى وغرس (قوله اذا حكم) بضم فكسر
(قوله عليه) اى الغاصب (قوله لها) اى الكلفة (قوله فان كان شأنه توليها بنفسه) مضهوم لم يتولها (قوله الشق الثاني) للمغير فيه

(قوله وقيل انه) أى الشان (قوله لا يحط) أى لا يسط (قوله من ذلك) أى قيمة الاصل او البناء مقابلا (قوله فيها) أى المدونة (قوله ذلك) أى عدم حط اجر القلع (قوله لو هدمه) أى البناء (قوله ان يأخذه) أى المهدوم (قوله لعرق) بكسر فسكون منونا او مضافا (قوله فلاشئ له) أى الغاصب (قوله وكذا) أى ما لا قيمة له بعد قلعه فى ان الغاصب لا شئ له فيه (قوله لمن يتر) بيان ما (قوله فعليه) أى الغاصب (قوله وهو هـ) أى بالتقويت (قوله انه) أى الغاصب ٥٣٩ (قوله فلاشئ عليه) أى الغاصب (قوله له) أى الحر (قوله

وسائر) أى باقى (قوله بعد البناء) حال من الطلاق (قوله فلا غرم عليهم) أى الشاهدان الراعيان عن شهادتهما على الزوج بتطليقه زوجته بعد بئانه بها وحكم الحاكم عليه به وتقريظه بينهما وبين زوجته لانهما لم يفوتا عليه مهرا لان الزوجة مملكته كله ببئانهما (قوله وكذا) أى رجوع شاهدهى الطلاق بعد البناء فى عدم الغرم (قوله فى متهمة) أى لا غرم (قوله من يوجب رضاءها) فسخ نكاح) بان كانت زوجة زوج الرضعة او امه او اختها وبنته مثلا لعدم نفويتها مهرا اذ لا مهر لها افسخ نكاحها قبل بئانه بها (قوله من التخيير) بيان ما (قوله لم اعرفه لاحد) خبر ما (قوله فله) أى زوج الامه (قوله الصداق) أى اخذه من بائه (قوله شأ) أى من

وانما يستاجر عليه وقيل انه لا يحط من ذلك اجر القلع على مذهب ابن القاسم فيها الى هذا ذهب ابن دحون وعلى ذلك بان الغاصب لو هدمه لم يكر للمغضوب منه ان يأخذه بالقيمة بعد الهدم وان لم يكن فى بيان الغاصب ما له قيمة اذا قلعه فليس للغاصب على المغضوب منه شئ ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم ليس لعرق ظالم حق ونص ما وكل مالا متعة فيه للغاصب بعد قلعه كالحص والنقش فلاشئ له فيه وكذا ما حفر من يتر اه فاصله ان للمغضوب منه اخذ ما لا قيمة له بعد قلعه بالا عوض (و) ان غصب حرة أو أمة ووطئها فيضمن (منفعة البضع) يضم الموحدة وسكون الضاد المججمة أى الفرج بالتقويت أى الوطئ فعليه صداق مثلها ولو تبنا ان كانت حرة فوما نقص من قيمتها ان كانت أمة (و) ان غصب شخصاً حراً واستعمله فى عمل فيضمن منفعة الشخص (الحر بالتقويت) أى الاستعمال ومفهومه انه ان لم يفوت البضع بان لم يبطأ الحر ولا الامه فلاشئ عليه ولو اختلى بها ومعهما من التزوج والولادة وهو كذلك ولو كانت الامه راتعة وكذا ان لم يستعمل الحر فلاشئ عليه ولو عطله عن عمله مدة طويلة ابن شاس منفعة البضع لانضمن الاب بالتقويت فى وطئ الحره مهر مثلها ولو كانت ثيبا وفى الامه ما نقصها وكذلك منفعة بدن الحر ابن عرفة قوله لا يضمن الاب بالتقويت هو مقتضى قولها فى السرقة وسائر الروايات ان رجوع شاهدها الطلاق بعد البناء لا غرم عليها وكذا فى متعمدة ارضاع من يوجب رضاءها فسخ نكاح واختصاره ابن الحاجب فقال ابن عبد السلام فمن منع حرة أو أمة التزويج فلا يضمن صداق ما لم يعلم فيه خلافا وتقدم فى كتاب النكاح ما يخرج منه خلاف لبعض الشيوخ ابن عرفة ما أشار اليه من التضييع لم اعرفه لاحد ولم اعرف فى النكاح ما يناسب هذا الاصل وهو منع منفعة النكاح تعديا الا قول النخعي فى الموازية ان باع السيد امته المتزوجة بموضع لا يقدر زوجه على جعلها فيه فله الصداق ولا يرى الزوجة فى جميع ذلك شأ اذا كان الامتناع منها أو من سيدها ان كانت أمة ابن عرفة وأشارة ابن عبد السلام الى تخيير مسئلة كتاب الغصب على ما اختاره النخعي غير تام وهذا لان النخعي لم يقل يغرر قيمة المنفعة بالعضون حيث ذاتها انما اختار سقوط عوض المالى بعد تقرر عوضها الطالب به بتمدد اتلافها ولا يلزم من سقوط المالى بالتعدي ثبوت المالى عن مجرد منفعة البضع لانه غير مالى ولم يحصل له عوض مالى وقال ابن هرون اثر كلام ابن الحاجب وخروج فيه بعضهم ان عليه قيمة ما عطاه من المنافع كالدار يغلقها والعبد يمنع منه سيد مذكوره لما زرى وهذا ايضا لم اعرفه لما زرى انما ذكر اذا غاب غاصب على راتعة شك فى وطنه اياها فى ضمائه اياها قول الاخوين

الصداق (قوله مسئلة كتاب الغصب) أى غصب حرة أو أمة ومنعهما من التزوج بلا وطنهما من غاصبها (قوله على ما اختاره النخعي) أى من رجوع زوج الامه على سيدها ببيعها ان يمنعه من وطنها (قوله غير تام) خبر اشارة (قوله وهذا) أى عدم تمام التضييع (قوله المنفعة) أى الاتفاق (قوله انما اختار) أى النخعي (قوله عوضها) أى المنفعة (قوله وخروج) بفتحات متقلا (قوله فيه) أى منع الحر والامه من التزويج (قوله ان عليه) أى الغاصب (قوله من المنافع) بيان ما (قوله شك) يضم الشين المججمة وشد الكاف (قوله الاخوين) أى طرف وابن الماجشون

(قوله له) أي المازري (قوله بعد البناء) حال من الطلاق (قوله غرامتها) أي شهيد الطلاق (قوله لا تلافهما) أي شهيد الطلاق بعد البناء (قوله وهي) أي منافع البضع (قوله حرمتا) أي الكبرى والصغرى (قوله أنه) أي الشأن (قوله عليها) أي الكبرى (قوله قلت) بضم ناء المتكلم ٥٤٠ ابن عرفة (قوله في تفرقة) أي ابن شامس (قوله وليس هو) أي العيب (قوله

و ابن القاسم ولفي كتاب النعمادات لم يختلف المذهب ان شهيد الطلاق بعد البناء اذ ارجعا فلا غرامة عليهما وأوجب الشافعي رضي الله تعالى عنه غرامتهما لا تلافهما منافع البضع وهي بما يقسم على الحقوق المالية واعتداهما بناء على ان من له زوجتان ارضعت كبراهما صغراه ما غرم عليهما أنه لا غرم عليهما فيما حرمت به فرجها عليه وعلى ان من قتل زوجة رجل لا يغرم له ما اتلف عليه من متعة وقول ابن شامس وفي الامة ما نقصها هو نصها في الاستبراء والامة كالسلعة على واطمأنتها ما نقصها الوطء كانت ثيباً أو بكرًا أو مثله في القذف وفي الرهون منها ان وطئ الامة حرمتهما فعليه ما نقصها ووطئ بكرًا كانت أو ثيباً ان أكرهها وكذا ان طأعته وهي بكر فان كانت ثيباً فلا شيء عليه والمرتمن وغيره في ذلك سواء قلت في تفرقة في الثيب بين وطئها طائفة ومكرهه نظير والصواب عكس تفرقة لانه بوطئه اياها طائفة أحدث فيها عيباً وزناها وليس هو كذلك في وطئها مكرهه لانها غير زانية وتقدم في الرد بالعيب ان زناها عيب وشبهه في الضمان فقال (ك) شخص (حر) بضم الحاء المهملة وشدا الراء (بأعه) أي الحر شخص متعده عليه (وتعذر رجوعه) أي الحر فيحقق موته أو ظن أو شك فيه فيكلف بأتمه بطلبه فان أيس منه أغرم دينه ككامله لو رثته قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه ابن رشد نزلت بطليله فيكتب قاضيه المحدث بن بنسبر قاضي قرطبة بجمع ابن بنسبر أهل العلم فافتوا بذلك فيكتب ان غرمه دينه ككامله فقصي عليه بها الخط في مسائل أبي عمران القاضي وكتاب الاستيعاب وكتاب الفصول فيمن باع حراً ما ذابح عليه قال يحد ألف جلدة ويسجن سنة فاذا أيس منه ادى دينه الى أهله اه وانظر قوله ألف مع قولهم في عقوبة قاتل العمد مائة ابن يونس من اتفق مع حر على ان يقر له بالرقبة لبيعه ويقسم ان ثمنه فعلا وهلك البائع فيضمن المقر الثمن للمبتاع بغيره (و) يضمن المتعدي منقعة (غيرهما) أي البضع والحر (بالقوات) أي عدم حصول المنفعة باستعمال المتعدي ولا باستعمال غيره كدار غلقها ووريق ودابة حيسم ما ولم يستعملها عند مطرف وابن الماجشون وابن عبد الحكم واصبغ وابن حبيب وضوب وتقدم ان مذهب ابن القاسم عدم ضمانها بقواتها وهو المشهور فقد ذكر فيها قولين مشهورا ومما قاله تنغ هذا ما قاض لفهوم وقوله وغلة مستعمل اعقد المشهور وألا والمصوب ثانياً في ليدكره ابن الحاجب وقد قال ضمن بالاستيلاء عب هذا اذا غصب المنفعة فلا يخالف قوله فيما تقدم وغلة مستعمل لانه في غاصب الذات ونحوه للشرعي (و) ان شاكا اغصوب منه غاصبه لظالم فغرمه زائد اعما يجب عليه غرمه (هل يضمن) مغمصوب منه (شاكيه) أي الغاصب (الشخص) مغموم بضم الميم وفتح الغين المججمة وكمر الراملة شاكي وقتها صله يضمن مالا زائدا على قدر أجره (الرسول) الذي يجلبه للقاضي (الظلم) الشاكي في شكواه بان وجدها كما مضى فواشكاه الى الظالم عالم بأنه يتجاوز الحد الشرعي ويغرمه

فيكلف) بضم الياء وفتح اللام مثقلا (قوله اغرم) بضم فسكون فكسراى بانه (قوله دينه) أي الحر (قوله بطليله) بضم الطاء الاولى وفتح اللام وكسر الطاء الثانية المهملين (قوله بذلك) أي اغرام بائع الحر الذي تعذر رجوعه دينه ككامله (قوله يحد) بضم ففتح مثقلا (قوله ايس) بضم فكسر (قوله منه) أي الحر المبيع (قوله ادى) أي دفع بانه (قوله يقر) أي الحر (قوله له) أي لمن اراد بيعه (قوله ويقسمان) أي المقر والمقر له (قوله ثمنه) أي الحر (قوله فقل) أي اقر الحرب بقبته وبأعه المقر له (قوله وهلك البائع) أي ولم يترك شيأ او فقد كذلك او فليس كذلك (قوله وضوب) بضم فكسر مثقلا (قوله فقد ذكر) أي المصنف (قوله فيها) أي منفعة غير الحر والبضع (قوله مشهورا) وهو مفهوم وله أنفاه وغلة مستعمل (قوله ومصوبا) بفتح الواو وهو منطوق ما هنا (قوله

هذا) أي وغيرهما بالقوات (قوله أولا) بشد الواو (قوله والمصوب) بفتح الواو (قوله هذا) أي وغيرهما زائدا بالقوات (قوله وقد قال) أي ابن الحاجب (قوله هذا) أي وغيرهما بالقوات (قوله قوله) أي مفهومه (قوله لانه) أي ما تقدم (قوله فغرمه) بفتح ثاء مثقلا أي الظالم الغاصب (قوله غرمه) فاعل يجب (قوله بان وجدها كما مضى) تصوير انظم الشاكي

(قوله وبه) أي ضمان شاكبه الزائد صلة أفتى (قوله اجرته) أي الرسول (قوله ما غرمه) بفتح مائه مثقلا (قوله وبه) أي ضمان شاكبه الجميع صلة أفتى (قوله وان لم يظلم في شكواه فلا يضمن شيئا أصلا) بهذا ظاهر الفرق بين القولين (قوله وان ظلم في شكواه) بالغة (قوله وان اثم) حال (قوله اختلف) بضم التاء (قوله في تضمين من اعتدى) من إضافة المصدر إلى مفعوله (قوله فقدمه) بفتح مائه مثقلا أي اشتكى المعتدى الرجل (قوله والمعتدى يعلم الخ) ٥٤١ حال (قوله إليه) أي السلطان (قوله

زائد اعما يلزمه غرمه وبه أفتى بعض شيوخ ابن يونس ومفهوم ان ظلم انه ان لم يظلم في شكواه بان لم يكمته أخذ حظه لا بشكواه الظالم فلا يغرم الزائد على قدر اجرة الرسول ويغرم اجرته فقط لاجتماع اعلی الطالب (أو) يضمن الشاكي للمغرم الظالم (الجميع) أي جميع ما غرمه الظالم للمشكوى ابن يونس به أفتى بعض شيوخنا وان لم يظلم في شكواه فلا يضمن شيئا أصلا (أولا) يضمن الشاكي شيئا مطلقا وان ظلم في شكواه وان اثم وادب ان ظلم وعليه كثير في الجواب (اقوال) ثلاثة ق ابن يونس اختلف في تضمين من اعتدى على رجل فقدمه إلى السلطان والمعتدى يعلم انه اذا قدمه إليه يتجاوز في ظلمه ويغرمه ما لا يجب عليه فقال كثير منهم غرمه عليه الادب وقد اثم وكان بعض شيوخنا يفتي في مثل هذا ان كان هذا الساعي إلى السلطان الظالم أو العاقل وهو ظالم في شكواه فانه ضامن لما أغرمه الوالي بغير حق وان كان الساعي مظلوما ولم يقدر ان ينتصف من ظلمه الا بالسلطان فشكاه فأغرمه السلطان وعدا عليه ظلمه فلا شيء على الشاكي لان الناس يلجئون من الظلمة إلى السلطان ويلزم السلطان متى قدر عليه رد ما أغرمه الشاكي ظلمًا وكذا ما أغرمت الرسل إلى المشكى وهو مثل ما أغرمه السلطان أو الوالي يفرق فيه بين ظلم الشاكي وعدمه فكان بعض اصحابنا يفتي بان ينظر إلى القدر الذي لو استأجر الشاكي رجلا في احضار المشكى فذلك على الشاكي على كل حال وما زاد على ذلك مما أغرمت الرسل فيفرق فيه بين الظالم والمظلوم حسب ما تقدمناه غ زائد مفعول يضمن وفاعل ظلم الشاكي ومفهوم الشرط ان لم يظلم لم يغرم زائد على قدر اجرة الرسول فقط قوله والجميع أي أو يضمن ان ظلم جميع المغرم من قدر اجرة الرسول والزائد ومفهوم الشرط انه ان لم يظلم لا يغرم القدر ولا الزائد وبهذا يتضح الفرق بين القولين قوله أولا أي ولا يضمن الشاكي الظالم شيئا فأحرى ان لم يظلم فهذا مفهوم موافقة والذان قبله فهو ما يخالفه فقد اشتمل كلامه على اقوال ابن يونس الثلاثة واما ابن عرفة فكانه اقتصر على طريقة المازري ونصه المازري في ضمان المتسبب في اطلاق بقول كصير في قال فيما علمه راتق طيبا وكثير من أراد صب زيت في اناء علمه مكسورا فانه صحيح وكذا لظالم على ما أخفاه ربه عنه قولان وعرضا هما ابو محمد المتأخرين المازري كقول أشهب وابن القاسم في لزوم الجزاء من دل محرما على صيد فقتله بدلالته ولو شكار رجل رجلا لظالم لم يعلم انه يتجاوز الحق في المشكوى أو يغرمه مالا والمظلوم لا تبعاء للشاكي عليه فقي ضمان الشاكي ما غرمه المشكوى قوله ونالته قال بعض اصحابنا لا ضمان عليه ان كان مظلوما لخطأه انظر اذا شكاه لظالم لا يتوقف في قتل النفس فضره

المستتر في ظلم (قوله فقط) أي واما اجرة الرسول فيغرمها (قوله من قدر اجرة الرسول والزائد) بيان جميع المغرم (قوله وبهذا) أي عدم غرم قدر اجرة الرسول صلة يتضح (قوله كلامه) أي خليل (قوله الثلاثة) نعمت اقوال (قوله فكانه) بفتح مائه مثقلا (قوله يقول) صلة المتسبب (قوله راتقا) مفعول ثان لم (قوله طيبا) مفعول ثان قال (قوله علمه) أي الخبر لاناء الخ نعمت اناء (قوله بانه) أي الاناء صلة مخبر (قوله عنه) أي الظالم (قوله لم يعلم) أي الشاكي (قوله يتجاوز) أي الظالم (قوله والمظلوم) أي المشكوى (قوله ان كان) أي الشاكي (قوله لا يتوقف) أي الظالم (قوله فضره) أي الظالم المشكوى

(قوله من المصوب منه) صلة اشقوى (قوله اذا عرف) أى الغاصب (قوله قيمته) أى المصوب (قوله وبذل) أى أعطى الغاصب (قوله فيها) أى قيمة المصوب (قوله وهذا) أى جواز شراء الغاصب المصوب الغائب (قوله على أنه) أى الشأن (قوله وهو) أى عدم اشتراط رد ٥٤٢ المصوب لربه في صحة بيعه (قوله به) أى ولو غاب (قوله الى قولها) أى المدونة (قوله

حتى مات فهل يلزم الشاكي شي أم لا اه قلت الظاهر ان هـ فمن جرت ثبات قوله كبراعه الخ فقد قالوا لا مفهوم للبيع بل كل من فعل بجره فلا تعد عوده معه فهذا حكمه والله أعلم (وملكه) أى الغاصب للمصوب (ان اشتراه) أى الغاصب المصوب من المصوب بماله ان كان المصوب حاضرا يلد شرائه بل (ولو غاب) المصوب يلد آخر لان الاصل سلامته واشار بولول قول اشهب انما يجوز شراره غائبا اذا عرف قيمته وبذل ما يجوز بذله فيها وهذا على انه لا يشترط في بيع المصوب لتعاصبه رد له به مدة وهو احدث في التردد المتقدم في قوله الامن غاصبه وهل ان رد له به مدة تردد غ اشار به الى قولها في كتاب الصرف ولو غصبك جارية جاز ان تبعها منه وهي غائبة يلد آخر وينقذ اذا وصفتها لانها في ضمانه والدان في ذلك ابين واشار بالاغنياء الى خلاف اشهب القائل انما يجوز ان تبعها منه وهي غائبة اذا عرف القيمة وبذل ما يجوز فيها والقولان مبنيان على اصل السلامة ووجوب القيمة ابن عبد السلام دلت هذه المسئلة على ان ليس من شرط بيع المصوب من غاصبه ان يخرج من يده غاصبه ويبيع بديره ستة أشهر كما كثر = ما شرطه بعضهم وقيل في التوضيح مع انه قال اول البوع ومغصوب الامن غاصبه وهل ان رد له به مدة تردد (او) أى وملكه ان (غرم) بفتح الغين المجعولة وكسر الراء أى دفع الغاصب (قيمه) أى المصوب للمصوب منه بان ادعى اياقه او تلقه وغرمه قيمته فانه يملكه (ان لم يوه) بضم التحتية وفتح الميم وكسر الواو ومشددة أى يكذب الغاصب في دعواه تلف المصوب او اياقه فان موه فيه فله مذهب من رده القيمة واخذ عين شبيهة في الاصل القاسم لو قضى على الغاصب بالقيمة ثم ظهرت الامنة بعد الحكم فان علم انه اخفاهما فلزمها اخذها ورد ما اخذ وان لم يعلم ذلك فلا يأخذها ربه الا ان تظهر افضل من الصفة بامر بين فله الرجوع بتمام قيمتها وقاله اشهب قال ومن قال له اخذها فقد أخطأ (و) ان غاب المصوب بوصفه غاصبه وقوم عليه بحسب وصفه ثم ظهر انه أكل مما وصف به بأمر بين (رجع) ما اتى المصوب (عليه) أى الغاصب (بفضله) أى زيادة على القيمة التي قوم بها (أخفا) الغاصب سرياً أى الفضلة وهو الوصف الموجب لها غ اشار به لقول ابن القاسم فيها الا ان يظهر أفضل من تلك القيمة بامر بين فلزمها الرجوع بتمام القيمة وكان الغاصب لزمته القيمة فجعل بعض اعيان في بعض رواياتها الرب بالمداينة أخذها ورد ما اخذ وان شامر كهوا وحبس ما اخذ من القيمة وصل ابن عرفة فيها ثلاثة أقوال الاول ان المصوب رقه في تمام قيمتها للمدونة واثاني تخيير فيه وفي أخذها ويرد ما اخذ وهو الذي انكره اشهب والثالث تخيير في أخذها وفي التمسك بما أخذ فقط لبعض رواياتها قال وعبر المازري عن الاول المشهور ولم يفسر مقابله فيحصل كلام من الاخيرين وكان يحضى لنا اجراء القولين على

منه) أى غاصبها (قوله في نقدك) أى غنها وهي غائبة (قوله وصفها) أى الغاصب الجارية (قوله لانها) أى الجارية (قوله في ضمانه) أى غاصبها (قوله اذا عرف) أى الغاصب (قوله وبذل) أى الغاصب (قوله فيها) أى القيمة (قوله على أصل السلامة اضافته للبيان (قوله ووجوب) عطف على أصل (قوله هذه المسئلة) أى جواز شراء الغاصب بمغصوبه الغائب (قوله قبله) بفتح فكسر (قوله مع انه) أى خليلا (قوله للمصوب منه) صلة غرم (قوله فان موه فيه) مفهوم الشرط (قوله فان علم بضم العين (قوله انه) أى الغاصب (قوله اخفاهما) أى الامنة (قوله وان لم يعلم بضم الياء (قوله بين) بكسر اليا مشددا (قوله قال) أى ربه (قوله قال) أى اشهب (قوله له) أى ربه (قوله أخذها) أى الامنة (قوله وقوم) بضم فكسر مثقلا أى المصوب

(قوله عليه) أى الغاصب (قوله انه) المصوب (قوله بين) بالكسر (قوله يظهر) أى المصوب (قوله وكان) القول يقتضات مشددا (قوله من القيمة) بيان ما (قوله وحصل) بفتحات مثقلا (قوله فيها) أى المسئلة (قوله فيه) أى تمام قيمتها (قوله قال) أى ابن عرفة (قوله عن الاول) أى تعين أخذ تمام القيمة (قوله مقابله) أى الاول (قوله فيحصل) أى المقابل (قوله الاخيرين) أى تخيير في أخذ تمام قيمتها وأخذها ورد ما أخذ وتخيير في أخذها والتمسك بما أخذ فقط (قوله القولين) أى المشهور ومقابله

صدق (بضم فسحة مثقلا) (قوله أتى) أى الغاصب

من انتهب صرة ثم قال كان فيها كذا وادعى المصوب منه أكثر القول للغاصب بيمينه وسمع
 ابن القاسم ان انتهبها وطرحها في متلف قال القول قول المنتهب منه ابن يونس اذا طرحها ولم
 يفتحها ولم يدر ما فيها فالقول قول المنتهب منه بيمينه فيما يشبه لانه يدعى تحقيقا وان غاب
 الغاصب عليها وقال الذي فيها كذا وكذا فالقول قوله بيمينه تت يدخل في تحالفهما في القدر
 مستثنان الاولى غاصب صرة يلقيها في البحر مثلا ولا يدري ما فيها ولم يفتقها أولا يلقها او يدعى
 ربهما انها كذا ويحالفه الغاصب فالقول للغاصب بيمينه عند مالك رضي الله تعالى عنه ابن
 ناجي وعليه الفتوى لا مكان معرفته ما فيها باطلاع سابق أو يجسها وقال مطرف وابن كثة
 واشتب القول لربها بيمينه ان اشبه لادعائه تحقيقا والا تخر تخمينا وان غاب عليها فالقول له
 بيمينه الثانية قوم أغاروا على منزل رجل والناس يتظرون فذهبوا بما فيه ولم يشهد أحد بعين
 المنتهب بل بالأغارة والنتب فقال ابن القاسم لا يعطى المنتهب منه بيمينه وان ادعى ما يشبه
 محتجباله يقول مالك في الصرة وقاله أشهب وعبد الملك وقال مطرف القول للمغار عليه بيمينه ان
 اشبه والمدونة محتملة لهما فقيم اعن مالك اذا انتهبها أو غصبها بحضرة يمينه ثم قال كان فيها كذا
 وادعى ربهما أكثر القول للغاصب بيمينه ولم يبين هل طرحها في متلف ام لا اه وان أخذ واحد
 من المغيرين ضمن الجميع كالسراق والمহারبين وشبه في التصديق في دعوى التلف والقدر
 والصفقة امين فقال (ك) شخص (مشتريه) أي الغاصب المصوب ثم ادعى ثلثه أو قدره أو
 صفته وخالفه المصوب منه فالقول للمشتري بيمينه وسواء علم ان البائع له غاصب أم لا وظاهره
 سواء كان مما يغاب عليه أم لا والذي في العتية وابن الحاجب لو ادعى المبتاع التلف صدق فيما
 لا يغاب عليه من رقيق وحيوان ولا يصدق فيما يغاب عليه ويحلف بالله الذي لا اله الا هو لقد
 هلك ويغرم قيمته الا ان يأتي بينة على هلاكه من غير سببه وأقره في توضيحه قال وكذلك يفهم
 من المدونة قيل واذا صدق فيما لا يغاب عليه فالحال انك اذا لم يظهر كذبه كالرهن والعواري
 واطلق هنا افاده تت ق من رسم استاذن من سماع عيسى سئل ابن القاسم رضي الله تعالى
 عنه عن رجل اشترى سلعة فأقام آخر بينة انها اعتصبت منه فزعم المشتري انها هلكت قال
 ان كانت حيوانا فهو مصدق وان كانت مما يغاب عليه فلا يقبل قوله وأحلف انها هلكت وعليه
 قيمتها قيل فان كان باعها قال ليس عليه الاثنتها وقوله مقبول في الثمن ابن رشد هذه مسألة
 صحيحة جيدة وقوله يحلف ان ادعى ثلثها مخافة ان يكون غيبها ومثله يجزى في المرتين
 والمستعير والصانع يدعون تلف ما يغاب عليه وبين متى يضمن ما يغاب عليه فقال (ثم غرم)
 المشتري قيمة المصوب معتبرة بالنسبة (ل) حالها يوم آخر (روية) روى المصوب عنده عليها بعد
 شرائه بخلاف الصانع والمرتني يدعى ضياعه بعد رؤيته عنده بعد شهر مثلاً فانه يضمن قيمته
 يوم قبضه لانهم ما قبضاه على الضمان ولما غيباه اتمهما في اسم لا كفاشها المتعدي بخلاف
 المشتري فقد قبضه على الملكية فلا يهتم الخط ظاهراً ان القول قوله في التلف والنعث
 والقدر ويحلف والمنقول انه يصدق في هلاك ما لا يغاب عليه ولم يذكروا حلقه لكن شبهوه
 بالرهن والعواري فاقتضى انه يحلف وان كان مما يغاب عليه فيحلف على التلف ويغرم القيمة
 وقيل لا يمين عليه وقالوا اذا باعه يلزمه منه وقوله مقبول في قدره هذا ما رأيت في المسئلة في

(قوله ثم قال أي المنتهب
 (قوله فيها) أي الصرة
 (قوله انتهبها) أي الصرة
 (قوله متلف) بفتح فكون
 ففتح أي موضع تلف كذا
 او بحر او يضم فسكون
 فكسر (قوله المنتهب)
 يضم الميم وفتح الهاء (قوله
 لانه) أي المنتهب منه
 (قوله عليها) أي الصرة
 (قوله قوله) أي الغاصب
 (قوله تحالفهما) أي
 المصوب منه والغاصب
 (قوله انتهبها) أي الصرة
 (قوله بحضرة يمينه) تنازع
 فيه انتهب وغصب (قوله
 ثم قال) أي المنتهب أو
 الغاصب (قوله فيما) أي
 الصرة (قوله المصوب)
 مقعول مشتق (قوله ثم
 ادعى) أي مشتري المصوب
 (قوله وخالفه أي المشتري
 (قوله علم) أي المشتري
 (قوله سواء كان) أي
 المصوب (قوله انها) أي
 السلعة (قوله اقتصبت)
 يضم التاء وكسر الصاد
 المهملة

(قوله فقال) أي ابن القاسم (قوله ان كانت) أي السلعة (قوله صدق) بضم فسكون مثقلا أي مشتريها في دعواه هلاكها
 (قوله وان كانت) أي السلعة (قوله فلا يقبل) بضم فسكون ففتح أي قول مشتريها هلكك (قوله وأحلف) بضم فسكون
 فكسر أي المشتري هلاكها (قوله وأغرم) بضم فسكون فكسر أي المشتري (قوله قيمتها) أي السلعة (قوله الا ان يأتي)
 أي المشتري (قوله قبل) أي لابن القاسم (قوله فان باعها) أي المشتري السلعة (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله ليس عليه)
 أي المشتري (قوله قبل) أي لابن القاسم (قوله فان قال) أي المشتري (قوله ولا ينقله) أي المشتري (قوله قال) أي ابن القاسم
 (قوله لانه قد يعرف الشيء) بضم فسكون ففتح (قوله في يديه) أي المشتري أي بصفة (قوله عنده) أي المشتري (قوله بكسر) صلة
 يتغير (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله مخافة الخ) عليه ويغرم قيمتها (قوله ان يكون) أي المشتري (قوله غيبها) بفتحات مثقلا
 أي أخفاها مع سلامتها وادعى هلاكها ليلكها بقيمة ايدون رضا مستحقها (قوله وخرج) بفتحات مثقلا (قوله مع الضمان)
 صلة عدم (قوله المغصوب) مفعول يسع المضاف انقاعه (قوله لصحته) ٥٤٥ أي يسع الغاصب عليه لزمه امضاؤه

(قوله وان لم يلزم) حال أي
 ربه (قوله فيها) أي المدونة
 خير مقدم (قوله غصب
 عبدا) أي وباعه ثم استحق
 وهو بماله (قوله وهي
 الدابة الخ) حال (قوله
 فليس له) أي المستحق (قوله
 قيمتها) أي الدابة (قوله
 وان حالت) أي تغيرت الخ
 مبالغة (قوله الاسواق)
 أي القيم (قوله وانما له)
 أي المستحق الدابة من
 مبتاعها فيرجع بقيمتها
 على غاصبها (قوله أو يأخذ)
 أي المستحق (قوله كالأول
 ويحدها يند الغاصب) أي
 فليس لربها الا أخذها
 (قوله وان ضاع الثمن)
 أي الذي يعبه (قوله
 يغرمه) أي الثمن المستحقها
 (قوله وليس الرضا) أي

البيان والتوضيح في رسم استأذن من مباح عيسى من الغصب سئل ابن القاسم عن اشتري
 سلعة في سوق السليمان فقام غيره بينة انما ساعته بت منه فزعم مشتريها هلاكها فقال ان كانت
 حيوانا صدق وان كانت مما يغاب عليه فلا يقبل وأحلف وأغرم قيمتها الا ان يأتي بينة على
 هلاكها باهر من الله تعالى كسرقة وغرق ونار فلا نبي عليه قبل فان باعها قال ليس عليه
 الاثم اقبل له فان قال بعتا بكذا ولا بينة له الا قوله أيسد في ذلك قال قوله مقبول في ذلك لانه
 قد يعرف الشيء في يديه ثم يتغير عنده قبل بيعه بكسر او عورا وشي يصيبه ابن رشد قال يحلف
 اذا ادعى تلف السلعة التي اشتراها ويغرم قيمتها مخافة ان يكون غيبا ٥١ وقال اصبح
 يصدق في ضياع ما يغاب عليه بعين ابن عبد السلام وخرج بعضهم عدم العين على المشهور مع
 الضمان والله تعالى أعلم (و) ان باع الغاصب المغصوب (لربه) أي المغصوب الذي باعه غاصبه
 (امضاء يبعه) أي الغاصب المغصوب لصحته وان لم يلزم وظاهره علم المشتري بغصبه أم لا كان
 المالك حاضرا حين يبعه أولا قريب المكان بحيث لا ضرر على مشتريه في الصبر الى علم ما عنده
 أولا وهو كذلك في الجميع وفي كل خلاف في فيها من غصب عبدا ودابة وباعها ثم استحقها
 رجل وهي بحالها فليس له تضمين الغاصب قيمتها وان حالت الاسواق وانما له ان يأخذها
 أو يأخذ الثمن من الغاصب كالأول ويحدها يد الغاصب وان ضاع الثمن فان الغاصب يغرمه
 وليس الرضا ببيعته وجب له حكم الامانة في الثمن وفيها أيضا قال الامام مالك رضي الله تعالى
 عنهم من ابتاع ثوبا من غاصب ولم يعلم قلبه حتى ابلاه ثم استحق غرم المبتاع القيمة له يوم لبعه
 وان شاع ضمن الغاصب قيمته يوم غصبه او اجاز يبعه واخذت منه ولو تلف الثوب عند المبتاع
 بأمر من الله تعالى فلا يضمنه ولو تلف عند الغاصب بأمر من الله تعالى ضمنه اه اللغمي اذا
 باع الغاصب العبد ثم أتى صاحبه ولم يتغير سوقه ولا بدنه كان بالخيار بين اجازة يبعه واخذ
 ويرجع المشتري بتمنه ثم قال وان كان العبد قائم العين واجاز الغصوب منه يبعه لزم المشتري
 الا ان يكون المغصوب منه فاسد الذمة بالحرام أو غيره واختلف اذا كان المشتري قد دفع الثمن

٦٩ من المستحق (قوله يبعه) أي الغاصب (قوله يوجب) أي يثبت (قوله له) أي الغاصب (قوله حكم
 الامانة) أي عدم الضمان (قوله ولم يعلم) أي المبتاع غصب بآثمه (قوله فليس له) أي المبتاع الثوب (قوله ابلاه) أي المبتاع الثوب
 (قوله ثم استحق) أي الثوب من مبتاعه (قوله ان شاء) أي المستحق (قوله ضمن) بفتحات مثقلا أي المستحق (قوله قيمته) أي
 الثوب (قوله أو اجاز) أي المستحق (قوله يبعه) أي الغاصب (قوله واخذ) أي المستحق من الغاصب (قوله ثمنه) أي
 الثوب (قوله ولو تلف) أي الثوب (قوله فلا يضمنه) أي المبتاع الثوب (قوله ضمنه) أي الغاصب الثوب (قوله صاحبه) أي
 العبد (قوله سوقه) أي قيمة العبد (قوله كان) أي صاحبه (قوله يبعه) أي العبد واخذت منه غاصبه (قوله واخذ) أي العبد
 من مشتريه (قوله ويرجع المشتري) أي على غاصبه (قوله ثم قال) أي اللغمي (قوله لزم) أي يبعه (قوله واختلف) بضم التاء

(قوله وهو) أي الغاصب (قوله له) أي المشتري (قوله منه) أي المشتري (قوله وضعف) بفتحاء مثقلاً (قوله الثاني) أي أخذ الثمن من المشتري (قوله فليس له) أي المبتاع (قوله ذلك) أي رد البيع (قوله غيبته) أي المصوب منه (قوله له) أي المبتاع ذلك أي رديعه (قوله لتضرره) أي المبتاع (قوله قدومه) أي المصوب منه (قوله إذا غصب) بضم فكسر (قوله المشتري) بفتح الراء (قوله فهل ذلك) أي المصوب أي ضمانه (قوله منهما) أي الشريكين (قوله وأخص) أي ضمانه (قوله أخذ) بضم فكسر أي غصب (قوله المأخوذ) أي المصوب (قوله بينهما) أي الشريكين (قوله وبهذا) أي أن المأخوذ بينهما وما الباقي بينهما صلة أفني (قوله واعتقه) أي المشتري الرقيق (قوله الرقيق) منقول عتق إلى فاعله (قوله وأخذه) أي الرقيق عطف على نقض (قوله واتباع) عطف على إجازة ٥٤٦ (قوله وإن أجازته) أي المشتري عتقه (قوله عليه) أي عتقه (قوله من شهادة

للغاصب وهو فقير وأجاز المشتري البيع فقبل لأشئ له على المشتري وقبل يأخذ الثمن منه ٥٤٨ وضعف في النوادر الثاني وأكرهه (تبيينان) ٥٤٩ الأول الخمي أن علم المبتاع أن بآلعه غاصب وأراد رد البيع قبل قدوم المصوب منه فليس له ذلك إذا قربت غيبته وله ذلك إذا بعدت لتضرره بالصبر إلى قدومه الثاني إذا غصب المشتري باسم أحد الشريكين فهل ذلك منهما أو خاص بمن أخذ باسمه ابن أبي زيد الذي عتقني أن المأخوذ بينهما وما الباقي بينهما وبهذا أفني السيوري وبحث فيه البرزلي (و) أن اشتري شخص رقيقاً من غاصب واعتقه فآلعه (نقض) بفتح النون وسكون القاف آخره ضاد معجمة أي فسخ ورد (عتق المشتري) الرقيق الذي اشتراه من الغاصب وأخذه ويرجع المشتري بثمنه على الغاصب (و) له (إجازته) بالزاي أي أمضاء وتنقذ عتق المشتري واتباع الغاصب بقيته يوم غصبه أو بثمنه الذي قبضه من المبتاع وإن أجازته فقد تم عتقه وما ترتب عليه من شهادة وأرت ونحوهما ابن الموازيان ورثت الأمة الأحرار وشهدت الشهادات ثم أجاز مالكيها يهها أو أغرم الغاصب قيمتها فلا ينقض شيء من ذلك وإن أخذها سيدها فنقض ذلك كله ولو قطعت يدها فاقتصت على أنها حرة ثم أخذها سيدها رجع المقتص منه على عاقلة الإمام بدية البدو يرجع سيدها عليه بما اقتصها فآلعه تمت في التهذيب من غصب أمة فباعها فقام ربهما وقد اعتقها المبتاع فله أخذها ونقض عتقها فآلعه أم زادت وله أن يجيز البيع فإن أجازته فقد تم عتقها بالغة الأول (و) من اشتري شيئاً مغموراً بغير علم وألقه عداً أو خطأ أو تلف بسماء أو (ضمن) شخص (مشتري) قيمة ما اشتراه له غصب منه يوم جازيته عليه والحال أنه (لم يعلم) حين شرائه كونه مغموراً (في) إتلافه بفعل (عد) كالطعام واللباس يلبسه وهم يتألفون مفهوم لم يعلم أنه أن اشتراه عالمًا بغصبه فحكمه حكم غاصبه كإساقى ونظر ابن يونس في تغريعه قيمته يوم لبسه بأنه غير متعدي فيه وهو إذا لبس يوماً أو يومين ولم ينقص فلا شيء عليه وإنما يضمن قيمته باتلافه واجب بأنه لما حصل هلاكه باتفاقه لم يفرق فيه بينه وبين المتعدي إلا أن ابن القاسم شبهه بقتله فلما كان عليه قيمته يوم لبسه وكألو كان مرهوناً أو مودعاً عنده وحكم المصنف بتضمن المشتري لا ينافي قول ابن الحاجب بخير

الخ) بيان ما (قوله الأمة) أي التي غصبت وبعث واعتقت وأجاز مالكيها عتقها (قوله فلا ينقض شيء من ذلك) أي المذكور من أربها وشهادتها (قوله وإن أخذها) أي الأمة (قوله نقض) بضم فكسر (قوله ذلك) أي أربها وشهادتها (قوله ولو قطعت) بضم فكسر (قوله يدها) أي المقتصة (قوله فآلعه) أي الأمة من قاطعها (قوله ثم أخذها) أي الأمة (قوله عليه) أي المقتص منه (قوله وقد اعتقها المبتاع) حال (قوله فله) أي ربهما (قوله ونقض عتقها) عطف على أخذها (قوله وله) أي ربهما (قوله فإن أجازته) أي ربهما (قوله غصبه) أي غصبه (قوله وأنفقه) أي المشتري

المغصوب (قوله وتلف) أي المغصوب من مشريه (قوله للمغصوب منه) صلة ضمن (قوله جنايته) أي المالك المشتري (قوله عليه) أي المغصوب (قوله ونظر) بفتح نون مثقلاً (قوله في تغريعه) أي المشتري (قوله بأنه) أي المشتري حيلة نظر (قوله فيه) أي المغصوب (قوله وهو) أي المشتري (قوله إذا لبسه) أي الثوب (قوله بأنه) أي الشأن أو الثوب (قوله هلاكه) أي الثوب (قوله باتفاقه) أي المشتري (قوله به) أي الثوب (قوله لم يفرق) بضم فسكون ففتح فسكون فكسر أي ابن القاسم (قوله فيه) أي هلاك الثوب (قوله يه) أي المشتري (قوله وحكم) بضم فسكون مصدره مضاف لفاعله (قوله لا ينافي الخ) خبر حكم

(قوله في تغريم) صلة بخير (قوله أو امضاء) عطف على تغريم (قوله وتضمن) عطف على امضاء (قوله يوم غصبه) صلة بقيمته (قوله أو غنمه) عطف على قيمته (قوله المشتري) أي مضموريا (قوله غير عالم) أي غصبه (قوله ما تلف) مفعول يضمن (قوله عنده) أي المشتري (قوله واستشكل) بضم انا وكسر الكاف أي الحكم بأنه لا يضمن السماوي ولا يرد الغلة (قوله بأنه) أي عدم رد الغلة (قوله ضمانه) أي السماوي لحديث الخراج بالضمان (قوله مطلقا) أي عن التقييد بالسماوي (قوله من مشتريه) صلة اتلاف (قوله منه) أي مشتريه (قوله في ضمانه) صلة كاف التشبيه (قوله وهو) أي كرون الخطأ كالعمد (قوله في عدم ضمانه) صلة كاف التشبيه (قوله المشتري) فاعل ضمان المضاف لمفعوله (قوله واليه) أي ٥٤٧ عدم ضمانه الخطأ صلة ذهب (قوله

اختلف) بضم التاء (قوله في حملها) أي المدونة أي قول ابن القاسم بعدم ضمان الخطأ وقول أشهب بضمائه (قوله مضمرا) بضم ففتح فكسر متفلا (قوله لها) أي المدونة (قوله وحمل) أي ابن رشد (قوله ما فيها) أي المدونة (قوله من الضمان) بيان ما (قوله على العمد) صلة حمل (قوله ظاهرها) أي المدونة (قوله أنه) أي الشأن (قوله جنائيه) أي المشتري (قوله بأنه) أي المشتري (قوله بعدم ضمانه) أي المشتري (قوله ضمانه) أي المشتري (قوله لا) أي لا تنافي (قوله لأنه) أي المشتري (قوله يضمن الغاصب) أي وهو الذي سلط المشتري على المغصوب ببيعته وأخذ منه ثمنه فكان القاتر بالغلة هو الضامن والله أعلم (قوله لم يعلم) أي المبتاع

المالك في تغريم المشتري قيمة المقوم ومثل المثل أو امضاء البيع وتضمن الغاصب قيمته أو مثله يوم غصبه أو غنمه (لا) يضمن المشتري غير العالم ما تلف عنده (و) أي مضموريا (بفتح السين مخففة) أي منسوب للسماوي الصدور من خالفها من غير تسبب المشتري فيه (و) لاضمان على المشتري غير العالم بالغصب (في غلة) استغله اماما اشتراه فيقوز بها واستشكل بأنه يقتضي ضمانه ونفي ضمانه السماوي يقتضي ضمانه الغلة وأجاب المصنف بأن نفي الضمان انما يقتضي نفي استحقاق الغلة اذا كان تقريبا مطلقا والمنفي هنا ضمان السماوي فقط (وهل الخطأ) في اتلاف المغصوب من مشتريه غير العالم بغصبه (كالعمد) منه في ضمانه وهو قول أشهب في المجموعة أبو الحسن وهو ظاهر المدونة ابن عبد السلام وهو القياس (أو هو) أي الخطأ (كالسماوي) في عدم ضمانه المشتري غير العالم واليه ذهب ابن القاسم في العتبية في الجواب (تأويلان) أي فهما ن لشارحي المدونة ففي التوضيح اختلف في حملها على أي القولين فجعل في البيان ما في العتبية مفسر لها وحمل ما فيها من الضمان اذا قطع المشتري يدها على العمد وقال أبو الحسن ظاهرها انه لا فرق بين كون جنائيه عمدا أو خطأ وقال ابن عبد السلام انه اي عدم الفرق بين العمد والخطأ ربما تؤول المدونة عليه فان قلت الحكم بأنه الغلة مع الحكم بعدم ضمانه الخطأ والسماوي متنافيان قلت لا لأنه اذا لم يضمن يضمن الغاصب والله أعلم أفاده تن وفيما قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه من ابتاع ثوبا من غاصب ولم يعلم فليس به حتى ابلاه ثم استحق غرم المبتاع قيمته لربه يوم لبسه وان شاء ضمن الغاصب قيمته يوم غصبه أو أجاز يبعه وأخذ ثمنه ولو تلف الثوب عند المبتاع بامر من الله تعالى فلا يضمنه ولو تلف عند غاصبه بامر من الله تعالى ضمنه اه أشهب ان استحققت بعد موتها عند مشتريها بجزية أو ابلاذا وعق لاجل رجوع على غاصبها بثمنه لا بتدبير ابن المواز وكاتبه نقله الشيخ وابن يونس ق فيما لا ينال القائم لو قتل الجارية مبتاعها من غاصب لم يرد به غصبه فله بها أخذ بقيمتها يوم قتلها ثم يرجع هو على الغاصب بالثمن لان الامام مالك رضي الله تعالى عنه قال ما يرد عنه من طعام فأكأ أو ثياب فلبسها حتى ابلاها فله مستحق ذلك أخذ به مثل الطعام وقيمة الثياب وانما يسقط عن المبتاع كل ما عرف هلا كة من أمر الله تعالى وأما ما كان هلا كة من سببه فانه يضمنه عيسى عن ابن القاسم اذا كان عمدا وأما في الخطأ فهو كالزهد ذلك بامر من الله تعالى أشهب الخطأ كالعمد لانه جنائية

غصبه (قوله فلبسه) أي المبتاع الثوب (قوله ثم استحق) أي الثوب (قوله وان شاء) أي ربه (قوله ضمن) بفتح ضاء متفلا أي ربه (قوله و اجاز) أي ربه عطف على ضمن (قوله يبعه) أي الغاصب أو الثوب (قوله واخذ) أي ربه عطف على اجاز (قوله استحققت) بضم التاء أي الامة (قوله بجزية) صلة استحققت (قوله يرجع) أي مستحقها (قوله لا بتدبير) عطف على بجزية (قوله مبتاعها) فاعل قتل (قوله لم يعلم) أي مبتاعها (قوله أخذ) أي الزامه (قوله ثم يرجع هو) أي مبتاعها (قوله أخذ) أي الزم المستحق المبتاع (قوله سببه) أي المبتاع

(قوله تنصير) خبر تفرقة (قوله قوله) أي ابن القاسم (قوله لم يفرق) أي ابن القاسم (قوله وعليه) أي الوفاق صلة حمل (قوله فقبله) بكسر الموحدة أي الموهوب له المغموص (قوله منه) أي الغاصب (قوله فيه) أي ضمان المغموص وغلته (قوله أو قبله) بكسر الموحدة (قوله منه) أي غاصبه (قوله وهو) أي المتناع أو الموهوب له (قوله فهو) أي المتناع أو الموهوب له (قوله في الغلة) أي ردّها للمغموص منه صلة كاف التشبيه (قوله والضمان) أي المغموص (قوله وغلته) عطوف على قيمة (قوله على المشهور) صلة يدي (قوله لانه) أي الغاصب (قوله وهذا) أي تقديم الغاصب (قوله فيها) أي المدونة (قوله لانه) أي الموهوب (قوله ايها) أي الغاصب ٥٤٨ أو الموهوب له (قوله نشأ) أي المالك (قوله وان بدا) أي المالك (قوله لان هبته)

ابن رشد تفرقة ابن القاسم في جماع عيسى بن قيس قوله في المدونة اذ لم يفرق فيها بين عمد وخطأ ابن عرفة ظاهر كلام الشيخ ان قول أشهب وفاق لابن القاسم وعليه حمله بعضهم (و) ان مات الغاصب أو وهب المغموص لشخص فقبله منه (قوله وارثه) أي الغاصب (وموهوبه) أي الذي وهب الغاصب المغموص له حكمه ما في ضمان المغموص وغلته (ك) حكمه (هو) أي الغاصب فيه (ان علما) أي وارثه وموهوبه يغصبه لان علمهما به صيرهما غاصبين متعديين في امتلاكهما على المغموص ابن عرفة فيها مع غيرها من اتباع شيأ من غاصبه أو قبله منه هبة وهو عالم أنه غاصب فهو كالغاصب في الغلة والضمان (والا) أي ون لم يعلم موهوبه بغصبه (يدي) بضم فكسر (بالغاصب) في تفرقة قيمة المغموص الموهوب وغلته على المشهور لانه هو المسلط عليه وهذا قول ابن القاسم فيها وقيل يبدأ بالموهوب لانه المباشر وقيل يخير المالك في اتباع أيهما شاء (و) ان يدي بالغاصب (رجع) المغموص منه (عليه) أي الغاصب (بغلة) المغموص المستغلة (وموهوبه) أي الغاصب للخصم اتفاقا لان هبته لا تسقط عنه المطالبة المترتبة عليه بسبب غصبه ثم لا يرجع بها على الموهوب له (فان اعسر) الغاصب (قوله يرجع المالك بالغلة) (على الموهوب) له من الغاصب مباشرة اذ لا فها والموهوب له الرجوع بها على الغاصب ان أبسر قاله في البيان ق فيم الابن القاسم من اتباع دار أو عبيد من غاصب ولم يعلم فاستغله زمانا ثم استحق فالغلة للمتباع بضمها وكذلك اذ وارثه عن ابيه مثلا ولم يدبرم كان له فاستغله زمانا ثم استحق فالغلة للوارث ولو وهب ذلك لايه رجل فان علم ان الواهب لايه هو الذي غصب هذا الشيء من المستحق أو من مورثه فغلة ماضية للمستحق فان جهل امر الواهب اغاصب هو م لا فهو على الشراء حتى يعلم انه غاصب ومن غصب دارا وعبيدا فهو بهم لرجل فاغتلبهم وأخذ كراهم ثم قام مستحق فان كان الموهوب له عالما بغصبه فلم يستحق الرجوع بالغلة على أيهما شاء وان لم يعلم بالغصب فلا مستحق ان يرجع أو لا بالغلة على الغاصب فان كان عديما رجع بها على الموهوب له وكذلك من غصب ثوبا وطما ما فوهبه لرجل فاكاه أو لبس ثوب حتى ابلاه أو كانت داية فباعها أو كل منها ثم استحققت هذه الاشياء بعد فواتها بسبب الموهوب له فعلى ما ذكره لو ان الغاصب نفسه اغتلب العبيد وأخذ كرا الدار لم يرد بالغلة والكراء للمستحق ولومات لغاصب وترك هذه الاشياء فاستغله وله كانت هذه الاشياء وغلتها

أي الغاصب (قوله عنه) أي الغاصب (قوله عليه) أي الغاصب (قوله ثم) أي الغاصب (قوله لا يرجع) أي الغاصب (قوله ايها) أي الغلة (قوله مباشرة) أي الموهوب (قوله اذ لانها) أي الغلة (قوله بها) أي الغلة (قوله ايسر) أي الغاصب (قوله ولم يعلم) أي المتناع الغصب (قوله استحق) بضم التاء (قوله وكذلك) أي ايتباعه مغموبا غير عالم غصبه في فوزه بغلته (قوله ورثه) أي المغموص (قوله كان) أي صار المغموص (قوله) أي ابيه (قوله فاستغله) أي الوارث المغموص (قوله استحق) بضم التاء أي المورث (قوله ذلك) أي المغموص (قوله لايه) أي الوارث (قوله فان علم) أي الوارث (قوله فان جهل) أي الوارث (قوله)

امر الواهب) أي لايه (قوله فهو) أي الموهوب (قوله لانه) أي الواهب (قوله على ايها) أي الغاصب (قوله وان لم يعلم) أي الموهوب (قوله اولا) يشد الواو (قوله فان كان) أي الغاصب (قوله بها) أي الغلة (قوله فوهبه) أي الثوب والطعام (قوله فاكاه) أي الرجل الموهوب له الطعام (قوله وليس) أي الموهوب (قوله فباعها) أي الموهوب له الداية (قوله وا كل) أي الموهوب له (قوله ثم استحققت) بضم التاء (قوله ما ذكر) أي يرجع المستحق على الغاصب فان اعلم فعلى الموهوب له (قوله لانه) أي الغاصب (قوله يرد) بفتح فضم أي الغاصب

(قوله في عدم) بضم فسكون أي فقر (قوله أنه) أي المستحق (قوله له) أي المستحق (قوله ذلك) أي القبح أو الثياب أو الشاة (قوله ولا يوضع) أي لا يسط (قوله عنه) أي المتباع (قوله لأنه) أي المتباع الخ علة يوضع (قوله وإن هلك) أي الغصوب (قوله وانتفاعه) أي المتباع عطف على سبب (قوله فإن لم يعلم) أي المتباع (قوله وقامت) أي شهدت (قوله بينة) فاعل قام (قوله عليه) أي المتباع (قوله ولا يضمن) أي المتباع (قوله من الحيوان الخ) بيان ما (قوله والرابع) بفتح الراء (قوله سببه) أي المتباع (قوله حين كل) أي الطعام المغصوب الذي اشتراه (قوله أو ليس) أي الثوب ٥٤٩ المغصوب حتى ابتلاه (قوله لا يضمن) أي لا يسط (قوله عنه) أي

المتباع (قوله شرأه) فاعل يضع (قوله في عدم) بضم فسكون (قوله لأنه) أي المتباع (قوله له) أي المتباع (قوله ولا يضمن) أي المتباع (قوله من الحيوان الخ) بيان ما (قوله والرابع) بفتح الراء (قوله سببه) أي المتباع (قوله حين كل) أي الطعام المغصوب الذي اشتراه (قوله أو ليس) أي الثوب ٥٤٩ المغصوب حتى ابتلاه (قوله لا يضمن) أي لا يسط (قوله عنه) أي

للمستحق ابن القاسم والموهوب له لا يكون في عدم الواهب أحسن حالاً من الوارث ولا ترى أن من ابتاع قمحاً كله أو ثياباً بقلبها حتى ابتلاها أو شاة فذبحها أو أكل لحماً ثم استحق ذلك الرجل أنه له على المتباع غرم ذلك كله ولا يوضع ذلك عنه لأنه اشتراه وإن هلك بيد المتباع بأمر من الله تعالى بغير سببه وانتفاعه فإن لم يعلم بالغصب وقامت به لالة ما يغاب عليه من ذلك بينة فلا شيء عليه ولا يضمن ما هلك من الحيوان والرابع وانهدم بغير سببه فكما كان المشتري - بين أكل أو ليس لا يضمن عنه شرأه الضمان كان من وهبه الغاصب أخرى أن يرد ما استغل في عدم الواهب لأنه أخذ هذه الأشياء بغير إذن محمد وأشهد من وهبه الغاصب له الغلة إذا لم يعلم بالغصب كالمشتري ولم يختلف ابن القاسم وأشهد أن ما استغل المشتري من قبل أو كثر أو سكن أو زرع له ولا شيء عليه من غلة ولا كراه ولا على الغاصب الذي باع منه ويرجع المتباع بجميع الثمن على الغاصب لا بحاسبه بشئ من غلة أو كراه إلا أن يعلم المشتري بغصبه قبل الشراء فيكون كالغاصب اه ومن ابتاع من غاصب ولم يعلم دوراً أو أرضاً أو حيواناً أو ثياباً أو ماله غلة أو نخلاً فأثمرت عنده فالغلة والثمرة للمتباع بضمائه إلى يوم يستحقها ربحها ولو كان الغاصب انما وهبه ذلك لرجع المستحق بالغلة على الموهوب له في عدم الغاصب ويكون للموهوب له من الغلة قيمة عمله وعلاجه اه منها (و) أن ادعى شخص على آخر بأنه غصب منه مالا فأنكره فقام عليه شاهد بعمالة غصبه وشاهد آخر باقراره له به (الفق) بضم اللام وكسر القاء مشددة أي ضم (شاهد) (شاهد) (معينة) (الغصب) من المدعى عليه للمدعى (أ) شهادة شاهد (آخر) شهد للمدعى (على اقراره) أي المدعى عليه (بالغصب) لمال المدعى وثبت الغصب بشهادتهما فيحكم على المدعى عليه برد المغصوب بعينه إن لم يفت وعوضه إن كان فات فيها لابن القاسم رجحه الله تعالى إن اختلف شاهدان فلا ناغصبك هذه الامة وشهد آخر على اقراره أنه غصبكها فانت الشهادة أبو الحسن أي بالغصب وقضى للثبها بلايين القضاء ولم تتم بالملك عياض إذ قد تكون يملك ودبسة أو عارية أو رهناء أو باجرة ولا يمارض ما هنا قوله والشهد رجل يقتل خطأ أو آخر على الاقرار به فلا يجب على العاقله شئ من الدية إلا بالقسامة لأنه هنا أقر على نفسه فلا ربه اقراره وهناك على عاقلته فلم يعتبر اقراره إفاده تت وشبه في التاميق فقال (كشاهد على كك) لما ادعى غصبه به منك (أ) شاهد (ثان) شهد (بغصبك) أي بغصبها منك (وجعلت) بضم فكسر وفتح تا خطاب المدعى (ذا) أي صاحب (يد) أي حازر فقط للمدعى به وفي بعض النسخ

ذلك أي الدور أو الأرضين أو الحيوان أو الثياب (قوله في عدم) بضم فسكون أي فقر (قوله من الغلة) بيان قيمة بعده (قوله منها) أي لدونية (قوله فأنكره) أي المدعى عليه المال (قوله فأقام) أي المدعى (قوله عليه) أي المدعى عليه (قوله باقراره) أي المدعى عليه (قوله له) أي المدعى (قوله به) أي غصب المال (قوله من المدعى عليه) ملة الغصب (قوله للمدعى) ملة شهد (قوله لمال المدعى) ملة الغصب (قوله على اقراره) أي فلان (قوله غصبكها) أي الامة (قوله ولم تتم) أي الشهادة (قوله تكون) أي الامة (قوله قولها) أي المدقونة (قوله به) أي قتل الخطأ (قوله لأنه) أي المشهود عليه (قوله ما ادعى) ملة ملة

(قوله حائرا) باهمال الحاء بدل ذابد (قوله لاجتماع الشاهدين) علة تجعله حائرا بلا عين (قوله فليس له) أي المدعى (قوله قيمتها) أي السلعة (قوله حلف) أي المدعى أي على أنه ملكه ولم تنقل عنه بناقل شرعي (قوله كلامه) أي عياض (قوله له) أي المتنازع فيه (قوله ما شهد به) أي شاهد الملك (قوله وانك مالك له) أي المدعى به (قوله لأن شاهد الملك الخ) علة يمين القضاة (قوله انها) أي السلعة (قوله وهذا) أي حلف المدعى يمينين (قوله على ثبوت الواو) أي قبل يمين القضاة (قوله الشارحين) بفتح الحاء أي بهرام والبساطي (قوله الأمرين) أي الملك وعدم الخروج عنه (قوله فيها) أي العين (قوله الأولى) بضم الهمز (قوله فيها) أي الأولى (قوله نقص) ٥٥٠ فاعل دخل (قوله وتضمن) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله واكثرهم) عطف

على أبي سعيد (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله لا أراهما) أي شهادة أحدهما أنه غصبها منك وشهادة الآخر أنه جازيتك (قوله شهادتهما) أي ملققة مع قيام الجارية بحيث يقضى لك بأخذها بعد يمين قضاة (قوله فإن دخل الجارية نقص الخ) تفريع على المنفى وهو كونهما شهادة واحدة فهو منفي (قوله حلف) أي المدعى (قوله واخذ) أي المدعى (قوله قيمتها) أي الامة (قوله إن شاء) أي المدعى (قوله لم يجعلهما) أي ابن القاسم الشهادتين (قوله اذ لم يتفقا) أي الشاهدان على الغصب علة لم يجعلهما شهادة واحدة (قوله فيضمنه) أي المدعى عليه قيمتها بالنصب في جواب النفي (قوله

حائرا والمعنى واحد ويعنى بلا عين في الصورة الثانية مع قيام السلعة لاجتماع الشاهدين على حوز المشهود له فإن قامت أو تعينت فليس له أن يضمن المشهود عليه قيمتها إلا إذا حلف مع شاهد الملك وهذا الذي درج عليه المصنف هنا مع فيه ما في التقييمات لعماعس وقيل غ كلامه وسبأني وعطف على ذابد أو حائرا بلا فقال (لا مال لك) له في المستثنين لأن شاهد الغصب لم يثبت لك لاحتمال أنك جرتهم بايداع أو عارة أو رهن أو اجارة في كل حال (الان تصلف) بامدعى (مع شاهد الملك) ان ما شهد به حق وانك مالك له (و) تحلف أيضا (يمين القضاة) انك لم تبعها ولم تصدق بها ولم تهبها ولم تخزج عن ملكك بوجه من الوجوه لأن شاهد الملك لم يثبت لك غصبها لاحتمال أنها خرجت عن ملكك بوجه مما تقدم وهذا على ثبوت الواو كما في الاقحس من مسودة المصنف وكثير وعنف الشارحين بغيره واو فيحلف يميننا واحدة فيجمع الأمرين فيها غ هاتان مستثنتان أما الأولى فقال فيها في المدونة ران أقت شاهد أن فلانا غصبك هذه الامة وشاهد آخر على اقراره أنه غصبكها عتت الشهادة أبو الحسن أي عتت الشهادة بالغصب ويقضى للتيهان من غير يمين القضاة ولم تتم بالمالك اذ قد تكون بيده ودعيته أو عارية أو رهنا أو باجرة وأما الثانية فقال فيها في المدونة لو شهد أحدهما أنم الثاني وشهد آخر أنه غصبكها فقد اجتمع على إيجاب ملكك له بآية يقضى للتيهان ولم يجتمع على إيجاب غصبك فان دخل الجارية نقص كان لك ان تحلف مع الشاهد بالغصب وتضمن الغاصب الحقيقة هكذا اختصرها أبو سعيدوا أكثرهم تبعاً إلى محمد والذى في الامهات لو اني أقت شاهد على أنه غصبها وأقت آخر على أنها جازيتي قال لا أراهما شهادة واحدة فان دخل الجارية نقص حلف مع الذي شهد له أنه غصبها واخذ قيمته ان شاء قال عياض لم يجعلها شهادة واحدة اذ لم يتفقا على الغصب فيضمنه القيمة في الفوات ولا على الملك فيأخذها بعد يمين القضاة في القيام انه لم يفوتها وانها ملكه اذ لم يشهد شاهد الغصب بالمالك التام واذا لو شهد شاهدان بالمالك التام ما حكم لربها حتى يحلف يمين القضاة انها ما خرجت عن ملكه ولو عتت الشهادة بالغصب لم تتم بالمالك اذ يقول لا أدري انها ملكه ولاها غصبه ودعيته أو عارية أو رهن أو باجرة وانما رايتنه أخذها من يده وقد ذكر أبو عمران عن اصبيغ ان ابن القاسم رجع عما في كتاب الغصب وقال أراهما

في الفوات) أي الامة بنحو موتها (قوله ولا على الملك) عطف على على الغصب (قوله فيأخذها بعد يمين القضاة في شهادة القيام) تفريع على ولا على الملك فهو منفي (قوله انه لم يفوتها الخ) بيان ليمين القضاة (قوله اذ لم يشهد شاهد الغصب بالمالك التام) علة ولا على الملك (قوله واذا لو شهد شاهدان بالمالك التام) أي فرضا وتقدير (قوله ما حكم لربها) أي بأخذها (قوله انها ما خرجت الخ) بيان ليمين القضاة (قوله ولو عتت الشهادة بالغصب) أي بأن يشهد به عدلان أي لم تتم الشهادة بملكه (قوله اذ يقول) أي الشاهد بالغصب (قوله انها) أي الجارية (قوله ملكه) أي مدعى الغصب (قوله ولعلها) أي الجارية (قوله عنده) أي المدعى (قوله وانما رايتنه) أي الغاصب (قوله من يده) أي المدعى (قوله وقال) أي ابن القاسم (قوله أراهما) أي الشهادتين بالملك والشهادة بالغصب

(قوله ولم يقل) أي ابن القاسم (قوله لائها) أي الشهادة (قوله في قيامها) أي الامة (قوله عليها) أي الامة (قوله له) أي القائم (قوله بملكها) أي الامة (قوله حق يحلف) أي القائم انما ملكه (قوله آخر) أي مدع آخر (قوله بشاهدين) صلة جاز (قوله علمه) أي الملك (قوله وأراد) أي الا في شاهد على ملكه المتنازع فيه (قوله معه) أي شاهده على ملكه (قوله كان) أي الآخر الا في الشاهدين أو الشاهد وحلف معه (قوله به) أي المتنازع فيه من حائزه بشاهدين ما يشهده منه وآخر باقرار المدعى عليه بغصبه أو شاهده بغصبه وآخر بملكه (قوله الا ان يحلف هذا) أي الاول (قوله واختلف) بضم التاء (قوله هل يمينه) أي الاول (قوله او يبرج) بضم ففتح من مثقلا (قوله عليه) أي حلفه مع شاهد ٥٥١ ملكه (قوله الشاهدان) أي بملك غيره (قوله وعلى هذه الرواية

الاخيرة) أي جعلهما شهادة واحدة صله اختصر (قوله وقال) أي أبو محمد (قوله اجتمعا) أي شاهد الملك وشاهد الغصب (قوله لايجاب) أي اثبات (قوله وتبعه) أي أبو محمد (قوله وقد قال) أي أبو محمد (قوله هذا) أي اجتمعا على ايجاب الملك ولم يجتمعا على ايجاب الغصب (قوله وان قالوا لا ندرى اهي للمغضوب منه ام لا) مبالغة (قوله ثم قال) أي أبو محمد (قوله ترده) أي المشهود بغصبه منه (قوله عليه) أي المغضوب منه (قوله انما) أي الامة (قوله فقد اجتمعا) أي الشاهدان (قوله على ايجاب) أي اثبات (قوله لهما) أي الامة (قوله بها) أي الامة (قوله لانهما) أي الشاهدين احدهما بملك والاخر بغصبك

شهادة واحدة لما قلناه وجعلهما في الرواية الاخرى شهادة واحدة ولم يقل تامة لانما اتوجب في قيامها تقديم يد القائم عليها دون الحكم بملكها حتى يحلف مع شاهد الملك ويدين القضاء حتى لو جاء آخر بشاهدين على الملك أو شاهده عليه وأراد ان يحلف معه كان أحق به الا ان يحلف هذا مع شاهد الملك واختلف هل يمينه مع شاهد الملك معارض لشاهدين بملك غير او يبرج عليه الشاهدان وعلى هذه الرواية الاخيرة في المسئلة اختصرها أبو محمد وقال فقد اجتمعا على ايجاب الملك ولم يجتمعا على ايجاب الغصب وتبعه أكثر المختصرين وقد قال به هذا اذا شهدوا انه غصبها منه فقد شهدوا انه وان قالوا لا ندرى اهي للمغضوب منه ام لا ثم قال اما كنت ترده عليه وهذا انما اراد ردّها اليه بتقديم يده عليها على ما قدمناه اه وقد ظهر لك ان قوله وجعلت ذابدا لالكار اجع للمسئلتين وان قوله الا ان يحلف مع شاهد الملك خاص بالثانية اذ لا شاهد ملك في الاولى والله سبحانه وتعالى اعلم في فيما لابن القاسم وان اتت شاهدان فلا نغصبك هذا الامة وشاهد آخر انما لك فقد اجتمعا على ايجاب ملكك لها في قضية لك بها بعد ان تحلف انك ما بيعت ولا وهبت كمن استحق شيئا يمينه وذلك اذا ادعاها الغاصب لنفسه لانما لم يجتمعا على ايجاب الغصب ابن يونس وقال بعض الفقهاء شهداتهم مخالفة فاذا لم تنف حلف مع أي الشاهدين شاء فان حلف مع شاهد الغصب حلف لقد شهد شاهد به بحق وردت اليه بالحجارة فقط لانه لم يثبت له ملكا وشاهد الملك لم يثبت له غصبا اذ يمكن ان تكون خرجت عن ملكه ببيع الى الذي هي بيده فلما لم يجتمعا على ملك ولا على غصب حلف كما قدمنا ابن القاسم ولو دخل الجارية نقص كان لك ان تحلف مع شاهد الغصب وتضمن الغاصب القيمة قوله وجعلت ذابدا لالكار يذكرك هذا في المدونة وظاهر ما تقدم لابن يونس ان ما لبعض الفقهاء معارض لها وانما هو اذا حلف مع شاهد الغصب ولم يذ كر سيدها الشيخ خليل انه يحلف طئي انت ترى ان ابن يونس انما ذكر هذا على عدم التلقيق وان الشهادة مختلفة فلا بد من الحلف مع احدهما لانفراد كل بشهادة وأما على ما درج عليه المصنف من التلقيق فلا يحتاج لليمين مع شاهد الغصب لان الشهادة تمت على الحوز ولذا لم يذ كرها المصنف معه بل قال وجعلت ذابدا فقط فاقاله الشارحان من التخيير بين الحلف مع شاهد الملك والحلف مع شاهد الغصب وهم واعلم ان المصنف سلك في هذه المسئلة طريق عياض في التلقيق وكونه اشهادا بالملك غير التام وطريق

(قوله لم يجتمعا) أي الشاهدان الخ علة بعد ان تحلف الخ (قوله فاذا لم تنف) أي الامة (قوله ردت) بضم ففتح مثقلا (قوله لانه) أي شاهد الغصب الخ علة بالجائزة فقط (قوله هذا) أي الحلف (قوله احدهما) أي الشاهدين (قوله من التلقيق) بيان ما (قوله ولذا) أي عدم الاحتياج لليمين مع شاهد الغصب لتام الشهادة على الحوزة لم يذ كرها أي اليمين (قوله معه) أي شاهد الغصب (قوله فاقاله الشارحان) أي بهرام والبساطي تفريع على انما ذكر ابن يونس هذا على عدم التلقيق الخ (قوله من التخيير الخ) بيان ما (قوله وهم) يفتح الهاء أي غلط (قوله وطريق

أبي محمد مبتدا (قوله أنها شهادة تامة) خبر طريق أبي محمد (قوله ونقل ابن يونس) عطف على ما في المدونة (قوله وهم) فتح
فكسر أي غلط (قوله وهو) أي حمل كلام المصنف على ما نقله ابن يونس البستاني فهي ثلاثة أقوال قولان بالتلفيق والثالث
بعده (قوله وجد) بضم فكسر ٥٥٢ (قوله فيه) أي البياض (قوله تليذه) أي المصنف (قوله لا قهسي) بيان تليذه (قوله

بخطه) أي لا قهسي (قوله
الأكراه) تفصيلا لفاعل لا تقي
المستتر فيه (قوله لعداته)
أي المدعي عليه صلة غير
لا تقيبه (قوله عند زناه)
صلة تعلق (قوله كذلك)
أي الحاق في الإهمال (قوله
بسبب الخ) صلة حدث
(قوله عليه) أي ما كتبه
الافقهسي (قوله الشارحان)
أي هيرام والبساطي (قوله
يه) أي الأكراه (قوله
وهي) أي المدعية الخ حال
(قوله وان أنت متعلقة به)
مفهوم بلا تعلق (قوله
فهذا) أي تعلقها به (قوله
يسقط) بضم فسكون
فكسر (قوله لما) بكسر
اللام وخفة الهم (قوله
من فضيحة نفسها) بيان ما
(قوله وان ادعته على
فاسق) مفهوم على غير
لا تقيبه (قوله وكان) أي
من تعلق به (قوله عقبه)
بفتحات مثقلا (قوله ميز)
بضم فكسر مثقلا (قوله
عنه) أي الغصب (قوله
الاتقاع) جنس (قوله
ملك الغير) فصل مخرج

أبي محمد وأبي سعيد وكثير من المختصرين أنه شهادة تامة يقضي بها بالملك مع عين القضاء انظر
التبنيات وغ فقد نقل كلامها والله أعلم البستاني ولم يبق ق على كلام التبنيات اعترض
على المصنف بأنه خالف ما في المدونة ونقل ابن يونس وهم الشارحان فحلا كلام المصنف على
ما نقله ابن يونس وهو غير صحيح لتصریح المصنف بالتلفيق ولم يلم ذكره اليمن (وان ادعت)
أمر أم (استكراها) أي أكرها على الزنا بها كذا وجد في نسخة المصنف وبعده ياض حال عن
الكاتب فيكتب فيه تليذه لا قهسي بخطه (على) رجل (غير لا تقيبه) ألا كراه على الزنا لعداته
وصلة ادعت (بلا تعلق) منها بالرجل الذي ادعت عليه عند زناه بها (حدث) بضم الحاء المهملة
وشد الدال كذلك بسبب قذفها (له) أي المدعي عليه غير لا تقيبه ولم يتكلم عليه الشارحان وفي
الشامل وحدث مدعية الأكراه على من لا يهتم به وتطرأ لما كره ان اتهم اه وفي غصب
المقدمات ان ادعت الاستكراه على رجل صالح لا يليق به ذلك وهي غير متعلقة به فلا اختلاف
أنه لا شيء على الرجل وانما يتحد له حد القذف وحد الزنا ان ظهر بها حال وامان لم يظهر بها حال
فيخرج وجوب حد الزنا عليها على الاختلاف في حد من اقربوط امة وادعي أنها اشتراها
أو بوط مرة وادعي أنه تزوجها فيجحد على مذهب ابن القاسم الا ان يرجع عن قوله ولا يصح على
مذهب أشهب وهو قول ابن حبيب في الواضحة وان أنت متعلقة به هذا الرجل الصالح
فهذا يسقط عنها حد الزنا لما بلغت من فضيحة نفسها واتحد حد القذف عند ابن القاسم
وان ادعته على فاسق ولم تأت متعلقة به فلا يتحد له حد القذف ولا يتحد حد الزنا أيضا الا أن يظهر
بها حال ولا صداق لها وينظر الامام في أمره وان أنت متعلقة بهذا الفاسق سقط عنها حد
القذف وحد الزنا وان ظهر بها حال انظر المقدمات فقد أطل هنا وذكرها ابن عرفة في فصل
الصداق أفاده غ وق الخط مفهوم قوله بلا تعلق انما لو تعلق به لا يتحد له ومفهوم غير
لا تقيبه انه لو كان لا تقيبه لا يتحد له ولم تعلق به وفي الاكمال ولو ادعت أمر أم مثل هذا عندنا
على أحد من المسلمين حدث له القذف وكذا ماها ولا تقبل دعواها ولا تعلقه تبعه بقولها الا أن
ناق متعلقة به تدعى مستقيمة لاول حالها وكان لم يشهر بخبر ولم يعرف به كما وما ان جاءت
متعلقة بمن لا يليق ذلك به فلا شيء عليه واختلف عندنا في حد القذف فقبل فقبل لا يتحد
لما بلغت من فضيحة نفسها ولا حد عليها للزنا وبعض اصحابنا في المشتبه بذلك مثل صاحبة
جزير أنهم اتحد للزنا على كل حال ولا تصدق بتعلقها او فضيحتها انفسها لانهم انزل مقتضيتها بها
وهذا صحيح في النظر اه ولما انتهى الكلام على الغاصب عقبه بالكلام على المتعدي
لتناسبهما فقال (و) الشخص (المتعدي) بكسر الدال المهملة ابن عرفة التعدي المازري هو
غير الغصب أحسن ما ميز به عنه ان التعدي الانتفاع بملك الغير بغير حق دون قصد ملكه الرقبة
أو اتلافه أو بعضه دون قصد ملكه قلت وحاصل مسائل التعدي أنه الانتفاع بملك الغير دون

الاتقاع بملك النفس (قوله بغير حق) فصل مخرج الانتفاع بملك الغير بغير حق كإجارة وكإعارة
واخدام وعوى (قوله دون قصد ملك الرقبة) فصل مخرج الغصب (قوله أو اتلافه) عطف على الانتفاع (قوله قلت) بضم
ناه المتكلم ابن عرفة

(قوله قال) اي ابن شاس (قوله فقط) اي دون الذات (قوله المتعدى نفسه) بفتح الدال (قوله مدة التعدى) صلة هلاك (قوله) يا امر ممدى (صلة هلاك) (قوله وتقدم) بفتحات منة لا (قوله في العارية) صلة تقدم (قوله على اغو ضمانه) اي المتعدى خبر نقل ابن الحاجب (قوله بذلك) اي ٥٥٤ هلا كما يمدى لا تسبب له فيه صلة ضمانه (قوله وبهذا) اي التحقيق صلة تعيين

(قوله لان الهلاك الخ) علة
تبيين بهذا الخ (قوله لا يعلم)
يضم الياء (قوله يعلم) يضم
الياء (قوله لا يسيه) اي
المتعدى (قوله وقياسه)
اي ابن عبد الام (قوله
واضح رده) خبر قياسه (قوله
بما فرق) صلة رد (قوله
من ذلك) اي الذي فرق به
اهل المذهب ينتمى (قوله
لازم) بفتح الهمزة (قوله
بلا نون لا ضاقته) (قوله
قصد) خبر لازم (قوله بفتح)
يضم الياء وفتح القاف
(قوله سمع) اي قصد تلك
الرقبة (قوله البراءة) خبر
لازم (قوله وقف) اي توقف
(قوله ضمانها) اي الذات
(قوله فيها) اي الذات (قوله
بالنقل) صلة التصرف
واضافة ذات في الموضعين
لليمان (قوله المتعدى)
تفسير لقاعل افات المستر
فيه (قوله بتعديه) صلة
افات (قوله ورواية)
عطف على الرواية (قوله
لانه) اي قطع ذنب او اذن
دابة ذى الهيئة او طيلسانه
علة التمثيل به لما يقين
المقصود (قوله منهما) اي
الدابة والطيلسان (قوله
المتعدى) بفتح الدال (قوله

الغرض) بفتح الغين المججمة والراء (قوله قل لبنابه) نعت امر (قوله اللين) خبر كان (قوله فيهما) يبطله
اي تقابل بينهما (قوله غزيرتي) بفتح التاء منى غزيرة بلا نون لا ضاقته (قوله عيني) بفتح العين منى عين بلا نون لا ضاقته

(قوله الواحدة) أي من المبدئين (قوله أي المتعدى الغرض) تفسير للنفع المستترة ٥٥٥ والمنعول البارز (قوله ومثل)

بطله مثل ان يقال له عينا واحدة أو جرد عتقه وشبهه فعليه ما نقصه ولا يعتق عليه ابن رشدان
قطع الواحدة من صانع ضمن قيمته اتفاقا (وان لم يفتحه) بضم فكسر أي المتعدى الغرض
المقصود من المتعدى عليه (ف) ارش (نقصه) أي المتعدى عليه يستحقه مالكه من المتعدى
ومثل لغير المقيت بقوله (كلين بقرة) أو ناقة ولو مقصودا منها لان فيها منافع غيره وقال
ابن الماجشون ابن البقرة المقصود كلين الشاة (و) قطع (يدعبدو) قاع (عينه) أي العبد
فلا يفت الغرض المقصود منه ابقاء منافعها بما بقى من يديه وعينه ظاهره ولو صانعها وهو
مذهب ابن القاسم وطريق ابن رشد من سماع أصبح انه ان قطع يد الصانع أو قلع عينه
يضمن قيمته اتفاقا (و) ان تعدى على رقيق غيره بقطع أو فقه (عتق) بفتح عاء لرقيق (عليه)
أي المتعدى (ان قوم) بضم فكسر مثقلا الرقيق (عليه) أي المتعدى بان اختار سيده تغريمه
قيمه ومفهوم ان قوم عليه انه ان اختار سيده أخذه وأرشد نفسه فلا يعتق وهو كذلك وهذا
في غير مقيت الغرض المقصود وأشار الى المقيت بقوله (ولا منع صاحبه) أي الرقيق
المتعدى عليه بقطع أو فقه من التقويم والعتق على المتعدى (في) التعدى (القاحش)
المقصود الغرض المقصود كقطع يديه أو قلع عينه (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف
في ابن يونس عن بعض الفقهاء معنى قول ابن القاسم ان الجاني على العبد جناية مقصودة يغرم
قيمه ويعتق عليه انما هذا اذا اطلب سيده وأمان أي أنه أخذ العبد وما نقصه وليس العتق
بأمر وجب للعبد لا بد منه ابن يونس هذا خلاف ظاهر قول ابن القاسم واشبه والصواب
من هذا والذي اختاره انه اذا أفسده هكذا ان يغرم الجاني قيمته ويعتق عليه ما احب سيده
أو كره لان قيمته عوضه فهو مضاد في ترك قيمته صحيحا واخذ ما لا ينتفع به واحرام العبد العتق
وان لم يفسده مثل ان يفتأ عينه الواحدة أو يقطع يده الواحدة ولم يذهب بها أكثر منافعها
فيخير سيده بين أخذه وما نقصه لانه ينتفع به أو يغرم الجاني قيمته ويعتق عليه اذباله لتعديده
وظلمه كما قال الامام مالك واشبه رضي الله تعالى عنهما وأمان كانت الجناية يسيرة مثل ان
يجرد اذنه أو يقطع اصبعه ولم يفسده ذلك فليس عليه الامانة نقصه طئي فاختلاف ابن يونس
وبعض القرويين انما هو في معنى قول ابن القاسم فيها ومن تعدى على عبد رجل فقتل عينه
أو قطع ارجله أو جرحه حتى فاسد من ذلك فسادا فاحشا حتى لم يبق فيه كبير منفعة فانه
يضمن قيمته ويعتق عليه اه فالتناسب لاصطلاح المصنف التأويلان لكن لما لم يقتصر ابن
يونس على ذلك وجعل المراتب الثلاثة مقسدا فاحشا وكثيرا غير مقسود وسيرا أراد المصنف
الاشارة الى اختياره ولذا قد بدى بالفاحش اشارة الى ان غيره له المنع فيه والله أعلم (ورقا) بالقاء أي
اصح المتعدى (الثوب) الذي خرقة بتعديده عليه وشعب القصعة التي شتهار فوا (مطلقا) عن
التقييد باليسارة والكثرة ويغرم ارش نفسه بعد رفوه في اليسر اتفاقا وفي الكثير على ظاهر
كلام المتقدمين وقال ابن يونس لا يلزمه رفوه لانه قد يكون ضعف قيمته كله والمتعدى لا يلزمه
الاقية (وفي) لزوم (اجرة الطبيب) الذي يداوى المتعدى عليه بقطع أو فقه المتعدى تنزيلا
للتطبيب منزلة الرق واستحسنه التثني وعدم لزومها لان الرق يحقق نفعه بخلاف التطبيب
ابن عبد السلام هذا ظاهر المذهب وصححه في الشامل وشهره بعضهم (قولان) لم يطلع المصنف

بفتحات مثقلا (قوله
الرقيق) تفسير لقاعل
عتق المستتر فيه (قوله
الرقيق) تفسير لنايب فاعل
قوم (قوله من التقويم)
صلة منع (قوله ان الجاني
الخ) مفعول قول المضاف
لفاعله (قوله انما هذا اذا
طاب سيده) خبر قول
(قوله واما ان اي) اي
سيده (قوله فله) أي سيده
(قوله هذا) اي قول
بعض الفقهاء انما هذا
الخ (قوله والذي اختاره)
عطف على الصواب (قوله
انه) أي الجاني (قوله
افسده) اي الرقيق بجنايته
عليه (قوله ان يغرم الجاني
قيمه الخ) خبر الصواب
والختار (قوله نهو) اي
سيده (قوله فيها) اي
الذوثة (قوله من ذلك)
بيان فسادا (قوله فيه)
اي العبد (قوله فانه) اي
المتعدى (قوله عليه) اي
المتعدى (قوله فالتناسب
الخ) تقرير على انما هو
في معنى قول ابن القاسم
فيها (قوله ويغرم) أي
المتعدى (قوله نفسه) أي
الثوب (قوله المتعدى)
مفعول لزوم (قوله
واستحسنه) أي لزوم اجرة
الطبيب المتعدى (قوله
هذا) أي عدم لزوم اجرة طبيب

(قوله كما قال) اي ابن القاسم (قوله بينهما) أي الثوب والحيوان (قوله ترجع) أي الذات المجن علىها * (باب الاستحقاق) *
 (قوله وهو) أي الاستحقاق (قوله كتبها) أي المدونة (قوله وعرفه) بفتحات مثقلا أي ابن عرفة الاستحقاق (قوله ملك شيء) أي
 في الظاهر اذ لا يرفع الملك في الواقع بملك قبله (قوله بثبوت) صلة ترفع وبأومسية (قوله بغير عوض) صلة ترفع وبأومسية للملازمة
 (قوله من انواع) بيان غيره (قوله واضافته) ٥٥٦ أي رفع (قوله غير الملك) كالأعارة والرهن والايديع والنكاح والوكالة

(قوله حريته) أي الشيء
 (قوله ما عرف) بضم فكسر
 شققا (قوله لعين) بضم
 فتح مثقلا (قوله معصوم)
 أي محترم ماله كسالم وذى
 (قوله بعد يبعه) صلة عرف
 (قوله من الغنمة) بيان ما
 (قوله فانه) أي ما عرف
 لعين الخ صلة مخرج رفع
 ملك ما عرف الخ (قوله
 اومن وقع في سهمه) عطف
 على مشتببه (قوله لا يثمنه)
 أي ان يبيع (قوله او قيمته)
 أي ان يقيم واعطى لبعض
 الجليس في سهمه (قوله
 هو) أي الاستحقاق (قوله
 المدعى فيه) بفتح العين (قوله
 سبه) أي الاجراج (قوله
 اعتصار الهبة) لوجود
 التعريف فيه دون
 الاستحقاق فليس مطردا
 ولانها (قوله استحقاق
 مدعى الحرية) أي برقيته
 قبلها فهي من اضافة المصدر
 للمفعول بعد حذف فاعله
 (قوله وهو) أي استحقاق
 مدعى الحرية بثبوت رقبته
 قبلها (قوله يشمله) أي

(باب في بيان احكام الاستحقاق) *

ويوقف بيان احكامه على معرفة حقيقة وسببه وشروطه وموانعه وحكمه ابن عرفة وهو
 من تراجم كتبها وعرفه بأنه رفع ملك شيء بثبوت ملك قبله أو سوية كذلك بغير عوض قوله رفع
 جنس شغل المعروف وغيره من انواع الرفع واضافته للملك فصل مخرج رفع غير الملك وقوله بثبوت
 ملك قبله فصل ثان مخرج رفع الملك بعق او صدقة أو هبة أو بيع أو نكاح أو ذبح أو جناية
 أو نحوها من اسباب رفع الملك وقوله أو سوية عطف على ملك أي أو رفع ملك شيء بثبوت سوية
 ومعنى قوله كذلك قبله وقوله بغير عوض فصل ثالث مخرج رفع ملك ما عرف لعين معصوم بعد
 بيعه أو قسمه من الغنمة فانه لا يؤخذ من مشتببه اومن وقع في سهمه لا يثمنه او قيمته التي قوم
 بها وقال في الباب هو الحكم باخراج المدعى فيه من يد حائزها الى يده مدعيه بعد ثبوت سببه
 وشروطه وانتقامه في تكميل التقيد في بعض الحواشي هل يرد عليه أي تعريف ابن
 عرفة اعتصار الهبة اه ويرد عليه ايضا انه غير منعكس لعدم شموله استحقاق مدعى الحرية
 وهو استحقاق شرعي وقد يقال يشمله لان مدعى الحرية يملك منقصة نفسه واستحقاقه برقبته
 يرفع ملكه عنها أفاده البناء العدوى لا يخفى ان ابن عرفة لو أراد ذلك لكان الاخصر ان يقول
 رفع ملك بثبوت ملك أو سوية قبله فالظاهر انه اراد بقوله أو سوية كذلك استحقاق مدعى
 الحرية برقبته فالتقدير أو رفع سوية كذلك أي بثبوت ملك قبله فان قلت يلزم على هذا انه
 لم يذكر الاستحقاق بغيرية فالجواب اعلمه رأى انه ليس استحقاقا حقيقيا وان اطلاقه عليه

التعريف استحقاق مدعى الحرية بثبوت رقبته قبلها (قوله ذلك) أي رفع الملك بثبوت الحرية قبله (قوله
 انه) أي ابن عرفة (قوله استحقاق مدعى الحرية برقبته) مقول اراد (قوله على هذا) أي كونه مراده استحقاق مدعى الحرية
 برقبته (قوله انه) أي ابن عرفة (قوله لعله) أي ابن عرفة (قوله انه) أي استحقاق المسترق بغيرية (قوله وان اطلاقه) أي
 الاستحقاق (قوله عليه) أي رفع الرقبة بثبوت الحرية قبلها

(قوله لادخاله) أى الاستحقاق بالحريّة (قوله وعدم ادخاله) أى الاستحقاق بالحريّة (قوله انه) أى الشان (قوله يقول) أى ابن عرفة (قوله رفع ملكاً أو حريّة بقبول ملكاً أو حريّة قبله) أى وهذا يشمل الاستحقاق بالحريّة والاستحقاق بالرقبة (قوله حكمه) أى الاستحقاق (قوله سببه) أى قيام البيعة على عين الشئ المستحق انه ملك المدعى لا يعلمون خروجه ولا خروج شئ منه الى الان (قوله فى الربع) بفتح الراء وسكون الموحدة أى العقار (قوله على عدم عين مستحقه) أى الربع (قوله وعلى عينه) أى مستحق الربع مع البيعة (قوله كغير الربع) تشبيهه فى الاباحة (قوله لان الحلف مشقة) على اباحته على توقفه على عين (قوله وبغيرهما) أى الحريّة والرقبة (قوله عنده) أى تيسر سببه (قوله لان تركه) أى الاستحقاق (قوله وسببه) أى الاستحقاق (قوله قيام) أى شهادة (قوله المستحق) بفتح الحاء (قوله انه) أى الشئ المعين (قوله لا يعلمون) ٥٥٧ أى الشاهدون (قوله خروجه) أى

المعين (قوله منه) أى المعين
 قوله عنه (أى ملك مدعيه
 قوله حق) أى الى قوله
 بانها (أى الذات المعينة
 قوله عن ملكه) أى المدعى
 قوله انما تكون (أى
 الشهادة) قوله وشروطه
 أى الاستحقاق (قوله على
 عينه) أى المستحق (قوله
 ان امكن) أى احضاره
 مجلس الحكم (قوله والى
 أى وان لم يكن احضاره
 مجلس الحكم (قوله وهى)
 أى حيازته (قوله قالوا) أى
 الشاهدون بالملك (قوله
 لهما) أى العدلين
 المبعوثين (قوله اجله)
 بفتح تحت مئة لاى جعل
 القاضى العائز اجلا (قوله
 فيه) أى المدفع (قوله
 بحسب ما يراه) أى القاضى
 (قوله واختلف) بضم
 التاء (قوله فى لزومها)

مجاز فلا حاجة لادخاله فى التعريف وعدم ادخاله أولى من عدم ادخال الاستحقاق برقبة مدعى الحريّة كذا قيل وفيه انه يمكن أن يقول رفع ملكاً أو حريّة بقبول ملكاً أو حريّة قبله ابن عرفة حكمه الوجوب عند تيسر سببه فى الربع على عدم عين مستحقه وعلى عينه مباح كغير الربع لان الحلف مشقة اه اقول الظاهر ان الاستحقاق بالحريّة أو الرقبة واجب عند تيسر سببه وبغيرهما مباح عنده ولو على عدم العين لان تركه ليس من الاضاعة المنهى عنها والله أعلم وسببه قيام البيعة على عين الشئ المستحق انه ملك المدعى لا يعلمون خروجه ولا خروج شئ منه عنه حتى الآن والشهادة بانها لم تخرج عن ملكه انما تكون على نفي العلم فى قول ابن القاسم المعمول به قاله فى الباب وشروطه ثلاثة الاول الشهادة على عينه ان امكن والا فحيازته وهى ان يبعث القاضى عدلين وقيل او عدلا مع الشهود الذين شهدوا بالملكية فاذا كانت دارا مثلاً قالوا لهما مثلاً هذه الدار التى شهدنا فيها عند القاضى فلان الشهادة المقيدة اعلاه الثانى الاعذار فى ذلك الى الحائز فان ادعى مدعياً اجله فيه بحسب ما يراه الثالث عين الاستبراء واختلف فى لزومها على ثلاثة أقوال الاول انه لا بد من ساقى جميع الاشياء قاله ابن القاسم وابن وهب ومخنون الثانى لا عين فى الجميع قاله ابن كنانة الثالث انه لا يختلف فى العقار ويختلف فى غيره وهو المعمول به عند الاندلسيين وفى مجالات الباسى لو استحق من يد غاصب فلا يختلف ابن سلون لا عين على مستحق الاصل الا أن يدعى عليه خصمه ما يوجبها وقيل لا بد من العين كالعروض والحيوان اه ثم قال وأما غير الاصول من الرقيق والدواب والعروض وغيرها فمكتب فى استحقاقها يعرف شهوده فلانوا يعلمون لهاملاً وملكاً جارية صفيتها كذا أوفرساً أو فواصفته كذا لا يعلمون له فى ذلك يبعأ ولا تفويتا ولا انه تخرج عن ملكه بوجهه حتى الآن وقيدوا على ذلك شهادتهم على عين الثوب أو الفرس أو الجارية فى كذا فاذا ثبت هذا فلا بد من العين ونصه حلف باذن القاضى بقرينة كذا فلان المذكور فى رسم الاستبراء كذا بصيت بحسب وكما يجب عيناً قال فيها وبالله الذى لا اله الا هو ما بعث الفرس أو الثوب أو الجارية المشهودلى به فيه ولا فوته ولا خرج عن ملكى بوجه من وجوه القنات حتى الآن ومن حضر العين المنصوصة عن الاذن

أى عين الاستبراء (قوله انه) أى الشان (قوله منها) أى عين الاستبراء (قوله انه) أى المستحق (قوله مجلات) بكسر السين والجيم مثلاً لاجع مجل كذا أى كتب (قوله ما يوجبها) أى العين (قوله ثم قال) أى ابن سلون (قوله من الرقيق الخ) بيان غير الاصول (قوله شهوده) أى الذكر (قوله) أى فلان (قوله جارية) بيان للمال (قوله ولانه) أى الشئ المشهود على عينه (قوله عن ملكه) أى فلان (قوله فى كذا) أى الوقت القلانى (قوله ونصه) أى العين (قوله بقرينة كذا) حال من القاضى (قوله رسم) أى كتاب (قوله الاستبراء) أى الاستيثاق (قوله بكذا) أى استحقاق الرقيق مثلاً (قوله عيناً) مفعول حلف (قوله قال) أى المستحق (قوله فيها) أى العين (قوله فيه) أى هذا العقد (قوله عن الاذن) أى من الناضى صلاته حضر

(قوله واستوعبها) أى الحاضر اليمن (قوله وعرفه) أى الحاضر الخائف (قوله قيد) بفتح تاء (قوله فى كذا) أى اليوم الثلاثى (قوله وكانت يمينه) أى الخائف (قوله اليها) أى الجارية مثلا (قوله فى هذا) أى استحقاق الرقيق والدواب والعروض (قوله واجبة) خبر اليمن (قوله بخلاف الأصول) أى استحقاقها (قوله فيها) أى الأصول المستحقة (قوله يوجبها) أى اليمن على المستحق (قوله يخلقه) أى المستحق (قوله انه) أى المستحق بفتح الخاء (قوله ماله) أى المستحق بكسرها (قوله وانه) أى المستحق (قوله الجارية) أى المستحقة (قوله جائزة) خبر الشهادة (قوله يحلف) بضم ففتح فكسر مجعلا (قوله واثبت) أى المستحق (قوله فلا يكلف) أى المستحق (قوله وما نعه) أى الاستحقاق (قوله ان يشتري) أى المستحق (قوله فلو قال) أى المستحق ٥٥٨ (قوله اثبتته) بضم تاء المكمل المستحق (قوله رجعت) بضم تاء (قوله عليه) أى الحائز

واستوعبها من الخائف وعرفه قيد على ذلك شهادته فى كذا وكانت يمينه على عين الجارية أو القرص أو الثوب وهو يشير اليها فى يمينه زيادة بيان اليمن فى هذا واجبة على المشهور المصنوع به بخلاف الأصول فلا عين فيها الأعلى قول مصنون وحكى ابن سهل عن ابن كثة ان لا عين على مستحق العرض والحيوان الا ان يدعى الخصم ما يوجبها وتكون العين على النص المذكور انه ما باع ولا وهب وكان محمد بن فرج يحلفه انه ماله وملكه وانه ما باع ولا وهب ابن سهل وما تقدم عن نص المدونة لا يحتاج معه الى ما ذكره محمد بن فرج وفى المجموعة اذا كانت الجارية غائبة فالشهادة فى الغل الثعب والاسم جائزة فان وجبت جوارى ككثرة على ذلك الهبة يحلف الحاكم المستحق واثبت عنده انها واخذت منهن وان لم يوجدها فلا يكلف شيئا من ذلك اهـ وما نه فعل وسكوت فالقفل ان يشتري ما ادعاه من حائز فلو قال انما اشتريته خوف ان يغيبه فاذا اثبت رجعت عليه باليمن فلا يقبل قوله اصبح الا ان تكون بينته بعيدة جدا ويشهد قبل شرائه انه انما يشترى به لذلك فلا يقبل قوله وان اشتراه وهو يرى ان لا بينة له ثم وجد بينة فله القيام بها واخذت منه اصبح ويقبل قوله فى ذلك وامال السكوت قفل ان يترك القيام بلا مانع مدة الحياة قاله فى الباب (وان زرع) غاصب او متعهد ارضا (فاستحققت) بضم التاء وكسر الحاء المهملة الارض أى قام مالكها على زارعها ورفع ملكه أى حوزة للتصرف باثبات ملكه قبله بلا عوض فهو من الاستحقاق المصطلح عليه اذ مراد ابن عرفة بالملك فى تعريفه مطلق الحوزة للتصرف والكون تحت اليد مجازا وقرينته اضافة رفع اليه اذ الملك الحقيق لا يرفع بذلك وبهذا سقط قول طي الاستحقاق المشهور هو ان يكون من ذى شبهة افاده البناء وسبق البساطى طي الى ما قاله والله اعلم (فان لم ينتفع) بضم التحتية وفتح الفاء (بالزرع) أى لم يبلغ طورا ينتفع به فيه اذا قلع بان لم يثبت او ثبت وصغر (اخذ) بضم الهمز وكسر الخاء المجعلة أى للمستحق الارض اخذ الزرع معها (بلا شئ) يغرمه للزارع عوضا عن البذور والحرث والسقى وغيرها قاله ابن القاسم واشتهب ابن عبد السلام على اظهر القولين فى تزويق الحداد وشبهه واحرى لاشئ للمتعدي ان حرقها واستحققت قبل زرعها وظاهر قوله

(قوله يقبل) بضم فسكون تفتح (قوله قوله) أى المستحق (قوله يمينته) أى المستحق (قوله ويشهد) بضم فسكون فكسر (قوله قبل شرائه) أى المستحق بفتح (قوله لذلك) أى خوف ان يقوته فاذا اثبت رجعت عليه بثمنه الذى اشترى به منه (قوله فذلك) أى اشهاد (قوله وان اشتراه) أى المستحق بكسرها المستحق بفتحها (قوله وهو) أى المستحق (قوله ثم وجد) أى المستحق (قوله فله) أى المستحق (قوله بها) أى بينته (قوله ثمنه) أى الذى اشترى به المستحق (قوله قوله) أى المستحق (قوله فى ذلك) أى شرائه وهو يرى ان لا بينة له (قوله واما السكوت) بفتح الهمز وشد الميم (قوله قفل) بكسر

الميم وسكون المثلثة (قوله ان يترك) أى المستحق (قوله القيام) أى بالاستحقاق (قوله غاصب) بنفسه أخذ إقاعل زرع (قوله ارضا) مقهول زرع (قوله الارض) تفسير لنا تفاعل استحق (قوله ورفع) أى مالكها (قوله ملكه) أى زارعها (قوله أى حوزة للتصرف) تفسير للملك المرفوع (قوله ملكه) أى المستحق (قوله قبله) أى ملك الحائز (قوله بلا عوض) صلا رفع (قوله فهو) أى استحقاق الارض المزروعة تقربيع على التفسير (قوله تعريفه) أى الاستحقاق المصطلح عليه (قوله وقرينته) أى المجاز (قوله وبهذا) أى تولى مراد ابن عرفة انه سقط بعده (قوله من ذى شبهة) أى والغاصب والمتعدي لاشبهتهما (قوله بان لم يثبت الخ) تصوير لم ينتفع به

تحت مثقلا (قوله اذ عليه)
 ای عدم عدله منته قلاصله
 يتصور (قوله لا يتصور هنا
 بيع الزرع الخ) فيه ان هذا
 ظاهر اذا اخبر في ابقائه
 لزراعة بكر او بين ابقائه
 لنفسه وبين تكليف زراعته
 ببقائه وليس كذلك انما
 يخبر بين الاخيرين فاذا
 حذر أو قلهم ما و ابقائه لزراعته
 بكر او قد باعه له قبل بدو
 صلاحه على تيقضه (قوله
 ومنع) عطف على جواز
 (قوله ان الخياط له المستحق)
 بيان ظاهره بحذف من
 (قوله ان شاء) ای المستحق
 (قوله أمره) ای المستحق
 الزارع (قوله قضی) بضم
 فكسر (قوله به) ای الزرع
 (قوله وما عراه) ای تت
 (قوله فيه) ای التوضيح
 (قوله فله به) ای المكان

اخذانه يقتضى له باخذه ولو اراد الزارع قلعه وليس كذلك بل يأمره بقلعه فان ابي فله اخذه بغير
 شيء كافي توضيحه وظاهره ايضا انه ليس له ابقاءه لزاعه بكرة او هو كذلك عند ابن المواز لانه بيع
 له قبل بدو صلاحه لانه لما كان المستحق اخذه مجانا كان ابقاءه بكرة بيعه له في الحقيقة
 بالكرامة على تبقيته وذلك نوع للغرر يخرج جوازه على ان من حاله ان يملك لا يبيع له مالكا
 وتظهر فيه البساطي فيخرج على أن من خير بين شيعتين فاختار أحدهما لا يبعد منه فلا اذ عليه
 لا يتصور وهنا يبيع الزارع قبل بدو صلاحه على تبقيته ومنع ابن المواز على عدمه منه فلا افاده
 فت طعن قوله وليس كذلك بل يأمره بقلعه الخ فيه نظر والصواب ابقاءه كلام المصنف على
 ظاهره ان الخيار له مستحق ان شاء امره بقلعه وان شاء اخذه مجانا كافي ابن عبد السلام وابن
 عمره والتوضيح وغيرهم ابن يونس ابن القاسم واشهب ان كان الزرع صغيرا اذا قطع لا ينتفع به
 قضى به لرب الارض بالأغن ولا زريعة ولا شيء وما عزا للتوضيح ليس فيه ونسبه وان كان قيامه
 بعد الزرع وقبل ظهوره او بعده وقبل الانتفاع به فله ان يأمره بقلعه او يأخذه ابن القاسم
 وأشهب بالأغن ولا زريعة ٨١ (والا) لم يبلغ الزرع حصد الانتفاع به بان استحققت الارض
 بعد بلوغه طورا ينتفع به فيه اذا قطع ولو رعى الهام (فله) اي المستحق (قلعه) اي أمر زاعه
 به (ان لم يفت) بفتح التحتية وضيم الفاء اي عض (وقت ما) اي الزرع الذي (تراد) بضم الفوقية
 الارض (له) سواء كان من جنس زرع المتعدى أم لا كالزراعة معه أو اراد المستحق زرعها
 مقنأة أو بقله ابن رشد القياس ان له قلعه بعد اخروجه ابان الزرع اذا كانت الارض تصلح
 لزرع المقنأة والبقول وتبين ان رب الارض لم يقصد اضار الغاصب أو المتعدى بشكليه
 بقلع زرعها وغمار غلب في الانتفاع بارضه لانه مقنأة أو البقل اذ قد تكون المنفعة من ذاك كثر من
 المنفعة بالزرع وفي نوازل اصبح خلاف هذا وحل عليه عبد الحق وغيره المدونة ان المراد وقت
 ما زرع فيها الغاصب أو المتعدى فقط وظاهر تقرير الشارح حل كلام المصنف على هذا وقرره
 البساطي بالاول افاده فت طعن تنبيهه غ شمل قوله ما زاد له الزرع والمقنأة والبقل وغيرها
 من جنس ما زرع المتعدى فيها ومن غير جنسه وهذا خلاف ما لا يصح في نوازله وخلاف

المزروع فيه (قوله بان استخقت الارض الخ) تصوير لنقي النقي (قوله بلوغه) اى الزرع (قوله به) اى الزرع (قوله فيه) (قوله فيه) اى الطور (قوله قلع) بضم فكسر اى الزرع (قوله ولولوى البهاشم) مباغضة فى الاستفاح به (قوله به) اى قلعها (قوله سواء كان) اى ما تراد الارض له (قوله ان له) اى المستحق (قوله قلعها) اى الزرع (قوله ابان) بكسر الهمز وشدا الموحدة اى وقت (قوله وتبين) بفحركات منقلا اى ظهر بقرينة (قوله هذا) اى ان المراد وقت ما تراد له وان لم يكن من جنس زرعها (قوله عليه) اى ما فى نوازل اصبغ (قوله ان المراد الخ) بيان ما يحدف من (قوله على هذا) اى وقت زرعها (قوله بالاول) اى وقت ما تراد له وان لم يكن من جنس زرعها (قوله وهذا) اى كون المراد ما تراد الارض لزرعها فيها اولو المقائى والبقل كان من جنس

مازرعه الغاصب فيها اومى غيرها (قوله من أن المراد ابا ن مازرعه الغاصب فيها) بيان ما (قوله واقتصر على هذا) اى اعتبار خصوص ابا ن مازرع فيها (قوله فله) أى خليلا (قوله هنا) اى فى هذا المختصر (قوله ثم ساق) اى غ (قوله نصه) اى ابن رشد (قوله وتبعه) اى غ (قوله ما قال) اى غ (قوله ولو أراد) اى المصنف (قوله انه) اى غ (قوله ونصه) اى عبد الحق (قوله لهما) اى ضيق وابن قرحون (قوله وان كان) ٥٦٠ اى الشأن (قوله وهذا) اى كون من ادعى ابا ن مازرع فيها خاصة (قوله

ما جعل عليه عبد الحق وغيره لفظ المدونة من أن المراد ابا ن مازرع الغاصب فيها خاصة واقتصر على هذا فى توضيحه فله اعقد هنا ما لا ينشأ فى نوازل اصبح ثم ساق نصه اه وتبعه تت وفيما قاله غ نظر من وجهين الاول ليس المراد ولا المتبادر من قول المصنف ما ترادله ما قال وانما امر ادم ما تراد تلك الارض وتقصد له وهو ما يزرع فيها غاله الا كل شئ ولو أراد ما قال غ اقل ان لم يفت الانتفاع بها وهذا ظاهر لمن تأمل وانصف الثاني أنه حل كلام عبد الحق على ابا ن مازرع الغاصب فيها وكلام عبد الحق يظهر منه خلافا ونصه على نقل الموضع وابن قرحون واللفظ لهما ما عبد الحق انما يريدون ابا ن الشئ المزروع فيها الا غيره فاذا فأت ابا ن مازرع فيها فليس لرب الارض تكليف الغاصب القلع وان كان يمكن ان يعمل فيها مقننة او شئ غير الذى زرع فيها وهذا لا يصح ميم هكذا فى المستخرجة وهو معنى ما فى المدونة وهكذا حفظت عن بعض شيوخنا القرويين اه فقوله ابا ن الشئ المزروع فيها أى الذى شأنه أن يزرع فيها والمقصود منها هذا الذى فهمه المصنف منه وجرى عليه فى مختصره ولذا اذعن عبارة أهل المذهب بقوات الابان ولذا قال الشارح فى صغيره ان لم يفت وقت الزرع المقصود من تلك الارض والمراد ابا ن الزراعة ابا ن الشئ الذى يزرع فيها الا غيره اه وهذا هو الظاهر والافضل أن لو كان المتعدى زرع ما شأنه أن لا يزرع فيها وفات ابانه ولم يفت ابا ن المقصود من تلك الارض أنه ليس له قلعه وتفوت وهذا لا يمكن أن يقول عبد الحق ولا غيره وينقل كلام الشارح تعلم ما فى قول تت المراد ابا ن ابا ن مازرع فيها الغاصب فقط وهو ظاهر تقرير الشارح ومعنى المدونة الذى أشار اليه عبد الحق هو قوله اومى اكرى أرضا وزرع فيها وكانت ترزع السنة كلها الخ ثم قالت وان كانت ترزع مرة فى السنة الخ فعلق الامر على عادتها وما يقصد منها والله أعلم البانى وورده بعضهم بان لفظ العتية عن اصح من يدل لمافهم ونصها ومن تعدى فزرع أرض رجل فقام عليه بعد ابا ن الحرث وقد كبر الزرع واشتد فاراد قلع الزرع وقال أريدا كرها مقننة أو أزرعها بقب لا وهى أرض سقى يمكنه الانتفاع بها فليس له ذلك وليس له بعد ابا ن الزرع الا كراؤها وان كانت أرض سقى ينتفع بها بما ذكرنا وانما لذلك اذ لم يفت ابا ن الزرع الذى فيها ولا حجة أنه يريد قلبها والى كراها عوض عن ذلك اه (وله) اى مستحق الارض (أخذه) اى الزرع الذى ينتفع به ووقت ما ترادله لم يفت فله أخذه (بقيته) مقلوعا مطروحا منها أجرة قلعه وتسوية الارض ان كان الزارع لو كاف به يستأجر عليه (على المختار) التعمى من الخلاف ومفهوم بقيته أنه ليس له أخذه مجانا وهو كذلك على المشهور وصرح به فهم قوله ان لم يفت وقت ما ترادله فقال (والا) أى والى لم يفت الخ بان فأت وقت ما ترادله (فكره السنة) كراهيلزم الزارع لمستحق الارض وينتفع بها

مبين) يضم فتح منفلا (قوله المستخرجة) يفتح الراء (قوله حفظت) يضم التاء (قوله فقوله) اى عبد الحق (قوله اى الذى شأنه ان يزرع فيها) اى سواء كان من جنس مازرعه الغاصب فيها أولا (قوله بقوات الابان) تصوير لعبارة أهل المذهب (قوله أنه) اى رب الارض (قوله ثم فأت) اى المدونة (قوله على عادتها) اى الارض (قوله منها) اى الارض (قوله وورده) اى كلام طنى (قوله ونصها) اى العتية (قوله فقام) اى الرجل (قوله عليه) اى الزارع (قوله فاراد) اى الرجل القائم (قوله وقال) اى الرجل (قوله يمكنه) اى القائم (قوله الانتفاع بها) اى فى اى وقت من السنة (قوله فليس له) اى القائم (قوله اى قلع زرع المتعدى) قوله بعد ابا ن الزرع اى الذى زرعه المتعدى (قوله وان كانت أرض سقى الخ) مبالغة

(قوله وانما له) اى القائم (قوله ذلك) اى قلع زرع الغاصب (قوله ولا حجة) اى القائم (قوله والكراهه) اى اى القائم (قوله ووقت ما ترادله لم يفت) حال (قوله كاف) يضم فكسر مثقلا (قوله به) اى القلع (قوله عليه) اى القلع (قوله بان فأت وقت ما ترادله) تصوير لثنى النقي (قوله زرعه) اى المتعدى (قوله فيها) الارض

(قوله قلعه) الزرع (قوله قلع) اى الزرع (قوله فلا ينتفع) بضم الياء وفتح التاء (قوله وقد ثبت الزرع) حال (قوله فان قام) اى
 ربه (قوله يدرك) بضم الياء وفتح الراء (قوله فله) اى ربه (قوله قلعه) اى الزرع (قوله ويلى) بفتح فكسر اى يتولى ويباشر
 (قوله وان كان) اى الزرع (قوله قضى) بضم فكسر (قوله به) اى الزرع ٥٦١ (قوله لو كان) اى الزرع (قوله تركه) اى
 ابقاه زارعه (قوله ذلك)

اى ابقاه زارعه (قوله ذلك)
 اى ابقاه وأخذ الكراء
 (قوله لانه) اى الزرع الصغير
 (قوله يحكم) بضم فسكون
 ففتح (قوله به) اى الزرع
 (قوله فكأنه) بفتح
 مثقال اى ابقاه وأخذ
 الكراء (قوله واذ كان)
 اى قيام رب الارض على
 زارعها المتعدى (قوله وهو)
 اى الزرع (قوله تركه) اى
 الارض (قوله بلا عوض
 (قوله فان قام) اى رب
 الارض (قوله عليه) اى
 الزارع المتعدى (قوله وقد
 فات الابان للزراعة) حال
 (قوله ان الزرع) اى زرع
 المتعدى (قوله سبل) اى
 صار ذاسبل (قوله الفتى)
 اى الشاب (قوله واختلف)
 بضم التاء (قوله بقره)
 بضم فكسر اى يبقيه
 لنفسه (قوله ذلك) اى
 ابقاه لنفسه بقره مقولوعا
 (قوله ولا يدري) بضم الياء
 وفتح الراء (قوله مطروحا)
 اى مقولوعا (قوله من وارث
 الخ) بيان لذى شبهة (قوله
 قبل فوات الابان) صلة
 استحقاق (قوله فيلزمه)
 اى اذا الشبهة (قوله وليس

الى انتم انتم عند الامام مالم يرضى الله تعالى عنه وليس المستحق قلعه اذ لو قلع فلا ينتفع
 بالارض في تلك السنة قى ابن يونس ابن القاسم من تعدى على أرض رجل فزرعها اقام
 ربه او قد ثبت الزرع فان قام في ابان يدرك فيه الحرث فله قلعه يريد على قلعه زارعه وان فات
 الابان فله كراء أرضه وأشهب وكذلك غاصب الارض ابن القاسم وأشهب وان كان صغيرا
 اذ قلع لا ينتفع به قضى به لرب الارض بلا عن ولا زريعة ولا شئ ابن المواز لو كان صغيرا جدا
 في الابان فأردب الارض تركه وأخذ الكراء فلا يجوز ذلك لانه يحكم به لرب الارض فكأنه
 بيع زرع لم يسهل صاحبه بكرة الارض ابن القاسم واذا كان في الابان وهو اذ قلع ينتفع به
 فله لرب الارض أخذ الكراء أو أمره بقلعه الا ان يتراضى على أمر يجوز وان رضى الزارع أن
 يترك لرب الارض جازا اذا رضى رب الارض واذا لم يكن في قلعه نفع ترك لرب الارض الا أن
 يأباه قيام أمره بقلعه عبد الوهاب لقوله صلى الله عليه وسلم ليس لعرق ظالم حق وهذا عرق ظالم
 ولان منافعها غير مملوكة للزارع ولا شبيهة له فيها فليس له اشغالها على ربه فان قام عليه وقد
 فات الابان للزراعة ولا ينتفع المالك بارضه ان قلع الزرع نقيل له قلعه وقيل ليس له قلعه وانما
 له كراء أرضه والقول الاول أصح لقوله صلى الله عليه وسلم ليس لعرق ظالم حق وقال الامام
 مالك يرضى الله تعالى عنه ان الزرع اذا سبل لا يعلق لان قلعه من الفساد العام للناس كما يمنع
 من خمر الفتى من الابل مما فوقه الجولة وذوات الدمن الغنم قال غيره وكما تنهى عن تلقى
 الركبان واحتكار الطعام لمصلحة العامة فمنع انخاص من بعض منافع لمافيه من ضرر
 العامة النخعي ان زرع الغاصب فالمستحق أخذ الارض قبل الحرث وبعد ولا عوض عليه
 عن الحرث بانقزاده وأخذ الزرع اذا لم يبرأ وبرز ولم يبلغ ان ينتفع به ان قلع وان كان فيه
 منفعة فهو للغاصب واختلف اذا أحجب المصوب منه أن يدفع قيمته مقولوعا أو يقره هل له
 ذلك وان يكون لذلك أصوب لان النهى عن بيع الزرع قبل بدو الصلاح على ابقاء فيما يزيد
 للبقاء انما هو لا يدري هل يسلم وهذا يدفع قيمته مطروحا وشبهه في حكم استحقاق الارض المزروعة
 قبل فوات الابان فقال (ك) استحقاق الارض المزروعة من شخص (ذى) اى صاحب (شبهة)
 من وارث او مشتتر لم يعلم بالغصب قبل فوات ابان ما تراد به فيلزمه كراء سنة لمستحقها وليس له
 قلع زرع ولا اخذه بقره مقولوعا قى فيها ابن القاسم من اكترى ارضا سبينا للبناء او الزرع
 او الغرس فبقى فيها وزرع أو غرس وكانت تزرع السنة كلها قام مستحق قبل تمام الامر
 فان كان الذى اكرها مبتاعا فالغلة له بالضمان الى يوم الاستحقاق والمستحق ان يجيز كراء
 بقية المدة أو يفسخ وان كانت ارضا تزرع في السنة مرة فاستحقها او هي مزروعة قبل فوات
 ابان الزرع فكراء تلك المدة للمستحق وليس له قلع الزرع لان المكتوى زرع فبوجه شبهة
 طلق لثان تبقى الوارث هنا على اطلاقه ولو كان وارث غاصب لان الكلام في لزوم كراء السنة
 ولا يوم بقلع زرع ولا فرق في هذا بين وارث الغاصب ووارث غيره وانما يفتقر فان في الغلة

له اى المستحق (قوله قلع زرع) اى ذى الشبهة (قوله وكانت) اى الارض
 (قوله الامر) اى الزرع (قوله فالغلة له) اى مبتاعها (قوله فاستحقها) اى ربه

(قوله وان كان) اي وارث الغاصب الخ حال (قوله مطلقا) اي عن تقييده بالنسبة لعدم قلع زرعه (قوله على المذهب) اي لاغلة له على المذهب (قوله واما قولها) اي ٥٦٢ المدونة جواب عن توهم مخالفتها ما تقدم (قوله ثم استحقوا) بضم التاء

(قوله وكذا) اي المتنازع في
فوزه بالغلة (قوله فعمول
على وارث الجاهل) جواب
اما (قوله الذي لم يعلم) بضم
الياء نعت كاشف للجهول
(قوله من كونه غاصبا او
متعليا الخ) بيان حاله (قوله
نارث) صلة شبهة (قوله قبل
فوات وقت ما ترادله) صلة
استحقاق (قوله والمكري)
عطف على المستحق (قوله
احدث) اي المكثري
(قوله فعلية) اي المكثري
(قوله يعين) بكسر المثناة
تحت منقولة (قوله ان يفر
الحرائة) اي في أن واصله
نفس للبيان (قوله وان لم
يزرع) مبالغة (قوله
فوت) خبر ان (قوله اشار)
اي المصنف (قوله بهذا)
اي وفاتت بحسبها الخ
(قوله فاستحق) بضم التاء
اي الثوب أو العبد (قوله
او بما يوزن) عطف على
ثوب (قوله يعينه) راجع
لثوب وما عطف عليه
(قوله يزرع او يحرث) اي
المكثري الارض (قوله
وان كان) اي الاستحقاق
(قوله وفي كراء الارضين)
عطف على في الاستحقاق
(قوله يعينه) راجع للعبد
أيضا (قوله فاستحق) اي العبد والثوب

فوارث الغاصب لاغلة له وان كان صاحب شبهة بالنسبة لعدم قلع زرعه ووارث صاحب
الشبهة أو الجاهل ذو شبهة مطلقا وقد قال في التوضيح وارث الغاصب لاغلة له باتفاق وقال
ابن عبد السلام على المذهب واما قولها في كتاب الاستحقاق ومن ابتاع دارا أو عبيدا من
غاصب ولم يعلم فاستغلهم زمانا ثم استحقوا قالوا لاغلة له لمتنازع بضمانه وكذا ان ورثهم عن ابيه ولم
يذبح كافوا لايه فاستغلهم ثم استحقوا قالوا لاغلة للوارث فعمول على وارث الجاهل الذي لم
يعلم اهو غاصب ام لا ولا اضبط قوله ولم يذبح بالبناء لانائب (او) استحقاق ارض من زرعته من
شخص (جهل) بضم فكسر أي لم يعلم (حاله) من كونه غاصبا ومتعليا أو ذا شبهة بآثر او مشرا
غير عالم بغصب بآثمه قبل فوات وقت ما ترادله فعليه كراء سنة لاستحقاقها وليس له قلع زرعه
فيما وان استحقها بعد ان الزراعة وقد زرعهها مشتريا او مكترمته فلا كراء للمستحق في تلك
السنة وكذا الذي اكرها ان لم يكن غاصبا وكانت في يده بمشرا او وارثا وكذا ان سكن
الدار ومشتريا او اكرها امدا ثم استحقها رجل بعد الامد فلا كراء له وكذا لو ابتاع واذا
كان مكري الارض لم يعلم اغاصب هو أم مبتاع فزرعها المكثري منه ثم استحقها رجل في ايام
الحرث فمكثريها كالمشتري يعنى في الغلة حتى يعلم أنه غاصب (و) ان اكرت شخص ارضا بما
يعرف بعينه كعبد أو ثوب معين ثم استحق الكراء فان استحق قبل حرثها والعمل فيها انفسخ
الكراء وأخذ المستحق عين شبهة الذي اكرت به الارض والمكثري ارضه وان استحق بعد
حرثها (فانت) الارض اي لا ينفسخ كراءها (و) سبب (حرثها) قبيل استحقاقه وفواتها (فيما)
اي الحكم الذي (بين مكثري) بضم الميم (ومكثري) فلا ينفسخ الكراء وأخذ المكثري كراء مثل
الارض من المكثري في فيما من اكرت ارضا بشئ بعينه فاستحق قبيل ان تزرع وتحرث
انفسخ الكراء وان كان بعد ما حدث فيها عملا فعليه قيمة كراء الارض ابن يونس فان قال
مستحق ذلك الشيء اجرت بيعه واخذ الارض محرثة فلائله بعد ان يوقى الى الحارث قيمة
حرثه ويسير كانه استحق الارض وقد قالوا فيمن استحق ارضا بعد حرثها انه يدع قيمة الحرث
ويأخذها فان أبي قيل للحارث أعطه كراء سنة فان أبي اسلمها بجرثها المستحقها غي السياق
يعطى ان هذا في استحقاق الارض كالذي قبله والذي بعده وانما فرضه في المدونة في استحقاق
ما اكرت به فقال ومن اكرت ارضا بعبد أو ثوب ثم استحق او بما يوزن من ثمنها او
حديث بعينه يعرفان وزنه ثم استحق ذلك فان كان استحق قبل ان يزرع أو يحرث انفسخ الكراء
وان كان بعد ما زرع او احدث فيها عملا فعليه قيمة كراء الارض عياض هو بين أن تقس
الحرائة وان لم يزرع فوت بين المكثري والمكثري فانت ترى المصنف قد استعمل عبارة
عياض بعينها الخطا أشارم هذا الى قولها في الاستحقاق ومن اكرت ارضا بثوب أو بعبد
فاستحق او بما يوزن من ثمنها او حديث بعينه يعرفان وزنه ثم استحق ذلك فان كان استحق
قبل ان يزرع أو يحرث انفسخ الكراء وان كان بعد ما زرع او احدث فيها عملا فعليه قيمة كراء
الارض وفي كراء الارضين ومن اكرت ارضا بعبد أو ثوب بعينه فاستحق بعد الحرث او الزراعة

(قوله فعلية) أي المكثرى (قوله مثلها) أي الأرض (قوله عرفا) أي المكري والمكثري (قوله ينتقض) أي يأخذ المستحق شيئا
والمكري أرضه (قوله الآن يكون) أي المكثرى (قوله فعلية) أي المكثري (قوله فيه) أي كراء الأرضين (قوله فاستحق) بضم
التاء أي العبد والثوب المعين (قوله فعلية) أي المكثري (قوله بين) بكسر الميم مثله (قوله أن) أي في أن (قوله نفس
الحراثة) إضافة لليسان (قوله وان لم يزرع) مبالغة (قوله فوت) خبران (قوله كالوزرعت) بفتح التاء خطاب للمكثري (قوله ولم
يختلف) بضم الياء وفتح اللام (قوله ان ذلك) أي الحرث أو الزرع بالاولى ٥٦٣ (قوله لانه) أي الشان (قوله وألارض)
عطف على الكراء (قوله

المستحق) بفتح الحاء (قوله
او نفسها) عطف على
كراؤها (قوله بعد حرثها)
صلة المستحق (قوله من
مكثريها) صلة أخذ (قوله
قائما) أي حرثها (قوله
وانهم) أي أباد وأحكم
(قوله فقال) أي ابن القاسم
(قوله فاغرم كراؤها) أي
وازرعها (قوله من العمل)
بيان ما (قوله لاشئ) أي
من استحق الأرض منه
(قوله وان زبلها) أي جعل
فيها زبلا لتقوم بها مبالغة
(قوله لانه) أي الزبل (قوله
استملاك) بضم المثناة وكسر
للأم (قوله فيها) أي الأرض
(قوله اذ ليس) أي المستحق
منه (قوله فلا يظلم) بضم
المثناة وفتح اللام (قوله على
غير أصل) أي فاعلة خبر
قول (قوله قوله) أي ابن
القاسم (قوله ان يكونا)
أي المستحق والمستحق منه
(قوله بقيمة كراؤها) إضافة
لليسان (قوله بقيمتها) أي

فعلية كراء مثلها وكذلك ان اكترها بجديد أو رصاص أو نحاس بعينه وقد عرفنا وزنه فان
الكراء ينتقض الآن يكون قد زرعتها أو حرثها وأحدث فيها عملا فعليه كراء الأرض وقال
فيه أيضا ومن اكثري أرضا يعبد أو بثوب بعينه فاستحق بعد الحرث أو الزراعة فعلية كراء
مثلها وكذلك ان اكترها بجديد أو نحاس بعينه وقد عرفنا وزنه فان الكراء ينتقض الآن
يكون زرعتها أو حرثها وأحدث فيها عملا فعليه كراء المثل ٨١ عياض هو بين أن نفس الحراثة
وان لم يزرع فوت للمكثري كراء المثل كالوزرعت ولم يختلف أن ذلك فوت بين المكري
والمكثري فهذا امراد المصنف ولا يصح حل كلامه على استحقاق الأرض المكثرة لانه اذا
استحققت الأرض لم يبق للمكثري كلام حرث الأرض ولم تحرث والله اعلم (والمستحق) بكسر
الحاء المهملة للكراء المعين أو للارض (أخذها) أي الأرض المستحق كراؤها المعين أو نفسها
بعد حرثها من مكثريها (ودفع كراء الحرث) لمكثريها الذي حرثها (فان أبي) أي امتنع المستحق
من دفع اجرة حرثها (قبيل) بكسر فسكون (له) أي المكثري (اعط) المستحق (كرامته)
وازرعها فان اعطاه ذلك فواضع (والا) أي وان لم يعطه ذلك قبل له (اسلمها) أي الأرض
للمستحق (بلاشئ) لك في حرثك في معنى سألت ابن القاسم عن استحق أرضا وقد قبلها الذي
كانت بيده وأنهم حرثها ليزرعها فقال المستحق بالتجار ان شاء اعطاه قيمة عمله وأخذها فان أبي
قبل للذي استحققت في يديه ان شئت فاغرم كراؤها وان شئت فاسلمها بما فيها من العمل ولاشئ لك
وقال سحنون لاشئ له وان زبلها لانه استملاك فيها ابن رشد قول ابن القاسم اصح اذ ليس بمعتد
وانما عمل بوجه شبهة فلا يظلم عمله وقول ابن القاسم وان شئت فاسلمها ولاشئ لك على غير أصل
قوله بل ينبغي اذا أبي ان يكونا شر يكتفي كراؤها ذلك العام رب الأرض بقيمة كراؤها غير
محرورة وزب الحرث بقيمتها وفيها مال للرضي الله تعالى عنه من أحياء أرضا وهو يظلم ما وانا
ثم استحققت قبل لمستحقها ادفع قيمة عمارته فان أبي شر كان فيها هذا بقيمة أرضه وهذا بقيمة
عمارة ابن يونس الصواب ان يقوم لكل واحد شئته على حدة ولا تقوم الأرض بما زادت
العمارة اذ قد لا تزيد الحط يصح انه أراد مستحق الأرض أو مستحق الثوب أو العبد المكثري
به أوهما معا لان حكمهما واحد أبو الحسن ابن يونس بعض فقهاءنا القرويين ان اراد
مستحق العبد ان يجيز بيع عبده بمنفعة الأرض ويأخذ الأرض ان لم تحرث لكان له ذلك وان
حرث كان له ان يدفع الى المكثري حق حرثه ويأخذ الأرض لانه كاستحق لمنفعةها ووجد
منفعةها باقية فهو كمن استحق أرضا بعد ان حرثها مكثريها في انه يدفع اليه حق حرثها ويأخذ

الحرث (قوله فيها) أي الأرض (قوله يقوم) بضم ففتح مثقلا (قوله انه) أي المصنف (قوله أراد) أي بقوله والمستحق (قوله ان
اراد مستحق العبد) أي الذي أكرت الأرض به (قوله ان يجيز) مقبول اراد (قوله ذلك) أي امضاء بيع عبدهما وأخذها
(قوله كان له) أي مستحق العبد (قوله حق) أي اجرة (قوله لانه) أي مستحق كراؤها (قوله فهو) أي مستحق كراؤها المعين
(قوله في انه) أي مستحق الأرض (قوله اليه) أي مكثريها

(قوله فان امتنع) اي مستحق الارض من دفع اجرة الحرث (قوله فان امتنع) اي المكثري من دفع كرامة سنة (قوله واعترض) اي ابن رشد (قوله قوله) اي ابن القاسم (قوله يجعله) اي المستحق والمكثري (قوله وقال) اي ابن رشد (قوله هذا) اي جعله ما شريكين (قوله على اصله) ٥٦٤ اي قاعدة ابن القاسم (قوله المسئلة كلها) اي قوله وفانت في حرثها

ارضه فان امتنع دفع له المكثري كرامة سنة فان امتنع سلها بجرها فحكم مستحق العبد في غنه
حكم مستحق الارض اه وقوله في كتاب الاستحقاق وفي كلام عياض وما ذكره المصنف هو
قول ابن القاسم وبهجه ابن رشد واعترض قوله والاشيا بالاشي بانه كان ينبغي ان يجعله ما
شريكين في كرامة ذلك العام الارض محرورة المستحق بقيمة كرامته ما غير محرورة والمكثري بقيمة
حرثه وعمله وقال هذا على اصله في الرجوع على المستحق بقيمة السقي والعلاج طفي قرر الشارح
المسئلة كلها في استحقاق الارض ونقل كلام المستخرجة وقرر القوان بقوله من اكرى ارضا
من آخر وحرثها فانه اتقوت فيما بين ما ويرق فيها وليس للمستحق أخذها حتى يدفع كرامتها
اه وهذا الذي قاله في معنى القوان غير صحيح اذ حيث كان له أخذها فلا قوان وقد عترض
حيه حيث قال ولا يصح حل كلامه على استحقاق الارض المكثرة لانها اذا استحققت لم ينسب
للمكثري كلام حرثت ولم تحرث اه وكذا ابن غازي حيث قال السباقي يعطى ان هذا في استحقاق
الارض كالذي قبله والذي بعده وانما فرضه فيها في استحقاق ما اكرى به اه فتعين ان قوله
وفانت بجرثها في استحقاق الاجرة وقوله والمستحق أخذها الخ يصح ان يكون من قتمته وان
يكون مسئلة مستقلة في استحقاق الارض أشار به لما في المستخرجة ويصح ان يكون اشار به
اهما معا اذ حكمهما واحد فيما ذكر كما قاله ابن يونس وابو الحسن واثقه الموفق (و) ان اكرى
الارض من هي يده لترزع او تغرس او تبني (في سنين) وزرعت او غرست او بنيت في بعضها ثم
استحققت قبل تمامها وقام مستحقها فلا شيء له من اجرة ما مضى من السنين ويجوز في باقيها
(في مفسخ) مستحق الارض كرامة ما في باقي السنين ان شاء فسخه فيها (او يعطى) بضم التحتية
وكسر الضاد المعجمة مستحقها كرامة ما مضى من امضاءه ويستحق ما يخصه من الكراء (ان)
كان (عرف) المستحق (النسبة) لما يخص باقيها لجهة الكراء كثلث او ربع لان امضاء انشاء
لعقد الكراء في الباقي فيشترط في مضمونه علمه ما يخصه ومفهوم الشرط انه ان لم يعرفها فليس له
الامضاء لانه كرامة مجهول فتعين فسخه في الباقي اي ابن القاسم من اكرى ارضا سنين لبناء
او زرع او غرس فبقي فيها او زرع او غرس وكانت ترزع السنة كلها ثم قام مستحق قبل تمام
الامد فان كان الذي اكراهها مبيعا فله غلما بضم غلما الى يوم استحقاقها والمستحق ان يجيز كراء
بقية المدة او يقسم ابن يونس ولا يجيز الكراء فيما بقي على مذهب من لم يجز جمع سلعتين لرجلين
في بيعهما حتى يعلم ما يوجب ما بقي ليجيز بكم معلوم فان اجازة له حصصة الكراء من يومئذ
(ولا خيار للمكثري) في فسخ الكراء في باقي المدة ان امضاء المستحق وصلة خيار (ل) يتخلص
المكثري من (العهد) أي ضمان كراء الباقي اذا ظهر مستحق آخر (وانتقد) أي المستحق
كراء باقي المدة من المكثري ان امضى كراءه أي يقضى له بأخذ مالا (ان) كان (انتقد) أي
قبض المكثري (الاول) كراء جميع المدة من المكثري حالا (وأمن) بضم فسكسر (هو) أي كان

الخ (قوله ونقل) أي
الشارح (قوله وقرر) أي
الشارح (قوله عترض)
بفتحات مثقلا معجم الضاد
(قوله به) أي الشارح
(قوله قال) أي الخط (قوله
كلامه) أي المصنف (قوله
وكذا) أي الخط في
التعريض بالشارح (قوله
قال) أي ابن غازي (قوله
ان هذا) أي وفانت بجرثها
الخ (قوله فيها) أي المدونة
(قوله فتعين) بفتح
مثقلا (قوله لهما) أي
استحقاق الارض واستحقاق

الاجرة (قوله في بعضها)
أي السنين تنازع فيه
زرع وغرس وبني (قوله ثم
استحققت) أي الارض
(قوله قبل تمامها) أي
السنين (قوله فسخه) أي
الكراء (قوله فيها) أي
السنين الباقية (قوله
لجهة الكراء) صلة النسبة
(قوله لان امضاءه) أي
المستحق (قوله في مضمونه)
أي كرائه (قوله عليه) أي
المستحق نائب فاعل يشترط
(قوله ما يخصه) أي باقي
السنين (قوله لانه) أي

امضاءه ولم يعلم النسبة (قوله فسخه) أي الكراء (قوله لم يجز) بضم فسكسر (قوله في بيعهما) أي
السلعتين صلة جمع (قوله يومئذ) أي يوم الاجازة (قوله من المكثري) صلة انتقد (قوله أمضى) أي المستحق (قوله كراءه) أي
باقي المدة (قوله يقضى له) أي المستحق (قوله بأخذ) أي كراء باقي المدة

(قوله من غير غاصب) بان اكترها من مبيع أو وارثه (قوله فلم يتقده) أى المكترى المكبرى كراء السنة (قوله فله) أى المستحق (قوله فان اجاز) أى المستحق (قوله عليه) أى المكترى (قوله لانه) أى المكترى (قوله أدى) أى المكترى (قوله لدفع) أى المكبرى الاول (قوله ان كان) أى المستحق (قوله ولم يحق) أى المكبرى الاول (قوله به) أى المستحق (قوله ونحوه) أى الدين (قوله ولا يرد) بفتح فضم أى المكبرى الاول (قوله لانه) أى المكترى (قوله يرد) ٥٦٥ بفتح فكسر (قوله يستحقه) أى البيت (قوله عليه) أى المكترى (قوله عدمه) بضم المكترى (قوله يعلم) بضم فسكون (قوله فيها) أى المدونة (قوله ولم يعلم) أى غصبه (قوله استحقوا) بضم التاء (قوله فان علم) أى الوارث (قوله جهل) بضم فكسر (قوله فهو) أى الواهب (قوله امره) بضم الحاء (قوله بضم الياء) بضم (قوله اختلف) بضم التاء (قوله المستحق) بفتح الحاء (قوله له) أى مستحقه (قوله به) أى الشئ (قوله على ثلاثة أقوال) بضم اختلف (قوله له) أى مستحقه (قوله ان الغلة الخ) مفعول قول المضاف للقاعلة (قوله بها) أى الذات المتنازع فيها (قوله الطالب) أى المدعى (قوله المستحق) بفتح الحاء (قوله بينه) أى الذى في يديه (قوله وبينه) أى بين الاصل (قوله غلته) أى المستحق (قوله وهو) أى عدم وقف الاصل والغلة (قوله لا يتحول) أى لا يتغير (قوله ولا يتزول) أى ينتقل (قوله لا يتغير) بفتح (قوله ولا يتزول) أى ينتقل (قوله وانما توقف) أى الرابع (قوله له) أى الشئ المستحق (قوله ضمته) أى المستحق (قوله اذا ثبت) أى أن المستحق للمستحق (قوله له) أى المستحق (قوله اختلف) بضم التاء (قوله اصلها) أى الشجر الذى أثمرها (قوله غلته) خبر تكون (قوله يستوجبها) أى يستحقها المستحق منه (قوله يلوغها) أى الثمرة (قوله اليه) أى الخلد (قوله اما) بكسر الهمزة وشدة الميم (قوله بالحكم) بضم (قوله وما يثبت الحق الخ) عطف على اما بالحكم

(قوله وامان يشهد المستحق) عطف على اما بالحكم (قوله فروى أبو زيد الخ) عطف على اختلف في الحد الخ (قوله ويرجع) أى
 المستحق منه على المستحق (قوله المستحق منه) بفتح الميم (قوله وان اشتراه) أى المستحق منه الاصل (قوله بعده) أى ابارا الثمرة
 (قوله وان جذت) أى الثمرة بمبالغة (قوله ويرجع) أى المستحق منه (قوله عليه) أى المستحق (قوله وغرته من هبة) حال (قوله
 واشترطها) أى المشتري الثمرة أى ثم استحق الاصل (قوله ويغرم) أى المشتري (قوله مكيلتها) أى مثلها للمستحق (قوله ان
 عرفها) أى المشتري المكيلة (قوله والا) ٥٦٦ أى وان لم يعرف مكيلتها (قوله وان كان) أى المشتري (قوله يغرم) أى المشتري

شاهدين وامان يشهد للمستحق شاهدا واحدا على الاختلاف المذكور في ذلك فروى أبو زيد
 عن ابن القاسم ان الثمرة للمستحق مالم تجز وفي كتاب ابن المواز ما لم يبيع ويرجع عليه بالسقي
 والعلاج وعلى ما في المدونة في الرد بالعيب مالم تطلب ان اشتري المستحق منه الاصل قبل ابار
 الثمرة وان اشتراها بعده فالثمره للمستحق على مذهب ابن القاسم وان جذت ويرجع عليه بالسقي
 والعلاج وعلى مذهب ائمة الثمرة للمستحق مالم تجز فان جذت فهي للمشتري وان اشتري
 الاصل وغرته من هبة واشترطها ففي كتاب ابن المواز الثمرة للمستحق كيف كانت يبيت
 او جذتها وابعها أو أكلها ويغرم مكيلتها ان عرفها والا فقيمتها وان كان باعها يغرم عنها الذي
 باعها به ان فأت وان كانت يدها مبيعا خيرا في اخذها وانفاذ يبيعها وأخذتها وان تلقت عند
 المبتاع فليس الا لثمن وهذا على انها لا تصير غلة للمبتاع الا بالبيع او الجذ أو ما على انها
 تصير غلة له بطبيعتها فلا حلقه فيها اذا أزهت عند البائع لانها صارت غلة له بطبيعتها وأخذ
 المستحق النخل وحده ويرجع المستحق منه على البائع بما ينوبها من الثمن ويسقط عنه ما ناب
 الثمرة لبقائها بيده الا ان يكون اشتراؤه اياها من غاصب او مشتراها بعد الا بارعلى مذهب
 ابن القاسم وفيه ثلاثة أحوال احدها ان يكون المستحق منه اشتراها قبل ابارها والثاني
 اشتراها بثمرتها بعده والثالث اشتراؤها بثمرتها بعد ازائها وطبيعتها والنفقة القياس جريانها
 على هذا الاختلاف في الغلة فعلى القول الاول لا يجب للمقضى عليه الرجوع بشئ منها على
 المقضى له لانه انما انفق على ما في ضمانه فغلت له وعلى القول الثاني يجب له الرجوع عليه بما
 انفق بعد ثبوت الحق بشهادة شاهدين او شاهدا وامرأتين لوجوب الضمان عليه وكون الغلة له
 من حيثئذ وظاهر المدونة ان لا فرق بين النفقة والغلة في كونها تابعة للضمان وهو القياس
 والصواب وفرق في رسم حل صيما من رواية عيسى بن النفقة والغلة فقال النفقة عن تصير اليه
 والغلة للذى هو في يده لان الضمان منه ومضى المصنف على هذا في باب الشهادات فقال والغلة
 له لاقضاء النفقة على المقضى له به والله أعلم ومثل لذي الشبهة فقال (كوارث) الخط ظاهره
 ان الغلة لا وارث سواء كان وارثا من غاصب او من مشتري وليس كذلك فان وارث الغاصب لا غلة
 له باتفاق سواء اتفق بنفسه أو أكرى لغيره قاله ابن عبد السلام والمصنف في التوضيح وصرح به
 التلمذ ويقوم هذا من قوله في باب الغصب ووارثه وموهوبه كهو وفي الاستحقاق منها ومن

(قوله ان فأت) أى من يده
 يشترط من المشتري (قوله
 وان كانت) أى الثمرة يده
 مبتاعها خيرا أى المستحق
 (قوله في أخذها) أى الثمرة
 (قوله أو انفاذ يبيع) أى
 المشتري (قوله وأخذتها)
 عطف على انفاذ (قوله وهذا)
 أى تخيير المستحق بين أخذها
 من مبتاعها وانفاذ يبيعها
 وأخذتها مادامت باقية
 (قوله على انها) أى الثمرة
 (قوله وأما على انها تصير
 غلة له) أى للمبتاع (قوله
 فلا حلقه) أى للمستحق
 (قوله من الثمن) بيان ما (قوله
 عنه) أى المستحق منه (قوله
 يده) أى المستحق منه
 (قوله أو مشتر) عطف على
 غاصب (قوله اشتراها بعد
 الا بارعلى) فثبت مشتر (قوله
 وفيه) أى اشتراها من غاصب
 (قوله اشتراها) أى الاصول
 (قوله قبل ابارها) أى
 الثمرة (قوله اشتراؤها) أى

الاصول (قوله بعده) أى الابار (قوله فعلى القول الاول) أى الذى مشى عليه المصنف ههنا من ان
 الغلة لذي الشبهة والجهول لعكم (قوله لا يجب) أى لا يثبت (قوله منها) أى النفقة (قوله لانه) أى المقضى عليه (قوله وعلى
 القول الثاني) أى ان المستحق يدخل في ضمان مستحقه بشهادة شاهدين او شاهدا وامرأتين (قوله يجب) أى يثبت (قوله له) أى
 المقضى عليه (قوله عليه) أى المقضى له (قوله لوجوب) أى ثبوت (قوله عليه) أى المقضى له (قوله له) أى المقضى له (قوله
 حيثئذ) أى حين ثبوت حقه بشاهدين او شاهدا وامرأتين (قوله والصواب) عطف على القياس (قوله عن تصير) أى الذات
 المتنازع فيها (قوله هو) أى المتنازع فيه (قوله ومثل) بفتح الميم (قوله منها) أى المدونة بيان الاستحقاق

(قوله ولم يعلم) أي المبتاع فحسبه (قوله فاستغله) أي المبتاع العبد والدار والذابة (قوله ورثهم) أي العبد والذابة والدار
(قوله ولم يدرك) أي الوارث الخ مضمومه أنه لو علم غصبه فلا تكون الغلة له ٥٦٧ (قوله ويرجع) أي المصوب عنه (قوله عليه)

أي الغاصب (قوله فان

اعسر) أي الغاصب (قوله

إذا وهب) أي الغاصب

(قوله كالمشتري) أي من

الغاصب غير عالم بغصبه في

فوز بالغلة وعدم الرجوع

بها على الغاصب البائع

(قوله ليس) أي الموهوب

(قوله مثله) أي المشتري

(قوله ويرجع) أي المشتري

(قوله فان اعتد) أي

الغاصب (قوله وأغاب) أي

الغاصب (قوله وهو) أي

قول ابن القاسم (قوله في

وارثه) أي الغاصب (قوله

به) أي الغصب (قوله ذلك)

أي الموروث (قوله لا يه)

أي الوارث (قوله وجعل)

أي الوارث (قوله جعل)

بضم فكسر أي الواهب

(قوله بالغلة) أي التي استغلاها

المشتري من المصوب

(قوله بالغصب) صله يعلموا

(قوله فيها) أي المدونة

(قوله ولم يعلم) أي المبتاع

الغصب (قوله فاستحق)

بضم التام وكسر الحاء (قوله

حسب) حال من نائب فاعل

استحق (قوله ما قبل) أي

من الحسب (قوله عليه)

أي الوارث (قوله فقلت)

أي الغصب (قوله وقد

ترك) أي الدين (قوله عليه) أي العقار (قوله وارثه) أي الدين (قوله واستغله) أي الوارث العقار (قوله ففتح فضم

(قوله فها) أي بخلاف ذي دين على وارث (قوله فخرج) بضم فسكون ففتح

ابتاع دارا أو عيدا أو دابة من غاصب ولم يعلم فاستغله زمانا فإله المبتاع بضمائه وكذلك إذا
ورثهم عن أبيه ولم يدركنا كانوا إليه فاستغله ثم استحقه وأقاله للوارث ٥١ (و) كشخص
(موهوب) لمن غاصب الخط أراد إذا كان الغاصب موصرا فان كان معسرا فخرج
المستحق على الموهوب بالغلة كما تقدم في باب الغصب من قوله ويرجع عليه بقله موهوبه فان
أعسر فعلى الموهوب له التمس إذا وهب ما غصبه فاعتله الموهوب له فقال أشهب الموهوب له
كالمشتري وقال ابن القاسم ليس مثله ويرجع على الغاصب فان أعدم أو غاب فعلى الموهوب له
وهو ابن ولا فرق بين الموهوب له العالم بالغصب ووارث الغاصب ولم يختلفوا في وارثه أنه يلزمه
ما يلزم الغاصب فكذلك الموهوب له العالم به ٥١ فالوارث هنا ما وارث المشتري أو وارث
الموهوب له أو وارث ذي الشبهة ولابن رشد كذلك والله أعلم وفيها ولو وهب ذلك لايعدو حل
وجعل امر الواهب حل على الشراء (و) كشخص (مشتري) من غاصب الخط يعني أن الغلة
للمشتري من الغاصب إذا لم يعلم بالغصب يريد ولا يرجع المستحق على الغاصب بالغلة من يوم
يبعه على المشهور الذي صرح به ابن الحاجب وغيره (ان لم يعلموا) أي وارث غير الغاصب
والموهوب له والمشتري بالغصب ق فيه امن ابتاع من غاصب ولم يعلم بالغلة للمبتاع ابن زب
من ورث مالا فاستحق حصة الوارث ما اغتزل ولا خراج عليه على قول ابن القاسم ابن سهل هو
قوله في المدونة فيمن اشترى بكر أو مائما ثم استحق بغيره فلا شيء عليه لاصداق ولا ما نقصها
ومفهوم ان لم يعلموا أنهم ان علموا بالغلة للمستحق وظاهره ان المعتبر علم الوارث والموهوب له
والمشتري وقال ابن ناجي عن أبي عمران لا يتطرق لغيره الموهوب له وإنما يتطرق لغيره الناس لذلك
وأما المشتري فأنما يتطرق لغيره نفسه فان كان عارفا بان البائع غاصب فلا غلة له والا كانت له
(بخلاف ذي) أي صاحب (دين) على ميت طرأ ذو الدين (على وارث) المدين وقد ترك عقارا
استولى عليه وارثه واستغله ثم ظهر دين على الميت يفتقر العقار وغلته فيرد الوارث لذي الدين
العقار وغلته فهذا يخرج من قوله والغلة لذي الشبهة كوارث فكانه قال الاوارثا طرأ عليه
ذو دين فلو قال بخلاف وارث طرأ عليه ذو دين لكان أولى لأنه أنسب بالخراج مما هو وظاهر
هذا ان غلة التركة لذي الدين ولو نشأت عن تجر الوارث أو وصيه وهو كذلك فإذا كانت التركة
تلمثة دينار وتجر الوارث أو وصيه فيم افصارت ستمائة دينار وظهر على الميت ستمائة دينار
دينافيتحق ذو الدين جميع الستمائة التي بيد الوارث أو وصيه عند ابن القاسم وقال الخزومي
لا يستحق الا الثلاثة التي تركها الميت فقله أبو الحسن في كتاب النكاح قاله د البنائي قوله
ظاهر هذا الكلام ان الغلة لذي الدين ولو نشأت عن تجر الوارث الخ فبه نظر والذي انفصل
عنه شيخ شيوخنا العلامة سيدي أحمد بن الحاج كإرايته بخطه ان الربح لا ينام لارب الدين
وان ماني ز غير صحيح والله أعلم الخط أشار الى ماني سماع يحيى في الورثة يقتسمون التركة
فتعوز في أيديهم ثم يطرأ عليهم دين يستغرها بآبائهم يردون ما أخذوا بنسبته ولا ضمان عليهم
فيما نقص الا ان يستمسكوا فعليه عوضه وكذلك الموصى لهم بأشياء عيانية أو أمانا اشتراه

ترك) أي الدين (قوله عليه) أي العقار (قوله وارثه) أي الدين (قوله واستغله) أي الوارث العقار (قوله ففتح فضم

(قوله فها) أي بخلاف ذي دين على وارث (قوله فخرج) بضم فسكون ففتح

(قوله من غيرهم) أي لغير الورثة والموصى لهم (قوله لهم) أي الورثة والموصى لهم (قوله ثم قال) أي الخط (قوله والباطل) عطف على الشارح (قوله قد دفع) أي المدين (قوله له) أي ذى الدين (قوله فيه) أي الدين (قوله ورثه) أي المدين نعت ملكا (قوله فاعقله) أي الملك (قوله ثم استحق) بضم التاء وكسر الهمزة أي الملك (قوله من يده) أي رب الدين (قوله فانه) أي ذى الدين (قوله يرد) بفتح فضم (قوله فغير صحيح) جواب أما ٥٦٨ (قوله وفيه) أي ثماؤه للغرماء (قوله بعد) بضم الموحدة (قوله ومقتضى)

يفتح الضاد (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه وتية معناه (قوله في شرحه) أي محتاج في (قوله تنقض) بضم فسكون ففتح (قوله القسمة) أي بين الورثة (قوله بطرق الغريم) أي ذى دين على الميت (قوله ما هلك أو نقص) أي التركة (قوله المنصوص) نعت المشهور (قوله له) أي ابن القاسم (قوله وأشار) أي ابن رشد (قوله من حيوان) بيان ما (قوله من عرض الخ) بيان ما (قوله من هلك بيده) أي وحده فلا ينافى بما بعده (قوله ثم قالت) أي المدونة (قوله اضطرب) أي اختلف (قوله قولها) أي المدونة (قوله من حكاية ابن رشد الاتفاق) بيان ما (قوله وقد نقله) أي كلام ابن رشد (قوله ان الضمان الخ) بيان المشهور بحذف من (قوله ان الغلة لهم) أي الورثة خبر الظاهر (قوله اعترضه) أي كلام طي (قوله وصوب) بفتحات منتقلا أي بعضهم (قوله

الورثة من التركة فحوسبوا به في ميراثهم واشتراء الموصى لهم فحوسبوا به في وصاياهم فلم يثأروا وعليهم ضمانه ابن رشد لا خلاف في ذلك لانه لا فرق بين ان يشترى الورثة أو الموصى لهم فيحاسبوا به في ميراثهم وفي وصاياهم وبين بيعه من غيرهم ودفع الثمن لهم ثم قال وما قول الشارح في شروحه الثلاثة واليساطى معنى كلام المصنف انه اذا كان لرجل دين على شخص فدفع له فيه ما كاورثه فاعطاه والدين ثم استحق من يده فانه يرد الغلة فغير صحيح ولا وجه له لنص المتبلى وابن سلون وغيرهما من المؤثقين على ان التصير في الدين يبيع من البيوع وتقدم ان ما اشتراه الورثة أو الموصى لهم وحوسبوا به فيما أوصى لهم به أو في ميراثهم فلم يثأروا وعليهم ضمانه والله سبحانه وتعالى أعلم طي ليس في معاصي تصير بحدود ورثة الميت الغلة لذى الدين الا ما يؤخذ من قوله فثأروا للغرماء وفيه بعد اذ يعاين قال المراد ثماؤه في بيده أو بولادة ولذا ما نقل في قول ابن رشد لا خلاف اذا طرأ غريم على ورثة انهم لا يضمنون التلف بسماوى ولا خلاف انهم يضمنون ما أكلوه واسهل كونه أو استنقصوه قال يبقى النظر في الغلة ومقتضى تعليله بعد انهم يضمنونها على ان هذا السماع خلاف المشهور ابن رشد في شرحه تنقض القسمة بطرق الغريم فيكون ضمان ما هلك أو نقص أو ثمن من جميع الورثة وهو المشهور من مذهب ابن القاسم المنصوص له في المدونة ٥٦٨ وأشار قولها في كتاب القسمة قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه وأما ما مات بأيديهم من حيوان أو هلك بأمر من الله تعالى من عرض أو غيره فلا ضمان على من هلك بيده وضمانه من جميعهم ابن القاسم لان القسمة كانت بينهم باطلا للدين ثم قالت لا يضمن الورثة ما تلف بسماوى ويضمنون ما ذهب بالتقاعهم ٥٦٩ فقد اضطرب قولها ولذا قال ابن رشد قد اضطرب قول ابن القاسم وانظر هذا مع ما تقدم من حكاية ابن رشد الاتفاق وقد نقله ابن عرفة واقربه والظاهر على المشهور ان الضمان من جميعهم في السماوى ان الغلة لهم ٥٦٩ البناى اعترضه بهضم وصوب ما قاله ح وقال ما قاله طي غلط نشأ من عدم فهم كلام البيان وذلك لان معنى ما فيه انه اذا طرأ الغريم واستقضت القسمة على المشهور فان ما هلك بيد أحد الورثة بسماوى لا يضمنه وحده بل ضمانه من جميعهم لتبين انه لم تقع قسمة بينهم وليس المراد بذلك انهم يضمنونه للغرماء بل مراده انهم يضمنونه فيما بينهم فقط لا تقاض القسمة بمعنى انه اذا فضل شيء بيدهم بعد قضاء الدين دخل فيه جميع الورثة من هلك حظه ومن بقي كما ياتي بيانه في باب القسمة ان شاء الله تعالى وكذا ما تممنا به أحداهم وفضل عن الدين فلا يختص به من غايده بل يكون بينهم لا تقاض القسمة بينهم وهذا لا يعارض ما حكاه ق عن ابن رشد وأقره ابن عرفة من انه لا خلاف انهم لا يضمنون التلف بسماوى لان المراد به انهم لا يضمنونه للغرماء وان كانوا يضمنونه فيما بينهم وهذا ايضا جعوا ابن للموضعين المتقدمين

وقال اي بعضهم (قوله وفيه) أي البيان (قوله انه) أي الشأن (قوله اذا طرأ الغريم) أي بعد عن قسم الورثة التركة (قوله انه) أي الشأن (قوله قسمة) أي جميعه (قوله من انه) أي الشأن (قوله لان المراد به الخ) عنه وهذا لا يعارض ما حكاه الخ (قوله وهذا) أي ان المراد لا يضمنونه للغرماء الخ حله جعوا

(قوله بل مراده) أى ابن
 رشد (قوله انه) أى ابن
 القاسم (قوله انهم) أى الورثة
 (قوله لهم) أى الورثة (قوله
 يكمل) بضم ففتح مثقلا
 (قوله منها) أى الغلة (قوله
 من ذلك) بيان ما (قوله اذا
 جنى) بضم فكسر (قوله فى
 الاستحقاق) صلة مثله (قوله
 بعد استئصال) صلة طرأ
 (قوله التركة) مفعول
 استئصال المضاف لقاعله
 (قوله فان كانا) أى الطارى
 والمطرو عليه (قوله ولم يعلم)
 أى المطرو عليه (قوله انه)
 أى المطرو عليه (قوله يرد)
 بفتح فضم أى المطرو والطارى
 (قوله ما اغتزل) أى جميعه
 اذ لا حق للمطرو عليه مع
 الطارى (قوله اذا سكن)
 أى المطرو عليه (قوله
 والاصح) أى من قول
 الامام (قوله وفيها) أى
 المدونة (قوله ان لم يكن)
 أى الذى اكرها (قوله
 وكانت) أى الارض (قوله
 فلا كراهه) أى المستحق
 (قوله لم يعلم) أى المطرو عليه
 (قوله به) أى الطارى (قوله
 او علم) أى المطرو عليه (قوله
 به) أى الطارى (قوله فانه)
 أى الطارى (قوله بعد غرسه)
 صلة استحق (قوله بشبهة)
 تنازع فيه البانى والغارس

عن المدونة وقول ابن رشد اضطرب قول ابن القاسم ليس مراده فى الضمان وعدمه بل مراده
 انه قال بالتقاض القسمة مرة وقال مرة بعدم اتقاضها كما صرح به فى المقدمات واذا علمت
 انهم لا يضمنون السماوى للغرماء كما هو منصوص عليه فى غير ما ديان حتى فى ابن الحاجب وابن
 عبد السلام وضح ظهرك ان الغلة ليست لهم وانما هى للغرماء يكمل دينهم بها كما فهمه ح
 ولا يكون منها للورثة الا ما فضل عن الدين وان استظهر طرى غير صحيح لانه بناء على غير اساس
 وعبارة ابن رشد فى نوازل بهد ذكره استفاض النسبة بين الورثة بطرق غير علمهم نصها وهؤلاء
 الذين اقتسموا اموال الميت ضامنون لما كوا واستلمكوا من ذلك وأما ما ذهب بسماوى فلا
 ضمان عليهم فيه لصاحب الحق الطارئ عليهم ولا بعضهم بل بعض وكذلك اذا جنى على شئ مما فى يد
 واحد منهم يتبعون الذى جنى عليه اه وعبارة المقدمات نصها فاما القسمة فتقتض على رواية
 أشهب عن الامام مالك رضى الله تعالى عنهم الحق لله تعالى ولا تقتض عند أشهب ويضمنون
 واضطرب قول ابن القاسم فى اتقاضها مرة قال انها تقتض بين جميعهم فيخرج الدين الطارئ
 من جملة المال ثم يقسم الباقي ثم قال ولا خلاف بين جميعهم فى ان الورثة لا يضمنون بالقسمة
 التلقيا من السماء اذ الحق الدين اه وشبهه فى عدم استحقاق الغلة المفهوم من قوله بخلاف
 ذى دين على وراث فقال (كوارث طرأ على) وارث (مثله) فى الاستحقاق وأولى على من هو
 محجوب به بعد استئصال المطرو عليه التركة فان المطرو عليه لا يحتص بالغلة فان كانا متساويين
 فى الاستحقاق فيقتسمانها وان كان الطارئ يجمد المطرو عليه بجميعها للطارئ قال د
 فلو قال طرأ عليه مثله كان أولى فيضمن المطرو عليه الغلة للطارئ التى تخصه فى كل حال (الا ان
 ينتفع) المطرو عليه بنفسه وكان فى نصيبه ما يكفيه هذا هو الصواب وما فى التوضيح وت
 وعيب والخبر شى وان لا يكون فى نصيبه ما يكفيه فغيره من الناقل لا شك فيه به عليه بآيا
 وطنى والبنائى ولم يعلم بالطارئ وأن يفوت الابان فيماله ابان فلا يحاسب الطارئ المطرو عليه
 بالتقاعه ق ابن رشد ان طرأ على الوارث من هو احق منه بالورثة فلا خلاف انه يرد ما اغتزل
 وسكن لا تنفع وجوه الضمان عنه فان طرأ عليه من هو شريكه فى الميراث فاختلف قول الامام
 مالك رضى الله تعالى عنه اذا سكن ولم يكر والاصح وجوب الكراهه عليه فى حصة الوارث
 الطارئ عليه وفيما ان استحق الارض بعد ابان الزراعة وقدر عهدها مستترها او مكرهه
 فلا كراهه للمستحق فى تلك فى السنة وكراؤها الذى اكرها ان لم يكن غاصبا وكانت فى يده بشرا
 او ميراث وكذلك ان سكن الدار مستترها او اكرها أمدا ثم استحقها رجل بعد الامد فلا كراهه
 له وكراؤها للمبتاع واذا كان مكرا الارض وارثا ثم طرأ أخ لم يعلم به أو علم به فانه يرجع على
 أخيه بحصته من الكراهه وأما ان سكنها هذا الوارث أو زرع فيها لنفسه ثم طرأ أخ لم يعلم به فلا
 كراهه عليه وقد قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه فيمن ورث دارا فسكنها ثم قدم أخ لم يعلم
 به فلا شئ له فى السكنى ابن القاسم والكراهه فى هذا بخلاف السكنى (وان غرس) ذوالشبهة
 (أو جنى) فى أرض ثم استحققت (قبل للمالك) الذى استحقها من ذى الشبهة بعد غرسه أو بنائه
 بها (أعطه) أى البانى والغارس بشبهة (قيته) أى البناء أو الغرس حال كونه قائما وخذ
 الارض بينهما أو غرسها (فان أبى) أى امتنع المالك من اعطاء قيمة البناء أو الغرس قائما (قوله)

(قوله فيها) تنازع فيه بنو غرس (قوله يهدم) يضم فسكون فتفتح (قوله فقال) أى يحضرون منكرا على السائل (قوله من يعطيه) أى الباني بشبهة (قوله قيمته) أى البناء (قوله قلت) يضم ناه المتكلم ابن عبدوس (قوله لا) يفتح الهمزة مخففة حارف عرض (قوله يكونان) أى الباني والمستحق ٥٧٠ (قوله فأنكر) أى يحضرون (قوله ذلك) أى كونهما شريكين (قوله يكون ذلك) أى اشتراكهما

(قوله يبع الجبس) لبيع بعض الأرض المحبسة ببعض البناء (قوله يسمع) أى قول الحاضر يكون ذلك يبع الجبس (قوله فقلت له) أى يحضرون (قوله فلم ير) أى يحضرون (قوله ذلك) أى أعطاه الجبس عليه قيمة البناء (قوله وليس له) أى الباني (قوله ولا يكونان) أى المستحق للجبس والباني (قوله لانه) أى اشتراكهما (قوله من يعطيه) أى الباني (قوله ذلك) أى قيمة النقض (قوله ولا امتناع له) أى الباني (قوله من ذلك) أى أخذ قيمة النقض (قوله من نقضه) أى هدمه (قوله أو تصدق به) عطف على باعه (قوله قال) أى مطرف (قوله يسخن) يضم الباء (قوله ما فعل) أى يبعه أو صدقته (قوله ويرد) يضم ففتح (قوله للجبس) أى المصرح بتخصيصه (قوله وان شاء) أى الباني (قوله فى تركه) أى البناء محبسا (قوله وان اراد) أى الباني (قوله قيمته) أى البناء (قوله ليقره) يضم فكسر متقلا (قوله اجبر) يضم فسكون فكسر (قوله على ذلك) وعلى

أى الغارس أو الباني بشبهة (دفع قيمة الأرض) لما لكها خالية من الغرس والبناء (فان أبى) أى امتنع الباني أو الغارس من دفع قيمة الأرض (ذ) هما (شريكان) المالك بقيمة أرضه والباني أو الغارس بقيمة بناءه أو غرسه وبهذا قضى سيدنا الامام عمر رضى الله تعالى عنه والمعتبر في التقويم (يوم الحكم) ق المازرى فى كون قيمة البناء يوم بناءه أو يوم المحاسبة قولان ولم يشهر ابن عرفة قولهما (الا) الأرض (المحبسة) التى بنى أو غرس فيها وشبهة (ذ) لا يقال للناظر عليها أعطاه قيمته قائما فان ابى الخ ويتعين (النقض) أى هدم البناء وقلع الغرس على الباني أو الغارس ق فيما بنى داره مستجدا ثم استحقها رجل فله هدمه يحضرون كأنه فحا الى ان النقض لما كان لله تعالى لا يأخذ قيمته ولكن يأخذ ويبيع على من سجد آخر ومن بنى فى أرض فثبت انما جبس فان بناه يهدم ابن عبدوس كيف يهدم بناءه بوجه شبهة فقال من يعطيه قيمته قلت ألا يكونان شريكين فى الأرض والبناء فأنكر ذلك فقال بعض من حضر يكون ذلك يبع الجبس ويحضرون يسمع فلم ينكر ذلك فقلت له يعطى الجبس عليه قيمة البناء فلم يرد ذلك الخط يعنى الا الأرض المستحقة للجبس فليس للباني الاجل انقاضه قال فى التوضيح بعد ذكره مسألة الاستحقاق والخلاف فيها وهذا كله ما لم تستحق الأرض للجبس فليس للباني الاجل انقاضه اذ ليس ثم من يعطيه قيمة البناء قائما وليس له ان يعطى قيمة الأرض ولا يكونان شريكين لانه من يبيع الجبس اه وهذا اذا لم يوجد من يعطيه قيمة النقض فان وجد من يعطيه ذلك فيدفع له ولا امتناع له من ذلك كما صرح به فى أحكام ابن مهمل وانصه عن ابن حبيب عن مطرف فبنى بنى مسجدا وصلى فيه نحو السنتين ثم باعه من نقضه وبناه بيتا أو تصدق به قال يسخن ما فعل ويرد الى ما كان عليه مسجدا وهو كالجبس لله تعالى لا يجوز بيعه ولا تحويله والباني نقض بناءه وان شاء فليحتسب فى تركه وان اراد نقضه فاعطاه محاسب قيمة مة او بما يقوله للمسجد اجبر الباني على ذلك الاما لا ساجدة به منه فلا بد من نقضه فيترك ذلك كله قلت فنقض المسجد الاول لا يجب على من نقضه ان يعيده كما كان قال عليه قيمة قائما لانه متعده فى نقضه وهدمه ثم بنى بثلث القيمة ابن حبيب قال الى اصبح مثله (و) من اشترى امه وأولادها ثم استحققت برقيتها الغيرة (ضمن) المشتري (قيمة) الامه (المستحقة) برقيتها المستحقة (و) ضمن قيمة (ولادها) أيضا المستحقة والمعتبر فى تقويمهما (يوم الحكم) والى هذا يرجع ما لا ترضى الله تعالى عنه ق فيها المالك رضى الله تعالى عنه من ابتاع أمه وأولادها ثم استحققت فلمستحقةها أخذها ان شاء مع قيمة ولادها عبيدا يوم الحكم وعلى هذا جماعة الناس وأخذ به ابن القاسم محمد وهو قول على رضى الله تعالى عنه ثم رجع ما لا ترضى الله تعالى عنه نقلا يأخذ قيمته أو قيمة ولادها يوم يستحقها زاد ابن يونس لان فى ذلك ضرر على المبتاع واذا أخذت منه كان قاراعا عليها

قيمة) أى البناء (قوله ليقره) يضم فكسر متقلا (قوله اجبر) يضم فسكون فكسر (قوله على ذلك) وعلى
 أى قبض قيمته (قوله المستحقة) ملة ضمن (قوله والى هذا) أى ضمان المشتري قيمة الامه المستحقة ولادها يوم الحكم ملة رجع
 (قوله عبيدا) حال من ولادها العموم به باضافته للضمير (قوله وعلى هذا) أى أخذها وقيمة ولادها يوم الحكم (قوله لان فى ذلك) أى أخذها وقيمة ولادها (قوله واذا أخذت منه) أى المشتري قيمة الامه ولادها

(قوله وبه) أي دفع المشتري المستحق قيمة الامتداد ولد هائلة أفتى (قوله أفتى) أي ما لترضى الله تعالى عنه (قوله استحققت) بضم التاء (قوله أم ولده) أي ما لترضى الله تعالى عنه (قوله إبراهيم) بيان ولده ٥٧١ (قوله محمد) بيان ولده (قوله حكم) بضم فسكسر (قوله عليه) أي ما لترضى الله تعالى عنه (قوله غرم قيمة الامتداد) بضم فسكسر (قوله عليه) أي ما لترضى الله تعالى عنه (قوله غرم قيمة الامتداد) فقط (قوله أخذ) قوله وبه أي دفع قيمة الامتداد رجحها

صله أقول (قوله الشراء) أي الحرة (قوله النكاح) أي لامة (قوله لانه) أي الولد (قوله فيكون) بالنصب في جواب النفي (قوله أي) الولد (قوله حكمها) أي الغلة (قوله ولا يرق) أي الولد (قوله فيأخذنه) أي الولد بالنصب في جواب النفي (قوله جعلت) أي اعتبر (قوله قيمة) أي الولد (قوله مستحقها) أي الامتداد بعد ولادته من حائرها (قوله بقيتها) صلته تعلق (قوله اتبعه) أي الاب (قوله قيمة الامتداد) أي دينا في ذمته (قوله أخذ) أي المستحق (قوله من ماله) أي الولد (قوله قيمة) أي الولد (قوله فقط) أي دون قيمة امه (قوله ولا يجمع) أي الولد (قوله قيمة) أي الولد (قوله وبه) أي أخذ قيمة دون ماله صلته يصح (قوله فلا يقوم) بضم فسكسر (قوله ففتح مثقلا) قوله وبه يؤول ذلك

وعلى ولده ابن حبيب ثم رجع ما لترضى الله تعالى عنه فقال ليس لمبتاعها الا قيمتها يوم وطئها ولا قيمة عليه لولدها وبه أفتى لما استحققت أم ولده إبراهيم وقيل أم ولده محمد وعبر عنه ابن رشد بقوله وبه حكم عليه في استحقاق أم ولده وبه أخذ ابن الماجشون وغيره وبه أقول ابن يونس ابن القاسم والقضاء ان كل وطء بشبهة فالولد فيه لاحق ولا يلحق في الوطء بغيره شبهة وان الولد بخلاف الغلة في الاستحقاق اشبه في ولد المغرور بالشراء والنكاح انما لزم الاب قيمة لانه ليس غلة فيكون له حكمها ولا يرق فيأخذ هذه سيد الامتداد وجعلت قيمته يوم الحكم لانه حرق في الرحم ولا قيمة له حينئذ وهذا قول الامام مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما ابن عرفة في تعلق حق مستحقها بقيمتها أو عينها اضطراب فان اعدم الاب اتبعه المستحق بقيمة الولد وقيمة الامتداد فان كان الولد موسرا اخذ من ماله قيمة فقط ولا يرجع على ابيه ان ايسر ابن يونس انظر قول ابن القاسم ان كان الاب عديما والابن مليا فليأخذ من الاب قيمة نفسه وهي تعتبر يوم الحكم فيجب ان يستحق سيد امه قيمته بماله وقيمته بماله أكثر من ماله فكيف يتصور اخذ قيمته من ماله فلعل ابن القاسم انما قال يأخذ قيمته بغير ماله وبه يصح قوله يأخذ قيمته من ماله قال في المجموعة ان كان الولد مال كسبه فلا يقوم بماله بل بغيره كعبد ويؤدى ذلك الاب ولا يؤخذ من مال الولد شي وفهم من قوله ولدها انه لا شيء على مبتاعها في وطئ ان لم يعمل وهو كذلك اللحن لو استحققت حاملا فعلى انه يأخذها توخر لوضعه فأخذها وقيمة ولدها فان اسقطت او ماتت فلا شيء على الاب وعلى اخذ قيمتها يوم الحكم يأخذ قيمتها على ما هي عليه ولا ينتظر وضعها وعلى القول الآخر ليس له الا قيمتها يوم جعلت ثقله ابن عرفة (و) ان قتل الولد عمدا أو خطأ ضمن أبوه المستحق امه (الاقل) من قيمته عبد احياء ومن دينه (ان) كان (أخذ) أبوه (دينه) من قاتله عمدا أو عاقلته في قتله خطأ ومفهوم الشرط انه ان لم يأخذ أبوه دينه بأن عفا عن قاتله عمدا أو قتل منه فلا شيء للمستحق وهو كذلك ابن يونس لو قتل الولد خطأ فدينه لايه منجبة بثلاث سنين والمستحق منها قيمته يأخذ فيها أول النجم فان لم يتم أخذ تمامها من الثاني ثم بما يليه حتى يتم ثم يورث عن الابن ما فضل ابن القاسم لو قتل الولد عمدا فاصالح الاب فيه على أقل من الدية فعليه الأقل من ذلك أو قيمته يوم قتله فان كان مأخذاً أقل من القيمة رجع المستحق على القاتل بالأقل من تمام القيمة والدية ابن عرفة وان قتل عمدا فلا يسه القصاص والعفو ولا مقال للمستحق على القاتل ولا على الاب (و) من اشترى أمة بكرة أو ثيباً ووطئها ثم استحققت بغيرتها فلا يضمن (مداق حرة) اشتراها على انها أمة ووطئها بكرة كانت أو ثيباً ثم استحققت نفسها بالحرية فلا يضمن مداقها عند مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما ما المصنف وهو المشهور المعروف ولا ما نقصها في الشامل على الاصح (أو) أي ولا يضمن المشتري (غلتها) أي الحرة كن وورث دارا مثلاً فاستحققت حبسا فلا يخرج عليه عند ابن القاسم ابن رشد وبه جرى العمل عندنا في فيها مالك رضي الله تعالى عنه من اتباع أمة ووطئها وهي ثيب أو بكرة فافتضاها

أي المال الذي يقوم به (قوله الاب) أي من ماله فاعل يؤدى (قوله انه) أي الشان (قوله فعله) أي مستحقها (قوله يأخذها) أي الامتداد (قوله وان قتل) بضم فسكسر (قوله منها) أي دينه بيان قيمة (قوله نيم) أي قيمته (قوله تمامها) أي قيمته (قوله فعليه) أي الاب (قوله من ذلك) أي الذي صالح به

(قوله كانه) يقتضات مثقلا (قوله له) اي المشتري (قوله عليه) اي المشتري (قوله فيها) اي الامه (قوله ولائها) اي الامه (قوله)
 من ان العبد اذا استحق بصرية الخ) بيان ما (قوله من خراج الخ) بيان ما (قوله فلا يرجع) اي المستحق (قوله عليه) اي
 السيد (قوله فيها) اي الكاية (قوله يرجع) اي المكاتب (قوله فله) اي المكاتب (قوله عليه) اي السيد
 اي السيد (قوله وكذا لو كان له) اي العبد (قوله اشتراه) اي السيد مال العبد (قوله معه) اي العبد (قوله تصدق) بضم التاء
 والصاد وكسر الدال مثقلا (قوله به) اي المال (قوله عليه) اي العبد (قوله وهب) بضم فكسر اي المال (قوله له) اي العبد
 (قوله فانتزعه) اي المال (قوله فله) ٥٧٢ اي العبد (قوله عليه) اي سيده (قوله به) اي المال الذي انتزعه سيده منه (قوله

ثم استحققت بملك اوجرية فلا شيء عليه للوط لا صداق ولا ما نقصها ابن تونس كانه رأى لها
 وطئت على الملك لم يكن لها صداق وكذلك يقول لو اغتلبها ان الغلة للمشتري والاشبه ان اغلته
 له اذا لاضمان عليه فيها لانها لو ماتت لرجع يثمت له الخط ما ذكره المصنف هو المذهب من ان
 العبد اذا استحق بصرية لا يرجع على سيده بما اغتلبه منه من خراج وأجرة عمله ولا بآجرة
 ما استخلمه فيه وكذا لو كاتبه ثم استحق بجزيرة بعد قبض السيد الكاية فلا يرجع عليه بها
 بخلاف جرحه وأخذ السيد راسه فله الرجوع عليه بالارش الذي أخذ منه من جرحه وكذا
 لو كان له مال اشتراه منه أو أفاده العبد من فضل خراج أو عمله أو تصدق به عليه أو وهب له
 فانتزعه سيده فله الرجوع عليه به مال الوهب له السيد ما لا واستخيره بمال فاستفاد فيه وقال
 اعتماد فقهه إليه لانه عبيد وكنت أرى ان لي انتزاعه متى شئت فللسيد ان يرجع في ذلك كله
 وأما ان قال له التجبر بهذا المال لنفسك فليس له الارأى ماله واختلاف اذا أعطاه أو تصدق
 عليه بعد ان اعتقه وهو يرى أنه مولاه ثم استحق بجزيرة أو ملك فقيل له الرجوع عليه بذلك وقيل
 لا رجوع له عليه قاله بجمعه في رسم بدر من مباح عيسى من كتاب الاستحقاق وكذلك الارض
 المستحقة بحبس لا يرجع بغيره على القول المقتضى به صرح به ابن رشد في مسائل الحبس من نوازل
 قال في التوضيح وهو الذي جرى به العمل وهذا اذا لم يعلم المستحق من يده بالحبس فان علم به
 واستغله فيرجع عليه بغلته الا اذا كان بائع الحبس الحبس عليه فان كان رشيدا عابا بالحبس
 فلا رجوع له بغلته ولو كان المشتري عالما بذلك ذكره ابن مهمل ونفسه ابن العطار اذا فسح بيع
 الحبس فغلته فيما خلف قبل ثبوت تحييده للمبتاع لا يرجع عليه بشئ منها اذا لم يعلم بالحبس
 بعد حلفه انه لم يعلم به وما كان في رؤس الشجر من التمر وقت الاستحقاق فهو للذي ثبت له أصل
 التحييس في حين ثباته وان كان في ابا ن الحث فعليه كراه الارض وان كان بائع الحبس الحبس
 عليه يرجع عليه بالثمن فان لم يكن له مال وثبت عليه حلف للمبتاع وأخذ من غلة الحبس عاما
 بهام فان مات الحبس عليه قبل استيفاء الثمن يرجع الحبس الى من يستحقه ولم يكن للمبتاع شيء
 منه فان كان بائع الحبس كبير عالما بالتحبيس عوقب بالادب والسجن على بيعه ان لم يكن له
 عذر ابن مهمل ينبغي ان كان مال كالبقرة مع ذلك ان لا يكون له طلب المبتاع بشئ من

أمال الوهب له) اي العبد
 (قوله استخيره) اي السيد
 عبده (قوله بمال) أي دفعه
 له ليقتبر به كيفية تصرفه
 فيه (قوله فاستفاد) اي
 ربح العبد (قوله فيه) أي
 المال الذي دفعه له سيده
 (قوله وقال) أي السيد
 (قوله انما دفعته) أي
 المال (قوله إليه) اي
 العبد (قوله وكنت) بضم
 التاء (قوله انتزاعه) اي
 المال من العبد (قوله متى
 شئت) بضم التاء (قوله
 وأما ان قال) أي السيد
 (قوله له) أي العبد (قوله
 فليس له) أي السيد
 (قوله بعد ان اعتقه)
 تنازع فيه اعطى وتصديق
 (قوله وهو) أي السيد
 (قوله فقيل له) أي السيد
 (قوله عليه) أي العبد
 (قوله لا يرجع) أي مستحقها
 (قوله وهذا) أي عدم

الرجوع بغلته ما استحق حبسا (قوله فان علم) اي المستحق من يده (قوله به) أي الحبس (قوله عليه) اي
 أي المستحق منه (قوله الحبس عليه) بفتح الموحدة (قوله فان كان) أي الحبس عليه الذي باع الحبس (قوله فلا رجوع له)
 اي الحبس عليه (قوله بغلته) اي الحبس (قوله بذلك) اي الحبس (قوله لا يرجع عليه) أي المبتاع (قوله اذا لم يعلم) اي المبتاع
 (قوله حلفه) أي المبتاع (قوله من الثمر) بيان ما (قوله فعليه) أي المستحق منه (قوله يرجع) أي المشتري (قوله عليه) أي
 البائع (قوله فان لم يكن له) اي الحبس عليه (قوله عدمه) بضم فسكون اي فتمره (قوله حلف) أي الحبس عليه (قوله واخذ)
 أي المبتاع (قوله ما كان لنفسه) أي رشيدا

قوله وان علم) اى المبتاع الخ من الغلة (قوله واقتيت) بضم تاء المتكلم ابن العطار (قوله بذلك) أى ان لا يطلب البائع المبتاع
 ن الغلة بشئ وان علم المبتاع انه حبس (قوله بهذا) أى فوز المبتاع بغلة الحبس ان باع له الحبس عليه الرشيد العالم بتحبيسه
 ان علم المبتاع (قوله حبس) بضم فكسر منقلا (قوله فقال) أى الاولوى (قوله لا يرد) يفتح فضم أى المشتري (قوله
 لشريكه) أى البائع (قوله منها) اى الغلة (قوله هذا) اى عدم رد مشتري الحبس من محبس عليه رشيد عالم بتحبيسه غلته
 قوله حبسا) بضم فكسر منقلا (قوله يرد) بضم ففتح (قوله يعطى) بكسر الطاء (قوله واتفقوا) أى على رد الكراء (قوله علمه)
 اى المبتاع الحبس (قوله من الاتفاق) بيان ما (قوله فى تسويغ) صلة خالف ٥٧٣ (قوله وتكسبه) اى العالم عطف على

تسويغ (قوله وفيه) اى
 فوزه بالغلة (قوله اذ علمه)
 أى المبتاع (قوله فضحه)
 اى الشراء (قوله غنه)
 اى المبتاع (قوله بائعه)
 اى الحبس (قوله عليه)
 أى الثمن (قوله فى السلف)
 أى فى مقابلة الانتفاع به
 نعت منفعة (قوله دى
 شبهة) اى كبتاع ووارث
 (قوله من حجر الخ) بيان
 النقض (قوله تقدم) بضم
 ففتح منقلا (قوله يبره)
 بضم فكسر فكسر
 (قوله من قيمة الهدم)
 صلة ابرأ (قوله لانه) اى
 الشان (قوله انه) اى
 مكريه (قوله انه) أى
 المكترى (قوله له) اى
 المكترى (قوله فيه) اى
 الهدم (قوله فلا يلزمه)
 اى المكترى (قوله او غنه)
 اى النقض (قوله وفات)
 فان لم يفت فله فسخ بيعه
 واخذ هو يرجع مشتريه

الغلة وان علم حين ابتاعه انه حبس وقد نزلت بقربة واقبتت نيبا بذلك وخالفنى فيما اغيرى
 وخلافه خطأ ١٥ وصرح بهذا المنفذ الى نصه سئل الاولوى عن حبس عليه حبس فباعه
 والمشتري عالم بأنه حبس فاستغله مدة ثم نقض البيع فقال لا يرد الغلة لان البائع عالم فهو واهب
 الغلة الا أن يكون له شريك أو يكون الحبس معقبا فليس كذلك نصيبه منها ١٥ البناى هذا
 مخالف لما فى التحفة اذ قال فيها

وما يبيع من عليه حبسا * يرد مطلقا ومع علمها
 والخلف فى المبتاع هل يعطى الكراء * واتفقوا مع علمه قبل الشراء

ابن الناطم ما أتى به ابن سهل معارض لما نقله الشيخ من الاتفاق على رد الغلة اذ اعلم قبل
 الشراء وما قاله ابن سهل لا يخاف من نظرو الاظهر رجحان قول من خالفه فى تسويغ الغلة للعالم
 بالتحبيس قبل ابتياعه وتكسبه من ثمة عقد باطل لا شبهة له فيه ١٥ البناى وفيه سلف جري نفعاً
 اذ علمه بالتحبيس قبل الشراء دخول على فسحه ورجوع غنه له بعد غيبة بائعه عليه وهو سلف
 والغلة منقعة فى السلف ١٥ (وان) اكترى شخص دارا مشلانا من دى شبهة (وهدم)
 (المكترى) الدار هدم (تعديا) بأن كان بغير اذن مكر بها ثم استحققت الدار (فالمستحق) على
 المكترى المتعدي بالهدم (النقض) بضم النون وبالضاد المعجمة أى المنقوض من حجر وأجر
 وخشب ونحوها (وقيمة) أى ارش نقض (الهدم) بأن تقوم الدار من سلامينة ومهدومة
 ويلزم الهادم ما بين القيمتين ان لم يبره قبل الاستحقاق مكريه بل (وان) كان (ابراً) أى
 الهادم (مكريه) بضم فكسر فكسر أى الذى اكترى له من قيمة الهدم لانه تبين انه لاحق له
 ومفهوم تعديا انه ان لم يتعد فى الهدم بأن أذن له فيه مكريه فلا يلزمه ارش الهدم وليس
 للمستحق الا لنقض ان بقى أو غنه ان يبيع وفات وشبه فى غرم المتعدي وان ابرأه الخازن فقال
 (كسارق عبد) باضافة اسم السارق لمفعوله اى رقب من مبتاع ابرأ المبتاع من قيمته (ثم استحق)
 بضم التاء وكسر الحاء المهمله العبد فلم يستحقه قيمته على سارقه لانه على مبتاعه ق فيها لا ين
 القاسم من اكترى دارا فهدمها تعديا ثم قام مستحقها فله أخذ النقض ان وجده قائما وقيمة
 الهدم من الهادم ولو كان المكترى قد ترك للمكترى قيمة الهدم قبل الاستحقاق لرجع بها المستحق
 على الهادم كان مليا أو معدما لان ذلك لزم ذمته بتعديه ولا يرجع على المكترى اذ لم يتعد

بذمه على بائعه (قوله من مبتاع) صلة سارق (قوله ابرأ) أى السارق نعت سارق (قوله من قيمته) اى العبد (قوله العبد) تفسير
 لثائب فاعل استحق (قوله فلم يستحقه) اى الهدم (قوله على سارقه) ولم تسقط عنه بابرأه مبتاعه تبين انه لاحق له فيه (قوله
 فله) اى مستحقها (قوله ان وجده) اى النقض (قوله وقيمة الهدم) عطف على النقض (قوله قبل الاستحقاق) صلة ترك (قوله
 بها) اى قيمة الهدم (قوله كان) أى الهادم (قوله لان ذلك) اى ارش الهدم (قوله ذمته) اى الهادم (قوله ولا يرجع) اى
 المستحق (قوله اذ لم يتعد) اى المكترى

(قوله وفعل) اى المكربى (قوله يجوز له) اى فى الظاهر (قوله فسرقة) اى العبد (قوله منه) اى مبتاعه (قوله قترك) اى مبتاعه (قوله) اى السارق (قوله قيمته) اى العبد (قوله ربه) اى العبد (قوله يتبع) اى ربه (قوله فى التنبيهات) خبر مقدم (قوله قيمتها) اى الدار (قوله بقعة) اى ارضا غير مبنية (قوله من البناء) بيان ما (قوله ينفق) يضم فسكون فتفتح (قوله ياخذ) اى الهادم (قوله ثم يغرم) اى الهادم ٥٧٤ (قوله له) اى المستحق (قوله ثم قال) اى ابو الحسن (قوله يغرم) اى الهادم (قوله

وفعل ما يجوز له وهو كمن ابتاع عبدا فسرقة منه رجل قترك له قيمته ثم قام ربه فابتاعه يتبع السارق خاصة فى التنبيهات قوله قيمة الهدم قيل بما بين قيمتها بقعة واقضاء قيمتها بذلك البناء وقيل ما أفسد من البناء وعمدان حبيب يضمن ما ينفق فى البناء وقيل ياخذ النقص من مستحقها ثم يغرم له ما أفسد من الهدم أبو الحسن قول عياض عما ينبتا بقعة يعنى مع الانقراض ثم قال ورأيت اى القول الاخير فى كلام التنبيهات فى موضع آخر ياخذ النقص مستحقه فعلى ما فى التنبيهات يغرم قيمة البناء فاعلموا يكون النقص له كالتعدي على سلامة افساد كثير اوقات المقصود منها فيغرم قيمتها وتكون له وعلى ما فى الموضع الاخر يكون هو التأويل الثانى وخرج من قوله وأعلمنا فقال (بخلاف) شخص (مستحق) بكسر الحاء المهملة شخص (مدعى) يضم الميم وشد الدال وكسر العين (حرية) لنفسه نزل بلدا واستعمله شخص فى أعمال ثم استحق برقبته لشخص فله أخذ اجرة عمله عن استعماله (الا) العمل (القليل) كسقى دابة وشرا فاكهة أولهم من سوق قريب فى فم النوزل عبد سيد وادعى الحرية فاستعانه رجل فعمل له عماله بال من بناء أو غرس أو غيره بغير أجر أو وهبه ما لا فربه اذا استحقته أخذ قيمة عمله عن استعماله الآن يكون عماله بال له كسقى الدابة ونحوه وفى كتاب محمد انما يأخذ قيمة عمله ان كان قائما فان فلاشئ له وظاهره سوا عطايات اقامته وهو يدعى الحرية أم لا وفى النكت اذا استأجره رجل فى عمل ودفع اليه الاجرة ثم أتى سيده وقد تلف العبد الاجرة فلا غرم على الذى استأجره ان كان ظاهر الحرية لانه لم يتعد فى الدفع اليه وكذا سقى بعض من تقدم من الشيوخ الا انه قال ان طالت اقامة العبد واستفاضت حريته والاغرم دافع الاجر ناسية وخالفه غيره وقال يغرم على كل حال لان العبد باع سلامته ولا يغير اذنه فلا يبرأ من دفع اليه لانه دفع لغير مستحق قال وهذا عندي أقيس والاول اشبه بظاهر المدونة قياسا على من مات فانه قدت وصاياه ويعت تركه ثم استحق رقبته اه كلام الشارح (و) من بنى مسجدا بأرضه ثم استحقها غيره فله (هدم مسجد) وبأخذ الباقي نفقه يجعله فى مسجد آخر وله ابقاؤه مسجدا فى فيها الابن القائم من بنى داره مسجدا ثم استحقها رجل فله هدمه كمن ابتاع عبدا فاعتقه ثم استحق فله ربه تقضى بيعه وعقده مضمون كانه فحقا الى أن النقص لما كان لله تعالى لا يأخذ قيمته ولكن يأخذ ويحمله فى مسجد آخر (و) ان اشترى شخص سلامة فى صفقة واحدة (استحق) يضم البناء وكسر الحاء المهملة (بعض) منها (ف) حكمه (ك) حكم (المبيع) وفى نسخة المبيع وفى اخرى العيب وهى انص على المقصود فى التفصيل بين وجه الصفقة وغيره فان كان المستحق وجه الصفقة فلا يجوز التمسك بالباقي بحصته من الثمن وان كان غيره فيجوز وفيها قال الامام مالان رضى الله

له) اى الهادم (قوله كثير نعت افساد (قوله اوقات) اى الاوقات (قوله نعت ثان لافساد (قوله منها) اى السلامة (قوله يغرم) اى المتعدي (قوله قيمتها) اى السلامة (قوله وتكون) اى السلامة (قوله له) اى المتعدي (قوله هو التأويل الثانى) اى يغرم المتعدي قيمة البناء الذى افسده (قوله ثم استحق) يضم البناء اى مدعى الحرية (قوله برقبته) اى كونه رقيقا (قوله فله) اى المستحق (قوله فيها) اى المدونة (قوله فربه) اى العبد (قوله الا ان يكون) اى عمله (قوله استأجره) اى العبد (قوله اليه) اى العبد (قوله ان كان) اى العبد (قوله لانه) اى مستأجره (قوله اقامة العبد) اى فى البلد الذى نزل به (قوله واستفاضت) اى اشتهرت (قوله والا) اى وان لم تطل اقامته مع استفاضة حريته (قوله

يغرم) اى الدافع مرة ثانية (قوله قال) اى عبد الحق (قوله بأرضه) اى الباقي فى الظاهر (قوله ثم تعالى استحقها) اى الارض (قوله غيره) اى الباقي (قوله فله) اى مستحق الارض (قوله له) اى مستحق الارض (قوله ثم استحقها) اى الدار (قوله فله) اى مستحق الدار (قوله هدمه) اى التمسك (قوله وعقده) عطف على بيعه (قوله كانه) بفتح ميم مثقالاى ابن القاسم (قوله لا ياخذ) اى الباقي (قوله ياخذ) اى الباقي (قوله النقص

(قوله ووجد) بضم فكسر (قوله به) أى بعض المبيع (قوله قبل قبضها) أى الثياب تنازع فيه استحق ووجد (قوله أو بعده) أى قبضها (قوله ذلك) أى المستحق أو المبيع (قوله اقلها) أى الثياب (قوله رجع) أى المشتري (قوله وان كان) أى المستحق أو المبيع (قوله بان يقع له) أى المستحق أو المبيع فى التقويم (قوله ذلك) أى يبعه (قوله ما بقى) أى ما لم ينل الاستحقاق والمبيع (قوله فتماسك) أى المشتري (قوله اذ لا يعرف) أى ما يخص الباقي من ثمن المبيع (قوله حتى يقوم) بضم ففتح منقلا أى الباقي وحده والمستحق أو المبيع وتجميع القيمتان وتنسب كل منهما لهما (قوله قصار) أى التماسك بالباقي بحصته (قوله واجازه) أى التماسك بالباقي بما يخصه من الثمن (قوله رجع) أى المشتري (قوله بحصته) أى المستحق (قوله ولزمه) أى المشتري (قوله وان كان) أى المستحق (قوله فهو) أى المشتري (قوله لان حصته) أى المستحق ٥٧٥ من المكيل والموزون والشائع

(قوله من الثمن) بيان حصته (قوله معلومة قبل الرضاية) أى فلا يلزم على الرضاية ابتداء بيع بثمن مجهول (قوله انه) أى البعض المستحق (قوله خير) بضم اناء المعجمة وكسر المثناة تحت منقولة (قوله فى التماسك) أى بالباقي (قوله بحصته) أى المستحق (قوله باقية) أى المبيع (قوله اقله أو أكثره) أى المبيع (قوله وان كان) أى المبيع (قوله فى التماسك) أى فى استحقاق الثلث (قوله خير فى استحقاق الثلث) أى فى رد الباقي والرجوع بجميع الثمن والتماسك بالباقي بحصته منه (قوله التماسك) أى بالباقي بحصته من الثمن والرجوع بحصته المستحق منه (قوله فيما دونه) أى الثلث (قوله ان لم يكن) أى المستحق (قوله

تعالى عنه من اشترى ثيابا كثيرة فاستحق بعضها او وجد به عيب قبل قبضها أو بعده فان كان ذلك اقلها رجع بحصته من الثمن فقط وان كان وجه الصفقة محمدان يقع له أكثر من نصف الثمن انتقص ذلك كله ورد ما بقى ثم لا يجوز ان تماسك بما بقى بحصته من الثمن وان رضى البائع اذ لا يعرف حتى يقوم وقد وجب الرد فصار يعمون ثيابا بجهول واجازه ابن حبيب ولو كان ما ابتاع مكبلا وموزونا فاستحق القليل منه رجع بحصته من الثمن ولزمه ما بقى وان كان كثيرا فهو مخير فى ان يحبس ما بقى بحصته من الثمن أو يردده وكذلك فى جزئ شائع مما لا ينقسم لان حصته من الثمن معلومة قبل الرضاية الباقى حاصل استحقاق البعض انه لا يخلو اما أن يكون شائعا او معينا فان كان شائعا مما لا ينقسم وليس من رابع الغلة خير المشتري فى التماسك والرجوع بحصته من الثمن وفى رد باقيه وأخذ جميع ثمنه لرفع ضرر الشريك سواء استحق اقله أو أكثره وان كان مما ينقسم أو كان متخذ الغلة خير فى استحقاق الثلث ووجب التماسك فيما دونه وان استحق جزئ معين فان كان من مقوم كعروض وحيوان رجع بحصته بالقيمة لا بالتسمية ان لم يكن وجه الصفقة وان كان وجهها تعين رد الباقي ولا يجوز التماسك به بحصته من الثمن وان كان مثليا فان استحق اقله رجع بحصته من الثمن وان استحق أكثره خير فى التماسك بباقيه والرجوع بحصة المستحق من الثمن وفى ردده وأخذ جميع الثمن وكذلك فى استحقاق جزئ شائع مما لا ينقسم لان حصته من الثمن معلومة قبل التماسك به (و) ان اشترى سلعا صفقة واستحق بعضها او ظهر عيبه (رجع) بضم فكسر فى معرفة ما يخصه من الثمن (التقويم) من اهل المعرفة بحسب الصفات للتسمية حال البيع لانه قد يسمى الشيء أكثر اقل من قيمته لاجتماعه مع غيره ق فيها المالك رضى الله تعالى عنه من ابتاع سلعا كثيرة صفقة واحدة فاعما يقع لكل سلعة منها حصتها من الثمن يوم وقعت الصفقة ومن ابتاع صبرة فتم وصبر تشعير جزافا فى صفقة واحدة ثمانية دينار على ان لكل صبرة خمسة دنانير او ثيابا او رقيقا على ان لكل عبد او ثوب من الثمن كذا فاستحق احدى الصبرتين أو أحد العبدتين أو أحد الثياب فان الثمن ينقسم على جميع الصفقة ولا ينظر الى ما سمي من الثمن لانه لم يبيع هذه بكذا الا على ان

وان كان) أى المستحق (قوله وان كان) أى المبيع (قوله وفى ردده) أى باقيه (قوله حصته) أى المستحق (قوله يخصه) أى المستحق أو المبيع (قوله من الثمن) بيان ما (قوله بحسب الصفقات) صلة التقويم (قوله للتسمية) عطف على التقويم (قوله لانه) أى العاقد (قوله لاجتماعه) أى الشيء المسمى له (قوله غيره) أى ما غو باقيه او عنه (قوله حصتها) فاعل يقع (قوله من الثمن) بيان حصتها (قوله يوم وقعت الصفقة) صلة يقع وهو المصور فيه (قوله من الثمن) بيان كذا (قوله فاستحققت) بضم التاء (قوله ينقسم) بضم فسكون نفتح (قوله الصفقة) أى متعلقتهما من الصبرتين والثياب والرقاب (قوله ولا ينظر) بضم فسكون ففتح (قوله من الثمن) بيان ما (قوله لانه) أى البائع وكذا المشتري لم يشتره هذه بكذا الا على الاخرى معها بكذا

(قوله لان ظاهره) أى قول
ابى سعيد (قوله وقد دخل)
أى استحقاق أحدهما
بحرية (قوله عليه) أى
استحقاق أحدهما بحرية
(قوله لانه) أى الشأن
(قوله فكانه) أى
المصنف بفحشاته ومثقالا
(قوله قصد) أى بفرضها
فى الاستحقاق بحرية (قوله
فى التفصيل) صلة شبه
(قوله فى البعض) صلة
التفصيل (قوله كونه)
أى البعض المستحق (قوله
ذلك) أى التمسك (قوله
يعيب) أى العيب (قوله
رده) أى العبد (قوله
خاراد) أى المشتري (قوله
رده) أى العبد (قوله
واراد) أى المشتري (قوله
رده) أى العبد (قوله به)
أى العيب (قوله أحدهما)
أى العبدین المشتري
والمالک به (قوله فكانهما)
يفتحان متقلا أى العبدین
(قوله وجهها) أى الصفة
(قوله والا) أى وان لم
يكن وجهها (قوله فیه)

الآخر بكذا فيه ضمها يحمل بعضها ودان كان الثمن مما لا ينقسم وجع بقيمة الحصة التي قابلت منه المستحق أراد مثل كون الثمن عبدا وقد استحق ربع الصفة فيرجع ربع قيمة العبد ولا يرجع في عينه ان كان قائما الضر والشركة وقاله ابن القاسم فيمن وجد عبدا يعض الصفة (و) ان ابتاع عبدين في صفقة واحدة فاستحق أجودهما (له) أي المبتاع (ردا) أحد عبدين اشتراهما في عقد واحد (استحق) بضم التاء وكسر الحاء (افضلها) وله التمسك بالباقي بما يقابله من الثمن وهذا يخالف قوله قبله وان استحق بعض فكالعيب قلعل ما هنا على قول انشبه وابن حبيب يجوز التمسك بالاقل بحصته من الثمن ومات قدم قول ابن القاسم الخط كذا قال أبو سعيد في تهذيبه ونصه ومن ابتاع عبدين في صفقة واحدة واستحق أحدهما بحرية بعد ان قبضه أو قبضه فان كان وجه الصفقة قلرد الباقي وان لم يكن وجهها الزمة الباقي بحصته من الثمن أبو الحسن ليس في الأمهات قلرد الباقي وانما رد الباقي فهذه متعقبة لان ظاهره رد الدرلة القاسم فهو كقول انشبه وابن حبيب اه وما وزد على أبي سعيد يرد على المصنف وقوله (بحرية) لانه هو له اذا استحقاق أحدهما برقية كذلك وقد دخل في قوله وان استحق بعض فكالعيب وانما عليه لانه تدبواهم انما صفقة جعت حالا او حراما فتركها ولم ترد كلها لانها لم يدخلا على ذلك والله أعلم غ كذا فرض الاستحقاق بحرية في المدونة أبو الحسن لم يره من باب صفقة جعت حالا او حراما لانها لم يدخلا على ذلك فدخل ذلك من قبيل العيوب وكذا من اشترى شاتين مذبحتين فوجد أحدهما غير كية أو قلتي خل فوجد أحدهما خرا او دارا فوجد بعضهما باساقيرة أو غيرها اه فمكانه قصد الوجه المشكل وشبه بما تقدم في التفصيل في البعض المستحق بين كونه وجه الصفقة ولا يجوز التمسك بالباقي بحصته من الثمن وكونه غير وجهها فيجوز ذلك فقال (كان) اشترى عبدا مثلام اطلع على عيب يبلغ رده غار ادرده (صالح) البائع المشتري (عن عيب) ظهر في العبد الذي اشتراه وأراد رده (و) عيب (آخر) مثلام استحق أحدهما فأنكأ ما يباع في صفقة واحدة فان كان المستحق منهم ما وجهها فلا يجوز التمسك بالباقي بحصته من الثمن والاجاز غ والخط الذي في اكثر النسخ كان صالح بكاف التشبيه وهو العيوب فلا يخالف ما في المدونة والمعنى ان حكم من اشترى عبدا ثم اطلع فيه على عيب قديم فصالح عنه بعد آخر ثم استحق أحدهما حكما كما حكى اشتراهما في صفقة واحدة قال في المدونة من اشترى عبدا أو أصاب به عيبا فصالحه البائع عن العيب بعبد آخر دفعه اليه بازا وكانهما في صفقة فان استحق أحدهما فليقبض الثمن عليه ما ينظر هل هو وجه الصفقة أم لا على ما ذكرنا أبو الحسن يعني فيمن ابتاع عبدين في صفقة وشبه المصنف

أى العبد (قوله عنه) أى العيب (قوله أحدهما) أى العبدین (قوله تحکم اشتراطهما) هذه
(الخ) خبر (قوله فصالحه) أى المشتري (قوله دفعه) أى المشتري العبد الآخر (قوله وكأنهما) أى العبدین (قوله أحدهما)
أى العبدین (قوله لا يفيض) بضم اليا ويفتح الفاء أى يقسم (قوله عليهما) أى العبدین بحسب قيمتهما (قوله ويُنظر) بضم
فكون فتح (قوله هو) أى المستحق

(قوله هذه المسئلة) أي مسئلة الصلح (قوله بتلك) أي مسئلة الاستحقاق بجزئية (قوله كلاهما) أي أي سعيد وخليل (قوله في المسئلة الأولى) أي المشبهة بها وهو أن المشتري له التسليم بالباقي بحصته من ثمنهما ورده والمستحق وجه الصفقة (قوله به) أي العبد (قوله عنه) أي العيب (قوله أحدهما) أي العبد (قوله فبيلهما) أي ٥٧٧ حكم العبد (قوله إن كان) أي العبدان (قوله متكافئين) أي مقسارين في القيمة (قوله أو استحق) بضم التاء (قوله المستحق) بفتح الحاء (قوله لأنه) أي يوم الصلح (قوله التأويل الثاني) أي تقويم

الاول يوم البيع (قوله فقال) أي أبو عمران (قوله فيها) أي المدونة (قوله فيها) أي العبد (قوله وهو) أي المؤول الثاني (قوله فاقتر) أي المدعى عليه (قوله له) أي المدعى (قوله به) أي الشيء المعين (قوله من المدعى به) أي المدعى (قوله من المدعى عليه) صلة مقرر (قوله المقربة) تفسير لما قبلت (قوله المستوفيه) قوله هو (قوله فيهما) أي المدونة (قوله ثم اصطفاها) أي المدعى والمدعى عليه (قوله على الاقرار) أي من المدعى عليه بالمدعى به للمدعى (قوله على عوض) صلة اصطفاها (قوله ما أخذ المدعى) أي من المدعى عليه صلحا (قوله فليرجع) أي المدعى (قوله صاحبه) أي المدعى عليه (قوله فيأخذ) أي المدعى

هذه المسئلة بتلك كما في تهذيب أبي سعيد إلا أن المأخوذ من كلاهما في المسئلة الأولى ليس كذلك كما تقدم فيكون في هذه أيضا كذلك ولذا قال القمى ابن القاسم حين اشترى عبدا ثم وجد به عيبا فصلح منه على عبد آخر ثم استحق أحدهما فبيلهما سبيل ما اشترى في صفقة واحدة يريد أن كانتا متكافئتين واستحق الأدنى رجوعا بغير ثوب المستحق ولزم الآخر وسواء كان المستحق الأول أو الآخر وان استحق الآخر واداهما أعلم (وهل يقوم) بضم التحتية وفتح القاف والواو متعلا أي يعتبر العبد الأول (المشتري بصفاته) يوم الصلح مع تقويم المصالح به يومه عياض لأنه يوم تمام قبضه أو قاله أبو عمران (أو يقوم الأول يوم البيع) أو الثاني يوم الصلح وذكره عبد الحق في نكتة في الجواب (تأويلان) أقول ابن القاسم فيها كأنهما في صفقة وعاب أبو عمران التأويل الثاني فقال قال ابن القاسم فيها فم ما كأنهما في صفقة وهو قال في صفتين (وان) ادعى شخص على آخر بشئ معين فاقتر له به (صالح) المدعى عليه المدعى بشئ (واستحق) بضم التاء وكسر الحاء (ما) أي الشيء المصالح به الذي (بيده مدعيه) أي الشيء المعين الذي أقربه المدعى عليه (رجع) المدعى على المدعى عليه (في) شئ معين (مقرر) بفتح القاف (به) من المدعى عليه ان (لم يفت) المقربة بتغير سوق ولا ذات وهو عرض أو حيوان (والا) لم يفت بأن فات بتغير ذات أو سوق (ف يرجع المدعى) في عوضه (أي المدعى به المعين وهو قيمته ان كان مقوما ومثله ان كان مثليا في فيها لابن القاسم من ادعى شيئا يدرج ثم اصطالح على الاقرار على عوض فاستحق ما أخذ المدعى فليرجع على صاحبه فلما أخذ منه ما اقتر له ان لم يفت فان فات بتغير سوق أو بدن وهو عرض أو حيوان رجعت قيمته حكمه حكم البيع ابن يونس تحصيله انه لا خلاف اذا استحق ما يبد المدعى والصلح على الاقرار انه يرجع في ثبته أو قيمته أو مثله ان فات كالبيع فعبر المصنف بالعوض لشمولة القيمة والمثل وشبه في الرجوع بالعوض فقال (ك) ادعائه بشئ معين يبد آخر فأنكره وصالحه على (انكار) بشئ معين ثم استحق المصالح به فلمدعى الرجوع على المدعى عليه بقيمته ان كان مقوما ومثله ان كان مثليا (على الاربع) عند ابن يونس من الخلاف ق معنون ان استحق ما قبض المدعى في الصلح على الانكار فليرجع بقيمة ما قبض أو مثله ان وجد مثله مثل ابن البلد المعروف من قول اصحابنا انه ما يرجع الى الخصومة ابن يونس الصواب قول مضمون لان الرجوع للخصومة غير راد لا يدرى ما يصح له ان يرجع لها فلا يرجع من معلوم الى مجهول ويكون كمن صالح عن دم عمد وجب على عبيد فاستحق فانه يرجع بقيمته اذ لا من معلوم اوضح فكذا هنا الخط قوله والا فني عوضه كالانكار على الاربع أي وان فات قال في المدونة بتغير يبد أو سوق فليرجع في عوضه أي عوض الشئ المقربة وهو مثل المثل وقيمة المقوم كاي رجوع في الانكار بعوض الشئ المصالح به فات ولم يفت وهو مثل المثل وقيمة المقوم وهذا يقره مذهب الطالب لأنه في الاقرار ثبت الشئ له وأما في

٧٣ من ث (قوله منه) أي المدعى عليه (قوله رجع) أي المدعى (قوله بقيمته) أي ما أقربه المدعى عليه (قوله انه) أي المدعى (قوله في ثبته) أي الذي اقتر له المدعى عليه (قوله بقيمته) أي المصالح به (قوله فاستحق) أي المصالح به (قوله بقيمته) أي المصالح به عن دم العمد (قوله لعوضه) أي دم العمد المصالح عنه

(قولهم) أي قصد (قوله فلوقال) أي المستحيل في عوضه (قوله هذا الكلام) أي والافتقار عوضه كإنكاره على الأرجح (قوله) لأنه) أي المصنف (قوله لا يصح تشبيهه ٥٧٨ مسألة الإنكار به) أي لأن الرجوع في الإنكار بعوض المصالح به لا بعوض

الإنكار فلم يثبت فكيف يتوهم أنه يأخذ قيمة أن يكون المراد عوض المصالح به والله أعلم
 و (لا يرجع) إلى المصومة للفرق تقدم طئي رام المصنف رحمه الله تعالى في هذه المسائل
 كلها اختصارا المدونة فلم تساعد العبارة فلوقال في قيمته أطابق قولها فان فاتت بتغير سوق
 أو بدن وهو عرض أو جبروان أخذ قيمته اه ولما نقل في لفظها قال انظر هذا مع قول خليل
 والافتقار عوضه وقال غ لا يخلو هذا الكلام من نظر لانه ان اراد بعوضه قيمة المقربة القاتت
 ان كان من ذوات القيم ومثله ان كان من ذوات الامثال فهذا صحيح في نفسه ولكن لا يصح
 تشبيهه مسألة الإنكار به وان اراد بعوضه عوض المستحق فليس بصحيح في نفسه ولكن تشبيه
 مسألة الإنكار به صحيح اه وثقله البتاني وقد اشار الى الخط لدفع استشكل غ بتقريره السابق
 وقوله وهذا يفرقه ذهن الطالب الخ وتبعضه ز وهو ظاهر وان قال البتاني انه لا بدفعه والله
 أعلم (و) ان استحق (ما) أي المصالح عنه الذي (يبدى المدعى عليه في) الصلح على (الإنكار يرجع)
 المدعى عليه على المدعى (بما) أي عين المصالح به الذي (دفعه) المدعى عليه للمدعى ان لم يفت
 (والا) بان فات بتغير سوق أو ذات (ف) يرجع المدعى عليه على المدعى (بقيته) ان كان مقوما
 ومثله ان كان مثليا سواء كان ذلك بخصه الصلح أو بعد طول (و) ان استحق ما يبدى للمدعى
 عليه (في) الصلح على (الاقرار) من المدعى عليه بالمدعى به للمدعى الاول (لا يرجع) المدعى
 عليه على المدعى (شيئ) لاقرار ان المدعى به للمدعى الاول الذي صالحه وان المدعى الثاني
 ظلمه فيه في فيها لابن القاسم ان كان الصلح على الإنكار واستحق ما يبدى للمدعى عليه فليرجع
 بما دفع ان لم يفت فان فات بتغير سوق أو بدن وهو عرض أو جبروان يرجع بقيته أشهب وان
 اصطفا على الاقرار واستحق ما يبدى للمدعى عليه بالبينة والحكم فليرجع على المدعى بما دفع اليه
 الطحاوي لا يرجع بشئ لانه اقرانه للمدعى وانما أخذ منه ظلمة قال وهذا قول أهل المدينة على
 ساكنها أفضل الصلاة والسلام وابن أبي ليلى ومن قال بقوله أبو الحسن والعمل عندنا اليوم
 على ما في كتاب الطحاوي والمدينين أنه لا يرجع ويقال للمستحق من يده تأخذ القضية وترجع
 على بائع بالثمن أو بخاصه ثم لا يرجع لك اه الخط وانظر ما معنى قوله ويقال للمستحق من
 يده الخ واقفه أعلم وفي معنى الحكم اذا أعذر للذي ألقي في يده العبد أو الامة فالصواب ان
 يقول لا حجة لي الا أن ارجع على من باع لي فان ادعى مطعنا في اليهود أجل فان هجر حكم عليه
 ثم لا يرجع له على البائع لان قيامه عليه انما هو بالبينة التي أعذره فيها فاذا طعن فيها فلا قيام
 له به او صرح ابن سلون بأن المستحق منه شيء وادعى فيه دافعا وهجر عنه فلا يرجع له على
 بائعه واقفه أعلم وشبه في عدم الرجوع فقال (كعله) أي المشتري شيئا واستحق منه بالبينة
 والحكم (صحة ملك بائعه) الذي باعه المستحق منه بما ذكر فلا يرجع المشتري على بائعه بشئ
 عند ابن القاسم وأشهب لتحقيقه ان المستحق ظلمه وقال غيرهما الرجوع عليه (لا) يفتي
 رجوع المشتري على بائعه بغير المستحق (ان قال) المشتري حال قيام المستحق عليه هذه (داره)

المدعى به (قوله عوض
 المستحق) أي المصالح به
 (قوله فليرجع) أي المدعى
 عليه (قوله بما دفع) أي
 المدعى عليه (قوله اليه)
 أي المدعى (قوله لا يرجع)
 أي المدعى عليه (قوله لانه)
 أي المدعى عليه (قوله انه)
 أي المدعى به (قوله اخذ)
 بضم فكسر أي المدعى به
 (قوله منه) أي المدعى عليه
 (قوله قال) أي الطحاوي
 (قوله وهذا) أي عدم
 رجوع المدعى عليه (قوله
 انه) أي المدعى (قوله
 للمستحق) بفتح الحاء (قوله
 التسخنة) أي من وثقة
 الاستحقاق (قوله فان
 ادعى) أي من التي يبيده
 العبد والامة (قوله في
 الشهود) أي باستحقاق
 العبد والامة (قوله اجل)
 بضم فكسر مثقلا (قوله
 فان هجر) أي عن اثبات
 المطعن (قوله حكم) بضم
 فكسر (قوله عليه) أي
 من التي يده العبد والامة
 (قوله له) أي من التي يده
 العبد والامة (قوله لان
 قيامه) أي من التي يده
 العبد والامة (قوله عليه)

أي بائعه (قوله فيها) أي البينة (قوله بها) أي البينة (قوله واستحق) بضم التاء أي الشيء الذي اشتراه (قوله) أي
 منه (أي المشتري) (قوله المستحق) بفتح الحاء مقول ملك المضاف لقاعله (قوله منه) أي المشتري (قوله بما ذكر) أي البينة
 والحكم (قوله غيرهما) أي ابن القاسم وأشهب (قوله بغير المستحق) بفتح الحاء (قوله قيام المستحق) بكسر الحاء

(قوله هذا) اي هذه داره (قوله علمه) اي المشتري (قوله واقر) اي المبتاع (قوله بذلك) اي صحة ملك بانه (قوله فيها) اي بالإضافة (قوله ذلك) اي المبيع (قوله اليه) اي بانه (قوله ثم استحق) بضم التاء اي المبيع (قوله فلا يرجع) اي المبتاع (قوله لانها) اي اضافة المبيع الى البائع (قوله انه) اي المشتري (قوله وان اضاف) اي المشتري ٥٧٩ (قوله اليه) اي البائع (قوله

ففي رجوعه) اي المبتاع (قوله من الرقيق الخ) بيان غير الاصول (قوله من العين) اي من المستحق (قوله اجملة) المشهود له (قوله اجملة) بفحش مثقلا اي القاضي (قوله لانه) اي المبتاع (قوله ماثبت) اي من اثبت الملك للمستحق (قوله ثم استحق) بضم التاء (قوله أحدهما) اي العرضين (قوله المستحق منه) بفتح الحاء (قوله لا يقصاح البيع) على رجوع المستحق منه بما خرج من يده (قوله ان فات) اي ما خرج من يده (قوله لو كان) اي ما خرج من يده (قوله والا) اي وان كان مثليا (قوله فاستحق) بضم التاء (قوله أحدهما) اي العبدین (قوله أورده) اي المبتاع أحد العبدین (قوله فانه) اي المبتاع (قوله فانه) اي المبتاع (قوله في هذا) اي بيع عرض بعرض (قوله في اخذ السلعة) اي ان لم تقص (قوله لان البيع صحيح) على يوم الصفقة (قوله ثم استحق) اي العرض (قوله يدها) اي الزوجة (قوله فلها) اي الزوجة (قوله بيمينه) اي

اي البائع لان هذا لا يقيد علمه صحة ملك بانه في المتبسط من ابتاع ملكا وعلم صحة ملك بانه له وأقر بذلك فلا يلزم تحويره ولا انزاله فيه فان دفعه عنه دافع فحسينته من المبتاع فانه يصحون وقولنا ابتاع منه جميع الدار مثلا أو لم يبتاع منه اضافة الى البائع بان يقال داره لا يختلأ فهم فيها فقبل اذا أضيف ذلك اليه ثم استحق من المبتاع فلا يرجع على البائع لانها اقرار بتحقيق ملك البائع للمبتاع وقال ابن الهندي الذي يدل عليه الاصول ان له الرجوع على البائع وان اضاف المبيع اليه والدليل على هذا ما مضى عليه أهل العلم في عقد الوثائق فيستحقون بالشرى فلان من فلان ما حوته املا كما قال غير واحد هذا هو الصواب لانه ليس في اضافة ذلك الى البائع اقرار من المبتاع بملك البائع له وانما صغته داره بزمه ولو ان المبتاع صرح بملك البائع للمبيع ثم استحق من يده ففي رجوعه على البائع روايتان والذی به القضاء الرجوع هذا في صريح الاقرار فكيف في هذه الاضافة التي لا تحتله الا بعد وقال ابن سلون غير الاصول من الرقيق والذواب والعروض تكتب في استحقاقها يعرف شهوده أنه ما خرج من ملكه حتى الآن فاذا ثبت هذا فلا يضمن العين انه ما خرج ذلك من ملكه فاذا ثبت الاستبراء واليمين أعذر الى الذي ألتى ذلك يدم فان ادعى مدفعاً أجملة ثم لا رجوع له بعد ذلك على من ابتاع منه ان لم يقدر على حل ذلك عنه لانه قد كذب ما ثبت وان لم يدع مدفعاً يرجع على من ابتاع منه وتكتب أعذر الى فلان فيما ثبت فقال لا مقال في ذلك ولا مدفع الا الرجوع على من ابتاع منه (و) ان يبيع عرض بعرض ثم استحق أحدهما فيرجع المستحق منه (في) بيع (عرض) بسكون الراء فصادمجة تكعب (بعرض) بحمل (بما) اي العرض الذي (خرج من يده) اي المستحق منه ان لم يفت لانفساخ البيع (أو) (بيمينه) اي الذي خرج من يده ان فات وكان من المقومات والافئلة في فيها الامام ما ترضى الله تعالى عنه من باع عبداً بعبداً فاستحق أحدهما من يده بيمينه أو ورده يعيب فانه يرجع في عبده الذي أعطاه فباخذ ان وجدته وان فات بتغير سوق أو بغيره لم يكن له الا قيمته يوم الصفقة ولا يجمع لاحد في هذا خيار في أخذ السلعة أو قيمتها أو الحسن لان البيع صحيح وانما يراعى يوم القبض في البيع الفاسد والهبة على أحد القولين واستثنى من الرجوع بما خرج أو قيمته فقال (الاتكاح) أصدقها فيه عرضاً ثم استحق من يدها قبل البناء أو بعده فلها الرجوع على زوجها بقيمة العرض المستحق لا يرضعها قبل البناء وصدق مثلها بعده (و) (الا رجوعاً) بضم الناء المجهمة لى طلاقاً بعرض ثم استحق فللزوج الرجوع على دافع العرض بقيمة لا بالعصمة ولا بخلع المثل في فيها الامام ما ترضى الله تعالى عنه ان تزوجت المرأة بشقص من دار فاراد الشقص أخذه فلما أخذه بقيمة الشقص لا بصدق مثلها او من تلح بعبد فاستحق أو وجدته بعبا فأتها ترده وترجع على الزوج بقيمة العبد لا بغير مثلها وتبقى زوجة وانخلع بهذه المثلة أشهب ووا استحق علان أو حرة فأتها ترجع بقيمتها (و) (الا صلح) بان يجنيأ عليه أو وليه عن جرح أو قتل (هـ) لاديه مقدر على اقرار أو انكار بعرض ثم

العرض (قوله بيمينه) بكسر الميم المجهمة وتكون القاف اي حرة (قوله أخذه) اي التقص (قوله أو وجدت) اي الزوجة (قوله اي العبد) (قوله فانها) اي الزوجة (قوله ترده) اي العبد (قوله أو وليه) اي الجني عليه (قوله لاديه) اي الجرح (قوله على اقرار الخ) صلح صلح (قوله بعرضه) صلح صلح

ملك الغير كما في المدونة وبعد فله خاص بالمقاطعة لاعتق تشوف الشارع للحرية والانقضاء
نصوا على عدم صحة بيع معين في ملك الغير لفرده والعجز عن تسليمه والله سبحانه وتعالى أعلم
(أو) عرضا صالحا به عن (عمرى) بضم العين المهملة وسكون الميم مقصورا أي منفعة لمخودار
وهي مال الكفا الذي يمد الحياة الموهوب له ثم استحق العرض المصالح به أو وجد به عيب أو كان
شقصا فأخذ بالشفعة فلموهوب له قيمة العرض على الواهب أو الشافع الخطأ إذا كان من عمر
رجلا حيا تدارا ثم أعطى المعمر بكسر الميم الثانية المعمر بقصها عدا عواضا على ما جعله من
العمرى ولا يجوز أن يعطى رجل عبد الرجل لعمره دارا فليس هذا ما أراد الله وأعلم الخطأ
ذكر المصنف ست نظائر والسابعة الصلح على الإنكار إذا استحق العقبى المصالح به الخرشى
تكلم المصنف هنا على استحقاق ما أخذه في هذه المسائل السبع وهي النكاح والخلع وصلى
العمد عن أقر بوصلحه عن إنكاره والقطاعة والكتابة والعمرى وسكت عن الأخذ في الشفعة
وعن الرد فيها بعيب وقد مر في باب الصلح ثرا ونظما فهي إحدى وعشرون مسئلة والله
أعلم (وان) نزل عبد يملكه على الحرية وأوصى بتفرقة مال ورجع عنه ثم مات (أنفذت) بضم
الهمزة وكسر القاء (وصية) شخص (مستحق) بفتح الحاء المهملة (برق) لشخص بعد موته
صورتهما أن شخصان يلدا وادعى أحدهما وأوصى بوصية ومات أنفذت وصيته ثم استحقه
شخص برقبته (لم يضمن وصى) أنفذ وصيته بعد موته المستحق ما أنفذه وصرفه في مصرفه
(و) لم يضمن شخص (حاج) حج نيابة عنه بأجر أو بصائه به ما أنفقته في حجه (ان عرف) بضم
فكسر المستحق بالفتح بالحرية بين الناس ومنهوم الشرط أنه ان لم يعرف به يضمن الوصى
والحاج تصرفه في مال المستحق بالكسر بلاذن وهو كذلك نص عليه الباجي (وأخذ السيد)
المستحق بكسر الحاء ما وجد من تركته لم يبيع (وما يبيع) منها (ولم يفت) يدمشتر به وصلة
أخذ (بالثمن) الذي يبيع به فيدفعه لمشتريه وشبه في النفوذ فقال (كشخص) (مشهود بجمونه)
في غيبته بيعت تركته من رقيق وغيره وتزوجت زوجته ثم قدم حيا فينفذ بيع ما فات (ان)
عذرت بينته) الشاهد بجمونه بأن رأته صريحا في معركة القتلى وترد له زوجته يأخذ ما وجد
من متاعه لم يبيع وما يبيع ولم يفت له أخذه بالثمن وما فات عند متاعه بتغير بدنه أو عتقه أو كآبته
أو تدبيره أو إيلاده مضى ببيع ورجع بثمنه على من قبضه (والا) أي وان لم تعذر بينته بأن
تعملت الزور (ة) المشتري متاعه (كالغاصب) في تخيير المالك بين أخذ شئيه وإجازة ببيع
وأخذ ثمنه وذكره فهو لم يفت فقال (وما فات) من متاع من مات معروفا بالحرية ثم استحق
برقبته يدمشتره ببيع (فالثمن) الذي يبيع به (له) أي المستحق يرجع به على البائع ومثل
للقوات فقال (كالدوبر) المشتري الرقيق أو كاتبه أو عتقه (أو كبر) بكسر الباء (صغير) عند
المشتري ق فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى من أوصى بمجى أو غيره ثم مات فبيعت تركته
وانفذت وصيته ثم استحققت رقبته فان كان معروفا بالحرية فلا يضمن الوصى ولا متولى الحج
شيا يأخذ السيد ما وجد فأنما من تركته لم يبيع وما يبيع وهو قائم يدمشتره فلا يأخذ
السيد إلا بثمنه ويرجع بالثمن على البائع كذلك قال فيمن شهد بجمونه بينه فبيعت تركته
وتزوجت زوجته ثم قدم حيا فان ذكر الشهم ودمشتره في دفع الكذب عنهم مثل رؤيته

(قوله وبعد) بالضم عنه
حذف المضاف إليه ونية
معناه (قوله فله) أي
الرجوع بقيمة ما في ملك
غيره (قوله والا) أي وان لم
يكن خاصا بها فهو مشكل
(قوله وهما) أي المنفعة
(قوله مال الكفا) أي الدار
(قوله وجد) بضم فكسر
(قوله أو كان) أي المصالح به
(قوله فأخذ) بضم فكسر
(قوله الشافع) أي الآخذ
بالشفعة (قوله أراد) أي
المصنف (قوله من العدمى)
بيان ما (قوله المستحقه)
صلة يضمن (قوله ما أنفذه)
منهول يضمن (قوله بالحرية)
صلة عرف (قوله يدمشتره)
صلة فان (قوله فان كان)
أي الموصى (قوله ويرجع)
أي المتباع (قوله بينه) فاعل
شهد (قوله ثم قدم) أي
المشهد بجمونه

(قوله ترد) بضم قفخ (قوله اعتق) بضم الهمز (قوله يشبه) بضم فسكون فكسر (قوله دفعه) اي الدين (قوله اعرف) بمحفل المضارع والامر (قوله ما بيع في المعام) ٥٨٢ اي ثم عرف لمعصوم معين (قوله الاول) اي من وجد المتبايع عنده (قوله كهو)

اي الغاصب (قوله لحد)
اي بوط الامة (قوله الثاني)
اي المتصرف (قوله فكذلك)
اي الاول في جعله كالمشتري
من الغاصب

• (باب الشفعة) •

(قوله تسميتها) اي الحقيقة
الشرعية (قوله بذلك) اي
شفعة (قوله شقة) بكسر
السين المعجمة وسكون
القاف اي جزء (قوله اتاه)
اي المشتري (قوله يولييه)
اي يعطى المشتري الجار
أو الشريك ما اشتراه بمثل
ثمنه (قوله ليتصل له) اي
الجار أو الشريك (قوله
عنه) اي الجار أو الشريك
(قوله يشفعه) اي المشتري
الجار أو الشريك (قوله
فيه) اي ما اشتراه (قوله
ذلك) اي الاخذ (قوله
والاخذ) بعد الهمز وكسر
الخاء المعجمة (قوله الرسم)
اي التعريف (قوله رسم)
اي تعريف (قوله بانها) اي
الشفعة صلا ترسم (قوله
واعترضه) اي رسم ابن
الحاجب (قوله لا اخذ)
بقصر الهمز وسكون الخاء
المعجمة (قوله بها) اي

في معركة القتلى صريعا فيظنون موته أو يطعونها ولم يثبت لهم حياته أو شهدوا على شهادة
غيرهم فهذا ترد اليه زوجته وليس له من متاعه الا ما وجد لم يبيع وما يبيع فهو أحق به بالثمن
ان وجدته قائما وأما ان فانت عينة يستمتع أو تغيب عن حله فيبذره أو فانت بعثت أو تدبير
أو كاية أو ايلاد من المشتري أو كبر صغير قائما الرجوع بالثمن على من باع ذلك كله فان لم تأت
البينة بما تعذبه من شبهة دخلت عليهم فذلك كتعمدهم الزور فلما أخذ متاعه حيث وجدته
وان شاء أخذ الثمن الذي يبيع به وتردد اليه زوجته وله أخذ ما اعتق من عبدا وكوتب أو دبر
أو كبر أو أمة أو ولد فلما أخذها وقيمة ولها من المتبايع يوم الحكم كالمغصوبه ويجدها يدمشتر
ابن يونس يشبه هذه المسئلة مسئلة من باع الحياكم متاعه في دين ثبت عليه في غيبته ثم قدم
وأقام يئنه بأنه كان دفعه فلا يأخذ شيئا من متاعه الذي يبيع حتى يدفع عنه لميتاعه ابن يونس
اعرف ان كل ما باعه الامام يظنه لرجل فاذا هو لغيره فربه أحق به بالثمن أصله ما يبيع في المعام
البناني ونصها المتقدم يظهر لك ان قول المصنف والافككالغاصب فيه نظر سواء اعده ان
وجد المتاع عنده أو للمتصرف في المال أما القول فلم يجبه له فيها كالغاصب كما رأيت اذ لو كان
كهو لحد ولم يلحق الولد بل هو كالمشتري من الغاصب ولذا ألحق الولد به وحكمه فيها باخذ
الامة وقيمة الولد جار على القول المرجوح عنه اذ هو الذي أخذ به ابن القاسم كما تقدم وأما
الثاني فكذلك ولا يلزم من قولها كالمغصوبه ويجدها يدمشتر الحكم بأنه غاصب فلو قال
المصنف والافككالشترى من الغاصب لا جاد والله سبحانه وتعالى أعلم

• (باب في بيان حقيقة الشفعة وأحكامها) •

(الشفعة) بضم الشين المعجمة وسكون القاء ابن رشد في المقدمات الاصل في تسميتها بذلك ان
الرجل الجاهل مكان اذا اشترى حائطا أو منزلا أو شقصا من حائط أو منزل أو اتاه الجوار
أو الشريك فشفع اليه أن يولييه اياه ليتصل له الملك أو يدفع عنه الضرر حتى يشفعه فيه فسمى
ذلك شفعة والاشد شفعا أو المأخوذ منه مشع وعاء عليه أي حقيقته ما شرعا (أخذ شريك)
الخط تمام الرسم قوله من يجده ملكه الا انهم اختاروا بمعاوضة عقارا بمثل الثمن أو قيمته أو قيمة
الشخص ٥١ وهو قريب من رسم ابن الحاجب بأنها أخذ الشريك حصه جيرا شراء واعترضه
ابن عرفة بأنه رسم للاخذ بها الا لما هي اوهى غير أخذها لانهم معروضة له ولا يقيضه وهو تركها
والمعروض لشئتين متناقضتين ليس عين أحدهما والا اجمع النقيضان ورسمها ابن عرفة بأنها
استحقاق شريك لأخذ ببيع شريك بثمنه ٥٢ الخط قد يقال انه غير جامع لخروج الشفعة
بقية الشقص البناني ما قاله ابن عرفة غير ظاهر والظاهر ما قاله ابن الحاجب والمصنف
من ان الشفعة هي الاخذ بالعدل واستمعه مروضة له ولتركه اذ لا يصح على تركه الاخذ به
شفعة قلت لانقاذ في حصة ما قاله ابن عرفة وكلامهم ضري في فيه وتعليل عدم ظهوره بعدم

الشفعة (قوله وهي) اي ماهية الشفعة (قوله لانها) اي الشفعة (قوله له) اي الاخذ (قوله ولتقيضه) صدق
اي عدم الاخذ (قوله وهو) اي تقيضه (قوله والا) اي ولو كان عين أحدهما (قوله ورسمها) اي عرف الشفعة (قوله انه) اي
تعريف ابن عرفة (قوله من ان الشفعة الخ) بيان ما (قوله فيه) اي ما قاله ابن عرفة (قوله ظهوره) اي ما قاله ابن عرفة

(قوله قوله) خير دليل (قوله بأنها) اى الشفعة (قوله عليه) اى ترك الاخذ (قوله وانها) اى الشفعة (قوله لهما) اى الاخذ وتركه (قوله هو) اى رسم ابن الحاجب الشفعة (قوله لانه) اى رسم ابن الحاجب (قوله وجوب) اى ثبوت (قوله وهى) اى العروض الخ حال (قوله لا يفتنى سقوطه) اى قول ابن هرون خبر اى لظهور عدم اقتضائه ذلك (قوله لاذى فهم) صلة بفتنى (قوله ونقص) بضم فكسر (قوله طرده) اى ملزومية رسم ابن الحاجب الشفعة (قوله بأخذ) صلة بنقص (قوله مشتركا) مفعول أخذ المضاف لقاعله (قوله بما يقف عليه) صلة بأخذ (قوله من غن) بيان ما (قوله اذا دعى) صلة بأخذ (قوله أحدهما) اى الشريكين (قوله قال) اى ابن عبد السلام (قوله وجوابه) اى نقض طرده ٥٨٣ (قوله ليس بقوى) خبر جوابه اى لان الاخذ انما تعلق

بصفة شريك الاخذ (قوله قلت) بضم تاء المتكلم ابن عرفة (قوله) التعريف (قوله دخوله) اى أخذ الشريك (قوله) مشترك بينهما (قوله) منهما اى الشريكين (قوله في غنه) اى المشترك (قوله أخذه) اى المشترك (قوله منه) اى شريك الاخذ (قوله فقها) اى ثقة الشريك بأذرع غير معينة (قوله لاشفعة) اى لشريك بأذرع غير معينة (قوله ورفعه) اى عدم شفعة الشريك بأذرع غير معينة (قوله وأفتى) اى ابن رشد (قوله وحكم) بضم فكسر (قوله بأمره) اى ابن رشد (قوله وأثبتها) اى الشفعة للشريك بأذرع غير معينة (قوله حكمها)

صدق الشفعة على ترك الاخذ بما غفلة ظاهرة اذ ابن عرفة صرح بأنها لا تصدق عليه ولا على الاخذ وانما معروضة لهما وهذا ظاهر لا يخفى عليه والله أعلم ابن عرفة وقول ابن هرون فى رسم ابن الحاجب هو غير مانع لانه يقتضى وجوب الشفعة فى العروض وهى لاشفعة فيها لا يفتنى سقوطه لاذى فهم ابن عبد السلام ونقص طرده بأخذ أحد الشريكين مشترك بينهما لا ينقسم بما يقف عليه من غن اذ ادعى أحدهما البيعة قال وجوابه بأن المأخوذ هو كل المشترك لاحظ الشريك ليس بقوى قلت قوله جبراً يمنع دخوله لان قدرة كل منهما على الزيادة فى غنه تمنع كون أخذه منه جبراً الخط قوله أخذ شريكاً اى يجوز مشاع لا بأذرع غير معينة فقها خلاف قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه لاشفعة ورجعه ابن رشد وأفتى به وحكم به بأمره وأثبتها اشهب ابن عرفة وفى كون حكمها تعبد أو معللاً بما يأتى نقل ابن العربي عن امام الحرمين وقول ابن رشد فى أجوبته اجمع أهل العلم على انه لا جمل دفع ضرر الشريك الذى أدخله البائع وفيه منافاة لقوله بعد فى كونها الضرر الشركة أو القسم قولاً متأخراً من وتعلق بجميع الشريك مشاعاً من ربيع ينقسم اتساقاً ان كان الشريك مسلماً باع شريكه المسلم لمسلم أو ذى أو ذمياً باع شريكه المسلم لمسلم بل (ولو) كان الشريك (ذمياً باع) شريكه (المسلم) شقصه كله أو بعضه (لذى) آخر وأشار بولواى قول ابن القاسم لاشفعة فى هذه لان الخصومة فيها بين ذميين فلا تحكم فيها حتى يترافعا البناراضين بحكمنا وشبه فى ثبوت الشفعة فقال (كذا) الشفعة بين شريكين ومشتري من أحدهما (ذمين) بكسر الباء الاولى جمع ذى (فما كوا) اى ترافعا البناضين بينهم بحكم الاسلام فحكمهم فيما بينهم وان لم يترافعا كوا البناضين وكذا ان طلب بعضهم حكمنا وأبى غيره فى الامام مالك رضى الله تعالى عنه اذا كانت دار بين مسلم وذى ذم باع المسلم حصته من مسلم وذى ذم فله شريك الذى الشفعة كالمسلم ابن يونس لانه جع موضوع لازالة الضرر عن المال فاستوى فيه المسلم والكافر كالرديع ابن القاسم فى المجموعه اذا باع المسلم شقصه من نصراني والشقيع نصراني فلا شفعة له لان الخصمين ذميران ولو باع النصراني نصيبه من النصراني فله مسلم الشفعة اراد بلا خلاف قال ولو كانت بين ذميين لم أقض بينهما بالشفعة الا اذا اتفقا كما البناض (تنبيهات) الاول علم ان تخصيص الذى

اى الشفعة (قوله على انه) اى حكم الشفعة (قوله وفيه) اى نقل الاجماع على انه يدفع ضرر الشريك الخ (قوله لقوله) اى ابن رشد (قوله فى كونها) اى الشفعة (قوله لاضرر الشركة) اى دفعه (قوله وتعلق) اى الشفعة (قوله من ربيع) بفتح الراء بيان مبيع (قوله ان كان الشريك) اى الاخذ بالشفعة (قوله أو ذمياً) عطف على مسلماً (قوله بين ذمين) بفتح الباء الاولى مفتى (قوله لهما) اى الشفعة (قوله بينهم) اى الذمين (قوله وكذا) اى عدم ترافعهم البناضى عدم الحكم بينهم بها (قوله كالمسلم كان) اى الشريك (قوله لانه) اى الشفعة وذ كملت خبره (قوله موضوع) اى مشروع (قوله ولو باع نصراني) اى المشارك لمسلم (قوله قال) اى ابن القاسم (قوله ولو كانت) اى الشفعة (قوله علم) بضم العين (قوله تخصيص) الذى من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف فاعله اى الصنف

(قوله لانه مختلف فيه) خبره يصح (قوله اختلف) بضم التاء (قوله فقال) اي ابن القاسم (قوله فيردان) بضم الياء (قوله قضى) بضم فكسر (قوله واختلف) ٥٨٤ بضم التاء (قوله لا يقضى) بضم الياء وفتح الصاد (قوله فيردان) بضم الياء

الذي باع شريكه المسلم الذي لانه مختلف فيه * (الثاني) * ظاهر كلامه نبوت الشفعة للمسلم ولو باع شريكه الذي لذي بغيره واختره وهو كذلك لكن اختلف اياخذ بقية الشقص أو بقية الثمن قولان لا شبه وابن عبد الحكم * (الثالث) * في اول سماع يحيى من كتاب الشفعة وسألت ابن القاسم عن النصرانيين الشرى يكن في الارض يبيع أحدهما حظه من مسلم أو نصراني فحبب الشفعة لشرى بركة يقضى له به اعلى المشتري مسلماً كان أو نصرانياً فقال اما على المسلم فيقضى به بالنصراني لاني قد كنت أقضى به للمسلم على النصراني وأما اذا كان الشفعيع نصرانياً وكان شريكه مسلماً أو نصرانياً فاشتري نصراني نصيب شريكه النصراني أو المسلم فلا أرى أن يقضى بينهما بشئ لان الطالب والمطلوب نصرانيان فيردان الى أهل دينهما لان المطلوب يقول ليس في ديننا الحكم بالشفعة فلا أرى للمسلم أن يحكم بينهما الا ان يراضيا على ذلك ابن رشد تحصيل القول في هذه المسئلة انه اذا كان الشفعيع أو المشفوع عليه مسلماً قضى بالشفعة لكل واحد منهما على الآخر باتفاق لانه حكم بين مسلم ونصراني واختلف اذا كان الشفعيع والمشفوع عليه نصرانيين والبايع مسلماً فقال في هذه الرواية لا يقضى في ذلك به او يردان الى أهل دينهما لانهم نصرانيان وفي الاسدية وبعض روايات المدونة يقضى بها في ذلك ليكون البايع مسلماً وقاله أشهب في المجموعة ٨١ (او) كان الشريك (محبساً) بكسر الموحدة مثقلة لتصبيه اراد اخذ نصيب شريكه (المحبس) فله اخذ لقائه شقصه المحبس على ملكه ومفهوم المحبس انه ان اراد اخذ ليملكه فليس له اخذها وهو كذلك في فيها الامام مالك رضي الله تعالى عنه ان حبس احد الشرى يكن في دار حظه منها على رجل وولد وولد وولد فباع شريكه في الدار حظه فليس للذي حبس ولا للمحبس عليه اخذها بالشفعة الا ان يأخذ المحبس فيجعله فيما جعل نصيبه الاول وشبهه في استحقاق الاخذ بالشفعة فقال (كسلطان) ورث شقصا في عقار عن ميت لا وارث له او باقيا بعد فرض او عن مرتد ثم باع صاحب الشقص الآخر فله اخذ بالشفعة ليت المال الشيخ حصون في مرتد قتل بعد بيع شريكه في عقار ينقسم شقصه فالسلطان اخذ بالشفعة ليت المال ان رآه مصلحة وحكى ابن زرب عن بعضهم ان لناظرية المال اذا وقعت حصه فيه من عقار بالميراث ان يأخذ بالشفعة قال وهو خطأ لانه لا يجبر للمسلمين انما يجمع ما يجب لهم ويحفظه ابن رشد ليس هذا خلافاً لقول حصون لانه قاله بالنسبة الى السلطان وقول ابن زرب بالنسبة الى صاحب الموارث لان السلطان لم يجعل له ذلك فلو جعل السلطان له ذلك كان ذلك له ابن عرفة ظاهر مسئلة حصون ان الموروث فيما بالشفعة تبعها وظاهر مسئلة ابن زرب ان الموروث انما هو الشقص الذي يجب بالشفعة به (لا) اخذ بالشفعة لشخص (محبس) بفتح الموحدة متشدة (عليه) شقص عقار ينقسم ان اراد ان يأخذ ليملكه بل (ولو) اراد ان يأخذ (المحبس) هذا مذهب المدونة واثار ابو لؤلؤ قول مطرف وابن الماجشون له الاخذ للمحبس في سوى ابن رشد بين المحبس

(قوله شقصه المحبس) بفتح الموحدة (قوله على ملكه) اي المحبس (قوله حظه) مفعول حبس (قوله شريكه) اي المحبس (قوله ولا للمحبس عليه) بفتح الياء (قوله يأخذ) اي الشقص (قوله المحبس) بكسر الياء (قوله في عقار) نعت شقص (قوله عن ميت) صلة ورث (قوله لا وارث له) نعت ميت (قوله أو باقيا) عطف على في عقار (قوله أو عن مرتد) عطف على عن ميت (قوله الآخر) نعت الشقص (قوله فله) اي السلطان (قوله المبيع) اي الشقص المبيع (قوله قتل) بضم فكسر اي المرتد (قوله شقصه) مفعول يبيع المضاف لقائه (قوله رآه) اي اخذ (قوله فيه) اي بيت المال (قوله من عقار) بيان حصه (قوله بالميراث) صلة وقعت (قوله أن يأخذ بالشفعة) اسم ان (قوله قال) اي ابن زرب (قوله وهو) اي القول بأخذ لناظرية المال بالشفعة

(قوله لانه) اي ناظرية المال (قوله ليس هذا) اي قول ابن زرب وهو خطأ الخ (قوله لانه) والمحس اي حصون (قوله قاله) اي اخذ بالشفعة (قوله له) اي صاحب الميراث (قوله ذلك) اي الاخذ بها (قوله له) اي المحبس عليه (قوله سوى) بفتح السين والواو مثقلاً (قوله المحبس) بكسر الياء

(قوله والمجيب عليه) بفتحها اي في انهما ياخذان للمجيب بالاعتقاد (قوله ياخذوه) اي الشقة (قوله ذلك) اي اخذته (قوله
 بها) اي الشقة (قوله قبل) بكسر الباء (قوله تخريج) اي ابن رشد الاخذ بالشقة للمجيب على اخذ المجيب والمجيب
 عليه (قوله ابو الحسن) فاعل قبل (قوله واعتزله) اي تخريج ابن رشد ٥٨٥ في الاجنبي (قوله شريك) اي لبايع الشقص
 (قوله في الذات) راجع للمجيب (قوله في المنفعة) راجع للمجيب عليه (قوله
 هذا) اي تسوية ابن رشد بينهما (قوله لقوله) اي الشارح (قوله انه) اي
 ما ذكره المصنف في المجيب عليه (قوله بانه) اي المجيب عليه (قوله ذلك)
 اي اخذ بها للمجيب (قوله لم تذكره) اي اخذ بها (قوله قاله) اي اخذ
 بها (قوله فيه) اي المجيب عليه (قوله فيه) اي الطريق (قوله فيها) اي
 دراجله (قوله من المدونة) بيان كتاب الشقة (قوله في شقص) صلة شقة
 (قوله باعه) اي الشقص (قوله بهذا) اي لاشقة (قوله لناظر وقف
 المسجد الخ) بيان ما قطع به في توضيحه (قوله نقله) اي تصحيحه (قوله
 انما) اي لا يشق (قوله ليس) اي لا يشق (قوله ليس) اي لا يشق (قوله ليس)
 عند قولها المجيب عليهم ليس لهم الاخذ بالشقة ابن سهل استدله على ان صاحب المواريث
 لا يشق لبيت المال والمساجد واقه اعلم البناني لم يقابل الاصح في كلامه الشامل هو تخريج
 ابن رشد المتقدم في الاجنبي اذا ناظر الوقف اخص منه وذلك واضح والله اعلم من قول في الذي
 لابن رشد ان الاجنبي اذا اراد الاخذ بالمجيبين فذلك لقياس على المجيب والمجيب عليه له
 ٧٤ من ث (قوله انه) اي الناظر (قوله من ان المجيب عليه الخ) بيان ما (قوله هذا) اي ان
 الناظر لاشقة بالاولى من المجيب عليهم (قوله ابن سهل استدله على ان صاحب المواريث الخ) مقول المضاف للبناء
 (قوله المتقدم في الاجنبي) اي فانه يجري في الناظر بالاولى (قوله منه) اي الاجنبي (قوله من قول في) صلة واضح

والمجيب عليه ونصه في رسم كتب من معاج ابن القاسم ان اراد المجيب او المجيب عليهم ان
 ياخذوا بالشقة لا تصح لهم ذلك وان ارادوا الحاقه بالمجيب فلهم ذلك وعلى قياس هذا
 لو اراد اجنبي الاخذ بالمجيب كان له ذلك اه غ قبل تخريج في الاجنبي ابو الحسن الصغير
 وابن عرفة واعتزله القلشاني بان المجيب والمجيب عليهم كل منهما شريك اما في الذات واما في
 المنفعة بخلاف الاجنبي ومدار الشقة على الشركة البناني وهذا ظاهر في فائض هذا مع
 تقرير الشيخ خليل رحمه الله تعالى بينهما عيب ما ذكره المصنف في المجيب عليه ذكر الشارح
 ما يقيد اعقاده لقوله انه مذهب المدونة والقول بانه كالمجيب ضعيف البناني قول ذكر
 الشارح ما يقيد اعقاده لمخاتبة ما جهلك ان المدونة ذكرت ذلك في المجيب ولم تذكره في المجيب
 عليه وانما طافه فيه الاخوان واصبح ونصر كلام ابن سهل وقعه في المقتلطة في بعض الروايات
 قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه من حيس حسنة من دار على رجل وولده وولده لا يباع
 ولا يرهب ذباغ شريك الذي لم يجيب نصيبه ف اراد المجيب اخذ بالشقة فليس ذلك لانه ليس
 له اصل ياخذ به الا ان اراد اخذ له لطفه بالاول في تحميمه فلهذا وان اراد المجيب عليهم اخذ
 فليس ذلك لهم لانهم لا اصل لهم ومثله في معاج ابن القاسم وقال ابن حبيب عن مطرف وابن
 الماجشون واصبح ان اراد المجيب عليهم الحاقه بالمجيب فلهم اخذ بالشقة لان المجيب
 هو الشريك اه فله المصنف فهم ما نقله ابن حبيب على الخلاف وفهمه ابن رشد على الوفاق
 واقه اعلم (و) لاخذ بالشقة (لجار) لمن باع داره مثلاً ان لم يملك تطرقا بل (وان ملك) الجار
 (تطرقا) بفتح القوية والطاء المهملة وضم الراء مشددة ففان اي طر يقال لدار المسبعة بان
 كان شريكه لبايع او ملك طر يقان فاشقة الحط في كتاب الشقة من المدونة لاشقة
 بالحوار والملازمة في سكة او غيرها ولا بالشركة في الطريق ومن له طريق في دار فيسعت الدار
 فلا شقة له فيها ابن يونس لانه انما له حق في جوار لا في نفس الملك (و) لاشقة (ناظر وقف)
 في شقص على شريك الواقف باعه مال كغ بهذا قطع في التوضيح ان ليس لناظر وقف
 المسجد ان ياخذ بالشقة وزاد في الشامل على الاصح ولم ادر من اين نقله وليس يدخل ذلك في
 قول ابن رشد لو اراد اجنبي ان ياخذ بالشقة للمجيب كان ذلك لقياس على المجيب والمجيب عليهم
 وقبل هذا الاثر ابو الحسن الصغير وابن عرفة الحط لا اشكال في انه لاشقة له على ما مشى
 المصنف عليه من ان المجيب عليه ليس له شقة ولو لم يجيب وقد يؤخذ هذا من قول أبي الحسن
 عند قولها المجيب عليهم ليس لهم الاخذ بالشقة ابن سهل استدله على ان صاحب المواريث
 لا يشق لبيت المال والمساجد واقه اعلم البناني لم يقابل الاصح في كلامه الشامل هو تخريج
 ابن رشد المتقدم في الاجنبي اذا ناظر الوقف اخص منه وذلك واضح والله اعلم من قول في الذي
 لابن رشد ان الاجنبي اذا اراد الاخذ بالمجيبين فذلك لقياس على المجيب والمجيب عليه له

(قوله غير ظاهر) أي أن لم تقدر له هذه الاستفهام (قوله قولي) بفتح اللام مخفى بلائوتن لاضافته (قوله من أن لاحدهما أن يكرى حصته) بيان ما (قوله لأخلاف فيه) خبر ما (قوله من عدم الشفعة) بيان ما (قوله هو المشهور) خبر ما (قوله وفي الثمار) أي المشتركة إذا باع أحد ٥٨٦ الشريكين حصته منها في شفعة شريكه وعدمها (قوله والكتابة) أي

المشتركة إذا باع أحد الشريكين نصيبه منها في استشفاع شريكه وعدمها (قوله واجارة) أي منفعة الأرض المملوكة بالاجارة المشتركة إذا أكرى أحدهما نصيبه منها في استشفاع شريكه وعدمه (قوله لم يرد) بضم فسكر أي ابن الحجاب (قوله سقوطها) أي الشفعة في الثمار والكتابة والكراء (قوله وبوجوبها) أي ثبوت الشفعة فيها مسألة قال (قوله واختلف) بضم التاء (قوله وعدمه) عطف على ثبوت واليه رجع الضمير (قوله الأول) أي ثبوتها (قوله والثاني) أي عدمها (قوله ذلك) أي الاستشفاع (قوله فهو) أي ناظر الميراث (قوله بمنزلة) أي السلطان (قوله ولا يجوز) عطف على بخيار (قوله لشريك) صلة شفعة (قوله لا لنواب) نصت هبة (قوله من وجوه المعاوضات) بيان ما (قوله من المعاوضات)

وقول غ وليس يدخل ذلك في قول ابن رشد الخ غير ظاهر والله اعلم (أو) أي ولا شفعة لشريك في (كراء) فإن أكرى شخصان داراً مثلاً ثم أكرى أحدهما نصيبه من منفعتها فلا شفعة فيه لشريكه على أحد قول الإمام مالك رضي الله تعالى عنه وله الشفعة فيه على قوله الآخر في فيها لابن القاسم أن أكرى رجلان داراً بينهما فلا أحدهما أن يكرى حصته منها مالك رضي الله تعالى عنه لا شفعة فيه لشريكه ابن ناجي ما ذكره من أن لاحدهما أن يكرى حصته لأخلاف فيه وما ذكره من عدم الشفعة هو المشهور وقال أشهب وابن المواز لا شفعة ابن الحجاب وفي الثمار والكتابة واجارة الأرض للزرع قولان الموضع لم يرد خصوصية اجارة الأرض للزرع بل كل كراء والقولان كما لا يخفى رضي الله تعالى عنه ومذهب ابن القاسم في المدونة سقوطها وهو قول عبد الملك ومطرف والمغيرة وبوبنها قال مطرف وأصبغ وأشبغ واختلف أيضاً في المساقاة كالكراء والاقرب سقوطها في هذه القروع لأن الضرر فيها لا يساوي الضرر في العقار الذي وردت الشفعة فيه ١١ وأصله لابن عبد السلام (وفي) ثبوت الشفعة (لناظر الميراث) أي من ولاد الإمام على النظر في تركته من لا وارث له أو باقياً بعد الفرض وعدمه (قولان) لم يطلع المصنف رحمه الله تعالى على ارجحية أحدهما الأول للمغيرة والثاني لابن زرب ابن رشد جعلهما إذا لم يجعل السلطان لذلك فإن جملة فهو بمنزلة وصلة أخذ (عن) أي شخص أو الشخص الذي (تجدد) أي حدث وطراً (ملكه) على الشفيع فإن اشترى اثنين أو أكثر داراً مثلاً فلا شفعة لاحدهم على غيره (اللازم) فلا شفعة في بيع بخيار قبل بل يتبعه ولا يجوز قبل امضاء وليه (اختياراً) فلا شفعة في موروث لشريك الموروث في ابن شاس من أركان الشفعة المأخوذة منه وهو كل من يتجدد ملكه اللازم باختيار احتراز بالتجدد عن رجاءين اشترياداً أو ما فلا شفعة لاحدهما على الآخر واحتراز باللازم عن المشتري بخيار فقيع امع غيرهما لا شفعة في بيع الخيار إلا بعد بطلانه (بمعاوضة) فلا شفعة في موهوب أو متصدق به على الأصح عند ابن ونس وغيره ابن عرفة لا شفعة فيما حدث ملكه هبة لا لنواب ولا في صدقة ونقل غير واحد الاتفاق على نفي الشفعة في الميراث ابن شاس وثبت الشفعة فيما وراء ذلك من وجوه والمعاوضات بأي نوع كان من القليكات كهر وخلع وبيع واجارة وصلح عن أرض جناية وقية متلف أو دم هداو خطاً أو غيرها من المعاوضات وفيها لما لا يخفى رضي الله تعالى عنه ولا شفعة في هبة الثواب إلا بعد قبول العوض قبل فلم يجز مالك رضي الله تعالى عنه الهبة لغير ثواب مسمى قال لأنه على وجه التقويض في التكاح وفي القياس لا ينبغي أن يجوز وإن كان قد أجازته الناس أن كان ما يتجدد ملكه اللازم اختياراً بمعاوضة غير موصى يبيع لمساكين بل (ولو) كان (موصى) بضم الميم وفتح الصاد المهملة

بيان غيرها (قوله لا بعد قبول العوض) أي لعدم لزومها قبله (قوله فلم) بكسر اللام وفتح (بيعه) الميم (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله لأنه) أي عقده هبة الثواب بدون تسميته (قوله على وجه) أي طريق (قوله التقويض في التكاح) في عدم لزوم (قوله لا ينبغي) أن عقده هبة الثواب بدون تسميته لأنه يبيع بمن يجهول (قوله قد أجازته الناس) أي العباد والتابعون واتباعهم فهي رخصة

(قوله بان اوصى) اى الموصى (قوله لهم) اى المساكين (قوله وفيه) اى ماله (قوله فقيه) اى العقار (قوله لورثته) اى الموصى (قوله فيه) اى الموصى ببيعه للمساكين (قوله بيه) ٥٨٧ اى الوصى (قوله كان) بفتح

الهمز وشدا النون (قوله ذلك) اى ثبوت الشفعة فيه (قوله من رجل) اى له (قوله والثالث بحمله) اى النصيب حال (قوله فيه) اى النصيب (قوله يملكه) بضم ففتح فكسر متغلا اى الميت الرجل (قوله اياه) اى النصيب (قوله كذلك) اى بكواب ذلك (قوله ان لاشفعة فيه للورثة) بيان لمعنى كذلك (قوله قال) اى ممنون (قوله كان) بفتح الهمز وشدا النون (قوله يستشفع) بضم الباء وفتح الفاء (قوله آخر) بفتحات متغلا (قوله لانهما) اى الشفعة (قوله مشاعا) بضم الميم حال من مبيع (قوله من ربع) بفتح الراء بيان مبيع (قوله يعطى) بفتح الطاء (قوله من عرض الخ) بيان ما (قوله يباع) خبر ان (قوله بما يباعه) اى من الثمن فى النداء (قوله ذلك) اى اخذ بما يباعه (قوله باصل) اى عقار لاشريك له (قوله وروايته) عطفت على مذهب (قوله علم) بضم العين (قوله وان كانا) اى المتناقلان (قوله فى المدونة) خبر مقدم (قوله عن تقييده) صلة الاطلاق

(بيعه) اى الشقص (لمساكين) بان اوصى لهم ثلث ماله وفيه عقار فباعه وصيه لتنفيد وصيته ونشر فتمت عليهم فقيه الشفعة لورثته (على الاصح) عند ابن الهندي (والمتأخر) عند النعمي وأشار بالمبالغة لقول ممنون لاشفعة فيه لان بيعه كبيع الميت فى الباجى لو اوصى الميت بالثلث فباع السلطان ثلث داره فلا شفعة فيه للورثة اذ كان الميت طاع قاله ممنون والظاهر عندى فى هذه المسئلة ثبوت الشفعة لان الموصى لهم وان كانوا غير معينين فهم اشراك باتعون بعد ملك الورثة ببيعة الدار وقد بلغنى ذلك عن ابن المواز النعمي اذ اوصى الميت ان يباع نصيب من داره من رجل بعينه وثلث يحمله لم يكن للورثة فيه شفعة لان قصد الميت ان يملكه اياه فالشفعة رد لوصيته وجعل ممنون الجواب اذ اوصى ببيع نصيب ليعرف فقيه فى المسالك كذلك ان لاشفعة فيه للورثة قال اذا كان الميت طاعا والقصاص ان يستشفع لان الميت آخر البيع بعد الموت ولو قبل بيع البيع فيه الا بعد الشركة (لا) شفعة للورثة فى شقص من دار متلا ببيع لشخص معين (موصى له) عن مات (بيع جزء) معلوم كثلث داره لانها تبطل الوصية ولو كان للميت شريك فى تلك الدار اثبتت له الشفعة فى ذلك الجزء صرح به الشارح فى كبره قاله الخط ومفعول اخذ المضاف لفاعله قوله (عقارا) اى جزاء من دار او ارض وما اتصل بها من بناء او شجر فلا شفعة فى غير العقار من عرض وحيوان فى ابن عرفة تتعلق الشفعة بمبيع الشريك مشاعا من ربع يتقسم اتفاقا ولا تتعلق بعرض وفيها لما الترضى الله تعالى عنه من كان بينه وبين رجل عرض لا يتقسم فاراد بيع حصته قبل الشريك ببيع معه او اخذ بما يعطى فان رضى وباع او اخذ بما يعطى فواضح وان ابي وباع شريك حصته مشاعا فلا شفعة لشريكه ابن سهل مذهب الامام الترضى الله تعالى عنه ان مالا لا يتقسم من عروض وغيرها الا بضر ريباع ويقسم الشريك حصته ومن اراد منهم اخذ بما يلقه فلا ذلك فان تشاجر واقبه تزايد واقبه حتى يقف على احدهم فيأخذوه ويؤدى الميم انصباهم مما اخذ به ولشريك اخذ الشقص بالشفعة ان يبيع بعين او عرض او حيوان يل (ولو) كان (متناقلا) بضم الميم وفتح القاف (به) اى العقار اى مبيع باعقار ابن عرفة المناقلة ببيع الشقص بعقار ابن رشدان باع الرجل شقصه من شريكه او من اجنبى باصل او بشقص من اصل له فيه شرك او لا شرك له فيه فذهب ابن القاسم رحمه الله تعالى وروايته عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه ان فى ذلك كله الشفعة وهو الصحيح تت ظاهر كلام المصنف سواء علم ان المراد المناقلة لا المايعة ام لا كان المتناقل معه شريكا فى هذه الدار ولا دفع مع ما نقل به نقدا ولا ولا مالك رضى الله تعالى عنه ايضا اذ قصد غير البيع فلا شفعة وله ايضا اذا كان المتناقلان شريكين فى الدار وترك احدهما حصته فى دار لباخذ حصته الاخر فلا شفعة وان كانا غير شريكين فالشفعة وشهره ابن غلاب (ان انقسم) اى قبل العقار القسمة فلا شفعة فيما لا يقبلها كالحمام والطاحون والمصرة والحبسة والحانوت الصغير ابن عبد السلام فى المدونة ما يلبه ابن رشد الشفعة انما تكون فيما يتقسم من الاصول دون مالا يتقسم وهذا امر اختلف فيه اصحاب الامام مالك رضى الله تعالى عنه فى المدونة قال

الامام مالك رضي الله تعالى عنه اذا كانت شقة بين رجلين قبض احد هاتين حصته منها فلا شقة لصاحبه فيها (وفيها) اي المدونة ايضا (الاطلاق) للعقد الذي فيه الشقة عن تقييده بقبوله القسمة في فيها الامام مالك رضي الله تعالى عنه في الجاهل الشقة فلهما الحق ان تكون فيه الشقة من الارضين لما في قسم ذلك من الضرر وقالة الامام مالك واصحابه اجمع رضي الله تعالى عنهم ابن الماجشون ابي الامام مالك من الشقة في الجاهل من قبيل انه لا ينقسم وانما يرى فيه الشقة البنائي في المقسمات ان القولين في الشقة فيما لا يقسم بناء على ان العلة دفع ضرر الشركة او ضرر القسمة ونحوه لا يبرر عرقه وان الحاجب فعلي بان العلة دفع ضرر القسمة لا شقة فيما لا ينقسم لانه لا يجاب لقبية من طلبها حتى يلزم ضرر الشر يلزم وعلى أنها دفع ضرر الشركة تجب الشقة مطلقا اذ ضرر الشركة حاصلة فيما ينقسم وما لا يقسم وفي التخيير ان تقييد الشقة بما ينقسم هو المشهور وان صاحب المعين ذكر ان به القضاة هو قول ابن القاسم (وعمل) بضم فكسر أي حكم (به) اي الاطلاق صاحب المعين وفيه للقضاء ابن طلائع وهو جارح طرية وأقضى به فقهاؤها فادامت ابن عمر في ابن حارث اخبرني عن ائني به ان العمل عند اهل الشورى بقرطبة على الشقة في الجاهل طي شبح تحت الشارع في عزوه لصاحب المعين وهو سهو قال في المعين اذا كان من شأنه لا ينقسم ولا تنها فيه الحدود فلا شقة فيه كالحامات والارحام هو قول ابن القاسم وفيه القضاء فانت تراء قال ان القضاء بعدم الشقة وهكذا عزاء في توضيحه وعليه أخذ (يعمل) بكسر فسكون (الثنى) الذي اشترى الشقص به ان كان مثليا قد كان او غيره ان دفعه المشتري من ماله للبائع حين شرائه بل (ولو) كان الثمن المثل (دينا) على بائع الشقص لمشتريه فدفع له الشقص عوضا عنه فباخذ الشقص بمثله ان وجدوا الا فقيمته قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه فحين اشترى بعينه فلم يوجد مثله في فيهام غيرهما ما اشترى بعينه او مثلي فالشقة فيه بمنثل عنه ومن ابتاع شقصا بثلثي الى اجل فالشقص ان يأخذه بالثلثي الى ذلك الاجل ان كان مثليا او ان يضمن ثلثه على ابن القاسم وان قال البائع للمبتاع انا ارضى ان يكون مالي على الشقص الى الاجل لم يجز لانه فسح ما لم يحل من دينه في دين على رجل آخر عبد الملك ان كان انما اشترى الشقص بدين له على البائع الى سنة فلا يأخذ الشقص الا بقيمة الدين عرضا يدفعه الا ان لان الدين محرض من العروض وكذلك ان لم يقيم الشقص حتى حل الاجل (او) (بقيته) اي الثمن ان كان مقوما كعبد اوفرس او عقار فيه اما اشترى بعينه دفعه فيه بقيته وما اشترى بعرض فانما ينظر لقيته يوم الصفقة (و) ان اشترى بثلث مع رهن او ضمن اخذه الشقص (ب) مثله مع مثل (رهنه وضامنه) ولو كان الشقص أملا من المشتري تحقيقا للمثالي في اشبه ان اشترى بثلث مع رهن او رهن فقام الشقص وهو أملا منه فان لم يجد مثله او رهنه مثله فلا شقة له ولو جاز رهن لاشك ان فيه وقا فلا يقبل منه الا مثل الاول ولو كان برهن وجعل فجاء برهن ولم يقد على جيل فلا شقة له (و) ياخذ بمنثل (ابو دلال) و (ابو كاتب) (عقد) يفتح فسكون اي وثيقة (شراء) في المبطل وعلى الشقص اجرة الدلال واجرة كاتب الوثيقة وثلث ما كتب به يغرر ذلك كله المبتاع لانه بذلك وصل الى الابتاع فان

(قوله فيها) أي المدونة خبر مقدم (قوله ولو هو) أي الجاهل (قوله من الارضين) صلة احق (قوله اي) أي امتنع (قوله من قبيل) بكسر ففتح (قوله العلة) اي في مشروع الشقة (قوله بها) اي القسمة (قوله وعلى انها) اي العلة (قوله مطلقا) اي عن التقييد بالانقسام (قوله شأنه) أي العقار (قوله والاخر) يا همال الجاهل جرحي (قوله عنه) أي الدين (قوله لو وجد) بضم فكسر (قوله والا) اي وان لم يوجد مثله (قوله فيها) اي المدونة (قوله ما اشترى) بضم التاء وكسر الراء (قوله ان كان) أي الشقص (قوله لانه) أي تحول البائع على الشقص (قوله من دينه) أي البائع (قوله رجل آخر) أي المشتري (قوله ان كان) أي المشتري (قوله اي المشتري) (قوله فيها) اي المدونة (قوله شفع) بضم فكسر (قوله هو) أي الشقص (قوله منه) اي المشتري (قوله فان لم يجد) اي الشقص (قوله لانه) اي الشقص (قوله ولو جاء) اي الشقص (قوله فيه) اي الرهن (قوله منه) أي الشقص (قوله فيها) أي الشقص

(قوله لمذا) أي لزوم المعهود فقط صلا أفني (قوله لانه) أي المكس الخ علة لزومه الشفيع (قوله فرقا) بضم فسكون (قوله) اختلف بضم التاء (قوله الخالع) بفتح اللام (قوله المتزوج) بفتح الواو (قوله ٥٨٩) وان استقر به الخ حال (قوله فيه)

كان المبتاع أدى من الاجرة أكثر من المعهود بين الناس فلا يلزم الشفيع سوى المعهود بهذا أفني الامام ابن عتاب والامام ابن مالك والامام ابن القطان ابن سهل ولم اعلم لهم مخالفا وهو الحق ان شاء الله تعالى (وفي لزوم مثل (المكس) للشفيع وهو ما يؤخذ ظاهرا لانه مال مدخول عليه ولم يتوصل المشتري للشقص الابيه كجزة الدلال وعدم لزومه ~~لانه~~ كونه ظلما (تردد) للمتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين عليه ق ابن يونس انظر لو غرم المشتري على الشقص غراما لم يغرم له الشفيع وقد اختلف فيمن اشترى شيئا من ايدي المصوص هل يأخذه ربه بغرم او بغير غرم (او) (قيمة الشقص) المشقوع فيه الذي أخذه الزوج (في كخالع) والزوجة في مهر اذا مال الخالع به والمال المتزوج به لاحد لهما قرب كارهة زوجها تدفع له في الخلع كثير او رب راغب في زوجة يدفع لها اضعاف مهر مثلها فالرجوع لقيمة الشقص اعدل ولا يشفع بصادق المثل وان استقر به ابن عبد السلام (و) بقيمة الشقص المدفوع (في صلح) جنابة (عمد) لان الواجب فيه القود ولا قيمة له ومفهوم عمدا ان المدفوع في صلح جنابة خطاي يؤخذ بعين ديته ان كانت مثلية وبقيتها ان كانت مقومة وهو كذلك ق فيها لابن القاسم من نكح أو خالع او صالح عن دم عمدا على شقص فقيمة الشفعة بقيته يوم العقد اذا لزم معلوم لعوضه يريد ولا يجوز الاستسقاء الا بعد معرفة قيمته ابن القاسم ان اخذ الشقص عن دم خطا فقيمة الشفعة بالدية فان كانت العاقلة اهل ابل اخذه بقيتها وان كانت اهل ذهب اخذه بذهب يتجمل على الشفيع كتجسيمه على العاقلة (و) بقيمة الشقص يوم شرائه (جزاف نقد) ق ابن عبد السلام في شرح قول ابن الحاجب ودراهم جزافا في صحة فرض هذه المسئلة على المذهب نظر لان الدنانير والدرهم لا يجوز بيعها جزافا وانما تبع ابن الحاجب فيه الشافعية وفي الموازية ان اشتراه بجلى جزاف شفع بقيته وكذا السبائك والطعام المصبر فان كان الحللى ذهبا قوم بقضه وان كان فضة قوم بذهب وتعتبر قيمته يوم الشراء به ابن عبد السلام لا يقال يحمل كلام ابن الحاجب على ما يتعامل به وزنا من الدنانير والدرهم بل موازيتها جزافا لا نقول اذا حمل على هذا فالشفعة بقيمة كالطعام المصبر لا بقيمة الشقص وفرض كلام ابن الحاجب في الشفعة بقيمة الشقص والله اعلم (و) اخذ الشفيع الشقص المبسوع مع غيره في صفقة (بما) أي القدر الذي يخصه أي الشقص من الثمن (ان صاحب الشقص) (غيره) في البيع بعد تقويمهما وقسم الثمن على قيمتهما ق فيها للامام مالك رضي الله تعالى عنه من ابتاع شقصا من دار وعرضها في صفقة واحدة بثمن فالشفعة في الشقص خاصة بحصته من الثمن بقيته من قيمة العرض يوم الصفقة تغيرت الدار لسكنا لم تتغير (ولزم المشتري الباقي) المصاحب للشقص في الصفقة بما يخصه من الثمن ق فيها للامام مالك رضي الله تعالى عنه وليس للشفيع اخذ العرض ولذلك عليه ان اباه ابن يونس على قول من يرى الشفعة كالاستحقاق فان كانت قيمة الشقص الحللى للمبتاع رد العرض على البائع لانه استحق قبل صفقته وعلى قولهم انه كبيع مبتدأ فلا رد له بحال (و) اذا بيع الشقص بثمن مؤجل باجل معلوم فبأخذه الشفيع بمثل ثمنه مؤجلا (الى أجله) أي عن الشقص (ان أيسر) الشفيع بمثل الثمن (او) لم يوسره و (ضعنه) أي الشفيع ضامن ثقه (لى) بفتح الميم وكسر اللام مع قيمة الشقص (قوله بما يخصه) صلا لزم (قوله من الثمن) بيان لما (قوله الحللى) أي اكثر الصفقة (قوله أنه) أي الاخذ بالشفعة

أي العمد (قوله القود) بفتح القاف والواو أي القصاص (قوله له) أي القود (قوله ديته) أي جنابة الخطا (قوله مثلية) أي دنانير ودراهم (قوله مقومة) أي ابل (قوله على شقص) تنازع فيه نكح وخالع وصالح (قوله بقيته) أي الشقص (قوله لعوضه) أي الشقص (قوله قيمته) أي الشقص (قوله اخذ) بضم فكسر (قوله فقيته) أي الشقص (قوله اخذه) أي الشقص (قوله بقيتها) أي الايل (قوله في صحة فرض) خبر نظر (قوله على المذهب) صلا فرض (قوله ان اشتراه) أي الشقص (قوله بقيته) أي الحللى (قوله من الدنانير) بيان ما يجوز بيعها جزافا صلا يحمل الخ (قوله لا نقول) الخ علة لا يقال (قوله بقيته) أي جزاف النقد (قوله وقسم) بفتح فسكون عطف على تقويم (قوله قيمتهما) أي الشقص ومصاحبه (قوله وعرضها) أي الدار المنتقاة به فيها (قوله بقيته) أي بشفعة قيمة الشقص (قوله من قيمة العرض) أي من مجموعها

(٢) وشدة الشبهة وفهم من قوله الى أجله ان الشفيع لو لم يقم حتى مضى الاجل وطلب تأخير
الى أجل كالاول فانه لا يجاب لذلك وهو كذلك عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه واصبح
وغيرهما اذا الاول ضرب باهما معا ونظر في ومن واقفه يضرب له أجل كالاول وصوبه ابن يونس
وابن رشد وفيها اذا كان الثمن لاجل فللشفيع أخذ ما التمن الى ذلك الاجل ان كان مليا أو أنى
بضامن (والا) أى وان لم يكن الشفيع مليا ولم يأت بضامن على (جهل) بخصات متقلا الشفيع
(الثمن) للمشفوع منه فيها ان جهل الشفيع الثمن المتباع فليس عليه ان يجعله للبائع وليس
للبائع ان ينعه من قبضه وان لم يجعله سقطت شفيعته في كل حال (الا ان يتساويا) أى المشتري
والشفيع (علما) بضم فسكون أى فقرا فلا تسقط شفيعته (على المختار) للتمسك من الخلاف
التمسك اختلف اذا كان المشتري والشفيع فقيرين وهو مثل الاول في الفقر وان الشفيع
له أحسن لانه موسر على النصف الذي يشفع به ومفهوم يتساويا ان كان الشفيع أشد فقرا
سقطت شفيعته اتفاقا وهو كذلك قاله ابن رشد (ولا يجوز اعادة البائع) من اضافة المصدر
للمفعول بعد حذف فاعله والاصل اعادة المشتري البائع (به) أى الثمن على الشفيع لانه فسخ
دين في دين ابن يونس ان قال البائع أنا أَرْضِي ان يبقى مالى على الشفيع فلا يجوز لانه فسخ
دين على رجل فدين على آخر وشبه في النع فقال (صكان) بفتح الهمزة وسكون النون حرف
مصدرى مقرون بكاف التشبيه صلته (أخذ) مستحق الشفعة (من) شخص (اجنبى) أى
غير مستحق للشفعة (مالا يأخذ) الشفيع بالشفعة ويبيع ما يأخذ من دفعه المال (ويرجع)
الشفيع ما أخذ من الاجنبى مع اخذ منه الثمن بكماله (ثم) اذا وقع ذلك سقطت شفيعته
فلا يأخذ (به) بذلك ويحتمل ان المعنى انه يأخذ من الاجنبى ما لى ان يأخذ بالشفعة لنفسه
وليس غرض الاجنبى في دفع المال للشفيع الا ضرر المشتري ويرجع الشفيع المال ومباراة
المدونة محتملة لهم أيضا فأفاده في فيها الامام مالك رضي الله تعالى عنه ومن وجبت له شفعة
فاناه اجنبى فقال اخذها بشفعتك ولك مائة دينار واربعك فيها فلا يجوز ويردان وتقع ولا يجوز
له ان يأخذ بشفعته لغيره اهـ ومع القرينان من باع خطه وشركه مقلس فقال له رجل اشفع
واربعك فاخذ واربعه فان علم ذلك بينه لا باقرا الشفيع رد الشقص لمبتاعه ابن سهل فان
اراد الشفيع الاخذ لنفسه بعد فسخ أخذه لغيره لم يكن له ذلك طوى الاحتمال الاول هو
المنصوص عليه في معاقرة القرين وعليه يترتب قوله ثم لا اخذه اذ هو مفروض في ذلك في كلام
ابن سهل والاحتمال الثاني يحتاج للتنصيص عليه وان كانت المدونة محتملة له ويحتاج للتنصيص
على انه لا اخذه فيه اهـ المساوى الظاهر في هذه الصورة أنه لا تسقط شفيعته فلا يأتى فيها قوله ثم
لا اخذه وحذف على اخذ فقال (او باع) الشفيع الشقص لاجنبى (قبل اخذ) بالشفعة فقد
سقطت شفيعته فلا يأخذ بها بعد بيعه في فيها الامام مالك رضي الله تعالى عنه لا يجوز بيعه
الشقص قبل اخذه اياه بالشفعة لانه من يبيع ما ليس عندك وهذا بخلاف تسليمها للمشتري

أى الاخذ لنفسه (قوله الموصوف)
أى الشفيع (قوله تسليها) اء
محفوظا من رواية المستفاه

محفوظا من رواية المتن

(قوله بأخذه) أي الشفيع المال (قوله منه) أي المشتري ٥٩١ (قوله لانه) أي الشفيع (قوله منه)

أي المشتري (قوله وبج)

أي ثبت (قوله له) أي

الشفيع (قوله والا) أي

وان لم يعلم بيع شريكه (قوله

الشفيع) تغير لفاعل

يسقط المستتر فيه (قوله به)

أي اسقاطه (قوله قبله)

أي الشراء (قوله أسلم) أي

ترك (قوله أبطل) بضم

الهمزة كسر الطاء (قوله

منه) أي الشجر (قوله فيه)

أي البناء (قوله منه) أي

البناء (قوله بها) أي الشفعة

(قوله من الدور الخ) بيان

ما (قوله من بنا الخ) بيان

ما (قوله هذه) أي الشفعة

في شقص الشجر والبناء

المشترك بارض حبس أو

معارضة (قوله التبع) أي

الامام (قوله بعد) بضم

العين (قوله اربع) خبر ما

(قوله الوتر) أي الشقص

(قوله ببناء) أي شقصه (قوله

وغر) أي شقصه (قوله

لنفس) أي من الابل

في دينها ان قطعت خطأ

(قوله تربيع) أي نصير

المستحسنات اربعا (قوله

في الاحكام) أي الثبوت

بشاهد ويعين (قوله

حصرها) أي المستحسنات

(قوله لانه) أي مالكلاض

الله تعالى عنه (قوله عول)

بفتحة عول (قوله

عليه) أي المستحسنات تنازع فيه عول وبني

على مال يأخذه منه فذلك جائز لانه لم يبيع منه شقصا انما باع منه حق وجب له ابن يونس
من باع شقصه الذي يشفع به قبل ان يشفع فلا شفعة له ان كان قد علم ببيع شريكه والافله
الشفعة (بخلاف اخذ) الشفيع ما لا من المشتري لاسقاط شفيعه (مال بعده) أي الشراء
(ليسقط) بضم التحتية وكسر القاف الشفيع شفيعته فهو زوجه قط شفيعته ومفهوم بعده
انه لا يجوز اخذه ما لا قبله وان وقع فلا تملك شفيعته في فيها الامام مالك رضي الله تعالى
عنه واذا سلم الشفيع الشفعة بعد الشراء على مال أخذه بازوان كان قبل الشراء أبطل ورد
المال وكان على شفيعته وشبهه بالمعاري استحقاق أخذه بالشفعة عن تجدد ملكه الا لازم
اختيارا بمعارضة فقال (ك) شقص (شجر) مشترك بارض حبس او معارضة للشركاء الفارسين
بها فاذا باع أحد الشركاء نصيبه منه فلشريكه أخذه بالشفعة (و) (ك) بناء (مشترك) بارض
حبس أو بارض شقص (معبر) باع أحد الشركاء نصيبه منه فلشريكه أخذه بها في
فيها الامام مالك رضي الله تعالى عنه الشفعة فيها لم يقسم بين الشركاء من الدور والارضين
والفصل والشجر وما يتصل بذلك من بناء أو غر أو اذني قوم في ارض حبست عليهم ثم مات
أحدهم فاراد بعض ورثته ببيع نصيبه من البناء فلا خونة الشفعة فيه استحسنه الامام مالك
رضي الله تعالى عنه وقال سمعت فيه بشيئت هذه احدي مسائل الاستحسان الاربعة
التي استحسنها الامام مالك رضي الله تعالى عنه ولم يسبقه احد اليها او الثانية الشفعة في الثمار
والثالثة القصاص بشاهد وعين والاربعة جعل دية اغلة الاجهام خصام من الابل ونظمها
بعضهم فقال

وما استحسن المتبوع ان عدا ربيع • فالاثنتان منها صاحب الوتر يشفع

بناء وغر والقصاص بشاهد • واغيلة الاجهام للنفس تربيع

ونظمها غ فقال

وقال مالك بالاختصار • في شفعة الانقاص والثمار

والجرح مثل المالك في الاحكام • والنفس في اغيلة الاجهام

ح فان قلت بقيت خامسة ذكرها في المدونة وهي اذا هلك المراء ولها ولد يتيم لا وصي له
فاوصت بالولد والمال الى رجل فلا يجوز الا اذا كان المال بغير اخنوخين دينارا فلا ينزع من
الوصي استحسنه مالك رضي الله تعالى عنه وقد عدها ابن ناجي في شرح الرسالة فقد ذكر هذه
فالجواب ان الذي في التوضيح وغيره ان مالك لم يقل بالاستحسان الا في الاربعة ولم يعدوا
منها هذه ابو الحسن المسائل التي لم يسبق اليها الامام مالك رضي الله تعالى عنه اربع ففعل
هذه الخمسة سبقه اليها غيره ج نظمها تبعه لابن ناجي فقلت
وفي وصي الام باليسير • منها ولولي للمغير

طفي حصرها في هذه الاربعة باعتبار انه لم يسبق اليها ولا سبق له فيها كما يؤخذ من كلامه
رضي الله تعالى عنه فلا ياتي ان استحسننا كثيرا حتى قال المصطفى الاستحسان في العلم اغلب
من القياس وقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه انه تسعة اعتبار العلم ابن خزيمة عند
عليه عول الامام مالك رضي الله تعالى عنه وبني عليه ابو ابي مسائل الا ان غير هذه الاربعة

عليه

(قوله الا ان غيره الاربع)

استدل على قول وبني
عليه أبو الرفع ايها انه
لا وجه لعداها اربعا (قوله
لم يختلف) بضم الاء وفتح
اللام (قوله لكن ليس) اي
أخذ رب الارض (قوله
ظاهرها) اي المدونة (قوله
لكن قيدا) اي المدونة
(قوله والا) اي وان لم يعض
زمن تعاريفه (قوله بانه)
اي المستعير (قوله وهو)
اي التقييد بغير ما تعار
له والحكم بقيمة قائما ان
لم يعض ما تعارله (قوله لانه)
اي المستعير (قوله فكان)
أي اسقاطه حقه (قوله فيها)
أي المدونة (قوله منه) اي
الثمر (قوله قسمته) أي الثمر
(قوله والاصل) اي الشجر
(قوله لشر كانه) أي البائع
(قوله فيه) أي الثمر (قوله
او تباع) عطف على تبين
(قوله وقال) اي مالك رضى
الله تعالى عنه (قوله تباع)
اي الثمرة (قوله بعده) اي
زهوها (قوله قبله) اي
زهوها (قوله قبل ابارها)
أي مع اصلها (قوله قسمته)
اي الثمر (قوله فيها) أي الثمرة
(قوله عليها) اي في مقابلة
الثمره (قوله وانما ياخذها)
اي الشفيع الثمرة (قوله
من جهة الاستحقاق)
صله ياخذوا ضاقته للبيان

وافق استحقاقه قول لا غيره واذا تصفحت مسائل المذهب ظهر لك ذلك والله سبحانه وتعالى
اعلم (و) ان اعار شخص ارضه او قوم يتون او يغرسون فيها ففعلوا ثم باع احدهم حظه من البناء
او الشجر (قدم) بضم فكسر مفعلا الشخص (المعير) على شركاء البائع في اخذ الحظ
المبيع (ب) قسمة (تقسيمه) بضم النون وانما الضاد اي البناء او الشجر منقوضا (او بتمنه)
الذي يبيع به فالتحليل عند ابن الحاجب وحكما معا يعض وغيره تأويل للمندونة (ان) كلف
قد مضى زمن (هو) ما أي الزمن الذي (تعار) بضم القوية الارض (الا) أي وان لم
يعض ما تعارله (قد) يقدم المعير في اخذه بغير احتمال كونه (قائما) أو غنه تنه هذا في
الاعارة المطلقة كما يقيد قوله زمن ما تعارله واما المقيدة بزمن معلوم ولم ينقض فقال ابن
رشد ان باع احدهم حظه قبل انقضاء امد الاعارة على البقاء فليس يكره الشفعة ولا مقال الرب
الارض ان باعه على البقاء وان باعه على النقص قدم رب الارض في الامام مالك رضي
الله تعالى عنه اذا بنى رجلا في عرصة رجل باذنه ثم باع احدهم ما حصته من النقص فرب
الارض اخذه بالاقل من قيمته مقلوعا ومن الثمن الذي باعه بمكان اي فليس يكره الشفعة للضرورة
اذا واصل الشفعة غ عياض لم يختلف ان رب العرصة مقدم في الاخذ على الشفيع لكن
ليس للشفعة بل لرفع الضرر ابو الحسن ظاهره ان على المعير قيمة البناء مقلوعا وما مضى زمن
تعار تلك الارض الى مثله ام لا لكن قيدا النوع وانما اذا مضى زمن تعار فيه والاخذ قيمة
بنائه قائما وقال هكذا وقع لحنون ابو الحسن وهو مشكل لانه قد اسقط حقه في بقية المدة
لما أراد الخروج فكان مثل مضى ما تعار الى مثله وقد قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه
فيها ومن بنى في عرصة رجل باذنه ثم اراد الخروج منها فليطالب العرصة ان يدفع له قيمة النقص
أو يامر به بقلعه وعطف على المشبه في استحقاق اخذه بالشفعة مشبهها آخر فيه فقال معيدا
لكاف التشبيه لا يباح (وكثرة) مشتركة باع احد الشريكين فيها نصيبه منها فليس يكره الاخذ
بالشفعة في فيها اذا كان بين قوم عرف شجر قد اذهي فباع احدهم حصته منه قبل قسمته
والاصل لهم أو ياديه في مساواة او جبر فاستحسن الامام مالك رضي الله تعالى عنه لشر كانه
فيه الشفعة ما لم تبين قبل قيام الشفيع او تباع رضى يابسة وقال ما علمت ان احدا قاله
قبلي ورواه عبد الملك ولم ياخذ به ابن يونس وجه قول عبد الملك الحديث في المقدمات لا فرق
في وجوب الشفعة في الثمرة عتق من اوجيها فيها وهو الامام مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة
بين ان تباع دون اصلها بعد زهوها او مع الاصل بعده أو قبله بعد ابارها على مذهب ابن القاسم
واما ان يبعث قبل ابارها فلا شفعة فيها اذ لم يقع عليه حصته من الثمن وانما ياخذها على مذهب
ابن القاسم ما لم يجز او تبين من جهة الاستحقاق لامن جهة الاستشفاع (و) (مقتضا)
مشتركة (وباذنجان) وقرع وقطن الباي وكل ماله اصل تجني غرته مع بقاء اصله كذا فاذا باع
احد الشريكين في شئ عتق كرضيه منه فقيمة الشفعة لشر يكره فيه في الباي اذا قلنا
بموت الشفعة في غرة النخل فقروى ابن القاسم عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه عن
الموازية للشفعة في العنب ابن القاسم والقاضي عندي فيها الشفعة لانه ثمرة ولا شفعة
في البقول وجه ذلك ان ماله اصل ثابت تجني غرته مع بقاءه فالشفعة فيه كالشجر وما لم يكن

(قوله وثبت) أى الشفعة
 (قوله وشمل) أى كلام
 المصنف (قوله بيعهما) أى
 الشريكتين (قوله الاصل)
 فعول بيع المضاف لفاعله
 (قوله وبقاء الاصل) أى
 مشترك بينهما عطف على
 بيعهما الاصل (قوله منها)
 أى الثمرة (قوله وبيع احدهما
 نصيبه منها بعد شرائها)
 أى الشريكتين (قوله
 اياها) أى الثمرة عطف على
 بيعهما (قوله الثمرة) تفسير
 لفاعل تبيين (قوله بعده)
 أى التبيين (قوله وهما) أى
 المثلثان (قوله فيما) أى
 المدونة (قوله بها) أى
 الشفعة (قوله يوم شرائها)
 مع اصلها (قوله تنازع فيه ازهت
 وابرت) (قوله والثمرتين) أى
 حال (قوله واشترطها) أى
 الثمرة والادعى للبائع (قوله
 نصفها) أى النخل (قوله
 فله) أى المستحق (قوله
 فذلك) أى الاخذ بالشفعة
 (قوله وله) أى المستحق
 (قوله حيث) أى حين
 الاخذ بالشفعة (قوله بغيره)
 أى الاصل (قوله لانهما)
 أى الثمرة (قوله فان كان)
 أى الاخذ بالشفعة

كذلك وانما هو ثبت لا يتجنى عنه مع بقاءه فلا شفعة فيه لانه ليس باصل ثابت أصل ذلك
 ما ينقل ويحول وقد روى ابن القاسم في التمنية وغيرها الاشقة في الزرع لانه لا يحمل بيعه حتى
 يبيع وتثبت في الثمرة ان يبيع مع اصلها بعد زرعها وقبله بل (ولو) يبيع بعد زرعها حال
 كونها (مفردة) عن اصلها شمل بيعهما الاصل ثم يبيع احدهما حفظه من الثمرة وبقائه
 الاصل. وبيع احدهما نصيبه منها وبيع احدهما نصيبه منها بعد شرائها اياها وحدها
 واشترى بولوا الى قول اصبح ان يبيع مفردة فلا شفعة فيه واستحق من الثمرة فقال (الا ان
 تبيع) الثمرة فلا شفعة فيها وشمل كلامه مسئلتين ينها قبل يسهها وقيام الشفيع بعده
 وبيعها يابسة وهما مالك فيها رضى الله تعالى عنه ابن رشد المراد يسهها حصول وقت
 جذاها للتبيين ان كانت تبيع او الا ان كانت لا تبيع ابن عرفة ظاهر الروايات في غير هذا
 الموضع ان يسهها اذ تقع شفعتهما قائما في اصلها الاحضور وقت قطاها فقد يحضر ويكون
 لبقائها زيادة منفعة كالعنب والزمان عندنا (و) اذا بيع الاصل مع ثمرته ويست قبل
 اخذ الشفيع بالشفعة وقلنا لا ياخذها بها واخذ الاصل وحدها (سط) بضم الحاء
 المهملة وشذ الطاء المهملة أى اسقط عن الشفيع (حصة) أى الثمرة من ثمنها مع اصلها (ان)
 كانت (ازهت وابرت) بضم الهمزة وكسر الموحدة مشددة يوم شرائها مع اصلها لان لها
 حصة من الثمن ومفهوم الشرط عدم الحاط ان لم تؤبر يومه وهو كذلك في فيما ابن
 القاسم رحمه الله تعالى اذا ابتاع النخل والثمرتين مأبورة أو مزرعية واشترطها المبتاع ثم استحق
 وجعل نصيبها ثلث نصف النخل ونصف الثمرة باستحقاقه وان شاء المستحق الشفعة في النصف الباقي
 فذلك له وله اخذ الثمرة بالشفعة مع الاصل ما لم يتجدد فبأخذ الاصل بشفعته بحصة من
 الثمن بغير ثمنه من مجموع قيمته مع قيمة الثمرة يوم الشفعة لانه واقع لها حصة من الثمن (وفيها)
 أى المدونة أيضا (أخذها) أى الثمرة بالشفعة (ما لم تبيع او يتجدد) (ل هو) أى ما في
 الموضوعين (خلاف) خرة قال ما لم تبيع ومرة قال ما لم تبيع او يتجدد او فاق الاول اذا اشتراها
 مفردة فالشفعة ما لم تبيع فان جذت قبل يسهها ففيها الشفعة والثاني اذا اشتراها مع
 اصلها فالشفعة في ما لم تبيع او يتجدد فان جذت قبل يسهها فلا شفعة فيها في الجواب (تأويلان)
 غ الاظهر ان يكون معناه في موضع منها اخذها ما لم تبيع وفي موضع آخر منها ما لم يتجدد
 وكذا هو في الامهات فقال عياض قال بعضهم فرق بين ما اذا اشتراها مع الاصل فقال
 ياخذها ما لم يتجدد واذا اشتراها وحدها قال الشفعة فيها ما لم تبيع وعلى هذا تناول مذهبه في
 الكتاب وقال آخرون هو اختلاف من قوله في الوجهين خرة قال فيه ما احتج تبيين ومرة قال
 حتى يتجدد وظاهر اختصار ابن ابي زمين وابن ابي زيد وغيرهما التسوية بين هذه الوجهين وان
 الشفعة فيها ما لم تبيع لكن ابن ابي زمين قال وفي بعض الروايات فان كان بعد بيع الثمرة
 وجذها فقبضه على الخلاف في الرواية بما ذكره لا غيره واما أبو سعيد فانه قال في الموضع
 الاول ما لم تبيع قبل قيام الشفيع وقال في الثاني فان قام بعد بيع الثمرة أو جذها لم يكن له
 في الثمرة شفعة او الحسن هذه الرواية التي ذكرها عياض عن ابن ابي زمين فان قلت ما جلبت
 عليه كلام المصنف نكرار مع قوله أولا الا ان تبيع ولعله حاذي اختصار ابن سعيد فاشأولها

(قوله لعدم وجودها) أي الثمرة (قوله فيه) أي الأصل (قوله ثم انجر) أي الأصل (قوله الثمرة) تفسيره السائب فاعل أخذت (قوله الثمرة) تفسيره السائب فاعل أبرت (قوله ٥٩٤ وفيها) أي الثقل (قوله فكأن ذكرنا) أي من أخذ المستحق نصف ملكه والنصف الآخر بشقعه (قوله

في الموضع الأول بقوله إلا أن تبيع ولما في الموضع الثاني بقوله وفيها أخذها ما لم تبيع أو تجزأ قلت الشيخ على منوال الامهات امو وب وجرى مع قوله وهل اختلاف تاو يلا ن البناني الذي يظهر ان المصنف فهم الام على ما اختصرها اوسع يد عليه من ان التاويلين في الجذ قبل اليك فقط ون اليك يثبت على كل حال فجعل قوله هنا ما لم تبيع أو تجزأ كله موضعاً واحداً وماتقدم موضعاً آخر وعليه اقتصر اوسع يد هنا وغيره وان قال غ الشيخ على منوال الامهات اصوب (وان اشترى) المبتاع (اصلها) أي الثمرة (فقها) أي دون الثمرة لعدم وجودها فيه حين الشراء ثم غرور قام الشفيع (أخذت) بضم فكسر الثمرة مع اصلها بالشفعة ان لم تزبر بل (وان أبرت) بضم فكسر مثقلاً الثمرة قبل قيام الشفيع ما لم تبيع أو تجزأ (ورجع) المشتري على الشفيع (بالمؤنة) للثمرة من تأييد وسقي ونحوهما والقول له في قدر المؤنة يمينه ما لم يظهر كذبه في من ابتاع فخللاً لاخر فيها اوفى اعمر وغيره وبرغم استحق رجل نصبة لها واستشفع النصف الآخر فان قام يوم البيع أخذ النصف ملكه والنصف الآخر بشقعه بنصف الثمن ورجع المبتاع على البائع بنصف الثمن وان لم يتم شيء عمل المشتري فأبرت وفيها الآن يلزم اوفى اعمر ولا يبيع فكأن ذكرنا وأخذ الأصل بثمره وعليه للمبتاع قيمة سقيه وعلاجه فيما استحق واستشفع فان قام بعد يبيع الثمرة وأجزأها فلا شفعة له فيها كبيعها حينئذ بأخذ الأصول بالشفعة بنصف الثمن ولا يحيط عنه للثمرة شيء اذ لم يقع لها يوم البيع حصّة من الثمن وعطف على المشبهة في الشفعة مشبهاً آخر فيها معيداً كاف التشبيه لذلك فقال (وكبتر) وعين مشتركة (لم تقسم) بضم فسكون فتفتح (ارضها) أي البئر التي تسقى بها باع احد الشركاء فيها نصيبه منها فيه الشفعة (والا) أي وان كانت قد قسمت أرضها (فلا) شفعة فيه قاله في المدونة وفي العتبية فيه الشفعة فذهب الباجي الى ان ما فهم ما خلاف مبنى على الخلاف فيما لا ينقسم كالبئر والعين والخلعة ومضمون الى انه رفاق يحصل ما في المدونة على المتقدمة وما في العتبية على المتقدمة وابن لبابة الى الوفاق يحصل ما في المدونة على بئر لافئها وما في العتبية على بئر لافئها وأشار للتوفيقين والاختلاف فقال (واولت) بضم فكسر مثقلاً أي المدونة (أيضا) أي كما اولت بأبقائهم اعلى ظاهرها ومخالفها ما فهم ما في العتبية (البئر المتقدمة) أي غير المتقدمة وغير ذات الفناء في فيها وان كان بينهما ارض ونخل وله عين فاقسما الثقل والارض خاصة ثم باع احدهما نصيبه من العين فلا شفعة فيه وهو الذي جاع فيه ما جاء ان لا شفعة في بئر وان لم يقسما أو باع احدهم حصته من العين أو البئر خاصة أو باع حصته من الارض والعين جميعاً ففي ذلك الشفعة ويقسم شرب العين بالقلد وهي القدر وقال ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنهم ما في العتبية ان الشفعة في الماء الذي يسقيه الورثة بينهم بالاقلام وان لم يكونوا شركاء في الارضين التي تسقى بذلك العين والحوايط قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه واهل كل قلد يتشاقون منهم دون اشراكهم ابن رشد ان يبيع شقص من البئر مع الأصل أو دونه ولم تقسم الارض فيه الشفعة انما اها وان يبيع بعد قسم الارض في المدونة لا شفعة فيه وسع يحيي فيه الشفعة مضمون ليس

الآخر بشقعه (قوله بنصف الثمن) ويرجع المبتاع على البائع بنصف الثمن (قوله ويأخذ) أي المستحق الشفيع (قوله وعليه) أي الشفيع (قوله فيها) أي الثمرة (قوله حينئذ) أي بعد يبيعها (قوله ويأخذ) أي المستحق (قوله الأصول) أي نصيبها (قوله عنه) أي المستحق (قوله لها) أي الثمرة (قوله لا) أي الايضاح (قوله وعين) أي ان لما دخل بالكاف (قوله فيها) أي البئر والعين (قوله منها) أي البئر والعين (قوله فيه) أي النصيب المبيع من البئر أو العين (قوله فيها) أي المدونة والعتبية (قوله الى انه) أي ما فهم ما (قوله يحصل) صلة وفاق (قوله بينهما) أي الشريكين (قوله أن لا شفعة في بئر) أي ان ينجذ من (قوله في ذلك) أي المبيع سواء كان من الارض والعين او من العين وحدها (قوله بالقلد) بكسر القاف وسكون اللام (قوله وهي) أي القلاد وانته لتأنيث خبره (قوله القدر) أي التي تنقب من اسفلها وتعلما وتعلق يتقاطر ماؤها الى فرائض

هذا باختلاف وجهي الم - وثمة انما يثروا واحدة فلا شفعة فيها لانهم الاتصاف ومعنى سماع يحيى انها
 آثار كثيرة تقسم (لا) شفعة في شقص (عرض) بفتح فسكون فسادا مجمعة مشتركة باعه احد
 الشر كافيته ابن جابر اتفقوا على اسقاط الشفعة في العروض والامتنعة وما اشبه ذلك اذالم
 يطلع الشر بلك على الثمن الذي وقف عليه الا بعد ان يرام البيع وأما قبل ان يراه فالشر بلك أحق
 به بالثمن الذي وقف عليه دفعا للضرورة وليس هذا شفعة لانهم أخذوا من يد المشتري وهذا أخذ من
 يد البائع هذا حاصل ما ذكره وهو ظاهر ونحوه قول ابن عرفة كل مشترك لا شفعة فيه فباع
 بعض الشر كافيته منه فلن يبق أخذه بالثمن الذي يعطى فيه ما لم ينقد البيع فإداه الباني
 والله اعلم (و) لا شفعة في فجوم (كافية) مشتركة باع بعض الشر كافيته انصبيه منها في ابن
 عرفة مقتضى كلام ابن شاس ان كاتبه بعد اقباع أحدهم ما حظ من كتابته ان ثم قولان
 لشر بلك ان يشفع ولم يعرفه وانما في المذهب كون المكاتب احق بما يبيع من كتابته وفي الموطا
 المكاتب احق بكتابته من اشتراها ابن رشد اى بما يعطى فيه ما لم ينقد البيع فيها على رواية ابن
 القاسم وأما على رواية اشهب نظاها انه احق وان فذيعها وروى مطرف وغيره مثلها
 (و) لا شفعة في شقص (دين) مشترك باعه بعض الشر كافيته ابن رشد اختلف قول الامام
 مالك رضي الله تعالى عنه في الشفعة في الكتابة والدين يباعان هل يكون للمكاتب والمدين
 شفعة في ذلك ابو حنيفة في الاثر عن السلف ان المديان احق من مشتري الدين واختلف في
 هذا أصحاب مالته رضي الله تعالى عنهم واطلاق الشفعة في هذا مجاز (و) لا شفعة له صاحب
 (علو على) صاحب (سقل) لا شفعة في (عكسه) اى له صاحب سقل على صاحب علو اذا باع
 أحدهما لانهم ما جاران في فيما ابن القاسم رحمه الله تعالى ومن له علو دار ولا تنزلها فلا
 شفعة لاحدهما في باع الاثر منه ما (و) لا شفعة في شقص (زرع) مشترك باعه الشر بلكين
 فيه وحده بل (ولو) بيع (بارضه) اى معها والشفعة في شقص الارض بما ينوبه من الثمن
 وسواء بيع بعد يسه أو قبله عند ابن القاسم وفرق بين الزرع مع الارض والتمر مع الشجر بان
 البائع اذا استقى الثمرة قبل ابارها لم يجرز واذا استقى الزرع جاز لانه موصود وان لم يصح بيعه
 منفردا حيث ذوبان الزرع ليس ولادة الثمرة ولادة في الامام مالك رضي الله تعالى عنه
 وأما الزرع المشترك اذا باع احدهم حصته منه بعد يسه فلا شفعة فيه وهو لا يباع حتى يبيع
 ومن ابتاع ارضا بزرعها الا خضر ثم قام شقيق بعد طيبه فاعاد الشفعة في الارض دون زرع
 بما ينوبها من الثمن بقيمتها منها مع قيمة الزرع على غرضه يوم الصفقة لانه وقع له حصته منه في
 الصفقة (و) لا شفعة في شقص (بقل) بفتح الموحدة وسكون القاف كخس وبقل مشترك باعه
 احد الشر كافيته في الشفعة في البقول (و) لا شفعة في جز (عرصة) بفتح فسكون فسادا مجمعة
 اى فسحة بين بيوت الدار السقلى مشتركة باعه بعض الشر كافيته قبل قسمة البيوت أو بعد
 (و) لا شفعة في جز (عمر) بفتح الميمين وشذراء اى محل حر ولد دار وهو طر يقها المشترك بين
 الجيران باعه بعض الشر كافيته (قسم) بضم فكسر (متبوعه) اى الممر والعرصة وأفراد
 الضمير تأويله ما بعد كور والمتبوع الديار التي يتوصل اليها منه غ ينبغي ان يرجع ضمير
 متبوعه له ما وافرد على ملاحظة ما ذكر في الرسالة لا شفعة في عرصة قد قسمت بيوتها

(قوله وقف) اى العرض
 (قوله به) اى العرض (قوله
 قباع) اى اراد ان يبيع
 (قوله يطفى) بفتح الطاء
 (قوله كتابا) اى الشر بلك
 (قوله ثم) بفتح المثلثة (قوله
 المكاتب) اى الرقيق الذي
 اعتقه سيده على مال
 مؤجل (قوله من كتابته)
 بيان ما (قوله فيها) اى كتابته
 (قوله مثلها) اى رواية
 اشهب (قوله منها) اى
 ذى العلو وذى السقل
 بيان الاثر (قوله فيه) اى
 الزرع (قوله من الثمن)
 بيان ما (قوله فرق) بضم
 فكسر (قوله بان البائع)
 صلة فرق (قوله وبان الخ)
 مختلف على بان (قوله بقيمتها)
 اى الارض اى بنسبتها
 (قوله منها) اى قيمة الارض
 (قوله لانه) اى الزرع (قوله
 منه) اى الثمن (قوله فيها)
 اى المرونة (قوله لهما) اى
 العرصة والممر

(قوله من ساحة الخ) بيان مرافقها (قوله بالشركة فيما لم يقسم) صلة يستشفع (قوله لاجل بقاء الشركة فيها) صلة يستشفع
المقدر بعد لا (قوله فيها) اي الساحة وما بعد لها (قوله لانها) اي الساحة وما بعد لها (قوله يتصرف) اي يدخل ويتوصل
من الساحة (قوله وان كان) اي البائع ٥٩٦ (قوله فيها) اي الساحة (قوله فان باعها) اي الساحة (قوله وان باعه) اي

الغنى ان قسعت بيوت الدار دون مرافقها من ساحة وطريق وبيت وما قبل ثم باع أحد
الشركاء حظه من بيوتها بمرافقها التي تقسم فلا يستشفع فيما قسم بالشركة فيما لم يقسم ولا في
الساحة والطريق والبيت وما قبل لاجل بقاء الشركة فيما لا ينقسم منه ما قسم ومصلحته
فان باع نصيبه من الساحة والبيت وما قبل خاصة كان للشركاء ان يردوا بيعه اذا كان البائع
يتصرف الى البيوت لان في ذلك ضرر باهم وان كان قد اسقط تصرفه فيها وصرف بيوتها الى
مرافق آخر فان باعها من أهل الدار جاز لبقية الشركاء الشفعة على أحد القولين في الشفعة
فيما لا ينقسم وان باعه من غير أهل تلك الدار كان لهم رد بيعه لان ضرر الساكن أخف من
ضرر غير الساكن ولهم ان يعجزوا ويأخذوا بالشفعة (و) لاشفعة في بعض (حيوان)
مشترك باعه بعض الشركاء فيه آدمى أو غيره فيها لاشفعة في حيوان (ال) حيوانا (في كحائط)
مشترك عام لا اذ بعد العمل فيه في شقصة الشفعة تبع الشقص الحائط مع عيسى بن
القاسم من اشترى شقصة من حائط به رقيق يعملون فيه لم يكن للشفيع الشفعة الا في الشقص
ورقيقه لا في أحدهما غ في المقدمات وأما رقيق الحائط والرحا في حجر الحائط لا في اختلاف
في وجوب الشفعة فيهما اذا باع مع الأصل فاذا انفرد المبيع فيهما عن الأصل لم يكن فيهما
شفعة باتفاق اه وله مثل ذلك في جماع عيسى ابن عرفة هذا خلافاً لقول الغنى اختلاف
في ربحي الماء وربي الدواب اذا بيعت باقية ارضا أو مسج الارض ويختلف على هذا في رقيق
الحائط ودوابه اذا بيعت مع الأصل او باعها ابن عرفة والرحا يشبه بالارض من
الحيوان البليغ عن الموازية لواقتهما الحائط وباع احدهما حظه من الرقيق والا فلا
شفعة فيه لا آخر او محمد عن الموازية ولو بيع شيء من ذلك على حدة ففيه الشفعة مادام
الأصل لم يقسم اه وأما الشفعة في نفس دابة بيت الرحي والمعصرة فلم أر من ذكرها فانظر
ماقائدة السكاف في قول المصنف كحائط الشارح لعله ادخل بالكاف حيوان المعصرة والرحا
والهبة طئي في دلالة الكاف على هذا انظر اذهاب المذنب لاشفعة في الرحي ولو بيعت
مع ارضها ففيها وليس في رحي الماء شفعة وليس من البناء انما هي حجر ملق ولو بيع معها
الارض أو البيت الذي نصب فيه ففيه الشفعة دون الرحي بمحضه وسواء هو الماء او الدواب
اه وانما يفتنى على قول اشبه بالشفعة في الرحي والمعصرة والهبة فمساوهما ان يكونا
كالرحا وقد قال غ وأما الشفعة في دابة بيت الرحي الخ (و) لاشفعة في (ارث) اي شقص
موروث لشريك المثلت ابن عرفة نقل غير واحد الاتفاق على نفي الشفعة في الميراث (و) لا
شفعة في (هبة بلا ثواب) ابن عرفة لاشفعة فيما حدث ملكه بهبة لاثواب فيه او لا في صدقة
(والا) اي وان كانت الهبة بثواب (ف) فيها الشفعة (و) عوض (ه) اي الثواب (بعد) ان
يأخذ (ه) اي الثواب الواجب من الموهوب له لا قبله لعدم لزوم الملك وجعل ابن عبد السلام
الحكم به كآخذة في الغنى من وهب شقصة للثواب ففيه الشفعة لانها بيع وله كن

نصيبه من الساحة (قوله
لهم) اي أهل الدار (قوله
باعه) اي بعض الحيوان
(قوله فيه) اي الحيوان
(قوله فيها) اي المدونة
(قوله فيه) اي الحائط
(قوله به) اي الحائط
(قوله فيه) اي الحائط
(قوله والرحا) عطف على
ورقيق (قوله حجر الرحا)
اضافته للبيان او من
اضافة المسمى لاسمه (قوله
فيهما) اي الرقيق وحجر
الرحا (قوله يباع) اي الرقيق
والرحا (قوله له) اي ابن
رشد (قوله هذا) اي قول
ابن رشد انما الاختلاف
الخ (قوله اختلاف) بضم
الهمزة (قوله يبعث) اي الرحا
أو الدواب (قوله ويختلف)
بضم الهمزة وفتح اللام (قوله
هذا) اي الاختلاف في
الرحا والدواب (قوله هذا)
اي دخول دابة الرحي
والمعصرة والهبة (قوله
ففيها) اي المدونة (قوله
وليست) اي الرحا (قوله
معها) اي الرحا (قوله ففيه)
اي المكان او البيت (قوله
فتش) اي ادخال حيوان

لا

الرحا والمعصرة والهبة (قوله مساوهما) اي غاية المعصرة والهبة (قوله فيها) اي الهبة (قوله
يعوضه) اي مثله ان كان مثله او قيمته ان كان مقوما (قوله به) اي الثواب (قوله لانها) اي هبة الثواب

لاشفعة الابد الثواب فانت الهبة اولم تفت ولا تجب قبيل الثواب وقبل القوت لان
 الموهوب له بالخيار بين التمسك والرد واختلاف في الشفعة بعد القوت وقبل الثواب فقال
 ابن القاسم لاشفعة له حتى يدفع الثواب او يقضى عليه ويعرف (و) لاشفعة في مبيع بشرط
 (خيار) لبائع او مشتري اجنبي لعدم لزومه (الابد مضيه) اي البيع بامضاء من له الخيار
 او بانقضاء زمنه والشخص يده مشتريه فيها لاشفعة في بيع الخيار الابدية (ورجبت) اي
 ثبتت الشفعة (ل) شخص (مشتري) جزء عقار بشرط (هـ) اي الخيار او اعلى مشتري باقيه
 بتلا نيايم مضى من له الخيار الثبراء (ان) كان قد باع (المالك) امثلا (نصفين) نصفا
 (خيارا) ابتداء (ثم) باع نصفها الاخر يباع (بتلا) بفتح الموحدة وسكون المثناة اي لازم متبرعا
 (فامضى) بيع الخيار من له الخيار بناء على انعقاد بيع الخيار وامضاؤه تميم فقد تجد ملك
 مشتري البتل على ملك مشتري الخيار وأما على انه محفل والامضاء انشاء للبيع وهو المشهور
 فالشفعة لمشتري البتل لتجد ملك مشتري الخيار عليه في اللغوى اذا كانت دار رجل فباع
 نصفها من رجل بالثمن ثم باع النصف الاخر من آخر بتلا ثم قبل المشتري الخيار كانت
 الشفعة عند ابن القاسم لمشتري الخيار على مشتري البتل (و) لاشفعة في شقص عقار مبيع
 (ببيع قسد) لعدم شرطا او وجود مانع لانه لم ينقل ملكه لمشتريه في كل حال (الا أن يقوت)
 الشقص يده مشتريه بتغير سوق او بدن (ف) فيه الشفعة (بالقيمة) التي زمت المشتري بالقوت
 ق فيها المالك رضى الله تعالى عنه يفسخ البيع الفاسد اذا لم يفت ولا شفعة فيه ولو علم بفساده
 بعد اخذ الشفيع ففسخ بيع الشفعة والبيع الاول لان الشفيع دخل مدخل المشتري واذا لم
 يفسخ البيع الاول حتى فأت الشقص ولزم المبتاع قيمته يوم قبضه فقيمة الشفعة بتلك
 القيمة ابن الموانر وليس للشفيع الاخذ الابد بعد معرفته القيمة التي زمت المشتري (الا ان
 يقيم المشتري الشقص الذي اشتراه ثم افسدا (ببيع صحيح) فيه الشفعة (بالثمن فيه)
 اي البيع الصحيح ومفهوم صحيح ان البيع الفاسد لا يقوت الاول فيها وان باعها المشتري من
 غيره يباع صحيحا فذلك قوت للشفيع الاخذ بثن البيع الصحيح وبقراء الاولان القيمة وليس
 للشفيع الاخذ بالبيع الاول الفاسد (و) لاشفعة لاحد الشر يكتن على الاخر مع (تنازع)
 بينهما (في سبق ملك) لاحدهما على ملك الاخر بان ادعى كل منهما ان ملكه انصبيه من
 العقار المشترك بينهما سبق ملك الاخر نصيبه منه ولا يثبت لاحدهما في كل حال (الا ان نكل
 احدهما) عن الحلف على سبق ملكه وحلف الاخر على سبق ملكه فله الشفعة على النا كل
 وحلفهما أو نكواهما هو ما قبل الاستثناء ق ابن شامس اذا تساوق الشريكان لما كم
 وادعى كل واحد منهما ان شرا الاخر متأخر وان له الشفعة عليه فالقول قول كل واحد
 منهما في عصمة ملكه عن الشفعة ان حلفا أو نكلا سقط قولهما وان حلف أحدهما دون
 الاخر قضى لمن حلف بالشفعة على من نكل ابن عرفة لم اعرف هذا الا للغزالي واصل
 مذهبا نوافقه وهي كاختلاف المتبايعين في قدر الثمن (وسقطت) الشفعة (ان قاسم)
 الشفيع المشتري في للعقار المشترك بينهما ق اللغوى الشفعة تسقط بسبعة احدها اسقاط
 الشفيع حقه بالقول بان قال تركت مثلا الثاني ان يقاسم بجاية الشفعة الثالث ان يعصى

(قوله والشقص يده مشتريه)
 حال مفهوماه ان انقضى
 وهو يده بائعه لاشفعة
 لانقضاء بيعه (قوله أولا)
 بشد الوار واصله مشتري
 (قوله باقيه) اي العقار
 (قوله ثانيا) صله مشتري
 (قوله بناء على أن بيع الخيار
 منعقد الخ) على وجه
 مشتري الخ (قوله وامضاؤه)
 اي بيع الخيار (قوله
 واما على انه) اي بيع
 الخيار (قوله عليه) اي
 ملك مشتري البتل (قوله
 قبل) بكسر الموحدة (قوله
 لانه) اي البيع الفاسد
 (قوله ملكه) اي الشقص
 (قوله الشقص) تفسير
 لفاعل يقوت المسترفيه
 (قوله فقيه) اي الشقص
 (قوله يفسخ) بضم الياء
 (قوله علم) بضم العين (قوله
 فسخ) بضم الفاء (قوله
 فقيه) اي الشقص (قوله
 حيثئذ) اي حين قوته (قوله
 من غيره) اي لغيره صله باع
 (قوله فذلك) اي البيع
 الصحيح (قوله نصيبه) مقول
 ملك المضاف لفاعله (قوله
 تساوق) اي ساق كل منهما
 الاخر ورافعا (قوله
 عصمة) اي منع (قوله
 الشفعة) تفسير لفاعل

(قوله من طول) بيان ما قدم (قوله انه) اي الشفيع (قوله تركها) اي الشفعة (قوله من هدم الخ) بيان ما (قوله خروجه)
 اي الشقص (قوله اليد) اي حال مشترية (قوله من مساومة) بيان ما (قوله الشقص) مفعول ابتاع المضاف لفاعله (قوله
 من المبتاع) صلة ابتاع (قوله مساومة) ٥٩٨ اي الشفيع (قوله له) اي المبتاع (قوله فيه) اي الشقص (قوله مسقط)

من طول الامد ما يرى به أنه تركها الرابع ما يحدثه المشتري في الشقص من هدم او بناء او
 غرس الخ من خروجه عن اليد ببيع او هبة او صدقة او رهن السادس ما يكون من
 الشفيع من مساومة او مساقاة او كراء السابع بيع الشفيع النصيب الذي يشفع به (او
 اشترى) الشفيع الشقص المشفوع فيه من المشتري ابن شاس ابيع الشفيع الشقص
 من المبتاع او مساومته له فيه مسقط حقه في الشفعة عند ابن القاسم واختلف في بيعه الحصة
 التي يشفع بها ابن الحاجب تسقط الشفعة ببيع اللفظ وما في معناه كالمساقاة وشترائه
 ومساومته (او ساوم) الشفيع المشتري في الشقص (او ساقى) اي جعل الشفيع نفسه باقيا
 لشقص الحائط المشفوع فيه جز من ثمرته (او استأجر) الشفيع الشقص المشفوع فيه من
 مثله في قيم او مساومة الشفيع مشتري شقص شريكه او مساقاة او أكثر او منه يسقط
 شفعته عند ابن القاسم (او باع) الشفيع حصته التي يشفع بها في المواز لو باع أحد
 الشريكين بيع تل ولم يأخذ شريكه بالشفعة حتى باع هو أيضا نصيبه من الذي ابتاع من
 شريكه ولم يبق في الدار شرك أو من غيره فالشفعة له ثابتة ولا يبطلها بيعه لنصيبه كان ذلك
 علما او جاهلا لانها قضاء من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يوجب له وقال ابن القاسم ان
 باع وهو لا يعلم فالشفعة له ويكتب عهده على المبتاع وقال اشهب اختلف قول الامام مالك
 رضي الله تعالى عنه وأحب الى ان لا شفعة له بعد بيعه ابن نونس ونحوه قول ابن المواز قال
 أبو محمد وهو بين (أو سكت) الشفيع سكتا معصوبا (بهدم أو بناء) من المشتري للشقص
 المشفوع فيه والشفيع حاضر عالم هذا هو المسقط الرابع في كلام اللخمي المتقدم (أو) سكت
 الشفيع عن طلب الشفعة (شهرين) قد سقط شفعته (ان) كان حاضر (الشفيع) العقد
 اي شراء الشقص ظاهره سواء كتب شهادته بالشراء في وثيقته أم لا وقيد ابن رشد بسقوطها
 بسكوته شهرين يكتب شهادته فيها وسيأتي نصه (والا) اي وان لم يحضر العقد سقطت
 بسكوته (سنة) غ هذه طريقة ابن رشد قال في رسم الميزن مع ابن القاسم تحصيل هذه
 المسئلة أنه ان لم يكتب شهادته وقام بالقرب مثل الشهرين كانت له الشفعة دون عين وان لم
 يقيم الا بعد السبعة أو التسعة أو السنة على ما في المدونة كانت له الشفعة بعد عينه أنه لم يترك
 القيام راضيا باسقاط حقه وان طال الامر أكثر من السنة لم تكن له شفعة وأما ان كتب
 شهادته وقام بالقرب العشرة الايام ونحوها كانت له الشفعة بعد عينه وان لم يقيم الا بعد
 شهرين لم تكن له شفعة (تنبيهان الاول) علم من كلام ابن رشد ان المصنف في اسقاط شفعة
 الساكت شهرين كتب شهادته في رسم الشراء فلو قال المصنف ان كتب شهادته فيه لم كان
 أولى (الثاني) قبل ابن عبد السلام تحصيل ابن رشد وقال أبو الحسن وابن عرفة قول ابن
 رشد ان كتب شهادته ولم يقيم الا بعد شهرين فلا شفعة له خلاف ظاهر المدونة لانه لم يجعل فيها

خبر ابتاع وما عطف عليه
 (قوله حقه) اي الشفيع
 (قوله يبعه) اي الشفيع
 (قوله بصريح اللفظ) من
 اضافة ما كان صفة (قوله
 لو باع احد الشريكين) اي
 نصيبه (قوله هو) اي
 الشفيع (قوله او من غيره)
 اي الذي ابتاع من شريكه
 عطف على من الذي ابتاع
 من شريكه (قوله فاشفعه)
 اي الشفيع (قوله بذلك)
 اي يبيع شريكه صلة عالما
 (قوله لانها) اي الشفعة
 (قوله وحق) عطف على
 قضاء (قوله وجب) اي
 ثبت (قوله له) اي الشفيع
 (قوله باع) اي الشفيع
 نصيبه الذي (قوله وهو)
 اي الشفيع (قوله لا يعلم)
 اي يبيع شريكه (قوله الى)
 بشد الباء (قوله بين) بشد
 المثناة (قوله كتب) اي
 الشفيع (قوله شهادته)
 اي الشفيع (قوله بالشراء)
 صلة شهادة (قوله في وثيقته)
 اي البيع (قوله بسكون)
 صلة تسقوط (قوله يكتب)
 شهادته اي الشفيع صلة
 قيد (قوله فيها) اي وثيقته

صلة كتب (قوله انه) اي الشفيع (قوله علم) يضم العين (قوله شهرين) ظرف الساكت
 (قوله كتب شهادته) خبر ان كتب شهادته فيه (اي بدل ان حضر) (قوله قبل) بكسر الموحدة (قوله خلاف) خبر قول
 (قوله لانه) اي ابن القاسم (قوله فيها) اي المدونة

لكتب شهادته في عقد الشراء ثانياً اذا قال فيها والشفيع على شفيعته حتى يترك او ياتي من
 طول الزمان ما يعلم به أنه ترك شفيعته واذا علم بالاشتراف لم يطلب شفيعته سنة فلا يقطع ذلك
 شفيعته وان كان قد كتب شهادته في الاشتراف ومنه في التوضيح مع أنه قطع هنا بقول ابن رشد
 زاد ق. عقبه وان كان قد كتب شهادته في الاشتراف ولم ير مالك الشفعة اشهر ولا السنة بكثير
 الا أنه اذا تبعه هكذا يحلف ما كان وقوفه ترك الشفعة ابن الموازي عن الامام مالك رضي الله
 تعالى عنه يخالف في سبعة أشهر أو خمسة ولا يخالف في شهرين وأما اذا حضر الشراء وكتب
 شهادته ثم قام بعد عشرة أيام فاشد ما عليه أن يحلف ما كان ذلك منه ترك الشفعة ويأخذها
 اهـ من ابن يونس فانظر مع كلام الشيخ خليل رحمه الله تعالى وشبهه في سقوط الشفعة
 بسقوط الشفيع ح. سنة فقال (كان علم) الشفيع بغير شريكه شفيعه (فغاب) الشفيع اي سافر
 من بلد الشفيع ثم قدم بعد سنة فلا شفعة له في كل حال (الا ن يظن) الشفيع حال شروعه في
 السفر (الاولية) بفتح الهمزة وسكون الواو اي الرجوع من سفره (قبل) تمام (ها) اي السنة
 (فعميق) بكسر العين المله. حله اي منه مانع من الاولية قبل تمامها فلا تقط شفعته (و) ان
 كان الشفيع حاضر وقت الشراء وسكت مدة ثم قام بدفعته قبل تمام السنة (حلف) بالله
 تعالى ما سكت تاركاً لما له (ان بعدد) ضم العين قيامه من الشراء كسبعة اشهر فان لم يعد
 فلا يحلف الخط هذا راجع اقوله والاشنة والمعنى اذا قلنا ان الشفعة للحاضر في السنة فانه
 يحلف اذا كان قيامه بعيداً من العقد وحده في ذلك السنة الاشهر وما بعده قال في
 التوضيح وهل يخالف اذا لم تقط شفعته في السنة فنقل في الكافي عن الامام مالك رضي الله
 تعالى عنه انه ان قام عند راس السنة فلا يحلف وروى عنه انه يحلف ولو قام بعد جمعة وفي
 المدونة ولم ير مالك التسعة الاشهر وفي رواية السبعة الاشهر ولا السنة كثيراً اي فاطعاً
 لحقه في الشفعة الا انه ان تبعه هكذا يحلف ما كان وقوفه ترك الشفعة وفي الموازية عن الامام
 مالك رضي الله تعالى عنه يحلف في سبعة أشهر أو خمسة لاشهرين ابن العطار وابن الهندي
 وغيرهم حاشا من الموثقين ظاهر المدونة انه لا يخالف في السبعة واذا قلنا ان الحاضر اذا قام بعد
 البعد في السنة يخالف فارادى اذا علم وغاب وكان يظن الاولية قبل السنة فعميق زقطه الشفعة
 بعد السنة فانه يحلف أنه لم يسقط شفيعته ولا يصح أن يكون قوله وحلف ان بعد راجعاً الى
 قوله الا ان يظن الاولية قبلها فعميق لانه يصير قوله ان بعد لانه رأى الله أعلم طق قوله اذا
 كان قيامه بعيداً من العقد يقتضى ان السنة تعتبر من حين العقد وصرح غيره بانهم من حين
 علمه وبه قرر عجم وهو ظاهر قول ابن رشد اختلف في الحد الذي تقطع به شفعة الحاضر
 بمجرد السكوت بعد العلم بالبيع على اربعة اقوال احدها سنة والحاصل ان المصنف ركب في
 هذا الحصل فخرى على مذهب المدونة تارة وعلى غيره تارة فقوله والاف سنة علم انه خلاف
 مذهب المدونة وكذا قوله وشهرين ان حضر العقد وقوله الا ان يظن الاولية الحاضر قول
 المدونة ونحوها في الاول اذا علم بالاشتراف ولم يطلب شفيعته سنة فلا يقطع ذلك شفيعته وان كان قد
 كتب شهادته في الاشتراف اهـ ولا يضمن تقييد قوله وشهرين بكتابة شهادته كما هو نص ابن رشد
 الذي تبعه وان كان خلاف المدونة (وصديق) بضم فكسر مثقلاً الشفيع الحاضر (ان أنكر)

(قوله واذا علم) اي الشفيع
 (قوله ذات) اي سكونه سنة
 (قوله وان كان قد كتب
 شهادته في الاشتراف) مباغلة
 في عدم سقوطها بسكونه
 سنة (قوله مع انه) اي خيل
 (قوله هنا) اي هذا المختصر
 (قوله الا انه) اي الشان
 (قوله اذا تبعه) اي سكونه
 (قوله هكذا) اي سنة (قوله
 الشفيع) تفسيره اعل علم
 المستقر به (قوله الشفيع)
 تفسيره اعل يظن (قوله
 هذا) اي وحلف ان بعد
 (قوله عند راس السنة)
 فارادى ان قام قبلها (قوله
 وروى) بضم الراء (قوله
 عنه) اي مالك رضي الله
 تعالى عنه (قوله وقوفه)
 اي سكونه (قوله ركب)
 بفتحان مثقلاً اي اتق
 كذلك (قوله علم) بضم
 العين (قوله وان كان خلاف
 المدونة) حال (قوله الشفيع)
 نائب فاعل صدق

(قوله لموافقته الاصل) اي عدم العلم انه تصديقه في انكاره العلم (قوله يقبل) يضم فسكون ففتح (قوله بذلك) اي البيع (قوله فباعه) اي شريكه الشقص ٦٠٠ (قوله هو) اي الشقيق (قوله به) اي الشراء (قوله ولو كان) اي غير العالم

الشقيق الحاضر (علمه) بيع شريكه شقصه لموافقته الاصل او الحسن بعينه ق الميطي والحاضر الذي لم يعلم بالاقتناع لا تنقطع شقصته الا بعد عام من علمه فان قام بعد مدة طويلة يطلب شقصته وقال لم اعلم بالبيع فان قوله يقبل مع بعينه الا ان يثبت علمه انه علم بذلك (لا) تسقط الشفعة بطول الغيبة (ان غاب) الشقيق عن بلد الشقص (أولا) بشد الواو ومثونا اي قبل بيع شريكه شقصه فباعه وهو غائب فله القيام بشقصته بعد قدومه ولو غاب سنين كثيرة ق في الامام مالك رضي الله تعالى عنه والغائب على شقصته وان طال غيبته وهو عالم بالشراء وان لم يعلم به فذلك احري زاد الخط ولو كان حاضر ابن يونس ابن المواز فله مالك وأحمداه وقد روي أشهب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ينتظران كان غائبا وقضى عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه بالشفعة للغائب بعد أربعة أعوام مالك الا أن يطول الزمان بما يجعل فيه أصل البيع وتموت فيه الشهود فإرى الشفعة تنقطع فاما في قرب الامر بما يرى ان المبتاع أخفى الثمن لقطع الشفعة فلتقوم الارض على ما يرى من غنها يوم يبعها فباخذها به ٨١ الزجراجي قوله الا أن يطول الخ فله مالك في كتاب محمد بن النواذر من كتاب محمد بن قاتل المبتاع نسبت الثمن فان مضى من الطول والسنين ما يتدرس فيه العلم وتموت فيه البيعة وترفع فيها التهمة فالشفعة ساقطة وكذلك ان كان صغيرا أو غائبا وأما ان كان على غير ذلك فالشفعة قائمة بقيمة الشقص ابن عبدوس ابن الماجشون اذا جاء الشقيق الى ولد المبتاع بعد طول الزمان فليخلف الولد ما عسده علم ذلك ثم يأخذ بالقيمة وكذلك لو كان المبتاع حيا وقال لأدرى بكم اشتريت فليخلف المبتاع فان نكل أخذ الشقيق ان شاء وقيل للمبتاع متى احببت حقه فخذ وان حلفت فلك قيمته يوم اسلمته الى الشقيق وان قال الشقيق لا أقبضه اذ لعل عنه كثيرة لا بد أن يخلف المبتاع ما يعلمه او يسجن وقال غيره اذا اختلفا في الثمن فجاء المشتري بما لا يشبهه او جهلا الثمن استشفعه بقيمة يوم ابتاعه (أو اسقط) الشقيق شقصته (لكذب في) قدر (الثمن) ثم ظهر دون ذلك فلا تسقط شقصته (وحلف) الشقيق انه ما سقط شقصته الا لما اخبر به من كثرة الثمن ق فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى اذا اخبر الشقيق بالثمن فسلم ثم ظهر أنه دون ذلك لاخذ بالشفعة ويخاف أنه ما سلم الا لكثرة الثمن (أو) اسقط لكذب (في المشتري) يحتمل انه بكسر الراء وان قيل له فلان اشترى شقص شريك فسلم ثم ظهر انه غيره ويحتمل انه بفتحها بان قيل له باع شريك بعض شقصه او جميعه فسلم ثم ظهر انه باع الجميع في الاولى أو البعض في الثانية فله الشفعة ق فيها لابن القاسم ان قيل له قد ابتاع فلان نصف نصيب شريك فسلم ثم ظهر أنه ابتاع جميع النصيب فله القيام بشقصته ولا يلزمه تسليم النصف الذي سلمه ان أراد المبتاع ابن يونس يقول الشقيق لم يكن لي عرض في أخذ النصف لان الشركة بعد قائمة فلما علمت انه ابتاع الكل أخذت لارتضاع الشركة وزوال الضرر ابن المواز قلت فان سمى لي المشتري فسلمت فاذا هو غير من سمى لي فبذل الى فريحت في أخذ شقصتي قال ذلك كاتبنا من كان الرجل غ يغلب على الظن ان نسخة المصنف

(قوله يقتظر) يضم فسكون ففتح اي الشقيق (قوله مجهول) يضم فسكون ففتح (قوله أصل البيع) اضافته للبيان (قوله يرى) يضم الياء (قوله فالتقوم) يضم ففتح مثقلا (قوله من غنها) بيان ما (قوله فباخذها) اي الشقيق الارض (قوله به) اي ما قومت به (قوله من الطول والسنين) بيان ما مقدم (قوله فيها) اي السنين (قوله ان كان) اي الشقيق (قوله قائمة) اي ثابتة (قوله ثم ياخذ) اي الشقيق الشقص (قوله فان نكل) اي للمبتاع (قوله اخذه) اي الشقص (قوله الشقيق) تفسير لفاعل اسقط (قوله اخبر) يضم الهمز (قوله من كثرة الثمن) بيان ما (قوله فلم) يقتضات مثقلا اي ترك شقصته (قوله انه) اي الثمن (قوله ودونه) اي ما اخبر به (قوله فله) اي الشقيق (قوله ويخلف) اي الشقيق (قوله انه) أي المشتري (قوله في الاولى) يضم الهمز (قوله اراده) اي تسليم النصف (قوله به) بالضم عند حذف المضاف

السنة ونية معناه صلة قائمة ي بعد اخذ (قوله قائمة) اي موجودة (قوله انه) أي لمبتاع (قوله لارتفاع او التبركة) اي باخذ (قوله سمى) بشد الميم (قوله فسلمت) يقتضات مثقلا مضموم التاء اي تركت الاخذ بالشفعة (قوله هو)

أى المشتري (قوله لعود الضمير الخ) أنه يغلب على الظن الخ (قوله عليه) أى المشتري اسم فاعل (قوله له) أى الشفيع (قوله)
 ابتاعه (أى الشفيع (قوله أنه) أى فلانا (قوله ابتاعه) أى الشفيع ٦٥١ (قوله له) أى الشفيع (قوله حصنهما) أى

البتاعين (قوله ولا يلزمه)
 أى الشفيع (قوله أنه)
 أى الشفيع (قوله على)
 بشد الباء (قوله ولو سلم)
 بقضات منقلا (قوله من)
 أب الخ) بيان من (قوله
 شفعة) مفعول سلم (قوله
 لزمه) أى الصبي (قوله
 ذلك) أى التسليم (قوله
 ولا قيام له) أى الصبي
 (قوله ولو كان له) أى
 الصبي (قوله من اخذوا
 ترك) بيان الأمر (قوله لم
 يكن له) أى الصبي (قوله
 ترك) بضم فكسر (قوله
 أخذ) بضم فكسر (قوله
 يبين) أى الصبي (قوله من
 كان) فاعل قصد (قوله
 ذلك) أى الأخذ (قوله
 وباع) أى الولي (قوله الولي)
 نفسه (قوله أعل شفع) قوله
 فيما باعه) صلة شفع (قوله
 فيه) أى الأخذ (قوله له)
 أى الوصى (قوله له) أى
 الوصى (قوله مهمم) أى
 الائتام (قوله لخل) أى
 الوصى (قوله إلى) بشد
 الباء (قوله فينظر) أى
 الإمام (قوله فان كان)
 الأخذ بالشفعة (قوله ان
 كان) أى الأب أو الوصى
 (قوله بينهما) أى الأب

أوفى المشتري أو المشتري بلقطين الأول اسم مفعول والثاني اسم فاعل لعود الضمير من قوله
 بعده أو انفراده عليه ولعل النامخ من المبيضة ظن السكر أرفأ سقط أحد اللقطين (أو) اسقط
 لكذب (بانفراده) أى المشتري ثم ظهر تعدده فلا تسقط شفعته في فيها ابن القاسم ان
 قيل له ابتاعه فلان فسلم ثم ظهر أنه ابتاعه مع آخره القيام وأخذ حصنهما ولا يلزمه التسليم
 للواحد ابن المواز لأنه يقول انى أن أخذت حصته من لم سلم لفقطة بعض الشفيع على ولعل
 بعضه يضييق لقلته (أو اسقط وصى أو أب) شفعة ثبتت لمجوره (بلا نظر) أى مصلحة ونفع
 للمعجور بان كان النظر الأخذ بها فإذا رشد المعجور فله الأخذ بها ومعهوم بلا نظر انهما لو
 أسقطا النظر سقطت وهو كذلك في فحسب الإمام مالك رضي الله تعالى عنه وللصغير الشفعة
 يقوم بها أبوه أو وصيه فان لم يكونا فالإمام ينظر له وان لم يكن له أب ولا وصى وهو بموجب
 لاسطمان فيه فهو على شفعته إذا بلغ ولو سلم من ذكرنا من أب أو وصى أو سلطان شفعة الصبي
 لزمه ذلك ولا قيام له ان كبر ولو كان له أب فلم يأخذ به بالشفعة ولم يترك حتى يبلغ الصبي وقد
 مضى لذلك عشر سنين فلا شفعة للصبي لان والده بمنزلة أمه ان مات واختلاف قول اشهب في
 سكوت الوصى مدة تنقطع في مثلها الشفعة الأخرى اذا وجبت الشفعة للصغير فالأمر فيها
 لولييه من أب أو وصى أو ساكن من اخذ أو ترك فان رشد الصبي بعد ذلك لم يكن له الأخذ ما ترك
 ولا ترك ما اخذ الا ان يبين ان الأخذ لم يكن من حسن النظر لغلاء ولأنه قصد الحجابة من كان
 اشترى فلا يصح اذا رشد تنقض ذلك (و) ان كان عقار مشتركا بين ولي ومجوره أو بين مجورين
 لولى وباع شقص مجوره أو أحد مجوريه لمصلحة (شفع) الولي (لنفسه) فيما باعه على مجوره
 لمصلحة (أو) شفع الولي (لغيره) مجور لولى البائع فيما باعه على يقيم آخر مجوره أيضا في
 عبد الملك اذا باع الوصى شقفا لأحد الايتام فله الأخذ بالشفعة لباقيهم لا يدخل فيه من يبيع
 عليه ولا حجة على الوصى بانه بائع لانه باع على غيره محمدا لو كان له مهم شقص لدخل في تلك
 الشفعة والرفع للإمام احب الى فينظر فان كان خير اليتيم امضاء الخط يعنى ان الأب أو الوصى
 اذا باع شقص من في ولاية فان له ان يأخذ بالشفعة لنفسه ان كان شريكه أو يأخذ باليتيم
 آخر في مجوره مشاركة فيه قال في المدونة من وكل رجلا يبيع له شقفا أو يشتريه والوكيل شفعه
 ففعل لم يقطع ذلك شفعته ابو الحسن فعلى ما في الكتاب اذا باع الأب شقصا من دار بينهما
 فان الشفعة له وكذلك الوصى ونص على ذلك اللغوى فقال اذا كانت دار بين رجل وولده فباع
 الأب نصيب نفسه فله ان يشفع فيه لولده وان باع نصيب ولده فله ان يشفع فيه لنفسه وكذلك
 الوصى اذا كان شريكا لمجوره ان باع نصيب نفسه فله الأخذ بالشفعة لمجوره وان باع نصيب
 مجوره فله ان يشفع فيه لنفسه الا ان هذا بعد ان يرفع الى الإمام ليرفع عن نفسه شفعته
 يبيع نصيب مجوره بخس ليشفع فيه نفسه أو يبيع نصيبه بغلاء ليأخذ لمجوره بمواطاة
 مع مبتاعه فان فعل من غير رفع ليرفع له فان رآه سدا ادا امضاء والأردو والأب والوصى في
 هذا سواء وقال ابن زرب أربعة بيعهم اسقاط لشفعتهم الأب يبيع حصته ابنة الصغير من دار

مشاركة بينهما والوصى يبيع حصة مجبورة واحدا المتفاوضين والوكيل على بيع شقص هو
شقصه فهو لاه لا شفعة لهم لان البيع تسليم بخلاف الشراء وقيل في الوكيل لا شفعة ام
وهذا خلاف ما فيها الا في احد المتفاوضين لانه قال فيما يأتي ليس لاحد المتفاوضين شفعة فيما
باع الا آخر وعطف على ما لا شفعة فيه فقال (او) ادعى مالك شقص عقار أنه باعه لفلان
(وانكر المشتري) اى المدعى عليه الشراء (وحلف) المدعى عليه بالله الذى لا اله الا هو انه لم
يشتر فلا شفعة لشريك المدعى في ذلك الشقص (و) لو (أقر به) اى البيع (باتعه) اى مدعى
بيع الشقص اذ لم يثبت البيع فلم يتجدد ملك المدعى عليه على الشقص في اهل هذا كان
مخرجا قبل وشفع لنفسه فاحقه التامع بعده فيها لان القائم اذا انكر المشتري الشراء
وادعاء البائع فحقا للفاو فقامضا فليس للشفيع ان يأخذ بالشفعة باقرار البائع لان عهده
على المشتري واذا لم يثبت للمشتري شراء فلا شفعة للشفيع (و) ان تعدد الشفعة (فهى) اى
الشفعة بمعنى المشفوع فيه تقسم بين الشركاء الشفعة (على) قدر (الانصبا) المشفوع
بها على المشهور لا على عدد رؤسهم في فيها الامام مالك يرضى الله تعالى عنه القضاء في الشفعة
اذا وجبت للشركاء قسمتها بينهم على قدر انصباهم لا على عددهم اشهب لانها انما وجبت
اشركتهم لاعددهم فيجب تفاضلهم فيها بحسب تفاضلهم في اصل الشركة فلو كان العقار
مشاركين ثلاثة لآخذهم النصف وللثاني الثلث وللثالث السدس فان باع صاحب السدس
قسم على خمسة لصاحب النصف ثلاثة ولذى الثلث اثنان وان باع صاحب الثلث قسم على
اربعة لصاحب النصف ثلاثة ولذى السدس واحد وان باع صاحب النصف قسم على ثلاثة
لذى الثلث اثنان ولذى السدس واحد (و) اذا كان مشتري الشقص أحد الشفعة (ترك)
بضم فكسر (لشريك) المشتري (حصته) من الشقص الذى اشتراه الذى يشفع فيها لو يبيع لغيره
فان اشترى ذو السدس النصف ترك له ثلثه وأخذ ذو الثلث ثلثيه وان اشتراه ذو الثلث ترك له
ثلثاه وأخذ ذو السدس ثلثه وان اشترى ذو النصف السدس ترك له ثلاثة أخماسه وأخذ ذو
الثلث خيمه وان اشتراه ذو الثلث ترك له خمسه وأخذ ذو النصف ثلاثة أخماسه وان اشترى
ذو النصف الثلث ترك له ثلاثة ارباعه وأخذ ذو السدس ربه وان اشتراه ذو السدس ترك له
ربعه وأخذ ذو النصف ثلاثة ارباعه في فيها الامام مالك يرضى الله تعالى عنه وان كان للمبتاع
سهم متقدم خاصهم به وفي الجواهر اذا باع بعض حصته فلا يدخل البائع مع شريكه في الشفعة
لانه رغب في البيع ورضي بتجدد ملك المشتري وكذا لو باعه السلطان لقضاء دين عليه وهو غائب
لانه وكيله او محمدا لو باع بعض شقصه ثم باعه المشتري لثالث فله الشفعة لانه يبيع فان قلعه يرضى
بالمشتري الاول دون الثاني أفاده في الذخيرة (وطولاب) بضم الطاء المهملة وكسر اللام الشفيع
(بالأخذ) بالشفعة او تركه (بعد اشتراؤه) اى الشفعة لتضرر المشتري بترك التصرف فيما
اشتراه حتى يأخذ الشفيع أو يترك في الخمي للمشتري وقف الشفيع على الأخذ والترك
فان أبي جبر الحاكم فيها قلت فن أراد الأخذ بالشفعة ولم يحضره الثمن أيتاوم له قال قال الامام
مالك يرضى الله تعالى عنه رأيت القضاء عندنا يؤخرون الأخذ بالشفعة في التقيد باليمين
والثلاثة ورأيت حسنا ومذهباى ابن المواز انما يؤخر هكذا اذا أخذ شفته فاما اذا أوقفه

(قوله مخرجا) بضم ففتح
منقلا (قوله قسمتها) خبر
القضاء (قوله قسم) بضم
فكسر اى السدس (قوله
ثلثه) اى النصف (قوله
وان اشتراه) اى النصف
(قوله ثلثاه) اى النصف
(قوله أخماسه) اى السدس
(قوله وان اشتراه) اى
السدس (قوله ربه) اى
السدس (قوله له) اى
البائع الاول (قوله قلعه)
اى البائع الاول (قوله
الشفيع) تفسير لنا تب
فاعل ما ولاب (قوله فان ابى)
أى الشفيع الأخذ والترك
(قوله قلت) بضم ناء المتكلم
معنون (قوله قال) أى ابن
القاسم (قوله الأخذ) بضم
الهمزة وكسر الاء المعجمة
(قوله ورأيت) أى تأخير
اليومين والثلاثة

(قوله له) أي الشفيع (قوله لانه) أي الشفيع (قوله بعد) بالضم (قوله ذاك) أي نقض الهبة أو الصدقة (قوله له)
أي الشقص (قوله فقام) أي المشتري (قوله الشريك) أي ٦٠٣ شريك الغائب وهو البائع (قوله

واخذ) أي الشقص
المبيع (قوله فكانه)
يقصص منقلا (قوله
لان لم يعلم) أي الواهب
(قوله فهو) أي نصف
عنه (قوله له) أي الشفيع
(قوله به) أي الشقص
(قوله يلك الاخذ) بعد
الهمز وكسر الخاء أي
الشقص (قوله بتسليم
الثنى) أي للمشتري (قوله
وان لم يرض المشتري) أي
بقبضه منه (قوله الا شاهد
أي على الاخذ (قوله تبسج)
أي ابن شاس (قوله لظنه)
أي ابن شاس (قوله
موافقته) أي كلام الغزالي
(قوله وهذا) أي نقل
كلام من مذهب لذهب
آخر (قوله هذا) أي ومالك
يحكم أو دفع عن أو اشهاد
بالاخذ (قوله والنظر) أي
التكلم فيه (قوله في
اطراف) خبر النظر (قوله
يلك) أي الشقص (قوله
له) أي الشفيع (قوله
وبقوله) أي الشفيع
(قوله يلزمه) أي الاخذ
الشفيع (قوله ان كان)
أي الشفيع (قوله وان لم
يعلم) أي الشفيع (قوله
به) أي قدر الثمن (قوله لم
يلزمه) أي الاخذ الشفيع
(قوله يلك) أي الشقص

الامام فقال أخرجوني اليومين والثلاثة لا تنظر في ذلك فليس ذلك له ويقال له بل خذ شفيعك
الآن في مقامك والافلا شفيعك وقاله أشهب ومطرف وقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه
في رواية ابن عبد الحكم يؤخره السلطان اليومين والثلاثة ليستشير ويتنظر اه من ابن نونس
(لا) يطلب الشفيع بالاحذ أو التردد (قوله) أي اشتراء الشقص (و) ان طوب قبله فأسقط
شفيعه (لم يلزمه) أي الشفيع (اسقاط) لانه اسقط حقا قبل وجوبه له في الامام مالك رضي
الله تعالى عنه اذا قال الشفيع للمبتاع اشتري فسد سلكك الشفيع واشهد بذلك فله القيام بعد
الشراء لانه سلم ما لم يجب له بعد ابن نونس ولان من وهب ما لا يملك لم تصح هبته ابن رشد لهذا
نظرا رمنها اسقاط الحايجة قبل حصولها واليمين في دعوى القضاء واذن الزوجة في التزوج عليها
ونظها في الميث وهبته منه ورد الموصى له الوصية في حياة الموصى وحده القذف قبله والرد
بالعيب قبل ثبوته (و) ان وقف المشتري الشقص قبل قيام الشفيع (قوله) أي الشفيع (الاخذ
(نقص وقف) وشبه في جواز النقص فقال (كهيبة صدقة) من المشتري في الشقص قبل
قيام شفيعه فله ذلك واخذ بالشفعة (والثنى) الذي يدفعه الشفيع في الشقص الموهوب
او المتصدق به يكون (المعطاء) أي الموهوب له او المتصدق عليه (ان) كان (علم) الواهب
او المتصدق حين الهبة او الصدقة (شفيعه) أي الشقص لدخوله على هبة الثمن في الامام
مالك رضي الله تعالى عنه من اشترى شقصا من دار له شفيع غائب فقامم الشريك ثم جاء
الشفيع فله نقض القسم واخذ ولو نجى فيه المشتري بعد القسم مسجدا للشفيع اخذ
وهدم المسجد ولو وهب المبتاع ما اشترى من الدار أو تصدق به كان للشفيع اذا قدم نقض ذلك
والثنى للموهوب او المتصدق عليه لان الواهب علم ان له شفيعا فكانه وهبه الثمن بخلاف
الاستحقاق ابن الموار وقال اشهب رحمه الله تعالى الثمن الواهب أو المتصدق به كالاتحقاق
وهذا احب النسا وقاله خنزون (لان) لم يعلم شفيعه بان (وهب دارا) بعد شرائها (فاستحق)
بضم المثناة وكسر الحاء المهملة (نصفها) أي الدار مثلا فرجع المشتري الواهب على بائعها
بنصف ثمنها فهو الواهب والمستحق أخذ النصف الاثر بالشفعة وعنه الواهب أيضا لعدم علم
شفيعه في ثمن من اشترى دارا فهوها الرجل ثم استحق رجل نصفها واخذها بها بالشفعة فثمن
النصف المستحق للواهب بخلاف من وهب شقصا ابتاعه وهو يعلم ان له شفيعا فلهذا غنمه
الموهوب له اذا اخذ الشفيع (ومالك) الشفيع الشقص (ب) سبب (حكم) من حاكم له به
(أو دفع عن) للمشتري ولم يرض به (أو اشهاد بالاخذ) للشقص بالشفعة في ابن شاس يلك
الاخذ بتسليم الثمن وان لم يرض المشتري ويقضاء القاضي بالشفعة عند الطاب ويحرم
الاشهاد ابن عرفة تبسج في هذا الغزالي اظنه موافقة المذهب وهذا دون بيان لا ينبغي غ
اصل هذا قول ابن شاس مانعه الباب الثالث في كيفية الاخذ والنظر في اطراف الاول فيها
يلك به ويمالك بتسليم الثمن وان لم يرض المشتري ويقضاء القاضي بالشفعة عند الطلب ويحرم
الاشهاد على الاخذ وبقوله اخذت وتلكت ثم يلزمه ان كان علم بمقتضى الثمن وان لم يعلم به لم
يلزمه فقال ابن الحاجب في اختصاره ويمالك بتسليم او بالاشهاد او بالقضاء فقال ابن عبد السلام

(قوله انه) أى الشفيع (قوليات) أى الشفيع (قوله به) أى الثمن (قوله بها) أى الذات المبيعة (قوله وقال) أى ابن المواز (قوله انه) أى الشفيع (قوله بعد اخذه) أى الشفيع الشقص بالشفعة (قوله فأنخر) بضم فكسر مثقلا (قوله ثم بداه) أى الشفيع عدم الاخذ بالشفعة (قوله يقيه) أى الشفيع من اخذه الشقص بالشفعة (قوله بما قدمناه عن العتية) أى من انه ان لم يكن للشفيع مال يباع حظه الذى استشفع فيه وحظه الاول الذى استشفع به حتى يتم للمشتري جميع غنمه (قوله بوقفه) أى الشفيع (قوله فيقول) أى الشفيع (قوله ملك الشفيع) نائب فاعل يباح (قوله فذلك) أى بيع ملك الشفيع (قوله وان أحب) أى المشتري ٦٠٤ (قوله ذلك) أى اخذ الشقص (قوله أنا آخذ) بعد الهمز وضم الخاء (قوله ولا يقول أنا

يعنى ان الشفعة يملكها الشفيع باحد هذه الوجوه الثلاثة ومراعاة الاشهاد بحضور المشتري والافلا معنى له ويصح ان يفسر هذا الموضع بما نقل ابن يونس عن ابن المواز انه اذا اخذ السلطان بثلث الشقص البومين والثلاثة ولم يأت به الى ذلك الاجل فالمشتري احق بها وقال عن اشهب وابن القاسم في العتية انه اذا طلب التأخير به بداخذه فأنخر ثم بداه الى المشتري ان يقبله فالأخذ قد لم الشفيع فان لم يكن له مال يبيع حظه الذى استشفع فيه وحظه الاول الذى استشفع به حتى يتم للمشتري جميع حقه ولا اقالته الا برضا المشتري وقال ابن رشد في سماع يحيى اذا اوقف الامام الشفيع فلا يخلو من ثلاثة اوجه احدها ان يقول اخذت والمشتري وانا قد سلمت فيوجه الامام في دفع المال للمشتري فلا ياتي به فليس لاحدهما ان يرجع عما التزمه ويحكم على الشفيع بما قدمناه عن العتية والوجه الثاني ان يوقفه الامام فيقول اخذت ويسكت المشتري ويوجه في الثمن فلا ياتي به فهذا ان طلب المشتري ان يبيع له في الثمن ملك الشفيع فذلك له وان أحب أن يأخذ شقصه كان له ذلك ولا خيار للشفيع على المشتري والثالث ان يقول الشفيع انا آخذ ولا يقول أنا آخذ ولا يقول اخذت فيوجه الامام في الثمن فاختلف فيه اذ المليات به فقبل يرجع الشقص الى المشتري الآن يتفقا على امضائه للشفيع واتباعه بمنه وقبل ان اراد المشتري ان يلزم الشفيع الاخذ كان له ذلك وبيع ماله في الثمن وان اراد الشفيع ان يرد الشقص لم يمكن له ذلك وهذا قول ابن القاسم واشهب والاول ابي بن هـ ابن عرفة لم اعلم هذا المعنى الذى قال ابن شاس لاحد من اهل المذهب وتبع فيه وجيز الغزالي على عادته في اضافة كلام الغزالي للمذهب لظنه موافقة اياه وهذا دون بيان لا ينبغي وظاهر كلامهم ان المملوك باحد هذه الوجوه هو نفس الاخذ بالشفعة لانفس الشقص وروايات المذهب واضحة بخلافه وان ملك الاخذ نفسه انما هو بثبوت ملك الشفيع لشقص شائع من ربيع واشترائه غير شقص آخر فهذا هو الموجب لاستحقاقه الاخذ ولذا يكلفه القاضي اذا طلب منه الحكم له بالاخذ اثبات ذلك ابن قنوج والمتبطل وغيرهما واللفظ لابن قنوج واذا طلب الشفيع المبتاع بالشفعة عند السلطان فلا يقضى له بها حتى ثبت عنده البيع والشركة أو يحضر البائع ويثبت عينه عنده ويقر للشفيع بالبيع والشركة ويقر

آخذ) بعد الهمز وكسر الخاء (قوله فاختلف) بضم التاء (قوله به) أى الثمن (قوله يتفقا) أى المشتري والشفيع (قوله على امضائه) أى الشقص (قوله يلزم) بضم الياء وكسر الزاى (قوله ذلك) أى الزام الشفيع الاخذ (قوله ماله) أى الشفيع نائب فاعل يباح (قوله بوقفه) بضم ففتح (قوله ذلك) أى رد الشقص (قوله هذا المعنى) أى ملك الشفيع الشقص يحكم الخ (قوله وتبع) أى ابن شاس (قوله فيه) أى هذا المعنى (قوله عادته) أى ابن شاس (قوله لظنه) أى ابن شاس (قوله موافقة) أى كلام الغزالي (قوله اياه) أى المذهب (قوله وهذا) أى ذكر ابن شاس كلام الغزالي في كتابه

المؤلف على مذهب مالك (قوله كلامهم) أى اهل المذهب (قوله الوجوه) أى الحكم أو الدفع المبتاع أو الاشهاد (قوله هو نفس الاخذ) خبران (قوله بخلافه) أى ظاهر كلامهم (قوله الموجب) يكسر الجيم (قوله ولذا) أى كون موجب أخذه ~~بكم~~ شقصا شائعا من ربيع واشترائه غيره آخر منه (قوله يكلفه) أى يلزم الشفيع (قوله اذا طلب) أى الشفيع (قوله منه) أى القاضي (قوله اثبات) مفعول يكلف (قوله ذلك) أى ملكه شقص الربيع واشترائه غيره آخر منه (قوله فلا يقضى) أى السلطان (قوله له) أى الشفيع (قوله بها) أى الشفعة (قوله يثبت) أى الشفيع (قوله عنده) أى السلطان (قوله عينه) أى البائع (قوله ويقر) أى البائع

(قوله عنه) أى المبتاع (قوله فيقضى) أى السلطان (قوله عليه) أى المبتاع (قوله الاعيان المذكورين) أى عن البائع وعين المشتري وعين الشفيع (قوله ثم رجع) أى الشفيع عن الاخذ (قوله فان كان) أى الشفيع (قوله لزمه) أى الاخذ الشفيع (قوله وان لم يعلم) أى الشفيع (قوله به) أى الثمن (قوله فله) أى الشفيع (قوله يرجع) أى عن الاخذ (قوله نسر) أى في ضيقه (قوله الامور الثلاثة) أى الحكم والدفع والاشهاد (قوله وقد ذكر) أى خليل (قوله في هذا المختصر) أى الحاضر الذى نحن مستغنون بخدمته (قوله وجوه ابن رشد الثلاثة) بقوله ولزم ان اخذ ٦٠٥ وعرف الثمن الى والاسقطت (قوله ثم

قال) أى طنى (قوله هذا) أى انبان تعقب ابن عرفة على تقرير ابن عبد السلام (قوله وهو) أى تعقب ابن عرفة (قوله وقوله) أى ابن عرفة (قوله غير ظاهر) خبر قوله (قوله وصلكها) عطف على استحقاق (قوله وحصولها) عطف على ثبوت (قوله هو) أى حصوله (قوله وهو) أى حصولها (قوله وحصوله) عطف على ملك (قوله ولذا) أى كون حصولها نفس ملك الاخذ عليه (قوله له) أى كلام الجواهر (قوله من ثبوت ملك الخ) بيان ما (قوله ليس كذلك) خبر ما (قوله انما هو) أى ما جعله ابن عرفة سببا لملك الاخذ (قوله له) أى ابن عرفة (قوله تعقبه) أى ابن عرفة (قوله الشفعة) مفعول تعريف (قوله بانه) أى تعريف ابن الحاجب صلة تعقب (قوله هو) أى ما هيئا (قوله لانها) أى ما هيئا (قوله له) أى

المبتاع بالايقاع على الاشاعة ويثبت ايضا عينه عنده فيقضى عليه بالشفعة دون ثبوت الشر كذا الاشاعة ولا بد من ثبوت البيع او اقرارا البائع به فينظر السلطان حينئذ بين ما فى الشفعة ولا يحكم باقرار المشتري والشفيع حتى يثبت عنده البيع ويمام به تسجيل الحكم ويوجب انزال الشفيع ان يثبت عنده البيع على الاشاعة والشر كذا ملك البائع ما باعه من المبتاع ويثبت عنده الاعيان المذكورين ابن عرفة واما ملك الشفيع الشقص المشفوع فيه فلم اعلم فيه نصا جليا الا ما تقدم من نص المدونة كانه يشير الى قوله فيما اذا قال الشفيع بعد الشراء شهدوا انى قد اخذت شفعى ثم رجع فان كان علم الثمن قبل الاخذ لزمه وان لم يعلم به فله ان يرجع ثم قال غ واما المصنف فقد نسر قول ابن الحاجب بان معناه يملك الشفيع الشقص باحد الامور الثلاثة وكذا قال ابن راشد القصى ورأيت في الكافي لابي عمر بن عبد البر مانعه والشفعة تجب بالبيع التام وتستحق باداء الثمن وقد ذكر بعد هذا في هذا المختصر وجوه ابن رشد الثلاثة من سماع يحيى طنى فتعقب ابن عرفة لا ياتي على تقرير المصنف كلام ابن الحاجب بل على تقرير ابن عبد السلام ثم قال هذا على تسليم تعقب ابن عرفة وهو غير مسلم وقوله وروايات المذهب واضحة بخلافه الخ غير ظاهر اذ فرق بين استحقاق الشفعة وملكها الذى هو ثبوتها وحصولها وكذا الاخذ فرق بين استحقاقه وحصوله الذى هو المراد بملكه فملك الشفعة هو حصوله او هو نفس ملك الاخذ وحصوله ولذا عبر في الجواهر بملك الاخذ وابن الحاجب في اختصاره به بملك بالضمير العائد على الشفعة فاجعله ابن عرفة سببا لملك الاخذ بالشفعة من ثبوت ملك الشفيع لشقص شائع الخ ليس كذلك انما هو سبب لاستحقاقها وقد سبق له في تعقبه تعريف ابن الحاجب الشفعة بانها اخذ شريك حصص الخ بانه انما يتناول اخذها لاما هيئتها وهى غير اخذها لانها معروضة له وان قبضه وهو تركها وعرفها هو بانها استحقاق شريك اخذ جميع شريكه يثمنه فقد اعترف بان الاخذ غير ما ليس معصى ملك الاخذ الاحصولة وثبوته وكذا ملك الشفعة وقد قال ابو عمر في كافيه الشفعة تجب بالبيع التام وتستحق وتملك باداء الثمن اه واد بقله تستحق فحصل ففرق بين ما تجب به وما تحصل به وهو ظاهر ويلزم من ملك الاخذ الذى هو حصوله وثبوته وملك الشفعة كذلك ملك الشقص المشفوع فيه ولذا اقرره في التوضيح بملك الشقص كفى مختصره وقال هكذا في الجواهر مع ان صاحب الجواهر انما تسلك على ملك الاخذ اشارة لما قلناه من تلازمها وهو ظاهر ولذا ما اقر ابن عبد السلام كلام ابن الحاجب لما تقدم قال وما نقلناه من كلام ابن الموارز العينية يصح

الاخذ (قوله وعرفها) أى الشفعة (قوله هو) أى ابن عرفة (قوله اعترف) أى ابن عرفة (قوله غيرها) أى الشفعة (قوله وليس معنى ملك الاخذ الخ) حال (قوله تعقب) أى ثبت (قوله واراد) أى ابو عمر (قوله كذلك) أى الذى هو حصولها وثبوتها (قوله ملك الشقص) فاعل يلزم (قوله من تلازمهما) أى حصولها وحصول الاخذ (قوله بما تقدم) أى قوله يعنى ان الشفعة يملكها الشفيع باحد هذه الوجوه الثلاثة (قوله قال) أى ابن عبد السلام (قوله من كلام ابن الموارز العينية) بيان ما

(قوله هذا الموضع) أي قول ابن الحاجب وتلك بتسليم أو بالاثهاد أو بالقضاء (قوله ثم قال) أي ابن عبد السلام (قوله وهو) أي كلام ابن رشد (قوله فجعل) أي ابن عبد السلام (قوله من لزوم الأخذ الخ) بيان قول اشهب (قوله تفسيراً) مقول ثان لجعل (قوله وهو) أي جعله قول اشهب وابن القاسم في العتبية (قوله أنه يلزم من ملك الأخذ الخ) بيان ما يحذف من (قوله فيه نظر) خبر قول ابن عرفة (قوله الم) ٦٠٦ يقتضات منقلاً أي احاط (قوله اتم) يقتضات منقلاً أي اكل (قوله مع أنه) أي

ان يتسرى به هذا الموضع ثم قال ولا ين رشد كلام تركاء وهو الذي أشار إليه المصنف بقوله ولزم ان اخذ الخ فجعل قول اشهب وابن القاسم في العتبية من لزوم الأخذ ويصح الشقص في الثمن تفسير الكلام ابن الحاجب وهو دليل لما قلناه انه يلزمه ملك الأخذ وملك الشفعة ملك الشقص فقول ابن عرفة وامامك الشقص فلم اعلم فيه نصاً جلياً فيه نظر بل نصوص المذهب واضحة ببيانه كما علمت وهذا ظاهر لمن تأمل وأنصف والحق أحق ان يتبع وبما قلناه يظهر لك ان في قول المصنف وملك بحكم الخ مع قوله ولزم ان اخذ الخ نوع تكرار وقد ألم غ بكلام الجواهر وابن الحاجب وابن عبد السلام وابن عرفة والتوضيح اتم المام حتى قال ح انظر غ فيما قال به فانه جيد مع انه اقر كلام ابن عرفة مع ما فيه والكمال لله تعالى الباني وفيه نظر اذا المعروف من كلامهم هو ما قاله ابن عرفة من ان ملك الشفعة واستحقاقها لا يتوقف على الوجوه المذكورة ولو اجاب بان تلك في كلام ابن شماس وابن الحاجب بمعنى تلزم مجازاً ربما كان ظاهراً فمعنى تلك الشفعة يلزم صاحبها الأخذ بواحد من الوجوه المذكورة ويدل عليه ما استدلل به ابن عبد السلام لما ذكره من كلام ابن رشد الذي أشار إليه المصنف بقوله ولزم ان اخذ الخ وعليه ايضا يحتمل كلام الكافي واقله اعلم (واستجمل) بضم القوقية وكسر الجيم الشفيع في الأخذ بالشفعة او تركه (ان قصد) الشفيع (ارتياء) بكسر الهمز والقوقية أي تاجيلاً يترى ويستشير فيه في الأخذ والترك فلا يجاب بذلك (أو) قصد (نظر الم) لشقص (المشتري) بفتح الراء في وصف له يؤمر باخذه او تركه حالاً لا تأخير (الا) ان يكون منه وبين الشقص (كساعة) فليكنية فيؤخر لنظره عند الامام ما للترضى الله تعالى عنه وفي الموازية لا يؤخر ولو لساعة ق سمع القرينان من باع شقصاً في حائط فقال الشفيع حتى اذهب فانظر ابن شعتي فقال امس له ذلك فراجع السائل فقال ان كان الحائط على ساعة من نهار فذلك له والا فلا ابن رشد نحو هذا في المدونة النخعي المشتري وقف الشفيع على الأخذ والترك فان ابي جبره الحائكم ابن المواز اذا وقفه الامام ليأخذ شفته فقال اخروني اليومين والثلاثة لا تنظر في ذلك فليس له ذلك ويقال بل خذ شفته الآن في مقامك والا فلا شفعة لك وقاله اشهب ومطرف وقال الامام ما للترضى الله تعالى عنه في رواية ابن عبد الحكم يؤخره السلطان اليومين والثلاثة ليستشير ويتنظر (ولزم) الشفيع الأخذ بالشفعة (ان اخذ) أي قال اخذت بصيغة الماضي (و) الخال انه قد (عرف) الشفيع (الثنى) الذي اشترى به المشتري الشقص فان اخذ قبل معرفته فلا يلزمه الأخذ فاذا عرفه قبل الرجوع عن الأخذ واذا عرف الثمن وقال اخذته ولزمه الأخذ ولم يأت بالثنى (فبيع) بكسر الموحدة أي يباع من مال الشفيع ما يوفي عنه بثنى الشقص المشقوع فيه سواء كان الشقص المشقوع

ابن غازي (قوله فيه) أي كلام ابن عرفة (قوله وفيه) أي كلام طي (قوله من ان ملك الشفعة الخ) بيان (قوله ولو اجاب) أي طي اقول بعون الله تعالى كلام طي هو الظاهر والله تعالى اعلم (قوله الشفيع) تفسير لنا تب فاعل استجمل (قوله في الأخذ الخ) صلة استجمل (قوله الشفيع) تفسير لفاعل قصد (قوله فلا يجاب) أي الشفيع (قوله لذلك) أي الارتياء (قوله فيوصف) أي الشقص (قوله ويؤمر) أي الشفيع (قوله باخذه) أي الشقص (قوله القرينان) أي اشهب وابن نافع (قوله فقال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله ليس له) أي الشفيع (قوله لذلك) أي التأخير للنظر (قوله فراجع) أي مالكا رضي الله تعالى عنه (قوله فقال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله فذلك) أي التأخير للنظر (قوله الشفيع

(قوله والا) أي وان كان على أكثر من ساعة (قوله فلا) أي فليس له التأخير لنظره (قوله فان ابي) أي فيه الشفيع الأخذ والترك (قوله جبره) أي الشفيع على الأخذ والترك (قوله الأخذ) تفسير لفاعل لزوم (قوله الشفيع) تفسير لفاعل عرف (قوله فان اخذ قبل معرفته) مفهوم وعرف (قوله عنه) فاعل يوفي (قوله سواء كان) أي المبيع

(قوله لاحدهما) أى المشتري والشفيع (قوله واجل) بضم فسحة أى الشفيع (قوله به) أى الثمن (قوله فيها) أى المدونة (قوله ان قال) أى الشفيع (قوله ثم رجع) أى ٦٠٧ الشفيع عن الاخذ (قوله لزمه) أى

الاخذ الشفيع (قوله
انه) أى الاخذ قبل معرفة
(قوله ان وقفه) أى
الشفيع (قوله فقال)
أى الشفيع (قوله فنجز)
أى الشفيع (قوله عليه)
أى الشفيع (قوله وان
سكت المشتري) أى بعد
قول الشفيع اخذت
(قوله فاجله) بفتح
منقلا أى الشفيع (قوله
اشقاصا) جمع شقص (قوله
من عقارات) بيان أشقاصا
(قوله من اشخاص) صلة
اشترى (قوله فليس له) أى
الشفيع (قوله له) أى
الشفيع (قوله من
احدهم) أى المشتري
(قوله الاربعة) أى ابن
يونس والنخعي وابن رشد
والمازري (قوله باقتضاره)
أى المصنف صلة مستغن
(قوله مستغن) خبر هو
(قوله فلو قال) أى
المصنف (قوله غيره) أى
ابن غازي (قوله فقها) أى
المدونة (قوله حظ ثلاثة)
عم الخطوط الثلاثة باضافته
(قوله في ثلاث) صلة
اشترى (قوله صفقة) أى
شقصها (قوله الاولى) بضم
الهمز أى شقصها (قوله
معه) أى الشفيع (قوله
فيها) أى الاولى

فيه الشقص أو الشقص المشفوع به أو غيرهما (و) لزم الاخذ (المشتري) أيضا (ان) كان (سلم)
بفتحات منقلا أى قال سلمت بعد قول الشفيع اخذت فلا رجوع لاحدهما (فان سكت)
المشتري بعد قول الشفيع اخذت ولم يقل سلمت واجل في الثمن فتم الاجل ولم يأت به (فله) أى
المشتري (نقصه) أى فسح اخذ الشفيع بالشفعة واخذ الشقص وسقطت شفيعته فيها ان قال
بعد الشراء اشهدوا الى اخذت بشفعتي ثم رجع فان علم الثمن قبل اخذ لزمه وان لم يعلم به فله ان
يرجع التبعي ظاهر قوله له ان يرجع ان له الاخذ قبل معرفة الثمن وفي الموازية انه فاسد ويحجر
على رده ابن رشد ان وقفه الحاكم فقال اخذت وقال المشتري سلمت فنجز عن الثمن يسع عليه
بمحل ما عليه من ماله في الثمن ولا رد لواحده من ماله في الاخذ والتسلم الا بتراضيه ما وان سكت
المشتري ولم يقل سلمت فاجله الحاكم للثمن فلم يأت به الى الاجل فلما اشتري يسع مال الشفيع
او اخذ شقصه (وان قال) الشفيع (انا اخذ) بصيغة المضارع وطلب التأخير (اجل) بضم
فكسر منقلا (ثلاثا) من الايام (للقصد) أى دفع الثمن فان اقبه فيها ثم اخذ منها (والا) أى وان
لم يأت بالثمن في الايام الثلاثة (سقطت) شفيعته ورجع الشقص لمشتريه الا ان يرضى المشتري
بتسليمه للشفيع واتباعه بتمنه ابن الموازي ان اخذ بالشفعة وطلب التأخير بالثمن فآخوه
السلطان اليومين والثلاثة فلم يأت به الى ذلك الاجل فالمشتري احق بها (وان) اشترى شخص
اشقاصا من عقارات من اشخاص (و) اتحدت الصفقة (أى عقد الشراء) وتعددت الحصص
المشتركة كنصف دار وثلاث خان وسدس حائط (و) تعدد (البائع) واراد الشفيع ان ياخذ
البعض ولم يرض المشتري (لم تبعض) بضم القوقبة وفتح الموحدة والعين المهملة أى ليس
لشفيع اخذ بعض الحصص بالشفعة وترك بعضها فيهما لابن القاسم لو اشترى رجل ثلاثة
اشقاص من دار او دور في بلد او بلدان من رجل او من رجال وذلك في صفقة واحدة وشفيع
ذلك واحد فليس له ان ياخذ الا الجميع او يسلم ولو ابتاع ثلاثة ماذكرنا من واحد او من ثلاثة
في صفقة والشفيع واحد فليس له ان ياخذ من احدهم دون الآخر وليأخذ الجميع او يدع
وقال اشهب ومحتنون في غير المدونة له ان ياخذ من احدهم وقاله ابن القاسم مرة ورجع عنه
ابن يونس بعض الفقهاء كلام اشهب هو الصحيح وشبهه في عدم التبعض فقال (كتعدد
المشتري) شقصا واشقاصا من واحد او منه في صفقة واحدة فليس للشفيع ان ياخذ
بالشفعة من بعضهم فقط بل اما ان ياخذ من جميعهم او يدع جميعهم (على الاصح) عند بعض
الافقهاء غير الاربعة وهو الذي رجح اليه ابن القاسم ومقابله لاشهب ومحتنون وقاله ابن
القاسم ثم رجع عنه وصححه بعضهم غ هو اى المصنف باقتضاره على مذهب المدونة مستغن
عن قوله على الاصح فلو قال عوضا من هذا كله ولو تعدد المشتري لكان ابن واويز وقال
غيره لو قال كتعدد المشتري رجع خلافه لكان اولى وافيد في انظر قوله على الاصح انما ينبغي
ان يقوله لو لم يقتصر على نص المدونة الخطاه فهم قوله اتحدت الصفقة انها لو تعددت
لكان الحكم خلاف ذلك وهو كذلك فقها ومن اشترى حظ ثلاثة من دار في ثلاث صفقات
فلشفيع ان ياخذ ذلك كله او ياخذ اى صفقة شاء فان اخذ الاولى لم يشفع معه فيها المبتاع

وان اخذ الثانية كان للمبتاع معه الشفعة بقدر حصته صفقة الاولى فقط وان اخذ الثالثة
خاصة شفع فيها بالاولى والثانية (فرع) لو تعدد الشفع ففقط فقهنا من ابتاع شقصا من دارين
في صفقة وشفع كل دار على حدة فلم احدهما فلا تخران ياخذ شفته في التي هو شفيعها
دون الاخرى ابو الحسن تعدد هذا الشفع والصفقة واحدة والبائع واحد والمبتاع واحد
وانظر لم يجعل للمبتاع والبائع حصة ببعض صفقته وظاهره وان كان الجزء المأخوذ بالشفعة
جل الصفقة وله انما جرى على القول بان الشفعة ابتداء يبيع (فرع) لو تعدد الشفع مع
تعدد البائع ففي النواذر ابن القاسم واشهب من ابتاع حطمان دار من رجل وحطمان حائط
من آخر وشفعهما واحد فليس للشفع الاخذ الجميع او يترك ابن عبدوس عبد الملك محمد أنا
انكر ان يجمع الرحلان سلعتهم ما في صفقة واحدة وليرد ذلك ان علم به المشتري ما لم يفت به هوالة
سوق او يبيع او ياخذ الشفعة فينفذ ويقسم الثمن على القيمتين اشهب وكذلك ان كانت
الشفعة جماعة فليس لهم ان ياخذوا الخلل دون غيرها فاما اخذوا الجميع او تركوا فان
اخذوا الجميع على ان الخلل لاحدهما والاخر الدور فليس للمشتري ان ياتي ذلك ولا حجة له
وليس بقياس وهو استحسان ونقله ابن عرفة ايضا ولا منافاة بين هذا وبين ما في المدونة فان في
هذا تعدد الشفعة واشترى كوافي كل حصة والله اعلم وعطيف على المشبه في عدم التبعض
مشباهه فقال (وكان) بفتح الهمز وسكون الثون حرف مصدرى صلبه (اسقط بعضهم) اي
الشفعة حقه في الشفعة فليس لباقيهم التبعض بل اما ان ياخذ الجميع او يدعه (أو غاب)
بعضهم فليس للحاضر الاخذ الجميع او تركه في المالك رضى الله تعالى عنه من ابتاع شقة ماله
شفعا فسلم احدهما فليس للاخر ان ياخذ بقدر حصته اذا أبي عليه المبتاع فاما اخذ الجميع
او تركه وان شاء هذا القاسم اخذ الجميع فليس للمبتاع ان يقول لا تاخذ الا بقدر حصتك
ومن ابتاع شقصا من دار لشفعة اغيب الا واحد احضر افاراد اخذ الجميع ومنعه المبتاع
اخذ حظوظ الغياب او قال له المبتاع خذ الجميع وقال الشفع لا آخذ الا حصتي فان للشفع
في الوجهين ان ياخذ الجميع او يتركه وان قال الشفع انا آخذ حصتي واذا قدم احد ابني
فان اخذوا شفعتهم والاخذت لم يكن لذلك اما ان ياخذ الجميع او يدعه فان سلم فلاخذ مع
احداه ان قدموا ولهم ان ياخذوا الجميع او يدعوا فان سلوا الا واحد اقبل لاخذ الجميع
اودعه ولو اخذ الحاضر الجميع ثم قدموا فله ان يندخلوا كلهم معه ان احبوا والصغير اذا
يكن له من ياخذ الشفعة كالثائب وبلوغه كعدم الثائب (او اراده) اي التبعض جيب
(المشتري) واباه الشفع فلا يجوب المشتري الا برضا الشفع (و) ان اخذ الحاضر جيب
ما يشفع فيه وهو شرك الثائب ثم حضر الثائب (ان حضر) بعد غيبته من الشفعة

المجئمة منفلا (قوله) اى الحاضر (قوله والا) اى وان لم ياخذوا شفعهم (قوله اخذت) اى (حصة)
 شفعهم (قوله لم يكن له) اى الشفيع (قوله ذلك) اى اخذ حصة فقط وايضا حصة الغائبين الى قدومهم (قوله اما) يكسر
 الهمز وشد الميم (قوله فان سلم) بفتحات منفلا اى ترك الحاضر (قوله فان سلوا) بفتحات منفلا (قوله كالتائب) خبر الصغرى

(قوله فيها) اى المدونة (قوله من شفعتهم) بيان ما (قوله واختلف) بضم التاء (قوله لان الذى حضر بعد غيبته المخرج) انه كونه عهده على من حضر ابتداء (قوله منه) اى الحاضر ابتداء (قوله بعدها) اى غيبته (قوله عنه) اى الغائب (قوله اى البائع) تفسير لقاعل اقال المستقر فيه (قوله المشتري) تفسير لقوله البارز ٦٠٩ (قوله لاتهمهما) اى البائع والمشتري

(قوله الشفيع) تفسير لقاعل يسلم (قوله او عكسه) اى اقال المشتري البائع (قوله عليه) اى البائع (قوله لانها) اى الاقالة (قوله واما وسلم بعدها) مفهوم قبلها (قوله ثم) بفتح المثناة (قوله اخذها) اى الشفيع الحصة المشفوع فيها (قوله قبل القبض) اى قبضها المشتري (قوله بعده) اى القبض (قوله منهما) اى المتبايعين (قوله فاحذ) اى الحاضر (قوله الغيب) بضم ففتح مثقلا (قوله الغائبين) قوله كان (قوله القاد من غيبته) قوله على الشفيع (قوله اى الحاضر) قوله فهو (قوله اى الحاضر) قوله كان (قوله اى الثالث) قوله وانه (قوله اى القاد من غيبته) قوله وليس ذلك (قوله اى التوافق بينهما) قوله ان القاد مخير (قوله ان الذى اختاره ابن رشد يحدف من (قوله فيه) اى قوله عليه او على المشتري (قوله وقوله) اى المصنف (قوله هو التاويل الذى

(حصة) من المشفوع فيه الذى اخذه الحاضر ان احب الاخذ فيها الواخذ الحاضر الجميع ثم قدموا فلهم ان يدخلوا كلهم معه ان احبوا فياخذوا بقدر ما كان لهم من شفعتهم (و) اختلف في جواب (هل العهدة) اى ضمان ثمن حصة من حضر بعد غيبته ان ظهر فيها عيب او استحقت (عليه) اى الشفيع الذى حضر ابتداء واخذ الجميع لان الذى حضر بعد غيبته انما اخذ حصته منه لامن المشتري ولان الذى حضر بعدها واسقط شفعته فلا ترجع للمشتري بل تبقى لمن هي بيده وهو الحاضر ابتداء (او) العهدة (على المشتري) لان الشفيع الاول انما اخذ من المشتري حصة الغائب نيابة عنه وشبه في كونه العهدة على المشتري فقال (ك) عهدة (غيره) اى من حضر بعد غيبته وهو الحاضر ابتداء فعهده على المشتري ان لم يقبله البائع بل (ولو اقاله) اى البائع المشتري فلا تسقط الشفعة بالاقالة وعهدة الشفيع على المشتري والاقالة هنا غير معتبرة لاتهمهما على اسقاط الشفعة هذا مذهب المدونة وشاربوا قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه ايضا يخير الشفيع في جعل عهده على البائع او على المشتري بناء على ان الشفعة هنا يسع وهذا الخلاف في كل حال الا (ان) بفتح الهمز وسكون النون حرف مصدرى صلته (يسلم) بضم ففتح فكسر مثقلا الشفيع شفعته للمشتري ويترك الاخذ بها (قبلها) اى الاقالة ثم اقال البائع المشتري او عكسه فان اخذ الشفيع بهذا الاقالة من البائع فعهده عليه ابن المواز لانهم اصابوا بين احادنا عياض بانفاق واما وسلم بعدها فلا شفعة له لاسقاط حقه وليس ثم موجب ياخذ به في الجواب (تاويلان) فيما قبل الكاف غ قوله وهل العهدة عليه وعلى المشتري او على المشتري فقط هكذا في بعض النسخ وبه تصحح مسئله على ما ذكر ابن رشد في المقدمات ولصها عهدة الشفيع على المشتري لاعلى البائع سواء اخذها من يد البائع قبل القبض او من يد المشتري بعده هذا ما ذهب اليه مالك واصحابه رضى الله تعالى عنهم واذا باع المبتاع الشقص اخذ الشفيع من شاء منهما وكذلك قال اشهب اذا غاب الشفعة الا واحد اذا اخذ جميع الشفعة ثم جاء احد الغيب كان مخيرا في كتب عهده ان شاء على المشتري وان شاء على الشفيع لانه كان مخيرا في الاخذ فهو كمشتر من المشتري وان جاء ثالث كان مخيرا ان شاء كتب عهده على المشتري وان شاء على الشفيع الاول وان شاء عليه وعلى الثاني فقبل قول اشهب هذا اخلاف مذهب ابن القاسم وانه لا يكتب عهده على مذهب ابن القاسم الاعلى المشتري وليس ذلك بصحيح عندي والصواب ان قول اشهب مفسر لمذهب ابن القاسم فقوله المصنف هل العهدة عليه او على المشتري هو التاويل الذى اختاره ابن رشد ان القاد مخير فاوفيه للتخير وقوله او على المشتري فقط هو التاويل الذى ذكره ابن رشد وقطع به عبيد الحق في النكت وعلى هذه الصورة ذكر التاويلين في التوضيح فدل بعض من نسخ من البيضاية ظن تكرار احدى الجملتين فاسقطها وهذا محتمل لان مقتضاها ان التاويل الاول تعيين عهدة القاد على الشفيع الاول ولم ارمض قاله ولا يخفى على

٧٧ من ث ذكره ابن رشد (أى تاويل الخلاف الذى قال فيه ابن رشد وليس ذلك عندي بصحيح) قوله وعلى هذه الصورة (أى هل العهدة عليه وعلى المشتري او على المشتري فقط صله ذكر (قوله وهذا) اى اسقاط احدى الجملتين

(قوله وليس له) أى الشفيع (قوله هذا) أى الاستشفاع (قوله لأنه) أى المشتري (قوله ان يأخذ) أى الشفيع (قوله من ايهما) أى البائع والمشتري (قوله ان لا تكون له) أى الشفيع (قوله اقرار) أى المشتري (قوله وان سلم) بفتح تاء مثقلا (قوله وتصير) أى الاقالة (قوله في عقار) حال من شفعه (قوله بشفيع) بفتح عاقل (قوله واختلفوا) أى الشركاء (قوله على مشاركة) الاجنبى (قوله قدم) (قوله احدهما) ٦١٠ (قوله عن جدتين الخ) اصلها اثنا عشر وتعمل لثلاثة

من مارس املاحة في هذا المختصر ان التشديد في قوله كغيره واجمع للتأويل الثاني فقط وان قوله تاويلان واجمع لاول الكلام اه وفيه للامام مالك رضى الله تعالى عنه من اشترى شقصا ثم اشترى منه الشفيع بشفيع الشفعة بعد مدة البيع وتبطل الاقالة وليس له الاخذ بشفيعه الاقالة والاقالة عند الامام مالك رضى الله تعالى عنه بيع حادث في كل الاشياء الا في هذا ابن المواز لانه يفضل امره على انه هرب من العهدة اشهب والقياس عندي ان يأخذ من ايهما شاء مولوا له فاقول لم اعبه ولكن الاستحسان ان لا تكون له شفعة الاعلى المشتري اقراره من العهدة فيها وان سلم الشفيع شفيعته همت الاقالة ابن المواز واذا سلم الشفيع شفيعته ثم تقابل المتبايعان كان للشفيع الشفعة بعهد الاقالة من البائع وتصير بيعا حادقا زال وال التهمة المصنف وغيره كل هذا اذا كانت الاقالة بمنزلة الغن فان كانت بزيادة أو نقص فالشفعة باى البيعتين شاء اتفاقا البايح والتولية والشركة كالاقالة (و) ان تعدد شركاء من باع شقصه في عقار ينقسم واختلفوا في الدرجات (قدم) بضم فكسر مثقلا في أخذ الشقص المبيع بالشفعة ونائب فاعل قدم (مشاركة) أى البائع (في السهم) أى القرض على مشاركة الاجنبى وعلى مشاركة في اصل الارث كدار بين أجنبيين مات أحدهما من جدتين وزوجتين وشقيقتين فباع إحدى النساء شقصها اقتصر شركتهما في فرضهما بالشفعة فان تركت شفعتهما اختص باقي الورثة فان تركوها فهي للاجنبي ان كان المشاركون السهم إحدى جدتين أو زوجتين أو شقيقتين مثلا بل (وان) كان (كانت) لا بل أخذت سدسا مع اخت شقيقة أخذت نصفه لأن السدس مع النصف فرض واحد وهو الثلثان فان باعت الشقيقة شقصها فالشفعة فيه للاخت وللأب وعكسه (ودخل) ذو السهم (على غيره) أى ذى السهم من عاصب وأجنبي وممثل للدخول فقال (كذى) أى صاحب (سهم) أى فرض (على وارث) عاصب فاقاده ت طى تقريره بذى السهم وجعل قوله كذى سهم على وارث مثلا لتبوعه عبارة المصنف لان المعهود في المثال ان يقدمه عموم يدرج المثال فيه وهنا ليس كذلك وتبعت التارخ والصواب أن المراد بقوله ودخل على غيره أى الاخص غير ذى السهم بدليل ما بعده لان المراد بقوله وقدم مشاركة فى السهم أى الحظ سواء كان رضائا أم لا وعلى هذا حل المصنف في توضيحه قول ابن الحاجب ويدخل الاخص على الاعم فانه قال لو حصلت شركة بوراثه عن وراثه لكان أهل الوراثه السقطى أولى نص عليه في المدونة في ارث ثلاثة بنين دارا ثم مات أحدهم عن أولاد فان باع أحدا أولاد الوالد شقصه منها قدم اخوته في الشفعة ثم اعمامهم ثم شركاؤه فيها لو باع أحد الأعمام فالشفعة لبقيةهم مع بنى أخيم لقيامهم

عشر فليجدين اثنا والشفيعتين ثمانية والزوجتين ثلاثة (قوله إحدى النساء) صادق بالجدتين وبالأزوجتين وبالشقيقتين (قوله وعكسه) أى ان باعت الاخت للأب شقصها فالشفعة للشفيع وحدها (قوله أى ذى السهم) تفسير للضمير (قوله من عاصب وأجنبي) بيان غيره (قوله تقريره) أى ت كلام المصنف (قوله قوله) أى المصنف (قوله تنبو) أى تبعد عنه أى عبارة المصنف خبر تقرير (قوله عموم) أى عام (قوله يدرج المثال فيه) أى العموم (قوله وعلى هذا) صلة محل (قوله فانه) أى خليلا (قوله بوراثه عن وراثه) أى وباع بعض أهل الوراثه السقطى حظه (قوله أهل الوراثه السقطى) أى باقهم (قوله أولى) أى بالشفعة فى الشقص من أهل الوراثه العليا (قوله الولد) أى الذى مات بعد موت أبيه

(قوله قدم اخوته في الشفعة) أى في الشقص الذى باعه ولد الابن على عموم وشركائهم الاجانب (قوله ثم اعمامهم) أى البائع أولى من شركائهم الاجانب (قوله ثم شركاؤه) أى البائع (قوله فحقا) أى المدونة (قوله أحد الأعمام) أى لا وولد الابن الذى مات بعد موت أبيه وهم أبناء الميت الاول (قوله لبقيةهم) أى الأعمام (قوله مع بنى أخيم) أى بنى أخيم (قوله لقيامهم)

(قوله قنص) ای ابن القاسم (قوله واليه) ای دخول الاخص على الاعم صله اشار (قوله اشار) ای ابن الحاجب (قوله فهذا) ای دخول الاخص على الاعم (قوله مراده) ای المصنف بقوله ودخل على غيره (قوله وبمحمل) صله يشتمل (قوله كلامه) ای المختصر (قوله على ثلاث مسائل) ای تقديم المشارک فی السهم والاخص على الاعم وذی الهم على العاصب (قوله والمصنف) ای خلیل (قوله یفسح) ای فی هذا المختصر (قوله على منواله) ای ابن الحاجب (قوله وقال غ) ای فی شرح قول المصنف ودخل على غيره (قوله وأما دخوله) ای الاخص (قوله ورده) ٦١١ ای شرح غ (قوله قال) ای نت

(قوله غیر ظاہر) ای شرح

غ (قوله والا) ای وان تم

شرح غ (قوله ادخلات

الزواج في القرض

لے سابق) ای جہاتین و بنتین

وزوجتن فماعت احدى

المؤمنين شققصا (قوله)

الذات) ای باقیمانده

شقة ما باعتها احدي

الذنات (قولوهذا) ای

الاجابات (عوامل متباينة) الى
علم دخول الزواجات

السلامة (قوة الانجذاب)

البیاب (قوله لا یعدا) ای

علم دخول الزوجات مع
الزوجة الأولى

البينات (قوله علم) بهم

العین (قوله من قوله) ای

المصنف (قوله عليه) ای

شرح غ (قوله كذلك)

ای ذی الفرض فی دخول

الاخص عليه (قوله غيره)

ای ذی القرض (قواسم)

الورثة) يان غيرة (قوله

وان كان هذا) اي الذي

قوتیہ غ (قوتیہ فعل) ای

ابن الحاجب (قولہ)

ای کونہا اربعہ صلی علیہم السلام

(قوله وهو) ای جعلها

نصرتك المتزوجات

أَلَا لَيْتَكُمْ تَقُومُونَ أَشْرًا كَذَلِكَ

والله اعلم

۱۱: ۱۲ (قوله قوله) ای

الامر من (لوحية سرية)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقام ايهم فمن على ان الاخض يدخل على الاعم واليه اشار بقوله ويدخل الاخض على الاعم اه كلام ضيق فهذا امر اده في مختصره ويحمل كلامه عليه يشق على ثلاث مسائل كقول ابن الحاجب والشرىك الاخض أولى على المشهور ويدخل الاخض على الاعم وفي دخول ذوى السهام على العصبة قولان والمصنف يسج على منواله وقال غ ودخل الاخض على غيره من ذوى القروض وأما دخوله على العاصب فأقاده بقوله بعد كذا سهم على وارث اى عاصب ورده ات في كبيره قال غير ظاهر والادخلت الزوجات في القرض السابق مع البنات اه وهذا لا يدخل على غ لان هذا علم من قوله وقسم مارك في السهم ثم يرد عليه أنه لا خصوصية للأخض في دخوله على ذوى القروض بل كذلك غيره من الورثة فتقل جدوى كلام المصنف اذ هو في الاختصاص ولا اختصاص هنا كما يأتي وأن كان هذا خلاف ظاهر قول ابن الحاجب والشرىك الاخض أولى على المشهور فان أسقط فالاعم كالجدتين والزوجتين والاخضين ثم بقية الورثة ثم الاجانب فجعل المراتب أربعة اوبه قرره في توضيحه قال قوله فان أسقط هو تفرع على المشهور فتكون لبقية ذوى السهام ثم لباقي الورثة اى العصبة ان كان في القرضه عصبة فان أسقط العصبة فالشرىكاه الاجانب اه وتبعه ابن فرحون وهو غير صحيح بل ان أسقط الاخض المشارك في السهم دخل جميع الورثة ذوا السهم والعصبة ففي الجواهر فان باعت احدى الجدتين أو الاخضين أو الزوجتين شفعة الاخرى خاصة فان سلت شفع بقية أهل السهام والعصبة فان سلوا شفعت الشرىكاه الاجانب اه وبأنى مثله في سماع يحيى واقره ابن رشد في كتاب محمد وغيره وبأنى نصه وتعب ناصر الدين ضيق فيما قاله وقرره ابن عبد السلام على الصواب فقد انضح لك مساواة جميع الورثة عاصبا وذا سهم في حصة البائع ان أسقط شرىك الاخض فابن يكون الاخض يدخل على ذوى القروض ويختص بذلك لان الكلام في امتياز بهظ شرىك ويدخله على غيره ولذا قال ابن عبد السلام في قول ابن الحاجب ويدخل الاخض على الاعم مانعه لما قرران الشرىك الاخض أولى من غيره وانه اذا باع أحد الاخضين فلا دخول للأعم بين هنان للأخض من بة أخرى وانه اذا باع أحد الأعمين فلا يختص بالشفعة الاعم بل يدخل معه الشرىك الاخض اه ولا يكون هذا الاقماذ كرا عن المدونة والله أعلم (و) دخل (وارث على موصى لهم ثم) بل المشارك في السهم اذا ترك الشفعة (الوارث) ثم الموصى له (ثم الاجنبى) ق ابن شاس ان كان في الشرىكاه

اربعاً (قوله فان سلت) بفتحات مثله (الا) (قوله فان سلوا) بفتحات مثله (الا) (قوله وفي كتاب محمد وع
وجدات واخوة لام وعصبة قبايع احدى الجدات او بعض اهل السهام المقرضة نصيبه ف
السهم دون غيرهم فان سلم بقية اهل السهم كان بقية الورثة من اهل السهام والعصبة سوا في حق
لانهم انما يتسببون اليه بالبيت ولا فضل لاهل السهام على العصبة (قوله امتياز) اي ذى
ذى القرض عطف على هذا (قوله ان كان في الشركاء) اي الذين باع احدهم شقه من عقار

(قوله من) اي بائع شقة (قوله من ٦١٢ الاشرار) بيان غيره (قوله فهو) اي شريكه الاخص (قوله اشفع) اي مقدم

من له شريك اخص من غيره من الاشرار فهو اشفع وأولى بمن له شرك اعم وذلك كأهل
المورث الواحد يتشاقعون بينهم دون الشر ككـ لا جانب ثم أهل السهم الواحد أولى
من بقية أهل الميراث وبالجملة فكل صاحب شرك اخص فهو اشفع الآن لم يشفع
صاحب الشرك الذي يليه اي الذي هو أعم منه فان سلم أيضاً شفع من هو ابعده منه وفيما
للإمام مالك رضي الله تعالى عنه لو ترك داراً بينه وبين رجل وورثته عصبة فباع أحدهم
حصته قبل القسمة فبقيتهم أحق بالشفعة من الشريك الأجنبي لأنهم أهل مورث فان سلموا
فله شرك الاخذ وان ترك احتشاق عصبة واختين لآب فآخذت الشفقة النصف وأخذت
الاختان لآب السدس تبكك في الثلثين فباعت إحدى الاختين لآب فالشفعة بين الاخت
الأخرى للآب وبين الشفقة أذن أهل سهم واحد وان باعت الشفقة للثلاث للآب أحق
من العصبة وان باع العصبة فهن كلهن في الشفقة سواء في المجموعة وان باع جميع الاخوات
لآب فالشفقة أحق من العصبة وفي الإمام مالك رضي الله تعالى عنه اذا ورث الجدان
السدس فباعت أحدهما فالشفقة لصاحبته دون ورثة الميت لأنهما أهل سهم واحد ابن
الحاجب ودخل الاخص على الأعم وفي دخول ذي السهام على العصبة قولان وفي الإمام
مالك رضي الله تعالى عنه ان ترك ابنتين وعصبة فباعت إحدى البنتين فأختها اشفع من
العصبة لأنهما أهل سهم فان سلمت فالعصبة أحق من اشترى كهم ذلك لأنهم أهل مورث ولو باع
أحد العصبة فالشفقة لبقية العصبة وللبنات لان العصبة ليس لهم فرض مسمى وفي كتاب
محمد وغيره لو ترك الميت جدات وزوجات وأخوة لأم وعصبة فباعت إحدى الجدات أو بعض
أهل السهام المقروضة نصيبه فالشفقة لبقية اشترى كذا في ذلك السهم دون غيرهم فان لم يبق
أهل للسهم كان بقية الورثة من أهل السهام والعصبة سواء في تخصمهم في هذا الحق المبيع
لأنهم انما يتسببون اليه بالميت فلا فضل لأهل السهام على العصبة فان سلم جميع الورثة
فالشر كما بعدهم ابن القاسم وقد كان الإمام مالك رضي الله تعالى عنه يقول مرة في العصبة
أهل سهم أصبح ثم ثبت على أن أهل السهم المقروض هم الذين يتشاقعون خاصة وعليه جماعة
الناس وروى أشهب من أوصى أقوم بثلاث حائطه أو بسهم معلوم فيبيع بعضهم فان شر كما
أحق بالشفقة فيما باع من بقية الورثة ابن القاسم للورثة الدخول معهم كالعصبة مع أهل
السهم ابن الحاجب الشريك الاخص أولى ثم بقية الورثة ثم الأجانب ابن القاسم ان باع
بعض الموصى لهم دخل مع بقيتهم أهل الميراث (و) ان تعدد البيع في الشقة ولم يعلم الشقيق
او كان غائباً (أخذ) الشقيق الشقة (بأى بيع) شاء الأخذ به (وعهده) اي ضمان عنه ان
استحق أو ظهر عيبه (عاهيه) أي من أخذ بشرائه في فيه الإمام مالك رضي الله تعالى عنه
من ابتاع شقة صائمه بآب وتداولته الاملاك فلا شفيع أخذه بأي صفقة شاعو ينقض ما بعدها
وان اخذها بالبيع الاخير ثبتت البيوع كلها اشهب ان تباعه ثلاثة فأخذها من الاول كتب
عهده عليه ودفع من ثمن الشقة الى الثالث ما شاء تراه لانه يقول لا يدفع الشقة حتى
أقبض ما دفعت فيه ويدفع فضله ان كان للاول وان فضل للثالث شيء مما شاء تراه به رجوعه على

في الشقة (قوله المورث) يفتح فيكون فكسراى
الورثة السفلى وورثة
الميت الثاني مثلاً (قوله
دون الشركاء الأجانب)
المناصب دون ما شر الشركاء
(قوله وفيها) اي المدونة
(قوله وورثته) اي الميت
الخال (قوله فبقيتهم) اي
الورثة (قوله ثم ثبت) اي
مالك رضي الله تعالى عنه
(قوله فان شر كما) اي
البائع في الوصية (قوله
من بقية الورثة) صلة أحق
(قوله معهم) اي الموصى
لهم (قوله فبقيتهم) اي
الموصى لهم في الشقة
(قوله ولم يعلم الشقيق) اي
بما عدا البيع الاخير (قوله
ما بعدها) اي الصفقة التي
أخذها (قوله فأخذها)
اي الشقيق الحصة المبيعة
(قوله كتب) اي الشقيق
(قوله عليه) اي الاول
(قوله وفتح) اي الشقيق
(قوله الى الثالث) صلة
دفع (قوله من ثمن الشقة)
بيان ما بعده (قوله لانه)
اي الثالث (قوله ويدفع)
اي الشقيق (قوله فضله)
اي الثمن (قوله ان كان)
اي وجد فضل (قوله للاول)
صلة يدفع (قوله رجوع) اي
الثالث (قوله به) اي الفضل

(قوله وان أخذها) اي الشفع الحصة (قوله عليه) اي الثالث (قوله من بيع) بيان ما (قوله لانه) اي المشتري (قوله له) اي الشقص (قوله فاعثلهما سنين) اي ثم أخذت منه بالشفعة (قوله ثم أخذ) بضم فكسر اي الشقص (قوله منه) اي المشتري (قوله وبه) اي النسخ صلة أفقي (قوله وبه) اي عدم فسخته صلة أفقي ٦١٣ (قوله مفيت) بضم الميم وكسر الغين المعجمة (قوله القرطبيون) بضم

(قوله القرطبيون) بضم القاف وسكون الراء (قوله الطلطيون) بضم الطاء الاولى وفتح اللام وكسر الطاء الثانية واللام وشدة المنة فتحت (قوله مشتريه) اي الشقص (قوله فاعثلهما) اي الشفع الشقص بالشفعة (قوله فهل له) اي الشفع (قوله واكره) اي المشتري الشقص حال (قوله رافع رأسه) مضاف أو منون (قوله بانه) اي الشفع (قوله الشارقي) بإعجام الشين وكسر الراء والقاف وشدة المنة اي قال (قوله وكتبها) اي النازلة (قوله قرطبة) بضم القاف والطاء وسكون الراء (قوله عتاب) بفتح العين المهملة وشدة المشدة فوق وآخره باء موحدة (قوله والا) اي وان لم يعلم شفيعه (قوله فيها) اي المدونة (قوله عنده) اي المبتاع (قوله من هدم الخ) بيان ما (قوله من عين الخ) بيان ما (قوله اما) بكسر الهمزة وشدة الميم (قوله أخذ) اي الشفع (قوله الشقص) (قوله المشتري) نفسه لفاعل هدم (قوله

الثاني ولا تراجع بين الاول والثاني لتمام بيعهما وان أخذها من الثالث كتب عهده عليه وتم ما قبله من بيع (ونقص) بضم فكسر فساد معجمة اي فسخ (ما) اي البيع الذي (بهذه) اي البيع الذي أخذ الشفع به وثبت ما قبله سواء انفق الثمن أو اختلقت فان أخذ بالاول نقص جميع ما بعده وبالوسط تم ما قبله ونقص ما بعده وبالاخير تمت البياعات كلها (وله) اي المشتري المأخوذ منه بالشفعة (غلبه) اي الشقص المشقوع فيه التي استغلهما قبل أخذه منه بالشفعة لانه كان ضامنا له وفي الحديث الخراج بالضمان في الامام مالك رضى الله تعالى عنه من اشترى شقة صامن أرض فزرعها فلا شفع أخذه بالشفعة ولا كراهه والزرع للزارع ومن ابتاع نخلا لا عرفه فاعثلهما سنين فلا شفع من الغلة (و) ان اكرى المشتري الشقص وجببة أو مشاهير وقبض كراهه اشهر ثم أخذ منه بالشفعة قبل انقضاء مدة الكراهة (في فسخ عقد كراهته) اي المشتري وبه أفقي ابن عتاب وجعاعة وعدم فسخته وبه أفقي ابن مغيث وجعاعة آخرون (تردد) للمتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين عليه مبنا هل الشفعة استحقات قاله القرطبيون أو بيع قاله الطلطيون ق تردد ابن سهل ان اكرى الشقص مشتريه ثم قام الشفع فأخذه فهل له ان يفسخ ذلك الكراهة أفقي ابن مغيث وغيره بعدم فسخته وأفقي ابن عتاب وغيره بفسخته ونص ابن سهل ان اكرى الشقص مشتريه ثم قام الشفع نزات بطليلة واكره لعشرة أعوام فأفقي ابن مغيث وابن رافع رأسه وغيرهم ما بانه ليس له فسخ الكراهة انما له الاخذ بالشفعة كعيب حدث بالشقص الشارقي وكتبتم الى قرطبة فأفقي ابن عتاب وابن القطان وابن مالك ان له الاخذ بالشفعة وان يفسخ الكراهة وقد نزات مرة أخرى فأفقي فيها ابن عتاب بفسخ الكراهة الا في المدة المسيرة كشهرا هذا ان علم المبتاع ان له شفعا والا فلا يفسخ الا في الوجيبة الطويلة وأما فيما يقارب كاشنة ونحوها فذلك نافذ لانه فعل ما جازله ابن سهل هذا رجوع منه عما حكاه الشارقي عنه (و) ان نقص الشقص عند المشتري قبل اخذه بالشفعة بتغير سوق او بدن اوصفة ولو بهل المشتري لصحة ملكه واخذه الشفع بالشفعة (لا يضمن) المشتري للشفيع (نقصه) بفتح النون واهمال الصاد اي ما نقص من الشقص فيهما مع غيرهما لا يضمن المبتاع للشفيع ما حدث عنده في الشقص من هدم أو سرق أو غرق أو ما غار من عين أو بئر ولا يسقط عن الشفع شيء من الثمن لذلك اما اخذه واما تركه (فان هدم) المشتري الشقص (وبنى) المشتري بدل ما هدمه ثم اخذه الشفع بالشفعة (فه) اي المشتري (قيمه) اي البناء حال كونه قائما يوم قيام الشفع لتصرفه في ملكه مع ما يخص قيمة العرصة بلبان من الثمن الذي اشترى به (وللشفيع النقص) بضم النون وإعجام الصاد ان كان باقيا بعينه ولم يدخله فيما بناه والا فقيمه يوم الشراء ق فيها لو هدم المبتاع وبني قبل للشفيع خذ بجميع الثمن وقيمة ما عرفه الشهاب يوم القيام وله قيمة النقص الاول متقوضا يوم الشراء بحسب كم قيمة العرصة بلبان وكم قيمة النقص

العرصة) اي الارض (قوله من الثمن) بيان ما (قوله ان كان) اي النقص (قوله ولم يدخله) اي المشتري النقص (قوله والا) اي وان كان المشتري أدخل النقص فيما بناه (قوله بقيته) اي النقص للشفيع (قوله فيها) اي المدونة (قوله بحسب) بضم الباء وفتح

السين (قوله يقسم) بضم الياء وفتح السين (قوله نصفه) اى الثمن (قوله يحيط) بضم الباء اى ما يجب للشفيع (قوله عنه)
 اى الشفيع (قوله من الثمن) صلة يحيط (قوله ويغرم) اى الشفيع (قوله ما بقى) اى من الثمن للمشتري (قوله فان لم يفعل)
 اى يغرم الشفيع ما بقى من الثمن مع قيمة البناء ٦١٤ قائما (قوله قال) اى ابن المراز (قوله قد يكون) اى المتابع (قوله

وقاسم) اى الوكيل (قوله
 المشتري) مقول قاسم
 (قوله فى العقار المشترك)
 صلة قاسم (قوله عليه)
 اى الغائب (قوله فقسم)
 اى الحاكم (قوله عليه)
 اى الغائب (قوله وهو)
 اى القسم (قوله وقاسم)
 اى الشفيع (قوله أن
 يكون) اى المشتري (قوله
 ثم استحق) بضم التاء (قوله
 وأخذ) بضم فكسر (قوله
 فالثالث والخامس) اى
 من الاجوبة (قوله يقول
 المشتري) اى للشفيع (قوله
 يريد) اى ابن يونس (قوله
 انه) اى القاضى (قوله
 قسم عليه) اى الغائب
 (قوله ولو علم) اى القاضى
 (قوله ذلك) اى وجوب
 الشفعة للغائب (قوله لم
 يميزه) اى القاضى (قوله
 عليه) اى الغائب (قوله
 قسمه) اى القاضى على
 الغائب الذى له الشفعة
 (قوله لكان) اى قسم
 القاضى على الغائب (قوله
 انقسمه) اى الغائب فى
 اسقاط شفعته (قوله فلو
 جاز قسمه) اى القاضى
 (قوله عليه) اى الغائب
 (قوله عليه) اى القاضى (قوله ويجوز)
 (قوله ولما تقررت الخ) عطف على لما كانت الخ

مهود وما ثم يقسم الثمن على ذلك فان وقع النقص نصفه او ثلثه فهو الذى يجب للشفيع على
 المشتري ويحيط عنه من الثمن ويغرم ما بقى مع قيمة البناء قائما ابن المراز هذا قول الامام
 مالك وأصحابه رضى الله تعالى عنهم فان لم يفعل فلا شفعة له قبل لابن المراز كيف يمكن
 احداث بناء فى مشاع قال قد يكون قد اشترى الجميع فاتفق وبخى وغرس ثم استحق رجل
 نصف ذلك مشاعاى وأخذ النصف الباقي بالشفعة أو يكون شريك البائع غائبا فيرفع
 المشتري الى السلطان يطلب القسم والقسم على الغائب جائز ولا يطل شفعته اهـ
 وعبارة قت قبل لمحمد كيف يمكن احداث بناء فى مشاع مع ثبوت الشفعة والحكم بقيمة
 البناء قائما وذلك لان الشفيع ان كان حاضرا فقد أسقط شفعته وان كان غائبا فالباقي متعدد
 فلا يكون له قيمة البناء قائما بالحكم بثبوت الشفعة وبقية البناء قائما بمقتضى ما غ
 اتفصل المصنف هنا بخمسة اجوبة أحدها أن يكون أحد الشريكين غاب ووكل فى مقاسمة
 شريكه فباع شريكه نصيبه ثم قاسم الوكيل المشتري ولم يأخذ لوكله بالشفعة ثانيا أن
 يكون الشفيع غائبا وله وكيل على التصرف فى أمواله فباع الشريك فلم ير الوكيل الاخذ
 بالشفعة وقاسم المتابع وقد أشار الى هذين معا بقوله (اما) بكسر الهمزة وشدة الميم (تخية
 شفعة) اى الشقص حين اشتراؤه (فقاسم وكيله) اى الشفيع الغائب المشتري فى العقار
 المشترك بينهما فهذه المشتري وبخى ثم قدم الشفيع وأراد الاخذ بالشفعة والوكيل صادق
 بوكيل على مقاسمة شريكه سابق على شراء الشقص بوكيل على التصرف فى المال ثالثها
 أن يكون الشفيع غائبا ويرفع المشتري الى الحاكم ويطلب منه القسمة بينه وبين الغائب
 والقسم عليه جائز فقسم عليه بعد الاستقصاء وضرب الاجل وهو لا يطل شفعته فهذه
 المشتري وبخى ثم قدم الغائب فله الاخذ بها واليه أشار بقوله (أو) قاسم (قاسم عنه) اى
 الغائب رابعها ان يكذب المشتري فى الثمن فيتك الشفيع ويقاسم المشتري ثم يبين كذبه
 ويأخذ الشفيع بالشفعة واليه أشار بقوله (أو ترك) الشفيع الاخذ بالشفعة (لكذب فى
 الثمن) وقاسم المشتري فهذه وبخى خامسها ان يكون قد اشترى الجميع فهذه وبخى وغرس ثم
 استحق نصيبها وأخذ نصيبها الاخر بالشفعة واليه أشار بقوله (أو) اشترى الدار كلها وهدم
 وبخى ثم (استحق) بضم المثناة وكسر الحاء المهملة (نصفها) اى الدار الثالث والخامس
 ذكرهما ابن يونس عن ابن المراز وباقيها ذكره ابن شامس وزاد سادسا وهو أن يقول المشتري
 وهبى الدار لك الشقص بغير ثواب فيقاسم الشفيع ثم يثبت بعد الهدم والبناء الشراء قائما
 جوابا ابن المراز فيصيحان الآن ابن عرفة قال فى قسم القاضى يريد انه قسم عليه على انه
 شريك غائب فقط لا على انه وجبت له شفعة ولو علم ذلك لم يميز له ان يقسم عليه اذ لو جاز قسمه
 لكان كقسمه هو بنفسه اذ لا يجوز أن يفعل الحاكم عن غائب الا ما يجب على الغائب فعله فلو جاز
 قسمه عليه مع علمه بوجوب شفعته لما كانت له شفعة ولما تقررت شفعته لغائب لافادة المشتري

على

(قوله بهذا) اى الدفع للقاضى وطلب مقاضته الخ (قوله واما اجوبة ابن شاس) اى الاول والثاني والاربع والسادس (قوله فقبلها) بكسر الموحدة (قوله وهو) اى القاصب (قوله فبان) اى ظهر (قوله فكمه) اى المشتري (قوله لم) بكسر ففتح (قوله لم) بفتح فسكون (قوله يصحل) بضم الياء (قوله كالتبدي) مقول ثان ٦١٥ ليصل (قوله وله) اى جعله كالتبدي (قوله اى المشتري) قوله

ما أظهر (بضم الهمز وكسر الهاء) قوله من الثمن) بيان ما (قوله من خلاف) اى غير خبر كان (قوله اوى يكون) اى المشتري (قوله من الثمن) بيان ما (قوله منه) اى الالف (قوله والمائة الباقية الخ) حال (قوله وبأخذ) اى الشقص (قوله لم يكن له) اى المشتري (قوله أرشه) اى العيب ن البائع (قوله فان رده) اى الشفع (قوله عليه) اى المشتري (قوله به) اى العيب (قوله رده) اى المشتري الشقص (قوله ولولا) اطلع (اى المشتري) قوله على عيبه) اى الشقص (قوله الا أنه) اى الشان (قوله عنده) اى المشتري (قوله عيب) اى بالشقص (قوله منعه) اى العيب (قوله من رده) اى الشقص (قوله فأنخذ) اى المشتري من بائعه (قوله يحط) بضم الياء (قوله وفيها) اى المدة (قوله أو قبله) اى أخذ الشفع (قوله نظر) بضم فكسر

على ابطالها بهذا واما اجوبة ابن شاس فقبلها ابن الحاجب وابن عبد السلام وابن هرون واعترضها ابن عرفة بان الاول ان كان معناه انه وكل في مقاسمة شريك المعين لافى مقاسمته مطلق شريك فهذا راجع لاحد جوابي محمد لانه راجع للقسم عنه لظن القاسم صحتة فبان خطؤه وان كان معناه انه وكله في مقاسمة مطلق شريك فلاشك في صحة ما متنع كونه تصويرا للمسئلة والثاني واضح رجوعه لاحد جوابي محمد ايضا لانه راجع للقسم عنه لظن القاسم صحتة فبان خطؤه والرابع والسادس باطلان في انفسهم لان كذب المشتري في دعوى الثمن الكثير وفي دعوى الهبة يصير معناه باقية بانه كقاصب يملك عرصه بغير ابناء وهو يدعى انه مالك فبان انه غاصب فحكمه في بانه حكم القاصب المعلوم غصبه بتداء وقد استشكل في التوضيح هذين الجوابين ايضا فقال وانظر لم يجعل المشتري اذا كذب في الثمن أو ادعى انها صدقة ونحوها ثم بين خلاف ذلك كالتبدي ولعله الاظهر فلا يكون له الاقيمة النقص فلعل كلامهم محمول على ما اذا كان ما أظهر من الثمن من خلاف المشتري اه وهذا الحل لا يقبله لفظ ابن شاس ويقبله لفظ المصنف هذا وازاد أبو الحسن الصغير جوابين آخرين فقال او يكون قسم مع رجل زعم انه وكيل الغائب أو يكون العقاربين ثلاثة أحدهم غائب فباع أحد الحاضرين نصيبه فقسم المشتري مع الحاضر بظن انه ليس له شريك غيره (وحط) بضم الحاء المهملة وشدة الطاء المهملة أى اسقط (عن) الشقص (الشفيع ما) أى القدر الذى (حط) عن المشتري من الثمن (له) ظهور (عيب) بالشقص (أو) ما حط (لهبة) ونحوها كتبرع (ان حط) ذلك القدر (عادة) بين الناس (أو) لم يحط عادة (أشبه الثمن) المعتادين الناس مثل الشقص الباقى (بـ) اى ما حط عن المشتري من الثمن كثيرا الشقص بألف وحط البائع تسعمائة منه والمائة الباقية ثمن معاينة له فحط التسعمائة عن الشفع وبأخذ بمائة في ابن شاس لو وجد المشتري بالشقص عيبا بعد أخذ الشفع لم يكن له طلب أرشه فان رده الشفع عليه رده هو حيث نذر على بائعه ولو اطلع على عيبه قبل أخذ الشفع الا انه حدث عنه عيب منعه من رده فاخذ أرش العيب القديم فذلك الارش يحط عن الشفع قول واحد وفيما من اشترى شقصا بألف درهم ثم وضع عنه البائع تسعمائة درهم بعد أخذ الشفع او قبله نظر فان أشبه أن يكون عن الشقص بين الناس مائة درهم اذا تغابروا بينهم واشتروا بغير تغابن وضع ذلك عن الشفع لان ما أظهر من الثمن الاول انما كان سببا اقلع الشفعة وان لم يشبه ان يكون عنه مائة ابن يونس اراد من ذلك ان يكون عنه ثلاثمائة او اربعة مائة لم يحط للشفيع شيئا وكانت الوضعية هبة للمبتاع وقال في موضع آخر ان حط عن المبتاع ما يشبه ان يحط في البيوع وضع ذلك عن الشفع وان كان لا يحط مثله فهي هبة ولا يحط عن الشفع شيئا ابن يونس وهذا الاول سواء (وان استحق) بضم المثناة وكسر الحاء المهملة (الثمن) الدفوع في الشقص وهو موقوف كعبدأ وعرض او الثمن المثل

(قوله ووضع) بضم فكسر جواب ان أشبه (قوله ذلك) اى التسعمائة (قوله أظهر) بضم الهمز (قوله من الثمن الاول) اى

(قوله بعد اخذ الشفع) صلة استحق ٦١٦ (قوله بالشفعة) اي بسبب اصله استحق (قوله بقيمة) صلة استحق (قوله رجع

البائع الخ) جواب ان استحق (قوله المستحق) بفتح الحاء المهملة (قوله على المبتاع) صلة رجع (قوله الثمن) تفسير لثائب فاعل رد (قوله لانه) اي الشقص (قوله من يده) اي البائع (قوله هو) اي الشقص (قوله وبذله) اي ثمن الشقص (قوله رجع بقيمة) اي رجع (قوله ووصوبه) اي الرجوع بقيمة الشقص مطلقا (قوله فان) اي العبد (قوله يده) اي المبتاع (قوله فبصيته) اي العبد (قوله اخذه) اي الشقص (قوله وعهدته) اي الشفع (قوله فان) اخذه اي الشقص (قوله وان استحق) اي العبد الذي اشترى به الشقص (قوله كانت) اي قيمة الشقص (قوله مما اخذ) اي المشتري (قوله فيه) اي الشقص (قوله بينه) اي المشتري (قوله او الذي رده) اي بائع الشقص عطف على المستحق (قوله بمثله) اي النقد (قوله فيه) اي الشقص (قوله لانها) اي الدراهم (قوله غرم) اي المشتري (قوله الاستثناء) اي الا لنقد (قوله لثمن الشقص) تنازع فيه الاستحقاق والرد

الشفيع

الشفيع

بعد اخذ الشفع بالشفعة بقيمة المقوم او بمثل المثل رجع البائع المستحق من يده على المبتاع بقيمة شفعه (اورد) بضم الراء وشد الال الثمن المقوم او المثل على المشتري (بعيب بعد) الاخذ بها اي الشفعة تنازع فيه استحق ورده (رجع البائع) على المشتري (بقيمة شفعه) لانه خرج من يده هو وبذله ان كان الثمن مقوما بل (ولو كان الثمن مثليا) فانه محمى ومحمون وغيرهما وصوبه جماعة وشارب ولولمافي كتاب محمد رجع بمثل المثل المستحق او المعيب ق فيها للامام مالك رضى الله تعالى عنه من ابتاع شقة صامن دار بعد بيعه فان يده فبصيته من بائع الشقص وللشفيع اخذه بقيمة العبد وعهدته على المبتاع لان الشفعة وجبت له بعد البيع فان اخذه الشفع بقيمة العبد ثم وجد بائع الشقص بالعبد عيبا فله رده وياخذ من المبتاع قيمة شفعه وقدمضى الشقص للشفيع بشفعة بخلاف البيع القاسم الذي تبطل فيه الشفعة لان البيع فسد بعينه والعيب لو رضىه البائع لم وان استحق العبد قبل قيام الشفع بطل البيع ولا شفعة في الشقص وان استحق بعد اخذ الشفع فقدمضى الشقص للشفيع ويرجع بائع الشقص على مبتاعه بقيمة الشقص كاملا كانت اكثر مما اخذه منه من الشفع او اقل ثم لا تراجع بينه وبين الشفعة اذا الشفعة كبيع فان ومن ابتاع شقة صا بمحنة بعينها فاستحق الحنطة قبل اخذ الشفع فسخ البيع ولا شفعة في ذلك الشقص وكذلك ان ابتاع الحنطة بثمن فاستحق بطل البيع ورجع بالثمن وليس على بائعها الاتيان بمثلها وان كان الاستحقاق بعد اخذ الشفع مضى ذلك الاخذ ورجع بائع الشقص على المبتاع بمثل الحنطة ابن الموار هذا غلط بل يرجع بائع الشقص على مبتاعه بقيمة الشقص وقاله سحنون (الا الثمن) (النقد) اي الدنانير او الدراهم المستحق من يده بائع الشقص او الذي رده بعيب بعد اخذ الشفع او قبله فيرجع بائع الشقص على مبتاعه بمثله بقيمة شفعه ق فيها لابن القاسم ان غصب دراهم واشترى بها شقة كانت الشفعة فيه للشفيع لانها ان استحققت غرم مثلها ولا يتقضى البيع عيب وهذه المسئلة قبل الاستثناء من افراد قوله وفي عرض به عرض بما خرج من يده او قيمته اي ان فات وقد فات الشقص هنا بأخذه بالشفعة وتقدم ان المراد بالعرض ما قابل المسكوك فهذه المسئلة فيها زيادة بيان على ما تقدم وهي ان المثل حكمه حكم المقوم الا النقد (وان) استحق ثمن الشقص اورد بعيب بعد اخذ الشفع الشقص بالشفعة (لم يفتقض ما) اي الاخذ بالشفعة الذي حصل (بين الشفع والمشتري) بقيمة الثمن المقوم ومثل الثمن المثل هذا قول ابن القاسم فيها اذا وجد البائع عيبا في الثمن رده واخذ قيمة الشقص وقدمضى الشقص للشفيع وفيها ايضا ومضى الشقص للشفيع ولا تراجع بينه وبين المشتري (وان وقع) الاستحقاق او الرد بعيب لثمن الشقص (قبل) اخذ (ها) اي الشفعة (بطا) الشفعة لا تقاض البيع الذي حصل بين البائع والمشتري اذا كان الثمن غير نقد ولا فلا تبطل (وان اختلفا) اي مشتري الشقص وشفعه (في) قدر (الثمن) الذي اشترى الشقص به بان قال المشتري مائة وعشرة وقال الشفع مائة فقط ولا يئنه لاحدهما (فالقول للمشتري فيما يشبه) كونه ثمانا مثلا لمثل الشقص (بين) من المشتري سواء اشبه الشفع ام لا وان لم يشبه المشتري فالقول للشفيع ان اشبه ق فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى اذا اختلف

الشفيع والمبتاع في الثمن صدق المبتاع لانه مدعى عليه الا أن يأتي بما يشبه مما لا يتغابن
 الناس عنه فلا يصدق الا أن يكون مثل هؤلاء المولود يرغب أحدهم في الدار الا لصقة بداه
 فالقول قوله اذا أتى بما يشبه ابن يونس لم يذكره في اختلاف الشفيع والمبتاع عينا ابن
 المواز ان ادعى الشفيع انه حضر المبايعة وعلم ان الثمن اقل مما ادعى المشتري حلف المشتري
 وان كان لاحقيقة عنده فلا يمين على المشتري ابن يونس هذا صواب لان احلافهم من غير تحقيق
 ضرب من التهم التي لا تلزم اليمين فيها الا ان تليق به ابن القاسم وهذا ان أتى بما يشبه ومثل
 للمشبه فقال (ككبير) قدره من نحو سلطان (يرغب) بفتح التحتية وضعا (في) شراء
 (مجاورة) كذا في خط المصنف وفي بعض النسخ في مجاورته فيزيد في غنى لذلك غ يرغب مبيع
 للفاعل ومجاورة بكسر الواو اسم فاعل كقول المدونة الا أن يكون مثل هؤلاء المولود يرغب
 احدهم في الدار الا لصقة به (والا) اي وان لم يأت المشتري بما يشبه (في) القول (للشفيع) ان
 اشبه (فان لم يشها) اي الشفيع والمشتري (حلف) كل على نفي دعوى الآخر وتحقيق دعواه
 مقدما للنفي على الاثبات (ورد) بضم الراء وشدة الدال الشفيع (الى) الثمن (الوسط) اي
 المتوسط بين الناس لمثل الشبهة بان يقوم قيمة عدل فيأخذ به ان شاء وتكوله ما كانهما
 وان حلف احدهما وتكل الآخر قضى للعالم ق ابن رشدان في المشتري بما لا يشبه وأتى
 الشفيع بما يشبه فعنى المدونة ان القول قول الشفيع ابن يونس اختلاف ان في المشتري
 في غن الشفيع بما لا يشبه وأتى الشفيع بما لا يشبه وأعدل الا قال ويل ان به افضا جعوا يأخذ
 الشفيع بالقيمة ابن رشد وهذا معنى ما في المدونة النعمي ان أتيا معا بما لا يشبه - لما ورد
 الى الوسط فيما أخذه أو يدع (وان) اختلاف البائع والمشتري في قدر الثمن بان قال البائع ما تبين
 والمشتري مائة وقلنا القول للمشتري ان اشبه بيمينه فزكلك (مشتري) عن اليمين وحلف
 البائع وغرم المشتري ما تبين (ففي الاخذ) لشفيع بالشفعة (عما) اي القدر الذي ادعى
 المشتري) وهي مائة في المثال لانه اقر بأنه مائة وان البائع ظلمه في المائة الثانية وبه قال ابن
 المواز (او) بما ادعى بفتح الهمز والدال مشددا اي دفع المشتري للبائع وهو ما الماتان وبه
 قال ابن عبد الحكم وأصبح لان المشتري يقول انما خلعت الشقص بالمائة الثانية فكأنني
 اشتريته بما تبين ولو خلعت لا تنسخ البيع وسقطت الشفعة (قولان) لم يطلع المصنف رحمه
 الله تعالى على أرجحية احدهما غ ليس هذا مفرعا على اختلاف المشتري والشفيع بل
 على اختلاف البائع والمشتري يظهر بأدنى تأمل وأشار به لقول ابن يونس ابن المواز فان
 حلف البائع انه باعه بما تبين وتكل المبتاع لزمه الشراء بما تبين وأخذها الشفيع بمائة لانه
 الثمن الذي أقر به المشتري وقال ان البائع ظلمه وأخذ ما ليس عنده له وقال ابن عبد الحكم
 وأصبح يأخذ بما تبين ابن يونس لان المشتري يقول انما خلعت الشقص بهذه المائة الثانية
 ولو خلعت لا تنقض البيع ولم يكن للشفيع شفعة (وان ابتاع) اي اشتري شخص (ارضا
 بشرط دخول زرعها الاخضر) في الابتاع (فاستحق) بضم التاء وكسر الحاء المهملة
 (نصفها فقط) أي دون زرعه (واستحق) اي أخذ المستحق النصف الآخر بالشفعة لانه
 تبين انه شرى للبائع (بطل البيع) في نصف الارض المستحق (وفي نصف الزرع) الذي في

(قوله صدق) بضم فكسر
 مثله (قوله لاه) أي المبتاع
 (قوله مدعى) بفتح العين
 (قوله الا أن يأتي) اي
 المبتاع (قوله بما لا يشبه)
 أي ان يكون غنا مثل
 الشقص (قوله الا أن
 يكون) أي المبتاع (قوله
 وعلم) أي الشفيع (قوله
 عنده) أي الشفيع (قوله
 لانه) أي المشتري (قوله
 بانه) أي الثمن (قوله وبه)
 اي أخذه بما ادعى المشتري
 صله قال (قوله وبه) اي
 أخذه بما أدى صله قال
 (قوله هذا) اي وان تكل
 مشتري في الاخذ الخ (قوله
 وأشار) اي خيل (قوله
 به) اي وان تكل الخ

(قوله انه) اي نصف الزرع (قوله واستشع) اي أخذ المشتق النصف الآخر بالشفعة (قوله ويطل) اي البيع (قوله به) اي
النصف المشتق (قوله لا تفراده) اي نصف الزرع في البيع على التبقية (قوله ويصير له) اي البائع (قوله به) اي نصف الارض
المشعور فيه حال من الزرع (قوله لم يكن له) ٦١٨ اي الشفيع (قوله شفعة) اسم يكن (قوله ورجع) اي نصف الزرع

النصف المشتق (لبقائه) اي الزرع (بلا أرض) اي لتبين انه بيع وحده بلا أرض على التبقية
وبيعه كذلك فاستدغرره في فيها الامام ما للرضى الله تعالى عنه من ابتاع أرضا بزرعها
الاخضر فاستحق نصف الارض خاصة واستشع فالبائع في النصف المشتق باطل ويطل
في نصف الزرع الذي لا تفراده بلا أرض فيرد البائع نصف الثمن للمشتري ويصير له نصف
الزرع والمشتق نصف الارض ثم يحضر الشفيع في أخذ نصف الارض الباقي فان اخذه
بالشفعة لم يكن له في نصف الزرع به شفعة ورجع للبائع فيصير الزرع كله له ابن المواز يأخذ
نصف الارض بما يقابل من نصف الثمن بقيته وقيمة نصف الزرع على غرضه يوم المصفقة فان
أخذ نصف الارض بالشفعة كما وصفنا رجوع الزرع كله للبائع الذي زرعه لانه صغير لا يعمل بيه
بلا أرض ويرد البائع الثمن كله الى المشتري الا ما أخذ المشتري من الشفيع في نصف الارض
وعلى البائع للمشتق كراهة في نصف الارض للمشتق دون ما أخذ بالشفعة اذا استحق في ابان
الزراعة ابن يونس انكر بعض القرويين قوله رجوع الزرع كله للبائع وقال للمشتري أن
يقسك نصف الزرع الذي قابل النصف المأخوذ بالشفعة لانه لم ينقص بيه لان الاخذ
بالشفعة كببيع مبتدا ابن يونس هذا أصوب وشبه في بطلان البيع فقال (ك) سمر اشخص
(مشتق قطعة من جنان) بكسر الجيم اي بستان (بازاء) بكسر الهمزة ودال أي مقابلة
(جنانه) أي المشتري (ليتوصل) المشتري (له) أي القطعة وذ كرضعها باعتبار تسميتها سبيعا
مثلا (من جنان مشتريه) أي الشقص وفيه اظهار في محل الضمير (ثم استحق) بضم التاء وكسر
الحاء المهملة (جنانه المشتري) غ هكذا في جميع النسخ التي رأينا وهو الصواب والجنان
بكسر الجيم جمع جنة بفتحها كقصعة وقصاع وبالله تعالى التوفيق فقد انى ابن زيد وابن
الخطيب يطلان بيع القطعة لبقائها بالامر موصل اليها وفيه اظهار في محل الضمير ايضا
ق من الوثاقن المجموعة مانصه ابو عبد الله سألني ابن أبي زيد عن ايتاع قطيعا من جنة
على ان يصرفه الى داره ولا يكون له طريق على جنان بانه وصرفه ثم استحق جنان
المبتاع بخاوبته بانه ينقص ابن أبي زيد نزات هذه المسئلة عنه دنا بالقبول وان فاقبت فيه
بهذا ابن عات عن أبي الهيثم الايباني بقذا البيع وهي مصيبة نزات بالمبتاع وتم الكلام
على مسئلة يبيع الارض بزرعها الاخضر فقال (ورد البائع نصف الثمن) للمشتري لبطلان
البيع في نصف الارض المشتق وزرعه (وله) اي البائع (نصف الزرع) الذي في النصف
المشتق (وخير) بضم الخاء المعجمة وكسر المثناة تحت مشددة (الشفيع) الذي استحق نصف
الارض (أولا) بشد الواو ومنو ناصلة خير أي قبل تخيير المبتاع وصلة خير (بين ان يشفع) اي
يأخذ النصف الباقي بالشفعة لانه ظهر شرير كاللبنان تجدد عليه ملك المشتري (أولا) يشفع فان

الذي في نصف الارض
المشعور فيه (قوله نصير
الزرع كله) اي البائع
(قوله يأخذ) اي الشفيع
(قوله من نصف الثمن)
بيان ما (قوله بقيته) اي
نصف الارض صلة يقابل
(قوله يوم المصفقة) تنازع
فيه القهتان (قوله فان
أخذ) اي الشفيع (قوله
لانه) اي الزرع (قوله يرد)
بفتح فضم (قوله ما أخذ
المشتري) اي قدره (قوله
في نصف الارض) تنازع
فيه أخذ وشفيع (قوله
المشتق) بفتح الحاء نعت
نصف (قوله أخذ) بضم
فكسر أو بفتحات (قوله
استحق) بضم التاء أو
فتحا (قوله قوله) اي محمد
(قوله وقال) أي بعض
القرويين (قوله هذا) أي
قول بعض القرويين (قوله
أصوب) اي من قول محمد
(قوله قطيعا) اي بعضا
(قوله على أن يصرفه) اي
القطيع اي يضمه (قوله الى
داره) اي المبتاع الملاصقة
له (قوله ولا يكون له) اي

المبتاع (قوله بانه) أي القطيع (قوله وصرفه) أي ضم المبتاع القطيع الى داره الملاصقة له (قوله
ثم استحق) بضم التاء (قوله جنان المبتاع) اي الذي صرف القطيع اليه (قوله بانه) اي بيع القطيع (قوله بهذا) اي نقض بيع
القطيع (قوله الايباني) بكسر الهمزة وشد الواو (قوله بقذا البيع) اي في القطيع (قوله وغم) بفتح غم (قوله مثقلا اي المصنف
(قوله لانه) اي المشتق (قوله عليه) اي المشتق

(قوله والزرع) أي الذي في النصف المأخوذ بالشفعة (قوله وعليه) أي البائع خير مقدم (قوله إلا ما أخذه) أي المشتري (قوله يلزم) أي الزرع الذي في النصف المشقوق فيه (قوله من نصف الثمن) صلة ينوب (قوله على البائع) صلة رد (قوله والزرع عليه) أي البائع عطف على رد (قوله لأنه) أي المبتاع الخ علة تخييره (قوله استحق) بضم التاء (قوله من يده) أي المبتاع (قوله وهو) أي مال بال (قوله وفي التمسك) عطف على في رد (قوله من الثمن) بيان ما (قوله ويرجع) أي المبتاع (قوله وزرعه) أي النصف المستحق عطف عليه (قوله من الصفقة) أي متعلقها بيان ما (قوله وأخذ) عطف على ان يرد (قوله لأنه) أي الشأن (قوله وعليه) أي المبتاع (قوله وبين ان يتأسك الخ) عطف على بين ان يرد (قوله هذا) أي الفرق أي بين ما يتقسم وما لا يتقسم (قوله عما حشى الخ) بيان من (قوله بظاهره) أي ما تقدم (باب القسمة) • (قوله تصيير) جنس وإضافته لمشاع بضم الميم وإبهام الشئ أي شائع في جميع أجزاء كله فصل مخرج تصيير غيره (قوله من مملوك مالكين) بفتح الكاف وكسرها بيان مشاع فصل مخرج تصيير مشاع من مملوك مالك (قوله معنا) بضم ففتح مثقلا مفعول ٦١٩ ثان لتصيير فصل مخرج تصيير مشاع من مملوك مالكين بضم

شفع فشفعته في نصف الأرض فقط والزرع قبل يرجع لزرعه البائع وعليه رد الثمن كله للمشتري إلا ما أخذه من الشفيع وقيل يلزم المشتري بما ينوبه من نصف الثمن وصوبه ابن يونس وان لم يشفع (فيخبر المبتاع في رد ما بقي) بعد الاستحقاق وهو نصف الأرض بزرعه على البائع والرجوع عليه بجميع ثمنه لأنه استحق من يده مال بال وهو النصف وفي التمسك نصف الأرض الباقى بزرعه بما يقابل من الثمن ويرجع على البائع بما يقابل النصف المستحق وزرعه في فيما لا ينقسم وان لم يشفع خير المبتاع بين ان يرد ما بقي في يده من الصفقة وأخذ جميع الثمن لأنه قد استحق من صفقته مال بال وعليه فيه الضرر وبين ان يتأسك بنصف الأرض ونصف الزرع ويرجع بنصف الثمن طئي قوله لأنه استحق من صفقته مال بال وجهه ان الأرض تنقسم وما يتقسم لا يكون الخيار فيه الا باستحقاق مال بال وقول المصنف المتقدم او استحق شائع وان قل في الذي لا ينقسم ومن لم يعرف هذا ممن حشى نت اعترضه بما تقدم له مصنف اعترار منه بظاهره وتصوير بابه وقلة اطلاعه والعيال لله

• (باب في بيان القسمة وأقسامها واحكامها وما يتعلق بها) •

ابن عرفة القسمة تصيير مشاع من مملوك مالكين معنا ولو باختصاص تصرف فيه بقسمة او تراضى فيه دخل قسم ماعلى مدين ولو كان غائباً نقله الشيخ عن ابن حبيب ورواه ابن وهب في طعام سلم ويخرج تعيين معتق أحد عبديه أحدهما وتعيين مشتري أحد ثوبين أحدهما وتعيين مطلق عدد موصى به من أكثر منه بموت الزائد عليه قبل تعيينه بالقسمة ولم يعرفها ابن الحاجب ولا شارحوه وتعرى فيها القسمة يعني بأنها اختصاص الشرىك بما كان له مشاعا

سلم أي مسلم فيه لاثنتين مثلاً من اثنين مثلاً (قوله ويخرج) أي من الحد بقوله من مملوك مالكين (قوله معتق) بكسر التاء (قوله أحد عبديه) مفعول معتق (قوله أحدهما) أي العبدان مفعول تعيين المضاف لقاعله (قوله وتعيين الخ) عطف على تعيين معتق الخ (قوله أحد ثوبين) مفعول مشتري (قوله أحدهما) أي الثوبين مفعول تعيين المضاف لقاعله (قوله وتعيين مطلق الخ) عطف على تعيين معتق الخ (قوله من أكثر) حال من مطلق عند (قوله منه) أي العدد الموصى به صلة أكثر (قوله بموت الزائد عليه) أي العدد الموصى به صلة موت (قوله بالقسمة) صلة تعيينه (قوله يعرفها) بضم ففتح فكسر مثقلا أي يشرح ماهية القسمة (قوله الفيرق) بكسر الفين المعجمة وسكون الموحدة وكسر الراء ثمانية تحتية فنون فيها نسب فاعل تعريف المضاف لمفعوله (قوله بأنها) أي القسمة الخ تصوير لتعريفها (قوله اختصاص) جنس وإضافته للشرىك فصل مخرج اختصاص غيره (قوله بما كان له مشاعا) فصل مخرج اختصاص الشرىك بغير ذلك

(قوله يرد) بضم فتح خبر تعريضا (قوله بأن الخ) صلة يرد (قوله بالمشاع) صلة اختصاص (قوله ثابت) خبران (قوله خاصة) حال من فاعل ثابت المستتر فيه الراجع للاختصاص (قوله لها) أي الشركة صلة خاصة (قوله أو عرضا عاما) عطف على خاصة (قوله لها) أي الشركة صلة عرضا (قوله ولما يلها) أي الشركة عطف على لها (قوله فهو) أي اختصاص الشريك بالمشاع تبرع على خاصة الخ (قوله أو أعم منها) أي القسمة عطف على مقدراي مساو لها (قوله تعريضا) أي القسمة (قوله به) أي الاختصاص (قوله ثبوته) أي الاختصاص بالمشاع (قوله قولها) أي المدونة (قوله دارا) مفعول وارثنين (قوله حظها) أي الباتعة مفعول باعت (قوله منها) أي الدار بيان حظها (قوله فالأخرى) أي من الزوجتين (قوله فيه) أي الحظ المبيع (قوله من سائر) أي باقي صلة أحق (قوله فلاولا اختصاصها) أي الباتعة (قوله ما كانت) أي الأخرى (قوله وان عني) أي الغير يني (قوله ان يتعين له الخ) مفعول عن ٦٢٠ (قوله فقيه) أي ما عناه الخ جواب ان عني (قوله عناية) أي معنى (قوله يعينها)

يرد بأن اختصاص الشريك بالمشاع ثابت حال شركته خاصة لها أو عرضا عاما لها ولا يلها فهو مبين للقسمة أو أعم منها فيمتنع تعريضا به ودليل ثبوته حال الشركة قولها مع غيرها ان باعت إحدى الزوجتين الوارثتين دارا حظها منها فالأخرى أحق بالشفعة فيه من سائر الورثة فلاولا اختصاصها بحظها مشاعا ما كانت اشفع وان عني بقوله اختصاص الشريك ان يتعين له ما كان مشاعا فقيه عناية بغير لفظ يعينها مع يسره ويظل اطراده باختصاص موصى له به من أكثر منه المتقدم ذكره واختصاص من تعدى على شركته بما تلف من المشترك بينهما المثل قدر حظ المتعدى كنفقه قفيز حنطة بينهما في مقارعة غورا تلف قدر حظ الناقل منه اه وتعبق ابن ناجي حد ابن عرفة بن اشترى وية مثلا من صبرة يأخذها منها وهي ليست بقسمة وحده ينطبق عليها الان مشترى الوية صار مال كالحال في الصبرة البساطي في تعيين أحد الثوبين ان كان على الخيار فهو لم يملك شيئا قبله وان كان على البت فيلزم انه من أفراد القسمة غاية ما فيه ان لأحد الشريكين التعيين وهو لا يقدح فيها فإدعت في كبره أقول لا خفاء في عدم ورود هذين الإرادين على حد ابن عرفة أما إيراد ابن ناجي فلان شراء الوية من الصبرة ليس بتصير مشاع من مملوك ما لم يكن معيناً بل هو تصير بعض مملوك مالك واحد مملوك كالغيره شأنه فكيف ينطبق عليه حذو وتعليله لا ينتج انطباقه عليه فدعواه ودليله باطلان وأما إيراد البساطي فلان المشهور في بيع الخيار الا لخلال وان المالك للبائع وتعريف ابن عرفة مبني عليه فتعين أحد هما ليس قسمة لانه تصير مشاع من مملوك مالك واحد معيناً والله أعلم البنائي لوقال مالكين فأكثر وحذف ولو وزاد أو قبل بقرعة لكان أحسن والله أعلم (القسمة) الشريكة ثلاثة أقسام الأول (تباين) بفتح فوقية أوله وفون أو تحية مضمومة عقب الألف أو موحدة مكسورة ويلها همز على الأولين وتحية على الأخير لان كل واحد هني صاحبه بما دفعه له وهيا وجهازه له وهبه له فهو على الأول من صلة نقل (قوله غورا) أي

أي يدل عليها (قوله يسره) أي اللفظ الذي يعينها (قوله اطراده) أي كون تعريف الغير يني مطردا بحيث يلزم من وجوده وجود القسمة (قوله باختصاص موصى له الخ) صلة يطل فانه قد وجد فيه التعريف ولم توجد فيه القسمة (قوله المتقدم) نعت اختصاص (قوله واختصاص من تعدى الخ) عطف على اختصاص (قوله بما تلف) اختصاص (قوله من المشترك) بيان ما (قوله المثل) نعت المشترك (قوله قدر حظ المتعدى) حال من ما (قوله كنفقه) أي المتعدى (قوله يتما) أي مشترك بين الشريكين (قوله في مقارعة) صلة نقل (قوله غورا) أي

تقلا غورا (قوله منه) أي القفيز (قوله بين اشترى الخ) أي بشرائه فالأولى بشرائه الوية (قوله يأخذها) الهمزة أي المشتري الوية (قوله منها) أي البرة (قوله وهي ليست) الأولى وهو ليس (قوله وحده) بفتح الحاء وشد الدال أي تعريف ابن عرفة (قوله عليها) الأولى عليه (قوله البساطي) أي بحث (قوله في تعيين أحد الثوبين) أي أخرجه من الحد (قوله ان كان) أي المشتري (قوله على الخيار) أي فيما بين أخذ وردد (قوله فهو) أي المشتري (قوله قبله) أي الاختيار (قوله وان كان) أي الشراء (قوله انه) أي تعيين أحد الثوبين (قوله فيها) أي القسمة (قوله وتعليله) أي ابن ناجي بقوله لان مشتري الوية صار مالكها (قوله انطباقه) أي الحد (قوله عليه) أي شراء الوية (قوله فدعواه ودليله) أي ابن ناجي (قوله لوقال) أي ابن عرفة في الحد (قوله على الأولين) أي النون والمنشأة (قوله على الأخير) أي الموحدة (قوله لان كل واحد) أي من الشريكين بيان لحكمة التسوية بالامانة الثلاثة (قوله هني) بفتحين متعلا (قوله فهو) أي الاسم (قوله على الأول) أي النون عقب الألف

(قوله وعلى الثاني) أي المتأتمتة بحقيقتها (قوله وعلى الثالث) أي الموحدة بحقيقتها (قوله لكن بقلب مكاني) أي تأخير القاء وهي الواو عن اللام وهي الموحدة لستدرالك على من الهيئة لرفع إيهامه بقاء ترتيب الحروف (قوله منهما) أي الشر يمكن (قوله ومثل) يقتضيان حتملا (قوله أحد الشر يمكن) مقول خدعة المضاف للقاعدة في مخرج الشارح وإن كان منوناً في المقن (قوله أحد الشر يمكن) فاعل سكني المضاف لمفعوله (قوله في الأعيان) أي الذوات ٢٢١ المشتركة بأن يأخذ أحدهما رقيقاً

يخدمه شهر أصلاً ولا آخر رقيقاً آخر يخدمه كذلك أو يسكن أحدهما داراً عاماً أصلاً ولا آخر أخرى كذلك أو يزرع أحدهما أرضاً سنةً ولا آخر أخرى كذلك (قوله بالزمان) كاستخدام أحدهما رقيقاً شهرًا واستخدامه الآخر كذلك (قوله يفترق فيها الاستغلال والاستخدام) أي من حيث الزمان كما يأتي (قوله ووجهه) أي الفرق بين الاستخدام والسكنى والزرع (قوله أنهما) أي الدور والأرض (قوله مأمونة) أي من التغيير بخلاف الحيوان (قوله مأمونة) أي من العطش (قوله فالأول) أي المهايأة في الأعيان (قوله والضرب الثاني) أي المهايأة في الزمان (قوله وبذا) أي انقسام المهايأة إلى مهايأة في الأعيان ومهايأة في الزمان (قوله فسر) (قوله القسمين) أي المهايأة في الأعيان والمهايأة في الزمان (قوله فيهما) أي القسمين

التمتة وعلى الثاني من التهيئة وعلى الثالث من الهبة لكن بقلب مكاني الرجاء إلى المهايأة يقال بالنون لأن كل واحد منهما هي صاحبه بما اراده وتقال بالياء أيضاً لأن كل واحد منهما وهي لصاحبه الاستمتاع بحقه في ذلك الشيء مدة معلومة وتقال بالياء التخصيص بآتين لأن كل واحد منهما هي لصاحبه ما طلبه منه والتمتة في قصة المناقع المشتركة (في زمن) معلوم كيوم أو أسبوع أو شهر أو عام ومثل لها بقوله (كخدمة) رقيق مشترك بين اثنين أو أكثر أحد الشر يمكن أو الشركة (شهرًا) ويخدم الشر يك الآخر شهرًا أيضاً وهكذا (وسكنى دار) أحد الشر يمكن أو الشركة (سنتين) والشر يك الآخر كذلك وهكذا وزراعة أرض مأمونة الري أحد الشر يمكن أو الشركة والآخر كذلك وهكذا في ابن شاس قصة ثلاثة أوجه مهايأة وهي ضربان مهايأة في الأعيان ومهايأة بالزمان ابن رشد قصة المناقع لا تجوز بالقيمة على مذهب ابن القاسم ولا يجبر عليها من أنها ولا تكون الأعلى المراضة والمهايأة وهي على وجهين بالزمان مثل أن يتفق أن يستغل أحدهما الدابة أو يستخدمها أو يسكن الدار أو يحرث الأرض مدة من الزمان والآخر مثلها أو أقل أو أكثر فلهذه يفترق فيها الاستغلال والاستخدام الوجه الآخر أن يكون التباين في الأعيان بأن يستخدم هذا عبداً وهذا عبداً أو يزرع هذا أرضاً وهذا أرضاً أو يسكن هذا داراً وهذا داراً أما التباين في الاستخدام فروى ابن القاسم يجوز في الشهر ابن القاسم وأكثر من الشهر قليلاً وأما التباين في الدور والأرضين فيجوز فيها السنتين المعلومة والأجل البعيد ككرائهما قاله ابن القاسم ووجهه أنهما مأمونة إلا أن التباين إذا كان في أرض الزراعة فلا يجوز إلا بأن تكون مأمونة بما يجوز فيه النقد غ إن قلب قدر وابن رشد وعباس وابن شاس أن قصة المهايأة ضربان مهايأة في الأعيان ومهايأة في الزمان فالأول أن يأخذ أحد الشر يمكن داراً يسكنها والآخر داراً يسكنها وهذا أرضاً يزرعها والآخر أرضاً يزرعها والضرب الثاني أن تكون المهايأة في عين واحدة بالزمنة كدار يسكنها هذا شهرًا وهذا شهرًا أو أرض يزرعها هذا سنةً وهذا سنةً وبذا انصرف في التوضيح كلام ابن الحاجب فإنه اقتصر هنا على الأزمان دون الأعيان حيث قال في زمن قلت ينبغي أن يحمل كلامه على القسمين لأن الزمن المعلوم لا يدع منه شيئاً وعلى هذا فقول كخدمة عبداً شهرًا يتناول صورتين أحدهما أن يكون العبد أو أحد العبدين الشر يمكن يستخدمه كل منهما شهرًا والثانية أن يكون لهما عبداً يستخدم أحدهما أحد العبدين شهرًا والآخر الآخر كذلك ولا يشترط مساواة المدين وانما يشترط حصرهما وأفهم مثل ذلك في السكنى جواز وفي الغلة منعاً عما يذهب هذا وأضوحاً مناقشة ابن عرفة عياضاً إذا قال وقول عباس هي ضربان مقاسمة الزمان ومقاسمة الأعيان يؤهم عرو الثاني عن الزمان وليس كذلك ومجمله أن

(قوله وعلى هذا) أي حل كلامه على القسمين مسألة يتناول (قوله جوازاً) أي المهايأة في السكنى في الأعيان أو الزمان جازة (قوله ومنعاً) أي المهايأة في الغلة بمنوعة في الأعيان وفي الزمان (قوله هذا) أي كون تحديد الزمان لا بد منه في القسمين (قوله إذا قال) أي ابن عرفة (قوله هي) أي المهايأة (قوله يؤهم الخ) خبر قول (قوله عرو) بضمين مدة لا يخالو (قوله الثاني) أي مقاسمة الأعيان (قوله ومجمله) بفتح الميم أي المعنى الذي يحمل عليه قول عباس

(قوله لذاته) أي الزمان (قوله بالعرض) بفتح العين المهملة والراء (قوله لأن متعلقه) أي القسم (قوله به) أي الزمان (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله وهي) أي القسمة (قوله وهي) أي المهايأة (قوله عن شريك) صلة اختصاص (قوله فيه) صلة شريك (قوله زمانا معينا) ٦٢٢ صلة اختصاص (قوله من متعلق الخ) بيان مشترك (قوله تجوز) أي المهايأة

كان المشترك فيه واحدا فتعلق القسم بالزمان لذاته وإن كان المشترك فيه متعدد فتعلق القسم فيه بالزمان بالعرض لأن متعلقه بالذات بعض أحدات المشترك فيه ولا بد فيه من الزمان أنه يعرف قدر الاستقناع ونص ابن عرفة وهي أنواع الأول قسمة مهانة بالتون وباليه وهي اختصاص كل شريك بمشترك فيه عن شريك فيه زمانا معينا من متعلقه ومن متعدد تجوز في نفس منتهه لاني غلته وفي مدتها ثلاثة الشيخ عن ابن عبدوس روى ابن القاسم قول أحد الشرعيين في العبد اختدمه أنا اليوم وانت غدا أو شهر أو شهرين أو سنة أو أكثر من شهر وشبهه محمد بن أحمد بن حنبل في خمسة أيام فأقل والرابع ابن عبدوس عن ابن القاسم تجوز في الدور والأرضين وما هو مأمون التهايو السنين المعلومة والأجل ككرائما وليس لاحدهما فسخه وإن تهايو في دورا وأرضين على أن يسكن كل واحد أو يزعم ناحية جاز وروى محمد بن أحمد بن حنبل في الدابة أن يقول خذ كسها اليوم وأخذ كسها غدا وكذلك العبد وروى محمد بن أحمد بن حنبل في ابن عاتق قبل في غلة الرحا يؤمان وقول عياض هي ضربان الخ فاقسمه عنه (كالاجارة) في الزوم وشرط تعيين المدة لافرق بين الواحد والمتعدد كعبد من بينهما يخدم أحدهما أحد الشرعيين شهر أو الآخر يخدم الشريك الآخر كذلك ولا يشترط تساوي المدينين إنما الشرط حصصهما الخط فيعبد على أن قسمة التهايو وإذا كانت في زمن معين تكون لازمة كالاجارة وشمل كلامه المقسوم المتحد بأخذ كل واحد منهما أو منهم مدة معينة والمقسوم المتعدد يأخذ كل واحد منهما أو منهم واحد منهم مدة معينة ولا يشترط تساوي المدينين فيهما ومفهوم قوله في زمن كالاجارة أنها لو كانت من غير تعيين زمن لا تكون كالاجارة وهو يشير إلى قول ابن الحاجب فالأولى أي المهايأة اجارة لازمة يأخذها كل واحد منهما أو أحدهما مدة معينة وغير لازمة كدارين يأخذ كل واحد سكنى داره في التوضيح هذا القسم أي المهايأة على قسمين مقاسمة زمان ومقاسمة أعيان أشار المصنف إليهما بقوله فالأولى إلى قوله مدة معينة وقوله أو أحدهما راجع إلى الدارين وقوله مدة معينة بعم الصورتين ويحتمل عوده إلى الثانية ويضم بعد الأول مثله والدار الواحدة إنما تصور فيها قسمة زمان بخلاف الدارين فانها مقاسمة أعيان وقوله وغير لازمة كدارين يأخذ كل واحد منهما سكنى دار من غير تعيين مدة اه وقال ابن عبد السلام قوله وغير لازمة هذا نوع من أنواع الاجارة على التخييل ولا يشترط ضرب الاجل لأن كل واحد منهما له أن يحل متى شاء ولا يمكن تصويرها بالمثال الأول من مثالي اللازمة الأيان يأخذ أحدهما ستان الدار مثلا ويأخذ الآخر كذلك (لا تجوز المهايأة) (في غلة) للمشارك أن كانت بأكثر من يوم بل (ولو يوما) كخذ غلته يوما أو آخذها يوما وهكذا للفرع أو لغيره لو قال يقول محمد تسهل في اليوم الواحد في ابن المواز لو كانت الدابة في كذا فلا يجوز أن تقول له ما كسبت اليوم فلي وما تكسب غدا فلك وكذلك العبد يشكك قال

كل واحد سكنى دار) أي بدون تعيين مدة (قوله المصنف) أي ابن الحاجب (قوله يضم) بضم فسكون (قوله ففتح) أي يفتح (قوله يحل) بفتح فضم أي يفسخ (قوله تصويرها) أي غير اللازمة (قوله بالمثال الأول) أي المقسوم المتعدد (قوله للفرع) بكثرة الغلة في يوم وقلتها في الذي يليه وبالعكس

(قوله منه) اي اليوم (قوله بالمرضاة) صلة تجوز وهو المحصور وفيه (قوله والقرعة) تفسير للاجبار (قوله وعلى هذا) اي جوازها بالمرضاة فقط صلة اقتصر (قوله وبه) اي جوازها بالمرضاة فقط قطع (قوله انه) اي الحبس (قوله يقسم) بضم فسكون ففتح وكذا يجبر (قوله اياه) اي القسم (قوله وينفذ) اي قسم الحبس ٦٢٣ (قوله بينهم) اي الحبس عليهم (قوله من الموت) او الولادة بيان ما بعده (قوله ما يغبره) اي الحبس (قوله الى هذا) اي قسم الحبس للاغتلال جبرا (قوله ان الحبس يقسم بينهم) اي الحبس عليهم مقبول قول المضاف لقاعله (قوله وبغير ذلك) عطف على بقولهم (قوله من الظواهر) بيان غير ذلك (قوله انه) اي الحبس (قوله الى ذلك) اي منع قسم الحبس للاغتلال (قوله يجوز) بضم ففتح مثقلا (قوله القسم) اي جوازه (قوله في ان من صار له شيء الخ) صلة كاف التشبيه (قوله وانها) اي المرضاة (قوله وانه) اي الشأن (قوله يداخل) بضم فسكون فكسر (قوله فيها) اي المرضاة (قوله مقوما) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله وانها) اي المرضاة (قوله وانه) اي الشأن (قوله على أخذ كل واحد) اي غيره من الشركاء (قوله ما يفعله) اي ما أخذ الاول (قوله يراض) تنازع عنه أخذ

الامام مالك رضي الله تعالى عنه ان قال استخدمه انت اليوم وانا غدا فهو جائز وكذلك شهرا واثمرا محمد لا يجوز في الكسب ولو يوما واحدا وقد سئل مالك رضي الله تعالى عنه في اليوم وكرهه في كرمه اه (تنبيهان) الاول الباجي وعبد الوهاب عن المذهب انما تجوز قسمة المهايأة وهي قسمة المنافع بالمرضاة لا بالاجبار والقرعة وعلى هذا اقتصر ابن عرفة وبه قطع عياض والنبي في المقدمات لا تجوز القسمة بالمهايأة على مذهب ابن القاسم ولا يجبر عليهما من اباها ولا تكون الا بالمرضاة الثاني في المقدمات من هذا الباب قسمة الحبس للاغتلال فقبيل انه يقسم ويجبر على القسم من اياه وينفذ بينهم ان يجعل بينهم من الموت او الولادة ما يغبره بزيادة او نقصان واحتج من ذهب الى هذا بقولهم فيمن حبس في مرضه على ولده وولد ولده ان الحبس يقسم بينهم اي على عدد الولد وولد الولد وبغير ذلك من الظواهر الموجودة في مسائلهم وقيل انه لا يقسم بحال واحتج من ذهب الى ذلك بقول مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة ان الحبس لا يقسم ولا يجزأ وقيل انه لا يقسم الا ان يراضى الحبس عليهم على قسمة قسمة اغتلال فيجوز ذلك لهم وقد عز ابن سمل هذه الاقوال لاشياخ السيموري ابن عرفة والاقرب حل القسم على ثمن المنفعة ومنعه على الربع الحبس نفسه وانه أعلم (و) الثاني (مرضاة) بينهم او بينهم في قسمة ذات المشترك بينهم ما أو بينهم (ة) كالباع في ان من صار له شيء اختص بملكه وانما تكون فيما تملك وفيما اختلف في القوم والمثلي وانه لا يرد فيها بغير ان لم يداخلها مقوما وانما لا تحتاج الى تعديل ولا الى تقويم وانه لا يجبر عليها من اباها الخط هذا هو القسم الثاني من اقسام القسمة الثلاثة وهي قسمة المرضاة وسماها بعضهم قسمة بيع ابن عرفة وهي اخذ بعضهم بعض ما بينهم على أخذ كل واحد منه ما بعده يراضى ملك الجميع وهو قسمة تقسيم بعد تقويم وتعديل وهذا لا يقضى به على من اياه ويجمع فيه بين حظ اثنين وبين الاجناس والاصناف والمكيل والموزون الا ما يدر من الطعام الذي لا يجوز التفاضل فيه ويقام فيه بالغبن اذا ظهر والظاهر انه بيع وقسم بلا تقويم ولا تعديل وحكمه حكم الذي يتقويم وتعديل الا في القيام بالغبن وهو بيع بلا خلاف قاله في المعين وغيره ونحوه في التوضيح والتفصيلات (تنبيهان) الاول شبهة المرضاة بالبيع مع قول النخعي وابن رشد انها بيع لاجازتهم الفضل في قسمة فقير لكل منهما منه بالتراضي على ان لاحدهما ثلثيه ولا آخر ثلثه فلو كانت يما محض لم تجز للربا الثاني ابن راشد يعكز على قولهم قسمة المرضاة بيع لاجازتهم فيها قسم فقير بينهما فين على الثلث والثلثين ولو كانت يما لا تمتنع بهذا الوجه للربا طئي جوابه نصريحهم بجواز القسمة المذكورة انما يعكز عليهم لو اطلقوا في قولهم انما بيع اما حيث قيدوا فلا يصرف قولهم انما بيع لغير هذه الصورة من عدم الجبر وجع الاجناس وجع ظنين وعدم القيام بالغبن واستثنوا الصورة المذكورة النخعي يجوز

واخذ (قوله وهو) اي قسم التراضي (قوله ويقام فيه بالغبن) عطف على لا يقضى به الخ (قوله انه) اي قسم التراضي بعد التقويم والتعديل (قوله انما) اي المرضاة (قوله بر) بضم الموحدة (قوله على الثلث) صلة قسم (قوله من هدم الجبر الخ) بيان لغير هذه الصورة

(قوله ثم قال) اي ابن رشد

(قوله وان لم يكن) اي
الطعام (قوله وهو لا يجوز
فيه الفضل) حال (قوله
كصبري) بفتح الحنة مثني
بالنون لاضاقته (قوله فلا
يجوز) اي القسم (قوله وان
كان) اي الطعام (قوله بما
ينهم) بيان حظ (قوله بما يتنوع
علمه حين فعله) بيان ما يعين
لاخراج المراضاة (قوله عند
ممنون) صلة تمييز (قوله
وقول) عطف على الصحيح
(قوله هي) اي القرعة
(قوله وأطرب) اي أحلى
عطف على أصوب (قوله
قول ابن القاسم) عام
لقوله باضافته (قوله فيه)
اي قسم القرعة (قوله
اختلف) بضم التاء (قوله
خلاف) خبر ذكر (قوله
وهو) اي ما للباجي (قوله
به) اي التمييز (قوله عليها)
اي القرعة (قوله به)
اي نذب الاثنين (قوله
واشترطهما) اي الاثنين
(قوله وان كانا) اي
القاسمتان (قوله فهما)
اي الاثنان (قوله لانه)
اي القاسم (قوله وعلمه)
اي القاسم (قوله بالمساحة)
بكسر الميم اي كيفية
قياس الارض (قوله
والحساب) اي قواعد
(قوله والتقويم) اي
معرفة القيم (قوله هذا)

معرفة القيم (قوله هذا) اي المنقول عن الشافعية

التفاضل في المقاسمة بخلاف البيع والتراخي جاز أيضا وقال ابن رشد الصبرة الواحدة من
المكيل أو الموزون لا خلاف في جواز قسمها على الاعتدال في الكيل أو الوزن وعلى
التفضيل بين كان ذلك مما يجوز فيه التفضيل أم لا ويجوز بالمكيل المعلوم والمجهول ولا
خلاف ان قسمه بغير كيل ولا وزن ولا يجوز لانه ضرر ومخاطرة وان كان طعاما مقانا
مدخر ادخله أيضا التفضيل وقسمته بغير جازة في الموزون دون المكيل ثم قال وان لم يكن
صبرة واحدة وهو لا يجوز فيه الفضل كصبري قمح وشعير او محبولة وسمر او نقي ومقلون فلا يجوز
الاعتدال الكيل أو الوزن بمكيل معلوم وصنعة معلومة وان كان مما يجوز فيه الفضل جاز
قسمه على الفضل بين الاعتدال بمكيل أو ميزان معلوم لا بمجهول لانه ضرر وجوب قسم كل
صبرة وحدها ويجوز حينئذ بمكيل أو ميزان مجهول لان قسم الصبر ليس قسمه حقيقيا انما
هو تمييز حق اه فاذا احطت بهذا علما فلك ان تجيب عن مناقضة ابن رشد بما قلناه وذلك ان
ترد المناقضة من اصلها وتبقى القسمة يباحق في منع الفضل ولا يكره على هذا اجازتهم قسم
القمح على ثلثين وثلث لان قسمة الصبرة الواحدة ليست قسمة حقيقية قاله ابن رشد وهو ظاهر
لاتحاد الصفة والقدر وهذا الجواب هو الواجب فلا معارضة ولا تعكير اصله فلا تشدد عليه يد
الفنين ولذا اطلق صاحب المعين وغيره في المراضاة منه ما يفيا يحرم فيه الفضل اشارة الى ان
الصبرة الواحدة والقمح الواحدة ليست قسمته قسمة حقيقية وقد اقتصر على كلام المعين
وكذا اطلق ابن رشد في موضع آخر قسم المراضاة الى وجهين بتعديل وبغيره فقال الوجهان
يحصان في الجنس الواحد وفي الاجناس المختلفة وفي المكيل والموزون الا ما كان منه صنفا
واحدا مدخر لا يجوز للفضل فيه (و) النوع الثالث من أنواع القسمة (قرعة) بضم القاف
وسكون الراء ابن عرفة وهو فعل ما يعين حفظ كل شريك مما بينهم مما يتنوع علمه حين فعله وهذا
القسم هو المقصود من هذا الباب اذ المهايآت اجارة ولها باب والمراضاة بيع وله باب (وهي)
اي القرعة (تمييز حق) مشاع عند ممنون عياض وهو الصحيح في مذهبه و قول اعتمنا ابن
فرخون وهو المشهور وفي الشامل هو الاصح والمالك في المدونة هي بيع الغنم وهو أصوب
وأطرب قول ابن القاسم فيه ابن عرفة ابن رشد وكذا اختلف في قسم التراضي بالتقويم
والتعديل دون قرعة هل هو بيع او تمييز وقسم التراضي دون تعديل بيع اتفاقا والظاهر
ان قسم القرعة تمييز وقسم التراضي بيع قلت ذكره الخلاف في قسمة التعديل والتقويم هل
تمييز أو بيع خلاف ظاهر ما للباجي في قسم الصبيحان والجمرة بالحرص وهو قوله وعندى ان
هذه القسمة لا يجوز الا بالقرعة لانها تمييز حق فلو لم يكن التمييز خاصا بالقرعة لما صح استدلاله به
عليها (وكفى) في القسمة (قاسم) واحدا والاولى اثنان كما يفيد منه تعبير المصنف بكفى وصرح به ابن
حبيب واشترطهما ابن شعبان ابن حبيب لا يأمر القاضي بالقسم الا المأمون المرضي العارف
وان كانا اثنين فهما أفضل وان لم يوجد الا واحد كفى وقال الشافعية ينترط في منصوب الامام
الحرية والعدالة والتكليف والذكورة لانه حاكم وعلمه بالمساحة والحساب والتقويم ولا
يشترط في منصوب الشر كاه العدالة والحرية لانه وكيل ولم ازل اصبنا بما يخالف هذا اه قاله
في الذخيرة (لا) يكفى (مقوم) بضم الميم وفتح القاف وكسر الواو مشددة الحظ الظاهرة اراد

(قوله وأروش) بضم الهمزة جمع أروش أي أسبايم التي هي العيوب الناشئة ٦٢٥ عن الجناية (قوله وثقله) أي أقسامه

(قوله عنه) أي مالك رضي

الله تعالى عنه (قوله لانه)

أي أخباره (قوله لعين)

بضم ففتح منقلا (قوله

وشبه الرواية) عطف على

شبه الشهادته (قوله وهو)

أي تعليل شبه الرواية

(قوله وشبه الحاكم) عطف

على شبه الشهادة (قوله من

إباحة الخ) بيان ما (قوله

ثم قال) أي القرافي (قوله

التاجر) أي من حرقته

التجارة في السلع (قوله لها)

أي القيمة (قوله وروى)

بضم فكسر (قوله أنه)

أي الشأن (قوله لا بد) أي

في التقويم (قوله مطلقا)

أي عن التقييد بقرينة حد

على القيمة (قوله ليسلم)

بضم الياء (قوله ثم قال)

أي القرافي (قوله فيه) أي

كلام الخط (قوله مورث)

بفتح فسكون فكسر

(قوله وكذلك) أي اجر

القاسم في كونه على جميعهم

الخ (قوله عندنا) أي بقاس

(قوله بأنه) أي اجر القاسم

(قوله قوى) بضم فكسر

منقلا (قوله بأنه) أي قسم

الاجر بحسب الانصبا

(قوله لا بهم) أي الشركة

(قوله في الاجرة) أي ثلثها

(قوله فان كانت) أي الاجرة

(قوله ومجمله) أي الكره

(قوله لقاسم) بضم القاف جمع قاسم

بمقوم السلع المتلفة وأروش الجنايات ونحوهما وليس المراد به مقوم السلع المقسومة إذ الظاهر من كلامهم أن القاسم هو الذي يقوم المقسوم ويعدله القرافي في الفرق الأول من قواعد في الصور المركبة من الشهادة والرواية وإيهام مقوم السلع وأروش الجناية والمسروق والمغصوب وغيرها قال الإمام مالك رضي الله تعالى عنه يكفي الواحد بالتقويم إلا أن يتعلق بالقيمة حد كالسرقة فلا بد من اثنين وروى عنه أيضا لا بد من اثنين في كل موضع ومنشأ الخلاف حصول ثلاثة أشياء شبه الشهادة لانه الزام لعين وهو ظاهر وشبه الرواية لان المقوم متصدا لما لا يتناهي لا المترجم والمضائق وهو ضعيف لان الشاهد كذلك وشبه الحاكم لان حكمه يتقدق القيمة والحاكم يتقدد وهو أظهر من شبه الرواية فان تعلق بأخباره حد معين مراعاة الشهادة لوجهين أحدهما قوة ما يقضى اليه هذا الأخبار وينبغي عليه من إباحة قطع عضو معصوم وثانيهما أن الخلاف في كونه رواية أو شبهة يشهد برأيه الحد ثم قال وخامسها القاسم قال الإمام مالك رضي الله تعالى عنه يكفي فيه الواحد والاحسن اثنان وقال أبو إسحق لا بد من اثنين وللشافعية في ذلك قولان ومنشأ الخلاف شبه الحاكم أو الرواية أو الشهادة والأظهر شبه الحاكم لان الحاكم استنداه في ذلك وهو المشهور عندنا وعند الشافعية اه ابن فرحون ابن القصار يقبل قول التاجر في قيم المتلفات إلا أن يتعلق بها حد فلا بد من اثنين وروى عن مالك رضي الله تعالى عنه أنه لا بد من اثنين مطلقا مثال القيمة التي يتعلق بها حد تقويم الغرض المسروق ليعلم هل بلغت قيمته النصاب أم لا فلا بد فيه من اثنين ثم قال قال ابن القصار يجوز تقليد القاسم على رواية ابن نافع عن الإمام مالك رضي الله تعالى عنه كما تقلد المقوم لأروش الجنايات لمقرته ذلك فعمل المصنف ترجيح عنده الرواية الثانية في المقوم والفرق بين القاسم والمقوم أن القاسم نائب عن الحاكم فاكفى فيه الواحد والمقوم كالشاهد على القيمة طنى فيه نظروا الظاهر من كلامهم أن المقوم غير القاسم لتفريقهم بين القاسم والمعدل في التحفة

وأجر من يقسم أو يعتدل * على الرأس وعليه العمل

وله في شرحه أجرة القاسم والمعدل في القسمة وهو المقوم اه وهو ظاهر إن تصفح كلامهم المبني على قول طنى أنه خلاف ظاهر كلامهم غير ظاهر والله أعلم (وأجره) أي المال الذي يأخذه القاسم على قسمته يقسم على الشركاء (ب) بحسب (العدد) لرؤسهم لا بحسب مقادير انصبتهم قاله ابن القصار والذي به العمل أنه بحسب مقادير الانصبا ق فيها لا بأس أن يستأجر أهل مورث أو من قسم قاسم برضاهم وأجره على جميعهم من طلب القسم ومن أباه وكذلك أجرة كاتب الوثيقة ابن حبيب ويكون الاجر في ذلك على عددهم لا على انصبتهم التاودي جرى العمل عندنا بأنه بحسب الانصبا وقوى بأنه من المصالح لانهم اذا كانوا ثلاثة مثلا لا حدهم العشر ربما كان ثلث الاجرة ازيد من قيمة عشر المقسوم فلا يكفي التصيب في الاجرة (وكره) بضم فكسر لقاسم أخذ أجرة القسم من المقسوم بينهم فان كانت من بيت المال أو من وقف فلا يكره أخذها ومجمله في القاسم الذي قدمه القاضي للقسمة كما في المدونة والعينية ابن رشد فان استأجره الشركاء فلا يكره له أخذ الاجر في كره مالك رضي الله تعالى عنه لقاسم القاضي

(قوله جاز) أي أخذ الأجر (قوله ومن هذا) أي أجر القسام أي مثله خير مقدم (قوله جعل) بضم فسكون مبتدأ وثور
(قوله الشرط) بضم ففتح جمع شرط أي ذوبها وهم أعوان الحاكم الذين يجلبون الخصوم ويضوهم (قوله فان لم يفعل) أي
يجعل السلطان للشرط أرزاقا من بيت المال (قوله كان) أي أجر الشرط (قوله احضاره) أي المطلوب (قوله بضم فكسر)
فبالقيمة صلته (قوله أو يفتح فسكون) فبالقيمة غيره (قوله من سائر) أي باقي الخيانت غيره (قوله الرابع) جمع ربع أي بيت
(قوله والاصول) أي الشجر (قوله بالسهم) أي القرعة (قوله عتبات) بضم فكسر متعلا أي سويت (قوله الدارين)
المشتركتين اللذين أريد قسهما (قوله بينهما) أي القيمتين (قوله احدهما) أي الدارين (قوله فأنظره) نصه المتعنى ان
اختلفت قيمة الدارين ككون قيمة احدهما مائة والآخر تسعين فلا بأس ان يقتصر على ان تكون قيمة الدارين سواء قلت
ظاهر الروايات منع التعديل في قسم القرعة بالغين (قوله وبه أنقى ابن عرفة) ونصه في مختصره قال هو أي ابن رشد والباقي
لا تجوز القرعة في شيء مما يكال أو يوزن وعزاه ابن رزقون لسعدون قال وكذا عندى ما قسم بالتحرى لان ما تساوى في القياس
والجودة والقدر لا يحتاج الى سهم ٦٢٦ كالدنانير والدرهم فالتقدم للباقي في قسم لحكم الاضحية خلافاً لما

ان يأخذوا على القسم اجرا ابن القاسم وكذلك قسام الغنائم ولو كانت أرزاق القسام من
بيت المال جاز ابن رشد وكذلك ان استأجر القوم فادعاه فيهم ومن هذا جعل الشرط
مالك رضى الله عنه الى عنه انما رزق الشرط على السلطان ابن رشد هذا كما قال فان لم يفعل كان
على الطالب في احضار خصمه الا أن يأتى المطلوب ويحتفى فيكون الجعل في احضاره عليه
(وقسم) بضم فكسر أو يفتح فسكون (العقار) أي الارض وما اتصل به من بناء وشجر
(و) قسم (غيره) أي العقار من سائر المقومات (بالقيمة) لا بالمساحة ولا بالعدد في ابن رشد
يجوز ان تقسم الرابع والاصول بالسهم اذا عتبت بالقيمة الغنمي ان اختلفت قيمة الدارين
فسكان بينهما يسير مثل كون قيمة احدهما مائة والآخر تسعين فلا بأس ان يقتصر على ان
صارت اليه التي قيمتها مائة يعطى صاحب خمسة دنانير لان هذا مما لا بد منه ولا يتحقق في الغالب
كون قيمتهما سواء وتعب ابن عرفة هذا فأنظره فلو كان المقسوم مكبلاً وموزوناً فقال ابن
رشد لا تجوز القرعة فيه وقال الباجي تجوز فيه وبه أنقى ابن عرفة (وانرد) القاسم في قسمة
القرعة (كل نوع) من المقسوم الخطأ يعني أنه لا يجوز جمع جنسين ولا نوعين متباعدين في
قسمة القرعة قال في المدونة ولا تقسم اصناف مختلفة بالسهم مثل ان يجعلوا الدور خطاً
والرقبة خطاً ويسمونها وان اتفقت قيم ذلك انه خط وانما تقسم هذه الاشياء كل نوع على

(قوله وأفر كل نوع) ابن
عنة المقسوم أنواع الأول
المكيل والموزون ان كان
صبرة واحدة فقال ابن رشد
لا خلاف في قسمة على
الاعتدال بالكيل
او الوزن وعلى بين الفضل
ولو حرم فيه التفاضل
وتجوز بالمكيل والضئجة
المجهولين ابن رزقون ابن
المباحثون يسم الرطب
والتين والعنب على أكثر
شأنه في البلدان وزن أو كيل
محمد بن عبد الحكم لا بأس
ان يقسم القاضي الزيت

حده
كذلك أو وزن أي ذلك شاء وقال أشهب في المدونة يبيع الزيت بالكيل فأما الوزن فان عرف ما فيه من
الكيل فلا بأس به وان اختلف فلا خيرة في فعل الاصل الكيل قلت ذكره قول أشهب في البيع يدل على ان ما به يعرف القدر
في البيع والقسم سواء وهو خلاف نص ابن رشد بالتفرقة بينهما وهو الصواب ابن رشد لا يجوز قسمة جراً فادون تحراً اتفاقاً
وقسمة تحراً لا يجوز في الكيل ويجوز في الموزون ويدخله من الخلاف في بيعه تحراً قلت منع التحري في المكيل عزاه الشيخ
لمجدد ابن حبيب ابن رشد وان لم يكن صبرة واحدة وهو لا يجوز في التفاضل كصبرتي فح وشعير ومحمولة وسعراء وفي ومغلوث
فلا يجوز الا باعتدال الكيل بمكيل معلوم أو الوزن بصئجة معلومة ثم قال ابن عرفة أشأنى العقار وفي جمع الدور في القسم
بتقارب مواضعها أو بتساوي تقاها بالشهايم سما الباجي عن أشهب وابن القاسم في المجموعة وسجنون فأتلان كانت
احدهما طاعة لم يجعهما وان كان بناء احدهما أجود بجمعة ان كانتا في خط واحد وليست الدور كالارضين قد تكون الدور
في خط وتقاها مختلف وقرب الدور الى الجامع خط وهو متباين الباجي الخط قديم يستعمل بمعنى التقارب في الصفة فيحتمل انه
أراد به المحلة الواحدة (قوله وان اتفقت قيم ذلك) مبالغة في امتناع جمعها في قسمة السهم (قوله انه) أي جمع الاصناف المختلفة
في قيمة السهم (قوله وانما تقسم) بضم فسكون ففتح

حدة البقر على حدة والغنم على حدة والعروض على حدة إلا أن يراضوا على شيء يغيرهم
 وكذلك أن يجعلوا دنانير ناحية وماقية مثلها ناحية من ربيع أو عرض أو حيوان ويقترعوا
 وأما ما يراضى بغير قرعة فجائز وأما إذا كان في موضع وإن تفاضلتا في البناء كواحدة جديدة
 وأخرى رثة أو دار بهضهارث وباقيها جديدة فذلك يجمع في القسم لأنه نوع واحد من جيد
 ودون بالقيم كقسم الرقيق على تفاوته وكل صنف لا يذوقه من ذلك فإن كان كل صنف من ذلك
 لا يحصل القسمة بيع الجميع عليهم وقسم عنه بينهم إلا أن يراضوا على قسم شيء يغيرهم فيجوز
 هـ (و جمع) بضم فكسر في قسمة القرعة (دور) بضم الدال جمع دارمة لاصقة في فيها المالك
 رضى الله تعالى عنه أن كانت مواضع الدور مختلفة عما يتشاح الناس فيها عمران أو غيره
 قسمت كل دار على حدة ثم إلا أن يتفق منهم إداران أو ثلاثة في الصفة والنفاق في مواضعها
 قجميع المتفقة في القسم ويقسم باقيها كل دار على حدة (أو اقرحه) بفتح الهاء وسكون
 القاف وكسر الراء مخا ماملة جمع قراح بفتح القاف أى أرض زراعية ليس عليها بناء ولا فيها
 شجر قاله الجوهري في فيها ابن القاسم رحمه الله تعالى والاقرحه وهى الفدادين إذا كانت
 بين قوم فطلب بعضهم أن يجمع له في القسم نصيبه منها في موضع واحد فإن كان بعضها قريبا
 من بعض وكانت في الكرم سواء جمعت في القسم وجعل نصيب كل واحد في موضع واحد
 ولم يجعلنا ماله لرضى الله تعالى عنه في قرب الأرض بعضها من بعض حذا وارى الميل وشبهه
 قريبا في الحوائط والأرضين وإن كان الاقرحه مختلفة وهى متقاربة أو كانت في الكرم سواء
 وبينها ما تباعد كاليومين قسم كل قريخ على حدة الحط في بعض النسخ واقرحه بالواو في
 بعضها واقرحه بالواو على النسخة الأولى قالوا ويعنى أو والمراد أن الدور تجميع على حدة
 والاقرحه على حدة ولا يريد أن الدور تجميع مع الاقرحه ابن الحاجب وتجمع الدور المتقاربة
 المكان المستوية النفاق والرغبة مهمادعاليه أحدهم ثم قال وكذلك القرى والحوائط
 والاقرحه يجمع ما تنافرب مكانه كالسبل ونحوه وتساوى في كرمه وعمونه بخلاف اليوم ابن
 عبد السلام لم يرد المصنف أن هذه الأنواع التي ذكرها من قرى وحوائط واقرحه تجميع في القسم
 ولكن كل نوع منها تجميع أفراده الرباعي اتفقوا على أنه لا يجمع في قسمة القرعة الدور مع
 الحوائط ولا الحوائط مع الأرضين وإنما يقسم كل شيء من ذلك على حدة ويضم بعضه إلى بعض
 بشرط تذكرها هـ أن كانت الدور والاقرحه حاضرة بل (ولو) كانت غائبة عن موضع القسم
 وتقسيم في غيبتها (يوصف) ممن يعرفها بصفة عليه المقوم والمعدل والقاسم فيها لا بأس أن يقتسم
 دارا غائبة على ما يوصف لها من يوتها وساحتها وبيزاحصتها ما من بالصفة كما يجوز بيعها
 بالصفة وجميع الدور والاقرحه شرط أشار لها بقوله (أن تساوت) الدور والاقرحه (قيمة ورغبة
 وتقدرت) مواضعها بأن كان بينها (كالليل) يكسر الميم (أن دعا إليه) أى جمعها في القسمة
 (أحدهم) أى الشر كالمجتمع حظه منها بموضع واحد وإن أباه غيره أن كانت كلها بعل أو سجا
 بل (ولو) كان بعضها (بعل) يشرب زرعها بعروقها من نداء الأرض ولا يحتاج لسنن
 (و) بعضها (سجا) بفتح السين المهملة وسكون التحتية فإمهمله أى يشرب زرعها بلسنج
 عليه من نحو نيل لأنهما جنس واحد لذكراؤهما بالعشر وأشار بولول للقول بعدم جمعها

(قوله وكذلك) أى جمع
 الاجناس المختلفة في قسمة
 السهم في المنع (قوله من
 ربيع الخ) بيان ما (قوله
 وإن تفاضلتا في البناء الخ)
 مباينة في الجواز (قوله
 فذلك) أى المذكورين
 الدور (قوله يجمع) بضم
 فسكون ففتح (قوله
 النفاق) بفتح النون أى
 الكراه (قوله في الكرم)
 أى الجودة (قوله البه)
 أى الجمع (قوله لم يرد) بضم
 فكسر (قوله المصنف)
 أى ابن الحاجب (قوله
 من قرى الخ) بيان الأنواع
 (قوله على أنه) أى الشأن
 (قوله عليه) أى الوصف
 (قوله المقوم) بكسر الواو
 (قوله والمعدل) بكسر
 الدال (قوله من يوت الخ)
 بيان ما (قوله ويعز) أى
 الشريكان (قوله
 حصتها) أى نصيبى
 الشريكين (قوله منها) أى
 الدار (قوله بالصفة)
 تنازع فيه يقتسم أو يميز
 (قوله وإن أباه) أى جمعها
 (قوله لأنهما) أى البعل
 والنسج على جواز جمعها

وفهم منه انه لا يجتمعان لضعف وهو الذي يسقى زرعهما كذا (كأن زرعه نصف
 عشره فيها ابن القاسم رحمه الله تعالى ان دعا احدهما الاشرار الى قسم ما ينقسم من ربع
 او حيوان او رقيق او عروض او غيرها اشتراكهم بمورث او شراء او غيره جمع على
 القسم من اياه وفي الموطا والمجموعة لا يقسم ما يسقى بالضعف والسواقي مع ما يسقى بالعيون
 ولا يقسم البعل مع السقي وان تقاربت الحوائط ويقسم كل واحد من هذه على حدة الا ان
 يترافوا ان يجتمعوا في القسم فذلك لهم معذورون بغير قرعة ولا يصح بها الاختلافها ويصير جمع
 حمار وفرس في القرعة وجوز في الموطا قسم البعل مع ما يسقى بالعيون سجدون نضع البابي
 هذا هو مشهور المذهب لانهم ما ين كان بالعرش بخلاف النضع المزكى نصف العشر واستثنى
 من الدور التي يجمع في القسمة جبر على من اياه ان طامه فقال (الاذا امر مرة بالسكك)
 لمورثهم دعا احدهم لافرادها بالقسم وبعضهم لجمعهم مع غير هافيه (فالقول بقدرها) بكسر
 الراء اي طالب افرادها بالقسم ليحصل لهما حصة ان احتملت القسم وتاولا لا كثر المدونة
 عليه ابن ناجي وهو المشهور (وتوالت) يضم القوية والهمز وكسر الواو مشددة اي فهمت
 المدونة (ايضا) اي كانت ولت بان القول بقدرها (بجلافة) اي ان القول لمن دعا لجمعها اذا
 لم يكن للميت دار غيرها يسكنها وهذا فهم ابن ابي زمين فان كان له دار اخرى كان يسكنها بجمعها
 في القسم ولا يجاب من دعا لافرادها افاده تت عجم هذا ليس على ما ينبغي والذي يقيد النقل
 ان الثاني رجع من الاول الذي هو لفضل وحده طي قول تت وتاولا لا كثر المدونة عليه
 الخ زاذ في كبره وهو ماقى كتاب ابن حبيب اذا مات الرجل الشريف وترك دارا كان يسكنها
 ولها حرمه بسكاه وترك دورا غير هافان كانت بالقرب منها فتشاح الورثة في تلك الدار واراد
 كل واحد حظه منها فانها تقسم وحدها ان كانت تنقسم ويعمل في غيرها ما ينبغي بفعل كلام
 المصنف في التاويل الاول موافقا لقول ابن حبيب ولذا اعزاه للاكثر بما القول التوضيح عن
 ابن عبد السلام والاكثر عن لقيناه على ماقى الواضحة اه وكلام تت غير ظاهر من جهة
 ان ما عزاه ابن عبد السلام لا اكثر من لقيناه ليس هو تان ولا عليها تقسم كلام ابن حبيب ونص
 ابن عبد السلام والعبارة في المدونة بالقائمة طرية والاكثر عن لقيناه على ماقى كتاب ابن
 حبيب وساق كلامه المتقدم فراه والله اعلم بكونهم على ماقى كتاب ابن حبيب افرادها
 بالقسم لان كل وجه لان ابن حبيب قيد يكون الرجل شريفا ولم يقيد فيها ولم ار من تأولها
 على قول ابن حبيب لاني ابي الحسن ولا في ابن ناجي ولا في تقييات عياض واعاذ كرا التاويلين
 فضل وابن ابي زمين وجعل ابن عرفة قول ابن حبيب ثالثا مخالفا لهما فقال وفي كون المعروفة
 بسكنى الميت كغيرها وقبول قول ميرد افرادها ثالثا ان كان شريفا لها به حرمه لابن
 ابي زمين مع اكثر مختصريها وفضل وابن حبيب في تقرير المصنف في توضيحه قول ابن
 الحاجب الا ان تكون واحدة معروفة بسكاهم فتعذر ان تشاحوا فيها بقول ابن حبيب نظر
 وتبعه على ذلك الشارح وياهم تابع تت والله أعلم ثم ان عبارة ابن الحاجب اوفق بقولها
 ولذا تشاح الورثة في دار من دور الميت كانوا يسكنونها فادرك وارث اخذ حظه منها القرضها
 المستثناة في سكتهم لاني انفراد الميت بالسكنى وانهم تشاحوا في افرادها وكل اذا اخذ حظه

(قوله يقسم) أي يقبل
 القسمة (قوله من ربع الخ)
 بيان ما (قوله واشتراكهم)
 الخ حال (قوله جبر) يضم
 الجيم وكسر الموحدة
 (قوله ولا يصح) أي قسم
 ما يسقى مع البعل (قوله
 بها) أي القرعة (قوله
 فيه) أي القسم (قوله
 عليه) أي افرادها بالقسم
 (قوله هذا) أي ترجيح
 الاول بنسبته للاكثر
 (قوله ان كانت) أي دار
 سكاه (قوله تنقسم) أي
 تقبل القسم (قوله فجعل)
 أي تت (قوله في تقرير
 المصنف في توضيحه الخ)
 تقرير ولم ار من تأولها
 على قول ابن حبيب (قوله
 لقرضها) بفتح القاء
 وسكون الراء أي المدونة
 من اضافة المصدر لفاعله
 وتكمل على نصب
 مفعوله على اوفق بقولها
 الخ (قوله وانهم تشاحوا
 في افرادها الخ) عطف
 على في سكتهم

منها بخلاف عبارة المصنف وابن عرفة وابقى صياض المدونة على ظاهرها وسكت عن بعض
 الشيوخ بتخصيص الساكنين بكونهم من المدونون العصبية قال وهذا في غير الشريف
 اما الرجل الشريف فسواء ينوء وعصبته من سكنها او لم يسكنها اذ لها حرمة في نفسها توجب
 افرادها بالقسم (تنبيهات) الاول طنى قوله ان تساوت قيمة ورغبة عبارة أهل المذهب
 نقاها ورغبة في المدونة فان كانت الدور في النفاق والرغبة في مواضعها وتشاح الناس فيها
 سواء وكان بعضهم اقرب من بعض جعت في القسم وكذا عبارة النعمى وابن رشد وابن شاس
 وابن الحاجب وابن عرفة وغير واحد والمراد بالنفاق الرغبة والتشاح فهي ألفاظ متقاربة
 ولذا اكتفى ابن عرفة بالنفاق فقال في جمع الدور في القسم بتقارب مواضعها وتساوي نفاقها
 فالتباينها اه والمراد بالنفاق ان تكون كل واحدة بعمل مرغوب فيه التخصى فان كانت
 احدهما بمصلحة شرعية والاخرى مرغوب عنها فلا يجمعان ولم أر من غير بالاستواء في القيمة
 فان اراد الاستواء في القدر بان يكون قدر قيمة هذه كهذه فلا اخالهم بشرطونه ممنون ان
 كان بناء احدهما اجود جمعا ان كانتا في غط واحد اه والمراد بالنظر التقارب وعزا ابن
 عرفة ما درج عليه المصنف من اشتراط القرب وتساوي النفاق لسجنون وهو مذهب المدونة
 على تاويل بعضهم وان اراد به الاستواء في الغلاء والرخص حتى لو كانت احدهما صغيرة قدر
 نصف الاخرى تكون قيمتها قدر قيمة نصفها فهو يرجع الى النفاق والرغبة البنائي في بعض
 النسخ نقاها بدل قيمة وهو الصواب انه الذي في المدونة وابن رشد والنعمى وابن شاس وابن
 الحاجب وغيرهم وعطف الرغبة على النفاق اما عطف تفسيره ولذا اقتصر ابن عرفة على ذكر
 النفاق ويحصل النفاق على رغبة الاجانب والرغبة على رغبة الشريك اذ لا يلزم من اتحاد
 رغبة الاجانب اتحاد رغبة الشريك لان رغبة قسم في مسكن موردتهم اكثر من رغبة قسم في غيره
 ولو كان افضل منه واما الاستواء في القيمة فلم يشترطوه جزما كما يفسد كلام النعمى الثاني
 طنى جمع المصنف الدور والاقرحه وجعل كالميل حد القرب فيهما والمدونة لم يجعله حدا له
 الا في الارضين والحوائط في الام لم يجعل لنا ما لا يرضى الله تعالى عنه قرب الارض بعضها
 من بعض وأرى الميل وشبهه قريبا في الحوائط والارضين وفي التهذيب فالتقارب في أماكنه
 وتساوي في كرمه من قرى كثيرة أو حوائط أو أقرحة تجمع في القسم والميل وشبهه في ذلك
 قريب وأما الدورة فلم أرفها الا ما تقدم من قولها وكان بعضها قريبا من بعض ثم قالت وان
 اختلفت وكان بين البلدين مسيرة اليوم واليومين وتساوى الموضعان في الرغبة والنفاق
 فلا يجمعان في القسم اه وقد نسخ ابن الحاجب على منوالها فقال وتجمع الدور المتقاربة
 المكان المستوية نفاقا ورغبة ثم قال وكذلك القرى والحوائط والاقرحه يجمع ما تقارب
 مكانه كالميل ونحوه واما في كرمه وعيونه ولما تكلم في توضيحه على قول ابن الحاجب
 وتجمع الدور المتقاربة قال والتقارب قال في المدونة كالميل ونحوه مع ان المدونة لم تسلك
 على المدنى الدور وكانه رأى انه لا فرق بين الدور وغيرها وحري على ذلك في مختصره ابن فرحون
 لم يسلك ابن الحاجب على القرب في الدور ونص صاحب التوضيح في مختصره ان الميل قرب
 وهو ظاهر المدونة يؤخذ من قولها وان كان بين الدور مسيرة اليوم واليومين فلا يجمعان

(قوله وتشاح) عطف على
 النفاق (قوله فيها) أى
 الدور صلة تشاح (قوله
 وكان بعضها) أى الدور
 (قوله جعت) بضم فسكون
 أى الدور جواب ان (قوله
 اخالهم) بكسر الهمزة
 اظنهم

(قوله هذا) أي الفصل بين الدور يومين أو يوم (قوله في المصير الواحد) أي الاندراك كماله لا مبول فقد قيل ان طولها يومان (قوله بينهما) أي البعل والسيح ٦٣٠ (قوله هذا) أي عدم جمع البعل والسيح (قوله ظاهرها) أي المدونة (قوله ونص)

أبو الحسن لا يتصور هذا في المصير الواحد وإنما يتصور في البداية وظاهر كلام بعضهم مثل ما قدمناه عن التقريب ٥١ وفي الأخذ الذي ذكره نظروا الذي قدمه عن التقريب هو قوله وفي التقريب على التهذيب هذا إنما يكون بين القرى أي القرب بالميل ونحوه أما بين الديار في البلد في الاختلاف يحصل بنصف الميل التسمي برأي في قسم الدور وموضعها فان كانت في محلين متقاربين جمعنا كاتاني وسط البلد وطرفه وان كانت احدهما في وسطه والاخرى في طرفه فلا تجمعان الثالث البناء جرى المصنف في قوله ولو بعد الأخ على قول الباسي جواز الجمع بينهما هو مشهور المذهب لانهم ان كان بالبحر لكنه خلاف قول ابن زرقون لا يجمع البعل مع النضج ولا مع السيح اتفاقا الأعلى رواية النخلة والزيتونة ومثله لابن رشد النخعي هذا قول ابن القاسم وأشهب ابن عرفة سمع ابن القاسم لا يجمع مع النضج مع السيح بالعين ابن رشد لم ينص هل يجمع ما يبقى بالعين مع البعل أو لا ظاهرها انه لا يجمع مثل ما في الواضحة ونص جماع أشهب خلاف ما في الموطأ من قسم البعل مع العين اذا كان يشبهها ٥١ وظاهر هذا ان الرابع خلاف ما عقده المصنف والله أعلم (وفي) جواز جمع (العلو والسفل) في القسم بالقرعة من دار واحدة الصالحين ومنعه (تأويلان) وأما بالتراضي فإثر اتفاقا طئي قول نت وفي جواز قسمه بالقرعة أي أو بالتراضي لان الجيز بالقرعة يقول بالتراضي من باب أولى فاقصر نتا على المتوهم فهو كقول عياض ذهب بعضهم الى ان ذلك إنما يجوز بالخراسات لا بالقرعة على ما جاء مفسر العبد الملك وما في كتاب ابن شعبان والعله انه كقسم شيتين اذ لا مساحة للعلو وإنما هو وفق للسفل والاكثر أجازوه على الوجهين بالسهم والمرضاة ورجمه أبو عمران وهو كذا في ابن عرفة (وأفرد) القاسم في قسمة الشجر المختلف الاصناف بالقرعة (كل صنف) كتفاح ورماني وخوخ ونخل (ان احتمل) أي قبل وصلح كل صنف لقسمه وحده بحيث ينوب كل شريك شجرة منه سواء كانت الاصناف في حوايط أو في حائط واحد وتميز بعضها عن بعض بان كان كل صنف في جهة خاصة به (الا) اصنافا مجمعة في (حوايط) فيه شجر مختلفة كنبجاني وبرني وبجوة ولينة وتفاوح ورماني وخوخ ولم يميز بعضها عن بعض بجهات واختلط بعضها ببعض كنبجاني فزيتونة فماتة تففاحة وهكذا فيجمع في قسمة القرعة في فيها ابن القاسم ان كان التفاح جنانا على حدة والرماني جنانا على حدة وكل نوع جنان على حدة وكل واحد يحمل القسم فليقسم كل جنان وحده بالقيمة وأما الاشجار المختلفة مثل تفاح ورماني وخوخ وغيرها من انواع الفاكهة وكأها في جنان واحد محتاطة فانه يقسم كله مجتمعا بالقيمة كقول مالك في النخل تسكون في حائط نفسه البرني والصيحاني والمعروور وانواع الثمراته يقسم على القيمة ويجمع لكل واحد حظه في موضع واحد من الحائط والالتفات الى ما يصير في حظ أحدهم من الوان التمددون غيره (او) كالأرض متلبسة (بشجر متفرقة) فيها لا يملكها الشجر كاهي ثمرات أو غيره فيجمع الأرض مع الشجر في القسمة بالقرعة ولا تفرد عنه ثلثا يقع شجر احدهم في أرض الأخرى وعكسه في فيها ابن القاسم رحمه الله تعالى ان ورث قوم أرضا فيها شجر متفرقة هي شجرة وههنا شجرة فإرادوا قسمها فليقسموا الأرض والشجر جميعا اذ لو قسموا الأرض على حدة والشجر على حدة صار لكل

عطف على الواضحة (قوله من قسم البعل الخ) بيان (قوله هذا) أي المتقدم عن ابن زرقون وابن رشد (قوله من دار واحدة) بيان العلو والسفل (قوله له) أي القسم (قوله ومنعه) أي جمعهما (قوله ذلك) أي قسم العلو والسفل (قوله مفسرا) بفتح السين (قوله وما في كتاب ابن شعبان) عطف على ما جاء (قوله والعله) أي في منع جمع العلو والسفل في قسمة السهم (قوله انه) أي قسم العلو والسفل (قوله شيتين) أي من صنفين (قوله مرتقى بفتح القاء) قوله اجازوه أي جمع العلو والسفل (قوله بالسهم والمرضاة) بيان الوجهين (قوله ورجمه) أي جواز جمعهما بالسهم (قوله بالقرعة) صله قسمة (قوله بحيث ينوب الخ) تصوير لاحتمالها (قوله بان كان كل صنف في جهة الخ) تصوير لتمييزها (قوله لينة) بكسر اللام وسكون المثناة تحت (قوله من الوان الثمر) بيان ما (قوله غيره) أي من الشجر (قوله فيها) أي الأرض (قوله ولا تفرد)

شجره

أي الأرض (قوله عنه) أي الشجر (قوله فيها) أي المدونة (قوله صار) أي احتمل ان يصير

(قوله منها) اي القركة
 (قوله مكان) اي الدين
 (قوله يتبع) اي الوارث
 (قوله به) اي الدين (قوله
 فيها) اي المدونة (قوله
 فان كانوا) اي المدينون
 (قوله ينسب) اي الوارث
 (قوله وينتم) اي المدينين
 (قوله جاز) اي القسم
 (قوله وان كانوا) اي
 الغرماء (قوله لا يشترى)
 بضم الياء (قوله وجه)
 اي نوع (قوله وما قاله)
 اي عجم (قوله شخص)
 بكسر الخاء المعجمة اي
 سافر (قوله اليهم) اي
 شركائه (قوله مائة)
 اي قسمة (قوله ذلك) اي
 قسم الدين (قوله عنده)
 اي ابن القاسم (قوله عليه)
 اي الغائب (قوله وان
 كانت القسمة بيعا) حال
 (قوله منهم) اي الشريرين
 (قوله فليس فيه) اي قسم
 الدين على غائب (قوله فان
 ثبت) اي الدين (قوله
 فلهما) اي الشريرين
 (قوله فيه) اي قسم ماعلي
 مدين غائب (قوله فيها) اي
 المدونة

شجرة في أرض ما تحبسه (وجاز) ان يقدم (صوف على ظهر) الغنم (ان جاز) بضم الجيم وشهد
 الراي أي شرع في حوزة حين قسمه بل (وان) تأخر ابتداء حوزة (لكنه صنفه) فيها لابن
 القاسم رحمه الله تعالى لا يأمن بقسمة الصوف على ظهور الغنم ان جاز الآن أو الى أيام
 قريبة يجوز بيعه اليها ولا يجوز فيما بعد انت وبين حد القرب في البيوع الفاسدة بخو
 ما قال المصنف طئي لم يبينه في الصوف بل في الزرع ولا ساق في كسيرة كلامها قال وحكم
 الصوف كذلك (و) ان مات عن عرض ودين وله وارثان أو اقسعهما فيحوز في قسمة المراضاة
 (أخذ وارث عرضا) بفتح فسكون من تركته وورثهم (و) أخذ وارث (آخر ديننا) بفتح الدال منها
 كان لمورثهم على غيره يتبع المدين به (ان) كان قد (جاز بيعه) أي الدين بحضور المدين
 واقاروه بالدين في فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى ومن هلك وترك عروضاً حاضرة وديناً على
 رجال شق فاقسم الورثة فاخذوا حصة العروض واخذوا الباقي الدين على ان يتبع الغرماء
 فان كانوا حاضرين مقرين وجمع بينه وبينهم جاز وان كانوا غائبين لم يجز لان ما لا كارضى الله
 تعالى عنه قال لا يشترى دين على غريم غائب قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه وان ترك
 ديناً على رجال فلا يجوز للورثة ان يقتسموا الرجال فتصير ذمة بذمة ودية تقتسموا اما كان ماعلي
 كل رجل قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه سمعت بهض أهل العلم يقول الذمة بالذمة من
 وجه الدين بالدين طئي زاد عجم على قوله وليقتسموا ماعلي كل واحد أي حيث جاز بيعه كما
 هو ظاهر وكلام المصنف هذا يخالف قول ابن عرفة في تعريف القسمة فيدخل ماعلي مدين
 ولو غائب لكن كلام المصنف فيما يجب الفتوى به وابن عرفة مقصوده بيان ان تعريف القسمة
 يجري حتى على القول المقابل اه وما قاله غير صواب بل كلام ابن عرفة جار على المشهور
 أيضا لان قسم ماعلي مدين واحد جائز ولو كان غائباً لم يبدل عليه كلام المدونة في باب الصلح
 في الشر كاه الذين اذا شخص أحدهم دون الاعذار اليهم فمشر كانه ان يدخلوا معه فيما اقتضى
 أو يسلموا له ما قبض ويتبعوا الغريم لان ذلك مقامة للدين أبو الحسن دللت هذه المسئلة على
 جواز قسمة الدين على غائب ولم يكن يحمل ذلك عنده محمد لبيع ماعليه وان كانت القسمة بيعا
 لان كل واحد منهم انما يأخذ نصيبه من الدين من نفسه مدنيه فليس فيه بيع ذمة بذمة فان
 ثبت فلهما جميعا وان بطل فلهما جميعا فلا غرض فيه فالجواب ان قسمة الدين مع غيره وهو
 منطوق المصنف حكمه بحكم بيع الدين وقسم الدين على رجال لا يجوز بحال لانه بيع ذمة
 بذمة وقسم ماعلي مدين واحد جائز ولو كان غائباً والعجب من الرضا ع شراح الحدود حيث
 قال في قول ابن عرفة فيدخل قسم ماعلي مدين ولو غائباً نأمل هذا مع ما ذكره في باب الصلح
 وهو مخالف للذهب المدونة وله ادان الرم على ما يعم المشهور وغيره اه قلت شعري الى
 كلام المدونة الذي جعله مخالفاً لكلام ابن عرفة (و) يجوز (أخذ أحدهما) أي الشريرين
 (قطنية) كقول (و) أخذ (الاخرهما) فيما لو اقتسم قطنية فاخذ هذا الخنطة وأخذ
 هذا القطنية يداً بـ جاز ولو كان هذا القطن وهذا القطنية زرعا قد بلغ وطاب الحصاة فلا خير
 فيه الا ان يحصاه مكانهما ابن حبيب ان كان في حصاة تأخير دخله ببيع طعام غير يديس
 (تنبيه) ابن عاشر من قوله وجاز صوف على ظهر غنم الى قوله ان اتفق القمع صفة كافي

قبعة المراضة وقوله برخص بالقرعة دليل لا كيعمل وقوله أو غرا وذرع فيه ما وكذا ما بعده
فتأمل كلام المصنف بعده في غاية الإيجاف أقاده البناني (و) يجوز (خيار) أي شرطه في
القسم (أحدهما) أي المتقاسمين (ك) خيار (البيع) المشترط فيه في قدر مدته المختلفة
باختلاف المبيع من عقار ورقق وبهم وعرض وفيما يقطعه ق فيهما الإمام مالك رضي الله
تعالى عنه لو اقتسمادارا أو رقتا أو عرضا على أن لاحدهما الخيار أو ما يجوز مثلها في البيع
في ذلك الشيء بخلافه وليس لمن لا خيار له رد ذلك لشرطه وإذا بقي من الخيار أو هدم أو ما
للبيع فذلك كالبيع (و) يجوز لمن كانت له شجرة في أرض غيره أو نقلت (غرس) شجرة (أخرى)
في مكان شجرته من جنسها أو غيره (إن نقلت شجرة من أرض غيرك) بقطعك أو بخو
رج وسيل (إن لم تكن) الشجرة التي أردت غرسها مكان المنقولة (أرض) من المنقولة فإن
كانت مساوية لها أو حقيقة عنها فإن كانت أرض بكثرة وعروقها وفروعها فلا يجوز ذلك غرسها
الأرض صاحب الأرض ق فع الإمام مالك رضي الله تعالى عنه إذا نقلت نخلة لك في
أرض رجل من الریح أو نقلتها أنت فلك أن تغرس مكانها أخرى ابن القاسم أي من سائر
الشجر التي يعلم أنها لا تكون أكثر انتشارا ولا أكثر ضررا بالأرض من النخلة ولا يغرس مكانها
فختلين وانظر لو احتاجت هذه النخلة لتدعيم ابن سراج ليس له أن يدهمها إلا في حرمها وفي
سماع ابن القاسم أن سقطت الشجرة ونبتت فيها خلوف فأنالوف صاحب الشجرة ابن رشد
معناه أن نبتت في موضع الشجرة لأن من له شجرة في أرض غيره فله موضعها من الأرض وليس
أقدره معلوم عند الإمام مالك رضي الله تعالى عنه وهو بقدر ما تحتاج إليه الشجرة فإن
كان له فيها منعة يغرسها في أرضه فله قطعها وإلا فهي لرب الأرض بغيرها حطبها إن كان لها قيمة
والأقبض يرضى وإن كان بقاؤها مضرا بأصل الشجرة كان لصاحب الشجرة قطعها بكل حال
إلا أن يقطع الذي ظهرت في أرضه العروق المتصلة بالشجرة حتى لا تضرب بها فله ذلك ويعطيه
قيمها إن كانت لها قيمة * (تنبيهات * الأول) * سقى الشجرة التي في أرض غير مالكها على
مالكها فإن امتنع منه وشرب من ماء صاحب الأرض فالظاهر أنه يلزمه أجر سقيها كما
قاله صاحب البيان في رسم الشجرة من سماع عيسى من جامع البيوع فيمن اشترى زيتونة
على أن يقلعها فتوانى في قطعها حتى انثرت فقال ابن القاسم الثمرة لمشتريها ابن رشد وعليه أجره
قيامه عليها إن كان يسقيها ولم يسقيها المطر قاله ابن القاسم وعليه كرام موضعها من الأرض
إن كان غائبًا فافاق وإن كان حاضرًا على اختلاف * الثاني ابن الحاج أن اتفق الجيران على
من يحرم لهم جنتهم أو ذكر ومهم وأبي بعضهم منه فأنه يجبر معهم وأفتى به ابن عتاب في
الدوران اتفق الجيران وأبي بعضهم إلا أن يقول صاحب الكرم أنا أحرسه بنفسى أو يهرسه
غلاى أو أبقى فله ذلك * الثالث أجره إمامة الصلاة لا يجبر عليها من أباه ولا يحكم عليه بها
لكرهها ولأن الصلاة مع الجماعة سنة وينبغي في أجره إمام الجمعة أن تلزم من أباه إلا أن
شهودها فرض عين أقاده الخط وشبهه في الجواز فقال (كفرسه) أي صاحب الأرض أشجارا
(بجانب نهره الجاري في أرضه) فيجوز وليس للثمن منه ولو أضره بغيره هذا ظاهر
المدونة وقيدته اللغوى بما لا يضر وهو مقتضى تمام التشبيه (و) إن كنت نهر لك (جنت) بضم

(قوله فيها) أي المراضة
والقرعة (قوله مدته) أي
الخيار (قوله يقطعه) أي
الخيار (قوله كالبيع) أي
في قطع الخيار (قوله فإن
كانت أرض) مفهوم أن لم
تكن أرض (قوله فإن
امتنع) أي مالك الشجرة
(قوله منه) أي سقيها (قوله
يلزمه) أي مالكها (قوله
وقيدته) أي الجواز (قوله
وهو) أي التيسيل يعلم
الضرر

(قوله شجرة) اي بدل حاقته (قوله فان لم تجد سعة) مفهوم ان وجدت سعة ٦٣٣ (قوله والا) اي وان لم تجد سعة بين شجرة
(قوله فعليه) اي شجرة
نظر ح كاسة نهر ك (قوله
سنة) بضم ففتح مثقلا
اي عرف (قوله بضيقه)
اي حاقته (قوله فان
كانت) أي العادة (قوله
فلا تطرحها) اي الكاسة
(قوله ونها) اي بعيدا من
الشجر (قوله من ضيقه)
اي حاقته يان متسعا
(قوله فان ليكن) اي متسع
(قوله فان ضاق) اي اليين
(قوله عنها) اي الكاسة
(قوله عزل) بضم فكسر
(قوله القرين) اي
اشبه وابن نافع (قوله
وان لم يعلم) اي القاضى
ما صار لكل منهم (قوله
الابو له) أي العدل (قوله
وكذا) أي قضائه بما أخبر
به القاسم العدل (قوله
ملا يدشره) اي القاضى
(قوله وان اختلفوا) اي
المقسمون فيما صار لكل
منهم (قوله بعد ان نفذ)
اي القاضى (قوله رسم)
اي كآب (قوله ماضى
حكمه) من اضافة ما كان
صفة (قوله قولها) اي
المدونة (قوله القسام)
بضم القاف (قوله من بر)
يان تقيز (قوله ان آخذ)
بعد الهمز وكسر الخاء
المججمة (قوله البين) بكسر
المنهاق تحت مثقلا اي الظاهر (قوله ان قسمه) اي الطعام

الحاملة وكسر الميم وفتح التاء (في طرح كاسته) اي النهر الذي يارض غيرك (على العرف)
الجاوى بين اهل البلد سوا مجرى بطرحها بالارض التي بها النهر او غيرها (و) لكن ان جرى
العرف بطرحها بجاقته وكان بجاقته شجرة لمصاحب الارض (لم تطرح) أنت كاسة نهر ك (على
حاقته) وفي نسخة شجرة واقصر عليها غ (ان وجدت سعة) تطرحها بها فان لم تجد سعة
بعيدة عن الشجر ووجدت سعة بينه فاطرحها بها والافعليه ان كان العرف الطرح بجاقته
ق ان كان لك نهر يمر في ارض قوم قليل لك منه هم ان يغرسوا بجاقته شجرة فاذا كدت
نهر ك حملت على سنة البلد في طرح كاسته فان كانت الطرح بضيقه فلا تطرحها على شجرهم
ان اصبت دونها من ضيقه متسعا فان لم يكن فيبين الشجر فان ضاق عنها طرحت فوق شجرهم
ان كانت سنة بلدهم طرح طين النهر على حاقته ابو الحسن فان لم تكن سنهم ذلك فعلى رب النهر
حملها الى حيث تطرح (وجاز) للقاسم (ارترقه) اي اخذ القاسم اجرة على قسمه (من يت
المال) ويلزم من هذا جواز اعطاء ناظر بيت المال الاجرة للقاسم كالقاضى والعامل والساعى
وكل من تحصل به منفعة للمسلمين (لا تجوز) (شهادته) اي القاسم بما خص كل واحد من قسم
ينهم اذا اختلفوا في ذلك لانها شهادة على فعل نفسه اذا عزل القاضى الذى ولاه القسم او مات
ولم توجد الوثيقة في سمع القرين ان اذا قدم القاضى عدلا للقسم بين قوم فاخبره بما صار لكل
منهم قضى به وان لم يعلمه الابو له ابن رشد وكذا كل ما لا يشره وان اختلفوا بعد ان شهد بينهم
ما أخبر به القاسم ولم يوجد رسم اصل القسمة التى قضى بها فقول القاسم وحده مقبول عند
القاضى الذى قدمه لا عند غيره كالتجوز شهادة القاضى بعد عزله على ماضى حكمه وهذا
معنى قولها لا تجوز شهادة لقسام فيما قسموا ابن عرفة ما قاله ابن رشد وفسر به المدونة مثله
عن ابن الماخشون ابن حبيب وكذلك العاقد والمخلف والكاتب والناظر للعيب لا تجوز
شهادتهم عند غير من امرهم وحدهم ولا مع غيرهم كالتجوز شهادة المعزول فيما يذكر انه
حكم به وهو تفسير قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه وحاصل المسئلة ان شهادة القسام
فيما قسمه وما امر القاضى جائز عنده ولو بعد اتقا حكمه بالقسمة عند اختلاف الورثة وضياح
المستند الذى فيه القسمة ولا تجوز شهادتهم عند غير من امرهم لا وحدهم ولا مع غيرهم والله
اعلم (و) جاز للمشتهر كين على النوا (في تقيز) بفتح القاف وكسر القاف آخره زاي في المصباح
التقيز ميكال وهو غمانية كك كيك وجعه اقفرة وقفران ثم قال والمكوك ميكال وهو ثلاث
كيلبات والكيلبة وسبعة اثمان منا ثم قال والمنا الذى يكال به السمن وغيره وقيل يوزن به
رطلان وتثنيته منوان وجعه أمناء مثل سيب واسباب وفي لغة عجم من بالتشديد وجمعة
امنان وتثنيته منان على لفظه من بر مثلا (اخذا احدهما) اي الشريكين في التقيز
(ثلاثيه) اي التقيز والا آخر ثلثه بقسمة المراضاة اذا غايبه ان آخذ الثلث اخذ بعض حقه
وذهب لشريكه السدس تعلم النصف الذى كان يستحقه في ابن رشد الصبرة الواحدة من
مكيل او موزون لا خلاف في جواز قسمها على الاعتدال في الكيل والوزن وعلى التفضيل
البين كان ذلك مما يجوز فيه الفضل او من الطعام المدخر الذى لا يجوز فيه الفضل ويجوز ذلك
كله بالمكيل المعلوم والمجهول وبالمنجبة المعلوم والمجهول ولا خلاف ايضا ان قسمه برافا غير

كبل ولا وزن ولا تحر لا يجوز لانه غرر ومخاطرة وان كان من الطعام المدخر دخله ايضا عدم
المماثلة واما قسمه فحرا فلا يجوز في المكبل ويجوز في الموزون اللخمى الفضل يجوز في القسمة
بجلاف البيع فلو كانا شر يكتن في قفيز طعام بالنصف فاقسماه الثالث والثلاثين جازوا التراخي
جازن كما جاز القرض ياخذ مائة دينار درهماه مائة سنة وفيها القسمة مائة قفيز فحوا مائة شعيرا
فاخذ هذا ستين شعيرا واربعة شعيرا واخذ الاخر ستين شعيرا واربعة شعيرا فحوا ذلك جازوا الحسن
جعل القسمة تميز فلذلك اجازها يدل عليه قوله لان هذا لم يأت احدهما بطعام والاخر بطعام
ودراهم الخ ولو جعلها بيعا لمتنعها كما قال في السلم لو اخرج احدهما مد قمح ومد شعير والاخر
مثله لانه لا يجوز (لا) يجوز القسم لمتنع روى كعين او طعام مختلف بالجوذة والردا على
اخذ احدهما الجيد والاخر الردي (ان زاد احدهما) اى المقتسمين وهو اخذ الجيد (عينا)
اى دفاتير او دراهم لاخذ الردي منظر وجهما عن المعروف بدوران الفضل من الجانبين كدفاتير
عشرة محمدية واحد عشر بنيدية ياخذ هذا الحمدية وهذا الزيدية وكارب قمح جيد وارب
قمح ردي ياخذ الجيد والاخر الردي ويزيد ياخذ الجيد دينار (او) زاد احدهما وهو اخذ
الجيد (كيلا) في قسمة طعامين جيد و ردي (لدانة) في قسم المزيده كارب قمح جيد وارب
قمح ردي ياخذ هذا الجيد والاخر الردي وارب قمح وارب شعير فيهما عن ابن القاسم
رحمه الله تعالى لا يجوز في قسمة غر الحائطة تفضيل في الكيل لرداة حظه ولا التساوى في
المقدار على ان يردى اخذ الجيد ثمن صاحبه (و) جاز لمتنع كعين بالسوية (في) كذا لثين
قفيزا) فحوا مثلا (ولان درهما اخذ احدهما) اى المقتسمين بالمرضاة (عشرة دراهم
وعشر بن قفيزا) واخذ الاخر عشر بن درهم او عشرة اقفة (ان اتحد القمح صفة) بان كان
كله سمرا او محمولا نقيا او غلثا فان اختلفت صفة فلا يجوز لاختلاف الاغراض فينتقي
المعروف ولان عدولهما عن الاصل الذي هو اخذ كل حصته من العين والاقفة الى غيره
انما يكون لغرض وهو هنا المسايسة وهذا يقتضى انه لا بد من اتفاق صفة الدراهم ايضا
لكن كلام اللخمى يدل على انه لا يشترط اتفاق صفة الدراهم لانها لا تترادف لاعتبارها في الذي
في المدونة لو قسمنا ثلاثين قفيزا من القمح وثلاثين درهما فاخذ واحد الدراهم وعشرة اقفة
واخذ الاخر عشر بن قفيزا جازان تساوى القمح في النفاق والجودة والجنس لان هذا لم يأت
احدهما فيه بطله واني الاخر بطعام ودراهم فيكون فاسدا (و) من اراد بيع قمح مثلا
مغلوث بنحوين وطنين (وجبت) عليه وجوب بشرطى صحة البيع (غير بلة) (ك) قمح (ارادة
بيع) له (ان زاد غلته على الذات) لان بيعه بدون غر بطله غرر وخطر لجهل قدره (والا) اى
وان لم يزد غلته على ثلثه بان كان ثلثه او اقل منه (ندبت) غر بطله فلو قال حب بدل قمح لكان
احسن لشموله القمح وغيره ومفهوم لبيع أنه لا تجب غر بطله لارادة قسمة به وهو كذلك فيها
يغر بل القمح المبيع وهو الحق الذي لا شك فيه ولو كان بينهما طعام مغلوث وهو صبرة واحدة
جازان يقتسماه المتطابق اما غر بلة القمح من التبن والغلث فذلك عند البيع واجب ان كان
التبن والغلث فيه كثيرا يقع في أكثر من الثلث لان بيعه على ما هو عليه من الغرر وتستحب
ان كان التبن والغلث فيه يسيرا ونحوه لابن رشد وهذا على ان القسمة تميز لا بيع وفي نسخة

(قوله لانه) اى قسمه جازا
(قوله والتراخي) اى التأخير
(قوله جازن) اى في القسمة
(قوله لمتنعك) بفتح الراء
(قوله مختلف) بكسر اللام
(قوله آخذ) بعد الهمزة
(قوله انما) قوله لا اخذ
(قوله كسر صلة زاد) قوله
(قوله وارب) بفتح الراء
(قوله متنى بلا فون لاضاقته
قوله فان اختلفت صفة)
(قوله مفهوم الشرط) قوله فلا
يجوز) اى القسم المذكور
(قوله هذا) اى التحليل
(قوله لان هذا) اى القسم
(قوله فيكون) بالنصب في
جواب التني (قوله فلو
قال حب بدل قمح) تفرع
على تقدير الكاف وعلى
التعليل (قوله جاز ان
يقتسماه) اى بلا غر بلة

(قوله بشرطها) أي الغريبة وهي الزيادة على الثالث (قوله في القسمة) ٦٣٥ صله وجوب (قوله نضها المتقدم) أي ولو كان

ينتهي ما طعام مغلوث وهو
صبره واحدة جاز أن يقتسمها
(قوله رأيت) أي أخبرني
(قوله أيقسم) بضم الياء
وفتح السين (قوله يجعل)
بضم الياء (قوله قال) أي
ابن القاسم (قوله يجمع)
بضم الياء (قوله بسقي)
بضم الياء وفتح القاف
(قوله نضخ) بفتح النون
وسكون الضاد المججمة أي
بالأمة من نحو بشر (قوله
لأنهما) أي البعل والسيح
(قوله بعدل) بضم ففتح
منقلا (قوله فيه) أي الزرع
الذي لم يرد صلاحه (قوله
بالتحري) راجع للثمر والزرع
(قوله فان دخلا على جذه
عقبه) مفهوم الشرط (قوله
وجه الخطار) بكسر الخاء
المججمة وإهمال الطاء أي
الخاطرة وإضافته للسان
(قوله وان لم تختلف
حاجتهما) أي الشريكين
(قوله إليه) أي البليغ الصغير
مبالغة في جواز قسمته
(قوله وان اقتسماه) أي
البليغ الصغير (قوله يعرف)
بضم الياء وفتح الراء (قوله
ذلك) أي القسم (قوله كما
يجوز) أي القسم (قوله
يجزاه) أي البليغ (قوله
مكائمه) أي حين قسمه
بلا تأخير (قوله ولقهوم)
عطف على أي قولها (قوله ذلك) أي الغرر

كسب بكاف التشديد وهذه تقيده وجوب الغريبة بشرطها في القسمة أيضا وهو تأويل أبي
عمران أبو الحسن عقب نصها المتقدم ظاهره وان كان الغات كثيرا وقال أبو عمران معناه في
التخفيف وأما الكثير فلا يجوز ان كان في صبرة واحدة (و) جاز (جمع) بفتح فسكون (بن)
بفتح الموحدة وشد الزاي أي ثياب في قسمة القرعة ان كانت من صنف واحد بل (ولو) كانت
من اصناف (كصوف وحريز) وقطن وكان في فم الابن القاسم رحمه الله تعالى رأيت
من مات وترك ثياب حريز وقطن وكان وجبايا أو كسبية أيقسم كل نوع على حدة أم يجعل
ذلك كله في القسم واحد قال أرى ان يجمع البزك في القسمة فيجعل نوعا واحدا
فيقسم على القيمة مثل الرقيق عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه نوع واحد وفيهم الصغير
والكبير والهرمة والجارية الفارسة وعتقهم متفاوتة النوعين أو أشد فالز عندى بهذه
المنزلة وكذلك تقسم الابل وفيهم الاصناف والبقر وفيهم الاصناف فيقسم مع كلها في القسم على
القيمة عياض البز بفتح الياء اطلاقه في الكتاب على كل ما يلبس كان صوفيا أو خرا أو كنانا أو
قطنا أو حريز أو غير محبب (لا) يجوز ان يجمع في قسمة القرعة (كبعل) أي أرض
يشرب زرعها بعرقه من ندادتها فيستغنى عن السقي (و) أرض (ذات) أي صاحبة (بئر)
يسقي زرعها بمائته (أو) ذات (غرب) بفتح الغين المججمة وسكون الراء أي دلو كبير ينزع به
الماء من البئر السقي الزرع لان زكاة زرع البعل العشر وزكاة زرع ذات البئر والغرب نصف
العشر ولو قدم هذا عند قوله ولو بعبه لا وسيمسا كان احسن في الموطن يجوز قسم البعل مع
ما سبق سجدون نضح الباجي هذا مشهور المذهب لانهم مايز كان بالعشر ابن زرقون
لا يجمع البعل مع النضح ولا مع السقي اتفاقا الا على رواية يسع الزرع قبل بدو صلاحه
بالتحري على ان يجزاه مكانهما ان كان يستطاع ان يعدل بينهم فيه في قسمه تحريا (ولا) يجوز
قسم (ثمر) على شجرة (وزرع) قائم بارضه بالتحري (ان لم يجزاه) أي لم يدخل المتقاسمان على
جذ الثمر أو الزرع عقب قسمه ان دخلا على ابقائه الى انهما طيبه أو اطلقا فان دخلا على
جذعه عقبه جاز غ أشار بهذا المفهوم الى قوله الا باليس بقسمة البليغ الصغير بالتحري على
ان يجزاه مكانهما اذا اجتهدا حتى يخرج من وجه الخطار وان لم يختلف حاجتهما اليه وان
اقتسماه وفضل أحدهما صاحبه بأمر يعرف فضله جاز ذلك كما يجوز في البليغ الصغير بل فخله
بليغ فخلتين على ان يجزاه مكانهما ما ولقهوم قولها قبل له باليس بقسمة الزرع قبل ان يرد
صلاحه بالتحري على أن يحصدهما مكانهما ان كان يستطاع ان يعدل بينهما في قسمه تحريا
وكذلك القضب والتمين فان تر كالزرع حتى صار حيا انتقض قسمه وقسم ذلك كله كالأشبه
في المنع فقال (كقسمه) أي المذكور من الثمر والزرع (باصله) أي مع شجره وأرضه فلا
يجوز لانه يسع طعاما وشجرا وأرض بمنلهما (أو) قسم الزرع (قنا) بفتح القاف وشدة المشنة
أي حرما فلا يجوز لانه غير له عدم تحقيق مماثلتها (أو) قسمه (ذرا) أي بالذراع والقسمة
والقدان فلا يجوز لذلك فيها للامام مالك رضي الله تعالى عنه اذا ورث قوم شجرا أو فخلها فيها
ثمر فلا يقسمون الثمار مع الاصل ابن القاسم وان كان الثمر طلعاً أو بلجا إلا أن يجزوه مكانه
الباجي منع قسمها مع الطلع لانه ما كول يجزى فيه الربا ولا يجوز قسمها دون الطلع لانها

(قوله مستكن) اي بذولم يبت (قوله ذلك) اي غير الثابت وغير المؤثر (قوله بين) بكسر الميم المشقة (قوله لا يبدل) اي لا يجوز (قوله كذلك) اي الكتاب في منع قسمه (قوله قائما) اي بارضه (قوله ليجمع) اي لم يحدد (قوله وحرما) عطف على قائما (قوله جمع) يضم فكسر (قوله اخرج) ٦٢٦ اي من الماء (قوله ونعده) اي نقضه (قوله طبيا) بفتح فسكون (قوله صغير)

ثمرة لم تؤبر فان كان الثمر لم يبلغ ان يكون طاهرا او يطا حلا فيجوز قسمه مع التخل قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه وكذلك الزرع لا يقسم مع الارض ولكن تقسم الارض والاصول وتترك الثمرة والزرع حتى يرد ومسلحه ويحل يجه فيقسمونه حيث شئوا ويبيعونه ويقسمون ثمنه ولا يقسم الزرع فدادين ولا مذارعة ولا قنا البناي حاصل المسئلة ان الاصول التي لم يؤبر غيرها لا يجوز قسمها الا وحدها ولا مع غيرها لان قسمها وحدها فيه استثناء ما لم يؤبر والمشهور ومنعه وقسمها مع غيرها فيه طعام وعرض بطعام وعرض وجعل الثمر الذي لم يؤبر طعاما لانه يقول اليه ابن سائون واذا كان في الارض زرع مستكن او في الاصول ثمرة غير مأبورة فلا تجوز القسمة في الارض والاصول بحال حتى تؤبر الثمرة ويظهر الزرع لان ذلك مما لا يجوز استثنائه حكى هذا مذهبون في الثمر ابن ابي زمنين وهو بين صحيح على اصولهم والزرع عندى مثله غ وأما الكنان في النوادر عن مذهبون لا يبدل قسم الكنان قسا وزرعيته فيه او بعد زوالها حتى يدق فيقسم وعلى هذا اقتصر ابن عرفة وزاد وفيه يكون القطن قبيل زوال حبه كذلك نظروا لاحتوط منعه وفي النوادر ايضا ابن حبيب يجوز قسم الكنان قائما ليجمع وحرما قديما قبل ادخاله الماء وبعد اخرجه وقبل نقضه وبعد على التعديل والتصري أو الرضا بالتقسيم اللغوي مالك في كتاب ابن حبيب كل ما يجوز فيه التقاض فلا بأس بقسمته في شجره على التحري وطبا وبإسأ وبالارض مصر امشيل القواكه الرطبة وغير الباترو والكنان والنبط والنوى والتين تحري او ان كان الكنان أو الخناء قائما قبل ان يجمع أو بعد ما جمع طي وغر وزرع الثمر بالشاء المثلثة وظاهره انه أراد به جميع الثمار وهو كذلك وجه جمع من الشراخ على قسمه قبل طيبه في الثمر والزرع ونحوه قول المغين فان اقتسم الزرع الاخضر فدادين على التحري أو اقتسم الثمرة قبل طيبها فذلك لهما اذا حصدا وهذا ذلك مكانهما ولا يجوز على التأخير لهما أو لاحد هما ومن أراد التبقية منهما اجبره الاخر عليها اه وفيها لا بأس بقسم الزرع قبل بدو صلاحه بالتصري على ان يجزاه مكانهما ان كان يستطيع ان يعدل بينهما في قسمه تحريا وكذلك التقضب والتين ثم قال ولا بأس بقسم البليج الصغير بالتصري على ان يجزاه مكانهما اذا اجتمعا حتى يخرجوا من وجه الخطار وان لم يختلف حاجتهما اليه وان اقتسماه وفضل أحدهما صاحبه بأمر يعرفه فله جاز كما يجوز فيه بل فله يبلغ فخلتين على ان يجزاه مكانهما اه ثم قال ولك ان تعمم كلام المصنف في الثمر سواء كانت قبل طيبه أو بعده في القواكه التي يجوز فيها التقاض فيجوز قسمها جميعها بعد طيبها بالتصري على ان يجزاه مكانهما ما فيها لا يجزى قسم البقل بالحرص لان مالك رضي الله تعالى عنه كرهه في الثمار والبقل أبعد في الحرص منها اقا كره قسمه وقال اشهب يقسم به اذا بدا صلاحه فقال عباس قوله في البقل لا يجزى بالحرص ثم ذكر قياس ذلك على قول مالك في منع قسمة الثمار بالحرص غير الثفل والعنب ثم قال والبقل أبعد من الثمار

بضم ففتح مثقلا (قوله انطب) بفتح الخاء المعجمة والموحدة قوله التبقية على الثمرة (قوله اليه) اي الطيب (قوله عليها) اي التبقية (قوله وفيها) اي المدونة (قوله يعدل) يضم ففتح مثقلا (قوله ثم قال) اي المدونة (قوله من وجه الخطار) بكسر الخاء المعجمة واحمال الطاء اي الخطارة واضافه لبيان (قوله اليه) اي البليج الصغير (قوله وان اقتسماه) اي البليج الصغير (قوله وفضل) اي زاد (قوله أحدهما) اي قسمه (قوله يعرف) يضم فسكون ففتح (قوله جاز) اي القسم (قوله يجزاه) اي البليج (قوله مكانهما) اي حين قسمه بلا تأخير عنه (قوله ثم قال) اي طي (قوله كانت) اي قسمه (قوله يجزاه) اي ما قسماه (قوله مكانهما) اي حين قسمه بلا تأخير (قوله يانحرص) بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء اي الحرز (قوله كرهه) اي القسم بالحرص (قوله منها) اي

الثمار (قوله فاكه قسمه) اي البقل (قوله به) اي الحرص (قوله يقسم) اي البقل (قوله به) اي الحرص (قوله فاكه قسمه) اي الحرص (قوله لا يجزى) اي الحرص (قوله فاكه قسمه) اي الحرص (قوله لا يجزى) اي الحرص

(قوله فاختلقت) بضم التاء (قوله جلة) اى سوا موقع على الجزأ والتبعية (قوله ذلك) اى الجمل على المنع مطلقا (قوله عليه) اى مصنون (قوله وقال) اى ابن عبدوس (قوله اذا كانت) اى القسمة (قوله دليل) اى مدلول (قوله بعد) بالضم (قوله انه) اى الزرع (قوله يبعه) اى الزرع (قوله فى قدانى) بفتح النون مثنى قدان ٦٣٧ بالون لاضاقت (قوله سريس) انظر ضبطه ومعناه فاقلم اقف عليه

ما خالف فى ناويلها فحملها مصنون على المنع جلة وانكر ذلك عليه ابن عبدوس وقال انما منع ذلك ابن القاسم اذا كانت على التأخير وأما على الجذ فيجوز وهو قول اشهب وهذا دليل الكتاب بعد عندهم فى مسئلة الزرع انه يجوز ببعه بالخرص على الجذ اذ هو كذا فى البيع الصغير وكذا قوله فى قدانى كراث بقدان كراث أوسريس أو سريس قال لاخير تيسه الاعلى الجز ثم قال وكذلك البقل عندى كله بين ان المنع عنده ان لم يكن على الجز اه وكلامه وان كان فى البقل لكن يؤخذ العموم من استدلاله فى جميع الثمار ولو بعد طيبها ماعدا ما يحرم الفضل فيه وهو ظاهر ولا شك ان الثمار التى منع مالك الخرص فيها بعد الطيب والمراد بالتأخير غير الفحل والعنب وقال ابن رشد قسم الزرع قبل بدو صلاحه على ان يحصل كل منهما مكانه جائز على الاختلاف فى قسمة البقل القائم بالخرص والثمار التى يجوز فيه التقاضل اه فلم من كلام ابن رشد وعياض التسوية بين البقل والثمار التى يجوز فيها الفضل والزرع قبل بدو صلاحه لا شترالك الجميع فى العلة وهو جواز الفضل والمراد بالبقل غير ما يحرم الفضل فيه كالبلبل وضوءه ولا فرق فيما يجوز فيه الفضل بين طيبه وعدمه حيث دخل على جزء والله الموفق (أو) قسم (فيه فساد) لانه مقسوم فلا يجوز لانه اضاعة مال (كاقوته أو كبحه) كذا فى كثير من النسخ بجمع وفاء معهما تحسية وراوى فى بعض كتحسين مثنى خف فعلى الاول المعنى ظاهر وهو منع قسمة ما يفسد بالبالقرعة ولا بالمراضاة كلوثة ونقص وخاتم وبقير سيف وأما على الثانى فلا يخالو الكلام من اشكال لانه اما ان المعنى قسمة القرعة فيه هم ان قسمة المراضاة تارة فى الباقوتة والحقير جميعا وليس كذلك لان قسم اللوثة والنقص والخاتم والباقوتة لا يجوز بالمراضاة ولا بالقرعة واما ان يكون المعنى القسمة مطلقا فيه هم منه ان الخمين لا يجوز قسمهما بالمراضاة وليس كذلك بل يجوز قسم الخمين والنعلين والمصرعين والباب والثوب الملق من قطعتين والرحا بالمراضاة فانه فى المدونة ابو الحسن فى قسم الرحا بان يأخذ هذا اجرا وهذا اجرا قلت مثله الكتاب من سفرين أو سفار والله أعلم والسواران والقرطمان كما قال ابن رشد فيما اذا ظهر العيب باحد المزوجين وقال ابن راشد فى الباب وما لا يخ لا يقسم الا بالتراضى وقال الرجاى وما هو زوج لا يستغنى باحدهما عن صاحبه كالتفنين والبايين والغاراتين فلا يقسم بين الشريكين الا بالتراضى واقه أعلم فيها قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه فى الجذع بين الرجلين اراد أحدهما قصته وياها صاحبه لا يقسم أشهب انما القسم فى غير الرباع والارضين فيما لا يخالع عن حاله ولا يحدت بقسمه قطع ولا زيادة دراهم قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه لا يقسم الثوب بينهما الا أن يجتمعا عليه وكذا النصفان والنعلان والجلل والخرج لا يقسم اذا أبى ذلك أحدهم ابن القاسم والقص والباقوتة واللؤلؤة والخاتم هذا كله لا يقسم عند الامام مالك رضى الله تعالى عنه وفى الذخيرة قاعدة يمنع القسم تارة ملق الله تعالى للقرر كقسمة المختلقات بالقرعة أو للربا كقسم الثمار بشرط

(قوله عليه) اى قسمه (قوله الجمل) بضم الجيم اى سرج الفرس مثلا (قوله الخرج) بضم الخاء المعجمة وسكون الراء (قوله المختلقات) اى الاصناف المختلفة (قوله اولربا) عطف على للقرر

(قوله سلق) بكسر السين
 وفتح اللام فاقف معلوم
 لكن بفتح فسكون (قوله
 بين) بفتح فكسر اى يظهر
 (قوله عنده) اى ابن القاسم
 (قوله وكلامه) اى ابن
 القاسم (قوله وان كان فى
 البقل) حال (قوله منع)
 اى القسم (قوله والمراد
 بالتأخير) اى لا بالجلل (قوله
 غير النخل) خبران (قوله
 منهما) اى الشريكين (قوله
 مكانه) اى حين القسم
 (قوله لجان) خبر قسم (قوله
 بالخرص) صلة قسمة (قوله
 والثمر) عطف على البقل
 (قوله كالبلبل) مثال لما
 يحرم الفضل فيه (قوله
 وضوءه) اى من كل مصحح
 للطعام (قوله بها) اى القسمة
 (قوله لانه) اى الشان
 (قوله فيهم) بضم فسكون
 فكسر (قوله والسواران)
 عطف على الكتاب (قوله
 المزوجين) اى المشترين
 (قوله لا يخالع) بضم الباء
 اى لا يغير (قوله لا يقسم)
 بضم الياء وفتح السين (قوله
 بينهما) اى الشريكين (قوله
 يجتمعا) اى الشريكان
 (قوله

التأخير إلى طيبها لأنه ينع طعام بطعام غير معاوى القائل أو لاضاعة المال كقسم ياقوته
 ونارة خلق آدمي كقسم دار صغيرة وجام ومصر اعى باب ويجوز بالتراضى اذ لا آدمى اسقاط
 حقه بخلاف حق الله تعالى فليس له اسقاطه (أو قسم) ثم معلق (في اصله) اى الشجر
 (بالخرص) بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء آخره صاد مهملة اى الخرز فلا يجوز للغر وشبهه في
 المنع فقال (ك) قسم (بقل) بفتح الموحدة وسكون القاف قائم بارضه بالخرص فلا يجوز للغر
 فيما بين القاسم اذا ورث قوم بقلة فاعلم فلا يجزى ان يقسم بالخرص وليبعوه ويقسموا
 عنه لان مال الكارضى الله تعالى عنه كره قسم ما فيه تفاضل من الثمار بالخرص فكذلك البقل
 واستثنى من الثمر في اصله فقال (الا اقر) بالثناة وسكون الميم اى البعل الذى قد يقول الى
 كونه تمرا (والعنب) فيجوز قسمهما في اصلهما بالخرص لسهولة خرصهما وخفة غرره
 لظهورهما وعدم استنادهما قيم الامام مالك رضى الله تعالى عنه اما خر الخنل والعنب
 فانه اذا طاب وحل بيعه واحتاج أهله الى قسمه فان كانت حاجتهم اليه واحدة مثل ان يريدوا
 كلهم أكله او بيعه ربطا فلا يقسم بالخرص ابن القاسم لانه اذا كانت حاجتهم اليه واحدة
 كان بمنزلة الطعام الموضوع بينهم فلا يقسمونه الا كيلا قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه
 اذا ورث قوم شجر اغير الخنل فلا يقسمون ما على رؤسها اذا طاب بالخرص والفواكه من
 الرمان والخنوخ والقرسك وما أشبهه لا تقسم بالخرص وان احتاج اليه أهله وانما يقسم
 بالخرص الخنل والعنب ان اختلفت حاجة أهله اليه فاراد بعضهم ان يبيع وآخر أن يقر وآخر
 أن يأكل ربطا وحل بيعه اذا وجدوا عالما بالخرص ابن القاسم اذا لم يطب غير الخنل والعنب
 فلا يقسم بالخرص ويجوزونه ان أرادوا قسمه ثم يقسمونه كيلا وسأوى الامام مالك رضى الله
 تعالى عنه في سماع أشهب وابن نافع بن ثعلو والعنب والتين وغيرهما مما لا يجوز فيه التفاضل
 والى هذا السماع اشار في المدونة بقوله وذكر بعض اصحابنا ان مال الكارخص في قسم الفواكه
 بالخرص وهذا السماع اظهر وأوضح في المعنى من رواية ابن القاسم ويجوز قسم غير الخنل
 والعنب (اذا اختلفت حاجة أهله) بان أراد بعضهم بيعه وبعضهم اكله وربطوا بعضهم بيعه
 وبعضهم اهداه فلهذا شرطان الحاجة اليه واختلافه فان لم يحتاجوا اليه او اختلفت
 حاجتهم فلا يجوز قسمه بالخرص وان اختلفت بما مر جازيل (وان) كان اختلفا فيها (بكثرة
 الكل) وقلته بعد الهمز وكسر الكاف أو بقصره وسكون الكاف واستظهر البساطى الاول
 النعمى ان اختلف حاجتهم بالفضل عيال أحدهما على عيال الاخر جاز ان يقسم بالخرص
 القدر الذى يحتاج اليه اكثرهما عيال (و) اذا (قل) الثمر المقسوم بالخرص ابن عرفة في
 كراهة الخرص في الكثير رواية الباجي وظاهرها (و) اذا (قل) بفتح الخاء المهملة واللام
 مشددة اى جاز (بيعه) اى الثمر بطيبه ويدو صلاحه فيها لا يقسم بالخرص الا اذا طاب وحل
 بيعه (و) اذا (اتحد) طور المقسوم بان كان كله (من بسر) بضم فسكون (أو رطب) بضم
 ففتح اشهب ان كان بينهما بسر ورطب فلا يجوز أخذ أحدهما البسر والاخر الرطب
 بالخرص وليقسموا كلاهما به وهذا شرطان اتحاد الطور وكونه من بسر أو رطب
 وصرح بفتحهم ثانيا فقال (لا) يقسم بالخرص ما قبلين (تمر) بالثناة وسكون الميم ولو

(قوله لانه) اى قسمها بشرط
 تأخرها الى طيبها (قوله أو
 لاضاعة المال) عطف على
 لغر (قوله لانه) اى الا آدمى
 (قوله قائم) اى بارضه
 (قوله من الثمار) بيان ما
 (قوله لسهولة الخ) علة
 يجوز الخ (قوله لظهورهما)
 علة تسهولة الخ (قوله
 لانه) اى المذكور من القر
 والعنب (قوله اليه) اى
 المذكور (قوله كان) اى
 المذكور (قوله شجرا)
 الخ) اى مثرا (قوله لا تقسم)
 خبر الفواكه (قوله وان
 احتاج اليه) مبالغة في منع
 قسمه بالخرص (قوله فاراد
 بعضهم) اى الورثة الخ بيان
 لاختلاف حاجتهم اليه
 (قوله يقر) بضم ففتح فكسر
 مثقلا (قوله اذا وجدوا
 عالما بالخرص) صلة يقسم
 (قوله وسأوى مالك) اى في
 القسم بالخرص (قوله فان لم
 يحتاجوا اليه الخ) مفهوم
 الشرطين (قوله القدر)
 مفهوم يقسمهما (قوله
 منهما) اى البسر والرطب
 (قوله به) اى الخرص

(قوله لانه) اى القسم بالقرعة (قوله ويجمع) بضم الياء اى الابيض والاسود فى القسم (قوله على التساوى) اى فى الكيل (قوله الا اذا كان الاكثر اذنى) اى فلا يجوز نل وجهه ما من المعروف الى المكايسة لدوران الفضل من الجانبين (قوله فان) اى أحدهم (اى الجمع) (قوله قسم) بضم فكسر جواب ان (قوله ينجبا) بضم فكسر مئة لا اى الشر يكبان (قوله المقواة) اى (قوله فيها) اى (قوله فى الثمر حتى يقف على أحدهما فيختص به ويدفع لشرىكه ٦٣٩ ما ينوبه من القيمة التى أخذها بها) (قوله وهو) اى المدونة (قوله وهو) اى

اختلفت انواعه كصيحاني وبرقي وجعوة (وقسم) بضم فكسر ثم الفتح والغلب (بالقربة)
بضم القاف وسكون الراء (بالقري) اى الحزر الباجى هذه القسمة لا تجوز بالا بقربة وهو
ظاهر قول اصحابنا لانه تميز حق ولان المراضة بيع محض ولا تجوز فى الطعوم الا بقبض ناجز
وشترط هذا القسم تساوى الكيل وان كان بعضه افضل كالغلب الابيض والاسود ويجمع
على التساوى اللغوى يجوز ان يفضل احدهما على الآخر على وجه المكارمة فمأخذ
ماخرصة عشرة اوسق والآخر ماخرصة خمسة اوسق لانه معروف الا اذا كان الاكثر اذن
الباجى فان ابى احدهم قسم كل نوع على حدة قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه الا ان
يجب المفاوضة وشبهه فى جواز قسم الثمر فى أصله بالخمر فقال (ك) قسم (البلح الكبير) فيها
يجوز قسم البلح الكبير اذا اختلفت حاجته اهله وهو كالسرفى حرمة الفضل ومن عرف حظه
فهو قبض له وان لم يجده وان جده بعد ثلاثة ايام او اكثر جاز ما لم يتركه حتى يرهى فان ازهى
بطل قسمه وناقض بعضهم بين قولها اذا حل بينهما وازارتها قسم البلح الكبير المصنف
ولعلهم انما شرطوا الطبيب هنا لانه يجوز تأخير بعد القسم الى أن يصير تمرا ولا يطل القسم
بخلاف البلح فانه اذا ترك حتى ازهى بطل القسم أبو الحسن من دعى الى قسم الزهية بالخمر
فذلك له ومن دعى الى قسم البلح الكبير لا يجاب ولا يقسم بالخمر الا مراضة والفرق انها
ان كانت مزهية فالدعى منهما الى بقاء الثمرة بقدر على ذلك اذا وقع القسم وان كانت بلحا
فلا يقدر الذى أراد البقاء على ما أراد لان بقاءها الى الطبيب يفسد القسم فاعلم ذلك اه
(و) اذا قسمت الثمرة لاختلاف الحاجة ثم قسمت الاصول فوقع نصيب كل من الثمرة فى أصل
الآخر (سقى ذو) اى صاحب (الاصل) اصله وان كانت ثمرته غيره على المشهور وشبهه فى
وجوب السقى فقال (ك) سقى (بأنه) اى الاصل (المستقى) يكسر التثنية اى الشرط (ثمرته)
اى الاصل المبيع فسقيه عليه حتى يجده ثمرته ويسلمه لمشتريه ق فيها ابن القاسم رحمه الله
تعالى اذا قسم الثمرة كما وصفتنا بعدد الاصول كان على كل واحد منهم سقى فله وان
كان غيرهما غيره لان على صاحب الاصل سقيه اذا باع ثمرته وقال محزون السقى ههنا على رب
الثمره لان القسم تميز حق ابن يونس ما قال محزون هو المصواب وأما من باع اصل حائط
دون ثمرته فالسقى على البائع لان المبتاع لا يسلم له الاصل حتى يجذب البائع ثمرته وقاله الامام
مالك رضى الله تعالى عنه وعطف على المنوع فقال (أوفيه) اى القسم (تراجع) اى رجوع
أحد المتقاسمين بمال على الآخر لعدم تساوى القسمين فى القيمة كدارين قيمة احدهما مائة
والاخرى خمسون على ان من صار له ذات المائة يدفع خمسة وعشرين ان صار له ذات

الحسين فلا يجوز لانه غرر اذ لا يدري كل منهما حين القسم هل يرجع أو يرجع عليه وهذا في
 قسمة القرعة وأما في قسمة التراضي فيجوز لاتقاء الغرر ويمتنع بالقرعة في كل حال (الآن
 يقل) يفتح فكسر مثقلا ما يرجع به أحدهما على الآخر فيفتقر ويجوز انقسم المشغل عليه
 بالقرعة الخمس لانه لا بد منه ولا يتفق في الغالب كون قيمتي الدارين سواء فان اختلفت قيمتا
 الدارين فكان بينهما يسير مثل كون قيمة احدهما مائة والاخرى تسعين فلا بأس ان يفتريا
 على أن من تصيره التي قيمته مائة يعطى صاحبه خمسة وتسعين ابن عرفة فانظره ونسبه ظاهر
 الروايات منع التعديل في قسم القرعة بالعين وليس من شرط قسم الدور استقلال كل شريك
 بدركه وفي الرسالة وقسم القرعة لا يكون الا في منف واحد ولا يؤدي أحد الشركاء
 شئان كان فيه تراجع فلا يجوز القسم الا بتراض مباح لا يجوز تعديل النسيب بزيادة
 دراهم أو دنائير أو غير ذلك من غير جنس المقسوم من إحدى الجهتين وجزم المصنف في
 توضيحه بما قاله الغني والله أعلم (أو قسم لبن) نعم وهو (في ضرر) بأن يأخذ أحدهما شاة
 أو بقرة أو ناقة يجعلها والآخر شاة أو بقرة أو ناقة يجعلها فلا يجوز لانه غرر في كل حال (الا
 لفضل بين) بكسر الياء مشددة أي ظاهر فيجوز بالتراضي كأخذ أحدهما شاة والاخر بقرة
 أو ناقة لانه معروف في فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى لا يجوز قسم اللبن في الضرر لانه
 مخاطرة وأما ان فضل أحدهما الآخر باهر بين على وجه المعروف وصح كان اذا هلك ما بيد
 أحدهما من الغنم يرجع فيما بيد صاحبه فذلك جائز لان أحدهما ترك للآخر فضلا بغير معنى
 القسم (أو قسموا دارا) مثالا على ان نصيب أحدهم (بلا يخرج) بفتح الميم والراء وسكون
 الناء المجعلة أي باب يخرج منه ولا يخرج من الباب الذي في نصيب الآخر ولا يمكن فتح باب
 آخر يخرج منه لاحاطة املاك الناصر بها فلا يجوز (مطلقا) أي عن التقيد بكون القسمة
 بالقرعة لانهم اضاعة مال فيها وان اقتسموا دارا أي بتراض فأخذ أحدهما دبرها والاخر
 مقدسها على أن لا طريق لصاحب المؤخر على الخارج جازع على ما شرطه ورضاء ان كان له
 موضع يصرف اليه بابا والا فلا وكذلك ان اقتسما على ان يأخذ أحدهما الغرف على ان
 لا طريق له في السفلى فعلى ما ذكرنا وان اقتسما ارضا على ان لا طريق لاحدهما على الآخر
 وهو لا يجدر ببقا الاعلى فلا يجوز وليس هذا من قسم المسلمين (وصحت) القسمة لما له
 مخرج واحد ولا يمكن غيره (ان سكت) بضم فكسر (عنه) أي المخرج حال القسم بان لم
 يشترطوا شيئا وقع المخرج في قسم أحدهم وصار ملكا له وحده (ولشر يكة) أي من وقع
 المخرج في نصيبه (الاتفاق) بالروضة عند ابن القاسم وهو المشهور فيما ان اقتسما البناء
 ثم اقتسما الساحة ولم يذكروا الطريق فوقع باب الدار في حظ أحدهم ورضى بذلك صاحبه
 فان لم يشترطوا في أصل القسم أن طريق كل حصه ومدخلها فيها خاصة فان الطريق بينهما
 على حاله أو ملك باب الدار لن وقع في حظه ولما قيم فيه الممر (و) ان اشترى كوا في الماء ومجره
 وطلب أحدهم قسم مجراه واباء الآخر (لا يجبر) بضم التحتية وفتح الموحدة لا يجبر (على
 قسم مجرى) بفتح الميم والراء وسكون الجيم أي يحمل بريان (الماء) لانه اذا تعدد مجراه
 لا يستوى بريا فيه بل قد يجري في بعضها أكثر من بريا في غيره فيلزم غن بعض الشركاء

(قوله هل يرجع) بفتح الياء
 (قوله أو يرجع) بضم الياء
 (قوله ونسبه) أي كلام
 الغني (قوله ونسبه) أي
 ابن عرفة (قوله بالعين) صلة
 التعديل (قوله بان يأخذ
 أحدهما شاة الخ) تصوير
 لقسم اللبن في ضرره
 (قوله بين) بكسر المثناة
 مثقلة (قوله وكان) أي
 الشان (قوله من الغنم)
 بيان ما (قوله معنى القسم)
 اضافته للبيان (قوله لانها)
 أي القسم بلا مخرج وأنته
 لتأنيث خبره (قوله فيها)
 أي المدونة (قوله ان كان
 له) أي صاحب المؤخر (قوله
 والا) أي وان لم يكن له
 موضع يصرف اليه بابا
 (قوله الغرف) بضم ففتح
 جمع غرفة أي البيوت
 العالية (قوله حال القسم)
 صلة سكت (قوله بان لم
 يشترطوا شيئا) تصوير
 لسكت عنه (قوله فيها)
 أي المدونة خبره مقدم (قوله
 أصل القسم) اضافته
 للبيان (قوله ملك) بكسر
 فسكون (قوله فيه) صلة
 الممر (قوله لانه) أي الماء
 (قوله فيه) أي الجري المتعدد

(قوله فيه) اى الماء (قوله فيها) اى المدونة (قوله أصل العين) اضافته للبيان (قوله بالقلد) بكسر فسكون اى قدر مثقوب أسفل علوه معلق يتقاطر الماء منه الى فراغه (قوله وما علمت) بضم تاء المتكلم الامام مالك رضى الله تعالى عنه (قوله أحدا) اى من الصحابة والتابعين (قوله أجازره) اى قسم مجرى الماء (قوله على اجزاء مختلفة) كنصف وثلاث وسدس (قوله ولها) اى القرية (قوله قسمت) بضم فكسر (قوله منه) اى الماء (قوله منع) بضم فكسر ٦٤١ (قوله قسمه) اى مجرى الماء (لانه)

اى قسم المجرى (قوله وما فى محل جريه) عطف على اما فى أصل العين (قوله وهو) اى الجارى فى محل جريه (قوله لانه) اى الماء (قوله جواز) اى الجرى (قوله وأصله) اى القلد (قوله فيها) اى القدر (قوله صار) اى القلد (قوله حقيقة) اى فى القدر (قوله يتجوز) بضم ففتح منقلا (قوله به) اى القلد (قوله علاقة الخاصة) اضافته للبيان (قوله تفر) اى تصور (قوله فيه) اى قسم الماء بالقلد (قوله أن يامر) الامام رجلين الخ) خبر تفسير (قوله أو يتجمع الورثة) اى مثلا عطف على يامر (قوله بهما) اى الرجلين (قوله أسفلهما) اى القدر (قوله يتقرب) كتب (قوله يعدان) بضم فكسر ففتح منقلا اى يحضران (قوله انصدع الفجر) اى ظهر نوره (قوله هم) بفتح الهاء والميم منقلا اى قرب (قوله

فيه) اى لا يقسم أصل العين والآبار ولا يقسم مجرى الماء وما علمت ان أحدا أجازره وان وروا قرية على اجزاء مختلفة ولها ماء ومجرى ما وروا أرضها وماها وشربها وشجرها قسمت الارض بينهم على قدر ما يريد منهم أو الحسن أطلق المجرى هنا على الماء الجارى ولم يرد موضعه الذى يجرى فيه اه ابن ناجي أطلق الجزى هنا على الجارى وانما منع قسمه لما فيه من التقص والضرر لانه لا يتأتى الا بجزئين النصيبين اما فى أصل العين وهو يوقى الى نقص الماء وغوره ان صادف الخارج الينبوع واما فى محل جريه وهو لا يضبط الانصباء لانه قد يعرض لما يميل به الى احدى الجهتين البساطى اى لا يجبر على قسم الارض التى هى محل جري الماء اذا الماء لا ضابط له فى جريه لانه يفرض له من الرياح ما يميل به عما كان ما تلا عنه ومفهوم عدم الجبر جواز بالتراضى (وقسم) بضم فكسر الماء المشترك (بالقلد) بكسر القاف وسكون اللام فدل المهملة اى القدر المملوء ماء المثقوبة من أسفلها المتعلقة حتى يفرغ الماء الذى فيها وأصله الماء المجعل فيها ثم استعمل فيه العلاقة الحالية ثم صار حقيقة وقد تجوز به الى آلة اتصال كل ذي حق حقه لعلاقة الخاصة ابن حبيب تفسير قسمة الماء بالقلدان تحا كواقبه وأجمعوا على قسمه ان يامر الامام رجلين مأمورين أو يجتمع الورثة على الرضا بمأقيا خذان قدران نغارا ونسبه فيثقبان فى أسفلهما بجنب يسكانه عندهما ثم يعلقانها ويجعلان تحتها قصريه وبعدان الماء فى جرار ثم اذا انصدع الفجر صبا الماء فى القدر فيسيل الماء من الثقب فكلما هم الماء ان يفرغ صباحا حتى يكون سيل الماء من الثقب معتدلا النهار كله واللبل كله الى انصدع الفجر فيثقبانها ويقسمان ما اجتمع من الماء على مقام أقلهم سهما كيلا أو وزنا ثم يجعلان لكل وارث قدر يحمل سهمه من الماء وينقبان كل قدر منهما بالثقب الذى ثقباه القدر الاول فاذا أراد أحدهم السقي علق قدره بمائه وصرف الماء كله الى أرضه فيسقى ما سأل الماء من قدره ثم كذلك بقيتهم ثم ان تشاحوا فى التبدلة أسهموا ابن يونس قوله ثم يجعل لكل واحد قدر يحمل سهمه انما يصح ذلك اذا تساوت انصباؤهم لان القدر كلما كبرت ثقل الماء فيه وقوى جريه من الثقب حتى يكون مثلى ما يجرى من الصغير أو أكثر والذي أرى ان يقسم الماء بقدر أقلهم سهما قيا خذ صاحب السهم قدرا وياخذ صاحب عشرة الاسهم عشرة قدر و هذا بين وشبه فى عدم الجبر فقال (ك) بناء (مسترة) بضم السين المهملة وسكون القوقية اى طائساتر (ينما) سكا عن شرط بنائه بينهما حين القسم ودعا أحدهما الآخر لبنائه فأبى فلا يجبر فان شرط الاشتراك فى بنائه

٨١ منح ث صيا) بشد الموحدة اى الماء فى القدر (قوله الى انصدع الفجر) اى ظهور نوره من اليوم اى الثانى (قوله فيصباها) اى الجرار (قوله من الماء) بيان ما (قوله على مقام أقلهم سهما) اى قيام السدس فى المثال المتقدم (قوله كيلا أو وزنا) صلا يتقسمان (قوله قدرا) بكسر القاف (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله قدره) بكسر القاف (قوله ما سأل الماء) اى ملء سيلانه (قوله أسهموا) اى أقرعوا (قوله مثلى) بفتح اللام مثق مثل بالانوين (قوله بقدر) بكسر القاف (قوله قدرا) بكسر القاف

حينه جبر الآتي على يئاه مع الداعي من الجماعة قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه في
الجدارين الرجلين يسقط فان كان لاحدهما فلا يجبر على يئاهه ويقال للآخر استر على
نفسك ان شئت وان كان مشتركا بينهما امر الآتي ان يئاه مع صاحبه ان طلب ذلك وفي
المقدمات اذا اقسام الذم بكان الدار ولم يشترط ان يقيم بينهما حاجزا فلا يحكم بذلك عليهما
ويقال ان دعوى ذلك استر على نفسك في حقلك ان شئت وان اشترط ذلك ولم يحداهما أخذ من
نصيب كل واحد منهما نصف بناء الجدارين وان كان أحدهما أقل نصيبا من صاحبه وكذلك
الدفعة تكون عليهما بالسواء الى أن يبلغ مبلغ السقراط لم يحداهما ولا اختلاف في هذا
اعلم اهـ واتقوا المتعدي ولم يرد عليه وقال النخعي الصواب ان يجعل كل واحد منهما متعديا
يستتر به عن صاحبه ولا يجوز له سائر الرضا بغير تحجير لان فيه كشفا لغيرهم في تصرفهم
ودخول به فيهم على بعض اهـ وأما الجدارين الرجلين يسقط فحصل في بناء أربعة أقوال
وتكلم عليه ابن عرفة في باب الشركة قاله غ (و) اذ قسمت تركه بين حصبة فقط (لا يجمع)
القاسم في القسم (بين) نصيب (عاصمين) أو أكثر في كل حال (الابن رضاهم) اي الورثة ولذا
جمع الضمير مع ابن القاسم لا يجمع حظا اثنين في القسم ابن رشد هو قوله فيه او معناه ان لم
يكنوا أهل سهم واحد النخعي يجوز ان يجمع نصيبين في القسمة بالتراضي ومنع ذلك ابن
القاسم في القرعة ومع القرع ان الاخوة للام يرون الثلث فيقول أحدهم اقسما حصتي
على حدة فلا يجاب بذلك ويقسم له ولاخوة جميعا الثلث ثم يقاسم بعد ان شاء ابن رشد
لا خلاف في ذلك في أهل السهم الواحد كالبنات والزوجات ونحوهم وأما العصبية فقال ابن
القاسم لهم ان يجمعوا نصيبهم ان أرادوا ذلك عددا (الا) أن تكون العصبية (مع) ذى فرض
(كزوجة) وبنت وأخت وأم وأخ لام (فيجمعون) بضم التحتية ي العصبية (أولا) بشد الواو
منوا ويسمى بينهم وبين ذى الفرض ثم يقتسمون ثانيا ان شاءوا فيها لا يجمع حظ رجلين في
القسم الا ان ترك زوجة وولدا عددا أو عصبية غير ولد فيقسم للزوجة على أحد الطرفين
ويكون الباقي للولد أو العصبية وشبه في جواز الجمع فقال (كذى) اي صاحب (سهم) اي
نصيب كنصف من تجودار وباقها للشركة ومات عن سهمه (و) عن (ورثة) فجمع الورثة
ويسمى بينهم وبين شركاء مورثهم ثم يقتسمون ثانيا ان شاءوا (ثانيا) الا قول طي تفسير
ضمير رضاهم بالورثة تبع فيه الشارح وهو غير صواب لان ما عزا وما قاله المصنف لابن القاسم
في المدونة وهو لم يشترط رضا جميع الورثة بل العصبية فقط ابن رشد اختلف في جمع العصبية
على ثلاثة أقوال أحدها انهم كاهل السهم الواحد يقسم لهم حقه مع ما يمتثل يقتسمون بعد ان
شاؤا وهو سماع أشهب وابن نافع واليه ذهب ابن حبيب في الواضحة والثاني انهم ليسوا كاهل
سهم واحد فلا يجمع حظهم في القسمة بالسهم وان رضوا أو ارام قول المغيرة والثالث لا يجمع
حظهم في القسمة بالسهم الا ان يريدوا ان لا يقتسموا الى هذا ذهب ابن القاسم في المدونة لانه
فسر قول مالك فيها فمن ترك زوجة وعصبية وترك أرضا ان المرأة بضرب لها بجمعها في أخذ
الطرفين فقال معناه عندى ان كان العصبية واحدا أو عددا لا يريدون القسمة اهـ وقد نقل في
توضيحه كلام ابن رشد فاباه أراذق جمع الضمير في رضاهم للعصبية وبه قرره الشارح في وسطه

(قوله أحسن) بضم فكسر
(قوله عليهما) اي أحدهما
ان أباه (قوله ذلك) اي يئاهه
(قوله يحداه) بفتح فضم
(قوله أخذ) بضم فكسر
(قوله وان كان أحدهما
أقل نصيبا) مبالغة (قوله
ولذا) اي عود الضمير على
الورثة علة الجمع (قوله فيها)
اي المدونة (قوله سهم) اي
فرض (قوله القرنان)
اي أشهب وابن نافع (قوله
بعد) بالضم (قوله وبنت
الخ) بيان ما دخل بالكاف
(قوله تبع) اي تت (قوله
وهو) اي تفسير ضمير
رضاهم (قوله لانهما) اي
الشارح وت (قوله
وهو) اي ابن القاسم (قوله
اختلف) بضم التاء (قوله
بعد) بالضم (قوله لانه)
اي ابن القاسم (قوله وبه)
اي ارجاع الضمير للعصبية
صلة قوله

(قوله وفي شاملة) خبر مقدم (قوله وفي جمع العصبه الخ) مبتدأ مؤخر (قوله ان رضوا) اي العصبه (قوله وبما تقدم) صله تعلق
(قوله تقييده) اي ذى القرض بقوله وهو الاجنبى (قوله الاختصاص) اي بالزوجه (قوله في هذا) اي جمع العصبه (قوله يهمل)
بضم الياء (قوله كلام ابن رشد المتقدم) اي قوله والثالث لا يجمع - ظهروا في القسمة بالسهم الا ان يريدوا ان لا يقتسموا (قوله
وكان) بفتح الهمزة وشدة النون (قوله بها) اي مسئلة الزوجه (قوله قاله) ٦٤٣ اي ابن عبد السلام وخليل (قوله اختلف)

بضم التاء (قوله في قوله
الامام الخ) اي تأويله (قوله
لا يجمع) الى وان اراد
مفعول قول المضاف لقاعله
(قوله وان اراد) اي
بضمهما مبالغة في عدم
الجمع (قوله فان القاسم
تأوله) اي قول الامام الخ
تفصيل للاختلاف في
تأويله (قوله انه) اي بان
القاسم (قوله جله) اي
مطلقا (قوله بجمعهم) تنازع
فيه رضيها وكرها (قوله
أو فرقههم) عطف على
جمعهم (قوله بذلك) اي
جمعهم (قوله وغيره) اي ابن
القاسم (قوله ويضرب)
اي القاسم (قوله لهم) اي
أهل السهم (قوله به) اي
سهمهم (قوله ذلك) اي
الجمع (قوله كرهه) اي
الجمع (قوله هم) اي أهل
السهم (قوله بعد) بالضم
(قوله يقولوا) بفتح فسكون
ففتح (قوله وقال) اي
عاض (قوله خلاف) خبر
تأويل (قوله ومرا) اي
مالك عطف على قول (قوله

وفي شاملة وفي جمع العصبه ثالثها فيما ان رضوا وفي تبصرة التخمى اذا كان الولد عددا مع
الزوجه فقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه مرفوعهم كاهل سهم واحد يقسم اعمانا فصار
للزوجه أخذته وما صار للولدها استأفوا قسمه ان كان يقسم والا باعوه وفيها أيضا لكل واحد
سهم فيقسم على أقلهم ورأى ابن القاسم انهم يسوا كاهل سهم فيقسم على واحد ان تراضوا
على ان يجمعوا ويضرب سهم واحد للاختلاف في ذلك اه فلم يكن في قولهم من الأقوال
الثلاثة اشترطوا جميع الورثة وبما تقدم تعلم ان الصواب اسقاط الامن قوله الامع
كزوجه اه (الثاني) طنى قولت مع ذى القرض وهو الاجنبى تقييده بوجه الاختصاص
وليس كذلك بل جميع ذوى القروض سواء في هذا كما يعلم من كلام ابن رشد المتقدم وقد قال
الشيخ عبد الرحمن الاجهوري في حاشيته الذي في ابواب الحسن وابن رشد انهم اذا رضوا بالجمع
جمع بينهم في مسئلة الزوجه وقصوها كالام والجد اه وهو مراد المصنف ولذا أتى بالكاف في
قوله كزوجه وكان تمت غرضه قول التوضيح بما لا ين عبد السلام واستثنى ابن القاسم مسئلة
الزوجه من عموم المسئلة اه ففهم اختصاص الحكم بها وفيها فالامتطير بل يستثنى ابن
القاسم مسئلة الزوجه فقط في التقييدات اعماض اختلف في قول الامام مالك رضي الله تعالى
عنه لا يجمع بين نصيب اثنين في القسم وان اراد افاض القاسم رحمه الله تعالى تأوله انه لا يجمع
جله سهم اثنين اتفاقا واختلفا رضيها أو كرها جمعهم أو فرقههم الا العصبه اذا رضوا بذلك وغيره
رأى جمع أهل كل سهم في سهم واحد ويضرب لهم به ثبات ذلك أم كرهه ثم بعد بالخيار بين
أن يقولوا شركاء في سهم أو يستأفوا القسمة فيما بينهم اه وقال قبل هذا قالوا وتأول ابن
القاسم هذا على مالك رضي الله تعالى عنه خلاف قول مالك رضي الله تعالى عنه ومرا اه ولم يرد
مالك رضي الله تعالى عنه لا يجمع الانصبا في واحد في جميع الاقسام بالقرعة وانما هذا فيما
هم فيه سواء في السهام فاذا اختلفت انصبا وهم فكان لهم منهم الثلث ولا تخير بينهم
البدن ولا تخير منهم النصف فانه يجمع أهل كل سهم بالقرعة عليه وان كرهوا ذلك كذا
فسره عن مالك رضي الله تعالى عنه في العتية في سماع ابن نافع وأشباهه وفي كتاب ابن حبيب
عن عبد الملك ومطرف وأصبغ قالوا وهو قول مالك وجميع أصحابه رضي الله تعالى عنهم اه
ونص العتية الذي أشار اليه أشهب وسأله عن الاخوة لا ثم يرون الثلث فيقول أحدهم
اقسموا لي حصتي على حدة ولا تضموني لاختي فقال ليس ذلك حتى يقسم له ولا خوته جميعا
الثلث ثم يقاسمهم بعد ان شاء وكذلك أزواج الميت يربن الربع أو الثمن وكذلك العصبه الاخوة
وغيرهم يقول بعضهم اقسموا لي حصتي ليس ذلك لهم اه وفيه علم انه خلافه ذهب ابن

وانما هذا) اي عدم الجمع (قوله فيما هم فيه سواء في السهام) كاحاد عصبه والزوجهات والبنات والاخوات والجدات (قوله
لقوم منهم الثلث) اي كاخوة لام (قوله ولا تخير منهم البدن) أي بجدات (قوله ولا تخير منهم النصف) كشتيقة (قوله
وسأله) اي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله فقال) اي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله بعد) بالضم (قوله يربن الربع أو الثمن)
اي فتقولوا احدا من اقسموا لي حصتي على حدة ولا تضموني لباقي الزوجات

(قوله ويقيم) بضم فسكون ففتح (قوله وان لم يرشوه) بمباقة أو حال (قوله هو الذي حكى عليه ابن رشد الاتفاق) خبر جمع (قوله فلا خلاف احفظه الخ) جواب اما أهل السهم (قوله الواحد) أى الشخص (قوله ولكنه) أى الذى حكى عليه ابن رشد الاتفاق (قوله فيها) أى المدونة (قوله ولا يجمع) الى قوله هذا مع قول المضاف لقاعله (قوله ثم قال) أى البنائى (قوله نقله) أى كلام عياض (قوله وهو) أى ما حكى ٦٤٤ ابن رشد الاتفاق عليه الخ حال (قوله وان اتقنه) أى نقل الاتفاق الخ حال

(قوله بما نقله عياض) صلة
استقد (قوله من الخلاف)
بيان ما (قوله لكن لا يخفى
رجحانه) استدراك على
وان اتقنه ابن عرفة لرفع
اجماله ضعفه (قوله ولذا)
أى دلالة كلام عياض
على رجحانه على تقرير (قوله
عليه) أى المصنف (قوله
وبين) بثبوت مثلاً
(قوله القاسم) تفسير
لفاعل كنب المستتر فيه
(قوله وليس) بفتحات
مثقلاً (قوله وجزأ) بفتحات
مثقلاً (قوله القاسم) تفسير
لفاعل رى (قوله فان كان)
أى الاسم الذى فيها (قوله
أولاً) بشد الواو (قوله
وهى المذكورة بالذات)
أى وأما المهايأة والمرأسة
فذكرنا مجرد تيمم الاقسام
لان الأولى اجازة ولها باب
والثانية بيع ولها باب (قوله
وهى) أى القرعة (قوله
يعين) بضم ففتح فكسر
مثقلاً الخ فصل مخرج
المهايأة (قوله بما عتق عليه
الخ) مخرج المراضاة (قوله
فيجزأ) بضم ففتح مثقلاً (قوله

القاسم ولذا قال فى المدونة ولا يجمع حظ رجلين فى القسم وان أراد ذلك الباقيون فى مثل هذا
يعنى الزوجة مع العصبية ويقيم من قوله فى مثل هذا عدم اختصاص الحكم بالزوجة كما علمت
والمصنف رحمه الله تعالى جاز على مذهب المدونة وحام حول كلامها. وأراد تأدية ذلك فلم
تساعده العبارة ولذا قلنا تبعاً لبعضهم الصواب اسقاط الأو يقول ولا يجمع بين رجلين إلا
العصبية مع كزوجة والكمال لله تعالى البنائى جمع ذى السهم الواحد كالزوجات فى القسم وان
لم يرشوه هو الذى حكى عليه ابن رشد الاتفاق ونصه اما أهل السهم الواحد وهم الزوجات
والبنات والأخوات والجدات والأخوة لأم والموصى لهم بنحو الثالث فلا خلاف احفظه انهم
يجمع حظهم فى القسمة بالسوية شأواً وأبوالانهم بمنزلة الواحد اه لكنه خلاف ما فسر به
ابن القاسم فى المدونة قول مالك رضى الله تعالى عنه فيها ولا يجمع حظ رجلين فى القسم وان
أراد ذلك الباقيون الا فى مثل هذا أى العصبية مع أهل السهم قال فى التنبهات الخ نصهم المتقدم
ثم قال نقله أبو الحسن وهذا الثانى هو الذى حكى عليه ابن رشد الاتفاق وهو وان اتقنه ابن
عزقة بما ذكره عياض من الخلاف لكن لا يخفى رجحانه من كلام عياض ولذا اقتربه غ وغيره
فاعترض طى عليه بأنه خلاف المدونة غير نظاهر كيف وهو معنى قول مالك فيها عند
الجماعة وبين صفة القرعة فقال (وكتب) القاسم (الشركاء) أى اسماءهم كل اسم فى ورقة
صغيرة وليس عليها شمع مثلاً كالبنديقة لعدم تميز بعضها من بعض وجزأ المقسوم اجزاء
مستوية فى القيمة بعدد سهام مقام أصغرهم نصيباً فان كانوا ثلاثة لأحدهم نصف وللثاني ثلث
وللثالث سدس قسمه ستة أقسام (ثم رى) القاسم بنديقة على أول قسم ثم يفكها ويتظر الاسم
الذى فيها فان كان اسم صاحب السدس فالقسم الأول ثم رى بنديقة ثالثة على القسم الثانى
ثم يتظر ما فيها فان كان اسم صاحب الثلث فله القسم الثانى والثالث الذى يليه وتعين
الاقسام الثلاثة الباقية لصاحب النصف فلا حاجة لرى ورقته عليها وانما كتبت وصنع فيها
مائة تم لاحتمال رضى الأول أو الثاني وان كان فى البنديقة الأولى اسم صاحب النصف كمل له بها
عليه ثم رى بنديقة أخرى على أول الاقسام الباقية فان كان فيها اسم صاحب السدس فهو له
وتعين القسمان الباقيان لصاحب الثلث وان كان فيها اسم صاحب الثلث تم له بها يليه
وتعين القسم الباقي لصاحب السدس ابن عرفة الثالث قسم القرعة وهى المذكورة بالذات
وهى فعل ما يعين حظ كل شريك مما بينهم بما عتق عليه حين فعله فيجزأ المقسوم بالقيمة على عدد
مقام أقلامه جزأ الباجى صفتهم أن يقسم العرصة على أقل سهام القرينة فما هو مقسوا ويقسم
بالذراع وما اختلف يقسم بالقيمة ابن حبيب هذا قول جميع أصحابنا القاضى رب جريب
يعدل جريسين من ناحية أخرى ولابن عبد دوس عن مهنون فى قسم الشجر تقوم كل شجرة

بالقيمة (قوله على عدد) صلة يجزأ (قوله مقام) بفتح الميم أى أحاده (قوله صفتهم) أى القرعة (قوله فما) ويشل
هو) أى المقسوم الذى هو (قوله مقسوا) أى قيمة (قوله وما اختلف) أى والمقسوم الذى هو مختلف قيمة (قوله جريب) بفتح الجيم
وكسر الراء آخره موحدة أى من رعى من ناحية (قوله يعدل) أى فى القيمة لجودته (قوله جريسين من ناحية أخرى) أى له ناحيتهما

(قوله ومن عرف جمل كل شجرة) عطف على أهل المعرفة (قوله منظر) بفتح الميم والظاء المجعولة أي صورة وهيئة حسنة (قوله بغير فائدة) أي من الثمر (قوله بالعكس) أي لها فائدة من الثمر بلا منظر (قوله رفاع) بكسر الراء جمع رقعة أي قطعة من ورق مثلا (قوله وتجعل) بضم التاء أي الرفاع (قوله في طين أو شمع) أي مكعب كالبنديق بحيث لا يتميز ما فيه ببعضه عن بعض (قوله ثم ترى كل بندقة في جهة) أي على التعاقب واحدة وإن كان هو ٦٤٥ الظاهر من العبارة لأن هذا قد يؤدي

إلى تقرير سهام الواحد
(قوله أدناهم سهما) أي
عدد آحاد مقام أدناهم
سهما (قوله لا أحدهم) أي
معين بأن يجعل بندقة ثم
تظهر من فيها فإن كان له
سهما واحد فله ما عليه
البندقة وإن كان له زائد
على سهم كل له مما يلي
ما عليه البندقة (قوله في
أحد الطرفين) بيان لعنف
كذلك (قوله عزل) بضم
فكسر أي تعين بالقرعة
للاول (قوله في شق) بكسر
الشين المجعولة وشد القاف
أي طرف (قوله ضم) بضم
الضاد المجعولة وشد الميم أي
جمع (قوله ووصف) عطف
على فسر (قوله فضلت)
بضم فكسر مثقلا أي زيد
بعض الأقسام بالمساحة
على بعض (قوله تفاضلها)
أي الأقسام في القيمة (قوله
ثم أسسهم في الطرفين معا)
أي جعل على كل طرف
بندقة (قوله القسمة) أي
وحدها (قوله فريضة) أي
العدد الذي صحت حسنته
منه (قوله على أدناهم)

ويستل أهل المعرفة بالقيمة ومن عرف جمل كل شجرة قرب شجرة قلها منظر بغير فائدة وأخرى
بالعكس فإذا قوم ذلك جمع القيمة فقسما على قدر السهام ثم يكتب أسماء الشركاء في رفاع
وتجعل في طين أو شمع ثم ترى كل بندقة في جهة ١١ وسمع عيسى ابن القاسم كيفية قسم الحائظ
أو الدار أو الأرض أن تقسم على أدناهم سهما ثم يضرب لأحدهم في أحد الطرفين ثم يضرب
لمن بقي فيماني كذلك في أحد الطرفين بعد الذي عزل فإذا وقع سهم أحدهم في شق ضم إليه
تمام نصيبه حيث وقع سهمه حتى يكون نصيب كل واحد مجتمعا كذا فسر لي مالك رضى
الله تعالى عنه ووصف فإن كان أدناهم سهما إذا سدس قسمت الأرض ستة أجزاء مستوية
بالقيمة وإن كان بعضها أفضل فضلت بالقيمة على قدر تفاضلها فقد تكثر الأرض في بعض تلك
السهام لرداتها وتقل في بعضها لكرها فإذا استوت في القيمة كتب كل اسم ذي سهم ثم أسسهم
في الطرفين معا فخرج اسمه في طرف ضم له ما بقي من حقه عيسى إن احتملت الكروية
القسمة قسمت على حدتها ابن رشد قوله يقسم على أدنى سهامهم معناه إن كانت فريضة
تقسم على أدناهم سهما كن تركت زوجا أو ما واختلا م تقسم أسداسا ثم يضرب باسمائهم
على الطرفين فإن خرج اسم الزوج في أحد الطرفين واسم الأم في الطرف الآخر كان للاخت
السدس الباقي في الوسط وإن خرج في الطرفين أسماء الاخت والأم فالوسط للزوج وكذا إن
خرج أسماء الزوج والاخت على الطرفين فسهما الأم وسط وقيل انما يضرب بأحد اسمائهم على
الطرف الواحد ابداه هو الثابت في كل رواياتهما وإن كانت فريضة لا تقسم على أدناهم قسمت
على مذهب ابن القاسم على مبلغ سهام فريضة التي تنقسم منها وإن انتهى سهم أقلهم نصيبا
إلى عشرة أسهم أو أقل أو أكثر كزوج وأم وابن وابنة تصع فريضة من ستة وثلاثين تضرب
أسمائهم على الطرفين كما خرج منهم اسمهم على طرف أخذ منه كل سهامه ثم يسهم بين
الباقين فمن خرج اسمه على طرف ضم له بقية حقه والباقي ما بقي وقيل لا يسهم الأعلى طرف بعد
طرف فإن تشاحوا في أي الطرفين يسهم عليه أو لا يسهم على ذلك وهو قوله فيماني كيفية
تعين المخطأ أربعة أقوال سمع عيسى بطرح اسمين على الطرفين ويضم لكل ذي سهم كل
حظه فإن بقي واحد أخذ ما بقي وإن بقي اثنين طرح كل اسم على طرف وما بقي لمن بقي وإن بقي
أكثر فكل فعل أولا ولا ين رشد كل رواياتها انما يسهم على طرف واحد عياض ولا ين أبي
زمنين عن روايه ابن وضاح فيها إذا ضرب على أي الطرفين لكل لمن خرج اسمه كل حظه كان
زوجة أو أم أو غيرها ثم يقسم ما بقي على أقل من بقي سهامها ويتدنى القسمة والقرعة على أي
الطرفين فإن كرها جئنا وقال يقسم على أقل الانصباء حتى تنفذ السهام وقال ابن لبابة
مذهبها أن ابتدأ بالضرب لذي المخطأ الأقل وحكاه فضل عن ابن الماجشون وقال المغيرة

أي عدد آحاد مقام أدناهم (قوله تقسم) أي الدار أو الأرض (قوله باسمائهم) أي باثنين من ينادى أسمائهم (قوله اسمها) مثق
اسم بلانون لاضافته (قوله رواياتها) أي المدونة (قوله فريضة) أي العدد الذي صحت حسنته مسئلتهم (قوله على أدناهم) أي
سهامه (قوله أسسهم) أي اثنين منها (قوله منه) أي الطرف (قوله أولا) بشد الواو (قوله على ذلك) أي الطرفين

(قوله انظر ابن عرفة) نصه عقب ما في الشارح قلت انما عز الباعى الاول لنقل محمد بن عبد الحكم قال وقال ابو محمد انما هذا اذا كانت القسمة بين ابن وزوجة وهذا الذي ذكره ابو محمد قد يكون مع الجماعة ايضا اذا كانوا اهل سهم كالعصبة لقول مالك رضى الله تعالى عنه في القسمة في قسمة الارض بين الزوجة والعصبة يضرب لها في أحد الطرفين ابن القاسم ولو كانت العصبة جماعة ابن حبيب لانهم اهل سهم واحد وقال المفيرة تعطى حقها حيث خرج في طرف أو غيره قاله ابن الماجشون قلت هذا خلاف ما عزا عياض لابن الماجشون وعلى الضرب على طرف في الضرب على طرفين لتعين الضرب على من خرج اسمه منها ثالثها ان تشاح القسمة عن ابن عبدوس ونقل عياض عن ابن لباية لمصره اعتبارا بالتشاح بينهم في قسم الاجزاء من قبله الى جوف أو من شرق الى غرب لاختلاف اغراضهم لجواز قرب ملك أحدهم بما يصير له يقتضى الاول والثاني والعكس ولها وفيها ان ضرب على أحد الطرفين ٦٤٦ لخروج اسمه في الضرب على الطرفين ثم تشاحوا ضربا أيضا على الطرفين فان

بقي اثنا تشاحا على اى الطرفين فلا يتلوا الى قولهما ويضرب القاسم على أى الطرفين شاء وظاهر قول الجدل ان اختلف المقاسمان في القرعة على احدى الجهتين أقرع بين الجهتين فأيتهما خرجت قرعة أسهم عليها خلافا ولم يخرج عياض غير الاول (قوله القاسم) تفسير لفاعل كتب (قوله القيمة) صلة مستوية (قوله بعدد آحاد الخ) حال من أجزاء (قوله القاسم) تفسير لفاعل أعطى (قوله استوت انصباؤهم) بأن كانوا عصبة مثلا (قوله ومن الأجزاء) بيان ما (قوله لاسماء) اى

خلافه يسهم للزوجة حيثما خرج سهمها انظر ابن عرفة (أو كتب) القاسم (المقسوم) بعد تجزئته اجزاء مستوية بالقيمة بعدد آحاد مقام أقلهم حظا بان يكتب كل اسم من أسماء اجزائه في ورقة ويلبسها شمعاً أو نحو ذلك لا تميز (وأعطى) القاسم (كلا) من البنادق التي فيها أسماء الاجزاء (لكل) من المقسوم بينهم اى يعطى كل شريك بندقة يفتحها وله مسمى الاسم الذى فيه او هذا ظاهر اذا استوت انصباؤهم فان اختلفت فيعطى واحد من الشركاء بندقة يفتحها وله مسمى ما فيها من الاجزاء فان كان له جزأ واحد فقد تم المقسوم له فيعطى غيره بندقة وان زاد ما له على جزء كماله مما يلي ما خرج عليه الاسم وكذا ما بعده الى تمام العمل ابن شامس وقيل تكتب الاسماء والجهات ثم يخرج أول بندقة من الاسماء وبندقة من الجهات فيعطى من خرج اسمه نصيبه في تلك الجهة اى يكتب أسماء المقسوم بينهم واسماء الاجزاء ويبدقها ويخرج بندقة من هذه وبندقة من هذه ويفتحهما ويعطى مسمى اسم الجزئ للشريك الذى خرج اسمه ويكمل حظه متصلا زادا على واحد كما تقدم طي قوله أو كتب المقسوم عبارة غير كصاحب الجواهر والقمي من أهل المذهب أو كتب الجهات اى التى يرى عليها ففى مراده بالمقسوم لا كل اجزاء المقسوم ودهنى ذلك انه بعد كتب اسماء الشركاء اما ان ترى على الجهات أو تكتب الجهات وتقابل بها السكك سواء اوله اقل غ أو كتب المقسوم عطف على رى لاهلى كتب الشركاء وقلنا لا كل جزء لان الرى لا يقع فيها كلها الا ترى ان القسمة اذا وقعت على أقلهم جزءا كالسدس ان كان فيه اسدس وثلاث ونصف فان الرى يقع في ثلاثة فقط بل في اثنين لان الاخير لا يحتاج لضرب فان خرج اسم صاحب النصف على جزء فياخذ وبما يليه الى تمام حظه وكذا اسم صاحب الثلث وهذا واضح وبهذا تعلم بطلان تفسير من فسّر

المقسوم عليهم (قوله والجهات) اى اسماء المقسوم في أوراق أخرى ويجعل كل اسم في بندقة (قوله فهى) أى الجهات (قوله انه) اى الشأن (قوله على الجهات) اى ان كان القسم بحضور المقسوم (قوله أو تكتب الجهات) اى ان كان المقسوم غائبا عن مجلس القسم فتتوزل أسماء جهات المقسوم منزلة (قوله لان الرى لا يقع فيها كلها) ان كان مراده لا يلزم وقوعه فيها بالفعل مسلم ولكنه لا ينتج عدم كتبها كلها وان كان أراد لا يحتمل وقوعه فيها كلها على البطل فباطل انما من جزء لا يحتمل الرى عليه وهذا يوجب كتب اسم كل جزء بجهته (قوله في ثلاثة) مسلم ولكنها غير معينة اذ يحتمل الابتداء بجزء شرقى اول أو وسط أو ثالث ويحتمل الابتداء بجزء شمالى كذلك ويحتمل الابتداء بجزء غربى كذلك ويحتمل الابتداء بجزء جنوبى كذلك (قوله بل في اثنين) مسلم ولكنها غير معينتين فيجزى فيهما ما يجزى في الثلاثة (قوله لان الاخير لا يحتاج لضرب) مسلم ولكنها غير معين فقام جزء لا يحتمل انه الاخير وانه الاول وانه الوسيط فلا بد من كتابة أسماء جميع الاجزاء بجهاتها لاحتمال وقوع الرى على كل جزء بدلا عن غيره والله اعلم (قوله بطلان تفسير الخ) بما تقدم علمت صحتة وبطلان كلامه بطله

المقسوم

(قوله فهى) أى الجهات (قوله انه) اى الشأن (قوله على الجهات) اى ان كان القسم بحضور المقسوم (قوله أو تكتب الجهات) اى ان كان المقسوم غائبا عن مجلس القسم فتتوزل أسماء جهات المقسوم منزلة (قوله لان الرى لا يقع فيها كلها) ان كان مراده لا يلزم وقوعه فيها بالفعل مسلم ولكنه لا ينتج عدم كتبها كلها وان كان أراد لا يحتمل وقوعه فيها كلها على البطل فباطل انما من جزء لا يحتمل الرى عليه وهذا يوجب كتب اسم كل جزء بجهته (قوله في ثلاثة) مسلم ولكنها غير معينة اذ يحتمل الابتداء بجزء شرقى اول أو وسط أو ثالث ويحتمل الابتداء بجزء شمالى كذلك ويحتمل الابتداء بجزء غربى كذلك ويحتمل الابتداء بجزء جنوبى كذلك (قوله بل في اثنين) مسلم ولكنها غير معينتين فيجزى فيهما ما يجزى في الثلاثة (قوله لان الاخير لا يحتاج لضرب) مسلم ولكنها غير معين فقام جزء لا يحتمل انه الاخير وانه الاول وانه الوسيط فلا بد من كتابة أسماء جميع الاجزاء بجهاتها لاحتمال وقوع الرى على كل جزء بدلا عن غيره والله اعلم (قوله بطلان تفسير الخ) بما تقدم علمت صحتة وبطلان كلامه بطله

(قوله يكتب ست أوراق) بأسماء الأجزاء ولا يكتب أسماء المقسوم عليهم استغناء بمضمرهم ودفع البنادق اليهم عن كتب
أسمائهم (قوله يعطى لصاحب النصف ثلاثة أوراق) المناسب ورقة ويتطرق اسم الجزء الذي فيها فهو له ويكمل له مما يليه وهكذا
يقول فيمن بقي فلا يلزم تفريق النصف والسدس (قوله ثم أورد) بفتح الهمزة القائل ست أوراق الخ (قوله عليه) أي أعطاه
صاحب النصف ثلاثة أوراق الخ (قوله أنه) أي الشأن (قوله النصيب الواحد) أي كالنصف والثلث (قوله وأجاب) أي القائل
المورد (قوله ثم قال) أي القائل المورد (قوله لا يتوقف القسم) أي ككتب الشركاء (أي لخصور اشخاصهم واعطائهم) (قوله
ليس قصده لا بد الخ) الأولى محله إذا غاب الشركاء (قوله ليس مراد الأئمة) ٦٤٧ بل هو مرادهم لما علمته (قوله غير صحيح
في نفسه) بل هو صحيح
فيعطى ذو النصف بندقه
ونظر ما فيها وتكمل
النصف مما يليه وكذا ذو
الثلث (قوله فقد علمت
ما فيه) قد علمت ما فيه (قوله
وتبعه) أي طئي (قوله قبلها)
أي القيمة صلة اشتراء
(قوله لأنه) أي الخارج
(قوله مجهول) أي وقت
اشترائه (قوله الشارحان)
أي بهرام والبساطي (قوله
ونحوه) أي ما قرره
الشارحان (قوله من هذه
التياب) بيان ما (قوله له)
أي الاجنبي (قوله فيها)
أي التياب (قوله في تعيين
الخ) صلة جاز وهو المصنوع
فيه (قوله خاصة) تؤكد
لأنها (قوله لأن القسم الخ)
علة في تعيين حظ الشريك
(قوله أنه) أي الشأن (قوله
وكذا) أي هذا التعليل
في اقتضائه أنه لا فرق بين

المقسوم بجميع الأجزاء كالسنة في المال المذكور فثلاثة يكتب ستة أوراق في كل ورقة اسم
سدس من مائة ثم يعطى لصاحب النصف ثلاثة أوراق ولصاحب الثلث ورقتين ولصاحب
السدس ورقة ثم أورد عليه أنه قد يحصل تفريق النصيب الواحد وأجاب بما فيه خبط ثم قال
وهذه الطريقة لا يتوقف القسم فيها على كتب الشركاء وقول الشارح أو كتب المقسوم يعني
مع الشركاء ليس قصده لا بد من ذلك بل ليوافق ما نقله من كلام الجواهر اه وهذا الذي ذكره
ليس مراد الأئمة وهو غير صحيح في نفسه لما فيه من تخليط الأجزاء ومراد الأئمة بالقرعة
أخذ كل أحد حظه بحسب ما وتقريرت قوله أو كتب المقسوم بأنه من غير كتب أسماء
الشركاء واستظهاره في كبره قائلًا وما قرره أنه أظهر أن كان مراده ما قال هذا القائل فقد
علمت ما فيه وإن كان مراده كتب الجهات على ما من رآه وما يقرره لأنه المفروض في
كلامهم كما قال الشارح والله أعلم وتبعه البناني (ومنع) بضم فكسر (اشترأ) الجزء
(الخارج) أي الذي يخرج بالقسمة قبلها لأنه مجهول وظاهره سواء كان المشتري شريكًا
أو أجنبيًا وقرره الشارحان على منع شراء الاجنبي ونحوه قول التهذيب ولا يجوز لاجنبي أن
يشترى من أحدهم ما يخرج له بالسهم من هذه التياب إذا لشركة فيها وانما جاز ما أخرج
السهم في تعيين حظ الشريك خاصة لأن القسم بالقرعة عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه
ليس من البيوع والقسم بشارق البيع في بعض الحالات اه وهذا التعليل يقتضي أنه
لا فرق بين الاجنبي وغيره وكذا تعليل الشارح بجعل الخارج والبساطي بأنه قد يخرج ما لا
يوافق غرضه وقد عذر تسليمه عند العقد قاله ثم طئي قرره الشارحان على منع شراء الاجنبي
اعتراضًا بظاهر لفظها وتبعهما ثم في كبره وكانهم لم يفتوا على قول أبي الحسن وكذا
لا يجوز للشريك شراء ما يخرج بالسهم لشريكه وقد رد الخط على الشارح بكلامه وتبعه عجم
قائلًا قصر الشارح وتكلام المصنف على شراء الاجنبي بغير الظاهر المدونة غير ظاهر ونص
أبي الحسن هذا جواب سؤال مقدرك أنه قيل لم أجزت ما يخرج السهم بالقسم لاحد
الشريكين ولم تجز لاجنبي وكلاهما مبيع لأن كل واحد من المتقاسمين باع بعض نصيبه
ببعض نصيب الآخر وذلك مثل القسمة مجهول إذ لا يدري أيهما يصير له وما قدره كالاجنبي

الاجنبي والشريك (قوله والبساطي) عطف على الشارح (قوله بأنه) أي الشأن (قوله وتقدر) بضم الذال المعجمة مثقلة عطف
على أنه قد الخ (قوله لفظها) أي المدونة (قوله وتبعهما) أي الشارحين (قوله وكأنهم) بفتح الهمزة وشدة النون أي الشارحان
وقت (قوله بكلامه) أي أبي الحسن (قوله قصر) بسكون الصاد (قوله كلام) مفعول قصر المضاف لمفاعله (قوله على شراء
الاجنبي) صلة قصر (قوله تعالى الخ) علة قصر الخ (قوله غير ظاهر) خبر قصر (قوله هذا) أي كلام المدونة (قوله كانه) بفتح
الهمزة وشدة النون (قوله ولم تجز لاجنبي) أي يشترى (قوله وكلاهما) أي ما يخرج بالسهم للشريك وما يخرج به لاجنبي اشتراء
(قوله لأن كل واحد من المتقاسمين باع الخ) علة كون ما يخرج لاحد الشريكين مبيعًا

(قوله فقال) اي ابن القاسم (قوله فان تفارق البيع الخ) في قوة الاستدراك أو الاستثناء اي لكنها أو لأنها تفارق البيع الخ (قوله صحيح) نعم وجهه أيضا (قوله فيها) اي المدونة (قوله كان) اي القسم (قوله ربيع) بفتح الراء (قوله في القسمة) تنازع فيه الجور والغلط (قوله فان كان) اي القاسم (قوله أمضاء) اي الامام القسم (قوله والا) اي وان رأيت لم يعدل (قوله رد) اي الامام القسم (قوله بمنزلة حكم الحاكم) ٦٤٨ اي العالم العدل في عدم تعقبه (قوله الجور) تفسيره فاعل تفاحش

(قوله القسمة) تفسر لنا فاعل نقض (قوله وباحدهما) اي البينة أو التفاحش (قوله نقضه) أي القسم (قوله في القرب) قيد في إيجاب نقضه (قوله معين) بضم فكسر (قوله ذلك) اي القرب (قوله العام) طي محل القيام بالغبن بالم يطل الزمان فان طال فلا قيام له ولا تسمع دعواه حاله ابن سلون ابراهيم لا يقيم بالغبن الا بقرب القسمة وما بعد الطول والاستقلال فلا قيام ونحوه في معين الحكم ولم يجد الطول وكذا ابن عاصم حيث قال

والغبن من يقوم فيه بعدا ان طال واستقل قد تعدى وفي المقصد المحمود فان طال الزمان واستقل كل احسان منهم حظه فلا قيام فيه بالغبن والسنة في ذلك كثير اه الخط الباسي في وثائقه انما يرجع في القرب ابن سهل عن ابي ابراهيم وحده ذلك العام

فقال وان كانت القسمة عند الامام مالك رضى الله تعالى عنه يعافانها تفارق البيوع في بعض الحالات وقوله اذا شركت له انما ذكر هذا التقريرين بين الشريك والاجنبي وكذلك لا يجوز للشريك شرهما يخرج بالسهم لشريكه اه والله اعلم (و) اذا قسم المشتري بوجه من أوجه القسمة صحيح (لزم) قسمه فليس لاحد المتقاسمين نقضه ق فيها اذا قسم القاضي بين قوم دورا أو رقيقا أو عروضا فلم يرض أحدهم بما أخرج السهم له أو غيره أو قال لم أظن ان هذا يخرج لي فقد لزمه وقسم القاضي ماض كان في ربيع أو حيوان أو غيرهما (و) ان ادعى أحد المتقاسمين الجور أو الغلط في القسمة (تطر) بضم فكسر (في دعوى جور) اي عدول من القاسم عن الحق جدا (أو غلط) أي عدول عنه منه خطأ فان لم يظهر شيء منهم ماضى القسم ولزم وان اعترف الشريك به قضى عليه بما يقتضيه اعترافه (و) ان أنكر (حلف المنكر) على عدم ما ادعاه مقامه من جور أو غلط ق فيها الامام مالك رضى الله تعالى عنه اذا قالوا للقاسم غلطت أو لم تعدل نظر الامام في ذلك فان كان قد عدل أمضاء والارده ولم ير الامام مالك رضى الله تعالى عنه قسم القاسم بمنزلة حكم الحاكم (فان تفاحش) الجور والغلط (أو ثبتا) بشهادة أهل المعرفة (نقضت) بضم فكسر القسمة طي اي مع القيام ومع القوات يترادان في القيمة في معين الحكم فنقض مالم تقف الاملاك ببناء أو هدم أو غير ذلك من وجوه القوات فان قامت بما ذكرنا رجعا في ذلك الى القيمة ويقسمونها وان فات بعضها وبقي سائرته على حاله قسم مالم يقف مع قيمة ما فات اه ابن عرفة دعوى الغلط في القسم دون ينسبة ولا تفاحش بوجوب حلف المنكر وباحدهما بوجوب نقضه الباسي في القرب وفي معين الحكم بعض الاندلسيين انما يقيم بالغبن فيما قرب وأما ما بعد امد وطال تاريخه فلا يقيم فيه بغبن ابراهيم وحده ذلك العام ويقفه البناء والغرس أيضا وفي المعين اذا ثبت الغبن في القسمة انتقضت مالم تقف الاملاك ببناء أو هدم أو غير ذلك من وجوه القوات فان قامت الاملاك بما ذكرنا رجعا في ذلك الى القيمة ويقسمونها وان فات بعضها وبقي سائرته على حاله اقتسم مالم يقف مع قيمة ما فات افاده الخط طي ونحوه لابن سلون وزاد في مؤلفه ابن لبابة اذا فات المقسوم ببناء أو هدم او بيع مضى القسم ولا كلام للقاسم بخلط او غبن ابن عبيد الغفور والاول احسن ابن عرفة ابن حبيب فوته بالبيع لغو مالم يقف ببناء مبناته اه فلو فصل المصنف بين القيام والقوت لكان اولى وهذا في قسمة القرعة وشبهها في النقض فقال (ك) قسمة (المراضة) فنقض بتفاحش الجور أو الغلط او بثبوته فيها (ان) كانا (ادخلا) اي المقسمان في قسمة المراضة (مقوما) بكسر الواو مستددة فان لم يدخل المقوما فلا تنقض بذلك الخط ابن حبيب

اه وتبعه عجم في جعل العام حدا للقليل فانما الظاهر ان ما قارب به كهو (قوله ويقفه) اي القيام ان بالغبن (قوله مؤلفة) بفتح اللام (قوله والاول) اي ما في المعين (قوله فلو فصل) بفتحات منة لا الخ تفرع على قول ابن عبيد الغفور الاول احسن (قوله فيها) اي القرعة (قوله في النقض) اي بالغبن التفاحش أو الثابت (قوله فيها) اي المراضة (قوله فان لم يدخل المقوما) مفهوم الشرط (قوله لا تنقض) اي المراضة (قوله بذلك) اي الغلط

ان ادعى احدهم الغلط بعد القسم فان كانوا قسموا بالتراضى بلا سهم وهم جائز والامر فلا
ينظر الى دعوى ذلك وان كان الغلط بينة وبغيرها من امر ظاهر لانه كبيع التساوم يلزم
فيه الغبن وان قسموا بالسهم على تعديل القيمة فهو كبيع المراجعة ابو عمران انما يصح قول
ابن حبيب على وجه وهو اذا تولوا القسمة بانفسهم واما ان كانوا ادخلوا بينهم من قوم لهم ثم
ظهر فيها الغبن فتفسخ القسمة لانهم وان سمعوا تراضيهم لا يدخلوا الاعلى التساوى اه وظاهره
انهم اذا لم يدخلوا مقوما بينهم وتوهموا لانفسهم لا يقيم فيها بالغبن والظاهر ان هذا ليس
بمراد وانما المراد ان قسمة المراجعة اذا كانت بلا تعديل ولا تقويم لا يقيم بالغبن فيها ومتى
كانت تقويم وتعديل فيقيم بالغبن فيها سواء كان التقويم من غيرهم او منهم الخمي دعوى
الغلط في القسمة على اربعة اوجه احدها ان يعدل ذلك ثم يقتصر او يأخذ بغير قرعة ثم يدعى
احدهم ما غلط فلهذا ينظر فيه اهل المعرفة فان كان سواء او قريبا من السواء فلا ينقض والا
فينقض والقول قول من دعى الغلط والثاني ان يقول انه اذا ارتكبا في هذه وهذا العبد يكافئ
هذه من غير ذكر القيمة ثم يقتصر او يأخذ ذلك بغير قرعة والجواب فيه كالاول لان مفهوم
ذلك التعديل والمساواة في القيم وكذلك اذا قال هذه الدار تكافئ هذا المتاع او هذه العبد
ثم اخذ كل واحد منهم احد الصفتين بالتراضى بغير قرعة ثم بين ان القيم مختلفة والثالث ان
يقول احدهما اخذ هذه الدار وهذا العبد وانا آخذ هذه الدار وهذا العبد من غير تقويم
ولا ذكر مكافاة فان كانت القسمة بالتراضى مضى الغبن على من كان في نصيبه الاعلى قول من
لم يعضه في البيع وان كانت بالقرعة وهما عالمان به فسد فتفسخ جبراً عليهم ما وان لم يطلبه
احدهما لانه ضرر وان كانا فافانما التساوى محبت والقيام بالغبن فيها كالعيب والرابع
اختلافهما في صفة القسم كقسمهما عشرة أثواب فكان يند احدهما ستة وقال هي نصيبي
عليه اقسمتنا وقال الآخر واحد من الى وانا سلتك غلطا فاختلاف فيها فقال ابن القاسم القول
قول حائز به بينه ان اثنى بنائيه لا قرار الا ترى بالقسم واقعا به بعض ما يد صاحبه وقال
اشهب القول للعائز به بينه وقال ابن عبدوس يتحالفان ويقامضان ذلك الثوب وحده ثم ذكر
كلام ابن حبيب في هذا القسم الرابع وقال الرباعي ان ادعى أحدهم الغلط في القسمة
فذلك على وجهين أحدهما ان يلوا القسم بانفسهم والثاني ان يقدموا من يقسم بينهم
فان تولوا بانفسهم ثم ادعى أحدهم الغلط فذلك على أربعة اوجه وذكر هذه الاربعة
التي ذكرها الخمي ثم قال واما ان قدموا من قسم بينهم ثم ادعى أحدهم ان القاسم جار
أو غلط فقال ابن القاسم فيها لا يلتفت الى قولهم وليتم قسمة فاذا فرغ منها فنظر السلطان
فيها فان وجدها على التعديل مضى ما قسم ولا يرد فان رضى جميعهم برده ونقضه واستئناف
القسمة بالقرعة أو التراضى فلا يجوز لانهم يتفقون من معلوم مجهول وهو ما يخرج لهم
بالقسمة الثانية ولو تراضوا بنقضه بشرط ان يأخذ كل واحد شئاً معلوماً معينا جاز وان وجد
السلطان فيه غيباً فاحشا نقضه قولا واحدا وان كان غير فاحش فقال ابن القاسم فيها يرد
وقال اشهب لا يرد اه وفي التنبهات القسمة على ثلاثة اشرب قسمة حكيم واجبار وهي قسمة
القرعة وقسمة مرضاة وتقويم وقسمة مرضاة على غير تعديل وحكم هذه حكم البيع في كل

(قوله جائز) اي ما ضون
لرشد هم (قوله الامر) اي
التصرف (قوله ينظر) بضم
الياء وفتح الظام (قوله ذلك)
اي الغلط (قوله وان كان
الغلط بينة من امر ظاهر)
بيان غيرها (قوله لانه)
اي قسم التراضى (قوله
والا) اي وان لم يكن مساويا
ولا قريبا من التساوى
(قوله كالاول) اي ينظر
اهل المعرفة فان كان سواء
او قريبا منه فلا ينقض والا
فينقض (قوله فاختلاف)
بضم التاء (قوله فيها) اي
المسئلة (قوله القول للعائز
ببينه) ظاهره وان لم يشبه
(قوله ثم ذكر) اي الخمي
(قوله فيها) اي المدونة (قوله
مرضاة وتقويم) اي
وتعدل بل بديل ما يليق (قوله
وحكم هذه) اي المراجعة
على غير تعديل

(قوله به) أي الغبن (قوله الوجهين الأولين) أي القرعة والمراضاة على تقويم وتعديل (قوله من ذلك) أي الغبن (قوله في
 قسمة التراضي) أي على تقويم وتعديل (قوله واختلف) بضم التاء (قوله إلى أنه) أي اليسير (قوله وأبي) بفتح الهمزة والباء
 أي منع (قوله ذلك) أي القفوع عن اليسير (قوله لأنه) أي الغبن اليسير (قوله المشتركين) بفتح الكاف وكسر هاء (قوله سواء كان)
 أي من شرط انتفاعه (قوله ولذا) أي شرط انتفاع الطالب والأتى (قوله لفظ كل) إضافة للبيان (قوله لو وقع لفظ كل الخ)
 عليه أو هم الخ (قوله من الشرط) ٦٥٠ بيان واحد (قوله من الساحة) بيان ما ينتفع به (قوله ٥٠٠ هذا شرط) أي انتفاع

وجه ولا يرجع فيه الغبن على القول بأنه لا يرجع به في البيع ويرجع بالغبن في الوجهين الأولين
 ويعني من اليسير من ذلك في قسمة التراضي واختلف في اليسير في قسمة القرعة كالذي سار
 والذي سار من العدد الكثير فذهب ابن أبي زيد وبعضهم إلى أنه معقوده وأبى ذلك
 آخرون وقالوا إنه من القسمة لأنه خطأ في الحكم يجب قصه ولا يفرق فيه بين القليل والكثير
 اه وخوجه للباقي والله أعلم (و) إذا طلب بعض المشتركين قسمة القرعة وأباه غيره (أجبر)
 بضم الهـ مزوسكون الجيم وكسر الموحدة (الهما) أي على قسمة القرعة (كل) من المشتركين
 سواء كانت حصته طلبها مساوية لخصته غيره أو أكثر أو أقل (ان انتفع كل) منهم بخصته التي
 تخرج له سواء كان طالباً أو آيلاً ولذا أعاد لفظ كل إذ لو اكتفى بعضهم لاهم ان الشرط انتفاع
 الآتي لا الطالب لو وقع لفظ **كل** الأول على الآتي فقط لخطأ فلا يقسم القرن والرحى
 والمعصرة في المقدمات الذي جرى به العمل عندنا ان الدار لا تقسم حتى يصير لكل واحد من
 الشركاء من الساحة والبيوت ما ينتفع به ويستتر فيه عن صاحبه اه ومفهوم الشرط
 عدم الجبر ان لم ينتفع كل وهو كذلك (تفصيلات) الأول البناء هذا مذهب ابن القاسم وقال
 عيسى بن دينار ان طالب القسمة صاحب الخط الذي لا يصير له ما ينتفع به قسم له لأنه رضى
 بالضرر لنفسه واختاره ابن عتاب وكان يفتى به الحسن قال ابن سلقون الأول هو الذي جرى به
 العمل والقضاء مطرف وبه كان يقضي قضاء المدينة اه وخوجه في المقدمات الثاني
 قيد في التوضيح الجبر يكون المشترك للقيمة أو موروفاً فان كان للتجارة فلا يجبر على قسمه من
 أباه لأنه ينتفع عنه وهو خلاف ما دخل عليه فانه النسي الثالث طلق المصنف في
 الانتفاع فهل يبقى على إطلاقه فيكون حصول انتفاع ما هو قول ابن الماجشون وأصنغ
 عن ابن القاسم أو يقيد بالانتفاع بالسكنى المعتمدة والاشتراف عن صاحبه وهو ما عزا ابن
 رشد لابن القاسم وظاهر قوله في توضيحه عن المقدمات والذي جرى به العمل عندنا ان الدار
 لا تقسم حتى يصير لكل واحد من الساحة والبيوت ما ينتفع به ويستتر فيه عن صاحبه اه
 اعتماده وانه الذي أراد في مختصره في قيده إطلاقه ابن عرفة وفي الجبر في الدار والأرض
 ولو لم يصير منتفع به في حظ أو ان صار **كل** شريك ما ينتفع به في وجهه ما تاتى ولو واحد
 ورابعها ان صار لكل ما يقدر به وينتفع يسكناه اه قال الرابع هو الذي اعقده المصنف
 (و) ان أراد أحد المشتركين فيما لا يقسم بيع حصته منه وطلب من شريكه بيع نصيبه معه

كل (قوله قسم) بضم
 فكسر (قوله لكن قال
 ابن سلقون الخ) استندراك
 على لانه رضى الضرر
 لنفسه واختاره الخ لرفع
 ايهاه جريان العمل به
 (قوله الاول) أي اشتراط
 انتفاع كل (قوله وبه) أي
 الاول (قوله المدينة) أي
 المنورة بانوار رسول الله
 صلى الله عليه وسلم (قوله
 قيد) بفتح تاء مثقلاً (قوله
 وهو) أي نقص عنه (قوله
 ما) مثقل نكرة تامة
 مؤكدة انتفاع لا فائدة
 عمومته (قوله وهو) أي
 الا كتفاء أي انتفاع (قوله
 أو يقيد) عطف على يبقى
 (قوله وهو) أي التقيد
 بانتفاع السكنى المعتمدة
 (قوله والذي جرى به العمل
 إلى صاحبه) مفعول قول
 المضاف لقاعله (قوله
 لا تقسم) أي جبراً (قوله
 من الساحة الخ) بيان ما
 (قوله اعتماده) أي التقيد

خبر ظاهر (قوله وأنه) أي التقيد الخ عطف على اعتماد (قوله في يديه) أي كون الانتفاع
 بالسكنى الخ تفرع على وظاهر قوله الخ (قوله وفي الجبر) أي على القسمة (قوله ولو لم يصير) أي بالقسمة (قوله في حظ) أي قسم
 من الاقسام التي تخرج بالقرعة (قوله ما) مثقل نكرة تامة مؤكدة وجه لا فائدة عمومته (قوله ولو واحد) أي ولو كان الانتفاع
 لواحد من المتقسمين (قوله المشتركين) بفتح الكاف وكسر هاء (قوله منته) أي ما لا يقسم (قوله وطلب) أي يريد البيع
 (قوله نصيبه) أي الشريك (قوله معه) أي يريد البيع

(قوله فاني) اي الشريك بيع نصيبه (قوله في كل ما لا يجبر الخ) تنازع فيه اجبر وشريك (قوله من حيوان الخ) بيان ما قوله اي (اي البيع) تفسيره لها وشريكه هو طالب البيع (قوله فيما) اي المدققة (قوله الاشر الخ) بفتح الهمزة جمع شريك (قوله جبر) بضم فكهسكر (قوله عليه) اي يسه (قوله لا آتي) بعد الهمز وكسر الموحدة (قوله يعطى) بضم الياء وفتح الطاء (قوله بدعوى) اي طلب (قوله فيه) اي ما لا يتقسم (قوله وقسمه) اي الحكم بالبيع (قوله حظه) اي طالب البيع (قوله انه) اي الابق (قوله ولو التزم) اي الآتي (قوله الى عبده) اي جعله وصيا عليهم ٦٥١ (قوله فدعا) اي طالب (قوله البكار) فاعل دعا (قوله منه) اي العبد

دعا (قوله منه) اي العبد
الوصى على الصغار (قوله
فان رضوا) اي البكار (قوله
وان دعوا) اي البكار
(قوله جميعه) اي العبد
(قوله ذلك) اي بيع جميعه
(قوله بقبته) اي العبد
للمستغفار (قوله او يدفع)
اي الحاكم من مال الصغار
(قوله يعرج) بضم ففتح
فكسر مثقلا (قوله عليه)
اي كلام النخعي (قوله
خلافه) اي كلام النخعي
(قوله على انه) اي الشأن
(قوله هذا الظاهر) اي
جبر الآتي ولو التزم أداء
النقص (قوله منها) اي
المدققة (قوله لان الاجبار
الخ) عليه لا تنقض (قوله
يكسر) بفتح فضم مثقل المراء
اي يرجع (قوله اصل
الابصار) اضافته للبيان
(قوله بالابطال) صلة يكر
(قوله منه) اي العبد
الوصى (قوله القيمة) صلة
يشترى (قوله ذلك) اي

ايكثر الثمن فاني اجبر (البيع) اي عليه شريك في كل ما لا يجبر فيه على القسمة من حيوان أو
عرض او عقار (ان نقصت حصته شريكه) اي آتي البيع ان يبع حال كونها مفردة عن
حصة الآتي اي نقص عنها ما يخصها من ثمن الكل في حين اذا ادعى أحد الاشر الخ الى بيع
مال ينقسم جبر عليه من اياه ثم لا آتي أخذ الجميع بما يعطى فيه وسواء كانت شركتهم بارث
أو شراء أو غيره ابن عرفة المعروف بالحكم يبيع ما لا يتقسم بدعوى شريك فيه لم يدخل على
الشركة وقبده غير واحد ينقص عن حظه مفردة عن ثمنه في بيع كله غ ظاهره انه يجبر على
بيع نصيبه ما لا يتقسم ولو التزم أداء النقص لشريكه فأنما مله مع قول النخعي وان أوصى
بنييه الصغار الى عبده فدعى البكار الى بيع انصباهم منه فان رضوا يبيع انصباهم خاصة جاز
وبقي العبد على حاله في الوصية وان دعوا الى بيع جميعه لان في بيع انصباهم بانقرادها بخصا
كان ذلك لهم على قول الامام مائة رضي الله تعالى عنه الا ان يرى المال كم أخذ بقيته حسن
نظرا او يدفع الى البكار قدر ذلك البعض فلا يساع على الصغار انصباؤهم ٥١ ولم يعرج عليه
ابن عرفة ههنا مع قوة عارضته البتاني في تكميل التقييد ولم يعرج عليه ابن عرفة ولا في
الوصايا وظاهر المدققة وغيرها خلافه على أنه يقال مسئله العبد الوصى لا تنقض هذا الظاهر
منها ومن غيرها لان الاجبار على بيع جميع العبد الوصى يكر على أصل الإيصاء بالابطال واذا
جاز ان يشتري للاصغر نصيب البكار منه بالقيمة كأخذ ما يجاور المسجد لتوسعته فلا يجبر
ذلك في مسئلة غير العبد الوصى ثم نقل عن التادى ان مسئلة النخعي ليست خاصة بمسئلة
العبد (تنبيه) البتاني المناسب لهذه المسئلة أن يقال ومن دعى ببيع حلة ما لا يتقسم
من عقار وغيره لنقص حصته ان يبع مفردة ممكن منه اذا كان في التشاور فيه ضرر ثم
لا آتي أخذ بما يعطى فيه قبل يسه فان يبع مضى ولا يكون أحق الاجاب فيه الشفعة كذا في
المدققة والله أعلم ابن عبد السلام والموضح المذهب ان المبيع اذا وقف على ثمن بعد الأداء
على جميعه ان لم أراد أخذه من الشريك يكتن بذلك الثمن فله ذلك سواء كان طالب يسه أو آية
وبه القضاء وقال الداودي ليس القسمة الا غير طالبيه وعليه حات المدققة (لا) يجبر الشريك
الآتي بيع نصيبه عليه اذا لم ينقص عن نصيب طالب البيع ان يبع مفردة عما يخصه من ثمن
الجميع (كر بيع) بفتح المراء اي عقار (غلة) اي مقنتى لكرائه وأخذ أجره ابن رشد ولا يحكم
بيع ما لا يتقسم اذا دعى اليه أحد الاشر الخ الا فيما كان في التشاور فيه ضرر بين كالأدار

اشترى نصيب البكار للصغار بقيته (قوله ثم نقل) اي غ (قوله من عقار وغيره) بيان ما (قوله لنقص الخ) حلة دعا الخ (قوله
مكن) بضم فكسر مثقلا جواب من (قوله منه) اي بيع جميع ما لا يتقسم (قوله لا آتي) بعد الهمز وكسر الموحدة (قوله قبل
يسه) صلة أخذه (قوله ولا يكون) اي الآتي (قوله الآتي) بعد فكسر (قوله يبع) مفعول الآتي (قوله عليه) اي بيع نصيبه
(قوله على يسه) صلة ينقص (قوله من ثمن الجميع) بيان ما يخصه (قوله ولا يحكم) بضم الياء وفتحها كالكتاب (قوله اليه) اي
يسه (قوله بين) بكسر اللام مثقلا

(قوله الجاهل) بشدة الميم (قوله عما هو الغلة) - ان مثل الحمام (قوله فلا) اي فلا يصحكم ببيعته جواب اما (قوله ابو الوليد) اي ابن رشد (قوله ان من اراد) صلة يذهب (قوله مقاواته) اي المزايدة فيه حتى يقف على احدهما (قوله فلا يصير شركه) اي على البيع أو المقاواة (قوله الاشرار) بفتح الهمز أي الشركاء (قوله فيه) صلة الاشرار (قوله الاختصاص) مقفول يريد (قوله ما) مثقل نو كيد لمنفعة لا عادة عموما (قوله لابن رشد) صلة نسب (قوله بعد) صلة نسب (قوله قرر) اي ابن عبد السلام (قوله الاطلاق) اي عن التقييد يكون ٦٥٢ الربع افي الغلة (قوله عن الجملة) اي ما يخص بعضها منه (قوله اكثر)

والخائط وأما مثل الحمام والراعي ما هو الغلة فلا اه في التنبهات كان شيخنا القاضي أبو الوليد يذهب في ربيع الغلات وما لا يحتاج اليه للسكنى والانتفراد الى أن من أراد في مثل هذا بيع نصيبه أو مقاواته فلا يصير شركه بوجه خلاف ما يراد للسكنى والانتفراد بالنافع والسكنى فيه لأن ربيع الغلة إنما المراد منها الغلة ولا ينقطع عن بعضها اذا بيع عن ثمنه في بيع جملتها بل ربما كان الراغب في شراء بعضها أكثر من الراغب في شراء جميعها بخلاف دور السكنى وما يريد أحد الاشرار فيه الاختصاص به لمنفعة ما اه ولا بن رشد ونسبه ابن عبد السلام بعد ما قرران المذهب الاطلاق وأما ابن عرفة فنقل ما في التنبهات ثم قال والمعروف ان عن الجملة اكثر في ربيع الغلة وغيرها الا أن يكون ذلك كان عندهم بالاندلس وان كان فهو نادرو يلزم على مقتضى قوله أن لا شفعة فيه اه ثم قال في التنزيل وكان الشيخ عبد الحميد الصائغ يفتي أن الجبر على البيع انما هو فيما كان لطيف الثمن كالديار والحوافيت وأما الرباع الكثيرة الاثان كالقنادق والحمامات التي انصب فيها افضل وأرغب عند الناس من شراء جميعها فانه لا ينبغي ان يختلف في افراد بيع نصيبه منها خاصة اذا لا يشاله في ذلك بخس لان كثير من الناس يرغب في شراء النصيب من الحمام والقنادق لقله ثمنه ولا يرغب في شراء جميعه لكثرة ثمنه وتعدده اه وبهم اذا ظهر وجه ما قاله ابن رشد وسقط اعتراض ابن عرفة عليه والله اعلم (أو اشترى) من أراد بيع نصيبه (بعضا) مفردا وطلب من شركه ببيع نصيبه معه فابي فلا يصير على بيعه معه غ في التنبهات يجب أن يكون الجبر فيما ورث أو اشتراه الاشرار جملة وفي صفقة فاما لو اشترى كل واحد منهم جزأ مفردا أو بعضهم به - بعض فلا يصير أحد منهم على اجمال البيع مع صاحبه اذا دعي اليه لانه كما اشترى مفردا كذلك يبيع مفردا ولا حاجة له هنا في بخش الثمن في بيع نصيبه مفردا لانه كذلك اشترى فلا يطلب فيه باخراج شركه من ماله وعنه نقله ابن عرفة فكانه لم يسبق اليه الا أنه قال قبله والمعروف الحكم ببيع ما لا ينقسم بدعوى شريك فيه لا يدخل على الشركة وقيد غير واحد بقص عن حظه مفردا عن ثمنه في بيع كله وقال المتطلي من أوصى بثلاثة للمساكين فباع وصيه ثلث أرضه فلا شفعة فيه لان بيع الوصي كبيع الميت فانه معنون وقال غيره فيه الشفعة للورثة ابن الهندي وهو الاصح لدخول الضرر على الورثة ورجع إلى آخره من ملوكهم اذا دعي مشتريه الى مقاسمته ولم يحتمل القسم ابن عرفة تعليقه نص في قبول دعوى البيع عن دخول على الشركة اه ورأيت بخط بعض المحققين ما نه طرقت عياض اشتراط اتحاد المدخل في دعوى الشريك الى البيع

اي من ثمن البعض المبيع وحده (قوله ذلك) اي مساواة عن البعض المبيع مفردا ما يخصه من ثمن الجميع (قوله وان كان) اي وجد (قوله قوله) اي ابن رشد (قوله فيه) اي ربيع الغلة وانظر ما وجه لزوم مع انه اذا كان لا ينقسم كالحمام المشهور لا شفعة فيه على الجبر أيضا (قوله يفتي) بضم الياء (قوله ان الجبر) صلة يفتي بحذف الياء (قوله من أراد بيع نصيبه) تفسيرا لفاعل (قوله اشترى المستر فيه) قوله ورث (بضم فكسر) قوله اذا دعي اي صاحبه (قوله اليه) اي اجمال البيع معه (قوله وعنه) اي عياض صلة فصل (قوله فكانه) بفتح الهمز وشدة النون اي عياض (قوله يسبق) بضم الياء وفتح الياء اي عياض (قوله اليه) اي التقييد بشراء الشركاء الجملة في صفقة (قوله الا

أنه) اي ابن عرفة (قوله قبله) اي كلام عياض (قوله بدعوى) اي طلب (قوله وقيد) اي الحكم بالبيع (قوله وطريق حظه) اي الداعي الى البيع (قوله فلا شفعة فيه) اي لورثة الموصي (قوله غيره) اي ممنون (قوله وهو) اي ثبوت شفعة الورثة (قوله آل) بدل الهمز أي صار (قوله لاخر اجه) اي العقار كله (قوله مشتريه) اي الثالث (قوله ولم يحتمل) اي العقار (قوله المدخل) بفتح فسكون اي دخول الشركاء في ملك العقار بشرائه جملة في صفقة (قوله في دعوى الشريك الى البيع) اي

الحكم به اصله اشتراط (قوله هذا) اى اشتراط اتحاد المدخل (قوله فانه) اى التمسى (قوله لم يشترطه) اى اتحاد المدخل (قوله لانه) اى التمسى (قوله له) اى الشريك (قوله ما لا ينقسم) مقصود بان جعل (قوله خوف الخ) على جعل الاصل ما لا ينقسم (قوله يدعوى المشتري) اى شريكه الذى سبقه على شقصة (قوله للبيع) اى لاجاله ببيع السابق معه (قوله والمشتري اتحاد دخل وحده) حال (قوله وقد جعله) اى التمسى المشتري ٦٥٣ الذى دخل وحده (قوله يدعوى الى البيع) فهذا صريح فى ان اتحاد

المدخل ليس شرطاً فى ان يبيع
دعوى الشريك الى البيع
(قوله هذا) اى جعل الاصل
فيما جعلت له الشفعة
ما لا ينقسم وانظر ما مراده
بالشفعة فان المشهور
اختصاصها بما ينقسم
(قوله من نصيبه) بيان
للاكثر (قوله بان زاد) اى
المعيب الخ تصويره للاكثر
(قوله وبناء الخ) بيان
مادخل بالكاف (قوله
تباين) بفتح القوية جمع
تباين كزمان سراويل قصير
يسير اليتيم وبعض
التعدين (قوله لمن وجد)
صله رد (قوله اخذ السالم)
بفتح كسر (قوله فضل) اى
زائد (قوله على قيمة) صلة
فضل واصله يرد هذوفاً اى
على اخذ المعيب (قوله بان
كان) اى العيب الخ تصوير
لكونه ليس بالاكثر (قوله
واحد) لعيب (تفسير
لفاعل رجح المستقر فيه
(قوله على اخذ السالم)
صله ورجح (قوله من

وطريق التمسى خلاف هذا فانه لم يشترطه لانه جعل الاصل فيما جعلت له الشفعة ما لا ينقسم
خوف ان يدعوى المشتري البيع والمشتري اتحاد دخل وحده وقد جعله يدعوى الى البيع وتكرر
هذا فى كلامه فى باب تشافع الورثة والشر كامن كآب الشفعة ٨١ على ان ابن عبد السلام
عز اقول عياض التمسى (وان وجد) احد المتقامين (عياض بالاكثر) من نصيبه الذى خصه
بالقسمة بان زاد على نصفه (قوله) اى واجد العيب (رد) اى فسخ القسمة ان كانت الاجزاء
انتي خصت شر كانه قائمة يديهم لم تقف وابتدأ القسمة (فان) كان وجود العيب بعد ان (قات
ما) اى النصيب الذى كان (سيد صاحبه) اى واجد العيب (بكه دم) وبناء وقطع ثوب تباين
وغرس وقطع وتحييس وهبة وصدقة (رد) صاحب القات (نصف قيمته) اى القات لمن
وجد العيب فى نصيبه معتبرة (يوم قبضه) اى القات (وما) اى النصيب الذى (سلم) بفتح
فكسر من القوات وهو المعيب (بينما) اى الشر يكتن نصفين وهذا فى الحقيقة نقض للقسمة
ايضا القيام قيمة ما فات مقامه (و) ان قات (ما يده) اى واجد العيب وهو المعيب (رد) واجد
العيب على الذى يده السالم من العيب (نصف قيمته) اى المعيب يوم قبضه (وما) اى النصيب
الذى (سلم) من العيب والقوات (بينما) وهذا نقض لها أيضاً فى الحقيقة المصنف وكذا لو
قات النصيبان معا فبرد اخذ السالم نصف فضل قيمته على قيمة المعيب (والا) اى وان لم يكن
العيب بالاكثر بان كان بالنصف أو أقل فلا تنقض القسمة (رجع) واجد العيب على اخذ
السالم من العيب (ب) مثل (نصف) قيمة النصيب (المعيب عما) اى النصيب الذى (في يده) اى
أخذ السالم من العيب حال كون ذلك المائل (ثنا) بفتح المثناة والميم اى قيمة للسالم (الا)
يرجع (شريكاً) فى عينه بمثل ذلك (و) النصيب (المعيب) مشترك (بينما) اى الشر يكتن
فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى اذا اقتسم شريكاً كان دوراً أو أرضين أو عروضا ورقيقاً
فوجد أحدهم ببعض ما أخذه عيباً فان كان وجه مانابه وأكثره رد بالجميع وابتدأ القسم الا
ان يقوت ما يده صاحبه ببيع او هبة أو حبس أو صدقة او هدم او بناء فبر دقيته يوم قبضه
فيقتسمان تلك القيمة مع الحاضر المردود ابن حبيب وان قات بعضه رد قيمة ما فات فكان
ذلك مع ما لم يفت بينهما وكذلك بعض النصيب المعيب يرد نصف قيمة ما فات منه لصاحبه
وان كان المعيب الاقل رده ولا يرجع فيما يدهم يكتن وان لم يفت اذ لم ينقض القسم ولكن
ينظر فان كان المعيب قدر سبع ما يده رجح على صاحبه بقيمة نصف سبع ما أخذ ثنا
يقتسمان المعيب ولو بنى أحدهما فى حصته من الدار وهدم بعد القسم ثم وجد عيباً فذلك
قوت ويرجع نصف قيمة المعيب ثنا على ما فسرناه (تنبيه) العيانى المراد بالاكثر على

العيب (صله السالم (قوله بمثل نصف) صلة رجح (قوله على يده) بيان نصف المعيب (قوله فان كان) اى المعيب (قوله واكثره)
تفسير وجه مانابه (قوله حبس) بضم الحاء والباء اى تحييس (قوله فبر د) اى صاحبه (قوله قيمته) اى ما فات (قوله ذلك) اى
المقوم به (قوله ينظر) بضم فسكون ففتح (قوله ما يده) اى المعيب (قوله رجح) اى أخذ المعيب (قوله على صاحبه) اى
أخذ السالم (قوله من الدار) بيان حصته (قوله بعد القسم) تباين فيه بنى وهدم (قوله فذلك) اى البناء والهدم

(قوله من بعض الصبغة الخ) بيان نصف او الثلث (قوله المستحق) بفتح الحاء المهملة (قوله بين فتعش القسمة) صلة خبر (قوله القسمة) تفسير لثاني فاعل فسح المستتر فيه (قوله استحق) بضم التاء (قوله ذلك) اي نصفه المبدل (قوله ان كان) اي العبد (قوله وان كان) اي العبد (قوله رجح) اي المستحق من يده (قوله عليه) اي صاحبه (قوله قيمته) اي العبد (قوله ولا خيار له) اي المستحق من يده نصف عبده ٦٥٤ (قوله استحق) بضم التاء (قوله ايسره) اي اقله (قوله لضرر الشركة) اضافته

ما صححه غ. الثلث فاكثر فهو بمعنى الكثير لاحقية اسم التقصيل الا أنه اذا كان النصف ندون فالاختيار في التسليم بالقسمة وعدم الرجوع على صاحب السليم من العيب وفي الرجوع عليه في السالم بقدر نصف العيب من السالم ويكون لصاحب السالم من العيب قدر ما يكون لصاحب العيب من السالم فلا تنتقض القسمة في الكل بل في البعض وان كان العيب أكثر من النصف فالاختيار بوجه آخر وهو التسليم بالعيب فلا رجوع له أو فسح القسمة من أصلها وعليه في قول المصنف فلدرها بالجمال والمردقة على كل حال (وان استحق) بضم التاء وكسر الحاء المهملة (ذهب او ثلث) من بعض أوصياء القسوم بينهم أخير (بضم الحاء المهملة وكسر التحتية) مشددة المستحق من يده بين فتعش القسمة ويقامها والرجوع على صاحبه بنصف قيمة المستحق الشارح ويحتمل تحييره بين نقصها ورجوعه شر يكافيها بيد صاحبه بقدر نصف ما استحق من يده (لا) بخير ان استحق (رجح) بضم الراء فاقبل منه ويرجع بنصف قيمته (وفسخت) بضم فكسر القسمة (في) استحقاق (الاكثر) من النصف ولا خيار ولا رجوع وتفسر في استحقاق كل النصيب بالاولى في فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى ان اقسما عبيدين فاخذ هذا عبدا وهذا عبدا فاستحق نصف عبدا فلهذا استحق ذلك من يده ان يرجع على صاحبه بربع العبد الذي في يده ان كان قائما وان فارتجع عليه بربع قيمته يوم قبضه ولا خيار له في غير هذا أبو محمد لما استحق نصف ما صار له لم يكن لك وبقاؤه بخلاف مبتاع عبدا يرد ما استحقاق ايسره لضرر الشركة وفيها أيضا لا ينتقض القسم الا باستحقاق جل نصيبه فان استحق نصفه فلا ينتقض القسم ويرجع على صاحبه بربع قيمة ما بيده ولا ينتقض القسم في هذا غ. ابن يونس بالغى عن بعض فقهاء ثنا القرويين انه قال الذي يوصل عندي في وجود العيب أو الاستحقاق بطرأ بعد القسم ان ينظر فان كان ذلك كالربع فاقبل رجح بخصته عن ان كان نحو الثلث والنصف يكون شر يكافيها بذلك فيما بيد صاحبه ولا ينتقض القسم وان كان فوق النصف انتقض القسم وانما بدأه واستحسن ابن يونس هذا التخصيل وقال ليس في الباب ما يخالفه الامسئلة الدار يأخذ أحدهما ربعها والاخر ثلاثة أرباعها فيستحق نصف نصيب أحدهما فانه قال يرجع بقيمة ذلك فيما بيد صاحبه ولو قال يرجع فيما بيد صاحبه لاستنوت المسائل وحسن التأويل ولم يكن في الكتاب تناقض ولما ذكرنا في اختصارنا أجبوبة المدونة في هذه المسئلة قال فخصيب ذلك اختلاف فيها المتأولون وخارجها المتأولون وكثيرها كلام المدققين وتعارضت فيها مذهب المحققين فذهب القرويون الى أن ذلك كله تقر يق بين البيوع والقسمة فذهب الامام مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما الى ما لا يعلم في البيوع ان الثلث كثير يرد منه وان القسمة على ثلاث درجات تستوي مع البيوع في اليسير الذي

للبيان (قوله جل) بضم الجيم اي أكثر (قوله فان استحق) بضم التاء (قوله نصفه) اي نصيبه (قوله ويرجع) اي المستحق منه (قوله في هذا) اي استحقاق النصف (قوله بعد القسم) تنازع فيه وجود والاستحقاق (قوله ينظر) بضم فسكون ففتح (قوله ذلك) اي العيب أو المستحق (قوله رجح) اي واجد العيب أو المستحق منه (قوله به منته) اي العيب أو المستحق (قوله وان كان) اي المستحق أو العيب (قوله يكون) اي واجد العيب أو المستحق منه (قوله ذلك) اي المستحق أو العيب (قوله وان كان) اي المستحق أو العيب (قوله وقال) اي ابن يونس (قوله يأخذ) أحدهما ربعها الخ (قوله ليسئلة الدار) (قوله فانه) اي ابن القاسم (قوله يرجع) اي المستحق منه (قوله ذلك) اي المستحق (قوله وحين) بضم السين

(قوله الكتاب) اي المدونة (قوله في هذه المسئلة) اي طريقان الاستحقاق على احد النصيبين بعد القسمة لا (قوله حار) باهسال الحاء والراء (قوله المعام) ففت مذهب (قوله ان الثلث الخ) خبر مذهب (قوله يرد) بضم فتفتح (قوله منه) اي به (قوله وان القسمة الخ) عطف على ان الثلث الخ

(قوله ذلك) أي البسيرة (قوله وفي الجبل) عطف على في البسيرة (قوله ويقتربان) أي البسيرة والقسم (قوله فلا يفسخ) بضم
 الياء أي القسم (قوله عندهما) أي مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما (قوله ويشارك) أي المستحق منه (قوله بذلك)
 أي بمنزلة نصف المستحق (قوله وهذا) أي قول القرويين (قوله على هذا) أي تفصيل ابن يونس والقرويين (قوله ما خصه) أي
 التفصيل بين الأكثر وغيره (قوله ولا ذكر) أي المصنف (قوله بأنه) ٦٥٥ أي المستحق منه (قوله بصفة ذلك) أي
 المستحق (قوله لعله) أي

المصنف (قوله لم يرد) بضم
 فكسر (قوله لهذا الباب)
 أي القسمة (قوله أن كان)
 أي المستحق (قوله يكون)
 أي المستحق منه (قوله
 بخصه) أي المستحق (قوله
 بعد القسمة) صلة وجود
 (قوله القاط) فاعل جاء
 (قوله رجع) أي المستحق
 منه (قوله كان) بفتح الهمز
 وشدة النون (قوله غيره) أي
 ما يشرى به (قوله ثلاثة)
 أي من الأقوال (قوله أن
 كان المستحق) بفتح الحاء
 (قوله وان كان) أي
 المستحق (قوله رجع) أي
 المستحق منه على شريكة
 (قوله بقتضيه) أي بنصف
 قيمة المستحق (قوله يرجع)
 أي المستحق منه على
 صاحبه (قوله فيساوي)
 أي المستحق منه (قوله
 ينقض) أي القسم (قوله
 ويرجع) أي المستحق منه
 (قوله بعد قسمة) صلة
 طرف (قوله منها) أي التركة
 (قوله أن استغرقت) أي

لا يردان منه ذلك الربع وفي الجبل يرد منه البسيرة وينسخ القسم ويقتربان في الثلث
 والنصف ونحوهما فلا يفسخ عندهما في استحقاق النصف والثلث ويشارك بذلك فيما يرد
 صاحبه وهذا المحو نقل ابن يونس فان قلت لودرج المصنف على هذا ما خصه بالاستحقاق ولا
 ذكر التخصيص في الثلث والنصف بل كان يقطع بأنه يكون شريكاً بصفة ذلك فيما يرد صاحبه
 قلت لعله لم يرد خصوصية الاستحقاق وانما أراد ضبط الأقل والأكثر والمتوسط بينهما
 بالنسبة لهذا الباب ولعله فهم أن قول القرويين أن كان نحو الثلث والنصف يكون شريكاً
 بخصته معناه أن شاء وفيه نظر والله أعلم * (تبيين) الأول الخط ظاهره لافرق بين كون
 المستحق شائعاً في جميع المقسوم أو في حصة أحدهم أو معيناً وليس كذلك إنما هذا الحكم فيما
 إذا استحق معين أو شائع من حصة أحدهم فيفصل فيه على ما ذكره وفيه ما فيه عليه غ وغيره
 وأما إذا استحق جزء شائع من جميع المقسوم فلا كلام لأحدهم ما على صاحبه لانه استحق من
 نصيب أحدهما مثل ما استحق من نصيب الآخر وهذا ظاهر وقد أشار إليه ابن الحاجب بقوله
 وإن استحق بعض معين الثاني عياض في التنبهات جاء في مسألة وجود العيب والاستحقاق
 بعد القسمة ألفاظ مشككة وأجوبة مختلفة ومقالات مطلقة اضطرب بسببها تأويل الشيوخ
 فان وقع الاستحقاق بشائع فلا ينقض القسم واتبع المستحق كل وارث بقدر ما صار من حقه ولا
 يتبع المولى عن المعدم وإن استحق نصيب أحدهم بعينه فان استحق جميعه يرجع فيما يشرى به
 كان الميت لم يترك غيره وإن استحق بعضه فثلاثة لأبن القاسم قال مرة ينقض القسم كله إن
 كان المستحق ككثير أو إن كان يسيراً رجوع بقتضيه وقال مرة يرجع فيساوي صاحبه فيما يرد
 بقدر نصف ذلك المستحق كثيراً كان أو قليلاً وقال مرة ينقض في الكثير ويرجع في اليسير
 شريكاً والله أعلم وشبهه في الفسخ فقال (كطرق) يضم الطاء والراء وشدة الواو أي طريان (غريم)
 أي صاحب دين واحد على ورثة واحد منهم بعد قسمة تركته مورثهم فينقض القسم ويرجع
 الغريم على كل وارث بما أخذ من ماله إن استغرقت ماله أو على ورثة وموصى له بالثلث فكذلك
 (أو طرق) بضم الميم وفتح الصاد (له بعدد) من دنانير ونحوها (على ورثة) واحد منهم
 بعد قسمة تركته مورثهم (أو طرق) موصى له بعدد واحد على وارث وموصى له بالثلث مثلاً بعد
 إعطاء الثلث للموصى له به وقسم الباقي على الورثة ابن القاسم ينسخ القسمة ويعطى الغريم
 أو الموصى له حقه ثم يتبدأ القسم (و) الفسخ مقيد بما إذا كان (المقسوم) مقوماً (كدار)
 أو بستان أو رقيق أو حيوان أو مرض لتعلق القرض بعينه فيها إن كانت التركة داراً وليس
 فيها عين فاقسمها الورثة ثم قسم وارث أو موصى له بثلث ينقض القسم كأول الدجوع والدور في

التركة (قوله أو على ورثة الخ) عطف على ورثة واحد منهم (قوله فكذلك) أي ينقض القسم ويرجع الغريم على كل وارث وموصى
 له بما أخذ من ماله إن استغرقت ماله (قوله ابن القاسم) أي قال (قوله ففسخ) بضم الفاء (قوله ويعطى) بضم الياء وفتح
 الطاء (قوله يتبدأ) بضم الياء (قوله أو بستان الخ) بيان لدخول الكاف (قوله لتعلق القرض) بفتح الغين المجعلة والراحة
 الفسخ (قوله وليس فيها) أي التركة (قوله فاقسمها) أي الدور (قوله تنقض) بضم فكسر

(قوله المقسوم) تفسير لاسم مكان المستوفى (قوله غير عين) نعمت مثليا فصيح عطفه على عيناهاو (قوله الغريم) تفسير لقاعل رجع (قوله من أخذ شيئا) بيان للمضاف اليه كل الذي ناب عنه التنوين (قوله من ذلك) أي المثل يان شيئا (قوله بما يخصه) صلة ترجع (قوله ان كان) أي المأخوذ (قوله وان فات) أي المأخوذ (قوله من المطر وعليهم) بيان من (قوله به) أي ما يخصه المعسر (قوله ذمته) أي المعسر (قوله عليه) أي المعسر (قوله من المطر وعليهم) بيان من (قوله فان كانوا عالين به) أي الطارئ مفهوم الشرط ٦٥٦ (قوله بعد القسم) صلة طرا (قوله وان تركت عين الخ) حال (قوله

فانما يتبع) أي الطارئ
(قوله من حقه) بيان ما
(قوله من قول ابن القاسم)
صلة المشهور وأحال منه
(قوله المنصوص) نعمت
المشهور (قوله عليه) أي
الوارث والمدين (قوله
بأداء الخ) صلة يقتك
(قوله واحد) أي من
الورثة (قوله بعد قسمها)
أي التركة صلة يسع (قوله
أي محاباة لاحقيقة الغبن)
الفرق بينهما مع اشتراكهما
في نقص الثمن عليه في المحاباة
وقصد معروفا وعدم علمه
في الغبن (قوله ذلك) أي
الجزء بلا قرينة (قوله فان
يسع بمحاباة) مفهوم بلا
غبن (قوله فكالهبة) أي
والاعتاق بعد القسم (قوله
لا ترد) بضم ففتح (قوله
واختلف) بضم التاء (قوله
فدفع) أي الواهب أو
المعتق قيمة ما وهبه أو
اعتقه (قوله ولا يرجع)
أي الواهب بما دفعه

القسم أو اقتسموا كل دار على حدة (وان كان) المقسوم (عينا) أي ذاتا أو دراهم (أو مثليا)
أي مكبلا أو موزونا أو معدودا غير عين فلا يفسخ القسم (ورجع) الغريم أو الموصى له بعدد
الطارئ (على كل) من أخذ شيئا من ذلك بما يخصه ان كان قائما وان فات رجع بماله (ومن
أعسر) من المطر وعليهم (فعلية) أي المعسر يرجع الطارئ ويتبع به في ذمته ولا يرجع بما
عليه على من من المطر وعليهم (ان لم يعلموا) حين القسم بالطارئ قاله ابن القاسم فان كانوا
عالين به وقسموا رجع الطارئ على الملى بماعلى المعسر وعلى الملى بماعلى الميت وعلى الخاضع
بما على القاتل لتدبيرهم ومحل فسخ قسمة المقوم ان لم يدفع الورثة أو بعضهم للطارئ حقه
فيها لابن القاسم رجه الله تعالى اذا طرأ وارث أو موصى له بثلث بعد القسم والتركة عين
أو عرض فانما يتبع كل وارث بقدر ما صار اليه من حقه ولا يتبع الملى بماعلى المعدم (وان
دفع جميع الورثة) أو بعضهم للطارئ حقه (مضت) القسمة هذا هو المشهور من قول ابن
القاسم المنصوص عليه في المدونة وفيها الكل واحد من الورثة ان يقتك ما يساع عليه في الدين
بأداء ما يتوبه فان قال واحدنا أو أدى جميع الدين أو الوصية عينا كانت أو طعاما ولا اتبعكم
بشيء ولا تنقضوا القسم لرغبته في حظه وقد قسموا ربعا أو سبعا أو ثلثا له وشبهه في مضى
القسم وعدم فسخفه فقال (كبيهم) أي ورثة الميت انصيبهم من تركته بعد قسمها (بلا
غبن) أي محاباة لاحقيقة الغبن وما أدى ما الدامل للمصنف على ارتكاب الجواز بلا قرينة
وعدوله عن عبارة المدونة وابن الحاجب وغيرهما ويجوز الاختصار لا يسوغ ذلك فان يسع
بمحاباة فكالهبة قاله ابن رشد والهبة لا تردواختلف هل يضمن الواهب والمعتق فقال ابن حبيب
فدفع للغريم ولا يرجع على الموهوب له وذهب اشهب وحنون الى انه لا يضمن فيرجع الغريم
على الموهوب له ويرد المعتق فان قلت اذا كان البيع عضي مطلقا لم قيد ابن الحاجب والمصنف
بعدم المحاباة قلت قولها وما يباع فعليه ثمنه لا قيمته ان لم يحاب يدل على أن عدم المحاباة قيد في
اعطاء الثمن لافي الامضاء فتؤول عبارتهم ما بذلك أي كبيهم عضي وعليهم الثمن ان باعوا بلا
محاباة ثم ظهر عليه دين فلا ينقض البيع ابن الموارز ويضمنون الدين بالبيع وان باع بعضهم
نصيبه ولم يسع بعضهم نصيبه (استوفى الطارئ) جميع حقه (مما وجد) ممن التركة
(ثم تراجعوا) أي رجع الوارث المأخوذ نصيبه في الدين على من باع نصيبه بما يخصه من الدين
(ومن أعسر) منهم (فعلية) أي المعسر يرجع الطارئ بماعليه ويتبع ذمته ولا يأخذه من

(قوله انه) أي الواهب أو المعتق (قوله ويرد) بضم ففتح (قوله مطلقا) أي عن تقييمه لعدم المحاباة
(قوله قولها) أي المدونة (قوله يدل) خبر قولها (قوله فتؤول) بضم التاء واللام (قوله عبارتهما) أي ابن الحاجب وخليل
(قوله بذلك) أي بان عدم المحاباة قيد في دفع الثمن (قوله عليه) أي الميت (قوله فلا ينقض) بضم الياء (قوله وان باع بعضهم)
أي الورثة بعد القسم (قوله منهم) أي الورثة بيان من (قوله ويتبع) أي الطارئ (قوله ذمته) أي المعسر (قوله ولا يأخذه)
أي الطارئ ما على المعسر

(قوله غيره) أي المعسر (قوله فان كانوا المين به) مفهوم الشرط (قوله أخذ) أي الطارى (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله بعدها) أي القسمة (قوله تقض القسمة) خبران (قوله لانه) أي المصنف ٦٥٧ (قوله شبهها) أي المسائل الاربع (قوله

باحتقاق الاكثر) أي في تقض القسمة (قوله فيه) أي التقض (قوله كونه) أي المقسوم (قوله مشكل) خبر قوله (قوله بعد قسمها) أي تركته على ورثة فقط وعلى ورثة وموصى لهم (قوله ووجد) أي الغريم الطارى (قوله فانه) أي الغريم الطارى (قوله هذا) أي الرجوع على الموصى بما يخصه فقط واتباع ذمة المعسر (قوله ما اخذه) أي المالى (قوله من التركة) بيان ما (قوله وله) أي المالى (قوله قسمها) أي المدونة (قوله وعليه دين) حال وهكذا الجملتان عقبه (قوله بخل) بضم فكسر (قوله به) أي الدين (قوله فترد) بضم ففتح (قوله يوفى) بضم ففتح مثقلا (قوله وضم) بضم ففتح مثقلا (قوله الى ما اتلفه) أي عوضه (قوله هو) أي المجموع (قوله ويتبع) أي الغارم (قوله مورثه) بفتح فسكون فكسر (قوله عما اخذه) بيان ما اكاه وما استهلكه (قوله من التركة) بيان ما اخذه (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط (قوله

ملى غيره) (ان لم يعاوا) أي الورثة بالطارى فان كانوا المين به أخذ من الملى بما على المعسر الحدة ذكر المصنف رحمه الله تعالى أربع مسائل الاولى ان يطرأ غريم على الورثة بعد ان اقتصموا التركة الثانية ان يطرأ موصى له بعد دعى الورثة بعد القسمة أيضا الثالثة ان يطرأ غريم على الورثة والموصى لهم بالتك بعد القسمة الرابعة ان يطرأ موصى له بعد دعى الورثة والموصى لهم بالتك بعد هذا أيضا وذكر ان الحكم في الصور الاربع تقض القسمة لانه شبهها باستحقاق الاكثر لكن شرط فيه كون المقسوم مقوما كدار وعبيد وثياب واحترز عن كونها عينا ومثليا فلا تنقض وصريحه بقوله وان كان عبدا او مثليا رجع على كل من الورثة بحصته وشرط ان تقضى في المقوم ان لا يدفع الورثة أو أحدهم جميع الدين ولا العدد الموصى به وقوله ومن أعسر فعليه ان لم يعلموا مشكل لاقتضائه ان التركة اذا كانت عينا او مثليا وطرأ غريم بعد قسمها رجع بعضهم موصرا وبعضهم معسرا فانه يرجع على الموصر بحصته فقط ويتبع المعسر بحصته اذا لم يعاوا الدين وليس كذلك انما هذا في طرأ غريم على غرما او وارث على ورثة او موصى له على موصى لهم وأما اذا طرأ غريم على ورثة فيرجع على ما لهم بجميع ما اخذه من التركة وله هو الرجوع على المعسر بما يخصه سواء اعاوا الدين أم لم يعاوه وكذا قوله بعد ومن أعسر فعليه ان لم يعلموا في قسمته ومن هلك وعليه دين وترك ذورا ورثة فاقوا صاحب الدين غائب بخل ان الدين قبل القسمة او لم يعلموا به فاقسه واميرائه ثم اعاوا الدين فترد القسمة حتى يوفى الدين ان كان ما اقسموه قاطعا فان اتلف بعضهم حظه وبقي في يد بعضهم حظه فارب الدين أخذ دينه مما يده فان كان دينه أقل مما يده أخذ قدر دينه وضم ما يده هذا الوارث بعد الدين الى ما اتلفه بقية الورثة فكانت التركة وما بقي يد الغارم فهو له ويتبع بقية الورثة بتمام مورثه من مال الميت بعد الدين ان ابقى له شئ ويضمن كل وارث ما اكاه وما استهلكه مما أخذه من التركة وما باع فعليه عنه ان لم يعاوا طق قوله ومن أعسر فعليه ان لم يعاوا الظاهر انه وهم منه رحمه الله تعالى اذ لم يذكره في المدونة ولا ابن الحاجب ولا غيره ممن وقف عليه بل اقتصر ابن الحاجب على قوله يوفى دينه مما وجد ويترجى هو ولم ار من قال في تراجعهم من أعسر فعليه ان لم يعلموا اذ لا معنى لهذا الشرط لاستوائهم في العلم بل ظاهر كلامهم اتباع كل بحصته من غير تفصيل وان قيل محله التأخير فمأخذه الذي قبله كما قلناه يعنى عنه وقد استشكله الخط بعد استشكل الذي قبله قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه وما مات يديهم من حيوان او هلك باهر من الله تبارك وتعالى من عرض وغيره فلا يضمن من هلك ذلك يده وضمائه من جميعهم ابن القاسم لان قسمهم باطل للدين ثم قال وان قسم القاضي بينهم ثم طرأ دين انتقض قسمهم بغير أمرهم وهم رجال ثم قال وان طرأ على الورثة وارث او موصى له بالتك بعد القسم والتركة عين او عرض فانما يتبع كل واحد بقدر ما يصير اليه من حقه ولا يتبع الطارى الملى بما على المعسر كالغريم الطارى على ورثة ولكن كفر طرأ على غرما وقد قسموا مال

٨٢ من وقف عليه) بيان غيرهم (قوله يديهم) أي الورثة بعد قسمة التركة (قوله من حيوان) بيان ما (قوله من عرض او غيره) بيان ما هلك (قوله وضمائه) أي الميت او الهالك (قوله للدين) علة باطل (قوله كالغريم الطارى على ورثة) راجع لاتباع الطارى الملى بما على المعسر (قوله وقد قسموا) أي الغرما

(قوله بعضهم) أي المقتضين (قوله نقض) بضم فكسر (قوله كان) أي قدومه (قوله ومال الميت قائم) حال (قوله ولكنك) أي الشأن (قوله غيره) أي ابن الحاجب (قوله جريانه) أي التقريب بين كون المقسوم مقوما وكونه مثليا (قوله) أي جريان التقريب فيما ذكر (قوله يغترق) ٦٥٨ أي يستغرق الدين (قوله أخذ) بضم فكسر (قوله ذلك) أي المقسوم (قوله

الميت أجمع فاعدم بعضهم فلا يتبع إلى الإجماع عنده من حصته بالخصاص وإن كانت التركة دورا ولا عين فيها فاقسمها الورثة ثم قدم وارث أو موصى له بثلث نقض القسم كانوا قد جعوا الورث في القسم أو قسموا كل دار على حدة ولو قدم موصى له بذاتين أو دراهم والثالث يحملها كان كالحرق دين إيمان بؤءه وأزى نقض القسم ولا تجبر الورثة على أدائه من مالهم ومال الميت قائم ثم قال ولو طاع أكثرهم بإداء الوصية والدين وأبى أحدهم وقال انتفضوا القسم ويبيعوا ذلك واقسموا ما بقي فذلك له ثم قال ولو دعوا إلى نقض القسم الواحد قال أنا أؤدى جميع الدين أو الوصية عينا أنت أو طعما ولا أتبعكم بشئ ولا تنتفضوا القسمة لرغبت في حفظه وقد قسموا ربعا وحيوا نافذ ذلك له ٥١ (تنبيهات الأول) الخط التقريب بين كون المقسوم مقوما وكونه عينا ومثليا انما ذكره ابن الحاجب في طريق وارث على مثله ولكنه يفهم من كلام غيره جريانه في طريق غريم أو موصى له بعدد على ورثة وصرح به في الباب قال وإذا طرأ دين بعد القسمة يغترق التركة أخذ ذلك من يد الورثة وإن كان لا يغترقها وكاهم حاضر موصى غير ولد أخذ من كل واحد ما ينوبه وإن كان بعضهم غائبا أو معسرا أو لمدا أخذ منه من الحاضر الموصى غير المدا ويتبع هو إجماعه وإن كانت التركة عقارا أو رقيقا فسخت حتى يوفى الدين علموا بالدين ولم يعلموا قاله في المدونة وقال أشهب وممنون لا يفسخ ويقض الدين على ما يدينهم بالخص طئي فيه نظرا لأدليل له في كلام الباب لأن الفسخ في المثل انما تظهر فائدته إذا هلك إمام مع وجوده فلا يفسخ كما يأتي في كلام ابن رشد ولم يتكلم صاحب الباب على هذا وانما تكلم على كيفية الأخذ في هذا الانتقض القسم في المثل بل في غيره وهو مخالف للمصنف في قيمة الأخذ لقوله أخذت من الحاضر الموصى وقال المصنف ومرة أعسر فعليه وهو قال علموا بالدين ولم يعلموا أو قال المصنف إن لم يعلموا وقوله أخذ دينه من الحاضر معناه ما لم يجاوز قبضه * الثالث غ اشغل كلامه على ثمانية أنواع من الأعد عشر نوعا التي في المتقدمات وكانت اسقط الثلاثة الباقية لرجموعها الثمانية التي ذكرها كأشار اليه في المقدمات ٥١ قلت والثلاثة الباقية طر وغريم على غرما وورثة فإن كان فيما أخذه الورثة كفاف الدين رجع الغريم عليهم كما تقدم في طر وغريم على ورثة وإن لم يكن فيه كفاف دينه رجع على الغرما بقيمة ما يخصه بالخاصة كرجوع غريم على غرما الثانية طر وموصى له بجزء على موصى له بجزء وورثة وحكمها أنه إذا كان فيما أخذه الورثة زائد على الثلثين وهو كفاف الجزء الطارى كان كطر والموصى له بجزء على الورثة وإن لم يكن فيه كفاف رجع ياتي ما يخصه بالخاصة في الثلث على الموصى لهم والثالثة طر وغريم على ورثة وموصى لهم بأقل من الثلث وحكمها أن كان ما قبضه الموصى له يخرج من الثلث بعد أداء الدين فلا يرجع الغريم

وإن كان) أي الدين (قوله) وكلهم) أي الورثة (قوله أخذ) بضم فكسر (قوله) أي صاحب الدين (قوله هو) أي المأخوذ منه الدين (قوله فسخت) بضم فكسر أي القسمة (قوله يوفى) بفتح الفاء مثله (قوله يقض) بضم الياء وفتح الفاء وشهد الصاد المجمة أي يقسم (قوله بأيديهم) أي الورثة (قوله بالخص) صلة يقض (قوله فيه) أي كلام الخط (قوله) أي الخط (قوله وجوده) أي المثل (قوله على هذا) أي عدم فسخ القسمة مع وجود المثل (قوله وفي هذا) أي وجود المثل (قوله وهو) أي كلام الباب (قوله) أي صاحب الباب (قوله) أي صاحب الباب (قوله وقوله) أي صاحب الباب (قوله) أي المصنف (قوله ثمانية أنواع) لأن الطارى أما غريم وأما موصى له بعدد والمطرو عليه أما ورثة فقط وأما ورثة مع موصى

لهم بالثلث فهذه أربعة وفي كل التركة إمامة ومما مثلى (قوله وكأنه) بفتح الهاء وشهد النون أي المصنف (قوله كفاف) بفتح الكاف أي وفا (قوله رجع الغريم) أي الطارى (قوله عليهم) أي الورثة (قوله فيه) أي ما أخذه الورثة (قوله دينه) أي الغريم الطارى (قوله رجع) أي الغريم الطارى (قوله أنه) أي الشأن (قوله وهو) أي الزائد على الثلثين (قوله فيه) أي الزائد (قوله رجع) أي الطارى

(قوله وان كان) أى ما قبضه الموصى له (قوله بعده) أى الدين (قوله فبرجع) أى الغريم الطارى (قوله وهم) بفتح الهاء أى غلط (قوله ويخرج) ضم ففتح فكسر مثله لا قوله طار (أ) من التثنية يكون ٦٥٩ المقسوم مقوما خبران (قوله ولانه) أى

الغريم الطارى على ورثة فقط
أوعلى ورثة مع موصى له يميز
(قوله ما قبضه) أى الوارث
(قوله عليهم) أى الورثة
بأنغريم (قوله القادم) أى
الغريم (قوله يتبع) أى
الغريم القادم (قوله بما على
المعدم) صلة يتبع (قوله
بخلاف طوره) أى لغريم
(قوله اخلف) بضم الهمزة
(قوله الورثة) فاعل قسم
المضاف إفعوله (قوله من
ذناير الخ) حال من مفعول
قسم لبيان (قوله على خمسة)
صلة اخلف (قوله من
جميعهم) خبر ما هلك (قوله
جميعهم) خبر ما عا (قوله من
ذلك) أى الموجود من
التركة (قوله نقض) أى
القسمة (عدمه) أى القرض
(قوله الضمان) من جميعهم
خبران (قوله اذا تلف) أى
المثل (قوله اذا فائدة) أى
نقض القسمة (قوله ان
وجد) بضم فكسر (قوله
من المكيل والموزون) بيان
ما قسموه (قوله ولهذا) أى
عدم نقض المثل الموجود
عليه قيد (قوله ولا) بفتح
الواو (قوله بغير المثل) صلة
قيد (قوله مطلقا) أى من

على الموصى له لافى عدم الورثة وان كان لا يخرج من الثلث بعده فبرجع بالزائد على الثلث على
من وجده مليان الموصى لهم واما قدر الثلث فلا يرجع على الموصى له لافى عدم الورثة والله
أعلم الثالث طاقى قوله كطرد غريم الخ تشبيهه فى الفسخ سواء كان المقسوم مقوما أو مثليا
فقوله والمقسوم كدار الخ لا يصح هنا وعمله بعد قوله أو وارث أو موصى له على مثله الخ كما فعل
ابن الحاجب به الابن شاس ويخوف فى المدونة وتفديعه هنا وهم من المصنف أو يخرج المبيعة
لان المقض فى طرق لغريم على الوارث مطابق ولانه يأخذ المالى من المعدم ما لم يجاوز ما قبضه كما
قدمه فى باب الفسوخ ولا فرق بين علمهم وعدمه فكيف يصح قوله ومن أعسر ان لم يعلموا وانما هذا
التفصيل فى طرق الوارث على مثله ابن عرفة اذا رجع القادم على الورثة فى المدونة يتبع المالى
فى كل حظه بالارث بما على المعدم بخلاف طوره على غرماء ابن رشد اخلف اذا طار على
التركة دين أو وصية بعد قسمها الورثة من ذناير أو دراهم أو طعام أو عرض أو حيوان أو عقار
على خمسة أقوال أحدها نقض القسمة لاقى الله تعالى شاء الورثة أو أبوا فها هلك أو نقص من
جميعهم وما غلب الجميعهم فيخرج الدين أو الوصية من ذلك وان بقي شئ فيقسم على الورثة وهذا
قول مالائى رواية أشهب رضى الله تعالى عنهما الثاني نقضها الا ان يتفق جميع الورثة على
عدمه وانما راج الدين أو الوصية من أموالهم فذلك لهم وهو المشهور من مذهب ابن القاسم
المقصود فى المدونة اه فعلم منه ان فائدة نقضها ولو كانت التركة مثليا الضمان
من جميعهم اذا تلف بساوى واذا كان المثل قائما بايدهم فلا تنقض اذا فائدة له ابن رشد
ان وجد ما قسموه بايدهم فلا ينقض قسمه من المكيل والموزون ولهذا قيد ابن عرفة المسئلة
أولا بغير المثل إشارة الى ان غير المثل ينقض مطلقا وهو مع الهلاك الا ان ابن عرفة كلامه
يقيد به ضمنا بعضا واما كلام المصنف فيحتاج الى وحى يسفر عنه بان يقال قيد بقوله كدار
إشارة الى أن المثل فى نقضه وهو عدم النقض مع وجوده والنقض مع هلاكه كد والله أعلم ولم
ومن قيد بالمثل كما فعل المصنف فان رشد عم كثرى وأطلق ابن شاس وابن الحاجب وغير
واحدوا العجب من شراده كيف قرروه على ظاهره وأوجب منه قول غ رتب المصنف
الطوارى كفى المقدمات ورتبه على ترتيب ابن الحاجب لاصولها مع ان المصنف لم يربها
كذلك وقد تنبه لما قلناه شرف الدين الطخينى فاعترض على المصنف فى قوله والمقسوم كدار
الا انه لم يشف الغلب بل ايراد النقول وقد ورد ذلك ما شفى وكفى والله الموفق (وان طرأ غريم)
أى صاحب دين على مثله بعد قسمة مال الميت (أو طرأ وارث) على مثله بعد القسم (أو طرأ
موصى له على مثله أو طرأ موصى له بجزء) كدس (على وارث) بعده (اتباع) الطارى
(كلا) بضم الكاف وشدة اللام أى كل واحد من المطروء عليهم (بخصته) التى تخصه
بالخاصة ولا ينقض القسم ولا يغرم مليان معدم فان وجد ما أخذوه قائما بايدهم أخضع
كل ما يجب له عنده ان كان مكيلا أو موزونا أو معدودا وان كان حيوانا أو عرضا أو عقارا

التقسيد بالهلاك (قوله وهو) أى المثل (قوله لاهلاك) أى لاهلاك الموجود (قوله قرروه) أى كلام المصنف (قوله منه) أى
تقريره على ظاهره (قوله الا انه) أى شرف الدين (قوله على مثله) أى صاحب دين (قوله على مثله) أى وارث (قوله على مثله)
أى موصى له (قوله بعده) أى القسم (قوله الطارى) تفسير لفاعل اتبع (قوله ولا يغرم) أى الطارى

(قوله هذا) أي اتباع كل محصنه ٦٦٠ (قوله واما ان كان) أي المقسوم (قوله قسمة التركة) تفسير لنا تب فاعل اخرت

انقضت القسمة انضمره بضم حصة قاله قت الطه هذا ان كان المقسوم عيبا واما ان كان دارا لا ماري تنقض القسمة قاله في المدونة وابن الحارث ونصه ولو طرأ وارث والمقسوم كدار له القسمة وان كان عينا رجع عليهم ومن اعسر فعليه ان لم يعلموا به وقال اشهب من اعسر فعلى الجميع في التوضيح قوله فلا القسمة اي وله مشاركة كل واحد بما ينوبه وتقدم لفظهما والباب (واخرت) بضم الهمزة وكسر الخاء المججمة قسمة التركة على الورثة الذين اشد هم حل (لا) يؤخر (دين) أي دفعه من التركة لتسحقه ومثله اخرت (ال) وضع (حل) وارث (وفي) تاخير اخراج (الوصية) اي المال الذي اوصى به الميت لوضع الحل وتبجيله (قولان) لم يطلع المصنف على اربعة احدهما في ابن رشد من مات وترك امرأة جملها وارثه يجب ان لا يجعل قسم تركته حتى تستل فان قالت انها حامل وقت التركة حتى تضع او يظهر عـ لم جملها باثضاء عدة الوفاة ولم يظهر جملها وان قالت لا ادري اخر القسم حتى يتبين ان لا حل بها بجمضة او بعض امد العدة ولا ريبه حل بها وكذا ان كان له ولادة فالت زوجته جملها الى ثنى لتحقيقه لم يكن لها ذلك واما الذين فيؤدى ولا ينتظر به الوضع الباجي هذا هو الصحيح خلافا لابن ائمن واما الوصية فسمع ابن القاسم لا تنفذ حتى تلد ورواه ابن ابي اويس وقاله ابن مسلة قال لان ما يهلك من رأس المال وما يزيد منه اراد فيكون الموصى له استوفى وصيته على غير ما يرثه الورثة وروى ابن نافع تنفذ الوصية ويؤخر قسم الارث حتى تلد وقاله اشهب فانظر لم يجبهـ لسماع ابن القاسم هو المشهور وروى ابن ابي اويس وقاله ابن مسلة غ اشارت قول ابن رشد فقف على هذه الثلاث مسائل الدين يؤدى باتفاق ولا ينتظر به وضع الحل والتركة لا يقسمها لورثة باتفاق حتى يوضع الحل والوصايا اختلف فيها هل يجعل انفاذا قبل وضع الحل أو لا يجعل حتى يوضع الحل قال لم اعرف في الدين خلافا الا ما ذكر فيه عن بعض الشيوخ من الغلط الذي لا يعد من الخلاف وقد قال الباجي شهدت ابن ائمن حكم في ميت عن امرأته طاملا انه لا يقسم ميراثه ولا يؤدى دينه حتى يوضع الحل فانكرت عليه فقال هذا مذمونا ولم يأت بجحمة والصحيح ان يؤدى دينه ولا ينتظر به وضع الحل ولا يدخله اختلاف قول مالك رضي الله تعالى عنه في توقيف الوصية الى وضع الحل على قول من رأى ذلك لعلة هي ان بقية التركة قد تناف في حال التنفيذ قبل وضع الحل فيجب للورثة الرجوع على الموصى لهم بثلاثي ما قبضوا واعلمهم مع عدمه أو غير معينين فلا يجردون من رجوعون عليه واما تاخير الدين حتى يوضع الحل فلا علة توجب به بل يجب تبجيل اداة خوفا من هلاك المال فيبطل حق صاحب الدين من غير منقعة فيه للورثة واذا وجب قضاء دين الغائب بما وجد له من المال مع بقاء ذمته ان تلف المال الموجود له فاسرى ان يؤدى الدين عن الميت من تركته لوجهين احدهما ان الميت قد انقضت ذمته والثاني ان الحل لا يجب له في التركة حتى يولد حيا ويستمل ما رثا ولومات قبل ذلك لم يورث عنه نصيبه والغائب حقه واجب في المال الموجود ولومات ورث عنه فاذا لم ينتظر الغائب مع وجوب المال الذي يؤدى منه الدين الا ان كان اخرى ان لا ينتظر الحل الذي لم يجب له في التركة حتى ومن قول ابن القاسم في المدونة وغيرها

(قوله لوضع) صلة تاخير
(قوله وتبجيله) اي اخراج
الوصية (قوله لا يجعل)
بضم ففتح مثقلا (قوله
تستل) بضم التاء أي المرأة
(قوله وقتت) بضم فكسر
(قوله آخر) بضم فكسر
مثقلا (قوله فيؤدى) بفتح
الذال (قوله ولا ينتظر)
بضم الياء وفتح الظاء (قوله
لا تنفذ) بهم ففتح مثقلا
(قوله من رأس المال)
خبران (قوله منه) خبر ما
(قوله لم) بكسر ففتح (قوله
لم) بفتح فسكون (قوله وقد
رواه الخ) حال (قوله قف)
بكسر فسكون (قوله
يؤدى) بفتح الذال مثقلا
(قوله قال) أي ابن رشد
(قوله في الدين) اي تبجيله
(قوله من الغلط) بيان
ما ذكر فيه (قوله انه) اي
الشان صلة حكم يحذف
الباء (قوله ولا يدنله) أي
وفاء الدين (قوله ذلك) أي
توقيف الوصية اليه (قوله
ولعلمهم) أي الموصى لهم
(قوله فلا يجردون) اي
الورثة (قوله وجد) بضم
فكسر (قوله أي
الغائب (قوله من المال)
بيان ما وجد (قوله ذمته)
اي الغائب (قوله يؤدى)

بفتح الذال مثقلا (قوله لوجهين) علة أخرى (قوله يولد) بفتح اللام (قوله ولومات) اي الحل (قوله ورث) ان
بضم فكسر (قوله اي الغائب صلة وجوب

أى اس رشيد (فلاح)

أَيُّ قَوْلٍ أَمْرٍ (قَالَ)

(1) (a) *am qān* (1st person singular present perfective)

(۲) ای قول ابن ابی

(قولہ ودلیل) ای تاخیر

اداء الدير لومع الحار (قوله)

(هـ) - أي البضاء (قوله

و حکمه ای السلام

(٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠)

(تولید کننده) ای (فولاد)

والله اعلم

والقدم (قوله وقد صرح)

آی ابن رشد (فوله بن

للتناظرية له تصريح وقول

فنه) أي الصلوات قوله ونصه

آیا می‌تواند (تواند)

أما الجاهل (فأما)

ایک ایجنٹ (فولٹرا) کی

الماطر الصلح (قوله) ای

الحمل (قوله فيه) أي، اصله

(قوله عنه) أى الجزر (قوله

وصيه) آي الجمل (قوله

وَذَكَرَ (أَيُّهُمُ) رُشِدًا (قَوْلُهُ)

عالم (أحمد)

(عنه) ای اکل (طوبه)

فال) ای ابر رسد (دو)

وَفِيهِمْ صَغِيرٌ (قوله)

مقدم) بضم ففتح، مثقالاً

(قوله على يمين) صلة مقدم

(قوله الدار) متعول

بقایہ (قولہ ما لک) ای

بِسْمِ (عَزَّ وَجَلَّ)

الصغير. (توبة دانا) الى

بعض الإداراء والمعلمين

حقی پر رفع) آی لوصی (قولہ

ب (قوله فيها) أى القصة

ضمیمہ نمبر ۱ قولہ وان کان

ان من اثبت - حقا على صغير قضى له به ولم يجعل للصغير وكيل يخاصم عنه في ذلك فاذا قضى على الصغير بعد وضعه من غير ان يقام له وكيل فلامعنى لا تتجاوز وضع الحمل بتأديدين الميت وهذا كما بين لا ارباب فيه ولا اشكال وقد نقله ابن عرفه الى قوله من غير وجه منفعة في ذلك الورثة ثم تعقبه فقال في تغليظه ابن ايمن وقوله لاجحة نظر بل هو الاظهر وبه العمل عندنا ودليله من وجهين الاول ان الدين لا يجوز قضاؤه الا بحكم قاض به وحكمه متوقف على ثبوت موت المدين وعدد دورته ولا يتصور عدد دورته الا بوضع الحمل فالحكم متوقف عليه وقضاه الدين متوقف على الحكم والمتوقف على المتوقف على امر متوقف على ذلك الامر الثاني ان حكم الحاكم بالدين متوقف على الاعذار لكل الورثة والحمل منهم ولا يقر بالاعذار في جهته الا بوصى أو مقدم و **لاهما** - تحيل قبل وضعه فناء له اه الحط ما استدله لابن ايمن مبنى على انه لا يكفي في الحكم بالقضاء ثبوت عدد الورثة الموجودين والحمل وانه لا يكون للعمل وصى ولا ولى وابن رشد لا يسلم وهو الظاهر وقد صرح في رسم مرض من - سمع ابن القاسم من كتاب الدعوى والصلح بان للناظر على الحمل ان يه صالح الزوجة على ميراثها ذالم يكن فيه غير كائن يترك الزوجة حامل او بنتين ونصفه ولا خلاف عندى ان فى الناظر على الحمل ان يميز الصلح عليه ويعضيه اذا رآه نظرا له ولم يكن فيه غير ولا فساد له الم الزوجة بنصفها ولا فى الناظر للعمل ان يصالح الزوجة عنه قبل وضعه اذا **كان** نصيبه معلوما وذ كر في رسم العتق الثاني من - سمع اشهب ان الورثة اذا عروا للعمل ميراث ذكر وقسموا بقية التركة الارجوع لهم فيها عزلوه للعمل ان نقص ما يديهم - أو هلك وان تلف ما وقفوه لغير جمع عليهم ان وجد هم أم لماء وان اعدم بعضهم يرجع على الاملاء فيقاسمهم فيما يديهم فان غابا يديهم فله الرجوع لان قسمهم لم يجز عليه ولو غابا وقفوه فله فلا يكور لهم قول فيه لانهم قد رضوا بما اخذوا فالقسمة لزمهم ولا تلزمه ولو كان للعمز ناظر قسم عليه لم يازت القسمة لهم وعلمهم ثم قال فيمن ترك زوجه حامل او ابوه الواجب وقف الميراث حتى تضع فان جعلوا الحمل ذكر او عزلوا الميراث واقتسموا ما بقى كانت على ما تقدم فى التى قبلها اه (و) ان اراد الشر كاقسم المشترك بينهم وفيهم صغير (قسم عن) (الصغير اب) له مسلم لانه ولى له الامه الا ان تكون وصية عليه من أبيه أو وصية ومفهوم صغير ان الاب لا يقسم عن ابنه البالغ الغائب (او وصى) من الاب أو وصية أو مقدم من الثاني على يقيم لأوصى له (وملقط) بكسر القاف عن اقبطه في الابن القاسم رحمه الله تعالى يجوز ان يقاسم عن الصغير أبوه أو وصيه الدار والعقار وغيرهما ملك ذلك بارت عن امه أو بغيره وقاله الامام مالك رضى الله تعالى عنه ولا يقسم الوصى على الاصغر حتى يرفع ذلك فيقسم بينهم اذا رآه نظر او اذا قسم للصغير أبوه فابى فلا يجوز محاباته فيم ولا هبة ولا صدقة في مال ابنه الصغير ويرد ذلك ان وجد ولم تفت عنه وان كن الاب موصرا فان ذلك ضمنه لاب ابن الحماح القسمة بالتعديل بين الايتام جائز اذا ثبت السداد والقرعة أحسن وشبهه فى

ذلك) أى القسم لقاذى (قوله خافى) أى الابشريك الصغيرى القسمة (قوله محبابة) أى الاب (قوله فيها) أى القسمة (قوله يرد) بضم ففتح (قوله ذلك) أى المذكور من قسمة المحبابة الهبة والمصدق (قوله ان وجد) بضم فكسر (قوله وان كان الاب موسرا) مبالغة فى رد ذلك

(قوله قسمه) أي القاضي (قوله عنه) ٦٦٢ أي الغائب (قوله ان طلبه) أي القسم (قوله شركاؤه) أي الغائب (قوله بلى)

جواز القسم فقال (ك) قسم (فاض عن) رثية (غائب) فيجوز قسمه عنه ان طلبه شركاؤه فيها
 لابن القاسم اذا ورث قوم شقص دار والشرىك غائب فاحب والقسم فاقاضي بلى ذلك على
 الغائب ويعزل حظه وكذلك هذا في الرقيق وجميع الاشياء (لا) كذا (أي صاحب) (شرطة)
 بضم السين المجعومة وسكون الراء أي علامة في لیسة تميزه وهم بنو السلطان فلا يقسم عن
 صغير ولا عن غائب فيا ابن القاسم رحمه الله تعالى ان طلب شرىك الغائب القسم فاقاضي
 بلى ذلك ويوكل من يقسم بينهم ويعزل نصيب الغائب فان رفعوا ذلك الى صاحب الشرطة
 فقسم بينهم لا يجوز ولا يجوز قسم الاب على ابنه الكبير وان غاب ولا الام على ابنها الصغير الا ان
 تكون وصية الحطان كان الصغير مخدوا وشريكه كبريا وأجنبي فانه يجوز قسم الوصي
 عليه من غير مطالعة حاكم بخلاف وان تعدد الصغار وكان الشرىك كبيرا فان كان حظ
 الصغار مشتركا جاز انقسم أيضا بخلاف وان تميزت حظوظهم فقبل يجوز وقيل يكره وان
 كان القسم بين الصغار فقط فذهب المدونة عدم الجواز وقيل يكره وقيل يجوز والله أعلم
 (أو) (أخ) (كف) بفتح الكاف والدون والقام أي ربي أخ (أخا) له تيمنا فلا يقسم عنه ولا يبيع
 عنه ومفهوم كف كنف احرى بالمع وظاهر ولومع عدم القاضى وهو كذلك وسواء كان المقسوم
 ذملا أو كثيرا وحو كذلك (أوب) فلا يجوز قسمه (عن) (ولد) (كبير) رشيدان حضربل (وان
 غاب) الابن (وفيها) أي المدونة (قسم نخلة وزيتونة) مشتركتين بين اثنين بان يأخذ احدهما
 النخلة والاخر الزيتون (ان اعتدلا) أي النخلة والزيتونة وذكر اعتبار عنوان الشئتين
 مثلا في القيمة واستند كل بان أصل ابن القاسم منع جمع الجنسيتين في قسمة القرعة فاختلف
 الشيوخ في جواب (هل هي) أي قسمة النخلة والزيتونة (قرعة) بضم القاف وسكون الراء
 وأجيزت في الجنسيتين (للقلة) بكسر القاف وهو تأويل ابن يونس اقوالها وان تركوها لم يجزوا
 واقوالها اعتدلتا (أو) هي (مراضاة) اعتبارا بقولها ارضاها واعتذر عن قولها اعتدلتا
 بانهم ادخلوا على الاعتدال وان لم يشترط في التراضي في الجواب (تأويلان) ومفهوم اعتدلتا
 امتناع القسم ان لم تعدلا فيها فان كانت نخلة وزيتونة بين رجلين فهل يقتسمانها قال ان
 اعتدلتا في القسم وتراضيا بذلك قسمتهما بينهما يأخذ هذا واحدة وهذا واحدة وان كرها فلا
 يجزى ابن يونس قوله تراضيا أي على ان يستمعا عليه ما قل ذلك شرط الاعتدال محضون ترك
 ابن القاسم قوله لا يجمع بين صنفين مختلفين في القسم غياض جعل بعضهم مسئلة النخلة
 والزيتونة على قسمة القرعة وهو الاظهر لقوله اعتدلتا ومع ذلك فلا يكون الا بتراضيهما على
 الاسماء عليهما فالواو ههنا نزوع من ابن القاسم الى مذهب أشهب في جمع الجنسيتين بالسهم على
 التراضي وابن القاسم لم يجزه وقد يقال لان نزوع لشرطه في منع الجمع احتمال كل صنف انقسم
 والاجاز كما هنا والله اعلم وقال محضون المراد بها قسمة المراضاة والله سبحانه وتعالى اعلم

(باب في بيان القراض واحكامه وما يتعلق به)

(القراض) أي حقيقة شرعا في المقدمات مأخوذ من القرض وهو ما يفعل الرجل ليجازي
 عليه من خير او شر فلما اتفق صاحب المال والمعامل فيه على ان يتفع كل منهما صاحبه اشتق

أي يتولى (قوله ذلك) أي
 القسم (قوله لحظه) أي
 الغائب (قوله ويوكل) أي
 القاضي (قوله في القيمة)
 صلة اعتدل (قوله
 واستشكل) بضم التاء أي
 جمع النخلة والزيتونة في
 القسمة (قوله لقولها) على
 تأويلها بالقرعة (قوله
 ولقولها اعتدلتا) عطف
 على قوله لقولها (قوله
 فيها) أي المدونة (قوله
 يقتسمانها) أي الرجلان
 النخلة والزيتونة معا (قوله
 فقال) أي ابن القاسم (قوله
 قسمتهما) أي أجرت قسمهما
 (قوله وان كرها)
 أي الشرىك ان قسم النخلة
 والزيتونة (قوله ومع ذلك)
 أي الجمل على القرعة (قوله
 ولا يكون) أي القسم (قوله
 عليهما) أي النخلة والزيتونة
 (قوله نزوع) بضم النون أي
 ميل (قوله لشرطة) أي ابن
 القاسم (قوله والا) أي وان
 لم يحتل كل صنف القسم
 (قوله جاز) أي جمع الصنفين

(باب القراض)

(قوله القراض) أي حقيقة
 (قوله مأخوذ من القرض)
 لانه مزيد والقرض مجرد
 (قوله وهو) أي القرض

(قوله ما يفعل الشخص) جنس شمل القرض وغيره (قوله ليجازي عليه) فصل مخرج ما يفعل لغير المجازاة
 (قوله من خير الخ) بيان ما (قوله او شر) فيه انه لا يفعل للمجازاة (قوله فيه) أي المال

(قوله وعرفه) بفتحات مثقلاى القراض (قوله تمكين) جنم واضافته لمال فصل مخرج تمكين غيره (قوله لمن يتجر فيه) فصل مخرج تمكين مال لغير التجارة (قوله يجوز من ربحه) فصل مخرج تمكين مال لمن يتجر به بجميع ربحه او يجانا ويجز من ربحه غيره (قوله لا يلتزم اجرة) فصل مخرج تمكين مال للتجارة يجوز من ربحه يلتزم اجرة (قوله فيه دخل) اى فى الحد (قوله هذه) اى الحد (قوله قولها) اى المدونة (قوله عليه) اى العامل (قوله هو) اى المامل (قوله هذا) اى ضمان

(مضروب) اى مسكوك محتوم بفتح الامام فصل مخرج التوكيل على تجر بنقد غير مسكوك فهو قرض فاسد (مسلم) بضم الميم وفتح السين واللام مثقلاى مدفوع من رب المال للعامل فصل مخرج التوكيل على التجر بنقد مضروب دين فى ذمة العامل لرب المال فهو قرض فاسد (يجز) فصل مخرج التوكيل على التجر بنقد مضروب مسلم بجميع ربحه فهو قرض لا قراض او يجانا فهذا معروف او بقدره معلوم فهو اجارة (من ربحه) اى المال فصل مخرج التوكيل على التجر بنقد مضروب مسلم يجوز من ربح مال آخر فهو قرض فاسد وعرفه ابن عرفة بقوله تمكين مال لمن يتجر فيه يجوز من ربحه لا يلتزم اجرة فيدخل بعض الفاسد كالقراض بالدين والوديعة ويخرج عنه قولها قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه من اعطى رجلا مالا يعمل به على ان يرجع للعامل ولا ضمان عليه فلا بأس به عياض مضمون هو ضمان كالفصل هذا ان لم يشترط ان لا ضمان عليه محمد ان قال خذ قراضا ولا ضمان عليه وان قال خذ وعمل به ولك ربحه ولم يذكرك قراضا فهو ضمان الباجى يجوز بشرط كل الرجح لاحده اعلى مشهور مذهب الامام مالك رضى الله تعالى عنه وان اريد ادخاله على انه قراض قبل عقد على التجر بمال اعوض ليس من غير ربحه اه كلام ابن عرفة الخط يخرج من هذا الاخير ما شرط كل ربحه لرب المال وحكمه الجواز فى التوضيح لاختلاف بين المسلمين فى جوازه وهو مستثنى من الاجارة المجهولة ومن السلف بمنفعة وفى التقيها لاختلاف فى جواز القراض وانه رخصة مستتناة من الاجارة المجهولة ومن السلف بمنفعة ابن عرفة يرد هذا بانه ليس بمضمون وكل سلف مضمون وحكمة مشروعية الاحتياج اليه فرب ذى مال لا قدرة له على التجربه ووب قادر على التجر لا مال له فهو من المصالح العامة فى المقدمات كان القراض معروفا فى الجاهلية فأقر فى الاسلام لان الضرورة تدعو اليه لاحتياج الناس الى التصرف فى اموالهم وتتميمها بالتجرفها وليس كل يقدر عليه بنفسه فيضطر الى الاستئابة عليه واهل لا يجيد من يعمل له باجرة معلومة لغيره ان عادة الناس بالقراض فرخص فيه لهذه الضرورة واستخرج بسبب هذه الالة من الاجارة المجهولة على فهو ما رخص فى الما فاة شرعية بخرصها والشركة فى الطعام والتولية فيه اه (تقنيات الاول) ابن رشد القراض جائز بالذات وبالدرهم وكذلك النقر والاتباع اعنى تبر الذهب والفضة فى البلد الذى يجرى فيه ذلك ولا يتعامل فيه بالمسكوك اللخمى يجوز القراض بالنقر بالبلد الذى يتبايعون بها فيه ولا خلاف فى ذلك ابو عمر روى اشهب عن مالك رضى الله تعالى عنه ما جواز القراض بنقر الذهب والفضة قال لان الناس تقارضوا قبل ان يضرب الذهب والفضة وروى ابن القاسم ان مالكا رضى الله تعالى عنه ما سهل فى ذلك واجازه ولم يجوز ما صوغ وروى عنه فى المدونة

العامل (قوله ان قال) اى رب المال (قوله فهو) اى العامل (قوله لاحدهما) اى رب المال والعامل (قوله ادخاله) اى فى حد القراض (قوله من هذا) اى الحد (قوله وحكمه) اى القراض (قوله جوازه) اى القراض (قوله وهو) اى القراض (قوله يرد) بفتح نضم (قوله هذا) اى كونه سلفا بمنفعة (قوله بانه) اى لـ (قوله مشروعية) اى القراض (قوله اليه) اى القراض (قوله معروف) اى معلوم (قوله فاقتر) بضم فسكون (قوله عليه) اى التصرف والتجر (قوله فرخص فيه) اى القراض (قوله واستخرج) بضم التاء وكسر الراء اى استثنى القراض (قوله النقر) بكسر ففتح جمع نقر اى قطع الفضة غير المسكوك (قوله الاتبار) بفتح الهاء وسكون المثناة فوق فوجه جمع تبر بكسر فسكون اى ذهب مبثوث كالرمل (قوله يصير فيه ذلك) اى متعاملا به بين الناس (قوله فيه) اى البلد (قوله

قال) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله يضرب) بضم فسكون ففتح (قوله سهل) بفتحات مثقلا والعقبة (قوله فى ذلك) اى القراض بالنقر والاتبار (قوله واجازه) اى القراض بالنقرة والتبر عطف تفسير (قوله ولم يجوز) اى القراض (قوله وروى) بضم فسكون (قوله عنه) اى مالك رضى الله تعالى عنه

(قوله الكراهة) أي لقراض النقاد والأتبار (قوله وان نزل) أي حصل قراض الثقرة والتبر (قوله أنه) أي المضروب (قوله
دونه) أي المضروب (قوله أنه) أي المضروب (قوله به) أي المضروب (قوله حيثئذ) أي حين عدم التعامل به (قوله وأعله)
أي زروق (قوله فهمه) أي منع القراض بالمضروب الذي لا يتعامل به (قوله من كلامه) أي عياض (قوله على ان القاضي) أي
عياض (قوله أنه) أي القراض (قوله ما) نكرة تامة خبر كان مقدم (قوله كانت) أي العروض (قوله اختلاف) بضم التاء
(قوله شروحه) أي القراض (قوله نقد) أي دفع وتجميل (قوله وكونه) ٦٦٥ أي رأس المال (قوله عليه)
أي العامل (قوله وكونه)
أي القراض (قوله من
العين) بيان ما (قوله من
ربحه) بيان الجزء (قوله
وكونه) أي الجزء الذي
تقارض عليه (قوله مشاعا)
بضم الميم أي شاعا في الربح
(قوله أحدهما) أي رب
المال وعامله (قوله سواء)
أي الجزء الذي تقارض عليه
(قوله من نفقة وموتة) بيان ما
(قوله عليه) أي العامل (قوله
له) أي عمل القراض (قوله ما
قوله الشيخ زروق) أي من
أنه لا يجوز بالمضروب الذي
لا يتعامل به (قوله بأنه) أي
الجزء المقارض به (قوله
مولي) بفتح الميم واللام أي
عتيق (قوله الحرقه) بضم
الحاء المهملة وفتح الراء (قوله
بجاء) أي يعقوب (قوله
فاعطاه) أي عثمان يعقوب
(قوله مزود) بكسر فسكون
فتح أي جراب (قوله وقال)
أي عثمان رضي الله تعالى
عنه (قوله له) أي يعقوب
(قوله ابن) أي يعقوب (قوله
بفتح الزون مني ابن بلانون لاضافته (قوله خرجا) أي عبد الله وعبيد الله (قوله قتلا) أي رجعا من الغزو (قوله فحرب) بفتح
منقلا أي قال مرحبا (قوله وسهل) بفتح منقلا أي قال وسهلا (قوله ثم قال) أي أبو موسى (قوله فقالا) أي عبد الله وعبيد
الله (قوله ففعل) أي أسلف أبو موسى المال لعبد الله وعبيد الله (قوله وكتب) أي أبو موسى (قوله منهما) أي عبد الله وعبيد
الله (قوله قدما) أي عبد الله وعبيد الله (قوله قال) أي عمر رضي الله تعالى عنه (قوله فقالا) أي عبد الله وعبيد الله

والعتية الكراهة زاد في العتية وان نزل فلا يفسخ (الثاني) الحط ظاهر قوله مضروب أنه
يجوز القراض به كان التعامل به أو بالتبر دونه بان فرض ان المضروب لا يتعامل به ويتعامل
بالتبر كما في غاب بلاد السودان على ما قبل وقد نقل الشيخ أحمد زروق في شرح الرسالة
عن التنبهات أنه لا يجوز القراض به حيثئذ وله فهمه من كلامه فاني لم ار من صرح به
لا في التنبهات ولا في غيرها على ان القاضي قال ولا خلاف أنه جائز بالدانير والدرهم غير جائز
بالعروض ما كانت (الثالث) في التنبهات اختلاف في الشروط التي يصح القراض بها
فمنها شروطة عشرة نقد رأس المال للعامل وكونه معلوما وكونه غير مضمون عليه وكونه
بما يتبايع أهل البلد من العين مسكوكا كان أو غير مسكوك ومعرفة الجزء الذي تقارض عليه
من ربحه وكونه مشاعا لا مقدر بعد ولا تقدير وان لا يختص أحدهما بشئ معين سواء أ
ما يضطر إليه العامل من نفقة وموتة في الفقر واختصاص العامل بالعمل وان لا يضيق
عليه بدعير أو يتخصص بضرر العامل وان لا يضرب له أجل أو قوله وكونه مما يتبايع به الخ
ربما يفهم منه ما قاله الشيخ زروق أبو الحسن قوله ولا تقدير فسر ابن شاس بأنه مثل ما قارض
به فلان ثم قال القاضي فان توفرت هذه الشروط جاز القراض وان اختلف شرط منها فسد
(الرابع) أول قراض كان في الاسلام قراض يعقوب مولى الحرقه مع عثمان رضي الله تعالى
عنه وذلك ان عمر رضي الله تعالى عنه بعث من يقيم من السوق من ليس بفقير فاقبم يعقوب
فحين اقيم فجاء الى عثمان رضي الله تعالى عنه فاخبره فاعطاه من ودعير قراضا على النصف وقال
له ان يأتك من يعرض لك فقل له المال لعثمان فقال ذلك فلم يقيم فجاء مزودين من رأس المال
ومزود ربح ويقال أول قراض كان في الاسلام قراض عبد الله وعبيد الله ابني عمر بن
الخطاب رضي الله تعالى عنهم خرجا في جيش الى العراق فلما قفلا مرأ على أبي موسى الأشعري
رضي الله تعالى عنه وهو أمير البصرة فرحب بهما وسهل ثم قال لو أقدر لك على أمر الله كما
لفعلت ثم قال ههنا مال من مال الله اريد ان ابعث به الى أمير المؤمنين فاسلفكما فقبضتاهما
به متاعا من متاع العراق ثم قبضتاهما بالمدينة فقتلوا رأس المال الى أمير المؤمنين ويكون
ربح المال لكافة الاوددنا ففعل وكتب الى عمر رضي الله تعالى عنه ان يأخذ منهما المال فلما
قدما المدينة باغا فراحا ودفع رأس المال لعمر قال كل الجيش أسلفه مثل الذي أسلفكما
قبلا لا لافعال عمر ابنا أمير المؤمنين أسلفكما أديار ربح المال فسكت عبد الله وقال عبيد الله

٨٤ من ت
(قوله فقال) أي يعقوب (قوله يقيم) بضم ففتح (قوله فجاء) أي يعقوب (قوله ابن)
بفتح الزون مني ابن بلانون لاضافته (قوله خرجا) أي عبد الله وعبيد الله (قوله قتلا) أي رجعا من الغزو (قوله فحرب) بفتح
منقلا أي قال مرحبا (قوله وسهل) بفتح منقلا أي قال وسهلا (قوله ثم قال) أي أبو موسى (قوله فقالا) أي عبد الله وعبيد
الله (قوله ففعل) أي أسلف أبو موسى المال لعبد الله وعبيد الله (قوله وكتب) أي أبو موسى (قوله منهما) أي عبد الله وعبيد
الله (قوله قدما) أي عبد الله وعبيد الله (قوله قال) أي عمر رضي الله تعالى عنه (قوله فقالا) أي عبد الله وعبيد الله

(قوله مضافا) تمت مضمونا وحوال من ضميره (قوله فهو) اى تصرف ابو موسى (قوله النظر) بضم النون جمع تطهير (قوله من
الاهراء) بضم فتح جمع امير بيان ٦٦٦ النظر (قوله نوابه) بضم النون مثقلا (قوله وان كان) اى امرهم (قوله فاراد)

أى عمر رضى الله تعالى عنه
(قوله ابطالها) اى التهمة
(قوله والذب) اى الدفع
(قوله وفى قوله) اى السائل
(قوله سفسجة) بفتح السينين
المهلين بينهما فاء ساكنة
(قوله منها) اى السفسجة
(قوله لم يرد) بضم فكسر
(قوله ثم قال) اى الباجى (قوله
عندهما) اى عبد الله وعبيد
الله ما يوفيه (قوله اعراض)
تبر قوله (قوله عنه) اى
احتجاج عبيد الله (قوله
تخلا) اى عبد الله وعبيد الله
(قوله اما) بكسر الهاء زو شد
الميم (قوله لهما) اى عبد الله
وعبيد الله (قوله اوردته)
اى فعل ابي موسى (قوله
لاتقاءهما) اى عبد الله
وعبيد الله (قوله كان) بفتح
الهمزة وشدة النون (قوله
وهو) اى هذا الوجه المذكور
(قوله مستند) بفتح النون
اى عمر رضى الله تعالى عنه
(قوله واصلاها) اى العين
(قوله كالنقرة) بفتح فسكون
اى قطع القصة غير المضروبة
بالتبر (قوله بها) اى النقرة
(قوله والا) اى وان لم يتعامل
بالنقرة (قوله بشرط ابن
شاس) من اضافة المصدر
لفاعله وتكميل فعله بنصب
مفعوله (قوله واضح) خبر
شروط (قوله منه) اى الربح

ما ينبغي لك هذا يا امير المؤمنين لو هلك المال أو نقص لضعناه فقال أدياه فسكت عبد الله أيضا
وراجعه عبيد الله فقال رجل يا امير المؤمنين لو جعلته قراضا فقال عمر قد جعلته قراضا فاخذ
نصف الربح وترك لهما نصفه فان قيل ابو موسى حاكم عدل وقد تصرف بمصلحة لان المال صار
مضمونا في ذمتهم فاسلافه اولى من بعده امانة لا تضمن مضافا الى اكرام من ينبغي اكرامه
فهو تصرف جامع للمصلحة فيتعين تنفيذ بنحو اياه ان عدم الاعتراض بالجمهورين النظر من
الاهراء اما التولية فله النظر في امر نوابه وان كان سدادا أو ان في هذا التصرف تهمة تتعلق
بعمر رضى الله تعالى عنه بسبب أنه اكرام لابنيه فاراد ابطالها والذب عن عرضه بحسب
الامكان وفى قوله لان المال صار مضمونا الخ نظر لان دفعه لهذا القصد يصير سفسجة ومشهور
مذهب الامام مالك رضى الله عنه منعه اولذا قال الباجى لم يرد ابو موسى رضى الله تعالى عنه
احراز المال في ذمتهم سواء اراد نفعهم بالاسلف وان اقتضى ضمانهم بالمال وانما يجوز
السلف لمجرد نفع المتسلف سواء كان المتسلف صاحب المال او غيره بمن له النظر عليه من امام
او قاض او وصى او اب فلا يجوز للامام ان يسلف شيئا من مال المسلمين ليعرضه في ذمة المتسلف
وكذلك القاضى والوصى ثم قال وفعل ابي موسى هذا يحتمل وجهين احدهما ان يكون لمجرد
نفع عبد الله وعبيد الله وجاز له لان المال كان بيده بمنزلة الوديعة لجامعة المسلمين فاستغنى
لنفسه باسلافهما اياه فلو تلف ولم يكن عندهما الضميمة ابو موسى وثانيهما ان لابي موسى النظر
في المال بالتبشير والاصلاح واذا اساقفه فللامام تهمة فتعنه بعمر رضى الله تعالى عنه وردته الى
القراض وقول عمر رضى الله تعالى عنه اكل الجيش تعقب منه لفعل ابي موسى ونظر في تعميم
افعاله وتبيين لموضع المخطو ومنه وموضع المجابة من كونهما ابا امير المؤمنين وهذا ما كان
عمر رضى الله تعالى عنه يتورع عنه ان يخص احدا من اهل بيته او ممن ينتمى اليه بشئ من مال
المسلمين وقوله اذنا المال وربحهما احتجاج عبيد الله اعراض عنه لان الموضع معه يضمن
البضاعة اذا اشتري بها نفسه وان دخلها نقص جبره وربحها الرب المال فان قيل كيف جبره
قراضا وقد دخل على القرض وغاية الامر كان له عمر رضى الله تعالى عنه اما اجازة فعل
ابي موسى وترك جميع الربح لهما اوردته واخذ جميع الربح بنحو اياه ما في سراج الملوكة
لطرطوشى وهو ان عمر رضى الله تعالى عنه جعل لاتقاءهما مال المسلمين نصف الربح للمسلمين
كان المسلمين ساعدوهما فى العمل وهو مستنده فى تشاير عماله فى اموالهم فهو كالقراض
ويصح القراض بالنقد المضروب المسلم يجوز من ربحه (ان علم) بضم فكسر (قوله لهما) اى
المال المقارض به وجز ربحه اما المال فلا بد من علم عدده وجنسه ووصفته واما الثاني فلا بد من
علم نسبته لجهة الربح كملكه او نصفه ابن عرفة وشروط المال كونه عينيا معلوما محورا واصلاها
كالنقرة حيث التعامل بها التخمى جائزا فاقا والافطارق وشروط ابن شاس كون المال معلوما
احترازا من دفع صبر عينيا قراضا لان جهل المال يؤدى الى جهل ربحه وواضح من مقتضى
الروايات ويجب ان يكون حظ العامل جزأ من الربح معلوم النسبة منه ان كان النقد غير
مغشوش بل (ولو) كان النقد المضروب (مغشوشا) بدنى عنه فى الباجى المغشوش

(قوله من الذهب والفضة) بيان المغشوش (قوله به) أي المغشوش (قوله به) أي منع القراض بالمغشوش صله قال (قوله ان كان) أي الغش (قوله جاز) أي القراض بالمغشوش (قوله وان كان) أي الغش (قوله وهذا) أي الخلاف (قوله لم تكن) أي الدنانير أو الدراهم (قوله فان كانت) أي الدراهم أو الدنانير (قوله فيجوز القراض بها) ٦٦٧ أي اتفاقا (قوله بالقول) أي النحاس (قوله به) أي الدنانير أو الدراهم المغشوشة (قوله بها) أي المغشوشة (قوله ولو كانت) أي الدراهم (قوله الدنانير المغشوشة) (قوله يجوز) أي احتمال (قوله قطعها) أي ترك التعامل بها (قوله فيستعمل) أي يتغير (قوله سوقها) أي قيمتها (قوله لجر يائه) أي جواز القطع (قوله مطلقا) أي عن تقييده (قوله بكونه متعاملا به) (قوله مطابقا) أي عن تقييده بكونه غير متعامل به (قوله وقوله) بكسر الموحدة (قوله قيده) أي قول عبد الوهاب (قوله اطلق المنع) أي عن التقييد بعدم التعامل (قوله قيده) أي المنع بعدم التعامل (قوله مطلقا) أي عن التقييد بكونه متعاملا به (قوله ومنعه) أي القراض (قوله القاضي) أي عبد الوهاب (قوله لاتفاق) عطف على تقويم (قوله ابن عبد السلام) فاعل قبول المضاف لمقوله (قوله باطلاقة) حال من هاء قوله (قوله يرد) بضم قفتح خبر قبول (قوله وهذا) أي لابدين (قوله الدين) تفسير

من الذهب والفضة حكى عبد الوهاب لا يجوز القراض به مضر وبما كان أو غير مضر وبه قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وقال الامام ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه ان كان النصف فاقبل جاز وان كان اكثر من النصف فلا يجوز وهذا اذا لم تكن السكة التي يتعامل بها فان كانت التي يتعامل بها فيجوز القراض بها لانها صارت أصول الايمان وقيم المتقات وقد جوزوا القراض بالقولس فكيف يميزه ولا خلاف عندنا في تعلق وجوب الزكاة بها ولو كانت عروضا متعلق الزكاة باعيانهم ولا يترض بجواز قطعها فيستحيل سوقها لجر يائه في الخاصة ابن الحاجب ويجوز بالمغشوش على الاصح وظاهره مطلقا كالمنصف ومقابلته لا يجوز مطلقا وكذا في التوضيح وقوله وعزى مقابل الاصح لعبد الوهاب وان الباجي قيده بعدم التعامل به هذا كلامه في التوضيح والمذكور في المذهب في هذا الفرع ان القاضي اطلق المنع والباجي قيده ولم يذكره ولا يجوز بالمغشوش مطلقا ابن عروة ومنعه القاضي بالعين مغشوشة الباجي الاحيث يتعامل بها التقويم المتناهي كالحالصة والاتفاق على تعلق الزكاة بها وقول ابن الحاجب تجوز بالمغشوشة على اصح وقوله ابن عبد السلام باطلاقة يرتبط اتفاق القاضي والباجي على منعه حيث لا يتعامل به ابن شامس والضابط ان كل ما يختلف قيمته بالارتفاع والافتقار لا يجوز ان يجعل رأس مال لانه اما ان ترتفع قيمته فيجبر بجميع الربح او بعضه او تنقص قيمته فيصير بعضه ربحا والله اعلم (لا يصح القراض بدين عليه) أي العامل فلا الدين ان يقول المدين اعمل في نفسه قراضا بنصف ربحه مثلا لانه سلف بزيادة ومفهوم عليه انه ان كان على غيره فقيهه نقصا ياتي (و) ان قال له ذلك (استمر) الدين على حاله في الضمان واختصاص المدين بربحه ان كان وعليه خسره وهذا محترز مسلم (مال يقبض) بضم المثناة تحت وفتح الموحدة الدين من المدين فان قبضه ربه منه ثم دفعه له قراضا صحيح لا تنقائمة تأخير بزيادته وتحقق شرط تسليمه بقبضه ودفعه فيها الامام مالك رضي الله تعالى عنه وان كان لك عند رجل دين نقلت له اعمل به قراضا فلا يجوز ان نزل ذلك فالربح للعامل وعليه الوضعية وكذلك لو احضره فقال له خذ قراضا فلا يجوز الا ان يقبضه منه ثم يعيده اليه ابن القاسم خوف ان يكون انما قصد ان يؤخره بالدين ويؤخره بالوديعة مثلا لاني أخاف ان يكون انفق الوديعة فصارت ديناعليه ولا يجوز ان يقارضه بدين على غيره يقتضيه ثم يعمل فيه اللغبي ان كان على حاضر مومر غير ملتجأ (أو) (مال يحضر) أي المدين الدين لربه (ويشهد) بضم فسكون فكسر المدين على احضار الدين وبراءة فقيده منه فيصح قراضه به بعد احضاره والاشهاد فان احضره بلا اشهاد فلا يصح على مذهبها كاتقدم وهو المشهور اللغبي القراض بالدين ان كان على العامل لا يجوز استدان ذلك واحضر العامل المال واشهد على وزنه وزال عن ضمانه ثم عمل فيه كان الربح بينهما على ما دخل عليه والخسارة من رب المال الخط

كتاب فاعل يقبض المستتر فيه (قوله ويحقق) عطف على اتفاق (قوله شرط تسليمه) اضافته للبيان (قوله يقبضه) صله بتحقيق (قوله ان كان) أي الدين (قوله أي المدين الدين) تفسير لفاعل المستتر والمقبول البارز (قوله المدين) تفسير لفاعل المستتر (قوله منه) أي الدين (قوله قراضه) أي المدين (قوله به) أي الدين

(قوله) اى العامل (قوله ولو كان) اى المعار (قوله بان كان) اى المودع بالفتح الخ تصويروا لكونها يسا غير (قوله او دعها) اى الوديعة (قوله عند غيره) اى المودع بالفتح (قوله انطباقه) اى وان يدعيه (قوله عليهما) اى الرهن والوديعة (قوله به) اى وان يدعيه (قوله سلم) بضم فكسر اى نطبا فقه عليهما (قوله يجعل) بضم الياء (قوله غاية) اى مبالغا عليه (قوله فيهما) اى الرهن والوديعة ٦٦٨ (قوله بعد) بضم الموحدة ممنونا (قوله لم يسع ويشتر) بضم اولهما وفتح ما قبل آخرهما

قوله ما لم يقبض نحوه فيها ومقتضاها انه بمجرد قبضه يصح القراض به وان أعاده بالقرب وهو كذلك في التوضيح وابي الحسن (ولا) يصح القراض (برهن) يسهل العامل في دين له على رب المال ولا يبدأ أمين ق ابن المرازمة من أعزته دنانير فلا تدفعها اليه قراض حتى تقبضها ولو كان عرضا فلا يجوز ومن لك عنده دنانير رهنا فقه ارضته بها فلا يجوز حتى يردوها وان كانت بيد أمين فلا ينبغي ان تعطيهما للأمين قراض حتى تؤدى الحق الى ربه (أو) اى ولا يصح القراض (بوديعة) سواء كانت بيد المودع بالفتح او يدعيه بان كان او دعها عند غيره لضرورة حدثت اولسقره ان كان الرهن او الوديعة يدعيه المرتهن والمودع بالفتح بل (وان) كانت (بيده) اى المرتهن والمودع بالفتح غ ظاهره انطباقه عليه سواء ما عاها وانما صرحوا به في الرهن فيما رأينا ولو سلم فأنما ينبغي ان يجعل غاية ما يدأ أمينه لا ما يده فيهما معا وفي بعض الشراح معناه ولو كان قائما يده لم يفت وفيه بعد اه الثاني لان ما يده يشبه الدين وما يدعيه يشبه ما اذا قال اقتض الدين الذي على فلان واعمل به ولا شك ان الاول أشد في المنع جعل المبالغة هو الثاني كما قال غ (ولا) يصح القراض (بشتر) بكسر القوقية وسكون الموحدة آخره اى ذهب غير مضروب (لم يتعامل) بضم التحتية وفتح القوقية اى لم يسع ويشتر (به) اى التبر (بيده) اى القراض هذا هو الذي يرجع اليه الامام مالك رضي الله تعالى عنه وهو المشهور فان تعومل به فيه جاز القراض به اتفاقا ولا يشترط التعامل في جميع البلاد بل في بلد لعقد فقط وهذا مقابل مضروب وشبه في المنع قتال (كفلوس) من فحاس فلا يصح القراض بها فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى لا يجوز القراض بالفلوس لانها تحول الى الفساد والكساد ابن حبيب فان نزل مضى ورد فلوسا منها الخط يريد ولو كان التعامل بها كما فيهم من كلامها اول كتاب القراض وفي الشامل ولا يجوز بالفلوس على الاصح وثالثها ان كثرت ورابعها الكراهة وعلى المنع له أجره في بيعها وقراض مثله فيما نض ويرد فلوسا اه وفيه سقط وصوابه وقيل مضى ويرد فلوسا الباسي اذا قلنا بالمنع فقال محمد القراض بالنقار أخف والفلوس كالعرض وهذا يقتضي الفساد وله في بيع الفلوس أجره مثله وفيما نض من ثمن اقراض مثله وقال أصبح هي كالنقار وقال ابن حبيب مثله ويرد فلوسا الا ان يشترطوا عليه صرفها تم العمل بها فالحكم فيها كما فهمه الباسي من قول محمد والله أعلم (و) لا يصح القراض (بعرض) بفتح العين المهملة وتسكون الراء فساد مجمة (ان تولى) العامل (بيعه) اى العرض فان تولى بيعه غير العامل فيجوز بان دفع له عرضا يدفعه لفلان يبيعه ويقبض عنه ويدفعه له ليعمل به قراضا يبيعه وبين دافع العرض الخط يعني انه لا يجوز ان يكون العرض رأس مال القراض على انه رأس المال ويرد مثله عند المقاصلة لاحتمال

(قوله فان تعومل به) اى التبر (قوله فيه) اى بلد القراض (قوله وهذا) اى ولا يتبر الخ (قوله بها) اى الفلوس (قوله فيها) اى المدونة (قوله تحول) اى قصير (قوله ورد) اى العامل رأس المال (قوله ينهم) بضم الياء وفتح الهاء (قوله كلامها) اى المدونة (قوله ولا يجوز بالفلوس) اى مطلقا وثالثها يجوز بها مطلقا (قوله وثالثها) اى لا يجوز بها (قوله له) اى العامل (قوله في بيعها) اى الفلوس (قوله نض) اى ظهر من ربح (قوله ويرد) اى العامل رأس المال (قوله وفيه) اى نص الشامل (قوله أخف) اى من القراض بالفلوس (قوله وهذا) اى قول محمد القراض بالنقار أخف الخ (قوله له) اى العامل (قوله هي) اى الفلوس اى القراض بها (قوله كالنقار) اى في الصحة ان تعومل بها (قوله العامل) تفسير لفلان تولى المستتر فيه (قوله فان تولى بيعه غير العامل) مفهوم

النسبة (قوله بان دفع) اى رب المال (قوله له) اى العامل (قوله يدفعه) اى العامل المال (قوله) أن ويدفعه (اى فلان الثمن) (قوله له) اى العامل (قوله به) اى الثمن (قوله على انه) اى العرض (قوله ويرد) بفتح فضم اى العامل لرب المال مثله

(قوله يغلى) أى العرض (قوله أو يرخص) أى العرض (قوله قيمته) أى العرض (قوله فيها) أى المدونة (قوله ويفسخ) أى القراض الجعول رأس ماله عرضاً (قوله وان يسع) أى العرض مبالغة في فسخه ٦٦٩ (قوله مالم يعمل بالثمن) فإن عمل به فله

أجر مثله في بيعه وقراض مثله في عمله (قوله في بيعه) أى العرض (قوله أو يقول) أى رب المال للعامل (قوله كلف) بفتح فسحة متقلا (قوله من يبيع) أى العرض (قوله ويأتيك بالثمن) أى فتعبد به قراضاً بثلث ربحه (قوله واعتمده) أى تعبد به جعل العرض قراضاً يتولى العامل بيعه (قوله أو لا) أى لا يكال ولا يوزن (قوله ولا يتقرر) بضم الياء (قوله من الربح) بيان (قوله ولو كان) أى الدين (قوله وأجازه) أى التوكيل على دين العمل به (قوله حينئذ) أى حين كونه على حاضر ملي متغير ملد (قوله وأعلى) أى أو وكأنه على أن (قوله فله) أى العامل (قوله وهذا) أى الأمور ببيع الساعة (قوله لك) خبر الربح (قوله وعليك) خبر الوضعية (قوله فان اعتادوا أخذته) أى العامل الخ مفهوم ولاعادة (قوله صم) أى القراض بواك شرك (قوله بها) أى العادة (قوله فيها) أى

أن يغلى غلواً يستغرق رأس المال والربح فيؤدى إلى حرمان العامل من الربح أو يرخص فيأخذ العامل بعض رأس المال ولا على أن رأس المال قيمته الآن أو عند المفاصلة وكأنه والله تعالى أعلم للفرور ولا أن يبيعه ويكون ثمنه رأس المال فيها ويفسخ وان يسع مالم يعمل بالثمن وفيه اللغوى المنع عما في بيعه كافة وأجر قهلاً خطب وان كانت الأجرة لا خطب لها أو كان يعلم أنه يتكلف ذلك ولولم يعطه أياه قراضاً أو يقول كلف من يبيع ويأتيك بالثمن ولم يعتمد المصنف تعبيد اللغوى وجعله خلافاً لما زرى لوقال خذ هذا العرض وامض به إلى البلد الفلاني وادفعه إلى فلان يبيعه ويقبض عنه فإذا قبضه فخذ منه واعمل به قراضاً بيني وبينك جاز بلا خلاف ولا يدخله الخلاف في القراض بالعرض لأن المدفوع له العروض لا يتولى بيعها يتقنه أهم من التوضيح واعتمده المصنف هنا لقول المازرى بلا خلاف فقال ان تولى بيعه والله أعلم وفيها لابن القاسم رحمه الله تعالى لا خير في القراض بطعام أو عرض كان مما يكال أو يوزن ولا ولا للفرور يتغير السوق عند المفاصلة ويفسخ وان يسع مالم يعمل بثمنه فان عمل به فله أجر مثله في بيعه وقراض مثله في ثمنه ولا يتقرر إلى ما شرطه من الربح وشبه في المنع فقال (كان) بفتح الهمز وسكون النون حرف مصدري صلتة (وكله) أى رب المال العامل (على) قبض (دين) ممن هو عليه ثم يعمل به قراضاً فلا يجوز ظاهراً ولو كان على حاضر ملي متغير ملد وأجازه اللغوى حينئذ (أو) دفع له نقداً (البصرة) العامل من غيره بنقد آخر (ثم يعمل) العامل بما يقبضه قراضاً فلا يجوز أن عمل بما قبضه من ثمن العرض أو من الدين أو الصنف (فله) (أجر مثله) أى العامل (في توليه) أى العامل يسع العرض أو قبض الدين أو الصنف في ذمة رب المال ولو تلف أو خسر (ثم) له أيضاً (قراض مثله في ربحه) أى المال فان تلف أو لم يربح فلا شيء له في ذمة رب المال في قرضه أو ان دفعت إليه مدناً بغيره فما لم يعمل بها أو على أن يقتضى من غريمك ديناً ثم يعمل به فله أجر الصنف أو التقاضى وقراض مثله أن عمل ابن حبيب سواء قال له خذ هذا العرض قراضاً أو بعه وأعمل به قراضاً أو بعه في البيع والتقاضى وقراض مثله في الثمن وقال عبد العزيز لا تدفع إليه سلعتك وتقول قامت على بكذا فما كان من ربح بعد ذلك فينيق وبينك وهذا أجر مثله فيما عمل والربح والوضعية لك وعليك وشبه في أن للعامل قراض مثله فقال (ك) قراض قال رب المال للعامل فيه (لأنك شرك) بكسر الشين المعجمة وسكون الراء أى جر من ربحه (و) الحال (لأعادة) لأهل بلدكم ما في قلد ما يأخذ العامل من الربح فان اعتادوا أخذته الثلث والنصف من الصلح وعمل بها (أو) القراض يجوز (مبهم) بضم الميم وسكون الواو ففتح الهماء كعمل ولك جر من ربحه ولاعادة فان عمل فله قراض مثله في ربحه فيهما في قيم الابن القاسم رحمه الله تعالى ومن دفع إلى رجل مالا قراضاً ولم يسبه ماله من الربح وتصادقاً على ذلك فله قراض المثل أن عمل وكذلك أن قال لك شرك في المال ولم يسبه كان على قراض مثله أن عمل ابن شماس أن كان لهم عادة أن يكون على النصف أو على الثلث فهم على ما اعتادوا (أو) قراض (أجل) بضم الهمز وكسر الجيم متقلا أى جعل

لشركك ولك جزء (قوله من الربح) بيان ما (قوله تصادقا) أى المتقارضان (قوله على ذلك) أى عدم تسمية الجزء (قوله فله) أى العامل

لعمله اجل محدود اما ابتداء كدفع المال في اول المحرم على ان لا يعمل به حتى يستعمل ويجب
او انتم كاهل فيه الى رجب فان عمل قبله قراض مثله في فيها الامام مالم يرضى الله تعالى
عنه ان اخذ قراضا الى اجل رد الى قراض مثله الاجبري لان حكم القراض ان يكون الى غير
اجل لا يمين يعتقد لازم ولكل واحد منهما تركه متى شاء فاذا شرط الاجل فكانه قد منع نفسه
من تركه وذلك غير جائز فوجب رده لقراض مثله لقاعلة رد كل فاسد له اصل الى حكم صحيح اصله
قات ولا نه زيادة غير لعدم انفسباط وقت ارتفاع السوق (او) قراض (ضمن) بضم الضاد
المجسمة وكسر الميم مشددة اي شرط على عامله ضمان راس ماله فلا يجوز وان عمل قبله
قراض مثله التمسى اذا شرط على العامل ضمان القراض ان هلك او انه لا يصدق في دعوى
هلاكه او ضياعه كان الشرط باطلا ولا ضمان عليه ان قال هلك او خسر قال ابن القاسم وفيه
قراض مثله (او) قراض قال فيه رب المال للعامل (اشترى) براس المال (سبعة فلان) ثم
بعها (ثم انجز في ثمنها) بفتح المثلثة والميم الذي تبيعها به فلا يجوز ان عمل قبله قراض مثله في ربحه
واجرة مثله في ثمن الشراء والبيع في ذمته ربه في فيها ان دفعت اليه مالا اقراضا على النصف
على ان يشتري به بعد فلان ثم يشتري به يبعه ما شاء فهو اجبري في شرائه ويبيعه وفيما بعد ذلك
قراض مثله (او) قراض قال فيه رب المال للعامل لا تشتري الا (بدين) في ذمتك ثم تدفع راس
المال أو لا تبسج الا بدين فلا يجوز وفيه قراض المثل ان عمل في فيها الا بن القاسم رحمه الله تعالى
ان دفعت الى رجل قراضا على ان لا يبيع الا بالنسيئة فباع بالنقد فلا يجوز ان الموازي فان نزل
كان اجبري ابن يونس لم يجب ابن القاسم ماذا يكون عليه ان نزل ومن مذهب في التجبر ان يرد
الى اجارة المثل ولم يعن خليل هذا بقوله او بدين لقوله بفقد وفيما يفسد غيره اجبر مثله (او) قراض
شرط رب المال على العامل فيه ان يقبر (فما) أي نوع من السلع (يقبل) بفتح التحتية وكسر
القاف وشدة الهم وجوده فلا يجوز ان نزل فسخ وان عمل قبله قراض مثله في ربحه ونفسها قال
الامام مالم يرضى الله تعالى عنه لا ينبغي ان يقارض رجلا على ان لا يشتري الا البز الا ان يكون
موجودا في الشتاء والصيف فيجوز ثم لا يعدوه الى غيره الباجي فان كان يتعذر وجوده لقلته
فلا يجوز وان نزل فسخ ثم قال فيها فان اشتري غير ما امر به فقد تعدى فان ربح قبله فيمارح
قراض مثله وان خسر ضمن ولا اجرة في الوضعية ولا اعطيه ان ربح اجارته اذ لم لها تنفق
الربح وتزيد فيصل بتعديه الى ما يريد وشبهه في الرد الى قراض المثل فقال (كاختلافهما) أي
العامل ورب المال بعد العمل في القراض الصحيح (في قدر) جزم (الربح) المشروط للعامل
(وادعيا) أي رب المال والعامل (ما) أي قدرا (لا يشبه) بضم فسكون القدر المعتادين أهل
بلدهما بان ادعى رب المال اقل منه جدا والعامل اكثر منه جدا فيردان الى قراض مثلهما
فان ادعى احدهما ما يشبهه فالقول له في فيها الامام مالم يرضى الله تعالى عنه اذا اختلف
المقارضان في اجزاء الربح قبل العمل فقال رب المال دفعتني على ان اذلت للعامل وقال
العامل بل على أن الثلثين لي رد المال الا ان يرضى العامل يقول رب المال وان اختلفا بعد
العمل فالقول قول العامل اذا جابجا يشبهه والارد الى قراض مثله وكذا المساقاة وتظم
بعضهم هذه النظائر فقال

(قوله رد) بضم فتح مثله
أي العامل (قوله لانه)
أي القراض (قوله لم يجب)
بضم فسكون (قوله)
مذهبه) أي ابن القاسم
(قوله يد) بضم فتح مثله
أي العامل (قوله لم يعن)
بفتح فسكون أي يرد (قوله
هذا) أي رد المال لاجرة
مثله ان نزل بل اراد رده
لقراض مثله ان نزل (قوله
لقوله بعد وفيما يفسد غيره
اجبر مثله) أي ولا ذكره في
خلال ما فيه قراض المثل
(قوله وجوده) ففسخ
لفاعل يقل (قوله يكون)
أي البز (قوله لا يعدوه)
أي لا يتعدى العامل البز
(قوله فان ادعى أحدهما
جائز به) مفهوم وادعيا
فالا يشبه

لكل قراض فاسد جعل مثله * سوى تسعة قد فصلت ببيان
قراض بدین او بعرض ومبهم * وبالشرک والتأجيل او بضماع
ولا يشترى الا بدین فيشترى * بقصد وان يتناع عبدا فلان
وتعبر في اعماله بعد بيعه * فهذه ان عدت تمام ضمان
ولا تشتر الا ما يقبل وجوده * فيشترى سواء امع لحسن بيان
كذا ذكر القاضي عياض فانه * خبر جاروي فصيح لسان

(وفي كل ما) اي قراض (فسد) حال كونه (شبهة) أي المذكور (اجرة مثله) اي
العامل حال كونها (في الذمة) لرب المال ولو تلف او خسر بخلاف المسائل السابقة التي فيها
قراض المثل فانه في الربح فان لم يكن فلا شيء على ربه ويصرف بينهم ما ايتى بان ما فيه قراض المثل
اذا عثر عليه في اثناء العمل لا يفسخ بخلاف ما فيه اجرة المثل فيفسخ وله اجرة مثله وبأن
العامل احق من الغرماء لما فيه قراض المثل واسوتهم فيما فيه اجرة المثل الا ما اشترط على
العامل عمل يده كالخطاطة فهو احق منهم لانه صانع وهل تقديمه بقبول صنعته فقط او به
ويقابل عمل القراض قولان في شرح ابی الحسن على المدونة ومثل لما فيه اجرة المثل بقوله
(ك) قراض مشتمل على (اشتراط) رب المال على العامل أو العامل على رب المال عمل (بده)
أي رب المال مع العامل في مال القراض بالشرع والبسيع وشحوه فلا يجوز وفيه اجرة
المثل في فيها الامام مالك رضي الله تعالى عنه من اخذ قراضا على ان يعمل معه رب المال
في المال فلا يجوز فان نزل كان العامل اجيرا وان عمل رب المال فيه بغير شرط كرهته
الا لعمل البسيع ابن حبيب وكذلك ان اسلب احدهما صاحبه او وهبه او فعل العامل
بصاحبه شيئا من الفرق مما لا يجوز له ابتداء بشرطه فذلك كله لا يفسد القراض ولا يغير
الربح غير ان الصانع ان عمل يده بغير الشرط فله اجرة عمله ومن الاستغناء ان اعطى صانعا
بيده مالا يشترى جلودا او يعملها وما رزق الله تعالى فيمنه مالا يجوز ابن ابي اوب ان وقع من
غير شرط جاز محمد ولا اجرة له ابن ميسرة له اجرة عمله وهو على قراضه الذي كان عليه
وقاله ابن حبيب وفي مختصر الوفاق يجوز ان يعطيه مالا يصنعه حليا ويبيعه والفضل بينهما اذا
اخذ الصانع اجرا صياغته (او) قراض بشرط (مر اجعته) اي مشاوره العامل رب المال في
الشرع والبسيع (او) قراض اشترط رب المال فيه على العامل شخصا (أمينا) من جهة رب
المال (عليه) أي المال فلا يجوز وفيه اجرة المثل فيهما في فيها الامام مالك رضي الله تعالى
عنه لا يجوز ان تقترض رجل على ان يشترى هو وتقد انت وتقبض عن ما يباع او تجعل
معه غيرك لمثل ذلك أمينا عليه وانما القراض ان تسلم اليه المال ابن حبيب فان نزل ذلك
كان اجيرا (بخلاف) شرط عمل (غلام) بضم الغين المججمة اي عبدا وزاد لرب المال مع
العامل في مال القراض (غير عين) بفتح العين أي جاسوس على العامل بل لمجرد مساعدته على
العمل فيجوز (بضم) من الربح (له) اي الغلام في روى عيسى عن ابن القيسم اذا دفع
الى رجل والى عبده مالا قراضا ليكون عينا عليه اوليها فلا خيرة وان كانا اثنين باجرين
فلا بأس به ابن يونس صواب وليس بخلاف الاول وفيها الامام مالك رضي الله تعالى عنه يجوز

(قوله لكل قراض) أي
عامل قراض (قوله فصلت)
بضم فكسر مثقلا (قوله)
فانه أي قراض المتصل
(قوله فان لم يكن) أي
ربح (قوله يفرق) بضم
فسكون ففتح خفقا
(قوله بينهما) أي قراض
المثل واجر المثل (قوله
عشر) بضم فكسر اي
أطلع (قوله ومثل) بفتح
مثقلا (قوله في المال)
صلة يعمل (قوله فيه) أي
المال (قوله كرهته) بضم
تاء المتكلم مالك رضي الله
تعالى عنه (قوله احدهما)
أي رب المال وعامله (قوله
شرطه) فاعل يجوز (قوله
لا يفسد) بضم الياء (قوله
بيده) صلة مانعا (قوله
وما رزق الله تعالى) أي
من الربح (قوله فيهما) أي
شرط المراجعة وشرط
الاسمين (قوله في مال
القراض غير عين) صلة
عمل (قوله والى عبده) أي
رب المال (قوله ليكون)
أي العبد (قوله عليه) أي
الرجل (قوله ليعله) أي
العامل الغلام (قوله)
وان كانا أي الرجل
والعبد

(قوله يشترط) أي العامل (قوله انفراد) أي العامل (قوله عليه) أي رب المال (قوله يشاركه) أي رب المال (قوله من عنده) أي العامل (قوله وأجازه) أي شرط المشاركة (قوله بما له) أي العامل (قوله يديه) أي العامل (قوله ذلك) أي الخلط (قوله قضيا) أي المدونة (قوله به) أي ٦٧٢ شرط الخلط (قوله وأن يجوز) أي شرط الخلط (قوله ويشترط) أي رب المال على

ان يشترط على رب المال ان يعينه بعينه او بدائنه في المال خاصة لا في غيره ابن يونس لان المنفعة لهما جميعا فليت بزيادة انفرادها ابن المواز اختلف قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه في اشتراط عون غلام رب المال واجارة البيت ومنعه عبد العزيز ولا بأس به عندي ومفهوم نصيب انه يجوز بلانصيب بالاولى ومفهوم له انه ان كان نصيب لرب المال فلا يجوز (وكان) يفتح الهمز وسكون النون حرف ممدود في مقرون بكاف التثنية يشترط رب المال على العامل ان (يخيط) الثياب (أو يحرز) الجلود التي يشتريها بمال القراض للتجارة فيها ثم يبيعها والربح بينهما فلا يجوز وفيه أجرة المثل فيم الابن القاسم رحمه الله تعالى لا يجوز اشتراط عمل يد العامل خلفا او صياغة فان نزل مكان أجيرا او الربح لرب المال والوضعية عليه (أو) قراض شرط فيه رب المال على العامل ان (يشاركه) العامل بمال القراض ذامال المباحي منع ابن القاسم في المدونة ان يشترط في حال العقد ان يشاركه العامل بمال من عنده وأجازه في الواضحة التخي لا بأس ان يخلط العامل مال القراض بماله او بمال قراض في يديه اذ لم يكن ذلك بشرط فان كان بشرط ففقه الاخير فيه وفي كتاب محمد لا بأس به التخي وأن يجوز احسن وعلى المنع ان نزل وفات بالعمل فتقبل قراض مثله وقيل أجرة مثله ابن حبيب لا يصلح ان يفتارض ويشترط عليه ان يضع المال ويقارض أو يشاركه به أحدا أو يجلس به في حافوت وشبه ذلك فان قال ان شئت وان شئت ففدع فهو اذن ولا بأس بالاذن في العقد ما لم يكن شرطا (أو) قراض شرط فيه رب المال على العامل ان (يخلط) العامل مال القراض بماله أو بمال قراض آخر يده ثم يعمل فيهما فلا يجوز وان نزل ففقه أجرة المثل فيهما مالك رضي الله تعالى عنه ولو أخذ من رجل قراضا فله ان يأخذ قراضا من رجل آخر ان لم يكن الثاني يشغله عن الاول فان كان يشغله عنه فلا يأخذ حينئذ من غيره شيئا ابن القاسم فان أخذ وهو يحمل العمل بهما فله ان يخلطهما ولا يضمن ولا يجوز ان يكون ذلك بشرط من الاول أو الثاني وفيه امن دفعت اليه مائتين قراضا على ان يعمل بكل مائة على حدة وربع مائة لاحد كما ورع الاخرى يشكك اورع مائة بعينها الك ورع الاخرى للعامل فلا يجوز ويكون العامل اجيرا في المائتين وكذلك على مائة على النصف ومائة على الثلث ويعمل بكل مائة على حدة فلا خير فيه اذا كان لا يخلطهما وكذلك في مساقاة الحائطين حتى يكونا على جز واحد (أو) قراض اشتراط فيه رب المال على العامل ان (يضمض) يضمض التخمية وسكون الموحدة وكسر الضاد المججمة اي يرسل مال القراض مع رجل مسافر ليشتري له به بضاعة من بلد كذا فيها ان ابضع العامل ضمن ولو اذن له رب المال فلا بأس به ان لم يأخذ المال على ذلك (أو) قراض اشتراط فيه رب المال على العامل ان (يزرع) العامل بمال القراض فلا يجوز وان نزل ففقه أجرة المثل وان لم يشترط عليه فيجوز له ان ينقذ مال القراض في الزراعة ان كان بموضع آمن وعديل في مال الامام مالك رضي الله تعالى عنه لا يجوز لرب المال ان يشترط على العامل ان يجلس بالمال ههنا في

العامل (قوله يضع) يضمض فسكون فكسر أي يعطى العامل (قوله المال) أي لمن أراد سقر البلبل يشتري به بضاعة ويأتي بها العامل يبيعها ويكون ربحها بينهما وبين رب المال (قوله أو يقارض) أي العامل بمال القراض عاملا آخر (قوله به) أي القراض (قوله فان قال) اي رب المال للعامل (قوله ان شئت) اي الابضاع أو المقارضة أو المشاركة قافعل (قوله فدع) أي أترك (قوله نهو) أي قوله ان شئت الخ (قوله اذن) أي من رب المال للعامل فيما ذكر (قوله فان كان) أي الثاني (قوله من غيره) أي الاول (قوله وهو) أي العامل (قوله يحمل) أي يطبق (قوله بهما) أي المائتين (قوله ذلك) أي خلط المائتين (قوله ورع) مائة أي غير معينة الخ حال (قوله لاحد كما) خطاب لرب المال وعامله (قوله لك) خطاب لرب المال (قوله فلا يجوز) أي القراض جواب

حافوت

المستلزم (قوله وكذلك) أي المذكور في الامتناع (قوله على مائة) أي القراض على مائة الخ (قوله فيها) أي المدونة (قوله على ذلك) أي شرط الابضاع

(قوله القيسارية) بفتح

القاف وسكون المثناة

تحت واحمال السين

وكسر الراء وشدة التحيته

أى السوق المحيط به سور

وله بان (قوله قارب المال)

راجع للزرع والفضل

(قوله وعليه) أى رب

المال راجع للخسارة

(قوله وهو) أى كلام ابن

عبد السلام (قوله كقولها)

أى المدونة (قوله أى أخذ)

بعد الهمز وكسر الخاء

المجسمة (قوله سلعة)

مفعول اشترا (قوله أى

أخذ المال) تفسيره لأفعل

المستتر (قوله ربه) تفسير

للمفعول البارز (قوله

بالسلعة) صلة أخير (قوله

بأن قال) أى العامل

اشتريت الخ تصوير

لأخبارهم بما (قوله من

رب الخ) بيان ما (قوله

قوله) أى العامل راجع

للمرجح (قوله فعلية) أى

للعامل راجع للوضعية

(قوله وقاله) أى الجواز

(قوله استغنى) أى رأى

السلعة التى اشتراها غالية

(قوله ولو صم ذلك) أى

خلا عن الغش وحسنت

فيه النية (قوله فيما) أى

السلعة التى اشتراها (قوله

منها) أى البيع والشراء

(قوله فى غيره) أى الزمن

(قوله وفيه) أى القراض الذى قيد عليه بمن أن اطلع عليه بعد تمام العمل

حانوت من البرازيل أو السقاطين يعمل فيه ولا يعمل في غيره أو على أن يجلس في القيسارية
أو على أن لا يشتري إلا من فلان أو على أن لا يتجر إلا في ساعة كذا وليس وجودها بمأمون أو على
أن يزرع فلا ينبغي ذلك كله فان نزل شيء من ذلك كان العامل أجيرا أو ما كان من زرع أو فضل
أو خسارة قارب المال وعليه ولو علم رب المال أنه يجاس في حانوت فهو جازم لم يشترطه عليه
ولو زرع العامل من غير شرط في أرض اشتراها من مال القراض أو أكثرها جازان كان بموضع
أمن وعدل فلا يضمن وأما أن خاطره في موضع ظلم وغير يرى أنه خطر فانه ضامن ولو أخذ
العمل فخلا مسافة فاتفق عليها من مال القراض كان كالزرع ولم يكن متعلما اه وحمل
أبو الحسن لا ينبغي على المنع فالمضر الشرط فقط وقال قوله في حانوت هذا إذا كان الحانوت
صغيرا جدا وأما إذا كان متسعا فليس يتعجب للغمى وكذا ان اشترط قسارية بعينه إلا ان
تكون كبيرة لا يتعذر جلوسه فيها ابن عبد السلام اشترط الزراعة بمال القراض منه في
المدونة وينبغي أن يقيد ذلك بما إذا كان الزرع تعسر بمحاولته في تلك الجهة بخلاف ما إذا كانت
سهلة كما إذا شرط عليه التجرة في نوع من السلع اه طاق وهو ظاهر كقولها لا ينبغي أن تقارض
رجلا على أن لا يشتري إلا البر إلا أن يكون موجودا في الشتاء والصيف فيجوز أن لا يعده إلى
غيره وقولها وان قارضه على أن لا يتجر إلا في سلعة كذا وليس وجودها بمأمون فلا ينبغي اه
(أو) قراض شرط فيه رب المال على العامل أن لا (يشترى) بمال القراض سلعة حتى يبلغ
(إلى بلد كذا) فلا يجوز وأن نزل فقيه اجرة المثل فيها إلا ما لم يرض الله تعالى عنه من أخذ
قراضا على أن يخرج به إلى بلد كذا فيشتري منه متاعا فلا خير فيه يعطيه المال ويقوده كما يقود
البيع ابن القاسم كره إلا ما لم يرض الله تعالى عنه من ذلك أن يتجر به أن لا يشتري إلى
أن يبلغ ذلك الموضع (أو) أخذ شخص مالا قراضا (بعد اشتراقه) أى أخذ المال سلعة للتجارة
ليدفعه في ثمنها الذى لزمه بشرائها ويكون الربح بينه وبين رب المال مناصفة مشافرا فإن
أخبره أى أخذ المال ربه بالسلعة وبأثمها بان قال اشتريت سلعة كذا من فلان أعطى
ثمنها أدفعه له والربح بينهما مناصفة فدفعه له (فهو) قرض فاسد بطرئه النفع اقترضه فيجب رده
فورا وما يحصل فيه من ربح أو وضعية فله وعليه ومفهوم الشرط أنه أن لا يتجر رب المال
بشراؤه ولم يسم السلعة ولا بأثمها جاز وقاله ابن المواقف إلا ما لم يرض الله تعالى عنه من
أشترى سلعة ويجوز عن بعض ثمنها فاقى إلى رجل فأخذ منه قراضا وهو يريد أن يدفعه في بقية
ثمنها ويكون قراضا فلا أحبه وأخاف أن يكون قد استغنى ولو صم ذلك لجاز وفيه أنه أيضا لا يتناع
سلعة ثم سأله رجلا أن يدفع إليه مالا يتقدم فيه أو يكون قراضا بينهما فلا خير فيه فان نزل لزمه
رد المال له وما يكون فيها من ربح أو وضعية فله وعليه (أو) قراض (عين) يقتضات من قارب
المال فيه للعامل (شخصا) يشتري منه سلع التجارة ومنعه من شرائها من غيره فلا يجوز وأن
نزل فقيه اجرة المثل (أو) عين له (زمننا) للبيع والشراء ومنعه من ما في غيره فلا يجوز وفيه اجرة
المثل (أو) عين له (محلا) يتجر فيه كالقيسارية فلا يجوز وفيه اجرة المثل وشبهه في المنع ولزم اجرة
المثل بعد التزول فقال (كان) بفتح الهمز وسكون النون حرف مصدرى صلت (أخذ) شخص
من آخر (مالا ليخرج) ألاخذ بالملك (به) أى المال (إلى بلد) معين (فيشتري) ألاخذ بالمال سلعة

(قوله فيها) أى المدونة (قوله به) أى المال (قوله من يلمه) أى القراض (قوله يجوز) أى القراض (قوله وان كان) أى البلد (قوله وفيها) أى المدونة (قوله لا ينبغي له ان يخرج) أى والعقد صحيح (قوله العامل) تفسير لفاعل استأجر المستفدية (قوله وان استأجر) أى العامل (قوله عليه) أى الفعل الخفيف (قوله عليه) أى العامل (قوله وفيها) أى المدونة (قوله من ذلك) أى الاستيجار (قوله فيها) أى اعمال (قوله اذا كان) أى المال (قوله لا يقوى) أى العامل (قوله عليه) أى المال أى العمل فيه وحده (قوله من يكفيه) مفعول ٢٧٤ يستأجر (قوله بعض مؤنته) أى المال مفعول يكفى (قوله منه) أى ربح مال

للقراض وياقربها الى بلد العقد ليبيعها فيه ويكون الربح بينهما فلا يجوز ان ينزل فيه اجرة المثل فيها من اخذ ما لا قراضا على ان يخرج الى بلد يشتري منه تجارة فلا خير فيه قال مالك رضي الله تعالى عنه يهطيه ويقوده كما يقاد البعير ابن القاسم انما كرهه لانه قد جرح عليه ان لا يشتري الا ان يبلغ ذلك الموضع ابن الموازن فارضه على ان لا يخرج به من يلمه فان كان ذلك البلد كبيرا فيجوز ان كان غير متسع بل هو صغير فهذا التجبير وفيها للعامل ان يتجر بالمال في الحضر والسفر الا ان يقول له رب المال حين دفعه بالقسط لا يخرج من ارض مصر ومن القسط لا ينبغي له ان يخرج اهـ فالتجبير ليس على اطلاقه (وعليه) أى عامل القراض ما اعتيد (كالتشير) أى بسط السهام لمن اراد نظرها ليشتريها ان اجمعت (والطى) السلعة بعد نظرها من يرشها (والخفيق) (عليه) (الاجر ان استأجر) العامل على ما يلزمه فله بنفسه ابن شامس الركن الثاني العمل وهو عوض جزء الربح المشروط للعامل ابن الحاجب وعليه ما جرت العادة به من شروطى وفعل خفيف وان استأجر عليه فلا جرة عليه وفيها للعامل ان يؤاجر اجير الاعمال التى لا بد من ذلك فيها ويكرى البيوت والدور والادواب ابن فتوح للعامل ان يستأجر من المال اذا كان كثيرا لا يقوى عليه من يكفيه بعض مؤنته ومن الاعمال اعمال لا يعملها العامل وليس مثله يعملها (وبجاز) ان يجعل للعامل جزء من ربح مال القراض (قل) بفتح القاف واللام عن جرح رب المال منه (او كثر) بفتح ضم أى زاد عليه فلا يشترط مساواته له فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى تجوز المقارضة عند الامام مالك رضي تعالى عنه على النصف والخمس واكثر من ذلك (و) اقل وان عقد رب المال والعامل القراض على جزء معلوم النسبة من ربحه جاز (رضاها) أى رب المال والعامل (بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه أى بعد العقد والعمل (على ذلك) أى ما قل عن العقود عليه وزاد عليه ق فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى وان أعطيته قراضا على النصف ثم تراصيتا بعد ان هل على ان يتجلا على الثلثين له أو لك جاز وقال ابن حبيب ان كان المال حين تراصيتا عينا لا زيادة ولا نقص فيه حركة او لم يحركه فلا بأس به وان كان فيه زيادة او نقص او كان في سلع فلا يجوز ابن بونس قول ابن القاسم اولى لان المال ان كان عينا فكان ما ابتدأ لان العقد لان القراض لا يلزم بالعقد لمن شاع له ما لم يشغله في سلع او يظعن به لتجارة وان كان المال في سلع فهو هبة تطوع بها احدهما صاحبه وهبة المجهول جائزة لخطا ان كانت الزيادة للعامل فهو احق بها في الموت والقبض لقبضه

القراض (قوله عليه) أى بر صوب المال منه (قوله مساواة) أى جزء العامل من الربح (قوله) أى جزء رب المال منه (قوله وفيها) أى المدونة (قوله من ربحه) أى مال القراض (قوله) أى العامل (قوله أولئك) خطاب لرب المال (قوله حين تراصيتا) أى على خلاف ما اعتد عليه (قوله لا زيادة) أى على رأس المال (قوله ولا تنقص) أى عن رأس المال (قوله فيه) أى المال تنازع فيه زيادة ونقص (قوله حركة) أى العامل المال أى عمل فيه بشر او بيع (قوله به) أى التراضي على خلاف ما اعتد عليه (قوله وان كان فيه) أى المال حين التراضي على خلاف ما اعتد عليه (قوله زيادة) أى على رأس المال (قوله او نقص) أى عن رأس المال (قوله او كان) أى المال (قوله)

فلا يجوز) أى التراضي على خلاف ما اعتد عليه (قوله اولى) بفتح الهمز أى اقوى خبر قول (قوله اياها ان كان) أى حين التراضي على خلاف المعتود عليه (قوله فكانهما) أى رب المال والعامل (قوله الآن) أى حين تراصيتا (قوله ولن شام) خبر حله (قوله ما لم يشغله) أى العامل المال (قوله يظعن) أى يسافر العامل (قوله به) أى المال (قوله وان كان المال في سلع) أى حين تراصيتا بغير ما دخل عليه (قوله فهو) أى الزيادة (قوله بها) أى الزيادة (قوله احق) أى من غرم الرب المال (قوله في الموت والقبض) أى لرب المال (قوله لقبضه) أى العامل

(قوله وان كانت) أى الزيادة (قوله تبطل) أى بموت العامل أو فلسه (قوله وخرج) بفتح خاء مثقلا (قوله بصحتها) أى الزيادة قرب المال بعد موت العامل أو فلسه (قوله الى النفوذ) أى للزيادة لرب المال بعد موت العامل أو فلسه (قوله هذه المسئلة) أى تراخيصها بعد تغير ما عقدها عليه (قوله من امتناع مهادة الخ) بيان ما (قوله وأجاب) أى أبو الحسن عنه أى التناقض (قوله من اتممه الخ) بيان ما (قوله موجود) خبر ما (قوله لا يجوز اشتراط زكاة رأس المال على العامل) لانه غير لاحتفال عدم ربح المال فيغيرها العامل من ماله ولم يثله الاتعب العمل (قوله يشترطها) أى زكاة رأس المال (قوله لانها) أى زكاة رأس المال (قوله واجبة عليه) أى رب المال فاشتراطها عليها موكدا (قوله واختلف) بضم ٦٧٥ التام (قوله على أربعة أقوال) صلة

اختلف (قوله انه) أى اشتراط زكاة الربح على أحدهما (قوله لكل واحد منهما) أى لرب المال على العامل وللعامل على رب المال (قوله وروايته) أى ابن القاسم عطف على قول (قوله لانه) أى جز الزكاة (قوله مسمى) أى معلوم (قوله على غيره) صلة مشترط (قوله أوله) أى غير مشترطها أى للمشتروط عليه (قوله أو بينهما) أى المشترط والمشتروط عليه (قوله ان) أى ان كان الربح بينهما (قوله انصافا) أى نصفين (قوله انظره) أى ابن عرفة ونصه وعلى الجواز لو تفصلا قبل وجوبها ففى كون جزئها المشترطها على اجزاء خمسة لرب المال واربعة للعامل انظره (و) جاز ان يجعل (الربح) كله (لاحدهما) أى رب المال والعامل (اولغيرهما) فيها قلت فان اعطيت مالا قراضا على ان ربحه للعامل وحده قال ذلك جائز وقد قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه فيمن اعطى رجلا مالا يعمل به على ان الربح للعامل ولا ضمان عليه انه لا بأس به وكذلك ان اعطاه مالا مساقاة على ان جميع

اياه وان كانت لرب المال فقبل تبطل لعدم حوزها وخرج الغنى قولنا بصحتها في التلقين قال المتأخرون الى النفوذ قاله ابن عبد السلام والمصنف وناقض أبو الحسن هذه المسئلة بما فى القرض من امتناع مهادة المتقارضين وأجاب عنه بان الهدية هنا غير محققة لا مكان عدم الربح بخلاف الهدية فانها منقضة بحقيقة البناء ما هللوا به المنع فى باب القرض من اتمامه على قصد استدامة القراض موجود هنا وبعبارة الخط تنبيه فى المدونة هنا التراضى على جز فل او كثر وقال فى باب الأجل وان قارضت رجلا واسأفته مالا فلا تقبل منه هدية أبو الحسن الفرق بينهما ان الهدية محققة وهذه متوهمة وانه فى كآب الأجل لم يعمل وهنا عمل (و) جاز اشتراط (زكاة) أى الربح المعلوم من قوله وجاز جز الخ (على أحدهما) أى رب المال والعامل وان لم تشترط على أحدهما فعلى كل منهما زكاة ربحه اذا كان رأس المال وحصه ربه من ربحه نصا بان ابن رشد لا يجوز اشتراط زكاة رأس المال على العامل ويجوز ان يشترطها العامل على رب المال لانها واجبة عليه واختلف اذا اشترط أحد المتقارضين زكاة ربح المال على صاحبه على اربعة أقوال أحدها انه جائز لكل واحد منهما وهو قول ابن القاسم فى المدونة وروايته عن مالك رضى الله تعالى عنه لانه يرجع الى جز مسمى فان اشترطت الزكاة على العامل صار عمله على اربعة اعشار الربح وثلاثة ارباع عشره وان اشترطت على رب المال صار عمله على نصف الربح كاملا (وهو) أى جز الزكاة المشترط على أحدهما (أرب المال والعامل (المشترط) بكسر الراء الزكاة على صاحبه (ان لم تجب) الزكاة فى الربح لكون رأس المال وحصه ربه من ربحه اقل من نصيب او لقام العمل ودر رأس المال ليه قبل تمام الحول اولكون العامل رقيقا مثلا ابن عرفة على جواز شرط زكاة الربح على أحدهما وتشا صلا قبل وجوبها ففى كون جزئها المشترطها على غيره احواله او بينهما انصافا فاربعا الربح بينهما على تسعة اجزاء خمسة لرب المال واربعة للعامل انظره (و) جاز ان يجعل (الربح) كله (لاحدهما) أى رب المال والعامل (اولغيرهما) فيها قلت فان اعطيت مالا قراضا على ان ربحه للعامل وحده قال ذلك جائز وقد قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه فيمن اعطى رجلا مالا يعمل به على ان الربح للعامل ولا ضمان عليه انه لا بأس به وكذلك ان اعطاه مالا مساقاة على ان جميع

المال واربعة للعامل للصقلى عن رواية ابن وهب والمقدمات له عن نخعون وغيره قال وهو اعدل وقاله التومنى فى شرط زكاة المساقاة وعز الاخير لابن عبدوس وعز المقدمات الواضحة أنه لم يشترطه قائلا ان شرط على العامل أخذ اربعة اعشار الربح وثلاثة ارباع عشره بخلاف نقل الصقلى فى الزكاة قبل ذكره الاقوال الثلاثة عن الواضحة يقتضى المشترط ربع عشر الربح ويتقسمان ما بقى وهو راجع للثالث وتوجيه مخنون يتداعى ما حفظ الزكاة يقتضى كونه كذلك لو كان حفظه ما فى الربح مختلفا ونفى بالثالث قسم الربح على ما يجب لكل منهما منه بعد طرح حفظ الزكاة من حفظ من شرطت عليه ففى قراضها بالانصاف على تسعة وثلاثين للمشتروط منها عشرون وعلى الثلث للعامل على مائة وسبعة عشر منها سبعة وثلاثون (قوله يجعل) بضم الجاء (قوله قلت) بضم ناء المتكلم مخنون (قوله قال) أى ابن القاسم (قوله انه لا بأس به) مفعول قال

(قوله به) أي أعطاه الثالث للمساكين (قوله أي العامل) تفسير الفاعل المستتر في ضمن (قوله مال القراض) تفسير للمفعول البازر (قوله لانه) أي المال (قوله فانتقل) أي المال (قوله فان نقاه الخ) ٦٧٦ مفهوم الشرط (قوله المال) تفسير للنائب فاعل

التمرة للعامل فلا يأمن به الباجي يجوز بشرط كل الربح لاحدهما في مشهور مذهب الامام مالك رضي الله تعالى عنه وفيها لابن القاسم رحمه الله تعالى اذا اشترط المتقارضان عند معاملتهما ثلث الربح للمساكين جاز ولا يحب له ما ان يرجع عاقبه ولا يقضي به عليهما (وضمنه) أي العامل مال القراض (في) الصورة التي اشترط فيها (الربح) كله (له) أي العامل لانه صار قرضاً بهذا الشرط فانتقل من الامانة للذمة (ان لم ينقعه) أي رب المال الضمان عن العامل فان نقاه عنه فلا يضمنه (و) ان (لم يسم) بضم التحتية وفتح السين المهمل والميم مثقلة المال حين دفعه له (قراضاً) فان معاه رب المال قراضاً بان قال خذ هذه قراضاً ولا يرجعها كله فلا يضمنه أيضاً على المشهور ابن يونس ابن الموزان قال رب المال للعامل حين دفع له المال خذ هذه قراضاً والربح للجازر وكان الربح كله للعامل ولا يضمن المال ان خسروا تلف والقول فيه قول العامل وان لم يقل قراضاً وانما قال خذها وانخل به والربح للجازر وهو ضمان لما تلف أو خسروا يريد الا أن يشترط ان لا ضمان عليه فلا يضمن (و) جاز (نطره) أي العامل على رب المال (عمل غلام) بضم الغين المعجمة أي عبده (رب) أي المال مجازاً في المال الكثير (أو) عمل (دايته) أي رب المال (في) المال (الكثير) فيها للمالك رضي الله تعالى عنه يجوز للعامل ان يشترط على رب المال ان يعينه بعبده او بدايته في المال خاصة لا في غيره ابن يونس لان المنفعة له ما يجوعا قليلا بزيادة انفراد العامل بها ابن الموزان اختلف قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه في اشتراط عون غلام رب المال واجازه الليث ومنعه عبد العزيز ولا يأس به عندي * (تنبيهان) * الاول قوله في الكثير لم يقيد في المدونة بهذا طي وكذا لم يقيد ابو الحسن وذكره في توضيحه عن ابن زرقون قائلًا كما قالوا في المساقاة اه ومراده ابن زرقون وفي ابن عبد السلام وذكر بعض الشيوخ أنه يجوز بشرط كون المال كثيراً يعني كافي المساقاة اه ومراده ابن زرقون فالقيد له فقط ولم يرجع عليه ابن عرفة بحال البنائي وفي الكثير فرض المسئلة المتبلى ولم يذكره في المدونة الثاني طي انظر هل يشترط في الغلام او الدابة ان يكون غير معين والا فلا يجوز الا بشرط الخلف كافي المساقاة ولا فالي لم أر من تكلم عليه من شراره ولا في التوضيح ما يدل عليه ابن عاشر الجواز مقيد بعدم اشتراط العامل الخلف قال بعضهم لا يجوز اشتراط خلف الدابة والغلام ان هلك فان اشترط رد الى قراض المثل (و) جاز للعامل (خلطه) أي مال القراض بمال آخر والتجارة بينهما معارضة الربح عليهما ان كان الخلط بمال غير العامل بل (وان) كان الخلط بماله أي العامل (وهو) أي الخلط (الصواب ان) خاف العامل (بتقديم) التجارة بينهما (أحدهما) أي المالكين (رخصا) بضم الراء وسكون الخاء المعجمة في البيع وغلام في الشراء في الامام مالك رضي الله تعالى عنه اذا خاف العامل ان قدم ماله على مال القراض أو آخره عنه وقع الرخص في مال القراض فالصواب خلطهما ويكون ما اشترى بهما من السلع على القراض وعلى ما نقد فيه الحصة القراض رأس مال القراض وحصة العامل ما نقد فيه ولا يضمن العامل ان خلطهما بغير شرط ابن يونس لا ينبغي شرط الخلط ولا على ان شاء خلطه أصحح وليس يحرام ولكنه من الذرائع فان فعل فلا أفحصه

يسم (قوله به) أي المال (قوله وهو) أي العامل (قوله عون غلام رب المال) من اضافة المصدر لفاعله ومفعوله أي العامل في عمل مال القراض (قوله بهذا) أي الكثير (قوله وذكره) أي التقييد بالكثير (قوله قائلًا) أي خليفته في ضيقه (قوله ومراده) أي خليل (قوله ومراده) أي ابن عبدة السلام (قوله له) أي ابن زرقون (قوله عليه) أي تقييد ابن زرقون بالكثير (قوله وفي الكثير) صلة قرض (قوله والالا) أي وان كان معيناً (قوله الجواز) أي لشروط عمل غلام رب المال أو دابته (قوله مقيد) بفتح المثناة مثقلة (قوله الخلف) مفعول اشتراط (قوله فان اشترط) أي خلف الغلام أو الدابة (قوله رد) بضم ففتح أي العامل (قوله بهما) أي المالين (قوله عليهما) أي المالين (قوله الفاعل) تفسير لفاعل خاف (قوله من السلع) بيان ما (قوله فيها) أي السلع من مال العامل (قوله لخصه) القراض (أي من المال

الخلوط (قوله ما نقد) أي العامل من ماله (قوله ان خلطهما بغير شرط) أي تخسر فيهما أو تلف شيئاً (و) ان منهما (قوله ولا على) أي ولا عقداً اقراضاً على تخيير العامل في الخلط وعدمه (قوله وليس) أي الخلط (قوله ولكنه) أي الخلط

(قوله وزيادة) عطف على مال (قوله من عنده) أي العامل (قوله شارك) أي العامل (قوله بعددها) أي الزيادة (قوله بان تقوم) بضم ففتح مثلاً الخ تصوير لتقوم المؤجل (قوله العين) أي المؤجل التي زادها (قوله بعرض) بان يقال لاهل المعرفة المائة المحمدية من الدنانير المؤجلة بشهر مثلاً ما قيمته من سلعة كذا حاله فان قالوا كذا يقال لهم وما قيمة هذا من الدنانير المحمدية الحالة فاذا قالوا كذا فهي قيمة المؤجل (قوله ثم يقوم) أي العرض (قوله ويشارك) أي العامل القراض (قوله مجموعها) أي القيمة (قوله بمائتين نقداً) أي أحدهما مال القراض ٢٧٧ والآخر مال العامل (قوله صار) أي العامل

شريكاً (قوله فيها) أي السلعة (قوله نصفها) أي السلعة (قوله كان) أي العاضل (قوله أصلها) أي المدققة (قوله أنه) أي العامل (قوله هو) أي التشارك بمازادته قيمة السلعة على مائة القراض (قوله الايساني) بكسر الموحدة مقبلة (قوله المائة) أي المؤجل (قوله ان تقوم) بضم ففتح مثلاً أي المائة المؤجلة (قوله أولاً) بشد الواو (قوله يشتري السلعة الخ) حال من العامل (قوله عليه) أي العامل (قوله لاجل) أي معلوم كسهر (قوله شريكاً) خبر كون (قوله فيها) أي السلعة (قوله عرض) حال من قيمة (قوله يقوم) بضم ففتح مثلاً أي العرض الخ نعمت عرضاً (قوله أو بفضل) أي زائد عطف على قيمة (قوله يوم شرائها) حال من قيمة (قوله

و) ان اشترى العامل سلعة بمال القراض وزيادة من عنده بمجلة شارك القراض بعددها وان اشترى بزيادة مؤجلة (شارك) العامل القراض (ان زاد) العامل على مال القراض غنماً (مؤجلاً) بضم الميم وفتح الهمزة والجيم مثلاً بجل معلوم كاشترائه سلعة بمائتين أحدهما حالة وهي مال القراض والاخرى مؤجلة بشهر مثلاً فيشارك (بقيته) أي المؤجل الذي زاده بان تقوم العين بعرض ثم يقوم بعين ويشاركه بمثل نسبة هذه القيمة من مجموعها مع مال القراض فيمال ابن القاسم رحمه الله تعالى اذا أخذ العامل مائة قراضاً اشترى سلعة بمائتين نقداً صار شريكاً في مال المال فيكون نصفها على القراض ونصفها للعامل وان كانت المائة الثانية مؤجلة على العامل قومت المائة المؤجلة بالنقد فان كانت قيمتها خمسين كان شريكاً بالثلث هكذا أصلها محضون وقاله ابن القاسم وأشهب وقال ابن القاسم أيضاً وروى عن مالك رضي الله عنهما أنه يشارك بمازادته قيمة السلعة على مائة القراض وهو الذي كانت المدققة عايشه وهي رواية القاسبي عن البايع والاياني هكذا النقل في تنبيهات عياض وابي الحسن وابن عرفة والتوضيح ولا اجمال في كلام المصنف أصلاً فاختلاف انما هو في تقويم المائة أو السلعة المستراقة بالمائتين وكيفية تقويم المائة المؤجلة أن تقوم أو لا بعرض ثم يقوم العرض بنقد بان يقال كم يشتري من نوع كذا من السلع التي وصفها كذا بامائه مؤجلة الى شهر مثلاً فيقال كذا ثم يقال هذا اذا بيع بالنقد كم يساوي فيقال بخلافون مثلاً فهي قيمة المائة المؤجلة ولا يقوم النقد المؤجل بنقد حال لانه ربا وهكذا فعل ابن عرفة قال في كون العامل يشتري السلعة بمال القراض مع دين عليه لاجل شريكاً في ما بقيه الدين عرضاً يقوم بعين نقداً أو يفضل قيمة السلعة يوم شرائها على مال القراض لحمد مع روايته وابن القاسم وأشهب وسامع القرنيين مع الجمهور والموازاة والمدونة فجعل الشارح القول بتقويم الدين بعرض مخالفاً للقول بتقويم الدين غير ظاهر ودرج على ذلك في شامله حيث قال قوم المؤجل وهل بنقد استاء أو بعرض ثم بنقد قولاً وروى بمازادت السلعة الخ أفاده طئي (تنبيه) محل مشاركة العامل بعدد النقد وقيمة المؤجل اذا اشتراه لنفسه ويصدق فيه قاله ابن رشد ونقله ابن عرفة أو للقراض وأبى رب المال دفع الزائد اذا خياره اذا اشترى العامل للقراض ولو في المؤجل صرح به ابن رشد ونقله ابن عرفة وأقره طئي فيه نظراً اذا ظاهر انه لا يخير في المؤجل وتنعين المشاركة بقيمة لان شراء العامل بدين للقراض لا يجوز ولو باذن رب

على مال القراض) مسجلة فضل (قوله فجعل) يقع فسكون مصدر مضاف لفاعله ومفعول القول ومخالفاً (قوله غير ظاهر) خبر جعل (قوله على ذلك) أي جعله مخالفاً (قوله قوم) بضم فكسر مثلاً (قوله وروى) بضم فكسر (قوله السلعة) أي قيمتها يوم شرائها (قوله اذا اشترى العامل لنفسه) خبر محل (قوله فيه) أي اشتراؤه لنفسه (قوله والقراض) عطف على نفسه (قوله) أي رب المال (قوله وأقره) أي ابن عرفة ما نقله عن ابن رشد (قوله طئي) أي قال (قوله فيه) أي قول ابن رشد ان خياره لرب المال اذا اشترى العامل للقراض ولو في المؤجل (قوله أنه) أي رب المال (قوله بقيته) أي المؤجل

(قوله وعلى هذا) أي تعين المشاركة بقيمة المؤجل صله قرر (قوله والشارح) عطف على نت (قوله فجعله) أي الشارح و نت
(قوله وهو) أي كون التخصيص فيما دفعه العامل نقدا فقط (قوله شرائه) أي العامل بالدين للقراض (قوله متحلا) حال من رب
المال (قوله ونفسه) أي ابن رشد (قوله ٦٧٨ وأما إذا كان) أي العامل (قوله كان) أي رب المال ضامنا (قوله له) أي رب

المال فكيف يغير وعلى هذا قرر نت في كبره والشارح فجعله تخير رب المال فيما دفعه
العامل من عنده نقدا فقط وهو الظاهر من كلامهم البنائي بل صرح ابن رشد بجواز شرائه
بالدين للقراض أن أذن رب المال له مقعلا ضامنا ونفسه وللعامل إذا كان مديرا أن يشتري
على القراض بالدين إلى أن يبيع ويقضى وأما إذا كان محتكرا فاشترى سلعة بجمع مال
القراض فليس له أن يشتري غيرها بالدين على القراض فإن فعل فلا يكون على القراض
وكان له بيعها وعليه وضيعتها وإن أذن له رب المال في ذلك الآن يأذنه أن يشتري على
القراض على أنه أن ضاع مال القراض كان ضامنا لذلك فيجوز أن يكون السلعة على القراض
أه خفي كان له الأذن في الشرع يدين ثبت له الخيار بدو وقوعه (و) جاز للعامل (سفره) بمال
القراض لبلد آخر يجره فيه أو يبيع فيه سلعة القراض أو يجلب منه سلعا للبلد (أن لم يجز)
عليه به أي يمنع من السفر به (قبل شغله) أي المال بسلع السفر بأن لم يجز عليه أصلا أو
يجز عليه بعد شغله بها فلا يعتبر ومفهومه أنه أن يجز عليه قبل شغله فليس له السفر به محضون
رحمه الله تعالى ليس للمقارض أن يسافر بالمال القليل سفر الأباذن رب المال وفيها لابن
القاسم للعامل أن يجز بالمال في الحضر والسفر وحيث شاء الآن يقول له رب المال حين دفعه
إليه بالقسط لا يخرج من أرض مصر أو من القسطنطينية فلا ينبغي له أن يخرج قال الامام
مالك رضي الله تعالى عنه ولرب المال رده ما لم يعمل به العامل أو يظن به لسفر ابن القاسم
رحمه الله تعالى وكذلك لو تجوز واشترى متاعا يريده بعض البلدان فهل رب المال قال العامل
النفذ به وليس للورثة منعه وهو في هذا كوكيله (و) جاز القراض إذا قال العامل لشخص
(ادفع لي) مالا قراضا (فقد وجبت) شيئا (رخيصا) اشتريه به فيها لا امام مالك رضي الله تعالى
عنه لو باع سلعة ثم سأل رجلا أن يدفع إليه مالا ينقده فيها ويكون قراضا ينهيه مالا خيرا فيه
فإن نزل لزمه رد المال له وما كان فيما من ربح أو وضيعته فله وعليه وهو كمن أسلفه رجل فن
سلعة على أن له نصف يجرها ابن المواز لو كان ذلك قبل أن يستوجبها وقبل أن يجب عليه
ضمانها الجاز إذا لم يسم له السلعة ولا بائعها وروى عن عثمان رضي الله تعالى عنه أن رجلا قال
له وجدت سلعة مريجة فاعطني قراضا ابتاعها به فقه (و) جاز (يعه) أي عامل القراض
ساع القراض (بعرض) بفتح العين المهملة وسكون الراء ابن عرفة مقتضى قولها مع غيرها
يجوز كون العامل مديرا وقولها تجوز زراعتها حيث الأمن جواز بيعه بالعروض بخلاف
الوكيل ولم أذكر فيه نصا الا قول ابن شاس له أن يبيع بالعروض (و) أن ظهر له عامل القراض
عيب في سلعة اشتراها للقراض لم يطلع عليه حال شرائها جاز له (رده) أي العامل السلعة التي
اشتراها على بائعها (بعيب) وإن أبي رب المال لتعلق حق العامل برجوعها (والمالك) المال
القراض (قبوله) أي العيب لنفسه ومنع العامل من رده (أن كان) المعيب (الجميع) أي جميع
مال القراض (والثمن) الذي اشتري المعيب به (عين) أي دنا قيرا أو دواهم أذن من يجز به

المال (قوله له) أي مال
القراض (قوله فيه) أي
البلد الذي سافر إليه (قوله
منه) أي البلد الذي سافر
إليه (قوله لبلده) أي
القراض (قوله بها) أي سلعة
السفر (قوله فلا يعتبر) أي
يجز عليه بعد شغله بها
(قوله للمقارض) أي عامل
القراض (قوله بالمال
القليل) أي ولا بالكثير
بالأولى (قوله رده) أي منعه
من السفر (قوله يظن)
أي يهتأ (قوله النفذ) أي
السفر (قوله وهو) أي
العامل (قوله من ربح أو
وضيعته) بيان ما (قوله له)
أي المسألة (قوله ذلك)
أي السؤال (قوله أن
يستوجبها) أي يشتريها
(قوله إذا لم يسم) أي
السائل (قوله له) أي
المسؤل (قوله فقه) أي
أعطى عثمان رضي الله
تعالى عنه الرجل مالا
قراضا (قوله مقتضى) بفتح
الضاد (قوله قولها) أي
المدونة (قوله زراعتها)
أي العامل بمال القراض
(قوله جواز بيعه) أي
العامل بسلع القراض خير

ان

مقتضى (قوله فيه) أي يبيع بالعروض (قوله له) أي العامل (قوله لم يطلع) أي
العامل (قوله عليه) أي العيب (قوله على بائعها) صله رد (قوله والثمن عين) حال

(قوله ان يقول) اى للعامل (قوله فان كان الثمن عرضا) مفهوم والثمن عين ٢٧٩ (قوله فيه) اى العرض (قوله واخذه)

اى العرض (قوله وليس

له) اى رب المال (قوله

أخذه) اى العرض (قوله

منه) اى العامل (قوله ثم

زده) اى العامل العبد

(قوله فرضيه) اى العبد

المعيب (قوله ذلك) اى

الرضا (قوله له) اى رب

المال (قوله أخذه) اى

العبد (قوله كذلك) اى

معيبا (قوله جبر) بضم

فكسر (قوله ما فيه) اى

العبد (قوله برجه) اى

العبد (قوله له) اى العامل

(قوله ايت) اى ابقاه

(قوله وان حابه) اى

العامل البائع فى العيب

(قوله فهو) اى العامل

(قوله ان كان) اى اجير

الخدمة (قوله واختلفا)

اى الجزآن (قوله فى

القسمين) اى دفع المالكين

معاود دفع واحد بعد واحد

(قوله صلحه) اى الخلط

(قوله له) اى المالك (قوله

وان كانا) اى المالكان الخ

مبالغة (قوله ان كانا) اى

المالكان (قوله هذا) اى

الجزآن (قوله على جزء

واحد ولو اشترط العمل

فى كل مال على حدة (قوله

منين) بضم ففتح فسكون

(قوله وهو) اى اشترط

الخلط فى المتقين والمختلفين

(قوله انه) اى المصنف

(قوله ولو اراد)

(قوله له) اى جعله فى المتقين والمختلفين

ان يقول لو رددته لنقض المال وكان لى أخذه منك فان كان الثمن عرضا فليس له ذلك لرجاء العامل
الربح فيه ان ردد المعيب وأخذه وليس له أخذه منه فيها للامام مالك رضى الله تعالى عنه اذا
اشترى العامل بجميع المال عبدا ثم رده بعيب قرضيه وبالمال فليس ذلك له لان العامل ان
أخذه كذلك جبر خسر ما فيه برجه الا أن يقول له رب المال ان ايت فارتك القراض واخرج
لانك اردت رده وأخذ الثمن فيصير القراض نقدا ولى أخذه منك فاما ان ترضى به والا فارتك
القراض واخرج رأفا قبله بجميع مالى ولو رضى العامل بالمعيب على وجه النظر جاز وان حابه
فهو متعبد (و) جاز للسيد (مقارضة عبده) اى معاقبته على دفع مال له ليتجربه بجزء من ربحه
(و) جاز لمن استأجر شخصا للخدمة او عمل مقارضة (اجيره) اى دفع مال له ليتجربه بجزء من
ربحه فاما ابن القاسم رحمه الله تعالى لا يأم أن يقارض الرجل عبدا أو اجيره للخدمة ان كان
مثل العبد وقال محققون ليس الاجير مثل العبد اذ يدخل فى الاجير فسخ دين فى دين ابن
يونس معنى قول ابن القاسم ان كان الاجير مثل العبد اذا ملك المستأجر جميع خدمته
كالعبد وكان ما استأجره فيه يشبه عمل القراض بان كان استأجره ليتجربه فى السوق ويخدمه
فى التجارة فخل هذا اذا قارضه لم ينقله من عمل الى خلافه ولو كان استأجره لعمل معين مثل
البناء والقصور فنقله الى التجارة لدخله ففسخ دين فى دين كما قال محققون (و) جاز لمن اراد
القراض (دفع مالى) فى عقد واحد لعامل واحد كانه دينار أو ألف درهم (أو) دفع مالى
(متعاقبين) اى أخذهم معا عقب الآخر ان كان دفع الثانى (قبل شغل) المال (الاول) اى
شراء السلع به ان كانا بجزءين متتبعين كالثلاث فى كل بل (وان) كانا (بجزئين) مختلفين
كنصف فى أحدهما وثالث فى الآخر (ان) كانا (شرطا) اى رب المال والعامل (خلطا)
للمالين وقت العقد فى دفعهما معا وعند دفع الثانى فى الثانية سواء اتفق جزأهما أو اختلفا
فى القسمين ومفهوم الشرط انهما ان شرط عدمه أو اطلقا فلا يجوز هذا هو المعتقد فى
لبن القاسم رحمه الله تعالى وان قارضت رجلا على النصف فلم يعمل به حتى رددته مالا آخر
على النصف على ان لا يخطأهما فلا يجوز نحنون ويجوز على ان يخطأهما لرجوعهما الى
جزء واحد معلوم وروى ابو زيد عن ابن القاسم انه لا يجوز على غير الخلط وان كانا على نصف
ونصف وقال ابن المواران كانا على جزء واحد جاز ان يشترط أن يعمل بكل مال على حدة ابن
يونس هذا ظاهر المدونة واذا اشترط أن يخطأهما جاز كانا على جزء واحد أو جزئين مختلفين
لانه يرجع الى جزء شمسى مثاله لو دفع اليه مائتين فاته على الثلث للعامل ومائة على النصف
على أن يخطأهما فحسابه ان تنظر أقل عدده نصف وثلث صحيح تجده ستة وقد علمت ان للعامل
من ربح احدى المائتين نصفه ومن ربح الاخرى ثلثه فخذ نصف الستة وثلثها وذلك خمسة
ولرب المال نصف ربح المائة الواحدة وثلث ربح الاخرى فخذ نصف الستة وثلثها وذلك
سبعة فجمعها مع الخمسة فيكون اثني عشر فيقسمان الربح على اثني عشر جزءا للعامل خمسة
اجزاء وذلك ربع الربح وسدسه ولرب المال سبعة اجزاء وذلك ثلث الربح وربعه وقد غلط فى
حسابه ابن حزمين طنى قوله ان شرطا خلط شرط فى متقنين الجزئين ومختلفيهما وهو
المعتمد كما فى أبى الحسن وابن عرفة وغيرهما وهو اذ المصنف وبه قرأ الشارح ولو اراد أنه

(قوله له) اى جعله فى المتقين والمختلفين صله قور (قوله ولو اراد) اى المصنف (قوله انه) اى اشترط الخلط

(قوله لكن ظاهر كلامه في توضيحه الخ) استدراك على وهو العقد الخ لرفع إيهامه بوجوبه عليه في توضيحه (قوله هذا) أي كونه شرطاً في المختلفين فقط (قوله ترجيحه) أي كونه شرطاً في المختلفين فقط (قوله ولذا) أي ترجيح شرطه في المختلفين فقط على ثمر (قوله وهو) أي اشتراطه في خصوص المختلفين (قوله التعليل) أي إيهام العامل بإهماله بتكثير الجزم وترجيحه في العمل بقبل الجزم (قوله أي العامل ٦٨٠ المال الأول) تفسير للفاعل والمفعول (قوله بشرائه السلم) صلة شغل (قوله

به) أي المال الأول (قوله عدمه) أي التلطل (قوله للثمة) أي بالاعتناء بتكثير الجزم وعدمه بقبل الجزم (قوله فان كان اشتراطه) أي التلطل مفهوم الشرط (قوله ان أخذ) أي العامل (قوله بين) خبريون (قوله ان لم يشترطه) بيان لعبارة المصنف (قوله على أن لا يخلطه) بيان لعبارة (قوله بون) بفتح الموحدة وسكون الواو آخره أي فرق ظاهر لصدق عبارة المصنف أيضاً وقصر عبارته على شرط عدمه (قوله لكنه) أي المصنف الخ لرفع إيهامه ان لاسلف للمصنف (قوله قال) أي ابن عرفة (قوله أنه) أي التلطل (قوله نفيه) أي التلطل (قوله بجهوم) أي معيق (قوله قولها) أي المدونة (قوله وألا على ان يخلطه) أي أو أخذ الثاني بلا شرط خلطه بالأول بان أخذه على وجه الإطلاق بدون شرط خلط ولا عدمه

شرط في المختلفين فقط كما قرر به فمهم ان قال كأن اختلفا ان شرطاً خلطاً لكن ظاهر كلامه في توضيحه انه شرط في المختلفين فقط البناء في قوله ان شرطاً خلطاً ظاهره أنه شرط في المتفقين والمختلفين وهي رواية أبي زيد عن ابن القاسم طي وهو العقد كافي أي الحسن وابن عرفة وغيرهما وقبل أنه شرط في المختلفين فقط قاله ابن الموارز ابن يونس هذا ظاهر المدونة وظاهر كلامه في التوضيح ترجيحه ولذا اقر به الشارح وهو الذي يناسبه التعليل (أو) دفع المال الثاني للعامل بعد ان (شغله) أي العامل المال الأول بشرائه السلم به فيجوز (ان لم يشترطه) أي التلطل بان شرط عدمه أو اطلق ظاهره ولو لمع اختلاف الجزمين وعن الامام مالك رضي الله تعالى عنه لا يجزئ مع اختلافهما أي للثمة فان كان اشتراطه فلا يجوز ولو اتفق الجزآن لانه قد يخسر في الثاني فيصير خسر ربح الأول فيه الابن القاسم رحمه الله تعالى ان أخذ الأول على النصف فابتاع به ساعه ثم أخذ الثاني على مثل ذلك أو أقل أو أكثر على ان يخلطه بالأول لم يجزئ فاما على ان لا يخلط فجاز فان خسر في الأول وربح في الآخر فليس عليه جبر هذا بهذا طي بين عبارة المصنف ان لم يشترطه وعبارتها على ان لا يخلط بون لكنه تبخ ابن الحاجب وعند ابن عرفة الاطلاق كالشترط التلطل قال ودفع مالين مع العامل يجوز واحد بشرط خلطهما أو مطلقاً جاز وظاهر قول المصنف انه على التلطل حتى يشترط نفيه البشائي قوله ان لم يشترطه يخالف قولها على ان لا يخلط وأعله أخذ مفهوم قولها أو لا على ان يخلطه وماله هنا نحوه في ابن الحاجب والتوضيح وشبه في الجواز فقال (ك) دفع المال الثاني للعامل بعد (فروض) بضم النون وضم الصاد المججمة الاولى أي ضرورة المال (الأول) فاضاً أي دفناً أو دراهم ببيع السلع وقبض عنها دفناً أو دراهم فيجوز (ان ساوى) الناصر رأس المال بلار ربح ولا خسر بان كان رأس المال ألفاً ونص ألفاً (و) ان (اتفق جزؤهما) أي جراً الربح المشروطان للعامل فيهما كالثلث من ربح كل منهما فان كان نص الأول ربحاً وخسر أو اختلف جزأهما فلا يجوز طي قوله ان ساوى الخ هذا اذا شرط أن لا يخلطهما ولو شرط خلطهما لجاز مطلقاً اتفق الجزآن أو اختلفا فدفعه بعد النصوص المساوى كدفعه قبل شغل الأول ففيه وان تجزئ الأول فباع ونص في يده ثم أخذ الثاني فان باع برأس المال الأول سواء جاز أخذه للثاني على مثل جزئه الأول لأقل ولا أكثر ابن يونس يريد اذا أخذه على ان لا يخلطهما ولو كان على التلطل جاز على كل حال لكن تقييده ابن يونس يأتي على قول محمد اذا اتفق الجزم يجوز ولو لمع شرط عدم الخلط وتقسم أنه خلاف الرائج ولا قال التونسى ظاهر قولها ان نص الأول دون ربح ونقص جاز اعطاء آخر ان كان بمثل الأول كقول محمد لان شرط

عمالة

(قوله وماله) أي المصنف (قوله هنا) أي في المختصر (قوله فيهما) أي المالين (قوله فان كان نص الأول ربحاً الخ) مفهوم ان ساوى (قوله أو اختلف جزأهما) مفهوم واتفق جزؤهما (قوله هذا) أي شرط اتفاق الجزمين بعد فوضه مساوياً (قوله فدفعه) أي المال الثاني (قوله كدفعه قبل شغل الأول) أي في جوازه بشرط الخلط (قوله اذا اتفق الجزآن الخ) مقول قول المضاف لئلا يخلط (قوله أنه) أي قول محمد (قوله كقول محمد) خبر ظاهر أي في الجواز اذا اتفق الجزآن ولو لمع

شرط عدم الخلط (قوله ومعه هومة) أي الشرط (قوله ذلك) أي اختصاصه بشئ من ربحه قبل تفاصلهما (قوله ومن قطاع) عطف على من هوم (قوله فسيه) أي الوادي (قوله العامل) تفسير لفاعل ضمن المستتر فيه (قوله من مال القراض) بيان (قوله الفقهاء السبعة الخ) جمع بعضهم أسماءهم بقوله ألا كل من لا يقتدى بأئمة ٦٨١ فقصته ضيزى عن الحق خارجة

تخذهم عبد الله عروة فاسم

عبد أبو بكر سليمان خارجه

(قوله من فقهاء التابعين)

بيان للفقهاء السبعة (قوله

مشيخة) أحد جوع شيخ

(قوله من نظرائهم) بيان

مشيخة (قوله أهل فقه)

نعت مشيخة (قوله يجوز)

رب المال الخ) مقول قال

(قوله) أي المال (قوله

العامل) تفسير لفاعل زرع

(قوله أي جعل العامل

الخ) تفسير للفعل وفاعله

(قوله يلزمه) أي الزرع أو

عمل المساقاة (قوله) أي

في موضع الزرع أو المساقاة

تنازع فيه وجاهة وبسط

(قوله أن خاطر) أي عامل

القراض (قوله يرى) يقع

الياء أي العامل (قوله أنه)

أي العامل (قوله يظلم) يضمن

الياء وقع اللام (قوله أنه)

أي العامل (قوله ولكنه)

أي العامل (قوله) أي

عامل القراض (قوله ظاهر

كلام المصنف) أي ابن

الحاجب الخ) مقول قول

المضاف لفاعل (قوله أنه)

أي العامل (قوله بمجرد)

صلة يضمن (قوله يضمن)

بمثالة الجزء دليل على عدم الخلط (و) جاز (اشترأ به) أي القراض سلعة (منه) أي العامل من سلع القراض (ان صبح) قصده بان يقصد بالشراء التوصل الى اختصاصه بشئ من ربحه قبل تفاصلهما ومفهومة أنه ان قصد بشرائه منه ذلك فلا يجوز وهو كذلك في الموطأ قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه لا بأس أن يشتري رب المال عن قارضه بعض ما يشتري من السلع اذا كان ذلك مخصصا على غير شرط الباجي سواء اشترا ببقدا أو بوجل مالم يتوصل بذلك الى أخذ شئ من ربحه قبل المقاسمة (و) جاز (اشترأ به) أي رب المال على العامل (ان لا ينزل) بالمال في حال سفره للتجارة في بلد آخر (وادنا) أي مكانا مختصا يجمع فيه السبل النازل من الجبال والارض المرفعة ويجرى الى البحر الملح خوفا من هجوم السبل عليه وهو به فيجعله الى البحر قهرا عنه ومن قطاع الطريق والصوص فان شأنهم الكمون فيه والاستتار به (أو) لا (يشئ) وهو مسافر بالمال (بلسل) ظاهره ولوم مقدره خوفا من القطاع والصوص والتوهان عن الطريق (أو) لا (ركب) بجر (ملح أو عذب) خوفا من غرقه (أو) لا (يتاع) أي يشتري بمال القراض (ساعة) معينة كالرقيق والطعام لغرض صحيح كقوله ربحها وخوف الوضعية فيها (وضن) العامل ما تلف أو خسر من مال القراض (ان خالف) العامل رب المال في شئ مما نهاه عنه ق قال الفقهاء السبعة من فقهاء التابعين مع مشيخة سواهم من نظرائهم أهل فقه وفضل رضي الله تعالى عنهم يجوز لرب المال ان يشترط على عامله ان لا ينزل به بطن واد ولا يسير به لبيل ولا يعمل في بحر ولا يتاع به سلعة كذا فان فعل شيئا من ذلك ضمن المال وشبهه في الضمان فقال (كان زرع) العامل (أو ساق) أي جعل العامل نفسه عامل مساقاة لشجر أو زرع يجوز من ثمره وصرف مال القراض فيما يلزمه وتنازع زرع وساق (بموضع جور) يقع الجليم وسكون الواو فراء أي ظلم بالنسبة (له) أي العامل سواء كان موضع جور لغيره أيضا أم لا فان لم يكن موضع جور له لوجهته وبسط يذبه فلا يضمن ولو كان موضع جور لغيره فيها أن خاطر بالزرع في موضع ظلم ضمن الخط يعني اذا زرع العامل أو ساق بموضع جور وظلم له أي للعامل أي في موضع يرى أنه يظلم فيه فانه يضمن واحترز بقوله مما اذا كان الموضع فيه ظلم أو جور ولكنه كان يرى أنه هو لا يظلم لوجهته ونحوها وأشار به لقوله في توضيحه في شرح قول ابن الحاجب وله ان يزرع ويساق ما لم يكن موضع ظلم في ضمن ظاهر كلام المصنف انه بمجرد كون الموضع موضع ظلم يضمن وفيما ان خاطر به في موضع ظلم أو غرر فهو ضامن فزاد المخاطرة وقد يكون الموضع موضع ظلم ولا يعد الزرع فيه مخاطرة لوجهته ونحوها واذا ضمن لمخاطرة بزرعه في موضع ظلم فلا فرق بين كون الخسارة من سبب الزرع أو من سبب الظلم قال اللغوي لتعديده في أصل فعله والله أعلم (أو حركه) بفتحات مثقلا أي اتجر العامل بالمال (بعده موته) أي رب المال واثقاله لورثته حال كون المال (عينا) أي دنانير أو

٨٦ من ت
أي العامل ما ظلم فيه من مال القراض (قوله وفيها) أي المدونة الخ) حال (قوله ان خاطر) أي العامل (قوله به) أي مال القراض (قوله فهو) أي العامل (قوله لوجهته) أي الزارع (قوله ونحوها) أي الوجهة (قوله واذا ضمن) أي حكم بضمها العامل (قوله أي اتجر العامل بالمال) تفسير للفعل وفاعله (قوله واثقاله) أي المال

(قوله بلاذن) صلة بحرك (قوله منهم) اي الورثة (قوله لا لخلال الخ) علة ضمانه (قوله وهو) اي المال الخ حال (قوله وجوب) صفة على اخلال (قوله اذنهم) اي الورثة (قوله اي العامل) قوله به (اي المال) قوله انه (اي المال) قوله ان كان (اي حين موت ربه) قوله منعه (اي العامل) قوله منعه (اي تحريك المال) قوله وهم (اي الورثة) قوله في ذلك (اي عدم منع العامل من تحريك العرض) قوله وحكمه (اي المصنف) قوله بضمانه (اي العامل) قوله منعه (اي التحريك) قوله فالاولى بفتح الهمز (قوله ان لا يحرك) اي المال ٦٨٢ العين بموت ربه (قوله فيها) اي المدونة (قوله وعليه) اي المنع (قوله لول

دواهم بلاذن منهم لا لخلال القراض بموت ربه وهو عين وجوب رده للورثة او اذنهم في العمل به ومفهوم عينانه ان كان عرضا فلا يضمنه بتحريكه وليس للورثة منعه منه وهم في ذلك كورثتهم سواء وحكمه بضمانه يدل على منعه ابتداء وقبل خلاف الاولى ابن الحاجب فالاولى للعامل ان لا يحركه خليل انما الذي فيها فلا يعمل بصيغة النهي وظاهرها المنع وعليه حملها التخي وغيره ابن عرفة قول ابن الحاجب خلاف ظاهر قولها ونقله ابن شاس على الصواب مثل ظاهر قولها اه طي انظر ما نسب به لابن شاس مع قوله واذا كان المال عينا عند موت ربه فلا ينبغي للعامل تحريكه بعد موته اه ولذا قال في توضيحه في قول ابن الحاجب فالاولى فهو في الجواهر في الامام مالك رضي الله تعالى عنه اذ علم العامل بموت ربه المال والمال يملكه عينا ابن يونس يريد وهو في بادرب المال لم يظعن منها التجارة فلا يعمل به وان لم يعلم بموته حتى ابتاع سلعا مضى على القراض ابن يونس يريد وكذلك ان ظعن به لم يضر فليض على قراضه شغل المال او لم يشغله (او شارك) العامل بمال القراض صاحب مال بلاذن رب المال فيضمن ان لم يكن عاملا آخر لم يشارك (وان) شارك (عاملا) آخر لم يشارك فيضمن كل منهما ما دفعه له رب المال فيها الامام مالك رضي الله تعالى عنه لا يجوز للعامل ان يشارك بمال القراض احد او ان يشاركه فان فعل ضمن ولا يجوز ان يشارك عاملا آخر رب المال كما لا يستودع المودع الوديعة عند من لم يباعه ودية ولا عند غيره فهذا ان شارك كانه اودع غيره (او باع) العامل شيئا من سلع القراض (بدن) بلاذن رب المال فيضمن فيها الامام مالك رضي الله تعالى عنه لا يجوز للعامل ان يبيع بالنسيئة الا باذن رب المال فان فعل بغير اذنه ضمن وهذا ما لم يشترط في أصل العقد أبو الحسن لان بيع المسلمين انما هي بالنقد في الغالب فان وقع عقد القراض مبهما انصرف الى العرف اه فيؤخذ منه انه اذا كان العرف البيع بالدين انصرف اليهم اليه وهو ظاهر طي (أو قارض) العامل بمال القراض عاملا آخر وتنازع زرع وساقى وشارك وباع وقارض في (بلاذن) من رب المال فيضمن فيها لا يفسخ العامل من المال بضاعة فان فعل ضمن ولو اذن له رب المال في ذلك جاز ما لم يأخذه ولا يشارك بالمال أو يقارض به الا باذن رب المال فان قارض بغير اذنه ضمن (وعزم) العامل الاول (للعامل الثاني) الزائد على الجزء الاول (ان دخل) العامل الثاني مع العامل الاول (على) جزء من الربح (اكثر) من الجزء الذي دخل عليه العامل

ابن الحاجب) اي فالاولى ان لا يحركه (قوله خلاف) خبر قول (قوله قولها) اي فلا يعمل (قوله مانسبه) اي ابن عرفة (قوله قوله) اي ابن شاس (قوله ولذا) اي قول ابن شاس لا ينبغي الخ علة قال (قوله صاحب مال) مفعول شارك (قوله بلاذن) صلة شارك (قوله ان لم يكن) اي صاحب المال الذي شاركه العامل بمال القراض (قوله المودع) بالقض (قوله فهذا) اي عامل القراض (قوله ان شارك) اي بمال القراض (قوله كانه) بفتح الهمز وشدة النون (قوله العامل) تفسير لفاعل باع (قوله بالنسيئة) اي تأخير الثمن الى اجل معلوم (قوله فان فعل) اي باع العامل بالنسيئة بلاذن رب المال (قوله وهذا) اي ضمانه (قوله ما لم يشترط) اي البيع بالنسيئة (قوله في

الاول

أصل العقد) اضافته للبيان (قوله لان يبيع المسلمين) اي أصلها وغالبها الخ علة

ضمانه (قوله العامل) تفسير لفاعل قارض (قوله فيها) اي المدونة (قوله لا يفسخ العامل من المال بضاعة) اي بلاذن رب المال (قوله في ذلك) اي الاضباع (قوله ما لم يأخذه) اي رب المال المال من العامل (قوله ولا يشارك) اي العامل (قوله أو يقارض) اي العامل (قوله فان قارض) اي أو شارك (قوله ضمن) اي العامل خسر المال أو تلفه

(قوله من الربح) صله يستحق (قوله فيها) اي المدونة خبر مقدم (قوله شرطه) اي شرطه (قوله وهو) اي التبعية وذكره
لتذكير خبره (قوله على العامل الاول) صله يرجع (قوله بعض القرويين) اي قال (قوله يرجع) اي العامل الثاني على الاول
(قوله عمله) اي الثاني (قوله لانه) اي الثاني (قوله باع) اي آمو (قوله استحق) ٦٨٣ بضم التاء (قوله وأصل الخسر)

اي معناه الموضوع هو له
(قوله واراد) اي المصنف
(قوله به) اي الخسر (قوله
بدليل المبالغه) اضافته
لبيان (قوله عليه) اي
الخسر (قوله بعمله) اي
الاول (قوله حصته) اي
الثاني (قوله وتقام) اي
متمم عطف على حصته
(قوله دخل) اي الثاني
(قوله معه) اي الاول (قوله
ان كان) اي ما دخل عليه
الثاني مع الاول (قوله
فقصصت) اي الخسرون
(قوله بتجره) اي الاول
(قوله ودفع) اي الاول
(قوله فصارت) اي الثلاثون
(قوله يعطى) اي رب المال
(قوله وبأخذ) اي رب
المال (قوله من ربح الثاني)
حال من العشرين (قوله
وعشرة) عطف على عشرة
(قوله له) اي الثاني (قوله
فيها) اي المدونة (قوله
المقارض) بفتح الراء
وكسر ها (قوله جعل) بضم
فكون (قوله فلا يستحق)
بضم لاء (قوله ولو كانت
تفاوت ديارا) اي
مقارضاها على النصف
(قوله منها) اي الثمانين

الاول مع رب المال بان كان الاول ربها والثاني نصيبا على المشهور وقال أشهب يستحق
الثاني ما دخل عليه مع الاول من الربح ويرجع رب المال على الاول بما زاد أو ما لو دخل
الثاني مع الاول على أقل مما دخل الاول عليه مع رب المال بان كان الاول نفعاً والثاني
ربها كانت الثلاثة الارباع لرب المال ولا شيء للعامل الاول فيها ان أخذ قراضا على النصف
فتعدى فدفعه الى غيره قراضا على الثلثين ضمن عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه فان
عمل به الثاني فرجح كان لرب المال نصف الربح وللعامل الثاني نصفه ثم يرجع الثاني ببقية
شرطه وهو السدس على العامل الاول وكذلك في المساقاة بعض القرويين الصواب ان يرجع
في المساقاة بربح قيمة عمله لانه باع بثمرة استحق وبها وشبهه في غرم العامل الاول للعامل الثاني
تمام ما دخل معه عليه فقال (كخسره) اي العامل الاول بعض رأس المال ودفع باقية من
يعمل فيه بلا اذن ربه فرجح قيمة ما يجبر الخسر كما أو بعضه فيجبر المال بربح الثاني وبغرمه
الاول حصته مما يجبر به الخسر وأصل الخسر النقص بسبب التجبر وأراد به مطلق النقص سواء
كان بتجبر أو بخوسرقة بدليل المبالغة عليه بقوله اذا كان الخسر نفعاً بل (وان) كان الخسر
(قبل عمله) اي العامل الاول في المال بخوسرقة ثم دفع باقية للعامل الثاني فرجح فيه ما يجبر
خسر الاول كله أو بعضه فيجبر رأس المال من ربح العامل الثاني (والربح) اي القدر الزائد
منه على ما يجبر به رأس المال (لهما) اي رب المال والعامل الثاني على حسب ما دخل عليه
رب المال مع العامل الاول وبغرم العامل الاول للثاني حصته مما يجبر به رأس المال وتقام
ما دخل معه عليه ان كان أكثر مما دخل عليه رب المال مع الاول مثاله دفع رب المال للاول
خمسين يعمل بها على ثلث ربحها فنقصت عشرين بتجره أو بخوسرقة ودفع الثلاثين الباقية
لمن يعمل بها على نصف ربحها فصارت بتجره الثاني مائة وعشرة فارب المال خمسون رأس ماله
والباقي ستون يعطى العامل الثاني ثلثها عشرين وبأخذ ثلثها أربعين وبغرم العامل
الاول للعامل الثاني عشرة عوض نصف العشرين التي جبر بها المال من ربح الثاني وعشرة
أيضا تمام نصف الستين فيتم له أربعون وهي نصف ربحه وهو غافلون فيها اذا أخذ المقارض
المال على النصف فدفعه الى آخر على الثالث فالسدس لرب المال ولا شيء للمقارض الاول لان
المقارض جعل فلا يستحق الا بالعمل ولو كانت غافلون ديناراً فخرس الاول منها أربعين ثم دفع
الاربعين الى الثاني على النصف أيضا فصارت مائة ولم يعمل الثاني ذلك فرب المال أحق بأخذ
الثمانين رأس ماله ونصف ما بقي وهي عشرة وبأخذ الثاني عشرة ويرجع على الاول بعشرين
دينارا وهي تمام نصف ربحه على الاربعين وشبهه في عدم استحقاق شيء من الربح الذي تضمنه
قوله والربح لهما أي والربح لرب المال والعامل الثاني ولا شيء منه للعامل الاول لانه متعدد
فقال (ككل أخذ) بعد الهمز وكسر الخاء المعجمة (مال) من مالكة (للتخمية) لمالكه كوكيل
على التجبر ومبضع معه (فتعدى) على المال بنصره فيه بغير ما أذن له فيه مالكة فان ربح

(قوله ثم دفع) اي الاول (قوله فصارت) اي الاربعون (قوله ونصف ما بقي) عطف على الثمانين
(قوله وهي) اي النصف واثمة لتأنيث خبر (قوله الذي) نعمت علم (قوله فقال) عطف على شبه

(قوله نظرا للمدخل) أي رب المال ولو كبل أو المبيع معه (قوله عليه ابتداء) وهو أن الربح كله لرب المال فهذه له لاشئ له من ربحه (قوله وعلة فعليه خسر مقدرة) أي نظرا لتعديبه (قوله بلاذن) تنازع فيه شاركو باع (قوله من أخذه) أي المال (قوله لاله) أي التسمية (قوله له) ماله أخذ (قوله ولا يكون) أي المفارض (قوله به) أي غائته (قوله لتعديبه) علة أولى به (قوله وفارق) أي تعدي المقارض (قوله اذ لم يؤذن له) أي الغاصب والمودع الخ علة فارق الخ (قوله وضمان) بفتحات متقلا أي حكمنا بضمانه (قوله شرطا) ٦٨٤ أي رب المال والعامل الأول (قوله كما يختص) أي العامل (قوله لانه) أي

العامل الخ علة الربح فلا شئ له من ربحه وان خسر فعليه خسر نظرا للمدخل عليه ابتداء بخلاف عامل القراض إذا شارك أو باع يدين مثلاً بلاذن رب المال فان خسر المال فعليه خساره لتعديبه وان ربح فالربح بينه وبين رب المال نظرا للمدخل عليه ابتداء الا اذا تعدي بالمقارضة فلا شئ له من الربح كما تقدم ومفهوم التسمية أن من أخذه لاله كالمودع بالفتح والوصي والغاصب والسارق والتجربة فربح فلا ربحه وان خسر فعليه خسر ق أو بموجب المقارض انما اذن له في تحريك المال الى ما يفيقه فان حركه الى غير ماله أخذه ضمنه فلا كد ونقصه وان حركه بالتعدي الى ما غائته دخل ربه في غائته ولا يكون أولى به لتعديبه وفارق تعدي الغاصب والمودع اذ لم يؤذن له بهما في تحريك المال فتعدي العامل يشبه تعدي الوكيل والمبضع معه الخط يعني أن العامل اذا تعدي بوجه مما تقدم وضمانه فلا يختص بالربح ولا يقال كما يختص بالخسر يختص بالربح كالغاصب والمودع بالفتح بل الربح على ما شرطنا قال في التوضيح لانه يهتم على قصد الاستبداد بالربح فهو قبيح بقبض قصده ولان استبداده به يحمله على التعدي ليسهّل بالربح (لا) يشار لرب المال العامل في ربحه (انتهاه) أي رب المال العامل (عن العمل) في مال القراض (قوله) أي العمل فخالقه وتعدي وعمل فيه فيختص بربحه لانه صار ضمانه كالغاصب ابن الحاجب أما لو تم ادعاء عن العمل قبل العمل فاشترى فكالوديعة له بوجهها وعليه غرمها بخلاف ما لو تم ادعاء عن سلعة فاشترىها ونحوه في المدونة وفيه اذا لم يشغل العامل المال حتى نهائه ربه أن يتجربه فتعدي فاشترى به سلعة فيضمنه المال والربح له كمن تعدي على وديعة عنده فاشترى به سلعة فيضمنه والربح له بخلاف الذي نهى رب المال عن شراء سلعة وان نهيه عن شراء سلعة في عقد القراض الصحيح أو بعد عقده وقبل ان يعمل به ثم اشتراها فهو متعد فقلت تركها على القراض أو تضمينه المال ولو كان قد باعها كان الربح بينهما على شرطهما والوضعية عليه خاصة لانه قرض بالمال من القراض حين تعدي عليه ليكون له ربحه وكذلك ان تسلف من المال ما ابتاع به سلعة لنفسه فيضمن ما خسر وما ربح كان دينك (أوجبني كل) من رب المال أو العامل على مال القراض فالتلف بعضه أو بوجهه عطف على نهائه وفي بعض الفسخ ولو جنى كل غ وهو مطابق لفظ ابن الحاجب والخطب سهل (أو أخذ) أحدهما (شياً) من مال القراض (ف) الجاني أو لاخذ (كاجنبي) جنى على مال القراض أو أخذ شيئاً منه في الاتباع بمعرض ما جنى عليه وأخذه بلا غرم ربحه على فرض التجريبه فهو مشارك المعطوف عليه في

العامل الخ علة الربح بينهما (قوله لان استبداده) أي العامل الخ عطف على لانه يهتم الخ (قوله به) أي الربح (قوله لانه) أي العامل (قوله له) أي المال (قوله فاشترى) أي العامل (قوله بالمال سلعة للتجارة) (قوله له) أي العامل وحده (قوله بان نهيه) بفتح تام خطاب رب المال واله للعامل (قوله في عقد القراض) (قوله ثم اشترى) أي العامل السلعة الممنه من شرائها (قوله فهو) أي العامل (قوله متعد) أي على المال (قوله فقلت) خطاب لرب المال (قوله تركها) أي ابقاء السلعة (قوله أو تضمينه) أي العامل (قوله المال) أي وتزل السلعة للعامل فان ربحته اختص بربحها (قوله ولو كان) أي العامل (قوله باعها) أي السلعة التي نهى عن شرائها (قوله

بينهما) أي رب المال والعامل (قوله عليه) أي العامل (قوله لانه) أي العامل (قوله فربح المال من القراض) أي اتهم به (قوله عليه) أي المال (قوله له) أي العامل (قوله ربحه) أي المال كله (قوله وكذلك) أي تعدي به شراء ما نهى عنه ويبيع في ضمانه الخسر واشترى كهما في الربح (قوله ان تسلف) أي العامل (قوله من رب المال) بيان المضاف اليه كل الذي ناب عنه التنوين (قوله وهو) أي ولو جنى كل (قوله والخطب) بفتح فسكون أي الامر (قوله أو لاخذ) بمعد فكسر (قوله منه) أي مال القراض (قوله في الاتباع) صلة كاف التشبيه (قوله فهو) أي أوجبني كل أو أخذ شيئاً

(قوله لهما) اي رب المال والعامل (قوله كان) اي المجنى عليه أو المأخوذ (قوله عليهما) اي رب المال والعامل على سبيل البدل
اي على الجاني أو الأخذ منهما (قوله وفي المال ربح) حال (قوله منه) اي مال القراض (قوله ضعته) اي العامل (قوله منه)
اي مال القراض (قوله الشيخ) اي ابو الحسن (قوله الى أنه) اي العامل (قوله ثم قال) اي ابو الحسن (قوله لأنه) اي ما نسلفه
العامل (قوله أو كله) اي العامل نصف المال (قوله له) اي النصف الذي ٦٨٥ يغرمه العامل (قوله ثم كل) اي العامل

(قوله لولا) بشد الواو (قوله
وأخرا) بمد فكسر (قوله
بينهما) اي رب المال والعامل
(قوله وهو) اي القراض الخ
حال (قوله عبدا) مفعول
اشترى (قوله فضعته) اي
الجناية العبد (قوله ثم باعه)
اي العبد (قوله فيها) اي
الخمسين (قوله او وضع) اي
خسر (قوله ذلك) اي جناية
رب المال على المال (قوله
وربحه) عطف على ما (قوله
ويجعل) بضم الباء (قوله له)
أي الباقي (قوله ثم ذكر)
اي عرج (قوله مسألة العبد)
اي التي تقدمت قريبا (قوله
وقال) اي عرج (قوله فاذا
باعه) اي العامل العبد
(قوله ويجزى) اي العامل
(قوله فيها) اي الخمسين (قوله
ماقتضيه جنياته) اي مائة
وخمسين (قوله ولا يكون له)
اي رب المال (قوله ربح)
اي من المائة والخمسين التي
باعها المال بالتجزئة الخمسين
(قوله فلو كانت جناية رب
المال بعد شغل المال بجناية
الاجنبي ما كان لرب المال
شي من الخمسين وربحه)

الاخراج من كون الربح لهما ابن الحاجب لو جنى العامل أو رب المال على المال جناية أو أخذ
شيأ كان عليهما كاجنبي والباقي على القراض حتى يتطاعلا ابن عبد السلام أراد أن ما جناه
العامل أو رب المال وفي المال ربح لا يعد ربحا وما بقي بيد العامل رأس المال لان المقاصلة في
الربح انما تكون بعد قبض رأس المال فاذا كان كذلك كان أخذ أحدهما كأخذ الاجنبي له
يجب رده الى المال كما يرد ذلك من يد الاجنبي اه طئي ولا فرق بين كون الأخذ قبل شغل المال
أو بعده قال في المدونة وليس ما استمكك العامل منه مثل ما ذهب أو خسر لان ما استمكك قد
ضعفه ولا حصة لذلك من الربح أبو الحسن في الامهات وما بقي بيد العامل يعمل به هو الذي
على القراض وليس ما نسلف منه على القراض الشيخ أشار الى أنه لا يحاسب بقدر ما كان يربح
فيما نسلف ثم قال بعد قولها ولا حصة لذلك من الربح الا أنه تمام رأس المال وان تسلف العامل
نصف المال أو كله فالنصف الباقي رأس المال وربحه على ما شرط وعلى العامل غرم النصف
فقط ولا ربح له وان أخذ مائة قراضا فربح فيها مائة ثم كل مائة منها أو تجزى في المائة الباقية
فربح مالا فماتت في ضمانه وما ربح أولا وآخر بينهما على ما شرط ولو ضاع ذلك ولم يتبق الا
المائة التي في ذمته ضمانا لم يربح المال ولا تعد ربحا اذ لا ربح الا بعد رأس المال وان اشترى
بالقراض وهو مائة دينار عبد ايساوى مائتين فحجى عليه رب المال فضعته مائة وخمسين ثم
باعه العامل بخمسين فعمل فيها فربح مالا او وضع لم يكن ذلك من رب المال قبض الرأس ماله
وربحه حتى يحاسب به ويقام له ويحسبه عليه فاذا لم يشغل فذلك دين على رب المال مضاف الى
هذا المال اه كلامها وقد نقله كله في الجواهر وابن عبد السلام ونقل بعضه في توضيحه فقول
عرج هذا في الجناية يضاف لما بقي وربحه ويجعل الربح الحاصل في الباقي له خاصة ثم ذكر
مسألة العبد وقال فاذا باعه بخمسين وتجزى مائة وخمسين فانه يحسب على رب
المال ما تقتضيه جنياته ولا يكون له ربح فبأخذ العامل في القرض المذكور مائة من المائة
والخمسين ويدفع لرب المال خمسين فيكون رب المال أخذ ماله وهي مائة وحصته من الربح
وهي مائة وأخذ العامل حصته فلو كانت جناية رب المال بعد شغل المال بجناية الاجنبي
ما كان لرب المال شيء من الخمسين وربحه لان جناية رب المال قد استوفت رأس ماله
وحصته من الربح غير ظاهر بل اذا تأملت وجدة ثم اتينا وقول بعضهم ان كانت الجناية
قبل العمل يكون الباقي رأس مال وأما بعدة فربح المال على أصله لان الربح يجبره ولا يجبر
الا إذا حصل ذلك قبله خطأ فاحش والله أعلم الثاني وهو ظاهر اذ الربح لا يجبر الاخذ ولا الجناية
لا قبل شغل المال ولا بعده العدوى حاصل الققه انه لا يجبر سواء كان قبل العمل أو بعده وتترك
جناية العامل أو أخذه او جناية رب المال أو أخذه منزلة جناية الاجنبي او أخذه ومعلوم انه

غير صحيح ومناقض لما قبله (قوله لان جناية رب المال قد استوفت رأس ماله وربحه) غير صحيح لان رأس ماله مائة وربحه مائة
وجنياته مائة وخمسون (قوله غير ظاهر) خير قول (قوله خطأ فاحش) خير قول (قوله انه) اي الشأن (قوله سواء كان) اي
الاخذ أو الاتلاف (قوله انه) اي الشأن

(قوله فيمؤخذ ويضم ويعطى) يضم اوله او فتح ما قبل آخرها (قوله فان أعطاه) اي رب المال العامل (قوله فاشترى) اي العامل (قوله بها) اي المائة (قوله يده) اي العبد (قوله وباعه) اي العبد (قوله بها) اي الخمسين (قوله فتضم) اي المائة والخمسون (قوله بها) اي الجناية (قوله ويعطيه) اي رب المال (قوله وأما شراؤه) اي العامل (قوله منه) اي رب المال (قوله لنفسه) اي العامل (قوله عليه) ٦٨٦ اي جواز شراؤه منه لنفسه (قوله وابقاها) اي المدونة (قوله من عنها) اي

السلعة (قوله فيها) اي المدونة (قوله وان صح القصد منها) اي رب المال والعامل مباذنة في الكراهة (قوله فان فعل) اي اشترى بنسيئة (قوله ضمن) اي العامل ثمن ما اشتراه بنسيئة (قوله يأخذ) اي رب المال (قوله شراؤه) اي العامل (قوله اذا كان) اي العامل (قوله هو) اي المدير (قوله له) اي المدير (قوله به) اي الدين (قوله له) اي المدير (قوله يعقده) اي جواز شراؤه المدير بدين (قوله والا) اي وان كان ما يشتريه لا يفي بمقتضى مال القراض (قوله فلا يجوز) اي شراؤه بدين (قوله هذا) اي لا يجوز اشتراؤه بدين (قوله بقبضته) صلته شارك (قوله لان هذا الخ) علة لا يخالفت (قوله يفعل) بضم الباء (قوله يخصص) بضم ففتح (قوله بنظرة) بفتح فكسبر اي تأخير (قوله لانه) اي العامل (قوله أعطاه) اي العامل رب المال (قوله نصف الربح)

أي فيلزم أن كل رب المال ربح مالم يضمن (قوله ان نزل) اي حصل شراء العامل بدين (قوله للعامل) اي ماله وما يخصه من الربح ويعطى العامل ما يخصه من الربح فكذلك الوجعي او اخذ رب المال او العامل فان أعطاه مائة فاشترى بها عبدا يباو مائة فقطع يده رب المال فتصت قيمته مائة وخمسين وباعه العامل بخمسين وانجز بها فصارت مائة وخمسين فتضم للمائة والخمسين التي لزم رب المال بجنايته فيصير المجموع ثلاثمائة منها مائة رأس المال والمائة التي ربح رب المال مائة وللعامل مائة فيحسب على رب المال المائة والخمسون التي لزمته بها ويعطيه العامل خمسين تمام المائتين رأس ماله وخطمه من الربح ويقي للعامل مائة هي حصته منه والله اعلم (ولا يجوز) للعامل ورب المال (اشتراؤه) اي للعامل سلعة للقراض (من ربه) اي المال وأما شراؤه منه انفسه فاشترى نفسه في العتبية وظاهر المدونة كراهة شراؤه منه لنفسه وابقاها ابو الحسن على ظاهرها خوف محاباة العامل رب المال بان يشتري منها كثيرا عنهما فيؤدي الى ان يجبر العامل النقص الحاصل بسبب المحاباة بالربح فيصير له أكثر مما دخل عليه فيها وكره الامام مالك رضي الله تعالى عنه ان يشتري العامل من رب المال سلعة وان صح القصد منه مالم يصح من غيرهما ابن القاسم رحمه الله تعالى كرهه خوف ان يكون رأس المال ربحا له فصار القراض بهذا الغرض ابن المواز اختلف قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه في شراء العامل من رب المال فروى عبد الرحيم انه خففه ان صح القصد وكرهه في رواية ابن القاسم وكذلك ان صرف منه وما ان اشترى منه سلعة لنفسه لا للقراض فذلك جائز (أو) اي ولا يجوز اشتراء العامل سلعة للقراض (بنسيئة) اي بمن مؤجل ان لم يأذن له رب المال بل (وان أذن له) رب المال في ذلك في العقد وبه فانه فعل ضمن واختص بره ق ابن المواز شراؤه بالدين على القراض او تسلفه عليه لا يجوز ان فيه رب المال اول يأذن وكيف يأخذ ربح ما يضمنه العامل في ذمته طلق محمل منع شراؤه بالدين اذا كان غير مدير اما هو فيجوز له شراؤه به ابن عرفة ابن رشد اما المدير فله الشراء بالدين على القراض قلت لان عروض المدير كالعين في الزكاة ويجب ان يقيده بكونه ممن ما يشتريه به يقي به مال القراض والا فلا يجوز عجب لا يخالفت هذا قوله وشارك ان زاد مؤجلا بقبضته لان هذا في شراؤه للقراض وذلك في شراؤه لنفسه ا والصواب ان ذلك بيان لما يفعل به سد الوقوع سواء اشترى لنفسه او للقراض وهذا بيان لحكم التقدم ثم يخص ما هنا بشراؤه للقراض ا ابن عرفة سمع ابن زبدا بن القاسم لا خبير في شراء العامل المتاع بنظرة أيام لانه يضمن الدين ان تلف وان ربح فيه أعطاه نصف الربح ابن رشد ان نزل فالربح والوضعية للعامل وعليه وهو قوله في الموازية وهو ظاهر المدونة ولو أذن له رب المال فيه الا ان يأذن ان يشتري على انه ان ضاع

أي فيلزم أن كل رب المال ربح مالم يضمن (قوله ان نزل) اي حصل شراء العامل بدين (قوله للعامل) اي ماله وما يخصه من الربح ويعطى العامل ما يخصه من الربح فكذلك الوجعي او اخذ رب المال او العامل فان أعطاه مائة فاشترى بها عبدا يباو مائة فقطع يده رب المال فتصت قيمته مائة وخمسين وباعه العامل بخمسين وانجز بها فصارت مائة وخمسين فتضم للمائة والخمسين التي لزم رب المال بجنايته فيصير المجموع ثلاثمائة منها مائة رأس المال والمائة التي ربح رب المال مائة وللعامل مائة فيحسب على رب المال المائة والخمسون التي لزمته بها ويعطيه العامل خمسين تمام المائتين رأس ماله وخطمه من الربح ويقي للعامل مائة هي حصته منه والله اعلم (ولا يجوز) للعامل ورب المال (اشتراؤه) اي للعامل سلعة للقراض (من ربه) اي المال وأما شراؤه منه انفسه فاشترى نفسه في العتبية وظاهر المدونة كراهة شراؤه منه لنفسه وابقاها ابو الحسن على ظاهرها خوف محاباة العامل رب المال بان يشتري منها كثيرا عنهما فيؤدي الى ان يجبر العامل النقص الحاصل بسبب المحاباة بالربح فيصير له أكثر مما دخل عليه فيها وكره الامام مالك رضي الله تعالى عنه ان يشتري العامل من رب المال سلعة وان صح القصد منه مالم يصح من غيرهما ابن القاسم رحمه الله تعالى كرهه خوف ان يكون رأس المال ربحا له فصار القراض بهذا الغرض ابن المواز اختلف قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه في شراء العامل من رب المال فروى عبد الرحيم انه خففه ان صح القصد وكرهه في رواية ابن القاسم وكذلك ان صرف منه وما ان اشترى منه سلعة لنفسه لا للقراض فذلك جائز (أو) اي ولا يجوز اشتراء العامل سلعة للقراض (بنسيئة) اي بمن مؤجل ان لم يأذن له رب المال بل (وان أذن له) رب المال في ذلك في العقد وبه فانه فعل ضمن واختص بره ق ابن المواز شراؤه بالدين على القراض او تسلفه عليه لا يجوز ان فيه رب المال اول يأذن وكيف يأخذ ربح ما يضمنه العامل في ذمته طلق محمل منع شراؤه بالدين اذا كان غير مدير اما هو فيجوز له شراؤه به ابن عرفة ابن رشد اما المدير فله الشراء بالدين على القراض قلت لان عروض المدير كالعين في الزكاة ويجب ان يقيده بكونه ممن ما يشتريه به يقي به مال القراض والا فلا يجوز عجب لا يخالفت هذا قوله وشارك ان زاد مؤجلا بقبضته لان هذا في شراؤه للقراض وذلك في شراؤه لنفسه ا والصواب ان ذلك بيان لما يفعل به سد الوقوع سواء اشترى لنفسه او للقراض وهذا بيان لحكم التقدم ثم يخص ما هنا بشراؤه للقراض ا ابن عرفة سمع ابن زبدا بن القاسم لا خبير في شراء العامل المتاع بنظرة أيام لانه يضمن الدين ان تلف وان ربح فيه أعطاه نصف الربح ابن رشد ان نزل فالربح والوضعية للعامل وعليه وهو قوله في الموازية وهو ظاهر المدونة ولو أذن له رب المال فيه الا ان يأذن ان يشتري على انه ان ضاع

قوله يضمن) أي رب المال (قوله ذلك) أي الثمن المؤجل (قوله في ذمته) أي رب المال (قوله فيجوز) أي شر أو مبدئ (قوله
لضمائه) أي العامل (قوله ويكون) أي ما اشتد له من أذى (قوله أنه لا خير فيه) مقول ٦٨٧ قال (قوله والا) أي وإن كان
لا يشغله عن الأول (قوله
حيث) أي حين كون الأول
كثيرا يشغله الثاني عنه
(قوله وهو) أي العامل
(قوله يحمل) أي يطبق
(قوله بهما) أي المالكين (قوله
فله) أي العامل (قوله
خلطهما) أي المالكين بلا شرط
(قوله رده) أي يسخر رب
المال سلعة القراض (قوله
بالمع) صله أخرى (قوله
بعض مال القراض) تنازع
فيه خسر وتلف (قوله منه)
أي مال القراض (قوله
الباقى) تفسير لنا بفاعل
يقبض (قوله لأن هذا) أي
المدفوع ثانيا (قوله القضاء)
أي الحكم (قوله يقسم)
بضم فسكون فقطع (قوله
ما هلك) أي من رأس المال
أو الربح (قوله يعدى)
أي المقاض (قوله أصل
المال) نائب فاعل جبر
(قوله بينهما) أي رب المال
والعامل (قوله وإن حاسبه
الخ) مبالغة (قوله اشترى)
أي العامل (قوله بجميعه)
أي مال القراض (قوله
قتل) أي مال القراض
(قوله فاخلقه) أي المال
ربه (قوله فلا يجبر) أي
ربح الخلف (قوله فيها)
أي السلعة التي اشتراها

العامل

مال القراض يضمن ذلك في ذمته فيجوز وتكون الساعة على القراض ابن عرفة هذا خلاف
ما تقدم للضمي من كون العامل في ذلك أجيرا وهو الصواب لأنها زيادة على القراض الأول بعد
اشتغاله ابن رشد هذا في غير المذبر وأما المدير إلى آخر ما تقدم والله أعلم (أو) أي ولا يجوز شراء
العامل للقراض سلعة (ب) فمن (أكثر) من مال القراض لضمائه الزائد في ذمته فيلزم أخذ
رب المال ربح مالم يضمن ق فيه قال الإمام مالك رضي الله تعالى عنه في العامل يشترى
سلعة بكثر من رأس المال ليضمن ما زاد دينا ويكون في القراض أنه لا خير فيه (ولا) يجوز
العامل (أخذه) أي العامل مال قراض (من) شخص (غيره) أي رب المال (إن كان) العمل
في المال الثاني (يشغله) أي العامل (عن) العمل في المال الأول والأجاز ق فيه للإمام
مالك رضي الله تعالى عنه لو أخذ من رجل مالا قرضا فله أن يأخذ قرضا من رجل آخر إن لم
يكن الأول كثيرا يشغله الثاني عنه فلا يأخذ حينئذ شيئا من غيره ابن القاسم رحمه الله تعالى
فإن أخذ وهو يعمل العمل بما فله خلطهما ولا يضمن ولا يجوز خلطهما بشرط من الأول أو
الثاني (ولا) يجوز (يسخر رب المال سلعة) من القراض (بلا إذن) من العامل فإن نزل
فالعامل رده فأخرى يبيع بالمع والرد ق فيه للإمام مالك رضي الله تعالى عنه لا يبيع
رب المال عبدا من القراض بغير إذن العامل وللعامل رده أو إجازته (و) إن خسر أو تلف
بعض مال القراض واتجر العامل في باقيه فربح (جبر) بضم الجيم وكسر الموحدة (خسر) بضم
الخاء المعجمة أي نقص مال القراض بسبب التجارة (و) جبر (ما) أي القدر الذي (تلف) بفتح
الفوقية وكسر اللام أي هلك منه أو سرق أو غصب إن كان التلف بعد عمله بل (وإن) كان التلف
(قبل عمله) أي العامل بالمال في كل حال (إلا أن يقبض) بضم التحتية وفتح الموحدة الباقي من المال
أي يقبضه ربه من العامل ثم يرد له فربح فيه فلا يجبر ربه خسر الأول ولا تالفه لأن هذا
قراض مؤتلف ق لو قال وجبر الخسران وماتلف وإن قبل عمله بالربح مالم يقبض لكان أبين
ابن يونس القضاء في القراض أن لا يقسم ربحه إلا بعد كمال رأس المال وإن القراض مؤتلف
لا يضمن ما هلك بيده إلا أن يعدى فيه قال الإمام مالك رضي الله تعالى عنه وإذا ضاع بعض
المال بيد العامل قبل العمل أو بعده أو خسر أو أخذ له أو العاشر ظاهرا فلا يضمنه العامل
إلا أنه إن عمل ببيعة المال جبر بما ربح فيه أصل المال فبالباقى بعد تمام رأس المال الأول كان
يضمن ما على ما شرط ولو كان العامل قد قال رب المال لأعمل حتى يجعل ما بقى رأس المال ففعلا
واسقطا الخسارة فهو أيد على القراض الأول وإن حاسبه وأحضره مالم يقبضه منه ثم يرد
إليه أو أصبح على باب العصة والبراعة (و) إن تلف ككل المال أو بعضه فله (أي رب المال
(الخلف) بفتح الخاء المعجمة واللام ففما أي دفع بدل ما تلف للعامل ليخبره ويلزم العامل قبوله
أن تلف بعضه (فإن تلف جميعه) أي مال القراض من يد العامل (لم يلزم الخلف) العامل
لأنفساخ القراض وانقطاع المعاملة بينهما كذا في النسخ التي وقفنا عليها ولعل صوابه فلا
يلزمه الجبر وخبر المفعول للعامل فيطبق قول ابن الحبيب مالموا اشتري بجميعه فتلف قبل
إقباضه فاخلقه فلا يجبر الثاني وقد قال في المدونة وإن تعدى مال المال كان ما تعدى إلا أن

(قوله ولوانه) أي الشأن (قوله ضاع بعض المال) أي بعد شراء العامل السلعة وقيل إقباضه (قوله فائمه) أي العامل (قوله أولاً) بشد الواو (قوله تعدد) بضم هـ فتح مثلاً (قوله قائمه) أي موجودة ثابتة (قوله فيها) أي المعاملة (قوله أنه) أي الشأن (قوله وهو) أي عدم لزوم قبول الخلف العامل (قوله جار) أي موافق (قوله تعليل ابن يونس المتقدم) أي قوله لأنه لما ضاع الأول كله انقطعت المعاملة بينهما (قوله مانقص) أي من المقتن (قوله فله) أي رب المال (قوله ولا يلزمه) أي الخلف برب المال (قوله وان أبي) أي العامل قبول الخلف أي ودفع ٦٨٨ ثم من ماله (قوله للعامل) راجع للربح (قوله وعليه) أي العامل راجع للنقص

رأس ماله دون الذهاب ابن يونس لأنه لما ضاع الأول كله انقطعت المعاملة بينهما فان دفع اليه الآن رب المال شيئاً فهو كابتداء قراض ولوانه انما ضاع بعض المال فائمه له رب المال بقية ثمن السلعة فهنا يكون رأس المال جميع ما دفعه اليه أولاً وآخراً ولا يسهط ما ذهب لأن المعاملة بينهما تعدد قائمه فلم يتقاضا فيها ثم ظاهر كلام المصنف على ما في النسخ أنه اذا تلف جميعه فلا يلزم العامل قبوله لأنه قراض مؤتلف وهو جار مع قوله ولزمته فقام له مع تعليل ابن يونس المتقدم والله أعلم ق أنظر ما تقرر هنا فلو قال ولوضاع المال بعد الشراء به فله الخلف ولا يلزمه فان أخافه فلا يجبر الأول برجه وان أبي فريج السلعة ونقصها للعامل وعليه لو افق ابن عرفة فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى لو أخذ مائة قراضاً فأخذ له للصوص خمسين فأراد رد ما بقي فائمه المائتة لتكون هي رأس المال فان رأسه في هذه مائة وخمسون حتى يقبض ما بقي على المفاضلة وكذلك لو رضى ان يبقى ما بقي رأس المال فلا ينقح ذلك وأما لو أخذ للصوص جلة رأس المال فأعطاه ربه مالا آخر فلاجبر في ذلك وهذا الثاني هو رأس المال وانما يصح اذا بقي من الأول شيء (و) ان تلف المال كله واشترى العامل سلعة (لزمته) أي السلعة العامل فليس له ردّها على بائعها ويخبر رب المال في دفع ثمنها وتكون على القراض الذي دخل عليه وعدمه فيلزم العامل دفعه من ماله ويختص به فان لم يكن له مال فقباع عليه فيه فان ربحته فله وار خسرت فعليه فيها واذا اشترى العامل سلعة ثم ضاع المال كله خير ربه في دفع ثمنها على القراض فان أبي لزم العامل الثمن وكانت له خاصة (وان تعدد) العامل في مال القراض بأن كافاً اثنين فأكثر ربحوا (قال ربح) بقسم بينهم أو بينهم (كالعمل) فان كانوا مستوين في العمل قسم الربح بينهم بالسوية وان تفاوتوا فيه تفاوتوا في الربح بحسب تفاوتهم في العمل فلا يجوز استوائهم في الربح مع تفاوتهم في العمل ولا عكسه عند ابن القاسم ق فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى وان فاضت رجلين على ان لك نصف الربح ولا أحدهما ثلثه ولا آخر سدسه فلا يجوز كالأشرك العاقلان على ذلك لأن أحدهما يأخذ بعض ربح صاحبه بغير شيء أصبح ويقسح فان فأت العمل كان نصف الربح لرب المال والنصف بين العاملين على ما شرطوا ويرجع صاحب السدس على صاحب الثلث بأجارتها في فعل جزئته وقاله ابن حبيب ابن الموارث لو شرطوا العمل على قدر اجزائهم من الربح لكان مكروهاً إلا أنه ان نزل مضى عياض فضل ظاهرها انه لو كان عملها على قدر اجزائهم من الربح جاز ونحوه لمجد يس بعض مشايخنا المتأخرين

(قوله فأراد) أي العامل
(قوله قائم) أي رب المال
(قوله له) أي العامل (قوله
وانما يصح) أي الجبر
(قوله أي السلعة العامل)
تفسير للفاعل المستقر
والمفعول البارز (قوله له)
أي العامل (قوله ردها)
أي السلعة (قوله وتكون)
أي السلعة (قوله وعدمه)
أي الدفع (قوله ويختص)
أي العامل (قوله بها) أي
السلعة ربحاً وخسراً (قوله
له) أي العامل (قوله قبباع)
أي السلعة (قوله عليه)
أي العامل (قوله فيه) أي
ثمنها (قوله فله) أي العامل
(قوله فعليه) أي العامل
(قوله فيها) أي المدونة
(قوله خبير) بضم فكسر
مثلاً (قوله ربه) أي المال
(قوله ثمنها) أي السلعة
(قوله فان أبي) أي ربه دفع
ثمنها (قوله وكانت) أي
السلعة (قوله له) أي العامل
(قوله العامل) تفسير

لفاعل تعدد (قوله عكسه) أي تفاوتهم في الربح مع استوائهم في العمل (قوله فاضت) بفتح
تاء خطاب رب المال (قوله ولا أحدهما) أي الرجلين (قوله ثلثه) أي الربح الخ أي وعملها مستو (قوله يفسح) بضم
الياء (قوله جزئته) أي الذي فضل به صاحب الثلث (قوله لو شرطاً) أي العاملان صلة (قوله من الربح) بيان اجزائهما
(قوله لكان) أي القراض (قوله عياض فضل) أي قال قال (قوله ظاهرها) أي المدونة (قوله أنه) أي الشأن (قوله
جاز) أي القراض (قوله نحوه) أي قول فضل (قوله لمجد يس) بفتح فسكون فكسر ثمة اقتضيه فسين مهملة

الصواب

(قوله جواز) أي القراض إذا استوى علمهما وجرؤهما من الرخ (قوله وأراد) أي عياض (قوله به) أي بعض شيوخته (قوله وهذا) أي جوازه عند استوائهما علماً وجراً (قوله وعليه) أي المشهور (قوله هـوا) بفتح السين والميم (قوله القليل) أي من الرخ (قوله الكثير) أي من الرخ (قوله بفضل) أي أجبرته (قوله يردان) بضم ففتح مثقلاً (قوله هؤلاء) أي القائلون بردهما إلى حكم القاسد (قوله أجبرين) أي لكل أجبر مثله (قوله وأجبري) بالجيم (قوله وهو) أي قول التونسي (قوله العامل) تفسيراً لقال أنفق (قوله العامل) تفسيراً لقال سافر (قوله به) أي مال القراض ٦٨٩ (قوله في سفره) صلة أنفق (قوله أنه) أي الشأن (قوله له) أي العامل من مال القراض

(قوله ونجيه) أي للسفر (قوله القضاء) أي الحكم (قوله شخص) أي خرج من بلد القراض (قوله يظعن) أي يشرع في السفر (قوله بالمعروف) حال من نفقته (قوله من غير صرف) بيان للمعروف (قوله ذاهباً وراجعاً) أي ومقيم في غير بلد القراض (قوله ذلك) أي الاتفاق (قوله ينفق) بضم الياء وفتح الغين المجعولة (قوله له) أي على العامل (قوله فاذا وصل) أي العامل (قوله مصره) أي بلد القراض (قوله فلا يأكل) أي العامل (قوله منه) أي مال القراض (قوله العامل) تفسيراً لقال بين (قوله في سفره) صلة بين (قوله فيه) أي سفره (قوله فان بنى بها فيه) مفهوم

المعروف جوازه وأراد به ابن رشد وهذا هو المشهور وعليه فإن خالفت أعمالهم أجزاء الرخ وفات العمل فقال محمد وابن حبيب يقسم الرخ على ما سمعوا ويرجع صاحب القليل على صاحب الكثير بفضل عمله وقال أحمد بن خالد بل على رب المال وقال جماعة بل يردان إلى حكم القراض القاسد ثم اختلف هؤلاء فقال التونسي يكونان أجبرين وقال فضل إلهما قراض مثلهما ابن عبد السلام قول التونسي أظهر وأجبري على قواعد المذهب الخطأ وهو الجاري على قوله وفيما فسد غيره أجبر مثله (وأنفق) العامل على نفسه من مال القراض أي يجوز للعامل أن ينفق على نفسه من مال القراض (ان سافر) العامل به من بلد القراض يباد آخر للتجارة به في سفره وقامت به يبلداً التجري حتى يعود لبلد القراض ومعه يوم الشرط أنه لا نفقة له أن لم يسافر ولو في وقت شرائه ونجيهه وهو كذلك في المدونة وغيرها وظاهره ولو شغله عن الوجوه التي يقتات منها وهو كذلك وقال اللخمي أن شغله عنها فله الاتفاق منته في ابن يونس القضاء أن للعامل النفقة في مال القراض إذا اشخص للسفر به لا قبل ذلك وفيه اللامام مالك رضي الله تعالى عنه إذا كان العامل مقيماً في أهله فلا نفقة له من المال ولا كسوة ولا ينفق منه في تنجيهه إلى سفره حتى يظن فإذا اشخص به من بلده كانت نفقته في سفره من المال في طعمه وفيما يصلحه بالمعروف من غير صرف ذاهباً وراجعاً كان المال بحمل ذلك ولا يحاسب بما أنفق في ربحه ولكن يفي وسواء في قرب السفر أو بعده وإن لم يشترشأوله أن يرد ما بقي بعد النفقة إلى صاحبه فاذا وصل إلى مصره فلا يأكل منه (و) ان (المين) العامل في سفره (بزوجه) التي تزوجها فيه فان بنى بها فيه سقطت نفقته وفهم منه أن العقد لا يقطعها فيه المخرج بالمال إلى بلد فسكن بها فاذا دخل وأوطنها فن يومئذ تكون نفقته على نفسه (و) ان (احتمل المال) المفترض به الاتفاق لكثرة فلا يتفق من اليسير ولم يحسد الكثير ولللامام مالك رضي الله تعالى عنه في موازاة يرجع فيه للاجتهاد ووقع له السبعة وقيل وله يتفق في الخمسين وجمع بينهما بحمل الأول إلى سفر بعيد والثاني على سفر قريب ابن عرفة اللخمي أن كان يسده ما لان حل مجموعهما ولا يحمله أحدهما باقراده فله النفقة والقياس قوطها لحجة كل منهما بأنه اعتماد دفع له ما لا يجب فيه النفقة ابن عرفة لم أعرف هذه الرواية

٨٧ من ث الشرط (قوله وفهم) بضم الفاء (قوله منه) أي بين (قوله لا ينسقطها) أي النفقة (قوله فيها) أي المدونة (قوله فنسكح) أي تزوج العامل (قوله دخل) أي العامل بزوجه (قوله وأوطنها) أي البلدة التي سافر إليها (قوله يومئذ) أي يوم دخوله (قوله نفقته) أي العامل (قوله على نفسه) خبر تكون (قوله يحد) بضم الياء (قوله الكثير) أي الذي يتفق منه (قوله يرجع) بضم فسكون ففتح (قوله فيه) أي الكثير (قوله له) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله جمع) بضم فكسر (قوله يده) أي العامل (قوله جمع مجموعهما) أي الاتفاق (قوله ولا يحمله) أي الاتفاق (قوله فله) أي العامل (قوله النفقة) أي منها (قوله سقوطها) أي النفقة (قوله منها) أي صاحب المالين

(قوله لغيره) أى اللغوى (قوله دهمى) ٦٩٠ أى هذه الرواية (قوله أصل) أى قاعدة (قوله يبلغه) أى الثالث (قوله ماله)

الغيره ولم أجدها فى النوادر وهى خلاف أصل المذهب فبين جنى على رجلين ما لا يبلغ ارش جنائيه على كل منهما ثالث الدية وارش مجموعهما يبلغه ان ذلك فى ماله لا على عاقلته اه (و) ان كان سفره (لغير اهل) أى زوجة (و) غير (يجو) غير (غزو) أى جهاد الكفار بأن كان لا يجرب المال فيها قيل للامام مالك رضى الله تعالى عنه عندنا تجار ياخذون المال قراضا ويسترون به متاعا يشهدون به الموسم ولولا ذلك ما خرجوا اهل لهم فى المال نفقة فقال لا نفقة لحاج ولا لغاز فى مال القراض فى ذهاب ولا فى رجوع وان كان انفاقه من المال (بالمعروف) أى مناسبا لحال المال عادة بلا اسراف تقدم فى نصها فاذا اشخص به من يملكه كان نفقته فى سفره من المال فى طعامه وفيما يصلحه بالمعروف فى غير سفر واذا وجدت الشروط وأنفق فأنا نفقه (فى المال) المقارض به لا فى ذمة ربه فان أنفق من مال نفسه ثم تلف مال القراض فلا رجوع له على ربه وكذا ان زاد ما أنفقته على مال القراض (واستخدم) العامل من مال القراض فى سفره أى يجوز للعامل ان يستأجر من مال القراض من يخدمه فى سفره (ان تاهل) بغضان منقل الهاء أى كان أهلا لا يتأخذ خدم يخدمه بأن كانت خدمته نفسه ترى به لكونه من أكبر الناس فيها للامام مالك رضى الله تعالى عنه للعامل أن يؤاجر من مال القراض من يخدمه فى سفره ان كان المال كثيرا وكان مثله لا يخدم نفسه ابن عبد السلام الخدمة أخص من النفقة وكل ما هو شرط فى الأعم فهو شرط فى الأخص (لا يتفق العامل من مال القراض فى (دواء) لمرض أصابه فى سفره لانه خارج عن معنى التجارة جمع القرينان أى شرب الدواء ويدخل الحمام من مال القراض قال ما كانت هذه الاشياء يوم كان القراض ان قلم ظفروه أو أخذ من شعره كان كل من القراض وأما الحمامة والحمام فنفق ابن رشد قوله ما كانت هذه الاشياء يوم كان القراض أراد ما كان يؤخذ عليها فى الزمان الاول اعواض والواجب الرجوع فى ذلك للعرف فى كل زمن وبلد فما العادة أن لا يؤخذ عليه عوض فلا يعطى عليه عوضا من مال القراض وما العادة أخذ العوض عليه وقدره يسير مكررا جاز أن يعطى عليه منه لا دخول رب المال عليه له كره بخلاف الدواء (واكتسى) العامل من مال القراض فى سفره جوازا (ان بعد) بضم العين أى طال سفره بحيث يمتن ثيابه التى عليه والحق يبعد سفره طول اقامته بموضع للتجربة ومفهوم الشرط انه لا يكتسب فى السفر القريب ابن القاسم كما بين مصرود مياط وظاهر كلام المصنف ان لجميع الكسوة وهو المذهب فى فيها للامام مالك رضى الله تعالى عنه للعامل أن يكتسب من المال فى بعيد السفر ان كان المال يحمل ذلك لا قريبه لأن يقيم بموضع اقامة يحتاج فيها الى الكسوة * (تنبيه) * اشعر كلامه بأن مال البضاعة ليس كالقراض فى النفقة والكسوة منه وهو كذلك على قول من ثلاثة والثانى كالقراض فيهما والثالث كراهتهما منه ابن عرفة فى كون البضاعة كالقراض فى النفقة والكسوة وسقوطهما فيها ثالثا الكراهة لسمع ابن القاسم مع رواية محمد وابن رشد عن سماع القرين ورواية أشهب وصوب هو واللغوى الثانى ثم قال عن اللغوى العادة اليوم لا نفقة ولا كسوة منها ما ان يعمل مكارمة فلا شئ له أو بأجرة معلومة لاشئ له غيرها (و) ان سافر العامل للتجربة

والكسوة (قوله وسقوطهما) أى النفقة والكسوة (قوله فيها) أى البضاعة (قوله هو) أى ابن رشد بمال (قوله ثم قال) أى ابن عرفة (قوله منها) أى البضاعة

بمال القراض وقضاء حاجته لغير الحج والغزو والاهل وأفق على نفسه مالا في سفره (وزع) يضم
الواو وكسر الزاي أي المال أي قسم المال الذي أنفقته على مال القراض لو سافر له وحده وما
كان ينفقه في سفره لحاجته لو سافر لها وحدها فان كان الأول مائة والثاني كذلك فيقسم
مأانفقته نصفه على مال القراض ونصفه على العامل وان كان ربح الأول مائتين والثاني مائة
فثلثاه على مال القراض وثلثه على العامل وان كان الأول مائة والثاني مائتين فعلى مال
القراض الثلث وعلى العامل الثلثان ان كان قصده خروجه لثانيهما قبل تزوجه واكثرائه
للاول بل (وان) قصد الخروج للثاني (بعد ان) اكثري وتزود للسفر الاول في مال الامام مالك
رضي الله تعالى عنه من تجهز اسقربال أخذه قراضا من رجل واكثري وتزود ثم أخذ قراضا
لثاني من غيره فليحسب نفقته وركوبه على المالمين بالخصص وكذلك ان أخذ مالا قراضا فاسافر به
وبال نفسه فالنفقة على المالمين قال الامام مالك وان خرج في حاجة نفسه فأعطاه رجل
قراضا فله ان يقض النفقة على مبلغ قيمة نفقته في سفره ومبلغ القراض فيأخذ من القراض
حصةه ويكون باقي النفقة عليه قال في العينية ينظر قدر نفقته في طريقه لحاجته فان كانت
مائة والقراض سبعة مائة فعلى المالم سبعة اثمان النفقة ابن عبد السلام في هذا التوزيع نظر
اذ لا ينبغي أن تكون المحاصة بقدر نفقته في حاجته مع مبلغ مال القراض فان نفقته في حاجته
من أثرها كما ان نفقته في مال القراض من آثاره فينبغي كون المحاصة في الآثار بحسب
مؤثراتها وعلالها لا بحسب أحسن الامرين مع المؤثراته وتبعه الموضح ابن عرفة وجهه ما في
العينية ما في الموازية يجعل قضاء حاجته رأس مال يقض النفقة عليه وعلى القراض اه وفي
المدونة نحو ما في الموازية فيقيم وان خرج حاجة لنفسه فأعطاه رجل قراضا فله ان يقض
النفقة على مبلغ قيمة نفقته في سفره من نفسه ومبلغ القراض وقال العوفي الصحيح قول
ابن القاسم على ان الحاجة أقل من مسافة القراض أو أكثر أو الاقامة فيها أكثر أو أقل من
الاقامة في القراض فلذا اعتبر القيمة لا اختلاف النفقة فلو شغل عن تساوي المسافتين
والاقامتين لأجاب بما قاله في مسئلة الصلح عن موضعي عهد وخطأ ثم ما نصقان اه
والحاصل انه ينظر كم نفقته لو ذهب في حاجته فقط وكم نفقته لو ذهب للقراض فقط وتقض
النفقة على القيمتين وهذا معنى ما في الموازية كما في ابن عرفة ونصه وفي الموازية يجعل قضاء
حاجته رأس مال تقض النفقة عليه وعلى القراض اه افاده البزائي وفيه نظرا ذلك كلام المدونة
صريح في أن التوزيع على نفقة حاجته ونفس مال القراض كما في العينية وانما وجهه بتزويل
نفقة حاجته منزلة رأس مال قراض آخر فلذا قضى عليها وعلى مال القراض لربح ابن عبيد
السلام والله أعلم (وان اشترى) العامل للقراض (من) أي رقيقا (يعتق على ربه) أي المال
ان يكون له أصله أو فرعاه وحاشيته القرية حال كونه (عالمًا) بقرابته له ابن عبيد السلام هذا هو
العالم المشروط هنا لعله بعقده عليه (عتق) الرقيق الذي اشتره العامل القراض (عليه) أي
العامل لتعديده بشرائه عالما (ان أبسر) العامل أي كان موسرا وقت الشراء فيغرم لرب
المال رأس ماله وحصته من ربحه فيه قبل شراء الرقيق وولاؤه لرب المال (والا) أي وان لم
يكن العامل موسرا حين شرائه (يسع) بكسر الموحدة من الرقيق (بقدر غنائه) أي رأس ماله

(قوله وقضاء) عطفت على التجز
(قوله أي قسم المال) تفسير
للفعل ونائب فاعله (قوله
الاول) أي مال القراض
(قوله والثاني) أي ما ينفقه
في حاجته (قوله كذلك)
أي مائة (قوله فثلثاه) أي
مأانفقته (قوله من غيره)
أي الرجل الاول (قوله
وان خرج) أي أراد
الخروج (قوله يقض) يفتح
الباء وضم الفاء أي يقسم
(قوله طريقه) أي سفره
(قوله الموازية) خبر
وجه (قوله يجعل قضاء
حاجته رأس مال) بيان
ما في الموازية (قوله عليه)
أي قضاء حاجته (قوله فيها)
أي الحاجة (قوله وجهه)
يفضات مثقلا (قوله لرد
بحسب الخ) على وجهه (قوله
العامل) نفسه يضاعف
اشترى (قوله للقراض)
صله اشترى (قوله لكونه)
أي الرقيق (قوله أصله) أي
رب المال (قوله كونه) أي
العامل (قوله له) أي رب
المال (قوله العامل) تفسير
لفاعل أبسر (قوله فيغرم)
أي العامل (قوله فيه) أي
المال (قوله وولاؤه) أي
الرقيق

كما في المدونة وابن الحاجب وغيرهما الا الثمن الذي اشتراه العامل به فلو عجز بذلك لكان أولى
وبدل على ارادته رأس المال قوله (و) قدر (ربحه) اي الذي يستحقه رب المال من ربح
المال (قبل) الشراء (له) اي الرقيق وأما ربحه في نفس الرقيق ان كان كشرائه بمائة وقيته
مائتان فلا يباع منه بقدر نصيب رب المال منه اذ لا يربح الشخص فيمن يعتق عليه (وعتق
باقيه) اي الرقيق على العامل ومحلى بيع بعضه ان وجد من يشتريه والا يبع جميعه وكذلك
اذا لم يوجد من يشتري رأس المال والحصة وانما يشتري بأكثر فباع منه بقدر ذلك مثاله
أصل مال القراض مائة وربع فباع قبل شراء القريب مائة واشتراه بالمائتين وهو يساوي
ثلثمائة فيباع نصفه بمائة وخمسين مائة رأس المال والخمسون حصة رب المال من المائة
التي ربحها قبل شراء القريب ويعتق نصفه لان حصة العامل من الربح خمسون أسد هاعلى
نفسه بشرائه والمائة الزائدة في قيمة الرقيق هدر (و) ان اشترى العامل من يعتق على رب
المال حال كونه (غير عالم) بقرائه لرب المال (فيعتق) على ربه) اي المال لدخوله في ملكه
ولا يثنى على العامل لعدم علمه بقرائه لرب المال (و) على ربه (للعامل ربحه) اي العامل
الحاصل (فيه) اي الرقيق الذي عتق على ربه على المشهور ومذهب المدونة فيه الابن الفاسم
ربحه الله تعالى وان اشترى العامل بأرباب المال ولم يعلم عتق على الابن وكان له ولأوه وعليه
للعامل حصة ربحه ان كان فيه فضل وان علم العامل وهو على عتق عليه لضمائه بالنعمد
والولاء لابن ويغرم العامل غنمه ابن الموار كان الثمن أكثر من القيمة أو أقل ابن يونس لانه
تعمد اتلافه عليه فوجب ان يغرمه له وهو حر بعقد الشراء فان لم يكن للعامل مال يبع منه
بقدر رأس مال الابن وحصة ربحه وعتق على العامل ما بقي منه عجز وعلى ربه للعامل حصة
من الربح الحاصل في المال قبل شراء الرقيق بالاولى وتبعه من بعده طلق مراد المصنف
يقوله ربحه فيه الربح الكائن قبل الشراء فهو كقولهها وعليه للعامل حصة ربحه ان كان فيه
فضل أبو الحسن ابن رشد يرد ان كان في المال ربح يوم الشراء من مثل أن يكون رأس مال
القراض مائة فربح فيها مائة أخرى ثم اشتراه بالمائتين فنصيب العامل منه على هذا التنزيل
الربح فيغرم رب المال للعامل قيمة ربع العبد يوم الحكم ان كان له مال ويعتق العبد كله عليه
وان لم يكن له مال بقي ربعه رقيقا للعامل بمنزلة العبد بين الشرى يكن يعتق أحدهما نصيبه
ولا مال له يقوم فيه نصيب شريكه هذامن كلامه في الكتاب وارادته اه ومثله للغرياني في
حاشيته على المدونة قائلا وان لم يكن في الثمن ربح ولكن ان يبع هذا ربح فلا شيء للعامل لانه
يعتق بنفس الشراء على رب المال فله غير واحد من الشيوخ اه ونقل ابن عرفة كلام المدونة
وكلام ابن رشد المتقدم وأقره مقتصر عليه وقال قوله قيمة ربع العبد صوابه ربع قيمة العبد اه
اذا علمت هذا فقول عجز ومن تبعه ربحه فيه وأولى ربحه قبله غير صواب اه البناي قول ابن
رشد للعامل قيمة ربع العبد وتصويب ابن عرفة لربح قيمته صريح في انه نصيبا من الربح
الواقع فيه ولا يمكن له ان يربع الثمن في مثاله اه قل وكذا قوله فنصيب العامل منه الربع
(و) ان اشترى العامل بمال القراض (من) اي رقيقا (يعتق عليه) اي العامل كاصله وقرعه
وحاشيته القرية (و) (قد علم) العامل حال شرائه بقرائه له (عتق) بفحتم (الرقيق) على

(قوله بذلك) اي رأس ماله
(قوله يشتريه) اي بغضه
(قوله والا) اي وان لم يوجد
مشتريه (قوله وهو)
اي الرقيق (قوله لدخوله)
اي الرقيق (قوله ملكه)
اي رب المال (قوله ومذهب
المدونة) عطف على المشهور
(قوله ولم يعلم) اي العامل
قرائه لرب المال (قوله على
الابن) اي رب المال (قوله
له) اي الابن (قوله وعليه)
اي الابن (قوله فيه) اي
الاب (قوله فضل) اي ربح
(قوله وان علم العامل) اي
أبونه لرب المال (قوله وهو)
اي العامل الخ حال (قوله
عليه) اي العامل (قوله
اضاعته) اي العامل (قوله
ثمنه) اي الاب (قوله اتلافه)
اي الثمن (قوله عليه) اي
الابن (قوله يغرمه) اي
الابن (قوله له) اي الابن
(قوله وهو) اي الاب (قوله
قيمة ربع العبد) اصل الاولى
ربح قيمة العبد (قوله له)
اي الابن (قوله عليه) اي
الابن (قوله ولا مال له) اي
من اعتق نصيبه حال (قوله
يقوم) بضم ففتح مثقلا
(قوله للغرياني) بكسر الغين
المجبة (قوله كاصله) اي
العامل

(قوله وبه) اي العامل (قوله فانه) اي الرقيق (قوله عليه) اي العامل (قوله ويؤذي) اي العامل (قوله اخذه) اي ابتاع
العامل (قوله حصل في المال ربح) اي قبل شراء العامل قريته (قوله عليه) اي العامل (قوله غنمه) اي قريته (قوله صورتي)
بفتح التاء مفتحة صورة بلا نون لاضافته (قوله وان اشترى) اي العامل ٦٩٣ (قوله عليه) اي العامل (قوله وهو)
اي العامل الخ حال (قوله

غير عالم) اي بقراءة الرقيق
هـ (قوله موسرا) حال من
فاعل اشترى (قوله وفيه)
اي المال (قوله عليه) اي
العامل (قوله نصيبه) اي
العامل من الرقيق الذي
اشتراه (قوله ويقوم)
بضم ففتح منقلا (قوله
عليه) اي العامل (قوله
سائر) اي باقي الرقيق
(قوله يوم الحكم) صلة
يقوم (قوله بين الشريكين)
حال من العبد (قوله
أحدهما) اي الشريكين
(قوله غنمه) اي العبد (قوله
وهو) اي أحد الشريكين
لعتق الخ حال (قوله فيقوم)
بضم ففتح منقلا (قوله
عليه) اي الشريك المعنى
(قوله سائر) اي باقي العبد
(قوله يوم الحكم) صلة
يقوم (قوله وان اشترى)
اي العامل (قوله عليه) اي
العامل (قوله وهو) اي
العامل الخ حال من فاعل
اشترى (قوله وفيه) اي
المال (قوله فيباع) اي
الرقيق الذي اشتراه العامل

العامل وبه رب المال (بالاكثر من قيمته) يوم الحكم قاله ابن عرفة وفي توضيح (و) من (غنه)
لأنه أخذ المال لتغنيته فليس له اتلاف بعضه بشراء قريته بزيادة عن قيمته ابن رشد اذا اشترى
العامل من يعتق عليه وهو عالم موسر وفيه ربح فانه يعتق عليه ويؤذي الرب المال رأس
ماله وحصته من الربح يوم الحكم الا أن يكون غنمه الذي اشتراه به أكثر من قيمته يوم الحكم
فيؤذي الرب المال رأس ماله وحصته من الربح من الثمن الذي اشتراه به لانه لما اشتراه وهو
عالم انه يعتق فقد رضى أن يؤذي الرب المال ما يجب له من الثمن الذي اشتراه به من رأس ماله
وحصته من الربح فيكون لرب المال أخذه بالاكثر هذا اذا حصل في المال ربح لتحقق الشركة
بين رب المال والعامل حينئذ في قريته فيعتق عليه ما ملكه منه ويكمل عليه ما ملكه رب
المال غنمه بل (ولولم يكن في المال فضل) بفتح الفاء وسكون الضاد المعجمة اي ربح فاضل
على رأس المال لانه لما اشتراه عالما فكان له اسلف المال فلا يزال اذ لم يكن في المال فضل فقد
اشتراه بمال غيره فلم يدخل في ملكه شيء منه حتى يعتق عليه نصيبه ويكمل عليه ما لشر به
كما قاله المغيرة وأشار له المصنف بولوا فاده البناء وقال طي المراد بالمال العبد المعنى ولو قال
ولولم يكن فيه فضل لكان أبين وأشار بالمبالغة لقول المغيرة اذ لم يكن فيه فضل فلا يعتق عليه شيء
ويُدفع غنمه لرب المال ابن رشد وان اشترى من يعتق عليه وهو عالم موسر ولا ربح فيه فانه يعتق
عليه ويؤذي الرب المال الا أكثر من قيمته يوم الحكم ومن الثمن الذي اشتراه به لانه لما اشتراه
وهو عالم بانه يعتق عليه فقد رضى أن يؤذي الثمن الذي اشتراه به ابن عرفة وان اشترى من يعتق
وهو عالم موسر وفيه ربح غنم ربحه وعلم ربح المال رأس ماله والاكثر من حظ ربه يوم الشراء
ويوم الحكم ولولم يكن فيه ربح غرم الا أكثر من غنمه وقيمته يوم الحكم (والا) اي وان لم يعلم
العامل بقراءة قريته وقت شرائه وفيه ربح (ف) يعتق عليه وينتبه رب المال (بقيته) اي
الرقيق هذه عبارة ابن الحاجب قال في توضيحه ظاهره انه يغرم لرب المال جميع قيمته وليس
كذلك بل يعتق نصيب العامل من الفضل وعليه لربه ما يوجب من قيمته من رأس ماله ورجحه
(ان أيسر) العامل اي كان موسرا حين شرائه من يعتق عليه (فيهما) اي صورتي علمه وعلمه
ابن رشد وان اشترى من يعتق عليه وهو غير عالم موسر وفيه ربح فيعتق عليه نصيبه ويقوم
عليه سائر يوم الحكم فكما العبد بين الشريكين يعتق أحد هما نصيبه منه وهو على ما يقوم عليه
سائر يوم الحكم وان اشترى من يعتق عليه وهو غير عالم وهو موسر ولا ربح فيه فيباع ويدفع
الى رب المال ماله (والا) اي وان لم يكن العامل موسرا فيهما فلا يعتق عليه لغيره ولا يباع
الرقيق كله اذ لا تسلط لرب المال على ما يقابل ربح العامل و (بيع) بكسر الموحدة منه
(:) قدر (ماوجب) اي ثبت لرب المال من رأس المال وحصته من ربحه يوم الحكم وعنتق

(قوله ويدفع) بضم الياء (قوله ماله) نائب فاعل يدفع (قوله فيهما) اي اشتراه قريته لما عتقه عليه وشراءه غير عالم به (قوله فلا
يعتق) اي الرقيق الذي اشتراه العامل (قوله عليه) اي العامل (قوله لغيره) اي العامل (قوله ما يقابل ربح العامل) اي
من الرقيق (قوله غنمه) اي الرقيق (قوله من رأس ماله وحصته) اي رب المال بيان ماوجب (قوله من ربحه) بيان حصته
(قوله يوم الحكم) صلة ويجب

(قوله فيه) اى المال (قوله واشترى) اى العامل (قوله عليه) اى العامل (قوله بالمائتين) صلة اشترى (قوله وهو) اى العامل
 الخ حال من فاعل اشترى (قوله وقوم) بضم فكسر متعلا اى الرقيق (قوله منه) اى الرقيق (قوله بمائة وخمسة وعشرين) اى
 رأس المال وحصة ربه من ربحه (قوله باقية) اى الرقيق (قوله ذمته) اى العامل (قوله وان اشترى) اى العامل (قوله عليه)
 اى العامل (قوله وهو) اى العامل الخ حال من فاعل اشترى (قوله ومعه) عطاف على غيره (قوله وفيه) اى المال (قوله فضل)
 اى ربح (قوله منه) اى الرقيق (قوله وان كان) اى المال (قوله فيه) اى المال (قوله فيباع) اى الرقيق كله (قوله ويدفع)
 بضم الياء (قوله ماله) نائب فاعل يدفع (قوله هذا) اى عدم الفضل (قوله وتحصل) بفتح تاء متعلا (قوله وتخلصها) اى الثمانية
 (قوله انه) اى العامل (قوله ان كان) اى العامل (قوله فيه) اى المال (قوله سواء كان) اى العامل (قوله يباع) اى الرقيق كله
 جواب ان (قوله ويسلم) بضم فتحة متعلا (قوله ثمنه) اى الرقيق كله (قوله وان كان فيه) اى المال (قوله كان) اى الرقيق
 الذى اشتراه العامل (قوله بين الشرىكين) ٦٩٤ حال من العبد (قوله أحدهما) اى الشرىكين (قوله حفظه منه) اى العبد

الباقى على العامل أن كان رأس المال مائة وربح فيه مائة أخرى واشترى من يعتق عليه
 بالمائتين وهو معسر وقوم يوم الحكم بمائة وخمسين فيباع منه بمائة وخمسة وعشرين ويعتق
 باقية ويتبع رب المال ذمته بمائة وخمسة وعشرين ابن رشد وان اشترى من يعتق عليه وهو غير
 عالم ومعسر وفيه فضل فيباع منه بقدر رأس ماله وحصة ربه من ربحه يوم الحكم ويعتق
 الباقي وان كان لا فضل فيه فيباع ويدفع لرب المال ماله فلا فرق في هذا بين الموسر والمعسر
 وتحصل مما تقدم ان الصور غائية لان العامل حين الشراء ما عالم أولا وفى كل اماموسر أم لا
 وفى كل ما فى المال فضل أم لا طئي وتخلصها على ما فى المقدمات وأبى الحسن انه ان كان غير
 عالم ولا فضل فيه سواء كان موسرا أو معسرا يباع ويسلم ثمنه لرب المال وان كان فيه فضل
 كان كالعبد بين الشرىكين يعتق أحدهما حفظه منه ان كان موسرا اعتق عليه حفظه منه
 وقوم عليه حفظ رب المال وان كان معسرا اعتق عليه حفظه منه وبقي حفظ رب المال رقيقا
 لأن يأتى ذلك ويطلب ماله فيباع له بقدر رأس ماله ورجحه ويعتق الباقي وان كان عالما
 موسرا اعتق عليه وأدى لرب المال الاكثر من رأس ماله وحصة من الربح يوم الحكم أو من
 الثمن الذى اشتراه به وان لم يكن فيه فضل وان كان عالما معسرا يبيع منه لرب المال برأس ماله
 ورجحه واعتق الباقي ان كان فيه فضل وان لم يكن فيه فضل أسلم لرب المال أو يبيع واسلم له ثمنه
 وبه تعلم ما فى كلام المصنف من القصور لان قوله يبيع يقتضى تحتمه مع أنه ان شاء ولا طلاقه
 فيقتضى ان هذا الحكم سواء كان فى المال فضل أم لا مع أنه ان لم يكن فيه فضل يباع ويسلم
 له ثمنه فى عدم العلم سواء كان موسرا أو معسرا خلافا لالتقييد المصنف البيوع بالاعسار واطلاقه

(قوله ان كان) اى العامل
 (قوله عليه) اى العامل
 (قوله حفظه) اى العامل
 (قوله منه) اى الرقيق
 (قوله وقوم) بضم فكسر
 متعلا (قوله عليه) اى
 العامل (قوله وان كان)
 اى العامل (قوله يأتى) اى
 يمنع رب المال (قوله ذلك)
 اى بقا حفظه رقيقا (قوله
 ويطلب) اى رب المال
 (قوله فيباع له) اى لاجل
 رب المال (قوله ماله ورجحه)
 اى رب المال (قوله الباقي)
 اى من الرقيق (قوله وان
 كان) اى العامل (قوله
 يعتق) اى الرقيق كله (قوله
 عليه) اى العامل (قوله

وأدى) بفتح الهمزة واللام متعلا اى دفع العامل (قوله من رأس ماله الخ) بيان الاكثر (قوله أو من الثمن) فى
 عطاف على من رأس ماله (قوله وان لم يكن فيه) اى المال فضل مباينة (قوله وان كان) اى العامل (قوله عالما) اى بالتقاربة
 حين شرائه الرقيق (قوله موسرا) حال من فاعل عالما (قوله يبيع منه) اى الرقيق (قوله لرب المال) اى لاجل نفيته حقه
 (قوله فيه) اى المال (قوله أسلم) بضم فسكون فكسر اى الرقيق (قوله أو يبيع) اى الرقيق كله (قوله وأسلم له) اى رب المال
 (قوله ثمنه) اى الرقيق (قوله وبه) اى التفصيل المتقدم صلة تعلم (قوله من القصور) بيان ما (قوله لان قوله) اى المصنف (قوله
 يبيع يقتضى تحتمه) اى البيع (قوله مع أنه) اى البيع (قوله ان شاء) اى رب المال (قوله ولا طلاقه) اى المصنف عطاف على
 لأن قوله يبيع الخ (قوله هذا الحكم) اى بيع ما وجب (قوله مع أنه) اى الحكم (قوله فيه) اى المال (قوله يباع) اى الرقيق كله
 (قوله ويسلم) بضم الياء (قوله له) اى رب المال (قوله ثمنه) اى الرقيق (قوله فى عدم العلم) اى من العامل بقراءة الرقيق (قوله
 سواء كان) اى العامل (قوله واطلاقه) اى المصنف عطاف على تقييد

(قوله الامة) مفعول ابني (قوله على القراض) صلة ابني (قوله ان شاء) أي رب المال (قوله الامة) تفسيرا فاعل تحمل (قوله اتبعه) أي العامل (قوله بقاها) أي القيمة (قوله في ذمته) أي العامل (قوله فان حلت منه) مفهوم ان لم تحمل اشارة الى تقرب بيع فان اعسر الخ عليه ٦٩٦ (قوله ربها العامل) تفسيرا لتفاعل المترو والمفعول المارز (قوله ان شاء) أي رب المال

الامة على القراض ان شاء وهذا التغيير (ان لم تحمل) الامة من وطء العامل موسرا كان العامل أو معسرا فتباع عليه فان لم يفتعها بقيمتها اتبعه وبها بقاها في ذمته قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه في الموازية فان حلت منه (فان أعسر العامل اتبعه) ربها العامل (بها) أي القيمة (وبحصة) بكسر الحاء وشد الصاد الملهـ حلت أي حظ ربها من قيمة (الولد) ان شاء ومقتضى كلام ابن الحاجب اعتبار قيمة الولد يوم وطئها (أو) ان شاء بها (باع) الحالك لم يدفع (له) أي ربها فيبيع جزأها (بقدر ما) أي الحق الذي وجب (له) أي ربها من رأس ماله وحصة من الربح ويبقى باقيها على حاكم ام الولد للعامل ومفهوم ان اعسر انما ان حلت منه وهو موسر ان حكمها ليس كذلك وهو كذلك وحكمها انما اصارت أم ولد للعامل ويغرم قيمة يوم وطئها ارواه ابن القاسم عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه عما ابن عرفة لو وطئ العامل امة من مال القراض ولم تحمل فللصلى عن محمد يغرم قيمتها وان كان عديما بيعت فيها ابن شاس ان وطئها العامل لم تحمل فان كان مملوكا قرب المال بخير بين ان يضمه قيمة يوم وطئها أو يلزمه اياها بنتم وان كان معسرا بيعت فيما يلزمه من قيمة أو عن ابن رشد ان اشترى العامل امة للقراض ثم تعدى عليها ووطئها فحملت وله مال أخذ منه قيمتها يوم وطئها فيجبر بها القراض وصارت أم ولده وان لم يكن له مال ولم يكن فيه ما يفضله لبيعت واتبع بقيمة الولد يتا وان كان فيها فضل يبيع منها الرب الدين بقدر رأس المال ويرحمه وله ما بقي يحكم أم ولد وقبل حكمها يحكم الامة المشتركة (وان أحجل) العامل الموسر امة (مشتراة) من مال القراض (للوطء) من العامل (فالثن) أي عوضه يغرمه العامل لرب المال قاله ابن القاسم رحمه الله تعالى (واتبع) بضم الفوقية وكسر الموحدة العامل (به) أي الثمن (ان أعسر) العامل ابن رشد ان اشتراها للوطء ووطئها فحملت فادعاه ان اشتراها لنفسه من مال القراض فلا تباع ويتبع بالثمن الذي اشتراها به في ذمته قولوا واحدا ابن يونس روى عيسى عن ابن القاسم اذا تسلف العامل من مال القراض ما يتابعه امة ووطئها فحملت فقد عرفتك يقول مالك رضي الله تعالى عنه وهو رأي انه يؤخذ منه ما اشتراها به في ملاته ويتبع به في عدمه وأما بان اشتراها للقراض وتعدى فوطئها وثبت ذلك فهذه تباع في عدمه عيسى ويتبع بقيمة الولد عينا لأن يكون في القراض فضل فيكون كمن وطئ امة بينه وبين شريكه (تنبيهات الاول) * طفي قوله تقوم ربها وأبني على هذا اجل المصنف في توضيحه قول ابن الحاجب فعليه قيمتها يوم وطئها ان شاء رب المال فقال يعني ان اشترى العامل بمال القراض جارية خير رب المال فان شاء الزمه قيمة يوم وطئها وان شاء ابقاها على القراض وهو تابع في ذلك لابن عبد السلام ثم قال وهذا الذي قلناه من تخيير رب المال في أخذ القيمة أو ابقائها على القراض اذا لم تحمل هو ظاهر كلام المصنف وهو الفقه وقال به ضمهم يخير في أخذ القيمة أو الثمن الذي اشتراها به

(قوله منها) أي الامة (قوله من رأس ماله الخ) بيان ماله (قوله انما) أي الامة (قوله منه) أي العامل (قوله وهو) أي العامل (قوله ويغرم) أي العامل (قوله قيمتها) أي الامة (قوله فيها) أي القيمة (قوله فان كان) أي العامل (قوله من قيمة) أي العامل (قوله أو ثمن) بيان ما (قوله وله) أي العامل (قوله أخذ) بضم فكسر (قوله منه) أي مال العامل (قوله فيجبر) أي يكمل (قوله وصارت) أي الامة (قوله أم ولده) أي العامل (قوله له) أي العامل (قوله فيها) أي الامة (قوله فضل) أي على رأس المال (قوله واتبع) بضم فكسر أي العامل (قوله منها) أي الامة (قوله وله) أي العامل (قوله ما بقي) أي من الامة (قوله العامل) تفسيرا لتفاعل احبل (قوله عرفتك) بفتحات منقلا (قوله انه) أي العامل بيان قول مالك بحدف من (قوله منه) أي العامل (قوله ما اشتراها به) أي عوضه (قوله في ملاته) أي العامل (قوله

ويتبع) بضم الياء رفع الموحدة أي العامل (قوله به) أي ما اشتراها به (قوله عدمه) يضم فسكون أي والزام فقرا العامل (قوله على هذا) صلة اجل (قوله فقال) أي المصنف في توضيحه عطف على جل (قوله وهو) أي المصنف (قوله ثم قال) أي ابن عبد السلام (قوله من تخيير ربها) بيان الذي قلناه (قوله هو ظاهر) خبر هذا (قوله المصنف) أي ابن الحاجب

(قوله عنه) أى هذا التفصيل (قوله وعلم) بضم العين (قوله أنه) أى الشأن (قوله عليه) أى ابن عبد السلام (قوله بالامة) صلة
 رد (قوله غير واضح) خبر رد (قوله وهذا) أى كون المشهور فى المشتراة للشركة الخ (قوله يقوى) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله
 قتيبن) بفتحات مثقلا (قوله من التحويل) بيان ما (قوله ليس عليه تعويل) خبر ان (قوله وان لم تحمل) أى الامتة من وطء
 عامل القراض (قوله وهو) أى العامل ٦٩٨ (قوله بضمه) بضم ففتح فكسر مثقلا أى رب المال العامل قيمة الامتة (قوله

أو يتركه) أى التضمين
 (قوله وباقائها للشركة)
 صلة تصرح (قوله وفى اتباعه
 الخ) بيان كلام ابن
 الحاجب (قوله ونصه) أى
 التوضيح (قوله ومثاله)
 أى عدم الاتباع (قوله
 وقرره) أى كلام ابن
 الحاجب (قوله فى ذمته)
 أى العامل لعدم وفاء عنها
 ان ايعت بقيمتها (قوله من
 جميع القيمة) أى لولد
 (قوله وأصل عطف) على
 قول (قوله فجعل) أى ابن
 عبد السلام (قوله وهو)
 أى جعل ابن عبد السلام
 (قوله وبهذا) أى النص
 على انه ان اتبعه بقيمتها
 لا يتبعه بحصة الولد صلة
 اعترض (قوله وان كان)
 أى العامل (قوله فان
 كانت) أى الامتة (قوله
 يضمه) بضم ففتح فكسر
 مثقلا أى رب المال العامل
 (قوله اياها) أى الامتة (قوله
 ويتبعه) أى رب المال
 العامل (قوله بقيمتها) أى

عنه هنا وعلم من كلام المتبسط انه لا فرق بين شرائها لنفسه وشرائها للقراض وهو ظاهر كلام
 ابن عرفة وغير واحد وعليه يحمل كلام المصنف وانما التفصيل فى التى احببت خلافا لما فى
 التوضيح وان تبعه ت التانى من تأمل علم ان كلام صحيح ظاهر وان اعترض طنى عليه
 تحمل وذلك لان موضوع كلام ابن عبد السلام فى المشتراة للقراض فرد ابن عرفة عليه بالامة
 التى اشتراها أحد الشريكين لنفسه غير واضح وحيث صح ان المشهور فى المشتراة للشركة ان
 لغير واطتها ابقاها للشركة فالتى للقراض مثلها وهذا يقوى ما لابن عبد السلام قتيبن
 ان ما ذكره طنى من التحويل ليس عليه تعويل على ان ما ذكره ابن عبد السلام هو ظاهر
 قول النوادر ما نصه وان لم تحمل وهو ملقرب المال بخير بين ان يضمه أو يتركه نقله بعضهم
 فان اترك تضمينه هو ابقاؤه للقراض لا غير و باقائها للشركة صرح العبدوسى فى شرح
 المدونة واثقه الموفق (الثانى) طنى قوله اتبعه بها وبحصة الولد بهذا فى توضيحه كلام ابن
 الحاجب وفى اتبعه بنصيبه من قيمة الولد قولان ونصه يعنى فى اتباع رب المال العامل بنصيبه
 من الولد اذا كان العامل معسرا قولان الاتباع لعيسى الباجى وهو أصل ابن القاسم ومثاله
 لابن حبيب اه فظاهره اتبعه بحصة لولده مع اتبعه بالقيمة وعلى هذا جرى هذا فى مختصره
 وقرره ابن عبد السلام بقوله يعنى وحيث كان العامل معسرا وبقيت من قيمة الامتة بقيمة
 ذمته فهل يلزم العامل من قيمة الولد بنسبة تلك البقية من جميع القيمة فيه قولان أحدهما ان
 ذلك يلزمه وهو قول عيسى وأصل ابن القاسم اه فجعل محل الاتباع بحصة الولد اذا بقيت
 من القيمة بقيمة وذلك اذا بيعت فى قيمته ولم يبق منها وهو الصواب نص غير واحد على انه اذا
 تبعه بقيمتها لا يتبعه بحصة الولد وبهذا اعترض ناصر الدين على الموضح وتقرير ابن عبد السلام
 هو مراد ابن الحاجب فى الجواهر وان كان معسرا فان كانت مشتراة للقراض كان رب
 المال بالخيار بين ان يضمه اياها ويتبعه بقيمتها يوم وطئها فى ذمته وليس له من قيمة الولد الا ما
 نقصها وطؤه شى وبين ان يباع جميعها ان لم يكر فى المال ربح فان كان فيه ربح يبيع
 منها بقدر رأس المال وحصة ربه من الربح ويبقى ما يخصه من الربح بحساب أم الولد على
 الخلاف فى ذلك ولو نقص ثمن ما يبيع منها من قيمتها يوم وطئها الاتبعه بذلك النقصان مع نصيبه
 من قيمة الولد وان شئت سلك بنصيبه منها واتبعه بما يصيبه من قيمة الولد قاله عيسى القاضى أبو
 الوليد هذا ما اختاره ابن القاسم اه كلام الجواهر وأراد بالقاضى أى الوليد الباجى اذ يعبر
 عنه بهذا ولا شك ان هذا مراد ابن الحاجب بقوله فان كان معسرا فله ذلك ان شاء فى ذمته

الامة (قوله فى ذمته) أى العامل (قوله وليس له) أى رب المال (قوله من قيمة الولد الخ) بيان شى (قوله) والا
 وبين ان يباع جميعها) عطف على بين أن يضمه اياها (قوله منها) أى الامتة (قوله يخصه) أى العامل (قوله لا يتبعه) أى رب
 المال العامل (قوله مع نصيبه) أى رب المال (قوله ان شاء) أى رب المال (قوله يصيبه) أى يخص رب المال (قوله من قيمة
 الولد) بيان ما (قوله القاضى) أى قال (قوله ان هذا) أى كلام الجواهر (قوله فان كان) أى العامل (قوله فله) أى رب المال
 (قوله ذلك) أى قيمتها يوم وطئها يوم جها (قوله ان شاء) أى رب المال (قوله فى ذمته) أى العامل حال من ذلك او صلة شاء

(قوله والا) أي وإن لم يشأ كون ذلك في ذمته (قوله من المال) أي فله ذلك من المال (قوله إن كان فيه) أي المال (قوله بذلك) أي الواجب لب المال (قوله والا) أي وإن لم يكن في المال فضل بذلك كله (قوله يبعث) أي الأمانة (قوله واتباع) بضم فكسر مثله أي العامل (قوله وفي اتباعه) أي العامل (قوله بنصيبه) أي رب المال (قوله فاختصر) أي ابن الحاجب (قوله أذهو) أي ابن الحاجب (قوله يتبعه) أي ابن الحاجب ابن شماس (قوله المصنف) أي خليل في التوضيح (قوله له) أي كلام ابن الحاجب (قوله ناه) أي بعد خبر تقرير (قوله عن مراده) أي ابن الحاجب (قوله وفي قوله) أي ابن الحاجب (قوله وإن كان) أي العامل (قوله والجارية) أي التي وطئها العامل (قوله وليس له) أي رب المال ٦٩٩ (قوله وبين بيعها) أي الأمانة عطفًا على بين أن يتبعه الخ (قوله

فيها) أي الأمانة (قوله إذا وضعت) صلة يبيع (قوله فيلزمه) صلة يبيع (قوله من قيمتها) أي الأمانة بيان ما (قوله ويتبعه) أي رب المال العامل (قوله فإن كان فيها) أي الأمانة (قوله منها) أي الأمانة (قوله من الربح) بيان نصيب ربها (قوله ويتبعه) أي رب المال العامل (قوله بنصيبه) أي رب المال (قوله من قيمة ولها) بيان نصيبه (قوله الشارح) أي بهرام (قوله فإن كان) أي العامل (قوله منها) أي قيمتها يوم وطئها وقيمتها يوم حملها (قوله ولا يصدق) أي العامل (قوله قنباغ) أي الأمانة (قوله وصدقه) بفتح مثله أي العامل (قوله فلا تباغ) أي الأمانة (قوله عند) أي ابن القاسم

والا فإن المال إن كان فيه فضل بذلك كله والايست كها واتباع بما بقي وفي اتباعه بنصيبه من قيمة الولد قولان ١٠ فاختصر كلام الجواهر أذهو يتبعه في الغالب ويختصر كلامه تقرير المصنف بما تقدم ناه عن مراده وفي قوله فله ذلك قيمتها يوم وطئها أو يوم حملها على الخلاف الذي قدمه وقوله والا أي وإن لم يردب المال اتباعه من المال الخ ونحو ما في الجواهر لا يطيع ونصه وإن كان معسدا والجارية للقراض واحبها أقرب المال لخير بين أن يتبعه بقيمتها يوم وطئها وليس له من قيمة ولها شيء وبين بيعها أن لم يكن فيه ربح إذا وضعت فيلزمه من قيمتها ويتبعه بقيمة ولها فإن كان فيه ربح فيباع منها بقدر رأس المال ونصيب ربحه من الربح ويتبعه بنصيبه من قيمة ولها وإن شامت سلك بنصيبه منها واتباعه بنصيبه من قيمة ولها قاله ابن القاسم في رواية عيسى ١١ ونحوه لابن عرفة فقد تضافرت النصوص على أنه أن يتبعه بقيمتها لا يتبعه بخصه ولها وقد تبع الشارح في شروحه المصنف وكذا في شامه حيث قال فإن كان عديا فربما أن يتبعه بقيمتها يوم وطئها أو حملها أو لا أكثر منه ما وبخصه الولد والكمال لله (الثالث) ١٢ تمت سكت عن حكم شرائها من مال القراض ولم يعلم هل اشتراها الممل للقراض أو لنفسه لحمله الامام ما للرضي الله تعالى عنه على شرائها للقراض ولا يصدق في دعواه أنه اشتراها لنفسه فتباغ كما تقدم وصدقه ابن القاسم فلا تباغ عنده ابن رشد وحمل الخلاف وأما ما قامت بينة على أنه اشتراها للوطء فلا تباغ باتفاق طي فيه نظر لأن هذه طريقة ابن رشد وطريقة غيره وهذا الحكم وما علم النمر لا أحد الا من بينة أو بمجرد قول العامل فلا أطلق المصنف دل على أنه ليس له تلك طريقة ابن رشد وحمله أن في المسئلة ثلاث طرق الاولى لا فرق بين المشتراة للقراض والمشتراة للوطء الثانية الفرق بينهما ويقبل قول العامل الثالثة طريقة ابن رشد ابن عرفة وإن كان عديا ففي بيعها جبر رأس المال أوله وطلظه من الربح طلقا وإن اشتراها للقراض وإن اشتراها للوطء اتبع بالثمن ثالثها أن علم بينة شرائها للقراض يبعث أو ألزم قيمتها يوم وطئها وإن لم يباشروها بنفسه اتبع بالثمن اتفاقا فيهما والاجاب القولان لحمل بعض أهل النظر الروايات على ادول وحملها ابن رشد على الثاني ١٣ على أن تمت لم يحسن سياق طريقة ابن رشد ونصه بعد ذكره الخلاف في بيعها على الإطلاق وعلى هذا جمل

(قوله هذا) أي جهل حال شرائها (قوله غيره) أي ابن رشد (قوله علم) بضم العين (قوله أنه) أي المصنف (قوله بينهما) أي المشتراة للقراض والمشتراة للوطء (قوله يقبل) بضم الياء وفتح الباء (قوله وإن كان) أي العامل (قوله يبعها) أي الأمانة (قوله اوله) أي جبر رأس المال (قوله ولخطه) أي رب المال (قوله مطلقا) أي عن تقييد شرائها بكونه للقراض (قوله إن علم) بضم العين (قوله بها) أي البينة (قوله فيها) أي علم شرائها ببينة للقراض وعلم شرائها بنفسه (قوله والا) أي وإن لم يعلم شرائها ببينة للقراض ولانفسه (قوله على الاول) أي شرائها للقراض (قوله وحملها) أي الروايات (قوله ونصه) أي ابن رشد (قوله وعلى هذا) أي يبعها على الإطلاق صلة جمل

ويحلف (اي العامل على رده)
 (قوله وتقلب) اي اليمين
 (قوله عليه) اي رب المال
 (قوله التوثيق) اي باليمين
 (قوله بحضورها) اي البينة
 (قوله قبضه) اي المال
 (قوله تقيدها) اي البينة
 (قوله به) اي قصد التوثيق
 (قوله ان اختلفا) اي رب
 المال والعامل (قوله في
 رده) اي المال (قوله
 وكان) اي العامل (قوله
 اخذه) اي العامل المال
 (قوله قوله) اي العامل
 (قوله يمينه) اي العامل
 (قوله وان كان) اي
 العامل (قوله عليه) اي
 العامل (قوله قوله) اي
 ابن القاسم (قوله اذا ادعى
 انه رده بيمينه الخ) خبر اذا
 (قوله الى) بشد الباء (قوله
 ابن يونس) اي قال (قوله
 حكى) بضم فكسر (قوله
 ذلك) اي كون القول لرب
 المال (قوله اذا قال) اي
 العامل (قوله لانه) اي
 العامل (قوله يده) اي
 العامل (قوله بعد) بالضم
 (قوله واما لو قال) اي
 العامل (قوله رد المال)
 مقول دعوى المضاف
 لفاعله مقر احال من العامل
 (قوله فان نكل) اي
 العامل (قوله فيها) اي المدونة

دعوى (رده) أي مال القراض لربه (ان) كان (قبض) بضم فكسر المال من ربه (بلا يمينه)
 فان كان قبضه منه يمينه فلا يصديق في دعوى رده الا يمينته على المشهور ويحلف اتفاقا لان
 رب المال حقق الدعوى عليه وتقلب عليه ان نكل العامل وظاهر كلامه كالمدونة عدم شرط
 قصد التوثيق والاكتفاء بحضورها قبضه بلا قصد توثيق وفي كلام غير واحد من الشيوخ
 تقيدها به اللفظي ان اختلفا في رده وكان اخذه بغير يمينه كان القول قوله مع يمينه وان كان
 ثقة لان رب المال يدعي عليه التحقيق وان اخذه بيمينه فلا يقبل قوله هذا قوله في المدونة
 * (تنبيهات) * الاول الخط هذا اي تصديق العامل في الرضا اذا ادعى انه رده بيمينه او رده بيمينه
 وكان الباقي لا يني برأس المال وانما يني بمادده واما لو كان الباقي يني برأس المال لكان القول
 قول رب المال مادام في المال ربح ففي المدونة ان قال العامل رددت اليك رأس مالك والذي
 يدي ربح وقال رب المال لم تدفع لي شيئا صدق رب المال مادام في المال ربح وعلى العامل
 البينة ابن يونس حكى عن القاسمي انه قال ذلك اذا قال ما في يدي هذا ربح يني وينك لانه
 اقر ان حق رب المال قائم يده بعد واما لو قال رددت اليك المال وحصلت من الربح وما في
 يدي حصصتي من الربح لكان القول قول العامل اذا كان قبضه بغير يمينه كالمال لم يكن في المال
 ربح فادعى انه رده الى صاحبه لكان القول قوله بيمينه اه وقال اللفظي بعد كلامها وينبغي
 ان يقبل قوله وكذلك اذا قال هذا ربحي وكما لو قال رددت بعض رأس المال ولا فرق بين قوله
 رددت بعض رأس المال او جميعه دون الربح اولم اربح شيئا او ربحت وسلمت لك رأس مالك
 وربحك وقد قال مالك رضي الله تعالى عنه في كتاب محمد في المساقية يقول بعد جذا اذا التمره دفعت
 اليك نصيبك فالقول قول العامل وان كان يقول هذا الذي في يدي نصيبي فكذلك القراض
 اه ابن عرفة بعد ما تقدم في قبول دعوى العامل رد المال مقر ايقار ربح يده بالثمن ان ادعى
 رد حطرب المال منه للغمي واهو لا قاسمي اه الجزولي من قال رددت اليك ما وكنتي عليه
 او على يمينه او دفعت اليك ثمنه او وديعتك او قراضك فالقول قوله الا ان يقول رددت اليك رأس
 المال والذي يدي ربح يني وينك وقال رب المال لم تدفع لي شيئا صدق رب المال مادام في
 المال ربح وعلى العامل البينة وهذا نص ما في المدونة اه * (الثاني) * الخط لو ادعى العامل
 انه لم يعمل بالمال فالظاهر ان القول قوله يمين ولم أر الا في فيه نصا والله اعلم * (الثالث) * حكم
 المبيع معه في دعوى الرد والتلف حكم القراض والله اعلم (أو قال) العامل هو (قراض بجزء)
 من ربحه (و) قال (ربه) اي المال هو (بضاعة باجر) معلوم كعشرة فالقول للعامل بيمينه
 وله اخذ الجزء الذي ادعاه ان أشبه فان نكل حلف رب المال ودفع الزجر فيها ان قال
 العامل قراضا وقال ربه بل ابضعتك لتعمل به فالقول قول رب المال بيمينه بعض القرويين
 ان كان أمرهم ان للبضاعة باجر افا لا شبه كون القول قول العامل (وعكسه) بان قال العامل
 بضاعة باجر ورده قراضا بجزء القول فيه للعامل أيضا اللفظي ان قال العامل بضاعة باجر
 وصاحب المال قراضا كان القول قول العامل مع يمينه (او ادعى) رب المال على من يده
 المال (الغصب) أو السرقة للمال الذي يده وقال من يده المال فعنه الى قراضا عمل فيه
 بجزء من ربحه فالقول ان يده المال اذا اصل عدم الغصب ابن الحاجب ان قال العامل

قراضا وقال رب المال بل غصبته فلا يصدق وقيل الا ان يشبهه ابن عرفة لم أعرف نص هذا
 القرض ويقرب منه قولها ان قال انا ائتمنتني هذا المتاع وقال ربه سرقة مني فالقول
 قول الصانع فان كان من لا يشار اليه بذلك عوقب رب الثوب والا فلا يعاقب (أو قال) العامل
 قبل المقابلة (انققت) على نفسي في سقري للتجرب بحال القراض (من غيره) أي المال
 لا يرجع به على المال وقال ربه انققت منه فالقول للعامل وله الرجوع به في المال سواء ربح
 المال او خسرو سواء كان المال عينا او سلعا فيها ان قال انققت في سقري من مالي مائة درهم
 لا يرجع في مال القراض صدق ولو خسرو يرجع به اقيه ان اشبهت ثقة معمله وان ادعى بعد
 المقاسمة فلا يصدق (و) ان تنازع رب المال والعامل (في) قدر (جزء الربح) بعد العمل فالقول
 للعامل بيمينه (ان ادعى) العامل قدرا (مشبها) بضم فسكون فكسر أي مماثلا ما يقارض به
 مثله في يده الباجي سواء ادعى رب المال مشبها ايضا ام لا (و) ان كان (المال بيده) أي
 العامل حين تنازعهما في قدر جزء ربحه حسا ومعنى بأن كان (ودبيعة) لاجنبي بل (وان)
 كان ودبيعة (لربه) أي عند رب المال ابن الحاجب القول قول العامل في جزء الربح ان أقي بما
 يشبه والمال بيده او ودبيعة ولو عند ربه اللحن ان اختلفا في الجزء فقال العامل اخذته على
 النصف وقال ربه على الثلث فان كان لم يعمل فالقول قول رب المال لان له ان يتزعه منه وان
 احب العامل ان يعمل على الثلث عمل آورد فان اختلفا بعد العمل وفي المال ربح كان القول
 قول العامل اذا كان المال في يديه او سلمه على وجه الايداع حتى يتفصلا فيه لان تسليمه على
 هذه الصفة ليس بتسليم وان سلم المال ليتصرف فيه به ويكون جزء الربح سلفا عنده كان
 القول قول رب المال انه على الثلث (و) القول (لربه) أي المال في قدر الجزء بيمينه (ان ادعى)
 ربه (الشبه) بفتح الشين والموحدة أي جزء أمشبه المعتاد (فقط) أي دون العامل وان ادعى
 معاملا لا يشبهه حلقا ورد الى قراض المثل ونكولهما كحلقهما وبيعة قضى العاقبة على التاكل
 (أو قال) رب المال (قرض) بفتح القاف وسكون الراء أي سلف (في) قول العامل (قراض
 أو ودبيعة) فالقول لربه في المثل القاسم رجه الله تعالى ان اخذ رجل من رجل مالا وقال هو
 بيدي ودبيعة او قراض وقال ربه بل اسلفتك فالقول قول رب المال بيمينه لان العامل قد
 اقرا له قبله مالا وادعى انه لا ضمان عليه فيه ولو قال ربه قراضا وقال العامل بل سلفا صدق
 العامل لان رب المال مدع ههنا في الربح فلا يصدق (او) تنازعا (في) قدر (جزء) من الربح
 (قبل العمل) فالقول لرب المال (مطلقا) عن التقييد بآتيانه بما يشبهه تقدم شاهده في كلام
 اللحنى (وان قال) رب المال اعطيتك المال (ودبيعة) عندك وقال له اعمل قراضا (ضمنه)
 أي المال (العامل ان عمل) أي صار معرضا لضمانه ان تلف او خسرو فدعواه ان رب المال
 اذن له في تحريكه والاصل عدمه فان لم يعمل وضاع المال او تلف فلا يضمنه لاتفاقهما على انه
 كان امانة لا شتر القراض والودبيعة في ذلك ابن الحاجب ان قال رب المال ودبيعة
 ضمنه العامل بعد العمل لا قبله (و) ان تنازعا في حصة القراض وعدمها فالقول (لمدعى الحصة)
 سواء كان رب المال او العامل فيها ان ادعى أحدهما مالا لا يجوز كدعواه انه من الربح
 مائة درهم ونصف ما بقي صدق مدعى الحلال منهم ان اقي بما يشبهه (ومن هلك) أي مات في

(قوله فلا يصدق) أي رب
 المال (قوله فان كان) أي
 الصانع (قوله بذلك) أي
 السرقة (قوله صدق) بضم
 فكسر مثقلا أي العامل
 (قوله ولو خسرو) أي المال
 (قوله ويرجع) أي العامل
 (قوله بها) أي المائة (قوله
 فيه) أي مال القراض
 (قوله ان اشبهت) أي
 المائة (قوله وان ادعى)
 أي العامل الانفاق على
 نفسه من ماله في حال سفره
 للتجرب بالمال (قوله الباجي)
 أي قال (قوله اختلفا) أي
 رب المال والعامل (قوله
 فان كان) أي العامل (قوله
 له) أي رب المال (قوله
 يتزعه) أي المال (قوله
 منه) أي العامل (قوله عنده)
 أي العامل (قوله وادعى)
 أي العامل (قوله فيه)
 أي المال (قوله رب المال)
 تفسير لفاعل قال (قوله
 عدمه) أي الاذن (قوله
 ذلك) أي الكون امانة
 (قوله سواء كان) أي مدعى
 الحصة (قوله أحدهما) أي
 رب المال والعامل (قوله
 صدق) بضم فكسر مثقلا
 (قوله منهما) أي رب المال
 والعامل

(قوله لم يعلم) يضم الياء (قوله يوجد) يضم فكسر (قوله قراض) بلا ثنوين لضافته لقلان مقذرا وكذا ما بعده (قوله أو شهدت بينة بذلك) أنه قراض فلان مثلا عطف على مكتوب عليه (قوله عليه) أي الميت (قوله بها) أي الديون (قوله وقدم) بفتحات مثقالا أي المصنف ٧٠٤ (قوله صاحبه) تفسير لنا تب قدم (قوله فيه) أي المعين (قوله فيها) أي المدونة (قوله في مرضه) صلة (قوله أقر) قوله

سفر أو حضر (وقبله) بكسر القاف وفتح الموحدة أي عنده (كقراض) أي مال يعرضه يجوز من ربحه وأدخلت الكاف الوديعة والبضاعة والعمارة واللقطة ولم يعلم أنه رده ولم يدع تلقه ووجد بعينه مكتوب عليه بخط الميت أو ربه أن هذا قراض أو بضاعة أو وديعة أو عمارة فلان أو لقطة أو شهدت بينة بذلك (أخذ) يضم فكسر من تركه بل (وان لم يوجد) لاحتمال اتفاقه على نفسه وصيرورته ديناً في ذمته (و) أن كان عليه ديون ولم تنف تركه بها (خاص) صاحب القراض ونحوه (غرماته) أي الميت وظاهر إطلاقه ضمان القراض ونحوه ولو طال الزمان وقدم في باب الوديعة أن ضمانها مقيد بعدم الطول (وتعين) بفتحات مثقالا القراض ونحوه (بوصية) بأن هذا المال قراض أو وديعة أو بضاعة أو عمارة فلان (وقدم) يضم فكسر مثقالا صاحبه على أصحاب الديون فليس لهم محاصته فيه سواء كانت ديونهم بم ثابتة بينة أو أقرار أو سواء كانت الوصية (في الصحة والمرض) فهي ما ومن أقر بوديعة بعينها أو بقراض بعينه في مرضه وعليه دين بينة في صحته أو بأقراره في مرضه هذا قبل إقراره بذلك أو بعده فليرب الوديعة والقراض أخذ ذلك بعينه دون غرماته وان لم يعينها وجب التخاصص بها مع غرماته * (تنبيهات) * الأول نت لم يذكر تقييد الوصية بالقراض والوديعة بكونها لمن لا يتم في الإيصاء مع قول ابن رشد أنه تقييد صحيح لاختلاف فيه أما لوضوحه أو استغناء بما تقدم في الأقرار * الثاني ابن عاشر قوله في الصحة الخ الظاهر تعلقه بوصية الجنائي وهو ظاهر * الثالث طئي قوله وتعين بوصية الخ أي في مرضه أذهى مقروضة كذلك ففيها وان أقر بوديعة بعينها أو قراض بعينه في مرضه وعليه دين بينة في صحته أو بأقراره في مرضه هذا قبل إقراره بذلك أو بعده فليرب الوديعة والقراض أخذ ذلك بعينه دون غرماته اه وعلى هذا القرض يأتي التقييد بمن لا يتم عليه كما قيد هابه أبو الحسن فقال قوله أو بأقراره في مرضه يريد أن لا يتم عليه اه وفيها في كتاب الوديعة وان قال عند موته هذا قراض فلان وهذه وديعة فلان فان لم يتم صدق اه أما الأقرار في الصحة فيقبل مطلقا ان كان غير مفلس وعلم من كلامها ان قول المصنف في الصحة والمرض متعلق بمحذوف لا يقدم أي قدم على الديون الثابتة في الصحة أو المرض وبهذا قرر في توضيحه كلام ابن الحاجب الذي هو كعبارته هنا اه والظاهر تقرير ابن عاشر والله أعلم (ولا ينبغي) أي لا يجوز (العامل) في مال القراض (هبة) أي شيء من مال القراض (أو تولية) أي بيع سلعة من سلعة القراض بمنزلة غنما لا يربح إذ لم يخف من بيعها بناقص عنه لتقويته حصصه من المال من ربحها (ووسع) بفتحات مثقالا الامام مالك رضي الله تعالى عنه أي جواز العامل (ان يأتي) عامل القراض (بطعام) من مال القراض ليا كالمع غيره (كم طعام (غيره) أي العامل لا كل معه (ان لم يصد) العامل (التفضل) أي الزيادة على من يشاركه في الطعام (والا) أي

مرضه (قوله أقر) قوله وعليه دين) حال (قوله في صحته) ذمت فلان بين قوله أو بأقراره (عطف على بينة (قوله في مرضه) صلة (قوله هذا) نعت (قوله قبل إقراره) بفتحات مثقالا (قوله أي المعين صلة إقرار (قوله أو بعده) أي إقراره بذلك (قوله وان لم يعينها) أي الوديعة مثالا (قوله واجب) أي ثبت (قوله لم يذكر) أي المصنف (قوله بالقراض) صلة الوصية (قوله بكونها) أي الوصية صلة تقييد (قوله اما) يكسر الهمز وشدا الميم (قوله لوضوحه) أي التقييد على عدم ذكره (قوله أذهى) أي المسئلة (قوله كذلك) أي في الوصية في مرضه (قوله ففيها) أي المدونة (قوله وعلى هذا) صلة يأتي (قوله القرض) بفتح القاف وسكون الراء تابع ذ (قوله قيدها) أي المدونة (قوله به) أي عدم الاتهام (قوله وفيها) أي المدونة (قوله مطلقا) أي عن التقييد

بعدم الاتهام (قوله ان كان) أي المقر (قوله علم) يضم العيم (قوله عنه) أي غيرها (قوله المدونة) أي العامل الخ على منع توليته (قوله يجوز) بفتحات مثقالا (قوله عامل) تفسير لنا على يأتي (قوله لا كل) بعد فكسر نعت غير (قوله معه) أي القراض (قوله العامل) تفسير لنا على يقصد

(قوله اى يطلب العامل الخ) تفسير للفعل وفاعله (قوله فاما) بفتح الهمزة وشدا الميم (قوله فان تعمد) اى العامل التفضل (قوله ان اجتمع) اى عامل القراض * (باب المساقاة) * (قوله مشتة تمن السقي) لانهم امر بزيادة وهو مجرد (قوله لانه) اى السقي على تخصصه باشتهاءها منهم مع اشتغالها عليه وعلى غيره (قوله وهو) اى السقي (قوله فبهي) اى المساقاة (قوله وهو) اى استعمال المساقاة في فعل فاعل واحد (قوله له عماله) اى مصدر ٧٠٥ المذاعلة (قوله فعلى) بفتح اللام منثى فعل بلا نون لاضافته (قوله

وان قصد التفضل بطعام افضل مما اتي به غيره (فليتحله) اى يطلب العامل من رب المال أن يسامحه ويحبه له في حل (فان) سامحه فهو المطلوب وان (أبى) تحيله (فليكافئه) اى يعطيه عوض ما تفضل به في حق الامام مالا رضى الله تعالى عنه ليس للعامل أن يهب من مال القراض شيئا ولا يولى ولا يعطى عطية ولا يكافئ منه أحد فاما أن يأتى بطعام الى قوم ويأتون بمثله فارجو أن يكون ذلك له واسعا اذ لم يعمد أن يتفضل عليهم فان تعمد به بغير إذن صاحبه فليتحل صاحبه فان حله فلا بأس به وان أبى فليكافئه بمثله ان كان شيئا له مكانة ابن عرفة في الموطن وقرره البابى بقوله ان اجتمع مع رفقاته فجاءوا بطعام على ما يختار جسه الرفقاء في السفر فذلك واسع وان كان بعضه أكثر من بعض مالم يعمد أن يتفضل عليهم بمصر مـ متكرر وان كان منهم من يأكل في بعض الارقات أكثر من صاحبه ومن يصوم في يوم دون رفقاته فذلك جائز وكذلك اذا أخرج كل واحد منهم بقدر ما يتدبره اوى فيه ثم يندفعون منه في طعام وغيره مما تلجئهم الحاجة اليه وذلك لان انفراد كل انسان بتولى طعامه يشق عليه ويشغله عما هو مسافر بسببه من أمر تجارة ابن عرفة وكذلك غير المسافرين قاله بعض من اقبلت رهرو وضح وسمع ابن القاسم لا بأس على العامل في اعطائه السائل الكسرة وكذا القرات ابن رشد لانه من اليسير الذي لا يتشاح في مثله وكذا الوصى يعطى السائل من مال يتيمه وأصله قول الله تعالى أو مما ملكتكم منه الله الآية والله سبحانه وتعالى أعلم

* (باب) في بيان أحكام المساقاة *

(انما نصح) اى توافق الحكم الشرعى (مساقاة) مشتقة من السقي لانه غالب عملها وهو من العامل فقط فهى من المـتـعمل في فعل فاعل واحد كـسافر وعاقاه الله تعالى وهو قوله ل والكثير استعمله في فعل فاعلين عاينهما كالمشاركة والمفاسدة وهى رخصة مستتناة من الاجارة بمجهول وكراه الارض بما يخرج منها ان اشتملت على يابض اى ارض خالية برزعاها العامل وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها بل قبل وجودها وبيع الغرر ابن عرفة المساقاة عقد على عمل مؤنة النبات بقدر لامن غير غنمه لا بلفظ بيع أو اجارة أو جعل فيدخل قوله لا بأس بالمساقاة على ان كل الثمر للعامل ومساقاة البعل اه الخط يطل طرده بعقدها بلفظ عاملة لانهم اليد بمساقاة عنه وابن القاسم غ في كـمـه انظرهـ لـ يطل طرد بالمساقاة بكيـل معلوم لا ندرجه في القدر البنائى لو قال بدل قوله بقدر يعض غنمه وكما كان أحسن ابن عرفة وفيما يلزم به اربعة أقوال الاول العقد الثانى الشروع الثالث حوز المساقا فيه الرابع أولها لازم وآخرها كالجعل والاول نقل الاكثر عن المذهب وهو مذهب المدونة اللخمي هى مستتناة من بيع الثمر قبل بدو صلاحه والغرر لانه ان أمـسـت الثمرة

٨٩ منح ث (قوله بعقدها) اى المساقاة صلة يطل (قوله بلقطعا من ذلك) صلة عقد (قوله لانها) اى المـعـقـودـة بمـامـلت الخ سـلـته يطل (قوله طرده) اى الحد (قوله لا ندرجه) اى الكيل المعلوم على يطل (قوله في القدر) اى والعقد على عمل مؤنة النبات بكيـل معلوم ليس مـسـاقـاة (قوله يلزم) اى المساقاة (قوله لانه) اى الشان

(قوله نظر) بفتح ناء مفتوحا (قوله بان الاصل) صلة (قوله نظر) (قوله وقروده) اى فاعل (قوله اما) بكسر الهمزة وتشديد الميم (قوله لموافقة) اى فاعل (قوله أو لموافقة فعل) ٧٠٦ اى المتعدى (قوله عنهما) اى افعول وفعل متعديين (قوله ومنه) اى الفاعل

(قوله ذلك) اى خصمه
 قيمته قدم (قوله فهو) اى
 استعمال فاعل فى واحد
 (قوله استعماله) اى فاعل
 (قوله المتفاعلة) اى من
 فاعلين (قوله ومنه) اى
 غير المسجوع (قوله بانه)
 اى المساقاة (قوله شرط
 مجز) اضافته اليان (قوله
 فيها) اى المدونة (قوله
 وفيها) اى النخل الخ حال
 (قوله لانها) اى الشجر
 البعل (قوله سقاء) بكسر
 السين اى جر واحد (قوله
 من ذوات الازهار) بيان ما
 (قوله الودى) بفتح الواو
 وكسر الدال المهملة وتشد
 الياء اى النخل الصغير
 (قوله فان حل يبعه)
 مفهوم لم يحل يبعه (قوله
 من الشجر) بيان ذى أصل
 (قوله جائزة) خبر مساقاة
 (قوله على ما يشترط) صلة
 جائزة (قوله من ثلث الخ)
 بيان ما (قوله ويجوز) اى
 المساقاة (قوله كالأجارة)
 اى فى الجواز (قوله نصفه)
 اى ما حل يبعه مثلا (قوله
 ولان ما يجوز يبعه) عطف
 على لجواز (قوله ففيها) اى
 المدونة (قوله عنهما) اى
 المساقاة (قوله فانه) اى

كان عمله باطلا مع استناع رب الحائط به والجهل بقدر الحظ وربا الطعام نسيئة ان كان فى
 فى الحائط حيوان يطعمه العامل ويأخذ عوضه طعاما ابن عرفة والدين بالدين لان عمله
 فى الذمة وعوضه متأخر ابن شاس ومن الخابرة وهو كراء الارض بما يخرج منها ان كان فيها
 يامن يزرعه العامل (تبيين الاول) * نظر طنى فى جعل المساقاة ما كان من فاعل
 واحد بان الاصل فى فاعل اقتسام الفاعلية والمفعولية وهى المشاركة ووروده لواحد قليل
 محصور عند الحاجة اما لموافقة فاعل ذى التعدى فهو عاليت رحل على الناقه وأعليته او
 لموافقة فعل فهو جازت الشئ وجرته واعدت زيدا واعدته وللأغناء عنهم ما كقاموا وبارك
 الله ومنه ما فرغ من لم يثبت سقرا ومع ذلك فهو موقوف على السماع فليس لنا استعماله فى
 غير المتفاعلة الا بسماع فلا يستعمل ضارب بمعنى ضرب ومنه ساقى فبتعين الجواب به باعتبار
 القـ قدم الجائين * الثانى مصب الحصر الشروط أو الشجر بقيد محذوف اى لا تصح صحة
 مطلقة عن شرط مجز به الا فى الشجر (شجر) ذى أصل ثابت تجزى ثمره وتبقى اصوله وشمل
 الشجر النخل ان كان الشجر يحتاج لسقى بل (وان كان بعلا) بفتح الواو وحده وسكون العين
 المهمة اى لا يحتاج لسقى لثمره بعروقه من نداء الارض كشجر الشام وافريقية فيها
 لا بأس بمساقاة النخل وفيها ما لا يحتاج الى سقيه كساقاة شجر البعل لانها تحتاج الى عمل وموتة
 المتبقى يجوز أن يجمع بين شجر البعل والسقى على غير واحد وقد كان فى خبير البعل والسقى
 وكانت على سقاء واحد (ذى ثمر) بفتح المثناة والميم عياض من شروط المساقاة انهم الاتصم
 الا فى أصل يثمر أو ما فى معناه من ذوات الازهار والاوراق المنتفحة بها كالورد والاس فلا تصح
 المساقاة فيما لا يثمر اصلا كالفصاف والائل والصنوبر ويشترط كونه يثمر فى عامه فلا تصح
 فى الودى الذى لا يثمر فى عامه الا اذا كان قليلا تابعا لما يثمر فى عامه فتجوز المساقاة فى الحائط
 وفيه ما لا يثمر فى عامه ويكون ما لا يثمر فى عامه تابعا لما يثمر فيه كما يفهم من كلام المنتقى فقول
 المصنف الاتصم اراجع لهذه أيضا فاقاد الحط (لم يحل يبعه) اى الثمر فان حل يبعه فلا تصح
 مساقاته فيها الامام مالك رضى الله تعالى عنه المساقاة فى كل ذى أصل من الشجر جائزة ما لم
 يحل بيع ثمرها على ما يتدرج من ثلث أو ربع أو اقل أو أكثر وتجوز على أن للعامل جميع الثمرة
 كالرجح فى القراض وفى الموطأ مساقاة ما حل يبعه كالأجارة وقال مصنفون فى مساقاة ما حل
 يبعه هى اجارة جائزة ابن يونس لجواز بيع نصفه ولان ما يجوز يبعه تجوز الاجارة به اهـ ق
 الحط اـ ترزى ما حل يبعه بان اذهى بعض الحائط فلا تصح مساقاته ففيها وان اذهى بعض
 الحائط فلا تجوز مساقاة جميعه لجواز بيعه ابن ناجى تسامح فى قوله مساقاة جميعه ومراعاة
 مساقاة ثمنه اذ لا ضرر على ربه فى عدمه بالجواز يبعه وهذا هو المشهور وقال مصنفون
 تجوز مساقاته اهـ قلت ينبغى أن لا تجوز المساقاة فى الحائط الذى لم يثمره اذا اذهى ما يجاوره
 من الحوائط لجواز بيعه بازاء مجاوره واذا عمل رب الحائط فى حائطه مدة ثم ساقى عليه قبل
 اثماره أو بعد مدة وقبل حل يبعه جاز بشرط أن لا يرجع على العامل بأجرة سقيه ولا بشئ منها
 قاله فى معارج أشهب ابن رشد فان ساقاه بعد ان سقى أشهرا على أن يتبعه بما سبق فانه يرد الى

العامل (قوله يرد) بضم ففتح

(قوله الشجر) تفسيره اعل يخلف (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله في عامه) صلة يثمر (قوله وان يحزبه عن ٤) مبالغة (قوله ان يكون) اي الاتيما (قوله منطبة) اي عائدا (قوله اما الثاني) اي انطباقة على لم يخلف (قوله لاتصاله) اي الاتيما (قوله به) اي لم يخلف (قوله سن) بضم فتح مثله لا (قوله سئل) بضم فكسر ٧٠٧ (قوله الثالث) نعت الموز (قوله نقال) اي مالت

رضي الله تعالى عنه (قوله جاز) اي عقد المساقاة (قوله وان اشترطه) اي الموز (قوله من الموز) بيان ما بعده (قوله قدر الثلث) بيان التابع (قوله ولا يكون) اي الموز (قوله لاحدهما) اي رب المال والعامل (قوله ويكون) اي الموز (قوله بينهما) اي رب الحائط والعامل (قوله وهو) اي الزرع (قوله لها) اي الخلل (قوله واما الاول) اي انطباقه على لم يعمل بعه (قوله قال) اي ابن الحاجب (قوله منه) اي الحائط (قوله والا) اي وان لم يكن المزمي الاقل (قوله فلا يجوز) اي المساقاة (قوله فيه) اي المزمي (قوله غيره) اي المزمي (قوله عنها) اي الموازية (قوله قبله) بكسر الموحدة (قوله وعنه) اي ما كله نوع واحد طالب بعضه صلة احتز (قوله على انها) اي المساقاة (قوله انها) اي العاملة على السقي ونحوه بكل الثمرة (قوله وهو)

أجرة مثله (ولم يخلف) الشجر بضم التحتية وسكون الخاء المججمة وكسر اللام اي لا يثمر غرة ثانية قبل جذ الثمرة الاولى في عامه الخط احتز به مما يخلف كالبقول والقضب بالصاد المججمة والموز والقرط بضم القاف وبالطاء المهملة قاله في المدونة اللغوية والكراث وكل ما ليس بشجر واذ اجر أخلف فلا تجوز مساقاته وان يحزبه عن عمله قاله في المدونة والقرق بين البصل والكراث ان البصل جرت العادة فيه بقلعه باصوله والكراث جرت العادة فيه بجزءه وابقاء اصوله في الارض لخلف (الا) أن يكون ما لا يثمر وما حل بيع غره وما يخلف غره (تبعا) لما يثمر ولما لم يعمل بعه ولم يخلف اما الثاني فظاهر من لفظه لاتصاله به وهو منصوص في الموز في رسم سن من معاج ابن القاسم من كتاب المساقاة ونصه سهل ما لا يرضى الله تعالى عنه عن الرجل يساقى الخل وفيما شئ من الموز الثالث قدوة فقال في آراءه خفيفا مضمون ان كان الموز يساقى مع الخل جاز وان اشترطه العامل فلا يجوز ابن رشد قول مضمون مفسر لقول ما لا يرضى الله تعالى عنه ما وفيه اللامام مالك رضي الله تعالى عنه لا بأس ان يساقى الحائط وفيه من الموز ما هو تبع قدر الثلث فاقول ولا يكون لاحدهما ويكون بينهما على سقاء واحد مثل الزرع الذي مع الخل وهو تبع لها كما قال ابن القاسم واما الاول فهو الذي تعرض له ابن الحاجب قال ويعتقر طبيب نوع يدبر منه اي اذا كان في الحائط أنواع مختلفة حل بيع بعضها وكان الذي أزهى منه الاقل جازت المساقاة والا فلا تجوز نفسه ولا في غيره حكاه الباجي عن الموازية وحكى اللغوي عنها المنع ابن عبد السلام لعل معناه اذا كان كل مما طالب وما لم يطلب كثيرا وقبله في التوضيح وزاد ما لو كان الحائط كله نوعا واحدا وطالب بعضه فلا تجوز مساقاته لانه يطالب بعضه حل بعه قاله ابن بونس وغيره وعنه احتز ابن الحاجب بقوله نوع وجزم ابن عرفة بان نقل الباجي خلاف نقل اللغوي ومن شروط صحة المساقاة كونها (يجز) من ثمر الشجر (قل) الجزء كربع عشر أو أكثر كسبعة اعشار (شاع) الجز في جميع الثمرة عياض شرطها ان تكون يجز مشاع مقدور (وعلم) بضم فكسر الجز أي علمت نسبتها لجميع الثمرة كثلثها الخط لامفهوم لقوله يجز وانما يتبعه على أن لا تجوز بكيل منسمى من الثمرة فتجوز المساقاة بجميع الثمر للعامل قاله في المدونة وغيرها ابن ناجي وظاهر كلامها ان المساقاة حقيقة ويجوز للعامل على العمل أو يستأجر من يعمل الا أن يقوم دليل على ارادة الهبة اقله المؤنة وكثرة الثمرة اللغوي وهو مقتضى رواية ابن حبيب وقال التونسي هي الهبة وان اتفق ربه اسقي أصوله ولومات قبل الحوز بطلت اللغوي ومتى اشكل الامر حل على المعاوضة لقوله اساقيلك ورب الحائط أعلم بما فيه ومصلمة ما له في المقدمات تجوز على أن الثمرة كلها للعامل بعمله وقيل هي منحة فتقتصر الى حيازة وتبطل بالموت قبله وهذا بعيد اه قلت واما عكسه فظاهر جوازه

اي جوازه بجميع الثمرة (قوله هي) اي العاملة بكل الثمرة (قوله ولومات) اي ربه (قوله اشكل) اي خفي (قوله الامر) اي الحال في المعاوضة على السقي ونحوه بجميع الثمرة ولا يدبر هل هي مساقاة وهبة (قوله حل) بضم فكسر (قوله على المعاوضة) اي المساقاة (قوله تجوز) اي المساقاة (قوله هي) المعاوضة (قوله منجبة) اي هبة (قوله قبله) اي الحوز

(قوله وهو) أى عكسه (قوله بان يكون) أى العمل بنصفه بعضها وثالث آخر مثلاً تصوير باختلاف الجزء باختلاف أصناف الثمرة (قوله أنواع) فاعل المختلف ٧٠٨ (قوله مختلطاً) حال من شجرة قوله كتحديد خبر الحائط (قوله وغرها) سواء حال

وهو صون الثمرة كلها لرب الحائط لأن العامل تبرع بعمله ويشترط في الجزء أن لا يختلف في أصناف الثمرة بان يكون بنصف بعضها وثالث صنف آخر مثلاً أن عرفه والحائط المختلف أنواع شجره مختلطاً كتحديد للضمي واختلاف غمرته بالجودة والرداءة كسواها وتعدد الحوائط وغرها سواء في الجودة والرداءة والعمل أو تفاربها **مسألة** واحدة اه وانما تصح المساقاة (١) مادة (ساقيت) في المقدمات المساقاة أصل في تقسم أفلا تنعقد إلا بلفظ المساقاة على مذهب ابن القاسم فلو قال رجل استأجرتك على عمل - طئي هذا بنصف ثمرته فلا تجوز على مذهبه كما لا تجوز الإجارة عنده بلفظ المساقاة وذلك بين من قوله في الكتاب إذا ساقاه في غير حائط قد طالب بعضها فلا يجوز وأجازها سحنون وجعلها الإجارة ولما لك في الموازنة مثله وكلام ابن القاسم أصح اه الخط وعلى قول سحنون اقتصر ابن شاس وابن الحاجب فقال الصيغة مثل ساقيتك أو عاملة لك على كذا فيقول قيات وما في معناه من قول أو فعمل اه عياض لا تنعقد إلا بلفظ مساقاة على مذهب ابن القاسم فلو قال استأجرتك على عمل حائطى أو سقيه بنصف ثمرته أو ربهما فلا تجوز حتى يسميها مساقاة وفي الشامل وصحت بلفظها بالعامات خلافاً لسحنون ونحوه للمعيطى وضح وغيره جار اقتصر ابن عرفة على كلام ابن رشد في البيان والمقدمات وفيه تصحيح قول ابن القاسم (ولا) تصح المساقاة بشرط (نقص) أى إخراج (من في الحائط) يوم عقد المساقاة من رقيق ودواب ربه وإيمان العامل بخلافه من ماله (ولا) تصح باشتراط (تجديد) لشئ لم يكن فيه يوم المساقاة كبر وعبيد ودواب من العمل على رب الحائط إلا المسير كغلام أو دابة في حائط كبير فيها للامام مالك رضي الله تعالى عنه لا ينبغي لرب الحائط أن يساقيه على أن ينزع ما كان فيه من غلمان أو دواب فيه صير كزيادة شرطها إلا أن يكون قد نزعهم قبل ذلك قال ومالم يكن في الحائط يوم عقد المساقاة لا ينبغي أن يشترطه العامل على رب الحائط إلا ما قل كغلام أو دابة في حائط كبير ولا يجوز ذلك في حائط صغير الخط يعنى أنه يشترط في صحة المساقاة أن لا يخرج رب الحائط ما فيه من دواب وعبيد وأجره وآلة يوم عقدها وما كان فيه من رقيق ودواب لربه فله العامل اشتراطهم فيه أو لا ينبغي لرب الحائط أن يساقيه على أن ينزع ذلك منه فيه صير كزيادة شرطها عليه إلا أن يكون قد نزعهم قبل ذلك ثم قال فيها وكشروط الحائط إخراج رقيقه ودوابه منه فلا يجوز أن نزل ذلك للعامل أجرة مثله والثمره لربها أبو الحسن معنى لا ينبغي المنع بدليل التعليل وقوله إلا أن يكون قد نزعهم استثناء منقطع اه ابن ناجي لا ينبغي على التحريم للتعليل وصرح به عبد الحق الخط وآخر كلامه اصرح في أنه على التحريم لجهله ذلك مما تنفسد المساقاة به ابن نافع ويحيى إذا كان في الحائط رقيق فلا يدخلون الأشرط ووجه الأول أنه صلى الله عليه وسلم لم يساقى أهل خبر لم يخرج شيئاً مما في الحوائط فانه في التوضيح وفي الام أن لم يشترطهم العامل وأراد المالك إخراجهم قال قال مالك أمعنده مملته واشترطه فلا ينبغي إخراجهم وإن كان أخرجهم قبل ذلك فلا بأس وهل هو مطلق للاختلاف فيه أو مقيدهم قد صد إخراجهم من المساقاة كن أراد طلاق زوجته فأخرجها من مسكنه التمسك خارجة أبو حفص العطاران أراد أن

(قوله في الجودة) مسألة سواء (قوله والعمل) عطف على الجودة (قوله أو) تفاربها (قوله أى الحوائط في الجودة والرداءة والعمل) (قوله كواحدة) خبر تعدد (قوله بلفظ المساقاة) إضافته للبيان (قوله بين) بكسر الميم مثله (قوله الكتاب) أى المدونة (قوله مثله) أى قول سحنون (قوله وعلى قول سحنون) صلة اقتصر (قوله لا تنعقد) أى المساقاة (قوله وفيه) أى كلام ابن رشد (قوله من رقيق) بيان من بلاتنوين لإضافته (قوله وإيمان) عطف على نقص (قوله من العامل) ملة اشتراط (قوله من غلمان الخ) بيان ما فيها (قوله التعليل) أى بانه كزيادة شرطها (قوله به) أى المنع (قوله فى أنه) أى لا ينبغي (قوله فلا يدخلون) أى فى المساقاة (قوله قال) أى ابن القاسم (قوله وهل هو) أى إخراجهم قبل عقد المساقاة (قوله مطلق) أى عن التمسك بدعهم قصد إخراجهم من المساقاة (قوله فيه) أى الإخراج

بمقتضى المساقاة (قوله أن أراد) أى مالك الحائط

(قوله فخرجهم) أي المبيد ونحوهم (قوله به) أي الحائط (قوله معه) ٧٠٩ أي الثالث (قوله فيه) أي عقد المساقاة

(قوله يفهم) بضم فسكون
 ففتح (قوله فيها) أي المدونة
 (قوله ما بعده) أي ورب
 حائط صغير تكفيه دابة
 أصغره فيصير كشرط جميع
 العمل على ربه (قوله
 منها) أي الثمرة (قوله أنه)
 أي التجديد (قوله فيه) أي
 التجديد (قوله فيها) أي
 الزيادة (قوله ينبغي) أي
 التجديد (قوله وتما) أي
 الزيادة (قوله عامل المساقاة)
 تفسير لفاعل عمل (قوله
 تنص إليه) أي حال عقد
 المساقاة (قوله وجميع
 المؤنة) عطف على جميع
 العمل (قوله على العمل)
 خبير جميع والمطلوف عليه
 (قوله ذلك) أي المذكور
 (قوله عليه) أي العامل
 (قوله أين) أي أظهر (قوله
 فيها) أي المدونة (قوله
 وينقطع) أي العمل (قوله
 بعدها) أي المساقاة (قوله
 منه) أي العمل (قوله
 زبر) بفتح الزاي وسكون
 الموحدة أي ادعاء واستناد
 (قوله التسريب) أي إجراء
 الماء (قوله والتسديد) أي
 لجاري الماء (قوله وان
 كان) أي العمل (قوله
 وينبغي) أي أثره (قوله
 ضفيرة) بفتح الضاد الموحدة
 وكسر الفاء أي محل جمع المياه التي منه

يساقى حائطه فخرجهم ثم أقبل يسوم به فلا بأس انما الذي لا يجوز اخرجهم عند ارادة
 عقدها مع من تكلم معه فيه الخط هذا الذي يفهم من المدونة ويشترط في صحة المساقاة أيضا
 أن لا يشترط العامل على رب الحائط أن يحدد دواب واجرا لم تكن فيه حين العقد فان شرط
 ذلك فسدت المساقاة الا أن يكون ذلك يسيرا كدابة أو غلام في حائط كبير فذلك جائز
 وسيد كره المصنف في الجائز ان فاطلة هنا يقيد ما سبأ في فيها وما لم يكن في الحائط يوم
 العقد فلا ينبغي ان يشترطه العامل على رب الحائط الا ما قل كغلام أو دابة في حائط كبير ولا
 يجوز شرطه في صغير ورب حائط تكفيه دابة واحدة لصغره فيصير كاشتراط جميع العمل
 على ربه وانما يجوز اشتراط ما قل فيما لا يجوز للعامل ان يشترط على رب الحائط دواب
 أو رقيقا ليسوا في الحائط أو الحسن معه في لا ينبغي لا يجوز ابن ناجي لا ينبغي على التعريم
 بدليل ما بعده وأمرح منه قوله لا يجوز هذا هو المشهور ابن نافع لا بأس أن يشترط من
 الرقيق ما ليس فيه الخصى هنا أقيس (ولا) يصح عقد المساقاة بشرط (زيادة) من غير الثمرة
 كعين أو عرض أو منهما معا كوسق (لا حدسما) أي رب الحائط والعامل على الآخر
 عياض ولا يشترط أحدهما من الثمرة ولا من غير هاشيا معا حاصل النقصه أو رد البساطي أنه
 يلزم من التجديد الزيادة أي فاشتراط عدم شرطه أغنى عن اشتراط عدم الزيادة وأجاب بان
 نفيه لا يستلزم نفيها فينتج مع ثبوتها في شرط عمل العامل في حائط آخر لرب الحائط المساقى
 عليه (وعمل) عامل المساقاة (جميع ما) أي العمل الذي (يقتر) أي يحتاج الحائط (إليه)
 عرفا بضم فسكون أي في عرف وعادة أهل البلاد ولا يشترط تنص إليه لقيام العرف مقام
 الوصف فان لم يكن لهم عرف فلا بد من وصفه من عدد حوث وتبقى ما هو سائر الاعمال قاله
 الباقي فيها الامام مالك رضي الله تعالى عنه جميع العمل والنفقة وجميع المؤنة على العامل
 وان لم يشترط ذلك عليه بماض من الشروط أن يكون العمل على العامل الحائط أو أكثر
 النسخ عمل بصيغة الفعل الماضي من العمل والعمل فاعله وجميع مقعوله وفي بعض النسخ
 وعلى العامل بجرا عامل بعلى ورنع جميع على انه مبتدأ تقدم خبره والمعنى واحد على أن على
 ابن في الدلالة على لزوم فيها أوجه العمل في المساقاة أن جميع العمل والنفقة وجميع المؤنة
 على العامل وان لم يشترط ذلك عليه اه يعني جميع العمل الذي تنفق عليه الثمرة وينقطع
 بانقطاعها أو يبقى بعد هاهنا الشيء اليسير في المقدمات عمل الحائط الذي لا يتعلق باصلاح
 الثمرة لا يلزم العامل ولا يصح اشتراطه عليه الا اليسير كسد الحظير واصلاح الضفيرة وان
 تعاق باصلاح الثمرة وكان ينقطع بانقطاعها أو يبقى بعد هاهنا الشيء اليسير فهذا الذي يلزم
 الساقى كالحظير والسقي وزبر المكروم وتقليم الشجر والتسريب والتسديد واصلاح مواضع
 السقي والتدبير والجذاذ وما أشبه ذلك وان كان يتأبدو يبقى بعد انقطاع الثمرة كانشاء حفر
 بئر أو انشاء ضفيرة أو انشاء غراس أو بناء بيت تجني فيه الثمرة كالجرين وما يشبه ذلك يلزم
 العامل ولا يجوز اشتراطه عليه عند المساقاة ابن الحاجب لا يشترط تفصيل العمل وبمحمل
 على العرف ابن عبد السلام أهل مراده ان كان العرف مضبوطا ولا فلا بد من البيان
 (كأبار) بكسر الهمزة وشدة الموحدة أي تأبير للخل بتدقيق ثم الذكرو ووضعه على ثمرة الاتي

عياض الابار والتلقيح والتذكير بمعنى واحد وفي الصحاح ابار الفحل تلقيحه يقال فحلته مؤبرة
 مثل مأبورة والاسم منه الابار على وزن الاثار اه والجاري على الالسة التشديد وهو جائز
 الرخصى في قوله تعالى وكذبوا بآياتنا كذا بافعال في باب فاعل فاش في كلام فصح العرب
 لا يقولون غيره وهو في بعضهم افسر آية فقال لقد فسرتم افساراً ما سمع بمثله وقال بعضهم
 هي لفظة عينية وفيه لا بأس باشتراط التلقيح على رب الحائط فان لم يشترط عليه فعله
 العامل اللغوي اختلف قول الامام مالك رحمه الله تعالى في الابار فجعله مرة على رب الحائط
 ومرة على العامل فتأول بعضهم ذلك على أن على رب الحائط الشيء الذي يلحق به وعلى العامل
 العمل اللغوي وايسر بالعين وحمله بعضهم على الخلاف (و) ك(تنقية) العين ومنافع شجر قاله
 نطق الصواب حمله على تنقية الحياض التي حول الشجر لا على تنقية العين لانه ساقى
 ان كنس العين على رب الحائط ويجوز اشتراطها على العامل وان كان المراد بها غير الكنس
 فلا مستند له اذ لم يرد من ذلك فان كانت كنس الحياض اى تنقيتها اسمنوى في المدونة ينه
 وبين كنس العين في كونها على رب الحائط الا شرط فقيه او انما يجوز لرب الحائط أن يشترط
 على العامل ما قبل مؤنته مثل سروا الشرب وهي تنقية ما حول الفحل من مناقع الماء وخم
 العين وهو كنسها اه قلنا المصنف تبع ابن الحاجب التابع لابن شاس القائل وعلى العامل
 السقي والابار والتقليم وسروا الشرب وهي تنقية الحياض التي حول الشجر ثم قال فاما سبد
 الحظائر وخم العين وهو كنسها ورم القف وهو الحوض الذي يسقط فيه ماء الدلاء ثم يجرى
 منه الى الضفيرة فلا يجب على العامل وان جاز اشتراطه عليه اه ويحتمل أن المراد بالتنقية
 تنقية النبات وهو ظاهر قول ابن الحاجب العمل هو القيام بما تقتضيه اليه الثمرة من السقي
 والابار والتنقية والجذاذ ابن عبد السلام في معنى السقي والتنقية الدرر ابن فرحون
 يدخل في التنقية تنقية الحب واقطه في الحصاد وتنقيته الثمر يوم الجذاذ اه وعلى كل حال
 فلا يصح تفسيرها بما ذكره تتبعا للشارح عياض سروا الشرب بفتح السين المهملة
 وسكون الراء في الكلمة الاولى وفتح الشين المجهمة والراء في الكلمة الثانية الشربة المحقرة
 حول الفحل يجتمع الماء فيها سقيها سقيها شربا وسروا كنسها عما يقع فيها (و) ك(دواب
 واجراء) بضم الهمزة وفتح الجيم مدود اجمع أجبر من المدونة والواضحة السنة في المساقاة أن
 على العامل جميع المؤنة والنفقة والابراء والدواب والدلاء والحبال والاداة من حديد وغيره
 الا أن يهـ كون شئ من ذلك في الحائط يوم عقد المساقاة فله العامل الاستعانة به وان لم يشترط
 (وأفق) العامل على دواب الحائط ورقيقه فيما تلزمه نفقة دواب الحائط ورقيقه كأواله
 أولرب الحائط (وكسا) العامل ورقيق الحائط المحتاج لكسوة الحائط يعنى أن العامل يلزمه
 أن يتفق على الدواب والابراء وان يـ كسوهم سواء كأواله أولرب الحائط هذا مذهب
 المدونة فيها وعليه نفقة نفسه ونفقة دواب الحائط ورقيقه كأواله أولرب الحائط ولا يجوز
 أن يشترط نفقتهم أو نفقة نفسه على رب الحائط ربيعة ولا ينه ما ولا يكون شئ من النفقة في
 عمرة الحائط اه أبو الحسن قول ربيعة تفسير اللغوي في مختصر مالىس في المختصر نفقة دواب
 رب الحائط عليه (لا) يلزم العامل (أجرة من) اى الرقيق والدواب الذي (كان فيه) اى الحائط

(قوله فاش) اى كذا رخص
 فعال (قوله فاسار) بكسر
 الفاء وشدة السين المهملة
 (قوله سمع) بضم فسكسر
 (قوله وفيها) اى المدونة
 (قوله وليس) اى التأويل
 المذكور (قوله بالعين) بشد
 المثناة اى الظاهر (قوله
 وحمله) اى كلام مالك رضى
 الله تعالى عنه (قوله بها)
 اى التنقية (قوله سوى)
 بفتح السين والواو مثقلا
 (قوله وفيها) اى المدونة
 (قوله لم) بفتح الراء وشدة
 الميم (قوله القف) بضم
 القاف وشدة الفاء (قوله
 من المدونة) خبر مقدم
 (قوله السنة) بضم السين
 وشدة النون (قوله وفيها) اى
 المدونة (قوله تلزمه) اى
 العامل (قوله وعليه) اى
 العامل (قوله ربيعة) اى
 قال (قوله عليه) اى العامل

(قوله هو) اى العامل (قوله
قال) اى اللغوى (قوله قال)
اى الباجى (قوله عليه) اى
رب الخائض (قوله لانه) اى
الشان (قوله عليه) اى رب
الخائض (قوله نظاهرها)
اى المدونة (قوله انه) اى
رب الخائض (قوله من رقيقى)
الخائض (الخ) بيان من (قوله
وعليه) ماله عمل بكسر
الميم (قوله ولو شرط) اى
رب الخائض (قوله خلفهم)
اى رقيقى الخائض ودوابه
(قوله فيسه) اى الخائض
(قوله رد) بضم ففتح مثقال
(قوله من الرقيق الخ) بيان
من (قوله من هو صاحب
الخائض) حال من الرقيق
وما بعده (قوله فعليه) اى
رب الخائض (قوله من الدواب
الخ) بيان مارت (قوله قال)
اى الباجى (قوله استعمل)
بضم الظاء (قوله من الجبال)
الخ) بيان (قوله سرق) بضم
فكسر (قوله فالتناسب)
تقديم هذا (اى كارت على
الاصح) تفريع على جعل
خلفه على العامل (قوله
وهذا) اى عدم لزوم العامل
(قوله عليه) اى عدم لزوم
العامل (قوله من الجبال
الخ) بيان ما

يوم عقد المساقاة الحط يعنى أن حكم الاجرة يخالف لحكم النفقة والكسوة فانه انما يلزم
العامل اجرة من استأجره هو وأما من كان فى الخائض عند عقد المساقاة فاجرة على ربه فى
التوضيح كذا فى الواضحة وقيد اللغوى بما اذا كان الكراء وجيبه قال وان كان الكراء
غير وجيبه كان حكمه حكمكم مالا اجره فيه وخالف فى ذلك الباجى وراى ان ذلك على رب
الخائض ولو كان غير وجيبه قال هذا اذا كان مستأجر الجميع العامل فان كان مستأجرا
لبعضه فلم يجد فيه نصا وعندى ان عليه أن يستأجر من يتم العمل لانه لو مات للزومه ذلك
فكذلك اذا انقضت مدة اجارته اه وما ذكره من الواضحة هو ظاهر المدونة فصح ما كان
فى الخائض يوم التعاقد من دواب ورقيق يخلف من مات منهم على رب الخائض وان لم يشترط
العامل ذلك وان عليه عمل العامل ولو شرط خلفه لم يمتنع على العامل فلا يجوز وليس فيها
التصريح ببيان الاجرة على رب الخائض كما قال الشارح وأما كلام اللغوى فخالف نظاهرها لانه
اذا كان عليه خلاف من مات من الاجراء فذلك يقتضى ان الاجرة عليه سواء كانت وجيبه أو
غيرها وكذلك اذا انقضت الاجرة فى بعض العام فظاهرها أنه يلزمه اتمام الاجرة فى بقية السنة
أو استئجار شخص خلفه ابن ناجى ذكر الموت فى المردى اقول اللغوى الا باق والتلف فى أول
العمل والموت قلت وقال اللغوى أيضا لو أراد رب الخائض أن يخرج من فيه ويأتى بمن يعمل
علمهم فلا يكون للعامل فيه مقال والله أعلم (أو خلف) بفتح الخاء المعجمة واللام اى تعو بض
(من مات) من رقيقى الخائض ودوابه (أو) من من من فليس على العامل بل على رب الخائض فيها
لا يجوز للعامل أن يشترط على رب الخائض خلف ما أدخل العامل فيه من رقيق أو دواب ان
هالك وأما ما كان فى الخائض يوم التعاقد من دواب ورقيق يخلف من مات منهم على رب الخائض
وان لم يشترط العامل ذلك وعليه عمل العامل ولو شرط خلفهم على العامل فلا يجوز ابن
حبيب فان شرط العامل على رب الخائض خلف ما أدخل العامل فيه أو شرط رب الخائض على
العامل خلف ما هلك مما كان لرب الخائض فيه رد العامل فى الوجهين الى اجرة مثله الباجى من
مات من الرقيق والاجراء والدواب أو مرض أو منعه مانع من العمل عن هو لصاحب الخائض
فعليه خلفه لان العقد كان على عمل فى خدمة صاحب الخائض ولكن تعيينهم بالالتزام والبد
وشبه فى لزوم العامل فقال (ك) خلف (مارث) بفتح الراء والمثلثة مشددة اى بلى وقطع من
الدلاء والجبال اذا قويت فى الزمن الذى يقضى فيه مثلها عادة خلفه اعلى العامل لا على ربه الان
لها وقتنا معلوما تقضى فيه بخلاف ضياعها وموت الدواب فخلفها على رب الخائض (على الاصح)
عند الباجى من الخلاف قال لو استعمل ما فى الخائض من الجبال والالة حتى خلق فعلى العامل
خلفه ولو سرق فعلى رب الخائض خلفه فانه بعض شيئا وقيل على رب الخائض خلفه فى
الوجهين والاول اظهر فالتناسب تقديم هذا عقب قوله وانفق وكما وقيل قوله لاجرة من
كان فيه لايها م تاخير انه تشبيه فى عدم لزوم العامل وهذا وان كان قول الان الباجى لم يصححه
فلا يصح تشبيهه كالمه عليه غ فى بعض النسخ لا مارت على الاصح بالنبي اى لا يلزم العامل خلف
مارث وهذا اصح وفي بعضها بالتشبيه وعلى هذا فن حقه ذكره قبل قوله لاجرة الخ الحط يعنى
ان ما كان فى الخائض من حبال وادلية وآلات وحده ونحو ذلك عند عقد المساقاة فانه يكون

(قوله على الجواز) أى فى الورد ونحوه (قوله مطلقا) عن شرط عجز ربه وخوف موته (قوله لم اره) أى التأويل الاول (قوله
الافيه) أى القطن (قوله كذلك) أى أقت فى ضم أوله وكسر ثانيه مثقلا (قوله فيها) أى المدونة (قوله وهى) أى المساقاة
(قوله لم يوجب) أى رب الحائط والعامل (قوله ان كانت) أى الانتجار (قوله تطعم) أى تنثر (قوله فهى) أى المساقاة المطلقة
أو المقيدة بالجداد المطلق (قوله لم يبين) أى صراحة اذ ظاهره انه شرط اذ الفعل ٧١٣ ظاهر فى الوجوب (قوله لعمري) أى
المساقاة (قوله كلامها) أى قولها وهى الى الجذاذ

أى قولها وهى الى الجذاذ
اذ لم يوجب (قوله انه) أى
التوقيت (قوله فيها) أى
المساقاة (قوله يشترط)
بضم الياء وفتح الراء (قوله
تأقيتها) أى بيان وقت
المساقاة حين عقدتها (قوله
واقله) أى التاقيت (قوله
أطلقت) بضم الهمزة
وكسر اللام أى المساقاة
(قوله جلت) بضم فكسر
ففتح فسكون أى المساقاة
(قوله عليه) أى الجذاذ
(قوله بعيد) أى متناقص
خبر اشتراط (قوله مراده)
أى ابن الحاجب (قوله ان
الجهالة) أى لمدة المساقاة
(قوله تنفسها) بضم
فسكون فكسر أى
المساقاة (قوله وهو) أى
الجهالة وذكره لتذكير
خبره (قوله كان الاجل)
أى الشهر والسنة (قوله
لانه) أى الاجل (قوله
قبله) أى الجداد (قوله
لانه) أى رب الحائط (قوله
فى نصيبه) أى العامل

ربه ٨١ قال فى التوضيح حل المدونة على الجواز مطلقا اظهر وفى المقدمات لا ينبغي ان يختلف
فى ان المساقاة فى الياسمين والورد جازية على مذهب الامام مالك رضى الله تعالى عنه وان لم يجز
صاحبهما عن علمهما وأما القطن فاستبعد ابن رشد الجواز فيه وأشار ابن يونس الى ان الخلاف
فى القطن ينبغى انه خلاف فى حال فيكون شجرة فى بعض البلاد كالاصول الثابتة تجزى عنه سنين
وفى بعضها يكون كالزراع لاصل له ثابت وهذا ظاهر والله اعلم البتة انظر من ذكر التأويل
الاول فى الورد ونحوه فاقى لم اره الا فى القطن ولم يذكره ضيغ وحق الافيه وظاهر كلامهم
ان الورد ونحوه كالشجر بلا خلاف (وأقت) بضم الهمزة وكسر القاف مشددة أى اجل
كذلك عمل المساقاة (بالجذاذ) بفتح الجيم وإعجام الذالين أو أهملها ما أى بقطع الثمرة فيها للامام
مالك رضى الله تعالى عنه الشأن فى المساقاة الى الجذاذ لا يجوز شهر أو لسنة محدودة وهى
الى الجذاذ اذ لم يوجب ابن القاسم ان كانت تطعم فى العام مرتين فهى الى الجذاذ الاول حتى
يشترط الثانى الخط لم يبين المصنف رحمه الله تعالى هل التوقيت شرط لعمري أم لا والذى
يقتضيه كلامها انه ليس بشرط فيها ابن الحاجب يشترط تأقيتها واقله الى الجذاذ وان اطلقت
جلت عليه ابن عبيد السلام اشتراط التأقيت مع الحكم بعمدة المطلقة بعيد فان قلت لعل
مراده ان الجهالة تنفسها وهو أمر زائد على اطلاقها قلت فتكون الجهالة مانعة من الصحة
لان التأقيت شرط صحة ٨١ أبو الحسن قولها لا يجوز شهر أو لسنة محدودة ظاهرة كان الاجل
ينقصى قبل اجل الجداد أو بعده فهذا لا يجوز لانه ان كان لا ينقصى الابد الجداد فهى
زيادة اشتراطها رب الحائط على العامل وان كان الاجل ينقصى قبله فهى زيادة اشتراطها
العامل على رب الحائط لانه يعمل فى نصيبه بعد الاجل الى الجذاذ لانه قال لا يجوز شهر أو لسنة
محدودة (و) ان أقت بالجداد وكان الشجر يطعم مرتين فى العام (جات) بضم فكسر المساقاة
(على) جذاذ بطن (اول ان لم يشترط) بضم التحتية وفتح الراء بقاؤها الى أن يجذبطن (ثان)
فان اشتراط استمرت اليه ابن القاسم ان كانت تطعم فى العام مرتين فهى الى الجداد الاول حتى
يشترط الثانى وفيها لا بأس بمساقاة فخل يطعم فى السنة مرتين كما يجوز مساقاة عامين وليس ما ذكر
هنا كما قاله القصب لان القصب يحمل بيعه وبيع ما يأتى بعده والشجر لا يتباع غمارها قبل ان
ترهى ٨١ وعطف على قوله كزراع المشبه بالشجر فى صحة مساقاته مشبه آخر فيها فقال
(وكيماض) أى ارض خالية من الشجر والزرع سميت بياض الاشرافها فى النهار بشعاع
الشمس وفى الليل بنور الكواكب فان استمرت عن ذلك بورق الشجر والزرع سميت سوادا
لاسودادها بالليل بين (نخل او زرع) او مجاوره فيصح ادخاله فى المساقاة بغير مما يخرج مما

٩٠ من ث (قوله يطعم) بضم فسكون فكسر أى يثر كذلك (قوله فان اشتراط) أى الثانى مفهوم الشرط (قوله
استمرت) أى المساقاة (قوله اليه) أى الثانى (قوله ان كانت) أى الانتجار (قوله فهى) أى المساقاة المطلقة أو المقيدة بالجداد
المطلق (قوله وفيها) أى المدونة (قوله يطعم فى السنة مرتين) أى مع شرط بقائها الى الجداد الثانى (قوله ما ذكر هنا) أى مساقاة فخل
يطعم مرتين الى الجداد الثانى (قوله كما قاله القصب) أى فى الفساد (قوله مشبها) بفتح الياء مثقلا مفعول عطف (قوله فيها) أى
الصحة صله مشبها (قوله فان استمرت) أى الارض (قوله عن ذلك) أى عن شعاع الشمس وثور الكواكب (قوله ادخاله) أى البياض

(قوله فيه) أى البياض (قوله فله) أى ما جرى العرف به (قوله فان كان بذرة) أى البياض (قوله لمنه) أى ربه والعالم (قوله مجموع) أى كراء البياض (قوله حرثه وعمله) أى البياض (قوله فيها) أى المدونة (قوله فيه) أى البياض (قوله أو حرث البياض فقط) أى على ربه (قوله وان جعل الزرع بينهما) مبالغة (قوله وان كان) أى عقدة المساقاة (قوله على ان يزرعه) أى البياض (قوله ويعمله) أى البياض ٧١٤ (قوله وما أثبت) أى البياض (قوله فيهما) أى ربه وعمله (قوله يشترط) بضم

يزرع فيه (ان وافق الجزء) المشروط فيه الجزء المشروط في مساقاة النخل او الزرع كالثلث من كل منهما فان اختلفا كثلث احدهما ونصف الآخر فلا تصح مساقاته ولم يشترط اصبح موافقة الجزء وقد جرى العرف عندنا بما سبان البياض لا يعطى الا بجزء أكثر فله من تدفلا يشوش على الناس اذ الذي ذكر المشهور قوله السنوى اه بئى (و) ان (بذره) أى البياض (العامل) من ماله فان كان بذره من ماله ربه أو ومنه ما جميعا فلا تصح وان نزل فبذره الى مساقاة مثله فى النخل واجرة مثله فى البياض (و) ان (كان) كراء البياض (ثلاثا) من مجموعهم مع قيمة الثمرة او الحب (باسقاط كافة) بضم الكاف وسكون اللام أى ما كفت به وانفق على (الثمره) او الزرع بان كان كراء البياض عشرة وقيمة الثمرة بعد اسقاط كافة عشرين مثلا الحط وبقي شرط رابع وهو كون حرثه وعمله على العامل ففيها لا يجوز ان يشترط فيه نصف البذر على رب الحائط او حرث البياض فقط وان جعل الزرع بينهما وان كان على ان يزرعه العامل من عنده ويعمله وما أثبت فيهما فائز اه (والا) أى وان لم يجتمع مع الشروط الثلاثة بان انتفت كلها او بعضها (فسد) عقدة مساقاة البياض فيها لا مال لا رضى الله تعالى عنه البياض التسبع مثل الثلث فادنى لأبأس ان يشترط في المساقاة على مثل ما اخذ الاصول وأحب الى ان يلغى للعامل وهو اهله فان شرط انه بينهما فائز ان كان البذر والمؤنة من عند العامل ولا يجوز ان يشترط رب الحائط لنفسه ان كان العامل يسقيه ابن حبيب فان كان بعلا او كان لا يسقى بماء الحائط فائز ابن عرفة وفيها بياض الزرع كيباض النخل وعزاء الباجى للموازية ابن عبدوس صفة اعتبار التبعية ان ينظر الى كراء الارض كانه خمسة والى غلة النخل على المعتاد منها بعد اسقاط قدر الانفاق عليها فان بقي عشرة فـ كراء الارض الثلث فيجوز ادخاله في المساقاة لانه تسع ولو بقي من قيمة الثمرة ثمانية فلا يجوز زيادة الخمسة على ثلث الجلة الباجى ان كان البياض اكثر من الثلث فلا يجوز مساقاته مع النخل قول واحد فى ضيق البياض الارض الخالية من الشجر والزرع وسواء كان بين السواد او منفردا عنه قاله ابن المواز ولو قال المصنف وكيباض شجر كان اشمل وشبه فى الفساد قال (كاشترطه) أى البياض من اضافة المصدر لمفعوله وفاعله (ربه) أى البياض ليزرعه لنفسه خاصة فى الموطن لا يصلح لنبيله سقى العامل فهى زيادة اشترطها ربه على العامل وفيها لا يجوز ان يشترطه رب الحائط لنفسه ان كان العامل يسقيه (والقى) بضم الهمز وكسر الغين المججمة أى ترك البياض (للعامل) يزرعه من ماله ويعمله فيه ويختص بما ينبت من سكا أى رب الشجر أو الزرع والعامل (عنه) أى البياض عند العقد أى لم يشترطاه لهما ولا أحدهما (او) ان (اشترطه) أى البياض العامل لنفسه ابن

الياء وفتح الراء (قوله على مثل) صلة يشترط (قوله ما اخذ) أى العامل (قوله الى) بشد الياء (قوله يلغى) بضم الياء وفتح الغين المججمة أى يترك (قوله وهو) أى العامل (قوله اهله) أى مستحق ترك البياض له لفقره (قوله شرط) بضم فسكسر (قوله انه) أى البياض (قوله بينهما) أى ربه وعمله (قوله يشترطه) أى البياض (قوله يسقيه) أى البياض (قوله فان كان) أى البياض (قوله او كان) أى البياض (قوله فائز) أى شرطه (قوله كراءه) أى كونه بياض الزرع كيباض النخل (قوله ينظر) بضم فسكون فقطح (قوله كانه) يفتح الهمز وشد الذنون (قوله كراء الارض) (قوله منها) أى الغلة (قوله عليها) أى الغلة (قوله فان بقي) أى من ثمن الغلة بعد اسقاط ما أنفق عليها (قوله ادخاله) أى البياض

(قوله لانه) أى البياض (قوله فلا يجوز) أى ادخاله فيها (قوله الخمسة) أى كراء الارض (قوله الجلة) المواز أى مجموع كراء الارض وباقى ثمن الغلة وهى ثلاثة عشر (قوله فى ضيق) خبر مقدم (قوله وسواء كان) أى البياض (قوله عنه) أى السواد (قوله لا يصلح) أى لا يصح شرط البياض لربه (قوله لنبيله) أى اصابه البياض الخ علة لا يصلح (قوله فهى) أى سقى البياض وانته لما ثبت خبره (قوله وفيها) أى المدونة (قوله يشترطه) أى البياض (قوله يسقيه) أى البياض

الثون (قوله مسافاته) أى

الشجر (قوله الغاؤه) أى

الزروع (قوله أى يحوز)

لأن الفقه لا يتكلم إلا

على ما يأتي (قوله في) أي

المذونة خير مقدم (قوله)

الشطر) أي النصف

(قوله وفيه) أي ثم خيبر

الخ حال (قوله في ل) أى

المدينة (قوله تدفع)

خطاب لرب الحوائط (قوله)

مسافة أي بمسافة

أودع مسافة (قوله

احدهما) أي الحائطين

(قوله في صفة) صله

تدفع (قوله أن يكون)

أَيُّ دَفْعِهِمَا (قوله وان

كان احدهما (أى غره الخ

مباغة (قوله أقر) بضم

فیکسرفتح منقلا آی

حاضر للبيع (قوله هذا)

أى الصنف من الثمرة

(قوله على الثالث) أي عنه

ثَلَاثُ مَجْمُوعَةٍ مَعَ ثَمَنِ الْخَصْفِ

الانحر (قوله وهذا) ای

النصف الآخر (قوله

على الثلاثين) ای بمنه تلمنا

بجموعه مع تن الصنف

الاسخ (قوله حوانا)

ای مسافرتها (قوله فی)

الموازان سكا عن البياض في العقد فزرع فيه العامل فهو له خاصة وكذلك لو سكا عنه ثم
تشاح فيه عند الزراعة فهو للعامل وقاله ابن حبيب ابن عبدوس وإذا ألقي للعامل فاعلم اراى
فيه ان **يكون** تبع الحصة العامل خاصة وليذ كر ابن يونس خلاف هذا وقال الباجي
ظاهر قول اصحاب الامام مالك رضي الله تعالى عنه انه يراى في البياض كونه تبع الثمرة بجميع
الحائط فيما يلحق للعامل وفيما يشترط دخوله في مسافة الخلخلة ابن عرفة ظاهر أقوال اصحاب
مالك رضي الله تعالى عنه ان المعتبر بتبعيته لجميع ثمر الحائط في الغرم وفي ادخاله في المسافة وقال
ابن عبدوس انما ذلك في ادخاله فيها والمعتبر في الغرم للعامل بتبعيته لحظه فقط **٢١** (و) ان
عقد المسافة لزرع فيه شجر تابع له (دخل في الزرع وما) (شجر سبع زرعاً) بأن كانت قيمة ثمرته على
ما تكون عليه بحسب العادة ثلث مجموعها مع قيمة الزرع على ما يكون عليه بحسبها فلا
يجوز الاغواؤه لانه ما قاله ابن القاسم لان السنة انما وردت بالغاء البياض ولا بد من شروط
مسافة الزرع لانه المتبوع وحكمه عكس مسئله المصنف كذلك في دخول الزرع التابع
للشجر في مسافته لزوماً فلا يجوز الاغواؤه لاحدهما والمعتبر بشروط مسافة الشجر لانه المتبوع
(وجاز) اى يجوز (زرع وشجر) اى مسافاتهما بعد واحد ان كان احدهما تبعاً للآخر بل
(وان) كان كل منهما غير تبع (للآخر) فيه من ساقى رجلاً زرعاً على الثلث ونحوه لا على
النصف فلا يجوز حتى يكونا على حزم واحد جميعاً ويجوز عن الزرع ربه وان كانا في ناحية من
(و) يجوز (حوائط) اى مسافاتهما بعد واحد ان كانت من صف واحد بل (وان اختلفت)
أصنافهما كانت (بجزم) واحد كذلك كل وان كان بعضهما افضل من بعض لمسافته صلى الله
عليه وسلم أهل خبر على الشطر وفيه الجيد والردى فان اختلف الجزآن كثلت من أحدهما
وربع من الآخر فلا تصح في كل حال (الاقي صفقات) بان تعقد المسافة على كل حائط وحده
فيما لا يجوز ان تدفع الى رجل حائطين مسافة أحدهما على النصف والآخر على الثلث في
صفقة ولا بأس ان يكون على جز واحد وان كان أحدهما أفضل من الآخر مما لو أقرق
السوق كان هذا على الثلث وهذا على الثلثين وقد كان في خير الجيد والردى حين ساقاها
النبي صلى الله عليه وسلم على الشطر كلها ابن الحاجب يجوز حوائط مختلفة او متفقة في صفقة
بشرط جز واحد أو ما في صفقات فلا شرط فيها (و) يجوز ان يساقى حائط (غائب) بعيد عن بلد
عقد المسافة (ان وصف) بضم الواو وكسر الصاد المهملة الحائط وما فيه من الشجر (و) ان
(وصله) اى الحائط الغائب العامل ان سافر اليه عقب عقد المسافة (قبل طيب) ثمر (ه) فان
كان لا يصل اليه الا بعد طيبه فلا تصح مسافته فيما لا ينال القاسم رحمه الله تعالى لا بأس بمسافة
حائط يبلد بعيد اذا وصف كالبيع يريد اذا كان يصل اليه قبل طيبه المراد بوضعه ذكر
ما يحتاج اليه من العمل فيذكر ما فيه من الرقيق والدواب ان كان أو انه لا شئ فيه منهم ما هو

صفحة ١٠٠ قوله فيها) أى مسافاتهما (قوله بعد) وأولى القريب (قوله من الشجر) بيان ما (قوله أى الخائط) تفسير للمفعول البارز (قوله العامل) تفعيل للقاعل المستتر (قوله فان كان لا يصل إليه الخ) منه فهم الشرط الثانى (قوله من العمل) بيان ما (قوله فيذكر) أى واصفه (قوله من الرقيق الخ) بيان ما (قوله وأنه) أى الخائط (قوله منما) أى الرقيق والدواب

(قوله هو) أي الحائط (قوله غرب) بفتح الغين المعجمة وسكون الراء أي دلو كبير (قوله ووصفت) عطف على ذكر (قوله من صلابه) بيان وصف أرضه (قوله وما فيه) أي الحائط عطف على ما يحتاج إليه (قوله من أنواع الشجر) بيان ما (قوله وعددها) أي الشجر عطف على أنواع (قوله والتدر الذي الخ) عطف على ما يحتاج إليه (قوله أنه) أي الشأن (قوله وهو) أي الاكتناء بوصف رب الحائط (قوله الحائط) ٧١٦ مقبول رؤية المضاف لفاعل (قوله السابقة) نعت رؤية (قوله كافية) خبر أن

هو بعل أو يسقى بعين أو غرب ووصف أرضه من صلابه أو ضددها وما فيه من أنواع الشجر وعددها والقدر الذي اعتد انما أه أشاره للشمى ونقله أبو الحسن * (تنبيهات الاول) * الظاهر انه يكتفى وصف رب الحائط ولم أره منصوفا قاله الخط قلت وهو ظاهر قول ابن القاسم اذا وصف كالبيع * (الثاني) * الخط الظاهر أن رؤية العامل الحائط السابقة التي لا يتغير الحائط بعدها كافية كما في البيع * (الثالث) * الخط هل تجوز مساقاة الغائب بلا وصف ولا رؤية سابقة بشرط خيار العامل بالرؤية كالبيع وهو الظاهر ويؤخذ من تشبيهها فيها بالبيع * (الرابع) * ان عقد في زمن يعمل العامل الحائط قيمة قبل طيبيه فتوافي العامل فلم يصل اليه الا بعد طيبيه فلا تفسد المساقاة قاله بعض القرويين ونقله أبو الحسن وصاحب الشامل (الخامس) نفقة العامل في حال سفره للعائط في ماله قاله في المدونة (و) يجوز (اشتراط جزء الزكاة) على أحدهما فيها لا بأس ان تشترط الزكاة في حظ أحدهما على الآخر لانه يرجع الى جزءه معلوم ساقى عليه فان لم يشترط شيئا فزادت الزكاة ان يبدأ بها ثم يقسمان ما بقي للشمى قول الامام مالك رحمه الله تعالى ان المساقاة من زكاة على مالك رب الحائط بحسب ضمهم الماله من غيرها ويزكى جميعها ولو كان العامل ممن لا يحب عليه ورثها ممن يحب عليه واذا شرط أحدهما الزكاة ولم يكن له في الحائط نصيب ففيه ثلاثة أقوال ذكرها ابن يونس ولا عز ولا تشهير ابن رشد الواجب اخراج الزكاة من جملة ثمره الحائط المساقى ان بلغت نصيبا أو كان لرب الحائط ما ان ضمه اليه بلغته ثم يقسمان ما بقي أفاده ق الخط انما يركى على ملك ربه اذا كان حرا مسلما في الحائط خمسة أو سق وأقل وله ثمر آخر اذا ضم اليه بلغ خمسة أو سق وسواء كان العامل حرا مسلما أم لا حصل له نصيب أم لا ثم قال وان كان رب الحائط ممن لا يحب عليه الزكاة بأن كان عبدا أو كافرا فلا تجب الزكاة في حصته ولا في حصة العامل ولو كان حرا مسلما حصل له نصيب ولو حصل للعامل من حائط له غير حائط المساقاة بعض نصيب فلا يضمه الى ما حصل له في الحائط سواء وجبت فيه الزكاة أم لم تجب قاله ابن رشد قائلا لا خلاف فيه ونقله ابن عرفة وفي التوضيح لو شرط رب المال الزكاة على العامل ونقص ثمر الحائط عن النصاب فقبل يقسمان الثمرة نصفين وقال سعدون لرب الحائط ستة أعشارها وللعامل أربعة أعشارها وقال ابن عبدوس يقسمان الثمرة اتساعا لرب الحائط خمسة وللعامل أربعة وقيل يقسمانها من عشرين لرب الحائط أحد عشر جزءا وللعامل تسعة أجزاء وهذا حيث دخل على ان العامل النصف والافله بحسب ما دخل عليه (و) تجوز المساقاة لشجر (سنتين) في عقد واحد (مالم تكثر) السنوات المساقى فيها (جدا) بحيث تتغير الاصول (بلاحد) بعدد مخصوص في كل صورة في المعين من ستة لارب فان كثرت جدا فسحق فيه اللامام مالك رضي الله تعالى عنه يجوز ان يساقىه سنتين

(قوله تشبيهها) أي المساقاة (قوله فيها) أي المدونة (قوله بالبيع) صلة تشبيه (قوله عقدا) أي رب الحائط والعامل المساقاة لحائط غائب (قوله فيه) أي الزمن (قوله فلم يصل) أي العامل (قوله اليه) أي الحائط (قوله في ماله) أي العامل (قوله أحدهما) أي رب الحائط والعامل (قوله لانه) أي شرطها على أحدهما (قوله يشترط) أي رب الحائط والعامل (قوله ان المساقاة) أي ثمرها (قوله ضمها) أي ثمره الحائط (قوله لماله) بفتح اللام أي الثمر الذي لرب الحائط (قوله من ثمر غيرها) أي المساقاة بيان ما (قوله ممن لا يحب عليه) أي الزكاة لركه (قوله أحدهما) أي رب الحائط والعامل (قوله الزكاة) أي على الآخر (قوله ولم يكن له) أي مشروط الزكاة (قوله فيه) أي الفرع (قوله ان بلغت) أي ثمره (قوله ما) أي ثمر (قوله اليه)

أي ثمر الحائط (قوله بلغته) أي الثمرة النصاب (قوله انما يركى) أي الثمر (قوله اذا كان) أي ربه (قوله وفي الحائط الخ) مالم حال (قوله وله) أي ربه (قوله ثم قال) أي الخط (قوله ولو كان) أي العامل (قوله له) أي العامل (قوله في المعين) بضم فكسر (قوله من ستة لارب) بيان لمدة المساقاة المدونة (قوله فان كثرت جدا) مفهوم لم تكثر جدا (قوله فسحق) بضم فكسر أي عقد المساقاة

(قوله قال) اي مالك رضى
 الله تعالى عنه (قوله السنة)
 بضم السين وشد النون
 (قوله ثم ذكر) اي خلل
 (قوله انه) اي الشان (قوله
 كونها) اي المساقاة (قوله
 تجوز) اي المساقاة (قوله
 هذا) اي ان الاخيرة
 بالجدا (قوله عنها) اي
 الاخيرة تنازع تقدم وتأخر
 (قوله فيها) اي المساقاة
 (قوله فيها) اي الشهور
 (قوله اليه) اي الجداد
 (قوله فان قصد) بضم
 فكسر (قوله تحديدها)
 اي المساقاة (قوله فسدت)
 اي المساقاة (قوله سالت)
 اي مالكا رضى الله تعالى
 عنه (قوله قال) اي مالك
 رضى الله تعالى عنه (قوله
 اعلم) تحرى به الصدق
 (قوله الى السنين) صلة
 المساقاة (قوله على وجهين)
 خبر المساقاة (قوله قبلها)
 اي الشهور (قوله انه) اي
 الشان (قوله احدهما) اي
 الغلام والدابة (قوله
 عليهم) صلة بعمل بكسر الميم
 (قوله فهو) اي شرطه
 (قوله ان شرط) اي العامل
 (قوله غير معين) اي رقيقا
 او حيوانا غير معين (قوله
 وان كان) اي المشروط
 (قوله فلا يجوز) اي شرطه
 (قوله بوجه) اي الخلق
 (قوله في البيان) خبر مقدم

مالك تذكر جدا قيل فعمرة قال لا أدري تحديده عشر سنين ولا ثلاثين ولا خمسين في التوضيح هذا
 يحول معين أحده ما أنه لم يثبت عنده شيء من السنة والثاني أنه رأى أنه يختلف باختلاف
 الحوايط اذ الجدي ليس كالقديم فلو حدد له هم الاقتصار على ذلك الحد في كل حائط وليس كذلك
 ثم ذكر عن المعين أنه يستحب كونها من سنة الى اربع وذكروا المتيقن ايضا ابن الحجاب يجوز
 سنين والاخيرة بالجدا الموضح في البيان لا خلاف في هذا سواء تقدم الجداد أو تأخر عنها وفي
 المعين الصواب فيها أن تؤرخ بالشهور والمجعية التي فيها الجداد فان أرخت بالعربية فأنقضت
 قبل الجداد فعلى العامل التمسك اليه ابو الحسن هذا في السنين الكثيرة لان السنين العربية
 تنقل الخط فان قصد تحديدها بالعربية سواء تقدم على الجداد أو تأخر عنه فسدت وفي سماع
 اشهب سألته عن الذي ساق ثلاث سنين أليس ذلك من جداد الى جداد قال بلى ابن رشد مما
 لا اختلاف فيه اعلم ان السنين في المساقاة انما هي بالاله لا بالجداد فان ساقاه السنين واشترط
 احدهما على الآخر الخروج قبل الجداد او بعده ودلى مساقاة مثله التمسك المساقاة الى
 السنين والثلث على وجهين ان اريد انقضاء السنين بانقضاء الثمرة التي تكون في السنين
 جازت وان قصد التمسك بالعمل الى انقضاء شهور السنة وان جدد الثمرة قبلها فلا تجوز
 وللعامل في السنين الاولى مساقاة مثله وفي الاخيرة من حين جدد الثمرة الى ذلك الوقت اجر مثله
 الخط فحصل ان المطالب فيها تحديدها بالجداد سواء عقد دهاها لعام واحد او سنين فان
 أطلقها حلت على الجداد وان اراد التحديد بانقضاء السنة او السنين العربية المتقدمة على
 الجداد والمتأخرة عنه فسدت طئي فالمعتبر الجداد لا الزمان فلا حاجة للتورخ بالعجمي ولا
 بالعربي يعني ما قاله بعض الشيوخ ان المعتبر الجداد فاذا ارخ فبكون بالعجمي الذي يكون
 الجداد عنده لا مطلقه لان المدار على الجداد وكذلك بالعربي الذي يكون الجداد عنده فلا فرق
 بينهما الا تضابط بالجداد وانما يفرق بالعجمي من العربي اذا كثرا السنون فاذا ارخ بالعجمي
 الذي يكون الجداد عنده فلا يختلف الحال بكثرة السنين بخلاف التورخ بالعربي الذي يكون
 الجداد عنده فانه يختلف عند كثرة السنين للانتقال كما تقدم عن ابي الحسن ويدل على ان
 المعتبر الجداد قولها لا تجوز شهر او لسنة محدودة وقول المعين الصواب في المساقاة ان تؤرخ
 بالشهور والمجعية التي فيها الجداد فقيس المجعية بالنسبة للجداد وكذلك يقال في العربية
 التي فيها الجداد والله اعلم (و) يجوز اشتراط (عامل) على رب الحائط (دابة او غلاما) اي
 رقيقا رب الحائط يعمل معه (في) الحائط (الكبير) واولئح الخلو فيجوز اشتراطهما معا ومفهوم
 الكبير انه لا يجوز اشتراط احدهما في الحائط الصغير وهو كذلك اذ قد يكتفه ذلك فيصير
 العمل كله على رب الحائط الخط ويجوز اشتراط مجموعهما بل يقال يفهم منه ايضا انه لا مفهوم
 لقوله دابة او غلاما وانه يجوز اشتراط الدابتين والغلامين اذا كان الحائط كبيرا ابن يونس اذ
 اشترط الدابة والغلام خلف مامات من ذلك على رب الحائط اذ عليهم عمل العامل فهو بمنزلة
 مالو كوافيه وقال اللغوي ان شرط غير معين كان على ربه خلقه وان كان معينا بان قال هذا
 العبد او هذه الدابة فلا يجوز الا بشرط الخلاف وفي التوضيح اذ اشترط غلاما أو دابة فقال
 سخنون لا يجوز الا بشرط الخلاف وقيل يجوز وان لم يشترط الخلاف والحكم بوجه في البيان

(قوله هو) ای الجواز مطلقا ۷۱۸ (قوله فان لم يشترط) ای عصره (قوله فعليهما) ای رب الحائط والعامل عصره (قوله

هو ظاهرهما في الواضحة وما في المدونة محتمل للوجهين والذي اقول به وانه تفسير لجميع
الروايات انه ان عين الغلام او الدابة باشارة او تسمية فلا يجوز المساقاة الا بشرط الخلف والا
فالحكم بوجبه وان لم يشترط اهـ (و) يجوز اشتراط (قسم الزيتون حيا) وشبهه في الجواز فقال
(ك) شرط (عصره) أي الزيتون (على أحدهما) أي رب الحائط أو العامل فان لم يشترط على
أحدهما فعليه سما والعرف كالشرط فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى الجداد والحصاد
والدراس على العامل وان شرط قسم الزيتون حيا جاز ولو شرط عصره على العامل جاز
ليسارته ابن الموارن لم يكن فيه شرط فعصره بينهما النخعي عصر الزيتون على من شرطه
عليه منهما قاله في المدونة ق الخط ظاهر كلامه أنه يجوز اشتراط قسم الزيتون حيا ويجوز
اشتراط عصره على أحدهما فان لم يشترط واحد من الأخرين لزمهما أن يعصره أو لا يقتضيهما
الا بعد عصره وهو ظاهر لفظ المدونة لكنه خلاف ما ذكره أبو الحسن عن مخنون أن منتهى
المساقاة في الزيتون جنبه فيما قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه في الزيتون ان شرطا
قصره حيا جاز وان اشتراط عصره على العامل جاز أبو الحسن زاد ابن يونس ليسارته أبو اسحق
ان شرط عصره على رب الحائط جاز ابن يونس ان لم يكن فيه شرط فعصره بينهما وحكمه
النخعي عن ابن الموارن مخنون مخنون منتهى مساقاته جناه اهـ الخط مقتضى كلام
ابن رشد ان كلام مخنون هو المذهب ويمكن حمل كلام المصنف عليه والله أعلم (و) يجوز
اشتراط (اصلاح جدار وكس عين وشد) بالشين المججمة أي ربط واهما الهأ أي ترقيع
(حظيرة) بفتح الحاء المهملة وكسر الظاء المججمة أي أعواد تجعل على أعلى الحائط لمنع تخطيه
ففعيلة بمعنى فاعلة (واصلاح ضفيرة) بفتح الضاد المججمة وكسر الفاء أي أعواد مضمورة
ملبسة بطين محبطة بالماء المجموع ع لستى الشجر والزرع لمنع من السيلان كالخوض على
العامل ليسارته فيها تنقية منافع الماء وخم العين وهو كسها وقطع الجريد وبار النخل وسد
الخطار واليسير من اصلاح الضفيرة ونحوها مما تنقل مؤنته يجوز اشتراطه على العامل
والا فلا يجوز ابن حبيب سد الخطار وتخصيص الجدر وترتيبها والضفيرة هي محبس الماء
ومحتمه كالمهرج فان لم تشترط هذه الاشياء على العامل فهي على رب الحائط الا الجداد
والتدكير وسر والشرب فانه على العامل وان لم يشترط عليه عياض الشربة بفتح الشين
المججمة والراء المحقرة حول النخل يجتمع فيها الماء لقيها وتشرب عروق النخلة منها وسروها
بفتح السين المهملة وسكون الراء كسها وتنقيتها مما يقع فيها وتوسعها ليكثر فيها الماء
وخم بفتح الخاء المججمة كنى العين مما لعله يسقط فيها او ينهار من التراب وسد الخطار بالشين
والشين وقيل ما حظر بزرب قبالشين المججمة وما كان يجردارة بالمهملة والضفيرة عيسدان
تنسج وتضفر وتطين فيجتمع الماء فيها كالمهرج وقيل هي مثل المساقاة الطويلة في الارض
تجعل يجري الماء فيها بنشب وبجارة يضفر بعضها ببعض فتع من اقتسار الماء على وجه الارض
حتى يصل الى الحائط وفيه المن أخذ فخلا مساقاة فغار ماؤها بسقيبه ان ينفق فيها بقدر حظ
رب الارض من غرة تلك السنة لا أكثر ومثل في سماع ابن القاسم ابن رشد ظاهره ان ما زاد على
حظر رب الحائط لا يلزمه ومثل في رهونم اخلاف سماع مخنون لزوم الراهن اصلاحها ويلزم

ای الزائد و الجائز (قوله اصلاً) ای العین

ذلك

(قوله ذلك) أي الإصلاح (قوله منه) أي غير (قوله يلازم) أي العيني (قوله قدمه) أي أو ما قبل (قوله لا يلزم العامل) خبر ما (قوله اشتراطه) أي ما لا يتعلق بها (قوله عليه) أي العامل (قوله بها) أي الثمرة (قوله فهو) أي ما يتعلق بها أو ينقطع بانقطاعها أو يبقى منه يسير (قوله وعليه) صلة أخذ (قوله لأنها) أي المسافة ٧٩ (قوله وان لم يعمل) مبالغة في لزومها

(قوله وليس) أي تقايلهما
(قوله لأنه) أي اعطاه شيئا
على أن يقلل (قوله ان كان) أي الشأن (قوله فانه) أي ترك العمل في مقابلة
شيء يأخذه العامل من ربح
الحائط (قوله ود) بضم الراء
أي العامل (قوله وان خرج) أي العامل من المسافة
(قوله على جر مسمى) أي
من الثمرة كخمسها (قوله فان كان) أي خروجه (قوله وان كان) أي خروجه (قوله بعده) أي العمل (قوله أظهرت) بضم الهمزة وكسر الهاء (قوله أولا) بفتح الواو (قوله فيرد) بضم الياء أي العامل (قوله دلالة) بضم فسكون أي تهمة (قوله قبله) بكسر الباء (قوله ان كان) أي الآخر (قوله فيها) أي المدونة (قوله مسافة) مبتدأ خبره لمن المتقدم (قوله فان ساقى غير أمين ضمن) مفهومه انه لو ساقى أمينا أقل منه أمانة فلا يضمن (قوله دفعه) أي الحائط (قوله وان لم يكن) أي المدفوع (قوله مثله) أي الدافع (قوله وجعل)

ذلك في المسافة وان لم يكن لرب الحائط غيره منه بقدر ما يصلحها التلازم عمل العامل هدر (أو) اشتراط (ما) أي عمل (قل) بفتح القاف واللام مثقلة على العامل غير ما تقدم ليسارته وعدم بقائه بعد مدة المسافة تغالب ومفهومه انه لا يجوز اشتراط الكثير على العامل كحفر بئر وفتح عين وبناء حائط وإنشاء ضفيرة وهو كذلك الحط لو قدمه على قوله واصلاح جداره وأدخل عليه ككافا فقال كاصلاح جدار المكان أحسن لأن فيه تنسيها على ان علة جواز اشتراطه على العامل ليسارته قال فيها وانما يجوز لرب الحائط ان يشترط على العامل ما يقل موثقه عبد الوهاب ما لا يتعلق بالثمرة لا يلزم العامل ولا يجوزنا اشتراطه عليه وما يتعلق بها ان كان ينقطع بانقطاعها أو يبقى بعدها منه الشيء اليسير فهو جازئ مثل التذكير والتفحيج والسقي واصلاح مواضعه وجلب الماء والجسداد وما يتصل بذلك فهذا وشبهه لازم العامل وعليه أخذ العوض وان كان يتبقى بعد انقطاعها وينقطع به ربحها مثل حفر بئر بها أو بناء بيت يجني فيه كالجرب أو إنشاء غرس فهذا لا يلزم العامل ولا يجوزنا اشتراطه عليه لانها زيادة يتقرب بها رب الحائط فهي كالوجه الاول الذي لا يتعلق بالثمرة (و) يجوز (تقايلهما) أي رب الحائط والعامل من المسافة تقايل (هدرا) بفتح الهاء والهمزة الالهة اي يلاشي يأخذه أحدهما من الآخر فرب الامام مالك رضي الله تعالى عنه ومن ساقى رجلا ثلاث سنين فليس لاحدهما الترتك حتى تنقضي المسافة لانها تلزم بالقدوان لم يعمل الا أن يتنازل كغيره شيء يأخذه أحدهما من الآخر فيجوز وليس من يبيع الثمر قبل بدو صلاحه اذ للعامل أن يساقى غيره فربه اذا تاركه كالاجنبي ومن ساقى حائطك فلا يجوز أن يبيعك على شيء تعطيه اياه كان قد شرع في العمل أم لا لأنه غرر ان كان أغمر الخلل فانه يبيع للثمر قبل زهوه وان لم يثمر فهو من أكل أموال الناس بالباطل أبو الحسن قوله اذ للعامل أن يساقى غيره استدلل على جواز تنازله رب الحائط يجوزنا مسافة التخيير فجعل المزارعة مسافة انعقدت بخير اقلها لانها اقله وهي معروف فان تقايل على شيء يعطيه اياه ولم يعثر على ذلك حتى فات بالعمل بعد فيعمل الى أجرة مثله وان خرج على جر مسمى فان كان قبل العمل فلا خلاف في جوازه وان كان بعده فاجازه ابن القاسم ومنعه في سماع أشهب خوف أن تكون المسافة أظهرت أولا وآخر اذ رتبة الاجارة في مدة عمل بجزء الثمرة فيرد الى أجرة مثله ابن رشد فان تقايل على الجزء لا مرد الهما دون دلالة فلا حرج عليهما لانها مسافة صحيحة وظاهر كلام ابن رشد ان هذا هو المذهب وقوله الموضع (و) تجوز (مسافة العامل) عاملا (آخر) ان كان مثل الاول في الامانة بل (ولو) كان (أقل امانة) منه فيما من سوقي في أصول أوزر مسافة غيره في مثل أمانته فان ساقى غير أمين ضمن التخيير يجوز دفعه لأمين وان لم يكن مثله في الامانة وجعل على ضدها وضمن الحط تجوز مسافة عاملا آخر على مثل الجزء بعد العمل وقبله على مذهب الامام مالك رضي الله تعالى عنه انها لازمة وعلى انها جائزة فلا تجوز قبل الشروع في العمل الا برضائه وان

بضم فكسر أي المدفوع له (قوله ضدها) أي الامانة (قوله ضمن) أي الدافع (قوله بعد العمل) صلة مسافة (قوله وقبله) أي العمل (قوله لأنها) أي المسافة بيان مذهب بخلاف من (قوله وعلى انها) أي المسافة صلة تجوز (قوله فلا تجوز) أي مسافة آخر

صلة كاف التشبيه (قوله
 فيها) اى المدونة (قوله
 ان عجز) اى العامل (قوله
 آمينا) حال من من (قوله
 فان لم يجد) اى آمينا
 يساقيه (قوله أسلم) اى
 العامل (قوله ولا عليه)
 اى العامل (قوله المسافة)
 تفسير لقاعل تنفسخ
 (قوله فلس) بضم فكسر
 مثقلا (قوله الحائط) تفسير
 لئائب فاعل بيع (قوله
 فيها) اى المدونة (قوله كان)
 اى العامل (قوله لم أجرته)
 اى بيع الحائط على أنه فيه
 مساقى (قوله قال) اى ابن
 القاسم (قوله هذا) اى
 بيع الحائط قبل الابار
 واستثناء ثمرته (قوله وليس
 هذا) اى بيع الحائط على
 انه فيه مساقى (قوله ومنعه)
 اى يمه (قوله بأنه) اى
 منع تخنون (قوله لانها)
 اى مساقاته (قوله تصرفه)
 اى الوصى (قوله) اى

ساقاه على أكثر من الجز الذي ساق عليه رب الحائط كان ساقاه بالنصف وقد سوق بالربع
فان العامل الثاني يأخذ ما ساق عليه رب الحائط ويتبع الاول بتمام ما ساقاه به وان ساقاه
بأقل مما ساقاه به رب الحائط بأن ساقاه بالربع وقد ساقاه رب الحائط بالنصف فان كانت بعد
العمل كان له الفضل وان كانت قبله فكذلك على انه لازمة وليس له ذلك على أنه غير لازمة
قاله ابن رشد (وحمل) بضم فكسر العامل الثاني عند جهل حاله (على ضدها) اى الامانة حتى
يتبين انه أمين (وضمن) العامل الاول موجب فعل الثاني غير الامين سواء كانت المساقاة في
شجر أو زرع (فان عجز) العامل عما يلزمه عمله في الحائط أو الزرع (ولم يجد) أمينا يساقاه به
(أساه) اى العامل الحائط أو الزرع له به (هدرا) اى الاشئ يأخذ منه من ربه لانها كالجعل في
توقف استحقاق عوضها على تمام العمل فيها ان عجز عن السقي قبل له ساق من شئت أمينا فان لم
يجد أسلم الحائط له ولا شئ له ولا عليه (ولم تنسخ) المساقاة (بقلس ربه) اى الحائط سواء
فلس قبل العمل أو بعده (و) بيع بكسر الموحدة الحائط لقومية دين ربه على انه (مساق) فيها
ان فلس رب الحائط فلا تنسخ المساقاة كان قد عمل أم لا ويقال للغرماء بيعوا الحائط على ان
هذا فيه مساقى كما هو قيل لابن القاسم لم أجزته ولو أن رجلا باع حائطه قبل الابار واستثنى
ثمنه فلا تجيزه قال هذا وجد فيه الاستثناء وليس هذا عندى استثناء ثمة الخط ظاهر قوله
يباع سواء كان ساقاه سنة أو سنين ومنه مضمون في السنين وصرح ابن عبد السلام
والمصنف بأنه خلاف قول ابن القاسم (و) تجوز (مساقاة وصى) حائط محجوره لانها من
تصرفه (و) تجوز مساقاة (مدين بالبحر) من غرمائه عليه حائطه لانها ككراثة لارضه
وداره وليس لغرمائه فسحقها فان كان محجورا عليه فلا تجوز مساقاته وان نزلت فلهم فسحقها
فيها اللوصى دفع حائط الايتام مساقاة لان الامام ما كارضى الله تعالى عنه قال يبعه وشرأوه
لهم جائز ولما أذن دفع المساقاة وأخذها ولله ديان دفع المساقاة ككراثة أرضه وداره ثم
ليس لغرمائه فسحق ذلك ولو ساقى أو أكرى بعد قديامهم فلهم فسضه (و) يجوز (دفعه) اى
الحائط (الذي) به عمل فيه مساقاة ان (لم يصر) الذي (حصته) اى الذي التي يأخذها في
تظير عمله من العنب ونحوه (خجرا) اى تحقق أو ظن رب الحائط ذلك فان كان يعصرها خجرا فلا
يجوز مساقاته لانها اعانة له على عصيانه فيها كره الامام مالك رضى الله تعالى عنه أخذك من

محبوره (قوله حائطه) ای المدين مفعول مساقاة (قوله لانها) ای المساقاة (قوله نصرانی
مسیحها) ای مساقاة المدين (قوله فان كان) ای المدين الخ مفهوم بلا جرح (قوله فيها) ای المدونة (قوله يبعه) ای
الوصی (قوله وشراؤه) ای الوصی (قوله لهم) ای الايتام تنازع فيه يبيع وشراء (قوله جائز) خبر يبيع وشراء (قوله
وللمأذون) ای له فی التجارة من مال السكة (قوله رب الحائط) تنازع فيه تحقق وظن (قوله ذلك) ای عدم مصرحته خيرا
(قوله فان كان) ای الذی (قوله يعصرها) ای حصته خرا منه وم لم يعصر الخ (قوله لانها) ای مساقاته (قوله له)
ای الذی (قوله أخذك) خطاب للمسلم

(قوله ولست) بضم تاء المتكلم مالت رضي الله تعالى عنه (قوله أراه) أي أخذ مسلم من نصراني مساقاة أو قراضا (قوله فخلك) خطاب لمسلم (قوله أمنت) بفتح تاء مخاطب المسار (قوله إن بهصر) أي النصراني (قوله يسقونها) أي النجر (قوله ذلك) أي مساقاة رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل خير (قوله لأن فتح خير الخ) عليه لا يقال ٧٢١ (قوله تحريها) أي النجر (قوله حله) أي النصراني (قوله العامل) مفعول مشاركة (قوله في عمل المساقاة) صلة مشاركة (قوله القرينان) أي أشهب وابن نافع رضي الله تعالى

عنهما (قوله أنت) فصل به لصح العطف على الفاعل المستقر في اسق (قوله المساقاة) أي سنهما (قوله اليه) أي العامل (قوله فكأنه) بفتح الهمزة وشدة النون (قوله لأنه) أي الاعطاء المذكور (قوله وعمل) أي العامل (قوله وله) أي العامل (قوله ونفقته) أي عوض ما أنفقته فيما تقدم (قوله نضل) أي قال (قوله وله) أي العامل (قوله فأن لم يقل) أي صاحب الأرض (قوله نصحت) أي المعاقدة (قوله لهما) أي المغاورة (قوله اطلع) بضم الطاء مثقلا وكسر اللام (قوله والوا) أي وإن لم يطلع إلا بعد العمل (قوله براحا) أي خالية (قوله وهما) أي الأرض والشجر (قوله عشر) بضم فسراي (قوله عليه) أي

نصراني مساقاة أو قراضا ولست أراه حراما ولا بأس أن تدفع فخلك إلى نصراني مساقاة إن أمنت أن بهصر حسته خرا ابن العربي قال مالت هذا وقد ساق رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل خير ولم يشترط الأمن من عصر النجر لأن يقال المذموم إذا كفو يسه ونه ماسا ولا يقال كان ذلك قبل تحريم النجر لأن فتح خير بعد تحريمها وظاهر المدونة على عدم الأمن حتى يعلم الأمن (لا) تجوز (مشاركة ربه) أي الحائط العامل في عمل المساقاة سمع القرينان من قال لرجل اسق أنت وأما حاطي ولك نصف ثمرة فلا يصح لأن المساقاة أن يسلم الحائط إليه ابن رشدان وقع وفات فالعامل أجبر لأن ربه شرط أن يعمل معه فكأنه لم يسلمه إليه انما أعطاه جزأ من الثمرة على أن يعمل معه بخلاف اشتراط العامل أن يعمل معه رب الحائط قال في المدونة لا يجوز أن يشترط العامل أن يعمل معه رب الحائط بنفسه فان نزل فله مساقاة مثله وقال أشهب يرد إلى أجرة مثله وقال حصنون تجوز ولا يرد إلى مساقاة مثله كاشتراطه غلاما أو دابة يعمل معه إذا كان الحائط كبيرا (أو) أي لا يجوز (اعطاء أرض) شفعها (ليغرس) الشخص فيها شجر كذا وكذا ويخدمها (فإذا بلغت) الأشجار الأعمار (كانت مساقاة) سنين سماها فلا تجوز لأنه غرر ابن يونس فان نزات فسخت ما لم يثمر الشجر فان أثمر وعمل فلا تفسخ المساقاة وله فيما تقدم أجرة مثله ونفقته وفي سنين المساقاة مساقاة مثله فضل وله قيمة الأشجار يوم غرسها فان لم يقل كانت مساقاة بأن قال غدت هذه الأرض واغرسها نوعا معينا فان بلغت قدر اختصاصها كان الشجر والأرض ينفصحت وكانت مغاورة فان انخرم شرط من أفادت فان اطلع عليه قبل العمل فسخت والأدلا وعلى الفارس نصف قيمة الأرض يوم غرسها براحا وعلى رب الأرض نصف قيمة الغرس يوم يبلغ وهما بينهما على ما شرط (أو) أي لا يجوز اعطاء (شجر لم تبلغ) الأعمار لمن يعمل فيها (خمس سنين وهي) أي الشجر (تبلغ) الأشجار (أشياءها) أي الخمس سنين بعد سنين مثلا عبد الحق فان غتر عليه قبل بلوغها لأطعم فسح وله نفقته وأجرة مثله وإذا غتر عليه بعد الإطعام والعمل فلا تفسخ في بقية المدة وله فيها مساقاة مثله قوله نفقته أي ما أنفقته في الشجر (وفسخت) بضم فسك مساقاة فاسدة بعدم ركن أو شرط أو وجود مانع (ولا عمل) أي اطلع عليه قبله سواء كانت على تقدير تمامه فيها مساقاة المثل أو أجرة لأنه لا يصح شيئا على العامل ابن رشدان وقعت المساقاة على غير الوجه الذي جوزه الشارع فانها تفسخ ما لم تنف العمل ويرد الحائط إلى ربه (أو) ظهر قساده (في اثباته) أي العمل (أو بعد سنين من أكثر) ساقى عليه تفسخ (ان وجبت) فيها (أجرة المثل) للعامل وله أجرة مثله في عمله السابق على فسحها ومفهوم الشرط أن كان كانت تجب فيها مساقاة فلا تفسخ وهو كذلك لا لا يصح عمل العامل فيقيم العمل وله مساقاة مثله لا ضرورة لأنه لا يدفع

٩١ من ت
الاعطاء المذكور (قوله وله) أي العامل (قوله نفقته) أي عوض ما أنفقته في الماضي (قوله وله) أي العامل (قوله فيها) أي بقية المثل (قوله قبله) أي العمل (قوله تمامه) أي العامل (قوله فيها) أي المساقاة (قوله لأنه) أي الفسخ (قوله عليه) أي الأكثر (قوله وجبت) أي ثبتت (قوله فيها) أي المساقاة (قوله للعامل) صلة وجب (قوله وله) أي العامل (قوله إنما) أي المساقاة

(قوله يرد) بضم فتح (قوله يفسخ) بضم الياء (قوله عشر) بضم فكسراى اطلع (قوله وله) اى العامل (قوله يرد) بضم فتح (قوله يفسخ) بضم الياء (قوله له) بفتح اللام (قوله بال) اى قدر معتبر (قوله فلا تفسخ) بضم التاء اى المساقاة (قوله وله) اى العامل (قوله من الاعوام) بيان ما بقى ٧٢٢ (قوله من الثمر) بيان حظه (قوله أخذ) بعد لهزوكسرا الخاء المججمة (قوله العامل)

خبر كان (قوله آخذ) بعد فكسراى المذكور من عين أو عرض (قوله رب الحائط) خبر كان (قوله فى الثمرة) حال من مساقاة المثل أو من ضمير ما فى خبرها (قوله فان أجيبت الخ) تفريع على فى الثمرة (قوله ذمته) اى رب الحائط (قوله ولو أجيبت اى الثمرة مبالغة (قوله كله) تأكيد الخلاف أو مبتدأ ثان وضمير الخلاف (قوله ان قامت) اى المساقاة الفاسدة (قوله انهما) اى رب الحائط والعامل (قوله فيها) اى المساقاة (قوله بما اشترطه) سبب خراجا (قوله أحدهما) اى رب الحائط والعامل (قوله من زيادة الخ) بيان ما (قوله خارجة) نعت زيادة (قوله عنها) اى غرة المساقاة كعين أو عرض (قوله فانه) اى العامل (قوله يرد) بضم فتح (قوله فيها) اى المساقاة الفاسدة (قوله وذلك) اى خروجها عنها الى اجابة فاسدة أو بيع فاسد (قوله يريده) اى العامل (قوله استأجره) اى صاحب الحائط العامل (قوله من الدنانير الخ) بيان ما أعطاه (قوله ويحزن) عطف على ما أعطاه (قوله رده) اى العامل (قوله اشتري) اى العامل (قوله عن حكمها) اى المساقاة (قوله فانه) اى العامل (قوله يرد) بضم فتح (قوله فيها) اى المساقاة الفاسدة (قوله ومن ثل) بفتح تاء (قوله من ثل) بفتح تاء (قوله يرد) بضم فتح (قوله وله) اى العامل (قوله يفسخ) بضم الياء (قوله له) بفتح اللام (قوله بال) اى قدر معتبر (قوله فلا تفسخ) بضم التاء اى المساقاة (قوله وله) اى العامل (قوله من الاعوام) بيان ما بقى ٧٢٢ (قوله من الثمر) بيان حظه (قوله أخذ) بعد لهزوكسرا الخاء المججمة (قوله العامل)

العوض الامن الثمرة فلو فسخت قبل تمامه فلا شئ له لانها كالحمل لا يستحق عوضها الا بالاعتمام ابن رشد ما يرد فيه العامل الى اجرة مثله يفسخ متى عشر عليه قبل العمل او فى اثنتاه عداض وله من الاجر بحسب ما يرد فيه وأما ما يرد فيه الى مساقاة مثله فيفسخ ما لم يعمل فان قامت بائنه العمل بما لم يال فلا تفسخ الى انقضاء أمدها وله فيما بقى من الاعوام مساقاة مثله (و) ان ظهر فسادها (بعد) تميم العامل (له) اى العمل (له) اجرة المثل ان كانا (خرجا) اى رب الحائط والعامل فى عقدهما (عن) حقيقة (ها) اى المساقاة الى الاجارة الفاسدة أو البيع الفاسد (كان) بفتح فسكون حرف مصدرى مقرون بكاف التثنية صلتها (ازداد) اى أخذ أحدهما من الاخر زيادة عن حظه من الثمرة فله (عينا أو عرضا) فان كان أخذ العين أو العرض العامل ففسد خرج الى اجارة فاسدة اذ آل امرهما الى استئجار رب الحائط العامل بما أعطاه من عين أو عرض ويجزه الثمرة المجهول وان كان آخذ رب الحائط فقد خرجا الى بيع جز الثمرة فهو بالعين أو العرض وعمل العامل (والا) اى وان لم يخرجوا فى عقدهما عن حقيقة المساقاة (له) (مساقاة المثل) اى الجزء الذى يساق به مثله فى مثل هذا الحائط فى الثمرة فان أجيبت الثمرة فلا شئ له على رب الحائط بخلاف اجرة المثل فى ذمته ولو أجيبت عياض الخلاف الجارى فى القراض الفاسد كاجارة المساقاة الفاسدة ابن رشد ان قامت بالعمل فاصل ابن القاسم أنهما اذا خراجا عن حكمها الى حكم الاجارة الفاسدة أو الى بيع الثمرة قبل بدو صلاحها بما اشترطه أحدهما على صاحبه من زيادة يريدها خارجة عنها فانه يريدها الى اجرة مثله اذ لم يعثر عليها حتى قامت بالعمل وذلك مثل أن يساق به فى حائطه على ان يريدها صاحبها صاحب دنانير أو دراهم أو عرضا من العروض وما أشبه ذلك لانه ان ساقاه على ان يريده صاحب الحائط دنانير أو دراهم أو عرضا ففسد استأجره على عمل حائطه بما أعطاه من الدنانير أو الدراهم أو العروض ويجزه من غرضه فوجب رده الى اجرة مثله ولانه اذا ساقاه على ان يريده العامل دنانير أو دراهم أو عرضا ففسد استأجره من الثمرة بما أعطاه من الدنانير أو الدراهم أو العروض وبعملة فى الحائط فوجب رده الى اجرة مثله ايضا وأما اذ لم يخرجوا عن حكمها فانه يريدها الى مساقاة مثله ومن ثل المصنف لما يرد فيه مساقاة المثل فقال (كساقاته) الحائطين (مع شجر أطم) اى بلغ الاعمار فى أحدهما وشجر لم يطعم اى لم يبلغ حد الاعمار فى عامه فى الحائط الاخر أو الحائط واحد فيه شجر مطعم وشجر غيره طعم وليس الثانى تسع الاول (أو) مساقاته شجرا أو زرع (مع بيع) فى صفقة واحدة (أو) مساقاة (اشترط) العامل فيها (عمل ربه) اى الحائط معه فيه سواء كان الحائط صغيرا أو كبيرا (أو) مساقاة اشترط العامل فيها عمل (دابة أو غلام) لرب الحائط معه فيه (وهو) اى الحائط (صغير أو)

مساقاة
عطف على ما أعطاه (قوله رده) اى العامل (قوله اشتري) اى العامل (قوله عن حكمها) اى المساقاة (قوله فانه) اى العامل (قوله يرد) بضم فتح (قوله فيها) اى المساقاة الفاسدة (قوله ومن ثل) بفتح تاء (قوله من ثل) بفتح تاء (قوله يرد) بضم فتح (قوله وله) اى العامل (قوله يفسخ) بضم الياء (قوله له) بفتح اللام (قوله بال) اى قدر معتبر (قوله فلا تفسخ) بضم التاء اى المساقاة (قوله وله) اى العامل (قوله من الاعوام) بيان ما بقى ٧٢٢ (قوله من الثمر) بيان حظه (قوله أخذ) بعد لهزوكسرا الخاء المججمة (قوله العامل)

(قوله من الثمرة) بيان ما يخص (قوله من الحائط) صله يعمل (قوله اى العامل ٧٢٣ رب الحائط) تفسير للفاعل المستر

والمفعول البارز (قوله بان يعمل) اى العامل (قوله له) اى رب الحائط (قوله فيه) اى الحائط الاخر (قوله من ثمرة) اى الاخر (قوله وشبهه) بفتحات متعلا (قوله بعد العمل) صله اختلاف (قوله فيرد) بضم ففتح (قوله وجد) بضم فكسر (قوله انه) اى العامل (قوله يرد) بضم ففتح (قوله وفيه ثمرة اطعم) اى وثمر لم يطعم وليس الثاني تعا (قوله المساقى) بكسر القاف (قوله كذلك) اى بفتحها (قوله مساقاة المثل) (قوله تلزم) اى مساقاة المثل (قوله عليه) اى العامل (قوله يرد) بضم ففتح اى العامل (قوله ساقته) او اكرهه فاقبته بفتح تاء الخطاب فيه (قوله فيها) اى المدونة (قوله بينهما) اى عامل المساقاة وأجير الخدمة (قوله لم يقبض) اى البائع (قوله منه) اى المشتري (قوله فليس له) اى البائع (قوله لتفريطه) اى البائع (قوله حاله) اى المشتري (قوله هو) اى الرجل (قوله لزمه) اى البائع (قوله في القسم) صله كلف التثنية (قوله فيهما) اى المدونة

مساقاة اشترط فيها رب الحائط على العامل أن (يحملة) اى العامل ما يخص رب الحائط من الثمرة من الحائط (لنزله) اى رب الحائط (أو) مساقاة اشترط رب الحائط فيها على العامل أن (يكفیه) اى العامل رب الحائط (مؤنة) حائط (آخر) بأن يعمل له فيه بلاجر من ثمرة (أو) مساقاة الحائط سنين و (اختلاف الجزء) المشروط للعامل (ب) اختلاف (سنين) كثلث في سنة ونصف في أخرى وربع في أخرى (أو) مساقاة حوائط في عقد واحد واختلاف الجزء باختلاف (حوائط) كمنصف في حائط وثلاث في حائط وربع في حائط وشبهه في مساقاة المثل فقال (كاختلافهما) اى رب الحائط والعامل بعد العمل في قدر الجزء المشروط للعامل من الثمرة (ولم يشها) اى رب الحائط والعامل بأن ادعى رب الحائط جزءاً أقل من المعتاد جدا والعامل أكثر منه جدا فيردان الى مساقاة المثل ان حلقاً أو نكلاً ابن رشد والذي وجد لابن القاسم انه يرد فيه الى مساقاة مثله أربع مسائل اثنان منها في المدونة وهما اذا ساقاه في حائط وفيه ثمرة قد اطعم واذا اشترط المساقى على المساقى له يعمل معه في الحائط واثنان منها في العتبية وهما البيع والمساقاة في صفقة والمساقاة سنين احدهما على الثلث والاخرى على النصف ففي هذه كلها مساقاة المثل عياض وكذلك مسألة خامسة وهي مساقاة حائط على ان يكفیه مؤنة أخرى وكذلك تلزم في حائطين على اختلاف الاجزاء وكذلك اذا اشترط العامل دابة أو غلاما ليس في الحائط وهو صغير تكفیه الدابة وكذلك ان اشترط عليه ان يحمل حظير المال الى منزله ففي كل هذه يرد الى مساقاة مثله (وان ساقته) حائطك (أو) اكرهه (دارك) فاقبته (بالقاء) اى وجدته (ساقا) يخشى منه سرقة الثمرة وما يسقط من الشجر أو الابواب ونحوها (لم تنفخ) مساقاته ولا كراهه (وليتحقق منه) رب الحائط أو الدار وأما ان اكرهته للخدمة فوجدته ساقا فذلك الفسخ لعدم امكان التحفظ منه فمع او من استاجر عبدا للخدمة فالقاه ساقا فهو عيب يرد به فقبل الفرق بينهما ان الاجير في الخدمة لا يقدر على التحفظ منه وقال عبد الحق وابن يونس الفرق بينهما ان كراه العبد للخدمة وقع في منافع معينة فهو كمن اشترى دابة فوجدته حامصة بخلاف المكترى والمفلس والساقى فالما وقع الكراه فيها على الذمة وشبهه في عدم الفسخ فقال (كبيعه) اى المفلس سلعة لم يقبض منه عنها (ولم يعلم) البائع له (بقبله) فليس له فسخ البيع لتفريطه في عدم السؤال عن حاله قبل بيعه فمع او من ساقته حائطك أو اكرهته دارك ثم اقبته ساقا فلا يفسخ ماله ولا كراهه وليتحفظ منه وكذلك قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه من باع من رجل سلعة الى أجل فاذا هو مفلس ولم يعلم البائع بقبله ان البيع قد لزمه ابن يونس لان حلق في السقاء والكراه وقع على منافع معينة والمكترى والمفلس انما وقع شراؤه على الذمة فان لم يقدر على التحفظ منه اكره عليه وسوق عليه ولا يفسخ العقد (وساقا التخل) اى ما يقطع منه (كليف) وجريد ثمرة تلقىها الرمي أو غيرها (كالثمرة) في القسم بين رب الحائط والعامل في الابن القاسم رحمه الله تعالى وما كان من سواقط التخل من بلخ أو غيره والجريد والليف وتبين الزرع فيبينه ما على ما شرط من الاجزاء (و) ان تنازعا في حصة المساقاة فسادها (القول لادعى الحصة) ظاهره ولو غلب فسادها وليس كذلك على العوالب فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى ان ادعى أحد المتداعين فسادا فاقول

رب الحائط والعامل (قوله من الاجزاء) بيان ما (قوله فيها) اى المدونة

(قوله عليها) اى الصفة (قوله وفصل) بفتح مثقلا اى اللغوى (قوله قبله) اى العمل (قوله لا بعده) اى العمل والحاصل ان اللغوى قال يصدق مدعى الصفة سواء كان اختلافا فهما قبل العمل أو بعده ولكن يحلف قبله لا بعده (قوله فتأمل) اى كلام اللغوى وابن رشد (قوله وصدق) بضم فكسر مثقلا (قوله والا) اى وان ادعاهما قبل العمل (قوله تصالفا) اى رب الحائط والعامل (قوله وفصحت) اى المساقاة فقيده تصديق مدعى الصفة يكون اختلافا فهما بعده العمل خلاف اطلاقه اللغوى وابن رشد (قوله فانه) اى الشأن (قوله هذا) ٧٢٤ اى كون القول قول مدعى الصفة (قوله تماقدا) اى رب الحائط والعامل

قول مدعى الصفة اللغوى اقول قول مدعى الحلال سواء كان اختلافا فهما قبل العمل أو بعده ويحلف عليها قبل العمل وفصل في توجيه اليمين في اختلافا فهما قبله لا بعده ونحوه لابن رشد الخط فتأمل مع قول الشامل وصدق مدعى الصفة بعد العمل والاتصافا وفصحت أبو على المسناوى ما فى الشامل هو الذى لابن القاسم فى العتبية وابن يونس والتلقين والتونسي وأبى الحسن وابن عرفة وغير واحد فانه لما قال فى المدونة فالقول قول مدعى الصفة قال أبو الحسن هذا بعد العمل ابن يونس ابن القاسم فى العتبية اذا تعاقد فقال رب الحائط انا ساقيتك الحائط وحده دون دواب ولا رقيق وقال الآخر بل بدوا به ورقيقه يتخالفان ويتفاحخان التونسي ينبغي أن يحلف مدعى الفساد وحده وأما بعد فوات العمل فالقول قول مدعى الصفة مع غيره ابن يونس لانه مدع العرف والاخر غير مدع له فوجب كون القول لمدعى الصفة ونحوه لابن عرفة لكن قال غ جلى أبو اسحق وابن يونس رواية العتبية على انه من الاختلاف فى الصفة والفساد وجعلها ابن رشد على جواز المساقاة على اخراج ما فى الحائط من الدواب فكلاهما مدع للصفة فن ثم قال فيها يتخالفان ويتفاحخان وأما على منس ذلك وهو مذهب المدونة فالقول قول مدعى الصفة فتحصل ان طريقة ابن رشد واللغوى ان القول لمدعى الصفة مطلقا وطريقة غيرهما التفصيل وعليهما ما فى الشامل ومحل كون القول قول مدعى الصفة مالم يغلب فسادها هذا هو الصواب بدليل تعدل ابن يونس ترجيح كون القول قول مدعى الصفة بالعرف اى فان عكس العرف عالج به ترجيح كون القول قول مدعى الفساد لشهادة العرف له كما فى البيع (وان قصر) بفتح مثقلا (عامل عبا) اى بعض العمل الذى (شرط) بضم فكسر اى شرط رب الحائط عليه (ط) بضم الحاء المهملة وفتح الطاء المهملة مثله اى أسقط من الجزء الذى اشترط له فى عقدها جزء من حظه نسبت له (ب) مثل (نسبته) اى العمل الذى تركه لجميع العمل المشترط عليه فاذا شرط عليه الحرف ثلاث مرات فخر مرتين ط من جزئه لكنه يصنعون من اعطيته كرمه وزيتونه مساقاة على أن يسقى ويقطع ويحجى وعلى انه يحجره ثلاث سنوات فعمل ما شرط عليه الا انه لم يحجره الا حرتين قال ينظر على جميع الحائط المشترط عليه من سقاء وحرف وقطع وجنى فينظر ما عمل مع ما ترك ما هو منه فان كان ما ترك يكون منه الثلث ط من النصف ثلثه ان كان ساقاه على النصف وان كان ساقاه على الثلث أو الربع

على المساقاة (قوله فقال رب الحائط) اى قبل العمل (قوله ان يحلف مدعى الفساد وحده) اى لخالفته العرف بالصفة (قوله وأما بعد فوات العمل) اى تنازعهما بعده (قوله لانه) اى مدعى الصفة (قوله والاخر) اى مدعى الفساد (قوله اى العرف) (قوله فوجب) اى ثبت (قوله فكلهما) اى رب الحائط والعامل (قوله لمن ثم) بفتح المثناة اى لاجل كون كل منهما مدعى الصفة قال فى رواية العتبية يتخالفان ويتفاحخان (قوله ذلك) اى المساقاة على اخراج ما فى الحائط من الرقيق والدواب (قوله فتحصل) بفتح مثقلا (قوله مطلقا) اى سواء كان اختلافا فهما قبل العمل أو بعده (قوله غيرهما) اى اللغوى وابن رشد (قوله التفصيل) اى

بين كون اختلافهما قبل العمل فيتحالمان ويتفاحخان وكونه بعده فالقول لمدعى الصفة بيمينه (قوله وعليها) اى طريقة غيرهما (قوله بالعرف) صله ترجيح (قوله عكس العرف) اى جرى الفساد (قوله عالج به) اى العرف (قوله عليه) اى العامل (قوله له) اى لعامل (قوله عقدها) اى المساقاة (قوله بجزء) تفسير لنا بفاعل ط (قوله من حظه) اى العامل (قوله نسبته) اى الجزء (قوله له) اى حظ العامل (قوله اعطيته) بفتح تاء مخاطب رب الحائط (قوله قال) اى ابن القاسم (قوله ينظر) بضم فسكون ففتح (قوله المشترط) نعت على (قوله عليه) اى العامل (قوله من سقاء الخ) بيان عمل (قوله ما هو) اى المتروك (قوله منه) اى جميع العمل المعمول والمتروك (قوله منه) اى الثلث والرابع

(قوله وهو) أي زمن السقي (قوله وذكر) عطفت على التعرض (قوله فيه) ٧٢٥ أي الباب (قوله ولكم) أي المؤلفين

المختصرين (قوله ولما) بكسر اللام وخفة الميم
صلة يتعرضوا (قوله بذلك) أي ترك التعرض لسباب
المغارسة (قوله عنيت) بضم الميم والمهمل وكسر
النون لا التزام العرب فيه
وفي زكم صيغة المجهول
وضم تاء المتكلم عبد الرحمن
القصبي أي أردت (قوله
ونهمجهما) بفتح فسكون
مراد فطرين (قوله إلى) بشد الياء في المجلد
جدة) بفتح الجيم وشد الميم
أي كثيرة (قوله فيه) أي
الباب (قوله علم) بضم
العين (قوله من جهلى الخ) بيان ما
اللام وخفة الميم صلة
أسعفتهم (قوله من ناكيد
الخ) بيان ما (قوله رجا الخ)
عله لا سعا فهم مع علته
(قوله من الثواب الخ) بيان ما
الجيم وشد الميم (قوله أنه)
أي الله سبحانه وتعالى (قوله
ولي) أي متوليه وقاعله
بفضله (قوله من جله) الأحكام
بيان ما (قوله على
طريقة الخ) صلة أذكر
(قوله من مقاصد الخ) بيان ما
بكسر (قوله منه) بيان ما
(قوله سرق) بضم فسكون
(قوله أكل) بفتح فسكون (قوله ما انتفع به أحد) أي هذا انتفاع

حط منه ثلثه وأشعر قوله قصر بأنه لو لم يقصر بان شرط عليه السقي ثلاث مرات فسقي اثنين
وأغنى المطر عن الثالثة فلا يحط من نصيبه شيء ابن رشد بلا خلاف قال بخلاف الاجارة
بالدنانير والدراهم على سقاية حائطه زمن السقي وهو معلوم عند أهل المعرفة بخام ماء السماء
فأقام به حيناً فيصط من اجارته بقدر اقامته المائتة لان الاجارة مبنية على المشاحة كالبيع
والمساواة مبنية على المعروف والله سبحانه وتعالى أعلم قال الشيخ الفقيه العالم عبد الرحمن بن
عبد القادر القاسمي رحمه الله تعالى ما كان باب المغارسة مما ينبغي للمؤلفين المختصرين
التعرض له وذكر أحكام المغارسة ومساثلها فيه ولكم لم يفعلوا ولما ذكر لم يتعرضوا ولا
أدري ما قصدهم بذلك ولما أرادوه هنالك وعنيت بمن أشرت إليه الشيخ الامام العالم
العلامة القدوة الكامل أبو عمر وعثمان بن الحاحب والشيخ الفاضل والاسوة الكامل
خليل بن اسحق رحمه الله تعالى وتغننا بما وباعنا لهما ولما دنا عن طريقتهما ونهجهما
وكان بعض شبهو خفاً على الله تعالى مقامه ورفع في الدارين ذروته وسماه كتب إلى ان
اكتب بعض مسائلها وما يصح منها وما يترتب على فاسدها فكتبت اليه في ذلك بعض
ما حضرني ثم طلب معنى بعض اخواني من الطلبة ورغب إلى بعض أخصائي من أهل النسبة
ان اجمع في الباب مسائل جمة وان اذكر فيه أحكاماً مهمة هذا مع ما علم من جهلى وقصوري
وبعدى عن طريق الحق بالحكمة وتقصيري لكن لما رأيت من تأكيد طلبتهم وحديث
ارغبتهم أسعفتهم لما طلبوا وأجبتهم لما فيه رغبوا رجا فبما عند الله تعالى من الثواب
الجزيل واتقاه لما عند من العذاب الجليل نسأله سبحانه وتعالى أن ين علمنا بتوبة
نصوح بحيث لا يلقى همها إلى الخرافة مبطل ولا جنوح وان يصحبنا بعونه ويكون معنا
دعاء لمطفه الله ولي ذلك والقادر عليه ثم اني رأيت ان أذكر ما حضرني في هذا الباب من جملة
الاحكام التي اختلطت من غير ما كآب على طريقة الشيخ خليل في مختصره في اصطلاحه
ومحاذاة عباراته ثم اتته ان شاء الله تعالى بذكر ما حضر كالشرح لتلك الالفاظ والبيان لاثباتها
من مقاصد واغراض ونسأل الله تعالى التوفيق للصواب وان يسلك بنا الزاني وحسن ما تب
بجاءه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله ولا أصحاب

* (باب في بيان أحكام المغارسة)

(قوله بضم فسكون) بفتح الغين المهملة وسكون الراء أي لشخص يثرأ قوله صلى الله
عليه وسلم ما من مسلم يغرس غرساً الا كان مأكل منه صدقة وما سرق منه صدقة وما أكل
منه السبع فهو له صدقة وما أكل الطير فهو له صدقة روى مسلم عن جابر رضي الله تعالى عنه
وقوله عليه الصلاة والسلام لا يغرس مسلم غرساً ولا يزرع زرعاً فإيا كل منه انسان ولاداة ولا
شيء الا كانت له صدقة الى يوم القيامة وقوله صلى الله عليه وسلم ما من رجل يغرس غرساً الا
كتب الله له من الاجر قدر ما يخرج من ذلك الغرس وقوله صلى الله عليه وسلم من بنى بنا في غير
ظلم ولا اعتداء أو غرس غرساً في غير ظلم ولا اعتداء كان له اجر مجاري ما انتفع به أحد من خلق
الرحمن تبارك وتعالى وقوله عليه الصلاة والسلام سبع يجري له بسدر اجرهن وهو في قبره
(قوله أكل) بفتح فسكون (قوله كانت) أي المأكل ولأنه انما يتخير خبره (قوله ما انتفع به أحد) أي هذا انتفاع

(قوله علم) بخصائص مشتقاً أي تعليم من علم وكذا ما بعده (قوله العقد الخ) تعريف للمغارة وشروح للماهية الشرعية
(قوله اجارة) حال من العقد (قوله أو يجوز مشائع) عطف على بعوض معلوم (قوله شركة) حال (قوله سائر) أي باقي
(قوله بلا عوض) صلة التوكيل ٧٢٦ (قوله عينا كان) أي العوض (قوله اللازمة الخ) صفة كاشفة للاجارة

من علم علماً أو أجرى نهراً أو حفر نهراً أو غرس نخلاً أو بنى مسجداً أو ورث مسجداً أو ترك ولداً
يستغفر له بعد موته (وجازت المغارة) أي العقد على غرس شجرة في أرض بعوض معلوم من
غيرهما اجارة أو جعالة أو يجوز مشائع منها شركة فالعقد جنس يشمل المعرف وسائر العقود ودون على
غرس شجرة فصل مخرج العقد على غيره وبعوض معلوم فصل مخرج التوكيل على غرس شجرة
بلا عوض ومن غيرهما أي الأرض والشجر عينا كان أو عرضاً أو طعاماً أو حيواناً اجارة أي
على وجه الاجارة اللازمة بعقدها التي لم يشترط في استحقاق عوضها توقفه على الاتمام أو جعالة
أي على وجه الجعالة غير اللازمة بعقدها المتوقف استحقاق عوضها على الاتمام أو يجوز مشائع
عطف على بعوض معلوم منها أي الأرض والشجر شركة أي على وجه الشركة بينهما في
الأرض والشجر في الذخيرة المغارة مفاعلة وأصلها كونها الصدور الفعل من فاعلين عليهما
كالمضاربة والمناظرة والمدافعة فيقتضي أن كل واحد منهما يفرس لصاحبه وليس كذلك
فيجاء بانها هنا باعتبار حصول العقد منهما وتجاوزا للمغارة (في الاصول) أي الاشجار
(أو ما) أي زرع (يطول مكانه) في الأرض (ستين) وتحتي غرنه مع بقائه فيها (كرعقران وقطن)
فلا يتجاوز فيما يزرع كل سنة ابن عرفة من شرطها كونها في أصل لا في زرع ولا في بقل وفي
جوازها في الرعقران الذي يقيم اعواماً ثم ينقطع قول سحنون وسماع ابن القاسم مضمون
وتجاوز في القطن الذي يبقى ستين لا فيما يزرع كل سنة ويتجاوز فيما كرسوا كان عقدها
(اجارة) لازمة بمجرد عقدتها غير متوقف استحقاق عوضها على الاتمام بان يقول له اغرس لي
هذه الأرض نخلاً أو عنباً أو تيناً أو لك كذا ديناراً أو دراهم أو عرض كذا أو كذا عبدان كان
الغرس من عند صاحب الأرض سواء سمي له عدد دأماً لأنه معلوم بالعرف (وجعالة) غير
لازمة بعقدها متوقفاً على الاتمام والواو بمعنى أو بان يقول له اغرس هذه الأرض نخلاً
أو عنباً أو تيناً أو لك بكل شجرة تثبت أو ثمر كذا ديناراً أو دراهم أو عرض كذا وتنازع اجارة
وجعالة في قوله (بعوض) بكسر العين وفتح الواو أي معلوم سواء كان دنائراً أو دراهم أو
حيواناً أو عرضاً أو طعاماً فلا يتجاوز بمجهول لأنه غرر (وشركة) بينهما (بجزء معلوم) نسبتاً لكل
كنصفه ولأنه مخدّف لفظ معلوم من العوض لدلالة هذا عليه فلا تصح يجوز بمجهول وصلة
شركة (في الأرض والشجر) الذي يفرس بها وهذا القسم هو المقصود بهذا الباب لأن للاجارة
والجعل باين (لا) تصح المغارة على وجه الشركة يجوز بمعلوم (في أحدهما) أي
الأرض والشجر نظرياً عن موردّها فيها أن قلت له اغرس هذه الأرض شجرة أو نخلاً فإذا
بلغت كذا وكذا فالأرض والشجر بينهما نصفين جاز وإن قال فالأصول بينهما فقط فإن كان مع
مواضعهما من الأرض جاز وإن لم يشترط ذلك وشرط ترك والأصول في أرضه حتى تبلى فلا يجوز

(قوله غير اللازمة الخ)
صفة كاشفة للجعالة (قوله
وأصلها) أي صيغة المفاعلة
(قوله عليهما) أي الفاعلين
صلة صدور (قوله فيقتضي)
أي لفظ المغارة تفرع
على وأصلها الخ (قوله
منهما) أي رب الأرض
والعامل (قوله بانها) أي
المغارة (قوله منهما) أي
رب الأرض والعامل (قوله
فيها) أي الأرض (قوله
بشرطها) أي المغارة
(قوله كونها) أي المغارة
(قوله يجوزها) أي المغارة
أي وعنده قول سحنون
أي يجوزها فيه (قوله
وسماع ابن القاسم) أي
بمنعها فيه (قوله ويجوز)
أي المغارة (قوله لازمة
الخ) صفة اجارة كاشفة
(قوله بان يقول الخ) تصوير
للاجارة (قوله لأنه) أي
العدد (قوله غير لازمة الخ)
صفة جعالة كاشفة (قوله
بان يقول الخ) تصوير
للعجالة (قوله فلا يجوز) أي
المغارة اجارة أو جعالة
(قوله لأنه) أي المغارة

بمجهول وذ كرمتد كبر خبره (قوله بينهما) أي رب الأرض والعامل (قوله فلا تصح يجوز بمجهول) أي لأنه غرر خارج عن موردّها (قوله فيها)
تفريع على تقدير عقب عوض وإضافته للبيان (قوله فلا تصح يجوز بمجهول) أي لأنه غرر خارج عن موردّها (قوله فيها)
أي المدونة (قوله ان قلت) بفتح تاء مخطّاب صاحب الأرض (قوله الخ) أي العامل (قوله جاز) أي عقد المغارة (قوله وان قال)
أي رب الأرض (قوله من الأرض) بيان مواضعها (قوله يشترط) أي رب الأرض

(قوله انه) أى العامل (قوله له) أى العامل (قوله وانه) أى العامل (قوله منها) أى الشجر (قوله بشرط صحتها) أى المغارسة (قوله بالمغارسة) أى بسبب اصله المشتركة (قوله من الارض) بيان ما (قوله أى بشرط رب الارض عدم دخوله فيها) أى الشركة تفسير للقول وفاعله المستر ومفعوله البارز (قوله فيها) أى الشركة (قوله فهو) أى الارض وذكره لتذكير خبره (قوله وان لم يستثمر اربها) مبالغة (قوله وهذه) أى الارض البعيدة عن الغرس (قوله والاولى) بضم الهمز أى المغروس فيها (قوله فقيه) أى المفهوم (قوله وانه) أى الشأن عطف على ان الارض (قوله قسم) بفتحات ٧٢٧ مخففا ومثاقلا (قوله الى الاقسام

الثلاثة) أى الاجارة والجمالة

والشركة (قوله مع ابن

القاسم) أى مالكا رضى

الله تعالى عنهما (قوله

قاضى) أى عاقد (قوله له)

أى الرجل (قوله بجعل)

بضم الجيم اسم ان (قوله

له) أى الرسل (قوله وله)

أى الرجل (قوله به) أى

التقاضى (قوله شرطا) أى

رب الارض والعامل (قوله

يعرف) بضم فسكون ففتح

(قوله اربع سعفات) أى

نباتها بيان للتقدير (قوله

من الاصل) أى الارض

والشجر بيان بجر (قوله

وفيها) أى المدونة (قوله

ان قلت) بفتح تاء مخاطب

رب الارض (قوله له) أى

العامل (قوله بطائفة) أى

قطعة (قوله جاز) أى العقد

(قوله والشجر) عطف

على فاعل بلغت المستتر

للفصل بكذا الخ (قوله قدر

كذا) عطف على كذا وكذا

(قوله يدينها) أى رب الارض والعامل وفيه انتقادات من التكلم الى الغيبة (قوله وان قال

قالا اصل) أى الشجر (قوله مواضعها) أى الشجر (قوله من الارض) بيان مواضعها (قوله وان لم يشترط) أى كون

مواضعها معها (قوله وان شرط) أى صاحب الارض (قوله سنة) بضم السين وشدة النون أى طريقة (قوله ولا جعل) أى محض

(قوله بل تشبه) أى المغارسة (قوله وهو) أى العقد (قوله له) أى العامل (قوله ولو ماتت) أى الخلل (قوله لم يكن له) أى العامل

(قوله أرضه هذه) أى غير الحائط (قوله وكانت) أى المعاقدة (قوله ولا ترك له) أى العامل (قوله ولو عطبت) أى ماتت الخلل

التي غرسها بمبالغة (قوله من ان العامل لا يجيبه شئ الخ) بيان لظاهره

اه وكذا لا يجوز ان يشترط انه لاحق له في الشجر وانه لا ينتفع منها الا بعلتها قاله في مباح عيسى ابن القاسم ابن عرفة بشرط صحتها كون الارض والشجر بينهما (ودخل) في الارض المشتركة بينهما بالمغارسة (ما بين الشجر من الارض ان لم يستثنه) أى يشترط رب الارض عدم دخوله فيها (أولا) بشد الواو أى حين عقدها اعلم ان الارض ثلاثة اقسام الاول الموضع الغروس فيه الشجر ودخوله فيها بشرط صحة الثاني الارض التي بين الشجر فهو مشترك بينهما فالعامل جزؤه منه مع بقاء الشجر وبعد فناءه الا اذا استتداهار بها حين العقد فلا يستحق العامل شيئا منها الثالث الارض البعيدة عن الغرس فلا يستحق العامل شيئا منها أيضا وان لم يستثنها ربهما وهذه والاولى مفهوم ما بين الشجر فقيه تفصيل وانه قسم ابن رشد والمبطل وابن عرفة وغيرهم المغارسة الى الاقسام الثلاثة التي تقدمت ابن عرفة المغارسة جعل واجارة وشركة في الاصول مع ابن القاسم من قاضى رجلا على غرس نخل أرضه على ان له في كل نخلة ثنت جعلا مسمى وان لم ينبت فلا شئ له وله الترك متى شاء فلا بأس به ان شرطا للنخل قد راى عرف اربع سعفات أو خمس ابن رشد المغارسة على الجعل جائزة وكذا على الاجارة وعلى جر من الاصل وفيها ان قلت له اغرس لي ارضي هذه نخلا أو شجرا بطائفة أخرى من أرضك جاز ككراه الارض بالنخشب وان قلت له اغرسها شجرا أو نخلا فاذا بانخت كذا وكذا سعة والشجر قدرا كذا قال الارض والشجر بينهما نصفين فذلك جائز وان قال فالاصل يتناقض فان كان مع مواضعها من الارض جاز وان لم يشترط واشترط بقاء تلك الاصول في أرضه حتى تبلى فلا يجوز ابن رشد للمغارسة سنة تخصمها فليست محض اجارة ولا جعل بل تشبه الاجارة بلزوم عقدها والجعل يوقف عوضها على ثبوت الغرس ومع عيسى ابن القاسم لو قال ستاجر تلك على غرس ارضي هذه كذا وكذا نخلة ان ثبت فهي ميتنا جاز وهو جعل لاجارة له الترك متى شاء ولو ماتت لم يكن له شئ ولو لم يكن جعلها ما جاز اذ لم يعمل فيبطل ولا يفسد ان يخرج فيذهب عنه يغير شئ ولو استاجر على ان يغرس في حائطه هذا كذا وكذا نخلة بنصف أرضه هذه لماز وكانت اجارة ولا ترك له حتى يفرغ من غرسه فان غرسها وغرسها في أرضه ثبت أجره ولو عطبت ابن رشد قوله ان ثبت فهي ميتنا يريد ما ثبت من انها ميتنا لا فالو حلتها على ظاهره من ان العامل لا يجيب لشيء الا يثبت كل الخلل للزم ان ثبت بعضها فقط أن لا يكون للعامل فيه

التي غرسها بمبالغة (قوله من ان العامل لا يجيبه شئ الخ) بيان لظاهره

(قوله ولم يلتفت) أي ابن القاسم (قوله الى لفظ الاجارة) اضافته للبيان (قوله لما) بكسر اللام وخفة الميم أي لشرطه لم يلتفت (قوله فيها) أي العاقدة (قوله بان لا يلزم القناضي الخ) تصوير لوجه الجعل (قوله بخلاف المشهور) خبر قوله (قوله لمن انما) أي المغارسة الخ بيان المشهور ٧٢٨ (قوله وان كان لا يجعله لانياس) حال (قوله قياسا على المساقاة) علة

جائزة (قوله وان كان فيه) أي القياس الخ حال (قوله لان شرط الجماعة الخ) علة كون فيه اعتراض (قوله لانه) أي الجعل (قوله يدري) بضم الياء (قوله الرأه) (قوله اراد) أي مآلت رضى الله تعالى عنه بالقدر للمعلوم الذي لا يثمر قبل بلوغه (قوله غيره) أي ابن القاسم (قوله فان اتفقا على تحديدها بقدر لا تبلغه الشجر الا بعد انما رها فسدت ابن رشد وشرط صحته ان وقعها بشباب معلوم قبل الاطعام المتبطل ان جعلها الى قدر سمياها ويثمر الشجر قبله فلا يجوز ابن عرفة في سماع حسين بن عاصم لابن القاسم ما حدد الشباب الذي وصف مالك قال حدد الشجر في ارتفاعها قدر معلوما كقائمة أو نصفها وما أشبهه ذلك في سبعينات يلقبها الشجر معروفه والسعة بفتح ريك غصن النخل قاله الجوهري وشبهه في الجواز فقال (كتحديدها) أي المغارسة (بالانمار) ابن عرفة سمع ابن القاسم جواز حدها بالانمار ابن رشد اجازة في هذا السماع وفي رسم الجواب وفي الموازية قوله في موضع آخر من مانعه لانه لا يدري متى تثر المصنف الظاهر ان هذا ليس خلافا حقيقيا وان القول بالجواز محمول على ما يعلم وقت اطعامه بالعادة والقول بالمنع محمول على ما لا يعلم وقت اطعامه (أو) تحديدها ب (أجل) من الاشهر والسنين يتم (دونه) أي قبل الانمار ابن عرفة وان حدها باجل دون الاطعام ففي صحته او منعه أول سماع حسين ابن عاصم ابن القاسم وما في اثنا عشر رواية الواضحة (لا) يجوز تحديدها باجل تبلغه (بعده) أي الاطعام الكافي المغارسة الى الاطعام هي الجائزة الصحيحة ابن سلون المغارسة الى الانمار جائزة ويجوز الى شباب معلوم ما يمكن يثمر قبله المتبطل ان جعلت الى الانمار كان حسنا لانه معروف ومثله في مقيد الحكم لابن هشام وفي المذهب الراقي في تدريب القضاة وأهل الوثائق ابن رشد وما اذا كان الاجل الى ما فوق الاطعام فلا تجوز المقيد فان حدها بشباب يكون بعد الاطعام او لم تكن فوقه فلا تجوز وتفسخ ومثله في المذهب والعقبة من سماع ابن القاسم فمن أعطى رجلا أرضه ليغرسها على انما ان يلتفت كذا قدره ما قاله الارض والشجر بينهما فاطمعت قبله قال لا يصح أن يتعامل على مثل هذا ولا تصح الماملة في هذا الا على ما دون الاطعام او الى الاطعام (وجلا) بضم الميم والمهملة وكسر الميم أي العاقدان (عليه) أي

المغارسة (قوله صحته) أي المغارسة (قوله ومنعه) أي لمغارسة (قوله اول سماع الخ) راجع الانمار لصحة (قوله وما في اثنا عشر) أي سماع حسين راجع لمنعه (قوله ان جعلت) بضم فكسر أي المغارسة (قوله كان) أي عقدها (قوله لانه) أي جعل المغارسة الى الانمار (قوله معروف) أي ثابت عن السلف الصالح (قوله المذهب) بفتح الذال المججمة منقلة (قوله جدا) بفتح الميم المهملة وشدة الدال (قوله فوقه) أي الاطعام (قوله المغارسة) تفسير لقاعل صح

(قوله يذكر) بضم الياء وسكون الدال وفتح الكاف (قوله لجاز) أى العقد (قوله وجعل) بضم فاء كسر أى الحد (قوله يعرف) بضم فسكون يفتح (قوله لانه) أى الاثمار (قوله جوازها) أى المغارسة (قوله ومنعها) أى المغارسة (قوله سماع عيسى ابن القاسم) راجع لمنعها (قوله وقول ابن حبيب) راجع لجوازها (قوله وجعله) ٧٢٩ أى الحد (قوله في الباب) صلة المؤلفين (قوله ولذا) أى كون ظاهر

كلامهم ان قول ابن حبيب هو المشهور وعمله اقتصر (قوله في الاصل) أى المقتن (قوله وهذا) أى جوازها مع السكون عن تحديدها (قوله من عقدها على عمل العامل معاش) بيان ما (قوله ان التحديد الخ) بيان ما يندفع من (قوله وقد اتفق) أى ريبا (قوله منه) بضم السين وشدة النون (قوله حياها) بكسر الحاء المهملة وثنية التحتية أى حدتها (قوله وأصل في نفسها) تفسيرا لثنية على حياها (قوله أخذت) أى المغارسة (قوله البابين) أى الاجارة والجهة (قوله اثبتت) أى المغارسة (قوله من جهة لزومها) أى المغارسة وضافة جهة للبيان (قوله والجهة) عطف على الاجارة (قوله الغارس) بالهمزة القين (قوله فان بطل) أى مات الغرس (قوله ولا كان) أى وليس (قوله حقه) أى الغارس (قوله يعيده) أى الغرس

الاثمار (عند السكون) عن التحديد عند العقد (وصحت) المغارسة التى سكتا عن تحديدها حين عقدها في المذهب عن المنتخب ابن حبيب لو ايدى كل لشجر حد لجاز وجعل الاثمار والشباب التام الذى يعرف لانه الامر الذى عرفته الناس في المغارسة ابن عرفة لو سكتا عن التحديد في جوارها ومنعها سماع عيسى ابن القاسم وقول ابن حبيب وجعله للاثمار ومثله لابن رشد والظاهر من كلام المؤلفين في الباب ان قول ابن حبيب هو المشهور ولذا اقتصر على عمله في الاصل وهذا اذا جرى العرف بتحديد باب الاثمار أما اذا كان العرف جاريا على الوجه الفاسد كما في بعض البلاد من عقدها على عمل العامل معاش فليقل أحد بصحة ما تقدم ان التحديد شرط في صحتها ولو ايدى كروالعقد المغارسة صيغة معينة وشبهه في الجواز يقال (كاشترطه) أى رب الارض (على العامل ما) أى عملا (خفف مؤنه كرر لا) يجوز لرب الارض ان يشترط على العامل (معاش) بضم الظاء المعجمة (من بئان) غلط مثلا (وحقروا زوايا الشعراء) كحمره أى اشجارنا بنية بنفسها لا ثمرها في المبسطة ان كانت الارض مشجرة كلها فلا يجوز المغارسة لان ثمنها من اشجارها لا قدر وبال وهي زيادة في الجمالة وكذلك ان شرط عليه بناء جدار حول الارض مما تكثر الثقة فيه فلا يجوز وهو غرر لان الغرر ريبا لم يثبت أو لم يثبت قبل بلوغ الحد المشترط فترجع الارض الى ربها وقد اتفق بنسبة البنان حولها ويذهب عمل الغارس باطلا فاما ان كان فيه المانع بسيرة من الشعراء تخلف ازالها فلا بأس بالشرط ذلك عليه ٨٥ ابن سلون لا يجوز ان يشترط عليه ما عظم ثمنه الا ان يشترط عليه التزريب الخفيف أو ما قل من البناء (وهل تلزم) المساقاة عقدها (ب) مجرد (العقد أو) لا تلزمهما (الار شمع) العامل (في العمل) في الجواب (خلاف) أى قولان مشهوران فقد صح ابن رشد بمشهور يترك ومنها بالعتد وافر ابن عرفة وأما القول الثاني فعليه اعتد شير من المؤلفين والمؤلفين ابن رشد في المقدمات ليست المغارسة باجارة منقردة ولا جعل منقذ وانما هي سنة على حياها وأصل في نفسها اخذت شها من البابين اشبهت الاجارة من جهة لزومها بالعقد والجهل من جهة ان الغارس لا يجب له شئ الا بعد ثبوت الغرس وبلوغه الحد المشترط فان بطل فلا شئ له ولا كان من حقه ان يعيده مرة أخرى (وعمل) يفتح فكسر (العامل) وجوبا (ما) أى العمل الذى (دخل) العامل في عقد المغارسة (على) عمله (عرفا) أى بسبب عادتهم فيها (أو تسمية) من العاقدين حين عقدها (وضمن) العامل ما تلقى من الشجر (ان فرط) بفتحات منقلا العامل في تعاهده في المبسطة يتعاهد العامل الاشجار بالحرق والسقي والتعقيم الى ان تبلغ الاثمار والحد المشترط فان فرط فيها حتى أصابها ما أهل كها بسبب تشريله فيض من لرب الارض نصيبه منها انقله صاحب الدرر عن الوغليسي

٩٢ من ث (قوله وجوبا) بيان لحكم عمله الظاهر من عمل (قوله العامل) تفسيرا لفاعل دخل المستوفيه (قوله فيها) أى المغارسة (قوله عقدها) أى المغارسة (قوله العامل) تفسيرا لفاعل ضمن (قوله ما تلقى) مفعول ضمن (قوله من الشجر) بيان ما (قوله العامل) تفسيرا لفاعل فرط (قوله في تعاهده) أى الشجر صلة فرط (قوله في المبسطة) خبر مقدم (قوله فيها) أى الاشجار (قوله فيضمن) أى العامل (قوله منها) أى الاشجار (قوله الوغليسي) يفتح الواو وسكون الغين المعجمة

وصكسر اللام فثناه سا كنة فسين مهمله مكسورة فيا نسب مشددة (قوله العامل) تفسير لفاعل عجز (قوله عن عمل صله) عجز (قوله بمانع) صله عجز (قوله أى سافر العامل) تفسير للفاعل وفاعله (قوله بعد العقد) تنازع فيه عجز وغاب (قوله العامل) تفسير لفاعل عمل (قوله مما دخل عليه) بيان البعض (قوله مما دخل العامل عليه) بيان الباقي (قوله العامل) تفسير لفاعل شاء (قوله وان شاء) أى العامل (قوله ترك) أى عمل المغارسة (قوله أو تركه) عطف على عجز (قوله بعد عقدها) أى المغارسة تنازع فيه عجز وترك (قوله أو أقام) أى رب الارض (قوله بالقي) صله تولى (قوله قدم) بفتح فسكسر اى من مفره (قوله حقه) أى من الارض ٧٣٠ والشجر (قوله فله) أى العامل الاول (قوله ذلك) أى الدخول فى حقه من الارض

(فان عجز) العامل عن عمل ما دخل عليه بمانع طرأ له (أو غاب) أى سافر العامل من البلد (بعد العقد) للمغارسة وقبل شروعه فى العمل (أو عمل) العامل (البعض) مما دخل عليه (وعمل ربه) اى الشجر (أو غيره) الباقي مما دخل عليه العامل (فهو) أى العامل (على حقه) فى الارض والشجر (ان شاء) العامل البقاء على مغارسته وان شاء تركه (وعليه) أى العامل (الاجرة) لما عمل ربه أو غيره فى كل حال (الا ان يتركه) اى العامل عمل المغارسة ويقضه عن نفسه (أولا) بشد الواو أى قبل عمل غيره فلا شئ عليه ولا يعنى ان العامل ان عجز عن العمل بمانع حدث له أو تركه لغيبته بعد عقدها وقبل عمله شيئا أو بعد غرسه بعد اقام رب الارض من غرسها باجرة أو غرسها به بقتنه أو أقام من تولى ما غرسه العامل الاول بالسقي والتقية ونحوهما حتى تم الغرس ثم قام العامل الاول أو قدم وأراد الدخول فى حقه فله ذلك وعليه اجرة ما عمله غيره هذا حاصل ما قاله ابن رشد عن ابن القاسم ثم عارضه بمانع فى غير هذا الباب من كتاب الجعل والاجارة فى حفر البئر ونحوها وخرج الخلاف هنا من تلك فان ترك حقه وأراد رب الارض أخذه به فقيه خلاف ابن رشد لولم يطلب الاول حقه وقال لا حاجة لى به وطالب الذى عمل عنسه اجرة عملا منه لتخرج على الخلاف فى لزوم المغارسة بالعقد كالمساقاة وعدم لزومها به كالجعل ولو عجز قبل ان تقوت المغارسة فى الارض فغارس ربه اقيم غيره كان الاول أحق وعليه قيمة عمل الثانى وان ترك حقه أولا وسلم فيه قبل عمل غيره ثم عمل غيره ثم أراد الاول الرجوع فلا شئ له (ووجب) شرطان صحة المغارسة (بيان) نوع (ما) أى الشجر الذى (يغرس) بالارض لاختلاف الاشجار فى مدة الثمار وخدمتها بالقلة والكثرة وشبهه فى وجوب البيان فقال (كعدد) اى ما يغرس فيجب بيانه (الأن) بفتح فسكون حرف مصدرى صلت به (يعرف) بضم التحتية وسكون العين وفتح الراء أى يكون قدر ما يغرس فيها معروف (عند أهله) أى الغرس بعض الموثقين تكتب فى عقد المغارسة دفع قلائ الى فلان ارضه ليغرسها كذا وكذا شجرة من جنس كذا وكذا من زيتون او رمان حلو أو حامض أو مر أو مائة مئة عدد ما يغرس فحسن فان لم يحصرها جاز لان ما يبق شجرة واخرى معروف بعض المتأخرين انما تجوز مغارسة الانواع اذا كان اطعامها متقافى زمن واحد او متلاحقا فان اختلفت بالتمييز والتأخير فلا تجوز فى عقد

والشجر (قوله وعليه) أى العامل الاول (قوله عارضه) أى ابن رشد ما نقله عن ابن القاسم (قوله بمانع) أى ابن القاسم (قوله من كتاب الجعل والاجارة) بيان غيره (قوله فى حفر البئر ونحوها) حال عمله فى الجعل والاجارة من ان العامل اذا عجز أو ترك فلا شئ له اذا تم العمل غيره (قوله وخرج) بفتحات مثقلا أى ابن رشد (قوله الخلاف) أى قولان (قوله ان العامل اذا عجز أو ترك فليس على حقه) قوله هنا أى فى المغارسة (قوله من تلك) أى مسئلة الجعل والاجارة صله تخرج (قوله فان ترك) أى العامل الذى عجز أو غاب وعمل غيره (قوله حقه) أى من الارض والشجر (قوله فله) أى حقه من الارض (قوله ذلك) أى حقه من

الارض والشجر وتفرجه اجرة العمل (قوله فقيه) أى الزامه باخذ حقه ودفع اجرة العمل وعدمه (قوله وقال) أى الاول (قوله به) أى حق من الارض والشجر (قوله عنه) أى الاول (قوله منه) أى الاول صله طلب (قوله تخرج) بفتحات مثقلا أى الحكم (قوله وعدم لزومها) أى المغارسة (قوله به) أى العقد (قوله ولو عجز) أى الاول (قوله ربه) أى الارض (قوله فيها) أى الارض (قوله أحق) أى بنصيبه من الارض والشجر (قوله وعليه) أى الاول (قوله وان ترك) أى الاول (قوله أولا) بشد الواو (قوله وسلم) بفتح مثقلا أى الاول (قوله فيه) أى حقه من الارض والشجر (قوله لاختلاف الاشجار الخ) علمه وجوب البيان (قوله ينى) بضم ففتح مثقلا أى يغرس ويصير

(قوله أى رب الارض [والارض (تفسير للقائل
(قوله الاشجار) (تفسير
للمفعول (قوله كالاشجار
الخ) تتمثل للحد المشترك (قوله
أو أبقياها) أى الاشجار
(قوله من مناصفة الخ) بيان
ما (قوله وجب) أى ثبت
(قوله حظه) أى من الارض
والشجر (قوله وان كان)
أى الذى أثر (قوله فان
كان) أى الاقل (قوله
كانت) أى الناحية التى
بها الاقل (قوله وان كان)
أى الذى أثر (قوله محتملا)
أى بما لم يثمر (قوله لزمه)
أى العامل (قوله من
الاشجار وغيره) بيان الحد
المشترط (قوله لان) أى
العامل (قوله منها) أى
الارض (قوله قال) أى
الواشترى بى بكسر النون
وسكون السين المجهمة
وكسر الراء ثقتنا فسين
مهملة مكسورة فيانصب
(قوله فطلبه) الذى ينجعه
(قوله بأنه) أى الفارس
(قوله له) أى الفارس (قوله
من الارض والشجر) بيان
الجزء

واحد البرزلى ظاهر قول ابن حبيب خلاف هذا والله أعلم (ومنع) بضم فكسر (جمعها) أى
المغارة (مع يبع أو اجارة) فى عقد واحد وشبه فى المنع فقال (ك) بجمعها مع (جعل وصرف
ومسافة وشركة ونكاح وقراض وقرض) ثم قال (واقسمها) أى رب الارض والفارس بها
الاشجار (ان بلغ) الشجر (الحد المشترك) حال عقد المغارة كالاشجار والقامة أو نحوها
أو الاشجار (أو) أبقياها مشتركة بينهما على ما دخل عليه و (وليا) أى الشريك كان فى الاشجار
(العمل) قيمها بنفسها أو بإجرائهما فى المسطبة ويتعهد العامل الاشجار بالحفر والسقي
والتنقية حتى تبلغ الاطعام أو تبلغ كل ثمرة منها قامة أو نحوها أراد على حسب ما اتفقا عليه
ف تكون الارض حينئذ والشجر بينهما فيقتسمانها ان احبا أو يتقيمانها مشتركين بينهما
على الشيوع ان شأ أو يكون العمل بينهما بقدر حظ كل منهما (وان هلك الاشجار بعده)
أى الحد المشترك بأقوة او عاهة او جأحة سموية أو احتراق (فالارض) مشتركة (بينهما) أى
ربها والعامل على حسب ما عقد عليه من مناصفة أو غيرها ابن سلون اذا بلغ الفرس الحد
المشترط وجب للعامل حظه فان لم يقتسمها واحترق الفرس أو طرأت عليه آفة فالارض بينهما
ونحوه فى المسطبة ومفهوم بعده انما ان هلك قبله فلا شئ للعامل كالجعالة (ولا شئ للعامل
فيها) أى الشجر الذى (قل) يفتح القاف واللام مثقلا (ان بطل الجبل) بضم الجيم وشدة اللام أى
هلاك أكثر الشجر ولم ينبت فى كل حال (الا ان يميز) الاقل السالم (بناحية) من الارض (أو كان)
الاقل (له) أى الاقل (قدر) يفتح فسكون فللعامل نصيبه منه يعنى ان الاشجار اذا خابت ولم
ينبت منها الا القليل فلا شئ للعامل فيه اذا كان الاقل متفرقا وكان لا قدر له فان كان متبرا
بناحية من الارض أو كان له قدر وبال فله حظه منه (بخلاف العكس) أى بطلان الاقل
وسلامة الجبل فللعامل نصيبه من الارض والشجر ابن سلون ان اثر البعض دون البعض فان
كان الذى أثر أكثرها كان غير تبعه الله واقسم الجميع وان كان الاقل فان كان الى ناحية
بعينها كانت بينهما ما وسقط عن العامل العمل بها ويعمل الباقي حتى يثروا ان كان محتملا لزمه
العمل فى الجميع حتى يثمر معظمه والثمرة بينهما ونحوه للمسطبة وابن عرفة (وليس له) أى
العامل (قبله) أى الحد المشترك من الاشجار وغيره (جعل) يفتح فسكون أى زرع (كبقول) يفتح
الموحدة وسكون القاف بين الشجر (الاباذن) من رب الارض لانه لا يستحق شيئا منها
الا باتمام سئل الواشترى بى عن اخذ ارض مغارة فغرسها ثم جعل فى عمارة الفرس مقائى
وبقولا فأجاب ليس للفارس أن يعمل فى الارض شيئا الا باذن ربها فان عمل قبل اذنه فالغلة له
وعليه الكراء قال وسئل أبو الحسن الصغير عن الفارس يزرع فولا بين الاشجار قبل الاطعام
فطلبه رب الارض قبل الابان أو بعده فأجاب بأنه متعدها فلا شئ له فى الارض الا بعد الاطعام
فأصاب الارض القلع فى الابان والكراء به سدده ويمنع رب الارض الضمان من زراعتها لانه
يضر الفرس الا ان تكون لهم عادة (وان اختلفا) أى رب الارض والعامل بعد العمل (فى
الجزء) المجموع للعامل من الارض والشجر (حالا) بضم فكسر أى رب الارض والعامل (على
العرف) بين اهل بلدهم فى مغارستهم (و) ان اختلفا فى صحتها واعدتها (القول لمدعى العدة
لانها الاصل فى عقود المسلمين فى كل حال) (الآن يغلب القساد) فى عرفهم فالقول لمدعى

(قوله ففتح (قوله بالحد) صله تمام (قوله قيمتها) اى الارض (قوله ان كان) اى الشأن (قوله فيها) اى المغارسة (قوله المذكور) تفسيره (قوله فى كونه يجرى للعامل) صله كفاف التشبيه (قوله ولاشئ له) اى العامل (قوله وان لم تكن) اى المغارسة (قوله ان كانت) ٧٣٢ اى العامل (قوله من الارض والشجر)

لنسخه الاصل قاله ابن رشد وابن عرفة وفيه خلاف (وفسخت) بضم فس كسر مغارسة (فاسدة) ان كانت (بلا عمل) من العامل فى الارض قبل ظهور فسادها فترد الارض لربها ولاشئ لاحدهما على الآخر (والا) اى وان لم تكن بلا عمل بأن عمل العامل فيها قبل ظهور فسادها (فهل تضى) المغارسة بينهما الى تمامها بالحد المدخول عليه كالعقبة (ويترادان) اى رب الارض وغارسها (قيمة الارض و) قيمة (العمل) فيرجع رب الارض بنصف قيمتها على العامل والعامل بنصف قيمته عمله على رب الارض فينتقاصان ومن زاد عليه شئ يمدفعه للآخر (ان) كان (جعل) رب الارض (للعامل جزءاً) من الارض والشجر حين عقدها فان لم يجعل له جزءاً انفسخ وهذه طريقة بعض المؤلفين فيما غير ابن رشد (او ان كان) عقد المغارسة (كذلك) المذكور فى كونه يجرى للعامل والموضوع ظهور الفساد بعد العمل (فله) اى العامل على رب الارض (قيمة غرسه وعمله فقط) اى ولاشئ له من الارض والشجر (والا) اى وار لم تكن كذلك فى كونها يجرى للعامل بان كانت بلا جزء له من الارض والشجر (فنى كونه) اى العقد (كرام) للارض (فاسداً) فالغلة كلها للعامل وعليه كرام المثل فيما مضى ويخبر رب الارض فى الزامه بقلع غرسه وابقائه لنفسه ودفع قيمته له مقلوعاً (او) كونه (اجارة) للعامل (فاسدة) فالارض والشجر لرب الارض ولاشئ منهما للعامل حال كونها (كذلك) المذكور فى انه ليس للعامل القيمة غرسه وعمله (قولان) مبتدأ خبره فى كونه كرام فاسداً واجارة كذلك وهذه طريقة ابن رشد (تردد) اى طرفتان مبتدأ خبره محذوف اى فى جواب هل تضى الخ يعنى ان المغارسة الفاسدة اذا اطلع عليها قبل شروع العامل فى عملها فانفسخ ولاشئ لواحد منهما على الآخر وان اطلع عليها بعد الغرس ومعالجته ففيها طرفتان الاولى لبعض المؤلفين النظر فى المغارسة فان كان فيها جزء للعامل من الارض والشجر فسدت من وجه آخر ككونها لاجل يعيد ثمر الشجر قبله او يتخذها العامل ماعاش ففضى ويترادان قيتى الارض والعمل بينهما اى يرجع صاحب الارض على العامل بنصف قيمة الارض ويرجع العامل عليه بنصف قيمة عمله وان لم يجعل له جزءاً منفسخ قاله الامام مالك رضى الله تعالى عنه الا ان هذا الشرط رده فهو له يذكروه عنه وانما اخذناه من قوة كلامهم الطريقة الثانية لابن رشد ومن وافقه انه ان كان فيها جزء للعامل فله قيمة غرسه اى الاعواد التى غرسها وعمله اى معالجته الى يوم الحكم وعبارة ابن رشد اذا جعل له جزءاً من الارض على وجه لا يجوز فى المغارسة كقوله اغرس هذه الارض وقم على غرسها كذا وكذا سنة او حتى تبلغ كذا وكذا لاجل او حتى يكون الاطعام دونه ففيها ثلاثة اقوال أحدها انها اجارة يرد عليه الفارس ما اخذ منها يريد من الثمرة مكملتها ان عرفت ونحوها أن جهات ثم قال وهذا هو القول الصحيح اه وعلى هذا فالغرس كله

بيان جزء (قوله الزامه) اى العامل (قوله وابقائه) اى الغرس (قوله لنفسه) اى رب الارض (قوله قيمته) اى الغرس (قوله له) اى العامل (قوله منها) اى الارض والشجر (قوله فى انه) اى الشأن (قوله قيتى) بفتح التاء مثنى قيمة بلا نون لضافته (قوله اى يرجع صاحب الارض الخ) تفسيره يترادان قيتى الخ (قوله عليه) اى صاحب الارض (قوله منها) اى الارض والشجر (قوله هذا الشرط) اى يجعل جزء الارض والشجر للعامل (قوله عنه) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله انه) اى الشأن (قوله فيها) اى المغارسة (قوله جزء) اى من الارض والشجر (قوله فله) اى العامل (قوله وعمله) عطف على غرسه (قوله اذا جعل) اى رب الارض (قوله له) اى العامل (قوله حتى) بفتح الحاء وشدة الدال (قوله دونه) اى قبله (قوله قيتى) اى العقد (قوله

انها) اى العقد وانته لتأنيده (قوله اجارة) اى للعامل فاسد قبله لاجل اجرتها (قوله يرد) بفتح (قوله عليه) اى رب الارض (قوله منها) اى الارض (قوله من الثمرة) بيان ما (قوله مكملتها) بدل ما (قوله عرفت) بضم فكسر اى مكملتها (قوله ونحوه) بكسر التاء المعجمة وسكون الراء اى قدرها بالجزء (قوله جهات) بضم فكسر اى مكملتها (قوله ثم قال) اى ابن رشد

(قوله منه) أى الغرض أى ولا من الأرض (قوله للعامل) أى وله اجر مثله (قوله وان ذهبت) أى الاشجار (قوله فيها) أى الأرض (قوله اخذها) أى العامل الأرض (قوله فى أحره) أى العامل (قوله واعطائه) أى العامل (قوله قيمته) أى الشجر (قوله وفيها) أى المسئلة (قوله عند من لا يستحقه) صلة فأت (قوله من رب الأرض أو العامل) ٧٣٣ يأت من (قوله وهو) أى صاحبها

رب الأرض ولا شيء منه للعامل وأما أن لم يجعل للعامل جزء من الأرض بان قال له أغرسها والثمر
 فقط يئتنا أو الثمر والشجر فقط يئتنا ولا شيء لك من الأرض أو قال له مدامت اذ شجارتها فمالك
 تنتفع بها في الأرض وإن ذهبت فلا حق لك فيها فقل إنه كراء فاسد وهو قول ابن القاسم وقال
 أشهب وسحنون اجارة فاسدة فعلى أنه كراء الغلة كلها للعامل ولرب الأرض كراء أرضه من
 يوم أخذها وقبل من يوم غرسها وقبل من يوم أثمارها ويخرب الأرض في امره بقطع شجرة
 وأعطائه قيمته مقلوعا وقبل قائما لأنه غرسه بشبهة وعلى أنها اجارة فاسدة قال عليه كلكم لرب
 الأرض ويرجع بمكيله ما أخذتم منها ان علت وخرصها ان جهلت وللعامل اجره في غرسه
 وسقيه وعلاجه وفيه أقوال آخر (ومافات مر غلة) بيان ما عند من لا يستحقه من رب
 الأرض أو العامل (رجع صاحبها) أي الغلة الذي يستحقها وهو رب الأرض في الاجارة
 الفاسدة والعامل في الكراء الفاسد على من فالت يده وهو العامل في الاجارة الفاسدة ورب
 الأرض في الكراء الفاسد وعله (رجع بمثل) كيلة (ها) أو وزنها (ان علت) بضم فكسر
 الغلة قدر ايكيل أو وزن (و) رجع صاحبها (بقيتها) أي الغلة (ان جهلت) بضم فكسر
 الغلة قدر امان كيل أو وزن (ك) الرجوع (المثلي) السكيل أو الموزون أو المعدود والمجهول
 البات يده من لا يستحقه (في غيرها) أي المفارسة وقال ابن رشد ان جهلت يرجع بخوصها أي
 قدرها ما التقدير والاجتهاد والخير والصواب الاول لتأدية الرجوع بالحرص الى رب الفضل
 ولذا قال ابن رشد في كتاب الاستحقاق من استهلك فولا مجهول القدر فعليه قيمته لأمثله وقال
 الحمصي غاصب الطعام يفرغ منه صفة وقدره فان كان جزوا فاجعل كيلة غرم قيمته يوم غصبه
 (واذا غرس أحد الشريكين أو بوي) في الأرض المشتركة بينهما في غيبة شريكه أو حضوره غير
 عالم (فالشريك الآخر) الذي لم يفرض ولم يميز (الدخول معه) أي الباني أو الغارس فيمنه غرضه
 أو بناء (ويعطيه) أي الآخر الدخول الباني أو الغارس (قيمة ذلك) الغرس أو البناء حال
 كونه (قائما) لوضعه بشبهة الشراكة أي حطته منها سحنون أخبرني ابن القاسم عن مالك
 رضي الله تعالى عنهم في أرض يميز رجلين أحقرا أحدهما بئرا وأغرس غرسا فمافا اراد الآخر
 الدخول معه أنه يكون له في البئر بقدر ماله في الأرض ابن رشد قال الامام مالك رضي الله
 تعالى عنه في هذه الرواية ان اراد الشريك ان يدخل فمع شريكه فيما بنى أو أحقر أو غرس فعليه
 في البئر بقدر ماله في الأرض ولم يميز هل يكون حظه من النفقة التي افاقها أو من قيمة العمل
 قائما أو منقوضا وفيه تفصيل لانه اما أن يكون الغرس أو البناء والحفر مع غيبة الشريك
 الثاني أو مع حضوره وسكوته عالما او مع انذنه فان كان غائبا غير عالم فيخرج فيه قولان أن
 يكون له قدر حظ شريكه من قيمة عمله قائما لان الشراكة في الأرض شبهة الا أن يزيد على قدر
 حظه من النفقة التي أنفقها فلا يزد عليه والثاني ان الشراكة ليست شبهة فليس له سوى قيمة

(قوله حضوره وسكوته) أي الدخيل (قوله فاختلف) بضم التاء (قوله صار) أي البناء أو الغرس (قوله فيها) أي القسمة (قوله
 الصورة الأولى) أي الاتفاضة على القسمة (قوله القائم) أي على الباني أو الغارس (قوله قدر حظه من الأرض) أي من قيمة
 البناء أو الغرس • والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب • وصلى الله على سيدنا محمد وآله والأصحاب
 ثم الربع الثالث من التسهيل مخ الجليل على مختصره ولا تأبى الضياء خليل بفضل الله سبحانه وتعالى الملك الوهاب فله
 الحمد والشكر دائماً بين الظهريين است ٧٣٤ بقيت من شعبان من العام التاسع والثمانين من القرن الثالث بعد الألف

حظه منقوضاً وهذا قول ابن القاسم وإن كان الغرس ونحوه مع حضوره وسكوته فإن قلنا
 السكوت إذن فاختلف له كراهية فيما مضى قبل قيامه أم لا على قولين وعلى الأول لا بد
 من عيونه أنه ما سكت راضياً بترك حقه وإن قلنا ليس السكوت إذ نافله كراهية الماضي قولاً واحداً
 وإن كان الغرس ونحوه بأذن الشريك فحكمه حكم ما تقدم في السكوت على أنه إذن وإن أراد
 مقامه فقال ابن القاسم تقسم الأرض بينهما فإن كان بنيه وغرسه فيما صار له من الأرض
 كان له ذلك وعليه من الكراهية بقدر اتفاعة به نصيب صاحبه وإن كان البناء والغرس في نصيب
 غيره خير الذي صار في حظه بين أعطائه قيمته منقوضاً وبين أسلامه إليه المنقوضه هذا كلام
 ابن القاسم وظاهره سواء اتفقا على القسمة واختلفا فيها أم في الصورة الأولى فلا إشكال فيها
 وأما الثانية فالذي يأتي على مذهب المدونة أن يعطى القائم أشريه ~~بكمه~~ قدر حظه من
 الأرض ثم يقتسمان أو يتركان اه • والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
 وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله والأصحاب ثم الربع الثالث من الكتاب ببعض
 فضل الله تعالى الملك الوهاب فله الحمد والشكر دائماً بعد عصر يوم الأربعاء ثلثين بقيت من
 شهر صفر من سنة سبعة وسبعين ومائتين وألف من هجرة من لغاية الشرف سيدنا محمد
 عليه الصلاة والسلام والحمد لله رب العالمين كتبه محمد غيلش تاب الله عليه ووجهه والديه
 والمسلمين أجمعين آمين

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

• (باب في بيان أحكام الاجارة وكراه الدواب والحمام والدار والأرض وما يناسبها) •

(مكة) بكسر الصاد المهملة وتشديد الحاء أي موافقة (الاجارة) الشرع بكسر الهمزة وسكون
 الجيم أي الجزاء في فعلها المد والقصر وأنكر الأصمعي المدعيان وهو الصحيح ونقله غير واحد
 ولما كان أصل هذه المادة الثواب على العمل وهو منفعة خصت الاجارة في اصطلاح الشرع
 بالعقد على المنفعة على قاعدة العرف من تخصيص كل نوع من جنس باسم ليحصل التعارف
 عند الخطاب وقد علم وضع الفعالة بالكسر للمنافع نحو الصياغة والحياكة والخباطة
 والنجارة والفعالة بالفتح لا خلاق النفوس كالسباحة والشبابة والفصاحة والفعالة بالضم
 لما يطرأ من المحقرات نحو الكفاة والقامة والتخالة أفاده في الذخيرة وفي الباب حقيقة

من هجرة من لغاية الكمال
 والشرف سيدنا محمد صلى
 الله عليه وسلم كتبه محمد
 ابن أحمد بن محمد غيلش تاب
 الله سبحانه وتعالى عليه
 ولطف به وأحسن اليه
 ووالديه والمسلمين أجمعين
 سبحانه ربك رب العزة عما
 يصفون وسلام على المرسلين
 والحمد لله رب العالمين

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

اللهم صل على سيدنا محمد وسلم
 (قوله وكراه) عطف على
 الاجارة (قوله والحمام) بفتح
 الحاء المهملة وتشديد الميم (قوله
 يناسبها) أي الأحكام (قوله
 الشرع) مقول سواء نقه
 المضاف لقاعله (قوله بكسر
 الهمز) حال من الاجارة
 (قوله وحكي) بضم فاكسر
 (قوله ضمه) أي الهمز (قوله
 من الاجر) حال من الاجارة
 أي مشتقة منه لانها مزيدة
 وهو مجرد (قوله أي الجزاء)
 أي المقابلة على العمل (قوله

فعلها) أي ماضي الاجارة (قوله المد) أي الهمز (قوله وهو) أي المد (قوله ونقله) أي المد (قوله أصل)
 أي معنى (قوله المادة) أي اجر (قوله الثواب) خير كان (قوله وهو) أي العمل الخ حال (قوله خصت) بضم الخاء المهملة وتشد
 الصاد المهملة (قوله الاجارة) أي هذا اللفظ (قوله في اصطلاح الشرع) صلة تخص (قوله بالاعتد) صلة تخص (قوله على المنفعة)
 صلة الاعتد (قوله على قاعدة) صلة تخص أو صفة مصدر أي تخصيص اجارياً (قوله العرف) أي التقهسي (قوله من تخصيص
 الخ) بيان قاعدة (قوله باسم) صلة تخص (قوله ليحصل التعارف) صلة تخص (قوله علم) بضم العين (قوله يطرأ)
 بضم الياء (قوله من المحقرات) بيان ما (قوله الباب) بضم اللام وموحدين (قوله حقيقة) أي الاجارة

(هى) اى الاجارة (قوله طرده) اى كون وجوده ملازوما لوجود الاجارة لوجوده فى الكراه (قوله ونحوه) أى قول القاضى فى بطلان طرده بالكراه (قوله فاسدها) اى الاجارة (قوله عنه) اى قول عياض (قوله والحد الخ) حال (قوله وقواها) أى المدونة (قوله يجاز) خبر قول والجملة مستأنفة جواب عما يقال قولها المذكور نص فى ان العقد على منفعة مالا ينقل اجارة فيجب ادخاله فى الحد اعكس ما صنعت (قوله لانه) أى المجاز (قوله أخف من المشترك) مسلم

عليك منفعة معلومة بعوض معلوم وعرفها ابن عرفة بأنها عقد معاوضة على منفعة ما يمكن نقله غير سقينة وبهية بعوض غير ناشئ عنها ببعض يتبع بعضا فيخرج كراء الدور والوفاء والرواحل والقراض والمأقاة والمغارسة والجعل قال وقت بعضه يتبع بعض خوف نقص عكسه بمثل قوله تعالى أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانى حج فانما الجارة اجماعا لقولها يا أبت استأجره وعرضها لا يتبع بعض وقول القاضي هي معاوضة على منافع الاعيان لا يتخى بطلان طرده ونحوه قول عياض يسع منافع معلومة بعوض معلوم مع خروج فاسدها عنه والحديث اول الصحيح والفاسد وقولها يجوز ان يستأجر طريقا في دار رجل أو مسيل صاب من حاض مجاز لانه أخف من الاشتراك واعترضه غ بان لفظ البعض مبهم لا يناسب التعريف وبانه يلزمه دخول الجعل في التعريف فيبطل طرده على انه لو حذف لفظ بعض لم يخرج الاجارة بالبيع لان تبعض المنفعة فيوجب الرجوع في صدق المثل وهو يتبع بعض يتبع بعضا فتدخل في قوله يتبع بعض الخ أى حقيقة أو حكما ولو قال يتبع بعض يتبع بعضا أو بعضا وحذف لفظ بعض سلم من ذلك كله الغرابطى الاجارة تطلق اصطلاحا على العقد على منافع العاقد والمقول الا السقينة والبهية والكراء على العقد على منافع المايقل والسقينة والبهية هذا هو الاصلي وقد يطلق أحدهما على معنى الآخر فصح ان استأجرت منه دار بثوب الخ وفي الباب خص عليك منفعة الأدنى باسم الاجارة وعليك منفعة المملوكات باسم الكراء وحكمها الجواز ابتداء والزم بنفس العقد ما يستتر به ما يفسدها ابن عرفة محمد بن حازم اجماعا الصقلي خلاف الاصم فيها القول انه مبتدع وفيها مع غيرها عقد لازم

ولكن يقال لا بد للمباز من قسمة مانعة اذا اصر الحققة فصار منه هذا الجواز (قوله واعترضه) اي حذا بن عرفة (قوله
وبانه) اي بعضه يتبع بعض الخ (قوله يلزمه دخول الجعل في التعريف فيبطل طرقة) ممنوع فان الفصل ان بعض افراد العوض
يتبع بعض يتبع بعض المنفعة وبعضه افراد لا يتبع بعض يتبع بعضها وهذا ليس في الجعل اذ جميع افراد لا يتبع بعض يتبع بعض منفعة
واقفه اعلم (قوله على انه) اي ابن عرفة (قوله لفظ بعض) اضافته للبيان (قوله فيها) اي الاجارة بالبيع (قوله وهو) اي صدق
المثل (قوله فتدخل) اي الاجارة بالبيع (قوله انراطي) يخرج الغين المجمة وسكون الراء فتكون قطا ههله فيا نسب (قوله
هذا) اي الفرق (قوله الاصل) اي الكثير (قوله فقها) اي المدونة (قوله باسم الاجارة) اضافته للبيان (قوله المملوكت)
اي غيرة الاذى (قوله باسم الكراء) اضافته للبيان (قوله وحكمها) اي الاجارة (قوله به) اي العقد (قوله يغيبها) اي
الاجارة (قوله هي) اي الاجارة (قوله الاسم) علم شخص (قوله فيها) اي الاجارة (قوله لغو) خبر خلاف (قوله لانه) اي الاسم
(قوله وفيها) اي المدونة (قوله عقدها) اي الاجارة

(قوله لها) اي الاجارة (قوله لم يجد) اي المضطر للاعانة (قوله ووجبت اعاقته) حال المجزء عن الاستقلال بشهله (قوله مشروعيتهما) اي الاجارة (قوله فعمل) تفريع على تقدير جنس (قوله كذلك) اي المؤخر في كسر الجيم (قوله في كون الاول) اي العاقلة صلة كاف التشبيه (قوله والثاني) اي الاجر (قوله فيه) اي البيع (قوله امرهما) اي شروطهما الملمة من امر عاقدى البيع لتساويهما في الاحكام (قوله هذا) اي كون عاقدى الاجارة كعاقدى البيع (قوله اورد) بضم الهمزة وكسر الراء (قوله عليه) اي اجر كالبيع (قوله انه) اي اجر ٧٣٦ كالبيع (قوله وهذا) اي كل ما يصلح غنا يصلح اجرا (قوله بما يخرج) اي يثبت ولا

تطول اقامته بها (قوله والطعام) اي الذي لا يخرج من الارض عطف على ما (قوله غنا) اي الارض (قوله هو) اي اذاته بقطع النظر عما يعرض له (قوله كذلك) اي من حيث هو (قوله وهو) اي المانع (قوله انتهى) اي من كراء الارض بما يخرج منها وبما يطعم (قوله عدم انتهى) اي شرطه في الاجر كالثن (قوله وانه) اي اجر كالبيع عطف على انه (قوله تعين) بضم فتح مثقلا (قوله وهو) اي فسادهما (قوله مالكا) مفعول سماع المضاعف انما على (قوله من صحتها) اي الاجارة والكرام المذكورين بيان ما (قوله اذا كان) اي الاجير (قوله مخالفا) اي المستأجر (قوله وارضاه) اي المستأجر الاجير (قوله يعطى) اي المحتجج (قوله يشارطه) اي المحتجج (قوله قبله) اي العمل

كالبيع اه وقد يعرض لها الوجوب اذا لم يجد الامن يستأجره ووجبت اعاقته وحكمة مشروعيتهما التعاون ودفع الحاجات وقد نسيه الله تبارك وتعالى على هذا بقوله تعالى ورفعا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا ذرىا وذرية (قوله عاقد) فتميل المؤخر بكسر الجيم والمستأجر كذلك (واجر) بفتح فسكون أى عوض مقول (ك) ما قد عوض (البيع) في كون الاول عجزا والثاني طاهر امتنع ما به مقدور عليه معلوم غير منتهى عنه الى آخر ما تقدم فيه ابن شاس أركان الاجارة ثلاثة الاول العاقدان ولا يخفى امرهما الركن الثاني الاجرة ابن الحاجب العاقدان كالتبايعين ابن عرفة هذا ظاهر المذهب والاجر كالثن يطلب كونه معروفا قدر او صفة واورده عليه انه يقتضى ان كل ما يصلح غنا يصلح اجرا وهذا مقتضى بما يخرج من الارض والطعام فانهم ما يصلحان غنا ولا يصلحان اجرا هما واجيب بان المراد كل ما يصلح للتمنية من حيث هو يصلح اجرا كذلك وهذا عدم الصلاحية لمانع عارض وهو الهوى كالبيع وقت الجمعة وقد يقال لا يراد اذا دما افاده التشبيه عدم انتهى وقد ثبت انتهى عن كراء الارض بما يخرج منها وبالطعام فأتى الشرط الذى هو عدم انتهى وأنه يقتضى فساد اجارة الخياط والحمام وكراء الحمام ذالم تعين الاجرة ابتداء وهو خلاف ما في سماع بن القاسم مالكا رضى الله تعالى عنهم ما اذا كان مخالطا وارضاه بعد عمله كما جرى به العمل واجيب بدور هذا والكلام بالنظر للغالب ونص السماع سئل الامام مالك رضى الله تعالى عنه عن الخياط الذي يبنى ويبنه الخبطة ولا يكاد يخالفنى استخبطه الثوب فاذا فرغ منه وجابه رضىته بشئ ادفعه اليه فقال الامام مالك رضى الله تعالى عنه لا بأس بذلك ابن رشد هذا كما قال لان الناس استجاروه ومضوا عليه وهو نحو ما يعطى الخياط من غير ان يشارطه على اجرة عمله قبله وما يعطى في الحمام والمنع من هذا وشبهه تضيق على الناس ويخرج في الدين وغلو فيه والله تبارك وتعالى قد قال في كتابه العزيز ما جعل عليكم في الدين من حرج وقال لا تغلوا في دينكم وذي له من السنة ما ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حججه ابو طيبة فامر له بصاع من تمر واهله ان يتخففوا عنه خراجه واجاز الامام مالك رضى الله تعالى عنه ان يؤجر الخياط على خياطة ما يحتاج اليه هو واهله من الثياب في السنة والقران على خبر ما يحتاج اليه من الخبز سنة او شهر اذا عرف عدال الرجل وما يحتاجون اليه من ذلك ابن يونس وهذا معروف لان الاكل لا بد منه ومقدار كل الناس معروف والثياب قريب منه وكره النعمى استعمال الصانع حتى

تطول اقامته بها (قوله والطعام) اي الذي لا يخرج من الارض عطف على ما (قوله غنا) اي الارض (قوله هو) اي اذاته بقطع النظر عما يعرض له (قوله كذلك) اي من حيث هو (قوله وهو) اي المانع (قوله انتهى) اي من كراء الارض بما يخرج منها وبما يطعم (قوله عدم انتهى) اي شرطه في الاجر كالثن (قوله وانه) اي اجر كالبيع عطف على انه (قوله تعين) بضم فتح مثقلا (قوله وهو) اي فسادهما (قوله مالكا) مفعول سماع المضاعف انما على (قوله من صحتها) اي الاجارة والكرام المذكورين بيان ما (قوله اذا كان) اي الاجير (قوله مخالفا) اي المستأجر (قوله وارضاه) اي المستأجر الاجير (قوله يعطى) اي المحتجج (قوله يشارطه) اي المحتجج (قوله قبله) اي العمل

(قوله يعطى) اي الرجل (قوله في الحمام) بفتح الحاء وشد الميم (قوله ودليله) اي ماضى عليه الناس (قوله من السنة) يقاطع بضم السين وشد النون بيان دلائل (قوله ما ثبت) خبر دلائل (قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم) بيان ما يهذف من (قوله حججه) اي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فامر) اي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله له) اي ابي طيبة (قوله واهله) اي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله أهله) اي ابي طيبة (قوله عنه) اي ابي طيبة (قوله من الثياب) بيان ما (قوله من الخبز) بيان ما (قوله عرف) اي الخياط أو الخباز (قوله صال الرجل) اي المستأجر (قوله وما يحتاجون اليه) عطف على عمال (قوله من ذلك) اي الثياب والخبز

(قوله قال) أي ابن حبيب (قوله إذا قلت) يفتح تام خطاب المستاجر أي للاجير (قوله خطه) أي الثوب مثلاً (قوله وقال) أي الاجير (قوله له) أي الاجير (قوله قول ساكن الدار) أي لما لهما سكنها شهر ايدروهم فقال مالهما بدرهم وسكنهم اشهر اقليس له الادروهم (قوله في النوادر) خبر من دفع الخ (قوله من رواية ابن الموان) حال من دفع الخ (قوله وجعله) أي الثوب (قوله عنده) أي الخطاط (قوله ربه) أي المنزل (قوله والا) أي وان لم ترض بدينار (قوله فأخرج) مضارع فاعله ضمير المتكلم الساكن (قوله فسكت) أي رب الدار (قوله قال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله لا يلزمه) أي الساكن (قوله تقدم قوله) أي قول ربه الخطاط (قوله تقدم قوله) أي الساكن (قوله ربه) أي المنزل (قوله وتأخره) أي ٧٣٧ قول الساكن (قوله عنه) أي قول ربه (قوله عن حارس) أي

استجاره (قوله بالضممان) أي بشرط ضمان الحارس الزرع أو الزيتون (قوله أو غيره) أي الضمان (قوله يصح) أي استجاره (قوله وهل يلزمهم) أي الحرسة (قوله الشباك) بكسر الشين المجهة جمع شبكة التي يحصل فيها الزرع (قوله والاجال) جمع حمل (قوله فأجاب) أي ابن أبي زيد (قوله علم) بضم العين (قوله والا) أي وان لم يشترطوا تفريغ الشباك ولا تنزيل الاجال (قوله أي الحارس الذي شرط عليه الضمان) أي ابن أبي زيد (قوله عن حارسهم) أي استجارهم عليها (قوله الانذر) أي الموضع الذي يحل زرعهم فيه لدرسها وتدريبها (قوله ومنهم) أي اصحاب الزرع (قوله

يقاطع بشي مسعى وكرهه ابن حبيب أيضا قال ولا يبلغ التحريم والاحرفيه واسع * (فروع) * الاول في النخيرة ابن يونس اذا قلت خطاه بدرهم وقال بدرهمين فخطاه فليس له الادروهم قاله ابن القاسم لانك أعلمته بما ترضى به وكذلك قول ساكن الدار وفي النوادر عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه من رواية ابن الموان من دفع ثوبا لخطاط فقال لا أخضه الا بدرهمين وقال ربه لا أخضه الا بدرهم وجعله عنده فخطاه فليس له الادروهم ومن سكن منزلا فقال له ربه بدينارين في السنة وقال الساكن لا أعطى الا ديناراً والا فخرج ان لم ترض فسكت ولم يجبه بشي حتى تمت السنة قال لا يلزمه الا دينار ابن رشد مسئله الخطاط لا تشبه به كراه المنزل لان رب الثوب لم يتول استيفاء المنفعة بنفسه فلا فرق بين تقدم قوله وقول صاحب الثوب والساكن استوفى المنفعة بنفسه مع علم رب المنزل به ففرقوا بين تقدم قوله على قول ربه وتأخره منه * (الثاني) * سئل ابن أبي زيد عن حارس الزرع والزيتون لابلانهم ارا بالضممان أو بغيره على ان كل فقير عليه مدان أو ثلاثة فهل يصح وهل يلزمهم تفريغ الشباك والاجال فأجاب اما استجارهم لكل فقير مدان في ثروته أو كثر الاقترقا وكثرت لاغتفار جهل الجله اذا علم التفصيل على المذهب فان شرطوا تفريغ الشباك وتنزيل الاجال فيلزم والا فلا بشرط الضمان عليهم لا يلزم وله أجرة مثله من لا ضمان عليه * (الثالث) * سئل أيضا عن حارسهم الاندركاه باقترقه معلومة ومنهم من له ألف ومنهم من له مائة ومنهم من له أكثر ومنهم من له أقل هل هو على عدد الرؤس او على قدر المالكل فأجاب ان كان استجارهم قبل حصوله في الاندرو رؤيته فلا يجوز وان كان بعد حصوله ورؤيته فيجوز وتفض على قدر المالكل وقال مصنفون على الرؤس والاو أحب الي * (الرابع) * فيها لو سكن أجنبي طائفة من دارك وقد علمت به ولم تخرجه فيلزمه كراما سكن أبو الحسن لان اصل فيها المعاوضة لا الارفاق ولا يمين عليك الا ان يدعي عليك أنك أرفقته فتجبري على الخلاف في دعوى المعروف * (الخامس) * في فوازل ابن الحاج اذا خرج أحد الشريكين في دين لاقتضائه دون اذن صاحبه فاقترضاه كله أو بعضه وطلب الاجرة من صاحبه وجبت له بعد حلقه ما خرج لذلك متطوعا الا ان تشهد العادة ان مثله لا يأخذ اجرة على ذلك * (السادس) * سئل الامام مالك رضي الله تعالى عنه عن رهنه داره واقتضى

٩٣ مخ ث الف) أي من الاقترقه (قوله هو) أي الاجر المعلوم من الاقترقه (قوله الرؤس) أي لاصحاب الزرع (قوله مالكل) أي من الزرع (قوله فأجاب) أي ابن أبي زيد (قوله حصوله) أي الزرع (قوله وتفض) أي تقسم الاقترقه المستاجر بها (قوله الى) بشد الياء (قوله فيها) أي المدونة (قوله به) أي الاجتي (قوله فيلزمه) أي الاجنبي (قوله فيها) أي السكنى (قوله عليك) خطاب لرب الدار (قوله يدعي) أي الساكن (قوله تجبري) أي اليمين (قوله في دين) صلة شريكين (قوله لاقتضائه) أي الدين صلة خرج (قوله حلقه) أي الخارج (قوله الدين) (قوله وطلب) أي الخارج (قوله وجبت) أي ثبتت الاجرة (قوله مثله) أي الخارج (قوله ذلك) أي الخروج لاقتضاء الدين (قوله رهنه) بضم فكسر

(قوله طلب) اي المرتين (قوله اياها) اي غلة الدار (قوله فقال) اي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله ذلك) اي الاجر على الاقتضاء (قوله في الصحراء) تمازج فيه مجزرتك (قوله لانه) اي ربه (قوله مكره) بضم فسكون ففتح (قوله بالاضرار) صلة مكره (قوله ويدفع) اي ربه (قوله هي) اي الدابة (قوله ولا شيء له) اي عاقلة (قوله علم) بضم العين (قوله غادها) اي الاجارة (قوله المحجور عليه) اي لرقا اوسفه او صغر (قوله صح) اي ايجاره نفسه (قوله لزومه) اي ايجاره نفسه (قوله فيه) اي ايجاره نفسه (قوله يعمل) اي المحجور قبل علم ٧٣٨ وليه به (قوله عمل) اي المحجور قبل علم وليه به (قوله فله) اي المحجور (قوله فان

غلتها ثم طلب أجرة اقتضائه اياها فقال من الناس من يكون له ذلك ومنهم من لا يكون له ذلك قال الرجل الذي يشبه أن يعمل بأجرة ومثله يؤجر نفسه في مثله فاري ذلك له وأما من مثله يعين ألا أرى ذلك له ابن رشد بعد عيونه ما قام به احتسابا وانما فعل ذلك ليقيم بأجرته (السابع) في المسائل الملقطة اذا مجزرت الدابة عن علامتها وتركها في الصحراء فمفقه اغتير ثم وجدها قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه ربه أحق بها لانه مكره على تركها بالاضرار به ويدفع ما أتفق عليها وقيل هي لعاقلة الا عارض ربه اعلمها ولا شيء له في قيامه عليها لانه قام عليه نفسه (الثامن) علم من تشبهه عاقدها بقاقد البسيع ان المحجور عليه اذا أجز نفسه بغير اذن وليه صح وتوقف لزومه على اجازة وليه قاله في المدونة وفي المتبصرة ليس لذی الاب أو الوصي ان يؤجر نفسه بدون اذن وليه فان فعل نظرفيه وليه فيمضيه أو يردده ما لم يعمل فان كان عمل فله الا كثر من المسمى وأجر قممته فان أصابه شيء من عمله فله ارش النقص وان هلك فله الدية وله الاجرة الى يوم الاصابة وليس له فيما أصابه من غير العمل شيء (التاسع) ان اجر الرجل ابنة من نفسه او من غيره ومثله لا يؤجر فسخت الاجارة ويسق الاب عليه ان كان غنيا ولا مال الولد فان كان له مال اتفق عليه منه وله ان يؤجره فبالمعروفة فيبه على الابن ان كان الاب فقيرا او مقلا او اراد تعليمه فيجوز حينئذ ذلك ويتفق عليه من اجرة فان فضل منها شيء حبيسه ولا يجوز له أن يأكل ما فضل من عمل الصبي وان كان فقيرا خوفا من ان لا يتمكن الصبي من العمل في المستقبل او لمرض فلا يجز ما يأكل وقال ابن ابي ابية لا بأس ان يأكل بال معروف (العاشر) المتبطل وابن قنوح يجوز عقد الحاضنة على محضونها اما كانت او غيرها ولا يفسخ الا ان يزداد في اجرة الصبي فتقبل الزيادة ويفسخ عقد الام ويمنظرو له احسن الموضع ولو باقل من موضع آخر ولا تقبل الزيادة في عقد الوصي الا ان يثبت انه غبن على البتيم (الحادي عشر) لا يجوز استئجار العزب امرأته لخدمته في بيته ولو كان مأموها فان كان له اهل جاز ان كان مأموها وكانت المرأة متجالة ذارب للرجل نيم او كانت شابة ومستهأجرها شيخ كبير (الثاني عشر) سئل الامام مالك رضي الله تعالى عنه عن المرأة العزبة الكبيرة تلجأ الى الرجل فيقوم لها بجوانجها او ينالها الحاجة هل ترى له ذلك حسنا قال لا بأس به وليد دخل معه غيره احب الي ولوتركها الناس اضاءت ابن رشد هذا على ما قال اذا غرض بصره عما لا يحل له النظر اليه مما يظهر من زينة بالقوله تعالى ولا يدين زينتهن الا ما ظهر منها وذلك الوجه والكفان على ما قاله اهل التأويل بخلاف

اصابه) اي المحجور (قوله) اي المحجور على من استأجره (قوله وان ذلك) اي المحجور (قوله فله) اي المحجور (قوله ومثله) اي الابن (قوله فسخت) بضم فسكون (قوله عليه) اي ابنة (قوله ان كان) اي الاب (قوله له) اي الولد (قوله عليه) اي الولد (قوله منه) اي مال الولد (قوله وله) اي الاب (قوله يؤجره) اي الابن (قوله له) اي الاب (قوله ذلك) اي ايجار ابنة (قوله ويسق) اي الاب (قوله عليه) اي ابنة (قوله اجرة) اي الابن (قوله منها) اي اجرة الابن (قوله حبيسه) اي حفظ الاب الفضل (قوله له) اي ابنة (قوله له) اي الاب (قوله وان كان) اي الاب (قوله فلا يجز) اي الولد (قوله ان يأكل) اي الاب ما فضل من عمل الصبي (قوله عقد الحاضنة) اي الاجارة (قوله

أما بضم الهمز وشد الميم خبر كان (قوله كانت) اي الحاضنة (قوله ولا يفسخ) اي ايجارها محضونها (قوله للرجل فينظر) بضم فسكون ففتح (قوله انه) اي عقد الوصي (قوله العزب) بفتح العين والزاى أي من لازمة له (قوله امرأة) اي اجنبية (قوله فان كان له) اي المستأجر (قوله جاز) اي استئجار امرأته لخدمته في بيته (قوله ان كان) اي المستأجر (قوله العزبة) اي التي لازوجها (قوله تلجأ) اي تستند في قضاء حوائجها (قوله له) اي الرجل (قوله ذلك) اي القيام بجوانجها او مئامها (قوله قال) اي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله معه) اي الرجل (قوله الي) بشد الياء (قوله اذا غرض) اي الرجل (قوله وذلك) اي ما ظهر منها

المستقر فيه (قوله وجوبا).
بيان حكم تعجيله الظاهر
من صيغة الفعل (قوله
الاجر) تفسيره نائب فاعل
عز (قوله كاجارة رجل الخ)
مثال لتعجيله (قوله لان
عدمه) أى تعجيل المعين
(قوله وفيه) أى المعين الذى
ياخر قبضة (قوله غرر)
اذ لا يدري أى سقر على حاله
أو يتغير (قوله أوم بعين)
أى الاجر (قوله فيجب)
أى تعجيله (قوله لانها)
أى العادة (قوله بعدد)
بضم الياء أى تعجيله (قوله
تعجيله) أى الادوم (قوله
العامل) تفسيره لفاعل
بشرع (قوله فان شرع)
فيما هم فهوم الشرط (قوله
اذن) أى تأخير الكرامة مع
قرب الشروع (قوله به)
أى المكترى الذى يتولى

للا رجل ان ينظر الى ذلك من المراجعة الحاجة والضروة فان اضطر الى الدخول عليها ادخل
غيره معه ليعبد سوء الظن عن نفسه فقد ورد ان رجلين من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم هما
عليه السلام معه صفية زوجته رضي الله تعالى عنها فسلما عليه وانظرا فافق لهما ما على رسول كما انما
صفية بنت حيي فقلا سبحان الله يا رسول الله فقال ان الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم
واني خشيت ان يلقي في قلوبكما فهلكا (ومجمل) بضم فكسر مثقلا الاجز وجوباً بشرط طاق الصحة
(ان حين) بضم فكسر مثقلا الاجز كاجارة رجل لمدة سنة بعد معين فيجب تعجيله لان عدمه
يؤدي الى بيع معين بناخر قبضه وفيه غرر (أو) لم يعين وعقد الاجارة (بشرط) لتعجيله فيجب
وفاء بالشرط (أو) لم يعين ولم يشترط تعجيله ووقعت الاجارة معجوبة (بعادة) لتعجيله فيجب
لانها كالمشروط (أو) لم يعين ولم يشترط تعجيله ولم يعقد ووقعت الاجارة (في) منفعة (مضمونة) في
ذمة المورث كاجارة على خياطة ثوب بدهم فيجب تعجيله تخلصا من ابتداء دين بدين ان (لم يشرع)
العامل (فيها) أي المنفعة المضمونة فان شرع فيها فلا يجب التعجيل قاله عبد الوهاب لا تقا
الدين بالدين بناء على ان قبض الاول كقبض الآخر الخط قوله أو في مضمونة لم يشرع فيها
أراد لم يشرع فيها الابد طول وأما ان قرب الشروع فيجوز تأخير الكراء ويجوز اشتراط ذلك
المستطوع ان كان المضمون في الكراء انما هو على ان يأنس به تلك الليلة أو في القدر فلا بأس بشرط
تأخير الكراء الى اجل ابن عرفة العرض المعين اجرا أكثراته فيجب تعجيله وفيها ابن القاسم
رحمه الله تعالى من أكثرى دابة تركوب أو حمل أو أكثرى دارا أو ساجرا جبرائيل يعني من
عرض أو حيوان أو طعام فتشاح في القدر ولم يشترط اشيا فان كانت سنة الكراء بالبلد النقد
جاز وقضى بنقد هاوان لم تكن سنة بالنقد فلا يجوز لكراءه ان عجلت هذه الاشياء الا ان
يشترط النقد في العقد كما لا يجوز بيع ثوب أو حيوان بعينه على ان يقبض الى شهر ويقسخ ذلك
اه ابن يونس العرف كالمشروط وان لم يكن لهم سنة واحدة وكأوا يكرهون بالنقد وانفسئة
وأهم هو الكراء فاصل ابن القاسم انه على التأخير لان عقد الكراء لا يوجب نقده

منه المنفعة (قوله العرض) يفتح العين وسكون الراء واجماع الضاد (قوله اجرا) أى لمنفعة حال من العرض أو من ضهير، فى المعين (قوله كثراته) أى فى وجوب تعجيله خبر العرض (قوله بشئ) تنازع فيه أكثرى واستأجر (قوله لمن عرض الخ) بيان شئ (قوله فتساحا) أى العاقدان (قوله فى النقد) أى تعجيل الشئ المعين (قوله ولم يشترطاً) أى العاقدان الخ حال (قوله شياً) أى فقداً ولا عدله (قوله لسنة) بضم السين وشدّ النون (قوله بالنقد) أى التعجيل خبر كان (قوله جاز) أى العقد (قوله بنقدها) أى تعجيل الذات المعينة (قوله سنتهم) بضم السين وشدّ النون (قوله وان عجلت هذه الاشياء) مبالغة فى المنع (قوله بشرط) بضم الباء (قوله سنة) بضم السين (قوله راتبة) أى دائمة (قوله بالنقد) أى مرة (قوله والنسيئة) أى أخرى (قوله واهموا) أى اطلقوا من شرط النقد والتأخير (قوله انه) أى الكسرة المهم

(قوله الا ان يكون) أى النقد (قوله عرفا) أى معروفا (قوله شرطا) أى مشروطا فى العقد (قوله والا) أى وان لم يعرف ولم يشترط (قوله فلا يلزمه) أى المكثري (قوله هذه) أى السلع المعينة (قوله تقديها) أى تجميلها (قوله فوجب) أى لزم (قوله ما ذكرنا) أى من دارا وارض أو بهيم ٧٤٠ (قوله تناسحا) أى العاقدان (قوله فى النقد) أى التجميل (قوله فان كان الكراء

الا ان يكون عرفا أو شرطا والا فلا يلزمه ان يتقد الا بقدر ما ركب أو سكن بخلاف شراء السلع المعينة هذه بنجام عقد شرائها يجب عليه تقديمها لأنه يتقد بها فوجب عليه تقديمها والركوب والسكنى لم يتقد فوجب ان لا يتقد الا عن ما قبض منه، فلما كان عقدا الكراء لا يوجب استقاده فمكأنهما دخلا فى الكراء بهذه المعينات على التأخير فوجب فساد الكراء ابن القاسم ان اكثري ما ذكرنا بدنانير معينة ثم نشأ فى النقد فان كان الكراء يتقد اقضى بتقدوها والا فلا يجوز الكراء الا بشرط تجميلها فى العقد وقال الامام مالك لرضى الله تعالى عنه من استأجر صنعا على عمل عرف أنه يعمل يده فساله بتقديم الاجرة وهو يقول لا اعمله الى شهر فلا يصح تقديم اجرة له حتى يشترع فى عمله فان شرع فيه قدمه اليه ان شاء ابن رشد هذا يدل على انه لا يجب عليه تقديم الاجرة الا بشرط أو عرف وفيه اللامام مالك لرضى الله تعالى عنه اذا أراد الصناعات والاجر التجميل الاجر قبل الفراغ وامتنع رب العمل حملوا على المتعارف بين الناس فان لم يكن لهم سنة فلا يقضى لهم الا بهد فراغ أعمالهم وأما فى الاكرية فى دار أو حلة أو اجارية بيع السلع ونحوها فبعدم ما مضى وليس للخطاط اذا خط نصف الثوب أخذ نصف الاجرة حتى يتم اذ لم يأخذ على ذلك ابن يونس ولأنه لو خطه كله ثم ضاع الثوب بينة فلا يكون له اجر عند ابن القاسم فكذلك اذا خط بعضه ابن رشد الاجارة على عمل معين كفسج الغزل ان كان مضموما فى الذمة فلا تجوز الابتجيم الا بشرط الاجر او الشروع وان تأخر كان الدين بالدين فلا تجوز الابتجيم الطرفين أو واحدهما الخط التعين تارة يكون فى الاجرة وتارة فى المنفعة ويقضى بتجيميل الاجرة اذا شرط التجميل سواء كانت الاجرة معينة أو مضمونة أو كانت العادة التجميل فيها ما وسوا فى ذلك المنفعة المعينة والمضمونة ويقضى به اذا كانت المنفعة مضمونة وتأخر شروعه فيها يومين أو أكثر فان تأخر يوما واحدا جاز التقديم والتأخير فقوله ان عين مستغنى عنه لانه ان شرط أو اعتيد تجميله صح وقضى به وهذا افاده بقوله أو بشرط أو عادة وان لم يشترط ولم يعتد تجميله فالاجارة فاسدة كما سبق قول وفسدت ان اتقى شرط تجميل المعين ولا يرد هذا على ابن الحاجب لانه لا يفسد عنده الا اذا كان العرف التأخير فيجمل قوله ليحجل ان كان مكان معيننا على ما اذا لم يكن عرف ولا شرط بالتجميل وهذا خلاف قول ابن القاسم اه واجيب عن المصنف بان الذى يقههم من قوله وفسدت ان اتقى عرف الخ انما هو صحة العقد مع عرف التجميل ولا يقههم الجبر على الدفع فعرف التجميل يذفع الفساد والجبر عليه شئ آخر وهو لذى به عليه بقوله ويجعل ان عين فالاول حق الله تعالى والثاني حق الادنى فقوله ويجعل ان عين أى مع شرطه أو اعتياده وقوله أو بشرط الخ فى غير المعين اه البتة وفى نظر لانه حينئذ يستغنى عنه بقوله أو بشرط أو عادة كما قال الخط فالحق فى كلام المصنف حله على ظاهره وان قوله بشرط الخ فى غير المعين وانه عطف على معنى ان عين أى أو يجعل بهمينه أو بشرط الخ وان ما

أى الانتفاع (قوله نقدا) أى مجبلا (قوله قضى) بضم فكسر أى حكم (قوله بتقدوها) أى تجميل الدنانير (قوله والا) أى وان كان الكراء مؤجلا (قوله تجميلها) أى الدنانير (قوله عرف) بضم فكسر متخفا (قوله فساله) أى الصانع المستأجر (قوله وهو) أى الصانع الخ حال (قوله له) أى الصانع (قوله حلاوا) بضم فكسر (قوله سنة) بضم السين (قوله ذلك) أى أخذ نصف الاجرة بخضاطة نصف الثوب (قوله ان كان) أى العمل (قوله تأخر) أى الاجر والشروع (قوله فلا تجوز) أى الاجارة (قوله الطرفين) أى المنفعة والاجرة (قوله او كانت العادة التجميل) عطف على شرط التجميل (قوله فيها) أى الاجرة المعينة والاجرة المضمونة (قوله ويقضى) بضم فسكون ففتح (قوله به) أى التجميل (قوله شروعه) أى العمل (قوله فيها) أى المنفعة (قوله لانه) أى المعين (قوله

صح) أى الاجارة (قوله به) أى التجميل (قوله ون لم يشترط) أى التجميل (قوله هذا) اوردته
أى الاعتراض بالاستغناء عن قوله ان عين (قوله لانه) أى العقد (قوله عنده) أى ابن الحاجب (قوله وهو) أى الجبر على التجميل (قوله فالاول) أى العدة به فالتجميل (قوله والثاني) أى الجبر على التجميل (قوله وفيه) أى الجواب المذكور

(قوله من ان قوله ان عين مستغنى عنه) بيان ما اورده الخط (قوله تعجيل) تنازع ٧٤١ فيه اشترط واعتيد (قوله فهو) اى

المعين (قوله تأخير) اى

المعين (قوله وفيه) اى

اعتراض الخط (قوله قبل

وقته) اى الموسم صلة كرى

(قوله وجوبا) بيان الحكم

تعجيل اليسير (قوله ويقوم)

اى تعجيل اليسير منه (قوله

هروهم) اى الاكراه (قوله

به) اى الكراه (قوله وقته) اى

السفر (قوله ابانه) بكسر

الهمز وشدة الموحدة اى

رقته المعتاد (قوله النقد)

اى الكراه كله للدين بالدين

(قوله وقد كان) اى مالك

(قوله ثلثى) بفتح المثلثة الثانية

مثنى ثلث بلا تون لاضافته

(قوله ثم يرجع) اى مالك

(قوله فلا ينبغي ان يؤخروهم

بالنقد) اى المكراه كله

(قوله اراد) اى مالك رضى

الله تعالى عنه (قوله لو كان)

اى الكراه (قوله وشرع)

اى المكترى (قوله جاز) اى

الكراه (قوله خص الحج)

اى هنا (قوله منه) اى

التأجيل (قوله ومنه) اى

فرضه فى الحج (قوله

واختلف) بضم التاء (قوله

فقال مالك رضى الله تعالى

عنه فيمن اكرى الخ) تفصيل

للاختلاف (قوله ولا يجوز)

اى تأخير بعض الكراه

(قوله فى غيره) اى الحج

(قوله ذلك) اى الاكتفاء

أورده الخط لازم له من ان قوله ان عين مستغنى عنه لان المعين ان اشترط أو اعتيد تعجيله فهو مندرج فى قوله بشرط أو عادة وان كان العرف تأخيره أو لا عرف أصلا فلا جارة فائدة كما قال وفسدت ان اتقى عرف تعجيل المعين والتعجيل فرع ههنا ٨١ وقبه انه اعتراض باغناء المتأخر عن المتقدم وقد شاع عدم توجيهه لوقوع الاول فى مركزه والله اعلم واستثنى من المضمون الذى يجب تعجيله فقال (الا كرى) بفتح الكاف وكسر الراء وشدة الياء أى كارى ابل مضمون فى ذمته كرى أو الحمل عليها (عج) من كل موسم له وقت مخصوص لا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه قبل وقته (٢) لا يجب تعجيل جميع الكراه ويجعل (اليسير) منه وجوبا ويقوم مقام تعجيل الجميع للضرورة لانه اذا عمل الجميع للكرى قبل وقت السفر يخشى هروهم به وعدم اتيانهم بالابل وقته فيضيق الكراه على المكترى ابن المواز قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه من تكارى كراه مضمونا الى اجل مثل الحج فى غير ابانه فلا يجوز ان يتأخر النقد ولكن يجمل مثل الدينار يز ونحوهما وقد كان يقول لا ينبغي الا بنة مثل ثلثى الكراه فى مثل هذا المضمون الى اجل ثم يرجع وقال قد اقتطع الاكراه أموال الناس فلا ينبغي ان يؤخروهم بالنقد ولينقد وهم الدينار وشبهه ابو محمد اراد لو كان مضمونا بتأجيل وشرع فى الركوب جاز بغير نقد لان نقد أوائل الركوب كقبض جمعه اذهوا كثر النقد ورعله فى قبضه ابن يونس يريد انه ان اكترى كراه مضمونا لا يركب فيه الا الى اجل فالنقد فيه جائز لا يجوز تأخير النقد كله بشرط فى هذا المضمون كآخير رأس مال السلم وانما اجازة مالك اذا اخر بعض النقد لان الاكراه اقتطعوا أموال الناس فاجاز فيه تأخير بعض الثمن لهذه الضرورة بخلاف تأخير بعض رأس مال السلم طمى فلا خصوصية للحج اذا المسئلة مفروضة فى الكراه المضمون المؤجل الذى يتأخر الشروع فيه وقد نقل فى توضيحه كلام المواز به الدال على العموم فى كل مضمون مؤجل ومع ذلك خص الحج وأجل بالتأجيل ولا بد منه اذ لو كان غير مؤجل فلا بد من الشروع أو تعجيل جميع النقد اذ لا ضرورة حيثئذ والله اعلم وقد يقال فرضه فى الحج لمجرد التمثيل ومنه علم شرط التأجيل والله اعلم الخط لو ادخل الكاف على حج كان اشمل الميسطى روى ابو زيد عن ابن القاسم ذلك فى الكراه المضمون ولم يذكر الحج ونصه تعجيل النقد فى الكراه المضمون الى اجل هو الاصل ولا يجوز تأخيره بشرط واختلف فى تعجيل بعضه وتأخير باقيه دون شرط فقال مالك رضى الله تعالى عنه فيمن أكرى الى الحج فى غير ابانه ليخرج فى ابانه لا بأس ان يقدم منه الدينار والدينارين ولا يجوز فى غيره وروى ابو زيد عن ابن القاسم ذلك فى الكراه المضمون ولم يذكر الحج وقال كم كرى قد هرب بالكراه وروى ابن المواز عن مالك كراهه تأخير النقد الا ان ينقد اكثر أو ثلثيه وقال أشهب منه ثم قال قد اقتطع الاكراه أموال الناس فلا بأس ان ينقد الدينار والدينارين على ما رجح اليه مالك اراد فى غير الحج وفى التوضيح عن المواز به مثل الحج فى غير ابانه واليسير الدينار والدينارين على ما رجح اليه مالك والله اعلم (والا) أى وان لم يكن الاجر مينا ولم يشترط تعجيله ولم يجز به العرف ولم تكن المنفعة مضمونة لم يشرع فيها بان كانت معينة أو مضمونة شرع فيها (فياومة) بضم الميم فمئة تحتية وفتح الواو أى كلما استوفى المستاجر منفعة يوم تعين عليه

بتقديم الدينارين (قوله ثم قال) اى ابن المواز (قوله قال) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله يجزى) اى التعجيل

(قوله قبله) اي الاستيفاء (قوله والا) اي وان لم يتشاحا (قوله بذلك) اي جواز التقديم والتأخير عند التراضي (قوله يعترض) بضم الياء وفتح الراء (قوله في قوله) اي ابن الحاجب (قوله بان ظاهر كلامه) صلة يعترض (قوله عليه) اي الصانع (قوله فقيها) اي المدونة (قوله الصانع) بضم الصاد المهملة وشدة النون جمع صانع (قوله والاجراء) بضم الهمزة وفتح الجيم جمع أجبر (قوله الفراغ) اي من العمل المستأجر عليه (قوله وامتنع) اي من تعجيلها (قوله حالوا) بضم فاء مكسر (قوله سنة) بضم السين (قوله فلا يقضى لهم) اي الصانع والاجراء ٧٤٢ يقبض الاجرة (قوله على ذلك) اي أخذ نصف الاجرة بخياطة نصف القميص

دفع اجرة ولا يجب عليه تعجيل شيء قبله الخط وهذا عند المشاحسة والافيجوز التقديم والتأخير صرح بذلك في البيان ونقله ابن عرفة (تنبيهات) الاول يعترض على المصنف بمثل ما يعترض به على ابن الحاجب في قوله فان لم يكن شرط ولاعادة اخذ مياومة بان ظاهر كلامه يتناول الصانع بل الاجارة في العرق مقصورة عليها والمذهب ان الصانع لا يستحق الاجرة عند الاطلاق الا بعد استتمام العمل اه فقيها اذا اراد الصانع والاجراء تعجيل الاجرة قبل الفراغ وامتنع رب العمل حملوا على المتعارفين الناس فان لم تكن لهم سنة فلا يقضى لهم الا بعد فراغ أعمالهم واما في الكربة في دار أو راحلة أو في اجارة يسع سلعة ونحوه فبقدر ما مضى وليس للخياط اذا خاط نصف القميص اخذ نصف الاجرة حتى يتم اذ لم يأخذ على ذلك من الثاني * محل جواز التقديم والتأخير في المنفعة المعينة اذا شرع في العمل أو تاخر نحو عشرة الايام وان طال فلا يجوز تقديم الاجرة ابن وشدة الاجارة على شيء بعينه مثل نسج الغزل وخیاطة الثوب على قسمين مضمونة في ذمة الاجرة فلا يجوز الا بتعجيل الاجراء والشروع في العمل أو تعجيلها وما ومعينة في عينه فتجوز تعجيل الاجراء وتأخيرها على ان يشترع في العمل فان لم يشترع الى اجل فلا يجوز النقد الا عند الشروع في العمل اه وتأخير الشروع الى يومين لا يضر قاله في المدونة ابو الحسن والى عشرة ايام فعلى هذا اذا كان العمل معينا على ان لا يشترع فيه الى اجل وكان الاجر شيئا معينا فالاجارة فاسدة لا تقتضا تعيين الاجر وجوب التقديم وتأخير الشروع وجوب التأخير والله اعلم * (الثالث) ابن رشد ان صرح بكون العمل مضمونا كاستأجره على كذا في ذمتك ان شئت علمته بذلك أو بغيره أو مضمونا كاستأجره على عمل كذا بنفسك فذلك منهم ما حكمه وان لم يصرح بواحد منهما وظاهر افظه انه مضمون كما عطفك كذا على خياطة هذا الثوب جل على المضمون انما قاله لان يعرف انه يعمل به يدها وكان عمله بدمه صور الرقعة واحكامه وان كان ظاهره التعمين كاستأجره على خياطة هذا الثوب أو على أرستخطة فبقي عمله على المضمون أو لمعين قولان المشهور وجعله على المضمون لان ان لم انه يعمل به يده أو يقصد عمله يده لرقته وحكامه * (الرابع) ابن يونس كره مالك رضي الله تعالى عنه نقد الكراء في السفن لانه لا يجب الا بالبالغ وجوز ابن نافع وقال له من الكراء بحسب ما قطع فان عطيت قبل البلاغ وادعيت النقد صدق عليك لان الاصل عدمه ولا يشهد بعضهم لبعض وقيل تجوز كافي قطع الطريق والله أعلم (وفسدت) الاجارة بشئ معين (ان اتقى) منها (عرف تعجيل) الاجر (المعين) بضم الميم وفتح العين والياء مثقلة بان كان العرف تأخير

(قوله أو تاخر) اي الشروع في العمل (قوله وان طال) اي تأخر الشروع فيه (قوله فلا يجوز) اي الاجارة (قوله تعجيلها) اي الاجر والشروع في العمل (قوله ومعينة) عطف على مضمونة (قوله فتجوز) اي الاجارة (قوله والى عشرة ايام) عطف على الى يومين (قوله منهم) اي المضمون والمعين (قوله وظاهره) رافظه (اي المستأجر الخ حال) (قوله حمل) بضم فكسر الخ جواب ان (قوله يعرف) اي المستأجر (قوله انه) اي الصانع (قوله عطفه) اي الصانع (قوله ظاهره) اي افظ المستأجر (قوله نقد الكراء في السفن) اي تعجيله (قوله لانه) اي كراء السفن (قوله لا يجب) اي لا يستحق (قوله وجوز) بفتحات مثة لا اي نقد كراء السفن (قوله وقال) اي ابن نافع (قوله له) اي السفن (قوله فان عطيت) اي

اولا

السفينة (قوله وادعيت) بفتح باع خطاب المكثري (قوله النقد) اي قنيل الكراء اي وانكروه السفن (قوله صدق) بضم فكسر مثقلا اي السفن (قوله عدمه) اي التقدير قوله بعضهم (اي المكثرين) (قوله بعض) اي بتعجيل الكراء (قوله تجوز) اي شهادة بعضهم لبعض بتعجيله للضرورة (قوله قطع الطريق) اي الذي تجوز فيه شهادة بعض الفان لا لبعض على من قطع طريقهم وسلب أموالهم وقتل أو جرح بعضهم للضرورة (قوله منها) اي الاجارة

(قوله بأحدهما) أي التجبيل والتأخير (قوليهما) أي التجبيل والتأخير (قوله الوجهين) أي عرف التأخير وعرفهما معا (قوله سنة) بضم السين (قوله راتبة) أي دائمة (قوله وأبهما) أي أطلقوا (قوله أنه) أي الكراه (قوله عرف أو شرط) أي بتجمله (قوله والا) أي وإن لم يكن عرف ولا شرط بتجمله (قوله فيفسدان) أي الإجارة والجعل (قوله أحكامهما) أي الإجارة والجعل (قوله وهو يدل على تنافيهما) (قوله اختلف) بضم التاء (قوله معلوما) أي من الأجر ٧٤٣ (قوله معلوم) أي من العمل

(قوله فهمما) أي الإجارة والجعل (قوله جمعا) أي الإجارة والجعل (قوله فسد) أي الإجارة والجعل (قوله وهو) أي جمع المغارسة مع البيع (قوله هذا المعنى) أي جمع البيع والجعل (قوله نفية) أي المدونة (قوله بيع) أي كبيع (قوله فيما) أي الإجارة (قوله فيه) أي البيع (قوله لا اتفاقهما) أي البيع والإجارة (قوله كونهما) أي الإجارة والبيع (قوله فيجوز) أي جمع البيع والإجارة (قوله فيها) أي الصورتين (قوله فيها) أي المدونة (قوله كذلك) أي لأبأس بجمع بيع وإجارة (قوله أن البيع والإجارة الخ) خبر قول (قوله إلا أنه) أي الشأن (قوله أن يكون) أي المبيع (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله وجه) أي صفة (قوله كالهرة) بضم الصاد المهملة وسكون النون أي النحاس الأصفر (قوله فذلك) أي جمعهما (قوله في العتية) خبر مقدم

أولا عرف بأحدهما بأن جرى العرف بهما هذا مذهب ابن القاسم وقال ابن حبيب تصح في الوجهين ابن يونس لأن العرف كالشرط وإن لم تكن لهم سنة راتبة وكانوا يكرهون بالنقد والتسبئة وأبهما الكراه فأصل ابن القاسم أنه على التأخير لأن عقد الكراه لا يوجب تقديم منه إلا أن يكون عرف أو بشرط والأول يلزمه أن يتقدم إلا بقدر ما ركب أو سكن بخلاف شراء السلع المعينة هذه بتمام عقد شرائها يجب عليه تقديمها أو شبهة في التساوية قال (ك) إجارة (مع جعل) في عقدة واحدة فيفسدان على المشهور لتنافي أحكامهما ابن عرفة اختلف في البيع والجعل في عقد واحد ابن رشد لا يجتمع الجعل والإجارة لأن الإجارة لا تنعقد إلا معلوما في معلوم والجعل يجوز في المجهول فهمما مختلفا الأحكام مقيما نسدا وعن مضمون إجارة المغارسة مع البيع وهو من هذا المعنى الخط لا يجوز اجتماع الإجارة مع البيع فقيها ان دفعت إلى حائك غزل ينسجه لك ثوبا عشرة دراهم على أن يساقل فيه رطلين من غزل فلا يجوز لأنه سلف وإجارة ابن يونس الإجارة بيع فيحرم فيها ما يحرم فيه وقد ورد النهي عن بيع وسلف (لا) تنسد الإجارة المجتمعة (مع بيع) في عقد واحد لا اتفاقهما في الأحكام تت شمل كلامه صورتين أحدهما كونهما في محل واحد كشرائه بملودا على أن يجزها له البائع خفافا والثانية كونهما في محلين كشرائه بملودا بكذا على أن يخط البائع له ثوبا فيجوز على المشهور فيهما فيها لأبأس باجتماع بيع وإجارة وقال مضمون كذلك إلا في المبيع ابن رشد قول مالك وابن القاسم أن البيع والإجارة جائزة في المبيع وغيره إلا أنه بشرط إذا كانت الإجارة في المبيع أن يكون مما يعرف وجهه خروجه أو أمكنت إعادته كالصفر على أن يعمل البائع قدما الخط أطلق رحمه الله تعالى في هذا وفيه تفصيل فإن كانت الإجارة في غير الثوب المبيع فذلك جائز وإن كانت الإجارة في الشيء المبيع بأن يباع له جلودا على أن يحذوها البائع فعلا للمشتري في التوضيح عن ابن عبد السلام فيها قول مشهور بالمنع خليل هو قول مضمون في النوادر وهو خلاف قول ابن القاسم واشتب في العتية مثل مضمون عن البيع والإجارة فقال جائز في غير ذلك الشيء بعينه ابن رشد هذا معلوم مشهور من مذهب مضمون أن البيع والإجارة في الشيء المبيع عند لا يجوز على حال ومذهب ابن القاسم وروايته عن مالك رضي الله تعالى عنهما وهو الصحيح أنه أن كان ذلك فيما يعرف وجهه خروجه كبيع ثوب باع على البائع خياطته أو قفحا على أن على البائع طعنه أو فيما لا يعرف وجهه خروجه وممكن إعادته كبيع صفر على أن على بئعه صبه غته قد حافان كانت فيما لا يعرف وجهه خروجه ولا يمكن إعادته لأنه محل كبيع غزلا على أن على البائع نسجه أو الزتون على أن على البائع عصره أو الزرع على أن على البائع حصده ودرسه وما أشبه ذلك فلا يجوز باتفاق اه وعطف على كم

(قوله عن البيع والإجارة) أي جمعهما في عقد واحد (قوله فقال) أي مضمون (قوله أن البيع والإجارة الخ) بيان مذهب مضمون بحدف من (قوله عنده) أي مضمون صله يجوز (قوله أنه) أي الشأن الخ مذهب (قوله ذلك) أي جمع البيع والإجارة (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله وجه) أي صفة

(قوله فيه) أى الفساد (قوله بقدرها وصفتها) أى الخالة (قوله فيها) أى المدونة (قوله انه) أى الشان (قوله ولعله) أى الشان (قوله منع) بضم فس كسراى الايجار على السخ بالجلد (قوله لا يستحقه) أى الجلد (قوله ولا يدري) بضم الياء وفتح الراء (قوله يخرج) أى يتفصل الجلد (قوله وان) أى المصنف (قوله انه) أى الشان (قوله أو عليه) أى الذبح (قوله لانه) أى الشان (قوله صفته) أى الثوب (قوله فيها) ٧٤٤ أى المدونة (قوله واجرته) بفتح التاء (قوله له) أى الصانع (قوله ذلك) أى الجلد

جعل المشبه في الفساد مشبها آخر فيه فقال (و) ك) اجارة على سلخ: (جلد اسلاخ) بفتح السين وشد اللام فهى فاسدة للغر بفتح طع الجلد حال سلخه (و) اجارة على طعن: (خالة) بضم النون وانجم الحام (لطعان) للغر الجهل بقدرها وصفتها فيها لا يجوز الاجارة على سلخ شاة بشئ من لحمها ابن شاس لو استأجر السلاخ بالجلد والطعان بالخالة فلا يجوز ابن عرفة الجلد يجرى على ما تقدم في بيعه والخالة تجرى على حكم الدقيق وفيها تجوز الاجارة على طعن اردب حنطة يدرهم وقبض من دقته لقول مالك رضى الله تعالى عنه ما جاز بيعه جازت الاجارة به ابن عبد السلام ظاهر كلام ابن الحاجب أنه لا فرق بين كون الشاة حية أو مذبوحة وهو كذلك ولعله انما منع لان السلاخ لا يستحقه الا بعد سلخه ولا يدري هل يخرج سلخا من القطع أولا وفي أى جهة يكون قطعه وأتى بالكاف ليدخل اللحم وانظر لو استأجره برأس أو بالأكراع والظاهر انه ان استأجره على الذبح فقط أو عليه وعلى السلخ فلا يجوز لانه لا يدري هل تصح ذكاته أم لا وان استأجره على السلخ بعد الذبح فذلك جائز لانه لا غر فيه والله أعلم قاله الخط (و) كاجارة: (جز ثوب لنساج) على النسج بفتح صقته بعد خروجه فيها وان واجرته على ذبح جلود واعمالها أو نسج ثوب على ان له نصف ذلك اذا فرغ فلا يجوز ابن القاسم لانه لا يدري كيف يخرج ولان مالك رضى الله تعالى عنه قال ما لا يجوز بيعه لا يجوز أن يستأجر به ابن المواز الامام مالك رضى الله تعالى عنه الا ان قال لك نصف الغزل على ان تنسج لي نصفه فيجوز ونعم من قوله وبر ثوب انه لو استأجره بجزء الغزل أو الجلد أو الجلود قبل الذبح لجاز وهو كذلك ان شرط تجليه او عرف والافسد (أو) اجارة على ارضاع بجزء (رضيع) رقيق أو بهيم ان كان لا يملكه الا بعد فطامه بل (وان كان) على أن يملكه (من الآن) أى وقت عقد الاجارة ابن الحاجب لو أرضعت بجزء من الرضيع الرقيق بعد الفطام فلا يجوز ابن عرفة لم أعرف هذه المسئلة بشخصها الا للغزالي وهى شحوماتى المدونة من واجرته على تعليم عبده الكتاب سنة وله نصفه فلا يجوز اذا لا يقدر على قبض ماله فيه قبل السنة وقد عوت الرضيع فيها فيذهب ارضاعه باطلا أبو محمد وكذلك لو كان الشرط فيه ان يقبض المالم نصفه الآن على ان يعلم سنة فلا يجوز غ كانه لم يقف على قول ابن رشد في مختصره المبسوط سئل ابن كثة عن يعطى فضله لمن يغذيه بناتقته ويكون الفصل بينهما فقال لا بأس بذلك اذا ابتداءه بساعة يدفعه له قال ابن القاسم لا خير فيه وقوله وان من الآن خاص بمسئلة الرضيع وهو خلاف قول ابن الحاجب بعد الفطام لمكنه على قول ابى محمد في مسئلة المدونة المذكورة ولو كان الشرط فيه ان يقبض المالم نصفه الآن على ان يعلم سنة فلا يجوز ابن عبد السلام لعل سبب ذلك ان

أو الثوب (قوله لانه) أى الشان (قوله لا يدري) بضم السين (قوله فيه) بضم الياء وفتح الراء (قوله يستأجر به) بضم الياء (قوله الامام مالك) أى قال (قوله قال) أى المستأجر (قوله لك) خطاب للصانع (قوله انه) أى الشان (قوله تجليه) أى الاجر (قوله أو عرف) بضم فس كسراى (قوله اى اعتد تجليه) (قوله والا) أى وان لم يشترط ولم يعرف تجليه (قوله ان كان) أى الاجسير أو العقد (قوله لا يملكه) أى الاجسير بجزء الرضيع (قوله لو أرضعت) أى الظئر (قوله وهى) أى المسئلة (قوله من واجرته الخ) بيان ما فيها (قوله اذا لا يقدر) أى المعلم (قوله له) أى المعلم (قوله فيه) أى العبد (قوله يموت) أى لعبد (قوله فيها) أى السنة (قوله وكذلك) أى استجاره على تعليمه سنة بجزءه بشرط قبض بجزءه بعد ما في الفساد (قوله فيه) أى الاستجار (قوله كانه) بفتح الهـ مـ

وشد النون أى ابن عرفة (قوله فضله) أى ولد ناقته (قوله بينهما) أى لمتعاقدين (قوله فقال) أى ابن كثة (قوله بذلك) أى الاعطاء (قوله اذا ابتداءه) أى ملك بجزء الفضيل (قوله يدفعه) أى المالك الفضيل (قوله له) أى من يغذيه بلبن ناقته (قوله فيه) أى اعطاء الفضيل بجزء ثمن يغذيه بناتقته (قوله وقوله) أى المصنف (قوله وهى) أى وان من الآن (قوله لكنه) أى وان من الآن (قوله على قول ابى محمد) أى جاز عليه (قوله ذلك) أى المنع

(قوله صار الخ) جواب لما (قوله نقد) أي تعجيل (قوله فهي) أي الإجارة (قوله في الأولى) بضم الهمزة أي الإجارة على النقص (قوله في الثانية) أي إجارة العصر (قوله فيها) أي المدونة (قوله ان قال) ٧٤٥ أي مالك الزيتون مثلاً (قوله مجهول) أي

قدره (قوله لا يدري) بضم
الياء وفتح الراء (قوله واذا
لا يقدر) أي ولائته لا يقدر
عطف على لأنه الخ (قوله
جواز عصر) أي إجارة
عصر (قوله جواز النقص)
أي إجارة النقص (قوله غير
معتاد) أي وغير يمكن (قوله
وكلامه) أي الموضع (قوله
أنه) أي قول ابن يونس
(قوله يفهم) بضم فسكون
نكسر (قوله أنه) أي جواز
العقد على نفسه كما ينصفه
مثلاً (قوله أنبته) أي
الأرض الطعام (قوله أو
كرائها) أي الأرض (قوله
له) أي الزرع (قوله وكان)
بفتح الكاف (قوله وأما
كروها للبناء فيها) مفهوم
الزرع (قوله بما ذكر) أي
الطعام وأما نبتة (قوله فيها)
أي المدونة (قوله ذلك) أي
السكر (قوله بقصب)
بفتح القاف وسكون الصاد
المجتمعة فوحدة (قوله قصب)
بفتح القاف والصاد المهملة
(قوله قرط) بضم القاف
وسكون الراء (قوله صير)
بكسر الصاد المهملة وسكون
المشاة أي صغير السمك
(قوله أكثراتها) أي الأرض
للزراعة (قوله من الطعام)

الصبي لما كان معينا ولو تعذر تعليمه يموت أو غيره فلا يلزم به خلفه صار نقد الإجارة فيه كالتقيد
في الأمور المحققة بشرط وعلى هذا التقدير فسواء كانت الإجارة جزأ منه أو غير ذلك وبشاركة في
هذا مسئلة الرضيع (و) إن استأجره على نقض زيتون أو عصره (بجزءه) م (مأسقط) منه بسبب
نقصه كمثلته (أو) بجزءهما (خرج) من زيتته بسبب عصره وصلته سقط (من نقض) بفتح النون
وسكون الفاء ونقط الصاد أي ضرب (زيتون) وصلته خرج من (عصره) أي الزيتون فهي
فاسدة للجهل بالقدر في الأولى والصفة في الثانية فيما إن قال له انقض شجري أو حر كها فلما انقضت
أوسقط فلان نصفه فلا يجوز لأنه مجهول وإن قال أعصر زيتوني أو جلداني فباعه من ذلك
نصفه فلا يجوز لأنه لا يدري كم يخرج ولا كيف يخرج وإذا لا يقدر على الترك إذا شرع وليس
هكذا الجعل اه فقديين وجه عدم جواز عصر الزيتون بجزء ما يخرج منه وأما وجه عدم
جواز النقص والتحريك فقال الشيخ أبو الحسن عن القاضي إسماعيل إن الشجر يختلف نفسه
ما هو قاصح يقل ما يسقط منه ومنه ما هو بخلافه اه فلا يصح إجارة ولا جعل للجهل المذكور
(تنبيهات) الأول ابن القصار معنى التحريك هنا النقص باليد وأما بالقبض فهو كالحصد
أبو الحسن هذا بعبارة لأن النقص باليد غير معتاد *(الثاني)* في التوضيح عقب مسئلة النقص
ابن يونس لو قال انقضه كما هو ذلك نصفه جاز وكلامه يوهم أنه تقييد لقول ابن القاسم وكلام ابن
عرفة يفهم أنه لا ين حبيب مخالف القول ابن القاسم *(الثالث)* إذا وقع شيء من هذه الوجوه
الفاصلة وأتم العمل فلا يعمل إجارة مثله وجب الزرع له فإن اقتسم على ما قالنا أخذ
العامل حرام وما أخذ رب الزرع فلا يحرم عليه لأن الزرع جميعه له أفاده الخط وشبهه في
الفساد فقال (ك) قوله (احصد) بضم الصاد وكسرها (وإدرس) بضم الراء هذا الزرع (ولك
نصفه) فهي إجارة فاسدة لا يدري كم يخرج ولا كيف يخرج فيما إن قال احصده وأدرسه ولك
نصفه فلا يجوز لأنه استأجره بنصف ما يخرج من الحب وهو لا يدري كم يخرج ولا كيف يخرج
وعطف على احصد فقال (و) (ك) كراء الأرض (الزرع) بطعام) فهو فاسد للثمن عنه سواء أنبتته
كالقمح أم لا كالبن (أو) (كرائها) بفتح الراء (بما نبتته) من غير طعام كقطن وكان وأما كروها للبناء
فيها بما ذكر فيجبوز بالإجماع فيها إلا ما لم يرض الله تعالى عنه فلا يجوز كراء الأرض بشيء
بما نبت قل أو أكثر ولا بطعام نبت مثله أو لا نبتته ولا بما نبتته من غير الطعام من قطن أو كان
أو أصطبه وهو المشاق إذا قدير زرع ذلك فيها فيصير محاقلة ولا بقصب وقصب وقرط أو تبن
أو علف ولا لبن محلوب أو في ضرعه ولا يجبن أو غسل أو من أو غر أو صير أو ملح ولا بسائر
الأشربة والأنبذة وإذا خيف في أكثراتها بعض ما نبت من الطعام أن يدخله طعام مثله إلى
أجل خيف في أكثراتها بطعام لا نبتته أن يكون طعاما بطعام خلافه إلى أجل ولا تسكرى
بالقليل ولا بزيت زريعة السكان ولا بزيت الجبلان ولا بالسك ولا بالمرام ولا بشاة لحم لأن
هذا من طعامهم ولا بزريعة لأن نبتته ولا بروس وباعين ونحوهما ولا بعصفر (الا كخشب)
فيها قال مالك رضي الله تعالى عنه ولا بأس بكرائها بالورد إذا أراد الهندي وبالصدندل والخطب

بيان ما (قوله ان يدخله) أي السكر (قوله فاعل خيف) (قوله خيف الخ)
جواب إذا (قوله ولا تسكرى) أي الأرض للزرع (قوله لأن هذا) أي المذكور كما (قوله فيها) أي المدونة
٩٤ مخ ت

(قوله بالعين) أي الذهب والنضة (قوله فلذلك) أي طول مكثهم ووقته (قوله سهل) يضم فسكون مثقلا (قوله وإن كانت) أي الأرض الخال (قوله منعها) أي منع كراثها للزروع (قوله به) أي الماء (قوله على أنه) أي الماء (قوله لأنه) أي كون الماء طعاما (قوله وهو) أي ابن نافع (قوله يجيزه) أي كراه الأرض للزروع (قوله وجهه) يفتح فسكون مصدر مضاف لفاعله (قوله القصب) مفعول أول لجعل (قوله كالجدوع) أي في جواز كراثها للزروع بما عهده ولأن جعل (قوله وقوله) أي الجعل المذكور عطف عليه (قوله ابن هرون) فاعل قبول المضاف لمفعوله (قوله لم أعرفه) خبر جعل (قوله بل قواها) أي المدونة (قوله وضبطه) أي القصب (قوله ونقل) أي في التوضيح ٧٤٦ (قوله الجواز) أي الكراه الأرض بالقصب (قوله فيرد) يضم ففتح أو بالعكس

والخشب والجدوع والعين يحنون لأن هذه الأشياء بطول مكثهم ووقته فافلا ذلك سهل فيها وإن كانت تنبت الأرض ابن عرفة لا بأس بكرائهم بالماء ولا يخرج منها به على أنه طعام لأنه قول ابن نافع وهو يجيزه بالطعام غير الخنطة وجنسها وجعل ابن الحبيب وابن شماس القصب كالجدوع وقوله ابن هرون لم أعرفه بل قوله لا يجوز كراثها بالقصب اه وضبطه في التوضيح بفتح المهملة وثقل الجواز عن صاحب التلخيص فيرد انكار ابن عرفة وما ذكره عن المدونة قائما هو القصب بسكون الضاد المججمة كذا رأيت في نسخة مصححة وبديل له ذكره مع القرطوبتين قاله الخط البنانى وكذا ضبطه أبو الحسن بضاد مججمة ساكنة فافلا هو المذكور في الكتاب العزيز يرويه علم أن الصواب في القصب بالصاد المهملة جواز كراثها بالقصب وان القصب بالصاد المججمة الساكنة لا يجوز كراثها به كافي المدونة (فتبينات) * الأول اللغوي يجوز كراثها بنشاب القطن والكتان لأن المنفعة غير متماثلة أعلم (الثاني) * ابن عرفة قول اللغوي يجوز كراثها بالمسطكى نص في أنها غير طعام (الثالث) * فيها من أكرى أرضه يدانير مؤجلة وحلت فلا يأخذهم طعاما ولا دامولا يأخذ ما يجوز أن يشتد كراثها والله أعلم (الرابع) * فيها يجوز كراه الأرض بشجر باصولها يأخذها من المكثرى أن لم يكن فيها ثمر فإن كان فيها ثمر فلا يجوز (الخامس) * في يجوز سبع رقبه الأرض بشجر فيها ثمر كما تباع بطعام عاجل وأجل وفي النوادر لا بأس بشراهم بذلك كما لم يكن في طعام ولا بأس أن تكري بئر إلى جانب أرضك لتسقيها علمت بما شئت من الطعام اه وتقدم أن الماء غير بوى وأنه يجوز بيعه بطعام إلى أجل وصرح به في سلها الثالث (السادس) * إذا وقع كراثها بما منع كراثها به فافلا له كراثها بالدرهم وذ كر الشيخ أبو محمد أن عيسى بن مسكين وغيره من قضاة أصحابنا بافر يقية حكموا بأن يعطى له قيمة الجز الذي يقع له من ثلث أو ربع دراهم لأنه لا تعرف لها بالمغرب قيمة كراه العين ولم يعتبر قيمة كراثها يوم الهة لأنه لا كراه على المكثرى في الأرض إذا لم يصب شيئا فيها ابن عرفة التيطي بعض الموتقن أرض الاندلس عندى بخلاف ذلك الكراه فيها بالدرهم والدنانير معروف فيجب أن يقضى فيها بكرات المثل قات وكذا الأمر عندنا في أرض تونس وفي قوله من نظر إلى ما وقع له من ذلك الجز من ثلث أو ربع دراهم نظر لان ظاهره البناء

(قوله وما ذكره) أي ابن عرفة (قوله فافلا هو) القصب (قوله به) أي ما ذكر عن التوضيح وأبي الحسن صله علم يضم العين (قوله كراثها) أي الأرض للزروع (قوله في أنها) أي المصطكى (قوله فيها) أي المدونة (قوله بها) أي بدل الدنانير (قوله يأخذها) أي المكثرى الشجر (قوله فيها) أي الشجر (قوله رقبه) أي ذات واضافتم البيان (قوله تباع) أي الأرض (قوله فيها) أي الأرض (قوله تكري) يضم التاء أي تكثرى (قوله لتسقيها) أي أرضك (قوله بما) أي البئر (قوله بها) شئت صلة تكري (قوله من الطعام) بيان ما (قوله كراثها) أي الأرض (قوله منسج) يضم فسكون (قوله فافلا) أي المكثرى جواب

إذا (قوله يعطى له) أي المكثرى الأرض (قوله من ثلث أو ربع) بيان الجز على (قوله درهم) حال من قيمة (قوله لأنه) أي الشأن (قوله تعرف) يضم فسكون ففتح (قوله لها) أي الأرض (قوله قيمة) نائب فاعل تعرف وضافته البيان (قوله بالعين) أي الدنانير والدرهم (قوله فيها) أي الأرض (قوله فيها) أي أرض الاندلس (قوله معروف) خبر الكراه (قوله فيها) أي أرض الاندلس أن وقع كراثها به (قوله قلت) يضم تاء المتكلم ابن عرفة (قوله وكذا) أي أرض الاندلس في معرفة كراثها بالدنانير والدرهم (قوله وفي قواهم) خبر مقدم (قوله يتعار) يضم فسكون ففتح الخ مفعول قول المضاف إلى فاعله (قوله نظر) مبتدأ مؤخر (قوله لان ظاهره) أي النظر إلى ما وقع الخ

(قوله من الجز) بيان ما (قوله وهو) أي ما دخل (قوله فيه) أي العقد الفاسد (قوله خيمتا) أي كراهما (قوله وما قاله) أي ابن عرفة (قوله شدد صحنون) أي في كراه الأرض بما منع كراهما به (قوله فقال) أي صحنون (قوله وتأوله) أي قول صحنون (قوله وهو) أي المنع الخ (قوله طعامه) أي من أكرهاها بما يخرج منها (قوله وتأوله) أي قول صحنون (قوله فذهب) أي مال الله رضي الله تعالى عنه (قوله وعليه) أي مكثر بها (قوله ذلك) أي التوبة والاصلاح (قوله أنه) أي الشأن (قوله يقوم) أي يقوم (قوله من اشترى الخ) صلة اشترى (قوله جواز) فاعل يقوم (قوله قال) أي أبو الحسن ٧٤٧ (قوله فالكلام الاول) أي المقول عن صحنون (قوله فيما) أي المدونة (قوله لوقات) بفتح التام (قوله تنقده) أي تدفع له نصف الطعام الذي استأجرته به (قوله الامر) أي العقد على حل الطعام بنصفه (قوله بهما) أي مطلقا أي عن شرط التجميل والتأخير (قوله فهو) أي العقد (قوله فاسد) أي له على التأخير (قوله وجازن) أي الجملة على التجميل (قوله يبيعه) أي الرجل الطعام (قوله به) أي البلد (قوله ذلك) أي الكراهية (قوله نصف الطعام مثلا) (قوله حصته) أي الرجل (قوله منه) أي الطعام (قوله فلا يجوز) أي العقد (قوله وان كان) أي العقد (قوله على أنه) أي الرجل (قوله شاء) أي الرجل (قوله ميزها) (قوله جاز) أي العقد (قوله ان واجرته على طحينه) أي بجمعه منه (قوله فان كان) أي العقد (قوله اذا شاء) أي الطاحن (قوله وان

على ما دخل عليه من الجز وهو عقد فاسد فيجب ان يفسد ما دخل عليه فيه ويتطرق الى قيمته بالجز أن لجواز فيما ينظر الى قيمة ذلك الجز اه الخط وما قاله نظرا لاشك فيه فلا يدل عليه والله اعلم (السابع) شدد صحنون فقال من أكرهاها بما يخرج منها فذلك جرحه فيه وتأوله أبو محمد على من كان عالما أنه لا يجوز وهو مذهبه أو قل من مذهبه المنع صحنون ولا يترك طعامه ولا يشترى منه ذلك الطعام الذي أخذه من كراهما وتأوله ابن رشد على أنه من الورع وفي الجواهر كره مالك رضي الله تعالى عنه شراء طعام من مكترى الأرض بالحنطة ومذهبه ان الطعام كما لمكترى الأرض وعليه كراهما عينا الخط هذا ان لم يقرب ويصلح ما وقع له على الوجه الشرعي وأما قوله حل ذلك فلا يظهر للتوقف حينئذ وجهه ذكر الشيخ أبو الحسن أنه يقوم من مسئلة الأخذ بالشفعة من اشترى بدراهم مغبوبة جواز شراء ما يحصل بالمعاملة الفاسدة قبل ان يصلح شأنه هذا يجوز شراء الطعام من مكترى الأرض بالطعام قبل ان يصلح شأنه مع ربهما فالكلام الاول على التنزه وهو الاول والله أعلم (و) فسدت اجارة على (حل طعام) من بلد (بلد) معين (بنصفه) أي الطعام مثله لانه يبيع معين يتأخر قبضه في كل حال (ال) بشرط (أن يقبضه) أي المكترى الطعام (الآن) أي وقت عقد الكراهة فيجوز لا تقاضا للمنافع المذكور فيها لو قلت احل طعامي الى موضع كذا ولا تقبضه فلا يجوز الا أن تنقده الآن سكانك وان أخرته الى الموضع الذي يحمله اليه فلا يجوز لانه يبيع بعينه يبيع على أن يتأخر قبضه الى أجل ابن يونس اذا وقع الامر مبهما فهو فاسد على قول ابن القاسم وجازن على مذهب ائله وابن حبيب ابن القاسم ان واجرت ربلا على محل طعام ينسبك الى بلد يبيعه به على ان عليك كراه حصتك ومبهما ذلك فان شرطت ان لا يميز حصته منه قبل الوصول الى البلد فلا يجوز وان كان على أنه متى شاء قبل ان يصل او يخرج جاز ان كان ضرب للمبيع أجلا اراد بعد وصول البلد ولا يقبضه اجرة المبيع وكذلك ان واجرته على طحينه فان كان اذا شاء أفرد طحين حصته جاز وان كان على ان لا يطحنه الا بجمعه فلا يجوز وكذلك ان واجرته على رعاية غنم ينسبك جاز ولزمته الاجارة اذا كان له ان يقام ذلك حصته ويبيعه متى شاء وضربت للرعاية أجلا ان شرطت خلف ما يملك من حصتك وان وقعت الاجارة على محل الطعام لبلد بنصفه وحله اليه فقال ابن ابي شيham للجمال نصفه وعليه مثله في الموضع الذي حله منه وله كراه حل النصف الاخر ابن يونس عابه بعض شيوخنا فان لا يلزم ضمان نصف الطعام اذا هلك لانه لم يضمنه يقبضه وهوذا بعيد لان فساد المعاملة منع المكاري من قبض حصته الى وصوله للبلد المحمول

كان) أي العقد (قوله ينسبك) أي نصير مشتركة ينسبك بالنصف مثلا (قوله له) أي الراعي (قوله بنصفه) أي بهذا يصاله الى البلد المحمول اليه (قوله مثله) أي النصف (قوله وله) أي الجاهل (قوله يلزمه) أي الحكم بان نصف الطعام للجمال (قوله بجمعه) أي في البلد المحمول منه (قوله يلزمه ضمان نصف الطعام) أي الجاهل (قوله اذا هلك) أي الطعام (قوله لانه) أي الطعام (قوله ذمته) أي الجاهل (قوله بقبضه) أي الطعام صله لزم (قوله وهذا) أي ضمان الجاهل نصف الطعام الهالك (قوله المكاري) بضم الميم وكسر الراء أي الجاهل

اليه فكيف يضمنه اذا هلك قبله وهو لا يصير له الا بعد وصوله وانما يكون الطعام كله لربه وعليه
أجره كله كما ابن يونس هذا هو الصواب كما في مسألة دبح الجلود ونسج الثوب على انه له نصفه
اذا فرغ فعمل على ذلك فله اجر عمله والثوب والجلود لربها فكذا هذا ابو الحسن الظاهر ان قول
ابن أخي ابن هشام هو ظاهر قولها لانه شيء بعينه يسع على أن يتأخر قبضه فان افاته الجمل بعد
وصوله للبلد المحمول اليه فعليه مثله قيمه وله جميع الكراواته أعلم وعطف على المشبه في القساد
مشبه آخر فيه فقال (وك) اجازته على خياطة ثوب قاتلا (ان خطته) أي الثوب (اليوم) مثلا
فهو (يكذا) كدرهم (والا) أي وان لم تخطه اليوم (ف) خياطته (يكذا) أي اجرة اقل كنصف
درهم قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه ان نزل فله اجر مثله زادوا نقص فيها لابن القاسم ان
واجرت رجلا يخط لثوب باعلى انه ان خطه اليوم فيسدرهم وان خطه عندا فينصف درهم فلا
يجوز عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه لانه أجر نفسه لا يعرف ابن المواز قال الامام
مالك رضي الله تعالى عنه من واجر من يبلغ له كتابا الى ذي المروة ثم قال بعدد حصة الاجارة وان
بلغته في يومين فلك زيادة كذا فكرهه واستخفه في الخياطة بعد العقد ابن عبد الحكم
اجازته أحب اليها وبها أخذ معنون وفيها ان واجرت رجلا يخط ثوبا ان خطه اليوم فيسدرهم
وان خطه عندا فينصف درهم أوقت له ان خطته خياطة رومية فيسدرهم وان خطته خياطة
بحمية فينصف درهم فلا يجوز وهو من وجهين يعني في بيعة فان خطه فله اجر مثله زاد على
التسمية أو نقص قال غيره في الاولى الا ان يزيد على الدرهم أو ينقص عن نصفه فلا يزداد ولا
ينقص ابو الحسن ويعتبر في القوم التجمل والتأخير بان يقال كم قيمة خياطة مثل هذا الثوب
اليوم وكم قيمة خياطته الى غد ونحوه لابن يونس معنون وقوله ابن القاسم احسن (فرعان) *
الاول اذا استأجره على خياطة ثوب بدرهم ثم قال له عمل في اليوم وأزيدك نصف درهم فان
كان على يقين من أن يمكنه تعجيله فهو جائز وان كان لا يدرى اذا اجده بنفسه هل يتم في اليوم
أم لا فكرهه الامام مالك رضي الله تعالى عنه ومثله استخار رسول على تبليغ كتاب لبلد كذا ثم
زيادته على ان يسرع السير فيبلغه في يوم كذا فيفصل فيه هذا الذي ارتضاه ابن رشد ونصه سئل
الامام مالك رضي الله تعالى عنه عن الرجل يستخيط الثوب بدرهم ثم يقول له بعد ذلك اجعله الى
اليوم ولك نصف درهم فقال رضي الله تعالى عنه لا أرى به بأسا وأرجو أن يكون خفيقا ولم يره
كالرسول زيادة لسرعة السير ابن رشد اما الذي يستخيط الثوب باجر مسمى ثم يزيده بعد ذلك
على ان يعجل له فلا اشكال في جوازه لان تعجيله ممكن له ولا ينبغي أن يتعمد تأخيره ومطله اضرا
به لغیر سبب وله أن يتسع في عمله ويؤخره في عمل غيره قبله أو للاشتغال بما يحتاج اليه من
حواله على ما جرى عرف الصناع في التراخي في أعمالهم فاذا زاده على ان يتفرغ له ويعجله
فلا زلانه أخذ ما زاده على فعل ما يقدر عليه ولا يلزمه اه ونقله ابن عرفة وبعضه في
التوضيح (الثاني) في أول سماع ابن القاسم مالك رضي الله تعالى عنه سماع من الاجارة من
استأجر غلاما يخطون الثياب كل شهر بشئ مسمى فلا يجوز له أن يطرح على أحدهم ثوبا على
انه ان فرغ منها في يومها فله بقية يومه وان لم يفرغ منها فيه فعليه يوم آخر لا يحسب لمن شهره
ان كان ذلك كثير الكثرة الغرض فيه وان كان يسيرا خف ذلك (و) كقوله (اعمل) بكسر

أي الطعام (قوله لا يصير
له) أي المكارى (قوله
قولها) أي المدونة (قوله
لانه) أي سخط الجمل من
الطعام (قوله افاته) أي
الطعام (قوله فعلية) أي
الجمل (قوله مثله) أي الطعام
(قوله فيه) أي البلد المحمول
اليه (قوله فيه) أي القساد
(قوله فهمي) أي خياطته
(قوله ان نزل) أي وخاطه
(قوله فله) أي الخياط
(قوله فيها) أي المدونة (قوله
فلا يجوز) أي العقد (قوله
لانه) أي الخياط (قوله
فكرهه) أي مالك رضي الله
تعالى عنه (قوله وبها) أي
اجازته صلة أخذ (قوله
وفيها) أي المدونة (قوله فلا
يجوز) أي العقد (قوله
وجه) أي نوع (قوله غيره)
أي مالك رضي الله تعالى
عنه (قوله في الاولى) بضم
الهمز أي ان خطته اليوم
فيسدرهم والا فينصف درهم
(قوله يزيده) أي اجر مثله
(قوله فان كان) أي الخياط
(قوله تعجيله) أي في اليوم
(قوله وان كان) أي الخياط
(قوله مالكا) منعول سماع
المضاف لفاعله (قوله من
الاجارة) صلة سماع (قوله
ان كان ذلك) أي المطروح

(قوله وهو) أي الحكم (قوله فيها) أي المدونة (قوله ان السكر املر بها الخ) مقول ساوي بحدف (قوله وهو) أي المتساوي (قوله وكأني) بفتح الهمزة وشدة النون أي الثاني الذي قيل له اعمل الخ (قوله الاول) أي الذي قيل اكرها الخ (قوله في ذلك) أي اعمل (قوله وكذلك) أي لا فرق بين الدابة والسفينة (قوله في العكس) أي اكر ٧٤٩ (قوله معها) أي الدابة (قوله فيها) أي العكس (قوله الاصل) أي الام (قوله يذهب) بضم الياء (قوله فهو) أي المأمور (قوله فيها) أي الرباع (قوله لربها) أي الرباع (قوله فيها) أي الرباع (قوله قبله) بكسر الموحدة (قوله فيها) أي السفينة (قوله قومة) بفتحات جمع قائم أي خدمة (قوله لانه) أي المأمور (قوله غلظها) أي السفينة (قوله وله) أي المأمور (قوله ولوسافر) أي المأمور (قوله فيها) أي السفينة (قوله فالريح له) أي المأمور (قوله ولربها) أي السفينة (قوله فيهما) أي الحمام والقرن (قوله وعليه) أي العامل (قوله وان كانا) أي الحمام والقرن (قوله هو) أي العامل قيم (قوله فيها) أي الحمام والقرن (قوله القندق) بضم القاف والدال وسكون الذون آخره قاف محمل به بيوت سفلى وبيوت عليا يسكنه الاغراب العزاب والتجار للبيع (قوله وصرح) عطف على ظاهر (قوله هو) أي (قوله أصيب) أي تلف (قوله فهو) أي المصاب أي ضامه (قوله يحصل) بضم قفح فكسر مثقلا (قوله عليه) أي العامل (قوله عرف) بضم فكسر أي ثبت (قوله عليه) أي العامل (قوله مثقلا) بضم قفح فكسر مثقلا (قوله فهو) أي الاجارة

الهمزة وفتح الميم (على دابق) باحتطاب أو احتشاش أو سقى ما يؤيحه أو يتحميلها باجرة (قوله حصل) من عن أو اجرة (قوله نصفه) ففاسد لاغرر (و) ان نزل فهو (أي الحاصل) للعامل وعليه (أي العامل) (كرأوها) أي الدابة وذلك (عكس) حكم خذ دابق (لسكر بها) أي الدابة ولا نصف كراهم أو هو ان ما حصل لربها وعليه اجرة العامل فيها وان دفعت اليه دابة أو ابلا أو دارا أو سفينة أو حماما على ان يكرى ذلك وله نصف الكراء فلا يجوز فان نزل كان لا جميع الكراء وله اجرة مثله كما لو قلت له بيع سلعتي فباعته به من شيء فهو يبي ويملك او قلت له فإزاد على مائة فيمتنا فذلك لا يجوز والثلث له وله اجرة مثله ابن يونس ساوي بين الدواب والدور والسفن اذا قال اكرها وللنصف السكراء أن الكراء لربها وعليه اجارة المثل للرجل وهو اوصوب ولو اعطيت الدابة أو السفينة أو الابل ليعمل عليها خاصا بملك فلا يجوز ذلك فان عمل عليها فالسكيب ههنا للعامل وعليه كراء المثل في ذلك ما بلغ وكأني كترى ذلك كراء فاسدا والاول آخر نفسه منك فاسد فافتراغ قوله فاحصل فلن نصفه أي من عن أو اجرة بدلالة قوله بعد وجاز نصف ما يحتطب عليها (تنبيهات) * الاول لا فرق في ذلك بين الدابة والسفينة فاله في المدونة وكذلك في العكس وزاد في المدونة معها فيه الحمام والدار وسكت في الاصل عن الدار والحمام فقال عياض لان ما لا يذهب به ولا عمل فيه لتوليه كالرباع فهو فيها أجير والسكيب لربها ويستوى فيها العمل وواجب نقله أبو الحسن وقوله النخعي قوله في السفينة اكرها واعمل عليها سواء ان كان فيها قومة لربها لانه انما يتولى العدة غلظها لربها وله اجرة مثله ولوسافر فيها اجتماعه فالريح له ولربها الاجارة والحمام والقرن ان لم يكن فيه ماد دواب ولا آلة كان ما يؤجر به للعامل وعليه اجرة المثل وان كانا به واجبه ما يشتري الخطيب من عند ربه او من غلظها خاصا بملك لربها وللعامل اجرة مثله وانما هو قيم فيهما وكذا القندق ما أكرى به مساكنه لربه وللقيم أجرته * (الثاني) لا فرق اذا قال اعمل على دابق او في سفيني أو ابلي بين ان يقول لي أو لا يقول لها على ظاهر رواية الاكثرين وصرح رواية الديباغ وفي الجلاب اذا قال اعمل لي كان السكيب كالمرب الدابة عياض والصواب الاول لا فرق بين أن يقول لي أو لا يقول لها اذا هو المقصود ونقله أبو الحسن * (الثالث) اذا أصيب ما عمل عليها قبل بيعه فهو من العامل نقله أبو الحسن * (الرابع) اذا قال اعمل على دابق فعمل ولم يحصل شيء قال الصقلي عليه الكراء لانه في ذمته ولا ينحسب ان عرف انه عاقه عائق فلا شيء عليه ان لم يكرها بشئ مضمون عليه * (الخامس) لو قال اكرها فعمل عليها فالسكيب للعامل ولربها كراء مثله وان قال اعمل عليها فأكراها فقال ابن القاسم ما أكرى به لاجير ولربها أجره مثله وفي كتاب الشفعة ما أكرى به لربها لان ضمائمها وعطف على المنسبة في الفساد مشبه آخر فيه فقال (وكبيعه) أي المالك شيئا كاملا ومقهورا ببيع المضاف لفاعله (نصفه) منه وصلة ببيع (بأن يبيع) أي المشتري (نصفه) ثانيا من ذلك الشيء فتمن النصف الاول ببيع النصف الثاني فهي فاسدة على المشهور

(قوله لانه) اى المشتري الخ علة فاسدة (قوله وهو) اى الاجل (قوله فى كل حال) صلة فاسدة (قوله ولا بن لبابة الخ) مقابل المشهور
 (قوله كالبلد) اى فى الجواز (قوله ليخرج) اى العاقدان (قوله فان جمعهما) اى البيع والجل (قوله الى البيع والاجارة)
 صله ليخرج (قوله فان كان) اى النصف المبيع الخ مضموم ولم يكن مثلاً (قوله لانه) اى المشتري (قوله لا يعرف) بضم
 فـ يكون ففتح (قوله ذلك) اى النصف الآخر (قوله لانه) اى الاجير (قوله وكذلك) اى الطعام فى الامتناع (قوله واجازه)
 اى بيع النصف ببيع النصف فى المثلى (قوله ذكر) بضم فكسر (قوله فثالثها الخ) اى وأولها الجواز مطاناً وثانيها المنع
 الثالث وهو ان لم يعين أجل جاز (قوله انه) اى المشار الخ غير ظاهر
 كذلك (قوله عكسه) اى ٧٥٠

أبو إسحق لانه اشترى شيئاً بعينه لا يقبضه الا الى اجل بعيد وهو باوغة البلد الآخر الذى يبيع
 فيه فى كل حال (الا) أن يكون محل البيع (بالبلد) الذى هما به فيجوز ولا بن لبابة غير البلد
 كالبلد (ان اجلا) بفتحات مثلاً اى جعل العاقدان البيع أجلاً معلوماً ليخرجاهن البيع
 والجل فان جمعهما امتنع الى البيع والاجارة الجائز اجتماعهما (ولم يكن الثمن) اى المبيع وهو
 النصف الاول (مثلاً) مكياً أو موزوناً أو معدوداً فان كان مثلاً فسدت لتعدد بين السلف
 والثمن مضمون لانه قبض أجرته وهى طعام لا يعرف بعينه وقد يبيع فى نصف الاجل فيرد نصف
 الاجرة فتصير اجارة وسلفاً فيها لا امام مالك رضى الله تعالى عنه من باع من رجل نصف ثوب أو
 نصف دابة أو غيرهما على ان يبيع له النصف الآخر بالبلد جازان شرب البيع ذلكاً أجلاً ما خلا
 الطعام فانه لا يجوز يحنون لانه قبض اجارته وهى طعام لا يعرف بعينه وقد يبيع فى نصف
 الاجل فيرد حصه ذلك فتصير اجارة وسلفاً أراد وكذلك كل ما لا يعرف بعينه وأجازه فى كتاب محمد
 قال ابن المواران لم يضرب لبيعه أجلاً لم يجز شرط يبيعه فى البلد وفى غيره وقد ذكر عن الامام
 مالك رضى الله تعالى عنه انه اذا باع نصف الثوب على ان يبيع له النصف الآخر انه لا خير فيه
 فت ظاهر قول ابن الحاجب لو باع له نصف سلعة على ان يبيع له نصفها أو بان يبيع له نصفها
 فثالثها ان عين أجل جاز ورابعها عكسه انه لا فرق بين بيعها بالبلد أو بغيره كما قال ابن لبابة
 والجواز فى المدونة مقيد بكونه فى البلد كما فعل المصنف غير ان مسئلة المدونة هى الاولى من
 صورتى ابن الحاجب ثم قال وتلخص من كلامه ان الجواز ثلاثة شروط وكون البيع بالبلد وكونه
 لاجل وكون المبيع غير مثلى وعلت ان ابن الحاجب ذكر صورتين وأن المصنف اقتصر على
 ثانيتهما وقرى بينهما فى توضيحه بان التقي اقتصر عليهما هنا النصف فيها مجموع الثمن اى البيع
 النصف الآخر بخلاف الاخرى فان يبيع النصف بعض الثمن كقولك ابيع لك النصف بيدى نار على
 ان يبيع النصف الآخر اه ورأى ابن الحاجب ان هذا الفرق لا يفرق الحكم معه فدوى
 بينهما وربما اشعر بهذا امتناء المصنف من المسئلة التى اقتصر عليها الان الاستثناء فى المدونة
 انما هو من الاخرى ودوى البساطى تعسف المصنف غير ظاهر وقوله ان التقي اقتصر المصنف
 عليها وقرر كلامه عليها اعترض ابن عرفة بانها دون الاجل مجرد جعل وبه اجارة فلا مانع من
 الجواز غير ظاهر أيضاً لان ابن عرفة انما تعقب على ابن جبرون وابن عبد السلام نقل ابن الحاجب

(قوله الاولى) بضم الهمز
 اى باع له نصف سلعة على
 ان يبيع له نصفها (قوله
 صورتى) بفتح التامنى
 صورة بلان لا ضاقته
 (قوله ثم قال) اى ثم (قوله
 كلامه) اى المصنف (قوله
 وعلت) بفتح تـ فخطاب
 الواقف على الكتاب (قوله
 صورتين) اى يبيعه له نصف
 شئ على ان يبيع له نصفه
 الاخر ويبيعه له نصفه بان
 يبيع له نصفه الاخر (قوله
 وقرى) بفتحات مخففاً
 (قوله بينهما) اى الصورتين
 (قوله بان التقي اقتصر عليها)
 هنا الخ صله فـ (قوله
 فان يبيع النصف) اى
 الثانى (قوله بعض الثمن)
 اى للنصف الاول (قوله
 فدوى) بفتحات مثلاً اى
 ابن الحاجب (قوله بينهما)
 اى الصورتين (قوله بهذا)
 اى التناوى بينهما (قوله
 لان الاستثناء فى المدونة

القول

الخ) علة اشعر بهذا (قوله انما هو) اى
 الاستثناء (قوله تعسف) مفعول دعوى المضاف لقاعله (قوله غير ظاهر) خبر دعوى (قوله وقوله) اى
 البساطى ان التقي اقتصر المصنف (قوله وقسر) بضم فكسر مثلاً (قوله كلامه) اى المصنف (قوله اعترضها)
 ابن عرفة خبر ان (قوله بانها دون الاجل) صله اعترض (قوله وبه) اى الاجل (قوله غير ظاهر) خبر قوله (قوله
 نقل ابن الحاجب) صله مدر مضاف لقاعله لا مفعول تعقب

(قوله القول) مفعول نقل (قوله مطلقا) حال من القول (قوله في هذه الصورة) أي بان يبيع ماله نقل (قوله بانه) أي نقل ابن الحاجب ماله تعقب (قوله لانه) أي العقد (قوله وبه) أي الاجل (قوله وكلاهما) أي الاجل والاجارة (قوله اه) أي كلام قيس (قوله وفي جواز بيع نصف ثوب الخ) أي ومنعه (قوله ان ضرب لبيعه اجلا) أي جاز (قوله ان ضربه) أي الاجل (قوله كره) بضم فكسر (قوله والا) أي وان لم يضربه (قوله ليعاض عن ابن لبيبة مع الموطا) راجع للاول (قوله والصقلى عن محمد بن محمد بن رواتها) أي المدون في راجع الثاني (قوله والمشهد ورثتهما) أي رواتها راجع للمثالث (قوله والنهي الخ) راجع للرابع (قوله ولعياض) خبر مقدم (قوله لو كان) أي العقد (قوله لو ياخذ) أي السداد (قوله فيها) أي المدونة (قوله وجه الجعل) اضافته لبيان (قوله عنه) أي ابن لبيبة (قوله لا بقيد) اضافته لبيان (قوله وتعقبه) أي ٧٥١ اصقلى ما نقله عن ابن لبيبة (قوله وقبل)

بكسر الموحدة (قوله يبيع نصف سلعة الى حلال) مفعول قول المضاف لقاعله (قوله احسبه) أي مالكا (قوله يريد) أي مالك (قوله ضرب) أي العاقد ابيع النصف (قوله في بلده) أي قيد يبيع النصف بكونه في بلده أي العاقد (قوله له) أي البيع (قوله من الاجل) بيان قدر (قوله ان لم يضرب) أي الاجل (قوله قدر) مبتدأ أخبر به المقدم ومن قوله احسبه الى ههنا مفعول قول ابن لبيبة (قوله القرينان) أي أشهب وابن نافع (قوله قوما) مفعول اشرك (قوله على ان يبيعه) أي اللؤلؤ (قوله لهم) أي نيابة عنهم (قوله لو بار) أي اللؤلؤ (قوله يريد) أي المشرك الذي التزم بيع اللؤلؤ (قوله يبيعه) أي اللؤلؤ (قوله ذلك)

القول بالفساد مطلقا في هذه الصورة بانه غير صواب لانه دون اجل مجرد جعل وبه اجارة وكلاهما جازاه ونصر ابن عرفة وفي جواز بيع نصف ثوب أو دابة على أن يبيع مشتريه بآية لبياته ثالثها ان ضرب لبيعه اجلا وروايته ان ضربه كره والاجازة عياض عن ابن لبيبة مع الموطا والصقلى عن محمد بن محمد بن رواتها راجع للمثالث (قوله والنهي الخ) راجع للرابع (قوله ولعياض) خبر مقدم (قوله لو كان) أي العقد (قوله لو ياخذ) أي السداد (قوله فيها) أي المدونة (قوله وجه الجعل) اضافته لبيان (قوله عنه) أي ابن لبيبة (قوله لا بقيد) اضافته لبيان (قوله وتعقبه) أي ٧٥١ اصقلى ما نقله عن ابن لبيبة (قوله وقبل)

أي يبيع اللؤلؤ (قوله عابيه) أي المشرك (قوله ويدفع) أي المشرك (قوله لهم) أي شركائه (قوله وهو) أي العقد لا يضرب اجل (قوله نه) أي الامام رضی الله تعالى عنه (قوله فيها) أي هذه الرواية (قوله بين) بكسر الميم (قوله يستوجب) أي يستحق (قوله القول الاول) أي الجواز مطلقا (قوله واستبعده) أي ابن هرون القول الرابع (قوله وزاد) أي ابن عبد السلام (قوله منه) أي الرابع (قوله قلت) بضم ناء المتكلم ابن عرفة (قوله انه) أي الرابع (قوله هو) أي ما في مختصر ماليس في المختصر (قوله ولذا) أي كونه آية علة لم يذكره أي ما في مختصر ماليس في المختصر (قوله وقوله ولهما) أي ابن هرون وابن عبد السلام (قوله نقله) أي ابن الحاجب (قوله القول بالفساد) مفعول نقل المضاف لقاعله (قوله في يبيع نصف سلعة) ماله نقل

(قوله بان يبيع له نصفها) صله يبيع (قوله غير صواب) خبر قبول (قوله لانه) اي يبيع نصف سلعة يبيع نصفها (قوله دون اجل) حال من هاء انه (قوله مجرد جعل) ٧٥٢ خبر ان (قوله وبالاجل) عطف على دون اجل (قوله اجارة) عطف على مجرد (قوله

وكلاهما) اي الجعل المجرد والاجارة (قوله انه) اي الشان (قوله اه) اي نص ابن عسرة (قوله القرض) بفتح القاء وسكون الراء (قوله المتعقب) بفتح القاف مثقلا (قوله مقتصر) حال من فاعل ذكر (قوله عليه) اي القرض المتعقب (قوله وترك) اي المصنف (قوله القرض) بفتح القاء وسكون الراء (قوله ذلك) اي القرض السالم من التعقب (قوله من جعل الخ) فاعل تكلف (قوله له علم) بضم العين (قوله وبه) اي المثنى صله عبر (قوله اولاً) بشد الواو (قوله ثم قال) اي الخروشي (قوله فهو) اي التعبير بالمثنى (قوله اذا كان) اي البلد الاخر (قوله الكراء) تنسيب لفاعل جاز المسترفيه (قوله غابة) بوحدة أي موضع في صحراء ينفث فيه شجر كثير بدون استنبات مخلاوق تختفي فيه السباع والصوص (قوله اذا كان) اي الخطب (قوله الخلا) بجمع الخاء مقصورا ما ينفث بالاستنبات بلاساق (قوله بأن كانت نقلة هذا الخ) تصوير لكرائها بنصف ما يحيطب عليها (قوله أراد) اي الامام مالك رضي الله تعالى عنه (قوله ولو جعل) أي رب الدابة أو السقينة (قوله أي العامل) ببيان ما (قوله لها) اي الايام للزيتون

للزيتون

ما يحيطب عليها (قوله أراد) أي الامام مالك رضي الله تعالى عنه

(قوله ولو جعل) أي رب الدابة أو السقينة (قوله أي العامل) ببيان ما (قوله لها) اي الايام

في يسوع الاجل) اى
 ما كان اقل نقدا اولدون
 الاجل اوبا كثيرا بعد او
 كان يذهب بعد فضة أو عكسه
 مطلقا (قوله اى الرقيق)
 من له الحر والداية (قوله
 المعلم) فاعل أخذ المضاف
 للمفعول (قوله فيها) اى
 المدونة (قوله قصار) بفتح
 القاف وشهد الصاد اى
 مبيض الثياب (قوله بعلمه)
 اى الغلام لعله من له يعلمه
 (قوله وقال غيره) اى ابن
 القاسم (قوله باجر معلوم)
 اى استبحر العلم على تعليم
 الغلام باجر معلوم من عين
 او عرض او ما هم (قوله
 أجواز) اى اشد جوازا
 وهذا لا ينافي جوازا بالعمل
 بل هو نص فيه (قوله ان
 مع علم الصناعة الخ) خبر
 تحتية (قوله منافعه) اى
 تعليمه (قوله لمنافع) اى عمل
 (قوله فان الغلام) اى
 او عاش (قوله فلا كلام) اى

الزيتون الذي يصبر (ان لم يختلف) المذكور من الدقيق والزيت في الصفة بأن كان كاملا جيدا
أوردناه اولاً في المروج بان كان كاملاً لدقيق أو زيت فان كان يختلف في الصفة او في المروج فلا
يجوز الغرر فيها الا باس ان تؤجره على طحين اردب بدرهم وبقفيز من دقيقه اذا يجوز به منه
تجوز الاجارة به ولو واجره بطحنه ملك بدرهم وبقسط من زيت زيتون قبل ان يعصر جاز ولو
بعث منه دقيق هذه الخطة كل قفيز بدرهم قبل ان يطحن اجاز لان الدقيق لا يختلف فان تلت
هذه الخطة كان ضمائمهم امن البائع وان كان الزيت والدقيق مختلفا خروجه اذا عصر وطحن
فلا يجوز حتى يطحن او يعصر وقد خفف الامام مالك رضي الله تعالى عنه ان يتاع الرجل
خطة على ان على البائع طحنه اذا لا يكاد الدقيق يختلف ولو كان خروجه مختلفا الماز (و) ان
استاجر شخص شيئا لاستخدامه منفعة باستخدامه واستصناعه او اكثره لرب كوب أو حل أو سكنى
او زرع وملك منفعة بالاجارة او الاكثره واحتاج اليها فوجره ومكره المالك لئلا يجاز
(استجار) او اكثره الشخص (المالك) لذات الشيء المؤجر او المكثرى بالفتح تلك الذات
(منه) اي مستأجره أو مكره بها الخط اراد ان لم يؤدى الى دفع قبيل اي ويسع وسلف
او صرف. وخر كافي يوع الاجال حلوله ظاهره سواء كان استجار بجنس الاجر الاول ام لا
وسواء كان الى اجل الاول او اقرب او ابعد ولكن ينبغي ان يمنع هذا ما يمنع في بيع الاجال
ويجوزها ما يجوز هناك لان الاجارة تخليك منافع في كمها كم البيع (و) جازت الاجارة
الى (تعليمه) اي الرقيق صنعة (عمله) اي الرقيق لمعلم في تلك الصنعة (سنة) مثلا مبتدأة
(من) حين (اخذ) اي الرقيق المعلم لتعليمه فيها ان دفعت غلامك الى خياط او تصار لمعلمه
ذلك العمل بعمله سنة جاز وقال غيره باجره معلوم اجوز المقل يبي والسنة من يوم اخذه
ابو الحسن عقب نقله عن عبد الحق والنويسي كلاما طويلا بتحقيق هذا الذي قالوا في مسئلة
الغلام ان معلم الصناعة يباع منافعها منافع الاسلام سنة ذان مات الغلام عند علمها فلا كلام
وان مات قبل الشروع فيها فنحت الاجارة ويرجع المعلم على سيده باجرة مثله فيما علمه وان
مات في اثنتا عشرة اسبانا فان كان الصانع علمه ثلثي الصنعة وعمل الغلام ثلث العمل فقط وجب
للمعلم الرجوع على سيده بثلث اجرة تعليمه اذ هي بقية قيمة مناعه وان كان الغلام عمل
ثلث العمل وعلم المعلم ثلث الصنعة وجب لسيده الرجوع على معلمه بثلث اجرة عمله

للمعلم ولا سيد الغلام (قوله وان مات) اي الغلام (قوله فيها) اي السنة

(قوله وان كانا) اى التعلیم والعمل (قوله ان مات) اى الغلام (قوله مثلى) بفتح اللام مثلى مثل (لانون لاضافته) (قوله يرجع) اى المعلم (قوله قلت) بضم تاء المتكلم ابن عرفة (قوله منع اجارته) اى المعلم على تعليمه بعمله لاختلاف الخ فيه نظر من وجهين الاول انه لم ينقل خلاف عن المتقدمين في جواز الاجارة على تعليمه بعمله سنة مثلاً ولم يحتج عليهم باختلاف عملهم باختلاف سرعة تعلمه وبطشه فدل على انهم عدوه من الغرر ليس المقتضو والثاني ان الاختلاف في التعليم ايضا لو كان مانعا لمنع الاجارة على التعليم مطلقاً ولم يله أحد والله اعلم (قوله وقيدها) اى المدونة (قوله علم) اى المأمور (قوله كم) بفتح الكاف والميم مثلاً اى قدر (قوله ونظر) اى المأمور ٧٥٤ (قوله اليه) اى الزرع (قوله والا) اى وان لم يعلم المأمور كم لزوم اول ينظر اليه (قوله

وان كانا مستويين فلا رجوع لاحدهما على الآخر ابن عرفة بعض شيوخ عبد الحق ما حصله ان مات في نصف السنة فان كانت قيمة تعليمه في النصف الاول مثلى قيمة تعليمه في النصف الثاني وقيمة عمله في النصف الاول نصف قيمة عمله في النصف الثاني يرجع على ربه بثلاث قيمة تعليمه قلت الاظهر منع اجارته بعمله لاختلاف عمله بحسب معرفة تعلمه وبعده (و) جازت الاجارة على حصد زرع معين بقوله (احصد) بكسر الصاد وضمها (هذا) اى الزرع المعين الحاضر (ولك نصفه) اى الزرع (و) يجوز ان يقول له (ما حصدت فلك نصفه) مثلاً وتسبع المدونة في الاطلاق وقيدها أو محمد بن اذاعلم كم الزرع ونظر اليه والا فلا خير فيه فيها الامام مالك رضى الله تعالى عنه من قال لربى احصد زرعى هذا ولك نصفه او جددت لى هذا ولك نصفه جاز وليس له ترك لانها اجارة وكذلك لفظ الزيتون ابن حبيب والعمل في تهذيبه ينه ما اراد لو شرط قسم الزرع حياً فلا يجوز وان كان انما يجب له بالحصاد فجاز وان قال فما حصدت او لقطت فلك نصفه جاز وله التركة متى شاء لان هذا بيع عمل (و) جاز (اجارة دابة) من كذا بكسر (لكذا) كالمدينة المنورة على ساكنها افضل الصلاة والسلام بقدره معين من الدنانير أو الدراهم (على) شرط (ان استغنى) المكثري عن ركوب الدابة (في) اثنتا (هما) اى المائة لظفره بجاحته التى سافر اليها من وجوده أو بعير شارداً ومدين هارب مثلاً فسبح الاجارة (حاسب) رب الدابة باجرة المسافة التى ركبها قبل استغنائه ان ينفق والارم التردد بين السلفية والخلفية ان الغرر اذا اصيل والغالب عدم استغنائه فيه فاندفع قول ابن عاشر ما وجه جوازها مع ان المؤخر لا يدرى ما باع من المنفعة ونحوه للخرش واجاب بيسارة الغرر لما تقدم والله اعلم من العتبية والموازية قال الامام مالك رحمه الله تعالى من تكارى دابة بدينار الى بلد كذا على أنه ان تقدم بها فحساب ما تكارى منه فذلك جائز اذا سمى موضع التقدم او عرف نحوه وقدره وان لم يسمه مثل ان يقول عبدى الا بى بنى المروة فاكترى منك اليها بدينار فان تقدمت فحساب ذلك فهذا الا باس به لانه امر قد عرف وجهه فهو كسمية الموضع الذى يتقدم اليه فاما ان تكارى منه الى موضع بدينار على انه انما يبلغ من الارض كاه فحسابه فلا خير فيه مرة يذهب الى العراق ومرة الى الغرب فلا يجوز حتى يكون موضع التقدم معلوماً

فيه) اى الاجارة (قوله جد) بضم الجيم واهمال أو ايجام الحال اى اقطع (قوله وليس له) اى العامل (قوله تركه) اى الجسد (قوله لانها) اى العقد وانتم لتأنيته خبره (قوله اجارة) اى رحكها اللزوم بعقدها (قوله وكذلك) اى العقد على الجسد منصفه في الزرع (قوله لقط الزيتون) اى من الارض بعد اسقاطه من شجره اى عقده (قوله تهذيبه) اى تصفية الزرع من ينسه بذرته ونذيقه (قوله ينهما) اى رب الزرع والعامل (قوله اراد) اى فالك رضى الله تعالى عنه (قوله لو شرط) اى العامل او رب الزرع (قوله انما يجب) اى يثبت النصف (قوله له) اى العامل (قوله وله) اى العامل (قوله لان هذا) اى العقد (قوله

المكثري) تفسير افعال استغنى (قوله لظفره) اى تحصيله (قوله من وجوده) اى بيان حاجته (قوله مسعى فسح الاجارة) جواب ان استغنى (قوله ان لم ينفق) اى يجهل الكراء (قوله والا) اى وان كان يجهل الكراء فلا يجوز (قوله خلفه الغرر) على الجواز ان لم ينفق (قوله فيها) اى المائة قبل تمامها (قوله فاندفع الخ) تشريع على نفقة الغرر الخ (قوله من العتبية) خبر مقدم (قوله تقدم) اى زاد في السفر عليها الى البلد الذى سماه (قوله فحساب) اى فيزيد على الكراء المسمى الخ (قوله عرف) بضم فكسر (قوله المروة) بفتح الميم وسكون الراء (قوله فان تقدمت) اى زدت على ذى المروة (قوله لانه) اى التقدم (قوله مرة يذهب الى العراق) اى لانه يذهب مرة الى العراق الخ وهذا غرر كثير لا يغتفر

(قوله لا ينقذه) أي لا يدفع اليه عاجلاً (قوله الكرا من) أي كراه الغاية الأولى وكراه الغاية الثانية (قوله يبيع وسلف) أي التردد بينهما (قوله موضعاً) أي ينتهي اليه (قوله دون) أي قبل (قوله ذلك) أي الموضع المسمى (قوله على) بشد الياء (قوله ان لم ينقذه) أي يجعل الكرا (قوله في أكثر الدار سنة) صلة بسماع (قوله على أنه) أي المكثري (قوله خرج) أي من الدار (قوله قبلها) أي تمام السنة (قوله على أن المستاجر) بفتح الجيم (قوله ما جاز أن لم ينقذه) مفعول قول المضاف لقاعله (قوله ومنعها) أي الاجارة فيها ذكر (قوله إلى أمده بعيد) أي زائد على الخيار في بيع الثوب وهو ثلاثة أيام (قوله ليس) أي الأمر (قوله كما قال) أي فضل (قوله لأنه) أي الشأن (قوله انما هو) أي المأمور (قوله في الجميع) أي جميع ٧٥٥ العمل (قوله الآن) أي وقت العقد

مسمى أو امر الوجه يعرف قدره وان لم يسمه ابن المواز ثم لا ينقذه الا كراه الغاية الأولى فان نقذه الكرا من دخله يبيع وسلف قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه ومن أكثر دابة في طلب ضالة أو أبق فلا يجوز حتى يسمي موضعاً فان سماه وقال ان وجدت حاجتي دون ذلك رجعت وكان على من الكرا بحسابه فذلك جائز ان لم ينقذه ابن رشد قوله لا بأس به ان لم ينقذه هو سماع ابن القاسم في أكثر الدار سنة على أنه ان خرج قبلها حاسبه بما سكر ومثله قوله في المدونة في اجارة الرجل شهر اعلى ان يبيع له ثوباً على ان المستاجر متى شاء تركه أنه جائز ان لم ينقذه لانهم اجارة بخيار فضل ومنعها يصحون لانه خيار إلى أمده بعيد ابن رشد ليس كما قال لأنه انما هو بالخيار في الجميع الآن وكلما مضى من الشهر شيء كان بالخيار فيما بقي (و) جاز (استجار مؤجر) بضم الميم وفتح الجيم سواء استأجره مؤجره أو غيره والمعنى ان الشيء المستأجر رقيقاً أو عقاراً أو بهيمة تجوز اجارته ان هو مستأجره أو غيره مدة تلي مدة الاجارة الأولى (أو) أي وجاز استجار شيء مبيع (مستثنى) بفتح الميم ونائب فاعله (منقذته) من بائعه مدة معينة يبقى المبيع على حاله غالباً لا يغيره إلى انتهائها فلا يشترط اجارته مدة معينة تلي مدة الاقضاء ابن الحبيب يصح استجار الرقبة وهي مستأجرة ومستثنى منقذته مدة تلي فيها غالباً والنقد فيها يختلف باختلافها ابن عبد السلام الرقبة تشمل الحيوان وغيره (و) يجوز (النقد) أي تجبيل الاخر (في) ايحار (ه) أي المؤجر أو المستثنى منقذته (ان لم يغير) المؤجر أو المستثنى منقذته قبل فراغ مدة الاجارة الثانية أي ارطن او تحقق بناؤه ويحله حتى تم المنفعة للمستأجر والا كان من الغرر ولذا أجازوا شرط النقدي العقار على ان يقبض بعد سنين ولم يجيزوه في الحيوان الا في المدة القصيرة كعشرة الايام ابن شامس له ان يكرى الدار إلى حد لا يغير فيه غالباً ولا ينقذها مالم لا يؤمن تغيرها فيه لطول المدة أو ضعف البناء وشبه ذلك فيجوز العقد دون النقد مالم يغلب على الظن انه لا يبق إلى المدة المعينة فلا يجوز كراؤها اليها فيها الامام مالك رضي الله تعالى عنه لا بأس باجارة العبد عشر سنين وخمس عشرة سنة ولا أرى به بأساً والدور أبين ان ذلك جائز فيه او يجوز تقديم الاجرة به بشرط ابن يونس تجوز اجارة للدور ثلاثين سنة بالنقد والمؤهل لانهم أمانة الباني فقوله ان لم يغير أي في المدة الثانية لان كلامهم فيها

(قوله ولدا) أي اعتباراً بغير صلة اجازوا (قوله في العقار) أي ايحاره وهو مؤجر أو مستثنى منقذته (قوله ولم يجيزوه) أي النقد (قوله أي المالك) (قوله وينقذ) أي المالك الكرا قبل سكناها (قوله فاماماً) أي الزمن الذي (قوله العقد) أي الكرا (قوله النقد) أي قبض الكرا قبل السكنى (قوله انها) أي الذات المكثرة قوله كراؤها (أي الذات) (قوله اليها) أي المدة المعينة (قوله فيها) أي المدونة (قوله به) أي ايحار العبد خمس عشرة سنة (قوله أين) أي أظهر (قوله ذلك) أي كراؤها خمس عشرة سنة (قوله فيها) أي الدار (قوله فيه) أي ايحار العبد والدار خمس عشرة سنة (قوله أي في المدة الثانية) أي ويلزم من عدم تغيره في الثانية عدم تغيره في الأولى بخلاف العكس وعلى هذا فلا خصوصية للمؤجر والمستثنى منقذته بهذا الشرط بخلاف ظاهر المصنف

(قوله ثم قال) أي الباني (قوله الأمرين) أي السلامة والتغير (قوله في الثانية) أي احتمال الأمرين على السواء (قوله في الصور الثلاثة) أي غلبة السلامة وغلبة التغير واحتمال الأمرين على السواء (قوله فالحال) أي غالباً (قوله منها) أي الأجرة المعلومة (قوله معين) بضم ففتح فكسر مثلاً أي الكرى ٧٥٦ (قوله كالأشهر) بضم لهما جمع شهر (قوله وفيها) أي المدونة (قوله أكل كل)

ثم قال والصور هنا ثلاثة غلبة السلامة إلى انضمام مدة الاجارة الثانية وغلبة تغير فيها واحتمال الأمرين على السواء فان غلب التغير امتنع العقد وان غلبت السلامة جاز له فداء العقد وان احتمل الأمرين جاز له العقد عند ابن عرفة وابن شاس وامتنع عند ابن الحاجب ولم يوضح فقوله ان لم يتغير غالباً شامل لصورتي غلبة السلامة واحتمال الأمرين فهو على كلام ابن شاس وهذا ان رجع الشرط للمؤجر والمستثنى منفعته ~~لكنه~~ يقتضي ان العقد جائز في الثانية وليس كذلك وكذا ان رجع له ولما بعده فارجع لقوله والنقطة فقط يقتضي مع ذلك ان العقد جائز في الصور الثلاثة وليس كذلك فلو قال المصنف والبقية فيه ان لم غالباً لم يرد عليه ما ذكرناه وأجيب بان ما ذكره يفي على ان معنى قوله ان لم يتغير غالباً هو ان لم يغلب تغيره كما هو ظاهر ويحتمل ان معناه ان اتى التغير غالباً أي ان كان الغالب انتقامه فالحال قبله في النبي لافي المنقضي فسلم مما تقدم والله اعلم (و) يجوز ايجار الشيء منين باجرة معلومة (و) عدم التسمية اكل سنة) قدر ما علموا منها كما يجوز استجارها سنة باجرة معلومة بدون تسمية ما يخص كل شهر منها ابن عرفة عن غير واحد انه يجوز كراء الربع عدة سنين غير معين اكل سنة قد روا من الكراء كالأشهر في السنة وفيها ان كريت ارضاً ثلاث سنين بثلاثين ديناراً اكل سنة عشرة قال لا بل يجب على قدر ثقاتها كل سنة وقال ابن شاس لو آجر سنين ولم يقدّر مدة كل سنة من الاجرة صح كافي الأشهر من سنة واحدة (و) يجوز (كراء ارض لتخذ) بضم اقوية الاولى وفتح الثانية والخاء المعجمة (مسجد امد) بضم الميم معية وبعدها تزول مسجد يتما (والنقض) بضم النون وكسرها وسكون القاف وفتح الضاء أي الحجر والآخر والخشب ونحوها المنقوضة المهدومة من بناء المسجد لا (لربه) أي النقص الذي يخيه المسجد فله التصرف فيه بما يشاء (اذا انقضت) مدة الكراء قاله ابن القاسم ولا يجوز رب الارض على بقاءه مسجد ان اراده الباني ولا الباني ان اراده صاحب الارض فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى لا بأس ان يكرى ارضه على ان تتخذ مسجداً عشر سنين فاذا انقضت المدة رجعت الارض الى ربه او كان النقص ان بناء مضمون يجعله في غيره ابو محمد قول ابن القاسم ليس مثل الارض تستحق وقد بنت مسجداً او ادفعته هذا يجعل في غيره لانه أخرجه من يده لله تعالى على التأييد والالتزام بما جعله لله تعالى الى مدة فيرجع اليه بعد تمامها ابن يونس يكن دفع فرسه لمن يغزوه غزوة ثم يرجع اليه (و) يجوز الاستجار (على طرح) أي حمل (ميتة) او عذرة اودم من بيت مثلاً لطرحها خارج البلد وان لم عليه التلطيح بالنجاسة للضرورة فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى لا بأس بالاجارة على طرح الميتة والدم والعذرة (و) يجوز الاجارة (على القصاص) من جان عمداً عدواً باق طلع او قتل او جرح فيها من قتل ورجل فلان باجر فلا اجر له ومن وجب لهم الدم قبل رجل فقتلوه قبل ان ينتموا الى الامام فلا شيء عليهم

الهمزة للاستفهام (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله تحسب) أي اثلاثون ديناراً (قوله ثقاتها) أي منفعة الارض (قوله يقدّر) بضم بضم ففتح فكسر مثلاً أي بين المتأجر (قوله وبعدها) أي المدة (قوله مسجد يتما) أي الارض (قوله والآخر) بضم الهمز وضم الجيم وشد الراء (قوله فله) أي مالك النقص (قوله في الثانية) أي النقص (قوله ولا يجبر) بضم الياء وفتح الموحدة (قوله اراده) أي البقاء الباني (قوله يكرى) بضم الياء أي المالك (قوله يجعله) أي الباني النقص (قوله في غيره) أي من المساجد (قوله تستحق) بضم التاء الاولى وفتح الحاء المهملة (قوله وقد بنت مسجداً) حال من نائب فاعل تستحق (قوله أراد) أي ابن القاسم (قوله فنفق هذا) أي المسجد المستحق ارضه (قوله غيره) أي من المساجد (قوله لانه) أي الباني (قوله اخرجته) أي النقص (قوله والآخر) أي الذي اكثري اوضاع عشر سنين وبنائها مسجداً

وقت (قوله لئلا يجعله) أي النقص (قوله فيرجع) أي النقص (قوله اليه) أي بانيه (قوله بعد تمامها) أي المدة (قوله ثم غير يرجع) أي القرض (قوله اليه) أي دافعه (قوله وان لم عليه) أي جعلها الخ حال (قوله للضرورة) علة جوازها (قوله فيها) أي لابن القاسم (قوله بقطع) تنازع فيه قصاص وجان (قوله) أي القاتل على من استأجره (قوله وجب) أي ثبت (قوله قبل) بكسر ففتح

(قوله يجرأ) بضم فسكون (قوله على العدا) أي القتل عدوانا ونهدي أنه قصاص (قوله يمكن) بضم ففتح مثقلا (قوله القود) بفتح القاف والواو أي القصاص (قوله وأجرته) أي المقتضى العارف (قوله ثبوته) ٧٥٧ أي موجب القصاص (قوله إذا كان) أي

غير الادب ثلاثا يجرأ على العدا ولا يمكن الذي له القود في الجراح أن يقتص بنفسه ويقتصر له من يعرف القصاص ما فوق ما يقدر عليه وأجرته على من يقتص له وأما في القتل فيدفع القاتل إلى ولي المقتول فيقتله وينهي عن العيث فيه وفيه الأباس بالاجارة على قتل قصاص أراد به ثبوته بحكم قاض عدل اللغوي الاجارة على القتل والجرح جائز إذا كان عن قصاص أو لحق الله تعالى ولا يستأجر في ذلك الا من يرى أنه يأتي بالامر على وجهه ولا يعث في القتل ولا يجاوز الحد في الجرح (و) تجوز الاجارة على (الادب) الرقيق أو ولد أو زوج أو غيرهم فيها لا بأس بالاجارة على ضرب عبدك أو ولدك للادب وأما على غيره فلا ينبغي من الاب فلا يجزى بوالحسن قالوا يصدق السيدان العبد فعل ما يوجب ذلك قالوا أقر السيد أنه لم يفعل ما يوجب عليه الادب فهل يمكن من الضرب اليسير دون سبب أو لانه اختلاف ويصدق الزوج أن زوجته فعلت ما وجب الادب انظر ترجمته فيه والله اعلم (و) تجوز اجارة (عبد) أو أمة لخدمة ونحوها (خمس عشرة عاما) فيها لا بأس بالاجارة العبد عشر سنين وخمس عشرة سنة ولا يرى به بأس والدارأين أن ذلك جائز فيها ويجوز تقديم الاجرة فيه بشرط ابن يونس تجوز اجارة الدار ثلاثين سنة بالنقد والمؤجل لانها مأمونة وبعبارة ينظر للصغير والكبير والشيخ والمهرم وللداية الصغيرة والكبيرة والقوية والضعيفة ولا شيء أحسن من قوله والنقد فيه أن لا يتغير غالب وليس معناه أن كل عبد يستأجر خمسة عشر عاما للغنى الامد في المستأجر يختلف باختلاف الامن والخوف في تلك المدة فأوسعها في الاجل الارضون ثم الدور ثم العبد ثم الدواب ثم الثياب فيجوز كراء الارض ثلاثين سنة واربعةين بغير نقد الا ان تكون مأمونة الشرب فيجوز مع النقد ويجوز مثل ذلك في الدور اذا كانت جديدة مأمونة البناء وان كانت قديمة فدون ذلك قد ير ما يرى أنه يأمن سلامتها في الغالب واختلف في العبد فأجاز في كتاب محمد بن جرير سنة بالندد وفي المدونة خمسة عشر عاما ومنه غير ابن القاسم في العشرين وأرى أن ينظر في ذلك إلى سن العبد وكذلك الحيوانات اختلف في كرائتها باختلاف العادة في اعمارها فالبعال أو سعهما اجلا لانها اطولها اعمارا والحديدون ذلك والابل فوق ذلك والملايس في الاجل مثل ذلك فيفترق الاجل في الحرير والسكان والصوف والقديم والجديد فيضرب من الاجل لكل واحد بقدره (و) تجوز الاجارة على خياطة (يوم) مثلا (أو) على (خياطة ثوب مثلا) راجع لليوم لا دخال الا بسبوع والشهر والعام والخياطة لا تدخل سائر الصناعات (وهل تسد) الاجارة (ان جعها) أي التحديد بالزمن والعمل في عقد واحد كخياطة ثوب في يوم (و) الحال أنه (تساوي) الزمن والعمل بان كان اليوم يسع خياطة ثوب لا كثيرا فاعند ابن رشد وعلى احد المشهورين عند ابن عبد السلام (أولا) تنفسد الاجارة مع تساويهما وهو واحد شهريين عند ابن عبد السلام (أو تنفسد) الاجارة بجمعهما مطلقا (مطلقا) من التقييد بضيق الزمن عن العمل أو مساواته وشهره ابن رشد في الجواب (خلاف) ابن شامس استصناع الادب يعرف اما بالزمن او بعمل العمل كاستئجار الخياط يوما وخياطة ثوب معين فلو جمع بينهما وقال ينظر بضم فسكون ففتح (قوله اختلف) بضم التاء (قوله ذلك) أي الجيم (قوله من الاجل) يعني قدور (قوله سائر) أي باقي (قوله الاجارة) بفتح ففتح (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح أي بضبط (قوله جمع) أي المستأجر (قوله بينهما) أي الزمن والعمل

(قوله يشك) بضم ففتح مثقلا

(قوله في سعة) اى الزمن

(قوله) اى العمل (قوله

وقوله) عطف على سماع

(قوله دليل) اى مدلول (قوله

فصدر) بفتحات مثقلا

(قوله فيه) اى المساوى

(قوله وعقبه) بفتحات

مثقلا (قوله بعده) اى

انفساد (قوله ابن رشد)

فاعل تشهير المضاع لمفعوله

(قوله ولم يعتبر) اى المصنف

(قوله ولم يتعرض) اى

المصنف (قوله لا منها)

بكسر اللام وفتح الهاء رأى

الدار (قوله فيها) اى

المدونة (قوله وفي حدها)

اى تحديد المادة (قوله حال)

اى صفة (قوله فان كانت)

اى الدار (قوله فيها) اى

السنة (قوله جاز) اى استثناء

منفعتها فيها (قوله فيها)

اى العشر سنين (قوله يجوز)

بضم ففتح بكسر مثقلا (قوله

اليه) اى الاسترضاع (قوله

وان كان فيه) اى الاسترضاع

الخ حال (قوله استيفاء) اى

اخذ اسم كان (قوله عين)

اى ذات هى اللبن (قوله

ولنص القرآن) عطف على

للضرورة (قوله جواره)

اى الاسترضاع (قوله ان

شرطت عليهم طعامها

وكسوتها) لعله استثناء من

مقدر اى ولا يلزمهم غير

ما استأجرها به (قوله وذلك) اى طعامها وكسوتها

استأجره لتخصه هذا الثوب في هذا اليوم فلا يصح ابن رشد الاجارة على شئ بعينه كخباطة
 ثوب أو نسج غزل أو طعن قح وشبهه مما انقراغ منه ما لم يؤمر لا يجوز تأجيله بوقت يشك في سعة
 وان كان لا اشكال في سعة فقبل ان ذلك جائز وهو ظاهر سماع ابن القاسم وقوله وهو
 دليل قوله في المدونة في الذى استأجر ثوبا يطحن له كل يوم ارد بين قوجه يطحن ارد با فقط له
 رده ولم يفسخ الاجارة وهو قول ابن حبيب اجاز ان يشترط على المعلم تعليم السلام القرآن
 الشريف على المذقة نظرا او حفظا مما في ذلك اجلا او لم يسميا وعزا لمالك والمشهور ان ذلك
 لا يجوز وقال اللغوى ارى ارضى افاده المواظ الحط يعنى ان المنفعة التى هى احد اركان
 الاجارة اذا كانت صنعة يجوز ان تقيد بزمان كخباطة يوم او عملها كخباطة ثوب مثلا فان جما
 يتمسما اى التقييد بالهل والزمن في البيان فان كان الامر في ذلك مشكلا فلا اختلاف
 في ان ذلك لا يجوز وان كان لا اشكال في ان العمل يمكن تمامه قبل انقضاء الاجل فقد قيل
 ان ذلك جائز والمشهور انه لا يجوز واختر اللغوى امضاها ابن عبد السلام الذى ارتضا
 الشيخ ان الزمن الذى قيدت الاجارة به ان كان اوسع من العمل بكثير فلا يختلف في جوازها
 وان كان اضيق بكثير فلم يختلف في منعها وان تساوى او قلوا لا يختلف في المشهور وروى
 فالاضيق لا يجوز اتفاقا وكذا المساوى عند ابن رشد وعلى احد المشهورين عند ابن عبد
 السلام فصدر المصنف فيه بالفساد لقوته الحكاية ابن رشد الاتفاق عليه وعقبه به مدحه لقول
 ابن عبد السلام انه احده مشهورين والزمن الزائد عن العمل كثيرا ذكر المصنف فيه الفساد
 تشهيره ابن رشد ولم يعتبر بحكاية ابن عبد السلام الاتفاق على صحة لان من حفظ حجة على
 من لم يحفظ ولم يتعرض للضيق لوضوح فساد وعلمه بالاولى من المساوى وقوله وتساوى في
 مقهوره تنصير فالضيق تفسد فيه بالاولى والواسع تصح فيه على هذا القول وقوله ومطلقا
 اى تفسد سواء كان مساويا ام واسعا عيج والمناصب لاصطلاح المصنف تردد بدل خلاف
 (و) جاز (بيع دار) واستثناء البائع منفعتها عاما (لتقبض) بضم ففتح اى
 يقبضها المشتري (بعد عام) عند ابن القاسم لانهم امن التغيير لا أكثر من عام فيها مع غيرها
 جواز بيع الدار واستثناء مسكها مدة لا تتغير فيها غالبا وفي حدها سنة اقوال مذهب المدونة
 مع سماع يحيى ابن القاسم سنة فاولو لو كان الثمن موجلا في التوضيح اجاز ابن القاسم استثناء
 سكتى الدار ما منه وبين العام ولم يجز أكثر من ذلك لما يخشى من تغييرها واهما ابن حبيب
 السنة ونصف الخ قال والخلاف خلاف في حال لاني فقه فان كانت لا تتغير فيها غالبا جاز (أو)
 بيع (ارض) واستثناء منفعتها (ال) تقبض بعد (عشر) من السنين عند ابن القاسم لعدم تغييرها
 فيها غالبا ابن رشد وبيع الارض واستثناء منفعتها أعواما اخف ابن القاسم يجوز عشرة
 اعوام (و) جاز (استرضاع) لرضيع باجرة معلومة للضرورة اليه وان كان فيه استثناء عين قصد
 لنص القرآن العزيز على جواره وواء كانت الاجرة نقد أو حيوانا أو عرضا أو طعاما
 للضرورة ولو كان الرضيع محسرا الاكل كحمار فتكبرى جارة لارضاعه للضرورة فيها الامام
 مالك رضى الله تعالى عنه لا بأس باجرة الفئر على ارضاع الصبي حول او حولين بكذا وكذا الا ان
 شرطت عليهم طعامها وكسوتها فهو جائز ابن حبيب وذلك موقوف على قدرها وقدر هبتها

وقدر أبي الصبي في غناه وفقره ابن يونس ولا يدخلها طعام بطعام الى اجل لان التهيئ انما
ورد في الاطعمة التي جرت عادة الناس باقتياتها واما الارضاع فقد جرى العمل على جوازها
في مثل هذا ولا خلاف فيه ولان اللبن الذي يرضعه الصبي لا قدر له من القيمة واكثر الاجارة
لقيامه بالصبي وتكلفتها جميع مؤنته في مكان اللبن في جنب ذلك لا قدر له (و) ان لم يشترط
غسل خرقة على الظئر ولا على اهل الطفل (في العرق) بضم فسكون الجاري بين الناس يعمل
به (في غسل خرقة) اي الرضيع وربطه في تحت وجهه ودهنه وتحميمه ونكحها ودق ريمحانه
وطيبه فيها ويحملون فيما يحتاج اليه الصبي من المونة في غسل خرقة وجهه ودهنه ودق ريمحانه
وطيبه على ما تعارفه الناس ابن الحاجب ويحمل في الدهان وغسل الخرق وغيره على العرق
وقيل على الظئر التوضيح قوله وغيره اي تحميمه ودق ريمحانه ونحوهما على العرق فان اقتضوا
انه على الاب فعليه هدماء المدة ولم يصح فيها بالحكم اذ لم يكن عرف ونه
ابن حبيب على انه مع عدم العرق على الاب وقوله وقيل على الظئر اي مع عدم العرق لان
العرق يحمل اتناق وهذا القول لابن عبيد الحكم وكلامه يوهم ان هذا القول مع ثبوت
العرق (و) ان اجرت ذات زوج نفسها لارضاع طفله (لزوجها) فسحقه اي الاجبار
والزامها برد الطفل لاهله (ان لم ياذن) الزوج اياها في ايجارها للارضاع لتضردها بشئ غالها
عنه بالرضيع وتغير حالها ان كانت خادمة الرضيع عليها بشرط او عرف فان كان اذن لها
فيه فليس له فسحقه فيها للامام مالك رضي الله تعالى عنه ليس لزوجها وطؤها ان اجرت نفسها
بأذنه وان كان بغير اذنه فله ان يفسخ اجارتها ولا يلزمها ان تأتي بغيرها ترضعه لانها انما كترت
على ارضاعه بنفسها وان اراد الابوان السقر فليس لهما أخذ الصبي الا ان يدفع الظئر جميع
الاجرة وشبهه في استحقاق الفسخ فقال (كأهل الطفل) بكسر الطاء المهملة وسكون الناء
فلهم فسخ الاجارة (اذا حملت) الظئر لان لبنها يضر الطفل وتقول المدونة ان حملت
ونافوا على الطفل ألهم فسخ الاجارة قال نعم ولم ينظمه عن مالك اه فارقه كلام المصنف
به ووافق ما فيها اه وقديقال ارضاع الحامل ظنة ضرر الطفل واذا كان كذلك فلا يحتاج
الى التقيد به لانه مقطوع به وأما الذي قد يكون وقد لا يكون فهو حصول الضرر اه طئي
فيه نظر ولو كان كذلك ما احتاج لذكره فيها وما جرى عليه المختصرون في التذويب اذا حملت
الظئر وخيف على الولد وابناها ابو الحسن على ظاهرها فقال ظاهره اذا تحقق الخوف عليه
وقد الشارح به كلام المصنف فقال ير يدو خيف على الولد نعم لما نقل ابن عسرة كلامها
ونقل عن اللخمي فسحقها بمجرد الحمل لا بقيد الخوف على الولد قال لان رضاع الحامل يضر بالولد
اه فاعل اه ذار شخ ما قال تت تبعاً للباطي واذا فسخت فلها بحسب ما ارضعت فلو
دفعت لها الاجرة فاكتمها فلا تحسب علم التبرع بهم بدفعها لها قاله ابن عبد السلام البناء
انظره فانما نقل في التوضيح عن ابن عبيد الحكم واهله مقابل تأملهم مع ما في التوضيح ونصه
ولا يلزمها ان تأتي بانخرى ترضعه قاله في المدونة ولا يجوز ان تأتي بغيرها ان كان نقدها الاب
الاجرة لانه فسق في دين على اصل ابن القاسم ولا جاز اه ونقله الخط عن ابي الحسن فهذا
صريح في رد ما في الحرثي والله أعلم وخذوا برتبة قول المدونة وان ذلك الاب فخصه بآتي

(قوله ولا يدخلها) اي
الاجارة على الارضاع بشرط
طعام الظئر (قوله ويحملون)
بضم فسكون ففتح (قوله
على انه) اي ما يحتاج
الرضيع (قوله وكلامه)
اي ابن الحاجب (قوله
لتضرده) اي زوجها (قوله
فان كان اذن لها فيه)
مفهوم ان لم ياذن (قوله
لزوجها) اي من اجرت
نفسها للارضاع (قوله وان
كان) اي ايجارها انفسها
للارضاع (قوله اذنه) اي
زوجها (قوله فله) اي زوجها
(قوله قال) اي ابن القاسم
(قوله فان قيد) بضم فكسر
مؤثلاً (قوله به) اي الخوف
على الرضيع (قوله فيها) اي
المدونة (قوله به) اي الخوف
(قوله لانه) اي الخوف (قوله
لذكره) اي الخوف (قوله
فيها) اي المدونة (قوله عليه)
اي التقييد بالخوف (قوله
به) اي الخوف (قوله يرشح)
اي يقوى (قوله دفعت)
بضم فكسر (قوله والا) اي
وان لم ينقد لها (قوله لانه)
اي اتيانها بانخرى (قوله
يرد) بضم ففتح

المدة في مال الولد قدمه الأب أول يقدمه وترجع حصة باقي المدة ان قدمه الأب ميراثا وليس ذلك عطية وجبت له وعطف على المشبه في استحقاق الفسخ مشبها فيه فقال (و) كرموت (أحدى الظنرين) بكسر الظاء المعجمة وسكون الهمزة مفتوحا ظنرك ذلك أي مرضع المستأجرين رضاع صغير يبيع للباقية فسخ الاجارة لتضررها بارضاعه وحدها فيهما من واجب ظنرين فمات أحدهما فللباقية ان لا ترضع وحدها محضون وتفسخ الاجارة الحلق الظنر بكسر الظاء المعجمة وسكون الهمزة من المرضع واراد المصنف اذا استأجرهما معا والى الثانية بعد الاولى عالمية اقيم فيها ومن واجب ظنرين فمات واحدة منهما فللباقية ان لا ترضع وحدها ومن واجب واحدة ثم واجب أخرى فمات الثانية فالارضاع لازم الاول كما كانت قبل موأجرة الثانية وان ماتت الاولى فعليه أن يأتي عن ترضع مع الثانية ابو الحسن عبدالحق هذا ان علمت الثانية حين اجارته ان معها غيرها وان لم تعلم فلا كلام لها لانهم ادخلت على ان ترضعه وحدها وكذا ذكره حديد وعطف على المشبه في استحقاق الفسخ مشبها بآخر فيه فقال (و) كرموت (أي) الرضيع (ولم تقبض) ظنره (أجرة) لمدة مستقبلة فيتمس بها ارضاعه الستين ولم يترك الأب مالا ولا مال للرضيع فللظنر فسخ الاجارة في كل حال (الا ان يتطوع) بها (متطوع) فليس لها فسخها فيها ان هلك الأب فحصة باقي المدة في مال ولود قدمه الأب أول يقدمه وترجع حصة باقي المدة ان قدمه الأب ميراثا لانها ثقة قدمها الأب ولم تلزمه الاماد حيا فاذا مات انقطع عنه ما كان يلزمه من اجر رضاعه وليس ذلك بعطية وجبت اذ لو مات الصبي فلا نورث عنه وكان ذلك للأب خاصة دون امه فقارن الضامن الذي قال لرجل اعمل لقن او بعه سلعتك والتمنيت على فالفن في ذمة انضامن ان مات ولا طلب على المبتاع ولا على الممول له ابن يونس الفرق بينهما ان اجر رضاع لم يلزم الأب وانما قدمه وهو يظن ان المبيع يحيا وانه لازمه فلما مات الصبي بان انه لم يلزمه فوجب ان يرجع فيه والذي قال ببيع سلعتك من فلان والتمنيت على تطوع به ولم يكن يلزمه فلما تطوع به ضمنه للبايع لزمه ما التزمه ولم يبق له حجة فيها وان مات الأب وليدع مالا ولم تأخذ الظنر من اجارته اشيا فلها فسخها ولو تطوع رجل بائنا فلا تفسخ وما وجب للظنر فيما مضى في مال الأب وذمته ولا طلب فيه على الصبي اراد ولو قبضت أجرهما ثم مات الأب ولم يدع شيئا فلا يكون للورثة فسخ الاجارة واخذ حصة باقي المدة منها ولكن يتبعون الصبي بما ينوبهم منها ابن يونس هذا استقصا وتوسط بين القواين في النكت وهذا بخلاف تقديم الأب اجرة تعليم ولده ثم مات فلا تكون ميراثا والفرق بينهما ان التعليم لا يلزم الأب ولما أوجبه على نفسه لزمه حيا وميتا واما اجرة رضاع فهي واجبة على الأب فانما قدم ما يلزمه واذا مات سقط عنه الا ان يعلم ان الأب قدمها للولد خوف موته فهي عطية أرجح في صحته فلا سبيل الى رجوعها ميراثا وتستوى اجرة الظنر واجرة التعليم وأعرف نحو هذا التفسير لابن الموارز وعطف على اهل الطفل المشبه في استحقاق الفسخ مشبها بآخر فمات فقال (وكظهور) بضم الظاء المعجمة أي تبين شخص (مستأجر) بفتح الجيم على خدمة أو عمل صنعة أو رعى ماشية أو حراسة (أو جرح) بضم الهمزة وكسر الجيم (بالكله) أي المستأجر وحده أو مع دراهم مثلا حال كونه (أو كولا) بفتح فضم أي

(قوله قدمه) بفتحات متعلا
الى الاجر (قوله الاولى) بضم
الهمزة (قوله عالمية) أي
الثانية (قوله بها) أي الاولى
فماتت الاولى (قوله فحصة
باقي المدة) أي من اجرة
الظنر (قوله قدمه) أي الاجر
للظنر (قوله لانها) أي
الاجرة (قوله ولم تلزمه) حال
(قوله فاذا مات) أي الأب
(قوله عنه) أي الأب
(قوله من اجر رضاعه) بيان
ما (قوله على) بشد الداء
(قوله فيها) أي المدونة
(قوله يدع) بفتح الدال أي
يترك (قوله منها) أي الظنر
(قوله انها) أي حصة باقي
المدة (قوله في النكت) خبر
مقدم (قوله موته) أي الأب
(قوله أعرف) فعل مضارع
فاعله ضمير المتكلم عبدالحق

(قوله) أي المستأجر بكسر الميم (قوله لأنها) أي الزوجة (قوله لا ترد) بضم فتح أي بلا شرط (قوله إن كان) أي الوطء (قوله حضر) أي الزوج (قوله شرط) بضم فسكسر (قوله عليه) أي الزوج (قوله تركه) أي الوطء (قوله لهم) بفتح الهاء والميم مقلا (قوله الغيلة) بكسر الغين المجمة أي وطء الموضع (قوله قبله) أي الرسول صلى الله عليه وسلم (قوله يخالون) بفتح الباء وكسر الغين المجمة أي يطؤون الموضع (قوله فلم يته) أي الرسول صلى الله عليه وسلم (قوله عنها) أي الغيلة (قوله قول ابن القاسم) أي

كثير إلا كل جدها فلستأجره فسخ إجارته إلا أن يرضى الأجير بطعام وسط فليس للمستأجر فسخها
ابن يونس أن وجد الأجير الذي استأجره بطعامه أو كولا خارجا عن عادة الناس في الأكل فني
الميسوط له فسخ الإجارة ابن يونس لأنه كعيب وجد به إلا أن يرضى الأجير بطعام وسط وأما
أن تزوج امرأته فوجد لها كولة خارجة عن الناس فليس له فسخ نكاحها فأما أشبعها وأما
طلقتها لأنها لا ترد الأمن العيوب التسعة الأربعة المشتركة بين الزوجين والخمسة المختصة بها
فهو كوجودها عوراء أو سوداء أو لولساء لا تمتنع (ومنع) بضم فسكسر (زوج) الظئر (رضى)
الزوج بإجارتها للارضاع فيمنع (من وطء) لزوجته الظئر أن كان يضرب الرضيع بل (ولو لم يضرب)
الوطء الرضيع قاله ابن عبد الحكم وسواء حضر العقد أم لا وسواء شرط عليه تركه أم لا
وأشار بولول قول أصبغ لا يمنع منه إلا بشرط أو حصول ضرر لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم
هم أن ينهى عن الغيلة قبله أن فارس والروم يخالون ولا يضربون أولادهم فلم ينع عنها ابن حبيب
قول ابن القاسم أحب إلى الأثرى أن الزوج لا يكون موليا باليمين على تركه مدة أرضاعها
ونصها ليس لزوجها وطؤها وان اجرت نفسها بإذنه فان تعدى ووطئها فلا بد الرضيع فسخ
الإجارة لما يتق من ضرره قاله الامام مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما وقال ابن
المجاشون ليس له فسخها (و) منع زوج رضى من (سفر بها) أي الظئر من بلد أهل الرضيع
ابن عبد الحكم وإن أراد الزوج أن يسافر بها فان كانت اجرت نفسها للارضاع بإذنه فليس
له ذلك وإن كانت بغير إذنه فله ذلك وتفسخ الإجارة وشبه في المنع فقال (كان) بفتح الهمز
وسكون النون يعرف مضرى صلته (ترضع) بضم القوقية وكسر الضاد المجمة الظئر (معه)
أي الرضيع رضيعا (غيره) فمنع منه ولو كان فيها كفاية لهؤلاء لانهم ملكوا جميع لبنها وسواء
اشتراط عليها عدم ارضاع غيره أم لا وإن شرطت ارضاع غيره فلا تمنع منه فيها ابن القاسم
رضى الله تعالى عنه لو أوجرها على رضاع صبي لم يكن لها أن ترضع معه غيره (ولا يستتبع)
الاسترضاع (حضانة) أي حفظا وخدمة للرضيع وشبه في عدم الاستتباع فقال (كعكسه)
أي لا تستتبع الحضانة للارضاع فلا يلزم الظئر حضانة ولا الحاضنة ارضاع ابن شماس
الإجارة على الارضاع لا توجب الحضانة ولا العكس ابن عرفة لعدم استلزام الدلالة على الآخر
كالخداطة والطرز (و) جاز (يعه) أي المالك الرشيد (سلعة) بمائة مثلا (على) شرط (أن يتجر)
يفتح التخيبة والقوقية وكسر الميم المشتري للبائع (بفتحها) أي السلعة كائة دينار (سنة) مثلا
والربح للبائع وحده اذ غايته أنه يبيع السلعة بالمائة مثلا واتجار المشتري بها سنة وإجارة
المشتري على التجرب المائة مثلا سنة مثلا يبيع السلعة وجمعها جاز لا اتفاقا أحكامهما (أن)

اللفظين الارضاع والحضانة (قوله المشتري) تفسير لقاعل
يتجر (قوله للبائع) صله يتجر (قوله سنة) صله يتجر (قوله اذ غايته) أي يبيع السلعة بشرط التجارة بثمن سنة على جواره
(قوله واتجار) عطف على المائة (قوله بها) أي المائة تنازع فيه ايجاروا المشتري (قوله وإجارة) عطف على يبيع (قوله يبيع) صله
صله إجارة (قوله وجمعهما) أي البيع والإجارة الخ حال

الدال أي تترك (وقوله ذلك)

عليه الاخلاف فيه (قوله

فيها (قوله مائة) أي من

أوضاع أحلقه جازوالا فلا يجوز ان شرطه وصاعق من مهابيل الاجير وى الاجال ويحجر رب
بشروط الخلف مما النقة فى

الخلف لما مات منهم اولهم اخلف مامات بالقضاء وان كانت معينه ولا بد من الشرط فيها وقال

خلف ما هلك ابن حبيب وقاله ابن الماجشون واصبغ وبع اقول ابن يونس وهو عندى

الشرط خلقه ان هلك والحكم بوجوب خلقه وكذلك في المدونة وكتاب محمد الباقر لو استأجره

ابن القاسم بخلاف لقوله ان تعذر الحرق ينزل المطر سقط الابحر ابن القاسم وان تعذر الحرق

اقول (قوله وهو) اي قول

الزروع قوله تنقيح اي

قول ابن القاسم لا تنسخ

ای مساجره فان ابی ربه جمیع الاجره

(قوله ما مطر) فاعل مطر

أي الاحمر (قه لهن النار) - أي ما (قه لغروه) أي يحدون عنه

ای و انرا شطرنجخانه : قهوه خانه ای / آینه طاقچه : قهوه خانه ای / الاغ : قهوه خانه طوطی / آی الخلف : قهوه خانه خندقی / ای نه

سید الشہداء (علیہ السلام) (کوہ مع السیرہ) ایضاً

(قوله وتكلف) بفتح تاء مثلاً (قوله بان التشبيه) مسند تكلف (قوله ان على المالك) مسند التشبيه (قوله الخلف) اسم ان
(قوله لافي صحة الاجارة) عطف على ان الخ (قوله وعندها) أي الصحة ٧٦٣ (قوله بعده) أي الشرط (قوله أي

الخلف (قوله فلا تصح) أي

الاجارة على رعيها (قوله الا

بشرطه) أي الخلف (قوله

كالغز) أي في الخلف (قوله

وبانه) أي التشبيه عطف

على بان التشبيه (قوله على

الاول) أي كون التشبيه

في كون الخلف على المالك

(قوله انه) أي الراعي (قوله

مع شرطه) أي الخلف (قوله

قوله) أي المالك (قوله على

الثاني) أي ان التشبيه في

الجواز (قوله وهو) أي

الخلف (قوله وهو) أي

تصحح البساطي (قوله

مبسوطه) خبر بقية (قوله

غير معينة) تفسير لمضمونة

(قوله فهلكت) أي الدابة

(قوله قبله) أي ركوبها

(قوله الشارحان) أي يرام

والبناءطي (قوله فيجب

خلفه) أي تسليم جميع

الكراء لرب الدابة (قوله

فبدا) أي ظهر له عدم

التشيع او الركوب (قوله

لزمه) أي المكثري (قوله

الاضافة) أي في نهرك

(قوله قالت) بضم التاء

(قوله وصفت البناء) أي

الذي أريد احداه بجافقي

النهر (قوله بحث) أي لان

رب النهر يتضرر بما يضيّق

نهره ويريد في شغل أرضه

عنه وتكلف البساطي رحمه الله تعالى فخصه بان التشبيه بين الغنم غير المعينة وبين الصبر بمن
للمصلحة مع شرط الخلف في ان على المالك الخلف لافي صحة الاجارة بالشرط وعدمها بعينه يعني
ان الغنم غير المعينة تصح الاجارة على رعيها وان لم يشترط الخلف ويقضي على رعيها بخلاف
المعينة فلا تصح الا بشرط فافهمه فانه كالغزو بانه في الجواز اي يجوز كذا كما يجوز الاستئجار
على رعي غنم غير معينة وقوله والا ذله الخلف معناه على الاول انه يقضي له بالخلف في غير المعينة
وان عينت اي مع شرطه فله ان يأتي بالخلف أو يدفع جميع الاجرة ومعناه على الثاني ان الاجارة
على رعي الغنم المعينة لا تجوز الا بشرط الخلف وهو على آخره الاول اه وهو في غاية التكلف
بعد الملاية كلام المصنف فبعض النسخ المصححة كتم عينت بالفعل الماضي المبني للمجهول
والا ذله الخلف على آخره وهذه الاشكال فيها ومعناها ان الغنم المعينة تجوز الاجارة على رعيها
اذا شرط خلقها وان لم تكن معينة فلا تحتاج الى الشرط وله الخلف على آخره يبدأ ويدفع له
الاجرة كاملة وهذه النسخة مطبقة لنص المدونة المتقدم وقوله على آخره أي به لزيادة البيان
والا تصح ان الذي عليه الخلف انما هو الآخر اي رب الغنم والله أعلم وبقيته شروطها
وتنظر بعاتهم مبسوطه في شروح المدونة وذكرها من جهلة شروطها ان لا يشترط عليه الصبر بالبيع
بخلاف اولاد الغنم فيجوز شرط رعيها على راعي أمهاتها قالوا ان الربح مجهول ومات له الغنم
معروف والظاهر انه غير معروف نعم غدره اخف من غدر الرعي وشبهه في القضاء بالخلف فقال
(كراكب) أي يريد ركوب مثلاً اكثر دابة مضعونة غير معينة لربها الموضع كذا فهلكت
فيله ارفى المسافة فعلى رعيها خلفها اقرره الشارحان ويحتمل كراكب تعذر ذكره فيجب
خلفه ولا ينسخ الكراء فيه الامام مالك رضي الله تعالى عنه واذا تكارى قوم دابة
ايزفوا عليها عروسا يلتمهم فلم يرفوها تلك الليلة فعليهم الكراء وان اكثري دابة ليسمع عليها
رجلا الى موضع معلوم أو لربها الى موضع سماه فبداه أو للرجل لزمه الكراء وليكر الدابة
الى الموضع في مثل ما اكثري وان اكثروا الى الحج الى بيت المقدس أو الى مسجد النبي صلى
الله عليه وسلم فعاقره مرض أو سقطه أو مات أو عرض له غريم جسه في الطريق فالكراء لازم
له ولولا ذلك كراؤه في مثل ما اكثري وصاحب الابل أو البع على ابله من القرماء (و) جاز
ايجار (حافق) بجاء مهله متقى حافة سقطت نونه لاضاقته أي جاني (نهرك) من اراد ان
(يبنى) عليها جدار بين ويرفعها بيني عليهما (ينتا) يجري نهرك من تحت المسنوى الظاهر
انه لا مفهوم لهفه الاضاقه فان جرى نهرك بارضك فلك كراؤه حافقه ان يبنى عليها لانها
لك ابن ناجي قلت في درس شيخنا أبي مهدي لا يشترط وصف البناء بخلاف من اكثري جدارا
ليبنى عليه لتضرر الجدار بخلاف الأرض فاستحسنه تت وفيه بحث (و) جاز اجارة (طريق
في دار) يمر منها المستأجر لداره مثلاً والافه ومن كل اموال الناس بالباطل نقله ابو الحسن عن
اشهب فيها ابن القاسم رحمه الله تعالى لا بأس ان تواج حافق نهرك من يبنى عليه فبداه أو
ينصب عليه رعي ويجوز ان يستأجر طريقا في دار أو جاز أن يستأجر مضرب من حاض من دار
واما سبل ما ميازيب المطر من دار فلا يجبي لان المطر يقبل ويكثر ويكون ولا يكون ابن

فلا بد من وصفه والله أعلم (قوله والا) أي وان كان لا يمر منه الدار ولا يستبان ولا غيرهما (قوله عليه) أي النهر

(قوله قبح) بضم فكسر مثقلا (قوله فعله) اى الاب (قوله عذر) بضم فكسر اى الاب (قوله فلا يدعه) بفتح الدال اى يترك الولد (قوله بجاعته) اى البلد (قوله توجه) بفتحات مثقلا (قوله حكم النذب) اضافته للبيان (قوله على وليه) اى الولد (قوله أسلم) اى حدث اسلامه من الكفار (قوله يتعين) اى تعليم من أسلم (قوله كذلك) اى فرض كفاية يتعين على من انفرد به دون عوض (قوله ويتعين) اى تعليم ما يصل به (قوله وكذا) اى تعليم الزائد على ذلك فى الحسن (قوله العلم) اى تعليمه الاثني (قوله تعلقيها) اى الاثني (قوله اصون) خبر ترك ٧٦٦ (قوله معهم) اى المتعلمين (قوله عنف) اضم فسكون (قوله صرفقا) بضم ففتح

ولهذا القرآن لشع قبح فعله ولقلة عذر فان كان للولد مال فلا يدعه دون تعليم وليه أو قاضى بلده أو جاعته ان لم يكن قاض وان لم يكن له مال توجه حكم النذب على وليه وأمه الاقرب فالاقرب وتعليم من أسلم ما يصل به فرض كفاية يتعين على من انفرد به دون عوض وتعليم الاثني ما تصل به كذلك ويتعين على الولي والزائد على ذلك للاتي حسن وكذا العلم لا الرسائل والشعر وترك تعليمها الخطأ أصون ويكون المعلم معهم مهيبا لا عنف لا يكون عمو سام غضبا ولا منبسطا مرفقا بالصبيان دون لين قلت ويكتفى في اباحة اتصافه بستر الحال للمتزوج ويستل عن غيره فان لم يسمع عنه الا العفاي أبيع له ويمنع من يتحدث عنه بسوء مطلقا وبهذا جرى العمل وهو الحق قال وعليه ان يزجر المتخاذل في حفظه أو مشقة كتبه بالوعيد والتعريض لا بالشتم كما قد رد فان لم يقد القول اتقل للضرب بسوط من واحد الى ثلاثة ضرب ايلام فقط دون تأثير في العضوف ان لم يقد زاد الى عشر قلات ضرب معلم صبي بالسوط في رجله لتكرره حفظه فحدثت برجله من ضربه قرحة صارت ناصولا يشك في موته به قال ومن ناهز الخلم وعظظ خلقه ولم ترعه العشر فلا بأس بالزيادة عليه قلت الصواب اعتبار حال الصبيان شاهدت غير واحد من معلمنا الصلما يضرب الصبي نحو العشرين وأزيد وكان معلمنا يضرب من عظم جرحه بالهصى في سطح أسفل رجله العشرين وأكثر ومنعه الزجر بياقرد ضعيف والصواب فعل بعضهم ذلك وقد اجازوه لاقاضى ان يستحقه مع قدرته على ضربه وكذا كان بعض شيوخنا يزجر به في مجلس اقرائه من يستحق الزجر لتعذره بالضرب ونقلوه عن بعض شيوخهم وسمعتهم عن شيوخهم في ذلك مقالات عن نقلنا عنه شاعها الشيخ الفقيه العبد الخليل أبو محمد البرجيني والشيخ النجوى المشهور بالزهد وكان يصدر كثيرا من شيوخنا ابي عبد الله ابن الحبيب وقيل لامن شيخنا ابي عبد الله بن عبد السلام رحمهما الله تعالى وفائدة واضحة ان النصف لانها تسكب تثبت الطالب فيما يريد أن يقول من بحث أو نقل وقد والله سمعت شيخنا ابن عبد السلام زجر بعض أهل مجلسنا في مدرسة السماعين في قول قاله بما يقول هذا مسلم وكان هذا القول له متصنا به مدة الشهود المنتصين للشهادة وخطة القضاء بالبلاد المعبرة ولم يترك لذلك مجاسه الى أن توفي رحمهما الله تعالى والاعمال بالنيات قال ومن اتصف من الصبيان بأذى أو لعب أو هروب من المصائب استشار وليه في قدر ما يرى من الزيادة في ضربه قدر ما يطيق قلت اما في الاذابة فلا يستشير لانه حق عاياه يتعذر طلبه عند غير معلمه لتعسر

فكسر مثقلا (قوله يكتفى) بضم الياء وفتح الفاء (قوله اتصافه) اى للتعليم (قوله يست) بفتح السين صلة يكتفى (قوله للمتزوج) صلة ستر (قوله ويستل) بضم الياء (قوله عن غيره) اى للمتزوج (قوله تسمع) بضم الياء (قوله عنه) اى غير المتزوج (قوله ويمنع) بضم الياء (قوله يتحدث) بضم الياء (قوله قال) اى القابسي (قوله وعلمه) اى المعلم (قوله المتخاذل) اى المتكاسل (قوله بالوعيد) صلة يزجر (قوله كما قد رد) مثال للشتم (قوله فان لم يقد) اى الزجر (قوله اتقل) اى المعلم (قوله قلت) بضم التاء (قوله قال) اى القابسي (قوله ناهز) اى قارب (قوله الخلم) اى البلوغ (قوله خلقته) بفتح فسكون (قوله ترعه) اى تحفه وتزجره (قوله عليه) اى العشر (قوله قلت) بضم التاء (قوله ومنعه)

اى القابسي (قوله الزجر) متعول منع المضاف لقاعله (قوله بياقرد) صلة الزجر (قوله ذلك) اى الزجر بياقرد اثبات (قوله اجازوه) اى الزجر بياقرد (قوله وثقه لوه) اى الزجر بياقرد (قوله من بحث أو نقل) بيان ما (قوله بما يقول هذا مسلم) صلة زجر (قوله وكان هذا القول له الخ) حال (قوله خطه) بكسر الخاء المججمة اى منصب واصافته للبيان (قوله ولم يترك) اى القول لذلك (قوله لذلك) اى القول (قوله بجاسه) اى ابن عبد السلام (قوله الى ان توفي) اى ابن عبد السلام (قوله قال) اى القابسي (قوله استشار) اى المعلم (قوله يطيق) اى الصبي (قوله لانه) اى تأديب المؤذي (قوله عليه) اى المعلم

(قوله موجب) بكسر الجيم اى سببه (قوله عليه) اى الصبي (قوله أن لا يولى) اى المعلم (قوله منهم) اى الصبيان (قوله ولا يضرب) اى المعلم (قوله قال) اى القابسي (قوله ويحترز) اى المعلم (قوله هذا) اى الذى يخاف فسادا على الصبيان (قوله قال) اى القابسي (قوله والدره) بكسر الدال المهملة (قوله وان كان) اى الصبي ٧٦٧ (قوله لا يقر) اى لا يستقر (قوله به) اى المسجد (قوله ذلك) اى

اثبات موجب عليه واستحب يحتمل ان لا يولى أحدا من الصبيان ضرب غيرهم منهم يحتمل ولا يضرب وجها ولا رأسا ومن حسن النظر التفريق بين الذكور والاثاث يحتمل أكره خلطهم لتأديته للفساد قلت من بلغ حد التفرقة في المضجع فواجب تفرقه منهم قال ويحترز ممن يخاف فسادا على الصبيان ممن قارب العلم أو كان ذا خبر أو قلت الصواب في هذا منع تعليمهم قال ولا يقبل شهادة بعضهم على بعض الا من عرفه بالصدق فيقبل قوله قال وينهاهم عن الرباقي تسابعهم طعاما بطعام ويشغفهم ان نزل ومافات فهو في مال مقنونه أو ذمتهم يحتمل وشراء الفلقة والدره وكرام موضع التعلیم على المعلم فان استقر على تعليم صبيان معلومين سنة معلومة فعلى أوليائهم كراء الموضوع واما تعليمهم في المسجد فروى ابن القاسم ان بلغ الصبي مبلغ الادب فلا بأس ان يؤتى به في المسجد وان كان صغيرا لا يقر به ويعت فلا أحب ذلك وروى يحتمل لا يجوز تعليمهم فيه لانهم لا يتحققون من النجاسة وهذا هو الصحيح وأجاب يحتمل من معلم أراد أن ينتقل من موضع لا يخربانه ان لم يضرب بعض الصبيان ليعلمه من داره فله ذلك والافان كان عقدا اجارته مع من يتضرر بذلك على الزوم فليس ذلك له الا باذن وليه والاجاز دون اذنه ومتعلق تعليمه بالذات قراءة القرآن حفظ أو نظرا ابن محزون ينبغي أن يعلم اعراب القرآن ويلزمه ذلك والشكل والهجاء والنطق الحسن وحسن القراءة بالترتيل واحكام الوضوء والصلاة وفرائضها وشتمها وصلاة الجنائز ودعائها وصلاة الاستسقاء والخسوف قلت محمل قوله عن اعراب القرآن هو تعليمه معربا احتراز من اللحن اذا اعراب النحوى منه مندر وحسن القراءة ان اراد به التجويد فهو لازم في عرفنا الاعلى من شهر بتعليمه واما احكام الوضوء وما بعده فواضح عدم لزومه وكثير من المعاني لا يقومون بذلك قال ويجب عدله بينهم في التعليم لا يفضل بعضهم فيه على بعض ولو تفاخروا في الجعل الا ان بين ذلك وليه في عقده أو يكون تفضيله في وقت غير وقت تعليمه ولا يعلمهم قراءتها باللحن انتهى مالك عنها ابن محزون عنه ولا يعلمهم اباجاد ونهى عن ذلك لاني سميت حفص بن غياث يحدث اباجاد اسماء الشياطين القوها على السنة العرب في الجاهلية فكاتبوها محمد فكاتبها حرام واخبرني محزون عن ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم قال قوم ينظرون التجوم يكتبون اباجاد لا خلاق لهم قلت لعل الاسناد الشاطبي لم يصح عنده هذا ولم يبلغه أو رأى النهى انما هو باعية واستعمالها على أصل ما وضعت له لامع تغيرها بالنقل لمعنى صحيح وعلى هذا يسوغ استعمالها عددا كسراج اليمين في التخصيل واختصار الاربعين وغيره عقدها يجوز موقلا لانه معلوم فيلزم ومشاهدة فلا يلزم أحدهما ابن حبيب مالك يجوز أن يشاوط المعلم على الحذقة ظاهرا أو نظرا ولو سميا أجلا أصبح ان تم الاجل ولم يحذقه فله أجر مثله القابسي فرق أصبع بين ضرب الاجل للمعلم والخطا اذا كان الفعل يمكن القراغ منه فيه قلت

اى يحتمل (قوله عن ذلك) اى تعليمهم اباجاد (قوله فكاتبها) اى اباجاد (قوله في التخصيل) خير مقدم (قوله عقدها) اى الاجارة على تعليم القرآن (قوله فله) اى المعلم (قوله فرق) يفتح تحقفا (قوله للمعلم) اى فاجازه (قوله والخطا) اى فغنه (قوله منه) اى الفعل (قوله فيه) اى الاجل

(قوله سوى) بفتح السين والواو مثقلا (قوله بينهما) اى ضرب الاجل للمعلم وضربه للخطا في المنع (قوله عوضها) اى الخدقة
(قوله ما اشتراطه) اى المعلم وأبو الصبي (قوله فان لم يشترط) اى قدر الخدقة (قوله فهمى) اى الخدقة (قوله ويؤدب) بفتح الدال
(قوله ان كان) اى المعلم ٧٦٨ (قوله تقريره) اى للتعليم (قوله فان اعتذر) اى المعلم (قوله اختبر) بضم

سوى التخمى وابن رشد بينهما القابسى الخدقة ظاهر احفظ كل القرآن وتقرأ قرأته في المصحف
وقدر عوضها ما اشتراطه فان لم يشترط فهمى على حسب حال الاب في كسبه وحفظ الصبي وقراءته
مع اعتبار حسن خطه فان قصر تعلم الصبي في احدهما فاعلمه من الخدقة بقدر ما تعلم وان لم
يستمر الصبي في الحفظ أو في القراءة في المصحف فلا شيء للمعلم ويؤدب المعلم على تقريره ان كان
يحسن التعليم وعلى تقريره ان لم يحسنه فان اعتذر بزيادة الصبي اختبر فان صدقه فهمى الاجر
بقدر حزنه وناديه الآن يتكون عرف اباه يملئه قلت أو يكون الاب عرف ذلك قال وعمل
الخدقة من السور ما تقر فيه عرفا مثل لم يكن وعم وتباركوا الفتح والصافات قلت لم يذكر القامحة
وهي خدقة في عرفنا قال وكذا عطية العيد تثبت بالعرف وقولهم نحنون لا تلزم الخدقة الا في
نتم القرآن لعل معناه ان لم تكن عادة بغيرها وكذا قول ابن حبيب لا يجب الاخطار ولا يجوز
اعطاؤه في عيد العجم حدثنا أسد بن موسى عن الحسن بن دينار عن الحسن البصري انه يكره
اعطاء المعلم في النيروز والمهرجان انما كان المسلمون يعرفون حق المعلم في العيدين ورمضان
وقدوم غائب القابسى اما العيدان فتعمل العامة وأما غيرهما وعاشوراء فتعمل الخاصة وأجاب
عن علمه مع لم بعض القرآن ثم اكلاه غيره بان لكل منهم مامن الخدقة بقدر ما علم انصافا أو
اثلا نأوشوهم ما ورعنا استحقها الاول فقط ان بلغ من تعليمه مقاربة الخدقة بحيث يبلغ
ما يستغنى به عن المعلم وربما استحقها الثاني فقط ان قل لبسه عند الاول ولم ينل من تعليمه
ما له بال ابن حبيب ان شرط المعلم أجرة معلومة في كل شهر أو شهرين وقدرا معلوما في الخدقة
فلو اياه اخر اجه وعليه من الخدقة بقدر ما قرأ منه منها ولو لم يقرأ منها الا الثلث أو الزرع فعليه
بجسده لا اشتراطه ما سمى مع اخر اجه ولو شرطه على ان يخذقه بكذا وكذا لم يكن لوليه ان
يخرجه حتى يتم خدقته القابسى فرق هذا التقرير ولم يقر حجة عليه وقال ما حاصله انما
سواء الاشتراكهما في التزام الولي الخدقة واختصاص احدي الصورتين بزيادة قدر في كل
شهر لا يوجب حل مالزم بالتزام الخدقة وان لوليه اخر اجه وعليه بقدر ما بلغ منها قلت تقرير
وجه تفرقه أنه اذا شرطه في الخدقة فقط كان امدها العرفي كدعة معينة عاقده عليها غير
معروفة بما يدل على انحلال عقدها فان ضم اليها شرط قدر في كل شهر كان دليلا على عدم
لزوم عقده وصرفه لحكم عقد المشاهدة قال وانما جعل له بقدر ما بلغ اذا أخرجه في المشاهدة
على الخدقة لاني رأيت من يجوز الاجارة التي لم يشترط لها غاية فاحصل منها كان عليه من
الاجر بقدره وأما حكم بطلان الصبيان فقال صنعون تسريهم يوم الجمعة سنة المعلمين ابن
عبد الحكم لمن استؤجر شهرا بطلان يوم الجمعة وتركه من عشية يوم الخميس لانه امر معروف
وبطالته كل يومه بعبد لان غرضهم اجراءهم فيه من عشية يوم الاربعاء وبطالته في الاعياد
على المعروف هي في النظر ثلاثة أيام وهكذا في الاضحية ولا بأس بالخصه صنعون من عمل
الناس بطلان الصبيان في الجمعة اليوم وبعضه ولا يجوز أكثر من ذلك الا باذن أولياء الصبيان

المنه وضم الموحدة اى
الصبي (قوله فان بان) اى
ظهر (قوله صدقه) اى
المعلم (قوله فله) اى المعلم
(قوله الا ان يكون) اى المعلم
(قوله عسرف) بفتح
مشقلا اى المعلم (قوله اباه)
اى الصبي (قوله ذلك) اى
يله الصبي (قوله قال)
اى القابسى (قوله لعل)
معناه اى قول مصنون
(قوله وأجاب) اى القابسى
(قوله بان لكل منهما) اى
المعلمين صله أجاب (قوله من
الخدقة) بيان قدر ما علم
(قوله استحقها) اى الخدقة
(قوله وعليه) اى وليه
(قوله منها) اى الخدقة
(قوله فرق) اى ابن حبيب
(قوله وقال) اى القابسى
(قوله لا يوجب حل مالزم)
بالتزام الخدقة نسبة
اختصاص (قوله قلت)
بضم التاء (قوله تفرقه)
اى ابن حبيب بين الصورتين
(قوله انه) اى الولي (قوله
اذا شرطه) اى المعلم
(قوله كأن امدها) اى
الخدقة (قوله العرفي) نعمت
امد (قوله كدعة معينة الخ)
خبر كان (قوله فان ضم)

اى الولي (قوله اليها) اى الخدقة (قوله كان) اى ضمه شرط قدر في كل شهر (قوله قال)
اى القابسى (قوله سنة) بضم السين اى طريقة (قوله وتركه) اى العمل (قوله كل يومه) اى الخميس (قوله فيه) اى الخميس

(قوله ومن هنا) اى أخذ
المعلمين هدايا الصبيان
لزيادة البطالة على سقطت
(قوله ولله) بضم فكسر
(قوله لا يجوز) خبر بعث
(قوله واتخاذ) اى المعلم
(قوله حسن) خبر اتخاذ
(قوله بعثهم) اى الصبيان
(قوله فى حوائجهم) اى
المعلم (قوله به) اى المعلم
(قوله وشركة المعلمين) اى
فى التعليم (قوله جائزة)
خبر شركة (قوله وان كان
بعضهم) اى المعلمين الخ
مبالغة فى جوازها (قوله
لان فيه) اى الاشتراك فى
التعليم (قوله لا يصلح) اى
الاشتراك فى التعليم (قوله
فلا يصح) اى الاشتراك
(قوله اجانة) بكسر الهمز
وشدا الجيم ثم نون اى قصصة
من طين محرق (قوله قلت)
بضم التاء (قوله الجوهرى)
اى قال (قوله بالكسر)
اى للميم وسكون الراء وفتح
الكاف آخره نون (قوله
منه) اى الماء أن يصيب
بدنا أو غيره (قوله بتعيين)
مقدار الحرق الخ (قوله
لكونه اجارة) قوله بعدم
التعيين الخ (قوله لكونه
جعالة

قيل له بما هدى الصبي للمعلم ليزيده فى البطالة قال هذا لا يجوز القابسى ومن هنا سقطت
شهادة كثر المعلمين لانهم غير مؤدين ما يجب عليهم الامن عصمه الله تعالى وبعثهم ان تزوج
أو ولده ولد ليعطوا شيئا أو ابه مؤدبهم لا يجوز وكذا ما يأتون به من يوت آياتهم الا ياذنهم
قلت بعثهم لدار بعض الاولاد لخدمة أو نفاس أو ختان أمر معروف فى بلدنا والغالب أن
لا يكون مسير الولد لذلك الا بعلم من وليه لانهم لا يشعرون بذلك بعماد ثيابهم بل بثياب النجمل
والترزين فى الاعياد قال واتخاذهم بعضهم على بعض حسن ولا يجوز بعثهم فى حوائجهم ولا
ينبغي أن يتشاغل عن تعليمهم بشئ وان نزلت به ضرورة استجاب مثله فيما قرب مضمون ان
استؤجر على تعليم صبيان تعليم غيرهم معهم ان لم يضربهم ولم يشترط عليه عدم الزيادة عليهم
وشركة المعلمين جائزة ان كانوا بكمكان واحد وان كان بعضهم أجود تعليمهم من بعض لان فيه
رفقا يعرض أحدهم فيقوم الصحيح مقامه وان كان بعضهم عربى القراءة والآخر ايسر
كذلك لكنه لا يلحق فلا بأس بذلك قاله الامام مالك رضى الله تعالى عنه وابن القاسم رحمه
الله تعالى وعن مالك لا يصلح حتى يستوي فى العلم فان كان أحدهما أعلم فلا يصح الا أن يكون
لا علمه افضل من الكسب بقدر فضل ما عمله على صاحبه القابسى ان لم يكن لأحدهما من
الزيادة الا أن يعرب قراءة والاخر لا يعربها ولا يلحق أو أحدهما مرفيع الخط والآخر ايسر
كذلك الا أنه يكتب ويتهجى فهذا قريب مغتفر فى الشركة فى الصنائع والتجارات ولو كان
أحدهما يقوم بالشكل والهجاء وعلم العربية والشعر والنحو والحساب وأما لو اتفرد معلم
القرآن بجمعهم لجاز شرط تعليمه اياه مع تعليم القرآن لانه يعين على ضبطه وحسن معرفته
وهذا ان شارك من لا يحسن القراءة القرآن والكتب كانت الاجارة بينهما ممتناضلة على
هذه الرواية على قدر علم كل منهما ولو استؤجر أحدهما على النحو والشعر وشبههما
والآخر على تعليم القرآن والحساب ما صحت شركتهما وقيل لانس رضى الله تعالى عنه
كيف كان المؤدبون على عهد أبى بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله تعالى عنهم قال كان
للمؤدب اجانة يجيى كل صبي يوم نوبته بما ظاهر يصبه فيما يعنون به أو لو احدهم ثم يصوبون ذلك
فى حفرة بالارض فيكشف قلت الجوهرى الاجانة واحدة الاجاجين ولا يقال الاجانة وفى باب
آخر المكن بالكسر الاجانة التى تغسل فيها الثياب ان سيده يقال اجانة ونجاسة وينبغي
أبى صلب ذلك الماء الملوأض البعيدة عن النجاسة وكان معلنا يأمرنا بصبه فى حفرة بئر
القبور وينبغي التحفظ منه لان غالب الصبيان لا يحفظون فى أيديهم من نجاسة أو الهيم
محمد بن الحسن بن حمد بن موسى عن جرير عن منصور قال كان ابراهيم الخنعي يقول من المرأة
أن يرى فى ثوب الرجل وشفتيه مداد الله الهادى الى سبيل الرشاد (و) جاز اجارة ما عاون
كعنة وقدر) بكسر القاف وسكون الدال ومثله وغيره فاس كان يعرف بعينه أم لا
وقال ابن العطار يمنع كراما لا يعرف بعينه كعنة قدر القحار التى غيرها الدخان فصارت
لا تعرف الابنة قشها ابن عرفة هـ ذاقصور (و) جاز العدة (على حقير) حال كونه (اجارة)
بتعيين مقدار الحرق وصفته وان أمه دم فى الاشياء فله بحساب ما عمل وبعد الاقراغ فله جميع
الاجرة (و) حال كونه (- جعالة) بعدم التمين ولا شئ له لابقام الحرق فله الابن القاسم رحمه

(قوله من صفتها كذا) نعمت بنر (قوله لانها) اي العقد على الوجه المذكور واثنته لتأنيث خبره (قوله وهي) اي الاجارة (قوله من الفلوات) بفتح الفاء واللام اي الموات بيان غيره (قوله الا ان تكون) اي المعاقدة (قوله بمعنى الجعل) اضافته للبيان (قوله فيجعل له دراهم الخ) تصوير الجعل (قوله لاثني له) اي الحاقه مع قول قال (قوله له) اي الحافر (قوله هذه الاجارة فيما لا يملك) بضم الياء اي لا يملكك (قوله من الارضين) بيان ما (قوله يريد) اي ابن القاسم (قوله انه) اي العقد (قوله اذا اراد المجمول له الخ) نعمت شئ (قوله يتي من عمله شئ الخ) جواب اذا (قوله هذا) اي الذي افاده ابن القاسم ووضعه ابن المراز (قوله ايين) اي اظهر (قوله فرق) بفتح فسكون (قوله فيما يملك) بضم الياء تنازع فيه البناء والحفر (قوله من الارضين) بيان ما (قوله لا يجوز فيه الا الاجارة) ٧٧٠ خبر البناء والحفر (قوله الجمل) بفتح الجيم وشد الميم اي الجمع (قوله الغفير)

الله تعالى لو اجرت على حفر بئر من صفتها كذا ثم انهم دمت فله بحساب ما عمله ولو انهم دمت بعد فراغها أخذ جميع الاجر حفرها في ملك أو في موات ابن يونس لانها اجارة وهي تجوز في ملك وفي غيره من الفلوات الا ان تكون بمعنى الجعل فيجعل له دراهم معلومة على أن يحفر لك بئر من صفتها كذا وكذا حفر نصفها ثم انهم دمت فان انهم دمت في هذا قبل اسلامها اليك فلا شيء له واسلامها اليك فراغه من حفرها وقد قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه في الاجير على حفر قبر انهم دمت قبل فراغه لاثني له وان انهم دمت بعد فراغه فله الاجرة ابن القاسم هذه الاجارة فيما لا يملك من الارضين ابن يونس يريد أنه جعل ابن المراز لا يكون الجعل في شئ اذا اراد المجمول له ترك العمل بعد ان شرع فيه يتي من عمله شئ فينتفع به الجاعل محمد هذا اي فرق بين الجعل والاجارة فالبناء والحفر فيما يملك من الارضين لا يجوز فيه الا الاجارة ابن عرفة المتيملي الجمل الغفير على قول ابن المراز واندشطين آخرين أحدهما اختيار الارض في لينة او قساوتها والثاني استواء الجاعل والمجمول له في العلم أو الجهل بها وهذان الشرطان متدافعان لان الاول يقتضي ان من شرط الجعل العلم بحال الارض والثاني يقتضي ان هذا ليس بشرط لكن يفهم من كلام ابن عبد السلام أن الاول في المدونة والثاني في العتبية فهما قولان ابن الحاجب العمل كمحل الاجارة الا أنه لا يشترط كونه معلوما فان مسافة الا تبقى والذات غير معلومة ابن عبد السلام كلامه يوهم العموم في كل أنواع عمل الجعالة وليس كذلك اذ مذهب المدونة لا يجوز الجعل على حفر البئر الا بعد خبرها بالارض معا وشرط في العتبية استواء محالي الجاعل والمجمول له في العلم بحال الارض ابن عرفة عزوه للمدونة شرط الخبرة لم أعرفه في الجعل نصا ولا ظاهرا بل يلزم ياتي في عمله انما ذكره في الاجارة ولعله اعتقد في ذلك على ظاهر افظ الصقلي قال ما نصه مالك رضي الله تعالى عنه لا بأس بالاجارة على حفر بئر بوضع كذا وقد خبرنا الارض وان لم يخبرها لم يجوز يحيى بن يحيى عن ابن القاسم ان عرفنا الارض بدين أو شدة أو جهلاها ما جاز وان لم يملك أحدهما وجهله الاخر لم يجوز الجعل فيه اه فهذا كانه في حمل مسئلة المدونة على الجعل لذكره عليها نقل يحيى عن ابن القاسم في الجعل قلت انقطها في الام قلت ان استأجرت

بفتح الغين المجعلة وكسر الفاء اي الكثير (قوله وزاد) اي المتيملي (قوله هذا) اي العلم بحالها (قوله يفهم) بضم فسكون (قوله ان الاول) اي شرط العلم بحال الارض (قوله والثاني) اي استواء المتجاعلين في العلم أو الجهل بحالها (قوله العمل) اي في الجعل (قوله الا أنه) اي عمل الجعل (قوله كلامه) اي ابن الحاجب (قوله خبرتهم) اي العاقدان (قوله بالارض) اي حالها من صلاحية أو رخاوة وقرب ماؤها أو بعده (قوله حالي) بفتح اللام مشى حال بالون لاضافته (قوله في العلم) اي وجودا أو عدما أو حذف منه أو عطفوها اي والجهل والافهوعين ما قبله (قوله عزوه) اي ابن عبد السلام (قوله لم

اعرفه الخ) خبر عزوه (قوله انما ذكره) اي شرط الخبرة (قوله ولعله) اي ابن عبد السلام (قوله في ذلك) اي عزو شرط الخبرة لها (قوله قال) اي الصقلي (قوله مالك) اي قال (قوله وقد خبرنا) اي علم العاقدان حال (قوله وان لم يخبرها) اي العاقدان الارض (قوله لم يجوز) اي العقد (قوله ان عرفنا) اي العاقدان (قوله جهلاها) اي العاقدان الارض (قوله جاز) اي الجعل (قوله بذلك) اي ابن الارض أو يسم (قوله فهذا) اي كلام ابن يونس (قوله لذكره) اي ابن يونس (قوله عليها) اي المدونة (قوله قلت بضم التاء) (قوله انقطها) اي المدونة (قوله قلت) بضم التاء (قوله ان استأجرت) بضم التاء

(قوله قال) اي ابن القاسم (قوله خبروا) اي علوا (قوله الارض) اي رخوا او ينسها (قوله فقير النخل) في القاموس والفقير
الكسير القادر كالفقر ككتف والماء قور و البئر تفرس فيها القسيبة جمعها فقر يضمنين وقد فقر لها فقيرا (قوله يبلغ الماء) اي
ثم تفرس فيه القسيبة بفتح الفاء وكسر السين المهملة اي النخلة الصغيرة (قوله ان عرف) اي العامل (قوله قلت) بضم التاء
(قوله فلانظ الاجارة) اضافته للبيان (قوله كالنص) خير لفظ الاجارة ٧٧١ (قوله في عدم الجعل) اي وثبوت الاجارة
(قوله والجعل على الحفر)
(الخ) حال (قوله وما نسبه)
اي ابن عبد السلام (قوله)
من ايهام العموم) يانما
(قوله مثله الخ) خبر ما (قوله)
لانه) اي ايجار الخ
عنه كراهته (قوله الناس)
اي السلف الصالح رضي
الله تعالى عنهم (قوله)
وليس) اي ايجاره (قوله)
بين) بكسر الهمزة مفتحة
(قوله واستثقله) اي ايجاره
(قوله ثالث) اي قال (قوله)
ثالث الدابة) مفعول ايجار
(قوله ذلك الثوب) مفعول
ايجار (قوله واولى) اي في
الكراهة (قوله وان
استأجرت) بفتح التاء (قوله)
فان ذلك) اي الثوب (قوله)
كراهها) مفعول كره (قوله)
كان) اي غيره (قوله ولو
بدا) اي ظهر له العدول
عن السفر مباغتة في
الكراهة (قوله او ما كرهته
في مثله) عطفت على السفر
اي ولو بدا له العدول عما
اكرهها واكرها في
مثله (قوله وكذا) اي
الدابة المكتراة في كراهها كراهها القبيحة (قوله فليس ذلك) اي كراه الدابة والسياب (قوله ككرها الجولة) بفتح الحاء المهملة
اي الدابة المكتراة للعمل عليها (قوله اذهذا) اي مكترى الدابة للعمل والسفينة والدار (قوله في هذا) اي مكترى الجولة
والسفينة والدار (قوله بكره ذلك) اي كراهها القبيحة (قوله غلظة) بفتح الغين المعجمة وكسر اللام اي غامضة خفية (قوله
عليه) اي المصنف

من يحفر في بئر بموضع من المواضع قال ان خبروا الارض فلا بأس وان لم يحفر وما فلا خير
فيه كذا سمعت مالكا رضي الله تعالى عنه ومعنه في الاجارة على حفر فقير النخل يحفر الى
أن يبلغ الماء ان عرف الارض فلا بأس وان لم يعرفها فلا أحبه قلت فلفظ الاجارة مع ذكر
فقير النخل كانه في عدم الجعل لان حفر فقير النخل انما يكون في الارض المملوكة دائما
أو غالبا والجعل على الحفر لا يكون فيما يملكه الجاعل على المشهور وروى الشيخ عن محمد بن
ابن القاسم ان كانت الارض للمستأجر فلا يجوز فيها جعل على بناء أو حفر وما نسبه لابن
الحاجب من ايهام العموم مثله لفظ المقدمات والتلقين اه كلام ابن عرفة (ويكره) بضم
التحنية أن يؤجر (حلي) باهمال الهمزة مفتوحة أو مضمومة مع سكون اللام في الاول
وكسر هاء الثاني لانه ليس من أخلاق الناس وليس يجوز بين فيها لابن القاسم لا بأس
باجارة حلي الذهب بذهب أو فضة واستثقله الامام مالك رضي الله عنه مرة وخففه مرة ابن
يونس مالك رضي الله تعالى عنه ليس كراه المولى من أخلاق الناس معناه أنهم كانوا يرون
زكاته أن يعاد فلذلك كرهوا أن يكرى وشبه في الكراهة فقال (كايجار) شخص (مستأجر)
بكسر الجيم (دابة) لبركه الموضع معين تلك الدابة (أو ثوب) ليلبسه زمانه من ذلك الثوب
(ال) راكب أو لابس (مثله) في الخلفة أو الذقل والأمانة وأولى لانقل منه ولا مفهوم لثوبه فيكره
كراؤها لانخاف منه وأشهر قوله لثوبه بانه كراهها لكونها فان كراهها ليجعل عليها اربابا
لموضع معين فلا يكرهه كراؤها لثوبه في فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى وان استأجرت
ثوبا تلبيه يوما الى الليل فلا تطيبه غيرك ليلبسه لا خلاف للدين والأمانة فان ذلك يبدل
فلا تضمنه وان دفعته الى غيرك ضمنته ان تلف وقد كره مالك لمكترى الدابة لكونه كراهها
من غيره كان أخف منه أو مثله فان كراهها فلا أفسخه وان تلفت فلا يضمنه ان كان كراهها
فيما كراهها فيه من مثله في حالته وأمانته وخفته ولو بدا له العدول من السفر أو ما كرهت
من مثله وكذا الثياب في الحياة والمهمات فليس ذلك ككرها الجولة والسفينة والدار اذهذا
له أن يكرى بها من مثله في مثل ما كراهها ابن يونس أراد في هذا أنه له أن يكرى بها بغير
كراهية وفي الثوب للدين والدابة للركوب يكره لذلك لا خلاف للدين والركوب فان أكرى
ذلك من مثله فلا يفسخ ولا يضمنه وفي جماع عيسى من استأجر أجيير يعمل له فله ان يؤجره
من غيره لاستحقاقه منافعه وفي بعض النسخ أو لفظ لثوبه بأو العاطفة ولفظ بلام الجر واللفظ
من اللفظاظة وهي عبارة غلظة ولعل فيها تقديم أو عنى لفظ غلظا من النسخ وأصلها لفظ
أو لثوبه والمعنى انه يكره أن يؤجرها لفظ أو لثوبه والعهد عليه في كراهة اجارته لفظ فان

(قوله عليه) اي المنع (قوله به) اي المنع (قوله اختلف) بضم التاء (قوله بالطلب) اي الجازم أو غيره ففعل الايجاب والندب (قوله النهي) اي الجازم أو غيره ففعل التصريح والكراهة (قوله الوضع لها) اي الطلب والنهي والاباحة اي من حيث موافقة الشرع أو مخالفته أو من حيث استلزام الوجود الوجود والعدم أو العدم فقط أو الوجود العدم فقط ففعل الاحتمال والقصد والسبب والشرط والممانع (قوله والشرط) اي الايجاز (قوله اشد) اي من بيع كتبها (قوله غيره) اي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله على هذا) ٧٧٢ اي جواز بيع كتبه (قوله وهو) اي جواز الاجارة على تعليمه (قوله واحصا بنا) اي

الذي في المدونة كراهة اجازته المثلثة أو اخف منه وصرح اللغوي بتعديده باجازه اللفظ أو غير أمين وظاهره المنع ونص عليه أبو الحسن وصرح به في العتبية عن أبيه في سماع عيسى قالوا قال المصنف مثله أو اخف لجرى على لفظ المدونة ومالك رضي الله تعالى عنه في كراهة الرواحل اجازة كراهة الدابة مثله أو اخف أبو الحسن اختلف عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه في كراهة الدواب بالجواز والكراهة أو أكثر قوله أنه جائز وأقل قوله كراهيته اه فقد درج المصنف على القول لاقول مع نقله في توضيحه به لا بن عبد السلام كلامها في كراهة الرواحل (و) تكره الاجارة (على تعليم فقه) اي العلم المبين فيه حكم فعل المبكف بالطلب أو النهي أو الاباحة أو الوضع لها (و) تعليم (فرائض) اي العلم المبين فيه ما يتعلق بالتركات وشبهه في الكراهة فقال (كبيع كتبه) اي المذكور من الفقه والفرائض فيها لا بن القاسم اكره الاجارة على تعليم الفقه والفرائض لان الامام مالكا رضي الله تعالى عنه كره بيع كتب الفقه والشرط على تعليمها أشهد ابن يونس قد اجاز غيره بيع كتب الفقه فكذلك الاجارة على تعليمه جائزة على هذا وهو الصواب ابن عبد الحكم يفتي بكتب ابن وهب بثلاثمائة دينار وأصحابنا متوافرون فلم يذكروا وكان أبي وصيه اللغوي وعلى هذا فتجوز الاجارة على تعليمه وكتابته وهو أحسن ولا أرى ان يختلف فيه اليوم لنقص فهم الناس وحفظهم عن تقدم واقعه أعلم وقد كان كثير ممن تقدم لا كتب لهم مالك لم يكن لتقاسم ولا لسعيد كتب ولقد قلت لان شهاب اكتب تكتب العلم فقال لا فقلت اكتب تسألهم أن يعيدوا عليك الحديث فقال لا هذا شأنهم فلو سأل الناس بغيرهم لضاع العلم وذهب رتبته والناس اليوم يقرؤون كتبهم ثم يم في غاية القصور وواقفوا في الأمور اللغوية يجوز لاهلها ان يكون له جار من بيت المال ولا يأخذ أجران يفتيه ابن عرفة في الاجر على الشهادة خلاف وكذلك في الرواية ومن يشغل ذلك عن جل تكسبه فأخذه الاجرة من غير بيت المال لتعذرهما منه خفيف وهو محل ماسمته من غير واحد عن بعض شيوخ شيوخنا وهو الشيخ أبو علي بن هارون أنه كان يأخذ الاجر الخفيف في بعض فتاويه (و) تكره الاجارة على تعليم قراءة (قرآن بلحن) بسكون الحاء اي تطريب وهو قطع الصوت بالانغام على حذو المعروف في المويدي في محل الكراهة عالم بخبره عن كون قرأنا كالفاء فيجوز حينئذ ابن القاسم اكره الاجارة على تعليم الشعر والنوح أو على كتابته ذلك أو اجارة كتب فيه اذلك أو بيعها ابن يونس يعني اللغوي وكره مالك قراءة القرآن

اللقهاء (قوله متوافرون) اي متكاثرون (قوله وصيه) اي ابن وهب (قوله وعلى هذا) اي جواز بيع كتبه (قوله وهو) اي جواز الاجارة على تعليمه وكتابته (قوله يختلف) بضم الياء وفتح اللام (قوله مالك رضي الله تعالى عنه) اي قال (قوله لا القاسم ولا سعيد) اي الامامين التابعين من شيوخ مالك رضي الله تعالى عنه (قوله ولقد قلت) بضم تاء المتكلم (قوله مالك رضي الله تعالى عنه) (قوله لابن شهاب) اي محمد ابن مسلم الزهري التابعي شيخ مالك رضي الله تعالى عنهم (قوله فقال) اي ابن شهاب (قوله فقلت) بضم شهاب التامه صير مالك المتكلم رضي الله تعالى عنه (قوله فقال) اي ابن شهاب (قوله هذا) اي الحفظ بمجرد السماع وعدم التسيان والاستغناء بهما عن

الكتب (قوله شأنهم) اي التابعين رضي الله تعالى عنهم (قوله جار) بكسر الراء اي جاري فنقص اللام بالالحان اي معلوم يجري له (قوله ولا يأخذ) اي المقتضى (قوله على الشهادة) اي تحمله أو تأنيته غير متعينة (قوله في الرواية) اي تأديتها (قوله ذلك) اي الشهادة والرواية (قوله جل) بضم الجيم وشدة اللام اي أكثر (قوله لتعذرهما) اي الاجرة (قوله منه) اي بيت المال (قوله خفيف) خير أخذه (قوله وهو) اي الاخذ من المستغنى لتعذرهم من بيت المال (قوله محل) بفتح الميم اي المعنى الذي يحصل (قوله المويدي) بضم الميم وفتح الواو وسكون الياء وكسر السين المهملة وفتح القاف علم بين طرق الغناء

(قوله وضعه) يقتضات
مثقلا (قوله أراد) اي ابن
القاسم (قوله ضعف)
اي مالك رضي الله تعالى
عنه (قوله كرهها) اي
اجارة الدف (قوله لانه)
اي ايجار الدف (قوله
وان كان ضربه مباحا في
العرس) حال (قوله الرباط)
بوجودتين واهمال الطاء
جمع بربط مثل جمع قمر من
ملاهي الجسم ولذا قيل
معربا مضافا (قوله
فيما يجوز عمله) مسلم
كراه (قوله اذا لم يغيب) اي
الكافر (قوله عليه) اي
العبد (قوله فان غاب) اي
الكافر (قوله عليه) اي
العبد (قوله في بيته) اي
الكافر (قوله من استبلاه)
بيان مفسده (قوله يستبد)
اي يستقل (قوله عمله) اي
المسلم (قوله كونه) اي
المسلم (قوله يده) اي
الكافر (قوله كونه) اي
المسلم (قوله عشر) بضم
فكسر اي اطلع (قوله وله)
اي المسلم (قوله وهذا) اي
التحريم (قوله ما هنا) اي
في المختصر من الكراهة

بالاحسان فكيف بالتعني عياض معناه قول المتصوفة وأناشدتهم المسمى بالتعني على طريقة
النوح والبكاء (فرع) القرطبي في أول شرح مسلم أخذ الأجرة والجل على ادعاء علم
الغيب أو فاته لا يجوز باجتماع حكماء الحفاظ أبو عمر بن عبد البر (و) كره (كرادف) بضم الدال
المهملة وشدة الفاء آلة الطبل المدورة المغشاة بجل من جهة واحدة كالغربال (و) كراه
(معرف) بكسر الميم وسكون العين المهملة وقع الزاى قضاء الجوهرى المعازف الملاهي
الشارح ثنى من أنواع العبدان عياض عبيدان الغناء (لعرس) بضم العين وسكون الراء
فمن مهملة اي فرح نكاح فيها ابن القاسم رحمه الله تعالى لا ينبغي اجارة الدف والممازف
كاه في العرس وكره ذلك مالك رضي الله تعالى عنه وضعه ابن يونس أراد ضعف قول من أجاز
ذلك ابن يونس الدف الذي ايجح ضربه لعرس ونحوه فينبغي أن يجوز اجارته ابن عرفة كرهها
الامام مالك رضي الله تعالى عنه لانه غير عمل الصالحين وان كان ضربه مباحا في العرس فليس
كل مباح يجوز الاجارة عليه عياض المعازف عبيدان الغناء لا يجوز ضربها ولا استجارها
وهي من أنواع الرباط والعبدان (و) كره (كراه عبد) مسلم (الشخص) كافر فيما يجوز
للمسلم عمله كبناء وخياطة لا فيما لا يجوز كعمل خروعي خنزير غ في بعض الفسخ ادخال
لام الجر على عبيد بالثناة واحد الا عياد مضافا للكافر وفي بعضهم كراه عبيد الكافر باضافة كراه
اعبدا واحدة واحد العبيد وادخال لام الجر على كافر وكلاهما صحيح زاد الحط وفي بعضها
وكراه كعبد كافر بادخال كاف التثنية على عبيد بالوحدة واحد العبيد ونجريد كافر من الادم
والظاهر رجوعها لفسخة الاولى باضافة كراه الى كافر باضافة مصدر الى فاعله مع الفصل
بينهما بمفعوله أو باضافة كراه الى كاف كعبد باضافة مصدر لمفعوله ورفع كافر بقا عليه
وكراهة كراه العبد المسلم لا كافر اذا لم يغيب عليه فان غاب عليه في بيته فلا يجوز لفاسده من
استبلاه الكافر على المسلم واهاته والتمكن من أذنيه وقد قال الله تعالى وان يجعل الله
للكافر ين على المؤمنين سيدا وخشيعة فتنة في دينه فلهذا كره منه واطعامه محرما كخنزير
ومبيته ونحوه ومنعه من الواجبات عليه كالصلاة والصوم ووطء الامهة فان زنا الاجارة
بالصفة المذكورة فتفسخ ابن رشد في البيان اجارة المسلم نفسه من كافر أربعة أقسام جائزة
ومكروهة ومحظورة وحرام فالجائز على المسلم به علفا بيت العامل كصانع يعمل للناس
والمكروهة أن يستبد الكافر بجميع عمله من غير كونه تحت يده مثل كونه عامل قراس أو
مساهمة والمحظورة اجارة نفسه في عمل تحت يده كخدمته في بيته وارضاع ولده في بيته فهذه
تفسخ ان عشر عليها فان قامت مضت وله الأجرة والحرام اجارة نفسه فيما لا يحل من عمل خمر
ورعي خنزير فهذه تفسخ قبل العمل فان قامت تصدق بالأجرة فاذا كان هذا في اجارة الحر
نفسه فكيف بالرقيق فلا شك ان اجارة الرقيق المسلم لا كافر اذا كان يغيب عليه في بيته
لا يجوز وتفسخ وبؤدب المستأجر والمؤجر أدبا يلقى بحالهما والله أعلم (و) يكره بناء مسجد
لا كراه ان يصلى فيه فيه الا يصلى لاحد أن يبنى مسجدا ليكرهه عن يصلى فيه الباجي لا يصلح
على التحريم وهذا خلاف ما هنا وفي التهذيب لا يصلح ان يبنى مسجدا ليكرهه عن يصلى فيه
أو يكرهه بيته عن يصلى فيه وأجاز ذلك غيره في البيت ابن يونس لا يجوز لاحد أن يبنى

(قوله ثم قال) اي ابن يونس (قوله ابن القاسم) اي قال (قوله فاجازتهم سما) اي المسجد والبيت (قوله لذلك) اي الصلاة فيها
(قوله لانه) اي ايجاز المسجد والبيت لمن يصلي فيه (قوله قلت) بضم تاء المتكلم ابن عرفة (قوله اقتصاره) اي التخصيص (قوله
على هذا) اي الجواز (قوله وان وافق) اي الجواز (قوله مفهوم) اي معنى ومدلول (قوله لانه) اي المسجد (قوله قوله) اي
بما لك رضي الله تعالى عنه (قوله وكرهيته) اي مالك (قوله له) اي بناء مسجد لكرائه للصلاة فيه عطف على قوله (قوله في
رواية ابن القاسم) خبر قوله ٧٧٤ (قوله وقول غيره) اي مالك (قوله في البيت) مسند قول (قوله لا بأس بايجازه) اي

مسجدا ليكرهه لمن يصلي فيه ثم قال ابن القاسم ومن واجبه من قوم ليصلوا فيه في رمضان
فلا يجزئ ذلك كمن اكرى المسجد وقال غيره لا بأس بذلك في كراهية البيت ابن عرفة وفيها
لا يصلح أن يبنى مسجدا ليكرهه من يصلي فيه ولا يبيته فاجازتهم - ما لذلك لا تجوز وأجازها غيره
في البيت عياض لانه ليس من مكارم الاخلاق اللخبى من بنى مسجدا ليكرهه جازت
اقتصاره على هذا دون قولها لا يجوز غير صواب وان وافق مفهوم نقل الصلة عن محذور
انما يجزئ كراهة المسجد لانه حيس لا يساع ولا يكرى والبيت ليس مثله ~~مكر~~ كراهة جاز وفي
التنبيه انت قوله في الرجل يبنى مسجدا ليكرهه من يصلي فيه وكرهيته له في رواية ابن القاسم
وكذا الذي واجبه من قوم ليصلوا فيه قال لا يجزئ وهو كمن اكرى المسجد وقول غيره في
البيت لا بأس بايجازه لمن يصلي فيه واجازته كراهة الدار على ان تتخذ مسجدا بين أن بين هذه
المسائل فرقا أما الذي بنى مسجدا فافا كراهة فلو أباحه للمسلمين لكان حيسا لا يحكم له ولا للاحد
فيه وان لم يحبه و بناء ليكرهه فهذا ليس من مكارم الاخلاق وهذه معنى قوله والله أعلم في
كره المسجد لا يصلح وفي كراهية البيت لا يجزئ وأنه يجوز ان فعله كاجازة المصنف لكنه ليس
من مكارم الاخلاق أبو الحسن انظر قوله لا يصلح هل هو على الكراهة أو على المنع فعلى
ما نقل ابن يونس عن محذور هو على المنع لقوله لم يجز في المسجد لانه حيس لا يساع ولا يكرى
وعلى ما تقدم لم يباح هو على الكراهة لقوله ليس من مكارم الاخلاق اه ابن ناجي قوله
لا يصلح على التحريم لقوله فاجازتهم - ما لذلك غير جائزة الخط وعلى كل حال فاجازة كراهات
أهل المذهب عدم الجواز لا الكراهة التي عبر بها المصنف أبو الحسن اثر قول التهذيب أجاز
ذلك غيره في البيت الشيخ وأجاز هو وغيره أن يكرى الارض ممن يتخذها مسجدا عشر سنين
فالمسجد في طرف والارض لتتخذ مسجدا في طرف والبيت واسطة بينهما ووفق بين قول
القاسم وقول غيره في البيت بان غيره يتكلم بعد الوقوع وابن القاسم قبله وبان قول ابن
القاسم في كراهته في أوقات الصلاة خاصة ويرجع اليه في غيرها وقول غيره في كراهته منه - م
لانتفاء عوايه مدة كراهته للصلاة وغيرها فيما شاؤا أو مما هو من جنس الصلاة والله أعلم (و) تكره
(سكنى) الرجل (فوقه) اي المسجد بأهله قاله الشارح وقال البساطي مطلقا بأهله أو وحده
* (تنكىت) * سبأ في الاحياء منع سكنى فوقه ومفهوم فوقه جوازا تحتها وهو كذلك نص
عليه فيها وسبأ في الاحياء جواز السكنى فيه لرجل تيجر له عبادة قاله تقي طبع المصنف
في تعبيره بالكراهة هنا لفظ المدونة وفي تعبيره بالمنع في الاحياء ابن شماس وابن الحاجب

البيت الخ مفعول قول
المضاف لفاعله (قوله
واجازته) اي مالك رضي
الله تعالى عنه (قوله بين)
بفتحات الخ خبر اجازته
(قوله هذه المسائل) اي
بناء المسجد لكرائه لمن يصلي
فيه وكره البيت لذلك
وكره الارض لمن يتخذها
مسجدا (قوله فيه) صلة
حكم (قوله معنى) اي وجه
وحكمة (قوله وانه) اي
كره البيت (قوله الشيخ)
اي أبو الحسن (قوله
وأجاز هو) اي مالك رضي
الله تعالى عنه (قوله
فالمسجد) اي كراهة (قوله
وفق) بضم فكسر (قوله
في البيت) تنازع فيه قول
ابن القاسم وقول غيره
(قوله بان غيره) اي ابن
القاسم صلة وفق (قوله
قبله) اي الوقوع (قوله في
اكرائه) اي البيت (قوله
ويرجع) اي البيت (قوله
اليه) اي المكرى (قوله
غيرها) اي أوقات الصلاة

(قوله وقول غيره) اي ابن القاسم (قوله في كراهته) اي البيت (قوله منه - م) اي الناس (قوله
لانتفعوا) اي الناس (قوله به) اي البيت (قوله في الاحياء) اي بابه من هذا المختصر (قوله جوازا) اي السكنى (قوله عليه)
اي جوازا السكنى تحتها (قوله فيها) اي المدونة (قوله فيه) اي المسجد (قوله وفي تعبيره بالمنع) عطف على في تعبيره بالكراهة
(قوله ابن شماس) عطف على لفظ المدونة

(قوله وعارضه) أي المتع (قوله بنهما) أي المدونة بالكرامة (قوله وأجاب) أي المصنف (قوله بجملة) أي نصبها بالكرامة (قوله كلامه) أي المصنف (قوله هنا) أي في هذا المختصر فتحمل الكرامة ٧٧٥ هنا على المتع (قوله لأنها) أي الزوجة

(قوله وذلك) أي وطورها

على ظهر المسجد (قوله

هذا) أي التمييز بالكرامة

(قوله وكان) أي عمرضى

الله تعالى عنه (قوله فيه)

أي ظهر المسجد (قوله

لأنه) أي علو المسجد (قوله

وفي جعل المدونة) بضم

الجسم (قوله وقرق) بفتح

فسكون (قوله ينما) أي

العلو والسفل (قوله إذا

بني) بضم الباء (قوله يختلف)

بضم الباء وفتح اللام (قوله

في أنه) أي المسجد (قوله

الاهوية) بجمع هو (قوله

الطاق) أي الذي أطلقه

مالك لا تتفاح الناس به بلا

تحجيس (قوله يمنع) بضم

الباء (قوله ولها) أي

المساجد والأوقاف (قوله

سقا عليه بنان) بحيث

يكون المسجد أو أوقافاً

تحت (قوله ثم أخذ) أي

القرافي (قوله خروجه)

أي القرع الواحد عن

القاعدة (قوله يوفق) بضم

فتح مثقلاً (قوله ويجعل)

بضم الباء (قوله على الشق

الأول) أي بناء المسجد

وحيازته ثم إرادة أحداث

بناء فوقه للسكنى (قوله

جعلها) بضم الجيم (قوله

على الشق الثاني) أي إرادته أن يبنى

أوابقاعه ملوكاً (قوله وإن كان لفظ اللغوى الجوان) جال (قوله لأنه) أي الجوان

وعارضه في توضيحه بنصها وأجاب بجملة على المتع فيقال كذا في كلامه هنا فيها كره الامام مالك رضي الله تعالى عنه أن يبنى الرجل مسجداً ثم يبنى فوقه بيتاً يسكنه بأهله أراد لأنها إذا كانت معه يطوها على ظهر المسجد وذلك مكره الخط هذا موافق لظاهر ما في جعلها وأجارتها وظاهر كلام ابن يونس ومخالف لظاهر ما أتى المصنف في الأحياء وظاهر كلام ابن شامس هناك والقرافي وابن الحاجب في التهذيب كره مالك السكنى بالأهل فوق ظهر المسجد ابن يونس كره مالك أن يبنى الرجل مسجداً ثم يبنى فوقه بيتاً يسكنه بأهله لأنها إذا كانت معه يطوها على ظهر المسجد وذلك مكره وكذا مالك أن عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه كان يبيت على ظهر المسجد في الصيف بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام وكان لا يقرب فيه امرأة ابن الحاجب يجوز للرجل جعل علوه مسكنه مسجداً ولا يجوز جعل مسكنه مسجداً ويسكن العلوان له حرمه المسجد ونحوه في الذخيرة والجواهر في التوضيح ونحوه في المدونة والواضحة وفي جعل المدونة كره مالك السكنى فوقه فإن قلت قد صرح بالكرامة هنا خلاف ما في كتاب الصلاة والواضحة في مختصرها أجاز مالك لمن له سفلى وعلوان يجعل العلو مسجداً ويسكن السفلى ولم يجرئه أن يجعل السفلى مسجداً ويسكن العلو وقرق ينما أنه إذا جعل السفلى مسجداً صار العلوان فوق حرمه المسجد ثم قال الخط وتحقق هذه المسئلة أن المسجد إذا بني لله تعالى وحيز عن بانيه فلا ينبغي أن يختلف في أنه لا يجوز البناء فوقه فقد قال القرافي حكم الأهوية تابع لحكم الأبنية فهو الوقت وقف وهو الطلق طاق وهو الموات موات وهو الملك ملك وهو المسجد له حكم المسجد لا يقرب فيه الجنب ومقتضى هذه القاعدة أن يمنع هو المسجد والأوقاف إلى عنان السماء لمن أراد غرس خشب حولها ويبنى على رؤس الخشب سقاعاً عليه بنان ولم يخرج عن هذه القاعدة إلا فرع واحد وهو أراج الرواشن والأجصة عن الحيطان ثم أخذ بين وجهه ووجهه فأنظره ونحوه في الذخيرة وقواعد المقرئ وفي تبصرة النعمي من بني لله مسجداً وحيز عنه وأحب أن يبنى فوقه فلا يكون له ذلك وأما إذا كانت له دارها علو وسفل وأراد أن يحبس السفلى مسجداً ويبقى العلو على ملكه فظاهر ما تقدم للواضحة وابن الحاجب وتابعيه وما يأتي للمصنف في الأحياء أنه لا يجوز ولكن صرح اللغوى بجوازه فقال اثر ما تقدم عنه وإن قال أنا بانيه لله تعالى وأبني فوقه مسكناً وعلى هذا بنى جازوكذا لو كانت دارها علو وسفل فأراد أن يحبس السفلى مسجداً ويبقى العلو على ملكه جازاه وينبغي أن يوفق بين هذه القول ويجعل معنى قوله في المدونة لا يجب أن لا يبنى لا يجوز ويجعل هو ما في الواضحة وابن شامس والقرافي وابن الحاجب والآخر في المصنف في الأحياء على الشق الأول الذي تقدم أنه لا ينبغي أن يختلف في منعه ويجعل ما في جعلها وكلام اللغوى الأخير وما للمصنف هنا على الشق الثاني وإن كان لفظ اللغوى الجوان لأنه لا ينافي الكرامة ويساعد هذا التوفيق كلام ابن ناجي في شرح المدونة ونصه على قول التهذيب ولا يبنى الخ قال

على الشق الثاني) أي إرادته أن يبنى مسجداً ثم يبنى فوقه بيتاً أو إرادته تحجيس سفلى مسجداً أوابقاعه ملوكاً (قوله وإن كان لفظ اللغوى الجوان) جال (قوله لأنه) أي الجوان

في الام لا يجزئ ذلك لانه يصير مسكنا يجمع فيه وذلك كالنص على التعريم ولم أعلم فيه خلافا
 وذكر أبو عمران التظاهر بالمساومة التي تدل على الخلاف هل ظاهر المسجد بباطنه أم لا وذلك
 يوم جواز البناء عليه على قول وليس كذلك الماذكره في الام مع أن اللفظ يقتضي سبق المسجد
 فهو تغير للنفس بل ظاهرها ان من عند معلو وسعة بل نفس العلو مسجد فانه جائز ونص
 عليه القمي وعلى قولها المتقدم وكرهه يريديكون تحييس المسجد متاخرا عنه اه (و) تصح
 الاجارة (بمنفعة) ابن عرفة المنفعة ما لا يمكن الاشارة اليه حسادون اضافة يمكن استيفاءه
 غير جزم مما أضيف اليه فتخرج الاعيان ونحو العلم والقدرة ونصف العبد ونصف الدابة
 مشاعا وهي ركن لانهم اعوض الاجرة (تتقوم) بفتحات مشددا الواو أي لها قيمة فلا تصح
 الاجارة بمنفعة نافعة فقيرة جدا لاقية لها كالإيقاد من نار ابن شاس من أركان الاجارة
 المنفعة ومن شروطها كونها متقومة بما لا تقوم منفعتها فلا تصح اجارته (قاعدة) من ملك
 المنفعة فله الما عوضة عليها وأخذ عوضها ومن ملك الانتفاع بنفسه فقط فليس له الما عوضة
 عليها ولا أخذ عوضها كساكن المدرسة والرباط والجالس في المسجد أو في الطريق فليس
 لاحد ايجار مكانه من المسجد أو المدرسة أو الرباط أو الطريق لانه لم يملك منفعة بل ملك
 انتفاعه بنفسه فقط ابن عرفة فسر وان تقوم بما لها قيمة وهو قول الغزالي لا يصح ايجار تاحة
 لشهها او طعام لتزيين حانوت به فانه لا قيمة له الخط اختلف في فروع بناء على أن المنفعة فيها
 متقومة أم لا منها اجارة معصف للقرافة فيه واجارة شجر للتحنيف عليه (قدر) بضم فكسر
 مخفقا (على تسليها) أي المنفعة القرافي احتراز من ايجار آخرس للكلام وأعمى للابصار
 وأرض لاماء البراعة أو غمرها الماء ونذر انكشافه عنها أو كان مذهب المدونة جوازها
 في الاخيرة ان لم يتقد ابن شاس من شروط المنفعة كونها مقدورا على تسليها احسا وشرا
 فيمنع ايجار آخرس للتعليم وأعمى للعراصة والايجار على قتل معصوم أو قطع عضو أو حاقض
 على كنس مسجد فلا تجوز الاجارة على انراج الجان وحل المربوط الابن لا يحمل ما يأخذ كاتب
 البراءة لرد التلينة لانه صحر وما يؤخذ لخل المعقود فـ كان برقية عريسة جازوان كان بحجامة
 استنع وفيه خلاف ابن عرفة ان اعتيد نفقه جاز (بلا استيفاء عين قصدا) هكذا عبر ابن
 شاس ابن عرفة شرط المنفعة امكان استيفائها دون اذهاب عين ابن شاس فلا يصح ايجار
 الاشجار لثمارها وشاة انتاجها وابنها ووصفها لانه يبيع عين قبيل وجودها ابن عرفة لم أعرف
 هذا الفرع لاهل المذهب لوضوح حكمه من البياعات وتبع فيه الغزالي ولورسم المنفعة
 بما قلناه ما احتاج الى ذكره (و) (الاحظر) بفتح الحاء المهملة ويكون الظاء المججمة أي منع
 من استيفائها فلا تجوز الاجارة على ممنوع شرعا كقتل أو قلع أو ضرب عدونا ابن عرفة تبس
 ابن شاس الغزالي في قوله الجزم شرعى كالحسي في الإبطال ولو استؤجر على قلع سن صحيحة
 أو قطع يد صحيحة لم تجز ولو كانت اليد منأ كلة والسن متوجهة جازت ابن وهب وأشهب من
 ذهب بعض كفه فخاف على باقي يده فلا بأس ان تقطع يده من المفصل ان لم يخف موته ابن رشد
 ان كان خوف موته من بق يده أشد من خوف موته لقطعها فله قطعها عباس يأتى على
 ما ادخله الطبري في النهي من خاق له اصبع او يذرا تده انه لا يجوز له قطعها ولا نزاعا لانه تغيير

(قوله المنفعة) أي حقيقتها
 (قوله ما) أي شيء جنس
 (قوله لا يمكن الاشارة حسا
 دون اضافة) فصل مخرج
 الذات (قوله يمكن استيفاءه)
 فصل مخرج ما لا يمكن
 استيفاءه كالحياة والعلم
 (قوله غير جزم) فصل مخرج
 الجزء الشائع كنصف النسي
 (قوله فتخرج) أي من حد
 المنفعة (قوله وهي) أي
 المنفعة (قوله ركن) أي
 من الاجارة (قوله لانها)
 أي المنفعة (قوله وأخذ
 عوضها) تفسير للما عوضة
 عليها (قوله فانه) أي النسي
 والتزيين (قوله جوازها)
 أي الاجارة (قوله في
 الاخيرة) أي الارض التي
 غمرها الماء ونذر انكشافها
 (قوله لانه) أي كتب البراءة
 لرد التلينة (قوله عدونا)
 واجع لقتل وما بعده (قوله
 لم تجز) أي الاجارة قوله
 تقطع بضم التاء (قوله
 يحجب) بضم الباء

خلق الله تعالى الا ان يكون هذا الزائد يؤذيه ويؤلمه من اصبع اوضر من فلا بأس بنزعه
 على كل حال (و) بلا (تعيين) بفتح القوقية والعين المهملة وضم التثنية مثقلة اى طلب المنفعة
 من كل مكلف بعينه ولو غير فرض كغيبه وضحي وصوم عاشوراء وسج تطوع وعمره وتجهيز
 ميتة معين والتقاط لقطة خيف عليها الضمان فلا تصح الاجارة على شئ منها التعينه على الاجير
 ابن يونس لا جعل لمن وجد ضالته واتى بها الا لا جعل في رد الامانة الى ربها ابن رشد الجاهر
 لا يجوز فيما يلزم الرجل فعله وانما يجوز فيما لا يلزمه فعله الامام مالك رضى الله تعالى عنه
 لو قال دلفى على امرأته اتزوها ولك كذا فله فلا شئ له ابن رشد معناه اشر على وانصح لى في
 ذلك وهذا الوجه لا دون جعل للزومه ان يفعله الحديث الدين النصيحة ابن شامس تقدم الكلام
 في الاستئابة على الحج والاجارة عليه وأما جعل الجنائز وحفر القبر وغسل الميت فتجزى فيه
 النيابة والاجرة وتجوز الاجارة على الامامة مع الاذان ولا تجوز على الصلاة بانقراده ارضا
 كانت او نقلا ولا على العبادات الا لا تجزى النيابة فيها كالصلاة والصيام ونحوهما وتصح
 اجارة ما للمنفعة متقومة مقدور على تسليمها بلا استيفاء عين قصدا غير محظورة ولا متعينة ان
 كان غير مصنف وأرض غمرها الماء ونذر انكشافها وشجر لتجفيف ثياب بل (ولو) كان
 (معصفا) بضم فسكون اى كبا مشتملا على القرآن العزيز فتصح اجارته للبراءة فيه فيها لابن
 القاسم رحمه الله تعالى تجوز اجارة المصنف لمن يقرأ فيه لجواز بيعه وأجاز الامام مالك رضى
 الله تعالى عنه وكثير من التابعين بيعه قال ابن عباس رضى الله تعالى عنهم ما لم يجعله تجرا اما
 ما علمته يملك تجارته وتجوز الاجارة على كتابه أبو الحسن انظر قول ابن عباس ما لم يجعله تجرا
 هل معناه فلا يجوز أو فيكمه وأشار بولول منع ابن حبيب اجارته (وارضا غمر) بفتح الغين المجهمة
 والميم اى كثر (ماؤها) الجارى عليها (ونذر) بفتح النون والدال المهملة اى قل جسدا
 (انكشافه) اى زوال المانع عن الارض فيصح كراؤها والماء الكثير غمرها وأما ما لا تنكشف
 أصلا فلا يصح كراؤها لعدم القدرة على تسليمها ابن الحاجب لا تجوز اجارة الارض للزراعة
 وماؤها غمر وانكشافه نادى ابن عرفة ظاهر المدونة والموازية جوازها وانما منعه الغير
 ونصها من أكرى أرضه الفرقة بكذا ان انكشف ماؤها والا فلا كرايتها بينهما وهو يخاف ان
 لا ينكشف عنها اجاز ان لم ينقد ولا يجوز النقد الا ان يوقى بانكشافه وقال غيره ان خيف
 ان لا ينكشف فلا يجوز ان لم ينقد في المقدمات تحصيل مذهب ابن القاسم جواز العقد
 كانت الارض أرض مطر او نيل او غيرهما مأمونة او غير مأمونة وأما بالنسبة الى جواز
 النقد وجوبه فما كان من الارض مأمونا كارض النمل والمطر المأمونة وأرض السقي
 بالعيون المائية فالنقد فيها اللاعوام الكثيرة جائز وما كان منها غير مأمون
 فلا يجوز النقد فيه الا بعد ان يروى ويمكن من الحث كانت من أرض النيل او المطر او السقي
 بالعيون والا ياروا ما وجوب النقد فيها عند في أرض النمل اذا رويت اذ لا تحتاج الى
 غيره وأما غيرهما فلا يجب فيها النقد حتى يتم الزرع ويستغنى عن الماء (وشجرا) اكرت
 (لتجفيف) بالميم اى تشيف ثياب تنشر (علما) فيجوز (على الاحسن) عند ابن عبد السلام
 من قولين ذكرهما ابن الحاجب بقوله في اجارة الشجر لتجفيف الثياب قولان ابن عرفة تبع

(قوله جواز) اى ايجاز
 الارض التى غمرها الماء
 ونذر انكشافه عنها (قوله
 ونصها) اى المدونة (قوله
 والا) اى وان لا ينكشف
 ماؤها (قوله وهو) اى
 المكثري (قوله العقد)
 اى كراه الارض للزراع فيها
 (قوله من الارض) بيان
 ما (قوله منها) اى الارض
 بيان ما (قوله عنده) اى
 ابن القاسم

(قوله وقبله) بكسر الموحدة ٧٧٨ (قوله بحث) بفتح الحاء (قوله بان استجارها) اي الشاة (قوله ينظر) بضم فسكون ففتح

أى يتأمل (قوله فيه) أى استجارها للبها (قوله فان بيع) أى شرط بيعه (قوله الى هذا الشرط) أى كثره الشياه (قوله قصاره) بضم القاف أى غايته بضم (قوله يطلق) بضم فسكون ففتح (قوله منه) أى استجارها للبها (قوله أى كونه) أى شراء اللبن (قوله وهو) أى حله على كونه فى غير الابان (قوله بين) بكسر المنة منقلة (قوله دالية) أى عنبة (قوله نبذ) بضم النون وفتح الموحدة جمع نبذة أى قطعة (قوله نبذ) أى حيز عقد كراهية (قوله الا انه) أى لشأن (قوله يتوم) بضم يفتح منه (قوله من ذلك) أى الامار والعمل (قوله لا) أى وان كان يتأخر طيبه عن مدة الكراهة (قوله اجيز) أى ادخل الثمرة المتابعة لا كراهية فيه (قوله ان كل ما يشترط الخ) خبر مذهب (قوله فثلثه يسير) خبر ان (قوله الجوانح) أى التى تصيب الثمرة البسمة (قوله ومعاقلة المرأة الرجل) أى مساواةها اياه فى دية الجرح (قوله من الدية) بيان ما (قوله نزر) أى قليل (قوله رة) أى وتعليم غناه (قوله لانه) أى كتب البراءة لذلك

ابن الحاجب ابن شماس فى حكاية القولين وقبله شارحوه ولم اعرف القول بالمتع ومقتضى المذهب الجواز كاجارة مصعب مرضاض وحاطط لجل خشب (لا يجوز كراهة شجر) (لا خذ ثمره او شاة) (لا خذ لبنها) او تاجها او صوفها لان فيه استيقاع عين قصدا ابن شماس لا يضح اجبار الا شجار ثمارها وشاة لتاجها ولبنها او صوفها لانه بيع عين قبل وجودها غ بحث ابن عمه السلام بان استجارها اللبن لا يمنع مطلقا وينظر فيه فان بيع الابن جزافا جاز بشرط تعدد الشياه وكثرة ما وان كان بكيل لم يحجج الى هذا الشرط واجارة الشاة للبها قصاره انه يؤدى الى بيع لبنها فلا ينبغي ان يطلق المنع منه اه واستوفى فى توضيح شروط الجواز المعروفة ومن جعلها كونه فى الابان ثم حصل كلام ابن الحاجب على ما اذا لم يكن فى الابان كفاى الثمرة والصوف اه وهو بين من تعليل ابن شماس بانه يبيع عين قبر وودها الخط يصح ان يقر اشاة بالجر عطا على مقدر فى قوله لا لا خذ ثمرته او لا شجر لا خذ ثمرته ولا شاة لا خذ لبنها فهو ممنوع وبالنصب عطاة على شجرة فهو من الجائر وعلى ككل فلا بد من عناية فيه فان جعل من الممنوع قبل الابن بشرط يأقذ كرها وان جعل من الجائر قبل بشرط يأقذ كرها وهى كون الغنم كثيرة كمشرة وكونه فى ابان اللبن ومعرفة وجهه جلاها وكونه الى أجل لا ينقص اللبن قبله وشروعه فى الاخذ من يومه أو بعد ايام يسيرة وكون السلم الى ربه اهذان كاجزافا فان كان بكيل أسقط الشرط الاول لا يقال افراد الشاة فى الاول لان المراد جنسها والله أعلم (وأغفر) بضم المنة وكسر الراء (ما فى ارض) او الدار المكتراة من غرة الدية او نخلة (ما لم يزد) ما فيها (على الثلث) معتبرا (بالتقويم) لكراء الارض بالثمرة التى اعتمدت للدالية أو الخلة ويسقط من قيمتها مائة من قيمتها وخدمته او نسبة كل منهما لجمعها فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى من ا كثرى دارا أو أرضا فباعها سادرة أو دالية أو كان فى الارض يسجد من نخل أو شجر ولا ثمره فيها حينئذ وفيها ثمره لم يتره فهى للمكبرى الا انه ان اشترط المكترى غرة ذلك فان كان ثمارا مثل الدار فاقبل فذلك جائز ومعرفة ذلك أن يقوم كراء الارض أو الدار بغرض شرط الثمرة فان قيل عشرة قبل ما قيمة الثمرة فيما عرف مما تطعم كل عام بعد طرح قيمة المؤنة والعمل فيعلم الوسط من ذلك فان قيل خمسة أو أقل جاز أصبغ هذا اذا علم ان الثمرة تطيب قبل تمام مدة الكراهة والافلاحيون ان يعقداه ابن بنونس اجيز للضرورة التى تدخل على المكترى فى دخول رب الدار لاصلاح الثمرة وجذاذها كما اذا أجيز شراء العربية بفجر صمغها ابن رشد مذهب الامام مالك ترضى الله تعالى عنه ان ككل ما يفترق قليله من كثيره فثلثه يسير الا الجوانح ومعاقلة المرأة الرجل وماتحله المعاقلة من الدية وجهها غ فى قوله

فالثلث نزر فى سوى المعاقلة • ثم الجوانح وجعل المعاقلة

(و) لا تجوز الاجارة على (تعليم غناه) بكسر السين المجسمة محمودا أى التغنى والتطريب بالاهوية المعروفة فى علم المويستى وأما المقصور فهو اليسار وكذا على تعليم استعمال آلات الطرب كالعود والمزمار الحديث ان الله اذا حرم شيئا حرم عنه وهو هذا من مفهوم بلا خطر الابى فى شرح مسلم لا خلاف فى حرمة ابر المغنية والناطقة ولا فى حرمة ما ياخذها الكاهن ولا يجل ما ياخذها الذى يكتب البراءة لرد التليفه لانه من السحر وسئل ابن عرفة عن ذهبته حوانج

فقرأ

فقر في دقيق وجعل يطعمه أناسا اتهمهم ومنهم امرأه حامل فقالت ان اطعمتوني أموت
 فأطعموها منه فقالت فأجاب بأنه ليس عليه الا الادب وأما ما يؤخذ على حل المعقود فان
 كان برقية عربية جاز وان كان برقية عجمية فلا يجوز وفيه خلاف وقال ابن عرفة ان تكرر
 نفعه جاز (و) لا تجوز الاجارة على (دخول حائض لمسجد) لتكسسه لحرمته دخولها فيه ومثلها
 اجارة مسلم لكنيسة أو رعي خنزير أو عمل خرفي صخ ويؤدب ان لم يعذر بجعل وان نزل
 وفات فاستحب ابن القاسم التصديق بالاجرة (أو) كراء دار (أو) أرض (لتخذه) بضم الهمزة الاولى
 وفتح الثانية (كنيسة) أو بيعة أو بيت نار أو لباع فيها الخمر والاجتماع بالمفسدين (أو بيعها)
 أي الدار والأرض (لذلك) أي اتخذها كنيسة أو نحوها (وان) نزل (تصدق) بضم المثناة
 والصاد وكسر الدال مشددة (بالكراء) كأنه ان أكرت (وبفضله) أي زيادة (التمر) الذي
 بيعت به على الثمن الذي تباع به بيعا جازيا (على الأربع) عتد ابن تونس من الخلاف فيها
 للإمام - لأن رضى الله تعالى عنه لا يحبني ان يبيع الرجل داره أو يكرها من يتخذها كنيسة
 ابن تونس فان نزل فقال بعض شيوخنا يتصدق بالثمن وبالكراء وقال بعضهم يتصدق بفضله
 الثمن وبفضله الكراء تقوم الدار ان لو بيعت أو أكرت على غير هذا الوجه فيعلم الزائد
 في تصدق به لانه ثمن ما لا يحل وقال بعضهم يتصدق بالفضلة في البيع وبالجس في الكراء ابن
 تونس وبهذا أقول (ولا) تجوز الاجارة على عمل شيء اتمته من أي مطلوب من عين الاجير ولو على
 سبيل الذنب (كر كعتي القبر) وركة الوتر سواء استأجر على فعل ذلك عن مسأجره لانه
 لا تصح فيه النيابة او عن نفسه لاجتماع العوض والمعوض لواحد وهو بمنوع لانه من
 أكل أموال الناس بالباطل طغى فليس المراد كل منه مدوب بل ما لا يقبل النيابة كالصلاة
 والصوم وأما غيرهما من المنذوبات كقراءة القرآن والأذكار فتجوز الاجارة عليه ابن فرحون
 هذا حكم الصلاة والصوم الواجب والمنذوب وأما قراءة القرآن فالاجارة عليها مبنية على
 وصول ثوابها للميت وفي فتوى ابن رشد في جواب السؤال عن قوله تعالى وأن ليس للإنسان
 الا ما سعى قال ان قرأ أو أهدى ثواب قراءته للميت جاز ذلك وحصل اجره للميت ووصل اليه
 نفعه ان شاء الله تعالى الحديث الثاني عفاه صلى الله عليه وسلم من دخل مقبرة وقرأ قل هو
 الله أحد احدى عشرة مرة وأهدى ثوابها لهم كتب الله له من الحسنات بعدد من دفن فيها
 القراقي الاعمال ثلاثة أقسام قسم لا يصل اتفاقا كالإيمان وقسم يصل اتفاقا كالصدقة
 والعنق وقسم مختلف فيه كالصيام والحج وقراءة القرآن فقال مالك والشافعي لا يصل وأبو
 حنيفة وأحمد رضى الله تعالى عنهم أجمعين يصل ثم قال فينبغي للإنسان أن لا يترك فعل الحق
 هو الوصول فانه مغيب وكذا التهليل الذي اعتاده الناس ينبغي عمله والاعتماد على فضل
 الله تعالى ابن العربي أوصيك بالمحافظة على شرائعك من الله تعالى بأن تقول لا إله الا الله
 سبعين ألفا فان الله تبارك وتعالى يعتقك ويعتق من تقولها عنه من النار ورديه خير
 نبوى طغى فكلام هؤلاء لا تميدل على الوصول فتجوز الاجارة على ذلك وقد اسقر العمل عليها
 شرقا وغربا ولا لاقوله ركعتي الفجر لحل قوله ولا تمنعين على خصوص الواجب ويكون اشارة
 لقول ابن رشد لا يجوز الجعل فيما يلزم فعله وانما يجوز فيما لا يلزم فعله والله أعلم (بخلاف)

(قوله فأجاب) أي ابن عرفة
 (قوله بأنه) أي مطعما
 (قوله عليه) أي مطعما
 (قوله تقوم) بضم ففتح
 (قوله غير هذا) مثقلا
 (أي الحرام من الوجه)
 (الوجه الجائز) (قوله)
 (فيعلم بضم الباء) قوله به
 (أي الزائد) قوله لانه أي
 (قوله قال) أي الزائد
 (قوله مختلف) ابن رشد
 (قوله ثم قال) بفتح اللام
 (قوله فانه) أي القراني
 (قوله على أي الوصول)
 (قوله على أي قراءة القرآن)
 (قوله عليه) أي التهليل
 (قوله قراءة القرآن والتهليل)
 (قوله أي المصنف)

(قوله وجوباً شرطاً) بيان الحكم لعينه (قوله تحقيقاً للغرر) علمه لعينه (قوله غنم ونحوها) أي من البهائم المستأجر على رعيها فلا يشترط تعينها (قوله ليزي) ٧٨٠ بضم الياء (قوله فان كان) أي الصبي (قوله فلا تجوز) أي الاجارة على ارضاعه

(قوله يذرك) بضم الياء
(قوله منه) بكسر السين
وشد النون (قوله جرب)
بضم فكسر مثقلا (قوله
ليعلم) بضم الياء (قوله
فان لم يفعل) أى يجبر بأول
يحضرا الصبي ولم يذكرا
سنه في العقد (قوله جاز)
أى علة الاجارة على
ارضاعه (قوله لا تجوز)
أى الاجارة على الارضاع
(قوله قال) أى مضمون
(قوله لانه) أى المستاجر
(قوله لم تدر) أى الظئر
(قوله وهو) أى المكترى
المخجل (قوله جاز) أى
أكثره (قوله بالنقد) أى
تجبل السكر (قوله فيها)
أى الدار (قوله لانه) أى
الدار (قوله فيه) أى
البناء (قوله وصفه) أى
البناء (قوله لمعه) أى
البناء (قوله عراب)
ويجت بكسر العين
وضم الموحدة مثنى
للابل (قوله وعريضة)
أو بردون صنفان الخيل
(قوله ومغربية اوشامية)
صنفان للبعول (قوله
وحضرة اوبدوية)
صنفان للبحار (قوله
فيها) أى المدونة (قوله أن

قَالَمَعِي

يعرف /ضم فسكون ففتح (قوله يريد) أي عبد الوهاب (قوله المدكبرى) فاعل يمحيط (قوله قال)

ای عبد الوہاب (قولاً و تبعہ) ای عبد الوہاب

فالمعبر يجوز بالتقصد والى أجل اذا شرع في الركوب او كان الى أيام قلائل كعشرة قاله الامام
مالك رضي الله تعالى عنه وقال ابن القاسم لا يجزئ الى عشرة أيام أى اذا تقصد وهذا اذا
كانت الدابة او الرحلة حاضرة فان كانت غائبة فلا يجوز تجييل التقصد لانه لا يصلح في شراء
الغائب وان كانت الرحلة معينة على أن لا يركبها الى ثلاثين يوما ويجوزها فلا يجوز كراؤها
بالتقصد ويجوز بغيره قاله في المذونة والمعين ينسخ كراؤه مجتبه في بعض الطريق فان أراد
المكرى أن يعطيه دابة أخرى بعينها يبلغ عليها الى منتهى سفره فان لم يتقصد جاز كراؤه مبتدأ
وان كان قد تقدم فلا يجوز لانه فسخ دين في دين الا ان يكون في مفازة فيجوز للضرورة الاعلى
مذهب أشهب فيجوز مطلقا لان قبض الاوائل عنده كقبض الاواخر عياض الرحلة هي
الناقة المعدلة للركوب المذلة له وتستعمل في ذكورا لابل وانما واصلها من الرحل الموضوع
عليها ابن الموارث استؤجر على عمله او رحله او عاينه فلا يصلح شرط انه بعينه لا غيره فيه صيررب
تلك الاشياء لا يقدر على بيعها والاتيان بغيرها قبل تمام المدة وانها سكنت لا يقدر أن يأتي
ببديلها ولو اراد حين العقد ما يسهله او يحمله او يرباه فذلك كالصفة لا يعمل او يحتمل
او يرى فان شرطه بعينه لا يهدوه فلا يجوز ابن الحاجب وفي الدواب المركوبة بتعيينها وفي
الذمة بتعيين الجنس والنوع والذكورة لا بتعيين الرأكب وان عين فلا يلزم تعيينه ابن رشد واما
كراء الدابة المضمونة والراحلة المضمونة فهو ان يقول اكترى منك دابة او راحلة فيجوز
بالتقصد والى أجل اذا شرع في الركوب فان لم يشرع فيه واكترى كراء مضمونا الى أجل
كالمكترى للبحر في غير ابانه فلا يجوز لانه لا يتجمل جميع الاجر كالمسلم الا ان الامام مالك اخفف
ان يعبر بين الديار لان الاكراه قطعوا بالناس ولا يسهل نسخ الكراه المضمون يموت الدابة الا ان
المكترى اذا قدم للمكترى دابة فركبها فليس له ان يسدله انتحسه الابرصاء (وليس راع)
استؤجر على رعي ماشية (رعي) ماشية (أخرى) معها (ان لم يقو) على رعي الأخرى مع
الاولى بحيث لا يأتي بما يلزمه في رعي الاولى (الا) شخص (مشاوك) له في الرعي بحيث يقوى
به على رعي الاولى والقيام بما يلزمه في رعيها مع الثانية (او نقل) المشية الاولى بحيث يقدر على
رعي غيرها معها من غير اخلال بشئ مما يلزمه في رعيها فيجوز له رعي غيرها معها (ان لم يشترط)
بضم الياء وفتح الراء عليه في اجارته لرعي الاولى (خلافه) اى عدم رعي غيرها معها (والا) اى
وان اشترط عليه في اجارته لرعي الاولى ان لا يرعى غيرها معها فحالف ورعى غيرها معها باجرة
(فاجره) لرعي غيرها مستحق (لمستأجره) على رعي الاولى المكاه جميع رعيه وشبهه في استحقاق
المستأجر الاول اجرة الاجير على العمل الثاني فقال (ك) اجر (اجير) استؤجر (لخدمة) فأجر
نفسه لغير مستأجره فاجره الثاني مستحق لمستأجره الاول فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى
ومن استؤجر على رعيها بغيره كثيرة لا يقوى على رعي اكثر منها فليس له ان يرعى معها غيرها الا ان
يدخل معه راعيا يقوى به وان كانت غنما يسيرة فذلك له الا ان يشترط عليه رعيها ان لا يرعى
معه غيرها فان رعى الراعي معها غيرها بهد هذا الشرط فالاجر لرب الاول وكذلك اجره
لخدمة يواجر نفسه من غير كراؤها او اكثر فذلك اخذ الاجر اوتر كد واسقاط حصة ذلك اليوم

(قوله او كان) أى الشروع
فيه (قوله لانه) أى التقصد
(قوله أن يعطيه) أى
المكترى (قوله مطلقا)
أى تقبداً لا (قوله وان
عين) أى الرأكب (قوله
يعبر) بضم ففتح فسكون
فكسر أى يجمل (قوله
مستحق) بفتح الميم
المسألة (قوله للمكاه) أى
مستأجره (قوله ليدخل)
بضم فسكون فكسر
(قوله وان كانت) أى
الغنم المستأجرة (قوله
فذلك) اى رعى أخرى
معه (قوله فالاجر) أى
على رعي الثانية (قوله
أخذ الاجر) أى الثاني

(قوله من الاجر) اي الاول (قوله واسمهم) بضم الهمز وكسر الهاء (قوله من عملك) بيان ما (قوله من الاجر) اي الاول بيان
 حصه (قوله حملا) بضم فكسر اي رب الغنم وراعيها (قوله سنة) بضم السين وشدة النون اي طريقة في رعي الولد (قوله
 براع) اي للولاد (قوله معه) اي في محل واحد (قوله بسدود) بضم النون اي هروب (قوله القوس) بضم القاف والهمز
 بجمع قاس بالهمز (قوله واقفاف) ٧٨٢ بكسر القاف جمع قفة (قوله والدلاء) بكسر الدال جمع دلو (قوله على

من الاجر عنك ابن يونس ان اجر نفسه فيما يشاء ما اجرته فيه او يقاربه وامان اجرته على
 الرعاية شهر ايدى يلاجر نفسه في الحصاد واجرته يخدمك في الغزو وقاتل واسمهم في القنفة
 عشرة قد نافع هذا وشبهه لا يكون فيه الاسقاط حصه ما عطل من عملك من الاجر (ولم يلزمه)
 ي الراعي (رعي) جنس (الولد) الذي ولدته الماشية التي استؤجر على رعيها (العرف) بضم
 فسكون يقيم برعيه الولد فيلزمه فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى اذا استؤجر على رعيه غنم
 باعيانها وشرط رعيها ان مامات منها اخلقه فتولد الغنم حملا في رعيه الولد على عرف الناس
 فان لم تكن لهم سنة فلا يلزمه رعايتها ابن الابدو على رعيها ان يأتي براع برعي معه للتفرقة ابو
 الحسن راعى التفرقة في الحيوان البيهي ومثله في سماع عيسى ابن عرقمة معناه ان التقرب
 تعذيب لها فهو من النهي عن تعذيب الحيوان ولتضر الراعي بندود الامهات الى اولادها
 والله اعلم (وعمل) بضم فكسر (به) اي العرف (في الخيط) الذي يخاط به الثوب المستأجر
 على خياطته في كونه على رب الثوب او الخياط (ونقش الرحي) المكتراة للطين بها في
 كونه على مكربها او مكترها (و) في (آلة بناء) في كونها على رب البيت او على العامل (والا)
 اي وان لم يكن عرف (فعلى ربه) اي المصنوع من ثوب ورعي وبيت فيها لابن القاسم رحمه الله
 تعالى من واجرته على بناء دار فالاداة والقوس واقفاف والدلاء على من تعارف الناس انه
 عليه وكذلك حشيان التراب على القبر ونقش الرحي وشبهه فان لم تكن لهم سنة فآلة البناء على
 رب الدار ونقش الرحي على ربه ابن شامس استجار الخياط لا يوجب عليه الخيط الا ان يكون
 العرف ابن عرقمة هو كقولها في آلة البناء وعرفنا في الاجير ان لا يخط عليه وفي الصانع الخيط
 عليه ابن العطار نقش الرحي على من هو عليه عرفا فان عدم العرف فعلى ربه ابن حبيب وابن
 في زمنين عرفنا على المكترى وذلك (عكس) اي خلاف حكم (الكاف) بكسر الهمزة وخفة
 الكاف اي رحل (وشبهه) اي الاكاف كبرذعة وسرج وحزام فهو عدم العرف على
 المكترى حكاه ابن عبد السلام عن بعض الشيوخ وقرره كلام ابن الحاجب وتبعه المصنف
 ومفهوم كلام المدونة انه على رب الدابة وبه قرر البساطي كلام المصنف قاله ابن شامس
 على رب الدابة تسليم ما العادة تسليمه معها من الكاف وبرذعة وحزام وسرج القوس وغير
 ذلك من مهتاد لان العرف كالشركة وكذا الحكم في اعانة الراكب في النزول والركوب في
 المهمات المتكررة وكذا رقع الحمل والمحمل غ قوله عكس الكاف وشبهه اي فان كان نفسه
 عرف عمل به والافهوعلى رب الدابة فالحكم حيث لا عرف ولو كان حيث لا عرف على المكترى
 كما فهم الشارح لكان مساويا لما قبله لا مخالفا له فاذا تقرره هذا ظهر منه ان المصنف عدل
 عن طريقة ابن شامس وابن الحاجب وعول على ما اقيم من قولها في كتاب الرواحل والدواب

من تعارف الناس الخ
 خبر الاداة وما عطف
 عليها (قوله انه) اي
 المذكور (قوله سنة)
 بضم السين وشدة النون
 (قوله معه) اي مدلول
 (قوله انه) اي الاكاف
 وشبهه (قوله به) اي
 كون ذلك على رب الدابة
 عند عدم العرف صله قرر
 (قوله ما العادة تسليمه
 معها) مفهومة انه على
 المكترى عند عدم العادة
 بكونه على رب الدابة بان
 كانت العادة انه على
 المكترى او لم تجر العادة
 بكونه على رب الدابة
 ولا على المكترى (قوله
 من الكاف وبرذعة الخ)
 بيان ما (قوله لان العرف
 كالشرط) علة على رب
 الدابة تسليم ما العادة الخ
 (قوله وكذا) اي الحكم
 في الاكاف وما بعد في
 كونه على رب الدابة ان
 جرت العادة بكونه عليه
 (قوله والا) اي وان لم يكن
 فيه عرف (قوله فهو) اي
 الاكاف وشبهه (قوله

ولو كان) اي الاكاف وشبهه (قوله كما فهم الشارح) اي تب الا ابن شامس وابن الحاجب وابن عبد السلام ولا
 والتوضيح (قوله لكان) اي الاكاف وشبهه (قوله ابن شامس وابن الحاجب) اي والتوضيح (قوله وعول) بفتح التاء مثقلا اي
 اعقد (قوله اقيم) اي فهم وأخذ (قوله قولها) اي المدونة

(قوله فان ظاهره) أى مفهوم قولها على ان عليك رحلتها على اقيم (قوله ذلك) أى الا كاف وشبهه (قوله بل حكاه) أى كونه على رب الابل عن بعضهم (قوله وان بحث) أى ابن عبد السلام حال (قوله فيه) أى ما حكاهما ابن عبد السلام بان التحقيق ان الشرط كما يستفاد منها انتفاء المشروط لا انتفاء ما عاين بالقد يوثق بهما رفع التوهم والتزاع وهذا هو الغالب من شروط المؤقتين فلا يدل انتفاؤها على انتفاء مشروطها وتأتى عليه المخالفة (قوله وارضاءه) أى بحث ابن عبد السلام (قوله وجعله) أى ابن عبد السلام ما حكاه عن بعضهم (قوله اذمه فهم قولها بالعرف الخ) على جعله خلاف قول ابن الحاجب (قوله اسم الرحلة) اضافته للبيان (قوله أين) أى اظهر حاله من رفع (قوله من تناوله) أى اسم الرحلة (قوله أم هما) أى تناوله الرفع وتناوله الا كاف وشبهه (قوله هو) أى ابو الحسن (قوله قولها) أى المدونة (قوله بذلك) ٧٨٣ اى الذى اتفقته (قوله وتناولها) أى

فسر المدونة (قوله يكون العادة) صلة تاقول قوله ابن القاسم مقصود سماع المضاف لفاعله (قوله فقال) أى المكترى (قوله لربه) أى المنزل (قوله له) اى العلو (قوله به) اى العلو (قوله عنه) اى المكترى (قوله هو) اى مناب العلو (قوله قول المدونة المتقدم) اى قولها لابي ان تكترى من رجل ابلا على ان عليك رحلتها (قوله فانه) اى ابن عبد السلام (قوله فان لم يوجد عرف) أى يكون البردعة وشبهها على رب الدابة او على المكترى (قوله لا يلزمه) اى دب الدابة (قوله اللفظ) اى الاكراه وهو منفعه الدابة بركوبها والاحمال

ولا يباس ان تكترى من رجل ابلا على ان عليك رحلتها ابو الحسن قوله رحلتها معناه حملها وركبها والقيام بها فان ظاهره لولا الشرط لكان ذلك على رب الابل بل حكاه ابن عبد السلام وان بحث فيه وارضاء المصنف وجعله خلاف قول ابن الحاجب وعلى مكترى الدابة البردعة وشبهها والاعانة فى الركوب والنزول ورفع الاحمال وحطها بالعرف اذمه فهم قوله بالعرف انه لو لم يكن عرف لكان ذلك على المكترى وانظر هل يتناول اسم الرحلة رفع الاحمال وحطها ابي من تناوله الا كاف وشبهه ام هما سواء وقد فسر ابو الحسن الرحلة بجمل الابل وركبها والقيام بها و زاد هو وابن عرفة اقامة اخرى من قولها واذا اكتريت من رجل ابلا ثم هرب الجمل وتركتها في يديك فانفقت عليه اقلت الرجوع بذلك وكذلك ان اكتريت من رجل ابلا رجعت بكراته وتناولها أبو اسحق يكون العادة أن رب الابل هو الذى يرحلها ابن عرفة والاطهر بمقتضى القواعد ان يلزم المكترى البردعة والسرج ونحوهما لا مؤنة الخطو والحمل لما فى سماع عيسى ابن القاسم في اكثرى منزلا فيه علوا لا سلم فقال لربه اجعل لي سلا فتوانى ولم ينتفع به المكترى حتى مضت السنة انه يطرح عنه مناب العلو هو يجعل السلم له والكرام فى هذا بخلاف الشراء ابن عرفة سلم العلو كالبردعة والسرج ونحوهما طنى نقل ابن عبد السلام ان قول المدونة المتقدم مخالف لقول ابن الحاجب وعلى مكترى الدابة البردعة وشبهها الخ فانه قال فان لم يوجد عرف فقبل لا يلزمه الامتناع اللفظ وأشار الى ان البردعة والاحمال لا يتناولها اللفظ وكذلك الاعانة فى الركوب والنزول ورفع الاحمال وحطها ان لم يكن عرف فلا يلزم الجمل وأشار الى ان ما فيه خلاف هذا الا ان التحقيق ان الشرط كما يستفاد منها انتفاء المشروط لا انتفاء ما عاين بالقد يوثق بهما رفع التوهم والتزاع وهذا هو الغالب من شروط المؤقتين فلا يدل انتفاؤها على انتفاء مشروطها وتأتى عليه المخالفة لان قوله والاعانة فى الركوب والنزول ورفع الاحمال وحطها فهو قولها رحلتها واقتصر المصنف على الا كاف وشبهه فليس فيه مخالفة للمدونة اذ لم تذكر ذلك ولا يلزم من ذكرها الرحلة أن

عليها (قوله وأشار) اى القائل لا يلزمه الامتناع اللفظ (قوله الى ان ما فيها) اى المدونة من ان رب الدابة يلزمه رحلتها عند عدم العرف (قوله خلاف هذا) اى الذى يقيد به انه عند عدم الشرط يلزم المكترى (قوله الا ان التحقيق الخ) استمدرك من ابن عبد السلام ويبحث منه فيما فهمه بعضهم من المدونة من انه مفهوم قولها على ان عليك رحلتها انه ان عدم الشرط تكون الرحلة على رب الدابة (قوله وهذا) اى الاتيان بهما رفع التوهم والتزاع (قوله فلا يدل انتفاؤها) أى شروط المؤقتين (قوله وتأتى) عطف على يدل اى ولا تأتى (قوله عليه) اى الغالب من كون الشرط مجرد رفع التوهم والتزاع (قوله المخالفة) اى بين المدونة وابن الحاجب (قوله لان قوله) اى ابن الحاجب (قوله واقتصر المصنف) اى خيل هنا فى هذا المختصر (قوله فيه) اى كلام المختصر (قوله اذ لم تذكر) اى المدونة (قوله ذلك) اى الا كاف وشبهه (قوله من ذكرها) اى المدونة الرحلة

(قوله كذلك) أي الرحلة في كونها على رب الدابة عند عدم الشرط والعرف (قوله ما ذكر) أي إلا كاف وشبهه (قوله ما زاده ابن الحاجب) أي الإغانة في الركوب والتزول وورق الاحمال وخطها (قوله لهذا) أي كون الاظهر بمقتضى القواعد لزوم رب الدابة إلا كاف وشبهه دون الرفع والخط (قوله فهو) أي كلام المصنف (قوله منه) أي ما أورد على ابن الحاجب (قوله الأبراد) أي بمخالفة المدونة ٧٨٤ (قوله غير ظاهر) خبر تنقل (قوله بمحتمل الأخير) أي قوله التحقيق ان الشرط الخ (قوله

بقوله) أي ابن عرفة صلة نازع (قوله فيها) أي المدونة (قوله هذا اللفظ) أي على ان عليك رحلتها (قوله بما قال) أي ابن عبد السلام (قوله قولها) أي المدونة (قوله لكن قسدها) أي المدونة استند العلي قول ابن عرفة ما مع قولها وان أكرت ابلا الخ (قوله بقوله) أي التونسي صلة قيد (قوله فلا دليل فيه) أي قولها ان أكرت ابلا الخ تفريع على قيدها الخ (قوله فكأنه) بفتح الهمز وشدة النون أي ابن عرفة (قوله ولم يعتبره) أي تقييد التونسي (قوله وبفهومه) أي قولها على ان عليك صلة قرر (قوله ثم قال) أي تت (قوله انها) أي المدونة (قوله ما ذكره المصنف) أي إلا كاف وشبهه (قوله ذلك) أي ما ذكره المصنف (قوله مما يجمع الخ) بيان مخوفة (قوله في كونها على المكري الخ) بيان لاحوال

البرذعة وشبهها كذلك لقول ابن عرفة والظاهر بمقتضى القواعد ان يلزم المكري البرذعة والسرج وتجوهرهما لا مونة الخط والحمل ولعل المصنف اقتصر على ما ذكر ولم يزد ما زاده ابن الحاجب لهذا فهو سالم منه فنقل تبعا للشارح الا يراد على كلام المصنف غير ظاهر ونازع ابن عرفة ابن عبد السلام في محتمل الأخير بقوله لو لم يكن فيها الا هذا اللفظ امكن رده بما قال امامه قولها ان أكرت ابلا فظهر بالجمال وتر كها في يدك فأثقت عليه فذلك الرجوع عليه بذلك وكذا ان أكرت من يرحلها رجعت بكرائه اه لكن قسدها التونسي بقوله يريدان العادة ان المكري يرحلها فلا دليل فيه لابن عرفة وقد قيده التونسي فكأنه وقف مع ظاهر لفظها ولم يعتبره تت وبفهومه قرر البساطي كلام المصنف زائد في كبره ويتم حينئذ ما ذكره المصنف وكذا قرر الشارح في كبره فانه قال يريد بالعكس انه ان لم يكن لهم عرف فعلى رب الدابة وهو مفهوم المدونة وذكر نصها المتقدم ثم قال وقول ابن الحاجب مخالفا لها وقد علت انها لم تسلم على ما ذكره المصنف في عز والشارح لهذا ذلك نظرا والله اعلم (و) عمل بالعرف (في) أحوال (السير) من كونه نهارا أو ليلا وكونه سرعيا أو بطيئا أو بينهما (و) في أحوال (المنازل) أي مواضع النزول للقبولة والمبيت ومقدار الإقامة بها ابن شام كيفية السير وتفصيله وقد ران المنازل ومحل النزول في معجورا وعصرامه معتبر بالعرف (و) في أحوال (المعالين) بفتح الميم جمع معالوق بعضها أي الأدوات التي تعلق على الدابة للسمن والزيت والعسل والماء وتجوهرها ابن شام يصف الحمل بالسعة والضيق ويعرف تقاصيل المعالين فان اطلق في شيء من ذلك وكان معلوما بالعادة صح العقد (و) في أحوال (الزاملة) بالزاي أي الخرج وتجوهر مما يجمع فيه المسافر ما يحتاج اليه في كونها على المكري والمكثري وكونه كبير او صغير او متوسطا (و) في أحوال (وطائه) بكسر الواو أي فرش الراكب (بمعنى) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية أو على حوية أو قتب وكذا غطاءه فيها ان أكرت يحمي الملكة ولم يذ كر وطائه أو زاملة ولم يذ كر ما يحمل فيها من ارطال جاز وجلا على فعل الناس فيها لان الزوامل عرفت عندهم وعليه ان يحمل له المعالين وكل ما عرفه الناس من الامر اللازم للمكثري عما من الزاملة ما يحمل فيه مثل الانخراج وشبهها وتشدد على الدواب والواحد (و) في (بدل الطعام المحمول) مع الراكب اذا نقص يا كل او يسع او فني فيها ان نقصت زاملة الحاج او نفدت وأراد اتمامها وأيام الجمال جلا على عرف الناس وان لم يكن لهم عرف فعليه حمل الوزن الاول (و) في (توقيره) أي الطعام المحمول بعدم الاكل منه مخنون من أكرت دابة على حمل فيه جسمائة رطل قاصابه مطرف الطريق فزاد وزنه فامتنع الجمال من حمل الزيادة وقال المكثري هو المتاع بعينه فلا يلزم الجمال حمل الزيادة ابن عرفة بمقتضى قولها يلزم حمل ولد المرأة معها حمل زيادة البلل وظاهر

الزاملة (قوله من ارطال) بيان ما (قوله جاز) أي إلا كثره (قوله وجلا) بضم فكسر أي العاقدان قول (قوله فيها) أي وطاء الحمل وما يحمل في الزاملة (قوله وعليه) أي المكثري (قوله) أي المكثري (قوله نفدت) بكسر الفاء أي فرغت (قوله جلا) بضم فكسر (قوله فعليه) أي الجمال (قوله على حمل) بكسر فسكون (قوله يلزم حمل ولد المرأة) أي الذي تلده في سفرها معقول قول المضاف لقاعله (قوله حمل زيادة البلل) خبر مقتضى

(قوله سواء كان عرف أم لا)
 خبر ظاهر (قوله اعتبار
 العرف) خبر مقتضى (قوله
 لذلك) أي جعله على الرأس
 (قوله أودوام) عطف على
 وقت (قوله أسلم) بضم
 فسكون فكسر (قوله
 كونهم الخ) خبر القضاء
 (قوله لها) أي الطعام
 والشراب والادام (قوله
 فضمنوا) بضم فكسر مثقلا
 (قوله وما لا يضمن) بضم
 فسكون ففتح (قوله الفقهاء
 السبعة) أي عبيد الله
 وعروة وقاسم وسعيد وأبو
 بكر وسليمان وخارجة أي
 قالوا (قوله إن اشترط عليهم)
 أي الجمالين (قوله ومن
 الاستغناء) خبر مقدم (قوله
 من العبد) بيان ما (قوله
 من الدواب) بيان ما (قوله
 فرطوا) بفتح مثقلا
 (قوله فإن غر بفعل) فهوم
 لم يغر بفعل (قوله أنه) أي
 العرض الخ مفعول قال
 (قوله صدق) بضم فكسر
 مثقلا جواب إذا (قوله
 يستدل) بضم الياء وفتح
 الدال (قوله أريد كراي
 الكري) قوله إن ذهابه
 أي العرض (قوله أي) ادعى
 المكري

قول سمخون سواء كان عرف أم لا ومقتضى قوله في زاملة الجراح اعتبار العرف وشبهه في
 العمل بالعرف فقال (كترع أي خلع) (الطيلسان) بفتح الطاء المهملة واللام وكسرها
 بينهما تحتية ساكنة أي الشال الذي يجعل على الرأس لا تتقاء البرد المستأجر لذلك وصلة نزع
 (قائلة) بالهمز أي وسط النهار وشدة الحر وأولى ليل ابن شاس أن استأجر ثوبا للبسة نزع
 في الاوقات التي اعتمد نزعها فيها كليل وقائلة ابن عرفه هذا صواب كقولها من استأجر
 أجبر الخدمته استعماله على عرف الناس من خدمة الليل والنهار فإن اختلف العرف في اللبس
 لزم بيان وقت نزع أودوام لبسه (وهو) أي المستولى على شيء باجارة أو كراء سواء كان
 مستأجرا أو مؤجرا (أمين) على ما استولى عليه (فلا ضمان) عليه لما تلف أو ضاع بغير
 تعد ولا تفریط منه ابن رشد اتفاقا ابن الحارث على الأصح ويصدق في دعوى التلف
 أو الضياع ولو فيما يغلب عليه ابن يونس القضاء أن الكراء لا يجزئ فنياً ألم اليهم كونهم
 انشاء عليه فلا يضمنونه إلا الصانع والاهـ كراء على حمل الطعام والشراب والادام خاصة
 لتسارع الأيدي لها فضمنوا في صلاح العامة كالمصانع إلا أن تقوم بينة به لا كغيرهم
 أو يكون معه إرباب لم يسأله اليهم فلا يضمنون سواء لم يوع على سقينة أو دابة أو رجل إن لم
 يشترط ضمانه بل (ولو شرط) بضم فكسر (اثباته) أي الضمان على المستولى على شيء
 باجارة أو كراء (إن لم يأت) المستولى (بسعة) بكسر السين المهملة أي علامة الحيوان
 (الميت) أي الذي يدعى موته فشرطه له ولا ضمان عليه إذا لم يأت به في الموازية لإمام مالك
 رضي الله تعالى عنه أن شرط الجمالون أن لا ضمان عليهم في الطعام وإن عليهم ضمان العرض
 وما لا يصمن فالنهر طابطل وانه قد فاسد الفقهاء السبعة من فقهاء المدينة التابعين رضي الله
 تعالى عنهم أجمعين أن اشترط عليهم ضمان العرض فلا يلزمهم إلا أن يخالفوا في شرط يجوز
 ومن الاستغناء المكثري مصدق فيما ادعى إياقه من العبيد وتلقه من الدواب وفيه الإمام مالك
 رضي الله تعالى عنه لا ضمان على الرعاة فيما تعدوا فيه أو فرطوا في بيع ما عروا من الغنم
 والدواب لداس شئ أو لرجل واحد وإذا شرط على الراعي الضمان فسدت الاجارة ولا يضمن
 ما يملك ابن القاسم وكذلك إن اشترطوا على الراعي أن لا يأت بسعة ميتة يضمن فلا يضمن
 وإن لم يأت بها (أو غير) بفتح العين المهملة والمثناة الجمال على رأسه أو ظهره أو دابته (بدفن)
 بضم الدال المهملة سمن مائع أو زيت (أو) (طعام) مستأجر على سعة تلف فلا يضمنه
 (أو) غير (بائية فأنكسرت) (الحال) (ليشعد) بفتح التاء مثقلا في سيره ولا في سوق دابته
 (أو انقطع الحبل) المربوط به الحبل أو الحامل به على ظهره (و) (الحال) (لم يغر) بفتح التاء
 وضم الغين المجهمة وشدة الرأ (بفعل) فارغ بفعل كربط بجبل رث وعشى برأ وتشد يد في
 سوق دابة فتلف فيضمنه فيه الابن لقاسم رحمه الله تعالى إذا قال المكري في كل عرض أنه
 هلاك أو سرق أو عثرت الدابة فأنكسرت القوارير فذهب الدهن صدق لأن يستدل على
 كذبه أو يذكر أن ذهابه كان على صفة أتى فيها بما لا يشبهه قال الإمام مالك رضي الله تعالى
 عنه من استأجر به يحمل لك على دابة دهننا أو طعاما إلى موضع كذا فعثرت الدابة فأنكسرت
 القوارير فذهب الدهن أو هلك الطعام وانقطعت الحبال فسقط المتاع ففسد فلا يضمن

(قوله دلسته) بفتح الهمزة (قوله الطعن) بكسر الميم أي آلة الطعن (قوله وهو) أي مكرهه (قوله ذلك) أي

المكرى قليلا أو كثيرا إلا أن يفرضنا روضه فلاحيل عن جل ذلك فيضمن حينئذ ابن عرفة
ما تالف بسبب عيب دلسته المكرى ضمنه نياما كثرى دابة أو ثور اللطعن فريطه في المطحنة
فكسرهما أو أفسد آلتها فلا يضمن ذلك مكرهه إلا أن يفرض هو يعلم ذلك منه كقول مالك رضى
الله تعالى عنه من أكرى دابته عالما أنه عثور ولم يعلم المكرى به فعثرت فأنكسر ما عليه فهو
ضامن ابن عرفة أخذ بعضهم من مسئلة كسر الثور التضمن بالغرور بالقول لأن عقد الكراء
انما هو باللفظ يرد بان إيجاب لزوم العقد بصيره كالقفل فالقول أن تضمن عقدا كان غرورا
بالفعل لا بالقول وشبهه في عدم الضمان فقال (نكارس) فلا يضمن ما سرق إن لم يكن حيا ميا بل
(ولو) كان (حيا ميا) بشد الميم الأولى فلا يضمن ما يسرق من ثياب الداخلين ولو أخذ جرة
ونكر حارسا ليشمل الحراس ككرم أو نخل أو دور أو زرع أو ماشية إلا أن يتعدى أو يفرط
وسواء كان ما يحرسه طعاما أو غيره إلا أن تظهر خيافته قاله في الطراز ابن الحاجب أجبر الحراسة
لا يضمن شيئا فيها إلا ما مال ك رضى الله تعالى عنه من جلس يحفظ ثياب من دخل الحمام فضاع
منها شيء فلا يضمنه لأنه بمنزلة الأجير ابن المواز مالك من أسست وجر يجر من بيتا فنام فسرق ما فيه
فلا يضمن وإن غاب عليه وله جميع الأجر وكذا حارس النخل ابن المواز لا يضمن جميع الحراس
إلا أن يتعدوا كان ما يحرسونه مما يغيب عليه أم لا طعاما كان أو غيره وكذلك من يعطى متاعا
ليبعه فيضيع أو يضيع عنه إلا أن هذا الأجر له ولا ضمان عليه (و) لا ضمان على (أجير
الصانع) كخباط وحيال وصانغ وصباغ وقصار فيه يضمن اقتصار ما أفسده أجيره ولا شيء
على الأجير إلا أن يتعدى أو يفرط البساطى هذا هو المشهور وروى قال اشهب رجسه الله تعالى
لو كثرت الثياب عند الغسل فأسست أجرة أجير يبيعته به إلى الجرف يدعى تلفها فيضمن (و) لا
ضمان على (سمسار) بكسر السين وسكون الميم أي دلال طواف في الأسواق بالسباع أو ينادى
عليها للمزايدة إن (ظهر خيره على الظاهر) عند ابن رشد من الخلاف فإن لم يظهر خيره فيضمن
اقتصافا ومقابل ما استظهره ابن رشد ضمان السمسار ولو ظهر خيره والقولان للإمام مالك رضى
الله عنه في التوضيح اختلف قول الإمام مالك رضى الله تعالى عنه في تضمينه وانفى ابن رشد
بتضمينه إلا أن يكون مشهورا بالخير ونفسه والذي أفتى به على طريق الاستحسان مراعاة
للخلاف تضمينه إلا أن يكون مشهورا بالخير اه طنى وانت اذا تأملت وجدت ابن رشد
لم يستظهر قول من قولى الإمام مالك رضى الله تعالى عنه وانفتوا مخالفة له ما أفتى به غيره
بالأظهر نظر وقد جعل ابن عرفة فتواه قولنا ثالثا فقال نفى ضمانه ما دفع إليه لبيعه أو ما
طلبه من ربه لم يستر أمره بشرائه ثالثا ما لم يكن مأمونا لنوازل ابن رشد عن مضمون مع
ابن عات عن جديس عن بعض أقواله ولا عن العتبية وقتوى ابن رشد فلو اقتصر المصنف على
عدم ضمانه مطلقا لاجاد غياض المعروف من قول الإمام مالك وأصحابه رضى الله تعالى عنه
في السمسرة والأموالين ولو كان منهم لم يضمنون لأنهم أمناء وليسوا بصناع سواء كانوا
بصواتيت أم لا كذا جاء في أمهاتنا وأجوبة شيوخنا اه واطال في ذلك يجلب كلام المدونة
والعتبية الدال على عدم الضمان فكان على المصنف أن يعقد المعروف من قول مالك وأصحابه
ولا يليق به أن يتركه ويعقد قولى ابن رشد ابن عرفة وهذا واضح أن لم ينصب نفسه لذلك وإن

كسر المطحنة وأفسد ما
(قوله منه) أي الثور (قوله
عثور) بفتح العين المهملة
(قوله ولم يعلم) بضم الياء
وكسر اللام أي المكرى
(قوله به) أي عثرها (قوله
فهو) أي مكرها (قوله
التضمن) مفعول أخذ
المضاف لفاعله (قوله لأن
عقد الكراء الخ) على أخذ
(قوله يرد) بضم ففتح خبر
أخذ (قوله بان إيجابه)
أي اللفظ (قوله بصيره) أي
اللفظ (قوله سرق) بضم
فكسر (قوله يسرق)
بضم الياء (قوله من ثياب
الداخلين) بيان ما (قوله
ولو أخذ) أي الحارس
مبالغة في عدم ضمانه
(قوله منها) أي الثياب
(قوله في تضمينه) أي
السمسار (قوله ونفسه) أي
ابن رشد (قوله أفتى) بضم
الهمزة (قوله قولى) بفتح
اللام مثنى قول بلانون
لاضافته (قوله وانفتوا)
أي ابن رشد (قوله لهما)
أي قولى مالك رضى الله
تعالى عنه (قوله فنى ضمانه)
أي السمسار (قوله ما دفع)
بضم فكسر (قوله
إليه) أي السمسار (قوله
أو ما طلبه) أي السمسار
(قوله أمره) أي المشتري
السمسار (قوله مطلقا) أي عن تقييده بظهور خيره

(قوله انه كالمصانع) أى فى الصمان (قوله على هذا) أى تضمين من نصب نفسه لذلك (قوله فى الجليس) صلة وقفت (قوله وهو)
 أى الجليس (قوله فيها) أى أى سفينة (قوله فيها) أى المدونة (قوله فقال) أى ابن القاسم (قوله من المدائح) بيان ما (قوله
 فيها) أى السفينة (قوله من الناس) بيان ما (قوله اليه) أى يوم تعديده (قوله منه) ٧٨٧ أى الانزاه (قوله ربوض) بفتح
 الراء وضم الموحدة وانعام
 الضاد أى تبرك بمحملها
 (قوله ولم يعلم) بضم الياء
 أى المكبرى (قوله فلسطين)
 بكسر الفاء وتفتح وتفتح واللام
 وسكون السين المهملة
 وكسر الطاء المهملة (قوله
 بالعريش) بفتح العين وكسر
 الراء وانعام الشين (قوله
 ضمن) أى المكبرى (قوله لانه)
 أى المكبرى (قوله منها) أى
 مصر صلة تعدى بفتحات
 مثقلا (قوله له) أى الاجير
 (قوله اليه) أى يوم التلف
 (قوله ثم نقل) أى ابن عرفة
 (قوله كلاهما) أى المدونة
 (قوله وقال) أى ابن عرفة
 (قوله عقبه) أى كلامها
 (قوله وقال) أى ابن عرفة
 (قوله كان) أى الغرور
 (قوله فهمه) أى كون
 القول المتضمن غرورا
 بفعل لا يقول (قوله قولها)
 أى المدونة (قوله فلانة
 حرة) أى وهى رقيقة (قوله
 ثم زوجها) بفتحات مثقلا
 أى فلانة (قوله منه) أى
 المتول له (قوله غيره) أى
 النائل (قوله ولو علم) أى
 الخبر (قوله انما) أى فلانة
 (قوله وان وليه) أى الخبر عقدها (قوله عالما) أى برقيتها (قوله رجع) أى الزوج (قوله عليه) أى الخبر بمريرتها (قوله وهذا)
 أى قولها وان وليه عالم رجع عليه بعد انها صلة يرد بضم ففتح (قوله ان اسلمها) أى الدابة (قوله وهو) أى مكبرتها (قوله
 لمكبرتها) صلة اسلمها (قوله مختلف) بفتح اللام (قوله لانه) أى المكبرى (قوله لابد) أى فى فعله

نصب نفسه فالظاهر انه كالمصانع واظن اى وقفت على هذا البعضهم فى الجليس وهو من نصب
 نفسه فى حانوت لشبرا الامتعة منه عياض وهم ككثير فى البلد يتصبون لذلك والله أعلم
 (و) لاضمان على (نوق) بضم النون أى خادم سفينة (غرقت) بكسر الراء (سفينة) بفعل
 سائغ (له فيها) وأولى بغير فعل كهيجان ربح أو اختلافة مع غيره عن صرفها المتارجى سلامتها معه
 فيها اذا غرقت السفينة من مدا التوائبة الشراع فقال ان صسته وما يجوز لهم من المد
 والعمل فيها فلا يضمنون وان تعدوا فاقروا فى مدا وعلاج فيضمنون ما هلك فيها من الناس
 والجملة ابن يونس اراد فى أموالهم وقيل ان الديات على عواقلمهم (لا) يتنى الضمان عن
 الراعى (ان خالف) الراعى (مرعى شرط) بضم كسر عليه ان لا يرمى فيه مكانا أو زمانا
 كلاترع فى مكان كذا خوف وحوشه أو لوصفه أو ضرر عصبه كرمى الغنم فى اثر الجاسوس
 لحصول الغش وهو فساد الجوف لها بذلك أو لاترع ايام الخريف أو الاربعاء بصر قبل ارتفاع
 الندى عن التينات فيها ان شرط رعيه فى موضع فرعى فى غيره ضمن يوم تعديده وله اجر رعيه اليه
 (او انزى) بفتح الهمزة وسكون النون وانعام الزاى أى حمل الراعى الذكرك على الانثى (بغير
 اذن) من المالك فمات منه أو من الولادة فيضمنها انما انزى الراعى على النعم بغير اذن اهلها
 ضمنها (او غر) بفتح الغين المججمة وشد الراء أى خمار (بفعل) كربط بجمل رث ومشى فى زلق
 فتلف الشيء بسبب اغريقه فيضمنه قيم امن اكرى دابته وهى غرور أو ربوض ولم يعلم المكبرى
 بذلك فحمل عليه ادهن من مصر الى فلسطين فعثرت بالعريش ضمن قيمة الدهن بالعريش وقال
 غيره بصبر لانه منها تعدى (فقيمته) أى الذى المتعدى عليه برعائه فى غير محل الاذن أو الانزاه
 عليه بلا اذن أو المغرور فيه بفعل معتبرة (يوم التلف) تلزم الاجير للمستأجر وله أجرته اليه
 تت اعاد هذا مع أنه قدمه فى مفهوم قوله ولم يغربل على المالك عدم اعتبار المالك هو المكون
 مفهوم غير شرط أول ترتب عليه فقيمته يوم التلف طوى وقد ترجم ابن عرفة بقوله وماتانف
 بسبب عيب دلالة المكبرى ضمنه ثم نقل كلامها فى مسألة الطعن والعريش وقال عقبه وأخذ
 بعضهم من مسألة كسر الثور المطحنة التضمن بالغرور بالقول لان عقد الكراء انما هو باللفظ
 يرد بان يجب لزوم العقد بصره كالفعل وقال فى موضع آخر القول ان تضمن عقدا كان بالقول
 لا بالقول ومن تأمل وانصف فهمه من قولها من قال لرجل فلانة حرة ثم زوجها من غيره فلا
 رجوع للزوج على الخبر ولو علم انها امه وان وليه عالم رجع عليه بالصدق وبهذا يرد قول
 التونسي فى مكبرى الدابة العثوران اسلمها مكبرها وهو عالم بعثارها المالك فتمرها فحمل عليها
 فهو غرور بالقول مختلف فيه وان أسلم المتاع ربه لرب الدابة فحمل عليه باضمنه الجبال لتعديده
 اه وفيما قاله ابن عرفة نظرا ذقوله ان الغرور اذا تضمن عقدا كان غرورا بالقول واستدل له
 على هذا بقولها من قال لرجل الخ يقتضى انه فى التلبس فى الكراء لا بد ان ياشترى العقد

(قوله والا) أي وإن لم يباشر العقد (قوله ولذا) أي إطلاقها ضمنان المكري كاتم العيب (قوله من الضمان بالغرور بالقول) أي على خلاف القاعدة (قوله غير ظاهر) أي لأن قول طفي كلام ابن عرفة يقتضي أنه في التدليس في الكراء لا بد أن يباشر العقد والا فلا يضمن ممنوع لأن كلام ابن عرفة أنه لا بد في كونه غروراً فعلياً يباشر العقد والا فلا يضمن غروراً فعلياً كونه موجباً للضمانه على خلاف القاعدة أولاً لا يوجب العلم بشئ آخر والله أعلم (قوله عنه) أي العيب (قوله فهو) أي الضمان (قوله به) أي كتم العيب (قوله خاتمة) ٧٨٨ بإجماع علماء أي وعاء كبير من الفخار يجعل فيه الزيت والسمن والماء يسمى في

والا فلا يضمن وليس كذلك إطلاق المدونة الضمان حيث علم بالعيب وكتمه وإطلاقها عن الشيوخ كالعموم حسبما نص عليه ابن عرفة آخر الغصب ولذا جعله التونسي من الضمان بالغرور بالقول ومثله لأبي إبراهيم الأعمش وسبعه ما أبو الحسن الباقى ما عترض به طفي كلام ابن عرفة غير ظاهر فتملأ طفي حيث حكمنا بالضمان عند الغرور بكم عيب نشأ عنه تلف فهو خاص بالكراء فلا ضمان به في البيع إلا أن يملك المبيع بعيب التدليس ابن عرفة في نوازل الكهني محمد بن عبد الملك من باع خاتمة دلس فيه أبكر وعلم أن المشتري يجعل فيها زيتاً فجعله المشتري فيها فسال من كسرها فلا يضمن البائع الزيت كتمه ليسه بسرقة عبد فسرق من المشتري فلا يضمن بانه المسروق ولو أكرهه الخاتمة كذلك فإنه يضمن الزيت أه البرزق مثله من باع مطهر ليس مدلاً أو أكرهه كذلك أه والفرق بين البيع والا كراءه المنافع في ضمان المكري حتى يستوفى المثل (أو صانع) زعمه الضمان (في مضموعه) الذي معنى لفه مري شرط أي لا يخالف الخ فقال (أو صانع) زعمه الضمان (في مضموعه) الذي تتعلق صنعة به كسواب يخبطه وغزل يسجه وعين يصبغها ونحاس يصنعه أنه واجب يلعنه وزيتون يعصره (لا) ضمان عليه في (غيره) أي مصنوعه أن لم يتجمل له عمله كخشة للشوب الخيط أو المنسوج وكيس للعيزيل (ولو) كان غير المصنوع (محتاجاً له عمل) الصانع كغايه الزيت وقفة للددقي ابن رشد الأصل في الصانع أنه لا ضمان عليهم وأنهم مؤمنون لأنهم أجرا وقد أسقط النبي صلى الله عليه وسلم الضمان عن الأجر وخبره من العلم بذلك الصانع وضمنوهم نظراً واجتماع الضرورة للناس لغلبة فقر الصانع ورقة ديانتهم واضطراب الناس إلى صنعهم فتضمنهم من المصالح العامة الغالبة التي تجب مراعاتها في التوضيح أبو الهادي الامام مالك رضي الله تعالى عنه كثيراً ما يني مذهب على المصالح وقد نقل عنه قتل ثلث العامة لا صلاح الثلثين المازري ما حكاه أبو المعالي عن مالك صحيح زاد الخط بعده عن شرح الحصول ما ذكره امام الحرميين عن مالك لم يوجد في كتب المالكية البنا شيخ شيوخنا المحقق محمد بن عبد القادر هذا الكلام لا يجوز أن يسطر في الكتب الثلاثية فتربه بعض ضعفة الطلاب وهذا لاوافق شيوخنا من القواعد الشرعية الشهاب القرافي مانقوله امام الحرميين عن مالك أنكر المالكية أنكاراً شديداً ولم يوجد في كتبهم ابن اشماع مانقوله امام الحرميين لم ينقله أحد من علماء المذهب ولم يخبر أنه رواه نقلته إنما الزمه ذلك وقد اضطرب امام الحرميين في ذلك

عرف أهل مصر زاعة (قوله دلس) بفتحات مثقلاً (قوله بكسر) أي يكتمه عن مشتريها (قوله وعلم) أي البائع (قوله فيها) أي الخاتمة زيتاً (قوله فجعله) أي الزيت (قوله كتمه) أي البائع (قوله كذلك) أي مدلساً بكسر هاء عالمها بأن المكري يجعل فيه زيتاً (قوله فانه) أي المكري (قوله ليس) أي الحب المطمور فيه (قوله مدلساً) أي كتماً كونه يسير (قوله كخشة) بضم الموحدة وسكون الخاء المعجمة وإجماع الشين أي ثوب مربع له ظهارة وبطانة ياف فيه ما يستحسن من الثياب (قوله انه) أي الثوب (قوله مؤمنون) بفتح الميم الثانية (قوله اجراء) بضم ففتح ممدود اجمع اجير (قوله وخضص) أي استثنى (قوله وضمنوهم) بفتح الميم مثقلاً أي كتموا بضمهم

مصنوعهم (قوله لضرورة الناس) أي إلى تضمنهم (قوله فتضمنهم) أي الصانع مصنوعاتهم (قوله عنه) على المصالح أي العامة (قوله نقل) بضم فكسر (قوله عنه) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله هذا الكلام) أي جواز قتل الثلث لا صلاح الثلثين (قوله انه) أي مانقوله امام الحرميين (قوله رواه) أي مانقوله امام الحرميين (قوله نقلته) أي المذهب (قوله الزمه) أي امام الحرميين مالك رضي الله تعالى عنه (قوله ذلك) أي جواز قتل الثلث لا صلاح الثلثين (قوله اضطرب) أي اختلاف كلامه وناقض بعضه بعضاً (قوله في ذكره) أي امام الحرميين (قوله ذلك) أي جواز قتل الثلث لا صلاح الثلثين

(قوله عنه) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله ذلك) أي الاضطراب (قوله كتاب البرهان) من إضافة المسمى (قوله وهو) أي
 اول الكلام (قوله انه) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله اوانه) أي المازري (قوله حله) أي جواز قتل الثالث الخ (قوله
 وقوله) أي ابي المعالي (قوله فيه نظر) خبر قوله (قوله ذلك) أي بناء مالك رضي الله تعالى عنه مذهب على المصالح مفعول انكار
 المضاف لقوله (قوله حله) أي بناء المذهب على المصالح (قوله في هذا) أي نقل ٧٨٩ أبي المعالي (قوله تأويل ز) أي جواز
 قتل الثالث لاصلاح الثلثين

(قوله موجباتها) بكسر
 الجيم أي اسبابها (قوله
 في سفك) صلة يوقع (قوله
 فانه) أي الشأن (قوله يرى)
 بضم الباء وفتح الميم أي في
 البحر لتخفيف التركيب
 ونجاتهم من الغرق (قوله
 فيه) أي الاقتراع (قوله
 عقبه) أي كلام الخمي
 (قوله نسبته) أي طرح
 الذي لنجاة المسلم (قوله
 تضمينهم) أي الصانع الخ
 خبر قول المضاف لقوله
 (قوله ولم يعلم) بضم الياء
 (قوله ذلك) أي تلذه (قوله
 الامن قولهم) أي الصانع
 (قوله وتابعه) أي مالك
 رضي الله تعالى عنه (قوله
 على ذلك) أي تضمين الصانع
 ما يغيبون عليه ويدعون
 تلذه بلائنه (قوله فانه) أي
 اشبه (قوله ضمهم) بفتح
 الميم مثقلا أي الصانع
 (قوله واقوله) أي اشبه
 (قوله لانه) أي الشأن
 (قوله وجب) أي ثبت

عنه كما اتضح ذلك من كتاب البرهان وقول المازري ما حكاه ابو المعالي صحيح راجع لاول الكلام
 وهو انه كثيرا ما يبنى مذهب على المصالح لا الى قوله نقل عنه قتل الثالث الخ اوانه حله على
 ترص الكفار ببعض المسلمين وقوله مالك يبنى مذهب على المصالح كثيرا فانه نظر لانكار
 المالكية ذلك الاعلى وجه مخصوص حسبما تقر في الاصول ولا يصح حله على الاطلاق
 والعموم حتى يجري في الفتن التي تقع بين المسلمين وما يشبهها وقد اشبع الكلام في هذا شيخ
 شيوخنا العلامة المحقق ابو عبد الله سيدي العربي القاسمي في جواب له طويل وقد نقلت منه
 ما قبلته اعلا وهو تنبيههم تنبهي الحفاظة عليه لئلا يغتر بما في التوضيح اه وأما تأويل ز
 بان المراد قتل ثلث المفسدين اذ تعين طريقا لاصلاح باقيةهم فغير صحيح ولا يحمل القول به فان
 اشارة انما وضع لاصلاح المفسدين الحد وعند ثبوت موجباتها ومن لم تصلحه السنة فلا
 أصله الله تعالى ومثل هذا التأويل الناسد هو الذي يوقع كثيرا من الظالة المفسدين في سفك
 دماء المسلمين اعوذ بالله من شرور الفساد وفي الحديث من شارك في دم امرئ مسلم ولو بشطر
 كلمة جى به يوم القيامة مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله ولما ذكر القمي ان المركب اذا
 نقل بالناس وخيف غرقه فانهم يقرعون على من يرى الرجال والنساء والعبيد واهل الذمة
 فيه سواء قال ابن عرفة عقبه تعقب غير واحد من الخي طرح الذي لنجاة غيره ورمائه
 بعضهم لخرق الاجماع وقالوا لا يرى الا دمي لنجاة الباقيين ولودميا افاد الباقين وقول الامام
 مالك رضي الله تعالى عنه تضمينهم ما يغيبون عليه ويدعون تلذه ولم يعلم ذلك الامن قولهم
 ولا ضمان عليهم فيما ثبت ضياعه بينة من غير تضمين وتابعه على ذلك جميع صحابه الاشهب
 فانه ضمنهم وان قامت بينة بالتلف واقوله حظ من النظر لانه لا يجب تضمينهم للمصلحة العامة
 وسبب ان لا يقطع عنهم به حسم الذرية لانه لا ماطرية المصلحة وسد الذريعة لا يخص
 بموضع من قبيل هذا شهادة الابن لابي ولا من ضمن بلائنه ضمن وار قامت البينة وقول
 الامام مالك رضي الله تعالى عنه اصبح ابن شاس محمد يضمن الصانع ما صنع له فيه اذا كان
 لا يستغني عن حضوره عند الصانع كالكتاب المنتسخ منه والمثال الذي يعمل عليه ويحتج
 البينة الذي يصاغ على ناله اذا كان بحيث لو سلم المانع بغير حق فسد ومنه طرف القمح
 والعجين وقال مكنون لا يضمن ذلك كله الخمي قول محمد احسن ابن رشد اذا كان الثوب
 غلبا لا يحتاج الى وقاية فلا خلاف ان الصانع لا يضمن المتديل الذي يجعل فيه والاني ضمانه
 ثلاثة اقول قول مكنون وقول ابن حبيب وقول ابن الموازي مع مذهب مالك يضمن الصانع

(قوله وجب) أي ثبت (قوله يقطع) أي الضمان (قوله عنهم) أي الصانع (قوله به) أي قيام البينة بالتلف (قوله حسم) أي
 قطع (قوله الذرية) أي الوصلة (قوله لا يخص) بضم الياء وفتح الراء المجعولة والاصار الاولى المهمة (قوله من قبل) خبر
 مقدم (قوله اصح) خبر قول (قوله اذا كان) أي ما لا صنعت له فيه (قوله يجعل) بضم الياء أي الثوب (قوله ولا) أي وان لم يكن
 الثوب غلبا ولا يحتاج الى وقاية (قوله في ضمانه) أي المتديل الذي يجعل الثوب فيه (قوله قول مكنون) أي يضمنه مطلقا
 (قوله وقول ابن حبيب) أي لا يضمنه مطلقا (قوله وقول ابن الموازي الخ) أي يضمنه الا اذا قامت بينة يتلفه بلا تعد ولا تقرب

(قوله سواء كان) أى عمل الصانع (قوله فيها) أى المدونة (قوله ما قبضوه) أى الصانع (قوله كغيره) أى فى ضمانهم آية خبر ما (قوله سواء) أى فى الضمان ٧٩٠ (قوله أى أقام الصانع) تفسير لافعل وفاعله (قوله فان كان) أى الصانع

مصنوعه ان عمله بمحافوت باجر بل (وان) عمل (بيت) اللخمى سواء كان بسوقها او داره (او) عمل (ولا اجر) فيها ما قبضوه بغير بينة او عماله بغير اجر كغيره ابن رشد سواء على مذهب الامام مالك رضى الله تعالى عنه يستعمل الصانع باجر او بغير اجر بشرط ضمان الصانع مصنوعه (ان نصب) أى أقام الصانع (نفسه) للصناعة لعموم الناس فان كان يصنع لشخص مخصوص فلا يضمن ابن عرفة اللخمى المنتصب من أقام نفسه لعمل الصناعة التى استعمل فيها كان بسوقها او داره وغير المنتصب لها من لم يقيم نفسه لها ولا منها معاشه قلت ظاهره ولو كان اتصافه بالجماعة مخصوصة ونص عياض على ان الخاص بجماعة دون غيرهم لا ضمان عليه وبمفعوله فى المقدمات ثم قال فى ضمانه بغير نصب نفسه او بغير عمومته للناس قولان لظاهر جماع عيسى مع بعض شيوخ الصقلي وطريق عياض مع ابن رشد هذا فى الصانع المشترك الذى نصب نفسه للعمل للناس اما الصانع الخاص الذى لم ينصب نفسه للعمل للناس فلا يضمن فيما استعمل فيه سواء سلم اليه او عمله بنزل رب المتاع (و) ان (غاب) الصانع (عليها) أى الذات المصنوعة فان عملها بغيره ترهبها ولازمته فلا يضمن ابن رشد يضمن الصانع كل ما أتى على أيديهم من خرق أو كسر أو قطع إذا عمل في حافوته وان كان صاحبها قاعدا معه الا فيما فيه تقرير من الاعمال مثل ثقب اللواؤ ونقش النصوص وتقويم السيوف واحتراق الخبز عند القران او الثوب فى قدر الصباغ وما اشبه ذلك فانه لا ضمان عليهم فيما أتى على أيديهم فيه الا ان يعلم انه تعدى فيها أو أخذها على غيره وجهه مأخذها فيضمن حينئذ ومثل ذلك البيطار يطرح الدابة فيموت منه والحاتن يخنن الصبي فيموت من خنانه والطبيب يسقى المريض فيموت من سقيه او يكويه فيموت من كياه او يقطع منه شياً فيموت من قطعه والجنام يقلع ضره فيموت من قلعته فلا يضمن واحد من هؤلاء فى ماله ولا عاقلته فى جميع هذا الا ما فيه التغيرير كان صاحبها هو الذى عرضه لما أصابه وهذا اذا لم يخطئ فى فعله فان أخطأ مثل سقى الطبيب المريض مالا يوافق مرضه او تزل يد الحاتن او القاطع فينجا وزنى القطع او يد الكاوى فينجا وزنى الكاوى او يد الجنام فيقلع غير الضر من التى أمر بقلعها فان كان من أهل المعرفة ولم يغرم من نفسه فذلك خطأ على العاقله لان يكون أقل من الثلث فى ماله وان كان لا يحسن او غرم من نفسه فيعاقب وظاهر قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه ان الدية عليه وقال ابن القاسم على عاقلته واذا ضمن الصانع (ف) يضمن المصنوع (بقيته) معتبرة (يوم دفعه) أى المصنوع للصانع خاليما عن الصناعة وليس لربه ان يقول انا دفع الابرة وأخذ قيمته معه ولا ان القيمة انما تلزم الصانع يوم الدفع ابن رشد اذا ادعى الصانع ضياع المتاع الذى استعمل فيه فانه يضمن قيمته يوم دفعه اليه على ما يعرف من صفته حينئذ لان يقران قيمته يوم ضاع كانت أكثر من قيمته يوم دفعه اليه بعد فعله قيمته يوم ظهر عنده على ما شهد به من قيمته يومئذ وان كانت قيمته يومئذ أقل من قيمته يوم دفعه اليه وكذلك الرهن والاراية (و) يضمن الصانع مصنوعه بالشروط

الخ مفهوم الشرط (قوله قلت) بضم تاء المتكلم ابن عرفة (قوله ظاهره) أى كلام اللخمى (قوله ثم قال) أى ابن عرفة (قوله فى ضمانه) أى الصانع (قوله بمجرد نصب نفسه) أى وان لم يكن لعموم الناس (قوله أو بغيره) اضافته للبيان (قوله هذا) أى الضمان (قوله فان جماعها بغيره ترهبها) مفهوم وغاب عليها (قوله اذا عمله فى حافوته) هذا معنى قول المنصف وغاب عليها (قوله تقويم السيوف) أى تعديها (قوله يعلم بضم الباء) قوله انه أى الصانع (قوله بطرح) بضم فتح فكسر مثقلا أى يجعل نعالا من حديد بمسامير (قوله كان) بفتح الهاء وشد النون (قوله عرضه) بفتح حاء مثقلا (قوله لم يخطئ) بضم الياء وسكون الخاء المعجمة (قوله فان كان) أى الخطئ (قوله وان كان) أى الخطئ (قوله عليه) أى الخطئ (قوله من صفته) بيان ما (قوله حينئذ) أى حين

دفعه (قوله يقر) بضم فكسر مثقلا أى الصانع (قوله فعله) أى الصانع (قوله شهد) بضم فسكسر (قوله من قيمته يومئذ) أى يوم ظهوره عنده بعد يوم دفعه له بعد بيان ما (قوله وان كانت قيمته يومئذ الخ) مبالغة فى ان المعبر بقيته يوم ظهوره عنده (قوله وكذلك) أى المصنوع فى هذا التفصيل

(قوله لا يضمن) أى الصانع (قوله نقيه) أى الضمان (قوله وهما) أى الضمان ونقيه (قوله) أى الصانع (قوله لانه) أى الصانع (قوله يدع) بسكون الدال (قوله وقد فرغ منه) حال (قوله فهو) أى الصانع (قوله) أى الثوب (قوله يصير) أى الثوب (قوله هذا) أى ضمان الصانع مادعاه به لاخذه (قوله ان لم يقبض) ٧٩١ أى الصانع (قوله لكل) خبر منع (قوله

ياخذ) أى الحامل او العامل

(قوله ذلك) أى الممول

او الممول (قوله لا يدعهم)

أى الصانع او الجمل

(قوله في منعهم) أى الصانع

او الجمل (قوله فالصانع

ضامنون) أى ولا ضمان

على الجمل الا ان يغروا

بفعل (قوله ولا أجر لهم)

أى الصانع (قوله عليهم)

أى الصانع (قوله وكان)

أى صاحب (قوله ثم تركه)

أى صاحب المصنوع

المصنوع (قوله عنده)

أى الصانع (قوله فادعى)

أى الصانع (قوله فيصدق)

بضم ففتح أى الصانع (قوله

لانه) أى المصنوع (قوله

لا فرق) أى في ضمان الصانع

المصنوع (قوله بالصناعة)

أى بسببها اذ لم يكن فيها

تغير وبخاطرة كانه قدم

ويأتى في كلام ابن

رشد (قوله أو غيرها) أى

الصناعة (قوله كالأدعى)

أى الصانع (قوله ثم يوجد)

أى المصنوع (قوله فهو)

أى المصنوع (قوله هو)

أى العبد (قوله صبيحا

كان) أى العبد (قوله يجده) أى سيد العبد العبد (قوله عنده) أى المدعى (قوله أخفاه) أى المدعى عليه العبد (قوله فهو) أى

العبد (قوله فهو) أى الدابة (قوله الراعى) تفسير لنا تب فاعل صدق (قوله الراعى) تفسير لنا تب فاعل صدق (قوله لانه) أى الراعى

الخلة تصدقه (قوله أمين) أى اتقنه رب الماشية عايم (قوله ولو قال) أى الراعى (قوله صدق) بضم فكسر متقلا أى الراعى

(قوله ولو خاف) أى الراعى (قوله أو بئها) بفتح المثلثة عطف على بها

المقدمة (ولو شرط) الصانع (نقيه) أى الضمان عند ابن القاسم وررى اشبه لا يضمن ان شرط نقيه وهما روايتان ابن رشد ان اشترط الصانع ان لا ضمان عليه فلا يقعه شرطه وعليه الضمان هذا أقول الامام مالك رضى الله تعالى عنه في المدونة وينبى على هذا ان لا أجر مثله لانه انما رضى بالاجر المسمى لاسقاط الضمان عنه ويضمن الصانع ان لم يدع ربه لاخذه (او دعا) الصانع ربه (لاخذه) أى المصنوع فلم يأخذه وضاع فيضمنه الصانع في كل حال فيما اذا دعا الصانع لاخذ الثوب وقد فرغ منه فلم تأخذه فهو ضامن له حتى يصير الى يدك ابن عرفة هذا ان لم يقبض الاجرة (الا ان تقوم) أى تشهد (بينة) يتلقه بلا تقرطه ولا تعديه (قوله لا يضمنه ر) تسقط الاجرة التى استؤجر بها عن مستأجره فيها ابن القاسم لكل صانع او جمال على ظهر أو سفينة منع ما حمل او عمل حتى يأخذ أجره وان هلك ذلك لا يدعهم في منعهم فالصانع ضامنون ولا أجر لهم الا ان تقوم بينة على الضياع فلا ضمان عليهم ولا أجر لهم لانهم لم يسألوا ما عملوا الى أربابه وفيما ان احترق الثوب عند القصار وافسده ارضاع عنده بعد القصار ضمن قيمته يوم قبضه ابيض وليس له ان يغرمه قيمة مصنوعة على صنعة ويعطيه اجرة (والان يضمنه) أى الصانع المصنوع (لربه) مصنوعا (بشرطه) أى بالصفة التى شرطها عليه فتركه عنده فادعى ضياعه فلا يضمنه الخمي لو احضر الصانع الثوب ورآه صاحبه مصبوعا بصفة ما شرطه عليه وكان قد دفع له الاجرة ثم تركه عنده فادعى ضياعه فيصدق لانه خرج عن حكم الاستصناع وصار الى حكم الابداع (تنبيهات الاول) لا فرق بين تأف المصنوع بالصناعة أو غيرها ابن الحاجب تلف بصنعة أو بغير صنعة في التوضيح كالأدعى ان سارقا سرقه (الثاني) ابن رشد الضمان بسبب الصناعة انما هو اذا لم يكن فيها تغير فان كان فيها تغير كقرب اللؤلؤ ونقش القصص وتقويم السنوف واحترق الطيز عند الثران والثوب في قدر الصباغ فلا يضمن الا ان يعلم انه تعدى فيها أو أخذها على غير وجه ما أخذها قاله ابن الموار (الثالث) اذا ضاع المصنوع وغرم الصانع قيمته ثم وجدته للصانع وكذلك لو ادعى سيد عبد على رجل انه سرق عبده فأنكره فماله على شئ ثم وجد العبد ابن رشد هو للمدعى عليه ولا ينتص الصلح صبيحا كان او معيبا الا ان يجده عنده قد أخفاه هو لربه وفي التهذيب في المكبرى يمدى على الدابة فتضل فيغرم قيمتها ثم توجد فهي للمكبرى (وصدق) بضم الصاد وكسر الدال مثقلة الراعى (ان ادعى) الراعى (خوف موث) على بغير أو شاه مثلاً (فخبر) أو ذبح ما خاف موته وكذبه ربه وقال له تعسدت لانه أمين (او) ادعى الراعى (سرقه مخبوءه) أو مذبوحه الذى خاف موته وقال ربه بل بعته مثلاً فيصدق الراعى لانه أمين فيما لابن القاسم رحمه الله تعالى والراعى مصدق فيما هلك أو سرق ولو قال ذبحتم ثم سرق مصدق ولو خاف موته الشاة فأقضى به ما مذبوحه أو بئها مصدق

(قوله ولو خاف) أى الراعى (قوله أو بئها) بفتح المثلثة عطف على بها

(قوله فان أكلها) أي الراعي الشاة التي ذبحها (قوله فلا يصدق) أي الراعي في دعوامخوف صوتها (قوله وله) أي الحجام
 (قوله فقال) أي الرجل (قوله له) أي الحجام (قوله عليه) أي الحجام (قوله لانه) أي صاحب الضرر (قوله وله) أي الحجام (قوله
 وعلمه) أي الحجام (قوله أمر) يضم فكسر أي الصباغ (قوله به) أي الصباغ (قوله وله) أي الصباغ (قوله له) أي الصباغ (قوله له) أي الصباغ
 لئلا يفاعل نسخ (قوله المنفعة) تفسير لئلا يفاعل نسخ (قوله له) أي الصباغ (قوله له) أي الصباغ (قوله له) أي الصباغ (قوله له) أي الصباغ
 لما استوفى المنفعة به (قوله سواء كان التالف) أي المستوفى به الخ تفسير للاطلاق (قوله قبل) بكسر ففتح (قوله المستأجر عليه)
 يفتح الجيم (قوله لا تنقض) أي الاجارة ٧٩٢ بهلاك المستأجر عليه (قوله واليه) أي عدم انتقاضها به صله ذهب (قوله

ولا يضمن فان أكلها فلا يصدق قاله أبو عمرو ونقله أبو الحسن (أو) ادعى الحجام (قلع ضرر من)
 ما مور بقلعة وقال ربه بل بغيره فيصدق الحجام فلا يضمن وله اجر مثله فيها لابن القاسم رحمه الله
 تعالى اذا قلع الحجام ضرر من رجل باجر فقال له لم آمرك الا بقلع الذي يليه فلا شيء عليه لانه علم به
 حين قلعه فتركه وله اجره الا أن يصدق الحجام فلا أجر له اراد عليه العقل في الخطا والقصاص
 في العمد (أو) ادعى الصباغ صبغ ثوب ب (صبغ) بكسر الصاد أي صبوغ به كزعفران
 أمر به (فتوزع) يضم النون وكسر الزاي أي نازعه رب الثوب بأن قال له لم آمرك بصبغه
 بهذا بل بدرس فيصدق الصباغ وكذا اذا تنازعا في قدر الاجرة أو قدر ما يصبغ به كعشرة دراهم
 وخمسة من زعفران فيها ان صبغه احمر أو اسود وقال بهذا أمر في ربه وقال ربه يا خضر صدق
 الصباغ لان يصبغه صبغا لا يشبه مثله (وفضحت) يضم فكسر الاجارة (د) سبب (تلف)
 يفتح لتاء اللام (ما) أي كل شيء (يستوفى) يضم اوله وفتح ما قبل آخره (منه) المنفعة كوت
 حيوان معين وانهم دام عقار معين (لا) تنسخ الاجارة بتالف ما يستوفى المنفعة (به) كلراكب
 والاكس طئي اطلو في عدم الفسخ كائن الحاسب وابن شام وعبد الوهاب وغير واحد
 سواء كان التلف بسمو أو من قبل الحامل ابن رشد في المقدمات في هلاك المستأجر عليه
 أربعة اقوال احدها وهو المشهور ان الاجارة لا تنقض عن ياله ذهب ابن الموزان الثاني تنقض
 بثلثه وهو قول اصبح وروايته عن ابن القاسم وله من كرائته بقدر ما سار من الطريق الثالث
 الفرق بين ان يأتى تلفه من قبل ما عليه استعمال او من السماء فان اتاه من قبل ما عليه استعمال
 انفسخ الكراء فيما بقي وله من كرائته بقدر ما مضى من الطريق وان كان تلفه من السماء تالف
 المستأجر بمثله ولا ينقض الكراء وهو قول ما ترضى الله تعالى عنه الرابع ان كان تلفه من
 قبل ما عليه استعمال انفسخ الكراء ولا كرائته في الماضي وان كان من السماء تالف
 المستأجر بمثله ولا ينفسخ الكراء وهو مذهب ابن القاسم في المدونة وروايته عن مالك اه
 وفي البيان من غير مجزئ جاهل باجرة فانكسرت وهو قوي على جاهل سافلا ضامن عليه ولا أجر له
 هذا قول ابن القاسم فيها وروايته لانه على البلاغ ثم قال طئي فان سئل قوله لانه على اطلاقه
 كان جاري على ما شهروه ابن رشد ومخالف مذهب ابن القاسم وروايته فيما تالف به بجملة

تنقض (أي الاجارة) قوله
 يثلثه (أي المستأجر عليه
 قوله وهو) أي انتقاضها
 به (قوله وروايته) أي أصبغ
 عطف على قوله (قوله وله)
 أي الحامل (قوله من
 الطريق) بيان ما (قوله
 يأتي) أي يحصل (قوله
 تلفه) أي المستأجر عليه
 (قوله من قبل) يفتح فكسر
 (قوله استعمال) أي حل
 (قوله فان اتاه) أي التالف
 المستأجر عليه (قوله من
 قبل) يفتح فكسر (قوله
 استعمال) يضم التاء وكسر
 الميم أي حل (قوله وله) أي
 المكسرى (قوله من
 كرائته) بيان قدر (قوله من
 الطريق) بيان ما (قوله
 وان كان تلفه) أي
 المستأجر عليه (قوله اتاه)
 أي المؤجر (قوله بطله) أي
 المستأجر عليه (قوله
 وهو) أي التفصيل في

تلف المستأجر عليه (قوله ان كان تلفه) أي المستأجر عليه (قوله وله كرائته) أي المكسرى (قوله وان كان) لانه
 أي تلف المستأجر عليه (قوله وهو) أي التفصيل المذكور (قوله وروايته) أي ابن القاسم عطف على مذهب (قوله وهو)
 أي الحامل الخ حال (قوله عليه) أي الحامل (قوله له) أي الحامل (قوله فيها) أي المدونة (قوله وروايته) أي ابن القاسم
 عطف على قول (قوله لانه) أي الاكثر على الجملة (قوله على البلاغ) أي لا يصلح والتسليم (قوله فان حل) يضم فكسر (قوله
 قوله) أي المصنف (قوله كان) أي لابه (قوله ومخالف) عطف على جاري (قوله وروايته) أي ابن القاسم عطف على مذهب
 (قوله فيما تالف بسبب حامله) تنازع فيه مذهب وروايته

(قوله لانه) اي الحامل (قوله عنده) اي ابن القاسم (قوله ولتصرح ابن رشد) عطف على لانه عنده الخ (قوله وعلى هذا) اي المتقدم (قوله لا يقسم) بضم الياء وفتح القاف والسين مثقلا (قوله قوله) اي المصنف (قوله بقولها) اي المدونة (قوله ان المصنف الخ) بيان ما يحدف من (قوله في تفسيره) اي او غير يدهن او طعام (قوله به) اي قولها الاضمان ولا كرام (قوله واستدلاله) اي جلد عجم (قوله واطل) اي عجم (قوله ولم ينسها) اي عجم وجده (قوله وان قبله) بضم فكسر مثقلا (قوله كلامه) اي المصنف (قوله كان) اي كلامه (قوله مذهبا) اي المدونة (قوله وبه) اي مذهبها اصله يقسم ٢٩٣ (قوله لكن يبعده) اي التقييد (قوله ولم يستن) اي المصنف (قوله

الاربعة) اي صبي تعلم ووضع وقرس تزور وروض (قوله وروايته) عطف على ابن القاسم (قوله وذكر) اي البستاني (قوله نصه) اي البستاني قال ابن القاسم وقال مالك رضي الله تعالى عنه فيمن تكادى على حل مناع بعينه يريد المكرى الى بادم معلوم فسرق المتاع قبل ان يخرج به او بعد ما سار به بهض الطريق ان ذلك سواء له الكراء لازم ان اشاء بعينه ذلك المتاع وان شاء اكرى ذلك البعير عن يحمل عليه ابن رشد هذا قول ابن القاسم وروايته عن مالك في المدونة ان الكراء لا ينسخ بتلف الشيء المستأجر على حمله وهو المشهور في المذهب خلاف ما في سماع اصح انه ينسخ ويتحصل في هذه المسئلة ثلاثة اقوال احدها انه ينسخ بتلفه بجهة من غير تفصيل والثاني

لانه عنده لا اجاره وليس على المكري الا تيسان بمثل ذلك اذ لو كانت الاجارة لا تنقض لكان عليه ان يأتي بمثل له ويلزمه الكراء ولتصرح ابن رشد بان مذهبها الفسخ ثم قال طغى وعلى هذا لا يقسم قوله او غير يدهن او طعام الخ بقولها الاضمان ولا كرام الخ ان المصنف جار على غير مذهبها خلا فالجد عجم في تفسيره واستدلاله بكلامها المتقدم وتبعه عجم واطل بمثل كلام ابي الحسن ولم ينسها الاطلاق المصنف هنا وان قيد كلامه هنا بغير ما كان من سبب حمله كان جاريا على مذهبها وبه يقسم قوله او غير يدهن او طعام الخ كما فعل جده عجم ومن تبعه لكن يبعده اطلاق المصنف فيه الفقيه ولم يستنق الا الاربعه والمجيب من شراحه حيث لم ينسها وعلى هذا والله الموفق البناني الذي رايته في البيان ان القول المشهور هو الذي عزاه لابن القاسم في المدونة وروايته وذكر نصه ثم قال تحصل فيها ثلاثة قول الفسخ بتلفه بلا تفصيل وعنده بلا تفصيل والتفصيل بين تلفه باهر من الله تعالى فلا تنسخ وتلفه من قبل ما عليه استعمال الفسخ الكراء فيما بقي ولا شيء له فيما مضى وقيل له بحسب ما سار (اذ تلف صبي تعلم) بفتح الهمزة والعين وضم الدال منقلبه اقراء أو ضمة (و) صبي (رضع) بفتح فسكون اي رضاع (ودرس زور) بفتح فسكون (د) قرس (روضر) بفتح الراء وسكون الواو وعجم اضداد تأديب فتفسخ الاجارة به ابن رشد ان استأجره على عمل في شيء معين لا غاية الا بضرب الاجل وذلك مثل ان يستأجره على ان يرعى له غنما بائنا او يتجره في مال شهر او سنة فذهب المدونة ان هذه الاجارة لا تجوز لابشرط الخلف الا في اربع مسائل فان الاجارة تنسخ فيها بموت المستأجر له موت الصبي المستأجر على تعليمه وموت الصبي المستأجر على ارضاعه وموت الدابة المستأجر على رياضته وعقوق الرمكة قبل تمام الاكوام المشتركة ابن الحاجب تنسخ بتلف العين المستأجرة كوت الدابة المعينة وان دام الدار واما محل المنفعة فان كان مما يلزم تعيينه كالرضيع ولم تعلم فكذلك والا فلا تنسخ على الاصح كتب الخياطة (و) فتخت اجارة لي (سن اقلع فسكنت) السن اي برئت وذهب المه قبل قلهما وشبه في الانتفاخ فقال (ك) اجارة على قصاص من جان على نفس او طرف فتفسخ ب(عقو) مستحق (القصاص) عن الجاني ابن شامس تنسخ منع استيفاء المنفعة شرعا كسكون الم السن المستأجر على قلهما والعقو عن القصاص المستأجر عليه ابن عرفة هذا اذا كان العقو من غير المستأجر وانظر هل يقبل قول المستأجر في ذهاب ألهما والظهر انه

انه لا ينسخ بتلفه بجهة من غير تفصيل والثالث الفرق بين ان تلف باهر من الله تعالى لا ينسخ الكراء وان تلف من قبل ما عليه استعمل انفسخ لسكره فيما بقي ولم يكن شيء فيما مضى وقيل انه بحسب ما سار (قوله لقراءة) صلة تعلم (قوله به) اي تلف الصبي أو القرير (قوله وعقو) بضم العين اي حل (قوله الرمكة) بفتح الراء والميم اي اثني الخيل (قوله لا كوام) اي التزوات (قوله تنسخ) اي الاجارة (قوله الدار) اي الغينة (قوله كذلك) اي المستأجر المعين في انتفاخ الاجارة بتلفه (قوله والا) اي وان لم يلزم تعيينه (قوله الملهما) اي السن

(قوله غاصب) فاعل غصب المضاعف لثمة وله (قوله كذلك) أي من غاصب لا تناله الأحكام الشرعية (قوله ولا كراهة) أي ربهما
(قوله في المكثري) يفتح الراء (قوله من أمر غالب) حال من الجائحة (قوله لا يستطيع) أي المكثري (قوله من سلطان) بيان
أمر غالب (قوله فهي) أي الجائحة (قوله ما لو منعه) أي المكثري (قوله بان كانت) أي الظئر (قوله غير
ظاهرة) أي الحمل (قوله ثم ظهر) ٧٩٤ أي جعلها (قوله ألهم) الهمة فلا تستهملهم أي هل لهم (قوله قال) أي ابن القاسم

لا يصدق (و) فسبح السكراء مدة معينة شهر أو سنة مثلا (د) سبب (غصب) ذات (الدار) غاصب
لاتناله الأحكام الشرعية (و) (غصب منقعتها) أي الدار كذلك في الواضحة من أكرى
دار أشهر أو سنة وقبضها ثم غصبها السلطان خصيته على ربه ولا كراهة وقاله لامام مالك
في المبسوطة في غصب أخربوا المتكاريين وسكنوا وكذا في سماع ابن القاسم ابن حبيب
سواء غصبوا الدار من أصلها أو أخربوا أهلها وسكنوها لا يريدون إلا السكنى حتى يرتحلوا
(د) فسبح كراهة الخوايت (سبب) (أمر السلطان باغضلاف الخوايت) لعدم إمكان مخالفة
أمره ابن حبيب وكذلك الخوايت بأمر السلطان بغلقها ابن يونس الجائحة في المكثري
للسكنى من أمر غالب لا يستطيع دفعه من سلطان أو غاصبه فهي بمنزلة ما لو منعه أمر من
الله تعالى كأنه داه الدار واستمتع ماء السماء حتى منعه من الأرض فلا كراهة في ذلك كله
لأنه لم يصل إلى ما أكرى وقال اصبر من أكرى رضى سنة فأصاب أهل ذلك المكان فتنة
جاءوا بها من منازلهم وجلاهم المكثري أو بنى أمنا لانه لا يأتيه الطعام بخلاء الناس فهو
كبطلان الرضى من نقص الماء أو كثرة بؤي وضع عنه قدر المدة التي جلاوا فيها الجلاف الدار
تسكنى ثم يجبلوا الناس افتنة وأقام المكثري أمنا ورجل للوحشة وهو آمن فلا زمة السكراء
كاه ولو انجلى للثوف سقط عنه كراهة الجلاء (و) فسخت اجارة الظئر بسبب ظهور (جمل
ظئر) أن كانت وقت العقد غير ظاهرة ثم ظهر فيها ان حملت المرضع تخافوا على الصبي ألهم
فسخ الاجارة قال نعم ولم أحفظه عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه ابن عرفة نقل القمى
ففسخه بمجرد جلاها لا يقيد الخوف على الولد قائلا لان ارضاع الحامل يضرب الولد ابن ناجي
لا يمارض ما تقدم من منع الزوج من وطئها اما لكونه تعدى واما لكون هذا الحمل من وطئ
سابق ولم يظهر وقت العقد فيها واذ حملت الظئر وخيف على الصبي فله فسخ الاجارة ولا
يلزمها ان تأتي بغيره ابن ناجي في قولها اللهم تسامح وهو يعني عليهم سوا تخافوا عليه الموت أو
دونه وقول المغربي يجب عليهم في الاول ويندب في الثاني بعباده والمعتق ذكر التخيير فيما
تقدم تبعاً لظاهر اقطعه اول قول المغربي لا يجب الا اذا خيف موته فاما ان يعمل كلامه هنا على
التخيير أيضا وان أوجب التكرار كما جله عليه جد عجم وهو الذي يظهر من مسنيح الخط
أو على تحتم الفسخ لخوفهم ووجه على حل المغربي وان اتبعه ابن ناجي والله أعلم أفاده طئي
(آر) بمصول (مرض) الظئر (لا تقدر) (الظئر معه) أي المرض (على رضاع) منها ففسخ
اجارتها عليه فيما ان مرضت الظئر بحيث لا تقدر على رضاع الصبي فسخت الاجارة فان حملت
في بقية منها جبرت على ارضاعه بغيرها ولها من الاجر بقدر ما رضعت ولا عليها ارضاع
ما مرضت قال غيره الا ان يكونا مضافا فلا تجبر على ارضاعه بغيرها (و) فسخت الاجارة بسبب

(قوله فسخته) أي الاجارة
للارضاع (قوله جعلها) أي
الظئر (قوله لا يقيد الخوف)
اضافته للبيان (قوله قائلا)
أي اللصبي (قوله من منع
الزوج الخ) بيان ما (قوله
اما) بكسر الهمزة وشد
الميم (قوله لكونه) أي
الزوج (قوله في الاول) أي
خوف الموت (قوله في الثاني)
أي خوف دونه (قوله
بعيد) خبر قول (قوله التخيير)
أي تخيير اولياء الرضيع
في فسخ الاجارة اذا حملت
الظئر (قوله لفظها) أي
المدونة (قوله كلامه) أي
المصنف (قوله وان أوجب)
أي جله على التخيير الخ حال
(قوله وهو) أي جله على
التخيير (قوله أو على تحتم
الفسخ) عطف على على
التخيير (قوله وان استبعده
الخ) حال (قوله الظئر)
تفسير لفاعل تقدر فهو جار
على غير ما هو له ولا يس
(قوله عليه) أي الارضاع
(قوله منها) أي مدة الرضاع
(قوله جبرت) بضم الجيم
وكسر الموحدة أي الظئر

(قوله بغيرها) أي المدة (قوله ولها) أي الظئر (مرضن)
(قوله من الاجر) بيان قدر ما (قوله ولا عليها) أي الظئر (قوله ما مرضت) أي عوضه (قوله قال غيره) أي ابن القاسم
(قوله الا ان يكونا) أي ولي الرضيع والظئر

(قوله مستأجر) بفتح الجيم (قوله لا يقدر) أي العبد (قوله معه) أي المرض (قوله العبد) تفسيره أنما فعل يرجع المستقر به (قوله فيلزمه) أي العبد (قوله السيد) أي المؤجر دون العبد (قوله بينهما) أي المؤجر والمستأجر (قوله المستأجر) بفتح الجيم (قوله غيره) أي مالك رضى الله تعالى عنه (قوله تنافسا) أي المؤجر والمستأجر بلارفع لهما (قوله أو فسح) أي الحاكم (قوله ذلك) أي عقد الاجارة تنازع فيه تنافسا وفسح (قوله قبل ذلك) أي بر العبد (قوله وعليه) أي كون الفسخ بحكم (قوله يقول الغني) أي تنافسا وفسح (قوله وعليه) أي الخلاف صله (قوله قال) أي أبو الحسن (قوله وأنه) أي العقد (قوله أولا) بشد الواو (قوله وكذلك) أي مرض العبد وصحته مع بقاء بعض مدة عمله في لزومه بقية المدة وسقوط حصة مدة مرضه من أجره

٧٩٥

حصة مدة مرضه من أجره

(قوله فيلزمه) أي رجاها

(قوله تمامها) أي سكنى

المكثرى تمامها (قوله لمن

العينية) خبر مقدم (قوله

تروغ) بفتح التاء مثقلا معجم

الغني أي هرب واختفى

(قوله المستأجر) بفتح الجيم

(قوله وإن كان) أي العبد

(قوله عمل شيئا) أي قبل

تروغه (قوله أنه) أي مؤجر

العبد (قوله بحسابه) أي

عمل العبد (قوله وليس)

أي عقد الاجارة (قوله على

وقت) أي معين (قوله تروغ)

أي السقاء (قوله فيه) أي

الشهر (قوله بذلك) أي

سكب القلال (قوله فرضه)

أي الاجير الشهر (قوله

اوراغ) أي اختفى وهرب

(قوله فيه) أي الشهر

(قوله في يوم) أي زمن (قوله

به) أي قضائه في زمن

آخر (قوله إذا كان) أي

المستأجر (قوله نقد) أي

(مرض عيب) مستأجر لخدمة أو صنعة لا يقدر معه على فعل ما استؤجر عليه (و) بسبب (مر به) بفتح الهاء والراء أي هرب العبد (ال) بفتح الهمزة (ك) بلا (العدو) أي الكافر المحارب للمسلمين ففسخ اجارته (الان يرجع) العبد لصاحبه أو لبلد مستأجر (في بقية) أي زمن اجارته فيلزمه بقية عمله توفية للعقد ويقطع من أجره حصة أيام مرضه أو هربه فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى من وأجر عبده ثم هرب السيد إلى بلد الحرب فالاجرة بها لها لا تنقض وأما ان هرب العبد إلى بلد الحرب أو ابقى ففسخ الاجارة بينهما (الان يرجع العبد في بقية من المدة فيلزمه تمامها قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه لو مرض العبد المستأجر مرضا ينافى انفسخ الاجارة بينهما (الان يصح العبد قبل تمام المدة فيلزمه تمامها قال غيره (الان يكونا تنافسا وفسخ ذلك بينهما ما قبل ذلك فلا يلزمه تمامها أبو الحسن قوله تنفسخ الاجارة ظاهره بحكم وعليه يقول الغير خلاف وعليه جله ابن يونس قال ويحتمل الوفاق وأنه لم ينفسخ أولا بحكم ابن يونس وكذلك الدار ينعدم بعضها ثم يصلحها ثم يقبل الفسخ وقد بقي بعض المدة فيلزمه تمامها وأما لو ندم جميعها ثم بناها فلا يلزم المكثرى سكنى بقية المدة ومن العتبية لو تروغ العبد المستأجر حتى تمت المدة انفسخت الاجارة وان كان عمل شيئا له بحسابه وهذا في شهر أو سنة معينة وانما الذي يلزمه عمله بعد ذلك مثل ان يقول الطين في هذا الشهر في كل يوم وية فهو هذا لا يضرد كرا لوقت فيه ويلزمه العمل بعده وليس بواقع على وقت ولكن على عمل مسمى ولكن قال السقاء اسكب في هذا الشهر ثلاثين قلة فتروغ فيه فذلك باق عليه ابن رشد من استأجر اجير الشهر بعينه فرضه كله أو مرضه بعضها وروغ فيه فلا يلزمه قضاءه في يوم آخر بل لا يجوز رضاه ما به اذا كان قد نقد الا فيقال لأنه فسخ دين في دين (بخلاف) حدوث (مرض دابة) مكثرا (في سفر) منعها غمما كثر له من ركوب أو حمل (ثم تصح) الدابة في بقية المدة فلا ترجع للعمل الذي اكثرت له بعد الفسخ فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى اذا اعتلت الدابة المكثرا في الطريق أي وهي معينة في عقد كرائها ففسخ الكراء وان صح بعد ذلك فلا يلزمه كراؤها بقية الطريق بخلاف العبد للضرورة في صير المسافر عليها وهي وان صح بعد ذلك لم تلحقه وان لحقت فلا بد كثر غير ما ابن يونس اراد كذلك لو كان يجارده العبد في السفر لانه يلحقه فيه من الضرر ما يلحقه في الدابة واقترق بسوانه في العبد والدابة

دفع الاجرة للمؤجر (قوله لانه) أي رضاه ما به (قوله معها) أي المرض (قوله لا) بيان ما (قوله فلا ترجع) أي الدابة (قوله عتلت) أي اصابته اعلة (قوله في عقد كرائها) حله معينة (قوله فسح الكراء) جواب اذا (قوله وان صححت) أي الدابة (قوله ذلك) أي اعتلالها (قوله عليها) أي الدابة لصحتها (قوله لم تلحقه) أي المكثرى (قوله فله) أي المكثرى (قوله لانه) أي الشأن (قوله يلحقه) أي المكثرى (قوله فيه) أي السفر (قوله من الضرر) بيان ما بعده (قوله جوابه) أي ابن القاسم (قوله في العبد والدابة) حله افتقر

(قوله ولو كانت) أي الدابة في الحضر والعبد في السفر (قوله والعبد في السفر) أي والدابة فيه (قوله المستأجر) تفسير لنا تب
فاعل خير المستتر فيه (قوله لانه) أي السرقة وذكره كبريائه عليه خير (قوله فأنقاه) بناءً أي وحده (قوله فهو) أي
كونه سارقاً (قوله يرد) بضم ففتح أي العبد يفسخ إجارته (قوله به) أي كونه سارقاً (قوله ولانه) أي المستأجر (قوله لقيت)
يفتح تام خطاب رب الخائض (قوله ملكك) يفتح تام خطاب المستأجر (قوله فهو) أي الاستئجار (قوله أو سلمه) أي الصغير
(قوله فترشد) أي الصغير (قوله فيها) أي مدة إيجاره أو سلمه (قوله خير) بضم الخاء المعجمة وشدة المنقاة مكسورة (قوله مقدم)
يفتح الدال مثقلاً أي قدمه ٧٩٦ القاضي (قوله عليه) أي الصغير (قوله ففخلف) يفتح مثقلاً (قوله طنه)

لاختلاف السؤال عن العبد في الحضر والدابة في السفر ولو كانت في الحضر والعبد في السفر
لاستوى الجواب (وخير) بضم الخاء المعجمة وكسر الهمزة مشددة المستأجر في فسخ إجارته
وعدمه (ان تين انه) أي الأجير أو عبد الخدمة أو عمل أو رعي (سارق) أي شأنه السرقة لانه
عيب مضر في أمن استأجر عبد الخدمة فالقاء سارقاً فهو عيب يرد به كأي شيء ولا يستطیع
التحفظ منه بخلاف ما إذا لقيت المأق بالفتح سارقاً ابن يونس لأن أجير الخدمة قد ملكك
جميع منافعه فهو كالشراء والمأق إما أوجر في شيء بعيه فانت تقدر على التحفظ منه
(و) ان وأجر ولي صغير أو سلمه مدة فترشد فيها خير الرشيد في فسخ إجارته وعدمه (ب) سبب
رشد صغير عقد الإجارة عليه أي الصغير نفسه (أو) عقدها على سلمه أي الصغير وفاعل
عقد (ولي) أي أب أو وصي له أو قدم عليه في كل حال (الاطن) الولي (مدم) بلوغه أي
الصغير في مدة الإجارة ففخلف طنه برشده (و) قد (بقي) منها يسير (كاشهر) فيلزمه إتمامها
فان بقي منها كثير فلا يلزمه وهذا في العقد على نفسه وأما في العقد على سلمه فيلزمه إتمامها
ولو بقي منها كثير فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى من وأجر يتيماً في حجره ثلاث سنين فاحتمل
بعد سنة ولم يظن ذلك به فلا يلزمه باقي المدة لأن يبقى كاشهر ويسير الأيام ولا يؤجر وصي يتيمة
ولأب ولده بعد احتلامه بحي ورشده وان أكرى الوصي ربع يتيمة ودوايه ورقية سنين
فاحتمل هذه سنة فان كان يظن بعثله ان لا يحتمل في تلك المدة ففجّل عليه الاحتلام وأيس منه
فلا فسخ له ويلزمه باقي المدة لان الوصي صنع ما جازله وما ن عقد عليه أمداً يعبر انه يبلغ فيه فلا
يلزمه في نفسه ولا فيما عدا من ربع وغيره وكذلك الأب طق وأنت اذا تأملت ظهر لك ان
هذا أي التخيير بين الفسخ وعدمه مراد من عبير بالفسخ كمن الحاجب وتبعه المصنف
والشارحان ولذا أتى المصنف باب الجرعة طقاً على ما يفسخ به ولا يتوهم فتحتم الفسخ لانه حق
للرشد لا عليه كيف وقد نقل الشارح لفظ التهذيب وعبارة ابن شامس انقضى الإجارة
ولا يلزمه باقي المدة اه فهذا أدل دليل على ان مراد من عبير بالفسخ عدم اللزوم ولا شك ان ابن
الحاجب نسج على منوال ابن شامس وتبعه المصنف وتقريره بالعطف على معمول خير
يشكل بدخول الباء فان أجيب بأنه عطف على التوهم أي خبر بان تبين انه سارق وبرشده الخ

أي الولي (قوله برشده) أي
الصغير فيه أصلاً تخلف
(قوله منها) أي مدة إيجاره
(قوله فيلزمه) أي الرشيد
(قوله إتمامها) أي مدة
الإجارة (قوله فان بقي منها
كثير) فهو وبقي كاشهر
(قوله فلا يلزمه) أي الرشيد
إتمامها (قوله وهذا) أي
التفصيل (قوله نفسه) أي
الصغير (قوله فيلزمه) أي
الرشيد (قوله إتمامها) أي
المدة (قوله ولم يظن) أي
وايه الذي وأجره (قوله
ذلك) أي احتلامه (قوله
به) أي اليتم (قوله فلا
يلزمه) أي الختم (قوله بعد
احتلامه) صلة يؤجر
(قوله يحيى) أي قال (قوله
برشده) عطف على احتلامه
(قوله ربع) يفتح الراء
(قوله ودوايه) أي اليتم
(قوله ورقية) أي اليتم
(قوله فان كان) أي اليتم

(قوله يظن) بضم ففتح مثقلاً (قوله بعثله) أي لقيم (قوله فجّل) بضم فكسر
(قوله عليه) أي اليتم (قوله نفسه) أي احتلامه (قوله له) أي الختم (قوله ويلزمه) أي الختم (قوله واما ان عقد) أي الوصي
(قوله عليه) أي اليتم (قوله يعلم) أي الوصي (قوله انه) أي اليتم (قوله من ربع وغيره) بيان ما (قوله وكذلك) أي الوصي
في التفصيل المتقدم (قوله والشارحان) أي جرام والبساطي (قوله ولذا) أي تبعية المصنف ابن الحاجب له أي (قوله
ولا يتوهم) بضم الباء (قوله لانه) أي الفسخ (قوله كيف) أي يتوهم فتحتم الفسخ (قوله لفظ التهذيب) أي الدال على التخيير
في الفسخ (قوله بشكل بدخول الباء) أي لدلالته على عطفه على بقاء ما يستوفي منه المنعاق بفسخ

فيشكل

(قوله من قوله وموت مستحق وقف) بيان ما (قوله لتعتم القسح فيه) أي موت مستحق وقف عليه بشكل (قوله فطلب) بضم الياء
 وفتح اللام (قوله وان كان) أي يحمل غ الخ حال (قوله منه) أي ابن عاشر (قوله فيه) أي التخيير (قوله ان هذا) أي التخيير (قوله ثم
 قال) أي البنائي (قوله درك) بفحان أي اعتراض (قوله وهو) أي رجوعه لهما (قوله بانه) أي وبني كالشهر (قوله بالاولى) بضم
 الهمزة أي اجاره نفسه (قوله ولا تصرفه) عطف على حفظ (قوله في) أي ماله ٧٩٧ (قوله على منافع ربه) أي السفيه صله

فيشكل به - بعده من قوله وموت مستحق وقف لتعتم القسح فيه والله أعلم غ في بعض النسخ
 كرشد صغير بكاف التشبيه وهو الصواب وهو راجع لتخيير ابن عاشر قد قطع ابن القاسم
 بالقسح في طلب نقل يساعدهم غ وان كان واضحا من جهة النظر البنائي والحجب منه
 وانظ المدونة المتقدمة صريح في التخيير اذ قولها فلا يلزمه صريح فيه واذا تأملت ظهر لك ان
 هذا امراد من محبرها فصح كائن الحاجب ثم قال وبالجمله فلا درك على المصنف الا في قوله
 وبني كالشهر فان ظاهره انه يرجع للمستأين وهو قول أشهر والمعتمد قول ابن القاسم بانه
 مختص بالاولى والله أعلم وشبه في الازوم فقال (كم) هكذا (سفيه) أي بالغ لا يحسن حفظ ماله
 ولا تصرفه فيه على منافع ربه أو رقيقه او دابة (ثلاث سنين) فرشد فيه فبيلزمه البقاء على حكم
 الكراهة والاجارة الى تمامها الفعل وليه ما جازله فيم الابن القاسم رجة الله تعالى وأما سفيه بالغ
 واجر عليه ولي أو سلطان ربه ورقيقه سنتين أو ثلاثا ثم انتقل الى حال الرشد فذلك يلزمه لان
 الولي عقد يورث ما جازله (و) فصح (ب) سبب (موت) يخص (مستحق) بكسر الحاء المهملة
 ربعا (وقفا آخر) بد الهمزة أي اكرى المستحق لوقف سنين (ومات) المستحق المؤجر (قبل
 تقضيها) بفتح القومية والوقف أي قضاء المدة التي اجر الوقف فيها فنفسخ الاجارة لا تقطاع
 حقه من الوقف بمجرد موته وانتقال الحق لمن يليه في ترتيب الوقف (على الاصح) من الخلاف
 عند ابن راشد وغيره ومقابلة اذا كرى المستحق الوقف مدة يجوز له كراهه فيها ومات فيها فان
 كراهه لا تنفسخ ونهيم منه انه ان اجر غير مستحق كواقف وانظر مدة ومات قبل تقضيها فلا
 ينفسخ وهو كذلك لمن شاس ان مات البطن الاول من ذوى الوقف بعد اجارته قبل تمام مدته
 انفسخت الاجارة في باقي المدة لتناولها ما لاحق فيه للمؤجر وقيل ان كرى مدة يجوز الكراه
 لم يزم باقيا ونقل ابن الحاجب القولين بلا ترجيح ابن عرفة لا أعرف هذا القول الثاني لغير
 ابن شاس ولغيره ابن هرون ولا ابن عبد السلام وظاهر اقوال الشيوخ فيه وفيه ان أعمر
 رجل حياته خدمة عبد فلا تجوز له المدة قريية كسنة أو سنتين او امدام أو مائونا ولو أوصى
 لثلاثة عشر سنين فأكره فيه ما جاز وهو خلاف الخدم حياته لانه مات الخدم حياته
 سقطت الخدمة والموجب يلزم باقيا الورثة الميت ثم ذكر عن ابن رشد المتبني وابن قنوح انه
 ينتقض بموت الخدم فيها (لا) تنفسخ الاجارة والكراه باقر او المالك لمؤجر أو المكري بان
 ما أجره أو كراهه لغيره باعه له أو وهبه له قبل ايجارته أو كراهه تعديا منه على مالكه
 لانهم بالكذب في اقراره فيجوز على فسخ الاجارة والكراه الا لازم بمجرد عقده ابن عرفة قول
 ابن الحاجب لا تنفسخ الاجارة باقرار المكري بغصبه المكري واضح كقولها في لقوا اقرار
 الرهن بيمينه عبده الرهن بعد رهنه وعدم قبوله على المرتن (أو) أي ولا ينفسخ الكراه
 (قوله قبل اكرائه) تنازع فيه باع ووهب (قوله لانها) أي المكري أو المؤجر الخ علة لا باقرار المالك (قوله بغصبه المكري)
 بفتح الراء من اضافة المصدرا لقائه وتكميل عمله بنصب مقعوله (قوله واضح) خبر قول (قوله كقولها) أي المدونة (قوله بيمينه
 عبده الرهن) صلة اقرار (قوله بعد رهنه) صلة اقرار (قوله وعدم قبوله) أي اقرار الرهن بيمينه عبده الرهن عطف على آخر

عقد (قوله فرشد) أي السفيه
 (قوله فيها) أي السنين
 (قوله الى تمامها) أي
 السنين (قوله ثم انتقل) أي
 السفيه (قوله الى حال
 لرشد) اضافته للبيان (قوله
 ربعا) بفتح الراء من اقرار
 ومقابلته أي الاصح (قوله
 ومات) أي المستحق (قوله
 فيها) أي المدة (قوله ونهيم
 بضم الذال (قوله منه) أي
 كلام المصنف (قوله انه) أي
 الوقف (قوله بعد اجارته)
 صلة مات (قوله قبل تمام
 مدته) أي اجارته صلة مات
 (قوله لتناولها) أي الاجارة
 (قوله هذا القول الثاني)
 أي يلزم الاجارة باقي المدة
 ان كرى مدة يجوز له
 الكراهها (قوله ولم يزم)
 أي القول الثاني (قوله
 فيه) أي القول الثاني (قوله
 فيها) أي العشرين (قوله
 وهو) أي الخدم عشرين
 (قوله ثم ذكر) أي ابن عرفة
 (قوله انه) أي ايجار الخدم
 عشرين (قوله لغيره) خبر
 ان (قوله باعه) أي المكري
 ما كراهه (قوله أي غيره
 (قوله بغصبه المكري)

(قرله وواعده) أى المكبرى المكبرى (قوله على اتيانه) أى المكبرى (قوله) أى المكبرى (قوله فيها) (قوله واخلف)
 أى المكبرى (قوله وانا) أى المكبرى المكبرى (قوله فيها) أى الدابة (قوله لانه) أى الاكرام (قوله يدفعها) أى البائع السلعة
 (قوله له) أى مشتريها (قوله من) ٧٩٨ ملاقاته الخ بيان مقصد قوله والمكرام الى مكة (قوله ورجعت)

(خلف) بضم الخاء المعجمة وسكون اللام ففاء أى تخلف ومخالفة (رب دابة) اكتر اها منه شخص
 ليركبها (في) زمن (غير معين) بضم ففتحين مثقلا كملأاة قادم من سفر وتشييع مسافر
 وواعده على اتيانه له بها غدا واخلف الوعد وانا به باعد غد يوم أو يومين أو ثلاثة ولا ينقص
 الكراه لانه كشر اسلعة معينة يدفعها له غدا لعله قاله ابن الموار (و) في غير (ج) ان لم يفت
 مقصد المكبرى بل (وان فات مقصده) أى المكبرى بفتح سكون فكسر من ملاقاته وتشيع
 ومفهوم غير معين وج انفساه بخلفه في معين كيوم كذا أو شهر كذا أو في حج وهو كذا في
 فيها الامام مالك رضى الله تعالى عنه ان اكثرت من رجل ابه الى بلد فهرب بهار الكراء الى
 مكة او غيرها تكارى لك الامام او غيره ورجعت عليه بما اكثرت به ابن الموار انما يكري عليه
 اذا كان له مال معروف وفيها اذا تغيب الجاهل يوم خرجك ليس لك عليه ان لقيته بعد ذلك
 الا الركوب او الجمل وله كراهة وهذا في كل سفر في كل مضمون الا الحاج فانه يشيع وان كان
 قبض الكراء رده لزال ابانه لان ايام الحج معينة فان انتقض الكراء وكذا كل مكترأ ياما
 باعيانها ولا يمتدأ وان رضى ابن يونس هذا ان كان نقده الكراء لان يذهب الايام
 المعينة يجب فسخ الكراء او ردها ما انتقد فلا يجوز ان يأخذ في ذلك ركوبا لانه فسخ دين في دين
 وفيه ما قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه في الدابة بعينها يكترأ اليه كرها الى غدا فيغيب ربه
 ثم يأتي بعد يومين أو ثلاثة فليس له الا ركوبها ابن يونس لانه لم يصد تعين اليوم وانما قصد
 الركوب قال غيره لو رفع الى الامام نظرو فسخ ما آل الى الضرر ابن القاسم ان كراهها ياما
 معينة انتقض الكراء فيما غاب منها كالعهدي مستأجره شهر بعينه يرضه أو يابقه فانه تنتقض
 الاجارة وكذلك شهر بعينه في الراحلة بعينها ركوب أو ضمن أو غيرهما وذلك بخلاف
 المضمون ابن القاسم ان اكثرت على الحج فديان الكرى حتى فات الابان فان المكترأ يجزى
 فان شاء بقى لاقبال بخلاف الايام المعينة اذا فاتت لابد من الفسخ (أو) اى ولا تنسخ الاجارة
 بظهور (فسق مستأجر) دارامة فلا تنسخ الاجارة وينهى عن فسقه فان انتهى عنه أقر
 فيها (و) الا (آمر الحاكم) الدارمة لعله اغير بعد اخر اجه منها (ان لم يكف) بفتح فضم مثقلا
 عن فسقه فيها اذا ظهرت من مكترأ الدار خلاعة وفسق وشرب خمر فلا ينتقض الكراء
 ولكن يمه الامام من ذلك ويكف اذا دع عن الجيران وعن رب الدار وان رأى اخر اجه أخرجه
 وا كراه عليه ابن حبيب وكذلك اذا أظهر فيها الزعارة والطناب والرمو وشرب الخمر وبيعها
 فلم يمه الامام وبعاقبه فان لم ينته أخرجه عن جسيته وا كراه عليه ولا يفسخ الكراء قاله
 الامام مالك رضى الله تعالى عنه في الفاسق يفعل مثل ذلك في دار نفسه انه يعاقبه على ذلك
 فان لم ينته باع الدار عليه النعمى ارى ان يدايعقوبته فان لم ينته اكرت عليه فان لم ينته عن
 اذيتة لا يانه اليها يبعث عليه ومع أبو زيد ابن القاسم قال الامام مالك رضى الله تعالى

بفتح التاء (قوله عليه) أى
 المكبرى (قوله يكري) بضم
 الياء وفتح الراء (قوله عليه)
 أى المكبرى (قوله له) أى
 المكبرى (قوله تغيب)
 بفتح تاء مثقلا (قوله يوم
 خروجك) اى للملاقاة أو
 التشيع مثلا (قوله عليه)
 اى الجاهل (قوله له) اى
 الجاهل (قوله وان كان) أى
 الجاهل (قوله ابانه) بكسر
 الهمزة وشدة الراء أى وقته
 (قوله ولا يمتدأ) اى على
 الكراء (قوله وان رضى)
 أى المكبرى والمكترأ
 مبالغة (قوله هذا) اى
 وجوب الفسخ ومنع
 التماهى (قوله ان كان)
 أى المكبرى (قوله نقده)
 أى المكترأ (قوله ورد)
 ما انتقد عطف على فسخ
 (قوله ان يأخذ) اى المكبرى
 (قوله في ذلك) اى ما انتقده
 (قوله لانه) أى أخذ الركوب
 في المنقود (قوله غيره) أى
 مالا (قوله لو دفع) اى المكترأ
 (قوله نظره) اى الامام (قوله
 اقر) بضم فكسر مثقلا
 أى ترك (قوله فيها) أى

الدار (قوله والا) أى وان لم ينته (قوله وبيعها) اى التجر (قوله يسدا) اى الحاكم
 (قوله بعقوبته) اى المالك دارا اذا ظهر فسقه (قوله اكرت) بضم فسكون فكسر أى دابه (قوله اليها) أى الدار
 وهى مكرأة لغيره (قوله يبعث) أى الدار

(قوله يخرج) يضم الياء وفتح الراء (قوله وتخرج) يضم التاء اى تكري (قوله وقوله) اى ابن القاسم (قوله فيه) اى السماع (قوله من رجاء توبته) بيان ما (قوله سنة) تنازع فيه واجروا خدم

بكسر الجيم حقه في عمله
(قوله والمختم) يفتح الدال
حقه في خدمته (قوله اعنى)
بضم الهمزة وكسر التاء
(قوله فاجرة) اى العبد
(قوله له) اى العبد (قوله)
وان لم يستثنى اى السيد
(قوله ماله) اى العبد (قوله)
وان كان اى الرقيق (قوله)
به اى المعتق وهو مؤجر
(قوله واحكامه) اى المعتق
وهو مؤجر (قوله واختلف)
بضم التاء (قوله يستل)
بضم الياء (قوله اى سيده)
(قوله فهى) اى الاجرة (قوله)
ترد بضم التاء (قوله بعث)
يفتح التاء (قوله كفوا) يضم
الكاف والقاف مثقلا (قوله)
يجبر انهما صلة تغلوا يفتح
التاء وسكون الغين المعجمة
(قوله ترخص) آخره سين
مهملة وهى لغة في الصاد كما
يستفاد من القاموس
(فصل كراه الدواب
والرباع)

(قوله والرباع) بكسر
الراء جمع رباع يفتحها
(قوله ويمكن) بضم فسكون
فكسر عطف على عاقل
(قوله غير السفينة) نعت يمكن
(قوله في توقف) صلة كاف
التثنية (قوله والجواز)
اى عطف على توقف (قوله)

عنه في فاسق يارى اليه اهل الفسق يخرج من منزله وتخرج عليه الدار والبنوت ولا تبايع
عليه له يتوب ابن القاسم يتقدم اليه مرة او مرتين او ثلاثا فان لم ينته اخبره واكرى عليه
ابن رشد رواية ابن حبيب يبايع عليه خلاف هذا السماع وقوله فيه اصح لما ذكره من رجاء
توبته ولولم تكن الدار والابكر اكرى عليه ولا يفسخ كراؤه ابن عرفة لان فسخه مضره
على مكرهه ويحتمل حمل رواية ابن حبيب على من لا ترتفع مضره ففسقه الابرقع ملكه وحمل
رواية ابن القاسم على من ترتفع مضره بمجرد كراؤه عليه ابن رشد روى يحيى بن يحيى انه قال
ارى ان يحرق بيت النصارى قال واخبرني بعض اصحابنا ان الامام مالك رضى الله تعالى عنه كان
يستحب حرق بيت المسلم الذى يبيع الخمر قيل له قال نعم انى يبيعهما بين المسلمين قال ان تقدم اليه
فلم ينته اكرى عليه قال وحديثي الميثان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه اكرى بيت
در يسجد الفقى لبيعه الخمر به وقال له انت فويسق لا يوشد والله تعالى اعلم (او) اى ولا تنسخ
الاجارة (بعث عبد) مؤجر او امة مؤجره فلا تنسخ اجارته (ويبقى حكمه) اى المعتق وهو
مؤجر (على) حكم (الرق) في شهادته وقصاصه حتى تتم مدة اجارته فممن واجروا عبده او اخدمه
سنة ثم اعنته قبل تمام السنة فلا يعتق حتى تتم ولومات سيده قبل تمام السنة فلا تنقض الاجارة
ولا الخدمة ويعتق العبد تمام السنة من رأس ماله الا ان يترك المستاجر او الخدم (واجرة)
اى الرقيق الذى اعنتى وهو مؤجر بعد عتقه في بقية مدة الاجارة (لسيده ان اواد) سيده
باعثاقه وهو مؤجر (انه) اى الرقيق (حر بعد) تمام مدته (هما) اى الاجارة فان ارادانه حر بمجرد
المصفاة او لم ير شيئا منها فاجرة له في سماع عيسى وكراؤه لسيدته وان لم يستثن ماله وان كان
امة فلا يصونها ابن حبيب الاجارة لاتبه واحكامه احكام عبده واختلاف في اجرة فقال
الامام مالك رضى الله تعالى عنه يستل سيده ان ارادانه حر بتمام الاجارة فيصدق والاجرة
ولولم يقضها وان اراد تعجيل عتقه فهى لامة بقضها أم لا (تجيم) ابن يونس من اكثري دارا
فوجب لها جيران سوء فلدها لانه عيب وهذا قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه فيمن
اشترى دارا فاذا الها جيران سوءه عيب ترد به قال الشاعر

يقولون لي بيت الديار رخيصة * ولا أنت مدبون ولا أنت مفلس
فقلت لهم كفوا الملامة واقصروا * بجيرانهم اتفلسوا والديار وترخصن

والله سبحانه وتعالى اعلم

(فصل) في بيان احكام كراه الدواب والرباع (وكره الدابة كذلك) اى ايجار عاقل ويمكن
النقل غير السفينة والدابة في توقف العينة على عاقل واجر كالبيع والجواز والمنع واللزوم
بمجرد العقد وسائر الاحكام السابقة ابن شامس اقسام الاجارة ثلاثة القسم الاول في
استئجار الادنى القسم الثاني في استئجار الاراضى القسم الثالث في استئجار الدواب
وهى تستاجر لاربعة اوجه للركوب والعمل والاستقاء والعرض (وجاز) كراه الدابة (على)
شرطا (ان عليك) يا مكثري (علقها) يفتح العين المهملة واللام والفاء اى مانا كراه الدابة

عطف على توقف (قوله بمجرد) صلة اللزوم واضافته من اضافته ما كان صفة (قوله وسائر) اى
وهى (اى الدواب) (قوله واللام) واما يسكونها فمصدر عطف يفتحها اى قدم لها مانا كراه

(قوله وهو) أي مائتا كاه (قوله معلوم) راجع للقسمة وما بعده (قوله وهو) أي طعام ربه (قوله فيجوز) أي كراه الدابة (قوله كذلك) أي علقها أو طعام ربه في اسمها لكراه وحدها أو مع نقدا وعرض أو طعام معلوم (قوله وفي هذا) أي استكره الدابة على أن على ربه طعامك (قوله وهو) أي اجتمع الكراه والبيع (قوله لأن بعض - تطعيم الخ) أي في هذا اجتماع الخ (قوله في ركوبها) خبران وهذا الكراه (قوله وبضه في طعامك) وهذا البيع (قوله عليه) أي ربه (قوله هو) أي ربه أو كيد لها عليه (قوله ذاهبا ٨٠٠ وراجعا) راجع لجميع ما قبله (قوله فذلك كما جاز) أو كيد لما قبله

المكتراه وهو الكراه وحده أو مع نقدا وعرض أو طعام معلوم (أو) على أن عليك (طعام ربه) أي الدابة الذي يأكله في السفر وهو الكراه وحده أو مع شيء مما تقدم أو مانعة خلو فقط فيجوز على أن عليك علقها أو طعام ربه معا كذلك (أو) على أن (عليه) أي ربه الدابة (طعامك) يا مكترى الذي تأكله في سفرك أن أكثريتها غير طعام وفي هذا اجتماع الكراه وبيع في صفة وهو جائز لأن بعض مانع طمعه لربه في ركوبها وبعضه في طعامك فيها لا بأس أن تسكرى أيا من رجل على أن عليك رحلتها وتسكرى دابة بعاقها أو أجبرها بطعامه أو ابلا على أن عليك علقها أو طعام ربه أو على أن عليه هو طعامك ذاهبا وراجعا فذلك كله جائز وإن لم توصف النقة لأنه معروف وقد قال الامم ما لم يرض الله تعالى عنه لا بأس أن يواجر الحرو والعبد اجلا معلوما بطعامه في الاجل أو بـكسوته فيه وكذلك أن كان مع الكسوة والطعام دنائير أو دراهم أو عروض بعينها بجملة فلا بأس به وإن كانت عروضه مضمونة بغير عينها جائزا خيرا إن ضرب بالها اجلا كاجل السلم (أو) كراؤها (ليركها) أي المكترى الدابة (في) قضاء (حوادثه) أي المكترى شهرافها ومن أكثرى دابة ليركها في حوائج شهرافه في شاء في ليل أو نهار فإن كان على ما يركب الناس الدواب جازأبو الحسن معناه في البلد ونقل اللحمي عنه يكثر بها شهرافه على أن يركبها في حوائج شهرافه وإن كانت ثقل مرة وتكثر أخرى للضرورة إذ لا بد من على تعيين ما يحتاجه أهله فأنما له مع نصها وفي الشامل أو لتركها في حوائج أن عرف وقبل للضرورة وظاهره أن كلام اللحمي يخالف لها في اشتراطها معرفة ذلك للناس واللحمي لم يشترطها وإنما الحواز عند الضرورة وهذا خلاف قول أبي الحسن فعلم اللحمي خلاف ظاهر الكتاب لأن ظاهره جواز من غير ضرورة لأنه معروف أهله فعلى هذا يوفق اللحمي الكتاب على شرط معرفة الناس ونما يخالفه في تقديمه بالضرورة قاله طفي (أو) ويجوز كراه (ليطعن) أي المكترى (بها) أي الدابة (شهرافا) معينا فيجوز وأما لم يذكر قد رما يطعن بها كل يوم فيها عقب ما تقدم عنها وكذلك أرا كراهها لطمع قبح شهرافه ولم يذكر كرم يطعن كل يوم جاز لأن طمحين الناس كل يوم معروف اللحمي أن اعتادوا طمحين نوع خاص كقبح جازوان كان مرة شعير أو مرة قبحا ومرة أرزاو كانت الاجارة على لواحده بقراده سواء أو ممتقاربة جازوار تباعدت فلا يجوز إلا بتعيين النوع (أو) أي يجوز كراهها (ليعمل) المكترى (على دوابه) أي المكترى (مائة) من أرباب القمح أو قضاطير القطن أو من الرقيق فيجوز أن سمي لكل دابة

لوصف المبالغة به (قوله لأنه) أي النقص فذكر (لأنه) أي خبره (قوله معروف) أي معلوم للناس وتفاوته معتق ليسارته (قوله فيه) أي الاجل (قوله ضربا) أي سمي المستأجر والاجير (قوله شهرافا) أي كراه (قوله فان كان) أي ركوب المكترى (قوله في البلد) صلة يركب (قوله عنها) أي المدونة (قوله يكثر بها) (قوله في الدابة) (قوله وان كانت) أي حوائج الخ (قوله مبالغة) (قوله للضرورة) (قوله جواز) (قوله فأنما له) أي قول اللحمي وإن كانت ثقل مرة وتكثر أخرى (قوله نصها) أي فان كان على ما يركب الناس الدواب جاز أقول الظاهر لا مخالفة بينهم ما لا ركوب الناس يقل مرة ويكثر أخرى ولا يقدرون على تعيينه (قوله ان عرف) بضم فكسراى (قوله ركوبها في حوائج) (قوله وقبل للضرورة) أي يجوز

وان لم تعرف للضرورة (قوله وظاهره) أي كلام الشامل (قوله لها) أي المدونة (قوله اشتراطها) أي المدونة (قوله ذلك) أي ركوبها في الحوائج (قوله للناس) صلة معرفة (قوله لم يشترطها) أي المعرفة للناس (قوله اللحمي) (قوله وهذا) أي ظاهر الشامل (قوله ظاهره) أي الكتاب (قوله جواز) أي كراه الدابة شهرافها في الحوائج (قوله لأنه) أي ركوبها في الحوائج (قوله معروف) أي معلوم للناس (قوله وان كان) أي المطعون

(قوله من دوابه) أى المكبرى (قوله من المائة) بيان قدر (قوله لرجل واحد) نعت دواب (قوله وتحمّل) بسكون اللام وضم التاء وفتح الحاء والميم مثقلا (قوله قوتها) بفتح الواو ومثقلا (قوله وسجلها مختلف) حال (قوله فلا يجوز) أى كراهى (قوله صفة ليحمل عليها مائة أردب فتح مثلا (قوله من مصر) صلة حمل (قوله ليسارة الغرر) على جوازها (قوله لان شأنها) أى المرأة (قوله ذلك) أى الولادة (قوله فهو) أى المكبرى (قوله عليه) أى حمل ولدها (قوله ولانه) أى ولدها (قوله لم يرها) أى رب الدابة الرجلين والمرأتين (قوله فان اناه) أى المكبرى (قوله فلا يلزمه) أى المكبرى (قوله وبأنه) أى المكبرى (قوله من ذلك) أى الزبال أو النساء (قوله عينته) ٨٠١ بفتح العين المهملة أى وعاء امتعته

(قوله لغيره) أى المكبرى
نعت ثوبا أو ثوبين (قوله
ولا يخبر) أى المكبرى
(قوله بذلك) أى الثوب
أو الثوبين (قوله وهو)
أى حمل الثوب أو الثوبين
لغيره فى عينته (قوله تين)
بضم ففتح مثقلا (قوله
هذه الاشياء) أى التى
أراد المكبرى حملها على
الدابة المكثرة حال
اكتراثها (قوله اجبر)
بضم فسكون فكسر (قوله
ذلك) أى حمل ما نلده فى
سفرها (قوله لانه) أى
حمل ما نلده المرأة فى سفرها
(قوله ظاهرها) أى المدونة
(قوله لحديث جابر) على
جوازها (قوله فى الصحيحين)
أى صحيح البخارى وصحيح
مسلم حال من حديث جابر
(قوله ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم الخ) بيان
حديث جابر يهدف من

ما تحمله من المائة بل (وان لم يسم) المكبرى قدر (مال لكل) من دوابه من المائة ويحمل على
كل دابة ما يطيق حمله فيها من استأجر دواب لرجل واحد فى صفة ليحمل عليها مائة أردب فتح
ولم يسم ما يحمل على كل دابة جاز ولتحمل كل دابة بقدر قوتها وان كانت الدواب لرجل شتى
وجملها مختلف فلا يجوز اذ لا يدري كل واحد ما كرى دابته لجملة (و) جاز كرا دابة (على حمل
أدى) غير معين من مصر المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام (ليره) أى
الادى الذى اريد حمله صاحب الدابة ليسارة الغرر بتقارب الاجسام غالبا (وليلزمه) أى
رب الدابة الادى (القادح) بالفاء واهمال الدال والهاء أى الخسار عن المعتاد فى عظم
جسمه وثقله عياض القادح من الرجال والاجمال الثقيل جدا الذى تهلك الدابة تحته (بخلاف
ولدولته) المرأة فى سفرها فيلزم الجبال حمله لان شأنها ذلك فهو داخل عليه ولانه كان محمولا
معها فى بطنها فيها من أكرى دابة من رجل على حمل رجلين او امرأتين لم يرها ما جاز لتساوى
الاجسام الانخاص فان اناه بقادحين فلا يلزمه ذلك أراد لا يلزمه حملها والكرا باقى بينهما
وبأنه بالوسط من ذلك أو يكرى الابل فى منبل ذلك وأجاز الامام مالك رضى الله تعالى عنه
للمكبرى ان يحمل فى عينته ثوبا أو ثوبين لغيره ولا يخبر بذلك الجبال وهو من شأن الناس
ولوتين هذه الاشياء يجوز ان كان أحسن واذا ولدت المكبرى فى الطريق أجبر الجبال على حمل
ولدها وان لم يشترط ذلك ابن يونس أراد لانه العرف ابن عرفة ظاهرها لا يحتاج لتعيين الراكب
من رجل او امرأه أو الاظهر وجوب تعيين أحدهما لان ركوب النساء أشد (وجازيغها)
أى الدابة (واستثناء) أى اشتراط باتعها (الركوبها) أى الدابة (الثلاث) من الايام واولى
اليومين واليوم القرطبي فى شرح صحيح مسلم حديث جابر بن عبد الله رضى الله تعالى عنه ما فى
الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى منه جلا فى رجوعهم الى المدينة وجعله
ركوبه اليها ثم أعطاه الثمن ثم الجبل وقيده مالك رضى الله تعالى عنه بقرب المسافة (لا) يجوز
بيعها واستئنا ركوبها (جعة وكثرة) بضم فكسر (المتوسط) بين الثلاثة والجمعة أى
استئنا ركوبه وهو الاربعة والخسة والستة فيها الامام مالك رضى الله تعالى عنه من باع دابة
فاستثنى ركوبها أو يومين أو يسافر عليها اليوم أو الى المكان القريب جاز ولا يفتى فيها

١٠١ منج ث (قوله منه) أى جابر (قوله رجوعهم) أى الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه
رضى الله تعالى عنهم من غزو (قوله وجعل) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) أى جابر رضى الله تعالى عنه (قوله
ركوبه) أى الجبل (قوله اليها) أى المدينة (قوله ثم أعطاه) أى الرسول صلى الله عليه وسلم جابر رضى الله تعالى عنه بعد
وصولهم المدينة (قوله وقيده) بفتحات مثقلا أى جواز بيع الدابة واستئنا ركوبها (قوله لا يجوز بيعها) أى الدابة (قوله
ركوبها) أى الدابة (قوله فاستثنى) أى اشتراط باتعها (قوله أو يسافر) أى البائع عطف على ركوبها (قوله عليها) أى الدابة
(قوله ولا يفتى) أى استئنا ركوبها أو السفر عليها

(قوله بعد) بضم العين (قوله رضاءها) أى الدابة (قوله فيما يجوز استثناءه) أى إن هلك فيه (قوله فيما لا يجوز) أى استثناءه (قوله وكره) بضم الكاف (قوله وينع) بضم الياء (قوله المتوسط) أى استثناءه (قوله فيه) أى المتوسط (قوله عنده) أى النخعي (قوله عند ابن القاسم) صلة يجوز (قوله ومنعه) أى كراه الدابة لركوبها مسافة معلومة بعد شهر وإن لم ينقل لأنه غرر كبير معين ٨٠٢ يتأخر قبضه (قوله غيره) أى ابن القاسم ولعل ابن القاسم رآه من الغرر اليسير

بعد إذ لا يدري المبتاع كيف ترجع إليه وضمانها من المبتاع فيما يجوز استثناءه ومن البائع فيما لا يجوز النخعي من باع راحلة واستثنى ركوبها يوماً أو يومين في الحضر والسفر جاز وكره ما زاد على ذلك وينع ما كثر كالمجموعة أو الحسن قوله يوماً أو يومين أى أو ثلاثة ونحوه لابن رشد والمأزنى وحمل أبو الحسن قوله لا ينبغي على المنع ونوقش المصنف بأن كراهة المتوسط للنخعي والثالث داخل فيه عنده (و) يجوز (كراه دابة) معينة ليركبها المكثري من مصر إلى المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلوة والسلام على أن يتأخر الشروع في ركوبها (شهر) إن لم ينقد أى يدفع المكثري الكراهة للمكثري عند ابن القاسم ومنعه غيره ومفهوم شهر جواز مادونه وإن نقصد ومفهومان لم ينقد منه أن نقده وهو كذلك فيهما غ في بعض النسخ وكره دابة إن لم ينقد إلى شهر يجزى شهر إلى وهو الواجب فهو إشارة إلى قولها ومن أكثر راحلة بعينها على أن يركب إلى اليوم أو اليومين وما قرب جاز ذلك وجاز النقد فيه وإن كان الركوب إلى شهر أو شهرين جاز ما لم ينقد وقال غيره لا يجوز له وقال في له إلى شهر ونقل نصها المتقدم (و) إن أكثر دابة معينة ليركبها من مصر إلى مكة مثلاً وهاتكت في أثانها جاز (الرضاء) دابة معينة أو مضمونة يركبها في المسافة (غير) الدابة (المعينة الهالكة) في الاثناء (إن لم ينقد) المكثري الكراهة للمكثري فإن كان نقده فلا يجوز الرضاء بغير المعينة لا تنسخ الكراهة لهما أو وجوب الرجوع بهصة الباقي وهو دين في ذمة المكثري فإن رضى بغيرها فقد فسخ ديناً في دين (أو) كان (نقد) الكراهة للمكثري (و) قد (اضطر) المكثري الرضاء بغير المعينة لعدم وجوده دابة يكثرها أو يشتريها وهو في مفاز فيخشى الهلاك فيها إن لم يرض بغير المعينة فيجوز رضاه بغيرها وإن لم يفسخ دين في دين للضرورة ومفهوم المعينة جواز الرضاء بغير المضمونة الهالكة وإن كان نقد الكراهة لعدم انقضاء الكراهة لهما فيها إلا ما لاك رضى الله تعالى عنه ولو هلك الدابة المعينة ببعض الطريق أى وقد نقده فلا ينبغي أن يهبط دابة أخرى يركبها ببقية سفره إلا أن يصيبه ذلك بقلة وموضع لا يوجد فيه كراهة فلا بأس به في الضرورة إلى موضع مسنة تب فقط وسواء تحول في كراهة معين أو مضمون إذا كان الكراهة الأولى معينة ابن رشد إن لم ينقد لانه كراهة مبتدأ (وفعل) المستأجر الفعل (المستأجر) بفتح الجيم (على) فعلاه وهذا معلوم وذكروه توصلاً لما بعده ومساويه (ودونه) بالاولى (ولا) يجوز له أن يفعل فعلاً (اضر) منه بفحشاته مثلاً فيهما من أكثر دابة ليل يحمل فحملها زاهلة فعطيت فإن كان ذلك أقل من الحمل أو مساوياً له فلا يضمن وله أن يحمل غير ما سمى إن لم يكن

(قوله ذوة) أى الشهر (قوله فيها) أى المفهومين (قوله النقد) أى تعجيل الكراهة (قوله لعله) أى المتن (قوله ونقل) أى ق (قوله أثانها) أى المسافة (قوله لهما) أى المعينة (قوله وهو) أى حصته الباقي وذكروه لتذكيره (قوله ديناً) هو نصيب الباقي (قوله في دين) هو رضاءه كركوبه (قوله لا يفسخ دين في دين) حال (قوله يصيبه) أى المكثري (قوله ذلك) أى موت المعينة (قوله بقلة) بفتح الفاء أى مصراً (قوله به) أى أعطاه دابة أخرى يركبها (قوله مستعجب) بفتح التاء الثانية أى مطروق للناس يتيسر فيه الكراهة والشراء (قوله تحول) بفتح الحاء مثلاً أى اتقل المكثري (قوله جاز) أى أعطاه أخرى ليركبها (قوله لانه كراهة مبتدأ) أى مجرد من فسخ دين في دين (قوله المستأجر) تفسير لفعل فعل المستتر ذلك

فيه (قوله وهذا) أى جواز فعل المستأجر عليه (قوله ما لم) أى فلا حاجة لذكره (قوله وذكروه توصلاً لما بعده) بيان لوجه ذكره (قوله ومساويه) أى المستأجر عليه عطف عليه (قوله بالاولى) بفتح الهمزة أى فلا حاجة إلى ذكره (قوله منه) أى المستأجر عليه (قوله يحمل) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية (قوله زاهلة) أى وعافيه ائتمنة من شعراً وبراً وصوفاً وكان أو جلد أو ألياف أو خشب (قوله ذلك) أى الذي حله (قوله له) أى الحمل (قوله له) أى المكثري

(قوله ذلك) أى غير المسمى (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله فان غاب) أى المحمول (قوله عرف) بضم فسكون (قوله فذلك) أى الكراء (قوله عرفوا) أى اعتادوا (قوله من الحمل) بيان ما (قوله لوسمى) أى المكترى (قوله بن) بفتح الباء وفتح الجيم الزاى أى ملبوس (قوله جاز) أى الكراء (قوله وحملها) بفتح حاء مثقلا أى المكترى ٨٠٣ الدابة (قوله اختلف) بضم التاء

(قوله واليه) أى الوفاق

صلة ذهب (قوله وهو)

أى الوفاق (قوله انه) أى

المحمول الخ بيان ظاهر

بجذف من (قوله عرف)

بضم فسكون (قوله ليال)

بفتح اللام (قوله وحملت)

بضم فسكون مثقلا (قوله

قوله) أى الاكتفاء بمعرفة

جنس المحمول وعدم المبالاة

بمعرفة قدره وتحميل الدابة

ما تطيق (قوله ليحمل) أى

المكترى (قوله ولم يسم)

أى المكترى (قوله لا يجوز)

أى الكراء (قوله أول)

بفتح حاء مثقلا (قوله فقال)

أى اللغوى (قوله ان سمى)

أى المكترى (قوله

واختلف) بضم التاء (قوله

فخعه) أى الكراء (قوله

ويحمل) أى المكترى

(قوله عليها) أى الدابة

(قوله والاول) أى المنع

(قوله في حمل) صلة تسع

(قوله لاختياره) أى الحمل

على الخلاف من اضافة

المصدر لقوله وقاعله

اللغوى (قوله وقوله) أى

المصنف (قوله الشارحان)

أى جبرام والساطى (قوله

وبه) أى اختصاصه

ذلك اضر ولا اقل من حمل البناني أى فعل مثله وليس المراد به عين المعقود عليه كفى ز وغيره لقوله فأنذته (و) جاز كراء دابة لحمل (برؤيته) أى المحمول من غير بيان جنسه ا كقفا برؤيته ابن القاسم ويكون قدر المحمول عرفا ونصا (أو) بكسلة (أى المحمول كأردب (أو) (وزنه) كقطار (أو عدده) كائة (ان لم يتفاوت) المكمل بالخفة والقلل والموزون بالثبوت واليبوسة أو المعدود بالكبر والصغر ابن شاس الجهة الثانية استخبار الدابة للعمل ويعرف المحمول بالرؤية ان حضرفان غاب فبذلك الكيل أو الوزن أو العدد فيجوز لا كثيرة تفاوت بين أحاده فيها من اكترى دابة ولم يسم ما يعمل عليه الم يجوز الامن قوم قد عرف حملهم فذلك لازم على ما عرفوا من الحمل وقال غيره لوسمى حمل طعام أو بر أو عطر جاز وحملها قلندر حمل مثلها عياض اختلف في تأويل هذا الخلة بعض القرويين على الخلاف وان معنى قوله قد عرف حملهم أى قدره والاندلسيون على الوفاق أى عرفوا جنس ونوع ما يحملون من التجارة ولا يضرهم جهل قدره واليه ذهب فضل وهو ظاهر الكتاب انه متى عرف جنسه لم يبال بعدم معرفة قدره وحملت الدابة حمل مثلها وقد قاله في الباب قبل هذا في مكترى دواب من واحد ليحمل عليها مائة أردب ولم يسم ما تحمل كل دابة جازو يجعل على كل دابة ما تنقوى على حمله وكذا قوله في زاملة الحاج أو الحسن حاصل هذا ان القرويين قالوا لا يجوز ان سمى الجنس حتى يعرف القدر اما بهن أو عرف ولا يصحفي الاجتهاد وقال الاندلسيون ان سمى الجنس جازو يعرف القدر والاجتهاد وعن أول بالخلاف اللغوى فقال ان سمى قدر ما يحمل دون جنسه لم يجوز فقد يتفق الوزن ويختلف الكراء لاختلاف المضرة كالكان والرصاص المستويين وزنا واختلف اذا سمى الجنس دون القدر فنعى ابن القاسم وجاهزه غيره ويحمل عليه حمل مثلها والاول أحسن اذ قد لا يعرف قدر ما تحمله الارهاق تسع المصنف ابن شاس وابن الحاجب في حمل كلام الغير على الخلاف لاختياره اللغوى وقوله ان لم يتفاوت خاص بالمعدود كما قال الشارحان وبه قرأ ابن عبد السلام وابن فرحون وهو الظاهر اذ كراء الجنس لا بد منه كفى التوضيح وغيره والجنس المكمل والموزون لا يتصور نفسه تفاوت بالخفة والقلل اقاده طوى (و) من اكترى دابة لحمل أو غيره ثم نقابلا جازت (الاقالة) من الاكراء ان كانت (قبل النقد) للكراء من المكترى للمكترى سواء كانت بالكراء أو بازديعته وسواء كانت الزيادة دفاتر أو دراهم أو عرضا بشرط تعجيلها لان المكترى اكترى الدابة من المكترى بالكراء فقط أو به وبالزيادة فان اجلت الزيادة منعت الاقالة لانه فسح دين في دين (و) فيجوز الاقالة منه (بعده) أى النقد (ان لم يغيب) المكترى (عليه) أى الكراء (والا) أى وان كان غاب عليه (فلا) فيجوز الاقالة لاتهمها على السلف بزيادة (الا ان) تكون الزيادة (من المكترى فقط) أى دون المكترى فيجوز (ان) كانا (اقصا) أى شرطا المقاصة ليس للمسلم ابتداء الدين بالدين (أو) تقابلا بزيادة من المكترى أو المكترى

بالمعدود صلة قررو (قوله وهو) أى اختصاصه بالمعدود (قوله وسواء) كانت (أى الاقالة) قوله تعجيلها (أى الزيادة) قوله فسح دين (أى منقعة الدابة) (قوله في دين) أى الزيادة (قوله منه) أى المكترى (قوله لاتهمها) أى المكترى والمكترى (قوله بزيادة) هى اتفعا المكترى بالدابة قبل الاقالة ان تقابلا على الكراء وبه وبالزيادة ان كانت بزيادة عليه من المكترى (قوله فيجوز)

(قوله وبالعرض) عطف على بالفضة أي وتمنع بزيادة عرض مؤخر (قوله لانه) أي الاقالة بزيادة عرض مؤخر وكذا كبر خبره وفيه نظر لان الزيادة من المكثري فلعل الصواب جوازها به لان المكثري باع منافع الدابة والعرض بذهب الكرا يمكن يشترط تأجيل باجبل السليم وتجييل رد الكراء والله أعلم (قوله وان كآبت) أي الزيادة (قوله ويجعل) بضم فسكسر مثقلا أي الزيادة (قوله فيجوز) أي الاقالة (قوله بذهب أوفضة او عرض) أي زيادتها أي ان لم يقب على النقد والافتقار للسلف بزيادة (قوله وتمنع) أي الاقالة (قوله بالموجب) أي زيادته (قوله في الثلاثة) أي الذهب والفضة والعرض (قوله لانها) أي الاقالة (قوله في الذهب) أي زيادته (قوله فسخ دين) أي منقعة الدابة (قوله في دين) أي الزيادة (قوله وفي الفضة صرف مؤخر) غير صحيح والصواب جوازها لان المكثري المكثري منافع الدابة بالذنانير المجعلة والدرهم المؤخرة (قوله فهذه ثنتا عشرة صورة) لان الزيادة اما ذهب واما فضة ٨٠٦ واما عرض وفي كل منها اما مجعلة واما موجبة وفي كل منها اما من المكثري

واما من المكثري (قوله) أربع وعشرون صورة (قوله) لاني اثنتي عشرة صورة السابقة فيها وفي كل منها اما ان تكون الاقالة قبل الغيبة على الكراء واما ان تكون بعدها (قوله) واما الاقالة أي بزيادة (قوله في الدور) أي من كرائها (قوله منه) أي المكثري (قوله ذلك) أي الانتفاع بسكنى الدار (قوله بزيادة) صلة الاقالة (قوله وتسعون) هي مجموع اربع وعشرين صورة الاقالة من كراء الدابة المضمومة وست وثلاثين صورة الاقالة من كراء الدابة المعينة وست وثلاثين صورة

وبالعرض لانه فسخ دين في دين وان كانت من المكثري وجعلت فيجوز بذهب أوفضة أو عرض وتمنع بالموجب في الثلاثة لانها في الذهب والعرض فسخ دين في دين وفي الفضة صرف مؤخر فهذه ثنتا عشرة صورة في المعين الموجب وفي المعين المجعل أربع وعشرون صورة فمجموع صور المعين ست وثلاثون واما الاقالة في الدور فهي كالاقالة في الكراء المعين فقيمتها ست وثلاثون أيضا الا في مسألة واحدة وهي اذا غاب المكثري على المال فلا تجوز الاقالة على الزيادة منه وان طال ذلك فلا يكون سكنى بعض المدة كسبر بعض المسافة لضعف التهمة في المسافة فحصل مما تقدم ان مجموع صور الاقالة بزيادة ست وتسعون بتقديم المناهة هكذا حصلها أبو الحسن وابن رشد وصاحب التكميل ونظمها أبو الحسن وغيره ووضع لها في التكميل جدولاً واما الارض فان كانت مأمونة فكالدور وان كانت غير مأمونة فزيادة المكثري لا تجوز نقد الاجتهال عدم ربه ابيضغ الكراء والله أعلم (و) يجوز اشتراط حمل (هدية) الحاج (مكة) على المكثري (ان عرف) بضم فسكسر قدرها فيها لشرط عليه حمل هدايا مكة فان كان امرأ عرف وجهه جاز والا فلا يجوز أبو الحسن أي كسوتها وطيئها فظاهره جواز تطييبها وكسوتها الا ان الصدقة أفضل كما قال في كتاب الصلاة الاول ويتصدق بثمن ما يخلق به المجد أو يجمره أحب الي ٨١ وقد قالوا ان كسوة الكعبة مخصصة لعوموم النهي عن كسوة الجدران وبهذا قرره الشارح وقرره البساطي على انه يجوز للمكثري ان يشترط على المكثري هدية وصوله الى مكة ان عرف قدرها (و) يجوز للمكثري اشتراط (عقبة) بضم فسكون أي ركوب (الاجير) أي الخدام الذي يقوده الدابة الميل السادس على الدابة مع المكثري أو يبله ويمشيه المكثري قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه لا بأس ان يكثري

الاقالة من كراء الدار (قوله حصلها) بفتحات مثقلا (قوله واما الارض) أي الاقالة بزيادة من كرائها محلا (قوله فساك الدور) أي الاقالة بزيادة من كرائها في كون صورها ستا وثلاثين وجواز ما يجوز منها وامتناع ما يمنع منها (قوله وان كانت) أي الارض (قوله فيفسخ الكراء) أي فقيمتها تردد السابقة والثمة (قوله على المكثري) صلة اشتراط (قوله قدرها) أي الهدية تفسير لنا تب فاعل عرف (قوله فيها) أي المدونة (قوله لشرط) أي المكثري (قوله عليه) أي المكثري (قوله فان كان) أي ما يهدي (قوله جاز) أي الشرط (قوله والا) أي وان لم يعرف (قوله فلا يجوز) أي الكراء (قوله أي كسوتها) أي الكعبة المشرفة الخ تفسير هداياها (قوله الصدقة) أي بما يصرف في كسوتها وطيئها (قوله ويتصدق الخ) بيان ما في كتاب الصلاة الاول (قوله يخلق) بضم ففتحين مثقلا أي يطيب (قوله يجمره) بضم ففتح فسكسر أي يخضره (قوله الى) بشد الياء (قوله مخصصة) بضم ففتح فسكسر مثقلا (قوله وبهذا) أي جواز شرط حمل ما يهدي لمكة صلة قرر (قوله على انه) أي الشأن (قوله به) أي المكثري (قوله الميل السادس) صلة ركوب (قوله على الدابة) صلة ركوب (قوله ويمشيه) أي الميل السادس

(قوله لانه) أى عقبة الاجير وذ كره لئذ كبر خبره (قوله وهو) أى عقبة الاجير (قوله انه) أى الاجير (قوله أى بعقبه)
 أى المكترى (قوله لانه) أى المكترى (قوله ان اكرها) أى الدابة (قوله ليس هذا) أى رفع الاشتراط الكراهة (قوله بين)
 بكسر المنة مثقلة (قوله لانه) أى المكترى (قوله ان لم يشترطها) أى عقبة ٨٠٧ الاجير (قوله وهما) أى اكرها الاجير

عقب ركوب المكترى

(قوله صار) أى المكترى

(قوله اكرى) أى الدابة

ألقى اكرها لركوبه (قوله

العبي) بفتح العين المهملة

وكسر الباء الاولى أى

الذى يقبض من المشى (قوله

من غيره) أى الذى يتعب

من المشى (قوله ففائدة) أى

الاشتراط (قوله

والاول) أى رفعه الكراهة

(قوله والثاني) أى رفعه

المنع (قوله نفسه) أى

الاشتراط (قوله وهو) أى

رفعه المنع (قوله لانه) أى

كلام المصنف (قوله دابة)

مفعول كراه المضاعف

لقاعله (قوله منهم) أى

الجماعة (قوله عليها) أى

الدابة (قوله لانه) أى

اكرها الدابة لجل ازوادهم

بشرط حمل من مرض

منهم ماله لا يجوز (قوله

يظهر) بضم فسكون

فكسر (قوله أى المكترى

المكترى) تفسير للماعل

المستتر والمفعول البارز

(قوله ليركها) أى المكترى

الدابة (قوله ان كان) أى

المكترى (قوله نقده) أى دفع (قوله لانه) أى اتمان به (قوله فسخر دين) أى حصه باقى المسافة من الكراهة (قوله فى دين) أى

ركوب غير الهالكه (قوله أو طأ) آخره همزة أى أمكن وأحسن (قوله ولو بشرط) أى المكترى (قوله أنها) أى الدابة المعينة

(قوله فدايته) أى المكترى (قوله أو شتر كين) أى الرجال (قوله فيها) أى الدواب (قوله لجل احوال مختلفة) ماله اكرها (قوله

فيها) أى المدونة (قوله فلا يجوز) أى اكرها فى صفقة واحدة (قوله وهما) أى الدابتان (قوله من عرض الخ) بيان معين

يحملوا بشرط عقبة الاجير ابن يونس لانه امر معروف وهو رأس ستة أميال ومعناه انه يركب
 الميل السادس وفي نذب اشتراط عقبة الاجير ليخرج من كراهة فعل مثل ما استوجب له
 وجوبه ليخرج من حرمة فعل الاضرمما استوجب له قولان أبو الحسن أى بعقبه اجيره فى
 الركوب بعضهم يرفع الاشتراط الكراهة لانه يكرها كراهة لغيره ان اكرها للركوب أبو
 الحسن ليس هذا بين لانه ان لم يشترطها وعاقبه صار كين أكرى لى هو انقل منه لان العبي
 أنقل من غيره أبدا ففائدة رفع المنع اه والاول ظاهر من منع عيسى ابن القاسم والثاني نص
 قول اصبح فيه ابن رشد وهو القياس والتبادر من كلام المصنف الجواز المستوي الطرفين
 فلا يؤخذ منه فبلا وجوب (لا) يجوز اكرها جماعة مشاة دابة لجل ازوادهم بشرط حمل
 من مرض منهم عليهم لانه غررو بهالة وقد يظهر صحيح المرض لرغبته فى الركوب فيؤدى
 للتنازع فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى من تكارى من رجل الى مكة مثل ما يسكارى الناس
 فلا يجوز ان اكرى مشاة على ازوادهم على ان لهم حمل من مرض منهم فلا يجوز (ولا) يجوز
 اكرها دابة معينة من مصر الى مكة مثلا (اشتراط ان ماتت) دابة (معينة) أو عجزت (أنها)
 أى المكترى (بغيرها) أى المعينة الهالكه ليركها فى بقية المسافة ان كان نقد
 الكراهة ولو قطعوا لانه يصير فسخر دين فى دين وان لم يتقد جاز ابن يونس ابن القاسم وعبد الملك من
 اكرى دابة بعينها الى بلد بعينها ثم أراد ان يتحول الى دابة أو طأ منها فلا يجوز بزيادة ولا غيرها
 قال فى الواضحة ولو بشرط فى أول كراهته ان ماتت فدأته الاخرى بعينها مكانها الى غاية سفره
 أو بشرط ان كراهه باقى مضعون عليه فلا خير فيه وشبه فى المنع فقال (ك) اكرها (دواب)
 مملوكه (لرجال) لكل رجل دابة أول رجل واحدة والباقى لا شتر أو شتر كين فيها باجر أو مختلفة
 لجل احوال مختلفة من غير تعيين مائل دابة فلا يجوز للجهل بما تحمله كل دابة وتأديته للتنازع
 فيها وان كانت الدواب لرجال شترى واحداها مختلفة فلا يجوز اذا لا يدري كل واحد ما أكرى
 دأته لجله (أو) كراهه دواب فى صفقة (لامكنة مختلفة) كبرقة وأفر بقة وطفجة من غير تعيين
 ماله كل دابة منها فلا يجوز ولو كانت ماله واحد لا اختلاف اغراض المتكاريين لأن
 المكترى يرغب فى ركوب القوية للمكان البعيد والمكترى يرغب فى عكسه ابقاء لقوة القوية
 فقبه مخاطرة وتنازع قاله ابن يونس فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى من اكرى دابتين واحدة
 الى برقة والاخرى الى افر بقة وهما الرجل واحد فلا يجوز حتى يعين التى الى برقة والتى الى
 افر بقة (أو) كراهه دابة بشئ معين من عرض أو حيوان أو طعام (لم يكن العرف) فى بلد
 السكراء (نقد) أى تجميل كراهه (معين) ولم يشترط تجميله أيضا فلا يجوز ان لم يتقداه بل وان
 نقده أى بجلا الكراهه المعين فان عرف تجميله أو بشرط جاز فيها من اكرى دابة أو دارا أو

المكترى (قوله نقده) أى دفع (قوله لانه) أى اتمان به (قوله فسخر دين) أى حصه باقى المسافة من الكراهة (قوله فى دين) أى

ركوب غير الهالكه (قوله أو طأ) آخره همزة أى أمكن وأحسن (قوله ولو بشرط) أى المكترى (قوله أنها) أى الدابة المعينة

(قوله فدايته) أى المكترى (قوله أو شتر كين) أى الرجال (قوله فيها) أى الدواب (قوله لجل احوال مختلفة) ماله اكرها (قوله

فيها) أى المدونة (قوله فلا يجوز) أى اكرها فى صفقة واحدة (قوله وهما) أى الدابتان (قوله من عرض الخ) بيان معين

(قوله سنة) بضم السين وشد النون (قوله سنتهم) بضم السين وشد النون (قوله عاثة) بضم فكسر مثقلا (قوله واعاد) اى
المصنف (قوله وان قدمه) حال ٨٠٨ (قوله ايرتب) علة اعادة (قوله وهذا) اى اولى بكن العرف تقدمه عين (قوله لذكراهما)

استأجر أجيرا بشئ بعينه فان كانت سنة البلد الكرايم بالنقد جاز وان لم يكن سنتهم الكرايم
بالنقد فلا يجوز وان جمعت هذه الاشياء الا ان يشترط النقد في العقد وأعاد هذا وان قدمه
بقوله وفسدت ان اتقى تجهيل المعين ليرتب عليه قوله وان نقد وهذا في غير الدنانير والدرهم
لذكراهما بعده (أو) كراهية مثلا (بدنانير) أو دراهم (عينت) بضم فكسر مثقلا وهى
غائبة عن مجلس الكرايم ان كانت موقوفة لا مكترى على يد قاض او وديعة عند أمين فلا يجوز
(الا بشرط الخلف) على المكترى ان تلت قبل قبضها المكترى فان كانت حاضرة عرف
أو شرط تجهيلها جاز والا فلا وان عجلت فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى ان اكترى ما ذكرنا
بدنانير معينة ثم تشاح في النقد فان كان الكرايم بالنقد قضى به والا فلا يجوز الا ان يشترط
تجهيلها في العقد كقول الامام مالك رضي الله تعالى عنه فيمن ابتاع سلعة بدنانير يلد أخرى عند
قاض أو غيره فان شرط ضمانها ان تلت جاز والا فلا يجوز فاعرف ان كان الكرايم لا ينقد
في حله ان لا يجوز الا ان يشترط في الدنانير ان تلت فعليه مثلها (أو) كراهية (ايحتمل)
المكترى (عليها) اى الدابة (ما) اى المتاع الذى (شاء) المكترى حمله عليه فلا يجوز للغرر
والجهالة لان الممولات تختلف بالنقل والخفة واليوسنة واللبونة (أو) ليركبها (اى) مكان
شاء المكترى فلا يجوز لاختلاف الطرق بالسهولة والصعوبة والطول والقصر والامن
والخوف فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى من اكترى دابة ولم يسم ما يحمل عليها فلا يجوز لامن
قوم قد عرف حملهم فذلك لازم على ما عرفوا به من الحمل ولو قال اجل عليه اجل مثلها عاثت
فلا يجوز لاختلاف ضرر الاشياء في الحمل وكذلك ليركبها الى اى بلد شاء لا يجوز لاختلاف
الطرق بالسهولة والصعوبة وكذلك الخوايت والدور وكل ما يتبعه الاختلاف فيه لان فيه
ما هو اضر بالبدن (أو) كراهية (لشيع) بضم التثنية الاولى وفتح الشين المثجمة وكسر
التثنية الثانية مثقلا المكترى عليها (رجلا) مسافرا اى يسير به بعض المسافة تأيساله
وندرى على السفر وجبر الخاطر وتوابعه من غير ذكر نهاية التشيع قال غيره الا ان يكون
فيها الا يجوز كراهية لشيع عليها رجلا حتى يسمى منتهى التشيع قال غيره الا ان يكون
مبلغ التشيع بالبلد قد عرف فلا بأس به (أو) كراهية دابة من مصر لمكة مثلا (بمثل) بكسر
فسكر (كراه الناس) الذى يظهر في المستقبل فلا يجوز للجهل بقدر الكرايم حال عقده فيها
لابن القاسم رحمه الله تعالى من تسارى من رجل الى مكة بمثل ما تسارى به الناس لم يجز أبو
الحسن أما في المستقبل فيجهول وانظر اذا كان مثل كراه الناس في الماضي فهل يجوز لانه
معلوم أو لا يجوز لاختلاف اكرية الدواب اه طوى الظاهر ان المصنف تابع في هذه المسائل
كلها المدونة فعليه ان يتبع اظهرها في التعبير بالمستقبل (أو) كراهية فيه (ان وصلت) من
مصر الى مكة (في كذا) يوما كثلثين (أو) كراهية (بكذا) درهما كعشرة وان وصلت اليها
في أكثر من ذلك فبضمته دراهم مثلا فلا يجوز للجهل بقدر الاجرة والغرر حال العقد فيها لابن

اى الدنانير والدرهم (قوله
بان كانت) اى الدنانير أو
الدرهم (قوله المكترى)
فاعل قبض المضاف لمفعوله
(قوله عرف) بضم فكسر
مخفقا (قوله شرط) بضم
فكسر (قوله تجهيلها)
تنازع فيه عرف وشرط
(قوله والا) اى وان لم يعرف
ولم يشترط تجهيلها (قوله
وان جمعت) اى الدنانير
المعينة مبالغة (قوله فيها)
اى المدونة (قوله تشاح)
اى المكترى والمكترى
(قوله في النقد) اى تجهيل
الدنانير المعينة وعده
(قوله بالنقد) اى شرط
التجهيل أو عرفه (قوله قضى)
بضم فكسر (قوله به) اى
النقد (قوله والا) اى وان
لم يعرف ولم يشترط النقد
(قوله عند قاض أو غيره)
نعت ثان لدنانير (قوله فان
شرط) اى المتابع (قوله
ضمانها) اى خلقها (قوله
جاز) اى الاتباع (قوله
والا) اى وان لم يشترط
ضمانها (قوله لا ينقد) بضم
فسكر (قوله ففتح) (قوله ان
لا يجوز) مؤول بمصدر
مبتدأ خبره أبهى (قوله

فعليه) اى المتابع (قوله من الحمل) بيان ما (قوله الاولى) بضم الهمزة (قوله المكترى) تفسيرا لفاعل
يشيع المستتر (قوله عليها) اى الدابة صلة يشيع (قوله من غير ذكر نهاية التشيع) صلة اكترى (قوله بغايته) اى التشيع
(قوله غيره) اى ابن القاسم (قوله عرف) بضم فكسر (قوله به) اى اكترائها بدون ذكر نهاية التشيع

(قوله قبل الركوب) حمله يقسخ (قوله فان ركب) اي المكترى (قوله فله) اي المكري (قوله ولا ينظر) نضم فسكون نفتح
(قوله اي يعدل المكترى) تفسير للقول وفاعله (قوله للسفر عليها) اي الدابة حمله ينقل (قوله المكري) تنازع فيه صدقة
وعداوة المضامين لفاعلهما (قوله الاولى) يضم الهمز اي المسافة التي اكترى ٨٠٩ لبقرها (قوله اصدقاؤه) اي المكري (قوله

القاسم من اكترى من رجل دابة على انه ان بلغه موضع كذا يوم كذا فله كذا درهم او الا فلا
كراهه لم يجوز وكذلك على انه ان بلغك الى مكة في عشرة ايام فله عشرة دنانير وان وصلتك في
اكثر فله خمسة دنانير فلا يجوز ويقسخ ان نزل قبل الركوب فان ركبا لمكان فله كرامته
في سرعة غيره وابطائه ولا ينظر لاسميه (او) اي ولا يجوز ان ينقل اي يعدل المكترى
دابة ليسافر عليها الى بلد معين للسفر عليها (بلد) آخر غير الذي كراهها اليه ان لم تساوها بل
(وان ساوت) التي اتقل اليها التي اكترى اليها في قدر المسافة ونسبها او صعوبتها (الاباذنه)
اي المكري لاختلاف الطرق بصداقة أهلها وعداوتهم المكري فيحتمل ان أهل الاولى
اصداقاؤه فلا يخشى على دابته منهم وأهل الثانية اعداؤه فيخشى عليهم منهم فان أذن له ربه في
الاتقال جاز وقال غيره لا يجوز لانه فسخ دين في دين فيها من اكترى من رجل على حمله الى بلد
فليس له صرفها الى غير ذلك البلد الذي اكترى اليه وان ساواه في المسافة والسهولة او الصعوبة
الاباذن المكري ولم يجزه غيره وان رضى بما لانه فسخ دين في دين وشبه في المنع فقال (كاردافه)
أي رب الدابة التي اكترىها منه بعينها رديها (خلقك) بامكترى عليها فلا يجوز له (او حمل)
عليها (هك) متاعا له أو غيره فلا يجوز له لانك ملكك جميع منفعته الى نهاية سفره فيها الامام
مالك رضى الله تعالى عنه وان اكترى دابة بعينها فليس له ان يحمل تحتك متاعا ولا يردف
خلقك رديها وكأنك ملكك ظهرها وكذلك السفينة (و) ان اردف شخصا خلقك أو حمل عليها
شيئا معك (فالكراه) للرديف أو المحمول معك حق (لك) بامكترى (ان لم تحمل زنة) معلومة
فان اكترى منه حمل زنة معلومة فكره الرائد له بها وله الزيادة ان لم تضرب الزيادة بالمكترى فان
أضربت به بان كان يصل في يومه بدونها او بها لا يصل الا في يومين فيمنع المكري من الزيادة أفاده
البناني فيها الامام مالك رضى الله تعالى عنه ان حمل في متاعك على الدابة متاعا بكرة أو بغير
كراهك كراهه الا ان تكون اكترى منه حمل ارطال مسما فالزيادة له قال أشهب رحمه الله
تعالى ان كراهه ليجعله وحده أو مع متاعه فكره الزيادة للمكترى ابن يونس وغير واحد من أصحابنا
قول أشهب وفاق لقول ابن القاسم رحمه الله تعالى وشبه السفينة بالدابة في جميع ما تقدم
من قوله وكراه الدابة كذلك فقال (كالسفينة و) من اكترى دابة لركوبه عليها من مصر لمكة
مثلا ثم كراهها لغيره فعطيت أو ضاعت (ضمن) المكترى الاول قيمتها (ان كراهها) لغير أمين
أو لا تقل منه فان كراهها لأمين مثله أو اخف منه فلا يضمتها فيه الامام مالك رضى الله تعالى
عنه من اكترى دابة لركوبها فحمل عليها مكانه مثله في الخفة والامانة فلا يضمتها وان كراهها من
هو أثقل منه أو من غير مأمون ضمن البناني حاصلا مع زيادة الدابة اذا تلقت عند الثاني فاما
عمدا أو خطأ أو بسماوى وفي كل امان يعلم بتعدى الاول أو بانه مكتر فقط أو يظن انه المالك
فان كان عمدا ضمن مطلقا وان كان خطأ فان علم بالعمد ضمن والا فقولان وان كان بسماوى

١٠٢ من أي اتلاف الثاني الدابة (قوله ضمن) أي الثاني (قوله مطلقا) أي سواء علم تعدى الاول أو انه مكتر فقط
أو ظنه مالكا (قوله وان كان) أي اتلاف الثاني الدابة (قوله فان علم) أي الثاني (قوله باعداء) أي من الاول في كراهها (قوله
ضمن) أي الثاني (قوله والا) أي وان لم يعلم الثاني بعداء الاول (قوله نقولان) أي في ضمانه وعدمه (قوله وان كان) أي تلقاها

(قوله فان علم) أى الثانى (قوله بالتعدى) أى من الاول فى اكرائها (قوله ضمن) أى الثانى (قوله مطلقا) أى اعدم الاول ام لا (قوله وان علم) أى الثانى (قوله ضمن) ٨١٠ (قوله وان ظنه) أى الثانى الاول (قوله عليه) أى الثانى

فان علم بالتعدى ضمن مطلقا وان علم بالكراء فقط ضمن ان اعدم الاول وان ظنه المالك فلا ضمان عليه والله أعلم (أو عطف) بفتح العين وكسر الطاء المهملين الدابة المكترأ (ب) سبب (زيادة) المكترى على (مسافة) مشترطة زيادة لها بال نحو ميل فيضمن قيمتها يوم بلوغها الى نهاية المسافة المشتركة أو كراه الزيادة الخيار المكترى وسواء كان شأن الزيادة التعطيل أو السلامة فان سلمت فله كراؤها فقط فيما لابن القاسم رحمه الله تعالى واذا بائع المكترى الغاية التى اكرى اليها ثم زاده بيلا أو نحوه فعطيت الدابة فله كراؤها الاول والخيار فى اخذ كراه الزيادة بالغاية ما بلغ أو قيمة الدابة يوم التعدى ابن القاسم عن مالك رضى الله تعالى عنهما يضمن فى زيادة الميل ونحوه وامامنا ما يعدل الناس اليه فى المرحلة فلا يضمن (أو) عطيت بسبب زيادة (حل) على الحل المشتركة شأنه (تعطيل) بفتح القوقية والطاء المهملة الدابة (ب) سبب زيادة (مثلا) (هـ) فيضمن قيمتها يوم الزيادة أو كراه الزيادة مع الكراه الاصل الى الخيار لربها (والا) أى وان لم يكن ما زاده شأنه التعطيل سواء سلمت أو عطيت (فالكراه) للعمل الزائد متعين لربها مع الكراه الاول وشبهه فى تعين كراه الزيادة فقال (كان) زادا متعطيل بمثله (لم تعطيل) فله كراه الزيادة فقط مع الكراه الاول فى الامام مالك رضى الله تعالى عنه اذا زاد المكترى على الحل الذى شرط فعطيت الدابة فان كان زادا متعطيل بمثله خير ربها من اخذ هذه المكترى بكره ما زاد على الدابة بالغاية ما بلغ مع الكراه الاول أو قيمة الدابة يوم التعدى ولا كراهه ابن يونس أراد اذا زاد فى أول المسافة فان زاد على سبب نصف الطريق واختار اخذ قيمة الدابة فله قيمتها يوم التعدى ونصف الكراه الاول وكذلك فى ثلث الطريق أو ربعها له ثلث الكراه أو ربعه مع قيمتها الامام مالك رضى الله تعالى عنه ان زادا ما لا تعطيل فى مثله فعطيت فله كراه الزيادة مع الكراه الاول ابن يونس لان عطيتها ليس من أجل الزيادة بخلاف مجاوزة المسافة لان مجاوزتها تعد كاله فيضمن اذا هلك فى قليله وكثيره والزيادة على الحل المشتركة اجتمع فيه اذن وتعد فان كانت الزيادة لا تعطيل فى مثله اعلم ان هلا كه اجماعا اذن له فيه وصفة كراه الزيادة فى الحل اذا وجبت لربها أو اختاره فيما تعطيل فيه أن يقال كم يساوى كراه هذه الزيادة على هذه الدابة المحملة حسب ما تعدى عليه المكترى فيكون ذلك لربها مع كراهه الاول وفيها الورودها بما جازها بعد زيادة الميل أو الاميال أو بعد ان حبسها اليوم أو نحوه ابن حبيب عن مالك أو اياما يسيرة فلا يضمن الا كراه الزيادة واستثنى من قوله والا فالكراه فقال (الا أن يحبسها) أى يؤخر الدابة عن ربها أكثر مما زمتها (كثيرا) كشهرو (فله) أى ربها (كراه الزائد) الذى حبسها فيه مع الكراه الاصل اذا ردها بما لم يتغير سواء استسهلها المكترى فى مدة حبسها أم لا (أو قيمتها) يوم التعدى ابن القاسم ان كثرت الزيادة أو حبسها أياما أو شهرا وردها بما لم يربها كراؤها الاول والخيار فى اخذ قيمتها يوم التعدى أو كراؤها فيما حبسها ان يسهل من عمل أو حبسها اياها بغير عمل ما بلغ وان لم يتغير (تبيين) الاول ابن عاتق سوق هذه المسئلة فى ان الاستثناء يوم تهربها على التعدى بزيادة مسافة أو حل وليس كذلك فلو قال وان حبسها الخ كان خالصا واضح (الثانى) روى ابن حبيب لايام اليسيرة كالיום والايام

(قوله او كراه الزيادة) عطف على قيمتها (قوله فان سلمت) مفهوم عطيت (قوله فله) أى المكترى (قوله كراؤها) أى المسافة الزائدة (قوله الاول) نعمت كراه (قوله أو قيمة) عطف على كراه (قوله أو كراه) عطف على قيمة (قوله المكترى) مقبول أخذ المضاف لفعله أى تكليفه (قوله أو قيمة) عطف على كراه (قوله اذن) أى يجعل المشتركة (قوله وتعد) أى يجعل الزيادة (قوله علم) بضم العين (قوله أى يؤخر الدابة عن ربها مكترها) نفسه لا عمل ومفعوله البارز وقوله المستتر (قوله ان كثرت الزيادة) أى فى الحل (قوله لمن عمل) بيان ما (قوله وان لم يتغير) مبالغة (قوله هذه المسئلة) أى حبسها كثيرا (قوله روى ابن حبيب) ابن عرفة اله سقى روى ابن حبيب الايام اليسيرة كالיום والايام الكثيرة مثل الشهر ونحوه قلت فظاهره ان الخمسة عشر يوما يسيرة وقال أبو حفص العطار مدة يضمنها فيها من الخيس ما يتغير الاسواق اليسيرة وقد اجاز السلم الى خمسة عشر يوما لان الاسواق تتغير اليه نقله الباقى

* (فصل كراء الحمام والدار الخ) * (قوله واختلاف) عطف على كراء. (قوله البيت) بنصر. (قوله المعد للعموم) بضم الحاء المهملة أى الاعتسالى فصل شجر البيت المعد للغيره. (قوله بالماء الحار) فصل يخرج البيت المعد للعموم فيه بالماء البارد (قوله وما أشبهه) أى الحمام عطف عليه

(قوله فيها) أي المدونة (قوله منه) أي جواز كراهات الحمامات (قوله بشرطه) مفرد مضاف للضمير فم شرطه من ستر الغورة والنقض عن عورة الغير والاقتصاد في استعمال الماء ونحوها (قوله واختلف) بضم التاء (قوله بالما زر) أي الساترة ما بين السرة والركبة فقط (قوله ما دخوله) أي الحمام (قوله لانه) أي الامام (قوله وقال ابن عرفة) أي في عمله ثني مخالفة ما في العتبية ما في المدونة (قوله ومكرهه) أي الحمام (قوله منه) أي فعل المكترى ما ينفي صواب دخوله (قوله ولم يقل) أي الامام (قوله في فعله) أي المكترى (قوله وربع) بفتح الراء الخ ٨١٢ إشارة إلى ان دار مثال (قوله في اشتراط الخ) صلة كاف التشبيه (قوله

ومعمل فروج فيها لا بأس بكراهات الحمامات أبو الحسن يؤخذ منه جواز دخول الحمام بشرطه اللحمي اجارة الحمام للرجال جائزة اذا كانوا يدخلونه مستترين واجارته للنساء على ثلاثة أوجه جائزة ان كن يستترن جميع جسدهن وغير جائزة ان كانت عادت من عدم ستر عوراتهن واختلف اذا كان عادت من الدخول بالما زر وقال ابن ناجي دخول الرجل الحمام على ثلاثة أوجه الاول دخوله مع زوجته أو جاريته او وحده فباح الثاني دخوله مع قوم لا يستترون فممنوع الثالث دخوله مع قوم مستترين فمكروه اذ لا يؤمن ان ينكشف بعضهم فيقع بصره على ما لا يحل وقيل يجوز في هذا الوجه وقول العتبية والله ما دخوله بصواب لا يخالف قول المدونة لا بأس بكراهات الحمامات لانه انما نفي في العتبية صواب دخوله ساكنا عن عقد كراهته وقال ابن عرفة لان المكترى متعد في فعله ما ينفي صواب دخوله ومكتر به يرى منه ولم يقل في فعله صواب ما ينفي عقده والله أعلم افاده البتاني (و) جاز كراه (دار غائبة) وربع وحانوت رارض وظاهره ولو كانت الغيبة بعيدة كما كراهته دار بعصر وهو بمكة حال كون كراهات الحمام والدار الغائبة (كسبهما) أي الحمام والدار ونحوهما وفي بعض النسخ كسبهما في اشتراط رؤية سابقة لا يتغير بعدها أو وصف ولومن المكترى او شرط خييار المكترى بالرؤية فيها لا ين القاسم رحمه الله تعالى ومن اكترى دارا باقر يقيمة وهو بمصر جاز كالشرع ولا بأس بالنقد فيها لانها أمونة فان قدم فلم يرضه حين رآها وقال هي بعيدة من المسجد فالسكر اه لا يصلح الا ان يكون قد رأى الدار وعرف موضعها أو على صفة والأذلا يجوز لا بأس بكراهات ارض يلد قريب أو بعيد على صفة أو رؤية متقدمة وينتقد كالباع ثم لادله ان وجدها على الصفة وانما يجوز ذلك على رؤية متقدمة منذ امد لا تتغير في مثله اه أبو الحسن قوله وينتقد كالباع قال محمد بن ابراهيم لا ينتقد على صفة ربح وانما ينتقد على صفة غيره أو يرسل المكترى رسولا يصبرها (أو) كراه (نصفها) أي الدار ملامشا عافيا لا بأس بكراهات نصف دار أو سدسها أو جزء شائع قل او كثر منها كالشرع (أو) كراه (نصف عبد) أو دابة فيها يجوز اجارة نصف عبد ونصف دابة يكون للمستأجر يوما والذي له النصف الاخر يوما كالباع وما جاز لك يبعه من ثمرته جاز لك اجارته (و) جاز كراه الدار (شهر) على شرط (ان سكن) المكترى (يوما) منه (لزمه) كراه الشهر كله (ان ملك) المكترى (البقية) من الشهر يسكنها أو اشكاتها غيره بكراه أو مجانا فان شرط انه ان سكن يوما مائة لزمه وخرج منه الزم كراه الشهر كله ولا يملك البقية بل تعود المنفعة للمكترى فلا يجوز فيها من اكترى بيتا شهر بعشرة على انه ان سكن فيه يوما واحدا

لا يتغير) أي المبيع (قوله او وصف) عطف على رؤية (قوله او شرط خييار المكترى بالرؤية) عطف على رؤية (قوله وهو) أي المكترى الخ حال (قوله جاز) أي اكراهه (قوله بالنقد) أي تجيل الكراه (قوله فيها) أي اكراه الدار الغائبة (قوله لانهما) أي الدار (قوله ما مونة) أي من التغير فلا يلزم التردد بين السلفية والتمنية (قوله فان قدم) أي المكترى الى الدار التي اكترها غائبة (قوله فلم يرضها) أي المكترى الدار (قوله حين رآها) أي المكترى (قوله هي) أي الدار (قوله رأى) أي المكترى (قوله وعرف) أي المكترى (قوله او على صفة) أي أو اكترها معقدا على وصفها (قوله والا) أي وان لم يرها ولم توصف له (قوله فلا يجوز) أي اكترها أو أي الا ان

بشرط ان لا يشاركها (قوله وينتقد) أي يجعل المكترى الكراه (قوله مشاعا) بضم الميم قاله كراه أي شائعها (قوله فيها) أي المدونة (قوله منها) أي الدار (قوله فيها) أي المدونة (قوله منه) أي الشهر (قوله فان شرط) أي المكترى (قوله لانه) أي المكترى (قوله ونخرج) أي المكترى (قوله منها) أي الدار (قوله ولا يملك) أي المكترى مفهوم الشرط (قوله فلا يجوز) أي الكراه (قوله على انه) أي المكترى (قوله فيه) أي البيت

(قوله) اى المكترى (قوله والا) أى وان لم يكن له أن يسكن بقية المدة ولا أن يسكنها غيره (قوله وانه) اى المكترى بالخيار
(قوله فان اراد) اى المكترى (قوله كان) اى الكراء (قوله من يسكن بشرط) اى البيع بشرط يناقض المقصود من البيع (قوله
الذى) اى كالتى (قوله منه) اى له (قوله على انه) اى المشترى (قوله لا يجب ٨١٣ ولا يبيع) اى ما يشترطه (قوله فان أسقط)

فالكراء لازم له جازا اذا كان له أن يسكن بقية الشهر أو يكره اذا خرج والا فلا يجوز بعض
القزوين ظاهره ان العقد جائز وانه بالخيار ما لم يسكن فان سكن لزم الكراء فى شهر فان اراد
ان سكنت يوما فالكراء على لازم وليس لى ان اكرى من غيرى كان من يسكن الشروط الذى يبيع
منه على انه لا يجب ولا يبيع فان أسقط الشرط صح العقد على احد القولين وان شرط ان يخرج
عاد المسكن الى المكترى وعلى المكترى جميع الكراء فهذا فاسد لا ينفذ من فسخه لانه غرر نقله
ابن يونس (و) جاز ان اكرى دارا مثله شهر أو سنة (عدم بيان الابتداء) لو قف سكناها
(وجمل) بضم الطاء المهملة وكسر الميم على ان ابتداءها (من حين العقد) فيها لابن القاسم رحمه
الله تعالى ومن اكرى دارا سنة أو سنتين ولم يسم متى يسكن جازو يسكن او يسكن غير متى
شاه ما لم يأت من ذلك ضرر بين على الدار أى فى السكنى قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه
فى المختصر الكبير وان أغلقها المكترى وخارج منها فذلك له وليس للمكترى ان يقول اغلقها
يخرجها على ابن القاسم رحمه الله تعالى السنة محسوبة من يوم التعاقد كما لو قال هذه السنة
بغيرها فى التوضيح لم يحمل على ذلك فسد العقد لان الكراء لا يجوز على سنة غير معينة (و) جاز
كراء الدار ونحوها مياومة (ومشاهرة) ومساواة بان يكرى كل يوم او كل شهر أو كل سنة
يكذا وصح (و) لم يلزم العقد فيما ذكر (لهما) اى المتعاقدين وسأسكن بعض الشهر أو السنة
اولا عند ابن القاسم وفى روايته عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه ما فيها واختارها ابن
يونس وروى مطرف وابن الماجشون لزومها فى اقل المسمى من شهر او عام واختاره اللغوى
واستثنى من عدم اللزوم فقال (الا) اذا كانت المشاهرة محسوبة (بنقد) أى تعجيل كراء
من المكترى للمكترى (ف) يلزم (قدره) أى المنة وقد من كراء شهر أو سنة أو أكثر فان كان قال كل
يوم او شهر أو عام بدرهم وبعيل عشرة دراهم لزم عشرة أيام او شهر أو سنتين فيها الامام مالك
رضى الله تعالى عنه من قال لرجل اكرى منك دارك او حاتونك أو أرضك أو غلامك أو دابة
فى كل شهر أو فى كل سنة بكذا او قال فى الشهر أو فى السنة بكذا او الشهر أو السنة فلا يقع
الكراء على تعيين وليس بغيره لازم فرب الدار أن يخرج متى شاء والمكترى أن يخرج متى شاء
ويلزمه حصصة ما سكن من الكراء ابن يونس كأنه فى ذلك كاه قال له أكرى من حساب
الشهر أو السنة بكذا هذا موضوع هذه الالفاظ الآن ينقد فى ذلك كراء شهر أو سنة ويلزمه
تمام الشهر أو السنة البنائى هذا قول ابن القاسم وهو احد ثلاثة اقوال ابن رشد فى المقدمات
فى كراء الدور مشاهرة ثلاثة اقوال احدها قول ابن القاسم لا يلزمه الشهر الاول ولا ما بعده
وله ان يخرج متى شاء ويلزمه من الكراء بحسب ما سكن والثانى قول ابن الماجشون يلزمهما
الشهر الاول ولا يلزمهما ما بعده والثالث رواية ابن ابي اويس عن مالك رضى الله تعالى عنه
يلزمه كراء الشهر بسكنى بعضه كان اول الاشهر أو لم يكن وكذلك تجرى الاقوال الثلاثة

الشهر او السنة بكذا املة قال (قوله قال) اى المكترى (قوله له) اى المكترى (قوله هذه الالفاظ) اى كل شهر او كل سنة او
الشهر او السنة (قوله ينقد) اى المكترى المكترى (قوله لا يلزمه) اى المكترى (قوله له) اى المكترى (قوله ويلزمه)
اى المكترى (قوله يلزمهما) اى المكترى والمكترى

(قوله مساناة) بضم الميم أى كل سنة أو السنة يكذا (قوله وذ كرها) أى الأقوال الثلاثة (قوله وليس) أى كراه المشاهدة (قوله ان يخرج منه) أى المكبرى المكبرى (قوله ثم قال) أى أبو الحسن (قوله لانهما) أى المتكاريين (قوله اوجبا) أى اثبتا (قوله يحمل) بضم الياء وفتح الميم أى العقد (قوله وذ كرها) أى الأقوال الثلاثة (قوله وعلى هذا القول الثالث) أى لزوم كراه الشهر بسكنى بعضه (قوله عندنا) أى بقاس (قوله وان من ا كثرى مشاهدة الخ) بيان للعمل الجارى بقاس (قوله كل شهر يكذا) تفسير لمشاهدة (قوله منهما) أى المتكاريين: ٨١٤ (قوله لاحدهما) أى المتكاريين (قوله لم يكذا كرها) أى المتكاريين

المدة (قوله للعادة فى ذلك) فى كراه الدور مساناة اه وذ كرها بن عرفة وغيره ايضا والقول الاول هو مذهب المدونة وعبارتها وليس بعقد لازم ولرب الدار أن يخرج منه متى شاء ولم يكبرى أن يخرج متى شاء وذ كرها أبو الحسن القول الثانى عن رواية مطرف وابن الماجشون ثم قال وهو احسن لانهما أوجبا بينهما عاقدا ولم يكذا كراهيه خيارا فوجب ان يحمل على أقل ما يقتضيه تلك التسمية وذ كرها الشيخ عبارة فى شرح التمهيد وقال وعلى هذا القول الثالث العمل عندنا وان من ا كثرى مشاهدة كل شهر يكذا اذا سكن بعض الشهر كاربعة أيام لزم كلامهما ببقية الشهر فليس لاحدهما خروج عن ذلك الا برضا الآخر ومن قام منهما عند رأس الشهر فالقول قوله * (تنبيه) * اللغوى قديرا لم يكبرى الصبر الى مدة لم يكذا كراهى فى العدة للعادة فى ذلك كمن يكبرى مطهر البيطمر فيه فحاشا وشعير او ما أشبه به ذلك كل شهر او كل سنة يكذا فليس للمكبرى اخراجه ولا يجبر المكبرى على اخراج ذلك الا ان تتغير الاسواق الى ما العادة البيع فى مثله فان لم يبيع فالمكبرى اخراجه وهكذا جرت العادة عندنا فى كراه المطامير وان أراد المكبرى اخراج ذلك قبل غلائه فليس للمكبرى منعه منه لان البقاء من حق المكبرى ويعنى عما يكون فى ذلك من غرر المدد لانه مما ندعو الضرورة اليه وينظر الى العادة فى خزن الزيت فيحملان عليها وكذلك العادة فى كراه الخزن للطعام فى الصيف ويعلم انه قصد أن يشقى عليه فليس للمكبرى اخراجه قبله نقلا بن عرفة ثم قال حاصل قوله انه جعل خزن الطعام مؤجلا لغاية فى حق المكبرى على المكبرى دون العكس ومن الواضح كونه اجلا مجهولا وقوله يعنى عن غرر المدد للضرورة فاسد لان هذه الضرورة مما شهد الشرع بالغائها حسبما تقرر فى بيع الغرر وأحاديث النهى عنه وكان ابن عرفة ممن ينشد

لقد مررت فلبى سهام جفونها * كما فرق اللغوى مذهب مالك

وشبه فى الزوم فقال (ك كراه) (رجبية) بفتح الواو أى مدة معينة مصورة (بشهر كذا) أى بتسمية الشهر أو السنة كرمضان وسنة كذا كسنة سبعة وعشرين بتقديم السين (أو) (ب) هذا الشهر (أو) هذه السنة (أو) بقوله ا كثرىها (أشهر) بفتح فسكون فضم جمع شهر أو سنتين (أو) بقوله ا كثرىها (الى كذا) أى كتمام سنة سبعة وعشرين غ كانه اختصر بهذا قول عباس فى تنبيهه انه لا خلاف اذا نصح على تعيين السنة أو الشهر او جاء بما يقوم مقام التعيين انه لازم لهما وذلك فى خمس صور اذا قال هذه السنة او هذا الشهر او سنة كذا أو متى عددا زائدا

أى السكر امتناع فيه يلزم ولم يكذا كراه (قوله مطمرا) بفتح الميم وسكون الطاء المهملة أى محلا فى باطن الارض معدودا لخزن الحب به (قوله لمطمر) بضم فسكون وكسر (قوله كل شهر) بضم السين يكثرى (قوله اخرجه) أى الحب المطمر (قوله ذلك) أى الحب المطمر (قوله فان لم يبيع) أى المكبرى الحب المطمر (قوله منه) أى المكبرى (قوله منه) أى اخراج الحب المطمر (قوله لان البقاء) أى الى الغلاء (قوله من غرر المدد) بفتح الميم (قوله لانه) أى غرر المدد (قوله وينظر) بضم الياء وفتح الظاء (قوله فيحملان) بضم فسكون ففتح أى المتكاريين (قوله عليها) أى العادة (قوله فى الصيف) صلة كراه (قوله ويعلم) أى المكبرى (قوله انه) أى المكبرى (قوله عليه) أى الخزن (قوله

اخرجه) أى الطعام (قوله قبله) أى الشتاء (قوله ثم قال) أى ابن عرفة (قوله قوله) أى اللغوى (قوله انه) على أى اللغوى (قوله لغاية) أى هى الغلاء (قوله العكس) أى تأجيله لغاية فى حق المكبرى على المكبرى (قوله كونه) أى التأجيل بالغلاء (قوله وقوله) أى اللغوى (قوله فاسد) خبر قوله (قوله واحاديث) عطف على يبيع (قوله عنه) أى الغرر (قوله ينشد) بضم فسكون فكسر (قوله سبعة وعشرين) تاريخ كتابه هذا المجل من الشرح (قوله كانه) بفتح الهمزة وشدة النون أى المصنف (قوله انه) أى السكر اصله خلاف يحدف فى (قوله لهما) أى المكبرى والمكبرى (قوله نص) أى المكبرى (قوله اوجبا) أى المكبرى

(قوله وكان) بفتح الهمزة وشدة النون (قوله صدق) بفتح الصاد مخففة اي بدعي (قوله وجيبة) خبر كون (قوله لانه) اي الشان
(قوله فكانه) بفتح الفاء (قوله اهمز وشدة النون) اي المكتري (قوله او غير وجيبة) ٨١٥ عطف على وجيبة (قوله اختلف)

على واحد كسنتين أو ثلاثا واذكر الاجل فقال اكره الى شهر كذا وسنة كذا ونقده اشهر
أو سنة او اكثر اه فقول المصنف او اشهر كذا بصيغة الجمع في بعض النسخ وهو الصواب
اشارة لقول عياض أو سمى عددا زائدا على واحد كسنتين أو ثلاثا ق انظر قول عياض
وسمى عددا زاد على الواحد قل لفظ الشيخ خليل كان او اشهر أو اسقط النسخ الاق
والذي لابن يونس ومن المدونة وان اكره منه سنة بعينها او شهر بعينه فلا يكون لاحدهما
فسخه الا ان يترادفيا جميعا ابن حبيب وكذا لو قال سنة اشهر أو هذه السنة او الى سنة كذا
فهذا كله وجيبة لازمة الا ان يشترط الخروج ان شاء جد عجم جعل المصنف شهرا من
الفاظ الوجيبة كما في المقدمات وسبق قول وفي سنة كذا تاويلان فالظاهر ان هذا على
احد التأويلين وكان وجهه انه اذا حل على الاستدعاء من حين العقد يصير بمنزلة قوله هذا
الشهر فانظر في ذلك اه الباني صدق في ان هذا على احد التأويلين ان عرفه جعل ابن رشد
الاقاط الدالة على التعيين اربعة فقط التسمية كشهر كذا والاثارة كهذا الشهر والثالث
التسكير دون اضافة لا منكر كقوله اكرهك الدار شهرا ارسنة الرابع قوله اكره لوقت
كذا وان سمي الكراه دون تعيين مدته كاكري الشهر بكذا أو كل شهر بكذا او في كل شهر
بكذا وفي لفظ السنة كذلك فالكراه غير لازم اه فعمد ابن رشد الزوم في المنكر غير المضاف
فقربه تت كلام المصنف ولم يتنبه لما فاته ما بعده والكمال لله تعالى (وفي) كون اكرهها
(سنة) أو شهرا (بكذا) كعشرة دراهم وجيبة لانها كان الابتداء من حين العقد فسكانه
قال هذه السنة أو هذا الشهر وهذا تاويل اي لبابة والاكثر أو غير وجيبة لعدم تعيين المدة
لصدق سنة بای سنة وشهر بای شهر وهذا تاويل اي محمد صالح (تاويلان) عياض اختلف
في ثلاث صور اذا قال اكره منك سنة أو شهرا بدرهم فعمل الاكثر ظاهر الكتاب على انه مثل
هذه السنة في لزومها السنة أو الشهر هو بين من قولها ان اكرهته دار سنة أو سنة
بغير نزول ان يسكن ويسكن من يشاء ولو كان لربها التلميز واخراج لم يتركه يسكن من
شاء ومن ذلك قوله ان استأجرت دار سنة بعد مضي عشرة ايام من هذا الشهر قال تحسب هذه
الايام ثم احدى عشر شهرا ثم تكمل مع الايام التي بقيت من الشهر الاثني يوما وفي كتاب المدبر
اذا قال اعبدني اخذتني سنة وانت حر أو هذه السنة لسنة عما افترض حتى مضت السنة فانه
حر قال وانما سأت ما سكا عن سنة وثقة ثم ذكره مثله الذي اكره داره أو دابته أو غلامه
فقال اكرهها منك سنة فانسنة من يوم وقع الكراه وكذلك اذا قال هذه السنة بعينها وهكذا
له في العتية في تفسير يحيى وكتاب ابن حبيب وذهب أبو محمد صالح الى ان قوله اكره منك
سنة لا يقتضي التعيين وله الخروج ولربه ارجاهه حتى شاء مثل قوله كل سنة وان ما وقع في
الكتاب من هذا التمام سنة معينة وخافه ابن لبابة في تاويل لفظ الكتاب على ما بعد ثم قال
الصورة الثانية قوله اكره كل سنة بدرهم أو كل شهر بدرهم فذهب الكتاب والعتية انه غير
لازم والثالثة قوله اكرهك السنة بدرهم ففي العتية هو مل قوله سنة الشارح خبري الخلاف
اي المدونة عطف على ان قوله اكره الخ (قوله من هذا) بيان ما (قوله وخافه) أي ابا محمد صالح (قوله بعد) بضم العين (قوله ثم
قال) أي عياض (قوله الثانية) أي من الصور المختلفة فيها

في المقر دلائله كزارة تحديد المسدة وتارة لتحديد الكراء (و) جاز كراء (أرض مطر عشرا)
 من السنين (ان لم ينقد) المكثري الكراء للمكثري أي لم يشترط النقذ ولو نقذ بالفعل فان شرط
 النقذ فلا يجوز طئي المضر هو شرط النقذ فلا يضر النقذ مع السكون كما يؤخذ من كلام
 المصنف في فصل الخيار وقد صرح هناك بجواز النقذ تطوعا كالمدة فقال أبو الحسن معناه
 ان لم يشترط النقذ يدل عليه قوله فان شرط النقذ فسد الكراء كله ان شرط النقذ لكل العشر
 بل (ولو) شرط النقذ (سنة) واحدة من العشر فيها لا ين القاسم رحمه الله تعالى ولا بأس بكراء
 أرض المطر عشرا سنين ان لم ينقد أبو الحسن معناه ان لم يشترط النقذ يدل عليه قوله فان شرط
 النقذ فسد الكراء وان اكرها سنين وقد أمكنت للحرث جاز نقذ حصه عامه هذا ولا مام
 مال لا رحمه الله تعالى وان اكرى أرض المطر سنة قرب الحرث وحين توقع الغيث فلا يجوز
 النقذ حتى تروى ويمكن من الحرث (الا) الأرض (المأمونة) الري (ك) أرض (النيل) بكسر
 النون وسكون التحيته أي نه مصر المنخفضة (و) الأرض (المعينة) بفتح الميم وكسر العين
 المهملة أي التي تسقى بعين جارية أو بئر (فيجوز) شرط النقذ فيها ابن رشد عقد الكراء جائز
 في الأرضين كلها من غير تفصيل للسنين الكثيرة وسواء على مذهب ابن القاسم كانت مأمونة أو
 غير مأمونة وتنقسم في جواز النقذ فيها على قسمين فما كان منها مأمونا كارض النيل وارض
 المطر المأمونة وارض السقي بالانهار والعيون الثابتة والآبار المعينة فالنقذ فيها للاعوام
 الكثيرة جائز وما كان منها غير مأمون فلا يجوز النقذ فيه الا بعد ان يروى ويمكن من الحرث
 كانت من ارض انبيل أو من ارض المطر والسقي بالعيون والآبار طئي مراده بالجواز
 وعدمه مع الشرط وكذا قول المصنف فيجوز أي مع الشرط وعلم من كلام ابن رشد ان
 غير المأمونة يجوز النقذ فيها بالشرط سنة واحدة بعد ريهما أو التمكن من حرثها وانما يمنع ذلك في
 السنين الكثيرة ونحوه قول المدونة وان اكرها سنين وقد أمكنت للحرث جاز نقذ حصه عامه
 هذا أبو الحسن معنى هذا بشرط وقوله وقد أمكنت أي ورويت فقول المصنف ان لم ينقد
 في مفهومه تفصيل وكذا قوله ولو لسنة أبو الحسن فعند ابن القاسم يجوز النقذ فيها اذا رويت
 وقال غيره لا يجوز النقذ حتى تروى رياما مأمونا والخاص ان الأرض الغير المأمونة انما يمنع
 اشتراط النقذ فيها السنين أو قبل ريهما ما بعده فيجوز سنة واحدة وعند ابن المباحثون
 لا يجوز حتى تروى رياما مأمونا وفيها عقب ما سبق وان اكرها قرب الحرث وحين توقع الغيث
 لم يجز النقذ حتى تروى وقال غيره لا تكري أرض المطر حتى تروى مرة وتطش أخرى الا قرب
 الحرث وتوقع الغيث اذا لم ينقد ولا يجوز كراءها بالنقذ حتى تروى رياما مأمونا متواترا بالاملا
 للزرع أولا كثره مع رجاء وقوع المطر أبو الحسن قوله لم يجز النقذ معناه بشرط (ويجب)
 النقذ أي يقتضي به المكثري الأرض على مكثريها (في مأمونة النيل اذا رويت) لانها لا تحتاج
 لسقي آخر ومفهوم النيل ان أرض المطر والسقي لا يجب النقذ فيها بريهما لانها تحتاج للسقي
 مرارا فلا يجب النقذ فيها حتى يتم الزرع ويستغنى عن الماء ابن رشد قال أرض النيل فيجب
 النقذ فيها اذا رويت لانها لا تحتاج الى السقي فيما يستقبل فبارى يكون المكثري قابضا لما
 اكرى واما أرض السقي والمطر فلا يجب على المكثري دفع الكراء حتى يتم الزرع ويستغنى

(قوله المفرد) بفتح الراء أي
 الشهر أو السنة غير المضاف
 منكرا ومعرفة (قوله لانه)
 أي المفرد (قوله فان شرط
 النقذ) مفهوم ان لم ينقد
 (قوله وقد صرح) أي
 المصنف (قوله عليه) أي
 كون معناه ان لم يشترط
 النقذ (قوله فان شرط النقذ)
 أي ولم يقل فان نقذ (قوله
 قرب) بضم فسكون صلة
 اكثري (قوله وحين توقع
 الغيث) عطفاً تفسير (قوله
 فيها) أي عقد كراءها (قوله
 وتنقسم) أي الأرضين (قوله
 منها) أي الأرضين حال من
 مأمونا (قوله فيه) أي غير
 المأمون (قوله ويمكن) بضم
 ففتح فكسر مثقلا (قوله
 مراده) أي ابن رشد (قوله
 وعلم) بضم العين (قوله
 هذا) نعت عامه (قوله
 تفصيل) أي بين النقذ
 بشرط فلا يجوز والنقذ
 بلا شرط فيجوز (قوله غيره)
 أي ابن القاسم (قوله لانها)
 أي أرض النيل

(قوله انه) اي المعتقد (قوله هو) اي كلام ابن رشد (قوله اعترضه) اي كلام المصنف (قوله معه) اي التعمي (قوله كعدان) بفتح القاف وشدة الهمزة آخره نون مساحطة معلومة للزراعي (قوله فيها) اي المدونة (قوله جاز) اي اكثر او (قوله ان تساوت) اي الارض في الجودة او وضدها والغرض منها (قوله والا) اي وان لم تستو (قوله بعين) بضم ففتح فكسر متغلا (قوله موضعها) اي الاذرع (قوله شرط منقحة) اي عمل تتراب ٨١٧ عليه منقحة (قوله تبقى في الارض) اي

بعد تمام مدة كراثها (قوله كسر طنقد) اي تعجل بعض كراثها اي في الجواز ان كانت الارض مأمونة (قوله فيها) اي المدونة (قوله يكثر بها) بفتح فسكون فضم فوحدة اي يحرقها (قوله الكراب) بكسر الكاف (قوله جاز) اي اكثر او (قوله وكذلك) اي اكثر اوها على ان يكثر بها الخ في الجواز اكثر اوها (قوله كانت) اي الارض (قوله فان نزل) اي الاكثر على ان يكثر بها الخ او على ان يربلها (قوله ذرع) اي المكثري (قوله قطر) بضم فكسر (قوله يزيد كراثها) اي في السنة التي تلي السنة التي اكرتت فيها بشرط زيادة الحشر على المعتاد (قوله لزيادة) اي حشرها المسترط عليه يزيد (قوله على معتاد حشرها) صلة زيادة وافتقار من اضافة ما كان صفة (قوله وهو) اي معتاد حشرها (قوله على المعتاد) صلة زيادة (قوله فيجمع) اي

عن الماء طفي فلم يتبدل ابن رشد ارض النيل التي رويت بالمأمونة كما فعل المصنف ولا شك انه قصد اختصار كلام ابن رشد اذ هو الذي اعتمد في توضيحه وقد اعترضه ج في التقيد بالمأمونة اذ يحصل الراء يكون مأمونة وقوله ذار رويت اي بالفعل كما هو ظاهر عبارة ابن رشد وغيره من أهل المذهب وقال التتبي معنى قول ابن القاسم يلزم النقد في ارض النيل ان رويت اذا انكشف الماء عنها وامكن قبض منافعها والقياس ان لا يلزم النقد فيها بل ان المكثري اشترى شيتين الماء ومنافع الارض فلا يلزم النقد باحدهما ولا بن عرفة معه كلام لا يطيل به وانما اطلت في هذه المسئلة بعض الطول لاني لم اجد حقها من شراحه والله الموفق (و) جاز كراث (قدر) بفتح فسكون اي مقدار محدود وبيان قدر (من ارضك) يا مكرى كعدان (ان عين) بضم فكسر منقحة لا بتسمية او اشارة او علامة (أو) بعين و (تساوت) ارضك في الجودة او الرامة وفي الاغراض المرادة منها ومفهوم قدران كراث الجوز الشائع كالنصف والثالث جائز وان لم يربل وتساوت الارض فيها من اكرت مائة ذراع من ارض معينة جازان تساوت والا فلا يجوز حتى بعين موضعها (و) جاز كراث ارض (على) شرط (ان يجرها) المكثري حرثا (ثلاثا) ثم يبدلها (أو) على شرط (ان يربلها) اي يجعل المكثري فيها زبلات تقويتها (ان عرف) بضم فكسر نوع الزبل وقدره ابن عرفة شرط منقحة تبقى في الارض كشرط نقد بعض كراثها فيما من اكرت ارضها على ان يكثر بها ثلاث مرات ويتركها في الكراب الرابع جاز كذلك على ان يربلها ان كان الذي يربلها به شيئا عروفا ابن يوسف اراد اذا كانت مأمونة لان زيادة الحشر والتزبل تبقى منقحة في الارض ان لم يتم زرعها فبصرف كعدان شرطه في غير المأمونة فان نزل في غير المأمونة ولم يتم زرعها نظر كم يزيد كراثها الزيادة ما اشترط على معتاد حشرها وهو عندنا حشرها على كراثهم ادوز ما اشترطت زيادته على المعتاد فيرجع بالزائد لانه كعدان شرط فيها وان ثم زرعها فيها فعليه كراثها بشرط تلك الزيادة لانه كراثها فاسد قاله التونسي ابو الحسن قوله نظر كم يزيد كراثها اي في السنة الثانية وازا هذا يسع الزبل فناقض ما في البيوع الفاسدة ان كان للامام مال وان كان لابن القاسم فهو موافق اه (و) جاز كراث (ارض) مكرية (سنتين لذي) اي صاحب (شجر) مغروس (بها) اي الارض فيجوز كراثها (سنتين مستقبلة) تلي السنين الاولى لذي الشجر او لغيره غ في بعض النسخ كذا بكاف وفي بعض النسخ الذي بلام فان كان بالكاف فارض منون وسنين صلة كراث المقدور والحكام مشغل على فرعين مشبه به وهو ما قبل الكاف وشبه وهو ما بعدها والمعنى وجاز كراث ارض سنتين وشبه في الجواز فقال كراثها الذي شجرها سنتين مستقبلة وليس الاول المشبه به مكر رافع

١٠٣ م ح ت المكثري على المكثري (قوله لانه) اي الحشر الزائد على المعتاد (قوله فيها) اي غير المأمونة (قوله فعليه) اي المكثري (قوله لانه) اي اكثر اوها بشرط الزيادة (قوله ما في البيوع الفاسدة) اي من منعه (قوله ان كان) اي الجواز بشرط في ناقض (قوله وان كان) اي الجواز (قوله فهو) اي الجواز (قوله موافق لمذهب ابن القاسم) من جواز بيع الزبل للضرورة (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله لذي الشجر) صلة كراث (قوله فان كان) اي الملق

(قوله هذا) أي وأرض سنين (قوله دليل) صلة شمول وإضافته للبيان (قوله أنه) أي المصنف (قوله الأول) أي وأرض مطر
عشر (قوله في النقد) صلة فصل ٨١٨ (قوله وإن كان) أي المتقن (قوله إن كان) أي الشهر (قوله لا) أي المكتري (قوله منك)

بالمكتري ثانيا (قوله والوا)
أي وإن لم يكثرها منك
المكتري الأول (قوله فلك)
بالمكتري ثانيا (قوله الزامه)
أي المكتري الأول (قوله
ثم إن أرضك الغارس)
أي بقي غرسه (قوله والوا)
أي وإن لم يرضك (قوله جاز
كراؤها) أي الأرض التي
فيها شجر لغير مكتريها
(قوله عنده) أي تمام
كرائه (قوله لأنه) أي
المكتري (قوله من الأرض)
بيان ما بعده (قوله ولا
يستطيع) أي الغارس
(قوله بخلافه) أي المكتري
(قوله فقد دخل) أي المكتري
(قوله فيجوز) بقرينات
مقتلح الخ تفرع على نص
ابن القاسم (قوله والتفت)
أي اتقل المصنف من
طريق من طرق التعبير إلى
طريق غيره (قوله فخطبه)
أي المصنف ذا الشجر
(قوله عقب انقضاء) صلة
أكثر (قوله) أي المكتري
(قوله على المكتري) صلة
اشتراط (قوله لأنه معروف
وجهه) أي الكس على
جواز اشتراطه عليه
أي لإجالة فيه واحتج
لهذه اللة لأن الكرا بعضه
في مقابلة سكاها وبعضه

قوله وأرض مطر عشر الخ شمول هذا كراها لغرس أو بناء دليل أنه فصل في الأول في النقد
دون هذا وأشار بالشبه الذي به الكاف إلى أن من أكثر أرضا سنين وغرس بها شجرا يجوز
له أن يكثر بها سنين مستقبلة تلي السنين الأولى لقول المدونة قال الإمام مالك رضي الله تعالى
عنه ولو أكثر أرضا سنين مسماة فغرس فيها شجرا فأنقضت المدونة فيها شجرك فلا بأس أن
تكثر بها من ربيع سنين مستقبلة وإن كان بلام فعل أو أرض غير ممنونة لإضافته لسنين لادنى
مناسبة سبويه لإضافة تقع بادنى سبب وحينئذ فالكلام مشتمل على فرع واحد وهو نصها
المنقدم والمعنى وجاز كراؤها أرض سنين ماضية سنين مستقبلة لمن غرس بها شجرا إلى السنين
الماضية وفيه قلق ولو قال وأرض سنين مستقبلة لذي شجر بها أو غيره لكان أخصر وأوضح
وعبارة الشامل أحسن إذ قال ككراؤها الذي شجر بها أو غيره سنين مستقبلة ودخل في الغير
الاجنبي والحكم سواء وإن لم يذكرك في المدونة والله أعلم ويجوز كراؤها الأرض التي بها شجر لغير
مكتريها سنين مستقبلة أن كان لك ليل (وإن) كان الشجر الذي بها (لغيرك) بأن أكثرها زيد سنين
وغرس بها شجرا وانقضت مدته فيجوز لغيره أكثرها سنين مستقبلة ثم إن أكثرها منك المكتري
الأول بني شجره إلى تمام المدة الثانية والأفك الزامه بقلع شجره وتسوية الأرض فيها لابن
القاسم رحمه الله تعالى لو أكثر أرضا سنين ثم أكثر بها شجرا ثم انقضت مدة
الكرا فيها غرسه فلك أن تكثر بها من ربيع سنين مستقبلة ثم إن أرضك الغارس والأقلع
غرسه ابن يونس جاز كراؤها عند ابن القاسم لأن لرب الأرض أن يجبر الغارس على قلع غرسه
به مقام كرائه فكان المكتري أنما دخل على أن يقلع الغارس غرسه عنده لأنه ملك من الأرض
ما كان ربه عليه ولا يستطيع مخالفتها فدخل على أمر معروف غ فقبوز المصنف في
إطلاق ذي الشجر على ما هو أعم من غارسه والتفت فخطبه بعد ذكره بصيغة الغيبة ولا يخفى
ما في ذلك وعبارة المدونة أحسن والله أعلم (لا) يجوز أكثرها أرضا (زرع) أخضر لغيرك
عقب انقضاء مدة كراها زارعه إذ ليس لمكتري الأرض الزامه بقلعه بل يلزمه بقاؤه بها إلى
تقاضي طيبه وله كراها ما زاد على المدة الأولى ابن القاسم لو كان موضع الشجر زرع أخضر
لم يكن لرب الأرض أن يكرها مادام زرع هذا فيها لأن الزرع إذا انقضت المدة لم يكن لرب
الأرض قلعه وانما كراها أرضه وله قلع الشجر فاقترعها لا أن يكرها إلى تمام الزرع فلا بأس
بذلك أبو الحسن قوله إلا أن يكرها إلى تمام الزرع أي بعد الزرع قال بمعنى بعد هذا هو الظاهر
إذ لا معنى لابقائها على ظاهرها لأنه يلزمه كراها المنزل في المدة التي بقيت للزرع حسب ما يأتي
للمصنف فلا معنى له فقد الكرا على ذلك (و) جاز اشتراط (كس من حاض) في أكثرها على
المكتري لأنه معروف وجهه فيها لابن القاسم ومن أكثر دارا أو حيا ما واشتراط كس
المراحيض والغراب وغسالة الحمام على المكتري جاز لأنه أمر معروف ابن يونس قيل معنى ذلك
في كس ما يكون بعد عقد الكراها وأما ما كان يوم العقد في المراحيض فهو على المكتري شرط
عليه أم لا كالأول كان في أحد البيوت المكترا فتنى فان عليه ازائه وتفرغ البيت للمكتري
فكذلك المراحيض ابن القاسم ومن أكثر دارا فعل ربه امر متا وكس من حاضها

في مقابلة كس ما يجتمع في مرأضها (قوله جاز) أي أكثرها (قوله لأنه) أي الكس وإصلاح

(قوله وهو) بفتح الواو والهاء أى اختل (قوله من الجفارات الخ) بيان ما (قوله هطل البيت) أى نزل المطر من سقفه (قوله
الظر) بفتح الطاء المهملة وشدة الراء أى تليس سطحه بما يمنع نزول المطر منه ٨١٩

واصلاح ما وهى من الجدران وليسوت ابن يونس له إذا أراد في المزمة والاصلاح الخفيف
أو أراد أنه عليه ولا يجبر عليه لقوله بعد هذا إذا هطل البيت فلا يجبر به على الطر والمكثري
الخروج في الضرر الذين الآن يطرحونهم فكذلك هذا وقوله هنا وعلى ربهما نفس المرضاض
لهما أو إذا ما كان فيه قديما لأن ظاهر كلامه في المسئلة أن المكثري على المكثري إلا أن يشترطه
على رب الدار وهذا كله ما لم يكن عرف أو شرط فيجملان عليه غ ظاهر نصها السابق أنه
على المكثري حتى يشترط على رب الدار وقد قال بعد ومن أكثرى دارا فعلى ربهما امر متما
وكس المرضاض وهذا يقتضي أنه على ربهما حتى يشترطه على المكثري فقبل خلاف وقيل
الآخر فيما كان قبل الكراهة الأولى فيما حدث بعده حكمهما عياض زاد المبطل قبل ما هنا في
غيره المتناقض وما هنا في المتناقض كافي في جماع أبي زيد (أو) شرط (مرمة) بفتح الميم والراء مثقلا
عياض هو البناء والاصلاح على المكثري عند الاحتياج إليه من كراهة وجوب بشرط التقيد أو
اعتباره لأن لا يجب فلا يجوز (و) جازا اشتراط (تطمين) لدار على المكثري أبو الحسن وهو
جعل الطين على سقها أو سطاوحها لمنع نزول المطر منه ويسمى طرا بفتح الطاء وشدة الراء حال
كون الترميم (من كراهة وجوب) على المكثري تسليمة للمكثري بشرط أو عرف قاله ابن قنوح
وقيدت بفتح يده بمرأة أمرتين مثالا في السنة لأنه معروف فان لم يجدد وقال كلما احتاجت فلا
يجوز لأنه مجهول وترك هذا المصنف ولا يدينه فيه الإمام مالك رضي الله تعالى عنه من أكثرى
دارا أو حاما على أن ما احتاج إليه من مرمة ومما المكثري فان شرط أن ذلك من الكراهة جاز
ولو شرط أن ما عجز عنه الكراهة أنفقها الساكن من عنده فلا يجوز ولا يجوز أن يشترط عليه من
يسير مرمة إلا أن يكون ذلك من كراهتها غ أما المزمة فقال في المدونة ومن أكثرى دارا
أو حاما على أن ما احتاج إليه من مرمة ومما المكثري فان شرط أن ذلك من الكراهة جاز وما
التطمين فلم يصح في المدونة بشرط كونه من الكراهة الذي وجب وانما قال ومن أكثرى دارا
على أن عليه تطمين البيوت جاز إذا سمى تطمين في السنة مرة أو مرتين أو في كل ستين مرة
لأنه معلوم أبو الحسن ظاهره أن هذا زيادة على الكراهة فيكون أكثرى منه بجمعي وبالطمين
ويحتمل أنه هو الكراهة طئي سوى المصنف رحمه الله تعالى بين المزمة والتطمين في اشتراط
كونهما من كراهة وجوب وقد فرق بينهما في المدونة فلم يذكر في التطمين اشتراط كونه من
الكراهة وذكر في المزمة ونصها على اختصار أبي سعيد ومن أكثرى دارا أو حاما على أن ما
احتاجت إليه من مرمة ومما المكثري فان شرط أنهما من الكراهة جاز ولو شرط أن ما عجز عنه
الكراهة أنفقها الساكن من عنده فلا يجوز ولو شرط أن عليه ما احتاجت إليه من يسير مرمة
أو كسر خشبة فلا خير فيه إلا أن يكون ذلك من كراهتها أبو الحسن قوله فان اشتراط ذلك من
الكراهة جاز قبل معناه والكراهة على التقيد أو كان ستمم التقيد والافتلا يجوز أن لا يدري ما يحصل
عليه بالهلم صرح من جامع الطر وقال اللخمي يريد أن كان الكراهة مؤثلا فان هذا الشرط
لا يقصد العقدان القصد في ذلك ما يحتاج في الغالب إلى اصلاحه مثل خشبة تكسر أو ترقيع
حائط وشبه ذلك مما يقل خطبه ولا يؤدي تجميعه إلى غرره كلام أبي الحسن الواو غ في

وقح الميم أى المكثري
والمكثري (قوله أنه) أى كس
المرحاض (قوله خلاف)
أى بين الموضوعين (قوله
حكمهما) أى التأويلين
(قوله على المكثري) صلة
شرط (قوله من كراهة وجوب)
صلة شرط (قوله بشرط
التقيد) صلة وجوب (قوله على
المكثري) صلة اشتراط (قوله
وهو) أى التطمين (قوله
تسليمه) تفسير لفاعل وجوب
(قوله بشرط أو عرف)
صلة وجوب (قوله وقيدت)
بضم فكسر مثقلا أى
المدونة (قوله بتعديده) أى
التطمين (قوله لأنه) أى
التطمين على جواز شرطه
على المكثري (قوله فان لم
يجدد) أى التطمين (قوله
وقال) أى المكثري (قوله
هذا) أى القيد بتعديده
(قوله منه) أى التقيد
بالتحديد (قوله من مرمة)
بيان ما (قوله فان شرط)
أى المكثري والمكثري (قوله
ذلك) أى الترميم (قوله
سوى) بفتح السين والواو
مثقلا (قوله في اشتراط)
صلة سوى (قوله فلم يذكر
في التطمين الخ) بيان
لفرقه بينهما (قوله وذكره)
أى اشتراط كونه من

كراهة وجوب (قوله ستمم) بضم السين وشدة النون

تعلقه انظر اذا كان الكراء انما يقبض يوما بيوم أو كانت العادة تأخيره الى آخر السنة فقد
 تحتاج الدار الى حرمه أول السنة بجميع الكراء فهذا غرر لانه لا يدري متى يدفع الكراء
 وبهذا كان الشيوخ قديما يمارضونه **ا** ونصها في التطيين ومن اكترى دارا على ان عليه
 تطيين السيوت جاز ذلك ان سمى تطيينا في السنة مرة او مرتين او في كل سنتين مرة لانه معلوم
 واما اذا قال كلما احتاجت طينها فهذا مجهول لا يجوز ابو الحسن ظاهره ان هذا اذا ندى على
 الكراء فيكون اكترى منه بالكراء وبهذا التطيين او ذلك هو الكراء **ا** فانت ترى أن
 التقييد بكونه من الكراء لم يذكروه في المدونة الا في المزمة وتقييده بكونه واجبا ذكره
 ابو الحسن بصيغة التقرير وجعله القابض محل نظر وان اللغوى حرم بخلافه فعلى المصنف
 المواخذة في اعتداده وان التطيين غير مقيد بكونه من الكراء ذلم أرمن حرم بذلك و ابو الحسن
 كما ترى جعله محل نظر والظاهر عدم التقييد بذلك لاختلاف المسئلة في تصويرها كما علمت من
 نصها لان مسئلة المزمة اشترط عليه ذلك ان احتاجت اليه فهو مجهول فلذلك قيد بكونه من
 الكراء ومسئلة التطيين اشترط عليه تطيينا مرة او مرتين او شيئا من ذلك مما هو معلوم فلا جهالة
 فيه وبذلك في المدونة ولو اتفقنا في التصور باتفقنا في الحكم والله الموفق (لا يجوز ان تترط
 المزمة على المكترى (ان لم يجب) الكراء على المكترى لاستقام عرف وشرط تعجيله لئلا يفسد كراء
 ولانه غرر وهذا القيد ذكره ابن قنوح قائلا جاز ان كان الكراء على النقد بالشرط او
 العرف وبه قيد في المدونة في جامع الطرر فقال معناه الكراء على النقد او كانت سنتهم النقد
 والالم يجوز ان لا يدري ما يحل بالهدم وقال اللغوى قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه فيمن
 اكترى سنة بعشرين دينارا على ان احتاجت الدار الى حرمه ربهما المكترى منها بالأس به
 اراد وان كان الكراء وجبا فهذا الشرط لا يقصد العقد لان القصد في ذلك ما يحتاج في الغالب
 الى اصلاحه مثل خشبة تنكسر أو ترقيق حائط وما اشبه ذلك مما يشل خطبه ولا يؤدى تعجيله
 الى غرر (أو) شرط ان الترميم (من عفسد المكترى) فلا يجوز للجهة في الكراء (أو) اكترى
 الحمام على شرط (حريم أهل ذى الحمام) أى اغتسالهم فيه بما نهى على المكترى (أو) على شرط
 (نورهم) بضم النون أى ما يطل أهل ذى الحمام به اجسادهم لازالة اشعارهم الى المكترى
 فلا يجوز (مطلقا) عن التقييد بعدم علم عددهم فيها لان القاسم رحمه الله تعالى من اكترى
 حماما على ان عليه لربه ما يحتاج أهله من نورة او حريم فلا يجوز حتى يشترط شيئا معروفا (أو)
 اكترى أرضا او غرسا او غرسا (لم يمين) بضم اليا وفتح العين والياء الثانية منقلا ما يفعل
 (في الارض) من (بناء او غرس و) الحال (بعضه) أى البناء او الغرس (أضر) بالارض من بعض
 (و) الحال (لا عرف) جاريلدهما ببناء خاص او غرس خاص فلا يجوز للغرر ابن الحاجب
 لو لم يعين في كراء الارض بناء او لا غرسا ولا زرعاً ولا غيرها وبعضه أضر فله ما يشبهه فان أشبهه
 الجميع فسد ولو سمى صنفا يزرعه جاز مثله ودونه وفيها لا ين القاسم رحمه الله تعالى من استأجر
 أرضا عشر سنين يزرعها واراد ان يغرس فيها شجرة اذ ذلك اذ لم يضر الارض اللغوى وان
 استأجرها ليزرعها شجرة او اراد ان يزرعها حنطة فلا يمنع اذا لم يضر والذي يقيد كلام
 التوضيح ان ابن القاسم قال بالجوامع الاجمال لكبر منع المكترى من فعل ما فيه ضرر وقال

(قوله اعتقاده) أى تقييد
 المزمة بكونها من كراء موجب
 (قوله بذلك) أى بكونه من
 كراء موجب (قوله على
 المكترى) صلة بشرط (قوله
 من بناء او غرس) بيان ما
 وفيه تغييرا عراب المتوقفه
 اقوال منها جواز مطلقا
 ومنها جوازه للشارح
 المأزج (قوله يلدهما) أى
 المتكاريين (قوله لولم يعين)
 أى المكترى (قوله يشبه)
 أى يعتاد (قوله الاجمال)
 أى عدم تعيين نوع المزروع
 أو الغرس (قوله منع) أى
 ابن القاسم

(قوله وله) أي المكثري (قوله فيها) أي الأرض (قوله وعليه) أي رب الأرض (قوله تركه) أي الزرع (قوله وله) أي المكثري (قوله فيما بقي) أي من مدة الزرع (قوله مثلها) أي الأرض (قوله ما كراها) أي المكثري الأرض (قوله منسه) أي المكثري (قوله طرح) أي التي واسقط (قوله وابتقى) أي مضمون (قوله وتلقاها) أي المدونة (قوله وله فيما بقي الخ) بيان لما تقبلها واختصرها عليه أبو محمد وهو موافق لاختصاصهم (قوله ووجهه) يقتضات مثقلا أي بين ابن يونس وجه كلام ابن القاسم مخالفا لغيره (قوله وللمكثري الخ) حال (قوله اشتري) بضم التاء أي الزرع (قوله مع الأرض في صفقة) أي أو ألقى بها (قوله وكذلك) أي الأرض مع زرعها الذي لم يبد صلاحه في جواز بيعه معها أو بالمقاييس (قوله بثمرها) أي الذي لم يبد صلاحه (قوله فان ٨٢٢ لم يشترطه) أي الثمر (قوله من الثمر) بيان ما (قوله من الأرض)

بيان ما (قوله للبائع) راجع لمؤثر الثمر وظاهر الزرع (قوله من زرع) أي أخضر بيان ما (قوله قبض) أي الزرع (قوله فيه) أي الزرع (قوله من ثمنه) أي زيادة بيان ما (قوله لانها) أي آثار (قوله في أمواله) أي اصوله (قوله رأيت) أي أخبرني (قوله منع الله تعالى الثمرة) أي لم يقيم صلاحها وأجابه (قوله مال) أي عن (قوله أخيه) أي في الإيمان (قوله التعليل) أي يكون الثمر في ضمان المشتري لكونه في أرضه (قوله تخالفها) أي في جنسها للسلامة من ربا الفضل (قوله مقبوضة) أي لمشتريها (قوله فكانا) أي المتبايعان (قوله متبايعين) أي قسما من ربا النساء (قوله بتمامها) أي السنة بالشهور (قوله فان تمت) أي السنة بالشهور (قوله والرربع بان) أي أخضر حال (قوله وكان ربه) أي المكثري (قوله بتمامه) أي في السنة (قوله فزاد) أي الزرع (قوله تركه) أي الزرع في الأرض (قوله بعد) بضم العين (قوله الامد) أي الزمن الذي يتم فيه الزرع (قوله وعلم ربه) أي المكثري (قوله بذلك) أي بعد امده (قوله فلهما) أي مكثريها (قوله قلعه) أي الزام المكثري به (قوله وليس له) أي المكثري (قوله شراؤه) أي الزرع الأخضر من المكثري (قوله فيها) أي الأرض (قوله لعراض) بكسر الهمزة (قوله عنه) أي الحب المنتثر (قوله منسه) أي المكثري (قوله وكذلك) أي رب الأرض في استحقاقه ما ثبت من حب المكثري المنتثر حال حصده بعد مدة كراهه

من العمل الى تمام سنة فان تمت وله فزاد زرع أخضر فليس لب الأرض قلعه وعليه تركه الى تمامه وله فيما بقي كراهه ما على حساب ما كراهه منسه طرح مضمون على حساب ما كثرى وأبقى كراهه المثل وتلقاها أبو محمد في مختصره وله فيما بقي كراهه لا على ما كراهه ابن يونس كلام ابن القاسم جيد ووجهه انظره في ترجع من اكثري أرضا ليزرعها ابن القاسم اذا انقضت الصفقة وللمكثري في الأرض زرع لم يبد صلاحه فلا يجوز لرب الأرض شراؤه وانما يبيع الزرع أخضر ان اشتري مع الأرض في صفقة وكذلك الأصول بثمرها فان لم يشترطه المبتاع فبأثر من الثمر وما ظهر من الأرض للبائع واذ لم يؤثر الثمر ولم يظهر الزرع من الأرض فهو للجبّاع ابن يونس بعض القسرين بين الاشبه ان يجوز لرب الأرض شراؤها من زرع لان الأرض ملكه قبضه مقبوضا بالعقد وما يحدث فيه من ثمنه فانما هو في ضمان مشتريه لكونه في أرضه وانما منع عليه الصلاة والسلام بيع الثمار قبل ان يبدو صلاحها لكون ضمانهم من بائعها لانها في أمواله لقوله صلى الله عليه وسلم رأيت ان منع الله تعالى الثمرة ثم يأخذ أحدكم مال أخيه وعلى هذا التعليل اجاز عبد الملك شرا مبعوثا في ثمره بقبض أو بيجان آخر فيه ثمرة تخالفها لان كل غرة مقبوضة فكانا متبايعين وفي الشامل وفي المسنى بتمامها فان تمت والزرع باق وكان ربه يظن بتمامه فزاد الشهر ونحوه لزم رب الأرض تركه لتمامه بكراهه المثل فيما زاد وقبل بنسبة المسمى ولو بعد الامد وعلم ربه بذلك فلهما قلعه أو تركه بالاكثر من المسمى وكراهه المثل وليس لشراؤه على الاصح (و) ان اكثري شخص أرضا وزرعها وحدهم فزرعه (و) استثر بمنتهى أي سقط فيها (للمكثري) حال من فاعل استثر وهو (حب قنبت) الحب في الأرض عاما (قابلا) بموحدة أي آتيا بعد عام الاكراه (فهو) أي النابت (رب الأرض) لأرض المكثري عنه سواء انتثر باقية كقل غل أو غديرها بان سقط منه حال الحصد لشدة يس الزرع وشبه في الكون لرب الأرض فقال (يكن) أي صاحب أرض (جره) أي البز أو الزرع (السييل الى) أرضه (ه) قنبت فيها فهو لرب الأرض التي اخبر اليها فيها للامام مالك رضي الله تعالى عنه واذا استثر للمكثري في حصده حب في الأرض قنبت قابلا فهو لرب الأرض وكذلك

(قوله الى ارض غيره) صلاجه (قوله فثبت) اى الزرع (قوله فيها) اى ارض غيره (قوله فيها) اى الارض الاخرى (قوله فليستظر) بضم فسكون فتح (قوله فان كانت) اى الشجر (قوله وودت) ٨٢٣ بضم الراء (قوله فله) اى ربه

(قوله وان كان) اى ربه

(قوله فهذا مضار) اى

فليس له قلعها (قوله وله)

اى ربه (قوله وكان) اى

التراب (قوله ذلك) اى نقلة

(قوله فلا يلزمه) اى نقلة

ربه (قوله لانه) اى ربه (قوله

لزرها) صلاجه مكترى (قوله

منه) اى زرعها (قوله زرعها)

تفسير لقاعل فسد (قوله

فيها) اى الارض (قوله كبرد)

بفتح الراء اى حجر السحاب

(قوله لا تززع) بضم التاء اى

الارض (قوله فان غرقت

في ابان الحرث الخ) مفهوم

بعد ابان الحرث (قوله

الا يستحق) اى مكترى

الارض (قوله لمن المنفعة)

بيان ما (قوله لا يلزمه) اى

المكترى (قوله لو حبس)

اى عطل المكترى (قوله

المعينة) اى اللاتقاع بالداية

او الثوب (قوله لزمه) اى

المكترى (قوله اذا التحكى)

اى من الاستيفاء (قوله

فيها) اى المدونة (قوله

ما زرع) اى المكترى

الارض المكترى (قوله بذلك)

اى المطر (قوله وعليه)

اى الزارع (قوله هلاكه)

اى الزرع (قوله القحط)

اى العطش (قوله عليه)

اى الزارع (قوله محمل)

بفتح الميمين (قوله منه) اى الكرايه بيان شئ

من زرع زرعاً محمل السيل زرعته قبل ان يثبت الى ارض غيره فثبت فيها قال الامام مالك
ربنى الله تعالى عنه الزرع لمن حرمه السيل الى ارضه ولا شئ للزارع مخنون ولو قلع السيل
شجرات من ارض فصبرها الى ارض آخر فثبتت فيها فليستظر فان كانت اذا قلعته وردت الى
ارضه ثبتت فله قلعها وان كان انما يعلقها الحطب لا يغرسها فهذا مضار له القيمة
وان كانت الشجرة لو قلعته لا تثبت في ارض ربه او انما تصير حطباً فالذى ثبتت في ارضه مخبر
بين امر ربه بقلعها واعطائه قيمتها مقموعة ولو نقل السيل تراب ارض الى اخرى فان اراد ربه
نقله الى ارضه وكان معروفاً فله ذلك وان اى أن ينقله وطلب من صار في ارضه تحبته عنه فلا
يلزمه لانه لم يجز شيئاً (ولزم الكرايه) مكترى الارض لزرها وصلاجه (بالتمكن) منه ان سلم
زرعها بل (وان فسد) زرعها فيها (بالحاجة) غير ارضية كبرد وجليد وطير وجراد وريح
(أو غرق) بفتح الغين المعجمة والراء المعطوف على جائحة أو يكسر الراء معطوف على فسد (بعد
ابان) بكسر الهمزة وشد الموحدة آخر دنون اى وقت (الحرث) المعناد بحيث لا تززع اذا
انكشفت فان غرقت في ابان الحرث او قبله واستقرت كذلك حتى فات ابانه سقط كراؤها لعدم
تمكن المكترى من زرعها ابن شاس لا يستحق تقديم جزء من الاجرة الا بالتمكن من استيفاء
ما يقابلها من المنفعة ابن يونس لا يلزمه ان يتقدم الا بقدر ما ركب أو سكن ابن الحاجب لو
حبس الدابة او الثوب المدة المعينة لزمه جميع الكرايه اذا تمكن كمال استيفاء فيها ان اتي مطر
بعد ما زرع وفات ابان الزراعة فغرق زرعها حتى هلك بذلك فهي جائحة على الزارع وعليه جميع
الكرايه بخلاف هلاكه من القحط وكذلك لو هلك زرعها ببرد أو جليد أو جائحة فالكرايه عليه
وأما ان اتي مطر فغرق زرعها في ابان الحرث لو انكشفت الماء من الارض ادرك زرعها ثانية فلم
ينكشف حتى فات الابان فذلك كفرقها في الابان قبل ان يزرع حتى فات الحرث فلا كرايه عليه
ولو انكشفت الماء في ابان يدرك فيه الحرث لزمه الكرايه وان لم يحرث (او) لم يزرع (عدمه) اى
قد المكترى (يدوا) يذره بها فيلزمه الكرايه لتمكنه من اكرائها الفبره فان لم يوجد البز عند غيره
ايضا فلا يلزمه الكرايه لعدم تمكنه من زرعها واكرائها (أو) (لحمته) بفتح أى حبس المكترى
فيلزمه الكرايه لتمكنه من اكرائها فيها لابن القاسم لا ينتقض الكرايه بموت المتكاريين
أو احدهما وكذلك من اكترى داراً أو ارضاً لم يجز يذرها او يحبسها ويحول بينه وبين زرعها واكرائها
فلا شئ عليه وان لم يقصد ذلك وانما طلبه السلطان بأمر فكان سبباً في عدم حرثها كان عليه
كراؤها (أو) انهم قد شرفات بضم الشين المعجمة والراء وسكونها وقصها جمع شرفه بضم
فسكون أى العرائس التى تجعل فوق جائط (البيت) لتزيينه فيلزم مكترىه جميع كرائه لان
انهدامها لا ينتقص شأ من منافعه فيها لابن القاسم اذا لم يكن فيها انهم لم ضرر على المكترى ولم
ينهر رب الدار لزم المكترى السكنى بجميع الكرايه ولا يوضع عنه شئ منه لذلك كانه ام شرفات

لا تضر بسكنى المكترى وان اتفق فيها كان متطوعا ولا شئ له الا النقص فله اخذه ان كان يتنفع به (أو سكن اجنبى بعضه) أى البيت المكترى فيلزم المكترى جميع كرائه وله الرجوع على الاجنبى باجرة ما سكنه ومحل لزوم جميع الكراء المكترى فى انهم سدا المشرقات ان لم ينقص انهم سدا ما شيا منه (لا) يلزم المكترى جميع الكراء (ان نقص) شئ بانهم سداها (من قيمة الكراء) فيحط من الكراء بقدره ان كثر بل (وان قل) ولا خيار للمكترى فى الخروج ابن رشد الهدم فى الدار المكترة ان كان يسير اقله على ثلاثة أوجه الاول ما لامضرة فيه على الساكن ولا ينقص من قيمة كراء الدار شئاً كأنهم سدا المشرقات ونحوها لا خلاف ان الكراء لازم للمكترى ولا يحط عنه منه شئ الثانى أن يكون لامضرة فيه على الساكن الا انه ينقص من قيمة كراء الدار فى هذا يلزم المكترى السكنى ويحط عنه ما حط ذلك من قيمة الكراء ان لم يصلحه رب الدار ولا يلزمه اصلاحه فان سكت وسكن فلا يكون له شئ الثالث ان تكون فيه مضرة على الساكن من غير ان يطل من منافع الدار شئاً كالمطل واختلاف فيه فقال ابن القاسم ان رب الدار لا يلزمه الاصلاح الا ان يشا فان ابنى المكترى بالخيار بين ان يسكن بجميع الكراء أو يخرج فان سكت وسكن لزومه جميع الكراء وان كان الهدم كثيراً فلا يلزم رب الدار اصلاحه باجتماع وهو على ثلاثة أوجه أيضاً احدها ان يعيب السكنى وينقص من قيمة الكراء ولا يطل شئاً من المنافع مثل كون الدار مبلطة بمحصة فيذهب تباطلها وتجبصها فيضير المكترى بين السكنى بجميع الكراء والخروج الا ان يصلح ذلك رب الدار فان سكت وسكن لزومه جميع الكراء على مذهب ابن القاسم فى المدونة الثانى ان يطل اليسير من منافعها كأنهم سدا بيت من الدار فيلزمه السكنى ويحط عنه ما ناب البيت المنهدم من الكراء الثالث ان يطل أكثر منافع الدار أو منفعة البيت الذى هو وجهها أو يكسبها بانهم سدا حائطها فيخير فيه المكترى بين السكنى بجميع الكراء والخروج فان أراد السكنى وحط ما ينوب ما انهدم من كراءه فليس له ذلك الا برضا صاحب الدار فيجوز على جمع الرجلين ساعتهم فى البيع نقله ق (أو انهدم بيت منها) أى الدار المكترة فيلزم المكترى سكنها ويحط عنه ما ناب البيت المنهدم من الكراء (أو سكنه) أى البيت منها (مكرهه) فكذلك (أوليات) مكرهه (بسلم) يضم السين وضم اللام مشددة (البيت) (الاعلى) الذى لا يوصل اليه الا بسلم فكذلك نحوه فى سماع عيسى ابن رشد لانه كراء جميع منافع الدار فعليه تسليمها اليه وتسليمه للعلو هو يجعل سلم له يرقى عليه اليه والكراء فى هذا بخلاف البيع فان باعه جميع الدار وبيع العلو لا يرقى اليه الا بسلم لم يكن عليه ان يجعل له سلماً يرقى عليه اليه كالألزامه ان يجعل له دلواً وحبل لا يصل به الى ماء البئر لان ما نابع منه قد اسلم اليه فهو ان شاء سكنه وان شاء هدمه وان شاء باعه لا يعنه من التصرف فيه بما شاء كونه دون سلم اه ومثله فى المنتخب عن ابن القاسم اذا تولى صاحب المنزل فلم يجعل للعلو سلماً ولم يتنفع به المكترى حتى انقضت السنة قال ينظر الى ما يصيب ذلك من الكراء فيطرح عن المكترى (أو عطش) بكسر الطاء (بعض الارض) فكذلك (أو غرق) بعضها بكسر الراء (ف) يلزمه السكنى والزرع (بمحصة) أى السالم من الكراء بالقيمة لا بالساحة كما فى المدونة فان عطش أو غرق جلها أو كلها فلا شئ عليه من الكراء فيها من أكثر أرضاً ليزرعها فغرق

(قوله ولا شئ له) أى المكترى
(قوله فله) أى المكترى
(قوله أى النقص) قوله
(وله) أى المكترى (قوله منه)
أى الكراء (قوله فيحط)
بضم الباء وفتح الهاء المهملة
أى يسقط (قوله واختلف)
بضم التاء (قوله مكرهه)
تفسير لفاعل (قوله)
فكذلك أى انهم سدا بيت
منها فى لزوم السكنى المكترى
وحط ما ينوب البيت من
الكراء عنه (قوله فعليه)
أى المكترى (قوله اليه) أى
المكترى (قوله وتسليمه) أى
المكترى (قوله أى العلو)
(قوله عليه) أى السلم (قوله)
اليه) أى العلو (قوله عليه)
أى البايع (قوله المنتخب)
يفتح انشاء المجعولة (قوله به)
أى العلو (قوله قال) أى
ابن القاسم (قوله ينظر)
بضم فسكون فتفتح (قوله)
من الكراء) بيان ما (قوله)
بمحصة (قوله فيه السكنى)
والزرع (قوله من الكراء)
بيان محصته (قوله بالقيمة)
بيان من حصته (قوله جلها)
تتأخر فيه عطش وغرق

بعضها قبل زرعها وعطش فان كان اكثرها رديجيهما وان كان ناقها رديجيهما بقدر حصته
من الكراء (وخير) بضم الخاء المججمة وكسر التثنية فتشقل بين السكنى والخروج (في) حدوث
احد (مضر) بضم الميم وكسر الضاد المججمة وشذوا ان كان كثيرا بل وان كان يسيرا
(كهل) بفتح الهاء وسكون الطاء المهملة اي تتابع المطر من سقف البيت (فان بقي) المكثري
ساكن في البيت الى انتهاء المدة (فالكرء) جميعه لازم المكثري لزوال ضرره بتخييره وشبهه في لزوم
جميع الكراء فقال (كعاش ارض صلح) عليهم امن اهلها الكفار وزرعوها فغطشت فيلزمهم
جميع المصالح به عليها لانه ليس كراء محققا (وهل) يلزمهم جميعه لزوما (مطلقا) عن التقييد
بعدم تعيين قدر من المال المصالح به للارض (أو) يلزمهم جميعه في كل حال (الا ان يصلحوا)
أي الكفار الامام (على الارض) بقدر من المال معلوم فلا يلزمهم اذا غطشت في الجواب
(تاويلان) فيه او من زرع في ارض الخراج بـ كراء مثل ارض المطر فغرقت او غطشت فلا
كرء عليه اذ لم يتم الزرع فاما ارض الصلح التي صلحوا عليها اذ زرعوها فغطش زرعهم فعلمهم
الخراج وقال غيره هذا اذا كان الصلح وظيفة عليهم واختلاف في قول غيره فقال ابو عمران هو
خلاف قول ابن القاسم وقال بعض الفرويين هو وفاقه والظاهر ان التأويلين في صورتين فقط
صلحهم على الارض وحدها وصلحهم على الارض والرؤس مع تعيين ما يخص الارض فان
صلحوا على الرؤس فقط او عليهم ما ايجال فيعمل وفاق افاده البناني وذلك (عكس) أي خلاف
حكم (تلف الزرع لكثرة دودها) أي الارض (أو) كثرة (فأرها) أي الارض (أو) (المطر) فيسقط
كرؤها عن المكثري لعدم تمكنه من المنفعة التي اكترها وسواها تنفع جميعه (أو) اكثره (وبقي
القليل) منه اللغمي هلاك الزرع ان كان لقطط المطر وتعد رما البترا والعين أو أكثره يورع
ماء الارض اولدود أو فارسقط كراء الارض كان هلاكه في الابان أو بعده وان هلك لطيرا أو
جواد أو جليلد أو برد أو جيش اولان الزريعة لم تنبت لزم الكراء بقدره ولا شيء منه عليه ان
المتبسطي ومثل لقطط المطر تواليه وكذلك اذا منع من الزرع فتمت وفيها ان جاء من الماء ما يكفي
بعضه وهلاك بعضه فان حصد ما له بالول فيه نفع فعليه من الكراء بقدره ولا شيء منه عليه ان
حصد ما لا بالول ولا نفع له فيه محمد بن ثعلبة أو ستة فدادين من مائة ابن عرفة اللغمي اراد
اذا كانت متفرقة في المائة لانه كالهالك وكثير من الناس لا يتكلف جمع مثل ذلك ولو سلمت
الخمس على المعتاد من سلامتها لزمه كراؤها ثم قال ابن عرفة وذكرنا في كلام محمد ولم يقسده
(و) ان حدث خلل في العقار المكثري قبل تمام مدته (لم) الاولى لا (يجبر) بضم التثنية وسكون
الجيم وفتح الموحدة (آجر) بدل الهاء وكسر الجيم أي مكر (على اصلاح) لما انهم قدم من العقار
الذي اكراه (مطلقا) عن تقييده بعدم اضراره بالمكثري وحدوثه بعد العقد وامكان السكنى
معه ويخير المكثري بين السكنى بجميع الكراء والخروج على التفصيل المتقدم عن ابن رشد هذا
مذهب ابن القاسم فيها وقال غيره يجبر عليه ابن عبد السلام وعليه العمل في زمننا (بخلاف)
شخص (ساكن) في بيت غيره بـ كراء (أصلح له) رب البيت ما انهم قدم منه فتمت له السكنى (بقية
المدة) ان أصلح له (قبل خروجه) أي الساكن من البيت فان أصلح له بعد خروجه منه فلا يلزمه
سكناه بغيره الا نقساح عقد الكراء بخروجه قبل الاصلاح فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى

(قوله فان كان) أي
الامتحان أو الغرقان (قوله
بين السكنى الخ) صلة خير
(قوله لانه) أي المصالح
به (قوله فيما) أي المدونة
خير من عدم (قوله غيره) أي
ابن القاسم (قوله هذا) أي
لزوم الخراج اهم (قوله
واختلاف) بضم التاء (قوله
هو) أي قول غيره (قوله وفاق)
أي على لزوم جميع الخراج
(قوله ان جاء) أي الزرع
(قوله من الماء) ان ما بهله
(قوله منته) أي الكراء
(قوله اذا كانت) أي خمسة
الفدادين (قوله لانه) أي
المتفرق (قوله وحده) أي
الخال عطف على عدم (قوله
وامكان السكنى) عطف
على عدم (قوله فيما) أي
المدونة (قوله غيره) أي ابن
القاسم (قوله يجبر) أي
المكثري (قوله عليه) أي
الاصلاح (قوله وعليه) أي
الخير (قوله فان أصلح له بعد
خروجه) مفهوم قبل خروجه

(قوله طره) يفتح الطاء المهملة وشدة الراء أى تطمين سقته (قوله وتنازعا) أى المكثريان (قوله فيه) أى الخانوت (قوله ليظهر) يضم فسكون فكسر (قوله المقدم) ٨٢٦ تفسيره نائب فاعل قسم (قوله قسمه) تفسيره فاعل أمكن (قوله الخانوت)

تفسيره نائب فاعل أكرى (قوله قصار) بفتح القاف وشدة الصاد المهملة (قوله حداد) بفتح الحاء المهملة وشدة الدال (قوله فان حل) أى الخانوت (قوله والا) أى وان لم يحمل القسم (قوله وان اختلفا) أى القصار والحداد (قوله قوما) بفتحة مثقلا (قوله وقبل انتهائه) أى الزرع (قوله تمور) بفتحات مثقلا أى تهدم (قوله فلا يقسم) يضم الباء وفتح السين (قوله ثقافها) يفتح النون أى نقعها (قوله ينفق) يضم فسكون ففتح (قوله يستأجر) يضم الباء وفتح الخاء (قوله تكثري) يضم التاء وفتح الراء أى الدار (قوله من الكراه) بيان حصه (قوله وان زاد) أى ما انفقه (قوله متطوع) أى متبرع بالزائد (قوله لان المكثري متى ترك) أى الاصلاح بكراسة الخلة جواز له (قوله فلا يمنع) أى رب الارض (قوله وان كان) أى الكراه (قوله وهو) أى ربحها (قوله قدره) أى الكراه (قوله به) أى الكراه (قوله وان كان ذلك) أى به ووالبر منسلا (قوله فله) أى المكثري (قوله فان

بكان ذلك) أى الهور مشلا

من

(قوله نقض) بضم النون أو كسر هاء وتقط الضاد أي منقوض (قوله قائم) أي موجود (قوله من جبر ونحوه) بيان نقض
(قوله يعطيه) أي المكري انكثري (قوله وهي في بيت أكثره) حال ٨٢٧ (قوله فيه) أي البيت (قوله وهي) أي

الدار المكتراة (قوله قاما)

بكسر الهمزة مز وشد الميم

(قوله أدبت) بفتح التاء أي

الكر اطرط الدار (قوله أو

أخرجت) أي نقلتني إلى

دار أخرى تملكها أو تكتريها

أو تستعيرها (قوله فانه)

أي كراء العدة (قوله

واختاف) بضم التاء (قوله

فيه) أي المنزل (قوله ثم قال)

أي اللججى (قوله فيخلف)

أي أخوها أو عمها أنه لم

يتبرع بالزوج بالسكنى (قوله

إذا سكن) أي الزوج يزوجه

(قوله وذلك) أي طلب

الكراء (قوله كتاب) أي

مثلا (قوله لانه) أي المستاجر

الخ (قوله القول للاجير الخ

(قوله فعليه) أي المستاجر

(قوله له) أي الاجير (قوله

عليه) أي الايصال (قوله

لغيره) حال من ما (قوله ما

له فيه صنعة) بيان ما (قوله

انه اودعه اياه) مقبول

ادعى (قوله مصدق) بفتح

الدال (قوله لانهم) أي

الصناع (قوله لا يشهدون)

بضم فسكون فكسر (قوله

في هذا) أي استصناعهم

(قوله هذا) أي ادعاء ابداعهم

(قوله اتفاقا) أي المالكات

والصانع (قوله الاجير)

تفسير لنايب فاعل خوف

(قوله معنيا) أي الصابغ (قوله به) أي الاخضر

من غسله فارب الارض كراؤه كاملا ولا شيء للمكثري فيما اتفق الا في نقض قائم من جبر ونحوه
يعطيه قيمته منقوضا أو يامر به بقلعه (وان تزوج) رجل امرأة (ذات) أي صاحبة (بيت)
ساكنة هي فيه ان كان لها بلك بل (وان) كان لها (بكراء) وسكن معها في مدة (فلأكرام) لها
عليه بل ريان العادة بعلم اخذها الكراء منه في كل حال (الا ان تبين) بضم القوقية وفتح
الموحدة وكسر التحتية منقولة أي تذكر الزوجة لزوجه انما عليه اجرة المسكن فتلزمه - ميتة
فيما لا ين القاسم رحمه الله تعالى ومن تكلم مرأته في بيت أكثره سنة قد دخل بها فيه وسكن
بأق السنة فلا كراء عليه لها ولا لرب البيت وهي كدار تملكها هي الا أن تبين له اني بالكراء فاما
أدبت او اخرجت بعض فقهاء القرويين ينبغي لو كانت الدار لها وطلقتها فقامت عليه بكراء
العدة فانه لها اللججى ابن القاسم فيمن بنى بزوجته في دارها ثم طلبته بالكراء عن سكناه فلا شيء
لها اراد لان العادة ان ذلك على وجه المكارة واختلاف اذا كانت فيه بكراء ثم قال وكل هذا
ما كانت العصمة قائمة فان طلقها زال موضع المكارة ولها ظلمه بكراء عدتها ثم قال وان سكن
بها في مسكن لا يبرأ أو لا مها فانه كبيتها لا شيء لها عليه منذ كانت في عصمته لان العادة جارية ان
ذلك على وجه المكارة واما الاخ والم فالامر فيها مشكل فيخلف ويستحق الا ان تطول المدة
والسنوات وهو لا يتكلم ومثله اذا سكن عند ابويه ثم طلبها الكراء فلا شيء لهما وذلك لاختيه وعه
ان لم يقدم دليل على مكارمهما (و) ان استؤجر شخص على ايصال كتاب من بلد الى بلد آخر فغاب
مدته يمكنه فيه الذهاب والاياب وادعى انه وصله وكذبه مستأجره (و) القول للاجير (و) على ايصال
كتاب لبلد آخر (انه) أي الاجير (وصل) بفتحات مثقلا أي الاجير (كتابا) مثالا استؤجر على
ايسال من ادعى انه وصله اليه اذا مضى زمن يمكن ذهابه ورجوعه فيه عادة لانه انقضى فعليه دفع
كرائته فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى وان واجرت رجلا على تبليغ كتاب من مصر الى افرقية
بكذا قال بعد ذلك أوصلته واكذبه فالقول قوله مع عينه في امد يبلغ في مثله لانك انقضى عليه
وعليك دفع كرائته اليه وكذلك الموحلة كلها انكثريه على توصيلها الى بلد كذا فيدعي بهذا
انه أوصلها فالقول قوله في امد يبلغ في مثله (و) القول للاجير (انه استصنع) بضم التاء وكسر
النون أي الاجير فيما يده لغيره مما فيه صنعة كتب يده خطا وغزل يده نساج وعين يده صانع
(وقال) ربه (ودبعة) عندك فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى ومن ادعى على صباغ أو صانع فيها
قد علم انه اودعه اياه وقال الصانع بل استعملتني فيه فالصانع مصدق لانهم لا يشهدون في هذا
ولو جاز هذا الذهب اعمالهم (او) أي والقول للصانع ان اتفاقا على استصناعه و(خولف) بضم
الخاء المعجمة والاجير (في الصفة) فالقول قوله ان اشبهت الصفة رب المصنوع كصنعة ثوبا
اخضر لشر يف مدعي امر به وخالفه الشريف قائلا امرتك بصيغة اسود وكخياطته ثوبا
واسع الاكمام فحقه فقال الفقيه امرتك بصيغة (أو) اتفاقا على استصناعه وصفتيه وخولف
في قدر (الاجرة) بان قال عشرة وقال الاخر خمسة فالقول للاجير (ان أشبه) بفتح الهمزة
والموحدة أي وافق الاجير في دعواه الاستصناع والصفة والاجرة العادة بين مثله ومثله رب
الشيء (و) ان (حاز) بحامه محلة وزاى أي استولى الاجير على المصنوع ومفهوم اشبه انه ان

(قوله فان لم يشبهه) أي رب المال (قوله ٨٢٨ حلقا) أي المالك والصانع (قوله وثرذا) يضم الراء وشد الهمزة (قوله الثلاث) يشد

التاء أي من صنعتها لت
السو يقي باليمن والعسل
(قوله وبها) أي الخمسة صلة
لته يفتح التاء (قوله مصدق)
يفتح الهمزة (قوله لانه) أي
اللات (قوله الضمان) نائب
فاعل مدعي (قوله ان الصباغ
الخ) مفعول قول المضاف
لصاعله (قوله صدق) يضم
فيكسر مثقلا (قوله اتيا)
أي رب الثوب والصباغ
(قوله فله) أي الصباغ (قوله
اذا سلم) أي رب الثوب
والسويق (قوله اليه) أي
اللات أو الصباغ (قوله
للقروع الاربعة) أي انه
وصل كبا وما بعده (قوله
بمخلاف حاز) أي فانه راجع
للاخير فقط (قوله فيضن)
أي الصانع (قوله قيم) أي
الصانع (قوله قبضه) أي
الصانع المصنوع (قوله
يقسم) يضم فكسر (قوله
ربه) أي المصنوع (قوله
لتخيره) أي رب المصنوع
(قوله فله) أي اخذه (قوله
وفي تضمينه) أي المصنوع
(قوله اخذه) أي المصنوع
جواب ان (قوله انه) أي
رب الثوب الخ بيان لصيغة
يمينه (قوله فان كانت مثلها
او اقل) مفهوم الشرط
(قوله لانه) أي رب المصنوع
(قوله أولا) يشد الواو
(قوله مننه) أي الدفع (قوله أولا) يشد الواو

لم يشبهه فلا يكون القول قوة والقول قول رب المال ان اشبهه فان لم يشبهه ايضا حلقا وورد الى
اجرة المثل وتكولهما حكمة هما ويقضى للعالف على التاكل وذكر مفهوم حازقة ال (لا) ان لم
يجز (كناية) يفتح الموحدة والنون مثقلا ويكسر الموحدة مخففة فليس القول قوله في قدر
الاجر فقيم ان قال اللات امرتني ان التبع عشرة فقه عدت وقال ربه بل امرتك بخمسة وبم التبع
فاللات مصدق بيمينه ان اشبهه ان يكون فيه من عشرة لانه مدعي عليه الضمان كقول مالك
رضي الله تعالى عنه في الصباغ اذا صبغ الثوب بعشرة دراهم عصفر وقال ربه بذلك امرتني
وقال ما امرتك ان تجعل فيه الا بخمسة دراهم عصفر ان الصباغ مصدق بيمينه ان اشبهه ان
يكون فيه بعشرة وان اتي بما لا يشبهه صدق رب الثوب بيمينه فان اتيا بما لا يشبهه فله اجر مثله
ابن القاسم ولت مثله سواء ولو قال رب الثوب لي صبغ متقدم او في السوق لثلاث متقدم فلا
يصدق وجميع ما ذكرناه اذا سلم اليه السوق والثوب فان لم يسلم اليه ولم يقب عليه فربه
مصدق اذ لم يأت به ابن شاس ان اختلاف الصانع ورب الثوب في قدر الاجر فالقول قول
الصانع بخلاف البناء يقول بنيت هذا البناء يد شار ويقول ربه باقل فالقول قوله مع يمينه لانه
حاز ذلك الا ان يدعي ما لا يشبهه * (تنبيهات) * الاول غ ان اشبهه وحازا شبهه راجع للقروع
الاربعة بخلاف حاز بالماء المهمة * (الثاني) * البناءي الحوزا يحتاج اليه اذا اشبهه ما عدا
اذا اشبهه الصانع فقط فلا يحتاج الى الحوز والحاصل انهما ان اشبهه ما عدا فالقول قول الحاز منهما
وان لم يشبهه ما عدا فاجرة المثل ولا ينظر الى حوز وان اشبهه احدهما فقط فالقول قوله وان لم يجز
* (الثالث) * اجاز الشارح كون حاز باليمين من الجواز احتراز عن ادعاء الاجير بما لا يجوز فلا
يصدق (ولا) يصدق الصانع (في رده) أي المصنوع لربه (في القول لربه) أي المصنوع في غير
الحوز وفي عدم رده ان دفعه للصانع مبنية مقصودة للتوثيق بل (وان) كان دفعه له (ولا يشبهه)
لانه قبضه على ضمانه كالرهن فيها اللام مال الله رضي الله تعالى عنه اذا اقر الصانع بقبض متاع
وقال علمته وردته وكذبه وبه فيضن الا ان يقيم بينة برده ابن المباحثون الصانع مصدقون
في رد المتاع الى اهل الحق ايمانهم الا ان يأخذوه بينة فلا يبرؤن الا بينة ابو الحسن زاذني
تضمن الصانع قبضه بينة او يغير بينة ابن يونس فان لم يقيم بينة حلف ربه واخذ قيمته بغير
منعته (وان ادعاه) أي الاستصناع صباغ مثلا في ثوب يده (وقال ربه) أي المصنوع بل (سرق)
بضم فكسر أي الثوب مثلا حتى ابيض (واراد ربه اخذه) أي المصنوع لتخيره فيه وفي
تضمينه للصانع اخذه و (دفع) ربه للصانع (قيمة) أي اجرة (الصباغ) بفتح الصاد المهمة (بين)
من رب الثوب انه لم يستصنعه (ان زادت دعوى الصانع عليها) أي قيمة الصباغ فان كانت مثلها
او اقل فلا يخلف لانه يحتاج لاسقاط زيادة دعوى الصانع (وان اختار) رب الثوب حين تخيره
اولا (تضمينه) أي الصانع قيمة الثوب ايض (فان دفع الصانع قيمته) أي الثوب حال كونه
(ايض) لربه (فلا يمين) على واحد منهما بل هو لك الصانع الثوب ولا كلام لصاحبه (والا) أي
وان لم يدفع الصانع قيمته ايض وامتنع منه (حلقا) أي رب الثوب اولانه لم يستصنعه
والصانع انه استصنعه (واشتركا) أي رب الثوب والصانع في الثوب ربه بيمينه ايض والصانع
بقيمة صباغه فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى اذا قال استعملتني هذا المتاع وقال بل سرق مني

مضافا

(قوله مننه) أي الدفع (قوله أولا) يشد الواو (قوله اذا قال) أي الصانع (قوله وقال) أي رب الثوب

(قوله تحالفا) اي رب الشيء والصانع (قوله هذا) اي ربه (قوله وهذا) اي الصانع (قوله فان قال) اي رب التوب (قوله اخذ فوبي) مصدر مضاف لمفعوله (قوله نظري) بضم فكسر (قوله ايمان) بفتح الهمزة (قوله هب) بفتح فسكون اي قدبر (قوله انه سرق منك) بيان ما يحذف من (قوله على اخذه) اي التوب (قوله وان كانت) اي قيمة صبيغه (قوله ليحط) بفتح فضم اي يسقط رب التوب (قوله عما ادعاه الصانع) بيان الزائد (قوله ودفعها) اي اجرة صبيغه (قوله له) اي الصانع (قوله اولاً) بشد الواو (قوله وعلى هذا) اي التفصيل المتقدم (قوله في قوله) اي رب التوب (قوله سرق) ٨٢٩ بضم فكسر (قوله فان قال) اي

رب التوب (قوله سرقته) اي انت يا صانع (قوله فهو) اي رب التوب (قوله عليه) اي الصانع (قوله انه) اي الصانع (قوله بتعديده) اي الصانع (قوله عليهما) اي رب التوب والصانع (قوله ليوجب) اي يثبت (قوله منه) اي الضمان (قوله الا انه) اي الشان (قوله والا) اي وان كان الصانع يشار اليه بها (قوله بل) بشد اللام اي يحسن (قوله بسمن) صلة انت (قوله بان قال السمان) اي بائع السمك (قوله ان تصوير لتحالفهما) (قوله فيسه) اي السويق (قوله كذلك) اي اللات (قوله في شد الفوقية) (قوله له) اي ذي السويق (قوله لغيره) نعمت سويقاً (قوله بسمن) صلة انت (قوله وقال) اي اللات (قوله لربه) اي السويق (قوله التسه) بفتح فكسر فتفتح متغلا (قوله تلتنه) بفتح الفوقيتين

تحالفا ثم قيل لربه ادفع اليه اجر عمله وخلفه فان ابي كانا شر يمين هذا بقيمة ثوبه غير معمول وهذا بقيمة عمله لان كلاهما مدع على صاحبه بعض القرو بين اذا قال رب التوب سرق مني والصانع استعاني فلا يحالفاً - حق يقال لرب التوب ما تزدقان قال اخذ فوبي نظر الى قيمة صبيغه فان كانت مثل دعوى الصانع أو أكثر فلا ايمان بينهما ويقال لرب التوب هب ان الامر كما قلت انه سرق منك فلا تقدر على اخذه الا بدفع الاجرة التي قالها الصانع فادفعها له وخذ فوبي وان كانت أقل من دعوى الصانع حلف رب التوب وحده ليحط عن نفسه الزائد على قيمة العمل عما ادعاه الصانع ودفعها له وأخذ ثوبه وان قال صاحب التوب اولاً أدت تضمين الصانع قيل له احلف انك لم تستعمله فان حلف قيل لا لا آخر احلف انه استعملك لتسبرأ من الضمان ثم قيل لرب التوب ادفع اليه قيمة الصبيغ وخذ ثوبك فان أبي قيل لا لا آخر ادفع اليه قيمة ثوبه ايضاً ويصير التوب لك فان ابي ايضاً كانا شر يمين في التوب بقيته ايضاً بقيمة صبيغه وعلى هذا يصح الجواب في قوله سرق مني فان قال سرقته أنت فهو مدع عليه انه يضمن بتعديده فاليمين عليهما جميعاً ليجب احدهما الضمان على الآخر ويبرأ منه الا انه ان كان الصانع ممن لا يشار اليه بالسرقية يعاقب رب التوب والا فلا (لا) يحالفاً بالحاء المهملة (ان تحالفا) بضم محجمة أي رب السويق والسمان (في ات) بفتح اللام وشدة المنة أي بل (السويق) بفتح السين المهملة وكسر الواو آخره قاف اي دقيق الحب الملويسين بان قال السمان أمرتني بثلثه بعشرة ارطال سمن وقال رب السويق لم أمرك بشئ فلا يحالفاً ولا يشاركان فيه ويقال لصاحب السويق ادفع السمان مثل ما قال وخذ سويقك ملتوناً فان فعل اخذ سويقاً (وان أبي) أي امتنع صاحب السويق (من دفع) مثل (ما قال اللات) يشد الفوقية اسم فاعل انت كذلك (فقل سويقه) غير ملتوت يذفعه اللات له في امن انت سويقه لغيره بسمن وقال لربه أمرتني ان آتته لك بعشرة دراهم وقال لربه لم أمرك ان تلتنه بشئ قيل لصاحب السويق ان شئت فاغرم له ما قال وخذ السويق ملتوناً فان ابي قيل اللات اغرم له مثل سويقه غير ملتوت والا فاسأله بثلثه ولا شئ لك ولا يكونان شر يمين في الطعام لوجوده مثله وقال غيره اذا امتنع رب السويق ان يعطيه مالت به قضى له على اللات بمثل سويقه غير ملتوت ابو الحسن مسئلة السويق هذه دائرة بين ان يقول لربه اودعك اياه او يقول سرق فقوله في الكتاب وقال لربه ما ذهبت اليك شيئاً عبد اعم من ذلك وكذا لفظه في الامهات ونقلها عبيد الحق بلفظ وقال لربه ما ذهبت اليك شيئاً عبد

وضم اللام (قوله فاغرم) بفتح الراء اي ادفع (قوله له) اي اللات (قوله ما قال) اي مثله (قوله له) اي رب السويق (قوله والا) اي وان لم تدفع له مثل سويقه غير ملتوت (قوله فاسأله) بفتح الهمزة اي ادفعه (قوله بثلثه) بكسر اللام (قوله ولا شئ لك) اي بالات (قوله ولا يكونان) اي رب السويق واللات (قوله غيره) أي ابن القاسم (قوله قضى) بضم فكسر (قوله له) اي رب السويق (قوله سرق) بضم فكسر (قوله اعم من ذلك) اي مع قوله اودعك اياه وقوله سرق (قوله وكذا) اي لفظه في الكتاب في عموم الامر بين (قوله ونقلها) اي اختصر المدونة (قوله بلفظ) مضاف لما بعده اضافة بيان

(قوله هذا) اي مادفعت لك شيئا (قوله ثم ذكر) أي عبد الحق (قوله انه) أي رب السويق (قوله
وضي) أي رب السويق (قوله لا فضل) أي بين الطعامين المتحدين جنسا (قوله لانه) أي عدم القبض (قوله فيه) أي قبض
الكراء (قوله الجملة) بفتح الجاء ٨٣٠ المهمة اي المحمول (قوله بيده) اي الجمال (قوله تسليها) اي الجملة

الحق فهذا مثل قوله في الثوب سرق مني ثم ذكر قول ابن القاسم وقول غيره ثم قال وهو خلاف
او وفاق والظاهر ان المصنف حمله على الخلاف وترك قول ابن القاسم لترجيح قول غيره عنده
قاله الخط طفي وجهه الوفاق ان معنى قول الغير انه لم يرض باخذ مملوئا وقول ابن القاسم
اذا رضى باخذ مملوئا وهذا انما قيل ابن يونس وحمله عبد الحق على الخلاف فعلى قول الغير
يقضى باخذ مثل سويقه ولا يجوز اخذ مملوئا للفضل والله اعلم (و) ان تنازع المستأجر
والاجير في قبض الاجرة فالقول (له) أي الاجير المتقدم ذكره يمين في عدم قبض الاجرة (و) ان
تنازع الجبال والمكترى منه في قبض الكراء فالقول (للعامل يمين في عدم قبض الاجرة) لانه
الاصل فعلى مدعى القبض اثباته ان لم يبلغ الغاية بل (وان بلغا) اي الجبال والمكترى منه
(الغاية) أي المكان الذي تكاريا اليه سواء تنازعا فيه قبل تسليم الاجال أو بعده في كل حال
(الاطول) في الزمان بعد تسليها فالقول (لمكترى يمين) فيها الاين القاسم رحمه الله تعالى وان
قال المكترى دفعت الكراء وأ كذبه الجبال وقد بلغا الغاية فالقول قول الجبال ان كانت
الجملة بيده أو بعده تسليها بما قرب وعلى المكترى البينة وكذا الجبال ان قام الكري بعد
بلوغهم فيصدق بيمينه ما لم يعد فان تطاول ذلك فالمكترى مصدق بيمينه الا ان يقيم الجبال بينة
وكذلك قيام الصانع بمقدار رد المتاع فان قبض المتاع ربه وتطاول ذلك فالقول قول رب
المتاع وعليه اليمين أبو الحسن قوله الا ان يقيم الجبال ظاهرا ان الجبال يقيم البينة ان
المكترى لم يقبضه وليس هذا بمراد ابن يونس اراد على اقرار المكترى انه لم يدفع اليه
شيئا فيقضى بها ويحتمل ان الضمير في قوله له راجع لرب الدار والأرض المفهومة من
السياق لانه في فصل أ كرية الدور والأرضين والحكم في المسئلة كذلك قاله في رسم يوصي
من سماع عيسى من كتاب أ كرية الدور والأرضين وهي مسئلة طويلة قاله الخط (وان) اتفق
الجبال والمكترى منه على قدر الاجرة واختلفا في المسافة بأن (قال) الجبال اكريةك بمائة
لبرقة) بفتح الموحدة وسكون الراء بلد بالمغرب بينهما وبين مصر نحو شهر (وقال) المكترى (بل)
بها (لا تريمية) بكسر الهمزة وسكون القاف وكسر القاف وتخفيف التخمية عفيها وتسديد لها
بلد بالمغرب بينهما وبين مصر ثلاثة اشهر (حلقا) اي الجبال والمكترى كل على نفي دعوى الآخر
واثبات دعوى نفسه (وفسخ) بضم فمكسر عقد الكراء (ان عدم) بضم فسكسر (السير) بان
تنازعا قبل الشروع فيه (او قل) بفتح القاف واللام مثقلا السير بحيث لا ضرر على الجبال
في رجوعه ولا على المكترى في طرح متاعه ان لم ينقدا الكراء بل (وان) كان قد (نقد) المكترى
الكراء للمكترى قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة وقال غيره فيها ان كان نقصد
واشبه المكترى فالقول قوله (والا) أي وان كان اختلافا ما بعد سير كثيرا وبعده بلوغهما
الغاية (ف) حكمه حكم اختلاف المتبايعين في قدر الثمن بعد (قوت المبيع) يدمشتر به

لربها (قوله البينة) اي على
دفع الكراء للجبال (قوله
وكذا) اي المكترى على
الجل في ان عليه بينة الدفع
(قوله قام) اي بطلب الكراء
(قوله فيصدق) اي الكري
في عدم قبض الكراء (قوله
بيده) اي يطل الزمان بعد
بلوغ الغاية والكري
ساكت (قوله ذلك) اي
الزمان بعد بلوغ الغاية
والكري ساكت بالاعذر
(قوله مصدق) اي في دفع
الكراء (قوله بينة) أي على
اقرار المكترى بعدم دفعه
الكراء (قوله وكذلك) اي
قيام الكري في تصديقه
في عدم قبض الكراء ما لم
يعد به بلوغ (قوله
يحدثان) بكسر فسكون
اي قرب (قوله ذلك) اي
الزمان (قوله وليس هذا
بمراد) أي لعدم افادته
تصديق الجبال لاحتمال ان
المكترى قبضه ولم تعلم به
البينة التي شهدت بعدمه
(قوله بها) اي البينة
الشاهدة باقرار المكترى
بعدم دفعه الكراء للكري
(قوله في قوله) اي المصنف

(قوله لانه) اي قوله وله ولا جمال الخ (قوله في المسئلة) اي اختلاف
رب الدار والأرض والمكترى في قبض الكراء (قوله كذلك) أي حكم اختلاف المكترى والجبال فيه (قوله فيه) أي السير
(قوله السير) تقدير افاضل قل (قوله بحيث لا ضرر الخ) تصوير للقليل

(فسخ) الكراء فيما بقي وكذا ان نكلا وان نكل أحدهما قضى عليه الحالف وان لم يشبها
 حلفا وفسخ الكراء المثل فيما شئ وسكت عنه لوضوحه وللدلالة ما مر عليه (وان لم ينقد) المكثري
 المكثري شيئا من الكراء (فالقول للجمال في) قدر (المسافة) انه للمدينة المنورة على ساكنها
 أفضل الصلوات وازكى التسليمات (و) القول (للمكثري) (صمتا) أي المسافة (بما ذكره)
 المكثري من الكراء ككونه خمسين (بعد مئتيها) على ما ادعياء فلا يقبل قول المكثري انها
 للمدينة بمائة ولا قول المكثري انها المكثري بخمسين لان بلوغ المسافة رجع قول المكثري وعدم
 الاتفاق رجع قول المكثري (وان أشبه قول المكثري فقط) أي دون المكثري (فالقول له) أي المكثري
 (يمين) فيأخذ المائة التي حلف عليها (وان أقاما) أي المكثري والمكثري (ينة) أي جنسها
 الصادق بينتين ينة شهدت للمكثري وينة شهدت للمكثري (قضى) بضم فكسر (باعدلها) أي
 البيتين سواء كانت ينة المكثري أو المكثري (والا) أي وان لم تكن اسدهما أعدل من الاخرى
 وتساونا في العدالة (سقطتا) أي البيتان وصارا كمن لا ينة لهما في القاسم رحمه الله
 تعالى لو قال المكثري اكرت لك المدينة بمائتين وقد بلغها وقال المكثري بل الى مكة بمائة
 فان كان تقدم المائة فالقول قول الجمال فيما يشبهه ابن يونس معناه اذا اشبه ما قال جميعا
 ابن القاسم ويحلف له المكثري في المائة الثانية ويحلف الجمال انه لم يكره الى مكة بمائة
 وينة ما يخان ابن القاسم وان لم يتقدم صدق الجمال في المسافة وصدق المكثري في حصة من
 الكراء الذي يذكر بعد أيمانها ويقض الكراء على ما يدعي المكثري وان أقاما ينة قضى
 باعدلها وان تكافأ تسقطا لخط اختلافهما في المسألة الاولى في المسافة فقط واختلافهما
 في هذه في المسافة وقدر الكراء وقد اختصر الكلام فيها بما لا مدونة فلم يذكر حكم اختلافهما
 قبل الركوب أو بعد سير يسيرا وبعد ركوب كثير اعتمادا على ما تقدم في التي قبلها فان الحكم
 فيها في اختلافهما قبل الركوب أو بعد سير يسيرا اتعالف والتفاسخ ثم تقدم وبعد الركوب الكثير
 حكمه بعد بلوغ الغاية التي ادعاها المكثري فقوله فان تقدم فالقول للجمال فيما يشبهه وحلفا
 وفسخ يعني اذا اختلفا بعد بلوغ المدينة أو بعد سير كثير فان كان بعد اتماد الجمال فالقول
 قوله فيما يشبهه لانه اتقنه ويحلف المكثري له في المائة الثانية والجمال انه لم يكره الى مكة بمائة
 وينة ما يخان ثم قال وابق وجه لم يتكلم عليه المصنف وهو ما اذا لم يشبه قول واحد منهما
 والحكم فيه حلفهما وللمكثري كرامته في المسافة المتفق عليها بالغام بلوغ ومن فكل منهما قبل
 عليه قول من حلف والله أعلم وان اختلفا فيمن يبدأ باليمين اقترعا قاله أبو الحسن (تنبيهات)
 الاول ذكر قوله وان أقاما ينة الخ وان كان من تعارض البيتين لينبذ على قول غير ابن القاسم
 في المدينة بقبول ينة كل منهما اذا كانت عدلة لان كل واحد منهما ما ادعى فضله قام عليه ينة
 فيه قضى باعد المسافتين واكثر الكراء من جهة ابي البيتين سواء اتقدم لم ينقد (الثاني)
 فيها ان طلب الجمال نقد الكراء قبل الركوب أو بعد السير القريب فامتنع المكثري منه جهلا
 على سنة الناس في نقد الكراء وتأخيرها فان لم يكن اهم سنة فسكالكس في انه لا يعطيه الا بقرما
 ضي من المنفعة وان عمل الكراء بلا شرط فلا رجوع له فيه فان طالب أحدهما اتقدم بلد الغاية
 والاخر تقدم بلد العقد قضى بيمين ما يتقدم بلد العقد (الثالث) أبو الحسن يقال للجمال مثلا

(قوله في المسألة الاولى)
 أي وللمكثري في المسافة فقط
 الخ (قوله في هذه) أي وان
 قال اكرت لك المدينة بمائة
 الخ (قوله اختصر) أي
 المصنف (قوله فيها) أي الثانية
 (قوله فلم يذكر اختلافهما)
 الخ (بيان لكيفية اختصاره)
 (قوله اعتمادا على) علم لم
 يذكر الخ (قوله فان الحكم
 فيها) أي الثانية (قوله
 حكمه) أي التخالف (قوله
 يتم قال) أي الخط (قوله وان
 كان من تعارض البيتين)
 سل وله محبت يأتي آخر باب
 الشهادات (قوله لينبذ
 الخ) علمه ذكر (قوله بول)
 ص لة قول (قوله نقد) أي
 دفع (قوله منه) أي التقدم
 (قوله حلفا) بضم فكسر أي
 المكثري والمكثري (قوله
 سنة) بضم السين وشدة النون
 (قوله نقد) أي سكة (قوله
 قضى) بضم فكسر (قوله
 ينقد) أي سكة (قوله مثلا)
 لا ادخال للبلد والبقال والجير

(قوله عادة) مقول أشبه (قوله منها) أي السنين ٨٢٣ (قوله في كونه) ضله تردد (قوله في

اعتبار) صله كاف كن (قوله
فان كن) أي اختلافهما
(قوله وان كن) أي المكثري
(قوله قوله) أي المكثري (قوله
وهو) أي ما قر به المكثري
(قوله ويختلف) أي المكثري
(قوله وان لم يشبه) أي
المكثري (قوله قبل) يضم
فكسر (قوله هو) أي قول
ربها (قوله فله) أي المكثري
(قوله دعواه) أي المكثري
(قوله مصدق) يفتح الدال
(قوله هذا) أي قول غيره
(قوله ذلك) أي التردد (قوله
فيكون) أي قول مالك
رضي الله تعالى عنه (قوله
أقوله) أي ابن القاسم (قوله
معنى قوله) أي ابن القاسم
(قوله قوله) أي ابن القاسم
(قوله هذا) أي وهذا ان لم
ينقد (قوله بقوله) أي
ابن القاسم (قوله فهذا) أي
ومن قول مالك الخ (قوله
سماعه) أي ابن القاسم
(قوله الوجهين) أي الاستناد
وعلمه (قوله انه) أي وهذا
ان لم ينقد (قوله هو) أي
أول المسئلة (قوله فيها)
أي المدونة (قوله من المدة)
بيان ما (قوله صدق) أي
المكثري (قوله على ما قر)
أي المكثري (قوله ويرجع)
أي المكثري (قوله بعدي عنه)
أي المكثري (قوله فيما ادعى)

كري ومكار ومكر ولراكب مكثرو ومنكار وجمع المكثري مكثرون والكري كرايا والمكثري
مكثرون (وان قال) المكثري دارا أو أرضا مثلا (أكثر من ذلك) الدار أو الأرض مثلا (عشر) من
السنين (بضم سين) دينار مثلا (وقال) فيها (بل) أكثر (خمس) من السنين (بمئة) من الدنانير
مثلا ولا ينسب لهما (حلقا) أي المكثري والمكثري (وفسخ) يضم فكسر الكرايا ان كان
اختلافهما بمحضرة العقد ليل قوله (وان زرع) المكثري أو سكن (بعضا) من السنين (ولم
ينقد) المكثري شيئا من الكراه (فلربها) أي الذات المكثرة أرضا كانت أو دارا (ما قر به
المكثري) فيما مضى (ان أشبه) المكثري في قوله عشر بضم سين عادة الناس (وحاف)
المكثري على دعواه سواء شبه قول المكثري أيضا أم لا (والا) أي وان لم يشبه قول
المكثري (ف) القول (قول ربها) يمينه (ان أشبه) قوله خسا بمائة عادتهم (وان لم يشبه)
بان خالفهما المعتاد (حلقا) أي المكثري والمكثري (ووجب) للمكثري (كراه المثل فيما مضى)
من السنين (وفسخ) يضم فكسر (الباقى) منها فسحا (مطلقا) عن التقيد ببعض الصور قاله
الشارح رد كرقسيم ولم ينقد نقال (وان) كن (نقد) المكثري الكراه (ف) فيه (تردد) في كونه
كن لم ينقد في اعتبار الشبه أو القول قول المكثري لربحان قوله بالنقد فم لا بن القاسم رحمه
الله تعالى وان قال المكثري أكثر من الأرض عشر سنين بضم سين دينار وقال ربها بل خمس
سنين بمائة دينار فان كان بمحضرة الكراه مخالفا وقفا مضوا وان كان قد زرع سنة أو سنتين ولم
ينقد فالقول قوله لانه غارم وزمها ما قر به المكثري ابن يونس وهو خمسة في كل سنة ان أشبه
ان يتغاب الناس بمثله ويختلف ابن يونس وان لم يشبه قبل قول ربها ان أشبه يمينه وهو
عشرون في كل سنة اذا تساوت السنون وان لم يشبه واحد منهما فله كراه المثل فيما مضى
ويفسخ باقي المدة على كل حال لدعواه في كراهها أكثر من المعتاد وهذا اذا لم ينقد حال الاصل
ما لرضي الله تعالى عنه رب الأرض والدار والداية مصدق في الغاية فيما يشبه وان لم ينقد وقال
غيره اذا اتفقوا قول ربها يمينه ابن يونس هذا موافق قول ابن القاسم افاده في الخط
أبطل المصنف رحمه الله تعالى في رد كره هذا التردد ولم يبين ذلك شارحوه وانما يتبين بكلامها
وشراحها ففيها بعد ذكر الأوجه الأربعة وهي شبه المكثري وحده وشبههما وشبه المكثري وحده
وعلم شبههما معا وهذا ان لم ينقد أبو الحسن مقهوره لو تنقل كان القول قول ربها ولا يفسخ
بقية الخمس سنين فيكون كقول الغير ومخالفا لقوله ويفسخ باقي المدة على كل حال فليس معنى
قوله وهذا ان لم ينقد أي هذا الذي سمعت من الامام مالك رضي الله تعالى عنه ولم اسمع منه اذا
اتقد والحكم عندي سراجيهما لكن يعترض قوله هذا بقوله ومن قول مالك رب الأرض والدار
والداية مصدق اذا اتقد اذ هو مصدق اذا لم ينقد من باب أولى فهذا يعطى سماعه الوجهين
وقبل انه يعود على اول مسئلة وهو اذا زرع سنة أو سنتين الا ان فيه تكرارا له ونص قول
الغير فيها قال غيره اذا اتقد فالقول قول ربها مع يمينه فيما يشبهه من المدة فان لم يأت بما يشبه
وأقوى المكثري بما يشبه صدق فيما سكن على ما قر به ويرجع بقيمة المال على ربها بعدي عنه على ما ادعى
عليه وبين المكثري فيما ادعى عليه من طول المدة وان لم يشبه واحد منهما مخالفا لفسخ الكراه
وعلى المكثري قيمة ما سكن ان أتى بما يشبه صدق رب الأرض لانه استقدم يمينه اه فجعله

١٠٥ منج ت أي المكثري (قوله عليه) أي ربها (قوله من طول المدة) بيان ما (قوله فجعله) أي الكراه

اذا اتى رب الارض بما يشبه لا ينسخ وكذا اذا اتى ما يشبه فيكون في هذين الوجهين مخالفا
 لما تقدم فيما اذا لم ينفذ في الشيوخ من حمل قول ابن القاسم وهذا ان لم ينقد على معنى انه
 ينسخ في الباقي واما ان لا ينقد فلا ينسخ يريد في هذين الوجهين ويكون قول ابن القاسم موافقا
 لقول غيره ومنهم من رأى ان مذهب ابن القاسم القسخ مطلقا ويكون قول الغير خلافا وهذا
 تأويل ابن يونس فانه قال هذا الذي ذكره غيره موافق قول ابن القاسم الا قوله
 اذا أشبه قول ربه أو أشبه ما قاله ان المكري يلزمه أن يسكن ما أقرب
 المكري فهذا يخالف فيه ابن القاسم ويرى أنهم ما يختلفان وينسخ
 في بقية المدة لأنها كساعة لم تقيض والله أعلم طي قال تردد
 خاص باتيان ما يشبه أو أشبه المكري وحده
 وما عداها تين لا فرق فيه بين النقد وعدمه
 هكذا التقل في المدونة وغيرها وقد
 شرح المسئلة وتبعه عجم
 والحمل للتأويلين
 والله أعلم
 تم

(قوله فانه) اى ابن يونس
 (قوله ويرى) اى ابن القاسم

• (تم الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع اوله باب في بيان اسكام الجعل وما يتعلق به) •

• (فهرسة الجزء الثالث من شرح منج الجليل على مختصر العلامة خليل) •

صحيحة

٢	(باب في بيان أحكام السلم)
٤٦	فصل في بيان أحكام القرض وما يتعلق به
٥٢	فصل في بيان أحكام المقاصة
٥٦	(باب في بيان حقيقة وأحكام الرهن)
١١٢	(باب في بيان أحكام الحاطة الدين بمال المدين والتقليس الأعم والتقليس الاخص)
١٦٣	(باب في بيان أسباب الحجر وأحكامه وما يتعلق به)
٢٠٠	(باب في بيان أقسام الصلح وأحكامها وما يناسبها)
٢٢٨	(باب في بيان شروط الحوالة وما يتعلق بها)
٢٤٣	(باب في بيان الضمان وأقسامه وأحكامها وما يتعلق بها)
٢٧٨	(باب في بيان حقيقة الشركة وأقسامها وأحكامها وما يناسبها)
٣٢٨	فصل في بيان أحكام الشركة في الزرع
٣٥١	(باب في بيان أحكام الوكالة)
٣٩٣	(باب في بيان أحكام الاقرار)
٤٢٧	فصل في بيان أحكام الاستحقاق
٤٥٠	(باب في بيان أحكام الوديعة وما يتعلق بها)
٤٨٥	(باب في بيان أحكام العارية)
٥٠٣	(باب في بيان حقيقة الغصب وأحكامه)
٥٥٦	(باب في بيان أحكام الاستحقاق)
٥٨٢	(باب في بيان حقيقة الشفعة وأحكامها)
٦١٩	(باب في بيان القسمة وأقسامها وأحكامها وما يتعلق بها)
٦٦٣	(باب في بيان القراض وأحكامه وما يتعلق به)
٧٠٥	(باب في بيان أحكام المساقاة)
٧٢٥	(باب في بيان أحكام المغارسة)
٧٣٤	(باب في بيان أحكام الاجارة وكراء الدواب والجمام والدار والارض وما يناسبها)
٧٩٩	فصل في بيان أحكام كراء الدواب والرباع
٨١١	فصل في أحكام كراء الجمام والدار والارض والعميد واختلاف المتكاريين

• (تمت) •

